

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232436

UNIVERSAL
LIBRARY

صحيفة	صحيفة
٢٠ كتاب البيوع	٢٠ وما يكون قبضا
٢٣ مطلب في تعريف المال والملك والمتقوم	٢٣ مطلب فيما يكون قبضا للمبيع
٢٤ مطلب في بيع المـكـره والموقوف	٢٣ مطلب في شروط القضاة
٢٥ مطلب شرائط البيع انواع اربعة	٢٣ مطلب اشترى دارا ما جورة لا يطالب بالثمن
٢٧ مطلب القبول قد يكون بالفعل وليس من ضرر	٢٤ قبل قبضها
التعاطى	٢٤ مطلب اشترى شيئا ومات مفسدا لم يقبضه
٢٧ مطلب في حكم البيع مع الهزل	٢٥ فالبائع احق
١١ مطلب البيع بالتعاطى	٢٥ باب خيار الشرط
١٢ مطلب في بيع الاستحجار	٢٦ مطلب في هلاك بعض المبيع قبل قبضه
١٤ مطلب في بيع الجاهلية	٢٨ مطلب المواضع التي يصح فيها خيار الشرط
٢٤ مطلب في العرف الخاص والعام	والتي لا يصح
١٤ مطلب في التزول عن الوظائف بجمال	٢٩ مطلب خيار الرد
١٥ مطلب في خلو الحوائث	٥٠ مطلب في المقبوض على سوم الشئ
١٦ مطلب في الكدك	٥١ مطلب المقبوض على سوم النفل
١٨ مطلب في بيان مشد الميكه	٥١ مطلب في الفرق بين القيمة والتمن
١٨ مطلب في انعقاد البيع باقظ واحد من	٥٨ مطلب في خيار التمين
الجائنين	٦٠ مطلب فيما لو اختلفا في الخيار أو في مذهبه
١٩ مطلب في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة	أو في الاجر أو في الاجازة أو في تعيين المبيع
وتفريقها	٦٠ مطلب اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا
٢٠ مطلب ما يطل الاجاب سبعة	٦٢ مطلب البيع لا يبطل بالشرط في ٣٢ موضعا
٢٢ مطلب في الفرق بين الاثمان والمبيعات	باب خيار الزوينة
٢٣ مطلب في التأجيل الى اجل مجهول	٦٨ مطلب الاعمى كالصير الا في مماثل
٢٤ مطلب مهم في احكام النقود اذا اكسدت	باب خيار العيب
او انقطعت او غلت او رخصت	٨٠ مطلب في انواع زلادة المبيع
٢٦ مطلب يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه	٨٣ مطلب فيما لو اكل بعض الطعام
٢٦ مطلب مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا	٨٤ مطلب يرجع القياس
٢٩ مطلب البيع بالرقم	٨٥ مطلب وجد في الخطة ترابا
٣١ مطلب المتبرع ما وقع عليه العقد وان ظن	٨٦ مطلب لا يرجع البائع على بائعه بنقصان
البائع او المشتري انه اقل او اكثر	العيب
٣٣ فصل فيما يدخل في البيع تبع او لا يدخل	٨٦ مطلب مهم قبض من غريمه دراهم فوجدها
٣٦ مطلب كل ما يدخل تبعالا لا يقابل شي من الثمن	زحوا فزدها عليه بلا قضاء
٣٧ مطلب المجتهد اذا اختلف بعد بحث كان تصححاله	٨٩ مطلب فيما لا يطاع عليه الا النساء
٣٧ مطلب في حل المطلق على المقيد	٨٩ مطلب يخلف المشتري انه لم يفعل مسقطا لخيار
٣٨ مطلب في بيع الثرو والندع والشعر مقصودا	العيب
٤٠ مطلب فساد المتنين يوجب فساد المتنين	٨٩ مطلب في تمير المشتري اذا استحق بعض المبيع
٤٢ مطلب في حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاكه	٩٠ مطلب فيما يكون رضى بالعيب

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٢٠	مطلب في البيع بشرط فاسد	٩٠	مطلب فيما يكون رضى بالعيب ويمنع الرد
١٢١	مطلب في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد العقد أو قبله	٩٢	مطلب مهم في اختلاف البائع والمشتري في عدد المقبوض أو قدره أو صفته
١٢٥	مطلب رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله	٩٤	مطلب الاصل للامام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافي الحاشيا كم جمع فيه كتب ظاهر الرواية
١٢٦	مطلب تلك المأمور مالا يملكه الآخر	٩٥	مطلب في البيع بشرط البراءة من كل عيب
١٢٩	مطلب في تعيين الدراهم في العقد الفاسد	٩٥	مطلب باعد على انه كرم تراب او حراق على الزناد أو حاشر حلال
١٣٠	مطلب البيع الفاسد لا يطيب له ويطيب للمشتري منه	٩٦	مطلب في مسئلة المصرة
١٣٠	مطلب الحرمة تتعدد	٩٨	مطلب في الصلح عن العيب
١٣٠	مطلب فيمن ورث مالا حراما	٩٨	مطلب في جملة ما يقطع به خيار العيب
١٣١	مطلب في أحكام زيادة المبيع فاسدا	٩٩	مطلب في ضمان العيوب
١٣١	مطلب أحكام نقصان المبيع فاسدا	٩٩	باب البيع الفاسد
١٣١	مطلب في البيع المكره	١٠٠	مطلب في أنواع البيع
١٣٣	مطلب في التفريق بين الصغير ومحرمه	١٠٠	مطلب البيع الموقوف من قسم الصحيح
١٣٤	فصل في الفسوق	١٠٠	مطلب في تعريف المال
١٣٨	مطلب في بيع المرهون والمستاجر	١٠٢	مطلب في بيع المغيب في الارض
١٣٩	مطلب البيع الموقوف ينف وثلاثون	١٠٢	مطلب في بيع اصل الفصصة
١٤٢	مطلب اذا طرأ ملك بان على موقوف اطله	١٠٢	مطلب فيما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية
١٤٣	باب الاقالة	١٠٤	مطلب فيما اذا اشترى أحد الشريكين جميع الدار المشتركة من شريكه
١٤٦	مطلب بحر يرميه في آفة الوكيل بالبيع	١٠٤	مطلب في بطلان بيع الوقف وصحة بيع الملك المضوم اليه
١٥١	مطلب في اختلافهما في الصحة والفساد أو في الصحة والبطلان	١٠٥	مطلب الآدمي مكرم شرعا ولو كافرا
١٥٢	باب المراجعة والتولية	١٠٦	مطلب بيع المضطر وشراؤه فاسد
١٥٦	مطلب خيار الخيانة في المراجعة لا يورث	١٠٦	مطلب في البيع الفاسد
١٥٧	مطلب اشترى من شريكه سلعة	١٠٦	مطلب في حكم ايجار البرك للامطباد
١٥٩	مطلب في الكلام على الرد بالغبن الفاحش	١٠٧	مطلب في استثناء الحمل في العقود على ثلاث مراتب
١٦٠	مطلب الغرور لا يوجب الرجوع الا في مسائل	١١٠	مطلب صاحب النذر لا يملك الماء
١٦٢	فصل في التصرف في المبيع والتمن الى آخره	١١١	مطلب في بيع دودة القرمز
١٦٣	مطلب في تصرف البائع في المبيع قبل القبض	١١٣	مطلب في التدوي بطن البنت للرمد قولان
١٦٥	مطلب في بيان الثمن والمبيع والدين	١١٥	مطلب الدراهم والدنانير جنس واحد في مسائل
١٦٦	مطلب فيما يتعين فيه القود وما لا يتعين	١١٦	مطلب في بيع الطريق
١٦٦	مطلب في تعريف الكثر	١١٨	مطلب في بيع المسيل
١٦٨	مطلب في بيان براءة الاستيفاء وبرائة الاسقاط	١١٨	مطلب في بيع الشرب
١٦٩	مطلب في تأجيل الدين		
١٧١	مطلب اذا قضى المدينون الدين قبل حلول الاجل أو ما قبله لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر ما مضى		
١٧١	فصل في القرض		

- ١٧٣ مطلب في شراء المستقرض القرض من
القرض
١٧٤ مطلب كل قرض جزئها حرام
باب الربا
١٧٦ مطلب في الإبراء عن الربا
١٨١ مطلب في أن النص أقوى من العرف
١٨٢ مطلب في استقراض الدراهم عددا
باب الحقوق
١٨٩ مطلب في الأحكام تبني على العرف
١٩١ باب الاستحقاق
١٩٥ مطلب في ولد المغرور
١٩٦ مطلب لا يرجع على بائعه بالعقر ولا بآجره
الدار التي ظهرت وقفا
١٩٦ مطلب في معائل التناقص
١٩٨ مطلب فيما لو باع عقارا وبرهن أنه وقت
١٩٨ مطلب لأجرة بتاريخ الغيبة
٢٠٣ باب السلم
٢٠٥ مطلب في السلم قيمي أو مثلي
٢١٢ مطلب في الاستصناع
٢١٣ مطلب ترجمة البردعي
باب المنتزعات
٢١٤ مطلب في التداوي بالمحرّم
٢١٥ مطلب امرنا بتركهم وما يدينون
٢١٦ مطلب للقاضي إذا عاين مال غائب واقراضه
وبيع منقوله إلى آخره
٢١٧ مطلب في العلو إذا سقط
٢١٧ مطلب فيما ينصرف إليه اسم الدرهم
٢١٨ مطلب في التبرجة والزئوف والسقوة
٢١٩ مطلب إذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو على
خمس أوجه
٢٢٠ مطلب دفع في داره وتأذى الجيران
٢٢٠ مطلب الضرر البين يزال ولو قد عاين
٢٢٠ مطلب شرى بذرب طبخ فوجده بذرقناه
٢٢١ مطلب شرى شجرة في قلعها ضرر
٢٢٢ ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح زعمه
٢٢٦ مطلب قال لم يوفه إذا است فانت بري
٢٣٣ مطلب ما تصح إضافته وما لا تصح
باب الصرف

- ٢٣٧ مطلب يستعمل المثل في الواحد
٢٣٧ مطلب في بيع الموه
٢٣٧ مطلب في بيع المقض والمزكش وحكم علم
الثوب
٢٣٩ مطلب في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع شيء
آخر لا سقاط الربا
٢٣٩ مطلب مسائل في المقاصة
٢٤٣ مطلب في بيان ما يكون مبيعا وما يكون غنا
٢٤٤ مطلب في بيع العينة
٢٤٤ مطلب في بيع التلينة
٢٤٦ مطلب في بيع الوفاء
٢٤٧ مطلب باع داره وفاء ثم استأجرها
٢٤٨ مطلب قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح
٢٤٩ كتاب الكفالة
٢٥١ مطلب في كفالة تفقة الزوجة
٢٥٢ مطلب تصح كفالة الكفيل
٢٥٣ مطلب لفظ عندى يكون كفالة بالنفس
ويكون كفالة بالمال
٢٥٤ مطلب لو قال أنا عرفة لا يكون كفيلة
٢٥٥ مطلب في الكفالة الموقته
٢٥٧ مطلب كفالة النفس لا تبطل بإبراء الأصيل
بخلاف كفالة المال
٢٥٩ مطلب حادثة الفتوى
٢٥٩ مطلب في المواضع التي ينصب فيها القاضي
وكيف بالقبض عن الغائب المتواري
٢٦١ مطلب في تعزير المتهم
٢٦١ مطلب لا يلزم أحد اختيار أحد الا في أربع
٢٦٢ مطلب كفالة المال
٢٦٢ مطلب كفالة المال قسمان = كفالة بنفس
المال وكفالة بتقاضيه
٢٦٦ مطلب في تعليق الكفالة بشرط غير ملام وفي
تأجيلها
٢٦٩ مطلب في ضمان المهر
٢٧٣ مطلب فيما يبرأ به الكفيل عن المال
٢٧٤ مطلب لو كفّل بالقرض مؤجلا تأجل عن
الكفيل دون الأصيل
٢٧٦ مطلب في بيان تعليق البراءة من الكفيل
بالشرط

٢٧٩	مطلب بيع العينة	٢٢٣	مطلب في استخلاف القاضي نائباً عنه
٢٨٦	باب كفالة الرجلين	٢٢٥	مطلب في عموم النكحة في سياق الشرط
٢٨٨	كتاب الحوالة	٢٢٥	مطلب ما ينفذ من القضاء وما لا ينفذ
٢٩٠	مطلب في حوالة الغازي وحوالة المستحق من الوقف	٢٢٥	مطلب مهم في قولهم يشترط كون القاضي عالماً باختلاف الفقهاء
٢٩٥	مطلب في تاجيل الحوالة	٢٢٧	مطلب مهم في الحكم بالموجب
٢٩٥	مطلب في السفينة وهي البوليصة	٢٢٨	مطلب الموجب على ثلاثة أقسام
٢٩٦	كتاب القضاء	٢٢٩	مطلب في الحكم بما خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع
٢٩٧	مطلب في التنفيذ	٢٣١	مطلب يوم الموت لا ينفذ على تحت القضاء
٢٩٧	مطلب امر القاضي هل هو حكم ولا	٢٣٣	مطلب في القضاء بشهادة رجل واحد
٢٩٩	مطلب في حكم القاضي الدرزي والنصراني	٢٣٤	مطلب مهم المقضى عليه ليس به رأي في القاضي وان خالف رأيه
٣٠٠	مطلب في قضاء العدو على عدوه	٢٣٤	مطلب في قضاء القاضي بغير مذهبه
٣٠٢	مطلب يفتي بقول الامام على الاطلاق	٢٣٤	مطلب حكم الخنثى بمذهب أبي يوسف أو محمد حكم بمذهبه
٣٠٣	مطلب في الكلام على الرشوة والهدية	٢٣٥	مطلب الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع
٣٠٥	مطلب السلطان يصير سلطاناً بامر من	٢٣٥	مطلب في أمر الامير وقضائه
٣٠٥	مطلب في تنسب الصلاح والصلاح	٢٣٥	مطلب في القضاء على الغائب
٣٠٥	مطلب في الاجتهاد وشروطه	٢٣٦	مطلب فيمن ينتصب خصماً عن غيره
٣٠٦	مطلب طريق النقل عن المجتهد	٢٣٧	مطلب المسائل التي يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب ٢٩
٣٠٧	مطلب للسلطان أن يقضى بين الخصمين	٢٣٩	مطلب في القضاء على المسخر
٣٠٧	مطلب ما كان فرض كفاية يكون ادنى فعله التذب	٢٤٠	مطلب في الخصم اذا اختلف في بيته
٣٠٧	مطلب او حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى	٢٤٠	مطلب في بيع التركة المستغرقة بالدين
٣٠٨	مطلب في حكم ولاية القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار	٢٤٠	مطلب دفع الورثة كراماً من التركة الى أحد هم ليقضى دين مورثهم فقضاء يصح
٣٠٨	مطلب في العمل بالسجلات وكتب الاوقاف القديمة	٢٤٠	مطلب للقاضي اقرار مال اليتيم ونحوه
٣١٠	مطلب في اجرة المحضر	٢٤١	مطلب فيما لو قضى القاضي بالجور
٣١٠	مطلب في هدية القاضي	٢٤٢	مطلب اذا قاس القاضي وأخطأ فالخصومة للمدعى عليه مع القاضي والمدعى يوم القيامة
٣١١	مطلب في حكم الهدية للمفتي	٢٤٢	مطلب القضاء يقبل التقييد والتعليق
٣١٢	فضل في الحلقين	٢٤٢	مطلب في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
٣١٤	مطلب لا تجبس زوجته معه لو حبسه	٢٤٢	مطلب هل يبقى النهي بعد موت السلطان
٣١٧	مطلب اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمتعمد ما في المتون	٢٤٤	مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع
٣٢٠	مطلب في ملازمة المديون		
٣٢١	مطلب ينسب الشراحي من ينسب للاعسار		
	مد التماس		

هذا الجزء الرابع من رد المختار
على الدر المختار للعلامة
الحبر البصير القسامة
الشيخ محمد عابد بن
نفعنا الله به
امين

في الاصل مصدرا والمصدر لا يجمع لانه اسم للعدد، كالقيام والقعود وقد جعله تعبلا للهداية أجاواعة بأنه
 قد اراد به المفعول فجمع باعتبار ما يجمع المبيع أى فارة انواع المبيعات كثيرة مختلفة وأما بقى على أصله مراد
 به المعنى لكنه جمع باعتبار أنواعه فان البيع الذى هو الحدث ان اعتبر من حيث هو فهو أربعة نافعان أفاد
 الحكم للحال وموقوف ان أفاده عند الاجازة وفاسدان أفاده عند القبض وباطل ان لم يشده أصلا وان
 اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو أربعة أيضا لانه ما أن يقع على عين بعين أو ثمن بثن أى يكون المبيع فيه من
 الأثمان أى النقود أو ثمن بعين أو عين بثن ويسمى الأول مقايضة والثانى صرفا والثالث سلوا ليس للاربع اسم
 خاص فهو بيع مطلق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثن أو بمقداره فهو أربعة أيضا لانه ان كان بثل الثمن الأول
 مع زيادة فرباحة أو بدون زيادة فتولية أو أنقص من الثمن فوضعية أو بدون زيادة ولا تنقص مساومة وزاد في
 الجرح خادسا وهو الاشراك أى أن يشرك غيره فيما اشتراه أى بأن يبعده عنه مثلا وتركه الشارح لانه غير خارج
 عن الاربعة وقد اعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالا أو مؤجلا وبما قرره ظاهره أن قوله باعتبار
 كل من البيع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أى بدون تعلق به حتى يرد أنه اذا اريد كل منهما
 بانفراده يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فان جمع البيع باقيا على مصدره نظر الى أنواعه حقيقة بخلاف جمعه
 مستقولا الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم الورد أن المراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظرا الى ذاته مفردا
 أو متعلقا بغيره لا منقول الى اسم المفعول فانهم (قول أنواع أربعة) خبرا لكون وقوله نافع الخ بيان
 للانواع الاربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق الف والنشر المرتب وقد علمت بيانها ثم ان تقسيم الأول
 الى ما ذكره وما شئ عليه في الحاروى وظاهره أن الموقوف من قسم الصحيح وهو أحد طرفين للشيء وهو
 الحق ومنهم من جعله قسما للصحيح أى مسمى الزبائى فانه قسمه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتماثل حقيقة
 في أول البيع الفاسد من الجروى أى قريبا الاستثناء بيع المكروه (قوله هو لغة متبالة شئى بشئ) أى على
 وجه المبادلة ولو عبر به بديل المتبالة لكان أولى كإفعل المصنف فيما بعد وظاهره قبول الاجازة لان المنفعة شئ
 باعتبار الشرع انها موجودة حتى مع الاعتراض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله ما دأوا الخ)
 المراد بالمال ما عييل اليه البيع ويمكن أخاره لوقت الحاجة والماللة ثبت بقول الناس كافة أو بعضهم والتقوم
 ثبت بها وباباحة الانتفاع بشيء عاقل يباح بلا نقول لا يكون مالا تحب حنطة وما نقول بلا باباحة الانتفاع لا يكون
 متقوما كغيره واذا عدم الامران لم يثبت واحد منهما كالم بحرط عاقل الكشف الكبير وحاصله أن
 المال اعتمد من المتقولات لان المال ما يمكن أخاره ولو غير مباح كخنزير والمتقوم ما يمكن أخاره مع الاباحة فالخنزير
 مال لا متقوم فلذا فسد البيع بجهلها ثانيا وانما لم يستعد أصلا بجمعهما مبيعا فان الثمن غير متقود بل وسيله الى
 المقصود اذا الانتفاع بالاعيان لا بالاثمان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فهذا الاعتبار صار الثمن من
 جلة الشروط بمنزلة آلات الصناع وتماثل حقيقة في فصل الثمن من التلويح ومن هذا قال في البحر ثم اعلم أن
 البيع وان كان مبنيا على البدلين لكن الاضافه فيه المبيع دون الثمن ولذا اشترط القدرة على البيع دون الثمن
 وينسخ به لانه المبيع دون الثمن اه وفي التلويح أيضا من حيث القضاء والتحقق أن المنفعة ملك لا مال لان
 الملك ما من شأنه أن تصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شأنه أن يذخر للانتفاع وقت الحاجة
 والتقويم يستلزم المالية عند الامام والملك عند الشافعى وفي البحر عن الحاروى القديسي المال اسم لغير
 الأدنى خلق لمصالح الأدنى وأمكن احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار والتقدير وان كان فيه معنى
 المالية ولكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله وأهلاكه اه قلت وفيه نظر لان المال المتفجع به في التصرف
 على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع ولان الانتفاع بالمال يعتبر في كل شئ بما يصلح له ولا يجوز
 اهلاك شئ من المال بلا انتفاع أصلا كقتل الدابة بلا سبب موجب (قوله بديل وشره بثن بخس) أى
 باعوه أى اخوة يوسف بثن ناقص قبل باعوه بعشرين درهمه فالاية دليل على أن البيع لا يلزم كون المبيع فيه
 مالا لان الحر لا يملك قلت وفيه أن أهمل اللغة في الجاهلية كانوا يسترئون الارض ويبيعونها فلا تدل الآية على
 أن البيع لغة لا يشترط فيه المالية على أن الظاهر أن الحر يملك قبل شرعا بديل قالوا جازؤه من وجد في رحله
 فهو جزاؤه ثم رأيت ذلك في القسماتى من البيع الفاسد حيث قال ان الحر كان مالا في شريعة يعقوب عليه

باعتبار كل من البيع
 واثمن أنواعا أربعة
 فاسد باطل ومثلا
 سلم مطلقا ومساومة
 وضعية مساوية
 متبالة شئى بشئى ما
 وشره بثن بخس

مطلب في تعريف
 والمتقوم

وعلى نبينا الصلاة والسلام حتى استرق السارق كما في شرح التأويلات فلا ينبغي أن يقال أنه لم يكن ما لا عند أحد اه فالأولى الاستدلال بمثل أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم فاستبشروا ببيعكم أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ونحوه ولا ينبغي أن دعوى المجاز في ذلك خلاف الأصل فافهم وهذا أظهر أن تعريضه لغة بما ذكره الشارح تبعا للحصيط أولى مما في الفتح عن نحر الإسلام من أن البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد على الأول أنه يدخل فيه النكاح الآن براد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة تأمل (قوله وهو من الاضداد) أي من الالفاظ التي تطلق على الشيء وعلى ضدّه كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك أي قداهم قال في الفتح يقال باعه إذا أخرج العين من ملكه اليه وباعه أي اشتراه اه وكذا التبرأ بدليل ونشروه بمنحس فيطلق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء ويطلق على كل واحد من المتعاقدين أنه بائع لكن إذا أطلق البائع فالمتياد رآى الذهن باذل السلعة (قوله ويستعمل متعديا) أي بنفسه إلى مفعولين (قوله وعن للتأكيد) كبيع من زيد الدار وظاهر الفتح أنها متعدية لانه قال ويتعدى بنفسه وبالطرف (قوله وباللام) أي قللا وعسيرة ابن القطاع على ما في المصباح وربما دخلت اللام مكان من يقول بعتك الشيء وبت لك فهي زائدة اه (قوله يقال بعتك الشيء) مثال للتعدي بنفسه وتزمتال التعدي عن (قوله وباع عليه القاشي) أفاد أنه يتعدى على أيضا مقام الاجبار والالزام (قوله مبادلة شيء) مصدر مضاف إلى مفعوله الأول والفاعل محذوف والاصل أن يتبادل المتبايعان شيئا مرغوبا فيه بمثلته فشيئا مفعول أول وبمثله مفعول ثان بواسطة الحرف فافهم (قوله مرغوب فيه) أي ما من شأنه أن ترغب اليه النفس وهو المال ولذا احتريزه الشارح عن التراب والميتة والدم فانها ليست بمال فرجع إلى قول الكثر والملتقى مبادلة المال بالمال ولذا أفسر الشارح كلام الملتقى في شره بقوله أي قليل شيء مرغوب فيه بشئ مرغوب فيه فقد تساوى التعريضان فافهم ثم زاد في الكثر بالتراضي وأورد عليه أنه يخرج بيع المكره مع أنه منقذ وأجاب في شرح النقاية بأن من ذكره أراد تعريف البيع النافذ ومن تركه أراد الإلزام واعترضه في البحر بأن بيع المكره فاسد موقوف لا موقوف فقط كبيع الفضولي كما يفهم من كلام شارح النقاية قلت لكن قدّمنا أن الموقوف من قسم الصحيح ومقتضاء أن يبيع المكره كذلك لكن صرحوا في كآب الاكرام أنه ثبت به الملك عند القبض للفساد فهو صريح في أنه فاسد وان خالف بقية العقود الفاسدة في أربعة صور سبب كرها المصنف هناك وأفاد في المنار وشرحه أنه ينبغي فاسدا لعدم الرضى الذي هو شرط النفاذ وأنه بالإجازة يصح ويزول الفساد وبه علم أن الموقوف على الإجازة صحته فصح كونه فاسدا موقوفا وظاهر أن الموقوف منه فاسد كبيع المكره ومنه صحيح كبيع عبد أو صبي مجبورين وأمثلته كثيرة ستأتى في باب بيع الفضولي والحاصل أن الموقوف مطلقا يبيع حقيقة والفساد يبيع أيضا وان توقف حكمه وهو الملك على القبض فلا يشابذ ذكر التراضي في التعريف ولذا قال في التنخ ان التراضي ليس جزء مفهوم البيع الشرعى بل شرط ثبوت حكمه شرعا اه أي لانه لو كان جزء مفهومه شرعا لزم أن يكون بيع المكره باطلا وليس كذلك بل هو فاسد كما علمت وأنت خبير بأن التعريف شامل للفساد بسائر أنواعه كما ذكره في النهر لانه يبيع حقيقة وان توقف حكمه على القبض فالتقييد بالتراضي لا يخرج بعض الفساد وهو بيع المكره غير مرضي لانه إذا كان المراد تعريف مطلق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اردت تعريف البيع الصحيح فليس بجامع لدخول أكثر الباعثات الفاسدة فيه ثم اعلم أن الخمر مال كما قدّمناه عن الكشف والتلويح وإن كان غير مستقيم مع أن بيعه باطل في حق المسلم بخلاف البيع به فانه فاسد ومز الفرق وأما ما في الصرح عن المحط من أنه غير مال فالظاهر أنه أراد بالمال المتقوم فوفقا بين كلامهم وحينئذ فردد على تعريف المصنف كالكتشاف فافهم ثم رد على تعريف المصنف فقط الإجازة والنكاح قال ط فان فيه ما مبادلة مال مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخربان بقوله على وجه مخصوص لان المراد به الاجاب والقبول والتعاطي اه الا أن يجاب بأن المراد بالمرغوب فيه المال كما قدّمناه أولا والمنفعة غير مال كما مر أو يقال ان المبادلة هي التملك كما في التبرع عن الدراية أي التملك المطلق والمنفعة في الإجازة والنكاح مملوكة مسلما مقيدا فافهم (قوله على وجه مبهمة) هذا التقييد غير مقيد ذاتيا عنه أنه أخرج ما لا يشيد كبيع درهم بدرهم اتحادا ورتنا وصفة وهو فاسد وقد علمت شمول التعريف لجميع أنواع الفساد

وهو من الاضداد ويستعمل متعديا
وبمعنى التأكيد وباللام قال بعتك
الشيء وبمعنى التلويح زائدة قاله ابن
القطاع وباع عليه القاشي أي
بلا رضاه وشرعا (مبادلة شيء)
مرغوب فيه بمثله خرج عبد
المرغوب بمرغوب ومثله ودم
(على وجه) مضيد

ينبغي في بيع المكره والموقوف
قوله في أربعة صور هكذا يخطه
والأصوب تجريد العدد من التاء
للتأنيد العلوية اه معجمه

فلا فائدة في اخراج نوع منه كإقائه في بيع المبكره ثم لو كان بيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقييد مفيد لكن بطلانه بعيد لوجود المبادلة بالمان قاتل (قوله) أي بالبيع أو تعاط (بيان الوجه المخصوص وأراد بالايجاب ما يكون بالقول بدليل المقابلة فيشمل القبول والام يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط قاتل (قوله) يخرج التبرع من الجانبين (الخ) قال المصنف في المنع لما كان هذا يشمل مبادلة رجلين بما لهما بطريق التبرع والهبة بشرط العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء اراد اخراج ذلك فقال على وجه مخصوص اه قلت وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في النهرو وجهه انه لو تبرع لرجل بشئ ثم الرجل عوض عليه بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين بيعت الهامتا معا وتبعته أيضا وهو في الحقيقة هبة حتى لو ادعى الزوج العارية رجع ولها أيضا الرجوع لانها قصدت التعويض عن هبة فلان لم توجد الهبة بدعوى العارية لم يوجد التعويض عنها فلها الرجوع كما سيأتي في الهبة وكذا لو وهبه شئ على أن يهبه عنه شيئا معناه فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة فانهم (قوله) استويا وزنا (أما إذا لم يستويا فباع فاسد بالفضل لا لعدم الفائدة وقوله وصفه خرج ما اختلفا فيها مع اتحاد الوزن ككون أحدهما كبيرا والآخر صغيرا أو أحدهما أسود والآخر أبيض قلت والمسألة مذكورة في الفصل السادس من الذخيرة باع درهما كبيرا بدرهم مغيرا ودرهما جديا بدرهم ردي جازان لهما فيه غرضا صححهما ماذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه اشار محمد في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الامام ابو احمد اه (قوله) ولا مقايضة أحد الشر يكتن اي المستويين والمتبادر من التعبير بالشر يكتن أن الدار مشاعة بينهما أما لو كانت حصص كل منهما مفروزة عن الأخرى فالظاهر جوازها لعلها باضة لانه قد يكون رغبة كل منهما في ما يداخره فهو بيع مفيد بخلاف الشاعة فانهم (قوله) ولا اجارة السكنى بالسكنى لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالنسب نسبية وهو لا يجوز ط عن حاشية الاشياء (قوله) ويكون اي البيع مخ والظاهر ارجاع الضمير الى قوله على وجه مخصوص فهو بيان له والا كان تكرارا تأمل (قوله) وهما ركنه ظاهره أن الضمير للايجاب والقبول ويحتمل ارجاعه للقول والفعل كما يفيد قول المحرر في البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في الفتح من أن ركنه الايجاب والقبول الدالان على التبادل او ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضى يتبادل المكيين من قول او فعل اه وأراد بالفعل أولا ما يشمل فعل اللسان وبالفعل ما يتغيره وقوله الدال على الرضى أي بالنظر الى ذاته وان كان ثم ما يتا في الرضى كما كراه وظاهر كلام المصنف أن الايجاب والقبول غير البيع مع أن ركن الشيء عنه واذا أرحمنا الضمير في قوله ويكون الى قوله على وجه مخصوص لا يزد ذلك وكذا اذا اراد بالبيع حكمه وهو المالك وهما أبحاث رائقة مذكورة في النه (قوله) وشرطه اهلية المتعاقدين اي يكونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والحزنية وذكر في المحرر أن شرائط البيع اربعة انواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة ولهم فالات اربعة انواع في العقد وفي نفس العقد وفي مكانه وفي العقود عليه فشرائط العاقد اثنان العقل والعدد فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين الا في الاب ووصيه والقاضي وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ والحزنية فيصح بيع الصبي او العبد لنفسه موقوفا وغيره نافذ الا الاسلام والطق والصحو وشرط العقد اثنان أيضا موافقة الايجاب للقبول فلا يقبل غير ما أوجبه أو يهبه أو يبيع ما أوجبه أو يهبه لم ينفذ الا في الشفعة بأن باع عبدا وعقارا فطلب الشفع العقار وحده وكونه بلفظ الماضي وشرط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس وشرط العقود عليه ستة كونه موجودا مالا متوقفا مملوكا في نفسه وكون المالك للبائع فيما يبيعه لنفسه وكونه مقدورا للتسليم فلم ينعقد بيع المعدم وماله خطر العدم كالحمل واللب في الضرع والنقر قبل ظهوره وهذا العبد فاذا هو جارية ولا يبيع الحر فالمدبر وأتم الولد والمكاتب ومعق البعض والميتة والدم ولا يبيع النحر والخنزير في حق مسلم وكثرة خبر لان أدنى الثمن التي تشترط لموازا لبيع فلس ولا يبيع الكلالوني ارض مملوكة له والماء في نهر أو بئر أو صيد والحطب والخشيش قبل الاحراز ولا يبيع ما ليس بمملوك له وان ملكه بعده الا السلم والمغصوب لو باعه الغاصب ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي فانه ينعقد موقوف وبيع الوكيل فانه

(مخصوص) أي بالايجاب او تعاط
 يخرج التبرع من الجانبين والهبة
 بشرط العوض وخرج بمقتضى
 ما لا يفيد فلا يصح بيع درهم
 بدرهم استويا وزنا وصفة
 ولا مقايضة أحد الشر يكتن
 حصص داره بحصة الآخر صريحة
 ولا اجارة السكنى بالسكنى
 اشياء (ويكون بقول أو فعل
 أما القول فالايجاب والقبول)
 وهما ركنه بشرطه اهلية
 المتعاقدين

• طلب شرائط البيع انواع
 اربعة

نافذ ولا يصح معوز التسليم كالآتي والطرف في الهواء والسبك في الصبر بعد أن كان في يده فصارت شرائط
الانقضاء أحد عشر قلت صوابه تسعة * وأما الثاني وهو شرائط النفاذ فاثان الملك أو الولاية وأن لا يكون
في البيع حق لغیر البائع فلم ينعقد بيع الفضولي عندنا أما شرأؤه فنأخذ قلت أي لم ينعقد إذا ما عه لاجل
نفسه لالاجل ماله لكنه على الرواية الضعيفة والصحيح انقضاء موقوفاً كما سيأتي في باب الولاية اتباعاً بآية
المالك كآلة أو الشارع كولاية الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه ولا ينفذ بيع موهون
ومستاجر وللمشتري فسخه ان لم يعلم للمرتين ومستأجر * وأما الثالث وهو شرائط الصحة فثلاثة وعشرون منها
عامة ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانقضاء المارة لان ما لا ينعقد لا يصح وعدم التوقيت ومعلومية
المبيع ومعلومية الثمن بما يرفع المنازعة فلا يصح بيع شاة من هذا القطيع وبيع الشيء بغيره او بغيره فلا ينعقد
وخلوه عن شرط مفسد كما سيأتي في البيع الفاسد والرضى والفائدة قصد بيع المصكره وشرأؤه وبيع
مالاً فائده فيه وشرأؤه كما مر وان الخاصة معلومية الاجل في البيع المؤجل عنه والقبض في بيع المشتري المنقول
وفي الدين قصد بيع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شيء بدين على غير البائع وكون البدل مسمى
في المبادلة القولية فان سكنت عنه فسد وملك بالقبض والمماثلة بين البدلين في اموال الربا والخلو عن شبهة الربا
ووجود شرائط السلم فيه والقبض في الصرف قبل الافتراق وعلم الثمن الاول في مراعاة وقولية وشرائط
ووضعية * وأما الرابع وهو شرائط لزوم بعد الانقضاء والنفاذ فثلاثة وسبعين اهـ ملخصاً أي لان شرائط
الخيارات الاتمية في أول باب خيار الشرط فقد صارت جله شرائط ستة وسبعين اهـ ملخصاً أي لان شرائط
الانقضاء أحد عشر على ما قاله أولاً وشرائط النفاذ اثان وشرائط الصحة خمسة وعشرون صارت ثمانية وثلاثين
وهي كلها شرائط اللزوم مع زيادة الخلو من الخيارات لكن بذلك نصير الجمله تسعة وسبعين نعم تنقص ثمانية على
ما قلنا من أن الصواب أن شرائط الانقضاء تسعة فيسقط منها اثان ومن شرائط الصحة اثان ومن شرائط اللزوم
أربعة فنصير الجمله تسعة وستين نعم يزداد في شروط العقود عليه اذ المبراه الاشارة اليه أو الى مكانه كما سيأتي
في باب خيار الرؤية وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله وشرط الصحة معرفة قدر مبيع ونحو (قوله ومحلله
المال) فنه نظراً لما مر من أن النحر مال مع أن يبيع باطل في حق المسلم فكان عليه ابداله بالمعقود وهو أخص من
المال كما مر بيانه فيخرج ما ليس بمال أصلاً كالسنة والدم وما كان مالا غير معقود كالتجر فان ذلك غير محل للبيع
(قوله وحكمه ثبوت الملك) أي في البدلين لكل منهما بدل وهذا حكمه الاصل - والتابع وجوب تسليم
المبيع والثمن وجوب استبراء الجارية على المشتري وملك الاستمتاع بها وثبوت الشفعة لو عقاراً وعق
المبيع لو محرماً من البائع بحر وصوابه من المشتري (قوله وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم) حقه
أن يقول بقاء نظام المعاش الخ فانه سبحانه وتعالى خلق العالم على أتم نظام وأحكم أمره معاشه أحسن
احكام ولا يتم ذلك الا بالبيع والشراء اذ لا يقدر أحد أن يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لانه اذا اشتغل بغير
الارض وبذرا التمعن وخدمته وحراسته وحصده ودراسته وتذريته وتنظيفه وطعنه وعجنه لم يقدر على أن
يشغل يده ما يحتاج ذلك من آلات الحراثة والحصد ونحوه فضلاً عن اشتغاله فيما يحتاجه من ملابس ومسكن
فاضطر الى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذ ما يلزمه أو بالسؤال ان أمكن والاقتل صاحبه عليه ولا يتم
مع ذلك بقاء العالم (قوله مباح) هو ما خلا عن أوصاف ما يجرده (قوله مكروه) كالبيع بعد النداء في
النجعة (قوله حرام) كبيع خمر لن بشرها (قوله واجب) كبيع شيء لمن يضطر اليه (قوله والسنة)
فانه عليه الصلاة والسلام باع واشترى واقترأ بحجابه على ذلك أيضاً (قوله والناس) عبارة البحر والمعقول
اهـ ح لانه امر ضروري يجزم العقل بنبوته كباقي الامور الضرورية المترقفة عليها انتظام معاشه وبقائه
فانهم (قوله فالايجاب الخ) هذه الفاء الضمنية وهي المفضية عن شرط مقدراً اذا أردت معرفة الايجاب
والقبول المذكورين وفي الفتح الايجاب الاثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا اثبات الفعل الخاص المدال على
الرضى الواقع أولاً سواء وقع من البائع او من المشتري كأن يشتري فيقول اشترت منك هذا بألف
والقبول الفعل الثاني والا فكل منهما الايجاب أي اثبات فسمي الثاني بالقبول غير انه عن الاثبات الاول ولا يقع
قبولاً لرضي بفعل الاول اهـ (قوله والقبول) في بعض النسخ فالقبول بالفاء فهو تبرع على تعريف

ومحلله المال وحكمه ثبوت
الملك وحكمته نظام بقاء المعاش
والعالم وضيقه مباح مكروه حرام
واجب وثبوت بالكتاب والسنة
والاجماع والناس (فالايجاب)
هو ما يذكر (اولاً من كلام)
احد المتعاقدين والقبول

قوله علم أن الإيجاب الخ
هكذا بخطه وصوابه علم أن
القبول الخ كما هو ظاهر اه
مصححه

مطلب القبول قد يكون
بالفعل وليس من صور التعاطي

ما يذكر من الأثر
سواء كان بيع أو اشتريت
(الدال على التراضي) قديبه
اقتداء بالآية وبما للبيع
الشرعي ولذا لم يلزم بيع الكره
وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل
لعدم الرضى بحكمه معه هذا

مطلب في حكم البيع
مع الهزل

الإيجاب ولذا قال المصنف لما ذكر أن الإيجاب ما ذكر أولاً علم أن الإيجاب هو ما ذكر ثانياً من كلام أحدهما
أفاده ط (قوله ما يذكر ثانياً من الأثر) أي من العاقد الآخر والتعريف ذكر لا يشمل الفعل وعرفته في
الفصح بأنه الفعل الثاني كما مر وقال لأنه أعم من اللفظ فإن من الفروع ما لو قال كل هذا الطعام بدرهم فأكلمته
البيع واكلمه حلال والركوب والبس بعد قول البائع أركبها بيعة والبسه بكذا رضى بالبيع وكذا إذا قال
بعثك بألف فقبضه ولم يقل شيئاً كان قبضه قبولاً بخلاف بيع التعاطي فإنه ليس فيه إيجاب بل قبض بعدمعرفة
الثلث فقط ففي جعل الآخر من صور التعاطي كما فعل بعضهم نظر اه وذكر في الخاتمة أن القبض يقوم مقام
القبول وعليه تعريف القبول بالقول لكونه الأصل (قوله الدال على التراضي) الأولى أن يقول
الرضي كالمعبر به في الفصح والبرهان التراضي من الجانبين لا يدل عليه الإيجاب وحده بل هو مع القبول أفاده ح
(قوله قديبه اقتداء بالآية) وهي قوله تعالى إلا أن تكون قسارة عن تراض منكم (قوله وبما للبيع
الشرعي) استظهر في الفصح أن التراضي لا بد منه في البيع اللغوي أيضاً فإنه لا ينهم من باع زيد عبده لغة إلا أنه
استدل به بالتراضي اه ونقل مثله التهستاني عن إكراه الكفاية والكراهية وقال وعليه يدل كلام الراغب
خلاف الشيخ الإسلام (قوله ولذا لم يلزم بيع المكره) قدمنا أن بيع المكره فاسد موقوف على إجازة البائع
وأن البيع المعترف يشمل سائر أنواع البيع الفاسد وأن قول الكثر البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي غير
ضرعي لأنه يخرج بيع المكره مع انداخل وأجب عنه بما ذكره الشارح بأنه قديبه اقتداء بالآية أي
للاحتراز لكن قوله وبما للبيع الشرعي أن أراد به البيع المقابل للغوي برده ماعلمته من اعتبار
التراضي في البيع اللغوي وأنه لا يعتبر في البيع الشرعي إذ لو كان جزء مفهوم لم أن يكون بيع المكره باطلاً
فاسداً بل التراضي شرط لثبوت حكمه شرعاً وهو الملك كما قدمناه عن الفصح وان أراد بالتراضي الخالي عن
الفساد فالتقيد بالتراضي لا يخرج بقية البيوع الفاسدة بل التعريف شامل لها ثم لا ينبغي أن هذا كله انما يأتي
في عبارة الكثر حيث جعل فيها التراضي قيداً في التعريف أما قول المصنف الدال على التراضي فلا لكونه ذكره
صفة للإيجاب فهو بيان للواقع فإن الأصل فيه أن يكون دليلاً على الرضى ولكن لا يلزم منه وجود الرضى حقيقة
فلا يخرج به بيع المكره تاتل (قوله ولم ينعقد مع الهزل الخ) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو
أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ماصح له اللفظ استعارة والمهازيل يتكلم بصيغة العند مثلاً باختياره ورضاه لكن
لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه والاختيار هو القصد إلى الشيء وإرادته والرضى هو إثارته واستحسانه فالمكره
على الشيء يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا إن المعاصي والقبايح بإرادة الله تعالى لا يرضاه الله لا يرضى لعباده
الكفر كذا في التلويح وشرطه أي شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات أن يكون صريحاً باللسان مثل
أن يقول أني أبيع هازلاً ولا يكتفي بدلالة الحال إلا أنه لا يشترط ذكره في العقد فيمكن أن تكون المواضعة سابقة
على العقد فإن تواضعاً على الهزل بأصل البيع أي توافقاً على أنهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدانه
وانتفاعلي البناء أي على أنهما لم يرفعوا الهزل ولم يرجعاه فالبائع منعقد لصدورهم من أهله في محله لكن
يفسد البيع لعدم الرضى بحكمه فصار كالبائع بشرط الخيار أريد الكثرة لا يملك بالقبض لعدم الرضى بالحكم حتى
لواعقه المشتري لا ينفذ عقده هكذا ذكرنا وينبغي أن يكون البيع باطلاً لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض
وأما الفاسد فحكمه أن يملك بالقبض حيث كان مختاراً راضياً بحكمه أما عند عدم الرضى به فلا اه منار
وشرحه لصاحب البحر فقوله الشارح ولم ينعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لما فاته ما تقدم
من أنه منعقد لصدوره من أهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم إلا أن يعمل على نفي الاعتقاد
الصحيح أو يمتنع على البحث الذي ذكره بتره وينبغي الخ اه ط قلت قد صرح في الخاتمة والفتية بأنه بيع باطل
وبه يتأيد ما منجته في شرح المنار وكثيراً ما يطلقون الفاسد على الباطل كما استعرف في بابيه لكن رد على بطلانها
لأن إجازة جاز والباطل لا تلحقه الإجازة وأن الباطل ما ليس منعقداً أصلاً والفاسد ما كان منعقداً بأصله
لا بوصفه وهذا منعقد بأصله لأنه مبادلة مال بمال دون وصفه ولذلك أجاب بعض العلماء بجعل ما في الخاتمة
على أن المراد بالبطلان الفساد كما في حاشية الجوى ويقامه فيها قلت وهذا أولى لموافقة ما في كتب الأصول
من أنه فاسد وأما عدم إقادته الملك بالقبض فلكونه أشبه البيع بالخيار لهما وليس كل فاسد يملك بالقبض ولذا

قال في الاشياء اذ اقضى المشتري المبيع فاسد ام ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهازل كما في الاصول
 الثانية لو اشتراه الاب من ماله لانه الصغير وابعاه له كذلك فاسد الا يملكه ما قبض حتى يستعمله كذا في المحط
 الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه به اه وذكر الشارح مسأله بيع الهزل قبيل الكفاة لو ذكرها
 المصنف متنا في الاكراه (قوله ويرد على التعريفين) أي تعريفى الايجاب والقبول حيث قيد الايجاب بكونه
 اقولا والقبول بكونه ثانيا ط (قوله لكن في القهستاني الخ) ومثله في التجنس لصاحب الهداية (قوله كما
 قالوا في السلام) أي لو رد على المسلم مع السلام فلا بد من الاعادة (قوله وعلى الاول) أي ويرد على التعريف
 الاول حيث قيد بكونه اقولا والمعتبر في التكرار هو الثاني والجواب أن الايجاب الاول لما بطل صار الثاني اقولا
 في التحقيق على أن كلام من الاجابين اول بالنسبة الى القبول افاده ط (قوله تكرار الايجاب) أي قبل
 القبول (قوله مبطل للاول) وينصرف القبول الى الايجاب الثاني ويكون بيعا بالنظر الاول بجر وصوابه
 بالنظر الثاني كما هو ظاهر ويعلم بما يأتي (قوله الا في عتق وطلاق على مال) لم يذكر في الاشياء الطلاق بل ذكره
 في البحر وقد اعترض البيرى على الاشياء حيث اقتصر على العتق مع أن الوالو الجنى ذكر الطلاق أيضا وذكر
 أنه روى عن أبي يوسف انهما كالبيع وأن ما روى عن محمد أصح اه وفي البيرى أيضا عن الذخيرة قال لغيره
 بعثك هذا بألف درهم ثم قال بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت انصرف قبوله الى الايجاب الثاني ويكون
 بيعا بمائة دينار بخلاف ما لو قال لعبدك أنت حر على ألف درهم أنت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه
 المالان والفرق أن الايجاب الثاني رجوع عن الايجاب الاول ورجوع البائع قبل قبول المشتري عامل ألا ترى
 أنه لو قال رجعت عن ذلك قبل قبول المشتري بعمل رجوعه وإذا عمل رجوعه بطل الايجاب الاول وانصرف
 القبول الى الايجاب الثاني أما رجوع المولى عن ايجاب العتق ليس بعدا بل الأثرى أنه لو قال رجعت عن ذلك
 لا يعمل رجوعه لأن ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول والرجوع في التعليقات لا يعمل في كل من الايجاب
 الاول والثاني فانصرف القبول اليهما اه (قوله وسبى في الصلح) قال الشارح هناك والاصل أن كل عقد
 أعده فالثاني باطل الا في الكفالة والشراء والابارة اه وفيه أن هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام
 في تكرار الايجاب كما لا يخفى اه ح أي لأن العقد اسم لمجموع الايجاب والقبول وتكراره غير تكرار الايجاب
 الذي كلامه فيه (قوله وكل عقد بعد عقد جدد الخ) في التتارخانية قال بعثك عبدى هذا بألف درهم
 بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ينصرف الى الايجاب الثاني ويكون بيعا بمائة دينار ولو قال بعثك هذا
 العبد بألف درهم وقبل المشتري ثم قال بعثك بمائة دينار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت
 بنقعد الثاني وينسخ الاول وكذا لو باع يجنس الفلن الاول بألف أو بأكثر فخصوا أن يبيعه منه بعشرة ثم باعه بسبعة
 أو بأحد عشر فإن باع بعشرة لا ينعقد الثاني ويبقى الاول بحاله اه فهذا مثال لتكرار الايجاب فقط ومثال
 لتكرار العقد (قوله فأبطل الثاني) أي اذا كان يمثل الفلن الاول كما علمت لانه سدى أي لا فائدة فيه (قوله
 فالصلح بعد الصلح بخي باطلا) هذا اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم
 اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائز وينسخ الاول كالبيع يبرى عن الخلاصة عن المشتق قلت الظاهر
 أن الصلح على سبيل الاسقاط بمعنى الإبراء وبطلان الثاني ظاهر ولكنه بعد الإرادة هنا فالمناسب حل الصلح
 على المتبادر منه ويكون المراد به ما اذا كان يمثل العوض الاول بشرية قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه
 كالبيع في التفصيل المار فيه (قوله كذا النكاح) أي فالثاني باطل فلا يلزمه المهر المستحق فيه الا اذا جدد
 الزيادة في المهر كما في الفتية بحر قلت لكم قد متنا في اوانل باب المهر عن الزانية أن عدم اللزوم اذا جدد العقد
 للاحتياط وقد متنا أيضا عن الكفا في لوزجه في المهر بألف ثم في العلانية بألفين ظاهر المتخصص في الاصل انه
 يلزمه عند الاثنان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول اذا العقد الثاني لغوفلغومافه
 وعند الامام أن الثاني وأن لغا لا يلغومافه من الزيادة اه وذكر في الفتى هناك أن هذا اذا لم يشهد على أن
 الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول ثم ذكر أن بعضهم اعتبر بما في العقد الثاني فقط وبعضهم أوجب
 كلا المهرين وأن قاضى خان افق بانه لا يجب بالعقد الثاني شيء مالم يقصده الزيادة في المهر ثم وقع بينه وبين اطلاق
 الجمهور اللزوم يجعل كلامه على أنه لا يلزمه ديانة في نفس الامر الا يقصد الزيادة بل يلزمه قضاء لانه يؤخذ

ويرد على التعريفين ما في
 التتارخانية لو خرجا معاصم
 البيع لكن في القهستاني
 لو كانا معا لم ينعقد كما قالوا في
 السلام وعلى الاول ما في
 الاشياء تكرار الايجاب مبطل
 للاول الا في عتق وطلاق على
 مال وسبى في الصلح وفي
 المنظومة المحببة
 وكل عقد بعد عقد جدد
 فأبطل الثاني لانه سدى
 فالصلح بعد الصلح بخي باطلا
 كذا النكاح ما عدا مسانلا

بظاهر لفظه الآن يشهد على الهزل اه والماصل اعتماد قول الامام الذي هو ظاهر المنصوص من لزوم
 الزيادة وحسب معني كون الثاني لغوا انه لا يفسخ الاول به (قوله ما عدا مسائلا) استثناء من قوله
 فأبطل الثاني (قوله منها الشراء بعد الشراء) بقصر الشراء الاول للنظم قال في الاشياء اطلقه في جامع
 الفصولين وقيد في القضية بأن يكون الثاني أصغر من الأول أو أقل أو يجنس آخره أو لا يصبغ اه قلت
 فلي مافي القضية لا فرق بين الشراء والبيع وهذا أطلق العقد في البحر حيث قال واذ تعدد الإيجاب والقبول
 انعقد الثاني وانفسخ الأول ان كان الثاني بأزيد من الأول أو انقص وان كان مثله لم يفسخ الأول واختلفوا
 فيما اذا كان الثاني فاسدا هل ينضم فسخ الأول اه قال في النهر ومقتضى النظر أن الأول لا يفسخ اه
 لكن جزم في جامع الفصولين والبازية بأنه يفسخ وكذا قال في الذخيرة ان الثاني وان كان فاسدا فإنه ينضم
 فسخ الأول كما لو اشترى قلب فضة وزنه عشرة وعشرة وتقابض ثم اشتراه منه بتسعة وعمله البازي بأن الفاسد
 ملحق بالصحيح في كثير من الأحكام اه وعلى ملخصنا (قوله كذا كفالة) قال في الخانية الكفيل بالنفس اذا أعطى
 الطالب كفلا بنفسه مات الاصل برئ الكفيلان وكذا الومات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني كذا ذكره
 بعض الافاضل قال وأشار بجواز تعددها أن المكفول له لو أخذ من الاصل كفلا ثم بعد الاول لم يبرأ
 الاول كذا في الخانية حاشية السيد أبي السعود على الاشياء (تنبيه) زاد في الاشياء ان الاجارة بعد
 الاجارة من المستأجر الاول فسخ للاولى كافي البازية وقال في البحر وينبغي أن المدّة اذا انقضت منهما وانحد
 الاجران لا تصح الثانية كالبيع (قوله اذا المراد الخ) تعليل لعدم بطلان الكفالة الثانية بأن المراد منها في
 الحقيقه اذن أي حين تكررت انما هو زيادة التوثق بأخذ كفيل آخر حتى يتمكن من مطالبة ايها أراد (قوله
 وهما عبارة الخ) أي الإيجاب والقبول معبرهما عن كل لفظين الخ قال الزيلعي وينعقد بكل لفظ بني عن
 التحقيق كعت واشترت ورضيت أو أعطيتك أو خذ بكذا اه أو كل هذا الطعام بدرهم على عليك فأكله
 ونحو ذلك من الأفعال كما قد تسماه عن الفتح قبل ورقتين وينعقد ببيع معلق بفعل قلب كان أردت فقال أردت
 او ان أعجبك أو وافقك فقال أعجبني أو وافقني أو ما ان آديت إلى الثمن فقد بعثك فان آدى في المجلس صعب ويصح
 الإيجاب بلفظ الهبة وأشركت فيه وأدخلت فيه وينعقد بلفظ الرد جرح عن التارخانية قلت وعبارتها
 ولو قال ارد عليك هذه الامة بضمين دينار أو قبل الأثر ببيع اه وفي البحر ويصح الإيجاب بلفظ
 الجعل كقوله جعلت لك هذا بألف وتمامه فيه قلت وفي عرفنا يبيع الثمار على الاشجار ضمانا فاذا قال
 ضمنتك هذه الثمار بكذا اقبل الاخر ينبغي أن يصح وكذا تعارفوا في بيع احد الشريكين في الدواب لشريكه
 الاخر لفظ المقاصرة فيقول قاصر ترك بكذا امر اده بعثك حصتي من هذه الدابة بكذا فاذا قبل الاخر صرح
 لانها من ألفاظ التملك عرفا (تنبيه) ظاهر قوله عن لفظين انه لا ينعقد بالاشارة بالرأس ويدل عليه مافي
 الحاوي الزا هدى في فصل البيع الموقوف فضولي باع مال غيره فبلغه ففكت متأملا فقال ثالث هل
 اذنت لي في الاجارة فقال نعم فأجازه بنقد ولو حذر لرأسه بنم فلا لأن تحريك الرأس في حق الناطق لا يعتبر اه
 لكن قد يقال اذا قال له بعني كذا بكذا فأشار برأسه نعم فقال الاخر اشترت وحصل التسليم بالتراضي يكون
 بيعا بالتعاطي بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من أحد الجانبين على ما يأتي في بيع التعاطي انه لا بد من وجوده
 ولون من احدهما هذا ما ظهر في وفي الاشياء من أحكام الاشارة وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر اشارة الا في
 اربع الكفر والاسلام والنسب والاقضاء الخ (قوله أو حاليين) بتخفيف اللام (قوله لا يحتاج الاول) وهو
 الصادر بلفظين ماضين ط عن المنع وكذا الماضي فيما لو كانا مختلفين (قوله بخلاف الثاني) فإنه يحتاج
 اليها وان كان حقيقة الحال عندنا على الاصع غلبة استعماله في الاستقبال حقيقة أو مجازا جرح عن الديداع
 (قوله والا لا) صادق بما اذا نوى الاستقبال ولم ينو شيئا ط (قوله للحال) أي ولا يستعملونه
 للوعد والاستقبال ط (قوله) فكالماضي فلا يحتاج الى التنية جرح ط (قوله وكأي بعك الآن) عطف
 على المستثنى اه ح وهذا أولى بالحكم لانه اذا علمتية الحال فالتمس بيع به أولى ط (قوله وأما المتحصص
 للاستقبال) فلقرون بالسنين وسوف ط (قوله فكلامر) بان قال المشتري بعني هذا الثوب بكذا فيقول
 بعث أو يقول البائع اشتره مني بكذا فيقول اشترت به (قوله لا يبيع أصلا) أي نوى بذلك الحال أولا

منها الشراء بعد الشراء صحوا
 كذا كفالة على ما صرحوا
 اذا المراد صاحب في الحق
 منها اذا زيادة التوثق
 وهما عبارة عن كل لفظين
 يثبتان عن معنى التملك والتكليف
 ماضين كعت واشترت
 (أو حاليين) كضارين لم يقرنا
 بسوف والبين كاي بعك فتقول
 اشترته أو أحدهما ماض
 والاخر حال (و) لكن
 لا يحتاج الاول الى تنية بخلاف
 الثاني فان نوى به الإيجاب
 للحال صرح على الاصع والا لا
 الا اذا استعملوه للحال كاهل
 خوارزم فكالماضي وكأي بعك
 الا ان لم ينعقد للحال وأما
 المتحصص للاستقبال فكلامر
 لا يبيع أصلا

قوله عن لفظين هكذا بخطه
 والذي في نسخ الشارح عن كل
 لفظين اه

ليكون الامر منحصرا للاستقبال وكذا المفاوضة المقرن بالبيع أو سوف (قوله كنهه بكذا الخ) قال
في الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصوص مادة اعني الامر بالاخذ يستدعي سابقة البيع فكان كالمناط
الآن استدعاء الماضي سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء خذ سبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال
بعثك عبدى هذا بألف فقال فهو حر عتق وشبه اشترت إقتضاء بخلاف ما لو قال فهو حر بلفا لا يعتق (قوله
كوجه وفرج) بأن قال بعثك وجه هذا العبد وفرج هذه الامه لانه مما يعبره عن الكل (قوله وكل ما دل
الخ) تفصيل لقوله وهما عبارتان عن كل لفظين الخ (قوله قبول) خبر قوله وكل وظاهره انه قبول
سواء كان من البائع أو المشتري وانه لا يكون ايجابا مع انه يكون من البائع فقط كانه عليه بقوله لكن في
الولو الحية ويكون ايجابا أيضا قال في الجرو لو قال اتبعني عبدك هذا بألف فقال نعم فقال اخذته فهو بيع لازم
فوقعت كلفته ثم ايجابا وكذا انتفع قبوله لولو قال اشترت منك هذا بألف فقال نعم فقال اخذته فهو بيع لازم
لكن في الولو الجلبة الخ) ومثله ما في التناوخانية بعث منك هذا بألف فقال المشتري قد فعلت فهذا بيع
ولو قال نعم لا يكون عداوذا كفي فتاوى سمرقند أن من قال لغيره اشترت عبدك هذا بألف درهم فقال البائع
قد فعلت اوقال نعم اوقال هات الن صاع البيع وهو الاصح اه فهذا أيضا صريح في انه لا يكون قبولاً من
المشتري (قوله لانه ليس بتحقيق) لان قول المشتري نعم تصديق لقول البائع بعثك ولا يتحقق البيع بمجرد
قوله بعثك بشرط قول البائع نعم بعد قول المشتري اشترت لانه جواب له فكأنه قال نعم اشترت مني والشراء
يتوقف على سبق البيع هذا ما ظهر في فتاواه (قوله وفي القضية الخ) استدراك أيضا على المتن بأنه يكون
ايجابا أيضا كالمناط عليه وعبارتها كما في الجرحول بعث مني بكذا أو هل اشترت مني بكذا الخ وظاهره أن
نقد الثمن قائم مقام القبول لان نعم بعد الاستفهام ايجاب فقط فكان النقد بمنزلة قوله اخذته أو رضيت
ولا يشترط في القبول أن يكون قولاً كانقلنا سابقا عن الفتح (قوله ولو قال بعته الخ) المناسب ذكر هذا
القرع عقب قوله الاتي الا اذا كان بكتابة أو رسالة ووجه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بلغه فقد أظهر
من نفسه الرضى بالتبليغ فكل من بلغه كان التبليغ رضاه فان قبل صاع البيع (قوله ولا يتوقف) أي
بل يطل ح (قوله شطرا لعقد) المراد به الايجاب الصادر أولا (قوله فيه) أي البيع احتراز عن
الخلع والعق كباقي (قوله فبلغه) أي من غير أن يأمر احدا بتبلغه كما في الخلاصة أما لو أمر احدا به فبلغه
وقبل بضع ولو كان المبلغ غير المأمور كما مر آنفا (قوله الا اذا كان بكتابة أو رسالة) صورة الكتابة أن يكتب
أما بعد فقد بعث عبدى فلا ناسك بكذا ابلغه الكتاب قال في مجملته ذلك اشترت ثم البيع بينهما وصورة
الارسال أن يرسل رسولا فيقول البائع بعث هذا من فلان الغائب بألف درهم فاذهب يا فلان رقله فذهب
الرسول فأخبره بما قال فقبل المشتري في مجملته ذلك وفي النهاية وكذا هذا في الاجارة والهبة والكتابة يجوز
قلت ويكون بالكتابة من الجانبين فاذا كتب اشترت عبدك فلا ناسك اكتب اليه البائع قد بعث فهذا بيع
كافي للتاوخانية (قوله فاعتبر مجلس بلوغها) أي بلوغ الرسالة أو الكتابة قال في الهداية والكتابة كالخطاب
وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة وأداء الرسالة اه وفي غاية البيان وقال شمس الامية السرخسي
في كتاب النكاح من مبسوطه كما يعتقد النكاح بالكتابة يفقد البيع وسائر التصرفات بالكتاب أيضا وذكر
شيخ الاسلام خواهرزاده في مبسوطه الكتاب والخطاب سواء ولا في فضل واحد وهو انه لو كان حاضرا غاطها
بالنكاح فلم يجز في مجلس الخطاب ثم أجب في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت
الكتاب ولم تزوج نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه ثم تزوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود
وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب بضع النكاح لان الغائب انما صار خطيبا لها بالكتاب والكتاب باق في المجلس
الثاني فصار بقاء الكتاب في مجملته وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني بمنزلة ما لو تكرر الخطاب من الحاضر
في مجلس آخر فاذا كان حاضرا انما صار خطيبا لها بالكلام وما وجد من الكلام لا يبيح الى المجلس الثاني
وانما سمع الشهود في المجلس الثاني احدث طرى العقد اه واصله ان قوله تزوجت بكذا اذا لم يوجد قبول
يكون مجرد خطبة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لاتبها لما قرأت الكتاب
ثانيا وفيه قوله تزوجت بكذا وقبلت عند الشهود صاع العقد كما لو خطبها به نائيا وظاهره أن البيع كذلك وهو

قوله وهما عبارتان الخ هكذا
بخطه بالثنية والذي تقدم
وهما عبارة بالافراد اه

الا الامرا اذا دل على الحلال
كنهه كذا لفتاح اخذت
اورضت مع بطريق الاقتضاء
فليحفظ (ومع) اضافته الى عتق
يصح اضافته للعق اليه كوجه
وفرج (والالا) كظاهر وبين
(و) كمال مدلى على معنى بعث
واشترت نحو (قد فعلت ونعم
ومات البين) وهو انك وعبدك
او كذا واخذته (قبول) لكن
في الولو الحية ان يد البائع قبل
المشتري بنعم لم يعتد لانه ليس
بتحقيق وبعبارة صحيحة الاستفهام
وفي القضية نعم بعد ان تصد
كل بعث معنى بكذا بيع ان تصد
الثنى لان النقد دليل فبلغه
ولو قال بعته فبلغه فلا يتوقف
غيره جاز فليحفظ (أي البيع) على
شطر العقد فيه) اوقال بعث فلانا
قبول غائب) اوقال بعث فلانا
الغائب فبلغه فقبل لم يعتد
(انفا) الا اذا كان مكان كتابة
أو رسالة فغير مجلس بلوغها

خلاف ظاهر الهداية فتأمل ثم لا ينبغي أن قراءة الكتاب صارت بمنزلة الإيجاب من الكتاب فإذا قيل المكتوب
 البتة في المجلس فقد صدر الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة إلى قوله إلا إذا كان يكتبه أو رسالة نعم
 بالنظر إلى مجلس الكتابة يصح فأنه لما كتب بعتك لم يبلغ بل توقف على القبول وإن كان ذلك القبول متوقفاً على
 قراءة الكتاب فافهم (قوله فله الرجوع) ليس المراد أن الموجبة الرجوع في هذه الصورة فإن الإيجاب
 إذا كان باطلاً فلا معنى للرجوع عنه بل المراد أن الموجبة الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع في كل
 موضع لا يتوقف شرط العقد فأنه يجوز من الصاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعلقه بالشرط لأنه عقد معاوضة وفي
 كل موضع يتوقف كالمطلوع والعق على مال لا يصح الرجوع وصح التعليق بالشرط لكونه مبنياً من جانب الزوج
 والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اهـ ح (قوله لأنه يمين) أي من جانب الزوج والمولى وذلك أن
 اليمين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجزاء والمطلع والعق تعليل الطلاق والعق يقبل المرأة والعبد وهما من
 جانب المرأة والعبد معاوضة بحيث كان مبنياً من جانب الزوج والمولى امتنع الرجوع وتغايه في العزيمة (قوله
 وأما الفصل) عطف على قوله أما القول (قوله وهو التناول فاموس) قال في البحر وهكذا في الصحاح
 والصحاح وهو انما يقضي الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء من الجانبين كما فهم الطرسي
 أي حيث قال إن حقيقة التعاطي وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفظ وهو بعيد أنه لا بد من
 الاعطاء من الجانبين لأنه من المعاطاة وهي مفاعلة اهـ قلت وقوله من غير لفظ بعيد ما يقتضيه القمع من
 أنه لو قال بعكس بألف قبضه المشتري ولم يقل شيئاً كان قبضه قبولاً وليس من بيع التعاطي خلافاً لما جعله منه
 فإن التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن (قوله في خيس ونفيس) النفيس ما كثر غنمه كالعبد
 والخيس ما قل غنمه كالخيز ومنهم من حدّ النفيس بنباح السرقه فأكثر والخيس بما دونه والاطلاق
 هو المعقد ط عن البحر قلت ليس في البحر قوله والاطلاق هو المعقد نعم ذكره في شمول التعاطي للنفيس
 والنفيس فقال وهو الصحيح المعقد (قوله خلافاً للكرخي) فأنه قال لا ينعقد إلا في الخيس ط عن
 القهستاني وما في الحاوي القديسي من أن هذا هو المشهور فهو خلاف المشهور في البحر (قوله ولو التعاطي
 من أحد الجانبين) صورته أن يتفقا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب برضئ صاحبه من غير دفع
 الثمن أو يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فإن البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع
 أحدهما بعده أجبره القاضي وهذا فيما غنمه غير معلوم أما الخيز والهم فلا يحتاج فيه إلى بيان الثمن ذكره في البحر
 والمراد في صورة دفع الثمن فقط أن المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع غنمه ولم يقبضه ط وفي القنية
 دفع إلى بائع الحنطة خمسة دنانير لم يأخذ منه حنطة وقال له بكم تبعها فقال مائة دينار فسكت المشتري
 ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا ادفع لك ولم يجز بينهما بيع وهذا المشتري في غدا يأخذ
 الحنطة وقد تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول قال رضي الله عنه وفي هذه الواقعة أربع مسائل
 أحداها الانقضاء بالتعاطي الثانية الانقضاء في الخيس والنفيس وهو الصحيح الثالثة الانقضاء به من جانب
 واحد الرابعة كما ينعقد باعطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن اهـ قلت وفيها مسألة خامسة أنه ينعقد به
 ولو تأخرت معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته بحر (قوله لم ينعقد) أي وإن كان يعلم عادة السوق
 أن البائع إذا لم يرض بزيادة الثمن أو يسترد المتاع إلا يكون راضياً به وصح خلفه لا أعطى فليبطل البيع المشتري
 فأنه مع هذا أصبح البيع قنية (قوله كالوكان) أي البيع بالتعاطي بعد عقد فاسد وبعبارة الخلاصة
 اشترى رجل من وسائد وسائد وجوه الطنائف وهي غير منسوجة بعد ولم يضره باله جلال بحر فلونج
 الوسائد وجوه الطنائف وسلم إلى المشتري لا يصير هذا بيعاً بالتعاطي لأنهما يسلان بحكم ذلك البيع السابق
 وأنه وقع باطلاً اهـ وبعبارة البرازية والتعاطي انما يكون بيعاً إذا لم يكن بناء على بيع فاسد وباطل سابق أما
 إذا كان بناء عليه فلا اهـ (قوله لا ينعقد بهما التبع قبل متاركة الفاسد) يتفرع عنه ما في الخانية واشترى
 ثوباً شراء فاسداً ثم قبضه غدا فقال قد بعته ثوبك هذا بألف درهم فقال بل فقال قد أخذته فهو باطل وهذا
 على ما كان قبله من البيع الفاسد فإن كانت متاركة البيع الفاسد فهو جائز اليوم اهـ قلت لكن في النهاية والقنع
 وغيرهما عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل قبضه درهم الخ البيع بالرقم فلو دلان فيه زيادة جهالة

مطلب البيع بالتعاطي

(كما لا يتوقف) (في النكاح)

على الاظهر) خلافاً للثاني فله

الرجوع لأنه عقد معاوضة

بخلاف الخلع والعق على مال

حيث يتوقف اتفاقاً فلا رجوع

لأنه يمين نهاية (وأما الفصل)

فالتعاطي) وهو التناول فاموس

(في خيس ونفيس) خلافاً

للكرخي (ولو) (التعاطي)

(من أحد الجانبين على الصحيح)

فتح وبه يقض فيض (إذا لم يصرح

معه) مع التعاطي (بعدم الرضى)

فلودفع الدراهم وأخذ البطايع

والبائع يقول لا أعطيها لئلا

يغتنق كالوكان بعد عقد فاسد

خلاصة وبرزية وصرح في

البحر بأن الإيجاب والقبول

بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما

البيع قبل متاركة الفاسد

تمكنت في صلب العقد وهي جهالة الثمن برقم لا يعطيه المشتري فصار بمنزلة القمار وعن هذا قال شمس الإلمعة
 الخوافي وان علم بالرغم في المجلس لا يتقلب ذلك العقد جازا ولكن ان كان البائع دائما على الرضى فرضى به
 المشتري فعقد بينهما عقد بالتراضي اه وعبر في الفتح بالتعاطي والمراد واحد وسياق أيضا في باب البيع
 الفاسد أن يبيع الاتي لا يبيع وانه لو باعه ثم عاد وسله بتم البيع في رواية وظاهر الرواية انه لا يتم قال في البحر
 هناك وأولو الرواية الأولى بأنه يتعقد بيعا بالتعاطي اه وظاهر هذا عدم اشتراط متاكره الفاسد وقد يجاب على
 بعد جعل الاشتراط على ما إذا كان التعاطي بعد المجلس أما فيه فلا يشترط كها هنا والفرق انه بعد المجلس يتقرر
 الفساد من كل وجه فلا بد من المتاكره أما في المحاس فلا يتقرر من كل وجه فتصل المتساكره ضمنا تأمل ويحتل
 وهو الظاهر أن يكون في المسألة قولان واظهر ما يأتي عند قوله وفسد في الكل في بيع ثلث الخ هنا وما ذكره
 عن الخوافي في البيع بالرغم جزم بخلافه في الهندية آثر باب المراجعة وذكر أن العلم في المجلس يجعل كاستداء
 العقد وبصر كآخر القبول الى آخر المجلس وبه جزم في الفتح هناك ايضا (قوله في بيع التعاطي بالاولى الخ)
 ما خوذ من البحر حيث قال في بيع التعاطي بالاولى وهو صريح الخلاصة والبزاية ان التعاطي بعد عقد فاسد
 أو باطل لا يتعقد به البيع لانه بناء على السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه من أن
 عدم الانعقاد قبل متاكره الأول وهو معنى قول الشارح في جعل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك ومراعاة بما
 في الخلاصة تتمه من قوله كما لو كان بعد عقد فاسد ونظرا عبارتها وبزاية وليس فيها التقييد بما قبل
 متاكره الأول فبقده الشارح به تعا للبحر ثلاثا يخالف كلام غيره فافهم (قوله وتعمه في الاشياء من القوائد)
 اى في آخر الفتن الثالث وليس فيه زيادة على أصل المسألة فلعله اراد ما كتب على الاشياء في ذلك الموضع
 او ما تشبه هذه المسألة مما تفرع على الاصل المذكور (قوله اذ باطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح)
 فانه لما بطل البيع الأول بطل ما تضمنه من القبض اذا كان قبل المتساكره قال ح وهو يدل من القوائد يدل
 بعض من كل اه ط وفي هذه القاعدة بحث سند كره عند الكلام على بيع الثمرة البارزة (قوله فتعز ثلاثة
 أقوال) هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطي في موضع فصوره في موضع بالايعاء
 من الجانبين ففهم منه البعض انه شرط وصورة في موضع بالايعاء من أحدهما ففهم البعض انه يقتضي به
 وصورة في موضع تسليم المبيع ففهم البعض أن تسليم الثمن لا يكتفي بمجرد الذخيرة ط (قوله وحذرنا في
 شرح الملتقى الخ) عبارته عن البزاية الاقالة تتعقد بالتعاطي أيضا من احدا الجانبين على الصحيح اه وكذا
 الاجابة كما في العبادية وكذا الصرف كما في التهر مستند لعله بما في التاخرائية اشترى عبدا بألف درهم
 على أن المشتري بالخيار فأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جائز رزذ الدراهم وعلى قول
 أبي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم أر من قبله عليها اه (تمت) طالب مديونه فبعث اليه شعير اقدرا
 معلوما وقال خذه بسعر البلد والعزلها ما معلوم كان يعاوان لم يعاها فلا ومن يبيع التعاطي تسليم المشتري
 ما اشترى الى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بالشراء الى الموكل بعدما أكر
 التوكيل ومنه حكما ما إذا جاء المودع بأمة غير المودعة وحفل للمودع وطوها وكان بيعا بالتعاطي وعن
 أبي يوسف لو قال للسياط لبست هذه بطاخي خلف الخياط انها هي وسعه أخذها وبقي تقيده بما إذا كانت العين
 للذافع ومنه لو ردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى بها كافي الفتح وعلى هذا فلا بد
 من الرضى في جارية الودعة والبطانة وتعمه في البحر (قوله ما يشترى الانسان الخ) ذكر في البعران
 من شرائط العقود عليه أن يكون موجودا فلم يتعقد بيع المردوم ثم قال ومما تناسخوافه وأخرجوه عن هذه
 القاعدة ما في القنية الاشياء التي تؤخذ من البيع على وجه الخرج كما هو العادة من غير بيع كالعدس والمخ
 والزيت ونحوها ثم اشترىها بعدما انعدمت صح اه فيجوز بيع المردوم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا
 بيع معدوم انما هو من باب ضمان المتلفات باذن مالكها عرفا تصهلا لا لمراد دفع العرج كما هو العادة وفيه
 أن الضمان بالاذن مما لا يعرف في كلام الفقهاء جوى وفيه أيضا أن ضمان المتلفات بالمثل لا القيمة والقيمت
 بالقيمة لا بالثمن ط قلت كل هذا قياس وقد علمت أن المسألة استحسن ويكثر تغير بيعها على فرض الاعيان
 ويكون ضمانها بالثمن استحسن انا وكذا حل الانتفاع في الاشياء القيمة لان قرضها فاسد لا يصلح الانتفاع به وان

نفى بيع التعاطي بالاولى وعليه
 ويجعل ما في الخلاصة وغيرها
 على ذلك وتعمه في الاشياء من
 القوائد اذ باطل المتضمن بطل
 المتضمن والمبني على الفاسد
 فاسد (وقيل لا بد) في التعاطي
 فاسد (من الاعطاء من الجانبين وعليه
 الاكثر) قاله الفرسوسي
 واختاره البزاية وأفتى به
 الخوافي واكتفى للكرمانى
 الخوافي مع بيان الثمن
 بتسليم المبيع مع بيان الثمن
 فتعز ثلاثة أقوال وقد علمت
 المنتهى به وحذرنا في شرح الملتقى
 صحة الاقالة والاجابة والصرف
 بالتعاطي فليحفظ (فروع)
 ما يشترى الانسان من البيع
 اذ احاسبه على أثمانها بعد
 استهلاكها جازا استحسن انا *

مطلب في بيع الاستبراء

ملكته بالقبض وسخرها في التهر على كون المأخوذ من العبدس ونحوه يباع بالتعاطي وأنه لا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لأنه معلوم اه واعترضه الجوى بأن ثمن هذه تختلف فيقبض الى المتارعة اه قلت ما في التهر متيق على أن الثمن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المعدوم بل كذا أخذت أن تعدي يباع بثمنه المعلوم قال في الوالو لجهة دفع ذراهم الى خباز فقال اشترت مثلي مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة أمناة فالبيع فاسد وما أكمل فهو مكروه لانه اشترى خبزا غير مشار اليه فكان المبيع مجهولا ولو أعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناة ولم يقل في الابتداء اشترت منك يجوز وهذا حلال وان كان يته وقت الدفع الشراء لانه يجوز الدية لا ينعقد البيع وانما ينعقد البيع الآن بالتعاطي والآن المبيع معلوم فينعقد البيع صحيحا اه قلته هو وجهه أن ثمن الخبز معلوم فاذا انعقد يباع بالتعاطي وقت الاخذ مع دفع الثمن قبله فكذا اذا تأخر دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فيما كان ثمنه معلوما وقت الاخذ مثل الخبز والتمر اما اذا كان ثمنه مجهولا فانه وقت الاخذ لا ينعقد يباع بالتعاطي بلهالة الثمن فاذا تصرف فيه الاخذ وقد دفعه الباع رضاه بالدفع والتصرف فيه على وجه التعويض عنه لم ينعقد يباع وان كان على نية البيع لما علمت من أن البيع لا ينعقد بالنية فيكون شبه القرض المضمون بمثله او يثبت فاذ اوافقا على شيء بدل المثل او القيمة برئت ذمة الاخذ لكن يبقى الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان قبضا قرض القبي لا يصح فيكون تصحيحه هنا استحسانا كقرض الخبز والخمرة ويمكن تخريجه على الهبة بشرط العوض او على المقبوض على سوم الشراء ثم رأيت في الاوه في القول في ثمن المثل حيث قال ومنها لو أخذ من الارز والعبدس وما اشبهه وقد كان دفع اليه دينار مثلا لينفق عليه ثم اخصا بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في التمهة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ منه على أن يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن اه (قوله يبيع البرات) جمع براءة وهي الاوراق التي يكتبها كآب الديوان على العاملين على البلاد بحظ كعطاء اوعلى الأكارين بقدر ما عليهم وسيت براءة لانه يبرأ بدفع ما فيها ط (قوله بخلاف يبيع حظوظ الائمة) بالخاء المهملة والطاء المشالة جمع حظ بمعنى النصيب المرتب له من الوقف أى فانه يجوز بيعه وهذا مخالف لما في الصيرفة فان مؤلفها مثل عن بيع الحظ فاجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وعبرة الصيرفة هكذا سئل عن بيع الخط قال لا يجوز فانه لا يتخلو امان باع ما فيه او عين الخط لوجه الاول لانه يبيع ما ليس عنده ولا وجه للثاني لان هذا القدر من الكاغد ليس متقوما بخلاف البراءة لان هذه الكاغدة متقومة اه قلت ومقتضاه أن الخط بالخاء المعجمة والطاء المهملة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بحظوظ الائمة ما كان قائما في يد المتولى من نحو خبز او حنطة قد استحقه الامام وكلام الصيرفة فيما ليس بوجود (قوله غمة) أى هناك أى في مسألة يبيع حظوظ الائمة وأشار اليها بالبعد لان الكلام كان في بيع البرات ولذا أشار اليه بلفظ هنا (قوله من المشرف) أى المباشر الذي يتولى قبض الخبز (قوله بخلاف الجندى) أى اذا باع الشعر المعين لعلف دابته من حاشية السيد أى السعود (قوله وتعبه في التهر) أى تعقب ما ذكر من مسألة يبيع الاستعجار وما بعدها حيث قال أقول الظاهر أن ما في القصة ضعيف لاتفاق كلمتهم على أن بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المملوك وما المانع من أن يكون المأخوذ من العبدس ونحوه يباع بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم كسابق وحظ الامام لا يملك قبل القبض فأني يصح بيعه ولكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القصة اذا كان مخالفا للقواعد لا التفات اليه مالم يعضده نقل من غيره اه وقدمنا الكلام على بيع الاستعجار وأما بيع حظ الامام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه ولا ينافي ذلك انه لو مات وورث عنه لانه اجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق الا ان كان في الغنية بعد احرارها بدار الاسلام فانها حق تأكد بالاحراز ولا يحصل الملك فيها للغائبين الا بعد القسمة والحق المتأكد يورث حتى الرهن والرذ بالعيب بخلاف الضعيف كالفقعة وخيار الشرط كما في الفتح وعن هذا بحث في البصرينك بأنه ينبغي الفصل في معلوم المستحق بأنه ان مات بعد خروج الغلة وحرارها لظاهرها قبل القسمة يورث نصيبه لتأكد الحق فيه كالغنية بعد احرار وان مات قبل ذلك لا يورث لكن قلنا هناك أن معلوم الإمام له شبه الصلة وشبه الأجرة الاربع الثاني وعليه يتحقق الارث ولو قبل احرارها لظاهر ثم لا يخفى انها لا تملك قبل قبضها فلا يصح بيعها (قوله وافق المصنف

بيع البرات التي يبيعها
الديوان على العمال لا يصح
بخلاف يبيع حظوظ الائمة
لان مال الوقف قائم غمة ولا كذا
هنا اشياء وقنية ومقادير
يجوز للمستحق يبيع خبزه قبل
قبضه من المشرف بخلاف
الجندى بجر وتعبه في
التهر وافق المصنف بطلان
بيع الحامكية لما في الاشياء
بيع الدين انما يجوز من المديو

مطلب في بيع الحمامكية

مطلب لا يجوز الاعتياض
عن الحقوق المجردة
وفيها وفي الاشياء لا يجوز
الاعتياض عن الحقوق المجردة
كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز
الاعتياض عن الوظائف
بالاوقاف وفيها في آخر بحث
تعارض العرف مع اللغة
المذهب عدم اعتبار العرف
الخاص لكن أفق كثير
باعتباره وعليه في حق جواز
التزول عن الوظائف بمال
مطلب في الاعتياض عن
الوظائف والتزول عنها

مطلب في العرف الخاص
وبالعالم

مطلب في التزول عن الوظائف
بمال

(الخ) تأييد لكلام التهر وعبارة المصنف في فتاواه، أمثل من بيع الحمامكية وهو أن يكون لرجل حمامكية
في بيت المال ويحتاج إلى الدراهم فجعلها فقول له رجل بعثني جاكيتك التي قدرها
كذا بكذا انقص من حقك في الحمامكية فيقول له بعتك فهل البيع المذكور صحيح أم لا لكونه بيع الدين بقدر
أجاب إذا باع الدين من غير من هو عليه كما ذكر لا يصح قال مولانا في فتاواه وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من
المدون أو وهدى جاز اهـ (قوله وفيها) الظاهر أن الضمير للقضية ويجعل عوده لقضايا المصنف المفهومة
من أفق وأما ضمير وفيها الاتية فلا شبهة اهـ ح (قوله لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة) عن الملك
قال في البدائع الحقوق المفردة لا تخفى التملك ولا يجوز الصلح عنها أقول وكذا التضمن بالاتلاف قال في
شرح الزيارات للسرخسي - واتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لأن الاعتياض عن مجرد الحق بطلان إذا
قوت حقا ومؤكد إقامته يلحق بتقويت حقيقة الملك في حق الضمان كحق المهرن ولذا لا يضمن بالاتلاف شيء من
الغنية أو طوع جارية منها قبل الأحرار لأن القاتل مجرد الحق وإنه غير مضمون وبعد الأحرار إذا راسلهم
ولو قبل القسمة تضمن لتقويت حقيقة الملك ويجب عليه القصة في قتله بعد أمن الغنية بعد الأحرار في ثلاث سنين
يبرى وأراد بقوله لتقويت حقيقة الملك الحق المؤكد إذ لا تحصل حقيقة الملك إلا بعد القسمة كما مر (قوله
لحق الشفعة) قال في الاشياء فلو صلح عنها بمال بطلت ورجع ولو صلح الخيرية بمال لختاره بطل ولا شيء لها
ولو صلح أسدي زوجيه بمال لتركه لو بهتالم يلزم ولا شيء لها وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في
الاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك التكاح وحق الرق فإنه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في
الشفعة والكفيل بالنفس إذا صلح المكفول له بمال لا يصح ولا يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور
في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب الاتعا اهـ (قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف
بالاوقاف) من امامة وخطابة وأذان وقرأة وبوابة ولا على وجه البيع أيضا لا يبيع الحق لا يجوز كافي
شرح الادب وغيره وفي الذخيرة أن أخذ الدار بالشفعة أمر عرف بخلاف القياس فلا ينفه ثبوته في حق جواز
الاعتياض عنه اهـ أقول والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد يبرى (قوله المذهب عدم اعتبار
العرف الخاص) قال في المستصفي التعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع
إليه مع التردد اهـ وفي محل آخر منه ولا يصح مقيد العلم ما كان مشتركاً كان متعارفاً اهـ يبرى وفي الاشياء
عن البرازية وكذا أي فسد الاجارة لودفع إلى حائكه غزلا على أن يسجعه بالثلث ومشايخ بلخ وخوارزم
اقتوا بجواز اجارة الحائكه للعرف وبه أفق أبو علي النسبي - أيضا الفتوى على جواب الكتاب لأنه منصوص
عليه فلازم إبطال النص اهـ فأفاد أن عدم اعتباره بمعنى أنه إذا وجد النص بخلافه لا يصح ناسخا للنص
ولامقيد له والافتقار اعتبره في مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على
عرفه كما ذكره ابن الهمام وأفاد ما مر أيضا أن العرف العلم يصلح مقيدا ولذا نقل البيهقي في مسألة الحائث
المذكورة قال السيد الشهيد لا تأخذ بأسسها مشايخ بلخ بل تأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لأن التعامل
في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستقرار من الصدر الأول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي عليه
الصلاة والسلام إياهم على ذلك فيكون شرعاً منه فإذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة إلا إذا كان كذلك من
الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجماعاً والاجماع حجة ألا ترى أنهم لو تعافوا لما على بيع الخمر والربا لا يفتق
في الحق اهـ قلت وبه يظهر الفرق بين العرف الخاص والعلم ونظام الكلام على هذه المسألة مبسوط في رسالتنا
السماة بشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه في حق جواز التزول عن الوظائف بمال)
قال العلامة العيني في فتاواه ليس للتزول شيء يعتمد عليه ولكن العلماء لمسلكهم مشاؤك للضرورة واشتروا
امضاء الناظر للابلاغ فيه نزاع اهـ لمختصاً من حاشية الاشياء للسيد أبي السعود وذكر المحوى - أن
العيني ذكر في شرح قلم در البحار في باب القسم بين الزوجات أنه مع بعض شيوخه الكبار أنه يمكن أن
يحصك بصفة التزول عن الوظائف الدينية قاساً على ترك المرأة قسمها لصاحبها لا كالأمنها بمجرّد اسقاط
اهـ قلت وقد منافي الوقف عن البصران للمتنولى عزل نفسه عند القاضي وأن من عزل القرائع لغرضه من وظيفة
النظر وغيرها وأنه لا يغزل بمجرّد عزل نفسه خلافاً للعلامة قاسم بل لا بد من تقرير القاضي المفروض له ولو أهلاً وأنه

لا يلزم القاضي تقريره ولو أهلا وأحرار بحري العرف بالفراغ والبراهم ولا يعني ما فيه فنبني الإبراء العام بعده اه
 أي لما فيه من شبهة الاعتياض عن مجزء الحق وقد مر أنه لا يجوز وليس فيما ذكره العيني جوارزه لكن قال
 الجوى وقد استخرج شيخنا شيخنا نور الدين على "المقدس" صحة الاعتياض عن ذلك في شرحه على نظم الكثر
 من فرع في مسوط السرخسي وهو أن العبد الموصى بربيته لشخص وبخدمته لآخر لو قطع طرفه أو نزع
 موضحة فأذى الأرض فإن كانت الحنابة تنقص الخدمة يشتري به عبيد آخر يخدمه أو يوضم إليه عن العبد بعد
 بيعه فيشتري به عبيد يقوم مقام الأول فإن اختلفا في بيعه لم يبيع وإن أصطلم على قسمة الأرض بينهما نصفين فلهما
 ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الأرض بدل الخدمة لأنه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط
 لحقه به كالموصى له بالرقبة على مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسلم العبد له اه قال فرعيان شهد هذا
 للزول عن الوظائف بحال اه قال الجوى فليحفظ هذا فإنه نفس جدا اه وذكر نحوه البرقي عند قول
 الاشياء وينبغي أنه لو نزل له وقبض المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك فقال أي على وجه اسقاط الحق الحاقا
 له بالوصية بالخدمة والصلح عن الأتقى على خسمائة فأنهم قالوا يجوز أخذ العوض على وجه الاسقاط للحق
 ولأرب أن الفارغ يستحق المتزول به استحقاقا خاصا بالتقرير ويؤيده ما في خزائن الأكل وإن مات العبد الموصى
 بخدمته بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز اه ففيه دلالة على أنه لا رجوع على النازل وهذا الوجه
 هو الذي يطمئن به القلب لقربه اه كلام البرقي ثم استشكل ذلك بما مر من عدم جواز الصلح - حتى الشفعة
 والقسم فانه يمنع جوارزا أخذ العوض هنا ثم قال ولقائل أن يقول هذا حق جعله الشرع لدفع الضرر وذلك حق
 فيه صله ولا جامع بينهما فافتراه وهو الذي يظهر اه وحاصله أن ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوجة
 وكذا حق الخمار في النكاح للصغيرة انما هو لدفع الضرر عن الشفعيع والمرأة وما ثبت لذلك لا يصح الصلح عنه لأن
 صاحب الحق لما رضى علم أنه لا يتخير بذلك فلا يستحق شيئا ما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على
 وجه البر والصلح فيكون ثابتا له أصالة فيصح الصلح عنه إذا نزل عنه لغيره ومثله ما مر عن الاشياء من حق
 القصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لأنه ثابت لصاحبه أصالة لا على وجه رفع الضرر عن
 صاحبه ولا يعني أن صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه الأصالة لا على وجه رفع الضرر
 فالحاقا بحق الموصى له بالخدمة وحق القصاص وما بعده أولى من الحاقها بحق الشفعة والقسم وهذا كلام
 وجيه لا يخفى على نبيه وبه ادفع ما ذكره بعض نحثي الاشياء من أن المال الذي يأخذه النازل عن الوظيفة
 رشوة وهي حرام بالاص والعرف لا يعارض النص وجه الدفع ما علمت من أنه صلح عن حق كافي نظاره ورشوة
 لا تكون بحق واستمدل بعضهم الجواز بنزول سيدنا الحسن ابن سيدنا علي "رضي الله تعالى عنهم" عن الخلافة
 لمعاوية على عوض وهو ظاهرا أيضا وهذا أولى بما قدمناه في الوقف عن الخبرة من عدم الجواز ومن أن
 للمفروغ له الرجوع بالبدل بناء على أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وأنه لا يجوز الاعتياض عن مجزء
 الحق لما علمت من أن الجواز ليس منبیا على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظاره الدالة عليه وأن عدم
 جواز الاعتياض عن الحق ليس على إطلاقه ورأيت بخط بعض العلماء عن المفتي أبي السعود أنه أفنى بجوارزا أخذ
 العوض في حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع وبالجملة فالمسألة ظنية والنظر فيها متشابهة ولعل فيها
 مجال وإن كان الظاهر فيها ما قلنا فالأولى ما قاله في الجرم من أنه ينبغي الإبراء العام بعده والله سبحانه أعلم (تنبيه)
 ما قلنا في الفراغ عن الوظيفة يقال له في الفراغ عن حق التصرف في مشددة الأرض وبأن يأنها قرأ
 وكذا في فراغ الزعيم عن تيماره ثم إذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان للمفروغ له بل أبشاه على الفارغ
 أو وجهه لغيره ما ينبغي أن ثبت الرجوع للمفروغ له على الفارغ بيد الفراغ لأنه لم يرض بدعه إلا بما له ثبوت
 ذلك الحق له لا يجوز الفراغ وأن حصل لغيره وهذا أفنى في الإسماعيلية والحامدية وغيرهما خلافا لما أفنى به
 بعضهم من عدم الرجوع لأن الفارغ فعل ما في وسعه وقهرته إذ لا يخفى أنه غير المقصود من الطرفين ولا سيما إذا
 أبى السلطان أو القاضي التيمار أو الوظيفة على الفارغ فإنه يلزم اجتماع العوضين في نصرته وهو خلاف
 قواعد الشرع فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ويلزم خلو الحيوات) عبارة الاشياء ما قول على اعتباره
 أي اعتبار العرف الخاص ينبغي أن يفق بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلو الحيوات لا يلزم وبصيرنا لخلو

قوله يستحق المتزول به كذا
 رأيت والظاهر أن يقال المتزول
 عنه اه من خط المؤلف

ويلزم خلو الحيوات فليس لرب
 الحيوات إخراج ولا إجازتها
 لغيره ولو وقفا انتهى ملخصا

مطلب في خلو الحيوات

في الحانوت حقه فلا يملك صاحب الحانوت اشراجه منها ولا اجارها غيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في حوائث
 الجلود في الغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها التجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدراً أخذ منه وكتب
 ذلك بمكتوب الوقف اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسألة قبيل كتاب الكفالة ثم قال قلت وأريد في زواهر
 الجواهر عاني واقعات الضرري رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بفتح
 واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وإن كان له خلوه فهو أولى بخلوه أيضاً وله الخيار في
 ذلك فإن شاء فسح الاجارة وسكن في دكانه وإن شاء اجازها ورجع بخلوه على المستأجر وبؤمر المستأجر بأداء
 ذلك إن رضى به والابؤمر بالخروج من الدكان اه بلقطه اه لكن قال السيد الجوى أقول ما نقل عن
 واقعات الضرري من ذكر لفظة الخلو فضلاً عن أن يكون المراد بها ما هو المتعارف كذب فإن الإثبات من النقلة
 كصاحب جامع الفصولين نقل عبارة الضرري ولم يذكر فيها لفظ الخلو وهذا وقد اشتهر نسبة مسألة الخلو إلى
 مذهب الامام مالك والحال انه ليس فيه نص عنه ولا عن احده من أصحابه حتى قال البدر القرافي من المالكية
 انه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه المسألة وانما فيها قتيلا للعلامة ناصر الدين القافى المالكي بتأهالي
 العرف وخروجها عليه وهو من أهل الترجيح فيعتبر بخبره وإن نوزع فيه وقد انتشرت قتياله في المشارق
 والمغرب وتلقاها علماء عصره بالقبول اه قلت ورأيت في فتاوى الكازروني عن العلامة القافى انه
 لو مات صاحب الخلو بوفى منه ديونه وبورث عنه وبنقل ليت المال عند فقد الوارث اه هذا وقد استدل
 بعضهم على لزومه وصحة بيعه عند نجا في الثانية رجل باع سكنى له في حانوت لغيره فأخبر المشتري أن اجرة الحانوت
 كذا فظهر أنها أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرد السكنى بهذا اللعب اه وللعلامة الشرنبلالي رسالة رد فيها
 على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكنى لأن المراد بها عين مركبة في الحانوت وهي غير الخلو ففي الخلاصة
 اشترى سكنى حانوت في حانوت رجل مراكب وأخبره البائع أن اجرة الحانوت كذا فاذاهي أكثر ليس له أن يرد وفي
 جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أدت له أي البائع بوضعها فامر أي أمر
 المشتري بالرفع فلو شاء بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بئنه ولا ينقصانه اه ثم نقل عن عدة
 كتب ما يدل على أن السكنى عين قائمة في الحانوت ورد فيها أيضاً على الاشياء بأن الخلو لم يقل به الا متأخر من
 المالكية حتى افتى بجملة وقفه ولزم منه أن أوقاف المسلمين صارت للكافرين بسبب وقف خلوه على كآتهم
 وبأن عدم اخراج صاحب الحانوت لصاحب الخلو يلزم منه جبر الحزب المكلف عن ملكه واتلاف ماله مع أن
 صاحب الخلو لا يعطى أجر المثل ويأخذ هو في نظره خلوه قدراً كثيراً لا يجوز هذا في الوقف وقد نصوا على أن
 من سكن الوقف يلزمه أجر المثل وفي منع الناظر من اخراجه نفوت نفع الوقف وتعطيل ما شرطه الواقف من
 إقامة شعائر مسجد ونحوها اه ملخصاً قلت وما ذكره حق خصوصاً في زماننا هذا وأما ما يتسلك به صاحب
 الخلو من انه اشترى خلوه بما لا كثير وأنه بهذا الاعتبار يصير اجرة الوقف شيئاً قليلاً فهو يتسلك باطل لأن ما اخذه
 منه صاحب الخلو الاول لم يحصل منه نفع للوقف فيكون الدافع هو المضيع ماله فكيف يحل له ظلم الوقف بل
 يجب عليه دفع اجرة مثله وإن كان له فيه شيء زائد على الخلو من بناء ونحوه مما يسبى في عرفنا بالكذلك وهو المراد
 من لفظ السكنى المارفاً الم يدفع اجرة مثله بؤمر رفعه وإن كان موضوعاً باذن الواقف أو أحد النظار ويرجع
 هذا إلى مسألة الأرض المحتكرة المنقولة في اوقاف الخصاص حيث قال حانوت أصله وقف وعمارة له رجل وهو
 لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا إن كانت العمارة بحيث لو رقت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر
 صاحب البناء كلف رفعه وبؤمر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر اه وقوله والا يترك في يده بقصد أنه أحق
 من غيره حيث كان ما يدفعه أجر المثل فهنا يقال ليس للمؤجر أن يخرجه ولا أن يأمره برفعه اذ ليس
 في استبقائه ضرر على الوقف مع الفرق به يدفع الضرر عنه ككما وأختاره في الوقف وعن هذا قال في جامع
 الفصولين وغيره بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صابله فيها حق القرار وهو المسمي بالكردار له الاستبقاء
 بأجر المثل اه وفي الخيرية وقد صرح علماؤنا بأن لصاحب الكردار حق القرار وهو أن يتحدث المزارع
 والمستأجر في الأرض ببناء أو غرساً أو كسباً بالتراب بأذن الواقف أو الناظر في يده اه وقد يقال إن
 الدراهم التي دفعها صاحب الخلو للواقف واستعان بها على بناء الوقف شبهة بكسب الأرض بالتراب فصير له

قوله يرجع على بائعه أي لان
 البيع اذا وقع بهذا الشرط
 يقع فاشداً ولا نهو صحيح
 فلا رجوع له على البائع بشئ
 اه منه

مطلب في الكدك

حق القرار فلا يصح من يده إذا كان يدفع أجر المثل ومثله ما لو كان يرمي مكان الوقف ويقوم بلوازمها من ماله
بأذن الناظر أما مجرد وضع اليد على المكان ونحوها وكونه يستأجرها عدة سنين بدون شيء مما ذكره وغير
معتبر فله مؤجر آخر اجها من يده إذا مضت مدة اجارته وأيجارها لغيره كما أوصنا في مسألةنا فنحصر العبارة
في بيان من هو الحق بالاجارة وذكرنا جاصلها في الوقف وعلى ما ذكرناه من أن صاحب الخلو المعتبر الحق من
غيره لو استأجر بأجر المثل يحصل ما ذكره في الخبرين الوقف حيث سئل في الخلو الواقع في غالب الاوقاف
المصرية والاوقاف الرومية في الحوائث وغيرها هل يصبر حقاً لازماً لصاحب الخلو ويجوز بيع سكاها وشراؤه
وإذا حكم به حاكم شرعي يمنع على غيره من أحكام الشرع الشريف نقضه ثم ذكر في الجواب عبارة الاشياء
وواقعات الضري - وما ذكرناه من مسألة الارض المحركة ومسألة حق القرار ومسألة بيع السكنى ثم قال
أقول ليس الغرض بإيراد هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه
من مالكي - براءه وأغبره صرح وزعم وارتفع الخلاف خصوصاً فيما للناس اليه ضرورة لاسيما في المدن المشهورة
كصر ودمشق الملك قائم يتعاطونه ولهم فيه نفع كلي وبضررهم نقضه وأعداه فله بما فعله تكثير الاوقاف ألا ترى
الى ما فعله القوري كما ذكره وما بلغني أن بعض الملوك عمر مثل ذلك بأموال التجار ولم يصرف عليه من ماله
الدرهم والدينار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن امته والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين
ولا عار به على الموحدين والله تعالى اعلم اهـ ملخصاً وعن آفتي بلزوم الخلو الذي يكون بقايله دبراهم يدفعها
للمتولى او المالك العلامة المحقق عبد الرحمن افندي العمادى - صاحب هدية ابن العماد وقال فلا يملك صاحب
الحائث آخر اجها ولا اجارته لغيره مالم يدفع له المبلغ المرقوم فيبقى يجوز ذلك للضرورة قياساً على بيع الوفاء
الذى تعارفه المتأخرون احتيالاً على الربا الخ قلت وهو مقيد أيضاً بما قلنا بما إذا كان يدفع أجر المثل والا كانت
سكنى بمقابلته مادفعه من الدراهم عن الربا كما قالوا في دفع المقرض دار اليسكنها أو حمار البركة الى أن
يستوفى قرضه انه يلزمه أجرة مثل الدار أو الحمار على أن ما يأخذه المتولى من الدراهم ينقص به نفسه فلم يلزم
صاحب الخلو أجرة المثل للمستحق بلزم ضياع حقهم اللهم الا أن يكون ما قبضه المتولى صرفه في عمارة
الوقف حيث تعين ذلك طر يقا إلى عمارته ولم يوجد من يستأجره بأجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم العمارة
فحينئذ قد يقال يجوز سكاها بدون أجرة المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا صدا كفاة تمتناه في الوقف
والله سبحانه اعلم بقى طريق معرفة أجر المثل وينبغي أن يقال فيه اننا ننظر الى مادفعه صاحب الخلو للوقف
أو للمتولى على الوجه الذى ذكرناه والى ما ينقصه في مرتبة المكان ونحوها فإذا كان الناس يرغبون في دفع جميع
ذلك لصاحب الخلو ومع ذلك يستأجرون المكان بمائة مثلاً فالمائة هي أجرة المثل ولا ينظر الى مادفعه هو الى
صاحب الخلو السابق من مال كثير طمعا في أن أجرة هذه المكان عشرة مثلاً كما هو الواقع في زماننا لان مادفعه
من المال الكثير لم يرجع منه نفع للوقف أصلاً بل هو محض ضرر بالوقف حيث لازم منه استئجار المكان بدون
اجرتها بغين فأحش وأعتبر انظر الى ما يعود دفعه الى الوقف فقط كما ذكرناه ثم جرت العادة أن صاحب الخلو حين
يستأجر المكان بالأجرة السيرة يدفع للناظر دراهم تسمى خدمة هي في الحقيقة تكمل أجرة المثل أو دونها
وكذا إذا مات صاحب الخلو أنزل عن خلوه لغيره يأخذ الناظر من الوارث أو المتزول له دراهم تسمى تصديقا
فهذه تحسب من الأجرة أيضاً ويجب على الناظر صرفها الى جهة الوقف كفاة تمتناه في كتاب الوقف في مسألة
العواید العرفية والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) ذكر السيد محمد ابوالسعود في حاشيته على الاشياء
أن الخلو يصدق بالعين المتصل اتصال قراره بغيره وكذا الجدل المتعارف في الحوائث الملوكة ونحوها
كالفهاوى تارة يعلق بماله حق التملك كالبناء بالحائث وتارة يعلق بماله مؤجر من ذلك والذي يظهر أنه كالخلو
في الحكم يجتمع وجود العرف في كل منهما والمراد بالمتصل اتصال قرار ما وضع لالفصل كالبناء ولا فرق
في صدق كل من الخلو والجدل به بالمتصل لاعي وجه القرار كالنشب الذى ركب بالحائث لوضع عدة الحلاق
مثلاً فان الاتصال وجد لكن لاعي وجه القرار وكذا يصدق بمجرد المنفعة المتبادلة الدراهم لكن ينفرد بالجدل
بالعين الغير المتصلة أصلاً كالنكاح والفناجن بالنسبة للقهوة والقشة والقوط بالنسبة للعمام والشونة بالنسبة
للقرن وبهذا الاعتبار يكون الجدل أعظم حتى لو كان الخلو بناءً أو غراساً بالارض المحركة أو المملوكة يجري فيه حتى

في بيان مشد المسكة

وفي معنى المقي المصنف معزيا
للوالبة عمارة في ارض بيعت
فان بناء أو انجارا جازوان كرايا
أو كرى انهار أو نحوهم عالم يكن
ذلك بمال ولا يبيع مال لم يبيع
انتهى قلت ومفاده أن بيع
المسكة لا يجوز وكذا رهها ولذا
جعلوا الآن فراغا كالأوطاف
فليجوز انتهى وسند كره في
بيع الوفاء (ويستعد أيضا
بلفظ واحد كافي في بيع) القاضي
والوصي و (الأب من طفله
وشرائه منه) فانه لو فور شفتته
جعلت عبارته كعبارتين

مطلب
في انعقاد البيع بلفظ واحد
من الجانبين

قوله أي يبيع مال اليتيم من يبيع
آخر الخ أقول ما نقل عن البدائع
مخالف لما هو المنقول عن الأئمة
المعتبرين كالقبيصة أبي جعفر
الطحاوي أحد المجتهدين في
المسائل والقاضي أبي جعفر
الاستروشن وغيرهما في
أحكام الصغار نقل عن القاضي
أبي جعفر القاضي إذا باع مال
أحد اليتيمين من الآخر وكذا
الأب والوصي لو فعل لا يجوز
بالاتفاق وذكر رشيد الدين في
فتاواه القاضي في بيع مال
أحد الصغيرين من الآخر مثل
الوصي بخلاف الأب وفي
الحاصل من شرح الطحاوي
لا يجوز من الوصي بيع مال
أحد اليتيمين من الآخر ويجوز
ذلك من الأب إذا لم يقض الغبن
أه إذا علمت ذلك ظهر لك أنه
لا وجه للحاقه بالأب هنا ٢

الشفعة لانه لما اتصل بالأرض اتصال قرار الصقي بالقرار أه قلت ما ذكره من جريان الشفعة فيه فهو ظاهر
لخالفته المنصوص عليه في كتب المذهب كما سيأتي في بابها إن شاء الله تعالى فافهم هذا غاية ما يجوز في
في مسألة الخلو فاعلمه فانه مفرد وقد أخصنا القرقي في باب مشد المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين المشد
والخلو والحد والقيمة والمرصد المتعارفة في زماننا أيضا لا يوجد في غير ذلك الكتاب والحمد لله الملك الوهاب
(قوله وفي معنى المقي الخ) أفاده أن الخلو إذا لم يكن عينا فائمه لا يبيع بعه (قوله جاز) تركه قد ذكره
في معنى المقي وهو قوله إذا لم يشرط تركها أه ومثله في الخمانية أي لانه شرط مفسد للبيع (قوله وان كرايا
أو كرى انهار) في المغرب كرب الارض كرايا لها الحرث من باب طلب وكريت النهر كرايا حفرته (قوله ولا يبيع
مال) لعل المراد به التراب المسمى كبسا وهو ما كتب في الارض أي نظم وتسوى فتأمل وفي ط هو
كالسكنى في الارض الموقوفة بطريق الخلو وكيل للحد على ماسلف (قوله ومفاده أن بيع المسكة لا يجوز)
لانها عبارة عن كرايا الارض وكرايا انهارها سميت مسكة لان صاحبها صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده
بسببها وتسمى أيضا مشد مسكة لان المشد من الشدة بمعنى القوة أي قوة التسلط ولها أحكام مبنية على أوامر
سلطانية أتقى بها علماء الدولة العثمانية ذكرت كثيرا منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها انها لا تورث
واتما وجهه للام القادر عليها دون البنت وعند عدم الابن تعطى للبنت فان لم توجد فلا تخ لا ب فان لم يوجد
فلا تخت الساكنة في القرية فان لم توجد فلا تدوز كرايا الشارح في خراج الدر المنقي انها تنقل للابن ولا تعطى
البنت حصة وان لم يترك ابنا بل بنتا لا يعطيهما ويعطيهما صاحب التيمار ان اراد وفي سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة
في مثل هذه الاراضي التي تحمي وتقبل لعمل وكافة دراهم فعلي تقدير أن تعطى للغريب الطاووقا لئلا كان يلزم
حرمانهم من المال الذي صرفه أبوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لهن لكن تناقض الاخت البنت في ذلك
فيؤتى بجماعة ليس لهن غرض فأى مقدار قدروا به الطاووق تعطيه البنات وبأخذن الارض ماه ونقل
في الحامدية انه اذا وقع التفويض بلاذن صاحب الارض يعنى التيمارى الذى وجه السلطان له أخذ
نراجها لتزول الارض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض السه عارية واذا كانت الارض وقفا
فتقوضها متوقف على اذن الناظر لا على اذنة التجار ولا تورع من لاسمكة مع وجوده بدون وجه شرعى
واذا زرع اجنبى فيها بلاذن صاحب المسكة يؤمر بقطع الزرع ويسقط حق صاحبها منها تركها ثلاث سنوات
اختيارا أه فافهم (قوله ولذا جعلوه) أى جعلوا بيعها والمراد به الخروج عنها يعنى أن المسكة لما لم تكن
مالا منقوما لا يمكن بيعها فاذا اراد صاحبها التزول عنها لغيره بعوض جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالتزول عن
الوطاف وقد منع المقي أى السعود أنه أتقى بجوازوه وكان الشارح لم يطلع على ذلك فأمر بضرره والله
سبحانه اعلم (قوله وسند كره في بيع الوفاء) أى قبل كآب الكفالة والذى ذكره هنالك هو التزول عن
الوطاف ومسألة الخلو ولم تعرض هناك للمسكة (قوله وسند أيضا) أى كانه بقدر ايجاب وقبول منها
او سقاط من الجانبين ط (قوله بلفظ واحد) ظاهره انه لا يكون بالتعاطى هنا (قوله كافي في بيع القاضي) أى
يبيع مال اليتيم من يبيع آخر أو شرائه له كذلك اما عقده لنفسه فلا يجوز لان فعله قضاء وقضاءه لنفسه باطل أفاده
في البحر جامع بذلك بين ما في البدائع من الجواز وما في الخزانة من عدمه ط (قوله والوصي) أى اذا اشترى
اليتيم من مال نفسه او لنفسه منه بشرطه المعروف وقبده في نظم الزندوبسى بما اذا لم يكن نصبه القاضي أه
فتم أى لان وصى القاضي وكل محض والوصي لا يملك البيع والشراء لنفسه خلاصة واراد بالشرط المعروف
الخيرية وهي في الشراء من مال اليتيم نفسه أن يكون ما يساوى عمدة بخمسة عشر وفي البيع منه بالعكس
وقيل يكتبني بدرهمين في العشرة والاول العقد كما تقدمه قبيل البيوع (قوله والأب من طفله) ولا تسترط
فيه الخيرية كما في الصروزاديين وتولى العقد من الطرفين العبد اذا اشترى نفسه من مولاه بأمره والرسول من
الجانبين بخلاف الوكيل منهما أه زاد في الدر قوله وكذلك قال بعث منك هذا درهم فقبضه المشتري
ولم يقل شيئا بعقد البيع أه وقال في العزمة والظاهر أن هذا من باب التعاطى أه وفيه نظر لان بيع
التعاطى ليس فيه ايجاب بل قبض بعدمعرفة الثمن فقط كما تقدمناه عن الفتح وقد منعنا عن القبول يكون
بالقول والفعل وأن القبض قبول لا يثبت لم يوجد انفراد أحدهما بالعقد (قوله فانه لو فور شفتته الخ) أى

٣ وكذلك الوصي فانه وان
جازيعة وشراؤه منه بشرط
الخيبة للسكن لا تكن عبارة
عن عبارتين كما هو مصرح به في
الخاتمة والبرازية وغيرهما كتبه
خود به عبد الغني الغني هكذا
وجدتهما من نسخة المؤلف اه

وتقائه في الدرر (واذا أوجب
واحد قبل الآخر) بانعا
كان ومشتريا (في المجلس) لان
خيار القبول مقيد به (كل
المبيع بكل الثمن او تركه) لثلا
يلزم تفريق الصفة (الا اذا)
اعاد الايجاب والقبول أو رضى
الآخر وكان الثمن منقسما على
المبيع بالاجزاء ككيل وموزون
والالا وان رضى الآخر لعدم
جواز البيع بالحصة ابتداء
مطلب
في بيان ما يوجب اتحاد الصفة
وتفريقه^١

ووصي الاب نائب عنه فله حكمه ولذا استكت عنه وأما القاضي فكذلك (قوله وتماثله في الدرر) ذكر فيها
بعد عبارة الشايع مانصه فلم يتجى الى القبول وكان أصيلا في حق نفسه وأبا عن طفله حتى اذا بلغ كانت العهدة
عليه دون أبيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من أجنبي فبلغ كانت العهدة على أبيه فاذا الرزم عليه الثمن في صورة
شراؤه لا يبرأ عن الدين حتى ينسب القاضي وكذا يفتيه للصغير فزده على أبيه فيكون أمانة عنده اه (قوله
قبل الآخر) بكثر الباء من القبول المقابل للايجاب وقوله وترك شطط عليه أى بخر الاخرين القبول
والترك في المجلس مادام الموجب على ايجابه فلورجع عنه قبل القبول بطل كباقي ولا بد ان يضمن كون القبول
في المجلس وكونه موافقا للايجاب كآب عليه وكونه في حياة الموجب فلو مات قبله بطل الا في مسألة على
ما فهمه في الضرورة في التهرب بأنه لا استثناء فراجع وكونه قبل رد المخاطب للايجاب وكونه قبل تغير المبيع
فلو قطعت يد الحاربه بعد الايجاب وأخذ البائع ونشأ لم يصح قبول المشتري كما في الخاتمة بخر والظاهر أن
التصيد بأخذ الارش اتفاق نهر قلت ويؤيده قول التناخاتية ودفع ارش البالد الى البائع اول يدفع (قوله
في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة فانه يطل بخر فالمراد بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على
الاعراض وأن لا يستعمل بعقود فيه وان لم يكن للاعراض أفاده في التهرقان وجد بطل ولو اتحد المكان ط
(قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشراط موافقة القبول للايجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع
بما أوجبه فان خالفه بأن قبل غير ما أوجبه أو بعبء أو بغير ما أوجبه أو بعبء لم ينعقد الا في الشفعة كما قد متناه
في شروط العقد والافهام اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع بأنقص من الثمن صح وكان خطأ وكان من
البائع فقبل المشتري بأزيد صح وكان زيادة ان قبلها في المجلس لزمت أفاده في البخر وذكر أن هبة الثمن بعد
الايجاب قبل القبول بطل الايجاب وقيل لا ويكون ابراء وسكوت المشتري عن الثمن مفيد للبيع اه (قوله
لثلا يلزم تفريق الصفة) هي ضرب البد على البد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه مغرب قال في
البخر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادها وتفريقها وحاصل ما ذكره أن الموجب اذا اتحد وتعدد المخاطب
لم يميز التفريق بقبول أحدهما بانعا كان الموجب او مشتريا وعلى عكسه لم يميز القبول في حصة أحدهما وان
اتحد لم يصح قبول المخاطب في البعض فلم يصح تفريقهما مطلقا في الاحوال الثلاثة لاتحاد الصفة في الكل وكذا
اذا اتحد العاقدان وتعدد المبيع كان وجوب في مثليين أو قيمي ومثلي لم يميز تفريقهما بالقبول في أحدهما الا أن
يرضى الآخر بذلك بعد قوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كعبد واحد أو مكيل
أو موزون فيكون القبول ايجابا وارضى قبولاً وبطل الايجاب الاول فان كان مما لا ينقسم الا بالقيمة كتكوين
وعبدين لا يجوز فلويين عن كل واحد فلا يخلوا ما أن يكثر لفظ البيع فالاتفاق على انه صفتان فاذا قبل
في احدهما يصح كقوله بعثك هذين العبدين بعثك هذا بألف وبعثك هذا بألف واما أن لا يكثره وفصل الثمن
فظاهر الهداية التعدد وبه قال بعضهم ومنعه الآخرون وجعلوا كلامه على ما ذكرنا فلفظ البيع وقيل ان
اشراط تكراره للتعدد استحسان وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قولهما ووجهه في الفتح بقوله والوجه
الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الظاهر أن فائدة ليس الا قصد بأن يبيع منه ايها شاء والا فلا وكان غرضه أن
لا يبيعهما منه الاجل لم تكن فائدة لتعين عن كل اه واعلم أن تفصيل الثمن انما يجعلهما عقدين على القول به
اذا كان الثمن منقسما عليهم باعبار القيمة أما اذا كان منقسما عليهم باعبار الاجزاء كالقفيز من جنس واحد
فان التفصيل لا يجعله في حكم عقدين للاقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كما في شرح الجمع للمصنف وهو
تقييد حسن اه مافي البخر وتام الكلام فيه (قوله الا اذا أعاد الايجاب والقبول) كأن قال اشترت
نصف هذا المكيل بكذا وقبل الآخر فيكون يباع مستأنفا لوجود تركه وبطل الاول (قوله اورضى الآخر)
أى بدون إعادة الايجاب فيكون القبول ايجابا وارضى قبولاً كما مر (قوله ككيل وموزون) أدخلت الكاف
العبد الواحد كاسلف ذكره في عبارة البخر ط ووجه الصحة انه اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار الاجزاء
تكون حصة كل بعض معلومة (قوله والا) أى وان يكن الثمن منقسما عليهم كذلك بل كان منقسما
باعتبار القيمة كما اذا كان المبيع عبدان أو ثوبين لا يصح القبول في أحد هما وان رضى الآخر لهما ما ينقص
أحدهما من الثمن (قوله لعدم جواز البيع بالحصة ابتداء) صورته ما اذا قال بعث منك هذا العبد بحصته من

قوله أى وان يكن الثمن الخ
هكذا يحمله ولعل صوابه
وان لا يكن الخ بدليل الاضراب
بعده تأمل اه معجبه

الالف الموزع على قيمته وقبحة ذلك العدد الآخر فانه باطل بلهالة الثمن وقت البيع كذا في فصل قصر العام من
التلخيص غريبة وقوله ابتداء خرج به ما اذا عرض البيع بالحصاة بان ياعه الله ان يشامها فاستحق بعضها ورضى
المشتري بالساق فانه يصح لعروض البيع بالحصاة انتهاء وقد عرفت أن محل عدم الجواز فيما اذا لم يكثر الثمن
ولفظ البيع أو يفصل الثمن فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية ط (قوله كما حرره الوائي) لم يذكر
الوائي في هذا المحل تحريرا ط (قوله اوبين ثمن كل) أي فيما اذا كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالقيمة
كمعدن ونوبين (قوله وان لم يكثر لفظ بعث) لانه يكثر بتفصيل الثمن بتعدد الصفقة على ما هو ظاهر الهداية
كما مر (قوله وهو المختار) تقدم وجه ترجيحه عن الفتح (قوله بطل الايجاب ان يرجع الموجب الخ) قال
في الصر والمحصل أن الايجاب يبطل بمبايدل على الاعراض ورجوع أحدهما عنه وموت أحدهما وإذا
قلنا أن خيار القبول لا يورث ويتغير المبيع بقطع يد وتخل عصر وزيادة ولادة وهلاكه بخلاف ما إذا كان بعد
قطع عنه بأقعة سماوية أو بعد ما وهب للمبيع هبة كافي المحيط وقد سنانه بطل هبة الثمن قبل قوله فأصل
ما يطله سبعة فليحفظ اه (قوله قبل القبول) وكذا معه فلخرج القبول ورجوع الموجب معا كان
الرجوع أولى كافي الثانية بجر (قوله وان لم يذهب عن مجمله على الراجح) وقيل لا يبطل ما دام في مكانه
بجر ويبطل بالقيام وان كان لمصلحة لا معرضا كافي القسبة قال في النهر واختلاف المجلس باعتبار ما يبدل على
الاعراض من الاشتغال بعمل آخر كاكل الا اذا كان لقعة وشرب الا اذا كان الاناء في يده ونوم الآن يكونا
بالسبب وصلا الا اتمام الفريضة أو وضع نفلا وكلاما ولو لم يطلح ومشى مطلقا في ظاهر الرواية حتى لو تابعا وهما
يمشيان أو يبرران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير واحد كالطحاوي انه ان أجاب على فور كلامه متصلا
جاز وصححه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما منى خطوة أو خطوتين جاز في جميع التفاريق وبه تأخذ
وفي المجتبى المجلس التحذير لا يشتغل احد المتعاقدين بغير ما عقد له المجلس أو ما هو دليل الاعراض والقسبة
كالبت فلا ينقطع المجلس بجر بانها لانها لا يمكن ان يقاها اه ملخصا ط وفي الجوهره لو كان قائما فقد
لم يبطل بجر وكذا لو ناما بالسبب لا لو مضطجعين أو أحدهما فتح تأمل (قوله فانه مجلس خيار الخيرية) أي
التي ملكها زوجها طلاقا بقوله لها اختارني نفسك وفي البحر عن الحارثي القدسي ويبطل مجلس البيع
بما يبطل به خيار الخيرية اه وهذا أولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف
البيع فانه يقتصر على مجلسها كافي البحر عن غاية البيان (قوله وكذا سائر التملكيات فتح) لم يذكر في الفتح
الاخبار الخيرية ط وفي البحر قيد البيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل الايجاب فيه بقيام الزوج والمولى
لكونه يمينا ويبطل بقيام المرأة وأبعد لكونه معاوضة في حقهما كافي النهاية اه (قوله خلافا للشافعي)
ويقوله قال احد ويقولنا قال مالك كافي الفتح (قوله وحديثه) أي الخبر أو الشافعي وقد روي بروايات
متعددة كافي الفتح منها ما في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا
أو يكون البيع خيرا ط (قوله محمول على تفرق الاقوال) هو أن يقول الآخر بعد الايجاب لا اشترى
أو يرجع الموجب قبل القبول واسناد التفرق الى الناس مراد به تفرق أقوالهم كثيرا في الشرع والعرف
قال الله تعالى وما تفرق الذين أووا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم افرقت
بنو اسرائيل على اثنين وسبعين فرقة وستفرق امتي على ثلاث وسبعين فرقة فتح (قوله اذا الاحوال ثلاثة
الخ) لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بأمر البيع لا من تم البيع بينهما وانقضت لانه محجاز والتشغلان يعني
المتساويين يصدق عند ايجاب أحدهما قبل قبول الآخر انهما متبايعان فيكون ذلك هو المراد بهذا هو خيار
القبول وهذا اجل ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضا محجاز لان الثابت قبل قبول الآخر بائع واحد
لا متبايعان لاننا نقول هذان الموضع التي تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ ولا نأفهم من قول القائل
زيد وعمر هذان متبايعان على وجه التبادر لانهم ما مشتغلان بأمر البيع متروضان فيه فليكن هو المعنى
الحقيقي والخجل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لنفي توهم انهما اذا اتفقا على الثمن وتراضا عليه ثم اوجب
احدهما البيع يلزم الآخر من غير ان يشترط ذلك أصلا للاتفاق والتراضى السابق على الثمن والسمع والقياس
معضدان للمذهب أما السمع فقولته تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التصير وقوله تعالى

مطلب
ما يبطل الايجاب سبعة

كما حرره الوائي أو (بن عن كل)
كقوله بعثما كل واحد بمائة
وان لم يكثر لفظ بعث عند أبي
يوسف ومحمد وهو المختار كافي
الشرعية عن البرهان
(وما لم يقبل بطل الايجاب ان
رجع الموجب) قبل القبول
(ارقام احدهما) وان لم يذهب
(عن مجلسه) على الراجح نهر
وابن النجاشي فانه مجلس خيار
الخيرية وكذا سائر التملكيات
فتح (واذا وجدنا زم البيع)
بلا خيار الا ليعب أو روية
خلافا للشافعي وحديثه محمول
على تفرق الاقوال اذا الاحوال
ثلاثة قبل قولهما وبعده وبعد
أحدهما

قوله لانهما الخ لعل الصواب
اسقاط الأوزية لا قبل قوله
نفيهم تأمل اه معصية

لأننا كلوا أموالكم بملككم بالباطل الآن تكون قهارة حين تراضى منكم وبعد الإيجاب والقبول تصدق تصاريه
من تراضى من غير توقف على التصدير فقد أباح الله تعالى له كل المشتري قبل التصدير وقوله تعالى وأشهدوا إذا
تبايعتم أمر بالتوقف بالشهادة حتى لا يقع التصالح والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول فلو ثبت
الخيار وعدم لزوم قبله كان انطواء هذه النصوص وأما القياس فعلى التشكك والخلع والعق والتكليف على
منها عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضى فكذا البيع وتعامه في المنع والفتح ط
(قوله مجاز الاول) أي باعتبار ما يؤول إليه عاقبته ط عن المنع مثل اني أراقي عصرا (قوله مجاز
الصكون) أي باعتبار ما كان عليه من قبل مثل وأقول البتة أي أموالهم (قوله وشرط لعصته معرفة قدر
مبيع وغن) ككثرة حنطة وخمسة دراهم أو أكثر حنطة فخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولا أي جهالة فاحشة
فانه لا يصح وقد نالنا حاشنة لما قالوه لو باعه جميع ما في هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها لا يصح
لفحص الجهالة أَمْ لو باعه جميع ما في هذا البيت أو الصندوق أو الحوائط فانه يصح لان الجهالة بسيرة قال
في القنية إلا أنه كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع كمن اقتران في يده متاع
فلان غصبا أو ودعة ثم اشتراه جاز وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحدود تغني عن معرفة المقدار ففي
البرازية باعه أرضا وذكر حدودها لا زرعها طولاً وعرضاً جاز وكذا ان لم يذكر الحدود ولم يعرفه المشتري اذا
لم يقع بينهما تصالح وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع اه وعداً ههنا تنزع ما
في القنية لك في يدى أرض خربة لا تساوى شيئاً في موضع كذا انفعها مني بستة دراهم فقال بعثا ولم يعرفها البائع
وهي تساوى أكثر من ذلك جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول لانه لما قال لك في يدى أرض صار كأنه قال أرض كذا
وفي الجمع لو باعه نصيبه من دار فعمل العاقد ين شرط أي عند الامام ويجوز أي أبو يوسف مطلقاً بشرط أي بمحمد علم
المشتري وحده وفي الخالية اشترى كذا كذا قرية من ماء الفرات قال أبو يوسف ان كانت القرية بعينها جاز
لمكان التعامل وكذا الراوية والجزء وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول
الامام وخرج أيضاً ما لو كان الثمن مجهولاً كالبيع بقتبه أو برأس ماله أو بما اشترى أو بمثل ما اشترى فلان فان علم
المشتري بالقدر في المجلس جاز ومنه أيضاً ما لو باعه بمثل ما يبيع الناس الآن يكون شيئاً لا تفاوت نهر (قوله
ووصف غن) لانه اذا كان مجهول الوصف تتحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارفع
فلا يحصل مقصود شرعية العقد نهر (تنبيه) ظاهر كلامه كالكثرة يعطى أن معرفة وصف المبيع غير شرط
وقد تقي اشتراطه في البدائع في المبيع والثمن وظهر الفتح إسناده فيها ووفق في البحر يحمل ما في البدائع على
المشار إليه أو الى مكانه وما في الفتح على غيره لكن حقق في النهر أن ما فهمه من الفتح وهم فاحش لان كلام الفتح
في الثمن فقط قلت وظهر الاتفاق على اشتراط معرفة القدر في المبيع والثمن وانما الخلاف في اشتراط الوصف
فيهما وللعلامة الشرنبلالي رسالة سماها بنفس الخبر بشراء الدرر حقق فيها أن المبيع المسمى جنسه لا حاجة
فيه الى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار إليه أو الى مكانه لان الجهالة المانعة من الصحة تنقش بشبوت خيار
الرؤية لانه اذا لم يوافقته رده فلم تكن الجهالة مفضية الى المنازعة واستدل على ذلك بفروع صحوا فيها البيع
بدون بيان قدره ولا وصف منها ما قد مناه من جهة بيع جميع ما في هذا البيت أو الصندوق وشراء ما في يده من
غصب أو ودعة وبيع الأرض مقتضراً على ذكر حدودها وشراء الأرض الخربة المارة عن القنية ومنها
ما قالوا لو قال بعثك عبدي وليس له الا عبداً واحد صح بخلاف بعثك عبداً بدون إضافة فانه لا يصح في الاصح
ومنها لو قال بعثك كذا من الحنطة فان لم يكن كل الكثر في ملكه بطل ولو بعضه في ملكه بطل في العدم وقد في
الموجود ولو كله في ملكه لكن في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز ولوم نوع واحد في موضع واحد جاز
وان لم يصف البيع الى تلك الحنطة وكذا لو قال بعثك ما في كى فعاتمتهم على الجواز وبعضهم على عدمه وأول تحول
الكثرة ولا بد من معرفة قدر ووصف شئ بأن لفظ قدر غير منقون مضافاً لما بعده من الثمن مثل قول العرب بعثك
نصف وربع درهم قلت ما ذكرهم من الإكفاء يذكر الجنس عن ذكر القدر والوصف يلزم عليه صحة البيع في نحو
بعثك حنطة بدرهم ولا فائله ومثله بعثك عبداً أو داراً وما قاله من اتقاء الجهالة بشبوت خيار الرؤية مدفوع
بأن خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع فتبقى الجهالة المفضية الى المنازعة وكذا قد يطل خيار الرؤية قبلها

وأطلاق المتبايعين في الاول
مجاز الاول وفي الثاني مجاز
الكون وفي الثالث حقيقة
فيصير عليه (وشرط لعصته
معرفة قدر) مبيع وغن
(ووصف غن)

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع
المجهول قال الخبر الرمي
لم يذكر خيار الثمن للبائع
ولاشك أن له ذلك على ما عليه
القنوى حيث كان الثمن
فاحشاً للتخريب وقد اقتبته
في مثل ذلك مراراً والله سبحانه
أعلم اه قلت وبه صرح في
الحاوى اه منه

بشويع اور عن لما اشتراه كما ساقى سانه في باجولة اقاله المتصف هناك مع البيع والشراء الخاتم براه والاشارة
 اليه والى مكانه شرط الجواز اه فاما ان انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط جواز اصل البيع لثبت بعده
 خيار الرؤية ثم صحح بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة ولكنه محمول على ما اذا حصل انتفاء الجهالة بدونها
 ولذا قال في النهاية هناك مع شراء ما لم يره يعني شيئا مسمى موصوفا ومشارا اليه والى مكانه وليس فيه غيره
 بذلك الاسم اه وقال في العناية قال صاحب الاسرار لأن كلامنا في عين هي بجالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان
 البيع جائزا اه وفي حاوى الزايدى باع حنطة قدر معلوما لم يعنها بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه
 هذا والذي يظهر من كلامهم تفريعا وتعليلان المراد بعرفة القدر والوصف ما يتقى الجهالة الفاحشة وذلك
 بما يخص البيع عن اقتضاه وذلك بالاشارة اليه ولو حاضرا في مجلس العقد والافيان مقداره مع بيان وصفه
 لو من المقدرات كعقل كحنطة بولية مثلا بشرط كونه في ملكه او ببيان مكانه الخاص كعقل ما في هذا
 البيت او ما في كى او باضاقته الى البائع كعقل عدى ولا عبده غيره او ببيان حدود أرض في كل ذلك
 تنقى الجهالة الفاحشة عن المبيع وتبقى الجهالة البسيطة التي لا تنافي صحة البيع لارتفاعها بثبوت خيار الرؤية
 فان خيار الرؤية انما يثبت بعد صحة البيع ورفع تلك الجهالة البسيطة لا لرفع الفاحشة المتبقية لصحته فاعتمد
 تحقيق هذا المقام بما رفع الظنون والادهام ويندفع به التناقض والوهم عن عبارات المقوم (قوله كصرى
 اورمضى) اي بانه اذا كان الثمن من غير النقود كالحنطة لابد من بيان قدرها ووصفها كحنطة بولية
 او صعدية كما افاده الكمال وحققه في التهر (قوله غير مشار اليه) أى الى ما ذكر من المبيع والثن قال في البحر
 لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مقضية الى المنازعة فيتمتع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه
 صفاتها مع الجواز اه (قوله لا بشرط ذلك في مشار اليه) قال في البحر وقوله غير مشار فيه لان المشار اليه
 مسعا كان أو غنا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعثك هذه الصبرة من الحنطة او هذه الكورجة من
 الأرز والشاشات وهى مجهولة العدد هذه الدراهم التي يدلك وهى مربية له فقبل جاز ولم لان الباقي جهالة
 الوصف يعني القدر وهو لا يضرب اذا لا يمنع من التسليم والتسلم اه (قوله ما لم يكن) أى المشار اليه ربويا
 قول بجهنسه أى وبيع مجازفة مثل بعثك هذه الصبرة من الحنطة بهذه الصبرة قال في البحر فانه لا يصح لاحتمال
 الربا واحتماله مانع تحقيقه (قوله أو سلبا) أراد به المسلم فيه بقرينة ما بعده لكنه لاحاجة ذكره لان المسلم
 فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح أن يكون مشارا اليه والكلام فيه (قوله لومكلا او موزونا) فلا تنكفى
 الاشارة اليه كما في مذروع وحيوان خلافا لهما لانه ربما لا يتدبر على تحصيل المسلم فيه فيتجأ الى رد رأس المال
 وقد ينقضي بعضه ثم يجد باقاه معيبا فرده ولا يستبدل به السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في الردود ويتقضى في غيره
 فتزوم جهالة المسلم فيه فيبقى فوجب بانه كما سيجي في باب السلم (قوله خير) أى البائع والذي في النسخ
 والبحر عدم التغيير وعارة الفتح ولو قال اشتريتها بهذه الصبرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد
 فله أن يرجع بنقد البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار
 للبائع بخلاف ما لو قال اشتريت بما في هذه الغلابة ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد
 البلد لان الصبرة يعرف مقدار ما فيها من خارجها وفي الخياية لا يعرف ذلك من الخارج فكان له الخيار ويسمى
 هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود اه ط (قوله وصح بمن حال)
 بتعديد اللام قال في المصباح حل الدين محل بالكسر جازلا اه تيد بالثن لان تأجيل المبيع العين لا يجوز
 وبفسده بحر واعلم أن كلاما من التقديرين ثم ابدأ والعين النذر المثل مبيع ابدأ وكل من المكمل والموزون الغير
 التقدر والعددي المتقارب ان قول بكل من التقديرين كان مبيعا أو تم بل يعني فان كان ذلك المكمل
 والموزون المتقارب متعينا كان مبيعا أيضا وان كان غير متعين فان دخل عليه حرف الباء مثل اشتريت هذا
 العبد بكذا حنطة كان غنا وان استعمل استعمال المبيع كان ملما مثل اشتريت منك كذا حنطة بهذا العبد فلا بد
 من رعاية شرائط السلم غررا لا ذكر شرح درر البصار وساقى له زيادتيان في آخر الحرف (قوله وهو الاصل)
 لان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط بحر عن السراج (قوله لا يفضى الى التزاع)
 تعليل لاشتراط كون الاجل معلوما لان على لا يفضى الى التزاع وأما مفهوم الشرط المذكور وهو ان لا يصح

كصرى أو دمضى (غير
 مشار) اليه (لا بشرط ذلك
 في مشار اليه) لنفى الجهالة
 بالاشارة ما لم يكن ربويا فويل
 بجهنسه أو سلبا اتفاقا ورأس
 مال سلم لومكلا أو موزونا
 خلافا لهما كما سيجي (فرع)
 لو كان الثمن في صرة
 ولم يعرف ما فيها من خارج خير
 ويسمى خيار الكمية لا خيار
 الرؤية لعدم ثبوته في النقود فتح
 (وصح بمن حال) وهو الاصل
 (ومؤجل الى معلوم) ثلاثا
 يفضى الى التزاع

مطلبه
 في الفرق بين الايمان والمبيعات

مطلب
في التأجيل الى أجل مجهول

إذا كان الاجل مجهولاً فله كونه مضمناً الى القايح فافهم وعيد كالمصنف في البيع الفاسد بين الاصل المفسد
وبغیره (تنبيه) من جهالة الاجل ما اذا باع يا قاضي على أن يؤدى اليه الثمن في بلد آخر ولو قال اني شهر على أن
يؤدى الثمن في بلد آخر جازاً يا قاضي شهر ويطل الشرط لان تعيين مكان الايضاء في الاجل له ولا مشقة غير صحيح
فأوله حل ومؤنه يصح ومنها اشترط أن يعطيه الثمن على التفريق اوكل اسبوع البعض فان لم بشرط في البيع
بل ذكر بعده لم يفسد وكان له اخذ الكل حله وتحملة في الجبر وقوله لم يفسد أى البيع فيه كلام باق قريباً
(قوله ولو باع مؤجلاً) أى بلبان مدة بأن قال بعثك بدرهم مؤجلاً (قوله صرف لشهر) كأنه لانه
المعروف في الشرع في السلم والبيع في يقضيه دينه أجلاً بجر (قوله به يقضى) وعند البعض لثلاثة ايام بجر
عن شرح المجمع قلت وبشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان ولذا لم يصح البيع بين
مؤجل الى التبريز والمهرجان وصوم النصارى اذ لم يدره العاقدان كما سأتى في البيع الفاسد وكذلك يعرفه
أحدهما دون الآخر فتأمل (قوله فالقول لتأنيه) وهو البائع لان الاصل الحلال كما مر (قوله الا
في السلم) فالقول لتأنيه لان تأنيه يفسده بفسد شرط صحته وهو التأجيل ومدعيه يدعي صحته بوجوده
والقول للمدعي الصحة ط (قوله فلدعى الاصل) لانكاره الزيادة ح (قوله والبينة فهما) أى في المسألتين
للمشتري لانه ثبت خلاف الظاهر والبيات للابتن ح (قوله فالقول والبينة للمشتري) لانهما لما اتفقا
على الاجل فالاصل بقاءه فكان القول للمشتري في عدم مضيه ولانه منكر توجه المطالبة ويظهر وأما
تقديم بيته على بيته البائع فله في الجبر عن الجوهرة بأن البينة مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان
شأن البينة اثبات خلاف الظاهر وهو نادى على أن بيته المشتري على عدم المضي "شهادة على النبي
وقد يجاب عن الثاني بأنه اثبات في المعنى لأن المعنى أن الاجل باق تأمل وحينئذ فوجه تقديم بيته كونه أكثر
اثباتاً ويدل له ما سأتى في السلم من انهما لو اختلفا في معنى الاجل فالقول للسلم اليه بيته وان برهنا بيته
اولى وعلة في الجبر باثباتها زيادة الاجل قال فالقول وقوله والبينة بيته هذا اولم يذكر الاختلاف في الثمن
او في المبيع لانه سأتى في كتاب الدعوى في فصل دعوى الرجلين (قوله ويطل الاجل بموت المديون) لان
فائدة التأجيل أن يصرف مؤدى الثمن من غناء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك للقضاء الدين فلا يفسد
التأجيل بجر عن شرح المجمع وصرح قبله بأنه لو مات البائع لا يطل الاجل (قوله او مجهولاً) أى جهالة
بسيطة بدليل التثنية فيخرج ما لو اجمعه الى اجل مجهول جهالة فاحشة كهبوب الربيع (قوله صار مؤجلاً)
ككذا جزم به المصنف في باب البيع الفاسد كما سأتى متناوذاً كره في الهداية ايضا وكذا في الزيلعي ومتن
المتقي والرد وغيرهما وعزاء في التنازحية الى الكافي وفي الخاتمة رجل باع شيئاً عاجلاً وأخر الثمن الى
الحصاد او الدباس قال يفسد البيع في قول أى حنيفة وعن محمد أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير
بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كالو كفل بمال الى الحصاد او الدباس وقال القاضي الامام
أوعلى "النسي" هذا يشكل بما اذا اقترض رجلاً وشرط في القرض أن يكون مؤجلاً لا يصح التأجيل ولو
أقرض ثم أخر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء أجله الى هذه
الارقات في البيع او بعده اه قلت وهذا تصحيح خلاف ما قد مناه عن الهداية وغيرها وفيه بحث فان
الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل أن القرض لا يصح تأجيله أصلاً وان كان الاجل معلوماً وتأجيل
البيع الى اجل معلوم صحيح انصافاً على انه ذكر في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين الشرط القاعد
لأن الحق بعد العقد حل يلحق بأصل العقد عند تأجيله قبل ثم وقبل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر
أرضاً وشرط تفجير الاجرة الى الحصاد او الدباس يفسد العقد ولو لم بشرطه في العقد بل بعده لا يفسد كافي
البيع فان الرواية مخفوفة انه لو باع مطلقاً ثم أجل الثمن الى حصاد او دباس لا يفسد ويصح الاجل اه (تنبيه)
علم علمت أن التأجيل على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متعاربه كالحصاد ومتعارفه كهبوب
الربيع فالثمن العين يفسد بالتأجيل ولو معلوماً والدين لا يجوز لمجهول لكن لوجهاته متعارفه وأبطله المشتري
قبل حله وقبل مضيه للفساد انقلب جائزاً الا لو بعد مضيه أو لم متعارفه وأبطله المشتري قبل التفريق انقلب
جائزاً كافي الجبر عن السراج هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني ما يوهم أن الاخير لا ينقلب جائزاً

ولو باع مؤجلاً صرف لشهره
يفتى ولو اختلفا في الاجل
فالقول لتأنيه الا في السلم
به يقضى ولو قدره فلدعى
الاقل والبينة فيهما للمشتري
ولو في مضيه فالقول والبينة
للمشتري ويطل الاجل بموت
المديون لا الدائن (فروع)
باع بمال ثم أجله أجل معلوماً
او مجهولاً كثيراً وروى
صار مؤجلاً مبنية

قوله تفجير الاجرة هكذا بخطه
والعل صوابه تأجيل الاجرة
بدليل قوله الى الحصاد الخ
وبدليل التنزيل بالبيع في قوله
كافي البيع الخ تأمل اه
معصمه

وليس كذلك فافهم ونظر الشارح هناك مع المصنف عن ابن كمال وإن ملك أن يطالب قبل التبرع بشرط
 في الجهول جهالة متقاربة كالفساد وهو خطأ كما ينبغي هناك أن شاء الله تعالى (قوله فليس تأجيل) لأن
 يجوز الأمر بذلك لا يستلزم التأجيل تأمل (قوله أن تأجيل) نعم) حال من فاعله جعله بتقدير القول أي جعله
 به فجعل ما قال أن تأجيل الخ اه ح (قوله قلت وما يكثر وقوعه الخ) اعلم أنه إذا اشترى بالدرهم التي
 غلب غشها أو الفلوس ولم يسلمها للبائع ثم كسدت بطل البيع والانتفاع عن أيدي الناس كالفساد ويجب
 على المشتري رد البيع لو قاما مثله أو قيمته لو حالكا وإن لم يكن حقيرضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عنده
 وعنده ما لا يطل البيع لأن المتعذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يجب الفساد لاحتمال الزوال بالرواج لكن
 عند أبي يوسف يجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى
 على قول أبي يوسف وفي المخطوطات والحقائق ويقول محمد يفتي رفقيا بالناس اه والكساد أن تترك
 المعاملة بها في جميع البلاد فلوقب بعضها لا يطل لكنه تتعب إذا لم ترجع في بلدك فيخبر البائع أن شاء أخذه
 وإن شاء أخذ قيمته وحذا الانتفاع أن لا يوجد في السوق وأن وجد في يد الصارفة والبيوت هكذا في الهداية
 والانتفاع كالفساد كما في كثير من الكتب لكن قال في المضمرات فإن انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته
 في آخر يوم انقطع هو المختار اه هذا إذا كسدت وانقطعت أما إذا غلغت قيمتها وانقصت فالبيع على حاله
 ولا يتغير المثل وبطال بالنقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المتقي غلغ
 الفلوس أورخت فعند الامام الأول والثاني أو لئس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم
 يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة عن المتقي ونقله في البحر وأخره صرح
 بأن الفتوى عليه في كثير من المعبريات فيجب أن يقول عليه اتمام وقضاء ولم ارم من جعل الفتوى على قول الامام
 هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته بذل المجهود في مسألة تغير النقود وفي الذخيرة عن
 المتقي إذا غلغ الفلوس قبل القبض أورخت قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له
 غيرها ثم رجح أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض اه وقوله يوم وقع
 البيع أي في صورة البيع وقوله ويوم وقع القبض أي في صورة القرض كما به عليه في التبرع باب الصرف
 وحاصل ما مر أنه على قول أبي يوسف المتقي به لا فرق بين الكساد والانتفاع والرخص والفلاء فإنه يجب قيمتها
 يوم وقع البيع أو القرض لأمثلها وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فوائد الامام أبي حنص
 الكبير استقرض منه دائق فلوس حال كونه عاشرة بدائق فصارت ستة بدائق وأورخص وصار عشرون
 بدائق يأخذ منه عددا ما أعطى ولا يزيد ولا ينقص اه قلت هذا مبني على قول الامام وهو قول أبي يوسف أولا
 وقد علمت أن المتقي به قوله ثانيا يوجب قيمتها يوم القرض وهو دائق أي سدس درهم سواء صار الآن ستة
 فلوس بدائق أو عشرين بدائق تأمل ومثله ما سلكه المصنف في فصل القرض من قوله استقرض من الفلوس
 الرابحة والعدا في كسدت فعليه مثلها كسدة لا قيمتها اه فهو على قول الامام وسياق في باب الصرف
 متناوئرا ما اشترى شيئا به أي بفال الفس وهو نفاق أو فلولس نافقة فكسدت ذلك قبل التسليم للبائع بطل
 البيع كالوا انقطعت عن أيدي الناس فانه كالفساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت وانقطعت بطل وصحها بقيمة
 البيع وبه يفتي رفقيا بالناس بجر وحقائق اه وقوله بقيمة المبيع صوابه بقيمة الثمن الكاسد وفي غاية
 البيان قال أبو الحسن لم يختلف الرواية عن أبي حنيفة في فرض الفلوس إذا كسدت أن عليه مثلها قال بشر
 قال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أمنا فها يعني التجارية والطرية
 والزيادة وقال محمد قيمتها في آخر نفاقها قال القدوري وإذا ثبت من قول أبي حنيفة في فرض الفلوس ما ذكرنا
 فالدرهم التجارية فلوس على صفة مخصوصة والطرية والزيادة هي التي غلب الفس عليها فبحر الفلوس
 فلذلك قاسها أبو يوسف على الفلوس اه ما في غاية البيان وما ذكره في القرض جاري البيع أيضا كما قد مرناه
 عن الذخيرة من قوله يوم وقع البيع الخ ثم اعلم أن الذي فهم من كلامهم أن الخلاف المذكور إنما هو في الفلوس
 والدراهم الغالبة الفس ويدل عليه أنه في بعض عبارات اقتصر على ذكر الفلوس وفي بعضها ذكر العدا
 معها وهي كافي البحر عن البناء بفتح العين المهملة والذال وكسر اللام درهم فيها غش وفي بعضها تنقيد الدراهم

مطل

مهم في أحكام النقود إذا كسدت
 أرا انقطعت أو غلت أو ورخت

له ألف من ثمن مبيع فقال أعط
 كل شهر مائة فليس تأجيل
 برأية عليه ألف ثمن جعله ربه
 فجعل ما أن أخل فيجبر حل الباقي
 فالأمر كما شرط ملتقط وهي
 كثيرة الوقوع قلت وما يكثر
 وقوعه ما لو اشترى بقطع
 رابحة فكسدت بضرب
 جديدة يجب قيمتها يوم البيع
 من الذهب لا غير إذا لا يمكن
 الحكم الحكم بثلثها لمنع
 السلطان منها ولا يدفع قيمتها
 من الفضة الجديدة لأن ما لم
 يغلب غشها بخيها وردتها
 سواء أجمعا

بغالبه الغش وكذا تعليلهم قول الامام بطلان البيع بأن المنة بطلت بالكساد لان الدراهم التي غلب غشها
 انما جعلت ثمناً بالاصطلاح فاذا ارتكز الناس المعاملة بها بطل الاصطلاح فلم يتحقق غش في البيع ولا يفي بطل
 ولم ار من صرح بحكم الدراهم الخالصة او المغلوبة القطن سوى ما افاده الشارح هنا وينبغي انه لا خلاف في انه
 لا يبطل البيع بكساده ويجب على المشتري مثلها في الكساد والانتقاع والرخص والقلاء انما عدم بطلان
 البيع فلا نأمن خلقه فترك المعاملة بها لا يبطل غشها فلا يتأتى تعليل البطلان المذكور وهو بقاء البيع بلا غش
 وانما وجوب مثلها وهو ما وقع عليه العقد كانه ذهب مشخص او مائة ريال فربحي فلدقاء غشها ايضاً وعدم
 بطلان تقويمها ونعم بيان ذلك في رسالتنا تنبيه الرقود في أحكام النقود واما ما ذكره الشارح من انه يجب
 قيمتها من الذهب فغير ظاهر لان مثلثتها لم تبطل فكيف يعدل الى القيمة وقوله ان يمكن الخ فيه نظر لان منع
 السلطان التعامل بها في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما وجب عليه منها في الماضي
 واما قوله ولا يدفع قيمتها من الجديدة فظاهر وبانه ان كساده عيب فيها عادة لان الفضة الخالصة اذا كانت
 مضروبة رائجت تقوم بأكثر من غيرها فاذا كانت العشرة من الكسادة تساوي تسعة من الرائجة مثلاً فان
 ارمنا المشتري بقيمتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان ارمناه بعشرة نظراً الى أن الجوده والرداءة في باب
 الربا غير معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث ارمناه بأحسن مما التزم فلم يمكن التزامه بقيمتها من الجديدة ولا بثلثها
 منها تعين الزامه بقيمتها من الذهب لعدم امكان الزامه بثلثها من الكسادة ايضاً لما علت من منع الحكم منه لكن
 علت ما فيه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله سبحانه وتعالى أعلم وبني ما وقع الثراء بالقرش كما هو عرف
 زماناً وبأن الكلام عليه قريباً **(قوله)** اما ما غلب غشه الخ **(قوله)** افاد ان كلامه السابق فيما كان خالياً عن الغش
 او كان غشهم مغلوباً وانه لا خلاف فيه على ما يفهم من كلامهم كما قرأناه آنفاً **(قوله)** كما سيبي في فصل الترض
 صوابه في باب الصرف كما علم مما قدّمناه **(قوله)** وهذا اي ما ذكره في المتن من صحة البيع بغير مؤجل الى
 معلوم **(قوله)** بغير دين الخ اراد بالدين ما يصح أن يثبت في الذمة سواء كان نقداً او غيره وبالعين ما قاله
 فدخل في الدين الثوب الموصوف بما يعترفه لقوله في الفتح وغيره ان الثياب كانت مبيعاً في الذمة بطريق السلم
 ثبت ديناً مؤجلاً في الذمة على انها غن وحينئذ يشترط الاجل لانها غن بل لتصير ملققة بالسلم في كونها ديناً في
 الذمة فلذا قلنا اذا باع عبداً ثوباً موصوفاً في الذمة الى أجل جاز ويكون بيعاً في حق العبد حتى لا يشترط
 قبضه في المجلس بخلاف ما لو أسلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت أحكام المسلم فيه في الثوب حتى شرط فيه
 الاجل واستعني به قبل قبضه لخالصه بالمسلم فيه اه فافهم **(قوله)** وبخلاف جنسه **(قوله)** عطف على قوله بغير دين
 وفي بعض النسخ او بدل الواو والاولى اولى لان الشرط كل منهما لا أحدهما كما افاده ط وقوله ولم يجمعها
 قدر جله حالية والقدر كبل او وزن وذلك كيبيع ثوب بدراهم واحتز العمالو كان يجنسه وجمعها قدر ككثر
 بثلثه او كان يجنسه ولم يجمعها قدر كثوب هروى بثلثه او كان يخلط جنسه وجمعها قدر ككثر بكثر بشعر
 فانه لا يصح التأجيل لما فيها من ربا النسأ فقول الشارح لما فيه من ربا النسأ بالفتح اي التأخير لتعليل مفهوم
 المتن وهو عدم صحة التأجيل في الصور الثلاث افاده ح قلت بقي شرط آخر وهو أن لا يكون المبيع الكلي
 او الوزني هالكاً فافقد كرا غير الرمي اول البيوع عن جواهر الفتاوى له على آخر حطة غير السلم فباعها منه
 بغير معلوم الى شهر لا يجوز لانه بيع الكلي بالكلي وقد نهينا عنه وان باعها ممن عليه ونقد المشتري الثمن في
 المجلس جاز فيكون ديناً بغير اه وذكر المسألة في المنه في باب الربا ومنه كل مكمل وموزون وكالبيع الصلح في
 الثلاثين من جامع الفصولين ولو غصب كثر بتر فضالعه وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز وكذا الذهب والفضة
 وسائر الموزونات ولو صالحه على كيلي مؤجل لم يميز اذا الجنس بانقراده يحترم النسأ ولو كان البره هالكاً لم يميز
 الصلح على شيء من هذه النسب لانه دين دين الا اذا صالح على بتر مثله او أقل منه مؤجلاً جاز لانه عين حقه والخط
 جائز لا لوعلى اكثر للربا والصلح على بعض حقه في الكلي والوزني حال قيامه لم يميز اه وفي البرازية الحيلة
 في جواز بيع الحنطة المستهلكة بالنسيئة ان يبيعها ثوباً ويقض الثوب ثم يبيع بدراهم الى أجل اه اقول
 وتجري هذه الحيلة في الصلح ايضاً وهي واقعة القوي ويكثر وقوعها اه **(قوله)** فندسقوط الحصار
 عنده اي عند أبي حنيفة لان ذلك وقت استقراء البيع **(قوله)** مذتلم متعل بآجل **(قوله)** لمنع الاثم

انما ما غلب غشه فغش الخلاف
 كما سيبي في فصل الترض قبضه
 وبه اجاب سعدى افندي وهذا
 اذا بيع بغير دين فلو بيع فسد
 فتح و **(بخلاف)** جنسه ولم
 يجمعها قدر لما فيه من ربا
 النسأ كما سيبي في باب
 (و) الاجل ابتداءً من
 وقت التسليم ووفيه عيار
 فندسقوط الخيار عند خاتمة
 (وللمشتري) بغير مؤجل
 الى سنة منكرة (اجل سنة)
 ثمانية مذتلم (لمنع) البائع
 السلعة عن المشتري (سنة)
 الاجل المتكررة

للتعليل والتزويق متعلقة بما قلناه به قوله وللخبري (قوله تحصل لا لطلبه التاجيل) وهي التصرف في البيع وايضا الثمن من ربحه مثلا (قوله فلو معينة) كسنة كذا او مثلا الى رمضان مثلا (قوله لان التقصير منه) تعليل للثانية اما الاولى فليكونه لماعين ثمن حقه فباعه فلا يشت في غيره (قوله والثن المسمى قدره لا وصفه) لما كان قول المصنف يتصرف مطلقه موهبا ان المراد بالطلاق ما لم يذكر قدره ولا وصفه بقرينة قوله اولا وشرط لعينه معرفة قدر وصف ثمن دفع ذلك بان المراد المطلق عن تسمية الوصف فقط (قوله بجمع الفتاوى) فانه قال معزنا الى يوسع الخزانة باع عننا من رجل بأصفهان بكذا من الدنانير فظهر بقدر الثمن حتى وجد المشتري بخاري يجب عليه الثمن بغير اصفهان فيعتبر مكان العقد اه منح قلت وظهر غرضه ذلك اذا كانت مالية الدينار مختلفة في البلدين ولوافق العاقدان على اخذ قيمة الدينار لفقداه او كساده في البلدة الاخرى فليس للبائع ان يلزمه بأخذ قيمته التي في بخاري اذا كانت اكثر من قيمته التي في اصفهان وكما يعتبر مكان العقد بغير زمنه ايضا كما يفهم مما تقدمناه في مسألة الكساد والرخس فلا يعتبر زمن الابقاء لان القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي البصر عن شرح المجمع لو باعه الى اجل معين وشرط ان يعطيه المشتري اى تقدير ورجع ومثد كان البيع فاسدا (قوله كذهب شريفي وبنديق) فانهما اتفقا في الراجح لكن مالية احدىهما اكثر فاذا باع بجماعة ذهب مثلا ولم يبين صفته فسد للشايع لان البائع يطلب الاكبر مالية والمشتري يدفع الاقل (قوله مع الاستواء في رواجها) اما اذا اختلفت رواجها مع اختلاف ماليها او بدونه فصعب ويتصرف الى الراجح وكذا يصح لو استوت مالية ورواجها لكن بخبر المشتري بين ان يودى أيها شاء والحاصل ان المسألة اربعة وان الضياد في صورة واحدة وهي الاختلاف في المالية فقط والصفة في الثلاث الباقية كما بسط في البحر ومثل في الهداية مسألة الاستواء في المالية والراجح بالثاني والثلاثى واعترضه الشارح بان مالية الثلاثة اكثر من الاثنين وأجاب في البحر بان المراد بالثاني ما قطعنا منه بدرهم وبالثالثى ما لانه ثمنه بدرهم قلت وحاصله انه اذا اشترى بدرهم فله دفع درهم كامل او دفع درهم مكسر قطعتين او ثلاثة حيث تسارى الكل في المالية والراجح ومثله في زماننا الذهب يكون كاملا ونصفين واربعة ارباع وكلها سواء في المالية والراجح بل ذكر في القنية في باب المتعارف بين التجار كالشرط برمز عت باع شيئا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد انهم يعطون كل خصة اسداس مكان الدينار واشهرت بينهم فالعقد يتصرف الى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم رمز فن جرت العادة فيما بين اهل خوارزم انهم يشترون سلعة دينار ثمن ثلثي دينار محمودية او ثلثي دينار وطعوج نساورية قال يجزى على المواضعة ولا يتبى الزيادة في ثمنها عليهم اه ومثله في البحر عن التارخانية ومنه يعلم حكم ما تعرف في زماننا من الشراء بالقروش فان القروش في الاصل قطعة مضرورية من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفان ثم ان انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فيها سايساوى عشرة قروش ومنها اقل ومنها اكثر فاذا اشترى بجماعة قروش فالعادة انه يقدف ما اراد امان القروش او مما يساويها من بقية انواع العملة من ريال او ذهب ولا يفهم أحد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشا بل هي او ما يساويها من انواع العملة المتساوية في الراجح المختلفة في المالية ولا يرد ان صورة الاختلاف في المالية مع التساوى في الراجح هي صورة الفساد من الصور الاربعة لانه هنالك يحصل اختلاف مالية الثمن حيث قدر بالقروش وانما يحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كما لو اشترى بجماعة ذهب وكان الذهب انواعا كلها اربعة مع اختلاف ماليها تقدسها بالقروش في حكم ما اذا استوت في المالية والراجح وقد مر ان المشتري يخير في دفع أيها شاء قال في البصر فلو طلب البائع احدىهما للمشتري دفع غيره لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل لعنت اه بى هاشاني وهو انما قدمه لنا على قول أبي يوسف الفخري به لا فرق بين الكساد والانتقطاع والرخس والفلاء في انه يجب قيمتها يوم وقع البيع والقروش اذا كانت فلوسا وغالبية الغش وان كانت فضة خالصة او مغلوبة الغش يجب قيمتها من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح او مثلها على ما جئنا به وهذا اذا اشترى بالريال أو الذهب بما راد نفسه اما اذا اشترى بالقروش المراد بها ما يبيع الكل كما تراه ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلفت في الرخص كما وقع مرارا في زماننا فقيه اشتباه فانها اذا كانت غالبية الغش وقلنا يجب قيمتها يوم البيع فهذا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد

مطلب
يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه

تحصلا لقاعدة التاجيل فلو معينة اول ببيع البائع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه (د) الثمن المسمى قدره لا وصفه (يصرف مطلقه الى غالب نقد البلد) بلد العقد بجمع الفتاوى لانه المتعارف (وان اختلف النقود مالية) كذهب شريفي وبنديق (فسد العقد مع الاستواء في رواجها)

مطلب
مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا

قوله نوع معين هكذا بخله
وصوابه نوعا معينا بالنصب
لانه خبر ليس اه معجبه

قوله لزوم الضرر الاول حذف
قوله لزوم كالا يخفى اه معجبه

الاذابين في المجلس لزوال
الجهالة (وصح بيع الطعام)
هو في عرف المتقدمين اسم
للحنطة ودقيقها (كيلا
وجزافا) مثل الجب معرب
كزاف المجازفة (اذا كان
بخلاف جنسه ولم يكن رأس
مال سلم) لشرطية معرفته
كاسيحي (أو كان بجنسه وهو
دون نصف صاع) اذ لا رافيه
كاسيحي (و) من المجازفة
البيع (بانا) وجر لا يعرف
قدره) قيدفهما وللمشتري
الخيار فبهما نهر وهذا
اذا لم يحتمل الاناء (النقصان
و) الحجر (التفتت) فان
احتملها لم يجوز كبيعه قد
مايلا هذا البيت ولو قدر
مايلا هذا الطشت جاز
سراج (و) ص (في) ماسيحي
(صاع في بيع صيرة)

بالقروش نوع معين من العملة حتى فوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار للمشتري في تعيين نوع منها كما كان الخصاله
قبل ان ترخص فانه كان محذرا في دفع اى نوع اراد فاقبض الخيار له بعد الرخص يؤدى الى التراجع والضرر فان
خياره قبل الرخص لاضرر فيه على البائع اما بعده فبطلان المشتري يتطرق الى التمتع والاضرر على البائع
فيختاره فان كان ينادى عشرة اذا صار نوع منه بلحمانية ونوع منه بثمانية ونصف يختار ما صار بثمانية قد دفعه
للبائع ويحبسه عليه بعشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لاقبضه لان قيمة كل
نوع تعتبر بغیره فحتم لم يكن دفع القيمة لما قلنا وازم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاشتباه
في حكم المسألة كما قلنا والذي حزنه في رسالتى تنبيه الزقود انه ينبغي ان يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا
لألا أكثر رخصا ولا بالاكل حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع
انواع العملة أما لو بيع منها نوع على حاله فينبغي أن يقال بالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون
تعتبا بقصد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بأن حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهري
في هذه المسألة والله سبحانه اعلم (قوله الاذابين في المجلس) قال في البحر فاذا ارتفعت الجهالة ببيان
احدهما في المجلس ورضى الآخر صرح لارتفاع المقدس قبل تفرقه فصار كالبيان المقارن (قوله هو في عرف
المتقدمين الخ) كذا قاله في الفتح واستدل به بحديث القطر كما تخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاعان طعام او صاعان من شعير لكن قال في البحر وفي المصباح الطعام عند اهل الحجاز البر خاصة وفي العرف
اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجعه اطعمة اه والمراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البر
وحده ولا كل ما يؤكل بقرين بقوله كيلا وجرافا اه (قوله كيلا وجرافا) منصوبان على الحال لانهما معني
اسم الفاعل او المفعول فافهم (قوله مثل الجب معرب الخ) اى يجوز في جميع الحركات الثلاث في القاموس
الجزاف والمجازفة مثلثين والمجازفة الحدس في البيع والشراء معرب كزاف اه والحدس القن والتعمين
وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل ط أن شرط جوازه أن يكون بمزاشارا
اله (قوله اذا كان بخلاف جنسه) أما بجنبه فلا يجوز بمجازفة لاحتمال التضاضل اذا ظهر نساويهما
في المجلس بحر حتى لو لم يحتمل التضاضل كان باع كفة ميزان من فضة بكفة منها جاز وان كان بمجازفة كما في الفتح
والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها (قوله لشرطية معرفته) لاحتمال أن يتفاضل السلم فيعرف السلم
اليه دفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الا بعرفة القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ) صرح بأنه من
المجازفة مع أن ظاهر المتن انه ليس منها بقرينة العطف والاصل فيه المجازفة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به
حقيقة افاده في التبر (قوله وللمشتري الخيار فبهما) أفاد أن البيع جائز غير لازم وهذا الخيار خا ركنف
الحال بحر وفي رواية لا يجوز البيع والأول اصح وأظهر كما في الهداية وأول في الفتح قوله لا يجوز بأنه لا يلزم
توهم قايين الروايتين اى فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض الصرعه بأنه بخلاف ظاهر الهداية
غير ظاهر وفي البحر عن السراج وبشرط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والحجر على حالهما فلو اختلفا قبل
التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه اه (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء) (النقصان) بأن لا يتكسب
ولا ينقص كأن يكون من خشب او حديد اما اذا كان كالزئيل والجوالى فلا يجوز الا في قرب الماء استحضانا
للتعامل نهر (قوله والحجر التفتت) هذا مروى عن ابي يوسف حتى لا يجوز وزن هذه البطيخة ونحوها
لأنها تنقص بالجفاف وعول بعضهم على ذلك وليس بشئ فانه البيع وزن حجره منه لا يصح الا بشرط تعجيل
التسليم ولا بخلاف وجوب نقصانا في ذلك الزمان وما قد يعرض من تأخره يوما او يومين نوع بل لا يجوز ذلك
كما لا يجوز في السلم وكل العبارات تفسد بتفقد صفة البيع في ذلك بالتعجيل وتماه في الفتح قال في البحر
وهو حسن جدا وقواه في النهر أيضا (قوله كبيعه الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه
الحنطة قدر ما يلا الطشت جاز ولو ابعه قدر ما يلا هذا البيت لا يجوز اه (قوله وصح فماسيحي) اشار به
الى أن الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين وعشرة وعلى هذا تقول المتن صاع
بدل من ما يدل بعض من كل وقبه من الحزارة مالا يخفى اه ح (قوله في بيع صيرة) هي الطعام المجموع سميت
بذلك لانواع بعضها على بعض ومنه قيل للسحاب صيرة قاله الازهرى وأراد صيرة مشار إليها

كاسياً وليست قيد ابل كل مكمل او موزون او معدود من جنس واحدا لم يختلف قيمته كذلك نهر وقيد
بصورة آخرتاً زاعن صبرتين من جنس كافي الغرر وقال في شرحه الدورى لا يصح البيع عنده في القدر المسمى
اذا بيع صبرتان من جنسين كصبرتي بر وشعر كل قبض أو قفزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قبض واحد
لتفاوت الصبرتين وعندهما يصح فيها ايضا وذكر في المحيد والابيض ان العقد يصح على قبض واحد منهما ٥١
وقوله يصح اى عنده كافي الكافي وقوله منهما اى من الصبرتين من جنسين اى من كل واحدة نصف قبض كما يبه
عليه شرح الهداية عزيمه (قوله كل صاع بكذا) قبل بجز كل بدل من صبرة وقبل مبتدأ وخبر وبالجملة صفة
صبرة ٥٢ اى على تقدير القول اى مقول فيها كل صاع بكذا ويحتمل كون الجملة صفة لبيع وكونها في محل نصب
على الحال باخبار القول ايضا (قوله مع الخيار للمشتري) اى دون البائع نهر وفي البعرو لم يذكر المصنف
الخيار على قول الامام قالوا وله الخيار في الواحد كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان أن لكل
منهما الخيار قبل الكيل وذلك لان الجهالة فائضة ولتفرق الصفقة ثم قال وصرح في البدائع بلزوم البيع في
الواحد وهذا هو الظاهر وعندهما البيع في الكل لازم ولا خيار ٥٣ (قوله لتفرق الصفقة عليه) استشكل
على قول الامام لانه قائل بانصرافه الى الواحد فلا تفرق وأجاب في المراج بان انصرافه الى الواحد مجتهد
فيه والعمامة لا علمهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل علما فلا يكون راضيا كذا في القوائد الظهيرية وفيه نوع تأمل
٥٤ بحر ولعل وجه التأمل انه يلزم عليه أن علم أن العقد منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفرق
الصفقة عليه مع أن كلامهم شامل للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر ما مر عن البدائع من لزوم البيع في الواحد
(قوله وبسعى خيار التكشف) اى تكشف الحال بالصفة في واحد وهو من الاضافة الى السبب ط (قوله
ان كلفت في المجلس) وله الخيار ايضا كافي القمح والتمين والنهر (قوله لزوال المقد) وهو جملة البيع
والثمن (قوله قبل تقتره) اى قبل ثبوته بانقضاء المجلس ط (قوله اوسى جملة قفزانها) وكذا الوسمى عن
الجميع ولم يبين جملة الصبرة كما لو قال بعك هذه الصبرة بمائة درهم لكل قبض درهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا
بحر والحاصل انه ان لم يسم جملة البيع وجملة الثمن صح في واحد وان سمي احدهما صح في الكل كالوسمى
الكل وبأن بيان مالو ظهر المبيع ازيدا وانقص وبقي ما اذا باع قفزا مثلا من الصبرة والظاهر انه يصح بلا خلاف
للعلم بالمبيع فهو كبيع الصبرة كل قبض بكذا اذا سمي جملة قفزانها ولذا أفتى في الخبرية بصفة البيع بلا ذكر خلاف
حيث سئل فبن اشترى غرائر معلومة من صبرة كثيرة فاجاب بأنه يصح ويلزم ولا جهالة مع نسبة الغرائر ٥٥
(قوله بلا خيار لعقد العقد) صرح به ابن كمال والظاهر أن النسبة قبل العقد في جملة ذلك (قوله وبه
لوعده الخ) الضمير الاول للخيار والثاني للعقد قال ح اى وصح في الكل بالخيار للمشتري لوسمى جملة قفزانها
بعد العقد في المجلس (قوله او بعده) اى بعد المجلس (قوله عندهما) راجع لقوله او بعده ولكن لا خيار
للمشتري في هذه الصورة عندهما خلافا لما تقتضيه عبارته افاده ح قلت فكان الاصول أن يقول لا بعده
وصح عندهما وبعبارة الملتقى مع شرحه لا يصح لو زالت الجهالة بأحدهما بعد ذلك اى المجلس لتقرر المقد
وقال لا يصح مطلقا ٥٦ ولا يخفى أن عدم الصحة عنده انما هو فيما زاد على صاع اما فيه فالصحة ثابته وان لم
توجد تسمية أصلا كاتفيدة عبارة المتن (قوله وبه يفتى) عزاء في الشر بتلاية الى البرهان وفي البرهان
عبون المذاهب وبه يفتى لضعف دليل الامام بل تيسيرا ٥٧ وفي البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما
لتأخير دليلهما كما هو عادته ٥٨ قلت لكن روح في الفتح قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجمه أيضا
العلامة قاسم عن الكافي والمجوبى والتسقي ومصدر الشريعة ولعله من حيث قوة الدليل فلا ينافى ترجيح
قولهما من حيث التيسير ثم رأيت في شرح الملتقى أفاد ذلك وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل (قوله
فان رضى) تفريع على قوله وبه لوعده في المجلس (قوله الظاهر ثم) هو رواية محمد عن الامام استظهرها
في النهر على رواية أبي يوسف عنه انه لا يجوز الا براضهما (قوله وفسد في الكل) اى عنده خلافا لما لا
الافراد اذا كانت متفاوتة لم يصح في شيء بحر اى لافى واحد ولا فى اكثر بخلاف مسألة الصبرة وسأق
ترجيح قولهما وهذا شروع في حكم القيمات بعد بيان حكم المثلث كالصبرة ونحوها من كل مكمل وموزون
(قوله فسخ) اى بفسخ التام الثلاثة أما بفسخها فالكثير من الناس او من الدراهم وبكسرهما الهلكة كافي القاموس

كل صاع بكذا مع الخيار
للمشتري لتفرق الصفقة عليه
وبسعى خيارا لتكشف (و) صح
(في الكل ان) كلفت في المجلس
(زوال المقد قبل تقتره او
(سمى جملة قفزانها) بلا خيار
لوعند العقد وبه لوعده
في المجلس او بعده عندهما
وبه يفتى فان رضى هل يلزم
البيع بلارضى البائع الظاهر
نم هر (وفسد في الكل
في بيع ثلثة) بفسخ فتشديد
قطيع الغنم

(قوله وثوب) أي يصره البعير على الفسحة من جنبتي جوارحه في ذراع واحد كأي الطعام الواحد
 يمر عن غاية الشان غلت ووجهه ظاهر فان الكرمان في العادة لا يحصى ذراع منه عن ذراع وإذا فرض
 القهستاني المسألة فياختلف في القيمة وقال فان الذراع من مقدم البيت والثوب اكرمية من مؤخره اه
 فأضاف أن ما لا يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة (قوله كل شاة) أما لو قال كل ثابن بعشرين وسعى الجبل
 مائة مثلاً كان باطلا لاجاها وان وجدته كاسي لان كل شاة لا يعرف ثوبها الا بانضمام غيرها اليها لاجل احدى
 وفي النهاية ولو كان ذلك في مكبل او موزون أو عدي متقارب جاز نهر (قوله وان علم) أي بعد العقد
 كما يفيد ما يأتي (قوله ولورضي الخ) في السراج قال الحلواني الأصم أن عند أبي حنيفة إذا أحاط عليه
 بعدد الأغنام في المجلس لا يتقبل جميعا لكن لو كان البائع على رضاه ورضى المشتري يعقد البيع بينهما بالتراضي
 كذا في القوائد الظهيرية وقطعه البيع بالرقم اه يمر وفي المجتبى ولو اشترى عشر شاة من مائة شاة أو عشر
 بعلضان من وقح فالبيع باطل وكذا الرمان ولو عجزها البائع وقبلها المشتري جازا استصفا والعزل والقبول بمنزلة
 الجباب وقبول اه ومثله في التتارخانية وغيرها قال الخليل الرمي وفيه نوع اشكال وهو أنه تقدم أن التعاطي
 بعد عقد فاسد لا ينفقه البيع اه وانظر ما قدمناه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطي (قوله ونظيره
 البيع بالرقم) يسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فإذا لم يعلم المشتري ينظر ان علم في
 مجلس البيع فذوان نفوذ قابل العلم بطل دور من باب البيع الفاسد وتعقبه في التبريلالية بأن النافذ لازم
 وهذا فيه انقار بعد العلم بقدر الثمن في المجلس وبأن قوله بطل غير مسلم لانه فاسد يقيد الملك بالقبض وعليه فثبت
 بخلاف الباطل واجب عن الاول بأنه ليس كل نافذ لازم فاسد اشأ أخذهم النافذ مقابلا للموقوف اه وفي
 الفتح أن البيع بالرقم فاسد لان الجهالة تمكنت في صلب العقد وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة
 القمار للخطر الذي فيه انه سيظهر كذا وكذا وجوز اه فإذا علم في المجلس بعد آخره والتعاطي كما قاله الحلواني اه
 وانظر ما قدمناه في بحث البيع بالتعاطي (قوله ولو سعى الخ) أي في صلب العقد فلا ينافي قوله وان علم عدد
 الغنم في المجلس الخ قال في العبر قد بعدم تسعة عن الكل لانه لو سعى كما إذا قال بعث هذا الثوب بعشرة
 دراهم كل ذراع درهم فانه يأتى في الكل اتفاقا كالو سعى جلة الذرعان والقطيع اه (قوله والضابط لكلمة
 كل الخ) اعلم انهم ذكروا فروعا في كل مظهرها الثاني فانهم تارة جعلوها مفيدة للاستغراق وتارة للواحد
 وتارة لاتضد شيئا منها فاتقهم صاحب البحر في ذكر ضابط يحصر الفروع المذكورة بعد تصريحهم بأن لفظ كل
 لاستغراق أفراد داخلته من المنكر وأجزائه في المعرف قلت ولذا صرح قولك كل رمان ما كول بخلاف قولك
 كل الرمان ما كول لأن بعض أجزائه كشره غير ما كول (قوله ان لم تعلم نهايتها) أما ان علت فالامر فيها
 واضح كما إذا قال كل زوجة في طالق وله أربع زوجات مثلاً فان كلاتستغرقها اه ح أي بلا تفصيل (قوله
 فان لم تؤد للجهالة) أي المفضية الى المنازعة والاولى قول البحر فان لم تنقض الجهالة أي منازعة (قوله
 كمين وتعلقن) عطف تفسر وعبرة الحركة ألة التعليق والامر بالدفع عنه وذكر قبله مسألة التعليق وقال
 انها للكل اتفاقا كما إذا قال كل امرأة أتزوجها أو كلها اشترت هذا الثوب أو ثوبا فهو صدقة أو كمار كبت هذه
 الدابة أو دابة وقرق ابوسف بن المنصور والعين في الكل وقامه في الزبلي من التعليق وفي النهاية كلما
 اكلت اللحم فعلى درهم فطعمه بكل لقمة درهم وذكر مسألة الامر بالدفع فيما إذا أمر رجلا بأن يدفع زوجته
 نفقة فقال ادفع على كل شهر كذا فدفع المأمور اكله من شهرين الا امر (قوله والا) أي بان أدت للجهالة
 المفضية الى المنازعة (قوله فان لم تعلم) أي لم يمكن علمها كما في البحر في عبارته ناسخ (قوله كاجارة)
 صورته أجرتك داري كل شهر بكذا ص في شهر واحد وكل شهر سكن أوله لزمه (قوله وكهالة) صورته إذا
 ضمن لها نفقتها كل شهر أو كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافا لابي يوسف يمر (قوله واقرار) صورته
 إذا قال قلت على كل درهم ولو زاد من الدراهم مقياس قول الامام عشرة وقال ثلاثة يمر (تنبيه) زاد في البحر
 هنا كما آخر عبارته ثم رأيت بعد ذلك في آخر غصب النهاية من مسائل الابرار لو قال كل غريمي فهو في حل
 قال ابن قاتل لا يبرأ غريماءه لان الاراء ايجاب الحق للغريماء ويجاب الحق لاي يجوز الاقوم بأعيانهم وأما
 كلمة كل في باب الاباحة فقال في النهاية من ذلك الباب لو قال كل انسان تناول من مالى فهو له حلال لكل محمد بن

مطلب
 البيع بالرقم

قوله وهو جهالة الثمن هكذا
 بضطه والصواب وهي بالتأنيث
 أي الجهالة اه محتمل

مطلب
 الضابط في كل

(وثوب كل شاة وذراع) لف
 ونشر (يكذا) وان علم عدد
 الغنم في المجلس لم يتقبل جميعا
 عنده على الأصح ولورضي
 انعقد بالتعاطي ونظيره البيع
 بالرقم سراج (وكذا) الحكم
 (في كل معدود متساوت)
 كابل وعبيد وطيخ وكذا كل
 ما في تبعضه ضرر كمسوخ وان
 بدائع ولو سعى عدد الغنم
 او الذرع او جلة الثمن ص
 اتفاقا والضابط لكلمة كل
 أن الافراد لم تعلم نهايتها
 فان لم تؤد للجهالة فلا تستغرق
 كمين وتعلقن والا فان لم تعلم
 في الجاس فلي الواحدة اتفاقا
 كاجارة وكهالة واقرار

سنة لا يجوز ومن تناوله ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جاز نظر الى الإباحة والاياسة المجهول جازة ويجوز
جعله ابراءا بحسب تناوله والبراء للمجهول باطل والقنوى على قول أبي نصر اه ويمكن أن يقال في الضابط بعد
قوله فهو على الواحد فقط فان لم يكن فيه إيجاب حتى لا جاز فان كان لم يصح ولا في الواحدة كسألة الأبراء اه كلام
البر (قوله والا) اي بان علت في المجلس ولمراد أمكن عملها فيه كما قد مناه عن الجهر في قوله فان لم يعلم وعينته
فلا يراد أن الغنم ان علت في صلب العقد صح في الكل وأن الصبرة ان علت في المجلس صح في الكل أيضا فافهم
(قوله كالغنم) أدخلت الكاف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بأن متفاوت (قوله وبعدها فيها
في الكل) اي وصحح صاحبان العقد في التله والصبرة في كل الغنم وكل الاقتره اه ح اي سواء علم في المجلس
اولا والاوى ارجاع صغير فيها الى المثل والقيى ليشمل المذروع وكل معدود متفاوت وعبارة مواهب الرحمن
هكذا اوسع صبرة مجهولة القدر كل صاع بدرهم وثله او ثوب كل شاة او ذراع بدرهم صح في واحد في الاولى فاسد
في كل الثانية والثالثة وأجازاه في الكل كما لو علم في المجلس بكل او ثوب وله يبقى اه عبارة القهستاني وهذا
كاه عنده وأما عندها فتدفع في الكل في صورتين اي صورتى المثل والقيى بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه
القنوى كما في المحيط وغيره اه (قوله وان باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة قلت
وفيه نظر بل مقابله قوله وضع في الكل ان سمي بجله ففازها وما هسان لذلك المقابل وتفصيله فافهم
(قوله على انها مائة فغير) قد يكونه مع مكابله لانه لو اشترى حنطة عجايزة في البيت فوجد تحتها كانا خريين
اخذها بكل الثمن وتركها وكذا لو اشترى ثرا من حنطة على انها كذا وكذا اذا عاها اقل واذا اكل طعنا
في حب فاذا انقصه ثمن يأخذ نصف الثمن لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة والبيت والبئر
لا يكال بهما وتدل ما اذا كان المسمى مشروطا بلفظ أو بالعادة لما في البرازية اتفاق اهل بلدة على سعر الخبز
والتم وشاع على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل غنا واشترى وأعطاه اقل من المتعارف ان من اهل البلدة يرجع
بالنقصان فيها من الثمن والاربع في الخبز لانه فيه متعارف فليزم الكل لافي الهم فلا يزم اه بحر (قوله أخذ
الاقل بحصته أو فسخ) اطلق في تحريمه عند النقصان في المثل وذكره في البحر قيدن الاول عدم قبضه كل المبيع
او بعضه فان قبض الكل لا يخرى كما في الخانية يعنى بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهدا فلما
في الخانية اشترى سويقا على أن البائع له من الثمن ونقبا واشترى ينظر اليه فظهر له أنه نصف من جاز
البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما يعرف بالبيان فاذا عاينه اتقى الغرور وكالواشترى صاونا على أنه متخذ من
كذا حجرة من الدهن فظهر أنه متخذ من اقل والمشتري ينظر الى الصاونا وقت الشراء وكذا لو اشترى قصا
على أنه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري اه واعترض
في النهر الاول بأن الموجب للتخفيف انما هو تفرق الصفقة وهذا القدر ثابت فيما لو وجد بعد القبض ناقصا الآن
يقال انه بالقبض صار راضيا بذلك قدبره اه قلت هذا ظاهر اذا علم بقصده قبل القبض والا فلا يكون راضيا
فينبغي التفصيل تأمل واعترض في النهر أيضا الثاني بأن الكلام في مبيع ينقسم أجزاء الثمن فيه على أجزاء
المبيع وما في الخانية ليس منه لتصر يحتمل بأن السويق قبي لما بين السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلي
وكذا الصاونا كما في جامع الفصولين وأما الثوب فظاهر وعلى هذا فاسنأق من أنه يخفى نقص القتي بين
أخذها بكل الثمن او تركه مقيد بما اذا لم يكن مشاهدا قدبره اه قلت ويشق أن يكون هذا فيما يمكن معرفة
النقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك انما يظهر فيما يفيض نقصانه فاذا شاهده يكون راضيا به ثم ان الظاهر من
كلام الخانية انه عند المعايضة يلزم البيع بكل الثمن بلا خيار وكلا من في التبيينين الفسخ وأخذ الاقل بحصته
لا بكل الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قيدا في القتي لافي المثل أي أنه في القتي يأخذ الاقل بكل الثمن
بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا المذكور الشارح هنا بل في القتي (قوله لس في تبعه ضرر) خرج
ما في تبعه ضرر لما في الخانية لوباع لؤلؤة على انها ترن متقلا لا فوجدها اكثر سلت للمشتري لان الوزن فيما يضره
التبعه بعض وصف بمنزلة الذرعان في الثوب اه وفيها القول للمشتري في النقصان وان وزنه البايع ما لم يقر
بانه قبض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) واجع الى قوله او اكثر قال في النهر وقيد الزا هدى
بما لا يدخل تحت الكيلين او البرتين أما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في قدره فقيل نصف درهم في مائة وقيل

والا فان تفاوتت الافراد كالغنم
لم يصح في شيء عنده والاصح
في واحد عنده كالصبرة
وبعدها فيها في الكل
بحر وفي النهر عن العيون
والشر بلا لينة عن البرهان
والقهستاني عن المحيط وغيره
فيشولها بقى تبسيرا (وان)
باع صبرة على انها مائة فغير عاينه
درهم وهي اقل او اكثر اخذ
المشتري (الاقل بحصته)
ان شاء (أو فسخ) لتفرق
المخففة وكذا كل مكمل
او موزون ليس في تبعه
ضربن (وما زاد للبائع)

دائقي في مائة لاحكم له وعن أبي يوسف دائقي في عشرة كسبر وقيل مادون حبة عفو في الدار وفي القفيز المعتاد في زماننا نصف من ١٥ (قوله علي قدر معين) فما زاد على لا يدخل في العقد فيكون للبايع بجره ومضاده أن المعتبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ظن البايع أو المشتري أنه أقل أو أكثر ولذا قال في القصة عقد الكواغد فظننا أربعة وعشرين وأخير البايع به ثم أضاف العقد على عينها ولم يذكر العدد ثم زادت على ما ظنه فبقي حلال للمشتري * ساومه الخطئة كل قفيز يمين معين وحاسو أفلح سقانة درهم فظلوها وحاسوا المشتري بخمس مائة وباعوها منه بالخمسة ثم ظهر أن فيها غلطا لا يلزمه الاختصاص * أفرز القصاب أربع شياه فقال بائعها هي بخمسة كل واحدة دينار وربع غلظ القصاب بأربعة دنائير فقال هل بيعت هذه بهذا القدر والبايع يعتقد أنها خمسة صح البيع قال وهذا إشارة إلى أنه لا يعتبر ما سبق أن كل واحدة دينار وربع ١٥ وأقره في الحر (قوله وإن باع المذروع) كسب وأرض دونتي (قوله على أنه مائة ذراع) بيان للمثلية والاولى أن يزيد بمائة درهم لتتم المعاملة (قوله إلا إذا قبض المبيع وأشاهده الخ) قد متنا قريانا صاحب الجر ذكر ذلك في بيع المثل كالعسيرة إذا ظهر المبيع ناقصا وأنه في التهر بحث في الاول بأنه لا فرق بين ما قبل القبض أو بعده وفي الثاني بأنه مسلم في نقص القمي دون المثل فلذا ذكرنا شارح ذلك في المذروع لأنه قمي وترك ذكره في المثل * وكأنه لم يعتبر ما يجني في التهر في الاول وهو اعتبار القبض وقد متنا أنه ينبغي التفصيل ولئن سقط الخيار بالمشاهدة ينبغي أن يكون فيما يذكر نقصانه بالمشاهدة (قوله وأخذ الأكر) أي قضاء وهل تحله الزيادة ديانة فيه خلاف نقله في الحر عن المعراج قلت وظاهر إطلاق المتون اختيارا على وفي الحر عن العمدة لو اشترى خطبا على أنه عشرون قررا فوجده ثلاثين طاب له الزيادة كما في الذرعان قال في الحر وهو مهكل وينبغي أن يكون من قبيل القدر لأن الحطب لا يتعيب بالتبعيض فينبغي أن تكون الزيادة للبايع خصوصاً أن كان من الطرفا التي تعرف وزنها بالقاهرة ١٥ (قوله لأن الذرع وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين القدر في المثليات من مكمل وموزون وبين الذرع في القيمات حيث جعل القدر أصلا والذرع وصفا بنوعا في ذلك أحكاما منها ما ذكره هنا من مسألة بيع العسيرة على أنها مائة قفيز بما تبيع المذروع كذلك وقد اختلفوا في وجه الفرق على أقوال منها ما ذكرنا شارحها وكذا في شرحه على المثلتي حيث قال قلت وانما كان الذرع وصفا دون المقدار لأن التشقص يضرب الأول دون الثاني وقالوا ماتعيب بالتشقص والزيادة والنقصان وصف وما ليس كذلك أصل وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابله شيء من الثمن الخ (قوله إذا كان مقصودا بالتناول) أي تناول المبيع له كأنه جعل كل ذراع مبيعا ط (قوله لصبرونه) أي الذرع أصلا مقصودا كما قدر في المثليات (قوله ما قدره) الباء اللبية (قوله كل ذراع بدرهم) ينب كل حال من الأكثر لتأوله بالمشتق أي مذكورا كل ذراع بدرهم (قوله أوفض) حاصله أنه الخيار في الوجهين أما في النقصان فلتفرق الصفة وأما في الزيادة فلقد دفع ضرر التزام الزائد من الثمن وهو قول الامام وهو الأصح وقيل الخيار فيما تفاوت جوانبه كالقصب والسر اويل وأما فيما لا تتفاوت كالسكراس فلا يأخذ الزائد لأنه في معنى المكمل كذا في شرح المثلتي ط وقد متنا وجه كونه في معنى المكمل وأنه جزم به في الحر عن غاية البيان وبأنه أيضا وكذا يأتي في كلام المصنف ما إذا كانت الزيادة والنقصان بنصف ذراع فقيه تفصيل وفيه خلاف (تبيينه) قال في الدرر انما قال في الاولى اوترك وقال ههنا أوفض لأن البيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع فلم يعتقد البيع حقيقة وكان أخذ الاول بالأقل كالبيع بثلث ما ط وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة في الحقيقة فتدبر ١٥ (قوله من مائة ذراع) قيد به وان كان فاسدا عنده بين جملة ذراعتها أو لا دفع قول الخصاص أن محل القصاص عنده فيما إذا لم يسم جملتها فإنه ليس بصحيح وبيع قوله لا اسم فانه لو لم يسم جملة السهام كان فادافا وحينئذ يكون القصاص فيما إذا لم يسم جملة الذراعان مفهومهما ولو باقاده في الحر (قوله من دار وحام) أشار إلى أنه لا فرق بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتمل (قوله وصحاه الخ) ذكر في غاية البيان نقله عن العذر الشهيد والامام العتاني أن قولهما يجوز البيع إذا كانت الدار مائة ذراع وفيهم هذا من تعليلهما أيضا حيث قال لا عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار فأشبه عشرة أسهم من مائة سهم وله أن البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع لأن الذراع في الأصل اسم نلشبة يدرعها واستعملها في المصلحة وهو معين لا مشاع لأن

مظلم

المعتبر ما وقع عليه العقد وان كان ظن البايع أو المشتري أنه أقل أو أكثر

لوقوع العقد على قدر معين

(وان باع المذروع مثله على

أنه مائة ذراع مثلا (أخذ)

المشتري (الأقل بكل الثمن

أوترك) إلا إذا قبض المبيع

أشاهده فلا خيار له لا تفاه

الغرور نهر (و) أخذ (الأكر

بلا خيار للبايع) لأن الذرع

وصف تعبه بالتبعيض ضد

القدر والوصف لا يقابله شيء

من الثمن إلا إذا كان مقصودا

بالتناول كما أفاده بقوله (وان

قال) في بيع المذروع (كل

ذراع بدرهم أخذ الأقل

بمحسته) لصبرونه أصلا

بأفراده بذكر الثمن (أوترك)

لتفريق الصفة (وكذا)

أخذ (الأكر) كل ذراع

بدرهم أوفض) لدفع ضرر

التزام الزائد (وفيد بيع عشرة

أذرع من مائة ذراع من دار)

أوجام وصحاه

وان لم يسم جلتها على الصنيع
لان ازالته ايدهما (لا) يفسد
بيع عشرة (اسهم) من مائة
سهم اتفاقا لسبوع السهم
لا الذراع بنى لوزاضباع على
تعيين الاذرع في مكان
لماره ونبغى اخلاجه جميعا
لوفي المجلس ولو بعده فبيع
بالعاطى نهر (اشترى عددا
من قبي) شيابا او غنا
سجورة (على انه كذا
قنص او زاد فسد) للجمالة
ولو اشترى ارضا على أن فيها
كذا فخل مسرا فاذا واحدة
فبها لا تنقص بجر (كالوابع
عدلا) من الشباب (او غنا
واستثنى واحدا بغير عينه)
فقد (ولو بعينه جاز) البيع
ثانية (ولو بين من كل من
القبى) بأن قال كل ثوب منه
يكذا (وقص) ثوب (صح)
البيع (بقدره) لعدم الجمالة
(وخير) لفترق الصفقة
(وان زاد) ثوبا (فسد) للجمالة
المزيد ولو زاد الزائد أو عزله
أهل يحمله الباقى خلاف
(اشترى ثوبا) تفاوت جوائيه
فلو لم تتفاوت كسكرباس
لم فصل له الزيادة ان لم يضره
القطع
قوله لم يذكر في النهر الخ ساق
هذا الكلام يقتضى ان قوله
مذكور في الشرح والهرمن
عبارة الشارح ولعلها سقطت
والافصح: الشارح التي يبدى
ليس فيها قوله مذكور الخ
ويجوز اه معجمه

الشاع لا يتصور أن يذرع فاذا اوبده ما يحله وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد دور قلب ووجه
كون الموضع مجهولا أنه لم يبين انه من مقدم الدار ومن مؤخرها وجوابها تتفاوت قيمة فكان المقود عليه
مجهولا جهالة مفضية الى النزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي عزمة (قوله على
الصحيح الخ) حاصله انه اذا سمي جله الذراعان صح والاقتيل لا يجوز وعند الجمالة والصحيح الجواز عند جمالاتها
سجورة ايدهما الى المتباينين ان التباين تقاس كما فعل نسبة العشرة منها فعمل المبيع فتح (قوله لسبوع
الاسهم) لان السهم اسم للجزء الشائع فكان المبيع عشرة أجزاء شائعة من مائة سهم كافي الفتح اي فهو كبيع
عشرة قرار يمثلا من أربعة وعشرين فانه شائع في كل جزء من أجزاء الدار بخلاف الذراع كما مر (قوله
فبيع بالعاطى) بناء على انه لا يلزم في صحته متاركة العقد الاول وقدمنا الكلام عليه (قوله اشترى عددا)
أي معدودا وقوله من قبي بيان له واحتربه عن المثلى كالصبرة وقدمت حكمها بالعددي عن المذروع ومن
حكمه أيضا فاعل ان الاولى أن يقول اشترى قبي ما على انه كذا لان كذا عبارة عن العدد مدفوع فافهم (قوله
على انه كذا) بأن قال بعثت ما في هذا العدل على انه عشرة اقواب بمائة درهم نهر وقسر الشراء في كلام
الكتبة بالبيع فلذا صور به وهو غير لازم (قوله للجمالة) اي جهالة الثمن في النقصان لانه لا تنقسم أجزاءه على
أجزاء المبيع القبي فلم يعلم الثوب الناقص حصة معلومة من الثمن المسمى لينقص ذلك القدر منه فكان الناقص
من الثمن قدرا مجهولا فيفسد الثمن مجهولا وجهالة المبيع في فصل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزائد في تنازعان في
المردود نهر (قوله مفر) قيد به لانه لو باع ارضا على أن فيها كذا فخل فوجد بها المشتري ناقصة جازا لبيع
ويجوز المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان التصديق في بيع الارض تعالى ولا يكون له قسط
من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا فخل فوجد بها ناقصة جازا لبيع ويجوز على هذا الوجه بجر عن
الخانية (قوله فسد) لان الثمن له قسط من الثمن فاذا كانت الواحدة غير مفر لم يدخل المردود في البيع فصار
حصة الباقي مجهولة فيكون هذا الشراء عقد في الباقي بمن مجهول فيفسد البيع بجر عن الخانية (قوله
كالوابع) تنظيرا لقتل وقوله هذا لكسر العين في المغرب عدل النبي مثله من جنسه وفي المقدار ايضا ومنه
عدلا الجمل اه فعدل الجمل ما يساوى العدل الاخر في مقداره وهذا شامل للوعاء وما فيه من الشاب ونحوها
والمراد به هنا الشاب (قوله فسد) لانه يؤدي الى التنازع في المستثنى بخلاف ما اذا كان معينا (قوله ولو بين
الخ) راجع الى قوله اشترى عددا من قبي (قوله ونقص ثوب) الاولى أن يقول ثوبا كما قال في طرف الزيادة
فكون في نقص ضمير يعود على القبي وثوبا يعزى على جهله فاعل نقص يحتاج الى تقدير ضمير بجرورين يعود على
القبي تقدير (قوله بقدره) أي بما سوى قدر الناقص فتح ونهر والاولى بقدر ما سوى الناقص او بقدر
الموجود المعلوم من المقام او بقدر القبي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا أقرب بناء على ما قلنا من أن الاولى
نصب ثوبا فيقصدهم جمع الضمير في نقص وفي بقدره (قوله للجمالة المزيد) قطع التنازع في تعيين العشرة المبينة
من الاحدى عشر كافي النهر (قوله ولو زاد الزائد) اي الى البائع ان كان حاضرا وقوله او عزله أي افرزه وأبعده
عنده ان كان البائع غائبا (قوله خلاف) مذكور في الشرح والنهر لم يذكر في النهر خلافا وانما ذكره
في شرح المصنف وعبارة قلت وفي الزاوية اشترى عدلا على أنه كذا فوجد زيدا والبائع غائب بعزل الزائد
زيد يستعمل الباقي لانه ملكه اه وكأنه استحسان والا فالبيع فاسد للجمالة المزيد وقد صرح في الخانية
والقصة بأن محمدا قال فيه أسحسن أن يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيها قبله اشترى شيئا فوجد زيدا
يدفع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في الثليات وفي ذوات القيم لا يحل له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت
تلك الزيادة مما لا يجزى فيها الضمة فنشد بعذر اه وهو يقتضى عدم الحل عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض
لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو مأخوذ من الجهر ويمكن دفع المعارضة بحمل الثاني على القياس
فلا شاق ما مر أنه استحسان ويظهر منه ترجيح ما تركه ذكر الاستحسان في صورة غيبة البائع قال
في الخانية فان غاب البائع فالوايزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخفیه محمد نظرا
للمشتري اه أي لانه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم الاتصاف بالمبيع الى حضور البائع
ورعا لا يحضر أو يطول غيبته فلذا أسحسن محمد عزل ثوب واستعمال الباقي نظر المشتري وهذا لا يجزى

في صورة حضرة البائع لا يمكن محله بالعقد معه فالظاهر بقاؤه على الصانع وبطلانه لا معارضة بين الكلانيين
 وأن ما ذكره الشارح من إجماع الخلاف في صورتين غيرهما فافهم (قوله ويجازي بضع ذراع منه) عبارة التبر
 بقيد ما تفاوت جوائبه لأنها لو لم تتفاوت كالكراس لا يملك له الزيادة لأنه بمنزلة الموزون حيث لا يضره نقصان
 وعلى هذا قال ويجوز بضع ذراع منه اهـ (قوله في عشرة وزبارة نصف) أي فيما إذا ظهر أنه عشرة ونصف
 (قوله لأنه انفع) كالواشتره مع ما فوجده سالما نهراى حيث لا خيار له (قوله في تسعة ونصف) أي في نقصانه
 نصف من العشرة (قوله وقال محمد الخ) يوجد قبل هذا في بعض النسخ وقال أبو يوسف يأخذه في الأولى بأحد
 عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة به (قوله وفي الثاني تسعة ونصف به) لأن من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم
 مقابلة نصفه بنصفه فيعبر عليه حكمهما درر وقوله به أي بالخيار لأن في الزيادة نفعاً يشوبه ضرر بزيادة الثمن
 عليه وفي النقصان فوائد وصف مرغوب فيه نهر (قوله وهو) أي قول محمد أعدل الأقوال قال الاقاضي
 في غاية البيان وبه تأخذ (قوله لكن جميع القهستاني وغيره الخ) وفي الفتح عن الذخيرة قول أبي حنيفة أصح اهـ
 وفي تصحيح العلامة قاسم عن الكبرى أنه المختار (قوله فعلية الفتوى) تفريع على ما ذكر من تصحيحه ومضى
 المتون عليه لأنه إذا اختلف التصحيح لقولين وكان أحدهما قول الامام أو في المتون أخذ بما هو قول الامام
 لأنه صاحب المذهب وبما في المتون لأنها موضوع لنقل المذهب وهنا اجتماع الامران فافهم والله سبحانه
 وتعالى أعلم

(فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل)

وفيه ما يصح امتثاله من البيع ومساائل آخر (قوله الأصل الخ) في المصباح أصل الشيء أسفله وأساس الحائط
 أصله حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه اهـ وفيه أيضا القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط
 وهو الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته اهـ فالمراد هنا الأصل الذي يستند إليه معرفة هذا الفصل
 هو أن مسائله مبنية على قاعدة تنبئ ولا ينبغي أن هذا تركب صحيح فافهم (قوله على قاعدة تنبئ) الأولى أن يقول على
 ثلاث قواعد كما فعل في الدرر وقال والناس أن ما لا يكون من القسمين أن كان من حقوق المبيع ومراقفه
 يدخل في المبيع بذكرها والا فلا اهـ وقد ذكره الشارح بقوله وما لم يكن من القسمين الخ إفادة ط (قوله
 يعني كل ما هو متناول اسم المبيع) أشار به إلى أن البناء في كلام المصنف مثال لا قيد وكذا الدار ط (قوله
 اتصال قرار الخ) فدخل الحجارة المخلوقة والمنشئة في الأرض والدار لا المدفونة يدل عليه قولهم لو اشترى أرضا
 بمحقوقها وانهدم حائط منها فادفعه مخصصا فوساج أو شبان من جله البناء كالأذى يكون تحت الحائط
 يدخل وإن شئت أو مدعاه فهو للبائع وإن قال البائع ليس لي حكمه حكم اللقطة فقولهم شيئا مودعا يدخل
 فيه الأجر المدفونة ويقع كثيرا في بلادنا به بشرى الأرض والدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها أحجار
 المرمر والكبدان والبلاط والحكم فيه أن كان مبنيا فلم يشترى وإن موضوعا على وجه البناء فللبائع وهي كثيرة
 الوقوع فاعتنم ذلك في لو ادعى البائع أنها كانت مدفونة فلم تدخل والمشتري أنها مبنية فقد يقال يصح الضمان
 لأنه يرجع إلى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال يصدق البائع لأن اختلافه في تابع لم يرد عليه العقد
 والتجانب على خلاف القياس فيما ورد عليه العقد فلا يقاس عليه غيره والبائع ينكر خروجه عن ملكه والأصل
 بقاء ملكه قائل اهـ ملخصا من حاشية المنع لغير الرمي (قوله وهو ما وضع لأن يفصله البشر الخ) فدخل
 الشجر كما يأتي اتصالها بها اتصال قرار لا اليابس لأنه على شرف القلع كما يأتي ولا يدخل الزرع لأنه متصل
 لأن يفصل فأنشبه متاعا فيها كافي الدرر وإنما يدخل المفتاح لأنه تبع للغلق المتصل فهو كالجزء منه لا ينفص
 به إلا به بخلاف مفتاح القفل كما يأتي والحاصل أنه قد يدخل بعض المنقول المنفصل إذا كان تبعا للمبيع بحيث
 لا يتفصل به إلا به فبصر كالجزء كولد البقرة الرضيع بخلاف ولد الأتان وقد يدخل عرفا كقلادة الجمار
 وثياب العبد (قوله وما لا فلا) تبع فيه الدرر والنسب إسقاطا ليصح التفصيل في قوله وما لم يكن
 من القسمين الخ تأمل (قوله فإن من حقوقه ومراقفه) المرافق هي الحقوق في ظاهر الرواية فهو عطف
 مرادف للحق ما هو توسع الجميع ولا ينفصل عنه ولا يقصد إلا لاجله كالطريق والشرب للأرض كسب أي
 في باب الحقوق أن شاء الله تعالى (قوله أدخل بذكرها) أي بذكر الحقوق والمرافق (قوله والا لا) أي

ويجازي بضع ذراع منه نهر

(على أنه عشرة أذرع كل

ذراع بدرهم أخذه بعشرة في

عشرة) زيادة (نصف بلا

خيار) لأنه انفع (و) أخذه

(ب تسعة في تسعة ونصف بخيار)

لنفترق الصنفه وقال محمد

بأخذه في الأول بعشرة

ونصف بالخيار وفي الثاني

تسعة ونصف به وهو أعدل

الأقوال بجر وأقره المصنف

وغيره قلت لكن صحيح

القهستاني وغيره قول الامام

وعليه المتون فعليه الفتوى

(فصل) فيما يدخل في البيع

تبعا وما لا يدخل الأصل أن

مسائل هذا الفصل مبنية

على قاعدة تنبئ أحدهما

ما أفاده بقوله (كل ما كان

في الدار من البناء) يعني كل

ما هو متناول اسم المبيع عرفا

يدخل بلا ذكر وذكر الثانية

بقوله (أو متصلا به تبعا لها

دخل في بيعها) يعني أن

كل ما كان متصلا بالمبيع

اتصال قرار وهو ما وضع لا

لأن يفصله الشر دخل تبعا

وما لا فلا وما لم يكن من

القسمين فإن من حقوقه

ومراقفه دخل بذكرها والا لا

وان لم يكن من حقوقه ومراخقه لا يدخل وان ذكرها فلا يدخل فصل الثمن انما هو الثمن الذي كان له ان يبيع له
فويل للقطع للبناء فصار كالزراع اذا اناحل بكل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون من المبيع كافي المدد (قوله)
فيدخل البناء والمناجيع الخ وكذا العلو والكسيف كافي المدد وقوله الا في بيع دار متعلق سيدخل أي اذا
باعتها بحدودها يدخل ما ذكر وان لم يدخل بكل حق لها او غيرها كافي المدد قال لان الدار اسم للميدار عليه
الحدود والعلو منها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بيعها القلعة والطريق والشرب والمسل الا في كل حق
لها ونحوه اما القلعة فلا تنامي على هراء الطريق فاخذت حكمه واما الطريق والشرب والمسل فلا تنامي
خارجة عن الحدود لكنهما من الحقوق قد يدخل به كرها وتدخل في الاجابة بلا ذكرها لانها تعقد للاتصاف
ولا يحصل الابيه بخلاف البيع لانه قد يكون للتصاير اه قلت وقد كفي الذخيرة ان الاصل ان ما لا يكون من
بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا جرى العرف في ان البائع لا يمتنع عن المشتري فالتصاير قد يدخل استحصانا
لا قياسا لعدم اتصاله وقتنا يدخله بحكم العرف اه ملخصا ومقتضا ان شرب الدار يدخل في ديارها
دمشق المحبة لتعارف بل هو اولى من دخول السلم المنفصل في هراء مصر القاهرة لان الدار في دمشق
اذا كان لها ما جاورها قطع عنه اصله يتفق بها وايضا اذا علم المشتري انه لا يتسحق شربها بحدود البيع لا يرضى
بشرائها الا بغير قليل جدا بالنسبة الى ما يدخل فيها شربها ونعام الكلام على ذلك في رسالتنا المسماة بشر
العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله المتصلة أغلاقها الخ) جمع غلق ففتحت أي ما يفلق على الباب
قال في الفتح المراد بالفتح ما يسميه قبة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة في الدار اه هذا وانما
اقتصر على ذكر المناجيع للعلم بدخول الاغلاق المتصلة بالاولى لان دخول المناجيع بالتبعية لها فاهم (قوله)
كسبه وكيفون قيل الاول هو المسمى بالسكرة والثاني المسمى بالغال (قوله لا القفل) بضم فكون أي
لا يدخل سواء ذكر الحقوق اولا وسواء كان الباب مغلقا اولا وسواء كان المبيع حائطا او بيتا او دارا كافي
الغاية بجر (قوله لعدم اتصاله) وانما تدخل الاواح وان كانت منفصلة لانه في العرف كالأبواب المركبة
والمراد بهذه الاواح ما تسمى بمصرد ارباب الدكان وقد ذكر فيها عدم الدخول فلا يعول عليه اه فنع أي
لا يها لا يتفق بالدكان الابها (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة بنعي دخوله مطلقا لان بيوتهم طبقات
لا يتفق بها بدونه ولا يرد عدم دخول الطريق مع انه لا يتصافع الابيه لان ملك رقبته بقصد الاخذ بشفعة
الجوار ولهذا دخل في الاجابة بلا ذكر كما سيأتي بجر أي لان اجابة الارض لا يقصد بها الاتصافع بربقتها
فلذا دخل الطريق فيها بخلاف البيع لكن لا يعني أن هذا ناقض للبواب لان قائل أن قول في بيوت القاهرة
لا يدخل السلم الموضوع لانه قد يقصد بشراء البيت الاخذ بالشفعة أي أن يأخذ بالشفعة ما يجاوره فلم يكن
المقصود الاتصافع بربقتها حتى يدخل فيه السلم بعبارة تامل (قوله المتصلة) هذا يعني عن قوله قبل المتصل
لانه نعت للاثانة المذكورة ولو جعل نعتا للسرير والدرج لكان المناسب أن يقول المتصلان قال في البحر
ويدخل الباب المركب لا الموضوع ولو اختلف فيه فاذعاه كل فلو لم يكن متصلا بالبناء فالقول للمشتري ولو مقلوعا
فلو الدار يربد البائع فالقول له والا للمشتري اه قلت وبه علم حكم ابواب الشيايب وذلك أن الابواب التي
كها من الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من البلور لا تدخل الا اذا كانت متصلة ايضا لان غير
المتصلة توضع وترفع تأمل وأما الدف الذي يفرش في ابواب الثبوت لدفع العفن والنداء فالتأثير اه كالسرير
المشني بالثفت فيعتبر فيه الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السرير يتنقل ويحول وأما هذا فانه لا يتنقل من محله
فهو في حكم المتصل فليتأمل (قوله لو أسفلها منبها) أي يدخل الخراف الاعلى استحصانا وهذا في ديارهم
أما في ديار مصر لا تدخل الرج لانها بحجربها تنقل وتحول ولا تبقى فهي كالباب الموضوع لا يدخل بالاتصاف
فنع (قوله والبكرة) أي بكرة الدار التي عليها قد دخل مطلقا لانها مركبة بالسرة اه بجر وظاهر التعليل
انها لو لم تكن مركبة بأن كانت مشدودة بجبل او موضوعة بخرطوف في حلقة الخشبية التي على البئر أنها
لا تدخل ويجوز وفي الهندية والبكرة والدول الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي قال السيد
ابو القاسم في عرضنا للمشتري كذا في مختارات الفتاوى اه وهذا يقتضي أن المعتبر العرف اه (قوله)
في يها أي الدار وهو متعلق بقوله فدخل كما تدمناه (قوله وكذا استنابها) أي الذي فيها ولو كبير الاول

(فدخل البناء والمناجيع)
المتصلة أغلاقها كسبه
وكيكون ولو من قبة لا القفل
لعدم اتصاله (والسلم المتصل)
والسرير والدرج المتصلة
والرج لو أسفلها منبها والبكرة
لا الدلو والحبل ما لم يقل
يراضها (في يها) أي
الدار وكذا استنابها

خارجة وان كان بابه فيها قلة او سلبان وقال القتيبي ابو جعفر يدخل لو اصغر منها بمقابلة فيها لا لو اكبر
 او مثلها وقيل ان مفرد دخل والا لا قيل يحكم التين اه فتح (قوله كاسبي في باب الاستحقاق) صوابه
 في باب الحقوق وعبارته وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان اصغر منها
 فدخل تعاول مثلها او اكبر فلا الا بالشرط فليطويعنى اه وبذلك يزعم ايضا في العرو والنهر ههنا (قوله
 ويدخل في بيع الحمام القدور) جمع قدور بالكسر آية يطبع فيها مصباح والظاهر ان المراد باقدور النحاس التي
 يسخن فيها الماء وتسمى حيلة او المراد للنحاس التي ينزل اليها الماء وينقل منها وتسمى أبرانا لكن ان كانت
 متصلة فلا كلام اما ان كانت منفصلة موضوعة فان كانت كبيرة لا تتحل ولا تحزل فالظاهر انها كالتفصلة والا
 فلا تأمل قال في الفتح واما قدور الصباغين والتصارين وأجاجين الفساليين وخواري الزبائن وحليهم وودنانهم
 وجذع التصار الذي يدق عليه الميث كل ذلك في الارض فلا يدخل وان قال يحقونها قلت ينبغي ان تدخل كان اذا
 قال بمرافقها اه اقول بل في التنازعانية عن الذخيرة انه على قياس مسألة البكرة والسلم كان مشتبا في البناء من
 هذه الاشياء ينبغي ان يدخل في البيع اه أو وان لم يقل يحقونها (قوله وفي الجار كاه) في القاموس اكاف
 الجار ككتاب وغراب ردة عته وهي الحسن تحت (الحل) وكند تقطد اه وظاهر كلام القتيبي انه غيره
 والعرف انها الخشب فوق البردة بحر (قوله لاومن الجريين) جمع جرى وهو من يبيع الجبروكاته
 لان عادتكم العبارة فيها بحر دعه عن الاكاف ط قلت بزيادة قوله في التنازعانية وهذا بحسب العرف وفيها
 ايضا اذا باع جارا مو كفا دخل الاكاف والبردة بحكم العرف وفي الظهيرة هو المختار وان لم يكن عليه بردة
 ولا اكاف دخلا ايضا كذا اختاره الصدر الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان عربا لا يدخل شيء وفي الخاتمة ان ابن
 الفضل قال لا يدخل ولم يفصل بين كونه موكفا ولا وهو الظاهر ثم اذا دخل لا يكون لهما حصة من الثمن
 كما في ثياب الجارية (قوله وتدخل قلدته عرفا) في الظهيرة باع فرسا دخل العذار بحكم العرف والعذار
 والمقود واحد اه لكن في الخاتمة لا يدخل المقود في بيع الجارية لا يتقاربونه بخلاف الفرس والبعر
 قال في الفتح ولي تأمل في هذا (قوله وفي الاثنان لا الخ) الفرق ان البقرة لا تقف بها الا بالجل ولا كذلك
 الاثنان ظهيرة (قوله وتدخل ثياب عبد وجارية الخ) هذا اذا بيع في الثياب المذكورة والادخل
 ما يستر العورة فقط ففي الجرو باع عبد او جارية كان على البائع من الكسوة ما يورى عورته فان بيعت
 في ثياب مثلها دخلت في البيع اه ومثله في الفتح ودخول ثياب المثل بحكم العرف كما في التنازعانية
 وحديثه فالمراد على العرف (قوله يعطيه ما هذ أو غيرها) اي يخبر البائعين ان يعطى ما عليها او غيره لان
 الداخل بالعرف كسوة المثل ولهذا لم يكن لهما حصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع شيء
 وهكذا اذا وجد بها عيب ليس له ان يردّها زبلي زادي بالعرف ولو هلك الثياب عند المشتري او تعيبت
 ثم رد الجارية بعيب ردّها بجميع الثمن اه وقول الزبلي لا يرجع على البائع شيء قال بعض الفضلاء يعني
 من الثمن واما رجوعه بكسوة مثلها فانتفاء له كما يعلم من كلامهم اه وفي التنازعانية وكذلك اذا وجد بالجارية
 عيبا ردّها وردها ثيابها وان لم يجد الثياب عيبا اه وعليه فاني الزبلي من قوله لو وجد بالجارية
 عيبا كان له ان يردّها بدون تلك الثياب فعنه كما في الجواز اه لك والارز حصاره للمشتري بلا مقابل
 وهو لا يجوز (قوله واقتضاها) أي المشتري وصكت أي البائع لانه كالتسليم من عن الصيرفة وفي التنازعانية
 فان سلم البائع الخلى لها فهو لها وان هككت عن طلبه وهو راء فهو كالسلم لها وواعن المحيط باع عبد امعه مال
 فان سكت عن ذكر المال جاز البيع والمال للبائع هو العصى ولو باعه مع ماله ومعى مقداره فان كان الثمن من
 جنسه لا بد ان يكون الثمن از يد من مال العبد ليكون بازا مال العبد قدوة من الثمن والباقي بازا له العبد وتماه
 فيها (قوله ويدخل الثبر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان ثبرا يدخل تحت بيع الارض بلا
 ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل بلا ذكر لانه بمنزلة الثمرة اه ط عن الهندية (قوله ثياب التين) الاولى
 البناء وما عطف عليه والثانية الثبر ط (قوله ثمرة كانت اول الخ) لان محمد لم يفضل بينهما ولا بين الصغرة
 والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلا قالن قال ابن خزيمة لا تدخل الا بالذكر لانه لا تنفس للثمن بل للقطع
 اذا كبر خشبها فصارت كالزروع ولين قال ان الصغرة لا تدخل فتح وفي التنازعانية عن المحيط ان هذه اصح أي

كاسبي في باب الاستحقاق

ويدخل في بيع الحمام القدور

لا التصاع وفي الجار كاه ان

اشترى من المزارعين وأهل

القرى لاومن الجريين وتدخل

قلدته عرفا ويدخل ولد البقرة

الرضيع وفي الاثنان لارضعا

اولاه يبقى وتدخل ثياب

عبد وجارية أي كسوة مثلها

يعطيهما هذه وغيرها لاحتياها

الا ان سلمها واقتضاها وسكت

وتماه في الصيرفة (ويدخل

الثبر في بيع الارض بلا ذكر)

قيد للمأثنتين في الذكر اولى

(ثمرة كانت اولاً) صغرة

او كبيرة الا باليسرة

عدم التفصيل اه قلت لكن في الخبر ان العرائش والاشجار والابنية تدخل لانها ليس لها نهاية معلومة
فكون التأسيس فتتبع الارض بخلاف الزرع والتمر لان قطعها غاية معلومة فكانت كالقطوع اه ملخصا ومقتضاه
ان غير المتجر المعد للقطع كالزرع الان يقال انه ليس له نهاية معلومة (قوله لانها على شرف القطع) فهي كطب
موضوع فيها فتح (قوله كالبناء) اشار به كرم الى ان العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي انها
وضعا للقرار ط (قوله فلو في صغار الخ) قل في الفتح عن الخانية وباق قريبا ما يفيد ان صغرها وقطعها
في كل سنة غير قيد (قوله وان من وجه الارض لا) أي لا تدخل لانها تكون حينئذ كالجرة كالجمر كالجمل كما ذكره
قريبا (قوله وتعامه في شرح الوهبانية) حاصله انه في الواقع صرح بأن القصب لا يدخل بلا شرط لانه
بما يقطع فكان بمنزلة التمرة وأخذ الطرسوس من التعليل بالقطع أن الحور ونحوه بما يقطع في اوقات معروفة
لا يدخل وانما تليده ابن وهبان بأن القصب يقطع في كل سنة فكان كالجرة بخلاف خشب الحور فلا وجه
للحاق اه لكن في الواقع ايضا الواقع انبصاره يقطع في كل ثلاث سنين فلو تقطع من الاصل تدخل
ولومن وجه الارض فلا لانها بمنزلة التمرة قال ابن النخبة فيه اشارة الى أن العدة كونه يباع شجرا بأصله
فلا يكون كالجرة بخلاف المقطوع من وجه الارض مع بقاء أصله لانه كالجرة اه قلت والحاصل أن الشجر
الموضوع للقرار هو الذي يقصد للتمر يدخل الا اذا يس وصار حطبيا كما مر أما غير المتجر المعد للقطع فان لم يكن له
نهاية معلومة فلا يدخل أيضا بخلاف ما عده للقطع في زمن خاص كأيام الربيع وفي كل ثلاث سنين
فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى أن الحور بالمهملة ليس لقطعه نهاية معلومة والله سبحانه اعلم هذا
واعلم انه نقل في الجرو وكذا في شرح الوهبانية عن الخانية انه لو باع ارضها رطبة أو زعفران أو خلاف يقطع
في كل ثلاث سنين أو باع ارضها في الفضي ما على وجه الارض بمنزلة التمر لا يدخل بلا شرط وما في الارض
من اصولها يدخل لان اصولها للبقاء بمنزلة البناء وكذلك لو كان فيما يقصب أو حبش أو حطب ثابت يدخل
اصوله لا ما على وجه الارض واختل في قوائم الخلاف والصحيح انه لا تدخل اه وفي شرح الوهبانية أن هذا
التفصيل انساب لمقتضى قواعدهم اه (قوله دخل الوثائق الخ) الويل بالتجريك الحبل من ليف والويل
نبت كذا في جامع اللغة اه ح وهو المنقول عن القصة وفي نسخة الويل الترو هو جوع وتيرة وهي ما يوزن بالعدة
من البيت كالترعة محركة كذا في القاموس ثم قال وترها تيرع اعلق عليها اه فالمراد ما يعلق عليه الكرم والذي
وقع فيما رآته من نسخ المتخ يدخل الوثائق المشدودة على الوثائق المنصوبة في الارض اه ط قلت والذي
رأيت في الشرح وكذا في المتخ الوثائق المشدودة على الوثائق الدال المهمة في الموضوعين تأمل (قوله وكذا
العدة المدفونة في الارض) قال في المتخ تقييده بالمدفونة يفيد أن الملقاة على الارض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب
الموضوع في الكرم وصارت المسألة واقعة الفتوى ففتى بالدخول في المسح ان كانت مدفونة وهي المسماة في ديارنا
ببرابر الكرم اه (قوله وفي النهر الخ) قال فيه ولذا قال في القصة اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط حق
من الثمن وان استحق اخذ الدار بالحصه ومنهم من سوى بينهم اه ونحو ذلك ثواب الجارية كاسلف ط
وفي الكافي رجل له أرض يضاء ولا تحرق فيها فخل فباعها رب الارض باذن الاخر بألف وقيمة كل واحد خمسمائة
فالثمن بينهما نصفان فان هلك النخل قبل القبض بألفه مما يوجب خيرا المشتري بين التركة واخذ الارض بكل الثمن
لان النخل كالوصف والثن بمقابلته الاصل لا الوصف فلذا لا يسقط شيء من الثمن اه وقيد في الجرو بما اذا لم
يتصل ثمن كل فلو فصل سقط قط النخل بهلا كما في تخصص الجامع (تنبيه) في حاشية السبكي السعد في السعد
استفقد من كلامهم انه اذا كان لباب الدار المذمومة يكون من فضاء لا يشترط أن يتقدم الثمن بمقابلته قبل الاتراق
لدخوله في البيع تبعا ولا بشكل بما ساقى في الصرف من مسألة الامة مع الطوق والسيف المحلى لان دخول
الطوق والحلية في البيع لم يكن على وجه التبعية لكون الطوق غير متصل بالامة والحلية وان اقصت بالسيف
الآن السيف اسم للحلية أيضا كما ساقى في الصرف فكانت من مسمى السيف اذا علم هذا ظهر أنه في بيع
الشاش ونحوه اذا كان فيه علم لا يشترط تقدما قابل العلم من الثمن قبل الاتراق خلافا لما فهم ذلك من بعض اهل
العصر لان العلم لم يكن من مسمى المسح فكان دخوله على وجه التبعية فلا يقابل حصه من الثمن اه قلت
وما ذكره في الكيكون غير مسلم وسند كثره بر المسألة في باب الصرف ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ)

لانها على شرف القطع فتح
(اذا كانت موضوعة فيها)
كالبناء (لقرار) فلو فيها
صغار تطلع زمن الربيع ان من
أصلها تدخل وان من وجه
الارض لا الا بالشرط وتعامه
في شرح الوهبانية وفي القصة
شري كرم ما دخل الوثائق
المشدودة على الوثائق المنصوبة
في الارض وكذا الاعددة
المدفونة في الارض التي عليها
اغصان الكرم المسماة بأرض
الخليل بركاز الكرم وفي النهر
كل ما دخل تعاليا يقابل شيء من
الثمن لكونه كالوصف وذكره
المصنف في باب الاستحقاق قبيل
العلم (ولا يدخل الزرع في بيع
الارض بلاسمية)

مطلب

كل ما دخل تعاليا يقابل شيء
من الثمن

اطلاقه لم ما إذا ثبت أنه جيتد يمكن أخذه بالقرابة وما إذا جعن واختار القضي وتعه في الأخيرة أنه جيتد
 يكون المشتري لأنه لا يجوز بيعه على الأفراد وبالاطلاق أخذوا بالث نهر وقال في الفتح واختار القضي أبو
 الثالث أنه لا يدخل بكل حال كما هو إطلاق المصنف اهـ (قوله إذا أتمت ولا قيمة له) ذكر في الهداية قولين في هذه
 المسألة بل ترجيح وذكر في التبيين أن الصواب الدخول كما نص عليه القدوري والاستيعاب والخلاف مبنى
 على الاختلاف في جواز بيعه قبل أن تناله المشافر والمناجل حال في الفتح يعني أن من قال لا يجوز بيعه قال
 يدخل ومن قال يجوز قال لا يدخل ولا يفتي أن كلام من الاختلافين مبنى على سقوط تقومه وعدمه فإن القول
 بعدم جواز بيعه وبعدم دخوله في البيع كراه ما مبنى على سقوط تقومه والوجه جواز بيعه على ربا تركه
 كما يجوز بيع الجش كما ودرجاء حياته فينتفع به في باقي الحال اهـ ما في الفتح وظاهر اختيار عدم الدخول
 لا اختياره جواز بيعه وبه صرح في السراج حيث قال لوجه بعد ما ثبت ولم تنله المشافر والمناجل فنه روايتان
 والصحيح أنه لا يدخل إلا بالتسمية ومنشأ الخلاف هل يجوز بيعه أولا الضم الجواز اهـ والحاصل أن الصور
 أربع لأنه إما أن يكون بعد النبات وقبله وعلى كل إمام أن يكون له قيمة أولا ولا يدخل في الكل لكن وقع الخلاف
 فيما ليس له قيمة قبل النبات أو بعده في الثانية الأصم الدخول كما ذكره الشارح بل علت أنه الصواب وظاهر
 الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج وكذا في الأولى اختصا لترجيح فاختار القضي الدخول واختار
 أبو الثالث عدمه كما قدمناه عن النهر والفتح واقتصار الشارح على استثناء الثانية فقط بقدر ترجيح ما اختاره
 أبو الثالث في الأولى لكن قد مناع الفتح أن اختيار أبي الثالث أنه لا يدخل بكل حال كما هو إطلاق المصنف يعني
 صاحب الهداية وظاهره عدم الدخول في الصور الأربع وقد وقع في البحر هنا خلل في فهم كلام السراج
 المتقدم وفي بيان الخلاف في الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما أوضحته فيما علقته عليه فافهم (تمت)
 قد بالبيع لأنه في رهن الأرض يدخل الشجر والتمر والزروع وفي وقفها يدخل البناء والشجر لا الزرع وكذا لو أقر
 بأرض عليها زرع أو شجر دخل ولا يدخل الزرع في أقاله الأرض وغامه في البحر (قوله ولا التمر في بيع الشجر)
 التمر بثلاثة الحل الذي يخرج منه الخمرة وإن لم يؤكل فقال ثمر الإراك والعوج والغنب مصباح وفي الفتح
 ويدخل في التمرة الورود والباسمين ونحوهما من المشومات نهر وشمل ما ذابيع الشجر مع الأرض أو وحده
 كان له قيمة أولا بحر (قوله ليفيد أنه لا فرق) أي بين أن يبيع الزرع والتمر بأن يقول بعثك الأرض وزرعها
 أو بزرعها أو الشجر وتمر أو معه أو به وبين أن يخرج منه شجر الشرط فقول بعثك الأرض على أن يكون زرعها
 لك أو بعثك الشجر على أن يكون التمر لك في الفتح اهـ ح ومثله في البحر (قوله وخصه بالتمر) أي خص
 ذكر الشرط بمسألة التمر دون مسألة الزرع مع إمكان العكس أساء الحديث المذكور والذي استدله به
 الإمام محمد على أنه لا فرق بين كون التمر مؤثرا أولا والتأثير التلقيح وهو أن يشق الكرم ويذرع منه من طلع الفل
 ليصلح أناتها والكم بالكسر وعاء الطلع وأما حديث الكتب الستة من باع نخلا مؤثرا فالتمر للبايع إلا أن يشترط
 المتاع فلا يعارضه لأن مفهوم الصفة غير معتبر عندنا وما قيل من أن الحديث الأول غريب فيه أن المجتهد إذا
 استدله بحديث كان تصحيحا له كافي التبرر وغيره ثم رد ما في الفتح أن حل المطلق على التقيد هنا واجب لأنه
 في حادثة واحدة في حكم واحد ثم أجاب عنه بأنهم قاسوا التمر على الزرع كما قال في الهداية أنه متصل
 للقطع للبقاء وهو قاسم صحيح وهم يقدّمون القاسم على المفهوم إذا تعارضوا واعترض في البحر قوله أن
 حل المطلق على المقيد واجب الخ بأنه ضعيف لما في النهاية من أن الأصم أنه لا يجوز في حادثة ولا في حادتين
 حتى يجوز أبو حنيفة التيمم بجميع أجزاء الأرض بحديث جعلت على الأرض مسجدا وطهورا ولم يجعل هذا
 المطلق على المقيد وهو حديث التراب مظهر اهـ أقول أجبت عنه فيما علقته على البحر بأن التقيد هنا لا يفتي
 المحكم عما عداه لأن التراب لقب ومفهوم اللقب غير معتبر إلا عند فرة شاذة عن اعتبارها فليس مما يجب
 فيه الحل فلا دلالة في ذلك على أنه لا يصح في حادثة عندنا كيف وحل المطلق على المقيد عندنا عند الحكم
 والحادثة مشهورة عندنا مصرح به في متن المسار والتوضيح والتلويح وغيرها ما استدله به من كلام النهاية غير
 مسلم فافهم (قوله ويؤمر المانع شقها) أي فيما إذا باع أرضا فيها زرع لم يسه أو شجر عليها ثم لم يشترط
 حتى يفي الزرع والتمر على ملك البائع (قوله الزرع والتمر) بدل من شجر التينة وقوله الأرض والشجر بدل

قوله قبل أن تناله المشافر
 والمناجل أي قبل أن يمكن
 اصكل الدواب له وتناوله
 بشافرها وقبل أن يمكن
 جصده بالمناجل فإن مشفر
 البعير شفته جبهها مشافر
 والنجل ما يصبده الزرع جفه
 مناجل اهـ منه

الإذا ثبت ولا قيمة له فدخل
 في الأصح شرح التجميع (و) لا
 (التمر في بيع الشجر بدون
 الشرط) عبر هنا بالشرط وثمة
 بالتسمة ليفيد أنه لا فرق وأن
 هذا الشرط غير مفيد وخصه
 بالتمر أساء قوله صلى الله عليه
 وسلم التمرة للبايع إلا أن يشترطه
 المتاع (ويؤمر البائع
 بقطعها) الزرع والتمر
 (وتسليم المبيع) الأرض
 والشجر

مطلب

المجتهد إذا استدله بحديث كان

تخصياله

مطلب

في حل المطلق على المقيد

من المبيع (قوله عند وجوب تسليمه) أي تسليم الأرض والشجر وذلك عند المشتري الثمن (قوله لم يؤتمره) أي بالقطع لعدم وجوب التسليم (قوله وان لم يظهر صلاحه) الا في صلاحهما أي الزرع والشجر وهو المناسب لقوله بقطعهما (قوله لان ملك المشتري مشغول الخ) على لقوله ويؤمر المبيع بقطعهما الخ وفي التبرع عن جامع الفصولين يبيع شجرة عليه ثمر أو كرم عليه غنم لا يدخل الثمن فلو امتد بها الشجرة من المشتري ليقرب عليه الثمن يجوز ولا يمكن بغيره ان لا ادراك فلو ادى المشتري بغيره المبيع ان شاء باطل البيع او قطع الثمن اهـ وسيدكم الشارح آخر الباب فقام قطع قول المتون ويؤمر المبيع بالقطع فانه ينال التغيير المذكور ولعله قول آخر فيعتبر (قوله وما في الفصولين) أي جامع الفصولين لان فاضل سماوة جمع فيه بين فصولي العمادي والاشتروشي (قوله لم يحول على خالذ ارضي المشتري) أي رضى بابقاء الزرع بأجر مثل الأرض والا أصر المبيع بالقطع وقضا بين كلامهم وأما اذا التفتت المدة في الاجارة فكم مستأجر ان يبيع الزرع بأجر مثل الى اتهامه لانها لا تتنازع وذلك بالترددون القطع بخلاف الشراء لانه ملك الرقبة فلا راعى فيه امكان الانتفاع بجر (قوله ومن باع ثمرة باردة) لما فرغ من بيع الثمرة للشجر شرع في بيعه مقصودا لم يذكر حكم بيع الزرع والشجر مقصودا قال في الدرر لا يبيع بيع الزرع قبل صدوره بقبلا لانه ليس ينتفع به وتابع للأرض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانفراده وان باع على أن يذكره حتى يدرك لم يجز وكذا الرطبة والبقول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقا أي سواء بلغ أو ان الحصاد أولا ومن غيره يغيره ان لم يبيع في الحصاد فانه حينئذ ينقلب الى الجواز كما اذا باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه وسله اهـ وبأن في المبيع البر في سبيله وفي البحر عن الظهيرية اشترى ثمرة للقطر يؤمر بقطعها بغير وقها وليس له حفر الأرض الى انتهاء العروق بل يقطعها على العادة الا ان شرط المبيع القطع على وجه الأرض او يكون في القطع من الاصل مضرة للمبيع ككونها تقرب حائط او أثر فيقطعها على وجه الأرض فان قطعها او قلعه فانت مكانها أخرى فالنائب للمبيع الا اذا قطع من اعلاها فهو للمشتري سراج ولو اشترى ثمرة ولم يبين انها للقطع والقرار قال ابو يوسف لعلك ارضها وأدخل محمد ما تحتها وهو المختار وان اشترى الملقط لا تدخل الأرض اتفاقا وان للقرار تدخل اتفاقا وان باع نصيبه من ثمرة بلاد ان الشريك جازان بلف وان قطعها واذا افلا اهـ وقد منافي التركة حكم بيع الحصة الشائعة من ثمر وزرع او شجر مفصلا موضحا نراجعه (قوله اما قبل الظهور) اشار الى أن البروز بمعنى الظهور والمراد به انقراض الزرع عنها وانقضاءها ثمرة وان صرفت (قوله لم يظهر صلاحها) اولا قال في الفتح لا خلاف في عدم جواز بيع التمار قبل أن تظهر ولا في عدم جواز بيع الثمر بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط التملك ولا في جواز بيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما ينتفع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندنا أن تؤمن العامة والقصاص وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الخلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو الصلاح على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز وعندنا ان كان بحال لا ينتفع به في الاكل ولا في علف الدواب فيه خلاف بين المشايخ قبل لا يجوز ونسبه قاضي خان لعامة مشايخنا والعصم انه يجوز لانه مال منتفع به في ثانی الحال ان لم يكن منتفع به في الحال والحيلة في جوازها بتوافق المشايخ أن يبيع المسمى اول ما يخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيها بيعا للأوراق كانه ورق كله وان كان بحيث ينتفع به ولو علفا للدواب فالبيع جائز باتفاق اهل المذهب اذا باع بشرط القطع او مطلقا اهـ (قوله لا يبيع في ظاهر المذهب) قال في الفتح ولو اشترى اهما مطلقا أي لا بشرط قطع او ترك فأنكرت ثم آخر قبل القبض عند البيع لانه لا يمكنه تسليم المبيع لتعذر التمييز فاشبهه هلاكه قبل التسليم ولو أنكرت بعد القبض بشرط كونه للاختلاط والقول قول المشتري في مقدار مع يمينه لانه في يده وكذلك في بيع الباذنجان والبطيخ اذا حدث بعد القبض خروج بعضها اشتراكا كما ذكرنا اهـ ومقتضاه انما لو أنكرت بعد القبض ببيع البيع في الموجود وقت البيع فاطلاق المصنف نعاله بل يبيع محمول على ما اذا باع الموجود والمعدوم كما يفيد ما يأتي عن الحلواني وما ذكره في الفتح من التمهيل محمول على ما اذا باع الموجود فقط وعلى هذا فقول الفتح عقب ما قد بناء عنه وكان الحلواني يفتي بجواز في الكل الخ لا يناسب التخصيص الذي ذكره لانه لا وجه لجواز البيع في الكل اذا وقع البيع على الموجود فقط فانتقم هذا التصريح (قوله وافق الحلواني بالجواز) وزعمه انه مراد

قوله فلو استاجر الشجرة هكذا يحطه والاولى الشجر بلناه ليناسب سابقه ولا حقه اهـ معجبه

مطلب
في بيع الثمر والزرع والشجر مقصودا

عند وجوب تسليمهما فالوم
ينفذ الثمن لم يؤتمره خاتمة
(وان لم يظهر صلاحه لان ملك
المشتري مشغول بملك المبيع
فيجوز على تسليمه فارغا) كقول
أوجي فيضل رجل وعليه
بشر حيث يجبر الورثة على قطع
الشجر هو المختار من الرواية
ولو اختلف وما في الفصولين باع
أرضها بدون الزرع فهو للمبيع
بأجر مثلها محمول على
ما اذا رضى المشتري شجر
ومن باع ثمرة باردة) اما قبل
الظهور فلا يبيع اتفاقا (ظهر
صلاحها اولاصح) في الاصح
(ولو برز بعضها دون بعض
لا يبيع) في ظاهر المذهب
وصحبه السرخسي وافق
الحلواني بالجواز

عن اصحابنا وصح كذا حكى عن الامام القطبي وقوله استصن فيه لتعامل الناس وفي تزنيع الناس عن عاذم
 مخرج قال في الفتح وقد استدلوا في شهر هذا من محمد في بيع الورد على الاشجار فان الورد مختلص وجوز
 البيع في الكل وهو قول مالك اهـ قال الزيلعي وقال ينس الاثم للشرخني والاصح انه لا يجوز لان المصير الى
 مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا ضرورة علم لانه يمكن ان يبيع الاصول على ما بنا او يشتري الموجود
 ببعض الثمن ويؤخر الصدد في الباقي الى وقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن ويبيعه الا لتفادع
 بما يحدث منه فيحصل مقصودهما بهذا الطريق فلا ضرورة الى تقبوا العقد في المردوم مصادا للنص
 وهو ما يرى انه عليه الصلاة والسلام نهي عن بيع ما ليس عند الانسان وورخص في السلم اهـ قلت لكن لا يفتي
 بتحقيق الضرورة في زماننا ولا سيما في مثل دمشق الشام كثرة الاشجار والتجار غناه لغلة الجهل على الناس
 لا يمكن الزامهم بالقطن بأحد الطرق المذكورة وان امكن ذلك بالنسبة الى بعض افراد الناس لا يمكن بالنسبة
 الى عامتهم وفي نزعمهم عن عادتهم مخرج كما عجلت وبزعم تحريم اكل الثمار في هذه البلدان اذ لا تساع الا كذلك
 والنهي صلى الله عليه وسلم انما رخص في السلم للضرورة مع انه يبيع المردوم حيث تحققت الضرورة هنا ايضا
 امكن الحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن مصادا للنص فلذا جعلوه من الاستحسان لان القياس عدم الجواز
 وظاهر كلام الفتح الميل الى الجواز لانه لا يرد له الرواية عن محمد بل تقدم ان الحلواني رواه عن اصحابنا وما ضاق
 الامر الاتسع ولا يفتي ان هذا مسوغ للعدول عن ظاهر الرواية كما يعلم من رسالتنا المسماة نثر العرف في بناء
 بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله في الخارج اكثر) ذكر في الجبر عن الفتح ان ما نقله شمس الايمة
 عن الامام القطبي لم يقده عنه بكون الوجود وقت العقد اكثر بل قال عنه اجعل الوجود أصلا وما يحدث
 بعد ذلك تبعاً (قوله ويقطعها المشتري) أي اذا طلب البائع تضييع ملكه وهذا راجع لاصل المسألة
 (قوله جبراً عليه) مفاده انه لا خيار للمشتري في ابطال البيع اذا استعج البائع عن ابقاء الثمار على الاشجار
 وفيه بحث لصاحب الجروا والتمس ذكره الشارح آخر الباب (قوله فسد) أي مطلقاً كما يشهد به التفصيل
 في القول المقابل له فافهم وعلى الجبر الفساد بأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير (قوله كنشروط
 القطع على البائع) في الجبر عن الواجبية باع عتبار فاؤكذا الثوم في الارض والجوز والبصل فعلى المشتري
 قطعه اذا خشي بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل والوزن ولم يجب
 لانه يبيع مكاييل ولا موازنة (قوله وبه يفتي) قال في الفتح ويجوز عند محمد استعنا وهو قول الاثمة الثلاثة
 واختاره الطحاوي لعدم البلوى (قوله بجبر عن الاسرار) عبارة الصروفي الاسرار الفتوى على قول محمد
 وبه أخذ الطحاوي وفي المتن ضم اليه ابو يوسف وفي التفتة والصحيح قولهما (قوله لكن في التهمستاني عن
 المضمرات) حقه أن يقول عن النهاية لان عبارة التهمستاني مع المتن وشرط تركها على الشجر والارض به يفسد
 البيع عندهما وعليه الفتوى كما في النهاية ولا يفسد عند محمدان بدو اصلاح بعض وترتب صلاح الباقي
 وعليه الفتوى كما في المضمرات اهـ وما نقله التهمستاني عن المضمرات مخالفاً لما في الهداية والفتح والبحر
 وغيرهما من حكاية الخلاف في الذي تناهى صلاحه فانه صريح في تناهي اصلاح لافي بدوه وايضا المتبادر منه
 صلاح الكل تأمل (قوله متنبه) اشار به الى اختلاف الصحيح وتغيير المفتي في الاقسام بما عايناهم لكن حيث
 كان قول محمد هو الاستحسان يتبع على قولهما تأمل (قوله قيد باشتراط الترتل) أي قيد المصنف القساذبه
 (قوله مطلقاً) أي بلا شرط تركا او وقع وظاهره ولو كان الترتل متعارفاً مع انهم قالوا المعروف عرفاً كالشروط
 قصا ومقتضاه فساد البيع وعدم حل الزيادة تأمل (قوله طاب له الزيادة) هي ما زاد في ذات المبيع فلا ينافي
 ما قد متناه من انه لو أنكر ثم أترفان قبل القبض فسد البيع او بعده يشتركان فيه لان ذاتي الزيادة على المبيع
 مما يقع عليه البيع وهذا في زيادة ما وقع عليه البيع كما افاده في التبر وما صله أن المراد هنا الزيادة المتصلة
 لا المنفصلة (قوله تصدق بما زاد في ذاتها) لمصولة بجهة محظورة جبر وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع
 والتقويم يوم الاداء فان الزيادة تنصوت ما بينهما طعن عن الفتوى (قوله لم يضر في شيء) نعم عليه ان غصب
 النعنة فتح (قوله بطلت الاجارة) وان عين المدة مودعت فان اصل الاجارة مقتضى القياس فيها البطلان
 الا أن التبرع اجازها لما جسد فيها فيه تعاملاً ولا تعاملاً في اجارة الاشجار الجردة فلا يجوز وكذا لو استأجر

لوالسراج اكثر زيلعي

(ويقطعها المشتري في الحال)

جبراً عليه (وان شرط تركها على

الاستحسان فسد) البيع كنشروط

القطع على البائع حاوي

(وقيل) قاله محمد (لا) يفسد

(اذا انتهت) الترة للتعرف

فكان شرطاً يقتضيه العقد

(وبه يفتي) جبر عن الاسرار

لكن في التهمستاني عن

المضمرات انه على قولهما

الفتوى فتنبه قيد باشتراط

الترتله لانه لو شرها مطلقاً

وتركها باذن البائع طاب له

الزيادة وان يغير اذنه تصدق

بما زاد في ذاتها وان بعد ما

تناهت لم يضر في شيء وان

استأجر الشجر الى وقت

الاداء لم يطل الاجارة وطاب

الزيادة لبقاء الاذن

أشجار البصيف عليها ثياب لم يجر ذكره الكرخي فنع (قوله تترك الزرع) الأولى تعبير الهداية وبغيرها بقوله
 إلى أن يدرك الزرع أي إلى وقت ادراكه بلا ذكر مدة (قوله ولم تطلب الزيادة) أي الزيادة على الثمرة وعلى
 ما عزم من اجرة التلطط عن الصني (قوله كما حترناه في شرحه) ونصه لفساد الاذن بفساد الاجابة
 وفساد المتضمنين يوجب فساد المتضمن بخلافه الباطل فإنه معدوم شرعا أصلا وصفا فلا يتضمن شيئا فكانت
 مبطلته عبارة عن الاذن ١٥ ح ومما حصل الفرق كافي الفتح وغيره أن الفاسد له وجود لأنه فاقث الوصف
 دون الأصل فكان الاذن ثابتا في ضمنه فيفسد بخلاف الباطل فإنه لا وجود له أصلا فلم يوجد الا الاذن ولا يفتي
 أن هذا الفرق ينافي ما مر أول البيوع من أن البيع بعد عقد فاسد باطل لا ينعقد قبل مشاركة العقد الأول
 وينافي فروعا آخر مذكورة في آخر الفتر الثالث من الاشياء عند قوله فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
 فراجعها متأملا (قوله والحيلة) في أن يطلب للمشتري ما زاد في ذات المبيع وما لم يكن بارزا وقت العقد
 (قوله أن يأخذ) أي المشتري (قوله معاملة) أي مساقاة لثمة معلومة كافي القننة (قوله على أن له الخ)
 أي للبايع قال في شرحه على الملتقى وينبغي أن يقول المشتري للبايع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر
 معاملة على أن لك جزءا من ألف جزء وإلى ألف جزء الأجزاء أي من الثمر ذكره الشئ وفيه أن المشتري قد
 أخذ الثمر شرعا فكيف يأخذ معاملة إلا أن يقال أنه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد
 المعاملة ١٥ قلت الشراء انما يقع على البارز وقت العقد والمعاملة لأجل طلب ما لم يبرز بعد وطلب ما زاد في
 ذات البارز نعم هذه الحيلة انما تأتي اذا لم يكن الشجر وقفا وليتم لعدم الحفظ والمصلحة في اخذ جزءا من
 ألف جزء والباقي للمشتري كما ذكرنا في التلخيص في أول كتاب الاجابة (قوله وأن يشتري الخ) هذه حيلة
 ثانية ويسانها أن المشتري اما أن يكون مملوكا أو جديدا شيئا وقد وجد بعضه أو لم يوجد منه شيء كالبازنجان
 والبطيخ والخباز أو يوجد كله لكنه لم يدركه كالزرع والحشيش أو يكون وجد بعضه دون بعض كثمر الاشجار
 المختلفة الأنواع في الأول يشتري الأصول ببعض الثمن ويستأجر الأرض مدة معلومة يباقي الثمن لتلايا ثمرة
 البايع بالقطع قبل خروج الباقي أو قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزرع ويستأجر
 الأرض كافلتا وفي الثالث يشتري الموجود من الثمر بكل الثمن ويحمل البايع ما ليس بوجد لان استيجار الأرض
 لا يأتي هنا لان الاشجار باقية على ملك البايع وقامها في الأرض مانع من جهة استيجار الأرض الآن
 يأخذها أو لمعاملة كما مر لأنها تصرف في تصرفه أو تكون الاشجار على المساقاة فانها حشيش لا تمنع جهة اجابة
 الأرض كما يعلم من بابها ومسألة الاحلال تأتي في الأول والثاني أيضا (قوله بعض الثمن) تنازع فيه
 يشتري الأول ويشتري الثاني في المسألتين وقوله ويستأجر الأرض راجع للمسألتين أيضا كما علم مما مرناه
 (قوله وفي الاشجار الموجود) أي وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود منها (قوله فان خاف الخ) قال في جامع
 الفصول اقول كتب في لطائف الاشارات انهم قالوا لو قال وكذا وكذا على اني لكما عرلتك فانت وكل
 صم وقيل لا فاذا صطل العزل عن المعلقة قبل وجود الشرط عند أبي يوسف وجوز محمد فقول في عزله
 رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلت عن الوكالة المجزئة ١٥ وعلى وصاحبه انه على قول محمد يمكن الرجوع
 هنا عن الاحلال بأن يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن المجزئين حينئذ الاحتيال بالمعاملة على
 الاشجار كما مر (قوله في التلذذ) المناسب في الاكل لان فرض المسألة انه أحل له ما يوجد في المستقبل والتلذذ
 انما يناسب الموجود الآن يدعى أن المراد ما وجد منه الزيادة في ذات المبيع الموجود (تمه) اشترى الخار على
 رؤس الاشجار فربما من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية بجر ثم ذكر حكم بيع الغيب في الأرض
 وسأيت الكلام عليه ان شاء الله تعالى في أول البيع الفاسد (قوله ما جاز ايراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة
 مذكورة في عامة المعترات مفترع عليها مسائل منها ما ذكرنا من (قوله صحت استثناءه منه) أي
 من العقد كما هو مصرح به في عبارة الفتح وهذا أولى من جعل الضمير في منه راجعا للمبيع المعلوم من المقام
 فافهم ولا يصح راجعه الى ما لانها واقعة على المستثنى فيلزم استثناء الشيء من نفسه كما لا يخفى قال في الفتح
 ويبع قفيز من صبرة ما تركه استثناءه بخلاف استثناءه الجمل من الجارية والشاة وأطراف الحيوان لا يجوز
 كالأوباع هذه الشاة إلا ألينها وهذا العبد الاية فيصير مشتركا متفرا بخلاف ما لو كان مشتركا على الشيوع

مطلب
 فساد المتضمن يوجب فساد
 المتضمن

ولو استأجر الأرض لترك
 الزرع فسدت لماله المدة ولم
 تطلب الزيادة ملتقى الاجر
 لفساد الاذن بفساد الاجابة
 بخلاف الباطل كما حترناه
 في شرحه والحيلة أن يأخذ
 الشجرة معاملة على أن له جزءا
 من ألف جزء وأن يشتري أصول
 الرطبة كالباذنجان والخباز
 البطيخ والخباز لكون الحادث
 للمشتري وفي الزرع والحشيش
 يشتري الموجود ببعض الثمن
 ويستأجر الأرض مدة معلومة
 يعلم فيها الادراك يباقي الثمن
 وفي الاشجار الموجود ويحمل
 البايع ما يوجد فان خاف
 أن يرجع يقول على اني متى
 رجعت في الاذن تكون ما دونها
 في التلذذ شئيا ملصقا (ما جاز
 ايراد العقد عليه بانفراذه صحت
 استثناءه منه)

فانه جائز اه أي كبيع العبد الانصفه مثلا لانه غير مهيمن في جزء بعينه بل شائع في جميع أجزائه فيجوز قوله
 يصح انفرادها) بأن يوصى بها وحدها بدون الرقبة اه ح (قوله دون الاستثناء) بأن يوصى له بعد
 دون خدمته اه ح وقد بالخدمة لان الجمل يصح اشتناؤه في الوصية حتى يكون الجمل ميراثا والجارية
 وصية والفرق أن الوصية تخت الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف الخدمة والغلة كما للخدمة جبر
 من البيع الفساد (قوله وشاة معينة من قطع) أما لو غير معينة فلا يجوز كتب غير معين من عدل فأداه في
 الجبر (قوله وأرطال معلومة) أفاد أن محل الاختلاف الآتي ما إذا استثنى معينان استثنى جزءا كربع وثلاث
 فانه صحيح انصافا كما في البصر عن البدائع قلت ووجهه أن ما يقدر بالرطل شيء معين بخلاف الربع مثلا فانه غير
 معين بل هو جزء شائع كما قلنا آنفا ونظيره ما قد مناه عند قوله وفسد بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار
 لا أسهم وقد بالرطل لانه لو استثنى رطلا واحدا جاز انصافا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف الأرطال
 لجواز أن لا يتكون الأذلة القدر فكوت استثناء الكل من الكل بجر عن البناية ومقتضاؤه أنه لو علم انه بقي
 أكثر من المستثنى يصح ولو استثنى أرطالا على رواية الحسن الآتية وهو خلاف ما يدل عليه كلام القنم من تعديل
 هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المستثنى ليس مشارا اليه ولا معلوم الكيل المخصوص فكان مجهولا وان ظهر
 آخر انه في مقدار معين لأن المقدس هو الجهة للقائمة اه ومقتضاه الفساد باستثناء الرطل الواحد أيضا على
 هذه الرواية تأمل (قوله لصحة إيراد العقد عليها) أي على القضي والشاة المعينة والأرطال المعلومة وهو تعديل
 لقوله فصم اخاديه دخول ما ذكر تحت القاعدة المذكورة (قوله ولو التزم على رؤس النخل) فيصم اذا كان
 مجذوبا بالاولى لانه محل وفاق (قوله على الظاهر) متعلق بقوله فصم ومقابل ظاهر الرواية رواية الحسن
 عن الامام فانه لا يجوز واختاره الطحاوي والقدروري لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول وفي الفتح انه أنيس
 بذهب الامام في مسألة بيع الصبرة واجاب عنه في النهر فراجع (قوله بغير سبيل البر) متعلق ببيع والباقية
 للبدل قال الخبر الرمي في حاشية العرساني في الربا أن بيع الحنطة الخالصة بحنطة في سبيلها لا يجوز ويجب
 تقصيده بما اذا لم تكن الحنطة الخالصة أكثر من التي في سبيلها وقد صرح بذلك في الخاتمة ويعلم بذلك أنه يجوز بيع
 التي في سبيلها معه بالآخرى التي في سبيلها معه صرفا بالنسب الى خلافه اه وبه ظهر أن قول المصنف كبيع
 برقي سنبله ان أراد به بيع الحب فقط كما يشعر به قول الشارح الآتي وعلى البائع اخراجه تقصيده بقوله بغير
 سبيل البر احترازا عما اذا باعه بسبيل البر أي بالبر مع سنبله فانه لا يجوز اذا لم يكن الحب الخالص أكثر مما اذا كان
 أكثر يكون الزائد بمقابلة التبن فيجوز وان أراد به بيع البر مع السبل فلا يصح تقصيده بقوله بغير سبيلها لمعاملت
 من جوازيه بمنزلة بأن يجعل الحب في احدهما بمقابلة التبن في الآخر (قوله لاحتمال الربا) لتعديل للمفهوم
 وهو أنه لو بيع بسبيل البر لا يجوز لاحتمال أن يكون البر الذي بيع وحده مساويا للبر الذي بيع مع سنبله أو أقل
 فيكون الفضل ربا الا اذا علم أن ما يبيع وحده أكثر كما قلنا آنفا (قوله وباقلاء) هو الفول بجر على وزن فاعلاء
 يشتد فقصر ويصحف فمذ الواحد باقلاء في الوجهين مصباح (قوله في قشرها الأول) وكذا الثاني
 بالاولى لأن الأول فيه خلاف الشافعي (قوله فعلى البائع اخراجه) في البرازية لبواع حنطة في سبيلها زام
 البائع الدوس والتذرية بجر وكذا الباقل وما بعدها (قوله الا اذا باع بمافيه) عبارته في الدر
 المتقى الا اذا بيعت بمافيه اه وهي أوضح يعني اذا باع الحنطة بالتبن لا يلزم البائع تقصيده ط (قوله
 الوجهين) لانه لم يره فتح وأقره في الجبر والنهر (قوله وانما بطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة بالفرق
 بين ما اذا باع حب قطن في قطن بعينه أو نوى تمر في تمر بعينه أي باع ثافي هذا القطن من الحب أو ما في هذا التمر
 من النوى فانه لا يجوز مع أنه أيضا في غلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بأن الذي يرى هناك معبر عما هالك
 في العرف فانه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمر ولا حب في قطنه ويقال هذه حنطة في سبيلها
 وهذا الزوفسقي في قشره ولا يقال هذه قشور فها لوز ولا يذهب اليه وهم وما ذكرنا يخرج الجواب عن امتناع
 بيع التبن في الضرع والهم والنهم في الشاة والالمة والالارع والجلف فيها والدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون
 والعصبر في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لأن كل ذلك منعدم في العرف لا يقال هذا عصبر وزيت في محله وكذا
 الباقي اه (قوله من نوى الخ) نثر مرتب ط (قوله لانه من تمام التسليم) اذا تحقق تسليم البيع

قوله دون الاستثناء هكذا
 بخطه والذي في نسخ الشارح
 دون استثنائها ولعلها نسخة
 أخرى كتب عليها اه معجم

الا الوصية بالخدمة يصح
 افرادها دون استثنائها اشياء
 ثم قرع على هذه القاعدة
 بقوله (فصح استثناء) قنن
 من صبرة وشاة معينة من
 قطع و (أرطال معلومة

من بيع ثم تخلف) لصحة إيراد
 العقد عليها ولو التزم على رؤس
 النخل على الظاهر (كر) حصة

(بيع برقي سنبله) بغير سبيل
 البر لاحتمال الربا (وباقله

وأرد ومسم في قشرها يجوز

ولو زوفسقي في قشرها الأول)

وهو الأعلى وعلى البائع

اخرجه الا اذا باع بمافيه

وهل له خيار الرتبة الوجهين

فتح وانما بطل بيع ما في تمر

وقطن وضرع من نوى وحب

ولبن لانه معدوم عرفا (واجرة

كيل ووزن وعدة ودرع على

بائع) لانه من تمام التسليم

قوله فعلى البائع الخ كذا

بخطه والذي في نسخ الشارح

وعلى الخ بالواو اه معجم

الابك له وزنه ونحوه ومعلوم أن الحاجة إلى هذا إذا ما لم يكن له أو موازنة ونحوه إذا كان لا يخص إلى ذلك في الحجازة
وكذا تب الخطة في بيع المشتري على البائع فح (قوله وأجرة وزن من وقده) أما كون أجرة وزن الثمن
على المشتري فهو باتفاق الامة الاربعة. وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي الصدر الشهد وهو الصحيح
كما في الخلاصة لأنه يصحح إلى تسليم الجيد وتكرره بالنقد كما يعرف المقدار بالوزن ولا فرق بين أن يقول ذراعي
منقودة أو لأهلوا الصحيح خلافاً لمن فصل وتماه في النهر (قوله وقطع ثمر) في الفتح عن الخلاصة وقطع العنب
المشترى جرافاً على المشتري وكذا كل شيء باعه جرافاً كالثوم والبصل والجوز إذا دخل بينهما وبين المشتري
وكذا قطع الثمر يعني إذا دخل بينهما وبين المشتري اه (قوله إذا قبض البائع الثمن الخ) أي فان أجرة النقد
على البائع لأنه من غمام التسليم وشرط لثبوت الرضا لا تثبت رباخته لا ينقذ. قال في المحرر وأما أجرة نقد الدين
ففي المدون إذا قبض رب الدين الدين ثم أدى عدم النقد فالأجرة على رب الدين لأنه لا قبض دخل في ضمانه
(قوله فقد رده) أي فرد من الأجرة بقدر ما ظهر زيفاً فرتفع الأجرة فان ظهر نصف الدراهم زوفاً وماعزاه
إلى البرازية رأيته أيضاً في الثانية والولولة الجدية وأما متقولا من المحيط أنه لا أجرة بظهور البعض زوفاً لأنه
لم يوف عمله ولا ضمان عليه (قوله فأجرته على البائع) وليس له أخذ شيء من المشتري لأنه هو العاقد حقيقة شرح
الوهابية وظاهره أنه لا يعتبر العرف هنا لأنه لا وجه له (قوله يعتبر العرف) فقب الدلالة على البائع أو المشتري
أو علم ما يجب العرف جامع الفصولين (قوله إن أحضر البائع السلعة) شرط لازماً للمشتري بتسليم الثمن
أو لأول الشرط أيضاً كون الثمن حالاً وأن لا يكون في البيع خبا والمشتري فلا يطلب بالثمن قبل حلول الأجل
ولأجل سقوط الخيار وأما أن للبائع حبس المبيع حتى يستوفي كل الثمن فلو شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن
فسد البيع لأنه لا يقتضيه العقد وقال محمد بن جلاله الأجل فلو سمي وقت تسليم المبيع جازوله الحبس وإن بقي منه
درهم كما في الحر وفي الفتح والذراعتي لو هلك المبيع بفعل البائع أو بفعل المبيع أو بأمر سواهما بطل البيع
ورجع بالثمن ولو مقبوضاً وان هلك بفعل المشتري فعليه غمته أن كان البيع مطلقاً أو بشرط الخيار وان كان الخيار
للبائع أو كان البيع فاسداً لزمه ضمان مثله أن كان مثلياً وقيمه أن كان قيمياً وان هلك بفعل أجنبي فالمشتري
بالخيار وان شاء فسخ البيع فيضمن الخاني للبائع ذلك وان شاء أمضاه ودفع الثمن وتبع الخاني وطيب له الفضل
أن كان الضمان من خلاف الثمن والأفلا اه (تنبيه) للبائع حبس المبيع إلى قبض الثمن ولو بقي منه درهم ولو
المبيع شيئين بصفة واحد أو سمي لكل منهما فله حبسهما إلى استيفاء الكل ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل
ولا يبرأه عن بعض الثمن حتى يستوفي الباقي ويسقط بمحوالة البائع على المشتري بالثمن انصافاً وكذا بحوالة
المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد بن روايان ويتأجل بالثمن بعد البيع وبسليم البائع
المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعده رده إليه بخلاف ما إذا قبضه المشتري بغيره فإنه لا إداراة ولم ينفعه من القبض
فهو إذن وقد يكون القبض حكماً قال محمد بن نصر في يجوز من غير قبض إذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز
وكل ما لا يجوز إلا بالقبض كالحبة إذا فعله المشتري قبل القبض لا يصير المشتري قابضاً اه أي لأن قبض
الموهوب له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض ما لو أودعه المشتري عند أجنبي أو أعاره وأمر البائع
بالتسليم إليه لا لو أودعه أو أعاره أو أجره من البائع أو دفع إليه بعض الثمن وقال تركه عند ذلك رهن على الباقي
ومنعه ما لو قال للغلام تعال معي وامش فتنظي أو أعتقه أو ألق المبيع أو أحدث فيه عبداً أو أمر البائع بذلك
ففضل أو أمره بطن الخطة فطن أو وطئ الأمة فلبت ومنه ما لو اشترى دهنًا ودفع فارورة زينة فيها فزونه فيها
بحضرة المشتري فهو قبض وكذا في غير ذلك الأصح وكذا كل مكمل أو موزون إذا دفعه الوعاء فكاله أو وزنه فيه
بأمره ومنه ما لو غصب شيئاً ثم اشتراه صار قابضاً بخلاف الودعة والعارية إذا وصل إليه بعد الخطية ولو اشترى
توباً وحطه فقال للبائع به قال الإمام الفضلي أن كان قبل القبض والرؤية كان قبضاً وان لم يقل البائع ثم لأن
المشتري يفرّد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه إلى أي كن وكيفاً في الفسخ فالقبض لا يكون قبضاً وكذا
لو بعد القبض والرؤية لكن يكون وكيفاً بالبيع سواء قال بعه أو بعه إلى هذا كله ملخص عمى الحر (قوله
أو غن بمثله) المراد بالثمن النقود من الدراهم والدنانير لأنها خلقت أثماناً ولا تعين بالتعيين (قوله سلماعا)
لاستوائهما في التعيين في الإقويل وفي عدمه في الثاني أماناً يبيع سلعة بثن فاعلم تعين حق المشتري في المبيع

(وأجرة وزن ثمن وقده)
وقطع ثمر وأخرج طعام من
سقنة (على مشتري) إذا
قبض البائع الثمن ثم جاء برده
بعب الزيافة (فرع) ظهر بعد
نقد الصراف أن الدراهم زوفاً
وإذا أجرة وان وجد البعض
فبقت رده نهر عن أجرة
البرازية وأما الدلال فان باع
العين بنفسه باذن ربه فاجرت
على البائع وان سعى بينهما
وباع المالك نفسه يعتبر
العرف وتماه في شرح
الوهابية (وسلم الثمن أولاً
في بيع سلعة بدنانير ودراهم)
ان أحضر البائع السلعة (وفي
بيع سلعة بمثلها) أو غن بمثله
(سلماعا)

مطاب
في حبس المبيع لقبض الثمن
وفي هلاكه وما يكون قبضاً

مظلل
فيما يكون قبضاً للمبيع

قلنا أمر بتسليم الثمن اولا ليعين حق البائع ايضا فحق المساواة (قوله ما لم يكن الخ) الطرفة الذي نابت عنه
 ما المصدرية الطرفة متعلق بقوله ويسلم الثمن فكان المناسب ذكره عقب قوله ان أحضر البائع السلعة بأن
 يقول ولم يكن ديناً الخ (قوله كدلم وعن مؤجل) فقبل لما إذا كان أحد العوضين ديناً فالأول مثال المبيع
 لأن المراد بالسلم المسلم فيه والثاني مثال الثمن (قوله ثم التسليم) أي في المبيع والثمن ولو كان المبيع فاسدا
 كما في الصراط (قوله على وجه يتمكن من القبض) فلو اشترى حنطة في بيت ودفع البائع المتاحق اليه وقال
 خلت منك ومنها فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئا لا يكون قبضا وان باع دارا غائبة فقال سلمتها إليك فقال
 قبضت لم يكن قبضا وان سككت قرية كان قبضا وهي أن تكون بحال بقدر على اغلاقها والا فهي بعيدة
 وفي جمع التوازل دفع المتاحق في بيع الدار تسليم إذا انتهى له فصح بلا كلفة وكذا لو اشترى بقر في السرح فقال
 البائع اذهب واقبض ان سككت يرى بحيث يمكنه الاشارة اليه بكون قبضا ولو اشترى نوبا فأمره البائع قبضه
 فلم يقبضه حتى أخذه انسان ان كان حين أمره قبضه أمكنه من غير قيام صح التسليم وان كان لا يمكنه الا قيام
 لا يصح ولو اشترى طيرا أو فرسا في بيت وأمره البائع قبضه ففتح الباب فذهب ان أمكنه أخذه بلا عون كان
 قبضا وتماه في البحر وحاصله أن التخلية قبض حكما لومع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يختلف بحسب
 حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلا فدفع المتاحق إذا أمكنه التمتع بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالقدرة
 على اغلاقها قبض أي بأن تكون في البلد فيما يظهر وفي نحو بقر في مرعى فكونه بحيث يرى ويشاء اليه قبض وفي
 نحو نوب فكونه بحيث لو مذهب فصل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت اسكان أخذه منه بلا معين قبض
 (قوله بلا مانع) بأن يكون مفرزا غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلا كالحنطة في جواني البائع
 لم يتعنه بجو وفي الملقط ولوباع دارا وسلمها الى المشتري وله فيها متاع قليل أو أكثر لا يكون تسليما حتى يسلمها
 فارغة وكذا لوباع أرضا ونها زرع اه وفي الصرع التنية لوباع حنطة في سبلها فسلمها كذلك لم يصح كقطع
 في فراش ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع وعن الوري المتاع لغير
 البائع لا يمنع فلو أخذ له بقبض المتاع والبيت صح وصار المتاع ودبعة عنده اه قلت ويدخل في الشغل بحق
 الغير ما لو كانت الدار مأجورة فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لهدم القبض وهي واقعة الفتوى سئل
 عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين باع المستأجر ورثى المشتري أن لا يفسخ
 الشراء الى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضىها ولا للبائع مطالبة
 المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع محل التسليم وكذا لو اشترى غائبا لا يطالبه بتمه مالم يتهايا بالمبيع للتسليم اه
 (قوله ولا حائل) بأن يكون في حضرته اه وقد علمت بانه (قوله أن يقول خلت الخ) الظاهر ان المراد
 به الاذن بالقبض لا خصوص لفظ التخلية لما في البحر ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا
 ولو قال خذه يكون تخلية اذا كان يصل الى أخذه اه وفي الفروع المارة ما يدل عليه أيضا (قوله أو كان
 بعيدا) اي وان قال خلت الخ كما مر والمراد بالبعد ما لا يقدر على قبضه بلا كلفة ويختلف باختلاف المبيع
 كما مر زناه والمراد به حقيقة ويقاس عليه ما شابه (قوله وهو لا يصح به القبض) اي الاقرار المذكور
 لا يتحقق به القبض ويقد بالقبض لان التقيد في ذاته صحيح غير أنه لا يجب على المشتري دفع الثمن لهدم القبض
 (قوله على الصحيح) وهو ظاهر الرواية مع مقابلة ما في المحط وجامع شمس التخلية انه بالتخلية يصح القبض
 وان كان العقار بعيدا غائبا عنها عند أي حنفية خلخالهما وهو ضعف كما في البحر وفي الخاتمة والصحيح
 ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريباً تصور فيه القبض الحقيقي في الحال فتمام التخلية مقام القبض أما
 اذا كان بعيدا لا تصور القبض في الحال فلا تمام التخلية مقام القبض اه هذا ثم ان ما ذكره الشارح هنا
 نقل مثله في أو اخر الاجارات عن وقف الاشياء ثم قال قلت لكن نقل محسبها ابن المنصف في زواهر الجواهر عن
 يوع فتاوى فائري الهداية انه مضي مدة تمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضا والا فلا فتنه
 اه قلت لكن أنت خير بأن هذا مخالف للروايتين ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر الرواية عليه لان المعبر فيها
 القرب الذي يتصور معه حقيقة القبض كعلمه من كلام الخاتمة (قوله وكذا الهبة والصدقة) أي لا تكون
 تخلية البعيد فيها قابضا قال في البحر وعلى هذا التخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار بتسليمها اه

مطلب
في شروط التخلية

مطلب
اشترى دارا مأجورة لا يطالب
بالثمن قبل قبضها

مالم يكن احدهما ديناً كالم
وعن مؤجل ثم التسليم يكون
بالتخلية على وجه يتمكن
من القبض بلا مانع ولا حائل
وشروط في الاجناس شرطاً
ثالثاً وهو أن يقول خلت
منك وبين المبيع فلم يقله
أو كان بعيداً لم يصح به القبض
والناس عنه غافلون فانهم
يشتركون قرية ويقرون بالتسليم
والقبض وهو لا يصح به القبض
على الصحيح وكذا الهبة
والصدقة خاتمة وتماه فيما
علقناه على المتن

قلت ومضاده أن تخلطه القريب في الهبة قبض ولكن هذا في غير القاضية كما في الثانية حيث قال أجمعوا على أن
 الخلطة في البيع المختار تكون قبضا وفي البيع القاسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في
 المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا اتفاق الروايات واختلفوا في الهبة المختارة ذكر القسمة أو البتة أنه
 لا يصير قبضا في قول أبي يوسف وذكر شمس الأمانة الخازني أنه يصير قبضا ولم يذكره خلافاً اهـ (تمت)
 في البرازية قبض المشتري المشتري قبل قبضه بلاذن البائع فطلبه منه نخل بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى
 يقبضه بسده بخلاف ما إذا نخل البائع بينه وبين المشتري اشترى بقرصة مريضة وخلاها في منزل البائع فالتلان
 هلكت فماتت عن البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سة ما لي منزل فأذهب فأنسلها فهلكت حال
 سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري للعبد اعمل كذا أو قال للبائع مره يعمل
 كذا فعمل ففعل العبد هلك من المشتري لأنه قبض قال المشتري للبائع لا تعتمدك على المبيع فسلمه إلى فلان فسلمه
 حتى أوقف لك الثمن ففعل البائع وهلك عند فلان هلك من البائع لأن المالك كان لاجله اشترى وعاء لبن خائر
 في السوق فأمر البائع بخله إلى منزله فيسقط في الطريق فعلى البائع أن لم يقبضه المشتري اشترى في المصر حطباً
 فقبضه غاصب حال جملة إلى منزله فغن البائع لأن عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف قال البائع زنه لي وابعه
 مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع لأن يقول ادفعه إلى الغلام لأنه
 يوكل للغلام والدفع إليه كالدفع إلى المشتري اهـ (قوله لسقوط حقه بالتسليم) فيه أن التسليم موجود
 أيضاً فيما لو وجد رصاصاً واستوقه فالأولى التعليل بما في المنع بأنه استوفى أصل حقه فلا يكون له حق نقض
 التسليم اهـ أي لأن الزئوف دراهم لكنها مفسدة ومثلها النهيحة كما في المنة بخلاف الرصاص والسوقة
 فانها ليست دراهم فلم يوجد قبض الثمن أصلاً فله نقض التسليم وأما هذا الوصل المبيع أمالوقهته المشتري
 بلاذن البائع فله نقضه في الزئوف وغيرها كما في البرازية (قوله كما لو وجدها) الأولى وجده أي الثمن اتخذ
 عنه (قوله أو مستحقاً) أي بأن ثبت رجل أن المقبوض حقه فيثبت البائع استرداد السلعة لا تقاض
 الاستيفاء (قوله وكالمترين) عبارة منة المتني والمترين يسترد في الوجوه كلها اهـ أي في الزئوف والرصاص
 وغيرها أي لو قبض دينه وسلم الرهن (راهم ثم ظهر ما قبضه زئوفا ورصاصاً واستوقه أو مستحقاً فانه يسترد الرهن
 (تنبيه) لو تصرف المشتري في المبيع بعد قبضه يباعا أوهية ثم وجد البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لأن
 تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه وان كان قبضه بعد عقد الثمن بلاذن البائع ونصرف فيه
 ثم وجد الثمن كذلك نقض من التصرفات ما يحتمل النقض ولا ينقض ما لا يحتمل النقض بزانية وما يحتمل النقض
 كالبيع والهبة وما لا يحتمل كالعقود وفروعه (قوله والا) أي وإن لم تكن فاقعة سواء كانت هالكاً أو مستهلكة
 درر (قوله كما لو علم بذلك) أي بأنها زئوف لأنه يكون راضياً بها فلا يكون له رد ولا استرداد
 (قوله وقال أبو يوسف يرذل الزئوف الخ) لأن الرجوع بالنقصان باطل لاستلزامه الربا ولا وجه لابطال
 حقه في الجودة لعدم رضاه درر قال في الحقائق فتلاع العيون أن ما قاله أبو يوسف حسن وأدفع للضرر ولذا
 اخترناه للقوى اهـ وكذلك صرح في الجمع بأنه المقتضى به عزيمة (قوله كما لو كانت رصاصاً واستوقه)
 فانها تراد اتفاقاً درر وظاهر إطلاقه انها تراد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الاثمان ط (قوله
 ومات مفلساً) أي ليس له مال يني بماعليه من الديون سواء قبله القاضي أولا (قوله فالبائع اسوة للغرماء)
 أي يقسمونه ولا يكون البائع أحق به درر (قوله فاذن البائع أحق به) الظاهر أن المراد أنه أحق بحبسه عنده
 حتى يستوفي الثمن من مال الميت أو مبيع القاضى ويدفع له الثمن فان وفي جميع دين البائع فيها وان زاد دفع
 الزائد لباقي الغرماء وان نقص فهو أسوة للغرماء فبأي حق له وليس المراد بكونه أحق به أنه يأخذ مطلقاً إذا لوجه
 لذلك لأن المشتري ملكه وانتقل بعدموته إلى ورثته وتعلق به حق غرمائه وانما كان أحق من باقي الغرماء
 لأنه كان له حق حبس المبيع إلى قبض الثمن في حياة المشتري فكذلك بعدموته وهذا نظير ما سذكره المصنف
 في الاجارات من أنه لو مات المؤجر وعليه دين فالمستأجر أحق بالدار من غرمائه أي إذا كانت الدار بيده وكان
 قد دفع الاجرة وانفسخ عقد الاجارة بموت المؤجر فله حبس الدار وهو أحق بثمنها بخلاف ما إذا جعل الاجرة ولم
 يقبض الدار حتى مات المؤجر فانه يكون أسوة لغير الغرماء ولا يكون له حبس الدار كما في جامع الفصولين وكذا

(وجوده) أي البائع الس

(زئوفا ليس له استرداد السلعة

وحبسه) لسقوط حقه

بالتسليم وقال زفر له ذلك

كما لو وجد رصاصاً واستوقه

أو مستحقاً وكالمترين منية

(قبض) بدل دراهمه (الحياد)

التي كانت له على زيد (زئوفا)

على ظن انها جياذ (ثم علم) بأنها

زئوف (ردّها واستردّ الجياذ

ان) كانت (فاقعة والا فلا)

يرد ولا يسترد كما لو علم بذلك عند

القبض وقال أبو يوسف يرد

جنل الزئوف ويرجع بالجياذ كما

لو كانت رصاصاً واستوقه

(اشترى شيئاً وقبضه ومات

مفلساً قبل نقد الثمن فالبائع

اسوة للغرماء) وعند الشافعي

رضي الله عنه هو أحق به

(كما لو قبضه) المشتري (فان

البائع أحق به) اتفاقاً ولنا

قوله غلبه الصلاة والسلام

إذا مات المشتري مفلساً

فوجد البائع متابعه بعينه

فهو اسوة للغرماء شمس يجمع

العيني

• طلب

اشترى شيئاً ومات مفلساً قبل

قبضه فالبائع أحق

ما ساقى في البيع القاسد لو مات بعد قبضته فالمشتري أحق به من سائر الغرماء فله سبعة حتى يأخذ ماله هكذا
يبنى سئل هذا الحمل وبه ظهر جواب حادثة الفتوى سئل عنها وهي ما لو مات البائع قبل قبض الثمن وقبل
تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لانه ليس للبائع حق حصة في حياته بل للمشتري بغيره على تسليمه
مادامت عنه باقية فيكون له أخذه بعد موت البائع أيضا فلا حق للغرماء فيه بوجه لانه امانة عند البائع
وان كان مضمونا بالمثمن لو هلك عنده ومثله الرهن فان الراهن أحق به من غرماء المرتهن والله سبحانه أعلم
(قوله باع نصف الزرع الخ) صورة المسألة رجل له ارض دفعها لكارأى فلاح ودفع له البذر أيضا على أن يعمل
الكار فيها بقره نصف الخارج فعمل وخرج الزرع فباعه الكار نصفه (رب الارض باع الزرع أما لو باع رب
الارض نصفه لالا كار فلا يجوز لانه يأمره ببيع ما باعه ولا يمكن الا بطلع الكل فيستتر المشتري بطلع نصيبه الذي
كان له قبل الشراء مستحقا للبقاء في الارض الى وقت الادراك ثم اذا كان البذر من الكار يكون مستأجرا
الارض نصف الخارج فليس لرب الارض أمر بطلع ما باعه فيبني أن يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من
مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع وقد مرنا الكلام عليها وعلى نظائرها أول كتاب الشركة (قوله قال في
النهر الخ) أصله لصاحب الجبر وحاصل البحث انه ينبغي على قياس هذا انه لو باع غرة بدون الشجر ولم يرش
البائع باعارة الشجر أن يغير المشتري أيضا ان شاء أبطل المبيع او قطعها لانه في القطع انلاف المال وفيه ضرر
عليه لكن تقدم تصريح المتن كغيره من المتون بقوله ويقطعها المشتري في الحال وأيضا فاقه عن جامع الفصولين
مختلف أيضا لتصريح المصنف بكيفية بيع الشجر وحده والارض وخداه بقوله ويؤمر البائع بقطعهما
اي الزرع والشجر وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه كما يهنا عليه هناك فافهم والله سبحانه أعلم

(باب خيار الشرط)

من اضافة الشيء الى سببه لان الشرط سبب للتيار بجر فان الاصل في العقد الزوم من الطرفين ولا يثبت
لاحدهما اختيار الامضاء اما التسع ولو في مجلس العقد عندنا لا باشرط ذلك (قوله مبين في الدور) حيث
قال بعد ما ترجم باب خيار الشرط والتعيين وقد مرهما على باقي الخيارات لانها بمنعنا ابتداء الحكم ثم ذكر
خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم وأخر خيار اللعب لانه يمنع لزوم الحكم * وخيار الشرط أنواع * فاسد
وقا فاكما اذا قال اشترت على أني بالخيار أو على أني بالخيار ايا ما أو ابدا وجاز وفاقا وهو أن يقول على أني بالخيار
ثلاثة أيام فادونها ويختلف فيه وهو أن يقول على أني بالخيار شهر أو شهرين فانه فاسد عند أبي حنيفة وروى
والشافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد اه وفي البصر فرع لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط ولو باعه جارا
على انه ان لم يجاوز هذا النهر فردّه يقبله والا لم يصح وكذا اذا قال مال لم يجاوز به الى الغد وكذا في القننة اه
(قوله الثلاثة المبوق لها) اي التي ذكر لكل واحد منها باب وهي خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار اللعب
(قوله وخيار تعيين) هو أن يشتري أحد الشيئين او الثلاثة على أن يعين اثناء وهو المذكور في هذا الباب
في قول المصنف باع عشرين على أني بالخيار في احدهما الخ (قوله وغبن) هو ما يأتي في المراجعة في قوله
ولا رد يغبن فاحش في طاهر الرواية وبقي بالرد ان غره اي غر البائع المشتري او بالعكس او غره الدلال والافلا
(قوله وقد) هو ما يأتي قريبا في قوله فان اشترى على انه ان لم يتداهن الخ (قوله وكية) هو ما مر أول
البوع فيما لو اشترى بما في هذه الخاتمة الخ وقد مرنا بيانه (قوله واستحقاق) هو ما سجد ذكره في باب
خيار اللعب في قوله استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض للكل خبري الكل وان بعده خبر
في القبي لا في غيره (قوله وتقريره في) أما القول في فهو ما مر في قوله وغبن والفعل كالتصريح وهي أن
يشد البائع ضرع الشاة ليجتمع لبنها فيظن المشتري انها غيرة اللبن والخيار الوارد فيها ان اذا حلها ان رضيا
اسكها وان خطها ردة او ما صاعن غر وبه أخذ الأئمة الثلاثة وأبو يوسف وعندهما يرجع بالتقصن فقط ان
شاء وساقى تمام الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى في خيار اللعب عند قوله اشترى جارية لها لبن (قوله
وكشف حال) هو ما مر أول المبيع فيما اذا اشترى وزن هذا الخبر ذهبنا اناء ويجر لا يعرف قدره فقد ذكر
الشارح هناك أن للمشتري ان خيار فيها وقد منعنا عن الجبر هناك أن هذا الخيار خيار كشف الحال ومنه ما ذكره

(فروع) * باع نصف الزرع
بلا أرض ان باعه الاكار رب
الارض جاز وبكس لا الا اذا
كان البذر من الاكار فيبني أن
يجوز خاتمة * باع شجرا
أو كرما ثم لا يدخل الثمر
وحينئذ فيعار الشجر الى
الادراك فلغواي المشتري اعارته
خير البائع ان شاء ابطل البيع
او قطع الثمر جامع الفصولين
قال في النهر ولا فرق يظهر بين
المشتري والبائع

(باب خيار الشرط)

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه
مبين في الدور ثم الخيارات
بلغت سبعة عشر الثلاثة
المبوق لها وخيار تعيين
وغبن ونقد وكية واستحقاق
وتقريره فعلى وكشف حال

بعده في بيع صرة كل صاع يكذا ومن الكلام عليه (قوله وخانة مراجمه وتولية) هو ما ياتي في المراجعة
في قوله فان ظهر خيانة في مراجمه باقرار او برهان على ذلك او نكوله عن اليمين أخذته المشتري بـ **بشكل** ثمة
اوردة لقوات الرضى وله الخط قدر الخيانة في التولية لتحقق التولية قال ح ويبنى أن تكون الواقعة كذلك
(قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو ما يتركه في هذا الباب أي هلاكه قبل القبض وقيد البعض لان هلاك الكل قبل قبضه
(قوله وتفرق صفقة هلاك بعض مبيع) أي هلاكه قبل القبض وقيد البعض لان هلاك الكل قبل قبضه
فيه تفصيل قدمناه قبل هذا الباب وحاصله كما في جامع الفصولين انه ان كان باقة مما يوصف أو يوصف البائع
أو يبيع المبيع بطل البيع وان بطل اجنبي يتخير المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز وضمن المستعمل
اه وذكروه في البرازية أيضا ثم قال وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر
أو وصف وخبر المشتري بين الفسخ والامضاء وان بطل اجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان
بانه مما يوصف ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفات من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقصان
وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يجزى بين الاخذ بكل الثمن او الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلا ذكر
كالاخبار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والوجود في الكلي والوزن وان بطل المعقود عليه
فالجواب كذلك ونظام الكلام فيها فراجعه (قوله وظهور المبيع مستأجرا أو مرهونا) أي لو اشترى
دارا مثلا فظهر أنها مرهونة أو مستأجرة يجزى بين الفسخ وعدمه وظاهره انه لو كان عالما بذلك لا يجزى وهو قول
أبي يوسف وقال لا يجزى ولو عالما وظاهر الرواية كما في جامع الفصولين وفي حاشيته للرملي وهو الصحيح وعليه
الفتوى كما في الوالجملة اه وكذلك بخبر المهرن والمستأجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح كما في جامع
الفصولين لكن في حاشيته للرملي عن الزبلي أن المهرن ليس له الفسخ في اصح الروايتين وفي العمادية أن
المستأجر له ذلك في ظاهر الرواية وذكر شيخ الاسلام أن الفتوى على عدمه وسيأتي في فصل الفضولي
أن من الموقوف بيع المهرن والمستأجر والارض في مزارعة الغر على اجازة مهرن ومستأجر ومن ازارع
اه فان اجاز المستأجر أو المهرن فلا خيار للمشتري وان لم يجز فأنظر للعشي في الانتظار والفسخ وسيأتي
تمامه في فصل الفضولي (قوله اشياء) قال فيها وكلها مباشرها للعائد ان التعاقف فانه لا يفسخ به وانما
يفسخه القاضي وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ شيء منها بنفسه اه ح (قوله ويفسخ باقالة وتحالف)
لا يعني أن الكلام في الخيار لا في مجرد الفسخ لكن قد يجاب بأنه لو أقال احدهما الآخر فلا خيار للخيارين
القبول وعدمه وكذا يجزى كل منهما بين الحلف وعدمه فلا خيار عدم الحلف يلزمه دعوى صاحبه وصورة
التحالف أن يختلفا في قدر غن أو مبيع أو فها ويجزى عن البيئة ولم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا
وفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما والمسألة مبسطة في باب دعوى الرجلين من كتاب الدعوى (قوله صح
شرطه) أي شرط الخيار المذكور صرح بفعله صرح إشارة الى أن ضمير صرح الواقع في عبارة الكتبة وغيره
عائد الى المضاف اليه في الترجمة قال في البحر والظاهر أن الضمير يعود الى الخيار وفي الوقاية والتقية صرح
خيار الشرط فأبرزه والاولى ما في الاصلاح صرح شرط الخيار لان الموصوف بالصفة شرط الخيار لا نفس
الخيار اه قال الضمير على الاول في كلام البحر عائد الى المضاف وعلى الاخير الى المضاف اليه وبه جزم في النهر
فقال الضمير في صرح يعود الى المضاف اليه بقرينة صرح ولقد افصح المصنف عنه في الخلع حيث قال وصح شرط
الخيار لها في الخلع لانه ومن غفل عن هذا قال ما قال اه قلت فيه نظير فان الشرط الواقع في الترجمة عام بقرينة
الاشارة ولقولهم انه من اضافة الحكم الى سببه أي الخيار الواقع بسبب الشرط فلا يفسخ عود الضمير الى
الشرط المذكور لان الموصوف بالصفة شرط خاص وهو شرط الخيار الذي أفصح عنه في الخلع وأين العام من
الخاص وما في الاصلاح لا يصلح دليلا على عوده الى الشرط بل هو تركيب آخر يصح في نفسه والاحسن
ما استظهره في البحر من عوده الى الخيار لكن يفيد وجهه بالشرط فانه في الاصل من اضافة الموصوف الى
صفته أي الخيار بالشرط وهذا لا ينافي كون الشرط سببا للحكم كما فاده المجوز وقد يقال ان خيار الشرط
مركب اضافي مابر على اصطلاح الفقهاء على ما ثبت لاحد المتأخرين من الاختيارين الامضاء والفسخ
وكذا اخبار الرواية وخيار التعيين وخيار العيب كما صار القاعل والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علماني

بشكل
في هلاك بعض المبيع قبل قبضه

بوشانة مراجمه وتولية
وفوات وصف مرغوب فيه
وتفرق صفقة هلاك بعض
مبيع واجازة عقد الفضولي
وظهور المبيع مستأجرا
او مرهونا اشياء من أحكام
الفسوخ قال ويفسخ باقالة
وتحالف فبلغت ثمانية عشر
شأ وأغلبها ذكره المصنف
يعرفه من مارس الكتاب
(صح شرطه لامتيايين) معا

اصطلاح الخصمين على شيء خاص عندهم وعلى هذا يعود الخمير في صم الى هذا المركب الاضافي وهو ما أفصح عنه في الوفاة والقباه كما ذكرنا بنق المصنف من ابعثهما خلوا من التكلف والتعسف (قوله ولو وصيا) وكذا لو وكلا قال في البحر ولو أمره ببيع مطلق فقد يضار له أولا ثم اولا جني صحفاه ولو أمره ببيع بخيار لا ثم بشرطه لنفسه لا يجوز ولو أمره بفراجه بخيار لا ثم فاشتره بدون الخيار نفذ الشراء عليه دون الآخر للخالفه بخلاف ما اذا أمره ببيع بخيار فباع باتا حيث يطل أصلا اه ملخصا ط وسذكر الشارح الفرق بين الفرعين الآخرين (قوله ولغيرهما) وثبت الخيار للمصانع ذلك الغير أيضا كما ساقى في قول المصنف ولو شرط المشتري الخيار لغيره صم الخ (قوله ولو بعد العقد) وبما يتوهم اختصاصه بقوله ولغيرهما مع انه جار في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال صم شرطه ولو بعد العقد لكان أولى اه ح فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جعلته بالخيار ثلاثة أيام صم اجتماعا بحر (قوله لاقبله) فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي تقدمه ثم اشتري مطلقا لم يثبت بحر عن الترخائية (قوله أو بعضه) لا فرق في ذلك بين كون الخيار للبائع أو للمشتري ولا بين أن يفصل الثمن أولا لان نصف الواحد لا يتفاوت ط عن النهر (قوله كئله أو بعه) مثله ما اذا كان المبيع متعددا وشرط الخيار في معين منه مع تفصيل الثمن كما يأتي قبل خيار التعيين اه ح (قوله ولو فاسدا) اي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان الأقدم في التركيب أن يقول صم شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى ح وفائدة اشتراطه في الفساد مع أن لكل منهما الفسخ بدونه ما قيل انه ثبت ان اشتراطه ولو بعد القبض ولا توقف على القضاء به أو الرضى اه قلت وفيه نظر لانه ان كان الضمير في قوله ولا توقف الخ عائدا الى الخيار فهو لا توقف على ذلك مطلقا وإلى فسخ البيع الفاسد فكذلك نعم تظهر الفائدة في أنه لو كان الخيار للبائع أو لهما وقبضه المشتري باذن البائع لا يدخل في ملك المشتري مع انه لو لا الخيار لم يكن له القبض فافهم (قوله فاقول لنسفيه) لانه خلاف الأصل كما في البحر وهو مكرر مع ما يأتي مناه اه ح (قوله على المذهب) وعند محمد القول بالذبح والبينة لا تخرج عن البحر (قوله ثلاثة أيام) امكن ان اشتري شأما يتسارع اليه الفساد في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال له ما أن تفسخ البيع أو تأخذ المبيع ولا تبي عليه من الثمن حتى يجبر البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين بحر عن الخاتبة (تنبيه) اعلم أن الخيار في العقود كلها لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام الا في الكفالة في قول الامام زاذي البرازية والفتن والوقف لان جوازه على قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاث درميتي وتماه في النهر (قوله وفسد عند اطلاق) اي عند العقد أو مالم يباع بلا خيار ثم لقبه بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة كما في البحر عن الوالدية وغيرها وجل عليه قول الفتح لو قال له انت بالخيار فله خيار المجلس فقط قال في النهر ولم ارمز فرق بينهما وبظهر لي أن الفساد في الثاني اي الاطلاق وقت التقدم مقارن فتوى عمله وفي الاول بعد التمام فضعفه وقد أمكن تصحيحه بإمكان الخيار له في المجلس اه (تنبيه) قد منعت الدبر أنه لو قال على أي بالخيار أو ما فده ففسد واعترض في الشرية بانه لو قيل لهم وحلف لا يكلمه أو ما يكون على ثلاثة ومستضاء أن يكون هنا كذلك تصحيح الكلام العاقل عن الالقاء والافا الفرق قلت قد يحاج بان اياما في الحلف يصح أن زاد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن اقتصر على الثلاثة لانها المتيقن وذلك لا ينافي صحة ارادة ما فوقها حتى لو نوى الاكثر حتى بخلافه هب فان الثلاثة لازمة بالنص البتة ولفظ اياما الخ لما فوقها وما فوقها مفسد للعقد فلا يتعنا جله على الثلاثة لانه لا يقطع الاحتمال (قوله فلكل فسخه) شمل من له الخيار منهما والآخر وهذا على القول بفساده ظاهرا وكذا على القول الاخرى بأنه موقوف قال في الفتح وذكر الكرخي نصا عن أبي حنيفة أن البيع موقوف على اجازة المشتري وأثبت البائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف اه (قوله خلافا لهما) فعندهما يجوز اذا سمي مدة معلومة فتح (قوله غير انه يجوز ان اجاز في الثلاثة) وكذا لو اعتق العبد ومات العبد والمشتري أو أحدث به ما يوجب يوم البيع ينقلب البيع جازا عند أبي حنيفة وتماه في البحر عن الخاتبة (قوله في الثلاثة) ولو في ليلة الرابع فاستأني (قوله فينقلب صحيفا الخ) لانه قد زال المفسد قبل تفرقه وذلك أن المفسد ليس هو شرط الخيار بل وصله بالاربع فاذا اسقطه

(ولا أحدهما) ولو وصيا

(وغيرهما) ولو بعد العقد لاقبله

تارخائية (في مبيع) كنه

(أو بعضه) كئله أو بعه

ولو فاسدا ولو اختلافا في

اشتراطه فالقول لنسفيه على

المذهب (ثلاثة أيام أو أقل)

وفسد عند اطلاق أو تأيد

(لا أكثر) فيفسد فلكل

فسخه خلافا لهما (غير انه يجوز

ان اجاز) من له الخيار (في

الثلاثة) فينقلب صحيفا على

الظاهر

(ومع) شرطه أيضا (في)
لازم يحتمل الفسخ كزراعة
ومعاملة و (اجارة وقسمه)
وصلح عن مال ولو بغير عينه
(وكابه زخل) ورهن (وعتق)
على مال (لو شرط لزوجة)
وراهن وقت (ونحوها)
ككفالة وحوالة وبراء
وتسليم شفعة بعد الطلين
ووقف عند الثاني اشياء
واقالة بزازية فهي ستة عشر
لا في نكاح وطلاق وعين
ونذر وصرف وسلم واقرار
الاقرار بعقد يقبله اشياء

مطله

المواضع التي يصح فيها اخبار
الشرط والتي لا يصح

تحقق زوال المعنى المفسد قبل بحثه فيبقى العقد صحيحا ثم اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء فعنده مشايخ
العراق حكمه الفساد ظاهرا اذا الظاهر ودواهما على الشرط فاذا انقضى تبيين خلاف الظاهر فينقلب صحيحا
وقال مشايخ خراسان والامام السرخسي ونظر الاسلام وغيرهما من مشايخ ماوراء النهر وهو موقوف
وبالاسقاط قبل الرابع يعقد صحيحا واذ اضمني جزء من الرابع فسد العقد الآن وهو الاوجه كذا في الظاهرية
والذخيرة فتح مخلصا وقامه فيه ولكن الاول ظاهر الرواية بجر ومنع وفي الحدادي فائدة الخلاف تظهر
في أن الفساد بملك اذا اتصل به القبض والموقوف لا يملك الا أن يحجزه المالك وتطرق فيه بأن الفساد أيضا لا يملك
الا باذن البائع كالمجمع والاولى أن يقال انها تظهر في حرمة المباشرة وعدمها فتصرم على الاول لاهل الثاني
نهر قلت وفي التنظير نظر فان الملك في الفساد يحصل بقبض المبيع باذن البائع فالمتوقف فيه على اذن البائع هو
القبض لانفس الملك وأما الموقوف كبيع القضي فأن الملك يتوقف فيه على اجازة المالك البيع فتبقى غرة
الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه فربما عين الثانية من أنه لو أعتق العبد ينقلب جائزا يشل ما قبل القبض مع
أن قوله ينقلب جائزا انما يناسب القول بأنه فاسد لا موقوف فيفيد حصول الملك قبل القبض ويؤيده ما مر من
أن حكمه عند مشايخ العراق الفساد ظاهرا فيدل على أنه لا فساد في نفس الامر ولذا قال في الفتح ان حقيقة
القولين انه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف الا بالاثبات الفساد على وجه يرتفع شرعا باسقاط
الخيار قبل مجي - الرابع كما هو ظاهر الهداية (قوله في لازم) أخرجه الوصية فالحل للخيار فانها لان للموصي
الرجوع عنها مادام حيا والموصي لهالة ولوعدهم أفاده ط ومثلها العارية والوديعة (قوله يحتمل الفسخ)
أخرج ما لا يحتمل ككساح وطلاق وخلع وصلح عن قود واستشكل في جامع الفصولين النكاح بفسخه بالردة وملك
أحدهما الآخر فانه فسخ بعد التمام أما فسخته بعدم الكفاءة والعتق والولوج فهو قبل التمام قلت قد يجاب
بأن المراد بما يحتمل الفسخ ما يحتمله بتراضي المتعاقدين قصدا وفسخ النكاح بالردة والملك ثبت تسعا (قوله
كزراعة ومعاملة) اى مساقاة وهذا ذكرهما في الجرح بخلافه وبني صحة في المزارعة والمعاملة لانها
اجارة مع انه جزم بذلك في الاشياء قال الجوى يحتمل انه ظفر بالذوق بعد ذلك فان تصنف الجرم سابق (قوله
واجارة) فالومسح في اليوم الثالث هل يجب عليه أجر يومين أفتى صط انه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع
بحكم الخيار لانه لو انتفع يطل خياره جامع الفصولين (قوله وقسمه) لانها بيع من وجه (قوله وصلح عن
مال) استتره عن صلح عن قود لانه لا يحتمل الفسخ كما مر (قوله ورهن) كان ينبغي تقديمه على الخلع أو تأخيره
عن العتق لان قول المتن على مال راجع للخلع أيضا ولا يصح رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغي أن يذكر الطلاق
على مال أيضا لانه معاوضة من جانب المرأة كالخلع وكأن العتق على مال معاوضة من جانب العبد اه ح
(قوله لزوجة وراهن وقت) لان العقد في جانيه لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسد فان العقد من
جانيه وان كان لازما لكنه لا يحتمل الفسخ لانه يمين وبخلاف المرتين فان العقد من جانيه غير لازم أصلا
وحينئذ فيجب ذكرهم في المقابل اه ح أى فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن أن يقال ان الخلع والعتق على
مال داخلان في قوله الاتي ويمين تأمل وقوله لازم يحتمل الفسخ أى قبل تمامه بالقبول أو ما بعد القبول من
الزوجة والراهن والفقن فلا يحتمله (قوله ككفالة) اى بنفس اومال وشرط الخيار للمكفول له أو للمكفيل
بجر وقد منأن ان الخيار في الكفالة والحوالة يصح اكثر من ثلاثة ايام (قوله وحوالة) اذا شرط المعتل
او الحال عليه لانه يشترط رضا ط (قوله وبراء) بأن قال ابرأ على أنى بالخيار ذكره فخر الاسلام
من بحث الهزل بجر قال ط لكن نقل الشريف الحوى عن العمادة لو ابرأ من الدين على انه بالخيار
فانفسا بطل ولعل في المسألة خلافا اه قلت والثاني بجزم الشارح في أول كتاب الهبة وعزاه الى الخلاصة
(قوله ووقف) فيه انه لا يحتمل الفسخ تأمل (قوله عند الثاني) لانه عنده لازم وعند محمد وان كان كذلك
لكنه اشترط أن لا يكون فيه خيار شرط ولومعلوما قد منأ في الوقف أن الخلاف في غير المسعد فالوفيه مع
الوقف وبطل الخيار (قوله فهي ستة عشر) اى مع البيع (قوله لا في نكاح الخ) لانها لا تحتمل الفسخ
(قوله وطلاق) اى بلا مال لماعرف وبني أن يكون الخلع بلا مال مثله اه ح (قوله واقرار الخ) عيانه
مع المتن في كتاب الاقرار أخر بشئ على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا خيار لان الاقرار اخبار فلا يلحق بالخيار وان

وكالة ووصية نهر فهي تبعة
وقد كنت غبرت ما نظمه في
النهر فقلت
يا أي خبار الشرط في الاجارة
والبيع والابراء والكفالة
والرهن والعق وترك الشفعة
والصلح والخلع كذا والشفعة
والوقف والحوالة الاقالة
لا الصرف والاقرار والوكالة

ولا النكاح والطلاق والصلح
تدروا بيمان فهذا يغتم
(فان اشترى) ينقص شيأ (على
انه) أي المشتري (ان لم ينقد
ثمنه الى ثلاثة ايام فلا يصح
صح) اسخسا نا خلا فالنهر
فلو لم ينقد في الثلاث فسد
نفذ عتقه بعد هالو في يده
فليحفظ (و) ان اشترى كذلك
(الى اربعة) ايام (لا) يصح
خلا فالنهر (فان تنقد في الثلاثة
جاز) انصافا لان خيار النقد
ملحق بخيار الشرط ولو ترك
التفريع لكان اولي (ولا يخرج
مبيع عن ملك البائع مع
خياره) فقط انصافا (فهالك على
المشتري بيمينه) أي بدله ليم
المثلي
مطلب
خيار النقد

صدقه المقر له في الخيار الا اذا اقر بعدد سبع وقع بالخيار له فصح باعتباره العقد اذا صدقه او برهن الخ (قوله
وكالة ووصية) فلا خيار فيه لعدم اللزوم من الطرفين ولزوم الوكالة في بعض الصور نادرا فاقاده ط وهذا
زادهما في النهر بحثا أخذنا مما مر في قوله في لازم (قوله فهي تسعة) يزداد عاشر وهو الهبة لما سبذكره
المصنف في بابها من أن من حكمها عدم صحة خيار العيوب فيها الخ (قوله وقد كنت غبرت ما نظمه في النهر)
فان نظم النهر كان هكذا
والصلح والخلع مع الحوالة * والوقف والشفعة والاقالة
وليس في هذا التعبير كبير فائدة مع انهما لم يستوفيا الاقسام كما قاله ح اي لانها اسقطا من القسم الاول
المزارعة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر أن اسقاط الكتابة ذهول وأما ما عداها فلكونه
بحثا كما علمته مما مر قلت وقد كنت نظمت جميع مسائل القسمين مشيرا الى البحث منها مع زيادة الهبة في القسم
الثاني فقلت

يصح خيار الشرط في ترك شفعة * وبيع وبراء ووقف كفالة
وفي شفعة خلع وعق اقالة * وصلح عن الاموال ثم الحوالة
مكاتبه وهن كذا الاجارة * وزيد مساقاة مزارعة له
وما صنع في نذر نكاح ألبسة * وفي سلم صرف طلاق وكالة
وأقرار اهباب وزيد وصية * كما مر بحثا فاعتمذي المقالة

(قوله والخلع) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا خبرا عن الشفعة لانه محجور بالعطف على ما قبله نعم يضع جعله
متعلقا بمحذوف حالا من الخلع (قوله على انه أي المشتري الخ) وكذا لو نقد المشتري الثمن على أن البايع
ان ردة الثمن الى ثلاثة فلا يصح بينهما صح أيضا والخيار في مسألة المثلن للمشتري لانه المتخصن من امضاء البيع
وعدمه وفي الثانية للبائع حتى لو أعقته صح ولو أعقته المشتري لا يصح نهر (تنبيه) ذكر في البحر هنا بيع
الوفاء تبع للثانية فان لا لانه من أقراد مسألة خيار النقد أيضا وذكر في ثمانية أقوال وذكره الشارح آخر
اليوم قبيل كتاب الكفالة وسيأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو لم ينقد في الثلاث فسد)
هذا لوقوع المبيع على حاله قل في النهر ثم لوباعه المشتري ولم ينقد الثمن في الثلاث جازا لبيع وكان عليه الثمن
وكذا لو قلها في الثلاث أو مات أو قلها أجنبي خطأ وغرم القيمة ولو وطئها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها
أو حدث بها عيب لا بفعل أحد ثم مضت الايام ولم ينقد خبر البايع ان شاء الله فسد مع النقص ولا شيء له من الثمن
وان شاء تركها أو أخذ الثمن كذا في الخاتمة اه (قوله فنقض عتقه الخ) اي وعليه قيمته يجر عن الخاتمة
وهذا تفريع على قوله فسد قال في النهر واعلم أن ظاهر قوله فلا يصح يفسد أنه ان لم ينقد في الثلاث ينفسخ قال
في الخاتمة والصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعقته بعد الثلاث فنقض عتقه ان كان في يده اه وأما عتقه قبل
مضي الثلاث فينقض بالاولى كالوباعه كما مر لانه يعني خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) اي على انه
ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام (قوله لا يصح) والخلاف السابق في انه فاسد أو موقوف ثابت هنا نهر عن
الذخيرة (قوله خلا فالنهر) فانه جزؤه الى ماسباه (قوله فلو ترك التفريع) أي في قوله فان اشترى فان اللاحق
يقضي الغفارة والتفريع يقضي انه من فروعه قال في الدرر لم يذكره فافاضا كما ذكره في الوقاية اشارة الى أنه
ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليقترع عليه بل اورده عقبيه لانه في حكمه معنى اه قال محشي خادمي
أنشدني أقول الواقع في الزباني تكونها من صورته وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال الفاء انه فرع مسألة
خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نهضة سواء كان الضرر تأخيرا أو آداء الثمن أو غيره على أن قوله
لانه في حكمه يصلح أن يكون على معصية له دخول الفاء (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره)
لانه يمنع الحكم وفي قوله عن ملك البائع ايماء الى أن البايع هو المالك فلو كان فضر ليا كان اشترط الخيار له مطلقا
للبيع لان اختياره بدون الشرط كما في فروق الكروبيسي ولا يرد الوكيل بالبيع اذا باع بشرط الخيار له لانه
كالمالك حكاه نهر (قوله فقط) قيد به وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار له المان المصنف سبذكره
صريحا والازم التكرار فافهم (قوله فهالك) بكسر اللام ط (قوله على المشتري بيمينه) لان البيع
ينفسخ بالهلك لانه كان موقوفا ولا نفاذ بدون بقاء المحل فبق مقبوضا بيده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا

في الهدية ولا فرق في مسألة المصنف بين هلاكه في مدة الخسار مع بقائه أو بعد ما فسح البائع البيع كافي جامع
 القسولين وأما إذا هلك في يده بعد المدة بلا فسح فيها فانه يهلك بالثمن لسقوط الخيار ولو ادعى هلاكه في يد المشتري
 وجوب القيمة وادعى المشتري اباقة من يده فالقول له بيمينه لأن الظاهر حياته ويتم البيع ولو ادعى البائع
 الاباق والمشتري الموت فالقول للبائع بيمينه كذا في الشراج بحر (قوله اذا قبضه باذن البائع) وكذا
 بلاذنه بالاولى ط وأما إذا هلك في يد البائع انفسع البيع ولا شيء عليهما كافي المطلق عنه وان تعيب في يد
 البائع فهو على خساره لأن ما انتقص بغرفعله لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يضر ان شاء أخذه بجميع
 الثمن وان شاء فسح كافي البيع المطلق وإذا كان العيب جعل البائع يتقص المبيع فيه بقدره لان ما يحدث بفعله
 يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن بحر عن الزيلعي وبأق حكم تعيبه في يد المشتري (قوله يوم
 قبضه) ظرف لقيته ح (قوله فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة) أطلقه فعمل بيان الثمن من البائع
 او المساوم وخصه الطرسوسي في اتفق الوسائل بالثاني ورده في البحر بأنه خطأ لما في الحاشية طلب منه ثوبا
 ليشتر به فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا عشرة وهذا عشرين وهذا ثلاثين فأجملها في ثوب رضي بعته من ذلك
 فعمل فهلكت عند المشتري قال الامام ابن الفضل ان هلكت جلة أو متعاقبا ولا يدري الاول وما بعده ضمن
 ثلث الكل وان عرف الاول رزمة ذلك الثوب والثوبان أمانة وان هلك الاثنان ولا يعلم أيهما الاول ضمن نصف
 كل منهما ورده الثالث لانه أمانة وان نقص الثالث ثلثه أو بعده لا يضمن النقصان وان هلك واحد فقط لزمه
 ثمنه ورده الثوبين اه ملخصا قال في البحر فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه
 وأجاب العلامة المقدسي بأن مراد الطرسوسي انه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة أو حكما أما
 الاول فظاهر وأما الثاني فبان يسي أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضى به ثم قال ومن نظر عبارة
 الطرسوسي وجد هاتان دليلا بما ذكرناه اه قلت وبيان ذلك أن المساوم انما يلزمه الضمان اذا رضى بأخذه
 بالثمن المسمى على وجه الشراء فاذا سمى الثمن البائع وتسلم المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كما
 انه اذا سمى هو الثمن وسلم البائع يكون راضيا بذلك فكان التسمية صدرت منهما معا بخلاف ما اذا أخذه على
 وجه النظر لانه لا يكون ذلك رضى بالشراء بالثمن المسمى قال في القصة سم من أبي حنيفة قال ههنا هذا الثوب
 لك بعشرة دراهم فقال هاته حتى أنظر فيه أو قال حتى أريه غيري فأخذه على هذا وضاع فلا شيء عليه ولو قال هاته
 فان رضىته أخذته فضاغ فهو على ذلك الثمن اه قلت ففي ههنا وجدت التسمية من البائع فقط لكن لما قبضه
 المساوم على وجه الشراء في الصورة الاخيرة صار راضيا بتسمية البائع فكان ما وجدت منهما أمانا في الصورة
 الاولى والثانية فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره فكان أمانة عنده فلم يضمنه
 ثم قال في القصة ط أخذ منه ثوبا وقال ان رضىته اشترته فضاغ فلا شيء عليه وان قال ان رضىته أخذته
 بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى أنظر اليه وقبضه على ذلك وضاع
 لا يلزمه شيء اه قلت ووجهه انه في الاولى لم يذ كر الثمن من احد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه
 الشراء وان صرح المساوم بالشراء وفي الثاني لم يصح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا وفي الثالث وان
 صرح البائع بالثمن لكن المساوم قبضه على وجه النظر لا على وجه الشراء فلم يكن مضمونا وبهذا ظهر الفرق
 بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فافهم واغم تحقيق هذا الحل (قوله مضمون بالقيمة)
 أي اذا هلك أما اذا استهلكه مضمون بالثمن كما حققه الطرسوسي وان رده في البحر بأنه غير صحيح لما في الحاشية
 اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد
 موت المشتري اه قال والوارث كالمورث فقد أجاب في التهر بقوله لا نسلم انه غير صحيح اذا طرسوسي لم يذ كره
 تفقيها بل نقل عن المشايخ صرح به في المتن وعليه في الحيط بأنه صار راضيا بالمبيع جلا لفعله على الصلاح
 والسداد وعزاء في الخبر انه أيضا الى المتن غير أنه قال في القياس يجب القصة اه كلام التهر قلت وما نقله
 في البحر عن الحاشية لاذلاله فيه على ما يدعيه بل ما ينافية لان قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يفيد
 أنه لو استهلكه المشتري نفسه كان الواجب الثمن لا القيمة ووجهه أيضا ظاهر لما علمته من تعليل الحيط والفرق
 بينه وبين استهلاك الوارث أن العاقد هو المشتري فاذا استهلكه كان راضيا بما صاعده الشراء بالثمن المذكور

مطلب
 في المقبوض على سوم الشراء

(اذا قبضه باذن البائع) يوم
 قبضه كالمقبوض على سوم
 الشراء فانه بعد بيان الثمن
 مضمون بالقيمة

بجلافة ما بلغت نهر ولو شرط
المشتري عدم ضمانه بزازية
ولو في يد الوكيل ضمنه من
ماله بلا رجوع الا بامره بالسوم
خائسة أما على سوم النظر
فغير مضمون مطلقا وعلى
سوم الرهن بالاقل من قيمته
ومن الدين وعلى سوم القرض
بقرض ساومه به وعلى سوم
النكاح لامة بقيمتها نهر
(ويخرج عن ملكه) أى البائع
(مع خيار المشتري) فقط
(فهناك بيده بالثمن)

مطلب

المقبوض على سوم النظر

قوله والدين معطوف على قوله
قيمتها أى ينظر الى قيمته والدين
فيضمن بالاقل منهما اه منهم

بجلافة ما اذا استهلكه وارثه لان الوارث غير العاقد بل العقد انفسح بموته فبق امانة في يد الوارث فلازمة القيمة
دون الثمن فقوله في البحر والوارث كالمرث غير مسلم ثم رأيت الطرسوسى نقل عن المتقى ما يفيد ذلك وهو قوله
ولو قال البائع راجعت عما قلت أو مات احدهما قبل أن يقول المشتري رضيت انتقص جهة البيع فان
استهلكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقص يبق البيع في يده مضمونا فكذا هنا اه
فهذا صريح بانفساخ العقد بموته فكيف يلزم الوارث الثمن باستهلاكه فافهم واغتنم (قوله بالغة ما بلغت)
رد على الطرسوسى حيث قال وظاهر كلام الاصحاب انها تجب بالغة ما بلغت ولكن ينبغي أن يقال لا يراد بها على
المسمى كما في الاجارة الفاسدة قال في التهر وفيه نظر بل ينبغي أن يجب بالغة ما بلغت وقد صرحوا بذلك في البيع
القاسد فكذا هنا اه (قوله ولو شرط المشتري) أى مرید الشراء وهو المساوم (قوله ولو في يد الوكيل
الخ) قال في البحر عن الخائسة الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فترض به ورده
عليه فهناك عند الوكيل قال الامام ابن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره بالاخذ
على سوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل وجع على الموكل اه (قوله أما على سوم النظر) بأن يقول هاته
حتى انظر اليه أو حتى أريه غيرى ولا يقول فان رضيت أخذته وقوله مطلقا أى سواء ذكر الثمن أو لا اه ح عن
التهر ولا يخفى أن عدم ضمانه اذا هلك أو ما لو استهلكه القاض فانه يضمن قيمته وقد تناووجه الفرق بينه وبين
المقبوض على سوم الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء اذا لم يبين الثمن أو مات احد العاقدين قبل
الرضى او رجع عما قال كما قدمناه آتفا عن المتقى وقد مناول المسألة ما لو قبض ثلاثة أبواب وسمى ثمن كل
واحد بعينه لمشتري احدها فهلاك واحد منها فانه يضمنه دون الاخرين وتقدم تفصيله وهل هذا خاص بما
اذا كانت ثلاثة تكون مما فيه خيار التعين الا ترى سانه أو أمم والظاهر الثاني اذ لو كانت أكثر فلا شك أن واحدا
منها مقبوض على سوم الشراء وان كان فاسدا والباقي على سوم النظر فهو أمانة بخلاف الاول فتأمل (قوله
وعلى سوم الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين) أى اسمى قدر الدين فلا ينافى ما سبذكره المصنف في كتاب الرهن
من قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون على الاصح اه وفي البرازية الرهن بالدين
الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعود بأن وعده أن يقرضه ألفا فاعطاه وهلك قبل الأتراض
بعطه الاثني الموعود جبرا فان هلك هذا في يد المرتهن أو العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين وعن الثاني
أقرضى وخذها ولم يسم القرض فما أخذ الرهن لم يقرضه حتى ضاع يلزمه قيمة الرهن اه وما عن الثاني مقابل
الاصح المذكور (قوله وعلى سوم القرض الخ) في البحر عن جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض
مضمون بمساومه مقبوض على حقيقته بنزلة مقبوض على سوم البيع الا أن في البيع يضمن القيمة وهنا يملك
الرهن بمساومه من القرض اه وقوله يهلك الرهن بمساومه من القرض أى اذا كانت قيمته مثل الرهن
لا اقل فلا ينافى ما تقدم من انه يضمن بالاقل وبه ظهر أن ما في قوله وما قبض نكرة موصوفة بمعنى الرهن فتكون
هذه عن المسألة التي قبلها كما يعلم مما نقلناه عن البرازية في تصوير المسألة السابقة فافهم (قوله وعلى سوم
النكاح الخ) يعنى لو قبض أمة غيره ليتزوجها باذن مولاه فهلك في يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال
محبسبه الخبر الرمى أقول تقدم أن ما بعته مهر ابعدا الخطبة وهو قائم وهالك يسترد فهو صريح أيضا في أن
ما قبض على سوم النكاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر اه (تنبيه) ظاهر كلامهم وجوب قيمة الامة
ولو لم يكن المهر مسمى ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء أو سوم الرهن فانه لا يضمن
الا بديان الثمن أو بيان القرض وقد أعطاه المكلّم فيه السيد الهوى في حاشية الاشياء من النكاح ولم يأت
بمائل (قوله ويخرج عن ملكه أى البائع) فلو اعتقه لم يصح عتقه ولو كان حلف ان يعتقه فهو حر لم يعتق
لخروجه عن ملكه بجر (قوله مع خيار المشتري فقط) شمل ما اذا كان الخيار لهما أو سقط البائع خياره بأن
أجاز البيع كما في البحر قال ح ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجنبى (قوله فهناك بيده بالثمن) لان
الهلاك لا يعرى عن مقدمة عيب يمنع الرد فهناك وقد انبهم البيع فإن الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع
لان تعسبه في هذه الحالة لا يمنع الرد فهناك والعقد موقوف فيبطل نهر واذا بطل العقد يضمن القيمة والفرق
بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص والقيمة ما قوّم به الشيء بمنزلة

مطلب

في الفرق بين القيمة والثمن

كعيبه) فيها بيع لا يرتفع
تكتسب يد فليزيمه قيمته
في المسألة الاولى والبايع
فسخ البيع وأخذ نقصان
القيمة لا المثل - لشبهة الربا
جداى وثمنه في الثانية ولو
يرتفع كرض فان زال في المدة
فهو على خياره والا لزمه
العقد لتعذر الرد ابن كمال
(ولا يملكه المشتري خلافا
لهم) لتلا بصير سارية قلنا
السارية هي التي لا ملك فيها
لاحد ولا تعلق ملك والثاني
بوجودهنا ويلزمكم اجتماع
البدلين والعود على موضوعه
بالتنقيص بشراء قريبه

قوله لتعذر الرد هكذا يحفظه
وقيه نظير فليست قبل اه صحيحه

المعيار من غير زيادة ولا نقصان (قوله كعيبه فيها) أى في يد المشتري وهذا تشبيه بالهلاك في صورتين أعني
في صورة ما إذا كان الخسار للبايع أو للمشتري فإن التعيب المذكور كله لهلاك يوجب القيمة في الاولى والثاني في
الثانية من غير ما إذا عيبه المشتري أو بائنه أو تعيب بائنه مساوية أو بقل المبيع وكذا بفعل البايع عند
محدد فلا يسقط به خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن البايع النقصان وعندهما يلزم البيع بحر أى يرجع
بالارش على البايع كما ذكر بعد (تنبيه) ذكر حكم الهالك والنقصان عند المشتري ولم يذكر حكم الزيادة عنده
وحاصله انها متصلة أو منفصلة ومتولدة من الاصل كالولد واليمن والجمال والبر من المرض او غير متولدة
كالصبي والعقر والكسب والبناء فتمنع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتولدة بحر عن التنازخانية (قوله لا يرتفع)
يأتى بختارته (قوله فليزيمه قيمته) أى لو هلك ولو قال فللبائع في المسألة الاولى فيسحق البيع الخ لكن أولى لأن
المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب في المسألتين أما ما يلزم بالهلاك فمما هو مصرح به في المتن (قوله لشبهة الربا) لأن
الجودة في المال الربوي غير معتبرة لكن قال في الخلاصة من القصب اذا غصب قلب فضة وهو باضم السوار
ان شاء المالك أخذ مفسورا وان شاء تركه وأخذ قيمته من الذهب قال في العناية اذ لو أوجنا مثل القيمة
من جنسه أدى الى الربا او مثل وزنه أطلنا حق المالك في الجودة والصنعة اه وذكر الزلي هنالك فبما نقص
المغصوب الربوي يحضر المالك بين أن يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يسلمها ويضمن مثلها أو قيمتها
لأن تضمن النقصان متعذر لانه يؤدي الى الربا اه وبه علم أن الخيار للمالك بين امسالك العين بالرجوع
بالنقصان وبين دفعها وتضمن مثلها أى مثل وزنها لانه رضى بابطال حقه في الجودة وبين تضمن قيمتها أى من
خلاف الجنس وفي مسألتنا اذا كان الخيار للبايع في بيع الربوي وعيبه المشتري واختر البايع الفسخ ليس له
أخذ نقصان العيب لانه يؤدي الى الربا وينبغي أن يكون له الخيار في المدة المذكورة تأمل (قوله في الثانية) أى
ما كان الخيار فيها للمشتري (قوله ولو يرتفع) مقابل قوله بيب لا يرتفع (قوله فهو على خياره) أى فله الفسخ
في مدة الخيار وورد المبيع على بائنه لتعذر الرد (قوله والا) أى وان لم يزل المرض في المدة لزم العقد لانه لا يمكنه
رد في المدة معيبا لتضرر البايع ولو زال بعدمضى المدة لزم العقد بمضيها (قوله ابن كمال) ومثله في البحر
والجوهرة (قوله ولا يملكه المشتري) أى فيما اذا كان الخيار له فقط لكن في الحانية يصح اعاقه ويكون امضاء
وفي المراج تجب النفقة عليه بالاجماع ولو تصرف فيه في مدة الخيار جاز تصرفه ويكون اجازة منه وفي جامع
الفصولين لو رهن بالثمن رهنا جاز الرهن به مع انه ذكر فيه أيضا انه لو أراه البايع عن الثمن لم يجز ابراهه عند أى
يوسف اه فنبغى أن لا يصح الرهن أيضا والجواب أن الاراء يعتمد الدين ولا دين له عليه لأن الثمن باق على ملك
المشتري بخلاف الرهن بدليل صحته بالدين الموعود به لكن في المراج أن عدم صحة الرهن بالنقاس
والاستحسان صحته لانه ابراء بعد وجود السبب وهو البيع وتماه في البحر وفيه عن الخلاصة ان زوائد المبيع
موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان فسخ كانت للبايع (قوله خلافا لهما) حيث قال انه يملكه (قوله لتلا
يصير سارية) أى شيئا لا مال له بعد دخوله في الملك وهذا دليل اقوله ما انه يملكه بعد خروجه من ملك البايع
أى انه لو لم يملكه لزم أن يخرج عن ملك البايع لا الى مالكه فيكون كالسارية ولا عهد لنا به في الشرع يعنى في
المعاوضات لتلا ردغو التركة المستغرقة بالدين فانها تخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة ولا الغرماء
ونعاه في النهر والفتح (قوله قلنا) أى من طرف الامام وهو جواب منع كونه كالسارية (قوله والثاني موجود
هنا) وهو علقه الملك أى للبايع اذ قدر د عليه فيعود اليه حقيقة ملكه والمشتري أيضا اذ قد يسقط خياره فيكون
له ط (قوله ويلزمكم الخ) استدلال للامام بطريق النقض الالهي لادليل الخصم باستلزامه الفساد من
وجهين الاول ما في النهر انه لو دخل في ملك المشتري مع كون الثمن لم يخرج من ملكه لزم اجتماع البدلين في حكم
ملك احد المتعاقدين حكما للمعاوضة ولا أصل له في الشرع يعنى في باب المعاوضة فانها تقتضي المساواة بينهما
في تبادل ملكيهما فلا يرد مالو غصب المدبر وأبق من يدو فانه يضمن قيمته ولا يخرج به عن ملك المالك فيجتمع
العروضان في ملك لانه ضمان جناية لامعاوضة والثاني ما في الفسخ من أن خيار المشتري شرع تقرا له ليتروى
فيقف على الصلحة فلما ثبتنا الملك بجمرد البيع مع خياره ألحقناه بتنقيص مقصوده اذ رجا كان المبيع من يعنى
عليه فيعتق بلا اختياره فيعود شرع الخيار على موضوعه بالنقض اذ كان مقورا للنظر وذلك لا يجوز

(قوله ولا يخرج شيء منهما الخ) فان تصرف البائع جاز وكان مضافا وكذا ان تصرفه المشتري في الثمن ان كان عينا وتصرف كل منهما فمما اشتراه باطل وأيهما هلك قبل التسليم بطل البيع فان هلك بعده بطل أيضا ولزم قيمته بخر (قوله عن مالكة) لاحاجة اليه ط (قوله وأيهما جاز بطل خيار فقط) أي وصار العقد باثما من جانيه والاخر على خياره وان لم يوجد منهما الحاجة ولا فسخ حتى مضت المدة لم يفسخ البيع ولو أجاز أحدهما وفسخ الآخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ أو الاجازة أو كانا معا ولا عبرة للاجازة بكل حال اه منح وحاصله انه اذا أجاز أحدهما فالآخر على خياره فان أجاز أيضا تم العقد وان فسخ بطل وان سكتا حتى مضت المدة لم يفسخ العقد (قوله وهذا الخلاف) أي المذكور بين الامام وصاحبيه في مسألة خيار المشتري وهو أن المبيع لا يدخل في ملك المشتري عنده ويدخل عندهما والتفريع في المسائل الآتية على قوله (قوله بئى النكاح) لانه لم يملكها عنده واذا سقط الخيار بطل أي النكاح للثاني أي بين ثبوت المتعة بلك العين وبالعقد وعندهما انفسخ النكاح لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت الى مولاها لان النكاح عليها عندهما وعنده تنقضى زوجته كافي الفتح قال في البحر وعلى هذا الواشترى زوجته فاسدا وقبضها يفسد النكاح ثم اذا فسخ البيع للفساد لا يرفع فساد النكاح (قوله لا يعتبر استبراء) أي عنده وعندهما يعتبر ولو ردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض بحر وهي المسألة الآتية في رمز القاء (قوله فلا يعتق محرره) أي اذا اشترى قريه المحرم لا يعتق عليه في مدة الخيار عنده حتى تنقضى المدة ولم يفسخ عندهما يعتق لانه ملكه (قوله فله ردها) لانه حيث لم يملكها عنده كان وطؤها لها في مدة الخيار بالنكاح لان ملك العين فلا يمنع الرد لانه لم يكن دليل الرضى بالبائع بخلاف وطه غريمك حوته كاسبا في وعندهما يعتق لان الوطه حصل في الملك وقد بطل النكاح فكان دليل الرضى (قوله الا اذا انقضت) أي الوطه ولو باق فبعتن الرد نهر وفتح ومقتضاه ان دواعي الوطه ليست كالوطه لعدم التقيص بها فلا يجري فيها الخلاف المذكور بخلافها في غيرها المنكوحة فان دواعيها مثله فتكون دليل الرضى بالبائع فبعتن الرد اتفاقا كما سبأ في وعلى هذا فيشكل ما في شرح من لا مسكن من انه يمتنع الرد عند الامام لو قبلها أو مسمها أو مسمته بشهوة وكذا لو وطها غير الزوج فيده اه ووجه الاخر ظاهر لان وطه غيره موجب للعقر وهو زواج منفصلة متولدة من المبيع بعد القبض فبعتن الرد كما مر وبأنى (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكم حل وطه المبيعة بخيارها اما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله للمشتري وان كان للمشتري ينبغي أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي اه ولا يخفى أن هذا في غير منكوحة ثم اعلم ان هذه المسألة غير مكررة مع الاولى المروضة لابل والاف وان كان موضوعها شراء الامه المنكوحة لان المقصود من الاولى أن شراءها لا يطل نكاحها ومن هذه ان وطه زوجها لا يمنع من ردها كما تبين عليه ط وهو ظاهر (قوله من الوديعة عند بائعه الخ) أي اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك وتماه في البحر (قوله لعدم الملك) على العلة (قوله ولو ولدت) أي بالنكاح بحر (قوله لم نصرأتم ولد) أي للمشتري لعدم الملك خلافا لهما بحر (قوله لم العقد الخ) أي اتفاقا وتصبرأتم ولد للمشتري اذا ادعاه بحر عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه لم يطل لخياره (قوله اذا ولدت الخ) أي في يد المشتري فيوافق ما قبله ط (قوله ولم تنقضها الولادة) مقتضاه أن الولادة قد لا تكون نقصانا وهو خلاف الاطلاق السابق ويؤيد السابق ما في البرازية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من اللبايع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البائهم ليست بعيب الآن فوجب نقصانا وعليه الفتوى اه وسيد ذكر الشارح في خيار العيب عن البرازية بخلاف ما نقلناه عنها وهو تحريف كما سنوضحه هناك (قوله فهو البائع بعد الفسخ) لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لحدوثه على ملكه بحر قال ط وأما اذا لم يفسخ فالزائد تبع للمبيع كاسلف (قوله فلا استبراء على البائع) لانه انما يجب بتعديده الملك ولم يوجد حيث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم يزل ملك البائع ابن كمال (قوله لكن عبارة ابن الكاكا وأسلم المشتري) وكذا في الفتح وغيره فيكون هو المراد من لفظ أحدهما في

(ولا يخرج شيء منهما) أي من مبيع وعن من ملك بائع ومشتري عن مالكة اتفاقا (اذا كان الخيار لهما) وأيهما فسخ في المدة انفسخ البيع وأيهما أجاز بطل خياره فقط (و) هذا الخلاف (نظره ونحوه في) عشر مسائل جمعها العيني في قوله (استحق عزل نخم) (الاف) من الامة لو اشتراها بخيار فهي زوجته بئى النكاح (والسين) من الاستبراء لحضيها في المدة لا يعتبر استبراء (والخاء) من المحرم فلا يعتق محرره (والقاف) من القربان لمنكوحة المشترا فله ردها الا اذا انقضت (والعين) من الوديعة عند بائعه فهلك على البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك (والزاي) من الزوجة المشترا ولو ولدت في المدة في يد البائع لم نصرأتم ولد ولو في يد المشتري لم العقد لان الولادة عيب دور وابن كمال وفي البحر عن الخافضة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقضها الولادة لا يطل خياره وأقره المصنف (والكاف) من الكسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ (والفاء) من الفسخ لبيع الامة فلا استبراء على البائع (والخاء) من الخمر فلو اشتراه ذمي من مثله بانتشار فأسلم أحدهما فهو للبائع عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكاكا وأسلم المشتري

عبارة العيني "لانه لو أسلم البائع لاتظهر فيه ثمرة الاختلاف لقهاء الخيار اجماعا كما في الزبلي" حيث قال
لو اشترى دمي من ذي خرا على أنه أي المشتري بالخيار ثم أسلم المشتري على مدة الخيار بطل الخيار عندهما لانه
ملكها فلا يملك تلكها بالرد وهو مسلم وعنده ينط البيع لانه لم يملكها فلا يملكها باسقاط الخيار وهو مسلم
ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ولوردها المشتري عادت الى ملك البائع لان العقد من
جانب البائع بات فان أجازته صار له وان فسح صار للخيار للبائع والمسلم من أهل أن تلك الخرج حكما كما في الاوث
ولو كان الخيار للبائع فأسلم هو بطل البيع لان المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدر أن يملك الخيار ولو أسلم
المشتري لا يبطل العقد والبائع على خياره لان العقد من جهة المشتري بات فان أجاز العقد صار له لان المسلم من
أهل أن يملك الخيار حكما وان فسحه كان للبائع وهذا كله فيما اذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لا أحدهما
فلو قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع بائنا وبخيار لا أحدهما أو أهما لان القبض شبه بالعقد
من حيث انه يفد ملك التصرف فلا يملكه بعد الاسلام اه ملخصا (قوله من المأذون الخ) أي اذا اشترى
عبد مأذون شيئا بالخيار وأرأه بانه عن غنه في مدة الخيار بقي خياره لانه لما لم يملكه كان رده في المدة امتناعا
عن التملك والمأذون ولاية ذلك فانه اذا اوجب له شيء فله ولاية أن لا يقبله درر وعندهما يبطل خياره لانه
لما ملكه كان الرذمة تلكا بغير عوض وهوليس من أهله وهذا يقتضي صحة البراء وقد مناه لا يصح عند
أي يوسف فباسا ويصح عند محمد استحسانا بجر (قوله كل ذلك) أي المذكور من أحكام المسائل العشر
(قوله لم يعتق) لانه عنده لم يملكه فلم يوجد الشرط وعندهما وجد فعتق لانه ملكه وأما لو قال ان اشترت
بدل قوله ان ملكت فانه يمتنع انفاضا لوجود الشرط وهو الشراء فيكون كالمثني للعتق بعده فبسط الخيار
فتح بجر (قوله واستدامة السكنى الخ) صورته اشترى دارا على انه بالخيار وهو ما كتبها باجارة وأعادة
فاستدام سكانها قال خواهر زاده استدامتها اختيار عندهما ملك العين وعنده ليس باختيار فتح ومثله
خيار العيب وخيار الشرط في الفسخ ولو ابتدأ السكنى بطل خياره وتماه في البحر (قوله فأحرّم) أي
وهو في بطل البيع عنده وورده الى البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع تنقض بالاجماع
ولو كان للمشتري فأحرّم المشتري له أن يرده بجر وعبارة الفتح ولو كان للمشتري فأحرّم البائع للمشتري أن يرده
وهي الصواب (قوله بعد الفسخ) متعلق بما يتعلق به قوله للبائع أي ثبت للبائع بعد الفسخ لانها لم تحدث على
ملك المشتري وعندهما المشتري لانها حدثت على ملكه كما في الفتح ثم لا يخفى أن الروايات تم المتصلة والمنفصلة
متولدة أو غيرها وليس بصحيح هنا ما تقدمناه عن التنازع من أن أحدهما عند المشتري يمنع الفسخ بالخيار
الا اذا كانت منفصلة غير متولدة كالكسب فهذه تأتي فيها اجراء الخلاف لا مكان الفسخ فيها أما في بقية الصور
الثلاث فلا يلزم للمشتري قطعها وحدها على ملكه حيث امتنع بها الفسخ وزنه البيع ثم رأيت في جامع
القصولين ذكر مسائل الزيادة كما قد من من امتناع الفسخ في الكل الا في صورة المنفصلة الغير المتولدة وان
الخلاف فيها فقط وحينئذ فاطلاق الروايات هنا ليس بما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسألة الكسب
التي رخص لها الكاف فكان على الشارح اسقاط هذه لتكرارها مع ايهاها خلاف المراد كما ظنه من قال ان
الروايات تم المتصلة والمنفصلة فاستغنى بها عن الكاف المشار بها الى الكسب اه فافهم (قوله فسد)
أي انبيس عنده لعجزه عن ملكه باسقاط خياره وبتم عندهما لعجزه عن رده بفسخه فتح (قوله خلافا لهما)
راجع للمسائل الخمس المزيدة فافهم (قوله وبضم الرمز للرمز) كذا في بعض النسخ أي بضم الرمز المزيد
بلفظ تصد للرمز السابق وفي بعض النسخ وبضم الرمز لا يميز الاول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة
أطفت وعليها في بضم ضمير يعود للرمز المزيد ويكون المراد بالرمز المحرور باللام الرمز السابق عن العيني
وبالرمز المحرور بالاضافة شرح الكثر للعيني فان اسمه الرمز وفي ط فبضم المعنى انتهى عنك أي بحقه
بتواضع وعظم الله تعالى في قلبك فامتثل أمره ونهيه وعظم الناس بانزالهم منزلة تصدير صدر أي مقدما
ومقررا عند الله تعالى وعند الناس (قوله ولم أره لأمجد) أي لم ير الرمز بتصدروا والا فامسائل في المنع والبحر
ط (قوله أجاز من له الخيار) أي أجاز بالقول أو بالفعل ككالاتق والوطء ونحوهما كما يأتي وفي جامع
القصولين اذا حال أجزت شراء أو وثقت أخذه أو وضيت أخذه بطل خياره ولو قال هو يت أخذه أو أجزت

(والميم) من المأذون لو أرأه
البائع من الغن صح استحسانا
وبقي خياره لانه لم يملك
الملك كل ذلك عنده خلافا
لهما قلت وزيد على ذلك
مسائل منها (التاء) للتعليل
كان ملكه فهو حر
فسره بخيار لم يعتق (والتاء)
واستدامة السكنى باجارة
او اعارة ليس باختيار (والصاد)
وصيد شراء بخيار فأحرّم بطل
البيع (والدال) والروايات
الحادثة في المدة بعد الفسخ
للبيع (والراء) والعصير
في بيع مسلمين لو تخمّر في المدة
فسد خلافا لهما فينبغي أن
يرخص لهما لفظ تصد ويضم
الرمز للرمز ولم أره لاحد
فليحفظ (أجاز من له الخيار)
ولو أجزت

أو أريدت أو أجبني أو وافقني لا يطل لو اختار الرد أو القبول بقلبه فهو باطل لتعلق الأحكام بالنظر لا بالباطن
 (قوله ولومع جهل صاحبه) أي الماتقة معه أو المالك للبشرين فصح أحدهما بغيره الآخر لم يجر كافي جامع
 الفصولين (قوله لهما) أي لكل من المتعاقدين (قوله فليس للأخر الاجازة) أي إذا قبل الأول
 اجازته يدل عليه ما في جامع الفصولين. بانه مضار نفسه في المدة فصح فان قال بعده أجزت وقبل المشتري
 جاز استحسانا ولو كان الخيار للمشتري فأجاز ثم فسخ وقبل البائع جاز ونفسح اه فيكون الأول يباح آخر
 كما سيذكره الشارح والثاني قالة (قوله لأن المفسوخ لا تلحقه الاجازة) فيه اشكال سيذكره الشارح
 مع جوابه (قوله لا يصح الا اذا علم الآخر) هذا عندهما وقال أبو يوسف بصر وهو قول الامية الثلاثة
 قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه بدون علمه اجماعا ولو أجاز البيع بعد
 فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز بطل فسخه ذكره الاستيعابي يعني عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما اذا
 باعه بشرط انه اذا غاب فسخ فسد البيع عندهما خلافا لابي يوسف ورجح قوله في الفتح نهر (قوله فلو لم يعلم)
 أي في مدة الخيار سواء علم بعد أو لم يعلم أصلا (قوله أن يستوفى بكفيل) الذي في العتيق أن يأخذ منه
 وكلا يعني اذا بدله الفسخ رده عليه اه ومثله في الجرو وغيره ح (قوله أو يرفع الامر للمالك لينصب الخ)
 في العمادية وهذا الحد قولين وقيل لا ينصب لانه ترك النظر لنفسه بعدم أخذ الوكيل فلا ينظر القاضي اليه
 وتماه في النهر (قوله لصحة بالفعل بلا علمه) مثال الفسخ بالفعل أن يتصرف البائع في مدة الخيار يتصرف
 المالك كما اذا أعتق المبيع أو باعه أو كان جارية فوطئها أو قبلها أو أن يكون الثمن عينا فتصرف فيه المشتري
 تصرف المالك فيما اذا كان الخيار للمشتري صرح به الاكمل في العناية وغيره من المشايخ من والمراد بقوله
 أن تصرف البائع الخ أن يكون الخيار له وتصرف كذلك فيكون فسخا حكما لانه دليل استبقاء المبيع على
 ملكه وأما لو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكرناه يمت البيع كما يأتي (قوله كما أفاده الخ) أي افاد الفعل
 الذي يصح به الفسخ يعني أن امثلة الفسخ بالفعل تستفاد من قوله المذكور وان لم يكن المذكور من امثلة
 الفسخ بل من امثلة التمام والاجازة قال في الفتح وجب ما قدمنا انه اجازة اذا صدر من المشتري من الأفعال
 فهو فسخ اذا صدر من البائع اه وقد أفاد الشارح ذلك بقوله الاتي ولو فعل البائع ذلك كان فسخا والمراد
 به الاعتاق وما بعده وحينئذ فليس في كلامه غلط بل هو من رموزه التي تخفى على المعترضين فافهم (قوله وتم)
 العقد الخ) أي تحصل الاجازة بواحد مما ذكره وهو كلام موهم فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار
 للبائع أو للمشتري وهو الموت ومضى المدة وفي بعضها اذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فلو للبائع كان
 فسخا أفاده في الجبر (قوله بجنونه) أي موت من له الخيار باعنا كان أو مشتريا لا موت غيره لا يمت به العقد بل
 الخيار باق لمن شرطه فان أمضى العقد مضى وان فسخه أنفسخ كما في الفتح نهر وفي جامع الفصولين لو الخيار
 لهما فمات أحدهما لزم البيع من جهته والآخر على خياره وفيه أيضا وكيل البيع أو الوصي باع بخيار
 أو المالك باع بخيار غيره فمات الوكيل أو الوصي أو الموكل أو الوصي أو من باع نفسه أو من شرط له الخيار قال
 محمد بن بسم البع في كل ذلك لان لكل منهم حق في الخيار والجنون كالموت اه وكذا الاعماء وتماه في النهر
 (قوله ولا يخلقه الوارث) لانه ليس الامشية وارادة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال هداية
 (قوله كخيار رؤية) نص على ذلك في الغرر والوفاية والتقاية وتختصرها والموت والاصلاح والجبر والنهر وكذا
 في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية ولم يذكر فيه خلافا وعليه ما في فرائض شرح البيهقي عن شرح الجمع
 لابن الصبابة من أن الصحيح أن خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل أصل العبارة لا يورث تأمل (قوله وتفرير
 ونقد) لم يذكرهما في الدرر بل ذكر المصنف الأول منهما في المنع بخناوذكر الثاني في النهر بخناو أيضا ووجه ذلك
 أن الحقوق المجردة لا يورث وكان الوجه لما قوى عند الشارح جزم به وقد رأيت مسألة التقدي في شرح البيهقي
 عن خزانة الاكمل نص على انه لو مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لوارثه نقده وأما مسألة التفريق فنقد وقع
 فيها اضطراب فنقل الشارح في آخر باب المراجعة عن المقدسي أنه أفتى بمثل ما يحجه المصنف هنا ثم ذكر أن المصنف
 ذكر في شرح منظومته الفقهية أن خيار التفريق يورث كخيار العيب وأن ابن المصنف ابدعه وسند كان شاء الله
 تعالى ما فيه هنالك ثم بحث الخبير الرقعي أيضا في حاشية البحر أنه يورث قياسا على خيار فوات الوصف المرغوب

(صح ولومع جهل صاحبه)
 اجماعا الا أن يكون الخيار
 لهما وفسخ أحدهما فليس
 للأخر الاجازة لأن المفسوخ
 لا تلحقه الاجازة (فان فسخ)
 بالقول (لا) بصر (الاذا علم)
 الآخر في المدة فلو لم يعلم لزم
 العقد والحيلة أن يستوفى
 بكفيل لخفاة الغيبة أو يرفع
 الامر للمالك لينصب من يرد
 عليه عيني قيدنا بالقول
 لصحته بالفعل بلا علمه اتفاقا
 كما أفاده بقوله (وتم) العقد
 بجنونه ولا يخلقه الوارث
 كخيار رؤية وتفرير ونقد

فيه كسراء عبد على أنه خيار وقال أنه به أشبه لأنه اشتراه بناء على قول البائع فكان شرطه اقتضاء مضافاً
مرغوباً فإن بخلافه وقد اختلف تفقه الشيخ علي المقدسي والشيخ محمد الغزالي في هذه المسألة لأنهما
لم يراها منقولة ومال الشيخ علي لما نقله فقال والذي أميل إليه أنه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وبه
علم أن ما نقله الشارح عن المقدسي يخالف لما نقله عنه الرمي لكن سابقاً في المراجعة أنه لو ظهر له خيانة في
المراجعة له رده ولو هلك المبيع قبل رده أو حدث به ما يمنع من الرد زعمه جميع الثمن وسقط خياره وعلاؤه هناك
بأنه يجوز خيار لا يقابله شيء من الثمن بخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لأن المستحق فيه جزء فانت
فيسقط ما يقابله وأخذ منه في البحر هناك أن خياره يظهر والخيانة لا يورث كما سنده هناك ولا يخفى أن التفرير
أشبه بظهور الخيانة في المراجعة فكان الحاقه به أولى من الحاقه بالوصف المرغوب لأن الوصف المرغوب بمنزلة
جزء من المبيع فيقابله جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطاً فإذ أتى بسقط ما يقابله بخيار العيب وليس
في التفرير شيء من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن مثل خيار الخيانة في المراجعة وبه يعلم أن الراجح
أنه لا يورث كما جزم به الشارح والله سبحانه أعلم (قوله لأن الأوصاف لا يورث) هذا التعليل انما يناسب
التعبير بأن خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع في الدرر والوقاية والشارح انما اعتبر بأنه لا يخلفه الوارث لأنه
أشبه لأن ما لا يورث قد يخلفه الوارث فيه كخيار العيب فكان الأولى التعليل بأن الأوصاف لا تنتقل كما مر عن
الهداية أي فإن خيار الشرط مجرد مشيئة وإرادة وذلك وصف لصاحب الخيار فلا يمكن انتقاله إلى الوارث
بلا طريق الأرض ولا بطريق الخلقة ومثله خيار الرؤية والتفرير ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في خيار النقل لأن نقد
الثنى فعل لا وصف وهذا يرجح أنه كخيار العيب تأمل (تتمه) في شرح البيرى عن شرح الجمع لابن الصفاء
وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث وكذلك خيار الإجازة في بيع القضي اه والمراد بخيار القبول
خيار المجلس وهو أن يقبل في مجلس العقد بعد إيجاب الموجب (قوله وفوات الوصف المرغوب فيه) هذا
غير موجود في الدرر نعم ذكره في البحر والنهر ووجهه ظاهر لأنه في معنى العيب (قوله فيخلفه الوارث فيها
الخ) لأن المورث استحق المبيع سلمنا من العيب فكذا الوارث وكذا أخبار التعيين ثبت الوارث ابتداء
لاختلاف ملكه بملك غيره لأن يورث الخيار هداية ويدل على أن ذلك ليس بطريق الأرض ما في الدرر من أن
الوارث ثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعد موت المورث وإن لم يثبت له ورث اه وفي غاية البيان
والدليل على أن هذا الخيار للوارث غير ما كان للمورث أن المشتري كان له أن يختار أحدهما أو يرد هما وليس
للوارث أن يرد هما وخيار المشتري كان موقفاً وللورثة ثبت غير موقت اه (قوله ومضى المدة) أي مدة
الخيار قبل الفسخ أي سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري لأنه لم يثبت الخيار إلا فيها فلا يقابله بعدها بحر
(قوله وإن لم يعلم) أي بمضيقها (قوله لمرض أو انغماء) مشى على ما هو التحقيق من أن الانغماء والجنون
لا يسقطان الخيار انما يسقط له مضى المدة من غير اختيار ولذا الوفاق فيها وفسح جاز بحر (قوله والاعتاق)
ولو بشرط وجد في المدة بحر (قوله ولو لبعضه) أي لبعض العبد المبيع قال في النهر وقد أغفلوه هنا (قوله
وتوابعه) كالكتابة والتدبير (قوله الأفي الملك) أي ملك المباشر للفعل بطريق الإصالة (قوله كاجارة)
تمثل لقوله لا ينفذ الأفي الملك قال في البحر وأشار بالاعتاق إلى كل تصرف لا يفعل الأفي الملك كما ذكرنا أعلاه وأوجه
وسا. أو رهن أو أجر وإن لم يعلم على الأصح أو أبراه من الثمن أو اشترى به شيئاً أو أسامه به أو جرم العبد أو سقاه
دواء أو خلق رأسه أو سقى زرع الأرض أو حصده أو عرض المبيع للبيع أو أسكنه في الدار ولو بلا أجر أو رزق
منها شيئاً أو بنى بناءً أو طينه أو هدمه أو حلب البهية أو شق أو دأج الدابة أو رزقها بالوقص حول غيرها
أو أخذ من عرفها أو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة أو ركب الهابة مرة أو أمر الامة بأمر عا وولد له
استخدام والاستخدام ثانياً إجازة إذا كان في نوع آخر اه ملخصاً وبني ما لو زاد المبيع في يد المشتري وقتما
حكمه عند قوله كتعبه (قوله ونظر إلى فرج الخ) تمثل لقوله ولا يعمل الأفي الملك وأورد أن مقتضى الضابط
نعيم النظر إلى كل ما لا يعمل قلت وفيه نظر لأن الضابط في تصرف لا يعمل الخ لا في فعل وطلق النظر وإن كان
فعلاً لكنه ليس بتصرف إذا كان إلى القروح الدخلة فإنه تصرف حكماً بمنزلة الوطء بدليل ثبوت حرمة المصاهرة
به فافهم قال في البحر واعلم أن دواعي الوطء كالوطء فإذا اشترى غير زوجته بالخيار قبلها بشهوة ولمسها بها

لأن الأوصاف لا يورث وأما
خيار العيب والتعيين وفوات
الوصف المرغوب فيه فيخلفه
الوارث فيها لأنه يورث خياره
درر فليحفظ (ومضى المدة)
وان لم يعلم لمرض أو انغماء
(والاعتاق) ولو لبعضه
(وتوابعه) وكذا كل تصرف
لا ينفذ ولا يعمل الأفي الملك
كاجارة ولو بلا تسليم في الأصح
ونظر إلى فرج داخل

أو نظر إلى مرجحها سقط خياره وخبرها انتشار آلتة أو زيادته وقيل بالقلب وإن لم يشتتر فلو بلا شهوة لم يسقط في الكل اهـ وقيل بغير زوجته إذ لو شترى زوجته وسقط خياره لم يسقط خياره لعدم دلالة على الرضى إلا إذا نقصها كما قدمه الشارح (قوله بشهوة) فلو بغيرها لم يسقط لأن ذلك يجعل في غير الملك في الجملة لأن الطبيب والقابلة يجعل لهما النظر فتح (قوله والقول لشكر الشهوة) عبارة الفتح ولو أنكر الشهوة في هذه أي في الدواحي كان القول قوله لأنه شكر سقوط خياره وكذا إذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره في قول أي حنيفة وقال محمد لا يكون فعلها البتة إجازة للبيع والمباذعة ولو مكرها اختيارا وانما يلزم سقوط الخيار في غير المباذعة إذا أقر بشهوتها اهـ وبه علم أنه في المباذعة منها أو منه لا يصدق في عدم الشهوة ولذا قال في البحر لو ادعى عدم الشهوة في التمسيل في القم لم يقبل أي لأن التمسيل على القم لا يحلوعن الشهوة عادة فالمباذعة بالاولى (قوله ومضاده) أي مضاد ما ذكر من الضابط قال في النهر بعد قوله كان إجازة لأن هذا الفعل وإن احتج إليه بالإمتحان إلا أنه لا يحل في غير الملك بحال (قوله ولو وجدها ثيبا الخ) أي لو اشتراها على أنها بكر فوطئها فوجدها ثيبا بردها بهذا العيب أي عيب الشهوة لقوات الوصف المرغوب وهو البكارة أما لو لم يشترطها فلا رد أصلا كما سيأتي في خيار العيب ثم اعلم أن التفصيل بين اللبث وعدمه خلاف ما يفيد الضابط إلا ذلك أن الوطء لا يحل في غير الملك سواء كانت ثيبا أو بكرًا فلا فرق فيه بين اللبث وعدمه وعبارة النهر لا تغاير عليها حيث قال وقد قالوا بأنه لو وجدها ثيبا الخ فان قوله وقد قالوا استدلال على ما ذكره من المناد أي ما قالوه من التفصيل خلاف هذا المقاد وما استدل به ذكره في الفتنه ثم رخص بعده وقال والوطء يمنع الرد وهو المذهب اهـ وبه علم أن مضاد الضابط هو المذهب فلا وجه للاستدلال عليه على أن هذا الضابط انما هو في خيار الشرط وهذه المسألة من مسائل خيار العيب (قوله وسجي) في باب (أى في باب خيار العيب والذي سجي) حكاية أقوال في المسألة وقد عطل ما هو المذهب وعليه منى المصنف هناك فافهم (قوله ولو فعل البائع ذلك) أى التصرف الذى لا يتعدأ ولا يحل إلا فى الملك وكان الخيار له ط (قوله وطلب الشفعة بها) صورته أن يشتري دارا بشرط الخيار له ثم تباع دار بجوارها فطلب الشفعة بسبب الدار التى اشتراها سقط خياره فيها وتم البيع (قوله بخلاف خيار روية وعيب) فانه اذا اشترى دارا ولم يرها فبيع دار بجوارها فطلب الشفعة فله أن يردها دار بجوار الروية ردو وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطلب أوبه وبالاعتاق (قوله اذا كان الخيار له) ظاهره انه لو كان للبائع يبيع خياره بعد طلب الشفعة لان ملكه باق بخياره بخلاف المشتري لانه لا ملك له مع خياره فطلبه الشفعة دليل التملك لانهم علوا المسألة بأنه لا يكون إلا بالملك فكان دليل الإجازة تقتضي سقوط اختياره اهـ فافهم (قوله وألالبائع الخ) هو مذكور في غاية البيان عن الجامع الصغير وعبارة اعل أن أحد العاقدين اذا اشترى الخيار لغيرهما كان البيع جائزا بهذا الشرط اهـ وصرح به متلامسكين عن السراجية والكافي وقال ان التمسيد بالمشتري اتفاق وتقله الجوى عن المتصاح ويأتى قريبا عن البحر (قوله الخيار) أى خيار الشرط لان خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقدين بحر عن المعراج (قوله عاقد كان أو غيره) تعميم للغير لكن قال ح الأولى أن يراد بالغير الاجنبى لأن مسألة ما اذا جعل المشتري الخيار للبائع أو العكس قد ذكرت أول الباب في قوله ولأحدهما وأيضا فيما اذا جعل المشتري الخيار للبائع لا يكون الخيار لهما بل للبائع فقط وفي العكس يكون الخيار للمشتري فقط فكيف يصح قوله فان أجاز أحدهما الخ ولذلك قال في البحر ولو قال المصنف ولو شرط أحد المتعاقدين الخيار لاجنبى صح لكان أولى لبشمل ما اذا كان الشارع البائع أو المشتري وليجوز اشتراط أحدهما الآخر فان قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد ولذا قال في المعراج والمراد من الغير هنا غير العاقدين لىأتى فيه خلاف زفر اهـ قلت ومثله في الفتح وبه زال تردد صاحب النهر حيث قال ولم أر ما واشترطه المشتري للبائع هل يكون ناجبا عنه أيضا محل تردد قدره اهـ (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح وهو قول زفر (قوله ان وافقه الآخر) لا لا سابق فيه لانه محل العصة على الإطلاق وهو مضاد التفصيل الذى بعده (قوله لعدم المزاحم) لأن السابق ثبت حكمه قبل المتأخر فلم يضره وان كان المتأخر أقوى كالفسخ (قوله ولو كانا معا) بأن خرج الكلادمان معا كافي السراج وهذا قد تبين والظاهر أنه يكتفى بعدم العلم بالسابق منهما نهر (قوله في الأصح) صححه

بشهوة والقول لشكر الشهوة فتح ومضاده أنه لو اشتراها بالخيار على أنها بكر فوطئها لعلم أي بكر أم لا كان إجازة ولو وجدها ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا العيب نهر وسجي في بابها ولو فعل البائع ذلك كان فسخا (وطلب الشفعة) وإن لم يأخذها معراج (بها) أى بدافعها خيار الشرط بخلاف خيار روية وعيب معراج (من المشتري) إذا كان الخيار له) لأنه دليل الإجازة (ولو شرط المشتري) أو البائع كما يفيد كلام الدرر وبه جزم الهنسى (الخيار لغيره) عاقد كان أو غيره بهنسى (صح) استحسانا وثبت الخيار لهما (فان أجاز أحدهما) من النائب والمستناب (أو تنقض) (صح) ان وافقه الآخر (وان) أجاز أحدهما وعكس الآخر فلا سابق أولى لعدم المزاحم (ولو كانا معا فالفسخ أحق) في الأصح زيلعي

لأن الجواز يقتضي المنقوض ولا يجوز الاعتراض بأنه يجوز
 ثلثا بالمسوط (لو) تنافخا ثم
 (راضا على) فسخ الفسخ وعلى
 (إعادة العقد بينهما) إذ
 فسخ الفسخ إجازة وأجيب
 بنوع كونه إجازة بل بيع ابتداء
 (باعت عبيد) على أنه بالخيار
 في أحدهما فصل عن كل
 واحد منهما (وعين) الذي فيه
 الخيار (صح) البيع للعلم
 بالبيع والتمن (والا) عين
 ولا يفصل أو عين فقط أو فصل
 فقط (لا) يصح لجهة البيع
 والتمن أو أحدهما (وكذا لو كان
 الخيار للمشتري) تنافى أيضا
 الأنواع الأربع (فرع) وكله
 يبيع بشرط الخيار فباع بلا
 شرط لم يجز ولو وكله بالشراء
 والحالة هذه فقد على الوكيل
 والفرق أن الشراء متى لم يتخذ
 على الأمر يتخذ على الأمور
 بخلاف البيع فتح وسبيبه
 في القبول والوكالة فيلحفظ
 (وضع خيار التعيين) في
 التعميم لا في التملك لعدم
 تنافه لولو للبائع في الأصح كافي
 لأنه قد يرث قيميا ويقتضه وكله
 ولا يعرفه فبيعه هذا الشرط
 فست الحاجة إليه نهر
 مطلبه
 في خيار التعيين

فأشحن معز بالمسوط وفي رواية ترجيح تصرف الهاتقد لقوله لأن النائب يستفيد الولاية منه وقبل هو
 قول محمد ومافي الكتاب قول أبي يوسف بجر (قوله والمنقوض لا يجوز) أي فضايا الفسخ أقوى لكونه
 لا يقتضي بالإجازة فلذا كان أحق (قوله بل يبيع ابتداء) وعليه فقوله وإعادة العقد بمعنى عقده ثانيا لا بإيجاب
 والقبول أو بالتعاطي أفاده ط (قوله باع عبيد) أي أراد بهما التعيين احتراز عن قبلي أو مملكتين إذ في
 القبي الواحد إذا شرط الخيار في نفسه يصح مطلقا وفي التملك كذلك لعدم التفاوت بجر عن الزبلي وفي
 النهر الظاهر أن التعيين ليس بقيد إذ لو كانا مملكتين أو أحدهما مملكتين والآخر قيدا أو ضل وعين فالحكم كذلك فيما
 ينبغي اه قلت هذا لا يرد على ما قبله من كونه قيدا احترازا إذا المراد الاحتراز عما عدا التعيين لصحته مع
 التفصيل والتعيين وبدونهما وإذا قال يصح مطلقا لأنه في التعيين لا يصح بدونهما فعمل مع التفصيل والتعيين
 يصح في التعيين وغيرهما فقدرتم بنفي تقييد التملك بما إذا كانا من جنس واحد أو لتفاوتا كبر وشعر صارا
 كالتعيين في اشتراط التفصيل والتعيين لبيع العلم بالمبيع والتمن تأكل (قوله على أنه بالخيار) أي ثلاثة أيام كافي
 الهداية (قوله أن فصل الخ) كقوله بعك هذين العبدين كل واحد بخمس مائة على أني بالخيار في هذا
 ثلاثة أيام (قوله والا) عين ولا يفصل كقوله بعك هذين بألف على أني بالخيار في أحدهما (قوله أو عين
 فقط) أي عين من فيه الخيار فقط أي ولم يفصل التمن كقوله بعك هذين بألف على أني بالخيار في هذا (قوله
 أو فصل فقط) كقوله بعك هذين بألف كل واحد بخمس مائة على أني بالخيار (قوله لجهة البيع والتمن)
 أي فيما إذا لم يعين ولم يفصل لأن الذي فيه الخيار لا ينفصل البيع فيه في حق الحكم فكانه خارج عن البيع
 والبيع انما هو في الآخر وهو مجهول لجهة من فيه الخيار ثم عن البيع مجهول لأن التمن لا ينقسم في مثله
 على البيع بالأجزاء كذا في الفتح (قوله أو أحدهما) أي التمن فيما عدا عين ولم يفصل أو المبيع فيما عدا فصل
 ولم يعين (قوله الأنواع الأربع) أي الصور ط (قوله لم يجز) لأنه أمر ببيع لا بزل المالك بدون رضاه
 وقد خالف ط (قوله وضع خيار التعيين) أي بأن يقع البيع على واحد لا بعينه بخلاف المسألة السابقة
 فليست من خيار التعيين لوقوع البيع فيها على العبدين وأما قول الهداية هنا ومن اشترى ثوبين فالمراد أحد
 ثوبين كما به عليه في العناية وغيرها وفي الفتح المراد أن يشتري أحد ثوبين أو ثلاثة غيره معين على أن يأخذ أحدهما
 شاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام فيما بعينه بعد تعيينه المبيع أما إذا قال بعك عبيدا من هذين بمائة ولم يذكر قوله
 على أنك بالخيار في أيهما شئت لا يجوز تنافا كقوله بعك عبيدا من عبيدي وإن اشترى أحد أربعة لا يجوز اه
 وقد استفيد من هذه العبارة أمور الأول أن خيار التعيين انما يكون البيع فيه على واحد من اثنين أو ثلاثة
 لا بعينه وهو ما قلناه الثاني أنه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي الثالث أنه لا بد أن يقول بعك قوله بعك
 أحدهما من العبدين على أنك بالخيار في أيهما شئت أو على أن تأخذ أيهما شئت ليكون نفا في خيار التعيين وقال
 في البحر لأنه لو لم يذكر هذه الزيادة يكون فاسدا لجهة المبيع فان قبضهما وما تاعده ضمن نصف قيمة كل واحد
 منهما ما وإن مات أحدهما قبل الآخر لم يزد قيمة الآخر كذا في المحط اه الرابع أنه لا بد أيضا من ذكر خيار
 الشرط بأن يقول على أنك بالخيار ثلاثة أيام أي إذا عين واحد منهما بمحكم خيار التعيين يكون فيه خيار
 الشرط وهذا الرابع فيه خلاف يأتي (قوله لا في التملك) أي التي من جنس واحد بجر (قوله ولو للبائع)
 صورته أن يقول المشتري اشترت منك أحد هذين الثوبين على أن تعطيني أحدهما نهر فله أن يلزم المشتري
 أي بما شاء إلا إذا تعيب أحدهما فليس له أن يلزمه المعب الإرضاء فإذا ألزمه إياه ولم يرض به ليس له أن يلزمه
 الآخر بعد ذلك ولو هلك أحدهما في يده كان له أن يلزمه الباقي وأما إذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم
 في أحدهما إلا أن يكون معه خيار شرط والمبيع مضمون بالتمن وغيره أهلية فإذا هلك أحدهما تعين هو مبيعا
 والآخر أهلية ولو هلك معا ضمن نصف كل واحد واختلاف في الهالك أولا فالقول للمشتري يمينه وبينه البائع أولى
 ولو تعيبا معا فالخيار بحالة ولو متعاقبا تعين الأول مبيعا ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فيه
 وقامه في البحر (قوله لأنه قد يرث الخ) جواب من صاحب البحر عما ورد في الفتح من أن جواز خيار
 التعيين للجانحة إلى اختيار ما هو الأوفق والأرق فيختص بالمشتري لأن المبيع كان مع البائع قبل البيع وهو
 أدري بما لأمه منه اه واعترض الجوى الجواب بأن ما ذكر من صورة الارث صورة نادرة والأحكام

لا تناط بنادور قلت وقد يجاب أيضا بأن الانسان ما دام لم يبيع في ملكه لا يتأمل فيما يلائمه وانما يحتاج الى التأمل
بعد البيع وأيضا كثيرا ما يحتاج الى رأى غيره فافهم (قوله ومدة كسبار الشرط) أى ثلاثة أيام ظاهر كلام
البحر أن هذا مبنى على القول بأنه بشرط معه خيار الشرط فقد ذكر في البحر أن خمس الائمة صحح الاشتراط
وغر الاسلام صحح عدمه ورجحه في الفتح لكن ذكر قاضى خان أن الاشتراط قول الأكثر ثم قال في البحر واذالم
يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنده وبأى مدة معلومة كانت
عندهما كذا في الهداية اهـ لكن قوله على هذا القول ليس في الهداية والمتبادر من كلام الهداية أن اشتراط
التوقيت مبنى على ما صححه نحر الاسلام وبأى عن الفتح ما يدل عليه ثم اعلم أن اشتراط التوقيت نازع فيه
الزبلى فقال اذالم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه
يفضل لزوم العقد عند معنى المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في أحدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن
تعيينه بمضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن أن التوقيت لا يشترط فيه اهـ
وأجاب في الحواشي السعدية بأن له فائدة هي أن يجب على التعيين بعدمضى الأيام الثلاثة وأترو في النهرو هو
معنى قوله في الشرع بل لانه فائدة هي دفع ضرر البائع لما يلحقه من مطل المشتري التعيين اذ لم يشترط فيفوت
على البائع نفعه وتصرّفه فيما يملكه اهـ وأبدي في البحر فائدة اخرى وهي انه يمكن ارتفاع العقد فهما أى في
التوين مثلا بمضى المدة من غير تعيين بخلاف مضى في خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه
اهـ قلت لكنه لم يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما خفي على الزبلى (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في
الاصح) غير أنهما ان تراضا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد كل من التوين الى ثلاثة أيام ولو
بعد تعيين العيوب الذي فيه البيع ولورده أحدهما كان يحكم خيار التعيين ويثبت البيع في الآخر بخيار الشرط
ولومضت الثلاثة قبل رد شي وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما وعليه أن يعين ولومات المشتري
قبل الثلاثة ثم يبيع أحدهما وعلى الوارث التعيين لأن خيار الشرط لا يورث والتعيين ينتقل الى الوارث ليزم ملكه
عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم يتراضا على خيار الشرط معه لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عند أبي
حنيفة ففتح وتعامه فيه وقوله وان لم يتراضا الخ معطوف على قوله ان تراضا وظاهرا أنه اشتراط توقيت
خيار التعيين مبنى على القول بأنه لا يشترط أن يكون مع خيار التعيين خيار الشرط لاعلى القول بالاشتراط
خلافا لما يفيد كلام البحر المار وهو ظاهر لأن خيار الشرط موقت فلا حاجة الى توقيت التعيين أيضا (قوله
فرضي أحدهما) قال في البحر ذكر الرضى اذ لورده أحدهما لا يجيزه الآخر ولم أره صريحا ولكن قوله لم يورده
أحدهما لورده معيبا يدل عليه اهـ (قوله اودلالة) كبعب واعتاق (قوله بعد رؤية الآخر) أى ورضاه
لأن مجرد الرؤية لا يوجب تمام البيع ط (قوله لضرر البائع الخ) علة لعدم الرد في المسائل الثلاث ووجه كون
الشركة عينا صار لا يقدر على الاتقاء به الا بطريق المهايأة وتامه في الفتح (قوله صفقة واحدة) قيده اذ
لو كان العقد صفقتين فلكل الرد والاجازة مخالفا للآخر رضى المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى ط (قوله
للبائعين) بدل من قوله لهما (قوله فليس لاحدهما الافراد اجازة) أى بعدما رد الآخر وقوله اورد أى ليس
لاحدهما الافراد اذ بعدما اجازه الآخر اهـ ثم لا يخفى أن التفرع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولورده
أحدهما في المسائلين لا يجيزه الآخر فليس لاحدهما الخ وهذا ذكره في البحر بقوله لو باع ليس لاحدهما
الافراد اجازة اورد المالى الخائنة اشترى عندهما من رجل صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار فرضي أحدهما
بالبيع ولم يرض الآخر لهما البيع في قول أبي حنيفة اهـ وانت خبير بأن ما في الخائنة لا يدل على قوله
اورد فالتظاهر أنه بحث منه كما بحث مثله في المسألة السابقة (قوله لجمع) لم أره فيه ثم قال في شرحه لا ي
ملك قيد بالمشتريين لأن البائع لو اشترى والمشتري واحدا وفي البيع خيار شرط او عيب فرد المشتري فوجب
أحدهما دون الآخر يحكم الخيار اجازة اتفاقا كذا في جامع المحبوبي اهـ ومثله في شرح المنظومة وغرر الاذكار
ولا يخفى أن هذه المسألة غير ملى المتن لأن هذه في رد المشتري وتلك في رضى احد البائعين وهذه وفاقية وتلك
خلافية كما مر عن الخائنة (قوله بشرط خبزه) أى صريحا اودلالة كما يأتى في بابيه وسياقى آخر الباب بيان

(فيما دون الاربعة) لاندفاع

الحاجة بالثلاثة لوجود جند

وردى ووسط ومدة كسبار

الشرط ولا يشترط معه خيار

شرط في الاصح فتح (ولو

اشترى) شيأ على انهما بالخيار

فرضي أحدهما) بالبيع

صريحا اودلالة (لا يرد

الآخر) بل بطل خياره

خلافا لهما (وكذا) الخلاف

(في خيار الرؤية والعيوب)

فليس لاحدهما الرد بعد

الرؤية أى بعد رؤية الآخر أو

رضاه بالعيوب خلافا لهما

لضرر البائع بعيب الشركة

(كما يلزم البيع لو اشترى رجل

عبدا من رجلين صفقة)

واحدة (على ان الخيار لهما)

للبائعين (فرضي أحدهما

دون الآخر) فليس لاحدهما

الافراد اجازة اورد اخلافا

لهما مجمع (اشترى عبدا بشرط

خبزه أو كيبه)

أى حرفته كذلك (فظهر بخلافه) بأن لم يوجد معه أدنى ما ينطلق عليه اسم الكتابة أو الخبز (أخذه بكل الثمن) ان شاء (أوزكه) لغوات الوصف المرغوب فيه ولو ادعى المشتري انه ليس كذلك لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الحرف اختيار ولو امتنع الرذيب بما قوّم كاتسا وغيره كتب ورجع بالتفاوت في الاصح (بخلاف شرائه شاة على انها حامل أو خطب كذا وطلا) أو يجبر كذا صاعا أو يكتب كذا قدرافسد لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب أو لبون لجاز لانه وصف (والقول للمتكسر) لو اختلفا (في شرط الخيار) على الظاهر (كما في دعوى الاجل والمضى) (اشترى) (اجارة والزيادة) (اشترى) (اجارة بالخيار فرد غيرها) بدله (فان لا بائنها المشتراة فقال البائع ليست هي) ولا يئنه له (فالقول للمشتري) يمينه (وجاز للبائع وطؤها) درر وانعقد بيعا بالتعاطى فتح وكذا الرد في الوديعة فليحفظ

مطلب
فيمالواختلفا في الخيار وفي مضه أو في الاجل أو في الاجارة أو في تعيين المبيع

مطلب
اشترى جارية على انها بكر ثم اختلفا

الوصف الذي يصح شرطه وما لا يصح (قوله اى حرفته كذلك) لانه لو فعل هذا الفعل أحمنا لا يسمى خيارا بجر عن المعراج (قوله بأن لم يوجد الخ) اى ليس المراد النهائية في الجوده بل أدنى الاسم بأن يفعل من ذلك ما يبيحه للقاعل خيارا أو كذا لان كل واحد لا يجوز في العادة عن أن يكسب على وجه تبين حروفه وأن يجز مقدار ما يدفع الهلاك عن نفسه وبذلك لا يسمى خيارا إلا كاتسا بجر عن الذخيرة وبه ظهر أن المناسب ابدال قول الشارح اسم الكتابة والخبز بقوله اسم الكاتب والخبز ولذا اقال في الفتح اعنى الاسم المشعر بالحرفة (قوله اخذه بكل الثمن) لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن ما لم تكن مقصودة در منق و قصد الوصف بافراذه بكر الثمن كما مر في المبيع المذروع كل ذراع بكذا (قوله لم يجبر على القبض) لان الاختلاف وقع في وصف عارض والاصل فيه العدم والقول قول من يدعى الاصل والقول للبائع في انها بكر لها صفة أصلية والوجود فيها أصل وعلمه في الجرح (قوله ورجع بالتفاوت) فان كان بقدر العشر رجع بعشر الثمن بجر عن الذخيرة قال ط أى يعتبر التفاوت من الثمن فان هذا البيع صحيح لانظر فيه القصة (قوله في الاصح) وهو ظاهر الرواية وفي رواية لا رجوع بشئ بجر (قوله شاة على انها حامل) قيد بالشاة لان اشتراط الحمل في الامة فيه تفصيل سيذكره الشارح في الفروع الاتية (قوله قدرا) بفتح القاف أى يكتب مقدار كذا من الورق أو من الاسطر مثلا (قوله فسد) أى البيع (قوله لانه شرط فاسد) لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها فتح أى لان ما في البطن والضرع لاتعلم حقيقة (قوله جاز) أى على رواية الطحاوى وبفسد على رواية الكرخى شربلا لانه وجرم بالاول في الفتح والدرر (قوله لانه وصف) الاول أن يزيد مرغوب لانه ليس كل وصف يصح اشتراطه كما سيذكره في الضابط آخر الباب (قوله والقول للمتكسر الخ) لان الخيار لا يثبت الا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن يرضيه كما في دعوى الاجل درر (قوله والمضى) أى إذا اختلفا في معنى المدة فالقول للمتكسر لانهم متصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى أحدهما السقوط بمعنى المدة فالقول للمتكسر درر (قوله والاجارة) اى اجارة البيع عن له الخيار كما اذا ادعى البائع على المشتري بالخيار أنه اجاز البيع وأنكر المشتري فالقول قوله لان البائع يدعى سقوط الخيار ووجوب الثمن وهو ينكر ط (قوله والزيادة) أى اذا اختلفا في قدر الاجل فالقول لمن يدعى اخصر الوقتين لان الآخر يدعى زيادة شرط عليه وهو ينكر درر وتقدم أول البيوع عند قوله وصح بمن حال وموجل انه لو اختلفا في الاجل أى في أصله فالقول لنافيه الا في السلم وسياق في باب خيار العيب ما لو اختلفا بعد التقاضى في عدد المبيع أو عدد المقبوض فالقول للمشتري لان القول للقاضي مطلقا قدرا أو وصفة أو تعيينا فلو جاء بالرد بجزا وشرط أو رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو خيار عيب فللبائع الخ وسياق الكلام عليه هنالك وكذا في آخر خيار الرؤية وبق ما اذا اختلفا في تعيين المبيع الذى فيه خيار الشرط عند اجازة من له الخيار والعقد وقد ذكره في الصريح في آداب خيار الرؤية عن الظهيرية ثم قال والحاصل أن السلعة لو مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للبائع والأفلا خيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري (تنبيه) اشترى جارية على انها بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده فقال البائع بكر لصال والمشتري ثيب فان التقاضى بريمها النساء فان قلن بكر لمز المشتري بلاعين البائع لان شهادتهن تأيدت هنا بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق قوى وشهادتهن ضعيفة لم تتأيد بمؤيد لكن ثبت حق الخصومة لتبوجه اليمين على البائع فيعطى بالله لقدمها بنحكم البيع وهي بغيره فان نكل ردت عليه والارزى للمشتري. فبعضها في رواية انها ردت بها دتمن قبل القبض بلاعين البائع ولو قال سلمها اليك وهي بكر وزالت في يدك فالقول قوله لان الاصل البكارة ولا يريمه التقاضى النساء لان البائع مقتر بزوال البكارة فتح ملخصا وسند كل هذا فمن يتحقق ويسان في خيار العيب عند قول الشارح واعلم أن العيوب أنواع وهذا اذا علم انها ثيب بغير الوط فلو به فلا يرد لها بل يرجع بالنقصان كما سأتى هناك عند قول المصنف اشترى جارية ملح (قوله فائلا بأنها) ضمن فائلا معنى اذى فعدها بالباء (قوله وجاز للبائع وطؤها) لان المشتري لما ردها رضى بملكها من البائع بذلك الثمن فكان للبائع أن يملكها درر وعلى هذا القياس القصار اذ ردها الثوب الا بجر على رب الثوب وكذا الاسكافى تبارخانية قلت وهذا اذا لم يعلم أن الثوب المراد ثوب غير القصار (قوله وانعقد بيعا بالتعاطى) أفاد ذلك وجوب الاستبراء

على البائع ط (قوله ولو قال البائع للمشتري عنده) هذه المسألة مؤخره عن موضعها اه ح (قوله لكنه نسي عندنا) أي وقد نسي في تلك المدة بجر وهذا القيد هو محل التوهم اذ لو قصرنا المدة فكذلك بالاولى (قوله لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل يناسب ما لو نسي بعد العقد أما لو قبله فالتعليل كونه الوصف مشروطا لدلالة قال في الصروا على أن اشتراط الوصف المرغوب فيه إما أن يكون صريحا أو دلالة لما في البدائع في خيار العيب والجعل بالطبخ والخبز في الحار به ليس بعيب لكونه حرفة كالنشاط إلا أن يكون ذلك مشروطا في العقد وأن لم يكن مشروطا وكانت تحسن الطبخ والخبز في يد البائع ثم نسبت في يده فاشتراها له رد هالان الظاهر أنه إنما اشتراها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالشروط نصا اه والظاهر أن هذا إذا كان المشتري عالما بتلك الصفة لكن يشك على هذا ما في الحاوى الزاهدي لو قال أشتري منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باشر العقد مرسل من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد اه فان هذا صريح في أنه لا بد من ذكر الشرط في صلب العقد ولا تكفي الدلالة ولعله قول آخر تأمل (قوله أن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن) لا ينافيه ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لأن ذلك في هذا المتع الرذ اه ح أي قد فسر المشتري فهو ضروري (قوله لا خيار للمشتري) أي خيار روات الوصف المرغوب لأن قوله بما فيه سالم يذ كر على وجه الشرط وهذا لا ينافي ثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التغير برأى ثم رأيت بعض المحققين نقل عن المحط أن وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الأشياء في البيع ولم يجعلها صفة للبيع بل أخبر عن وجودها فيه وأنه عدم ما ليس بشروط في البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب الخيار أما قوله بأخذها وأوامها فله الخيار لأنه جعلها صفة للدرا في البيع تناول الموصوف بصفته فإذا لم يجدته تلك الصفة فله الخيار اه وأفاد أنه لو ذ كر على وجه الشرط بنت له الخيار لا آخر أيضا لما في جامع القصولين باع أرضا على أن لا يمتزجها أو دارا على أن فيه بيتا ولم يكن فانه يجوز العقد ويخبر المشتري أخذه بكل الثمن أو تركه والاصل فيه أن ما يدخل في العقد بلا شرط إذا شرط وعدمه فانه العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط ولم يوجد لم يجوز اه فافهم (قوله نرى دارا الخ) قال في الفتح وعلم أنه إذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه ووجده بخلافه متارة يكون البيع فاسدا وتارة يستقر على الصحة وثبت للمشتري الخيار وتارة يستقر بعهدها ولا خيار للمشتري وهو ما إذا وجده خيرا مما شرطه وضابطه أن كان المبيع من جنس المسمى فيه الخيار والشيء أجناسا عن الهرودي والاسكندري والكائن والقطن والذريع الاتي في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط فحش التفاوت في الأغراض وعدمه اه أي ضابط اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا مما شرطه (قوله فسد) أي لفحش التفاوت فيكون اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا مما شرطه كالمصبوغ برعفران ولذا ذكر في الفتح من أمثلة الفساد لو اشترى دارا على أن لا يبناء ولا يخل فيها فإذا يبناء أو يخل أو على أنه عديم فإذا هو جاربه فافهم نعم على البرازية الفساد في اشتراط أن لا يبناء فيها بانه يحتاج إلى النقض وبشكل مسألة الشجرة التي لا تنمر فانه لا يظهر اختلاف الجنس فيها فالظاهر ما في البرازية باع أرضا على أن فيها كذا شجرة أمثرا بغيرها فوجد فيها نخلة لا تنمر فسد لأن النخلة لها قسط من الثمن بالذكر وسقط حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فأشبهه شراء شاة مذبوحة فإذا اغتذها قطوعة اه تأمل (قوله جاز وخير) أي لا اتحاد الجنس لكون الذكروا الاتي في غير الآدمي جنسا واحدا وانما خبر لكون الاتي في الحيوانات خبر من الذكروا فقد فاق الوصف المرغوب فيعتبر قال في الفتح وكذا على أنه ناقة فكان جلا أولم معز فكان لهم ضان أو على عكسه فله الخيار اه أي لأن ذلك جنس واحد ولذا يفرق بينهما في الزكاة (قوله وبعبه) بأن اشترى على أنه بغل فإذا هو بغلة وكذا على أنه حمار أو بعير فإذا هو أناء أو ناقة أو جارية على أنها رتقاء أو حبل أو ثوب فإذا هو بخلافه جاز ولا خيار له لانه صفة أفضل من المشروطة وينبغي في مسألة البعير والتغلة أن يكون في العرب وأهل البوادي الذين يطلبون الدار والنسل أما أهل المدن والحكارة فالبعير أفضل فتح وذ كر في باب البيع الفاسد أن صاحب الهداية ذكر أنه لو باع عبدا على أنه خاز فإذا هو كاتب خيمع أن صناعة الكتابة أشرف عند الناس وكان صاحب الهداية من المشايخ الذين لا يفرقون بين كون الصفة التي ظهرت أشرف أولا وذهب آخرون إلى أن الخيار فيما إذا كان الموجود أمتن وصحح الأول لقوات غرض المشتري

(ولو قال البائع للمشتري عند

رده كان يحسن ذلك لكنه

نسي عندنا فالقول للمشتري

لأن الأصل عدم الخبز والكتابة

فكان الظاهر شاهدا له

(ولو اشترى من غير اشتراط

كتبه وخبره وكان يحسن ذلك

فنسيه في يد البائع رذاله

اتغير المبيع قبل قبضه زيلني

قال ولو اختار أخذه أخذه

بكل الثمن لما مر أن الأوصاف

لا يقابلها شيء من الثمن (فروغ)

* باع داره بما فيها من الجذوع

والابواب والخشب والتفن

فاذا ليس فيها شيء من ذلك

لا خيار للمشتري * نرى دارا

على أن يبناء هابا لا بخر فاذا هو

باب أو أرضا على أن يخرها

كلها أمثرا فاذا واحدة منها

لا تنمر أو ثوبا على أنه مصبوغ

بعضر فاذا هو برعفران فسد

ولو على أنها بغلة مثلا فاذا هو

بغل جاز وخير وبعبه جاز

بلا خيار

بخلاف ما إذا اشترى عبدا على أنه كافر فإذا هو مسلم فلا خيار له لأن الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر
بخلاف تعيين الخبز أو الكفاية فإنه يقيد أن حاجته وهذا الوصف أهملنا ومفاده تصحيح ثبوت الخيار وإن
ظهر الوصف أفضل من الشروط إلا إذا لم يحصل التفاوت بين الوصفين في المفروض المقصود للمشتري كالعبد
المسلم والكافر (قوله فليحفظ الضابط) هو ما قد مناهم وألاع الفتح (قوله البيع لا يطل بالشروط في اثنين
وثلاثين موضعا) هي شروطهن معلوم بإشارة وتسمية فإن أعطاه الرهن في المجلس جازا استحسانا وشروط تكميل
حاضر أو غائب وحضر قبل الافتراق وكفل فلو غابا وكفل حين علم فسد وشروط حالة المشتري للبائع على غيره
بالتن استحسانا وفسد لو على أن يجعل البائع بالثمن على المشتري وشروط شهادة على البيع وشروط خيار الشرط
إلى ثلاثة أيام وشروط تعدد على أنه إن لم يتعد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وشروط تأجيل الثمن إلى أجل
معلوم وشروط البراءة من العيوب وبراءة البائع من كل عيب وشروط قطع الثمار المبيعة أي على المشتري فإنه
يقتضيه العقد تفريغا لملك البائع عن ملكه وشروط تركها على التخليل بعد ادراكها على المقتني وشروط وصف
مرغوب فيه كإمتر وشروط عدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن وشروط ردّه بعب وجديف وشروط كون
الطريق لغير المشتري وشروط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الأدي أي أيا واشترى عبدا على أن لا يبيعه
أو لا يخرج عن ملكه فسد وشروط اطعام المشتري المبيع إلا إذا عين ما يطعم الأدي أي كأن شرط أن يطعم
العبد المبيع خبيصا فيفسد وشروط حمل الجارية على التفصيل الذي ذكره الشارح بعد وشروط كونها مغنية
لأنه عيب شرعا فيكون براءة من العيب فإن لم يجدها مغنية فلا خيار له لأنه وجدها سالمة من العيب وإن شرط
المشتري ذلك على وجه الرغبة فسد البيع بشرطه ما هو محتمر ونظيره ما في البرازية لو شراء على أنه خفي فإذا هو
خفي له الرد ولعكس قال الإمام الخصاص في العبد عيب فإذا بان خلاصا ركانه شرط العيب فإن سلموا وقال
الثاني الخصي أفضل لرغبة الناس فيه فيغير أه وجرم في الفتح بقول الثاني ومقتضا جريان ذلك في الأمة
المغنية وشروط كون البقرة حليفا وشروط كون الفرس حملا جاكسر الهاء أي سهل السير بسرعة وشروط
كون الجارية ما ولدت فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرد قلت ونظيره أنه لا رد بدون هذا الشرط مع أنه ذكر
في البرازية أنه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلق لأن التكرار الحاصل
بالولادة لا يزول أبد اوعليه الفتوى وفي رواية أن نقصها الولادة عيب وفي البهائم ليس عيب إلا أن نقصها وعليه
الفتوى وشروط إبقاء الثمن في بلد آخر وهذا لو كان الثمن مؤخر إلى شهر مثلا فالبيع جائز والشرط باطل الآن
يكون له مؤنة فقيمين أي ما لو غير مؤجل فالبيع فاسد لأنه بصير أجلا مجهولا وشروط الحمل إلى منزل المشتري فيماله
حل لو بالفارسية أي ما في العربية فإنه يفرق فيها بين الإيضاء والحمل والعقد يقتضي الأول لا الثاني ففسد البيع
وشروط حذو النعل وشروط خرز الخلف وشروط جعل رقعة على ثوب اشتراء من خلقاني وشروط كون الثوب
سداسيا فإذا وجدته خماسيا أخذه بكل الثمن أو تركه لأنه اختلاف نوع لا جنس فلا يفسد وشروط كون السويق
ملئوا بآمن سمين وشروط كون الصابون متخذ من كذا جرة من الزيت ففيها لو كان يطرأ إلى المبيع وقبضه ثم
ظهر أنه متخذ من أقل مما ذكر من السمن والزيت جاز البيع بلا خيار لأن هذا مما يعرف بالعنان فإذا عاينه
اتقى الغرر ومثله ما لو اشترى خيصالا متخذ من عشرة أذرع وهو يطرأ عليه فظهر من تسعة جاز بلا خيار
قلت وبشكل عليه مسألة السداسي على أن كونه مما يعرف بالعنان غير ظاهر إلا إذا خشي التفاوت وشروط
بيع العبد إلا إذا قال من فلان بأن قال بعتك العبد على أن تبعه من فلان فإنه يفسد لأن له طلبا وشروط جعلها
بيعة والمشتري ذي أي بأن اشترى دارا من مسلم على أن يتخللها بيعة جازا للبيع وبطل الشرط وكذا بيع العصري على
أن يتخذ خرا وانما جاز لأن هذا الشرط لا يخرجها عن ملك المشتري ولا مطالب له بخلاف الشرط أن يجعلها
المسلم مسجدا فإنه يخرج عن ملكه إلى الله تعالى وكذا بشرط أن يجعلها ساقية أو مقبرة للسليمان أو أن يتصدق
بالطعام على الفقراء فإنه يفسد بشرط رضي الجيران بأن اشترى دارا على أنه إن رضى الجيران أخذها قال
الصفار لا يجوز وقال أبو البثان سبي الجيران وقال إلى ثلاثة أيام جاز أه ط مخلصا مع بعض زيادة (قوله
شرط أنها مغنية) هذه والتي بعدها تقدمنا في مسائل الاشياء (قوله ولو شرط حليفا) أي الأمة
بخلاف الشاة فإنه مفسد كإفادته المصنف لأن الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز

مطلب
البيع لا يطل بالشروط في ٣٢

لكونه على صفة خير من
المشروط مجتبي فليحفظ الضابط
البيع لا يطل بالشروط في اثنين
وثلاثين موضعا مذكورة في
الاشياء * شرط انها مغنية
ان للتبزي لا يفسد وان للرغبة
فسد بائع ولو بشرط حليفا
ان الشرط من المشتري فسد
وان من البائع جاز لان حليفا
عيب فذكره للبراءة منه حتى
لو كان في بلد رغبون في شراء
الامام لا ولا فسد خائفة
ولو بشرط انها ذات لبن

خاتمة (قوله على الاكثر) أي على قول أكثر الفقهاء (قوله لا ما فيه غرر) كسبع الشاة على انها حامل (قوله إلا أن لا يرغب فيه) لأن اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كما في حبل الامة (قوله ما يعرف بالعبان) كسالة السويق والصابون كما مر في مسائل للإشياء (قوله اتقى الغرر) فليس له أن يرده إذا ظهر بخلاف ما اشترط واقفه سبحانه أعلم

(باب خيار الرؤية)

قدمه على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك لجمع لزومه واللزوم بعد التمام والرؤية بخيار الرؤية فسخ قبل القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضى البائع وينسخ بقوله ردته الا انه لا يصح الرد الا بعلم البائع بخلافه للثاني وهو ثبت حكمه بالشرط ولا يوقت ولا يمنع وقوع الملك للبشترى حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره وزنه الثمن وكذا هو الحال في يد اوصار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج بحر (قوله من اضافة المسبب الى السبب) الذي ذكره في الفقه والجران الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية اه (قوله ظاهر) كذا في أغلب النسخ ولا يناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ ظاهر البطلان وفي بعضها غير ظاهر وبه عرفت الدر المتقي وعزاه مع التعليل بعده الى البهسي (قوله لما سبي الخ) يعني والثمن لا يثبت قبل شرطه وفيه أن هذا برءا أيضا على ما ذكره لأن المسبب لا يتقدم على سببه وسنأتي جوابه قريباً وهو أنه بسبب آخر ويانه كما قال ح أن حق الفسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار له بل يحكم أنه عقد غير لازم لأنه لا يقع من غير ما خالفه فسخه لضعف فيه كما حققه في العناية وسد غره الشارح اه (قوله في أربعة مواضع) أي لا غيرها كما في الفتح (قوله الشراء للاعبان) أي اللزوم تعيينها ولا تثبت فيها في المدة والمراد الشراء الصحيح لما في البحر عن جامع الفصولين أن خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد اه أي لوجوب فسخه بينهما (قوله والقسمه) في الشريكة لا العون أن قسمة الاجناس المختلفة ثبت فيها الخيارات الثلاث بخيار الشرط والعيب والرؤية وقسمة ذوات الامثال كالمكلاات والموزونات ثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة غير المثلثات كالشباب من نوع واحد والبقر والغنم ثبت فيها خيار العيب وكذا الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص لا اه (قوله فليس في ديون وتقود) في بعض النسخ في ديون التقود وفي بعضها في دين العقود والاولى اولى وعطف التقود على الديون من عطف الخاص على العام قال في الفتح وعرف من هذا أي قصره على المواضع الاربعة أنه لا يكون في الديون فلا يكون في المسلم فيه ولا في الاثمان الخاصة أي كالدرهم والدنانير بخلاف ما إذا كان المبيع ائناً من أحد التقدين فان فيه الخيار اه قال في البحر وأما رأس مال السلم إذا كان عناقاً ثبت فيه خياره للسلم اليه (قوله وعقود لا تنسخ) قال في الفتح ومحل كل ما كان في عقد ينسخ بالفسخ لا فيما لا ينسخ كالمره ويدل الصلح عن القصاص وبدل الخلع وان كانت أعباناً لانه لا يفسد فيها لان الرد لم يوجب الانتساع بني العقد قائماً وقامه وجوب المطالبة بالعين لا بما يقابلها من القيمة فلو كان له أن يرده كان له أن يرده أبداً (قوله لمالم يراه) أي العاقدان قال في البحر أراد بما يراه مالم يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم المحازضات الرؤية من أقوال المعنى المجازي فيشمل ما إذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيراً وما اشتراه الاعمى وفي التنية اشترى ما يذوق فذاقه فلا ولم يره سقط خياره اه (قوله أي المبيع) أي الذي لم يره بأن كان مستورا (قوله فلو لم يشر الى ذلك الخ) عبارة الفتح هكذا في المبسوط الاشارة اليه اولى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى لكن المطلق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سبي جنس المبيع أو لا وسواء أشار الى مكانه أو اليه وهو حاضر مستور أو لا مثل أن يقول بعت منك ما في كل بئ عامة المشايخ قالوا المطلق الجواب يدل على الجواز عنده وطاشة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الايمه وغيره كصاحب الاسرار والذخيرة لبعده القول بجواز ما لم يعلم جنسه أصلاً كأن يقول بعتك شيئاً بعشرة اه كلام الفتح وحاصله التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل المطلق الجواب على ما قاله شمس الايمه وغيره من لزوم

جاز على الاكثر قلت والضابط للاوصاف أن كل وصف لا غرر فيه فاشترطه جائز لا ما فيه غرر إلا أن لا يرغب فيه وفي الخاتمة في فضل الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف بالعبان اتقى الغرر

(باب خيار الرؤية)

من اضافة المسبب الى السبب وما قبل من اضافة الشيء الى شرطه ظاهر لما سبي اه (قوله في أربعة مواضع) أي لا غيرها كما في الفتح (قوله الشراء للاعبان) أي اللزوم تعيينها ولا تثبت فيها في المدة والمراد الشراء الصحيح لما في البحر عن جامع الفصولين أن خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد اه أي لوجوب فسخه بينهما (قوله والقسمه) في الشريكة لا العون أن قسمة الاجناس المختلفة ثبت فيها الخيارات الثلاث بخيار الشرط والعيب والرؤية وقسمة ذوات الامثال كالمكلاات والموزونات ثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة غير المثلثات كالشباب من نوع واحد والبقر والغنم ثبت فيها خيار العيب وكذا الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص لا اه (قوله فليس في ديون وتقود) في بعض النسخ في ديون التقود وفي بعضها في دين العقود والاولى اولى وعطف التقود على الديون من عطف الخاص على العام قال في الفتح وعرف من هذا أي قصره على المواضع الاربعة أنه لا يكون في الديون فلا يكون في المسلم فيه ولا في الاثمان الخاصة أي كالدرهم والدنانير بخلاف ما إذا كان المبيع ائناً من أحد التقدين فان فيه الخيار اه قال في البحر وأما رأس مال السلم إذا كان عناقاً ثبت فيه خياره للسلم اليه (قوله وعقود لا تنسخ) قال في الفتح ومحل كل ما كان في عقد ينسخ بالفسخ لا فيما لا ينسخ كالمره ويدل الصلح عن القصاص وبدل الخلع وان كانت أعباناً لانه لا يفسد فيها لان الرد لم يوجب الانتساع بني العقد قائماً وقامه وجوب المطالبة بالعين لا بما يقابلها من القيمة فلو كان له أن يرده كان له أن يرده أبداً (قوله لمالم يراه) أي العاقدان قال في البحر أراد بما يراه مالم يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم المحازضات الرؤية من أقوال المعنى المجازي فيشمل ما إذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيراً وما اشتراه الاعمى وفي التنية اشترى ما يذوق فذاقه فلا ولم يره سقط خياره اه (قوله أي المبيع) أي الذي لم يره بأن كان مستورا (قوله فلو لم يشر الى ذلك الخ) عبارة الفتح هكذا في المبسوط الاشارة اليه اولى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى لكن المطلق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سبي جنس المبيع أو لا وسواء أشار الى مكانه أو اليه وهو حاضر مستور أو لا مثل أن يقول بعت منك ما في كل بئ عامة المشايخ قالوا المطلق الجواب يدل على الجواز عنده وطاشة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الايمه وغيره كصاحب الاسرار والذخيرة لبعده القول بجواز ما لم يعلم جنسه أصلاً كأن يقول بعتك شيئاً بعشرة اه كلام الفتح وحاصله التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل المطلق الجواب على ما قاله شمس الايمه وغيره من لزوم

الإشارة إليه أو إلى مكانه أذ لا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أملا أي لا توصف ولا بإشارة ولذا قال صاحب النهاية
 يعني شيئا سمي موصوفاً ومشاراً إليه أو إلى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه فافاد أن لزوم الإشارة عند
 عدم تسمية الجنس والوصف فالتسمية كافية عن الإشارة حتى لو قال بعثك كتر خطبة ببلدية بكذا والكتر في
 ملكه من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع وكذا بالإضافة في مثل بعثك عبدي وليس له غيره وكذا الحدود
 في مثل بعثك الأرض القلانية والمدارعي نقي الجهالة الفاحشة ليصع البيع كاحتقنا ذلك بما لا مرد عليه أول
 البيوع عند قوله وشرط لصحته معرفة قدر مبيع ونحن قد ذكرناه بالمرحعة فانه يتفعل هنا بهذا التقرير
 سقط ما في الحواشي السعدية من قوله أقول في كون الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه شرط الجواز سيما بالاجماع
 كلام فليأتل اه لماعلمت من أن الإشارة ليست شرطاً دائماً بل عند عدم معرفت آخر رفع الجهالة فافهم
 (قوله وفي حاشية أخرى زاده) أي حاشيته على صدر الشريعة قال في المنع وفي حاشية أخرى زاده ذكر هذا
 البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا إطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الأصح وقال بعضهم لا يجوز وبهم
 يؤيده ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث بشرط كون المبيع حاضراً موجوداً مهماً مقدوراً التسليم وما
 في المبسوط من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر إليه أو إلى مكانه لا يجوز بالاجماع اه
 وفي الغاية قال القدوري من اشترى شيئاً لم يره فالبيع جائز معناه أن يقول بعثك الثوب الذي في كى هذا
 اه وهذا الجارية المتقبة وكذلك العين الغائب المشار إلى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير ما سمي
 والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لأن كلاً من في عينه بحالة لو كانت الرؤية حاصله
 لكان البيع جائزاً اه ما في المنع ملخصاً ولا يخفى أن حاصله تقييد إطلاق الجواب بما قاله في المبسوط وغيره كما مر
 عن فسخ القدير وهو يحمل إطلاق المتن لعبارة القدوري المذكورة (قوله أي المشتري) كان ينبغي للمصنف
 التصريح به لانه لم يتقدم له ذكر مع إيهام عود الضمير للبائع وان كان يرتفع بقوله الآتي ولا خياراً للبائع (قوله
 إذا رآه) أي علم به كإتدائه (قوله إذا رآه البائع الخ) في البحر عن جامع الفصولين شره وجهه البائع
 إلى بيت المشتري فراه ليس له الرد لانه لورده يحتاج إلى الجمل فبصرف هذا كعب حدث عند المشتري ومؤنة رد
 المبيع يعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري ولو شرى متاعاً رآه إلى موضع فله رد يعيب أو رؤية لورده إلى
 موضع العقد والافلا اه وظاهره أنه انما يرد لورده إلى موضع العقد فيما لو وجهه المشتري بخلاف البائع وهو
 خلاف ما نقله الشارح عن الأشباه والذي يظهر عدم الفرق وأن ما ذكر من قوله لانه لورده الخ غير ظاهر لانه
 لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري فافهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض التعليق المذكور
 بما ذكرته ثم انه يستفاد من كلام الفصولين أن ما أنفقه البائع على تحميلة إلى منزل المشتري لا يلزم المشتري إذا رآه
 عليه المبيع إلى محل العقد لأن البائع متبرع بما أنفقه لأن الواجب عليه التسليم في محل العقد دون التحميل وبه
 يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حديد الميره وشرط على البائع تحميلة إلى بلدة المشتري ثم رآه فلم يرض به
 وأراد فسخ البيع بخيار الرؤية أو بفساد العقد بسبب الشرط المذكور والجواب انه يلزمه تحميلة إلى بلدة
 البائع لورده عليه وان كان الرد بسبب الفساد لما صرح به في جامع الفصولين أيضاً من أن مؤنة رد المبيع فاسداً
 بعد الفسخ على التناض (قوله وان رضى بالقول قبله) قد بالقول لانه لو أجاز به بالفعل بأن تصرف فيه يزول
 خياره كما في الشربلالية عن شرح الجمع (قوله أي قبل أن يراه) أشار إلى أن الضمير المذكور في قبله
 عائداً إلى المعنى المصدري لا إلى لفظ الرؤية المفهوم من قوله إذا رآه لانه مؤنث تأمل وأجاب في البحر بأنه ذكر
 الضمير للمعنى أي لأن المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله لان خياره معلق بالرؤية بالنص) أي يحدث من
 اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه ان شاء أو أخذه وان شاء تركه قال في الدرر وفيه أن هذا استدلال بمفهوم
 الشرط ونحن لا نقول به اه قلت وجوابه أن الأصل في العقد اللزوم فلا يثبت الخيار إلا بدليله والنص انما أثبت
 عند الرؤية فينبغي ما رواه اعلى الأصل فالحكم ثابت بدليل الأصل لا بمفهوم هذا الشرط وهذا معنى قول
 الشارح ولا وجود للمعلق قبل الشرط وقال في الفسخ والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل
 الثبوت اه أي إذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدم قبلها فلا يصح اسقاطه بالرضي فافهم (قوله لا تقدم لزوم
 البيع) بيان للفرق بين الفسخ والاجازة فانها غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التعليق بالشرط

وفي حاشية أخرى زاده الأصح
 الجواز (وله) أي للمشتري
 (أن يردّه إذا رآه) إذا رآه
 البائع بيت المشتري فلا يردّه
 إذا رآه إلا إذا أعاده إلى البائع
 أشباه (وان رضى) بالقول
 قبله أي قبل أن يراه لان
 خياره معلق بالرؤية بالنص
 ولا وجود للمعلق قبل الشرط
 (ولو فسخته قبلها) قبل الرؤية
 (صح) فسخته (في الأصح) بحر
 لعدم لزوم البيع بسبب جهالة
 البائع فلم يقع منه بما

في الحديث المار وذلك أن القسح له سبب آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فالقسح من جهة ولم يستل
 للإجالة سبب آخر فثبت على عدمها أنه بخير لا يلزم قبل الرؤية لجهاالة المبيع وإذا أراد جديته سبب آخر
 لعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الأسباب على سبب واحد فأخذه في البع (قوله غيره وقت بمدة)
 تفسيره لاطلاق (قوله هو الأصح) وقيل موقت بوقت ما كان القسح بعد الرؤية حتى لو تمكن منه ولم يصح سقط
 خياره بغير (قوله وهو مطلق بخيار الشرط) كتعب في يده وتعدر ردة بعضه وتصرف لا يفسح كالاتفاق
 وتوابعه أو يوجب حقاً للغير كالبيع المطلق أي عن شرط الخيار للبائع والرهن والأجارة قبل الرؤية وبهذا
 وما لا يوجب حقاً للغير كالبيع بخيار أي للبائع والمساومة والهبة بلا تسليم بطل بعدها لا قبلها ملحق وفي جامع
 الفصولين باع بخيار لا يطل به خيار الرؤية إلا في رواية وبخيار المشتري بطل وكذا الواع بعاً فاسد وأهلك بعض
 المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعدر ردة بعضه بطل خياره
 ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع أو قال رضي بعضه بطل خياره وكذا الخيار العيب وكذا الوراء بقضه
 رسوله اه قال في نوابعين ومساءلة عرض بعضه على البيع ليست وفاقة لما في الخافية لو عرض بعضه على البيع
 بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند أبي يوسف اه قلت صاحب الخافية يقدم الأشرف تدبر (قوله مطلقاً)
 أي قبل الرؤية وبهذا كما علمت (قوله ومفيد الرضى) نقل عبارة الدرر بالمعنى لأنه قال ويطله ما لا يوجب
 حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لأن هذه التصرفات لا تقيده على
 صريح الرضى وهو اختياره بطل بعد الرؤية وأما التصرفات الأولى فهي أقوى لأن بعضها لا يقبل القسح وبعضها
 أوجب حق الغير فلا يملك إطلاقه اه ثم اعلم أنه في الكثرة انقصر على قوله ويطل بما يطل به خيار الشرط فأورد
 عليه في البع الأخذ بالشفعة والعرض على البيع والباع بخيار للبائع والأجارة والاسكان بلا آخر والرضى
 بالمبيع قبل الرؤية قائماً بطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اه لكن الصواب إسقاط قوله والأجارة قائماً
 بوجوب حق الغير وقد علمت أن مسألة العرض خلافه ثم إن ما أوردته في البع احتز عنه الشارح بقوله ومفيد
 الرضى بعد الرؤية لا قبلها فإن هذه الأشياء لا تبطل خيار الرؤية قبل الرؤية لأنها تفيد الرضى وصريح الرضى
 قبلها لا يطله فلذا قال بعد الرؤية لا قبلها لكن يبقى إيراد البع وأرداه على قوله وهو مطلق خيار الشرط مطلقاً
 فإن هذه الأشياء تبطل خيار الشرط فثبتوا أنها تبطل خيار الرؤية قبلها وبعد ما علم أنها لا تبطل قبلها لما علمت
 ولا يفيد قوله ومفيد الرضى الخ لا أن بعض ما يبطل خيار الشرط يفيد الرضى كالتقضي والبيع ونحوهما من
 التصرفات ويطل خيار الرؤية قبلها وبهذا (تنبيه) عذ في البع مما يبطل خيار الرؤية قبض المبيع وتقد
 الثمن بعد الرؤية زاد في جامع الفصولين وكذا الوراء فقضه رسوله اه وجهه إلى بيت المشتري فإذا أراد ليس له
 رده ما لم يرد إلى موضع العقد كما سيأتي به وكذا لو اشترى أرضاً لم يرها وأعارها فزرها المستعير وكذا لو اشترى
 عدل ثياب فلبس واحد بطل خياره في الكل اه (قوله فله الأخذ بالشفعة الخ) تفريع على قوله لا قبلها
 أي إذا كان مفيد الرضى لا يطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو اشترى داراً ولم يرها فبعت داراً بجنيهاً فله الأخذ
 الثانية بالشفعة ولا يطل خياره في الأولى حتى إذا رآها ولم يرض بها فله ردها بخيار الرؤية (قوله بدر من خيار
 الشرط) وكذا ذكره الشارح هناك عن المعراج بقوله بخلاف خيار رؤية وعيب (تنبيه) انما عدا ذلك إلى
 الدرر من خيار الشرط مع أنه في الدرر ذكره في هذا الباب حسناً بقوله كذا طلب الشفعة بما لم يره لانه يجعله
 مبطلًا لخيار الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح (قوله خوف الغرر) أي غرر البائع بسبب اعتداده على ثمنه
 فلا يطلب لشفته مشتري آخر ط (قوله ولا خياراً طابع ما لم يره في الأصح) بأن ورن عينا فباعها لا خياره
 بالاجماع السكوتي درستي أي يقع الحكم به بحضور من العصاة رضي الله تعالى عنهم ولم يرون أحد منهم
 خلافه فكان اجاباً عاصراً كوتياً كما يسقطه في الفتح وهو قول الامام المرجوع إليه كافي الجربة ظهر أن قوله
 في الأصح لا يحمل له لاجهاً أن مقابله صحيح مع أن ما رجع عنه المجتهد لم يبق قولاً له لا في حكم التمسوخ (قوله
 وكفي روية مايؤذن بالمقصود) لأن روية جميع المبيع غير مشروط لتعذره في كفي روية ما يلد على العلم
 بالمقصود هداية والمراد أن روية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لأنه قد اشترى ما رأى فلا خيار
 له وليس المراد أنه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كما توجه بعض الطلبة فاستشكله بأن خيار

(وبت الخيار) الرؤية (مطلقاً)
 غير موقت بمدة هو الأصح
 عناية لا إطلاق النص ما لم
 يوجد به بطله وهو بطل خيار
 الشرط مطلقاً ومفيد الرضى
 بعد الرؤية لا قبلها درر فله
 الأخذ بالشفعة ثم ردة الأول
 بالرؤية درر من خيار الشرط
 فليحفظ (وبشرط للنسخ علم
 البائع) بالنسخ خوف الغرر
 (ولا خياراً طابع ما لم يره) في
 الأصح (وكفي روية مايؤذن
 بالمقصود)

الرؤية غير موقوتة وأنه إذا ما بعد الشراء لا يسقط الا يقول أو فعل يدل على الرضى فكيف يسقط بمجرد رؤية
ما يؤيد بالقصد أو أفاذه في التهرب بشرائه الشارع ولا شك أنه لو فهم سقطت والملازم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد
الشراء الا قبل الرؤية بعينه ولا فاعل به مع أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله كونه
مصدرا) المراد بهما لا يتفاوت أحدهما في الفتح فأن دخل في البيع أشياء فإن كانت الأحكام لا تتفاوت
كالمكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالخروج فكيف يرى رؤية واحد منها في سقوط الخيار إلا إذا كان الباقي
أردى مما رأى فحينئذ يكون له الخيار أى خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في النبايع وعلى الكافي بأنه انما
وضي بالصفة التي رأى لا بغيرها ومضاده انه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أى صاحب الهداية
والتحقيق انه خيار عيب إذا كان اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤية إذا كان لا يوصله الى اسم
العيب بل الدون وقد يجتمعان فيما إذا اشترى ما لم يره فلم يقضه حتى ذكره البائع به عينا ثم أراه المبيع في الحال
أه وأثره في الصر والماض انه إذا كان الباقي أردى مما رأى لا تكتفى رؤية بعضه أى لا يسقط بها الخيار مطلقا
وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على ما في النبايع أى سبق معها خيار الرؤية على ما في الكافي
والتحقيق التفصيل وهو أن كان الباقي معينا في الخياران والاختار الرؤية فقط وهذا التقرير سقط ما في
النهر حيث قال وعندى أن ما في الكافي هو التحقيق وذلك أن هذه الرؤية إذا لم تكن كافية فما الذى أسقط خيار
رؤيته حتى انتقل منه الى خيار العيب فقد بره أه وهذا اعتراض على ما في النبايع والجواب انها قد
أسقطت خيار الرؤية وانما لم تكن كافية في يوم المبيع لانه يبقى معها خيار العيب كما قرأناه بكلام النبايع وعلت
ما هو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية البعض إذا كان في وعاء واحد فلو أكثر فقبل كذلك وقيل لا بد
من رؤية كل وعاء والصحيح الاول لأن رؤية البعض تعترف حال الباقي هذا اذا ظهر أن ما في الوعاء الآخر مثله
أو وجوده فلا يردى فهو على خياره أه (تنبيه) قال في جامع الفصولين فان قال للمشتري لم أعجد الباقي على
تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع والبنية للمشتري أه ومثله في الخاتمة ولا يخفى أن هذا
إذا هلك الخوذج الذى يراه وأدعى المشتري مخالفة الباقي له أما لو كان موجودا فانه يعرض على من له خبرة بذلك
فيستخرج الحال لكن يبنى على شئ وهو أن هذا انما يظهر لو كان المبيع حاضرا مستورا بأكيس أو نحوه أما لو كان غائبا
وأحضره البائع الخوذج وهلك ثم أحضره الباقي فادعى المشتري انه ليس على الصفة التى رآها في الخوذج فينبغي
أن يكون القول للمشتري لانه منكر ضمنا كون ذلك هو المبيع بخلاف ما إذا كان حاضرا لا تفاهضا على انه
المبيع وانما الاختلاف في الصفة وهذا يظهر أن ما يجته الخبير الرمى في حواشيه على الفصولين من انه لو هلك
الخوذج فالقول للمشتري لانكاره كون الباقي هو المبيع ضمنا يجوز على ما لو كان غائبا كما قلنا والاختلاف صريح
المنقول كعلت فاعتقم هذا التعرير (قوله ورقيق) أى ووجهه رقيق أو أكثر كافي السراج عبدا كان أو أمة
لأن سائر الاعضاء في العبد والاماء تبع للوجه ولذا تفاوتت القيمة اذا فرض تفاوت الوجه مع تساوى
الاعضاء ودل كلامه انه لو نظر لسائر أعضائه غير الوجه لا يسقط خياره وبه صرح في السراج نهر ولا تسترط
رؤية الكفين واللسان والاسنان والشعر عندنا بجر (قوله تركب) احتراز عن شاة اللحم أو الفضة
والبرقة الخلوب أو الناقة كفى التهرب بآى حكمها (قوله وكفها) أى مع كفها بفحصين بمعنى العجز وأعاد أن
رؤية القوائم غير شرط وهو الصحيح نهر (قوله فى الاصح) هو قول أبى يوسف واكتفى بمحذور رؤية الوجه نهر
(قوله ونظا نوب مطوى الخ) لأن البادى يعترف ما فى الطى فلو شرط فقصه لتعرضت البائع بتكراره
وتصان بهجته وبذلك يقص عنه إلا أن يكون له وجهان فلا بد من رؤيتهما أو يكون في طيه ما يقصد
بالرؤية كالعلم قبل هذا في عرفهم أما فى عرفنا فالحال برابن الثوب لا يسقط خياره لانه استبقر اختلاف الباطن
والظاهر في الشباب وهو قول زفر وفى المسوط الجواب على ما قال زفر فتح ويحجر قلت ومقتضى التعليق
الاخبر أنه لو لم يتحقق سقط الخيار إلا إذا ظهر باطنه أردى من ظاهره فله الخيار على ما مر وبني شئ لم ار من ينه
عليه وهو ما لو كان المبيع أو أبا متعددة وهي من مخط واحد لا يتحقق عادة بحيث يبايع كل واحد منها بغير عقد
ونظيره انه لا يكتفى برؤية نوب منها إلا إذا ظهر الباقي أردى وذلك لانه لا يتباع بالخوذج في عادة التصار فإذا كتبت
أو اوانا مختلفة يتلوه من كل لون الى نوب واحد بل قد يملعون من كل لون قطعة قدر الاصبع ويقطعون القطع

كوبه صيرة ورقن ووجه
(دابة) تركب (وكفها) أيضا
في الاصح (و) رؤية (ظاهر
فوب مطوى)

في رتبة قسمة سال جميع الاثران برؤية عند الرتبة فيكون القول الثالث من رتبة معلوم في رتبة معلوم الاثران
كلها على الحال المرق والمعلوم بالاطلاق منها حتى ان يسقط اختيار الرؤية لانهما حينئذ تكون جميعاً العدد في
المقاييس كالخروج والمسبق اذا لشد ان يصدق يحصل تفاوت بين رتبة ومعرفة ولكنه سر لا يتبين العلم اذا كان
يخرج من الشك على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها من ثوب اختلاف شخص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما
اذا كانت الثياب من سدى واحد لانه داخل تحت قول الهداية وغيرها انه يكتب برؤية ما يدل على العلم المقصود
وفي الزيلعي لو كان اشياء لا تتفاوت احدها كالكيل والموزون وعلامته ان يعرض بالتوزيع يكتب برؤية بعضه
ليريان العادة بالاكتفاء بالبعض في الجنس الواحد ولو وقع العلم بالباقي الا اذا كان الباقي ادى هذا الخبر فيه
وغير اري وان كان احاده تتفاوت وهو الذي لا يباع بالخروج كالثياب والدواب والعبد فلا بد من رؤية كل
واحد من افراده لانه برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت اهـ أي للتفاوت الفاحش بين تحديد وعبد
وثوب وثوب ولكنه جعل المناطق في الفرق تفاوتات الاحاد وعرضه في العرف بالتوزيع وعدمه فبذلك على
انه لو كان نوع من الثياب لا تتفاوت احاده ويعرض بالتوزيع في العادة كما قلنا فهو في حكم المكيل والموزون وذكر
في الهداية انه يجوز السلم في المذروعات لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والسنة لافي الحيوان لان فيه
تفاوتا فاحشا في المالية باعتبار المعاني الباطنة فيفضي الى المنازعة بخلاف الثياب لانه مصنوع العباد فقلنا
يتفاوت الثوبان اذا اختلفا على منوال واحد اهـ ومزاده انهما يتفاوتان قليلا كما في الفخ اي حيث لا يجر عادة
ولا يفضي الى المنازعة فقد اغفروا التفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لانه بيع معدوم فيبقى
ان يقال هنا كذلك ولهذا اكتفي في العددي المتقارب برؤية البعض في الصحيح خلافا للكرخي هذا ما ظهر في
جنا (قوله وقال زفر الخ) قال في التبريل هذا قول زفر وهو الصحيح وعلم القنوي واكتفي الثلاثة برؤية
خارجها وكذا برؤية بعضها والاصح ان هذا بناء على عادتهم في الكوفة او بعد ادقان دورهم لم تكن متفاوتة الا في
الكبر والصغر وكرونها جديدة اولافا في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح الزيلعي لان بيوت النسوية
والصفة والعلوية والسطوة مرافقها ومطابقتها واسطوسها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي
الفخ وهذا هو المعتمد في ديار مصر والشام والعراق وهذا عرف ان كون ما في الكتاب قول زفر كما نعلم بعضهم غير
واقع موقعه لانه كان في زمنهم ولم يكتب برؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقا اهـ كلام المنبر
وحاصله ان اجتماع الثلاثة اكتمال برؤية خارج البيوت ومغن الدار لكونها غير متفاوتة في زمنهم وزفر كان في زمنهم
وقد خالفهم فعلم انه قائل باشتراط رؤية داخلها وان لم تتفاوت وهذا خلاف ما صححه من اشتراط رؤية داخلها
في ديارنا لتفاوتها فيكون اختلاف عصر وزمان اما خلاف زفر فهو اختلاف جهة وبرهان لا اختلاف عصر
وزمان (قوله ومثله الكرم والستان) فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من رؤية
العنب من كل نوع شيئا في الزمان لا بد من رؤية الخلو والحامض وفي الشارع على رؤس الاشجار تعتبر برؤية
جميعها بخلاف الموضوع على الارض بجر وذكر في فصل ما يدخل في البيع تعا شترى الشارع على رؤس
الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ثم اخبر الرتبة اهـ وهذا بنا في ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا
اشترى الشجر بجره فبكتي ان يرى من كل نوع شيئا وبين ما اذا اشترى التمر مقصودا قائل (قوله شاة قنية)
هي التي تجبس في البيوت لاجل السناج من اقتبسه اتخذته لنفسه قنية اي للنسل للتجارة بجره فقوله للدر
والنسل تفسير لها (قوله مع ضربهم) قال في الجرح بعد مزوء للظاهرة فليجسط فان في بعض العبادات
ما يؤهم الاقتصار على رؤية ضربهما اهـ فليكن في الظاهر الظاهر انه لو اقتصر عليه كضاهم به خبر واحد
(قوله وشم مشوم) وفي دقوف المجازي لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشيء يقع باستعمال الاله اذ راكه
ولا يسقط خارجه حتى يذكره زيلعي (قوله لوجود الحائل) فهو لم ير الدهن حقيقة وفي الحقيقة لو نظرت المرأة
فراى المبيع قال لا يسقط خارجه لانه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سكاك ما يمكن اخذه بلا اصطلاح فراه
فه قبل يسقط خارجه لانه رأى عين المبيع وقبل لانه لا يرى في الماله على حاله بل يرى اكبر مما كان فيه الرتبة
لا تعرف المبيع بجر (قوله وكفى رؤية وكيل قبض وشراء) فلا خارجه ولا لموكله وهذا هو البشارة شيء لا يصح
في العين ليس للوكيل خيار رؤية واذا اشترى ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل قبله لغيره اذ انزه كما في الجميع

وقال زفر لا بد من نشره كله
وهو المختار كما في اكثر المعينات
قاله المصنف (وداخل دار)
وقال زفر لا بد من رؤية داخل
البيوت وهو الصحيح وعليه
القنوي جوهره وهذا
اختلاف زمان لاركان ومثله
الكرم والبستان (و) كفى
(جس شاة لم وظفر) جميع
جسد (شاة قنية) للدر
والنسل مع ضربهما ظهريه
وضرع بقرة حلوب وناقه لانه
المشود جوهره (و) كفى
(ذوق مطعوم) وشم مشوم
(لا خارج دار وجهها) على
الفتي بكامر (اورؤية دهن
في زجاج) لوجود الحائل
(وكفى رؤية وكيل قبض
و) وكيل (شراء)

لارؤية رسول المشتري وبياه

في الدرر (وصح عقد الاعي)

ولولغيره وهو كالصبر الا في

اثنى عشرة مسألة مذكرة

في الاشياء (وسقط خياره

بجس مبيع وشحه وذوقه)

فما يعرف بذلك (ووصف

عقار) وشجر وعبد وكذا كل

ما لا يعرف بجس وشتم وذوق

حذاءى او بنظر وكيله ولو

أبصر بعد ذلك فلا خيار له

هذا كله (اذا وجدت)

المذكورات كنتم الاعي

وكذا رؤية البصير وجه الصبرة

وشحها غير (قبل شرائه ولو

بعده ثبت له الخيار بها) أى

بالمذكورات

مطل

الاعى كالصبر الا في مسائل

الفصولين واكثر عما لو وكه بالرؤية مقصودا وقال ان رصته تحذف لا يصح ولا تصير رؤية موكه جامع
الفصولين قال في البحر لا ينه من المباحات لا تنقض على وكيل اذا قوض اليه الفسخ والاجازة لما في المحط
وكه بالنظر الى مشراه ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخ بصر لانه جعل الرأى والنظر اليه فيفسخ
كما لو قوض الفسخ والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار اه قال في التهرود كلامه ان رؤيته قبل التوكيل به
لا اثر لها فلا يسقط بها الخيار كما في الفقه وغيره (قوله لارؤية رسول المشتري) سواء كان رسولا بالقبض
او بالشراء زيلنى (قوله وبياه في الدرر) حيث قال اعلم ان ههنا وكلا بالشراء وكلا بالقبض ورسولا
وصورة التوكيل بالشراء ان يقول كن وكلا على بشرائه كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكلا على
قبض ما اشتريته وما رأيت وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا على قبضه ف رؤية الوكيل الاوّل تسقط الخيار
بالاجماع ورؤية الثاني تسقط عند اى حنفية فخره الله تعالى اذا قبضه ناظرا اليه فثبت ليس له ولا للموكل ان
يرده الا بعيب وانما اذا قبضه مستورا ثم رآه فأسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما قبضه مستورا انتهى التوكيل
بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصدا لصيرورته او خبيثا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما اراد فلامشتري
ان يرده وقالوا لوكيل القبض والرسول سواء في ان قبضه ما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري اه ح قال في
الشرى لالة وفيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما للخلاف الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لافي نظره
السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كما في التبيين اه ط (تنبيه) نقل في البحر عن القوائد ان صورة الرسالة
ان يقول كن رسولا على قبضه او امرتك بقبضه او ارسلتك لقبضه او قل فلان ان يدفع المبيع اليك وقيل
لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه وذكر في البحر من
كاتب الوكالة عن البدائع ان الايجاب من الموكل ان يقول وكنت بكذا او افعل كذا او اذنت لك ان تفعل كذا
ونحوه اه فهذا صريح في ان الامر والاذن وكسل لكن ذكره هناك عن الوالوجة ما يدل على ان الامر
توكيل اذا دل على اناية المأمور ومن باب الامر وسبب في تحريره هناك ان شاء الله تعالى وكنت هنا في تنقيح
الحامدية بعض ذلك فراجع (قوله ولولغيره) كان يكون وصيا او وكلا (قوله الا في اثنى عشرة مسألة)
قال في الاشياء وهو كالصبر الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جمعة ولا جمعة ولا جمعة ولا جمعة
للاشياء مطلقا على العقد والقضاء والامامة العظمى ولادية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته
الآن يكون اعلم القوم ولا يصح عقده عن كفارة ولم ارحمكم ذبحه وصيده وحضاته ورؤيته لما اشتراه بالوصف
ويبنى ان يكره ذبحه اما حضاته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلا والا فلا ويصلح ناظرا وصيا والثانية في
منظومة ابن وهبان والاولى في أوقاف هلال كما في الاسعاف اه وقوله ولا يصلح للشهادة مطلقا ولو لم يات قبل
فيه الشهادة بالتسامع وقوله ولا يصح عقده مصدر مضاف للمفعول أى ان يعتقد سنده عن كنفارته وقوله ولم ار
الخ عبارة في البحر ويكره ذبحه ولم ارحمكم صيده ورميه واجتهاده في القبلة وقوله ورؤيته لما اشتراه بالوصف
رؤيته مبتدأ خبره قوله بالوصف أى علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ولا يصلح ناظرا وصيا ليس من
المستثنيات لانه وافق فيه البصير (قوله وسقط خياره بجس مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه الجس
ونحوه قبل الشراء وانما اذا اشتري قبل ان يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوده بل يثبت بانصاف الروايات
ويتمد الى ان يوجد منه ما يدل على الرضى من قول أو فعل في التصحيح شريلا على الزيلنى (قوله وكذا
كل ما لا يعرف بجس الخ) فظاهره ان ما يعرف بالجس ونحوه لا يكفي فيه الوصف وكذا عكسه وانه لا يشترط
اجتماع الوصف والجس لكن في المعراج وعن آبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار وقال اجماع تلخيص المحطان
والاشجار وعن محمد يعتبر اللبس في الثياب والخنطة ثم قال وبالجملة ما يقرب به على صحة المبيع فهو المعتبر فينبذ
لا يختلف هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه كان
يسقط خياره اه (تنبيه) في البحر عن البدائع لاية في الوصف للاعى من كون المبيع على ما وصفه ليكون
في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير (قوله او بنظر وكيله) أى وكيل الشراء او القبض لا وكيل النظر الا اذا
قوض اليه الفسخ والاجازة على ما مر (قوله بعد ذلك) أى من الجس ونحوه او الوصف او نظر الوكيل
(قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الاسباب جديدا ولو اشترى البصير ثم عي انتقل الخيار الى الوصف بغير

(قوله لا إنا) أي الرؤية بهذه المذسكورات (قوله كإغاط فيه بعضهم) أي بعض الطلبة وقد مناهنا به
 (قوله أو يعيب) أي يلزم عطفها على معجول لم وهو جدي لا على قول لأن التعب والهلاك للبائع المشتري
 الشئ وانما المنع الذي هلاك البعض لأنه يلزم عليه تفريق الصفة كما يأتي (قوله ولو قيل الرؤية) مسابقة
 على قوله أو يعيب وأهلك بعضه وأما القيل منه ما سبق بعد الرؤية فقط ومنه ما سبق مطلقا ومنه ما سبق
 (أو يعيب) لم يذكر في التفريل في الجرحين أو الأولية وبه سيط ما يجته الجرحي في شرحه أنه لو وجد بعد أخرجه
 منتطح الرؤية فالتظاهر أن له ردة بخيار العيب لأنه بحث مخالف للقول بل والمعقول إذا كشف يسوغ الرد بعد
 حدوث عيب جديد (قوله يدخل عليه عيبا ظاهرا) حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب والرؤية جميعا
 بجر (قوله لتفريق الصفة) يأتي بأنه واستفد منه أنه لو اشترى بأحد هاتين الرأى لا رد الآخر بجر
 (قوله فاصد الشراء عند رؤيته) فلو قصد شراءه ثم رآه ولكنه عنده لم يقصد الشراء ثم شراه ثبت له الخيار
 للعلة المذكورة ط (قوله قال المصنف الخ) قال الخبير الميلي هو خلاف الظاهر من الرواية وقد ذكره
 في جامع الفصولين أيضا بصيغة قل وهي صيغة التبريض فكيف يقول عليه في مثله والتون موضوعه لما هو
 الصحيح من المذهب تأمل أنه وكذا ردة المقدسي بأنه مناف لاطلاعاتهم (قوله فلا يعلم به) كأن
 رأى جارية ثم اشترى جارية منتقة لا يعلم أنها التي كان رآها ثم ظهرت أياها فانه له الخيار لعدم ماوجب الحكم
 عليه بالرضى أو رأى ثوبا غلف في ثوب يوسع فاشتراه وهو لا يعلم أنه ذلك فغ (قوله ولا يعرفه) أي الباقي
 بجر (قوله وكذا لو كان ملفوف الخ) في الجرحين الظهيرة لو رأى ثوبين ثم اشترى أحدهما بغير متفاوت ملفوفين فله
 الخيار لأنه ربما يكون الأدنى بأكثر الثمن وهو لا يعلم أه أي بأن اشترى أحدهما بغيره بغيره والآخر بعينه
 بعشرين مثلاً فانه لا يعلم وقت الشراء أن الذي قاله العشرة جيد أو ردى أما لو شراى أحدهما بعشرين
 ولو بعينه فعند البيع لجهالة البيع ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لأنه عالم بأوصاف العقود عليه حالة الشراء
 الشراء حيث سوى بينهما في الثمن لا دليل تساوياً في الوصف فيكون عالماً بأوصاف العقود عليه حالة الشراء
 ذخيرة وبه علم أن علة الخيار في الأولى هي جهل وصف البسيع وقت الشراء وإن تبين أن الثمن الأدنى للأعلى
 فافهم وبأضافه احتمال دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الحسن معياراً كان غنة أقل فانه يرد على
 البائع بالثمن الأقل ويبقى عليه الأدنى بالثمن الأعلى (قوله ولو سعى الخ) هذا تفصيل لمادة الثمنين الملفوفين
 المذكورة في الشرح كما ظهر لك مما نقلناه عن الذخيرة وقد جعله المصنف تفصيلاً لقوله رأى ثوبا الخ والظاهر
 أن الحكم فيها كذلك تأمل (قوله والقول للبائع الخ) هذا من جهة قوله فلا خيار له إذا تغير فكان المناسب
 ذكره عقبه كما هو الواقع في كثير من الكتب حتى في الهداية والمكتر والغرر (قوله عملاً بالظاهر)
 فان الظاهر أنه لا يلقى الشئ في دار التغيير وهي الدنيا زماناً طويلاً بطرقه التغيير قال محمد أرايت لو رأى
 جارية ثم اشترىها بعد عشرين أو عشرين وقال تغرت ألا يصدق بل يصدق لأن الظاهر شاهد له حال شمس الأيمة
 وبه يقق الصدر الشهيد والامام الرغسافي فيقول أن كان لا يتفاوت في تلك المدة غالباً فالقول للبائع وإن كان
 التفاوت غالباً فالقول للمشتري مثله لو رأى دابة أو ملكاً فاشترىها بعد شهر وقال تغير فالقول للبائع لأن الشهر في
 مثله قليل فغج والمراد التغيير بنقصان بعض الصفات كتنقص الحسن أو القوة لا بعروض عيب لأن عروضه
 قد يكون في أقل من شهر وبه ثبت خيار العيب (قوله لو اختلف في أصل الرؤية) بأن قال له البائع رأيت قبل
 الشراء وقال المشتري ما رأيته وكذا لو قال له رأيت بعد الشراء ثم رضى فقال رضى قبل الرؤية كما في البحر
 (قوله لأنه يشكر الرؤية) أي وهي أمر عارض والأصل عدمه وبني ما لو رأى النودج وهلك ثم ادعى مخالفته
 للباقي وقد مناهنا به (قوله في بيع بات) كذا في التبر والفتح والظاهر أنه أراد به اللازم وهو ما لا خيار فيه
 بشرينة المقابلة ولذا قال ح الظاهر أن الرقبة بالأقالة أه فافهم (قوله والفرق) أي بين ما القول فيه
 للمشتري وما القول فيه للبائع من الخيارات الثلاث وبه ما في الفتح والتهنئة المشتري في الخيار يفتح العقد
 بفسخه بلا توقف على رضى الآخر بل على عمله وإذا انفتح يكون الاختلاف بعد ذلك في القبول والقول فيه
 للقباض ضمنياً كان أو أمناً كالغائب والمودع وفي العيب لا يتفرّد لكنه يدعى ثبوت حتى الفسخ فما أحضر
 والبائع شكره والقول قول الشكر أه ثم أعلم أن هذا في الاختلاف في الردود وعند الفسخ أملاً أو اختلاف في

(فتمت) خساره في جميع عمره على
 الصحيح (ما لم يوجد منه ما يدل على
 الرضى من قول أو قل) أو يعيب
 أو لم الشبعضه عنده ولو قبل الرؤية
 ولو اذن للأكار أن يرد عليها قبل
 الرؤية فزرها باطل لأن فعله بأمره
 كفعله عني ولو شراى بالحقه مسك
 فأخرج المسك منها لم يرد بخيار رؤية
 ولا عيب لأن الأخرج يدخل عليه
 عيباً ظاهراً (ومن رأى أحد
 ثوبين فاشترى أحدهما ثم رأى الآخر
 فله رد ههما) إن شاء (لأرد الآخر
 وحده) لتفريق الصفة (ولو
 اشترى ما رأى) حال كونه (فاصدا
 لشرايه) عند رؤيته فلوراء لا لصفته
 شراه ثم شراه قبل له الخيار ظهيرة
 ووجهه ظاهر لأنه لا يتأمل التأمل
 المقيد بجر قال المصنف ولقوة
 مدركه قوله عليه (عالم بأنه مزينة)
 السابق (وقت الشراء) فليعلم به
 خير لعدم الرضى درر (فلا خيار له
 إذا تغير) فيغير (رأى ثوبا بغير
 البائع بعضها ثم اشترى الباقي
 ولا يعرفه فله الخيار) وكذا لو كانا
 ملفوفين ونهما متفاوتاً لأنه ربما
 يكون الأرداء بالاكتر غنا (ولو سعى
 لكل واحد من الثابت (عشرة) لا
 خيار له لأن الثمنين مختلفا اعتوا
 في الأوصاف بجر (والقول للبائع)
 بينه (إذا اختلف في التغيير) هذا
 (أو المادة قريبة وإن عيدة فالقول
 للمشتري) عملاً بالظاهر وفي الظهيرة
 الشهر فما فوقه بعد وفي الفتح
 الشهر في مثل الدابة والمال قليل
 (كما) أن القول للمشتري بينه
 (لو اختلف في أصل) (الرؤية) لأنه
 شكر الرؤية وكذا لو اشترى البائع
 ثوبين المردود مبيعاً في بيع بات
 أو فله خيار شرطاً أو رؤية فالقول
 للمشتري ولو فله خيار عيب فالقول
 للبائع والفرق أن المشتري يتفرّد
 بالفسخ في الأول لا الأخير

تعيين مائه خيار الشرط عقد الاجازة من له الخيار فقد ذكره في الجهر من الظهيرة وقد منا حاصله قيل هذا
الباب (قوله اشترى عدلا) بكسر العين هو اخذ في الحل (قوله من متاع) هو ما يتبع به من ثياب
ونحوها وهذا من الثمنيات ولم ارمز ذكر الثمنيات من مكمل وموزون والظاهر انه لا فرق بينها في هذا الحكم
لانه اذا كانت العلة تفريق الصفقة فهو غير جائز في المثل - ايضا كما قد مناه اول البيع عند قوله كل المبيع بكل
الثن وسياق حكم الرد بالعيب في الثمنيات في الباب الاق عند قوله او كان المبيع طعاما كاله او بعضه (قوله
ولم يره) قيد به لم يكن نافي خيار الرتبة فيه ولا منافاه ذكر خيار العيب والشرط لانهما قد يحتققان مع خيار
الرتبة فانهم (قوله اوليس) أي حتى تغير كافي الحاكم قال الخبير الرمي - وكذا لو استهلكه او هلك او كان
عبدان مات او اعتقه كما صرح به في التتارخانية اه وفي الحاوي اشترى أربعة برود على أن كلاما من ستة عشر
ذراعا فباع احدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فله رد البقية (قوله بعد القبض) قيده في الجامع
الصغير وكان المصنف استغنى عنه بقوله باع لان ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا هبته نهر أي لا يصح بيعه ولمنقولا
يخلاف العقار واذا فاد انه قبل القبض لا فرق بين الخيارات الثلاث في انه لا رد الباقي كما بع ما باه (قوله ردة)
أي الباقي من العدل (قوله الاصل أن رد البعض) أي بعض المبيع كرتبة باقي العدل وردة أحد الثوبين فيما
لورأى أحدهما ثم رأى الآخر في مسألة المتن المارة وأمثال ذلك (قوله بوجوب تفريق الصفقة) أي تفريق
العقد بأن يوجب الملك في بعض المبيع دون البعض وقد مناه أول البيع ما يوجب تفريقها وعدمه وبني
العقد صفقة للعادة في أن المتبايعين يصفق كفه في كف الآخر (قوله يمنعان تمامها) فان خيار الرتبة مانع
من التمام أما خيار الشرط فانه مانع ابتداء لكن ما يمنع الانتهاء يمنع التمام وأطلقه فشمع ما قبل القبض أو بعده
وذلك لانه لا يفسخ بغير قضاء ولا رضى فكيف يكون فسخا من الاصل لعدم تحقق الرضى قبله لعدم العلم بصفات المبيع
ولذا لا يحتاج الى القضاء أو الرضى كافي الفسخ (قوله وخيار العيب يمنع) أي يمنع تمام الصفقة قبل القبض
ولذا يفسخ بقوله رد وت لا يحتاج الى رضى البايع ولا الى القضاء ولا يمنع بعده ولذا اوردته بعده لا يفسخ
الا برضى البايع أو يحكم (قوله وهل يعود خيار الرتبة الخ) أي بأن عاد الثوب الذي باعه من العدل او وهبه
بسبب هو فسخ محض كالد خيار الرتبة أو الشرط أو العيب بالقضاء أو الرجوع في الهبة فهو أي مشترى العدل
على خياره فله أن يرد الكل بخيار الرتبة لا ارتفاع المانع من الاصل وهو تفريق الصفقة كذا ذكره خمس الاية
السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود لان الساقط لا يعود لخيار الشرط لاسباب جديدة وصححه قاضي خان وعليه
اعتماد القدروري وحقيقة المخط مختلفة فتمس الاية لحظ البيع والهبة ما تعارض في فعل المقتضى وهو خيار
الرؤية عليه ولحظه الثاني مسقطا فلا يعود لاسباب وهذا أوجه لان نفس التصرف يدل على الرضى ويطل خيار
قبل الرؤية وبعدها فتح وادعى في الجهر أن الأول أوجه ورد في النهر (قوله ليس للبايع مطالبة بالثن قبل
الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله فلهما الخيار) أي باعتبار أن كلا منهما مشترى العن التي باعها الآخر
(قوله لم يطل البيع في الجارية بحصة الاقف) أي بل يطل بحصة العبد فان كانت قيمته خمسمائة مثلا بطل
البيع في ثلث الجارية وبقي في حصة الالف وهي الثلثان منها (قوله لما مر انه لا خيار في الدين) أي مر أول
الباب في قوله فليس في دين ونقود الخ واذ لم يكن له خيار في الالف بقي البيع لازما من الجارية بقدر الالف
(قوله ثم يبيع الثوب مع الضبعة) أي ويسلمهما للمشتري تتم الصفقة (قوله ثم المقر له يستحق الثوب) أي
بأقامة البينة على اقرار البايع والظاهر أن هذا مبني على القول بأن الاقرار يفيد الملك المقر له أما على المعتمد
من عدمه فلا يجل ذلك ديانة فلا يظهر في الحقيقة أنه لا يبيع الثوب لانسان ثم يبيع مع الضبعة تأمل (قوله
للازم تفريق الصفقة) لانه لما قبض الثوب وانضمت الصفقة وتفرقها بعد التمام لا يجوز بخلاف ما لو قبض
احدهما دون الآخر ثم استحق أحدهما له الخيار لتفرقها قبل التمام كما في الفسخ والدرز من فصل الاستحقاق
ولا يشتهل له خيار العيب هنا لان استحقاق الثوب لا يورث عيبا في الضبعة بخلاف ما اذا كان المعقود عليه شيا
واحدا مما في بعضها ضرر كالدار او العبد فانه بالخيار ان شاء رضى بخصته من الثن وان شاء رد وكذا اذا كان
المعقود عليه شيتين وفي الحكم كشي واحد فاستحق أحدهما كالسيف والغنم والقوس بالورقة الخ الخ في الباقي
اد (قوله الا في الضبعة) ليس على اطلاقه لان الضبعة لو أراد أخذ بعض المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك

قوله ان المتبايعين يصفق كفه
الخ هكذا يخطه ولعله سقط من قوله
لفظ أحد قبل قوله المتبايعين تأمل
اه مصححه

اشترى عدلا من متاع ولهم
وباع اوليس نهر منه ثوبا
بعد القبض او وهب وسلم ردة
بخيار عيب لا بخيار
أو شرط الاصل أن رد البعض
يوجب تفريق الصفقة وهو بعد
التمام جائز لاقبله لخيار الشرط
والرؤية يمنعان تمامها وخيار
العيب يمنع قبل القبض لا بعده
وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه
عن الثاني لا لخيار شرط وصححه
فانتي خان وغيره (فروع) شري
شبا لم يره ليس للبايع مطالبة
بالثن قبل الرؤية ولو باعنا
بعين فلهما الخيار محتمل شري
جارية بعدد و ألف فتقاضا ثم رد البايع
الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل
البيع في الجارية بحصة الالف
ظهيرية لما مر انه لا خيار في الدين
أراد بيع ضبعة ولا يكون للمشتري
خيار رؤية فاحيله أن يتر شوب
لانسان ثم يبيع الثوب مع الضبعة
ثم المقر له يستحق الثوب المقر به
فيطل خيار المشتري للزوم تفريق
الصفقة وهو لا يجوز الا في الضبعة
ولو اخبه

سجرا على المشتري لضرر تفرق الصفقة وكذا لو كان البيع دارين في مصرين يجتمع صفقة واحدة ليس لشبههما
أخذ أحدهما فقط الا على قول يفرق له وبه يفتى أما لو كان شيعة لاحد اهله أخذها وحدها احدا
كاسيا في بابها ان شاء الله تعالى ففي الفرع الاخير تفرق الصفقة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارع
في آخر الشفعة لو كانت دار الشفع ملامسة لبعض المبيع كان له الشفعة فيها لاصقة فقط ولو به تفرق الصفقة
اه فالمراد بعض المبيع احدي الدارين كما قيده معنى الاشياء وغيره بخلاف الدار الواحدة والعلة ما ذكرنا
فافهم (قوله شري شيتين) أي قيمين وهذه المسألة سياتي تفصيلها في الباب الآتي (قوله لما تر) أي
قريسا من أن خيار العيب يمنع تمام الصفقة قبل القبض لابعده والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب خيار العيب) *

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة فيه اضافة الشيء الى سببه والعيب والعيبه والمعايب بمعنى واحد يقال عاب
المعاق أي صارت عيبا وعابه زيد يعتدي ولا يعتدي فهو معيب ومعيب أيضا على الأصل اه ففتح ثم إن خيار
العيب يثبت بلا شرط ولا ينقضي ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبذل الخلع
وبذل الصلح عن دم العمد وفي الجارة ولو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع وفي التسمية والصلح عن المال
وبسط ذلك في جامع التصولين (قوله ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة) زاد في الفتح بما عتبه ناقصا اه أي
لان ما لا ينقصه لا يعتد بها قال في الشريعة لآلية والفطرة الخلقة التي هي أساس الأصل الأبرح انه لو قال بعثت
هذه الخنطة وأشار إليها فوجدها المشتري رديه لم يكن عليها الرذ لعيب لان الخنطة تخلق جيدة
ورديه ووسطا والعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة عن الآفات العارضة لها فالخنطة المصيبة بهواء منعها
تمام بلوغها الا در الحثي صارت رققة الحب معينة كالفضن والبلل والبوس اه قلت وعن هذا قال في
جامع التصولين لا يرذ البر براءته لانها ليست بعيب ويرذ المسوس والعفن وكذا الارذ اناهضة براءته بلا غش
وكذا الامة لا ترذ بهج الوجه وسواده ولو كانت مخترقة الوجه لاستثنى لها قبح ولا جمال فلهذا اه وفيه
واقعة شري فرسا فوجده كبير السن قبل ينبغي أن لا يكون له الرذ الا اذا اشراه على انه صغير السن لما تر من مسألة
سجرا وحده بطل السبر اه (قوله وشرا عما أفاده الخ) أي المراد في عرف أهل الشرع بالعيب الذي يرد به
المبيع ما يقص الثمن أي الذي اشتري به كما في الفتح قال لان ثبوت الرذ بالعيب لضرر المشتري وما يوجب
نقصان الثمن يتضرر به اه وعبرة الهداية وما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لان الضرر
بنقصان المالمية وذلك بانقص القيمة اه ومفاده أن المراد بالثمن القيمة لان الثمن الذي اشتراه به قد يكون أقل
من قيمته بحيث لا يؤدي نقصانها بالنقصان الثمن به والظاهر أن الثمن لما كان في الغالب مساويا للقيمة
عبروا به تأمل والضابط عند الشافعية انه المنقص للقيمة أو ما يفتقر به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في
أمثال المبيع عدمه فاخرجوا بضوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة يسيرة من نخذه أو ساقه بخلاف
ما لو قطع من لذن الشاة ما يمنع التسخية فلهذا هو الغالب ما لو كانت الامة تنبأ مع أن الثبابة تنقص القيمة لكنه
ليس الغالب عدم الثبابة اه قال في الصر وقواعد التام بأياه للتأمل اه قلت ويؤيده ما في الخاتمة وجد
الشاة منطوعة الاذن ان اشترى باللا مخففة له الرذ وكذا كل ما يمنع التسخية وان غيرها فلا مال بعده الناس عيبا
والقول للمشتري انه اشترى باللا مخففة لو في زمانها وكان من اهل أن يفتي اه وكذا ما في البرازية اشترى
شجرة لينخذ منها الباب فوجدها بعد القطع لا تصلح لذلك رجع بالنقص الا أن يأخذ البايع الشجرة كما هي اه
فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيبا مومجا للرذ ولكنه يرجع بالنقص لان القطع مانع من الرذ وفيها أيضا اشترى
توبأ وخضا وقلسوة فوجده صغيرا الرذ اه أي لانه لا يصلح لغرضه وفيها لو كانت الدابة بطينة السير لا يرذ الا اذا
شرط انها يعمل اه أي لان بطنة السير ليس الغالب عدمه فان كلاما من البطنة والجلج يكون في أصل الفطرة
السليمة وفيها اشترى دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرذ الا اذا شرط صغرها وسما في أن الثبوة ليست بعيب
الا اذا شرط عدمها أي فلهذا لقد اوصف المرغوب وبما ذكرنا من الفروع ظهر أن قوله لم في ضابط العيب
ما ينقص الثمن عند التجار مبني على الغالب والافهم غير جامع وغير مانع أما الاول فلانه لا يشمل مسألة الشجرة

شري شيتين واحده معا عيب
ان قبضهما له رذ العيب والا لا
لما تر

* (باب خيار العيب) *

هولفة ما يخلو عنه أصل
الفطرة السليمة وشرا عما أفاده
قوله

والشوب والخلف والقسوة وشبهة الاخصية لان ذلك وان لم يصطلح لهذا المشتري صلح لغيره فلا ينقص المثلين مطلقا
 وأما الثاني فلا يدخل فيه مسألة الدابة والامة السب فان ذلك ينقص المثلين مع انه غير عيب فعلم انه لا بد من
 تقييد الضابط بمجاز كرم الشافعية والظاهر انهم لم يمتدوا وحصر العيب فيما ذكر لان عبارة الهذاه والكروما
 اوجب نقصان المثل عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لا تعدل على ان غير ذلك لا يسمى عيبا فاعتقم هذا التعرير
 ثم اعلم انه لابد ان يكون العيب في نفس المبيع لما في الثانية وغيرها رجل باع سكين في حافوت لغيره فأخبر
 المشتري ان اجرة الحافوت كذا فظهر انها كثر قالوا ليس له الرد بهذا السب لان هذا ليس بعيب في المبيع اه
 قلب المراد بالسكنى ما بينه المستاجر في الحافوت ويسمى في زماننا بالكذلك كما مر أول البيوع لكنه اليوم تختلف
 قيمته بكثره اجرة الحافوت وقتها فينبغي ان يكون ذلك عيبا ثامنا (قوله من وجد بشره الخ) أطلقه فعمل
 ما اذا كان به عند المبيع أو حدث بعده في يد البائع بغير خلاف ما اذا كان قبله وزال ثم عاد عند المشتري لما في
 البرازية لو كان به عرج فبما يعالج البائع ثم عاد عند المشتري لارده وقيل رداه ان علة السب الاول (تنبيه)
 لا بد في العيب ان لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فخرج احرام الحاربة ونجاسة ثوب لا ينقص بالقبول لانه من
 تعليلها وغسله وان يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا أو عامًا ولم يرل قبل
 القسح كباض الفجل وحى زالت نهر فالقبول دخصة وجعلها في الجحسة فقال الثاني ان لا يعلم به المشتري عند
 البيع الثالث ان لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية اه لكن قال في الشر بلائيه انه يقتضي ان يجرد الرؤية
 ردوى وظافه قول الزباني ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب اه وكذا قول المجمع ولم
 يرض به بعد رؤيته اه قلت صرح في الذخيرة بان قبض المبيع مع العلم بالعيب رضى بالعيب فما في الزباني
 والمجمع لا يخالف ما مر من الهداية لان ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضى وما في الزباني صادق
 عليه وبذل عليه ان الزباني قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلم به ولم يوجد
 من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب فقوله وقبضه الخ يدل على انه لو قبضه عالما بالعيب كان
 قبضه رضى فقوله ولم يوجد من المشتري الخ أعم مما قبله أو أراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض (تنبيه) في جامع
 الفصولين لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم بظن ان كان عيبا ينالنا الحق على الناس كالفدوة
 ونحوها لم يكن له الرد وان خفي فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الخاتمة ان اختلف التجار فقال
 بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد اذ لم يكن عيبا ينال عند الكل اه (قوله ولو يسيرا) في البرازية السبر
 ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره ان يقوم سليما بألف ومع العيب بألف وقومه آخر مع العيب بألف أيضا
 والفاشح ما لو قوم سليما بألف وكل قومه مع العيب بألف اه (قوله بكل تجارة) الاولى من كل تجارة
 قال ح يعني انه يعتبر في كل تجارة أهلها وفي كل صنعة أهلها (قوله أخذه بكل الثمن أورده) أطلقه فعمل
 ما اذ ارده فورا أو بعد مدة لانه على التراخي كما سجد كرم المصنف ونقل ابن النخعة عن الخاتمة لو علم بالعيب قبل
 القبض فقال أطلت البيع بطل لو بجنحة البائع وان لم يقبل ولو في غيبته لا يبطل الا بقضاء أو رضى اه وفي
 جامع الفصولين ولو ارده بعد قبضه لا يفسخ الارضى البائع أو يحكم قال الرملي وقوله الارضى البائع يدل
 على انه لو وجد الرضى بالفعل كتسله من المشتري حين طلبه الرد يفسخ البيع لان من القتر عندهم ان الرضى
 ثبت تارة بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطي لورده ما يجازع عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها
 ورضى فهي بيع بالتلط على كافي الفتح وفيه أيضا ان المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه اه وأما ما يقع
 كثيرا من انه اذا اطلع على عيب رد المبيع الى منزل البائع ويقول ذلك لا يريد افا ليس برده وتمثل على
 المشتري ولو تعهدما البائع حيث لم يوجد بينهما فصح قولاهم فعلا (قوله ما لم يعين امساكه) قبل التخصير
 بين الاخذ والرد فاذا وجد ما يتبع الرد يعين الاخذ لكن في بعض الصور يرجع نقصان العيب وفي بعضها
 لا يرجع كما ياتي قريبا وكذا يسأني عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري يرجع نقصانه وما يمنع الرد
 ما في الذخيرة اشترى من آخر عدا وابعده من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير رأى عيبا كان عند البائع الاول لم ردّه
 على الذي اشتراه منه لانه غير مفيد اذ لورده ردّه لا أثر له ولا على البائع الاول لان هذا الملك غنمه فاستعاد
 من جهته اه ولو وقع البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيبا قبل لا يرده وقبل ردّه ولو قبل القبض برده انفا خاتمة ثم

(من وجد بشره ما ينقص
 الثمن) ولو يسيرا جوهره
 (عند التجار) المراد بهم أرباب
 المعرفة بكل تجارة وصنعة
 قوله المصنف (أخذه بكل الثمن
 أوله) ما لم يعين امساكه

بحرم بالقول الثاني ويجزم في البرازية بالأول ومن ذلك ما في الحاكم اشتراطه في قوجد ايهما عيبا فرضي
 احدهما لم يكن للأخر ردة عند رده وله رده حصته عندهما (قوله كلالين احرم او اأخذهما) يعني اذا اشترى
 احدا لخالين من الآخر صدام احرم او اأخذهما ثم وجد المشتري به عيبا امتنع رده ورجع بالنقصان اه ح
 عن البصر فالمراد بعين امساك عدم رده على البائع فلا ينافي وجوب اوساله كما روي في الحج (قوله وقبته ثلاثة
 آلاف) الظاهر أن المدار على الزيادة التي تركها ليكون مضرا اه ط (قوله للاضرار الحج) قلت قد يكون
 العيب مرضا يفضي الى الهلاك فيجب أن يستثنى مقدسي وفيه نظر لان فرض المسألة فيما قبله زائدة على ثمنه
 مع وجود ذلك العيب فيه ومثله لا يكون عيبه مفضيا الى الهلاك تأمل (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية)
 أي حيث يكون لهم الردة لعدم تمام الصفقة كما في البصر ح (قوله وينبغي الرجوع بالنقصان) عبارة
 التبرؤ في مهر فتح القدر لو اشترى الذي خرا وقبضها وبها عيب ثم أسقط خيار الردة اه وفي المحط ومضى
 أو وكل الحج ثم قال في التبرؤ وينبغي الرجوع بالنقصان في المسائلين اه أي مسألة مهر الفسخ ومسألة المحط
 (قوله كوارث الحج) أي فانه يتبع الردة ويرجع بالنقصان كما في البصر ح (قوله اشترى من التركة) أي
 بن من تركته أليست (قوله لا يرجع) أي الاجنبي على بائعه قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه
 وبالكف يزل ملكه عنه وزوال الملك بفعل مضنون يسقط الاورش وأما في الوجه الأول فانه مقدرا لكف
 لا يملكه الوارث من التركة فاذا اشتراه وكف به لم ينتقل بالكف عن الملك الذي أوجبه العقد وقد تعذر فيه الردة
 فرجع بالارش اه ومثله في الذخيرة (قوله وهذه احدى ست مسائل الحج) تبع في ذلك صاحب التبرؤ
 حيث قال لا يرجع بالنقصان في مسائل ثم نقل ست مسائل عن البرازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع الا في
 مسألة واحدة وهي لو باع الوارث من مورثه ثمن المشتري وورثه البائع ووجده عيبا ردا الى الوارث الاثران
 كان فان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان فافهم وزاد في البصر مسألة أخرى عن المحط لو اشترى المولى
 من مكاتبه فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخصام بائعه لكونه عبده اه وسأقي مسائل أخرى في الشرح والمتن
 عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري وجع بنقصانه الحج وذكرنا شرح في كتاب القصب مسألة
 أخرى عند قول المصنف خر قوبوا بهي المورثي حياصة فضة بموثة بالذهب وزنها فضة فزال قومها عند
 المشتري ثم وجد بها عيبا فلا يرجع بالعيب القديم تعيسها بزوال القوبة ولا بالنقصان للزوم الربا ومنها ما في
 البرازية كل تصرف يدل على الرضى بالعيب بعد العلم بمتبع الردة والرجوع بالنقص (قوله معزيا للقبية) قال
 فيها في تبة الفتاوى الصغرى باع عبد اوسله ووكلا رجلا قبض عنه فقال الوكيل قبضه فضاغ أو دفعته الى
 الآخر وجد الآخر كراهه قال قول الوكيل مع عينه وبرئ المشتري من الثمن فلو وجده عيبا ورده لا يرجع بالثمن على
 البائع لعدم ثبوت القبض في رده ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق
 في دفع الضمان عن نفسه قال رضى الله عنه وعرف به انه اذا صدق الامر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري
 بعد الرد بالعيب بالثمن على الآخر دون القابض اه ح (قوله كلالين) بالكسر اسم يقال ابن ابقا من باب
 تعب وقتل وضرب وهو الاكثر كما في المصباح وفي الجوهرية عن التعاليق الا بق الهارب من غير ظم السيد
 فلومن ظلمه سمى هاربا فعلى هذا الابن عيب لا الهرب اطلاقه فمثل ما لو كان من المولى أو من مودعه أو المستعير
 منه أو المستأجر وما اذا كان مسددا سفر أو لا خرج من البلدة أولا قال الزيلعي والاشبه أن البلدة لو كبيرة
 كالقاهرة كان عيبا والا لا بان كان لا يخفى عليه أهلها أو يبيعها فلا يكون عيبا نهر وبأنه لا يقبل من بذكره
 بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قوله الا اذا أبقا من المشتري الى البائع) وكذا الواجب من الغاصب الى
 المولى أو الى غيره اذا لم يعرف بيت المالك أو لم يقف على الرجوع اليه نهر (قوله في البلدة) قيد به لما في النهر
 عن القبية لو أبقا من قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيبا (قوله ولم يحتجب) فلو اخفى عند البائع يكون
 عيبا لانه دليل التزدد (قوله والاحسن انه عيب) وقيل لا مطلقا وقيل ان دام على هذا الفعل فيبطل لولم يبين
 أو ثلثا والظاهر أن غير الثور من الهائم كالنور ط (قوله قبل عوده من الاثاق) ومثله قبل موته كما في
 البصر فان مات آتيا يرجع بنقصان العيب كما في الهندية وموثة الردة على المشتري فيما له حل وموثة نهر وبرده
 في موضع العقد رادت قيمته أو لم تقصت أو في موضع التسليم لو اختلف عن موضع العقد كما في الخاتمة سايحاني

كلالين احرم او اأخذهما
 وفي المحط ومضى أو وكل
 أو عبدا مأذون شري شيئا
 بألف وقيته ثلاثة آلاف لم يرد
 بعيب للاضرار يشتم وموكل
 ومولى بخلاف خيار الشرط
 والرؤية أشباه وفي التبرؤ وينبغي
 الرجوع بالنقصان كوارث
 اشترى من التركة كضنا ووجده
 عيبا ولو تبرع بالكف اجنبي
 لا يرجع وهذه احدى ست
 مسائل لا رجوع فيها بالنقصان
 مذكورة في البرازية وذكرنا
 في شرحنا للمتن معزيا للقبية
 انه قد يرد بالعيب ولا يرجع
 بالثمن (كلالين) الا اذا أبقا
 من المشتري الى البائع في
 البلدة ولم يحتجب عنده فانه
 ليس بعيب واختلف في الثور
 والاحسن انه عيب وليس
 للمشتري مطالبة البائع بالثمن
 قبل عوده من الاثاق

ابن مالك قنية (والبول في الفرائش والسرقة) الا اذا سرق شيئاً للاكل من المولى أو سيرا كغلس أو فلسين ولو سرق عند المشتري أضاف قطع ورجع برع الثمن لقطعه بالسرقتين جميعاً ولو رضى البائع بأخذه رجع ثلاثة أرباع ثمنه عيني (وكلها تختلف صغراً) أى مع التميز وقد روه بخمس سنين أو أن يأكل ويلبس وحده وتمامه في الجوهره فلو لم يأكل ولم يلبس وحده لم يكن عيباً ابن مالك (وكبراً) لانها في الصغر لقصور عقل وضعف مشاة عيب وفي الكبر لسوء اختيار واداء باطن عيب آخر فعند اتحاد الحسالة بأن ثبت ابقاه عند بائعه ثم مشترى كلاهها في صغره أو كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيباً حادثاً كعدم حتم عند بائعه ثم حتم عند مشترى به من نوعه له رده والا لا عيني بقى لو وجدته يول ثم تعيب حتى تدجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فنع (والجنون) هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تلويح وبه علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعنده القلب وشاعه في الدماغ درر (وهو لا يختلف ههنا) لاتحاد سببه بخلاف ما ر

(قوله ابن مالك قنية) في بعض البيع وقضية بزيادة وأوال العطف وهي أحسن وذكر المسألة أضاف العبر من جامع الفصولين (قوله والسرقة) سواء أوجبت قطعاً أم لا كالنباش والطرار وأسبابها في حكمها كما اذا اشترى البت وأمالا فهم يعم الكبري كما في الظهري ح عن النهر (قوله الا اذا سرق شيئاً للاكل من المولى) أى فانه لا يكون عيباً بخلاف ما اذا سرق لبيعه أو سرقه من غير المولى ليا كله فانه عيب فيها بغير فافهم وظاهره قصر ذلك على المأكول وبيده قول البرازية وسرقة التقدم لقطاع وبسرقة المأكول ثلاث لالاكل من المولى لا يكون عيباً قال في النهر وينبغي انه لو سرق من المولى زيادة على ما يملكه عرفاً يكون عيباً (قوله أو يسيرا كغلس أو فلسين) جزم به الزيلعي وظاهره ما في المعراج انها قولية وأن المذهب الاطلاق وعلى هذا القول مادون الدرهم كذلك كاذ كره فيه بجر (قوله ولو سرق الخ) ستاق هذه المسألة وأخر الباب عند قول المصنف قتل المقبوض أو قطع الخ وهي مذكورة في الهداية (قوله أيضاً) أى بعد ما سرق عند البائع (قوله رجع برع الثمن) سواء كانت السرقة متكررة عند ههنا أو اتحدت عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما يفيد هذا التعليل ووجه الرجوع بالبرع أن دية اليد في الحر نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد تلف هذا النصف بسببين تحقق أحدهما عند البائع والآخر عند المشتري فيستوفى الموجب فبرع بصف النصف وهو البرع وأطلق فيه فعمل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقتين أو في أحدهما مادون الأخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار القنية بالثمن وقد يقال انما عبره نظر الى أن الغالب أن الثمن قدر القيمة ط (قوله رجع ثلاثة أرباع ثمنه) أى رجع المشتري عليه بذلك لأن رجع الثمن سقط عن البائع بالسرقة الثانية (قوله أو أن يأكل الخ) قال في النهر وقدره أى التميز بعضهم بأن يأكل ويشرب ويستنجي وحده وهذا يقتضي أن يكون ابن سبع لانهم قد روه بذلك في الحضنة لكن وقع التصريح في غير موضع بتقديره بخمس سنين تخافوها ومادون ذلك لا يكون عيباً اه قلت والفرق بين الباين أن المدار هنا على الادراك وهناك على الاستغناء عن النساء تأمل (قوله وتمامه في الجوهره) لم أرهنا زيادة على ما هنا الا انه ذكر فيها التقدير الاول عند قوله والبول في الفرائش والثاني عند قوله والسرقة وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لانها) أى هذه العيوب الثلاثة (قوله لقصور عقل) يرجع الى الاباق والسرقة كما أن قوله بعدد لسوء اختيار يرجع اليها أيضاً ط (قوله فعند اتحاد الحسالة الخ) تفريع على اختلافها صغراً وكبراً (قوله بأن ثبت ابقاه) أى اوبوله وأسرقة (قوله عند بائعه) او عند بائع بائعه (قوله ثم مشترى) أفاد أنه لو ثبت عند البائع ولم يعد عند المشتري لارده وهو الصحيح كما في جامع الفصولين (قوله ان من نوعه) بأن حرم في الوقت الذي كان يحتم فيه عند البائع كما في النهر ح (قوله لو وجدته يول) أى وهو صغير وبث بوله عند بائعه أيضاً (قوله حتى رجع بالنقصان) أى نقصان البول لانه بالعيب الحادث امتنع الرد فحين الرجوع بالنقصان والظاهر أن العيب الحادث غير قيد بل مثله ما لو اراد الرد فصالحه البائع عن العيب على شئ معلوم ثم رأيت في النهر عن الخاتبة اشترى جارية وأدعى انها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن يسترد ذلك اه وسبق في آخر الباب تقييد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلا علاجه (قوله ينبغي نعم) نقل ذلك في الفتع عن والد صاحب الفوائد الظهيرية وانه قال لا روابية وانه استدلل بذلك بمثلين أحدهما اذا اشترى جارية ذات زوج كان له ردها ولو تعبت بعيب آخر رجع بالنقصان فلو أنها تزوجها كان للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبداً فوجده مريضاً كان له الرد ولو تعيب بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برئ بالداواة لا يسترد والاستردة والبلوغ ههنا بالداواة فنبهني أن يسترد اه (قوله تلويح) قال في البحر وفي التلويح الجنون اختلال القوة المميزة بين الاشياء الحسنه والقيحة المدركة للعواقب انتهى والاخصر اختلال القوة التي بها ادراك الكليات اه وأشار بقوله والاخصر الى أن المؤدى واحد فمعزاه الشارح الى التلويح فنقل بالمعنى فافهم (قوله ومعنده القلب الخ) سئل على رضى الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب واشترطه الى الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول علي اعلى عند العلماء من شرح به الامالى للقاري (قوله وهو لا يختلف ههنا) فلو جن في الصغر في يد البائع ثم عادوه في يد المشتري في الصغر أو في الكبر رده لانه عين الاول لأن سبب الجنون في حال الصغر والكبر تجدوه

فيسا الماطين أي باطن الدماغ وهذا معنى قول محمد بن عيسى أنه لا يخلو أن معناه أنه لا يشترط المعاودة للبنيون في يد المشتري فمرة يجوز وجوده عند البائع فانه غلط لأن الله تعالى قادر على إزالة سببه وإن كان قبل نزول فاذم معاودة ما كان كون البيع صدور بعد الإزالة فلا بد من تحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا هو الصحيح وهو المذكور في الأصل والجامع الكبير واختاره الاستيعابي فتح (قوله) وقبل يختلف) فيكون مثل ما مر من الاباق ونحوه فلا بد من تكرره في الصغر وفي الكبير وهذا قول ثالث (قوله) ومقداره فوق يوم وليلة) بزم به الزيلعي وقيل هو عيب ولو ساعة وقيل المطبق نهر والمطبق بفتح الباء بحر ومزعه في الصوم (قوله في الأصح) قد علت أن مقابله غلط (قوله في ثلاث الخ) فيه أن الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهي مستثناة من اشتراط المعاودة مطلقا وبعبارة البحر الأصل أن المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد في مسائل الخ (قوله والتولد من الزنى) بأن يكون الرقيق متولدا من الزنى لكن هذا محال لا يمكن معاودته ط (قوله والولادة) قال في الفتح إذا ولدت الحارية عند البائع لامن البائع أو عند آخر فانها تزد على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وإن لم تلد ثانيا عند المشتري لأن الولادة عيب لازم لان النصف الذي حصل بالولادة لا يزول أبد وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لاترد ٥٠ وقوله لامن البائع لانها ولدت منه صارت أم ولد فلا يصح بيعها قال في الشريعة لئلا يوقله وإن لم تلد ليس المراد ما يورثهم الرقة بعد ولادتها عند المشتري لا مناعه بيعها عنده بالولادة ثانيا مع العيب السابق بها ٥١ قلت هذا مسلم أن حصل بالولادة الثانية عيب زائد على الأول فتأمل (قوله فتح) صوابه بحر لانه في الفتح لم يذكر إلا الأخيرة (قوله واعقده في النهر) حيث قال وعندي أن رواية البيوع أوجه لأن الله تعالى قادر على إزالة الضعف الحاصل بالولادة ثم رأيت في البرازية عن النهاية الولادة ليست بعيب إلا أن توجب نقضا نا وعليه الفتوى ٥٢ وهذا هو الذي ينبغي أن يقول عليه ٥٣ كلام النهر أقول الذي رأيت في أنه في نختين من البرازية وكذا في غيرها فاعلانها منعه اشتراها وقضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لأن التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبد وعليه الفتوى وفي رواية أن نقصتها الولادة عيب وفي الهام ليست بعيب إلا أن توجب نقضا نا وعليه الفتوى ٥٤ فقوله وفي الهام كانه وقع في نسخة صاحب النهر وفي النهاية فظنه تحصيل الرواية الثانية في مسألة الجارية وهو تحصيل من الكتاب في عليه ما زعمه وليس كذلك فإمكن في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني لولادة البهيمة فافهم (قوله الحمل عيب الخ) نص على هذا التفصيل في كافي الحاكم فصار الحمل في حكم الولادة على ما عرفت وعليه في السراج بأن الجارية تراد للوط والتزويج والحمل يمنع من ذلك وأما في الهام فهو زيادة فيها (قوله وكذا الأدر) بفتح الهمة والدال مع القصر أما محمود الهمة فهو من به الأدر وفعله كفرح والاسم الادرة بالضم وقوله والثنين غير شرط بل انتفاخ أحدهما كاف فيما يظهر ط (قوله والعنين) الظاهر أن الباء زائدة من التساخ والأصل والعن ينون فيكون قوله والخصى بكسر ففتح وبعبارة الخائية والعنة عيب وكذا الخصى والادرة (قوله عيب) مصدر يصدق بالمتعد وغيره فلا ينافي جعله خبرا عن شيئين وعلى كون النسخة والعنين والخصى بالتشديد فيها يكتفون التقدير ذوا عيب (قوله فلا خيار له) لأن الخصاء عند الإمام في العبد عيب فكانه شرط العيب فإن سلموا قال الثاني الخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيخير برازية وبزم في الفتح يقول الثاني ومقتضاه جريان الخلاف أيضا فيما لو بشرى الحارية على أنها مغبنة لأن الغناء عيب شرعا كالخصاء كما قدمناه قبيل خيار الرقبة (قوله والخبر) ثلثا لوجه المقتضى وانعفاء المجبة من حد تعيب أما بالجيم فانتفاخ ما تحت السرة وهو عيب في الغلام أيضا وفي الفتح الخبر الذي هو العيب هو النسخة من تغير المعدة دون ما يكون أفلح في الاسنان فان ذلك يزول بتنظيفها ٥٥ نهر والفتح بالقاف والحاء المهملة محركة فحرف الاسنان كما في القاموس وهذا أولى مما قيل أنه بالقاء والحمية هو شاع ما بين الاسنان (قوله والدفتر) بفتح الدال المهملة والقاف وسكونها أيضا أما بالذال المهملة ففتح القاء لا غير وهو حدة من طيب أو تين قال في العناية منه قولهم منك أذفر وأبطأ ذفر وهو من أذفها من قولهم الذفر عيب في الجارية ٥٦ واسهل في المغرب الآن كونه من أذفها لا غير فلهذا لا يشترط في كونه عيبا شدة فالأولى كونه بالمهملة قدبر نهر (قوله)

وقيل يختلف عيني ومقداره
فوق يوم وليسلة ولا بد من
معاودته عند المشتري في
الأصح والاختلاف في ثلاث
زنى الجارية والتولد من الزنى
والولادة فتح قلت لكن في
البرازية الولادة ليست بعيب
إلا أن توجب نقضا نا وعليه
الفتوى واعقده في النهر
وفيه الحمل عيب في نبات آدم
لا في الهام والجدام والبرص
والعمى والهور والحول
والصمم والخرس والقروح
والامراض عيوب وكذا
الأدر وهو انتفاخ الاثنين
والعنين والخصى عيوب
اشترى على أنه خصى فوجده
فلا خيار له جوهرة
(والخبر) تين القم (والدفتر)
تين الأبط

قوله فيكون قوله والخصى بكسر
فتح بزم عليه أنه مقصور مع
أنه محمود ككسائه كافي المصباح
وبه تعلم ما في قوله بعد في عبارة
الخاصة وكذا الخصى تأمل
٥٧ معجمه

وكذا اتن الانف) الظاهر انه يقال فيه ذكر المصحة وتقدر مع الابطحما (قوله كلاهما عيب فيها لافيه) أي
في الجارية لافى الغلام لأن الجارية قد يراد منها الاستغرائى وهذه المعاني تجمع منه بخلاف الغلام لانه لا يستغنى
وكذا التولد من الرنى لأن الولد بعير بالأم التي هي والذى كفى العزيمة عن المراح (قوله خلاصة) نص
عبارتها والاصح أن الامر ذو غيره سواء اه وبه سقط على حاشية نوح اقندى والوانى انه في الخلاصة جعل
الجزء في الغلام الامر دعبيا فتدبر (قوله بأن يتكرر) لان اتاعين محل بالخدمة دور (قوله والرواثة
بها) أي بالمرأة بأن كانت تطلب من الناس ذلك (قوله عيب مطلقا) أي بجائنا أو بأجر لانه يفسد الفرائس
بحر (قوله وبه ان بجائنا) الظاهر تنقيده بما اذا تكرر (قوله لانه دليل الابنة) في القاموس الابنة
بالضم العقد في العود والعيب اه والمراد هنا عيب خاص وهو داء في الدر تنفعه الرواثة (قوله والكفر)
لأن طبع المسلم يتفرع عن محبته ولا يمنع صرفه في بعض الكفارات فتقتل الرغبة فلو اشتراه على أنه كافر فوجده
مسلمًا لرد لانه زوال العيب هداية زاد في الشرب ليلية أي ولو كان المشتري كافرا زاد كره في المنع شرح المجمع
والسراج الوهاج كذا يحط العلامة الشيخ على "المقدمي" اه أي لان الاسلام خير محض وان شرط المشتري
الكافر عدمه (قوله بحر بجنا) حيث قال ولم أر ما لوجده خارجا عن مذهب أهل السنة كالغنى
والرافضى وينبئ أن يكون كالكافر لأن السني يتفرع عن محبته ورعايته الرافضى لان الرافضة يتحلون قتلنا
اه وأنت خير بأن الصحيح في المعتزلة والرفضه وغيرهم من المبتدعة انه لا يحكم بكفرهم وان سبوا العصابة
أو استحلوا قتلنا شبهة دليل كلنا وارج الذين استحلوا قتل العصابة بخلاف الغلاة منهم كالفالين بالنوبة لعل
والفادين للصديقة فانه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالغلاة كما بسطنا في كتابنا تنبيه الولاة والحكام
على حكم شام خير الانام وقد منابضة في باب الردة وبه ظهر أن مراد البحر غير الكافر منهم ولذا شبهه بالكافرو به
سقط اعتراض النهر بأن الرافضى الساب للشيخين داخل في الكافر وكذا ما أجاب به بعضهم من أن مراد البحر
المفضل لالساب فافهم (قوله عيب فيها) أي في الجارية والغلام (قوله ولو المشتري ذميا سراج)
عبارة السراج على ما في البحر الكفر عيب ولو اشتراه مسلم أو ذمى قال في البحر وهو غريب في الذمى اه وكذا
قال في النهر ولم أره في كلام غير السراج كف ولا نفع للذي بالمسلم لانه يجبر على انجازه عن ملكه اه يعني أنه
لو ظهر مشرى الذمى مسلما ليس له الرد كذا قد متنا مع انه لا يمكن من ابقائه على ملكه فاذا ظهر كافر يكون عدم
الرد بالاولى لانه يبق على ملكه فهو أضعف له من المسلم فكيف يكون كفره عيبا في حق الذمى دون اسلامه هذا
تقرير كلامه فافهم وقد يجب بان الاسلام يقع محض شرعا وعقلا لا يكون عيبا في حق أحد أصلا بخلاف الكفر
فانه أضعف العيوب شرعا وعقلا فهو عيب محض في حق الكل ولذا قال المصنف في المخ بعد ما مر عن البحر أقول
ليس بغريب لما علم من أن العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك أن الكفر بهذه المثابة لأن المسلم يفرغه
وغيره لا يرغب في شرائه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو أضعف العيوب لان المسلم يفرع عن محبته ولا يصلح للاعتاق
في بعض الكفارات فتقتل الرغبة اه قلت ويؤيد انما لو ظهرت مغنية له الرد مع أن بعض الفسقة يرغب فيها
ويزيد في غناها لانه عيب شرعا وكذا لو ظهر الامر بالبحر ليس له الرد مع انه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس
بعبير شرعا لانه لا يخل بالاستخدام وان اخل بفرض المشتري الفاسق نعم يشكل عليه ما في الخاتمة يهودى باع
يهوديا زنا وقعت فيه قطرات خمر جاز البيع وليس له الرد لان هذا ليس بعيب عندهم اه ناقل (قوله
وعدم الحوض) لان ارتفاع الدم واستقراره علامة الداء لان الحوض مر كى في نبات آدم فاذا لم تحض
فالظاهر انه لداء فيها وذلك الداء هو العيب وكذا الاستحاضة لداء فيها قيل (قوله وعندهما خمسة عشر)
وبقولهما يبقى ط فانقطاع الحوض لا يكون عيبا الا اذا كان في أو أنه أما انقطاعه في سن الصغر أو الالباس
فلا اتفاقا كما في البحر عن المعراج قال في النهر ويجب أن يكون معناه اذا اشتراها عا لانه في المحيط اشتراها على
انها تحض فوجدها لا تحض ان تصاد فاعلى انها لا تحض بسبب الالباس فله الرد لانه عيب لانه اشتراها للبل
والابسة لا تحض اه قلت ما في المحيط ظاهر لانه تحت اشترط حضا كان فوات الوصف المرغوب أما اذا لم
يشترطه فالظاهر انها لا ترد لما قد متنا مع البرازية لوجود الداء بكبر السن لا رد الا اذا شرط صغرها فتدبر
وفي القسمة وجدها تحض كل سنة أشهر مرة فله الرد (قوله ويعرف بقولها الخ) قال في الهداية ويعرف ذلك

وكذا اتن الانف برازية
(والرني والتولد منه) كلاهما عيب
(فيها) لافيه ولو اراد في الاصح
خلاصة (الأن يفحص الأولان
فيه) بحيث يمنع القرب من
المولى (أو يكون الرني عادة له)
بأن يتكرر أكثر من مرتين
واللواطة بها عيب مطلقا وبه
ان بجائنا لانه دليل الابنة وان
بأجر لا قبة وفيها مشرى جارا
تعلوه الجران طواع فعب
والالا واما التخت بلين صوت
وتكسر مشى فان كثرة رد لان
قل برازية (والكفر)
باقسامه وكذا الرفض
والاعتزال بحر بجنا عيب
(فيها) ولو المشتري ذميا
سراج (وعدم الحوض) لبنت
سبعة عشر وعندهما خمسة
عشر ويعرف بقولها اذا انضم
اليه نكول البائع قبل القبض
وبعد هه الصحيح ملتي

قول الامة فترة اذا انقضت اليه يكون البائع قبل القبض ويصده هو الصحيح اهـ ومثله في متن المتن وذكر الزيلعي
 في النهاية وغيرهما من شروخ الهداية انه لا يسمع دعواه باله ارفع حصة الا اذا ذكر سببه وهو الهاء او الحبل
 فاما يذكرا حده لا يسمع دعواه ويعرف ذلك بقول الامة لانه لا يعرفه غيره او يستخلف البائع مع ذلك فترة
 تكونه لو بعد القبض وكذا قبله في الصحيح وعن أبي يوسف تردد بين البائع قالوا في ظاهر الرواية لا قبل قول
 الامة فيه كما في الكافي والمرجع في السبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء واشترط لثبوت الغيب قول
 جديلن منهم اهـ ملخصا واعترضهم في الفتح بان اشتراط ذكر السبب مناف لتقرير الهداية بانه يعرف بقول
 الامة وكذا قال العنابي وغيره وهو الذي يجب أن يقول عليه اذ لو لم يسمع دعوى الداء او الحبل لم يتصور أن يثبت
 بطلانها توجه البين على البائع بل لا يرجع الا الى قول الاطباء أو النساء ولذا لم يعترض له فيه النفس قاضي خان
 فظهر أن اشتراط قول مشايخ آخرن يغلب على الظن خطأهم اهـ ملخصا واعترضه في البحر بأن قاضي خان
 صرح أولا بالاشتراط فقلنا عن الامام ابن الفضل ثم نقل عنه أيضا بعد صفحة ما غزا صاحب الفتح الى الخاتمة
 ولما غاها بين قولهم يعتبر قول الامة وقولهم والمرجع الى النساء في الحبل والى الاطباء في الداء لان الاثر انما
 هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن حبل رجعا
 الى النساء العلمات بالحبل لتوجه البين على البائع وان عين انه عن داء وجعنا الى قول الاطباء كذلك
 كما لا يخفى اهـ لكن قال في النهر ورأيت في المحيط أن اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يجعل ما في
 الخاتمة اهـ ومقتضاه تعيين الرجوع الى قول الامة لكن ينافيه ما مر من قوله قالوا في ظاهر الرواية انه لا قبل
 قولها فيه الا أن يقال ان لفظ قالوا يشير الى الضعف ونقل العلامة المقدسي عن الرئيس الشيخ قاسم انه ذكر
 عبارتي الخاتمة وقال ان الثانية أي التي اقتصرت عليها في الفتح أوجه قلت وهذا ترجيح منه لما اختاره في الفتح
 واليه يشير كلام النهر ايضا (تنبيه) في صفة الخصومة في ذلك أما على ما ذكره الشراح فهي ان بعد بيان السبب
 والرجوع الى النساء أو الاطباء ومضى المدة الا في بيانها يسأل القاضي البائع فان صدق المشتري ردها عليه
 وان قال هي كذلك للعال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقها على قيامه للعال
 فلامشترى تحلفه فان حلف برى والاردت عليه وان أنكر الانقطاع للعال لا يتخلف عنده وعندهما يتخلف
 قال في النهاية ويجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري وتعقبه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون
 الابارة اذ من أين يعلم انهم لم يخص عند المشتري اهـ وأما صفتها على ما صححه في الفتح فقال بأن يدعى الانقطاع
 للعال ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردت عليه وان اعترف به للعال وأنكر وجوده عنده اختبرت
 الجارية فان ذكرت انها منقطعة اتجهت الخصومة فحلفه بالله ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وان اعترف
 بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للعال فاستخبرت فانكرت الانقطاع لا يتخلف عنده وعندهما يتخلف اهـ
 (قوله ولا يسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني) اعلم أن الزيلعي ذكر هنا أيضا تعال الشراح للهداية انه لو ادعى
 انقطاعه في مدة قصيرة لا يسمع دعواه وفي المدينة تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف وأربعة أشهر وعشر
 عند محمد وعن أبي حنيفة وزفرانها سنتان اهـ وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخسة أيام وعليه عمل
 الناس بزيادة وغيرهما وذكر في البحر أن ابتداء المدة من وقت الشراء ورجع في الفتح ما في الخاتمة من تقديرها
 بشهر ورد عليه في البحر بأنه خطأ عجيب وغلط فاحش لانه لا اعتبار بما في الخاتمة مع صريح النقل عن أبي ثناء
 الثلاثة وأقره في النهر قلت وهو مدفوع فيقال في الذخيرة أما إذا ادعى المشتري انقطاع حصتها وأراد ردها
 بهذا السبب لا يوجب له الرواية في المشاهير ثم قال بعد كلام ويحتاج بعد هذا الى بيان المدة الفاصلة بين المدة
 البسيرة والكثيرة قالوا ويجب أن يكون هذا كسالة مدة الاستبراء اذا انقطع الحيض والروايات فيها مختلفة ثم ذكر
 الروايات السابقة فعلم أن ما ذكره هنا من المدة اغاذا كروه بطريق القياس على مسألة استبراء ممتدة الطهر وقد ثبت
 على ذلك المحقق صاحب الفتح ورد القياس بابتداء الفارق بين المسألتين فانه نقل ما في الخاتمة من تقدير المدة بشهر
 ثم قال وينبغي أن يقول عليه وما تقدم هو خلاف بينهم في استبراء ممتدة الطهر والرواية هناك تستدعي ذلك
 الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيض لاحتمال الحمل فيكون ما ذكره سابقا زرع غيره فتدبره أو حنفية وقر
 يستبين لانه أكثر مدة الحمل وهو أقسى وقد روى محمد وأبو حنيفة في رواية بعدة الوفاة لانه يظهر فيها الحمل غالباً

ولا يسمع في أقل من ثلاثة أشهر
 عند الثاني

(والاستحاضة والسعال)

(القديم) لا المعتاد (والدين) الذي يطالب به في الحال لا المؤجل لعقده فانه ليس بعيب كما نقله مسكين عن الذخيرة لكن عم الكمال وعاله بنقصان ولانه ومبرائه (والشعر والماء)

في العين وكذا كل مرض فيها فهو عيب معراج كسبل وحوص وكثيرة دمع (والتؤلول) بمنزلة كزنبور بذر صغار صلب مستدبر على صور شتى جمعه ثا ليل قاموس وقيد بالكثرة بعض شراح الهداية (وكذا الكلى) عيب

(لو عن داء والاالا) وقطع الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد والعصر وهو من يعمل بيساره فقط الآن يعمل باليمين أيضا كعصر من الخطاب رضى الله تعالى عنه والشيب وشرب خمر جهر او قارن عذ عيبا وعدم ختمها لوكبيرين مولدين وعدم نهق جار وقلة اكل دواب ونكاح وكذب ونمكة وترك صلاة لكن في القنية تركها في العبد لا يوجب الرد وفيها لظهور أن الدار مشؤمة ينبغي أن يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها

قوله وكذا غيرها من الذنوب هكذا يحطه ولعل الاولى وكذا غيره اى التركة او وكذا غيرها من القرائن مثلا تأمل اه معصمه

وأبو يوسف ثلاثة أشهر لا يهاضه من لا يفيض وفي رواية عن محمد بن ابراهيم بن وهبة أيام وعنه القنوي والجلد هناليس الاكون الامتداد عيبا فلا يضاها طه بفتن أو غيرها من الممدد اه ملخصا فخطه ذلك انه لا يصح في مسألة اتناد عوى الثقلى عن ايمان الثلاثة لان المنقول عنهم ذلك انها حوى مسألة الاستبراء المذكورة أما مسألة العيب فلا ضرورة في المشاهر وانما استفتى المتأخر فيها فاساعلى مسألة الاستبراء والامام فقته النفس فاضى خان اختيار تقدير المدة بشهر لتوجه الخصومة بالعيب المذكور لانه يظهر للقوابل والأولاد طه في شهر فلا حاجة الى الاكثر ورجحه خاتمة المحققين وهو من أهل الترجيح قال قول بأنه خط عيب هو العيب فاعتنم هذا التحقيق والله تعالى ولى التوفيق (قوله والاستحاضة) بالجزء طفا على المضاف الذى هو عدم ط (قوله) (والسعال القديم) أى اذا كان عن داء فأما القدر المعتاد منه فلا فغخ وظاهره أن الحادث غير عيب ولو وجد عندهما لكن المنظور اليه كونه عن داء لا القدر وإذا قال في الفصولين السعال عيب ان غش والا فلا أفاده في البحر (قوله والدين) لان مالبته تكون مشغولة به والغرماء مقدّمون على المولى وكذا الوفى رقبته جنابة قال في السراج لانه يدفع فيها قسحق رقبته بذلك وهذا تصور فيما لو حدثت بعد العقد قبل القبض فلو قبل العقد فبالبيع صار البائع مختارا للقاء ولوقضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد زال الموجب له اه وكذا لو أراء الغرم برأية وفي القنية الدين عيب الا اذا كان يسيرا لابعده مثله نقصانا بحر (قوله لا المؤجل لعقده) اللام معنى الى والمراد الذى تأخر المطالبة به الى ما بعد عقه كدين لزمه بالمبايعه بلا ان المولى (قوله لكن عم الكمال) هو بحسب منه بخلاف للنقل بحر (قوله وعاله بنقصان ولانه ومبرائه) لم يظهر وجه نقصان الولاء الا ان راد نقصان الولاء بنقصان ثمرته وهى الميراث تأمل اه ح (قوله كسبل) هو داء في العين يشبه غشاوة كأنها تسبح العنكبوت بعروق حمر اه ح عن جامع اللغة (قوله وحوص) بنقصان الحاء والصاد مهملتان ضيق في آخر العين وبابه شرب ح عن جامع اللغة ونحوه في القاموس والمصباح وفي الفتح انه نوع من الخول (قوله بذر) بضم الباء وتمسكين المثلثة يفرق بينه وبين واحد بالتاء ويدكر كونه اسم جنس وبوئث نظرا الى الجمعية فانه اسم جنس وضعا جعي استعملا لاعلى المختار ط (قوله والاصبعان عيبان الخ) أى قطعهما فلو باعها بشرط البراءة من عيب واحد في يدها فاذا هي مقطوعة اصبع واحدة ترى لأواصبين لانها عيبان وان كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو مقطوعة الكف لا يرا لان البراءة عن عيب اليد والعيب يكون حال قيامها لالحال عدمها كافي الخاتمة ومفاده انه لو لم يقل في يدها يرا لو مقطوعة الكف وعليه يحمل كلام الشارح وكان الانسب ذكر هذه المسألة فمما ساقى عند ذكر اشتراط البراءة (قوله) (والشيب) ومثله الشط وهو اختلاط البياض بالسواد وعلوه بأنه فى وأنه للكبروفى غير اوانه للداء قال في جامع الفصولين أقول جعل الكبر هنا عيبا لافى عدم الحسنى حتى لو ادعى عدم الحسنى للكبر لم يسع على ما يدل عليه ما مر من قوله لا تنعج دعوى عدم الحسنى الا أن يدعى عيبا بجعل أوداء وبينهما منافاة اه (قوله وشرب خمر جهر) أى مع الادمان فالوعلى الكتمان أحيانا فليس بعيب كافي جامع الفصولين أى لانه لا ينقص الثمن وان كان عيبا في الدين (قوله ان عذ عيبا) كقمار بذر وشطرايح ونحوهما لان كان لا يبعد عيبا عرفا كقمار بجزر وبطيخ جامع الفصولين فالمدار على العرف (قوله لوكبيرين مولدين) بخلافه في الصغيرين وفي الملبس من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا قال في الخاتمة وهذا عندهم يعنى عدم الختان في الجارية المولدة أما عذنا نعدم المنفص في الجارية لا يكون عيبا بحر (قوله وعدم نهق حمار) لانه يدل على عيب فيه ط (قوله وقلة اكل دواب) استرازع الانسان فكثرة فيه عيب وقيل في الجارية عيب لا الغلام ولا شأن له لا فرق اذا أفرط فغخ (قوله ونكاح) أى فى العبد والجارية خاتمة لان العبد يلزم نفقة الزوجة والجارية بحرم وظواهر على السعد قال في الخاتمة وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لا عن طلاق بائن والا حرام ليس بعيب فيها وكذا لو كانت بحترمة عليه رضاع أو زهرية (قوله وكذب وبمجة) يعنى قبيد هما بالكثير المضر (قوله وترك صلاة) وكذا غيرها من الذنوب بحر (قوله لكن في القنية الخ) يؤيده طافى جامع الفصولين راعى الى الاصل الزنى فى القنى ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلا ككونه اكل الحرام أو تأنيط الصلاة اه فانهم (قوله ينبغي أن يتمكن من الرد الخ) أهزه في الصرو والهر

في الولولة والحق عيب وهو ما يؤخذ من المشتقة وهي دائمة جفاء تكون في صدر الجبلين الى جانب حجر
يشام به فيوجد نقصان في الثمن بسبب تشاؤم الناس اه (قوله لو على الذن الخ) عبارة بالصبر وكذا النخل
ان كان قبيحا منقصا اه وفي البرازية والخال والتزاول في موضع محل بالزينة اثنان في موضع لا يصلحها كقصة
الاطوار والركبة لا (قوله والعيوب صكينة) فيها الادرة في الغلام والعلة وهي ويرم في فرج الجارية
والسن الساطعة والخضراء والسوداء خرسا أولا واختلف في الصفرة ومنها الظفر الاسودان نقص القيمة وعدم
استقبال البول والحر في الدابة وهو ان تقف ولا تتقاد والجوح وهو ان لا تقف عند الحمام وخلق الرسن
واللبام وكذا لو اشترى كراما فوجد فيه عزا او مسيلا للغير او كان من ثغلا لا يصل اليه الماء الا بالسكر او لا شرب له
برازية وذكروا في الجهر زيادة على ذلك فراجعه (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) من ذلك ما اذا اشترى
خديدا يتخذ منه آلات الصارين وجعله في الكور ويجز به بالنار فوجده عيبا ولا يصلح تلك الا كات يرجع
بالنقصان ولا يرده ومنه ايضا بل الجلود او الابريس فانه عيب آخر يمنع الرد وتماه في الجهر (قوله بغير فعل
البائع) ومثله الاجنبي فبقي كلام المصنف شاملا لما اذا كان يفعل المشتري او يفعل المقود عليه او باقة حماوية
ففي هذه الثلاث لا يرده بالبائع القديم لانه يلزم رده بعين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا
افاده في الصر (قوله فلو به) أي يفعل البائع ومثله الاجنبي وقوله بعد القبض يغني عنه قول المصنف عند
المشتري لكنه صرح به ليقا به بقوله وأما قبله فافهم (قوله رجع بحصته) أي حصة العيب الاول واستمع
الرد بجر (قوله ووجب الارش) أي ارش العيب الحادث بفعل البائع فيخترى يرجع على البائع بشئين الاول
حصة العيب الاول من الثمن والثاني ارش العيب الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل اجنبي رجع بالارش
عليه (قوله وأما قبله الخ) أي وأما اذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خيرا للمشتري
سواء وجده عيبا ولا ينأخذ أي مع طرح حصة النقصان من الثمن وبين رده وأخذ كل الثمن وكذا لو كان
باقعة حماوية أو بفعل المقود عليه فانه يرده بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المقود عليه وكذا
لو كان بفعل اجنبي فانه يحجر ولكنه ان اختار الاخذ يرجع بالارش على الجاني وان كان بفعل المشتري لزمه
بجميع الثمن وليس له ان يسكه ويطلب النقصان افاده في الجهر وقوله وي طرح عنه حصة جناية المقود عليه
ظاهرا انه لا يطرح عنه شيء لو النقصان باقة حماوية ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو باقة حماوية فان كان
النقصان قد راى طرح عن المشتري حصته من الثمن وهو بخير في الباقي أخذه بحصته أو تركه ككون المبيع كيليا
أو وزنيا أو عدديا متقا وباوقات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا يطرح عن المشتري شيء من الثمن وهو
مخيرا أخذه بكل غنمه أو تركه والوصف ما يدخل في المبيع بلا ذكر كخبر وبناء في الارض والطراف في الحيوان
وجودة في الكلب والوزن اذا لاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها الجناية أو القبض يعني اذا قبض
ثم استحق شيء من الاوصاف يرجع بحصته من الثمن اه (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله أو رده ولا يصح تعلقه
أيضا بقوله فله أخذه افاده ح (قوله مطلقا) أي سواء وجده عيبا أولا ح ومثله ما مر عن الجهر ولا يخفى
أن المراد العيب القديم والا فالصكلام فيما اذا حدث به عيب وأشار الى أن حدوثه قبل القبض بفعل كاف في
التخصيص بين الأخذ والرد سواء كان به عيب قديم أولا فافهم (قوله فاقول للبائع) لا يناسب قوله ولو برهن
الخ فكان المناسب أن يقول أو لا ولو ادعى البائع حدوثه الخ افاده ح (قوله الا في بلد العقد) الاولى
أن يقول في موضع العقد ليشعل ما لوقفه الى ينسب في بلد العقد وأشار الى أن تحمله بخلة حدوث عيب ما لم ينسب
منه فانه الرأى في موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لان مؤنة الرد على المشتري فلا ضرر فيه على البائع
وقد معنا الكلام على هذه المسألة لئلا باب خبر الردية (قوله رجع بنقصانه) بأن يقوم بلا عيب ثم مع
العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار عشر القيمة رجع بعشر الثمن وان كان اقل أو أكثر فعلى هذا
الطريق حتى لو اشترى بعشرة قيمته مائة وقد قصه العيب عشرة رجع بعشر الثمن وهو درهم قال البراوي وفي
المقايضة ان كان النقصان عشر القيمة رجع بنقصان ما جعل غنما يعني ما دخل عليه الباء ولا بد أن يكون
المعز اثنين يجران بلفظ الشهادة بخبرة البائع والمشتري والمعز الا هل في كل حرفة ولو زال الحادث كان له
رد المبيع مع النقصان وقيل لا وقيل ان كان بدل النقصان قائما رد الا لا كذا في القنية والاول بالقدر اعد

وفي المنظومة المحبة والخال
عيب لو على الذن او الشقة
لا تلحق العيوب كثيرة برأيا الله
منها (حدث عيب آخر عند
المشتري) بغير فعل البائع فلو به
بعد القبض رجع بحصته من
الثمن ووجب الارش وأما قبله
فله أخذه أو رده بكل الثمن
مطلقا ولو برهن البائع على
حدوثه والمشتري على قدمه
فاقول للبائع والبدنة للمشتري
ولا يرده جبراماله جل ومؤنة
الا في بلد العقد بجر (رجع
بنقصانه)

التي نهر (قوله الافها استثنى) أي من المسائل الست المتقدمة أول الباب ط وقد علمت ما فيها وكنت
هناك مسائل أخر منها ما يأتي فريسي كلام المصنف من مسألة البعير وغيره ما وفي فتح القدر ثم الرجوع بالنقصان
إذا جمعت الرد بفعل مضمون من جهة المشتري أما إذا كان بفعل من جهته كذلك كأن قتل المبيع أو باعته
أورثه وسله أو أبعده على مال أو كسبه ثم اطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا إذا اقل عند المشتري
خطأ لأنه لما وصل البديل إليه صار كأنه ملكه من القاتل بالبديل فكان كالوابعه ثم اطلع على عيب لم يكن
له حق الرجوع ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له أن يرجع بالنقصان ولا رد المبيع (قوله ومنه ما لو شراه
تولية) هذه إحدى مسألتين ذكرهما في البحر بقوله يستثنى مسألتان أحدهما بيع التولية لو باع شيئاً تولية
ثم حدث عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لأنه لو رجع صار الثمن الثاني انقص من الأول
وقضية التولية أن يكون مثل الأول الثانية لو قبض المسلم فيه فوجده عيباً كان عند المسلم إليه وحده به
عيب عند رب السلم قال الإمام بخير المسلم إليه ان شاء الله فله معيباً بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه
من رأس المال ولا من نقصان العيب لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتباراً عن الجوده
فيكون ربا اه ملخصاً (قوله أو خاطه لطفه) الأولى أن يقول أو قطعه لطفه لأن من اشترى ثوباً قطعه لباساً
أعطاه وخطاه صار ملكاً له بالقطع قبل الخياطة فإذا وجد به عيباً لا يرجع بنقصانه أما لو كان الولد كبيراً يرجع
بالعيب لأنه لا يصير ملكاً له إلا بقبضه فإذا خاطه قبل القبض امتنع الرد بالخياطة فإذا حصل التليك بعد ذلك
بالتسليم لا يمنع الرجوع بالنقصان بناء على ما سبقت من أن كل موضع للبائع أخذه معيباً لا يرجع باخراجه
عن ملكه ولا يرجع في الأول أخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد في الثاني بعده وليس للبائع أخذه معيباً بعد
الخياطة كما يأتي وتماه في الزبلي وبما قرأناه ظهر أن التقيد بالخياطة تبعاً للمهابة احترازي في الكبير
اتفاق في الصغير كما به عليه في البحر (قوله أو رضى به البائع) يعني أنه لو أراد الرجوع بنقصان العيب ورضى
البائع بأخذه منه معيباً امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل أمان بمسكه لا رجوع وأما أن يرد له بإقل لأحاجة
إلى هذه المسألة مع قول المتن أنه الرد برضى البائع لأن ما في المتن ليس أن يرد المشتري الرجوع بالنقصان والرد
برضى البائع وهذا لا يدل على أن رضى البائع بالرد يطل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذا ذكر الشارح
هذه المسألة في مبطلات الرجوع فله دونه بما حواه دونه فافهم (قوله وله الرد برضى البائع) لأن في الرد
إضراراً بالبائع لكونه خرج عن ملكه سالماً عن العيب الحادث فتعين الرجوع بالنقصان إلا أن رضى بالضرر
فيخبر المشتري حينئذ بالرد والامسالك من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال ولم يرجع
بنقصان لكان أولى نهر قلت وقد أقاد الشارح هذا المعنى بذكر المسألة التي قبله كما قرأناه أنفساً ثم ان مقتضى
قولهم إلا أن رضى بالضرر أن المشتري يرجع عليه بجميع الثمن كاملاً وبه صرح القهستاني حيث قال غير
طالب أي البائع لحصة النقصان اه فدل على أن البائع ليس له طلب حصة النقصان الحادث فبرء كل الثمن
ثم رأيت أيضاً في حاشية نوح أفندي حيث قال لسقوط حقه برضاه بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب
الحادث اه وينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيب عند قوله والسرقة (تنبيه) أشار
المصنف بأشراط رضى البائع إلى فرع في القضية لو رد المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بتسليمه فظهر للبائع
بعيب حدث عند المشتري فللبائع الرد اه يعني لعدم رضاه به أولاً وفي البرازية رد المشتري بعيب وعلم
البائع بحدوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع إرضى العيب القديم أو رضى بالرد ودون لا شيء به وان
حدث فيه عيب آخر عند البائع وجب البائع على المشتري بأرض العيب الثاني إلا أن رضى أن يقبله بعيبه الثالث
أيضا اه بحر هذا وسيد كرام المصنف أنه يعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث (قوله
الالبائع عيب) أي الالعيب مانع من الرد كما لو قتل المبيع عند المشتري رجلاً خطأ ثم ظهر أنه قتل آخر عند
البائع يقبله البائع بالجنايتين لا يجبر المشتري على ذلك وإنما يرجع بالنقصان على الجناية الأولى دفع الضرر عنه
لأنه لو رده على يأنه كان مختاراً للقاء فيها وكما لو اشترى عصياً فقتل بعد قبضه ثم وجد فيه عيباً لا رده وان
رضى البائع وانما يرجع بالنقصان كذا في النهر ح (قوله أو زيادة) أي أو الإزالة مانعة كما سبقت في نحو
الخياطة ح ثم علم أن الزيادة في المبيع ما قبل القبض أو بعده وكل منهما نوعان منفصلة والمتصلة نوعان

الافها استثنى ومنه ما لو شراه
تولية أو خاطه لطفه زبلي
أورضى به البائع جوهره
(وله الرد برضى البائع) الا
لمانع عيب أو زيادة

مط
في أنواع زيادة المبيع

سواء كسب من وجال فلا تمنع الرد قبل القبض وكذا بعده في ظاهر الرواية ولتستثنى الرجوع بالنقصان وليس للبائع قبوله عند هذا وعند جملة ذلك وغير متولدة كغيره من مائة وصبح وخياطة خلع الرد مطلقا والمفصلة ولعن متولدة كالولد والثروا الارش فقبل القبض لا تمنع فان شاء ردهما اورضى بهما يصيب العيب وبعد القبض يمنع الرد ويرجع بمصلحة العيب وغير متولدة ككسب وعلة وهبة وعدة فقبل القبض لا تمنع الرد فاذا رد فهي المشتري بلا عن عنده ولا تطيب له وعند هذا للبائع ولا تطيب له وبعد القبض لا تمنع الرد ايضا وتطيب له الزيادة وتغناه في البصر عن القنية وحاصله انه يمنع الرد في موضعين في المصلحة الغير المتولدة مطلقا وفي المفصلة المتولدة ولو بعد القبض كما في البزاية وغيرها ووقع في الفسخ أن المفصلة المتولدة تمنع الرد لكنه قال بعده انه قبل القبض بخير كأمز وبعد القبض رد المبيع وحده بمحضته من الثمن واعتزله في الجور بأنه سهواً هذا التفصيل لا يناسب قوله فمنع الرد وانما يناسب الرد وهو خلاف ما مر عن القنية والبزاية وغيرها وذكر نحوه في نور العين وأجاب في النهر بأن قول الفسخ يمنع الرد معناه تمنع رد الاصل وحده قلت ولا يخفى ما فيه فان قول الفسخ وبعد القبض رد المبيع وحده نفيه وقد صرح في الذخيرة أيضا بأنه لا يرد له ان الولد يصير ربا لكونه صار للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتولدة كالكسب لانها لم تولد من المبيع بل من منافعها فلم تكن مبيعة فامكن أن تسلم للمشتري بجائنا أما الولد فانه مبيع من وجه تولده من المبيع فله صفته فلو سلم للمشتري بجائنا كان ربا ونحوه في الزيلعي (قوله كأن اشترى ثوبا) تمثيل لاصل المسألة لا للزيادة قال في الجور هو تنكر لانه رجوعه وجواز رد ربه رضي بانه في الثوب من أفرا دما قدمه ولم يظهر فائدة لافراد الثوب الا ليرتب عليه مسألة ما اذا خطه فانه يمنع الرد ولو برضاء اه ط (قوله ينقضه) ووطه الجارية كالقطع بكرة كانت أو ثوبا نهر وستأق مسألة الجارية في المتن (قوله فاطم على عيب) ذكر الفاء في بيان القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فليراجع اه ح وبشهادة قول المصنف الآتي والبس والركوب والمداواة رضي بالعيب الخ (قوله فاسدا) الاولى فاسدة (قوله لا يرجع لافساد ما ليه) اشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها وهو أن الضرر افساد للمالية لصيرورة المبيع به عرضة للنتن والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختل معنى قسام المبيع كما في النهر ح وعدم الرجوع قول الامام وفي الحاشية وجامع القصولين لو اشترى بعيرا فلما ادخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع بنقصانه عندهما وبه أخذ المشايخ كالواكل طعاما فوجد به عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في الجور وفي الوقاعات الفتوى على قوله لما في الاكل فكذا اخذنا اه قال الخضر الرمي ويجب تقييد المسألة بما اذا فخره وحياته مرسوخة أما اذا آيس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام أيضا لان الضرر في هذه الحالة ليس افسادا للمالية تأمل اه (قوله كاللا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ) أي أخرجه عن ملكه والبيع مثال فم ما لو وهبه أو أقر به لغيره ولا فرق بين ما اذا كان بعد رؤية العيب أو قبله كما في الفسخ وسواء كان ذلك خلوف تلقه أو لاحقاً لوجود السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو انظره لفقدت فباعها لم يرجع أيضا بنهي كافي القنية نهر ثم اعلم أن البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري أو قبله الا اذا كان بعد زيادة تضيطة ونحوها كما يأتي ولذا قال في المحيط ولو أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملكه اثر بأن باعه أو وهبه أو أقر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان نصرت نصراً فالأخضره عن ملكه بأن أجره أو رهنه أو كان طعاماً فطبخه أو سويقاً فنته بسمن أو بخرى في العرصة أو نحوه ثم علم بالعيب فانه لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة جهر لكن في جامع القصولين شراء فاجر فوجد عيبه فله نقض الاجارة هذه بعينه بخلاف رهنه من غيره فانه يرد به دفكه اه والظاهر أن ما في المحيط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والرهن المراد به اذا رضى المبيع معيباً فثبت لا يرجع بل يردّه تأمل (قوله أو بعثه) ظاهره انه ليس له رد ما بقي لتعيبه بالقطع أو التبرك وكذا ليس له الرجوع بنقصان الباقي كما يفيد ما نقلناه عن المحيط ثم رأيت في الشهابي أن لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بمصلحة ما باع وكذا بمصلحة ما بقي على الصحيح ولم يردّه عنده كما في المحيط اه وهذا بخلاف ما لو كان أو باع بعضها فان له رد الباقي كما مر متناقض لهذا الباب وسيأتي أنصافي قوله اشترى عشرين الخ وبخلاف ما لو كان المبيع

(كأن اشترى ثوبا فاطم على عيب رجع به) أي
بنقصانه لتعذر الرد بالقطع
(فان قبله البائع كذلك ذلك)
لانه اسقط حقه (ولو اشترى
بعيرا فخره فوجد أفعاه
فاسدا لا يرجع لافساد ما ليه
(كأن لا يرجع لو باع المشتري
الثوب كله أو بعضه أو وجهه
بعد القطع)

قوله أو قبله هكذا بخطه
والاولى أو قبلها أي رؤية العيب
اه مصححه

علماء ما أتى الكلام عليه. (قوله بلوا زردة مقطوعا لا يخطأ) يعني أن الرذ بعد القطع غير متبع برضى البائع فلما باع المشتري صار حاسبا للمبيع فلا يرجع بالنقصان لكونه صار مقوتا للرذ بخلاف ما لو خاطه قبل العلم بالعيب ثم باعه فانه لا يطل الرجوع بالنقصان لأن الخياطة مانعة من الرذ كما أتى في بيعه بعد امتناع الرذ لأن تأثيره لانه لم يصرحا بفساده بالمبيع كما افاده الزيلعي وغيره. والاصل كما في الذخيرة انه في كل موضع ممكن المشتري رذ المبيع القائم في ملكه على البائع رضاه أو بدونه فاذا ازاله عن ملكه بيع أو شبهه لا يرجع بالنقصان وفي كل موضع لا يمكن رذده على البائع فاذا ازاله عن ملكه يرجع بالنقصان ونحوه في الزيلعي وبني عليه مسألة ما لو خاط الثوب لطفله وقد مرت (قوله وخاطه) اشار به مع ما عطف عليه الى الزيادة المتصلة الغير المتولدة وقد متنا بها (قوله بأى صبغ كان) ولو أسود وعند أى خيفة السواد نقصان فيكون للبائع أخذه وهو اختلاف زمان اهـ ح (قوله اولت السويق بيمين) أى خطه به ومشله لو اتخذ الرذ المبيع صاونا وهى واقعة الحال وملى (قوله أو غرس أو بى) أى فى الارض المبيعة ط (قوله ثم اطلع على عيب) أى فى السويق أو الثوب بعد هذه الاشياء منح قال ح وهو يفيد أن الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر ويدل عليه أيضا قول مسكين ولم يكن عالما وقت الصبغ والمث اهـ (قوله بسبب الزيادة) لانه لا وجه للفسخ فى الاصل دونها لانها لا تنفك عنه ولا وجه اليه معها لخلق الشرع الخ (قوله لحصول الربا) فإن الزيادة حينئذ تكون فضلا مستحقا فى عقد المعاوضة بلا مقابل وهو معنى الربا وشبهته ولشبهة الربا حكم الربا فتح ونه اندفع ما فى الدر المنثور من الرواى من قوله وفه أن حرمة الربا بالقدر والجنس وهما مفقودان ههنا فتأمل اهـ ويوضح الدفع قوله فى الزعمية انه كلام غير محتمل رفان الربا ليس بمحصن عندهم فى الهورة المذكورة لقولهم ان الشرط الفاسد من الربا وهى فى المعاوضات المالية وغيرها لان الربا هو الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشرط الفاسد هى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فظها افضل حال عن العوض وهو الربا كما فى الزيلعي وغيره قبل كتاب الصرف (قوله اى الممتنع رذده فى هذه الصور) اى صور الزيادة المتصلة من خطا ونحوها وأفاد أن امتناع الرذ سابق على البيع بسبب الزيادة فنقز رذها الرجوع بالنقصان قبل البيع قبيل له الرجوع بعد البيع أيضا وان كان البيع بعد رؤية العيب قال فى الفتح واذ امتنع الرذ بالفسخ فلوبا ع المشتري يرجع بالنقصان لان الرذ لما امتنع لم يكن المشتري يبيع محاسبا له (قوله بعد رؤية العيب) وكذا قبلها بالاولى ح (قوله قبل الرضى به صريحا اودلالة) لم ار من ذكر هذا القيد هنا بعد مراجعة كثير من كتب المذهب وانما رأيت فى حواشى المنع الغير الرضى ذكره بعد قوله أومات العبد وهو فى محله كما تعرفه قريبا ما هنا فلا يحمل له لان العرض على البيع رضى بالعيب كاسيا فى وهما وجد البيع حقيقة ولم يمتنع الرجوع بالنقصان لتقرر الرجوع قبله كما علمته أيضا فكان الشارح رأى هذا القيد فى حواشى شيخه فسبق قلبه فكتبه فى غير محله فتأمل (قوله أومات العبد) لان الملك ينتهى بالموت والنزى باتهامه يتقرر فكان بقاء الملك قائما والرذ متعذر وذلك موجب للرجوع وتعامه فى ح عن الفتح قال فى التهر ولا فرق فى هذا اى موت العبد بين أن يكون بعد رؤية العيب أو قبلها اهـ لكن اذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد أن يكون قبل الرضى به صريحا اودلالة كما ذكره الغير الرضى ووجهه ظاهر لانه اذا رأى العيب وقال رضيت به أو عرضه على البيع أو استخدمه مرارا ونحو ذلك مما يبيح دالة على الرضى امتنع رده والرجوع بنقصانه لو بى العبد جافا فكذلك الوما بالاولى (قوله المراد هلاك المبيع الخ) قال فى التهر ولو قال وهلك المبيع لكان افود اذ لا فرق بين الادعى وغيره ومن ثم قال فى الفصول ذهب الى بائعه ليرده بعينه فهلك فى الطريق هلك على المشتري ويرجع بنفسه وفى القضية اشترى جدرا ما تلاطم بعد له حتى سقط فله الرجوع بالنقصان اهـ وفي الحاوى اشترى انا باعى أن كل واحد منها ستة عشر دراعا فبلغ بها الى بغداد فاذا هلك ثلاثة عشرية فرجع بها بالبردها وهلك فى الطريق يرجع بنفسان القيمة فى ظاهر المذهب (قوله أو اعتقه) قال فى الهداية وأما الاعتاق فالقياس فيه أن لا يرجع لان الامتاع بفعله فصار كالقتل وفى الاستحسان يرجع لان العتق انهاء الملك لان الادعى ما خلق فى الاصل محللا للملك وانما ثبت الملك فيه مؤقتا الى الاعتاق انهاء ككثرت وهذا لان الشيء يتقرر باتهامه فيجعل كأن الملك باقى والرد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لانه تعذر النقل مع بقاء

بلوا زردة مقطوعا لا يخطأ كما
أفاده بقوله (فلو قطع) المشتري
(وخاطه أو صبغه) بأى صبغ
كان عيني (أولت السويق
بيمين) أو بيمين الدقيق أو غرس
أوبى (ثم اطلع على عيب يرجع
بنقصانه) لا امتناع الرذ بسبب
الزيادة لخلق الشرع لحصول
الربا حتى لو راضيا على الرذ
لا يقضى القاضي به دروا بن
كمال (كما يرجع (لوبا ع) أى
الممتنع رذده (فى هذه الصور
بعد رؤية العيب) قبل الرضى
به صريحا اودلالة (أومات
العبد) المراد هلاك المبيع عند
المشتري (أو اعتقه) أو دبر
أو استولد

الحل بالامر المحكمي **اه ح** (قوله أو وقف) فلذا وقف المشتري الأرض ثم علم بالعيب ورجع بالنقصان وفي جعلها مسجداً اختلاف واختار الرجوع بالنقصان كما في جامع الفصولين وفي البرازية وعليه الفتوى وما يرجع به يسلم إليه لأن النقصان لم يدخل تحت الوقف **اه** نهر (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعده **اه ح** والخاص بأن ذلك المبيع ليس كاعتاقه فانه إذا هلك المبيع رجع نقصان العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتاق بعد العلم به فانه من الرجوع بنقصانه بخلافه فله وليس اعتاقه كاستهلاكه فانه إذا استهلكه فلا رجوع مطلقاً إلا في الأكل عندهما **بحر ط** (قوله أو كان المبيع طعاماً أكله) احتراز بالاكل عن استهلاكه بغيره في الذخيرة حال القدوري ولو اشترى ثوباً وطعاماً وأحرق الثوب واستهلك الطعام ثم أطلع على عيب لا يرجع بالنقصان بخلاف **اه** وكذلك لو باعه أو وهبه ثم أطلع على عيب لم يرجع بشئ أجماعاً كما في السراج لكن في بيع بعضه اختلاف إلا أني وارا داء الطعام المكمل والموزون كما يعلم من الذخيرة والخانية (قوله فأكله أو بعضه) أي ثم علم بالعيب كما في الهداية وهذا يدل على أن الرجوع فيها إذا أطمعه عبده أو مديره أو أم ولد أو بليس الثوب حتى يتخرق مقيد بما قبل العلم بالعيب فلا يخرج الشارع قوله قبل علمه بعبه عن قوله وليس الثوب حتى يتخرق ليكون قيداً في المسائل العشرة لكن أني **ح** قلت ويؤيده أنه في الفتح قال بعد هذه المسائل وفي الكفاية **ككل** تصرف يسقط خيار العيب إذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب فلا رد ولا ربح لأنه كالرضي به (تنبيه) وقع في المنع أو أكله بعد اطلاعه على العيب في هوسه فلم يكأبه عليه الرمي (قوله أو أطمعه عبده أو مديره أو أم ولد) انما يرجع في هذه المسائل لأن ملكه باقٍ كما في البحر يعني أن العبد والمدير وأم الولد انما أكلوا الطعام على ملك السيد لانهم لا يملكون وإن ملكوا فكان ملكه باقياً في الطعام والرد متذكر كما ترون أنه في الاعتاق بخلاف ما إذا أطمعه طفله وما عطف عليه مما سيأتي حيث لا يرجع لأرضه حبس المبيع بالقبض من هؤلاء فانهم من اهل المثلث **اه ح** (قوله فانه يرجع بالنقصان استصفاً عندهما) للذي في الهداية والعناية والفتح والتبيين أن الاستصفاً عدم الرجوع وهو قول الامام فيلحق **اه ح** قلت ما ذكره الشارح من أن الاستصفاً قولهما ذكره في الاختيار ويتبع في البحر وكذا نقله عنه العلامة قاسم ونبه على أنه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا منى عليه المصنف في منته وذكروا في الفتح عن الخلاصة أن عليه الفتوى وبه أخذ الطحاوي لكن قال في الفتح بعده ان جعل الهداية قول الامام استصفاً مع تأخير وجوابه عن دليله ما يفيد مخالفته في كون الفتوى على قولهما **اه** قلت ويؤيده أنه في الكنز واللمتقي وغيرهما مشوا على قول الامام وفي الذخيرة وليس الثوب حتى يتخرق من اللبس أو أكل الطعام لا يرجع عنده هو الصحيح خلافاً **اه** والخاص أنهم ما قولان **مصححان** ولكن صحوا قولهما بأن عليه الفتوى ولفظ الفتوى أكد الناطق التعصيص ولا سيما هو ارفق بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في منته وهذا في الأكل أما البيع وشحوه فلا رجوع فيه أجماعاً كما علمت ويأتي وجه الفرق (تنبيه) ظاهر كلام الشارح أن الخلاف جازي في جميع المسائل التي ذكرها مع أنهم لم يذكروها إلا في أكل الطعام وليس الثوب فأداه **ح** قلت الظاهر جريان الخلاف في مسائل الأكل أيضاً لأنه لو أكل الطعام لا يرجع عند الامام فكذا إذا أطمعه عبده بالاولى تأمل (قوله وعنه ما رد ماتي ويرجع بنقصان ما أكل) هذه رواية ثانية عنهما في صورة أكل البعض والاولى أنه يرجع بنقصان العيب في الكل فلا رد ماتي هكذا نقل عنهما القدوري في التقريب وتبعه في الهداية وذكروا في شرح الطحاوي أن الاول قول أبي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح وأما عند الامام فلا رد ماتي ولا يرجع بنقصان ما أكل ولا ماتي كما في الذخيرة والفتوى على قول محمد كما نقله في البحر عن الاختيار والخلاصة ومنه في النهاية وغاية البيان وجامع الفصولين والخانية والمجتبى فلذا اقتصر عليه الشارح وهذا كله في **أكل** البعض أما لو باع بعض المكمل والموزون في الذخيرة أنه عندهما لا رد ماتي ولا يرجع بشئ وعن محمد بن علي بن رجب لا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكر في الاصل وكان الفقيه ابو جعفر وأبو الليث يقتلن في هذه المسائل بقول محمد رقباً بالناس واختاره الصدوق والشهد **اه** وفي جامع الفصولين عن الخانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بخصته من الثمن وعليه الفتوى **اه** ومثله في الولوالجية والمجتبى والمواهب والخاصات المفتى به أنه لو باع البعض أو أكله رد الباقي ويرجع بنقص ما أكل لا ينقص ما باع والفرق كما في الولوالجية أنه بالاكل يقتصر

مطلد

فيأكل بعض الطعام

أو وقف قبل علمه بعبه (أو كان)

المبيع (طعاماً أكله أو بعضه)

أو أطمعه عبده أو مديره أو أم

ولده أو بليس الثوب حتى يتخرقه

فانه يرجع بالنقصان استصفاً

عندهما وعليه الفتوى بحر

وعنه ما رد ماتي ويرجع

بنقصان ما أكل وعليه

الفتوى اختصاراً وفتواً

قوله في الصفحة السابقة
والحاصل الخ اقول قد نظمت
هذه المسألة والتي قبلها ليسهل
حفظهما فقلت
وان يسع كل المكمل او اكل
ثم رآي عينا فلا رجوع بل
يرجع ان كان لبعض الاكل
ينقصه وان يسع بعضا فلا
وما بقي عن اكل اوسع ردة
عند محمود ذلك المعتمد
اه منه

مطلب يرجع القياس

ولو كان في وعاءين فله ردة الباقي
بجسته من الثمن انما قال ابن
حكما وابن ملك وسيي
قلت فعلى ما في الاختيار
والقهستاني يترجى القياس
قضية (ولو أعتقه على مال)
أو كاتبه (أو قتله) أو أبق
أو أطلعهم طفله أو امرأته أو
مكاتبه أو ضيفه مجتبي بعد
إطلاعه على عيب كذا ذكره
المصنف تعالى العيني في الرمز
لكن ذكر في الجمع في الجميع
قبل الرواية

المعتمد فنقرأ أحكامه وبالبسح قطع الملك فتقطع أحكامه قال فصار بغيره ما لو اشترى غلامين فقصدهما وباع
أحدهما ثم وجد به عيبا يرد ما بقي ولا يرجع بقصان ما باع ولا جاع فكذا اجتمع عند محمد اه قلت لكن
سيد كرام المصنف تعالى فيه من المتن لو وجد بعض المكمل أو الموزون عيبا ردة كله أو أخذه فان مقتضاه انه
ليس له ردة العيب وحده الآن يقال انه محمول على ما اذا كان كله واقفا ملكه لم يتصرف في شيء منه بقية قوله
له ردة كله فيفرق بين ما اذا بقي كله وبين ما اذا تصرف بجزءه يسع أو اكل أو يقال هو مبني على قول غير محمد
تأمل (تنبيه) الطعنام في عرفهم البر والمراد به هنا هو وما كان منه من مكمل وموزون كما علم مما قلناه
أنها عن الذخيرة وفي البحر عن القنية ولو كان غزلا فقصه أو فلقا فقصه ابر بسماعه ظاهر انه كان رطبا وانقص
وزنه رجع بقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه وبه علم أن الاكل غير قابل لمثل كل تصرف لا يخرج عنه
ملكه كما علم مما قدمناه عن المحيط وقد تم حكم القنية عند قوله كالأرجع لوباع المشتري التوب الخ (قوله
ابن كمال) حيث قال والخلاف فيما اذا كان الطعنام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله ردة
الباقي بجسته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخاتمة اه قلت ولفظ الخاتمة فان كان في وعاءين فأكل ما
في احدهما أو باع ثم علم بعيب كان له أن يرد الباقي بجسته من الثمن في قولهم لأن المكمل والموزون بمنزلة الأشياء
مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدين والتوين ونحو ذلك اه ومقتضاه انه لا خلاف في ثبوت ردة
العيب وحده نعم نقل العلامة قاسم في تصحيحه عن الذخيرة أن من المشايخ من قال لا فرق بين الوعاء والواحدة
ليس له أن يرد البعض بالعيب وإطلاق محمد في الأصل يدل عليه وبه كان يبقى شمس الأئمة السرخسي ثم قال
العلامة قاسم والاول أقل وأرفق (قوله وسيي) أي قبل قوله اشتري جارية لكن الذي سمي هو ترجيح
عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله فعلى ما في الاختيار الخ) أي من قوله وعندهما يرد ما بقي ويرجع الخ فانه
يؤيد أنه قياس لذلك به بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحضانا عندهما وحاصله ان احدي الروايتين عنهما
استحسان والثانية قياس فيكون ترجيح الثانية كاقوع في الاختيار والقهستاني من ترجيح القياس على
الاستحسان هذا تقرير كلام الشارح وبه اندفع ما قبل ان الشارح وافق هنا ما في الهداية وغيرها من أن القياس
قولهما ما فافهم نعم ما فهمه الشارح على ما قرأناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد قال في الهداية وأما الأكل
فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وان اكل بعض الطعنام ثم علم بالعيب فكذا الجواب
عنده وعنهما انه يرجع بقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد ما بقي اه وقال في الاختيار عندهما يرجع
استحضانا وعنده لا يرجع الخ فان المفهوم من هذا انه في الهداية جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا
وعنده عنده استحسانا وفي الاختيار بالعكس وحاصله أن الرجوع بالنقصان عندهما قبل انه قياس وقيل انه
استحسان ثم بعد قوله ما بالرجوع بالنقصان في صورة اكل البعض عنهما روايتان الاولى يرجع بقصان الكل
فلا يرد الباقي والثانية يرجع بقصان ما اكل فقط ويرد ما بقي وأنت خير بأنه ليس في هذا ما يفيد أن احدي
هاتين الروايتين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما في الهداية والاستحسان
قول الامام بعدم الرجوع بشئ أصلا وكل منهما استحسان على ما في الاختيار والقياس قول الامام المذكور
قنیه (قوله ولو أعتقه على مال) أي لا يرجع لانه حبس يده وحبس البدل تجس البدل وعنه انه يرجع
لانه انهاء للملك وان كان بعوض ح عن الهداية وعند أبي يوسف يرجع في هذه المسائل (قوله أو كاتبه)
هي بمعنى الاعتاق على مال كما في البحر والكلام فيه مغن عن الكلام فيما ح (قوله أو قتله) هو ظاهر الرواية
عن أصحابنا ووجهه أن القتل لم يبعد شرعا الا معصية أو اغماصا عن المولى بسبب الملك فصار كالاستيفاء به
عوضا وهو سلامة نفسه من القتل ان كان عدا أو الدية ان كان خطئا فكأنه باعه نهر (قوله طفله) ليس
بقيد بل المصروح به في البحر والغنى الولد الصغير والكبير والعلة وهي أهلية الملك كما قدمناه تشلها اه ح (قوله
كذا ذكره المصنف) حيث قال فلأعتقه على مال أو قتله بعد اطلاعه على عيب وقال محسنه الرمي صوابه
قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعده لا يرجع انجاءا ولهذا لم يقيد به الزيلعي وأكبر الشراح وكأنه تسع
العيني فنه وهو سهو (قوله في الرمز) أي شرح الكثر (قوله لكن ذكر في الجمع في الجميع) أي في جميع
المسائل المذكورة وهي العتق على مال والكتابة والاباق وهذا هو الصواب لما عرفت من انه لا رجوع انجاءا

لوبيد الإطلاع على العيب لا لما قبل من أنه يلزم أنه لا يفرق بين هبده المسائل والمسائل المتقدمة فانه محتوج
 إذا الفرق واضح وهو سبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه اجما فافهم (قوله حتى العيب)
 أي في شرحه على نظم الجمع أي فضاخ كلامه في الرمز (قوله بالاولوية) أي لأنه إذا امتنع الرجوع إذا
 كانت هذه الاشياء قبل الإطلاع على العيب يمنع بعد الإطلاع بالاولوية لانه دليل الرضى (قوله والاصل الخ)
 قد مناسيه عند قوله لجواز ردده طوعا لاخطا وقد مناهناك بناء على أصل آخر (قوله وفيه الخ) مكرر
 مع ما قدمه قريبا ح (قوله فوجده فاسد الخ) لو قال فوجده معيبا لكان أولى لان من عيب الجوز فله
 وسواده كما في البرازية وصرح في الذخيرة بأنه عيب لافساد واحترز بقوله فوجده أي المبيع عما إذا كسر
 البعض فوجده فاسدا فانه يرده ويرجع بنقصه فقط ولا يقبس الباقي عليه ولذا قال في الذخيرة ولا يرده الباقي
 الآن يبرهن أن الباقي فاسد اه أعاده في الجبر وقوله فانه يرده الخ أي يرده ما كسره ولو غير مستفيع به ويرجع
 بنقصه فقط لو يتفيع به (قوله ان لم يتناول منه شيئا) فلو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصه لرضاه
 به وبشيء جرين الخلاف فيما لو اكل الطعام بجر وأصل البحث للزيلي واعترضه ط بأن الخلاف في الطعام
 إذا علم بالعيب بعد الاكل (قوله نقصانه) أي له نقصان عيبه لارده لان الكسر عيب حادث بجر وغيره
 قالت الكسرة في الجوز يزيد في غنه فهو زيادة لعيب تامل (قوله الا اذا رضى البائع به) أي بأخذه معيبا
 بالكسرة فلا رجوع للمشتري بنقصانه (قوله ولو علم) أي المشتري بعيبه قبل كسره أي لم يكسره قال
 في النهر فلو كسره بعد العلم بالعيب لارده لانه صار راضيا اه ونبه على ذلك الزيلي أيضا فقال لارده ولا يرجع
 بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضى اه لكن الزيلي ذكر هذا بعد قوله واطلم يتفيع به أصلا واعترض
 بأن محله هنالاه ان لم يتفيع به أصلا يرده ويرجع بكل الثمن (قوله وان لم يتفيع به أصلا) بأن كان البيض منتنا
 والقضاء من الجوز خاويا وما في العيب أو من تخافه نظر لانه يأكله الفقراء نهر قلت وكذا يتفيع به
 باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لانه يباع لمن يستخرج دهنه فكيف يكون له قيمة الآن
 يكون جوزة وأجوزتين مثلا (قوله فله كل الثمن الخ) لانه حين بالكسرة أنه ليس بمالك البيع بأطلاق
 هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة له أما إذا كان له قيمة بأن كان في موضع يباع فيه فثمة يرجع بحصة المبيع فقط
 وقبل يرده ويرجع بكل الثمن لان ماله بعبارة الباطل وظاهر الهداية فيرد رجعه وكذا في البيض أما بيبض
 النعامة إذا وجد فاسدا بعد الكسرة فانه يرجع بنقصان العيب قال في العناية وعليه جرى في الفتح ان هذا يجب
 أن يكون بلا خلاف لان ماله بيبض النعامة قبل الكسرة باعتبار القشر وما فيه جميعا قال ابن وهبان وبشيء
 أن يفصل بأن يقال هذا في موضع يقصد فيه الانتفاع بالقشر أما إذا كان لا يقصد الانتفاع بالمالح بأن كان
 في بزة والقشر لا يتقلل كان كغيره قال الشيخ عبد البر ولا يخفى عليك فساد هذا التفصيل فان هذا القشر
 مقصود بالشراء في نفسه يتفيع به في سائر المواضع وما ذكره لا ينهض لان هذا قد يتفق في كثير مما اتفقوا على صحة
 بيعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه نهر (قوله ولو كان أكثره فاسدا أجاز بحصته) أي بحصة الصحيح
 منه وهذا عندهما وهو الاصح كما في الفتح وكذا في النهر عن النهاية أما عنده فلا يصح في الصحيح منه أيضا لانه
 كالجمل بين الحتر والعبد في صفقة واحدة ووجه الاصح كما في الزيلي انه بمنزلة ما لو فصل ثمنه لانه قد قسم ثمنه
 على أجزائه كالكيل والموزون لا على قيمته اه أي بخلاف الحزمع العبد (تنبيه) عبر بالاكثر بما العقبى
 واعترض بأنه محتمل والصواب تعبير النهر وغره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صح فيما يكون أكثره فاسدا
 يصح فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولوية فافهم ثم اطلع التعبير بالكثير لفسد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد
 منه قليلا لانه لا يمكن التجزئة اذ لا يخلو عن قليل فاسد فكان لقليل التراب في الحنطة فلا يرجع بشيء أصلا
 وفي القياس يفسد كما في الفتح قال في النهر والقليل ما لا يخلو عنه الجوز عادة كالواحد والاثني في المائة وكذا
 في الهداية وهو ظاهر في أن الواحد في العشرة ككثيره صرح في القنية وقال الهرشي الثلاثة نحو بيبض
 في المائة اه وفي الجبر القليل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زاد اه وفي الفتح وجعل القنية أو البلب
 الخمسة والسنة في المائة من الجوز عفا اه (فرع) اشترى أفقره تحملة أو سمع فوسد فيه ترابا ان كان يوجد مثله
 في ذلك عادة لارده والا فان أمكنه رد كل المبيع يرده ولو أراد حبس الحنطة وود التراب والمعيب مميزا ليس له

وأقره شرحه حتى العيب
 فيفيد البعدي بالاولوية تنبه
 (لا) يرجع بشيء لامتناع الرد
 بفعله والاصل أن كل موضع
 للبائع أخذه معيبا لا يرجع
 باخراجه عن ملكه ولا يرجع
 اختصار وفيه القنوى على
 قوله ما في الاكل وأقره
 القهستاني (شرى نحو بيبض
 ويطبخ بجوز فناء) فكسره
 فوجده فاسدا يتفيع به
 ولو علفا لدواب (فله) ان لم
 يتناول منه شيئا يفسد له بعينه
 (تصلاته) الا اذا رضى البائع
 به ولو علم بعيبه قبل كسره فله
 ردّه (وان لم يتفيع به أصلا فله
 كل الثمن) لطلان البيع ولو
 كان أكثره فاسدا أجاز بحصته
 عندهما نهر

مطلب
 وجد في الحنطة ترابا

وفي المجتبى لو كان منقادا بيا
فأفعله ثم انزاعه بوقوع
فأرته فيه رجع بنقصان العيب
عندهما وبه يفتى (باع
ما اشتراه فرد) المشتري
الثاني (عليه يعيب رده على
بائع له لو رده عليه بقضاء) لانه
فسخ ما لم يحدث به عيب آخر
عنده ف يرجع بالنقصان وهذا
(لو بعد قبضه) فلو قبله رده
مطلقا في غير العقار كالرد بخيار
الرؤية أو الشرط دبر وهذا
اذا باعه قبل اطلاعه على
العيب فلو بعده فلا رده مطلقا
بجر وهذا في غير التقدين
لعدم تعينهما فله الرده مطلقا
شرح مجمع

مطلب
لا يرجع البائع على بائعه ينقصان
العيب

مطلب
هم قبض من غيره دراهم
فوجد هازب فافتردها عليه بلا
قضاء

ذلك فان ميز التراب وأراد أن يخلطه ورد أن أمكنه الرده على ذلك الكيل رده والباقي نقص من ذلك الكيل ثم لا
ورجع بنقصان الخنطة إلا أن يرضى البائع بأخذها ناقصة بزيادة حتى الخمانية لولم يعد ذلك التراب عيبا
فلا رده إلا أن لم يقبض يرد وان فسخ خيرا المشتري بن أخذ الخنطة بجمعها من الثمن أو ردها وأخذ كل الثمن
(قوله وفي المجتبى الخ) هذه من أفراد مسألة الاكل السابقة ط فكان الأولى ذكرها هنا (قوله رده
على بائعه) معناه أن له أن يخاصم الأول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصد الرده لا يكون الرده على رده على بائعه
بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرده على الباع بقضاء رده على موكله لأن البيع واحد فإذا ارتفع رجع
الى الموكل بجر. وتعامه فيه وبخلاف الاستمقاق فإنه اذا حكم به على المشتري الأخير يكون حكما على كل الباعة
كأساس في باب ما قال في التهر وهذا الاطلاق قيد في المبسوط بما اذا ادعى المشتري العيب عند البائع الأول أما
اذا أقام البينة أن العيب كان عند المشتري ولم يشهد أنه كان عند البائع الأول ليس للمشتري الأول أن رده
اجمعا كذا في الفتح تعال الدراية اه وأقر في الصرايا قلت وهو مقيد أيضا بما اذا لم يعترف بالباع بعد الرده
قال في الفتح لو قال بعد الرده ليس به عيب لا يرد على البائع الأول بالاتفاق (قوله لو رده عليه بقطا) شامل
لما اذا أقر بالباع واستنع من القبول فردة عليه القاضي جبرا كما اذا أنكر العيب فأثبتته بالبينة أو التناول عن
البين أو بالبينة على اقرار البائع بالباع مع انكاره الاقرار به فانه يرد على بائعه في الصور الأربع لكون القضاء
فخصاها بشرط ثلاثة (تنبيه) البائع أن يتنع عن القبول مع عله بالباع حتى يقضى عليه لتعدي الى بائعه
بجر عن البرازية (قوله لانه فسخ) أي لانه الرده بالقضاء فسخ من الاصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الامر
أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكدنا بشارع بالقضاء هداية والمراد انه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام
الماضية بدليل أن زوائد المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا مع الاصل وتعامه في الجبر وسيد الشارح آخر الباب
انه فسخ في حق الكل الا في مسألتين الخ وبأني تمامه (قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنده) أي عند البائع
الثاني قبل قوله رده على بائعه وقوله يرجع فرفع على مفهوم القيد المذكور أي فان حدث عيب آخر عند البائع
الثاني ثم رده عليه المشتري منه بالباع القديم فلا رده على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لأن العيب
الحادث عنده يمنعه من الرده وما قلناه من ارجاع ضمير عنده الى البائع الثاني أصوب من ارجاعه الى المشتري
الثاني لثلاث بخلاف قول الامام لمافي الجبر لوباعه فاطلع مشتره على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده
عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندهما يرجع كذا
ذكره الاستيعابي ومثله في الصغرى اه فافهم (قوله وهذا) أي اشتراط القضاء للرده اه (قوله لو بعد
قبضه) أي قبض المشتري الثاني المبيع ط (قوله فلو قبله الخ) أي فلو كان الرده قبل قبضه فلم يشتري الأول أن
يرده على البائع الأول مطلقا سواء كان رده عليه بقضاء أو يرضى المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لأن بيع
المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله بيعا جديدا في حق غيرهما فجعل قضائهما من الاصل في حق الكل فصار
كألو باع المشتري الأول للثاني بشرط الخيار له أو يباع فيه خيار رؤية فانه اذا فسخ المشتري الثاني بحكم الخيار
كان للأول أن يرد مطلقا والفسخ بالخيارين لا يتوقف على قضاء قال الزيلعي وفي العقار اختلاف المشايخ
على قول أبي حنيفة والظاهر أنه يبيع جديدا في حق البائع الأول لأن العقار يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس
له أن يرد على بائعه كأنه اشتراه بعدما باعه وعنده فسخ لانه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند أبي يوسف
يبيع في حق الكل اه من حاشية نوح أفتدى (قوله وهذا) الإشارة الى قوله رده على بائعه (قوله
فلا رده مطلقا) أي لا قضاء ولا رضى لأن بيعه بعد رؤية العيب دليل الرضى به (قوله وهذا) أي اشتراط
القضاء للرده (قوله في غير التقدين) قال في الجبر وقصد بالمبيع وهو العين احترازا عن الصرف فانه يجعل
فسخا اذا رجع ببين الفرق بين القضاء والرضى لانه لا يمكن أن يجعل بيعا جديدا لأن البائع الثاني يبيع بغير قبض
فاذا اشترى دينار ابدراهم ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا ورده المشتري بغير قبض فانه
يرده على بائعه لانه كذا ووجهه في الكافي بأن العيب ليس يبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فاذا
رد على المشتري رده على بائعه أما هنا المبيعان موجودان وذكر في الظهيرية وعلى هذا اذا قبض رجل
دراهم على رجل وقضاها من غيره فوجدها الغريم زوفا فردها عليه بلا قضاء فله ردها على الأول اه وما ذكر

في الشهادة أفني به انظر الرمي - نعم الماني قاتولي قاتولي الهداية وقاتولي ابن نجيم وهذا اذا لم يكن أكثر قبض
حقه أو الفئ أو الذين فلو أن ذلك تم جاء لردّه لم يقبل منه لتناضيه كما وضع ذلك العلامة الطرسوسي في أنفع
الوسائل ونصت ذلك في تنقيح الحامدية وبني ما اذا تصرف فيه القاض بعد علمه بعينه فانه لا ردّه اذا ردّ عليه
لمباقي القضية برمز القاضى عبد الجبار اذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الروث لبروح أو جعل الدرهم في البصل
ونحوه وليس له الرد كما لو ادعى عيب مشريه ليس له الرد اهـ فليحفظ لكن سيد كرا الشارح من موانع الرد العرض
على البيع الا ادرهم اذا وجد هازوا فاعرضها على البيع فليس يرثي وسيد صكره أيضاً في آخر متفرقات
البيع وعمله في الجربان حقه في الجباد فلم تدخل الزيف في ملكه لكن صرحوا بأنه لو تجوز بهاء ملكها
وصارت عين حقه فصار الحاصل انه لو رضى بها استغنى الرد والا فله ردّها وان عرضها على البيع وبه يظهر أن
عرضها على البيع لا يكون دليل الرضى بها فيجعل مآثر عن القصة على ما ارضى بها صريحاً فليست مثل وسيأتي
في متفرقات البيع متنا وشرحا فلو قبض زبناً بل جيد كان له على آخرها هلا به فلو علم وأنفق كان قضاء انفاقاً
ونفق أو أنفق فهو قضاء لحقه فلو قاتل ما ردّه انفاقاً وقال أبو يوسف اذا لم يعلم برمثل زيفه ويرجع بحجده
استحساناً كما لو كانت ستوفة أو بهرجة واختاروه للقتول اهـ (قوله ولورده برضاء الخ) أي لورده المشتري
الثاني على الاول برضاء ليس له ردّه على بائعه سواء كان العيب يحدث مثله في المدة كالمرض ولا كالا صبيح الزائدة
لأن الرد بالعيب بعد القبض أهالة وهي بيع جديد في حق الثالث وفسح في حق المتعاقدين والبيع الاول ثالثهما
فصار في حقه كأن المشتري الاول اشتراه من الثاني فلا خصومة له مع بائعه لافي الرد ولا في الرجوع بالنقصان
بخلاف الرد بقضاء القاضي فانه فسح في حق الكل لعموم ولايته فيصير كأن البايع الاول لم يبعه أهاده فوح
اخذنى (تنبيه) الوكيل بالبيع على هذا التفصيل فاذا ردّ عليه المبيع بقضاء لزم الموكل ولو بدونه لزمه دون
الموكل وليس له أن يخاصم الموكل وان كان العيب لا يحدث مثله هو الصحيح لأن الرد بلا قضاء في حق الموكل بمنزلة
الافالة وتماه في الخيانة (قوله وأوطحن) فيما اذا حدث عنده عيب آخر فانه يحيط من الثمن نقصان العيب
كالمز (قوله بعد قبضه المبيع) قيد اتفاق لأن البايع له المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا ادعى المشتري
عيباً لم يجز صدق عدم الجبر قبل القبض أيضاً بجر واعترض بأنه لا يجبر وان ثبتت المطالبة قلت وهو ممنوع
والا فانه المطالبة فافهم (قوله لم يجبر المشتري) لاحتمال صدقه عني والاولى للشارح ذكر المشتري عقب
قوله ادعى لتسحب الضمان كلها عليه (قوله لاثبات العيب) أي اثبات وجوده عنده وعند البايع فاذا أثبتته
كذلك رد المبيع على البايع أو قبله ودفع ثمنه (قوله أو يحلف بائعه على نفسه) أي نفي العيب عنده أي عند
البائع وقوله ويدفع الثمن أي المشتري بعد أن حلف البايع وقوله لم يكن شهود مرتب بقوله وبحلفه أو بقوله
ويدفع والاولى اسقاطه للعلم به من عطف أو يحلف على يدهن ثم اعلم أن التبادر من هذا أن تحلف البايع
قبل اقامة البينة على قيام العيب للحال وهذا قولهما ورواية ضعفة عن الامام والصحيح عنده ما ذكره عقبه في
مسألة دعوى الاباق من انه لا يحلف بائعه حتى يبرهن المشتري انه أبق عنده كما يأتي بيانه وعن هذا أول الزبلي
قول الكثر أو يحلف بائعه بقوله أي بعد اقامة المشتري البينة انه وجد فيه عنده أي عند المشتري وأوله في الصريحاً
اذا أكثر البائع بقيام العيب به ولكن أنكر قدمه واعترضه في الثمر بأنه عمال دليل في كلامه عليه ثم قال وقد
ظهر لي أن موضوع هذه المسألة في عيب لا يشترط تكراره كالولادة فاذا ادّعا المشتري ولا يبرهان له حلف بائعه
وقوله بعده ولو ادعى ابا قايان لما يشترط تكراره والا كان الثاني حشواً قد بره فاني لم أر من عرج عليه اهـ قلت
واشار اليه الشارح بقوله الاتي عما يشترط الخ (قوله وان ادعى غيبة شهوده) أي عدم حضورهم في المصر أما
لو قال لي بينة حاضرة أمهل القاضي اليه المجلس الثاني اذا ضرر فيه على البايع بجر (قوله تقبل خلافاً لهما
فتح) عبارة الفتح تقبل في قول أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا روايت عن أبي يوسف اهـ وذكرته
انه لو قال لي بينة حاضرة ثم نفي بها تقبل بلا خلاف (قوله ولزم العيب بنكوله) أي لزمه حكمه لان التكوّل حجة
في المال لا نه بذل أو اقرار (قوله ابا قايان ونحوه الخ) احترازاً عما لا يشترط تكرره وهو ثلاث ذن الجارية والتولد
من الزنى والولادة كما قدمه أول الباب فيها لا يشترط اقامة البينة على وجودها عند المشتري بل يحلف عليها
البائع ابتداء كافي البهر (قوله عندهما) أي عند البايع والمشتري (قوله وجنون) قبل هذا على القول

(ولو) ردّه (برضاء) بلا قضاء

(لا) وان لم يحدث مثله في الاصع

لانه أهالة (ادعى عيباً) موجبا

لفسخ أو حط عن (بعد قبضه

المبيع لم يجبر) المشتري (على

دفع الثمن) للبائع (بل يبرهن)

المشتري لاثبات العيب (أو

يحلف بائعه) على نفسه ويدفع

الثمن ان لم يكن شهود (وان

ادعى غيبة شهوده) دفع الثمن

(ان حلف بائعه) ولو قال

أحضرهم اني ثلاثة أيام أحله

ولو قال لا بينة لي خلفه ثم أتى

بها تقبل خلافاً لهما فتح (ولزم

العيب بنكوله) أي البايع عن

الحلف (ادعى) المشتري (ابا قايان)

ونحوه مما يشترط لردّه وجود

العيب عندهما كبول وسرقه

وجنون

قوله مرتبط بقوله وبحلفه هكذا

يحطه مع ان الذي في الشارح

أو يحلف بائعه على نفسه كافي

صدرا لقوله فتأمل اهـ صحيحه

الضعف المنقول عن العيني فيما تقدم اه قلب الذي تقدم هو أن الجنون مما يختلف صغرا وكبرا بمعنى انه إذا
وجد في يد البائع في الصغير وفي يد المشتري في الكبير لا يكون عبدا كالآتي وأخويه والكلام هنا في اشتراط
المعاودة عند المشتري وهو القول الاصح كما تقدمه الشارح وهذا غرض ذلك لا يخفى ونسب عليه ط أيضا فافهم
(قوله لم يخلف بائعه) قال في البحر أي إذا ادعى عبدا يطلع عليه الرجال ويمكن حدوثه فلا بد من إقامة البينة
أو لا على قيامه بالبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدوده لنتصّب البائع خصما فان لم يبرهن لا عين على البائع عند
الامام على الصحيح وعندهما يخلف على نفي العلم ونعامة فيه (قوله اذا أنكر قيامه للعالم) أما لو اعترف بذلك
فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتماس من المشتري وان أنكر طوبى للمشتري بالبينة على
أن الإباق وجد عند البائع فان أقامها رده والاخلف نهر (قوله انه قد أتى عتده) أي عند المشتري نفسه
لان القول وان كان قول البائع لكن أنكاره إنما يعتبر بعد قيام العيب في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة
درر (قوله فان برهن) أي المشتري على قيامه للعالم نهر (قوله حلف بائعه عندهما) موافاة انفاقا
لان الخلاف في تخلف البائع انما هو قبل برهان المشتري كما علمت أما بعده فانه يخلف انفاقا لانه أنصّب خصما
حين أثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذا عندهما بالاولى (قوله بالله ما أتى قط) عدل عن قول
الكثير وغيره بالله ما أتى عندك قط زيادة الظرف لما قاله الزبلي من أن فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه
وقد كان أتى عنده غيره وبه رده عليه فالأحوط أن يخلف ما أتى قط أو ما يستحق عليك الرّد من الوجه الذي ذكره
أو لقد سلّمه وما به هذا العيب قال في النهر الآن كون حذف الظرف أحوط بالنظر الى المشتري مسلّم لا بالنظر
الى البائع إذ يجوز انه أتى عند الغاصب ولم يعلم منزل المولى ولم يقدر عليه وقد مرّ انه ليس بعيب فالأحوط بالله
ما يستحق عليك الرّد الخ وما بعده وفي البرازية والاعتماد على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبل حق
الرّد بالوجه الذي يدعيه تخلف على الحاصل اه ولا يخلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر
للمشتري بطوارحه وحده بعد البيع قبل التسليم فيكون بائعا مع انه يوجب الرّد قيل كيف يخلف على البائن مع
انه فعل الغير والتخلف فيه انما يكون على العلم واجب بأنه فعل نفسه في المعنى وهو تسليم العقود عليه مسلحا
كما التزمه قاله السرخسي قال في الفتح ومما توارخناه انه لو لم يأتى عند البائع وأتى عند المشتري وكان أتى عند
آخر قبل هذا البائع ولا علم للبائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأثبت رده به ولو لم يقدر على اثباته أن يخلفه على
العلم وكذا في كل عيب يرد في تكرره اه والمطاحة القاء المسائل وهي هنا ليست في أصل الرّد كما ظنه في البحر
فقال انه منقول في القضية بل في تخلفه على عدم العلم أخذ من قولهم انما يخلف على البائن لادعائه العلم به
والقرض هنا انه لا علم به قد بره اه مافي النهر ملخصا ونعامة فيه (قوله وما جرت) الاولى اسقاطه كما تعرفه
(قوله وفي الكبير الخ) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ ط (قوله
لاختلافه صغرا وكبرا) فيحتمل انه أتى عنده في الصغير فقط ثم أتى عند المشتري بعد البلوغ وذلك لا يوجب الرّد
لاختلاف السبب على ما تقدم فلو أزمناه الخلف على ما أتى عنده قط أضررنا به وأزمنناه ما لا يلزمه ولو لم يخلف
أصلا أضررنا بالمشتري فيحلف كما ذكره كذا في كل عيب يختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقوله بخلاف
ما لا يختلف كالجنون فتح على هذا كان الاولى اسقاط قوله وما جرت لانه لا يناسب قوله وفي الكبير الخ (قوله
خني كتابا) أي من كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار كالسرقة والبول في القراش والجنون والزنى فتح
(قوله وعلم حكمه) أي حكم رده مما ذكره المصنف انفا (قوله للشقن به) أي في يد البائع والمشتري فتح (قوله
اذ لم يدع الرضي به) أي رضي المشتري به أو العلم به عند الشراء أو الاراء منه فان ادعاه سأل المشتري فان
اعترف استنع الرّد وان أنكر أقام البينة عليه فان عجز يستخلف ما علم به وقت البيع أو ما رضي ونحوه فان حلف
رده وان نكل استنع الرّد فتح (قوله ككند) أي كوجع كبده وطحال فتح وفي بعض النسخ ككبدى بياء
النسب أي كداء منسوب الى الكبد (قوله فيكفي قول عدل) أي لتوجه الخصومة قال في الفتح فان
اعترف به عندهما رده وكذا اذا أنكره فأقام المشتري البينة أو حلف البائع فنكّل الا ان ادعى الرضي فيعمل
ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري يبره طيبين مسلمين عدلين والواحد يكفي والاشنان أحوط فاذا قال به ذلك
يخصمه في انه كان عنده اه واشتراط العدلين منهم انما هو الرّد والواحد لتوجه الخصومة فيحلف البائع كما

(لم يخلف بائعه) اذا أنكر
قيامه للعالم (حتى يبرهن
المشتري انه) قد (أتى عنده
فان برهن حلف بائعه) عندهما
(بالله ما أتى) وما سرق وما جرت
(قط) وفي الكبير بالله ما أتى
مذبلع مبلغ الرجال لا اختلافه
صغرا وكبرا واعلم أن العيوب
أنواع خني كتابا وعلم حكمه
وظاهر كعور وصمم واصبح
زائدة وأناقصة فيقتضى باردة
بلايين لليقن به اذ لم يدع
الرضى به وما لا يعرف الا لاطباء
ككبد فيكفي قول عدل

في البائع ولكن في أدب القاضي ما يخالفه بجره في البرازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الأطباء لا يثبت في حق وجه الخصومة عالم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد اهـ قلت الأول اظهر لأن العدلين ~~هـ~~ فيهما اللابيات فيكني الواحد لتوجه الخصومة ولذا جزمه في الثانية حيث قال إن أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة وللدعوى وإن شهد عدلان أنه قد تم كان عند البائع يرد على البائع (قوله فيكني قول الواحدة) أي لاثبات العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية ثانية وقد أشار إلى هذا بقوله فيحصل البائع اذ لو ثبت الرد يقولها لم ينجح إلى التخلّف وهذا إذا كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقاضي خان فلو قبله فيه اختلاف الروايات ففي الثانية إن آخر ما روى عن محمد وأبي يوسف أنه يرد بشهادتين إلا في الجبل فلا ترد بشهادتين وفي الأخيرة الواحدة العدة تكني والثنتان أحوط فإذا قالت واحدة عدلتا وثنتان أنها جلي ثبت العيب في حق توجه الخصومة ثم قالت أو فالتا كان ذلك عند البائع إن كان ذلك بعد القبض لا ترد بل يحلف البائع لأن شهادة النساء بجهة ضعفة والعقد بعد القبض قوى ولا يفسخ العقد القوي بحجة ضعفة وإن قبل القبض فكذلك لا رد بقول الواحدة أما المثنى فقبل على قياس قوله لا ترد وعلى قياس قوله ما ترد ذكر الخصاص أنها لا ترد في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدوري أنه المشهور من قولها لأن ثبوت العيب بشهادتين ضروري ومن ضرورة ثبوته توجه الخصومة دون الرد فيحلف البائع فإن نكل تأيدت بشهادتين ~~هـ~~ قوله فثبت الرد دعوى الحنفين عن الإمام ثبوت الرد بشهادتين إلا في الجبل لأنه تعالى في قوله بنفسه اهـ ما في الأخيرة ملخصاً ثم ذكر روايات آخر والحاصل أن شهادة الواحدة أو الثنتين يثبت بها العيب المذكور في حق توجه الخصومة لا في حق الرد أو كان ذلك قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو المذهب المعقد وان اقتصر في كثير من الكتب على خلافه وقدمنا ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر خيار الشرط ولا ينافي ذلك ما اتفق عليه أصحاب المتون في أول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا يطلع عليها إلا النساء لأن المراد به أن العيب يثبت بقولهن ليحلف البائع كإصاح عليه في الهداية هناك وهذا معنى قولها هنا يثبت في حق توجه الخصومة فاعتمد تحقيق هذا المحل فأنك لا تجد في غيره هذا الكتاب والحدقة الملك الوهاب (قوله قلت وبني خامس الخ) هذا الفرع مذكور في الفتح والبحر والتهر لكنهم اقتصروا على عدة الأنواع أربعة فلما رأى الشارع مخالفة حكمه لهذه الأربعة جعله نوعاً خامساً فكان من زيادته الحسنه فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو ادعى ارتفاع حض الجارية فقد سرحوا بأنه لا تقبل الشهادة عليه لأنه لا يعلم إلا منها وتوجه الخصومة بقولها على ما اختاره في الفتح ثم على ما اختاره غيره من أنه لا يثبت دعوى المشتري أنه عن داء فيرجع فيه إلى شهادة الأطباء أو عن حب فيرجع إلى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من أحد النوعين قبله (فروع) لو أراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه مسقطاً لم يحلف المشتري وعند الثاني يحلف وفي الخلاصة والبرازية إن القاضي لا يستحلف الخصم بلا طلب المدعي إلا في مسائل منها أخبار العيب وفي البائع لو أخبر امرأة الجبل وأمر أنان بعده سمحت الخصومة ولا يقبل قول النافية وفي التهذيب برهن البائع أنه حدث عند المشتري وبرهن المشتري أنه كان معيباً في يد البائع تقبل بينة المشتري بجره ملخصاً (قوله قبل القبض للكل) ذكر الكل غير قد فأن قبض البعض حكمه حكم ما إذا لم يقبض الكل كما ذكره المصنف عقبه ولكن لما أفرد المصنف البعض بالذكر علم أن كلامه هنا في الكل فإذا سرح به الشارع نعم لو قال المصنف قبل القبض ولو البعض لاستثنى عن قوله بعده وإن قبض أحدهما (قوله خبر في الكل) أي في القبي وغيره بقوله وان بعده خبر في القبي لا في غيره فالمراد أنه يخبر في الباقي بعد الاستحقاق من أمساكه وردته فليس المراد بالكل كل المبيع حتى يرد عليه أن البيع في البعض المستحق باطل فافهم (قوله لتفرق الصفة) أي تفرقها على المشتري قبل تمامها لا قبل القبض لم تتم فلذا كان له الخيار (قوله وان بعده الخ) أي وإن كان استحقاق البعض بعد القبض خبر في القبي لا في غيره إذ لا يضره التبعض (قوله كاسبي) لم أره في هذا الباب صريحاً تأمل (قوله فلو استحق) بيان لقوله حكمه حكم ما قبل قبضها وقوله أو تعيب زيادة بيان والأفالكلام في الاستحقاق وأما تعيب أحد الشئتين فسيذكره المصنف في قوله اشترى عبد بن الخ (تنبيه) حاصل ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع

مطلب

فما لا يطلع عليه إلا النساء

ولا ثبانه عند بائعه عدلين وما

لا يعرفه إلا النساء كرت فيكني

قول الواحدة ثم يحلف البائع

عسنى قلت وبني خامس ما لا

يظهره الرجال والنساء ففي

شرح قاضي خان شرى جارية

وادعى أنها خنتي حلف البائع

(استحق بعض المبيع فان)

كان استحقاقه (قبل القبض)

للكل (خبر في الكل) لتفرق

الصفة (وان بعده خبر

في القبي لا في غيره) لا أن

بعض القبي عيب لا المثل

كاسبي (وان شرى شئتين

قبض أحدهما دون الآخر

فحكمه حكم ما قبل قبضهما)

فلو استحق أو تعيب أحدهما

خبر

مطلب

يحلف المشتري أنه لم يقبل

مسقطاً لخيار العيب

مطلب

في تخيير المشتري إذا استحق

بعض المبيع

القضول عن شرح الحارثي لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المبيعين ويحترق المشتري في الباقي سواء أوردت الاستحقاق عينا في الباقي أو لا تفرق الصفقة بمثل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقروض أو غيره يحترق المأمر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أوردت الاستحقاق عينا فيما بقي يحترق المشتري ولو لم يورث عينا فيه ككسوين أو قنين استحق أحدهما أو كليهما أو وزني استحق بعضه ولا يضرب بعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي النهر عن العناية بحكم العيب والاستحقاق سنان قبل القبض في جميع الصور يعني فيما يكال ووزن وغيرهما وحكمهما بعد القبض كذلك إلا في المكبل والموزن (قوله وما في الحارثي) أي من أنه إذا أمسك بعد الإطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضى اه ح (قوله كدليل الرضى) عما يأتي قريبا وصريحه بالاولى (قوله وفي الخلاصة الخ) حيث حال وجده عيبا ولم يجد البائع ليرده فاطعمه وأمسكه ولم يصرف فيه تصرفا قايلا على الرضى فانه يرده على البائع لو حضر ولو هلك يرجع بالنقصان اه أي ولا يرجع على بائعه بالنقص وهذا إذا لم يرجع الأمر إلى القاضي كما سيذكره المصنف (قوله واللبس والركوب الخ) أي لو اطلع على عيب في المبيع فلبسه أو ركبه لم يلحقه فهو رضى دلالة ولو كان ركوبه للدابة لنظر إلى سيرها ولبسه الثوب لنظر إلى قدرته كما في النهر وغيره فان قلت ان فعل ذلك لا يطل خيار الشرط فكذلك أضرار العيب قلت فرق في الذخيرة بأن خيار الشرط مشروط للاختصاص باللبس والركوب مائة براديه ذلك بخلاف خيار العيب فانه شرع للرد ليصل إلى رأس ماله عند العجز عن الوصول إلى القاتل فلا يحتاج إلى أن يحتجب بالمبيع (تنبيه) أشار إلى أن الرضى بالعيب لا يلزم أن يكون بالقول ثم ان الرضى بالقول لا يصح معلقا لما في الجرح عن البرازية عثر على عيب فقال للبائع ان لم أردت اليك اليوم رضى به قال بمحمد القول باطل وله الرد (قوله والمداواة له أوبه) أي انه يشترط ما لو كان المبيع عبدا مثلا فدواؤه من عبده أو كان دواء فدواؤه بنفسه أو غيره بعد اطلاعه على عيب فيه (قوله رضى بالعيب الذي يدأوبه فقط) قال في الجرح المداواة انما تكون رضى بعيب دواء أما إذا دأوى المبيع من عيب قدرى منه البائع وبه عيب آخر فانه لا يتمتع برده كافي الوالدية اه وفي جامع القصولين شري معيبا قرأ عيبا آخر فصالح الاول مع علمه بالثاني لا يرده ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده اه قلت بقي ما لو اطلع على العيب بعد الشراء ولم يكن قد برئ العيب منه فدواؤه ثم اطلع على عيب آخر وطاهر كلام الشارح انه يرده وهو الظاهر كما للورضى بالاول صريحاً ثم رأى الاستراذ قد رضى بعيب دون عيب أو بعيب واحد لا يعين تأمل ثم رأيت في الذخيرة عن المتق عن أبي يوسف وجد بالخيارية عيبا فدأواها فان كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضى والأفلا الآن يتقهما اه (قوله مالم يتقصه) كما إذا دأوى بده الموجهة فثلث أو عينه من بياض بها فاعورت فانه يتمتع برده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط (قوله بعد العلم بالعيب) أي علمه بكون ذلك عيبا في النهاية لو رأى بالامة قرحة ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها عيب له ردّها لانه مما يشبهه على الناس فلا يشترط الرضى بالعيب اه وقدّمنا انه لو كان مما لا يشبهه على الناس كونه عيبا ليس له الرد وفي نور العين عن المنية قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاتهمه المشتري في اخباره ويقول ان غرضه أن أرد عليه قبضه المشتري لا يكون رضى بالعيب ولا تصرفه اذ لم يصدق له لكن الاحتياط أن يقول له لا أعلم بذلك وأبالأ أرضي بالعيب فلو ظهر عندي أردت عليك اه (قوله والارش) أي نقصان العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو بأمر البائع بأن قال له اعرضه على البيع فان لم يشتر منك رده على ولو طلب من البائع الإقالة فأي فليس يرضى عنه الرده ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضى به بعضه بطل خيار الرؤية وخيار العيب جامع القصولين وقدّمنا عن الذخيرة أن قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضى بالعيب وفي جامع القصولين قبض بعضه رضى ثم نقل ليس رضى حتى يسقط خياره عند أبي يوسف اه قلت وهذا في غير المثل لما في الجرح عن البرازية لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف وبرد النصف كالبيع اه وسيدكر الشارح الكلام في الاستخدام (قصة) نقل في الجرح من جله ما يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرهن والكتابة أمالوا بآمره ثم علم بالعيب فله قبضها بالعذر وبرد بخلاف الرهن فلا يرده الأبعد الفكاهة ومنه ارسال ولد البقرة عليها الرضخ منها وحلب لبنها أو شربه وهل يرجع بالنقصان قولان وأبداه سكنى الدار والدوام عليها وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم والمبيع كالأرض وبعضها للاعتاق والهبة

مطل
فما يكون رضى بالعيب

(وهو) أي خيار العيب بعد رؤية العيب (على التراخي) على المعتد وما في الحارثي غريب يجر (فلو خاصم ثم تزل ثم عادوا خاصم فله الرد) مالم يوجد مبطلة كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة لو لم يجد البائع حتى هلك يرجع بالنقصان (واللبس والركوب والمداواة) له أوبه يعني (رضى بالعيب) الذي يدأوبه فقط مالم يتقصه برجسدى وكذا كل مفيد رضى بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع

مطل
فما يكون رضى بالعيب ويمتنع الرد

ولو لا تسليم لأحد أقوى من العرض ودفع باقى الثمن وجمع خللات السبعة وكذا تركها لأنه قد بيع وليس منه كل
 ثمر الصغير وظن القس والدار وارضاخ لاسعة المشتري وضرب المدان لم يوز الضرب فيه المخلصا وفي
 الذخيرة إذا اطلعه بعد روية العيب أو جسه أو جزأه فليس يرضى ثم ذكر تفصيلا في الجملة بين كونها دواء
 لذلك العيب فهو رضى والافلا وفيها أمر رجل بسبعة ثم علم أن به عيبا كان باعه الوكيل بخصرة الموكل ولم يقل
 شيئا فهو رضى بالبيع (قوله الله لا دواهم الخ) ذكر المسألة في الذخيرة ويجمع الفصولين وغيرهما وسيد كرها
 الشارح في آخر منقذات البيع عن الملتقط أنه ينبغي أن يذكر هنا أيضا ما امتنع رده قبل البيع بزيادة وضوحها
 كالأول التوبى أو خلط التوبى ثم اطلع على عيب ثم باعه فإن بيعه بعد روية العيب لا يكون رضى وله الرجوع
 بنقصانه كما مر فكذلك الوعر عه على البيع بالأولى (قوله فليس يرضى) فلا يمنع الرد على المشتري لأن ردها
 لكونها خلاف حقه لأن حقه في الجسد فلو تدخل الزوف في ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض
 رضى بعيه بحر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فله ردها على بائعه كما قدمه الشارح عند قوله باع
 ما اشتراه الخ وقد تناهت الكلام على ذلك (قوله كعرض توب الخ) مختار قوله على البيع والتشبيه في عدم
 الرضى (قوله قال نعم) الأولى فقال نعم عطف على قال الأول (قوله لزوم) جواب لو أى لم البيع ولا يمكنه
 رده بالعيب قال في نور العين وهذه فصل جلية من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه (قوله ولا تقرير
 للملك) لفظ لا مبتدأ وتقرر خبره والضمير في ملكه البائع كانه يقول لا أبيع له ملكه لأنى أردت عليك وفي
 البرازية وينبى أن يقول بدل قوله نعم لا لأن قوله نعم الخ يريد بذلك تبيح المشتري على لفظ يمكن به من
 الرد وهو لفظ لا ويحذر من مانع الرد وهو نعم ط وبه ادفع توقف المحشى في هذه العبارة وكأنه فهم أن قوله
 وينبى أن يقول الخ أى يقول الناقل لحكم المسألة فصي المعنى ولو قال له البائع أبيعك فقال لازم فبناى
 ما ذكره الشارح وليس كذلك بل ضمير يقول للمشتري أى ينبغي للمشتري أن يقول لا بدل قوله ثم لا يلزم
 البيع فكأن تحذير للمشتري فافهم ثم أن الذى رأيت في البرازية وغالب نسخ البحر نقلتها ولا تقرير لمكانه
 أى تمكنه من الرد على البائع وعليه فالضمير للمشتري (قوله الركوب للرد على البائع) وكذا للركوب ليرده
 فيخرج عن السنة فركبه ساء يافله الرد بجرع جامع الفصولين أى ليرده بعد ذلك إذا وجد عيبه على كون العيب
 قد جعلا لأن ركوبه بعد التجزئ ليس دليل الرضى (قوله وألشراء العلف لها) فلور كيه العلف دابة أخرى فهو رضى
 كفى الذخيرة (قوله التجزئة أو مصعوبة) أى تجزئة عن المشى أو مصعوبة الدابة بكونها لا تتقدمه (قوله وهل هو)
 أى قوله ولا بدله منه (قوله واعتقد المصنف الخ) الذى فى شرح المصنف والدور والتمنى والجر جعله قيدا
 للآخرين فقط ولكن فى كثير من النسخ واعتقد المصنف بلا ضمير وهى الصواب فقوله وغيرهم بالجر عطف على
 مجر واللام فى قوله تعالى للدور الخ وقوله الأول بالنصب مفعول اعتقد أى على نسخة اعتقد بالضمير يكون
 وله وغيرهم مرفوعا والتقدير واعتقد غيرهم الأول ومضى فى الفتح على الأول وفى الذخيرة على الثانى قال ويدل
 له ما ذكره محمد فى السير الكبير أن جوانق العلف لو كان واحدا فركب لا يكون رضى لانه لا يمكن جله
 إلا بالركوب بخلاف ما إذا كان اثنين اه لكن قال فى الفتح أن العذر المذكور فى السبق يجرى فيما إذا كان
 العلف فى عدلين فلا ينبغي إطلاق امتناع الرتبة اه وبقي قول ثالث هو ظاهر الكنز وهو أنه غير قيد فى الثلاثة
 وظاهر الزبلى اعتقاده حيث عبر عن القولين قبل وفى الشرع بلالة عن المواهب الركوب للرد أو للسبق أو لشراء
 للعلف لا يكون رضى مطلقا لا يظهر اه فافهم (قوله فالقول للمشتري) لأن الظاهر يشهد له ط وكذا
 لو قال ركبها للسبق بلا حاجة لانه يتقادم ذلول ينبغي أن يسمع قول المشتري لأن الظاهر أن مسوغ الركوب
 بلا إطلاق الرد هو خوف المشتري من شيء مما ذكرنا لا حقيقة الجوع والمصعوبة والناس يحتملون فى فضل أسباب
 الخوف قرب رجل لا يحيط بخاطر شيء من تلك الأسباب وآخر بخلافه كذا فى الفتح (قوله فهو عذر) قال
 فى السير بلالة يحدقه ويضاهيه ما فى البرازية لو حمل عليه فاطلع على عيب فى الطريق ولم يجد ما يجعل عليه
 ولو أنشأه فى الطريق لتساقا لا يمكن من الرد وقبل يمكن قياسا على ما إذا حمل عليه قلب الفرق واضح
 فإن علفه مما يقومه أدل ولا يلقى ولا كذلك العبد فكان من ضرورة الرد اه وفى البرازية وهذا بعيد
 أن ما فى الفتح ضعيف اه ط فلو ذكر الفرق أيضا فى جامع الفصولين وفيه ما فى الذخيرة من السير الكبير

قوله إذا اطلعه هكذا بخطه
 بالالف ولعل صوابه طلاءه
 بدونها كما يستفاد من القاموس
 والمصباح اه معصيه

الا الذراهم إذا وجدها زوفا
 فعرضها على البيع فليس
 يرضى كعرض توب على خياط
 لينظر أيكفه أم لا أو عرضه
 على المقومين ليقيم ولو قال له
 البائع أبيعك قال نعم لم
 ولو قال لا لا لأن نعم عرض
 على البيع ولا تقرير للملك
 برأية (لا) يكون رضى
 (الركوب للرد) على البائع
 (أو لشراء العلف لها) (أو للسبق
 و) الحال أن المشتري (لا بدله
 منه) أى الركوب ليجز أو مصعوبة
 وهل هو قيد للآخرين أو للثلاثة
 استظهر البرجسدى الثانى
 واعتمد المصنف تعالى للدور
 والصرف والتمنى وغيرهم الأول
 ولو قال البائع ركبها
 لحاجتك وقال المشتري بل
 لا ردها قال قول للمشتري بحر
 وفى الفتح وحدها عيبا فى السفر
 فلهما فهو عذر

اشترى دابة في دار الاسلام وعرضها على رجل فوجدها غصبا في دار الحرب فبقي له أن لا يركبها لأن الركب بعد العلم
 بالعيب رضى منه فلا يتمكن من ردّها فليعتزّز منه وأن لم يجد دابة غيره فلا بدّ العذر الذي له غير معتبر بخيار بيع
 إلى البائع والركوب طابخته دليل الرضى اهـ ملخصاً وحاصله أن الركوب دليل الرضى وإن كان له ذلك عذره
 أثره الرضى بالعيب لأنه لا يعترف حق البائع وأنت خبير بأن هذا محال للقول الثالث الذي اعقده الرابلي
 وغيره كما قدّمناه اتفاقاً وقد يجب أن العذر في ركوبها السقي والعلف انما هو لحق البائع اذ فيه حاشا بمخلاف العذر
 في مسألة السبر الكبير والتي قبلها (قوله اختلاف بعد التقاض الخ) أي لو اشترى جارية مثلاً فقبضها وأقبض
 الثمن ثم جاء لردّها بعيب واعترف به البائع الا انه قال بعينك هذه وأخرى معها فلك على ردّ حصة هذه فقط
 من الثمن لا كله وقال المشتري بعينها وحدها فاردّ كل الثمن ولا يئنه لهما فالقول للمشتري لأنه قابض يشكر
 زيادة يدعيها البائع ولأن البيع انفسخ في المردود بالردّ وذلك مسقط للثمن عنه والبائع يدعي بعض الثمن بعد
 ظهور سبب السقوط والمشتري يشكر وتعامه في الفسخ (قوله ليتوزع الثمن الخ) علمه عوى البائع ويان
 لفائده ما على تقدير الردّ أي ردّ الثمن لأنه على دعواه يلزمه ردّ بعضه كما قرّرناه (قوله أو في عدد المتبوض) أي
 بأن اتفقا على مقدار المبيع انه الماربان وقبض البائع منهما ثم جاء المشتري لردّها أحدهما فقال البائع قبضتها
 وانما استحق حصة هذه وقال المشتري لم أقبض سواها (قوله والقول للقباض) وتقبل يئنه لاسقاط العين
 عنه كالجودع اذا ادعى الردّ أو الهلاك وأما يئنه تقبل مع أن القول قوله والبينة لاسقاط العين مقبولة كذا
 في الذخيرة من باب الصرف بحر (قوله مطلقاً) فسر ما بعده (قوله قدراً) أي قدر المبيع أو المتبوض
 كما مرّ ومنه ما في النهر عن صلح الخلاصة لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزوناً ووجدته ناقصة الا اذا سبق منه
 اقرار بقبض مقدار معين (قوله أو صفة) تبع في ذلك البصر عن العبادية ويحالفه ما في الظهريّة حيث قال
 وان اختلفا في وصف من أو وصف المبيع فقال المشتري اشترت منك هذا العبد على انه كاتب أو خباز وقال
 البائع لم اشترط شيئاً فالقول للبائع ولا يخالفان اهـ ومثله في الذخيرة والتاريخية وفي فتاوى فاري الهداية
 اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة شامية فقال البائع ما قلت الا انها بالدية أجاب
 القول للبائع يمينه لأنه ينكر حتى الفسخ والبينة للمشتري لأنه مدّعه اهـ وفي النهر عن الظهريّة اشترى
 عبد من أحد هبائاً ثلث حالة والآخر ياتق الى سنة صفقة وأوصفتين فردّ أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع
 ردّدت مؤجّل انتم وقال المشتري بل مجلّه فالقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أو لا ولا تخالف اهـ
 ويؤيده قوله الاتي كما اختلفا في طول المبيع وعرضه على خلاف ما في النهر كما تعرفه فافهم (قوله فلو جاء
 لردّه الخ) تفريع على قوله تعييناً ومثله ما في الصر وغيره لو اختلفا في الرق فالقول للمشتري (قوله فالقول
 للبائع) والفرق أن المشتري في خيار الشرط والرؤية يفسخ العقد بفسخه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه
 على الخلاف واذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلافاً في المتبوض فالقول فيه قول القابض بخلاف
 الفسخ بالعيب لا بفرد المشتري بفسخه ولكنه يدعي ثبوت حتى الفسخ في الذي أحضره والبائع يشكره كذا في
 الفسخ من آخر خيار الرؤية قلت ومقتضى هذا التعليل انه لو كان البيع فاسد أيكون القول في تعيين المبيع
 للمشتري لأن العقد ينفسخ بفسخه بلا توقف على رضى الآخر وهي واقعة الفتوى (قوله كما لو اختلفا في طول
 المبيع وعرضه) لم أر هذا في الفسخ وانما ذكر المسألة التي قبله مع الفرق الذي نقلناه عنه ثم ذكر في البصر عن
 الظهريّة مصرحاً بأن القول للبائع قلت وهو الذي رأيته في الظهريّة ومنتجها للعين وكذا في الذخيرة
 والتاريخية فما نقله في النهر عن الظهريّة من أن القول للمشتري تعريفاً أو سبق قلم فافهم ونص الظهريّة بأن
 سماعة عن محمد رجل باع من آخر ثوباً مرّ وباقبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع بعته على انه سبغ
 وقال المشتري اشترته على انه سبغ في ثمان فالقول قول البائع مع عينه اهـ (تجّه) قال بعته اوبم اقرحه في
 موضع كذا فجاء المشتري لردّها باقرحه في ذلك فأنكر البائع انها هذه القرحه بل القرحه برئت وهذه غيرها
 فالقول للمشتري والحاصل أن البائع اذا نسب العيب إلى موضع وسماه فالقول للمشتري وان ذكره مطلقاً
 فالقول للبائع وتعامه في الذخيرة (خاتمة) باع ألف برطل من القطن ثم ادّعى انه لم يكن في ملكه يوم
 البيع قطن وعنده يوم الخصومة ألف برطل من القطن يقول اصبت بعد البيع كان القول قوله يمينه كما في الخاتمة

مطل

مهر في اختلاف البائع والمشتري
 في عدد المتبوض أو قدره أو
 صفته

(اختلاف بعد التقاض في عدد
 المبيع) أو أحد أو متعدّد
 ليتوزع الثمن على تقدير الردّ
 (أو في عدد المتبوض فالقول
 للمشتري) لأنه قابض والقول
 للقباض مطلقاً قدراً أو صفة
 أو تعييناً فلو جاء لردّه بخيار
 شرط أو رؤية فقال البائع
 ليس هو المبيع فالقول للمشتري
 في تعيينه ولو جاء لردّه بخيار
 عيب فالقول للبائع كما لو اختلفا
 في طول المبيع وعرضه فتح

(قوله اشترى عبد بن الخ) اعلم أن المبيع لا يباع من كونه شيئا واحدا أو شيئين كواحد حكما من حيث لا يقوم أحدهما بلا صاحبه كعمرى باب وزوجى خف أو شيئين بلا اتحاد حكمائين وعبد بن ثم الحادث في المبيع نوعان عيب واستحقاق والاحوال ثلاثة قبل القبض وبعدة وبعد قبض بعضه فقط أو ما لو وجد في بعضه عيبا قبل قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع أو وجد بعده قبل قبضه فالمشترى غير بين أخذ الكل بثمنه أو رد كله لا للعيب وحده بخصته من الثمن وكذا ليس للبائع أن يقبل المبيع خاصة إلا إذا تراضى على رد المبيع فقط وأخذ الباقي بخصته من الثمن فلهم ما ذلك إذا الصفقة لا تتم قبل القبض بدليل انفساخ العيب برده بلارضى ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه أو فيما بقي عيبا لحكمه حكم الفصل الأول في كل ما رآه الصفقة لا تتم بعد سواء كان المبيع واحدا أو شيئا ولو قبض كله فوجد بعضه عيبا قد عاها واحد ثابن شرائه وقبضه فإن كان المبيع واحدا كدار وكرم وأرض وقوب أو كيلا أو وزينا في وعاء واحد أو صبرة واحدة أو شيئين كشيء واحد حكما غير بين أخذ كله ورد كله دون رد قبضه فقط إذ فيه زيادة عيب هو الاشتراك في الاعيان وإن كان شيئين أو أكثر بلا اتحاد حكمائين عيبا أو كيلا أو وزنا في أوعية مختلفة فلم يشترى الرضى به بكل عنه أو رد المبيع فقط ولا رد كله إلا براض ولا رد المبيع الارضى أو قضاء إذا الصفقة تمت فصعب تفرقها فرد المبيع بخصته من الثمن غير معيب إذا المبيع المعيب دخل في البيع سليما وفي خيار شرط ورؤية ليس له رد به فقط وإن قبض الكل لانهما يتعان تمام الصفقة فهي قبل تمامها لا تحتل التفريق وانما قلنا انه يمنع تمام الصفقة لا نه رد بلا قضاء ولا رضى ولو قبض الكل ومتى يجوز عن رد البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحدا أو أكثر جامع الفصولين عن شرح الطحاوى ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقدمت والحاصل انه لو وجد العيب قبل قبض شي من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له رد المبيع وحده بلارضى البائع وكذا لو بعد قبض الكل إلا إذا كان متعددا غير متحد حكمائين وطعام في وعاءين على ما ذكرنا بخلاف ما لو كان في وعاء واحد فانه بمنزلة المبيع الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام كله باقيا فلا يباع بعضه أو أكل بعضه فقط متنا في هذا الباب أن المقتضى به قول محمد ان له أن رد الباقي ويرجع بنقصان ما اشكل لا ما باع ورتب بانه هناك (قوله صفقة واحدة) منصوب على انه حال من فاعل اشترى لتأوله بالمشقة أى صافقا بمعنى عاقد أو على نزع النافض أى بصفقة أى عقد واحترزه عما لو كان كل منهما بعقد على حدة فهو من قسم ما لو كان المبيع واحدا وقد علمته (قوله وقبض أحدهما) وكذا لو لم يقبضهما كإمتر (قوله رد المبيع) احتراز عما فيه خيار شرط ورؤية كإمتر (قوله لم يعلم به إلا بعد القبض) هذا لا يناسب إلا ما إذا وجد العيب في المقبوض كإلا يحتج اه ح قلت بل هو في غاية انقضاء لأن كلام الشارح يصدق على ما إذا قبض السليم ولم يعلم بعيب الآخر إلا بعد قبض المقبوض ولذا قال في البحر قيد بترأخ ظهور العيب عن القبض لأنه لو وجد بأحد ما عيبا قبل القبض فإن قبض المبيع منهما لم يضره أما المبيع فلو جرد الرضى به وأما الآخر فلا نه لأعيب به ولو قبض السليم منهما أو كانا معينين وقبض أحدهما لم يضرهما جميعا لأنه لا يمكن إلزام البيع في المقبوض دون الآخر لما فيه من تفريق الصفقة على البائع ولا يمكن إسقاط حقه في غير المقبوض لأنه لم يرض به كذا في المحيط فافهم (قوله كالأقبض الخ) تشبيه بقوله أخذهما أو ردتهما والاولى عدم التقيد هنا بالقبض كإلى الكثير ليشل ما قبل القبض قال في البحر وما وقع في الهداية من أن المراد بعد القبض فأنما هو ليقع الفرق بين القبيات والمثلثات اه فإن القبيات كعبد بن رد المبيع منهما بعد قبضهما بخلاف المثلثات كطعام في وعاءين أو ما قبل القبض فليس له رد المبيع في الكل لكن هذا الاعتذار لا يتأتى في عبارة المصنف حيث أن كاف التشبيه (قوله ونحوه) أى من كل شيئين لا يتنعق بأحدهما بدون الآخر وله أحكام ذكرها في البحر عن المحيط فراجع (قوله فان له رد كله أو أخذه) أى دون أخذ المبيع وحده وهذا نص صحيح بما تضمنه التشبيه وعلت أن هذا لو كان كله باقيا بخلاف ما لو باع البعض أو (قوله ولو في وعاءين) أى إذا كانا من جنس واحد كعمرى أو صبيان أو لبنات أو سبعة صعيدة أو بحرية فانما جنسان يتفاوتان في الثمن والعين كذا حزره في فتح القدير (قوله على الاظهر) وقبل إذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبد بن حتى رد الوعاء الذى وجد فيه العيب وحده زيلعي وقد منعنا العلامة فاسم أن هذا القول أرفق وأنيس اه ولذا منى عليه في شرح الطحاوى كاعلمه أيضا (قوله أو قبلها أو مسمها

(اشترى عبد بن) أى شيئين

يتنعق بأحدهما وحده صفقة

واحدة (وقبض أحدهما

ووجد به أو بالآخر عيبا)

لم يعلم به إلا بعد القبض

(أخذهما أو ردتهما ولو

قبضهما رد المبيع) بخصته

سالمنا (وحده) لجواز التفريق

بعد التمام (كألو قبض كيلا

أو وزينا) أو زوجى خف

ونحوه كزوجى ثورا فله

أحدهما الآخر بحيث لا يعمل

بدونه (ووجد بعضه عيبا فلن

له رد كله أو أخذه) بعينه لأنه

كشيء واحد ولو في وعاءين

على الاظهر عناية وهو

الاصح برهان (اشترى جارية

فوماتها أو قبلها أو مسمها

بشهوة) قال في البرازية قال القزناشي قول البرخسي القبول شهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب
 شربلية قلت يخالف هذا الجمل ما في الذخيرة واذا وطئها ثم الملق على عيب لم يرد لها يرجع بالنقصان
 سواء كانت بكرا أو ثيبا الآن قبلها البائع كذلك وكذا إذا كان قبلها بشهوة أو لمساها بشهوة فان وطئها أو قبلها
 بشهوة أو لمساها بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضى بالعيب فلا رد ولا رجوع بنقصان اهـ وكذا ما في الخانية
 لو قبضها فوطئها أو قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يرد لها بل يرجع بنقصان العيب الخ ولا يرد قوله الا في لانه
 استوفى ماءها لا رد وادعى الوطء تأخذ حكمه في مواضع كافي حرمة المصاهرة فافهم (قوله ولنا انه استوفى
 ماءها وهو جزؤها) أي فاذا ردها صار كأنه أمسك بعضها شرح المجمع وعلل في شرح درر الجار بأن الرد
 بعيب فسخ العقد من أصله فيكون وطؤه في غير مملوكة له فيكون عيبا يمنع الرد وهذا في الثيب فالبكر يمنع ردها
 بالعيب اتفاقا اهـ قلب وهذا التعليق اظهر لانه يشمل رد وادعى الوطء (قوله ولو الواطئ زوجها) أي الزوج
 الذي كان من عند البائع أما لو زوجها المشتري لم يكن له ردها وطئها أولا وان رضى بها البائع لحصول الزيادة
 المفصلة وهي المهر وانما منع الرد كما مر كالوطئها أجنبي شبهة في رد المشتري لوجوب العقر على الواطئ بخلاف
 ما لو رضى بها فلا رد ويرجع بالنقصان الآن رضى بها البائع كذلك لانها تعبت بعيب الرضى كذا في الذخيرة (قوله
 ان يبردها) أي اذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج وطئها عند البائع أيضا أمّا اذا لم يكن وطئها الا عند المشتري
 لم يذكر في الأصل واختلف المشايخ فيه والصحيح انه يردّها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر
 ومنه في الجرعين الظهيرة عند قول الكز ومن اشترى بوافق قطع الخ وعزاه في الشربلية الى البدائع
 وغيرها ومنه أيضا ما ذكرناه أنفاس الذخيرة والخانية وفي كافي الحاكم وطئها المشتري ثم وجد بها عيبا لا يردّها به
 ولكن تقوم وبها العيب وتقوم وليس بها عيب فان كان العيب ينقصها العشر يرجع بعشر الثمن اهـ ملخصا
 وقال في الخلاصة وفي الأصل رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها
 سواء كانت بكرا أو ثيبا ينقصها الوطء ولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمساها بشهوة ويرجع بالنقصان
 الآن يقول البائع أنا قبلها اهـ فهذا نص المذهب فان الأصل للامام محمد بن كعب ظاهر الرواية وكافي الحاكم
 جمع فيه كتب ظاهر الرواية للامام محمد كذا ذكره في الفتح والعرف في مواضع متعددة وبه سقط ما في الشربلية
 حيث قال وفي البرازية ما يخالفه حيث جوز الرجوع بالنقصان مع المن والتفريط ومنعه مع الوطء اهـ قلت
 وسقط به أيضا ما في البرازية أيضا من أن وطء الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا القبول والمس بشهوة
 قبل العلم بالعيب وبعده وكذا ما يأتي قريبا من اخفائه فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطء المشتري وفي الخانية
 من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي ثيب رضى بها القاضي النساء ان قلن بكر كان القول
 للبائع بلايين وان قلن ثيب قال قول للمشتري بينه وان وطئها المشتري فان زابها كما علم انه ليست بكرا بلائث
 والا لزمته هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم اهـ ومضى الشارح على هذا التفصيل في خيار الشرط عند قول المصنف
 وتم العقد بوجه الخ لكن علت نص المذهب ولهذا ذكر في القبة التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم مر
 لكتاب آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اهـ (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب قد ينقص
 القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فواجه هذا التعيين ط قلت قد يجاب بأن نقصان الثيبوبة
 كان كذلك في زمانهم (قوله الثيبوبة ليست بعيب الخ) لانه ليس الغالب عدمها فصارت كالوشري دابة
 فوجدتها كبيرة السن كما حقهته أو قال الباب ثم لو شرط البكارة ولم يوجد كان له الرد لانه من باب فوات الوصف
 المرغوب كالوشري العبد على انه كاتب أو خباز وهذا لو وجدها ثيبا بغير الوطء والا فالوطء يمنع الرد ولو نزع
 بلائث على المذهب كما عرفت فافهم (قوله الا اذا قبلها البائع) أي رضى أن يأخذها بعد ما وطئها المشتري
 وهذا استثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله ويعود الرد الخ) محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا
 حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصانه ط (قوله لعود المنوع) أشار به الى أن الرد لم يسقط وانما منع
 منه مانع اذ لو كان يسقط لما عاد ط (قوله مع النقصان) أي الذي يرجع به المشتري على البائع حين كان
 الرد منوعا ط (قوله على الرجاء) بناء على انه من زوال المانع وقبل لا يرد لأن الرد يسقط والساقط لا يعود
 وتقبل ان كان يدل النقصان فاعتابت له الرد والا لا ط (قوله بعشري البائع) الاضافة على معنى من أي

بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردّها
 خطقا) ولو ثيبا خلا فالشافعي
 وأحد ولنا انه استوفى ماءها
 وهو جزؤها ولو الواطئ زوجها
 ان يبردها وان بكرا لا يجر
 (ورجع بالنقصان) لا تمنع
 الرد وفي المنظومة المحبة لو شرط
 بكرا ثم فبانت ثيبا لم يردّها
 بل يرجع بأربعين درهما
 نقصان هذا العيب وفي الحاوي
 والمقطب الثيبوبة ليست بعيب
 الا اذا شرط البكارة فبردها
 لعدم المشروط (الا اذا قبلها
 البائع) لان الامتناع لحقه
 فاذا رضى زال الامتناع
 (ويعود الرد بالعيب القديم
 بعد زوال العيب) (الحادث)
 لعود المتنوع بزوال المانع
 دور فبردها المبسوع مع النقصان
 على الرجاء نهر (ظهير عيب
 بعشري) (البائع) (الغائب)

مطلب
 الأصل للامام محمد بن كعب
 ظاهر الرواية وكافي الحاكم
 جمع فيه كتب ظاهر الرواية

بشري منه (قوله وأبنته) أي المشتري (قوله هو مضمع) أي القاضى عند عدل أي عند أمين يحفظه
لبائعه وفي حاشية البحر للرملي - وقد سئل عن نفقة الدابة وهي عبد العدل على من تكون فأجبت أخذها
في الذخيرة في آخر النفقات انه لا يقرض القاضى لها على أحد نفقة لان الدابة ليست من أهل الاستحقاق
والمشتري هو المالك والمالك يبقى عليه ديانته بأن يتقوا عليها ولا يجبره القاضى (قوله ينفذ على الاظهر)
أي لو كان القاضى يرى ذلك كشافي - ونحوه بخلاف الحق - كما حذر في البحر وقت - غام في كآب المقفود
وسألتني تمامه في القضاء ان شاء الله تعالى (قوله قتل العبد المقبوض أو قطع) قيد بكونه مقبوضا لانه
لو قتل بعد البيع في يد البائع رجع المشتري بكل الثمن كما هو ظاهر ولو قطع عند البائع ثم باعه فمات عنده المشتري
بسبب القطع قال في البحر رجع بالنقصان اتفاقا وقيد بالقطع لانه لو اشتراه مريضاً مات عند المشتري أو عبدا
زنى عند البائع فجلد عند المشتري فمات رجع بالنقصان اتفاقا أيضا وتماه في البحر (قوله بسبب كان عند
البائع) أي فقط أم لو سرق عندهما فقطع بالسرقين فعند همارج بنقصان السرقه الاولى وعنده لا يرد
بلارضى البائع لعب الحادث وهو السرقه الثانيه فان رضى به رده المشتري ورجع ثلثه أو رابع الثمن والأمسكه
ورجع برعه لان البند من الادمى - نفسه وقد لفت بالسرقين فيتوزع نصف الثمن بينهما فسقط ما أصاب
المشتري ورجع الباقي وتماه في الفتح وقدم الشارح هذه المسأله عن العيني - أول الباب (قوله كقتل أو ردة)
أي كالمقتل العبد جلا عبدا أو ارتد والاولى أن يقول كقتل وسرق ليكون بياناً للبعد القتل والقطع
(قوله ردة المقطوع وأخذ منهما) قال في المبسوط فان مات من ذلك القطع قبل أن يردّه لم يرجع الا بنصف
الثمن فتح (قوله أو أمسكه) الاولى تأخير عن قوله وأخذ منهما بأن يقول وله أن يمسك المقطوع ورجع
بنصف ثمنه ط (قوله بجمع) عبارته ولو وجد العبد مباح الدم فقتل عنده فله كل الثمن ولو قطع بسرقة فمخبر
ان شاء رده واسترد أو أمسك واسترد النصف وقال يرجع بالنقصان فيها ولا يخفى انها أحسن من عبارة
المصنف (قوله رجع الباعه بعضهم على بعض) أي بكل الثمن - كما في الاستحقاق عند أبي حنيفة لانه
أجره مجرى الاستحقاق وهذا ان اختار الرده فان أمسكه رجع بنصف الثمن فرجع بعضهم على بعض بنصف
الثمن وعندهما يرجع الاخير بالنقصان على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب أمارجوع الاخير
فلانه لما بيعه لم يصرح بالبائع فلا مانع من الرجوع وأما بائعه فلا يرجع لانه بالبائع صار حاسباً له مع
امكان الرده وقد عرفت أن بيع المشتري للمعيب حبس للمبيع سواء علم أو لا فلا يمكنه الرده بعد ذلك فتح (قوله
لكونه كالاستحقاق) والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع مجر (قوله وصح البيع بشرط البراءة من كل
عيب) بأن قال بعثك هذا العبد على ان يرى من كل عيب ووقع في العيني لفظه وهو هو وما يأتي
قلت ولا خصوصية لهذا اللفظ بل مثله كل ما يردى معناه ومنه ما تعرف في زماننا فيما اذا باع داراً مثلاً فبقيت
بعثك هذه الدار على انها كوم تراب وفي بيع الدابة يقول مكسرة مخمطة وفي نحو الثوب يقول حرّاق على
الزاد ويريدون بذلك انه مشتمل على جميع العيوب فإذا رضى المشتري لا خيار له لانه قبله بكل عيب يظهر فيه
وكذلك قولهم بعته على انه حاضر حلال ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه من أي عيب كان سوى عيب
الاستحقاق أي لو ظهر غير حلال أي مسروقاً أو مغصوباً يرجع عليه المشتري فهذا كله بمعنى البراءة من كل عيب
وتظنره ما في البحر لو قبل الثوب بعوبه يبرأ من الخروق وتدخل الزرق والرفو اه أي لو كان فيه خرق لا يردّه
وكذا لو وجد مرقوعاً أو مرقوعاً وهو من رفوف الثوب رفوا من باب قتل أي أصلته ثم رأيت بعض المحشين
ذكر أن العلامة ابراهيم البيري سئل عن باع أمة وقال: يبعك الحاضر المنظور بريد بذلك جميع العيوب فأجاب
ليس للمشتري ردة الأمة التي أراه عن بيع عبوها اه ملخصاً (قوله وان لم يسم) أي لم يذكر أسماء العيوب
(قوله خلافاً للشافعي) حيث قال لا يصح الآن بعد العيوب لان في البراءة معنى التلذذ وتلذذ المجهول
لا يصح زيلبي (قوله لعدم إفضائه الى المنازعة) الاولى لعدم إفضائه لان الضمير للبراءة قال في الفتح
ولنا أن البراءة إسقاط حتى يتم - بالقبول كالمطلق نسوته أو أعتق عبده ولا يدرى كم هم ولا أعياهم والأسقاط
لا تطله جهالة الساقط لانها لا تفضي الى المنازعة وتماه فيه (قوله لا يردّه بقب) أي موجوداً أو حادث
(قوله بالموجود) لان البراءة تتناول الثابت وهو الموجود وتقتضي العقد فقط ولها مان الملاحظ هو المعنى

وأبنته (عند القاضى فوضعه

عند عدل) فإذا هلك (هالك

على المشتري اذا قضى)

القاضى (بارد على بائعه)

لان القضاء على الغائب

بلاخص ينفذ على الاظهر

درر (قتل العبد) المقبوض

أو قطع بسبب) كان (عند

البائع) كقتل أو ردة (رد

المقطوع) أو أمسكه ورجع

بنصف ثمنه بجمع (وأخذ

ثمنها) أي ثمن المقطوع

والمقتول ولو تداولته الايدي

فقطع عند الاخير أو قتل رجع

الباعه بعضهم على بعض وان

علو بذلك لكونه كالاستحقاق

لا كالعيب خلافاً لها (وصح

البيع بشرط البراءة من كل

عيب وان لم يسم) خلافاً

لشافعي لان البراءة عن

الحقوق المجعولة لا تصح عنده

وتصح عندنا لعدم إفضائه الى

المنازعة (ويدخل فيه

الموجود والحادث) بعد العقد

(قبل القبض فلا يرد بسبب)

وخصه مالك ومحمد بالموجود

مطلب

في البيع بشرط البراءة من كل

عيب

مطلب

بائع على انه كوم تراب

أو حرّاق على الزناد أو حاضر

حلال

كقوله من كل عيب به ولو قال
مما يحدث مع عند الثاني
وفسد عند الثالث نهر (أبرأه
من كل داء فهو على) المرض
وقبل على (مافي الباطن)
واعتدده المصنف تبعا
لاختصار الجوهر لانه
للعرف في العادة (وما سواه)
في العرف (مرض) ولو أراه
من كل غائلة فهي السرفة
والا باق والزني (اشترى عبدا
فقال لمن ساومه اياه اشتره
فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع
فوجد) مشتره (به عيبا) فله
(رده على بائعه) بشرطه
(ولا ينعى) من الرذيلة (اقراره
السابق) بعدم العيب لانه مجاز
عن الترويج (ولو عيته) أى
العيب فقال لا عوربه أو لا مثل
(لا) رذلة لاحاطة العلم بالآن
لا يحدث مثله كلاصعب به
زائدة ثم وجدها فله رذلة التيقت
بكذبه (قال) لاسر (عبدى)
هذا (ابن قاشقته) منى فاشتره
(وباع) من آخر (فوجدته)
المشترى (الثاني) ايلا ليرد بها
سبق من اقرار البائع (الاول
(ما لم يبرهن انه ابن عنده)
لان اقرار البائع الاول ليس
بجعة على البائع الثاني
الموجود منه السكون (اشترى
جارية لها لبن فأرضعت صبيها
ثم وجد بها عيبا) كان له
أن ردها) لانه استخدام
بخلاف الشاة المصرة فلا يردّها
مع لبنها أو صاع تمر بل يرجع
بالقصاص على المختار شروح
نجم وحزنها فيما علقناه
على المناد
مطلب

في مسألة المصرة

والفرض من هذا الشرط الزام العقد باسقاط المشتري بعه من وصف السلامة للمع على كل حال ولا يطالب
البائع بحال وذلك بالبراءة عن كل عيب يوجب للمشتري الرد والحادث بعد العقد كذلك فاقضى الفرض المعلوم
دخوله فتح (قوله كقوله من كل عيب به) فانه لا يدخل فيه الحادث اجماعا بصر (قوله ولو قال مما يحدث)
أى باع بشرط البراءة من كل عيب ومما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح (قوله مع عند الثاني الخ) هذا على
رواية المسوط أما على رواية شرح الطحاوى فلا يصح بالاجماع وأورد على الثانية أنه لو أراه عن كل عيب يدخل
الحادث عند أبي يوسف فلا تنصيص فكيف يطلعه مع التنصيص وأوجب بجمع الاجماع لماعلمت من رواية
المسوط ولئن سلم فالفرق أن الحادث يدخل تعالته بغير غرضهما وكمن شئ لا يثبت مقصودا ويثبت تبعا أفاده
في الفتح ونقل ط عن الجوى عن شرح الجمع أن الاصح وبه قطع الاكثرون انه فاسد اه فهذا نصيح لرواية
شرح الطحاوى لكنى لم أر ذلك في شرح الجمع المكي فقله في شرح آخر فلراجع نعم في الصرعين البسائط ان
البيع بهذا الشرط فاسد عندنا لان الإبراء لا يحتمل الاضافة وان كان اسقاطا فيه معنى التخليك ولهذا لا يقبل
الرد فلا يحتمل الاضافة فصاحك التعليق فكان شرط فاسدا فأفسد البيع اه وظاهر قوله عندنا انه قول
علما لنا الثلاث موافقا لما في شرح الطحاوى فقول النهر انه مبني على قول محمد بن طاهر (قوله وقبل على
مافي الباطن) من طحال أو فساد حصى منع (قوله واعتمده المصنف) حيث قال وهذا ما عارضنا عليه
في المختصر اعتمادا على ما هو معروف في العادة والا فالمشهور من المذهب الاول وانما قيدنا بالعادة لان الداء
في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف أو بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافق للغة (قوله فهي السرفة
والا باق والزني) هكذا روى عن أبي يوسف فتح وفي المصباح غائلة العبد فجوره وبقائه وتحذرك (قوله
بشرطه) أى بالينة أو باقرار البائع أو نكوله اه ح ومن شروط الرد أن لا يزيد زيادة مانعة من الرد ولا يوجد
ما هو دليل الرضى بالعيب مما مر ولا يرى البائع من عيوبه (قوله لانه مجاز عن الترويج) رواج المتاع فثاقه
اى انه أراد رواجه وثاقفه عند المشتري قال في المنع لظاهره ان لا يتجول عن عيب تافه يتيقن القاضى بأن ظاهره
غير مراده اه وفي الشربلية عن المحيط وهذا كن قال لجاريته بازانية يا مجنونة فليس باقرار بالعيب ولكنه
للشبهة حتى قيل لو قال ذلك في الثوب أى قال لا شر اشتريه فلا عيب به يكون اقرارا بنبى العيب لان حجب الثوب
ظاهرة اه (قوله عبدى هذا أبى) أفاد باسم الاشارة أن العبد حاضر رؤا فله أبى يعنى الماضى وهذا
بخلاف ما اذا قال بعثك على انه أبى أو على اى ترى من اباه وقبله المشتري الاول فان الثاني رده عليه
كاستنصحه عند قوله باع عبدا الخ (قوله فوجدته المشتري الثاني اقبضا) بأن ابق عنده أيضا لان الاباق
لا يكون عيبا لا يشكروه (قوله لا يردّه) أى على البائع الثاني (قوله انه أبى عنده) أى عند البائع الاول
المقتز (قوله الموجود منه السكون) يعنى والسكون ليس تصديقا منه لبائعه فيما أتى به فأما اذا قال البائع
الثاني وجدته أيضا الآن صار معه فالبايع في اقراره بكونه ابنا شربلية (قوله اشترى جارية الخ) قال
في شرح الوهبانية وفي البازانية اشترى مرضعا ثم اطلع بها على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرذلة لانه استخدام
ولو حلب اللبن فأكله أو باعه لا يرد لان اللبن جزء منها فاستيفاءه دليل الرضى وفي الفتوى الحلب بلا أكل
أو بيع لا يكون رضى وحلب لبن الشاة رضى شرب أم لا (قوله لانه استخدام) والاستخدام لا يكون
رضى خائبة أى في المرة الاولى ويكون رضى في الثانية كما يأتى في رضى ومقتضاه انه لو أمرها به ثانيا كان رضى
لا لو أرضعته مرات بالامر الاول تأمل (قوله بخلاف الشاة المصرة) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تصروا والابل والغنم فمن اشاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبا فان رضيا أمسكها وان خطبها
ردّها وصانعا من غنم متفق عليه شرح التحرير وتصروا بضم التاء وفتح الصاد من التصرية وهي ربط ضرع
الشاة أو الشاة وترك حلبها في يومين أو الثلاثة حتى يجمع اللبن قال الشارح في شرحه على المنار وهو مخالف
للقاسم الثابت بالكتاب والسنة والاجماع من أن ضمان العبد وان بالمل أو القبة والتبريس منه ما فكان
مخالف للقاسم ومخالفته مخالفة للكتاب والسنة واجماع المتقنين فلم يعمل به لما مر في ربيعة الابن عند أبي
يوسف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأرضها اه وفي شرح التحرير وقد اختلف العلماء في حكمها
فذهب الى القول بظاهر الحديث الآية الثلاثة وأبو يوسف على ما في شرح الطحاوى للاستيعابى نقلا عن

اصحاب

(كألو استخدمها) في غير ذلك.

المبسوط الاستخدام بعد العلم
بالعيب ليس برضى استحسانا لأن
الناس توسعون فيه وهو للاختبار
وفي البرائة الصحيح أنه رضى في المرة
الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي
الصغرى أنه مرة ليس برضى الاعلى
كره من العبد بجر (قال المشتري
ليس به) بالبيع (اصبح زائدة
أرضوها مما لا يحدث مثله في تلك
المدة) ثم وجده ذلك كأن له الرد
بلاعين لماتر (باع عبدا وقال)
للمشتري (برئت اليك من كل عيب
به الا اباقي فوجده باثقاله الرد
ولو قال الا باقلا) لأنه في الاول
لم يصف الا باقى للعبد ولا وصفه به
فلم يكن اقرارا باقاه للعالم وفي
الثاني أضافه اليه فكان اخبارا
بأنه أتى فيكون واضيا به قبل
الشراء خائفة وفيها ويرى من
كل حق قبله دخل العيب لا الدرك
(مشتري) لعبد أو أمة (قال أعنتي
البائع) العبد (أو دبرا واستولد)
الامة (أو هو حر الاصل وأنكر
البائع حلف) لعجز المشتري عن
الاثبات (فإن حلف إقضى على
المشتري بما قاله) من العتق ونحوه
لاقراره بذلك (ورجع بالعيب إن
علمه) لأن المبتطل للرجوع
ازالته عن ملكه الى غير ما نشأه
أو اقراره ولم يوجد (حتى لو قال
باعه وهو ملك فلان وصدقه)
فلان (وأخذ لا) يرجع بالنقصان
لازالته باقراره كأنه وهبه (وجد
المشتري لغنة محرزة) بدارنا
أو غير محرزة لو أبيع (من الامام
أو امينه) بجر قال المصنف
فقد محرزة غير لازم (عبا لآرد
عليهما) لان الامين لا ينتصب
نصبا

أصحاب الامالى عنه والمذكور عنه العطاء وان قد عدا انه يردها مع قيمة التي لم يأخذ أو خدعة ومجديه
لانه غير مخالف للأصول اهـ والحاصل كما في الحقائق أنه اذا اشتراها حلقها فوجدها قليلة الدين ليس له أن يردها
عندنا وعند الشافعي وغيره أن يردها مع الدين لو قاما مع ما عثر لهما كالمال يرجع بالنقصان عندنا فلي
رواية الاسرار لا وعلى رواية الطحاوي ثم قال في شرح الجمع وهو المختار لأن البائع يفعل التصريه غير
المشتري فصار كما اذا عثره بقوله انها بالموت (قوله في مختصر ذلك) أي في غير الارضاع (قوله فهو للاختبار)
بالباء الموحدة أي لاجل أن يختبره ويتجسس عليه لانه مع العيب يصلح له ام لا (قوله الاعلى كره من العبد) يخالف
لاطلاق ما مر أنه الاستحسان مع أن وجهه مخفي تأمل (قوله لماتر) أي قريبا في قوله للتبين بكذبه
(قوله فله الرد الخ) كذا في الفقه واستشكله في الشرع بلالة بما في المحيط لو قال على ابرى من اباقة أو على
انه أتى وقبله المشتري الاول على ذلك يرده الثاني عليه لانه ذكر هذا وصفا للايجاب أو شرطافيه والايجاب
يقترن الى الجواب والجواب يتضمن إعادة ما في الخطأ فاذا قال المشتري قبلت ذلك ما كأنه قال اشتريت على
انه أتى فيكون اعترافا بكونه أبا خلافاً لقوله على ابرى من الا باقى لانه لم يصف الا باقى الى العبد ولا وصفه
به فلم يكن اعترافا بوجود الا باقى للعالم لان هذا الكلام كما يحتمل التبري عن اباقي موجود من العبد يحتمل
التبري عن اباقي سيحدث في المستقبل فلا يصير متراجعا كونه أبا للعالم بالثبوت حتى الرد بالثبوت اهـ
وكتب الشرع بلالة في هامش الشرع بلالة ان حق البارة في كلام الفقه لو قال أنا بى من كل عيب الا باقه
لا بى من اباقه فترده ولو قال الا باقى فليس له الرد اهـ وحاصله أن عبارة المصنف والفقه مقوله بتخالفها
لما في المحيط أقول لا تخالفه ولا قلب اصلا وذلك أن ما في المحيط فيما اذا اشتراه كذلك ثم باعه لا سرف للمشتري
الا سرفه على الاول بخلاف مسألة المصنف ويانه انه اذا قال البائع الا باقه باضافة الا باقى اليه يكون اخبارا
باقاه ويكون المشتري راضيا به قبل الشراء فلا يرده بباقه عنده بخلاف الا باقى بلاضافة ولا وصف اذ ليس
فيه اقرار باقاه للعالم فلا يوجد رضى المشتري به فله رد فلو فرض أن هذا المشتري باعه لا سرف فلا سرفه عليه في
الصورة الاولى لافي الثانية وهذا هو المذكور في المحيط فتدبر (قوله لو يرى من كل حق قبله دخل العيب
لا الدرك) لأن العيب حق قبله للعالم والدرك لا كذا في الذخيرة ويانه لو قال المشتري للبائع ابرأنا من كل
حق قبلت ثم ظهر في المبيع عيب ليس له دعوى الرد به لان الرد بالعيب من جملة الحقوق الثانية له وقد ابرأ منها
بخلاف ما لو اشترى رجل عبدا متلاففتن له آخر الدرك أي ضمن له الفتن اذا ظهر العبد مستحقا ثم قال المشتري
للمضامن ابرأنا من كل حق قبلت لا يدخل الدرك فلو استحق العبد كان للمشتري الرجوع على المضامن بالثمن
لانه لم يكن له وقت البراء حق الرجوع بالثمن لانه يتوقف على وجود الاستحقاق ثم على القضاء للمستحق على
البائع بالثمن لان مجرد الاستحقاق لا ينتهض البيع في ظاهرها الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب على
الاصل رد الثمن فلا يجب على الكفيل كما في الهداية من الكفالة فثبت ذلك الحق في الحال لم يدخل في
البراء المذكور (قوله لعجز المشتري عن اثبات) اللام للتوقيت أي حلف البائع وقت عجز المشتري أمالو
برهن المشتري فانه يرده على البائع (قوله ان علمه) أي علم أن به عيبا بعد قوله ما ذكر (قوله لان المبتطل
للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره ما نشأه) أي بأن باعه وأعتقه على مال أو كانه ثم اطلع على عيب لانه صار
حائسا له بحبس يده بخلاف ما اذا أعتقه بلا مال أو دبره واستولد الامة ثم اطلع على عيبه فانه لا لاطل للرجوع
بالنقصان لأن ذلك انهاء للملك كما مر بذلك لكن قد يظن للرجوع بدون ازالته عن ملكه الى غيره كما
لو استهلكه فكلامه مبنى على الغالب فافهم (قوله لو اقراره) مثاله ما فرعه عليه بقوله حق وبيع الخ
(قوله وصدقه فلان) فلو كذبه برده بالعيب بطلان اقراره بكذبه عزيمة عن الكافي (قوله كأنه وهبه)
قال في الكافي ولا نعتى به انه غلب لكن التعليل يثبت مقتضى الاقرار ضرورة فجعل كأنه ملكه بعد الشراء
ثم اقتربه اهـ عزيمة (قوله لغنة) أي كشي مغنوم من الكفار (قوله بجر) ونه ثم اعلم أن الامام
يصح بيعه للغنائم ولو في دار الحرب كما في التلخيص وشرحه وقوله لا يصح بيعها قبل القسمة وفي دار الحرب محمول
على غير الامام وأمينه اهـ قلت لكن قيد في الذخيرة بيع الامام بقوله لمصلحة رآها فأنقدا آخر وهو أنه
لا يصح لغير مصلحة (قوله قال المصنف الخ) رد على صاحب الدرك (قوله لان الامين لا ينتصب خصما)

(بل) يتصل به الامام خصماً فإذ
على (منصب الامام ولا يحلفه)
لان فائدة الحلف التناول ولا يصح
تكوينه واقاراه (فاذا ردت عليه)
المعيب (بعد شوبه يبيع ويذفع)
التمن اليه ويرد النقص والفضل
الى محله (لان الغرم بالغرم درر
(وجد) المشتري (بشتره بعباس
وأراد الرتبة فاصطفا على أن
يدفع البائع الدرهم الى المشتري
ولا يرد عليه جاز) ويجعل حطامه
التمن (وعلى العكس) وهو أن
يصطفا على أن يدفع المشتري
الدرهم الى البائع ويرد عليه
(لا) يصح لانه لا وجه له غير الرشوة
فلا يجوز وفي الصغرى اذ عيب
فصلحه على مال ثمراً أو ظهور
أن لا عيب للبائع أن يرجع بما
اذا ولوزال بمعالجة المشتري لا
قنية (رضى الوكيل بالعيب لزم
الموكل ان كان المبيع مع العيب)
الذي به (يساوى التمن) المسمى
(والا) يساوه (لا) يلزم الموكل
اه (فروع) لا يحل كتمان العيب
في مبيع أو تمن لان الغش حرام
الا في مسائل الاولى الاسير
اذا اشترى شيئاً ثم دفع التمن
هفتشوا جاز ان كان حراً اعبداً

مطلبه
في الصلح عن العيب

مطلبه
في جملة ما يقطع به خيار العيب

المراد باليمين ما يمين الامام لوافق الدليل المدعى لان الامام نفسه أمين بيت المال عزمة وبين في الذخيرة
وجه كونه لا يتصلب خصماً بأن يبيع الامام زوج على وجه القضاء بالنظر للعاين فلو صار خصماً لم يبرح به
عن أن يكون قضاء لان القاضي لا يصلح خصماً اه (قوله ولا يحلفه) اي لا يحلف منسوب الامام لو لم يكن
عند المشتري يمينه قال في الجوز ولا يقبل اقراره بالعيب لانه لا يقبل اقراره وانما هو خصم لثباته باليمين كلاب
ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل بالنصومة اذا اقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه وان لم يصح لكنه
يعزل به اه قلت لكن في الذخيرة فلو اقر منسوب الامام لم يصح اقراره ويخرجه القاضي عن النصومة
وينصب للمشتري خصماً آخر اه ومقتضاه انه مثل الوكيل بالنصومة تأمل (قوله ولا يصح تكملة واقاراه)
المناسب أن يقول ولا يصح تكملة لانه ما يذلل أو اقرار ولا يصح بذله ولا اقراره اه ح (قوله ويرد النقص
والفضل الى محله) أي ان نقص التمن الاخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعة أخماس يعطى منها وان كان
من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر (قوله لان الغرم بالغرم) المراد به
هنا أن الغرم وهو رد النقص الى المشتري بسبب الغرم وهو رد الفضل الى محله (قوله الدرهم) الاولى دراهم
بالتنكير ط (قوله لا يصح) الا اذا حدث به عيب عند المشتري كما يجبهه الخبير الرمي قلت ويستثنى أيضاً
ما اذا لم يقر البائع بالعيب لما في جامع الفصولين شراء بئانه وقبضه فطعن بعيب قصاصاً لعل أن يأخذ البائع
ويرد ما لا اواحد اقال أن اقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد باقي التمن والامك الباقي وهو قول اي
يوسف اه (قوله لانه لا وجه له غير الرشوة) في جامع الفصولين لانه ربا ولا صاحب الجر رسالة في الرشوة ذكر
ط هنا حاصلها ومحل الكلام عليها في القضاء وسنذكره هنا لان شاء الله تعالى (قوله ولوزال بمعالجة لا)
أي لا يرجع وعبر عنه في جامع الفصولين بقيل حيث قال ولو قبض بدل الصلح وزال ذلك العيب يرد بدل الصلح
وقيل هذا لوزال بلا علاج فان زال بعلاجه لا يرد اه (فروع) لو شرياه فوجدا عيباً فصالح احدهما البائع
من حصته فليس للاخر أن يخاصم وهذا فرع مسألة أن رجلين لو شريا فوجدا عيباً ليس لاحدهما الرد بدون
الاخر عنده وعندهما الكل منهما رد حصته جامع الفصولين (قوله رضى الوكيل بالعيب) أي الوكيل
بالشراء (قوله يساوى التمن المسمى) أي الذي اشتراه بكافي الخاتمة عن المتقي بعد ما ذكر قولنا لا يرد
انه ان كان قبل قبض المبيع لزم الموكل الوكيل بالعيب يسيراً والا فيلزم الوكيل وان السير ما لا يفتوت جنس المنفعة
كقطع يد واحدة وفقه عين بخلاف قطع اليدين وفقه العيين فهو فاحش وذكر أن السرخصي قال ان
ما لا يدل تحت تقويم المتقويم فاحش بان لا يفتوته أحد مع العيب بقية الصحيح وان ما في المتقي قريب من
هذا ثم قال وفي الزيادة ان رضى قبل القبض لزم الموكل وان بعده لزم الوكيل ولم يفصل بين السير والفاحش
والصحيح ما في المتقي سواء كان قبل القبض أو بعده لانه يصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوى ذلك
التن لا يلزم الاخر اه قافهم (تنبيه) قال في البحر والى هنا ظهر أن خيار العيب يسقط بالعيب به وقت
المبيع أو وقت القبض أو الرضى به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شيء أو الاقرار بان لا عيب
به اذ اعينه كقوله ليس باق فانه اقرار بانتهاء الاما بخلاف قوله ليس به عيب كما مر اه ملخصاً (قوله
لان الغش حرام) ذكر في البحر أول الباب بعد ذلك عن البرازية عن الفتاوى اذ اباع سلعة معينة عليه البنان
وان لم يبين قال بعض مشايخنا يسقط وترد شهادته قال الصدر لا تأخذه اه قال في النهر أي لا تأخذ بكونه
يسقط بمجرد هذا لانه صغيرة اه قلت وفيه نظر لان الغش من أكل اموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة
بل الظاهر في تعليل كلام الصدر أن فعل ذلك مائة بلا إعلان لا يصير به مردود المهادة وان كان كبيرة كافي شرب
المسكر (قوله الاولى الاسير اذا اشترى شيئاً الخ) عبارة الاشياء عن الوالوية اشترى الاسير المسلم من دار
الحرب ودفع التمن الخ والمتبادر منه أن الاسير فاعل الشراء كما هو صريح عبارة الشارح وليس كذلك بل
هو ممنوع لان نص عبارة الوالوية هكذا وجب لاشترى الاسير من أهل الحرب وأعطاهم الزئوف والسقوفة
أو اشترى بعروض وأعطاهم العروض المغشوشة تجاز لان شراء الاحرار ليس بشراء ليجب عليه المال المسمى
لكنه طريق لتخليصهم فكيفما استطاع بخليصهم له أن يفعل وعلى هذا قالوا اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل
العوان اجراً أن يعطيه الزئوف والسقوفة وينقص الوزن بدليل مسألة الاسير وهذا اذا كان الاسير احراً

الثاني يجوز اعطاء الزئوف
والناقص في الجبايات أشياء
وفي رد المبيع بعيب بضاعة
فسخ في حق الصكك الا في
مسائل اثنين احدهما لو احال
البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب
بضاعة لم تبطل الحوالة الثانية
لوا بعه بعد الرد بعيب بضاعة
من غير المشتري وكان منقولاً
لم يجز قبل قبضه ولو كان فسخاً
لحازر وفي البرازية شرى عبداً
فضمن له رجل عبوه فاطلع
على عيب ورده لم يضمن لانه
ضمن العهدة وضمنه الثاني
لانه ضمن العيوب وان ضمن
السرقة أو الحزبة أو الجنون
أو العي فوجده كذلك ضمن
الثمن وفي جواهر القضاوي
شرى ثمرة كرم ولا يمكن قطافها
لغلبة الزنا يرد ان بعد القبض لم
يرده وان قبله فان انقص المبيع
بشأن الزنا يرد له الفسخ لتفرق
الصفقة عليه

(باب البيع الفاسد)

مطلب
في ضمان العيوب

فان كانوا عبيد الا يسمه شيء من ذلك اذا دخل يأمان اهـ ومثله في الخلاية رجل اشترى الاسراع من أهل الحرب
جاز له ان يعطيهم الزئوف والمغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان سكان الاسراع عبيداً
لا يسمه ذلك اهـ (قوله في الجبايات) جمع جباية بالباء الموحدة قال في فتح القدير الجبايات الموطنة
على الناس يلاذ فارس على الضياع وغيرها للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فاتهاظم يرى وقيل قبله
ما قدمناه آتفا عن الوالدية من مسألة جعل العوان (قوله فسخ في حق الصكك) أي المتبايعين وغيرهما
وقد ذكر ذلك في البحر عند قول الكز ولوا ببيع المبيع فرد عليه الخ ثم أورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة
المذكورة ومنها انه لو كان المبيع عقاراً فربيع لم يبطل حق الشفع في الشفعة ولو كان فسخاً بطلت
الحوالة والشفعة ثم ذكر انه أوجب في المراج بأنه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام الماضية بدليل أن زوائد
المبيع للمشتري ولا رد هاهنا اصل قلت وعليه فلا محل للاستثناء الذي ذكره الشارح تأمل (قوله لو احال
البائع بالثمن) صورة المسألة كما في ذخيرة باع عبداً من رجل بألف درهم ثم اذ البائع احال غير يباع على المشتري
حوالة مقبلة بالثمن فحاز العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أورد العبد بخيار روية أو بخيار عيب
قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استحصلا لاننا لا نعتبر متعلقة بمثل ما أضفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون
متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة اذا ظهر أن الدين يمكن واجبا وقت الحوالة وقد بما اذا احال البائع لانه
اذا احال المشتري البائع ثم رد المشتري بالعيب بضاعة فاق التناضي يبطل الحوالة يرى قلت ولله ذكر أن المشتري
أحال البائع على آخر حوالة مقدمة قطاها رها انما مطلقة مع انه صرح في الجوهرة من الحوالة بأنها المطلقة لا تبطل
بجبال ولا تقطع فيها المطالبة مع أن المقدمة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقاء المهددة هنا استحسان كما علمت
والقباس طلائها اذا ظهر بطلان المبال الذي قبذ به وهو الثمن هنا وانما بطلت المطلقة هنا بطلان المبال الذي
كان للخصم وهو البائع وانما لا تبطل المطلقة بطلان ماعلى الحال عليه تأمل (قوله ثم رد المبيع) بالباء
للعجول أي رد المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) أم لا بوا بعه منه ثانياً جاز ط ولارد عليه
ماسد كره المصنف في فصل التصرف في المبيع والثن من انه لو باع المتقول من بائعه قبل القبض لم يصح لان ذلك
فيما اذا كان العقد الاول باقياً بدليل ما ذكره في باب الاقالة من انها فسح في حقهما فيجوز للبائع بيعه من المشتري
قبل قبضه (قوله وكان منقولاً) احتراز عن العقار لجوازيه قبل قبضه خلافاً للمحذوف زفر أفاده ط (قوله)
لانه ضمان العهدة وهو باطل عند الامام للاشبهة كما سيأتي في الكفالة ان شاء الله تعالى وهذا لما ضمن عبوه
يحتمل أن المراد انه يداويه منها ويحتمل أن يضمن له النقصان أو انه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان
الضمان فاسداً ط (قوله لانه ضمان العيوب) أي وهو عنده ضمان الدرك كما في الهندية فهو كالمسألة
المذكورة بعد ط (قوله ضمن الثمن) أي للمشتري ولو مات عنده قبل أن يرده وقضى على البائع نقصان
العيب سكان المشتري أن يرجع على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجد من العيوب فيه من الثمن فهو جاز في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف فان رده المشتري رجع على الضامن بذلك كما يرجع على البائع ذخيرة (قوله)
لم يرده لانه عيب حدث عند المشتري ط (قوله وان قبله) أي وان حصلت الغلبة قبل القبض ط (قوله)
لتفرق الصفقة عليه) أي يهلك بعض المبيع قبل قبضه ما قته بماوبة وقد عانع جامع الفصولين انه يطرح
عن المشتري حصة النقصان من الثمن وهو مخير في الباقي بين أخذه بحصته أو تركه والله سبحانه وتعالى
أعلم

(باب البيع الفاسد)

آخره عن الصحيح لكونه عقد المحافاة للدين كما أوضحه في الفتح وسيأتي انه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب
الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا يعني اذا كان فساداً بالشرط الفاسد وفي التماموس قد كثر وقع وكرم
فساد او فساداً صريح فهو فاسد وفسيد ولم يسم نفسه اهـ ونقل في الفتح انه يقال للثم الذي لا يتنفع به لود
وتحبه بطل واذا أقر وهو بحيث يتنفع به فسد للثم وفيه مناسبة للمعنى الشرعي وهو ما كان مشروعاً بأصله
لا بوصفه ومرادهم من مشروعية أصله كونه لا متقوماً لاجوازه وحصته لان فساداً يمنع حصته وأطلقوا

المراد بالفساد المنوع مجازاً
عرفنا قسم الباطل والمكروه
وقد رتبناه بعض الصحيح تبعاً
وكل ما أوردت خلافاً في ركن
البيع فهو مبطل وما أوردته
في غيره ففسد (بطل بيع
ماليس بمال) والمال ما يميل
إليه الطبع ويجري فيه البذل
والمنع دور

مطلب

في أنواع البيع

مطلب

البيع الموقوف من قسم الصحيح

مطلب

في تعريف المال

المشروعة عليه نظراً إلى أنه لو خلا عن الوصف لكان مشروعة وأما الباطل ففي المصباح بطل الشيء بطل
وبطل لا وبطلنا بضم الـ لا أوائل فسد أو سقط حكمه فهو باطل والجمع بواحد أو بأكثر اه وفيه مناسبة
للمعنى الشرعي وهو ما لا يكون مشروعة لا بأصله ولا بوصفه وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحاً
ما نهى عنه لجناور كالبيع عند أذان الجمعة وعزفه في البناء بما كان مشروعة بأصله ووصفه ليكن نهى عنه
لجناور ويمكن إدخاله تحت الفساد أيضاً على إرادة الأعم وهو ما نهى عنه فيمثل الثلاثة كما في الجهر (قوله
المراد بالفساد المنوع الخ) قد علمت أن الفساد مبين للباطل لأن ما كان مشروعة بأصله فقط يبين ما ليس
بمشروعة أصلاً وأيضاً حكم الفساد أنه يفيد الملاك بالقبض والباطل لا يفيد أصله أو بيان الحكمين دليل تبينهما
فاطلاق الفساد في قولهم باب البيع الفساد على ما يشمل الباطل لا يصبغ على حقيقة فاما أن يكون لفظ الفساد
مشتركا بين الأعم والأخص لا يجعل مجازاً عرفياً في الأعم لأنه خير من الاشتراك وتعامه في القبح ثم علم أن
البيع جائز وقد مر بأقسامه وغيرها وهو ثلاثة باطل وفاسد وموقوف كذا في القبح وأراد بالجائز النافذ
وبقيائه غيره لا الحرام إذ لو أريد ذلك لخرج الموقوف لما قاله من أن بيع مال الغير بلا إذنه يذون تسليم ليس
بمصلحة على أنه في المستصحب جعله من قسم الصحيح حيث قال البيع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم
وغير لازم نهر وذكر في الجهر أن البيع المنهى عنه ثلاثة باطل وفاسد ومكروه وتحريمها قد مر وما لا نهى
فيه ثلاثة أيضاً لفظ لازم وناقض ليس بل لازم وموقوف فالأول ما كان مشروعة بأصله ووصفه ولم يتعلق به حق
الغير ولا خالفه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق به حق الغير وحصره
في الخلصة في خمسة عشر قلت بل أوصله في التبرالي نصف وثلاثين كما سبق في باب بيع الفضولي ثم قال في
الجهر والصحيح يشمل الثلاثة لأنه ما كان مشروعة بأصله ووصفه والموقوف كذلك فهو قسم منه وهو الحق لصدق
التعريف وحكمه عليه فإن حكمه إقادة المالك بلا توقف على القبض ولا يضر توقفه على الإجازة كتوقف ماله
خيار على إسقاطه اه قلت ينبغي استثناء بيع المكروه فانه موقوف على إجازته مع أنه فاسد كحقتناه أو
البيع وحزرها هناك أيضاً أن بيع الهزل فاسد لا باطل وإن كان لا يفيد المالك بالقبض لكونه أشبه البيع
بالتحريم وليس كل فاسد يملك بالقبض كما سبق في (قوله في ركن البيع) هو الإيجاب والقبول بأن كان من
مجنون أو صبي لا يعقل وكان عليه أن يزيد أو في محله أعمى المبيع فإن الخلل فيه مبطل بأن كان المبيع ميتة
أود ما أوحزاً أو خيراً كما في ط عن البدائع (قوله وما أوردته في غيره) أي في غير الركن وكذا في غير المحل وذلك
بأن كان في الثمن بأن يكون خيراً مثلاً أو بأن كان من جهة كونه غير مقدر أو التسليم أو فيه شرط مخالف مقتضى
التقدير فيكون البيع بهذه العفة فاسداً لا باطلاً لسلامة ركنه ومحلّه عن الخلل كما في ط عن البدائع وبه ظهر
أن الوصف ما كان خارجاً عن الركن والمحل (تنبيه) في شرح مسكين ثم الضابط في تمييز الفاسد من الباطل
أن أحداهما وضرب إذا لم يكن ما لا يدين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعاً أو غنماً فبيع الميتة والذم والحز
باطل وكذا البيع به وإن كان في بعض الأديان ما لا دون البعض إن أمكن اعتباره غنماً فالبيع فاسد فبيع
العبد بالخمر أو الخمر بالعبد فاسد وإن تعين كونه مبيعاً فالبيع باطل فبيع الخمر بالدرهم أو الدرهم بالخمر باطل اه
قلت وهذا الضابط يرجع إلى الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم فافهم
(قوله بطل بيع ماليس بمال) أي ماليس بمال في سائر الأديان بقية قوله البيع به فإن ما يميل سواء كان
مبيعاً أو غنماً ماليس بمال أصلاً بخلاف نحو الخمر فإن بيعه باطل إذا تعين كونه مبيعاً أو مالاً أمكن اعتباره غنماً
فبيعه فاسد كما علمت من الضابط المذكور آنفاً لأن البيع وإن كان مبنياً على البدين لكن الأصل فيه المبيع
دون الثمن ولذا ينفسخ البيع بهلاك المبيع دون الثمن ولأن الثمن غير مقصود بل هو وسيلة إلى المقصود وهو
الابتضاع بالأعيان (قوله والمال) أي من حيث هو لا المذكور قبله لأن التعريف المذكور يدل فيه الخمر
فهي مال وإن لم تكن متقومة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كخمر وخزيرفان المتقوم هو المال المباح
الابتضاع به شرعاً وقد مرنا أن البيع يفسد المال بما يميل إليه الطبع ويمكن إظهاره لوقت الحاجة وأنه خرج
بالاقتناع بالمتفعة فهي ملك لا مال لأن الملك لمن شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص كما في التلويح قالوا
ما في الدرر من قوله المال موجود يميل إليه الطبع الخ فإنه يخرج بالوجود بالمتفعة فافهم ولا يرد أن المتفعة

تلك بالاجارة لان ذلك عليك لاسع حقيقة ولذا قالوا ان الاجارة بيع المنافع كما ان فيها حكم البيع وهو
التكليف لا حقيقة فاعتمد هذا التحريم (قوله فخرج التراب) اى القليل مادام في عمله ولا فقد يعرض له
بالثقل ما يصير به مالا معتبرا ومثله الماء وخرج أيضا نحو حبة من حنطة والعذرة الخالصة بخلاف الخلوطة
بتراب ولذا جاز بيعها كباقي وخرج أيضا المنفعة على ما ذكرنا تأمنا (قوله والمئة) بفتح الميم وسكون
الباء التي ماتت حقت انها لا بسبب ويشد يد الباء المكسورة التي لم تمت حقت انها بل بسبب غير الدكاة
كلمة الحقيقة والموقودة فوجأ فندى ولم أر هذا الفرق في القاموس ولا في المصباح ولا غيره ما فرجه (قوله
ولا فرق في حق المسلم الخ) أما في حق الذي فبراد بها الاول وأما الثاني فاختلفت عباراتهم فيه في التخييس
جعله قسما من الصحيح لا يهيد بنونه ولم يحك خلا فوجهه في الإيضاح قول أبي يوسف وعند محمد لا يجوز وجرم
في الذخيرة بفساده في البيع من اختلاف الروايتين نهر وعبرة البحر وحاصله أن في الممت حقت أنه
بل بسبب غير المذكور وايتين بالنسبة الى الكافر في رواية الجواز وفي رواية الفساد وأما البطلان فلا وأما في
حقتا فالكل سواء اه وذكر ط أن عدم الفرق في حقنا في المنفعة مثلا اذا قوبلت بدراهم حتى تعين كونها
مبيعا أما اذا قوبلت بعين أمكن اعتبارها غنما فكان فاسدا بالنظر الى العوض الاخر باطلا بالنظر اليها وهذا
ما اقتضاه الضابط السابق اه (قوله التي ماتت حقت انها) الحقت الهلاك يقال مات حقت أنه اذا مات
بغير ضرب ولا قتل ومعه أنه أيموت على فراشه فينتفس حتى يتقضى ربه ولهذا خص الألف مصباح (قوله
او يحنق) مثل كنف ويسكن تخفيفا مصباح (تنبيه) لم يذكرنا حكم دودة القرمز أما اذا كانت حبة فنبغي
جريان الخلاف الا في دود القرمز وبضه وأما اذا كانت مئة وهو الغالب فانها على ما بلغنا تحنق في
الكس او اخلت فتنقض ما ر بطلان بيعها بالمادراهم لانها مئة وقد ذكر سيدي عبد الفتى التاليسى في رسالة
أن بيعها باطل وأنه لا يضمن متلفها لانها غير مال قلت وفيه انها من أعز الاموال اليوم ويصدق عليه ما تعريف
المال المتقدم ويحتاج اليها الناس كثيرا في الصباغ وغيره فنبغي جواز بيعها كببيع السرقة والعذرة المختلطة
بالتراب كما يأتي مع أن هذه الدودة ان لم يكن لها نفس سائلة تكون ميتتها ظاهرة كالذباب والبعض وان لم يجز
أكلها وسياق أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وأنه يجوز بيع العلق للعاجمة مع أنه من الهوام وبيعها
باطل وكذا بيع الحيات للتداوى وفي القبية وبيع غير السمك من دواب البحر لوله عن كالتقنة ورجلوا الخ
ونحوها يجوز الا فلا وجل الماء قبل يجوز حيا لامينا والحسن أطلق الجواز اه فتأمل ويأتى مزيد بيان
عند الكلام على بيع دود القرمز والعلق (قوله والبيع به) أى بما ليس بمال (قوله والمعدوم كببيع حق التعلی)
قال في الفتح وإذا كان السفل لرجل وعوله لا خرفه قط أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو عوله لم يجز
لان المبيع حينئذ ليس الا حق التعلی وحق التعلی ليس بمال لان المال عين يمكن احرازها وامساكها ولا هو
حق متعلق بالمال بل هو حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لا بد أن يكون أحدهما بخلاف
الشرب حيث يجوز بيعه بعل الأرض فلو باعه قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع
قبل القبض اه والحاصل أن بيع العلو صحيح قبل سقوطه لا بعده لان بيعه بعد سقوطه بيع حق التعلی وهو
ليس بمال ولذا عرفت الكثر قوله وعلو سقط وعبر في الدرر بحق التعلی لانه المراد من قول الكثر وعلو سقط كما
علمته من عبارة الفتح فالمراد من العبارتين واحد فلذا فسر الشارح احداها بما لاخرى دفعا لما تروهم من
اختلاف المراد منهم ما فافهم (تنبيه) لو كان العلو لصاحب السفل فقال بعثك علوه هذا السفل بكذا اصح
ويكون سطح السفل اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفل سطح السفل خاتمة (قوله لانه معدوم) يعنى عنه
قول المصنف والمعدوم أفاده ط (قوله ومنه) اى من بيع المعدوم (قوله بيع ما صله غائب) اى ما ينبت
في باطن الارض وهذا اذا كان لم ينبت أو نبت ولم يعلم وجوده وقت البيع والاجازية كما يأتي قريبا (قوله
ونخل) بضم الفاء وبضمين قاموس (قوله كورد وباسين) فانه يخرج بالتدريج ط (قوله وورق فرصاد)
فسل هو التوت الاجر وقال ابو عبيد هو التوت وفي التهذيب قال الليث الفرصاد شجر معروف مصباح
(قوله وبه افنى بعض مشايخنا) بالياء في مشايخ لا بالهمزة قال التهستاني وأفنى العقبلى وغيره يجوزانه

تخرج التراب ونحوه (كادم)
المسحوق تجازي بيع كبد وطعمان
(والمئة) سوى حكم وجراد ولا فرق
في حق المسلم بين التي ماتت حقت
انها او يحنق ونحوه (والخر)
والبيع به) اى جعله غنما با دخال
الباء عليه لان ركن البيع مبادلة
المال بالمال ولم يوجد (والمعدوم
كببيع حق التعلی) اى علو سقط
لانه معدوم ومنه بيع ما صله غائب
كجزر ونخل واربعة معدوم كورد
واسمين وورق فرصاد وجوزة
مالا لتعامل الناس وبه افنى
بعض مشايخنا علوا بالاستحسان

مطلب
في بيع المغيب في الارض

مطلب
في بيع اصل الفصصة

هذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جاز له خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع (والمضامين) مافي ظهور الالباء من المني (والملاقع) جمع مقحوة مافي البطن من الجنين (والسراج) بكسر النون حبل الحبلية اي تاج السراج لدابة أو آدمي (وسبع أمة تينانه) ذكر الضمير لذكر الخمر (عبد وعكسه) بخلاف البهائم والاصل أن الذكر والانثى من بني آدم جنسان حكمهما بطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فصبح ويختلِف لِقَوات الوصف (ومتروك التسمية عدا) ولومن كافر برأية

مطلب
فيما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية

بتسعة الموجود اذا كان اكثر من المعلوم اه ط قلت وهو رواية من محمد وقد منّا الصكلام عليه في فصل ما يدخل تبعاً (قوله هذا اذا ثبت الخ) الاشارة الى قوله ما اصله غائب وكان الاولى أن يقول هذا اذا ثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده فانه لا يجوز بيعه فيها كما في ط من الهندية (قوله وله خيار الرؤية الخ) قال في الهندية ان كان المبيع في الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالنوم والجوز والبصل فقلع المشتري شيئاً باذن البائع أو قلع البائع ان كان المتلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المتلوع ورضى به لازم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المتلوع شيئاً سيرا لا يدخل تحت الوزن لا يطل خياره قال في البحر وان كان يباع بعد القلع عدداً كالتفاح فقلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع لا يملكه الكل لانه من العدييات المتفاوتة بجملة الثياب والعبد وان قلعه بلاذن البائع لزمه الكل الا أن يكون ذلك شيئاً سيرا وان أتى كل القلع تبرعاً متبرعاً بالقلع أو فسخ القاضى فقد اه ط قلت بقي شيء لم أر من سبه عليه وهو ما يكون أصله تحت الارض ويبقى سنين متعددة مثل الفصصة تزرع في أرض الوصف وتكون كالكر دار للسنة أحر في زمانها فاذا باع ذلك الأصل وعلم وجوده في الارض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لانه أعد للبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الظاهر نعم لان خيار الرؤية ثبت قبل الرؤية تأمل (قوله مافي ظهور الالباء من المني) موافق لمافي الدرر والمخ وعبارة البحر المضامين جمع مضنونة مافي أصلا البلى والملاقع جمع ملقوح مافي بطونها وقيل بالعكس (قوله والملاقع الخ) يجب أن يحمل ههنا على ما سيكون والا كان جلا وسأق أن يبيع الحمل فاسد لا باطل درر قلت وفي فساد كلام ساقى (قوله والتاج بكسر النون) كذا ضبطه النووي واختاره المصنف يعني صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح النون وهو مصدر تجبى الناقعة على البناء للمفعول والمراد به هذا المتزوج وفرة الزبي والرازي ومسكين بحبل الحبلية وتبهم المصنف نوح (قوله حبل الحبلية) بالفتحة فيما قال في المغرب مصدر حبلت المرأة حبلها في حبل يسمى به المحول كما سمي بالحل وانما أدخل عليه التاء للاشارة بمعنى النوة لان معناه التهي عن بيع ما سوف يحمله الجنين ان كان انثى ومن روى الحبلية بكسر الباء فقد أخطأ اه فوح (قوله ويبيع امه الخ) عليه في الدرر بأنه يبيع معدوم ومقتضاه أن يكون معطوفاً على قوله حق التبعي أو قوله والتاج فكان الواجب اسقاط لفظ يبيع نوح (قوله ذكر الضمير) اي أتى به مذكر امه أن الأمة مؤنثة مراعاة لذكر الخمر وهو عبد أو باعتبار الواقع (قوله وعكسه) بالرفع عطفاً على قوله يبيع وبالجزء عطفاً على امه ط (قوله بخلاف البهائم) كما اذا باع كلباً فاذا هو نجسة حيث يعتقد البيع ويختار بخر (قوله والاصل الخ) قال في الهداية والفرق بيني على الأصل الذي ذكرناه في النكاح لمجدره الله تعالى وهو أن الاشارة مع التسمية اذا اجتمعت ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالسمي ويطل لانعدامه وفي متحدي الجنس يتعلق بالشار إليه ويتقيد لوجوده ويختلِف لِقَوات الوصف كمن اشترى عبداً على أنه خباز فاذا هو كاتب وفي مسائلنا الذكر والانثى من بني آدم جنسان للفاوت في الاغراض وفي الحيوانات جنس واحد للتقارب فيها اه قال في البحر والاصل المذكور منقول عليه هنا ويجرى في سائر العقود من النكاح والابارة والصلح عن دم العمد والخلع والعق على مال وبه ظهر أن الذكر والانثى في الآدمي جنسان في الفقه وان اتحد اجسافي المنطق لانه ذاتي القول على كثيرين مختلفين مبرز داخل وفي الفقه المقول على كثيرين لا تفاوت الفرض منها فاحشاً قال في الفتح ومن اختلف في الجنس ما اذا باع فعلى أنه باقوت فاذا هوزجاً فالبيع باطل ولو باعه ليلاعلى أنه باقوت أحر فظهر أصغر مبيع البيع ويختير (قوله ولومن كافر) نقله في البحر أيضاً عن البرازية وأقره قلت وبشي أن يجري فيه الخلاف المارة فياسمات بسبب غير الذبح مما يدبر به أهل الذمة بل هذا الاولى لانه مما يدبر به بعض المجتهدين وكون حرمة بالنص لا يقتضي بطلان بيعه بين أهل الذمة لان حرمة المتخفة بالنص أيضاً ولما اعتقدوا حلها لم تحكيم بطلان بيعها بينهم نعم لو باع متروك التسمية عبد مسلم بقول بعله كشافه في تحكيم بطلان بيعه لانه ملتزم لاحكامنا ومعتقد لبطلان ما خالف النص فنلزمه بطلان البيع بالنص بخلاف اهل الذمة لانا نأمر بآثارهم وما يدبرون فيكون بيعه بينهم صحيحاً وفاسداً لا باطلا كما مر وبويده مامر في شركة المساواة من عدم صحتها بين مسلم وذمي لعدم التساوي في التصرف ونصح بين حنفي وشافعي وان كنى يتصرف في متروك التسمية وعلاوه بأن ولاية الإلزام

فأتممت معناه ما ذكرنا فسدبر (قوله وكذا ما مضى إليه) قال في التبر ومترك السبعة عمدا كل الذي مات حنف
الله حتى يسرى الفاسد الى ما مضى اليه وكان ينبغي أن لا يسرى لانه مجتهد فيه كل دبر فيعتقد فيه البيع بالقضاء
والجواب في الكافي بأن حرمة منصوص عليها فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء (قوله وبيع الكراب وكري
الانهار) في المصباح كرت الارض من باب قتل كرابا لكسر قلبتها العثر وفيه أيضا كرى النهر كرايا من
باب روى حفرة حديدية (قوله ولوالجدة) قال فيها ولو كان لرجل عمارة في أرض رجل فباعها
أن كان بناء أو شجارا جاز يبعه إذا لم يشترط تركها وان كرابا وكري الانهار ونحوه فلم يكن ذلك بمال ولا بمعنى
مال لا يجوز اه بمعنى يطل فانه داخل تحت قولنا بطل بيع ماليس بمال كما لا يخفى وبعدم الجواز في الكراب
وكري الانهار ونحو ذلك صرح في الخاتمة معللا بأنه ليس بمال منقول مخ ونفذت المسألة أول البيوع مع
الكلام على منتهى المسكة وبيع البراوت والجمكية والتزول عن الوظائف وأشبعنا الكلام على ذلك كله (قوله
فان يبع هؤلاء باطل) كذا في الهداية وأورد أنه لو كان باطلا لئسرى البطلان الى ما مضى اليهم كالمنقول الى
الحز وسأق في أنه لا يسرى وقال بعضهم فاسد وأورد أنه يلزم أن يملكوا بالقبض مع أنهم لم يملكوا به انصافا
وأجيب عنهما بأدعاء الخصم وهو أن من الباطل ما لا يسرى حكمه الى المنقول لضعفه ومن الفاسد
ما لا يملك بالقبض وذكر في الفتح أن الحق أنه باطل ولا تخصيص لجواز تخلف بعض الافراد لخصوصية قلت
وما ذكره الشارح يصلح بياناً للخصوصية وذلك أن بيع الحز باطل ابتداء وبقاء لعدم محله للبيع أصلاً بثبوت
حقيقة الحز به وبيع هؤلاء باطل بشأن الحز به فلذا لم يملكوا بالقبض لا ابتداء لعدم حقيقتها فلذا جاز
بيعهم من أنفسهم ولا يلزم بطلان بيع فن ضم اليهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلالة في الجلة ثم
خرجوا منه لتعلق حكمه بحق القن بحصته من القن وتسامه في الدرر (قوله وقول ابن الكيال) عبارته
البيع في هؤلاء باطل موقوف بقيل جازر بالرضي في المكاتب والقضاء في الآخرين اتمام المالمية اه (قوله
قبل البيع) وتنسخ الكتابة في ضمنه لان الزوم كان لحقه وقد رضى باسقاطه أما اذا باع بغير رضاه فأجازه
لم يجوز رواية واحدة لان اجازته لم تختم فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الخاتمة لبيع بغير رضاه
فأجاز بيع مولا لم ينفذ في الصحيح من الرواية وعلقه عامة المشايخ نهر قلت لكن ذكر في الهداية آخر
الباب فبالوجه بين عبد ومدبر وبتبعه في البحر والفتح أن البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد اتمام
المالمية ولهذا ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح وفي المدبر بقضاء القاضي وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة
وأبي يوسف اه فقوله موقوف بخلاف التولية هنا باطل وقوله ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح بخلاف
للمدكور عن السراج والخاتمة وهذا يتأيد ما ذكره ابن الكيال وقد يجاب بأن قوله ينفذ في المكاتب برضاه
في الاصح أي برضاه وقت البيع فيكون موقوفاً في ابتداء على رضاه فلو لم يرض كان باطلا وهذا انتفى في مخالفة
بين كلامه لكن هذا الجواب لا يتأيد في عبارة ابن الكيال فتأمل (قوله قلت الاوجه الخ) اي اذا قضى
بنفاذ بيع أم الولد فاض راء لا ينفذ فاذا رفع الى فاض آخر فامضاء نفذ الاول وان رده ارتد وقد مناه تحقيق ذلك
في باب الاستيلاء (قوله فليكن التوفيق) يحمل ما في البحر على ما قبل الامضاء وما في الفتح على ما بعده
(قوله ولده هؤلاء بهم) أي ولاد أم الولد من غير سيدها بأن زوجها فولدت بعد ما ولدت من سيدها وكذا اول
المدبر والمكاتب المولود بعد التدبير والكتابة وقوله بهم أي في حكمهم وفيه ادخال الكاف على الضمير وهو
قليل (قوله وبيع مبيع) اي معقوب البعض كببيع الحز (قوله ابن الكيال) ونه المتقوم على ما ذكر في
التلويح ضربان عرفي وهو الارزاقية الحز كالمسبوق والحشيش ليس بمتقوم وشري وهو بالاجرة
الانتفاع به وهو المراد ههنا متقيا اه اي هو المراد بالمتقوم المتق هنا (قوله كتمر) قيد بها لان بيع
ماسواها من الاشربة المحترمة جائز عنده خلافاً لهما كذا في البدائع نهر (قوله ومية لم تمت حنف انهما)
هذا في حق المسلم أما الذي في رواية بعضها صحيح وفي أخرى فاسد كما قد مناه عن البحر وظاهره أن اختلاف
الرواية في المية فقط أما الخمر فصحيح (قوله ونحوه) كالبحر والضرب من اسباب الموت سوى الذكاة
الشرعية (قوله فانها) اي الميتة المذكورة أما التي ماتت حنف انهما فهي غير مال عند الكل فلذا باطل
بيعها في حق الكل كتمر (قوله وهذا) اي الحكم المذكور بطلان البيع بلا تفصيل (قوله اي بالدين)

وكذا ما مضى اليه لان حرمة

بالنص (بيع الكراب وكري

الانهار) لانه ليس بمال منقول

بخلاف بناء وشجر فصيح اذا لم

يشترط تركها ولوالجدة (وما في

حكمه) اي حكم ماليس بمال

(كأن الولد والمكاتب والمدبر

المطلق) فان يبع هؤلاء باطل

اي بقاء فلم يملكوا بالقبض

لا ابتداء فصح بيعهم من أنفسهم

وبيع فن ضم اليهم درر وقول

ابن الكيال يبع هؤلاء باطل

موقوف لضعفه في البر بان الرج

اشترط رضى المكاتب قبل البيع

وعدم نفاذ القضاء ببيع أم الولد

وصح في الفتح نفاذه قلت الاوجه

نوفقه على قضاء آخر امضاء اوردا

عني ونهر فليكن التوفيق

وفي السراج ولده هؤلاء بهم وبيع

بعض كز (و) بطل (بيع مال

غير متقوم) اي غير مباح الانتفاع

به ابن كمال فليحفظ (كتمر

وخزير ومية لم تمت حنف انهما)

بل بالحق ونحوه فانها مال عند

الذي كتمر وخزير وهذا ان

يعت (بالتن) اي بالدين

كذراهم ودنانير ومكيل وموزون
بطل في الكل وان بيعت بعين
كعرض بطل في الخمر وفسد
في العرض فيملك بالتبضع بقيته
ابن كمال (و) بطل (بيع قن ضم
الى حر) وذكية دعت الى مينة
ماتت خنق انقها قيد به لتكون
كلخر (وان سمي عن كل) اي فصل
الثن خلافا لهما وسبب الخلاف
أن الصفقة لا تعد دمجاً تفصيل
الثن بل لابد من تكرار لفظ العقد
عنده خلافا لهما وظاهر النهاية
يفيد أنه فاسد (بخلاف بيع قن
ضم الى مدبر) او نحوه فانه يصح
(او قن غيره وملاك ضم الى وقف)
غير المسجد العاصم فانه كلخر
بخلاف الفاسم بالمجعة الخراب
فكمدر اشياء من قاعدة اذا
اجتمع الحرام والحلال (ولو محكوما
به) في الاصح خلافا لما أفتى به الملا
أبو السعود

مطلد
ههنا اذا اشترى أحد الشريكين
جميع الدار المشتركة من شريكه

ممال
في بطلان بيع الوقف وصحة بيع
المالك المضموم اليه

اي ما يصح أن يشتد في ثمن الذمة قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعم منه والمعتبر المقابل به
دون الثمن (قوله بطل في الكل) لان المبيع هو الاصل وليس محال التملك فبطل فيه فكذا في الثمن بخلاف
ما اذا كان الثمن عيناً فانه مبيع من وجه مقصود باقتك ولكن فسدت التسمية فوجب بقيته دون الخمر المسمى
(قوله بطل في الخمر) اي وفي أخويه كاستفاد من لحن والزلطي سايحاني قال في الجهر والحاصل أن بيع
الخمر باطل مطلقاً وانما الكلام فيما قاله فان ديناً كان فاطلاً أيضاً وان عرضاً كان فاسداً ثم قال وقيدنا بالمسلم
لان اهل الذمة لا ينعون من بيعها لاعتقادهم الحل والقول وقد أمرنا بتركهم وما يدعون كذا في البدائع اهـ
ملخصاً وظاهر الحكم بجهة بيعها فيما بينهم ولو بيعت بالثن وبشموله فروع ذكرها بعده (قوله بقيته) لم يذكر
ابن كمال القيمة وان كانت مرادة ط (قوله ضم الى حر) ولو مبعوضاً كعق البعوض كما ذكر في باب عتق البعوض
(قوله لتكون كلخر) اي فلا تكون مالاً أصلاً ما لو ماتت بخنق او نحوه ففي مال غير موقوف كما ذكر أنصافني
أن يصح البيع فيما ضم اليها كبضع قن ضم الى مدبر تأمل (قوله خلافا لهما) فعندهما اذا فصل عن كل جاز
في القن والذكية بجهة ضمها من الثمن لان الصفقة تصير معتقدة معنى فلا يسرى الفساد من احدهما الى الاخرى
(قوله وظاهر النهاية يفيد أنه فاسد) أي ما ضم الى الحر والمينة وهو القن والذكية وعزاه القهستاني للخط
والمبسوط وغيرهما واطاهر أن المراد بالفساد الباطل فيوافق ما في الهداية وغيرهما من التصريح بالبطان
تأمل (قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر) ككتاب واثم ولد كما في القن اي يصح في القن بخصته لان المدبر
يحل البيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالخصه في البقاء دون الابتداء وقاعدة ذلك
تصحح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ابن كمال قلت ومعنى البيع بالخصه بقاء أنه لما خرج المدبر صار القن
مبيعاً بخصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقيمة المدبر فما أصاب القن فهو ثمنه وهذا بخلاف ضم القن الى
الخر فان فيه البيع بالخصه ابتداء لان الحر لم يدخل في العقد لعدم ماليته (تنبيه) تقدم أن بيع المدبر ونحوه
باطل لعدم دخوله في العقد وهما انما يدخل في العقد فبما ضم اليه قال في الهداية هناك فصار لكل المشتري
لا يدخل في حكم عقده بانقراده وانما ثبت حكم الدخول فيما ضم اليه اهـ أي اذا ضم البايع الى مال نفسه
وباعه مالاً صفقة واحدة يجوز البيع في المضموم بالخصه من الثمن المسمى على الاصح وان قيل انه لا يصح أصلاً في
شيء فتح قلت علم من هذا ما يقع كثيراً وهو أن أحد الشريكين في دار ونحوها يشترى من شريكه جميع الدار
بمن مالم يعلم فانه يصح على الاصح بخصه شريكه من الثمن وهي حادثة التقوى فتعطف وأصرح من ذلك ما سأتق
في المراجعة في مسألة شراء رب المال من المضارب مع أن الكل ماله (قوله او قن غيره) معطوف على
مدبر (قوله فانه) اي المسجد العامر (قوله بخلاف العامر بالمجعة الخراب) يجوز الخراب على أنه
بدل من العامر وكان الاول أن يقول وغيره أي من سائر الاوقاف وحاصله أن المسجد قبل خرابه كلخر ليس
بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه لموازيه اهـ اذا خرب في أحد القولين فصار يجتهد فيه كالمدر فيصح بيع
ما ضم اليه ومثله سائر الاوقاف ولو عارضة فانه يجوز بيعها عند الحنابلة يشترى بثمنها ما هو خير منها كما في المراج
(قوله فكمدر) أي فهو باطل أيضاً قال في الشريعة صرح رحمه الله تعالى بطلان بيع الوقف وأحسن
بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك والملك غلط من
جمله فاسد أو قن به من علماء القرن العاشر وردت كلامه بجملة رسائل وكتابيه رسالة هي حسام الحكام
متخذة لبيان فساد قوله وبطلان قتواه اهـ والفاط المذكور هو قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي
والعلامة احمد بن يونس الشلي كما ذكره الشرنبلالي في رسالته المذكورة (قوله ولو محكوما به الخ) قال
في التهر تكميل فقلت أن الاصح في الجمع بين الوقف والمالك أنه يصح في الملك وقيمة بعض موال الروم هو مولانا
أبو السعود جامع أشنات العلوم تقسمه الله تعالى برضوانه بما اذا لم يحكم بلزومه فاقى فساد البيع في هذه
الصورة وواقفه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شهاب الاخ الا أنه قال في شرحه هنا رده عليه ما صرح
به قاضي خان من أن الوقف بعد القضاة تسع دعوى الملك فيه وليس هو كلخر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد
البيع في الملك وهكذا في الظهيرية وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد
القضاة وان صار لازماً بالاجماع لكانه يقبل البيع بعد لزومه اما بشرط الاستبدال على المقتضى به من قول

فيصح بحصته في الثمن وعنده
 والمالك لانها مال في الجلة ولو
 باع قرية ولم يستثن المساجد
 والمقابر لم يصح عيني (كالبطل
 بيع صبي لا يعقل ومجنون)
 شيئاً وبول (ورجميع ادعى لم
 يقبل عليه التراب) فلو مفلوفا
 به جاز كسرقين وبعر واكتفى
 في البحر بمجرد خطه بتراب
 (وشعر الانسان) ككرامة
 الآدمي ولو كافر اذ ذكره
 المصنف وغيره في بحث شعر
 الخنزير (وبيع ماليس في ملكه)
 لبطلان بيع المعدوم وماله
 خطر العدم (لا بطريق السلم)
 فانه صحيح لانه عليه الصلاة
 والسلام نهى عن بيع ماليس
 عند الانسان ورخص في
 السلم (و) بطل (بيع صرح
 بنى الثمن فيه) لانعدام الركن
 وهو المال (و) البيع الباطل
 (حكمه عدم ملك المشتري
 اياه) اذا قبضه (فلا ضمان
 لو هلك المبيع) (عنده) لانه
 امانة وصح في القنية ضمانه
 قبل وعليه القنوى وفيما بيع
 الحرى اياه اوبانه قيل باطل
 وقيل فاسد وفي وصاها بيع
 الوصى مال اليتيم بغبن فاحش
 باطل وقيل فاسد ورجح
 مطلب
 الآدمي مكتم شرعاً ولو كافر

ابن يوسف أبو رور غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو ذلك والله الموفق للصواب والسبح المريع والمآب اه
 والحاصل أن ههنا مسألتين * الاولى أن يبيع الوقف باطل ولو غدر مسجد خلافاً لنفتي بفساده لكن المسجد
 العام كالخز وغيره كالدير * المسألة الثانية أنه اذا كان كالدير يكون بيع ماضم اليه صحيحاً ولو كان الوقف
 محصواً ما يلزمه خلافاً لما أفتى به الحق أبو السعود (قوله فيصح) تفرع عن قول المصنف فيصح الخ
 على وجه الترتيب (قوله لانها) اي المدر وقن الغير والوقت (قوله لم يصح) لما دعى من أن المسجد العام
 كالخز فيبطل بيع ماضم اليه لكن نقل في البحر عن المحيط أن الاصح الحجة في المالك لان ما فيها من المساجد
 والمقابر مستثنى عادة اه أي في وجود ضم المالك الى المسجد يعلو البيع واقع على الملك وحده (قوله لا يعقل)
 فبده لان الصبي العاقل اذا باع واشترى افقده وشراؤه موقوف على اجازة وليه ان كان لنفسه ونافذاً
 بلا عهدة عليه ان كان لغيره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا اذا باع الصبي العاقل ماله واشترى بدون غبن
 فاحش والآن يوقف لانه حينئذ لا يصح من وليه عليه كما يأتي فلا يصح منه بالاولى (قوله شيئاً) قدره للاشارة
 الى أن الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدر الى فاعله ط (قوله جاز) اي يبيعه ط (قوله كسرقين
 وبعر) في التماسوس السرجين والسرقين بكسر هـ ما معتربا سر كين بالفتح وفسره في المصباح بالزنا قال ط
 والمراد انه يجوز بيعهما ولو خاصين اه وفي البحر عن السراج ويجوز بيع السرقين والههر والاتضاع به
 والوقوف به (قوله واكتفى في البحر) حيث قال كما نقله عنه في المنع ولم ينفذ بيع الثعل ودود القر لا تبعا
 ولا يبيع العذرة خالصة بخلاف بيع السرقين والمخلوطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الاتضاع به
 لحديث عن الله الواسلة والمسوسلة وانما يرخص فيما يتخذ من الورق فيزيد في قرون النساء وذوا بهن هداية
 (فرع) لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم عن عنده و أعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع فلا بأس به ساجحاً
 عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره المصنف) حيث قال والآدمي مكتم شرعاً وان كان كافراً فإراد العدم
 عليه وانذاله به والحاقه بالجادات اذلاله اه اي وهو غير جائز وبعضه في حكمه وصرح في فتح القدر ببطلانه
 ط قلت وفيه أنه يجوز استرقاق الحرى ببيعة وشراؤه وان أسلم بعد الاسترقاق الآن يجب أن المراد تكريم
 صورته وخلقته ولذا لم يجز كسر عظام ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل محله النفس
 الحيوانية فلذا لا يبيع لبن أمته في ظاهر الرواية كما سألني فليست أم (قوله وبيع ماليس في ملكه) فيه أنه
 يشتمل بيع ملك الغير بوكالة أو بدونه سماع أن الاول صحيح نافذ والثاني صحيح موقوف وقد يجب أن المراد بيع
 ماسمكة قبل ملكه ثم رأته كذلك في الفتح في أول فصل بيع القنوى و ذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك
 (قوله لبطلان بيع المعدوم) اذن شرط المعقود عليه أن يكون موجوداً ما لا متقوماً مملوكاً في نفسه
 وأن يكون ملك السائق فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدوراً لتسليم من (قوله وماله خطر العدم) كالمحل
 واللبن في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع نتاج التناج فهو من امثلة المعدوم فافهم (قوله
 لا بطريق السلم) فلو بطريق السلم جاز وكذا الوباغ ما غصبه ثم أذى ضمانه كما قدمناه أول البيوع (قوله لانعدام
 الركن وهو المال) اي من أحد الجانبين فلم يكن يعاود قبل ينفذ لان فيه لم يصح لانه في العقد فصار كانه سكت
 عن ذكر الثمن وفيه بنقطة البيع وثبت الملك بالقبض كما يأتي قريباً فاده في الدرر (قوله لانه أمانة) وذلك لان
 العقد اذا بطل بقي مجرد القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي درر (قوله وصح في القنية)
 ضمانه الخ) قال في الدرر وقيل يكون مضطراً لانه يصير كالمقبوض على سوم الشراء وهو أن يسمى الثمن فيقول
 اذهب هذا فان رضيت به اشترته بما كرا ما اذالم يسعه فذهب به فذلك عنده لا يضمن نص عليه القنية أو بالثب
 قبل وعليه القنوى كذا في النسيابة اه قال في العزيمة الذي يظهر من شروح الهداية عود الضمير بين في عليه
 وعليه ان حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك فهو بلا على كلام القنية الآن القول الثاني في مسألة التنازع
 على القول الاول اه لكن في النهر واختار السرخسي وغيره أن يكون مضطراً للمال او بالقيمة لانه لا يكون
 أدنى حالاً من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الأئمة الثلاثة وفي القنية انه الصحيح لكونه قبضه نفسه فتشابه
 الغصب وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قوله ما وعظمه فيه (قوله بغبن فاحش) المشهور في نفسه انه
 ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (قوله ورجح) رجه في البحر حيث قال ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقف

المشروط استبداله والخراب الذي جاز استبداله اذا بيع بفن فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيمحل لانه اذا ملكنا
 بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر وعلى البقيع والوقف اه قلت وينبغي ترجيح الاول حيث لزم الضرر بان كان
 المشتري مفلسا او ماعطلا تأمل (قوله يبيع المضطر وشراؤه فاسد) هو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب
 او لباس او غيرهما ولا يبيعها البائع الا باكثر من ثمنها بكثير وكذلك في الشراء منه كذا في المنع اه ح وفيه قلب
 ونشر غير مرتب لان قوله وكذا في الشراء منه اي من المضطر مثال البيع المضطر اي بان اضطر الى بيع شيء
 من ماله ولم يرض المشتري الا بشراؤه بدون ثمن المثل بفن فاحش ومثاله ما لو ائزمه القاضي ببيع ماله لا يقبله دينه
 أو ائزمه الذي يبيع معصف او عبد مسلم ونحو ذلك لكن سيد كرا المصنف في الاكراه لو صادفه السلطان ولم يعين
 ببيع ماله فباع صح قال الشارح هناك والخيلتان يقول من ابن اعطى فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه
 اه فافاد أنه يجوز المصادرة لا يكون مكرها بل يصح بيعه الا اذا أمره بالبيع مع أنه بدون أمر مضطر الى البيع
 حيث لا يمكنه غيره وقد يجاب بأن هذا ليس فيه أنه باع بفن فاحش عن ثمن المثل نعم العبارة مطلقة فيمكن
 تشييدها بأنه انما يصح لو باع بغير ثمن المثل او بغير ثمنه فيقايين العبارة فيقتل (قوله وفسد الخ) شروع في
 البيع الفاسد بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله ما سكت فيه عن الثمن) لان مطلق البيع يقتضي
 المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بغيره فيفسد ولا يطل در اي خلاف ماذا صرح بنى
 الثمن كما تقدم قريبا (قوله وعكسه) اي بيع الخمر بالعرض بأن ادخل الباء على العرض فينقضي في العرض
 اي لانه أمكن اعتبار الخمر غناوى مال في الجمله بخلاف بيع العرض بدم او ميتة (قوله كما ترمي) اي في قوله وان
 يبتع بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فملكه بالقبض بقيته وهذا حتى المسلم كما تقدم منه (قوله ملك
 المشتري للعرض) قدي به لان المشتري لا تم الولد وأخوهم الا يملكهم بالقبض لبطان يبيعهم بقاء كما ترمي (قوله
 لما ترمي أنهم مال في الجمله) اي فندخلون في العقد ولذا لا يطل العقد فيما ضم الى واحد منهم وبيع معهم ولو كانوا
 كالحزب لبطان كما في الدرر (قوله وفسد بيع سلك لم يصد لوبالعرض الخ) ظاهره أن الفاسد ببيع السلك وأنه
 يملك بالقبض وفيه أن يبيع ما ليس في ملكه باطل كما تقدم لانه يبيع المعدوم والمعدوم ليس بملك فينبغي أن يكون
 يبعه باطلا وان يكون الفاسد هو بيع العرض لانه مبيع من وجهه وان دخلت عليه الباء ويكون السلك بتمام
 فيصير كأنه باع العرض وسكت عن الثمن أو باعه بأتم الولد بل يمكن أن يقال ان يبيع العرض أيضا باطل لان السلك
 ليس بملك فيكون بيع العرض بغيره أو دم لكن جعله كالم ولد أظهر لانه مال في الجمله فانه لو صاد به مملكه
 نعم هذا يظهر لو باع سكة بعينه قبل صد ها مال وكانت غير معينة ثم صاد سكة لم تكن عين ما جعلت عن العرض
 حتى يقال انها ملك بالصد والحاصل أنه لو باع سكة مطلقة بغير ثمن يبغي أن يكون البيع باطلا من الجانبين
 كببيع ميتة بغير ثمن أو عكسه ولو كانت السكة معينة بطل فيها لانها غير مملوكة وفسد في العرض لان السكة مال
 في الجمله ومثلها ما لو كان البيع على لحم سلك لانه منقلى ولو باعها بدراهم بطل البيع لتعين كونها مبيعة وهي غير
 مملوكة هذا ما ظهر في تقرير هذا المحل ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله صدر الشريعة) حيث قال السلك
 الذي لم يصد يبغي أن يكون البيع باطلا اذا كان بالدراهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال
 غير مستقوم لان التقويم بالاراض والاعراز منتف (قوله وله خيار الرؤية) ولا يعتد برؤيته وهو في الماء لانه
 يتفاوت في الماء وخارج به شربلاية (قوله الا اذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقوع من قوله وان أخذ
 بدونها صح يعني أنه لو صدق في مكان يؤخذ منه بدون حيلة كان صحيحا وأما اذا دخل بنفسه ولم يستمدخله
 يكون باطلا لعدم الملك بقرينة قوله فلو صد ملكه فافهم (قوله فلو صد ملكه) اي فصحه يبيع ان أمكن اخذه
 بلا حيلة والا فلا لعدم القدرة على التسليم والحاصل كما في القمح أنه اذا دخل السلك في حظيرة فاما ان يعتد بها
 لذلك والا فحق الاول يملكه وليس لاحد أخذه ثم ان أمكن اخذه بلا حيلة جاز يبعه لانه مملوك مقدور التسليم
 والام يجوز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك الا أن يبدأ الحظيرة اذا دخل
 تحتها يملكه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز يبعه والا فلا وان لم يعتد بها لذلك لكنه أخذه وأوصله فيها ملكه فان
 أمكن أخذه بلا حيلة جاز يبعه لانه مقدور التسليم او يملكه لم يجوز لانه وان كان مملوكا فليس مقدور التسليم اه
 (قوله ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في التبراع لم أن في مصر بركة صغيرة كبركة القهارة تحت مع فيها الاحساك

مطلب
 بيع المضطر وشراؤه فاسد

مطلب
 في البيع الفاسد

وفي التتبع بيع المضطر وشراؤه
 فاسد (وفسد) بيع (ما سكت)
 اي وقع السكون (فيه عن
 الثمن) كببيع بقيته (و) فسد
 (بيع عرض) هو المتاع
 القيمي ابن كمال (يجوز
 وعكسه) فينقضي في العرض
 لا الخمر كما ترمي (و) فسد
 (يبعه) اي العرض (بأتم
 الولد والمكاتب والمذبح حتى
 لو تقاضوا ملك المشتري)
 للعرض (العرض) لما ترمي أنهم
 مال في الجمله (و) فسد (بيع
 سلك لم يصد) لو بالعرض
 والا فباطل لعدم الملك صدر
 الشريعة (او صدق ثم في
 مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة)
 العجز عن التسليم (وان أخذ
 بدونها صح) وله خيار الرؤية
 (الا اذا دخل بنفسه ولم يصد
 مدخله) فلو صد ملكه ولم تجز
 اجارة بركة ليصاد منها السلك
 بجر

مطلب
 في حكم اجارة البركة للإصطيد

في تجوز اجازتها الصمد السك منها أهل في البحر عن الايضاح عدم جوازها ونقل اولا عن أبي يوسف في كتاب
الخروج عن أبي الزناد قال كتب الى عمر بن الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السك بأرض العراق أن يؤجرها
فكتب الي أن افعلوها وما في الايضاح بالقواعد الفقهية ألقى اه ونقل في الصراض عن أبي يوسف عن أبي
حنيفة عن جاد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز بأنه عن بيع صدا الآجام فكتب
الي عمر انه لا بأس به وبسماء الحبس اه ثم قال في البحر على هذا لا يجوز بيع السك في الآجام الا اذا كان
في أرض بيت المال ويلحق به أرض الوقف وقال الخليلي اه اقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا
سواء كان في بحر أو نهر أو أجرة وهو باطلا لعموم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم
عن كتاب الخروج غير بعد أيضا عن القواعد ورجعه الى اجارة موضع مخصوص لمنفعة معلومة هي
الاصطاد وما حدث به ابو حنيفة عن جاد مشكل فانه يبيع السك قبل الصيد ويجوز أن يبيع آجام هيت لذلك
وكان السك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتق هذا التحرير فان المسألة كثيرة الوقوع وبكتا السؤال عنها اه
لكن قوله غير بعد الحنفية نظرا لان الاجارة واقعة على استهلاك العين وسأ في التصريح بأنه لا يصح اجارة
المراعي وهذا كذلك ولذا جزم المقدسي بعدم الصحة واعترض البحر بما قلنا والله اعلم (قوله ويبيع طبر) جمع
طائر وقد يقع على الواحد والجمع طيور وأطياف بحر عن القاموس (قوله لا يرجع بعد ارساله من يده) أشار
الى أنه مملوك له ولكن عليه الفساد كونه غير مقدور التسليم فلو سلمه بعد البيع لا يعود الى الجواز عند من سأل
وعلى قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوي وأطلقه فشميل ما اذا كان الطير مبيعا وغنا بحر (قوله
أما قبل صيده فباطل أصلا) ينبغي أن يجري فيه الكلام الذي ذكرناه في السك (قوله صح) ذكره في
الهداية والخاتمة وكذا في الذخيرة عن المتقي بحر قال في الفتح لان المعلوم عادة كالأوقع وتجوز بيعها لا تعود
أو عرض عدم عودها لا يمنع جواز البيع كجوز هلاك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا
هنا اذا فرض وقوع عدم المعتمد من عودها قبل القبض انفسخ اه (قوله وقيل لا) في البحر والشريعة لانه
أنه ظاهر الرواية (قوله ورجعه في النهر) حيث ذكر ما مر عن الفتح ثم قال وأقول فيه نظرا لان من شروط
صحة البيع القدرة على التسليم عقبه ولذا لم يجز بيع الآبق اه قال ح أقول فرق بين الحمام والآبق
فان العادة لم تقض بعوده غالب بخلاف الحمام وما ادعاه من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان اراد به القدرة
حقيقة فهو ممنوع ولا لا بشرط حضور المبيع مجلس العقد وأحد لا يقول به وان اراد به القدرة حكما كما ذكره بعد
هذا فاشحن فيه كذلك حكم العادة بعوده اه قلت وهو وجه فهو نظير العبد المرسل في حاجة المولى فانه
يجوز بيعه وعلوه بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكما اذا التظاهر بعوده ولو أبق بعد البيع قبل القبض خير
المشتري في فسخ العقد كافي البحر وهنا كذلك لكن لينظر متى يحكم بفسخ العقد لعدم هود ذلك الظاهر فانه
مادام محتمل الحياة يحتمل عود (تبيينه) في الذخيرة باع برج حمام فان ليلا جاز ولو نهارا فلا لأن بعضه يكون
خارج البيت فلا يمكن أخذه الا بالاحتيال اه والظاهر انه مبني على ظاهر الرواية تأمل وفيه الغر بعضهم
فقال

يا ماما في فقه نعمان اشحن • حاشا السبق مفردا لا بجاري

اي بيت يجوز بيعك ايا * مابل ولا يجوز نهارا

(قوله ويبيع الخ) بسكون السين (قوله وجرم في البحر يطلانه) لانه صلى الله عليه وسلم عن المضامين
والملاقي وحبل الحبله ولما فيه من الغرر وتقدم أن يبيع الثلاثة باطل واعترض في العقوبة التعليل بالغرر
وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه أن لا يجوز بيع الشيء الموقوف الموصوف لانه يحتمل أن لا يوجد شيء
أو وصفه المذكور مع تصريحهم بجوازه اه قلت فيه أنه لا غرر فيه لانه يسلم الاطلاع عليه بخلاف الخ
فتدبر وفي البحر عن السراج فلو باع الخ وولدت قبل الاقتراع وسلم لا يجوز (قوله لفساده بالشرط) لان
ما لا يصح افراذه بالبعد لا يصح استثنائه منه والخ لا يجوز افراذه بالبيع فكذا استثنائه لانه بمنزلة الاطراف
فصار شرطا فاسدا وفيه منفعة البائع فيفسد البيع ثم استثناء الخ في العقود على ثلاث مراتب وفي وجه
يفسد العقد والاستثناء كالبيع والاجارة والهن لانها بطلها بالشرط فاسدا وفي وجه العقد جائز والاستثناء

(و) بيع (طير في الهواء

لا يرجع) بعد ارساله من يده

أما قبل صيده فباطل أصلا

عدم الملك (وان) كان (يطير

ويرجع) كالحمام (صح)

وقيل لا ورجعه في النهر (و) بيع

(ال) اي الجنين وجرم في

البحر يطلانه كالتناج (وأمة

الاحكام) لفساده بالشرط

معا

استثناء الخ في العقود على

ثلاث مراتب

باطل كالهبة والصدقة والنكاح والمخلع والصلح عن دم العمد وفي وجه يجوز ان وهو الوصية كالأوصى
 بجارية الاجلها وكد الوصى يجعلها لا تخرج لان الوصية اخذ الميراث والميراث يجري في الجمل فكذا
 الوصية بخلاف الخدمة زبلي ملخصا اى لو اوصى له ببيعة الاخذ منها لايصح الاستثناء لان الميراث لا يجري
 فيها والعلل كالخدمة مجر (قوله بخلاف هبة ووصية) اى حيث يصح العقد فيها لكن الاستثناء باطل في
 الهبة جائز في الوصية كما عرفت فافهم (قوله وجزم البرجندى بطلانه) قال صدر الشر ببيعة ذكرنا في فساد
 علقين احدهما انه لا يعلم انه لن اودم اودم وهذه تقتضى بطلان البيع لانه مستكمل الوجود فلا يكون
 مالا والاخرى ان اللبن يوجد شيا فمقتضى ملك المشتري بملك البائع اه اى وهذه تقتضى الفساد
 ط قلت مقتضى الفساد لا ينافى مقتضى البطلان بل بالعكس لان ما يقتضى البطلان يدل على عدم المشروعية
 اصلا فلذا جزم بطلانه فتأمل (قوله للقرر) لانه لا يعلم وجوده وينبئ ان يكون باطلا لعللة المذكورة
 فهو مثل اللبن رمي قلت وبؤيده ما في التحسين رجل اشترى لؤلؤة في صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله
 الخار اذا رآه وقال محمد البيع باطل وعلله الفتوى اه قال الزبلي بخلاف ما اذا باع زاب الذهب والحبوب
 في غلافها حيث يجوز لكونها معلومة ويمكن تجربتها ببعض أيضا اه قال في النهر وينبئ ان يكون
 من ذلك الجوز الهندى (قوله ووصف على ظهر غم) للنهي عنه ولانه قبل الجزايس بمال متقوم في نفسه
 لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به كسائر أطرافه ولانه يزيد من أسفل فيقتل البيع بغيره كما قلنا في اللبن
 زباني (قوله وجوزته الثاني) هو رواية عنه كما في الهداية (قوله لم ينقلب صحيفا) مقتضاء انه وقع
 باطلا والا لصحيز والافسد كما يستفهم في بيع الآبق وهو ايضا مقتضى التعليل بأنه ليس بمال متقوم فكان
 على المصنف ذكره في الباطل (قوله وكذا كل ما اتصاه خلق) بخلاف اتصال الجذع والثوب فانه
 يصنع العباد ابن ملك (قوله لما مر أنه معدوم عرفا) اى مرفى فصل ما يدخل في البيع به اعند قوله
 كبسيع مرفى في سنبله ويدناه هناك بأنه يقال هذا مرقط ولا يقال هذا نوى في غره ولا حب في طنه ويقال
 هذه حنطة في سنبلها وهذا لوز وفستق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها لوز (قوله وانما صحوا الخ)
 جواب عما استدلل به ابو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كما في الكزاث وقوائم الخلاف بالكسر
 وتخفيف اللام نوع من الصفصاف اى مع أنها تزيد والجواب كما في الزباني انه اجيز في الكزاث والقوائم
 للتعامل اذ لا يصح فيه فلا يلحق به المنصوص عليه اه وأيضا فالقوائم تزيد من اعلاها اى فلا يحصل اختلاط
 البيع بغيره بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالخضاب كما افاده الزبلي وفي الجرم من فصل فيما يدخل في البيع
 تبعا عن الظهيرية اشترى رطبة من البقول اوقاء أو شيا بفسحة فساحة لا يجوز كبسيع الصوف وبيع
 قوائم الخلاف يجوز ان كان يتم لولا ان غمها من الاعلى بخلاف الرطبات الا الكزاث للتعامل ومالا تعامل فيه
 لا يجوز اه قلت وقوله للتعامل علة لتقوله الا الكزاث فقط والافكون قوائم الخلاف تنم عن الاعلى بخلاف
 الرطبات بفيد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل وذكر في البحر هنا عن الفضلى تصحيح عدم الجواز في قوائم
 الخلاف لانه وان كان يفر من اعلاه فوضع القطع مجهول لمن اشترى شجرة للقطع لا يجوز له ماله موضع القطع
 لكن في الفتح ان منهم من منع اذ لا بد للقطع من حفر الارض ومنهم من اجاز للتعامل وفي الصغرى القياس
 في بيع القوائم المنع لكن جاز للتعامل وبيع الكزاث يجوز وان كان يفر من اسفله للتعامل أيضا وبه يحصل
 الجواب عما استدلل به الفضلى على المنع في القوائم لمن تأمل نهر (قوله وشجر الصفصاف) اى قوائم
 شجرة اى اغصانه (قوله وفي القنية باع اوراق نوت) اى مع اغصانها قال في القنية اشترى اوراق النوت
 ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا في ولوز ترك الاغصان له ان يقطعها في السنة الثانية ولوبايع اوراق نوت
 لم يقطع قبل بسنة يجوز وبسنتين لا يجوز لانه بسنة يعلم موضع قطعه عرفا اه (قوله وجذع) هو
 القطعة من الخلل أو غيره موضع عليها الاخشاب نهر لانه لا يمكن تسليمه الا بضرو ولولم يكن معنا لا يجوز
 أيضا لما ذكرنا لوالهالة أيضا هداية فقوله معين ليس الاحتراز عن الفساد بل لما ذكره بعده (قوله ما غير
 معين الخ) الاولى ذكره بعد قوله فلو قطع وسلم ط (قوله فلا ينقلب صحيفا) قال في النهر وذكر الزاهد
 عن شرح الطحاوى انه في غير المعين لا ينقلب بالتسليم صحيفا وجزم به في ايضاح الاصلاح وهو ضعيف لانه في

بخلاف هبة ووصية (ولبن في
 ضرع) وجزم البرجندى
 بطلانه (ولو لوز في صدف)
 للقرر (وصوف على ظهر غم)
 وجوزته الثاني ومالك وفي
 السراج لوسم الصوف واللبن
 بعد العقد لم ينقلب صحيفا
 وكذا كل ما اتصاه خلق
 بكله حيوان ونوى غر وزبد
 بطيخ لما مر أنه معدوم عرفا
 وانما صحوا ببيع الكزاث وشجر
 الصفصاف وأوراق النوت
 بأغصانها للتعامل وفي القنية
 باع أوراق نوت لم يقطع قبله
 بسنة جاز وبسنتين لانه يشتبه
 موضع قطعه عرفا (وجذع)
 معين (في سقف) ما غير المعين
 فلا ينقلب صحيفا ابن كمال

(وذراع من ثوب بضرة التبعيض)
فلوقطع وسلم قبل فسخ المشتري
عاده جميعا ولو لم بضرة القطع
كسكرايس جاز لا يتفاء المانع
(وضرة القانص) بناف ونون
الصائد (والقانص) بغير مجة
القواص والبيع فيهما باطل للفرق
بحر ونهر والكمال وابن الكمال
قال المصنف وقد تلمحه مثلا خسرو
في سلك الفاسد تتبعته في المختصر
ويجب أن يراد به الباطل لانه مما
ليس في ملكه كما مر (والمزانية)
هي بيع الربط على التخل بقر
مقطوع مثل كيلة تقديرا شروح
مجمع ومثله الغنم بالرب عناية
للنهي وشبهة الربا حال المصنف
فلو لم يكن ربطا جاز لا اختلاف
الجنس (والملاسة) للسلعة
(والمناذة) أي بذلها للمشتري
(والقاء الحجر) عليها وهي من يوع
الجاهلة فهي عنها كلها عني
لوجود اقسامها فكانت فاسدة
ان سبق ذكر الثمن بحر (و) بيع
(ثوب من ثوبين) أو عند من
عبدن لجهالة البيع فلو قضى
وهلك ما عاضن نصف قيمة كل اذ
الفاسد معتبرا بالصحيح ولو مرتين
فقيمة الاول تعدر زيدة والقول
للضامن

غير المعين مجمل يلزم الضرر والجهالة مما اذا تحمل البائع الضرر وسقطه زال الغيب وارفعت الجهالة أيضا ومن
ثم يبرهن في القبح بأنه يعود جميعا اه قلت والذي قلته العلامة نوع عن الزاهد عن شرح مختصر الطحاوي
عكس ما قلته عنه في النهر فليراجع ثم عبارة ابن كمال في ايشاح الاصلاح ان غير المعين لا يعود جميعا وعزا الى
الزاهد في شرح القديري (قوله بضرة التبعيض) كالثوب المهيأ للباس زيلعي وأشار المصنف الى عدم
جواز بيع حلبة من سيف أو نصف ذراع لم يذكر لانه لا يمكن تسليحه الا بقطع جمعه وكذا ساع فص خاتم حرك
فيه وكذا انصبيه من ثوب مشترك من غير شريك وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه
من الضرر لانه انما التزم العقد ولا ضرره بحر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل قد مرنا أول
كتاب المشوكه (قوله جاز) كما يجوز بيع قفيز من صبرة بحر (قوله لا تتفاء المانع) علة للمساكين (قوله
وضرة القانص) من نقص قنصا على حد ضرب صاد كما في الصحاح بأن يقول بعد ما يخرج من القاء هذه
الشبكة من يمسكها نهر (قوله والقانص) بأن يقول أغوص غوصة فما أخرجه من اللائ فيقول بكذا وكذا
كما في تذيب الازهرى وهه قنصا اما ثمة بين القانص بالقاف والقانص بالغين وغسر الزيلعي ضربة للقانص
بالقاف بما يخرج من الصيد بضرة الشبكة أو بغوص الصائد في الماء قال في النهر وهذا هو معمول القانص
بالقاف للقانص والواقع ما قد علمته وجعل في السراج القانص صياد البر والقانص صياد البحر والحق أن
الصائد بالالة وهو القانص بالقاف أعين من كونه في البحر والبر يختلف الغانص اه وحاصله أن القانص
بالقاف من يصطاد الصيد أو يبحر أو أما القانص بالغين فهو من يغوص لاستخراج اللائ مثلا (قوله كما مر)
أي في قول المصنف وبيع ما ليس في ملكه (قوله والمزانية) من الزن وهو الدفع لانه تاذى الى التفرغ
والمداغة كما في البحر عن الفائق (قوله مثل كيلة تقديرا) أي بأن يقدر الربط الذي على التخل بقدر ارمائة
صاع مثلا بطريق الظن والخزرفين بعهده من القير (قوله ومثله الغنم) أي على الكرم (قوله وشبهة
الربا) لانه يبيع مكيل بمكيل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينهما بالكيل (قوله فلو لم يكن) أي
ما بيع بالقر انقصوع قال في البحر ثم اعلم أن تعريف المزانية بأنها بيع القر بالقر أي بالثلثة في الاول والثانية
في الثاني خلاف التحقيق والاولى أن يقال بيع الربط بقر الخ لأن القر بالثلثة حمل النحر ربطا وأغوره وإذا
لم يكن ربطا جاز لا اختلاف الجنس ولو كان الربط على الارض كالتزمه بجزيعه متساويا عند العلماء إلا بأحنية
لمساكين في باب الربا اه (قوله قبح عنها كلها) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمناذة زاد مسلم أما الملاسة فأن يلبس كل منهم ثوب
صاحبه بغير تأمل يلزم اللامس البيع من غير خياره عند الروية وهذا بأن يكون مثلاً في خلة أو يكون الثوب
مطوياً ثم يفتقان على أنه إذا لمسه فقد باع منه وقساده لتعلق التملك على انتمى لمسه وجب البيع وسقط
خيار المجلس والمناذة أن يبدل كل واحد منهما ما يوبه الى الآخر ولا ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على
جعل التذبيعا وهذه كانت يوعا يتعارفون في الجاهلة وكذا القاء الحجر أن يلقى حصاة وثمة أو ثوب فأى ثوب
وقع عليه كان البيع بلا تأمل وروية ولا خيار بعد ذلك ولا بد أن يسبق تراوضهما على الثمن ولا فرق بين كون
البيع معينا أو غير معين ومعنى النهي ما في كل من الجهالة وتعلق التملك بالطر فانه في معنى إذا وقع بحري على
ثوب فقد بعت منه أو بعتته بكذا أو إذا بذته أو لمسته كذا في القبح وذكر في الدرر أن النهي عن القاء الحجر
ألحق بالاولين دلالة (قوله لوجود القمار) أي ببيع تعلق التملك بأحده هذه الافعال اه ح (قوله
ان سبق ذكر الثمن) عبارة البحر ولا يتفق هذه للسبوع أن يسبق الكلام منها على الثمن اه أي لتسكون علة
الفساد ما ذكره الا لان الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكاغته لما مر أن البيع مع ثمن فالن بالطل ومع السكون عنه
فاسد (قوله وثوب من ثوبين) قيد للثمن اذ يبيع المهر في المثلي جاز كقفيز من صبرة (قوله ضمن نصف
قيمة كل) لأن احدهما مضمون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع الفاسد والاخر امانة وليس احدهما بأولى من
الآخر فتشاعت الامانة والضمان بحر (قوله اذا فاسد معتبرا بالصحيح) أي خلق به فانه لو كان البيع جميعا
بأن يقبض ثوبين على انه بالخيار في احدهما صح فاذا هلك ضمن نصف ثمن كل واحد والقيمة في الفاسد كما ثبت
في البيع الصحيح كافي البحر (قوله تعدر زيدة) أي رد ما عاله أو لا تخعين مضمونا بحر (قوله والقول

الضامن) أي في تعيين المالك وذلك بأن أخلف الثوبان والعدنان عوادي الضامن أن المالك هو الأقل قيمة
وعكس الآخر ولور هذا فبرهان البائع أولى فيما يظهر كما قدمنا التصريح به في خيار التعيين (قوله وهذا)
أي الفساد فيما إذا باع ثوبين مثلا (قوله إذا اشتراكت في خيار التعيين) أي فيما دون الأربعة وقول الجرجاني
دون الثلاثة فيه قصور (قوله فلو شرط أخذها مائة) ينصب أخذ مائة على أنه مفعول به بشرط بأن
قال بعثك واحدا منهم على أنك بالخيار تأخذ أيهما شئت فإنه يجوز استحسانا وتقدم ذكر المبالغة في بيعها
في خيار الشرط فتح (قوله لما ترمي) أي في باب خيار الشرط والتعيين (قوله والمراعى) في المصباح الرعي
بالكسر والمرعى بمعنى واحد وهو مازعاه الدواب والجمع المراعى بجر (قوله أي الكلا) فسرها
بالكلا دفعا لوهيم أن يراد مكان الرعي فإنه جائز فتح أي إذا كان مملوكا لا يفتى والكلا بكسر الكاف
ربطه وبابسه قاموس قال في البحر ويدخل فيه جميع أنواع مازعاه المواشي وطبا كان أو يابسا بخلاف
الاختصار لأن الكلا ملاساق له والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها إذا ثبت في أرضه لكونها ملكا
والكلا كالكلا ١٥ (قوله أما بطلانها) هذا مخالف لسوق كلام المصنف لأن كلامه في ذكر الفساد
فراده أن بيعها فاسد وبه صرح في شرحه نعم قال بعد ذلك وصرح ملاحسور بفساد هذا البيع وصرح
في شرح الوفاية بطلانه وعمله بعدم الأراز ١٥ فكان المناسب شرح كلامه على وفق مرام مع بيان القول
الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد معلا بعد عدم الملك جعله على أن المراد به البطلان لأن بيع مالا ملك
باطل كما علم بما مر لكنه لا يوافق غرض المصنف كما علمت (قوله فلو قدم الملك) لا اشتراك الناس فيه اشتراك
أباحه لملك ولأنه لا يحصل للمشتري فيه فائدة لأنه يملكه بدون بيع فتح (قوله لحديث الناس شركاء في
ثلاث) أخرجه الطبراني بلفظ المسلمون شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وثمة حرام
أي عن كل واحد منها وأخرجه ابوداود وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي قال الحافظ ابن حجر ووجه ثقتان
فوح أفندي ومعنى الشركة في السداد الاصطلاح بها وتخصيف الثياب لا أخذ الجواز إلا بذن صاحب وفي الماء
الشرب وسقي الدواب والاستسقاء من الآبار والخاص والانهار المملوكة وفي الكلا الاحتشاش ولو في أرض
مملوكة غير أن لصاحب الأرض المنع من دخوله ولغيره أن يقول إن في أرضك حقا فاما أن وصلني إليه
أو تحته أو تستقي وتدفعه لي وصار كنوب رجل وقع في دار رجل أمان أن يأذن للمالك في دخوله ليأخذ
وأما أن يخرج منه إليه فتح ملخصا (قوله وأما بطلان إجارتها) ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان إجارتها
مخالف لسوق كلام المصنف أيضا وقال في فتح القدير وهل الإجارة فاسدة أو باطلة ذكر في الشرب أنها فاسدة
حتى يملك الأجر الأجرة بالتبض ويتذققه فيه ١٥ قال في النهر فيصباح إلى الفرق بين البيع والإجارة ١٥
(قوله وهذا) أي بطلان بيع الكلا (قوله وقيل لا) أي لا يملكه وهو اختيار القديري لأن الشركة
ثابتة وإنما تنقطع بالإجارة وسوق الماء ليس بجائزة وعلى الجواز أكثر المشايخ واختاره الشهيد قال في الفتح
وعليه فلما قل أن يقول ينبغي أن حافر البئر يملك الماء سلكه الحفر والمطى لتصل الماء كما يملك الكلا بشكفه
سوق الماء إلى الأرض لينتفع به منع المستقي وإن لم يكن في أرض مملوكة ١٥ وأقول يمكن أن يفرق بينهما
بأن تنسحق الكلا كان سبيعا في إنباته فثبت بخلاف الماء فإنه موجود قبل حفره فلا يملكه الحافر نهر وقال الرمي
أن صاحب البئر لا يملك الماء كما قدمه في البحر في كتاب الظهار في شرح قوله واتفق حيوان عن الوالوجة
فراجع وهذا مادام في البئر أما إذا أخرجه منها بالاحتشال حكما في السواني فلا تثبت في ملكه لحيازته له
في الكيزان ثم حسيه في البرك بعد حيازته تأمل ثم حرز الفرق بين ملكي البئر وما في الحباب والعهار ريج الموضوع
في البيوت لجمع ماء الشتاء بأنها اعتقت لأحراز الماء فملك ما فيها فلا يجزئ الدار لإيصال المستاجر ماؤها إلا بإباحة
المؤجر ١٥ ملخصا (قوله قال) أي العين (قوله ويبيع القصيل والرطبة) في المصباح قصيلة قسلا
من باب ضرب قطعته فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل وهو الشعر يجزأ إذا أخضر لطف الدواب والرطبة
القصاة خاصة قبل أن تنيف والجمع رطاب مثل كلبة وكلاب والرطب وزان قبل الرمي الأخضر من بقول الربيع
وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة الخلاء وهو القطن من الكلا (قوله وحيلته) أي حيلة جواز بيع الكلا
وكذا الإجارة قال في البحر والحيلة في جواز الإجارة أن يستأجرها الرضا لا يتفاد الدواب فيها ولنفعه أخرى

قوله أما بطلانها هكذا يحفظه والذي
في نسخ الشارح أما بطلان بيعها
وهو المتأخر بقوله قوله بعد وأما
بطلان إجارتها ويجزئ ١٥
وهذا إذا لم يشترط خيار التعيين
فلو شرط أخذها مائة جاز لما ترمي
(والمراعى) أي الكلا (وإجارتها)
أما بطلان بيعها فلو قدم الملك لحديث
الناس شركاء في ثلاث في الماء
والكلا والنار وأما بطلان
إجارتها فلا تنافي على استهلاك عين
ابن كمال وهذا إذا ثبت بنفسه
وان أن يثبت بسبق وتزوية ملكه وجاز
بيعه عيني وقيل لا قال ويبيع
القصيل والرطبة على ثلاثة أوجه
أن يقطعها أو ليسل دابة فتأكله
جواز وان لتزك لم يجز وحيلته أن
يستأجر الأرض لضرب قسطاطه
أولا يضاف دوابه ولنفعه أخرى

مطلب
صاحب البئر لا يملك الماء

بقيل وما يريد صاحبه من الفئ او الاجر فيحصل به ثم منها ما هو في الفئ والحيلة ان يستاجر الارض للبشر
فيها فبسطاها او ابعدها خطرة لغته ثم يستخرج المريع فيحصل مقصودهما (قوله قتل ومراح) المقتل مكان
القبولة وهي التوم نصف النهار والمراح بالضم حبيبتا وى المشابية بالليل والقبح اسم الموضع (قوله اى
الابريسم) في الصباح القزم عرب قال اليت هو ما يعمل منه الابريسم ولهذا قال بعضهم القزم والابريسم مثل
الخططة والدقيق اه وانما الخرفاسم دابة تم اطلق على التوب المتخذ من وبرها بحر (قوله اى بره) اى
البرز الذى يكون منه الدود فهمتافى وهو بالزاي قال في الصباح بذرت الحب بذرا اى بالذال المجعلة من باب
قتل اذا اقصته في الارض للزراعة والبذر المبذور قال بعضهم الذرق الحبوب كالحطة والشعير والبرز
اى بالزاي في الرايين والبقول وهذا هو المشهور في الاستعمال ونقل عن الخليل كل حب يذره فهو بذر وبزر
ثم قال في اجتماع الباء مع الزاي البرز من البقل ونحوه بالكسر والفتح لغة وقوله ليس الدود برز القزم جاز على
التشبيه برز البقل لقوله (قوله وهو برز الصليق) هو المسمى الان بالشرائق (قوله الحرن) قال في البحر
وهو معنى ما في الذخيرة اذا كان مجموعا لانه حيوان منفع به حقيقة وشرعا فهو زبيعه وان كان لا يؤكل كلبغل
والجمار (قوله وهذا) اى ما ذكره المصنف من جواز بيع الثلاث وانما اقتصر صاحب الكتبخ على جواز
الارباب دون العمل فاعلى وجهه كما افاده الخبر الرملى ان اساره متعسر فترج عنه قوله ولهذا قال بعضهم
يجوز بيعه لئلا يهاوا لتفرقه حال التهاوى المرائى وانما احتذار الجرحه بأنه لم يبلغ على ان القوي على
قول محمد فهو بعيد (قوله بيع العلق) في الصباح العلق شئ اسود يشبه الدود يكون في الماء بعلق بأفواه
الابل عند الشرب (قوله ويبقى الساحة) في الجرحن الذخيرة اذا اشترى العلق الذى يقال له بالقارصية
مر على يجوز وبه أخذ الصدر الشهيد لحاجة الناس اليه لقول الناس له اه اقول العلق في زمانها يحتاج اليه
للتداوى بمصه الدم وحيث كان متوقفا لمجرد ذلك دل على جواز بيع دودة القرمز فان تحولها الان أعظم
اذهى من أعز الاموال وياع منها في كل سنة قطاير بين عظيم ولعلها هي المرادة بالعلق في عبارة الذخيرة بقرينة
التعليل فتكون مستثناة من بيع المنة كما قد سناه ونوبه ان الاحتياج اليه للتداوى لا يقتضى جواز بيعه
كما في لبن المرأة كالا احتياج الى الخبز بشعر الخنزير فانه لا يستغنى عنه كما يأتى فعمل المراد به علق خاص منقول
عند الناس وذلك متحقق في دود القرمز وهو أولى من دود القز ويضيه فانه يتفقه به في الحال ودود القز في
المال والله سبحانه أعلم (قوله من الهوام) جمع هامة مثل دابة ودواب وهي ماله سم يقتل كالخية قاله
الزهري وقد يطلق على ما يؤذى ولا يقتل كالخشرات مصباح والمراد هنا ما يشعل المؤذى وغيره مما لا يتفقه
به بشرية ما بعده (قوله فلا يجوز) وبه ما طال ذكره قاضي خان ط (قوله كحيات) في الحواير الزاهدى
يجوز بيع الحيات اذا كان يتفقه بها الادوية وما جاز الانتفاع بجلده أو عظمه اى من حيوانات البر والبحر وغيرها
قال في الحواير ولا يجوز بيع الهوام كالخية والفأرة والوزغة والنصب والسلحفاة والقنفذ وكل ما لا يتفقه به
ولا بجلده وبيع غير السمك من دواب البصران كان له ممن كلسنقور وجلود الخنزير ونحوها يجوز والا فلا
كالضفدع والدرطان وذكر قبله ويطلق بيع الاسد والذئب وسائر الهوام والحشرات ولا يضمن متلفه هو يجوز
بيع البازي والشاهين والصقور وأمثالها والهرة ويضمن متلفه لا يبيع الدابة والرخة وأمثالهما ويجوز بيع
رشها اه لكن في الثانية يبيع الكلب الملع عند ناجز وكذا السنور وسباع الوحش والطير جاز مطلقا وغير
معلم وبيع الضيل جاز وفي القرد روايتان عن ابي حنيفة اه ونقل السامحاني عن الهندي ويجوز بيع سائر
الحوانات سوى الخنزير وهو المختار اه وعليه منى في الهداية وغيره من باب المتفرقات كما سأتى (قوله
والحاصل الخ) برده على شعر الخنزير فانه يحل الانتفاع به ولا يجوز بيعه كما يأتى وقد يجاب بأن حل الانتفاع به
للضرورة والكلام عند عدمه (قوله واعنده المصنف) حيث قال وهو ظاهر فيمكن القول عليه (قوله
وهو بينهما أنصافا) الضعيف عادلى القز انا وج من البيض والظاهر ان اشتراط كونه بينهما أنصافا اذا كان
البيض منهما كذلك فلو كان كل منهما من واحد والثلاثين من آخر يكون للقز بينهما ثلاثا باعتبار ما أصل الملك كالقز
زرعا أو صايد منهما فالخارج على قدر البذر وان شرط خلافه (قوله بالعلق مناصفة) متعلق بدفع أى دفعه
ذلك ليكون الخارج من البرز والبقرة والبلح بينهما مناصفة بشرط ان يعلق فيك من ورق التوب ونحوه

مطلب
في بيع دودة القرمز

(قوله فان خارج كله للمالك) أي الخارج وهو القرض والبن والسمن والبض كله للمالك فإنه استهلكه العامل ضمنه (قوله وعليه قيمة المثل) أي ان كان ثابوا (قوله وأجر مثل العامل) الظاهر أن له أجر بالفضل ما بلغ لجهة التسعة وانظر ما كتبه في اجازات تنقيح الحامدية (قوله ومثله دفع البيض) قال في النهر والمتعارف في أرياف مصر دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف مثلاً وهو على وزن دفع القرض بالنصف فالخارج كله لصاحب البيض والعامل أجر مثله اهـ قلت ويخالف الآتي أيضاً دفع المهر أو المثل أو الجسر ليربيه بنصفه فيبقى على ملك الدافع وللعامل أجر مثله وقيمة علفه والحل فيه أن يبيع نصف المهر بن سبب فيصير مشتركا بينهما ويتعارف أيضاً ما سبكه المصنف في كتاب المساقاة وهو دفع الأرض مدة معلومة لغيره منها وتكون الأرض والتبخر بينهما فانه لا يصح والمقر والقرس (رب الأرض) بعل الأرض ولا تحرق قيمة غرسه يوم غرسه وأجر مثله اهـ (قوله والآتي) أي المطلق وهو الذي أتى من يد مالك ولم يزعم المشتري أنه عنده فهذا يبيعه فاسد أو باطل على الخلاف الذي حكاه المصنف بعد أن قال أتى من يد غاصبه وباعه المالك منه أو من يد مالكه وباعه ممن يزعم أنه عنده فبيعه صحيح كأي أو ما لو باعه ممن يزعم أنه عنده غرق في النهر ان بيعه فاسد اتفاقاً وعمله في الفتح بأن تسليمه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره فلا يجوز وفي النهر أيضاً خارج بالآتي المرسل في حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم وقت العقد حكماً إذا الظاهر عوده (قوله ولو وجبه له ما صح) والفرق أن شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو منق و ما بقي له من اليد يصلح لقبض الهبة لاقبض البيع لانه قبض بآراء مال مقبوض من مال الابن وهذا قد ائس ليس بآراء مال من الولد فكفت تلك الدلالة نظراً للتفسير لانه لو عاد عاد إلى ملك الصغير هكذا في الفتح والتبيين بجر وفيه عن الذخيرة تنقيح صحة الهبة بمادام العبد في دار الاسلام (قوله وما في الاشياء بحرف نهر) اعترض من وجهين الأول أن ما في الاشياء موافق لما هنا وهذا نصه بيع الآتي لا يجوز الآتي زعم أنه عنده ولو ولده الصغير كما في الخاتمة الثاني انه في النهر لم يعترض للاشياء بل حكم بالتحريف على ما في بعض نسخ الخاتمة المنقول في الجبر وهو جواز بيع الآتي لطفه لاهبته والمقول عليه النسخة الأخرى قلت الذي رأيت في الاشياء ولولده بدون ولو علم ما كتب الجوى واعترضها بما مر من الفتح والتبيين ولما كان ما في الاشياء معزى إلى الخاتمة ورد عليها ما ورد على الخاتمة فساد ذكره كإبدال الخاتمة لانها أكثر تدوياً في أيدي الطلبة من الخاتمة فافهم ثم اعلم أن في عبارة البرهنة تناقضاً فانه ذكر نسخة الخاتمة المخترقة وقال انه عكس ما ذكره الشارحون ثم قال ان الحق ما ذكره قاضي خان لما في المعراج لو باعه لطفه لا يجوز ولو وجبه له جاز الخ والصواب أن يقول والحق خلاف ما ذكره قاضي خان فتنبيه (قوله الامن يزعم انه عنده) مفاده أن النظر لزعم المشتري أن الآتي عنده لانه يزعم أن التسليم حاصل فآتي المانع وهو عدم قدرة البائع على التسليم عقب البيع (قوله عنده) شامل لما إذا كان في منزله أو كان يقدر على أخذه ممن هو عنده فان كان لا يقدر على الأخذ لا بخصوصية عند الحاكم لم يجز بيعه كما في السراج نهر وهذا محتال لما قد مناه عن النهر من أنه لو باعه ممن يزعم أنه عنده فهو فاسد أو فاسد انفساً وأجاب ط بمحمل ما تقدم على ما إذا لم يقدر على أخذه لا بخصوصية اهـ قلت راجعت عبارة السراج فلم أرفها قوله ممن هو عنده ومثله في الجرورة وحسنه فتدبره أو كان يقدر على أخذه أي في حال ابقائه قبل أن يأخذه أحد ما إذا أخذه أحد فلا يجوز لما علمته من تعليل الفتح السابق وقد صور المسألة في الفتح بما إذا كان ذلك الأخذ لمعتراً فأخذه فافهم (قوله وهل يصير قابضاً الخ) أي لو اشتراه من زعم أنه عنده هل يصير قابضاً في الحال حتى لو رجع فوجد هلك بعد وقت البيع يتم القبض والبيع أم لا (قوله ان قبضه) أي قبض بالآتي حين وجده لنفسه لا لغيره على سببه وهذا ينبغي عنه قوله أو قبضه ولم يشهد أي على أنه قبضه لسببه (قوله ثم) أي يصير قابضاً لان قبضه هذا قبض غصب وهو قبض ضمان كقبض البيع كما في الفتح (قوله وان شهد الخ) أي لا يصير قابضاً لان قبضه هذا قبض أمانة حتى لو هلك قبل أن يصل إلى سببه لا يضمنه فتح (قوله فلا ينوب عن قبض الضمان) أي عن قبض البيع فانه مضمون بالثمن قال في الفتح فان هلك قبل أن يرجع إليه انفسح البيع ورجع بالثمن اهـ وأشار بهذا إلى ما في البر عن الذخيرة اذا اشترى ما هو أمانة في يده من ودعة أو عارية لا يكون قابضاً الا اذا ذهب إلى العين إلى مكان يتمكن من قبضها فيصير لانه قابضاً بالتفلية فاذا هلك بصدده هلك من ماله وليس البائع

فان الخارج كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة المثل وأجر مثل العامل عيني ملخصاً ومثله دفع البيض كما لا يخفى (والآتي) ولو لطفه أو وليتم في جره ولو وجبه له ما صح عيني وما في الاشياء تحريف نهر (الامن يزعم انه) أي الآتي (عنده) فحينئذ يجوز لعدم المانع وهل يصير قابضاً ان قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد ثم وان شهد لا لانه قبض أمانة فلا ينوب عن قبض الضمان لانه أقوى عناية

والاذا ابقى من الغاصب قباهه
 المالك منه فانه يصح لعدم لزوم
 التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد)
 وسله (بتم البيع) على القول
 بفساده ووجه الكمال (وقيل
 لا يتم) على القول بطلانه وهو
 (الظاهر) من الرواية واختاره في
 الهداية وغيرها وبه كان يفتي
 البلخي وغيره بحر وابن كمال
 (وابن امرأة) ولو (في وعاء ولو
 أمة) على الاظهر لانه جزء آدمي
 وأرق مختص بالحي ولا حياة في
 اللبن فلا يحل الرق (وشعر الخنزير)
 لتجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال
 (و) ان (جازا لا انتفاع به) لضرورة
 الخرز حتى لو لم يوجد بلائمن جاز
 الشراء للضرورة وكره البيع
 فلا يطيب غنمه ويفسد الماء على
 الصحيح خلافاً لمحمد قيل هذا في
 المستوف أما المجزوف فظاهر عناية

حسن العين بالعين لانه صار واحداً بغير المشتري دلالة اهـ (قوله والاذا ابقى) عطف على
 قوله الايمن زعم انه عنده (قوله ذخيرة) قال فيها ولا يميل أن الاباق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم
 محتاجاً اليه بأن ابقى من يد المالك ثم باعه المالك فاما اذا لم يكن محتاجاً اليه كما في مسألتنا يجوز البيع اهـ (قوله
 يتم البيع) هو رواية عن ابي حنيفة ومحمد لقيام المالك والمالية في الابقى ولذا صرح عتقه وبه أخذ الكرخي
 وجماعة من المشايخ حتى اجبر البائع على تسليمه لان صحة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد
 وجدت قبل الفسخ بخلاف ما اذا رجع بعد أن فسخ القاضى البيع واحتجوا بما لا يعود صحيحاً اتفاقاً ففتح (قوله
 على القول بفساده) قال في الفتح والحق أن الاختلاف فيه بناء على الاختلاف في أنه باطل أو فاسد وأما
 علت أن ارتفاع المفسد في الفاسد بمره صحيحاً لان البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائماً
 بصفة البطلان بل معدوم فوجه البطلان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية والمالك (قوله ووجه
 الكمال) حيث قال والوجه عندى أن عدم القدرة على التسليم مفسد لا مبطل وأطال في تحقيقه (قوله
 وهو الاظهر من الرواية) قال في البحر وأقولوا تلك الرواية بأن المراد منها انعقاد البيع بالتعاظمي الا ان اهـ
 قلت وهذا ينافي ما تقدم اول البيوع من أن البيع لا يتعد بعد بيع باطل أو فاسد لا بعد متاركة الاول (قوله
 وبه كان يفتي البلخي) الذي في الفتح وهو مختار من شيوخ بلخ والبلخي بالناء والحي ط قلت والاقول هو
 ابو طيع البلخي من اصحاب أبي حنيفة توفي سنة ١٩٤هـ والثاني هو محمد بن شعاع الثبلي من اصحاب الحسن
 ابن زياد توفي وهو ساجد سنة ٢٢٦هـ (قوله ولو في وعاء) أتى بلو إشارة الى أنه غير قيد وما في البحر من أن
 الاولى تقيد به بذلك لان حكم اللبن في الضرع تقدم دفعه في التبر بأن الضرع خاص بذوات الاربع كالشدة
 للمرأة فالاولى عدم التقيد ليم ما قبل الانفصال وما بعده (قوله على الاظهر) اى ظاهر الرواية وعن
 أبي يوسف جواز بيع لبن الامة لجواز ايراد البيع على نفسها فكذلك على جزئها قلنا الرق حل نفسها فاما اللبن
 فلا رقبه لانه مختص بعمل يتحقق فيه القوة التي هي ضدته وهو الحي ولا حياة في اللبن فلا يكون محلاً للعتق
 ولا للرق فكذلك البيع وأشار الى أنه لا يضمن منفعته لكونه ليس بمال والى أنه لا يحل التداوى به في العيز
 الرمداء وفيه قولان قيل بالمعنى وقيل بالجواز اذا علم فيه الشفاء كما في الفتح هنا وقال في موضع آخر ان أهل
 الطب يشترطون فاعمال اللبن البنت العين وهي من أفراد مسألة الانتفاع بالحزم للتداوى كغيره واختار في النهاية
 والخاتمة الجواز اذا علم فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره وسياً في ان شاء الله تعالى تمامه في متفرقات
 البيوع وكذا في الخنزير والاباحة (قوله لتجاسة عينه) اى عين الخنزير اى جميع أجزائه وأورد في الفتح على
 هذا التعليل بيع السريق فانه جائز لا انتفاع به مع أنه نفس العين اهـ قال في التبر بل الصحيح عن الامام أن
 الانتفاع بالعذرة الخاصة جائز كما سبأ في ان شاء الله تعالى في الكراهة اهـ اى مع أنه لا يجوز بيعها
 خاصة كما مر (قوله فيبطل بيعه) نقله في الشرنبلالية أيضاً عن البرهان وفيه بوزل على المصنف
 حيث عذره في الفساد لكن قد يقال انه مال في الجملة حتى قال محمد بطهارته لضرورة الخرز في النعال والاختلاف
 تأمل (قوله لضرورة الخرز) فان في مبداء شعره صلابه قد راصبع وبعد ملين يصلح لوصول الخيط به قهستانى
 ط (قوله وكره البيع) لانه لا حاجة اليه للبائع زليل وظاهره أن البيع صحيح وفيه أن جواز اقدام المشتري
 على الشراء للضرورة لا يفيد صحة البيع كما لو اضطر الى دفع الرشوة لاجراء حقه جازله الدفع وحرم على القابض
 وكذا الواضطر الى شراء ماله من غاصب متغلب لا يفيد ذلك صحة البيع حتى لا يملك البائع الثمن قتائل (قوله
 فلا يطيب غنمه) مقتضى ما جئنا به أنه لا يملكه (قوله على الصحيح) اى عند أبي يوسف لان حكم الضرورة
 لا يبعداها وهي في الخرز فتكون بالنسبة اليه هبط كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الخنزيرين مع
 شعر الخنزير وان كان أكثر من قدر الله رمهم ينبغي أن يخرج على القول بطهارته في حقهم أما على قول أبي يوسف
 فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تدعهم الى أن يعلق بهم بحيث لا يقدررون على الانتفاع منه ويجمع في ثلبيهم هذا
 المقدار فتح (قوله خلافاً لمحمد) راجع الى قوله ويفسد الماء اى فانه لا يفسد عنده قال الزبلى لان إطلاق
 الانتفاع به دليل طهارته اهـ وهذا يفيد عدم تقيد حل الانتفاع به بالضرورة ويفيد جواز بيعه ولذا قال
 في التبر وينبغي أن يطيب البائع الثمن على قول محمد (قوله قبل هذا) اى الخلاف المذكور في شجاسته

مطلـ
 في التداوى بلبن البنت المرمد قولان

وطهارته وأشار بقيل الى ضعفه اذ المتشوف فيه الماء ولومن غير الخنزير لانصال اللحم بالنفس يحمل التنبه منه
 ولوقيل ان الخلاف في الجزوز اما المتشوف فغير طاهر لكان له وجه **(قوله وعن أبي يوسف الخ)** مقابل قول
 المتن وباز الانتفاع به قال الزبلي - والاول هو الظاهر لان الضرورة تبيح له فالشعر اولى اه **(قوله لانه**
نجس) فيه ان النجاسة لا تتأني حل الانتفاع عند الضرورة كما علمت لكن على الزبلي السكرامة بان الخنزير تأتي
 بغيره ومثله في الفتح وحيث تأتي بغيره فلا ضرورة فلا يحمل الانتفاع بالنفس قال في الفتح الا ان يقال ذلك فرد
 تحمل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز أن يلزم العموم حرجا مثله اه وحاصله أن تأتي الخنزير بغيره من شخص
 حل نفسه مشقة في ذلك لا تزول به ضرورة الاحتياج اليه من عامة الناس **(قوله ولعل هذا)** اي حل الانتفاع
 به لضرورة الخنزير **(قوله أما في زماننا فلا حاجة اليه)** للاستغناء عنه بالخنازير والابر قال في البحر طاهر كلامهم
 منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بأن أمكن الخنزير بغيره ط **(قوله وجعله ميتة)** قد بينا لانه لو كانت
 مدبوسة فباع لهما او جلد هاجز لانه طاهر بالذكاة لا الخنزير خاتية **(قوله ولو بالعرض الخ)** اي ان يبيعه فاسد
 لو بيع بالعرض وذكر في شرح الجمع قولين في فساد البيع وبطلانه قلت وما ذكره الشارح من التفصيل يصلح
 توفيقا بين القولين ولكنه يتوقف على ثبوت كونه مالا في الجملة كالخمر والميتة لا يحتج بفهمهم ان الزبلي - على
 عدم جواز بيعه بآن نجاسته من الرطوبة المتصلة به بأصل الخلقة فصار حكم الميتة زاد في الفتح فيكون نجس
 العين بخلاف الثوب والدهن المتنجس حيث جاز بيعه لعموم نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقا ولذا ذكر
 في الشرح نبذ لالة عن البرهان أن الظاهر البطلان تأمل **(قوله اعتقاد على ما سبق)** اي في قول المصنف تعالى الدرر
 وبطل بيع مال غير متقوم كخمر وخنزير وميتة لم تمت حقا فباعها بالثمن **(قوله الاجل انسان الخ)** فلا يباع وان
 دعي لكرامته وفي الباقي لاهاته ولعدم عمل الدباغة فيه كما مر في محله **(قوله ويتنقع به)** اي بالجلد بعد دبه
(قوله ولو جلد مأكول على الصحيح) وقال بعضهم يجوز اكله لانه طاهر كذا النساء المذكاة أما جلد غير
 المأكول كاللحار لا يجوز اكله اجماعا لان الدبغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وانه لا يتنقع فكذا دبغه فأخذه
 المصنف ط **(قوله ونجيز بيع الدهن المتنجس)** عبارة بالجمع النجس لكن مراده النجس اي ما عرض له
 النجاسة وأشار بالفعل المضارع المستند لضمير الجماعة الى خلاف الشافعي كما هو اصطلاحه **(قوله في غير**
الأكل) كالاتصباح والدباغة وغيرهما ابن ملك وقيدوا الاستصباح بغير المسجد **(قوله بخلاف الولد)**
 اي دهن الميتة لانه جزؤها فلا يكون مالا ابن ملك اي فلا يجوز بيعه اتفاقا فاوكد الانتفاع به لحديث البخاري
 ان الله حرم بيع انحر والميتة والخنزير والاصنام قبل يارسول الله أ رأيت ثعوب الميتة فانه يطل بها السفن
 ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال لا هو حرام الحديث **(قوله كعهها وصورها)** ادخلت الكاف
 عطفها ووشعرها وربتها ومقارها ونظفها وحافر هافان هذه الاشياء طاهرة لا تحاطها الحاسة فلا ينجسها الموت
 ويجوز بيع عظم النمل والانتفاع به في الحل والركوب والمقاتلة من مخلصا ط **(قوله وفسد شراء ما باع الخ)**
 اي لو باع شيئا وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشترى بأقل من الثمن الاول لا يجوز زبلي - اي سواء كان
 الثمن الاول حالا أو مؤجلا هداية وقيد بقوله وقبضه لان بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ولومن باعته كما سألني
 في بابه والمقصود بيان الفساد بالشراء بالأقل من الثمن الاول قال في البحر ونمل شراء الكلي والبعض **(قوله**
بنفسه أو بوكله) تنازع فيه قبل من شراء وباع قال في البحر وأطلق فماباع فشمع ماباع بنفسه أو وكله وماباع
 أمصاة أو وكلة كما شمل الشراء لنفسه أو لغيره اذا كان هو البائع اه فأفاد أنه لو باع شيئا أصالة بنفسه أو وكله
 أو وكلة عن غيره ليس له شراء أو بالاقول - لنفسه ولأنه لم يبيع وكله بآذنه كسبعه بنفسه والوكيل بالبيع
 أصيل في حق الحقوق فلا يصح شراؤه لنفسه لانه شراء البائع من وجهه ولأنه لا يشترى واقع له من حيث
 الحقوق فكان هذا شراء ماباع لنفسه من وجهه كذا يضاف من الزبلي - أيضا **(قوله من الذي اشتراه)** متعلق
 بشراء وخرج به ما لو باع المشتري لرجل أو وجهه له أو أوصى له به ثم اشتراه البائع الاول من ذلك الرجل فانه
 يجوز لان اختلاف سبب الملك كاختلاف العين زبلي - ولو خرج من ملك المشتري ثم عاد اليه بحكم ملك جديد
 كما قاله أو شراء أو هبة أو ائتمار فشرى البائع منه مالا قل جائز لان عاد اليه بما هرفس يختار رؤية أو شرط قبل
 القبض أو بعده يجر عن السراج **(قوله ولو حكا)** نعميم لقوله من الذي اشتراه **(قوله كوارنه)** اي

وعن أبي يوسف يكره الخنزير لانه
 نجس ولذا لم يلبس السلف مثل
 هذا الخلف ذكره التهنتي
 ولعل هذا في زمانهم أما في زماننا
 فلا حاجة اليه كالابنجي (وجلد
 ميتة قبل الدبغ) لو بالعرض
 ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا
 اعتمادا على ما سبق قاله الواني
 فليحفظ (وبعد) اي الدبغ (ياع)
 الاجل انسان وخنزير وميتة
 (ويتنقع به) طهارته حينئذ (لغير
 الأكل) ولو جلد مأكول على
 الصحيح فراج اقوله تعالى حرمت
 عليكم الميتة وهذا جزؤها وفي
 الجمع ونجيز بيع الدهن المتنجس
 والانتفاع به في غير الأكل بخلاف
 الولد (كاي تنفع بما لا تحل حباة
 منها) كعهها وصورها كما مر
 في الطهارة (و) فسد (شراء ما باع
 بنفسه أو بوكله) من الذي اشتراه
 ولو حكا كوارنه

(بالاقل) من قدر الثمن الاول

(قبل نقد) كل (الثمن)

الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم

يقض الثمن ثم شراء بخمسة لم يجوز

وان رخص السعر للربا خلافا

للشافعي (وشراء من لا يجوز

شهادته له) كايه وأيه (كشرايه

بنفسه) فلا يجوز أيضا خلافا لهما

في غير عبده ومكاتبه (ولا يذ

لعدم الجواز من اتحد جنس

الثمن) وكون البيع بحاله (فان

اختلف) جنس الثمن أو تعيب

البيع (جاز مطلقا) كالوشراء

بأزيد أو بعد النقد (والدراهم

والدنانير جنس واحد) في ثمان

مسائل منها (هنا) وفي قضاء دين

وشفعة وأكراه ومضاربة ابتداء

واتهاه وبقائه

مطلب

الدراهم والدنانير جنس واحد في

مسائل

وارث المشتري اى قولا اشتري من وارث مشتريه باقل مما اشترى به المورث لم يجوز انقسام المورث مقام المورث
بجلايل ماذا اشتري وارث البائع باقل مما باع به مورثه فله يجوز ان كان من يجوز شهادته له والفرق أن وارث
البائع انما يقوم مقامه مما يورث وهذا مما لا يورث ووارث المشتري قام مقامه في ملك العين فأخذه في العصر
(قوله بالاقل من قدر الثمن الاول) وهكذا قد اوصف كالوابع بأقل الى سنة فاشترابه الى سنتين بغير
(قوله قبل نقد كل الثمن الاول) قديده لأن بعده لافساد ولا يجوز قبل النقد وان بقي درهم وفي القسمة لو قبض
نصف الثمن ثم اشتري النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز بغير جبر قلت وبه يظهر أن ادخال الشارح نقطة كل لا يحل
له لأنه يقهم أنه قبل نقد البعض لا يفسد وهو خلاف الواقع والحاصل أن نقد كل الثمن شرط لصحة الشراء
لا لفساده لأنه يفسد قبل نقد الكل والبعض قتا مل (قوله وان رخص السعر) لان تغير السعر غير معتبر
في حق الاحكام كافي حق القاصب وغيره فساد اليه المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر الرجح زيلبي (قوله
للربا) عله لقوله لم يجوز لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد له عين ماله بالصفة التي خرج
عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصا لبعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح مالم يضمن وهو حرام
بالتص زيلبي (قوله كايه وأيه) وكعبده ومكاتبه لان شرايه هؤلاء ككشرايه البائع بنفسه
لاتصال منافع المال بينهم وهو نظير الوكيل في البيع اذا عقد مع هؤلاء زيلبي اى نظير المولوع الوكيل من ابنه
ونحوه ثم لا يخفى أن المراد شراء هؤلاء بالاقل لانفسهم أما لو اشترى بالوكالة عن البائع لا يجوز ولو كانوا آجانب
عنه كما مر في قول المصنف ابو كيله (قوله في غير عبده ومكاتبه) فشرأهما متفق على عدم جوازه قال
الزيلبي لان كسب العبد لفسده وله في كسب مكاتبه حق الملك فكان تصرفه كصرفه (قوله جاز مطلقا)
اى سواء كان الثمن الشافى اقل من الاول او لا لان الرجح لا يظهر عند اختلاف الجنس اه مخ لان المبيع
لو انقص يكون النقصان من الثمن في مقابله ما تنقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما تنقص
منها او باكثر منه بغير عن القم (قوله كالوشراء الخ) تشبيه في الجواز مع قطع النظر عن قوله مطلقا (قوله
بأزيد أو بعد النقد) ومثل الازيد المساوي كما في الزيلبي وهذا قول المصنف بالاقل قبل نقد الثمن (قوله
والدراهم والدنانير جنس واحد) حتى لو كان العقد الاول بالدراهم فاشترابه بالدنانير وقيمتها أقل من الثمن الاول
لم يجوز استحسانا لانها من جنس واحد وجنس واحد معنى لان المقصود بهما واحد وهو الثمنه فبالنظر الى
الاول يصح وبالنظر الى الثاني لا يصح فغلبنا المزمع على المبيع زيلبي ملخصا (قوله في ثمان مسائل) الذي في
المنع عن العمادية ان المسائل سبع غير الاربعة المزيده اه ح وزاد الشارح مسألة المضاربة ابتداء (قوله
منها هنا) من اسم بمعنى بعض مبتدأ مضاف الى الضمير وهما اسم مكان مجازى مبنى على السكون لتضمنه
معنى الاشارة في محل نصب بمحذوف خبر المبتدأ ولا يصح جعل منها خبرا عن هنالاه لتضمنه معنى غير مستقل
لا يصح الابتداء به ولو قال منها ما ذكركا كان اولي اه ح قلت ما ذكره من عدم صحة الابتداء به هنا صحيح
ولكن علمه أنه من الظروف التي لا تصرف كافي المعنى لما ذكره والازم أن لا يصح الابتداء باسماء الاشارة
كلها فافهم (قوله وفي قضاء دين) صورته عليه دين دراهم وقد امتنع من القضاء فوقع من ماله في يد
القاضي دنانير كان له أن يصر فيها بالدراهم حتى يقضى غريمه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير عند الامام وعندهما
غير الدنانير كذلك ط (قوله وشفعة) صورته أخبر الشفع أن المشتري اشترى الدار بألف درهم فلم
الشفعة ثم بين أنه قد اشترى اربعة دنانير قيمتها ألف درهم أو أكثر ليس له طلبها وسقط بالتسليم الاول ط (قوله
وأكراه) كالواكراه على بيع عبده بألف درهم فباعه بخمسين دينارا قيمتها ألف درهم كان البيع على حكم
الاكراه لا لوباعه بكيل او ورنى او عرض والقيمة كذلك (قوله ومضاربة ابتداء واتهاه وبقائه) لم يذ كر ذلك
التقسيم في العمادية وانما ذكر صورتي في المضاربة احدهما ما اذا كانت المضاربة دراهم فثارت المال
أو عزل المضارب عن المضاربة وفيه دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري في هاشيا ولكن يصرف الدنانير
بالدراهم ولو كان ما في يده عروض أو مكيل أو موزون له أن يحوله الى رأس المال ولو باع المضارب بالدنانير لم يكن له
أن يشتري بها الا بالدراهم ثابتهما لو كانت المضاربة دراهم في يد المضارب فاشترى مائة بكيل أو ورنى
لزمه ولو اشترى بالدنانير فهو على المضاربة استحسانا عندهما اه ملخصا الصورة الاولى تصلح مثلا للاتهاه

قوله عروض أو مكيل الخ هكذا

يخطه ولعل الاصول عروض الخ

كما لا يخفى اه

والثانية البقاء لكن لم يظهر لي كونه الأولي مما نحن فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير من جنس واحد اما كان يلزمه أن يصرف الدنانير بالدراهم تأمل ثم رأيت للشارح في باب المضاربة جعلهما جنسين في هذه المسألة وهذا عين ما فهمته وبقه تعالى الحد وأما مسألة المضاربة اثناء فقد زادها الشارح وقال ط صورته قد معه المضاربة على ألف دينار وبين الربح فندفع له دراهم فهمهم الذهب تلك الدنانير بحت المضاربة والربح على ما شرطوا قولا كذا ظهر لي (قوله وامتناع مراجعة) صورته اشترى ثوباً بعشرة دراهم وباعه مراجعة باثني عشر درهما ثم اشتراه أيضاً بدنانير لا يبيعه مراجعة لانه يحتاج الى أن يحيط من الدنانير برجعه وهو درهمان في قول الامام ولا يدرك ذلك الا بالجزر والظن ولو اشتراه بغير ذلك من الصكلي أو الوزني أو العروض باعه مراجعة على الثمن الثاني اه وقوله ولا يدرك الخ اي لانه يحتاج الى ان يقوم الدنانير بالدراهم وهو مجرد ظن وصبي المراجعة كالتولية والوضعة على الثمن باقام عليه لتنتفي شبهة الخيانة اه ح (قوله ويزاد زكاة) فانه يضم أحد الجنسين الى الآخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة أحد الجنسين من الآخر ط (قوله وشركات) اي اذا كان مال احدهما دراهم ومال الآخر دنانير فانها تتعدى شركة العنان بينهما ط (قوله وقيم المتلفات) يعني أن المقوم ان شاء قوم بدراهم وان شاء قوم بدنانير ولا يتعين أحد الجنسين ط (قوله وأروش جنائيات) كل موصوفة يجب فيها نصف عشر الدية وفي الهاتمة العشر وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الجباينة ثلث الدية والدية اما ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من الورق يجوز التقدير في هذه الاشياء من اي الجنسين ط (قوله وفي الخلاصة الخ) لا محل لهذه الجملة هنا وسأتى بعينها في محلها وهو فصل التصرف في المبيع والثمن عقب باب المراجعة ح (قوله كل عوض الخ) كالمقبول اذا اشتراه لا يجوز له التصرف فيه قبل قبضه بالبيع بخلاف ما اذا أعتقه او دبره او وهبه أو صدق به أو أرضه من غير باعه فانه يصح على ما سبأني وقوله يفسخ اي العقد يهلكه اي هلاك العوض والجملة صفة عقد قال ط أخرج به الثمن فانه يجوز التصرف فيه بهية أو بيع أو غيره ما قبل قبضه سواء تعين بالتعيين ككيل او لا كنفود لان العقد لا يفسخ بهلاكه لان الاصل وهو المبيع موجود وبأى ايضا حاه ان شاء الله تعالى في محله (قوله ووصع البيع فيما ضم اليه) اي الى الشراء ما باعه بأقل قبل نقد الثمن مخ (قوله ثم اشتراه مع شيء آخر بعشرة) وكذا لو اشتراهما بخمسة عشر كافي النهر والفتح ويظهر منه أنه لو اشتراهما بخمسة مثلاً اي بأقل من الثمن الاول فهو كذلك بالاولى فافهم (قوله لانه طارئ) لانه يظهر بانقسام الثمن والمقاصة فلا يسرى زيلتي (قوله ولمكان الاجتهاد) اي فكان الفساد فيما يبيع أو لا ضعيفاً لاختلاف العلماء فيه فلا يسرى كما اذا اشترى عبيد فاذ أحدهما مدبر لا يفسد في الآخر لذلك بخلاف الجمع بين حر وعبد وتماه في الفتح ولانه انما منع في الاول باعتبار رتبته الربا فلو اعتبر في المضموم مكان اعتبار النسبة الشبهة وهي غير معتبرة دور (قوله لان مقتضى العقد الخ) اي وهذا الشرط ليس مقتضى العقد فيفسد به لان فيه نفعاً لاحد العاقدين لانه قد يكون أكثر مما شرط أو أقل قال ط والحيلة في جوازها أن لا يعقد العقد الا بعد وزنه تحري بالاحصاء فيقول بعد الوزن بعنك ما في هذا الطرف بكذا ويقول الآخر قبلت فيكون هذا من بيع الجزاف وهو صحيح يحوى عن شرح ابن السليبي (قوله فانه يجوز) فلو باع المشتري الساعة قبل أن يزن الطرف عن أبي حنيفة لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف يجوز خائبة (قوله كالوعر قدر وزنه) بناء على عرف الجعول اي لو عرفه وشرط طر ح قدره فانه مقتضى العقد فيجوز (قوله وقدره) الواو بمعنى او ط (قوله لانه قابض او متكر) لف ونشر مرتب قال في الجبر لانه ان اعتبرنا اختلافاً في تعيين الرق المقبوض فالقول للشاخص ضميناً كان أو أمينا وان اعتبرنا اختلافاً في الزيت فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه يتكر الزيادة واذ ابرهن البائع قبل بينته وأورد عليه مسألتان احدهما الوبا عبيد ومات أحدهما عند المشتري وبما لا آخر ردة بعيب واختلاف في قيمة الميت فالقول للبائع والثانية أن الاختلاف في الثمن يوجب التعاقف وأجيب عن الاول بأن القول فيه للبائع لانكاره الزيادة أيضاً وعن الثاني بأن التعاقف على خلاف القيد عند الاختلاف في الثمن قصد او هنا الاختلاف فيه تبع لاختلافهما في الرق المقبوض أهو هذا ام لا فلا يوجب التعاقف كذا في الفتح والرق بالسكر الطرف (قوله وصح بيع الطريق) ذكر في الهداية أنه يحتمل بيع رقة الطريق وبيع حق المرور في الثاني

وامتناع مراجعة ويزاد زكاة وشركات وقيم المتلفات وأروش جنائيات كالمسطه المصنف معزيا للمعامدة وفي الخلاصة كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجوز التصرف فيه قبل قبضه (وصح) البيع (فيما ضم اليه) كأن باع بعشرة ولم يضيها ثم اشتراه مع شيء آخر بعشرة فسد في الاول وجاز في الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يبيع الفساد لانه طارئ ولمكان الاجتهاد (و) بيع (زيت)

على ان يزنه نظره ويطرح عنه بكل ظرف كذا (وطا) لان مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما أفاده بقوله (ب) بخلاف شرط طرح وزن الطرف) فانه يجوز كالوعر قدر وزنه (ولو اختلفا في نفس الطرف وقدره فالقول للمشتري) يمينه لانه قابض او متكر (وصح بيع الطريق)

مطاب
في بيع الطريق

روايتان اه ولما ذكر المصنف الثاني فيما يأتي علم أن مراده هنا الاول ثم في الدرر عن التثنية الطريق
ثلاثة طريق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالأخير لا يدخل في
البيع بلا ذكره أو ذكر الحقوق أو المرافق والأولان يدخلان بلا ذكر اه ملخصا وسامه لوباع دارا مثلا دخل
فيها الأولان تعال بلا ذكر بخلاف الثالث والظاهر أن المراد هنا هو الثالث وقد علمت أيضا أن المراد بيع رقة
الطريق لاحق المورولان الثاني يأتي في كلام المصنف فاذا كانت داره داخل دار رجل وكان له طريق في دار ذلك
الرجل الى داره فاما أن يكون له فيها حق المرور فقط واما أن يكون له رقة الطريق فاذا باع رقة الطريق صح فان
حد فظا هو والافله بقدر عرض باب الدار العظمى كما يأتي والفرق بين هذا الطريق والطريق الثاني وهو ما يكون
في سكة غير نافذة أن هذا ملك للبائع وحده ولذا سمي خاصا بخلاف الثاني فإنه مشترك بين جميع أهل السكة ونسبه
أبضا حق العامة كما يأتي بيانه قريبا وقد اشبهه ذلك على الشرنبلالي فراجع به يظهر لك ما فيه بعد فمك ما قرأناه
والجدة (قوله وفي الشرنبلالية عن الخانية لا يصح) نقل في الشرنبلالية عن الخانية الصحة عن مشايخ بلخ
نما هنا بناء عليه اه ح قلت عبارة الشرنبلالية هكذا قوله وصح بيع الطريق يحالفه ما قال في الخانية ولا يجوز
بيع مسيل الماء وهبته ولا بيع الطريق بدون الارض وكذلك بيع الشرب وقال مشايخ بلخ يجوز وبخلافه
أيضا قوله الاتي في رواية الزبادات اه كلام الشرنبلالية والمتبادر من قول الخانية وقال مشايخ بلخ جائز أن
خلافهم في بيع الشرب اي بدون أرض لا في جميع المسائل المذكورة بدليل فصله بقوله وكذلك الخ وقد ذكر
في الدرر خلافهم في مسألة الشرب فقط ولم أر من ذكر خلافهم في بيع المسيل والطريق فافهم ثم اعلم أن ما دعاه
في الشرنبلالية من المخالفة غير مسلم لأن قول المصنف وصح بيع الطريق مراده به رقة الطريق بدليل تعليل
الدرر بأنه عين معلوم وبدليل ذكره بيع حق المرور بعده والا كان تكرارا وقد تابعه المصنف هنا واما الخانية
بيع الطريق بيع حق المرور بدليل قوله بدون الارض وقوله وبخلافه أيضا الخ غير مسلم أيضا لأن رواية الزبادات
اتخاذها في الدرر في بيع حق المرور لا في بيع الطريق بخلافه وما ذكره المصنف من جواز بيع الطريق
وهبته معنى علمه في المتن أيضا بلا ذكر خلاف وكذا في الهداية وغيرها واتخاذوا اختلاف الرواية في بيع
حق المرور كما يأتي (تنبيه) باع رقة الطريق على أن له اي البائع حق المرور والسفل على ان له قرارا للعلو جاز
فتح قبيل قوله والبيع الى الثيروز (قوله ومن قيمة الوهبانية) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر أي هذا البيت
منقول منها ط (قوله وليس لهم الخ) جلة قال الامام معترضة بين بعض المقول وهو خبر ليس المقدم واسمها
المؤخر والواو في ولم ينفذ للصل اي والحال أن الدواب ليس نافذ قال ابن الشحنة والمسألة من الثقة من نوادر
ابن رستم ٣ قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لاحصائها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولأن يبيعوها ما
بينهم لأن الطريق الاعظم اذا كثر الناس فيه كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخف هذا الزحام قال الناطقي
وقال شذاد في دور بين نخسة باع أحدهم نصيبه من الطريق فالبيع جائز وليس للمشتري الموقوفه الآن بشترى
دارا للبائع واذا أراد وأن يصبوا على رأس سكتهم دربا وبسطوا رأس السكة ليس لهم ذلك لأنها وان كانت ملكا
لهم ظاهرا لكن العامة فيها نوع حتى اه ملخصا ثم أفاد أن ما نوهه الناظم في شرحه من اختلاف الروايتين
مدفوع فان ما ذكره ابن رستم في بيع الكل وما ذكره شذاد في بيع البعض والفرق أن الثاني لا يفضي الى
ابطال حق العامة بخلاف الاول وهذا وقد علمت مما تراجعا أن ما في الوهبانية غير ما ذكره المصنف لأن مراد
المصنف الطريق الخاص المعلق لواحد وهذا الطريق مشترك في سكة مشتركة (قوله وفي معايناتها) خبر مقدم
والبيت مبتدأ مؤخر وجهه وارتضاء الخ معترضة والضبر للوهبانية وهي مقالة من عاياه اذا سألته عن فني
يقن عجزه عن جوابه من قوله عني عن جوابه اذا عجز وعقابه ط عن ابن الشحنة قال السامح والماوية
عند الفرضيين كالألغاز عند الفقهاء والاحاسي عند أهل اللغة لأن ما يستخرج بالجزر يقوى الجلاء اي العقل
والالفاز يجع لغز بضم اللام وقل بفتحها وفتح الغين المحجمة (قوله وارتضاء في الفاز الاشياء) حقه أن
يذكر وعند البيت الاول قال الذي في الفاز الاشياء هكذا اي مشترك فيما يمكن قسمته اذا علموا هم يقيم
قتل السكة الغير النافذة ليس لهم أن يقتصروا وان اجتمعوا على ذلك اه (قوله ومالك ارض الخ) هي
الارض المملوكة من السكة الغير النافذة فانه لا يملك بيدها من غير شريكه قال ولوبا بها بعض الشركاء هل يجوز

وفي الشرنبلالية عن الخانية
لا يصح ومن قيمة الوهبانية
وليس لهم قال الامام تقاسم
بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكر
وفي معايناتها وارتضاء في الفاز الاشياء
ومالك ارض ليس يملك بيدها
لغير شريك ثم لو منه بطلوا

ابن رستم هو ابو بكر المروزي احبته
الاعلام تفقه على محمد بن الحسن
وروى عنه النوادر وشذاد هو
ابن حكيم من اصحاب زفر مات
سنة عشر ومائتين تراجع العلامة
قاسم اه منه

(حذ) اي ين له طول وعرض
 (اولا وهبته) واذا لم يكن يقدر
 بعرض باب الدار العظمى (لا يبيع
 مسيل الماء وهبته) لجهالة اذ
 لا يدري قدر ما يشغله من الماء
 (رسم بيع حق المرور بعمارة للارض
 (بالاخلاف) مقصودا (وحده
 في رواية) وبه أخذ عامة المشايخ
 شئني وفي اخرى لا وصححه ابو
 المثلث (وكذا) بيع (الشرب)
 وظاهر الرواية فساد الاثما
 خالية وشرح وهبانية وسحقته
 في احياء الموات (لا) ببيع (بيع
 حق التسجيل وهبته) سواء كان
 على الارض لجهالة محله كما مر

مطلب
 في بيع المسيل

مطلب
 في بيع الشرب

فيه نظر ولم آت على الجواب فيه اه قلت ظاهر قولهم انه لا يجوز بيع الطريق يقتضي المنع مطلقا لانه
 الاضرار او انما يجوز بالتبعية فيما اذا باع الدار وطريقها قاله عبد البر ابن النخعي قلت الفقي تقدم عن شداد
 جواز البيع ثم عدم الجواز انما هو على ما في الخلية وقال مشايخ بلج بالجواز ط قلت قدمنا الكلام على
 ما في الخلية فانهم (قوله وان لم يباع) بيان لقوله اولا وكان الاولى تقديمه على قوله وهبته كما فعل
 في الدرر (قوله بقدر عرض باب الدار العظمى) عزاء في الدرر الى النهاية ومثله في الفتح زيادة قوله وطوله
 الى السكة النافذة ثم قال في الدرر وعلى التقديرين يكون عينا معلوما في بيعه وهبته اه قلت والظاهر ان
 العظمى صفة لباب وانها لاكتساب الباب التائيت باضافته الى الدار الموشة ومعناه انه لو كان له دار في داخل
 دار جاره مثلا وطريق في دار الجار فباع الطريق وحده ولم يبين قدره كان للمشتري من دار الجار بعرض باب
 دار البائع فلو كان له بابان الاول اعظم من الثاني كان له بقدر الباب الاعظم هذا ما ظهر في وفي القهسما في
 وطريق الدار عرض عرض الباب الذي هو مدخلها وطوله منه الى الشارع اه وفي الفتح عند قوله ولو اشترى
 جارية الاجاهما الخ ولو قال بعث الدار الخارجية على ان تجعل لي طريقا الى دارى هذه الماخلة فسد البيع
 ولو قال الاطريقا الى دارى الماخلة جاز وطريقه بعرض باب الدار الخارجية اه (فرع) في اخلاية باع نخلة
 في ارض صحراء بطريقها من الارض ولم يبين موضع الطريق قال ابو يوسف يجوز له ان يذهب الى النخلة من
 اى النواحي شاء اه فاذا جاز بيع الطريق تعاوان لم يكن له ما يقدر به تأمل (قوله لا يبيع
 مسيل الماء) هذا ايضا يحتل بيع رقة المسيل وسبع حق التسجيل كما في الهداية ولكن لما قال المصنف
 بعده لا يبيع حق التسجيل علم ان مراده هنا بيع رقة المسيل ووجه الفرق بينه وبين بيع رقة الطريق
 كما في الهداية ان الطريق معلوم لانه طول وعرضا معلوما كما مر وأما المسيل مجهول لانه لا يدري
 قدر ما يشغله من الماء اه قال في الفتح ومن هنا عرف المراد ما اذا لم يبين مقدار الطريق والمسيل اما لو بين
 حده ما سئل فيه الماء او باع ارض المسيل من نهر او غيره من غير اعتبار حق التسجيل فهو جائز بعد ان يبين
 حدوده اه (قوله تملك الارض) يحتل ان يكون المراد تملك الارض الطريق بأن باع الطريق وحق المرور
 فيه وان يكتسب المراد ما اذا كان له حق المرور في ارض غيره الى ارضه فباع ارضه مع حق مرورها الذي
 في ارض الغير والظاهر ان المراد الثاني لان الاول ظاهر لا يحتاج الى التنصيص عليه وقولهم انه لا يدخل
 الا بذكره او بذكر كل حق لهما وهذا خاص بالثاني كما لا يخفى (قوله وبه أخذ عامة المشايخ) قال السامحاني وهو
 الصحيح وعليه الفتوى مضمرات اه والفرق بينه وبين حق التعل حيث لا يجوز هو ان حق المرور وحق تعلق
 برقة الارض وهي مال هو عين فالتعلق به حكم العين اما حق التعل فعلق بالهواء وهو ليس بعين مال اه
 فتح (قوله وفي اخرى لا) قال في الدرر وفي رواية الزبادات لا يجوز وصححه الفقيه ابو المثلث بأنه حق من
 الحقوق وبيع الحقوق بانفراد لا يجوز اه وهذه الرواية التي فهم في الشرب ليلية تحالفتا لقول المصنف
 والدرر وصح بيع الطريق وقد مناهمه (قوله وكذا بيع الشرب) اى فانه يجوز تملك الارض بالايجاع
 ووحده في رواية وهو اختصار مشايخ بلج لانه نصيب من الماء درر ومحل الاتفاق ما اذا كان شرب تلك
 الارض فلو شرب غيره فاضيقه اختلاف المشايخ كما في الفتح والنهر (قوله وظاهر الرواية فساد الاثما) وهو
 الصحيح كما في الفتح وظاهر كلامهم انه باطل قال في الخلية وينبغي ان يكون فاسدا لا باطلا لان بيعه يجوز
 في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وجرت العادة ببيعه في بعض البلدان فكان حكمه حكم الفاسد يملك بالقبض
 فاذا باعه بعده امع ارض له ينبغي ان يجوز وبؤيده ما في الاصل لو باعه بعيد وقبض العبد وأعتقه جازعته
 ولم يكن الشرب محلا للبيع لما جازعته كما لو اشترى مينة او دم فاعتقه لا يجوز اه وأما ضمانه بالاخلاف
 بان يبقى ارضه بشرب غيره فهو احدى الروايتين والفتوى على عدمه كما في الأخيرة وهو الاصح كما في الظهيرة
 وتمامه في النهر (قوله وسحقته في احياء الموات) حيث قال هو والمصنف هناك ولا يباع الشرب
 ولا يوهب ولا يورث ولا يصدق به لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم قيل عن شرح وهبانية
 ان بعضهم جوز بيعه ثم قال ونقد المصنف بيعه اه ط (قوله لا يبيع بيع حق التسجيل الخ) اى
 باتفاق المشايخ ووجه الفرق بينه وبين حق المرور على رواية جواز ان حق المرور معلوم لتعلقه بمحل معلوم وهو

الطريق اما التسهيل فان كان على السطح فهو نظير جن التعليل وسبع جن التعليل لا يجوز بانصاف الروايات ومن

ويظهر وهو انه ليس حقا متعلقا بما هو مال بل بالهواء وان كان على الارض وهو ان يسيل الماء عن أرضه كذا

يفسد ما فيه من على أرض غيره فهو مجهول بلهالة مجهلة الذي يأخذ ويغتمه في الفتح (قوله لانه حتى التعليل)

اي تشبيهه (قوله بمن مؤجل) اي بمن دين امانا بجعل المبيع والغن العين فسد مطلقا كما سذكره الشارح

(قوله الى التبرؤ) أصله نوروز عزرب وقد تنكلم به عمر رضي الله تعالى عنه فقال كل يوم لنا نوروز حين كان

الكفار يمتسجون به فتح (قوله في الحوت) الذي في الحوى عن البرجندى الجدى ط قلت وهذا قول

فصل الشتاء وما ذكره الشارح مذكور في القهستاني (قوله فاذا المينا الخ) اي اذ المين العاقدان واحدا

من السبعة فسد اما اذا مينا اعتبره معرفة وقته فان عرفاه صح والافسد وهو ما ذكره المصنف (قوله والمهرجان)

بكسر الميم وسكون الهاء ط عن المفتاح وفي القهستاني أنه نوعان عاتة وهو اقل يوم من الخريف أي

اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه (قوله فاكتفى بذكر أحد هما)

ولكن انما عبر المصنف بذلك كغيره لما قاله في السراج ايضا ان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود

بعكسه اه والحاصل ان المدار على العلم وعدمه كما افاده المصنف بقوله اذ لم يدرا المتعاقدان (قوله فلو عرفاه

جاز) اي عرفه كل منهما فلو عرفه أحدهما فلا افاده الرئي (قوله للعلم به) قال في الهداية لان مدة صومهم

بالايام فهي معلومة فلاجاله اه ومفاده ان صوم اليهود ليس كذلك قال في الفتح والمصنف ان المفسد

الجهالة فاذا اتقت بالعلم بخصوص هذه الاوقات جاز (قوله وهو خسون يوما) كذا في الدرر عن

القرائشي وفي الفتح والنهر خمسة وخسون يوما وفي القهستاني صوم النصارى سبعة وثلاثون يوما في مدة

ثمانية وأربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قرياسا من اجتماع الثرين الواقع ثاني شباط من

أدار ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني يوم عيدهم

يوم الاحد بعد ذلك (قوله والحصاد) بفتح الحاء وكسرها ومثله القطاف والدياس فتح (قوله والدياس)

هودوس الحب بالقدم لينقشر فاحله الدواس بالواو لانه من الدوس قلبه باله لكسرة قبلها فتح (قوله لانها)

اي المذكورات من قوله الى قدوم وما بعده (قوله ولوباغ الخ) افاد ان ما ذكر من الفساد بهذه

الاجال انما هو اذا ذكرت في اصل العقد بخلاف ما اذا ذكرت بعده كالألقاب بعد العقد شرط فاسدا وباق

تصحح أنه لا يلحق (قوله شئني) ومثله في الفتح (قوله صج التأجيل) كذا جزم به في الهداية والمثلث وغيرها

وقد شتام الكلام عليه اول البيوع عند قوله وضع بمن حال ومؤجل الى معلوم فراجع (قوله متعملة في

الدين) راجع الى قوله ولوباغ مطلقا يعني ان التأجيل بعد صحة العقد تأجيل دين من الدين فتعمل فيه

الجهالة السبيرة بخلافه في صلب العقد لان قبول هذه الاجال شرط فاسد والعقد يفسده افاده في الفتح

(قوله والكفالة) فانها تعمل جهالة الاصل كالكفالة بما ذاب لك على فلان والمذوب غير معلوم الوجود فتعمل

جهالة الوصف وهو الاجل اولى وتماه في الفتح (قوله لا الفاحشة) كالى هبوب الريح ويضوه كما يأتي

قال في النهر وهذا يشير الى ان البسيرة ما كانت في التقدم والتأخر والفاحشة ما كانت في الوجود كهبوب الريح

كذا في العناية اه (تنبيه) في الزايد ياعه بمن نصفه ونقد ونصفه اذ ارجع من بلد كذا فهو فاسد (قوله

أو أسقط المشتري الاجل) وجه الصحة ان الفساد كان للنسازع وقد ارفع قبل تنقظه وافاد ان من له الحق

يستبد باسقاطه لانه خالص حقه وأما قول القدوري ترايباعا على اسقاطه فهو قيد اتفاق كما في الهداية (قوله

قبل حلوله) قيد به لانه لو اسقطه بعد حله لا يتقلب جائزا منح اي لو قال بطلت التأجيل الذي شرطته في

العقد لا يطل ويبقى الفساد بتنقظه بعض الاجل وليس المراد اسقاط الاجل الماضي فافهم (قوله وقبل فضه)

اي فسخ العقد اما لو فضحه للفساد ثم اسقط الاجل لا يعود العقد صحيحا لارتفاعه بالفسخ (قوله وقبل الاقتراء)

هذا في الاجل المجهول جهالة متفاحشة كما يأتي فلا يحمل اذكرهنا ولذا اعترضه الرئي بان اطلاق المتن على

عدم ذكره صريح في عدم اشتراطه وقول الزيلعي لو اسقط المشتري الاجل قبل اخذ الناس في الحصاد والدياس

وقبل قدوم الحجاج جاز البيوع صريح بان لا يجرى ولو بعد ايام ولو شرطنا قبل الاقتراء لم يصح قوله قبل اخذ

الناس الخ واذا تدعت كلامهم جميعا وجدته كذلك اه ملخصا (قوله ابن كمال وابن ملك) أحول عزاء

أوعلى السطح لانه حتى التعليل وقد مر
بطلانه (د) لا (البيع) بمن مؤجل
(الى التبرؤ) هو أول يوم من
الربيع تحل فيه الشمس برج الحمل
وهذا نبروز السلطان ونبروز
الجوس يوم تحل في الحوت وعنده
البرجندى سبعة فاذا لم يمتنا
فالعقد فاسد ابن كمال
(والمهرجان) هو أول يوم من
الخريف تحل فيه الشمس برج
الميزان (وصوم النصارى) وفطرهم
(وفطر اليهود) وصومهم فاكتفى
بذكر أحدهما سراج (اذ لم يدرو
المتعاقدان) التبرؤ وما بعده فلو
عرفاه جاز (بخلاف فطر النصارى
بعد ما شرعوا في صومهم) للعلم به
وهو خسون يوما (د) لا (الى قدوم
الحاج والحصاد) للزرع (والدياس)
الحب (والقطاف) للغب لانها
تتقدم وتتأخر (ولوباغ مطلقا عنها
اي عن هذه الاجال) ثم أجل الثمن
الدين اما تأجيل المبيع او الثمن
العين ففسد ولو الى معلوم شئني
(البهاصح) التأجيل (كألو كفل الى
هذه الاوقات) لان جهالة البسيرة
متعملة في الدين والكفالة لا الفاحشة
(أو أسقط) المشتري (الاجل)
في الصور المذكورة (قبل حلوله)
وقبل فضحه (د) قبل (الافراق)
حتى لو تنقرا قبل الاسقاط تاكد
الفساد ولا يتقلب جائزا اتفاقا
ابن كمال ابن ملك

ابن كمال الى شرح الطحاوي وعزاه ابن مالك الى الحقائق عن شرح الطحاوي وهو غير صحيح فان الذي رأيت
في الحقائق وهو شرح المنظومة النسفية في باب ما خص به زفر هكذا اعلم ان البيع باجل مجهول لا يجوز
اجاعا سواء كانت الجهالة متقاربة كالخسار والدياس مثلا أو متباعدة كهبوب الريح وقدم واحد من سفره
فان أبطل المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل تحله وقبل فسخ العقد بالفساد انقلب البيع جائزا عندنا وعند
زفر لا يتلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد ولا يتقلب جائزا اجماعا وان أبطل المشتري
الاجل المجهول المتفاوت قبل التفرق ونقد الثمن انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا يتقلب جائزا ولو تفرقا قبل
الابطال تأكد الفساد ولا يتقلب جائزا اجماعا من شرح الطحاوي في اول السلم قلت ذكر أبو حنيفة الاجل
المجهول مطلقا وقد بينت أن اسقاط كل واحد موقت بوقت على حدة اه ما في الحقائق وقدمنا مثله اول
اليوم عن الجرح عن السراج ورأيت منقولاً ايضا عن البدائع وحاصله أن اعتبار ابطال الاجل قبل التفرق انما
هو في الاجل المجهول المتفاوت اى المجهول جهالة متفاحشة لا في المجهول المتقارب فانهم لم يذكروا فيه
والظاهر أن ابن كمال تابع ابن مالك وأن نسخة الحقائق التي نقل منها ابن مالك فيها سقط منه أيضا المصنف
والشارح وهذا من جملة المواضع التي لم أر من نه عليها والله تعالى الحمد (تنبيه) قول الحقائق ونقد الثمن غير
شرط في المجلس لبيان التاسع والثلاثين من جامع الفصولين ابطال المشتري الاجل الفاسد ونقد الثمن في المجلس
أو بعده جازا لبيع عندنا استحسانا وقال زفر والشافعي لم يميز وعامة فيه (قوله فلا يتقلب جائزا وان أبطل
الاجل) هذا يومه ان المراد وان أبطل الاجل قبل الاقتراف وايس كذلك لما علت من صريح النقول أنه يتقلب
جائزا ولان العيني لم يذكر قوله قبل الاقتراف فتعين أن المراد وان أبطله قبل حلوله (قوله أو امر السلم الخ)
عطف على كفل من قوله كالكوفل ط (قوله يبيع خمر أو خنزير) اى يملكون به بأن أسلم عليهما ومات قبل أن
يزلهما ما وله وارث مسلم فبرئهما فسخ (قوله يعنى صح ذلك) اى التوكيل ويبيع الوكيل وشراؤه بغير (قوله مع
أشد كراهة) اى مع كراهة التعريم فيبيع عليه أن يخلل الخمر أو يبيعها ويسبب الخنزير ولو وكله ببيعهما يجب
عليه أن يمتدق بينهما نهر وغيره وانظر لم لم يقولوا ويقتل الخنزير مع أن تسبب السواحب لا يخلل (قوله
كما خص مازر) وهو المعطوف عليه مخ اى الكفالة واسقاط الاجل وأفاد هذا أن قوله أو امر معطوف على
قوله كفل لئلا يتوهم عطفه على ما لا يبيع وهو البيع الى التبرؤ (قوله لان العاقد الخ) اى ان الوكيل في البيع
يتصرف بأهلية نفسه لنفسه حتى لا يلزمه أن يفسد العقد الى المؤكل وترجع حقوق العقد اليه وهو أهل لبيع
الخمر وشراؤها شرعا فلا مانع شرعا من وكاله فتح (قوله امر حكيمى) اى يحكم الشرع بانتقال ما ثبت
للوكيل من الملك اليه فيثبت له كتبوت الملك الجبرئى له بعت مودته (قوله وقال لا يبيع) اى يطل كافي
البرهان (قوله وهو الاظهر) لعل وجهه ما قاله في الفتح من أن حكم هذه الوكالة في البيع أن لا يتبع الثمن
وفي الشراء أن يسبب الخنزير ويخلل الخمر أو يبيعها فبقي تصرفا بلا فائدة فلا يشرع مع كونه مكرها ومحرم
نأى فائدة في الصحة وأجاب في التبرؤ بأن الانسليم عدم المشرعية لان عدم طيب الثمن لا يستلزم عدم الصحة
كما في شعر الخنزير اذا لم يوجد مباح الاصل جازيعة وان لم يبطئ منه وأما في الشراء فله فائدة في الجملة وهي تحليل
الخمر اه وتأمل ذلك مع ما قدمناه عند قوله وشعر الخنزير الخ (قوله ولا يبيع بشرط) شروع في الفساد الواقع
في العقد بسبب الشرط لئله على الله عليه وسلم عن بيع بشرط لكن ليس كل شرط يفسد البيع نهر وأشار
بقوله بشرط الى أنه لا بد من كونه مقارنا للعقد لان الشرط الفاسد لو اتفق بعد العقد قبل التحقق عند أبي حنيفة
وقيل لا وهو الاصح كافي جامع الفصولين في ٣٩ لكن في الاصل انه يلحق عند أبي حنيفة وان كان الحاق
بعد الاقتراف عن المجلس وعامة في الجرح قلت هذه الرواية الاخرى عن أبي حنيفة وقد علت تضعيم ما ياله وهي
قوله ما وبوئده ما قدمه المصنف تعالاهداية وغيرها من أنه لو باع مطلقا عن هذه الاجال ثم أجل الثمن اليها صح
فانه في حكم الشرط الفاسد كما أشرفنا له هناك ثم ذكر في الجرح أنه لو أخرجه مخرج الوعد لم يفسد وصورته
كافي الاول والجملة قال اشترى ابنى الحوائط اه قال في التبرؤ بما ذكره عبارة جامع الفصولين وهذا اظهر خطأ
بعض حنفية العصر اذ اتفق في رجل باع لا شرع بسكر قدرا معناه أو شهد على نفسه بأنه يسيقه ويقوم عليه
بأن البيع فاسد لانه شرط تركه على الارض نعم الشرط غير لازم اه قلت وفي جامع الفصولين أيضا وذكر البيع

بجهالة فاحشة كهبوب الريح
وجبى مطر فلا يتقلب جائزا وان
أبطل الاجل عيني (أو امر
المسلم يبيع خمر أو خنزير أو شراهما)
اى وكل المسلم (ذميا) أو امر
المحرم غيره) اى غير المحرم (يبيع
صيده) يعنى ذلك عند الامام
مع أشد كراهة كما خص مازر لان
العاقد يتصرف بأهليته وانتقال
الملك الى الآخر امر حكيمى وقالوا
لا يبيع وهو الاظهر شرعا لانه
عن البرهان (و) لا يبيع بشرط

مطلب
في البيع بشرط فاسد

مطلب
في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد
العقد وقبله

بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع وزم الوفاء بالوعد إذا المواعد قد تكون لازمة فتعطل لازما
 لحاجة الناس تايها بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه بكون بيع الوفاء إذا الشرط اللاحق يلحق بأصل العقد
 عند أبي حنيفة ثم رآه يلحق عنده لا عندهما وأن الجميع أنه لا يشترط لاعتاق مجلس العقد اه وبه أفتى
 في الخيرية وقال فقد صرح علماؤنا بأنهم لو ذكرا البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع وزم
 الوفاء بالوعد اه قلت فهذا أيضا مني على خلاف ما مر تعجبه والظاهر أنهم قالوا نعمان (تنبيه) في
 جامع القصولين أيضا لو شرط شرط فاسد قبل العقد ثم عقد الميحل العقد اه قلت ويبنى الفساد ولو اتفقا
 على بناء العقد عليه كاصرحوا به في بيع الهزل كإساقى آخر البيوع وقد سئل الخليل الرملي عن رجلين تواضعا
 على بيع الوفاء قبل عقده وعقد البيع خالسا عن الشرط فأجاب بأنه صرح في الخلاصة والقبض والتنازحانية
 وغيرها بأنه يكون على ما تواضعا (قوله عطف على التبرؤ) كذا في الدرر لكن هذا ظاهر لو كان لفظة
 بيع ليست من المتن كعبارة الدرر أو ما على كونها من المتن فالعطف على البيع في قوله والبيع إلى التبرؤ (قوله
 الأصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره اه ح والجهة في محل نصب يعني ويحتمل نصب الأصل
 على أنه مفعول يعني أي يعني المصنف الأصل الجامع في فساد العقد الخ ط قلت وفي كل من التوجيهين خفاء
 وكان الأوضح أن يزيد الشارح لفظة ما قبل قوله لا يقتضيه فتكون هي الخبر لأن الظاهر أن قوله بسبب متعلق
 بفساد وهذا ينافي كونه خبرا عن الأصل ولأن مراده أن يصير قوله لا يقتضيه العقد الخ أصلا وضابطا ولا يمت
 ذلك إلا بما قلنا نعم يحتمل كون الخبر بيع بشرط دل عليه ما قبله ولا يصح كون ما قبله والخبر لا يقرانه بالوار
 العاطفة (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلائمه) قال في الجرم معنى كون الشرط يقتضيه العقد أن يجب
 بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملائما أن يؤكده موجب العقد كذا في الذخيرة وفي السراج الوهاج أن يكون
 راجعا إلى صفة الثمن أو المبيع كاشتراط الخبز والطبخ والكتابة اه ما في الجرم (قوله وفيه نفع لأحدهما)
 الأولى قول الزيلعي وفيه نفع لاهل الاستحقاق فانه أمثل وأخصر لشمله ما فيه نفع لأجنبي ذواته قوله الأولى
 ولا نفع فيه لأحد ولا يستغنا عنه قوله أو لبيع (تنبيه) المراد بالنفع ما شرط من أحد العاقدين على
 الآخر فلو على أجنبي لا يفسد ويطل الشرط لما في الفتح عن الوالدية بعكك الدار بألف على أن يقرض فلان
 الأجنبي عشرة دراهم فقبل المشتري لا يفسد البيع لانه لا يلزم الأجنبي ولا خيار للبايع اه ملخصا وفي العر
 عن المنتقى قال محمد كشي بشرطه المشتري على البايع يفسد البيع فإذا اشترطه على أجنبي فهو باطل كما إذا
 اشترى دابة على أن يهبه فلان الأجنبي كذا أو كشي بشرطه على البايع لا يفسد البيع فإذا اشترطه على
 أجنبي فهو جائز وهو بالخيار كما إذا اشترى على أن يحط عنه فلان الأجنبي كذا جاز البيع فان شاء أخذه
 بجميع الثمن أو تركه اه (قوله من أجل الاستحقاق) أي ممن يستحق حقا على الغير وهو الأدي جبر
 (قوله فلو لم يكن الخ) صرح بعمد هذا القيد والذي بعده وان كان يأتي لزيادة البيان (قوله كشرط
 أن يقتضيه) أي يقطع المبيع من حيث هو الصادق على الثوب والعباد وغيرهما وهذا ساغ عود الضمير عليه
 في قوله أو يعتقه الخ (قوله مثال لما لا يقتضيه العقد) أي ولا يلائمه ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد
 ولا يلائمه قال في الجرم وخرج عن الملامم للعقد ما لو اشترى أمة بشرط أن يبطأها أو يبطأها فالبيع فاسد
 لأن الملامم للعقد الإطلاق وعن أبي يوسف يجوز في الأول لانه ملائم وعند محمد يجوز فيه ما لان الثاني أن
 لم يقتضيه العقد لا نفع فيه لأحد فهو بشرط لأحاط به اه (قوله وفيه نفع للمشتري) ومنه ما لو شرط على
 البايع طحن الخنطة أو قطع الثرة وكذا ما اشترى على أن يذقه البايع إليه قبل دفع الثمن أو على أن يدفع الثمن
 في بلد آخر أو على أن يهب البايع منه كذا يختلف على أن يحط من ثمنه كذا لأن الحط ملحق بما قبل العقد ويكون
 البيع مجاورا المخطوط جبر (قوله مثال لما فيه نفع للبايع) ومنه ما لو شرط البايع أن يهب المشتري شيئا
 أو يقرضه أو يسكن الدار شهر أو أن يدفع المشتري الثمن إلى غريم البايع لسقوط موته القضاء عنه ولأن الناس
 يتفاوتون في الاستيفاء فمنهم من يسامح ومنهم من يباكس أو على أن يضمن المشتري عنه ألفا الغريم جبر
 (قوله لما مر الخ) قال في العومية على الدرر لم يسبق منه شيء مثل هذا في باب خيار الرؤية ولا في غيره ولو لم
 فلا ماس له بمسألنا (قوله أو يعتقه) الضمير المستتر فيه وفيما بعده عائد على المشتري (قوله فان اعتقه صح)

عطف على إلى التبرؤ يعني الأصل
 الجامع في فساد العقد بسبب شرط
 (لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
 نفع لأحدهما أو وفيه نفع (لبيع)
 هو (من أهل الاستحقاق) للنفع
 بأن يكون آدميا فلو لم يكن كشرط
 أن لا يركب الدابة المبيعة لم يكن
 مفسدا كإساقى (ولم يجر العرف
 به) لم (رد الشرع بجواز) اتألف
 جرى العرف به كبيع نفع مع شرط
 تشريكه أو ورد الشرع به كبش
 شرط فلا فساد (كشرط أن
 يقطع) البايع (ويحطه بقاء)
 مثال لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 للمشتري (أو يستخدمه) مثال لما
 فيه نفع للبايع وانما قال (شرا)
 لما مر أن الخسار إذا كان ثلاثة
 أيام جاز أن يشترط فيه الاستخدام
 درر (أو يعتقه) فان اعتقه صح
 أن يعتقه وضم وزم الثمن عنده
 والا لا شرح مجمع

أي اقتلب جائزاً عنده خلافاً لما سألني يجب على المشتري الثمن وعندهما القيمة بخلاف التدبير ونحوه لأن شرط
العتق بعد وجوده يصير ملأماً للعقد لأنه منه الملك والقاسد لا تقتزله فيكون محيصاً ولا كذلك التدبير ونحوه
لجواز أن يحكم قاض بفسخه فيعتز القاسد والفساد واجهوا على أنه لو أعتقه قبل القبض لا يعتق إلا إذا أضره
البايع بالعتق لأنه صار قبض المشتري سابقاً عليه لأن المانع سلطه عليه وعلى أنه لو هلك في يد المشتري قبل العتق
أوباعه أو وهبه يلزمه القيمة بغير ملصا (قوله مثال لما فيه نفع لمبيع بفسخه) لأن العبد آدمي والآدمي بمن
أهل الاستحقاق ومنه اشتراط أن لا يبيعه ولا يهبه لأن المملوك يسره أن لا تتداوله الأيدي وكذا بشرط أن
لا يخرج منه مكة وفي الخلاصة اشترى عبد أعل أن يبيعه جازو على أن يبيعه من فلان لا يجوز لأن له طابا وفي
البرازية اشترى عبد أعل أن يبيعه لم يفسد وعلى أن يبيعه خبيصاً فسد أه بحر ونقل في الفتح أيضاً عبارة
الخلاصة وأقترها وأظهر أن وجهها كون بيع العبد ليس فيه نفع له فإذا شرط بيعه من فلان صار فيه نفع لفلان
وهو من أهل الاستحقاق ففسد ووجه ما في البرازية أن اطعام المبد من مقتضات العقد بخلاف اطعامه نوعاً
خاصاً كالخبيص (قوله ثم فزع على الأصل) أي ذكر كفر وعامة عليه وتقدم في آخر باب خيار الشرط أن البيع
لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً فراجعها (قوله يقتضيه العقد) أي يجب به بالشرط (قوله ولا نفع
فيه لآخذ) أي من أهل الاستحقاق للنفع والأقاليد لا تتفقد ببعض الشروط وشمل ما فيه مضرة لأحدهما
قال في التهركان كان ثوباً على أن يخرجها أو جارية على أن لا يطاها أو داراً على أن يهدمها فبند محمد البيع جائز
والشرط باطل وقال أبو يوسف البيع فاسد كذا في الجوهرة ومثل في البرلمانية مضرة بما إذا اشترى ثوباً
على أن لا يبيعه ولا يهبه والبيع في مثله جائز عندهما خلافاً لابي يوسف أه قلت فأطلق المصنف مبني على
قولهما وشمل أيضاً ما لمضرة فيه ولا منفعة قال في العركان اشترى طعاماً بشرط أكله أو ثوباً بشرط
لبسه فإنه يجوز أه تأمل (قوله ولو أجنبياً) تعميم لقوله لأحدهما صرح الزبيدي أيضاً (قوله فلو بشرط
الخ) تفرع على مفهوم التعميم المذكور فإن مفهومه أنه لو كان فيه نفع لأجنبي يفسد البيع كالوكان
لأحد المتعاقدين (قوله أو أن يقرضه) أي أن يقرض فلاناً أحد المتعاقدين كذا بأن شرط المشتري على
البايع أن يقرض زيداً الأجنبي كذا من الدراهم وأشرط البايع على المشتري ذلك (قوله فلا يظهر الفساد)
وبه جزم في الفتح بقوله وكذا إذا كانت المنفعة لغير العاقدين ومنه إذا باع ساحة على ابن بني هاشم أو طعاماً
على ابن تيمية فإنه فاسد أه ومفاده أنه لا يلزم أن يكون الأجنبي معينا وثأله مع ما قد مناه أنما
عن الخلاصة إلا أن يجب أن المسجد والصدقة يراد بهما التقرب إلى الله تعالى وحده وإن كانت المنفعة فيهما
لعبادة فصار بالشرط له معينا بهذا الاعتبار تأمل (قوله وظاهر الجهر ترجيح الصحة) حيث قال وخرج
أيضاً ما إذا شرط منفعة لأجنبي كان يقرض البايع أجنبياً فالبيع صحيح كافي الذخيرة عن الصدر الشهيد وفيها
وذكر القدوري أنه يفسد كان يقول اشترت منك هذا على أن تقرضني أو تقرض فلاناً أه وفي التمهني
عن الاختيار جواز البيع وبطلان الشرط وفي المنع واختار صاحب الوفاة بفساد البيع الهداية بعدم الفساد
أه وبه جزم في الحاشية قلت لكن قد علمت أن ما نقله الشارح عن ابن مالك من التعميم للأجنبي صرح به
الزبيدي وبه جزم في الفتح وكذا في الخلاصة كما قد مناه آتاه والمحصل أنهم قالوا في المذهب (قوله عريان
الملك بركب الدابة) وهو أحسن لأن المراد بقوله ولا نفع فيه لأحد أي من أهل الاستحقاق فالتقييد بأهل
الاستحقاق للاحتراز عما فيه نفع لغيرهم كالدابة في بيعها بشرط أن لا يركبها فإنه غير مفسد لأنها ليست بأهل
لإستحقاق النفع وإنما اشتراط أن لا يبيعه فإنه ليس فيه نفع لها عادة ولا لغيرها وذلك ليس محل التوهم لغير زعنه
بخلاف ما فيه نفعها (قوله لكن بلائحه) عبرته في الفتح بما تضمنه التوثيق بالثمن وهو قريب مما قد مناه
عن الذخيرة من تفسير الملام بما يؤيد صحة موجب العقد فإن الثمن من موجبات العقد (قوله كشرط رهن
معلوم) أي بالاشارة أو التسمية فلم يكن معلوماً بذلك لم يجز إلا إذا تراضيا على تعيينه في المجلس ودفعه إليه
قبل أن يفرقا أو يجعل الثمن ويطلق الرهن وإذا كان مسمى فامتنع عن تسليمه لم يجز وإنما يؤيد دفع الثمن فإن لم
يدفعها مخرجه البائع في الفسخ بحر (قوله وكفيل حاضر) أي وقيل الكفالة وكذا لو غاب فحضر وقيلها
قبل التفريق فلو بعده أو كان حاضراً فلم يقبل لم يجز واشتراط الحوالة كالصكالة بحر قلت في الحاشية

(أبو دبره وأبو كاتبه أو يستولدها
أو لا يخرج القن عن ملكه) مثال
لما فيه نفع لمبيع بفسخه ثم فزع
على الأصل بقوله (بيع) البيع
(بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك
للمشتري) وشرط حبس المبيع
لاستيفاء الثمن (أولا يقتضيه ولا
نفع فيه لآخذ) ولو أجنبياً ابن مالك
فلو شرط أن يسكنها فلان أو أن
يقرضه البايع أو المشتري كذا
فلا يظهر الفساد كذا في زاده
وظاهر الجهر ترجيح الصحة (كشرط
ألا يبيع) عريان الملك بركب
(الدابة المبيعة) فإنها ليست بأهل
لنفع (أولا يقتضيه لكن) يلائحه
كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر
ابن مالك

ولو باع على أن يجعل البائع رجلا بالتمتع على المشتري فبذل البيع قياسا واستحسانا ولو باع على أن يجعل المشتري
البائع على غيره بالتمتع فبذل البيع قياسا وإجازا استحسانا **١٥** (قوله أي صرم) فتح الصاد المهملة وهو الادم أي
الجلد (قوله سماء باسم ما يؤول) أي كسمية الصبر خرا وذلك أن قوله على أن يحذوه أي يقطعه لا يتناسب
التمتع وإنما يتناسب الجلد فإنه يقطع ثم يصير ثعلا وجوز في الفتح أن يكون حقيقة أي اشترى نعل رجل واحدة
على أن يحذوها أي يجعل معها مثالا لتزليته فعلا للرجلين ومنه حذوت النعل بالنعل فذكره مثال قطعه قال
ويدل عليه قوله أو بشرته بجملة مقابل لقوله فعلا ولا معنى لأن يشتري أو يباع على أن يجعل له شرا كالألبان أن يراد
حقيقة النعل **١٦** وأجاب في النهي بأنه يجوز أن يراد بالنعل الصرم وضمير بشرته للنعل بالمعنى الحقيقي - على
طريق الاستقحام **١٧** قلت أرادة الحقيقة أظهر في عبارة الهداية حيث قال على أن يحذوها أو بشرته كما يصير
الثابت لأن النعل مؤنثة أما على عبارة المصنف كالكثر من تذكير الصبر فلا يظهر أرادة الإجاز وهو الجلد
(قوله ومنه تسمية القنقاب) أصله لصق ابن الهمام حيث قال ومنه في ديوانه شراء القنقاب على أن يهرقه
سرا (قوله استحسانا للتعامل) أي يصح البيع ويلزم الشرط استحسانا للتعامل والقياس فاده لأن فيه
فعلا لحد هما وصار كصنع الثوب مقتضى القياس منه لانه اجارة عقدت على استئلا عن الصنيع مع
المنفعة ولكن يجوز للتعامل ومثله اجارة الفئر والتعامل جونا الاستصناع مع أنه بيع المدوم ومن أنواعه شراء
الصفوف المنسوج على أن يجعله البائع قنقوسة أو قنقوسة بشرط أن يجعل البائع لها بطة من عنده وتعلمه في
الفتح وفي البرازية اشترى ثوبا وخفا خلقا على أن يرقعه البائع ويسلمه **١٨** ومثله في الخالية قال في النهي
بخلاف ضباطة الثوب لعدم التعارف **١٩** قال في المنع فإن قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط
فلزم أن يكون العرف فاضيا على الحديث قلت ليس بقاض عليه بل على القياس لأن الحديث معلول بوقوع
النزاع المخرج للعقد عن المقصود به وهو قطع المنازعة العرف يتق النزاع فكان موافقا لمعنى الحديث فلم ين
من الموانع الا القياس والعرف فاض عليه **٢٠** ملخصا قلت وتدل عبارة البرازية والخالية وكذا مسألة
القنقاب على اعتبار العرف الحادوث ومقتضى هذا أنه لو حدث عرف في شرط غير الشرط في النعل والثوب
والقنقاب ان يكون معتبرا اذ المؤبد في المنازعة وانظر ما حذرناه في رسالتنا السماة نشر العرف في بناء بعض
الاحكام على العرف التي شرحت بها قولي

والعرف في الشرع له اعتبار * لذا عليه الحكم قديدا

(قوله وهذا) أي التفصيل السابق (قوله انما هو اذا علمه بكلمة على) والظاهر من كلامهم ان قوله
بشرط كذا بمنزلة على نهر قلت يؤيده ما في القهستاني - حيث قد شرط يكون حرفه الباء وعلى دون ان **٢١**
قال في النهي ولا بد أن لا يقوله بالواو وحى لو قال بعثك بكذا وعلى أن تعرضي كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا
وان يكون الشرط في صلب العقد الخ وقد منا الكلام على الأخير (قوله بطل البيع) ظاهره ولو كان
مضرا لانفع فيه لاحد وبه صرح القهستاني (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت **٢٢** (قوله
كشيار الشرط) أي كوقت خيار الشرط وهو ثلاثة أيام وهذا منه فان خيار الشرط يصح لغير العاقلين
(قوله وبجر من مسائل شني) أي متفرقة جمع شئت والمسألة مذكورة في الجفر في هذا الباب أيضا وكذا
في النهي والقهستاني (قوله واذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع في بيان أحكام البيع الفاسد ومثله
قبض وكيله والقبض الحكمي لما قد سناه من ان أمر البائع بالقبض قبله صحيح لاستلزامه القبض وهل التولية
قبض هنا صحيح في المجتبى والعمادية عدمه وصح في الخالية انها قبض واختاره في الخلاصة من الجرو والنهر وطعن
البائع المخطئة بأمر المشتري كالتحق كالمسند كره الشارع ويأتي غنامه (قوله عبر ابن الكال باذن) أي ليتم
بيع المكروه اذ هو فاسد ولا رضاء فيه كاحترناه اقل البيوع (قوله بأن يأمره بالقبض) أي وقبضه بخصرته
أو غنيته **٢٣** عن الاتفاقية (قوله بأن قبضه في مجلس العقد بخصرته) تصور للذن دلالة اما بعد المجلس
فلا بد من صريح الاذن الا اذا قبض البائع النهر وهو مما يملكه فانه يكون اذا ما قبض دلالة **٢٤** ح عن
النهر فان كان عمالا على القبض كالنهر والغنم فلا بد من صريح الاذن صكها أفاده الزيلعي (قوله وتقدم
مع حكمه) أي في قوله والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه الخ (قوله وحينئذ) أي

او (جرى العرف به كبيع

نعل) أي صرم سماء باسم ما يؤول

عنى (على أن يحذوه) البائع

(وبشرته) أي يضع عليه الشرارة

وهو السبر ومثله تسمية القنقاب

(استحسانا) للتعامل بالانكسر

هذا اذا علمه بكلمة على وان بكلمة

ان بطل البيع الا في بيعت ان رضى

فلان ووقته كشيار الشرط أشباه

من الشرط والتعليق وبجر من

مسائل شني (واذا قبض المشتري

المبيع رضى) عبر ابن الكال باذن

(بأنه صريحا ودلالة) بأن قبضه

في مجلس العقد بخصرته (في المبيع

الفاسد) وبه خرج الباطل ونقدم

مع حكمه وحينئذ فلا حاجة

لقول الهداية والغناية ولكن من

عوضيه مال كما افاده ابن الكال

قوله بان يأمره بالقبض هذه الجملة

ليست موجودة في نسخ الشارع

التي بأيدينا **٢٥**

حين اذ خرج الباطل بقصد الفساد (قوله كما يتر) أى فى قول الباب فى قوله والمراد بالفساد الخ الممنوع
مجازا عرفيا فم الباطل والمفسد (قوله حق انراجه) أى اخرج الباطل بذلك أى بقوله وكل
من عوضه مال ونقصه الجوى بان من افراد الباطل ما لا يخرج هذا القيد وهو بيع النحر والخزير بالدرهم
فانه باطل مع ان كلام من عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا المقدم من الباطل
يكون فاسدا يملك بالقبض وليس كذلك ط قلت المراد المال المتقوم كما قيده به فى النهر ولاشك ان النحر ونحوه غير
متقوم ويدل على هذا انه فى قول الباب قال وبطل بيع ما ليس بمال والبيع به فان المراد به ما ليس بمال فى سائر
الاديان والنحر والخزير مال عند أهل الذمة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كحمر وخزير فلم ان المراد
بالمال هنا المتقوم وهو المال فى سائر الاديان فلا يدخل فيه النحر ونحوه فافهم (قوله ولم ينهم) قيد قوله
أو دلالة كما هو صريح الهداية وغيره أى أن الرضى بالقص دلالة كما ترصده مقيد بما اذا لم ينهم عن
القبض لان الدلالة تلغى مع التهيى الصريح فافهم (قوله ولم يكن فيه خيار شرط) يوضحه قول الخانية وبشت
خيارا الشرط فى البيع الفاسد كما ثبت فى البيع الخارج حتى لو باع عبدا بأل درهم ورما على التبع بالخيار
ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وانقضت فى الأيام الثلاثة لا نفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط لا يملك التبع
المشتري بعد القبض اهـ صاحبائى ومفاده صحة اعتاقه بعد مضي المدة لولا ان التبع وهو ظاهر (قوله
ملككم) أى ملكنا نحن بائنا ما فلا يملك أهله ولا لبسه الخ فهمتائى وأقاده بملكه وهو الصريح المتعار
خلافا لقول العراقيين انه يملك التصرف فيه دون العين ونعمامه فى العبر (قوله لاف ثلاث) قلت المراد
ثلاثها وهى بيع المكاتب والمدير وآم الوفاء على القول بفساده كما هو الخلاف فيه (قوله فى بيع الهائل) أى
على ما صرح به البرزوى وصاحب المتار من انه فاسد وذكر فى القنية انه باطل فلا استثناء كما فى العبر وقد ظنا
الكلام عليه أول البيوع وحققنا المراد من قول الخانية والقنية انه باطل أى فاسد بدليل انهما لو أجازاه
جاز والباطل لا يلحقه الاجازة وانه منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال لا بوجه فافهم (قوله وفى شراء الاب
من ماله لطفه الخ) وقعت هذه العبارة كذلك فى البحر والاشباه عن المحيط وصوابها وفى شراء الاب من مال
طفله لنفسه فاسدا أو بيعه من ماله لطفه كذلك لان عبارة المحيط على ما فى الفقه والنهر هكذا باع عبدا من انبه
الصغير فاسدا أو اشترى عبده لنفسه فاسد لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستعمله اهـ وبه ادفع ونقف المحشى
(قوله حتى يستعمله) لان قبض الاب حاصل فلا بد من الاستعمال حتى ينفق قبض حادث ولذا جعم فى
المحيط بين القبض والاستعمال وعلى هذا فلا يلزم من صورة الشراء لطفه أن يكون الاستعمال فى حاجة لطفه
فافهم (قوله لا يملكه به) أى بالقبض وفى الفقه عن جمع التقاريق لو كان ودبعة عنده وهى حاضرة ملكها
قال فى النهر أقول يجب أن يكون مخربا على أن التخلية قبض ولذا قيده بكونها حاضرة والا فقدم أن قبض
الامانة لا يوجب عن قبض المبيع اهـ أى لان قبض المبيع مضمون بالثمن أو بالقيمة لو فاسدا وقبض الامانة غير
مضمون وهو أضعف من المضمون فلا يوجب عنه وقد متاقرى باختلاف التصحيح فى كون التخلية قبضا فى البيع
الفساد (قوله واذا ملكك) مر تب بقول المصنف ملكك ط (قوله ثبت كل أحكام الملك) فيكون المشتري
خصما لمن يدعيه لانه يملك رقبته نص عليه محمد رحمه الله ولو باعه كان الثمن له ولو اعتقه صح والولاية له ولو اعتقه
البائع لم يمتق ولو بيعت دار الى جنبها فالشفعة للمشتري ونعمامه فى البحر (قوله ولا طووها) ذكر العمادى
فى فصوله خلافا فى حرمة وطئها نقبل بكرة ولا يجرم وقبل يجرم بجو أى لان فيه اعراضا عن الرد الواجب
وفى حاشية الجوى قيل وهل اذا تزوجها يملك للزوج وطووها الطاهر ثم وهل يطيب المهر للمشتري أم لا لعل نظر
(قوله ولان يتزوجها منه البائع) المراد لا يصح لانها بعد أن تعود الى البائع نظرا الى وجوب الفسخ
فصبر نالها مئة جوى (قوله ولا شفعة لجاره لو عقارا) أى لو اشترى دارا شراء فاسدا وقبضها
لا يثبت للجار حتى الشفعة قال ط عن حاشية الإشباه للسيد ابى السعود ولا تطلعه فى نفس المبيع وشريكه
فى حق المبيع لان حق البائع لم يتقطع لانه على شرف الفسخ والاسترداد ففساد حتى اذا سقط حق الفسخ
بان بى المشتري فيها ثبت حق الشفعة اهـ (قوله ولا شفعة بها) هذا سبق نظر لان الذى فى الجوهره هكذا
واذا كان المشتري دارا فبيعت دار الى جنبها ثبت الشفعة للمشتري اهـ ثم ذكر المسئلة المارة فقال ولا يجب

لكن إجاب سعدى بأنه لما كان
الفساد بتم الباطل مجازا كما تر
حق انراجه بذلك فتنبه (ولم
ينهم) البائع عنه ولم يكن فيه خيار
شرط (ملككم) لاف ثلاث فى بيع
الهائل وفى شراء الاب من ماله
لطفه أو بيعه له كذلك فاسدا لا
يملكه حتى يستعمله والمقبوض
فى يد المشتري أمانة لا يملكه به
واذا ملكك ثبت كل أحكام الملك
الاخبة لا يملك له أهله ولا لبسه
ولا يوطؤها ولا ان يتزوجها منه
البائع ولا شفعة لجاره لو عقارا
اشباه وفى الجوهره وشرح الجمع
ولا شفعة بها فى سادسة

فإنها شفعة للشفع ١٥ وفي الزبلي والبحر وجامع الفصولين لو اشترى دارا بشرا فاسد أبيعته بجنبها دار
أخذها المشتري بالشفعة ١٥ نم في شرح الجمع لو اشترى دارا لا تجوز الشفعة ١٥ ويجب أن تكون الباء
بمعنى في ليوافق كلام غيره ولا يمكن تأويل كلام الشارح بذلك لانه يصير عن المسئلة التي قبلها (قوله بمثل ان
مثليا) وان انقطع المثل بقبضته يوم الخصومة كما في قوله الرمي وعليه المتن في كتاب الغصب (قوله والافقيته
يستثنى من ذلك العبد المبيع بشرط ان يعتقه المشتري فانه اذا اعتقه بعد القبض يلزمه الفسخ كما تقدمه الشارح
(قوله يعني ان بعد هلاكه الخ) تشديد لضمائه بالمثل او بالقيمة لانه اذا كان قائما بحاله كان الواجب رد عنه
(قوله او تعذر ردّه) عطف عام على خاص لان تعذر الرد يكون بالهالك او بتصرف قولي اوحسنى مما يأتي
(قوله يوم قبضه) متعلق بقبضته وقال محمد قبضته يوم أنقذه لانه بالاتلاف يتقرر بجر عن الكافي (قوله
لان به) أي بالقبض والاولى لانه ط (قوله فلا تعتبر الخ) تفريع على اعتبار قبضته يوم القبض لا يوم
الاتلاف اي لو زادت قبضته في يده فأتاؤه لم يعتبر الزيادة كالغصب (قوله والقول فيها) أي في القيمة من
وفي البحر والمطهره فمما يصغر التثنية أي في المثل والقيمة (قوله للمشتري) أي مع يمينه والدينه للبايع بجر
(قوله لانكاره الزيادة) أي الزيادة في المثل والقيمة التي يدعيها البايع (قوله ويجب على كل واحد منهما قبضه
الخ) هذا عن قول الكبر والهداية ولكل منهما قبضه لان اللام تفيد التصريح ان الشفع واجب وان
أوجب بأن اللام مثلهما في وان أسأته فلها وان المراد بيان ان لكل منهما ولاية الفسخ رفعا لتيهم انه اذا ملك
بالقبض لانه لا يتحقق كون اللام بمعنى على بخلافهما ولان كون المراد بيان الولاية المذكورة يلزم
منه ترك بيان الوجوب مع انه مراد أيضا والتصريح بالوجوب يدل على المرادين فكان اولى (قوله قبضه)
أي فسخ البيع القاسد قلت وهذا في غير بيع المكر فانه صرح جوابا بأنه فاسد وبأنه غير بين الفسخ والامضاء
نم يظهر الوجوب في جواب المكره بالكسر (قوله قبل القبض او بعده) لكن ان كان قبله فلكل الفسخ يعلم
صاحبه لا برضاه وان كان بعده فان كان الفسخ في حب العقد بان كان رجعا الى البدل المبيع والتمن كبيع
درهم بدرهمين وكالبيع بالخمر أو الخنزير فكذلك وان كان بشرط زائد كالبيع الى اجل مجهول او بشرط فيه نفع
لاحد هما فكذلك عند علم المذموم وعند محمد لمن له منفعة الشرط واقتصر في الهداية على قول محمد
ولم يذكر خلافا بجر وأقاد ان من عليه منفعة الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محمد فاستثنى
(قوله ويكون امتناعه) أي عن الفساد قال في الهداية وهذا قبل القبض ظاهر لانه لم يفد حكمه فيكون
الفسخ امتناعا عنه ١٥ فقوله منه يحتمل عوده على الفساد وعلى حكم البيع وهو الملك تأمل (قوله مادام
المبيع بحاله) متعلق بقوله وعلى كل واحد منهما ما فضعه واحتريه عما اذا عرض عليه ما تعذر به رده مما منع
الفسخ كما يأتي بيانه (قوله ولذا) أي لوجوب رفع العصاة والاولى عدم زيادة التعليل والاقصا على عبارة
الصفى ليعمل التعليل بعده والا كان التعليل الثاني عين الاول الا ان يفرق بأن الثاني اعم من الاول تأمل
(قوله واذا أصرت أحدهما) عبارة المصنف في المنع أي البايع والمشتري وظاهره ان أصرا يصغر التثنية وهو
الموافق لما في البرازية ولما تقدمناه قريبا من ان لكل الفسخ يعلم الاخر لا برضاه فاصر احدهما لا يحتاج معه
الى فسخ القاضي (قوله وكل مبيع فاسد) وصف المبيع بالفساد لكونه محله (قوله كاعارة) وكودعة ورهن
بجر (قوله وغصب) فانه ان الكلام في رد المشتري والجواب ان المراد بالرد وقوعه في يد البايع كما افاده
ما بعده ط (قوله ووقع في يديه) الظاهر ان هذا بشرط في الرد الحكمي كما في المسائل المذكورة ما لو رده
عليه قصد فلا لما في الحاشية رده المشتري للفساد فلم يقبله فأعاده الى منزله فلهك لا يضمنه وقال بعضهم هذا
لو افساد متفقا عليه فلو محتلفا فيه ضمنه والعجب انه يبرأ فلهما الا اذا وضع بين يديه فلم يقبله فذهب به الى منزله
فانه يضمنه ١٥ وذكر في البحر عن القسبة ان الاشبه ما قاله بعضهم من التفصيل المذكور قلت لكن لا يمتنع
أن يصح قاضي خان مقدم لانه فقه النفس والحاصل ان الرد يصح مطلقا وان لم يقع في يد البايع لكون الرد قضاء
لاحتيا وبه يصرح عن الضمان لانه فعل الواجب محله لكن اذا وضع بين يدي البايع حصل القبض أيضا بناء
على ان التولية قبض وهو ما مرر تحضه عن قاضي خان أيضا فاذا ذهب به بلاذنه صار غاصبا فبعضه خلافا
ما اذا ذهب به قبض التولية المذكورة لعدم حصول القبض من البايع فلم يصرف غاصبا بالذهب ولم يضمنه
لوجود الرد الواجب عليه كما قلنا وبه يظهر ان المراد بوقوعه في يده حقيقة اوحكما كالقبض المذكورة

(بمثل ان مثليا والافقيته) يعني ان

بعد هلاكه او تعذر ردّه (يوم قبضه)

لان به يدخل في صفاته فلا تعتبر

زيادة قبضته كالغصب (والقول

فيها للمشتري) لانكاره الزيادة

(ويجب على كل واحد منهما قبضه

قبل القبض) ويكون امتناعا عنه

ان طالع (او بعده مادام) المبيع

بحاله هو مخرج (في يده المبيع)

احدا ما للفساد لانه حصصه يجب

رفعه بجر (وذا لا يشترط فيه

قضاء فاض) لان الواجب شرعا

لا يحتاج للقضاء درر (واذا أصرت

احدهما على امساكه وعلم به

القاضي فله فسخه) جبراعا يما

حقا للشرع برأيه (وكل مبيع

فاسد رده المشتري على بائعه شبهة

او صدقة او بيع او بوجه من

الوجوه) كاعارة واجارة وغصب

(ووقع في يديه بائعه فهو متشارك)

لبيع (وبرى المشتري من صفاته)

فنية

مطل

رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله

والاصل ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة أخرى اعتبر واصل بجهة مستحقه ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا ونظامه في جامع الفصولين (فان باعه) أي باع المشتري المشتري فاسدا (يعا صححنا باننا) فلو فاسدا أو جازا لم يمنع الفسخ (لغير بائعه) فلو منه كان نقضا للاول كما علت (وفساده بغير الاكراه) فلو به ينقض كل تصرفات المشتري (أو وهبه وسلم) أو اعتقه (أو كاتبه أو استولدها ولو لم تجز ردها مع عقرها انصافا ثم ارجع (بعد قبضه) فلو قبل لم يعتق بعته بل يعتق البائع بأمره وكذا لو أمره بعلن الخطئة أو ذبح الشاة فبصر المشتري قابضا اقتضاء فقد ملك المأمور مالا يملكه الآخر وما في الخاتمة على خلاف هذا اماراوية أو غلط من الكتاب كما بسطه العمادى (أو وقفه) وقفا صححنا لانه استهلكه حين وقفه وأخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف

مطلب
ملك المأمور مالا يملكه الآخر

وان هذا شرط في الرد الحكمى لا القصدى كما علت هذا ما ظهر في فاعنته (قوله ان المستحق بجهة) كإزالة للنسابة فانه مستحق للبائع على المشتري ومثله رد المغصوب على المغصوب منه (قوله بجهة أخرى) كالجهة ونحوها (قوله والا فلا) أي وان لم يصل من جهة المستحق عليه بل وصل من جهة غيره فلا يعتبر حتى ان المشتري فاسدا اذا هب المشتري من غير بائعه أو باعه (جل فوهبه للجل من البائع الاول وسله لا يبرأ المشتري عن قيمته ولم يعتبر العين واصل الى البائع بالجهة المستحقة لما وصل من جهة أخرى جامع الفصولين (قوله فان باعه الخ) محترز قوله مادام في يد المشتري وقد يبيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الاول وتبعضه وزعم المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ والنقض من الاول فالقول له لا للبائع وينسخ الاول بقض الثاني بجرع البرازية ومثله في جامع الفصولين ولعل وجه انفساخ الاول ان المشتري الثاني نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه فصار كانه وقع في يد البائع تأمل وأفاد ان البيع ثابت اما لو ادعى المشتري بيعه من فلان الغائب وبرهن لا يقبل وللبيع أخذ ولو صدقه فله القيمة كما في جامع الفصولين (قوله لم يمنع الفسخ) لان البيع فيه ليس بلازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار ط (تنبيه) عبر في الوفاة بقوله فان خرج عن ملك المشتري وهو أحسن من قول المصنف فان باعه لانه يستغنى به عما ذكره بعده (قوله كما علت) من قول المصنف وكل مبيع فاسد ط (قوله وفساده) أي فساد البيع الاول (قوله ينقض كل تصرفات المشتري) أي التي يمكن نقضها بخلاف ما لا يمكن كالاتفاق فانه ينعين فيه أخذ القيمة من المكروه بالكسر فافهم (قوله وسلم) قال في البحر شرط في الهداية التسليم في الهبة لانها لا تنفذ الملك الا به بخلاف البيع (قوله أو استولدها) أفاد انه لا يلزم مع القيمة العقر وقيل عليه عقرها أيضا جامع الفصولين قال ط وظاهره أي ظاهر ما في المتن ان المراد استيلاء حدث فلو كانت زوجته أولا واستولدها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك الملك اياها فليحذر اه قلت الظاهر بقاء الفسخ لانه حق الشرع ولم يعرض عليه نصرف حادث يمنع (تنبيه) نقل في النهر عن السراج ان التدبير كالاستيلاء ومثله في القهستاني ولم يره في البحر منقول لا ذكره بحثا (قوله بعد قبضه) الاولى ذكره آخر المسائل ط (قوله فلو قبل لم يعتق بعته) تخصصه التفرع على العتق يوهن ان قوله بعد قبضه متعلق بقوله أو اعتقه فقط وليس كذلك فكان الاظهر أن يقول فلو قبل لم ينفذ تصرفاته المذكورة الا اذا اعتقه البائع بأمر المشتري (قوله وكذا لو أمره الخ) وفي جامع الفصولين ولو برز الخطأ البائع بطعام المشتري بأمره قبل قبضه صار قابضا وعليه مثله بجر (قوله فبصر المشتري قابضا اقتضاء) الاقتضاء ما يقتدر تصحيح الكلام كاعتق عبد لعني بألف فانه يقضى سبق البيع ليصح العتق عن الآخر وهنا كذلك فان جهة تصرف البائع عن المشتري تنقضي ان يقتدر القبض سابقا عليه ولهذا قال في المنع عن الفصول العمادية وانما كان كذلك لانه لما امر البائع بالعتق فقد علم ان بسلطه على القبض واذا اعتق البائع بأمره صار المشتري قابضا قبضا باقاعله اه فافهم (قوله مالا يملكه الآخر) فان الآخر هو المشتري لا يصح اعتاقه بنفسه ولا يجوز له الطعن والذبح لكن الظاهر ان المأمور وهو البائع في مسألة الطعن والذبح لا يجوز له أيضا لان الواجب عليه الفسخ رفعا للمعصية كما مر وفي فعله ذلك تقريرها فقد استوى الآخر والمأمور في ذلك ولذلك ذكر في الصرمسألة الآخر بالعتق فقط ثم قال وهذه عجيبة حيث ملك المأمور ومال ملك الآخر اه والظاهر أن البائع يأثم بالعتق أيضا لما قلنا ولكن الذي ملكه هو دون الآخر انما هو فذاذ ما لعتق مع قطع النظر عن الاثم وعدمه كما في باقي تصرفات المشتري بعد القبض هذا ما ظهر في قدره (تنبيه) لهذه المسألة نظير ملك المأمور فيه مالا يملكه الآخر وهو ما مر في قول المتن أو امر المسلم ببيع خرا أو خنزير أو شراهما ذميا أو أمر الحر ببيع غيره صيده (قوله وما في الخاتمة الخ) أي حيث جعل العتق عن البائع والدق والشاة له أيضا ومثله في البرازية أيضا (قوله كما بسطه العمادى) وأقره في جامع الفصولين (قوله وقفا صححنا) فلو فاسدا كان شرط فيه بيعه عند الحاجة لا يمنع الفسخ ط (قوله وأخرجه عن ملكه) عطف لازم على قوله وقفه (قوله وما في الفصولين) حيث قال ولو وقفه أو جعله مسجدا لا يطل حق الفسخ ما لم يبين اه ح أي فالمانع من الفسخ هو البناء (قوله غير صحيح) جعله في النهر على إحدى روايتين وهو أولى من التعليل ح وجعله في البحر على ما ذالم يقض به اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد لازومه قلت لكن المسجد يلزم بدون القضاء

اتصافا فاقهم (قوله اورنه) أى وسلة لأن الرهن لا يلزم بدونه (قوله أو أوصى به) أى ثم مات لأنه يتقل من ملكة إلى ملك الموصى له وهو ملائمتها مستنداً فصار كالإباحة منع (قوله أو تصدق به) أى وسلة لأنه لا يصح ج عن ملك المتصدق بدون تسليم (قوله نفذ البيع الفاسد) أى لزم والأفلاصل أن النافذ ما قبل الموقوف والألزم ما لا خيار فيه وهذا فيه خیار الفساد وهذه التصرفات لزم تأمل ثم إن الشارح تبع المصنف حيث جعل فاعل نفذ هو البيع الفاسد والمفهوم من الهداية أن الفاعل ضمير يعود إلى ما ذكر من التصرفات وقال في الفتح فإذا اعتقه أو باعه أو وهبه وسله فهو جائز وعليه القيمة لما ذكرنا من أنه ملكه بالقبض فتنفذ تصرفاته فيه وإنما وجبت القيمة لأنه انقطع حق الاسترداد لتعلق حق العبدية والاسترداد حق الشرع وحق العبد مقدم لفقره فقد فوت المكتنة بتأخير التوبة اه ملخصاً أى أن الواجب عليه كان هو التوبة بالقسم والاسترداد دوناً أخيراً إلى وجود هذه التصرفات التي تعلق بها حق عبيد يكون قد فوت مكتنته من الاسترداد فتعين لزوم القيمة ومقتضاه أن المعصية تقترن عليه فلا يخرج عن عهدتها إلا بالتوبة وإن الفسخ قبل هذه التصرفات توبة كما يشير إليه قول الشارح رفعها للمعصية (قوله إلا في أربع الخ) عبارة الأشباه العقد الفاسد إذا تعلق به حق عبيد لم يرفع الفساد إلا في مسائل أجر فاسد أجاز المستأجر صحيفاً فلا تولقها المشتري من المكره لوباع صحيفاً للمكره نفسه المشتري فاسد إذا أجزأه فالبائع نفسه وكذا إذا تزوج اه واثت خبر بأن كلام المتن في تصرف المشتري فاسداً فلا يصح استثناء الأولى لعدم دخولها وكذا الثانية لاحتراز المتن عنها والصورة الثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير إجارة ونكاح اه ح قلت والضامري نفسه للعقد الأول بقرينة الاستثناء وعليه فتقوله وكذا إذا تزوج أى يكون للبائع نقض البيع لا للتزويج فلا يشافي ما يأتي تحريره (قوله وكذا كل تصرف قولى) عطف على قوله في جميع ما مر وأراد به نحو التدبير وما لوجه مهر أو بدل صلح وإجارة أو غير ذلك مما يحضر جه عن ملكه كما تفهده عبارة النقاية التي نقلناها عند قوله فان باعه (قوله غير إجارة ونكاح) أى فلا ينعان الفسخ لأن الإجارة تفسخ بالاعذار ورفع الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه إخراج عن الملك بجر (قوله وهل يطل نكاح الامة) لما ذكر أن النكاح لا ينعى البائع من فسخ البيع أراد أن يبين أنه هل ينفسخ النكاح الذى عقده المشتري كما ينفسخ الإجارة ام لا (قوله المختار نعم ولو الجلية) مخالف لما صرح به في الفتح من عدم الانفساخ وكذا في الزبلي وغاية البيان عن التحفة وقال في الجبتي إلا الإجارة وتزويج الامة لسكن الإجارة تنفسخ بالاسترداد دون النكاح وفي التتارخانية عن نوادر ابن سماعة لو فسخ البيع للفساد وأخذ البائع الجارية مع نقصان التزويج ثم طلقها الزوج قبل الدخول رد البائع على المشتري ما أخذ من نقصان وفي السراج لا ينفسخ النكاح لأنه لا يفسخ بالاعذار وقد عقده المشتري وهى على ملكه وقد نقل في البحر عبارة السراج ثم قال وبشكل عليه ما ذكره الوالوجي في الفصل الأول من كتاب النكاح لو تزوج الجارية المبيعة قبل قبضه وانقضى البيع فإن النكاح يطل في قول أبي يوسف وهو المختار لأن البيع متى انقضى قبل القبض انقضى من الأصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا اه إلا أن يحمل ما في السراج على قول محمد وأظهر بينهما فرق اه ما في البحر وتبعه في النهرو المنع وكتب فيما علقته على البحر أن الفرق موجود لأن كلام الوالوجي فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المقيد للملك ثم رأيت طبعه على ذلك الفرق وكذلك ثبت عليه الخبر الرمي في حاشية لأصح حيث قال العجب من ذلك مع أن ما في السراج فيما عقده بعد القبض وما في الوالوجية قبل القبض كما هو صريح كل من العبارتين فكيف ينشكلك بأحدهما على الأخرى ولئن كان كلام السراج في البيع الفاسد وكلام الوالوجي في مطلق البيع فقد تقرر أن فساد البيع بكثرة في الأحكام فتأمل اه قلت ويكفي ما سمعنا نقله عن كتب المذهب على أن الظاهر أن كلام الوالوجية لا يمكن جملة على مطلق البيع بل مراده البيع الفاسد لأن البيع الصحيح صورة أمانان يتقضى بالاستحقاق أو بالخيار أو بهلاك المبيع قبل قبضه ولا فرق في الأولين بين ما قبل القبض وما بعده لعدم الملك أصلاً فتخصيصه بالحكم بما قبل القبض دليل على أنه أراد البيع الفاسد فإذا تزوجها المشتري قبل القبض ثم فسخ العقد يظهر بطلان النكاح لكونه قبل الملك بخلاف ما إذا تزوجها بعده لأنه تزوجها وهى في ملكه فلا يفسخ النكاح بفسخ البيع واما إذا ماتت الجارية قبل قبضها في يد البائع فقد صرح في متفرقات يوسع البحر عن الفتح بأنه لا يطل النكاح وإن بطل البيع (قوله كرجوع هبة) أى رجوع

(اورنه أو أوصى) أو تصدق

(به نفذ) البيع الفاسد في جميع

ما مر وما منع الفسخ لتعلق حق

العبدية إلا في أربع مذكورة في

الأشياء وكذا كل تصرف قولى

غير إجارة ونكاح وهل يطل

نكاح الامة بالفسخ المختار نعم

ولو الجلية ومعنى زال المانع كرجوع

هبة وعجز مكاتب وفك رهن

واهب في هبته بقضاء اوديونه كافي البصر عن الفسخ (قوله عا دحق الفسخ) لان هذه العقود لم يوجب الفسخ من كل وجه في حق الكل فصولين وكذا لو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء فلبائع حق الفسخ ولو لم يقض بقيمة لزوال المانع ولوردت بعيب بلا قضاء لا يعود حق الفسخ كالأول اشتراطاً ثانياً بجر لان رده بلا قضاء عقد جديد في حق ثالث (قوله لا بعده) أي لو زال المانع بعد القضاء بالقيمة على المشتري لا يعود حق الفسخ لان القاضي ابطال حق البائع في العين ونقله الى القيمة باذن الشرع فلا يعود حقه الى العين وان ارتفع السبب كالأول فبقي على الغاصب بقيمة المقتضوب بسبب الاباق ثم عاد العبد ذخيرة ومراوده بالقيمة ما لم يمتثل (قوله بموت احدهما) وكذلك بالاجارة والرهن كاعلمته (قوله حتى يرد ثمنه) أي ما قبضه البائع من ثمن واقعة كافي الفسخ (قوله المنقود) لان المبيع مقابل به فبصرفه بحسب ما كان من فسخ والمراد بالمنقود المقبوض احترازاً عن الدين (قوله بخلاف مالو شري) أي بخلاف غير المنقود كالأول شري الخ (قوله كاجارة ورهن) أي فاسدين اه ح وقوله وعقد صحيح قبل مواءه بخلاف عقد صحيح لما في التبرأ ما اذا لم يكن الثمن منقوداً كما اذا اشترى من مدنيته عبداً بدين سابق شراء فاسداً وقبضه بالاذن فأراد البائع أخذه بحكم الفساد ليس للمشتري حسيه لاستيفاء ماله عليه من الدين والاجارة الفاسدة وكذلك الرهن الفاسد على هذا بخلاف ما اذا كان العقد صحيحاً في الأبواب الثلاثة اه قات هذا بناء على ما فهمه المعترض وهو غير متعين لانه يمكن حل كلام الشارح على وجه صحيح وهو أن قوله كاجارة ورهن راجع لاصل المسألة وهو قوله لا يأخذه حتى يرد الثمن المنقود فيكون المراد ما اذا كان بدل الاجارة والرهن منقودين قال في الصبر وأشار المؤلف الى انه لو استأجر اجارة فاسدة ونفذ الاجارة وارهن رهن فاسداً أو اقترض قرض فاسداً وأخذ به رهنه كان له ان يحبس ما استأجر وما ارهن حتى يقبض ما نقد اعتباراً بالعقد الجائز اذا تفاخضا اه ونحوه في الفسخ وعليه فقوله وعقد صحيح قصد بذكره ان هذه العقود مثله اذا كان البديل فيها منقوداً فانه اذا كان منقوداً افرق بين العقد الصحيح والفاسد في شئ حتى احبس بعد الفسخ في الكل بل الفرق بينهما في غير المنقود قال في جامع الفصولين برهن الخاينه شري من مديونه فاسداً ففسخ ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذا الواجر من دائه اجارة فاسدة ولو كان عقد البيع او الاجارة جائزاً فله الحبس لدينه اه فأما أن له الحبس في العقد الجائز اذا كان البديل غير دين بالاولى فافهم (قوله والفرق في الكافي) أي الفرق بين الفاسد والصحيح ان كان البديل غير منقود حيث يملك الحبس في الصحيح دون الفاسد هو ما ذكره في كافي التمسك وحاصله انه لما وجب للمدين على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصاً لاستواءهما مقدراً ومضافاً اعتبر بما لو استوفينا حقيقة فكان له حق الحبس وفي الفساد لم يملك الثمن بل يجب قيمة المبيع عند القبض وهي قبله غير مقصورة لاحتمالها السقوط بالفسخ ودين المشتري مقترن والمقاصدة انما تكون عند الاستواء ومضافاً لم يكن له حق الحبس اه (قوله فان مات احدهما) عبارة العيني والزباني فان مات البائع وهي ان نسب لقول المذنب فالمشتري احق (قوله والمستقرض) بأن استقرض قرضاً فاسداً وأعطى به رهنه بجر (قوله فاسداً) حال من الكل وفيه وصف الصادق بصفة عقده مجازاً لانه يملكه (قوله بعد الفسخ) نص على التوهيم فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى ط (قوله فالمشتري ونحوه) أي المستأجر والمقرض والمرتهن وحاصله ان الحلي الذي بيده عين المبيع والمستأجر او الرهن احق بما في يده من العين من غرماء الاخر المثلث حتى يقبض ما نقد قال في الفتح لانه مقدم عليه في حياته فكذا على ورثته وغرمائه بعد وفاته الا ان الرهن مضمون بقدر الدين والمشتري بقدر ما أعطى فما فضل فللغرماء اه قال الرجعي لكن سيأتي في كتاب الاجارة ان الراهن فاسداً اسوة الغرماء وسيأتي آخر الرهن مثل ما هنا وفتقناً بأن ما هنا وما يأتي في الرهن اذا كان الرهن سابقاً على الدين وما في الاجارة اذا كان الدين متقدماً على الرهن اه وسيأتي توضيحه في آخر الرهن ان شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكر ما اذا مات المشتري فاسداً وفي الخلاصة والبرزخية ولومات المشتري فالبائع احق من سائر الغرماء بما عليه فان زاد شي فهو للغرماء اه ومعناه انه لو اشترى عبداً فاسداً وتقاضاه ثم مات المشتري وعليه ديون وفسخ البائع البيع مع الورثة فالبايع احق بحالة العبد وهي ما قبضه من المشتري حتى يسترد العبد المبيع كالومات البائع فأتت كانت قيمة العبد اكثر مما قبض فالزائد للغرماء هذا ما ظهر في قنأمله (قوله بل قبل تجهيزه) أي تجهيز البائع أو المؤجر وما

عاد حق الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة لا بعده ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما فيختلف الوارث به يبقى (و) بعد الفسخ (لا يأخذه) بآثمه (حتى يرد ثمنه) المنقود بخلاف مالو شري من مديونه بدينه شراء فاسداً فليس للمشتري حسيه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق في الكافي (فان مات) احدهما أو المؤجر أو المستقرض أو الراهن فاسداً عيني وزباني بعد الفسخ (فالمشتري) ونحوه (احق به) من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حسيه حتى يأخذ ماله (فيأخذ) المشتري (دراهم الثمن بعينه لو فاقته)

ومابعده بمعنى انه لو مات وصكان المبيع فو امثلا جميع لشكبه به فلامشترى حبه سقي بأخذ ماله قال ط
والاولى أن يقول بل من تجهيزه (قوله بناء على تعيين الدراهم) المراد بها ما يشمل الذات وفي الاشياء النقد
لا يتعين في المعاوضات وفي تعيينه في العهد الفاسد رويان ورجح بعضهم تفصيلا بأن ما فسد من أصله أى كالم
ظهور المبيع حرا أو أم ولد يتعين فيه لا فيما يتنقص عهد حصته أى كالموهلك المبيع قبل التسليم والصحيح تعيينه
في الصرف بعد فساد وبعدها لا المبيع وفي الدين المشتري فيمن بر نصف ما قبض على ثريكة وفيما اذا تبين
بطلان القضاء فلا وادعى على آخر مالا أو أخذه ثم أقر أنه لم يكن له على خصمه حق فعلى المشتري رد عين ما قبض مادام
قائما ولو لا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترد مثل نصفه ولذا الزمهاز صكاته لو نصابا بحوليا عند ها
ولا في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك وتتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة
والمضاربة والغصب وتعامه في جامع الفصولين ١٥ (قول المصنف وطاب للبايع مارجح لا للمشتري) صورة
المسألة ما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل اشترى من رجل جارية بعا فاسدا بالق درهم وتقابضا ورجع كل
منهما فباعها بثلثي يصدق الذي قبض الجارية بالرجح ويطيب الرجح للذي قبض الدراهم ١٥ وقول الشارح
والمحاطب الخ ١٥ ورد في صورة جواب عما استشكله صدر الشريعة وصاحب العناية والفتح والمردو والجبر
والمخ وغيرهم من أن المذكور في المتن من أن الرجح يطيب للبايع في الثمن النقد هو الموافق للرواية المتصوصة
في الجامع الصغير وهو صريح في أن الدراهم لا تتعين في البيع الفاسد فيناض قولهم ان تعينه عليه هو الاصح
فانه يقتضي أن الاصح أنه لا يطيب الرجح للبايع فيما قبض وقد أجاب العلامة سعدى جلي في حاشية العناية
بما أشار اليه الشارح وهو أنه يطيب على كل من القولين لأن عدم التعيين انما هو في العقد الثاني الصحيح
لا في العقد الاول الفاسد ١٥ ويانه انه اذا باع فاسدا وقبض دراهم الثمن ثم قسح العقد يجب رد تلك الدراهم
بعينها على المشتري لان الاصح تعيينها في البيع الفاسد فلا يشتري بها عابدا مثلا شراء محيصا طاب لمارجح
لانها لا تتعين في هذا العقد الثاني لكونه عقد صحيحا حق لو أشار اليها رقت العقد له دفع غير ما فسد تعيينها
في هذا العقد الصحيح لا يشاق كون الاصح تعيينها في العقد الفاسد وقد أجاب العلامة الخليل الرمي بمثل ما أجاب
العلامة سعدى قبل اطلاع عليه وقال انى في عجب عجيب من فهم هؤلاء الاجلاء التناقض من مثل هذا مع
ظهوره (قوله لا على الرواية الصحيحة) أى القائلة بعدم تعيين الدراهم في العقد الفاسد ١٥ ح (قوله في بيع
يتعين بالتعيين) أراد بالبيع المبيع وأشار بقوله يتعين بالتعيين كالمعد مثلا الى وجه الفرق بين طيب الرجح
للبايع لا للمشتري وهو أن ما يتعين بالتعيين يتعلق بالعقد فيمكن التثبت فيه والنقد لا يتعين في عقود المعاوضة
فلم يتعلق العقد الثاني بعينه فلم يمكن التثبت فلا يجب التصديق كما في الهدية وانما لم يتعين النقد لان عن المبيع
ثبت في الذمة بخلاف نفس المبيع لان العقد يتعلق بعينه ومضاد هذا الفرق انه لو كان بيع مقايضة لا يطيب
الرجح لهما لان كلاما من البدلين مبسوع من وجهه ولو كان عقد صرف يطيب لهما لكن قد منّا آتفاعن الاشياء أن
الصحيح تعيينه في الصرف بعد فساد وفي شرح البيري عن الخلاطى انه الصحيح المذكور في عامة الروايات ١٥
قافهم (قوله بأن باعه بأزيد) تصوير لظهور الرجح فلا يطيب له ذلك الرائد عما اشترى به وأعاد أن ذلك
في أول عقد وأما اذا أخذ الثمن وانجز ورجع بعده أيضا يطيب له لعدم التعيين في العقد الثاني كإبائه عليه ط
وهو ظاهر مما مر (قوله كاطاب الخ) صورته ما في الجامع الصغير أيضا لو ادعى على آخر مالا لقتضاه ثم تصادقا
على انه لم يكن له عليه شيء وقدر رجح الدعوى في الدراهم التي قبضها على انهادينه يطيب له الرجح لان الدين زوجم
بالاقرار عند الدعوى ثم استحق بالتصادق وكان المقبوض بدل المستحق وهو الدين وبذل المستحق مملوكا ملكا
فاسدا بدليل أن من اشترى عبدا بخجارة أو ثوب ثم أعنت العبد واستحققت الحارية يصع عنت العبد فلم يكن بدل
المستحق مملوكا يصع العنت اذا عنت في غير الملك وتعامه في الفتح (قوله لان بدل المستحق مملوكا) كذا فيما
رأيت في عدة نسخ نصب مملوكا وهو كذلك في بعض نسخ النهر وفي بعضها بالرفع وهو الصواب على اللغة
المشورة في رفع خبرنا (قوله فيما يتعين) كالعروض لا فيما لا يتعين كالنقد ومرتبه يانه (قوله كالغصب)
وكالوديعة فاذا تصرف الغاصب أو المودع في العرض أو النقد تنفذ الرجح لتعلق العقد بما لغيره وتعامه
في الدبر (قوله وقال الكمال الخ) تقييد لما في المتن (قوله لا يملكه أصلا) لانه يتبين انه لا ملك له فيه

مطلب

في تعيين الدراهم في العقد الفاسد

ومثلها لو هالكه بناء على تعيين

الدراهم في البيع الفاسد وهو

الاصح (و) انما طاب للبايع

مارجح في الثمن لا على الرواية

الصحيحة المقابلة للاصح بل على

الاصح أيضا لان الثمن في العقد

الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في

الاول كما افاده سعدى (لا) يطيب

(للمشتري) مارجح في بيع يتعين

بالتعيين بأن باعه بأزيد تعلق

العقد بعينه فتدرك التثبت في الرجح

فتصدق به كاطاب رجح مال

أعاه على آخر فصدقه على ذلك

(قضي له) أى أوفاه اياه (ثم)

ظهر عدم تصادقهما انه لم يكن

عليه شيء لان بدل المستحق مملوكا

ملك فاسدا والتثبت لفساد الملك

انما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين

وأما التثبت لعدم الملك كالغصب

فيعمل فيها كما بسطه خسرو

واين الكمال وقال الكمال لو تعهد

الكذب في دعواه للدين لا يملكه

اصلا

وقوله في النهز وقبه الحرام يتنقل
 ولودخل بامان وأخذ مال حرمي
 بلا رضاه وأخرجه البناء ملكه
 وضع يبعه لئلا يتنقل
 ولا للمشتري منه بخلاف البيع
 الفاسد فإنه لا يتنقل له لنفسه
 عقده وبطبيع للمشتري منه لعمدة
 عقده وفي حظر الاشياء الحرمه
 تتعدد مع العلم بها الا في حق
 الوارث وقده في الظهريه بأن
 لا يعلم ارباب الاموال وخصفقه
 ثمة (بني أو غرس فيما اشتراه
 فاسدا)

مطلب
 البيع الفاسد لا يتنقل له ويتنقل
 للمشتري منه

مطلب
 الحرمه تتعدد

مطلب
 فمن ورث ما لا حراما

وتحريم أي فلا يتنقل له ما ربح مطلقا سواء تحريم أو لا (قوله وقوله في النهز) ينسب إليهم في الاقرار بأن المقتله
 إذا كان يعلم أن المقتل كاذب في اقراره لا يحل له أخذه عن كرهه أما لو أشبهه الامر عليه حل له الأخذ عند مجده
 خلا فلا يبي وسف وحسن لا يتنقل له ربحه ويحمل الكلام ههنا على ما إذا اذن أن عليه ذنبا لا يراى من أبيه ثم
 تن أن وكيله أو فاه لا يبي قصدا فاعلى أن لا دين لغنث لا يتنقل له وهذا فقه حسن قد برهه اه وقوله عنه الرمي
 وأقره وبه اندفع ما في الجرمين أن نظاهرا اطلاقهم خلاف ما في الفتح (قوله الحرام يتنقل) أي يتنقل حرمة وان
 تداولته الايدي وتبدلت الاملاك وبأى تمامه قريبا (قوله ولا للمشتري منه) فيكون بشرا انه منه مسيئا لانه
 ملكه بكسب خبيث وفي شرائه تقرير للقبث ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من وده على الحريمي لأن وجوب الرد
 على البائع انما كان لمراعاة ملك الحريمي ولاجل عذر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما
 في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه من غيره يعاصيها فان الثاني لا يؤمر بالرد
 وان كان البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد زال ببعه لان وجوب الرد فساد البيع حكمه مقصور على ملك
 المشتري وقد زال ملكه بالبيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسر خسي من الباب الخامس بعد المائة
 (قوله وبطبيع للمشتري منه لعمدة عقده) فيه أن عقد المشتري في المسألة الاولى صحيح أيضا وقد ذكر هذا
 الحكم في الجرمين عز الالاسيحياتي بدون هذا التعليق فكان المناسب اسقاطه ثم اعلم انه ذكر في شرح السير الكبير
 في الباب الثاني والستين بعد المائة انه ان لم يرد بكره للمسلمين شراؤه منه لانه ملك خبيث بمنزلة المشتري فاسدا
 اذا أراد بيع المشتري بعد القبض بكره شراؤه منه وان نفذ ببعه وبعقه لانه ملك حصل له بسبب حرام شرعا
 اه فهذا بخلاف لقوله وبطبيع للمشتري وقد يجاب بأن ما أخرجه من دار الحرب لما وجب على المشتري رده على
 الحريمي لبقاء المعنى الموجب على البائع رده تمكن الخبث فيه فلم يبط للمشتري أيضا كالبائع بخلاف البيع
 الفاسد فان رده واجب على البائع قبل البيع لاعلى المشتري لعدم بقاء المعنى الموجب للرد كما قد مناه فلم يتمكن
 الخبث فيه فلذا طاب للمشتري وهذا الاضافي أن نفس الشراء مكروه لمصلحة البائع بسبب حرام ولان فيه
 اعراضا عن الفسخ الواجب هذا ما ظهري (قوله الحرمه تتعدد الخ) نقل المحوى عن سدي عبد الوهاب
 الشعرائي انه قال في كتابه المتن وما نقل عن بعض الحنفية من أن الحرام لا يتعدى ذمتين سألت عنه الشهاب بن
 الشلبني فقال هو محمول على ما إذا لم يعلم بذلك أما لو رأى المكاس مثلا بأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه
 آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر آخر فهو حرام اه (قوله الا في حق الوارث الخ) أي فانه اذا علم أن كسب
 مورثه حرام يحل له لكن اذا علم المال ثلث بعينه فلا شك في حرمة ووجوب رده عليه وهذا معنى قوله وقده
 في الظهريه الخ وفي منية المفتي مات رجل ويعلم الوارث أن اياه كان يكسب من حيث لا يحل ولكن لا يعلم
 الطالب بعينه لم يرد عليه حل له الا بالرد والافضل أن يتورع ويتصدق بنية خصماء أبيه اه وكذا لا يحل اذا علم
 عن الغصب مثلا وان لم يعلم مال الكسبي في الزاوية أخذ مورثه رشوة وظلما علم ذلك بعينه لا يحل له أخذه والا
 فله أخذ حكا أمان في الديانة فيصدق بنية ارضاء الخصماء اه والحاصل انه ان علم ارباب الاموال وجب
 رده عليهم والافان علم عين الحرام لا يحل له ويتصدق بنية صاحبه وان كان ما لا يتحاطا مجتمعين الحرام ولا يعلم
 اربابه ولا شيئا منه بعينه حل له حكا والاحسن ديانة التنزه عنه في الذخيرة سئل الفقيه أوجعقر عن اكتسب
 ماله من امراء السلطان ومن الغرامات المحترقات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال
 اجب الى في دينه أن لا يأكل وبعده حكا ان لم يكن ذلك الطعام غصبيا أو رشوة وفي الخيانة امرأة زوجها
 في أرض الجوران أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى طعاما
 أو كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من تناوله والائتم على الزوج اه (قوله وخصفقه ثمة) أي في
 كلاب الحظر والاباحة قال ههنا بعد ذكره ما ههنا لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمرات حلال ثم روى وقال
 لا نأخذ هذه الرواية وهو حرام طائعا على الورثة فتنبه اه مع ومفاده الحرمه وان لم يعلم اربابه وينبغي تقيده
 بما اذا كان عين الحرام ليوافق ما نقلناه اذ لو اختلف بحيث لا يتميز ملكه ملكا خبيثا لكن لا يحل له التصرف فيه
 ما لم يؤدبه كما حققناه قبل باب زكاة المال فتأمل (قوله بني أو غرس فيما اشتراه فاسدا) وكذا لو شري فاسدا
 قضبان نخل فغرسه وأطعمه وان شراء مطعمه ما فغرسه فكذلك عنده وعند الثاني يقلعه ان لم يضر الارض ذخيرة

شروع فيما يقطع حتى الاسترداد

من الأفعال الحسية بعد الفراغ

من القولية (رزمه قيمتها)

وامتنع الفسخ وقالوا بفسخهما ويرد

المبيع ووجه الكمال وتعقبه

في النهر لخصولهما بتسليط البائع

وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة

كصبغ وخياطة وطحن حنطة

ولت سويق وغزل قطن وجارية

علقت منه فلو منفصلة ككولد

أو متولدة كسمن فله الفسخ وبضمها

بإستلاكها سوى منفصلة غير

متولدة جوهرية وفي جامع

الفصولين لو نقص في يد المشتري

بفعل المشتري أو المبيع أو بأفة

سماوية أخذه البائع مع الأرض

ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل

أجنبي خير البائع (وكره) تحرر بما

مع الصفة (المبيع)

مطلب

في أحكام زيادة المبيع فاسدا

(قوله رزمه قيمتها) أي قيمة الدار والأرض منع والاولى افراد الضمير لأن العطف بأو وهله الكرخي في
مختصره بأن البناء استهلاك عند الامام أي ومنه الغرض لأن البناء والغرض يقصد بهما الدوام وقد حصلنا
بتسليط من البائع فينقطع بها حق الاسترداد كالبيع (قوله ووجهه) حيث قال وتولهما وجهه وكون البناء
يقصد للدوام بمنع للاتفاق في الاجارة على ايجاب القلع فظهر أنه قد يراد للبقاء وقد لان قال ان المستأجر يعلم
انه يكلف القلع ففعله مع ذلك دليل على انه لم يراد للبقاء قلنا المشتري فاسدا أيضا يكلف القلع عندما اه (قوله
وتعقبه في النهر الخ) حيث قال أقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يقصد به الدوام بخلاف الاجارة وهذا
عرف أن محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حتى الاسترداد اه قلت
وفيه أن المؤجر أيضا ملط المستأجر على الانتفاع بارضه والمستأجر على البناء فلاحسن الجواب بالفرق بين
التسليطين بأن البائع سلطه على المبيع على وجهه قد ينقطع به حتى الاسترداد بأن يخرج عن ملكه ببيع ونحوه
أو بأن يفعل فيه ما يقصد به الدوام لم يورأ أن لا يطلب البائع الفسخ قبله بخلاف المؤجر فانه انما سلطه في وقت
خاص وأما كون الفسخ حقا للشرع فلا يبطئ بتسليط البائع فينقص بأنه قد بطل باخر اجاره عن ملكه ببيع
ونحوه وهو تسليط البائع فكذلك انا فقد بطل الحق العبد لقره وكون البيع ونحوه تعلق به حتى الغيرة قدم وهنا
تعلق به حتى العاقد العاصي فلا يقدم قد يمنع بأن العاصي لم يبطئ الشرع حقه كمن غصب حجرا وجعله اس حائطة
بضم قيمته ولا يكاف بنقص الحائط فانهم (قوله وكذا) أي ومثل البناء والغرض في امتناع الفسخ كل زيادة
متصلة بالمبيع غير متولدة منه (قوله وجارية علقت منه) جعله من الزيادة الغير المتولدة نظر الماء الرجل ط
(قوله فلو منفصلة كولد الخ) أي بأن ولدت من غير المشتري وفي الجوهرية لو كانت الزيادة متصلة غير متولدة
كالصبغ والخياطة انقطع حتى الفسخ وان كانت متولدة أي كالسمن لامتنع الفسخ وكذا منفصلة متولدة ككولد
والغرض والأرض ولو هلكت هذه الزوائد في يد المشتري لا يضمنها وان استهلكها ضمن وان هلك المبيع فقط فللبائع
أخذها وأخذ قيمة المبيع يوم القبض وان كانت منفصلة غير متولدة كالكسب والهبة فللبائع أخذ المبيع معها
ولا تعيب له وتصدق بها وان هلكت في يد المشتري لا يضمن وكذا الواسطة لملكها عنده وعندهما يضمن وان استهلك
المبيع فقط ضمنه والزوائد لتقرر ضمنه الاصل اه ملخصا وبه علم أن الزيادة بأقسامها الاربع لا تمنع الفسخ
الا المتصلة الغير المتولدة أما المتصلة المتولدة كالسمن والمنفصلة المتولدة ككولد والغير المتولدة كالكسب
فانها لا تمنع الفسخ وانه يضمن المنفصلة المتولدة بالاستهلاك لا بالهلاك وكذا غير المتولدة عنده ما لا عنده وهذا
التقرير أيضا موافق لما في البرع من جامع الفصولين (قوله سوى منفصلة غير متولدة) أي كالكسب وهذا
استثناء من قوله وبضمها بإستلاكها فان هذه لا تضمن بالاستهلاك عند الامام كما علمته (قوله لو نقص الخ)
شروع في حكم نقصان المبيع فاسدا بعد بيان زيادته (قوله أخذه البائع مع الأرض) أي ارض النقصان
ويجبر على ذلك لو اراده المشتري لما في جامع الفصولين لو قطع ثوبا سرا فاسدا ولم يخطه حتى أودعه عند بائعه
بضمن نقص القطع لا قيمته لوصوله إلى رتبة الاقدار فمعه وقوع عن الرد المستحق قال هذا التعديل إشارة إلى
أن المبيع فاسدا اذ انقص في يد المشتري لا يبطئ حقه في الرد ولو بطل لما كان الرد مستحقا عليه اه فهو كإثري
ناطق بما قلناه لم (تنبيه) لوزال العيب رجع المشتري على البائع بالأرض الذي دفعه اليه كما لو ابيضت عين
الجارية في يد المشتري فاسدا وردت مع نصف القيمة ثم ذهب الباسط فعلى البائع رد الأرض كما في التنازعانية
ومثله ما قد تمناه عنها فيما لزوج المشتري الأمانة ثم فسخ البيع وأخذ البائع نقصان التزوج ثم طلقها الزوج قبل
الدخول بهارجع المشتري على البائع بما أخذ (قوله صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه
حبس عن البائع هلك على البائع جامع الفصولين (قوله خير البائع) ان شاء أخذه من المشتري وهو رجع على
الجانبي وان شاء أتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري جامع الفصولين (قوله وكره) تحرر بما مع الصفة أشبار
إلى وجهه تأخير المكروه عن الفاسد مع اشتراكهما في حكم المنع الشرعي والهم وذلك انه دونه من حيث صحته
وعدم فساده لأن النبي باعتبار ما عني بمجاور للبيع لا في ماله ولا في شرائط صحته ومثل هذا النبي لا يوجب
الفساد بل الكراهة كما في الدرر وفيها أيضا انه لا يجب فسخه ويملك المبيع قبل القبض ويجب الفسخ لا القيمة اه
لكن في النهر عن النهاية ان فسخه واجب على كل منهما أيضا صونا لهما عن المظهور وعليه منى الشارح في آخر

مطلب

أحكام نقصان المبيع فاسدا

مطلب

في البيع المكروه

الحلواني هو أن يمنع المصارح المأخوذة من البيع ويقول له لا تبع أنت أنا أعلم ذلك فتسوك له ويسيع
ويغالي ولو تركه يسيع بنفسه لخص على الناس (قوله لموافقته آخر الحديث) ولموافقته تصدير راوى
الحديث كما قد مناه عن الصعيين (قوله دعوا الناس يربق بعضهم بعضا) كذا في البصر والذي في
الفتح دعوا الناس يربق الله بعضهم من بعض ونقل الخبير الرمي عن ابن حجر الهيتمي أن بعضهم زاد دعوا
الناس في غفلاتهم ونسبه لمسلم قال وهو غلط لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في كتب الحديث كما قضى به
سبها بأيدى الناس منها اهـ (قوله ولذا عدى باللام لابن) هذا مرجع آخر للتفسير الثاني فإن اللام في أن
يسيع حاضر لباد تكون على حقيقتها وهي التعليل أما على التفسير الأول تكون بمعنى من أوزانته لأنه يقال بعث
التوب من زيد قال في الصباح وربما دخلت اللام مكان من يقال بعثك الشيء وبغته لك فاللام زائدة زيادتها في
قوله تعالى واذنوا أنالزاهم مكان البيت والاصل بوا أنالزاهم (قوله لمأمر) أي قرياس من قوله وقد باع
عليه الصلاة والسلام الخ (قوله ويسعى بيع الدلالة) أي يسيع الدلال قال في الفتح وهو وصفة البيع في أسواق
مصر المسمى بالبيع في الدلالة (قوله ولا يفرق) بالبناء للمجهول وهو أولى من قول النهر ولا يفرق المالك
لأن حذف الضاعل لا يجوز الآن يقال أنه تفسير للضاهر الراجع إلى المالك المفهوم من المقام تأمل وكما يمنع
المالك عن التفريق يمنع المشتري كما يأتي والكراهة فيه تنجيمية كما في الفتح (قوله عبر بالنفي مبالغة في المنع)
كذا في الفتح وجهه أن شأن المسلم عدم فعل المحرم شرعا فكانه أمر لا يقع منه فلا حاجة إلى نهي عنه (قوله
وعن الثاني الخ) قال العلامة نوح في حواشي الدرر وعن أبي يوسف روايتان رواية لا يجوز البيع في قرابة
الولاد ويجوز في قرابة غيرها وهو الأصح في مذهب الشافعي وفي رواية لا يجوز في الكل أي قرابة الولاد وغيرها
وهو قول الإمام أحمد لأن الأمر بالرد في الحديث لا يكون إلا في الضايع وقال مالك لا يجوز في الأم ويجوز
في غيرها اهـ وما ذكره الشارح بعيد عن هذا ط (قوله غير بالغ) أشار به إلى أن مدة منع التفريق تمتد
إلى بلوغ الصغير بالاحتلام أو بالحض وهو قول للشافعي وفي أظهر قوله إلى زمان التمييز يسيع أوغان بالتقريب
وقال بعض مشايخنا إذا راهقا ورضيا بالتفريق فلا بأس به لأنهما من أهل النظر لا تضاهيهما وبعبارة المصلحة
في ذلك فتح (قوله وذى رحم) أطلقه فمثل ما إذا كان صغيرا أيضا أو كبيرا كما في الهدية وغيرها ولذا قال
بعده بخلاف الكبيرين (قوله أي محرم من جهة الرحم) أشار إلى أن الصغير في منه راجع إلى الرحم لا إلى
الصغير فلا بد أن تكون محرمته من جهة الرحم لا من الرضاع احترازا عن ابن عمه هو أخ رضاعا فإنه رحمه محرم
لكن محرمته من الرضاع لا من الرحم وإلى ذلك أشار بقوله فافهم وخبر أيضا بالاولى المحرم لا من الرحم
كالأخ الأجنبية رضاعا وأمر أن الأب والرحم غير المحرم كإن الم (قوله ونوابه) هي التدبير والاستعداد
والكتابة ح (قوله ولوعلى مال) مبالغة على الاعتناق قط كما لا يخفى فلو قدمه لكان أولى اهـ ح لكن
إذا كان عمال لا يخفى استوى فيه التقديم والتأخير فافهم (قوله أو يسيع من حلف بعقته) أي إذا حلف
بقوله أن لمكث هذا فهو حر فباعه المالك منه ليعتق لم يكره لأن العتق ليس بتفريق بل فيه زيادة الفكن
من الاجتماع مع محرمه (قوله أو كان المالك كافرا) ظاهره ولو كان المشتري مسلما لكن لا يناسبه التعليل
مع أنه يكره التفريق بالشراء وفي الفتح أمّا إذا كان كافرا فلا يكره لأنهم غير مخاطبين بالشرائع والوجه
أنه إن كان التفريق في ملتهم حلالا لا يتعرض لهم إلا أن كان بيعهم من مسلم فمتنع على المسلم وإن كان متنعفا
ملتهم فلا يجوز اهـ وذكر قبله أنه يجوز للمسلم شراؤه من حرى مستأمن لأن مفسدة التفريق عارضا
أعظم منها وهو ذهابه إلى دار الحرب وفسه مفسدة الدين والدنيا أما الدين فظاهر وأما الدنيا فغيره للقتل
والسبي اهـ وظاهره أنه يكره للمسلم شراؤه من كافر غير حرى لعدم هذه المفسدة المعارضة وهو موافق
لما استوجبه فمسألة وعلى هذا فلا وجه لما في النهر من أن المراد بالحرى الكافر وبه ظهر أنه كان الأولى
للشارح أن يقول كما في الجراء أو كان البالغ حرياً مستأما لمسلم فإنه لا يمنع المسلم من الشراء دفعا للمفسدة (قوله
أو متعذرا الخ) أي إذا كان المالك متعذرا بأن كان أحدهم الزند والآخر لعمرو فلا بأس بالبيع وإن كان
العبد الآخر لطفل المالك الأول أو لمكانه إذ الشرط اجتماعهما في ملك شخص واحد قال في البرازية
ولو أحد هما والآخر لولد الصغير أو لملوك أو لمكانه أو مضاربه لا يكره التفريق ولو كلاهما فباع أحدهما

مطلب

في التفريق بين الصغير ومحرمه

لموافقته آخر الحديث دعوا
الناس يربق بعضهم بعضا ولذا
عدى باللام لابن (لا يكره يسيع
من يزيد) لما وصي يسيع الدلالة
(ولا يفرق) عبر بالنفي مبالغة في
المنع للغة عليه السلام من فرق
بين والد وولد وأخ وأخيه رواه
ابن ماجه وغيره عيني وعن الثاني
فساده مطلقا وبه قال زفر والأئمة
الثلاثة (بين صغير) غير بالغ
(وذى رحم محرم منه) أي محرم
من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم
هو أخ رضاعا فافهم (إذا كان)
التفريق باعتناق ونوابه ولوعلى
مال أو يسيع من حلف بعقته أو كان
المالك كافرا لعدم مخاطبته
بالشرائع أو متعذرا ونوا لا يخفى
لطفه أو مكانه

قوله وظاهر القهستاني الخ حيث قال ولا بينهما اذا كانا لجلين لكل منهما شخص اولي بصي ورجل او لرجل وامرأته او مكاتبه او مضارب وغمامة في الظلم اه والشخص الطائفة من الشيء كما في المصباح فيمكن أن يكون مراده نال شخص واحدا تاما فيكون المعنى لكل منهما عبد تأمل اه منه

فلا بأس به او تعدد محارمه فله يبيع ماسوى واحد غير الاقرب والاوين والمحق بهما ففخ او (بحق مستحق) كزوجته مستحقا و (كدفع أحدهما) فالجناية يبيعه بالدين او بالتلاف مال الغير (وردة بعيب) لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير (بخلاف الكبيرين والزوجين) فلا بأس به خلافا لاحد قاله شئني احد عشر (وكا يكره) التفريق ببيع) وغيره من اسباب الملك كهدية ووصية (يكروه) يشراء الامن حري ابن مالك و (بشقة الميراث والغنائم) جوهره واعلم أن فسخ المكره واجب على كل واحد منهما أيضا بجر وغيره رفع الائم مجمع وفيه ونصح شراء كافر مسلما ومصحفا مع الاجبار على اخراجهما عن ملكه وسجي في المتفرقات

(فصل في الفضولي)

من ابنه الصغير يكره اه وفي ما اذا كانت الشركة في كل منهما ماضيا وظاهرا القهستاني عدم الكراهة ايضا فراجع (قوله فلا بأس) جواب لقوله ولو لا لطفه على أن لو شرطية لا دامية وانما قبله مما قبله مصرح بالجواب للتنبيه على أنه لا يكره وان كان له ولاية على طفله بحيث يمكن بيعه ماضيا ولا يفرق وان كان له حق في مال مكاتبه بحيث يمكن عود الاثر الى ملكه لا يحزم المكاتب فانهم (قوله او تعدد محارمه الخ) اي محارم الصغير كما لو كان له أخوان شقيقان مثلاً وعمان أو خالان أو أبا كثر فله بيع الرائد على الواحد منهم وبيع الواحد مع الصغير ليستأنس به وله بيع الصغير مع واحد منهم لا وحده قال في الفتح وكذا المملكسة اخوة ثلاثة كآراء وثلاثة صغارا فباع مع كل صغير كبيراً جازاً استصفاً (قوله غير الاقرب) حال من ما احم فلو كان معه أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لأم باع غير الشقيقة كافي الفتح (قوله والاوين) اي وغير الاوين فاذا كان معه أبواه لا يبيع واحد منهما هو الصحيح في المذهب كافي البصر عن الكفاية (قوله والمحق بهما) كاخ لاب وأخ لأم أو خال وعم فالمدى بقرابة الائم قام مقامها والمولى بالاب كالأب واذا كان الصغير أب وأم واجتعا في ملك واحد لا يفرق بين أحدهم فكذا هنا وكذا لو كان له عمه وخالة أو أم وأب أو أم وأب وأخ وابن أحدهما جوهره قلت لكن الاخلاق بالاوين انما يعتبر عند عدم أحدهما للمال في الفتح لو كان معه أم وأخ أو أم وعمه أو خالة أو أخ جازييع من سوى الائم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان شقة الائم تغني عن سواها ولهذا كانت أحم بالضمانة من غيرها والحدة كالأب فلو كان له جدة وعمه وخالة جازييع العمه والخالة ولو كان معه عمه وخالة لم يباعوا الامعا لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ثم قال ولو ادعاه وجلان فصارا أبوين له ثم ملكوا جله فالقياس أن يباع أحدهما لاتحاد جهتهما وفي الاستحسان لا يباع لان الأب في الحقيقة واحد فاحتمل كونه الذي يبيع فيمتنع احتياطاً فصار الاصل انه اذا كان معه عدد أحدهم بعد جازييعه وان كانوا في درجة وكانوا من جنس مختلفين كالأب والام والخالة والعمه لا يفرق ولكن يباع الكل أو يمسك الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعين والخالين جاز أن يمسك مع الصغير أحدهما ويبيع ماسواه ومثل الخالة والعم وأخ لاب وأخ لأم اه (قوله كزوجته مستحقا) بأن ادعى رجل أحدهما أمه وأبنته (قوله بالجناية) كان قتل أحدهما مارجل خطأ ودفعه سيده بها (قوله ويبيعه بالدين) بأن كان مأذونا واستقرقه الدين (قوله لان النظر الخ) يعني أن النظر واليه في منع التفريق دفع الضرر عن غيره وهو الصغير لا الحاق الضرر به اي بالمالك فلو منعنا التفريق هنا كان الزاماً للضرر بالمالك كذا في الفتح اي لان المالك يتضرر بازامه الفداء لولي الجناية والزامه القيمة للغراء والزامه العيب من غير اختياره زلمي (قوله والزوجين) اي ولو صغيرين زلمي (قوله فالمستثنى أحد عشر) فكان الواجب تقديم هذه الجلة على قوله بخلاف الكبيرين والزوجين لعدم دخولهما في المستثنى منه اه ح والاحد عشر الاعتاق فوابعه يبيعه من حلق بعقه كون المالك كافراً كونه متعدداً تعدد المحارم ظهوره مستحقاً دفعه بجناية يبيعه بالدين به بالتلاف مال رده بعيب وزاد في الجرم اذا كان الصغير مرأها ورضيت أمه يبيعه اه ط قلت في الفتح لو كان الولد مرأها ففرضي بالبيع واختاره ورضيته أمه جازييعه اه ويزاد أيضا ما في الفتح حيث قال ومن صور جواز التفريق ما في المتوسط اذا كان للذمي عبد له امرأة أمة ولدت منه وأسلم العبد وولده صغيراً فانه يجبر الذمي على بيع العبد وابنته وان كان تفريقاً بينه وبين أمته لانه يصير مسلماً بإسلام أبيه فهذا التفريق بحق (قوله الامن حري) لان مفسدة التفريق عارضها اعظم منها كما قد منهاه (قوله أيضا) اي كافي البيع الفاسد وقد مناعن الدرر أنه لا يجب فضحه وما ذكره الشارع عزاء في الفتح أول باب الاقالة الى النهاية ثم قال وتعه غيره وهو حق لان رفع العصاة واجب بقدر الامكان اه قلت ويمكن التوفيق بوجوبه عليه مادام يانه بخلاف البيع الفاسد فانهما اذا أصرعا عليه يفرضه القاضي جبراً عليهما ووجهه ان البيع هنا صحيح وعلم قبل القبض ويجب فيه الفتن لا القيمة فلا يلى القاضي فضحه لحصول الملك الصحيح (قوله لمجمع) عبارته ويجوز البيع ويأثم اه وليس فيه ذكر الفسخ (قوله مسلماً) اي رقيقاً مسلماً ط (قوله مع الاجبار الخ) اي رفع قل الكافر عن المسلم ولحفظ الكتاب عن الاهانة ط والله سبحانه أعلم

(فصل في الفضولي)

استثنى القسول مع الفل إلى الزمة وفتح الفاء ليعتد به إلى الواحد وإلى كل من الصالحين لأنه
 بالبلدية كالمعلم لهذا المعنى فصار كالانصاري والاعراقي ط من الثانية وفي المصباح وقد استعمل الجمع
 استعمال الفرد فيما لا يخفى ولهذا نسب إليه على لفظه قيل فضولي لمن يشتغل بماله فإنه جعل
 على نوع من الكلام فقول مرة المرد (قوله مناسبة ظاهرة) هي وقف افادة كل من الضالين
 والموقوف الملك على شيء وهو القبض في الأول والاجازة في الثاني ح (قوله لأنه من صوره) ووجهه
 أن المسخى يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك انما باعك بغير اذني فهو عين بيع الفضولي اه ح
 (قوله هو) أي لغة ولم يصح بذلك اكتفاء بقوله بعده واصطلاحاً فافهم (قوله يخشى عليه الكفر)
 لأن الامر بالمعروف وكذا النهي عن المنكر مما يبغي كل مسلم وانما يكفر لاحتمال أنه لم يرد أن هذا فضول
 لا يخبر فيه بل أراد أن أمرك لا يؤثر ويغفل ذلك (قوله بمنزلة الجنس) فيدخل فيه الوكيل والوصي والولي
 والفضولي م (قوله خرج به نحو وكيل وصي) المراد خروج هذين وما شابههما لا هماً فقط فهو
 نظير قولهم مثلك لا يخل فالوكيل والوصي يتصرفان بأذن شرعي وكذلك الولي والقاضي والبطان
 فيخرج إلى بيت المال ونحوه وأمير الجيش في الغنائم (قوله كل تصرف الخ) ضابط فها هو وقف على
 الاجازة وما لا يتوقف (قوله صدر منه) أي من الفضولي أو من المتصرف مطابقاً (قوله كبيع وتزويج)
 أشار إلى أن المراد بالملك ما يبيع الحقيقي والصحكي (قوله أو اسقاط الخ) أي اسقاط الملك مطلقاً قال
 في الفقه حتى لو طلق الرجل امرأته غيره أو اعتق عبده فأجاز طلقته وعتق وكذا سائر الاسقاطات للمدوين
 وغيرها اه (تنبيه) قال في الصبر والظاهر من فروعه أن كل ما صرح التوكيل به إذا بشره الفضولي يتوقف
 الا لشراء بشرطه اه قال اندلسي الرمي أي من العقود والاسقاطات لخرج قبض الدين في جامع القسولين
 من قبض دين غيره بلا أمره ثم أجاز الطالب لم يجز فأما ادواها لكا اه قلت هذا أحد قولين ذكرهما في جامع
 القسولين فإنه ذكر قبل ما مر راضاً إلى كتاب آخر مانعه قال للمدوين ادفع إلى ألف الفلان عليك فمضى
 يجيزه الطالب وأبالت بوكيل عنه فدفعت وأجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم
 أجاز لا تعتبر الاجازة اه (قوله من يقدر على اجازته) كذا فسره في النسخ فأفاد أنه ليس المراد المجيز بالفعل
 بل المراد من له ولاية ذلك الفعل من مالك أو ولي أو وكيل أو وصي وقاض كأمريته قبل باب المهر
 وفي أحكام الصغار للاسترواح من مسائل النكاح عن قوامه صاحب المخطوبة تزوجت ففهم من كف
 وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان
 ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة يعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي والا فلا يعقد وقال بعض
 المتأخرين يعقد ويتوقف على اجازته بعد البلوغ اه فهذا صريح في أن من ليس له ولي أو وصي خاص وكان
 تحت ولاية قاض قصره موقوف على اجازة ذلك القاضي أو اجازته بعد بلوغه وهذا اذا كان نصراً فاية بل
 الاجازة احترازاً عما إذا طلق أو اعتق كما يأتي وقد حررنا هذه المسألة قبل كتاب الغصب من كتابنا تنقيح الفتاوى
 الحامدية فأرجع إليه فإن فيه فوائد سنية (قوله انعقد موقوفاً) أي على اجازة من ملك ذلك العقد ولو كان
 العاقد نفسه بيانه ما في الرابع والعشرين من جامع القسولين باعه أو تزوجه بلاذن ثم أجاز بعد وكالته جاز
 استحساناً بما قال يبيع ثم جعله القاضي وصيه فأجاز ذلك البيع صح استحساناً ولو تزوج بلاذن مولاه ثم أذن له
 في النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز الا باجازه ولو لم يأذن له ولكنه عتق جاز بلا اجازة بعد عتقه ولو تزوج
 الصبي أو باع ثم أذن له وليه أو بلغ لم يجز الا باجازه وتقام القروع حال فراجع (قوله وما لا يجيزه) أي وكل
 تصرف ليس له من يقدر على اجازته حالة العقد (قوله بيانه) أي بيان هذا الضابط المذكور وهذا يفيد أن
 الضمير في قول المصنف كل تصرف صدر منه راجع إلى تصرف الفضولي لأن الصبي هنا لا يطبق عليه تعريف
 الفضولي المار لأنه تصرف في حق نفسه الآن بباب أن ما شره العقد ليست حقه بل حق الولي ونحوه فالمراد
 بالحق في التعريف ما يشمل العقد كما أفاده ط (قوله صبي) أي غير مأذون (قوله باع مثلاً) أي تصرف
 نصراً يجوز عليه لوفقه وليه في صغره كبيع وشراء وتزويج وتزويج أمته وكتابه فنه ونحوه فإذا افقه
 الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبياً ولو بلغ قبل اجازة وليه فأجاز نفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ

مناسبة ظاهرة وذكره في الكفر
 بعد الاستحقاق لأنه من صوره
 (هو) من يشتغل بماله يعني
 فالتقائل لمن يامر بالمعروف أو
 فضولي يخشى عليه الكفر فتح
 واصطلاحاً (من تصرف في حق
 غيره) بمنزلة الجنس (يقدر أن
 شرعي) فصل خرج به نحو وكيل
 ووصي (كل تصرف صدر منه)
 فليكن مكان كبيع وتزويج
 أو اسقاط كطلاق واعتاق (وله
 مجيز) أي لهذا التصرف من يقدر
 على اجازته (حال وقوعه انعقد
 موقوفاً) وما لا يجيزه حالة العقد
 لا يعقد أصلاً بيانه صبي باع مثلاً
 ثم بلغ قبل اجازة وليه فأجاز به بنفسه
 جاز لأن له ولياً يجيزه حالة العقد

بلا اجازة جامع الفصولين (قوله بخلاف ما لو طلق مثلا) اى او خلع او حزر قته مجانا او بوضى او وعب ماله
 او تصدق به او زوج قته امرأه او باع ماله بحايه فامعنه او شرى شيئا بأكثر من قيمته فاحشا او عقد عقدا
 مما فعله ولبه في صيانة لم يجز عليه هذه كلها باطلا وان اجازها الصبي بعد بلوغه لم يجز لانه لا يجز لها وقت
 العقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ يصلح لابتداء العقد فيصنع ابتداء الاجازة كقوله
 اوقعت ذلك الطلاق او العتق فيقع لانه يصلح للابتداء جامع الفصولين (قوله وقف بيع مال الغير) اى على
 الاجازة على ما شاء وفي حكم الغير الصبي لو باع مال نفسه بلا اذن ولبه كاعت ثم اذا اجاز بيع الفضولى والثمن
 قد فهو العجز اما لو كان عرضا فهو للفضولى لانه صار مشترياه وعليه قيمته للعجز كما سأتى (قوله ولو الغير بالغ
 عاقل الخ) لم أر ذلك في الحاوى ووجهه غير ظاهر اذا كان للصغير وللجنون ولـى او كان في ولاية فاضى لانه
 يصير عقدا له ويجزى وقت العقد فيتوقف على أنه مخالف لما قد مناه عن جامع الفصولين من أنه لو باع مال يبيع ثم
 جعله وصيا له فأجاز ذلك البيع صحيح استحسانا فلهذا صريح في أنه انقضى موقوفاته لم ينقضى أصلا لم يقبل
 الاجازة بعد ما صار وصيا ولعل ما في الحاوى قياس والعمل على الاستحسان (قوله وهذا) اى التوقف
 المفهوم من قول المصنف وقف (قوله على أنه لملك الخ) اى على أن البيع لأجل ملكه لا لأجل نفسه وهذا
 مأخوذ من الجرحي قال ولو قال المصنف باع ملك غير ملكه لكان أولى لانه لو باعه لنفسه لم ينقضى أصلا كما في
 البدائع اه لكن صاحب المتن قال في منحه اقول بشكل على ما قلته شخشا عن البدائع ما قالوه من أن البيع
 اذا استحق لا يفسخ العقد في ظاهر الرواية بقضاء القاضي بالاستحقاق والاستحقاق اجازته وجه الاشكال أن
 البائع باع لنفسه لا للمالك الذى هو المستحق مع أنه توقف على الاجازة ويشكل عليه بيع الغاصب فانه يتوقف
 على الاجازة فالظاهر ضعف ما في البدائع فلا ينبغي أن يعزل عليه مخالفته لقروع المذهب اه وذكره هو الخ
 الرملى ثم استظهر أن ما في البدائع رواية خارجة عن ظاهر الرواية اقول يظهر لى أن ما في البدائع لا اشكال
 فيه بل هو صحيح لأن قول البدائع لو باعه لنفسه لم ينقضى أصلا معناه لو باعه من نفسه فاللام بمعنى من فهو المسألة
 الثانية من المسائل الخمس وحينئذ خرد البدائع أن الموقوف ما باعه لغيره أما لو باعه لنفسه لم ينقضى أصلا فخلل
 اغتاجه بمافهمه صاحب الجرح من أن اللام للتعليل وانه احتراز عما اذا باعه لأجل ملكه ولله ددر أخيه
 صاحب التهرج وتوقف على حقيقة الصواب فقال عند قول الصبي ومن باع ملك غيره بغيره أما اذا باع
 لنفسه لم ينقضى كذا في البدائع اه لكنه لو عبر عن بدل اللام لكان أبعد عن الإيهام وعلى كل فهو عين
 ما ظهر لى والمحمد لله رب العالمين (قوله او باعه من نفسه) لانه يكون مشترياه لنفسه وقد صرحوا بأن الواحد
 لا يتولى الطرفين في البيع أفاده في المنع (قوله او شرط الخيار للمالك) قال في التهرج وفي فروق الكرابسى
 لو شرط الفضولى الخيار للمالك بطل العقد لانه له بدون الشرط فيكون الشرط له مبطلا اه وكان ينبغي
 أن يكون الشرط لغوا فقط قد بره اه اى لانه اذا كان للمالك الخيار في أن يجيز العقد أو يبطله يكون اشتراطه
 لا فائدة فيه فبلغ وحديث لم يكن منافيا للعقد فينبغى أن لا يبطله وظاهر العمل أن المراد خيار الاجازة
 ومقتضى ما في الاشياء أن المراد به خيار الشرط حيث قال خيار الشرط داخل على الحكم لا البيع فلا يبطله
 الا في بيع الفضولى وقال البيروى وتقيده بالمالك ليس بشرط بل اذا شرط الفضولى للمشتري بأن قال
 اشتريت هذا فلان بكذا على أن فلا نابا لخيار ثلاثة أيام لا يتوقف كفى فاضى خان ومنية المفق اه قلت
 ولعل وجهه أن الأصل فساد العقد بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائم الا في صور منها ورود النص به كشرط
 الخيار وفائدة الترتي دفعا للجن ومن وقع له عقد الفضولى ثبت له الخيار بلا شرط غير مبدعة فكان
 اشتراط الخيار ثلاثة أيام فقط مخالفا للنص لانه لا فائدة فيه بل فيه ضرر بقصر المدة فلذا لم يتوقف على الاجازة
 بل بطل نصف عقد الفضولى وان كان الشرط الفاسد يقتضى الفساد لا البطالان هذا ما ظهر لى والله سبحانه
 اعلم (قوله المكلف) قيده لأن المالك اذا كان عبدا أو مجنونا فالبيع باطل وان لم يشترط الخيار فيه اه ح
 وهذا بناء على ما مر عن الحاوى وعلمت ما فيه (قوله او باع عرضا الخ) بيانه لرجل عبدا وأمة فغصب زيد العبد
 وعمره والامة ثم باع زيد العبد من عمرو بالامة فأجاز المالك البيع لم يجز قال في الصر لان فائدة البيع ثبوت ملك
 الرتبة والتصرف وهما حاصلان للمالك في البدلين بدون هذا العقد فلم ينقضى فلم تحقه اجازة ولو غصب من رجلين

بخلاف ما لو طلق مثلا بلغ فاجازته
 بنفسه لم يجز لانه وقت العقد
 لا يجزى له فيبطل ما لم يقبل اوقعت
 فيصنع انشاء لا اجازة كما بسطه
 العمادى (وقف بيع مال الغير)
 لو الغير بالغ عاقل فلو صغيرا
 أو مجنونا لم ينقضى أصلا كما
 في الزواهر مغزا للحاوى وهذا
 ان باعه على أنه (للمالك) أما
 لو باعه على أنه لنفسه او باعه من
 نفسه او شرط الخيار فيه للمالك
 المكلف او باع عرضا من غاصب
 عرض آخر

قوله او شرط الخيار للمالك كذا
 بخطه والذى في نسخ الشارح
 او شرط الخيار فيه للمالك والمالك
 واحد اه معجمه

وباعا وأجاز المالك أن يزوج أو يهبه أو يهبه من واحد ويصدق المصروف وتفاضله أجاز جاز أن التفرد لا تقع
في المعاوضات وعلى كل واحد من الغائبين مثل ما يجب كذا في القبر من آخر الباب اه (قوله للمالك) أي
مالك العرض الأول وهو متعلق بمذوف نفث لعرض آخر فيكون كل من العرضين مالكا واحدا كما مثلنا (قوله
به) متعلق بقوله باع والضمير عائدا على العرض الآخر (قوله الثاني هذه الخمسة) أي الأربعة المذكورة هنا
ومسألة الجواب هي الخامسة وقد علمت أن الخامسة ليست كذلك وكذلك مسألة بيعه على أنه لنفسه ففي
المستثنى ثلاثة فقط وهي الآتية عن الأشياء قلت ويزاد ما في جامع الفصولين باع ملك غيره فشره من ماله
وسلم إلى المشتري لم يجر والباع باطل لا فاسد وانما يجوز إذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى أن الغائب لو باع
المقصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه أما لو شره الغائب من ماله أو وهبه له أو ورثه منه لا يذيعه قبله ولو
غصب شيئا وباعه فإن ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع اه فهاتان مسائلتان
فربحت المسائل المستثناة خسا لكن في الأخيرة كلام سيأتي (قوله فقد علمت) أي على المشتري ولو اشهد أنه
بشره لفلان وقال فلان ضمت قاله فقد علمت لا لأنه إذا لم يكن وكبلا بالشراء وقع الملك فلا اعتبار بالأجازة
بعد ذلك لأنها انما تعلق الموقوف لا النافذ فإن دفع المشتري إليه العبد وأخذ الثمن كان يباعا بطل على بينهما وإن
ادعى فلان أن الشراء كان بأمره وأنكر المشتري قال قول فلان لأن الشراء باقراؤه وقع له بغير عن البرازية
(قوله فيوقف) أي على أجازة من شرى له فإن أجاز جاز وعهده على المبيع لأعلى العاقدة وهذا لأن الشراء
انما لا يتوقف إذا وجد نقدا ولا يتخذ على العاقدة أفاده في جامع الفصولين (قوله هذا) أي نفاذ الشراء
على الفصولي الغير المحجور (قوله فقال البائع بعته لفلان) أي وقال الفضولي اشترت لفلان كإني البرازية
وغيرها لأن قوله بع أمر لا يصلح ليجاب في الفتح قال شرته لأجل فلان فقال بع وأقال المالك ابتداء بعته
منك لأجل فلان فقال اشترت لم يتوقف لأنه وجد نقدا على المشتري لأنه أضيف إليه نظائره وقوله لأجل
فلان بمقتضى لأجل شفاعته أو رضاه اه وذكره في البرازية كذلك ثم قال والصحيح أنه إذا أضيف العقد في أحد
الكلامين إلى فلان يتوقف على أجازته وأقره في العمل لكن في البرازية أيضا لو قال اشترت لفلان وقال البائع
بعته منك الأصح عدم التوقف اه وظاهره أنه يتخذ على المشتري لكن نقل في البع هذه الأخيرة عن فروق
الكرابيسي وقال بطل العقد في الأصح الروايتين لأنه خاطب المشتري فردّه لغيره فلا يكون جوا بان كان شرط العقد
بخلاف قوله بعته لفلان فقال اشترت له أو قبلت ولم يقل له وقوله بعته من فلان فقال اشترت لأجله أو قبلت
فانه يتوقف لضافته إلى فلان في الكلامين قال في التهر وعلى هذا فلا اكفاء بالاضافة في أحد الكلامين
بأن لا يضاف إلى الآخر اه وحاصله أن ما مر عن البرازية من تصحيح التوقف بالاضافة إلى فلان في أحد
الكلامين محمول على ما إذا لم يضاف العقد في أحد الكلامين إلى المشتري فلا ينافي ما صححه في الفروق وعليه فلو
أضيف في أحدهما إلى المشتري وفي الآخر إلى فلان بطل العقد كقوله بعته منك فقال اشترت لفلان أو بالعكس
لأن الكلام الثاني لا يصلح قبولا لايجاب لكن لا يبحى أن صريح نصيب البرازية أنه إذا أضيف إلى فلان في أحد
الكلامين يتوقف والمفهوم من تصحيح الفروق أنه لا يتوقف إلا إذا أضيف إليه في الكلامين وهو المفهوم من كلام
الفتح السابق فصار الحاصل أنه إذا أضيف إلى فلان في الكلامين توقف على أجازته ولا تنفذ على المشتري ما لم
يضاف إلى الآخر صريحا فيبطل وقوع بعض الكتب هنا اضطراب وعدول عن الصواب كما يعلم من مراجعة
قواعدنا وهذا ما حصل في بعد التأمل وافته سبحانه أعلم (قوله برزاية وغيرها) يوجد هنا في بعض النسخ زيادة
نقلت من نسخة الشارح ونصها ما عاين بيده ماله لا يبيعه لنفسه باطل كإني البحر والأشياء عن البدائع كانه
لأنه غاصب وكذا من نفسه لأن الواحد لا يتولى طرق البيع إلا الأب كإني وعبارة الأشياء ويبيع الفضولي
موقوف الثاني ثلاث فباطل إلا باع لنفسه بدائع وإذا شرط البيع لغيره للمالك تلقى وإذا باع عرضا
من غاصب عرض آخر للمالك به فتح لكن ضعف المصنف الأولي لخالفها القروم المذهب لتصر بغيرهم
بأن يبيع الغاصب موقوف وبأن المبيع إذا استحق قللمستحق أجازته على الظاهر مع أن البائع باع لنفسه
للمالك الذي هو المستحق مع أنه توقف على الأجازة وأما الثانية ففي التهر وينبغي إلغاء الشرط فقط قلت
وحاصله كما قاله شيخنا أن بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح اه لكن في حاشية الأشياء لابن المصنف

للمالك به فالبيع باطل والحاصل
أن بيعه موقوف الثاني هذه الخمسة
باطل قيد البيع لأنه لو اشترى
لغيره نفذ عليه إلا إذا كان المشتري
صديقا أو محجورا عليه فوقف
هذا إذا لم يصفه الفضولي إلى
غيره فلو أضافه بأن قال بع هذا
العبد لفلان فقال البائع بعته
لفلان توقف برزاية وغيرها

وزدت مسألتين من الحاوي وهما بيع الفضولي وما لا يتعد أصلاً * هذا آخر ما وجدته من الزيادة لا يخفى ما فيها من التكرار وكان الشارح قد أنشد الباعث أن يذهب إلى قوله قد بالبيع (قوله المحجورين) أخرج الماذونين فلا يتوقف بيعهما ط (قوله وكذا المعتوه) أي حكمه في البيع حكم الصبي والعبد المحجورين ط (قوله وسلفه في الحجر) حيث قال وصح طلاق عود وإقراره في حق نفسه فقط لا سيده فلا أثر بحال آخر إلى عتقه ولو غفر مولاه ولو له هدر ويحتد وقود أقيم في الحال لبقائه على أصل الحرية في حقهما ومن عقد عقد يدورين نفع وضرر من هؤلاء المحجورين وهو بعقله أجاز وله أورد وإن لم بعقله فباطل وإن أنفقوا شيئاً ضمنوا لكن ضمان العبد بعد العتق اه وبه يظهر أن قول العمادية لا تتعقد الخ ليس على إطلاقه وأن مراده لا تتعقد لا تنفذ فيشمل ما يتعقد موقوفاً وما لا يتعقد أصلاً فلا يخالف ما في المتن (قوله ووقف بيع ماله من فاسد عقل الخ) كذا في الدرر وفي قول البيع الفاسد من الحجر عن الخلاصة وبيع غير الرشيد موقوف على إجازة القاضي اه وهذا أولى لأن الكلام في توقف البيع أنما على ما في المتن فالوقوف شراء فاسد العقل أما البيع الصادر من الرشيد فغير موقوف ولذا قال في الترتيب لآلية هذا التركيب فيه نظر والمسألة من الخيانة الصبي المحجور إذا بلغ سفهاً يتوقف بيعه وشراؤه على إجازة الوصي أو القاضي وفي الخلاصة إذا باع ماله وهو غير رشيد يتوقف على إجازة القاضي اه قلت وهذا على قولهما أنما على قول الامام فتصرفه صحيح كما سيأتي في بابيه (قوله ووقف بيع المرهون والمستأجر الخ) أي فإن أجاز المرهون والمستأجر نفذ وهل يمكن الفسخ قبل لا وهو الصحيح وقيل يملك المرهون دون المستأجر لأن حقه في المنفعة ولذا لو هلك العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وتغامه في الحجر وجزم في الخيانة بالتأني لكن في حاشية الفصولين للرملي عن الزيلعي لا يملك المرهون الفسخ في أصح الروايتين اه وليس الراهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ إن لم يعلم بالآبارة والرهن عند أبي يوسف وعندهما له ذلك وإن علم وعزى كل منهما إلى ظاهر الرواية كما في الفسخ لكن في حاشية الفصولين للرملي عن الوالو الجلة أن قوله ما هو الصحيح وعليه الفتوى بقي ولم يميز المستأجر حتى أفسخت الإجازة نفذ البيع السابق وكذا المرهون إذا قضى دينه كما في جامع الفصولين وفيه أيضاً عن الذخيرة البيع بلاذن المستأجر نفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة إلى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا يترفع من يده ليدل إليه ماله أذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الآبارة لا لانتزاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجازهما المستأجر بطل حق حبه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبه اه (تنبيه) لو بيع المستأجر من مستأجره لا يتوقف كما علم بما ذكرناه وبه صرح في الفصولين وغيره وفيه باع المستأجر ورضي المشتري أن لا يفسخ الشراء إلى مضي مدة الآبارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضيه ولا البائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يجعل البيع بعمل التسليم (قوله ومزارع) صورته كما في ح عن الفتاوى الهندية إذا دفع أرضه مزارعة مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الأرض الأرض يتوقف على إجازة المزارع اه أي لأنه في حكم المستأجر للأرض وأما لو كان البذر من المالك فنفذ ولو لم يزرع لأن المزارع أجبره ولوزرع لا تعلق حق المزارع وتغامه في جامع الفصولين (قوله نفذ) حقه أن يقول بوقفه لا أنه إذا عمل في المجلس توقف على إجازته فنجبرين أخذه وتركه لأن الأرض لم يتم قبله لعدم العلم فيخبر كما في خيار الرؤية كما ذكره في البحر المراجعة (قوله والباطل) المناسب لما بعده والافسد (قوله قلت الخ) استدل على المصنف بأن مفاد كلامه أن المتوقف صحته أي أنه صحيح له عرضة الفساد فهو مبني على الضعيف ويمكن حل كلام المصنف على ما بعد العلم في المجلس (قوله وبيع المبيع من غير مشتربه) قال في الدرر صورته باع شيئاً من بذر ما بع من بكر لا يعقد الثاني حتى لو تافها الأول لا يعقد الثاني لكن يتوقف على إجازة المشتري إن كان بعد القبض وإن كان قبله في المنقول لا في العقار على الخلاف اه وقوله أولاً لا يعقد الثاني معناه لا يعقد بقرينة الاستدلال عليه بقوله لكن يتوقف الخ وأراد بالخلاف ما سيأتي في فصل التصرف من أن يبيع العقار قبل قبضه صحيح عنده لا عند محمد فهو عنده كبيع المنقول واعترضه في الترتيب لآلية بما حاصله أن الخلاف لا ينافي ما إذا اشترى عساراً فباعه قبل قبضه

مطلب
في بيع المرهون والمستأجر

(و) وقف (بيع العبد والصبي المحجورين) على إجازة المولى والولى وكذا المعتوه وفي العمادية وغيرها لا تتعقد أقرار العبد ولا عقوده وسخفته في الحجر (و) وقف (بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد) على إجازة القاضي (و) وقف (بيع المرهون والمستأجر والأرض في مزارعة الغير) على إجازة مرهون ومستأجر ومزارع (و) وقف (بيع ثمن برقه) أي ما يكتب عليه فإن علمه المشتري في مجلس البيع نفذ والباطل قلت وفي مراجعة البحر أنه فاسد له عرضة الصحة بالعكس هو الصحيح وعليه فيجزم مباشرة وعلى الضعيف لا وترك المصنف قول الدرر وبيع المبيع من غير مشتربه

والكلام هنا في بيع البائع قلت لا ينبغي أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فالبيع في الحقيقة من المشتري ولذا قال في جامع الفصولين شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجازة المشتري لم يجوز لأنه بيع مالم يقبض اه فاعتبره يعلم جانب المشتري قبل قبضه فافهم وظاهره انه يبقى على ملك المشتري الاول ويأبى تمامه في فصل التصرف في البيع (قوله لدخوله في بيع مال الغير) لا ينبغي أن في هذه الصورة تنصلا ولا فرقا بين الاجازة قبل القبض أو بعده وهو محتاج للتنبيه عليه بخلاف غيرها من بيع مال الغير فالاولى ذكرها كما فعل في الدرر (قوله وبيع المرتبة) فانه موقوف عند الامام على الاسلام ولا يتوقف عندهما ط (قوله ان علم في المجلس صح) اي وله الخيار شربلاية عند قوله وبيع بماباع فلان والظاهر ان المسائل بعده كذلك (قوله والابطال) غير مسلم لانه فاسد عليك بالقبض شربلاية (قوله وبيع فيه خيار المجلس كما مر) الذي مر أول البيوع انه اذا أوجب أحدهما فلا خيار القبول في المجلس لأن خيار القبول مقدمه فاذا قبل فيه لم يبيع بلا خيار اللاعب او روية خلافا للشافعي فان كان المراد خيار القبول نفسه كما قال الوافي أن البيع الموقوف انما يكون بعد الايجاب والقبول وان كان المراد خيار الشرط ففي الشربلاية أنه ليس من الموقوف والخيار المشروط المقدّر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يقدر له أجل كان له الخيار بذلك المجلس فقط كما في الفتح اه وبيان أن الموقوف مقابل للتأخذ وما فيه خيار مقابل للازم فافهم خيار غير لازم لا موقوف لكن قد يقال ان زومه موقوف على اسقاط الخيار فيصح وصفه بالموقوف لكن على هذا الحاجة للتقييد بالمجلس بل كان عليه أن يقول يبيع فيه خيار الشرط ليشمل ما كان مقيد بالمجلس وغيره وثلاثيهم منه خيار القبول ثم ان ما نقله الشربلاي عن الفتح يخالف لما قدمه الشارح من أن خيار الشرط ثلاثة ايام أو أقل وأنه يفسد عند اطلاق أو تأييد وقد قلنا هناك انه اذا أطلق عن التقييد ثلاثة ايام انما يفسد اذا أطلق وقت العقد أما لو باع بلا خيار ثم اقبه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس كما في البحر عن الوالدية وغيرها وحل عليه في البحر كلام الفتح (قوله على اجازة المالك) فلوندايته الايدي فأجاز عقدا من العقود جاز ذلك العقد خاصة كإسقاط تجزيره وفي جامع الفصولين لو باع الغاصب ثم ضمنه مالك جاز البيع ولو شرا غاصبه من ماله أو وهبه منه او ورثه لم يتغيره قبل ذلك (قوله يعني اذا باع ماله ملكه الخ) تبع في ذلك المصنف مع أن المصنف ذكر فيما مر أن هذا يخالف اقرواع المذهب فلا فرق بين بيعه لماله أو لنفسه وقد علت الكلام على ما في البدائع (قوله على البيئته) اي ان انكر الغاصب ط (قوله وبيع ما في تسليمة ضرر) كبيع جذع من الشقف سواء كان معينا او لا على ما في النهر عن الفتح وقد علم أن المراد تعداد الموقوف ولو صدر فاسد اذ ان البيع في هذه الصورة فاسد موقوف ط (قوله وبيع الرطب لوارثه) اي ولو بمثل القيمة وهذا عنده وعندهما يجوز ويخبر المشتري بين فسخ وانما لو فيه غبن او محاباة قلت واكثر وكذا وصي المبت لو باع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف عنده لم يجوز ولو بقيته وعندهما يجوز جامع الفصولين (قوله على اجازة الباقي) أو على جهة المريض فان صح من مرضه نفذ وان مات منه ولم تغير الورثة بطل فتح (قوله على اجازة الغرماء) عزاء في البحر الى الزبني ومثله في جامع الفصولين (قوله وبيع أحد الوكيلين) عزاء في البحر الى وكالة الزبني ثم ذكر أحد الوكيلين او الناظرين وقال توقف على اجازة الاخر أحد الوكيلين ولم أرهما الآن صريحا اه (قوله وأوصله) اي البيع الموقوف (قوله الى نصف وثلاثين) اي ثمان وثلاثين ذكر المصنف والشارح منها ثلاثة وعشرين صورة وذكر في النهي بيع غير الرشيد فانه موقوف على اجازة القاضي والذي ذكره المصنف هنا البيع منه وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فانه يتوقف على اجازة المشتري وما شرط فيه الخيار أكثر من ثلاث فان اصبحت موقوف وشرا الوكيل نصف عبدا وكل في شراء كله فانه موقوف ان اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ على الموكل وبيع نصيبه من مشرك بالخط او الاختلاف فانه موقوف على اجازة شريكه وتقدم ذلك اول كتاب الشركة وبيع المولى عبده المأذون فانه موقوف على اجازة الغرماء وكذا يبيعه اكسابه ويبيع وكيل الوكيل بلاذن فانه موقوف على اجازة الوكيل الاول وبيع الصبي بشرط الخيار اذا بلغ الصبي في المدة والبيع مما حل به او بما يريده او بما يجب أو برأس ماله أو بما اشتراه اه اي

لدخوله في بيع مال الغير (وبيع

المرتبة وبيع بماباع فلان والبائع

يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل

ما يبيع الناس به أو بمثل ما أخذ

به فلان ان علم في المجلس صح

والابطال (وبيع الشيء بقيته) فان

بين في المجلس صح والابطال وافهم

(وبيع فيه خيار المجلس) كما مر

(و) وقف (بيع الغاصب) على

اجازة المالك يعني اذا باعه لماله

لأنه على ما مر عن البدائع

ووقف أيضا على المالك المقتوب

على البيئته أو اقرار الغاصب وبيع

ما في تسليمة ضرر على تسليمة في

المجلس وبيع المريض لوارثه على

اجازة الباقي وبيع الورثة الشركة

المستغرة على اجازة الغرماء وبيع

أحد الوكيلين او الوصيين

او الناظرين اذا باع بحضور الاخر

توقف على اجازته او بقيته فباطل

وأوصله في النهر الى نصف وثلاثين

مطلب

البيع الموقوف نصف وثلاثين

قوله ثلاثة وعشرين صورة هكذا

بخطه ولعل الاولى ثلاثين بغيره

من التاء كما لا ينبغي اه معصمه

فانه يوقف على بيانه في المجلس كانه قد تقدم عليه ط (قوله قبول الاجازة) اي ولو تد اوتله الابدني كما قد بيناه
 آنفا (قوله من المالك) افادته لا يجوز اجازته كانه كرهه قريبا وبغنى عن هذا نصريح المصنف بأن من
 شروط الاجازة قيام صاحب المتاع (قوله بأن لا يتغير المبيع) علم منه حكم هلاكه بالاولى فان لم يعلم حاله جاز
 البيع في قول أبي يوسف وألا وهو قول محمد لأن الأصل إبقاؤه ثم رجع أبو يوسف وقال لا يصح حتى يصح قيامه
 عند الاجازة لأن الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك فتح ونهر ولو اختلفا في وقت الهلاك
 فالقول للبائع انه هلك بعد الاجازة لا للمشتري انه هلك قبلها كما في جامع الفصولين (قوله بحث بعد شيئا آخر)
 بيان للمتن وهو التغير فلو صغره المشتري فأجاز المالك البيع جاز ولو قطعه وناطه ثم أجاز لا يجوز لأنه صار
 شيئا آخر منخ ودرر ومثله في التارخانية عن قساي أي الليث ويحالفه ما في البحر والبرازية انه لو أجاز
 بعد الصبح لا يجوز تأكل وفي جامع الفصولين باع دارا فأنه لم يباها ثم أجاز يصح لبقاء الدار ببقاء العرصة
 (قوله لأن اجازته كالبيع حكما) اي ولا بد في البيع من قيام هذه الثلاثة (قوله لو كان عرضا معيناً) بأن
 كان بيع مقايضة فتح وقده بالتعيين لأن الاحتراز عن الدين انما يحصل به فان العرض قد يكون ديناً على
 ما استفت عليه ابن كمال اي كالم (قوله فيكون ملكا للفضولي) اي فاذا هلك قبل ملكه ط واغا
 توقف على الاجازة لأن اجازة المالك اجازة تفقد لان اجازة عقد بمعنى أن المالك اجاز للبائع أن ينقذ ما باعه عن
 المملوكة بال عقد لان اجازة العقد لازم على الفضولي كما في العناية قال في الحر لانه لما كان العرض متعيناً
 كان شراء من وجهه والشراء لا يتوقف بل ينفذ على المباشران وجد نفاذا فيكون ملكا له واجازة المالك
 لا ينتقل اليه بل تأثير اجازته في التقدل في العقد ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان مملوفاً ولا يفتيمه لانه
 لما صار البديل له صار مشترياً بنفسه بحال الغير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه رد كالموقض ديه بحال
 الغير واستقرض غير المثللي جائز ضمنا وان لم يميز قصداً الا ترى أن الرجل اذا تزوج امرأه على عبد الغرض
 ويجب عليه قيمته (قوله امانة في يد الفضولي) فلو هلك لا يضمنه كالوكيل لأن الاجازة الملاحقة كالوكالة
 السابقة من حيث انه ما ربحها تصرفه نافذا وان لم يكن من كل وجه فان المشتري من المشتري من الفضولي اذا
 أجاز المالك لا ينفذ بل يطل بخلاف الوكيل وقامه في الفتح وأطلقه فمبطل ما اذا هلك قبل تحقق الاجازة
 او بعده كما يأتي بيانه (فرع) لو أراد المشتري استرداد الثمن منه بعد دفعه له على رجا الاجازة لم يملك ذلك ذكره
 في المجتبى آخر الوكالة رمل على الفضولين (قوله وحكمه أيضاً الخ) تبع في ذلك المصنف وهو عدول
 عن ظاهر المتن فان الظاهر منه أن قوله وأخذ الثمن مستداً وقوله الا في اجازة خبره وهذا اولى كايضده قوله
 الا في عن العمادية ويكون اجازة افاده ط (قوله اخذ المالك الثمن) الظاهر أن آل للنفس فيكون أخذ
 بعضه اجازة أيضاً لانه على الرضى وتصريحهم في تكاح الفضولي بأن قبض بعض المهر اجازة افاده الرمي
 عن المصنف (قوله وهل للمشتري الخ) كان الاولى ذكره هذه الجملة بتمامها عقب ما قدمه عن الملقى لأن ذلك
 فيما اذا وجدت الاجازة وهذا فيما اذا لم توجد وحاصله انه اذا لم توجد الاجازة يبقى الثمن غير العرض على ملك
 المشتري فاذا هلك في يد الفضولي هل يضمنه للمشتري في شرح الوهبانية قال في القنية بعد أن رمز للقاضي
 عبد الجبار والقاضي البديع اشترى من فضولي شيئاً ودفع اليه الثمن مع علمه بأنه فضولي ثم هلك الثمن في يده
 ولم يميز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم رمز لقاضي خان وقال رجع على الفضولي بمثل الثمن ثم رمز
 لبرهان صاحب المحيط وقال لا يرجع عليه بشئ ثم رمز لظاهر الدين المربخاني وقال ان علم انه فضولي وقت
 أداء الثمن يملك امانة ذكره في المتن قال البديع وهو الاصح اه وعله تصحيح كونه اميناً أن الدفع اليه مع
 العلم بكونه فضولياً صبره كالوكيل اه (قوله واعتده ابن النخعي) كانه أخذ اعتداه لمن ذكره عله التصحيح
 المذكورة تأكل (قوله وأقره المصنف) قلت وبه جزم في البرازية وجامع الفصولين وعزاه في شرح المتن الى
 القهستاني عن العمادية (قوله وجزم الزيلعي وابن مالك الخ) حيث قالوا اذا أجاز المالك كان الثمن مملوكاً
 له امانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد الاجازة أو قبلها لأن الاجازة
 الملاحقة كالوكالة السابقة اه وبه علم أن قول الشارح مطلقاً معناه سواء هلك قبل الاجازة أو بعدها فافهم ثم علم
 أن المتبادر من كلام الزيلعي وابن مالك أن المراد اذا وجدت الاجازة لا يضمن الفضولي الثمن سواء هلك قبلها

(وحكمه) اي بيع الفضولي لوله
 مجيز حال وقوعه كما مر (قبول
 الاجازة) من المالك (اذا كان
 البائع والمشتري والمبيع قاعماً)
 بأن لا يتغير المبيع بحيث يعد شيئا
 آخر لأن اجازته كالبيع حكما
 (وكذا) يشترط قيام الثمن أيضاً
 (لو) كان (عرضاً) معيناً لانه
 مبيع من وجه فيكون ملكاً
 للفضولي وعليه مثل المبيع لو مملوفاً
 والا فقيمه وغير العرض ملك
 للمميز امانة في يد الفضولي ملحق
 (د) كذا يشترط قيام (صاحب
 المتاع أيضاً) فلا يجوز اجازة
 وارثه لبطلانه بونه (و) حكمه
 أيضاً (أخذ) المالك (الثمن
 او طلبه) من المشتري ويكون اجازة
 عمادية وهل للمشتري الرجوع
 على الفضولي بمثله لو هلك في يده
 قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم أنه
 فضولي وقت الاداء لان علم
 قنية واعتده ابن النخعي وأقره
 المصنف وجزم الزيلعي وابن مالك
 بأنه امانة مطلقاً

(اشترى من غاصب عبد فاعطاه)
 المشتري (أو باعه فأجاز المالك)
 بيع الغاصب (أو أذى الغاصب)
 الضمان الى المالك على الاصح
 هداية (أو) أذى (المشتري الضمان
 اليه) على الصحيح زيلعي (نفذ
 الأول) وهو العنق (لا الثاني)
 وهو البيع لان الاعتاق انما يقتصر
 للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته
 قيد بحق المشتري لان عتق
 الغاصب لا ينفذ بأداء الضمان
 لثبوت ملكه به زيلعي (ولو قطعت
 يده) مثلاً (عند مشتريه فأجز)
 البيع (فأرشه) اى القطع (له)
 وكذا اكل ما يحدث من البيع
 كالكتب والولد والعقر (ولو قبل
 الاجازة) يكون للمشتري لان
 الملك تم له من وقت الشراء بخلاف
 الغاصب لما مر (وتصدق بما زاد

مطلب
 اذا طرأ ملك بات على موقوف
 ابطله

بجائته يتاخر فباعه بألف درهم فقال المالك قبل العلم بحرث جازاً باع درهم وصح هذا السكاح لولف قال اجرت
 ما أمرت بك * برهن المالك على الاجازة تليس * اخذنا نحن من المشتري إلا ان ادعى أن الفضولي وكفه بقبضه *
 مات العبد في يد المشتري ثم ادعى المالك الامر والاجازة فان قال كنت أمرته به صدق ولولا قال يلغى فأجزه
 لم يصدق لا البيئنة وكذا الزوج الكبيرة أوها ومات زوجها فطلبت الارث وادعت الامر والاجازة (قوله)
 اشترى من غاصب عبداً) لوفان من فضولى لكان أولى لانه اذ لم يسل البيع لم يكن غاصباً مع أن الحكم
 كذلك ولعله انما ذكره لاجل قوله أو باعه فان بيع العبد قبل قبضه فاسد أفاده في البحر وصورة المسألة يزيد باع
 عبد رجل بلا ذننه من عمرو فأعتق عمرو العبد أو باعه من بكر فأجاز المالك بيع زيد أو ضمنه أو ضمن عمراً
 المشتري وهو العتق نفذ عتق عمرو ان كان أعتقه وأما ان كان باعه فلا ينفذ البيع (قوله فأجاز المالك بيع
 الغاصب) قيده لانه لو أجاز بيع المشتري منه وهو بيع عمرو لكان جازاً قال في جامع الفصولين رامراً
 للمبسط لو باعه المشتري من غاصب ثم وثق تداولته الايدي فأجاز ماله كعقد من العقود جاز ذلك العقد
 خاصة لتوقف كلها على الاجازة فاذا أجاز عقداً منها جاز ذلك خاصة اهـ وبه ظهر أن بيع المشتري من الغاصب
 موقوف وأما ما في البحر والنهر عن النهاية والمراج من أنه باطل فهو مخالف لما في جامع الفصولين وغيره من
 الكتب كاحترمه الخبير الرملى في حاشية البحر (قوله أو أذى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية)
 وتبعه في البناء خلافاً لما في الزيلعي من أنه لا ينفذ بأداء الضمان من الغاصب وينفذ بأداءه من المشتري أفاده
 في البحر (قوله نفذ الأول) هذا عندهما وقال محمد لا يجوز عتقه أيضاً لانه لم يملكه (قوله وهو البيع)
 اى بيع المشتري من الغاصب أما بيع الغاصب فانه ينفذ باجازه المالك وكذا بالتخصيص وفي جامع الفصولين
 وانما يجوز لو تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان غاصبه لو باعه ثم ضمنه ماله كجازه يبيع ولو شراء غاصبه من
 ماله أو وهبه منه أو ورثه لم ينفذ يبيع قبل ذلك اذ الغصب سبب الملك عند الضمان وليس بسبب البيع او الهبة
 أو الارث فبقي السبب وهو البيع والهبة والارث متأخران عن البيع ويجوز بيعه لو ضمنه قيمته يوم غصبه لا يوم
 يبيع اهـ ثم ذكر أنه لم يفصل بين قيمة وقفية في عامة الروايات (قوله لان الاعتاق الخ) علته لنفاذ الاعتاق
 وأما عدم نفاذ البيع فليطالنه بالاجازة لانه ثبت به الملك للمشتري بانا والمالك البات اذ اورد على الموقوف
 أبطله وكذلك الوو به مولاه للغاصب وتصدق به عليه أو مات فورته فهذا كله يطل الملك الموقوف وأورد
 عليه أن بيع الغاصب ينفذ بأداء الضمان مع أنه طرأ ملك بات للغاصب على ملك المشتري الموقوف وأعجب
 بأن ملك الغاصب ضرورى ضرورة أداء الضمان فلم يظهر في ابطال ملك المشتري بحر وأجاب في حواشى
 ممكن بأن هذا غير وارد لان الاصل المذكور ليس على اطلاقه لما في البرازية عن القاعدة ونصه الاصل
 أن من باشر عقد فى ملك الغير ثم ملكه ينفذ لزوال المانع كالغاصب باع الموصوب ثم ملكه وكذا الوباغ ملك آيه
 ثم ورثه نفذ وطرق البات انما يطل الموقوف اذا حدث لغريم من باشر الموقوف كما اذا باع المالك ما باعه الفضولى
 من غير الفضولى ولو من اشترى من الفضولى أما ان باعه من الفضولى فلا اهـ قلت وعليه ففى مسألة بيع
 المشتري من الغاصب لو أجاز بيع الغاصب نفذ وبطل بيع المشتري لان الملك البات للغاصب طرأ على ملك
 موقوف باشره هو وأما بالنسبة الى المشتري فنقد طرأ على ملك موقوف لغريم من باشره لان المباشر للبيع الثاني
 الموقوف هو المشتري نعم لو أجاز عقد المشتري يكون طرأ البات لمن باشر الموقوف (قوله لثبوت ملكه به)
 اى بالضمان لا بالغصب لان الغصب غير موضوع لأفاده الملك اهـ ح (قوله ولو قطعت يده) اى يد ما باعه
 الغاصب وقوله مثلاً أشار به الى أن المراد أرض اى جراحة كانت واحترزنا بقطع عن القتل أو الموت عند
 المشتري فان البيع لا يجوز بالاجازة لقوات المعقود عليه وشرط صحة الاجازة قسامه كإمته ونظامه فى الفسخ
 (قوله عند مشتريه) احتراز عن الغاصب كما يأتى (قوله له) اى للمشتري (قوله يكون للمشتري)
 نصريح بما أفاده التشبيه في قوله وكذا الخ (قوله لان الملك تم له من وقت الشراء) اى فحين أن القطع
 ورد على ملكه طعن الملح (قوله بخلاف الغاصب) اى لو قطعت اليد عنده ثم ضمن قيمته لا يكون
 الارش له لما مر قريباً من أن ثبوت ملكه بالضمان اى لا بالغصب لان الغصب غير موضوع للملك فلا يملك الارش
 وان ملك العبد لعدم حصوله فى ملكه (قوله بما زاد) اى من الارش على نصف الثمن ان كان نصف القيمة أكثر

من نصف الثمن نهر (قوله وجوبا) قال في البحر هو ظاهر ما في الفتح (قوله لعدم دخوله في ضمانه) لأن الملك غير موجود حقيقة وقت القطع وأرض البدل الواحدة في الحز نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان يقابلها الثمن فيها زاد على نصف الثمن شبهة عدم الملك وتغامره في البحر (قوله قيد اتفاق) فإنه وإن وقع في الجامع الصغير فليس من صورة المسألة فتح أي لأن ذلك مذكوره فيدوفا في المتعاقدين عليه مع أنه محل المنازعة بينهما (قوله مثلا) راجع لقوله فبرهن لما في الترو وغيره من أنه لو لم يكن بينه كان القول للمدعى الأمر إذ غيره متناقض فلا تصح دعواه ولذا لم يكن له استخلافه اهـ وليس راجعا لقوله المشتري على معنى أن البائع كذلك لأنه يتكرر مع قول المصنف كالواقام البائع البينة أفاده ط (قوله الفضي) لا محل لذكره بعد قصره بانه قوله غير أمره قيد اتفاق (قوله ردت بينته) أي إن برهن وقوله ولم يقبل قوله أي أن لم يبرهن (قوله للتناض) إذا اقدام على الشراء والبيع دليل على دعوى الصحة وأنه يملك البيع ودعوى الاقرار بعدم الأمر تناقضه وقبول البينة سبق على صحة الدعوى نهر وغيره واعترض بأن التوفيق يمكن بطوار أن لا يعلم إلا بعد الشراء باخبار عدوله بأنه ما معنا اقرار البائع بذلك قبل البيع وأجاب في البحر بأنه وإن أمكن التوفيق بذلك لكنه ساع في نقض مائة من جهته فسيبعه مردود على فقوله إمكان التوفيق يدفع التناض على أحد القولين وقد بما إذا لم يكن ساع في نقض مائة من جهته (قوله الا في مسألتين) ذكرهما في البحر هنا لكن الشارح قدّم في الوقت عند قوله باع دارا ثم ادعى اني كنت وقتها أن للمستثنى سبع وقد سنا هنا عن قضاء الاشياء انها تسع ومز الكلام عليها فراجع (قوله ولو عند غير القاض) أفاده أن قول الكثر عند القاضي قيد اتفاق (قوله لان التناض) أي من البائع لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة في اقراره على نفسه فلم يشتري أن يساعده على ذلك فيحقق الاتفاق بينهما فيقبل البيع في حقهما (قوله خلافا للثاني) فعند رب العبد ومطالبة المشتري فإذا أدى رجع على البائع نهر وقبه ولو أنكر المالك التوكيل وتصاد فاعليه فان برهن الوكيل نها والاستخفاف المالك فان نكل لزمه لان حلف وتغامره فيه وفي البحر (قوله بغير أمره) لاحاجة اليه لانه محل التزاع ط ولذا لم يذكره في الكثر (قوله نهر) نقله عن البناءة ولم يتكلم على مفهومه ولعله لأنه أولى فإنه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالاولى ط (قوله فقيده اتفاقا) أي وقع في الكثر وغيره اتفاقا لا مقصودا للاحتراز لانه اذا لم يبدخلها يكون بالاولى (قوله لعدم سريّة اقراره على المشتري) هذا لا يصلح عليه ما قبله وانما هو عليه لعدم نزاع الدار من يد المشتري وأما علة عدم ضمان البائع قيمة الدار مع اقراره بضعها فهي عدم صحة غصب العقار وهو قوله وما قال بمحمد يضمن قيمة الدار وهو قول أبي يوسف أولا لصحة غصبه عنده ط ولذا قال في الفتح وهي مسألة غصب العقار هل يتحقق أولا فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن وعند محمد نعم فيضمن اهـ (قوله فان برهن الخ) وإن لم يبرهن كان التلف مضافا إلى عجزه عنه لا إلى عقد البائع قال الساجاني والظاهر أن الثمن موضع في بيت المال حتى يبين الحال (قوله لانه لا تردعوا بها) أي جعل لهما نورا بالبينة أي وضحاها وأظهرها (قوله باعه) أي الشيء (قوله تصير مملوكة لا زوجة) انما نص على أنها لا تصير زوجة مع أن البيع يقتضي الاجارة والرهن أيضا لانه يفهم من نفي الزوجية نفي الادنى منها بالاولى قال في الفتح وتثبت الهبة لوجهه فضي وجرم آخر وكل من العلق والكتابة والتدبير أحق من غيره لانها لا لزومة والاجارة أحق من الرهن لا فادتها مملوكة المتفقة والبيع أحق من الهبة لطلانها بالشروع فلا يبطل بالشروع كجهة فضي عبد اوبيع آخر اياه يستويان لأن الهبة مع القبض تساوي البيع في افادة الملك وهبة المتنازع فيها لا يقسم حصصه فيأخذ كل نصفه ولو تزاجها كل من رجل فأجبا بطلانها هاتفتص بين المشتريين ويحيز كل منهما اهـ والله سبحانه أعلم

(باب الاقالة)

مناسبتها للفضولي أنه عقد يرفع عند عدم الاجازة والا لالرفع ط وذكرها في الهداية والكتر عقب البيع الفاسد والمكروه لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين كما مر وبأنه تغامره (قوله من اقال) وبأنه تلاها يقال فالة قلا من باب باع الا انه قليل نهر (قوله أجوف) أي عينه حرف علة ثم بينه بأنه بائى وهو خير

(باب الاقالة)

(هي لغة الرفع من مال أجوف بائى

منتهى هذا هو خوف وائي خبر ثان إله ح وقه رد على من قال أنه واري من القول والمهيرة للسلب
فأقال بمعنى أزال القول أي القول الأول وهو البيع كاشكاه أزال شكايته ودفع بطلانه أو بعبارة أخرى
الأول قولهم قلبه بالكسر فهو يدل على أن عبته بآء لا واء فليس من القول * الثاني أنه ذكر الإقالة في العاصم
من القاف مع الباء لأمع الواو * الثالث أنه ذكر في مجموع اللغة قال البيع قلا وإقالة فصححه اه (قوله رفع
العقد) ولوفي بعض المبيع لما في الحاروي لإباع منه خبطة مائة من يد شارود فحقها القافر قائم قال المشتري
ادفع إلى الثمن والخطبة التي دفعها إليك فدفعها أو بعضها فهو فسخ في المردود اه (قوله فعبه بالعقد) فهو
تعريف للإع من إقالة البيع والإجارة ونحوهما بحر واعتز به في النهر بأن مراده بالعقد عقد البيع قلت
تخصيصه بالبيع لكون الكلام فيه والإف وهو تعريف للإقالة مطلقاً لأن خبطتها في الإجارة لا تخالف حقيقة في
البيع ولذا لم يذكر لها باب في غير هذا الموضع ونظيره النية مثلاً ذكر في باب الصلاة وضوها وتعريفه بالتد
الشامل للصلاة وغيرها فافهم والمراد بالعقد القابل للفسخ بخيار كما يعلم مما يأتي بخلاف النكاح (قوله وهذا
ركبتها) الأولى تأخير عن قوله أو أحدها مستقبلاً كفعل المصنف ط (قوله أو أحدها مستقبلاً الخ) اعلم
أن الإقالة عند أبي يوسف بيع الأمان لا يمكن فسخ كما يأتي وعند محمد بالعكس والعجب أن قول أبي يوسف كقول
الامام في أنها تصح بلفظين أحدهما مستقبل مع أنها بيع عنده والبيع لا يستعبد بذلك ومحمد يقول إنها فسخ
ويقول لا تستعبد إلا بما ضمين لأنها كالبيع فأعطاها بسبب الشبه حكم البيع وأبو يوسف مع حقيقة البيع
لم يعطها حكمه والجواب له أن المساومة لا تجري في الإقالة فعمل اللفظ على التحقيق بخلاف البيع فتح (قوله
لعدم المساومة فيها) إشارة إلى الجواب المذكور أي لأن الإقالة لا تكون إلا بعد نظر وتأمل فلا يكون قوله
أقلني مساومة بل كان تحقيقاً للتصرف كما في النكاح وبه فارق البيع كما في شرح الهداية (قوله وقال محمد
كالبيع) أي فلا تستعبد إلا بما ضمين كما مر قال في الفتح والذي في الخاتمة أن قول الامام كقول محمد (قوله قال
البرجندى الخ) قال في الفتح وفي الخلاصة اختاروا قول محمد وفي الشرح بلالة ويرجح قول محمد كون الامام
معه على ما في الخاتمة اه قلت واختار المصنف قول أبي يوسف تعالى للدرر والتمني (قوله وتصح أيضاً الخ)
فلا يتعين فيها لفظ كما في الفتح وظاهره أنه لا فرق بين لفظ الإقالة وهذه الألفاظ وهو غير مراد فإن الإقالة فسخ في
حق المتعاقدين بيع في حق غيرهما وهذا إذا كانت بلفظ الإقالة فلو بلفظ مفا مفاضة أو متاركة أو زائد لم يجعل بها
انقضاء ولو بلفظ بيع بيع اجاباً كما يأتي فنتبه لذلك وفي البرازية طلب الإقالة فقال المشتري هات الثمن فأقالة
اه قلت والظاهر أن مثله ما لو كان الطلب من المشتري فقال البائع خذ الثمن وفيها اشترى عبداً ولم يقبضه حتى
قال للبائع به لنفك فلو باع جاز وانفسخ الأول ولو قال به لي أو بعه من شئت أو بعه ولم يرد عليه لا يصح اه
وظاهره أنه في الصورة الأولى ينفسخ وإن باعه بعد المجلس تأمل ووجهه أنه إقالة اقتضاء فان أمره بالبيع لنفسه
لا يتم الانتقام الإقالة فهو نظير قولك أعتق عبداً عني بألف بخلاف بقية الصور فانه وكل لإقالة ثم رأيت
ذلك التوجيه في الولو الجبة وفي البرازية ولا يصح تعليق الإقالة بالشرط بأن باع ثورا من زيد فقال اشترى
رخصاً فقال زيد ان وجدت مشترياً بالزيادة فبعه منه فوجد فباع بأزيد لا يستعبد البيع الثاني لأنه تعليق الإقالة
لأول الكالة بالشرط وفيها قال المشتري أنه يتخسر فقال البائع بعه فان خسرت فباع بخسر لا يلزمه شيء (قوله
هو الصحيح برازية) عبارة أقض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد أيام ان الثمن غاب فرد البائع بعض
الثمن المقبوض فن قال البيع يستعبد بالتعاطي من أحد الجانبين جعله إقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من
الجانبين لا يكون إقالة اه ومثله في الخاتمة (قوله وفي السراجية الخ) مقابل الصحيح والمراد بالتسليم تسليم
المبيع وبالقبض قبض الثمن المدفوع ط (قوله وتوقف على القول) فلما اشترى سياراً ثم جاءه ليرده ولم يقبضه
البائع صريحاً واستعمل الحاروي أياماً ثم استع عن رد الثمن وقبول الإقالة كان لذلك لأنه لما رد كلام المشتري
بطل فلا تتم الإقالة باستعماله خاتمة (قوله في المجلس) فلو قبل بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل
على الاعراض لا تتم الإقالة ابن مالك وفي القنينة جاء الدلال بالثمن إلى البائع بعدما جاءه بالامر المطلق فقال
له البائع لا أدفعه هذا الثمن فأخبره المشتري فقال أنا لا أريده أيضاً لا ينفسخ لأنه ليس من ألقاظ الفسخ ولأن
اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الإقالة ولم يوجد اشترى سياراً ثم جاء ليرده فلم يجد البائع فأدخل

قوله رفع العقد هكذا بخطه
والذي في نسخ الشارح رفع البيع
وهو الذي يدل عليه قول الشارح
وعم في الجوهره الخ اه صححه

وشرعا (رفع البيع) وعم في
الجوهره فعبه بالعقد وتصح بلفظين
ماضيين وهذا ركبتها (أو أحدها
مستقبل) كما أتت فيقال
أفتك لعدم المساومة فيها فكانت
كالنكاح وقال محمد كالبيع قال
البرجندى وهو المختار (و) تصح
أيضاً بفاخصتك وترك وتاركك
ورفعت وبالتعاطي ولومن أحد
الجانبين (كالبيع) هو الصحيح
برازية وفي السراجية لا بد من
التسليم والقبض من الجانبين
(وتوقف على قبول الآخر في
المجلس)

قوله على القول هكذا بخطه
والذي في نسخ الشارح التي يدي
على قبول الآخر والخطب سهل
اه صححه

في اصطفيه غايه البائع بالمتعارف عليه فليس يمنع لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتصاف المجلس
 اه قوله ولو كان القبول فعلا فمما اذا اذ اهل بعته بألف قبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا خلافا لما قال
 انه بيع بالتعاظم لان التعاطي ليس فيه ايجاب بل بعضه بعد معرفة الثمن فقط اه (تنبيه) قال في الزاوية
 بقية العطار المشتري فأخذها البائع وتصرف في العقار فأقاله وفي الخزانة دفع القالة الى البائع وقبضه ليس
 بأقاله وكذا لو تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن اه
 قلت والقالة بالغش الصلح الذي يكتب فيه الدين ونحوه والظاهر أن ما ذكره أولا من كون ذلك أقاله مبنى على
 ما هو الصحيح من الاكتفاء بالتعاظم من احد الجانبين وهو تصرفه في المبيع بعد قبض القبالة وما ذكره عن
 الخزانة مبنى على أنه لا بد بكونه من الجانبين فربما تعليل تأمل (قوله فوور قول المشتري اقلتك) متعلق
 بالامرين قال في الفتح ويجوز قبول الأقاله دلالة بالفعل كما اذا قطع قصاصا فوور قول المشتري اقلتك اه
 والمراد بالقوة أن يكون في المجلس بأن يقطعه قبل أن يفرقا ولم يتكلم بشئ كما في ح عن الحائنة وظاهر هذا
 أن القبض فورا بلا قطع لا يكفي وهو خلاف قول الشارح وأقبضه ولعل المسألة مفروضة فيما إذا كان التوب
 بيد البائع قبل قوله اقلتك فتأمل ثم رأيت في الذخيرة وكذا في الحاشي صورة المسألة بجارفع الاشكال حيث
 قال وكذا دلالة بالفعل ألا ترى أن من باع ثوبا وياه ثم قال للمشتري أقلت البيع فاقطعه لي تحسنا فان قطعه في
 المجلس فهو أقاله والا فلا اه فالتكلم بقوله أقلت هو البائع والتسامح هو المشتري لا البائع عكس ما في الفتح
 والحائنة فقطع المشتري الثوب قبل قبض البائع قبول دلالة ولا اشكال فيه فتدبر (قوله لأن من شرائها الخ)
 عليه لقوله وتوقف الخ ولا بد أن المعطوفات لا تصلح لتعليله لأن القلة مجموع ما ذكره كقائه قال لا يراها
 شروطا منها اتصاف المجلس فافهم (قوله ورضى المتعاقدين) لأن الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع ما ليس
 بل لازم فلن له الخيار بغير صاحبه لا برضاء بصر وحاصله أن رفع العقد غير لازم وهو ما فيه خيار لا يسمى أقاله
 بل هو فسخ لانه لا يشترط فيه رضاهما فافهم (قوله أو الورثة أو الوصي) أشار الى ما في العنصر من انه لا يشترط
 لصحبا بقاء المتعاقدين قصح أقاله الوارث والوصي ولا تصح أقاله الموصي له كما في الفتية اه (قوله وبقاء الخ)
 أي المبيع كذا وبعض المسألة ذكره المصنف من انه يمنع صحته لاهل المبيع وهلاله بعضه يمنع بقدره (قوله
 القابل للفسخ بخيار) نعم للصحل وبخيار متعلق بالفسخ ووصف المحل بقوله الفسخ مجاز لأن القابل لذلك عقده
 قال ح أي القابل للفسخ بخيار من خيارات كثيرا العيب والشرط والرؤية كما في الفتاوى الهندية اه وفي
 الخلاصة والذي يمنع الرضا لعيب يمنع الأقاله ومثله في الفتح (قوله فلوراد الخ) تبرع على قوله القابل للفسخ
 بخيار وقد منافي خيار العيب أن الزيادة أتمام متولدة كسمن وجمال أو غير متولدة كغرس وشاء وخياطة
 وأتمام مفصلة متولدة كولد وغرة وارش أو غير متولدة ككسب وهبة والكل اما قبل القبض أو بعده ويتبع
 الفسخ بخيار العيب في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض فقط فافهم
 ويأتي له زيادة بيان (قوله وقبض بدلي الصرف في أقالته) أي أقاله عقد الصرف أما على قول أبي يوسف فظاهر
 لانها بيع وأما على أصلهما فلا يبيع في حق ثالث وهو حق الشرع بصر (قوله وأن لا يهب البائع الثمن
 للمشتري) أي المشتري المأذون فلو وهبه لم تصح الأقاله بعد ها وقوله قبل قبضه أي قبض البائع الثمن من
 المأذون وذلك لانها لو تمت الأقاله حينئذ لكانت عابا لمبيع البائع ولا يقدر على الرجوع عليه بالثمن لانه
 لم يصل الى البائع منه شيء وهو ليس من أهل التبرع أما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو صوله ليدم
 فلم يكن متبرعا فصحت الأقاله ويرجع على البائع بعد ها بقدر الموهوب له فيكون الواصل اليه قدر الثمن مرتين
 الموهوب وقدره وفاس ح على المأذون ورضي التبرع ومتولى الوصف نظرا للصغر والوقت فيجزي فيها حكمه
 ط (قوله في بيع مأذون ووصي ومتول) وكذا اذا اشتروا بقل من القيمة فلان الأقاله لا تصح غير ولكن على
 الشارح أن يقول وأن لا يهب الثمن للمشتري المأذون أو الوصي أو المتولى قبل قبضه وأن لا يكون معهم بأكثر
 من القيمة ولا شراؤهم بأقل منها اه ح ويمكن أن يكون قوله في بيع مأذون الخ قيدا للمأذنين لكن المأذون
 مع ما عطف عليه بالنسبة الى المسألة الاولى مشتركة بالنسبة الى الثانية بائع فتكون أضافة بيع بالنظر الى الاولى

ولو كان القبول فعلا
 كما لو قطعه وأقبضه فوور
 المشتري اقلتك لأن من شرائها
 اتصاف المجلس ورضى المتعاقدين
 أو الورثة أو الوصي وبقاء الخ
 القابل للفسخ بخيار فلوراد زيادة
 تمنع الفسخ لم تصح خلافا لهما
 وقبض بدلي الصرف في أقالته
 وأن لا يهب البائع الثمن للمشتري
 قبل قبضه وأن لا يكون البيع
 بأكثر من القيمة في بيع مأذون
 ووصي ومتول (وتصح أقاله
 المتولى ان خيرا) للوقت

مطلب
تحريرهم في اقالة الوكيل بالبيع

(والالا) الاصل ان من ملئ
البيع ملك اقالته الا في خمس
لثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء
قبل وبالسلم اشياء ولا اقالة
في نكاح وطلاق وعناق جوهره
ابراء بحرم باب التحالف (وهي)
مندوبة الصديق وتجب في عقد
مكروه وفاسد بجر

من اضافة المصدر الى مفعوله وبالنظر الى الثانية الى قاعده تأمل (قوله الاصل ان من ملئ البيع) أي
أو الشراء كما يظهر عما يأتي (قوله الثلاثة المذكورة) أي المأذون والوصي والمتولي اذا باعوا بأكثر من القصة
قال في جامع الفصولين الوصي والمتولي لو باع شيئا بأكثر من قيمته ثم أقال لم يجز اه وعبارة الاشياء الا في
مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا بعشرين قيمتها بخمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما
بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح والمتولي على الوقف لو أجزأ الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم يجز على الوقف اه
ثم في جامع الفصولين في البيع وما في الاشياء في الشراء (قوله والوكيل بالشراء) بخلاف الوكيل بالبيع تصح
ويضمن بجر ثم قال وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا أقال بعد قبض الثمن أما قبله فملكها في قول محمد كذا في
الطهريه اه وفي جامع الفصولين الوكيل بالبيع لو أقال أو احتال أو أبطأ أو وهب صم عندهما وضمن
لموكله لا عند أبي يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه وفي حاشيته للشيخ الرمي بعد أن ذكر
عبارة الجهر أقول وفيه توقف من وجوه الاول تقيده الضمان بما اذا كانت الاقالة بعد قبض الثمن مع أن
الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا الثاني قوله فملكها عند محمد مع انها جائزة عند الامام يضاف وجه
التخصيص بقول محمد الثالث ترتب عدم الضمان على كونه يملكها مع قولهم تصح عندهما وضمن لموكله فهو
صريح في الضمان مع كونها صحيحة وصريح كلام الطهريه واطلافة بنصفه اقالة وكيل البيع مطلقا قبل
قبض الثمن وبعده ثم رأيت في جامع الفتاوى والبرازية ما صورته والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل
بالشراء يستوي أن تكون الاقالة قبل القبض أو بعده فتأمل مع ما في الطهريه ومع ما في جامع الفصولين واقتضاه
أن معنى قوله في الطهريه فملكها في قول محمد أي على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه ومعنى قوله في الفصولين
الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا أي على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه وتصح الاقالة عليه فيضمن
وبهذا يحصل التوفيق وينضج الامر وقد ذكر في الجهر أول الاقالة فراجع لطيف عن القصة فيه دلالة على صحة
التوفيق المذكور فراجع فحصل أن اقالته تصح عند الامام قبل القبض وبعده ويضمن وعند محمد يملكها قبله
على الموصّل فصح ولا يضمن وبعده تصح ويضمن وعند أبي يوسف لا تصح مطلقا ولا يضمن اه كلام الخبير
الرمي قلت وهو توفيق لطيف لكن ذكر في الباب العاشر من يوع البرازية اقالة الوكيل بالبيع جائزة عند
الامام ومحمد اه ومثله في القصة وزاد المعنى فيه كون اقالته تسقط الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع
الوكيل وعند أبي يوسف لا تسقط الثمن عن المشتري أصلا اه وأعل ما في الطهريه رواية عن محمد بن يزيد ما في
وساكة كافي الحاكم الشهيد لو وكل رجل ببيع خادمه فباعها ثم أقال البائع البيع فبازمه المال والخادم
له وكذلك لو لم يكن قبضها المشتري حتى أقاله من عب أو من غريب اه فهذا نص المذهب ومقتضاه انه قول
ايمنا الثلاثة لكونه لم يذ كرفه خلافا وظاهره انه لا فرق بين كونه قبل قبض الثمن أو بعده وهو الوجه لأن الاقالة
بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل هنا فاذا أقال البائع بلا اذنه لا يصح ومشتريه لا يملك ذلك عليه بل صار
البائع مشتريا لنفسه اذا اشترى متى وجد نفاذ الا يتوقف فيه بظهور وجه الفرع الذي ذكره في الجهر عن القصة وهو
قوله باع ضبعة مشتركة بينها وبين ابنها البالغ وأجاز لابن البيع ثم أقال وأجاز لابن الاقالة ثم باعها ثانيا بغير
اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لأن الاقالة يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل والنجيز اه أي
لأنها باجازه البيع الاول صارت وكيلة عنه فيه ثم صارت بالاقالة مشتريه لنفسها فلا ينفذ بيعها الثاني بلا
اجازة وبظهور عما ذكرنا أن اقالة المتولي أو الوصي البيع فيما تقدم تصح عليه ويضمن فاغتم تحرير هذا المثل
(قوله قبل وبالسلم) أي عند أبي يوسف قال في جامع الفصولين الوكيل بالسلم لو قبض أدون مما شرط صم
وضمن لموكله ما شرط عند أبي حنيفة ومحمد وكذا لو أبراء عن السلم أو وهبه قبل قبضه أو أقاله أو احتال به صم
وضمن عندهما ولم يجز عند أبي يوسف (قوله ولا اقالة في نكاح الخ) أي لعدم قبول التصح بنجيز (قوله
الصديق) هو قوله صلى الله عليه وسلم من أقال مسلما بيعته أقال الله عزته أخرجه أبو داود وزاد ابن ماجه يوم
القبعة ورواه ابن جبان في صحيحه والحاكم وقال على شرط الشيخين وعند البيهقي من أقال نادما فسخ (قوله
وتجب في عقد مكروه وفاسد) لوجوب رفع يكل منهما على المتعاقدين صوتا لها من الخطور ولا يكون الا بالاقالة
كافي النهاية وتبعه غيره قال في الفتح وهو مصرح بوجوب التفاسخ في الهودا والمكروه السابقة وهو حق لأن رفع

المصلحة واجبة بقدر الامكان اهـ وظاهر كلام النهاية ان ذلك اعادة حقيقة ومقتضاها انه يترتب عليه أحكام
البيع الآتية وأورد عليه أن الفاسد يجب فسخه على كل من يباين دون رضی الآخر وكذا التقاضي فسخه
بلا رخصاها والآلة يشترط لها الرضى اللهم إلا أن يراد بالآلة مطلق الفسخ كأفاده معنى ممكن قلت وإليه
يشير كلام الفقيه المذكور وهو الظاهر لأن المقصود من منع العقد كان لم يكن وفعا للمصلحة والآلة تحقق العقد
من بعض الوجوه فلا بد أن يكون الفسخ في حق المتعاقدين وحق غيرهما والله سبحانه أعلم (قوله وفيما
إذا غره البائع بغيره الخ) أصل النص لصاحب البحر ضمن الخارج غره معنى غشه والمعنى إذا غره غاشا به غشا
بغيره أي فإذا اطلب منه المشتري الآلة وجبت عليه وفعا للمصلحة تأمل (قوله كما ينبغي) أي في آخر الباب
الآتي (قوله وحكمها أنها فسخ الخ) الظاهر أنه أراد بالفسخ الانفساخ لأن حكم العقد لا يزال ثابت به كالمالك
في البيع وأما الفسخ بمعنى الرفع فهو حقيقته (قوله فسخ في حق المتعاقدين) هذا إذا كانت قبل القبض
بالاجماع وأما بعده فذلك عند الامام إذا اعتذر بأن ولدت المبيعة فبطلت المبيعة والآلة تسيل القبض فبطل
بأن وقعت قبل القبض في منقول فتكون فسخا إذا اعتذر أيضا بأن ولدت المبيعة والآلة تسيل القبض فبطل
وقال محمد بن فسخ ان كانت الثمن الاول أو باق ولو بأكثر ويجوز آخر فبطل والخلاف مقدم بما إذا كانت
بلفظ الآلة فكما يأتي نهر والصحيح قول الامام كان في تصحيح العلامة قاسم (قوله فيها من موجبات
العقد) قيد به الزيلعي وتبعه أكثر الشراح وفيه شيء فإن الكلام فيها من موجبات العقد لا فيها هو ثابت
بشرط زائد الاصل عدمه فقولهم فسخ أي لما أوجبه عقد البيع فهو على إطلاقه تدبر رمي على المنع (قوله
أي أحكام العقد) أي ما ثبت بنفس العقد من غير شرط بخر (قوله بشرط زائد) الاولى أن يقول بخر زائد
وذلك لحلول الدين فإنه لا يفسخ بالآلة لا بعد الاجل لأن حلوله إنما كان برضى من هو عليه حيث ارتضاء غشا
فقد أسقطه فلا يعود بعد ط (قوله كأنه باع منه) أي كأن المشتري باع العين من البائع لانه لما سقط الدين
سقط الاجل وصارت الثابتة بعد ذلك كأنه باع المبيع من باعته فثبت له عليه دين جديد تأمل (قوله ولورده
ببخار) أي بخار عيب وعبارة البحر بعيب (قوله لأنه فسخ) فإن الرد بخار العيب إذا كان بالقضاء يكون
فسخا ولذا ثبت للبائع رده على باعته بخلاف ما إذا كان بالتراضي فإنه يبيع جديد (قوله لم تعد الكفالة فيها)
أي في الآلة والرد بعيب بقضاء اهـ ح فقص أن الاجل والكفالة في البيع جماعه لا يعودان بعد الآلة
وفي الرد بقضاء في العيب يعود الاجل ولا تعود الكفالة اهـ ط قلت ومقتضى هذا انه لو كان الرد بالتراضي
لا تعود الكفالة الاولى وذكر الرمي في كتاب الكفالة انه ذكر في التتارخانية عن المحيط عدم عودها
سواء كان الرد بقضاء أو رضى وعن المسوط انه ان كان بالقضاء تعود والافلا ثم قال الرمي - والحاصل أن فيها
خلافا بينهم (قوله لا قبله مطلقا) أي متصله أو منفصلة حال في الفسخ والحاصل أن الزيادة متصله كانت
كالمن أو منفصلة كالولد والارث والعرض إذا كانت قبل القبض لا تمنع الفسخ والدفع وان كانت بعد القبض
متصله فكذلك عنده وان كانت منفصلة بطلت الآلة تعتذر الفسخ معها اهـ ومثله في ابن مالك على الجمع لكن
قد مناعن الخلاصة أن ما يمنع الرد بالعيب يمنع الآلة وقد مناعن أيضا أن الرد بالعيب يمنع في المتصلة الغير المتولدة
مطلقا وفي المنفصلة المتولدة ولو بعد القبض فقط ويوافقه ما في الخامس والعشرين من جامع القصولين أن الرد
بالعيب يمنع لو الزيادة متصله لم تتولد أيضا كما صنف وبناء والمنفصلة المتولدة كولد وغر وارس وعقر غنم الرد
وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ والمنفصلة التي لم تتولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والفسخ بسائر
أسبابه اهـ (تنبيه) قال في الحاوي تقابل البيع في الثوب بعدما قطعه المشتري وساطه قصا وفي الحد يد
بعد ما اتخذ سيفا لقصه الآلة يمكن اشترى غز لا قصه وخطه فليتها وهذا اذا تقابل على أن يكون الثوب
للبيع وانما خطه للمشتري يعني يقال للمشتري اتفق الخطاطة وسلم الثوب لما فيه من ضرر المشتري فليرضى
بكون الخطاطة للبائع بأن يسل الثوب اليه كذلك نقول نعم اهـ وفي حاشية الطبر الرمي على القصولين وقد
سئل في بيع استغله المشتري هل تمنع الآلة فيه فأجبت بقولي نعم ونطلب الغلة والغلة اسم للزيادة
المنفصلة كالجرة الدار وكسب العبد فلا يخالف ما في الخلاصة من قوله رجل باع آخر كراما فسله اليه فأكل ثمره
يعني غره سنة ثم تقابل لا تصح وكذا اذا هلك الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو أسلمها لغيره الخ (قوله
وتصح على الثمن الاول) حتى لو كان الثمن عشرة ثمانية ففزع اليه دراهم ثم تقابل لا وقد رخصت الدنانير وبيع

وفيما إذا غره البائع بغيره
يجب أن يلو فاحشاه الرد كما ينبغي
وحكمها أنها (فسخ في حق

المتعاقدين فيما هو من موجبات
فتح الجيم أي أحكام (العقد)
أما لو وجب بشرط زائد كانت بغير
جديد في حقهما أيضا كان شري
بدينه للموكل عينا ثم تقابل لا يرد
الاجل فيصير دينه حالا كأنه باعه
منه ولو رده بخار بقضاء عاد
الاجل لأنه فسخ ولو كان به كضل
لم تعد الكفالة فيها خاتمة ثم ذكر
لكونها فضا فروعا (رد الاول
انها (سقط بعد ولادة المبيعة)
تعتذر الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد
القبض حقا للشرع لا قبله مطلقا
ابن مالك (و) الثاني (تصح على
الثمن الاول

بالذات لا يمتنع دفعه وكذا الورقة يبيع كذا في الأجرة ولو فسخت ولو عجزت لم يفسخ العقد في البيع
 كذا في الفسخ **بهر** (قوله وبالسكوت عنه) المراد أن الواجب هو الثمن الأول سواء سجد أو لا فقال في الفسخ
 والاصل في لزوم الثمن أن الإقالة فسخ في حق المتعاقدين وحقيقة الفسخ ليس الأرفع الأول كان لم يكن فثبت
 الحال الأول وثبوت الرجوع عين الثمن إلى مالكه كأي عهد خل في الوجود غيره وهذا يستلزم ثبوت الأول وثبوت
 غيره من الزيادة والنقص وخلاف الجنس **اه** (قوله ويرد مثل المشروط الخ) ذكر هذه أهنا غير مناسب
 لأنه ليس من فروع حكمها فسحا بل من فروع كونها باعلاذ ذكره الزبلي وغيره في محترزات قوله فيها هو
 من وجبات العقد فقال وكذا الوقض أردى من الثمن الأول أو أوجد منه يجب رد مثل المشروط في البيع
 الأول كأنه باعه من البائع بمثل الثمن الأول وقال الفقيه أبو جعفر عليه رد مثل المقبوض لأنه لو وجب عليه
 رد مثل المشروط للزمه زيادة ضرر بسبب تهمه ولو كان الفسخ بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء يجب رد
 المقبوض اجماعا لأنه فسخ من كل وجه **اه** ومثله في المنع فافهم (قوله ولو تقابلا الخ) قد مناه أفاضل التبر
 (قوله لم يجز إقالته) مرعاة للوقف والصغير منع وينبغي أن يجوز على نفسه في مسألة البيع كما قد مناه (قوله
 وان شرط غير جنسه) متعلق بما قبل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه **اه ح** (قوله أو أكثر منه) أي
 من الثمن الأول أو من الجنس (قوله أو أحله) بأن كان الثمن حالا فأجله المشتري عند الإقالة فإن التأجيل
 يطل ونصح الإقالة وان تقابلا ثم أجله ينبغي أن لا يصح لأجل عند أبي حنيفة فإن الشرط اللاحق بعد العقد
 يلحق بأصل العقد عنده كذا في الفتنه بحر لكن تقدم في البيع الفاسد أنه لا يصح البيع على قدم الحاج
 والحصاد والدياس ولو باع مطلقا ثم أجل البائع التأجيل وقد مناه أيضا تعصم عدم تحقق الشرط الفاسد
 (قوله لا مع تعصم) أي تعيب المبيع عند المشتري فأما نصع بالاجل وصار المحطوب بازا نقصان العيب
 قهستاني (قوله لا أزيد ولا أنقص) فلو كان أزيد أو أنقص هل يرجع بكل الثمن أو ينقص بقدر العيب ويرجع
 بما بقي فليراجع ط قلت الظاهر الثاني لأن الإقالة عند التعيب جائزة بالاجل والمراد في الزيادة والنقصان عن
 مقدار العيب فصار الباقي بمنزلة أصل الثمن فتلغو الزيادة والنقصان فقط ويرجع بما بقي واقفه أعلم (تنبيه) علم
 من كلامهم أنه لو زال العيب فأقال على أقل من الأول لا يلزم إلا الأول في لو زال بعد الإقالة هل يرجع المشتري
 على البائع بنقصان العيب الذي أسقطه من الثمن الأول مقتضى كونها فسخا في حقهما أنه يرجع وتطيره
 ما قد مناه في أوائل باب خيار العيب لو صالحه عن العيب ثم زال رجع البائع تأمل وفي التنازع ثمانية تعيب
 الجارية بيد المشتري بفعله أو بأقربه أو تقابلا ولم يعلم البائع بالعيب وقت الإقالة أن شاء أمضى الإقالة
 وان شاء رد وان علمه لا خيار له **اه** قال الخليل الرمي في حواشي المنع بعده نقله أقول فلو تعذر الرد هلاك
 المبيع هل يرجع بنقصان العيب بمقتضى جعلها بيعا جديدا أم لا لأنها فسخت في حقهما الظاهر الثاني **اه** وهذا
 يؤيد ما قلنا (قوله قبل الخ) نقله في البحر عن الشبانة عن تاج الشريعة ولم يعبر عنه بقيل ولعل الشارح
 أشار إلى ضعفه لخالفته إطلاق ما في الزبلي والفسخ من نفي الزيادة والنقصان مع أن وجه هذا القول ظاهر لأن
 المراد بما يتعابن فيه ما يدخل تحت تقويم المقومين فلو كان المبيع فو باحدث فيه عيب بعضهم يقول ينقصه
 عشرة وبعضهم أحد عشر فهذا الدرهم يتعابن فيه نعم لو اتفق المقومون على شيء خاص تعين نفي الزيادة تأمل
 (قوله لا تنفذ بالشرط الفاسد) كشرط غير الجنس أو لا كثر أو الأقل كما علت (قوله وان لم يصح تعليقها به)
 مثل له في البحر بما قد مناه عن البرازية من قول المشتري للبائع ان وجدت مشتريا بأزيد فبعه منه (قوله كما
 ينبغي) أي قبل باب الصرف **اه ح** (قوله والبيع الخ) صورته باع زيد من عمرو شيئا منقول لا كتب
 وقضه ثم تقابلا ثم باعه زيد ثانيا من عمرو قبل قبضه منه جاز البيع لأن الإقالة فسخ في حقهما فقد عاد إلى البائع
 ملكه السابق فلم يكن باععا ما شره قبل قبضه (قوله ولو كان) أي عقد المقابلة (قوله ليطل) أي فسد
 وبه غير المصنف ووجهه أنه باع المنقول قبل قبضه ط (قوله كيبعه من غير المشتري) أي كآلوا باعه البائع
 المذكور من غير المشتري قبل قبضه من المشتري ففسد البيع لكون الإقالة بيعا جديدا في حق الثالث فصار باععا
 ما شره قبل قبضه بخلاف ما إذا باعه من المشتري لما علت (قوله جاز قبض المكيل للموزون) المراد جواز
 التصرف فيه ببيع أو كل بلا إعادة كبله أو وزنه ولو سككت الإقالة بيعا لم يجز ذلك كما سبب في باب وقوله

وبالسكوت عنه) ورد مثل
 المشروط ولو المقبوض أوجد
 أو أورد أو لو تقابلا وقد كسدت رد
 الكساد (الاذاباع المتولى
 أو الوصي للوقف وللصغير شيئا
 يا كثر من قيمته أو اشتريا شيئا بأقل
 منها) للوقف وللصغير لم يجز إقالته
 ولو عطل الثمن الأول وكذا
 المأذون كما مر (وان) وصلة
 (شرط غير جنسه أو أكثر منه أو)
 أجله وكذا في (الأقل) الأصغر
 تعصم) فتكون فسخا بالاجل لو
 بقدر العيب لا أزيد ولا أنقص قيل
 لا بقدر ما يتعابن الناس فيه
 (و) الثالث (لا تنفذ بالشرط)
 الفاسد (وان لم يصح تعليقها به)
 كما سبب (و) الرابع (جاز لا مانع
 بيع المبيع منه) ثانيا بعد ها
 (قبل قبضه) ولو كان بيعا في حقهما
 ليطل كيبعه من غير المشتري عيني
 (و) الخامس (جاز قبض المكيل
 والموزون منه) بعدها (بلا إعادة
 كبله ووزنه و) السادس (جاز به
 المبيع منه بعد الإقالة)

منه أي من المشتري يتعلق قبض (قوله قبل القبض) متعلق به فائدة أنه لو كانت الأمانة بيعاً انفسخ لأن المبيع ينفسخ بجهة المبيع للبائع قبل القبض كما في البصر وإذا انفسخ لم تنص الهبة (قوله يبيع في حق ثالث) أي ما كان عند فسخها في حق المالك الثاني عن الفسخ والرفع ويعا في حق الثالث ضرورة أنه ثبت به مثل حكم البصر وهو المالك لا يقتضي المصنفه لحيل عليه لعدم ولا يتسما على غيره كما في الزماني وقوله في الشر بلائيه عن الجوهرية (قوله بلفظ الأمانة) أي صريحاً أو ضمناً لأنه لا بد أن تكون بالتعاين كما في المراد الاختراز عما لو كانت بلفظ فسخ ونحوه أو يبيع (قوله في غير العاقد) أي في المنقول لأنه لا يجوز بيعه قبل قبضه أما في العقار فهي بيع مطلقاً لجواز بيعه قبل قبضه وما ذكره الشارع من كونها بيعاً بعد القبض فسخاً قبله هو ما جرم به الزماني وذكر في البصر عن البندان أن هذا رواية عن أبي حنيفة قال وعطاه من جميع الاطلاق اهـ ويؤيده ما في الجوهرية من أنه لا خلاف بينهم أنها يبيع في حق الغير سواء كانت قبل القبض أو بعده وحده على العقار بعيد غلبتنا (قوله لم يجعل بيعاً اتفاهاً) أي على الموضوعه القوي ط عن الدرر (قوله ولو بلفظ البيع) كما لو قال البائع له بعتي ما اشتريت فقال بعت كان بيعاً بحر (قوله فبيع اجزاء) أي من أبي يوسف ومنهما فيجوز فيهما حكم البيع حتى إذا دفع السلطة من غير بيان الفئ كان بيعاً فاسداً ط وكذا يفسد لو كان البيع منقولاً قبل قبضه وما في ح من أنها يبيع لو بعد القبض ولا يفسخ للأن يبيع المنقول قبل قبضه فقهه أن هذا الفصل في لفظ الأمانة والكلام في لفظ البيع فافهم ولا يراد ما قد منعه عن البرازية من أن المشتري لو قال للبائع بعه لنفسك فلوا ببيعاً وانفسخ الأول لأن المراد بالبيع هنا أي يبيع المشتري للبائع وبما مر أنه بالبيع نفسه يقتضي تقديم الأمانة كقائه (قوله وغيره) أي مرة كونها يبيع في حق ثالث (قوله فسلم الشفع الشفعة) فقيده لتظهر فائدة كونها يبيعاً ولو لم يسل بأن قال قبل أن يعلم الشفع بالبيع فله الأخذ بالشفعة أيضاً إن شاء بالبيع الأول وإن شاء بالبيع الحاصل بالأمانة تأمل رمل (قوله قضى له بها) أي إذا طلبه عند عمله بالقبالة (قوله والثاني لا يراد الخ) أي إذا باع المشتري المبيع من آخر ثم قبلاً ثم أطلع على عيب كان في يد البائع فأراد أن يرد على البائع ليس له ذلك لأنه يبيع في حقه فكانه اشتراه من المشتري بحر فالتاها هو البائع الأول وهذه كافي الشر بلائية حيلة للشراء بأقل مما باع قبل قدغته (قوله لأنه) أي الموهوب لما تقابل مع المشتري منه صار كالمشتري من المشتري منه فكانه عاد إليه الموهوب على جديد وذلك مانع من رجوع الواهب في حقه فالتاها هو الواهب (قوله والرابع المشتري الخ) صورته اشتري شيئاً قبضه قبل نقد الثمن فباعه من آخر ثم تقابلوا وعاد إلى المشتري ثم إن البائع اشتراه من المشتري بأقل من الثمن قبل النقد جاز ويجعل في حق البائع أنه ملكه بسبب جديد ففتح (قوله إذا رد تعيب بلا قضاء أمانة) أي والأمانة يبيع جديد في حق النقد فيكون بالبيع الأول مستهلكاً للعروض فوجب الزكاة ولو كانت الأمانة فسخاً في حق الفقير لا يرفع البيع الأول وصار كأنه يبيع وقد حلتك العروض فلا تجب الزكاة اهـ وعن هذا قيد المصنف بكون العبد للخدمة إذ لو كان للتجارة لم يكن البيع استهلاكاً فإذا هلكت العروض بعد الرد لم تجب زكاتها وكذا قيد بكون الرد بغير قضاء لأنه بالقضاء يكون فسخاً في حق الكل فكانه لم يصدر بيع فلا تجب زكاتها لجهلها كما بعده فأفاده ط بقي شيء وهو أن كون الأمانة يبيع في حق ثالث شرطه كونها بلفظ الأمانة كما تقدمه والرد بلا قضاء ليس فقه لفظها والجواب أن هذا الرد أمانة حكماً وليس المراد خصوص سروق الأمانة كما بينها عليه فيما مر تقدير (قوله التقاض في الصرف) لما مر من أن قبض بديله شرط في صحته قال في الفتح لأنه مستحق الشرع فكان يبيعاً جديداً في حق الشرع (قوله ووجوب الاستبراء) أي إذا اشترى جارية وقبضها ثم تقابل بالبيع نزل هذا التقابل منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون للبائع الأول وطؤها إلا بعد الاستبراء حموي عن ابن ملك (قوله لأنه في حق تعالي) حلة للمعالتين (قوله والأمانة بعد الاجارة والرهن) أي لو اشترى داراً فأجرها أو رهنتها ثم تقابل مع البائع ذكر في النهي أخذ من قولهم أنها يبيع جديد في حق ثالث أنها تتوقف على اجارة المهرن أو قبضه فإنه وعلى اجارة المستأجر (قوله فالمرن ثالثاً) الأولى زيادة المستأجر (قوله فهي تسعة) يراد ما قد منعه في قوله ثم لا وجب بشرط أنه كانت يبيعاً جديداً في حقها أيضاً الخ وقد مر أن من فروع ذلك ما ذكره بعده من قوله ويرد مثل المشروط ولو لم يقبض أجود

قبيل القبض ولو كان يبيعاً

حقهما لما جاز كل ذلك (و) أي

(هي يبيع في حق ثالث) أي لو بعد

القبض بلفظ الأمانة فلو قبله فهي

فسخ في حق الكل في غير العاقد

ولو بلفظ مفاضة أو متاركة أو إذا

لم يجعل بيعاً اتفاهاً ولو بلفظ البيع

فبيع اجزاء وغرته في مواضع

(ف) الأول (لو كان المبيع عقاراً

فلم الشفع الشفعة ثم تقابل لافضي

لهما) لكونها يبيعاً جديداً فكان

الشفع ثالثاً (و) الثاني (لا يراد

البائع الثاني على الأول بسبب عمله

بعدها) لأنه يبيع في حقه

(و) الثالث (ليس الواهب الرجوع

إذا باع الموهوب له الموهوب من

آخر ثم تقابل) لأنه كالمشتري من

المشتري (و) الرابع (المشتري

إذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن

جاز للبائع شراؤه منه بالأقل

(و) الخامس (إذا اشترى بعروض

التجارة عبداً للخدمة بعد ما حال

عليها الحول وجده عيباً فرده بغير

قضاء أو استرد العروض فهل

في يده لم تنسقط الزكاة

فالقبر ثالثاً (و) الرابع (بلا قضاء

أمانة وإذا زاد التقاض في الصرف

ووجوب الاستبراء لأنه حق الله

تعالى قاله الله تعالى مصدر الشريعة

والأمانة بعد الاجارة والرهن

فإن مر ثالثاً هما نهر فهي تسعة

أو أوردى (قوله ويمنع صحتها هلاك المبيع) لما مر أن من شرطها بقاء المبيع لا تمنازعه العقد والمبيع محله بحر
وكذا هلاكه بعد الإقالة وقبل التسليم يظهر كما يأتي وقد منعنا من الخلاصة أن ما يمنع الرضا لعب منعها (قوله
كاتب) تمثيل الهلاك حكاي لو أتى قبل الإقالة أو بعده لم يقدر على تسليمه (قوله ولو في بدل الصرف) لأن
المعقود عليه الذي وجب لكل واحد منهما بذنه صاحبه وهذا باق نهر والاولى أن يقول ولو في بدل الصرف
وكانه نظري أن اللفظ بدل بكرة مضافة قتم (قوله وهلاك بعض) أي بعض المبيع كما يأتي تصويره في قوله شري
أرضاً من روعة الخ (قوله اعتبار الجزء بالكل) يعني هلاك الكل كما منع في الكل فهلاك البعض يمنع في البعض
وفيها إشارة إلى أنه لو قال به في بعض المبيع وقوله صح وبه صرح في الحاي سائحنا وقد منّا أول الباب عبارة
الحاي (قوله وليس منه) أي من هلاك البعض فليس له أن ينقص شيئاً من الثمن بخلافه ط (قوله في
المقايضة) بالباء المنشأة القصبة وهي بيع عين بعين كان تباعاً بعد إيجابه فهلاك العبد في يد بائع الجارية ثم أقالا
البيع في الجارية وجب رد قيمة العبد ولا تطل به لك أحدهما بعد وجودهما لكل واحد منهما مبيع فكان
المبيع قائماً وتعامه في العناية (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم علمناه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لعمدة
الإقالة إقالة السلم قبل قبض المسلم فيه فانها محصية سواء كان رأس المال عيناً أو ديناً سواء كان قائماً في السلم
إليه أو هالكاً لأن السلم فيه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه وإذا صحت
فإن كان رأس المال عيناً ردت وإن كانت هالكاً رد المثل أن كان مثلاً أو القيمة أن كان قيمياً وكذا أقالته بعد قبض
المسلم فيه أن كان قائماً ورتب السلم عن المقبوض لكونه متبناً كذا في البدائع اه ح (قوله ولو هلكا)
أي البدلان (قوله الأفي الصرف) فهلاك بدله لا يطل الإقالة لما مر أن المعقود عليه ما في ذمة كل من
المتعاقدين (قوله تنالاً فائق العبد) أراد به أن الهلاك كما يمنع ابتداء الإقالة يمنع بقاها اه ح وبه صرح
في النهر (قوله أو هلك المبيع) أي حقيقة لأن الباقي هلاك لكنه حكى والحاصل أن قول المصنف ويمنع
صحتها هلاك المبيع لا يختص بكون الهلاك قبل الإقالة بل مثله ما إذا كان الهلاك حقيقة أو حكماً بعد الإقالة قبل
التسليم إلى البائع ونص عبارة البرازية هلاك المبيع بعد الإقالة قبل التسليم بطلت اه ثم رأيت الرمي في حاشية
البحر نقل هذه العبارة عن البرازية ونقلها أيضاً بعينها عن مجمع الفتاوى وعن مجمع الرواية شرح القدرى عن شرح
الطحاوى ثم قال ومثله في كثير من الكتب اه وبه سقط ما قبل هذه العبارة ليست في البرازية بل ذكرها
في البحر بلا عزو بدون قوله قبل القبض اه فافهم (قوله برزانية) عزو لقوله تنالاً بخلافه على أنه ليس من
مسائل المتون (قوله مشجرة) في القاموس أرض شجرة ومشجرة شجر وكثير الشجر اه فهي فتح الميم
والجيم والراء كما يقال أرض مسبعة على وزن مرحلة كثير السباع كما في القاموس أيضاً فافهم (قوله فقطعه)
أي المشتري والصغير للشجر المعلوم من مشجرة ط (قوله من أرض الشجر واليد) في المضايح أرض الجراحة
ديتها واصلها الفساد ثم استعمل في نقصان الاعيان لأنه فسادها اه فالمراد هنا بدل الفساد أي بدل نقصان
المبيع فافهم (قوله قنية) عزو لقوله وان اشترى الخ وقد نقل ذلك عنها في البحر ثم قال ورقم رقم آخر أن
الاجار لا تسلم المشتري وللبائع أخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الأرض أي أرض البدقانه
لم يدخل في البيع أصلاً لا قصد ولا شئنا اه قال الخياط الرمي وعليه فكل شيء موجود وقت البيع للبائع أخذ
قنيته دخل ضمناً أو قصداً وكل شيء لم يدخل أصلاً لا قصد ولا شئنا ليس للبائع أخذه وينبغي ترجيح هذا لما فيه من
دفع الضرر عنه اه (قوله صحت في الأرض بمحضها) الفرق بينه وبين الشجر أن الشجر يدخل في بيع الأرض
تبعاً بخلاف الزرع كما في البحر اه ح أي أن الزرع لا يدخل في بيع الأرض إلا إذا انضم عليه فيكون بعض المبيع
فله حصه من الثمن بخلاف الشجر وعلى النقل الآخر عن القنية لا فرق بينهما (قوله ولو تقابلا بعد ادراكه)
أي في المشتري لم يجز لأن العقد انما ورد على التفصيل دون الحنطة بحر عن القنية أي والحنطة زيادة منفصلة
متولة وهي مانعة كما قد تمناه عن جامع الفصولين (قوله ردها وأخذتها) أي هلاك ذلك وقد تمناه أن ما يمنع الرد
بالعيب يمنع الإقالة وقدّم المصنف في خيار العيب أنه لو طوى الجارية أو قبلها أو مسها بشهوة ثم وجدها عيباً
لم ردها مطلقاً أي ولو شياً (قوله وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقاً) لأنه عادى ملكه فمؤنة ردّه عليه قال القاضي
بدفع الدين سواء تقابلا بمحضرة المبيع أو بعينه اه منع وهذا معنى قوله مطلقاً وإن لم يذكر في عبارة القنية

(و) الإقالة (يمنع صحتها هلاك
المبيع) ولو حكى كاتب (لا الثمن)
ولو في بدل الصرف (وهلاك
بعضه يمنع) الإقالة (بقدره)
اعتبار الجزء بالكل وليس منه
ما لو شري صابوناً خف فتقابل
لبقاء كل المبيع فتح (وإذا هلك
أحد البدلين في المقايضة) وكذا
في السلم (صحت) الإقالة (في الباقي
منهما وعلى المشتري قيمة الهالك
أن قيمياً ومثله أن مثلاً ولو هلكا
بطلت) الأفي الصرف (تقابل فائق
العبد من يد المشتري ويحظر عن
تسليمه أو هلك المبيع بعد قبض
القبض بطلت) برزانية (وان اشترى)
أرضاً مشجرة فقطعه أو (عبد
فقطعت يده وأخذ أرضاً ثم تقابلا
صحت وزنه جميع الثمن ولا شئ)
لبائعهم أرض الشجر والبدان
عالمه (يقطع اليد والشجر وقت
الإقالة وإن غير عالم خيرين لاخذ
جميع غنمه أو الترك) قنية وفيها
شري أرضاً من روعة ثم حصده ثم
تقابل بصحت في الأرض بمحضها
ولو تقابلا بعد ادراكه لم يجز وفيها
تقابل علم أن المشتري كان وطئ
المبيعة ردها وأخذ غنمها وفيها مؤنة
الرد على البائع مطلقاً (ونصح
إقالة الإقالة فلو تقابلا المبيع ثم
تقابلها) أي الإقالة (ارتفعت
وعاد) البيع

فقط ما قبل ان الصواب اسقاطه فافهم (قوله الاقالة السلم) أي قبل قبض المسلم فيه فلو بعده صحب كما تعرفه
 (قوله لكون المسلم فيه دينا سقط) أي بالاقالة فلو انقضت الاقالة لكان حكم انفساخها مودا المسلم فيه
 والساقط لا يحفل بالعود بخلاف الاقالة في البيع لانه عين فأمكن عوده الى ملك المشتري بغير من باب السلم
 (قوله رأس المال) أي مال السلم (قوله كهو قبضه) أي حكمه بعدها حكمه قبلها وفيه ادخال الكفاف على
 ضمير الرفع المنفصل وهو مختص بالضرورة وكذا قوله كقبضها فيه أن الظروف التي تقع غايات لا تجزأ الا بن جوى
 (قوله فلا يتصرف فيه) أي بخو يسع وشركة قبل قبضه فلا يجوز لب السلم شراء شيء من السلم اليه رأس المال
 بعد الاقالة قبل قبضه أي قبل قبض رب السلم رأس المال من المسلم اليه وهذا في السلم الصحيح فلو فاسد اجاز
 الاستبدال كسائر الدون كما ذكره الشارح في بابه وفيه كلام سبأ في هناك (قوله الا في مسألتين) استثناء من
 قوله كهو قبضها (قوله لو اختلفا فيه) أي في رأس المال بعدها أي بعد الاقالة يعني وقبل تسليم المسلم فيه لماني
 سلم الجعري عن الذخيرة فلو تفاوتا بعد مأسلم المسلم اليه المسلم فيه ثم اختلفا في رأس المال فالحال ان المسلم فيه عين قائمة
 وليس بدین فالاقالة هنا تختص بالفسخ قصدا اهـ وهذا صريح في أن اقالة الاقالة في السلم جائزة ولو بعد قبض
 المسلم فيه (قوله فلا تخالف) بل القول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها ط عن أبي السعد قال ح
 لان التخالف باعتبار أن اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة (قوله ولو تفرقا
 قبل قبضه) أي قبض رأس مال السلم بعد الاقالة جاز لان قبضه شرط حال بقاء العقد لا بعد اقلته (قوله الا في
 الصرف) استثناء منقطع اهـ ح لان اصل الكلام في رأس المال فالاولى أن يقول بخلاف الصرف فإن
 الحاصل أن رأس المال في السلم بعد الاقالة لا يجوز الاستبدال به ولا يجب قبضه في مجلسه او بدل الصرف بالعكس
 فان قبضه في مجلس الاقالة شرط اعتباره ويجوز الاستبدال به قال في الجعري السلم ووجه الفرق أن القبض في
 مجلس العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعين وهو أن يصير البديل معينا بالقبض مسيانه عن الافتراق عن دين
 بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فعوده اليه عينه فلا تقع الحاجة الى
 التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا راعي له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين لا يحصل
 الا بالقبض لان استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في مجلس التعيين اهـ وحاصله أن السلم للمال يجوز
 الاستبدال به قبل قبضه لم يلزم قبضه في مجلس الاقالة لان التعيين موجود بخلاف الصرف فانه لما جاز استبداله
 لم يلزم قبضه ليحصل التعيين (قوله اختلف المتبايعان الخ) كان الاولى ذكر هذه المسألة في باب البيع الفاسد
 ولكن مناسبتها هنا ذكر المسألة المستتاة (قوله فالقول لمدي البطلان) لان انعقاد البيع حادث والاصل عدمه
 اهـ ح فهو منكروا اصل العقد (قوله لمدي الصحة) لانهما لما اتفقا على العقد كان الظاهر من اقدامهما عليه
 صحته اهـ ح ولان مدي الفساد يدعي حق الفسخ وخصمه ينكر ذلك والقول للمكسر ط ولورهما فالبيئة بينة
 الفساد وهذا هو ادعى الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد باتفاق الروايات وان كان لمعني في صلب العقد بان ادعى
 انه اشتراه بألف درهم وبرطل نجر والاشري يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية
 القول لمدي الصحة أيضا البيئة بينة الاستزكا في الوجه الاول وفي رواية القول لمدي الفساد خاتمة ولم يذكر
 هناك ما لو اختلفا في انه ثلثة او اربعة او اختلفا في أنه بات أو فواء لانه سب ذلك آخربا بالصرف (قوله قلت
 الا في مسألة) الاستثناء من صاحب الاشياء وعزافها المسألة الى الفسخ (قوله وادعى البائع الاقالة) أي كما
 في الفسخ والظاهر أن الضمير في به عائدا الى الأقل المذكور لاني الثمن فصوره المسألة اشترى زيد من عمرو ثوبا بألف
 ثم رد زيد الثوب اليه قبل نقد الثمن وادعى انه يأخذه منه قبل النقد بتسعين وفسد البيع بذلك وادعى البائع انه ردّه
 اليه على وجه الاقالة بالتسعين فالقول لزيد المشتري أي مع عينه في انكار الاقالة كما في الفسخ ووجهه كما قال
 الجوى أن دعوى الاقالة تستلزم دعوى صحة البيع لانها لا تكون الا في الصحيح اهـ قلت لكن تقدم انها تلحق
 في عقد مكروه وفاسد مع ما فيه من الكلام ويظهر لي أن وجهه هو أن المشتري لما ادعى بيعه بالتسعين لم يجب له
 غيرها ومدي الاقالة يدعي أن الواجب المائة لان الاقالة ان كانت جائنة فظاهروا ان كانت بتسعين فلازم ان تكون
 الا بثلث الثمن الاول وان شرط أقل منه كما مر فقد صار مقرر للمشتري بالعشرة والمشتري يكذب فلفظ كلام مدي
 الاقالة تأمل (قوله ولو بعه كسه) بأن ادعى زيد المشتري الاقالة وادعى عمرو البائع انه اشتراه من المشتري

(الاقالة السلم) فانها لا تقبل الاقالة
 لكون المسلم فيه دينا سقط والساقط
 لا يعود أشباه وفيها رأس المال
 بعد الاقالة كهو قبضها فلا يتصرف
 فيه بعدها كقبضها الا في مسألتين
 لو اختلفا فيه بعد ما فالاقتالة
 ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في
 الصرف وفيها اختلاف المتبايعان
 في الصحة والبطلان فالقول لمدي
 البطلان وفي الصحة والفساد لمدي
 الصحة قلت الا في مسألة اذا ادعى
 المشتري بيعه من بائعه بأقل من
 الثمن قبل النقد وادعى البائع
 الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه
 الفساد ولو بعه كسه

مطلب
 في اختلافهما في الصحة والفساد
 او في الصحة والبطلان

بشبهين (قوله محالفا) وجهه ان المشتري بدعواه الاقالة يدهى أن الثمن الذي سلمه بالرد مائة والباع بدعواه الشراء بالثمن يدهى أن الثمن الواجب رده له شترى تسعون فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري بمنزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب للتحالف بالنقض والاقالة التي هي الثمن الاول انما تزد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير التحسين التي هي الثمن في البيع الثاني فأقاده المحوى غلبت ونفسه أن الكلام فيما قبل نقد المشتري الثمن وأيضا مسألة التحالف عند اختلاف المتبايعين ورد بها النص على خلاف القياس فكيف يقاس عليها غيرهما مع عدم التماثل والذي يظهر في أن المسألة مفرقة على قول أبي يوسف ان الاقالة بيع لا فسخ وحينئذ فقد توافقا على البيع الحادث لكن المشتري يذعيه بوجه الاقالة والواجب فيها مائة والباع يذعيه بالبيع بالاقال وذلك اختلاف في الثمن في عقد حادث والله اعلم فافهم (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقا قال في الاشباة بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه فانه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين فاقمة مقامها وما اذا استهلكه المشتري في يد البائع نزل قابضا وامتنعت الاقالة وكذا اذا استهلكه احد في يده لفقد شرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا سكن الثمن دينا اما اذا كان عيناً بان كان العقد مقايضة وهلاك احد العوضين فانهما يتعاضلان من غير خلاف لان المبيع في أحد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك أو قيمته والمصير الى التحالف فرع العجز عن اثبات الزيادة بالينة وغنائه في حاشية الاشباة لابي السعود ط (قوله نزل) بضم النون والزاى والمراد غنائه اه ح (قوله لم تنعم) تمام عبارة الخلاصة وكذا اذ هلكت الزيادة المتصلة او المنفصلة واستهلكها أجنبي اه اقول ينبغي تقييد المسألة بما اذا حدثت هذه الزيادة بعد القبض أم قبله فلامتنع الاقالة كما في الرد بالعيب تأمل وفي التتارخانية ولو اشترى أرضا فمخل فأكل الثمر ثم تقابلوا لواله نص الاقالة ومعناه على قيمته الآن يرشى البائع أن يأخذها كذلك اه وعلى أن المنع وبما ذكره من التقييد يدفع ما توهم من منافاة ما في الخلاصة لما مر من أن هلاك بعضه يمنع الاقالة بقدره ولما مر في قوله شري أرضا من روعة الخ ومشله مسألة التتارخانية المذكورة ويؤيده ما قدمناه من أن الزيادة المنفصلة المتولدة تمتع لو بعد القبض والله سبحانه أعلم

(باب المراجعة والتولية)

تحالفا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري ورايت معزلة الخلاصة باع كراما واه فأكمل مشتريه نزل سنة ثم تقابلا لم نص

(باب المراجعة والتولية)

لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساواة والوضعية لظهورهما (المراجعة) مصدر راجع وشرا (بيع مملوكة)

وجه تقديم الاقالة عليهما أن الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لانها انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانهما أعم من كونهما مع البائع وغيره ط وأيضا الاقالة متعلقة بالمبيع لابل الثمن ولذا كان من شروط قيام المبيع والتولية والمراجعة متعلقان أصالة بالثمن والاصل هو المبيع (قوله لما بين الثمن الخ) قال في الغاية لما فرغ من بيان أنواع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان أنواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والربا والصرف وتقديم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن اه ط عن الشلبي (قوله ولم يذكر المساواة) هي البيع بأى ثمن كان من غير نظر الى الثمن الاول وهي المعتادة (قوله والوضعية) هي البيع بمثل الثمن الاول مع نقصان يسير اتقاني وفي الصريح البيع بأكثر من الاول وقد مرنا قول البيوع عن البحر خامسا وهو الاشتراك اى أن يشرك غيره فيما اشتراه اى بأن يبعه نصفه مثلا لكنه غير خارج عن الاربعة (قوله وشرعا بيع مملوكة بما قام عليه وفضل) عدل عن قول الشيخ هو بيع بثمن سابق لما أورد عليه من أنه غير مطرد ولا منعكس اى غير مانع ولا جامع أما الاول فلا من شري ذاتا بغير الدراهم لا يجوز له بيعها من جهة وكذا من اشترى شيئا بثمن نسيئة لا يجوز له أن يراجعه عليه مع صدق التعريف عليهما وأما الثاني فلا من المصوب الا بقر إذا عايد بعد القضاء بالقيمة على الغاصب جاز بيع الغاصب له من جهة بأن يقول قام على كذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا لو رقب في الثوب مقدارا ولو ازيد من الثمن الاول ثم راجعه عليه جاز كما سبق في بيانه عند ذكر الشارح له وكذلك لو ملكه بهيمة وأورث او وصية وقدمه قيمة ثم راجعه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليه لكن احيى عن مسألة الدائبة بأن الثمن المطلق يفيد أن مقابلته مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض وبأن يبايعه وعن مسألة الاجل بأن الثمن

مقابل بشئين اى بالمبيع وبالايجل فليرصد في احد هما انه يقين سابق وقول الصرائه لا يرد بطوارها اذا بين
 انه اشتراء نسبته زده في الثمر بان الجواز اذا بين لا يختص بذلك بل هو في كل ما لا يجوز فيه المراجعة كما لو اشترى
 من اصوله او فروعه جاز اذا بين كاسيا في وعن مسائل العكس بان المراد بالنقن ما قام عليه بلا خساسة وعلمه في
 التفرق كان الاول قول المصنف - عا لدر بيع ماملوكه الخ لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولانه لا يدخل فيه
 مسألة الاجل لانه اذا لم بين الاجل لم يصدق عليه انه بيع ماملوكه بما قام عليه لماعلت (قوله من العروض)
 احتراز عما ذكرنا من انه لو اشترى دنانير بدراهم لا يجوز له بيعها مراجه كما في الزيلعي - والجرو والنهر والفتح
 وعلمه في الفتح بان بدلي الصرف لا يتعينان فلم تكن عين هذه الدنانير متعينة لتلزم مبيعا اه لكن هذا
 واراد على تعريف المصنف اذ لا دلالة فيه عليه بخلاف تعريف الكنز وغيره فان قوله بالنقن السابق دليل على
 ان المراد بما ملكه المبيع المتعين لان كون مقابله غنا مطلقا يفيد ان ماملوكه بالضرورة مبيع مطلقا كما في الفتح
 وقول المصنف بما قام عليه ليس المراد به النقن لما مر فلذا اذ الشارح قوله من العروض تنتم التعريف (قوله فانه اذا ثمنه الخ)
 ولو بجهة الخ - تعميم لقوله ماملوكه اشار به الى دخول هذه المسائل فيه كما علمت (قوله فانه اذا ثمنه الخ)
 جواب اذا قوله جاز وعدل عن قول غيره وقومه قيمة ليشمل المثل - وحاصله ان ما وهب له ونحوه مما يملكه بعد
 معاوضة اذا قدرته ونظم - اليه مؤتمنه ما ياتي بجوزله ان يبيعه مراجه وكذا اذ ارقم على ثوب رقا
 كما مر قال في الفتح وصورة المسألة ان يقول قيمته كذا اورقه كذا فاراجبك على القيمة اوارقه ما وظاهره انه
 لا يقول قام على - كذا وبه صرح في الجرح في الرقم والظاهر ان الهبة ونحوها كذلك وحينئذ لا يدخل ذلك
 في كلام المصنف تأمل وباتي تمامه هذا وقال ح ان قول الشارح فانه اذا ثمنه اخرج به بعض التعريف عن
 كونه تعريفاً وفسر الفضل بما يضمن - فصار مجموع المتن مع الشرح عبارة المبسوط وهي عبارة مستقيمة في ذاتها
 لكن بقي تعريف المراجعة بيع ماملوكه فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع اه اى لان قوله بما قام عليه جزء
 التعريف وكذا قوله وبفضل فان مراده به فضل الربح لتحقيق المراجعة والا كان العقد قوله وما مضى المؤنة فانه
 يضم - الى ما قام عليه لكن لما كانت عبارة المتن في نفسها تعريفاتاً اكتفى بها ولتقصدا الاختصار اذ بعضها
 وجعله بياناً للتصور مسألة الهبة ونحوها تأمل (قوله وان لم تكن من جنسه) اى وان لم تكن المؤنة المضمومة
 من جنس المبيع ط قلت والظاهر كون المراد من جنس الثمن بشرية ما بعده تأمل (قوله ونحوه) اى
 كصباغ وطراز (قوله ثمنه مراجه) اى بزيادة ربح على تلك القيمة التي تقوم بها الموهوب ونحوه مع ضم المؤنة
 اليها لان كلامه في ذلك بخلاف ما كان اشتراءه ثمنه فانه يربح على ثمنه لا على قيمته فانهم (قوله جعله واليا)
 فكان البائع جعل المشتري واليا فيما اشتراه نهر اى جعل له ولاية عليه وهذا البدء مناسبة المعنى الشرعي
 للمعنى اللغوي (قوله يبيعه بثمنه الاول) قد علمت ان المصنف عدل في تعريف المراجعة عن التعبير بالنقن
 الاول الى قوله بما قام عليه لدفع الاراد السابق فما مر منه اولاً وقع فيه ثانياً فكان المناسب ان يقول والتولية يبيعه
 كذلك بلا فضل (قوله ولو حكما) ادخل به ما مر في قوله ولو بجهة الخ فانه يولي به قيمته لكونه لم يملكه بثمن (قوله
 يبيعه بقيته) تفسير للثمن الحكمي لا لقوله بثمنه كما لا يخفى ح (قوله وعبر عنها به) اى بالثمن حيث اراد به ما يبيع
 القيمة حتى صار عبارة عنه ومنها فانهم (قوله لانه الغالب) اى الغالب فيما يملكه الانسان انه يكون ثمن
 سابق (قوله كون العروض) اى الكائن في العقد الاول اه ح وهو ماملوكه المبيع نهر (تنبيه)
 استقدم من التعريف ان المعتبر ما وقع عليه العقد الاول دون ما وقع عروضه فلو اشترى بعشرة دراهم ووقع
 عناد بناراً او ثوباً بقيته عشرة واقول او اكثر فزاد المالك العشرة لا الدنانير والثوب لان وجوبه بعقد آخر وهو
 الاستبدال فتح ولو كان المبيع مثلاً فارجح على بعضه كقوله من قبضين جاز لعدم التفاوت بخلاف القبي - وقام
 زعمه في شرح الجمع وفي المحيط لو كان ثوباً ونحوه لا يبيع جزءاً منه معينا لانتقامه باعتبار القيمة وان باع جزءاً
 شائعاً جاز وقيل يفسد بجزء (قوله مثلاً) كالدرهم والدنانير والمكيل والموزن والعديد المتقارب لما اذا
 لم يكن له مثل بان اشترى ثوباً بعد معاوضة مثلاً فارجح اولاً اياه كان يبيعه بقيته عبد صفة كذا او قيمة عبد اياه
 وهي مجهولة فتح ونهر (قوله او فيما عدا كالمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبداً بثوب ثم باع العبد
 من بصره بذلك الثوب مع ربح اولاً والحال ان بكرة كان ذلك الثوب من عمرو قبل شراء العبد او اشترى

من العروض ولو بجهة او ارث
 او وصية او غصب فانه اذا ثمنه
 (بما قام عليه وبفضل) مؤنة
 وان لم تكن من جنسه كما جرحا
 ونحوه ثمنه مراجه على تلك
 القيمة جاز مبسوط (والتولية)
 مصدرولى غيره جعله والياً
 وشرعاً (يبيعه بثمنه الاول) ولو حكماً
 يعني بقيته وعبر عنها به لانه الغالب
 (وشرط صحتهما كون العروض
 مثلاً او) فيما عدا كالمشتري

قوله ملك الثوب من عمرو الذي في
 عبارة ح من زيد هنا وفيما بعده
 وصوابه من عمرو وكذا قلنا اه منه

العبد بالتوب قبل أن يملكه من حرم فاجاز به بعده فلا شك أن التوب بعد الاجازة صار مملوكا للبكر المشتري فتناوله
قول المتن او مملوكا للمشتري اهـ فهدى الصورة مستثناة مما امله (قوله وكون الربح شيا معلوما)
تقدر لفظ الكون هو مقتضى نصب المصنف قوله معلوما ووقع في عبارة الجمع مرفوعا حيث قال ولا يصح ذلك
حتى يكون العوض مثليا او مملوكا للمشتري والربح مثلي معلوم ومثله في الفرر وصرح في شرحه الدوربان
الجلة حالية وكذا قال في البحر ان قوله اى الجمع والربح مثلي معلوم شرط في القبي المملوك للمشتري
كما لا يخفى اهـ وتبعه في المنع فقد ظاهر أن هذا ليس شرطا مستقلا بل هو شرط للشرط الثاني لان معلومية
الربح وان كانت شرطا في صحة البيع مطلقا لكنه امر ظاهر لا يحتاج الى التنبيه عليه لان جهالة مقتضى الى
جهالة الثمن وانما المراد التنبيه على انه اذا كان الثمن الذى ملائمه المبيع في العقد الاول قبيسا لا يصح البيع
مراجعة الا اذا كان ذلك القبي مملوكا للمشتري والحال ان الربح معلوم ولهذا ذكر في الفتح اولاً انه لا يصح
كون الثمن قبيسا ثم قال اما لو كان ما اشتراه به وصل الى مبيعه منه فارجحه عليه بربح معين كان يقول ابيعك
مراجعة على التوب الذى يملكه وربح درهم او اكثر شعير او ربح هذا التوب جاز لانه بقدر على الوفاء بما التزمه
من الثمن اهـ واذا كان الربح المعلوم اعم من كونه مثليا او قبيسا كما به عليه الشارح بقوله ولو قبيسا الخ فاعتم
نحرير هذا المحل (قوله حتى لو باعه) تفريع على مفهوم قوله معلوما في مسألة كون القبي مملوكا للمشتري
يعنى فلو كان الربح مجهولا في هذه الصورة لا يجوز حتى لو باعه الخ فافهم واعلم أن لفظه بدفع الدال وسكون
الهاء اسم للعشرة الفارسية ويزده بالياء الشئ التسمية وسكون الزاى اسم لأحد عشر الفارسية
كما نقله ح عن النجاشية وبيان هذا التفريع مافى البحر حيث قال وقيد الربح بكونه معلوما للاحتراز عما اذا
باعه بربح ده يازده لانه باعه برأس المال وبعض قبضه لانه ليس من ذوات الامتثال كذا فى الهداية ومعنى
قوله ده يازده اى بربح مقدار درهم على عشرة دراهم فان كان الثمن الاول عشرين كان الربح بزيادة درهمين
وان كان ثلاثين كان الربح ثلاثة دراهم فهذا يقتضى أن يكون الربح من جنس رأس المال لانه جعل الربح
مثل عشر الثمن وعشر الشئ يكون من جنسه كذا فى النهاية اهـ مافى البحر وحاصله انه اذا كان الثمن فى العقد
الاول قبيسا كالعبد مثلا وكان مملوكا للمشتري فباع المالك المبيع من المشتري بذلك العبد وربح ده يازده
لا يصح لانه يصير كانه باعه المبيع بالعبد وبعضه قيمته فيكون الربح مجهولا لكون القيمة مجهولة لانها انما تبذل
بالخرز والتخمين والشرط كون الربح معلوما كما مر بخلاف ما اذا كان الثمن مثليا والربح ده يازده فانه يصح
قال فى النهر ولو كان البدل مثليا فباعه به وبعشره اى عشر ذلك المثلي فان كان المشتري يعلم جلة ذلك صير
والافان علم فى المجلس خير والا فسد اهـ وبه يظهر أن قول الشارح لم يجوز اى فيما اذا كان الثمن قبيسا كما تقرر
أولا وقوله الآن يعلم الخ اى فيما اذا كان مثليا لانه الذى يمكن علمه فى المجلس فافهم (قوله أجر القصار)
قيد بالاجرة لانه لو عمل هذه الاعمال بنفسه لا يضمن شيا منها وكذا لو تقويع متقوع بها أو باعارة نهر
وسجى (قوله والصبغ) هو الفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به درر والظاهر هنا الفتح لقول الشارح
بأى لون كان ط (قوله والقتل) هو ما يصنع بطراف الثياب بجرى او سكتان من قتل الحبل
أقتله بجرى (قوله وكسوته) بالنصب اى كسوة العبد المبيع قال فى الفتح ولا يضمن ثمن الجلال ونحوه
ويضمن الثياب فى الرقيق اهـ تأمل (قوله وطعام المبيع بلاسرف) فلا يضمن الزيادة ط عن حاشية
الشلبى قال فى الفتح ويضمن الثياب فى الرقيق وطعامهم الا ما كان سرفا وازيادة ويضمن علف الدواب الا أن يعود
عليه شئ متولدها كالباها وصوفها وسمنها فيسقط قدر ما نال ويضمن ما زاد بخلاف ما اذا أجزأ الدابة أو العبد
أو الدار فأخذ بخرته فانه راجع مع ضم ما أنفق عليه لانه الغلة ليست متولدة من العين وكذا داجاة
أصاب من بيضها يحسب بمذابله وما أنفق ويضمن الباقي اهـ (قوله وسقى الزرع) اى أحره وكذا يقال
فيما بعده ط (قوله وكسوها) فى المصباح كسحت البيت كسها من باب نفع كسبته ثم استعير لتغطية
النهر والنهر وغيره فقيل كسحته اذا انقسته وكسحت الشئ قطعه وأذهبه (قوله وكرى المسناة) فى المصباح
كرى النهر كرىا من باب رمى حفرة جديدة والمسناة حائط يبنى فى وجه الارض ويصنع السد اهـ وفسرها
فى المنرب بما يبنى للسيل لبرد الماء وكان الشارح ضمن الكرى معنى الاصلاح تأمل (قوله هو الدال على مكان

(وكون الربح شيا معلوما)
ولو قبيسا مشارا اليه كهذا التوب
لا تنفاه الجهالة حتى لو باعه بربح
ده يازده اى العشرة بأحد عشر
لم يجوز الا أن يعلم بالثمن فى المجلس
فخصير شرح مجمع للعبى (ويضمن)
البائع الى رأس المال اجزا القصار
والصبغ) بأى لون كان
(والعراز) بالكسر علم التوب
(والقتل وجبل الطعام وسوق
الغنم واجرة الفسل والخطاطبة
وكسوته) وطعام المبيع
بلاسرف وسقى الزرع والكسرم
وكسوها وكرى المسناة والانهار
وغرس الاشجار وتجصيص الدار
(واجرة السمار) هو الدال على
مكان السلعة وصاحبها (المشروطة
فى العقد) على ما جزم به فى الدور

السلعة وما فيها) لا فرق لغة بين السمسار والدلال وقد فسرهما في القاموس بالمستوسط بين البائع والمشتري
وفرق بينهما الفقهاء فالسمسار هو ما ذكره المؤلف والدلال هو المصاحب للسلعة غالباً فأفاده سري الدين عن بعض
المؤرخين ط . وكأنه أراد بعض المتأخرين صاحب التزفان قال وفي عرفنا الفرق بينهما وأن السمسار الخ
(قوله ورجح في البحر الاطلاق) حيث قال وأما جرح السمسار والدلال فقال الشارح الربيعي "أن كانت مشروطة
في العقد تضم والا فلا تتركهم على عدم تضم" في الأول ولا تضم أجرة الدلال بالاجماع اهـ وهو تسامح فإن أجرة
الأول تضم في ظاهر الرواية والتفصيل المذكور قوله وفي الدلال قبل لا تضم والرجوع العرف كذا في فتح
القدير اهـ (قوله وضابطه الخ) فإن الصيغ واخوانه يزيد في عين المبيع والحل والسوق يزيد في قيمته لأنها
تختص باختلاف المكان فليحق اجرتا برأس المال ددر لكن أورد أن السمسار لا يزيد في عين المبيع ولا في قيمته
وأجيب بأن له دخلاً في الاختلاف لا فيكون في معنى الزيادة في القيمة وقال في الفتح بعد ذكر الضابط المذكور
قال في الايضاح هذا المعنى ظاهر ولكن لا ينبغي في بعض المواضع والمعنى المعتمد عليه عادة التجار حتى يتم
المواضع كاهـ (قوله وكذا اذا قوم الموروث الخ) قال في الفتح لو ملكه هبة أو أمانة أو وصلة وقومه قيمته
ثم باعها مرابحة على تلك القيمة يجوز وصورته أن يقول قيمته كذا أو رقه كذا فأرجح على القيمة أربعة ومعنى
الرقم أن يكتب على الثوب المشتري مقدار اسواء كان قدر الثمن أو أزيد ثم يراجعه عليه وهو اذا قال رقه كذا وهو
صادق لم يكن خائفاً من غبن المشتري فيه من قبل جهله اهـ قال في البحر وقيد في المحيط بما إذا كان عند البائع
أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن فأما إذا كان المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فإنه يكون خيانة وله الخيار اهـ
وفي البحر أيضاً عن النهاية في مسألة الرقم ولا يقول رقم على "بكذا ولا قيمته كذا ولا اشتريته بكذا" فترزاعن
الكذب اهـ وبه يظهر أن ما يفيد كلام الشارح من أنه يقول رقم على بكذا غير مراد بل يظهر أنه لا يقول ذلك
في مسألة الهبة أيضاً لأنه لو فهم أنه ملكه بهذه القيمة مع أنه ملكه بلا عوض فيه شبهة الكذب ويؤيده قول الفتح
وصورته أن يقول قيمته كذا الخ قد سوي بينه وبين مسألة الرقم في التصوير ثم أن قول الفتح وهو صادق ظاهره
اشتراط كون الرقم بمقدار القيمة فيما ألف مأمراً عن النهاية قوله على أن معناه أنه لا رقه بعشرة ثم يبيعه لماله بالخط
على رقم احد عشر بعيدوا لا حسن الجواب بجعله على ما إذا كان المشتري يظن أن الرقم والقيمة سواء كما يشترط عليه
مأمراً عن المحيط فافهم (قوله وفيه ما فيه) فإنه يشهد أنه لا يضم وإن كان متعارفاً وهو خلاف ما يدل عليه
كلام المبسوط قال في الفتح وكذا أي لا يضم "أمر تعليم العبد صناعة أو قرآن أو علماً وشعر الآلات ثبوت
الزيادة لمعنى فيه أي في التعلم وهو حاقه فلم يكن ما أفتقه على التعليم موجباً للزيادة في المأساة ولا ينبغي ما فيه
إذا شئت في حصول الزيادة بالتعلم وأنه مسبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القابلية في التعلم كقابلية الثوب
للاصنع لا يمنع نسبته إلى التعليم فهو عادة والقابلية شرط وفي المبسوط لو كان في ضم المنفق في التعليم عرف
ظاهر يلحق برأس المال اهـ قلت فقد ظهر أن البحث ليس في العلة فقط بل فيها وفي الحكم فافهم (قوله
ولا نفقة نفسه) أي في سفره لكسونه وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه ط عن حاشية الشافعي (قوله وجعل
الآبق) لأنه نادر فلا يلحق بالسائق لأنه لا عرف في النادر فتح (قوله وكأنه للعرف) أصل هذا صاحب
النهر حيث قال وقد مر أن أجرة الخزن تضم وكأنه للعرف والا فالخزن وبيت الحفظ سواء في عدم الزيادة في العين
اهـ ط (قوله هذا هو الأصل) أي ولو في نفقة نفسه كما يقتضيه العموم ط (قوله كما يفيد كلام
الكمال) حيث ذكر ما تقدمناه عنه ثم قال أيضاً بعد أن عدجلاه بمالا يضم كل هذا ما لم تجر عادة التجار اهـ
وقد علمت مما مر عن المبسوط أن المعتبر هو العرف الظاهر لاخراج النادر كيحل الآبق لأنه لا عرف في النادر
كما تقدمناه آنفاً (قوله فإن ظهر خيانتها) أي البائع في مرابحة بأن ضم إلى التي لا يجوز ضمه كما في المحيط
أو أخبر بأنه اشتراه بعشرة وراجح على درهم فبين أنه اشتراه بتسعة نهر (قوله أو برهان الخ) وقيل لا تندب
الاباقره لأنه في دعوى الخيانة متناقض والحق سماعها كدعوى العيب فتح (قوله اخذ بكل الخ) أي
ولاحظ هنا بخلاف التولية وهذا عنده وقال أبو يوسف يحيط فيها وقال محمد بن جعفر في مال المتوفى على قول الامام
وفي البحر عن السراج حوسبان الحظ في المرابحة على قول أبي يوسف إذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر أنه
اشتراه بخمسة فإنه يحيط قدر الخيانة من الأصل وهو انخس وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم فيأخذ

ورج في البحر الاطلاق وضابطه
كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته
بضم ددر واعتد العيني وغيره
عادة التجار بالضم (ويقول فام
على بكذا ولا يقول اشتريته) لأنه
كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه
أوباع برقه لو صادقا في الرقم فتح
(لا يضم) (أجر الطبيب) والمعلم
ددر ولولاعل والشعروفيه ما فيه
ولذا عله في المبسوط بعدم العرف
(والدلالة والرأى) لا (نفقة
نفسه) ولا جرح بنفسه
أو تنطق به متطوع (وجعل الآبق
وكرايت الحفظ) بخلاف أجرة
الخزن فإنها تضم كما صرحوا به
وكانه للعرف والا فلا فرق يظهر
قد بر (وما يؤخذ في الطر يضمن
الظم اذا جرت العادة بضمه) هذا
هو الأصل كما علمت فليكن المعول
عليه كما يفيد كلام الكمال (فان
ظهر خيانتها في مرابحة باقرائه
أو برهان) على ذلك (أو ينكوله)
عن العين (أخذ) المشتري
(بكل غنه أوردته) لفوات الرضى

الثوب باثني عشر درهما **ا** (قوله وله الخط) أي لا خير بجر (قوله لتعق التولية) في نسخة باثني وثق
 نسخة ثاء واحدة على أنه فعل مضارع والتولية فاعله أو مصدر مضاف إلى التولية وعلى كل فهو لغة لقوله وله
 الخط قدر الخيانة في التولية ط قال ح يعني لو لم يخط في التولية فتخرج عن كونها تولية لأنها تكون باكثر من
 الثمن الأول بخلاف المراجعة فإنه لو لم يخط فيها ثبت مراجه (قوله ولو له المبيع الخ) لم أر ما لو هلك بعضه هل
 يتنوع وبالباقى مقتضى قوله أو حدث به ما يمنع من ردائه الرد كما لو أكل بعض المثل أو باعه ثم ظهر له غيره عيب
 أو اشتري عبدين أو ثوبين فباع أحدهما ثم رأى في الباقي عيبا له رد ما بقي بخلاف الثوب الواحد كما مر في خيار
 العيب تأمل (قوله لزمنه جميع الثمن) في الروايات الظاهرة لأنه مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية
 والشرط وفيه ما يلزمه تمام الثمن قبل الفسخ فكذا هنا وهو المشهور من قول محمد بخلاف خيار العيب لأن
 المستحق فيه جزء فأتى بطلب به فيسقط ما يقابله إذا عجز عن تسليمه وتماه في الفسخ والظاهر ما سدد ذكره الشارح عن
 أبي جعفر (تنبيه) قال في البحر وظاهر كلامهم أن خيار ظهور الخيانة لا يورث فإذا مات المشتري فاطلع
 الوارث على خيانة الطرquin السابق فلا خيار له (قوله وقدمنا) أي في أوائل خيار العيب (قوله لو وجد المولى)
 بشديد اللام المفتوحة اسم مفعول من التولية (قوله لم يرجع بالنقصان) لأنه بالرجوع يصير الثاني انقص
 من الأول وقضية التولية أن يكون مثل الأول بجر (قوله شراء ثانيا الخ) صورته اشترى بعشرة وباعه بمراجعة
 بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فإنه يبيعه بمراجعة بخمسة ويقول قام على بخمسة (قوله يجنس الثمن الأول)
 يأتي بخرجه (قوله فان راجع الخ) ظاهر دليل الامام بقضيه أنه لا فرق بين بيعه بمراجعة أو تولية والمتون كلها
 مقيدة بالمراجعة وظاهرها جواز التولية على الثمن الأخير والظاهر الأول كاللخني بجر وبه جزم في النهر
 (قوله وان استغرق الربح غنه) كالأشترى بعشرة وباعه بعشرين بمراجعة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه بمراجعة
 أصلا وعندهما رباح على عشرة في الفصلين بجر أي في الاستغراق وعدمه (قوله لم راجع الخ) لأن شبهة
 حصول الربح بالعقد الثاني ثمانية لأنه أي الربح يتأكد به بعدما كان على شرف السقوط بالظاهر وعلى عيب فبرده
 فيزول الربح عنه والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطا وقد يقوله لم راجع لأن له أن يبيعه مساومة نهر
 (قوله بجر) أي عن المحبط ومعنى كون قول الامام أو ثنى أي أحوط لما علمت من أن الشبهة كالحقيقة هنا للقرن
 عن الخيانة (قوله ولو بين ذلك) بأن يقول كنت بعته فبرحت فيه عشرة ثم اشترته بعشرة وأنا أبيع به بربح
 كذا على عشرة نهر (قوله أو باع بغير الجنس) بأن باعه بوصف أي غلام أو دابة أو عرض آخر ثم اشتراه
 بعشرة كأنه أن يبيعه بمراجعة على عشرة لأنه عاد إليه بالجنس من جنس الثمن الأول ولا يمكن طرحه إلا باعتبار
 القيمة ولا مدخل لها في المراجعة ولذا قلنا لو اشترى أشياء صفقة واحدة بين واحد ليس له أن يبيع بعضها بمراجعة
 على حصته من الثمن كذا في الفتح وأراد بالاشياء القيمات وتماه في النهر وقد مر (قوله أو يتخلل ثالث) بأن
 اشترى من مشتري مشترية لأن التأكد حصل بغيره درر (تنبيه) علم من التقييد بالثراء أنه لو هلك ثوب
 فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة بربح على عشرة ومن التقييد بالمبيع بربح أنه لو أجزأ المبيع ولم يذله نقص
 بربح بلا بيان لأن الأجرة ليست من نفس المبيع ولأن أجره فلم يكن حاسبا لشيء منه أي بخلاف ما لو نال من
 صوفة أو سمته كما قد تضاءل وأنه لو حط عنه بانه كل الثمن بربح على ما اشترى بخلاف ما لو حط البعض لا تعاقبه
 بالعقد دون حط الكل لثلا يكون يباعا بلا ثمن فصار ثمنيا كبدا كالمهية وسألت أن الزيادة لتعق فرباع على
 الأصل والزيادة وفي المحيط شراء ثم خرج عن ملكه ثم عاد أن عاقد من ملكه كرجوع في هبة أو بخيار شرط
 أو رؤية أو عيب أو أقاله بربح ما اشترى لا تنفصا العقد كأن لم يكن لأن عاد بسبب جديد كهيئة وارث وتماه
 في البحر (قوله أي جاز أن راجع الخ) لا تعد في التعبير أي إذا أراد أن يراجعه سيد الخ وجب عليه أن يراجعه على
 ما اشترى العبد لأن المراجعة على ذلك واجبة لا جائزة ط وكأن الشارح نظرا إلى بيان محبتها فغير بالجوهر لعل الدور
 قافهم (قوله من مكاتبه) أو مدبره نهر (قوله فاعتبار هذا القيد) أي بالنظر إلى مجرد عبارة الثمن قال
 في النهر ثم كونه مديونا بما يخط برفقته صرح به محمد في الجامع الصغير عن الامام ومن المشايخ من لم يقيد بالخط
 كما أصدر الشهد وبعه المصنف وشمس الإثمة في المسوط لم يذكر في أصلا قال في اللغنية والحق ذكره لأنه
 إذا لم يكن عليه دين لم يصح البيع والتحقق أن ذكره وعدمه سواء بالنظر إلى المراجعة لأنها إذا لم تجز مع الدين فمع

قوله لزمنه جميع الثمن هكذا يخطه
 والذي في النسخ لزمنه بجميع الثمن
 اه

مطاب
 خيار الخيانة في المراجعة لا يورث

(وله الخط) قدر الخيانة (في التولية)
 لتعق التولية (ولو هلك المبيع)
 أو استهلكه في المراجعة (قبل رده
 أو حدث به ما يمنع منه) من الرد
 (لزمه بجميع الثمن) المسمى (وسقط
 خياره) وقد تضاءل لو وجد المولى
 بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم يرجع
 بالنقصان (شراء ثانيا) يجنس الثمن
 الأول (بعينه بربح فان راجع
 طرح ما ربح) قبل ذلك (وان
 استغرق الربح غنه لم يراجع)
 خلافا لهما وهو أرفق وقوله أو ثنى
 بجر ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس
 أو يتخلل ثالث جاز انصافا فتح
 (رباع) أي جاز أن يبيع بمراجعة
 لغيره (سدد بشرى من) مكاتبه
 أو (مادونه) ولو (المستغرق دية
 رقبته) فاعتبار هذا القيد
 لتعق الثراء فغير المديون بالاول

قوله أي جاز أن يراجعه هكذا يخطه
 والذي في نسخ الشارح التي بيدي
 أي جاز أن يبيع بمراجعة والمال
 واحد اه معجم

قوله وعدته هكذا بخطه ولعل
الاولى وعدتها هي حصة العبد كما
لا يخفى اه معصية

مطلب
اشترى من شريكه سلعة

(على ماشرى المأذون كعكسه)
فضال للثمة وكذا كل من لا يقبل
شهادته كاصله وفرعه ولو بين ذلك
رايح على شراء نفسه ابن كمال
(ولو كان مضارباً) معه عشرة
(بالثمن) اشترى بها وبابواعه
من رب المال بخمسة عشر (رايح)
النوب (مرابحة رب المال بائع
عشر ونصف) لأن نصف الرايح
ملكه وكذا عكسه كاسيحي
في بابيه وتحققه في النهر (رايح)

عنده على ما بالنظر الى حصة العبد وعده على ما شرى والباب في بيع المأذون في حصة العبد
اه (قوله على ماشرى المأذون) متعلق بقوله رايح وصورة كافي البكر اشترى المأذون وباب بشره واباعه من
سبعة بخمسة عشر يبيع على عشرة (قوله كعكسه) وهو ما اذا باع المولى للعبد (قوله فضال للثمة) لأن
الحاصل للعبد لم يحل عن حق المولى ولذا كان له أن يبيع ما في يده ويقضي ديته وكذا في كسب المكاتب ويبيع
ذلك الحق له حقيقة بغير فضاير كانه باع واشترى ملك نفسه من نفسه فاجتبره ما في حكم المراجعة فضال للثمة
نهر (قوله كاصله وفرعه) وأحد الزوجين وأحد المتقاضين بعهده وخالفاه فيما عدا العبد والمكاتب بغير
(قوله ولو بين ذلك) أي بين أن أحد هؤلاء اشتراه بعشرة ثم اشتراه هو منه بخمسة عشر (تنبيه) في الفسخ
اشترى من شريكه سلعة ليست من شركتهما رايح على ما اشترى ولا بين ولو من شركتهما يبيع نصيب شريكه على
ضمانه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء الأول لجواز كونها شريكتين بائع من شركتهما
فاشترى هاتين بائعاً ومن اثنين فانه رايح على ألف ومائة لأن نصيب شريكه من الثمن سائة ونصيب نفسه من الثمن
الاول خمسمائة فيبيعها على ذلك اه (قوله بالنصف) أي نصف الربح له والباقى لرب المال وهو متعلق بقوله
مضارباً فكان الأوضع تقدمه على قوله معه عشرة كقوله ح (قوله باع مرابحة رب المال بائع عشر ونصف)
هذا في خصوص هذا المثال صحيح والتفصيل ما ذكره في مضاربة الجرع من الخط من أنه على أربعة أقسام
الاول أن لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على رأس المال بأن كان رأس المال ألفاً فاشترى منها
المضارب عدا بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بألف فانه رايح على ما اشترى به المضارب
الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالأول الثالث أن يكون فيه ما فانه رايح على ما اشترى
به المضارب وحصة المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثمن فقط وهو كالثالث اه ح ولا يخفى أن مثال
الشارح يحتمل كونه من الثالث والرابع لصدقه على كون قيمة الثوب عشرة كرأس المال او أكثر فلذا كان له
أن يرايح على ما اشترى به المضارب وهو عشرة وعلى حصة المضارب من الربح وعودرهمان ونصف دون حصة
رب المال لأنها سالت ولم تخرج عن ملكه ثم اعلم أن النصف لم يسبق منه تمثيل المائة بالشراء بالعشرة
والبيع بالخمسة عشر حتى يظهر قوله بائع عشر ونصف وهذا وان وقع في عبارة الكسبي كذلك لكنه صور
المسألة قبله في مسألة المأذون كما قدمناه ولذا وضع الشارح عبارة النصف في أثناء تقرير المتنبذ كالمثال (قوله
وكذا عكسه) وهو ما اذا كان البائع رب المال وهذا أيضاً على أربعة أقسام قسمان لا يرايح فيهما الا على
ما اشترى به رب المال وهما اذا كان لأفضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال كالأول اشترى المضارب من ربه
المال بألف المضارب عدا قيمته ألف وكان قد اشتراه رب المال بنصف ألف أولاً فضل في قيمة المبيع فقط بأن
اشترى رب المال عدا بألف قيمته ألف وباعه من المضارب بألفين وقسمان رايح على ما اشترى به وبالمال
وحصة المضارب وهما اذا كان فيه ما فضل بأن اشترى رب المال عدا بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب
بألفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة وبيع فيها ألفاً فانه رايح على ألف وخمسمائة لو كان في قيمة العبد
فقط بأن كان العبد يساوي ألفاً وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيع المضارب
على ألف ومائتين وخمسين كذا في الصرع المحيط اه ح وبه ظهر أن قول الشارح وكذا عكسه أراد به
القسمين الآخرين (قوله كاسيحي) في بابيه وهو باب المضارب بشارط (قوله وتحققه في النهر)
خاصة أنه ذكر في مضاربة الكثر تعالى له دابة أنه لو اشترى المضارب من المالك بألف عدا اشتراه بنفسه رايح
بنصفه اه فاعتبر أول الخنن وقال الزبلي هناك ولو بالعكس أي بأن اشترى رب المال بألف من المضارب
عدا واشترى بنفسه رايح بنصفه أيضاً بصورة العكس هناك مفروضة في شراء رب المال من المضارب وهي
مسألة المتون هنا ذكره الزبلي هناك مخالف لما صرح به نفسه هنا من أنه يضم حصة المضارب وذلك
في السراج أنه يضم حصة المضارب في صورة الاصل وصورة العكس وقد وفق في الجربين كلاهما الزبلي
بتوفيق ردة في النهر وقال أن ما في السراج مخالف لصريح الرواية المصرح بها في كتاب المضاربة وما ذكره الزبلي
من أن رب المال لا يضم حصة المضارب محمول على رواية تذكّر ج أن الجواب الحق ما في مضاربة الجرع من
أن صورة العكس التي ذكرها الزبلي هناك هي القسم الاول من كلام المحيط فلم يكن فيه مخالفاً لما ذكره

في المراجعة أنه يضمن حصة المضارب لأنه القسم الثالث أو الرابع من كلام المحقق اهـ على ما هو عليه
 ملخصاً قلت ولم يتعرض هؤلاء القواب على البيع وقد علمت خلفه بما يستحقه على قول الشارع وكذا
 عنك وقد اوضحنا هذا المقام بأكثر مما هنا فيما غفناه على البصر (قوله مريدها) اي من يد المراجعة
 (قوله اي من غير بيان) لاجابة الى هذا البيان لموضحه ط (قوله أما بيان نفس العيب فواجب)
 لأن الفسخ حرام الا في سائلين كافتداه آخره والعيوب ومن الكلام على ذلك (قوله فتعيب بضعة)
 أما لو وجد بالمبيع عيباً فرضي به كان له أن يبيعه من اجهة على الفسخ الذي اشتراه به لأن الثابت له خيار فاحاطة
 لا يمنع من البيع من اجهة كالأول كان فيه خيار شرط أو روية وكذا لو اشتراه من اجهة فاطلع على خيانة فرضي به
 كان له أن يبيعه من اجهة على ما أخذ به ما ذكرنا أن الثابت له مجرد خيار بغير عن الفسخ (قوله بالتعيب)
 مصدر تعيب صار معنياً بلا صانع أحد ويطلق به ما إذا كان بصنع المبيع وشمل ما إذا كان نقصان العيب بغير
 أو كثيراً وعن محمد لو نقص قدر الاتقان الناس فيه لبيعه من اجهة بلا بيان ودل كلامه أنه لو نقص بغير
 السعر بأمر الله تعالى لا يلزمه البيان بالأولى بجر (قوله ووطئ الثيب) بصيغة الفعل الماضي عطف على
 قوله اشتراه أو بصيغة المصدر عطف على أنه اشتراه (قوله كقرض فأورق نار) الأولى ذكرهما بعد قوله
 بأتمه سماوية اهـ ح وقرض بالقاف وذكره أبو السير بالقاف فتح والذي في القاموس والمصباح الأول (قوله
 المشتري) بصيغة المفعول نعت الثوب (قوله لا بد من بيانه) اي بيان أنه تعيب عنده بالتعيب (قوله
 ورجمه الكمال) نعم رجمه أولاً بقوله واختاره هذا حسن لأن معنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكره إنما
 انتقص إياها للمشتري أن الثمن المذكور كان لها ناقصة والغالب أنه لو علم أن ذلك فيها حصة لم يأخذها بحجة
 الا بخلطة اهـ لكنه قال بعد ذلك قولهم هو كمال أو تغير السعر بأمر الله تعالى فإنه لا يجب عليه أن
 يبين أنه اشتراه في حال غلته وكذا الواصف الثوب لطول مكته أو توسع الزام قوي اهـ نعم أجاب في التهر بقوله
 وقد يفرق بأن الإيهام فمما ذكر ضعف لا يقول عليه بخلاف ما لو أعوزت الجارية بغير اجهة على أنها فانه قوي جداً
 فلم يفتقر اهـ قلت وفيه كلام فقد يكون تضاد السعرين أحسن من التفاوت بالعيب والكلام حيث لا علم
 للمشتري بكل ذلك والاحسن الجواب بأن ذلك مجرد وصف لا يقابله شيء من الثمن بخلاف الثالث بعور الخارية
 وقرض القادر ونحوه فانه جزء من المبيع ولا يرتد ما اشتراه بأجل فانه لا رايح بلا بيان كما يأتي قولهم ان الاجل
 يقابله جزء من الثمن عادة فيكون كالجزء فيلزمه البيان (قوله وأقره المصنف) وكذا شيعني في بخره والمقدسي
 (قوله بالتعيب) مصدر عيبه اذا أحدث به عيباً بجر (قوله ولو يفعل غيره الخ) دخل فيه ما إذا كان
 بفعله الأولى وكذا ما إذا كان بفعله غيره بما أمره واحتزبه عما إذا كان بفعله المبيع فانه ملحق بالألف الساموية
 كما مر لأن المراجع لم يكن جالساً شيئاً (قوله وان لم يأخذ الارش) تصق وجوب الثمنان فتح (قوله
 ووطء البكر) لأن العذرة جزء من العين يقابلها الثمن وقد حبسها فتح (قوله ككسر) اي تكسر الثوب (قوله
 لصعوبة الاوصاف متصودة بالانلاف) اي فخرج عن التبعة بالقصدية فوجب اعتبارها مقتضاً لبعض الثمن
 فتح وهذا على قوله بيان بالتعيب (قوله ولذا قال الخ) اي فانه يفهم منه أن الثوب لو نقصها الوطء يلزمه
 البيان لأنه صار مقصوداً بالانلاف (قوله اشتراه بأتمه) أفاد أن الاجل مشروط في العقد فان لم يكن
 ولكنه كان مفقوداً للتجيم قبل لا بد من بيانه لأن المعروف كالمشروط وقيل لا يلزمه البيان وهو قول الجمهور
 كما في الرابعي تهر ويشي ترجيح الأول لانها بنيت على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وعلى كل من
 التولين لم يكن مشروطاً ولا معروفاً واعمالاً بعد العقد لا يلزمه بيانه بجر قال في التهر لما مر من أن الاصع
 انهما لو اختلفا به شرطاً لا يلقى بأصل العقد فتكون تأجيلاً مستأنفاً وعلى القول بأنه يلقى ينبغي أن يلزمه
 البيان اهـ (قوله خير المشتري) أي بين رده وأخذه وأتمه فانه لا لاجل شبه بالمبيع الا ترى انه زاد
 في الثمن لاجله والشبهة ملحقه بالحقيقة فصار كأنه اشترى شيئاً بالالف وباع أحداهما بعالي وجه المراجعة وهذا
 خيانة فيما إذا كان مبيعاً حقيقته وإذا كان أحد الشئتين يشبه المبيع يكون هذا شبهة الخيانة فتح
 (قوله لزم كل الثمن حالا) لأن الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شيء حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته
 قصداً ويزاد في الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلته زيادة الثمن قصداً فاعتبر ما لا في المراجعة احترازاً عن شبهة

مريدها (بلا بيان) اي من غير
 بيان (أنه اشتراه سليماً) أما بيان
 نفس العيب فواجب (تعيب
 عنده بالتعيب) بأتمه سماوية
 اوضح البيع (ووطئ الثيب) ولم
 ينقصها الوطء (كقرض فأورق
 نار) الثوب المشتري وقال أبو يوسف
 وزفر والثلاثة لا بد من بيانه قال
 أبو الوليد وبه تأخذ ورجمه الكمال
 وأقره المصنف (و) رايح (بيان
 بالتعيب) ولو يفعل غيره بغير
 امره وان لم يأخذ الارش وقد
 أخذ في الهداية وغيرها اتفقت
 فتح (وطء البكر ككسره)
 بشره ووطء لصعوبة الاوصاف
 مقصودة بالانلاف ولذا قال ولم
 ينقصها الوطء (اشتراه بأتمه
 نسيت) وباع ربيع مائة بلا بيان
 خير المشتري فان تلف المبيع
 بتعيب أو تعيب (فلم) بالاجل
 (لزم كل الثمن حالا) وكذا حكم
 (التولية)

قوله ككسر الخ هكذا يحفظه من
 غير ضمير والذي في نسخ الشارح
 بكسره بالضير وهو الانصب
 بقوله اي تكسر الثوب اهـ
 معجمه

قوله لزم كل الثمن الخ كذا يحفظه
 بدون ضمير والذي في نسخ زمره
 بالضمير فيحذف اهـ معجمه

الكلام ولم يغيره إلا حتى الرجوع علما بالقبضه بجر (قوله في جميع ما ذكر) أي لا يقع في الرجوع في البيع
 من الرجوع إلى المسألة التي قبله وهو بحث الجرح حيث قال ويظهر أن يعود قوله وكذا التولية إلى جميع ما ذكره
 للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضا في التصيب ووجه البكر ويدون في التعيب ووجه التيب (قوله وقال
 أبو جعفر الخ) مرعته في الفتح قبل حديث قال ويظهر في قولهم من حاله وموكل فربح فضل ما بينهما على السامع
 قاله القاضي أبو جعفر المندد والى اه قلت ويظهر على قول أبي جعفر أن يرجع بالاول في هذا الظاهر خباية
 في حراصة لأن الاجل لا يقابل شي من الفتح حقيقة تأمل (قوله بجر وصنف) ومثله في الزبني - معللا
 بالاعتبار (قوله وخبر الخ) لأن الصادق لم يقرر فإذا حصل العلم في المجلس جعل كاستدعاء العقد وصار
 حكما خبر الصلوة إلى آخر المجلس وتظهر بيع النوى بقره إذا علم في المجلس وانما يتغير لأن الرضى لم يتم قبله
 لعدم العلم كافي خيار الرواية وظاهر كلام المصنف وغيره أن هذا العقد ينفذ فاسد ابرضية العصة وهو الصحيح
 خلافا للسروري من جهة انه جميعه عرضة الفساد كذا في الفتح ويظهر أن تظهر التمرة في حرة مباشرة فعلى
 الصحيح يهرم وعلى الضعيف لا بجر (قوله والباطل) أي يقرر فساد ط (تم) في الظاهرية لشراء
 بالكثر من غنة بما لا يتبين الناس فيه وهو يعلم لا يراجع بلا بيان وكذا الواشترى بالدين من مدته وهو لا يشترى
 بمثل الفتح من غيره فلو يشترى بمثله أن يراجع سواء أخذ به لفظ التراء أو الصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بينهما
 بأن معنى الصلح على الحط والتجاوز بدون الحق ومبنى الشراء على الاستقصاء اه ملخصا (قوله لا رد فبين
 فاحش) في الصرعن المصباح غنة في البيع والتراء غنامن باب ضرب مثل غنة فافتن وغنيته أي قصه
 وغني بالبناء للمفعول فهو مقبوض أي منقوض في الفتح أو غيره والغنيته اسم منه (قوله هو ما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين) هو الصحيح كافي العرو ذلك كالأول وقع البيع بعشرة مثلا ثم أن بعض المقومين يقول أنه يساوي
 خمسة وبعضهم ستة وبعضهم سبعة فهذا غني فاحش لأنه لم يدخل تحت تقويم أحد بخلاف ما إذا قال بعضهم
 ثمانية وبعضهم تسعة وبعضهم عشرة فهذا غني يسير (قوله وبه أنى بعضهم مطلقا) أي سواء كان الغني بسبب
 التغير أو بغيره لكن هذا الإطلاق لم يذكر في الفتنة وانما حكى في الفتنة الأقوال الثلاثة ففهم منه أن هذا
 غير مقيد بالتغير أو بغيره ولكن نقل في الفتح أن الإمام علاء الدين السمرقندي ذكر في تحفة الفقهاء أن
 أصحابنا يقولون في الغبن أنه لا رد لكن هذا في مغبون لم يقر أما في مغبون غير يكون له حق الراسد لا لاعتناء
 المراجعة اه أي مسألة ما إذا خان في المراجعة فإن ذلك يقرر ريبته الرد (قوله وبقي الرد) ظاهره الإطلاق
 أي سواء غرّم أو لا بقرينة القول الثالث (قوله أو غرّمه الدال) قال الرمي مفهومه أنه لو غرّمه رجل أجنب
 غير الدال لا يشتهل الرد وفي ما لو غرّم المشتري البائع في العصار فأخذه الشفع هل البائع أن يسترد منه ديني
 عدمه لأنه لم يفرقه وانما غرّمه المشتري وتماه في حاشيته على الجرح (قوله وبه أنى صدر الاسلام وغيره) وهو
 الصحيح كما يأتي وظاهر كلامهم أن الخلاف حقيقي ولو قيل أنه لفظي ويحمل القولان المطلقان على القول المفضل
 لكان حسنا وبدل عليه حل صاحب التحفة المتقدم ط قلت وبؤيده أيضا عدم التصريح بالإطلاق في القولين
 الأولين حيث كان ظاهر الرواية محمولا على هذا القول المفضل يكون هو ظاهر الرواية إذ لم يذكر أن ظاهر
 الرواية عدم الرد مطلقا حتى نافي التفصيل فلا جرم في التحفة بجملة على التفصيل وحينئذ سبق لنا القول
 واحد هو المصريح بأنه ظاهر الرواية وبأنه المذهب وبأنه الحق به وبأنه الصحيح في أنى في زماننا بالرد مطلقا فقد
 أخطأ خطأ فاحشا لما علمت من أن التفصيل هو الصحيح الحق به ولا سيما بعد التوفيق المذكور وقد وضحت
 ذلك بما لا مزيد عليه في رسالة مجتبهات تحرير في إطلاق القضاء بالصحيح بالغني الفاحش بلا تغيير (قوله
 فبرء مثل ما أتلفه) أي مع رد الباقي كإثبات الفتنة ونصها قال للزال لا سعة في القول فأتى بغزل أشترىه خاني
 لرجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دالا لبيته واشترى ذلك الغزال له بأزيد من ثمن المتبل
 وصرف المشتري بعضه إلى حاجته ثم علم بالغني وبما صنع فله أن يرد الباقي بحسبته من الثمن قال رضي الله عنه
 هو الصواب أن يرد الباقي ومثل ما صرف في حاجته ويسترد جميع الثمن يكن اشترى يشاءوا من بر فاذا فيه دكان
 عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل انقضاء شيء منه وبعد رد الباقي ومثل ما أتى ويسترد الثمن كذا ذكره
 أبو يوسف ومحمد ورجعهما اتفاقا اه (قوله في مالو كان قريبا) أي وتصرف في بعضه فهل يرجع بقدر ما غني

في جميع ما ذكر وقال أبو جعفر
 الفتح للفتوى الرجوع بفسخ
 طعين الحال والمؤجل بجر
 ومصف (ولي رجلا شيئا) أي
 باعه ولاية (بما هو عليه أو بما
 اشتراه) به (ولم يعلم المشتري بكم
 قام عليه فسد) البيع بطلان
 الفتح (وكذا) حكم (المراجعة
 وغير) المشتري بين أخذه ووزنه
 (ولو لم يعلمه) والباطل (و) اعلم
 أنه (لا رد فبين فاحش) هو
 ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
 (في ظاهر الرواية) وبه أنى بعضهم
 مطلقا كافي الفقيه ثم رقم وقال
 (وبقي الرد) وقابا بالناس وعليه
 أكثر روايات المضاربة وبه بقي
 ثم رقم وقال (ان غرّمه) أي غرّم
 المشتري البائع أو بالعكس أو غرّمه
 الدال فله الرد (والالا) وبه أنى
 صدر الاسلام وغيره ثم قال
 (وقصرته في بعض البيع) قبل
 عليه بالغني (غير مانع منه) فبرء
 مثل ما أتلفه ويرجع بفسخ
 الفتح على الصواب اه ملخصا
 في مالو كان قريبا اه

مطل

في الكلام على الرد بالغني الفاحش

قوله فأتى رجل بغزل لهذا الغزال
 أي بغزل مما لا لهذا الغزال
 وحاصل أن الغزال دفع غزله لرجل
 ثم جعل نفسه دالا بين الطالب
 والرجل واشترى للطالب الغزال
 من الرجل بزيادة ثم تصرف المشتري
 أي من له الشراء حقيقة في بعض
 الغزال ثم علم بالغني وبأن الغزال
 هو صاحب الغزال وأنه فعل ذلك
 تغري الطالب اه منه

فيه أو لا يرجع أو رد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف أن ما ذكره في القضية مقرر في المثل ثلاث
القول مثل - كما هو صريح كلام القضية المذكور أعلاه وكذا صرح في الفصل الثالث والثلاثين من جامع القصولين
بأنه مثل وفي التنازعانية عن المتقن ولا يصح بيع قول قطن لبن بفزل قطن خشن الامتلا بمثل لأن القطن سواء
أه خفيث كان المنقول هنا في المثل - لم يعلم حكم القيمي فافهم ثم اعلم أن ما قدمناه عن المنع عن تحفة الفقهاء من
أن المعين إذا غزله الرد استدلالا بمسألة المراجعة ضد أن خيار التفرير في حكم خيار النخاسة في المراجعة وقدمت
في المتن والنسخ أنه لو هلك المبيع أو استهلك في المراجعة قبل رده أو حدث به ما يمنع من الرد لم يرد الباقي
المسعى وسقط خياره وذكرنا هنا أن مقتضى قوله أو حدث به الخ أنه لو هلك البعض أو استهلكه ورد الباقي
الاقب نحو الثوب الواحد الخ والتظاهر أن هذا كذلك فتأمل (قوله قلت وبالأخباري قوله وغيره) الأولى ذكر
هذا عند قوله وبه أتى صدر الإسلام وغيره اه ح (قوله وفي كفاية الاشياء الخ) حيث قال الغرور لا يوجب
الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكته فأخذ الصوص أو قال كل هذا الطعام فإنه ليس بمسحوم
فأكله ومات لم يضمن وكذا لو أخبر رجل أنه حرة فتزوجها ثم ظهر أنها بالجمعة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر
الاقب ثلاث مسائل الأولى إذا كان الغرور بالشرط كالزوجه امرأة على أنها حرة ثم استحققت فإنه يرجع على
المخبر بما غرمه للمشتري من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد
إذا استحققت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو في المشتري ثم استحققت المدا بعد أن يسلم البناء وإذا قال الأب
لاهل السوق يا بعلوا ابني فقد أدنت له في التجارة فظهر أنه ابن غيره رجعوا عليه الغرور وكذا لو قال يا بعلوا
عبدى فقد أدنت له في بيعه ولحقه دين ثم ظهر أنه عبد لغیره رجعوا عليه ان كان الأب حراً والابعد العتق
وكذا لو ظهر حراً أو مذبذباً أو سكتاً ولا بد في الرجوع من إضافته إليه والأمر ببيعته كذا في السراج الوهاج
الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه إلى الدافع كودعة واجارة فلو هلكت الودعة والعين المستأجرة ثم
استحققت ضمن المودع والمستأجر فأنما يرجعان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان يعمهاهما وفي غارة وهبة
لا رجوع إذا قبض كان لنفسه وتماه في الخاتمة من فصل الغرور من البيوع اه قلت وعبر في الخاتمة في الثالثة
بالقبض بدل العقد وهو الصواب فتدبر (قوله الا في ثلاث) زاد في نور العين مسألة أربعة وهي ما إذا ضمن الغار
صفة السلامة كما إذا قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن وإن أخذ مالكاً فأناضام فإنه يضمن كما سذكر المصنف
آخر الكفاية عن الدرر (قوله منها هذه) أي مسألة المتن وهي داخل تحت الثانية الأخيرة (قوله وضابطها)
أي الثلاث المستثناة (قوله أن يكون في عقد) صوابه في قبض كما قدمناه عن الخاتمة لأن مسألة العقد تأتي
بعد تأمل (قوله يرجع) أي الشخص الذي هو المودع أو المستأجر على الدافع لأنه غره بأنه أو دعه أو أجره
ملكه (قوله لا يكون القبض لنفسه) أي نفس المستعير أو الموهوب له فكان هو المتقن بالقبض دون
المعير أو الواهب (قوله أن يكون في ضمن عقد معاوضة) من بيع صحيح أو فاسد وأخرج به عقود التبرعات
كالمهبة والصدقة فإن الغرور لا يثبت الرجوع فيها ط عن البيوع وكذا أخرج الرهن لأنه عقد وثيقة
للمعاوضة كما يأتي وفي البيوع عن الميسوط أن الغرور في عقد المعاوضات يثبت الرجوع لأن العقد يستحق
صفة السلامة من العيب ولا عيب فوق الاستحقاق فأما بعد التبرع فلأن الموهوب له لا يستحق الموهوب
بصفة السلامة (قوله كما يبعو عبدى الخ) أي فيكون ضامناً للرد فكيف يثبت لهم على العبد في عقد
المباينة لحصول التفرير في هذا العقد كما يأتي تقريره وبه اندفع ما قيل أن التفرير لم يوجد في ضمن عقد المعاوضة
(قوله ثم ظهر حراً أو ابن الغير) لقب ونشر مرتب (قوله ان كان الأب حراً) الأولى ما في بعض نسخ
الاشياء ان كان الآذن حراً التجهل للمولى والأب أي الأب صورة لاحقة وهذا القيد لثبوت مقدّر قوله
رجعوا عليه أي في الحال بقرينة قوله والابعد العتق (قوله وهذا) أي الرجوع شرطه شيان أن يضيف
العبد أو الابن إلى نفسه وأمرهم ببيعته فيضمن الأقل من قيمته ومن الذين كافي البيوع عن مختصر المحيط
(قوله ومنه) أي من التفرير في ضمن عقد المعاوضة (قوله اشترى فأنا عبد ارثني) صوابه بخلاف
ارثني أي لو قال العبد اشترى فأنا عبد فاشترته فإذا هو حراً فان كان البائع حاضراً أو غائباً غيبة معروفة أي
يذكر مكانه لا يرجع على العبد بما قبضه البائع للممكن من الرجوع على القابض وإن كان لا يدرى أين هو رجوع

مطلب
الغرور لا يوجب الرجوع الا في
مسائل

قلت وبالأخبار جزم الامام علاه
الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء
وصححه الزيلعي وغيره وفي كفاية
الاشياء عن رجوع الخاتمة من فصل
الغرور الغرور لا يوجب الرجوع
الا في ثلاث منها هذه وضابطها أن
يكون في عقد يرجع نفعه إلى الدافع
كودعة واجارة فلو هلكا ثم
استحقا يرجع على الدافع بما ضمنه
ولا رجوع في غارة وهبة لكون
القبض لنفسه الثانية أن يكون
في ضمن عقد معاوضة كما يبعو
عبدى أو ابني فقد أدنت له ثم ظهر
حراً أو ابن الغير رجعوا عليه للغرور
ان كان الأب حراً أو الابعد العتق
وهذا ان أضافه إليه وأمر ببيعته
ومنه لو في المشتري أو استولد ثم
استحقا يرجع على البائع بقيمة البناء
والولد ومنه ما يأتي في باب الاستحقاق
اشترى فأنا عبد ارثني الثالثة
إذا كان الغرور بالشرط

المشتري على العبد ورجع العبد على بائعه بما رجعه عليه وانما يرجع مع أن البائع لم يأمره الضمان عنه لانه
أدى دينه وهو مضطر في أدائه بخلاف من أدى من آخرد بنايلا امره والتقيد بقوله اشتري فأنا عبد لانه
لو قال أنا عبد ولم يأمره بالشراء او قال اشتري ولم يقل فأنا عبد لا يرجع عليه بشئ ولو قال ارثني فأنا عبد
الراهن لم يرجع على العبد ولو الراهن غائب في ظاهره الى وابية عنهم وعن أبي يوسف لا يرجع في البيع والرهن لان
الرجوع بالمساواة وهي المباشرة هنا أو بالكفالة ولم يوجد هنا بل وجد مجرد الاخبار كذا بصار كذا لو قال
اجني لتخصر ذلك ولهما أن المشتري شرع في الشراء معتقدا على أمره واقراره فكان مغرورا من جهته
والتفرير في المعاديات التي تقتضي سلامة العوض يحصل سببا للضمان دفعا للغرر بقدر الامكان فكان
يتقوره ضلما لذلك الثمن له عند تعذر رجوعه على البائع كما لو اذ قال لاهل السوق يا عبيد فاني
اخذت له ثم ظهر استحقيق العبد فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد ويجعل المولى بذلك ضامنا لذلك ما ذاب
عليه دفعا للغرر وعن الناس بخلاف الرهن فانه ليس عقد معاوضة بل عقد وثيقة لاستنفاء عين حقه حتى جاز
الرهن يبذل الصرف والمسلم فيه ولو كان عقدا معاوضة كان استبداد به قبل قبضه وهو حرام وبخلاف الاجنبي
فانه لا يعاب بقوله فالرجل هو الذي اغترى اه ملخصا من التقي في اول باب الاستحقاق (قوله كذا لزوجته امرأة
على أنها حرة) اي بأن كان وليا أو وكيل عنها وهذا بخلاف ما اذا اخبره بأنها حرة فزوجها كحرم في عبارة
الاشياء (قوله استظهر المصنف) حيث قال ولم اطلع في كلامهم على ما لو مات من يمتني حقه التفرير
هل ينتقل الحق فيه الى وارثه حتى يملك الرذ في خيار العيب ولا كما في خيار الرؤية والشرط لكن الظاهر
عندي الثاني وقواعدهم شاهدا به فقد صرحوا بأن الحقوق المجردة لا تورث وأما خيار العيب فانما ثبت فيه
حق الرذ للوارث باعتبار أن الوارث ملكه سلبا فاذا ظهر فيه على عيب رده وليس ذلك بطريق الارث كما يفهمه
كلامهم وتعليلهم عدم ثبوت الخيار للوارث في خيار الرؤية والشرط بأنه ليس الامتثالية واردة فلا يمتد
انتقاله الى الوارث وهكذا عرضته على بعض الاعيان من اصحابنا فارتضاه وافق بموجبه اه قلت ويؤيده ما مجته
في البحر من أن خيار ظهور النسيئة لا يورث مستند ذلك بما مر من انه لو هلك المبيع لزمه جميع الثمن وعلوه
بأنه مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن خيار الرؤية والشرط الخ ما قدمناه هناك وفي مجموعة السامحاني بخطه
وأجاد المصنف بالاستشهاد بخيار الشرط لأن الكل لا دفع الخداع فاذا كان خيار الشرط المفوض به لا يورث
فكيف غير المفوض مع كونه مختلفا فيه اه (قوله قلت وقدمناه الخ) قدّمنا هناك أن ذلك لم يرد في الدرر
بل ذكره المصنف هناك أيضا وقدّمنا أيضا أن الخبر الرمي نقل عن العلامة المقدسي انه قال والذي ائيل اليه
انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وهذا خلاف ما عراه الشارح الى حاشية ابن المصنف عن المقدسي
وقدّمنا أيضا أن الخبر الرمي وافق المقدسي في انه يورث قياد على خيار فوات الوصف المرغوب فيه كسواء
عبد على انه خيار وقال انه يشبه لانه اشتد على قول البائع فكان شارطه اقتضاء ومضامر غوبا فيه بيان
بخلافه اه وقدّمنا هناك ترجيح ما مجته المصنف من انه لا يورث خيار ظهور النسيئة في المراجعة وانه به اشبه
فراجعه فانهم (قوله ومال الى انه يورث) المراد بالارث انتقاله الى الوارث بطريق النسيئة لا بطريق الارث
حققة كما علم مما قلناه من عبارة المصنف في المنع وحققتنا في باب خيار الشرط وعلت ترجيح ما مجته المصنف
أولا (قوله قبيل التاسعة) صوابه قبيل العاشرة (قوله وبصير مغرورا) عبارة الاشياء ثم اعلم أن ملك الوارث
بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حتى فسد المبيع بعيب ويرد عليه وبصير مغرورا بالجارية التي
اشترها الميت الخ قلت ومعناه أن الوارث لو استولدا لجارية ثم استحققت فالولد حر بالتمتع لكونه وطئا لاشياء
على انما ملكه فجميع ما ضمن على بائع مورثه كالمورث له المورث وانت خبر بان هذا لا يدل على انه ثبت له
خيار الرذ بالتفرير فيما اذا اشترى مورثه شيا فبعين فاحش تغير البائع لانه مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن
بخلاف ثبوت حرية ولده فانه ليس بخيار فهدا تأسيدها لا يفيد فافهم (قوله وقدّمنا) اي قبيل باب
خيار الرؤية (قوله اتني الغرر) كالمو اشتري سويقا على أن البائع لته بن من السعن وتقاضوا والمشتري
ينظر اليه فظهر انه لته نصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري وهو ظهير ما لو اشترى صابونا على انه مخد من كذا
جزء من الدهن ثم ظهر انه اتخذ بأقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير

كما لو تزوجه امرأة على أنها حرة ثم
استحققت رجوع على الخبر بقيمة الولد
المستحق وسجي آخر الدعوى
(فرع) هل ينتقل الرذ بالتفرير
الى الوارث استظهر المصنف
لا لتصر يحكم بأن الحق المجردة
لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء
لابن المصنف وبه أفق شيخنا العلامة
على المقدسي مفتي مصر قلت
وقدّمناه في خيار الشرط معزيا
للدركن ذكر المصنف في شرح
منظومته الفقهية ما يخالفه ومال
الى أنه يورث كسواء العيب وقله
عنه انبه في كتابه معونة المفتي
في كتاب الفرائض وأيده بما في بحث
القول في الملك من الاشياء قبيل
التاسعة أن الوارث يرذ بالعيب
وبصير مغرورا بخلاف الوصي
قتأمل وقدّمنا عن انفاية أنه مفتي
عين ما يعرف بالعيان اتني الغرر
فتدبر

خيار ظهيرة قلت وكون ذلك مما يعرف بالعيان غير ظاهراً فليأتنا قل وقد منّا حقه هنالك والله سبحانه أعلم

*** (فصل في التصرف في المبيع والغنم الخ) ***

أوردنا في فصل على حدة لأنهم ليست من المراجعة غير أن سمعنا ما توقف على القبض كان لها ارتباط بالتصرف بالمبيع قبل القبض والباقي استطراد **نهر (قوله) بيع عقار الخ** أي عندهما وقال محمد لا يجوز وعبر بالصحة دون النفاذ والزم لانهم ما وقفوا على نقد الغنم أوردى البائع والأقلياتع إبطاله أي إبطال بيع المشتري وكذا كل تصرف يقبل النقص إذا فعله المشتري قبل القبض أو بعده **بغير** إذن البائع فلبائع إبطاله بخلاف ما لا يقبل النقص كالعتق والتدبير والاستئجار **بجر** وقوله أو بعده **بغير** إذن البائع الحارز والمحرور متماثلان بالصحة العائد على القبض أي بعد القبض الواقع بلا إذنه لأن قبض المبيع قبل نقد الغنم بلا إذن البائع غير معتبر لأن له استرداده وحسبه إلى قبض الغنم وقيد بالمبيع لأنه لو اشترى عقاراً فوفيه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل كافي البعير عن الحائنة أي لحصول القبض بقبض الموهوب له كما يأتي واحترزه عن الإجارة فانها لا تصح كما يأتي **(قوله من بانه) متعلق بقبض لا ببيع** لأن بيعه من بانه قبل قبضه فاسد كافي المنقول ويراجع ط **(قوله) له دم الغرر** أي غرر انفساخ العقد على تقدير الهلاك وعليه بقوله لندرة هلاك العقار ط **(قوله) حتى لو كان الخ** تضييع على مفهوم قوله لا يمتحن هلاك **(قوله) ونحوه** بأن كان في موضع لا يؤمن أن تغلب عليه المال ح عن النهر ومثله في الفتح **(قوله) كان كمنقول** أي بمنزلة من حيث لحوق الغرر به لأك **(قوله) ككتاب** قال في الجوهر وفي الكفاية يحتمل أن يقال لا يجوز لانهم عقد مبادلة كالبيع ويحتمل أن يقال يجوز لانها أوسع من البيع جوازاً اه لكن قال الزيلعي ولو كان العقد المبيع قبل القبض توقفت كتابته وكان للبائع حبسه بالغنم لأن الكتابة محتملة للفسخ فلم تغز في حق البائع نظراً له وان نقد الغنم نفذت لزوال المنافع اه قال في البحر ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل النقص فهو موقوف كقائه اه وبه علم أن الكتابة تصح لكتبتها تتوقف فلا يناسب قوله فلا يصح اتفاقاً كما أفاده ح فكان المناسب إسقاطها **(قوله) وإجارة** أي إجارة العقار فانها لا تصح اتفاقاً وقيل على الخلاف والصحيح الأول لأن المعقود عليه في الإجارة المنافع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا في الفوائد الظهيرة وعليه الفتوى كذا في الكافي **فتح** وغيره **(قوله) وبيع** منقول مجرور بالعطف على كناية وهو في عبارة المصنف مرفوع والاولى في التعبير أن يقول حتى لو كان علواً أو على شط نهر أو نحوه أو أجره كان كمنقول ولا يصح بيع منقول الخ وفي البحر ودخل في البيع الإجارة لانها بيع المنافع أي وهي في حكم المنقول والصلح لأنه بيع اه أي الصلح عن الدين كافي الفتح وتعبير النهر بالخلع سبق فلم يتم قال في البحر وأراد بالمنقول المبيع المنقول بخاز بيع غيره كالمهر وبدل الخلع والعتق على مال وبدل الصلح عن دم العمد **(قوله) ولو من بانه** مرتبط بقوله وبيع منقول ط **(قوله) كاسيحي** أي قريسي في قول المصنف ولو باعته منه قبل لم يصح ط **(قوله) بخلاف عتقه** وتدبيره يوهم أن فيه خلاف محمد إلا أني وليس كذلك ففي الجوهر وأما الوصية والعتق والتدبير وإقراره بانها أمه وله يجوز قبل القبض بالاتفاق اه وفي البحر وأما تزويج الجارية المبيعة قبل قبضها لجاز لان الغرر لا يمنع جواز بدليل صحة تزويج الأتي ولو تزجها قبل القبض ثم فسخ البيع انفسخ النكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كافي الولو الجية **(قوله) من غير بانه** قيد ليقفهم أنه لو كان من بانه فهو كذلك بالاولى **(قوله) وهو الأصح** صرح به الزيلعي وغيره خلافاً لأبي يوسف **(قوله) والأصل الخ** يقال في الفتح الأصل أن كل عقد ينفسخ به لالة العوض قبل القبض لم يجوز التصرف في ذلك العوض قبل قبضه كالبيع في البيع والإجارة إذا كانت عيناً في الإجارة وبدل الصلح عن الدين إذا كان عيناً لا يجوز بيع شيء من ذلك ولا أن يشرك فيه غيره وما لا ينفسخ به لالة العوض فالتصرف فيه قبل القبض جائز كالمهر إذا كان عيناً وبدل الخلع والعتق على مال وبدل الصلح عن دم العمد كل ذلك إنما كان عيناً لا يجوز بيعه وهبته وإجارته قبل قبضه وسائر التصرفات في قول أبي يوسف ثم قال محمد كل تصرف لا يتم إلا بالقبض كالهبة والصدقة والرهن والقرض فهو جائز لأنه يكون نافعاً بعهده ثم يصر فابض نفسه كالمال قال أعلم عن كفارتى جاز ويكون الفقير نافعاً بعهده في القبض ثم يفاضل نفسه اه ملخصاً قلت وحيث مثني المصنف على قول محمد كان ينبغي للشارح ذكر الأصل الثاني أيضاً لأنه يظهر

*** (فصل) في التصرف في المبيع**
والغنم قبل القبض والإجارة والحط

فيمه أو أن أجبل الديون **(صحيح)**

عقار لا يمتحن هلاكه قبل قبضه

من بانه لعدم الغرر لندرة هلاك

العقار حتى لو كان علواً أو على شط

نهر ونحوه كان كمنقول **(لا) يصح**

اتصافاً ككتابة وإجارة **(بيع)**

منقول قبل قبضه ولو من بانه

كاسيحي **(بخلاف)** عتقه وتدبيره

وهبته والتصدق به وإقراره

ورهنه وإجارته **(من غير بانه)**

فانه صحيح **(على)** قول محمد وهو

(الأصح) والأصل أن كل عوض

ملك بعقد ينفسخ به لأك قبل

قبضه فالتصرف فيه غير جائز

وما لا يجاز عيني

بماف كرنا أن الأصل الأول غير خاص بقول أبي يوسف الآن الشق الأول منه وهو ما يفسخ بهلاك العوض
 قبل القبض كالبيع والابارة لا يجوز التصرف قبل القبض في عوضه المعين عند أبي يوسف مطلقا وأجاز محمد
 فيه ككل تصرف لا يتم إلا بالقبض كالهيئة ونحوها لا لا الهة لما كانت لا تتم إلا بالقبض صار الموهوب له
 نائبا عن الواهب وهو المشتري الذي وهبه المبيع قبل قبضه ثم يصر قابضا لنفسه فتمت الهبة بعد القبض بخلاف
 التصرف الذي يتم قبل القبض كالبيع مثلا فإنه لا يجوز لأنه إذا قبضه المشتري الثاني لا يكون قابضا عن الأول
 لعدم توقف البيع على القبض فلازم منه غلبت المبيع قبل قبضه وهو لا يصح لكن يرد على الأصل المذكور العتق
 والتدبير بأن أعتق أو دبر المبيع قبل قبضه فتدلت جوازه انضمامه أنه يتم قبل القبض وهو تصرف
 في عقد يفسخ بهلاك العوض قبل القبض فليأتمل (قوله فقله) أي قبل قبضه فإن لم يقبضها بطلت
 والبيع صحيح على حاله جوهرية (قوله لأن الهبة مجاز عن الأقالة) يقال هب لي ديني وأنتني عتقي وإنما كان
 كذلك لأن قبض البائع لا ينبوع عن قبض المشتري كما في شرح الجمع (قوله بخلاف بيعه) فإنه لا يجوز
 المجاز عن الأقالة لأنه ضد ما ط عن الثاني (قوله مطلقا) أي سواء باعه من بانه أو من غيره ح
 (قوله قلت الخ) استدرا على قول الجوهرية فإنه باطل (قوله ونفي الصحة) أي الواقع في المتن يحتلها
 أي يحفل بالطلان والفساد والتظاهر الثاني لأن علة الفساد الغرر كما ترمع وجود ركني البيع وكثيرا
 ما يطلق الباطل على الفساد أفاده ط (تمت) جيع ما ترمع انما هو في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه
 فلو تصرف فيه البائع قبل قبضه فاما بأمر المشتري أولا فلا بأمره كان أمره أن يبيع من فلان أو يبرحه فعل
 وسلم صح وصار المشتري قابضا وكذلك أعار البائع أو وهب أو رهن فأجاز المشتري ولو قال ادفع الثوب إلى
 فلان يملكه إلى أن أدفع لك ثمنه فملك عند فلان لزم البائع لأن اسلاك فلان لأجل البائع ولو أمره بالبيع
 فإن قال بعه لنفسك أو بعه ففعل كان فصحا وإن قال بعه لي لا يجوز وأما تصرفه بالأمر المشتري كما لو رهن
 المبيع قبل قبضه أو أجره أو أودعه فملك المبيع انتفع بعه ولا تضمن لأنه لو ضمنه وجعوا على البائع ولو أعاره
 أو وهبه فملك أو أودعه فاستعمله المودع فملك فإن شاء المشتري أمضى البيع وضمن هؤلاء وإن شاء فصحه
 لأنه لو ضمنه لم يرجعوا على البائع ولو باعه البائع فملك عند المشتري الثاني فلا لأول فسخ البيع وله تضمن
 المشتري الثاني فيرجع البائع على البائع إن كان نقده اه لمنصان البصر عن الثانية وفي جامع الفصول
 شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجاز المشتري لم يجوز لأنه يبيع ما لم يقبض اه ونظيره
 منه ومما قبله أنه يتيق على ملك المشتري الأول فله أخذ من الثاني لو أتمما وتضمنه لوها لكا والتظاهر أنه
 أخذ القام لو كان نقدا لئن إيسأته والأفلا باذن بانه تأمل (قوله اشترى مكايلا الخ) قيد الشراء
 لأنه لو ملكه كهيئة أو أثار أو وصية جاز التصرف فيه قبل الكيل والمطلق من البيع ينصرف إلى الكيل
 وهو الصحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسد بعد قبضه مكايلا لم يحتج المشتري الثاني إلى إعادة الكيل قال أبو يوسف
 لأن البيع الفاسد يملك بالقبض كالقرض (قوله أي كرهه فخر بما) فسر الحرمة بذلك لأن الهبة خير أحاد لا يثبت
 به الحرمة القطعية وهو ما أسنده ابن ماجة عن جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
 الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ويقولنا أخذنا مالك والشافعي وأحمد وحسين عله
 الفقهاء بأنه من تمام القبض أخفوا منع البيع منع الأكل قبل الكيل والوزن وكل تصرف يفي على المالك
 كالهيئة والوصية وما أشبهه وما لا خلاف في أن النص محمول على ما إذا وقع البيع مكايلا فلا اشتراء مجازفة
 له التصرف فيه قبل الكيل وإذا باعه مكايلا يحتاج إلى كيل واحد له اشتري وتمامه في الفتح (قوله وقد
 صرحوا بفساده) صرح محمد في الجامع الصغير بما نهى محمد عن بيعه عن أبي حنيفة قال إذا اشترت شيئا
 بما يكال أو يوزن أو يبعث فاشترت ما يكال أو يوزن وما يوزن وما يبعث عند أفلا تسعه حتى تكيله وتزنه وتعدّه فإن بيعته
 قبل أن تفعل وقد قبضته فالباع فاسد في الكيل والوزن اه ط قلت وتظاهر أن الفساد هو البيع الثاني
 وهو بيع المشتري قبل قبضه وأن الأول وقع صحيحا لكنه يحرم عليه التصرف فيه من أكل أو بيع حتى يكيله فإذا
 باعه قبل قبضه وقع البيع الثاني فاسدا مما ترمع أن العلة كون الأكل من تمام القبض فإذا باعه قبل قبضه نسكاه
 باع قبل القبض وبيع المنقول قبل قبضه لا يصح فكانت هذه المسألة من فروع التي قبلها فلذا أعقها بما قبل ذكر

مطلبة
 في تصرف البائع في المبيع قبل
 القبض

(و) المنقول (لو وهب من البائع

قبل قبضه فقبله) البائع (انتقض

البيع ولو باعه منه قبله لم يصح)

هذا البيع ولم ينتقض البيع الأول

لأن الهبة مجاز عن الأقالة بخلاف

بيعته قبله فإنه باطل مطلقا جوهرية

قلت وفي الواهب وفسد بيع

المنقول قبل قبضه انتهى ونقي

الصحة يحتلها فتدبر (اشترى

مكايلا بشرط الكيل حرم) أي كره

تحريرا (يبعه وأكله حتى يكيله)

وقد صرحوا بفساده

التصرف في الثمن والتحقق أن يقال إذا ملك زيد طعاما بيع بمجازفة أبارت ونحوه ثم باعه من عمرو بمكايه
سقط هنا صاع البائع لأن ملكه الأقل لا يتوقف على التكامل وبقي الاحتياج إلى الكيل المشترط فقط فلا يصح
بعمه من عمرو ولا كيل فهو نافذ البيع الثاني سقط ثم إذا باعه عمرو من بكر لآلة من كيل آخر لكونه نافذ البيع
الأول والثاني لوجود العلة في كل منهما (قوله كما بسطه الكمال) حيث قال ونص في الجامع الصغير على أنه
لوا كله وقد قبضه بلا كيل لا يقال إنه أكل حراما لأنه أكل ملك نفسه إلا أنه آمن تركه ما أمر به من الكيل فكان
هذا الكلام أصلا في سائر المبيعات عا فاسدا إذا قبضها فلكها ثم أكلها وتقدم أنه لا يجل الكيل ما اشتراه
شراء فاسدا وهذا بين أن ليس كل ما لا يجل الكيل أن يقال فيه أكل حراما أه ما في القبح وعاصله أنه إذا
حرم الفعل وهو الأكل لا يلزم منه أن يكون الكيل حراما لأنه قد يكون الحرام كونه حراما كالمسك ومالك الغير
وقد لا يكون حراما كما هنا وكالمشترى فاسدا بعد قبضه لأنه ملكه ومثله ما لو دخل دار الحرب بأمان وسرق
منهم شيئا وأخرجه إلى دارنا ملكه ملكا خشنا ويجب عليه ردّه عليهم وكذا لو غصب شيئا واستملكه بطل
ونحوه حتى ملكه ولم يؤدّ ضمانه يحرم عليه التصرف فيه بأكل ونحوه وإن كان ملكه (قوله والمعدود) أي
الذي لا تتفاوت أحاده كالجزور والبيض فتح وعن الإمام أنه يجوز في المعدود قبل المدة وهو قولهما كما كذا
في السراج والأقول هو أظهر الروايتين عن الإمام كافي القبح نهر (قوله لاحتمال الزيادة) علة لقوله حرم
أو قوله وقد صرحوا بفساده حال في الهداية بعد تعليله بالهوى المارة ولأنه يحتمل أن يزيد على المشروط وذلك
للبائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب التزمه قال في القبح وإذا عرف أن سبب النهي أمر يرجع إلى
البيع كان البيع فاسدا ونص على الفساد في الجامع الصغير أه (قوله بخلافه مجازفة) محتمل قوله بشرط
التكامل وقوله بشرط الوزن والعدة أي لو اشتراه بمجازفة له أن يتصرف فيه قبل الكيل والوزن لأن كل المثار
العله أي الأصل والزيادة أي الزيادة على ما كان يظنه بأن اشبع صبرة على ظن أنها عشرة فظهرت خمسة عشر
ونعاه في العناية ومثل الشراء بمجازفة ما لو ملكه هبة أو أوث أو وصية كما تروى زراعة أو استقرض حنطة
على أنها أكثر لأن الاستقرار وإن كان غلبا يعرض كالثراء لكنه شراء صورية عارية حكما لأن ما رده
عين المقبوض حكما فكان غلبا لا يعرض حكما كافي القبح ولو باع أحده هؤلاء مكايه فلا بد من كيل المشتري
وإن سقط كيل البائع كإدتهاء وفي القبح ولو اشتراها مكايه ثم باعها بمجازفة قبل الكيل وبعد القبض
لا يجوز في ظاهر الرواية لاحتمال اختلاط ملك البائع بملك بائعه وفي نوادر ابن سماعة يجوز أه وبه ظهر أن
قوله بخلافه مجازفة مقيد بما إذا لم يكن البائع اشترى مكايه (قوله لجواز التصرف فيه ما بعد القبض قبل
الوزن) كذا في الصرعن الإيضاح والظاهر أن هذا مفروض فهاذا كان في عقد صرف أو لم أو لا فالأدراهم
والدنانير ثمن وبأن أنه يجوز التصرف في الثمن قبل قبضه (قوله كبيع التعاطي الخ) عبارة الجبر
وهذا كله في غير بيع التعاطي أما هو فقال في القنية ولا يحتاج الخ وظاهر قوله وهذا كله أنه لا يتقدم بالوزن وأن
بل التعاطي في المكدرات والمعدودات كذلك وهو مضاد للتعليل أيضا بأنه صار بعد القبض فانه لا يخص
الوزن وأن لكن فيه أن مقتضى هذا أنه لا يصير يعاقب القبض وله معنى على القول بأنه لا بد فيه من القبض
من الجانبين والأصح خلافه وعليه فلو دفع الثمن ولم يقبض صح وقد منى في أول البوع عن القنية دفع إلى بائع
الحنطة خسة دنابر ليأخذ منه حنطة وقال به بكم تبعها فقال مائة بد ينار فكت المشتري ثم طلب منه
الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفع لك ولم يجبر بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ الحنطة وقد
تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالهر الأول أه وتعلمه هناك فأنزل (قوله وكفى كبله من البائع
بحضرتة) قال في النهاية لو اشترى كلبا مكايه أو موزونا موازنة فقال البائع بحضرة المشتري قال
الإمام ابن الفضل بكهه كيل البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكمله أه قلت وأفاد أن الشرط
يجز الحاضرة لا الروية لما في القنية بشترى من الخباز خبزا كذا منافرته وكفة سخبات مزاة في دربهه
فلا يراه المشتري أو من البائع كذا منافرته في حافوته ثم يخرجه إليه وموزونا لا يجب عليه إعادة الوزن وكذا
إذا لم يعرف عدد سخباته أه (قوله لا قبله أصلا الخ) أي لو كاله البائع قبل البيع لا يكتفى أصلا ولو
بحضرة المشتري وكذا لو كاله بعد البيع بغية المشتري لما علمت من أن الكيل من تمام التسليم ولا تسليم

وبأنه لا يقال لا كاله
لكل حراما لعدم التلازم
كبابه المكال لكونه أكل ملكه
(ومثله الموزون والمعدود) بشرط
الوزن والعدة لاحتمال الزيادة وهي
للبائع بخلافه مجازفة لأن الكيل
المشترى وقيد بقوله (غير الدراهم
والدنانير) لجواز التصرف فيهما
بعد القبض قبل الوزن كببيع
التعاطي فانه لا يحتاج في الموزونات
إلى وزن المشتري ثانيا لأنه صار
يعا بالقبض بعد الوزن قنية
وعليه الفتوى خلاصة (وكفى كبله
من البائع بحضرتة) أي المشتري
(بعد البيع) لا قبله أصلا وأبعده
بغية

من الغيبة (قوله ولو كبل الخ) تفريع على قوله لا قبله أصلاً لأن قوله لعدم كبل الأول مبنى على عدم اعتبار الكيل الواقع بمحضته قبل شرائه ثم إن عبارة الفتح هكذا ومن هنا بدأ فرع وهو ولو كبل طعام بمحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكابله قبل أن يكابله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء أكله المشتري منه أولاً لأنه لم يكتل بعد شرائه فهو لم يكن قابضاً لغيره ببيع ما لم يقبض فلا يجوز اهـ ومنه في العرو والمنع فقوله سواء أكله المشتري منه أولاً الخ صريح في أن فاعل أكله هو المشتري الأول الذي كبل الطعام بمحضته ثم اشتراه ثم باعه وقول الشارح وإن أكله الثاني صريح في أن فاعل أكله هو المشتري الثاني وعبارة الفتح أحسن لأفادتها أن هذا الكيل الواقع من المشتري الأول للمشتري الثاني لا يقبضه عن كبل نفسه لوقوعه بعده بل للثاني فكان يعاقب القبض لعدم اعتبار الكيل الواقع أولاً بمحضته قبل شرائه وأما على عبارة الشارح فلا شبهة في عدم الجواز ثم إن ما أفاده كلام الفتح من أن كبله للمشتري منه لا يكتفي عن كبل نفسه نظراً للتعديل الذي ذكره لكنه مخالف لما شرح به كلام الهداية أولاً حيث قال وإن كاله بعد العقد بمحضرة المشتري مرة كفاء ذلك حتى يحل للمشتري التصرف فيه قبل كبله وعند البعض لا بد من الكيل مرتين اهـ ملخصاً فإن قوله كفاء أي كنى البائع وهو المشتري الأول يفيد أنه يقبضه ذلك عن الكيل لنفسه ولعل الشارح لأجل ذلك جعل فاعل أكله المشتري الثاني لكن الظاهر عدم الاكتفاء بذلك الكيل وإن وقع من المشتري الأول بعد البيع لما ذكره من التعديل والله سبحانه أعلم (قوله ولو كان المكبل أو الموزون غنا) أي بأن اشترى عبداً مثلاً بكثر بئر أو برطل زيت ثم لا يحنى أن هذه المسألة من أفراد قوله الآتي وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه وقد تبع المصنف شيخه في ذكرها هنا (قوله وقبل الكيل الولى) لأن الكيل من تمام القبض كما مر (قوله وإن اشتراه بشرطه) أي وإن اشترى المذروع بشرط الذرع (قوله في حرمة ما ذكر) أي من البيع ولا يصح إرادته الأكل هنا وفي حكم البيع كل تصرف ينفي على الملك ط (قوله والاصل ما مر مراراً الخ) منها ما قدمه أول البيع عند قوله وإن باع صبرة الخ وقد مرنا هناك وجه الفرق بين كون الذرع في القيمات وصفاً وكون القدر بالكيل أو الوزن في الثمنيات أصلاً وهو كون التشعب بضر الأول دون الثاني الخ وذكر في الذخيرة الفرق بأن الذرع عبارة عن الزيادة والنقصان في الطول والعرض وذلك وصف (قوله فيكون كله للمشتري) قال في الفتح فلو اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع جاز أن يبيعه قبل الذرع لأنه لو زاد كان للمشتري ولو نقص كان له الخيار فإذا باعه بلا ذرع كان مستطاعاً اختياره على تقدير النص وله ذلك اهـ (قوله إذا كان مقصوداً) بأن أفرد لكل ذراع غنائاً لأنه بذلك التحق بالقدر في حق ازدياد الثمن فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب القدر وذلك يظهر بالذرع والقدر معقود عليه في المقدرات حتى يجب رد الزيادة فيما لا يضره التبعض ويلزمه الزيادة من الثمن فيما يضره وينقص من ثمنه عند انتقاصه اهـ ط عن الزباني (قوله واستثنى ابن الكمال الخ) أي بجنا وما يضره التبعض كصوغ فيجوز التصرف فيه قبل وزنه ولو اشتراه بشرطه والأولى للشارح ذكره هذا عند قول المصنف ومثله الموزون ط وعبارة ابن الكمال هي قوله بعد ذكر الأصل المارة ولا يحنى أن موجب هذا التعديل أن يستثنى ما يضره التبعض من جنس الموزون لأن الوزن فيه وصف على ما مر اهـ (قوله وجاز التصرف في الثمن الخ) الثمن ما يثبت في الذمة ديناً عند المقابلة وهو التقادير والثمنيات إذا كانت معينة وقوبلت بالأعيان أو غير معينة وصحها حرف الباء وأما المبيع فهو القيمات والثمنيات إذا قوبلت بتقدير أو يعين وهي غير معينة مثل اشترت كثر بئر هذا العبد هذا حاصل ما في الشرح بلالة عن الفتح وسيد كره المصنف في آخر التصرف (قوله أو غيرها) كاجارة ووصية منخ (قوله أي مشاراً إليه) هذا التصرف لم يذكر ابن الكمال بل زاده الشارح والمراد بالشارح ما يقبل الإشارة فهو رافق تفسير بعضها به بالخاص وذكر ح أنه يشمل القبي والمثلي غير التقدير واعتضه ط بأنه لا وجه له لأن الساعى للشارح على هذا التفسير إدخال التقدير لأنه يترجم من العين العرض ليقابل قوله ولودينا قلت أنت خير بأن دخول القبي هنا لا وجه له أصلاً لأن الكلام في الثمن وهو ما يثبت ديناً في الذمة والقبي مبيع لا ثمن وانما مراد الشارح بيان أن الثمن قيمان لأنه تارة يكون حاضراً كالأشياء غير هذا الكثر من البر أو هذه الدراهم فهذا يجوز التصرف فيه قبل قبضه هبة وغيرها من المشتري وغيره تارة يكون ديناً في الذمة

فلو كبل بمحضرة رجل فشرراه
فباعه قبل كبله لم يجوز وإن أكله
الثاني لعدم كبل الأول فلم يكن
قابضاً فتح (ولو كان) المكبل
أو الموزون (غنائاً) جاز التصرف فيه
قبل كبله ووزنه (لو أوزنه قبل
القبض فقبل الكيل الولى) (لا) يحرم
(المذروع) قبل ذرعه (وإن اشتراه
بشرطه إلا إذا أفرد لكل ذراع
غنائاً فهو) في حرمة ما ذكر
(كوزون) والاصل ما مر مراراً
أن الذرع وصف لا قدر فيكون كله
للمشتري إلا إذا كان مقصوداً
واستثنى ابن الكمال من الموزون
ما يضره التبعض لأن الوزن
حينئذ فيه وصف (وجاز التصرف
في الثمن) هبة أو بيع أو غيره
لوعينا أي مشاراً إليه

مطلب
في بيان الثمن والمبيع والدين

كأول اشتري العبد بكثر بتر أو عشرة دراهم في الذمة فهذا يجوز التصرف فيه بملكه من المشتري فقط لأنه بملك
 الدين ولا يصح الايمن هو عليه ثم لا يخفى أن الدين قد لا يكون ثمنا فقد ظهر أن بينهما عموما وخصوصا من وجه
 لاجتماعهما في الشراء بدراهم في الذمة وانفراد الثمن بالشراء بعد وانفراد الدين في الترتوج او الملاقاة على
 دراهم في الذمة (قوله) فالصرف فيه بملكه من عليه الدين في بعض النسخ بملكه وهي المواقفة لقول ابن ملك
 فالصرف فيه هو عليه الخ اي أن التصرف فيه الجائز هو كذا (قوله ولو ببعوض) كأن اشتري البائع من
 المشتري شيئا بالثمن الذي له عليه أو استأجر به عبدا أو دارا للمشتري ومثال التملك بغير عوض هبته ووصيته له
 نهر فإذا أحب منه الثمن ملكه بغير ذمته لعدم احتياجه الى القبض وكذا الصدقة ط عن أبي السعيد
 (قوله ولا يجوز من غيره) اي لا يجوز تملك الدين من غير من عليه الدين الا إذا سلطه عليه واستثنى في الاشياء
 من ذلك ثلاث صور الاولى اذا سلطه على قبضه فيكون وكبلا فابضا للموكل ثم لنفسه الثانية الحوالة الثالثة
 الوصية (قوله كملك) فإنه اذا اشتري العبد بهذا الكرم البر تعين ذلك الكرم فلا يجوز له دفع كتر غيره
 (قوله كنفود) فإذا اشتري بهذا الدرهم له دفع درهم غيره وعدم تعين النقد ليس على الملاقاة بل ذلك في
 المعاوضات وفي العقد الفاسد على احدي الروايتين وفي المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول وفي النذر والامانات
 والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب والوكالة قبل التسليم أو بعده وتعين في الصرف بعد هلاكه وبعد
 هلاك المبيع وفي الدين المشترك فيؤمر برذنف ما قبض على شريكه وفيما اذا تبين بطلان القضاء بأن أقر بعد
 الاخذ أنه لم يكن له على خصمه شيء فبرذنف ما قبض لو قائما وتماه في الاشياء في أحكام النقد وقت مناه في
 أو اخر البيع الفاسد (قوله فلو باع الخ) تفريع على قول المصنف وجاز التصرف في الثمن الخ (قوله أو بكثر بتر)
 الكثر كيل معروف وهو مستون قفرا والقفز ثمانية مكك والموك صاع ونصف مصباح (قوله جاز أخذ
 بدلها ما شأ آخر) لكن بشرط أن لا يكون اقترافا بدين كأيان في القرض (قوله وكذا الحكم في كل دين) اي
 يجوز التصرف فيه قبل قبضه لكن بشرط أن يكون تملكه من عليه بعوض أو بدنه كاعتل ولما كان الثمن أخص
 من الدين من وجه كاقترانه بين أن ماعدا من الدين مثله (قوله كهر الخ) وكذا القرض قال في الجوهره وقد
 قال الطحاوي ان القرض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه وهو ليس بصحيح اه (قوله وضمان متلف) اي
 ضمانه بالمثل لو مثليا والافسالية فافهم (قوله بجال) قيد نطلع وعق لنا سديدون مال لا يكون له ما يدل
 فافهم (قوله وموروث وموصى به) قال الكمال وأما الميراث فالصرف فيه جائز قبل القبض لان الوارث
 يخلف المورث في الملك وكان له ذلك التصرف فكذا المورث وكذا الموصى له لان الوصية أختا ليراث
 اه ومثله للاتقاني وهذا كالصريح في جواز تصرف الوارث في المورث وان كان عينا ط (قوله سوى
 صرف وسلم) سيبأني في باب السلم قوله ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا الرب السلم في المسلم فيه
 قبل قبضه بغير بيع وشركة ولو من عليه ولا شراء المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة قبل قبضه بحكم الاقالة
 بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة بل جواز تصرفه فيه بخلاف
 السلم اه وسبأني بيانه ومزمت مسألة الاقالة في بابها (قوله فلا يجوز أخذ خلاف جنسه) الاولى أن يقول
 فلا يجوز التصرف فيه ط (قوله لقوات شرطه) وهو القبض في بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل الافتراق
 (قوله وضع الزيادة فيه) قال في البرلو عبر بالزوم بدل الصفة لكان اولي لانها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد
 ما زاد يجر اذا امتنع كافي الخلاصة اه (قوله في المجلس) اي مجلس العقد أو بعده (قوله أو من أجنبي)
 فان زاد بأمر المشتري تجب على المشتري لاعي الاجنبي كالمصالح وان بغيا أمره فان أجاز المشتري لزمه وان لم يجز
 بطلت ولو كان حين زاده ضمن عن المشتري أو اضافها الى مال نفسه لزمته الزيادة ثم ان كان بأمر المشتري رجع
 والا فلا يجر عن الخلاصة (قوله في غير صرف) يوهم أن الزيادة فيه لا تصح مع أنها تصح ونفسه كما يذكره
 قريبا وكأنه حل الصفة على الجواز والحل أو أراد من عدم الصفة في الصرف ففساده (قوله في المجلس) اي
 مجلس الزيادة (قوله لو ندم الخ) أشار الى أن الزيادة لازمة كما مر (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية
 كافي الهداية وفي رواية الحسن أنها تصح بعد هلاك المبيع كما يصح الخط بعد هلاكه (قوله بأن باعه
 ثم شراه) من صور الهلاك حكايان تبدل الملك كبدل العين ولذا يمتنع بذلك رد المبيع والرجوع في الهبة

مطلب
 فيبايعين فيه التثود وما لاتعين

مطلب
 في تعريف الكثر

ولو دينا فالصرف فيه بملكه من
 عليه الدين ولو ببعوض ولا يجوز
 من غيره ابن ملك (قبل قبضه)
 سواء (تعين بالتعيين) كملك
 (اولا) كنفود فلو باع ابلا بدراهم
 أو بكثر بتر جاز أخذ بدلها ما شأ
 اخر (وكذا الحكم في كل دين قبل
 قبضه كهر وأجرة وضمان متلف)
 وبدل خلع وعق بجال وموروث
 وموصى به والحاصل جواز
 التصرف في الاثمان والديون كلها
 قبل قبضها عيني (سوى صرف
 وسلم) فلا يجوز أخذ خلاف
 جنسه لقوات شرطه (وضع الزيادة
 فيه) ولو من غير جنسه في المجلس
 أو بعده من المشتري أو وارثه
 خلاصة ولفظ ابن ملك أو من
 أجنبي (ان) في غير صرف و(قبل
 البائع) في المجلس فلو بعده بطلت
 خلاصة وفيه لو ندم بعد ما زاد أجبر
 (وكان المبيع قائما) فلا تصح
 بعد هلاكه ولو حكي على الظاهر بأن
 باعه ثم شراه ثم زاده

وأفاد أنه إذا لم يشتره فكذلك بالاولى (قوله وكونه) أي المبيع محلا للمقابلة أي المقابلة زيادة الثمن ط قال
 ح ولا حاجة اليه مع قول الشارح ولو حكى كالايجنى (قوله حقيقة) احتراز عما إذا خرج عن الحلية بأن هلك
 حقيقة كون الشاة أو حكى كالتدبير والكثابة (قوله فلو باع الخ) فترجع على قوله فلا تصح بعده هلاكه وكذا
 لو وهب وسلم وأطبخ اللحم أو طحن أو نسج الغزل أو تخمر العصب أو أسلم مشترى الخرد متبا لا تصح الزيادة لفوات
 محل العقد إذا العقد لم يرد على الملعون والمنسوج ولهذا يصير الغاصب أحق بهما إذا فعل بالمقصود ذلك
 وكذا الزيادة في المهر شرطها بقاء الزوجية فلو زاد بعد موتها لا يصح اه فتح وروى الحسن في غير رواية الأصول
 أنها تصح بعده هلاك المبيع وعلى هذه الرواية تصح الزيادة في المهر بعد الموت نهر قلت وهذه خلاف ظاهر
 الرواية كما أنه عليه في الجوهره وغيرها والعجب من الزيلعي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح بعده هلاك المبيع في ظاهر
 الرواية وإنما تصح في رواية النوادر ثم ذكر أن الهلاك الحكمي ملحق بالحقيق ثم قال ولو أعتق المبيع أو كاتبه
 أو برده واستولد الأمة أو تخمر العصب أو أخرجه من ملكه ثم زاد عليه جاز عند أبي حنيفة خلافا لما هو على
 هذا الخلاف الزيادة في مهر المرأة بعد موتها اه فلنأتمل (قوله بخلاف ما لو أجر) وكذا لو غاظ الثوب
 أو قطع يد العبد وأخذ المشتري الأرض فتح (قوله لقيام الاسم والصورة) أي في غير جعل الحد يدسيفا
 فإن الصورة تبدلت فيه ط (قوله وصح الخط منه) أي من الثمن وكذا من رأس مال السلم والمسلم فيه كما هو
 صريح كلامهم رمل على المنع (قوله وقبض الثمن) بالمر عطف على هلاكه وسأقي بيان الخط بعد قبض الثمن
 عند قوله ويصح الخط من المبيع الخ (قوله يلتحقان بأصل العقد) هذا هو الخط من غير الوكيل في شفعة
 الخانية الوكيل بالمبيع إذا باع الدار بألف ثم حط عن المشتري مائة صح وضمن المائة لآخر برئ المشتري عنها
 وبأخذ الشفعة الدار بالالف لأن حط الوكيل لا يلتحق بأصل العقد (قوله بالاستناد) وهو أن ثبت أولا
 في الحال ثم يستند إلى وقت العقد ولهذا لا يثبت الزيادة في صورة الهلاك كما مر لأن ثبوته في الحال متعد ولا يتقاه
 المحل فتعدراستناده كالمبيع الموقوف لا ينهمم بالأجازة بعد هلاك المبيع وقتها كما في الفتح (قوله فبطل حط
 الكل) أي بطل التحاقه مع صحة العقد وسقوط الثمن عن المشتري خلافا لما ذهبوا إليه بعضهم من أن البيع يفسد
 أخذاً من تعاقب الزيلعي بقوله لأن الاتحاق فيه يؤدي إلى تبديله لأنه يتقلب هبة أو يعايل بغيره فيفسد وقد كان
 من قصد همة التجارة بعقد مشروع من كل وجه فالالاتحاق فيه يؤدي إلى تبديله فلا يلتحق به اه (قوله فلا يلتحق
 صريح في أن الكلام في الاتحاق وأن قوله ففسد مفرع على الاتحاق كما سترحه في شرح الهداية وقال في
 الذخيرة إذا حط كل الثمن أو وهب أو أبرأ عنه فإن كان قبل قبضه صح الكل ولا يلتحق بأصل العقد وفي البدائع
 من الشفعة ولو حط جميع الثمن بأخذ الشفع بجميع الثمن ولا يسقط عنه شيء لأن حط كل الثمن لا يلتحق بأصل
 العقد لأنه لو التحق لبطل المبيع لأنه يكون يعايل بغيره فلم يصح الخط في حق الشفع وصح في حق المشتري وكان
 إبراء عن الثمن اه زاد في المحيط لأنه لا يذيقنا فاعثاً في ذمته وعاقبه في فتاوى العلامة خامس (قوله وأثر
 الاتحاق الخ) لايجزى أن الزيادة تجب على المشتري والمخطوط يسقط عنه لكن لما كان ذلك بين المتعاقدين
 ربما يتوهم أنه لا يعتد إلى غير ذلك العقد فنه على أن أرشد ذلك بظهور في مواضع (قوله في وثبة ومراجعة)
 فيقول ويراجع على الكل في الزيادة على الباقي بعد المخطوط يجر (قوله وشفعة) فبأخذ الشفع بما ينفي في
 الخط دون الزيادة كما يأتي (قوله واستحقاق) فيرجع المشتري على البائع بالكل ولو أجاز المشتق البيع أخذ
 الكل يجر أي كل الثمن والزيادة (قوله وهلاك) حتى لو هلك الزيادة قبل القبض سقطت جميعاً من الثمن
 بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض زيلعي قلت ولايجزى عليك
 أن هذا في الزيادة في المبيع والكلام في الزيادة في الثمن فلا يتناسب ذكر هذان فافهم (قوله وحبس مبيع)
 فله حبسه حتى يقبض الزيادة (قوله وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحدهما وحط
 وقيل الآخر وقبض الزائد في الزيادة أو المردود في الخط ففسد العقد كأنهما عقداً كذلك من الاستداء عند أبي
 حنيفة زيلعي وبأن يعم الكلام عليه قول باب الربا وزاد الزيلعي بما يظهر فيه أثر الاتحاق ما إذا زوج أمته ثم
 أعقها ثم زاد الزوج على مهرها بعد اتفق تكون الزيادة للمولى اه وفي التره وتظهر فيما لو وجد الشاب المبيعة
 عيار جرح بمصته من الثمن مع الزيادة وفيها إذا زاد في الثمن ما لا يجوز الثمراء به وفي المبيع ما لا يجوز بيعه فقبل

زاد في الخلاصة ويحكونه محلا
 للمقابلة في حق المشتري حقيقة
 فلو باع بعد القبض أو ذبر أو كاتب
 أو ماتت الشاة فزاد لم يجز لفوات
 محل البيع بخلاف ما لو أجر
 أو رهن أو جعل الحديد سيفا
 أو ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة
 وبعض المنافع (د) صح (الخط
 منه) ولو بعد هلاك المبيع وقبض
 الثمن (و) الزيادة والخط يلتحقان
 بأصل العقد بالاستناد فبطل
 حط الكل وأثر الاتحاق في وثبة
 ومراجعة وشفعة واستحقاق
 وهلاكه وحبس مبيع وفساد صرفه

٣ مطاب

في بيان براءة الاستيفاء وبراءة
الاسقاط

ليكن انما يظهر في الشفعة الخط

فقط (و) صح (الزيادة في المبيع)

ولزم البائع دفعها (ان) في غير سلم

زيلي (و) قبل المشتري وتلتحق

أيضا (بالعقد ولو هلك الزيادة)

قبل قبض سقط حصتها من الثمن

وكذا لو زاد في الثمن عرضا فذلك قبل

بسلبه انفسخ العقد بقدره ثنية ٣

(ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع)

فقط بعد هلاكه بخلافه في الثمن

كإمتر (ويصح الخط من المبيع ان)

كان المبيع (ديناوان عين لا)

يصح لانه اسقاط واسقاط العين

لا يصح بخلاف الدين فيرجع بما دفع

في براءة الاسقاط لا في براءة الاستيفاء

اتفاهما ولو أطلقها فتولان وأما

الابراء المضاف الى الثمن فتصح

ولو هبته أو حط ف يرجع المشتري

بما دفع على ما ذكره السرخسي

فتأمل عند الفتوى بجر قال

في النهر وهو المناسب للاطلاق

وفي النزابة باعه على أن يهبه من

الثمن كذا لا يصح ولو على أن يحط

من غنمه كذا جاز للفق الخط بأصل

العقد دون الهبة (والاستحقاق)

لبائع أو مشتراً وشفع (يتعلق

بما وقع عليه العقدو) يتعلق

(بالزيادة) أيضا

قوله لا يثبت بالشك هكذا يحطه

وليست هذه العبارة موجودة في

نسخ الشارح التي يبدى فليحذر

اه مصححه

فسد العقد كذا في السراج اه وتماه فيه وكان الشارح لم يذكر هذه الثلاثة لأن كلامه في الثمن تأمل (قوله
الخط فقط) لأن في الزيادة ابطال حق الشفع الثابت قبلها فلا يمكنه فله أن يأخذ بدون الزيادة (قوله ان
في غير سلم) قال الزيلعي ولا تجوز الزيادة في المسلم فيه لانه مبدوم حقيقة وانما جعل موجودا في الذمة لحاجة
المسلم اليه والزيادة في المسلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا تجوز اه ح ودل كلام السراج على جواز
الخط منه رمي (قوله وقبل المشتري) اى في مجلس الزيادة كما يفهم ما عرف في الزيادة في الثمن (قوله ايضا) اى
كاتبه في الزيادة في الثمن ط (قوله فلو هلك الزيادة الخ) هذا ما قدمه الشارح في قوله وهلاك (قوله وكذا
لو زاد) اى المشتري ط (قوله انفسخ العقد بقدره) فلو اشترى مائة وتقا بضا ثم زاد المشتري عرضا قيمته
تخسون وهلك العرض قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه بجر عن الثنية ووجه الانفساخ أن العرض مبيع
وان جعل غنا وهلاك المبيع قبل القبض يوجب الانفساخ فافهم (قوله فتصح بعده هلاكه) لانها تثبت بمقابله
الثمن وهو قائم بجر عن الخلاصة (قوله بخلافه في الثمن) الاولى بخلافها ط (قوله كما تمز) اى
في قوله لكان المبيع قائما اى لأن المبيع بعده هلاكه لم يبق على حاله يصح الاعتياض عنه بخلاف الخط من الثمن
لانه يمكن اخرج البديل عما يقابله فيلتحق بأصل العقد استنادا بجر (قوله فيرجع) اى المشتري
على البائع (قوله لا في براءة الاستيفاء) لأن براءة الاسقاط تنسقط الدين عن الذمة بخلاف براءة الاستيفاء
مثال الاولى استقطت وحطت وأبرأت براءة اسقاط ومثال الثانية أبرأت براءة استيفاء أو قبض وأبرأتك
عن الاستيفاء اه ح وحاصله أن براءة الاستيفاء عبارة عن الاقرار بأنه استوفى حقه وقبضه (قوله
اتفاهما) يرجع اليهما ط (قوله ولو أطلقها) كالقول أبرأتك ولو قيد بشئ اه ح (قوله وأما الابراء
المضاف الى الثمن الخ) تابع صاحب الجرح ذكر أن لائحة المبيع لو دينا لعنا وعله بما تم ذكره حط
الثمن وهبته وبراءه وحاصل ما ذكره في الجرح عن الذخيرة أنه لو وهبه بعض الثمن أو أبرأه عنه قبل القبض فهو
حط وان حط البعض أو وهبه بعد القبض صح ووجب عليه للمشتري مثل ذلك ولو أبرأه عن البعض بعده لا يصح
والفرق أن الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لا يقضى عين الواجب بل مثله الا أن المشتري لا يطالب به
لأن له مثله على البائع بالقضاء فلا تفيد المطالبة فقد صادفت الهبة والخط دينا قائما في ذمة المشتري وانما
لم يصح الابراء لانه نوعان براءة قبض واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا أطلقت تحمل على الاول لانه أقل فكانه
قال أبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال براءة اسقاط صح ورجع على البائع أما الهبة والخط
فاستقط فقط واذا وهبه كل الدين أو حط أو أبرأه منه فهو على ما ذكرنا هذا ما ذكره شيخ الاسلام وذكر
السرخسي أن الابراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين
الابراء والهبة والخط فيتأمل عند الفتوى اه هذا حاصل ما في الجرح عن الذخيرة قال في النهر وعرف من
هذا أنه لا خلاف في رجوع الدافع بما إذا أبرأه براءة اسقاط وعلى عدم رجوعه اذا أبرأه براءة استيفاء
وأن الخلاف مع الاطلاق وعلى هذا انقرع ما لعلق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا
أبرأه براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشياء اه قلت والظاهر أن المبيع الدين مثل الثمن فيما ذكر
فكان الاولى للشارح أن يقول بعده قوله بخلاف الدين وكذا الثمن لو حط بعضه أو وهبه أو أبرأه عنه قبل القبض
وكذا بعده ف يرجع المشتري بما دفع لكن لو البراءة براءة اسقاط لا براءة استيفاء اتفاهما ولو أطلقها فتولان فتأمل
عند الفتوى الخ فافهم (قوله وهو المناسب للإطلاق) اى الرجوع هو المناسب للاطلاق لبراءة لكن
الظاهر ما قاله شيخ الاسلام من جملها عند الاطلاق على براءة القبض والاستيفاء لانه أقل كما مر لأن
جملها على معنى الاسقاط يوجب الرجوع عليه بما اخذ وهذا أكثر (قوله لا يثبت بالشك) ولأن وقوع الابراء
بعد القبض قرينة على أن المراد ببراءة القبض الآن يظهر بقرينة حاله ارادة معنى الاسقاط وعن هذا والله
تعالي أعلم قال فتأمل عند الفتوى اى يتأمل المقتضى وينظر ما يقتضيه المقام في الحادثة المسئول عنها فيفتي
به والله سبحانه أعلم (قوله للفق الخط بأصل العقد) كأنه باع استداءه بالقدر الباقي بعد الخط ط اى
بخلاف الهبة فكان شرط الاستيفاء به العقد وفيه نفع لاحدهما (قوله والاستحقاق الخ) المراد به هنا
طلب الحق أو ثبوت الحق وقوله لبائع متعلق به ومعناه في البائع أن له حق حبس المبيع حتى يقبض الثمن وما زيد

فيه ومعناه في المشتري انه لو استحق منه البيع رجع على بائعه بالثمن وما زيد فيه كالتقدم وكذا لو رده
بغيره بخلاف ما يأتي ومعناه في النسخ انه لو زاد البائع في العقد المبيع فان الشفع بأخذ الكل وعليه فالمراد
بالزيادة أعم من أن تكون في الثمن أو في المبيع (قوله ولو رده الخ) فترجع على قوله أو مشتري إدارة المشتري
المبيع بغير عيب أو بخوف من خيار شرط أو روية رجع على بائعه بالكل أي بالثمن وما زيد فيه وفي الجوهرة إذا
اشترى عشرة أنواب بمائة درهم فزاده البائع بعد العقد ثوبا آخر ثم اطلع المشتري على عيب في أحد الثياب
ان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع في جميعها وان شاء وضي بها وان كان بعد القبض فله
رد المبيع بخصمته وان كانت الزيادة هي المعيبة اهـ (قوله ولزم تأجيل كل دين) الدين ما وجب في الذمة
بعد أو استهلاك أو ماصار في ذمته دينيا باستقراضه فهو أعم من القرض كذا في الكفاية وبأن في
أول الفصل تعريف القرض وأطلق التأجيل فنحل ما لو كان الاجل معلوما أو مجهولا لكن ان كانت الجهة
متقاربة كالطهارة والدياس يصح لان كانت متفاحشة كهبوب الريح كافي الهداية وغيرها ومن في باب البيع
الفاقد أن الجهة البسيطة تنحل في الدين بمنزلة الكفالة (قوله ان قبل المديون) فلو لم يقبله بطل التأجيل
فكون حال ذكره الاستيعاب في ربيع تعلق التأجيل بالشرط فلو قال لمن عليه ألف ساعة ان دعت الى غدا
خمسائة فالتحمة الاخرى مؤخره عنك الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وفي الخاتمة لوقال المديون أبطلت
الاجل أو تركته صار حاله بخلاف برئت من الاجل أو لا حاجة لي فيه وإذا قضاه قبل المعلوم فاستحق
المقبوض من القابض أو ووجهه زوفا فردة أو وجد بالمبيع عيبا فرده بقضاء عاد الاجل لا لو اشترى من مدونه
شأنا بالدين وقبضه ثم تقابلا البيع ولو كان هذا الدين المؤجل كفضل لانه عود الكفالة في الوجهين اهـ بجر وقوله
في الوجهين أي في الاقالة وفي الرد بعيب بقضاء وقد منا في الاقالة أن عدم عود الكفالة في الرد بعيب فيه خلاف
فراجع (قوله الا في سبع) هي في الحقيقة ست فان مسألي الاقالة واحدة (قوله بدلي صرف وسلم)
لاشراط القبض لبدي الصرف في المجلس واشترطه في رأس مال السلم وهو المراد بديله هنا أما المسلم فيه
فشرطه التأجيل ط (قوله وغن عند اقالة وبعدها) في القنية أجل المشتري البالغ سنة عند الاقالة جمعت
الاقالة وبطل الاجل ولو تقابلا ثم أجله ينبغي أن لا يصح الاجل عند أي خفية فان الشرط الالاح بعد العقد
ملتصق بأصل العقد عنده اهـ بجر وتقدمت المسألة في باب الاقالة وكذا هناك أنا قد منا في البيع الفاسد
تصح عدم التصاق الشرط الفاسد وعليه فصح التأجيل بعدها ويؤيده ما نقله بعضهم عن سلم الجوهرة من انه
يجوز تأجيل رأس مال السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون اهـ ثم رأيت
العلامة البهري قال ان قوله الشرط الالاح ملتصق بأصل العقد ساقط لأن التأجيل وقع بعد العقد لا على
وجه الشرط بل على وجه التبرع كافي سائر الديون ويؤيده انه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بعيب بقضاء
أو غيره والعيب من المؤلف أي صاحب الاشياء كيف أقره على ذلك اهـ كلام البهري ملخصا قلت لكن وجه
ما في القنية أن الاقالة بيع من وجه وقد مر الخلاف في باب البيع الفاسد فيما لو باع مطلقا ثم أجل الى أجل
مجهول قبل يصح الاجل وقيل لا بناء على انه يلتصق بالعقد وهنا إذا التحق به قد الاقالة يلزم أن يزيد الثمن فيها
بوصف التأجيل مع أن الاقالة انما تصح بمثل الثمن الاول فالاحسن الجواب بما قلنا من تصح عدم التصاق
تأمل (قوله وما أخذه الشفع) يعني لو أجل المشتري الشفع في الثمن لم يصح بجر وشمل ما لو كان
الشراء بمؤجل فان الاجل لا يثبت في أخذ الشفع كما سذكره في بابها (قوله ودين الميت) أي لو مات
المديون وحل المال فأجل الدائن وارثه لم يصح لان الذين في الذمة وفائدة التأجيل أن يخرج فدية الدين من
غناه المال فإذا مات من له الاجل تعين المتروك للقضاء الدين فلا يثبت التأجيل كذا في الخلاصة ونظيره انه في كل
دين وذكره في القنية في القرض بجر وفي القرض مثل ما في القنية لكن في الذخيرة تأجيل وب الدين
ما له على الميت لا يجوز والصحيح انه قول الكل لان الاجل صفة الدين ولا دين على الوارث فلا يثبت الاجل في
حقه ولا وجه أيضا لثبوته للميت لانه سقط عن ذمته بالموت ولا ثبوته في المال لانه عين والعيان لا تقبل
التأجيل وفي البرجندی قال صاحب المحط الاصح عندي أن تأجيله صحيح وهكذا أفنى الامام فاضل خان لانه
إذا كان هذا الدين يتعلق بالتركة لكنه يثبت في الذمة فلا يكون عينا فصح التأجيل وأفتى بعضهم بعدم العصة

مطلب
في تأجيل الدين

فلورده بنوع عيب رجع المشتري
بالكل (ولزم تأجيل كل دين) ان
قبل المديون (الا) في سبع على
ما في مداينات الاشياء بدلي صرف
وسلم وغن عند اقالة وبعدها وما
أخذه الشفع ودين الميت

كذا في الفصول العمادية يرى (قوله فلا يلزم تأجيله) أي أنه يصح تأجيله مع كونه غير لازم فلا مقرض الرجوع عنه لكن قال في الهداية فإن تأجيله لا يصح لأنه إعاضة واصله في الاستدانة حتى يصح بلفظة الإعارة ولا يمكن له إبطال التبرع كالوصي والصبي ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الاستدانة لا يلزم التأجيل فيه كما في الإعارة إذ لا يجري التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو ربا أه ومقتضاه أن قوله لا يصح على حقيقته لأنه إذا وجد فيه مقتضى عدم الزوم ومقتضى عدم العصة وكان الأول لا يتناقض الثاني لأن ما لا يصح لا يلزم وجب اعتبار عدم العصة ولهذا عطل في الفتح لعدم العصة أيضا بقوله ولأنه لو لم يكن كان التبرع ملزما على المتبرع ثم للمثل المردود حكم العين كأنه رد العين والاك ان تملك دراهم بدراهم بلا قبض في المجلس والتأجيل في الاعيان لا يصح أه ملخصا ويؤيده ما في التهرعن القصة التأجيل في القرض باطل (قوله الا في أربع) أي بعد مسألتى الحوالة واحدة ومسألتى الوصية واحدة أيضا وقد نظمت هذه مع التي قبلها بقول

ست من الدين ليس يلتزم * تأجيلها بدل صرف وسلم
دين على ميت وما لم يشترى * على مقبل أو شفيع باسرى
والقرض الأربعة ما مضى * بحمد وصية حوالة قضى

(قوله إذا كان مجموعا) في الخاتمة رجل له على رجل ألف درهم قرض فصاحه على مائة إلى أجل صح الخط والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة إلى الاجل أه يرى ومثله ما لو قال المستقرض للمقرض سرا لا أقولك حتى تؤجله عنى فأقرضه عند الشهود بالالف مؤجلة (قوله وأحكم مالكي بلزومه) فإنه عنده لازم وقبده لأن الأربع أن حكم الحنفي بخلاف مذهبه لا يتخذ خصوصا في قضاء زما شاقا وقد سبق له بعد ثبوت أصل الدين عنده لأنه لو لم يكن ناشئا لا يصح حكمه بلزوم تأجيله وإن المجعود لا يتوقف تأجيله على حكم مالكي (قوله أو حاله الخ) في الفتح والحيلة في لزوم تأجيله أن يجيل المستقرض المقرض على أخيه يسه فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحال عليه فيلزم أه وإذا لم يكن المحال على الجيل على المحال عليه دين فلا إشكال والأقوال المجيل بقدر المحال به للعمال عليه مؤجلا أشار إليه في المحط بجر وفائدة الاقتراع تمكن المحال عليه من الرجوع على الجيل بمباذفه للمقرض (قوله أو حاله على مدين الخ) أفاد أنه لا فرق بين كون تأجيل المحال عليه صادرا من المقرض أو من الجيل وهو المستقرض (قوله لأن الحوالة مبرئة) أي تبرأ بمادة الجيل وينتسبها للعمال أي المقرض دين على المحال عليه بحكم الحوالة فهو في الحقيقة تأجيل دين لا قرض (قوله فيلزم من ثلثه) فإن خرجت الألف من الثلث فيها والاف قد رما يخرج ط (قوله ويسامح فيها نظرا للموصى) لأنه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصى هداية وحاصله أن لزوم الوصية بالتبرع ومنه ما نحن فيه خارج عن القياس رحمة وفضلا على الموصى إذ كان القياس أن لا تصح وصيته لأنها تملك مضاف إلى حال زوال مال كسبه (قوله وأقرضه المصنف) أي أقض ما ذكر من الحاصل وهو اصحاب البحر فكان الأولى عزوه إليه (قوله وتعبه) أي تعقب الحاصل المذكور فافهم (قوله بأن الحق بالقرض) هو الأقاله قسميها والشفيع ودين الميت ح (قوله تأجيله باطل) لتعبرهم فيها لا يصح أو باطل فلا يقال إن التأجيل فيها صحيح غير لازم ط قلت وقد علفت ما فتناء أن القرض كذلك ولعل مراد صاحب البحر بالباطل ما يحرم فعله ويلزم منه الفساد فان تأجيل بدلى الصرف والسلم كذلك بخلاف القرض والحق به فإنه لو ترك المطالبة به إلى حلول الاجل لم يلزم منه ذلك فلذا قال أنه صحيح غير لازم لكن ما فتناء عن الهداية في القرض من قوله وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو ربا أه يقتضى أنه يلزم منه الفساد وأنه حرام ولم يظهر لي وجهه فليستأمل (قوله لأن الدين واحد) أي فإذا تأخر عن التكفيل لم تأخره عن الاصيل أيضا إذ ثبت ضمانا منع قصدا كبعب الشرب والطريق كما في البحر عن تخلص السامع لكن في التهرعن السراج قال أبو يوسف إذا أقرض رجل رجلا ما لا يكفل به رجل عنه إلى وقت كان على الكفيل إلى وقته وعلى المستقرض حالا أه ونقل نحوه في كفاية الصرعن الذخيرة في الغاشية وذكر في المنع الوسائل مثله عن عدة كتب وذكر أن هذه الحيلة لم يقل بها أحد غير الحصري في التعرير وأنه إذا تعارض كلامه وحده مع كلام كل الأصحاب لا يفتى به أه وحاصله أن الجمهور على أنه تأجيل على الكفيل دون الاصيل وبه

والسابع (القرض) فلا يلزم تأجيله
(الا) في أربع (إذا) كان مجموعا
أحكم مالكي بلزومه بعد ثبوت
أصل الدين عنده أو حاله على آخر
فأجله المقرض أو حاله على مدين
مؤجلا دينه لأن الحوالة مبرئة
والرابع الوصية (أوصى بأن
يقرض من ماله ألف درهم فلانا
إلى سنة) فيلزم من ثلثه ويسامح
فيها نظرا للموصى (أو أوصى
بتأجيل قرضه) الذي له (على
زيد سنة) فيصح ويلزم والحاصل
أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه
باطل في بدلى صرف وسلم وصحيح
غير لازم في قرض واقالة وشفيع
ودين ميت ولازم في فضاء ذلك
وأقرضه المصنف وتعبه في التهر بأن
الحق بالقرض تأجيله باطل قلت
ومن جيل تأجيل القرض كفايته
مؤجلا فأتأخر عن الاصيل لأن
الدين واحد بجر وينهر فهو

خامسة فلتحفظ

أفق العلامة فارى الهداية وغيره وسيأتي فاقه في الكفالة ان شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكر مالوا أجل الكفيل الاصل وهو ما زنى البيرى روى ابن سماعه عن محمد بن رجل قال لغيره اضمن عني فلان الا فالتالي على ففعل واذاها الضامن ثم ان الضامن آخر المضمون عنه فالتاخر خارجا وليس هذا بقرض ولو قال اقض عني هذا الرجل ألف درهم ففعل ثم آخره لم يجز التأخير لان هذا أدى عنه فصار مقرضاً لا تأخيراً في القرض باطل والاول اذى عن نفسه اه (قوله أن يقتر الوارث الخ) الظاهر انه مقرض في وارث لامتار له في الميراث والاطهقة ضرر بلزوم الدين عليه وحده والمقصود من هذه الحيلة بيان حكمه الموقوف كذلك لاتعليم فعلها لان فيها الاخبار بخلاف الواقع (قوله وبصدقه الطالب انه الخ) لو قال وبصدقه الطالب في ذلك لكان اخصر وأظهر لان تصديقه بتأجيله على الميت غير لازم (قوله والا لامر الوارث الخ) عبارة الاشياء والافند حل الدين بونه فيوصر الوارث الخ (قوله وسبي آخر الكتاب) أي قبيل كتاب القراض وهذا مأخوذ من القسبة حدث قال فها برز نعيم الدين قضى المديون الدين قبل الحل أو مات فأخذ من تركته فجواب المتأخرين انه لا يأخذ من المراجعة التي حرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل له أنفق به أيضا قال نعم قال ولو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فللمديون أن يرجع بحصة ما بقي من الايام اه وذكر الشارح آخر الكتاب انه أنفق به المرحوم مفتي الروم أبو السعود وعاله بالرفق من الجانبين قلت وبه أنفي الحانوق وغيره وفي الفتاوى الحامدية سئل فيما اذا كان زيد بدمعة عرو مبلغ دين معلوم فراجعه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عرو المديون فخل الدين ودفعه الوارث لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولا الجواب جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي حرت بالمبايعه عليهما لا بقدر ما مضى من الايام قبل العلامة نعيم الدين أنفق به قال نعم كذا في الاقتروى والتسوير أنفق به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه العنونة بعد اداء الدين دون المراجعة اذا ظنت الورثة أن المراجعة تلتزمهم فراجعهو عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلتزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم المال أولا الجواب لا يلزمهم لما في القسبة من تركه خواره زاده كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم تبين انه قد أخذه فلا شيء له لان المبايعه بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر لنا والله سبحانه أعلم اه

(فصل في القرض)

بالفتح والكسر منح ومناسسته لما قبله ذكر القرض في قوله ولم تأجل كل دين الا القرض ط (قوله ما تعطيه لتتقاضاه) أي من قبلي أو سئل في المغرب تقاضيه ديني وبديني واستقضيته طلبت قضاءه واقتضيت منه حتى أخذه (قوله وشرعاً ما تعطيه من مثلي الخ) فهو على التفسيرين مصدر بمعنى اسم المفعول لكن الثاني غير مانع لصدقه على الوديعة والعارية فكان عليه أن يقول لتتقاضى مثله وقدمنا قريسا أن الدين أعم من القرض (قوله عقد مخصوص) الظاهر أن المراد عقد بلفظ مخصوص لان العقد لفظ ولذا قيل أي بلفظ القرض ونحوه أي كادين وكقوله أعطى درهماً لارد عليه مثله وقد مناعن الهداية أنه يصح بلفظ الاعارة (قوله بمنزلة الجنس) أي من حيث شموله القرض وغيره وليس جنساً حقيقة لعدم الماهية الحقيقية كما عرفت في موضعه واعترض بأن الذي بمنزلة الجنس قوله عقد مخصوص وأما هذا فهو بمنزلة الفصل خرج به ما لا يراد على دفع مال كالنكاح وفيه أن النكاح لم يدخل في قوله عقد مخصوص أي بلفظ القرض ونحوه كما عرفت فصار الذي بمنزلة الجنس هو مجموع قوله عقد مخصوص يراد على دفع مال تأمل (قوله لا آخر) متعلق بقوله دفع (قوله يخرج نحو وديعة وهبة) أي خرج وديعة وهبة ونحوهما كعارية وصدقة لانه يجب رد عن الوديعة والعارية ولا يجب رد شيء في الهبة والصدقة (قوله في مثلي) كالمكيل والموزون والمعدود المتقارب كالخزول والبض وسامه أن المثلي ما لا تتفاوت أحماده أي تتفاوت باختلاف به القيمة فان نحو الجوز تتفاوت أحماده فتاوتاً يسيراً (قوله لتعذر رد المثل) محله قوله لا في غيره أي لا يصح القرض في غير المثلي لان القرض اعارة ابتداء حتى يصح بلفظها معاوضة انتهى لانه لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه عنه فستلزم إيجاب المثل في الذمة وهذا لا ينافي في غير المثلي قال في البحر ولا يجوز في غير المثلي لانه لا يجب رد مثلي في الذمة وبذلك المستقرض بالقبض كالحبيص والقبضون يقترض فاسد بتعين الرد وفي القرض الجائر لا يتعين بل رد المثل وان كان قائماً وعن أبي يوسف ليس له اعطاء غيره

مظلل

اذا قضى المديون الدين قبل حلول الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر ما مضى

وفي حيل الاشياء حيلة تأجيل دين الميت أن يقتر الوارث بأنه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلاً الى كذا وبصدقه الطالب انه كان مؤجلاً عليهم ما يقتر الطالب بأن الميت لم يترك شيئاً والا لامر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من أن الدين اذا حل بعون المديون لا يجل على كفيه قلت وسبي آخر الكتاب انه لو حل بعونه أو آذاه قبل حلوله ليس له من المراجعة الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين

*(فصل في القرض)

(هو) لغة ما تعطيه لتتقاضاه وشرعاً ما تعطيه من مثلي لتتقاضاه وهو اخصر من قوله (عقد مخصوص) أي بلفظ القرض ونحوه (يرد على دفع مال) بمنزلة الجنس (مثلي) خرج القبي (لا آخر لرد مثله) خرج نحو وديعة وهبة (وصح) القرض (في مثلي) هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك (لا في غيره) من القبيات كحوان وطب وعقار وكل تتفاوت لتعذر رد المثل

الارضاء وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية ١٥ أي قرض ما لا يجوز قرضه عارية من حيث
انه يجب رد عينه لا مطلقا لما علت من انه ملك بالقض تأمل (قوله كقبوض ببيع فاسد) أي فسد الملك
بالقبض كما علت وفي جامع الفصولين القرض الفاسد يفيد الملك حتى لو استقرض بشفقة بعه ملكه وكذلك
الاعيان وتجب القيمة على المستقرض كالو امر بشراء فن بامة المأمور ففعل فالقن لا امر (قوله فيعبر الخ)
عبارة جامع الفصولين ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجوز الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه لثبوت الملك
كبيع فاسد ١٥ فقوله ويجوز بيعه بمعنى يصح لا بمعنى يهل اذ لا شك في أن الفاسد يجب فسخه والبيع مانع
من الفسخ فلا يهل كالأجل سائر التصرفات المانعة من الفسخ كما مر في باب به وتعلم ما في عبارة الشارح (قوله
وكاغد) أي قرطاس وقوله عددا قيد للثلاثة وما ذكره في الكاغد ذكره في التثنية ثم نقل بعده عن الخاتمة
ولا يجوز السلم في الكاغد عددا لانه عددي متفاوت ١٥ ولعل الثاني محمول على ما إذا لم يعلم نوعه وصفه
(قوله كإسيحي) أي في باب الربا حيث قال ويستقرض الخبز وزنا وعدا عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك
واستحسنه الكمال واختاره المصنف تسيرا ١٥ وفي التثنية قال أبو حنيفة لا يجوز قرضه واستقرضه
لا عددا ولا وزنا وفي رواية عن أبي يوسف مثله وقوله المعروف انه لا بأس به وعليه افعال الناس جارية والفتوى
على قول محمد ١٥ ملخصا ونقل في الهندية عن الخاتمة والظهيرية والكا في أن الفتوى على جواز استقرضه
وزنا لا عددا وهو قول الثاني ١٥ ولعله هو المراد بقوله المعروف وسيد كاستقرض العين والنجرة (قوله
والعدالي) بفتح العين المهملة وتخفيف الدال المهملة وباللام المكسورة وهي الدراهم المنسوبة الى العدال
وكانه اسم ملك نسب اليه درهم فيه غش كذا في صرف الصرعن البناء قلت والمراد به الدراهم غالب الغش
كالوقع التصريح به في الفتح وغيره بدل لفظ العدالي لان غالب الغش في حكم الفلوس من حيث انها انما صارت
ثمنا لا اصطلاح على غنيتهما فينبطل غنيتهما بالكساد وهو ترك التعامل بهما بخلاف ما كانت فضته اخالصة أو غالبة
فانما أنعم خلقه فلا تسطل غنيتهما بالكساد كما حققناه أول البيوع عند قوله وصح بن حن حال ومؤجل (قوله
فعليه مثلها كاسدة) أي اذا هلكت والا فردد عينها انفا فاكما في صرف الشر بزيادة وفيه كلام سأتق (قوله
فلا عبرة بغلاء ورخصه) فيه أن الكلام في الكساد وهو ترك التعامل بالفلوس ونحوها كإفناء الغلاء
والرخص غيره وكانه نظري الى اتحاد الحكم فصح التفرع تأمل وفي كافي الحاكم لوقال أفرضني داني حنطة
فأقرضه ربع حنطة فعليه أن يرد مثله وإذا استقرض عشرة أفلس ثم كسدت لم يكن عليه الا مثله في قول
أبي حنيفة وقال عليه قيمته من الفضة يتحسن ذلك وان استقرض داني فلوس وأوصف درهم فلوس ثم رخصت
أو غلت لم يكن عليه الا مثل عدد الذي أخذ وكذا لوقال أفرضني عشرة دراهم غلة يد بارفا عطاه عشرة
دراهم فعليه مثلها ولا ينظر الى غلاء الدراهم ولا الى رخصها وكذلك كل ما يكال ووزن فالقرض فيه
جاز وكذلك ما بعد من البيض والوزن ١٥ وفي الفتاوى الهندية استقرض حنطة فأعطى مثلها بعد ما تغير
سعرها يجبر المقرض على القبول (قوله وجعله) أي ما في المتن من قوله فعليه مثلها (قوله وعند الثاني
الخ) حاصله أن الصاحبين اتفاقا على وجوب رد القيمة دون المثل لانه لما بطل وصف الثنية بالكساد تعذر
رد عينها كما قبضه فوجب رد قيمتها وظاهر الهداية اختيار قولهما فتح ثم انهما اختلفا في وقت الضمان قال
في صرف الفتح وأصله اختلفا فهما فيمن غصب مثليا فاقطع فعند أبي يوسف تجب قيمته يوم الغصب وعند محمد
يوم القضاء وقولهما أنظر للمقرض من قول الامام لان في رد المثل اضاراه ثم قول أبي يوسف أنظر له أيضا
لان قيمته يوم القرض اكثر من يوم الانقطاع وهو أيسر أيضا فان ضبط وقت الانقطاع عسر ١٥ ملخصا ولم يذكر
حسبهم الغلاء والرخص وقد منا أول البيوع انه عند أبي يوسف تجب قيمتها يوم القبض أيضا وعليه الفتوى
كل في البرازية والخيرة والخلصة وهذا يؤيد ترجيح قوله في الكساد أيضا وحكم البيع كالقرض الا انه عند
الامام يطل البيع وعند أبي يوسف لا يطل وعليه قيمتها يوم البيع في الكساد والرخص والغلاء كما قد مناه
أول البيوع (قوله فآخذ) عذ الهمة أي طلب أخذه منه (قوله بالعراق يوم اقتراضه) متعلقان
بقوله قيمته والثاني يعني عن الأول (قوله وعند الثالث يوم اختصم) وعبارة الخاتمة قيمته بالعراق يوم
اختصم فافاد أن الواجب قيمته يوم الاختصام التي في بلد القرض فكان المناسب ذكر قوله بالعراق هنا

واعلم أن المقبوض بقرض فاسد
مقبوض ببيع فاسد سواء فيعبر
الانتفاع به لايحه لثبوت الملك
جامع الفصولين (فيصح استقرض
الدراهم والذنانير وكذا) كل
(ما يكال أو يوزن أو يعد متقاربا
فصح استقرض جوز وبيض)
وكاغد عددا (ولحم) وزنا وخبز
وزنا وعددا كإسيحي (استقرض
من الفلوس الرابحة والعدالي
فكسدت فعليه مثلها كاسدة)
و (لا) يغم (قيمتها) وكذلك
ما يكال ويوزن لما مر أنه مضمون
بمثله فلا عبرة بغلاء ورخصه ذكره
في المبسوط من غير خلاف وجعله
في البرازية وغيرها قول الامام
وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض
وعند الثالث قيمتها في آخر يوم
رواها وعليه الفتوى قال وكذا
الخلاف اذا (استقرض طعاما
بالعراق فآخذ صاحب القرض
بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقتراضه
عند الثاني وعند الثالث يوم اختصم)

قوله لانه لما بطل وصف الثنية
بالكساد الخ ظاهر مانها لو كانت
فأتمه غيرها مكة لا يمكن رد عينها
أيضا وهو خلاف ما قد مناه أيضا
عن الشر بزيادة تأمل ١٥ منه

واسقاطه من الأول كما فعل في الذخيرة (قوله فمأخذ طعامه) أي مثله في بلد القرض (قوله ولو استقرض
 الطعام الخ) هذه هي المسألة الأولى وهي ما لو ذهب إلى بلدة غير بلدة القرض وقيمة البلدتين مختلفة لأن العادة
 أن الطعام في مكة أعلى منه في العراق وهذه رواية أخرى وهي قول الامام كما صرح به في الذخيرة فإنه ذكر أن
 ما من حكاية القولين ثم قال فانه بشرع أبي يوسف رجل أقرض رجلاً طعاماً وأغضبه أياماً له حل
 ومونة والتقي في بلدة أخرى الطعام فيها أعلى أو أروخص فان أبا حنيفة قال يستوفى له من المطلوب حتى يوفيه
 طعامه حيث غصب أو حث أقرضه وقال أبو يوسف إن تراضي على هذا فحسن وأما طلب القيمة أجبر الآخر
 عليه وهي القيمة في بلد الغصب والاستقرض والقول في ذلك قول المطالب ولو كان الغصب قائماً بعينه
 أجبر على أخذه لأعلى القيمة ٥١ وفيها أيضاً وذكر القدر في شرحه إذا استقرض دراهم بخارية
 والتقي في بلدة لا يقدرها على البخارية فان كان يتفق في ذلك البلد فان شاء صاحب الحق أجله قدر المسافة
 ذاهباً وإياباً واستوفى منه وان كان البلد لا يتفق فيها وجب القيمة ٥١ وقد منازل السبع أن الدراهم
 الخيرية فلوس على صفة مخصوصة فلذا أوجب القيمة إذا كانت لا تتفق في ذلك البلد سلطان التمنية بالكساد
 كما قد مناه وبهذا ظهر أنه لو كانت الدراهم فضة خاصة أو غالبية كالربا القربى في زماننا فالواجب رد مثلها
 وان كان في بلدة أخرى لأن قيمة الفضة لا تسهل بالكساد ولا بالرخس أو الغلاء ويدل عليه ما قد مناه
 عن كافي الحاكم من أنه لا يتطرق إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخسها هذا ما ظهر في فتاواه وانظر ما كتبناه أول
 السبع (قوله استقرض شيئاً من الفواكه الخ) المراد ما هو كيلي أو وزني إذا استقرضه ثم انقطع عن
 أيدي الناس قبل أن يقبضه إلى المقرض فعند أبي حنيفة يجبر المقرض على التأخير إلى ادراك الحديد يصل
 إلى عين حقه لأن الانقطاع بمنزلة الهلاك ومن مذهبه أن الحق لا ينقطع عن العين بالهلاك وقال أبو يوسف
 هذا لا يشبه كساد الفلوس لأن هذا مما يوجد فيجبر المقرض على التأخير الآن تراضي على القيمة وهذا
 في الوجه كما لو التقي في بلد الطعام فيه غال فليس له حبه ويؤتى له بكفيل حتى يعطيه إياه في بلده ذخيرة لخصها
 (قوله بنفس القبض) أي قبل أن يستهلكه (قوله خلافاً للثاني) حيث قال لا يملك المستقرض القرض
 مادام قائماً كما في النسخ آخر الفصل ٥١ ح (قوله فلا رد المثل) أي لو استقرض كثر بر مثلاً وقبضه فله
 حبه ورد مثله وان طلب المقرض رد العين لأنه خرج عن ملك المقرض وثبت له في ذمة المستقرض مثله لا عينه
 ولو قائماً (قوله بناء على انعقاده الخ) هكذا قبل هذه العبارة في النسخ عن البحر ونقل أيضاً عن الزبلي
 أنهم اختلفوا في انعقاده بلفظ القرض قبل انعقاده وقيل لا وقيل الأول قياس قولهما والثاني قياس قوله ٥١
 قلت والعبارة أن غيره كورتين في هذا الفصل من البحر وشرح الزبلي وأما ذكر أراه ما في كتاب النكاح
 عند قول الكثر ويعقد بكل ما وضع لملك العين في الحال فالصحيح في انعقاده في عبارة البحر المذكورة في
 الشرح وعبارة الزبلي التي قلناها عائد على النكاح لأعلى القرض كما هو مذهب كلام الشارح تبعاً للمع وهذا
 أمر عجيب نعم لهذه المسألة مناسبة هنا ذلك أن ظاهر كلام المتن ترجيح قولهما فكان المناسب للشارح أن
 يقول وعلى هذا ينبغي اعتماد انعقاد النكاح بلفظ القرض وهو أحد التعصين لأفادته الملك الحال فافهم
 (قوله بخازن شراء المستقرض القرض) تفرع على قولهما والمراد شراءه ما في ذمته لأعين القرض الذي
 في يده وجنثته فقله ولو قائماً به استخدام لأنه عائد إلى عين القرض الذي في يده وبين ذلك أنه تارة يشتري
 ما في ذمته للمقرض وتارة ما في يده أي عين ما استقرضه فان كان الأول في الذخيرة اشترى من المقرض
 الصكر الذي له عليه بمائة شارباز لأنه دين عليه لا بقدر صرف ولا سلم فان كان مستهلكاً وقت الشراء
 فالجواب قول الكل لأنه ملكه بالاستهلاك وعليه مثله في ذمته بخلاف وان كان قائماً كذلك عنده ما وعلى
 قول أبي يوسف ينبغي أن لا يجوز لأنه لا يملكه ما لم يستهلكه فلم يجب مثله في ذمته فلذا أضاف الشراء إلى الكثر
 الذي في ذمته فقد أضافه إلى معدوم فلا يجوز ٥١ وهذا ما في الشرح وإن كان الثاني في الذخيرة أيضاً
 استقرض من رجل كراً وقبضه ثم اشترى ذلك الكثر بعينه من المقرض لا يجوز على قولهما لأنه ملكه بنفس
 القبض فيصير مستحقاً لملك نفسه أما على قول أبي يوسف فالكثر باق على ملك المقرض فيصير المستقرض مشترياً
 ملك غيره فيصير يتي مالو كان المستقرض هو الذي يبيع الكثر من المقرض فيجوز على قولهما لأنه باع ملك نفسه

وليس عليه أن يرجع) معه (إلى

العراق فمأخذ طعامه ولو استقرض

الطعام ببلد الطعام فيه رخص

فلقية المقرض في بلد الطعام فيه

غال فأخذه الطالب بمجته فليس

له حبس الطالب ويؤمر الطالب

بأن يؤتى له بكفيل (حتى يعطيه

طعامه في البلد الذي أخذه منه

استقرض شيئاً من الفواكه كيلاً

أو وزناً فلم يقبضه حتى انقطع فإنه

يجبر صاحب القرض على تأخير

إلى مجيئ الحديث إلا أن تراضي

على القيمة لعدم وجوده بخلاف

الفلوس إذا كسدت وبما في

صرف الخالية (ويجوز) المستقرض

(القرض بنفس القبض عندهما)

أي الامام ومحمد خلافاً للثاني فله

رد المثل ولو قائماً خلافاً لثاني علي

انعقاده بلفظ القرض وفيه نصيحة

وينبغي اعتماد الانعقاد لأفادته الملك

للسال بخرنجاز شراء المستقرض

القرض ولو قائماً من المقرض

مطلب

في شراء المستقرض القرض من

المقرض

بدراهم مقبوضة فلونقر فاقبل
قبضها بطل لانه افتراق عن دين
برازية فليحفظ (أقرض صيدا)
مخجورا (فاستهلكه الصبي)
لا يضمن خلافا للثاني (وكذا)
الخلاف لو باعه أو أودعه ومنه
(المعتوه ولو كان المستقرض
عبدا مخجورا لا يؤخذ به قبل
العتق) خلافا للثاني (وهو
كأوديعه) سواء خائيه وفيها
(استقرض من آخر دراهم فثأه
المقرض به افعال المستقرض ألتها
في الماء فألقاها) قال محمد لاشئ
على المستقرض) وكذا الدين والاسم
بجلاف الشراء والوديعه فانه
بالاقتضاء يقد قابضا والفرق أن له
اعطاء غيره في الأول لا الثاني
وعزاء لغريب الرواية (و) فيها
(القرض لا يتعلق بالجائز من
الشروط فالفاقد منها لا يعطى ولكنه
يلغو بشرط رد شيء آخر فلو استقرض
الدراهم المكسورة عن أن يؤدى
معيها كان باطلا) وكذا لو أقرضه
طعاما بشرط ردّه في مكان آخر
(وكان عليه مثل ما قبض) فان
قضاء أحوذ بلا شرط جاز ويجوز
الذات على قبول الاجود وقيل لا
يجوز وفي الخلاصة القرض
بالشرط حرام والشرط لغو بان
يقرض على أن يكتب به الى بلد
كذلك لو فيه وفي الاشكال
قرض جزئ فلعلم فكره للمرتن
سكنى المرونة باذن الراهن

٢١ قوله لا يضره اعلل الصواب
اصطاطا اه منه

٣ مطلب
كل قرض جزئ فلعلم حرام

واختلفوا على قول أبي يوسف بعضهم قالوا يجوز لأن المستقرض على قوله وإن لم يملك المقرض
الأنه يملك التصرف فيه يعاونه واستهلا كخصم مقلد كاله والبيع من المقرض صار متمم فاقبه وزاله
عن ملك المقرض فصع البيع منه اه ملخصا (قوله بدراهم مقبوضة الخ) في البرازية من آخر الصرفه
إذا كان له على آخر طعام أو فوس فاشترته من عليه بدراهم وتقربا قبل قبض الدراهم بطل وهذا بما يحفظ فأت
مستقرض الحظنة أو الشعر يتلفها شرطه المالك بها ويجوز عن الاداء فبيدها مقرضها منه بأحد التقديين الى
أجل وانه فاسد لانه افتراق عن دين دين اه وفيها في الفصل الثالث من البيوع والحيلة فيه أن يبيع الحظنة
ويجوزها ثوب ثم يبيع الثوب منه بدراهم ويملك الثوب اليه اه (قوله أقرض صيدا مخجورا فاستهلكه) قد
بالجور لانه لو كان مأذونا فهو كالبالغ والاستهلال لانه لو بقيت عينه فلما لا أن يسترده ولو تلف نفسه لا يضمن
انضا كما في جامع القصولين (قوله خلافا للثاني) فانه يضمن قال في الهنديه عن المبسوط وهو الصحيح ط
(قوله وكذا الخلاف لو باعه) اي باع من الصبي أو أودعه اي واستهلكه سما ولا حاجة الى ذكر قوله أو أودعه
لتصريح المصنف به في قوله وهو كأوديعه اه ط (قوله خلافا للثاني) فلو أخذ به حالا كأوديعه عنده هندية
ط (قوله وهو) اي الاقراض لهؤلاء (قوله وكذا الدين والمسلم) اي لوجاه المدين ورب السلم بدراهم ليدفعها
الى الدائن عن دينه او الى المسلم اليه عن رأس المال فقال له ألتها الخ (قوله بخلاف الشراء والوديعه)
المراد بالشراء المثري اي لوجاه البائع المثري أو المودع بالوديعه فقال له المشتري أو صاحب الوديعه
أن ذلك في الماء فأعطاه صح الامر ويكون ذلك على الامر ومير فاضا لان حقه متعين لانه ليس للبائع اعطاء
غير المبيع وللמודع اعطاء غير الوديعه بخلاف المقرض والمدين ورب السلم فانه أن يتدل ما به به ويعطى
غيره لانه قبل القبض باق على ملكه وقد في المخ الشراء بما اذا كان صحيحا اي لا أن الفساد لا يفسد الملك قبل
القبض فيكون على ملك البائع (قوله وعزاء لغريب الرواية) ظاهره أن الضمير عائد على صاحب الخائيه
لانه نقل ما في المتن عنهم أن ما في النسخ لم أره في الخائيه وانما عزاه المصنف الى غريب الرواية (قوله وفيها)
اي في الخائيه معطوف على قوله وفيها (قوله بشرط رد شيء آخر) الظاهر أن اصل العبارة كشرط رد شيء
آخر اه ح (قوله وقيل لا) هذا هو الصحيح كما في الخائيه وفيها ولو كان الدين مؤجلا قضاء قبل حلول الاجل
يجب على القبول اه وذكر الشارح اعطاء الاجود ولم يذكر الزيادة وفي الخائيه وان أعطاه المدين أكثر
مما عليه وزنا فان كانت الزيادة تجزى بين الوزنين اي بأر كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز وأجوعا على أن
الدائق في المائة يسر يجزى بين الوزنين وقد راد درهم والدروهم كثيرا ويجوز واختلفوا في نصف الدرهم قال
الدبوسي انه في المائة كثير رد على صاحبه فان كانت كثيرة لا تجزى بين الوزنين ان لم يعلم المدين جهات رد على
صاحبها وان علم وأعطاه اختيارا ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة او صحاحا لا يضرها التبعض لا يجوز
إذا علم الدافع والتبعض وتكون حبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان لا يضره التبعض وعلم جاز وتكون
حبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة اه وسيد كذا الشارح به في أول باب الربا (قوله بأن يقرض الخ) هذا
يسمى الآن بالوصية قال في الدرر كره الفتحة بضم السين وفتح التاء تعريب سفته وهي شيء يحكم ويسمى هذا
القرض به لاحكام أمره وصورته أن يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر ليعتقده به سقوط
خطر الطريق اه وقال في الخائيه وتكره السقبة الآن يستقرض مطلقا يوفى به بعد ذلك في بلد أخرى من
غير شرط اه وسأني تمام الكلام عليها أتركاب المحرلة (قوله كل قرض جزئ فلعلم حرام) اي إذا كان
مشروطا كما علم عاقلة عن الجور عن الخلاصة وفي الخبره وان لم يكن النفع مشروطا في القرض فعلى قول
الكرخي لا بأس به وبأنى غايته (قوله فكره للمرتن الخ) الذي رهن الاشياء بكرة للمرتن الانتفاع
بالرهن الا بان الراهن اه سأنحاني قلت وهذا هو الموافق لما سذكره المصنف في أول كتاب الرهن
وقال في المنع هنالك وعن عبد الله محمد بن أسلم السمرقندى وكان من كبار علماء سمرقند أنه لا يحل له أن يتفيع بشئ
منه بوجه من الوجوه وإن أذن له الراهن لأنه أذن له في الرأ لانه يستوفى دينه كاملا فيبقى له المنفعة فضلا
فتكون ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لمائة المعتبرات من أنه يحل به بالاذن الآن يحل على الدبابة
ومافى المعتبرات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى إذا كان مشروطا صار قرضا منفعه وهو ربا

(فروع) استقرض عشرة دراهم
وأرسل عبده لأخذها فقال
المقرض دفعته اليه وأقر العبد به
وقال دفعتها الى مولاي فأنكر
المولى قبض العبد العشرة قال يقول
لهولاشي عليه ولا يرجع المقرض
على العبد لانه أقر أنه قبضها بحق
اتهي * عشرون رجلا جاؤا
واستقرضوا من رجل وأمر به
بالدفع لاحدهم فدفعت ليس له أن
يطلب منه الاحصنة فقلته
وفساده صحة التوكيل بقبض
القرض لا بالاستقراض قنية
وفيهما استقرض العجين وزنايجوز
ويشئ جواز في الخفية بلا وزن
سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن خيرة يعطاهما الحران
أبكرن وباقضال مارأه المسألون
حسنا فهو عند الله حسن ومارأه
المسلون قبيحا فهو عند الله قبيح
وفيهما شراء الشيء البير بين غال
لحاجة القرض يجوز وبكره وأقره
المصنف قلت وفي معروضات
المفتي أبي السعود لو أذن زيد
العشرة باثني عشر أو ثلاثة عشر
بطريق المعاملة في زمانا بعد أن
ورد الامر السلطاني وقضى شيخ
الاسلام بأن لا تعطى العشرة بأزيد
من عشرة ونصف ونبيه على ذلك
فلم يتسل ماذا يلزمه فأجاب يعز
وبحسب الى أن تظهر فوته وصلاحه
فبكره وفي هذه الصورة هل يرد
ما أخذه من الربح اصاحبه فاجاب
ان حصل منه بالتراضي ورد الامر
بعدم الرجوع

والا فلا بأس به ١١ ما في الخ ملخصا وتعبه الجدوى بأن ما كان دينا لا يظهر فيه فرق بين الدائنة والقضاء على
الاحصاء الى التوفيق بعد أن الفتوى على ما تقدمت من اى الى اى قلت وما في الجواهر في دفعه وفقا آخر يحصل
ما في المعبرات على غير المشروط وعامة على المشروط وهو أولى من ابقاء الثاني ويؤيده ما ذكره فيما لو أهدى
المستقرض المقرض ان كانت بشرط ذكره والا فلا وأفتى في الغيرية فيمن رهن شعر الزنون على أن يأكل المرحمن
ثمرة نظيره بالدين بأنه يضمن (قوله دفعته) اى القرض والاوى دفعتها اى العشرة (قوله فأنكر المولى
الح) مفهومه انه اذا أقر قبض العبد يلزمه لما في الخ الثانية ولو أرسل رسولا الى رجل وقال ابعت اى بعشرة
دراهم قرضا فبعثها مع رسوله كان الامر ضامنا لها اذا أقر أن رسوله قبضها ١٢ (قوله لانه أقر أنه قبضها
بحق) وهو كونه تابعاً من سيده في القبض (قوله ليس له) اى ليس للمقرض أن يطلب منه اى من القابض
الاحصنة من القرض لانه قبض الباقي بالوكالة عن رفته (قوله لا بالاستقراض) هذا منصوص عليه
في جامع الفصولين بعث رجلا يستقرضه فأقرضه فضع في يده فلو قال أرض للمرسل ضمن مرسله ولو قال
أقرضنى للمرسل ضمن رسوله والحاصل أن التوكيل بالاقراض جائز لا بالاستقراض والرسالة بالاستقراض
تجوز ولو أخرج وصكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض للامر ولخرج الوكالة بأن أضافه
الى نفسه يقع للتوكيل ولمنعه عن أمره ١٣ قلت والفرق انه اذا أضاف العقد الى الموكل بأن قال ان فلانا
يطلب منك أن تقرضه كذا صار رسولا والرسول سفير ومعبر بخلاف ما اذا أضافه الى نفسه بأن قال أقرضنى
ككذا او قال أقرضنى لفلان كذا فانه يقع لنفسه ويكون قوله لفلان بمعنى لاجله وقالوا انما لم يصح التوكيل
بالاستقراض لانه لو كبل بالتكدي وهو لا يصح قلت ووجهه أن القرض صله وتبرخ اثناء فبقع للمستقرض
اذا تصح النيابة في ذلك فهو نوع من التكدي بمعنى الشاذة هذا ما ظهروا (قوله استقرض العجين وزنا
يجوز) هو المختار بمختار الضاوى واحترز بالوزن عن المجازفة فلا يجوز بحرط (قوله مارأه المسألون) هو
من حديث احمد عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال ان الله نظر الى قلوب العباد فاخارها لاصحابها فجعلهم
انصار دينه ووزراء نبيه فارأه المسألون الخ وهو موقوف حسن ونظامه في المقاصد الحسنة ط (قوله يجوز
وبكره) اى يصح مع الكراهة وهذا الشراء بعد القرض لما في الذخيرة وان لم يكن النفع مشروطا بالقرض
ولكن اشترى المستقرض من المقرض بعد القرض متاعا بغيره قال فعل قول الكرخى لا بأس به وقال الخصاص
ما أحب له ذلك وذكر الخالوى أنه حرام لانه يقول لو لم أكن اشتريته منه طالبي بالقرض في الحال ومحمد لم
بذلك بأسا وقال خواهر زاده ما نقل عن السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة مشروطة وذلك مكروه
بلا خلاف وما ذكره محمد محمول على ما اذا كانت غير مشروطة وذلك غير مكروه بلا خلاف هذا اذا تقدم
الاقراض على البيع فان تقدم البيع بأن باع المطلوب منه المعاملة من الطالب فبأقبحه عشرون دينار بأربعين
دينارا ثم أقرضه مئتين دينار اخرى حتى صار له على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون ديناراً
ذكر الخصاص انه جائز وهذا مذهب محمد بن سلة امام بلخ وكثير من مشايخ بلخ كانوا يكرهونه ويقولون انه قرض
جزم منعة اولاً لم يتمم المستقرض غلاء الثمن ومن المشايخ من قال يكره لو كان في مجلس واحد والا
فلا بأس به لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة فكانت ما وجدنا معافا كانت المنفعة مشروطة في القرض
وكان شمس الاية الحلواني يفتي بقول الخصاص وابن سلة ويقول هذا ليس بقرض جزم منعة بل هذا بيع جزم
منفعة وهى القرض اه ملخصا وانظر ما سنذكره في الصرف عند قوله وبيع درهم جميع ودرهمين غلاء
(قوله بطريق المعاملة) هو ما ذكره من شراء الشيء البير بين غال (قوله بأزيد من عشرة ونصف) وهنالك
فتوى اخرى بأزيد من احدى عشر ونصف وعليها العمل سائحات واهل لورد الامر بها تأخر عن الامر
الاول (قوله يعز) لان طاعة امر السلطان بواجبة (قوله ما أخذه من الربح) أى رابحاً عما
ورد به الامر ط (قوله ان حصل منه بالتراضي الخ) مفهومه انه لو أخذه براضاه انه يثبت له الرجوع
بالتأدية ما ورد به الامر وهو غير ظاهر لانه اذا أقرضه مائة وباعه بسلعة ثلاثين مائة استوفى ما شرأه
الشرعية لم يكن فيه الاخلال بفتة الامر السلطاني لان مقتضى الامر الاول أن يمنع السلعة بجمعة فقط لتكون
العشرة بعشرة ونصف ومقتضى الامر الثاني أن يبيعها بجمعة عشر لتكون العشرة بأحدى عشر ونصف

ولا يخفى أن مخالفة الامر لا تقتضي فساد البيع لأن ذلك لا يزيد على مخالفة أمر الله تعالى بالسعي وترك البيع وقت النداء فإذا باع وترك البيع يكره البيع ولا يفسد فكذلك هنا بالاولى على أنه إذا فسد البيع وجب الفسخ ورد جميع الثمن وإذا صح وجب جميع الثمن فلا وجه لذلك وأخذ ما ورد به الامر فقط سواء قلنا بصحة البيع أو فساد فنعين أن هذا المفهوم غير مراد فتأمل (قوله لكن يظهر الخ) لوجه الاستدلال بعدم ورود الامر الواجب الاتباع بعدم الرجوع ط وقد يجاب بأن المراد أن المناسب أن يرد الامر السلطاني بالرجوع أي وإن أخذ ما أخذ بالتراضي لكن علمت ما فيه (قوله وأقيم من ذلك السلم الخ) أي أقيم من بيع المعاملة المذكور ما يفعله بعض الناس من دفع دراهم سلما على حنطة أو نحوها إلى أهل القرى بحيث يوذى ذلك إلى خراب القرية لأنه يجعل الثمن قليلا جدا فيكون اضراره أكثر من اضرار البيع بالمعاملة الزائدة عن الامر السلطاني. فظهر أن المناسب أيضا ورود أمر سلطاني بذلك ليعزز من مخالفة وظاهره أنه لم يرد بالامر وأنه سبحانه أعلم

(باب الربا)

لما فرغ من المراجعة وما يتبعها من التصرف في البيع ونحو ذلك من القرض وغيره ذكر الربا في كل منها زيادة إلا أن تلك الزيادة حلال وهذه حرام والحل هو الاصل في الاشياء والربا بكسر الراء وقحها خطأ مقصور على الاشهر وبني ريو بالواو على الاصل وقد يقال ريان على التحفيف كما في المصباح والنسبة المبرورى بالكسر والفتح خطأ كما في المغرب (قوله ولو حكما الخ) تبع فيه الهر لكنه لا يناسب تعريف المصنف فإنه قد يكون بغير عيار شرعي وهذا لا يدخل فيه ربا التسبئة ولا البيع الفاسد الا اذا كان فسادا لعل الربا فالظاهر من كلام المصنف تعريف ربا الفضل لأنه هو المتبادر عند الاطلاق ولذا قال في الجهر فضل أحد التجانيين نعم هذا يناسب تعريف الكثر بقوله فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال اه فان الاجل في أحد العوضين فضل حكيم بلا عوض ولما كان الاجل يقصده زيادة العوض كما مر في المراجعة صح وصفه بكونه فضل مال حكما تأمل قال في الترتيب لئلا يمتنع شرائط الربا عصمة البدلين وكونهما مضمونين بالآلاف فصحة أحدهما وعدم تقومه لا يمنع فشرأ الاسير والتاجر مال الحربى او السلم الذي لم يجر مجنسه متفاضلا جائز ومنها أن لا يكون البدلان يملكون لاحد المتبايعين كالسيد مع عبده ولا مشتركين فيهما بشركة عنان ومفاوضة كما في البدائع اه وسأنيق بيان هذه المسائل آخر الباب (قوله والبيع الفاسد الخ) تبع فيه البحر عن البناء وفيه نظرفان كثيرا من البيوع الفاسدة ليس فيه فضل خال عن عوض كبيع ما سكت فيه عن الثمن وبيع عرض بغيره أو بأم ولد فتجب القيمة وملك بالقبض وكذا بيع جذع من سفوف وذراع من نوب بغيره التبعيض ونوب من نوبين والبيع الى التبروز ونحو ذلك محسب الفساد فيه الجهالة او الضرر ونحو ذلك نعم يظهر ذلك في الفساد بسبب شرط فيه نفع لاحد العاقلين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وبو بذلك ما في الزبلي - قبل باب الصرف في بحث ما يطل بالشرط الفاسد حيث قال والاصل فيه أن كل ما كان مبادلة مال بمال يطل بالشرط التماسه لا ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات لأن الشرط الفاسد من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات لأن الربا هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشرط الفاسد تعنى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربا بعينه اه ملخصا (قوله ويجب رد عين الربا لو قاما لارد ثمنانه الخ) يعنى وانما يجب رد ثمنانه لو استهلكه وفي هذا التفريع خفاء لأن المذكور قبله أن البيع الفاسد من جهة الربا وانما يظهر لو ذكر قبله أن الربا من جهة البيع الفاسد لأن حكم البيع الفاسد أنه يملك بالقبض ويجب رد ثمنه لو قاما لارد مثله أو قيمته لو لم يستهلكا وذكر في البحر عن القنية تماثلته أن شيخ صاحب القنية أفتى فحين كان يشتري الدثار الردي بخمسة دنانير ثم أبرأ غرماءه عن الزائد بعد الاستمالة بأنه يبرأ وواقع بعض علماء عصره واستدل بقول البيهقي أن من جله موزع البيع الفاسد بجهة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض وخالفه بعضهم قائلا أن الإبراء لا يعمل في الربا لأن رد حلق الشرع وأيد صاحب القنية الاول بأن الزائد اذا ملكه القايض بالقبض واستهلكه

فيمكن ظهور أن المناسب الامر بالرجوع وأقيم من ذلك السلم حتى ان بعض القرى قد خربت بهذا الخصوص اه

(باب الربا)

(هو) لغة مطلق الزيادة وشرعا (فضل) ولو كما قد دخل وبالنسبة والبيع الفاسد فكذلك من الربا فيجب رد عين الربا لو قاما لارد ثمنانه لأنه يملك بالقبض قنية

بحر

مطلب
في الإبراء عن الربا

ضمن مثله فلم يصح الإبراء ولزمه رد مثل ما استهلكه لا يرتفع العقد السابق بل ينقصر بمقدار المثل في الزائد
 فلم يكن في رده فائدة تنقض عقد الإبراء - قال الشرع لأن الواجب حق الشرع رد عين الربا لو قاما لأرد فعمالة
 اه واستحسنه في التبر قلت وحاصله أن فيه حقين حق العبد وهو رد عينه لو قاما ومثله لو هلكا وحق الشرع
 وهو رد عينه لنقض العقد المنهى شرعا وبعد الاستهلاك لا يتأق رد عينه فتعين رد المثل وهو محض حق العبد
 ويصح إبراء العبد عن حقه فقول ذلك البعض أن الإبراء لا يعمل في الربا لأن رد عين الشرع إنما يصح قبل
 الاستهلاك والكلام فيما بعده ثم اعلم أن وجوب رد عينه لو قاما فيما لو وقع العقد على الزائد أما لو باع عشرة
 دراهم بعشرة دراهم وزاده دانقا ووجه منه فانه لا يفسد العقد كما يأتي بيانه قريبا (قوله خرج مسألا تصرف
 الجنس بخلاف جنسه) كبيع كز برك وشعر بكزى برك وشعر فإن لشأن فضلا على الأول لكنه غير خال عن
 العوض لصرف الجنس بخلاف جنسه والمنوع فضل المتجانسين (قوله بعميار شرعى) متعلق بمذوف صفة
 لفضل أحوال منه ولو أقط هذا القيد لشمول التعريف بربا النساء وبمكنه الاحتراز عن الذرع والعذبات التصريح
 بنفيه (قوله فليس الذرع والعذبات) أى يذرى ربا وبعميار ربا فهو على حذف مضاف أو الذرع والعذبات - معنى
 المذروع والمعدود أى لا تخفى فيهما ربا والمراد بالفضل لتحقيق ربا النسبة فلو باع خمسة أدرع من الهوى
 بستة أدرع منه أو بضعة بيضتين جازوليد لا بد للنسبة لأن وجود الجنس فقط يحزم النساء لا الفضل كوجود
 القدر فقط كما يأتي (قوله مشروط) تركه أولى فانه مشعر بأن تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم
 بالعناية تهستاقى فإن الزيادة بلا شرط ربا أيضا الآن يهبها على ماسياقى (قوله أى بائع أو مشتري) أى مثلا
 ختلها بالقرضان والراهنان فهستاقى قال ويدخل فيه ما إذا شرط الانتفاع بالهن كالأستخدام والركوب
 والزراعة والبس وشرب اللبن وكل الخرافات الكل ربا حرام كما فى الجواهر والتنف اه ط (قوله فلو شرط
 لغيرهما فليس ربا) عزاء فى البحر إلى شرح الوفاة وهذا مبني على ما حققناه من أن البيوع الفاسدة ليست كالها
 من الربا بل ما فيه شرط فاسد فيه نفع لأحد العاقدين فافهم (قوله بل يها فاسدا) عطف على محل خبر ليس
 ط وهذا مبني على ما قدمناه فى باب البيع الفاسد من أن الأظهر الفساد بشرط النفع للأجنبي وبه اندفع
 ما فى حواشى مسكين (قوله فليس الفضل فى الهبة بربا) أى وإن كان مشروطا ط عن الدر المنقى أى
 كالموالات وهتلك كذا بشرط أن نتقدم فى شهرافان هذا شرط فاسد لا تبطل الهبة به كسأى قبيل الصرف ونظائر
 ما هنا أنه لو خدعه لم يكن فيه باس (قوله فلو شرطى الخ) تفريع على مفهوم قوله مشروط (قوله وزاده
 دانقا) أى ولم يكن مشروطا فى الشراء كما هو فى عبارة الذخيرة المنقول عنها فلو مشروطا وجب رده
 لو قاما كما مر عن القنية ثم أن قوله وزاده بضمير المذكر يفيد أن الزيادة مقصودة وذكر ح أن الذى فى المنع زادت
 بالنساء أى زادت الدراهم وفاداه أن الزيادة غير مقصودة لكن الذى رأته فى المنع عن الذخيرة بدون تأه وكذا
 فى البحر عنها وكذا رأته فى الذخيرة أيضا فافهم (قوله وهذا) أى انعدام الربا بسبب الهبة أن ضررها أى
 الدراهم الكسر فلم يضرها الكسر لم تصح الهبة إلا بشقة الدائق وتلجها لا مكان القسمة (قوله وفى صرف
 الجمع الخ) قال فى الذخيرة من الفصل الرابع فى الخط عن بدل الصرف والزيادة فيه سوى أبو حنيفة بين الخط
 والزائدة فحكم بجمعهما والتحاقهما بما بأصل العقد وبفساد العقد بتسليمهما وكذا أبو يوسف سوى بينهما أى
 خا بطلهما ولم يجعل شدا منها مابة مبتدأة ومحمد فرق بينهما فصح الخط هبة مبتدأة دون الزيادة والفرق
 أن فى الخط معنى الهبة لأن الخطوط يصير ملكا للبعوط عنه بلا عوض بخلاف الزيادة إذ لو جمعت لتحق بأصل
 العقد وبأخذ حصص من المبيع والهبة تملك بلا عوض والتبليك بلا عوض لا يصلح كناية عن التبليك بعوض
 فلذا اقترأ اه قلت وتوضيحه أن الخط اسقاط بلا عوض فيجعل كناية عن الهبة لأنها تملك بلا عوض أيضا
 بخلاف الزيادة فإنها تكون مع باقى الثمن عوضا عن المبيع فكانت تملك بعوض فلا يصح جعلها كناية عن
 الهبة فلذا أبطلها (قوله كخط كل الثمن) وجه الشبهة أن خط كل الثمن لو لم يجعل هبة مبتدأة التحق بأصل
 العقد فأفسده لبقائه بلا عن وكذا الخط هنا فانه لو التحق بفوت التماسل وفسد العقد فلذا جعل هبة مبتدأة
 (قوله والفرق بينهما حتى عندى) قدأه منك الفرق وقال ح قال الشيخ قاسم ولكنه غير ظاهر
 عندى لأن من الخط ما يمكن أن لا يلحق بأصل العقد ويجعل هبة مبتدأة بالاتفاق وهو حط جميع الثمن فكان

قوله خلاف جنسه هكذا يحطه
 باللام ولعل الأصوب بخلاف بالباء
 كما هو فى عبارة الشارح تأمل اه
 معجمه

(خال عن عوض) خرج مسألة
 صرف الجنس بخلاف جنسه
 (بعميار شرعى) وهو المكيل
 والوزن فليس الذرع والعذبات
 (مشروط) ذلك الفضل (لأحد
 المتعاقدين) أى بائع أو مشتري
 شرط لغيرهما فليس بربا بل يها
 فاسدا (فى المعاوضة) فليس الفضل
 فى الهبة بربا فلو شرطى عشرة
 دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده
 دانقان ووجه منه انعدام الربا ولم
 يفسد الشراء وهذا إن شرطها
 الكسر لأنها هبة مشاع لا تقسم
 كما فى المنع عن الذخيرة عن محمد وفى
 صرف الجمع أن صحة الزيادة والخط
 قول الامام وأن محمدا أجاز الخط
 وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن
 وأبطل الزيادة قال ابن مالك والفرق
 بينهما حتى عندى

العض كالصك بخلاف الزيادة فانها لا تكون إلا ملحقه بالعقد وبذلك يقول التساوي **ا هـ** (قوله قال
 وفي الخلاصة الخ) اى قال ابن ملك ناقلا عن الخلاصة ما يصدق الفرق بين الخط والزيادة فان قول الخلاصة
 لخاله اى وهبه زيادته جازي يصدق ذلك (قوله قلت الخ) استدل على الجمع وتأييد لكلام شارحه ابن ملك
 (قوله صريح في عدم الفرق بينهما) اى بين الزيادة والخط فان ما قدمه من قوله ان وهبه منه انقدم الربا صريح
 في أن زيادة الدائق صحيحة عند محمد فينا في قول الجمع انه أجاز الخط وأبطل الزيادة أقول والذي يظهر لي أن
 ما قدمه الشارح عن الأخيرة عن محمد صريح في الفرق بينهما لا في عدمه لأن قوله ان وهبه منه انقدم الربا
 صريح في أن الزيادة بدون الهبة باطلة لأن الخط والزيادة في الثمن اوفى المبيع غير الهبة ولذا يلحقان بالعقد
 كما تقدم قبل فصل القرض فاذا اشترى بواحدة دراهم ودفع خمسة عشر فان جعل الخمسة زيادة في الثمن وقبل
 البائع ذلك في المجلس صح والتحق بأصل العقد ان كان المبيع قائما وان جعل الخمسة هبة لم تصر زيادة في الثمن
 بل تكون هبة مبتدأة فراجع لها شروط الهبة من الاقرار والتسليم سواء كان المبيع قائما ولا اذا علمت ذلك ظهر
 لك أن ما قدمه عن الأخيرة ليس من باب الزيادة في الثمن اوفى المبيع لانه جعله هبة مبتدأة حتى اشترط لها شرط
 الهبة وهو قوله وهذا ان ضررها الكسر الخ ومثله ما نقله ابن ملك عن الخلاصة فهذا صريح في انه لا يصح زيادة
 وانما يصح هبة بشرطها ولا مخالفة فيه لقول الجمع ان محمد أبطل الزيادة والماصل أن محمد أجاز هبة الخط دون
 الزيادة لكنه يجعل الخط هبة مبتدأة لاحاطة حقيقة للثا بفسد العقد كما مر وأما الزيادة فقد أبطلها لانها لو التحقت
 بالعقد أفسدته ولا يصح جعلها كناية عن الهبة لما رُفد أبطل الا اذا وهبه الزيادة صريحا ولذا قال في الأخيرة
 وانما جاز هذا الصنف لانه لو لم يجز انما لم يجز لمكان الربا فاذا وهب الدائق منه فقد انعدم الربا **ا هـ** هكذا يجب
 أن يفهم هذا المحل فافهم ثم لا يخفى أن هذا كله اذ لم تكن الزيادة مشروطة بكافة مناه عن الذخيرة فلو مشروطة
 ووقع العقد على الكل وجب نقض العقد لحق الشرع ولا تؤثر الهبة والاراء ابعدا لاسملاك كما ذكر تحريره عن
 القضية (قوله وعليه) اى على ما فهمه من التناهي بين العبارات المذكورة وعلمت عدمه وأن الزيادة انما تصح
 اذا صرح بكونها هبة فتكون هبة بشرطها ومع عدم التصريح فهي باطلة وهو الذى في الجمع (قوله فيفسد)
 لأن الزيادة والخط يعثمان عنده على حقيقة ما لا معنى الهبة واذا صح التحاق بأصل العقد فيفسد لعدم التساوي
 (قوله وعلمته) العلة لغة المرض الشاغل واصطلاحا ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة وتماه في الجهر
 (قوله اى علمه تحريم الزيادة) كذا افسر الضمير في الفتح وهو اولى من قول بعضهم اى علمه الربا لانه وان كان هو
 المذكور سابقا لكنه يحتاج الى تقدير مضاف وهو لفظ تحريم فافهم وأراد بالزيادة الحقيقية كما في قوله بعده اى
 الزيادة وأما كون المراد بها هنا ما يشعل الحكمية وهي الاجل فنه أن المصنف لم يدخلها في التعريف كما بيناه
 فالمتبادر اذ ارادة الزيادة المعروفة وهي الحقيقية وأيضاً فان قوله القدر مع الجنس يحتص بالحقيقة لأن علم الحكمية
 أحدهما كما بينه بعده فقد عرف الحقيقة وبين علمها لكونها هي المتبادرة عند الاطلاق ثم ذكر علم الحكمية
 تنجماً للقائدة فافهم (قوله المعهود بكيل أو وزن) أشار الى ما في الحواشي السعدية من أن ألق في القدر للعهد
 وبه اندفع ما في الفتح من اعتراضه على الهداية بشموله الذرع والعذ لكن الاولى أن يقول وعلمته البكيل أو الوزن
 لكونه أوضح ولتلازم ما ذكره عن ابن كمال (تنبيه) ما نسب الى الرطل فهو وزني قال في الهداية معناه
 ما يباع بالاراق لا يندرت بطريق الوزن حتى يحتسب ما يباع بها وزناً بخلاف سائر المكاييل **ا هـ** قلت
 وليس المراد بالرطل والاراق معناهما المتعارف بل المراد بالرطل كل ما يوزن به والاراق الواويع التي يوضع فيها
 الدهن ونحوه وتقدر بوزن خاص مثل كوز الزيت في زماننا فانه يباع الزيت به وبحسب بالوزن هكذا يفهم من
 كلامهم وعليه فالاراق جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ لانها يحفظ بها المائع ونحوه لتعسر وضعه في الميزان
 بدونها ولذا قال الخبر الرملى على هذا الزيت والسمن والعسل ونحوها موزونات وان كلفت بالواوعين لا اعتبار
 الوزن فيها **ا هـ** (قوله بالاند) اى مع فتح النون (قوله فلم يجز الخ) ترك التفرع على التفضل لظهوره ط اى
 كبيع قفيز بتر بقفيز منه حالا (قوله متساويا) أما اذا وجد التضاضل مع النساء فالحرمة للتفضل لا تأده
 ابن كمال ط (قوله وأحدهما نساء) اى ذنوسا والمجلة حالة قال ط فلو كان كل نسبة يحرم أيضا لانه مع
 الكالى بالكالى ابن كمال اى النسبة بالنسبة كمال ثم اعلم أن ذكر النساء للاحتراز عن التأجيل لأن القبض

قال وفي الخلاصة لو باع درهما
 بدرهم وأحدهما أكثر وزناً خالته
 زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم
 ولو باع قطعة لحم بلحم أكثر وزناً
 فهو هبة الفضل لم يجز لانه هبة
 مشاع يقسم قلت وما قدمنا عن
 الأخيرة عن محمد صريح في عدم
 الفرق بينهما وعليه فالكل من
 الزيادة والخط والعقد صحيح عند
 محمد وكذا عند الامام سوى العقد
 فيفسد لعدم التساوي فليحفظ
 فاني لم أر من نبه على هذا (وعلمته)
 اى علمه تحريم الزيادة (القدر)
 المعهود بكيل أو وزن (مع الجنس)
 فان وجد احرم الفضل اى
 الزيادة (والنساء) بالند التأخير
 فلم يجز بيع قفيز بقبفيز منه متساويا
 وأحدهما نساء

في المجلس لا يشترط الا في الصرف وهو بيع الاثنان بعضهما بعضا اما ما عداه فاقتراب شرط فيه التعين دون
التفاضل كما يأتي (قوله كهروي - يروين) الاولى أن يزيد نسيئة كما عرفت في الصرف وغيره ليكون مثالا للحل الفضل
والنساء بسبب فقد القدر والجنس فان الثوب الهروي والثوب المروزي يسكون اراء جنسان كما يعلم مما يأتي
وليسا بمكيل ولا موزون (قوله لعدم العلة الخ) لان عدم العلة وان كان لا يوجب الحكم لكن اذا اتحدت العلة
لزم من عدمها العدم لا بمعنى انها تؤثر العدم بل لا يثبت الوجود لعدم علة فيبقى عدم الحكم وهو عدم الحرمة
فبما نحن فيه على عدمه الاصل - واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقا الاباحة الا ما اخرج به الدليل
كان الثابت الحل فتح (قوله اى القدر وحده) كالخطة بالشعر (قوله اوالجنس) اى وحده كالهروي
بهروي مثله (قوله حل الفضل الخ) فيحل كثر بر بكري شعرا لا هروي بهروين حالوا ولمو جلال محل
والحاصل كما في الهداية أن حرمة ربا الفضل بالوصفين وحرمة النساء بأحدهما (قوله ولومع التساوي)
مباغة على قوله وحرم النساء فقط ح (قوله لوجود الجنسية) فيه أن علة الحكم هنا عدم قبول العبد التأجيل
لا وجود الجنسية فلو مثل ببيع هروي بمثل لكان اولي ح (قوله واستثنى في الجمع الخ) وكذا في الهداية
حيث قال الا انه اذا اسلم النقود في الزعفران ونحوه اى كالقطن والحديد والنحاس يجوز الخ قال في الفتح فان
الوزن فيها يختلف فانه في النقود بالمقابل والدرهم الصنعات وفي الزعفران بالانماء والقبان وهذا اختلاف
في الصورة بينهما وبينهما اختلاف آخر معنوي - وهو أن النقود لا تتعين بالتعين والزعفران وغيره يتعين وآخر
حكمي - وهوانه لوباع النقود موازنة وقضاه كان له بها قبل الوزن وفي الزعفران ونحوه بشرط إعادة الوزن
فاذا اختلفا اى النقود ونحو الزعفران في الوزن صورة ومعنى وحكام يحسمهما القدر من كل وجه ثم ضعف في
الفتح هذه الفروق وقال ان الوجه ان يستثنى اسلام النقود في الموزونات بالاجماع كيلا ينسد أكثر ابواب العلم
وسائر الموزونات غير النقد لا يجوز أن تسلم في الموزونات وان اختلفت اجناسها كالاسلام حديدي فطن وزيت
في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من أن يكون وزينا بالصنعة الا في الذهب والنضة فلواسلم سيفا فمما يوزن جازا الا في
الحديد لان السيف خرج من أن يكون موزونا ومنعه في الحديد لاتحاد الجنس وكذا يجوز بيع افاء من غير
النقد من مثله من جنسه يداسد نحاسا كان أو حديدا وان كان أحدهما اقل من الآخر بخلافه من الذهب
والنضة فانه يجري فيها ربا الفضل وان كانت لاتاع وزنا لان الوزن منصوب عليه فيهما فلا يتغير بالصنعة
فلا يخرج عن الوزن بالعادة (قوله ونقل ابن الكمال) عبارة ابن الكمال وعلة الكيل أو الوزن مع الجنس
لم يقل القدر مع الجنس لان القدر مشترك بين المكيل والموزون فعلى تقدير ما ذكر يلزم أن لا يجوز اسلام الموزون
في المكيل لان أحد الوصفين محرم للنساء وقد نص على جواز اسلام الخطة في الزيت اه وكسب في الهامش
أن المسألة مذمورة في غاية البيان اه قلت وحاصل ما ذكره انه لو عبر بالقدر ثم قال وان وجد أحدهما الخ
لا فادخول اسلام الموزون في المكيل لانه قد وجد القدر وان كان مختلفا بخلاف ما لو عبر بالمكيل أو الوزن اى
بأواني لحد الشيشين فانه لا يشمل القدر المختلف لكن فيه أن لفظ القدر مشترك كما قال ولا يجوز استعماله في
كلام معنيه عندنا فاذا ذكر لا بد أن يراد منه اما الكيل وحده أو الوزن وحده فبساوى التعبير بالمكيل أو الوزن
الا أن بدى أن القدر مشترك معنوي لا تنقلى تأمل (قوله ومفاده) اى مفاد ما ذكر من جواز اسلام منقود
في موزون واسلام الخطة في الزيت فانه قد وجد في الاول القدر المتفق وفي الثاني القدر المختلف فانهم (قوله
فليحترز) يحترز ما أفاده عقبه من أن المراد بقوله وعلة القدر هو القدر المتفق كبيع موزون بموزون أو مكيل
بمكيل بخلاف المختلف كبيع مكيل بموزون نسيئة فانه جائز ويستثنى من الاول اسلام منقود في موزون للاجتماع
كأكثر (قوله وقدمت في السلم الخ) بيان لتحريم المراد لكن اعترض بأن السلم سبأى بعد وهذا على نسخة قد تب
بالقاء والاخر بالتب وفي بعض النسخ قبة بالقاف اسم الكتاب المشهور وصاحب القبة قدم السلم اقول البيع
فصح قوله وقدمت في السلم (تنبيه) ما أفاده من أن حرمة النساء بالقدر المتفق مؤيد بآية الله تعالى ما كان من جواز
اسلام الخطة في الزيت لاختلاف القدر لكون الخطة مكبلا وزيت موزونا وبني ما أو لم الخطة في شعير
وزيت اى في مكيل وموزون وقد نص في كافي الحاشية على أنه لا يجوز عندهما ويجوز عند محمد في حصة الزيت
(قوله متفاضلا) اى ونسيئة وتركه لهما لوما فانه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل

(وان عدما) بكسر الدال من باب

علم ابن ملاء (حلا) كهروي

بهروين لعدم العلة فبقى على اصل

الاباحة (وان وجد أحدهما)

اى القدر وحده والجنس (حل)

الفضل وحرم النساء) ولومع

التساوي حتى لوباع عبدا بعد

الى أجل لم يجوز لوجود الجنسية

واستثنى في الجمع والدر اسلام

منقود في موزون كيلا ينسد أكثر

أبواب السلم ونقل ابن الكمال عن

الفاية جواز اسلام الخطة في

الزيت قلت ومفاده أن القدر

ما يفرضه لا يحترم النساء بخلاف

الجنس فليحترز وقد مر في السلم

أن حرمة النساء تتحقق بالجنس

وبالقدر المتفق قبة ثم فرغ على

الاصل الاقول بقوله (حرم بيع

كلى - ووزنى - بجنسه متفاضلا

ولو غير مطعوم)

الفضل ولا عكس **١٥ (قوله خلافاً للشافعي)** فإنه جعل العلة الطعم والثمة فماليس يطعمهم ولا غن فليس
 بروى **(قوله كيلي)** قديده احتراز عما إذا اصطلح الناس على بيعه جزاً فأفان التفاضل فيه جاز ومثله قوله
 وزنى فإنه احتراز عما إذا لم يتعارفوا وزنه وعن بعض أنواعه كالسيف **١٦ ح** أي فإن السيف خرج بالصنعة
 عن كونه وزناً فيجوز بيعه بجنسه متفاضلاً بشرط الحلول كما مر **(قوله ثم اختلاف الجنس الخ)** الأولى ذكر هذا
 عند قوله قبله وإن عد ما الخ لأنه لا ذكر هنا لاختلاف الجنس الآن يقال إن قوله بجنسه يستدعي معرفة
 ما يختلف به الجنس ليعلم ما يتحد به **(قوله كما بسطة الكيل)** حيث قال بعدما تقدم فالخطة والشعر جنسان
 خلافاً لما لك لأنهما مختلفان اسماً ومعنى وأفراد كل عن الآخر في قوله صلى الله عليه وسلم الخطة بالخطة
 والشعر بالشعر يدل عليه والأقال الطعام بالطعام والثوب الهروي والمروي جنسان لاختلاف الصنعة وقوام
 الثوب بها وكذا المروي المنسوج ينفذ دهرسان واللبد الارمني والطالقاني جنسان والفركله جنس واحد
 والحديد والرصاص والشبه اجناس وكذا غزل الصوف والشعر ولحم البقر والضأن والعنز والالية والهم
 ونجم البطن اجناس ودهن البنفسج والجبري جنسان والادهان المختلفة أصولها اجناس ولا يجوز بيع
 رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطبق لأن الطبيب زيادة **١٧** ملخصاً وسيد كرا الشارح أن الاختلاف
 باختلاف الأصل أو المقصود أو بتبدل الصفة ويأتي بيانه **(قوله متانلاً)** الشرط تحقق ذلك عند العقد في الفسخ
 لو تباعاً بمجازفة ثم كبل بعد ذلك فظهر امتساوين لم يجوز خلافاً لأن العلم بالسأوة عند العقد شرط الجواز **١٨**
 لكن ذكر في الجواز كابل الصراف عن السراج لو تباعاً بها بذهب أو فضة بفضة بمجازفة لم يجوز فان علم
 التساوي في المجلس ونفترق فاعن قبض صح **١٩** فيعمل الأول على ما إذا علم التساوي بعد المجلس تأمل **(قوله)**
 لامتفاضلاً صريحه وإن علم بالمقابلة بما قبله إشارة إلى أن المراد التماثل في القدر فقط لما قدمه في البيع الفاسد
 من أنه لا يصح بيع درهم بدروهم استوباً وزناً وصفة لكونه غير مفيد تأمل **(قوله وبلا معيار شرعي)** قال في
 الفسخ لما حصر والمعرف في الكيل والوزن أجازوا ما لا يدخل تحت الكيل بمجازفة كفضة بتفاحتين وحفنة
 بحفنتين لعدم وجود المعيار المعروف للمساواة فلم يتحقق الفضل ولهذا كان مضموناً بالقيمة عند الاتفاق لا بالتأمل
 ثم قال وهذا إذا لم يبلغ كل واحد من البدين نصف صاع فلو بلغه أحدهما لم يجوز حتى لا يجوز بيع نصف صاع
 فصاعاً بحفنة **٢٠** ثم رجع الحرمة مطبقاً وبأقبيانه **(قوله لم يقدّر المعيار بالذرة)** قال في الجواز ما لا يدخل
 تحت الوزن كالمذرة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحته جاز لعدم التقدير شرعاً لا يدخل تحت الوزن **٢١**
 وظاهر قوله كالذرة أنها غير قيد وبنيده قول المصنف وذرة من ذهب الخ فيشمل الذرتين والأكثر مما يوزن
 والظاهر أن الحبة معيار شرعاً فلو باع نصف درهم بنصف الحبة لم يجوز كما سأل في آخر الصرف فقد اعتبروا الحبة
 مقدراً شرعاً وفي الفسخ عن الاسرار ما دون الحبة من الذهب والفضة لاقية له **٢٢** ومقتضاه أن ما دون الحبة
 في حكم الذرة فالمراد بالذرة هنا ما لا يبلغ حبة فافهم **(قوله كحفنة)** بفتح المهملة وسكون الفاء مل الكفين
 كما في الصحاح والمقاييس لكن في المغرب والقاموس والطلبية والنهاية مل الكف قهستاني **(قوله ما لم يبلغ)**
 نصف صاع أي فإذا بلغ نصف صاع لم يصح بيعه بحفنة كما ذكرناه آنفاً عن الفسخ **(قوله وفلس بفلسين)**
 هذا عندهما وقال محمد لا يجوز ومبنى الخلاف على أن الفلوس الراجحة أعنان والأثمان لاتعين بالتعيين فصار
 عنده كبيع درهم بدروهمين وعندهما لما كانت غير أعنان خلقة بطلت تخميناً باصطلاح العقادين وإذا بطلت
 تعين بالتعيين كالعروض وتماه في الفسخ **(قوله بأعيانها)** أي بسبب تعيين ذات البدلين وتقدريتهما
 فالباء النسبية لا بمعنى مع كاطن فإنه حال ولم يجوز تنكراً صحتها كما تقرّر قهستاني قلت كون الباء النسبية بعد
 لأن قوله بأعيانها مشروط بحصة البيع لأسباب وكونها بمعنى مع لا يلزم كونه حالاً بل يجوز كونه صفة تأمل
(قوله أنه قدي في الكل) المتبادر من كلام الفسخ وغيره أنه قدي لقوله وفلس بفلسين وقد يقال يعلم أنه قدي للكل
 بالأولى لأنه إذا اشترط التعيين في مسألة الفلوس مع الاختلاف في بقائها أعناناً أو لا ففي غيرها بالأولى
 إذ لا خلاف في أن غيرها ليس أعناناً بل في حكم العروض فلا بد من تعيينها تأمل **(قوله فلو كانا)** أي البدلان
 وهذا بيان لمحتز قوله بأعيانها **(قوله لم يجوز اتفاقاً)** قال في الترمذيه غير أن عدم الجواز عند اتفاق تعينهما
 باق وإن تقابضا في المجلس بخلاف ما لو كان أحدهما فقط وقبض الدين فإنه يجوز كذا في المحيط **٢٣** وحاصله

خلافاً للشافعي (بخص) كيلي
 (وحديد) وزنى ثم اختلاف الجنس
 يعرف باختلاف الاسم الخاص
 واختلاف المقصود كما بسطه
 الكمال (وحل) يبيع ذلك (متانلاً)
 لامتفاضلاً (وبلا معيار شرعي)
 فان الشرع لم يقدّر المعيار بالذرة
 وبمادون نصف صاع (كحفنة
 بحفنتين) وثلاث وخمس ما لم يبلغ
 نصف صاع (وتفاحية بتفاحتين
 وفلس بفلسين) أو أكثر (بأعيانها)
 لو آخره لكان أولى لما في الترمذيه
 قدي في الكل فلو كانا غير معينين أو
 أحدهما لم يجوز اتفاقاً

أن الصواب ما لو كانا معينين وهو سأل المتن الخلافية وما إذا كانا غير معينين فلا يصح اتحافا مطلقا وما لو حين
أخذ البهائم دون الأسروفيه صورته أن قبض المعين منها صاع والأغلا وهذا مخالف لإطلاق المصنف الآتي
في قوله باع فلوسا عثها وأبقي تمامه (قوله وضة بيضتين) فنه أن هذا مما لم يدخله القدر الشرعي كالسلف
والسيفين والآلة والارتين بغوازة التفاضل لعدم حصول القدر الشرعي فهما وبحرم النساء لوجود الجنس
ط والجنوب أن قول المصنف وبلا معيار شرعي أعظم من أن يكون مما يمكن تقديره بالمعيار الشرعي
أولا فالعلة في الكل عدم القدر كإصرح به الزبلي وأقاده الشارح بعد فافهم (قوله وسف بيضتين الخ)
لأنه بالصنعة خرج عن كونه وزنا كما قد مناه عن الفتح (قوله وأناه بأثقل منه) أي إذا كان لا يساع وزنا
لما في الصوع من الخساسة باع إناه من حديد يجدان كان الأناه يساع وزنا تعتبر المساواة في الوزن والأغلا وكذا
لو كان الأناه من نحاس أو صفر باع بصفر اه (قوله فمتنع التفاضل) أي وإن كانت لا تباع وزنا لأن صورة
الوزن منصوب عليها في التقدير بالصنعة فلا تخرج عن الوزن بالعادة كما قد مناه عن الفتح (قوله
بما لا يدخل تحت الوزن) بيان لقوله وذرة أسارىه إلى ما قد مناه من أن الذرة غير قيد (قوله بثلها) أي
بثلي الذرة وفي بعض النسخ بصيغة المفرد الأولى أولى ولو انقضى لقوله خصة بختين الخ (قوله فجاز الفضل
الخ) فتفرع على جميع ما مر بيان أن وجه جواز الفضل في هذه المذكورات كونه غير مقدرة شرعا وإن اتحد
الجنس فقدت إحدى العلتين فلذا حل الفضل وحرم النساء ولم يصرح المصنف بالشرط الحلول لعلمه بما سبق
(قوله حق لواتني) أي الجنس (قوله فيل) الأولى إسقاط الفاء لأنه جواب لو (قوله مطلقا) أي
حالا ونسبة (قوله وصحح كاتقه الكال) مضادة أن الكال تقل تصبغه عن غيره مع أنه هو الذي بحث
ما يفيد تصبغه فإنه ذكر ما مر من عدم التقدير شرعا بل دون نصف صاع ثم قال ولا يستمكن التناظر إلى هذا
بل يجب بعد التعليل بالتصديق لصيانة أموال الناس تحريم التفاحية بالتفاحين والخفنة بالمخضين أثمان كان
مكاييل أصغر منها كما في ديواننا من وضع ربع القدر وغن القدر المصري فلا تملك وكون الشرع لم يقدر بعض
المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالكمفارات وصدقة الفطر باقل منه لا يستلزم أهدار التفاوت المتفق
بل لا يصلح بعد تيقن التفاضل مع تيقن تحريم أهداره ولقد أعجب غاية العجب من كلامهم هذا ورؤي المعلى عن
محمد أنه ذكره القرة بالقرتين وقال كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام اه فهذا كما تزي تصحيح لهذه الرواية
وقد نقل من بعده كلامه هذا وأقره عليه كصاحب الجروا والنهر والمخ والشربلية والمقدسي (قوله كبر
وشعر الخ) أي كهذه الأربعة والذهب والفضة فالكفاف في الموضوعين استقصائية كقلى الدر المتقى (قوله
لا يتغير أبدا) أي سواء وافقه العرف أو صار العرف بخلافه (قوله ولومع التساوى) أي التساوى وزنا في
الحنطة وكبلا في الذهب لاحتمال التفاضل بالمعادار المنصوص عليه أما لو علم تساوى ملقى الوزن والكيل معاجاز
ويكون المنظور إليه هو المنصوص عليه (قوله لأن النص الخ) يعنى لا يصح هذا البيع وإن تغير العرف
فهذا في الحقيقة لتعليل لجوب أتباع المنصوص قال في الفتح لأن النص أقوى من العرف لأن العرف جاز
أن يكون على باطل كتعارف أهل زماننا في إخراج الشموع والسر إلى المقابر ليس إلى العيد والنص بعد ثبوته
لا يحقل أن يكون على باطل ولأن حجة العرف على الذين تعارفوه والتموه فقط والنص حجة على الكل فهو
أقوى ولأن العرف إنما صرحه بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم مارأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
اه (قوله وما لم ينص عليه) كغير الأشياء الستة (قوله حل على العرف) أي على عادات الناس
في الأسواق لأن ما في العادة دلالة على الجواز فقامت عليه للحدث فتح (قوله وعن الثاني) أي عن
أبي يوسف وأقاده أن هذه رواية خلاف المشهور عنه (قوله مطلقا) أي وإن كان خلاف النص لأن النص
على ذلك الكيل في الشيء أو الوزن فيما كان في ذلك الوقت إلا أن العادة إذا كان كذلك وقد تبدلت فتبدل
الحكم وأوجب بأن تقريره صلى الله عليه وسلم ما ياهم على ما تعارفوا من ذلك بمنزلة النص منه عليه فلا يتغير
بالعرف لأن العرف لا يعارض النص كذا وجه اه فتح (قوله ورجحه الكال) حيث قال عقب ما ذكرناه
ولا يخفى أن هذا الإيتم بأبي يوسف لأن قصاره أنه كصه على ذلك وهو يقول يصار إلى العرف الطارى بعد النص
بناء على أن تغير العادة يستلزم تغير النص حتى لو كان صلى الله عليه وسلم جياض عليه اه ونظامه فيه وسأله

(وقرة بقرتين) ويضة بيضتين
وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين
ودواة بدواتين وأناه بأثقل منه
مالم يكن من أحد التقديرين فمتنع
التفاضل فتح وارة بارتين وذرة
من ذهب وضة مما لا يدخل تحت
الوزن بثلها) فجاز الفضل
أفقد القدر وحرم النساء لوجود
الجنس حتى لواتني كخنة بر بخصتي
شعر فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم
الكل محمد وصحح كاتقه الكال
(ومافص) الشارح على كونه
ككليا) كبر وشعر وقر وعل
(أو وزنا) كذهب وضة (فهو
كذلك) لا يتغير (أبداهم يصح بيع
حنطة بحنطة وزنا كالأوباع ذهباً
بذهب أو فضة بفضة ككلا) ولو
(مع التساوى) لأن النص أقوى
من العرف فلا يترك الأقوى بالأدنى
(وما لم ينص عليه حل على العرف)
وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا
ورجحه الكال

مطله

في أن النص أقوى من العرف

فوجه قول أبي يوسف ان المعتبر العرف الطارى بأنه لا يخالف النص بل يوافقه لأن النص على كيلة الاربعة ووزنية الذهب والفضة مبنى على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من كون العرف كذلك حتى لو كان العرف اذ ذاك بالعكس لورد النص موافقاً له ولو تغير العرف في حياته صلى الله عليه وسلم لنص على تغير الحكم ولمصلحة أن النص معلول بالعرف فيكون المعتبر هو العرف في أى زمن كان ولا يخفى أن هذا فيه تقوية لقول أبي يوسف فافهم (قوله وخرج عليه سعدى افندى) أى في حواشيه على العناية ولا يتخص هذا بالاستقراض بل مثله البيع والاجارة اذ لا بد من بيان مقدار الثمن أو الأجرة الغير المشار اليهما ومقدار الوزن لا يعلم بالعد كالعكس وكذا حال العلامة البركوى في أواخر الطريقة المجدية انه لاجل انه لا التمسك بالرواية الضعيفة عن أبي يوسف لكن ذكر شارحها سبدي عبد الغنى النابلسى ما حاصله أن العمل بالضعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نحن نقول اذا كان الذهب والفضة مضروبين فذكر العدة كناية عن الوزن اصطلاحاً لأن لهما وزن مخصوصاً ولذا انقش وضبط والتقصان الحاصل بالقطع أمر جزمى لا يبلغ المعيار الشرعى وأيضاً فالدرهم المقطوع عرف الناس مقداره فلا يشترط ذكر الوزن اذا كان العدد دالاً عليه وقد وقع في بعض العبارات ذكر العدة بل الوزن حيث عبر في زكاة درر الجارب عشرين ذهاباً وفي الكثرة عشرين ديناراً بدل عشرين مثقالاً اه ملخصاً وهو كلام وجهه ولكن هذا ظاهر فيما اذا كان الوزن مضبوطاً بأن لا يزيد ديناراً على دينار ولا درهم على درهم والواقع في زماننا خلافه فان النوع الواحد من أنواع الذهب أو الفضة المضروبين قد يختلف في الوزن كالجهادى والعدلى والغازى من ضرب سلطان زماننا أيده الله فاذا استقرض مائة دينار من نوع فلا بد أن يوفى بدلهامائة من نوعها الموافق لها في الوزن أو يوفى بدلهامائة اعداداً وأما بدون ذلك فهو وبالانه مجازفة والظاهر أنه لا يجوز على رواية أبي يوسف أيضاً لأن المتبادر عما فقهنا من اعتبار العرف الطارى على هذه الرواية أنه لو تعرف تقدير المكيال بالوزن وبالعكس اعتبر ما لو تعرف الغاء الوزن أصلاً كما في زماننا من الاقتصار على العدد بلا نظر الى الوزن فلا يجوز لأعلى الروايات المشهورة ولا على هذه الرواية لما يلزم عليه من ابطال نصوص التساوى بالكيل أو الوزن المتفق على العمل بها عند الأئمة المجتهدين نعم اذا غلب الغش على النقود فلا كلام في جواز استقراضه اعداداً بدون وزن اتباعاً للعرف بخلاف بيعها بالنقد والخالصة فانه لا يجوز الا وزناً كما سيأتى في كتاب الصرف ان شاء الله تعالى وتتمام الكلام على هذه المسألة مبسوط في رسالتنا نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله ويبيع الدقيق الخ) لاجابة الى استخراجه فقد وجد في الغائبية عن أبي يوسف أنه يجوز استقراضه وزناً اذا اتعارف الناس ذلك وعليه الفتوى اه ط وفي التارخانية وعن أبي يوسف يجوز بيع الدقيق واستقراضه وزناً اذا اتعارف الناس ذلك استحسنت فيه اه ونقل بعض المحشين عن تلقى المحبى أن يبيع وزناً جائز لأن النص عين الكيل في الخطة دون الدقيق اه ومقتضاه انه على قول الكل لأن ما لم يرد فيه نص يعتبر فيه العرف اتفاقاً لكن سنذكر عن الفتح أن فيه روايتين وأنه في الخلاصة جزم برواية عدم الجواز (قوله يعنى بمثله) المراد من التخرج على هذه الرواية بيع الدقيق وزناً بمثله احترازاً عن بيعه وزناً بالدرهم فانه جائز اتفاقاً كما في الذخيرة ونصه قال شيخ الاسلام وأجمعوا على أن ما ثبت كيلة بالنص اذا بيع وزناً بالدرهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص (قوله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس) ظاهراً بغير غيره أن هذا في السلم في المنع عن الجرواً بالاسلام في الخطة وزناً فقهه روايتان والفتوى على الجواز لأن الشرط مكنه معلوم وفي الكافي الفتوى على عادة الناس اه قال في النهر وقول الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضى أنهم لو اعتادوا أن يسلموا فيها كيلاً أو أسلم وزناً لا يجوز ولا يبيع ذلك بل اذا اتفقا على معرفة كيل أو وزن شئ أن يجوز لوجود الصحيح واتقاء المانع كذا في الفتح اه والحاصل أن عدم جواز الوزن في الاشياء الاربعة المتصوص على انها مكيال انما هو فيما اذا بيعت بمثلها بخلاف بيعها بالدرهم كما اذا أسلم درهم في خطه فانه يجوز تقديرها بالكيل أو الوزن وظاهر الكافي وجوب اتباع العادة في ذلك وما يجتهد في الفتح ظاهر ويؤيده ما فقهنا من اتفاقنا عن الذخيرة (قوله بجرواً فقهه المصنف) الظاهر أن مراده بهذا تقوية كلام الكافي وأنه لم يرش بمذكرة في النهر عن الفتح لكن علمت ما يؤيده (قوله والمعتبر تعيين الروى في غير الصرف) لأن غير الصرف تعيين

مطلب
في استقراض الدراهم عدداً

وخرج عليه سعدى أقضى
استقراض الدراهم عدداً ويبيع
الدقيق وزناً في زماننا يعنى بمثله
وفي الكافي الفتوى على عادة
الناس بجرواً فقهه المصنف
(والمعتبر تعيين الروى في غير
الصرف)

بالتعيين وتمكن من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالتياب أي إذا بيع ثوب بثوب بخلاف الصرف لأن القبض
 شرط فيه للتعين فإنه لا يتعين دون القبض هكذا في الاختصار وحاصله أن الصرف وهو ما وقع على جنس
 الائتمان ذهباً وفضة بنفسه وبخلافه لا يحصل فيه التعيين إلا بالقبض فإن الائتمان لا يتعين على كره الإيهام ولذا كان
 لكل من العاقدتين تبدلها ما غير الصرف فإنه يتعين بمجرد التعيين قبل القبض (قوله وصوغ ذهب وفضة)
 عطف خاص على عام فإن المصوغ من الصرف كما صرح به الشارع في بابه وكأنه خصه بالذ كره دفع ما تروهم
 من خروجه عن حكم الصرف بسبب الصنعة (قوله حتى لو باع الخ) قال في البريانية كما ذكره الأسيدي
 بقوله وإذا تباعا كيليا بكيلى أو وزنًا بوزن كلاًهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين فإن البيع لا يجوز
 حتى يكون كلاًهما عيناً أصف إليه العقد وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجوداً في ملكه والتفاضل
 قبل الافتراق بالآبدان ليس بشرط بل بوازله إلا في الذهب والفضة ولو كان أحدهما عيناً أصف إليه العقد والآخر
 ديناً موصوفاً في الذمة فإنه يتقرر أن الدين منهما ثمن والعين مبيعاً جازاً لبيع بشرط أن يتعين الدين منهما ما قبل
 التفريق بالآبدان وإن جعل الدين منهما مبيعاً لا يجوز وإن أحضره في المجلس والذي ذكره الباء ثمن وما لم يدخل
 فيه الباء مبيع ويسانه إذا قال بعتك هذه الخطة على أنها فقير بفقير خطة جيدة أو قال بعت منك هذه
 الخطة على أنها فقير بفقير من شعر جيد فالبيع جائز لأنه جعل العين منهما مبيعاً والدين الموصوف ثمناً ولكن
 قبض الدين منهما ما قبل التفريق بالآبدان شرط لأن من شرط جواز هذا البيع أن يجعل الافتراق عن عين بعين
 وما كان ديناً لا يتعين إلا بالقبض ولو قبض الدين منهما ثم تفترقا جازاً لبيع قبض العين منهما ولم يقبض ولو قال
 اشتريت منك فقير خطة جيدة فهذا الفقير من الخطة أو قال اشتريت منك فقيرى شعر جيد فهذا الفقير
 من الخطة فإنه لا يجوز وإن أحضر الدين في المجلس لأنه جعل الدين مبيعاً فأرثاً ما ليس عنده وهو لا يجوز
 اهـ ح (قوله خلافاً للشافعي في بيع الطعام) أي كل مطعوم خطة أو شعير أو طم أو فاكهة فإنه يشترط
 فيه التقاض وتما في الفتح (قوله وجيد مال الربا ورديته سواء) أي فلا يجوز بيع الجيد بالردى عما فيه
 الربا المثل بمثل لأهدار التفاوت في الوصف هـ داية (قوله لأحقوق العباد) عطف على مال الربا قال
 في المنع قد يقال الربا لأن الجوده معتبرة في حقوق العباد فإذا أنصف جيد الزمه مثله قدراً وجوده أن كان مثلياً
 وقيته أن كان قيسياً ولكن لا تستحق أي الجوده باطل ساق عقد البيع حتى لو اشترى خطة أو شياً فوجده
 ردياً بلا عيب لا يردّه كافي الجرم عزاً إلى صرف المحط اهـ ح أي لأن العيب هو العارض على أصل الخلقة
 والجوده أو الرداء في الشيء أصل في خلقه بخلاف العيب العارض كالسوس في الخطة أو عصفها له الردية
 لا بالرداء إلا باشتراط الجوده كما قد منسبانه في خيار العيب (تنبيه) أراد بحقوق العباد ما ليس من
 الأموال الربوية أي ما لا يجمعها قدر وجنس ولا يتقيد ذلك بالآلاف ولذا قال اليرى قيد بالأموال الربوية
 لأن الجوده في غيرها لها قيمة عند المقابلة بجنسها كمن اشترى ثوباً جيد بثوب ردى وزيادة درهم باراً الجوده
 ككان ذلك جائزاً كما في الذخيرة اهـ (قوله إلا في أربع الخ) فيه أن هذه الأربعة من حقوق العباد أيضاً
 وإن كان المراد من حقوق العباد خصوص الضمان عند التعدي فالمناسب أن يذكره مع الأربع ويقول
 إلا في خمس ثم إن الأولى ذكرها في الجرم بحثاً فإنه قال وتعتبر أي الجوده في الأموال الربوية في مال اليتيم فلا يجوز
 للوصى بيع فقير خطة جيدة بفقير ردى وينبغي أن تعتبر في مال الوقف لأنه كاليتيم ثم قال وفي حق المربض
 حتى تنفذ من الثلث وفي الرهن انكسر عند المرتن ونقصت قيمته فإن المرتن يضمن قيمته ذهباً ويكون
 رهناً عنده اهـ قلت والقلب بضم الصاد فيكون اللام ما ليس في الذراع من فضة جمعة قلبه كقرطه وقرطه
 وهي الخلق في الأذن فإن كان من ذهب فهو السوار كما في اليرى عن شرح التلخيص للخللاط وقوله
 فإن المرتن يضمن قيمته ذهباً فإنه أن ضمان القيمة انما يكون من خلاف جنسه إذ لو ضمن قيمته فضة وهي أكثر
 من وزنه بسبب الصياغة يلزم الربا ولو ضمن مثل وزنه يلزم إبطال حق المالك في تعينه القيمة من خلاف الجنس
 أعمال الحق الشرع وحق العبد وليس هذا خاصاً بقلب الرهن بل مثله كل مثلي تعيب بفساد أو نحوه فإنه يضمن
 بقيته من خلاف جنسه كما قد منسبانه في باب خيار الشرط فهذا هو المكان للخيار للمشتري وهما في يده ولا يلزم
 قبض القيمة قبل التفريق لأنه صرف حكم لا حقيقة كما سنده كره في الصرف وبما قرأه علم أن استثناء هذه

ومصوغ ذهب وفضة (بلا شرط
 تقاض) حتى لو باع برابرة
 بعينهما وشتر فاقبل القبض جاز
 خلافاً للشافعي في بيع الطعام
 ولو أحدهما ديناً فإن هو الثمن
 وقبضه قبل التفريق جاز ولا
 كسبه ما ليس عنده سراج
 (وجيد مال الربا) لأحقوق العباد
 (ورديته سواء) إلا في أربع مال
 وقف وقيم ومربض وفي القلب
 الرهن إذا انكسر أشياء
 (باع فلو ساء بطلها أو بدراهم
 أو بدنانير)

المسائل من اهدار الجوده بآيات اعتبارها الفاهول راعاه حق الهند لكن على وجه لا يؤدي الى ابطال حق
 الشرع فقل انه يفهم من استثنائها انه يجوز للوصي بيع قفيز جيد بقفيز رديين نظر الجوده المعتره في مال
 التيم ونحوه من بقية المسائل وهو خطأ للزوم الربا غير وارد لان المراد انه لا يجوز اهدار الجوده في مال التيم
 ونحوه حتى لا يجوز للوصي بيع قفيزه الجيد بقفيز ردي ولا يلزم من اعتبار اهدار الحقين اهدار الحق الاخر
 فانغم تحقيق هذا المخل (قوله فان نقد أحدهما بازاله) نقل المسألة في البحر عن المحيط لكنه وقع فيه تحريف
 حيث قال وان تفرقا بلا قبض أحدهما جاز وصوابه لم يجز كما عبر الشارح ونبه عليه الرمي ثم انه نقل في الصريحه
 عن الذخيرة في مسألة بيع فلس فلسين بأعينهما أن مجداذكرها في صرف الاصل ولم يشترط التقاض وذكري
 الجامع الصغير ما يدل على انه شرط ففهم من لم يصحح الثاني لان التقاض مع التعيين شرط في الصرف وليس به
 ومنهم من صححه لان الفلوس لها حكم العروض من وجه وحكم العن من وجه فجازا للتفاضل للاقول واشترط
 التقاض الثاني ٥٦ وأنت خبير بأن لفظ التقاض يفيد اشتراطه من الجانبين فقوله فان نقد أحدهما جاز قول
 ثالث لكن تعيين حل مافي الاصل على هذا فلا يكون قول آخر لاق مافي الاصل لا يمكن حله على انه لا يشترط
 التقاض ولو من أحد الجانبين لانه يكون اقترافا عن دين بدين وهو غير صحيح فتعين حله على أنه لا يشترط منهما
 جميعا بل من أحدهما فقط فصاير الحاصل أن مافي الاصل يفيد اشتراطه من أحد الجانبين ومافي الجامع اشتراطه
 منهما ثم ان الذي مر اشتراط التعيين في البديلين أو أحدهما مع القبض في المجلس فلو غير معين لم يصح وان
 قبضا في المجلس فقوله للمامرفيه نظر (تنبيه) سئل الحانوق عن بيع الذهب بالفلوس نسيئة فاجاب بأنه يجوز
 اذا قبض احد البديلين لمافي البرازية لو اشترى مائة فلس بدينار فكفي التقاض من احد الجانبين قال ومثله
 ما لو باع فضة أو ذهباً بالفلوس كافي البحر عن المحيط قال فلا يفتقر بمافي تساوي قارئ الهدياية من انه لا يجوز بيع
 الفلوس الى أجل بذهب أو فضة لقولهم لا يجوز اسلام موزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه مبيعاً كزعفران
 والفلوس غير مبيعة بل صارت أعنانا ٥٧ قلت والجواب حل مافي فتاوى قارئ الهدياية على ما دل عليه كلام
 الجامع من اشتراط التقاض من الجانبين فلا يعترض عليه بمافي البرازية المعمول على مافي الاصل وهذا حسن
 مما أجاب به في صرف النهر من أن مراده بالبيع السلم والفلوس لها شبهة بالتيم ولا يصح السلم في الاثمان ومن حيث
 انها معرض في الاصل امكنني بالقبض من أحد الجانبين تأمل (قوله فيجوز كفيما كان) اي سواء كان
 اللعم من جنس ذلك الحيوان أو لا مساو بالمافي الحيوان اولا نهر (قوله أو مانسيئة فلا) لانها ان كانت في
 الحيوان أو في اللعم كان مسلما وهو في كل منهما غير صحيح نهر (قوله وشرط مجرد زيادة الجاهل) قال في النهر
 وقال محمد ان كان بغير جنسه كليم البقر بالشاة الحية جاز كفيما كان وان كان بجنسه كليم شاة بشاة حية فلا بد
 أن يكون اللعم المفترز أكثر من الذي في الشاة لتكون الشاة بمقابلته مثله من اللعم وباق اللعم بمقابلته السقط (قوله
 ولو باع مذبوحه بجملة) قال في النهر أما على قولهما فظاهر وأما على قول محمد فلا نه لحم بلحم وزيادة اللعم
 في احدهما مع سقطها بازا السقط ٥٨ والظاهر أنه يقال ذلك في المذبوحة بالمذبوحة ط (قوله وكذا
 المسلوختين) اي وكذا بيع المسلوختين فضبه حذف المضاف وإشياء المضاف اليه على اعرابه (قوله عن
 السقط) يقتضين قال في الفتح المراد به ما يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والملاق والجلد والاكارع ٥٩ (قوله
 كرباس) بكسر الكاف ثوب من التطن الأبيض قاموس (قوله كفيما كان) منسوبا ومتفاضلا ٥٦ ح
 (قوله لا خلافا فيهما جنسا) لانه وان اتحد الاصل فقد اختلفت الصفة كالخطه والنخز وذلك اختلاف
 جنس كما سيأتي وعله في الاختيار باختلاف المقصود والمعار (قوله في قول محمد) وقال أبو يوسف لا يجوز
 الامتناسوا بجر وأعاد أن بيع الكرباس بالتطن لا خلاف فيه وبه صرح في الاختيار قلت لان القطن يصير
 غزوا ثم يصير كرباسا فالغزل أقرب الى القطن من الكرباس فلذا ادعى أبو يوسف الجاهلية بين الغزل والقطن لا بين
 الكرباس والقطن (قوله وهو الاصح) والفتوى عليه كما في الاختيار وفي البحر أنه الاظهر (قوله
 وفي القنية) اي عن أبي يوسف (قوله لانهما ليسا بموزونين) اي لانهما موزون فقط وهو الغزل فلم
 يجبهما القدر بغيا ببيع أحدهما بالآخر متفاضلا وقوله ولا جنس اي بل هما جنس واحد لانهما من أجزاء
 القطن فلذا اعيد بقوله يدايد فيجر النساء لاتحاد الجنس ويظهر لى أن مافي القنية محمول على ثياب يمكن نقضها

فان نقد أحدهما جاز وان تفرقا
 بلا قبض أحدهما لم يجز للمامر
 (كجاء ببيع لحم بجهنم ولو لم
 جنسه) لانه بيع الموزون بماليس
 موزون فيجوز كفيما كان بشرط
 التعيين أما نسيئة فلا وشرط محمد
 زيادة الجاهل ولو باع مذبوحه
 بجملة أو بذبوحه جاز اتفا وكذا
 المسلوختين ان تساوا وزنا ابن
 مالك وأراد بالمسلوخة المفصولة
 عن السقط ككرش وأمعاء
 بجر (و) كما جاز ببيع (كرباس
 بطن وغزل مطلقا) كفيما كان
 لا خلافا فيهما جنسا (كبيع قطن
 بغزل) القطن (في) قول محمد وهو
 (الاصح) حاوي وفي القنية لأبى
 بغزل قطن بدياب قطن يدايد لانها
 ليسا بموزونين ولا جنسين وكذلك
 قطن كل جنس يشابه اذا الموزون

لكن لا يتبع وزنا كاتمه آخر افظهر اتحاد الجنس نظر التابعد النقص وحسنه فلا يتخالف قول الشارح في بيع الكرباس بالفضن لاختلافهما جنسا لان الكرباس بالنقص يعود غزلا لا قننا فاختلاف الجنس بعد النقص في صورة بيع الكرباس بالفضن موجود لان القطن مع الغزل جنسان على ما هو الاصح بخلافه في صورة بيعه بالغزل ويدل على هذا الجمل قوله في التنازلية عن الغباية ويحوز بيع الثوب بالغزل كيفما كان الاثواب يوزن وينقص اه فانهم (قوله خلافا للحنيني) حيث قال وزنا وكأته سبق فلم ح (قوله في الحال) متعلق بقوله متائلا (قوله لا المال) بهذا الممزة اي لا يعتبر التماثل بعد الحذف (قوله خلافا لهما) راجع لقوله اوبتر وقوله ما قالت الائمة الثلاثة اما بيع الربط بالربط فهو جائز بالاجماع كما في النهر وغيره (قوله لم يميز انفاقا) لان المجازفة والوزن لا يعم هما المساواة كلالا لان أحدهما قد يكون أنقل من الآخر وزنا وهو انقص كلالا فاده ط (قوله اوبتر) فيه الاختلاف السابق وقيل لا يجوز انفاقا بجر وجكي في الفتح فيه قولين آخرن الجواز انفاقا ولو لم يوزن عندهما بالاعتبار كالترب بالزيتون (قوله كذلك) اي في الحال لا المال اه ح وهذا بالنظر الى عبارة الشرح أعما على عبارة المتن فالإشارة الى قوله متائلا فافهم (قوله ككتين ورتان) وكشمش وجوز وكثيرى واجاص فتح (قوله يباع برطها برطها الخ) بفتح الراء وسكون الطاء خلاف السابى وهذا تصريح بوجه التشبه المقاد من قوله وكذا وهذا على الخلاف المار بين الامام ومالك حبه (قوله بمثل) اي برطها برطاب اومبلا بملول وقوله وبالباس اي رطبا يابس اومبلا يابس فالصود أربع كما في الغباية (قوله منقوع) الذي في الهداية والدرر وغيرهما منقوع وفي العزيمة عن المغرب المنقوع بالفتح لا غير من أنقع الزبيب في الخابية اذا ألقاه بيل وتخرج منه الخلاوة اه (قوله خلافا للمجد) راجع لما ذكر في قوله ككيس بر الى هنا كما في الفتح وذكر أيضا أن الأصل أن محمدا اعتبر المائلة في أعدل الأحوال وهو المال عند الحنفاء وهما اعتبارها في الحال الآن أن أبا يوسف ترك هذا الأصل في بيع الربط بالقر لحدith انتهى عنه ولا يطبق به إلا ما في معناه قال الحلواني الرواية مخضوطة عن محمد أن بيع الخطة المبلولة بالياصة انما لا يجوز اذا انتفت أمانا ذلت من ساعها يجوز بيعها بالياصة اذا نساها كلالا (قوله وفي الغباية الخ) بيان لصاط فيما يجوز بيعه من المتجانسين المتفاوتين وما لا يجوز وأورد على الأصل جواز بيع البر المبلول بمثله وبالسابى مع أن التفاوت بينهما يصنع العبد قال في الفتح واجيب بأن الخطة في أصل الخطة رطبة وهي مال الربا ذل والبال بالياء بعيدا الى ما هو أصل الخطة فيها فلم يعتبر بخلاف القلى (قوله فهو ساقط الاعتبار) فيجوز البيع بشرط التساوى (قوله ككاسجى) اي قريبا في قوله لا يبيع البر بدينق الخ (قوله لحوم مختلفة) اي مختلفة الجنس كعم الابل والبق والغنم بخلاف البقر والجاموس والمعز والضأن (قوله بد ايسد) فلا يجزئ النساء لوجود القدر (قوله ولبن بقر وغنم) الاولى تقديمه على قوله بعضها ببعض وفي نسخة ولبن بقر بغم اي لبن غنم وهذه النسخة الاولى (قوله باعتبار العادة) اي يتخذ الخلل منه (قوله وشحم بطن بألة او لم) لانها وان كانت كلها من الضأن الا أنها أجناس مختلفة لاختلاف الاسماء والمقادير نهر قال ط فقوله بعد لاختلاف أجناسها يرجع الى هذا أيضا (قوله بالفتح) اي فتح الممزة وسكون اللام وتخفيف الباء المشناة الخصبة (قوله برة اودق) لان الخبز بالصفة صار جنسا آخر حتى خرج من أن يكون مكبلا والبر والذوق مكبلان فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالآخر نسبة بجر ويأتى تمامه قريبا (قوله ولومنه) اي ولو كان الذوق من البر (قوله وزيت مطبوخ بغير المطبوخ الخ) كذا في البحر وقاله في الفتح واعلم أن المجانسة تكون باعتبار ما في الضمن فتفتح النسبة كما في المجانسة العينية وذلك كالزيت مع الزيتون والشبج مع السمسم وتنفي باعتبار ما اضيفت اليه فيختلف الجنس مع اتحاد الأصل حتى يجوز التفاضل بينهما كدهن البنفسج مع دهن الورد أصلهما واحد وهو الزيت أو الشبج فصارا جنسين باختلاف ما اضيف اليه من الورد أو البنفسج نظرا الى اختلاف المقصود والغرض وعلى هذا قالوا لوضم الى الأصل ما طيبه دون الآخر جاز متفاضلا حتى أجازوا بيع قنص سمسم مطبوخ بغيرين من غير البري وكذا رطل زيت مطبوخ برطلين من زيت لم يطيب بفعلوا الراتحة التي فيها زارة الزيادة على الرطل اه ملخصا وتما فيه فراجعه وعلى هذا فقول الشارح وزيت مطبوخ ان أراد به الملقى لا يصح لانه لا يظهر فيه اختلاف الجنس او المطبوخ بغيره فلا

(و) ككيس (رطب برطب اوبتر متائلا) كلالا وزنا خلافا للحنيني في الحال لا المال خلافا لهما فلو باع مجازفة اوموازنة لم يميز انفاقا ابن ملجم (عنب) بعنب او (زبيب) متائلا (كذلك) وكذا كل ثمرة تجفف ككتين ورتان يباع رطبا برطها وبابسها ككيس برطها اومبلا بمثلها وبالباس وكذا يبيع ثرا وزبيب منقوع بمثلها وبالباس منه خلافا للمجد زبلى وفي الغباية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والجد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد كالخطة بالدقيق والخطة المقلية بغيرها بقصد ككاسجى (و) ككيس (لحوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا) بد ايد (ولبن بقر وغنم وخل ذقل) بفتحين ردى البحر وخصة باعتبار العادة (بمثل عنب وشحم بطن بألة) بالفتح ما يسميه العوام اية (او لم وشبز) ولوم برة (بر اودق) ولومنه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن مربي البنفسج بغير المربي منه (متفاضلا)

يسمى زينا فتعين أن المراد به المطيب وأن صحة بيعه متفاضلا مشروطة بما إذا كانت الزيادة في غير المطيب لتكون الزيادة فيه بأزاء الرائحة التي في المطيب (قوله أووزنا) المناسب اسقاطه لأنه يبقى عنه قوله بعده كيف كان ولا نقول المصنف حقا فلا قد لجميع ما ذكر ولذا قال الشارح لا اختلاف أجناسها فافهم ثم وقع في التفرقة لفظ أووزنا في محله حيث قال وصح أيضا بيع الخبز بالبر والدقيق متفاضلا في أصح الرايين عن الإمام قبل هو ظاهر مذهب علمائنا الثلاثة وعليه الفتوى عددا أووزنا كفيها اصطلاحا لأنه بالصفة ما ينسب آخر والبر والدقيق مكيلان فانتفت العتاتان اه (قوله فلو اتحد) كلم البقر والحاموس والمز والضان وكذا ألبانها نهر (قوله الا في لحم الطير) فيجوز بيع الجنس الواحد منه كالسمان والعصافير متفاضلا فتح وفي القهستاني ولا بأس بلحم الطير واحدا ما تين يد بيد كفي الطهيية (قوله حتى لو وزن) اي واتحد جنسه لم يجز اي متفاضلا (قوله أن الاختلاف) اي اختلاف الجنس (قوله باختلاف الأصل) كحل الدقل مع خل العنب ولم يفرع علم الضأن (قوله والمقصود) كشعر الموز وصف الغنم فإن ما يقصد بالشعر من الآلات غير ما يقصد بالصوف بخلاف لهما ولينهما فإنه جعل جنسا واحدا كما لم يعدم الاختلاف أفاده في الفتح (قوله أو يتبدل الصفة) كالخبز مع الحنطة والزيت المطيب بغير المطيب وعبارة الفتح وزيادة الصنعة بالنون والعين (قوله وجاز الأخير) وهو بيع خبز بيرة أو دقيق (قوله ولو الخبز نسيئة) عبارة الدرر والنساء في الأخير فقط والشارح أخذ ذلك من قوله به يبقى لأنه إذا كان المتأخر هو البر جازا فافهم أنه أسلم وزينا في كلى واختلاف فيما إذا كان الخبز هو النسيئة نفعه وأجازه أبو يوسف ط (قوله والاحوط المنع الخ) قال في الفتح لكن يجب أن يحتاط وقت القبض بقبض الجنس المسمى حتى لا يصير استبدال بالسم في قبضه إذا قبض دون المسمى صفة وإذا كان كذلك فالاحتياط في منعه لأنه قل أن يأخذ من النوع المسمى خصوصاً في قبض في أيام كل يوم كذا إذا رغفنا (قوله الاحسن الخ) اي في بيع الخبز بالبر نسيئة ووجه كونه أحسن كون الخبز فيه ثمننا لا مبيعا فلا يلزم فيه شروط السلم تأمل وأصل المسألة في الذخيرة حيث قال في السلم وإذا دفع الحنطة إلى خباز حله وأخذ الخبز فترقا ينبغي أن يبيع صاحب الحنطة خاتما وسكينا من الخباز بألف من من الخبز مثلا ويجعل الخبز ثمننا وبصفة مبيعة معلومة حتى يصير ديناً في ذمة الخباز ويسلم الخاتم إليه ثم يبيع الخباز الخاتم من صاحب الحنطة بالحنطة مقدرا ما يريد الدفع ويدفع الحنطة فيقبضه على الخباز الخبز الذي هو ثمنه هكذا قيل وهو مشكل عندى قالوا إذا دفع دراهم إلى خباز فأخذ منه كل يوم شيئا من الخبز فكما أخذ يقول هو على ما فاطعتك عليه اه ما في الذخيرة قلت ولعل وجه الاشكال أن اشتراطهم أن يقول المشتري كلما أخذ شيئا هو على ما فاطعتك عليه لم يكن يعم مستأنفا على شيء متعين وهذا يقتضي أن الخبز لا يبيع أن يكون ديناً في الذمة واللام يتجى الى أن يقول المشتري ذلك ورأيت عز بالخط المقدسى مانعه أقول يمكن دفعه بأن الخبز هنا عن اختلاف التي قيس عليها فأمل اه أقول بيانه أن المبيع هو المقصود من البيع ولذا لم يجز بيع المعدم الا بشروط السلم بخلاف الثمن فإنه وصف يثبت في الذمة ولا يصح البيع مع عدم وجود الثمن لأن الموجود في الذمة وصف يطابقه الثمن لا عين الثمن كما حققته في الفتح من السلم على أن المقيس عليه الا يلزم فيها قول المشتري ذلك لأنه لو أخذ شيئا وسكت عنه فديعه بالتعاطى فهو قال حين دفع الدراهم اشتريت منك كذا من الخبز وصار يأخذ كل يوم من الخبز بكونه فاسدا ولا كل مكروه لأنه اشترى خبزا غير مشار إليه فكان المبيع مجهولا كافتائه عن الولو الجلية أول البسوق في مسألة بيع الاستمرار (قوله وكذا عدد او علمه الفتوى) هذا موجود في عبارة القهستاني عن الغصيرات بهذا اللفظ فنرى وجوده فافهم أنه سقط من نسخة ولعن وجه الاقتناء به مبنى على الاقتناء بقول يحمدا لا يقي في استقراضه عددا (قوله وسبي) اي قري يامتنا (قوله بدقيق أو سويق) اي دقيق البر أو سويقه بخلاف دقيق الشعير أو سويقه فإنه يجوز لا اختلاف الجنس أفاده في الفتح (قوله هو الجروش) اي الخشش وفي القهستاني وغيره السويق دقيق البر الملقى ولعله يجرش فلا ينافى ما قبله (قوله ولا يبيع دقيق بسويق) اي كلاهما من الحنطة او الشعير كافي الفتح فلو اختلف الجنس جاز (قوله ولو منسوبا) تفسير فلا إطلاق (قوله لعدم المدوى) قال في الاختيار ولا اصل فيه أن شبهة الربا وشبهة الجنسية ملحقة بالحقيقة في باب الربا احتياطا للرمة وهذه الاشياء جنس واحد نظرنا الى الأصل والنقص

أووزنا كيف كان لاختلاف أجناسها فلا يتحد لم يجز متفاضلا الا في علم الطير لأنه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز زيلعي وفي الفتح لحم الدجاج والاوز وزنى في عادة مصر وفي التمر لعله في زمنه أما في زماننا فلا والحاصل أن الاختلاف باختلاف الأصل أو المقصود أو يتبدل الصفة فيحفظ وجاز الأخير ولو الخبز قسيئة به يبقى درر إذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس والاحوط المنع ألقيا بقبض من جنس ما سبي وفي القهستاني معزيا للزناة الاحسن أن يبيع خاتما مثلا من الخباز بقدر ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمننا حتى يصير ديناً في ذمة الخباز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه معزيا للشعيرات يجوز السلم في الخبز وزنا وكذا عددا وعليه الفتوى وسبي جواز استقراضه أيضا (و) جاز بيع (البن الجلبين) لاختلاف المقاصد والاسم حاوى (لا) يجوز (بيع البر بدقيق أو سويق) هو الجروش ولا يبيع دقيق بسويق (مطلقا) ولو اعتدا وبعدم المدوى

أي عن الرابها والساوي في الكيل وانه متعدر لان تكياس الدقيق في المكال اكثر من غيره واذا عديم المخلص حرم البيع (قوله خلافا لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق بالسويق كما هو صريح الزبلي فأجازه لانهما جنسان مختلفان لاختلاف الاسم والمقصور ولا يجوز نسبة لان القدر يجمعهما ط وكذا اقتصر على ذكر الخلاف في هذه المسألة في الهداية وغيرها وفي شرح درر البحار ومنع انصافا أن يساع البرأ برانه كدقيق وسويق ونخالة والدقيق بالسويق ممنوع عنده مطلقا وجوزاه مطلقا (قوله متساويا كلبا) نصب متساويا على الحال وكيلا على التمييز وهو غير نسبة مثل تصب عرقا والاصل متساويا كلبه فغ (قوله اذا كانا مكبوسين) لم يذكر في الهداية وغيرها بل عزاه في الذخيرة الى ابن الفضل قال في الفتح وهو حسن ثم قال وفي بيعه وزنا روايتان ولم يذكر في الخلاصة الا رواية المنع وفيها أيضا سواء كان أحد الدقيقين أحسن أو أدق وكذا بيع النخالة بالنخالة وبيع الدقيق النحول بغير النحول لا يجوز الا بماتلا وبيع النخالة بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عند أبي يوسف بأن تكون النخالة الخاصة أكثر من التي في الدقيق (قوله وحطنة مقلية بتلية) المقل الذي يبقى على النار وهو المحص عرقا قال في الفتح واختلفوا فيه قيل يجوز اذا تساويا كلبا وقيل لا وعليه قول في البسوط ووجهه أن النار قد تأخذ في أحدهما أكثر من الآخر والاول اولى اه (قوله ففساد) أي انصافا فغ (قوله والسهم) بكسر السين وحكي فجمعها (قوله الشريح) وزن جعفر (قوله حتى يكون الزيت الخ) أي بطريق العلم فلوجه أوله أنه أقل أو مساو لا يجوز فالاحتمالات أربع والجواز في أحدها فغ وكتب بعضهم هنا أنه يؤخذ من نظائره باب الصرف اشتراط القبض لكل من المبيع والتمن في المجلس بعد هذا الاعتبار خصوصا من تعليل الزبلي بقوله لا اتحاد الجنس بينهما معني باعتبار ما في ختمهما وان اختلفا صورة فثبت بذلك شبهة المجانسة والبابيت بالشبهة اه قلت وفيه غفلة عما تقدم متسانم أن التقاض معتبر في الصرف أما غيره من الربويات فالاعتبار فيه التعيين وتعليل الزبلي بالنسبة لوجوب الاعتبار وحرمة التفاضل بدونه فتدبر (قوله بالنقل) بضم الناء المثلثة ما استقر تحت الشيء من كدرة فاموس وغيره (قوله يجوز بدهنه الخ) قال في الفتح وأعلن أن لاقية لنقل الحوز الآن يكون بيع بفسده فوقد وكذا العنب لاقية لنقله فلا يشترط زيادة العصر على ما يخرج اه (قوله ففسد بالزيادة) ولا بد من المساواة لان التراب لاقية له فلا يجعل بانه شيء منخ ط (تنبيه) مثل ما ذكر في الوجوه الاربعة بيع شاة ذات لبن أو صوف بلبن أو صوف والربط بالذهب والقطن بجمه والتمر بخواه وقامه في التهستاني (قوله عند محمد) وقال ابو حنيفة لا يجوز وزنا ولا عددا وقال ابو يوسف يجوز وزنا ولا عددا وبه جزم في الكزوف الزبلي أن الفتوى عليه (قوله وعليه الفتوى) وهو المختار لتعال الناس وحاجاتهم اليه ط عن الاختصار وما عزاه الشارح الى ابن مالك ذكره في التتارخانية أيضا كما تقدمناه في فصل القرض (قوله واستخصفه الكمال) حيث قال ومحمد يقول قد اهدر الجبران تفاوته وبينهم يكون اقتراضه غالب القياس يترك بالتعامل وجعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف وأما أرى أن قول محمد أحسن (قوله وبعبكس لا) أي واذا كان الرغيفان نقدا والرغيف نسبة لا يجوز بحر ونهر عن الجحيت وهكذا رأيت في الجحيت فافهم وانظر ما وجه المسألتين وقال ط في توجيه الاولى لانه عددي متفاوت فيجعل الرغيف بقايله أحد الرغيفين والاجل يجعل رغيفا حكما بقايله الرغيف الثاني مجتبي اه ولم اره في الجحيت ويرد عليه أنه متى وجد الجنس حرم النساء كما ترى في بيع تمره بتمرين وأيضا لتعليل بأنه عددي متفاوت يقتضي عدم الجواز ولذا المأجاز محمد استقرضه عليه ما هدار التفاوت فكيف يجعل التفاوت عليه الجواز وعليه شيخنا بأن تأجيل التمن جائز دون المبيع وفيه أن هذا البظاهر في الكسرات والمحصائل انه مشكل ولذا قال السأحاني أن هذا الفرع خارج عن التواعد لان الجنس بانفراد محترم النساء فلا يعمل به حتى ينص على تجميعه كيف وهو من صاحب الجحيت (قوله كيف كان) أي نقدا ونسبة مجتبي (قوله ولا رابين السد وعبد) لانه وما في يده مولا فلا ينقص الربا لعدم تحقق البيع فغ (قوله ولو مدبرا) دخل أم الولد كما في الفتح (قوله لا مكاتب) لانه ما ركا طر يد وبقصر في كسبه غير (قوله اذا لم يكن دينه مستغرفا) وكذا اذا لم يكن له دين أصلا فالاولى فافهم (قوله يتحقق الربا انصافا) أما عند الامام فلم يملكه ما في يده بعده المأذون المديون وأما عندهما فلا نه ان لم يزل ملكه عما في يده لكن تعلق بما في يده حتى الفروما نصار المولى كالأجنحة

فيعزم لنسبة الربا خلافا لهما
وأما بيع الدقيق بالدقيق متساويا
كعبلا اذا كانا مكبوسين فحاز
انصافا ابن مالك كبيع
سويق بسويق وحطنة مقلية بتلية
وأما المقلية بغيرها ففساد كما مر
(و لا الزيتون زيت والسهم
بجل بمهله الشريح حتى يكون
الزيت والحل أكثر مما في الزيتون
والسهم) ليكون قدره بمثله والزائد
بالثقل وكذا كل ما ثقله فقيمة
يكون زدهنه ولبن بفسده وعنب
بفسده فان لاقية له كبسب تراب
ذهب بذهب فسد بالزيادة لربا الفضل
(وبس قرض الخبز وزنا وعددا)
عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك
واستحسنه الكمال واختاره
المصنف تيسيرا وفي الجحيت باع رغيفا
نقدا برغيفين نسبة حاز وبعبكس
لا جاز بيع كسبرانه كيف كان
(ولا رابين سد وعبد) ولو مدبرا
لاما كما (اذا لم يكن دينه مستغرفا)
لرقبه وكسبه) فلو مستغرفا
يتحقق الربا انصافا ابن مالك وغيره
قوله فلانه ان لم يزل هكذا بحظه
ولعله سقط من قلبه الواو قبل ان
والاصل فلانه وان لم يزل الخ
فتايل اه مضممة

ففي حق الربا بينهما كما يتحقق بينه وبين مكاتبه فقه (قوله التحقن الاطلاق) أي عن الشرط المذكور كما فعل في التكرار المبسوط وقد تبع المصنف الهداية (قوله لا للربا بل لتعلق حق الغرما) لأنه أخذ بغير عوض ولو أعطاه العبد درهما بدرهمين لا يجب عليه الرد أي على المولى كما في صرف الحيط نهر (قوله إذا أتباعا من مال الشركة) الظاهر أن المراد إذا كان كل من البديلين من مال الشركة أما لو اشترى أحدهما بدرهمين من مال الشركة بدرهم من ماله مثلاً فقد حصل المشتري زيادة وهي حصة شريكه من الدرهم الزائد بل أعوض وهو عين الربا تأمل (قوله ولا بين حربي ومسلم مستأمن) احتراز للحربي عن المسلم الأصلي والذي وكذا عن المسلم الحربي إذا هاجر اليانثم عاد اليهم فإنه ليس المسلم أن يرأى معه اتفاقاً فكذلك كره الشارح وقوع في البحر هنا غلط حيث قال وفي المجتمعي مستأمن من أباشر مع رجل مسلماً كان أو ذمياً في دارهم أو من أسلم هناك شيئاً من العقود التي لا تجوز فيما بيننا كالربويات وبيع المنة جاز عندهما خلافاً لابي يوسف اهـ فإن مدلوله جواز الربا بين مسلم أصلي مع مثله أوقع ذمى هناك وهو غير صحيح لما علمته من مسألة المسلم الحربي والذي رأيت في المجتمعي هكذا مستأمن من أهل دارنا مسلماً كان أو ذمياً في دارهم أو من أسلم هناك بأشركهم من العقود التي لا تجوز الخ وهي عبارة صحيحة فخاف في البحر تعريف قننه (قوله ومسلم مستأمن) حمله الأسير لكن لا أخذه ماله ولم يولأ وضاهم كما مر في الجهاد (قوله ولو بعقد فاسد) أي ولو كان الربا بسبب عقد فاسد من غير الأموال الربوية كبيع بشرط كما حققناه فيما مر وأعم منه عبارة المجتمعي المذكورة وكذا أقول الزيلعي وكذا إذا أتباعا فها يباع فاسداً (قوله غة) أي في دار الحرب قد بدله لأنه لو دخل دارنا بأمان فباع منه مسلم درهما بدرهمين لا يجوز اتفاقاً ط عن مسكين (قوله لأن ماله غنة مباح) قال في فتح القدر لا يعني أن هذا التعليل إنما يقتضي حل مباشرة العقد إذا كانت الزيادة ينالها المسلم والربا أعم من ذلك إذ يشمل ما إذا كان الدرهمان أي في بيع درهم بدرهمين من جهة المسلم ومن جهة الكافر وجواب المسألة بالحل عاتم في الوجهين وكذا القصار قد يفتي إلى أن يكون مال الخطر للكافر بأن يكون الغلب له فالظاهر أن الإباحة بقيد نيل المسلم الزيادة وقد أزم الأصحاب في الدرس أن مرادهم من حل الربا والقمار ما إذا حصلت الزيادة للمسلم نظر إلى الغلة وإن كان إطلاق الجواب خلافه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اهـ قلت ويدل على ذلك ما في السير الكبير وشرحه حيث قال وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم يعطيه أنفسهم بأي وجه كان لأنه إنما أخذ المباح على وجه عرى عن القدر فيكون ذلك طيباً له والأسير والمستأمن سواء حتى لو باعهم درهما بدرهمين أو باعهم مئة بدرهم أو أخذ ما لا منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له اهـ ملخصاً فانظر كيف جعل موضوع المسألة الأخذ من أموالهم برضاهم فعمل أن المراد من الربا والقمار في كل ما كان على هذا الوجه وإن كان اللفظ عاملاً لأن الحكم يدور مع علته غالباً (قوله مطلقاً) أي ولو بعقد فاسد ط (قوله بلا غدر) لأنه لما دخل دارهم بأمان فقد التزم أن لا يغدرهم وهذا القيد زيادة الإيضاح لأن ما أخذه برضاهم لا يغدره (قوله خلافاً للثاني) أي أبي يوسف وخلافه في المستأمن دون الأسير (قوله والثلاثة) أي الأيمة الثلاثة (قوله لأن ماله غير معصوم) العصمة الحفظ والمنع وقال في الشرع بلاية لعله أراد بالعصمة التقويم أي لا تقوم له فلا يضمن بالانلاف لما قال في البدائع معللاً لابي حنيفة لأن العصمة وإن كانت ثابتة فالتقويم ليس ثابتاً عنده حتى لا يضمن بالانلاف وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان اهـ (قوله فلا ربا اتفاقاً) أي لا يجوز الزيادة معه فهو نقيض معنى النهي كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق فافهم (قوله ومنه يعلم الخ) أي يعلم عماد كره المصنف مع تعليله أن من أسلمة ولم يهاجر لا يتحقق الربا بينهما أيضاً كما في النهر عن الكرماني وهذا يعلم بالاولى (قوله لا في هذه الست مسائل) أقول السيد مع عبده وآخرهما من أسلم ولم يهاجر أوحقه أن يقول المسائل بالتعريف والله سبحانه أعلم

(باب الحقوق)

جمع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من بابي ضرب وقتل إذا وجب ونبت ولهذا يقال لمراقب الدار حقوقها اهـ وفي البناء الحق ما يستحقه الرجل وله معان أخر منها هذا الباطل اهـ ونعامة في البحر

قوله إذا أتباعا من مال الشركة هكذا بخطه والذي في المتن إذا أتباعا من ماله قال الشارح بعده أي من مال الشركة فليحذر اهـ

الكن في البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق وانما يراد الزائد للربا بل لتعلق حق الغرما (ولا) ربا

(بين متقاضي وشريك عتاد إذا أتباعا من ماله) أي مال الشركة

ربا (ولا بين حربي ومسلم) مستأمن ولو بعقد فاسد أو قار

(غة) لأن ماله غنة مباح فيحل برضاه مطلقاً بلا غدر خلافاً للثاني

والثلاثة (د) حكم (من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر حربي)

فقاله علم الربا معه خلافاً لهما لأن ماله غير معصوم فلو هاجر اليانثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقاً جوهرية

قلت ومنه يعلم حكم من أسلمة غنة ولم يهاجر والحاصل أن الربا حرام إلا في هذه الست مسائل

(باب الحقوق)

في البيع

أشهرها لتبعيتها وتبعيته ترتيب

الجامع الصغير (اشترى يتأفقه

أخر لا يدخل فيه العلو) مثلث العين

(ولو قال بكل حق) هوله أو بكل

قليل وكثير (مالم ينص عليه) لأن

النهي لا يستتبع منه (وكذا لا يدخل

العلو (بشراء منزل) هوما لا اصطبل

فيه (الابكل حق هوله

أو جرافقه) أي حقوقه كطريق

ونحوه وعند الثاني المرافق المنافع

أشباه (أو بكل قليل أو كثير هو

فيه أو منه ويدخل) العلو (بشراء

دار أو ان لم يذكر شيئا) ولو لا ابنة

بتراب أو بخصام أو بقباب وهذا

التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا

يدخل العلو بلا ذكر في الصور

كلها فخر وكافي سواء كان المبيع

يتأفقه علواً وغيره (الادار الملك

قنسي سراي نهر (ك) مما

يدخل في شراء الدار (الكثيف

وبئر الماء والأشجار التي في صحنها

(و) كذا (البستان الداخل)

وان لم يصرح بذلك (لا) البستان

(الخارج الا اذا كان اصغر منها)

فدخول تبعها ولو مثلها أو أكبر فلا

الاباشرط زيلعي وعيني (والاطلة

لا تدخل في بيع الدار) لبنائها

على الطريق فأخذت حكمه

(الابكل حق ونحوه) مملوك وقال

ان مفتوحها في الدار تدخل كالعلو

(ويدخل الباب الاعظم في بيع

بيت أو دار مع ذكر المرافق) لانه

من مرافقها خاتية (لا) يدخل

(الطريق والمسيل

مطلب

الاحكام تبني على العرف

وفي النهر اعلم ان الحق في العادة يذكر فيها وسبع المبيع ولا يذله منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب
للارض وبأى نامة (قوله لتبعيتها) أي لأن الحقوق توابع فليق ذكرها بعد مسائل البئوع بحر عن
المواضع قال بعضهم ولهذا الباب مناسبة خاصة بالربا لأن فيه بيان فضل هو حرام وهما بيان فضل على المبيع هو
حلل (قوله وتبعيته) أي المصنف وكذا صاحب الكنز والهداية (قوله مثلث العين) واللام ساكنة ط
عن الحموي (قوله لأن النسي) عله لقوله لا يدخل فيه العلو وذلك أن البيت اسم لمسقف واحد جعل لبيات فيه
ومنهم من يزيده دهليز فاذا باع البيت لا يدخل العلو ما لم يذكر اسم العلو صريحاً لأن العلو منه له فهو ودونه والعلو
بيات فيه والنسي لا يستتبع مثله بل هو أدنى منه فخر ولم يدخل بذكر الحق لأن حق النسي تسع له فهو ودونه والعلو
مثل البيت لا دونه (قوله هوما لا اصطبل فيه) قال في الفتح المنزل فوق البيت ودون الدار وهو اسم لمكان
يشغل على بيتين أو ثلاثة ينزل فيها ليلاتها ولا مطبخ وموضع قضاء الحاجة فتساقى السكنى بالعمال مع ضرب
قصور وليس له صحن غير مستف ولا اصطبل الدواب فيكون البيت دونه ويصح أن يستتبعه فاشبهه بالدار لا يدخل
العلو فيه تبعاً عند ذكر التوابع غير متوقف على التخصيص على اسمه الخاص ولشبهه بالبيت لا يدخل بلا ذكر زيادة
اه اى زيادة ذكر التوابع اى قوله بكل حق هوله الخ (قوله اى حقوقه) في جامع الفصولين من الفصل السابع
أن الحقوق عبارة عن مسيل وطريق وغيره وفاقا والمرافق عند أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر
الرواية المرافق هي الحقوق واليه يشير قوله أو جرافقه نهر فعلى قول أبي يوسف المرافق أعم لانها توابع الدار
مما يرتفع به كالتوضأ والمطبخ كما في الفهستائي وقدّم قبله أن حق النسي تابع لا يذله منه كالطريق والشرب اه
فهو أخص تأمل (قوله كطريق) أي طريق خاص في ملك انسان وبأى بيانه (قوله هويه أو منه) أي
هو داخل فيه أو خارج منه بأودون الواو على ما اختاره اصحابنا كما ذكره الصبري والجله صفة خلق مقبدر
لالتقليل أو أكثر فإن الصفة لا توصف ولا لكل على رأى كما تفرّجوه بهذا التفرير أنه دفع طعن أبي يوسف على محمد
بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والخشبات فهستائي (قوله بشراء دار) هي
اسم لسااحة أدبر عليها الحدود تنسقل على بيوت واصطبل وصحن غير مسقف وعلو فيجمع فيها بين الصحن
للاسترواح ومنافع الابنية للاسكان فخر (قوله سواء كان المبيع يتألف) عبارة النهر قالوا هذا في عرف اهل
الكوفة أما في عرفنا فدخل العلون غير ذكر في الصور كلها سواء كان المبيع يتأفقه علواً ومنزلاً كذلك لأن
كل مسكن يسمى خانه في العجم ولوعلو سواء كان صغيراً كالبيت أو غيره الادار الملك قنسي سراي اه وهو
ما أخذ من الفتح لكن قوله ولوعلو سواء به ولوعلو كما في عبارة الفتح وعبارة الهداية ولا يتخلو عن علو قلت
وحاصل اه كل مسكن في عرف العجم يسمى خانه الادار الملك تسمى سراي وخالته لا يتخلو عن علو فلذا دخل العلو
في الكل وظاهر اه ان البيع يقع عندهم بلفظ خانه لكن في الجرح الكافي وفي عرفنا يدخل العلو في الكل سواء
باع باسم البيت او المنزل او الدار والاحكام متنى على العرف فيعتز في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهل اه قلت
وحيث كان الاعتبار العرف فلا كلام سواء كان باسم خانه أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتان داراً أو باع دكاناً أو اصطبلًا
أو ونحوه لا يدخل علوه المبنى فوقه مالم يكن باب العلون داخل المبيع (قوله الادار الملك) المستثنى منه غير
مذكور في كلامه كما علم مما ذكرناه (قوله الكسف) أي ولو خارجاً مبني على الظلة لانه يعد من الدار بحر وهو
المستراح وبعضهم يعبر عنه ببيت الماء نهر (قوله والأشجار) أي دون أغارها الا بالشرط كما مر في فصل ما يدخل
في المبيع تبعاً وفيه بيان مسائل يحتاج الى مراجعتها (قوله فدخل تبعاً) قيده الفقه ابو جعفر بما اذا كان
مفتحه فيها (قوله والظلة لا تدخل) في المغرب قول الفقهاء ظلة الدار يريدون السدة التي فوق الباب
وادعى في ابضاح الاصلاح أن هذا وهم بل هي الساباط الذي أحد طرفه على الدار والاخر على دار أخرى
او على الاسطوانات التي في السكة وعليه جرى في فتح القدير وغيره نهر (قوله ويدخل الباب الاعظم) أي
اذا كان له باب اعظم ودخله باب آخر دونه وقوله مع ذكر المرافق يفيد أنه لا يدخل بدونه وهو خفي فإن الظاهر
انه مثل الطريق الى السكة كما يأتي فتأمل وقد يقال ان صورة المسألة ما لو باع بيتان من دار فدخل في البيع باب
البيت فقط دون باب الدار الاعظم وكذا لو باع داراً داخل دار أخرى لا يدخل باب الدار الأخرى أيضاً بدون ذكر
المرافق بخلاف ما اذا كان البابان للمبيع وحده وكان يتوصل من أحدهما الى الآخر تأمل (قوله لا يدخل

الطريق الخ) يوهم انه لا يدخل مع ذكر المرافق وليس كذلك فكان عليه أن يقول وكذا الطريق الخ) وبه يستغنى عن الاستثناء بعده قال في الهداية ومن اشترى بيتا دارا ومنزلا أو مسكنا لم يكن له الطريق إلا أن يشتريه بكل حق هو له أو بعراقفه أو بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسيل لانه خارج الحدود إلا انه من التوابع فيدخل بذكر التوابع اه) قال في الفتح وفي المحيط المراد الطريق الخاص في ملك انسان فأما طريقها التي مسكة غير نافذة أو إلى الطريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسهيل الماء والقاء الثلج في ملك انسان خاصة اه) أي فلا يدخل كما في الكفاية عن شرح الطحاوي وقال نغرا الاسلام اذا كان طريق الدار المبيعة أو مسيل مائها في دار أخرى لا يدخل بلاذ كالحقوق لانه ليس من هذه الدار اه) وصورته اذا كانت دار داخل دار أخرى للبائع أو غيره فبإعطاء الدار فطريقها في الدار الخارجية ليس من الدار المبيعة بل من حقوقها فلا يدخل فيها بلاذ كالحقوق ونحوها فصار بمنزلة بيع بيت أو نخوة من دار فأتى طريقه في الدار لا يدخل فيه لانه ليس منه بل خارج عن حدوده كما مر عن الهداية فما أورده في الفتح من أن تحليل نغرا الاسلام يقتضي أن الطريق الذي في هذه الدار يدخل وهو خلاف ما في الهداية ففيه نظر فتدبر (تنبيه) قال في الكفاية وفي الذخيرة بذكر الحقوق انما يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع لا الطريق الذي كان قبله حتى ان من سده طريق منزله وجعل له طريقا آخر وباع المنزل بمحقوقه دخل في البيع الطريق الثاني لا الاول اه) وفي الفتح عن نغرا الاسلام فان قال البائع ليس الدار المبيعة طريق في دار أخرى فاشترى لا يستحق الطريق ولكن له أن يردها بالبائع ولو كان عليها جذوع لدار أخرى فان كانت للبائع أمر برفعها وان أغبره كانت بمنزلة العيب ولو ظهر فيها طريق أو مسيل ماء لدار أخرى للبائع فلا طريق له في المبيعة اه) وفي حاشية الرمي عن التنازل لداران مسيل الأولى على سطح الثانية فباع الثانية بكل حق لها ثم باع الأولى من آخر فلم يشترى الأولى منع الثاني من التسهيل على سطحه الا اذا استثنى البائع المسيل وقت البيع اه) ملخصا قال ومواقع في الخلاصة والبرازية عن التنازل من انه ليس للأول منع الثاني سبق قلم لأن الذي في التنازل ما قد تنازل عنه ومثله في الولولة الجدية وبه علم جواب حادثة الفتوى له كمرمان طريق الاول على الثاني فباع لبنته الثاني على أنه له المرووفة كما كان فباعته لاجنبي ليس للاجنبي منع الاب (تنبيه) جرى العرف في بلاد الشام أنه اذا كان في الدار مبارز من مركة على سطحها أو بركة ماء في صحنها أو نهر كنيف تحت أرضها وهو المسيل بالمخ دخل حق التسهيل في المبارز وفي النهر المذكور ودخل شرب البركة الجاري إليها وقت البيع وان لم ينصوا على ذلك ولا سيما ماء البركة فانه مقصود بالشراء حتى ان الدار بدونه ينقص منها نقضا كثيرا وقدمت أنشاعن الكفاية أن الاحكام تبتني على العرف وانه يعتبر في كل إقليم وعصر عرف أهله وقد نبهنا على ذلك في فصل ما يدخل في البيع وأيدناه بما في الذخيرة من أن الأصل أن ما كان من الدار متصلا ما يدخل في بيعها تبعا بلاذ كروما لا فلا يدخل بلاذ كالأماجرى العرف أن البائع لا يمنع عن المشتري فيدخل المتنازع استسما نال العرف بعدم منعه بخلاف القفل وفتحاه والسلم من خشب اذا لم يكن متصلا بالبناء وقد متنا ههناك عن الجريان السلم الغير المتصل يدخل في عرف مصر القاهرة لأن بيوتهم طبقات لا تقع بها بدونه وعام ذلك في رسالتنا نشر العرف والله سبحانه أعلم (قوله والشرب) بكسر الشين المجهة الحظ من الماء وفي الخاتمة رجل باع أرضا بشرها فلم يشترى قدر ما يكتفيها وليس له جمع ما كان للبائع اه) عزيمة (قوله ونحوه) لاحاجة السهم مع المتن (قوله مما مر) أي من ذكر المرافق أو بكل قليل وكثير منه ط (قوله فتدخل بلاذ ك) أي يدخل الطريق والمسيل والشرب نهر (قوله لانها الخ) أي لأن الاجارة تعقد للاتنازع بين هذه الاشياء والبائع ليس كذلك فان المقصود منه في الأصل ملك الرقبة لا خصوص الاتنازع بل ما هو أو ليخبر فيها أو يأخذ نقضها نهر قال الزيلعي ألا ترى أنه لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز يعني لعدم الاتنازع به بدون العين فتعين الدخول فيها ولا يدخل مسيل ماء المزب اذا كان في ملك خاص ولا مسقط الثلج فيه اه) ومثله في المنع عن العسني وفي حواشي مسكين أن هذا تقييد لقول المصنف بخلاف الاجارة فأفاد أن دخول المسيل في الاجارة بلاذ كالحقوق مقيد بما إذا لم يكن في ملك خاص (قوله كالبيع) أفاد به أن الشرب والمسيل في حكم الطريق ط (قوله ولا يدخل في القسمة الخ) حاصل ما في الفتح أنها اذا اقسما واحدهما على الآخر مسيل أو طريق ولم يذكر الحقوق لا تدخل لكن ان

والشرب لا يجوز كل حق) ونحوه مما مر (بخلاف الاجارة) لدار أو أرض قد دخل بلاذ كرا لا نها تعقد للاتنازع لا غير (والرهن والوقف) خلاصة (ولو أقر بدار أو صالح عليها أو وصى بها ولم يذكر حقوقها ومراقفها لا يدخل الطريق) كالبيع ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق

قوله دخول حق التسهيل هكذا يحفظه ولعل الاصول التعسير يدخل بدل دخول ليكون جواب اذا أخبرنا تأمل اه) معجبه

أمكن له أحدهما في نصيبه فالقسمة صحيحة والأفلا بخلاف الإجارة لأن الأجر انما يستوجب الاجراء انما يمكن
المستأجر من الانتفاع في ادخال الثرب وقدر المنفعة عليهما وان ذكرنا الحقوق في القسمة دخلت ان لم يمكنه
احدهما الان امسكن الارضى صريح لان المقصود بالقسمة تمير الملك لكل منهما لينتفع به على الخصوص
بخلاف البيع فان الحقوق تدخل في ذكرها وان أمكن احدهما لأن المقصود منه ايجاد الملك ١٥ ومثله في
الكفاية عن القوائد الظهيرية وفي النهر عن الوهبانية اذا لم يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القسمة صحت وان لم
يعلم فسدت ١٥ اي لانه عيب وينبغي أن يقيد بذلك قول الفتح والأفلا اي وان لم يمكن احدهما فلا تنصع القسمة
ان لم يعلم بذلك وقتها لانه اذا علم يكون راضيا بالعب تأمل (قوله نهر عن الفتح) كان عليه أن يقرر العزو
الى النهر آخر العبارة فان جميع ما يأتي مذكور فيه ١٥ ح (قوله كما مر) اي في المتن وعزاء الشارح الى
الخلاصة (قوله أن تكون الهبة) اي هبة الدار (قوله على مال) عبارة النهر على داروه متعلق بالثلاثة
(قوله والوجه فيها لا يفتي) لانها لا يستحدث ملك لم يكن لا بخصوص الانتفاع بخلاف الاجارة والله
سبحانه أعلم

*** (باب الاستحقاق) ***

ذكره بعد الحقوق للمناسبة بينهما لفظا ومعنى ولولا هذا لكان ذكره عقب الصرف اولى نهر (قوله هو طلب
الحق) أفاد أن السبن والتاء لطلب لكن في المصباح استحق فلان الامر استوجب له القاراني بجماعة فالامر
مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج المبيع مستحقا ١٥ فاشار الى أن معناه الشرعي موافق للقوى وهو
كون المراد بالاستحقاق ظهوره وكون الشيء حقا واجبا للغير (قوله بالكلية) اي يبحث لاي لا احد عليه معنى
التكامل منه ودرر والمراد بالاحد أحد الباعة مثلا لا المتدنى فان له حق التملك في المديرو المكاتب والاستحقاق
فيهما من المبطل كما ذكره بعد (قوله والتاقل لا يوجب فسخ العقد) بل يوجب توقفه على اجازة المستحق كذا
في النهاية وتعه الجامعة واعترضه شارح بأن غاية انه يكون بيع فضولي وفيه اذا وجد عدم الرضى ينفسخ العقد
وابتات الاستحقاق دليل عدم الرضى والمفسوخ لا يلحقه اجازة قال في الفتح وما في النهاية هو المنصور وقوله
اثبات الاستحقاق دليل عدم الرضى اي بالبيع ليس بلازم لجواز أن يكون دليل عدم الرضى بأن يذهب من يده
مجانا وذلك لانه لو لم يذع الاستحقاق ويثبت استمر في يد المشتري من غير أن يحصل له عنه ولا بدله فثبت انه يحصل
أحدهما اما العين او البدل بأن يحجز ذلك البيع ثم علم انه اختلف في البيع متى ينفسخ فقبل اذا قبض
المستحق وقبل نفس القضاء والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعد
ما قضى له أو بعد ما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح وقال الحلواني انفسخ من مذهب اصحابنا أن
القضاء للمستحق لا يكون فسخا للبياعات ما لم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي الزوائد روى عن الامام انه
لا ينقض ما لم يأخذ العين بحكم القضاء وفي ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم ينفسخ وهو الاصح ١٥ ومعنى هذا أن
يتراضيا على الفسخ لانه ذكر فيها ايضا انه ليس للمشتري الفسخ بلا قضاء أو رضى البائع لأن احوال اقامة البائع
البينة على التناج ثابت الاذا قضى القاضي فيلزم فينفسخ وتماه في الفتح فقد اختلف التحصيم فيما ينفسخ به
العقد وبأن قرياع الهداية انه لا ينقض في ظاهر الرواية ما لم ينقض على البائع بالثمن ويمكن التوفيق بين هذه
الاقوال بأن المقصود أنه لا ينتقض بمجرد القضاء بالاستحقاق بل يبقى العقد موقفا بعده على اجازة المستحق
أو فسخه على الصحيح فاذا افسخه صريحا فلا شك فيه وكذا لو رجع المشتري على بائعه بالثمن وسله اليه لانه رضى
بالفسخ وكذا لو طلب المشتري من القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن لحكمه بذلك أو رضاعا على الفسخ ففي
ذلك كله ينفسخ العقد فليس المراد من هذه العبارات حصر الفسخ بواحد من هذه الصور بل أياها وجد بعد
الحكم بالاستحقاق انفسخ العقد هذا ما ظهر لي في هذا المقام بقي شيء وهو أنه ثبت للبائع الرجوع على بائعه
بالثمن وان كان قد دفع الثمن الى المشتري بلا ازام القاضي اياه وهذا مذهب محمد وعنه القنوي خلافا لابي
يوسف كما في الحامدية ونور العيون عن جواهر القضاوى (قوله لانه لا يوجب بطلان الملك) أي ملك المشتري لأن
الاستحقاق أظهر توقف العقد على اجازة المستحق أو فسخه كما علمت (قوله حكم على ذي اليد) حتى يؤخذ

الارضى صريح نهر عن الفتح
وفي الجواني العقوبة ينبغي
أن يكون الرهن كالبيع اذ
لا يقصد به الانتفاع قلت هو جند
لولا لحاقفته للمنقول كما مر ولفظ
الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن
والصدقة الموقوفة كالاجارة

واعتمد المصنف تعالى الجرم
ينبغي أن تكون الهبة والتكاح
والخلع والعق على مال كالبيع
والوجه فيها لا يفتي ١٥

*** (باب الاستحقاق) ***

هو طلب الحق (الاستحقاق نوعان)
أحدهما مبطل للملك بالكلية
(كالعق) والخرية الاصلية
(ونحوه) كتدبير وكابة
(و) ثانيهما (ناقل له) من شخص
الى آخر (كالاستحقاق به) اي بالملك
بأن ادعى زيد على بكر أن ما في يده
من العبد ملك له وبرهن (والتاقل
لا يوجب فسخ العقد) على الظاهر
لانه لا يوجب بطلان الملك (والحكم
به حكمه على ذي اليد

المدعى من يده درر وهذا اذا كان خصما فلا يحكم على مستأجر ونحوه (قوله وعلى من تلقى ذواليد الملك منه) هذا مشروط بما اذا ادعى ذواليد الشراء منه ففى البصر عن الخلاصة اذا قال المشتري فى جواب دعوى الملك هذا ملكى لافى شرية من فلان صار البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن امان قال فى الجواب ملكى ولم يزد عليه لايصير البائع مقضيا عليه والارث كالمشتري انص عليه فى الجامع الكبير ومورثه دار بيد رجل يدعى ائنه لاجاء آخر وادعى ائنه لاه وقضى له بها لاجاء اخو المقضى عليه وادعى انها كانت لايه تركها ميراثا له والمقضى عليه يقضى للاخ المدعى بنصفها لان ذالم يمل ملكى لافى ورثتها من ابي لايصير الاخ مقضيا عليه وكذا لو اقتر الاخ المقضى عليه انه ورثها من ابيه بعد انكاره واقامة البينة ولو اقتر بالارث قبل اقامة البينة لاسمع دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار المورث مقضيا عليه فى محدود فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لاسمع وان اكدى مطلقا لاسمع وان كان المورث مدعيا وقضى له ثم بعد موته ادعى المقضى عليه على وارث المقضى له هذا المحدود مطلقا لاسمع اه (فرع) فى البرازية مسلم باع عبدا من نصرانى فاستحقه نصرانى بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى له لرجع بالثمن على المسلم (قوله ولو مورثه) الضمير عائذ على من فى قوله وعلى من تلقى الملك منه اى لو اشتراه ذواليد من مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث (قوله فلا تسمع دعوى الملك منهم) تفرع على قوله والحكم به حكم على ذى اليد الخ درر واتى بضمير الجمع اشارة الى شمول ما لو تعدد البيع من واحد الى آخر وهكذا اذا قال فى الدرر بلا واسطة او وساطة وفترع فى الفرع على ذلك ايضا لانه لا تعاد البينة للرجوع قال فى شرحه يعنى اذا كان الحكم للمستحق حكما على الباعة فاذا اراد واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البينة (قوله بل دعوى التناج) عبارة القرر بل دعوى التناج او تلقى الملك من المستحق قال فى شرحه الدرر بأن يقول بائع من الباعة حين يرجع عليه بالثمن انا لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان البيع نتج فى ملكى او ملك بائعى بلا واسطة او بها فسمع دعواه ويطل الحكم ان اثبت او يقول انا لا اعطى الثمن لافى اشتريته من المستحق فسمع ايضا اه وأفاد كلامه أنه لا يشترط لاثبات التناج حضور المستحق كما أجاب به فى الحامدية وقال انه مقتضى ما أفق به فى الخبرة فى باب الاقالة موافقا لما فى العمادية من أن هذا القول أظهر وأشبه لكن فى البرازية أن الاشتراط هو الاظهر والاشبه قلت بعبارة البرازية وعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل بلا حضرة لان الرجوع بالثمن أمر ينقض المشتري فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة وهو قياس قولهما وهو الاظهر والاشبه عدم القبول بلا حضور المستحق اه لكن فى الذخيرة قبل على قول محمد وأبى يوسف لا يشترط وعلى قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف الاول لا يشترط وهذا القول أشبه وأظهر اه وهكذا اعزاه فى العمادية الى الذخيرة والمحيط ومثله فى جامع الفصولين ونور العين فالظاهر أن ما فى البرازية من العكس سبق فلم كاحترناه فى تنقيح الحامدية فننبه لذلك واختلف فى اشتراط حضرة المبيع وأفقى ظهر الدين بعدمه كما سنذكره (قوله ما لم يرجع عليه) فليس للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخير درر وأفاد أنه لا يشترط الزام القاضى البائع بالثمن بل له الرجوع على بائعه بدونه وهو قول محمد المتفق به كما علمت ثم انما ثبت له الرجوع اذ لم يبرئه البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلو أبرأه البائع ثم استحق المبيع من يده لا يرجع على بائعه بالثمن لانه لا ثمن له على بائعه وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض ذخيرة اى لتعذر القضاء على الذى أبرأ المشتريه جامع الفصولين ثم نقل فيه أن فى رجوع بقية الباعة بعضهم على بعض خلافا بين المتأخرين وأما لو أبرأ المشتري البائع بعد الحكم له بالرجوع فبأن قريبا انه لا يمنع (قوله ولا على الكفيل) اى الضامن بالدرك درر اى ضامن الثمن عند استحقاق المبيع (قوله ما لم يقض على المكفول عنه) اعترض بأن المكفول عنه وهو البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري لا خير لمعت من أن الحكم بالاستحقاق حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه وقبل القضاء لا مطالبة لاحد قلت هذا اشتباه فان المراد بالقضاء هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق والمسألة ستأتى متنا فى الكفالة قبل باب كفالة الرجلين ونصها ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اه وهى فى الهداية والكنز وغيرهما وعلة فى الهداية

وعلى من تلقى ذواليد (الملك منه) ولو مورثه فيعتدى الى بقية الورثة
أشياء (فلا تسمع دعوى الملك منهم) (للمكفول عليهم) (بل دعوى التناج ولا يرجع) (أحد من المشتريين) (على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه)

هناك بقره لان مجرد الاستحقاق لا ينقص البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالنقض على البائع فلم يجب على
 الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل اه فافهم لكن عمت بما تروناه ان العقد يتقضى بفسخ العاقدين
 وبالرجوع بالنقض على البائع بدون قضاء وأنه ليس الم اذ قصر الفسخ على واحد مما ذكر واذا انسخ العقد بواحد
 منها وجب على الاصيل وهو البائع رد الثمن على المشتري فيجب على الكفيل أيضاً ولو بدون قضاء ويؤيده قول
 محمد الفقيه به المار أيضاً (قوله لثلاثيجمع ثمان الخ) على لقوله ولا يرجع أحد الخ كما أفاده في الدرر قال ط
 وهذا التعليق يظهر في غير المشتري الاخير وغير البائع الاول فيظهر في الباعة المتوسطين فان عند كل منهم
 غشاً فلورجع بالنقض قبل أن يرجع عليه اجمع في ملكه ثمان اه (قوله لان بدل المستحق مملوك) أى غشه
 باق على ملك البائع وعبر عنه بالبدل ليشمل ما لو كان قيميا وهذا بيان لوجه اجتماع الثمنين في رجوع أحدهم
 قبل الرجوع عليه (قوله ولو صالح بنى الخ) عبارة جامع الفصولين المشتري لو رجع على بائعه وصالح
 البائع على بنى قليل فلبائعه أن يرجع على بائعه بتمنه وكذا لو أبرأ المشتري عن غشه بعد الحكم له برجوع عليه
 فللبائعه أن يرجع على بائعه أيضاً اذا المانع اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد ولم يوجد زال المبدل عن
 ملكه ولو حكم للمستحق وصالح المشتري لباخذ المشتري بعض الثمن من المستحق ويدفع المبيع الى المستحق ليس
 له أن يرجع على بائعه بتمنه لانه بالصالح ابطال حق الرجوع اه قلت وما ذكره في البراء انما هو في ابراء المشتري
 البائع وأما لو أبرأ البائع المشتري عن الثمن قبل الاستحقاق فقد منأفأانه يمنع الرجوع ثم قال في الفصولين
 فلو أنتمه أى الاستحقاق وحكمه لم يدفع له شيأ وأمسك المبيع يصير هذا شراء للمبيع من المستحق
 فينبغي أن يثبت له الرجوع على بائعه اه (قوله فصالح المشتري) أى دفع المستحق الى المشتري بعض الثمن
 صلحا عن دعوى المشتري ساجا عند بائعه أو نحوه مما يطل الاستحقاق لم يرجع على بائعه بالنقض لان صلحه مع
 المستحق على بعض الثمن أسقط حقه في الرجوع وهذا بخلاف العكس وهو ما اذا دفع المشتري الى المستحق شيأ
 وأمسك المبيع لانه صار مشتريا من المستحق فلا يطل حق رجوعه كما علمت وهذه المسألة هي الاتية عن نظم
 الحجة ولا يخفى ظهور الفرق بينهما وبين الاولى كما أفاده ط فافهم (قوله بوجوب فسخ العقود) أى الجارية بين
 الباعة ولا حاجة في انفساخ كل منها الى حكم القاضي درر (قوله ولكل واحد الخ) فلو أقام العبدينة
 انه حر الأصل أو أنه كان عبدا فلان فأعتقه أو أقام رجل البينة انه عبده بدمه فقتل بنى من ذلك فلكل واحد
 أن يرجع على بائعه قبل القضاء عليه وكذا المشتري يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه هدية عن الحساوى
 (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة الجهول أى وان لم يحصل الرجوع عليه درر (قوله ويرجع هو أيضاً)
 أى يرجع من له الرجوع على الكفيل بالدرك أيضاً أى كماله الرجوع على بائعه وقوله كذلك بنى عنه قول
 المصنف ولو قبل القضاء عليه أى قبل القضاء على المكفول عنه بالنقض (قوله والحكم بالحرية الأصلية الخ)
 هذه الجمل في موقع التعليق لما قبلها واحتج بها بالأصلية عن المعارضة بعقود ونحوه لانها تافهة (قوله أو بقوله
 اناحز) صورته ادعى انه عبده فقال المدعى عليه اناحز الأصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وعجز المدعى عن البينة
 حكم القاضي بالحرية الأصلية وكان حكمه بها حكما على العادة اه ح (قوله اذ لم يسبق منه اقرار بالرق)
 أى ولو حكما كسكوته عند البيع مع انقياده كاسماتى وتسمع دعواه الحرية بعد اعترافه بالرق اذ ابرهن
 كاسماتى (قوله وكذا العتق وفروعه) عطف على قوله والحكم بالحرية بالأصلية أى اذا ادعى انه كان عبدا
 فلان فأعتقه أو ادعى رجل انه عبده بدمه أو أنها بدمه استولدها وحكم بذلك فهو حكم على الكفاية فلا تسمع
 دعوى أحد عليه بذلك ونقل الجوى عن بعضهم أن هذا بعد ثبوت ملك العتق والافتد بعق الانسان مالا
 يملكه (قوله وأما الحكم بالعتق في الملك المورث الخ) يعنى اذا قال زيد لكرانك عبدى ملكتك منذ خمسة
 أعوام فقال بكرانك كنت عبداً بشر ملكى منذ ستة أعوام فأعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال
 عمرو لكرانك عبدى ملكتك منذ ستة أعوام وانت ملكى الآن فبرهن عليه فقبل وبسخ الحكم بحريته
 ويجعل ملكا لعمرو درر وكذا الحكم بالملك على المستحق منه حكم على الباعة من وقت التاريخ كافي الخاتمة
 وفي المقدس شراها منذ شهرين فاقام رجل بينة انها له منذ شهر يقضى بهاله ولا يقضى على بائعه برهنت أمة
 في يد مشتري أخير على انها معتقة فلان أو مدبرته أو أم ولد له رجع الكل الامن كان قبل فلان سائحان (قوله

لثلاثيجمع ثمان في ملك واحد لان
 بدل المستحق مملوك ولو صالح بنى
 قليل أو أبرأ عن غشه بعد الحكم له
 برجوع عليه فللبائعه أن يرجع على
 بائعه أيضاً زال البدل عن ملكه
 ولو حكم للمستحق فصالح
 المشتري لم يرجع لانه بالصالح ابطال
 حق الرجوع وتماه في جامع
 الفصولين (والمبطل بوجبه) أى
 بوجوب فسخ العقود اتفاقا (ولكل
 واحد من الباعة الرجوع على بائعه
 وان لم يرجع عليه ويرجع) هو أيضاً
 كذلك (على الكفيل ولو قبل القضاء
 عليه) لعدم اجتماع الثمنين اذ بدل
 الحر لا يملك (والحكم بالحرية
 الأصلية حكم على الكفاية) من
 الناس سواء كان بينة أو بقوله
 اناحز اذ لم يسبق منه اقرار بالرق
 اشياء (فلا تسمع دعوى الملك من
 أحد وكذا العتق وفروعه) بمنزلة
 حرية الأصل (وأما الحكم بالعتق
 في الملك المورث) على الكفاية
 (من) وقت (التاريخ) و (لا) يكون
 قضاء (قبله) كما بسطه ملاحضه
 وعقوب باشا فاحظه فان أكثر
 الكتب عنه خالية

قبل كالتزيم) أنقى به المولى أبو السعود وجرم به في المحبة ورجحه المصنف في كتاب الوقف كما قدمه الشارح
 أول الوقف (قوله وهو المختار) في الفواكه البدرية لأن الفرس وهو الصحيح اه واقتصر عليه في الخاتمة
 في باب ما يطل دعوى المتدعي واستدل له فكان مختاره (قوله وصححه العمادى) نقل الرمل عن المصنف
 عبارة الفصول العمادية وليس فيها تصحيح أصلا بل مجرد حكاية الأول عن الحلواني والسفدى والثاني
 عن أبي الليث والصدور الشهيد اه وفي جامع الفصولين القضاء بالقصة قبل يكون على الناس كافة وقبل لا
 (قوله القضاء يتعدى الخ) فإذا قضى واحدة منها لاتسع دعوى آخر وأراد بالجزء ما يشمل العارضة
 كالعتق ويجرى في النكاح ما جرى في الملك المؤرخ فتسبع دعوى غيره على نكاحها قبل التاريخ لابعده كما
 استنبطه والدعوى مسكن من كلام الدرر المار قال الحوى ويزاد على الأربع ما في معنى الحكم لأحضر
 رجلا وأدى عليه حقا أو كله وأقام البينة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والمقصود من ذلك قبلت وبقي
 بالوكالة ويكون قضاء على كافة الناس لأنه أذى عليه حقا بسبب الوكالة فكان اثبات السبب عليه أثباتا
 على الكافة حتى لو حضر آخر وأدى عليه حقا لا يكف إعادة البينة على الوكالة اه (قوله وبشئ رجوع
 المشتري على بائعه بالثمن الخ) أشار إلى أن الاستحقاق لا بد أن يرد على ما كان ملك البائع ليرجع عليه ففى
 الجامع الكبير لو اشترى ثوبا فقطعه وخاطه ثم استحق بالبينة ليرجع المشتري على البائع بالثمن لأن الاستحقاق
 ما ورد على ملكه لأنه لو كان ملكه في الأصل انقطع بالقطع والخياطة بمن غصبه فقطعه وخاطه ملكه فالأصل
 أن الاستحقاق إذا ورد على ملك البائع الكائن من الأصل يرجع عليه وإن ورد عليه بعد ما صار إلى حال لو كان
 غصباً ملكه لا يرجع لأنه متيقن الكذب وعرف أن المعنى أن يستحقه باسم الغصب فلو برهن أنه كان له قبل
 هذه الصفة رجع المشتري بالثمن وعلى هذا لو اشترى حذوة وطعنها ثم استحق الدقيق وقال كانت لي قبل الطين
 يرجع وكذا لو شري لحاف شواء اه فغى لمخصا وأطلق المصنف الرجوع فتمهل ماذا كان الشراء فاسدا
 كما في جامع الفصولين وما إذا كان عالما بكونه ملك المستحق كما سبكه المصنف ومالوا برأى البائع المشتري
 عن غنه فللبائع الرجوع على بائعه لو الأبراء بعد الحكم لأقبله كما مر وما لو مات بائعه ولا وارث له فالقاضي ينصب
 عنه وصي للبرج المشتري عليه وما إذا زعم بائعه أنه نتج في ملكه وعجز عن إثباته وأخذ منه الثمن فله الرجوع على
 بائعه لأنه لما حكم عليه التحق دعواه بالعدم وكذا لو زعم أنه ليس له الرجوع لأنكاره البيع لأنه لما حكم عليه
 ببينة التحق زعمه بالعدم ومالوا لأزم القاضي البائع بدفع الثمن أولا كما مر وما لو أقال البائع رجلا بالثمن على
 المشتري وأدى إليه ثم استحق الدار فإنه يرجع على البائع لأعلى الحال وإن لم ينظر بالبائع وما إذا كان البائع
 وكسلا فامشترى مطالبته بالثمن من ماله ولا ينتظر أن كان دفع الثمن إليه وإن كان دفعه للموكل ينتظر أخذ من
 الموكل وما إذا أقال البائع للمشتري قد علمت أن الشهود شهدوا بزور وأن المبيع فى صدقة المشتري فإنه يرجع
 عليه بالثمن لأنه لم يعلم له المبيع فلا يجعل البائع أخذ الثمن وقد استحق المبيع اه ملخصا كل ذلك من الذخيرة
 (تنبيه) إذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق وبين سببه فلو بينه
 وأتكر البائع البيع فأنته المشتري يرجع بثمنه وقبل يشترط حضرة المبيع لسماع البينة وقبل لا بد أن يظهير
 البرين المرغباتى فلو ذكر شبهة العبد وصفته وقدر غنه كفى جامع الفصولين وفيه أن للمستحق عليه تحليف
 المستحق بأنه ما بعه ولا وجه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه وتما فيه (فرع) استأجر جارا
 فأدعاه رجل ولم يصدقه أنه مستأجر واستحقه عليه لا يرجع إلا بقر المشتري أو لأنه الاستحقاق ظلم لأنه لم يقع
 على خصم ذخيرة (قوله إذا كان الاستحقاق بالبينة) فلو أخذ المستحق العين من المشتري بلا حكم فهلك
 فالوجه في رجوع المشتري على بائعه أن يدعى على المستحق أن قبضته متى بلا حكم وكان ملكي وقدها في يده
 فأدلى بيمينه فيبرهن أنه فبرج المشتري على بائعه بثمنه جامع الفصولين ومفهومه أنه لو لم يهلك فله المشتري
 منه اشتراؤه حتى يبرهن فبرج المشتري على بائعه أن لم يقر المشتري أو لأنه الاستحقاق وفى الفصولين أيضا أخذه
 بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق متى بلا حكم فادعته إلى فادعاه ثم برهن على المستحق أنه له
 في غيبة المشتري صح لا تنفساخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيه ما فنى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه
 واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان بحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فإنه لا يصح مع غيبة المشتري لعدم

(و) اختلفوا في القضاء بالوقف
 قبل كالتزيم وقبل لا فتسبع فيه
 دعوى ملك آخر أو وقف آخر (وهو
 المختار) وصححه العمادى وفى
 الاشياء القضاء يتعدى في أربع
 حزية ونسب ونكاح وولاء وفى
 الوقف يقتصر على الأصح (وبشئ
 رجوع المشتري على بائعه بالثمن
 إذا كان الاستحقاق بالبينة)
 لما سيجي أنها حاجة متعدية

قوله لأنه لو كان ملكه الخ هكذا
 بضمه ولعله سقط من قله وأقبل
 لو الأصل لأنه ولو كان الخ فتأمل
 اه معجمه

انضاح البيع بالاستحقاق ومضى (قوله باقرار المشتري) ولو عدل المشتري شهود المستحق قال ابو يوسف
اسأل عنهما فان عدل ارجع بالثمن والا فلا (قوله او ينكوله) كأن طلب المستحق تحليفه على
انك لا تعلم أن المبيع ملكي (قوله فلا رجوع) فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق لرجع بثمنه على بائعه
لا يقبل للتناقص لأنه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك
ولأنه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغا مالو برهن على اقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقص وأنه اثبات
ما ليس ثابت ولو لا يثبت له فله تحليف البائع بالله ما هو المدعى لأنه لو أقر زعمه جامع الفصولين نعم لو أقر به
للمستحق ثم برهن على أن الامة حرة الاصل وهي تدعى وأنها ملك فلان وهو اعتمها او دبرها واستودها قبل
الشراء تقبل ويرجع بالثمن لأن التناقص في دعوى الحزبه وفروعهما لا يضر فتح قال في التمر وظاهر أن قوله
وهي تدعى اتفاقاً (قوله كما هو ظاهر كلام الزبلي) حيث قال لأن البيعة لا تصير حجة الا بقضاء القاضي وللقاضى
ولاية عامة في تنفيذ قضاؤه في حق الكافة والاقرار حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء ولله تفرز ولاية على نفسه دون
غيره فيستصر عليه اه قال ط وجهه الرمي في حاشية المنهج على بعض القضايا او راد الكافة كل من
يتعدى اليه حكم القاضي في تلك القضية لا كافة الناس اه وحينئذ فلا حاجة للاستدراك اه (قوله ونحوه)
من فروعه وكولا ونكاح ونسب ط (قوله فان ثبت الحق هـما) الظاهر أنه احتراز عما سبق الحكم بالبيعة
عقب الانكار ثم أقر بخلاف العكس لانه بعد الحكم للمستحق باقرار المشتري لا يصح الحكم بعده بالبيعة بخلاف
ما إذا كان قبل الحكم بشئ منهم ما بأن برهن ثم أقر المشتري أو بالعكس فانه يجعل الحكم بعده بالبيعة بخلاف
الى الرجوع كما هنا وان أمكن جعله قضاء بالاقرار فافهم وعلى هذا جمل في الفتح ما في فتاوى رشيد الدين من أنه
لو أقر ومع ذلك برهن المستحق وأثبت عليه البيعة رجح لأن القضاء وقع بالبيعة لا بالاستحقاق ثم ذكر رشيد الدين
في كتاب الدعوى لو ادعى عينا وبرهن وقبل أن يقضى له أقره المدعى عليه اختلفوا فقبل بقضى بالاقرار وقبل
بالبيعة والاول اظهر وأقرب للصواب اه قال في الفتح وهذا يناقض ما قبله الآن يخص ذلك باعتبار الحاجة
الى الرجوع فيتحصل انه اذا ثبت الحق بما يقضى بالاقرار على ما جعله الاظهر وان سبقه اقامة البيعة مع تمكن
القاضي من اعتباره قضاء بالبيعة وعند تحقق حاجة الخصم اليه ينبغي اعتباره قضاء بهما ليندفع الضرر عنه
بالرجوع اه ملخصا قلت وبؤيد هذا التوفيق انه في جامع الفصولين نقل عبارة رشيد الدين الاولى معللة بالحاجة
وذكر في نور العين أن هذا أظهر وحق ذلك فرا جعه والظاهر أن مثل ما هنا ما لو باع شيئاً كان اشتراؤه ثم رد عليه
بعتب قديم وأقر به وبرهن عليه المشتري وقضى بذلك يجعل قضاء بالبيعة لحاجته الى الرجوع على بائعه بخلاف
العتب (قوله فبالبيعة اولى) اى فاعتبار القضاء بالبيعة اولى (قوله فلو استحققت مبيعة ولدت) يشمل الدابة اذا
ولدت عند المشتري وأولاد كافي نور العين عن جامع الفتاوى (قوله لا باستيلاده) قيد به لمكان قوله تبعها ولدا
والافاستيلاد المشتري لا يمنع استحقاق الولد بالبيعة لكنه لا تبعها بل يكون ولد المشتري حراً بالقيمة كما به عليه
بعده (قوله تبعها ولدا) وكذا أرضها فتح قال ولا خصوصية للولد بل زوائد المبيع كلها على التفصيل
اه اى التفصيل بين كون الاستحقاق بالبيعة أو بالاقرار وبين دعوى المقتولة الزوائد وعدمها وسيد كرام الشارح
الزوائد آخر (قوله بشرط القضاء به) لانه اصل يوم القضاء لانفصاله واستقلاله فلا بد من الحكم به وهو الاصح
في المذهب فتح قال في الهداية واليه تشير المسائل فان القاضي اذا لم يعلم بالزوائد قال محمد لا تدخل الزوائد
في الحكم وكذا الولد اذا كان في يد غيره لا يدخل تحت الحكم بالآتم تبعاً والظاهر أن الارش لا يدخل تبعاً
(قوله في الاصح) مقابله ما قبل انه اذا قضى القاضي بالآتم بصره مقضاه به أيضاً تبعاً كافي الفتح (قوله وكلام
البرازى يفيد تقييده) اى تقييد القضاء بالولد للمستحق وأخذ ذلك في الزهر من قول البرازى شهودا على رجل
في يده جارية انها لهذا المدعى ثم غاباً وما ناولها ولد في يد المدعى عليه يدعى انه له وبرهن على ذلك لا يلتفت الحاكم
الى برهانها ويقضى بالولد للمدعى فان حضر الشهود وقالوا الولد للمدعى عليه ضمن الشهود قيمة الولد كأنهم
رجعوا فان كانوا حضروا وسألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعى عليه أو لا ندري من الولد يقضى بالآتم للمدعى
دون الولد اه (قوله بماذا استكت الشهود) اى عن كونه لذي البدن وكذا الاول اذا قالوا انه للمستحق (قوله ثم
استيلاده) اى استيلاد المشتري (قوله فيكون ولد المغرور) الاول أن يقول ولكن يكون الخ لأن قوله

قوله وهي تدعى أو أنها الخ هكذا
بخطه ولعل الصواب اسقاط كلمة
او كما لا يخفى اه معجمه

(أما اذا كان الاستحقاق

(باقرار المشتري او ينكوله

أوبقرار وكيل المشتري بالخصومة

أو ينكوله فلا رجوع لانه حجة

قاصرة (و الاصل أن البيعة

حجة متعديّة) تظهر في حق كافة

الناس لكن لا في كل شئ كما هو

ظاهر كلام الزبلي والعين بل

في عتق ونحوه كما مر ذكره المصنف

(الا لا اقرار) بل هو حجة قاصرة على

المقتل لعدم ولايته على غيره بنى

لوا اجتماعاً فان ثبت الحق بما قضى

بالاقرار لا عند الحاجة فبالبيعة

اولى فتح ونهر (فلو استحققت

مبيعة ولدت) عند المشتري

لا باستيلاده (بيعة تبعها ولدا

بشرط القضاء به) اى بالولد في

الاصح زبلي وكلام البرازى

يفيد تقييده بما اذا استكت الشهود

فلا بد أنه لذي البدن أو قالوا لا ندري

لا يقضى به نهر ثم استيلاده لا يمنع

استحقاق الولد بالبيعة فيكون ولد

المغرور حراً

مطل

في ولد المغرور

لا يمنع الخ. يوهم منه انه تبعها كما اذا كان لا تأسد لاداء فتناسه الاستدراك بأنه يكون ولد المقتول رأى يكون
 لذي اليد حر لان وطاه كان في الملك ظاهر اوعليه المستحق القيمة اي يوم الخصومة كما سيذكر في باب دعوى
 النسب قال في جامع الفصولين ولو اولدها على هبة أو صدقة أو شراء أو وصية أخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا
 الموجب للغرور ملك مطلق الاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنه وقيمة ولده فالاب لا يقدر
 عندنا ولا يرجع على الوهاب والمتصدق والموصي بقيمة الولد عندنا ولو باعها المشتري الاول فأولدها الثاني
 فاستحققت يرجع المشتري الثاني على الاول بالنسبة وقيمة الولد ولا يرجع الاول على بائعه الا بالنسبة عنده وعندهما
 يرجع بقيمة الولد ايضا وتطيره أن المشتري الثاني لو وجد عبدا وقد تعذر ردّه لعيب حدث فيرجع على بائعه بنقص
 العيب وبائعه لا يرجع به على بائعه عنده خلافا لهما (تنبيه) انما يرجع المشتري بالعقر لانه بدل منفعة استوفاهما
 نفسه وجزاء على فعله ومثله ما لو نقصت الأرض المسخقة بالزراعة وضمن نضامها لا يرجع به على بائعه وبه ظاهر
 جواب حادثة الفتوى فمن اشترى دارا فظهرت وقفا وضمنه ناظر الوقت اجرتها فاجبت بأنه لا يرجع بالاجرة
 على البائع خلافا لما افتى به بعض علماء مصر القاهرة في زماننا مستدلا بقولهم الغرور في ضمن عقد المعاوضة
 يوجب الرجوع ولا يخفى انه غير صحيح لانه انما يرجع بما يمكن تسليمه كإيا في بيانه وبما ليس جزاء لفعله كما علت
 (قوله بالقيمة لمستحقه) اي مضمونها للمشتري والمراد القيمة يوم الخصومة كما ذكر في باب دعوى النسب
 (قوله كما مر) صوابه كما يأتي (قوله والفرق ما مر) قال في الهداية ووجه الفرق أن البينة حجة مطلقة فانها
 كما هي مبنية فظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلا بها فيكون له أما الاقراحة فاصرة بنيت الملك في
 المنهية ضرورة صحة الاخبار وقد حصلت بآثانه بعد الانفصال فلا يكون الولد له (قوله تبعها) لان الظاهر
 أنه له زباني عن النهاية ومقتضى الفرق المذكور انه لا يكون له كافي الفسخ (قوله وكذا) اي كالولد في التفصيل
 المذكور كما مر (قوله نعم لاضمان بهلاكها) اي هلاك الزوائد ومنه موت الولد واكثر من استهلاكها
 فتضمن به (قوله ومنع التناقض دعوى الملك) هذا اذا كان الكلام الاول قد أثبت للنقص معين حقا والام
 يمنع كقوله لاحق على أحد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئا على أحد منهم فضع دعواه كما في المؤيدة به عن صدر
 الشريعة اه وكذا اذا كان كل من الكلامين عند القاضي واكتفى بعضهم في تحققة كون الثاني عند القاضي
 واختار في النهر الاول لأن من شرائط الدعوى كونها الدية واختار في البحر من متفرقات القضاء الثاني قال في
 الخ ولعل وجهه انه الذي يتحقق به التناقض اه وقال المقدسي يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لان الكلام
 الاول لا بد أن ثبت عند القاضي ائترب على ما عنده حصول التناقض والنسب بالبيان كالتأني بالبيان
 فكانها في مجلس القاضي فالذي شرط كونها في مجلسه بم "الحقيقي" والحكمي في السابق واللاحق اه قلت
 ويشهد له مسائل كثيرة في دعوى الدفع وسأقي تمام الكلام عليه في متفرقات القضاء ان شاء الله تعالى ثم اعلم أن
 التناقض يرتفع بتدقيق الخصم وبكذب الحاكم أيضا وهو معنى قولهم المقتز اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره
 بجرع البرازية وقد من قبل نحو ورقة مسائل في ارتضاعه شكذب الحاكم ثم ذكر في البحر بعد ورقتين
 ارتضاعه ثالث حيث قال اذا قال تركت أحد الكلامين فإنه يقبل منه لما في البرازية عن الذخيرة ادعاء مطلقا
 فدفعه بأنك كنت ادعيت قبل هذا مقدا وبرهن عليه فقال المذني ادع أنه الآن ذلك السبب وترك المطلق
 يقبل اه اي لكون المطلق ازيد من المقيد وهو مانع لصحة الدعوى ولذا الوادعي المطلق اولا تسعج كما في البرازية
 لكونه بدعوى المقيد ثانيا بدعي أقل لصكن ما نقله في البحر عن البرازية لا يدل على كون ذلك قاعدة في ابطال
 التناقض والالزام أن لا يضر تناقض اصلا لتفك التناقض من قوله تركت الكلام الاول فاذا أقر أنه ليس له ثم
 قال هو لي وترك الاول تسعج ولا فائدة في اصلا والظاهر أن ما نقله عن البرازية وجهه كونه توقيفا بين الكلامين
 بأن جرد المذني الاقل الذي ادعاه أو لا يدل على البرازية أيضا ادعى عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند
 ذلك الحاكم بسبب يقبل بخلاف العكس الآن يقول العاكس أردت بالمطلق الثاني المقيد الاول لكون المطلق
 ازيد من المقيد وعليه الفتوى اه فافهم (قوله طلب نكاح الامة يمنع دعوى غلظها) تنمة عبارة الصغرى
 وطلب نكاح الحر مانع من دعوى نكاحها اه وكان الاولى ذكره لانه مثال مانع دعوى الملك في المنفعة (قوله
 وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الخ) كما اذا ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة

مطلب
 لا يرجع على بائعه بالعقر ولا بأجرة
 الدار التي ظهرت وقفا

بالقيمة لمستحقه كما مر في باب
 دعوى النسب (وان أقر) ذوالد
 (٣) رجل (لا) تبعها فباخذها
 وحدها والفرق ما مر من الاصل
 وهذا اذا لم يتدعه المقتل له فلو
 ادعاء تبعها وكذا سائر الزوائد
 نعم لاضمان بهلاكها كروا
 المغضوب ولم يذكر التناول لانه
 في حكم الافرار فيستأني معزيا
 للعمادية (ومنع التناقض) اي
 التدافع في الكلام (دعوى الملك) ٢
 لعين او منفعة لما في الصغرى طلب
 نكاح الامة يمنع دعوى غلظها ٣
 وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا
 وفق

٢. مطلب
 في مسائل التناقض

٣. قوله واكتفى بعضهم في تحققة كون
 الثاني الخ هكذا يجتنبه ولعل
 صوابه يكون الثاني الخ تأمل اه
 مصححه

لا يقبل الا اذا وقع وقال كان فلان الاول وقد وكلني بالخصومة ثم باعه من الثاني وكلني ايضا والتدابر
 يمكن بان غاب عن المجلس وجاء بعد فوات مده وبرهن على ذلك على ما نص عليه المصري في الجامع دل على ان
 الامكان لا يكتفي بنهر عن البرازية (قوله مستحقة الخ) حاصل ما ذكره هناك حكاية الخلاف قلت وذكر في البحر
 هناك ان الاكتفاء بإمكان التوفيق هو القياس والاستحسان ان التوفيق بالفعل شرط وذكر محسنه الرمي عن
 مشية المفتي ان جواب الاستحسان هو الاصح اه وفي جامع الفصولين بعد حكاية الخلاف والاصوب عندي
 ان التناقض اذا كان ظاهر السلب واليجاب والتوفيق خفيا لا يكتفي بإمكان التوفيق ولا ينبغي ان يكتفي بالامكان
 يؤيده ما في ح انه لو اقر له انه لم يفتقد قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل الامكان
 التوفيق بان يشتريه بعد اقراره ولان البينة على العقد المبهم تفيد الملك للعالم ولذا لا تعتبر الزوائد اه واقره في نور
 العين (قوله) وفروع هذا الاصل كثيرة منها ادعى عليه الضايقنا فانكر ثم ادعاها من جهة الشركة لا تنفع
 وبالعكس تنفع لامكان التوفيق لان مال الشركة يجوز كونه دينيا بالجود ادعى الشراء من ابيه ثم برهن على انه
 ورثه منه يقبل لامكان انه بجده الشراء ثم ورثه منه وبالعكس لا ادعى اول الوقت ثم لنفسه لا تنفع كما لو ادعاها
 لغيره ثم لنفسه وبالعكس تنفع لصفة الاضافة بالاخص امتناعا ادعاء بشراء او وارث ثم ادعاء مطلقا لا تنفع
 بخلاف العكس كما مر بجرمنا (قوله) وان قال أي اواخي مفاده ان قول ذلك بعد قول المدعي الاول هو
 أخي وليس كذلك لان المراد ان مدعي النفقة لو قال هو أبي واخي وكذبه ثم بعد موته صدقة المدعي عليه وادعى
 الارث يقبل والفرق ان ادعاء الولاد بمجرد اقبيل لعدم حل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة افاده ح
 ويمكن ارجاع ضيق فلان هنا وفي المعطوف عليه الى مدعي النفقة ويكون المراد ان مدعي الارث وافقه على دعواه
 فافهم (قوله والاصل الخ) اشار به ذوا الكفاف الى انه ليس المراد حصر ما بين فيه التناقض بما ذكره المصنف
 بل كل ما في سببه خفاء فنه اشترى واستأجر دارا من رجل ثم ادعى ان اياه كان اشتراها له في صغره او انه ورثها
 منه وبرهن قبل ادعى شراء من ابيه ثم برهن على انه ورثه منه يقبل وبالعكس لا ادعى عينا له وعليه قيمتها ثم
 ادعى انها قائمة في يده وعليه احصاها او بالعكس يقبل اشترى ثوبا في منديل ثم زعم انه له وأنه لم يعرفه يقبل
 اقتسما التركة ثم ادعى أحدهما ان اياه كان جعل له منها الشيء الفلاني ان قال كان في صغري يقبل وان مطلقا لا
 ونعامة في البحر (قوله كالنسب) كالرباع عبدا ولد عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الاول انه ابنة
 يقبل ويبطل الشراء الاول والثاني لان النسب يثبت على العلوق فينفي عليه بعد دعوى التناقض عني وفي جامع
 الفصولين قال ان نالت وارث فلان ثم ادعى ارضه وبين الجهة يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه
 ولو قال ليس هذا الولد ثم قال هو مني يصح وبالعكس لا تكون النسب لا يثبت فيه وهذا اذا صدقه الابن
 والا فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بأنه جرت لكن اذا لم يصدق الابن ثم صدقه ثبت البتة لان اقرار الاب
 لم يطل بعدم التصديق ولو اذكر الاب اقراره فبرهن الابن عليه يقبل والاقرار بأنه ابني يقبل لانه اقرار على
 نفسه بأنه جرت أو اقرارا بأنه أخوه فلا لانه اقرار على الغير ولو ادعى ان أي فلان وصدقه ثبت نسبه فاذا
 ادعى انه ابن فلان آخر لا يسمع لان فيه ابطال حق الاول وكذا لو لم يصدق الاول لانه اثبت له حق التصديق فلو
 صححنا اقراره التناقض فينفي الى ابطال حق التصديق الاول وصار كن ادعى انه مولى فلان ولم يصدق ثم ادعى انه
 مولى فلان آخر لم يجز اه ونعامة فيه (قوله والطلاق) حتى لو برهنت على الثلاث بعد ما اختلفت قبل
 برهانها واستردت بدل الخلع لاستقلال الزوج بذلك بدون علمها وكذا لو فاسمت المرأة ورثة زوجها وقد اقرها
 بالزوجة كآرا ثم رهنوا على ان زوجها كان طلقها في محنته فلا ترجعوا عليها بما اخذت نهر وفي البحر
 عن البرازية ادعت الطلاق فانكر ثم مات لأمك مطالبة الميراث اه تأمل (قوله وكذا الحزبية) اي ولو عارضة
 وفضلها عما قبله بكذا اشارة الى ان التفريق بعده عليه فقط ومن فروع ذلك لو برهن البائع أو المشتري ان البائع
 حرره قبل بيعه يقبل اذا التناقض متمم في العتق قال في جامع الفصولين بعد نقله اقول التناقض انما يتمم
 بناء على الخفاء وذا يفتق في المشتري لا البائع لانه يستند بالعتق فالاولى ان يجعل هذا على قوله اما الدعوى
 غير شرط عندهما في عتق العبد تقبل بنية البائع حسبة وان لم تصح الدعوى للتناقض اه ومنها لو ادعى
 المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعاقبه قبله يقبل برازية وفي المبسوط اقرت له بالرق فباعها ثم برهنت على

وهل يكتفي إمكان التوفيق خلاف
 مستحقة في منقرضات القضاء وفروع
 هذا الاصل كثيرة سقي في الدعوى
 ومنها ادعى على آخر أنه اخوه وادعى
 عليه النفقة فقال المدعي عليه ليس
 هو باخي ثم مات المدعي عن تركته
 فخاء المدعي عليه يطلب ميراثه ان
 قال هو أخي لم يقبل للتناقض وان
 قال أي اواخي قبل والاصل ان
 التناقض (لا) يمنع دعوى ما بيني
 وبينه (النسب والطلاق
 وكذا الحزبية)

فلو قال عبد المشرى اشتري فأنا عبد

لزيد (فاشتره) معقدا على مقاله

(فاذا هر حر) اى ظهر حر

(فان كان البائع حاضرا او غائبا

عينة معروفة) يعرف مكانه (فلاشترى

على العبد) لوجود القابض (والا

رجع المشتري على العبد) بالثمن

خلافا للثاني ولو قال اشتري فقط

ثو انا عبد فقط لا رجوع عليه اتفاقا

ور (و رجع) (العبد على البائع)

اذا ظهر به (بخلاف الرهن) بان

مال ارثي فاني عبد لم يضمن اصلا

والاصل ان التغير يوجب الضمان

في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة

(باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم

بزمه قبل والا لان مجرد الوقف

لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق

فتح واعقده المصنف بعل الجهر

على خلاف ماصوبه الزبلي وتقدم

في الوقف وسيجي آخر الكتاب

(اشترى شأ ولم يقبضه حتى ادعاه

آخر) انه (لا تسع دعواه بدون

حضور البائع والمشتري) للقضاء

عليهما ولو قضى له بمحض ثمان

برهن أحدهما على أن المستحق

باعه من البائع ثم هو باعه من

المشتري قبل ولزم البيع وتعامه

في الفتح (لا عبرة بتاريخ الغيبة)

مطل

فيما لو باع عقارا وبرهن انه وقف

مطل

لا عبرة بتاريخ الغيبة

عق من البائع أو على انها حرة الاصل يقبل امتصاصا ولو باع عبدا وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعرض نفسه فهو اقرار منه بالرق فلا يصح في دعوى الحرة بعد له سبعة نفق ما تم من جهته الا ان يبرهن فيقبل وكذا الورثة او دفعه بخلافه كان اقرارا بالرق لا لوجه ثم قال ان حرة القول له لان الاجارة تصرف في منافعه لا في عينه وتعامه في البحر (قوله ولو قال عبد) اى انسان وجماع عبدا باعتبار ظاهر الحال الا والا فترض انه حر وقوله لمشتري اريد الشراء (قوله اشتري فأنا عبد) لا بد في كون المشتري مغرورا يرجع بالثمن من هذين القيدن اعني الامر بالشراء والاقرار بكونه عبدا كافي الفتح وغيره وما في العناية من الاكتفاء بسكوت العبد عند البيع في رجوع المشتري عليه فهو مخالف لما في سائر الكتب وان غلط فيه بعض من تصدرا للاتفاق بدار السلطنة العلية وأفتى بخلافه كما افاده الا فتوى في منهوات فتاويه وافاد بقوله اشتري انه لو قال له اجنبي اشتري فانه حر فلا رجوع بحال كافي جامع الفصولين وغيره (قوله لزيد) كذا في النهر قال السائحاني والتظاهر انه ليس بشرط لان الغرور في ضمن المعاوضة ليس ككفالة صريحة حتى يشترط معرفة المكفول له وعنه ومما اعتقروا ايضا هنا رجوع العبد على سيده بما أدى مع انه لم يأمر به هذا الضمان الواقع منه ضمن قوله اشتري فأنا عبد اه (قوله معقدا على مقاله) احتزبه عما اذا كان عالما بكونه حرا لانه لا تغرر مع العلم كالمأخوذ ولذا الاستولدها علما بان البائع غصبها فاستحققت لا يرجع بقيمة الولد وهو رقيق كما يذكره الشارح فافهم (قوله اى ظهر حرا) بينة اقامه لانه وان كان دعوى العبد شرطاً عند أي خسفة في الحرة الاصلية وكذا في المارضة بعق ونحوه في الصحيح لكن التساؤل لا يمنع جعلها كاثارة تبريع المسألة وتعامه في الفتح (قوله يعرف مكانه) ظاهر اطلاقهم ولو بعد بحث لا يوصل اليه عادة كاقصى الهند غير فافهم (قوله لوجود القابض) اى البائع والاولى قول الفتح للتمكن من الرجوع على القابض (قوله والا) اى بان لم يعلم مكانه ومثله ما اذا مات ولم يترك شيئا فلو كان له تركه يعلم مكانه يرجع فيها فيما يظهر لان ذلك دين عليه كباقي والدين لا يطل بالموت فافهم (قوله رجع المشتري على العبد بالثمن) لانه يجعل العبد بالامر بالشراء ضامنا للثمن له عند تغدر رجوعه على البائع دفعه للغرور والضرر ولا تعذر الامتناع لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن أن يجعل الامر به ضمانا للسلامة كما هو وجبه هداية (قوله خلافا للثاني) اى في رواية عنه (قوله لا يرجوع عليه اتفاقا) لان الحر يشتري يتخلص كالاسير وقد لا يجوز شراء العبد كالمكاتب زبلي (قوله ورجع العبد على البائع) انما يرجع عليه مع انه لم يأمر به الضمان عنه لانه ادى دينه وهو مضطر في ادائه فتح فهو كغير الرهن اذا قضى الدين لتخلص الرهن يرجع على المدين لانه مضطر في ادائه (قوله لم يضمن اصلا) اى سواء كان البائع حاضرا او غائبا قال في الهداية لان الرهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى يجوز الرهن ببدل الصرف والمسلم فيه مع حرمة الاستبدال فلا يجعل الامر به ضمانا للسلامة وبخلاف الاجنبي اى لو قال اشتري فانه حرة لانه لا يبعث بقوله فلا يتحقق الغرور ونظير مسألتنا قول المولى بايعوا عبدي هذا فاني قد اذنت له ثم ظهر الاستحقاق يرجعون عليه بقيمة اه (قوله والا اصل الخ) مر هذا الاصل مبسوطا خرابا المراجعة والتولية (قوله لان مجرد الوقف لا يزيل الملك) اى عند الامام والقوى على لزومه بدون الحكم بزمه (قوله على خلاف ماصوبه الزبلي) حيث قال وان اقام البينة على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو اوصوب واحوط اه (قوله وتقدم في الوقف) قد منها هنا لان الاصح سماع البينة دون الدعوى المجردة بلافصل لان الوقف حتى الله تعالى فتسمع فيه البينة وتعام تحقيق المسألة هناك فراجع (قوله للقضاء عليهما) لان الملك للمشتري والد للبائع والمذني يدعيها فشرط القضاء عليهما محذورهما فتح بقى لو قال المستحق لا بينة في وأستحلفهما خلف البائع ونكل المشتري فانه يوافق بالثمن فاذا اداه أخذ العبد وسله الى المذني وان حلف المشتري ونكل البائع لزم البائع كل قيمة العبد الا ان يجيز المستحق البيع ويرضى بالثمن برزاية وجامع الفصولين (قوله ثم هو) اى البائع (قوله ولزم البيع) لانه يقرر القضاء الاول ولا ينقضه فتح لان القضاء بان المستحق باعه يقرر القضاء بانه ملك المستحق (قوله وتعامه في الفتح) حيث قال ولو فسخ القاضى البيع بطلب المشتري ثم برهن البائع أن المستحق باعه ما منه ياخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنتقض اه فافاد ان قوله ولزم البيع مقيد بما اذا لم يفسخ القاضى البيع (قوله لا عبرة بتاريخ الغيبة الخ) اعلم ان الخارج مع ذى اليد لا ادعى ملكا

بل العبرة لتاريخ الملك (نوقال)

المستحق عند الدعوى (غائب)

عنى (هذه) الدابة (مدسنة)

قبل القضاء بها للمستحق أخبر

المستحق عليه النافع عن القصة

(فقال البائع لى شئنا كانت

ملكالى مندسنتين مثلا وبرهن على

ذلك (لا تندفع الخصومة) بل يقضى

بها للمستحق لبقاء دعواه فى ملك

مطلق خال عن تاريخ من الطرفين

(العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من

الرجوع) على البائع (عند

الاستحقاق) فلو استولى المشتراة يعلم

غصب البائع اياها كان الولد رقيقا

لانعدام الغرور ورجع بالن و ان

أقر ملكة المبيع المستحق درر

وفى القينة أو أقر بالملك للبائع ثم

استحق من يده ورجع لم يطل اقراره

فلو وصل اليه بسبب ما أمر بسلجه

اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل

بخلاف النص (لا يحكم) القاضي

(بسجل الاستحقاق شهادة انه

كأب) قاضى (كذا) لان الخط يشبه

الخط فلم يميز الاعتماد على نفس

السجل (بل لابد من الشهادة على

مضمونه) ليقضى للمستحق عليه

بالرجوع بالن (كذا) الحكم في (ما

سوى نقل الشهادة والوكالة) من

محاضر وصحلات وصور

لان المقصود بكل منها الزام الخصم

بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها

تحصل العلم للقاضى ولذا لم

اسلامهم ولو الخصم كافر

(والرجوع فى دعوى حق مجهول

من دار صولح على شئ) معين

(واسحق بعضها) لجواز دعواه

فيما بين (ولو اسحق كاهار كل

العوض)

مطلقا فالخارج اولى الا اذا برهن ذوالبد على التنازع أو أقر الملك وتاريخ ذى البد أسبق فهو أولى ولو أقر
أحدهما فقط يقضى للخارج عندهما وعند أبي يوسف وهو رواية عن الإمام يحكم للمؤرخ خارجا أو إذا بدا كفى
جامع الفصولين من الفصل الثامن وأفاد الصنف أن تاريخ الغيبة غير معتبر لان قول الخارج ان هذا الجار غائب
عنى مندسنة ليس فيه تاريخ ملك فاذا قال ذوالبد انه ملكى مندسنتين مثلا وبرهن لا يحكم له لانه وجد تاريخ
الملك من أحدهما فقط وهو غير معتبر ف يقضى بالخارج عندهما كما علمت ومثله لو برهن الخارج انه له مندسنتين
وذوالبد أنه سده منذ ثلاث سنين فهو للخارج لان ذالبد لم يبرهن على الملك كفى جامع الفصولين (قوله بل
العبرة لتاريخ الملك) اى التاريخ الموجود من الطرفين كما علمت والاقتار يخ الملك هنا وجد من الذى عليه لكنه
لم يوجد من الذى بل وجد منه تاريخ الغيبة فقط (قوله فقبل) ظرف متعلق بأخبر (قوله أخبر المستحق
عليه) اى الذى ادعى عليه بالاستحقاق وهو المشتري وهو مرفوع على انه فاعل أخبره والبائع مفعوله (قوله
بل يقضى بها المستحق) لانه ما ذكر تاريخ الملك بل تاريخ الغيبة فبقى دعواه الملك بل تاريخه والبائع ذكر تاريخ
الملك ودعواه مدعى المشتري لان المشتري تلقى الملك منه فصار كأن المشتري ادعى ملكا بانه تاريخ سنين الآن
التاريخ لا يعتبر بحالة الانفراد سقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى فى الملك المطلق فيقضى بالدابة درر اى
يقضى بها للمستحق قال فى جامع الفصولين من الفصل السادس عشر بعد ذكره ما ترأقول ويقضى بها
للمؤرخ عند أبي يوسف لانه يرجح المؤرخ حالة الانفراد وينبى الافتاء به لانه أرفق وأظهر والله تعالى اعلم
اه (قوله لانعدام الغرور) لعله بحقيقة الحال درر ومثله ما لو تزوج من اخبرته بانها حرة عالما بكذبها
فأولدها فالولد رقيق كفى جامع الفصولين (قوله ورجع بالن) اى على بانه وكان الاول ذكر الرجوع بالن
أو لا لكونه المقصود من التفرع على كلام المتن ثم يقول ولكن يكون الولد رقيقا أفاده السامحاني (قوله وانما أقر
بملكية المبيع للمستحق) اى بعد ان يكون الاستحقاق ثابتا بالبينة لا بأقرار المشتري المذكور فلا شافى قول
الصنف السابق أما اذا كان باقرار المشتري أو بكونه فاعلا على انه قدّم الشارح انه اذا اجتمع الاقرار والبينة يقضى
بالبينة عند الحاجة الى الرجوع وبه اندفع ما فى الشرنبلالة من توهم الدافاة فافهم (قوله ورجع) اى بالن
(قوله بسبب ما) اى بشراء أو هبة أو وارث أو وصية (قوله بخلاف ما اذا لم يقر) اى المشتري اى لم يقر بانه
ملك للبائع فان الشراء وان كان اقرارا بالملك لكنه محتمل وفى جامع الفصولين لانه وان جعل مقر بالملك للبائع
لكنه مقتضى الشراء وقد انسخ الشراء بالاستحقاق فينسخ الاقرار (قوله بل لابد من الشهادة على
مضمونه) بان يشهد أن قاضى بلدة كذا قضى على المستحق عليه بالدابة التى اشتراها من هذا البائع وأخرجها
من يد المستحق عليه كفى جامع الفصولين وغيره (قوله من محاضر) بيان لما والمراد مضمون ما فى المذكورات
فلا بد فيها من الشهادة على مضمون المكتوب لما فى المنع والمحضر ما يكتبه القاضي من حضور الخصمين والتدعى
والشهادة والسجل ما يكتب فيه نحو ذلك وهو عنده والصك ما يكتبه لمشترا وشيخ ونحو ذلك اه (قوله
بخلاف نقل وكالة) كما اذا وكل ائدى انساها محضرة للقاضى لئدى على شخص فى ولاية فاض آخر وكتب
القاضى كتابا يحجبه بالوكالة ط (قوله وشهادة) كما اذا شهدوا على خصم غائب فان القاضي لا يحكم بل يكتب
الشهادة ليحكم بها القاضي المكتوب اليه ويسلم المكتوب لشهود الطريق كما يأتى فى باب كتاب القاضي الى القاضي
ح (قوله لانها لا تحصل العلم للقاضى) اى لجزء الاعلام لان نقل الحكم فلا تنشط الشهادة على مضمونها بل
تكتفى الشهادة بانهم من قاضى بلدة كذا هذا ما يفيد كلامه تعالى الدرر لكن سأتى فى كتاب القاضي الى القاضي
اشراط قراءته على الشهود أو اعلامهم به ومقتضاه انه لابد من شهادتهم بمضمونه والامانة القائفة فى قراءته عليهم
ولعل ما دنا مبنى على قول أبي يوسف بانه لا يشترط سوى شهادتهم بانه كاه وعليه الفتوى كما سأتى هناك
(قوله ولذا لم الخ) قال المصنف فى كتاب القاضي الى القاضي فى مسألة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده
ولو كان لئدى على ذى وعلة الشارح بقوله لشهادتهم على فعل المسلم اه ط (قوله والرجوع الخ) اى
لو ادعى حقا مجهولا فى دار صولح على شئ كآته درهم مثلا فاستحق بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشئ من
البدل على الذى لجواز أن تكون دعواه فيما بين وان قل درر وبعبارة الهداية فاستحققت الدار الاذراعا
منها والظاهر انه لو كان الاستحقاق على سهم شائع كرجع أو نصف فهو كذلك لان الذى لم يدع سهمها منها لان

لدخول المذني في المستحق (واستغنى
منه) أي من جواب المسألة أصرا

أحدهما (صححة الصلح عن مجهول)
على معلوم لأن جهالة الساقط
لا تنفي إلى المنازعة (و) الثاني
(عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة)
لجهالة المذني به حتى لو برهن لم يقبل
مالم يذع إقراره (ورجح) المذني
عليه (بحصته في دعوى كليها ان

استحق شيئا منها) لقوات سلامة
المبدل قد با مجهول لانه لو ادعى
قدرا معلوما كرهه لم يرجع مادام
في يده ذلك المقدار وان بقي أقل
رجع بحساب ما استحق منه (فرع)
لوصالح من الدنانير على دراهم
وقبض الدراهم فاستحققت بعد
التفرق رجوع بالذات لان هذا الصلح
في معنى الصرف فاذا استحق البديل
بطل الصلح فوجب الرجوع دور
وفيها فرع آخر فتستوفي المنظومة
الحصة مهمة منها
لومتحقا ظهر المبيع

له على بأنعه الرجوع
بالتن الذي له قد دفع
الا اذا البائع هاهنا ادعى
بأنه كان قد باه اشتري
ذلك من ذا المشتري بالإمرا
لواشترى خراة وأنفق
شئاً على تعمييرها وطفقا
ذا ليسوى بعدها آكامها
ثم استحق رجل تمامها
فالمشتري في ذال ليس راجعا
على الذي غدت التملك باعنا
ولا على ذا المستحق مطلقا
بذا الذي كان عليه انفق
وان مبيع مستحق نظهر
ثم قضى التاضي على من اشترى
به فصالح الذي ادعاه
صلحا على شئ له آذاه
يرجع في ذال بكل الثمن
على الذي قد باعه فاستحق

دعوى حق مجهول تشبه السهم والجزء نعم لواقعي سهامها شاعا يكون استحقاق الربع مثلا وادعى ربع ذلك
السهم أيضا فلما دعى عليه الرجوع ربع بدل الصلح هذا ما ظهر في قائله (قوله لدخول المذني في المستحق)
بالبناء للمجهول فيها قال في الدرر لم يلزم بأنه أخذ عوضا مالم يملكه (قوله واستغنى منه الخ) كذا ذكره شراح
الهداية (قوله لأن جهالة الساقط لا تنفي إلى المنازعة) لأن الصالح عنه ساقط فهو مثل الإبراء عن المجهول
فانه جائز عندنا لما ذكر خلاف عوض الصلح فانه لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوما لئلا ينفي إلى
المنازعة (قوله لصحته) أي صححة الصلح (قوله لجهالة المذني به) بيان لوجه عدم صحة الدعوى لأن المذني به
اذا كان مجهولا لا تنصح الدعوى حتى لو برهن عليه لم يقبل (قوله مالم يذع إقراره به) أي فاذا ادعى إقرار
المذني عليه بذلك الحق المجهول وبرهن على إقراره به يقبل أي ويجوز المقر على البيان كما نقله ط عن نوح (قوله
بحصته) الأولى ذكره بعد قوله شئ منها لأن الضمير راجع إليه ط (قوله لقوات سلامة المبدل) أي الشيء الذي
استحق فانه لم يسلم للصالح قال في الدرر لأن الصلح على مائة وقوف عن كل الدار فاذا استحق منها شئتين أي أن المذني
لا يملك ذلك القدر فذكر بحصته من العوض اه فافهم (قوله لم يرجع الخ) هذا ظاهر فيما اذا ورد الاستحقاق
على سهم شائع أيضا كرهها أو نصفها أما اذا استحق جزء معين منها كذراع مثلا من موضع كذا فالصلح عن دعوى
ربعها يدخل فيه ربع ذلك الجزء المستحق تأمل (قوله وان بقي أقل) بأن ادعى الربع ولم يقبل بعد الاستحقاق في
يد المذني عليه الا الثمن فيرجع بحصة الثمن المستحق ط (قوله فوجب الرجوع) أي بأصل المذني وهو الدنانير
ط (قوله وفيها فرع آخر فتستوفي) منها استحقاق بعض المبيع وسأقي ومنها مسائل أخر تقدمت في فصل
الفضولي (قوله الا اذا البائع هاهنا ادعى الخ) أي فلا يرجع بالتفن لانه لو يرجع على بأنعه فهو بأرض رجع عليه
برأفة لكن هذا ظاهر اذا اتحد الثمن فلوزاد له الرجوع بزيادة كاله ط وكذا لو ادعى عليه أن يراه بأنه
اشتراه مني وهي حيلة لامن البائع غائلة الرد بالاستحقاق ويسأنا أن يقر المشتري بأن باعني قبل أن يبيعه مني
اشتراه مني فحينئذ لا يرجع بعد الاستحقاق لما قلنا أما لو قال لا أرجع بالتفن ان ظهر الاستحقاق فظهر مكانه
الرجوع ولا يبعد مل ما قلناه لأن الإبراء لا يصح تعليقه بالشروط كافي الفتح (قوله وطفقا ذاك) أي شرع واسم
الإشارة للمشتري (قوله آكامها) بعد الهمة جمع انكم محركة التل (قوله تمامها) أي الخراة وما يباين فيها
(قوله مطلقا) لم يظهر المراد به تأمل (قوله بذا الذي كان عليها انفقنا) متعلق بقوله راجعا المذني في
المعطوف او المذكور في المعطوف عليه ولوقدم هذا الشرط على الذي قبله لكان اظهر ويكون المراد بقوله
مطلقا انه لا يرجع على المستحق بما أنفق ولا بالتفن أماعلى البائع فلا رجوع بما أنفق فقط ويرجع بالتفن كما صرح
به في جامع الفصولين ثم المراد بما أنفق قيمة البناء ان كان بئ فيها وأجرة التسوية ونحوها كما يظهر بما يأتي ثم اعلم
أننا قد مناهنا لا يرجع المشتري على البائع بالتفن اذا صار المبيع بحال لو كان غصبا للملك كالموقع في النوب وخاطه
قبضا فاستحق القميص أو طين البر فاستحق الدقيق وقد اختلفوا فيما لو غصب ارضا وبئ فيها أو غرس ما قبلته
أكثر من قيمة الارض هل علك الارض بئتم اياهم يؤمر بالقطع والذاتي المالك أفتى المفتي ابو الهود بالثاني
وعليه يظهر اطلاقهم هنا أماعلى الأول الاقول فتقيد المسألة بما اذا كان قيمة البناء اقل والا كان الاستحقاق
واردا على ملك المشتري وهو الارض والبناء فلا رجوع له على البائع أصلا فتنبه لذلك (قوله به) أي بالمبيع
او بالاستحقاق وهو متعلق بقوله قضى والضمير في قوله لصالح عائذ على من اشترى والذي ادعاه وهو المستحق
بمفعول صالح وصلحا مفعول مطلق وضمير له عائذ على الذي (قوله لم يرجع الخ) أي لانه ما رشا بالمبيع من
المستحق ومن تمام الكلام على ذلك أوائل الباب (قوله شري دارا) أي ولو كان الشراء فاسدا كما في جامع
الفصولين ماعلا بتحقق الغرور فيه (قوله وبئ فيها) أي من ماله فلا يقر بنقصها لم يرجع بقبته كما هو ظاهر
ولا عا أنفق كما يعلم بما يأتي (قوله فاستحققت) أي الدار وحدها دون مبانها (قوله وقيمة البناء مبنيا) أي
يقوم مبنيا فيرجع بقبته لا بمقلوعا والمراد بالبناء ما يملك نفسه وتسليمه كما يأتي فلا يرجع بما أنفق من طين ونحوه
ولا بأجرة الباني ونحوه (قوله على البائع) ثم هذا البائع يرجع على بأنعه بالتفن فقط لا بقيمة البناء عنده وعندهما
يرجع قيمة البناء ذخيرة (قوله اذا سلم النقص اليه) ظاهر انه يرجع بعدما كانه المستحق المهتم فهدمه
والبائع غائب ثم سلم نفسه الى البائع وذكر في الثانية عن ظاهر الرواية انه لا يرجع عليه الا اذا سلمه البناء قائما

وفي البنية شري دارا وبئ فيها فاستحققت رجوع بالتفن وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه فهدمه

فهدمه البائع ثم قال والأول أقرب إلى النظر قلت وعزاه إلى الخليفة إلى عانة الكتب (قوله يوم تسليمه)
متعلق بقيمة فلو سكن فيه وانعدم بعضه أو زادت قيمته يرجع عليه بقيمة البناء يوم التسليم كما سبق في جامع
الفصولين ونقلناه في آخر المراجعة عن الخاتمة (قوله في الثمن لا غير) وعند البعض له مسائل النقض والرجوع
بنقصانه أيضا كما في الأخيرة (قوله كالأول استحققت بجميع بنائها) أي فانه يرجع بالثمن لا غير وهذه مسألة
الخزاية السابقة (قوله لما تقرر الخ) قال في جامع الفصولين لأن الاستحقاق إذا ورد على ملك المشتري لا يوجب
الرجوع على البائع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولأنه لما استحق الكل لا يقدر المشتري أن يسلم البناء إلى
البائع وقدر أنه لا يرجع بقيمة بنائه ما لم يسلمه إلى البائع اهـ (قوله لأن الحكم الخ) أي حكم القاضي
بالاستحقاق يوجب الرجوع بالقيمة أي بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه كما يأتي بالبنفقة أي لا بما انفقه وهو هنا جارة
الحفر والترميم بطين ونحوه مما لا يمكن نقضه وتسليمه وأفاده أنه لا فرق بين أن يستحق لجهة وقف أو ملك وعبرة
الشارح آخر كتاب الوصف فهو خلافه وقدمنا الكلام عليها هناك (قوله كما في مسألة الخزاية) أي المقدمة
في النظم وهذا تشبيه لقوله لا بالبنفقة أن كان لم ين في الخزاية وإن كان في غيرها فهو مثل لقوله كالأول استحققت الخ
(قوله حتى لو كتب في الصل) أي صل عقد البيع وهو تفرع على قوله لا بالبنفقة (قوله فعلى البائع) أي إذا
ظهرت مستحقة ط (قوله يفسد البيع) لأنه شرط فاسد لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ط (قوله وطواها) أي
بناها بجبر أو أجز (قوله لا بقيمة الحفر) كذا في جامع الفصولين والأظهر التعبير بنفقة الحفر لأن الحفر غير
مستقرم (قوله فلو شرط ط) أي الرجوع بنفقة الحفر (قوله وبالجملة) أي وأقول قولنا لم يمتد بالجملة أي مشقلا
على جملة ما تقرر (قوله بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه) أي بعد أن يسلمه للبائع كإيجار وهذا إن لم يكن عالما بأن البائع
غاصب فلو علم لم يرجع لأنه معتز لا مفرور برأية ولو قال البائع بعثا عبدا وقال المشتري أنا بئنه ما أخرج عبدا
فأقول للبائع لأنه منكر حق الرجوع ولو أخذ دارا بنفقة فبني ثم استحق منه رجوع على المشتري بئنه لا بقيمة بنائه
لأنه أخذها برأية جامع الفصولين وفيه لو أضرب الرزق بالارض فاستحق أن يضمنه للقصان ولا يرجع المشتري
على بائعه إلا بالثمن (تنبيه) تطبق الحجة مسألة أخرى وعزاها شارحها سيدي عبد الغني النابلسي إلى جامع
الفتاوى وهي رجل اشترى كراما فقصه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم استحقه وجل وبرهن وأخذ قضاء
القاضي ثم طلب الغلة التي انفقها المشتري هل يجوز زرده أم لا الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما انفق في
عمارة الكرم من قطع الكرم وإصلاح السواقي وبيان الحيطان وممراته وما فضل من ذلك باخذ المستحق من
المشتري اهـ وبه أتفق في الحامدية أيضا وعزاه إلى جامع الفتاوى وقال وبمثل أهتق الشيخ خير الدين في فتاواه
وأيضاً أبو السعود أفندي فتى السلطنة نقلنا عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الاقروى
في فتاواه اهـ قلت وهذا مشكل لأنه مثل قيمة الحص والطين فلا يرجع به على البائع ولا على المستحق لأن زوائد
المقصوب متصلة أو منفصلة تفضل بالاستهلاك والغلة منها ما لعل وجهه أنه إذا اقتطع من الغلة ما أنفق له يمكن
رجوعا من كل وجه لأن الغلة انما غنت وحصلت بانفاقه كما في الاتفاق على الدابة كما يأتي لكن كان لا وفق الرجوع
على البائع لأنه غزا المشتري في ضمن عقد البيع ولا يصح للمستحق في ذلك فليست أهل (قوله في النصل الخامس
عشر) صوابه السادس عشر (قوله له رد الباقي) لعب الشركة (قوله ان لم يتغير الخ) لأن ذلك مانع من الرد
بالعيب (قوله ولو شري أرضي الخ) قال في جامع الفصولين استحق بعض المبيع فلو لم يميز البضير كدركم
وأرض وزوجي خف ومصرعي باب وقت يتغير المشتري والأفلاكو بين لأن منفعة الدار تعلق بعضها ببعض
ومنفعة الثوب لا تعلق بنفقة ثوب آخر اهـ وهذا إذا كان بعد القبض ولذا قال بعده ولو استحق بعض
المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويغير المشتري في الباقي كما مر سواء أورد الاستحقاق عيبا في
الباقي أو لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبضه سواء استحق المقبوض أو غيره بغير كماله
لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أورد الاستحقاق عيبا في الباقي بغير المشتري
كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كنو بين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو ورنى استحق بعضه أو لا يضر تبعضه
فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اهـ وتقدم تمام الكلام على ذلك في خيار العيب (قوله لم يرجع عما انفق)
أي لم يرجع المشتري على البائع قيمة وفيها أيضا اشترى بلاء هازيل فلعنفها حتى سميت ثم استحققت لا يرجع

يوم تسليمه وإن لم يسلم فبالثمن
لا غير كالأول استحققت بجميع بنائها
لما تقرر أن الاستحقاق متى ورد على
ملك المشتري لا يوجب الرجوع
على البائع بقيمة البناء مثلا ولو
حفر بئر أو بنى البانوعة أو رمت من
الدار شيئا استحققت لم يرجع بشيء
على البائع لأن الحكم يوجب
الرجوع بالقيمة لا بالبنفقة كما في
مسألة الخزاية حتى لو كتب
في الصل فأنفق المشتري فيها من
نفقة أو رمت فيها من مرمته فعلى
البائع يفسد البيع ولو حفر بئر
وطواها يرجع بقيمة المبنى لا بقيمة
الحفر فلو شرط ط
لو حفر ساقية أن قطر عاها يرجع
بقيمة بناء القنطرة لا بنفقة حفر
الساقية وبالجملة فأنما يرجع إذا بنى
فيها أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه
وتسليمه إلى البائع فلا يرجع بقيمة
جص وطين ونحوه في الفصل
الخامس عشر من الفصولين وفيه
شري كراما فاستحق نصفه له رد
الباقي أن لم يتغير في يده ولم يأكل
من ثمره ولو شري أرضين فاستحققت
أحدهما من قبل القبض خير
المشتري وإن بعده لزمه غير
المستحق بخصته من الثمن بلا خيار
ولو استحق العبد والبقرة لم يرجع
بما انفق

على البائع بما انفقه وبالعلف ١٥ ونقل في الحامدية بعده عن القاعدية اشترى بقره وسجتها ثم استحققت فانه يرجع على بائعه بمزاد كما لو اشترى دارا بقرى فيها ثم استحققت ١٥ وهذا يناسب مسألة الكرم المارة أيضا لكن يفيد أن يكون الرجوع على البائع كما قلنا وما ذكره في القنية من عدم الرجوع هنا ظاهر والفرق بين التسليم والبناء ظاهر مما مر فلذا منى عليه الشارح (قوله ولو استحق ثياب القن الخ) في جامع الفصولين بشرى أرضا فيها اشجار حتى دخلت بلاذ كرافستحت الاشجار قبل لاحصة لها من الثمن كتوب قن وردعة حار فان ما يدخل فيها لاحصة له من الثمن وقيل الرواية انه يرجع بحصة الاشجار والفرق أنها مركبة في الارض فكانه استحق بعض الارض بخلاف الثياب فالتيبة هنا أقل ولذا كان للبائع أن يعطى غيرها لو كانت ثياب مثله ثم قال أنول في الشجر وكل ما يدخل شعا اذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له حصة من الثمن ١٥ قلت ويدل له ما نقل عن شرح الاسيحياتي الاوصاف لا قسط له من الثمن الا اذا ورد عليها القبض والاوصاف ما يدخل في البيع بلاذ كركبنا وشجر في أرض وأطراف في حيوان وجوده في الكلي والورق وعن فتاوى رشيد الدين البناء وان كان تبعا اذ لم يذكر في الشراء لكن اذا قضى بصير بمقصود او بصير له حصة من الثمن ١٥ وفي الحاشية وضع محمد رحمه الله تعالى أصلا كل شيء اذا بيعته وحده لا يجوز بيعه واذا بيعته مع غيره جاز اذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالتخييار ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء تركه وكل شيء اذا بيعته وحده يجوز بيعه فاذا بيعته مع غيره فاستحق كان له حصة من الثمن ١٥ قلت فصار الحاصل أن ما يدخل في البيع تبعا اذا استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن فيرجع على البائع بجمته وان استحق قبل القبض فان كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من الثمن فلا يرجع بشيء بل يخير بين الأخذ بكل الثمن والترك وان جاز بيعه وحده كالشجر وثوب القن كان له حصة من الثمن فيرجع بها على البائع وهذا اذ لم يذكر في البيع لما في جامع الفصولين اذ اذكر البناء والشجر ككنا مبيعين قصدا لا تبعاعا قبل القبض بأخذ الارض بحصتها ولا خياره ولو احترقا أو قلعهما ظالم قبل القبض ياخذها بجميع الثمن أو تركه ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق والهالك بعد القبض وهو على المشتري (قوله بلا إعادة مئة) اي على الاستحقاق وهذا اذا كان الرجوع عند القضاى الذى حكم بالاستحقاق وهوذا كذلك فلو نسي أو كان عند غيره لا بد من الاعادة كما أفاده في جامع الفصولين (قوله ولو أبرأ الأول من الثمن) اي بأن حكم القاضي بالاستحقاق وحكم للمشتري الاخير بالرجوع على الاول بالثمن ثم أبرأه عنه فلم يشتري الاول الرجوع على بائعه كما قدمه الشارح أوائل الباب عن جامع الفصولين ونقلنا قبله عن الذخيرة وجامع الفصولين أنه لو أبرأ البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلا رجوع له بعد الاستحقاق لانه لا عين له على بائعه وكذا الرجوع لبقية الباعة (قوله لكن في الفصولين ما يخالفه) الذى في جامع الفصولين التفرقة بين الاستحقاق المبطل والناقل كما تقدم في المتن أول الباب وهذا لا يخالف المنقول هنا عن أبي حنيفة وان كان مراده المخالفة في مسألة الأبراء فلم ارفعه مخالفة لما هنا أيضا بل فيه التفرقة بين أبرأ المشتري البائع وبين أبرأ البائع المشتري كذا كراهه آفا وقد مرناه أول الباب (قوله لم يرجع المستحق بالمال على المعتق) كذا في القنية والظاهر أن المراد بالمال ما كان من كسب العبد لان غاية انه ظهر بالاستحقاق أن المعتق غاصب للعبد والغاصب على كسب العبد المصوب ألاما لو كان المال للمولى مع العبد فأعققه عليه ينبغي أن يثبت للمستحق الرجوع به على المعتق تأمل (قوله وأخذت بالشفعة) اي بقيمة العبد أو بعينه ان وصل الى الشفع بجهة ط (قوله وبأخذ البائع الدارمن الشفع) اي ويرجع الشفع بمادفع من قيمة العبد على البائع (قوله لبطان البيع) علة لقوله بطلت الشفعة ط والتعليل بذلك مذكور في القنية وهو صريح في أن الاستحقاق في بيع المقايضة يبطل البيع وفي جامع الفصولين استحقاق بدل المبيع وجوب الرجوع بعين المبيع قائما بقيمته هالكا وفيه أيضا اذا استحق أحد البدلين في المقايضة وهلك البدل الآخر تجب قيمة الهالك لأقيمة المستحق لا تقاض البائع ١٥ وفي حاشيته للغير الرمي هدايد لاطلاقة على ما لو باع المقايض لغيره وسلمه ثم استحق بدله من يد المقايض الثاني أن يرجع بعين المبيع على المشتري منه لا تقاض البيع ومن لوازمه رجوعه الى ملكه فاذا رجع عليه وأخذ منه رجع هو بمادفعه لبائعه من الثمن وتسع دعوى مالك المبيع على المشتري بقيمة بائعه لدعواه الملك لنفسه فينتصب خصما للمدعى وهي واقعة الحاصل في مقايضة بهيم بهيم

ولو استحق ثياب القن أو برذعة الجار لم يرجع بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا لاحصة له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه قنية ولو استحق من يد المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعة ولكل أن يرجع على بائعه بالثمن بلا إعادة مئة لكن لا يرجع قبل أن يرجع عليه المشتري عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الثاني لو أبرأ الأول من الثمن كان للأول الرجوع كما لو وجد العبد من فاعل الرجوع قبله خاتمة لكن في الفصولين ما يخالفه فتنه ولو اشترى عبدا فأعققه بحال أخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق ولو بشرى دارا بعد وأخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البائع الدارمن الشفع لبطان البيع والله اعلم

وتقايضا وباع أحدهما ما في يده وسلم فاستحق من مشتريه ولم أر فيها صريح النقل غير ما هنا لكن مجرد الاستحقاق لا يوجب نقض البيع ونقصه كما ترى به ١٥ ملخصا وتعليقه فيها (خاتمة) لم أر من ذكر ما إذا ورد الاستحقاق بعده لالك المبيع كوث الدابة مثلا وهي واقعة القسوى وقد أجبت بأن المستحق لا بد له من اقامة البينة على قيمتها يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالنظر لا بما ضمن لأن المشتري غاصب الغاصب وقد صرحوا في الغصب بأن المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على بائعه بالنظر لأن رد القيمة كذا العين والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب السلم) •

شروع فيما بشرط فيه قبض أحد العوضين أو قبضه ما كالصرف وقدم السلم عليه لأنه بمنزلة المفرد من المركب وخص باسم السلم لتحقيق إيجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أعني تسليم رأس المال وتعلمه في النهر (قوله) وشرا معطوف على قوله لغة (قوله) بيع أجل بعاجل كذا عطفه في الفتح واعتراض على ما في السراج والعلانية من أنه أخذ عاجل بأجل بأنه غير صحيح لصدقه على البيع بثن مؤجل وفي غاية البيان أنه تعريف من التنازع وأجاب في البحر بأنه من باب القلب والاصل أخذ أجل بعاجل قلت وفيه أن القلب لا يسوغ لغير البقاء لأجل نكتة بيانية كاستصحابه ولا سيما في التعاريف ويظهر لي الجواب بأنه ناظر إلى ابتداءه من جانب المسلم إليه أي أخذ ثمن عاجل وبؤيده كون السلم كالسلف مشعرا بالتقدم أولا فلما تناسب الابتداء بالعاجل وهو الثمن ثم رأيت في النهر عن الحواشي السعدية ما يوافق ما قلنا حيث قال يجوز أن يقال المراد أخذ ثمن عاجل بأجل بترتبة المعنى القوي إذا لاصل هو عدم التغيير لأن ثبت دليل ١٥ ويظهر لي أيضا أن الأولى في تعريفه أن يقال شراء أجل بعاجل لأن السلم اسم من الاسلام كافي القهستاني ولا ينبغي أن الاسلام صفة المسلم فهو المنظور إليه أصالة ولذا سمى رب السلم أي صاحبه فلما تناسب بناء التعريف على ما يشر به اللفظ والمعنى وهو الشراء الذي هو المراد بالاسلام الصادر من رب السلم بخلاف البيع الصادر من المسلم إليه ومثله الأخذ لعدم اشعار اشتقاق اللفظ مما (قوله) وركنه ركن البيع من الإيجاب والقبول (قوله) حتى يتعقد الخ وكذا يتعقد البيع والشراء بلفظ السلم ولم يحك في القسبة فيه خلافا نهر (قوله) ويصح فيما أمكن ضبط لانه دين وهو لا يعرف إلا بالوصف فإذا لم يمكن ضبطه به يكون مجهولا جهالة تقضي إلى المنازعة فلا يجوز كسائر الدون نهر (قوله) تكيل وموزون فلو سلم في الكيل وزنا كما إذا سلم في البر والشعير بالميزان فيه روايتان والمعتمد الجواز لوجود الضبط وعلى هذا الخلاف لو سلم في الموزون كيلا يجوز (قوله) فلم يجوز فيها السلم لكن اذا كان رأس المال دراهم أو دنانير أيضا كان العقد باطلا اتفاقا وإن كان غيرها كنوب في عشرة دراهم لا يصح سلبا اتفاقا وهل يتعقد بيعا في الثوب بثن مؤجل قال أبو بكر الاعشى يتعقد ويصحب بن أبان لا وهو الأصح نهر وهذا صحيح في الهداية ويرجع في الفتح الأول وأقره في البحر واعترضه في النهر بما هو ساقط جدا كما أوضحته فيما علقته على البحر (قوله) وعددي متقارب الفاصل بين المتفاوت والمتقارب أن ما ضمن مستهلكه بالمثل فهو متقارب وبالقصة يكون متفاوتا يجر عن المعراج (قوله) يجوز أي جواز الشام بخلاف جواز الهند بكافي البحر (قوله) ويض ظاهر الرواية أن يرض النعام من المتقارب وفي رواية الحسن عن الإمام لا يجوز لتفاوت أحاده والوجه أن ينظر إلى الغرض في العرف فإن كان الغرض منه الأكل فقط كعرف أهل البوادي وجب العمل بالأول أو القسر ليخفى في سلاسل القناديل كما في مصر وغيرها وجب العمل بالرواية الأخرى ووجب مع ذكر العدد تعين المقدار واللون من نقاء البياض وهداه أفاذه في الفتح وأجازوه في الباذنجان والكأغد عددا وحمله في الفتح على باذنجان ديارهم وفي ديار ناليس كذلك وعلى كأغد بقال خاص والألا يجوز ١٥ وفي الجوهر لا يجوز السلم في الورق لأن بشرط منه ضرب معلوم الطول والعرض والجودة (قوله) وفلس الأولى وفلس لانه مفرد لا اسم جنس قيل وفيه خلاف محمد لمعه بيع الفلس بالفلسين لأن ظاهر الرواية عنه كقولهما وبين الفرق في النهر وغيره (قوله) بكسر الباء أي الموحدة وقد تحذف فيصير كميل كافي المصباح وهو الطوبى نهر (قوله) وأجر بضم الجيم وتشديد الراء مع المد أشهر من التحفيف وهو المبن إذا طنج

• (باب السلم) •

(هو) لغة كالسلف وزنا ومعنى

وشرا (بيع أجل) وهو المسلم فيه

(بعاجل) وهو رأس المال (وركنه

ركن البيع) حتى يتعقد بلفظ بيع

في الاصح (ويسمى صاحب الدراهم

رب السلم والمسلم) بكسر اللام

(و) يسمى الآخر المسلم إليه

والخطة مثلا المسلم فيه) والثن

رأس المال (وحكمه ثبوت المالك

للمسلم إليه ولرب السلم في الثمن

والمسلم فيه) فيه أف ونشر

مرتب (ويصح فيما أمكن ضبط

صفته) بكودته ورداته (ومعرفة

قدره تكيل وموزون) خرج

بقوله (مثن) الدراهم والدنانير

لأنها أثمان فلم يجوز فيها السلم خلافا

لمالك (وعدي متقارب يجوز

ويض وفلس) وكثري ومشمش

وتين (ولبن) بكسر الباء (وأجر

مصباح (قوله بلبن) كتبه قائل الطين فهو يجمع الماء وما في البحر من الصالح من الماء الكبير
فهو سبق فلم يأنه لم يوجد في الصحاح بل الذي فيه اللبن قائل اللبن والمثلن الحلب (قوله بلبن صفته ومكان ضربه
خلاصة) فنه نظرفان عبارة الخلاصة ولا بأس في السلم في اللبن والآخر إذا بين اللبن والمكان وذكر عدد
معلوما والمكان قال بعضهم مكان الأضواء وهذا قول أبي حنيفة وقال بعضهم المكان الذي يضرب فيه اللبن
أي لا اختلاف الأرض رشاوة وصلابة وقربا وبعدا ولا يفتي أن اللبن إذا كان معينا يحتاج إلى بيان صفته
بجلاف ما إذا كان غير معين فلا بد من كونه معلوما ويعلم كافي الجوهره بذكر طوله وعرضه وسنكه (قوله
وذكرى - كتوب الخ) وكالبسط والحصر والبوارى كافي الغنم وأراد بالنوب غير الخطط قال في الفتح ولا في الجلود
عددا وكذا الأخشاب والجلوات والقراء والشباب المخططة والخفاف والقلانس إلا أن يذكر العدد لقصده
التعذر في السلم فيه ضبط الكمية ثم يذكرها يقع به الضبط كأن يذكر في الجلود مقدار من الطول والعرض بعد
النوع بجلود البقر والغنم الخ (قوله بلبن قدره) أي كونه كذا كذا ذراعا فتح وظاهره أن الضرب الثوب للذراع
وفي البرازية أن أطلق الذراع فله الوسط وفي الذخيرة اختلفوا في قول محمد ذراع وسط فقبل المراد به المصدر
أي فعل الذراع فلا يتكلم المد ولا يرخى كل الأرضاء وقيل الأكمة والصحيح أنه يجعل عليهما (قوله كطن) فيه أن
هذا جنس والصفة كصفر ومركب منهما كالملم ط عن المنخ وفسر الصفة في الدرر الباقية واللفظ لكنه
لا يناسب المتن (قوله فإن الدياج) هو ثوب سدها ولحمته ابريسم بكسر الهمزة والواو من فتحها مصباح
وهو نوع من الحرير (قوله والحرير الخ) قال في الفتح هذا في عرفهم وعرفنا ثياب الحرير أيضا وهي المسماة
بالكنساء كلما ثقلت زادت القيمة فالماضى لا بد من ذكر الوزن سواء كانت القيمة تزيد بالنقل أو بالصفة
(قوله فلا بد من بيانه مع الذرع) هو الصحيح كافي الظهيرة ولو ذكر الوزن بدون الذرع يجوز ويؤيد خوارزمية
بما إذا لم يبين لكل ذراع ثمنها فإن بينه جاز كذا في التواريخ خاتمة نهر (قوله ما تفاوت ما ثلثه) أي مائة أفراد
(قوله بلا يميز) أي بلا ضابط غير مجرد العدد كطول وغاظ ونحو ذلك فتح (قوله وما جاز عدا جاز كيلا ووزنا)
وما يقع من التخلل في الكيل بين كل نحو بيضتين مغفر لرضي رب السلم بذلك حيث وقع العقد على مقدار مائة
هذا الصكيل مع تخلله وانما يمنع ذلك في أموال الربا إذا قبلت بيمينها والمعدود ليس منها وانما كان
باصطلاحهم فلا يصير بذلك مكيلا مطلقا ليكون روبا وإذا أجزأه كيلا فوزنا لولي فتح وكذا أما جاز كيلا جاز
وزنا وبالعكس على العقد لوجود الضبط كما قد ثمناه عن البراءة وإن لم يجوز فيه عرف كما قد ثمناه في الرابا قيل قوله
والمعتبر تعين الربوى (قوله ويصح في حمل مليح) في المغرب حمل مليح وهو التقدير الذي فيه الملح (قوله
وما لفة رديشة) كذا في المصباح وذكر أن قولهم ماء ما لفة حجازية واستشهد لها وأطال (قوله
وفي طرى - حين يوجد) فإن كان ينقطع في بعض السنة كما قيل أنه ينقطع في الشتاء في بعض البلاد أي لا يجرد
الماء فلا يتعذر في الشتاء ولو أسلم في الصيف وجب أن يكون الاجل لا يبلغ الشتاء هذا معنى قول محمد لا خير
في السلم الطرى - أي حينه يعني أن يكون السلم مع شروطه في حينه كيلا ينقطع بعد العقد والحلول وإن كان
في بلاد ينقطع جاز مطلقا وزنا لا يعد الما ذكرنا من التفاوت في آحاده فتح أما المليح فانه يتخرب ويبيع في الأسواق
ولا ينقطع حتى لو كان ينقطع في بعض الأحيان لا يجوز فيه كما أفاده ط ولا يفتي أن هذا في بلاد يوجد فيها ما
في مثل بلادنا فلا يصح لانه لا يباع في الأسواق إلا نادرا (قوله جاز وزنا وكيلا) أي بعد بيان النوع لقطع المنازعة
ط (قوله وفي الكبار) أي وزنا ولا يجوز كيلا رواية واحدة أفاده أبو السعود ط (قوله روايتان) والخيار
الجواز وهو قولهما لأن السمن والهزال غير معتبر فيه عادة وقيل الخلاف في لحم الكبار منه كذا في الاختيار
وفي الفتح وعن أبي حنيفة في الكبار التي تقطع كما تقطع اللحم لا يجوز السلم في لحمها اعتبارا بالسلم في اللحم اه (قوله
لا في حيوان ما) أي دابة كان أو رقيقا ويدخل فيه جميع أجناسه حتى الحمام والقمري والهاص وهو المنصوص
عن محمد إلا أنه يخص من عموم السمك نهر قال في البحر لكن في الفتح إن شرطت حياته أي السمك فلنا
أن نمنع حصته اه وأقره في النهر والمنخ (قوله خلافا للشافعي) ومعه مالك وأحمد وأطال في الفتح في ترجيح
أدلة المذهب المنقولة والمه قوله ثم ضعف المعقولة وحط كلامه على أن المعتبر النبي الوارد في السنة كما قاله محمد
أي فهو معتبد (قوله وأكارع) جمع كراع وهو مادون الركبة في الدواب فتح (قوله وجاز وزنا في رواية) في

بلبن معين بين صفته ومكان ضربه
خلاصة (وذكرى - كتوب بين قدره)
طولا وعرضا (وصفته) كطن
وكان ومركب منهما (وصفته)
كعمل الشام أو مصر أو زيد أو عمرو
(ورقه) وأغلقه ووزنه أن يبع
به) فإن الدياج كلما ثقل وزنه زادت
قيمه والحرير كلما خف وزنه زادت
قيمه فلا بد من بيانه مع الذرع
(لا يصح في) عددي (متفاوت)
هو ما تفاوت ماله (كبطيخ
وقرع) ودر وثمان فلم يميز
عددا بلا يميز وما جاز عدا جاز
كيلا ووزنا نهر (ويصح في سمك
مليح) وما لفة رديشة (و في
طرى - حين يوجد وزنا وضربا)
أي نوعا قبلهما (لا عددا)
للتفاوت (ولو صغار جاز وزنا
وكيلا) وفي السلم كبار روايتان
مجتبى (لا في حيوان) ما خلافا
للشافعي (والطرافه) كرؤس
واكارع خلافا لمالك وجاز وزنا
في رواية

أقوله وفيه واقت القصه الخ هكذا
بخطه والذي في المصباح في باب
القاف والناء مانصه القف القصه
اذا يست الخ ما قاله في باب
الفاء والمصاد وما شتم ما مانصه
٨ والقصفه بكسر الفاء بن الرطبة
قبل أن تحف فاذا حفت زال عنها
اسم القصفه سميت القف والجمع
ضافس ٨ فقلعه سقط من قلم
المؤلف الفاء والمصاد الاخران
وليبرز ٨ معصيه

(و) لافي (حطب بالحزم ورطبة
بالجرز الا اذا ضبط بالايوذي الى
نزع) وجاز وزنا فتح (وجوه)
وخرزا الاصغار لولوا نزع وزنا لانه
انما يعلمه (ومنقطع) لا يوجد
في الاسواق من وقت العقد الى
وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم
دون آخر لم يجز في المنقطع ولو انقطع
بعد الاستحقاق خرب السلم بين
استقرار وجوده والفسخ وأخذ

٢ رأس ماله (ولم ولو منزع ضلم)
وجوزاء اذ بين وصفه وموضعه
لانه موزون معلوم وبه قالت الائمة
الثلاثة وعليه القنوي يجر
وشرح مجمع لكن في القهستاني
انه يصح في المتزوع بلا خلاف انما
الخلاف في غير المتزوع فتنه لكن
صرح غيره بالروايتين قدبر ولو
حكم بجواز صاعا فاضا بزارية
وفي العيني انه قبيح عنده منق
عندهما (و) لا يبيكال وذراع
مجهول قد قدم ما وجوزة الثاني
في الماء قرب التعامل فتح

المصباح لو سلم فيه وزنا استثنوا فيه نهر واختار هذه الرواية في الفتح حيث قال وعندى لا بأس بالنهر في
الرؤس والا كدع وزنا بعد ذكر النوع وبقي الشروط فانها من جنس واحد وسيند لا تتفاوت تفاوتاً واضحاً
وأقره في النهر (قوله بالحزم) بضم الحاء وفتح الزاي جمع حزمة في القاموس حزمة يحزمه شدة والحزمة بالقسم
ما حزم (قوله ورطبة) هي القصه خاصة قبل أن تحف والجمع رطاب مثل كبة وكلاب والرطب وزان قفل المرحى
الاخضر من بقول الربيع وبضمهم يقول الرطبة وزان غرفة الخلاء وهو الغض من الكلاء مصباح (قوله
بالجرز) جمع جرزة مثل غرف وغرف وهي القصبة من القف ونحوه أو الحزمة مصباح وفيه واقت القصه
اذا حست (قوله الا اذا ضبط الخ) بأن بين الحبل الذي يشده الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث
لا يؤذي الى النزاع زبلي (قوله وجاز وزنا) اى في الكل فتح قال وفي دارنا تعارفوا في نوع من الحطب
الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو ضبط وأطيب (قوله وجوه) كالباقيات والبش والقيروذج نهر
(قوله وخرز) بالتحريك الذي يتقم وخرزات الملك جواهر تاجه وكنز اذ ملك عاملا زيدت في تاجه خرزة ليعلم
عدد سبي ملكه فانه الجوهري وذلك كالعقيق والبلور لتفاوت أحادها تفاوتاً واضحاً وكذلك لا يجوز في اللات
الكبار نهر (قوله من وقت العقد الى وقت الاستحقاق) دوام الانقطاع ليس شرطاً حتى لو كان منقطعاً عند
العقد موجوداً عند الحل أو بالعكس أو منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وحده الانقطاع أن لا يوجد في الاسواق
وان كان في البيوت كذا في التبيين ثري لالاية ومثله في الفتح والبحر والنهر وعبارة الهداية ولا يجوز السلم
حتى يكون السلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين الحل وسيد ذكره الشارح فأوهبه كلامه هنا كالدردغير
مراد (قوله لم يجز في المنقطع) اى المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره بالمشقة عظيمة فيجوز عن التسليم بجر
(قوله بعد الاستحقاق) اى قبل أن يوفي السلم فيه بجر (قوله ولم) في الهداية ولا يخفى السلم في اللحم
قال في الفتح وهذه العبارة تأكيد في نفي الجواز وتعميم فيه (قوله ولو منزع عظم) هو الاصح هداية
وهو رواية ابن شجاع عن الامام وفي رواية الحسن عنه جواز نزوع العظم كما في الفتح (قوله وجوزاء اذ بين
وصفه وموضعه) في البحر وقال لا يجوز اذ بين جنسه ونوعه وسنه وصفته وموضعه وقدره كشاة خصى فخ
حين من الحنبل او الفخذ مائة رطل ٨ ولعل الشارح أراد بالوصف جميع ما ذكر (قوله وعليه القنوي
بجر) نقل ذلك في البحر والفتح عن الحقائق والعيون (قوله لكن في القهستاني الخ) استدلوا على المتن
فافهم (قوله بالروايتين) اى رواية الحسن ورواية ابن شجاع وهي الاصح فمافي القهستاني مبنى على
خلاف الاصح (قوله وفي العيني الخ) في البحر عن الظهيرية واقرض اللحم عند ما يجوز كالم وعنه روايتان
وهو مضمون بالقصة في ضمان العدوان لمطبوخنا اجماعاً ولوناً فكذلك هو الصحيح ٨ وذكر في الفتح عن
الجامع الكبير والمتن أن اللحم مضمون بالقيمة واختار الاسجيماني ضمانه بالمثل وهو الوجه لان جريان ربا
الفضل فيه فاطلع بأنه مثلي فيفرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة في الضمان منصوص عليها وتامها بالمثل لانه
مثل صورة ومعنى والقيمة مثل معنى فقط وتام الكلام فيه (قوله ولا يبيكال وذراع مجهول) اى لم يدركه
كما في الكنز والجوا بمعنى أو اى لا يجوز السلم ببيكال معنى وبذراع معنى لا يعرف قدره لانه يحتمل أن يصبع
فيؤذى الى النزاع بخلاف البيع به حالاً حيث يجوز لان التسليم به يجب في الحال فلا يتوهم قوته وفي السلم يتأخر
التسليم فضاف قوته زبلي زاد في الهداية ولا بد أن يكون المكال عملاً لا يتقضى ولا يبيسط كالقصاص مثلاً
وان كان مما يبيكس بالكس كالزبيب والجراب لا يجوز الا في قرب الماء التعامل فيه كذا عن أبي يوسف ٨
واعترضه الزبلي بأن هذا التفصيل انما يستقيم في البيع حالاً حيث يجوز بانه لا يعرف قدره بشرط
أن لا يبيكس ولا يبيسط ويبقى فيه استثناء قرب الماء ولا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره لا يجوز
السلم به مطلقاً وان عرف قدره فالسلم به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يتأتى فيه الفرق بين الكس وغيره ٨
وأجاب في النهر بأنه اذا سلم بمقدار هذا الوعاء بزا وقد عرف أنه دية مثلاً جاز غير أنه اذا كان يتقبض ويبسط
لا يجوز لانه يؤذى الى النزاع وقت التسليم في الكس وعدمه لانه عند قبضه عينه بعين وقول الزبلي لا لتعيينه
ممنوع نعم هلاكه بعد العلم بعقداره لا يفسد العقد ٨ قلت ولا يخفى ما فيه لان الوعاء اذا تحقق معرفة قدره
لا يتعين قطعاً ولا فساد العقد بعد هلاكه ولا نزاع بعده معرفة قدره لا يمكن العدول الى ما عرف من مقداره

٢ مطلب
هل اللحم قبيح أو مثلي

فيسله بالمانعة كما إذا هلك لأن الكلام فمع معرف قدره ويظهر في الجواب عن الهداية بأن قوله ولا بد الخ
بيان لما يعرف قدره لا شرطاً عليه ويكون المراد أنه إذا كان بما يتقبض ويتكسب بالكسب لا يتقدر بمقدار معين
لتفاوت الانقباض والكسب فيؤدي إلى النزاع ولذا لم يجر البيع فيه حالاً فكلام الزيلعي "وارد على ما شاهد من
كلام الهداية من أنه شرط زائد على معرفة القدر وعلى ما قلنا فلا غنم هذا التصريح (قوله إلا إذا كانت
النسبة للقرية الخ) كان الأولى إسقاط قوله للقرية وأنه يقول للقرية أو يترى نخلة أو قرية تأمل قال في الفتح
فلو كانت نسبة القرية إلى قرية معينة لبيان الصفة لالتعين الخارج من أرضها بعينه كالنخلة التي يجرى
والسباخي وهي قرية حنطتها جيدة بفرغانة لا بأس به ولأنه لا يراد بخصوص الثابت هنا بل الأقليم ولا يتوهم
انقطاع طعام الأقليم بكماه فالسليم فيه وفي طعام العراق والشام سواء وكذا في ديار مصر في فتح الصعيد وفي
الخلاصة والمجتمعي وغيره ولو أسلف في حنطة بخاري أو سمرقند أو سيحياج لا يجوز لتوهم انقطاعه ولو أسلف في حنطة
هراة لا يجوز أو في ثوب هراة وذكر شرط السلم بجوز لأن حنطتها يتوهم انقطاعها إذا إضافة لتخصيص البقعة
بجلاف إضافة الثوب لأنها لبيان الجنس والنوع لا لتخصيص المكان فلا يرى المسلم إليه ثوب لنسج في غير ولاية
هراة من جنس الهروري يعني من صفته ومؤتة أجبر به السلم على قبوله فظهر أن المانع والمقتضى العرف فان
تعرف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز والافلا اه ملخصاً قلت ويظهر من هذا أن النسبة إلى بلدة
معينة كبخاري وسمرقند مثل النسبة إلى قرية معينة فلا يصح إلا إذا اريد بها الأقليم كالشام والعراق مثلاً وعلى
هذا فلا يقال دمشق لا يصح لأنه لا يراد دمشق الأقليم ولكن هل المراد بخاري وسمرقند ودمشق خصوص
البلدية أو هي وما يشمل قراها المنسوبة إليها فان كان المراد الأول فعدم الجواز ظاهر وان كان الثاني فله وجه
لأنها ليست أقليماً ولكن لا يصح قول الشارح كقصص مريحي أو بلدي فإن القصص المريحي نسبة إلى المريج وهو كورة
شرقي دمشق تشتمل على قرى عديدة مثل حوران وهي كورة قبل دمشق وقراها كبروقها أجود من باقي
كور دمشق والبلدي في عرفنا غير الحوراني ولا شك أن ذلك ليس بأقليم فإن الأقليم واحد وأقاليم الدنيا
السبعة كما في القاموس وفي المصباح يقال الدنيا سبعة أقاليم وقد يقال ليس مرادهم خصوص الأقليم
المصطلح بل ما يشمل القطر والكورة فإنه لا يتوهم انقطاع طعام ذلك بكاه فيصح إذا قل حورانية أو مريحية
وبه يصح كلام الشارح تأمل (قوله فاما المانع الخ) تقدم أنفائيه فعلاً لو أسلف في حنطة هراة أو ثوب هراة
(قوله إلى وقت المحل) فتح فكسر مصدر ممي بمعنى الخلول (قوله لأنه لا يدرى الخ) هذا التعليل مخالف
للتعليل المار عن الفتح وعزاه إلى شرح الطحاوي قال في التهر وهو أولى لأن مقتضى هذا أنه لو عين جديد إقليم
بجديدة من الصعيد مثلاً أن يصح ألا يتوهم عدم طلوع شئ فيه أصلاً اه يعني وهذا المقتضى غير مراد لنا فإنه
للشرط المار (قوله قلت الخ) القول والتقسيد الذي بعده لصاحب الجرح (قوله أي شروط محتمة) أشار
إلى أن الإضافة في شرطه للجنس فيصدق على الواحد والأكثر (قوله التي تذكر في العقد) أفاد أن له شروطاً
أخر سكت عنها المصنف لأنها لا يشترط ذكرها فيه بل وجودها نهر وذلك كقصص رأس المال ونقده وعدم
الخيار وعدم على إلا لكن ذكر المصنف من الشروط قبض رأس المال قبل الافتراق مع أنه ليس بمباشر شرط
ذكره في العقد (قوله سبعة) أي أجمالاً فالأربعة الأولى منها تشترط في كل من رأس المال والمسلم فيه
فهي غناية بالتفصيل بحر وسيأتي وفيه عن المراج اغنا بشرط بيان النوع في رأس المال إذا كان في البلد
نشود مختلفة والأفلا وفيه عن الخلاصة لا يشترط بيان النوع في الأناوعه (قوله كبر أو تهر) ومن قال
كصعيدية أو بحرية فقد وهم وانما هو من بيان النوع كما في الجرح (قوله كسقي) هو ما يسقي سحباي بالماء
الجاري (قوله وبعل) هو ما سقته السماء قاموس (قوله لا يتقبض ولا ينسبط) كالصاع مثلاً بخلاف
الجراب والزبيل (قوله وأجل) فإن أسلفاً حالاً ثم أدخل الأجل قبل الافتراق وقبل استئثار رأس المال
لجاز اه ط عن الجوهرة (قوله في السلم) احتراز عن خيار الشرط والحاجة إليه (قوله به يبقى) وقبل ثلاثة
أيام وقبل أكثر من تصف يوم وقبل ينظر إلى العرف في تأجيل مثله والاول أي ما في المتأصح وبه يبقى زيلعي
وهو العقد بحر وهو المذهب نهر (قوله ولذا شرط الخ) أي لكونه يؤخذ من تركته حالاً لا بشرط الخ وحاصله
بيان فائدة اشتراطهم عدم انقطاعه فيما بين العقد والمحل وذلك في أموالات المسلم إليه وقوله لتدوم الخ

(وبر قرية) يعنيها (وعر نخلة)

معينة إلا إذا كانت النسبة للقرية

أو نخلة أو قرية (لبان الصفة)

لالتعين الخارج كقصص مريحي أو

بلدي ديارنا فالمانع والمقتضى

العرف فتح (و) لا في حنطة

حدثة قبل حدودها) لأنها منقطعة

في الحال وكونها موجودة وقت

العقد إلى وقت المحل شرط فتح

وفي الجوهرة أسلف في حنطة جديدة

أو في ذرة حديثة لم يجز لأنه لا يدرى

أ يكون في تلك السنة شئ أم لا قلت

وعليه ما يكتب في وثيقة السلم من

قوله جديد عامه مفصلة أي قبل

وجود الجديد أم بعده فيصح كما

لا يخفى (وشرطه) أي شروط محتمة

التي تذكر في العقد سبعة (بيان

جنس) كبر أو تهر (و) بيان نوع

كسقي أو بعل (وصفة) كجيد

أوردى (وقدر) ككسدا

كلا لا يتقبض ولا ينسبط (وأجل

وأقله) في السلم (شهر) به يبقى

وفي الخاوي لا بأس بالسلم في نوع

واحد على أن يكون حلول بعضه

في وقت وبعضه في وقت آخر

(ويستل) الأجل (بموت المسلم

إليه لا بموت رب السلم فيؤخذ

المسلم فيه (من تركته حالاً) لطلان

الأجل بموت المدينون لا للدائن

ولذا شرط دوام وجوده لتدوم

القدرة على تسليعه بموته

التي تحرم بقوله بموته الباء السببية متعلقة بتسليمه والموت في الحقيقة ليس سببا للتسليم بل المحال الذي هو سببه التسليم فهو سبب السبب (قوله ان تعلق العقد بقتلها) بان تنقسم أجزاء المسلم فيه على أجزائه فتح أي بان يقابل النصف بالنصف والرابع بالرابع وهكذا وذلك انما يكون في الثمن المثلي (قوله واكتسابا للاشارة الخ) فلو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كذا مبر ولم يدورن الدراهم أو قال اسلمت اليك هذا الثمن في كذا مناسم الزعفران ولم يدور قدر البز لا يصح عنده وعندهما يصح وأجمعوا على أن رأس المال اذا كان ثوبا أو حيوانا يصير معلوما بالاشارة درر (قوله كافي مذروع وحيوان) لأن الذرع وصف في المذروع والمبيع لا يقابل الاوصاف فلا يتعلق العقد على قدره ولهذا الوصف ذراعا وتلف بعض أعضاء الحيوان لا ينقص من المسلم فيه شيء بل المسلم اليه بالخيار شاء رضى به بكل المسلم فيه وان شاء فسح لقوات الوصف المرغوب وتعامه في الفتح (قوله قلنا الخ) هو جواب عن قوله ما بأنه لا يلزم بيان قدر رأس المال ولو في مكيل ونحوه بل تكفي الاشارة اليه لأن المقصود حصول التسليم بلا منازعة (قوله فيحتاج الى رد رأس المال) أي فاذا كان غريبا لم يعلم القدر أدى الى المنازعة (قوله ولا يستبدل الخ) أي لا يتسمر له ذلك في المجلس وربما يكون الزيف أكثر من النصف فاذا رده واستبدل به في المجلس يفسد السلم لانه لا يجوز الاستبدال في أكثر من النصف عنده خلافا لهما كافي الفتح (قوله في مجلس الرد) كذا في الفتح وفي بعض النسخ في مجلس العقد والصواب الاول (تنبيه) من فروع المسألة ما لو أسلم في جنسين كانه درهم في كذا خنطة وكذا شعير بل يان حصة واحد منهما من رأس المال لم يصح فيه ما لا تقاسمه عليهما بالقيمة وهي تعرف بالخزر وكذا لو أسلم جنسين كدراهم ودنانير في كذا خنطة وبين قدر أحدهما فقط لاطلاق العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيسقط في الآخر أيضا لاتحاد الصفة بجر وغيره (قوله للمسلم فيه) احتراز عن رأس المال فانه يعم مكان العقد لا يفائه انضافا بجر (قوله فيماله جمل) يشق الحاء أي نقل يحتاج في حله الى ظهور وأجرة جمال نهر (قوله ومثله الثمن والاجرة والقيمة) بأن اشترى أو استأجر دارا بمكيل أو موزون موصوف في الذمة أو اقتسمها أو أخذ أحدهما أكثر من نصيبه والتم بمقابلة الزائد بمكيل أو موزون كذلك الى أجل فعنده يشترط بيان مكان الايقاع وهو الصحيح وعندهما لا يشترط نهر (قوله وعينا مكان العقد) أي ان امكن التسليم فيه بخلاف ما اذا كان في مركب أو جبل فيجب في أقرب الاماكن التي يمكن فيها بجر وفتح واختار قول الامام كافي الدر المنقح عن التهستاني (قوله كبيع الخ) أي لوباع خنطة أو استقرضها أو تلفها أو غصبها فانه يعم مكان التسليم المبيع والقرض وبدل التلف وعين المقصوب (قوله واجبة التسليم في الحال) فان تسليها يستحق بنفس الالتزام فيعين موضعه بجر بخلاف الاول أي السلم فانه غير واجب في الحال فلا يعم مكانه ففضي الى المنازعة لانه لا تقيم الاشياء تختلف باختلاف الاماكن فلا بد من البيان وتعامه في الفتح (قوله فكل محلها سواء فيه) قبل هذا اذا لم تبلغ نواحيه فرضا فان بلغته فلا بد من بيان ناحية منه فتح وبجر وجزم به في النهر (قوله وفيها قبله) أي في البرازية قبل ما ذكر (قوله بعد الايقاع) قدي به لانه لو شرط الايقاع فقط أو الحال فقط أو الايقاع بعد الحال جاز ولو شرط الايقاع بعد الايقاع كشرط أن يوفيه في محله كذا ثم يوفيه في منزله لم يجز على قول العامة كافي البحر (قوله الاجارة) أي التي تضمنها شرط الحال بعد الايقاع والتجارة أي الشراء المقصود بالعقد وهذا بدل من الصفقتين بدل مفصل من مجمل (قوله وما لاجل له الخ) هو الذي لا يحتاج في حله الى ظهور وأجرة جمال وقبل هو الذي لو أمر انسانا بمجمله الى مجلس القضاء عليه مجانا وقبل ما يمكن رفعه بيد واحدة اه ح عن النهر (قوله كسك وكافور) يعني القليل منه والافند يسلم في أنمان من الزعفران كثيرة تبلغ أجمالا فتح وأراد بالقليل ما لا يحتاج الى ظهور وأجرة جمال فافهم (قوله وصحح ابن كمال مكان العقد) نقل تصححه عن المحط السرخسي وكذا نقله عنه في البحر وجزم به في الفتح لكن المتون على الاول وصححه في الهداية والمتنق (قوله فيما ذكر) أي فيما لاجل له ولا مونة (قوله لانه يفسد سقوط خطر الطريق) هذا التعليل مذكور في الفتح أيضا تعالاهدا ومعناه انه اذا تعين المكان وأوفاه في مكان آخر يلزم المسلم اليه نقله الى المكان المعين فاذا اهلك في الطريق يهلك عليه فيكون رب السلم قد سقط عنه خطر الطريق بذلك بخلاف ما اذا لم يتعين فانه اذا نقل بعد الايقاع الى المكان المعين يكون هلاكا على رب السلم (قوله وبني من الشروط) انما غاير التعبير لان هذه

(و) بيان (قدر رأس المال) ان تعلق العقد بقتلها كما (في مكيل وموزون وعددي غير متقاون) واكتسابا للاشارة كافي مذروع وحيوان قلنا ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ابن كمال وقد ينق بعضه ثم يجد باقه معيبا فترده ولا يستبدله رب السلم في مجلس الرد فنفسخ العقد في المردود وبقي في غيره قلنا من جهة المسلم فيه فبما بين ابن مالك فوجب بيانه (و) السابغ بيان (مكان الايقاع) للمسلم فيه (فيماله جل) ومونة ومثله الثمن والاجرة والقيمة وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة كبيع وقرض وتلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم في الحال بخلاف الاول (شرط الايقاع في مدنة فكل محلها سواء فيه) أي في الايقاع (حتى لو أوفاه في محله منها برئ) وليس له أن يطالبه في محله أخرى برزاية وفيها قبله شرط محله الى منزله بعد الايقاع في المكان المشروط لم يصح لاجتماع الصفقتين الاجارة والتجارة (وما لاجل له كسك وكافور وصغار أو لا لا يشترط فيه بيان مكان الايقاع) اتفاقا (ويوفيه حيث شاء) في الاصح وصحح ابن كمال مكان العقد (ولو عين) فيما ذكر (مكانا تعين في الاصح) فتح لانه يفيد سقوط خطر الطريق (و) بقي من الشروط

الشروط الاتية ليست مما يشترط ذكرها في العقد بل وجودها ط (قوله قبض رأس المال) فلو استحق
 القبض بطل السلم كالو كان عننا فوجده معيباً أو مستحقاً ولم يرخص بالعب أو لم يجز المسحق أو دينا فاستحق ولم
 يجزه واستبدل بعد المجلس فلو قبله صح أو وجده زوفاً أو تبهرجة وردت هابداً لا فراقاً سواء استبدلها في المجلس
 الرذ أو لا فلو قبله واستبدلها في المجلس أَرْضِي بها ولو بعد الاتفاق صح والكثير لكل كل وفي تحديده روايتان
 ما زاد على الثلث وأما زاد على النصف وان وجده ستوقاً أو رصاً صافاً استبدلها في المجلس صح وان بعد
 الاتفاق بطل وان رضى بها لانه غير جنس حقه بحر ملخصاً (قوله ولو عيناً) هو جواب الاستحسان وفي
 الواقعات باع عبد انوب موصوف الى أجل جاز لوجود شرط السلم فلو افرق قبل قبض العبد لا يطل لانه بصير
 سلباً في حق الثوب يعا في حق العبد ويجوز أن يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض وكما في
 قول المولى ان اذيت الى ألفاً فانت حر اه نهر قلت والظاهر أن هذا مفرع على جواب القياس تأمل
 (قوله وصحت الكفالة والحالة الخ) أي فله مطالبة الكفيل والاحتال عليه فان قبض المسلم اليه رأس المال
 من المحتال عليه أو الكفيل أو رب السلم في مجلس العاقدين صح وبعده بطل السلم والحالة والكفالة وفي الرهن
 ان هلك الرهن في المجلس فلو قبضه مثل رأس المال أو أكثر صح ولو أقل صح العقد بقدره وبطل في الباقي
 وان لم يهلك حتى افرق قبل السلم وعليه رد الرهن لصاحبه بحر عن البدائع ملخصاً (قوله رأس مال السلم)
 وكذا الكفالة بالمسلم فيه صرح به في منية المتي وما سبق في الكفالة من انها لا تصح في المبيع لانه مضمون
 بغيره وهو الثمن فذا الذي يبيع العين وهذا يبيع الدين أفاده في حواشي مسكن أي فان عقد السلم لا يفسخ بهلاك
 قدر المسلم فيه قبل قبضه لان له أن يقيم غيره مقامه لعدم تعيينه بخلاف هلاك المبيع العين قبل قبضه فانه مضمون
 بغيره وهو الثمن فيسقط عن المشتري وسى الثمن غيرا لان المضمون بالقيمة مضمون بعينه حكما وفي الصريح ايضاح
 التكرام في لو أخذ بالمسلم فيه رهنا وسلطه على بيعه فباعه ولو بغير جنس المسلم فيه جاز (قوله وهو شرط بقائه
 على الصحة) هو الصحيح وستأتي فائدة الاختلاف في الصرف بحر وعبارته في الصرف وغرة الاختلاف لتظهر
 فيما اذا ظهر الفساد فيها هو صرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند أي حنفية فعلى القول بالضعف يعتد
 الفساد وعلى الاصح لا كذا في الفتح اه (قوله بوصفها) أي وصف الصحة والاضافة بيانية (قوله كون
 رأس المال منقودا) أي نقضه الصيرفي لعرف جيده من الردي وليس المراد بالنقد القبض فانه شرط آخر
 قد مر أفاده في الجبر وفائدة اشتراطه كما في الغاية الاحتراز عن الفساد لانه اذا رد بعضه بسبب الزيادة لم يتفق
 الاستبدال في مجلس الرذ انفسخ العقد بتدوير المردود واستشكك في الصريان هذه القاسدة ذكرت في تعليل قول
 الامام ان بيان قدر رأس المال شرط ولا تنكبي الاشارة اليه كما مر ومفاده عدم اشتراط الانتقاد اولاً ولا ذكر قبله ان
 اشتراط الانتقاد يعني عن اشتراط بيان القدر وحاصله أن أحدهما يكتفي عن الآخر وأجاب في النهي بأن بيان
 القدر لا يدفع زوهم الفساد المذكور أي فلا بد من اشتراط الانتقاد قلت ويرد على هذا الشرط ايضاً انه تقدم
 انه لو وجد هازو فافرضي بها صح مطلقاً ولو ستوقه لا الى آخر ما مر ومفاده أن الضرر جاء من عدم التبدل
 في المجلس لان عدم الانتقاد على أن النقاد قد يخطئ وايضاً فان رأس المال قد يكون مكبلاً أو موزوناً ونظير
 بعضه معيباً فبرده بعد هلاك البعض ويلزم الجهالة كما مر فلا بد ح من ذكر الشرطين تأمل (قوله وعدم
 الخيار) أي خيار الشرط فان أسقطه قبل الاتفاق ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وان هلكه لا ينقلب
 صحيحاً بحر عن البرازية (تنبيه) لا ينبت في السلم خيار الرؤية لانه لا يثبت فيما ملكه ديناً في الذمة كما في جامع
 الفصول ومنز أول خيار الرؤية (قوله وهو القدر المتفق) ذكر الضمير باعتبار الخبر واحترازاً بالمتفق عن القدر
 المختلف كاسلام فتقود في حنطة وكذا في زعفران ونحوه فان الوزن وان تحقق فيه الآن الكيفية مختلفة كما تقدم
 في الربا أفاده ط وكذا اسلام الحنطة في الزيت فانه بائز كما مر هاتل عن ان كمال (قوله سبعة عشر) ستة
 في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الاتفاق وأحد عشر في المسلم فيه
 وهي الاربعة الاول بيان مكانه وأجله وعدم انقطاعه وكونه مما يتعين بالتعيين وكونه مضبوطاً بالوصف
 كالأجناس الاربعة المكيل والموزون والمذروع والمعدود المتقارب وواحد جري على العقد وهو كونه بالقيس
 فيه خيار شرط وواحد بالنظر البديل وهو عدم شمول إحدى علقى الربا البديلين من بصرف ط (قوله القدرة

(قبض رأس المال) ولو عيناً
 (قبل الاتفاق) بأدائها ما وان
 ناماً أو ساراً فرسخاً أو أكثر ولو
 دخل ليخرج الدراهم ان توارى
 عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه
 لا وصحت الكفالة والحالة
 والاربعان رأس مال السلم بزازية
 (وهو شرط بقائه على الصحة لا شرط
 انعقاده بوصفها) فينقض صحيحاً
 ثم يطل بالاتفاق بلا قبض (ولو
 أي المسلم اليه قبض رأس المال
 أجبر عليه) خلاصة وبقي من
 الشرط كون رأس المال منقودا
 وعدم الخيار وأن لا يشتمل البديلين
 احدي علقى الربا وهو القدر
 المتفق أو الجنس لأن حرمة النساء
 تقتضي به وعدّها العيني تبعاً للغاية
 ه سبعة عشر

تخصيص المسلم فيه (لا حاجة اليه مع اشتراط عدم الانتفاع قال في النهر والقدرة على تخصيصه بأن لا يكون
مستقصا اهـ) واما القدرة بالبيع في الحال فليست شرطا عندنا ومعلوم انه لو اتفق بخره عند الجلو
واخله لا يسلط السلم قاله الكمال ط (قوله والمكول مبيع ونصف) والصاع ثمانية ارطال بالبغدادى
كل رطل مائة وثلاثون درهما ط قلت فيكون القنبر اثني عشر صاعا والكر سبع مائة وعشرين صاعا والصاع
نصف مد شامى نقر يافا لكثر أربع غرا ونصف غرارة كل غرارة ثمانون مدا شاميا (قوله حال كون الماشين)
أشار به الى أن مائة في الموضع نصب على الحال بتأويل مقسومة هذه القسمة وتجاوز البدلة اهـ ح (قوله
دين عليه) صفة لمائة نهر أو بدل عيني وهو احتراز عما إذا كانت دين على أجنبي كما يأتي قال في النهر والتقييد
بإضافة العقد اليهما أى الى الماشين المذكورين ليس احترازا لانه لو أضافه الى مائتين مطلقا لم يجعل المائة
قصاصا بما في ذمته من الدين فالحكم كذلك في الاصح اهـ (قوله لانه طار) أى عرض بالافتراق قبل القبض
لما مر أن القبض شرط لبقاء العقد على الصحة لا شرط انقضاء (قوله ولو احداهما ذاتا) محترز قول
المصنف ما تقي درهم الخ حيث فرض المسألة بكون ما تقي الدين والتقدم تعدى الجنس لانه لو اختلفا بأن أسلم
مائة درهم نقدا وعشرة ذاتا يدين بأن والعكس لا يجوز في الكل أما حصه الدين فلما مر وأما حصه العين فلهيالة
ما يخصه وهذا عنده وعندهما يجوز في حصه النقد كما في الزيلعي والخلاف مبنى على اعلام قدر رأس المال
بجر (قوله أو على غير العاقدين) محترز قوله ما تدين عليه فلو قال أسلت اليك هذه المائة والمائة التي لي على
فلان بطل في الكل وان نقد الكل لا شرط تسليم الثمن على غير العاقد وهو مفسد مقارن فتعدى بجر (قوله
قبل قبضه) أى قبض ما ذكر من رأس المال أو المسلم فيه أما الأول فلما فيه من نفوت حق الشرع وهو القبض
المستحق شرعا قبل الافتراق وأما الثاني فلانه يسع منقول وقدم أن التصرف فيه قبل القبض لا يجوز نهر
(قوله بنحو بيع الخ) متعلق بالتصرف وذكره البيه مستدرك بقوله بعده ومراجعة وقوله تأمل (قوله
وشركة) صورته أن يقول رب السلم لا تحترأ عطى نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه لك بجر (قوله
ومراجعة وقوله) صورة التولية أن يقول لا تحترأ عطى مثل ما أعطت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك
بجر عن الايضاح والمراجعة أن يأخذ زيادة على ما أعطى وقبل يجوز شكل من المراجعة والتولية قبل القبض وبه
جزم في الحاوى قال في الجرم وهو قول ضعيف والمذهب منه هما (قوله ولو بمن عليه) فلو باع رب السلم المسلم
فيه من المسلم اليه باكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون اقالة بجر عن القنية وانظر ما فائدة التقييد بالاكثر
وتقدم أول فصل التصرف في المبيع أن يسع المتقول من بانه قبل قبضه لا يصح ولا يتحقق به البيع الأول
بخلاف هيته منه لانه لا يجاز عن الاقالة (قوله حتى لو وهبه منه الخ) في المبسوط ولو أبرأ رب السلم المسلم اليه
عن طعام السلم صح ابرأه في ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه فان قبله كان فسخا لعقد
السلم ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم من رأس المال وقبل الابراء يطل السلم فان رده له والفرق أن المسلم فيه
لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف رأس المال نهر قال في البحر والحاصل أن التصرف الملتقى في المتن شامل
للمبيع والاستبدال والهبة والابراء الآن في الهبة والابراء يكون مجازا عن الاقالة فيد رأس المال
كلأ وبضا ولا يشمل الاقالة لانهما جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجسد مكان الردى والعكس اهـ
(قوله اقالة بعض السلم جائزة) أى لو أقاله عن نصف المسلم فيه أو بربعه مثلا جاز وبقي العقد في الباقي قل
في البحر واحترز عن الاقالة على مجرد الوصف بأن كان المسلم فيه جديا اقتضاه على الردى على أن يرد المسلم
اليه درهما لا يجوز عندهما خلافا لابي يوسف في رواية فيصور عنده لا بطريق الاقالة بل بطريق الخط عن رأس
المال اهـ قال الرمل وفيه صراحة بجواز الخط عن رأس المال ويجوز الزيادة فيه والظاهر فيها اشتراط قبضها
قبل التفرق بخلاف الخط وقدمنا لانه لا يجوز الزيادة في المسلم فيه ويجوز الخط اهـ (قوله بعد الاقالة) أفاد
أن الاقالة جائزة في السلم مع أن شرط الاقالة قيام المبيع لان المسلم فيه وان كان دينا حقيقة فله حكم العين
ولذا لم يجز الاستبدال به قبل قبضه واذا حصلت فان كان رأس المال عينا ردت وان كانت مالكة ردت المثل أو القيمة
لوقية وتقدم غماه في بابها (قوله فلو كان فاسدا اجاز الاستبدال) لأن رأس ماله في يد البائع كغصوب مخ
عن جامع القصولين لكن لا يجزى أن جواز الاستبدال لا يدل على جواز التصرف بالشراء كما هو موضوع المسألة

وزاد المصنف وغيره القدرة على
تخصيص المسلم فيه ثم فزع على
الشرط الثامن بقوله (فان أسلم
ما تقي درهم في كثر) يضم فتشديد
ستون قفزا والقفز ثمانية مكاكك
والمكول صاع ونصف عيني
(بز) حال كون المائتين مقسومة
(مائة دين عليه) أى على المسلم اليه
(ومائة نقدا) نقدها رب السلم
(واقترقا) على ذلك (فالسلم في)
حصه (الدين باطل) لانه دين دين
وصح في حصه النقد ولم يسمع الفساد
لانه طار حتى لو نقد الدين في مجلسه
صح في الكل ولو احداهما ذاتا
أ وعلى غير العاقدين فسد في الكل
(ولا يجوز التصرف) للمسلم
اليه (في رأس المال) لالاب
السلم في (المسلم فيه قبل قبضه
بنحو بيع وشركة) ومراجعة
(وقوله) ولو بمن عليه حتى لو وهبه
منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى
اقالة بعض السلم جائزة (ولا يجوز
رب السلم (شراء من) المسلم اليه
برأس المال بعد الاقالة) في عقد
السلم الصحيح فلو كان فاسدا جاز
الاستبدال

كما يظهر كقريباً (قوله كسائر الديون) أي كدين مهر وأجرة وضمان متبوع وهو ذلك سوى مصرف وسيل
 لكن التصرف في الدين لا يجوز إلا بملكه من هو عليه بهية أو وصية أو بيع أو اجارة لا من غيره إلا بالسلطة
 على قبضه وقد مناعام الكلام عليه في فصل التصرف في المبيع والنقن (قوله قبل قبضه) أي قبض رب
 السلم رأس المال من المسلم اليه (قوله يحكم الأقالة) أي قبضاً كما يحكم الأقالة لا يحكم عقد السلم لأن
 رأس المال مقبوض في يد المسلم اليه والالم تصح الأقالة لعدم صحة السلم (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام
 الخ) رواه جعنا أبو داود وابن ماجه وحسنه الترمذى ونقاه في الفتح (قوله فامتنع الاستبدال) فصار
 رأس المال بعد الأقالة بمنزلة المسلم فيه قبلها فأن أخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره فحكم رأس المال بعدها
 لحكمه قبلها إلا أنه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها لكونها ليست بيعاً من كل وجه ولهذا جازاً برأؤه
 عنه وإن كان لا يجوز قبلها بجر وقدّم الشارح في باب الأقالة عن الأشياء أن رأس المال بعدها كهو قبلها
 إلا في مسألتين الخ (قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) لأنه لا يتعين بالتعيين فلو تباعد راسمها بدينار جاز
 استبدالها قبل القبض بأن يسكاً ما أشار إليه في العقد وبذلك لا يله قبل الاقتراض كسأ في باب الصرف واحتراز
 بالاستبدال عن التصرف فيه لما سأل في ذلك أنه لا تصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع ديناراً بدينار
 واشترى بها قبل قبضها فباعه بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار بدينار
 قبله في الشراء برأس المال قبل قبضه والصرف مثله في ذلك كما علت ونظير أيضاً أن قول الشارح لجواز تصرفه
 فيه غير صحيح لأن الجائز هو الاستبدال بدل الصرف دون التصرف فيه كما هو مصرح به في المتن فكان على
 المصنف أن يقول ولا يشترط قبض رأس المال في مجلس الأقالة ولا يجوز الاستبدال عنه بخلاف الصرف
 وأصل المسألة في الجرح حيث قال قيد بالسلم لأن الصرف إذا تقابله جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس
 الأقالة بخلاف السلم وقال قبله وفي البدائع قبض رأس المال شرط حال بقاء العقد لا بعد ارتفاعه بأقالة أو غيرها
 وقبض بدل الصرف في مجلس الأقالة شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد ووجه الفرق أن القبض في مجلس
 العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعين وهو أن يصير البديل معيناً بالقبض صيانة عن الاقتراض في دين يدين
 ولا حاجة إلى التعيين في مجلس الأقالة في السلم لأنه لا يجوز استبداله بغيره فلو تعلق الحاجة إلى التعيين
 بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا راعى له المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يحصل إلا بالقبض
 لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين اهـ (قوله ولو شرى المسلم اليه في كراخ) صورته
 أسلم رجلاً مائة درهم في كراخه فاشترى المسلم اليه كراخاً وأمر رب السلم بقبضه لم يصح حتى يملكه الرب
 السلم مرتين مرة عن المسلم اليه ومرة عن نفسه قال في الجرح قيد بالشراء لأن المسلم اليه لولم يكزاً بارت أو هبة
 أو وصية فأوفاه رب السلم وأكاله مرة جاز لأنه لم يوجد إلا عقد واحد بشرط الكيل وقد بالكز لأنه لو اشترى
 حنطة مجازفة فأكاله مرة جاز لما قلنا وأشاد بالكز المكيل إلى أن الموزون كذلك وكذا المعداد إذا اشتراه
 بشرط العدة وفي البناءة أن فيه روايتين (قوله قضاء) مفعول لاجله (قوله لزوم الكيل مرتين) لأنه
 اجتمع صفتان صفقة بين المسلم اليه وبين المشتري منه صفقة بين المسلم اليه وبين رب السلم بشرط الكيل فلا بد
 منه مرتين بجر حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال المسلم اليه وللمسلم أن يطالبه بحقه نهر (قوله وصح
 لو كان الكز قرضاً) صورته استقرض المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضه من المقرض وكذا لو استقرض
 رجل كرا ثم اشترى كرا وأمر المقرض بقبضه قضاء لحقه كافي الجرح (قوله لأنه) أي القرض اعارة حتى
 يغعد بلفظها فكان المقبوض عين حقه تقدراً بجر (قوله ثم لنفسه) الشرط أن يكبله مرتين وإن لم يتعد
 الأمر حتى لو قال قبض الكز الذي اشتريته من فلان عن حقل فذهب فأكاله ثم أعاد كبله سائر قاضاً ولفظ
 الجامع يفيد بجر عن الفتح (قوله لزوال المانع) عليه لصح (قوله أي المسلم اليه) تفسير للضمير المتصل
 المتصوب (قوله في طرفه) أي طرف رب السلم ويفهم منه حكم ما إذا أمره بكبله في طرف المسلم اليه بالاولى
 بجر وهذا إذا لم يكن في الطرف طعام لرب السلم فالوفيه طعامه في البسوط الأصغر عندي أنه يصير قاضياً
 لأن أمره بخلطه على وجه لا يتميز بقبضه قاضياً ففتح (قوله فيصير قاضياً بالتخليه) أي سواء كان
 الطرف له أو للبايع أو مستأجراً وبه صرح الفقيه أبو الليث بجر عن البناءة (قوله بذلك) أي بكبله

كسائر الديون (قبل قبضه) يحكم
 الأقالة لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تأخذوا أسلماً أو رأس مالاً أي
 الأسلم حال قيام العقد أو رأس
 مالاً حال انقضاءه فامتنع
 الاستبدال (بخلاف) بدل
 (الصرف حيث يجوز الاستبدال
 عنه) لكن بشرط قبضه في مجلس
 الأقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف
 السلم (ولو شرى) المسلم اليه في كرا
 (كرا وأمر) المشتري (رب السلم
 بقبضه قضاء) عما عليه (لم يصح)
 للزوم الكيل مرتين ولم يوجد
 (وصح لو) كان الكز قرضاً
 و (أمر مقرضه به) لأنه اعارة لا
 استبدال (كما) صح (لأمر)
 المسلم اليه (رب السلم بقبضه منه له
 ثم لنفسه ففعل) فأكاله مرتين
 لزوال المانع (أمره) أي المسلم
 اليه (رب السلم أن يكبله المسلم فيه)
 في طرفه (فكاله في طرفه) أي وعاء
 وب السلم (بغيتة لم يكن قبضاً) أما
 بحضرة فبصير قاضياً بالتخليه (أو
 أمر) المشتري (البايع بذلك)

في طرفه (قوله طرف البائع) بدل من قوله طرفه (قوله لم يكن قبضاً لحقه) لأن رب السلم حقه في الذمة ولا يلحقه إلا القبض فلا يصادف أمره ملكه فلا يصح فيكون المسلم إليه مستعيراً للطرف جاعلاً له ملك نفسه كماله إن اذادفع كسباً إلى المدين وأمره أن يزن دينه ويجعله فيه لم يصرف قبضاً في مسألة البيع يكون المشتري استعاز طرف البائع ولم يقبضه فلا يصير يده فملكها ما يقع فيه فصار كالوأمه أن يكيله في ناحية من بيت البائع لأن البيت بنواحيه في يد البائع بجر (قوله لأن حقه في العين) لانه ملكه بنفس الشراء فيصح أمره لمصادقه ملكه فيكون قابضاً يجعله في الطرف ويكون البائع وكيلاً في مسألة الطرف فيكون الطرف والواقع فيه في يد المشتري حكماً قال في الهداية لا ترى أنه لو أمره بالعين كان الطحين في السلم للمسلم إليه وفي الشراء للمشتري لصحة الأمر وكذا إذا أمره أن يصبه في البحر في السلم يملك من مال المسلم إليه وفي الشراء من مال المشتري اه قال في النهر وأورد أنه لو وكل البائع بالقبض صرح بالم يصح فعدم الصحة هنا أولى وأوجب بأنه لما صح أمره لكونه مالكاً صار كملكه ضرورة ولم تكن شيئاً ثبتت ضمننا لا قصد (قوله ككل العين) مبتدأ وجعلها معطوف عليه وقوله قبض خبره وصورة المسألة رجل أسلم في كثر خبطة فلحال الاجل اشترى رب السلم من المسلم إليه كثر خبطة بعينه وأدفع رب السلم طرفاً إلى المسلم إليه ليجعل الصكر المسلم فيه والصكر المشتري في ذلك الطرف فان بدأ بكيل العين المشتري في الطرف صار قابضاً للعين لصحة الأمر فيه ولدين المسلم فيه لمصادقه ملكه كن استقرض خبطة وأمر المقرض أن يزرعها في أرضه وان بدأ بالدين لم يصرف قابضاً لشيء منهما أما الدين فلم يعد صحة الأمر فيه وأما العين فلانه خلطه بملكه قبل التسليم فصار مستهلكاً عند أي خبطة فتنتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي به لجواز أن يكون مراده البدء بالعين وعندهما بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلط لأن الخلط ليس باستهلاكاً عندهما درر (قوله وقبض) أي قبضها المسلم إليه قال في النهر قد بدلت لانهما لوقتاً فالعين قبضها لم تصح الاقالة لعدم صحة السلم (قوله قبل قبضها) أي قبل أن يقبضها رب السلم بسبب الاقالة (قوله أو مات) عطف على قوله السابق فتقايلاً فيكون الموت بعد القبض (قوله صح) أي عقد الاقالة (قوله لبقاء العقود عليه) لأن الجارية رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة تعتمد قيام المبيع لأن الثمن كامر فتهلاك الامه لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية درر (قوله وعليه قيمتها) لانه اذا انقضى العقد في المسلم فيه انقضى في الجارية تبعاً فوجب عليه ردّها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها درر (قوله كذا الحكم في المقايضة) هي بيع العين بالعين فبقي الاقالة وتصح بعد هلاك احد العوضين لأن كل واحد منهما مبيع من وجه وثن من وجه ففي الباقي يعتبر المبيعة وفي الهالك الثمنية درر (قوله بخلاف الشراء بالثمن فيهما) أي في المسألتين فاذا اشترى أمة بأثمن فتقايلاً فان مات في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلاً بعد موتها فالاقالة باطلة لأن الامه هي الاصل في البيع فلا تبقى بعده لا كما فلا تصح الاقالة ابتداء ولا تبقى انتهاء لعدم محلها درر (قوله في السلم) أي وفي المقايضة (قوله بخلاف البيع) أي بالثمن (قوله تقايلاً لبيع الخ) تقدمت بهذه المسألة في باب الاقالة متناً (قوله والقول للمدعي الرداة) هذا صادق بما اذا قال أحدهما شرطنا ردياً فقال الآخر لم نشترط شيئاً وبما اذا ادعى الآخر اشتراط الجودة وقال الآخر اننا شرطنا ردياً والمراد الاقل ولذا أرفده بقوله لا لئلا في الوصف والاجل ولا فاداة أن الرداة مثقال حتى لو قال أحدهما شرطنا جدياً وقال الآخر لم نشترط شيئاً فالحكم كذلك نهر والظاهر أن القول انما يقبل مع العين وقد صرح به في مسألة الاجل الاسمية ولا فرق يظهر (قوله وهو الرداة) أي مثلاً (قوله والاجل) بالجزء عطف على الوصف والاجل مدة الشيء والمراد به هنا التأجيل وهو تحديد الاجل بقرينة التعبير به قبله وادعى في البحر أنه يعين كون التأجيل بمعنى الاجل يجازا بدليل ما بعده ويظهر أن التعيين العكس كقولنا لان المراد الاختلاف في أصل التأجيل لا في مقدار الاجل ويؤيده قول المصنف بعده ولو اختلفا في مقداره (قوله والاصل أن من خرج كلامه تعنتاً) بأن ينكر ما يقبضه كأن قال المسلم إليه شرطت لك ردياً وقال رب السلم لم نشترط شيئاً فالقول للمسلم إليه لا ترى رب السلم متعنت في انكار الصحة لأن المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وكذا القول رب السلم كان له أجل وانكر المسلم إليه فهو متعنت في انكاره حقه وهو الاجل كما في الهداية (قوله وان خرج خصومة) بأن أنكر ما بشره كعكس التصوير

فكاه في طرفه) طرف البائع

(لم يكن قبضاً) لحقه (بجلاف

كيله في طرف المشتري بأمره) فانه

قبض لأن حقه في العين والاولى

في الذقة (كبل العين) المشتراة (ثم)

كبل (الدين) المسلم فيه وجعلها

(في طرف المشتري قبض بأمره)

لتسوية الدين للعين (وعكسه) وهو

كبل الدين أولاً (لا) يكون قبضاً

وخبره بين نقض البيع والشركة

(أسلم امة في كثر بر) (وقبضت

فتقايلاً) السلم (فمات) قبل قبضها

بحكم الاقالة (بقي) عقد الاقالة

(أو مات فتقايلاً) صح (لبقاء

المعقود عليه وهو المسلم فيه) وعليه

قيمتها يوم القبض فيها) في المسألتين

لانه سبب الضمان (كذا) الحكم

في المقايضة بخلاف الشراء بالثمن

فيهما) لان الامه أصل في البيع

والحاصل جواز الاقالة في السلم

قبل هلاك الجارية بعده بخلاف

البيع (تقايلاً لبيع في عبد فابق)

بعد الاقالة (من يد المشتري فان

لم يتدر على تسليمه) للبائع (بطلت

الاقالة والبيع بحاله) قنينة

(والقول للمدعي الرداة والتأجيل

لانساق الوصف) وهو الرداة.

(والاجل) والاصل أن من خرج

كلامه تعنتاً فالقول لصاحبه

بالاتفاق وان خرج خصومة

ووقع الاتفاق على عقد واحد
فالقول لمدعى الصفة عندهما
وعنده المنكر (ولو اختلفا في
مقداره فالقول للطالب مع يمينه)
لأنكاره الزيادة (وأى برهن قبل
وان برهنا فنتي بينة المطلوب)
لأشياء الزيادة (وان اختلفا
في مضيه فالقول للمطلوب) أى
المسلم اليه يمينه الآن يبرهن الآخر
وان برهنا فبينة المطلوب ولو اختلفا
في السلم فخالفا استحضانا فتح
(والاستصناع) هو طلب عمل
الصنعة (بأجل) ذكر على سبيل
الاستيهال لا الاستيهال فانه
لا يصير سلبا (سلم) فتعتبر شرائطه
(جرى فيه تعامل أم لا) وقالا
الأول استصناع (وبدونه) أى
الأجل (فمما فيه تعامل) الناس
كف وقمته وطست) بمحملة ٢
وذكره في المغرب في الشين المجبة
وقد يقال طسوت ٣

٢ قوله قوله هو لغة طلب الصنعة
مكذا بخطه مع أن الذى في نسخ
الشارح هو طلب عمل الصنعة
فلعلها نسخة أخرى وليجزر اه
مصححه

٣ مطلب
في الاستصناع

في المسألتين فالقول لمدعى الصفة عنده وهو رب السلم في الأولى والمسلم اليه في الثانية وعندهما الحكم
كالأول كما ذكره في الهداية وغيرها (قوله) ووقع الاتفاق على عقد واحد احتراز عما إذا لم يتفق على عقد واحد كما
لو قال رب المال المضارب شرطت لك نصف الربح العشرة وقال المضارب بل شرطت لي نصف الربح فإن
القول لرب المال لأنه ينكر استحقاق زيادة الربح وان تضمن ذلك أنكار الصفة هذا عندهما وأما عنده فلان عقد
المضاربة إذا صح كان شركة وإذا فسد صار اجارة فلم يتقاعلى عقد واحد فان مدعى الفساد يدعى اجارة ومدعى
الصفة يدعى الشركة فكان اختلافهما في نوع العقد بخلاف السلم فان السلم الحال وهو ما يدعى عنه منكر الاجل
سلم فاسد لا عقد آخر ولهذا يبحث في يمينه لا سلم في شيء فقد اتفقا على عقد واحد واختلفا في صحته فالقول لمدعى
الصفة وتما في الفتح (قوله) فالقول لمدعى الصفة عندهما وعند المنكر (كذا في بعض النسخ وهو سبق قلم
وعبارة الهداية وغيرها فالقول لمدعى الصفة عنده وعند المنكر وهو كذلك في بعض النسخ (قوله) فالقول
للتطالب) أى رب السلم فانه يطلب المسلم اليه بالمسلم فيه (قوله) وأى برهن قبل) لكن برهان رب السلم
وحده مؤكده لقوله لا يثبت لأن القول له بدونه بخلاف برهان المسلم اليه وحده ولذا قضى بينته إذا برهنا معا
(قوله) فالقول للمطلوب) لأنكاره توجه المطالبة بجر (قوله) وان برهنا فبينة المطلوب) لأشياء زيادة
الأجل فالقول قوله والبينة بينته بجر (قوله) ولو اختلفا في السلم فخالفا استحضانا) أى ويدأ بين الطالب
وأى برهن قبل وان برهنا فبرهان الطالب والمسألة على أوجه لأن رأس المال أمانين أو دين وعلى كل أما
أن يتقاعله ويختلفا في السلم فيه أو بالعكس أو يختلفا فيه ما كان عنينا واختلفا في السلم فيه فقط كقوله هذا
الثوب في كز حنطة وقال الآخر في نصف كز أوفى شعرا وحنطة ردته وبرهنا فقدم الطالب وان اختلفا في رأس
المال فقط هل هو ثوب أو عبد أو بينهما وبرهنا قضى بالسلبين وان كان دراهم واتفقا فيه فقط يقضى الطالب بسلم
واحد عند الثاني خلافا لمحمد وكذا لو اختلفا في السلم فيه فقط ولو فيها كقوله عشرة دراهم في كز حنطة
وقال الآخر خمسة عشر في كز وبرهنا فعند الثاني ثبت الزيادة فيجب خمسة عشر في كز ين وعند محمد يقضى
بالعقدين اه فتح ملخصا (قوله) هو لغة طلب الصنعة) أى أن يطلب من الصانع العمل في القاموس
الصناعة ككتابة حرفه الصانع وعمله الصنعة اه فالصنعة عمل الصانع في صناعته أى حرفه وأما شرائطه
طلب العمل منه في شيء خاص على وجه مخصوص يعلم عما يأتي وفي البدائع من شروطه بيان جنس المصنوع
ونوعه وقدره وصفته وأن يكون بموافقه تعامل وأن لا يكون مؤجلا ولا كان سلبا وعندهما المؤجل استصناع
الا إذا كان محال لا يجوز فيه الاستصناع فينقلب سلبا في قولهم جميعا (قوله) بأجل) متعلق بمحذوف حال
من الاستصناع لكن فيه محيى الحال من المبتدا وهو ضعيف ولا يصح كونه خبرا لأنه لا يقيد بل الخبر هو قوله
سلم والمراد بالأجل ما تقدم وهو شرط فاقوه قال المصنف قيدنا بالأجل بذلك لأنه إذا كان أقل من شرك كان
استصناعا ان جرى فيه تعامل والافتساد لمن ذكره على وجه الاستيهال وان كان للاستيهال بأن قال على
أن تفرغ منه غدا أو بعد غد كان صحيحا اه ومثله في الجرو وغيره وسيد كرم الشارح (قوله) ذكر على سبيل
الاستيهال الخ) كان الواجب عدم ذكر هذه الجملة لما علت من أن المؤجل بشرط أكثر سلم والمؤجل بدونه ان
لم يجز فيه تعامل فهو استصناع فاسد الا إذا ذكر الاجل للاستيهال فصحيح كما أفاده ط وقد تبع الشارح
ابن كمال (قوله سلم) أى فلا يبق استصناعا كما في التارخانية فلذا قال الشارح فتعتبر شرائطه أى شرائط
السلم ولهذا لم يكن فيه خيار مع أن الاستصناع فيه خيار لكنه عقد غير لازم كما يأتي في تحريره (قوله) جرى
فيه تعامل) كعنف وطست وقمته ونحوها درر (قوله) أم لا) كالتياش ونحوها درر (قوله) وقال
الأول) أى مما فيه تعامل استصناع لأن اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على قضيه ويجعل الاجل على
التجمل بخلاف ما لا تعامل فيه لأنه استصناع فاسد فيصلى على السلم الصحيح وله أن يدين بحقل السلم وجواز
السلم بإجماع لأشبهه فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحال على السلم أولى هداية (قوله) وبدونه
متعلق بقوله صح الاتى ومقابل هذا قوله بعد ولم يصح فيما لم يتعامل به (قوله) وذكره في المغرب في الشين المجبة
هو خلاف ما في الصباح والقاموس والمصباح (قوله) وقد يقال) أى في جمعه ويساها في الصباح
الطست قال ابن قتيبة أصلها طس فأبدلت من أحد المضعفين تاء لأنه يقال في وجهها طس كسهم وسهام

وجعت أيضا على طسوس باعتبار الاصل وعلى طسوت باعتبار اللفظ (قوله بيعا لعدة) أي بيع على أنه بيع
 لأعلى أمه لعدة ثم ينفذ عند الفراغ بيعا للتعالي اذ لو كان كذلك لم يخص بمافيه تعامل وتعامله في البصر
 حال في التبر وأورد أن بطلانه بموت الصانع ينافي كونه بيعا وأجيب بأنه انما بطل عونه لشبهه بالاجارة وفي
 الذخيرة هو اجارة استداء بيع انتهائه لكن قبل التسليم لا عند التسليم وأورد أنه لو انعقد اجارة لاجبر الصانع
 على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى وأجيب بأنه انما لا يجبر لانه لا يمكنه الا بتلاف عيه من قطع الاديم
 ونحوه والاجارة تفصح بهذا العذر لا ترى أن الزراع له أن لا يعمل اذا كان البذر من جهته وكذا رب الارض
 اه ومثله في البصر والفتح والزباني (قوله فيجبر الصانع على عمله) تبع في ذلك الدرر ومختصر الوقاية وهو
 مخالف لما ذكرناه آنفا من عدة كتب من انه لا يجبر به ولقول البصر وحكمه الجواز دون اللزوم ولذا قلنا للصانع
 أن يبيع المصنوع قبل أن يراه المستصنع لأن العقد غير لازم اه. ولما في البدائع وأما صفته فهي أنه عقد غير
 لازم قبل العمل من الجانبين بخلاف حتى كان لكل واحد منهما خيارا الامتناع من العمل كالبيع بالخيار
 للمتبايعين فانه لكل منهما الفسخ وأما بعد الفراغ من العمل قبل أن يراه المستصنع فكذلك حتى كان للصانع
 أن يبيعه من شاء وأما اذا حضره الصانع على الصفة المشروطة سقط خياره والمستصنع الخيار هذا جواب
 ظاهر الرواية وروى عنه ثبوت لهما وعن الثاني عدمه لهما والصحيح الأول اه وقال أيضا لكل واحد منهما
 الامتناع من العمل قبل العمل بالاتفاق ثم اذا صار سلبا راعى فيه شرائط السلم فان وجدت صح والا لا اه وقال
 أيضا فان ضرب له اجلا صار سلبا حتى يعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لواحد منهما اذا سلم الصانع المصنوع على
 الوجه الذي عليه في السلم اه وذكر في كافي الحاكم أن للصانع يبيعه قبل أن يراه المستصنع ثم ذكر أن الاستصناع
 لا يبيع في الثوب وانه لو ضرب له اجلا وباع الثوب جاز وكان سلبا ولا خيار فيه اه وفي التتارخانية ولا يجبر
 المستصنع على اعطاء الدراهم ولو شرط تجهيله هذا اذا لم يضرب له اجلا فان ضرب قال ابو حنيفة يصير سلبا
 ولا يبيع استصناعا حتى يشترط فيه شرائط السلم اه فقد ظهر لك بهذه النقول أن الاستصناع لا يجبر فيه
 الا اذا كان موجبا لشرها فكثر فيصير سلبا وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه وبه علم أن قول المصنف فيجبر
 الصانع على عمله ولا يرجح الأمر عنه انما هو فيما اذا صار سلبا فكان عليه ذكره قبل قوله وبذونه والا فهو
 مناقض لما ذكره بعد من اثبات الخيار للأمر ومن أن الملقود عليه العين لا للعمل فاذا لم يكن العمل معقودا
 عليه كيف يجبر عليه وأما ما في الهداية عن المبسوط من انه لا خيار للصانع في الاصع فذا لم يبدأ مصنعه ورأه
 الأمر كما صرح به في الفتح وهو ما مر من البدائع والظاهر أن هذا منشأ توهم المصنف وغيره كما يأتي وبعد
 تحريري لهذا المقام رأيت موافقته في الفصل الرابع والعشرين من نورا العين اصلاح جامع القصولين حيث
 قال بعد أن اكد من النقل في اثبات الخيار في الاستصناع فظهر أن قول الدرر شعاعا لثبوت المقتضى أن الصانع يجبر
 على عمله والأمر لا يرجع عنه فهو ظاهر اه فاعلم هذا التعرير وقله الحمد (قوله والمبيع هو العين لا عمله)
 أي أنه يبيع عين موصوفة في الذمة لا يبيع على أي اجارة على العمل لكن قدمننا أنه اجارة استداء بيع انتهائه
 تأمل (قوله خلافا للبردي) بالباء الموحدة وسكون الزاء وفتح الدال المهملة وفي آخره عن مهملة نسبة الى
 بردة بلدة من أقصى بلاد اذربيجان وهو أحد بن الحسين البوسعيدي من الفقهاء الكبار قتل في وقعة القرامطة
 مع الحاج سنة سبع عشرة وثلاثمائة وتمام ترجمته في طبقات عبد القادر (قوله بمصنوع غيره) أي بما صنعه
 غيره (قوله فأخذه) أي الأمر (قوله بلا رضاه) أي رضى الأمر أو رضى الصانع (قوله قبل رؤية أمره)
 الأولى قبل اختياره لان مدار عينه له على اختياره وهو يتحقق بقضيه قبل الرؤية ابن كمال (قوله ومفاده الخ)
 قدمننا التصريح بهذا المقادير البدائع وعمله بأن الصانع باع ما لم يره ولا خيار له لانه باع ما لم يره
 نفسه الذي كان له قبله فبقي خيار صاحبه على حله اه وفي الفتح وأما بعد ما رآه فالاصح أنه لا خيار للصانع بل
 اذا قبله المستصنع أجبر على دفعه لانه بالآخر باع اه وهذا هو المراد من نفي الخيار في المبسوط بقول
 المصنف في المنع ولا خيار للصانع كذا ذكر في المبسوط فيجبر على العمل لانه باع ما لم يره الخ صوابه أن يقول فيجبر
 على التسليم لان الكلام بعد العمل وأيضا فالتعليل لا يوافق المعلق على ما فهمه وهذا منشأ ما ذكره في منه
 أولا وقد علمت نصريح كتب المذهب بثبوت الخيار قبل العمل وفي كافي الحاكم الذي هو من المبسوط ما نصه

(صح) الاستصناع (بيعا لعدة)

على الصحيح ثم فزع عليه بقوله

فجبر الصانع على عمله ولا يرجح

الأمر عنه ولو كان عدة لما زام

(والمبيع هو العين لا عمله) خلافا

للبردي (فان جاء) الصانع

(بمصنوع غيره) وبمصنوعه قبل

العقد فأخذه (صح) ولو كان

المبيع عمله لم يصح (ولا ينعين)

المبيع (له) أي الأمر (بلا رضاه

فصح بيع الصانع) لمصنوعه

(قبل رؤية أمره) ولو نعين له لم يصح

بيعه (وله) أي الأمر (أخذه

وتركه) بخلاف الرؤية ومفاده أنه

لا خيار للصانع بعد رؤية المصنوع

له

مطلب
 ترجمة البردي

وهو الاصح نزع (ولم يصح فيما لم

يتعامل فيه كالنوب الا بجل كاضر)
فان لم يصح فسد ان ذكر الاجل
على وجه الاستعمال وان للاستعمال
كعلى أن تفرغه غدا كان صحيحا
(فرع) السلم في الدبس لا يجوز
لما في اجارة جواهر الفتاوى
لوجعل الدبس اجرة لا يجوز لانه
ليس بمنى لان النار عملت فيه
ولذا لا يجوز السلم فيه فلا يجب
في الذمة حتى لو كان عيننا جاز
قلت وسيجي في الغصب أن
الرب والقطر والعم والقهر والابت
والصاوبن والعصر والسرقين
والجلود والصرم وتر مخلوط بشعر
قبي - فليحفظ

(باب المتفرقات) *

من أوجبها وغير في الكنز
بمسائل مثورة وفي الدور مسائل
شقي والمعنى واحد (اشترى
نورا أو فرسا من خرفل) اجل
(استثناس الصبي لا يصح
و) لا قيمة له ذ (لا يضمن مثله
وقبل بخلافه) يصح ويضمن قنية
وفي آخر حظر المجني عن أبي يوسف
يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها
الصبيان (وصح بيع الكلب) ولو
عقورا (والفهد) والفيل والقرد
(والسباع) بأمر أنواع احتق
الهرة وكذا الطيور (علت اولاً)
سوى الخنزير وهو المختار لا تتفاد
بها ويجلدها كما تقتضيه في البيع
الفاسد والتسخير بالقرود وان كان
حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع
العصير شرح وهبانية (فرع)
لا ينفى اتخاذ كلب الا لحرف
لص او غيره فلا بأس به ومثله سائر
السباع عني وجاز اقتناؤه
لصيد وحراسة ماشية وزرع اجماعا

والمتصنع بالخيار اذا رآه مفروغا منه واذا رآه فليس للصانع منعه ولا يبيعه وان باعه الصانع قبل أن يراه جاز
بيعه (قوله وهو الاصح) وهو ظاهر الرواية وعنه نبوت الخياط له ما وعن الثاني عدمه لما كاضر عن البدائع
(قوله الا بجل كاضر) اى بأجل مما مر في السلم من أن أقله شهر فيكون سلبا بشرطه (قوله فان لم يصح)
اى الاجل لعقد السلم بأن كان أقل من شهر (قوله وان للاستعمال) اى بأن لم يقصده للتأجيل والاستعمال
بل قصده للاستعمال بلا امهال وظاهره أنه لو لم يذكر أجلا أصلا لم يجز فيه معامله مع لكنه خلاف ما يشهد
من المتن ولم أره صريحا قتائل (قوله في الدبس) بكسر وبكسرتين عدل القرد وعدل الفيل قاموس
والمنذور والآن أنه ما يخرج من العنب (قوله ولذا) اى لكون النار عملت فيه فصاعدا عن السلم لا يجوز السلم
فيه وظاهره أن السلم لا يجوز الا في المثلى مع أنه يجوز في الثياب والبسط والحصر ونحوها كاضر أفاده ط
(قوله حتى لو كان عيننا) اى لوجعل الاجرة دبسا معيننا (قوله الرب) دبس الرب اذا طبخ مصباح (قوله
والقطر) نوع من غسل الغصب قال المؤلف في الغصب ان كلامهما يتفاوت بالصيغة ولا يصح السلم فيهما
ولا يثبت في الذمة ط (قوله والعم) ولولنا ذكره المؤلف في الغصب وتقدم الكلام فيه (قوله والا بجز
والصاوبن) لا خلة لافهما في الطبخ (قوله والصرم) بالفتح الجلد مصباح وقدمنا قول الباب عن الفتح أنه يصح
السلم في الجلود اذا بين ما يقع به الضبط (قوله وتر مخلوط) الا صوب ورا مخلوطا عطف على الرب المنصوب
نم الرفع جاز على القول بجواز العطف بالرفع على محل اسم ان قبل استكمال العمل فانهم والله سبحانه أعلم

(باب المتفرقات) *

جرت عادتهم أن المسائل التي تشذ عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها يجمعونها بعد ويسمونها با حده هذه الاسماء
ط (قوله بمسائل مثورة) شبه بالمتنور من الذهب والفضة لتفاسها وهو بالرفع على الحكاية ط ويجوز الحظر
(قوله من خرف) اى طين قال ط قد به لانه لو كانت من خشب او صفر جازا اتفاقا فبا يظن لكان
الانتفاع به او حظه اه وهو ظاهر (قوله ولا يضمن مثله) كانه لانه آله هو ولا يقال فيها نحو ما قيل في عود
الاهون انه يضمن خشبا لامهيا على أحد القولين لانه لا قيمة لهذه الاشياء اذا قطع النظر عن التلويها ط
(قوله وقيل بخلافه) يشعر بضعفه مع أن المصنف نقله عن القنية وفي القنية لم يعبر عنه بقيل بل بمرز لا قول
ثم الثاني (قوله عن أبي يوسف) اى ناقلا عن أبي يوسف وظاهره انه قوله لا رواية عنه حتى يقال ان هذا
يشعر بضعفه ونسبته الى أبي يوسف لا تدل على أن الامام يخالفه لاحتمال أن لا يكون له في المسألة قول فافهم
(قوله ولو عقورا) فيه كلام يأتي (قوله والفيل) هذا بالاجماع لانه متفق به حقيقة مباح الانتفاع به شرعا
على الاطلاق فكان مالا يجر عن البدائع اى يتفقد به للقتال والجل ويتفقد بعظمه (قوله والقرد) فيه
قولان كما يأتي (قوله والسباع) وكذا يجوز بيع لهما بعد التذكية لطعام كب أسنور بخلاف لحم
الخنزير لانه لا يجوز اطعامه محبط لكن على أصح التعيين من أن الذكاة الشرعية لا تظهر الا بالجلد دون اللحم
لا يصح بيع اللحم شربلاية (قوله حتى الهرة) لانها تصطاد بالفار والهوام المؤذية فهي متفق بها فتح
(قوله وكذا الطيور) اى الجوارح دور (قوله علت أولاً) تصريح بما فهم من عبارة محدث في الاصل وبه
صرح في الهداية أيضا لكن في البحر عن المبسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم في الصبي
من المذهب وهكذا نقول في الاسدان كان يقبل التعليم وبصا عاده يجوز بيعه والا فلا والفهد والبازي
بقبلان التعليم فيجوز بيعه ما على كل حال اه قال في الفتح فعلى هذا لا يجوز بيع النمر بحال لانه لشراسه
لا يقبل التعليم وفي بيع القرد روايتان اه وجه رواية الجواز وهو الاصح زباني انه يمكن الانتفاع بجملده وهو
وجه ما في المتن أيضا وصح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشترى للانتفاع بجملده عادة بل للتلبي به وهو حرام اه
بحر قلت وظاهره انه لو لا قصد التلبي به لجاز بيعه ثم انه رد عليه ما ذكره الشارح عن شرح الوهبانية من أن هذا
لا يقتضي عدم صحة البيع بل كراهته والحاصل أن المتن على جواز بيع ماسوي الخنزير مطلقا وصح
السرخصى التقييد بالعلم منها (قوله لا ينبغي اتخاذ كلب الخ) الاحسن عبارة الفتح وما اقتناؤه للصيد
وحراسة الماشية والبيوت والزرع فيجوز بالاجماع لكن لا ينبغي أن يتخذ في داره الا ان خاف لصوا أو أعداء

(كما يصح بيع خرّ عام كثير) صح (هبة) قنية (و) أدنى (القيمة التي تشترب لجواز البيع فلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز) قنية (كالا يجوز بيع هوام الأرض كالخنافس) والقنفذ والعقارب والوزغ والضفدع (و) لاهوام البحر ٢١٥ كالسرطان وكل ما فيه سوى سمك وحورق

للعديت الصحيح من اقنى كتابا الكلب صيد أو ماشية أو قص من اجره كل يوم قيراطان (قوله خره حمام كثير)
لعل المراد به ما يقع قيمته فلما فانه أقل قيمة المبيع ط ومثل الحمام بقية الطيور المأكولة لطهارة خرثها
وتقدم في البيع الفاسد جواز بيع سرقين وبيع ولواصين والاتفاقيه والقودبه وبيع رجبى الادنى
لخولط ابتراب (قوله لا يجوز) اى اذا لم تبلغ قيمتها فلما (قوله والقناذ) جمع قنذ بضم الفاء وقنغ
مصباح وذكره في القاموس في الدال المهملة والذال المعجمة (قوله والوزغ) هوسام أبرص (قوله
وكل ما فيه) اى في الجبر (قوله سوى حلك) عبارة البرع عن البدائع الاسهل وما جاز بالاتضاع
بجلده او عظمه اه (قوله بيع ماله غن) في الشرع بلالية عن المحيط يجوز بيع العلق في الصحيح لقول الناس
واحتياجهم اليه لمعالجة مص الدم من الجسد اه قلت وعليه فيجوز بيع دودة القرمز لانها من أعز الاموال
وأغنىها في زماننا ويتوقع بها خلافا لمن أفق بأنه لا يجوز بيعها ولا يتعين متلفها كما حذرناه في البيع الفاسد
(قوله كسقفور) حيوان مستقل وقيل يرض الفاسخ اذا قسد ويكبر طول ذراعيه على أنحاء السمكة
وتغامق في ذكره الشيخ داود (قوله وجلود خر) الخواص ما به تم الطلق على الثوب المتخذ من وبرها مصباح
(قوله لوحيا) عبارة البرع عن القنية قبل يجوز حبلا المتألف (قوله وردة في البدائع الخ) قد منافي
البيع الفاسد عند قوله وابن امرأه أن صاحب الخاتمة والنهاية اختار احوازه ان علم ان فيه شفاء ولم يجد دواء

غيره قال في النهاية وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والمية للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفاء ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وإن قال الطبيب يتجمل شفاؤه فيه وجهان وهل يجوز شرب العليل من الخمر للتداوى فيه وجهان كذا ذكره الامام القرطبي وكذا في الذخيرة وما قبله الاستشفاء بالحرام حرام غير مجرى على إطلاقه وإن الاستشفاء بالحرام انما لا يجوز اذا لم يعلم أن فيه شفاء أما اذا علم وليس له دواء غيره يجوز ومعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم يحتل أن يكون قال ذلك في داء عرف له دواء غير المحرم لانه حينئذ يستغنى بالحلال عن الحرام ويجوز أن يقال تنكشف الحرمة عند الحاجة فلا يكون الشفاء بالحرام وانما يكون بالحلال اهـ نور العين من آخر الفصل التاسع والاربعين (قوله أي متنجس) اهـ اهـ هذه المية الخبيثة اهـ (قوله أو يتفعبه للاستصباح)

عطف عليه على معلول ط لأن الاتفاغ به عليه جواز البيع (قوله كما ترمي) أي في باب الانحياز لكن عبارة
هنا ولا يضر أثره من الأدب ولا مية لأنه عين التجاسة حتى لا يدبغ به جلد بل يستجبه به في غير مسجد
وقد مناهنا لكنا يد ما هنا الحديث الصحيح وقد مناه ذلك أيضا في البيع الفاسد (قوله غير الخبز والخبزير الخ)
فإن الخبز بيع بعضهم بعضا لخصوص فيه من قول عمر رضي الله تعالى عنه أخرجه أبو يوسف في كتاب الخراج
حضر عمر بن الخطاب واجتمع عليه الحال فقال بأوله أنه بلغني أنكم تأخذون في الجزية الميتة والخبزير والخرق فقال
بلال أجل أنهم يفعلون ذلك فقال فلا تفعلوا ولكن ولوا أربابهم ما هم خذوا الثمن منهم ولا تفهروا فيما بينهم يبيع الميتة
والدم ففتح (قوله ومية الخ) هذا زاده ابن الكيال وصاحب الدرر استدركا على الهداية بأن المستثنى
غير محصور بالخبز والخبزير واستدرك أيضا في النهير شراء وعبد مسلمانا ومعتقا قلت هذا إنما يظهر لو كان
التشبيه في قولهم والذي كالسلم الخ من جهة الخل - والحرمة والظواهر أنه من جهة الحصة والفساد لأن الصحيح
من مذنب أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائع هي محرمات فكانت ثمانية في حقهم أيضا فلو كان التشبيه من
جهة الخل والحرمة لم يصح استثناء شيء معين ما قلنا واستدرك فلا يدخل الجبر على البيع في التشبيه حتى يصح
استثناءه ولذا غير المصنف في التعبير فقال وصح شراءه عبد الخ ثم هذا على رواية أن بيع ما لم تحق حقه
صحيح بينهم وفي رواية أنه فاسد بخلاف ما مات حقه فان يبيع باطل فيما بيننا وبينهم كما ترمي أول البيع الفاسد
(قوله وقد أمر نائبكم وما يدنون) كذا في الهداية وقال دل عليه قول عمر ولوم يبيعها وخذوا العشرة من
أمتانها اه وأشار به إلى أن اعتراضنا لم ليس لكونها مباحة شرعا في حقهم كما هو قول البعض بل الحرمة ثمانية
في حقهم في الصحيح لأنهم مخاطبون بها كإقتلنا لكم لا يمتنعون من بيعها لأنهم لا يعتقدون حرمتها ويقولونها وقد
أمر نائبكم وما يدنون كما في البحر من البائع لكن الأولى الاستدلال بأن هذا بخصوص بالآثار المتقول عن عمر
كما ترمي والأورد عليه أنه لو اعتقدوا حل ما مات حقه فان يبيع مع أنهم لو ارتفعوا البينا لتحكم بطلانه

وأبضاؤه عقد واحد - السلم أو الصرف أو نحوهما بدون شروط المعتبرة عندنا تحكم بينهم بشرعنا إلا في الخمر
والخنزير فقد هم عليهم كعقدنا على الشاة والعصير وفي البحر عن حدود القنية ويعني الذي - عما ينع المسلم
الاشرب الخمر فان غشوا وشربوا العيدان منعوا كالمسلمين لأنه لم يستثن عنهم اه قال في التهر ويرد عليه أنه لا يمنع
من لبس الحرير والذهب بخلاف السلم اه (قوله ويجبر على بيعه) ولو اشتره من كافر مثله شراء فابعدا أجبر
على رده لأن دفع الفساد واجب حقا للشرع ثم يجبر البائع على بيعه بحر (قوله أجبر عليه) ونبني أن عقد
الصغير في هذا لا يتوقف على الإجازة نهر أي لعدم فائدة له إذا أجازته وله أجبر أيضا على بيعه وقد يقال أنه
قد يسلم قبل إجبار وله فسق على ملكه فكان للإجازة فائدة (قوله وكذا لو أسلم عنده) في بعض النسخ عنده
بالبناء بدل النون وأفاد أنه لا فرق بين كون العبد مسلما وقت الشراء أو بعده (قوله ويتبعه طفله) أي لو أسلم
العبد وله ولد غير بالغ يتبعه في الاسلام والاجتنار على بيعه معه (قوله فان عجز) أي المكاتب (قوله اجبر)
أي الكافر على بيعه ومضمومه أنه لا يجبر مادام عقد الكتابة وهو ظاهر لأن المكاتب لا يجبر بيعه (قوله من
عاده شراه المردان) عبارة التهر عن المحيط الفاسق المسلم إذا اشترى عبدا أمرد وكان من عادته الاتباع المرأ أجبر
على بيعه دفعا للفساد اه وعن هذا أفق المولى أبو السعود بأنه لا تتبع دعواه على أمرد وبه أفق الخبر الرمي
هو المصنف أيضا (قوله يؤمر بارسالة) ولا يصح بيعه ومزريان ذلك كله في الحج (قوله ولو أسلم مقرض الخمر
سقطت) لاعتذر قضاها صار هلا كما مستندا إلى معنى فيها وفي البيع لو أسلم أحد هدا ماقبل القبض انتقض
البيع أي ثبت حق الفسخ لتعذر القبض بالاسلام فصار كالوأنق المبيع وتامه في البحر (قوله فروايتان) أي
عن الامام في رواية تسقط وفي رواية عليه قيمة او هو قول محمد لتعذر ماله من جهته بحر (قوله التي انكحها
المشتري الخ) أي إذا اشترى أمة وزوجها لرجل قبل قبضها من البالغ فوطئها الزوج صار المشتري قابضا
(قوله فصار له) أي الزوج كفعله أي المشتري (قوله استحسانا) والقاس أن يكون قبضا لأنه تعيب
حكمي ألا ترى أنه لو وجد المشتري أمة وزوجها باعيب وجه الاستحسان أنه لم يتصل بها فاعل حتى من
المشتري والتزوج فعل تعيب حكمي بمعنى تقليل الرغبات فيها كنقصان السعر وتامه في التهر (قوله فلو
انتقض البيع) أي بنحو خيار عيب أو فساد (قوله بطل النكاح) لأن البيع متى انتقض قبل القبض انتقض
من الأصل فصار كأن لم يكن فكان النكاح باطلا بحر (قوله وقيد الكمال) لم يقيد الكمال من عنده بل قال
وقد القاضي الامام أبو بكر بطلان النكاح الخ فلو قال الشارح وقيد القاضي أبو بكر لكان أصوب ولسلم
عزوه في آخر العبارة إلى الفتح من الاستدراك (قوله بطلانه) أي البيع (قوله فيلزمه المهر للمشتري فتح)
لم أجده هذه العبارة في الفتح بل ذكرها في التهر ونقل محشي مسكين عن شيخه أنه لم يجدها في النهاية ولا في العناية
والبحر ونقل عن الشيخ شاهين أنه وجدها في المعراج ثم استشكلها بأنه كيف تكون هالكه من مال البائع
ويكون المهر للمشتري فهو يخالف لقولهم الغرم بالغنم اه قلت عدم بطلان النكاح دليل على أن بطلان
البيع مقتصر على وقت الموت فلم يصح العقد مكان لم يكن فيظهر أن النكاح كان على ملك المشتري فيستحق
المهر تأمل وانظر ما تقدمناه في البيع الفاسد قبل قوله ولا يبطل حتى الفسخ عوت أحدهما (قوله إذا العقار
لا يبيعه القاضي) في بعض النسخ لا يبيعه إلا القاضي بزيادة الا والصواب الاول وهو الموجود في التهر وكذا
في البحر عن النهاية وجامع الفصولين وعبارة جامع الفصولين جازل للقاضي بيع المبيع وإشياء الثمن لو كان منقولا
لأول عقارا اه (قوله قبل القبض) فلو غاب بعده لا يبيعه القاضي لأن حقه غير متعلق بمالته بل بذمة
المشتري وقيد في جامع الفصولين بما إذا لم يخف عليه التلف فان خيف جازله البيع حيث قال للقاضي ابداع
مال غائب ومفقود وله اقراضه وبيع منقوله إذا خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لالو علم اه وبني أن يقال
أن خوف التلف يجوز للبيع علم مكانه أولا وقد مننا نحوه في خيار الشرط فارجع اليه نهر (قوله غيبة
معروفة) بأن كانت البلدة التي تخرج البها معروفة وان بعدت نهر (قوله فأقام بأنه مينة الخ) ليست
المينة هنا للقضاء على الغائب بل لتفي التهمة وانكشف الحال كما في الزبلي - فلا يحتاج إلى خصم حاضر لأن
العبد في يده وقد اقتربه للغائب على وجه يكون مشغولا بجمعه بحر قال في جامع الفصولين الخصم شرط لقبول
البينة لو أراد المدعي أن يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا أما إذا أراد أن يأخذ حقه من مال كان للغائب

(ويجبر على بيعه) ولو للمشتري
صغيرا أجبر وله فلو لم يكن أقام
القاضي له ولها وكذا لو أسلم عنده
ويتبعه طفله ولو أعتقه أو كانه جاز
فان عجز أجبر أيضا ولودبره أو
استولدها سعيًا في قيمته ما يوجب
ضرب بالوطنه مسلمة وذلك حرام
(فرع) من عادته شراء المردان
يجبر على بيعه دفعا للفساد نهر
وغيره وكذا محرم أخذ صيدا
يؤمر بارسالة ولو أسلم مقرض الخمر
سقطت ولو المستقرض فروايتان
(وطء زوج) الأمة (المشتري) التي
انكحها المشتري قبل قبضها (قبض)
لمشتريا لحصوله بتسلطه فصار
فعله كفعله (لا) يجزئ (نكاحها)
استحسانا (فلو انتقض البيع)
قبل القبض (بطل النكاح في)
قول الثاني وهو (المختار) وقيد
الكامل بما إذا لم يكن بطلانه بموتها
فلو به قبل القبض لم يبطل النكاح
وان بطل البيع فيلزمه المهر للمشتري
فتح (اشترى شيئا) منقولا إذا العقار
لا يبيعه القاضي (وغاب) المشتري
(قبل القبض) وقد الثمن غيبة
معروفة فأقام بأنه مينة

مطلب
لذا نأى ابداع مال غائب واقراضه
وبيع منقوله الخ

انه باعه منه لم يبع في دينه

لا مكان ذهابه اليه (وان جهل

مكانه يبع) المبيع اى باعه

القاضي او ما موره نظرا للغائب

وأدى الفئ وما فضل يملك

للاغائب وان نقص شئ البائع اذا

ظفر به (وان اشترى انسان) شيئا

(وغاب واحد) منها (فلمعاصر

دفع) كل (ثمنه) ويجبر البائع على

قبول الكل ودفع الكل للمعاصر

(و) له (قبضه وحبيه) عن شريكه

اذا حضر (حتى ينفذ شريكه)

الثن بخلاف أحد المستأجرين

والفرق أن البائع حبس المبيع

لاستيفاء الثمن فكان مضطرا

بخلاف المؤجر اللهم الا اذا اشترط

تعجيل الاجرة (باع) شيئا (بألف

مقال ذهب وفضة متضافه) اى

بالمقال فيجب خصمانه مقال من

كل منهما لعدم الاولوية (وفى) بيعه

شيئا (بألف من الذهب والفضة

تنصفا وانصرف للوزن الممهور

٢ (ف) بالنصف (من الذهب مثاقيل

(و) النصف (من الفضة دراهم)

ومثله على كثر خنطة

وشعير ويسمى زعمه من كل ثلث

كتر وهذه قاعدة في المعاملات

كلها ككهر ووصية وودعة

وغصب واجارة وبدل خلع وغيره

في موزون ومكيل ومعدود

ومذروع عني وقوله (وزن

٣ سعة) تقدم في الزكاة وأخاد

الكيل أن اسم الدرهم ينصرف

للمتعارف في بلد العقد وفى مصر

ينصرف للفلوس

٢ مثلا

٣ مثلا

فيما ينصرف اليه اسم الدرهم

بعده فلا يشترط ولا يحتاج لو كمل كهذه المسألة وكذا لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات
بالدابة في الذهاب فانقصت الاجارة فله أن يركبها ولا يضمن وعليه اجرتها الى مكة فاذا أتاها مرقع الامر
في القاضي فرأى بيعها ودفع بعض الاجر الى المستأجر بائنا وعلى هذا لو رهن المدين وغاب غيبة منقطعة
رفع المرهن الامر الى القاضي ليبيع الرهن ينبغي أن يجوز كافي هاتين المسألتين اه وأتر في البصر (قوله
نه باعه منه) وانه لم يقد له الثمن نهر وضع (قوله باعه القاضي او ما موره) ولو أذن له بأن يبيع الدابة
بعلقها من أجرها جاز كافي جامع الفصولين وظاهر كلامهم أن البائع لا يملك البيع بلا إذن القاضي فان باع كان
ضوليا وان سلم كان متهذبا والمشتري منه غاصب بحر قلت وفي الوالوية اشترى لماند هب ليحيى بالثمن فأبأ
فقال البائع أن يفسد بيع البائع يبيعه لان المشتري يكون راضيا بالانقضاء فان باع بزيادة تصدق بها أو بنقصان
وضع عن المشتري وهذا نوع استحسان اه وبه علم أن ما يسرع ففاداه لا يتوقف على القاضى لرضاه بالانقضاء
بخلاف غيره فان القاضي يبيعه على ملك المشتري ولذا كان الفضل له والنتص عليه (قوله نظر للغائب) اى
للبيع لان البائع يصل به الى حقه ويبرأ عن خصامه والمشتري أيضا تبرأ ذمته من دينه ومن ترك تفقته بحر
فرع) في جامع الفصولين مثل نجح الدين عن وهبه أميرة فأخبرته انها لتاجر قتل فأخذت وتدولتها الايدي
حتى وصلت اليه ولا يجد وارث القتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت ولو أسكها ينفق الفضة فأجاب للقاضي يبيعه
من ذى اليد فلوظهر المالك كان له على ذى اليد ثمنها (قوله وان اشترى انسان شيئا) اى اشترى اعبدا حفقة واحدة
كما عرفت في الجامع الصغير لقاضى خان (قوله وغاب واحد منها) اى يبحث لم يدركه نهر وقده لانه لو كان
ماضرا يكون متبرعا بالاجماع لانه لا يكون مضطرا في ايض الكيل اذ يمكنه أن يحضمه الى القاضي في أن ينفذ
حصة ليقتض نصيبه فتح (قوله ويجبر الخ) الظاهر أن هذا الوالمبيع غير مثلى أما الثلى كالبز وخنقه
لما يمكن قسمته فلا يجبر على دفع الكيل ولذا صوروا المسألة بالعبد كما ذكرنا تأمل (قوله وله) اى للمعاصر
بضه اى قبض كل المبيع (قوله حتى يقد شريكه الثمن) اى ثمن حصته اذا كان الثمن حالا وفى ط عن
لوانى التقد في الاصل تميز المجدد من الردى من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء (قوله بخلاف أحد
المستأجرين) لو غاب قبل نقد الاجرة فنقد المعاصر جمعها كان متبرعا لانه غير مضطرا اذ ايس المؤجر حبس
لدار لاستيفاء الاجرة ذكره القرائشى نهر وهذه الاحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر البائع ودفع الكيل
والقبض والحبس مذهبا وخالف ابو يوسف في جميعها ط (قوله فكان مضطرا) فصاعدا كغير الرهن اذا فاس
لرهن وهو المستعبر أو غاب فان المعبر اذا افتكه بدفع الدين يرجع على الراهن لانه مضطربه وكساحب العلو
ذا سقط بسقوط السفل كان له أن يبنى السفل اذ لم يمتد مالكة بغير أمره ليوصل به الى بناء علوه ثم يرجع عليه
لا يمكنه من دخوله مالم يعطه ماصرفه وتغاه في الفتح (قوله اللهم الخ) يبحث لصاحب النهر (قوله له ادم
الاولوية) لانه اضاف المتقال اليهما على السواء فيجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان النصف من الحدود
وغيرها بخلاف ما اذا قال بألف من الدراهم والذنانير حيث لا يشترط بيان النصف وينصرف الى الجباد نهر
(قوله وانصرف للوزن الممهور الخ) فان الممهور وزن الذهب بالمثاقيل ووزن الفضة بالدراهم فهو وكما لو قال
بألف من الدراهم والذنانير (قوله وهذه قاعدة الخ) الاشارة الى ما ذكره المصنف اى أن قوله باع بألف مثقال
الخ ليس البيع قيدا في ذلك وكذا الموزون بل مثله الكيل ونحوه كالأتر له برطل من يمن وعسل وزيت او بمانة
من يرض وجوز وتضاح او بمانة ذراع من كان وابر يسمن وخز يلزمه من كل ثلث (قوله وزن سبعة) اى العشرة
من الدراهم وزن سبعة مثاقيل كل درهم أربعة عشر قراطا اه ط (قوله وأخاد الكيل الخ) اعلم أنه وقع
اشتباه في موضعين بالنظر الى العرف الحادث الاول فيما ينصرف اليه اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في
الفتح أن انصراف الدراهم الى وزن سبعة اذا كان متعارفا في بلد العقد أو ما في عرف مصر فلقد الدرهم ينصرف
الآن الى زنة أربعة دراهم وزن سبعة من الفلوس الآن بعد الفضة فينصرف الى درهم وزن سبعة وأخذ
منه في البصر أن الواقف بمصر لو شرط دراهم للمستحق ولم يقيد بها ينصرف الى الفلوس الخاص وان قيدها بالانقرة
ينصرف الى الفضة واعترضه في النهر بأن ما في الفتح حكاية عما في زنه ولا يلزم منه كون كل زمن كذلك
فالذي ينبغي أن لا يعدل عنه اعتبارا زمن الواقف ان عرفه ولا يصرف الى الفضة لانه الاصل اه الوضع الثاني

وأفاد في النهر أن قنقه تختلّت باختلاف الأزمان فأفتى اللقاني بأنه يساوي نصفاً وثلاثة فلوس فلو أطلق الواقف الدرهم اعتبر زمنه أن عرف والاصرف للفضة لانه الأصل كالوقد بالثقة كواقف الشيخونية والصريحشية ونحوهما فقيمة درهمها نصفان وأفاد المصنف أن الثقرة تطلق على الفضة وعلى الذهب وعلى الفلوس الخاص بعرف مصر الآن فلا بد من مرجع فان لم يوجد فاعمل على الاستبانات القديمة للوقت كما عولوا عليها في نظائره كعرفة خراج ونحوه قال وبه أفتى الملا ابو السعود افندى (ولو قبض زيفاً بدل جيد)

كان له على آخر (جاهل به) فلو ع ٢ وأنفقه كان قضاء اتفاقاً (ونفق أو أنفق) فلو قا عارضة اتفاقاً (فهو قضاء) لحقه وقال ابو يوسف اذا لم يعلم برذمه ويرجع بحجده استحسننا ما كولو كانت ستوقه أو بهرجة واختاره للفقوى ابن كمال قلت ويرجسه في البحر والنهر والشرب لئلا يلهيه فبه يفتى (ولو فرخ طير أو يابض في أرض رجل أو تكسر فيها غطي) اى اكسر وجهه بنفسه فلو كسر هاجل كان لكسر لا لاخذ (فهو لا أخذ) لسبق يده لمباح (الاذا هيا أرضه لذلك) فهو له (أو كان صاحب الارض قرياً من الصيد بحيث يقدر على أخذه لومؤديه فهو لصاحب الارض) لتمكنه منه فلو أخذه غيره لم يملكه نهر (وكذا) مثل ماز

٢ مطلب

في النهج به والزيف والسوقة

قال في النهر وأما قيمة كل درهم منها فمقتضى في البحر بعدما أعاد المسألة في الصرف قد وقع الاشياء في أنها خالصة او مغشوشة وكنت قد استفتيت بعض المالكية عنها يعنى به علامة عصره ناصر الدين الملقاني فأفتى انه سمع بمن يؤتى به أن الدرهم منها يساوى نصفاً وثلاثة من الفلوس قال فله عول على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتبر ذلك في زماننا لأن الادنى متيقن به وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ولكن الاوفق بفروع مذهبه ما هو بوب درهم وسط لما في جامع الفصولين من دعوى الثقرة لوزن جميعها على مائة درهم ثقرة ولم يصفها صاع العقد ولواذعت مائة درهم مئراً وجب لها مائة وسط اه فينبغي أن يقول عليه اه ورأيت في فتاوى بعض الشافعية أن قيمته باعتبار المعاملة نصف وثلاث وأنت قد علت أن القيمة تختلف باختلاف الأزمان ولا شك في اختلاف الأزمنة الواقفين فينبغي اعتبار زمن الواقف والله تعالى الموفق اه قلت وفي زماننا وقبله عدة مدينة ترك الناس التعامل بلفظ الدرهم وانما يذكرون لفظ القروش وهو اسم لاربعةين نصف فضة وهذا يختلف باختلاف الأزمان فنظر الى قرش زمن الواقف أيضاً (قوله فقبة درهمها نصفان) هذا ذكره في التبر بعدما حتر المقام والظاهر أن مراده أن ذلك كان في زمن الواقف فلا يأتى ما حتره قبله (قوله أن الثقرة تطلق الخ) اطلاقها على الفلوس عرف حادث ففي الغرب الثقرة القطعة المذابة من الذهب أو الفضة (قوله فلا بد من مرجع) وذلك كان يعلم ما كانت تطلق عليه في زمن الواقف او يكون قيدها بشئ فافهم (قوله الاستبانات القديمة) اى التصرفات والاعطاء والدفاتر ونحوها مأخوذة من استر الشئ اذا دام والمراد أنه ينظر الى ما جرى عليه التعامل من قديم الزمان فتبيع (قوله ولو قبض زيفاً) اى رد ياً وهو من الوصف بالمصدر لانه يقال زافت الدراهم تزيف زيفاً من باب سارأى ردت ثم وصف به فقبل درهم زيف ودراهم زيف فلو كفس فلوس ورجا قبل زائف على الأصل كما في الصباح وفي التنازخانية الدراهم أنواع أربعة جراد وبهجة وزيف وستوقه واختلفوا في تفسير النهج بهجة قبل هي التي تضرب في غير دار السلطان والزيف هي المغشوشة والسوقة صفر عمه بالفضة وقال عامة المشايخ الجهاد فضة خالصة تزوج في التجارات وتوضع في بيت المال والزيف ما زيفه بيت المال اى رذره ولكن تأخذ التجار في التجارات لأبأس بالشراء بها ولكن يمين للبايع انهما زيف والنهجة ما رذره التجار والسوقة أن يكون الطاق الا على فضة والاسفل كذلك وبينهما صفر وليس لها حكم الدراهم اه وقال في انفع الوسائل وحاصل ما قاله أن الزيف أجود وبعده النهج بهجة وبعدهما الستوقه وهي بمنزلة الزغل التي لهاهاها اكتمر منفتها (قوله كان قضاء اتفاقاً) لانه صار راضياً بترك حقه في الجودة وقيد بقوله وأنفقه لانه لو عرضه على البيع ولم يتفق له رذره كما سيذكره الشارح آخر الفروع (قوله ونفق) اى هلك يقال نفقت الدابة نفقاً فمن باب قد هلك مصباح (قوله استحسننا) وقوله ما قيس كما ذكره في الاسلام وغيره ونظيره ترجيح قول أبي يوسف بجر (قوله ولو فرخ طير) يقال فرخ بالتشديد وفرخ صار ذاً أفراخ وأفرخت البضة انطلقت عن الفرخ فخرج منها مصباح (قوله او تكسر) وقع في الكسر تكسر وفي المغرب كسر الظى دخل في الكلاس كنوساً من باب طلب وتكسر مثله ومنه الصيد اذا تكسر في أرض رجل اى استروى ويروى تكسر وانكسر اه وفي الفتح وفي بعض النسخ تكسرى اى وقع فيها فتكسر احسب انما لو كسره رجل فيها بجر وقوله من باب طلب صوابه من باب جلس رمى وقوله احتراز الخ انما يبين ذلك يمكن تكسره للمظاوع والافهمون فعل غيره يقال كسره بالتشديد فتكسر وكسره بالتخفيف فانكسر أى قبل ذلك تأمل (قوله الا اذا هيا أرضه لذلك الخ) اى بأن حفر فيها بئر لا يقطع فيها أو أعده مكاناً للفراخ لئلا يأخذها فنج لان الحكم بالضياف الى السب الصالح الا بالقصد بجر (قوله أو كان صاحب الارض قرياً الخ) ظاهراً أن سب الملك أحد شئين اما النهية أو القرب ومقتضاه انه لو خرج الصيد من أرضه المهيأ فقبل قرب منه يبق على ملكه فليس لغريم أخذه لكن بشكل عليه ما في الذخيرة عن المنتقى حيث قال نصب حباله فوقع فيها صيد فاضطرب وانفلت فأخذه غيره فله ما وجب صاحب الحباله لئلا يأخذ غيره فلما دامت به بحيث يقدر عليه انفلت فأخذه غيره فهو لصاحب الحباله والفرق أن صاحب الحباله فهم وان صار أخذه له لأنه في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بعد تأكده وكذا صيد البازي والكلب اذا اظلت فهو على هذا التفصيل اه أفاده ط (قوله فلو أخذه غيره لم يملكه) استدلل عليه في النهر بعبارة المنتقى المذكورة (قوله مثل ماز) بدل من قوله وكذا واعطف بيان أفاده بأن

الاشارة الى ما ذكر في أول المسألة من أنه لا تحذف (قوله او دخل دار رجل) وكذا لو دخل بيته وأغلق عليه الباب ولم يعلم به لم يصح أخذ المال كله حتى لو خرج بعد ذلك فأخذه غيره ملكه. وعن أبي يوسف لو اصطاده في دار رجل من الهواء أو على الشجر ملكه لأن حمله على حائط رجل أو شجرته ليس بأمر إرذان قال رب الدار كانت اصطدته فملك فان كان أخذه من الهواء فهو له لأنه لا يدرب الدار على الهواء وإن أخذه من حائطه أو شجرته فالقول لرب الدار لا أخذه من محل هو في يده وإن اختلفا في أخذه من الهواء أو الشجرة فكذلك لأن الظاهر أن ما في داره يكون له وعامة في البحر (قوله ملكه بهذا الفعل) أي بالأعداد أو الكسف وظاهره أنه بدون ذلك لا يملكه وإن وقع قريباً منه بحيث تناله يده والفرق بينه وبين الصد أن الصد يملكه بالقرب منه إذا وقع في أرضه ونحوها لا مطلقاً ولا لزم أنه لو قرب من صد في بركة ملكه والنتار يكون في بيت أهل العرس عادة فلا يعتبر فيه مجرد القرب بل لابد من اعداد الثوب أو كفه. وبأصله اعتبر مجرد القرب يؤدي إلى المنازعة بين الحاضر من الذين وقع بينهم أذكارهم بتدعيه (قوله ملكه مطلقاً) أي وإن لم يده هذا ذلك (قوله لأنه صار من أنزلها) أي ريعها وهو يفتح الهمزة جمع نزل قال في المصباح نزل الطعام نزالاً من باب نعب كدريعه ونماؤه فهو نزل وطعام كثير التزل وزن سبب أي البركة ومنهم من يقول كثير التزل وزن قتل (قوله لا يجبر عليه) وكذا لا يجبر على إعطاء الصد القديم كما في الخبرية عن جواهر الفتاوى قال نعم لو وقف أحباء الحق على عرضه كالأول غضب المبيع وامتنعت الشهود من الشهادة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه أبو جعفر صيانة لخلق المشتري اهـ (قوله ولا على الانهاده والخروج إليه) أي إلى الانهاده وهو عطف تفسير على الأشهاد لأنه ليس له الامتناع عن الأشهاد المجزئ بقرينة ما بعده (قوله فليس له الامتناع من الاقرار) فان لم يقتر برفعه إلى الحاكم كان أقرب بين يديه كتب وصلاً وأشهد عليه ملقط (قوله ففترته امرأته) أي بانه أو بغيره أنه ملقط (قوله المرأة إذا كانت) أي كفت زوجاً وعبارة مجمع الفتاوى وغيرها أحد الورثة إذا كفت الميت بما له الخ فالمرأة غير قيد نعم خرج الاجنبى فانه لا يرجع كما في التناخية أي إذا كان وصياً (قوله ولو أكثر لزم بيعه بشئ) علاه في البرازية بأن اختصار ذلك دليل التبرع وهذا إذا أفتق الوارث من ماله ليرجع ويصدق المصنف في باب الوصي أنه إذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة وإن زادت قيمته ضمن الكل أي لأنه صار مشترياً لنفسه فيضمن مال الميت وقد حررت هذه المسألة بما لا مزيد عليه في تنقيح الحامدية من الوصايا (قوله قال رحمه الله) الضمير عائداً إلى صاحب الملقط فان هذه الفروع كلها من الملقط كما ذكره الشارح آخرها والعبارة كذلك مذكورة فيه على عادة المتقدمين في كتبهم فافهم (قوله لا يبعد) لعل وجهه أنه لا يلزم من التكفيظ أكثر من كفن المثل اختيار التبرع بالكل بل بالزائد (قوله أكتب حراماً الخ) توضيح المسألة ما في انتاخية حيث قال رجل أكتب ما لا من حرام ثم اشترى فهذا على خمسة أوجه أمان دفع تلك الدراهم إلى البائع أولاً ثم اشترى منه بها أو اشترى قبل الدفع بها ودفعها أو اشترى قبل الدفع بها ودفع غيرها أو اشترى مطلقاً ودفع تلك الدراهم واشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر بطيبله ولا يجب عليه أن يصدق في الوجه الأول واليه ذهب الفقيه أبو البت لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فانه نص في الجامع الصغير إذا غصب أنفاً فاشترى به أجارية وباعها بأقلين تصدق بالبيع وقال الكرخي في الوجه الأول والثاني لا يطيب وفي الثلاث الأخيرة يطيب وقال أبو بكر لا يطيب في الكل لكن الفتوى الآن على قول الكرخي دفعها للرجل عن الناس اهـ وفي الوالوجية وقال بعضهم لا يطيب في الوجه كلها وهو المختار لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعها للرجل لكثرة الحرام اهـ وعلى هذا منى المصنف في كتاب الغصب تبعاً للدرر وغيرها (قوله قال الكرخي) صوابه قال أبو نصر كما رأيت في الملقط ولم أرفعه ذكر قول الكرخي أصلاً (قوله جازاً أخذ ريعه) لأن الظاهر أنه أكتب من الحلال ولو الجدية وظاهره أنه لا كراهة فيه وتقدم في شركة المنازعة أن أبا يوسف أجابها مع اختلاف المذاهب كراهة وعمله الزبلى هنالك بأن الكافر لا يندى إلى الحائز من العقود (قوله لا يجوز لأحد أخذه الخ) ظاهره أنه لا يجوز الاقدام على الأخذ مالم يسمع المالك قال لأخذه من أراد وظهر أنه عليه كلاً إذا قال المالك ذلك والألا وتقدم مقام الكلام على هذه المسألة في باب الجنابة على الإحرام من كتاب الحج (قوله والاب مفسد فاسق) احتراز عما إذا كان محموداً عند

(صيد تعلق بشبكة نصبت للحيات)

أودخل دار رجل (ودرههم)

أو سكرت فوقع على ثوب لم يبعده

سابقاً (ولم يكتف) لاحقاً فلو أعده

أو كفه ملكه بهذا الفعل (فروع)

عسل الخ في أرضه ملكه مطلقاً

لأنه صار من أنزلها * شري داراً

فطلب المشتري أن يكتب له الباقي

صكاً لا يجبر عليه ولا على الأشهاد

والخروج إليه إذا جاءه بعد ذلك

وصك فليس له الامتناع من الاقرار

* شري قطناً ففترته امرأته

فكفله * المرأة إذا كانت

بلاذن الورثة ككفن مثله

رجعت في التركة ولو أكثر لزم بيع

بشئ قال رحمه الله تعالى ولو قيل

ترجع شعبة كفن المثل لا يبعد *

أكتب حراماً واشترى به

أو بالدراهم المقصوبة شيئاً قال

الكرخي أن تقبل البيع تصدق

بأربعه والا وهذا قياس وقال أبو

بكر كلاهما سواء ولا يطيب له

وصك الواشترى ولم يقل بهذه

الدراهم وأعطى من الدراهم *

دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز

أخذ ريعه مالم يعلم أنه أكتب

الحرام * من روى ثوبه لا يجوز

لأحد أخذه مالم يقل حين روى

لأخذه من أراد * باع الأب

ضبعة طفله والأب مفسد فاسق

٢ مطلب

إذا أكتب حراماً ثم اشترى فهو

على خمسة أوجه

* ساوم صاحب الزباج فدفع له

قدحا نظره فوقه منه على أفداح

فأنكسر واضمن الاقداح لا القدح

* شري شجرة بأصلها وفي قلمها من

الاصل ضربا للبائع بقطعه من

وجه الارض من حيث لا يتضرر به

البائع ولو انهم من سقوطه حاط

ضمن القاطع ما تولد من قلمه * دفع

دواهم زبوا فأنكسرهما المشتري

لا شيء عذبه ونم ماضع حيث غشه

وخانه وكذا ودفع اليه لينظر اليه

فكسره ولا بأس ببيع المغشوش

اذا بين غشه أو كان ظاهرا يرى وكذا

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في

حطه خاط فيها الشعر والشعر

يرى لا بأس ببيعه وان طعنه لا يبيع

وقال الشافعي في رجل معه فضة

فحاس لا يبيعها حتى يبين وكل شيء

لا يجوز فانه ينبغي أن يقطع وباعقب

صاحبه اذا أتقته وهو يعرفه *

شري فلوسا بدرهم فدفعها اليه

وقال هي بدرهمك لا يتفقا حتى

يعدّها * شري بالدرهم الزيف

ورضى بأقل مما يشتري بالجدل

له * شري شيئا بغير ادعى أن

يوفي ثمنه بغير قند لم يجز بلهالة

الاجل * باع نصف أرضه بشرط

خراج كما هو على المشتري فهو قاصد

* أخذ الخراج من الاكاره أن

يرجع على الدهقان استحسانا *

شري الكرم مع الغلة وقبضه ان

رضى الاكاره بالبيع وله حصته

من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه *

قضاء درهمه وقال أنفقه فان جاز

والا فردد على ققبله ولم ينقعه له

ردّه استحسانا بخلاف جارية وجد

بها عيبا فقال اعرضها أو بدها فان

نفقت والاردها فاعرضها على البيع

سقط الرد * قال ابو حنيفة رحمه

الله تعالى

مطلب

شري شجرة وفي قلمها ضرر

ففيه أيضا لو شري بذرا على انه بذر بطيخ كذا فظهر على صفة اخرى جاز البيع لا بخلاف الجنس من حيث انه بطيخ
واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب عنه أي حنيفة اه اي لانه ظاهر عيبه بعد استهلاكه
وذكر فيه قبله شري بزرا على انه ربيعي فزرعه فظهر انه خريبي اختار المشايخ انه يرجع بنقص العيب وهو
قوله ما بناء على ما اذا شري طعاما فأكله فظهر عيبه وقدره أن الفتوى على قولهما اه والحاصل انه اذا
ظهر خلاف الجنس كذا رطل بطيخ وبذر القاء بطل البيع فردد له لو قاعما وردد له لو كاهل ورجع الثمن ولو ظهر
خلاف الوصف كالربيعي والخريبي صح البيع فردد له لو قاعما ولا يرجع بشئ لو كاهل كاعند الامام وعندهما يرجع
بنقصانه وبه يفتي وبقي ما لو زرعه فلم يثبت في الخسرية ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد استهلك البيع
ولا رجوع بعد الاتلاف كما صرح به ظاهر الدين في حب التطن وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت عدم بناءه لعيبه
والا لا بالتناقض لاحتمال أن عدم بناءه لرداءه أو لحرقه أو لحطاف أرضه أو لغيره آخر اه قلت الظاهر ان ما نقله
عن ظاهر الدين مبني على قول الامام وقوله وقيل يرجع مبني على قوله ما المقتضى به كإعالت (قوله فأنكسروا)
في بعض النسخ فأنكسرت وهي الاولى لأن الواو لجباة الهتلا (قوله ضمن الاقداح لا القدح) لان القدح
قضى على سوم الشراء بلان الثمن والادراج أنكسرت بفعل فيضم بين الثمن والا كما في الخمانية (قوله
بأصلها) هو المدفون في الارض المسمى شرشا (قوله بقطعه من وجه الارض) عبارة للمقط بقطعه ما وفيه
أيضا اذا اشترى اشجارا من وجه الارض وفي قطعها بالاصف ضرر للبائع أن يدفع اليه قيمتها وهي قائمة الآن
بترابها على تركها الى وقت لا ضرر في قطعها وفيه أيضا ولو باع شجرة ان بين موضع قطعها من وجه الارض
فعل ذلك وان بين أصلها فعلى قرارها من الارض وان لم يبين له أن يقطع من أصلها الآن تقوم دلالة اه
(قوله فكسرها المشتري) كذا رأيت في المخطوط كأنه مصور في الصرف والا فالمناسب فكسرها البائع ورأيت
فيه تقيد الزئوف بالنهرجة ويدل ما نقله بعض المحققين عن الخمانية لو أن المشتري دفع الى البائع دراهم
فصاحا فكسرها البائع فوجدها تبهرجة كان له أن يردّها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصحاح والمكسرة
فيه سواء اه (قوله وان طعنه لا يبيع) اي الآن يبين لانه لا يرى (قوله وقال الشافعي) وقال أيضا لا
بأس أن يشتري بستمرة اذا بين وأرى للسلطان أن يكسرها العلما تقع في ايدي من لا يبين وروى بشري في الاملاء
عنه أكره للرجل أن يعطي الزئوف والتبهرجة والستمرة وان بين ذلك وتجوزها عند الاخذ من قبل أن اتفاقها
ضرر على العوام وما كان ضررا عاما فهو مكره وخوفان الوقوع في ايدي المدلسة على الجاهل به ومن التاجر
الذي لا يتحرج اه ملخصا من الهندية (قوله لا ينفعها حتى يعدّها) لاحتمال أن يظهر الدرهم معيبا وقد
أنفق الفلوس وبعضها فيتم المصلحة في المنقذ والظاهر أن عمله اذا أخذها عددا لا وزنا وهل ذلك يجزى في
صرف الذهب بالفضة يجزى طأمل (قوله غنه) الغنم راجع للمشتري اي الثمن الواجب عليه أو للنياب
باعتبار كونها مبيعا (قوله لجهالة الاجل) لانه لم يعلم بذلك وقت الدفع نعم لو قال الى شهر على أن يؤدّه بغير قند
جاز ويطل الشرط كما قد مره اول البيوع (قوله فهو فاسد) لان فيه نفعا للبائع ولا يتقاضيه العقد (قوله
من الاكاره) اي المزارع (قوله يرجع على الدهقان) اي صاحب الارض وفي هذه المسألة كلام سبأني
ان شاء الله تعالى قيل باب كفضلة الرجلين (قوله ان رضى الاكاره) اي اذا دفع صاحب الكرم
كرمه الى اكاره ما فانه باع مثلا وعلى الاكاره حتى صار له حصه في الثمن يوفى بيع الثمن على رضى الاكاره لانه
فيه حصه فان أجاز البيع بقسم الثمن على قيمة الارض وقعة الثمن أخذ الاكاره حصته من ثمن الثمر وأما لو
دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل فباع الارض توقف بيع الارض على اجازه المزارع لانه
صارت له مستأجرة الارض كما مر في باب القسوة ولا يخفى أن هذه مسألة اخرى فافهم (قوله قبله ولم ينقعه)
الوضع فعرضه على البيع ولم ينقعه ط (قوله بخلاف جارية الخ) الفرق أن القبوض من الدراهم ليس
عين حق القاض بل هو من جنس حقه ليجوز به جاز وصار عين حقه فاذا لم يجز زبني على ملك الدافع فضع أمر
الدافع بالتصرف فهو في ابتداء تصرفه للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها ملكه
فتصرفه لنفسه فبطل خاره ط عن البصر وقد مر تمام الكلام على هذه المسألة في خيار العيب عند قول
المصنف باع ما اشتراه فردّ عليه بعيب الخ فراجع (قوله قال ابو حنيفة الخ) لامتناع هذه المسألة هنا

وقد منالكلام عليها مستوفى في فصل محرمات النكاح والله سبحانه اعلم

*** (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به) ***

لم يترجم له بفصل ولا باب لدخوله في باب المتفرقات وما اسم موصول مبتدأ أخبره قوله البيع الخ وتقدم في باب البيع الفساد بيان الشرط الفاسد والتعليق ربط حصول مفعول به بمفعول مفعول به آخرى وتقدم الكلام عليه في كتاب الطلاق ومثال الشرط الفاسد بعثك بشرط كذا ومثال التعليق بعثك ان رضى فلان وفي حاشية الاشياء للعموى عن قواعد الزركشى الفرق بين التعليق والشرط أن التعليق داخل في اصل الفعل بان ونحوها والشرط ما جزم فيه بأصل الفعل أو يقال التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان واحدى أخوانا والشرط التزام لم يوجد في أمر لم يوجد بصيغة مخصوصة اهـ (قوله ههنا أصلان الخ) الذى تحصل من هذين الأصلين أن ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد ويبطل تعليقه أيضا لدخوله في التملكيات لأنها أعم وما ليس بمبادلة مال بمال ان كان من التملكيات او التمسيد ان يبطل تعليقه بالشرط فقط وان لم يكن منهما فان كان من الاسقاطات والالتزامات التى يحلف بها يصح تعليقه بالملائم وغيره وان كان من الاطلاقات والولايات والتعريضات يصح بالملائم فقط وبه يظهر أن قول المصنف ولا يصح تعليقه به معطوف على ما يبطل عطف تفسيره المراد بالشرط التعليق به ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية معطوفة على الاولى على تقدير ما اخرى اى وما لا يصح تعليقه به كإفى قوله تعالى وما أنزل النسا وأنزل اليكم اى وما أنزل اليكم فيكون ما فى المتن فاعدين الاولى ما يبطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه به وبدون هذا التقدير يكون قاعدة واحدة اريد بها ما اجتمع فيه الامران وذلك خاص بالتملكيات التى هى مبادلة مال بمال فانها تبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقها به وذلك غير مراد لان المصنف عد من ذلك الرجعة والاراء وعزل الوكيل والاعتكاف والاقرار والوقف والتحكيم وليس فى شى من ذلك تملك مال بمال مع أن السبعة المذكورة لا تبطل بالشرط الفاسد تبطل أن يكون ما ذكره المصنف قاعدة واحدة هى ما لا يصح تعليقه بالشرط والعطف للتفسير كقولنا فان جميع ما ذكره المصنف يبطل تعليقه بالشرط أو فاعدين كإدلال عليه ذكر الأصلين المذكورين وعليه فإذا ذكره المصنف منه ما هو داخل تحتها وما هو منه ما هو داخل تحت الثانية فقط ويدل عليه أيضا ما فى الزيلعى حيث قال بعد ذكر ما لا يبطل بالشرط الفاسد ثم الشىخ ذكرها ما يبطل بالشرط الفاسد وما لا يبطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط ولم يذكر ما يجوز تعليقه بالشرط الخ اذا علمت ذلك فظهر لى أن ههنا أربعة قواعد الاولى ما يبطل بالشرط الفاسد الثانية ما لا يصح تعليقه بالشرط وهاتان المذكورتان ههنا والثالثة عكس الاولى وهى ما يأتى فى قول المصنف وما لا يبطل بالشرط بالفساد الخ والرابعة عكس الثانية وهى المذكورة فى قول الشارح وبقي ما يجوز تعليقه الخ والاولى داخل تحت الثانية لأن كل ما يبطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به والعكس فالقروع التى ذكرها المصنف كلها داخل تحت الثانية وبعضها تحت الاولى لخروج الرجعة والاراء ونحوهما كإدراكنا وما خرج عنها دخل تحت الثالثة والرابعة داخل تحت الثالثة لأن كل ما جاز تعليقه لا يبطل بالشرط الفاسد ولا عكس كما ستعرف ثم اعلم أن قوله لا يصح تعليقه ليس المراد به بطلان نفس التعليق مع صحة المعلق لأن ما كان من التملكيات يفسد بالتعليق بل المراد أنه لا يقبل التعليق بمعنى أنه يفسد به فاعتنم تحرير هذا المقام فان به يندفع كثير من الاوهام كما يظهر لك فى تقرير الكلام (قوله وما لا فلا) اى وما لا يكون مبادلة مال بمال بأن كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والطلاق والخلع على مال ونحوها وكان من التبرعات كالهبة والوصية لا يفسد بالشرط الفاسد وقوله كإقراره هو تبرع ابتداء مبادلة انتهاء فيصلح مثلا للثنتين وانما لم يفسد ذلك لأن الشرط الفاسد من باب الرابوا فى المعاضات المالية لا غير لأن الرابوا هو الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشروط القاسدة كما مر من زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الرابوا لا يتصور ذلك فى المعاضات الغير المالية وفى التبرعات بل يفسد الشرط ويصح التصرف ونماه فى الزيلعى (قوله من التملكيات) كبيع واجارة واستئجار وهبة وصدة ونكاح واقرار وبراء كإفى جامع الفصولين فهو أتم مقابلة (قوله والتقييدان) كرجعة وكعزل الوكيل وحجر العبد كإفى الفصولين وذلك أن فى الوكالة والاذن للعبد اطلاقا فاعا كإفى مجموعين

اذ اوطى وجل امته ثم تزوجها
مكانه فلزوج وطؤها بلا استبراء
وقال ابو يوسف أستحب ولا يقربها
حتى تحض حضة كالواشترها كما
سبى فى الحظر والكل من الملقط
* (ما يبطل بالشرط الفاسد
ولا يصح تعليقه به) *

ههنا أصلان أحدهما أن كل ما كان
مبادلة مال بمال يفسد بالشرط
الفساد كإلىع وما لا فلا كإقرار
* ثانياه ما أن كل ما كان من
التملكيات أو التقييدات كرجعة

قوله بالشرط بالفساد هكذا يحطه
وصوابه بالشرط الفاسد كما هو
عبارة المصنف الا تية اهـ

عنه من التصرف في مال الموكل والمولى وفي العزل والجر تقيد لذلك الاطلاق وكذا في الرجعة تقيد للمرأة
عما اطلق لها بالطلاق من حقوق الزوجية (قوله يطل تعليقه بالشرط) اى المحض كافي بالشر وغيره والظاهر
أنه احتراز عن التعليق بشرط كائن فانه تخيير كافي جامع الفصولين قال الا ترى أنه لو قال لآخر أنه انت
طالق ان كان السماء فوقنا والارض تحتنا نطلق لك المال ولوعلى البراء بشرط كائن يصح ولو قال للشاطب زوجت
بنيتي من فلان فكذبه فقال ان لم اكن زوجتها منه فقد زوجتها منك فقبل الشاطب وظهر كذب الاب انعقد
(قوله والاصح) اى ان لا يمكن من التملكيات والتقسيدات بأن كان من الاسقاطات المحضة او الالتزامات
او الاطلاقات او الولايات او التعريضات صح التعليق (قوله لكن في اسقاطات) اى محضة كالطلاق والعناق
بجر احتراز عن البراء فانه وان كان اسقاطا لكنه تملك من وجه كإياقي فهو من التملكيات (قوله يحلف
بهما) الخبر المثنى عائد الى اسقاطات والتزامات وقوله كج وطلاق ونشر مشوش وقوله مطلقا اى بشرط
ملائم أو غير ملائم ولم يظهر من كلامه حكم ما يحلف به من النوعين ولا امثلة ولم أرى من ذكر ذلك ويظهر
لي أنه كالتملكيات يطل تعليقه وأن من الأول تسليم الشفعة اذا علق بشرط غير كائن فانه فاسد وبقي على شفعته كما
سنوضحه ومن الثاني ما اذا التزم ما لا يلزمه شرعا كالواستأذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما فاذن بشرط
منع الضرر عنه بنصب خشبات ولم يفعل حتى انهدم منزل الجار لا يضمن لانه ليس عليه حفظ دار شركه
كما في الولو الحية فبعض التزام الحفظ كانه قال اهدم الجدار بشرط نصب الخشبات فلا يصح تأمل (قوله
وفي الاطلاقات) كالأذن بالتجارة والولايات كالتقضاء والامارة وتحريرات نحو من قتل قتلا فله سلبه اه ح
(قوله باللائم) اى يصح تعليقه بالشرط الملائم وفهره في الخلاصة بما يؤكد موجب العقد اه مثل ان
وصلت الى بلدة كذا فقد وليت قضاءها وامارتها أو ان قتل قتلا فلك سلبه بخلاف نحو ان هبت الريح (قوله
فالأول الخ) قد علمت أن حاصل الاصلين المذكورين في الشرح أن من المسائل ما يفسد بالشرط الفاسد
وما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد وما يصح بالشرط وما يصح تعليقه به فهي أربعة الفاسد منها قسيمان والبيع
قسيمان فتقوله فالأول أربعة عشر أراد به الفاسد منها بفسده وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله ما يطل بالشرط
الفاسد ولا يصح تعليقه وأما ما يصح فمذكور المصنف القسم الأول منه بقوله وما لا يطل بالشرط الفاسد
وذكر الشارح بعده القسم الآخر بقوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط كإيهنا عليه أولا وحينئذ فلا حاجة الى أن
يراد بالأول الاصل الأول من الاصلين حتى يرد عليه أن الصور التي ذكرها المصنف ليست كلها مبادلة مال
بمال بل بعضها فافهم (قوله على ما في الدرر الخ) اى كونها أربعة عشر مبنى على ما ذكر في هذه الكتب
وأشاره الى أنها تزيد على ذلك كإيهنا عليه الشارح بعدو يأتي تمامه ثم ان المذكور في اجارة الوفاة ما يصح مضافا
وهو ما ساقى آخره وليس الكلام فيه كما لا يخفى (قوله البيع) صورة البيع بالشرط قوله بعته بشرط استخدامه
شبرا وتعليقه بالشرط كقوله بعته ان كان زيد حائرا وفي اطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح لانه من قبيل
الفاسد لا الباطل واليه يشير قوله وقد مر في البيع الفاسد شربلاية (قوله ان علقه بكلمة ان) اى صورة
واحدة وهي أن يقول بعث منك هذا ان رضى فلان فانه يجوز ان يقر بثلاثة ايام لانه اشتراط الخيارات الى اجنبى
وهو جائز بجر لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد وهذا شرط صحيح تأمل (قوله على ما بينا في البيع
الفاسد) اى من انه ان كان مما يقتضيه العقد أو بلائمه أو فيه أثر أوجرى التعامل به كشرط تسليم المبيع
أو الثمن أو التأجيل أو اختيار أو حذاء الفعل لا يفسد ويصح الشرط وان لم يكن كذلك فان كان فيه منفعة لاهل
الاستحقاق فسد والا فلا اه وقول العاقد بشرط كذا بمنزلة على ولا بد أن لا يقرن الشرط بالواو والجاز
ويجعل متاورة وأن يكون في صلب العقد حتى لو اختلفا به لم يلحق في اصح الروايتين مكي وفي الذخيرة اشترى
حطبنا في قرية شراء صحيحا وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء اجله الى منزلي لا يفسد أو استأجر
أرضا للزراعة ثم قال بعد تمامها ان الجرف على المستأجر لا يفسد لانه كلام مبتدأ اه ط وتقدم آخر باب
خيار الشرط أن البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا ذكرها في الاشياء وأضناها هناك (قوله
والقسمة) من صرف فسادها بالشرط ما اذا انقسم الثرى كان على أن لا حدهما الصامت وللآخر العروض
أو على أن يشتري أحدهما من الآخر داره بألف أو على شرط هبة أو صدقة أو مال أو قسمة على أن يزيد شيئا

يطل تعليقه بالشرط والاصح
لكن في اسقاطات والتزامات
يحلف بهما كج وطلاق يصح
مطلقا وفي الاطلاقات ولايات
وتحريرات باللائم
فالأول أربعة عشر على ما في الدرر
والكفر واجارة الوفاة (بيع)
ان علقه بكلمة ان لا بعلى على ما بينا
في البيع الفاسد (والقسمة) للمثنى

معلوما فهو جائز كالبيع وكذا على أن يرذأ حدهما على الاستدراهم سمة بصر عن الولوجة وقال أيضا
 وصورة تعلقتها أن يقتسوا دارا وشرطا وارضى فلان لان القصة فيها معنى المبادلة فهي كالبيع عيني
 ومزجوا نعليك البيع برضى فلان على أنه شرط خاسا لذوقه ولكن في الولوجية خيار الشرط والرؤية ثبت
 في قصة لا يجبر الا في عليم وهي قصة الاجناس المختلفة لا فيما يجبر عليها كالمثلي من جنس واحد بصر مطلقا
 وحاصله أن نعليك القصة على رضى فلان غير موقت لا يصح مطلقا وموقتا يصح في الجنس الواحد على أنه خيار
 شرط لا يجزى كما يصح في البيع فكلام العيني محمول على غير الموقت أو على الاجناس المختلفة ثم اعلم أن
 القصة التي يجبر الا في عليها لا تختص بالمثلي لانها تكون في العروض المتحد جنسها الا الرقيق والجواهر فلا يجبر
 عليها كقصة الاجناس بعضها في بعض وكبدور مشتركة أو دار وضعية فقس كل منها وحده لا بعضها في بعض
 الا التراضي كالمسأ في بابها (قوله أما قصة القمي الخ) أفاد أن قصة المثلي لا تصح بالشرط مطلقا أما قصة
 القمي فتصح ان علق نخبيا بشرط أو رؤية والا فلا لكن علم أن الاتفاق بين الجبر وعدمه لا بين المثلي والقمي
 فافهم وأيضاً فالكلام في الشرط الفاسد كما شرط شرط فاسد فلا حاجة الى التبيين على محضه
 تأمل (قوله والاجارة) أي كأن أجرداره على أن يقرضه المسأ أجراً ويهدى اليه أو أن يقدم زيد عيني
 ومن ذلك استأجر حائونا بكذا على أن يعمره ويحسب ما انفق من الاجرة فعليه أجر المثل وله ما انفق وأجر مثل
 قيامه عليه وتعامه في الجروبه علم انها تفسد بالشرط الفاسد والتعلق لانها تملك المنفعة والاجرة (قوله
 فيصحب به يفتي) لعل وجهه انه وقت يجي لاحالة فلم يكن تعليقا بخاطر وهو اضافة لتعلق والاجارة تقبل
 الإضافة كالمسأ في وعلمه فلا حاجة الى الاستثناء (قوله مع انه تعليق بعدم التفريغ) ولعل وجه محضه
 انه لما كان التفريغ واجبا على الغاصب في الحال فاذا لم يفرغ صار راضيا بالاجارة في الحال كأنه علقه على
 القبول فتقبل تأمل (قوله فقول البكر الخ) الاولى ابدال البكر بالسلعة كما هو في عبارة البرازية (قوله
 وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط) وهو التملكيات والتقييدات كما شرط وهذا التعميم أخذ في العزم من اطلاق
 عبارة الكتز لنظ الاجارة واستشهاده بما عزم عن البرازية وتأخر في النهو واعترضه الحموي بحاشي القصة قال
 باعني فلان عهده بكذا فقال ان كان كذا فقد أجرته اه وهو جائز جازان كان بكذا أو باكثر من ذلك النوع
 ولو أجاز بين آخر يطل اه قلت قد يجاب بأن هذا التعلق بكثرة لا يمكن شرطا محضا كالوقال ان لم اكن زوجتها
 من فلان فقد زوجتها منك كما قد تمناه تأمل (قوله فتصهر على البيع قصور) تعرض بما يفيد كلام العيني
 حيث صور الاجارة بقوله بأن باع فضولي عهده فقال اجزته بشرط أن تقرضني أو تهدي الي أو علق اجازته بشرط
 لانهما بيع معنى اه ومثله قول الدرر والبيع واجازته وقال ح ينبغي أن يراد بالاجارة اجازة عقد هو
 مبادلة مال بمال لان كلامه فيما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك خاص بالمعاوضات المالية
 وما ذكره عن البرازية من اجازة النكاح صحيح في نفسه لكنه لا يلائم المتن لان اجازة النكاح مثله فلا تطل بالشرط
 الفاسد وان لم يصح تعليقها به اه ملخصا قلت قد علت بما قرأناه سابقا أن ما ذكره المصنف فاعدتان
 لا واحدة والفروع التي ذكرها المصنف بعضها مفرغ على القاعدتين وبعضها على واحدة منها فمثل اجازة
 النكاح مفرغة على الثانية فقط ومثل اجازة البيع مفرغة على كل منهما وكان من اقتصر على تصور الاجازة
 بالبيع قصد بيان ما تفرغ على القاعدتين فافهم (قوله قال شيخنا في بصره) من كلام المصنف في المنخ (قوله
 وأبطال الكلام الخ) حاصله أن ما ذكره في الكتز لم ينفرد به بل قاله جماعة غيره ويدل على بطلانه أن المذكور في كافي
 الحاكم وغيره أن تعليق الرجعة بالشرط باطل ولم يذكروا أنها تطل بالشرط الفاسد وكيف تطل به مع أن اصلها
 وهو النكاح لا يطل به وصرح في البدائع بأنها تصبح مع الاكراه والهزل واللعب والخطا كالنكاح وفي كتب
 الأصول من حيث الهزل أن ما يصح مع الهزل لا تطل الشرط الفاسد وما لا يصح معه تطل اه قلت وقد مر
 أيضا في الأصل الاول أن ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد ولا يفتي أن الرجعة كذلك والجواب
 عما قاله في الجبر أنه مبني على أن توأهم ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به قاعدة واحدة والفروع
 المذكورة بعدها مفرغة عليها وذلك غير صحيح بل هما قاعدتان كما قرأناه والرجعة مفرغة على الثانية منها فقط
 فلا بطلان في كلامهم بعد فهم مرادهم فافهم (قوله لكن تعقبه في النهو) حيث قال وحيث ذكر الثقات بطلانها

أما قصة القمي فتصح بخيار شرط
 ورؤية (والاجارة) الا في قوله اذا
 جاء رأس الشهر فقد أجرته دارى
 بكذا فصح به يفتي عمادية
 وقوله لغاصب داره فترغها
 والا فاجرتها كل شهر بكذا
 جائز كما سيجي في متفرقات
 الاجارة مع انه تعليق بعدم التفريغ
 (والاجارة) بالزاي فقول البكر
 أجزت النكاح ان رضيت أي مبطل
 للاجارة بزازية وكذا كل ما لا يصح
 تعليقه بالشرط اذا انعقد موقفا
 لا يصح تعليق اجازته بالشرط بصر
 فتصهر على البيع قصور كما وقع
 في المنخ (والرجعة) قال المصنف انما
 ذكرتها بعل الكثر وغيره قال شيخنا
 في بصره وهو خطأ والصواب أنها
 لا تطل بالشرط اعتبارا لها بأصلها
 وهو النكاح وأطال الكلام لكن
 تعقبه في النهو وفرق بأنها لا تنقصر
 لشهود ومهر وله رجعة أمة على
 حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل
 بالشرط بخلاف النكاح

بالشرط الفاسد لم يبق الشأن الا في السبب الداعي للتعرفه بينها وبين النكاح ثم ذكر الفرق المذكور في الشرح
 واهترضه ح بأنه لا يلزم من مخالفتها النكاح في أحكام أن تخالفه في هذا الحكم اه قلت وأيضاً فقله وتبطل
 بالشرط هو محل النزاع فالصواب ذكره بالغاء لا بالواو على انك قد سمعت الجواب الحاسم لما ذكره الاشكال (تنبيه)
 على في الخلاصة لعدم صحة تعليق الرجعة بالشرط بأنه انما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز أن يحلف به ولا يحلف
 بالرجعة اه واعترضه في نور العين بأن عدم التحليف في الرجعة قول الامام والمفتي به قوله اما ان يحلف وعليه
 فينبغي أن يصح تعليقه بالشرط اه قلت اشبه عليه الامر فان قول الخلاصة لا يحلف بالرجعة بتخفيف اللام
 يعني انه لا يقال ان فعات كذا فعلي - أن أراجع زوجتي كما يقال فعلي - حج أو عمة أو غيرهما مما يحلف به وكأنه
 ظنه يحلف بتشديد اللام وجعل البناء للسببية أي اذا أنكر الرجعة لا يحلفه القاضي عليها بكيفية المسائل الستة
 التي لا يحلف عليها المنكر عنده وعندهما يحلف ولا يخفى أن هذا من بعض الظن فاجتنبه (قوله والصلح عن
 مال بمال) كصالحك على أن تسكني في الدار سنة أو ان قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فكيف يكون يعا عيني
 وفي صلح الزبلي - انما يكون بيعا اذا كان البذل خلاف جنس المدعي به فلو على جنسه فان باق - منه فهو حوط
 وبراء وان مثله فقبض واستيفاء وان أكثره ففضل وربا (قوله وفي النهر الظاهر الاطلاق) أي عدم التقيد
 بكونه بيعا فيشمل ما اذا كان على جنس المدعي بصوره الثلاث المذكورة آنفاً لكن الاولى منها اذا خلط في الابرأه
 الا في الثالثة فاسدة بدون الشرط والتعلق لكونها ربا وأما الثانية فظهر عدم فسادها مطلقاً تأمل ويحتمل
 أن يراد بالاطلاق عدم التقيد بكونه عن اقرار بقرينة التفرع وما قبل من أن الحق التقيد لأن الكلام فيما
 يبطل بالشرط الفاسد وهو المعاوضات المالية والصلح عن سكوت أو انكار ليس منها بخوابه ما عاينه من أن
 افتزع عليه فاعدتان لا واحدة فالمدعى بطلان الشرط لا يكون فرعاً لثبوت الثانية ولذا اقتصر الشارح على قوله ولا يجوز
 تعليقه فانهم (قوله والابرأه عن الدين) بأن قال أبرأتك عن ديني على أن تقضه في شهر أو ان قدم فلان
 عيني وفي العزيمة عن ابضاح الكرماني - بأن قال أبرأتك ذمتك بشرط أن تلي الخسار في رد الابرأه وتصحبه
 في أي وقت شئت أو قال ان دخلت الدار فقد أبرأتك أو قال لم يدبره أو كلفه اذا أدت الى كذا أو متى أدت
 أو ان أدت الى خمسمائة فأتت برى - عن الباقي فهو باطل ولا ابراء اه وذكر في البصرحة الابرأه عن الكفالة
 اذا علقه بشرط ملامت كان واقتب به غدا فأتت برى - فوافاه برى من المال وهو قول البعض وفي النسخ انه
 الوجه لانه اسقاط لا تملك بجزر وسبق في تمام الكلام عليه في بابها (قوله لانه تملك من وجه) - حتى يرتد
 باره وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبراً بالملكات فلا يجوز تعاقبه بالشرط بجزر عن العيني - وفيه أن
 الابرأه عن الدين ليس من مبادلة المال بالمال فينبغي أن لا يبطل بالشرط الفاسد وكونه معتبراً بالملكات لا يدل
 الاعلى بطلان تعليقه بالشرط ولذلك فترعه عليه وعلى هذا فينبغي أن يذكر في القسم الاق - هذا ما ظهر في تمامه
 ح وهكذا قال في الجبر ان الابرأه يصح تقسيده بالشرط وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر
 الزبلي - هناك أن الابرأه يصح تقسيده لا تعليقه اه وأوجهاه فيما علقناه على الجبر لكن لا بد أن يكون الشرط
 متعارفاً كما يأتي والحاصل أن الابرأه مفترع على القاعدة الثانية فقط فلذا ذكره هنا فافهم ومن فروع ما في
 الجبر عن البسوط لوقال للنص ان حلفت فأتت برى - فهذا باطل لانه تعليق البراءة بخطر وهي لا تختصم
 التعليق اه وبصريح تفرع الابرأه على القاعدة الاولى أيضاً اذا كان الشرط غير متعارف ومنه ما قلناه عن
 العزيمة فافهم (قوله الا اذا كان الشرط متعارفاً) كالو أبرأتك بطلقة بشرط الابرأه فافهم لانه شرط
 متعارف وتعلق الابرأه بشرط متعارف جائز فان قبل الامهار وهم بأن يجرها فأبت ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ
 لقوات الامهار الصحيح ولو أبرأته المبتوتة بشرط تجديد النكاح بجهومهم مثلها ما تله فجدد لها نكاحا حاد بناه
 فأبت لا يبرأ بدون الشرط قالت المسترحه لزوجه تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على - فأتت بزوجك فأبرأتك
 مطلقاً غير معلق بشرط التزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابراء معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لانه رشوة
 بجزر عن القنبة ومنه يعلم أن التعليق يكون بالدلالة ولا يتفرع على ذلك مسائل كثيرة تلحق بذلك - رمل - والمراد
 بالتعلق المذكور التقيد بالشرط بقرينة الامثلة المذكورة (قوله أعلقه بأمر كائن الخ) منه ما في جامع
 الفصولين لوقال لغريمه ان سكان لي عليك دين فقد أبرأتك وله عليه دين برى لانه علقه بشرط كائن فتجز اه

(والصلح عن مال) بمال درد
 وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق
 حتى لو كان عن سكوت أو انكار
 كان فداء عن حق المنكر ولا يجوز
 تعليقه (والابرأه عن الدين) لانه
 تملك من وجه الا اذا كان
 الشرط متعارفاً وأعلقه بأمر كائن

٢ قوله وذكر الزبلي - الخ قلت
 وحاصل ما ذكره الزبلي - هناك انه
 لوقال أدأتى - نصف الالف غلى
 أملك برى - من الفضل ففعل برى
 ولو قال ان أو اذا أو متى أدبت
 لا يصح لانه صريح الشرط وفي
 ٢ أبرأتك من نصفه على أن تعطيني
 نصفه غندا يبرأ وان لم يؤد له
 البراءة حصلت بالاطلاق أو لا
 فلا تغرب بما يوجب الشك آخر
 لان كلمة على تصحكون للشرط
 وللمعاوضة فتصحل على الشرط
 عند تغذر للمعاوضة والابرأه يجوز
 تقسيده بالشرط لا تعليقه وفي
 الاولى لم يبرأ أو لا وآخره معلق
 بشرط فلا يسقط الدين بالشك لان
 على تصحل الشرط فلا يبرأ
 الا بالاداء وتحصل العوض فبرأ
 مطلقاً فلا يبرأ بالشك اه منه

(قوله كان أعطيته شريكى الخ) هذا ذكره في الدرر بألفاظ فارسية وفسره الوائى بذلك والظاهر أن المراد بالبراءة هنا براءة الاسقاط فبرء عليه ما قضيه شريكه لأن يكون المراد الإبراء عن باقى الدين (قوله وكذا بعونه الخ) في الخالية لو قال لمديونه أدامت فأنت برى من المدينين جاز ويكون وصية ولو قال ان مت أى بفتح الناء لا يبرأ وهو مخاطرة كان دخلت الدار فأنت برى لا يبرأ اه وفيها لو قالت المريضة لزوجه ان مت من مرضى هذا أفهرى عليك صدقة أو أنت في حل منه فمات فيه مهرها عليه لان هذه مخاطرة فلا تصح اه قلت والفرق بين هذه المسائل مشكل فان الموت في الاولين محقق الوجود فان كان المراد بالمخاطرة هو الموت مع بقاء الدين فهو موجود في المسائلين ولعل الفرق أن تعليقه بموت نفسه أمكن تصحيحه على أنه وصية وتعليق الوصية صحيح كما سياتى حتى تصح من العبد بقوله اذا عتقت فذلك مالى وصية كما فى وصايا الزيلعي بخلاف تعليقه بموت المديون فانه لا يمكن جعله وصية فبقى محض إبراء ولا يعلم أنه هل يبقى الدين الى موته فكان مخاطرة فلم يصح وكذلك مسألة المهر فيها مخاطرة من حيث تعليق الإبراء على موته من ذلك المرض فانه لا يعلم هل يكون أولاً لكن علت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط فان قيد بماليس فيه مخاطرة بلزم أن تصح هذه الوصية لو كانت لاجنبى مع أن حقيقة الوصية تملك مضاف لما بعد الموت ويصح تعليقها بالعق كاعتل وان كانت المخاطرة من حيث انه لا يعلم هل تجب الورثة ذلك أولاً وهل يكون أجنبياً عنها وقت الموت حتى تصح الوصية أولاً لم يبق فائدة لقولها من مرضى هذا ويلزم منه صحة التعليق اذا قالت ان مت بدون قولها من مرضى هذا ويحتاج الى نقل في المسألة (قوله على ما بحثه في النهر) حيث قال بعد مسألة المهر السابقة وينبى أنه ان اجازته الورثة يصح لان المانع من صحة الوصية كونه وارثاً اه وفيه أن المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة الخالية ط (قوله وعزل الوكيل) بأن قال له عزلتك على أن تهذى الى شئ أو ان قدم فلان لانه ليس بما يحلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط عيني قال في البحر تعديله يقتضى عدم صحة تعليقه لا كونه يبط بالشرط وعندى أن هذا خطأ ايضاً وأنه مما لا يصح تعليقه لا بما يبط بالشرط اه ملخصاً ويدل عليه أن ما يفسد بالشرط الفاسد ما كان مبادلة مال بمال وهذا ليس منها بل هو من التقييدات كما مر فبطل تعليقه فيكون مقرراً على القاعدة الثانية فقط فلم يكن ذكره هنا خطأ فافهم وقد بعزل الوكيل لان الوكالة تخالفه حيث يصح تعليقها كما بأتى (قوله والاعتكاف) قال في البحر عندى أن ذكره هنا خطأ لما فى التنبيه قال الله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار ثم دخل لزمه عند علمائنا فاذا صح تعليقه بالشرط لم يبط بالشرط الفاسد لما فى جامع الفصولين ما جاز تعليقه بالشرط لم يبط بالشرط الفاسد وكف والاجماع على صحة تعليق المنذور من العبادات أى عبادات كانت حتى ان الوقت كما بأتى لا يصح تعليقه بالشرط ولو علق النذره بشرط صح التعليق وفي الخالية الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشرع فيه ثم قال وأجمعوا أن النذر لو كان معلقاً بأن قال ان قدم غائب أو شئ الله مر بضى فلانا فله على أن اعتكف شهر افعل شهر اقبل ذلك لم يجز فيه هذه العبارة الدالة على صحة تعليقه بالاجماع وهذا الموضع الثالث مما أخطأوا فيه وانلأ هنا أفصح لكثرة الصرائح بصحة تعاقبه وأما متجب لكونهم تداولوا هذه العبارات متوناً وشروها وفتاوى وقد يقع كثيراً أن مؤلفاً يذ كر شيئاً خطأ فيقولونه بلا تنبيه فيكثر التناقض وأصله لو احدث مخطئ اه وتامه فيه وأجاب العلامة المقدسى بأن المراد أن نفس الاعتكاف لا يعلق بالشرط لانه ليس بما يحلف به قال في النهر وهو مردود على هبة النهاية جلة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر وعدهم تعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط ويجوز أن يجاب عنه بأن معناه ما اذا قال أو جبت على الاعتكاف ان قدم زيد لكنه خلاف الظاهر فتدبره اه ثم قال والحق أن كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وان كانت الاخرى هى التى عليها الاكثر اه قلت وفيه نظر لما علت من أن ما هنا مذكور في المتون والشرع والفتاوى بل الصواب في الجواب أنه اذا كان كلامهم فيما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد علم أن مرادهم أنه لا يصح تعليق الاعتكاف بالشرط الفاسد لا يعلق شرط واذا أجمعوا على أن تعليق الاعتكاف بشرط ملام كان شئ الله مر بضى صحيح كيف يصح حمل كلامهم هنا على ما شافضه ثم يعترض عليهم بأنهم أخطأوا وتداولوا الخطأ حتى لا يبقى لاحد نقعة بكلامهم الذى يتوافقون عليه مع أن نازدة على من خرج عن كلامهم بما يد اولونه فانهم قد وثبوا وعمدت شاشه كرام الله سبحانه بل الواجب حمل كلامهم على وفق مرادهم

مطلب
قال لمديونه ادامت فأنت برى

كان أعطيته شريكى فقد أبرأتك
وقد أعطاه صح وكذا بعونه
ويكون وصية ولو لوارثه على
ما بحثه في النهر (وعزل الوكيل
والاعتكاف)

وذلك كما مثل به في الحواشي العزمية بقوله فساد الاعتكاف بالشرط بأن قال من عليه اعتكاف أيام نويت أن اعتكف عشرة أيام لأجله بشرط أن لا أصوم أو أباشر امرأتي في الاعتكاف أو أن أخرج عنه في أي وقت شئت بحاجة أو بغير حاجة يكون الاعتكاف فامدا وتعليقه بالشرط بأن يقول نويت أن اعتكف عشرة أيام إن شاء الله تعالى اهـ لكن هذا تصوير لنفس الاعتكاف لا لإيجابه فيصوّر إيجابه بأن يقول لله علي أن اعتكف شهرا بشرط أن لا أصوم الخ أو أن رضيت زيد وقد يقال إن الشروع فيه موجب أيضا فاذن شرع فيه بالنية على هذا الشرط الفاسد لم يصح إيجابه فافهم والمجد لله على ما ألهم (قوله فافهم ليس بما يحلف به) هذا صحيح في عزل الوكيل أما الاعتكاف فيحلف به بالاجماع كما علمت أفاده ح (قوله والصحيح الحلق الاعتكاف بالنذر) أي في صحة تعليقه بالشرط وهذا التحصيص مأخوذ من قول النهر وإن كانت الأخرى هي التي عليها الأكثر فهو نضعف الرواية التي مشى عليها أصحاب المتون والشروح وقد علمت الجواب الصواب (قوله لانهما جارئة) فنكونان معاوضة مال بمال ففسدان بالشرط الفاسد ولا يجوز تعلقه بهما بالشرط كما لو قال زارعتك أرضي أو ساقيتك كرى على أن تقرضني ألفا أو أن قدم زيد وتماه في الجرح قال الرمي وبه يعلم فساد ما يقع في بلادنا من المزارعة بشرط مؤنة العامل على رب الأرض سواء كانت من الدراهم أو من الطعام (قوله والاقرار) بأن قال فلان علي كذا أن أقرضني كذا أو أن قدم فلان لأنه ليس مما يحلف به فلا يصح تعلقه بالشرط عيني وفي المبسوط ادعى عليه ما لا فقال إن لم آتك غدا فهو علي لم يلزمه إن لم يأت به غدا لأنه تعليق الاقرار بالخطر وفيه لفتلان علي ألف درهم إن حلف أو علي أن يحلف خلف فلان ويجد المقلّم يؤخذ به لأنه علق الاقرار بشرط فيه خطر والتعليق بالشرط يخرج به من أن يكون اقرارا اهـ بحر وظاهره أن قوله على أن يحلف تعليق لشرط لكن قد يطلق التعليق على التقييد بالشرط وذكر في البحر أن ظاهر الاطلاق دخول الاقرار بالطلاق والعق مثل أن دخلت الدار فأنا مقر بطلاقها أو بعقته فلا يتبع بخلاف تعليق الانشاء ويدل على الفرق بينهما أنه لو أكره على الانشاء به وقع أو على الاقرار به لم يقع هذا وقد حكى الزبلي في كتاب الاقرار خلافا في أن الاقرار المعلق باطل أولا ونقل عن المبسوط ما يشهد لصحته قطاهره نصيحه والحق تضعيفه لتصريحهم هنا بأنه لا يصح تعليقه بالشرط وأنه يطل بالشرط الفاسد اهـ ملخصا واعترضه في النهر بأنه حيث اعتمد على كلامهم هنا كان عليه التزامه في عزل الوكيل والاعتكاف قلت انما لم يلزمه فيما بناء على ما فهمه من مخالفته لكلامهم ولا يلزم اطراده في باقي المسائل ثم في كون الاقرار مما يطل بالشرط فنظر لأنه ليس من المعاوضات المالية ولم أر من صرح ببطلانه به ولا يلزم من ذكره هنا بطلانه لمصلحة مما ذكره ان ما ذكره المصنف من الفروع بعضها مما يطل بالشرط وبعضه مما لا يطل فلا بد من نقل صريح ولا سيما وقد اقتصر الزبالي وغيره على ذكر أنه لا يصح تعليقه بالشرط فليراجع (قوله الا اذا علقه بجي الغد) كقوله على ألف اذا جاء غدا أو رأس الشهر أو أظفر الناس لان هذا ليس بتعليق بل هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الابجعية زبلي من كتاب الاقرار (قوله أو بعوته) مثل له على ألف إن مت فهو عليه مات أو عاش لأنه ليس بتعليق لأن موته كائن لا محالة بل مراده الاشهاد عليه ليشهد وبه بعيد موته اذا حدثت الورثة فهو توكيد لا قرار زبلي (قوله والوقف) لأنه ليس مما يحلف به فلو قال ان قدم ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين بقاء ولده لا تصير وقفا لأن شرطه أن يكون منجز اجزم به في فتح القدر والاعراف حيث قال اذا جاء غدا أو رأس الشهر أو اذا أكلت فلانا أو اذا تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة يكون باطلا لأنه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر وفيه أيضا وقف أرضه على أنه أن أصلها أو على أن لا يزول ملكه عنها أو على أن يبيع أصلها ويتصدق بثمنها كان الوقف باطلا وحكي في البرازية وغيرها أن عدم صحة تعليقه رواية والظاهر ضعفها لحزم المصنف وغيره بها نهر وصوابه أن يقول والظاهر اعتمادها فضعف مقابلتها اللهم الا أن يكون التخصيص للحكاية المفهومة من قوله وحكي تأمل ومقتضى ما نقله عن الاعراف ثانيا أن الوقف يطل بالشرط الفاسد مع أنه ليس بمبادلة مال بمال وأن المقتضى به جواز شرط استبداله ولا يلزم من ذكر المصنف له هنا أنه مما يطل بالشرط الفاسد لما قد مناه غير مرة بل ذكر في العزيمة أن قاضي خان صرح بأنه لا يطل

فانهما ليسا مما يحلف به فلم يجز
تعلقهما بالشرط وهذا في إحدى
الروايتين كما بسطه في النهر والصحيح
الحاق الاعتكاف بالنذر
(والمزارعة والمعاملة) أي
المساواة لانهما جارئة (والاقرار)
الا اذا علقه بجي الغد أو بعوته
فيجوز ويلزمه للعالم عيني (والوقف)

بالشرط الفاسدة ويمكن التوفيق بينهما ما في الاسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع اذ لم يكن
موجبه نقض العقد من أصله فان اشتراط أن تبقى رقة الارض له أو أن لا يزول ملكه عنها أو أن يبيعها بلا
استبدال نقض للتبرع (قوله لانه صلح معنى) قال في البرر فانه تولية صورة وصلح معنى اذ لا يفسد الشرط
الا بتراضيه ما قطع الخصومة بينهما فاعتبار أنه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته واعتبار أنه تولية يصح فلا يصح
بالشك اه والظاهر أنه لا يفسد بالشرط الفاسد لانه ليس بمبادلة مال بمال (قوله عند الثاني) وعند محمد
يجوز كالوكالة والامارة والقضاء بغير (قوله كما في قضاء الخانية) ومثله في بيع الخلاصة (قوله وبقي ابطال
الاجل) بقي أيضا تعليق الكفالة بشرط غيره لانه كما سأتى في بابها ان شاء الله تعالى والاقالة كما مر في بابها
وبأق ماثله والكتابة بشرط في صلب العقد كما يأتي بيانه فريه او العفو عن القود والاعارة ففي جامع الفصولين
قال للقاتل اذا جاء عند فقد عفوتك عن القود لا يصح لمعنى التخليك قال اذا جاء عند فقد أعزتك بطلانها عليك
المنفعة وقيل يجوز كالاجارة وقيل بطل الاجارة ولو قال أعزتك غدا تصح العارية اه وبقي أيضا عزل القاضي
في أحد التولين كما يأتي وسد كذا الشارح أن ما لا تصح اضافته لا يعاقب بالشرط (قوله في البرازية انه يبطل
بالشرط الفاسد) بأن قال كل حال تخيم ولم تزد فالما لا حال صح وصار حاله هكذا عبارة البرازية واعتراضها في البحر
بأنها مظهر لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح وعبارة الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط
الفاسد ولو قال كل حال تخيم الخ فجعلها مسألة أخرى وهو الصواب اه وذكر العلامة المقدسي أن
العبارتين مشككتان وأن الظاهر أن المراد أن الاجل يبطل وأنه اذا علق على شرط فاسد كعدم اداء تخيم في
المثال المذكور يبطل به الاجل فبصر المال حالا اه وحاصله أن لفظ ابطال في عبارتي البرازية والخلاصة زائد
وأنه لا مدخل لذكره في هذا التسم أصلا (قوله وكذا الحجر) هو به انه يفسد بالشرط الفاسد وليس كذلك
كما سأتى نعم لا يصح تعليقه بالشرط قال في جامع الفصولين ولو قال ائتمه اذا جاء عند فقد أذنت لك في التجارة
صح الاذن ولو قال اذا جاء عند فقد حجرت عليك لا يصح والقاضي لو قال لرجل قد حجرت عليك اذ سفت لم يكن
حكما بحجره ولو قال لسفيه قد أذنت لك اذا ضلحت جاز اه (قوله وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد) شروع
في القاعدة الثالثة المقابلة للاولى والاصل فيها ما ذكره في البحر عن الاصوليين في كتب الاصول في بحث الهزل
من قسم العوارض أن ما يصح مع الهزل لا تطله الشروط الفاسدة وما لا يصح مع الهزل تطله الشروط
الفاسدة اه والمراد بقول الشارح ما يصح أى في نفسه وبلغوا الشرط وانما زاده ليكون في البطلان لا يستلزم
الصحة لصدقه على الفساد فافهم (قوله لعدم المعاوضة المالية) أشار الى ما قدمه في الاصل الاول من أن
ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد أى ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وذلك فضل خال عن العوض
فيكون ربا والربا لا يكون في المعاوضات الغير المالية ولا في التبرعات (قوله وزدت ثمانية) هي الابراء عن دم
العمد والصلح عن جنابة غضب وودعة وعارية اذا ضمنها الخ والنسب والحجر على المأذون والغصب وأمان
القرن ط قلت وقد منّا أن كل ما جاز تعليقه لا يفسد بالشرط الفاسد وسأتى أيضا (قوله القرض)
كأن قرضتك هذه المائة بشرط أن تتخذي سنة وفي البرازية وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم والذي
في الخلاصة عن كفالة الاصل والقرض بالشرط حرام اه نهر اى فالمراد بالتعليق الشرط وفي صرف
البرازية أقضه على أن يوفيه بالعراق فسد اه أى فسد الشرط والاخاف ما هنا تأمل (قوله والهبة
والصدقة) كوهبتك هذه المائة أو تصدقت عليك بها على أن تتخذي سنة نهر فتصح ويبطل الشرط لانه
فاسد وفي جامع الفصولين ويصح تعليق الهبة بشرط ملائم كوهبتك على أن تعوضي كذا ولو مخالفا تصح
الهبة لا الشرط اه وفي حاشيته للغير الرمي أقول يؤخذ منه جواب واقعة الفتوى وهب لزوجته بقرعة على انه
ان جاءه اولاد منها تب البقرعة لهم وهو وجه الهبة وبطلان الشرط اه وسد كذا الشارح أن الهبة يصح تعليقها
بالشرط وبأق الكلام عليه (قوله والنكاح) كزوجتك على أن لا يكون لك مهر فصح النكاح ويبطل
الشرط ويجب مهر المثل ومن هذا القبيل ما في الخانية تزوجتك على أنى بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار
لانه ما علق النكاح بالشرط بل بالشرط ونشرط الخيار اه وليس منه ان أجاز أى أوردى لانه تعليق
والنكاح لا يحمله فلا يصح كما في الخانية وكلام النهر هنا غير محذور قد بر وفي الظهيرة لو كان الاب حاضر اقبل

(و) الرابع عشر (التحكيم) كقول
المحكمين اذا أهل الشهر فحكم
بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه
ولا اضافته عند الثاني وعليه
الفتوى كما في قضاء الخانية وبقي
ابطال الاجل في البرازية انه يبطل
بالشرط الفاسد وكذا الحجر
على ما في الاشياء (وما) يصح
(ولا يبطل بالشرط الفاسد) لعدم
المعاوضة المالية سبعة وعشرون
على ما عده المصنف تعالى للعبث
وزدت ثمانية (القرض والهبة
والصدقة والنكاح)

٢ وفي الخانية من الهبة وهبت
مهري منك على أن كل امرأة
تزوجها تجعل امرها يدي
فان لم يقبل طلعت الهبة وان قبل
في المجلس صحت ثم ان فعل الزوج
ذلك فالهبة ماضية والا فذلك
عند البعض بمن أعنت أمة على
أن لا تزوج عقت تزوجت أولا
فالت وهبت مهري ان لم تقبل
فقبل ثم طلقتها فالهبة فاسدة
للتعليق بالشرط وتامه في البحر
عند قوله والابراء عن الدين
ومفاده انه لو لم يطلها تصح الهبة
في صريح التعليق بالشرط تأمل
اه منه

في البيع جائز قال في البيع وهو مشكل والحق على الثانية له قلت ما في التلخيص ذكره في الخاتمة انما
 امانى ابا يوسف وقال انه استحسان (قوله والطلاق) كما قلنا على ان لا تزوج عرى بغير الطلاق اذ
 قال ان لم تزوج عرى فكذلك وباقى سائر قريبا (قوله والطلاق) كما قلنا على ان لا يباين من غير طلاق
 الشرط ووقع الطلاق ووجب المال واما اشتراط الخيارات فاصح عند الامام كما مضى بجر (قوله والعق)
 بان قال اعقبتك على ابي بالخيار بجر وقد منا فقالوا عتق امة على ان لا تزوج عتقت تزوجت أولا (قوله
 والرهن) بان قال رهنتك عدي بشرط ان استخدمه او على ان الرهن ان ضاع ضاع بلائى وان لم اوف متاعك
 لك المالك هذا فالرهن لك بملكك على الشرط وصح الرهن بجر (قوله يجعلك وصيا الخ) هذا المثال احسن
 مما في الصبر جعلك وصيا على ان يكون لك مائة لان الكلام في الشرط الفاسد الذي لا يفسد العقد وما هنا صحيح
 فهو وفيه نظر فانه قال في البرازية فهو وصي والشرط باطل والمائة له وصية اه ومعنى بطلانه كما في الصبر انه
 يطل جعلها شرطا للايصاء وتبقى وصية ان قبلها كانت له والا فلا اه اى فهو شرط فاسد لم يفسد عقد الايصاء
 (قوله ولو وصية) كذا وصيت لك ثلث مائة ان اجاز فلان عيني وفيه نظر لانه مثال فقهية ما بالشرط وليس
 الكلام فيه وفي البرازية وتعد قهرا بالشرط جائزا لانها في الحقيقة اثبات اختلافه عند الموت اه ومعنى صحة
 التعليق ان الشرط ان يوجد كان للموصي له المال والا فلا شيء له بجر ثم قال وفي الخاتمة لو اوصى ثلثة لا تولد
 ان لم تزوج قبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عتقها بزمان طهرها الثلث يحكم الوصية اه مع ان الشرط
 لم يوجد الا ان يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لا عدمه الى الموت بدليل انه قال تزوجت
 بعد انقضاء عتقها بزمان للاحتراز عن تزوجها عقب الانقضاء اه قلت ووجهه انه اذا مضت مدة بعد العدة ولم
 تزوج فيها تحقق الشرط فلا يطل الوصية بتزوجها بعده اذ لو كان الشرط عدم تزوجها ابد الزم ان لا يوجد شرط
 الاستحقاق لا بموجبها ويظهر من هذا انه اذا قال طلقك ان لم تزوجى انه اذا مضى بعد العدة زحان ولم تزوج
 يفتق الشرط لكن فيه ان الطلاق المعلق انما يفتق بعد تحقق الشرط فيلزم ان يكون ابتداء العدة بعده لا قبله
 فالظاهر بطلان هذا الشرط ووقع الطلاق مفعلا وبويده ما مرقريا ومن تحققه في كتاب الطلاق في اول باب
 التعليق (قوله والشركة) فيه انها تفسد باشتراط ما يؤدى الى قطع الاشتراك في الربح كاشتراك عشرة
 لاحدهما وفي البرازية الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض حتى لو شرط التفاضل في الوضعية
 لا تبطل وتطل باشتراط عشرة لاحدهما وفيها الوشرط صاحب الالف العمل على صاحب الف الف والربح
 نصين لم يجز الشرط والربح بينهما اثلاثا اه اما لو لم بشرط العمل على افضلها ما لا يلزم تزوج فاجاب في الصبر
 بان شرط الربح صحيح لان التبرع ليس من قبيل الشرط بدليل ما في بيع الزخيرة اشترى طباقا قرية وقال
 موصولا لا يشترى من غير شرط في الشراء امله الى منزلي لا يفسد لكنه كلام مستبعد تمام البيع (قوله وكذا
 المضاربة) كالوشرط نفقة السفر على المضارب بطل الشرط وجازت برازية وفيها ولو شرط من الربح عشرة
 دراهم فمحدث لانه شرط بل اقطع الشركة دفع اليه الف على ان يدفع ربع المال للمضارب ارضاء برزعهامة
 او دارا للسكنى بطل الشرط وجازت ولو شرط ذلك على المضارب لرب المال قدت لانه جعل نصف الربح عوضا
 عن عمله واجرة الدار اه وفيه علم انها تفسد بعض الشروط كالشركة (قوله كوليك بلدة كذا مؤديا) قوله
 مؤديا شرط فاسد لان التولية لا تقتضى ذلك لانه يعزل بمراض جنون او عزل وقوه ومثله وليك على ان
 لا يعزل ابدا وعلى ان لا تركب كاشمل به في الصبر وقال فهذا الشرط فاسد ولا تطل امره بهذا (قوله واختار
 في التبرع طلاق العدة) حيث قال رادا على ذلك البعض وعندي انه لاسلف له فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث
 صح العزل كان الغاء للتأديس سواء نص على الغاية أولا (قوله صح التقليد والشرط) فان فعل شيئا من ذلك
 العزل ولا يطل قضاءه فبما مضى ولا ينفذ قضاءه الاضاحى في خصومة زيد ويجب على السلطان ان يفصل فقيمه
 انها اعتراضة قضية بجر من البرازية وفيه عنها ايضا لو شرط في التقليد انه متى فسق ينزل العزل اه قلت
 وانما صح الشرط لكونه شرطا محصيا والقاضي وكيل عن السلطان فينقض قضاءه بما قامده به حتى يتقدم بالزمان
 والمكان والنقص ومن ذلك لما اذا جاء عن جماعة دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة كإساق في القضاء ان شاء
 الله تعالى (قوله والكفالة والحوالة) بان قال قلت غرضك على ان ترضى كذا او احلتك على فلان بشرط

والطلاق والطلاق والعق والرهن
 والايصاء يجعلك وصيا على ان
 تزوج بقى (والوصية والشركة
 و) كذا (المضاربة والقضاء
 والاحارة) كوليك بلدة كذا مؤديا
 وبطل الشرط فله عزله بلابيعة وعلى
 بشرط لصحة عزله كد رضى ابيه
 السلطان ان يقول رجعت عن
 التأييد ابقى بعضهم بذلك واختار
 في التبرع طلاق العدة وفي البرازية
 لو شرط عليه ان لا يرثى ولا يشرب
 الخمر ولا يمثل قول أحد ولا يسمع
 خصومة زيد صح التقليد والشرط
 (والكفالة والحوالة)

أن لا ترجع على عند التوى نهر يعنى قطع فيبطل الشرط وفي البرازية لو قال كفلت به على اى متى أو كلما طوبت به فى أجل شهر فاذا طال به فله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من وقت المطالبة الاولى لم يلزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اه وفيه أن كلما تقضى التكرار مقدسى ولعله أنفى التكرار هنا لما يلزم عليه من ابطال موجب الكفالة وحيث أمكن الاعمال فهو أولى من الابطال تأمل وسيدكر الشارح هذه المسألة أوائل الكفالة وبأى توضيحها هناك وفي البرازية أيضا كفل على انه بالخيار عشرة ايام أو أكثر يصح بخلاف البيع لأن ميناها على التوسع اه ففى هذا وفيما قبله صحت الكفالة والشرط لانه شرط تأجيل أو خيار وكلاهما شرط صحيح ولا رد على المصنف لأن كلامه فى الشرط الفاسد وسبأى فى بابها انه لا يصح تعليقه بشرط غير ملام وبأى هنا فى كلام الشارح أيضا (قوله الا اذا شرط الخ) اى شرط المحال على المحال عليه أن يعطيه المال المحال به من ثمن دار التحيل قال فى البرازية بخلاف ما اذا التزم المحال عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل اه وظاهره صحة التأجيل الى الحصاد لانه مجهول بجهالة يسيرة بخلاف هبوب الريح كما يأتى فى بابها (قوله من المحال) صوابه المحال عليه (قوله فليجزر) أشار الى ما فى هذا الجواب فان كونه وعدا لا يجزعه من كونه شرطاً مع أن فرض المسألة انه مذكور فى صلب العقد على انه شرط اذ لو كان بعد العقد لاعلى وجه الاشتراط لم يفسد العقد كما مر عند قوله والشركة وأيضاً لا يظهر به الفرق بين المسألتين ويظهر فى الجواب بأن الحوالة قد تكون مقبدة كالأحوال غريمه بأن الودعة على المودع تقيدت بها حتى لو طرقت الانقضاء على المحال عليه كما سأل ان شاء الله تعالى فى بابها وهذا لما شرط الدفع من ثمن دار التحيل صارت مقبدة ولما لم يكن له قدرة على الوفاء بذلك فسدت الحوالة بمنزلة ما لو هلكت الودعة المحال بها ولهذا لو كان البيع مشروطاً فى الحوالة صحت ويجبر على البيع كما فى آخر حواله البرازية أما لو شرط الدفع من ثمن داره صحت الحوالة لقدرة على بيع داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء لتحقيق الوجوب كما فى الدرر (قوله والوكالة) كوكذلك على أن تبنى مما لك على نهر وفي البرازية الوكالة لا تطل بالشرط الفاسدة اى شرط كان وفيه ان تعليق الوكالة بالشرط جائز وتعلق العزل به باطل وتفرع عليه أنه لو قال كلباء تلك فانت وكلى صح لانه تعليق التوكيل بالعزل ولو قال كلباء وكلك فانت معزول لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط يجوز (قوله والا فالة) حتى لو تشابها على أن يكون الثمن أكثر من الأول أو أقل صحت ولغا الشرط وقيدت فى بابها نهر وذكر المصنف فى بابها انها لا تفسد بالشرط وان لم يصح تعليقه به بصورة التعليق كما ذكره فى البحر هناك عن البرازية ما لو باع ثورا من زيد فقبض اشتريته رخصاً فاقبل زيد ان وجدت شيئاً بالزيادة فبعض منه فوجد فباع بأزيد لا يفسد البيع الشاى لانه تعليق الاقالة لا الوكالة بالشرط (قوله والكتابة) بأن كتبه على ألف بشرط أن لا يخرج من البلد أو على أن لا يعمل فلاناً أو على أن يعمل فى نوع من التجارة فتصح ويبطل الشرط لانه غير داخل فى صلب العقد نهر (قوله فى صلب العقد) صلب الشئ ما يقوم بذلك الشئ وقيام البيع بأحد العوضين فكل فساد يكون فى أحدهما يكون فساداً فى صلب العقد درر (قوله وعليه) اى على كون الفساد فى صلب العقد (قوله يحتمل اطلاقهم) اى اطلاق من قال انها تطل بالشرط بالفساد كالعادمى والاستروثنى فانهما قالوا وتعلق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تطل بالشرط ويحمل قولهما ثانياً الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف تصح ويبطل الشرط على كون الشرط زائداً ليس فى صلب العقد وبه يدفع اعتراض صاحب جامع الفصولين عليه ما هذا حاصل ما فى الدرر وأما ما فى البحر عن البرازية كتابها وصى حامل على أن لا يدخل ولدها فى الكتابة فسدت لانها تطل بالشرط بالفساد اه فالمراد به ما كان فى صلب العقد لأن استثناء جلهما وهو جزء منها شرط فى صلب العقد كالأول باع أمة الا جعلها لانا أحد العوضين فافهم (قوله واذا العبد فى التجارة) كذا أنت لك فى التجارة على أن تتجر الى شهر أو على أن تتجر فى كذا فتكون عاماً فى التجارة والاولا وت ويبطل الشرط يجوز (قوله كهذا الولد منى ان رضيت امرأتى) تابع البحر فى ذلك مع انه فى البحر اعترض على العيني مراراً بأن الكلام فى الشرط الفاسد فى التعليق فالاولى قول التهر بشرط رضى زوجتى وقال فى العزيمة وصور ذلك فى ايضاح الكرماتى بأن ادعى نسب التوهم بشرط أن لا تكون نسبة الآخر منه أو ادعى نسب ولد

الا اذا شرط فى الحوالة الاعطاء من ثمن دار التحيل ففسد لعدم قدرته على الوفاء بالمتزم كما عراه المصنف للبرازية وأجاب فى التهر بأن هذا من المحال وعد وليس الكلام فيه فليجزر (والوكالة والاقالة والكتابة) الا اذا كان الفساد فى صلب العقد أى نفس البذل ككتابه على خمر ففسد به وعليه يحتمل اطلاقهم كما حزره خسرو (واذا العبد فى التجارة ودعوة الولد) كهذا الولد منى ان رضيت امرأتى

بشرط أن لا يرتب منه بنت نسب كل واحد من التوأمين ويرتبط الشرط لانهما من ماء واحد فن ضرورة
شوت نسب أحدهما ثبت الآخر لمعارف بشرط أن لا يرتب شرط فاسد لخالفه الشرع والنسب لا يفسده اه
(قوله والصلى عن دم العمد) بأن صالح ولحق المقتول عمدا القاتل على شيء بشرط أن يقرضه أو يهدى اليه
شباغ الصلح صحيح والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من الاستسقاط فلا يحتمل الشرط بغير (قوله ولم يذكروه
اكتفاء بالصلى) اذ ليس بينهما كثير فرق فإن الولي اذا قال للقاتل عمدا ابرأت ذمتك على أن لا تقسم في هذا البلد
مثلا أو صالح معه عليه صرح الابراء والصلى ولا يعتبر الشرط درر (قوله التي فيها القود) في الصباح القود
القصاص وبه عبر في الدرر فلا فرق في التعبير فافهم (قوله والا) بأن كان الصلح عن القتل الخطأ والجراحة
التي فيها الارش كان من القسم الاول درر اى لان موجب ذلك المال فكان مبادلة لا اسقاطا (قوله وعن
جناية غصب) اى مغضوب وقوله اذا ضمنها اى موجبات الصلح في الصور المذكورة درر ولعل صورة المسألة
لو أتلف ما غصبه أو أتلف ودبعة أو عارية عنده وأراد المالك أن يضمه ذلك فصالحه على شيء ضمن رجل موجب
الصلح بشرط أن يحمله به على آخر أو يكفل به آخر صرح الضمان وبطل الشرط لكن لا يجزى أن الضمان كفالة وقد
موت مسألة الكفالة ولم أر من أوضع ذلك فتأمل (قوله والنسب) تقدم تصويره في مسألة دعوى الولد
(قوله والحجر على المأذون) فلا يطل به ويطل الشرط شربلا لية عن العمادية ومثله في جامع الفصولين
ولا ينافى ما قدمه عن الاشياء لان ذلك في بطلان تعليقه بالشرط كما قدمناه (قوله والغصب) كذا ذكره في
جامع الفصولين وغيره مع ذكرهم مسألة جنابة الغصب المارة وفيه أن الغصب فعل لا يشيد بشرط فان كان
المراد ضمان الغصب بشرط فهو داخل في الكفالة فافهم (قوله وأمان القن) أقول في السير الكبير لمحمد بن
الحسن تعليق الأمان بالشرط جائز دليل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أتى أهل خيبر على أمانهم بكتمانهم
شيئا وأبطل أمان آل أبي الجعد بكتمانهم الحلى اه وبه يعلم أن القن ليس قيذا سوى اى سواء كانت اضافة
الأمان من اضافة المصدر الى فاعله أو الى مفعوله وفي بعض النسخ وأمان النفس (قوله وعقد الذمة) فإن
الامام اذا فتح بلدة أو قرأ أهلها على أملاكهم وشرطوا معه في عقد الذمة أن لا يعطوا الجزية بطريق الامانة كما هو
الشرع فالعقد صحيح والشرط باطل درر (قوله وتعلق الرد بالعيب وبخيار الشرط) هكذا عبر في الكنز وعبر
في النهاية بقوله وتعلق الرد بالعيب بالشرط وتعلق الرد بخيار الشرط بالشرط ومثله في جامع الفصولين وغيره
فعلم أن قوله بالعيب متعلق بالرد لا بتعلق وأن المراد أن الرد بخيار عيب أو بشرط يصح تعليقه بالشرط ولا يجزى
أن الكلام فيما يصح ولا يفسد تصدق بالشرط الفاسد لا فيما يصح تعليقه فكان المناسب حذف لفظة تعليق
كما فعل صاحب الدرر وقد يجب أن المراد بالتعلق التقييد وأن كل ما يصح تعليقه يصح تقييده كما مر به ظهر أنه
ليس المراد ما يتوهم أن تعلق الرد بأحد الخيارين بالشرط يصح تقييده بالشرط اذ لا يظهر تصوير تقييده بالتعلق
ثم انه مثل الاول في الجبر بما اذا قال ان وجدت بالمبيع عيبا رده عليك ان شاء فلان وللثاني بما اذا قال من له
خيار الشرط رددت البيع أو أسقطت خيارى ان شاء فلان فانه يصح ويطل الشرط اه تأمل وفي البحر من
باب خيار الشرط ما نصه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله وابطاله وابطاله قلت قال في النهاية لو قال من له الخيار ان لم
أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان باطلا ولا يخل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أرده اليوم فقد
أبطلت خيارى ولم يرتد اليوم لا يطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال ابطلت غدا أو قال ابطلت خيارى اذا
جاء غدا فجاء غدا ذكر في المنتقى انه يطل خياره قال وليس هذا كالاول لان هذا وقت يجزى لا محالة بخلاف
الاول اه قال في البحر هناك فقد سقوا بين التعليق والاضافة في الحق مع أنهم لم يسقوا بينهما في الطلاق
والعتاق وفي التارخانية لو كان الخيار لامشترى فقال ان لم افسح اليوم فقد رضىت أو ان لم افعل كذا فقد
رضيت لا يصح اه اى بل يبقى خياره (قوله وعزل القاضى) في جامع الفصولين ولو قال الامير لرجل اذا قدم
فلان فأنت قاضى بلدة كذا أو أميرها يجوز لو قال اذا أتاك كتابى هذا فأنت معزول بعزل بوضو ولا قيل لا اه
وذكر في الدرر عن العمادية والاسنوشية أن الثاني به يفتى واعتراض بأن عبارة العمادية والاسنوشية قال
ظهر الدين المرغشاني ونحن لانفى بعضه التعليق وهو فتوى الاوزنجندى اه وظاهر ما في جامع الفصولين
ترجم الاول ولذا منى عليه في الكنز والملتقى وغيرهما (قوله كعزلت ان شاء فلان) كذا مثل في البحر

(والصلح عن دم العمد) وكذا

البراء عنه ولم يذكروه اكتفاء

بالصلح درر (و) عن (الجراحة)

التي فيها القود والا كان من

القسم الاول وعن جنابة غصب

ورديعة وعارية اذا ضمنها رجل

وشرط فيها حواله أو كفالة درر

والنسب والحجر على المأذون نهر

والغصب وأمان القن اشباه

(وعقد الذمة وتعلق الرد بالعيب

و) تعليقه (بخيار الشرط وعزل

القاضى) كعزلت ان شاء فلان

واعترض بأن هذا تعليق وليس الكلام فيه قلت والجواب أنه في الجواب اعترض على الصبي - ضاراً بما جمل هذا وقد
يجاب بأنه إذا لم يطل بالتعلق لا يطل بالشرط بالأولى كعزلتك على أن أولئك في بلدة كذا (قوله لما ذكرنا) أي
في قوله لعدم المعاوضة المالية (قوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط) هذه القاعدة الرابعة وقد معناها بما أدخل تحت
الثالثة لما في جامع الأصول أن ما جاز تعليقه بالشرط لا يطل بالشرط كطلاق وعق وحواله وكفالة ويطل
الشرط اهـ (قوله وهو مختص بالاسقاطات المحضة التي يخلف بها) لو حذف قوله التي يخلف بها لدخل الأذن
في التجارة وتسلم الشفعة لكونها اسقاطاً ولكن لا يخلف بها ما أفاده في الجبر ويدخل فيه أيضاً الإبراء عن
الكفالة فإنه يصح تعليقه بسلامة كإمتر في الإبراء عن الدين (قوله والتوليات) فيصح تعليقه بالسلامة فقط وكذا في
اطلاقات وتقرضات كما في الأصل الثاني (قوله وتسليم الشفعة) أي لأنه اسقاط محض كما عرفت فيصح تعليقه
هذه أو شفعة الهداية عند قوله وإذا صالح من شفيعته على عوض بطلت ورد العوض لأن حق الشفعة لا يتعلق
اسقاطه بالجواز من الشروط فبالفساد أولى واعترضه في العناية بما قال محمد في الجامع الصغير لو قال سلمت
الشفعة في هذه الدار ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشتراها غيره فهذا البس تسليم لأنه علقه بشرط وصح لأن
تسليم الشفعة اسقاط محض كاطلاق فيصح تعليقه بالشرط اهـ قال الطوري في تكملة البحر وقد يفرق بجمل
ما في الهداية على التي تدل على الاعراض والرشي بالمجاورة مطلقاً والناسي على خلافه في فرق بين شرط وشرط
اهـ (تنبيه) لا يخفى أن هذا كله في التسليم بعد وجوبها وبقي ما لو قال الشفيع قبل البيع أن اشتريت فقد سلمتها
هل يصح أم لا بحث فيه الظاهر الرمي بقوله لاشبهة في أنه تعليق الاسقاط قبل الوجوب بوجوده ومقتضى
قولهم التعليق بالشرط المحض يجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض وقولهم المعلق بالشرط كالخبر عند وجوده
وقولهم من لا يملك التخيير لا يملك التعليق إذا علقه بالملك أو سببه صحة التعليق المذكور لأنه اسقاط وقد علقه
بسبب الملك فكانه نجزه عند وجوده لكن أورد في الظهيرية اشكالاً على كون تسليم الشفعة اسقاطاً محضاً وهو
ما ذكره السرخسي في باب الصلح عن الجنائيات من أن القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا يحتمل
الاضافة إلى الوقت وإن كان اسقاطاً محضاً ولهذا لا يرتد برؤس عليه القصاص ولو أكره على اسقاط الشفعة
لا يطل حقه قال وبه نيز أن تسليم الشفعة ليس باسقاط محض والاصل مع الإكراه كسائر الاسقاطات اهـ
قال الرمي - وعليه لا يصح التعليق قبل الشراء كالتخيير قبله والمسألة تقع كثيراً والذي يظهر عدم صحة التعليق
اهـ (قوله وحزر المصنف دخول الاسلام في القسم الأول) أي ما لا يصح تعليقه بالشرط وذلك حيث ذكر
أولاً أن الاسلام لا ينفيه بعد الايمان بالشهادتين من التبري كما عرفت تفصيلاً في الكتب المبسوطة وبوخذ عدم
صحة تعليقه بالشرط من قولهم بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وتحققه أن الاسلام تصديق بالجنان واقرار
باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء غالباً يكون شيئاً
لا يريد كونه فلا يقصد تحصيل ما علق عليه وقد ذكر الزبلي وغيره أن الاسلام عمل بخلاف الكفر فإنه ترك ونظيره
الاقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافراً ولا الصائم مفطراً ولا الكافر مسلماً بمجرد الذنبة لأنه فعل وبصر مقبلاً
وصاعماً وكافر بمجرد الذنبة لأنه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله والظاهر أنه مختار في فعله فيكون قاصداً للكفر
فيكفر بخلاف الاسلام اهـ (قوله ودخول الكفر هنا) أي فيما يصح تعليقه وفيه أن كلام المصنف كما سمعته
أقواليس فيه تعترض لدخول الكفر في هذا القسم بل فيه ما ينافيه وهو أنه يصير كافراً بمجرد الذنبة لأنه ترك أي ترك
العمل والتصدق فينتقي في الحال قبل وجود المعلق عليه ولو صح تعليقه لما وجد في الحال فافهم (قوله
ويصح تعليق هبة) في البرازية من البيوع تعليق الهبة بان باطل وبعلى أن ملائماً كنهته على أن يعقوضه يجوز وان
مخالف باطل الشرط وصحت الهبة اهـ يجوز وهذا بخلاف لما ذكره الشارح لأن كلامه في صحة التعليق بأداة الشرط
لا في التقيد بالشرط لأن هذا تقدم في المتن حيث ذكر الهبة فيما لا يطل بالشرط بالفساد فافهم لكن في الجبر
أيضاً عن المناسبات عن الناصح - لو قال ان اشتريت جارية فقد ملكتها منك يصح ومعناه إذا قبضه بناء على ذلك
اهـ أي إذا قبض الموهوب له الموهوب بناء على التملك يصح مع أنه معلق بان وهو خلاف ما في البرازية من
اطلاق بطلانه ولعله قول آخر يجعل التعليق باللائم صحيحاً كتقيد تأسل (قوله وخواله وكفالة)
في البرازية من البيوع وتعليق الكفالة إن متها رفا كعدم المطلوب يصح وإن شرطاً محضاً كان دخل المذار وهبت

فينعزل ويطل الشرط لما ذكرنا
أنها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا
تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي
ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص
بالاسقاطات المحضة التي يخلف بها
كطلاق وعقاق وبالالتزامات التي
يخلف بها الحج وصلاته والتوليات
كقضاء وامارة عيني وزبلي زاد
في الثبر الاذن في التجارة وتسليم
الشفعة والاسلام وحزر المصنف
دخول الاسلام في القسم الأول
لأنه من الاقرار ودخول الكفر هنا
لأنه ترك ولو صح تعليق هبة وخواله
وكفالة

الربح لا والكفالة الى هبوب الريح جائرة والشروط باطل ونص النسبي أن الشرط ان لم تعارف تصح الكفالة
ويستلزم الشرط والحالة كهي اه بحر (قوله وبراء عنها) كان وانبت به غدا أنت بري كما قدمنا في
مسألة الإبراء عن الدين (قوله بلام) قبل الاربعة (تمة) بقي مما يصح تعليقه دعوة الولد كان كانت جاريتي
حاملا فتي وكذا الوصية والابصاء والوكالة والعزل عن القضاء فهذه نص في الجرع على أثناء شرحها وبنها
على ذلك والإبراء عن الدين اذا علق بكائن او بمعارف كالمز و ذكر في جامع الفصولين مما يصح تعليقه اذن القن
وكذا النكاح بشرط علم العمال وكذا تعليق الامهال اى تأجيل الدين غير القرض ان علق بكائن ولو قال بعته
بكذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعته منك ان شئت فقال قبلت ثم البيع وقدمنا تفصيلا
مسألة البيع بما اذوقته بثلاثة ايام وذكر خلافا في صحة تعليق القبول (قوله وما تصح اضافته الخ) شروع
فيما يضاف وما لا يضاف بعد الفراغ من الكلام على التعليق ولم أر من ذكر ذلك ضابطا وسأني بانه ثم الفرق
بين التعليق والاضافة هو ان التعليق يمنع المعلق عن السببية للحكم فان نحو أنت طالق سبب للطلاق في الحال
فاذا قال أنت طالق ان دخلت الدار منع انعقاده سببا للعمال وجعله متأخرا الى وجود الشرط فعند وجوده
يعتقد سببا مفضيا الى حكمه وهو الطلاق وأما الايجاب المضاف مثل أنت طالق غدا فانه يعتقد سببا للعمال
لاتقاء التعليق المانع من انعقاد السببية لكن يتأخر حكمه الى الوقت المضاف اليه فالاضافة لا تتخرجه عن
السببية بل تؤثر حكمه بخلاف التعليق فاذا قال ان جاء غدا فله على أن أتصدق بكذا لا يجوز له التصديق قبل
الغدا لانه تعجيل قبل السبب ولو قال لله على أن أتصدق بكذا غدا لانه تعجيل قبله لانه بعد السبب لان الاضافة
دخلت على الحكم لا السبب فهو تعجيل للمؤجل وتترتب عليه ما لو حلف لا يطلق امر أنه فأضاف الطلاق الى الغد
حاش وان علمته لم يبحث هذا حاصل ما ذكره في كتب الأصول وللمحقق ابن الهمام في التحرير أبحاث في الفرق
بينهما ما ذكرها ابن نجيم في شرح المناسق فصل الادلة الفاسدة وقال والفرق بينهما من أشكل المسائل (قوله
الاجارة) في جامع الفصولين ولو قال أخرجك غدا فانه اختلاف واختيار أنها تجوز ثم في الاجارة المنساقه اذا باع
او وهب قبل الوقت يبقى يجوز ما صنع وتبطل الاجارة فلورده عليه يعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل الوقت
عادت الاجارة ولو عاد له بملك مستقبلا لا تعود الاجارة وفي فتاوى ظهير الدين لو قال أخرجك غدا رأس كل شهر
بكذا يجوز في قولهم (قوله وضجها) في العزيمة عن الخائنة أن الفتوى عليه وفي الشرع ليلية المعقدة اختيار
عدم الصحة وهو المذكور في الكافي واختيار ظهير الدين اه فقه اختلاف التصحيح (قوله والمزارعة
والمعامله) فانها اجارة حتى ان من يجهزهما لا يجزهما الا بقرينتها وبراى فيها ما شرطها درر (قوله
والمضاربة والوكالة) فانها من باب الاطلاقات والاستقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد
والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل استقطه فيكون اسقاطا قبل
التعليق درر اى واذا قبل التعليق قبل الاضافة بالاولى لان التعليق يمنع السببية بخلاف الاضافة كما علمت
وبه اندفع اعتراض المصنف في المنع بأن الكلام في الاضافة لا في التعليق لكن لم أر من صححه التعليق في
المضاربة ولعله أراد بالتعليق التقييد بالشرط فانهم يطلقون عليه لفظ التعليق تأمل (قوله والكفالة) لانها من
باب الالتزامات فتجوز اضافتها الى الزمان وتعلقها بالشرط الملائم درر (قوله والابصاء) اى جعل الشخص
وصيا والوصية بالمال فانها لا يفيدان الابعاد الموت فيجوز تعليقهما و اضافتهما درر (قوله والقضاء
والامارة) فانها اولوية وتفويض محض بخلاف اضافتهما درر (قوله والطلاق والعناق) فانها من باب
الاطلاقات والاستقاطات وهو ظاهر درر (قوله والوقف) فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز درر
والكلام فيه كالمز في المضاربة والوكالة (قوله وبني العارية والاذن في القيادة) قال في جامع الفصولين
الذي جمع فيه الفصول العمادية والنصول الاستروثنية تبطل اضافة الاعارة بان قال اذ جاء غدا فقد أعرتك
لانها غدا لك المنفعة وقبل تجوز لو قال أعرتك غدا تصح وقال قبله ولو قال لقته اذ جاء غدا فقد أعرتك في التجارة
صح الاذن ولو قال اذ جاء غدا فقد جرت عليك لا يصح اه وأنت خبر بان الكلام في الاضافة ولفظ اذ جاء
غدا تعامى وبسي اضافة باعتبار ذكر الوقت فيه لاحقة ولا فرق في مسألة الاعارة بين ذكر اذ اعدمه فعند الاذن
في التجارة هنا تبعاً للفتنة في غير ظاهر تأمل وفي جامع الفصولين اذا قال أبطلت خبري غدا بطل خياره وقد تمنا

مطلب
ما تصح اضافته وما لا تصح

وابراء عنها بلام (وما تصح اضافته
الى الزمان) (المستقبل الاجارة
وسحبها والمزارعة والمعامله
والمضاربة والوكالة والكفالة
والابصاء والوصية والقضاء
والامارة والطلاق والعناق
والوقف) فهي أربعة عشر وبقي
العارية والاذن في التجارة فيصحبان
مضافين أيضا عمادية

(وما لنضع) اضافته (الى)

المعتقل عشرة (البيع واجازته

وفسخه والقسمة والشركة والهبة

والزكاح والرجعة والتعلع عن

مال والابراء عن الدين) لانها

تليكم كات للعال فلا تصاف

لاستقبال كالاتعلق بالشرط لما

فيه من القمار وبقي الوكالة على

قول الثاني المقتضى به

(باب الصرف)

عنونه بالباب لا بالكاتب لانه من

انواع البيع (هو) لغة الزيادة

وشرعا (بيع الثمن بالثمن) أى

ما خلق للثمنية ومنه المصوغ جنسا

بجنس أو بغير جنس) كذهب فضة

(ويشترط) عدم التأجيل والخييار

و(التأجيل) أى التساوى وزنا

(والتفاضل) بالبراجم لا بالتخيلة

(قبل الافتراق)

٢ قوله وصيرف ~~هكذا~~ بخطفه

والذى رأيت في نسخة من المصباح

وصيرف بجذف الواو وقوله

وصرفته بالتثنية واسم الفاعل

الخ هكذا بخطه أيضا وفيه سقط

والاصل وصرفته بالتثنية مبالغة

واسم الفاعل الخ وقوله في عبارة

القاموس أو الحيل الذى في عبارة

أو الحيلة فليراجع اه صححه

فما يصح تعليقه أن اسقاط التصاص لا يحتمل الاضافة الى الوقت (قوله لانها تملكك الخ) كذا في الدرر وقال
الزبلي آخر كتاب الاجارة لانها تملك وقد أمكن تخصيصها للعال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان
الاجارة وما شاكلها لا يمكن تملكه للعال وكذا الوصية وأما الامارة والقضاء ففى باب الولاية والكفالة من باب
الالتزام اه قلت ويظهر من هذا وما ذكرناه أننا فعن الدرر أن الاضافة تصح فيما لا يمكن تملكه للعال وفيما
كان من الاطلاقات والاسقاطات والالتزامات والولايات ولا تصح في كل ما يمكن تملكه للعال تأمل (قوله
لما فيه من القمار) هو المراهنة كفى القاموس وفيه المراهنة والرهان المخاطرة وحاصله انه تملك على سبيل
المخاطرة ولما كانت هذه تملكيات للعال لم يصح تعليقه بها بالخطر لوجود معنى القمار (قوله وبقي الوصية)
الظاهر أنه سبق قلم وصوابه التحكيم فانه الذى فيه خلاف أبى يوسف قال في البرازية وتعلق كونه حكما بالخطر
أو الاضافة الى مستقبل صحيح عند محمد خلافا للشافى والفتوى على الثاني اه وهكذا أفدته الشارح قبل
ما لا يخل بالشرط الفاسد وكيف يصح عدل الوكالة هنا وقد ذكرها المصنف تبعا للكنز الوفاية فيها تصح اضافته
وكذا في جامع الفصولين وغيره وكذا تقدم أنها بما لا يفسد بالشرط وبه صرح فى ~~الكنز~~ وغيره بل قمنا
جواز تعلقه بالشرط فكيف لا تصح اضافتها من بقى فصح الاجارة على احد التصحيين كما قد مناه أنفا والله
سبحانه أعلم

(باب الصرف)

لم يكن عقدا على الثمن والتمن بالجملة تبع لها هو المقصود من البيع آخره عنه (قوله عنونه بالباب) قال في
الدرر عنونه الا كثر من الكتاب وهو لا يناسب لكون الصرف من أنواع البيع كالربا والسلم فالاحسن ما اختير
هنا (قوله هو لغة الزيادة) هذا احد معانيه في المصباح صرفته عن وجهه صرفا من باب ضرب وصرفت
الاجرة والصبي خلت سيده وصرفت المال أنفقته وصرفت الذهب بالدرهم بعبه واسم الفاعل من هذا
صيرفى وصيروف وصرف للمبالغة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم فى الجوده على الدرهم وصرفت
الكلام زبته وصرفته بالتثنية واسم الفاعل مصرف والصرف التوبة فى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل
الله منه صرفا ولا عدلا والعدل القدية اه زاد فى القاموس فى معنى الحديث المذكور قوله أو هو النافلة
والعدل القرية أو بالعكس أو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكساب والعدل القدية أو الحيل اه وقد
علمت أنه يطلق لغة على بيع الثمن بالثمن لكنه فى الشرع اخص تأمل (قوله أى ما خلق للثمنية) ذكر نحوه فى البحر
ثم قال وانما فسرناه به ليدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالتدقيق فان المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة
لم يبق غناصير بها ولهذا يعين فى العقد ومع ذلك يبيع صرف اه (قوله ويشترط عدم التأجيل والخييار) أى
وعدم الخيار أى خيار الشرط بخلاف خيار رؤية أو عيب كما يأتى ولا يقال هذا مكرز مع قوله الا فى يفسد
بخيار الشرط والاجل لان ذلك التفريع على هذا كما هو العادة من ذكر الشرط ثم التفريع عليها فهم ثم ذكر فى
النهر أنه لا حاجة الى جعلهما شرطين على حدة كما جرى عليه فى البحر تبعا للنهاية وغيرها لان شرط التقاض بغير
عن ذلك لان خيار الشرط يتبع ثبوت الملك أو تمامه على القولين وذلك يحل بتمام القبض وهو ما يحصل به
التعين اه ولا يخفى ما فيه (قوله أى التساوى وزنا) قبله لانه لا اعتبار به عددا مجرد عن الذخيرة والشرط
التساوى فى العلم لا بحسب نفس الامر فقط فلو لم يعلى التساوى وكان فى نفس الامر لم يجز اذا أظهر التساوى
فى المجلس كما وضعه فى الفتح ونذكر قريبا حكم الزيادة والخط (قوله بالبراجم) جمع برجة بالضم وهى مفاسل
الاصابع عن جامع اللغة (قوله لا بالتخيلة) أشار الى أن التقيد بالبراجم للاحتراز عن التخيلة واشترط
القبض بالفعل لا لخصوص البراجم حتى لو وضعه فى كفه أو فى جيبه صار قابضا (قوله قبل الافتراق) أى
افتراق المتعاقدين بأبدانهم أو بالتقيد بالعاقدين بيم المالكين والتأيين وتقيد الفرقه بالابدان بقيد عموم
اعتبار المجلس ومن ثم قالوا انه لا يخل بما يبدل على الاعراض ولوسا فرخنا ولم يفرق فاصح وقد اعتبروا المجلس
فى مسألة هى ما لو قال الاب اشهدوا أنى اشتريت هذا الدينار من ابى الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل أن يزن
العشرة فهو باطل كذا عني محمد لانه لا يمكن اعتبار الافتراق بالابدان نهر وفى البحر لو ادى أحدهما صاحب

من وبراء جسد أرو ومن بعد لم يجز لانهما مفترقان بأبد انهما وتفرع على اشتراط القبض انه لا يجوز الا براء
عن بدل الصرف ولا هبته والتصدق به فلو فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والالم يصح
ولم ينتقض وغامه في البحر (تنبيه) قبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لاحتها قبضه في مجلس العقد
بخلاف اقالة السلم وقد مناه الفرق في بابه وفي البحر ولو جوب دين بعقد متأخر عن عقد الصرف لا يصير قصاصا يبدل
الصرف وان تراضيا ولو قبض بدل الصرف ثم انتقض القبض فيه لمعنى أو جوب انتقاضه يطل الصرف
ولو استحق احد بدينه بعد الافتراق فان أجاز المستحق والبدل قائم وضمن الناقد وهو هالك جازا الصرف
وان استردده وهو قائم أو ضمن القابض قيمته وهو هالك بطل الصرف (قوله على الصحيح) وقيل شرط
لانقضاده صحيحا وعلى الاول قول الهداية ان تفرقا قبل القبض بطل فلو لا أنه منعقد لما بطل بالافتراق كما
في المعراج وغمره الخلاف فيما اذا ظفر الفساد فيما هو صرف يفسد فيما ليس صرفا عند أي خنفة ولا يفسد
على القول الاصح فتح (قوله وان اختلفا جودة وصياغة) قيد اسقاط الصفة بالاعان لانه لا يباع اناه
نحاس بمثله وأحدهما أثقل من الآخر جازع أن اللباس وغيره مما يوزن من الاموال الربوية أيضا لان صفة
الوزن في النقدين منصوص عليها فلا تعتبر بالصنعة ولا يخرج عن كونه موزونا بتعارف جملة عدد بالوتعريف
ذلك بخلاف غيرهما فان الوزن فيه بالعرف فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديه اذا صغ وصنع كذا
في الفتح حتى لو تعارفوا ببيع هذه الاواني بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعها بجنسها الامتساوا كذا في الذخيرة نهر
(قوله لما مر في الربا) أي من أن جسد مال الربا ورديه سواء وتقدم استثناء حقوق العباد ومز الكلام
فيه فراجع ومنه ما في البحر عن الذخيرة غصب قلب فقة ثم استهلكه فغلبه قيمته مصوغا من خلاف جنسه
فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز خلافا لفرقة لانه صرف حكما للضمان الواجب بالغصب لا مقصودا فلا يشترط له
القبض اه وانما زعم الضمان من خلاف جنسه لئلا يلزم الربا لان قيمته مصوغا زيدا من وزنه (قوله شرط
التقاض) أي قبل الافتراق كما قيده في بعض النسخ وفي البحر عن الذخيرة لو اشترى المودع الوديعة الدرهم
بدنانير واقرقا قبل أن يجدد المودع قبضا في الوديعة بطل الصرف بخلاف المقصود لان قبض الغصب ينوب
عن قبض الشراء بخلاف الوديعة اه (قوله لحرمة النسا) بالفتح أي التأخير فانه يحرم ما حدى على
الربا أي القدر والجنس كما مر في بابه (قوله فلو باع النقدين) تبرع على قوله والاشراط التقاض فانه يفهم
منه انه لا يشترط التماثل وقيد بالنقدين لانه لو باع فضة بفلس فانه يشترط قبض احد البدين قبل الافتراق
لا قبضهما كما في البحر عن الذخيرة ونقل في النهر عن فتاوى قارى الهداية انه لا يصح تأجيل أحدهما ثم أجاز
عنه وقد مناه ذلك في باب الربا وقد مناهنا لانه احد قولين فراجع عند قول المصنف باع فلسا بمثلها أو درهم
الخر (قوله احدهما بالآخر) احتراز اعمال الوبايع الجنس بالجنس جزا فاحت لم يصح ما لم يعلم التساوي قبل
الافتراق كما قد مناه (قوله جزا) أي بدون معرفة قدر وقوله أو بفضل أي بتحقيق زيادة أحدهما على الآخر
وسكت عن التساوي لعدم بصحته بالاولى (قوله والعوضان لا يعينان) أي في الصرف مادام صحيحا
أما بعد فساد فالحصص التعين كما في الاشياء وقد مناهنا في أواخر البيع الفساد ما تعين فيه التقود وما لا تعين
(قوله حتى لو استقرضا الخ) صورته قال أحدهما للآخر بعتك درهما بدرهم وقبل الآخر لم يكن عندهما
شيء ثم استقرض كل منهما درهما من ثالث وتقابضا قبل الافتراق صح وصكذ الوفا بعتك هذا الدرهم بهذا
الدرهم وأمسك كل منهما درهما قبل التسليم ودفع كل منهما درهما آخر قبل الافتراق ومثله كما في الدرهم ما
استحق كل من العوضين فأعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه (قوله وأذا مثلهما) ضمير مثلهما
عائد على ما وثناه باعتبار المعنى (قوله ويفسد الصرف) أي فسادا من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد
كما في المحط شربلاية (قوله لا خلا لهما بالقبض) لان خيار الشرط يتنجس به استحقال القبض ما بقي الخيار
لان استحقاله مبنى على الملك والخيار يمنعه والاجل يمنع القبض الواجب درر (قوله ويصح مع اسقاطهما
في المجلس) هكذا في الفتح وغيره والظاهر أن المراد اسقاطهما بتقدير البدين في المجلس لا بقولهما اسقطنا الخيار
والاجل اذ بدون نقد لا يكتفى وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول ثم رأيت في القهستاني قال فلو تفرقا من غير
تقاض أو من أجل أو شرط خيار فسد البيع ولو تقاضا في الصور قبل التفرق انقلب صحيحا اه ونحوه

وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح

(ان اتحدا جنسا وان) وصلية

(اختلفا جودة وصياغة) لما مر

في الربا (والا) بأن لم يجانسا

(شرط التقاض) لحرمة النسا

(فلو باع) النقدين (أحدهما

بالآخر جزا) أو بفضل وتقابضا

فيه أي المجلس (صح) والعوضان

(لا يعينان) حتى لو استقرضا

فأذا قبل افتراقهما أو أمسا

ما أشار اليه في العقد وأذا مثلهما

جاز (ويفسد) الصرف (بختيار

الشرط والاجل) لا خلا لهما

بالقبض (ويصح مع اسقاطهما

في المجلس)

في التنازخانية فافهم (قوله لزوال المانع) أي قبل تفرزه درر (قوله في مصوغ لا نقد) فيه أن النقد يدخله خيار العيب كإذكره المصنف في قوله عقبه ظهر بعض الثمن زوفا الخ وقال في الجبر وأما أخبار العيب فثبت فيه وأما أخبار الزويفية فثبت في العين دون الدين الخ وفي الفتح وليس في الدراهم والدنانير خيار رؤية لأن العقد لا يفسخ بردها لأنه انما وقع على مثلها بخلاف التبر والحق والاولى من الذهب والفضة لأنه ينقص العتد برده لمعينه فيه الخ فكان الصواب أن يقول في مصوغ لا خيار رؤية في نقد (قوله الشرط الفاسد الخ) في الجبر لو تصرفا فجنسا بجنس متساويا وتقايا وتفرقا ثم زاد أحدهما الآخر شيئا أو حط عنه وقبلة الآخر فسد البيع عنده وعند أبي يوسف بطلا وصح الصرف وعند محمد بطل الزيادة وجاز الحط بمنزلة الهبة المستقبلية وهذا فرع اختلافهم في أن الشرط الفاسد المتأخر عن العقد إذا ألحق به هل يلحق لكن محمد فرق بين الزيادة والحط ولو زاد أو حط في صرف بخلاف الجنس جازاجعا بشرط قبض الزيادة قبل الاقتراق اه وانظر ما حترناه في أول باب الربا (قوله ينتقض فيه فقط) أي ينفسخ الصرف في المردود ويبقى في غيره لارتفاع القبض فيه فقط درر وفي كافي الحاكم اشترى عشرة دراهم دينار وتقايا ثم وجد فيها درهما مستوقا أو رصا فان كانا لم يفرقا استبدله وان كانا قد تفرقا رده عليه وكان شريك في الدين بخصته وهذا بمنزلة ما لو نقدته تسعة دراهم ثم فرقه اه ومقتضاه أنه بعد التفرق لا يتأق الاستبدال فافهم (قوله لا يصرف في بدل الصرف قبل قبضه) أي هبة أو صدقة أو بيع حتى لو وهبه البذل أو تصدق أو أبرأ منه فان قبل بطل الصرف والا لا فان البراءة ونحوها سبب الفسخ فلا يفرده أحد هبة بعد صحة العقد فتح وقيد بالتصرف لأن الاستبدال به صحيح كما مر (قوله فسد بيع الثوب) لأنه لو جاز سقط حق القبض المستحق لله تعالى فلا يسقط باسقاط المتعاقدين فتح وعند زفر يصح البيع لأن الثمن في بيعه معين كونه بدل الصرف لأن النقد لا يعين وقواه في الفتح ونازع في الجبر بما اعترضه في النهر وأجاب عما في الفتح بجواب آخر فراجع وأطلق فساد البيع فشمهل مالو كان الشراء من صاحبه أو من أجنبي كما في الكافي (قوله والصرف بجماله) أي في قبض بدله بمن عاقده معه فتح وهذا بخلاف مالو أبرأه أو وهبه وقبله فان الصرف بطل كما علمت (قوله باع أمة الخ) حاصل هذه المسائل أن الجمع بين النقود وغيرها في البيع لا يخرج النقد عن كونها صرافا بما يبقا بلها من الثمن نهر (قوله قيمته ألف) كون قيمة الجارية مع الطوق متساوين ليس بشرط بل إذا بيع فتقدم غير من جنسه لا بد أن يزيد الثمن على النقد المضموم اليه فلو قال مع طوق زنت ألف بأنف ومائة لكان أولى نهر (قوله انما بين قيمته الخ) أشار الى ما اعترض به الزبلي من أن في عبارة المصنف نسا محلا لأنه ذكر القيمة في كل منهما ولا تعتبر القيمة في الطوق وانما يعتبر القدر عند المقابلة بالجنس وكذا الاحاجة الى بيان قيمة الجارية لأن قدر الطوق مقابل به والباقي بالجارية ثلث قيمتها أو أكثر فلا فائدة في بيان قيمتها الا اذا قدر أن الثمن بخلاف جنس الطوق فحينئذ يقدّر بيان قيمتها لأن الثمن ينقسم علماعلى قدر قيمتها اه وبه ظهر أن تقييد الشارح أو لا الطوق بكونه فضة لا يناسب ما ذكره من الانقسام الا أن يحمل الالف في قوله قيمته ألف على أنه من الذهب أي ألف مثقال لكن قوله أو أنه غير جنس الطوق يناقض ذلك وقد تبع فيه العيني وصوابه اذا كان غير جنس الطوق فيوافق ما أجاب به الزبلي لأن الانقسام المذكور انما يكون عند اختلاف الجنس وبعد هذا أرد عليه كما قال ط أنه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة بل يشترط التقابض كما سبذكره في الاصل الا في وفي المخ ولوبيع المصوغ من الذهب أو المراكز منه بالدراهم فلا يحتاج الى معرفة قدره وهل هو أقل أو أكثر بل بشرط القبض في المجلس فلو بيع بالذهب يحتاج الخ قلت وقد يجاب بأن بيان القيمة فائدة وان اختلف الجنس وذلك عند استحقاق الطوق أو الجارية تأمل (قوله ألف نقد وألف نسئة) قيد بتأجيل البعض لأنه لو أجل الكل نقد البذل في البيع في الكل عنده وقال في الطوق فقط وتعامه في الجبر وذكر في الدرر أنه لو نقد ألفا في تأجيل الكل فهو حصة الطوق واعترضه في الشربلية بأنه فاسد من الاصل على قول الامام فلا يحكم ببعثه بتقد ألف بعده وأجب بأنه اذا نقد حصة الصرف قبل الاقتراق يعود الى الجواز لزوال المفسد قبل تفرزه كما مر في اشتراط الاجل (قوله ويختار بلا ضرر) الاولى استقاطه كما فعل في الكنز وقد تبع المصنف في ذكره الوفاة والمردود واعترضهم في العزيمة وغيره او انما فلا معنى لكونه شرطاً في هذه المسألة لأن البيع صح في الكل وأوجب بأنه يفهم

لزوال المانع وصح خيار رؤية وعيب في مصوغ لا نقد (فرع) الشرط الفاسد يلحق بأصل العقد عنده خلافا لهما نهر (ظهر بعض الثمن زوفا فرده ينتقض فيه فقط لا يصرف في بدل الصرف قبل قبضه) لوجوبه حق الله تعالى (ولو باع دينار بدرهم واشترى بها قبل قبضها (ثوبا) مثلا فسد بيع الثوب) والصرف بجماله (باع أمة تعدل ألف درهم مع طوق فضة في عنتها (قيمة ألف) انما بين قيمتها ليقيد انقسام الثمن على الثمن أو أنه غير جنس الطوق والا فالعبرة لوزن الطوق لانه قيمته قدره مقابل به والباقي بالجارية (بألفين) متعلق ببيع (وقد من الثمن ألفا أو باعها بألفين ألف نقد وألف نسئة أو باع سيفا حليته بخمسون ويخلص بلا ضرر)

ملاذا يتخلص بضرر بالاولى ثم ذكره عند قوله الاتي فان افترقا في محله (قوله ونقد خسين) أي والمخسرون
 الباقية ديناً ونسيئة ط (قوله تحز بالبوراز) اذا ظاهر قصد هما الوجه المصحح لان العقد لا يقيد بتمام
 مقصودهما الا بالصحف فكان هذا الاعتبار علماً بالظاهر والظاهر يجب العمل به الا اذا صرح بخلافه كما يأتي
 وقوله خذه من ثمنها لا يخالفه لان الثمن استعمل في الواحد أيضاً كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
 وقوله تعالى يا معاشر الحق والانس ألم يأتكم رسل منكم والرسول من الانس وقوله تعالى نسيحتم ما
 وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سافر عفا ذنوباً فمما وعماه في القبح قال في البحر وتظهر في الفقه اذا احتضنا
 حصة أو ولدتما ولد اطلق باحداهما للاستحالة بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به الا مكان (قوله لانه اسم
 للعلية أيضا الخ) عبارة الزبلي - لانهم ما شئ واحد اه وبه يظهر انه في مسألة الجارية المطوقة لو قال خذ هذا
 من ثمن الجارية يفسد البيع وبه صرح في النهر (قوله ولوزا خاصة فسد البيع) أي بان قال هذا المجل
 حصة السيف خاصة وعبارة الميسوط اتفق البيع في الحلية وظاهره انه يصح في السيف دون الحلية وعليه
 فكان المناسب أن يقول فسد الصرف لكن هذا محمول على ما اذا كانت الحلية تتميز بلا ضرر لا مكان
 التسليم وبهذا الحل وفق الزبلي - بين ما في الميسوط وبين ما في المحيط من انه لو قال هذا من ثمن النصل خاصة
 فان لم يكن التمييز الا بضرر يكون المنقود عن الصرف ويصحان جميعاً لانه قصد صحة البيع ولا صحة له الا بضرر
 المنقود الى الصرف فكمنا بجوارزه نصحه المبيع وان أمكن تمييزها بلا ضرر بطل الصرف اه ولا يخفى
 حسن هذا التوفيق لانه اذا صح البيع والصرف مع ذكر النصل يجعل المنقود ثمناً للعلية التي لا يمكن تمييزها
 الا بضرر يلزم أن يصح مع ذكر السيف بالاولى اذ لا شك أن لفظ النصل أخص من لفظ السيف لأن
 السيف يطلق على النصل والحلية وبه اندفع ما في البحر نعم في كلام الزبلي - نظرم من وجه آخر ينه فيها
 علقناه على البحر (تنبيه) بقي ما لو قال نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف فالتقوس من ثمن الحلية كما
 في الزبلي - والظاهر حمله على ما اذا لم يمكن تمييزه بلا ضرر فلو أمكن فسد الصرف في نصف الحلية بدل عليه
 ما في كاف الحاكم ولوباغ قلب فضة ثمانية عشرة وثوباً بعشرين درهماً نقد عشرة وقال نصفهما من ثمن الثوب
 ونصفهما من ثمن الثوب ثم نفق فاقصد قبض الثوب والنوب اتفق البيع في نصف القلب وأما في السيف اذا سمي
 فقال نصفها من ثمن الحلية ونصفها من ثمن نصل السيف ثم نفق قال يفسد البيع اه تأمل وانظر ما علقناه على
 البحر (قوله وصح في السيف) لعدم اشتراط قبض غنه في المجلس نهر (قوله كطوق الجارية) الاولى
 كالجارية المطوقة لانه اذا احتلص السيف عن حليته بلا ضرر بقدر على تسليمه فيصير كبيع الجارية مع طوقها
 (قوله بطل أصلاً) أي بطل بيع الحلية والسيف لتعذر تسليم السيف بلا ضرر كبيع جذع من سق نهر
 (تنبيه) قال في كاف الحاكم واذا اشترى لحماً مملوفاً بفضة بدرهم أقل مما فيه أو أكثر فهو جائز لان الثوبه
 لا يخلص الا ترى انه اذا اشترى الدار المملوءة بالذهب بمن مؤجل يجوز ذلك وان كان ما في سقوطها من الثوبه
 بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والتقوية الطلي ونقل الخير الرمل - نحوه عن المحيط ثم قال وأقول يجب
 تقيد المسألة بما اذا لم تكن الفضة أو الذهب المملوءة أمناً اذا كثر بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض
 على التاريج حيثما اعتباره ولم أره لا يصح بنا لكن رأيت في الشافعية وقواعدنا شاهد به فتأمل اه (قوله
 والاصل الخ) أشار به الى قاعدة قوله فباعه جائه أي بمن زائد على قدر الحلية التي من جنس الثمن ليكون قدر
 الحلية ثمنها والرائد ثمن السيف اولاً لم تحقق الزيادة بطل البيع أمالو كان الثمن من خلاف جنسها جاز البيع
 كيفما كان لجواز التفاضل كما في البحر ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وان قل يقع عن ثمن الحلية
 وغير المؤدى يكون عن النصل تحز بالبوراز (قوله كفضض ومزركش) الاول ما رجع بفضة أو ألس فضة
 كسرج من خشب أو ألس فضة والثاني في العرف هو المطرز بحد ووط فضة أو ذهب وبه عبر في البحر وأما حلية
 السيف فتعمل ما اذا كانت الفضة غير ذلك كفضة السيف تأمل وخرج المملوءة على أنف (تنبيه) لم يذكر حكم
 العلف في الثوب وفي الخيرة واذا باع ثوباً منسوجاً بالذهب المخلص لا بد لجوارزه من الاعتبار وهو أن يكون
 الذهب المنفصل أكثر من كان ينبغي أن يكون زبده لان الذهب الذي يسج خرج عن كونه وزبناً ولذا لا يساع وزناً
 لكنه وزناً بالنص فلا يخرج عنه كونه مالاً رباً ثم قال وفي المتن ان في اعتبار الذهب في السقف وروايتين

مطلب
 يستعمل الثمن في الواحد

قباعه (عمارة ونقد خسين فباعت)

فبو (عن الفضة سواء سكت

أو قال خذه من ثمنها) تحز

للبوراز وكذا لو قال هذا المجل

حصة السيف لانه اسم للعلية أيضا

لدخولها في بيعه ثعباً ولوزا خاصة

فسد البيع لازالته الاحتمال

(فان افترقا من غير قبض بطل في

الحلية فقط) وصح في السيف (ان

يخلص بلا ضرر) كطوق الجارية

(وان لم يخلص) الا بضرر (بطل

أصلاً) والاصل انه متى بيع قديم

غيره كفضض ومزركش بقدمه

جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله

أو أقل أو جعل بطل

مطلب
 في بيع المملوء

مطلب
 في بيع المفضض والمزركش وحكم
 علم الثوب

فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أي حنفية وأبي يوسف أنه يعتبر اه وفي التتارخانية عن الغياصة ولوباغ دانا
 في سقوطها ذهب بذهب في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعا بخلاف علم الثوب والاريسم
 في الذهب فانه لا يعتبر لانه تبع محض اه وظاهر التعليل أن ذهب السوف عين فائمه لا بمجرد دغوبه ويدل عليه
 ما قدمناه أناعن الكافي من أن الموه لا يعتبر لكونه لا يخلص وفي الهندية عن المحيط والدار فها صافنا ذهب
 أوفضة بيعها بجنهه كالسيف المحلى اه وحاصل هذا كله اعتبار المنسوج قولا واحدا واختلاف الرواية
 في ذهب السقف والعلم وأن المعتقد عدم اعتباره في المنسوج وقد علم هذا أن الذهب ان كان عيناً فائمه في المبيع
 كسائر الذهب ونحوها في السقف مثلاً يعتبر كطوق الامة وحلية السيف ومثله المنسوج بالذهب فانه قائم
 بعينه غير تابع بل هو مقصود بالبيع كالحلية والطوق وبه صار الثوب نوباً ولذا يسمى ثوب ذهب بخلاف الموه
 لانه بمجرد لون لا عين فائمه وبخلاف العلم في الثوب فانه تبع محض فان الثوب لا يسمى به ثوب ذهب ولا يرد
 ما قدمه الشارح من أن الحلية تبع للسيف أيضاً فان تبعته لله من حيث دخولها في سمساه عر فاسواء كانت فيه
 أو في قرابه لكنها أصل من حيث قيامها بذاتها وقصد ها بالشراء كطوق الجارية ولا كذلك علم الثوب لأن الشرع
 أهدر اعتباراً حتى حل استعمله لكن ينبغي انه لو زاد على أربعة أصابع أن يعتبرها أيضاً هذا ما ظهر لي
 في تحريره الحل فتأمل (قوله شرط التقاض فقط) أي ولا يشترط تحقق زيادة الثمن كما قدمناه (قوله
 صح فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه نهر (قوله لانه صرف) هذا كله العله لانه لا يشترط
 بطلان البيع فيما لم يقبض لانه صرف أو هو علة لقوله صح فيما قبض وما بعده والمراد أنه صرف كله
 كافي الهدياة قال في الكفاية فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد بخلاف مسألتى الجارية مع الطوق
 والسيف مع الحلية فان كل واحدة منهما صرف وبيع فاذا تبدل الصرف صح في الكل (قوله لتعبيه
 من قبله) أي لتعيب الاناء بعيب الشركة من جهة المشتري بصنعه بسبب عدم تقدمه كل الثمن قبل الافتراق
 (قوله فيخير) أي في أخذ الباقي (قوله واذا استحق بعضه) أي وقد كان تقدم كل الثمن (قوله لتعبيه
 بغير صنعه) لأن عيب الاشتراك كان موجوداً عند البائع مقارناً للعقد (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل
 المذكور (قوله لا بأقاراه) أي لو ادعى المشتري بعض الاناء فأقره به المشتري لا يضر لأن الشركة ثبتت
 بصنعه ولا يثنى أن النكول عن البين ان كان من البائع فهو كالبينة وان كان من المشتري فهو في حكم الاقرار
 منه ولذا لا يرجع البين على بائعه اذا نكل كالأقر كما مر في بابه (قوله اختلفوا الخ) فانه قيل ان العقد ينفسخ
 بقضاء الثاني للمشتري بالاستحقاق وهو رواية الخصاص وقيل لا ما لم يرجع المشتري على بائعه وقيل ما لم يأخذ
 المشتري العين وقيل ما لم يقبض على البائع بالثمن وفي الهدياة انه ظاهر الرواية وقد منتهى بر الكلام على ذلك
 والتوفيق بينه وبين ما نقله عن الفتح فراجع في أول باب الاستحقاق وأشار الشارح الى أن ما مشى عليه المصنف
 أحسن مما في الجرع عن السراج حيث قال فان أجاز المشتري قبل أن يصح له بالاستحقاق فإن مفهومه
 انه ليس له الاجازة بعد الحكم بالاستحقاق لانفساخ العقد بالحكم وهذه رواية الخصاص كما علمت وهي خلاف
 ظاهر الرواية (قوله وكان الثمن له) أي للمشتري لأن البائع كان فضولاً في بيع ما استحقه المشتري وتوقف
 على الاجازة قبل الفسخ فاذا أجاز نفذ العقد وكان الثمن له (قوله اذا لم يفرق) أي البائع والمشتري وهذا
 متعلق بقوله جاز العقد (قوله بعد الاجازة) كذا في الجرع عن السراج مع أن الذي في الجوهره وهي
 للعداوى صاحب السراج قبل الاجازة ويؤيده قوله في السراج والجوهره حتى لو افرق العاقدان قبل الاجازة
 المشتري بطل العقد وان فارقه المشتري قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس صح العقد اه والحاصل
 أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فصر هذا الفضولي بعد الاجازة كأنه كان وكلاً بالبيع قبلها فان حصل
 التباين بينهما وبين المشتري قبل الافتراق نفذ العقد بالاجازة اللاحقة وان افرق قبل التباين لا ينفذ العقد بها
 لانه لو كان وكلاً لا حقة قبل العقد يفسد بالافتراق بلا قبض فكيف اذا صار وكلاً بالاجازة اللاحقة
 ثم اذا حصل التباين قبل الافتراق والاجازة ثم أجاز نفذ العقد وان افرق بعد أمّا إذا أجاز قبل الافتراق
 والتباين فلا بد من التباين بعد ما قبل الافتراق لنفسه العقد بالافتراق بدون تقاض وان أجاز قبله وعلى هذا
 يحمل كلام المصنف (قوله ولوباغ قطعة نفرة) بضم النون وهي كافي المغرب والقاموس القطعة المذابة

ولو بغير جنسه شرط التقاض
 فقط (ومن باع اناء فضة بقضة
 أو ذهب ونقد بعض ثمنه) في
 المجلس (ثم افرق اصح فيما قبض
 واشتر كافي الاناء) لانه صرف (ولا
 خيار للمشتري) لتعبيه من قبله
 بعدم تقدمه (بخلاف فلا واحد
 العبد من قبل القبض) في غير العلم
 صنعه (واذا استحق بعضه) أي
 الاناء (أخذ المشتري ما قبضه
 أو رد) لتعبيه بغير صنعه قلت
 ومفاده تخصيص استحقاقه بالبينة
 لا بأقاراه فليحزر (فان أجاز
 المشتري قبل فسخ الحاكم العقد جاز
 العقد) اختلفوا متى ينفسخ
 البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر
 الرواية انه لا ينفسخ ما لم يفسخ وهو
 الاصح فتح (وكان الثمن له يأخذه
 البائع من المشتري ويسلمه له اذا لم
 يفرق بعد الاجازة وبصر العاقد
 وصح لا لتعير فتعلق أحكام
 العقد به دون الجزئ حتى يطل
 العقد بفساخ العاقد دون المشتري
 جوهره (ولوباغ قطعة نفرة
 فاستحق بعضها)

(أخذ) المشتري (ما بقي بقسطه

بلا خيار) لأن التبعض لا يضرهما

(و) هذا (لو) كان الاستقاضي

(بعد قبضها وان قبل قبضها له

الخيار) لتفرق الصفقة وكذا

الدينار والدرهم جوهره (وصح

بيع درهمين ودينار بدرهم

ودينارين) بصرف الجنس بخلاف

جنسه (و) مثله بيع كزبر وكز

شعير بكري بز وكز شعير

(و) كذا (بيع احدى عشر درهما

بعشرة دراهم ودينار و) صح

بيع درهم صحيح ودرهمين غله

يفتح وتشديد ما ردت بيت المال وبقبله

التجار (بدرهمين صحيحين ودرهم

غله) للمساواة وزنا وعدم اعتبار

الجودة (و) صح (بيع من عليه

عشرة دراهم) دين (من هي له) أي

من دأته فصيح يعه منه (دينارا

بها) اتفقا وتقع المقاصة بنفس

العقد اذا ربا في دين سقط (أو)

يبعه (بعشرة مطلقة) عن التشديد

بدين عليه (ان دفع) البايع

(الدينار) للمشتري (وتقاصا

العشرة) الفتن (بالعشرة) الدين

أبضا استحسانا

من الذهب أو الفضة وقبل الأذابة تسمى تبرأ في الصباح ويقال قرة فضة على الاضافة للبيان كما في المغرب
(قوله لأن التبعض لا يضرهما) فلم يلزم عيب الشربة لكان أن يقطع حصته مثلا نهر (قوله
لتفرق الصفقة) أي قبل تمامها بخلاف ما بعد القبض لتتمامها بجر ويقال فيما إذا أجاز المشتري قبل فسخ
الحكم العقد ما قبل في مسألة الإلغاء السابقة أو فاده الشربة لاني (قوله وكذا الدينار والدرهم) أي نظير
القرعة لأن الشربة في ذلك لا تعتد عينا كذا في الكرخي منع عن الجوهره أي لو استحق بعضه لا يخلو لانه ليس
عينا قال ط لكان صرفة واستيفاء كل حقه من بدله (قوله بصرف الجنس بخلاف جنسه) أي فصحا
للعقد كالوابع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره فانه ينصرف الى نصيبه فصحا للعقد وفي الظهيري عن الميسوط
باع عشرة وثوب بعشرة وثوب واقرقا قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولو صرف الجنس الى خلاف جنسه
لم يطل ولكن قبل في العقود للتخصيص في الاثناء ولا يحتال للبقاء على الصحة اه بجر أي لأن الفساد هنا
عرض بالاتفاق قبل القبض (قوله وكذا يبيع احدى عشر درهما الخ) فتكون العشرة بالعشرة والدرهم
بالدينار وأدفع هذه المسألة وان علمت ما قبلها للبيان أن صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه بين
أن يوجد الجنس في كل من الدينين أو أحدهما أو فاده في النهر عن العناية (قوله يفتح وتشديد) أي شخ
الغبن المحجة وتشديد اللام (قوله ما ردت بيت المال) أي لا ربا فتأهل لكونها قطعاً عزى عن الهابة وفيه
توفيق بين تفسيرهما إذ كرا الشارح وتفسيرها بالدرهم المقطعة (تبيينه) في الهداية ولو تابعا فاضافة بضعة
أو ذهبا ذهب ومع أقلهما شئ آخر يخلق قيمته باقي الفضة جازا لبيع من غير كراهة وان لم تبلغ فاع الكراهة وان لم
يكن له قيمة لا يجوز البيع لتعلق الربا إذا الزيادة لا يقابلها عوض فتكون ربا اه وصرح في الايضاح
بأن الكراهة قول محدود وأما أبو حنيفة فقال لا بأس وفي المحط انما كرهه محمد خوفا من أن يبالغه الناس
ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لانهما باسرا الحيلة لاسقاط الربا كبيع العينة فانه مكروه اه بجر وأورد
انه لو كان مكروها لم يكره في مسألة الدرهمين والدينار بدرهم ودينارين ولم يذكره وأجيب عنه بجواب
اعترضه في الفتح ثم قال وغاية الامر أنه لم ينص هناك على الكراهة فيه ثم ذكر أصلا كليا يفده ويأتي أن يكون
قول أبي حنيفة أيضا على الكراهة كما هو ظاهر اطلاق المصنف بالأدرك خلاف اه وبأن الكلام على بيع
العينة آخر الباب وفي الكفالة ان شاء الله تعالى والنظر ما قد ساء قبل الربا (قوله من هي له) متعلق ببيع
(قوله فصيح يعه منه) هذا وان علم لكن كرهه ليسين أن قوله دينار مفعول بيع وكان الاوضح والاخصر
للمصنف أن يقول وصح بيع دينار بعشرة عليه أو مطلقة من هي له (قوله وتقع المقاصة بنفس العقد) أي
بلا توقف عن اردادته بما لا يخلف المسألة الآتية ووجه الجواز أنه جعل منه دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها
بالقبض وذلك جازا لاجتماع الدينين للاحتراز عن الربا أي ربا النسيئة ولا ربا في دين سقط انما الربا
في دين يقع الخطر في عاقبه ولذا التواصا فادراهم دينارين يربح في دفع الخطر (قوله ان دفع البايع

مطلب

في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع

شئ آخر لاسقاط الربا

مطلب

مسائل في المقاصة

من جنسين أو متغاوتين في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما حلالا والآخر محررا وجلا أو أحدهما غلة والآخر صحيا
 كافي الذخيرة وإذا اختلف الجنس وتفاضل كالأول كان له عليه مائة درهم وللمدبون مائة دينار عليه فإذا اتفقا
 تصيرا الدرهم قصاصا عما منه من قيمة الدنانير وفي لصاحب الهدايا على صاحب الدرهم ما بقي منها ظهيرة ودين
 النفقة للزوجة لا يقع قصاصا بدين الزوج عليها إلا بالتراضي بخلاف سائر الديون لأن دين النفقة أدنى فروق
 الكرايسى اه مخلصا قال وتقدم شئ من مسائل المقاصة في باب أم الولد (قوله حكما) تميز بحول عن المبتدا
 أى حكم ما غلب فضته وذهب حكم الفضة والذهب الخالصين وذلك لأن النقود لا تخضع لقليل غش للانطباع
 وقد يكون خلقيا كافي الردى فيعتبر القليل بالردى فيكون كالمستك ط (قوله الاستقراض بها) الاوضح
 استقراضه ط وبه عبر في الملتقى (قوله كما مر في باب) لم أره صرح بذلك في باب القرض (قوله في حكم
 عروض) الاولى بتعريف الكثر بقوله ليس في حكم الدرهم والدنانير وذلك لأنه يجب فيها الاعتبار والتفاضل
 وتعين بالتعيين ان راجت (قوله اعتبارا للغالب) أى في صورتين (قوله ان كان الخالص اكثر من
 الغشوش) أى اكثر من الخالص الذى خالطه الغش والواضح أن يقول أكره ما في الغشوش قال في الفتح
 ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في كل درهم غالبه الغش بل اذا كانت الفضة المغلوطة بحيث لا تنفصل من النحاس اذا
 أريد ذلك أما اذا كانت بحيث لا تنفصل لثقلها بل تحرق لاعتبارها أصلا بل تكون كالموهة لا تعبر ولا تراعى فيها
 شرائط الصرف وانما هو كاللون وقد كان في أوائل سبعة مائة في فضة دمشق قريب من ذلك قال المصنف أى
 صاحب الهداية ومشايخنا يعنى مشايخ ما وراء النهر من بخارى وسمرقند بقوا ويجوز ذلك أى بيعها بجنسها
 متفاضلا في العداوى والظارفة مع أن الغش فيها اكثر من الفضة لأنها أعز الاموال في ديارنا فلو أبيع المتفاضل
 فيها لا يفتق باب الربا الصريح فان الناس حينئذ يعادون في الاموال النفيسة فيستدرون ذلك في النقود
 الخالصة فتع حسما للمادة الفساد اه وفي البرازية والصواب انه لا يبق الجواز في الظارفة لأنها أعز الاموال
 وعليه صاحب الهداية والفضل (قوله كما مر) أى في مسألة بيع الزيتون بالزيت بحر وهذه مرت في باب
 الربا ويحتمل كون التشبيه راجعا الى ما في المتن من اشتراط كون الخالص اكثر من ادمع ما مر مسألة حلية السيف
 كما أفاده في الهداية (قوله وزنا وعددا) أى على حسب حالها في الزواج قال في الهداية ثم ان كانت تزوج
 بالوزن فالتبايع والاستقراض فيها بالوزن وان كانت تزوج بالعدو فالتبايع كان تزوج بها في كل واحد
 منها لان المعتبر هو المعتاد فيها الذي لا يمكن نص اه وبأقربا (قوله بصرف الجنس خلافا) أى بأن يصرف
 فضة كل واحد منهما الى غش الآخر (قوله في صورتين) أى صورة بيعه بالخالص وصورة بيعه بجنسه
 (قوله لنضر التميز) قال في البحر بشرط التفاضل قبل الافتراق لأنه لا يصرف في البعض لوجود الفضة
 أو الذهب من الجانبين وبشرط في الغش أيضا لأنه لا يتميز إلا بضر اه فاعلة المذكورة لاشتراط قبض الغش
 فاشتراط قبضه لأنه لا يمكن فصله عن الخالص الذى فيه المشروط قبضه لأنه لا يقال ان النحاس الذى
 هو الغش موزون أيضا فقد وجد فيه القدر فيشتري قبضه لأنه أيضا لا نقول وزن الدرهم غبر وزن النحاس
 ونحوه فلم يجمعهما قدر والازم أن لا يجوز بيع القطن ونحوه بمما يوزن الا اذا كان غنمه من الدرهم مقبوضا في
 المجلس لأن القدر يحترم النساء مع انه يجوز السلم فيه كما مر في باب ولا يخفى أن الغش لو كان فضة في ذهب فالشرط
 قبض الكل لأنه لا نه صرف في الكل (قوله وان كان الخالص مثله الخ) محتمل قوله ان كان الخالص أكثر
 وحاصله أن الصور أربعة اما أن يكون الخالص أكثر أو مثله أو أقل أو لا يدري فيصع في الاولى فقط دون الثلاثة
 الباقية كما مر في بيع السيف مع حليته (قوله أى مثل الغشوش) أى الذى اختلط بالغش (قوله فلا يصح
 البيع) أى لا في الفضة ولا في النحاس أيضا اذا كان لا تنفصل الفضة الا بضر فتح (قوله للربا
 في الاولين) بزيادة الغش في الاول وزيادة مع بعض الذهب أو الفضة في الثاني ط (قوله ولا حتماله في الثالث)
 وللشبهة في الربا حكم الحتمية ط (قوله لا يعين بالتعين) فلو قال اشترت بهذه الدرهم فله أن يسكها
 ويدفع غيرها مثلها (قوله لتعينه حينئذ) أى حين اذ كان راجعا لأنه لا اصطلاح صارنا انما دام ذلك
 الاصطلاح موجودا لا تطل الحتمية لقيام التفتنى بحر فلو هلك قبل القبض لا يطل العقد فتح (قوله
 تعينه به) أى بالتعيين لأن هذه الدرهم في الاصل سلعة وانما صارت انما بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بها

(وما غلب فضته وذهب فضة
 وذهب) حكما (فلا يصح
 بيع الخالص به ولا يصح بعضه
 ببعض الامتساويا وزنا و) كذا
 (لا يصح الاستقراض بها الا وزنا)
 كما مر في باب (والغالب) عليه
 (الغش منها في حكم عروض)
 اعتبروا للغالب (فصح بيعه
 بالخالص ان كان الخالص أكثر)
 من الغشوش ليكون قدره مثله
 والرايد بالغش كما مر (وبجنسه
 متفاضلا) وزنا وعدد بصرف
 الجنس خلافا (بشرط التفاضل)
 بل الافتراق (في المجلس) في
 صورتين لنضر التميز (وان كان
 الخالص مثله) أى مثل الغشوش
 (أو أقل منه أو لا يدري فلا) يصح
 البيع للربا في الاولين ولا حتماله
 في الثالث (وهو) أى الغالب
 الغش (لا يعين بالتعين ان راج)
 لتعينه حينئذ (والا) يرج
 (تعينه به) كسلعة وان قبله البعض
 فكز يوف

رجعت الى أمها بجر فيسطل العقد بهلا كما قبل التسليم هذا اذا كانا إعلان بجهالها وبعلم كل منهما
 أن الآخر يعلم فان كانا لا يعلنان أو لا يعلم أحدهما أو يعلنان ولا يعلم كل أن الآخر يعلم فان البيع يتعلق بالدرهم
 الرابحة في ذلك البلد لا بالمشار إليه من هذه الدراهم التي لا تزوج فتح (قوله ان علم البائع بجهاله) لانه رضى
 بذلك وأدرك نفسه في البعض الذين يقبلونها فتح (قوله والا) أى وان كان لا يعلم بجهال هذه الدراهم
 أو باعها على ظن انها جياذ تعلق حقه بالجياذ لعدم الرضى بها بجر (قوله بما يزوج منه) أى من الذى
 غلب شته (قوله عملا بالعرف الخ) الاولى ذكره بعد قوله فيكل منهما لان المراد أن اعتبار الوزن أو العدد
 أو كل منهما متى على ما هو المتعارف فيما من ذلك (قوله فيه) أى فالبيع والاستقراض بالوزن (قوله
 وزهيه) الاولى عطفه بأو (قوله فلم يجز الا بالوزن) بنزلة الدراهم الردية لان النضه فيه موجودة حقيقة
 ولم تصر مغلوية فيجب الاعتبار بالوزن شرعا بجر (قوله الا اذا أشار اليهما) أى الى المتساوى وغالب
 الفضة أى في المبيعة فيكون بالانقدردا ومنه ولا يسطل البيع بهلا كما قبل القبض وبطيه مثلها لكونها
 ثمنان تعين بجر وأفاذ أنه في الاستقراض لا يجوز الا بالوزن وان أشار اليها (قوله كافي الخالصة) أى كما
 لو أشار الى الدراهم الخالصة من الغش وبعبارة النهر كالأشياء الى الجياذ اه أى فانه يجوز البيع بما أشار اليه
 منها بالوزن أيضا (قوله فيصيح بالاعتبار الماز) أى اذا بيعت بجنسهما بصرف الجنس الى خلاف جنسه أى
 بأن يصرف ما في كل منهما من الغش الى ما في الآخر من الفضة كما مر في الغالب غشه وظاهره جواز التفاضل
 هنا أيضا لكن قال الزيلعي وفي الخاتمة ان كان نصفها صفرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل فظاهره انه أراد به
 فيما اذيعت بجنسها وهو مخالف لما ذكرناه ووجهه أن فضتها لم تصر مغلوية جعلت كأنها فضة في حق
 الصرف احتياطا اه وأقر في البحر والنهر والمنع وظاهره اعتماد ما في الخاتمة تأمل وقال الزيلعي ولو باعها
 بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة أكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة لاحدهما على الآخر فيجب
 اعتبارهما فصاعدا كالوجع بين فضة وقطعة فغلبت فباعها بمثلها أو بفضة فقط اه وقوله لا غلبة لاحدهما أى
 لواحد من الغش والفضة التي فيه المساوية له (قوله وهو نافق) أى رائج من باب تعب (قوله فكسد)
 من باب قبل أى لم يتفق لفظه الرغبات فيه مصباح (قوله ذلك) أفاده أن افراد الصغير في كسدها باعتبار
 المذكور وقفه أن العطف بأو والاولى فيه الافراد ط (قوله قبل التسليم للبائع) قد به لانه لو قبضها
 ولو فصوليا فيه فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء له نهر وسنبه عليه الشارح وفي النهر أيضا وان كان نقد
 بعض الثمن دون بعض فسدت الباقي (قوله بطل البيع) أى ثبت للمشتري فسحه كما يبيع ما فيه ووجه
 بطلانه عند الامام كافي الهداية أن الثمن هلك بالكساد لان الثمن بالاصطلاح ولم يبق في يده يباع بلائغ فيسطل
 فاذا بطل يجب رد المبيع ان كان قائما وقتته ان كان هالكا كما في البيع الفاسد اه (قوله فانه كالكساد)
 كذا في البحر تبع للزيلعي وفي المصنفات لو انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع
 هو المختار وفي الذخيرة الانقطاع كالكساد والاول أصح اه روى عن المصنف (قوله وكذا حكم
 الدراهم) كذا في البحر ولم أره لغره وقال محشيه الرمي أى الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاقصا المصنف
 على غالب الغش والفلس ولغلبة الفساد قهيا دون الجيدة تأمل اه ملخصا قلت لكن علم أن بطلان البيع
 في كساد غالب الغش والفلس معلل عند الامام بطلان الثمنه في يده يباع بلائغ ولا شك أن الجياذ لا يسطل ثمنها
 بالكساد لان ثمنها بأصل الخلقة كاصترحوها لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجياذ فظاهر
 أن مراد البحر بالدراهم غالبه الغش لكنه مكرر بما في لفظ تأمل ثم رأيت في الفتح قال ولا يخيى حقيقته أن الثمن
 هلك بالكساد لان مالته الفلس والدراهم الغالبة الغش بالاصطلاح لا بالخلقة بخلاف التقدين فان مالتهما
 بالخلقة لا بالاصطلاح اه ثم يمكن أن يجاب بأن هذا في النقد الخالص والمغشوشة التي غلبت فضتها تخالفه
 لكن قدمر أنها كخالصة لان الفضة قلما تنطبع الا بقليل غش والحاصل أن ما ذكره في البحر وتبعه الشارح
 يحتاج الى نقل صريح أو يحتمل على ما قلنا أو لا تأمل وانظر ما قدمناه أول السور عند قوله وبقي حال وموجب
 (قوله وصحما بقتة المبيع) صحابه بقتة الثمن سائحاتى أو بقتة مالها ط قال في الفتح وقال أبو يوسف
 ومحمد والشافعي وأحمد لا يسطل ثم اختلفوا فقال أبو يوسف عليه قهيا يوم البيع قال في الذخيرة وعليه القسوى

فتعلق العقد بجنسه زينا علم
 البائع بجهاله والا فيجنسه جيدا
 (و) صخ (المبيعة والاستقراض
 بما يزوج منه) عملا بالعرف
 فيما نص فيه فان راج (وزنا) فيه
 (أو وعدا) فيه (أو بهما) فيكل
 منهما (والمساوى) غشه
 وفضته وزهيه (كغالب الفضة)
 والذهب (في تابع واستقراض)
 فلم يجز الا بالوزن الا اذا أشار اليهما
 كافي الخالصة (و) أما (في الصرف)
 فـ (كغالب غش) فيصيح بالاعتبار
 الماز (اشترى شيابه) بغالب الغش
 وهو نافق (أو بفلس نافقة)
 فكسد ذلك (قبل التسليم) للبائع
 (بطل البيع) كالمو انقطعت عن
 أيدي الناس فانه كالكساد وكذا
 حكم الدراهم لو كسدت أو
 انقطعت بطل وصحما بقتة المبيع
 وبه يقتضى وفقا بالناس بجر وحقائق

(وحد الكساد أن تترك المعاملة)

بها في بيع البلاد فلوراجت
في بعضها لم يطل بل بتغير البائع
لنعيها (و) حد الانقطاع عدم

وجرد في السوق وان وجد في

أبدى الصارفة) و (في البيوت)

نكذ أذكره العتيق وابن الملك

بالعطف خلافا لما في نسخ المصنف

وقد عزاه للهداية ولم أره فيها

والله أعلم وفي البرازية لوراجت

قبل فسخ البائع البيع عاجزا

لعدم انفساخ العقد بلا فسخ

وعليه فقول المصنف بطل البيع

أي ثبت للبائع ولاية فسخه

والله الموفق (و) قيد بالكساد

لأنه (لوقضت قيمتها قبل القبض

فالبائع على حاله) اجماعا ولا بتغير

البائع (و) عكسه (لو غلغ قيمتها

وازدادت فكذلك البيع على حاله

ولا بتغير المشتري وبطال بقيد

ذلك العبار الذي كان) وقع (وقت

البيع) فسخ وقيد بقوله قبل

التسليم لأنه (لرباع دلال) وكذا

فضولي (متاع الغير بغير إذنه

جذراهم معلومة واستوفاهما

فكسدت قبل دفعها إلى رب

المناع لا يفسد البيع) لأن حق

القبض له عتيق وغيره (وصح

البيع بالفلوس النافقة وأن لم تعين)

كالدرهم (وبالكسادة لاحق

يعينها) كسلع (ويجب) على

المستقرض (رد) مثل (أفلس

القرض إذا كسدت)

٢ قوله فزاد قوله أو فضولي هكذا

بخطه والاولى أن يقول فزاد قوله

وكذا فضولي لأنه لا موجود

في نسخ الشارح وليناسب مصدر

القول اه متعجه

لأنه مضمون البائع كقوله في المغصوب إذا هلك عليه قيمته يوم الغصب لأنه يوم تحقق السبب وقال محمد عليه قهقهه
آخر ما تعامل الناس به أو هو يوم الانقطاع لأنه أو ان الانتقال إلى القيمة وفي المحط والقيمة والحقائق به بقي
رفقا بالناس اه ونحوه في البحر وبه تعلم ما في عبارة الشارح (قوله بل بتغير البائع لتعيها) قال في البحر
وان كانت تروج في بعض البلاد لا يطل لكنه تعيب إذا لم ترج في بلدهم فيتخير البائع أن شاء أو أخذ وان شاء أخذ
قيمه اه ومضاده أن التخيير خاص بما إذا كان الكساد في بلد العقد (قوله خلافا لما في نسخ المصنف)
حيث قال في البيوت بدون عطف (قوله لوراجت) أي بعد الكساد (قوله عادجا) الأولى
أن يقول بقي على الصحة بدليل التعليق أفاده ط (قوله أي ثبت للبائع ولاية فسخه) هذا نفسير المحذوف
وهو مؤول وذلك المحذوف خبر المبتدأ وهو قول ثم إن ما ذكره مأخوذ من البحر استدلالا بعبارة البرازية
والظاهر أن ما فيها معنى على قول البعض في الفسخ لو اشترى ما ثم فسد بدفعه فكسدت قبل القبض بطل البيع
استحسانا لأن كسادها كهلها كهلها المعقود عليه قبل القبض بطل العقد وقال بعض مشايخنا بما يطل
العقد إذا اختار المشتري إبطاله فخلا أن كسادها كعب فيها والمعقود عليه إذا حدث به عيب قبل القبض
ثبت للمشتري فيه الخيار والاول أظهر اه ومثله في غاية البيان (قوله لو نقصت قيمتها) أي قيمة عالية
الغش ويعلم منه أنه لا يطل في غالبية الفضة بالاولى أفاده ط عن أبي السعود (قوله وعكسه) لأحاجة إليه
(قوله وبطال بقيد ذلك العبار) أي يدفع ذلك المقدار الذي جرى عليه العقد ولا ينظر إلى ما عرض بعده
من الغلاء أو الرخص وهذا عزاه الشارح إلى الفسخ ومثله في الكفاية والظاهر أنه المراد بما نقله في البحر عن الخاتمة
والاستيعاب من أنه يلزمه المثل ولا ينظر إلى القيمة فزاد به المثل المقدار تأمل وفيه عن البرازية والمذخبة
والخلاصة عن المتقى غلت الفلوس القرض أو رخصت فعند الامام الاول والثاني وألا ليس عليه غيرها وقال
الثاني تأنيبا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى أي يوم البيع في البيع ويوم القبض
في القرض ومثله في التهر فهدا ترجع لخلاف ما مشى عليه الشارح ورجمه المصنف أيضا كقائه مناه في فصل
القرض وعليه فلا فرق بين الكساد والرخص والغلاء في لزوم القيمة (قوله وكذا فضولي) يعني غير
دلال ولا حاجة إليه لأن الدلال إذا باع بغير إذن كان فضولا وأعله زاده لأن الدلال في العادة يبيع بالاذن كما هو
مقتضى اشتقاقه من الدلالة فإنه يدل البائع على المشتري أو بالعكس يتوسط بينهما في البيع فزاد قوله أو فضولي
ليناسب قول المصنف بغير إذنه وبشرى إلى أنه لا فرق بين كونه بالاذن أو لا ولا يقال في التهر قيدنا بعدم قبض
البائع لأنه لو قبضها ولو فضولا فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء (قوله عتيق وغيره) اعترض بأن عبارة
الفتح والعتيقي والخلصة دلال باع متاع الغير باذنه قلت لكن الذي رأيته في الفتح عن الخلاصة كعبارة
المصنف وأفظه وفي الخلاصة عن المحيط دلال باع متاع الغير بغير إذنه الخ نعم الذي في العتيق والجرعن
الخلاصة عن المحيط وكذا في متن المصنف مصححا لأنه وهو المناسب لقوله لا يفسد البيع ولقوله لأن حق القبض
له وعلى ما في الفتح يكون المراد أن المالك أجاز البيع ليناسب ما ذكر تأمل (قوله وان لم تعين) لأنها
صارت أمثالا بالاصطلاح فجاز بها البيع ووجب في الذمة كالقدين ولا تعين وان عيضا كالنقد إذا قال لا
أردنا تعليق الحكم بعينها فحينئذ يتعلق بها بخلاف ما إذا باع فلان بغيره باعها بغيره بغيره بغيره بغيره
يفسد البيع بحر وهو ملخص من كلام الزيلعي (قوله حتى يعينها) لأنها مبيعة في هذه الحالة والبيع
لا بد أن يعين نهر (قوله كسلع) عبارة البحر لا نهاسلع وفي المصباح السلعة البضاعة جمعها سلع كسدر
وسدر (قوله رد مثل أفلس القرض إذا كسدت) أي رد مثلها بعد أن عيضا بغيره بغيره بغيره بغيره
استقرض دراهم غالبية الغش فكذلك في قياس قوله قال أبو يوسف ولسدت أروى ذلك عنه ولكن لروايته
في الفلوس فسخ قال محشي مسكين وانظر حكمهم ما إذا اقترض من فضة خالصة أو غالبية أو مساوية لغش
ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف أي بين الامام وصاحبه أو يجب رد المثل بالاتفاق اه قلت وبظهر لي
الثاني لما قد مناه قريسا وما يأتى في ريباع الهداية ولويد كرا لا قطع والظاهر أن الكلام فيه كما مر في غالب
الغش تأمل وفي حاشية مسكين أن تعقيد الاختلاف في رد المثل أو القيمة بالكساد بشرى إلى أنها إذا غلغ
أو رخصت وجب رد المثل بالاتفاق وقد مر نظيره فيما إذا اشترى بغير الغش أو بغيره نافقة اه قلت لكن

قد مشا قريبا أن الفتوى على قول أبي يوسف ثانياً أن عليه قيمته من الدراهم فلا فرق بين الكساد والرخس
والغلاء عنده (قوله وأوجب محمد قيمتها يوم الكساد) وعند أبي يوسف يوم القبض ووجه قول الامام كما في
الهداية أن القرض اعارة وموجبه رد العين معنى والثمن فضل فيه وله ما في وجوب القيمة أنه لما بطل وصف
الثمنية فقدر ردّها كما قبض فيجب رد قيمتها كما إذا استقرض مثلياً فأنقطع اه وفي الشريعة لا يلبس عن شرح
المجمع محل الخلاف فيما اهلكت ثم كسدت أم لا لو كانت باقية عنده فانه يرد عينها اتفاقاً اه ومثله في الكفاية
قلت ومفاد التعليق المذكور بخلافه فأنتم (قوله وعليه الفتوى برأيه) وكذا في الثانية والثالثة والصغرى
رفقا بالناس بجر وفي الفتح وقوله لهما انظر للقرض من قوله لأن في رد المثل اضراره وقول أبي يوسف انظر له
أيضاً من قول محمد لأن قيمته يوم القرض أكثر منها يوم الانقطاع وقول محمد انظر للمستقرض وقول أبي يوسف
أسبر لأن القيمة يوم القبض معلومة لا يختلف فيها ويوم الانقطاع بعسر ضبطه فكان قول أبي يوسف أسبر في
ذلك اه ومثله في الكفاية (قوله وفي النهراخ) أصله لصاحب الفتح (قوله في اختيار قولهما) أي بوجوب
القيمة (قوله اشتري نصف درهم فلوس) الظاهر أنه يجوز في درهم عدم التسوية مضافاً إلى فلوس على معنى
من كضافة خاتم حديد أو تسوية مع فروع فلوس على أنه خير من تداعج أو هو فلوس وبدل عليه قوله بعده
أو بدرهمين فلوس فانه لو كان مضافاً وجب حذف نون التثنية أو جر فلوس على أنه بدل أو عطف بيان ويجوز
نصبه على التثنية (قوله مثلاً) الاولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بعده وكذا ثلث درهم أو ربعة
وان كان راجعاً إلى قوله درهم فهو مستغنى عنه بقوله وكذا واشتري بدرهم فلوس الخ ط قلت ولعله أشار إلى
أن لفظه يشارك كذلك (قوله لعل به الخ) جواب عن قول زفر أنه لا يصح لأنه اشتري بالفلوس وهي نقد ربا لعدد
لا بالدرهم والدائق لانه موزون فذكر ما لا يفي عن العذيق الثمن مجعولا والجواب أنه لما ذكر الدرهم ثم وصفه
بأنه فلوس وهو لا يمكن علم أن المراد ما يباع به من الفلوس وهو معلوم فأعني عن ذلك العدد فلم يلزم جهالة الثمن
كما أوضحه في الفتح (قوله جازع عند الثاني الخ) قال في الجريد بما دون الدرهم لانه لو اشتري بدرهم فلوس
أو بدرهمين فلوس لا يجوز وعند محمد لعدم العرف وجوزة أبو يوسف في الكل للعرف وهو الاصح كذا في الكافي
والجتهي اه فافهم (قوله بالنصب صفة نصف) تبع في ذلك النهرو فيه أن فلوسا اسم جامد غير مؤنزل
فالمناسب أن يميز للعدد أو عطف بيان (قوله من الفضة صغيرا) الاولى أن يقول كافي النهاية وغيرها أي
درهما صغيرا يساوي نصفاً الاحبة به تظهر المقابلة لقوله كبيراً وبعبارة الدور أي ما ضرب من الفضة على وزن
نصف درهم اه قلت والاولى أن يقول على وزن نصف درهم الاحبة لأن العادة أن ما ضرب من أنصاف
الدرهم أو أرباعه تنقص مجموعها عن الدرهم الكامل (قوله بمثله) أي بمثل مثله من الدرهم الكبير (قوله
ولو كثر لفظ نصف) بأن قال أعطى بنصفه فلوسا ونصفه نصف الاحبة فعندهما جازا البيع في الفلوس وبطل
فيما بقي من النصف الآخر لانه ربا وعلى قياس قول الامام بطل في الكل لأن الصفقة متحدة والفساد قوي
مقارن للعقد ولو كثر لفظ الاعطاء بأن قال أعطى بنصفه نصف الاحبة اختص القسدا بالنصف الاستراشا
لانهم ما يعان تعدد الصفقة وهذا هو المختار وتمامه في الفتح والحاصل انه في صورة المتن صرح البيع اتفاقاً
وفي صورة الشرح فسدى في الكل عنده وفي الفضة فقط عندهما وفي الاخرة جاز في الفلوس فقط كما في العرف قال
ولم يذ كر المصنف القبض قبل الافتراق لعل به بماتقمة وحاصله ان تفرق قبل القبض فسدى في النصف الاحبة
لكونه صرفاً لا في الفلوس لانها بيع فيكي قبض احد البدين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افتراقا
بطل في الكل للافتراق عن دين بدين اه (قوله ومما تنقرو) أي من أول البيوع الى هنا ط (قوله مبيع
بكل حال) أي قول بل يجنسه أولاً دخلت عليه الباء أولاً وقد يقال في بيع المتباضة كل من السلعتين مبيع
من وجهه وعن من وجه ط قلت المراد بالثمن هنا ما شئت بدائي الذمة وهذا ليس كذلك (قوله كالمثلثات) أي
غير التقدين وهي المكمل والموزون والعددي المتقارب (قوله فان اتصل بها الباء فتم) هذا اذا كانت غير
متعينة ولم تقابل بأحد التقدين كبعتك هذا العبد بكذا حنطه أم لا لو كانت متعينة وقوبت بقدر فمبيعة
كما في درر البحار أول البيوع وفي الشريعة لا يلبس في فصل التصرف في المبيع معز بالفتح لوقوبت بالاعيان وهي
معينة فتم اه أي كبعتك هذا العبد بكذا الكثر وهذا الكثر بهذا العبد لانه لم يشده بدخول الباء عليها

وأوجب محمد قيمتها يوم الكساد
وعليه الفتوى برأيه وفي النهرو
وتأخر صاحب الهداية دليلهما
ظاهراً في اختيار قولهما (اشتري)
شياً (نصف درهم) مثلاً (فلوس
صح) بلا بيان عدد للعلم به (وعليه
فلوس تباع بنصف درهم وكذا اثبات
درهم أو ربعة وكذا لو اشتري بدرهم
فلوس أو بدرهمين فلوس جاز)
عند الثاني وهو الاصح للعرف
كافي (ومن أعطى صغيراً درهماً)
كبيراً (فقال أعطى به نصف درهم
فلوساً) بالنصب صفة نصف (ونصفها)
من الفضة صغيراً (الاجبة صح)
ويكون النصف الاحبة بمثله وما بقي
بالفلوس ولو كثر لفظ نصف بطل
في الكل للزوم الربا (و) بما تنقرو
ظهوراً (الاموال ثلاثة) الاول
(ثم بكل حال وهو النقدان) محبته
الباء اولاً قول بل يجنسه أولاً (و) الثاني
(مبيع بكل حال كالتياب والدواب
(و) الثالث (ثم من وجه مبيع
من وجه كالمثلثات) فان اتصل بها
الباء فتم

مطلب

في بيان ما يكون مبيعاً وما يكون غنائاً

وفي الفتح خناوان لم تعين أي المثلثات فان صحها حرف الباء وقابلها مبيع فهي غن وان لم يصحها حرف الباء
ولم يقابلها غن فهي مبيعة وهذا لأن الغن ما يشت في الذمة ويناعد المقابلة اه قالوا لا يكملنا والناثي كقولك
اشتريت منك كتر حنطة بهذا العبد فيكون الكثر ميسعا ويشترط له شرائط السلم (قوله والإيجع) أي وان
لم يصحها الباء فهي مبيع وهذا اذ لم يقابلها غن وهي غير متعينة كعلم من كلام الفتح وتكون سلما كقولنا
وكذا الوفا بلها غن بالاولى كاشترت منك كتر حنطة بمائة درهم وكذا لو كانت متعينة وقولت غن كعلمه
من عبارة درر الجواهر والحاصل أن المثلثات تكون غنا اذا دخلها الباء ولم تقابل غن أي بأحد التقديرين سواء
تعينت أولا وكذا اذا لم تدخلها الباء ولم تقابل غن وتعينت وتكون مبيعا اذا قولت غن مطلقا أي سواء
دخلها الباء أولا وتعينت أولا وكذا اذا لم تقابل غن ولم يصحها الباء ولم تعين كبعتك كتر حنطة بهذا العبد
كعلم من عبارة الفتح الثانية (قوله وأما الفلوس الرائجة) يستفاد من الجواب أنها قسم رابع حيث قال وغن
بالاصطلاح وهو سلعة في الأصل كالفلوس فان كانت رائجة فهي غن والاصطلاح اه ط (قوله ويصح
الاستبدال به في غير الصرف والسلم) الاولى أن يقول ويصح التصرف به قبل قبضه في غير الصرف والسلم
لأن الاستبدال يصح في بدل الصرف لأنه لا تعين بالعين ولو ساعد راهم بدنا راجاز أن يسكا ما أشار إليه
في العقد ويؤيد به قبل الافتراق بخلاف التصرف به ببيع ونحوه قبل قبضه كاسترق به أو ونحو ذلك في باب
السلم فراجعاه قال في الشربلية في باب التصرف في المبيع قوله جاز التصرف في الغن قبل قبضه يستثنى منه
بدل الصرف والسلم لأن له قبض من رأس مال السلم حكم عين المبيع والاستبدال بالمبيع قبل قبضه لا يجوز
وكذا في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل قبضه على الصحيح والمراد بالتصرف نحو المبيع والهبة
والاجارة والوصية وسائر الديون كالغن اه (قوله وهكذا) أي وتقول هكذا في عكس باقي الاحكام
المذكورة في الغن بأن تقول ويطل المبيع هلاكه ولا يصح الاستبدال به (قوله ومن حكمهما) أي حكم الغن
والمبيع (قوله كما تقرّر) أي في باب الربا (قوله تذبذب) شبيه هذه المسائل التي ذكرها في آخر كتاب
البوع بذبذب الحيوان المتصل بجزءه وجعل ذكرها في آخره بمنزلة تعليق الذنب في عجز الحيوان وفيه استعارة
لا تخفى (قوله في بيع العينة) اختلف المشايخ في تفسير العينة التي وردت في غنها قال بعضهم تفسيرها أن يأتي
الرجل المحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب القرض في الاقراض طمعا في فضل لا يشاءه القرض
فيقول لا أقرضك ولكن أبيعك هذا الثوب ان شئت باثني عشر درهما وقيمة في السوق عشرة ليبيعه في السوق
بعشرة فيرضي به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل الرب الثوب درهما وللشترى قرض عشرة وقال بعضهم
هي أن يدخل بينهما ثالثا فيبيع القرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويسله اليه ثم يبيعه المستقرض
من الثالث بعشرة ويسله اليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسله اليه وتأخذ منه العشرة
ويدها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط وعن
أبي يوسف العينة جائزة مأجور من عمل بها كذا في مختار القساي هندية وقال مجاهد هذا البيع في قلبي
كأمثال الجبال ذهيم اخترعه أكلة الربا وقال عليه الصلاة والسلام اذا ابتاعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر ذلتم
وظهر عليكم عدوكم قال في الفتح ولا كراهة فيه الاخلاف الاولى لما فيه من الاعراض عن ميرة القرض اه
ط ملخصا (قوله وبأى منافع الكفالة) وانما تباع على ذكره هنا لأنه من أقسام البوعات ونبه على أن بيانه
سياق في الكفالة (قوله ويبيع التلجئة) هي ما جلبت اليه الانسان بغير اختياره وذلك أن يخاف الرجل
السلطان فيقول لا أخراي أظهر اني بعت دارى منك وليس يبيع في الحقيقة وانما هو تلجئة ويشهد على ذلك
مغرب (قوله بل كالهزل) أي حتى الاحكام والهزل كما في المنار وهو أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ما يصلح
باللفظ لاستعارة وهو ضد الجذد وهو أن يراد ما وضع له أو ما يصلح له وانه ينافي اختيار الحكم والرضى به ولا ينافي
الرضى بالمباشرة واختيار المباشرة فصار بمعنى خيار الشرط في البيع وشرطه أن يكون صريحا مشروطا
باللسان أي بأن يقول اني ابيع هازلا لأنه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط اه فالهزل اعتراف من
التلجئة لأنه يجوز أن لا يكون مضطرا اليه وأن يكون سابقا ومقارنا والتلجئة انما تكون عن اضطرار ولا تكون
مقارنة كذا قيل والاعطهر أنهما سواء في الاصطلاح كما قال في آخر الاسلام التلجئة هي الهزل كذا في جامع الاسرار

قوله أي وان لم يصحها الخ المناسب
يكلام الشارح أن يقول أي وان لم
يتعل بها الخ اه مصححه

والإيجع وأما الفلوس فإن رائجة
فكفّن والافسكع (و) الغن
(من حكمه عدم اشتراط وجوده

في ملك العاقد عند العقد وعدم
بطلانه أي العقد (هلاكه) أي
الغن (ويصح الاستبدال به في غير

الصرف والسلم) لافيهما (وحكم
المبيع خلافة) أي الغن (في الكل)
فبشرط وجود المبيع في ملكه

وهكذا ومن حكمهما وجوب
التساوي عند المقابلة بالجنس
في المقدرات كما تقرّر (تذيب)

في بيع العينة وبأى منافع الكفالة
وبيع التلجئة وبأى منافع الاقراض
وهو أن يظهر اعتقدا وهما لا يريدانه

يلجأ اليه لخوف عدو وهو ليس
يبيع في الحقيقة بل كالهزل كما
بدطه في آخر شرح على المنار

قوله وأما الفلوس الرائجة هكذا
بخطه والذي في عدة من نسخ
الشارح وأما الفلوس فإن رائجة

الخ وليقرّر اه مصححه
مطلب
في بيع العينة

مطلب
في بيع التلجئة

على المنايا كما كان ثم اعلم أن التلبيئة تكون في الانشاء وفي الاختيار كالقرار وفي الاعتقاد كالردة والاول قسمان
ما يصح الفسخ وما لا كالطلاق والعساق وقد بسط ذلك كله في المسار والغرض الآن بيان الانشاء المحتمل للفسخ
كالبيع وهو ثلاثة أقسام لا يملكها إلا يكون الهزل في أصل العقد وفي قدر الثمن أو جنسه قال في المسار فإن
تواضعا على الهزل بأصل البيع وانفق على البناء أي بناء للعقد على المواضة يقصد البيع لعدم الرضى بالحكم
فصار كالبيع بشرط انذار المؤبد أي فلا يملك بالتقضى وان اتفق على الاعراض أي بأن قال بعد البيع قد عرضنا
وقت البيع عن الهزل إلى الجدة فالبيع صحيح والهزل باطل وان اتفق على أنه لم يحضرهما شيء عند البيع من
البناء والاعراض أو اختلفا في البناء على المواضة والاعراض عنها فالعقد صحيح عنده في الحالتين خلافا لهما
في جعل صحة الإيجاب أولى لأنها الأصل وهما اعتبارا المواضة الآن يوجد ما يتناقصها إلى كذا إذا اتفق على البناء
وان كان ذلك أي المواضة في القدر أي بأن اتفق على الجدة في العقد بألف لكنهما تواضعا على البيع بألفين على
أن أحدهما هزل فإن اتفقا على الاعراض عن المواضة كان الثمن ألفين لبطول الهزل بأعراضهما وان اتفقا
على أنه لم يحضرهما شيء من البناء والمواضة أو اختلفا فالهزل باطل والتسمة للألفين بحجة عنده وعندهما
العمل بالمواضة واجب والألف الذي هزلاه باطل لما مر أن الأصل عنده الجدة وعندهما المواضة وان اتفقا
على البناء على المواضة فالثمن ألفان عنده وان كان ذلك الهزل في الجنس أي جنس الثمن بأن تواضعا على مائة
دينار وثمانين مائة درهم وبالعكس فالبيع جائز بالمسعى في العقد على كل حال بالاتفاق أي سواء اتفقا على
البناء أو على الاعراض أو على عدم حضور شيء منهما أو اختلفا فاعلموا موضعنا من شرح الشارح عليه ومن
حواسين على شرحه المصلحة بنسب الانتصار على إفضاء الأنوار وتمام بيان ذلك مبسوط فيها (قوله أن
الاقسام ثمانية وسبعون) قال في التلويح لأن المتعاقدين أمان اتفاقا وبخلافه فان اتفاقا لا اتفاقا ما على
اعراضهما أو ما على ذهولهما أو ما على بناء أحدهما واعراض الآخر أو ذهوله أو ما على
اعراض أحدهما وذهول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدعوى أحد المتعاقدين تكون إما
اعراضهما وإما ذهولهما وإما بناءهما مع اعراض الآخر أو ذهوله وإما اعراضه مع بناء الآخر
أو ذهوله وإما ذهوله مع بناء الآخر أو اعراضه نصير تسعة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف
النصم بأن يدعى إحدى الصور الثمانية السابقة فنصير أقسام الاختلاف اثنين وسبعين من ضرب التسعة في
الثمانية اه وهي مع الست صور الاتفاق ثمانية وسبعون قلت وقد أوصلت في حاشيتي على شرح المنار للشارح
إلى تسعة مائة وثمانين ولم أضمن أوصلها إلى ذلك فراجعها هناك وانصحت بذلك (قوله ملخصه أنه بيع منعقد غير
لازم) لم يصح في الثانية بذلك وانما ذكر أن التلبيئة على ثلاثة أوجه كما قدمناه ثم قال في الأول وهو ما إذا كانت
في نفس العقد لو تصادقا على المواضة فالبيع باطل وعنه في رواية أنه جائز ولو تصادقا أن البيع كان تلبيئة ثم
أجازاه صححت الإجازة كالأجزاء لا يصح جدها إذا يصح جدها وإن أجاز أحدهما لا يصح وفي بيع التلبيئة إذا
قبض المشتري العبد المشتري واعتقه لا يجوز اعتناقه وليس هذا كبيع المكروه لأن بيع التلبيئة هزل وذكر في
الأصل أن بيع الهازل باطل أم يبيع المكروه ففاسد اه ملخصا ولعل الشارح فهم أنه منعقد غير لازم من قوله ثم
أجازاه صححت الإجازة لكن يشافيه التصريح بأنه باطل فان أريد بالباطل الفاسد نافاه التصريح بأنه لا يقبض
العبد لا يصح اعتناقه أي لأنه لا يملك بالتقبض كما مر مع أن الفاسد يملك به وقد يقال إن صحة الإجازة متبينة على أنها
تكون بيعا جديدا فلا تنافي كونه باطلا وحديث فلا يصح قوله أنه بيع منعقد غير لازم إلا أن يجاب بأن قوله
باطل بمعنى أنه قابل للبطالان عندهم الإجازة والاحسن ما يجنبنا به في أول البيوع من أنه فاسد كما صرح به
الأصوليون لأن الباطل ما ليس منعقد لأصلا وهذا منعقد بأصله لأنه مبادلة مال بمال دون وصفه لعدم الرضى
بحكمه كالبيع بشرط اختيار أرباب ولا يملك بالتقبض وليس كل فاسد يملك بالتقبض كما لو اشترى الأب شيئا من ماله
لطفه أو بأبعده كذلك فاسد لا يملك بالتقبض حتى يستعمله كافي المحيط وقد متنا هناك تمام الكلام على ذلك والله
أعلى هو الموفق للضوابط (قوله ولو ادعى أحدهما الخ) هذا أيضا مذكور في الثانية سوى قوله ولو لم يحضرهما
ثمة الخ (قوله فالقول للذي الجدة) لأنه الأصل (قوله ولو برهن أحدهما قبل) الاظهر قول الثانية ولو برهن
مذعي التلبيئة قبل لأن مذعي الجدة لا يحتاج إلى برهان كما علمت لأن البرهان يثبت خلاف الظاهر (قوله فالتلبيئة)

ونقلت عن التلويح أن الأقسام
ثمانية وسبعون وعقده فاضى خان
فصلا آخر الأكرام ملخصه أنه بيع
منعقد غير لازم كالبيع بالخيار
وجعله الباقى فاسد ولو ادعى
أحدهما بيع التلبيئة وان كان
الآخر فالقول للذي الجدة يمينه
ولو برهن أحدهما قبل ولو برهن
فالتلبيئة ولو تابعا في العلانية إن
اعترف بابتائهم على التلبيئة

اي لا يخالف الظاهر (قوله فالبيع باطل) اي فاسد كما عرفت فان نفسه أحدهما انتقض لان أجزائه بل
يتوقف على اجازتهما جميعا لانه كسائر الشروط لهما وان أجزاؤه جازم قد كونه في ثلاثة أيام عنده ومطلقا عنده
كذا في التصريح (قوله والام) بأن اتفاقه بعد البيع على أنهما أعرضتوقته عن المراجعة (قوله ولو لم يتضررهما
نية قباطل الخ) مثله في المؤبدية عن الغيبة حيث قال وان تصاد فاعلى أنهما لم يتضررهما نية عند العقد في ظاهر
الجواب البيع باطل وروى المولى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن البيع صحيح ١٥ والاول قولهما كما عرفت عن
المنار ووجهه أيضا الحق ابن الوهام في التصريح وأقره تليذه ابن أمير حاج في شرحه وجهه في الحق عنه ما إذا
اختلف في الاعراض والبناء اي بأن قال أحدهما بنينا العقد على المراجعة وقال الآخر على الحقة فلا يصح أيضا
عندهما ثم قال ولو قال أحدهما اعرضت والآخر لم يتضرر في شيء اوبى أحدهما وقال الآخر لم يتضرر في شيء
فعلى اصل عدم الضرر كالاعراض اي فيصح وعلى اصلهما كالبناء اي فلا يصح (قوله وشاذ الخ) اي مفاد
قوله والا فلازم لكن انما يتم هذا المفاد اذا قصد الاخلاء العقد عن شرط الوفاء أما لو لم يتضررهما نية فقد عرفت انه
باطل وهذا المفاد صرح به في جامع الفصولين حيث قال لو شرط التلجئة في البيع فسد البيع ولو فرض انما قبل
البيع ثم تابعا بلاذ كر شرط فيه جاز البيع عند أبي حنيفة الا اذا تصادقا انهما تابعا على تلك المراجعة وكذا
لو تراضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمراجعة السابقة ١٥ وفي البرازية
وان شرط الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يقر بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في التلجئة عند
الامام وقوله فالعقد جائز أي بناء على قول أبي حنيفة المذكور ولا يخفى أن الشارح مثنى على خلافه وعليه
فالمناسب أن يقول فالعقد غير جائز (قوله ذكرته هنا لتعال الدرد) وذكره في البحر في باب خيار الشرط وذكر
فيه ثمانية اقوال وعقده في جامع الفصولين فصلا مستقلا هو الفصل الثامن عشر وذكره في البرازية في الباب
الرابع في البيع الفاسد وذكر فيه تسعة اقوال وكتب عليه أكثر من نصف رسالة ووجهه نسيته بيع الوفاء
أن فيه عهدا بالوفاء من المشتري بأن يرد المبيع على البائع حين رد الثمن وبعض الفقهاء يسمونه البيع الجائز
ولهذا معنى على أنه بيع صحيح لحاجة الخلف من الرباخي يسوغ للمشتري اكل ريعه وبيعهم ببيعهم بيع
المعاملة وتوجهه أن المعاملة ربح الدين وهذا يشترطه الدائن ليتنفع به بمقابلته دينه (قوله صورته الخ) كذا
في القنابة وفي الكفاية عن المحيط هو أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بمالك علي من الدين على
أني متى قضيت فهو لي ١٥ وفي حاشية الفصولين عن جواهر الفساق هو أن يقول بعت منك علي أن يبيعه
من متى يشتر بالثمن فهذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح ١٥ فعلم الله لافرق بين قوله
على أن ترد علي أو على أن تبعه مني (قوله بيع الامانة) وجهه أنه أمانة عند المشتري بناء على أنه رهن
اي كالأمانة (قوله بيع الاطاعة) كذا في عامة التسريح وفي بعضها بيع الطاعة وهو المشهور الآن في بلادنا
وفي المصباح أطاعه اطاعة اي انقاد له وطاعه طوعا من باب قال لغة واطاعه اطاعة قالوا لا تكون
الطاعة الا عن امر كما أن الجواب لا يكون الا عن قول يقال أمره فاطاع ١٥ وجهه حينئذ أن الدائن يأمر
المدين ببيع داره مثلا بالدين فطاعه فصار معناه بيع الاقتداء (قوله قيل هو رهن) فتمت انقضاء جواهر
التساوي أنه الصحيح قال في التحرية والذي عليه الاصح أنه رهن لا يفرق عن الرهن في حكم من الاحكام
قال السيد الامام قلت للامام الحسن المازدي قد فسد هذا البيع بين الناس وفيه فساد تخلفه وتوالد
انه رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب أن تجمع الأئمة وتتفق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم
قد وانا وقد ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا فليز نفسه وليقم دله ١٥ قلت وفيه صدق في جامع الفصولين فقال
راعي الفساق السقي البيع الذي تعارفه أهل زماننا أحبا للربة ووجهه بيع الوفاء هو رهن في الحقيقة
لا يملكه ولا يتنفع به الا بذن مالكة وهو ضامن لما اكل من ثمره وأتلف من ثمره وبسقط الدين جلا كلوا بئني
ولا يضمن الزيادة وللبائع اسرها ما إذا قضى دينه لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام ١٥ ثم نقل
حاشية من السيد الامام وفي جامع الفصولين ولو بيع كرم يجب هذا العسكرم فالتبعة للبائع لا للمشتري
لان بيع المعاملة وبيع التلجئة حكمهما حكم الرهن والواهن حق النصفة وان كان في يد المدين ١٥ (قوله
وقيل بيع بغير الانتفاع به) هذا محتمل لاحد قولين الاول انه يبيع صحيح مفيد لبعض احكامه من حق

مطلوب
في بيع الوفاء

فالبيع باطل لا شاقا لهما انما هزل
به والا فلازم ولو لم يتضررهما نية
في اطل على الظاهر منية قلت
ومفاده انهما لو تراضعا على
الوفاء قبل العقد ثم عقدا خاليا عن
شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة
للمراجعة وبيع الوفاء ذكرته هنا
تبعاً للدرد صورته أن يبيعه العين
بأنف على انه اذا رد عليه الثمن رد
عليه العين وسماه الشافعية بالرهن
المعاد ويسمى بمصر بيع الامانة
وبالشام بيع الاطاعة قبله هو
وهو فتنه زوائده وقيل يبيع
بغير الانتفاع به

الاتفاق به الا ان لا يملك بيعه قال الزبلي في الاحكام وعليه الفتوى الثاني القول بالجامع لبعض
 المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ صحيح في حق بعض الاحكام كحل الاتزال
 ومنافع البيع وذهن في حق البعض حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه وسقط الدين بهلاكه فهو
 حرك من العقود الثلاثة كالزمانة فيها صفة البيع والبر والتمر يجوز لحاجة الناس اليه بشرط سلامة
 البدلين لصاحبهما قال في البحر ويبنى أن لا يعدل في الاقضاء عن القول بالجامع وفي النهر والعمل في ديواننا
 على مارجحه الزبلي (قوله لم يكن رهنا) لأن كلامهما عند مستقل شرعا لكل منهما أحكام مستقلة
 اهـ ددر ط (قوله ثم ان ذكر الفسخ فيه) أي شرطه فيه وبه عرفت الدرر ط وكذا في البرازية (قوله
 أوقله) الذي في الدرر يدل هذا أو لفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء اهـ ط ومثله في البرازية (قوله جاز)
 مقتضاه انه يبيع صحيح بقرينة مقابلته لقوله كان يباع فاسدا والقضاء أنه متى على قولهما يأن ذلك الشرط
 الفاسد بعد العقد لا يفسد العقد فلا ينافي ما بعده عن الظهري (قوله ولزم الوفاء به) ظاهره انه لا يلزم
 الورثة بعد موته كما أفق به ابن الشامي مطلقا بقطع حكم الشرط بجمونه لانه يبيع فيه اقله وشرطها بقاء
 المتعاقدين ولا يمتد بخلافه الشرط وهو لا يورث اهـ قلت وهذا ظاهر على هذا القول بأنه يبيع صحيح لا يفسده
 الشرط الا لاحق فلا ينافي ما يأتي عن التبريلية هذا وفي الخبرية فيما لو أطلق البيع ولم يذكر الوفاء الا انه عهد
 الى البائع انه ان اوفى مثل الثمن يفسخ البيع معه اجاب هذه المسألة اختلف فيها ما بين اقول ونص
 في الحاوي الزاهدی أن الفتوى في ذلك أن البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا أن المشتري عهد الى البائع
 انه ان اوفى مثل ثمنه فانه يفسخ معه البيع يكون بنا حيث كان الثمن عن المثل أو بغيره يسير اهـ وبه أفق
 في الحامدية ايضا فلو كان بغير فاحش مع علم البائع به فهو رهن وكذا الوضع المشتري على أصل المال وبما
 أمالو كان مثل الثمن أو بغيره يسير بلا وضع ربح فبان لا نافعنا يجعله رهنا فظاهر حاله لا يقصد البات عالم بالباعث
 أو مع وضع الربح أفاده في البرازية وذكر أنه مختار بجمه خوارزم وذكر في موضع آخر أنه لو أجره من البائع قال
 صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انه مقصد بالبيع الرهن لا البيع فلا يهل للمشتري
 الانتفاع به اهـ واعترضه في نور العين بأن دلالة ذلك على قصد حقيقة البيع أظهر قلت وفيه نظر فان العادة
 الفاسدة قاضية بقصد الوفاء كما في وضع الربح على الثمن ولا سيما اذا كانت الاجارة من البائع مع الربح أو نقص
 الثمن (قوله لان المواعد قد تكون لازمة) قال في البرازية في أول كتاب الكفالة اذا كفل معلقا بأن قال
 ان لم يؤد فلان قائما دفعه ذلك وقصده يكون كفالة لا ماعدا المواعد كسواء صورته تعلق بكون لازمة
 فان قوله أنا حج لا يلزم به شيء ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنا حج يلزم الحج (قوله بزيادة وفي الظهري الخ)
 يعني أن ابن ملك آخره أيضا وزاد عليه قوله وفي الظهري الخ أي مقترنا بهذه الزيادة فلفظ زيادة مصدر وما بعده
 بجملة أريد بها انظروا في محل نصب مفعول المصدر (قوله يلحق بالعقد عني حنيقة) أي قصير يبيع الوفاء
 كانه شرط في العقد فبأن فيه الخلاف انه رهن أو بيع فاسد أو بيع صحيح في بعض الاحكام وقد منافي بالبيع
 الفاسد ترجيح قولهما بعدم التصاق الشرط المتأخر عن العقد به (قوله ولم يذكرانه في مجلس العقد أو بعده)
 أي فيضمهم انه لا بشرطه المجلس وفي جامع الفصولين اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا بشرط اهـ ومثله في
 البرازية (قوله ولو باعه) أي البائع وقوله توقف الخ أي على القول بأنه رهن وهي توقف على جهة
 الاقوال المارة محل تردد (قوله فليست له ائورثته حتى الاسترداد) أي على القول بأنه رهن وكذلك
 على القولين القائلين بأنه يبيع بقيد الاتباع به فانه لا يملك بيعه كانه قنمناه (قوله وأفاده في التبريلية الخ)
 ذكره بجنا وقوله نظر الجانب الرهن فيدل أنه لا يتخالف ما قدمناه عن ابن الشامي فافهم وهذا البحث مقرر به
 في البرازية حيث قال في القول الاول انه رهن حقيقة باع كرمه وفاء من آخر وباعه المشتري بعد قبضه من آخر
 باننا وسلمه وغاب فطلب البائع الاول استرداده من الثاني لأن حق الحبس وان كان للمشتري لكن يد الثاني مسطرة
 فلما ملك أخذ ملكه من المبطل فاذا حضر الرهن اعاد يده فيه حتى يأخذه منه وكذا اذا مات البائع والمشتري
 الاول والثاني فورثة البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولورثة الرهن اعاد يدهم الى بعض دينه
 اهـ (قوله لا يلزمه الاجراء) أفق به في الحامدية تبعا للخبرية فانه قال في الخبرية ولا تصح الاجارة المذكورة

وفي اقالة شرح المجمع عن النهاية
 وعليه الفتوى وقيل ان لفظ البيع
 لم يكن رهنا ثم ان ذكر الفسخ فيه
 أو قبله أو بعده غير لازم كان يبع
 فاسدا ولو بعده على وجه الميعاد
 جاز ولزم الوفاء به لان المواعد
 قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو
 الصحيح كما في الكافي والخلاصة وأقره
 خسرو هنا والمصنف في باب
 الاكراه وابن الملك في باب الاقالة
 بزيادة وفي الظهريه لو ذكر الشرط
 بعد العقد يلحق بالعقد عند أبي
 حنيفة ولم يذكر أنه في مجلس العقد
 أو بعده وفي البرازية ولو باعه
 لا اثر بانا توقف على اجازة مشتريه
 وقاء ولو باعه المشتري فليست له
 ائورثته حتى الاسترداد وأفاد في
 التبريلية أن ورثة كل من
 البائع والمشتري تقوم مقام
 موتهما نظر الجانب الرهن فليحفظ
 ولو استأجره يباعه لا يلزمه الاجر
 لانه رهن حكاي حتى لا يحل الانتفاع

في

مطلب

باع داره وقام استأجره

ولا تجب فيها الاجرة على المقتضى به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله. قال في النهاية مثل القاضى الامام
الحسن المازندراني عن ياع داره من آخره من معلوم بيع الوفاء وتقابضهما استأجرهما من المشتري مع شرائط
صحة الاجارة وقبضها وضمت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن
من المرغن لا يجب الاجر اه وفي البرازية فان أجر المبيع وفاقه من البائع فن يجعله فاقدا قال في تلخيص الاية
ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك ومن أجاز رهنا الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجرة وان أجره
من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو أجرة عبد اشتراه قبل قبضه انه لا تجب
الاجرة وهذا في البات فاطنك بالخاتمة اه فعلم به أن الاجارة قبل التقاض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة
اه ما في الخيرية وفيها أيضا وأما اذا أجره المشتري وفاقه باذن البائع فهو كاذن الراهن للمرغن بذلك وحكمه
أن الاجرة للراهن وان كان يغير اذنه يتصدق بها أو يرددها على الراهن المذكور وهو أولى صرح به علماءنا اه
قلت واذا أجره باذنه يطل الرهن كذا ذكره في حاشيته على الفصولين (قوله ولولبنا وحده) أي ولو كان
السبع وفاقه لبناء وحده كالقائم في الارض المحنكة (قوله فهي صححة) أي بناء على القول بجواز البيع كما
علت فانه يملك الانتفاع به وقد علت ترجيح القول بأنه رهن وأنه لا تصح اجارته من البائع (قوله لازمة للبائع)
اللامعنى على أي على البائع أو للتقوية للكون العامل اسم فاعل فهي زائدة (قوله وعليه) أي على
القول بصحة الاجارة (قوله يلزم أجر المثل) هذا مشكل فان من أجر ملكه مدة ثم انقضت وبقي المستأجر
سائلا لا يلزمه أجرة الا اذا طال به المالك بالاجرة فاذا سكن بعد المطالبة يكون قولنا للاستئجار كذا كره
في محله وهذا في الملك الحقيقي فحاطت في المبيع وفاقه مع كون المستأجر هو البائع نعم قالوا يلزم الاجرة في
الوقف ومال التيمم والمعد للاستغلال ولعل ما ذكره مبني على انه صار معدا للاستغلال بذلك الاجار كما يشير
اليه قوله ويسمونه بيع الاستغلال وفيه نظر فليست على كل هذا مبني على خلاف الراجح كما عرفت (قوله)
واختلف في المنقول قال في البرازية بعد كلام ولهذه المذاهب بيع الوفاء في المنقول وصح في العقار باستحسان
بعض المتأخرين ثم قال في موضع آخر وفي النوازل يجوز الوفاء في المنقول أيضا اه والظاهر أن الخلاف
فيه على القول بجواز البيع كما يفيد قوله وصح في العقار الخ أما على القول بأنه رهن فينبغي عدم الخلاف
في صحته (قوله القول لمضى الجدة والبات) لانه الاصل في العقود (قوله الاقرينة) هي ما يأتي من
نقصان الثمن كثيرا (قوله ان القول لمضى الوفاء) في جامع الفصولين برمز شيخ الاسلام برهان الدين
لدى البائع وفاقه والمشتري باننا وصكفا قالوا لمضى البات وكنت أفتي في الابتداء أن القول لمضى
للوفا. وله وجه حسن الا أن ائمة بخارى هكذا أجابوا فوافقتهم اه وفي حاشيته للرملي بعد كلام نقله عن
الخاتمة وغيرها قال فظهر به وبقوله كنت أفتي الخ أن المعتمد في المذهب أن القول لمضى البات منهم ما رأت
البيئة من مذهب الوفاء منه ما وقد ذكر المسألة في جواهر الفتاوى وذكر فيها اختلافا كثيرا واختلاف نصيب
ولكن عليك بما في الخاتمة فان قاضى خان من أهل التصحيح والترجيح اه وهذا أفتي في الخيرية أيضا قلت
لكن قوله هنا استحسانا يقتضي ترجيح مذهب الوفاء فينبغي تقييده بقسام القرينة ثم رجعت عبارة الملقط
فرأيت ذكر الاستحسان في مسألة الاختلاف في البيئة فانه قال في الشهادات وان ادعى أحدهما على الآخر
والاستحسان الوفاء وأما البيئة كانوا يفتون أن البات أولى ثم أقروا أن بيع الوفاء أولى وهذا استحسان
اه ولا يخفى أن كلام الشارح في الاختلاف في القول مع انه في الملقط قال في البيع ولو قال المشتري اشتريته
باننا وقال البائع بعته بيع الوفاء فالقول قول من يدعى البات وكان يفتي فيما مضى أن القول قول الآخر
وهو القياس اه فحصل من عبارة الملقط أن الاستحسان في الاختلاف في البيئة ترجيح سنة الوفاء
وفي الاختلاف في القول ترجيح قول من يدعى البات وهذا الذي حزره الرملي فصار قد برهه بظهر أن ما ذكره
الشارح سبق قلم فافهم (قوله ولو قال البائع الخ) هذه العبارة بعينها ذكرها في الملقط عقب عبارة التي
ذكرناها عنه في البيع وهي تفيد تقييد الاستحسان وهو كون القول لمضى البات بما ذكره الملقط في القرينة على
خلافه وهذا مؤيد لما جئنا به أيضا ولكن في التعبير بما هله فانه كان ينبغي أن يقول ولو قال المشتري اشتريته باننا
الخ لانه هو الذي يدعى البات عند نقصان الثمن كثيرا بخلاف البائع (قوله الآن يدل على الوفاء بنقصان الثمن

قلت وفي فتاوى ابن الجلي ان
حددت الاجارة بعد قبض المشتري
المبيع وفاقه ولولبنا وحده فهي
صححة والاجرة لازمة للبائع
نظول مدة التواجر انتهى فتنبه
قلت وعليه فلم وضمت المدة وتبي في
يده فأنقضى علماء الروم يلزم أجر
المثل ويسمونه بيع الاستغلال
وفي الدرر صرح ببيع الوفاء في العقار
استحسانا واختلف في المنقول وفي
الملقط والمنية اختلفا أن البيع
بات أو وفاقه جد أو هزل القول
لمضى الجدة والبات الاقرينة
الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في
الشهادات أن القول لمضى الوفاء
استحسانا كما سيجي فليحفظ ولو
قال البائع بعته بيعا باننا فالقول له
الآن يدل على الوفاء بنقصان الثمن
كثيرا

مطلب
قاضى خان من أهل التصحيح
والترجيح

الآن يدعى صاحب تغير السعر وفي الاشياء في آخر قاعدة العاد بحكمة عن المنية لودفع ٢٤٩ غز الى حاتك بيسنجه بالنصف جوزه

مشايخ بخاري للعرف ثم نقل في آخرها عن اجابة البرازية أن به أنقى مشايخ بلخ وخوارزم وأبو علي النسفي أنبأ قال والقنوي على جواب الكتاب الطعان لانه منصوص عليه فليزم إبطال النص وفهلمن البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فراراً من الربا وعالوا ما ضاق على الناس أمر الاتسع حكمه ثم قال والحاصل أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفنى كثيراً باعتباره فأقول على اعتباره ينبغي أن يبقى بأن ما يقع في بعض الأسواق من خلوا الخواص لازم وبصير الخلو في الخاوت حقها فليعلم صاحب الخاوت اخرجها منها ولا جارتها لغیره ولو كانت وفقاً وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء النزول عن الوظائف

بما يعطى لصاحبها فينبغي الجواز وأنه لنزله وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع لعلك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قلت وأيد في زواهر الجواهر بما وافقنا الضمير في رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بفتحها وجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وإن كان له خلو فهو أولى بمجاوله أيضاً وله الخاف في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في مكانه وإن شاء أجازها ورجع بمجاوله على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء ذلك إن رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان والله أعلم اه بلفظه

(كتاب الكفالة)

مناسبتها البيع لكونها فيه غالباً

ولكونها بالامر معاوضة انتهى (هي لغة الضم وسكن ابن القطار كفلة به وعنه وتبث الفاء في ما مضى فتمت الكفالة إلى ذمة (في المعاملة طناً) بنفس أو بدين أو عين كفء وب وشو

كثيراً وهو لا يخاف فيه الناس جامع الفصولين قلت وينبغي أن يرادها ما مر في الوعد بالوفاء بعد البيع من أنه لو وضع على المال ربحاً يكون ظاهراً في أنه رهن وما قاله صاحب الهداية من أن الأقدام على الاجارة بعد البيع دل على انها مقصد بالبيع الرهن لا البيع (قوله الآن يدعى) أي مع البرهان (قوله وفي الاشياء الخ) المقصود من هذه العبارة بيان حكم العرف العام والخاص وأن العام معتبر بما يخالف نصاره بعلم حكم بيع الوفاء وبيع الخلو لا يتأثر ما على العرف (قوله بالنصف) أي نصف ما ينسج اجرة على النسخ (قوله ثم نقل) أي صاحب الاشياء (قوله والقنوي على جواب الكتاب) أي المبسوط للإمام محمد وهو المسمى بالاصل لانه مذكور في صدر عبارة الاشياء أفاده ط (قوله الطعان) أي المسألة فقير الطعان وهي كفا في البرازية أن يستأجر رجلاً ليعمل له طعاماً ويطعمه بقبض منه فالاجارة فاسدة ويجب أجر المنزل لا يتجاوز به المسمى (قوله لانه منصوص) أي عدم الجواز منصوص عليه بالنهي عن فقير الطعان ودفع الغزل الى حاتك في معناه قال البيهقي والحاصل أن المشايخ أرباب الاختيار اختلفوا في الاقتناء في ذلك قال في الفتاوى قال ابو الليث النسخ الثالث والرابع لا يجوز عند علمائنا لكن مشايخ بلخ استحسنوه وأجازوه لتعامل الناس قال وبه تأخذ قال السيد الامام الشهيد لا تأخذ باستحسان مشايخ بلخ وإنما تأخذ بقول اصحابنا المتقدمين لأن التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدور لا قول فيكون ذلك دليلاً على تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ما يراه على ذلك فيكون شرعاً منه فإذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجاعاً والاجاع حجة ألا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا لابقى بالحل اه (قوله وفيها) أي في البرازية وهو من كلام الاشياء (قوله فراراً من الربا) لأن صاحب المال لا يقرض الا بئع والمستهقرض محتاج فأجازوا ذلك لتتفع المقرض بالمبيع وتعارفه الناس لكنه مخالف للهي عن بيع وشروط فلذا رجحوا كونه رهن (قوله فأقول على اعتباره الخ) قدمنا الكلام على مسألة الخلو أول السبع فراجع (قوله وكذا أقول الخ) قدمنا أيضاً هناك الكلام على هذه المسألة وذكرنا أيضاً عن الجوى أن ما نقله عن واقعات الضرير ليس فيه لفظ الخلق وبسطنا الكلام هناك فراجع فانه تكفل بالمقصور والمحدثه ذي الفضل والجود

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكفالة) *

(قوله لكونها فيه غالباً) الأولى حذف اللام ط والاولى أيضاً كونها عقبة غالباً قال في الفتح اوردها عقب السبع لانها غالباً يكون تحققاتها في الوجود عقب البيع فانه قد لا يطعن البائع الى المشتري فيحتاج الى من يكفله بالتمن أولاً يطعن المشتري الى البائع فيحتاج الى من يكفله في البيع وذلك في السلم فلما كان تحققاتها في الوجود غالباً بعدها اوردها في التعليم بعدها (قوله ولكونها الخ) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف وهي انها تصير بالآخرة معاوضة غائبة في الذمة من الائتمان وذلك عند الرجوع على المكفول عنه ثم لم يقدم الصرف لكونه من ابواب البيع السابق على الكفالة (قوله هي لغة الضم) قال تعالى وكفاهاز كبريا أي ضمها الى نفسه وقال عليه الصلاة والسلام أنا وكافل اليتيم كهاتين أي ضام اليتيم الى نفسه وفي المغرب وتركيبه يدل على الضم والتضمين (قوله كفلة وكفلت به وعنه) أي يتعدى بنفسه وبالبايع ويعن وفي القهستاني ويتعدى الى المفعول الثاني في الاصل بالبايع فانه قول به انا من يتعدى بهن للمدينين وباللام للدائن (قوله وتنبث الضام) مقتضاه ابن القطار حكاه وليس كذلك وعبارة الجرح قال في المصباح كفلت بالمال وبالنفس كفلت من باب قتل وكفولاً أيضاً للاسم الكذالة وحكي ابو زيد عامعن العرب من بابي تعب وقرب وحكي ابن القطار كفلة وكفلت به وعنه اذ لم يمت به اه ح (قوله ضم ذمة الكفيل) الذمة وصف شرعي به الالهية لوجوب ماله وعليه وقدره غير الاسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والكرامها العهد فقهولهم في ذمته أي في نفسه باعتبار عهدها من باب اطلاق الحال وارادة الحمل كذا في التحرير نهر (قوله بنفس) متعلق بمطالبة ح (قوله اوبدين أو عين) زاد بعضهم رابعاً وهو الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في الدين قلت وكذا بتسليم عين غير مضبونة كالامانة وسأقي بتحقيق ذلك كله (قوله كفء وب وشو) أي من كل ما يجب

١٦٦ بن ح

تسليمه بعينه واذا هلك ضمن مثله او قيمته كالبيع فاسد او المقبوض على سوم الشراء والمهر وبديل الخلع والصلح
عن دم عسدا احترازاً عن المضمون بغيره كالمهر ونحو المضمون أصلاً كالأمانة فلا تصح الكفالة بأعيانها (قوله
كاسيحي) اي في كفالة المال ح (قوله لان المطالبة نعم ذلك) اي المذكور من الانقسام الثلاثة
وهو تعليق لتفسير الاطلاق بها وتعميد لقوله وبه يستغنى الخ (قوله ومن عرفها بالضم في الدين الخ) اعلم أنه
اختلف في تعريف الكفالة فقيل انها الضم في المطالبة كما مضى عليه المصنف وغيره من اصحاب المتون وقيل
الضم في الدين فيثبت بها دين آخر في ذمة الكفيل ويكتفى باستيفاء أحدهما ولم يرجع في المبسوط أحد القولين
لكن في الهداية وغيرها الاول اصح ووجهه كما في العناية أنها كما تصح بالمال تصح بالنفس ولا دين وكما تصح بالدين
تصح بالأعيان المضمونة ويلزم أن يصير الدين الواحد دينين اه وفيه نظر اذ من عرفها بالضم في الدين انما أراد
تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال وأما الكفالة بالنفس والأعيان فهي في المطالبة اتفاقاً وهما ماهيتان لا يمكن
جمعهما في تعريف واحد وأفراد تعريف الكفالة بالمال لانه محل الخلاف نهر وحاصله أن كون تعريفها بالضم
في المطالبة أعم لتشمولها الأنواع الثلاثة لا يصلح توجيهها كونه أصح من تعريفها بالضم في الدين لان المراد به
تعريف نوع منها وهو كفالة الدين أما النوعان الآخران فتفق على كون الكفالة بهما كفالة بالمطالبة ولا يمكن
الجمع بين الكفالة بالاول والكفالة بالآخرين في تعريف واحد لان الضم في الدين غير الضم في المطالبة ثم لا يفتي
أن تعريفها بالضم في الدين يقتضي ثبوت الدين في ذمة الكفيل كما صرح به أولاً وبديل عليه انه لو وهب الدين
للكفيل صح ورجع به على الاصل مع أن هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح وما أورد عليه من لزوم صيرورة
الدين الواحد دينين دفعه في المبسوط بأنه لا مانع لانه لا يستوي في الامن أحدهما كالغاصب مع غاصب الغاصب
فان كلاهما من القيمة وليس حق المالك الا في قيمة واحدة لانه لا يستوي في الامن أحدهما واختياره ضمن أحدهما
يوجب برائة الآخر فكذا هنا لكن هنا بالقبض لا بمجرد اختياره لكن المختار الاول وهو أنه الضم في مجرد المطالبة
لا الدين لان اعتبارها في ذمتين وان أمكن شرعاً لا يجب الحكم بوقوع كل ممكن الا بموجب ولا موجب هنا لان
التوقيف يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالوكيل بالشراء بطالب بالثمن وهو في ذمة
الموكل كذا في الفتح وكذا الوصي والولي والناتز بيطالبون بمالهم دفعه ولاشئ في ذمتهم كافي بالجور ذكر أنهم
لم يذكروا هذا الاختلاف ثمرة فان الاتفاق على أن الدين لا يستوي في الامن أحدهما وأن الكفيل مطالب وأن
هبة الدين له محصة ويرجع به على الاصل ولو اشترى الطالب بالدين شيئاً من الكفيل صح مع أن الشراء بالدين
من غير من عليه لا يصح ويمكن أن يظهر فيما اذا حلف الكفيل أن لا دين عليه فيحتمل على الضعيف لا على الاصح
اه قلت يظهر لي الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل أيضاً بدليل الاتفاق على هذه المسائل المذكورة
ولان اعتبارها في ذمتين ممكن كما علمت وما ذكر من هذه المسائل موجب لذلك الاعتبار ولو كانت ضمن في المطالبة
فقط بدون دين لزم أن لا يؤخذ المال من تركه الكفيل لان المطالبة تسقط عنه بموته كالكفيل بالنفس لما كان
كفلاً بالمطالبة فقط بطلت الكفالة بموته مع أن المصريح به أن المال محل يثبوت الكفيل وأنه يؤخذ من
تركته ولان الكفيل يصح أن يكفله عند الطالب كقيل آخر بالمال المكفول به فاذا أدى الاستمرار الى الطالب
لم يرجع به على الاصل بل يرجع على الكفيل الاول فان أدى اليه رجع الاول على الاصل لو الكفالة بالامر
نص عليه في كافي الحاكم وشهد بذلك فروع أخرست: تظهر في محالها وعلى هذا ففي كون التعريف الاول أصح
شكوه انواع الكفالة الثلاثة بخلاف التعريف الثاني كما برز عن العناية والجواب بأنه انما أراد تعريف نوع منها
لا يدفع اليراد لانه لم يعرف النوعين الآخرين فكان موهما اختصاصهما بذلك النوع فقط هذا ما طهرى قدس سره
(قوله وهو الكفالة بالمال) أراد بالمال الدين والافهوي يشمل العين مقابل الدين اه ح (قوله لانه محل
الخلاف) بيان لوجه اقتضائه على تعريف كفالة الدين فقط ولا يفتي أن التعريف يذكر للتعليم والتفهيم
في استدعاء الابواب فلا بد من التمسك على ما وقع في الاشتباه فكان عليه أن يذكر تعريف النوعين الآخرين كما
قلنا آنفاً (قوله وبه) اي بما ذكر من تعميم المطالبة (قوله يستغنى عما ذكره ملاحسرو) اي صاحب
الدرر قال في النهر وبه استغنى عما في نكاح الدرر من تعريفها بضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس او المال
او التسليم مدعياً أن قولهم والاول اصح لا صحة له فضلاً عن كونه اصح لانهم قسموها الى كفالة في المال والنفس

كاسيحي لان المطالبة نعم ذلك
ومن عرفها بالضم في الدين انما
أراد تعريف نوع منها وهو الكفالة
بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغنى
عما ذكره ملاحسرو

ثم ان قسمهم بشعر بمحصاها مع أنهم ذكروا في إنشاء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة
 بالتسليم اهـ وأنت قد علمت ما هو الواقع اهـ اي من أن ما عترف به هو مرادهم لأن المطالبة تشمل الأنواع
 الثلاثة فليس فيما قاله زيادة على ما أرادوه غير أن نصريحهم فافهم (قوله وركنها ايجاب وقبول) فلا تنتم
 بالكفيل وحده ما لم يقبل المكفول له أو اجنبي عنه في المجلس رمل (قوله ولم يجعل الثاني) اي ابو يوسف
 وقوله الثاني اي القبول وهو بالنصب على انه مفعول يجعل وقوله ركنا مفعوله الاسترأى فجعلها تتم بالايجاب
 وحده في المال والنفس واختلف على قوله فقيل تتوقف على اجازة الطالب فلو مات قبلها لا يؤخذ الكفيل
 وقبل تنفيذ للطالب الركة في البحر وهو الاصح كافي المحيط اي الاصح من قوله نهر وفي الدرر والبرازية
 ويقول الثاني يبقى وفي انفع الوسائل وغيره الفتوى على قوله ملو ساء في تمامه عند قوله ولا تصح بلا قبول
 الطالب في مجلس العقد (قوله نفسا أو مالا) الاولى اسقاطه لبيان له التفرع بقوله فلم تصح بحد وقود
 فانهم السانقون ولا مال ان اريد الضمان بها أما اذا اريد الضمان بنفس من هم عامله فان الكفالة حينئذ تكون
 جائزة كاسيد كره المصنف نعم بشرط كون النفس مقدورة التسليم اذ لا شأن أن كفاية المبت بالنفس لا تصح لانه
 لو كان حياتها ماتت بطلت كفاية النفس وكذا لو كان غائبا لا يدري مكانه فلا تصح كشأته بالنفس كافي جامع
 الفصولين وعبارة الجرح عن البدائع وأما شرائط المكفول به فالقول أن يكون مضمونا على الاصل دينا
 او عينيا ونفسا او فعلا ولكن بشرط أن يكون مضمونه بنفسها الثاني أن يكون مقدورا للتسليم من
 الكفيل فلا تجوز بالحدود والقياس الثالث أن يكون الدين لازما وهو خاص بالكفالة بالمال فلا تجوز
 الكفالة ببدل الكتابة (قوله وفي الدين كونه صحيحا) هو ما لا يسقط بالالاء او البراءة كاسما في قضا
 وسيد كرا الشارح هناك استثناء الدين المشترك ونفقة وبدل السعاية وأفاد أنه لا بشرط أن يكون معلوم
 القدر كافي البحر وسياق أيضا مع سيانه (قوله لا اسقاط الخ) محترز قوله قائما فلا تصح كفاية ميت مفلس
 بدين عليه كاسيد كره المصنف (قوله ولا ضعيفا) محترز قوله صحيحا (قوله كبديل كتابة) لانه يسقط
 بالتعجز (قوله ونفقة زوجة الخ) عبارة التبر ونفي أن يكون من ذلك الكفالة بنفقة الزوجة قبل القضاء بها
 او الرضى بما قدمناه من أنها لا تصير دينا اجهما وبدل الكتابة دين الا انه ضعيف ولا تصح الكفالة به فليس دينا
 اولي اهـ وبه يظهر ما في عبارة الشارح من انقضاء فكان عليه أن يقول ولا ضعيفا كبديل كتابة فليس دينا
 كنفقة زوجة قبل القضاء والرضى بالاولى ولا يخفى انها حيث لم تصد دينا لا تكون من امثلة الدين الساقط فافهم
 ثم ظاهر كلام النهر أنها لو صارت دينا بالقضاء بها أو بالرضى تصير دينا صحيحا مع انه ليس كذلك لسقوطها بالموت
 او الطلاق الا اذا كانت مستدانة بامر القاضي لكن غير المستدانة مع كونها دينا غير صحيح تصح الكفالة بها
 استحسانا فهي مستهانة من هذا الشرط كاسيد كره المصنف عليه الشارح عند قول المصنف اذا كان دينا صحيحا بل ذكر بعده
 بأسطر عن الخاتمة لو كفل لها رجل بالنفقة أبدا مادامت الزوجية جاز وكذا ذكر قبل الباب الآتي جواز الكفالة
 بها اذا أراد زوجهما السفر وعليه الفتوى مع انها لم تصد دينا اصلا لأن النفقة لم تجب بعد فيجعل ما ذكره هنا
 تعال للتمر على النفقة الماضية لانه اسقط بالمضى قبل القضاء والرضى فلا تصح الكفالة بها والفرق بين الماضية
 والمستقبلية أن الزوجة مقصرة بتبركها بدين قضاء او رضى الى أن سقطت بالمضى بخلاف المستقبلية فتدبر
 (قوله وحكمه الزوم المطالبة على الكفيل) اي شوب حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تعذر عليه مطالبة
 الاصيل أولا فتح وذكر في الكفاية أن اختيار الطالب تعين أحد هما لا يوجب براءة الآخر ما لم توجد حقيقة
 الاستنفاء فلذا ائتمت مطالبة كل منهما بخلاف الغاصب وغائب الغاصب اهـ وقد تمناه ايضا (قوله
 بما هو على الاصيل) الاولى بما وقعت الكفالة به عن الاصيل لأن الاصيل عليه تسليم نفسه وتسليم المال
 والكفيل بالنفس ليس عليه تسليم المال ولأن الكفيل لو تعدد لا يلزمه الا بقدر ما يحضه كنصف الدين لو كانا
 اثنين او ثلثة ما لم يكفوا على التعاقب فطالب كل واحد بكل المال كاذر السرخسي (قوله
 نفسا او مالا) شمل المال الدين والعين ونفي أن يريد أفعلا كالوكفيل تسليم الامانة وتسليم الدين كاسيا في بيانه
 والمراد بالعين المضمونة بنفسها كالمنسوب كما مر (قوله فلا تنفذ من صبي ولا مجنون) اي ولو الصبي تابرا
 وكذلك لا تجوز له الا اذا كان تابرا. وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل بخنيها ولا يجبر العبي على

(وركنها ايجاب وقبول) بالالفاظ
 الالائية ولم يجعل الثاني الثاني ركنًا
 (وشرطها كون المكفول به) نفسا
 أو مالا (مقدور التسليم) من
 الكفيل فلم تصح بحد وقود
 (وفي الدين كونه صحيحا قائما)
 لا اسقاطا بموته مفلسا ولا ضعيفا
 كبديل كتابة ونفقة زوجة قبل
 الحكم بها فليس دينا بالاولى
 نهر (وحكمه الزوم المطالبة على
 الكفيل) بما هو على الاصيل نفسا
 أو مالا (واهلها من هو اهل التبرع)
 فلا تنفذ من صبي ولا مجنون

مطله
 في كفاية نفقة الزوجة

الحضور معه الا اذا كانت بطله وهو تاجر أو يطلب إليه مطلقاً فان نقيب فله أخذ الاب باحضاره او تخليصه والوصى كالاب ولو كفل بنفس الصبي على انه ان لم يوف به فعليه ما ذاب عليه جازت كفالة النفس وما قضى به على أبيه او وصيه لزم الكفيل ولا يرجع على الصبي الا اذا أضره الاب والوصى بالضممان اهـ ملخصاً من كافي الحاكم (قوله الا اذا استدان له ولية) اي من له ولاية عليه من اب او وصى لثقة واغيرها بما لا يثله منه (قوله) وأمره أن يكفل المال عنه) قيد بالمال احترازاً عن النفس لان ضمان الدين قد يلزمه اي لزم الصبي من غير شرط فالشرط لا يزيد الاناً كيدا فلم يكن متبرعاً فأمّا ضمان النفس وهو تسليم نفس الاب او الوصي فلم يكن عليه فيمكن متبرعاً به فلم يجز يجر عن البدائع (قوله ويكون اذنا في الاداء) لان الوصي يثوب عنه في الاداء فاذا أمره بالضمان فقد أذن له في الاداء فيجب عليه الاداء نهر عن المحيط (قوله ولولا هالطوب الولي) اي فقط (قوله ولا من مريض الامن الثالث) لكن اذا كفل لوارث أو عن وارث لاتصح اصلاً ولو كان عليه دين محيط بماله بطلت ولو كفل ولادين عليه ثم أقر دين محيط لا جنى ثم مات فامتنع له الولي بتركته من المكفول له وان لم يحيط فان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صححت كلها ولا يقدر الثلث وان أقر المريض أن الكفالة كانت في صحته لزمه الكل في ماله ان لم تكن لوارث أو عن وارث ونعمانه في الفصل التاسع عشر من التاتراخية (قوله ولا من عبيد) اي لاتصح الكفالة منه بنفس أو مال كافي الكافي ومساو كفل عن مولاه أو اجنبي كما في التاتراخية (قوله الا ان أذن له المولى) اي بالكفالة عن مولاه أو عن اجنبي قصص كفالته اذ لم يكن مديوناً وكذا الامة والمدرسة واثم الولد وان كان مديوناً لا يلزمه شيء ما لم يعتق تاتراخية وسبأ في تمام الكلام عليه قيل الحوالة (قوله ولا من مكاتب الخ) اي ويطلب بها بعد عتقه وهذا لو كانت عن اجنبي كما في البحر وقال أيضاً وتصح كفالة المكاتب والمأذون عن مولاهما قال في النهر وينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كانت بأمره ثم رأيت أنه كذلك في عقد القرائن معزاً الى المبسوط قلت وسبأ في أيضاً متناقيل الحوالة في العبد مع التقيد بكونه غير مديون مستغرق (قوله والمذني) اي من يكون له حق الدعوى على غريمه اذ لا يلزم في اعطاء الكفيل الدعوى بالفعل (قوله مكفول له) ويسمى الطالب ايضاً (قوله مكفول عنه) هذا في كفالة المال دون كفالة النفس ففي البحر عن التاتراخية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه اهـ لكن قال الخبير المولى وجدنا بعضهم يقولونه وجد في التاتراخية عن الذخيرة (قوله كفيل) ويسمى ضامناً وضميناً وسبأ وسبأ وزعموا وصبراً وقبلاً ونعمانه في حاشية البحر للمولى (قوله وسنده) اي سند الاجماع اذ لا اجماع الا عن مستند وان لم يلزم علمنا به (قوله قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم) اي يلزمه الاداء عند المطالبة به فهو بيان لحكم الكفالة والحديث كافي الفتح رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وقد استدلل في الفتح اشرعيتها بقوله تعالى ولن جاء به من يغيره وأما به زعيم وعادتهم بتقديم ما ورد في الكتاب على ما في السنة والشارح لم يذكره اصلاً وله لشهرته أو لما قيل انه لا كفالة هنالاه مستأجران جاء بالصواع بحمل بعير والمستأجر يلزمه ضمان الاجرة ولكن جوابه أن الكفيل كان رسولاً من الملك لا وكلاً بالاستئجار والرسول صغير فكانه قال ان الملك يقول لمن جاء به حل بعير ثم قال الرسول وأما بذلك الحمل زعيم اي كفيل ويبحث فيه في النهر (قوله وتركها الحوط) اي اذا كان يخاف أن لا يعامل نفسه من الندم على ما فعله من هذا المعروف أو المراد أحوط في سلامة المال لافي الديانة اذهي بالنسبة الحسنة تكون طاعة ثاب عليها فقد قال في الفتح ومحاسن الكفالة جليله وهي تفريج كرب الهالك الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه حيث كسفا مؤنة ما همها واذ لك نعمة كبيرة عليها ولذا كانت من الافعال العالمية ونعمانه فيه (قوله مكتوب في التوراة الخ) رأيت في الملتقط قيل مكتوب على باب من ابواب الروم وفيه زيادة على ما هنا من لم يصدق فليجرب حتى يعرف البلاء من السلامة (قوله أولها لامة) سقط أولها من بعض النسخ وهو موجود في البحر عن الجنبى والمراد والله أعلم انه يعقبها في أول الامر الملامة لنفسه منه أو من الناس ثم عند المطالبة بالمال يندم على ائلافه لماله ثم بعد ذلك يفرم المال أو يتعب نفسه باحضار المكفول به لان الفرغ لزوم الضرر ومنه قوله تعالى ان عذابها كان غراماً (قوله وكفالة النفس تتعقد الخ) عبارة اكثر وتصح بالنفس وان تعددت قال في النهر اي بان أخذ منه كفلاً لا كفلاً وكان للكفيل كفيل ويجوز عود الضمير الى النفس بأن يكفل

الا اذا استدان له ولية وامره ان يكفل المال عنه فتصح ويكون اذنا في الاداء محيط ومضاده أن الصبي يطلب بهذا المال بموجب الكفالة ولولا هالطوب الولي نهر ولا من مريض الامن الثالث ولا من عبد ولو ما ذونا في التجارة وبطلب بعد العتق الا ان أذن له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى (والمذني) وهو الدائن (مكفول له والمذني عليه) وهو المديون (مكفول عنه) ويسمى الاصيل ايضاً والنفس والمال مكفول به ومن لزمته المطالبة كفيل ودلها الاجماع وسنده قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم وتركها حوط مكتوب في التوراة الزعامة أولها سلامة وأوسطها ندامة وآخرها غرامة مجتبي (وكفالة النفس تتعقد

مطل.
تصح كفالة الكفيل

فأما أثبتة يظهر في التسديد ولو قال أنا في لا يلزمه شيء ولو قال إن دخلت الدار فأنا جيلزيمه الجمع اهـ قلت لكن
لو قال ضمنك ما علمه أنا فقبضه وأدفعه اليك بصير كسالة بالقض والتسليم كما سئذ كره في بحث كسالة المال
(قوله وإذا كفل إلى ثلاثة أيام الخ) حاصله أنه إذا قال كفلت لك زيدا أو ما على زيد من الدين إلى شهر مثلا صان
كفلا في الحال أبدا أي في الشهر وبعده ويكون ذكر المدة لتأخير المطالبة إلى شهر لا لتأخير الكفالة كما لو باع
عبدا بألف إلى ثلاثة أيام بصيره طالبا بالن شهر بعد الثلاثة وقيل لا بصير كفلا في الحال بل بعد المدة فقط وهو ظاهر
عبارة الأصل وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو ظاهر الرواية كما في التتارخانية وفي السراجية وهو الأصح
وفي الصغرى وبه يقتضى كافى البحر قلت ومقابله ما قاله أبو يوسف والحسن أنه يطالب به في المدة فقط وبعدها يبرأ
الكفيل كما لو طاهر أو أنى من أمر أنه مدة فأنه ما يقبض فيها ويطلق بعضها كما في الظهيرية وغيرها وفيها أيضا
ولو قال كفلت ثلاثة أشهر هذه الساعة إلى شهر تنهى الكفالة بمضى الشهر بلا خلاف ولو قال شهر الميز كره محمد
واختلف فيه فقيل هو صك فبطل أبدا كما لو قال إلى شهر وقيل في المدة فقط أي كما لو قال من هذه الساعة إلى شهر
والحاصل أنه أنا أن يذكر إلى بدون من فقول كفلته إلى شهر وهي مسألة المتن فيكون كفلا بعد الشهر
ولا يطالب في الحال وعند أبي يوسف والحسن هو كفيل في المدة فقط وأما أن يذكر من وإلى فقول كفلته من
اليوم إلى شهر فهو كفيل في المدة فقط بلا خلاف وأما أن لا يذكر من وإلى فقول كفلته شهرا أو ثلاثة أيام
فقل كالأول وقيل كالشأنى وفي التتارخانية عن جع التفريق قال واعتاد أهل زماننا على أنه كالشأنى قلت
ويبقى عدم الفرق بين الصور الثلاث في زماننا كما هو قول أبي يوسف والحسن لأن الناس اليوم لا يقصدون بذلك
الاقويت الكفالة بالمدة وأنه لا كفالة بعدها وقد تقدم أن معنى ألفاظ الكفالة على العرف والعبادة وأن لفظ
عندى للإمانة وصار في العرف للكفالة بغيره الدين وقالوا إن كلام كل عاقد وناذر وحالف ووافق يجعل على
عرفه سواء وافق عرف اللغة أولا ثم رأيت في الذخيرة قال وكان القاضي الامام الأجل أبو على التتارى يقول
قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس إذا كفلا إلى مدة يفهمون بضرب المدة أنهم يطالبون في المدة لا بعدها
إلا أنه يجب على المتق أن يكتب في الفتوى أنه إذا مضت المدة المذكورة للقاضي يخرج من الكفالة احترازا
عن خلاف جواب الكتاب وإن وجد هناك قرينة تدل على إرادته جواب الكتاب فهو عليه اهـ لكن نازع
في ذلك في أنفع الوسائل بأن القاضي المقلد لا يحكم بالإظهار الرواية لا بالرواية الشاذة إلا أن يصوا على
أن الفتوى عليها اهـ قلت ما ذكره الاحام التتارى مبنى على أن المذكور في ظاهر الرواية إنما هو حيث لا عرف
إذا وجه الحكم على المتعاقدين بما لم يقصداء فليس قضاء بخلاف ظاهر الرواية وما ذكره من إخراج القاضي
له عن الكفالة زيادة احتياط لاحتمال كون العاقدين عالين بذلك المعنى فاصدين له ولذا قال ابن وجد قرينة
على خلاف العرف يحكم بجواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم (قوله لما في المقتط الخ) تعذر لمفهم من
قوله أيضا من أنه يكون كفلا قبل الثلاثة اهـ ح (قوله لو سلمه لئال برئ) ويجبر الطالب على القبول كن
علمه دين موجب إذا عمل قبل حلول الاجل يجبر الطالب على القبول خاتمة فلو لم يصير كفلا قبل مضى المدة
لم يصح تسليمه فيها ولم يجبر الآخر على القبول (قوله لم يصير كفلا أصلا) لأنه لا يصير كفلا بعد المدة لنفسهما
الكفالة فيه صريحا ولا في الحال على ما ذكرنا في ظاهر الرواية ظهيرية (قوله ونقله الخ) نقل القولين في البصر
أيضا عن البرازية (قوله أنه يصير كفلا) أى في المدة فقط كما يفيد قول جامع الفضولين في الفصل السادس
والعشرين صك فبطل نفسه إلى شهر على أنه يرى بعد الشهر فهو كما قال (قوله لكن تقوى الأول بأنه ظاهر
المذهب) قلت وتقوى الثاني بأنه التعارف بين الناس بحيث لا يقصدون غيره إلا أن يكون الكفيل عالما بحكم
ظاهر المذهب فاصداله فالامر طاهر (قوله ولا يطالب الخ) أى في مسألة المتن (قوله لزم التسليم) أى بالطلب
الأول وقوله ولا أجلى له ثانياً أى بالطلب الثاني وهذا ما لم يدفعه فإذا دفعه الله كان قال برئت الله منه يبرأ في
المستقبل وإن لم يبرأ منه قبله أن يطالبه ثانياً ولا يكون ذلك براءة لأنه قال في لكفالة كماله متى في أجل شهر
فكأنه قال كماله متى وأفتت به إلا أنى أجل شهر حتى اطلبه وكلمة كماله تنفى التكرار فتعنى تكرار
الموافقة كما تكرر الطلب فبالدفع إليه يبرأ عن موافقة لزمته بالمطالبة السابقة لأن موافقة لزمته بمطالبة واحد
في المستقبل وإنما يبرأ عن ذلك بصريح الإبراء فإذا برئ إليه حين دفعه مرة وجد صريح الإبراء وما لا فلا

مطلب
في الكفالة الموقته

(وإذا كفل إلى ثلاثة أيام) مثلا
(كان كفلا بعد الثلاثة) أيضا
أدأحق يسلمه لما في المقتط وشرح
الجمع لوسله الحال برأ وإنما المدة
لتأخير المطالبة ولو زاد وأتارى
بعد ذلك لم يصير كفلا أصلا في
ظاهر الرواية وهي الخلية في كسالة
لاتزم درو أو شابه قلت ونقله في
لسان الحكماء عن أحمد البت وأن
عليه الفتوى ثم نقل عن الواحات
أن الفتوى أنه يصير كفلا اهـ لكن
تقوى الأول بأنه ظاهر المذهب
فتنه (ولا يطالب) بالمكفول به
(في الحال) في ظاهر الرواية (وبه)
يقتضى وصححه في السراجية وفي
البرازية كمل على أنه متى أو كلما
طلبه أجل شهر صحت وله أجل
شهر مطلبه فإذا تم الشهر فطالبه
لزم التسليم ولا أجل له ثانياً

فإذا دفعه إليه ولم يبرأ فطالبه بعد ذلك فلا يكفيل أجل شهر آخر من يوم طلبه لأنه غير الطالب الأول بخلاف ما إذا لم يدفعه مرة ذخيرة وبراية ملصقا قلت وحاصله أنه إذا طالبه يتسلم المكفول بنفسه فله أجل شهر فإذا تم الشهر فله مطالبة بالتسليم ولا أجل له في هذه المطالبة الثانية فلذا سلمه وتبرأ إليه من عهده فلا شيء عليه بعد ذلك وإن سلمه ولم يتبرأ ثم طالبه به لزمه تسليحه ثانياً لكن ثبت له أجل شهر آخر بعد هذا الطلب فإذا تم الشهر ولم يسلمه فطالبه به فلا أجل له لم يسلمه إلى الطالب وهكذا لم يلجئ أن هذا في كفاية النفس أمافي كفاية المال فإنه بعد تسليحه لا يطالب به ثانياً لأن الكفاية تنتهي به ولذا أحال في الذخيرة ولو كفه بألف على أنه متى طالبه به فله أجل شهر حتى يطلبه فله الأجل فإذا مضى فله أخذ منه متى شاء الطالب الأول ولا يكون للمكفيل أجل شهر آخر أه وبه ظهر أن كلام الشارح محمول على كفاية المال ولعله جردت متى وكلما عن العموم لعدم إمكانه هنا لما قلنا بخلاف كفاية النفس كما علت (قوله بخلاف البيع) فإنه لا يصح الخسار فيه أكثر من ثلاثة أيام (قوله) وإن شرط) ينبغي كونه بالبناء للمفعول ليشمل ما إذا كان الشرط في أنظار المكفيل أو الطالب ط (قوله أحضره) أي لزمه أحضاره بالشرط (قوله فيها) أي فبالقضية المشتروطة وفي (قوله حين يظهر مظه) في بعض النسخ حتى والصواب الأول وذلك كالأول الكفاية حتى أقيت عليه السنة بخلاف ما لو أقر بها فإنه لا يحبس في أول مرة وهذا ظاهر الرواية كما في البرازية أي لظهور مظه بانكاره فصار كسالة المدين وبه صرح في الخاتمة وكان الزباني لم يطلع على ذلك فذكره بجنا أفاده في البحر (قوله لا يحبس) لكن لا يجوز بينه وبين المكفيل فيلزمه ولا يتبعه من أشغاله وفي الترخائية لو أضرته ملازمته لاستوفى منه بكفيل نهر (قوله فإن غاب) أي المكفول عنه وطلب الغريم منه أحضاره نهر وهذا إذا ثبت عند القاضي غيبته يلد آخر لعلم القاضي أو بينة أقامها المكفيل كما في البرازية وكافي الحاكم وأطلقه فشكل المسافة القريبة والبعيدة كما في الفتح بحر (قوله أمهله) أي إذا أراد المكفيل السفر إليه فإن أبي حنيفة للعالم بلا مهال كما في البرازية وفي الترخائية وإن كان في الطريق عذراً لا يؤخذ المكفيل به بحر (قوله وإياه) بالكسر أي رجوعه (قوله ولولده الحرب) ولا تطل بالعاقب إذا الحرب لأنه وإن كان موانحاً لكن بالنسبة إلى ماله والأهوى مطالب بالتوبة والرجوع هكذا أطلقه في النهاية وفيه في الذخيرة بما إذا كان المكفيل قادراً على رده بأن كان يبنوا بينهم موادعة لنهر ردون البناء المرتد والألا يؤخذ به أه وهو تقيد لا بد منه بحر (قوله لا يطالب به) مقيد بما إذا يبرهن الطالب على أنه موضوع كذا فإن يبرهن أمر المكفيل بالذهاب إليه وأحضاره لأنه علم مكانه بحر (قوله أن ثبت ذلك تصديق الطالب) عبارة الزباني لأنه عاجز وقد صدقه الطالب عليه أه فأنت ترى أن الزباني لم يجعل ذلك شرطاً لنفي المطالبة بل بين أن فرض المسألة فيما إذا صدقه الطالب ثم أعقب الزباني ذلك بقوله ولو اختلفا في آخر ما يأتي فبين حكم ما إذا لم يصدقه وهو أنه إذا لم يكن له خرجة معروفة فالقول للمكفيل أي فلا يطالب به فعلم أن تصديق الطالب غير شرط في نفي المطالبة تأمل وبه يعلم أنه لا حاجة إلى إقامة السنة فعارة المصنف هنا غير محزنة (قوله بما في القضية) أي عن الإمام علي السغدّي (قوله وحيلة دفعه) أي دفع الطالب عن ملازمته للمكفيل (قوله فإن يبرهن على ذلك) أي يبرهن المكفيل على أن غيبته لا تدري لكن هذه بينة فيها نفي ولعله يقبل كونه شاعاً والقصد إثبات سقوط المطالبة مقدس وما قاله الرحي من أن الضعيف يبرهن الطالب فغير صحيح لأنه لا تناسب قوله وحيلة دفعه (قوله ولو اختلفا) أي بأن قال المكفيل لا أعرف مكانه وقال الطالب تعرفه زباني (قوله) (والاحلف) عبارة الزباني والفتح والبحر والأقاويل للمكفيل لأنه متمسك بالأصل وهو الجمل ومركزه من المطالبة وقال بعضهم لا يلتفت إلى قول المكفيل وبحسبه القاضي إلى أن يظهر عجزه لأن المطالبة كانت متوجهة عليه فلا يصدق في إسقاطها عن نفسه بما يدعي أه وكان الشارح صرح بالتحلف أخذ من قولهم يحلف في كل موضع لو أقر به لزمه ثم قد علت أن كون القول للمكفيل مخالفاً لما في المتن فإنه يقتضي أنه لا يكتفي بقول المكفيل لا أعرف مكانه ما لم يصدقه الطالب أو يبرهن عليه المكفيل ثم ما في المتن يتشبه على قول البعض الضعيف في الفتح قبل ذلك بضدضه (تنبيه) قال في النهرو لم يؤملوا يبرهننا وينبغي أن تقدم بينة الطالب لأن معناه زيادة علم (قوله) وببرأ المكفيل بالنفس جوت المكفول به) أي ببرأ أصلا جوت الشخص المطلوب والمراد أنها تطل بموته كما عبر به في الكز وغيره تصق عجز المكفيل عن إحضاره كما في النهراي عجزاً مستقراً بخلاف الجمل يمكنه لا احتمال

ثم قال كفيل على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صرح بخلاف البيع لأن مبناها على التوسع (وإن شرط تسليحه في وقت بعينه أحضره فيه أن يطلبه) كدين موجب حل (فإن أحضره) فيها (والاحبس) الحاكم) حين يظهر مظه ولو ظهر عجزه استدعاء لا يحبس عيني (فإن غاب) أمهله مدة ذهابه وإياه ولولده الحرب عيني وإن ملك (و) لو (لم يظلم مكانه لا يطالب به) لأنه عاجز (أن ثبت ذلك تصديق الطالب) زباني زاد في البحر (أو بينة أقامها المكفيل) مستدلاً بما في القضية غاب المكفول عنه فله إذاً ملازمة المكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه أن يدعي المكفيل عليه أن خصمك غائب غيبة لا تدري فبين لي موضعه فإن يبرهن على ذلك تدفع عنه الخصومة ولو اختلفا فإن له حرجة للتجارة معروفة أمر المكفيل بالذهاب إليه والاحلف أنه لا يدري موضعه ثم في صكك موضع قلنا بالذهاب إليه للطالب أن يستوفى بكفيل من المكفيل لئلا يغيب الآخر (وببرأ) المكفيل بالنفس

العلم به بعد فلذا قالوا هنا لا يطالب به وقالوا هنا بطل وأما ما في البرازية والخلاصة من انه لو كان المكفول به
عائلا لا يعلم مكانه ولا يوقع على أثره يجعل كالموت ولا يجنبه فالمراد به انه كالموت في عدم المطالبة في الحال ولذا
قال ولا يجنبه في بطلان الكفالة وسقوط المطالبة أصلا والاختلاف كلامهم متونا وشروحا ونهنا على
ذلك تعهد المائدة كره قريبا من حادثة الفتوى (قوله بموت المكفول به) هذا شامل لبرائة كفيل الكفيل
بموت الكفيل ولبرائة بموت الأصل قال في الخاتمة الكفيل بالنفس اذا أعطى الطالب كفلا بنفسه فمات
الأصل برئ الكفيلان وكذا الوفاة الكفيل الأول برئ الكفيل الثاني اه قال في البحر وأشار باقتضائه في
بطلانها على موت المطلوب والكفيل الى انهما لا يطالبان ببراءة الأصل وتعامه فيه وسيد ذكره الشارح قبيل كفاة
المال (قوله أراد به الخ) كذا في المنع ولا يخفى أن التوهم باق وذلك انه قال في الخلاصة لو كفل بنفس عبد
فمات العبد برئ الكفيل ان كان المذني به المال على العبد وان كان المذني بنفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه
ففي المسألتين المكفول به بنفس العبد لكن المذني به في الاولى المال على العبد وفي الثانية رقبة العبد فتقول
المصنف ولو بعد ايوهم انه شامل للمسألتين مع انه لا يبرأ بموت العبد في الثانية وان تعذر تسليمه بالموت بل تلتزمه
قيمه فلا بد في دفع التوهم من أن يقول ولو بعد ادى عليه مال تأمل (قوله وسيجي) اى في الباب الآتى
مالو كفل برقبته اى بأن كان المذني برقبته العبد وهى المسألة الثانية وسيجي المسألتان جميعا قبيل الحوالة
(قوله وبموت الكفيل) اى الكفيل بالنفس لان الكلام فيه اما الكفيل بالمال فلا يطالب بموته لان حكمهما بعد
موته يمكن فوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بأمره وكان الدين حالا فموجبا فلا رجوع
حتى يحل الاجل يمر وتعامه في الفسخ (قوله بل وارثه او وصيه بطالب الكفيل) فان سلمه الى أحد الورثة
أو أحد الوصيين خاصة فللباقي المطالبة بأحضاره بمرع النبايع وقد يشك عليه ولو لم يأخذ الورثة بتسبب
خصما للبيت فماله عليه نهر قلت في جامع الفصولين أحد الورثة يصلح خصما عن المورث فماله عليه ويظهر
ذلك حتى يحل الكل الآن له قبض حصته فقط اذا ثبت حتى الكل اه وبه يظهر الجواب وذلك أن حق المطالبة
ثابت لكل واحد من الورثة فاذا استوفى أحدهم حقه لا يسقط حتى الباقي لأن له استيفاء حقه فقط وانما قام
مقام الباقي في إثبات حقه فافهم (قوله وقيل يبرأ) اى الكفيل بموت الطالب (قوله ويبرأ بدفعه الى من كفل
له) اى بالخلعة منه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فتقول هذا خصمك فخذ ان شئت وأطلقته فمثل ما اذا كان
للتسليم وقت قبله قبله أولا لان الاجل حتى التكفيل فله اسقاطه كالأجل المؤجل اذا قضى قبل الاجل بمر
(قوله اى في موضع يمكن الخ) ويشترط عندهما أن يكون هو المصير الذى كفل فيه لا عند الامام وقوله ما
اوجه كما في الفسخ وقيل انه اختلاف عصر وزمان لا جهة وبرهان وسيانه في الزمانى واحترزه عمالوسله في برية
اوسود وتعامه في النهر (قوله سواء قبله الطالب أولا) فيصير على قبوله بمعنى أنه ينزل قابضا كالفاسب
اذا رد العين والمدينون اذا دفع الدين من غير خلاف ما اذا سلمه أجنبي فلا يجبر كما باقى (قوله ويبرأ بتسليمه مرة)
الا اذا كان فيها ما يقتضى التكرار كما اذا كفل على أنه كلما طلبه فله أجل شهر كما تقرر به (قوله به يفتى)
وهو قول زفر وهذا احدى المسائل التى يفتى فيها بقول زفر بمر وعدا سبعا وقال وليس المراد الحصر قلت
وقد زدت عليها مسائل وذكرتها منظومة في النقصات قال في النهر وفي الواقعات الحساسة جعل هذا رأيا
للمتأخرين لا لقولنا زفر واظفه والمتأخرون من مشايخنا يقولون جواب الكتاب أنه يبرأ اذا سلمه في السوق
او في موضع آخر في المصر بناء على عادتهم في ذلك الزمان أما في زماننا فلا يبرأ لان الناس يعينون المطلوب على
الامتناع عن الحضور لغلبة النسق فكان الشرط مفيدا فصيح وبه يفتى اه وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا
اختلاف عصر وزمان مع أن زفر كان في ذلك الزمان اه قلت فيه نظر ظاهر فكيف من مسألة اختلف فيها الامام
واصحابه وجعلوا الخلاف فيها بسبب اختلاف الزمان كسألة الاكتفاء بظاهر العادة وغيرها وكالسألة المارة
أنها بعد نقل النقصات ذلك عن زفر كيف تنق بكلام يحتمل أنه مبنى على قوله والمشهد اختلاف الزمان في مدة
يسيرة (قوله ولو سلمه عند الامير) اى وقد شرط تسليمه عند القاضي (قوله عند قاض آخر) اى غير قاض
الرساين كما أجاب بعضهم واستحسنه في الفتنة لان أغلبهم ظلة قال ط قلت ولا خصوص الرساين ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ابن مالك) ونص كلامه في شرحه على المجموع ولو سلمه في السجن وقد حبسه

مطلبه
كفاة النفس لا يطالب ببراءة الأصل
بخلاف كفاة المال

(بموت المكفول به ولو بعدا) أراد
به دفع توهم أن العبد مال فاذا تعذر
تسليمه زلتمه قيمته وسيجي مالو كفل
برقبته (وبموت الكفيل) وقيل
بطالب وارثه بأحضاره سراج
(لا) بموت (الطالب) بل وارثه
او وصيه بطالب الكفيل وقيل يبرأ
وهائية والمذهب الاول (و) يبرأ
(بدفعه الى من كفل له حيث) اى
في موضع (يمكن محاصمته) سواء
قبله الطالب أولا (وان لم يقبل)
وقت التكفيل (اذا دفعته اليك
فانابرى) ويبرأ بتسليمه مرة قال
سلته اليك بجهة الكفالة أولا ان
طلبه منه والا فلا بد أن يقول
ذلك (ولو شرط تسليمه في مجلس
القاضي سلمه فيه ولم يجز) تسليمه
(في غيره) به يفتى في زماننا لتمام
الثامن في أمانة الحق ولو سلمه عند
الامير أو شرط تسليمه عنده هذا
القاضي سلمه عند قاض آخر جاز
بمر ولو سلمه في السجن لوسيعن
هذا القاضي أو سجن أمير البلد
هذا المصير جاز ابن مالك

غير الطالب لا يبرأ لأنه لا يمكن من احضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا اذا كان السجين ضمن قاض آخر في بلد آخر أما لو كان ضمن هذا القاضي أو ضمن أمير البلد في هذا المصير أو كان قد حسمه غير الطالب لأن حصته في يد مفضلي سبيله حتى يحجب خصمه ثم يعيده الى السجين اهـ وفي البحر عن المرازبة ولو ضمن وهو محبوس فسله فيه يبرأ ولو اطلق ثم حبس ثانياً فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني في امور التجارة ونحوها صاع الدفع وان في امور السلطان ونحوها لا اهـ وفي كافي الحاكم واذا حبس المكفول به بدین أو غيره أخذت الكفيل لأنه يقدر على أن يفكك عما حبس به بأداء حتى الذي حبسه اهـ اي اذا لم يمكنه تسليمه كما يعلم من كلام المحيط المازي (قوله) وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه) هذا اذا كانت الكفالة بالامرأى أمر المطلوب والا فلا يبرأ كما في السراج عن الفوائد والوجه فيه ظاهر لأنها اذا كانت بغير أمره لا يلزم المطلوب الحضور فليس مطالباً بالتسليم فاذا سلم نفسه لا يبرأ الكفيل نهر وفي التتارخانية لو كفل بنفسه بلا أمره فلا مطالبة للكفيل عليه إلا أن يجده نفسه فيبرأ اهـ وعليه فلا يأثم بعدم التحكين منه فله الهرب بخلاف ما اذا كانت بأمره وكذا قولهم له منعه من السفر انما هو اذا كانت بأمره أفاده في البحر (قوله) وبسليم وكيل الكفيل) لو قال وبسليم نائبه لكان أجدود وأفود لان كفيل الكفيل لو سلمه برئ الكفيل أيضاً كما في الخاتمة نهر (قوله) ورسوله اليه) اي الى الطالب بأن دفع المطلوب الى رجل يسلمه الى الطالب على وجه الرسالة فقول الرجل ان الكفيل ارسل معي هذا لاسلمه اليك (قوله) لان رسوله الى غيره كالأجنبي) تعليل لفهمه قوله اليه فان مفهومه أنه لا يبرأ لو كان رسولا الى غيره بمجرد التسليم ومثاله كافي ط لو قال الكفيل لتخص خذ هذا وسله اقلان يسلمه للطالب فأخذه الرسول وسله الى الطالب بنفسه فانه يكون تسليم الأجنبي (قوله) وفيه) اي في تسليم الأجنبي يشترط اي زيادة على الشرط الذي بعده قبول الطالب قال في البحر وقيد بالوكيل والرسول لأنه لو سلمه أجنبي بغير امر الكفيل وقال سلت اليك عن الكفيل وقف على قبوله فان قبله الطالب برئ الكفيل وان سكت لا اهـ (قوله) ويشترط أن يقول كل واحد من هؤلاء) اي الثلاثة وهم المطلوب والوكيل والرسول وهذا دخول على المتن أراد به التسمية على امرين أحدهما أن قول المصنف من كفالاته قيد في الكل لافي الوكيل والرسول فقط كما قد يتوهم من عبارة المصنف حيث كثر لفظ تسليم ولا في الطالب فقط كما يتوهم من عبارة الكثر حيث قدم قوله من كفالاته على تسليم الوكيل فانيهما أنه لا يكتفي قصد كون التسليم عن الكفالة بل لابد من التصريح به بأن يقول سلت اليك عن الكفيل من كفالاته فافهم لكن اقتصر في الدرر على قوله عن الكفيل وعزاه الى الخاتمة واقصر في البحر على قوله عن الكفالة وعبر في الفتح مرة بالاول ومرة بالثاني فعمل انه لا يلزم الجمع بينهما فلو زاد الشارح كلمة أو بأن قال او من كفالاته لكان اولى (قوله) والا لا يبرأ) اي ان لم يقل أحد هؤلاء ذلك لا يبرأ الكفيل (قوله) ابن كمال) ومثله في الفتح والبحر والمنع وغيرها (قوله) فان قال لم أر اف الخ) قيد بعدم الموافقة للاحتراز عما في المرازبة كفل بنفسه على انه متى طال به سله فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه بالتسليم وبجز لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تنصع فاذا لم تنصع المطالبة لم يتحقق العجز الموجب لزوم المال فلا يجب اهـ بجز (قوله) اي أت) ومثله ان لم أدفعه اليك أو ان غاب عنك نهر (قوله) فهو) اي القائل وهو من ثقة المقول بالمعنى لأنه انما يقول فأنما ضمن للماعلة أو عندي كافي الخاتمة وتقدم (قوله) للماعلة) أشار الى أنه لا يشترط تعيين قدر المال كما يأتي وقيد بقوله للماعلة لأنه لو قال فالمال الذي لك على فلان رجل آخر وهو أوف درهم فهو على جازي قول أبي يوسف وقال محمد الكفالة بالنفس جائزة والكفالة بالمال باطلة لأنه بخاطرة اذا كان المال على غيره وانما يجوز اذا كان المال عليه استحساناً ولو كفل بنفس رجل للطالب عليه مال فزيم الطالب الكفيل وأخذ منه كفلاً بنفسه على أنه ان لم يوف به فالمال الذي على المكفول به الاول عليه جائز وليس هذا كاذب عليه مال ولم يكفل به أحد كذا في كافي الحاكم (قوله) مع قدرته عليه) صرح بهذا القيد الزبلي والشنقي في شرح النقاية وكذا في البحر وقال المصنف في المنع انه قيد لازم لأنه اذا عجز لا يلزمه الا اذا عجز بموت المطلوب او جنونه اهـ (قوله) فلو عجز لحبس او مرض) اي مثلاً قد دخل فيه ما اذا غاب المكفول به ولم يعلم مكانه فتقدم التصريح بأن ذلك عجز وقد علت أن شرط ضمان المال عدم الموافقة مع القدرة وحيث صرحوا بأن الغيبة المذكورة عجز عن الموافقة لم تتحقق القدرة ولم يستثنوا من العجز الا العجز بموت المطلوب او جنونه

(وكذا يبرأ) الكفيل (بتسليم
المطلوب نفسه) لحصول المقصود
(وبتسليم وكيل الكفيل) لقيامه
مقامه (ورسوله) اليه لان رسوله
الى غيره كالأجنبي وفيه يشترط
قبول الطالب ويشترط أن يقول
كل واحد من هؤلاء سلت اليك
عن الكفيل درر (من كفالاته)
اي يحكم الكفالة عني والا لا يبرأ
ابن كمال فيحفظ (فان قال ان لم
أوف) اي أت) به عند افهوضامن
للماعلة من المال (فلو يوف به
مع قدرته عليه) فلو عجز لحبس
أو مرض لم يلزمه المال

فقد خلت الغيبة المذكورة في العجز وأما ما قد مناه عن الخلاصة والبرازية من أن الغيبة المذكورة كالموت
فقد مناه أن المراد أنها مثله في سقوط المطالبة في الحال لأمن كل وجه على أن ذلك مذكور في كفاية النفس والموت
هنا لم يطل للكفاية بالنفس ومسقط للمطالبة بالكفاية وليس هناك كفاية بالمال وهنا المراد بثبوت كفاية المال
المعلقة على عدم الموافقة مع القدرة والموت هنا محقق لكفاية المال ومثبت للضمان فإذا جعلت الغيبة المذكورة
كالموت بالمعنى المراد فيصير وهو سقوط المطالبة بالنفس للعجز عن تسليمه لا يلزم منه ثبوت ضمان المال المعلق
على عدم الموافقة مع القدرة بل يلزم عدم ثبوته لتحق العجز وإن جعلت كالموت بالمعنى المراد هنا وهو ثبوت
الضمان نافي قولهم مع القدرة وقد علمت أن الغيبة المذكورة عجز مناف للضمان وأنهم لم يستثنوا من العجز
الالموت والجنون على أن جعلها كالموت في ثبوت الضمان خلاف ما أراده البرازية والخلاصة لأنهما إنما
ذكر ذلك في كفاية النفس المجردة عن كفاية المال وقد صرح أصحاب المتون وغيرهم بأن الغيبة المذكورة
مسقط للمطالبة بالتسليم وذلك مناف لثبوت الضمان أي ضمان النفس فلا يصح الاستدلال بتلك العبارة
على كون الغيبة المذكورة مسقطاً للمطالبة بالمال في مسائلنا وانما سقط المطالبة بالنفس فقط وأما المطالبة
بالمال فهي حكم الكفاية الأخرى المعلقة على عدم الموافقة مع القدرة فإذا وجد ما علق عليه ثبت والا فلا ومع
الغيبة المذكورة لم يوجد القدرة فلا ثبت المطالبة بالمال كما لا يخفى فإذا علمت ذلك ظهر لك جواب حادثة القنوى
فر يامن كتابي لهذا المحل وهي رجلان عليهما ما دون كفايتهما زيد كفاية مال وكفايتهما عند زيد أربعة رجال على
أنهم لم يوافقوا بالمطالعين عند حلول الأجل فالمال المذكور عليهم ثم حل الأجل وأدى زيد إلى أصحاب الديون
وطالب الأربعة بالمطالعين فأحضره وأله أحدهما وعجزوا عن إحضار الآخر لكونه سافراً إلى بلاد الحرب ولا يدرى
مكانه فأجبت بأنه لا يلزمهم المال للعجز عن الموافقة بالنسبة المذكورة تعارضى الحاكم الشرعي بعبارة البرازية
المارة فأجبت بما حذرته والله سبحانه أعلم (قوله كما أفاده بقوله الخ) أي أفاده بعضه لأنه لم يذكر الجنون لكن
يفهم حكمه من الموت لأن المستحق عليه تسليم يكون ذريعة إلى الخصام ولا يتحقق ذلك مع الجنون كالموت
(قوله أو مات المطلوب) يعني بعد الكفاية في الفسخ وبهذا يزول اشكال المسألة وهو أن شرط الضمان عدم
الموافقة مع القدرة ولا شك أنه لا قدرة على الموافقة بالمطلب بعده وانه فإذا قيد الموت بما بعده لغيره قد وجد
شرط الضمان قبله لأن فرض المسألة عدم الموافقة به غداً كما به عليه الشارح. قوله في الصورة المذكورة أي
المقيدة بالغد لكن مفاده أنه لو لم يقيد بالغد لا ثبت الضمان بالموت مع أنه صرح في الفسخ أيضاً بأنه لا فرق بين المقيد
والمطلق فليست أمراً في كافي الحاشية بقيد بقوله بغير المكفول به قبل الأجل ثم حل الأجل فالمال على
الكفيل فهذا اختلاف لقول الفسخ يعني بعد الغد (قوله في صورتين) أي صورة عدم الموافقة مع القدرة وصورة
موت المطلوب وموت المطلوب وإن بطل الكفاية بالنفس فأنما هو في حق تسليمه إلى الطالب لا في حق المال بغير
(قوله بشرط متعارف) فلو قال إن وافيتك به غداً فعلى ما عليه ثم وافى به لم يلزمه المدل لأنه شرط لزومه أن
أحسن إليه كذا في منية الفسخ يعني أنه تعلّق بشرط غير متعارف فهو نهر لكن في جامع الفصولين لو قال إن
وافيتك به غداً والافعلي المال لم تصح الكفاية بخلاف أن لم أوافك به غداً واستشكل في نورالعين الفرق
بين المسألتين لأن قوله والافعلي المال يعني أن لم أوافك به غداً قلت الظاهر أن قوله والأزائد والصواب
أدق منه بدليل كلام المتن وبه يزول الاشكال تدبر (قوله لعدم التنافي) اذكر كل منهما للتوثق ولعله بطالبه
بحق آخر يتعي به غير المال الذي كفل به معلقاً في الفسخ (قوله لفقد شرطه) وهو بقاء الكفاية بالنفس لزوالها
بالإبراء وطوبى بالفرق بينه وبين موت المطلوب فإنها بالموت زالت أيضاً وأجيب بأن الإبراء وضع لفسخ
الكفاية فتفسخ من كل وجه والافتساح بالموت انما هو لضرورة العجز عن التسليم المقيد فتقتصر لضرورة إلى
نقذه إلى الكفاية بالمال كذا في الفسخ نهر (قوله طلب وارثه) أي طلب وارثه من الكفيل إحضار المكفول به
في الوقت وإن مضى الوقت طلب منه المال (قوله طلب وارثه) أي بإحضار المكفول به في الوقت وبالمال
بعده (قوله فإن دفعه) تفريع على قوله ولومات الكفيل الخ (قوله فالقول للطالب) ويكون الأمر على
ما كان في الابتدأ ولا يمين على واحد منهما لأن كلامهما مدع الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على
الذي عندنا بغير عن نظام الفقه (قوله ولو اخفى الطالب) أي يتجسس الوقت (قوله نصب القاضي

مطلب
حادثة القنوى

الاذ اعجز بموت المطلوب أو جنونه
كما أفاده بقوله (أو مات المطلوب)
في الصورة المذكورة (ضمن
المال) في صورتين لأنه علق
الكفاية بالمال بشرط متعارف فصح
ولا يبرأ عن كفاية النفس لعدم
التنافي فلوأبرأ عنها فلم يوافق به لم
يجب المال لفقد شرطه قيد بموت
المطلوب لأنه لومات الطالب طلب
وارثه ولومات الكفيل طلب وارثه
درر فإن دفعه الوارث إلى الطالب
برئ وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت
كان المال على الوارث يعني من
ركة الميت عيني (ولو اختصفا
في الموافقة) وعدمها (فالقول
للطالب) لأنه منكرها (و) حيثئذ
فالمال لازم على الكفيل
خاتمة وفيها ولو اخفى الطالب فلم
يجده الكفيل نصب القاضي عنه
وكيلاً

مطلب
في المواضع التي نصب فيها القاضي
وكيلاً بالقبض عن القاض
التواري

عنه وكلا) أي فسله الله وكذا واشترى بالخيار فتواري البائع أو حلف ليقتضيه في يومه فقتب الدائن
 أو جعل أمرها يدها ان لم تصل فنقتبها فقتبها فالتأخرون على أن القاضي يذهب وكذا على الغائب في الكل
 وهو قول أبي يوسف كذا في النسيئة قال أبو الليث هذا خلاف قول أصحابنا وأما روى في بعض الزايات عن
 أبي يوسف ولو فعله القاضي فهو حسن **نهر (قوله ولا يصدق الكفيل الخ)** الأولى ذكره بعد قوله لأنه
 منكرها **(قوله ادعى على آخره)** أفاد أنه لا فرق بين أن يمين مقدارا أصلا وبين المقدار ولم يبين صفته وقد
 جمع بين المسألتين الإمام محمد في الجامع الصغير واقتصر في الكفيل على الثانية قال في النهر ولو تبعه المصنف لكان
 أولى والخلاف الاتي جار فيه ما خلا لما هو عليه كلام البحر **(قوله لتصح الدعوى)** على للمنفق بل أفاد
 أن صحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط **(قوله أي فعله المائة)** أي المائة التي تارة المذكورة والأولى أن يزيد
 مائة دينار منكره لا جلي قوله حقا وقد يكون كفل بقدر معلوم لما في كافي الحاكم من أنه لو كفل بنفسه على أنه
 أن لم يوف به بعد فعله مال الطالب عليه من شيء فلم يوف به في الغد وقال الكفيل لا شيء لك عليه قال قوله مع
 يمينه على علمه وكذلك إذا أقر الكفيل بيمينه والمطلوب بما تبين صدق المطلوب على نفسه ولم يصدق على الكفيل
 ولو قال فعله من المال ما أقر به المطلوب فأقر المطلوب بألف فالكفيل ضامن له ولو قال فعله ما أقر به الطالب
 وأدى ألفا وأقر به المطلوب فالقول للكفيل مع يمينه على علمه اه **(قوله فعله المائة)** هذا قول الإمام
 والثاني آخره وقال محمدان ليس بينهما ثم ادعى وبينها لا يلزمه وغامه في النهر **(قوله أما بالينة الخ)** تابع فيه
 صاحب النهر وكأنه أخذ مما يأتي عن السراج من اشتراط أقرار المدعى عليه بالمال والينة مثل الإقرار لكن
 هذا مخالف للكلام المصنف وغيره من أن القول للمدعي كما يأتي **(قوله والقول له أي للكفيل)** عبارة
 المصنف في المنع أي المكفول له وهي الصواب وقد تبين الشارح الضرر واعترضه في العزيمة بقوله هذا سهو ظاهر
 والصواب للمدعي أماد راية فلا قولهم لأنه يدعي الصحة يشهد بذلك فان ادعاء الصحة لا يوافق مدعاه وأما
 رواية قوله في معراج الدراية ويكون القول له في هذا البيان لأنه يدعي الصحة والكفيل يدعي الفساد ذكره
 في المخيرة اه وفي غاية البيان ويقبل قول المدعي أنه أراد ذلك عند الدعوى لأنه يدعي الصحة اه مافي العزيمة
 وفي النهاية فاذين المدعي ذلك عند القاضي ينصرف بيانه إلى ابتداء الدعوى والملازمة فظهر صحة الكفالة
 بالنفس والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا البيان لأنه يدعي صحة الكفالة اه ومثله في شرح الجامع
 الصغير القاضي خان فهذه العبارات صريحة في المراد وهو ظاهر عبارات التوتن والهداية **(قوله وكلام
 السراج يفيد الخ)** وذلك حيث قال ولو ادعى على رجل ألفا فنكره فقال له رجل ان لم أوفك به غدا فهو على
 فلم يوف به غدا لا يلزمه شيء لأن المكفول عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها أيضا فصار هذا
 مالا معلقا بخاطر ولا يجوز اه **(قوله فليجوز)** لا يخفى أن مافي السراج لا يعارض مافي مشاهير كتب المذهب
 التي ذكرناها وقال السائحاني الذي تحرر لي أن يحمل مافي السراج على قول محمد وقول أبي يوسف ثانيا اه
 وهو ظاهر ولا يقال إن قول السراج فأنكره يفيد التوفيق بحمل كلامه على الإقرار لأنه خلاف ما فرض
 به المسألة في كافي الحاكم من كون الكفيل والمطلوب منكرين للمال **(قوله في دعوى حدة وفود)** قيد
 بالدعوى لأن الكفالة بنفس الحد والفود لا تجوزا جماعا كما يأتي إذا لم يكن استيفاؤها من الكفيل وقيد
 بالفصاص لأنه في القتل والجراحة خطأ يجبر على الكفيل إجماعا لأن الموجب هو المال **نهر (قوله مطلقا)**
 أي في حقه تعالى أو حتى عند هذا راجع لقوله حدة والأولى ذكره عقبه **(قوله وسرقة)** هذا أطلقه
 الثرثاشي وجعله من حقوق العباد لكون الدعوى فيه شرعا بخلاف غيره لعدم اشتراطها بحر قلت
 قد صرح به المحاكم في الحكماء حيث قال ولو ادعى رجل قبل رجل أنه سرق ماله منه وقال ينيق حاضرة فانه
 يؤخذ له كفيل بنفسه ثلاثة أيام ولو قال قد قبضت منه السرقة ولكن أريد أن أقوم الحد لم يؤخذ منه كفيل ثم
 قال وإذا أقام شاهدان على السارق وعلى السرقة وهي بعينها في يده لم يؤخذ منه كفيل ولكن يحبس وتوضع
 السرقة على يدي عدل حتى يركب الشهود اه قلت والظاهر أنه يحبس ولا يكفل في الثانية لأنه صار متما بضم
 البينة قبل التركة والمتم بحبس كما يأتي في الأولى لم يحبس لأن الحبس عقوبة فلا يفعلها قبل الشهادة **(قوله
 كنعزير)** قال في الكافي لو ادعى رجل قبل رجل شيعة فيها عزير وقال ينيق حاضرة أخذته منه كفيلا نفسه

قوله لا فرق بين أن يمين الخ هكذا
 بخطه ولعله سقط من قلبه حرف
 النفي والاصل بين أن لا يمين الخ
 تأمل اه مصححه

١٢ قوله قوله أي فعله المائة هكذا
 بخطه بضمير الغيبة والذي في نسخ
 الشارح التي يدي أي فعل المائة
 بضمير التكلم وليجوز اه مصححه

ولا يصدق الكفيل على الموااة
 الابجعة (ادعى على آخر) حقا
 عيني أو (مائة دينار ولم يمينها)
 أجبدة أم ردية أم اشرفية لتصح
 الدعوى (فقال) رجل للمدعي
 دعه فأنا كفيل بنفسه و (ان لم
 أوفك به غدا فعليه) أي فعل
 (المائة فلم يوف) الرجل (به غدا)
 فعليه المائة التي بينها المدعي
 أما بالينة أو بأقرار المدعي عليه
 ونصح الكفيلتان لأنه إذا بين
 الحق البيان بأصل الدعوى
 فبين صحة الكفالة بالنفس فترتب
 عليها الثانية (والقول له) أي للكفيل
 (في البيان) لأنه يدعي صحة الكفالة
 وكلام السراج يفيد اشتراط أقرار
 المدعي عليه بالمال فليجوز (لا يجبر)
 المدعي عليه (على إعطاء الكفيل
 بالنفس في) دعوى (حدة وفود)
 مطلقا فلا يجبر في فود وحنه قد ف
 وسرقة كنعزير

ثلاثة أيام لأنه ليس بمعتد وهو من حقوق الناس ألا ترى أنه لو عاقبته وتركه جازم قال وإن أقام عليه شاهدين بالشبهة لم يجبس ولكن يؤخذ منه كقيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فإن ذكر كوازه القاضى أسوأ ما وإن رأى أن لا يضر به وأن يحبسها أياما عقوبة فعل وإن صيكن المذمى عليه رجلا مروة وخطر استخسنت أنه لا أحبس ولا أعززه إذا كان ذلك أول ما فعل اهـ (قوله لأنه حتى آدمي) ظاهره أن ما كان أي من التعزير من حقوقه تعالى لا يجوز به التكفيل كالحق جبر (قوله والمراد بالجبر) أي على قوله ما كان في العبر (قوله الملازمة) أي بأن يدور معه الطالب حيث دار كيلا يتغيب عنه وإذا أراد دخول داره فإن شاء المطلب ادخله معه والامنع الطالب عنه نهر (قوله جاز) لأنه أمكن ترتيب موجب عليه لأن تسليم النفس فيها واجب فطالب به الكفيل فيحقق الضم هداية قال في الفتح ومقتضى هذا التعليل صحة الكفالة إذا سمع بها في الحدود انحصار لا تسليم النفس واجب فيها لكن نص في القوائد الحجازية على أن ذلك في الحدود التي للعباد فيها حق كحد القذف لا غير اهـ نهر وفي الجردة من أنه لا يجوز بنفس من عليه في الحدود الخاصة (قوله وظاهر كلامهم) أي حيث اقتصر وعلى هذه الثلاثة وقد أجمعنا التصريح به في الفتح عن الحجازية وذكره قبل ذلك أيضا حيث قال بخلاف الحدود الخاصة فقال تعالى كحد الزنى والشرب لا يجوز الكفالة وإن طابت نفس المذمى عليه بإعطائه الكفيل بعد الشهادة أو قبلها ثم ذكر وجهه (قوله فليكن التوفيق) أي فليكن ظاهر كلامهم المذكور توفيقا بين ما ذكره المصنف من أنه لو أعطى كفيل براءة جاز وبين ما سيجي به جعل ما هنا على حقوق العباد وما سيجي على حقوقه تعالى لكن فيه أن الكفالة بنفس الحد لا تصح مطلقا لأن حد السرقة وإن كان مطلقا يحق العباد كما مر لكن إذا قال قبضت السرقة وقال أريد إقامة الحد لا يؤخذ له كفيل كقصة منة فلا ظهور أن يكون مراده أن ما سيجي من قولهم لا تصح بنفس حد وقود هو التوفيق بينه وبين ما هنا من أنه لو أعطى كفيل براءة جاز فإن ذلك في أنها لا تصح بنفس الحد والقود وما هنا من الجواز في دعوى الحد والقود كما أشار إليه أولا حيث قال في دعوى حد وقود (قوله ولا حبس فيها) أي في الحدود والقصاص (قوله يعرفه القاضى بالعدالة) أي فلا يحتاج إلى تعدله (قوله لأن الحبس للتممة مشروع) أي والتممة تثبت بأحد شطري الشهادة العدد أو العدالة فتح وهذا جواب عما قد يقال لالحبس أقوى من الكفالة فإذا أخذ بالادنى كيف يؤخذ بالاقوى فأجاب بأن الحبس للتممة لا للحد أفاده السامحاني (قوله وكذا تعزير المتهم) أي في غير هذه المسألة والأهمل أيضا من تعزير المتهم فإن الحبس من أنواع التعزير وبعبارة الجبر وكلامهم هنا يدل ظاهرا على أن القاضى يعزير المتهم وإن لم يثبت عليه وقد كتبت فيها رسالة وحاصلها أن ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل إذا أخبر القاضى عدل بذلك عززه لتصريحهم هنا بجبس المتهم بشهادة مستورين أو عدل والحبس تعزير اهـ ملخصا وحاصله جواز تعزير المتهم فيما هو من حقوقه تعالى ويدل عليه ما قد مناه أنفعا عن الكافي من جواز حبسه إذا أقيمت البينة على السرقة حتى ترك الشهود بخلاف ما إذا أقيمت على شتمه فإنه يكفل ولا يجبس إلا بعد تركه ثم خيئت بضرب أو يحبس (تنبيه) أورد في النهر أن تعزير القاضى المتهم وإن لم يثبت عليه منى على خلاف المقتضى به عند المتأخرين من أنه ليس للقاضى أن يقضى بعله ثم أجاب بأن الخلاف فيما كان من حقوق العباد أما في حقوقه تعالى فيقضى فيها بعله انصافا قال فما يكتب من المحاضر في حق إنسان فإن للمالك أن يعتمد من الدول ويعمل بوجهه في حقوقه تعالى اهـ ملخصا قلت وهذا خاص بالتعزير لأن قضاء بعله في الحدود الخاصة لا يصح انصافا كما صرح به في الفتح قبل باب التحكيم وكذا في شرح الوهبانية للشرنبلذى وحزم به في شرح ادب القضاء بلا حكاية خلاف فما أجاب به في النهر غير صحيح وسيأتي تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في باب كذب القاضى إلى القاضى (قوله الآتي أربع) استثناء من قوله لا يلزم أحدا (قوله كفيل نفس) أي عند القدرة أشباه (قوله ومما كان قاض) أي إذا دخل وجلا من المسجونين حبسه القاضى يدين عليه فلو لم يدين أن يطلب الصنان بأحضاره كفى القنية أشباه وقد باحضاره أذلا يلزمه الدين لعدم موجب (قوله والاب في صورتين) الأولى الاب إذا أمر أجنبيا بفتح ابنه فطلبه الشامن منه الثانية تدعى الاب مهرابته من الزوج فالدعى الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب باحضارها فإن كانت تخرج في حوائجها أمر القاضى الاب بأحضارها وكذا

لأنه حتى آدمي والمراد بالجبر الملازمة لا الحبس (ولو أعطى) براءة كفيل في قود وقذف وسرقة (جاز) انصافا ابن كمال وظاهر كلامهم أنهم في حقوقه تعالى لا يجوز نهر قلت وسيجي أنها لا تصح بنفس حد وقود فليكن التوفيق (ولا حبس فيها) حتى يشهد شاهدان مستوران أو واحد (عدل) يعرفه القاضى بالعدالة لأن الحبس للتممة مشروع وكذا تعزير المتهم جبر (فوائد) لا يلزم أحدا احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسمع دعوى عليها إلا في أربع كفيل نفس ومما كان قاض والاب في صورتين في الأشباه

مطلب
في تعزير المتهم

مطلب
لا يلزم أحد احضار أحد إلا في أربع

لواذى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها أمنا من ذكره الوالحي - أشباه قلت والمقصود من طلب
احضارها أن يسألها القاضي عن دعوى الزوج أنه دخل بها فإن أقربت بذلك أجبرها القاضي على البصر إلى بيت
الزوج وإن أنكرت فالقول قواها كذا في الوالحيه وكذلك فهمته قبل أن أراه والله تعالى الجدا فافهم وهذا
مبنى على القول بأنهم بعد الدخول بهارضاها ليس لها منع نفسها لقبض المهر (قوله الاب يطالب باحضار
طفله اذا تعيب) اي اذا كان مأذونا في التجارة وطلب من رجل أن يضنه فافهم وهذا غير الاولى عن الصورتين
السابقتين وقدمناه عن الكافي وكذا قال في جامع الفصولين من الاحكام لتعيب الغلام وأخذ الكفيل
أبا الغلام وقال أنت أمرتني أن أضنه فخلصني فإن الاب يؤاخذ به حتى يحضر ابنه اذ الصبي في يده وتديره
وكذا قالوا ان الصبي المأذون لو أعطى كفلا بنفسه ثم تعيب الصبي فإن الاب يطالب باحضاره بخلاف اجنبي
قال اكفل بنفس زيد وكفل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب باحضار زيد لأنه لم يصحكن يده وتديره اه
(قوله وفيها) اي في الاشياء (قوله باحضار المدعى) بالفتح اي المدعى به اذا كان منقولا (قوله وكذا
المدعى عليه) اي يأخذ من المدعى عليه كفلا بنفسه اذ برهن المدعى ولم ترك شهوده أو أنهم واحد أو اذ
وقال شهودي حضور ولا يجبر على اعطاء كفيل بالمال أشباه (قوله الا في اربع الخ) عبارة الاشياء
ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه وصيا أو وكلا ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في
أدب القضاء للخصاف وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو يدعي غيره وما اذا ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه يدعي بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون فإنه يكفل كذا في كافي الحاكم
اه (قوله اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة) لان المدعى عليه اذا أنكر كونه وصيا أو وكلا لم يكن خصما
عن الميت أو الغائب بل هو اجنبي فإذا قال المدعى عندي بينة على كونه وصيا أو وكلا لم يؤخذ به كفيل من
المدعى عليه بنفسه لان الوصاية والوكالة ليست حقاعلى المدعى عليه أما لو ثبت ذلك وأراد أن يثبت ديانته
على الميت أو الموكل فقد صار المدعى عليه خصما فاذا قال للقاضي في بيته حاضرة في المصر فخذلي كفلا بنفسه
الى ثلاثة ايام مثلا فإنه يجيبه هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل (قوله لا يجبر على الكفيل) وفي ظاهر الرواية
يجبر كما أنه يجبر على اعطاء الكفيل وإن كان المال حقهرا ط عن حاشية أبي السعود (قوله الا الكفيل النفس)
فان الطالب اذا أقرب أنه لا حق له قبل المكفول به فإن أبا حنيفة قال له أن يأخذ الكفيل به ألا ترى أنه يكون
وصيا يثبت عليه أو وكلا في خصوصية كافي (قوله وأما كفالة المال الخ) معطوف على قوله وكفالة النفس
قال في شرح المتن وزاد بعضهم الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في المال فلا يحتاج الى حيلة قبيحا لنا فتأمل
اه وهو ظاهر ما في الجرع التتارخانية له مال على رجل فقال رجل للطالب فثبت لك ما على فلان أن أقبضه
وأدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده انما هو على أن يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا
معاني كلام الناس ولو غضب من مال رجل ألفا فقتله المصوب منه وأراد أخذه هانمه فقال رجل لا تقا له
فأنا ضامن لها أخذها وأدفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك ألفا وصارت ديننا كان هذا الضمان
باطلا وكان عليه ضمان التقاضي اه فهذه الاقفا لا تكون كفالة بنفس المال بل بتقاضيه وهذا اذا لم يذكره
معا في جامع الفصولين قال دينك الذي على فلان أنا دفعه اليك أنا سلمه أنا أقبضه لا يكون كفلا ما لم يتكلم
بلنطة تدل على الالتزام ثم قال لو أقر بهذه الاقفا منجز الا بصير كفلا ولو معلقا كقوله لولم يؤثقا أنا أقرى فأنا
أدفع بصير كفلا اه وقد علم بما مر أن كفالة المال ضمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه ومن الثاني
الكفالة بتسليم عين كأمانة ونحوها كما يأتي ومنه أيضا قوله ولو غضب من مال رجل الخ لان دراهم الغصب
تعين فيجب ودعيه الوقائية بخلاف ما اذا هلك لانها تصير ديننا فلتضع الكفالة بدفعها بل بصير كفلا
بالتقاضي وبه ظهر الفرق بين المسألين (قوله فتصحب) أطلقه فتشمل ما اذا كان الاصيل مطالب بالآية الآن
أولا فتصحب عن العبد المحجور بما يئمه بعد العتق باستمالة أو قرض وبطالب الكفيل الآن كالمؤلف القاضي
المديون وله كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كما في التتارخانية خبر وشمل كفالة المال عن
الاصيل وعن الكفيل بأن كفيل عن الكفيل كفيل آخر بما على الاصيل كإقضاءه أول الباب عن الكافي وقال
في البصر أطلق سميتها فتشمل كل من عليه المال حرا كان أو عبدا مأذونا ومحجورا وصيدا أو بالقرار جلا أو امرأته

وفي حاشيتها لابن المصنف معزنا
لاحكامات العادية الاب يطالب
باحضار طفله اذا تعيب وفيها
القاضي يأخذ كفلا باحضار
المدعى وكذا المدعى عليه الا في
أربع مكاتبه ومأذونه ووصى
ووكيل اذا لم يثبت المدعى الوصاية
والوكالة وفي شرح المجمع عن محمد
اذا كان المدعى عليه مهورا
لا يجبر على الكفيل ولو كان غريبا
لا يجبر اتفاقا بل حقه في العين
فقط اه ببراء الاصيل يبرأ الكفيل
الا ككفيل النفس اذا قال
لا حق لي قبله ولا لموكلي ولا لتيتم
أنا وصيه ولا لوقف أنا متوايه
نخنيذ يبرأ الكفيل أشباه
(و) أما (كفالة المال) فتصحب به

مطلب
كفالة المال

مطلب
كفالة المال قسمان كفالة بنفس
المال وكفالة بتقاضيه

مسلماً كان أو ذمياً وكل من له المال لكن في البرازية الكفالة للصبي الناجر صحيحة لأنه تبرع عليه والصبي العاقل
غير الناجر وباتان اه وذكر الحاكم الشهيد أن الجواز قول أي يوسف وفي التتارخانية إذا كفل رجل لصبي
أن كان الصبي ناجر اصح بخطابه وقبوله وان كان مجبوراً فإن قيل عنه وله أو أجنبي وأجازوله جاز وان لم
يخطب ولي ولا أجنبي بل الصبي فقط فعلى الخلاف اه قلت والظاهر أن معنى الخلاف على أنه هل يشترط في
الكفالة القبول في انجلس ولومن فضولي وعند أي يوسف لا يشترط وسبأني اختلاف التعصيم وقد صرحوا
بأنه يصح ضمان الولي مهر الصغيرة وسأني تمام الكلام عليه (قوله ولو المال مجعولاً) لا يثبتها على التوسع
وقد أجعوا على صحتها بالدرك مع أنه لا يعلم كم يستحق من المبيع نهر ويأتى في المتن أربعة أمثلة للعجول
وفي الفتح وما وقع به من أنه لو قال كفلت لك بعض مالك على فلان فإنه لا يصح ممنوع بل يصح عندنا وانحصار
الضامن ويلزمه أن يبين أي مقدار شاء اه وفي البحر عن البدائع لو كفل بنفس رجل أو بماله وهو ألف
جاء وعليه أحدهما أي عاشاه اه ومثله في الكافي (قوله إذا كان ذلك المال ديناً صحيحاً) يأتي تفسيره
ودخل فيه المسلم فيه فصح الكفالة به كإعارة الحائز إلى شرح التكملة ويشترط أيضاً أن يكون الدين فائزاً
كأقتمه أول الباب (قوله كاسيجي) في قوله ولا لثريك دين مشترك فهذا دين صحيح لا تصح به الكفالة (قوله
لان قمعة الدين قبل قبضه لا يجوز) لأنه ما أن يكفل نصفاً مقدراً فيكون قبضة الدين قبل قبضه أو نصفاً شائعاً
فصير كفالته لنفسه لأن له أن يأخذ من المقبوض نصفه كافي النهر عن المحيط (قوله والافى مسألة النفقة المقررة)
ما قبل هذا الاستثناء وما بعده استثناء من صريح قوله إذا كان ديناً صحيحاً وهذا استثناء من مفهومه فإنه يفهم
منه أنه إذا كان الدين غير صحيح لا تصح الكفالة فقال الافي مسألة النفقة المقررة فإنها تصح الكفالة بها مع أنها دين
غير صحيح لسقوطها بموت أو طلاق وهذا إذا كانت غير مستدانة بأمر القاضي والافى دين صحيح لا يسقط
الابتناء أو الإبراء والمراد بالمقررة ما قرره بالتراضي أو بقضاء القاضي وتصح الكفالة أيضاً بالنفقة المستقبلية
كما ذكره الشارح بعد أسطر مع أنها لم تنصر ديناً أصلاً وأما أقدمه أول الباب من أنها لا تصح بالنفقة قبل الحكم
فعمول على الماضية لانهما تسقط بالمضي إلا إذا كانت مقررة بالتراضي أو بقضاء القاضي كما حذرناه هناك
(قوله والافى بدل السعاية) أي إذا أذاع اعتق بعضه وسعى في باقيه وفي كافي الحاكم والمستسعى في بعض قيمته بعد
ما عتق غيره المكاتب في قول أي حنفية لا يجوز كفالة أحد عنه بالسعاية لمولاه ولا بنصفه وكذلك المعتق عند
الموت إذا لم يخرج من الثلث فتزومه السعاية وأما المعتق على جعل فهو غيرة الحر والكفالة للمولى بالجعل عنه
وغيره جائزة اه (قوله فلغز أي دين صحيح الخ) فيقال هو بدل السعاية وكذا الدين المشترك كما علمته قال
في النهر فإن قلت دين الزكاة كذلك ولا تصح الكفالة به قلت انما لم تصح لأنه ليس ديناً حقيقة من كل وجه
اه قلت وفي قوله كذلك نظر لأن الدين الصحيح لا يسقط بالابادة أو الإبراء ودين الزكاة يسقط بالموت وبهلاك
المال فلا رد السؤال من أصله (قوله وأي دين ضعف) هو دين النفقة (قوله ولو حكماً) أي ولو كان
الإبراء حكماً ط (قوله بفعل) البناء للشيء ط (قوله فيسقط دين المهر) الأولى فدخل دين المهر الساقط
بمطاعها ط (قوله للإبراء الحكمي) لأن تعمد هذا ذلك قبل الدخول مسقطاً لمهرها فكانها أبرأته منه لكن
بقي أن المهر يسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول مع أنه لم يوجد من الزوج إبراء أصلاً لاحقيقة ولا حكمة
أذا لا يصور كون الطلاق قبل الدخول إبراء من نصف المهر لأنه بطلان سقط عنه لا عنها وقد يجيب بأن المهر
وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه برقتها أو قبضها إليه أو تنصفه بطلاقها قبل الدخول ويتأكد لزوم
تمامه بالوطء ونحوه حتى أنه بعد تأكد به بالدخول لا يسقط وإن كانت الفرقة من قبل المرأة كالنكاح إذا تأكد
بقبض المبيع كأقتمناه في باب المهر وقد صرحوا هناك بعبء كفالة ولي الصغيرة بالمهر وكذا كفالة وصي
الكبيرة ولم يقيدوه بكونه بعد الدخول ووجه ذلك والله تعالى أعلم أن احتمال سقوطه أو سقوط نصفه لا يضرب
لأنه بعد السقوط تظهر براءة الكفيل كما لا ينصرف احتمال سقوط ثمن المبيع باستحقاق المبيع أو برده بجوار عيب
أو شرط أو روية فإن الكفيل به يبرأ من الكفالة مع أن الثمن عند العقد كان ديناً صحيحاً يصدق عليه أنه لا يسقط
بالابادة أو الإبراء أي لا يسقط الإذالك ما لم يعرض له مسقطاً ناسخاً لحكم العقد وهو لزوم الثمن لأنه بأحد هذه
الاشياء ظهر أن العقد غير ملزم للثمن في حق العاقدين فكذلك عقد النكاح يلزم به تمام المهر بحيث لا يسقط

ولو المال (مجعولاً لا كان)

ذلك المال (دينياً صحيحاً) إلا إذا كان

الدين مشتركاً كاسيجي لأن قبضة

الدين قبل قبضه لا يجوز ظهرياً

والافي مسألة النفقة المقررة تصح

مع أنها تسقط بموت وطلاق أشباه

وكأنهم أخذوا فيها بالاستحسان

للحاجة لا بالقياس والافي بدل

السعاية عنده برازية وكأنه

ألقى بدل الكتابة والافى لا يسقط

لأنه لا يقبل التخيير فلغز أي دين

صحيح ولا تصح الكفالة به وأي دين

ضعيف وتصح به (و) الدين الصحيح

(هو ما لا يسقط بالابادة أو الإبراء)

ولو حكماً بفعل يلزم سقوط الدين

فيسقط دين المهر بمطاعها لا ين

الزوج للإبراء الحكمي ابن كان

الابالاداء او الابرء مالم يعرض له مسقط لكه اوضحه لانه ان تقدم من اصله يحتل سقوطه بذلك المسقط فانما
عرض ذلك المسقط تميزاً انه لم يجب من اصله بخلاف سقوطه بالاداء او الابرء فانه مقتصر على الحال وهذا
التنوير يظهر انه لا حاجة الى ما نقله عن ابن كمال فاعتمد ذلك وقه الحمد (قوله فلا تصح بديل الكتابة) وكذا لا تصح
الكفالة بالدية كافي الخلاصة والبرازية وفي الظهيرية واعلم ان الكفالة تبديل الكتابة بالدية لا تصح اهـ ونقلها
في التتارخانية عن الظهيرية ولم يقل فيه خلافاً ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة رمي ولعل وجهه ان
الدية ليست بشاحقة على العاقلة لانها انما يجب اولاً على القاتل ثم على العاقلة بطريق التعمل والمعاونة
والظاهر انها لو وجبت في مال القاتل كما لو كانت باعترافه بتبع الكفالة بها قائل بوفى كافي الحال ان قتلك
فلان خطأ فانا ضامن لدينك فقتله فلان خطأ فهو ضامن لدينه (قوله بالتعجيل) بدل من قوله بدونه ما واصله
ان عند الكتابة عند غير لازم من جانب العبد فله ان يستقل باسقاط هذا الدين بان يجوز نفسه متى اراد فلم يكن
ديناً صحيحاً لان العقد من اصله لم يبعد مزايا البديل الكتابة لانه دين السيد على عبده ولا يستحق السيد على
عبده دينا ولو اذ اليس له حصة به فظهر الفرق بينه وبين المهر والتمن فتدبر (قوله ولو كفل) اي ضمن بدل
الكتابة (قوله يعني الخ) هذا ذكره صاحب النهر (قوله وسيجي) اي عند قوله وبالعهد وما انما خلاص
(قوله قيد آخر) هو اذا حسب انه مجبر على ذلك لضعف السابق قلت ويظهر من هذا انه يرجع على المولى لانه
دفع له مالاً على ظن زومه له ثم تبين عدمه وجبته فلا فائدة للقيد الاول الا اذا كان المراد الرجوع على المكتتب
تأمل ثم رأيت بعض المحققين ذكره وما قلته (قوله بكفالت الخ) اشار الى ان الكفالة بالمال لا تكون
مالم يدل عليه دليل والا كنت كفالة نفس والى ان سائر الفاظ للكفالة المارة في كفالة النفس تكون كفالة مال
ايضا كما حذرناه هناك والى ما في جامع الفصولين من انه لو قال دينك الذي في فلان انا دفعه اليك انا اسله انا
اقضيه لا يصح كقبلا مالم يتكلم بافضة تدل على الالتزام بكفوله كقلت ضمنت على الى وقد مناعه قري يافي انا
ادفعه الخ لو اتى بهذه الانشيط منجز الا يصح كقبلا ولو معلقا بكفوله لولم يرد فانا اؤدى فانا اؤدى فانا اؤدى فانا اؤدى
(قوله بما لك عليه) قال في البحر وسيأتي انه لا بد من البرهان ان له عليه كذا وقرر الركنيل والا فاقول
له مع عبته اهـ وقد مناع الفتح صحة الكفالة بكفالت بعض مالك عليه ويجبر الركنيل على البيان (قوله وهذا
يسمى ضمان الدرك) يقتضين ويسكون الزاء وهو الرجوع بالتمن عند استحقاق المبيع وتغامه في البحر وشرطه
ثبوت التمن على البائع بالقضاء كما سذكره المصنف آخر الباب ويأتي بيانه (قوله وما بايعت فلا نافعي)
معطوف على قوله بكفالت فهو متعلق ايضا تصح لاي قوله بالثا في تناسبه جعل ما شرطه حواما قوله
فعلي (قوله وكذا اقول الرجل الخ) في الخاتمة قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهم ما على ان ذلك على
فدفع حتى اجتمع عليه مال كثير فقال لا يحرم اورد جميع ذلك كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما بايعت فلا نافهو
على يلزمه جميع ما بايعه وهو كقوله لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة ابدا يلزمه النفقة ابدا مادامت في نكاحه
ولو قال لها مادمت في نكاحه فنفتك على فان مات أحدهما وزال النكاح لانتفى النفقة اهـ وقد منافي باب
النفقات لزوم الكفيل نفقة العدة ايضا (قوله وما غصبك فلان) وكذا ما تاف لك المودع فعلي وكذا كل
الإمانات جامع الفصولين (قوله ما هنا شرطية) اي في قوله ما بايعت وما غصبك (قوله لاي ان بايعته
فعلي لا ما اشترته) اراد بيان امرين كون المجرى الشرط مثل ان وكون المكفول به التمن لا المبيع بغيره
التعليل وعبارة الدرر في المصنوع حيث قال اي ما بايعت منه فاني ضامن لثمنه لا ما اشترته فاني ضامن
للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما سيأتي ثم قال وما في هذه الصور شرطية معناه ان بايعت فلا نافكون
في معنى التعلين اهـ وما كتبه ح هنا لا يخفى ما فيه على من تأمله فانهم (تنبيه) قيد بضمان التمن
لما في البحر عن البرازية لو قال بايع فلان على ان ما أصابك من خسران فعلي لم يصح اهـ قال الخضر الرمي وهو
صريح بان من قال استأجر طائفة فلان وما أصابك من خسران فعلي لم يصح وهي واقعة القنوق اهـ (قوله
لما سيجي) اي في قوله ولا يبيع قبل قبضه وهذا في البيع الصحيح وسيأتي تمامه (قوله بان بايعه الخ)
تصوره ليقول لالة وعبارة النهر هكذا وفي الكل يشترط القبول الا انه في البرازية قال طلب من غيره مراضة
يقرضه فقال رجل اقرضه فما اقرضته فما انا ضامن فأقرضه في الحال من غير ان يقبل فتعمله صريحاً يصح

(قوله لا تصح بديل الكتابة)
لانه يسقط بدونهما بالتعجيل ولو
كفل وأدى رجع بما أدى
يجز يعني لو كفل بأمره
وسمي قيد آخر بكفالت متعلق
بتصح عنه بأنف مثال المعلوم
(و) مثل المجهول بأربعة امثلة
(بأنف) عليه وما يدرك في هذا
البيع وهذا يسمى ضمان الدرك
(وما بايعت فلا نافعي) وكذا اقول
الرجل لامرأة الغير كفلت لك
بالنفقة ابدا مادامت الزوجية
خاتمة فليحفظ (وما غصبك فلان
فعلي) ما هنا شرطية اي ان بايعته
فعلي لا ما اشترته لما سيجي
ان الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط
في الكل القبول اي ولودالة بان
يباعه او غصب منه الحال نهر

ويكنى هذا القدر ١٥ ويشي أن يكون ما بايعت فلانا أو ما غصبك فعلى كذلك إذا بايعه أو غصب منه لئلا
 ١٥ ما في النهر قلت ما ذكره في المبيعة صحيح بخلاف الغصب فإن الطالب مغضوب منه فكيف يصور كون
 الغصب قبولاً له للكفالة لأن الغصب فعل غيره أما المبيعة فهي فعله فإقدامه عليها في الحال يصح كونه قبولاً
 منه فافهم (قوله الأفي كلاً) هذا ما مشى عليه العيني وابن الهمام قال في الفتح لأن المعنى أن بايعته فعلى
 ذلك ذلك البسيع وإن ذاب لك عليه شيء فعلى وكذا ما غصبك فعلى وإذا صح فعله ما يجب بالمبيعة الأولى فلو
 بايعه مرة بعد مرة لا يلزمه عن في المبيعة الثانية ذكره في المجرد عن أبي حنيفة نصاً وفي نوادر أبي يوسف برواية
 ابن سماعة يلزمه كله ١٥ (قوله وقبل يلزم) أي في ما مثل كلاً وكذا الذي (قوله الأفي إذا) أي ونحوها
 بما لا ينفذ التكرار مثل متى وإن قال في النهر وفي المبسوط لو قال متى وإذا وإن بايعت لزمه الأول فقط
 بخلاف كلاً وما ١٥ وزاد في المحيط الذي ١٥ ومقتضى ما مر عن الفتح أن ما في المبسوط رواية عن أبي يوسف
 وأن الأول قول الإمام ونقل ط التصريح بذلك عن حاشية سري الدين علي الزيلعي عن المحيط وغيره لكن
 ما في المبسوط هو الذي في كافى الحاكم لم يذكره خلافاً فكان هو المذهب والحاصل الاتفاق على إفادة
 التكرار في كلاً وعلى عدمه في إذا ومتى وإن والخلاف في ما (قوله وعليه القهستاني والشرنبلاني)
 ومشى عليه أيضاً جامع الفصولين (قوله ولورجع عنه الكفيل الخ) في البرازية تبعاً للمبسوط ولورجع
 عن هذا الضمان قبل أن يبايعه ونهاه عن مبايعته لم يلزمه بعد ذلك شيء ولم يشترط الوالو الخ فيه عند الرجوع
 حيث قال لو قال رجعت عن الكفالة قبل المبيعة لم يلزم الكفيل شيء وفي الكفالة بالذوب لا يصح والفرق
 أن الأولى منبئة على الأمر دلالة وهذا الأمر غير لازم وفي الثانية منبئة على ما هو لازم ١٥ وهو ظاهر غير
 أي لأن قوله كفلت لك بما ذاب لك على فلان أي عانت لك عليه بالقضاء كفالة بمحقق لازم بخلاف بما بايعته
 فإنه لم يتحقق بعد بيانه ما في البحر عن المبسوط لأن لزوم الكفالة بعد وجود المبيعة وتوجه المطالبة على الكفيل
 فأما قبل ذلك فهو غير مطلوب بشئ ولا ملتزم في ذاته شيئاً فيصح رجوعه بوضعه أن بعد المبيعة إنما أوجبنا المال
 على الكفيل دفعاً للرجوع عن الطالب لأنه يقول إنما اعتمدت في المبيعة معه كفالة هذا الرجل وقد اندفع هذا
 الرجوع حينئذ عن المبيعة ١٥ (قوله وبخلاف ما غصبك الناس الخ) مرتبط بالتمن قال في الفتح قيد بقوله
 فلان البصر المكفول عنه معلوماً فإن جهاته تمنع صحة الكفالة ١٥ وقد ذكرنا الشارح ستة مسائل في الأولى
 جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والرابعة جهالة المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول
 له وهذا داخل تحت قوله الأفي ولا تصح بجهالة المكفول عنه الخ (قوله كقول ما غصبك أكل هذه الدار الخ)
 أي لأن فيه جهالة المكفول عنه بخلاف ما لو قال فلان لجماعة حاضر من ما بايعهم فعلى فإنه يصح فأبهم بايعه فعلى
 الكفيل والفرق أنه في الأولى ليسوا بعينين معلومين عند الخاطب وفي الثانية معينون والحاصل أن جهالة
 المكفول له تمنع صحة الكفالة وفي الأخير لا تمنع نحو كفلت مالك على فلان أو ملان كذا في الفتح نهر وذكر في
 الفتح أنه يجب كون أكل الدار ليسوا بعينين معلومين عند الخاطب والأفلا فرق (قوله أو عقلت بشرط
 صريح) عطف على قوله بكنلت من حيث المعنى فإنه مخبر فهو في معنى قولك إذا نجزت أو عقلت الخ والمراد
 بالصريح ما صرح فيه بأداة التعليق وهي إن أو إحدى أخواتها فدخل فيه الأولى ما كان في معنى التعليق مشى
 على فإنه يسمى تقييداً بالشرط لا تعليقاً بمحض كما يعلم مما مر في بحث ما يطل وتعليقه أو المراد بالصريح ما قابل
 الضمى في قوله ما بايعت فلانا فعلى فإن المعنى أن بايعت كذا في الفتح وقد عده في الهداية من أمثلة المعلق
 بالشرط فافهم (قوله ملائم) أي موافق من الملامة بالهمز وقد قلبناه (قوله بأحد أمور) متعلق بموافق
 والبناء للسببية ط (قوله بكونه شرطاً الخ) بدل من أحد أمور بدل فصل من مجمل ط وعبر في الفتح
 بدل الشرط بالسبب وقال فإن استحقاق المبيع سبب لوجوب الثمن على البائع المشتري (قوله أو وجدك
 المودع) وشبه أن اتفاق المودع وكذا أكل الأمانات كما تقدمت من الفصولين (قوله أو وقتك) أي خطأ
 كافي الفتح عن الخيلصة وقد مناه عن الكافي وقد مناه أيضاً عن عدة كتب أن الكفالة بالدية لا تصح فليست
 (فعلى الدية) أراد بها البدل فيشمل باقي الأمثلة (قوله ورضي به المكفول) أي المكفول له (قوله
 بخلاف أن أكل سبع) لأن فعله غير مضمون لحدوث جرح النجاء جبار (قوله أو شرطاً لا مكان الاستيفاء الخ)

ولوباع ثانياً لم يلزم الكفيل الأفي
 كلاً وقبل يلزم الأفي إذا وعليه
 القهستاني والشرنبلاني فليحفظ
 ولورجع عنه الكفيل قبل المبيعة
 صح بخلاف الكفالة بالذوب
 وبخلاف ما غصبك الناس أو من
 غصبك من الناس أو بايعك أو وقتك
 أو من غصته أو قتله فأما كفيله
 فإنه باطل كقوله ما غصبك أهل
 هذه الدار فأما ضامته فإنه باطل
 حتى يسمى انساناً به (أو عقلت
 بشرط صريح ملائم) أي موافق
 للكفالة بأحد أمور ثلاثة بكونه
 شرطاً للزوم الحق (نحو) قوله
 (أن استحق المبيع) أو وجدك المودع
 أو غصبك كذا أو وقتك أو قتل ابنك
 أو صيدك فعلى الدية ورضي به
 المكفول يجوز بخلاف أن أكل سبع
 (أو) شرطاً لا مكان الاستيفاء

نحوان قدم زيد فعلى ما عليه

من الدين وهو معنى قوله (وهو)

بى والحال أن زيدا مكفول عنه

أو مضاربه أو مودعه أو غاصبه

بجائز الكفالة المتعلقة بقدمه

لتوسله للاداء (أو) شرطاً

(لتعذرهم) أى الاستيفاء (نحوان)

غالب زيد عن المصير) فعلى وأمثله

كثيرة فهذه جملة الشرط التي

يجوز تعليق الكفالة بها (ولا تصح)

أن عاقبت (ب) غير ملام (نحوان)

هبت الريح أو جاء المطر) لأنه

تعلق بالخطر قبيل ولا يلزم المال

وما في الهداية سهو كما حرره ابن

الكمال

مطلبه

في تعليق الكفالة بشرط غير ملام

وفي تأجيلها

أى سهولة تمكن التكفل من استيفاء المال من الإصيل قال في الفتح فإن قدمه سبب موصل للاستيفاء منه
(قوله وهو معنى قوله) أى ما ذكر من كون التقدير فعل "ما عليه من الدين هو معنى قوله وهو مكفول عنه
(قوله أو مضاربه) الضمير فيه وفيما بعده يرجع إلى المكفول عنه اهـ ح وقد أفاد أنه لا بد أن يكون قدوم
زيد وسيلة للاداء في الجملة وأن لم يكن أصلاً بخلاف ما إذا كان اجنبياً من كل وجه وهذا ما حققه في التمهيد
والرملي في حاشية الضرر دأ على من فهمه في المعرفة ومن أمعن النظر في كلام الجرح لم يجد مخالفاً لذلك بل
مراده ما ذكرناه ذكرنا أولاً أن كلام القنية شامل لكون زيد اجنبياً ثم قال والحق أنه لا يلزم أن يكون مكفولاً
عنه لما في البدائع لأن قدومه وسيلة إلى الاداء في الجملة بل لو أن يكون مكفولاً عنه أو مضاربه اهـ ثم قال
وعبارة البدائع أزال اللبس وأوضحت كل تخمين وحس اهـ فهذا ظاهر في أنه لم يرد الاجنبى من كل وجه
تأمل (قوله وأمثله كثيرة) منها ما في الدراية تضمنت كل مال على فلان أن توى وكذا ان مات ولم يدع شيئاً
فأنا ضامن وكذا ان حل مال على فلان ولم يوافك به فهو على وان حل مال على فلان وان مات فهو على
وقد امتنع الخاتبة ان غاب ولم يوافك به فأنا ضامن لماعله فهذا على أن يوافق به بعد القنية وعن محمد ان لم
يدع مديونك أو ان لم يقضه فهو على ثم ان الطالب تناقش الطالب فقال المديون لا دفعه ولا أنفيه وجب على
التكفل الساعة وعنه أيضاً ان لم يعطك فأنا ضامن فمات قبل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التناقش
قال أنا اعطيك فان اعطاه مكانه أو ذهب به إلى السوق أو منزله أو أعطاه جاز وان طال ذلك ولم يعطه لزم التكفل
وفي القنية ان لم يؤد فلان مال على السعة أشهر فأنا ضامن له يصح التعليق لأنه شرط متعارف نهر قلت ويقع
كثيراً في زماننا ان راح لك شيء عنده فأنا ضامن وهذا معنى قوله المارة ان توى أى هلك وسأقضى في الحوالة أن
التوى عند الامام لا يتحقق الا بعونه مفسداً (قوله ولا تصح ان علق بغير ملام الخ) اعلم أن ههنا مسألة
احداهما تأجيل الكفالة إلى أجل مجهول فان كان مجهولاً لجهالة متفاحشة كقوله كفالتك زيداً وكفالت
بمالك عليه أن أنهبه الريح أو أن يبيى المطر لا يصح ولكن تثبت الكفالة وسطل الأجل ومنه إلى قدوم زيد
وهو غير مكفول به وان كان مجهولاً لجهالة غير متفاحشة مثل إلى الحصاد أو الدياس أو المهرجان أو العطاء
أو صوم النصارى جائز الكفالة والتأجيل وكذلك الحوالة ومنه إلى أن يقدم المكفول به من سفره صرح
بذلك كله في كافى الحاشاكم وكذا في الفتح وغيره بلا حكاية خلاف وهذا النزاع فيه المسألة الثانية تعليق الكفالة
بالشرط وهذا لا يخفى ما أن يكون شرطاً ملاماً أو لا في الأول تصح الكفالة والتعليق وقد مر وفي الثاني وهو
التعليق بشرط غير ملام مثل أن يقول اذا هبت الريح أو اذا جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبى فأنا تكفل
بنفس فلان أو بما لك عليه فالكفالة باطله كما نقله في الفتح عن المبسوط والخاتبة وصرح به أيضاً في النهاية والمعراج
والعناية وشرح الوقاية ومنه في اجناس الناطقى حيث قال كل موضع أضاف الضمان إلى ما هو سبب للزوم
المال فذلك جائز وكل موضع أضاف الضمان إلى ما ليس بسبب للزوم فذلك الضمان باطل كقوله ان هبت الريح
فمالك على فلان فعلى اهـ وبزم بذلك الزبلى صاحب الجرح والنهر والمخ ولكن وقع في كثير من الكتب أنه يسطل
التعليق وتصح الكفالة ويلزم المال حالا منها حاشية الهداية للبخارى وغاية البيان وكذلك الكفالة للبيهقي حيث
قال فان قال اذا هبت الريح أو دخل زيد الدار فالكفالة جائزة والشرط باطل والمال حال وكذا في شرح العيون
لأبي الليث والمختار ووقع اختلاف في نسخ الهداية ونسخ الكفر في بعضها كالاول وفي بعضها كالثاني وقد مال إلى
الثاني العلامة الطرسوسى في انفع الوسائل وأرجع ما مر عن الخاتبة وغيرها له ورد عليه العلامة الشرنبلالى
في رسالة خاصة وادعى أن ما في البخارية مؤول وأرجعه إلى ما في الخاتبة وغيرها ورد أيضاً على قول الدرر ان في
المسألة قولين أقول والانصاف ما في الدرر ان ارتكاب تأويل هذه العبارات وأرجع بعضها إلى البعض يحتاج
إلى نهاية التكلف والتعسف والاولى اتباع ما منى عليه جمهور شراح الهداية وشراح الكفر وغيرهم بما المبسوط
والخاتبة من بطلان الكفالة (قوله وما في الهداية) حيث قال لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح
أو جاء المطر إلا أنه تصح الكفالة ويجب المبالا لآل الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا بطل بالشرط الفاسدة
كالطلاق والعتاق وتعد صاحب الكفاي لكن في بعض نسخ الهداية بعد قوله أو جاء المطر وكذا اذا جعل واحداً
منها أجلاً وحيداً فقله إلا أنه تصح الكفالة الخ راجع إلى مسألة الأجل فقط ولا يشافيه قوله لأن الكفالة لما صح

تعلقها بالشرط الخ لان المراد به الشرط الملازم وقد اطلال الكلام على تأويل عبارة الهداية في البحر والنهر
 وغيرهما (قوله نعم لوجهه اقبلا) أي بأن قال الى هبوب الريح أو يحيى المطر ونحوه مما هو مجهول جهالة
 متفاحشة فيبطل التأجيل ونصح الكفالة بخلاف ما كانت جهالته غير متفاحشة كالحصاد ونحوه فانها تصح
 الى الاجل كما قدمناه انفا (قوله في تعليق) نحو ان غضبك انسان شيئا فانا كفل اه ح ويستثنى منه
 ما سبأ في منأ آخر الباب وهو لو قال له اسلك هذا الطريق الخ وسبأ في بيانه (قوله واضافة) نحو ما ذاب
 لك على الناس فعلى اه ح وقد صرح ايضا في الفتح بأنه من جهالة المضمون في الاضافة قلت ووجهه
 أن ما ذاب ماض أریده المستقبل كما يأتي فكان مضافا الى المستقبل بمعنى وعن هذا جعل في الفصول
 العمادية المعلق من المضاف لان المعلق واقع في المستقبل ايضا وقد منأ منه في الهداية جعل ما بايعت فلا نامن
 المعلق لانه في حكمه من حيث وقوع كل منهما في المستقبل وبه ظهر أن كلامه مبطل على الآخر نظرا الى المعنى
 وأما بالنظر الى اللفظ فنصاح فيه بأداة الشرط فهو معلق وغيره مضاف وهو الاوضح فلذا غاب بينهما تعالف الفتح
 فافهم (قوله لا تخيير) باناء المجهدة وسماه تخيير الكون المكفول له تخيرا كما ذكره لكن الواقع في عبارة الفتح
 وغيره تخيير بالحلم والراى وهو الاصول لان المراد به الحال المقابل للتعليق والاضافة المراد بهما المستقبل ووجه
 جواز جهالة المكفول عنه في التخيير دون التعليق كافي الفتح أن القياس بأى جواز اضافة الكفالة لانهما تليق
 في حق الطالب وانما جازت استئصالا للتعامل والتعامل فيما اذا كان المكفول عنه معلوما فبقي المجهول على
 القياس (قوله والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق) كذا في البحر عند قوله وبالمال ولو مجهول لا يتبعه في النهر
 لكن جعل في الفتح الخيار للمكفيل ونصه ولو قال رجل كفلت بمالك على فلان او مالك على فلان رجل آخر جاز
 لانها جهالة المكفول عنه في غير تعليق ويكون الخيار للمكفيل اه ومثله ما في كافي الحاكم لو قال انا كفلت
 بفلان أو فلان كان جائزا يدفع اليهما شاء الكفيل فيأمن الكفالة ثم قال واذا كفل بنفس رجل أو بما عليه
 وهو مائة درهم كان جائزا وكان عليه اى ذلك شاء الكفيل وأيم ما دفع فهو برى اه وبه علم ان ما هنا قول
 آخر أو سبق فلم (قوله ولا يجهالة المكفول له) يستثنى منه الكفالة في شركة المناوضة فانها تصح مع جهالة
 المكفول له لثبوتهما ضمنيا لا صريحا كما ذكر في الفتح من كتاب الشركة (قوله وبه) اى ولا نصح بجهالة المكفول له
 والمراد هنا النفس المال لما تقدم من أن جهالة المال غير مانعة من صحة الكفالة والقربة على ذلك
 الاستدراك اه ح قلت والظاهر أن المانع هنا جهالة متفاحشة لما عت أنفامن قول الكافي لو قال انا كفلت
 بفلان أو فلان جاز تأكل (قوله مطلقا) اى سواء كانت في تعليق أو اضافة أو تخيير قال في الفتح والحاصل
 أن جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة مطلقا وجهالة المكفول له لا تمنعها مطلقا وجهالة المكفول عنه في
 التعليق والاضافة تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع اه ومراده بالمكفول به المال عكس ما في الشرح
 (قوله جاز) لان الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته بجرع البرازية وذكر عنها ايضا لو شهد ا على رجل انه كفل
 بنفس رجل نعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا نعرفه باسمه جاز (قوله لم يضمن) لان فعله جبار كما زعم في ان كلك
 سيع (قوله اى ما يثبت) قال في المنصورية الذوب وال لزوم براديهما القضاء فلم يقض بالمكفول به بعد
 الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف أهل الكوفة أو ما عرفنا فالذوب وال لزوم عبارة
 عن الوجوب فيجب المال وان لم يقض به اه ط وهذا اى ما ذاب ماض أریده المستقبل كافي الهداية
 وسيد كره الشارح اى لانه في معنى الشرط كما تقدم فلا يلزم الكفيل ما لم يقض به على الاصل بعد الكفالة
 لكنه هنا يلزمه شيء لجهالة المكفول عنه (قوله مثال الاول) وهو جهالة المكفول عنه (قوله ونحوه
 ما بايعت الخ) اى هو مثال الاول ايضا (قوله مثال الثاني) اى جهالة المكفول له (قوله ولا نصح
 بنفس حد وقصاص) أمالو كفل بنفس من عليه الحد تصح لكن هذا في الحدود التي فيها العباد حق كحد القذف
 بخلاف الحدود الخاصة كما تقدم بيانه (قوله مستأجرة له) اى للعمل (قوله لانه يلزم الخ) قال
 في الدور لانه استسحق عليه العمل على دابة معينة والكفيل لو أعطى دابة من عنده لا يستحق الأجرة لانه أتى
 بغير المعقود عليه الأبرى أن المؤجر لو جله على دابة أخرى لا يستحق الأجرة فصاعدا ضرورة وكذا العبد
 للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المؤجر العمل مطلقا والكفيل بقدر عليه بأن يحمل

نعم لوجهه اقبلا حلاصته وزم المال
 للمال فليحفظ (ولا) نصح أقبينا
 (بجهالة المكفول عنه) في تعليق
 واطافة لا تخيير ككفلت بمالك
 على فلان أو فلان فتصح والتعدين
 للمكفول له لانه صاحب الحق
 (ولا يجهالة المكفول له) وبه
 مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا
 أعرفه بوجهه لا باسمه جاز وأى
 رجل أتى به وحلف انه هو برأ
 برازية وفي السراجية قال لنفسه
 وهو يخاف على دابته من الذئب
 إن أكل الذئب حمارك فأنا ضامن
 فأكله الذئب لم يضمن (نحو
 ما ذاب) اى ما يثبت (لك على الناس
 أو) على (أحد منهم فعلى) مثال
 الاول ونحوه ما بايعت به أحدا من
 الناس معين القوى (أو ما ذاب)
 عليك (لناس أو لأحد منهم عليك
 فعلى) مثال للثاني (ولا) نصح
 (بنفس حد وقصاص) لان النيابة
 لا تجرى في العقوبات (ولا يحمل
 دابة معينة مستأجرة له وخدمة
 عبد معين مستأجرهما) اى
 للخدمة لانه يلزم تغيير المعقود عليه

على دابة نفسه **اه** (قوله لا التسليم) لانه لو كان الواجب التسليم لم حصنة الكفالة في العينة أيضا لان الكفالة بتسليمها صحيحة كما يأتي (قوله ولا يبيع قبل قبضه) بان يقول للمشتري ان هلك المبيع فليدبر در لان ماليتها غير مضمونة على الاصيل فانه لو هلك بنسخ البيع ويجب رد الثمن كما ذكره صدر الشريعة (قوله ومرهون وأمانة) اعلم ان الاعيان اما مضمونة على الاصيل أو أمانة فالثاني كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر والمضونة اما بغيرها كالبيع قبل القبض والرهن فانهما مضمونان بالثمن والدين وأمانتهما كالبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمغصوب ونحوه مما يجب قيمته عند الهلاك وهذا تصح الكفالة به كما يذكره المصنف دون الاقرب لفقد شرطها وهو ان يكون المكفول مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عنه أو بدله هذا خلاصة ما في البحر وغيره (قوله فلو تسلمها صح في الكل) أي في الامانات والمبيع والمرهون فاذا كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب تسليمها على الاصيل كالعارية والا جازت الكفالة بتسليمها والافلا درر اي وان لم يجب تسليمها على الاصيل كالوديعة ومال المضاربة والشركة فلا تجوز لان الواجب عليه عدم المنع عند الطلب الرذ وهذا التفصيل جزم به شراح الهداية (قوله ورجحه الكل) أي رجع ما في الدرر من محتجاف تسليم الامانات كغيرها وحاصل ما ذكره الوجه عند صحة الكفالة بتسليم الامانة اذ لا شك في وجوب ردّها عند الطلب غير أنه في الوديعة وأخوها يكون بالخفية وفي غيرها يحمل الردود الى ربه قال في الذخيرة الكفالة بتسليم المودع من الاخذ صحيحة اه وما ذكره السرخسي من أن الكفالة بتسليم العارية باطلة فهو باطل لما في الجامع الصغير والمبسوط انها صحيحة ونص القدوري انها بتسليم المبيع جائزة وأقره في الفتح واتصل به في العناية بأنه لعله اطلع على رواية أقوى من ذلك فاخترها واعترضه في النهر بأنه امر موهوم قال في البحر وردّه على السرخسي مأخوذاً من معراج الدراية وبساعده قول الزيلعي ويجوز في الكل أن يكفّل بتسليم العين مضمونة أو أمانة وقيل ان كان تسلمه واجبا على الاصيل كالعارية والاجارة جاز والافلا فادّ أن التفصيل بين أمانة وأمانة ضعف اه (قوله فلو هلك المستأجر) بفتح الجيم قال في الفتح ولو عجز أي عن التسليم بأن مات العبد المبيع أو المستأجر أو ازاله انفسخت الكفالة على وزان كفالة النفس (قوله وصح لو غنّا) أي صح تكفله الثمن عن المشتري واحتزبه عن تكفل المبيع عن البائع فانه لا يصح لانه مضمون بغيره وهو الثمن كما تقدم والمراد بقوله لو غنّا أي عن مبيع بعهدهما في النهر عن التنازع خاتمة لظهور فساد البيع رجح الكفيل بما اذاع على البائع وان شاء على المشتري ولو فسد بعد حصته بأن اخفاه شرطافاسدا فالرجوع للمشتري على البائع يعني والكفيل يرجع بما اذاعه على المشتري وكان الفرق بينهما انه يظهر الفساد تبين أن البائع أخذ شيئا لا يستحقه فرجع الكفيل عليه وان اخفاه شرطافاسدا لم تبين أن البائع حين قبضه قبض شيئا لا يستحقه اه وفيه ايضا وقالوا الواستحق المبيع برئ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لتغريم البائع ولوردت عليه بعيب بقضاء أو بغيره أو بخيار رؤية أو بشرط برئ الكفيل الا ان تكون الكفالة لتغريم فلا يبرأ والفرق بينهما فيما يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن الثمن غير واجب على المشتري وفي الرد العيب ونحوه وجب المسقط بعد ما يتعلق حق الغريم به فلا يسرى عليه اه (قوله الا ان يكون الخ) قال في النهر وقد مناهه لو كفّل عن صبي ثمن متاع اشتراه لا يزم الكفيل شيء ولو كفّل بالرد بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز وان قبله جاز اه ومسألة الرد قبله لو كان الصبي بائعا وهو الذي قدمه في النهر عند قول الكذا اذا كان دينهما صحهما (قوله وكذا لو مضمونا بالخ) لان هذه الاعيان مضمونة بنفسها على الاصيل فليزم الضامن احضارها وتسليمها وعند الهلاك يجب قيمتها وان مسّمتلكة فالغنا لمن يقيتها نهر بخلاف الاعيان المضمونة بغيرها كالبيع والرهن وبخلاف الامانات على ما تقدم زيلعي (قوله والافهوا أمانة كما مر) أي في البيع وإذا كان الامانة لا يكون من هذا النوع بل من نوع الامانات وقدّم تحكما (قوله وبدل صلح عن دم) أي لو كان البدل عسدا مثلا فكفّل به انسان صحّت فان هلك قبل القبض فعليه قيمته بحر وتقييده بالدم يفيد أن الكفالة تبدل الصلح في المال لا تصح لانه اذا هلك انفسخ لكونه كالبيع ط (قوله وخلع) عطف على صلح أي وبدل خلع (قوله ومهر) أي وبدل مهر فصح الكفالة في هذه المواضع بالعين كعبد مثلا لان هذه الاشياء لا تبطل بهلاك العين كافي في البحر

بخلاف غير المعين لوجوب مطلق
الفضل لا التسليم (ولا يبيع)
قبل قبضه (ومرهون وأمانة)
بأعيانها فلو بتسليمها صح في الكل
درر ورجحه الكل فلو هلك
المستأجر مثلا لا شيء عليه
ككفيل النفس (وصح) أيضا
(لو) المكفول به (ثنا) لكونه ديناً
صحيحاً على المشتري الآن يكون
صداً محجوراً عليه فلا يلزم الكفيل
تبعه الاصيل خاتمة (و) كذا
(لو) مغصوباً أو مقبوضاً على سوم
اشراء (ان عي الثمن والافهوا
أمانة كما مر (ومبيعاً فاسداً) وبدل
صلح عن دم وخلع ومهر خاتمة
والاصيل أنها تصح بالاعيان
المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا
بالامانات

(قوله بنوعها) أي بالنفس والمال (قوله ولو فصولاً) أي ويتوقف على إجازة الطالب وبه ظاهر أن شرط الصحة مطلق القبول وأما قول الطالب بخصوصه فهو شرط النفاذ كما أفاده ابن الكمال وفي كافي الحاكم اكفل بكذا عن فلان فلا نفعاً فقد فعلت والطالب غائب ثم قدم فرضي بذلك جازلانه ساطب به مخاطب وإن لم يكن وكبلاً والكفيل أن يخرج من الكفالة قبل قدوم الطالب وفي البصر عن السراج لو قال خنت ما ففلان على فلان وهما غائبان فقبل فضولي ثم بلغهما وأجازا فإن أجاب المطلوب أولاً ثم الطالب جازت وكانت كفالة بالامر وإن بالعكس كانت بلا أمر وإن لم يقبل فضولي لم يميز مطلقاً وإن كان الطالب حاضرًا وقبل ورضي المطلوب فإن رضى قبل قبول الطالب رجع عليه وإن بعده فلا اه وعلة في الحاشية بأن الكفالة تمت أي بقبول الطالب أولاً وقد نذرت ولزم المال الكفيل فلا تتغير بإجازة المطلوب اه وبه علم أن إجازة الطالب قبل قبول الطالب بمنزلة الامر بالكفالة فالكفيل الرجوع بما ضمن قنبه لذلك (تنبيه) قد مناهه لو كفل رجل لصبي صح يقبوله لوماً دوناً والاقبيل عليه أو قبول أجنبي وإجازة ولله وإن لم يقبل عنه أحد فعلى الخلاف أي فعندهما لا يصح وعليه فلو ضمن للصغيرة مهرها لم يصح الا بقبول كذا كرهذا الأجنبي في باب الأولياء من الحاشية زوجه صغيرة وضمن لها مهرها عن الزوج صح أن لم يكن في مرض موته فإذا بلغت خنت الاب لم يرجع على الزوج إلا إذا كان بأمره وإن زوج ابنه الصغيرة وضمن عنه المهر في صحته جاز ويرجع بما ضمن في مال الصغير قياساً وفي الاستحسان لا يرجع وتعلمه هناك (قوله واختاره الشيخ قاسم) حيث نقل اختيار ذلك عن أهل الترجيح كالجبوري والسني وغيرهما وأقره الرمي وظاهر الهداية ترجيحه لتأخير دليلهما وعليه المتون (قوله ولو أخبر عنها الخ) بيان لاستثناء مسألتين من قوله ولا تصح بلا قبول الطالب وفي استثناء الأولى نظراً لكان يظهر من التعليق (قوله بمال فلان) الأولى جعل ماموصلة وجعل اللام متصلة بفلان على أنها جازة كما يوجد في بعض النسخ (قوله وارث المريض) قيده لأنه لو قال هذا في الصحة لم يجوز ولم يلزم الكفيل شيء وهذا قول محمود هو قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال أن الكفالة جائزة كافي وجرم بالأول في الفتح عن المبسوط (قوله المالى) أي الذى عنده ما يني يدينه (قوله لأنها وصية) تعليل الثانية وترك تعليل الأولى لظهوره فإن الأخبار عن العقد أخبار عن ركنه الإيجاب والقبول اه ح فليست في الحقيقة كفالة بلا قبول وما ذكر في وجه الاستحسان من أنها وصية هو أحد وجهين في الهداية قال ولهذا تصح وإن لم يسم المكفول لهم وإنما تصح إذا كان له مال الوجه الثاني أن المريض قائم مقام الطالب لما جتبه إليه فترفعاً لذمته وفيه نفع للطالب فصار كما إذا حضر بنفسه فعلى الأول هي وصية لا كفالة وعلى الثاني بالعكس واعتراض الأول بأنه يلزم عدم الفرق بين حال الصحة والمرض الآن يقول بأنه في معنى الوصية وفيه بعد واعتراض الثاني في الجبر بأنه لا فائدة في الكفالة لانا حدث اشتراطنا وجود المال فالوارث بطالب به على كل حال وأجاب في النهر بأن فائدة تطهر في تقريره فتمت تأمل قال في النهر والاستثناء على الأول منقطع وعلى الثاني متصل ولذا كان أرجح الآن مقتضاه مطالبة الوارث وإن لم يكن للمال اه قلت الظاهر أن هذا وصية من وجه وكفالة من وجه فإحدى الشبه من الطرفين لأنهم كروا الاستحسان وجهين متنافيين فلم أن المراد امرأته بما بالقدر الممكن والألزم الفأوهما (قوله الصحة أوجه) أيده في الحواشي السعدية بأن الوجهين حيث كان مطالباً بالدين في الجملة كان فيه شبهة الكفالة عن نفسه في الجملة فكان ينبغي أن لا يجوز كفالته فإذا جازت لما مر في الوجهين فكفالة الأجنبي وهي سالمة عن هذا المانع أولى أن تصح اه وأقره في النهر (قوله وحقق أنها كفالة) أي دعى عليه صحتها من الأجنبي لكن يرد عليه الفاء أحد وجهي الاستحسان وإذا مشينا على ما قلنا من أعمال الوجهين ونوفير الشبهين بالوصية والكفالة لم يضرنا لأن الأجنبي يصح كونه وصياً وكونه كفيلاً (قوله لكن يرد عليه فوقعه على المال) حيث قيد بكون المريض ملياً والكفالة عن المريض لا تتوقف على المال قلت وهذا وارد على كونها كفالة من كل وجه وقد علمت أن لها شبهين واشتراط المال مبنى على شبه الوصية كما أن اشتراط المرض مبنى على شبه الكفالة دون الوصية (قوله لم أره) أصل التوقف لصاحب الجواب لصاحب النهر ولا ينبغي عدم أفادته رفع التوقف لأن مبنى التوقف وجود الشبهين ثم على ما حققه في الفتح من أنها كفالة حقيقة لا ينتظر لكن غلبت ما فيه وقد يظن أن اشتراط المال مبنى على شبه الوصية دون الكفالة كما علمت وبه

مطلب
في ضمان المهر

(و) لا تصح الكفالة بنوعها

(بلا قبول الطالب) أو ناسبه

ولو فصولاً (في مجلس العقد)

وجوزها الثاني بلا قبول وبه يفتى

درر وبزازية وأقره في الجرويه

قالت الأئمة الثلاثة لكن

نقل المصنف عن الطرسوسى أن

القوى على قولهما واختاره

الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء

(ولو أخبر عنها) بأن قال أنا كفيل

بمال فلان على فلان (حال غيبة

الطالب أو كفل وارث المريض)

المالى (عنه) بأمره بأن يقول

المريض لو ارثته تكفل عني بما على

من الدين فكفل به مع غيبة

الغرماء (صح) في صورتين

بلا قبول اتفاقاً استحساناً لانهما

وصية فلو قال لأجنبي لم يصح

وقبل يصح شرح مجمع وفي الفتح

الصحة أوجه وحقق أنها كفالة

لكن يرد عليه فوقعه على المال

ولو له مال غائب هل يؤمر الغريم

بالتطهر أو بطالب الكفيل لم

أروه وينبغي على أنه وصية أن يتطهر

لا على أنها كفالة

يظهر أنه ليس المراد دفع الورثة من مالهم بل من مال الميت وذلك يفيد الانتظار ويقتضي إبقاءه لو هلك الماله بعد الموت لا يلزم الورثة ولم أره صريحا (قوله ولو ضمنه) أي لو ضمن الوارث المريض المتي بعد موته فضمنه الطالب (قوله ولعله قول الثاني لاسم) أي من فجزء الكفالة بلا قبول وهذا الجمل متعين لأنها إذا لم تصح عندهما في حال الصحة لاتصح بعد الموت بالاولى ولا نوجه كونها كفالة في المرض قيام المريض مقام الطالب في القبول (قوله اختلفا في الاخبار والاشياء) راجع لمسألة المستنف الاول أي إذا قال أنا أكفل زيد فقال الطالب كنت محمدا بذلك فلا يحتاج لقبولي وقال الكفيل كنت منشئا للكفالة فالقول للغير أنه يعنى الصحة والآخر الفساد كذا في شرح الجامع لقاضي خان (قوله بدین ساقط) أي سبب موته مطلقا (قوله عن ميت مفلس) هو من مات ولا ترك له ولا مكفل عنه يمر (قوله الا اذا كان به كفيل أو رهن) استثناء من قوله ساقط ولوحذف ساقط أولا ثم على بقوله لانه يسقط بموته ثم استثنى منه لكان اوضح بعض أن الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو رهن قال في البحر قيد بالكفالة بعد موته لانه لو كفل في حياته ثم مات مفلسا لم تطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يطل الرهن لان حقوق الذين في أحكام الدين في حق الضرورة تقتدر بقدرها فاقبضناه في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا في العراج ولا يلزم مما ذكره كرجحة الكفالة به حينئذ للاستعانة عنها بالكفيل وبيع الرهن ط (قوله أو نظره مال) في كافي الحاكم لو ترك الميت شيئا لا يفي لزم الكفيل بقدره (قوله على الطريق) المراد به المحضر في غير ملكه (قوله لزمه ضمان الماله في ماله وضمن النفس على عاقلته) هذا زيادة من الشارح على ما في البحر (قوله وهو الحظر الثابت حال قيام الذمة) والمستند ثبت أولا في الحال ويلزمه اعتبار قوتها حينئذ به لكونه محل الاستنفاء يمر عن التحرير أي ويلزم ثبوته في الحال اعتبار قوة الذمة حين ثبوته به أي بالدين وقوله لكونه محل الاستنفاء زيادة من البحر على ما في التحرير (قوله وهذا) الإشارة إلى ما في المتن (قوله مطلقا) أي نظيره مال أولا (قوله ولو تبرع به) أي بالدين أي بإيقاضه (قوله صاعا جماعا) لانه عند الامام وان سقط لكن سقوطه بالنسبة إلى من هو عليه لا بالنسبة إلى من هو له فاذا كان باقيا في حقه حل له أخذه (قوله ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن) وكذا عكسه وهو هو كفل الكفيل قبض الثمن كإساق في الكفالة يمر قيد بالوكيل لان الرسول بالبيع يصح ضمانه الثمن عن المشتري ومثله الوكيل ببيع الغنائم عن الامام لانه كالرسول وقيد بالثمن لان الوكيل يتزوج المرأة لو ضمن لها المهر يصح لصكوته سفيرا ومعبرا يمر وقيد بالكفالة لانه لو تبرع بداء الثمن عن المشتري صح كافي النهر عن الخائنية (قوله فيما وكل بيبعه) الاولى أن يقول أي عن ما وكل بيبعه قيد به لان الوكيل قبض الثمن لو كفل به ببيع كافي البحر (قوله لان حق القبض له بالاصالة) ولذا لا يطل بموت الموكل وبعزله وجزأ أن يكون الموكل وكلاعه في القبض والوكيل عزله وتقامه في البحر (قوله ومناده الخ) هو صاحب العروة تبعه في النهر (قوله لو أبرأه) بمذاهمهم بصغر التهمة (قوله لما مر) أي في الوكيل من قوله لان حق القبض له الخ (قوله ولان الثمن الخ) ذكره الزيلعي "وقوله أمانة عندهما أي عند الوكيل والمضارب وهذا بعد القبض اشار به الى انه لا فرق في عدم صحة الكفالة بين أن تكون قبل قبض الثمن أو بعده ووجه الاول ما مر ووجه الثاني أن الثمن بعد قبضه أمانة عندهما غير مضنونة والكفالة غرامة وفي ذلك تغير لحكم الشرع بعدم ضمانه بلا تعدد وأيضا كفالة الماله اقضاء كفالة الكفيل عن نفسه وأما ما مر من صحة الكفالة بتسليم الأمانة فذا في كفالة من ليست الأمانة عنده (قوله ولا تصح للشريك الخ) مفهوما انه لو ضمن أجني لاخذ الشر يكمن بخصته فصح والظاهر انه يصح مع بقاء الشركة ما يؤوله الكفيل يكون مشتركا بينهما كما لو أذى الاصيل تأمل (قوله ولو بارث) تفسيره للإطلاق وأشابهه الى أن ما وقع في الكثرة وغيره من فرض المسألة في غن المبيع غير قيد (قوله مع الشركة) بأن ضمن نصفا شائعا (قوله يصير ضمانا لنفسه) لانه ما من جزء يؤذيه المشتري أو الكفيل من الثمن الا لشريكه فيه نصيب زيلعي (قوله ولو وصح في حصة صاحبه) بأن كفل نصف ما مقدرا (قوله وهذا لا يجوز) لان القسمة عبارة عن الاغراز والحيازة وهو أن يصير حق كل واحد منهم مافرضا في حيز على جهة هذا لا يتصور في غير العين لان الفعل الحسي يستدعي ملاحسيا والدين حكمي "وتقامه في الزيلعي" (قوله لم يبرع جاز) أي لو أذى نصيب شريكه

وقيدنا بامره لان تبرع الوارث بضمائه في غيبته لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج ولعله قول الثاني لما مر نهر وفي البرازية اختلفا في الاخبار والاشياء فالقول للغير (و) لاتصح (بدین) ساقط ولومن وارث (عن ميت مفلس) الا اذا كان به كفيل أو رهن معراج أو نظره مال قصص بقدره ابن ملك أول حقه دين بعد موته قصص الكفالة به بأن حضر يبرأ على الطريق فنتف به شيء بعد موته لزمه ضمان الماله في ماله وضمن النفس على عاقلته لثبوت الدين مستندا الى وقت السبب وهو الحظر الثابت حال قيام الذمة يمر وهذا عنده وصحها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به أحد صاعا جماعا (و) لاتصح كفالة الوكيل (بالثمن للموكل) فيما وكل يبيعه لان حق القبض له بالاصالة قصير ضمانا لنفسه ومفاده أن الوصي والناظر لا يصح ضمانهما الثمن عن المشتري فيما باعاه لان القبض لهما ولذا لو أبرأه عن الثمن صح وضعا (و) لاتصح كفالة المضارب (رب الماله) لى بالثمن لما مر ولان الثمن أمانة عندهما فالضمان تغيير لحكم الشرع (و) لاتصح (لشريك بدین مشترك) مطلقا ولو بارث لانه لو وصح الضمان مع الشركة يصير ضمانا لنفسه ولو وصح في حصة صاحبه يؤذى الى القسمة الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز ثم لو تبرع جاز

بلا يثبت ضمان جاز ولا يرجع بما أدى بخلاف صورة الضمان فإنه يرجع بما دفع اذ قضاء على فساد كافي جامع
 الفصولين (قوله كما لو كان منفتحين) بأن سعى كل منهما لتصفية ضمان أحدهما نصيب الآخر لا مناص
 نصيب كل منهما فلا شركة بدليل أن له أي المشتري قبول نصيب أحدهما فقط ولوقبل الكل ونقد حصصه أحدهما
 مكان للناقد قبض نصيبه وقد اعتبروا هنا تعدد الصفقة تفصيل الثمن وذكروا في البوع أن هذا قولهما
 وأما قوله فلا بد من تكرار الضمان بجر (قوله ولا نصع الكفالة بالعهد) بأن يشتري عبدًا فيضن رجل
 العهدة للمشتري نهر (قوله لا اشتباه المراد بها) لا إطلاقها على الصلح القديم أي الوثيقة التي تشهد للبائع
 بالملك وهي ملكه فإذا ضمن بتسليمها للمشتري لم يصح لأنه ضمن ما لم يقدر عليه وعلى العقد وحقوقه وعلى الدرك
 وخيار الشرط فلم نصع الكفالة للجهالة نهر قلت فلو فسر هاهنا بالدرك صرح كالواشتر إطلاقها عليه في العرف لزوال
 المانع تأمل (قوله ولا بالخلاص) أي عند الامام وقالانصع وتختلف معنى على تفسيره فهما فسرنا
 بتخليص المبيع أن قدر عليه ورد الثمن أن لم يقدر عليه وهذا ضمان الدرك في المعنى وفسر الامام بتخليص المبيع
 فقط ولا قدرته عليه نهر (قوله متى أدى بكفالة فاسدة رجع كصحجة) لم أر هذه العبارة في جامع
 الفصولين وإنما قال في صورة الضمان أي ضمان أحد الشريكين يرجع بما دفع اذ قضاء على فساد ف يرجع كما لو
 أدى بكفالة فاسدة ونظيره لو كفل يبدل الكتابة لم يصح ف يرجع بما أدى اذ حسب أنه مجبر على ذلك لضمانه
 السابق وبمنه لو أدى من غير سبب ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا لو كفل المبيع إذا ضمن الثمن لو كلف لم يجز ف يرجع
 ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع اه (قوله ولو كفل بأمره) شمل الأمر حكمًا كما إذا كفل الأب عن ابنه
 الصغير ههنا أمر أنه ثم مات الأب وأخذ من تركته كان للورثة الرجوع في نصيب الابن لأنه كفالة بأمر الصبي
 حكمًا لثبوت الولاية فان أدى بنفسه فان أشهد رجع والا لا كذا في نكاح الجمع وكما لو جحد الكفالة فنهض المدعي
 عليها بالامر وقضى على الكفيل فأدى فإنه يرجع وان كان منقادًا لكونه صار ككفيل بأمره عا بقضاء عليه
 كذا في تلخيص الجامع الكبير نهر وقمة من اقربا عند قول الشارح ولفظ ولي أن اجازة المطلوب قبل قبول
 الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة ونقله أضاف في الدر المنثور عن القسستاني عن الخانية وتأني الإشارة إليه في كلام
 الشارح قريبا (قوله أي بأمر المطلوب) فلو بأمر أجنبي فلا رجوع أصلا في ذوالعين عن الفتاوى
 الصغرى أمر رجلا أن يكفل عن فلان فلان فكفل وأدى لم يرجع على الأمر اه (قوله أو على أنه على)
 أي على أن ما تضمنه يكون على قال في الفتح فلو قال ضمن الألف التي لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء
 لجواز أن يكون التقصد لرجوع وأطلب التبع فلا يلزم المال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد اه لكن في النهر
 عن الخانية على كعني فلو قال اكفل فلان بألف درهم على أو اتفده ألف درهم على أو اضمن له الألف
 التي على أو اضمنه ماله على ونحو ذلك رجع بما دفع في رواية الاصل وعن أبي حنيفة في المجز إذا قال لآخر
 ضمن فلان الألف التي له على فضمنها وأدى إليه لا يرجع اه فعلم أن ما في الفتح على رواية المجز وقد جزم
 في الولو الجبسة بالرجوع وإنما حكي الخلاف في نحو ضمن له ألف درهم إذا لم يقبل عن أبي حنيفة وعلى ونحوه
 فعند ههنا لا يرجع الا إذا كان خليطًا وعند أبي يوسف يرجع مطلقًا ومثله في الذخيرة وكذا في كافي الحاكم قال
 في النهر وأجبروا على أن الأمر ولو كان خليطًا رجع وهو الذي في عماله من والد أو ولد أو زوجة أو أجير والشريك
 شركة عنان كذا في البناء وقال في الاصل والخليط أيضا الذي يأخذ منه ويعطيه ويدانه ويضع عنده
 المال والظاهر أن الكل يصح لهم حكم الخليط وتما فيه قلت وما استظهره مصرح به في كافي الحاكم (قوله
 وهو غريب صي الخ) قال في جامع الفصولين الكفالة بأمر إنما وجب الرجوع لو كان الأمر من يجوز اقتراره
 على نفسه فلا يرجع على صبي محجور ولو أمره ويرجع على القن بعد عتقه اه قال في البحر بخلاف المأذون
 فيها لصحة أمره وان لم يكن أهلا لها أي للكفالة (قوله رجع بما أدى) شمل ما إذا صالح الكفيل الطالب
 عن الألف بمحسنة ف يرجع بها بالأف لأنه إسقاط أو إبراء كما في البصرو قال أيضا في قوله رجع بما أدى مقيد
 بما إذا دفع ما وجب دفعه على الاصل فلو كفل عن المستأجر بالاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لا يرجع له
 كافي أجازات البرازية اه قلت وتظنر ما لو أدى الاصيل قبله في حاوي الزاهدي الكفيل بأمر الاصيل
 أدى المال إلى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع به لأنه شئ حكمتي فلا فرق فيه بين العلم والجهل

كما لو كان منفتحين (و) لا نصع
 الكفالة (بالعهدة) لا اشتباه المراد
 بها (و) لا بالخلاص أي تخليص
 مبيع يستحق لعجزه عنه ثم لو ضمن
 تخليصه ولو بشر أن قدر والا
 فبرد الثمن كان كالدرك عني
 فائدة متى أدى بكفالة فاسدة
 رجع كصحجة جامع الفصولين
 ثم قال ونظيره لو كفل يبدل
 الكتابة لم يصح ف يرجع بما أدى
 اذ حسب أنه مجبر على ذلك لضمانه
 السابق وأقره المصنف فليحفظ
 (ولو كفل بأمره) أي بأمر
 المطلوب بشرط قوله عني أو على
 أنه على وهو غريب صي وعبد
 محجورين ابن ملك (رجع) عليه
 (بما أدى)

كذلك الوكيل ١٥ أي بل يرجع على الدائن (قوله إن أدى بما ضمن) الأولى حذف الباء (قوله وإن أدى أردى) إن وصلة أي إن لم يؤد ما ضمن لا يرجع بما أدى بل بما ضمن كما إذا ضمن بالجد فأدى الاردي أو بالعكس (قوله الملكة الدين بالاداء الخ) أي يرجع بما ضمن لا بما أدى لأن رجوعه بحكم الكفالة وحكمها أنه يملك الدين بالاداء فصر كالمطالب نفسه ف يرجع بنفس الدين فصار كما إذا ملك الكفيل الدين بالأثر بأن مات الطالب والكفيل وأرته فأتمه له عنه وكذا إذا وهب الطالب الدين للكفيل فإنه يملكه ويطلب به المكفول بعينه وصحت الهبة مع أن هبة الدين لا تصح إلا من عليه الدين وليس الدين على المكفول على المختار لأن الواهب إذا أذن للموهور بقبض الدين جاز استحسانا وهذا يعقد الكفالة سلطه على قبضه عند الاداء وهذا بخلاف المأمور بقضاء الدين فإنه يرجع بما أدى لأنه لم يملك الدين بالاداء وتماه في الفتح (قوله وإن بغيره) أي وإن كفل بغير أمره لا يرجع (قوله إلا إذا أجاز في المجلس) أي قبل قبول الطالب فلو كفل بحضورهما بلا أمره فرضي المطلوب أو لارجع ولورضى الطالب أو لا لا تمام العقد به فلا تغير قهستاني عن الثانية وقد مناه أيضا عن السراج (قوله وحيلة الرجوع بلا أمر الخ) عبارة الوالو الحيلة رجل كفل بنفس رجل ولم بقدر على تسليمه فقال له الطالب ادفع إلى مالي على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فأراد أن يؤذني على وجه يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك أن يدفع الدين إلى الطالب ويهبه الطالب ماله على المطلوب ويوكله بقبضه فيكون له حق المطالبة فإذا قبضه يكون له حق الرجوع لأنه لو دفع المال إليه بغير هذه الحيلة يكون منقطعاً ولو أدى بشرط أن لا يرجع لا يجوز ١٥ ولا يخفى أنه ليس في ذلك كسالة مال بل كسالة نفس فقط لكن إذا سأل عن الرجوع بدون كفالة بهذه الحيلة نفع الكفالة أولى لكن علت أنها أن هبة الطالب الدين للكفيل لا يشترط فيها الأذن بقبضه لأن عقد الكفالة يتضمن أنه بالقبض عند الاداء والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين كونها بأذن المطلوب أو بدونه فقول الشارح ويوكله بقبضه غير لازم هنا بخلافه في مسألة الوالو الحيلة لأنها ليس فيها عقد كفالة بالمال فلذلك ذكر فيها التوكيل بالقبض إذ لا تصح الهبة بدونه وأورد أنه إذا دفع دين الأصل برئ الأصل من دينه فلا رجوع له عليه إلا إذا دفع قدر الدين من غير تعرض لكونه دين الأصل أي بأن يدفعه للطالب على وجه الهبة قلت هذا وأرد على مسألة الوالو الحيلة أماعلى ما ذكره الشارح من فرض المسألة في الكفيل بلا أمر فلا ماعتل من أن الكفيل يملك الدين بمجرد الهبة ويرجع بعينه على الأصل فافهم نعم ينبغي أن تكون الهبة سابقة على أداء الكفيل والا كانت هبة دين سقط بالاداء فلا تصح (قوله لأن يملكه بالاداء) أي يملك الكفيل الدين إنما ثبت له بالاداء لا قبله فإذا أذاه بصير كالمطالب كما قررناه أنما نحن نثبت له بسبب المطالب (قوله نعم للكفيل أخذ رهن الخ) يعني لو دفع الأصل إلى الكفيل رهنا بالدين فله أخذه والأولى في التعبير أن يقال نعم للأصل دفع رهن للكفيل لئلا يوههم لزوم الدفع على الأصل بطلب الكفيل وقد تبع الشارح في هذا التعبير صاحب الجعر أخذ من عبارة الثانية مع أنها إنما تفيد ما قلناه فإنه قال فيها ذكر في الأصل أنه لو كفل بمال مؤجل على الأصل فأعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جاز ولو كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوف به إلى سنة فعليه المال الذي عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بالمال رهنا إلى سنة كان الرهن باطلا لأنه لم يجب المال للكفيل على الأصل بعد وكذا لو قال إن مات ظنان ولم يؤد ذلك فعلى من ثم أعطاه المكفول عنه رهنا لم يجوز وعن أبي يوسف في النوادر يجوز ١٥ (قوله وإذا حبسه له جسده) في حاشية المخ الرمي أقول سباني في كتاب القضاء من بحث الحبس أن المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والأصل وكفيل الكفيل وأن كتموا ١٥ (قوله هذا إذا كفل بأمره الخ) تقيد بقول المصنف فإن لزوم لازمه الخ وقيد أيضاً في الجعر بحثاً بما إذا كان المال حالا على الأصل كالكفيل والأفليس له ملازمته ١٥ وقيد في الشرنبلالية أيضاً بما إذا لم يكن المطلوب من أصول الطالب فلو كان آباء مثلاً ليس له حبس الكفيل لما يلزم من فعل ذلك بالمطالب وهو متنع أي لأنه لا يحبس الأصل بدين فرعه وإذا امتنع اللازم امتنع الملتزم واعترضه السيد أبو السعود بمتنع الملازمة وبأنه يخالف للمنفق في القهستاني فلا يقول عليه وإن تبعه بعضهم ١٥ قلت وعبارة القهستاني وإن حبس حبس هو المكفول عنه إلا إذا كان كفيلاً عن أحد الابن أو البنين أو البنين فإنه إن حبس لم يحسبه به بشرق فضاء الخلاصة ١٥ ولا يخفى أن المتبادر من هذه العبارة ما إذا كان الطالب

إن أدى بما ضمن والافبا ضمن وإن أدى أردى الملكة الدين بالاداء فكان كالمطالب وكالمملكة مبهية أو ارث عيني (وإن بغيره لا يرجع) لبرعه إلا إذا أجاز في المجلس فيرجع عادية وحيلة الرجوع بلا أمر أن يهبه الطالب الدين ويوكله بقبضه ولو الحيلة (ولا يطلب كفيل) أصلاً (بمال قبل أن يؤد) الكفيل (عنه) لأن تخلفه بالاداء نعم للكفيل أخذ رهن من الأصل قبل أدائه خاتية (فإن لزوم) الكفيل (لازمه) أي لازم هو الأصل أيضاً حتى يخلصه (وإذا حبسه له جسده) هذا إذا كفل بأمره ولم يكن على الكفيل للمطالب دين مثله والافلاملازمة ولا حبس سراج

جيبه والمطلوب أي المدين أصل الكفيل للطالب وهذا غير ما في الشربلية وهو ما إذا كان المطلوب أصلاً
 الطالب لا يكفل فخاف الشربلية تقييد لقولهم أن الطالب حبس الكفيل وما في التهستاتي تقييد لقولهم
 الكفيل حبس المكفول إذا حبس أي إذا كان المكفول أصلاً للكفيل فطالب الاجنبي حبس الكفيل وليس
 الكفيل إذا حبس أن يحبس المكفول لتكون له أصل بخلافه إذا كان المكفول أصلاً للطالب فإنه ليس للطالب
 حبس الكفيل لأنه يلزم من حبسه أنه أن يحبس هو المكفول فيلزم حبس الأصل بدین فرعه وقد ذكر ذلك
 الشربلية في رسالة خاصة وذكر فيها أنه سهّل عن هذه المسألة ولم يجد فيها نقلاً وحقق فيها ما ذكرناه لكن ذكر
 الخبر الرمي في حاشية الجرف باب الحبس من كتاب القضاء أنه وقع الاستفتاء عن هذه المسألة ثم قال للكفيل
 حبس المكفول الذي هو أصل الدائن لأنه إنما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فيه من حبوس بدنه
 ولم يدخل في قوله لا يحبس أصل بدین فرعه لأنه إنما حبس أجني ومما ثبت له عليه أنه ملخصاً ومفاداً أن
 الطالب الذي هو فرع المكفول حبس الكفيل الاجنبي لأن الكفيل لا يحبس المكفول ما لم يحبس الطالب
 ولا يجني أن المكفول إنما يحبس بدین الطالب حقيقة فيلزم حبس الأصل بدین فرعه وإن كان الحابس له مبشراً
 غير الفرع ثم يظهر ما ذكره الخبر الرمي على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في الدين لكن علمت أن
 الكفيل لا يملك الدين قبل الاداء ففي الدين للطالب وزم المحذور والله سبحانه أعلم فانهم (قوله) يجب
 برأيهما أي برأيهما الكفيل والأصل وقوله للطالب قبل متعلق بأداء قلت وفيه بعد ولا ظهر تعلقه بمحذور
 على أنه حال من برأه أي منتبهة إلى الطالب على أن اللام بمعنى إلى ونظيره قوله الآخر ثبت إلى فانهم (قوله)
 إذا أأحاله فإن الحوالة كأي قتل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه فهو في حكم الاداء فصع
 الاستثناء فانهم (قوله) وشرط برأه نفسه فقط) فينبذ يبرأ الكفيل دون الأصل والطالب أخذ الأصل
 أو المحال عليه بدنه ما لم يتوالمال على أحوال عليه وبدون هذا الشرط يبرأ الأصل أيضاً لأن الدين عليه
 والحوالة حصلت بأصل الدين فتصحت برأيهما كافياً الجرح عن السراج (قوله) ويرى الكفيل بأداء الأصل
 وكذا يبرأ لو شرط الدفع من ودعية فهلكت ففي الكافي لو كفل بألف عن فلان على أن يعطيه ما به من ودعية
 لفلان عنده جاز فإن هلكت الودعية فلا ضمان على الكفيل اهـ وفيه أيضاً في باب بطلان المال عن الكفيل بغير
 أدائه ولا برأه لو كفل عن رجل بالثمن فاستحق المبيع من يده لورثة مبيع ولو بالقبض أو بأقالة أو بجوار رؤية
 أو بفساد البيع يرى الكفيل وكذا لو بطل المهر أو بعضه عن الزوج بوجه يرى ما بطل عن الزوج أو ضمن المشتري
 الثمن فغير البائع فاستحق المبيع من يده المشتري بطلت الكفالة أيضاً كذلك الحوالة أو ما لورثة المشتري بغير
 ولو بلو قبض لم يبرأ الكفيل ويرجع على البائع وكذا لو هلك المبيع قبل التسليم أو ضمن الزوج مهر المرأة لغيرها
 ثم وقعت بينهما فرقة من قبله أو من قبلها لم يطل الضمان وغاية فيه (قوله) إذا أأحاله أي الأصل على
 إذا لم يقبل الكفالة فيبرأ أي الأصل فقط أي دون الكفيل لأنه أقرب بهذه الكفالة أن الآلف على الأصل وهذا
 يظهر أن الاستثناء منقطع لما في الجرح من أن هذا ليس من البراءة وإنما بين أن لا دين على الأصل والكفيل
 عومل باقراً ما لأن البينة لما قامت على الاداء قبل الكفالة علم أن ما كفل به الكفيل غير هذا الدين بخلاف
 ما إذا برهن أنه قضاه بعد الكفالة ففي الجرح أنها برأتان (قوله) بجر صوابه نهر فإنه نقل عن القنية برأه
 الأصل لما توجب برأه الكفيل إذا كانت بالاداء أو بالإبراء فان كانت بالخلف فلا لأن الخلف يفسد برأه
 الخلف فحسب اهـ والظاهر أنه مصور فيما إذا كانت الكفالة بغير أمره ولا نقوله أكفل عن فلان بكذا
 أقرار بالمال لفلان كافى الخفية وغيرها وحينئذ فإذا ادعى عليه المال فأنكر وحلفه برئ وحده وإنما قلنا
 كذلك لأنه لو ادعى الأصل الاداء فعليه البينة لا المين تأمل (قوله) ولو أبرأ الطالب الأصل الخ) محيل
 برأه الكفيل براءة الطالب الأصل إذا لم يكفل بشرط براءة الأصل فان كفل كذلك يرى الأصل دون الكفيل
 لأنها حوالة بل ولو قال ولو يرى الأصل لشمع ما في الخفية لومات الطالب والأصل جوارته يرى الكفيل أيضاً
 اهـ بجر (قوله) براءة الكفيل بشرط قبول الأصل وموته قبل القبول والرد يقوم مقام القبول ولورده
 أو بغيره وحل عبده الدين على الكفيل أم لا خلاف كذا في الفتح ثم وفي التنزيل الثانية عن المحط لا ذكركه
 المسألة في شيء من الكتب واختلف المشايخ فيهم من قال لا يبرأ الكفيل أي برأه الأصل بالإبراء كافى ردة الهبة

وفي الاشياء أداء الكفيل
 بوجوب برأيهما للطالب إذا
 أحاله الكفيل على مديونه وشرط
 برأه نفسه فقط (ويرى) الكفيل
 بأداء الأصل) اجتماعاً إذا
 برهن على أدائه قبل الكفالة فيبرأ
 فقط كما لو حلف بجر (ولو أبرأ)
 الطالب (الأصل أو آخره)
 أي أجله (برأه الكفيل) يبرأ
 للأصل

مطلب
 فيما يبرأ به الكفيل عن المال

ومنهم من قال يبرأ الكفيل **اه** قال في الفتح وهذا بخلاف الكفيل فإنه إذا أبرأ صح وإن لم يقبل ولا يرجع على الأصل ولو كان أبرأ الأصل أو هبته أو التجديق عليه بعد موته فعند أبي يوسف القبول والرد للورثة فإن قبلوا صح وإن ردوا ارتد وقال محمد لا يرتد برءهم كالأبرأهم في حال حياته ثم مات وهذا يخص بالأبرأ **اه** (قوله كما ترمي) أي قبيل الكفالة بالمال (قوله وتأخر الدين عنه) مرتبط بقوله وأخر عنه ويشمل كفيل الكفيل فإذا أخرج الطالب عن الأصل تأخر عن الكفيل وكفيله وإن أخره عن الكفيل الأول تأخر عن الثاني أيضاً لأن الأصل كافي الكافي وشرطه أيضاً قبول الأصل فلا يرتد كما أفاده في الفتح (قوله تأخرت مطالبة المصالح) مصدر مضاف إلى مفعوله والمراد به المكاتب والفاعل ولي القليل أو ولي فاعله والمراد به الولي والمفعول المكاتب فإن المصالح مفاعلة من الطرفين وهذا أولى لتلازم الأظهار في مقام الاحتياط فاهم ومثل هذه المسألة ما لو كفل العبد المحجور جازمه بعد عتقه فإن المطالبة تأخر عن الأصل إلى عتقه وبطلب كفيله للعالم لكن في هذين الفرعين تأخر لا يتأخر الطالب فلا بد خلا في كلام المصنف كما أفاده في البصر والنهر (قوله ولا ينكس) أي لو أبرأ الكفيل أو أخر عنه أي أجله بعد الكفالة بالمال حالاً لا يبرأ الأصل ولا يتأخر عنه قال في التهرود أن لم يبرأ الأصل لم يرجع عليه الكفيل بشئ بخلاف ما لو هبته الدين أو تصدق عليه به حيث يرجع **اه** (قوله نعم لو تكفل بالمال مؤجلاً الخ) أفاده أنه لو كان مؤجلاً على الأصل فكفل به تأخر عنهما بالاولى وإن لم يسم الأجل في الكفالة كما صرح به في الكافي وغيره (قوله لأن تأجيله على الكفيل تأجيل عليهما) هذا التعليق غير تام فإن العلة كما في الفتح هي أن الطالب ليس له حال الكفالة حتى يقبل التأجيل الذي في الضرورة تأجيل عن الأصل بتأجيل الكفيل أما في مسألة المتن وهي ما إذا كانت الكفالة ثابته قبل التأجيل فقد تقر حكمها وهو المطالبة ثم طرأ التأجيل عن الكفيل فينصرف إلى ما تقر عليه بها وهو المطالبة (تنبيه) ما ذكره الشارح تعالى الهداية وغيره ما من أنه تأجيل عليهما يستثنى منه ما إذا أضاف الكفيل الأجل إلى نفسه بأن قال اجاني أو شرط الطالب وقت الكفالة الأجل للكفيل خاصة فلا تأخر الدين حينئذ عن الأصل كما ذكره في الفتاوى الهندية ونقل ط عبارتها ويستثنى أيضاً ما لو كفل بالقرض مؤجلاً إلى سنة مثلاً فهو على الكفيل إلى الأجل وعلى الأصل حال كافي بالبرعور التنازلية معز إلى الذخيرة والغياصة ثم نقل خلافه عن تلميص الجامع من شموله للقرض وإن هذا هو الحلية في تأجيل القرض وسيد كره الشارح آخر الباب قلت لكن رده العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل بأن هذا انما قاله المصري في شرح الجامع وكل الكتب مخالفة فلا يلتفت إليه ولا يجوز العمل به وقد مناعام الكلام عليه قبيل فصل القرض ويؤيده أن الحاكم الشهيد في الكافي صرح بأنه لا تأخر عن الأصل وكفى به حجة (قوله وفيه) متعلق بقوله يشترط والضريح الجور وعائد إلى قول المتن ولو أبرأ الأصل الخ ولو أسقط لفظة فيه لكان أوضع وعبرة الدرد هكذا أبرأ الطالب الأصل إن قبل برئ أي الأصل والكفيل معاً أو أخره عنه تأخر عنهما بلا عكس فيهما ولو أبرأ الكفيل فقط برئ وإن لم يقبل إلا الدين عليه ليصاح إلى القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالأبرأ ولو هب الدين له أي للكفيل إن كان غنياً أو تصدق عليه إن كان فقيراً يشترط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين أغير من عليه الدين نصع إذا سيطر عليه والكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في الكافي وبعده الرجوع على الأصل **اه** وضريح بعده للقبول وحاصله أن حكم الأبرأ والهبة في الكفيل مختلف في الأبرأ لا يحتاج إلى القبول وفي الهبة والصدقة يحتاج وفي الأصل متفق فيحتاج إلى القبول في الكل وموته قبل القبول والرد كالمقبول شريطة لا يبرأ ولم يذكر حكم الرد وأفاده في الفتح أن الأبرأ والتأجيل يرتدان برء الأصل وأما الكفيل فلا يرتد برء الأبرأ بل التأجيل والفرق أن الأبرأ أسقاط محض في حق الكفيل ليس فيه تملك طال لأن الواجب عليه مجرد المطالبة والأسقاط المحض لا يحتمل الرد لتلاشي الساقط بخلاف التأخير له ووه بعد الأجل فإذا عرف هذا فإنه لم يقبل الكفيل التأخير أو الأصل فالحال حال بطلان به للعالم **اه** وقد مناعام الكلام عليه (تنبيه) نقل في البحر عند قوله وبطل تعليق البراءة عن الهداية مثل ما هنا من أن أبرأ الكفيل لا يرتد برءه بخلاف أبرأ الأصل ثم نقل عن النجاشية لو قال للكفيل أخرجتك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يصح خارجاً ثم قال في البحر فثبت أن أبرأ الكفيل أيضاً يرتد بالرد **اه** قال في التهرود في نظره ولم يبين وجهه وأجاب القسسي بأن

الأكفيل التمس كما ترمي (وتأخر)
الدين (عنه) تبعاً للأصل إذا
صالح المكاتب عن قتل العمد
بما لم تكفه إنسان ثم خرج المكاتب
تأخرت مطالبة المصالح إلى عتق
الأصل وله مطالبة الكفيل
الآن لشبه (ولا ينكس)
لعدم تبعه الأصل للفرع نعم
لو تكفل بالمال مؤجلاً تأجيل
عنهما لأن تأجيله على الكفيل
تأجيل عليهما وفيه يشترط قبول
الأصل الأبرأ

مطلب
لو كفل بالقرض مؤجلاً تأجيل عن
الكفيل دون الأصل

والتأجيل لا الكفيل إلا إذا هبه
أو صدق عليه درر قلت وفي
قناوي ابن نجيم أجله على الكفيل
تأجيل طبعهما وعزاء المساوي
القدسي فليحفظ وفي التقنية طالب
الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى
يجيء الاصيل فقال لا تعلق لي عليه
انما تعلق عليك هل يرى أجاب نعم
وقيل لا وهو المختار (واذا حل)
الدين المؤجل (على الكفيل بموته
لا يحل على الاصيل) فلماذا
وارنه لم يرجع لو الكفالة بأمره
الا إلى أجله خلافاً لغيره (كما لا يحل)
المؤجل (على الكفيل) انصافاً
(إذا حل على الاصيل به) أي بموته
ولو ما تأخير الطالب درر (صالح)
أحدهما رب المال عن ألف
الدين (على نصفه) مثلاً برئاً
الا أن المسألة مربعة فإذا شرط
برأه ثم أوراثة الاصيل أو سكت
برئاً (إذا شرط برأه الكفيل
وحده) كانت فضلاً للكفالة
لا اسقاطاً للاصل الدين (فبرأ
هو) وحده عن خمسة (دون
الاصيل) تنبى عليه الألف فيرجع
عليه الطالب بخمس مائة والكفيل
بخمس مائة لو بأمره ولو صالح
على جنس آخر يرجع بالالف كما مر
(صالح الكفيل الطالب عن شيء
ليبره عن الكفالة لم يصح) الصلح
(ولا يجب المال على الكفيل)
خاتمة

مما في الخاتمة في معنى الاقالة بعد الكفالة بحيث لم يقبلها الكفيل بطلت تنبى الكفالة بخلاف الراء لانه
اسقاط قيم بالهبط اه على أن ما في الهداية منه موصى عليه في كافي المصالحكم (قوله والتأجيل) هذا
غير موجود في عبارة الدرر كما عرفت نه هو في الفتح كما ذكرناه آنفاً (قوله لا الكفيل) أي لا يشترط قبول
الكفيل الراء والتأجيل لكن لم يذكر في الدرر عدم اشتراطه في التأجيل وهو غير صحيح بل هو شرط كما جمعة
من كلام الفتح (قوله وفي قناوي ابن نجيم الخ) ونهاهناستل عن وجلي فمن آخر في دين عليه عن مبيع أو جرة
لازمة عليه ثم أن رب المال أجله على الكفيل الى مدة معلومة هل يصير مؤجلاً عليه وحده وعلى الاصيل حالاً
أو مؤجلاً عليهما أجاب يصير مؤجلاً عليهما كما صرح به في الحاوي القدسي اه أقول هذا غير صحيح لخالفته
لعبارة المتون والشروح على اى راجعت الحاوي القدسي قرأت خلاف ما عزاء اليه ونص عبارة الحاوي
وان أخر الطالب الدين عن الاصيل كان تأخيراً عن الكفيل وان أخره عن الكفيل لم يكن تأخيراً عن الاصيل
اه بالحرف وكان ابن نجيم اشبهه عليه ذلك بما لو تكفل بالجمال مؤجلاً مع أن صريح السؤال خلافه فافهم
(قوله فليحفظه) بل الواجب حفظ ما في كيب المذهب لان هذا سبق نظر فلا يحفظ ولا يلحق (قوله وهو
المختار) لان الناس لا يريدون نفي التعلق أصلاً وأما يريدون نفي التعلق الحسي واني لا تعلق به تعلق المطالبة
اه ح هل أن ابراء الاصيل يتوقف على قوله ولم يوجد (قوله وإذا حل الدين المؤجل الخ) أفاد أن الدين
يحل بموت الكفيل كما صرح به في الفرر وشرح الوهبانية عن المبسوط وعلة في المنع عن الوالدية بأن
الاجل يسقط بموت من له الاجل (قوله لا يحل على الاصيل) وكذا إذا اذاعل الكفيل الدين حال حياته
لا يرجع على المطلوب الاعتد حلول الاجل عند علمنا الثلاثة وهو نظير ما لو كفل بالزوف وأدى الجهاد
تأخره (قوله خبر الطالب) أي في أخذه من أي الترتين شاء لان دينه ثابت على كل واحد منهما
كافي حال الحياة درر (قوله مثلاً) فالتصغير غير قيد (قوله برئاً) أي الاصيل والكفيل لانه أضاف
الصلح الى الألف الدين وهو على الاصيل فيبرأه عن خمسة وبراءه واجب براءة الكفيل درر (قوله وإذا
شرط براءة الكفيل وحده الخ) ليس المراد أن الطالب يأخذ البدل في مقابلة ابراء الكفيل عنها وانما المراد
أن ما أخذه من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع بالباقي على الاصيل بجر ونبه بذلك على الفرق
بين هذه وبين المسألة التي عقبها كباقي في وضعه ما في الفتح عن المبسوط لو صالحه على مائة درهم على أن ابراء
الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل بمائة ويرجع الطالب على الاصيل بتسعة مائة لان ابراء
الكفيل يكون فضلاً للكفالة ولا يكون اسقاطاً لاصل الدين اه (قوله كانت فضلاً للكفالة) هذه عبارة
المبسوط كما علمت أي أن البراءة عن باقي الدين التي تضمنها عقد الصلح تضمن فسخ الكفالة لسقوط المطالبة
عن الكفيل بهذا الشرط ولا يسقط بها أصل الدين اذ لو سقط لم يبق للطالب على المطلوب شيء مع انه يطالبه
بالنصف الباقي بخلاف الصور الثلاث فان مطالبته سقطت عنهما جميعاً (قوله فبرأ هو) أي الكفيل وحده
عن خمسة وهي التي سقطت بعقد الصلح وكذا عن التي دفعها لدا عن الصلح وهو ظاهر لان الصلح على بعض الدين
أخذ لبعض حقه وبراءه عن الباقي بحيث أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وأبرأه عن باقيه فقد سقطت
المطالبة عنه أصلاً وبراءة الكفيل لاوجب براءة الاصيل فلذا قال دون الاصيل (قوله والكفيل
بخمس مائة) أي ويرجع الكفيل على الاصيل بخمس مائة وهي التي إذا اهل الطالب بدل الصلح في الصور الأربع
(قوله لو بأمره) أي يرجع بها ولو كفل عنه بأمره ولا فلا يرجوع له (قوله على جنس آخر) مفهوم قوله على
نصفه اه ح (قوله يرجع بالالف) لان الصلح بجنس آخر مبادلة فبذلك الدين فيرجع بجميع الألف فتح وكذا
يرجع بجميع الألف لو صالحه على خمسة مائة على أن عليه الباقي كافي الفتح أيضاً ومثله في الكافي (قوله كما مر)
الاولى أن يقول لما مر أي من انه ملك الدين بالاداء (قوله صالح الكفيل الطالب الخ) في الهداية ولو كان
صالحه مما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء الكفيل عن المطالبة اه ومقتضاه صحة الصلح
ولزم المال وسقوط المطالبة عن الكفيل دون الاصيل وهو خلاف ما ذكره المصنف في الثانية الا أن يعمل
على الكفالة بالنفس لما في التناوخاتمة الكفيل بالنفس اذا صالح الطالب على خمسة مائة يشار على أن ابراء
من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها ولو كان كفلاً بالنفس والمال على انسان واحد برئ اه وفي الهداية

وهو ما علمته بمـ الكفالة بالمال
والنفس بجـ (قال الطالب
للكفيل برئت الى من المال)
الذي كلف به (رجع) الكفيل
بالمال (على المطلوب اذا كانت
الكفالة (بأمره) لاقراره
بالقبض ومفاده براءة المطلوب
لطالب لاقراره كالكفيل (وفي)
قوله للكفيل (برئت) بالي (أو)
أبرأتك لا) وجوع كقوله أنت
في حل لانه أبرأت لاقرارا بالقبض
(خلافا لابي يوسف في الاول) أي
برئت فانه جعله كالاول أي الى
قبيل وهو قول الامام واختاره
في الهداية وهو أقرب الاحتمالين
فكان أولى شهر معز بالعناية
وأجمعوا على انه لو كتبه في الصك
مكن اقرارا بالقبض محملا بالعرف
(وهذا) كله (مع غيبة الطالب
ومع حضرة يرجع اليه في البيان)
لمراد فقاه لان الجمل ومثل
الكفالة الحوالة (وبطل تعليق
البراءة من الكفالة

قوله كالإبقاء كذا رأيت
في نسختين من نسخ الفتح ولعل
الاولى بالإبقاء اهـ منه

مطلب

في بطلان تعليق البراءة من الكفالة
بالشرط

عن الذخيرة صالح على مال لا سقاط الكفالة لا يضح أخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان
في رواية تقطوعه يبقى اهـ وحينئذ فيحصل ما في الهداية على الكفالة بالمال بوقفاين للكلامين تأويل
ثم لا يخفى أن الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها في المتن وهي الرابعة هو أن هذه في الصلح عن الكفالة والتي قبلها
في الصلح عن المال المكفول به فالملل هنا في مقابلة الأبراء عن الكفالة وهما في مقابلة الأبراء عن المال
الباقى كما مر في عبارة المبسوط ومن العجب ما في النهاية حيث جعل عبارة المبسوط المارة تصويرا للملكة هنا في
الهداية فانه عكس الموضوع لان كلام المبسوط مفروض في الصلح على أبراء الكفيل فقط عن المال وهو الصورة
الرابعة المذكورة في كلام المصنف وكلام الهداية في الصلح على أبراء الكفيل عن المطالبة ولم أر من يه على ذلك
مع انه تنه في البحر وغيره وأقرره عليه نعم ربما يشعر كلام الفتح بأنه لم يرض به فراجع (قوله وهو باطلا فقه
بم الكفالة بالمال والنفس) قد علمت ما فيه (قوله برئت الى) متعلق بمحذوف حال أي حال كونك مؤثرا الى
كما في شرح مسكين أي فهو براءة استيفاء لأبراء اسقاط (قوله لاقراره بالقبض) لان مفاد هذه التركيب
براءة من المال مبذوها من الكفيل ومنه ما صاحب الدين وهذا هو معنى الاقرار بالقبض من الكفيل فكانه
قال دفت الى (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل المذكور وهذا الكلام لصاحب البحر (قوله براءة
المطلوب) أي المديون للطالب أي الدائن يعني انه يفيد أن المطلوب يبرأ من المطالبة التي كانت للطلب عليه
وكذا يبرأ منها الكفيل فلا مطالبة له على واحد منهما لاقراره بالقبض الا لا يستحق القبض اكثر من مرة واحدة
(قوله لا رجوع) أي للكفيل على المطلوب نعم الطالب أن يأخذ المطلوب بالمال كما في الكافي للساكن (قوله
لانه أبراء) بتعليل لعدم الرجوع في الصور الثلاث اذ ليس فيها ما يفيد القبض لكون اقراره بل هو محتمل للأبراء
بسبب القبض وللإسقاط فلا يثبت القبض بالشك (قوله أي الى) المراد برئت الى (قوله وهو أقرب
الاحتمالين) أي احتمال انه براءة قبض واحتمال انه براءة اسقاط ووجه الاقرب ما في الفتح من قوله لانه
اقرار براءة ابتدأها من الكفيل المخاطب وحاصله اثبات البراءة منه على الخصوص مثل وقت وعدت والبراءة
الكاملة منه خاصة كالإبقاء بخلاف البراءة بالأبراء فانها لا تتحقق بفعل الكفيل بل بفعل الطالب فلا تكون
حينئذ مضافة الى الكفيل ومما قاله محمد بن أي من انه لا يثبت القبض بالشك انما يتم اذا كان الاحتمال متساويين
اهـ وهذا أبضاً ترجع منه لقول أبي يوسف (قوله لو كتبه في الصك) بأن كتب برئ الكفيل من الدراهم
التي كفل بها بجـ (قوله محملا بالعرف) فان العرف بين الناس أن الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا
حصلت بالإبقاء وان حصلت بالأبراء لا يكتب الصك عليه فجعل اقرارا بالقبض عرفاً ولا يعرف عنه الأبراء ففتح
(قوله وهذا كله الخ) عزاء في فتح القدر الى شروح الجوامع الصغير وجزم به في المتن والدرر وأقرره
الشربلاني وكذا الزبلي وابن كمال تعبيرا البحر عنه بقيل غير ظاهر فافهمه والاشارة الى جميع الفاظ المارة
قال في البحر عن النهاية حتى في برئت الى لاحتمال لان أبرأتك مجاز وان كان بعيدا في الاستعمال اهـ قال
في النهر والظاهر أن في لفظ الجمل لا يرجع اليه لظهور أنه مسامحة لأنه أخذ منه شيأ اهـ قلت وفيه نظر
يظهر بأدنى نظر (قوله لماده) متعلق بالبيان أي يسأل هل أدت القبض أولا (قوله لانه المجل) بكسر
ثانيه اسم فاعل أي فان الاصل في الاجمال أن يرجع فيه الى الجمل والمزاد بالجمل هنا ما يحتاج الى تأمل ويحتمل
المجاز وان كان بعيدا الاحتمال المجل يعني يرجع اليه اذا كان حاضر الازالة الاحتمالات خصوصاً ان كان
العرف في ذلك اللفظ مشتركاً منهم من يقصد القبض ومنهم من يقصد الأبراء ففتح (قوله ومثل الكفالة
الحوالة) حتى كافي الحاصكم والاحتال عليه في جميع ذلك كالكفيل اهـ حال ط فان قال الحال للمحصلات
عليه برئت الى رجع المحتال عليه على الجمل وان قال أبرأتك لا واختلف فبالحال قال برئت فقط اهـ وانما
يرجع اذ الم يكن للصلي دين على المحتال عليه (قوله وبطلان تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) أي لما فهم
معنى التعليق ويرى انه يصح لان عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطاً محضاً كإطلاق هذه الية
وظاهره ترجع عدم بطلان بناء على الصحيح بجـ قلت ولذا قال في متن المتن واختار المحقق واجتنب
اضافة تعليق الى البراءة من اضافة الصفة الى موصوفها والمعنى وبطلان البراءة المحقة بالشرط واذا بطلت
البراءة من الكفالة بقي الكفالة على أصله لا طالب مطالبة الكفيل بدليل التعليق فليس المراد بطلان تعليق

البراءة لا يلزم منه هذا الزعم مصححة مخففة وتبطل المكاة فيها ولا يتأسس به العلم المذكور لأن نفس التعليق ليس فيه معنى القيد بل الذي قد معنى التلك هو البراءة المعلقة قبطل ثم رأيت بخط بعض العلماء على نسخة قديمة من شرح الجمع ما نصه مفسد أن الكفالة جائزة والشرط باطل اه وهذا عين ما قلته (قوله بالشرط الغير الملائم) نحو إذا جاء غدا فأت برى من المال ومثال الملائم ما لو كفل بالمال أبو بالنفس وقال ان وافيت به غدا فأت برى من المال فوافاه من الغد فهو برى من المال كذا في العناية اه ح وفي البحر عن المراج الغير الملائم هو ما لمنفعة فيه للطالب أصلا كدخول الدار ومجيء الغد لانه غير متعارف اه قلت وسئلت عن قال كسفته على أنك ان طالبتي به قبل حلول الاجل فلا كفالة لي ويظهر لي انه من غير الملائم فلستأمل (قوله على ما اختاره في الفتح والمراجع) أقول الذي في الفتح هكذا قوله ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط اى بالشرط المتعارف مثل أن يقول ان يجلت لي البعض لمودعت البعض فقد أبرأتك من الكفالة أما غير المتعارف فلا يجوز ثم قال ويرى أنه يجوز وهو أوجه الخ فهذا شرح لعبارة الهداية التي قد مناهاتنا وقد مناهنا أن نطلعها في الهداية ترجيح الرواية الثانية وأنه اختارها في متن الملتقى وكذلك اختارها في الفتح كاترى والمتبادر من كلام الفتح أن المراد بهذه الرواية جواز الشرط المتعارف لانه قد روي عدم الجواز بالشرط المتعارف وذكر أن غير المتعارف لا يجوز وهو نصريح بما فهم بالاولى ثم ذكر مقابل الرواية الاولى وهي رواية الجواز فلم ين أن المراد بها الشرط المتعارف أيضا وأن غير المتعارف لا يجوز أصلا ويحتمل أن يكون قوله ويرى أنه يجوز اى اذا كان الشرط غير متعارف ويلزم منه جواز المتعارف بالاولى فعلى الاحتمال الاول يكون قد اختار في الفتح جواز التعليق بالشرط المتعارف وعلى الثاني اختار جوازه مطلقا وهذا الاحتمال اظهر لانه حيث قد روي عدم الجواز بالمتعارف علم أن غير المتعارف لا يجوز بالاولى ثم اختار مقابل هذه الرواية وهو رواية الجواز اى مطلقا فكان على الشارح أن يقول وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط ولو ملائما وروى جوازه مطلقا واختاره في الفتح ثم ذكر في الدرر عن العناية قولنا ثالثا وهو عدم جواز التعليق بالشرط لو غير متعارف والجواز لو متعارفا وذكر في المراج هذا القول وجعله محل الروايتين وأقر في البحر وقال ان قول الكثر وبطل التعليق محمول على غير المتعارف وسعه الشارح لكن لا يجزى أن كلام الفتح مخالف لهذا التوفيق لانه حل بطلان التعليق على الشرط المتعارف كما عرفت فكيف نسب اليه ما ذكره الشارح فافهم (قوله وأقره المصنف) اى في شرحه في هذا المحل اى أقر ما في المراج من التفصيل والتوفيق (قوله والمتفرقات) اى متفرقات البيوع في بحث ما يبطل تعليقه (قوله ترجيح الاطلاق) اى رواية بطلان التعليق المتبادر منها الاطلاق عما فصله في المراج وفي كون الزبلى راجح ذلك نظر بل كلامه قريب من كلام الهداية المنار فراجع (قوله قيد بكفالة النفس) اى باعتبار أن الكلام فيها والا فلهذا كرا القيد في المتن كالكثر اه ح (قوله مبسوطا في الخاتمة) حاصله أن تعليق البراءة من الكفالة بالنفس على وجوه في وجه نص البراءة وبطل الشرط كما اذا أبرأ الطالب الكفيل على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم وفي وجه يصحان كما اذا كان كفيل بالمال أيضا وشرط الطالب عليه أن يدفع المال ويقرنه من الكفالة بالنفس وفي وجه يطلان كما اذا شرط الطالب على الكفيل بالنفس أن يدفع اليه المال ويرجع به على المطلوب اه (قوله لا يسترد أصيل الخ) اى اذا دفع الاصيل وهو المدبون الى الكفيل المال المكفول به ليس للاصيل أن يسترد من الكفيل وان لم يعطه الكفيل الى الطالب قال في التبر لانه اى الكفيل ملكه بالاقتضاء وبه ظهر أن الكفالة توجب دينا للطالب على الكفيل ودنا للكفيل على الاصيل لكن دين الطالب حال ودين الكفيل مؤجل اى وقت الاداء ولذا لو أخذ الكفيل من الاصيل رهنا أو أبرأه أو وهب منه الدين صح فلا يرجع بأدائه كذا في النهاية ولا يتأف به ما مر من أن الراجح أن الكفالة تضم ذمة الى ذمة في المطالبة لأن الضم انما هو بالنسبة الى الطالب وهذا لا يتأف في أن يكون للكفيل دين على المكفول عنه كما لا يجزى وعلى هذا فالكفالة بالامر واجب ثبوت دين وثلاث مطالبات تعرف بالتدبر اه ما في التبر اى دين ومطالبة حالي للطالب على الاصيل ودين ومطالبة مؤخرين للكفيل على الاصيل أيضا ومطالبة فقط للطالب على الكفيل بناء على الراجح من انما الضم في المطالبة (تنبيه) نقل بحثي مسكين عن الحموي عن الفتح أن عدم الاسترداد مقيد بما اذا لم يرضه الطالب عن الاصيل او الكفيل فان أخرجه أن يسترد اه قلت

بالشرط الغير الملائم على ما اختار في الفتح والمراجع وأقره المصنف هنا والمتفرقات لكن في التبر طام الزبلى وغيره ترجيح الاطلاق قيد بكفالة المال لأن في كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في الخاتمة (لا يسترد أصيل)

قوله قيد بكفالة النفس هكذا بخط ولعله سبق قلم فان الذي في نسخة الشارح قيد بكفالة المال لأن في كفالة النفس تفصيلا الخ اه مصححه

لكن قوله او الكفيل لم يظهر لي وجهه تأمل (قوله بأمره) متعلق بالكفيل اخترازا عن الكفيل بالأمر كما يأتي قال في التهرقيد به في الهداية ولا بد منه (قوله ليدفعه للطالب) متعلق بأمره وان ما مر من أن الكفيل ملك المؤدى فذلك فيما اذا دفعه اليه الاصيل على وجه القضاء بأن قال له اني لا آمن أن يأخذ منك الطالب حقه فانما قضيتك المال قبل أن تؤديه بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال الطالب للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكا للكفيل بل هو أمانة في يده لكن لا يكون للمطالب أن يسترده من الكفيل لانه تعلق به حق الطالب كذا في الكافي لكن ذكر في الكبرى أن له الاسترداد وأنه أشار اليه في الاصل كذا في الصكفاية شرح الهداية وما نقله عن الكافي نقل ط مثله عن الغنابة والمراعي وعليه مسمى في البحر والنهر والمراد بالكافي كافي النسب أما كافي الحاكم الشهيد الذي جمع كتب ظاهر الرواية فإنه أشار فيه أيضا الى أن له الاسترداد لو دفعه على وجه الرسالة فإنه ذكر أنه لو قبضه على وجه القضاء فله التصرف فيه وله ربحه لانه له ولو هلك منه ضمنه ولو قبضه على وجه الرسالة فهلك كان مؤتمنا ورجع به على الاصيل ولو لم يهلك فعلم به ورجع تصدق بالربح لانه غاصب وكذا في الهداية إشارة اليه حيث ذكرنا أنه اذا قضا لا يسترد ثم قال بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة لانه تمحض أمانة في يده فدل كلامه على أن عدم الاسترداد في الاداء على وجه القضاء لا الرسالة حيث جعله في الرسالة تمحض أمانة والامانة مستردة ونقل ط عن غاية البيان أن له الاسترداد قال ومثله في صدر الثمرة وقال في العقود انه الظاهر لانه أمانة تمحض ويد الرسول يد المرسل فكانه لم يقبضه فلا يعتبر حق الطالب وهو المتبادر من الهداية اه قلت وهو المتبادر أيضا مافي المتون من أن الربح يطيب له فإنه دليل على أن المراد الاداء على وجه القضاء وقول الشارح تعا للرد ليدفعه للطالب ظاهره الدفع على وجه الرسالة وهو موافق لمافي كافي النسب وغيره ويقسم منه أنه في الدفع على وجه القضاء له ذلك بالاولى ويمكن جملة على مافي كافي الحاكم وغيره بأن يكون المراد أنه لم يصح له بأنه يدفعه للطالب بل اضطر ذلك في نفسه وقت الاداء في التبرئ لئلا يعلق عن التفتة لو أطلق عند الدفع فلم يبين أنه على وجه القضاء او الرسالة يقع عن القضاء فافهم (تنبيه) لو قضى المطلوب الدين الى الطالب فله المطلوب أن يرجع على الكفيل بما أعطاه كافي الكافي وغيره (قوله وان لم يعطه طالبه) ان وصلته وطالبه بكسر اللام برتبة اسم الفاعل مضاف للضمير وهو المفعول الثاني لم يعطه (قوله ولا يعمل فيه الخ) هذا ما أجاب به في البحر حيث قال وقد شئت عما اذا دفع المدينون الدين للكفيل ليؤديه الى الطالب ثم نهى عن الاداء هل يعمل فيه فاجبت ان كان كفيل بالامر لم يعمل فيه لانه لا يملك الاسترداد والاعمل لانه يملك اه قلت وظاهر قوله لو يؤديه أن الدفع على وجه الرسالة فهو مبنى على مافي كافي النسب (قوله لانه حينئذ) اي حين اذ كان كفيل بالامر يملك الاصيل الاسترداد لأن الكفيل لا دين له عليه فلم يملك المؤدى بل هو في يده تمحض أمانة كما اذا آذاه الاصيل اليه على وجه الرسالة وكانت الكفالة بالامر على ما مر بل هذا بالاولى لم أعلم من أنه هنا لا دين له اصلا (قوله ولكنه قدّم قبله ما يخالفه) لعل مراده بالخلاف أن المصنف لم يقصد منه بكون الكفيل كفيل بالامر ورفق هنا بين كونه بالامر فلا يعمل فيه والاعمل لكن في شرح المصنف إشارة الى أن مراده في المتن الكفيل بالامر وقد علمت أن هذا القيد لا بد منه فلا يخالفه (قوله حيث قبضه على وجه القضاء) تقيد للمتن وتعليله بأنه بناء على ملكه وصرح بعده بمفهومه وعبارة الهداية فان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لانه ملكه حين قبضه وهذا اذا قضى الدين ظاهر وكذا اذا قضاه المطلوب بنفسه وثبت له استرداد ما دفع للكفيل وانما حكمنا بثبوت ملكه اذا قضاه المطلوب بنفسه لأن الكفيل وجب له بمجرد الكفالة على الاصيل مثل ما وجب للطالب على الكفيل وهو المطالبة اه موضحا من الفتح وغامه فيه (قوله خلافا للثاني) اي أبي يوسف فعنده يطيب له كمن غصب من انسان ورجع فيه يصدق بالربح عنده لانه لا استفاد من اصل خبيث ويطيب له عنده مستند لا يحدّث الخراج بالضمان فتح (قوله ويندب رده) مر بطبق قوله بعده فيما يتعين بالتعين اي أن قوله طالب له أي الربح انما هو فيما لو كان المؤدى للكفيل شيئا لا يتعين بالتعين كالدرهم والدنانير فان انخب لا يظهر فيها بخلاف ما يتعين كالخطة ونحوها بأن كفل عنه خطه وأذاها الاصيل الى الكفيل ورجع الصكفيل فيها فإنه ينسب رده الربح الى الاصيل قال في التهرقيد وهذا هو أحد الروايات عن الامام

ما ادعى الى الصكفيل بأمره ليدفعه

لطالب (وان لم يعطه طالبه)

ولا يعمل فيه عن الاداء لو كفيل

بأمره والاعمل لانه حينئذ يملك

لاسترداد بجر وأقره المصنف لكنه

قدّم قبله ما يخالفه فليجرب (وان

رجع) الكفيل (به طالب له) لانه غام

الصكف حيث قبضه على وجه

القضاء فلو على وجه الرسالة فلا

لتمحضه أمانة خلافا للثاني (ويندب

رده) على الاصيل

وهو الأصح وحيث أنه لا يرد له بل يطيب له وهو قولهما لأنه غباء ملكه وعنه أنه خصه في به وتعمامه فيه (قوله
 أن فني الدين نفسه) أي أن قضاء الأصل للطالب وهذه العبارة تابع فيها صاحب الدرر الزباني وأقره
 الثريلائي لكن اعترضه الزباني بأن هذا القيد غير لازم وموهم خلاف المقصود قلت وهو كذلك كما يعلم من
 الهداية حيث قال في توجيه الأصح وله أي للأمام أنه يمكن أن يثبت مع الملك لأنه ببطل من الاستدلال بأن يقضيه
 نفسه الخ فجعل إمكان الاستدلال بقضاء الدين بنفسه دليل ثبوت الخبث في الربح مع قيام الملك فعلم أن ذلك غير
 قيدي المسألة (قوله الأشبه نعم ولو غنيا) الذي في العناية وكذلك الجبر والنهران كان فقيرا لطالب وإن كان
 غنيا فقيده روايتان والأشبه أن يطيب له أيضا فكان الأولى للشارح أن يوضح قوله الأشبه نعم عن قوله ولو غنيا
 لأن الروايتين فيه لافي الفقير (قوله أمر كفه ببيع العينة) بكسر العين المهملة وهي السلف يقال باعه
 بعينة أي شيئا مغرب وفي المصباح وقيل لهذا البيع عينة لأن المشتري السلعة إلى أجل يأخذ بدلها عينا أي
 نقدًا حاشا ٨١ أي قال الأصل للكفيل اشترى من الناس نوعا من الأثنية ثم يبعه فاربحه البائع منك وخسرت
 أنت فعلى ثبوتها إلى تاجر فيطلب منه القرض ويطيب الساجد منه الربح ويخاف من الربا فيبيعه الساجد ثوبا
 يساوي عشرة مثلاً بخمسة عشر نسبة فيبيعه هو في السوق عشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه للبائع خمسة
 عشر إلى أجل أو يقرضه خمسة عشر درهمًا ثم يبعه المقرض ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر فيأخذ الدرهم التي
 أقرضه على أن يضمن الثوب فيبقى عليه خمسة عشر قرصًا درر ومن صورها أن يعود الثوب إليه كما إذا اشتراه
 الساجد في الصورة الأولى من المشتري الثاني ودفع الثمن إليه ليدفعه إلى المشتري الأول وأنما يشتريه من
 المشتري الأول تجزأ عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل فخذ الثمن (قوله أي يبيع العين بالربح) أي يبيع زائد
 نسبتها أي إلى أجل وهذا تفسير للمعاد من يبيع العينة في العرف بالنظر إلى جانب البائع فالمعنى أمر كفه بأن
 يباشر عقده هذا البيع مع البائع بأن يشتري منه العين على هذا الوجه لأن الكفيل مأمور بشراء العينة لا يبيعها
 وأما يبعه بعد ذلك لما اشتراه فليس على وجه العينة لأنه يبيعها حاله بدون ربح (قوله وهو مكروه) أي عند محمد
 وبه جزم في الهداية قال في الفتح وقال أبو يوسف لا يكره هذا البيع لأنه فعله كثير من الصعابة وجدوا على ذلك
 ولم يردوه من الرابح لو باع كأخذه بأقل يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع في قاي كماله الجبال ذميم
 اخترعه أكلة الربا وقد تمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إذا بايعتم بالبائع واتبعتم أذئاب البقر ذلتكم
 وظهر عليكم عدوكم أي اشتغلتم بالمرث عن الجهاد وفي رواية ساط عليكم شرككم فبدعوا خياركم فلا يستجاب
 لكم وقيل بالذ والعينة فأنما العينة ثم قال في الفتح ما حصل أن الذي يقع في قلبه أنه أن فعلت صورة يعود فيها إلى
 البائع جميع ما أخرجه أو بعضه كمود الثوب إليه في الصورة المائة وعود الخمسة في صورة اقراض الخمسة
 عشر فكره يعني تجزأ فان لم يعد كما إذا باعه المدين في السوق فلا كراهة فيه بل خلاف الأولى فان الاجل
 قابله قسط من الثمن والقرض غير واجب عليه دائمًا بل هو مندوب وما لم ترجع إليه العين التي خرجت منه
 لا يبيع العينة لأنه من العين المسترجعة لا العين مطلقًا ولا يبيع ببيع العينة ٨١ وأقره في الجبر والنهر
 والثريلائي وهو ظاهر وبعده السيد أبو السعود محل قول أبي يوسف وحل قول محمد والحديث على صورة
 العود هذا وفي الفتح أيضًا ثم ذموا المبيعات الكاثنة الآن أشد من بيع العينة حتى قال من باع ببيعهم محمد
 ابن سلة للتجار أن العينة التي جاءت في الحديث خبر من باعناكم وهو صحيح فكثير من المبيعات كالزيت والصل
 والشير وغير ذلك استقر الحال فيها على وزنها مخرقة ثم اسقاط مقدار معين على الطرف وبه يصير البيع
 فاسدًا ولا شك أن البيع القاسد يحكم الغصب المحرم فأين هو من يبيع العينة الصعيح المختلف في كراهته ٨١
 (قوله لأنه ما ضمن الخسران) أي نظر إلى قوله على فانها للوجوب فلا يجوز كما إذا قال رجل باع في السوق
 ثيابًا خسرت فعلى درر (قوله أو وكيل يجهول) أي نظر إلى الأمر به فلا يجوز أيضًا لجهالة نوع الثوب
 ونسبته درر (قوله كفل عن رجل) الأولى أن يقول كفل عن رجل لكونه شرع الضمير في له مذكورا
 وهو الرجل الثاني المكفول له وإن كان معلوما من المقام (قوله بما ذاب له) أي بما ثبت ووجب بالقضاء
 (قوله عبارة الدرر لم يلاحظ) الذي رأينا في الدرر لزمه بالضمير وكأنه سقط من نسخة الشارح وهي
 أولى لأن مقتضى قوله في المواضع الثلاثة المكفول له وضمر لزمه المكفول فيه تشتت الضمير مع أيام عود

مطلب
 بيع العينة

ان فني الدين نفسه درر (فيما
 يبيع بالعين) كمنطة لافيد
 لا يبيع كنفود فلا يندب ولورده
 هل يطيب للأصيل الأشبه نعم
 ولو غنيا عناية (أمر) الأصل
 (كفيله ببيع العينة) أي يبيع
 العين بالربح نسبتها ليسها
 المستقرض بأقل ليقتضى دينه
 اخترعه أكلة الربا وهو مكروه
 مذموم شرعا لما فيه من الاعراض
 من مودة الاقراض (ففعول) الكفيل
 ذلك (فالمبيع للكفيل) زيادة
 (الربح عليه) لأنه العاقد و(لا)
 شيء على (الأمر) لأنه المضمن
 الخسران أو يوجب كفل وذل
 باطل (كفل) عن رجل (بما ذاب
 له) وما قضى له عليه أو جازمه له
 عبارة الدرر لزم بلا ضمير

للمكفول أيضا كبقية الضمان المذكورة ولا حاجة الى تقديره والى التصريح به لان لم يمتنع في المعنى لا يحتاج الى مفعول والمعنى بما شئت له عليه فلما كان الاولى استفاضة به الشارح عليه فانهم
(قوله اريد به المستقبل) لانه معلق عليه فان المعنى ان يجب لك عليه شئ في المستقبل فلما كفى به حتى
لو كان له عليه مال ثابت قبل الكفالة لم يكن مكفولا به كما يعلم مما يأتي (قوله لم يقبل برهانه) لانه انما كفل
عنه بما لم يقضى به الكفالة لانه جعل الذوب شرطا والشرط لا بد من كونه مستقبلا على خطر الوجود لما
لم يوجد الذوب بعد الكفالة لا يكون كفلا والمينة لم تشهد بقضاء دين وجب بعد الكفالة فلم تقم على من التصف
بكونه كفلا عن الغائب بل على أجنبي وهذا في لفظ القضاء ظاهر وكذا في ذاب لان معناه يتقرر وجب
وهو بالقضاء بعد الكفالة حتى لو ادعى اني قدمت الغائب الى قاضي كذا وأتت عليه سنة بكذا بعد الكفالة
وقضى لي عليه بذلك وأقام المينة على ذلك صار ككفلا وصحت الدعوى وقضى على التكفل بالمال لصرفه
خصما عن الغائب سواء كانت الكفالة بأمره او لا لأنه اذا كانت بغير أمره يكون القضاء على التكفل
خاصة كذا في الفتح وقوله حتى لو ادعى الخ هو معنى ما في الفصول العمادية ادى على رجل انه كفل عن فلان
بما ذوب له عليه فأتى المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق وأقام المدعى سنة أنه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى به
في حق التكفل الحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره اه فان قوله
وأقام المدعى سنة أنه ذاب له على فلان كذا معناه انه وجب له عليه بالقضاء بعد الكفالة اى أن القاضي قضى له
عليه بذلك فثبت برهن على أن الاصيل الغائب محكوم عليه بذلك ثبت شرط الكفالة فصار التكفل خصما
فثبت عليه المال قصد اولى الغائب شتمنا بخلاف ما في المتن فان المدعى برهن على أن له على الاصيل كذا الا على
انه كان حكمه على الاصيل بكذا فلو قبلت هذه المينة يكون قضاء على الغائب قصد الان التكفل لم يصر
خصما لانه لم يثبت شرط كفالته فالفرق بين المسألتين جلى واضع وان حتى على صاحب النهر وغيره وان يجب من
قول الجيران جزمهم هنا بعدم القبول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة أما على اظهر الروايتين المعنى به من
نفاذ القضاء على الغائب فينبغي النفاذ اه فان المقتضى به نفاذ القضاء على الغائب من حاكم براه كشفتى حتى
لورفع حكمه الى الحنفى نفعه كما حزره صاحب الجرن نفسه في كتاب القضاء وكلامهم هنا في الحاكم الحنفى فان
حكمه لا ينفذ لما علمته من عدم الخصم (قوله وان برهن الخ) هذه مسألة مبتدأة غير داخل تحت قوله
كفل بما ذاب الخ كانه عليه صدرا لثلاثة واثني الكمال وغيرهما لان الكفالة هنا بما لم يملك كما يأتي (قوله
وهو كقيل) اى بذلك المال (قوله فلكفيل الرجوع) اى اذا قضى عليها اى على التكفل الحاضر
وعلى الاصيل الغائب ثبت للتكفل بالامر الرجوع على الغائب بلاعادة مينة عليه اذا حضر لانه صار مقضيا
عليه شتمنا (قوله لان المكفول به هنا) اى في قوله وان برهن الخ مال مطلق اى غير مقيد بكونه مائنا بعد الكفالة
بخلاف ما تقدم في قوله كفل بما ذاب الخ لان الكفالة فيه بما لم يملك موصوف بكونه مقضيا به بعد الكفالة فاما ثبت
تلك الصفة لا يكون كفلا فلا يكون خصما كما في شرح الجامع لقاضى خان وهذا لتعليل لاصل القضاء على
التكفل وأما كون القضاء يتعدى الى الاصيل لوان الكفالة بأمره ولا يتعدى لودون امر فوجهه كما في النهر
أن الكفالة بلا امر انما تفيد قيام الدين في زعم التكفل فلا يتعدى زعمه الى غيره أما بالامر الثابت فيتمتع
اقرار المطلوب بالمال اذ لا امر غيره بقضاء ما عليه الا وهو معترف به فلذا صار مقضيا عليه ثم قال في النهر
وفي الجامع الكبير جعل المسألة مرة اذ الكفالة امام مطلقة ككفلت بمالك على فلان او مقيدة بألف درهم وكل
اما بالامر وأبدونه وقد علت أن المقيدة اذا كانت بالامر كان القضاء بها عليها وما لا يعنى التكفل فقط وأما
المطلقة فان القضاء بها عليها سواء كانت بالامر او لا لان الطالب لا يتوصل لاثبات حقه على التكفل الا بعد
اثباته على الاصيل وهذا لان المذهب أن القضاء على الغائب لا يجوز اه ونعامة في الفتح (قوله وهذه
حيلة الخ) ذكر في البحر الاوجه الاربعة المذكورة أنشأ عن الجامع ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء
على الغائب وأن المقيدة لا تصلح للحيلة لان شرط التعدي على الغائب كونها بأمره اه قلت وطريق جعلها
حيلة هو المواضع الآتية بشرط أن يكون له مينة على الدين الذى له على الغائب وهذا ظاهر في المطلقة عن
التقييد بقدر ارض المال سواء كانت الصيغة بالامر او لا فيتعدي فيها الحكم الى الغائب لانه التكفل اذا

في الهداية وهذا ما مضى اريد به
سقط قبل قوله اطال الله بقاءك
فغاب الاصيل فبرهن المدعى
على التكفل ان له على الاصيل
لما لم يقبل برهانه حتى يحضر
غائب فيقضى عليه فيلزمه تبعاً
اصيل (وان برهن ان له على زيد
غائب كذا) من المال (وهو)
الحاضر (كفيل قضى)
مال (على التكفل) فقط (ولو
بأمره قضى عليهم) فالتكفل
يجوز لان المكفول به هنا مال
مطلق فامكن اثباته بخلاف
تقدم وهذه حيلة اثبات الدين
على الغائب

أقر بالكفالة وذكر الدين على الأصل فبرهن المدعي على الدين وقدره لالزام الكفيل به لا يمكن إثباته إلا بعد
إثباته على الأصل فنبت عليه ما لأن المذهب عندنا كافي القنع أن القضاء على الغائب لا يجوز إلا إذا أذعن
على الحاضر حتى لا يتوصل اليه إلا ما ثبت على الغائب فإذا ثبت عليه ما أمر بأمر المدعي الكفيل يبقى المال مباحاً
على الغائب وأما الكفالة المقيدة بألف مثلاً فلا ينعقد الحكم فيها إلى الغائب إلا إذا كانت بأمره كما مر تقريره
وإنما تلحق للعلم مع تعدد الحكم فيها لأنه يحتاج إلى إثبات كون الكفالة بالامر وليس له بينة على ذلك
ولا يجوز الحيلة بأقامة شهود الزور وأقرار الكفيل بالدين يقتصر عليه ولا يتعدى إلى الغائب فضلاً عن إقراره
بكون الكفالة بأمر الغائب وبهذا التقرير يظهر لك أن الإشارة في قول الشارح وهذه لا مرجع لها لأن
المدعى في كلامه الكفالة المقيدة وهي بقسمها لا تصلح للعلم فافهم (قوله وكذا الحوالة) عبارة الفقه وكذا
الحوالة على هذه الوجوه ١٠ أي أنها تكون معلقة ومقيدة وكل منهما بالامر وبدونه فهي أربعة أيضاً وبيناها
ما في شرح المقدسي عن التصريح شرح الجامع الكبير وكذا لو شهدوا على الحوالة المعلقة بكون قضاء على
الحاضر والغائب أذعن الأمر ولم يدع فإن شهدوا بالحوالة المقيدة أن ادعى الأمر بكون قضاء على الحاضر
والغائب فبرجع وإن لم يدع الأمر بكون قضاء على الحاضر خاصة ولا يرجع وتعامه فيه وبه يظهر أن الإشارة
بقوله وكذا الحوالة راجعة إلى أصل المسألة لا إلى بيان جعلها أحيدة لأن شرط صحة الحوالة أن يكون المال معلوماً
كسائياً فلو قال له إن فلاناً حالي عليك بألف درهم فأقر له بالحوالة بها كان مقراً بالمال فبأنه ولا يمكن
المدعي إثباته على الغائب بالبينه وهذه مسألة تطلبة لأنها لم تصدق بتعدد مخصوص كسائياً في ياتنها في بابها إن شاء
الله تعالى هذا ما ظهر لي (قوله كفايته بالدرل) هو ضمان الفتن عند استحقاق المبيع كما مر نهر (قوله
تسلم لمبيع) أي تصديق منه بأن المبيع ملك للبائع لأنها كانت مشروطة في البيع فتعامه بقبول الكفيل
فكانه هو الموجب وإن لم تكن مشروطة فالمراد بها أحكام البيع وترغب المشتري في نيل منزلة الأقرار بالملك
فكانه قال اشتريها فإنها ملك البائع فإن استسقت فأنما ضمن غنها نهر (قوله كشفه) أي لو كان
الكفيل شفيعاً فلا تشفعه بجر (ضاه بشراء المشتري) (قوله فلا دعوى له) أي فلا تسع دعواه بالملك
فيها وبالشفعة وبالإجارة بجر (قوله كتب فيه) بالبناء للعجهول وقوله باع ملكه الخ جملته قصد بها لفظها
نائب الفاعل ووجه كتب الخ صفة لملك (قوله كالوشيد بالبيع الخ) لأن الشهادة به على إنسان أقرار منه
ببضائع البيع باتفاق الروايات نهر عن الزبلي (قوله مطلق عما ذكر) أي عن قيد الملكية وكونه
ناقذاً ما تسمع دعواه الملك بعده أذليس فيه ما يدل على إقراره بالملك للبائع لأن البيع فيه قد ضمن غير الملك
وله له كتب شهادته ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدمت فانه مقيد بما ذكر درر أي ليس به كذلك في توقيت البينة
قنع (قوله لأنه مجرد اخبار) ولو أخبر بأن فلاناً باع شيئاً كان له أن يدعيه درر وقوله ههنا الشهادة
لا تكون أقراراً بالملك بل بالادعى أن السكون زماناً لا يتبع الدعوى بجر وفي حاشية السيد أبي السعود
لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ الشافعي أن حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى بعد
ذلك حاشا لباب التزوير ١١ قلت سبأ في آخر الكتاب قبل الوصايا إن شاء الله تعالى أن ذلك في القريب
والزوجة وكذا في الحاراذ اسكت بعد ذلك زماناً ودعى النخبة أن علماء ناصوا في منونهم وشروهم
وقضوا بهم أن تصرف المشتري في البيع مع اطلاع الخصم ولو كان أحجباً بانحو البناء أو الغراس أو الزرع
منعه من سماع الدعوى (قوله ولم يذكر الخ) أي كما قال في الكذب وشهادته وختمه قال في القنع الختم امر
كل من في زمانهم إذا كتب اسمه في الصلح جعل اسمه تحت رصاص مكتوباً ووضع نقش خاتمه كإلحاقه بالتبديل
وليس هذا في زماننا ١٢ فالحكم لا يتفاوت بين أن يكون فيه ختم أو لا كذا في العناية قال في التلويح ولم أوافق
فعارفوا رسم الشهادة بالختم فقط والذي يجب أن يعول عليه اعتبار المكتوب في الصلح فإن كان فيه ما يفيد
الاعتراف بالملك ثم ختم كان اعترافه بالألا ١٣ (قوله إلى شهر) أي بعد شهر فلا مطالبة له على إلا أن
(قوله هو) أي الضمان (قوله فاقول للضامن) أي مع عيته في طاهر الرواية ط عن الشافعي واحترزه
عماروى عن الشافعي أن القول للمقر له (قوله لأنه يترك المطالبة) أي في الحال (قوله لأن المقر له ينكر
الأجل) فإن المقر بالدين أقر بما هو سبب المطالبة في الحال إذا انظر أن الدين كذلك لأنه إنما ثبت بدلا عن فرض

ولو خاف الطالب موت الشاهد
يتواضع مع رجل ويذعن عليه
مثل هذه الكفالة فيقر الرجل
بالكذبة وينكر الدين فيبرهن
المدعي على الدين فيقضي به على
الكفيل والأصل ثم يبرأ
الكفيل فيبقى المال على الغائب
وكذا الحوالة وتعامه في القنع والبحر
(كفالاته بالدرل تسليم) منه (لمبيع)
بكشفة فلا دعوى له (كتب شهادته
في ملك كتب فيه باع ملكه وأباع
يعا فاذ باناً) فانه تسليم أيضاً كما
لو شهد بالبيع عند الحاكم قضى بها
أولاً (لا) يكون تسليم (كتب
شهادته في ملك بيع معطوق) عما ذكر
(أركتب شهادته على إقرار
المصدقين) لأنه مجرد اخبار فلا
تناقض ولم يذكر الختم لأنه وقع
اتفاقاً باعتبار عاداتهم (قال)
الكفيل (فمنته لثأ شهر وقال
الطالب) هو (حال فاقول
للضامن) لأنه ينكر المطالبة
(وعكسه) أي الحكم المذكور
(في) قوله (لثأ شهر)
مثلاً (إذا قال الآخر) وهو المقر له
(حالة) لأن المقر له ينكر الأجل

او اتلاف اوسع ونحوه والظاهر أن العاقل لا يرضى بخروج مستحقه في الجبال الابلد في الحال فكان
الحلول الاصل والاجل عارض فكان الدين المؤجل معروضا لعارض لا فواعم ادعى لنفسه حقا وهو تاخيرها
والاخر ينكره وفي الكفالة ما أقر بالدين على ما هو الاصح بل بحق المطالبة بعد شهر والمكفول له بذمها
في الحال والكفيل ينكر ذلك فالقول له وهذا لأن التزام المطالبة ينتزع الى التزامها في الحال او في المستقبل
كالكفالة بما ذابا وبالدرك فانما أقر بنوع منها فلا يلزم بالتوهم الاخر اه فتح (قوله وخاف الكذب) اي
ان أنكر الدين (قوله او حله) اي دعوى المقر أنه حال بسبب اقرار المقر بالدين (قوله أن يقول الخ)
اي المدعى عليه للمدعى وقيل اذا قال ليس لك على حتى فلا بأس به اذا لم يرد اوفاء حقه زيلعي ولم يذكر أمر
حلفه واستحلف والظاهر أن له ذلك اذ مجرد انكاره عما لا اثر له نهر أي أن قوله لا بأس به اي بانكاره المذكور
لا اثر له لأن الخصم يطلب تحليفه ويكذب به في الانكار فلاذن له بالانكار اذن بالحلف ولا يخفى أن ليس للنفي
في الحال الاقرينة على خلافه فاذا حلف وقال ليس لك على حتى اي في الحال فهو صادق فانهم (قوله اذا
استحق المبيع قبل القضاء على البائع) الظرف متعلق بقوله ولا يؤخذ وأراد بالاستحقاق الناقل أما المطل
كدعوى التسحب ودعوى الوقف في الارض المشتراة أو أنها كانت مسددا يرجع على الكفيل وان لم يقض
بالثمن على المكفول عنه والسكل الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه بخلاف الناقل ومن تمام أحكامه في بابه قيد
بالاستحقاق لانه لو انفسج بخيار رؤية أو شرط أو عيب لم يؤخذ الكفيل به وبالنفي لانه لو نفي في الارض لا يرجع
على الكفيل قيمة البناء وكذلك لو كان المبيع أمة استولدها المشتري وأخذ من المشتري مع الثمن فية الولد والعقر
لم يرجع على الكفيل الا بالنفي كذا في السراج نهر (قوله لا يقتض البيع) ولهذا الواجب المسمى بالبيع
قبل الفسخ جاز ولو بعد قبضه وهو الصحيح فنام يقض بالثمن على البائع لا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب
على الكفيل وقوله كما مر أي في باب الاستحقاق وانظر ما كتبناه هناك (قوله اي الموظف في كل سنة) لانه
دين له مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون وتماه في الزيلعي وهذا التعليل اعتمدوه جميعا فبدل على
اختصاص الخراج المضمون بالموظف أما خراج المقاسمة فجزء من الخارج وهو عين غير مضمون حتى لو هلك
لا يؤخذ بشئ والكفالة بأعين لا تجوز ط (قوله على خلاف ما أطلقه في البحر) فانه قال وأطلقه فتمحل
الخارج الموظف وخارج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف الخ ووجه الاعتراض على البحر حيث حمل كلام
السكرتري على الاطلاق مع وجود القرينة المذكورة على التقيد بالموظف فكان الاولى التقيد فانهم وكذا
التعليل المار يدل عليه ولذا قال في الفتح وقد قيدت الكفالة بما إذا كان خراجا موظفا لخارج مقاسمة فانه غير
واجب في الذمة (قوله منقوض) التقض لصاحب البحر (قوله وكذا التواب) جمع فانية وفي الصحاح
التأنيب المصيبة واحدة تواب الدهر اه وفي اصطلاحهم ما يأتي قال في الفتح فيسأل أرادها ما يكون بحق
كأجرة الخراس وكرى النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش وفداء الاسرى اذ الم يكن في بيت المال
شئ وغيرهما مما هو بحق فالكفالة به جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم وسر بايجاب طاعة ولي الامر
فما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال اولزمه ولا شئ فيه وان اريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على
الناس في زماننا يلا دفارس على الخياط والصباغ وغيرهم للسلطان في كل يوم او شهر فانها ظلم فاختلف المشايخ
في صحة الكفالة بها فقبل نصع اذ العبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة ما بحق او باطل ولهذا قلنا ان من نوى
قسما بين المسلمين فعذر فهو مأجور وينبغي أن من قال الكفالة ضم في الدين يتبعها هنا ومن قال في المطالبة
يمكن أن يقول بعضها او بعضها بناء على انها في المطالبة بالدين او مطلقا اه اي فان قال بالدين منعها وان قال
مطلقا اي بالدين وغيره أجازها (قوله حتى لو أخذت الخ) تأييد للقول بجواز الكفالة بها فانها اذا أخذت
من الاككار وجاز له الرجوع بها بلا كفالة فمع الكفالة بالاولى لكن في البرازية لا يرجع الا كاري في ظاهر الرواية
وقال الفقيه يرجع وان أخذ من الجار لا يرجع وزاد في جامع الفصولين أن احد الشريكين لو أدى الخراج يكون
متبرعا ثم في اخراجات القنية بر من ظهر الدين المرغباتي وغيره المستأجر اذا أخذ منه الجباية الزاينة
على الدور والحوايت يرجع على الآخر وكذا الاكاري في الارض وعلمه الفتوى اه (قوله وعلمه الفتوى)
راجع له وله ولو تغير حق وكذلك المسألة الاكاري كاعتل وفي البحر وظاهر كلامهم ترجيح الصحة اي في كفالة

الحله لمن عليه دين مؤجل وخاف
الكذب أو حلوله باقراره أن
يقول أهو حال أو مؤجل فان
بالحال انكسر ولا حرج عليه
زيلعي (ولا يؤخذ من الدرر)
اذا استحق المبيع قبل القضاء على
البائع بالنفي اذ مجرد الاستحقاق
لا يقتض البيع على التظاهر كما مر
وضع ضمان الخراج اي الموظف
في كل سنة وهو ما يجب عليه في
الذمة بقرينة قوله (والرهن به) اذ
الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر
مسلى خلاف ما أطلقه في البحر
بتجوير الزيلعي الرهن في كل
ما تجوز به الكفالة بجامع التوفيق
منقوض بالدرك بل جواز الكفالة به
دون الرهن (وكذا التواب) ولو
بغير حق بجايات زماننا فانها في
المطالبة كالديون بل فوقها حتى
لو أخذت من الاكار فله الرجوع
على مالك الارض وعلمه الفتوى
صدرا الشريعة وأقره المصنف
وابن البكال

التواب بغير حق ولذا قال في البصاح الاصلاح والقنوى على الصفة وفي الخاتمة الصحيح ويرجع على
المكفر لئلا عنه ان كان بأمره اه عليه منى في الاختيار والاختار والتمتق نعم صحيح صاحب الخاتمة في شرحه
على الجامع الصغير عدم الصفة وكذلك اتفق في الطرية بعدم الصفة مستند المائى البرازية والخاصة من انه قول
عامة المشايخ والمائى العمادية من أن الاسير لو قال ليحمره خلصني فندفع المأمور ما لا يخلصه قال السرخسي يرجع
وقال صاحب المحيط لا وهو الاصح وعليه القنوى قال فهذا يدفع ما في الاصلاح وما في الخاتمة والعللة فيه أن
الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره اه ملخصا قلت غاية الامر انها قولان معصيان
ومضى على الصفة بعض المتون وهو ظاهر اطلاق الكنز وغيره لفظ التواب فكان ارجح وأما مسألة الاسير فليس
فيها كسالة ولا أمر بالرجوع على انه في الخاتمة صحيح انه يرجع على الاسير به جزم في شرح السير الكبير بلا حكاية
خلاف كما قدمناه في متفرقات البيوع وأما قوله والعللة فيه الخ فهو مدفوع بأمراته في هامش نسحق المنع بخط
بعض العلماء وأظنه السيد الجوى محاسله أن المراد من صفة الكسالة بالتواب رجوع الكفيل على الاصل
لو كانت الكسالة بالأمر لأنه يضمن لعلها الظالم لان الظلم يجب اعدامه ولا يجوز تقريره فلا تفرق بظاهر الكلام
اه وهو تنبيه حسن ولهذا لم يذكر الرجوع على الكفيل بل اقتصر وعلى بيان الرجوع على الاصل للكسالة
بأمره وليس في هذا تقرير بالظلم بل فيه تحقيقه لانه لولا الكسالة يحبس الظالم المكذول ويضربه ويكفله يبيع
عقاره وما تراه ملاك بيقن يحبس او بالاستدانة بالمرجعة ونحو ذلك مما هو مشاهد ولعلهم لهذا أجابوا هذه
الكسالة وان لم يجزوها لاجن خبر وضوءه والله سبحانه أعلم (قوله وقيدته شمس الانعم) لا مرجع في كلامه لهذا
الصغير والمناسق قول التهر وفي الخاتمة قضى نأية غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح
وقيدته شمس الانعم الخ اى يقوله بأمره وهذا التقيد ظاهر اذا لا خفاء أن أمر المكروه غير معتبر (فروع) في
مجموع النوازل جماعة طمع الوالى أن يأخذ منهم شيئا بغير حق فاخفى عنهم وظفر الوالى ببعضهم فقال
المختفون لهم لا تطعوه علينا وما اسبابكم فهو علينا بالخصص فلما أخذ منهم شأ فلهم الرجوع قال هذا مستقيم
على قول من جوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح فتح (قوله لم يعتبر أمره بالرجوع) الامور
في الرجوع كما هو في الجبر وغيره عن العناية لا لاكل فالأمر بمعنى في متعلقة بغيره لا بأمر لانه ليس المراد أنه أمره
بالرجوع عليه بل أمره بقضاء النأية وان لم يشترط الرجوع وحينئذ فالأمر انه اذا كان مكروها بالامر بالانضاء
لم يعتبر أمره في حق الرجوع لفساد الامر بالاكرام فلا رجوع للمأمور عليه (قوله بلا شرط) اى بلا شرط
الرجوع (قوله على الصحيح) يخالف لما قدمه في النقائط من أن الصحيح عدم الرجوع وبه بقى فيه اختلاف
الصحيح كما ذكرناه آنفا (قوله على هامشها) اى هامش البرازية وفي القاموس الهامش حاشية الكتاب موله
(تتمه) من اصحابنا من قال لا افضل أن يساوى اهل محلته في اعطاء النأية قال القاضي هذا كان في زمانهم
لانه اعانة على الحاجة والجهد أما في زماننا فكثر التواب تؤخذ علما ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو
خير له نهر وتعامه في الفتح وتقل في القسبة أن الاولى الامتناع ان لم يحصل حصته على الباقي والافالاولى
عدمه ثم قال وفيه اشكال لان الاعطاء اعانة للظالم على ظلمه (قوله اى النصيب من النأية) اى حصة
الشخص منها اذا قسمها الامام فتح (قوله وقبله هي النأية الموقوفة) والمراد بالتواب ما هو منها غير ارباب
فتغابرا فتح (قوله وقبله غير ذلك) قال في التهر وقبله هو ان يقسم ثم يبيع أحد الشريكين قسم صاحبه وقال
الهندواى هي ان يبيع أحد الشريكين من القسمة فيضمنه انسان ليقوم مقامه فيها (قوله فانه امن) يقصر
الهمزة على تقدير مضاف اى ذوا من او بعداها على موصوفة اسم الفاعل بمعنى المفعول كساحل بمعنى مسحول
او بمعنى آمن سالكه مثل نهاره صائم وعلى الوجهين عيشة راضية (قوله لم يضمن) مثله كل هذا الطعام فانه
ليس بمسحوم فاكله غنايتا لضمنا عليه وكذلك لو أخبر رجل انها حرة فترجها ثم ظهرت ملكة فلا رجوع بقيمة
الولد على المخبر أشباه ط (قوله والمسألة بجهالها) اى فسلكه وأخذها له ط (قوله ضمن) أما لو قال
له ان أكل منك سبع واتفق مالك سبع فأنا ضمن لا يصح هندية لما تقدم من أن السبع لا يكفل وأن
فعله جبار ط (قوله هذا وارد الخ) أقول صفة الضمان لا من حيث صفة الكسالة حتى يرد ما ذكر من
حيث انه عزه لأن القنوى يوجب الرجوع اذا كان بالشرط او بالسعود ط ولذا اعقبه الشارح بذكر الاصل لكن

وقيدته شمس الانعم بما اذا أمر به
طائعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر
أمره بالرجوع ذكره الاكل وقالوا
من قام بتوبه بها بالعدل أجز
وعليه فلا يفسق حيث عدل وهو
نادر وفي وكالة البرازية قال رجل
خلصني من مصادرة الوالى اوقال
الاسير ذلك نخلصه رجوع بلا شرط
على الصحيح قلت وهذا يقع في
ديارنا كثيرا وهو أن الصوابى
يمسك رجلا ويحبسه فيقول لا تخر
خلصني فيخلصه ببلغه فينذر رجوع
بغير شرط الرجوع بل يجزى الامر
قد بر كذا بخط المصنف على
هامشها فليحفظ (والقسمة) اى
النصيب من النأية وقبله هي
النأية الموقوفة وقبله غير ذلك وأما
ما كان فالكسالة بها صحيحة صدر
الشريعة (قال) رجل (لا تخر
اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك
وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان
مخوفاً أخذ ماله فانا ضمن)
والمسألة بجهالها (ضمن) هذا وارد
على ما قدمه بقوله ولا نصح بجهالة
المكحول عنه كفى الشر ببلالية

بأن ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة ثم اتم ان المصنف تابع في ذكر هذه المسألة صاحب الدرر
عن العمادية وعزاها للبيري الى الذخيرة زيادة ان المكفول عنه مجهول ومع هذا يجوز الضمان اه لكن
قال في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين برضا المحط ما ذكر من الجواب مخالفا لقول القدوري من قال
لغيره من غصبك من الناس او من يابيت من الناس فأنها من ذلك فهو باطل اه وأجاب في نور العين بأن
عدم الضمان في مسألة القدوري لعدم التغير فظهر الفرق قلت لكن في البرازية وذكر القاضي بايع فلا ناعلى
أن ما عابك من خسران فعلي أو قال لرجل ان هلك عينك هذا فأنها من لم يصب اه الآن يجب بأن قوله
بايع فلا ناعلى التغير بره لعدم العلم بحصول الخسران في المباشرة معه ولأن الخسران يحصل بسبب جهل المأمور
بأمر البيع والشراء بخلاف قوله اسلك هذا الطريق والحال انه مخوف فان الطريق المخوف يؤخذ فيه المال
غالباً ولا يصنع فيه للمأمور فقد تحقق فيه التغير فإذا ضمنه الآخر نصارح عليه ولعلمهم أجازوا الضمان فيه
مع جهل المكفول عنه زجر عن هذا الفعل كما في تضمين الساعي والله سبحانه اعلم (قوله في ضمن المعاوضة)
فيرجع على البايع بقعة الولد اذا استحققت بعد الاستبدال ببيعة البناء بعد أن يسلم البناء اليه واحترضا اذا كان
في ضمن عقد التبرع كالهبة والصدقة (قوله او ضمن الغارضة السلامة للمغرور نصا) اي كسألة المتن
الثانية فانه نص فيها على الضمان بخلاف الاولى وتتمام عبارة الدرر حتى لو قال الطعان لصاحب الحنطة اجعل
الحنطة في الدلو فذهب من ثقب ما كان فيه الى الماء والطعان كان عالميا يضمن لانه صار غاراً في ضمن العقد
بخلاف المسألة الاولى لان غمة ما ضمن السلامة يحكم العقد وهنا العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية اه
وأراد بالاولى قوله اسلك هذا الطريق فانه امن ويظهر من التعليل أن قوله حتى لو قال الخ تبرع على الاصل
الاول وقوله ان كان عالميا به اي يثقب الدلو بشكل عليه مسألة الاستحقاق (قوله وتما في الاشياء)
ذكرناه في آخر باب المراجعة وتكلمنا عليه هناك فراجع (قوله هو ضمان الكفالة) أما في الاصل
الثاني فهو ظاهر لان شرطه أن يذكر الضمان نصاً أما في الاول فلان عقد المعاوضة يقتضي السلامة فكانه
بسبب أخذ العوض ضمن له سلامة العوض (قوله لو كفالاته سالمة) يعني أن يجري فيه ما سذكره
الشراح آخر الباب عن المحط (قوله ليخاصه بأداء أو ابراء) اي بأن يؤدى المال اليه او الى الطالب أو بأن
يتكلم مع الطالب ليبرئ الكفيل (قوله برده اليه) في بعض النسخ برده بالياء الموحدة وهي أحسن فهو
متعلق بخاصه اي برده نفسه وتسلها الى الطالب (قوله اي لو بأمره) لان الكفيل بلا أمر متبرع ليس له
مطالبة الاصل بمال ولا نفس حتى انه لا يأثم بالامتناع عن تسليم نفسه معه كما مر سابقاً (قوله من قام عن
غيره واجب بأمره الخ) الظاهر أن المراد بالواجب اللازم شرعاً أو عادة ليصح استثناء التعويض عن الهبة
وقس الهبة الآن يكون لفظ الاعمى لكن وقوله بأمره متعلق بتمام (قوله أمره بتعويض عن هبته) اي أمر
الموهور له رجلاً أن يعوض الواهب عن هبته (قوله وباطعام الخ) وكذا لو قال أعج عن رجلاً أو أعق عن
عبداً عن ظهاري ثانية فالمراد الواجب الاخرى (قوله وبأن ييب فلا ناعلى) فلو قال هب فلان عنى ألفاً
تكون من الآخر ولا رجوع للمأمور عليه ولا على القايض ولا الآخر الرجوع فيها والدافع متطوع ولو قال على
أني ضامن ضمن للمأمور ولا رجوع للآخر فإدون الدافع ثانية (قوله في كل موضع الخ) فالمشترى
أو الغاصب اذا أمر رجلاً بأن يدفع الثمن أو بديل الغصب الى البائع أو المالك كان المدفوع اليه مالاً للكد المدفوع
بمقابلته مال هو البيع والغصب وظهر أن الهبة لو كانت بشرط العوض فأمره بالتعويض عنها يرجع
بلا شرط لوجود الملك بمقابلته مال بخلاف ما لو أمره بالاطعام عن كسارته أو بالاحجاج عنه ونحوه فانه ليس
بمقابلته مال فلا رجوع للمأمور على الآخر الا بشرط الرجوع ويرد عليه الامر بالاتفاق عليه فانه قدم أنه
يرجع بلا شرط مع أنه ليس بمقابلته مال وكذا الامر بأداء التوابع وبتخليص الاسير على ما مر هذا وسيذكر
المصنف في باب الرجوع عن الهبة اصلاً آخر وهو كل ما يطالب به بالحبس والملازمة فالأمر بأدائه ثبت
الرجوع والا فلا الا بشرط الضمان ويرد عليه أيضاً الامر بالاتفاق وانظر ما حترناه في تنقيح الحامدية (قوله
الكفيل للمقتلعة الخ) صورته خالعت زوجها على مهرها ملائها عليه دين فكفله به لها رجل ثم جدت اعتقد
النكاح بينهما لا يبرأ الكفيل اعدم ما يثبت عليه بالكفالة أفاده ط (قوله ثوب الخ) تابع صاحب

والاصل أن المغرور انما يرجع على
الغار اذا حصل الغرور في ضمن
المعاوضة أو ضمن الغار صفة
السلامة للمغرور نصاً ودرر وتما
في الاشياء ومتر في المراجعة (فروع)
• ضمان الغرور في الحقيقة هو
ضمان الكفالة • التكفيل منع
الاصل من السفر لو كفالاته سالمة
ليخاصه منها بأداء أو ابراء وفي
التكفيل بالنفس يرد اليه كما في
الصغرى اي لو بأمره • من قام
عن غيره بواجب بأمره رجع
بمادفع وان لم يشترطه كالامر
بالاتفاق عليه وبمضاء دينه الا في
مسائل أمره بتعويض عن هبته
وباطعام عن كفارته وبأداء
ضمن زكاة ماله وبأن ييب فلا ناعلى
ألفاً في كل موضع ملك المدفوع اليه
المال المدفوع اليه مقابلاً لملك مال
فان المأمور يرجع بلا شرط ولا ناعلى
وتما في وكالة السراج والكل
من الاشياء وفي الملقط الكفيل
للمقتلعة بما لها على الزوج من الدين
لا يبرأ بتجدد النكاح بينهما فوب
غاب عن دلال

اللال ثم وضعه في حاوئته فلما كان
اللال بالانفاق ولاضيان على
صاحب الحاوئ عتدا الامام لانه
مودع المودع دلال معروف في
يده نوب تلين انه مسروق فقال
رددت على الذي اخذت منه بري
ولو قال طالب عرجي في مصر كذا
فاذا اخذت مالي قلت عشرة منه
يجب اجر المثل لا يراد على عشرة
ملقط واقتت بان ضخان الدلال
والسمسار التين للبايع باطل لانه
وكيل بالاجر وذكروا ان الوكيل
لا يصح ضعا لانه يصير عاملا لنفسه
فليجوز اه (فائدة) ذكر
الطرسوس في مؤلفه بان مصادره
السلطان لا يراب الاموال لا يجوز
الانعام بيت المال مستد لا بان
عروضه افه عنه صادر اباديرة
اه وذلك حين استعمله على
البحرين ثم عزله واخذ منه اثني عشر
ألفا ثم دعاه للعمل فابي رواه الحاكم
وغیره وأراد بحمال بيت المال
خدمته الذين يجبرون أمواله ومن
ذلك كتبه اذا وسعوا في الاموال
لان ذلك دليل على خباتهم ويطبق
بهم كسبة الاوقاف ونظارها اذا
نوسعوا وقاطوا انواع اللهب وبناء
الاماكن فلما تم اخذ الاموال منهم
وعزلهم فان عرف خباتهم في
وقت معين رد المال اليه والواضعه
في بيت المال نهر وبهر وفي
التخصيص لو كفل الحال مؤجلا تاخر
عن الاصيل ولو قرض خالان الذين
واحد قلت وقدمنا انها حله
تاجيل القرض وسيجيء ان
للمدين السفر قبل حلول الدين
وليس للدائن منعه ولكن يسافر معه
فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن
ابو يوسف اخذ كسبل شهر الاراة
طلبت كسبلا بالنفقة لسفر الزوج
وعله الفتوى وقاس عليه في المحط

المتقدم في ذكر هذه القروى في الكفالة المناسبة للصغار والاعمال الوديعة أو الاجارات (قوله لا ضمان عليه
هذا الوضاع منه أو قال لا أدري في أي حانوت وضعت ضمن قلة بعض الحسين عن الخاتمة وذكر الشارح نحوه
آخر الوديعة (قوله وانقطاعي التمن) أي قبل الإلحاق فكون مقبوضا على سوم الشراء (قوله ضمن الدلالة
بالاتفاق) أقول هذا إذا وضعت أمانة عند صاحب المكان أو الوضعة عنده لبشرته بنصفه خلاف مذكور
في السالك والتلازم من جامع القبولين فبعض لانه مودع وليس للمودع أن يودع ويطلب لا يضمن في العيص
لانه أمر لا يضمنه في البيع وبه جزم في الوهبانية كما نقله الشارح عنها آخر الاجارات (قوله برئ) لانه
كغائب الغائب إذا رد على الغائب يبرأ وانما يبرأ ولو ثبت ردّه بنجدة جامع القبولين (قوله لانه يصير
عاملا لنفسه) اذ ولاية القبض له والضامن يعمل لغيره ط فلأن وكيل البيع ضمن الثمن لموكله وأدى يرجع
ولو أدى بلا ضمان لا يرجع كافي القبولين وقد مر (قوله الاعمال بيت المال) أي إذا كان ردّه لبيت المال
أو على أربابه ان علوا كما ذكره في آخر العبارة (قوله رواء الحاكم وغيره) أخرج في الدر المنثور في سورة يوسف
في قوله تعالى فجعلني على خزائن الارض قال أخرج ابن أبي حاتم والحاكم عن أبي هريرة قال استعملني عمر على
البحرين ثم نزعني وغزمني اثني عشر ألفا ثم دعاني بعد إلى العمل فأبى فقال لم وقد سألت يوسف العمل ركان خيرا
منك فقلت ان يوسف عليه السلام نبي ابن نبي ابن نبي وأنا ابن امية وأخاف أن أقول بغير علم
وأقبي بغير علم وأن يضرب ظهري ويشتم عرضي ويؤخذ مالي اه يجوز قلت ولعل مذهبه أن هدية العمال
جائزة بخلاف مذهب عمر رضي الله تعالى عنه فلذا أغترمه (قوله ويطبق بهم الخ) قال السيد الحموي هذا مما يعلم
ويكنم ولا يجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة الى ما لا يجوز وذلك لان حكام زماننا لا يؤثر اهداؤهم اموالهم من ذكر
لا ردون الاموال الى الاوقاف وان علمت اعسانها ولا لبيت المال بل يصرفونها فيما لا يليق ذكره فذكر هذا على
ذكر منكم اه قلت والفاعل لهذا عمر وأبو عمر ط (قوله وفي التخصيص الخ) تقدمت عند قوله ولو أبرأ الاصيل
أو أخر عنه برئ الكفيل ولا يشكس أن هذا مخالف لما في كل الكتب ولا يجوز العمل به بل تأخر عن الكفيل
فقط دون الاصيل (قوله وقدئنا) أي قبل فصل القرض وقد ذكرنا هناك أيضا ما فيه كفاية (قوله وسعي) أي في
فصل الحبس من كتاب القضاء (قوله وليس للدائن منعه الخ) وكذا ليس له أن يطالبه باعطاء الكفيل وان
قرب حاول الاجل كافي الافضية وذكر في المتن يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وغامه في
التاسع والعشرين من نور العين وفصل في القضية بأنه ان عرف المديون بالمطل والتسوية يأخذ الكفيل والا فلا
اه فالاقوال ثلاثة (قوله واستحسن الخ) وفي الظاهرية قالت زوجي يريد أن يغيب غنما بنفقة كفيلا لا يجيبها
الحاكم الى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل وقها به وعلمه الفتوى ويجعل كانه كفل
بإذاب لها عليه اه يجوز عند قوله وتضع بالنفس وان تعددت قال في الزهر وظاهره يفيد أنه يكون كفيلا
بنفقة عند الثاني مادام غائبا ووقع في كثير من عبارات أنه استحسن أخذ الكفيل بنفقة شهر وقد قالوا كافي
الشارح بنحو هذا عن الخاتمة عند قول المصنف وبما يابعت فلا نافي لكن هذا فيما لو كفل بالإجبار والظاهر أن
ما وقع في كثير من عبارات فيما إذا أراد القاضي اجبارا على اعطاء كفيل ثم في نور الدين عن الخلاصة لعلم
القاضي أن الزوج يمكث في السفر أكثر من شهر يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف اه (قوله وقاس
عليه الخ) في البحر عن المحيط بعد ما مر عن أبي يوسف لو أنفق يقول الثاني في سائر الديون بأخذ الكفيل كان
حسنه رقا بالناس اه قال وفي شرح المنظومة لابن النخعة هذا ترجع من صاحب المحيط اه ومثله في
الزهر (قوله لكنه مع الفارق) عبارة الشرنبلالي في شرحه لكن الفرق ظاهر بين نفقة المرأة التي يؤدى
تركها الى هلاكها وبين دين الغريم الذي ليس كذلك اه قلت ورويت بخط شيخنا إجماع التركائي وتعليل الفرق
من صاحب المحيط والصدور الشهيد يفيد أنه لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين الغريم وأقوى رفق أن يقال لصاحب
الدين ما فرعه الى أن يحل الاجل أذ لم يصرف في السفر أكثر من دينه فلما أنفق يقول صاحب المحيط وحسام
الدين الشهيد والمتن والحمية كان حسنا وفيه حفظ لحقوق العباد من الضياع والتلف نحو ما في هذا
الزمان اه ونحوه في مجموعة الساجاني واليه عيل كلام الشارح بقرينة الاستدلال عليه وفي البيرى عن خزائن

القنواوى يأخذ كقبلا اور هنا يحقه وان كان ظاهر المذهب حذمه لكن الصلحة في هذا المظهر من الثبوت والجرور في الناس اه ثم رأيت المقتى بأالسعود أفتى بهن معروضاته (قوله لو ليس للمبتدئين الحج) تقدم هذا في قول المتن واذا حبسه له حبسه وتقدم بيان شروطه وقوله حبس بالنصب لانه يتنازع فيه جاز واثواب وأعمل الثاني واشهر للاول مرفوعه ولو أعمل الاول لوجب أن يقال وأراد ما يراى الضعيف فافهم (قوله ثم المكفيل الحج) تقدم هذا أيضا عند قول المصنف واذا حل على المكفيل بموته لايجب على الاصيل (قوله من قبل ما التأجيل تم) ما صدورية والتأجيل فاعل لفعل محذوف دل عليه المذكور وهو تم فافهم والله سبحانه أعلم

*** (باب كفالة الرجلين) ***

شروع فيما هو كالركب بعد الفراغ من المقد ط (قوله بأن اشترى ما منه عبد اجماعة) أشار الى استواء الدينين صفة وسبب اقلوا اختلافا صفة بأن كان ما عليه اى ما على المؤدى مؤجلا وما على صاحبه حالا فاذا أقرى صح تعيينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لان المكفيل اذا جعل دينه مؤجلا ليس له الرجوع على الاصيل قبل الحلول ولو اختلف بينهما نحو أن يكون ما على أحدهما ماقضا وما على الآخر ثمن مبيع فانه يصح تعيين المؤدى لان التمسك في الجنسين المختلفين معتبرة وفي الجنس الواحد لغو بجرع القنح (قوله وكفل كل من صاحبه) فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر وادى المكفيل فجعله عن صاحبه فانه يصدق بجرع (قوله بأمره) والا فلا رجوع بشئ أصلا (قوله زائد على النصف) المراد أن يكون زائدا على ما عليه ولو كان دون النصف او أكثر ط (قوله لرجحان جهة الاصل على النيابة) لان الاول دين عليه والثاني مطالبة ببلادين ثم لو تابع فوجب صرف المؤدى الى الاقوى حتى على القول يجعل الدين على المكفيل مع المطالبة فان ما عليه بالاصالة أقوى فان من اشترى في مرض موته شيئا كان من كل المال ولومدونه ولو كفل كان من الثلث الا اذا كان مديونا فلا يجوز أفاده في القنح (قوله لا دى الى الدور) لانه لو جعل شئ من المؤدى عن صاحبه فلصاحبه أن يقول أداؤك كعادى فان جعلت شيئا من المؤدى عنى ورجعت على بذلك فلي أن جعل المؤدى عنك كما لو أدت بنفسى فيفضى الى الدور كذا في الكفاية وذكر في القنح انه ليس المراد حقيقة الدور فانه توقف الشئ على ما توقف عليه بل اللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيرجع الرجوع المؤدى اليه وتعامه فيه (قوله كل واحد منهما بمجمعه منفردا) قيد بقوله يجمعه لاحتراز عمال التكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فهي كالمسألة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يرضى على النصف وبقوله منفردا وهو حال من كل للاحتراز عمال التكفل عن الاصيل بجميع الدين معان تكفل كل واحد منهما عن صاحبه فهو كذلك لان الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كقبلا عن الاصيل بالجميع كما في العرف ونور العين عن النهاية عن الشافى ثلاثة كفلا باثني بطلب كل واحد اثني الف وان كفلا على التعاقب بطلب كل واحد اثنى الف كذا ذكره شمس الائمة السرخسى والمرغينانى والتمرنائى اه (قوله ثم كفل كل من المكفيل عن صاحبه) قيد به لانه بدون ذلك لا رجوع لاحدهما على الآخر وفي الهندية عن الخط كفل ثلاثة عن رجلين بألف فأدى أحدهم برؤا جعلا ولا يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كقبلا عن صاحبه رجع المؤدى عليهما بالثلثين ولصاحب المال أن يطلب كل واحد منهما بألف هذا اذا ظفر رأى المؤدى بالمكفيل فان ظفر بأحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعا جعلا على الاصيل بألف وان ظفر بالاصيل قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الاثني اه (قوله بالجميع) احتراز عمال التكفل كل عن الاصيل بالجميع منعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فانه كالأولى كما في البحر (قوله وبهذه القيود) اى كون كفالة كل منهما عن الاصيل بالجميع وكونها على التعاقب وكون كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع أيضا (قوله خالفت الاولى) اى في الحكم والا فالوضع محتف فان أصل الدين في الاولى عليهما لا آخر وفي الثانية على غيرهما وقد كفلاه (قوله رجع نصفه على شريكه) اى ثم رجعا عن الاصيل لانهما ادبما عنه أحدهما بنفسه والآخر بنائبه بجرع (قوله لكون الكل كفالة هنا) اى ما عن نفسه وما عن المكفيل الآخر فلا يرجع للبعض على البعض ليقع النصف الاول عن نفسه خاصة بخلاف ما تقدم وتعامه

لكن في المنظومة المحيية
لوقال مديونى مراده السفر
وأجل الدين عليه ما استقر
وطلب التكفيل قالوا يلزم
عليه اعطاء كفيل يعلم

لوحبس المكفيل قالوا اجازله
اذا أراد حبس من قد كفله
لانه قد كان ذا الاجله

حبس فليجازه بفعله
ثم المكفيل ان يمت قبل الاجل
لاشك أن الدين في ذال الحال حل
عليه فالوارث ان آذاه لم
يرجع به من قبل ما التأجيل تم

*** (باب كفالة الرجلين) ***

(دين عليهم الآخر) بأن اشترى ما منه
عبد اجماعة (وكفل كل عن صاحبه)
بأمره (جاز ولم يرجع على شريكه)
الاجماعة زائدا على النصف
لرجحان جهة الاصل على النيابة
ولانه لو رجع نصفه لادى الى الدور

دور (وان كفلا عن رجل بشئ)
بالتعاقب (بأن كان على رجل
دين فكفل عنه رجلان كل واحد
منهما بمجمعه منفردا) (ثم كفل
كل من المكفيلين (عن صاحبه)
بأمره بالجميع وبهذه القيود
خالفت الاولى (فخالف) أحدهما
(رجع نصفه على شريكه) لكون
الكل كفالة هنا (او) يرجع
ان شاء (بالكل على الاصيل)
لكونه كفل بالكل بأمره

(وان أبرأ الطالب أحدهما اخذ)
 الطالب الكفيل (الاخر بركة)
 بكم كفالتة (ولو افترق
 المفاوضان) وعليهما دين (أخذ
 الغريم أيا) شاء (منهما بكل الدين)
 لتضعها الكفالة كإمتر (ولا رجوع)
 على صاحبه (حتى يؤذى كفرن
 النصف) لمأمر (كاتب عبديه
 كآبة واحدة وكفيل كل)
 من العبدین (عن صاحبه صح)
 استحضانا (و) حينئذ (وما أدى
 أحدهما رجع) على صاحبه
 (نصفه) لاستوائهما (ولو أعتق)
 المولى (أحدهما) والمائة بهاها
 (صح وأخذ أيا شاء منها بصفة من
 لم يعتقه) المعتق بالكفالة والاخر
 بالاصالة (فان أخذ المعتق رجع
 على صاحبه) بكفالتة (وان أخذ
 الاخر لا) لاصالته (واذا كفيل
 شخص (من عبدا مالا) موصوفا
 يكونه (لم يظهر في حق مولاه) بل
 في حقه بعد عتقه (كآل زمة
 باقراره واستقراره واستلأه
 ودبعة فهو) اى المال المذكور
 (حال وان لم يسمه) اى الحلول
 لحلوله على العبد وعدم مطالبته
 لعسره والكفيل غير معسر ويرجع
 بعد عتقه لو بأمره ولو كفيل مؤجلا
 تأجل كإمتر (أدعى) شخص (رقبة
 عبد فكفل به رجل فمات) العبد
 (المكفول) قبل تسليمه (فبرهن
 الذى أنه) كان (له ضمن) الكفيل
 (قيمه) لجوازاها بالاعيان المضونة
 كإمتر (ولو ادعى على عبدا فلا كفيل
 بنفسه) اى بنفس العبد (رجل
 فمات العبد برئ الكفيل) كإفى

في الفتح (قوله اخذ الآخر) يشبه في النهر بالمذوق وغير متعين في المصباح أخذه القاهلكه وأخذته بنية عاقبه
 عليه وأخذته بالمذوق مأخوذة بذلك اه (قوله بركه) لأن إبراء الكفيل لا وجب إبراء الاصيل والثاني
 كفيل عنه بركه فأخذ بركه نهر (قوله ولو افترق المفاوضان) قيد بالمفاوضين لأن شرطي العنان ولو افترقا
 وتعددين لم يأخذ الغريم أحدهما الا بما يخصه نهر (قوله أخذ الغريم) يطلق الغريم على من له الدين
 ومن عليه كإفى ط عن الدستور (قوله لتضعها الكفالة) ولا تبطل بالاتفاق ط عن الاتفاق (قوله
 كإمتر) اى في كتاب الشركة (قوله لمأمر) اى في المسألة الاولى من انه أصيل في النصف وكفيل في الاخر
 فما أدى يصرف الى ما عليه حتى الاصله فان زاد على النصف كان الزائد عن الكفالة فرجع نهر (قوله كآبة
 واحدة) بأن قال كاتب كآبة على ألف الى سنة قيد بالواحدة لانه لو كاتب كآبة على حدة فكفل كل منهما عن صاحبه
 يبدل الكآبة للمولى لا يصح قسما واستحضانا اه كفاية (قوله صح استحضانا) والقباس أن لا يصح لانه
 شرط فيه كفاية المكاتب والكفالة يبدل الكتابة وكل ذلك باطل فيكون شرطه في الكتابة مفسدا وجه
 الاستحضار أن هذا عقد يحتل العبة بأن يجعل كل واحد في حق المولى كان المال كله عليه وعق الاخر معلقا
 بأدائه فيطالب كل منهما بجميع المال بحكم الاصله لا بحكم الكفالة وفي الحقيقة المال مقابل لهما حتى يكون
 منقسما عليهما ولكافة الرأى المال على كل واحد منهما فتعديا للكتابة وقبوا واء ذلك العبة للحقيقة كفاية (قوله
 المعتق) مبنى للجهول والاخر معطوف عليه منصوبان على البدلة من اياها ومرفوعان بفعل محذوف دل
 عليه المذكور وعلى الابتداء والنهر محذوف اى مؤاخذه (قوله لكفالتة) اى يرجع بما آذاه عنه من بدل
 الكآبة لكفالتة بأمره وجازت الكفالة يبدل الكآبة هنا لانها في حالة البقاء وفي الابتداء كان كل المال عليه
 نهر (قوله لم يظهر في حق مولاه الخ) أفاد أن حكم ما يظهر وهو ما يؤاخذ به لئال كذلك الاولى كدين
 الاستلأه عانا وما زمه بالعبارة باذن المولى وجهه الزيلعي قيد احترازا وهو هو بحر (قوله زمه باقراره)
 اى وكذبه المولى بحر (قوله واستقراض) اى اوبيع وهو مجموع رعله بحر (قوله للحلوله على العبد)
 لوجود السبب وقبول الذمة بحر (قوله وعدم مطالبته لعسره) اذ جميع ما في يده ملك المولى ولم يرش
 بتعلق الدين به فتح (قوله والكفيل غير معسر) فالمانع الذي يتحقق في الاصيل منتف عن الكفيل مع
 وجود المنتضى وهو الكفالة المطلقة بمال غير مؤجل فيطالب به في الحال كآل وكفيل عن منفس او غائب يلزمه
 في الحال مع أن الاصل لا يلزمه وتماه في الفتح (قوله ويرجع بعد عتقه) لأن الطالب لا يرجع عليه الا بعد
 العتق فكذلك الكفيل لتماه مقامه بحر وقوله لو بأمره اى لو كانت الكفالة بأمر العبد وبقي ما لو كفيل بدين
 الاستلأه المعان قال في الفتح ينبغي أن يرجع قبل العتق اذا أدى لانه دين غير مؤخر الى العتق فيطالب السيد
 بتسليمه رقبته او القضاء عنه ويبحث اهل الدرس هل يعتبر في هذا الرجوع الامر بالكفالة من العبد أو السيد
 وغوى عندي الثاني لأن الرجوع في الحقيقة على السيد اه قال في النهر روأت مقدا عندي أن ما قوى
 عنده هو المذكور في البدائع قال ط فلو كانت بأمر العبد لا يرجع عليه الا بعد العتق فالخالص أن ضمان العبد
 فيما لا يؤاخذ به خلاصه والرجوع عليه بعد العتق ان كان بأمره وضمانه فيما يؤاخذ به حالان كان بأمر السيد
 صح ويرجع به حاله وان كان بأمر العبد صح ويرجع به عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم اه
 (قوله كإمتر) اى عند قول المتن ولا يتعسك من قوله نعم لو كفيل بالخال مؤجلا تأجل عنهما الخ (قوله فمات
 العبد) بأن ثبت موته بمرهان ذى اليد أو بصديق المذهب فلم يكن غم بهان ولا تصديق لم يقبل قول ذى اليد
 انه مات بل بحبس هو والكفيل فان طال الحس ضمن القيمة وكذا الودعة انجمودة نهر عن النهاية (قوله
 فبرهن المذهب) قيد بالبرهان لانه لو ثبت ملكه باقرار ذى اليد أو بتكليفه لم يضمن شيئا نهر (قوله لجوازاها
 بالاعيان المضونة) اى بنفسها وفيها يجب على ذى البدرة العين فان هلكت وجب رد القيمة (قوله ولو ادعى
 على عبدا مالا) اى معلوم القدر بأن قال أخذت من كذا بالغصب واستهلكه ط (قوله برئ الكفيل) اى
 كآل لو كان المكفول بنفسه حرا قال في النهر واعلم أن هاتين المسألتين مكرران أما الاولى فلا استفادتها من قوله
 فيما زوم مقصوب وأما الثانية فلما قدمه من أن الكفالة بالنفس تغل بموت المطلوب اه قال في البحر لكن ذكر
 الثانية هنا بين الفرق بينهما وبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به في الاولى رقبة العبد وهي مال وهي لا تغل

بذلك المبال بخل الشانية (قوله ولو كفل عبد غير مدون مستغرق الخ) يجوز مستغرق بكسر الراء على أنه صفة لمدون ونسبة الاستغراق اليه مجاز لأن الدين استغرقه أى استغرق رقبته وما في يده أوضح الرأ وقيد به لأنه لو كان عليه دين مستغرق لم تلزمه الكفالة في رقبه فإذا عتق لزمته كذا في كافي الحسام أى لأن حق الغرماء مقدم وحققهم في قيمة رقبته يبعونه بدنيهم أن لم يفده سيده وبعد العتق صار الحق في ذمته وأما إذا كان دينه غير مستغرق فالتظاهر أنه يندم دين الغرماء والباقي للكفالة كالوكفل عن غير سيده قال في الكافي وكفالة العبد والمدير وأتم الولد عن غير السيد بنفس أو مال بلاذن السيد باطله حتى يعتق فإذا عتق تلزمه وإن أذن سيده جازت أن لم يكن عليه دين ويبيع في دين الكفالة وإن كان عليه دين بدى بدنه قبل دين الكفالة وبسعى المدير وأتم الولد في الدين اهـ (قوله لأن الحق له) أى إذا لم يكن على العبد دين يكون الحق في ماله له لمولاه فصح أنه في كفالته (قوله فإذا عتق فأذاه) نص على الترهيم فإنه إذا أذاه حال رقبه لا يرجع بالاولى ط (قوله بأمره) أى بأمر العبد وهذا زاده في النهر وقال هذا القيد لا بد منه اهـ ثم رأيت مذكورا في شرح الجامع لقاضي خان ولا يخفى أنه إذا لم يرجع مع الأمر فعدم الرجوع بدونه بالاولى ولعل فائدة أنه محل الخلاف الآتى (قوله لا انعقادها غير موجبة للرجوع الخ) جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقق الموجب له وهو الكفالة بالامر والممانع هو الرق وقد زال كافي الهداية (قوله بعد ذلك) أى بعد انعقادها غير موجبة للرجوع (قوله كالوكفل الخ) من تنقصة الجواب وهذه المسألة تقدمت عند قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بأمره وجع عليه بما أذى الخ (قوله لما قلناه) أى من قوله لا انعقادها غير موجبة الخ (قوله من سائر أماله) بخلاف ما إذا لم يكفل فإنه لا يلزمه عينا الآن يسله ليعا وقد لا يفي عنه بالدين فلا يصل الغرماء الى تمام الدين وبالكفالة يصلون فتح (قوله بربقه) أى فثبت لهم يبعه أن لم يفده المولى وإذا اشترط أن لا يكون مدوناً كاملاً وبدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله وهذا) أى قوله فائدة كفالة المولى الخ (قوله في شرحه) وأنبه شرحا وهو موجود في رأيت من نسخ المتن المجردة ط والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب الحوالة) *

كل من الحوالة والكفالة عقد التزام ماعلى الاصيل للثبوت لأن الحوالة تنفع في ابراء الاصيل ابراء مقيدا كاسمجي فكانت كالركب مع المقر والثاني مقدم فلزم تأخير الحوالة نهر (قوله هي لغة النقل) أى مطلقا لدين أو عين وهي اسم من الاحالة ومنه يقال أملت زيدا على عمرو فأحتال أى قبل وفي الغريب تركب الحوالة يدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل ونعمامه في الفتح (قوله وشرعا نقل الدين الخ) أى مع المطالبة وقبل نقل المطالبة فقط ونسب الزبلى الى الأول الى أبي يوسف والثاني الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع على أن المحتال لو أبرأ المحتال عليه من الدين أو وهبه منه صرح ولو أبرأ المحيل أو وهبه لم يصح وحكى في الجمع خلاف محمد في الثانية ووجه الثاني دلالة الاجماع أيضا على أن المحيل إذا قضى دين الطالب قبل أن يؤدى المحتال عليه لا يكون متعاضدا ويجبر على القبول وكذا المحتال لو أبرأ المحتال عليه من دين الحوالة لا يرتد بآراء ولو وهبه منه ارتد كالو أبرأ الطالب التكفيل أو وهبه ولو انتقل الدين الى ذمته لما اختلف حكمه ابراء والهبه وكذا المحتال لو أبرأ المحتال عليه لم يرجع على المحيل وإن كانت بأمره كالكفالة ولو وهبه رجع أن لم يكن للمحيل عليه دين ونعمامه في البحر وظاهر اتفاق القولين على هذه المسائل ثم ذكر ما يفيد اتفاق القولين أيضا على عود الدين بالتوى وعلى جبر المحتال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعدموته قبل قبض المحتال وعلى أن ابراء المحتال المحال عليه لا يرتد بآراء وعلى أن وكيل المحتال المحيل بالقبض من المحتال عليه غير صحيح وعلى أن المحتال لو وهب الدين للمحال عليه كان للمحال عليه أن يرجع على المحيل وعلى أنها تفسخ بالتفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما إذا أحاله المشتري وكذلك لو كان عند المحتال رهن للمحيل لا يسقط بحق حبسه بخلاف ما إذا كان المحيل هو البائع على المشتري أو الموهب على الراهن فإنه يظل حبس المبيع والرهن لسقوط المطالبة مع أن هذه المسائل تباين كونها نقل للدين ولكن اعتبر الحوالة تأجيلا للتوى في بعض الاحكام وجعل النقل للمطالبة وفي بعضها اعتبر ابراء وجعل النقل للدين أيضا ونعمامه التوجيه في البحر وفي

(ولو كفل عبد غير مدون)

مستغرق (عن سيده بأمره) جاز

لأن الحق له (ف) إذا عتق فأذاه

أو كفل سيده عنه) بأمره

(فأذاه) ولو (بعد عتقه لم يرجع

واحد منها على الآخر) لا انعقادها

غير موجبة للرجوع لأن كلامهما

لا يستوجب دينا على الآخر

فلا تقلب موجبة له بعد ذلك (كالو

كفل رجل عن رجل بغير أمره

فبلغه فأجاز) الكفالة (لم تكن

الكفالة موجبة للرجوع) لما قلناه

(و) قالوا (فائدة كفالة المولى عن

عده وجوب مطالبته بإيفاء الدين

من سائر أماله وفائدة كفالة العبد

عن مولاه لتعلقه) أى الدين (بربته)

وهذا لم يشته المصنف متنافي

شرح والله سبحانه وتعالى أعلم

بالصواب

* (كتاب الحوالة) *

(هي) لغة النقل وشرعا (نقل الدين

من ذمة المحيل الى ذمة المحتال

عليه) وهل توجب البراءة من

الدين المبيع ثم فتح

الحاصية عن فتاوى فاري الهداية اذا حال الطالب انسابا على مديونه وبالدين كقبيل يرى المديون من غير
الحيل ويرى كقبيله وطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانهم لم يضمن له شيئا ككتاباته موقوفة وكذا اذا حال
المترتب بدنه على الزمان بطلت حقه في حبس الزمان ولا يكون رهنه عند المحتال اه وفي هذه المسألة المترتب هو
الحيل وفيها متر هو المحتال وطلت وجه الفرق بينهما وبأني ايضا ومسألة الكفالة في البرازية وفيها لو حال الكفيل
الطالب بالمال على رجل يرى الاصيل والكفيل الأخر يشترط الطالب براءة الكفيل فقط فلا يرى الاصيل (قوله)
والدائن محتال ومحتال له الخ) يعني بطلت عليه هذه الالفاظ الاربع في الاصطلاح درر وظاهره ان اللغة
بجلافة ولذا حال في المراج قولهم للبعث المحتال له لغولانه لا حاجة الى هذه الصلة زادي في الفتح بل الصلة مع
الحال عليه لفظه عليه فمحا محتمل ومحتال عليه فالفرق بينهما بعدم الصلة وبصلته عليه اه قلت ويمكن تصحيح
كلامهم وذلك ان الحوالة لغة بمعنى النقل مطلقا كما مر فالمديون يدفع الطالب عن نفسه وبسلطه على غرضه وفي
الاصطلاح نقل الدين وهم من أفراد المعنى القوي أيضا فعلى الأول يقال محتال لا غير وعلى الثاني محتال له
لا غير لان الحمل يعني الناقل والحال عليه معنى المتقول عليه الدين والدين منقول والطالب محال له اي منقول
لاجله ولوقيل محال بمعنى منقول لم يصح لان المتقول هو الدين على هذا الوجه بخلافه على الأول فان المتقول هو
ذات الطالب وبهذا يظهر ان قولهم محتال ومحتال له بمعنى على اختلاف المراد في المتقول هل هو ذات الطالب
اودينه فافهم نعم يصح على الثاني ان يقال فيه محتال بطريق المجاز أي محتال دينه وبه ظهر انه لا غنى في كلامهم
فاغنم هذا التفرير (قوله ويزاد خامس وهو حويل) عبارة الفتح ويقال للبعث حويل ايضا فاذا ذكره الشارح
نقل عبارة الفتح باعني فافهم وتدل في العبر عبارة عن تلخيص الجامع فيه الطلاق الحويل على المحال عليه قال
الزمي فلهذا يطلق عليهم اعياما (قوله فالفرق بالصلة) اي باختلافها وهي اللام في الأول وعلى في الثاني وهذا على
وجودها في الأول وقد علت وجه صحتها وأما على حذفها المفاد بقوله وقد تحذف فالمراد ان الفرق بالصلة
وجودا وعدمها كما مر عن الفتح فافهم (قوله والحوالة بشرط لصحتها الخ) قال في التهر وشروط صحتها في الحيل العقل
فلا تصح حوالة مجنون وصلى لا بعقل والرضى فلا تصح حوالة المكره وأما البلوغ فشرط للنفذ فصحة حوالة
الصبي العاقل موقوفة على اجازة ولله وليس منها الحرة تصح حوالة العبد مطلقا غير ان المأذون بطالب
للعال والمجور بعد العتق ولا الصحة فتصح من المريض وفي المحتال العقل والرضى وأما البلوغ فشرط للنفذ
أيضا فانفرد احتساب الصبي موقوفا على اجازة وقوله ان كان الثاني املي من الأول كاحتساب الوصي بمال التيم
ومن شرط صحتها الجلس حال في الخائصة والشرط حضرة المحتال فقط حتى لاتصح في غيبته الآن يقبل عنه آخر
وأما غيبة المحتال عليه فلا تنع حتى لو حال عليه فبلغه فأجاز صحه وهكذا في البرازية ولا بد في قبوله امن الرضى
فلو اكره على قبولها لم تصح وفي المحال به ان يكون ذنبا لازما فلا تصح بيد الكتابة كالكفالة اه (قوله رضى
الكل) أمارضى الأول فلان ذوى المروءات قد يأفقون بحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه
وأما رضى المحتال فلان فيها اتصال حقه الى ذمة أخرى والذم متفاوتة وأما رضى الثالث وهو المحتال عليه
فلانها الزام الدين ولا لزوم بالاتزام درر قلت نقل السامحاني عن اقطعة الجواز استدان الزوجة النفقة بأمر
القاضي لها أن تحبل على الزوج بلا رضاه (قوله فلا يشترط على المختار) هو رواية الزيادة قال فيها لان التزام
الدين من المحتال علم تصرف في حق نفسه والحبل لا يشترط بل فيه منفعة لان المحتال عليه لا يرجع اذا لم يكن
بأمره درر (قوله للرجوع عليه) اي رجوع المحتال عليه على الحيل اولى بسقط الدين الذي للبعث على المحال
عليه كما في الزلي أ ما بدون الرضى فلا رجوع ولا سقوط وهو محمل رواية الزيادة (قوله لكن استظهر الاكل
الخ) اي في العناية وهو توفيق آخر بين روايتي الزيادة والقدرى لكن لا بد فيه من ضمنية التوفيق الأول كما
تفرقه (قوله شرط ضرورة) لانها الحالة وهي فعل اختياري ولا يتصور بدون الإرادة والرضى وهو محمل رواية
القدرى ويقوله والا لا يرى ان لم يكن ابتدأها من الحبل بل من المحال عليه تكون احتسابا لا يتصور بدون ارادة الحبل
بارادة المحال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادة عناية لكن لا يخفى انه على الثاني لا يثبت للبعث عليه
الرجوع بما أتى ولو كان عليه الحصيل دين لا يسقط الا برضى الحيل فرجع الى التوفيق الأول (قوله وأراد
بالرضى القبول) اي الذي هو أحد ركبي العقد فيشترط له الجلس لان شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب بل

(المديون محيل والمدين محتال
ومحتال له ومحال ومحال له) ويزاد
خامس وهو حويل فتح (ومن
يقبلها محتال عليه ومحال عليه)
فالفرق بالصلة وقد تحذف
من الأول (والمال محال به)
(د) الحوالة (شرط لصحتها رضى
الكل بلا خلاف الا في الأول)
وهو الحيل فلا يشترط على المختار
شرط لائبة عن المواهب بل قال
ابن النكاح انما شرطه القدرى
للرجوع عليه فلا اختلاف في
الرواية لكن استظهر الاكل ان
ابتداءها من الحبل شرط ضرورة
والا لا وأراد بالرضى القبول

يلغو بخلاف الرضى الذى ليس ركن عقد (قوله فان قبولها الخ) ذكر في البحر أن لا بد من الشرط مجلس
الحوالة وقال وهو شرط الانعقاد في قولها ما خلا فلا في يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتال غابا عن
المجلس فبلغه الخبر فأجاز لم يتعد عندهما خلافا له والصحيح قولهما اه ثم قال هنا وأراد من الرضى القبول
في مجلس الإيجاب لما تقدم من أن قبولهما في مجلس الإيجاب شرط الانعقاد وهو معبر ح في البدائع اه
وما ذكره في البحر أو لا هو عبارة البدائع فقوله لما تقدم من أن قبولهما الظاهر أن المبيع فيه زائدة وأن الضمير
فيه مفرد عند الحوالة لأن المتبادر من كلام البدائع أن اشتراط المجلس عندهما انما هو في المحتال فقط بقرينة
التفريع وبأنى قريباً ما يؤيده اه (قوله لكن في الدور وغيرها) أى كالتأمين والبرازية والخلاصة وعبارة
الخاتمة الحوالة لتعقد قبول المحتال له والمحال عليه ولا تصح في غيبة المحتال له في قول أبى حنيفة ومحمد كما قلنا في
الكفالة الآن يقبل رجل الحوالة للغائب ولا تشتط حضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لو أقاله على رجل
غائب ثم علم الغائب تقبل بصحت الحوالة اه ومراده بالقبول في قوله لتعقد قبول الخ الرضى الآم من القبول
المشروط له المجلس بقرينة آخر العبارة ولم يذكر رضى المحيل بناء على رواية الزيات أنه غير شرط فخلص من
كلامه أن الشرط قبول المحتال في المجلس ورضى المحال عليه ولو غابا وهو ما نلخصه في التبرك كأمراً وظاهراً أن
خلاف أبى يوسف في المحتال فقط فعنده لا تشتط حضرة بل يكفي رضاه كالمحال عليه وأنه لا خلاف في المحال
عليه في أن حضرة غير شرط وبه ظهر أنه لا يصح التوفيق بمحمل ما في الدور وغيرها على قول أبى يوسف الذى هو
خلاف الصحيح بل هو محمول على قولهما الصحيح فافهم وبما قررناه ظهر أنه لا خلاف في اشتراط الرضى الآم
وأن الخلاف في قبول المحتال في المجلس لا في رضاه فلا ينافي ذلك قول المصنف شرط رضى الكل بلا خلاف الخ
خلاف لما ظنه في العزيمة (قوله أو نأمله) أى ولو فوض ليا وبه عرفت في الدور قال في الفتح فيتعقد أى قبول
الفضولى على إجازة المحتال إذا بلغه (قوله ورضى الباقيين) كذا في بعض النسخ يساءلنا أنتهم ما به التنية
وفي عامة النسخ يساءلنا واحدة على أنه جمع أراده ما فوق الواحد ثم لا يخفى أن اشتراط رضى المحيل مبنى على
رواية القدورى وهي خلاف المختار كما قدمه فالأحسن عبارة الغرر من الدور وهي وشرط حضور الثاني
الآن يقبل فضولى له لا حضور الباقيين اه فلم يذكر اشتراط رضاهما فيصدق بكل من الروايتين وقال في الدور
أما عدم اشتراط حضور الأول وهو المحيل فبأن يقول رجل الدائن لك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها
على فرضي الدائن فإن الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه
فبأن يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب تقبل بصحت الحوالة كذا في الخاتمة اه قلت فليذكر في هذا
التصور رضى المحيل للغائب وذكر في الثاني رضى المحتال عليه الغائب وذلك مبنى على رواية الزيات المختارة
كأمر (قوله وتصح في الدين) الشرط كون الدين للمحتال على المحيل والافهني وكافة الحوالة وأما الدين على
المحال عليه فليس بشرط أفاده في البحر وفيه عن المحيط ولو أقال المحال عليه المحتال على آخر جاز وبرئ الأول
والمال على الآخر كالكفالة من الكفيل اه فدخل في الدين دين الحوالة كما دخل دين الكفالة فإن الكفيل
لو أقال الطاب جاز كما بأتى وفي البرازية كل دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة وفي الهندية ما لا تجوز به
الكفالة لا تجوز به الحوالة (قوله المعلوم) فلو احتال بمال مجهول على نفسه بأن قال احتلت بمأذوب لك على
فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال ولا تصح الحوالة أيضاً بهذا اللفظ بجمع البرازية (قوله لا في العين) لأن
النقل الذى تضمنته نقل شرعى وهو لا يتصور في الأعيان بل المتصور فيها النقل الحسى فكانت نقلاً لوصف
الشرعى وهو الدين فتح قال في الشربلالية رد عليه ما سدره من أنها تصح بالدرهم بالوديعة أليس فيها نقل
الدين وكذا الغصب على القول بأن الواجب فيه رد العين والقيمة مخلص ودفع الاراد بأن الحوالة بالوديعة وكافة
حقيقة اه قلت فيه نظر لما سأتى في الحوالة المقيدة بوديعة ونحوها أنه لا يمكن المحيل مطالبة المحتال عليه
ولا المحتال عليه دفعها للمحيل ولا يخفى أن الوكافة حقيقة تنافي ذلك فالصواب في دفع الاراد أن النقل موجود
لأن المدين إذا أقال الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن المدين إلى المودع وصار المودع مطالبا بالدين كأنه
في ذمته فكانت حوالة بالدين لا بالعين نعم لو أقال المودع رب الوديعة بها على آخر كانت حوالة بالعين فلا تصح
(قوله وبه عرف أن حوالة الغارزى) مصدر مضاف لفاعله أى حالته غيره على الامام وعبارة التزويبه عرف أن

فان قبولها في مجلس الإيجاب
شرط الانعقاد بجمع البدائع
لكن في الدور وغيرها الشرط
قبول المحتال أو نائبه ورضى
الباقيين لا حضورهما وأقره
المصنف (وتصح في الدين) المعلوم
(لا في العين) زاد في الجوهرية
ولا في الحقوق انتهى وبه عرف
أن حوالة الغارزى يحق

مظالم
في حوالة الغارزى وحوالة المستحق
من الرضا

الحالة على الامام من الغازی الخ ولا ينبغي أن ما ذكره غير ما نحن فيه اذ كلام المصنف في بيان المكفول به قد ذكر
 أنه المال بالدين ولا الحقوق فاذا استدان الغازی ديناً من غيره ثم أحاله به على الامام تحت الحوالة سواء قبلها
 بأن يعطيه الامام من حقه من القنية المحرقة او لا لولا المال عليه لا يشترط أن يكون عليه الجعل ديناً معين من
 ودعية او غيرها ولأن المال يدين صحيح معلوم فالقول بعدم صحته ليس له وجه صحة اصلاً وهكذا يقال في المستحق
 اذا استدان ثم أحال المدين على الناظر سواء قبل الحوالة بمعلومه الذي في يد الناظر أو لا فهي أيضاً من الحوالة
 بالدين لا بالحقوق نعم لو أحال الامام الغازی أو أحال الناظر المستحق على آخر كان مظنة أن يقال انها من الحوالة
 بالحقوق لأن الغنية اذا احزرت بدارنا بتأكيدها حق الغائبين ولا تلك الا بالقسمة ولا يقال ان الوارث اذا
 مات بعد الاحراز قبل القسمة يورث نصيبه فيقتضى الملك قبل القسمة لا نأقول ان الحق المتأكد يورث لمن حقه
 الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار الشرط كما قدمناه عن الفخ في باب الغنم وقسمته وكذا
 يقال في غلة الوقف فان نصيب المستحق يورث عنه اذا مات قبل القسمة بعد ظهور غلة الوقف في وقت الذرية
 او بعد ٤٠ عاماً صاحب الوظيفة كما قدمناه هناك ومقتضى هذا أن لا تصح هذه الحوالة لأن كلام الغازی
 والمستحق لم يثبت له دين في ذمة الامام والناظر نعم تكون وكالة بالقبض من المحال عليه كما يأتي في قول المصنف
 وان قال الجعل للجهل والاحتال وهذا يقع كثيراً فان الناظر يحيل المستحق على مستأجر عقار الوقف وقد أفتى في
 الحامدية بأنه لو مات الناظر قبل أخذ المأثاق للناظر الثاني أخذه لكن ذكرنا في باب المغنم أن غلة الوقف بعد
 ظهورها يتأكد كنفها حق المستحقين تورث عنهم وأما بعد قبض الناظر لها فيدعي أن تصير ملكاً للشركة
 الخاصة بخلاف المغنم فانه لا يملك الا بعد القسمة حتى لو أعتق أحد الغائبين حصته من امة لا تعلق للشركة العائمة
 الا اذا قبلت الغنية على الرأب فيصح للشركة الخاصة وعلى هذا فاذا امارت الغلة في يد الناظر صارت امانة عنده
 ملكاً للمستحقين لهم مطالبته بها ويحسب اذا امتنع من ادائها ويضمنها اذا استملكها وهلك بعد الطلب فاذا
 أحال الناظر بعض المستحقين على آخر لا يصح لانها حوالة بالعين لا بالدين الا اذا كان الناظر استملكها
 أو خطاها بما له تصدير بناءً منته قصص الحوالة لانها حوالة بالدين لا بالعين ولا بالحقوق فقد ظهر أن هذه الحوالة
 لا تكون من الحوالة بالحقوق أصلاً سواء كان الغازی أو الناظر يحيل أو محتالاً وسواء كانت الحوالة مطلقة
 أو مقيدة وأن ما ذكره الشارح عن النهز غير محرز فافهم وتدبر واغتم تحرر هذا المقام فانه من فيض ذي الجلال
 والاکرام (قوله لا تصح) قد علمت انه لا وجه له (قوله وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر) لتبريجهما باختصاصها
 بالدين لا بتناهما على النقل نهر قلت وهذه حوالة بالدين وان كانت مطلقة بل الصحة فيها ظاهر من عدمها لأن
 الحوالة المطلقة على ما يأتي أن لا يقيد الجعل بالدين له على المحال عليه ولا بعين له في يده فاذا أحال المستحق غريمه
 بدينه على الناظر حوالة مطلقة فلا شك في صحتها (قوله ينبغي أن تصح) لما علمت من أن مال الوقف في يده امانة
 ولكن اذا صحت لا تكون من الحوالة بالحقوق لأن المستحق إنما أحال دأبه بدين صحيح بل هي حوالة بالدين
 مقيدة بما عند المحال عليه وهو الناظر (قوله كالا حوالة على المودع) بجماع أن كلامهم أمين ولادين عليه ط
 (قوله لا تملك مطالبته) أي لا تملك الحوالة تثبت المطالبة ولا مطالبة على الناظر في مال يصل اليه من مال الوقف الذي
 قيدت الحوالة به (قوله انتهى) أي كلام الجهر وقوله ومقتضاه الخ من كلام النهز أيضاً فافهم (قوله وعندئذ
 فيه تردد) قلله الجوى وأقره وروى بدلالة ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لما كدم ملكه فيه وقد وجد الجامع
 للنقاس فيها وفي الودعية ط (قوله وبرئ الجعل من الدين الخ) أي براءة موقوفة بعدم التزوي وفائدة براءة
 انه لو مات لا يأخذ المأثاق بالدين من تركه ولكنه يأخذ كفيلاً من ورثته أو من الغرماء مخافة أن تبرى حقه كذا
 في شرح الجمع ط ومقتضى البراءة أن المشتري لو أحال البائع على آخر بالنحل لا يجلس المبيع وكذا لو أحال
 الراهن المبرتن بالدين لا يجلس الرهن ولو أحاله بائناً لم تجس نفسها بخلاف العكس أي احالة البائع
 غريمه على المشتري بالنحل أو المرتهن غريمه على الراهن أو المرأته على الزوج والمذكور في الزادات عكس هذا وهو
 أن البائع والمرتهن اذا أحالا سقط حقهما في الحبس ولو احيلا لم يسقط وتبناه في الجهر قلت وجهه ظاهر وهو
 أن البائع والمرتهن اذا أحالا غريمهما على المشتري أو الراهن سقطت مطالبتهم ما يسقط حقهما في الحبس
 بخلاف ما لو احيلا فان مطالبتهم باقية كما وجهه الزيلعي قل في الجهر وفي قوله برئ الجعل إشارة الى براءة كفيله

من غنمة محرزة لا تصح وكذلك
 حوالة المستحق بمعلومه في الوقف
 على الناظر نهر ثم قال بعد
 ورتين وهذا في الحوالة المطلقة
 ظاهر وأما المقيدة ففي الجهران
 مال الوقف في يد الناظر ينبغي أنه
 تصح كالا حوالة على المودع والا لا
 لانها مطالبة انتهى ومقتضاه
 صحتهما بحق الغنية وعندي فيه تردد
 (وبرئ الجعل من الدين) والمطالبة
 جميعاً

فاذا حال الاصل الطالب برئنا كذا في المحيط ٥١ وقوله والمطالبة بعباد خيل فيه ما لو حال الكفيل المكفول له ونص على برائه فانه برئ عن المطالبة وان اطلق الحوالة برئ الاصل أيضا نهر وفي حاشية البحر الرملي يؤخذ من برائه المحيل أن الكفيل لو حال المكفول له على المدينين بالدين المكفول به وقوله برئ دفعي والقصة الفتوى ٥١ وأحال في الاستئجار له (قوله بالقبول من المحتال) اقتصر عليه تبعا للبر وزاد في النهر والمحتال عليه وهو مخالف لما قدمه من أن انشروط قبول المحتال اوثابه ورضى السابقين وأفاد أنه لا يلزم قبض المحتال في المجلس الا اذا كان صرفا بان كان دينه ذهابا فأحال عنه بقصة جاز ان قبل الغريم ناقدا في مجلس المحيل والمحتال ونماه في البحر عن تلخيص الجامع (قوله ولا يرجع المحتال على المحيل الخ) هذا اذا لم يشترط الخيار للمحال اولم يفسخها المحيل والمحتال أما اذا جعل للمحال الخيار أو أحاله على أن له أن يرجع على أي مآشاء صح بزازية وكذا اذا فسخت رجوع المحتال على المحيل بدينه وكذا قال في البدائع ان حكمها يشبه بفسخها بالتوى وفي البزازية والمحيل والمحتال على كان التقص فبرأ المحتال عليه وفي الذخيرة اذا أحال المدينون الطالب على رجل بألف أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضا للاول وبزى الاول ٥١ بحر قلت وكذا تطل لو حال البائع على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع وأظهر أنه حر لا لورديع ولو قبضه وكذلك لو مات العبد قبل القبض واذا مات المحال عليه مدينون أقسم ماله بين الغرماء وبين المحال بالمحصص وما بقي له يرجع به على المحيل وان مات المحيل مدينون أيضا قبض المحتال في حياته فهو له وماله قبضه فهو دينه وبين الغرماء ٥١ ملخصا من كافي الحاكم (قوله الا بالتوى) وزان حصي وقد تمت مصباح يقال توى المال بالكسر توى نواء وأثواه غيره بجرع عن الصحاح (قوله هلاك المال) هذا معناه الفتوى ومعناه الاصطلاحى ماذا ذكر المصنف بحر (قوله لأن برائه) أى برائه المحيل من الدين مقيدة بسلامة حصة أى حق المحتال واشتد المشايخ في كفية عود الدين وقيل بفسخ الحوالة أى بفسخها المحتال كالمشتري اذا وجد بالمبيع عيبا وقيل تنفسخ كالمبيع اذا هلك قبل القبض وقيل في الموت تنفسخ وفي الجود لا تنفسخ ولم أر أن فسخ المحتال هل يحتاج الى الترافع عند القاضى وظاهر التشبيه بالمشتري اذا وجد عيبا أنه يحتاج نعم على انها تنفسخ بالاحتجاج فتدبره نهر قلت المشتري يستقل بالفسخ بخيار العيب بدون الترافع عند القاضى وإنما الترافع شرط لرد البائع على بائعه بذلك العيب (قوله وقده في البحر الخ) وقال لمافى الذخيرة رجل أحال رجلاه عليه دين على رجل ثم ان المحتال عليه أحاله على الذى عليه الاصل برئ المحتال عليه الاول فان توى المال على الذى عليه الاصل لا يعود الى المحتال عليه الاول ٥١ (قوله وهو بأحد أمرين الخ) الضير راجع للتوى وهذا فى الحوالة المطلقة أما المقيدة بدعوة فثبت له الرجوع بهلاكها كما يأتى (قوله أى محتال ومحيل) فقوله أى لكل منهما كما فى الفتح (قوله مفسدا) بالتخفيف يقال افلس الرجل اذا صار ذافلس بعد أن كان ذا دراهم ودنانير فاستعمل مكان اقتر ٥١ كفاية ونهر عن طلبة الطلبة للعلامة عمر التسي (قوله بغير عين) الاوضح أن يقول بأن لم يترك عين الخ أى عيناتى بالمحال به وكذا يقال فى الدين ولا بد فى الكفيل أن يكون كفلا بجميعه فلو كفل البعض فقد توى الباقي كما لا يخفى ط وكذا لو ترك ما بى البعض فقد توى الباقي وكذلك لو مات مدينون أقسم ماله بالمحصص كما قدمناه آنفا (قوله ودين) المراد به ما يمكن أن يثبت فى الذمة بقرينة مقابلة بالعين فيشمل النقود والمكيل والموزون وفى الهندية عن المحيط لو كان القاضى يعلم أن المبتدئ ساعلى مفسد فعلى قول الامام لا يقضى بيطلاق الحوالة ٥١ أى لأن الافلاس ليس بنوى عنده لاحتمال أن يحدث له مال فيكون المحال عليه قدر ثلما لا حكاما وهو ما على مدينونه الفلاس (قوله وكفيل) فوجود الكفيل يمنع موته مفسدا على ما فى الزادات وفى الخلاصة لا يمنع بحر وتسعه فى المنع لكن لم أر فى الخلاصة معارزه اليها بل اقتصر فيها على نقل عبارة الزادات ثم قال فيها ولو مات المحتال عليه ولم يترك شيئا وقد أعطى كفلا للمال ثم أهرأ صاحب المال الكفيل منه أن يرجع على الاصل ٥١ وهذه مسألة أخرى وقد جزم فى الفتح وغيره بما فى الزادات بلا حكاية خلاف (تنبيه) فى الصرع عن البزازية وان لم يكن به كفيل ولكن تبرع رجل ورهن به رهنا ثم مات المحال عليه مفسدا عاد الدين الى ذمة المحيل ولو كان مسلطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحال عليه مفسدا بطلت الحوالة والثن لصاحب الرهن ٥١ وفى حكم التبرع بالرهن مالوا استعارة المطلوب شيئا ورهنه عند الطالب ثم مات مفسدا شر بلاية عن الحاشية (قوله

(بالقبول) من المحتال الحوالة
ولا يرجع المحتال على المحيل الا
بالتوى) بالقصر ويمتد هلاك
المال لأن برائه مقيدة بسلامة
حقه وقده فى البحر بأن لا يكون
المحيل هو المحتال عليه ثانيا (وهو)
بأحد أمرين (أن يجحد) المحال
عليه (الحوالة ومحيل ولا ينفه)
أى لمحتال ومحيل (أو يموت) المحال
عليه (مفسدا) بغير عين ودين وكفيل

وقالاهما (اى بالجد والموت مفلسا (قوله وبأن فلسه الحاكم) اى فى حياته يقال فلسه القاضى اذا قضى
 بأفلسه حين ظهر له حاله كفاية عن الطلبة وهذا بناء على أن تقليس القاضى يصح عندهما وعنده لا يصح لانه
 يتوهم ارتفاعه بمجرد مال له فلا يعود بتقليس القاضى على المحيل فتح وتعدرا الاستدعاء لا يوجب الرجوع
 ألا ترى أنه لو تعدر بفسية المحتال عليه لا يرجع على المحيل بخلاف موته مفلسا لخبر الدمة فثبت التوى وقامه
 فى الكفاية وظاهر كلامهم متونا وشروحا تصحيح قول الامام ونقل تصحيحه العلامة فاسم ولم أر من صحح قولهما
 نعم صححه فى حصة الجهر على السفيه صيانة له كاسأق فى باب (قوله ولو اختلفا فيه) بأن قال المحتال مات
 المحتال عليه بالترك وقال المحيل عن تركه بزازية (قوله وكذا فى موته قبل الاداء اوبعده) الاولى وبعده بالاول
 كفى بعض النسخ لان الاختلاف فيه لا فى أحدهما (قوله على العلم) اى نفي العلم بأن يحلف أنه لا يعلم بفساده
 ط وهذا فى مسألة المتقن أما فى الاختلاف فى الموت قبل الاداء اوبعده فانه يحلف على البتة لكونه على فعل
 نفسه وهو القبض أقاده ح (قوله وهو العسرة) اى فى المسألة الاولى وعدم الاداء فى الثانية (قوله
 وقبل القول للتعجيل يمينه) لانكاره عند الدين فتح (قوله طالب المحتال عليه المحيل الخ) اى بعد ما دفع
 المال به الى المحتال ولو حكا بأن وبسبه المحتال من المحتال عليه لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طوب ولا
 يلازمه الا اذا وزم وتماهى فى الجهر (قوله بأمره) قيد به لانه لو قضاه بغير أمره يكون متعذرا ولو لم يدع المحيل
 ما ذكر ط (قوله مثل الدين) انما قيل بما إذا لم يكن المال به دراهم بأذى دائره أو عكسه صر فارجع
 بالمحال به وكذا اذا اعطاه عرضا وان اعطاه زوفا قبل الجسار رجوع بالحياد وكذا الوصله بشئ رجوع بالمحال
 به الا اذا صلحه عن جنس الدين بأقل فانه يرجع بقدر المودى بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما أذى
 الا اذا أدى أجود أو دسنا آخر جهر (قوله لانكاره) قال فى الجهر لان سب الرجوع قد يتحقق وهو قضاء دينه
 بأمره الا أن المحيل يدعى عليه دين وهو ينكر والقول للسكر اه (قوله فقال المحتال) فيه ايماء الى أنه حاضر
 فلو كان غائبا أو أراد المحيل قبض ماعلى الحال عليه قائلا انما وكنته قبضه قال أبو يوسف لا أضدقه ولا أقبل يمينه
 وقال محمد يقبل قوله كفى الخسائية ولو ادعى الحال أن الحال به عن متاع كان المحيل وكفى يمينه وانكر المحيل فلا
 فاقول له أيضا نهر (قوله فاقول للتعجيل) فيؤمر المحتال بردهما أخذاه الى المحيل لان المحيل ينكر أن عليه شيئا
 والقول للمتكبر ولا تكون الحوالة انفرادا من المحيل بالدين للتعجيل على المحيل لانها مستعملة للوكالة أيضا ابن
 كمال (قوله يستعمل فى الوكالة) اى مجازا ومنه قول محمد اذا امتنع المضارب عن تقاضى الدين لعدم الربح
 يقال له أحل رب الدين اى وكفه نهر ولكن لما كان فيه نوع مخالفة للظاهر صدق مع يمينه كفى المنع وأقاده فى
 الجهر عن السراج أن المحيل لا يملك ابطال هذه الحوالة لانها صحت بمحتملة أن تكون بمال هو دين عليه وأن تكون
 فوكلا فلا يجوز رابطا لها بالاحتمال اه (قوله بماله) الاظهر أن ماموصولة أو موصوفة واللام جازة ويحفل
 أنها كلمة واحدة مجرورة بكسرة اللام (قوله ودبيعة) المراد بها الامانة كما عبر به فى الفتح وغيره قال ط فسم
 العارية والموهوب اذا ترأضا على ردها وقضى القاضى به والعين المستأجرة اذا انقضت مدة الاجارة (قوله
 صحت) لانه اقدر على القضاء لتسري ما يقتضى به وحضوره بخلاف الدين فتح (قوله فان ملكك الوديعة)
 قيد به لان الوديعة لان الحوالة لو كانت مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين لم يطل على تفصيل فيه جهر ويأتى
 بعضه (قوله برئ المودع) ويثبت الهلاك بقوله نهر واستحقاق الوديعة بمطل الحوالة كمال كما كفى
 الخسائية ولو لم يطل بالمحال عليه الوديعة ونما قضى من ماله كان متطوعا غائبا لا استحقاقا كذا فى المحيط وفى
 السائر خاتمة لو وهب المحتال الوديعة من المحال عليه صح القبول لانه لما كان له حق أن يملكها كان له حق أن
 يملكها جهر (قوله وعاد الدين على المحيل) لانه توى حقه وأما ما سبق من أن التوى بوجهين عنده وثلاثة
 اوجه عندهما فى الحوالة المطلقة فلا يرثى بهذا الوجه الرابع يعقوبة (قوله لان مثله بخلفه) أراد بالمثل
 البديل لشغل القمى قال فى الفتح فاذا هلك المصوب بالمحال به لا يطل الحوالة ولا يبرأ المحال عليه لان الواجب
 على الغاصب رد العين فان هجر رد المثل والقيمة فاذا هلك فى يد الغاصب بالمحال عليه لا يبرأ لان خلفا والقنوات
 الى خلف كلافات فثبت متعلقة بخلفه فبرده خلفه على المحتال اه فلواستحق المصوب بطل لعدم ما يخلفه
 كفى الدرر (قوله ونصح أيضا يدين خاص) بأن يجعله دينه الذى له على فلان المحال عليه فتح وفى الخلاصة

وقالاهما وبأن فلسه الحاكم (ولو
 اختلفا فيه) اى فى موته مفلسا
 وكذا فى موته قبل الاداء اوبعده
 (فاقول للتعجيل مع يمينه على
 العلم) لتسكه بالاصل وهو العسرة
 فليحى وقبل القول للتعجيل يمينه
 فتح (طالب المحتال عليه المحيل بما)
 اى على ما (أحوال) به متعاضا
 دينه بأمره (فقال المحيل) انما
 (أأملت بدين) ثابت (لى عليك)
 لم يقبل قوله بل (ضمن) المحيل
 (مثل الدين) للتعجيل عليه لانكاره
 وقبل الحوالة ليس اقرا بالدين
 لاحتها بدونه (وان قال المحيل
 للتعجيل املكك) على فلان بمعنى
 وملكك (لتقيضه لى فقال المحتال)
 بل (احتسنى بدين لى عليك فاقول
 للتعجيل) لانه منكر ولفظ الحوالة
 يستعمل فى الوكالة (أحواله بماله عند
 زيد) حال كونه (ودبيعة) بأن أودع
 رجلا أفسام أحوال بها غريمه (صحت
 فان ملكك) الوديعة (برئ)
 المودع وعاد الدين على المحيل لان
 الحوالة مقيدة بها بخلاف المقيدة
 بالمغصوب فانه لا يبرأ لان مثله بخلفه
 ونصح أيضا يدين خاص

عن التبريد لو كان للتعديل على المحتال عليه دين فأحال به مطلقاً ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة ودين المحتال بحاله وله أن يطالب به اهـ ومثله في البرازية ومقتضاه أنها لا تكون مقبوضة لم ينص على الدين (قوله ثلاثة أقسام) أي مقبضة بعين أمانة أو مغصوبة أو بغيرين خاص (قوله وحكمها الخ) أي حكم المقبضة في هذه الأقسام الثلاثة أن لا يملك المحتال مطالبة المحتال عليه بذلك العين ولا بذلك الدين لأن الحوالة لما حيدت بها تعلق حق المطالب به وهو استيفاء دينه منه على مثال الرهن وأخذ المحتال يطل هذا الحق فلا يجوز فلو دفع المحتال عليه العين أو الدين إلى المحتال ضمنه للطالب لانه استهلك ما تعلق به حق المحتال كما إذا استهلك الرهن أحد بضمنه للمرتهن لانه يستحقه فتح (قوله مع أن المحتال الخ) يعني أن هذه الأموال اذا تعلق بها حق المحتال كان ينبغي أن لا يكون المحتال اسوة لغرماء المحتال بعدم مونة كافي الرهن مع انه اسوة لهم لأن العين التي بيد المحتال عليه للجميل والدين الذي له عليه لم يصير مملوكاً كالمحال بعقد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رغبة لأن الحوالة لما وضعت للتمليك بل للنقل فيكون بين الغرماء وأما المرتهن فلكل المرهون يد واحسبنا فثبت له نوع اختصاص بالمهرهون شرعاً لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره أن يشاركه فيه اهـ درر قال في الجبر وإذا قسم الدين بين غرماء المحتال لا يرجع المحتال على المحتال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولومات المحتال وله ورنه لا غرماء استظهر في الجبر وأقره من بعده أن الدين المحال به قبل قبض المحتال يقسم بين الورثة بمعنى أن لهم المطالبة به دون المحتال فثبت إلى تركته اهـ وحديث في بيع المحتال التركة ط (تبينه) ما ذكر من القصة وكون المحتال اسوة الغرماء في الحوالة المقبضة يعلم منه بالأولى أن الحوالة المطلقة كذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية وصرح في الحاوي بطلان الحوالة بموت المحتال عليه وقد تمنعنا عن الكفاي أن ما بقي للجميل بعد القصة يرجع به على المحتال وانه لومات المحتال مديوناً بما قبضه المحتال فوله وما بقي يتقسم بينه وبين الغرماء (قوله بخلاف الحوالة المطلقة) أي فيما يكال المحتال المطالبة قال في الفتح هذا متصل بقوله لا يملك المحتال مطالبة المحتال عليه بالعين المحال به والدين والمطلقة هي أن يقول المحتال للطالب احملك بالالف التي لك على هذا الرجل ولم يقل ليؤذيها من المال الذي عليه فوله عنده ودعته أو مغصوبة أو دين كان له أن يطالب به لانه لا تعلق للجميل بذلك الدين أو العين ولو وقعها مطلقاً عنه بل بذمة المحتال عليه وفي الذمة سعة فبأخذ دينه أو عينه من المحتال عليه لا تطل الحوالة ومن المطلقة أن يجعل على رجل ليس له عنده ولا عليه شيء وقال في الجوهره والفرق بين المطلقة والمقبضة انه في المقبضة انقطع مطالبة المحتال من المحتال عليه فإن بطل الدين في المقبضة وتبين براءة المحتال عليه من الدين الذي قبضت به الحوالة بطلت مثل أن يجعل البائع رجلاً على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع أو ظهر حرز اشتبه بطل وللعمال الرجوع على المحتال يدينه وكذا لو قبضت بدعته فهلكت عند المودع وأما إذا سقط الدين الذي قبضت به الحوالة بأمر عارض ولم تبين براءة الأصل منه فلا تطل مثل أن يحتال بألف من ثمن مبيع فهلك المبيع عنده قبل تسليمه للمشتري سقط الثمن عن المشتري ولا تطل الحوالة ولكنه اذا أدى رجع على المحتال بما أدى لانه قضى دينه بأمره وأما اذا كانت مطلقة فانها لا تطل بحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحتال عن المحتال عليه إلى أن يؤذى فإذا أدى سقط ما عليه قصاصاً ولو تبين براءة المحتال عليه من دين المحتال لا تطل أيضاً ولو أن المحتال أقر المحتال عليه من الدين صرح وان لم يقبل المحتال عليه ولا يرجع المحتال عليه على المحتال بشئ لأن البراءة إسقاط لا تمليك وان رغبه له احتاج إلى القبول وله أن يرجع على المحتال لانه ملك ما في ذمته بالهبة فصارت له ملكة بالاداء وكذا لومات المحتال فورته المحتال عليه له أن يرجع على المحتال لانه ملكه بالارث ونعم الكلام فيها قال في الجبر وقد وقعت حادثة القسوى في المديون اذا باع شيئاً من دأته بمنزلة الدين ثم أحال عليه بنظر الثمن أو بالثمن فهل يصح أم لا فاجبت اذا وقع بنظره صحت لانها لم تقيد بالثمن ولا يشترط لصحة الدين على المحتال عليه وان وقعت بالثمن فهي مقيدة بالدين وهو مستحق للعمال عليه لو وقع المقاصة بنفس الشراء وقد من أن الدين اذا استحق للغير فانها تطل والله سبحانه وتعالى اعلم اهـ اي لأن الدين لم يسقط بأمر عارض بعد الحوالة بل تبين براءة المحتال عليه منه بأمر سابق (قوله بطل) أي البيع أي فسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع درر أي وبطلت الحوالة التي في ضمنه ط قلت ووجه النفع أن فيه دفع مطالبة غيره له وتسلطه على المشتري (قوله لانه شرط ملائم) لانه يؤكدهم موجب العقد اذا الحوالة في العادة تكون على الأمل ولا أحسن قضاء فصار كشرط

فصار الحوالة المقبضة ثلاثة أقسام وحكمها أن لا يملك المحتال مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للجميل مع أن المحتال اسوة لغرماء المحتال بعدم مونة بخلاف الحوالة المطلقة كما سطره تحسرو وغيره (ياع بشرط أن يجعل على المشتري بالثمن غير حاله) أي للبائع (بطل ولو باع بشرط أن يحتال بالثمن صريح) لانه شرط ملائم كشرط الجودة

المحرمه وقد قلت واحداً أن في هذا الشرط تعجيل اقتضائه الثمن في ربح البائع (قوله بخلاف الاول)
 لأن المطلوب ما قبل الحوالة وبعد ما واحد وهو المشتري (قوله في الحوالة الفاسدة) كالصوره الآتية
 (قوله فهو) أي المؤذي وهو الحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) أي استحقاق المبيع
 الذي أحيل بثمنه قال في الخلاصة والبرازية وعلى هذا إذا باع الآبر المستاجر وأحال المستاجر على المشتري
 ثم استحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن إلى المستاجر إن شاء رجع بالثمن على المؤجر المحيل وإن شاء
 رجع على المستاجر القابض اهـ (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ) صادق بما إذا وقع الشرط بين المحيل
 والحال عليه أو بين الثلاثة فافهم وهي من قسم الحوالة المقيدة (قوله مثلاً) أدخل به الاجنبي للعلل المذكورة
 ط (قوله ليجزه عن الوفاء) علة للقساده أنه شرط غير ملائم (قوله نعم لو أجاز) أي المحيل بيع داره
 بأن أمره بالمبيع حينئذ يصح لوجود القدرة على البيع والاداء كافي الدرر وقد ذكر في البرازية المسألة بدون
 هذا الاستدراك ثم قال بعد فصوصه مانصه وفي الظهيرية احتساب على أن يؤديه من غن دار المحيل وقد كان
 أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر الحال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع إن كان البيع
 مشروطاً في الحوالة كافي الرهن وإنما عدنا المسألة لأنه توفيق بين الروايات المختلفة اهـ ومفاده أنه يجبر في
 بعض الروايات وفي بعضها لا يجبر والتوفيق أنه إن قبل المحال عليه الحوالة من المحيل بشرط بيع دار المحيل
 ليؤذي المال من فنها صحت الحوالة والشرط كالوشرط المرتهن بيع الرهن إذا لم يؤد الرهن المال فانه يصح
 ولا عكس الرجوع عن ذلك (قوله كالو قبلها الخ) وجه الجواز أن الحال عليه قادر على الوفاء بما التزم (قوله
 ولكن لا يجبر على البيع) لعدم وجوب الاداء قبل البيع درر وعمارة البرازية ولا يجبر على بيع داره
 كما إذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبل الاجل اهـ (قوله ولو باع يجبر على
 الاداء) لتحقق الوجوب درر (قوله على أن أحيل به على فلان) فإن أحاله وقبل جاز وإن لم يقبل برئ
 المكفيل عن الضمان وإن لم يقبل فلان فالكفيل على ضمانه وإن مات فلان لم يطالب بالمال حتى يمضي شهر
 هذا حاصل ما في البحر عن المحيط ووجه قوله لم يطالب الخ أنه موت فلان لم يبق الحوالة متمكة وقد رضى الطالب
 بتأخير المطالبة إلى شهر ففي الاجل للكفيل لا يطالب قبله وكذا يقال فيما إذا لم يقبل فلان هذا ما ظهر في
 (قوله انصرف التأجيل إلى الدين الخ) أي فلا يطالب فلان إلا بعد الشهر ولو انصرف التأجيل إلى العقد
 بصبر المعنى على أن أحيل حوالة مقيدة بشهر وذلك لا يصح لأنه شافى انتقال الدين إلى ذمة الحال عليه تأمل
 (تنبيه) قال في الفتح تنقسم الحوالة المطلقة إلى حالة مؤجلة فالحالة أن يحيل الطالب بأفقى على المحيل حالة
 فتكون على المحتال عليه حالة لأن الحوالة لتحويل الدين فيتحول بصفته التي على الاصل والمؤجلة أن تكون
 الاتفاق إلى سنة فأحال بها إلى سنة ولو أجهها لم يذكر محمد وقالوا ينبغي أن تثبت مؤجلة كافي الكفالة فلو مات
 المحيل بقي الاجل لا لو مات الحال عليه لاستفانته عن الاجل بموته فإن لم يترك وفاء رجع الطالب على المحيل إلى
 أجله لأن الاجل سقط حكم الحوالة وقد انتقض بالتوري فنتقض ما في ضمنها كالموابع المديون بدين مؤجل عبداً
 من الطالب ثم استحق العبد عاد الاجل اهـ ملخصاً وقد تمنا قريسا عن البرازية لو قبلها إلى الحصاد لا يجبر على
 الاعطاء قبله فأقاده التاجيل مع الجهالة القربية وقد مننا التصريح به في كتاب الكفالة وشمل التاجيل
 القرض فيصح هنا في كافي إذا حكم ما حصل لو كان زيد على عمرو آلف قرض ولعمرو على بكر آلف قرض فاحال
 عمرو زيداً بالآلف على بكر إلى سنة جاز وليس لعمرو أن يأخذ بكره إياه وإن أبرأه منها أو وجهها لم يجز اهـ (قوله
 وكهت السفينة) واحدة السفينة فارسي معرب أصله سفته وهو النقي الحكم سمي هذا القرض به لاحكام
 أمره كافي الفتح وغيره (قوله بضم السين) أي وسكون الفاء كافي ط عن الواني (قوله وهي اقراض الخ)
 وصورته أن يدفع إلى تاجر مال اقراضه ليدفعه إلى صديقه وانما يدفعه قرضاً لا أمانة ليستفديه بسقوط خطر
 الطريق وقبله أن يقرض انساناً ليقضيه المستقرض في بلد يريده المقرض ليستفديه بسقوط خطر الطريق
 كفاية (قوله فكأنه أحال الخ) بيان لمناسبة المسألة بكتاب الحوالة اهـ ح وفي نظم الكفر لابن القصير
 وكهت سفنح الطريق « وهي حالة على التحقيق
 قال شارحه القديسي «لأنه يحيل صديقه عليه أو من يكتب اليه (قوله وقالوا الخ) قال في التهر والملاحق

بخلاف الاول (أدنى المال في

الحوالة الفاسدة فهو بالنسيان

إن شاء رجع على) المحتال

(القابض وإن شاء رجع على

المحيل) وكذا في كل موضع

ورد الاستحقاق برأية وفيها

ومن صور فساد الحوالة ما لو شرط

فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل

مثلاً ليجزه عن الوفاء بالمقرض نعم

لو أجاز جاز كالو قبلها المحتال

عليه بشرط الاعطاء من غن داره

ولكن لا يجبر على البيع ولو باع

يجبر على الاداء (ولا يصح تأجيل

عقدها) فلوقال ضمننت بمالك على

فلان على أن أحيل به على فلان

إلى شهر انصرف التأجيل إلى الدين

لأنه لا يصح تأجيل عقد الحوالة

يجز عن المحيط (وكهت السفينة)

بضم السين وفتح الفاء وهي

اقراض لسقوط خطر الطريق

فكانه أحال الخطر المتوقع على

المستقرض فكان في معنى

الحوالة وقالوا إذا لم تكن المنفعة

مشروطة ولا متعارفة فلا بأس

مطل

في تأجيل الحوالة

مطل

في السفينة وهي البولصة

قوله الناطة صوابه فوط لان فعله ثلاث من باب قال كافي المصباح اه صححه

(فرع) في النهر والبحر عن صرف البرازية ولوان المستقرض وهب منه الزائد لم يجز لانه مشاع يحتمل القسمة (ولو وكل المحيل عن

المحال بقض دين الحوالة لم يصح) ولو شرط المحال الضمان على المحيل صح وبطال بآشياء لان الحوالة بشرط عدم برائة المحيل كقالة خانية وفيها عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال وادى وجوده المال لم يصدق وان برهن لان المشهود عليه غائب فلو تهاضر او وجد الحوالة ولا يثبت كان

القول له وجعل وجوده فسخا (فرع) الاب والوصى اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيرا لليتيم بان كان الثاني املا صح سراجية والالم يجز كافي مضاربة الجوهره قلت ومفادها عدم الجواز لو تساويا أو تقاربا وبه جزم في الخانية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيد والعقد اذا شرعت للناذرة

(كتاب القضاء)

لما كان اكثر المنازعات تقع في الديون والبياعات اعقبها بما يقطعها (هو) بالذم والقصرافة الحكم وشرا (فصل الخصومات وقطع المنازعات) وقيل غير ذلك كإبسط في المطولات

المصنف يفيد اناطة الكراهة يجوز النفع سواء كان ذلك مشروطا أولا قال الزينبي وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به اه وجزم بهذا القول في الصغيرى والواقعات الحسامية والكفاية البيهقي وعلى ذلك جرى في صرف البرازية اه وظاهر الفتح اعتمادا ايضا حديث قال وفي الفتاوى الصغيرى وغيره ان كان السفح مشروطا في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد والاجاز وصورة الشرط كما في الواقعات وجعل اقرض رجلا ما على أن يكتب له بها الى بلد كذا فانه لا يجوز وان اقرضه بلا شرط وكتب جاز وكذا لو قال اكتب لي سفينة الى موضع كذا على أن أعطيك هنا فلا خيره وروى عن ابن عباس ذلك ألا ترى أنه لو قضاه أحسن مما عليه لا يكره اذ لم يكن مشروطا قالوا انما يجعل ذلك عند عدم الشرط اذ لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف أن ذلك يفعل كذلك فلا اه (قوله فرع الخ) ذكره استطرادا نعم ذكر في البحر والنهر عن البرازية ماله مناسبة هنا وحاصله أن المستقرض لو قضى أجود مما استقرض يحل بلا شرط ولو قضى أزيد فيه تفصيل الخ وقد منافي فصل القرض عن الخانية أن الزيادة اذا كانت تجوز بين الوزنين اى بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز كالدائن في المائة بخلاف قدر درهم وان لم يجر فان لم يجر صاحبها بهارة فعليه وان علم واعطاها خشارا فلو كانت الدرهم لا يضرها التبعض لا يجوز لانها به المشاع فيما يحتمل القسمة ولو يضرها جاز وتكون هبة المشاع فيما يقسم اه وعليه فلو قضاه مثل قرضه ثم زاده درهمه مائة رزأ أو كثر جاز ان لم يكن مشروطا وقد مناهنا عن خواهر زاده أن المنفعة في القرض اذا كانت غير مشروطة تجوز بلا خلاف (قوله لم يصح) لكون المحيل يعمل لنفسه يستفيد الابراء المؤبد يجوز عند قوله هي نقل الدين ط واذا لم تصح لا يجبر المحال عليه على الدفع اليه (قوله لان الحوالة الخ) كما أن الكفالة بشرط برائة الاصل حوالة كافي الهداية والمثني (قوله ولا يثبت) اى وحلف الجاحد ط (قوله وجعل وجوده فسخا) هي مسألة نواة الدين السابقة في المتن ورتن الرجوع انما هو لان برائة المحيل مشروطة بسلامة حق المحال ط (قوله والالم يجز) لان تصرفهما قيد بشرط النظر قال في كافي الحاكم ومنه ما لو احتال الى أجل وكذا الوكيل اذ لم يقبض اليه الموكل ذلك اه قال في البحر عن المخط لكونه ابراء مؤقتا يعتبر بالابراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً ورثه الصغير وان وجب بعقدهما جاز التأجيل عندهما خلا قال في يوسف اه (قوله قلت ومفادها) اى مفاد ما في السراجية وما في الجوهره وهذا أحد قولين حكاهما المصنف عن الذخيرة ثم رجع ما في الخانية بما ذكره الشارح والله تعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب القضاء)*

ترجم له في الهداية بأب القاضى والادب انحصار الحدة فذكر ما ينبغي للقاضى أن يفعله ويكون عليه وهو في الامل من الادب يسكون الدال وهو الجمع والدعاء وهو أن تجمع الناس وتدعوهم الى طاعتك يقال ادب يا ادب كقصر بضرب اذا دعاه الى طعامه سميت به انحصار الحدة لانها تدعو الى الخير وتماخى في الفتح (قوله لما كان الخ) كذا في العنلية والغنى وهو صريح في أن المراد بالقضاء الحكم وحينئذ فكان ينبغي ابراده عقب الدعوى وأيضا كان ينبغي بيان وجه التأخير عما قبله كذا قبل ويمكن أن يقال أراد ابيان من يصلح للقضاء اى الحكم لتصح الدعوى عنده فلا جرم أن ذكر قبلها ولا خفاء أن وجه التأخير عما قبله مستفاد من أن اكرا المنازعات في الديون والحوالة المطلقة مختصة بها فذكر بعدها غير (قوله لغة الحكم) واصله قضى لانه من قضيت الآن الباء لما جاءت بعد الالف همزت والجمع الاقضية وقضى ركن أن لا تعبدوا الاياه اى حكم وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وضربه فقضى عليه اى قتله وقضى لمحبه مات ومعنى الاداء والانهاء ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ومعنى الصنع والتقدير ومنه قوله تعالى قضاهن سبع مهورات ومنه القضاء والتقدير يجوز ملخصا عن الصراح (قوله وشرا ففصل الخصومات الخ) عزاء في البحر الى المخط ولا بد أن يراد فيه على وجه خاص والادخل فيه نحو الصلح بين الخصمين (قوله وقيل غير ذلك) منه قول العلامة قاسم انه انشاء الزام في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه النزاع لمصلحة الدين انفرج القضاء على خلاف الاجماع وما ليس بمجادة وما كان من العبادات ومنه قول العلامة ابن القيس انه الزام في الظاهر على صيغة مختصة بامر ظن لزومه في الواقع شرعا قال فالمراد بالالزام التقرير التام وفي الظاهر فصل احتزبه عن الزام في نفس الامر لانه راجع الى خطاب الله تعالى وعلى صيغة مختصة اى الشرعية كازمت وقضيت

وأركان سنة على ما ظنه ابن
الفرس بقوله
أطراف كل قضية حكمية
ست يوضح بعدها الحق في
حكم ومحكوم به.

وحكمته وأشدت عليه القضاء وأمر على لزومه الخ فصل من الجور والتشهي ومعنى في الظاهر أى الصورة
الظاهرة إشارة إلى أن القضاء مظهر في التحقيق للأمر الشرعى لا مثبت خلافا لما توهم من أنه مثبت أخذ
من قول الإمام بنفوذ ظاهره وأبطناً في العقود والقهوج بشهادة الزور لأن الأمر الشرعى في مثله ثابت تقديراً
والقضاء يقرره في الظاهر ولم يثبت أمره لا يمكن لأن الشرع قد يعتبر العدوم موجوداً والموجود معدوماً
كوجود الدخول حكماً في الحاق نسب ولد المشرقة بالمغربى فأجرى الممكن مجرى الواقع للإملاك الولد بائناً
نسبه مع وجود العقد المفضى إلى ثبوته ٥١ ملخصاً وعتمامه في رسالته (قوله وأركان سنة الخ) فنه نظر
لأن المراد بالقضاء الحكم كأمز والحكم أحد الستة المذكورة فيلزم أن يكون ركناً لنفسه فالمناسب ما في الجهر
من أن ركنه ما يبدل عليه من قول أو فعل وبأقرب بانه (قوله على ما ظنه) أى من بحر الكامل ونصف البيت
الثانى الخاء من محكوم ط (قوله ابن الفرس) بانين المجبة هو العلامة أو اليسر بدر الدين محمد الشيرازى بن
الفرس له شرح على البيتين المذكورين وهو الرسالة المشهورة المسماة القواعد البدرية في البحث عن أطراف
القضا بالتحكيم به وله الشرح المشهور على شرح العقائد النسفية للتفتازانى (قوله أطراف كل قضية حكمية)
الأطراف جمع طرف بالتركيب وطرف الشيء منهاء وقضية أصله قضوية بياء النسبة إلى القضاء حذفت منه
الواو بعد قاء ألفها وحكمية صفة مخصوصة لأن القضاء يطلق على معان منها الحكم كأمز والمراد بالقضية الحادثة
التي يقع فيها الخصام كدعوى بيع مثلاً فركنها اللفظ الدال عليها ولا تكون قضية أى منسوبة إلى القضاء
والحكم أى لا تكون محالاً لثبوت حق المدعى فيها وعدمه الاستعانة بهذه الشروط الستة التي هي بمنزلة أطراف
الشيء المحيطة به أو أطراف الإنسان هذا ما ظهر في فافهم (قوله بعدها) بتشديد الدال مصدر علة الشيء
بعده أحصى عدة أفراده ويوضح بمعنى يظهر والتحقيق فاعله (قوله حكم) تقدم تعريفه وعلت أنه قولى
وقولى فالقولى مثل أزلت وقيمت مثلاً وكذا قوله بعد إقامة البينة لمعقده آفة وأطلب الذهب منه وقوله ثبت
عندى يكتفى وكذا ظهر عندى أو علت فهذا كله حكم في المختار زاد في الخزانة وأشهد عليه وحكى في الثقة
الخلاص في الثبوت والقوى على أنه حكم ككنا في الخيانة وغيرها وعتمامه في الجرد ذكر في القواعد البدرية
أنه المذهب ولكن عرف المشرعين والمؤلفين الآن على أنه ليس بحكم ولذا يقال ولما ثبت عنده حكم والوجه
أن يقال أن وقع الثبوت على مقتضى ما للحكم كقول المسجل ثبت عنده جريان العين في ملك البائع إلى حين
البيع فليس بحكم إذا كان المقصود من الدعوى الحكم على البائع بملك المشتري للعين المبعة والأفهم حكم
وعتمامه فيها وفيها أيضاً وأما التنفيذ فالأصل فيه أن يكون حكماً إذ من صيغ القضاء أنه نفذت عليك القضاء
قالوا وإذا رفع إليه قضاء فاض أمضاه بشروطه وهذا هو التنفيذ الشرعى ومعنى رفع إليه حصلت عنده
فيه خصومة شرعية وأما التنفيذ المتعارف في زماننا غالباً باعتناء الحاطة القاضي الثانى علماً بحكم الأول على وجه
التسليم له وبسبب اتصال ٥٢ ملخصاً وسياً في تمام الكلام عليه في آخر فصل الحبس وأما أمر القاضي فاتفقوا
على أن أمره مجبىس المدعى عليه قضاء بالحق كأمز ما لا أخذه منه وعلى أن أمره بصرف كذا من وقف الفقهاء إلى
فقير من قرابة الواقف ليس بحكم حتى لو صرفه إلى فقير آخر صرح واختلفوا في قوله سلم الدار وعتمام الكلام عليه
في البحر والنهر وأطلق الشارح في الفروع آخر الفصل لا تى تعال للزائى أنه حكم إلا مسألة الوقت وسياً في
تمامه وأما الحكم الفعلى فمسألة في الفروع هناك أن فعل القاضي حكم إلا في مسائلتين وحقن ابن الفرس
أنه ليس بحكم وأطال الكلام عليه في البحر والنهر وسياً في توضيحه هناك أن شاء الله تعالى (قوله ومحكوم به)
وهو أربعة أقسام حق الله تعالى المحض كذا الرضى أو الخمر وحق العبد المحض وهو ظاهره وماله الحقان وغلب
فيه حق الله تعالى كذا القذف أو السرقة أو غلب فيه حق العبد كالتقصاص والتعزير ابن الفرس وشرطه كونه
معلوماً بجر عن البدائع وعن هذا فالحكم بالموجب بفتح الجيم لا يكتفى ما لم يكن الموجب أمراً واحداً
كالحكم بموجب البيع أو الهلاك أو العتاق وهوثبت الملك والحزبة وزوال العفة فلما كثر فإن استلزم
أحدهما الآخر صرح بالحكم على الكفيل بالدين فإن موجبه الحكم عليه به وعلى الأصل الغائب والأفلا كالواو
وقع التنازع في بيع العقار فحكم شافعى بموجبه فإنه لا يثبت به منع الحار عن الشفعة فلهيى الحكم بها
وأطال في بيانه العلامة ابن الفرس وسيدكره الشارح آخر الفصل إلا في لكن هذا في الحقيقة راجع إلى اشتراط

مطلب
في التنفيذ

مطلب
أمر القاضي هل هو حكم أو لا

مطلب
الحكم الفعلى

الدعوى في الحكم كما أشار إليه في الجرويات ذكره في الطريق (قوله وله) أى ومحكوم له وهو الشرع كما
 في حقه المحضة أو التي غلب فيها حقه ولا حاجة في ذلك إلى الدعوى بخلاف ما تمخض فيها حق العبد أو غلب
 والعبد هو المدعى وعرفوه بن لا يجبر على الخصومة إذا تركها وقبل غير ذلك والشرط فيه بالإجماع حضرته
 أو حضرته نائب عنه كوكيل أو ولي أو وصى فالمحكوم له المجهور كالغائب اهـ ملخصاً من القواعد البدوية
 (قوله ومحكوم عليه) وهو العبد دائماً لكنه أمان متعين واخداً أو أكثر كجماعة اشتركوا في قتل تقتضى عليهم
 بالقصاص أو لا كما في القضاء بالحزبة الأصلية فإنه حكم على كافة الناس بخلاف العارضة بالاعتاق فإنه جزئى
 واختلوا في الوقت والصحيح المقتضى به أنه لا يكون على الكافة فتسمع فيه دعوى الملك أو وقف آخر والمحكوم عليه
 في حقوق الشرع من يستوفى منه حقه سواء كان مدعى عليه أو لا كما مرّت الإشارة إليه اهـ ملخصاً
 من القواعد وسد كذا المصنف آخر الفصل الاتى حكايته الخلاف في نقاذا الحكم على الغائب ويأتى بتحقيقه هناك
 ان شاء الله تعالى (قوله وحاكم) هو أئمة الامام أو القاضي أو المحكم أما الامام فنقال علمنا وحكم
 السلطان العادل ينفذواختلفوا في المرأة فيما سوى الحدود والقصاص واطلاقهم يتناول أهلية المرافق الجاهل
 وفيه بحث وأما المحكم فشرطه أهلية القضاء ويقضى فيما سوى الحدود والقصاص ثم القاضي يتقيد ولايته
 بالزمان والمكان والحوادث اهـ ملخصاً من القواعد وجميع ذلك سياتى مفصلاً في مواضع مع بيان بقية صفة
 الحاكم وشروطه (قوله وطريق) طريق القاضي إلى الحكم يختلف بحسب اختلاف المحكوم به والطريق
 فيما يرجع إلى حقوق العباد المحضة عبارة عن الدعوى والحجة وهى أئمة البينة أو الاقرار أو ائمة التسلل عنه
 أو القسامة أو علم القاضي بما يريد أن يحكم به أو القرائن الواضحة التى تصدر الأمر في حيز المتطوع به فقد قالوا
 لو ظهر انسان من دار سيده وسكن وهو متوث بالدم سريع الحركة عليه أثر الخوف فدخلوا الدار على الفور
 فوجدوا فيها انساناً مذبوياً بذلك الوقت ولم يوجد أحد غير ذلك الخارج فإنه يؤخذ به وهو ظاهر ولا يمتري أحد
 في أنه قائم والقول بأنه ذبحه آخر ثم توارى الخائض أو أنه ذبح نفسه احتمال بعد لا يلتفت إليه اذ لم يشأ عن دليل
 اهـ من القرائن كما لا ين الغرس ثم أطال هنا في بيان الدعوى ونوعيتها وشروطها إلى أن قال ثم لا يشترط
 في الطريق إلى الحكم أن تكون بتمامها عند القاضي الواحد حتى لو ادعى عند نائب القاضي وبرهن ثم وقعت
 الحادثة إلى القاضي أو بالعكس صح وله أن يبنى على ما وقع أو لا يقضى اهـ وستأتى هذه مستأنفاً في الفصل
 السابع وقد اتفق أئمة الحنفية والشافعية على أنه يشترط لصحة الحكم اعتباراً في حقوق العباد الدعوى
 الصحيحة وأنه لا بد في ذلك من الخصومة الشرعية وإذا كان القاضي يعلم أن باطن الأمر ليس كظاهره وأنه
 لا تخاصم ولا تنازع في نفس الامر بين المتداعين ليس له سماع هذه الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليها
 ولا يصح الاحتيال لحصول القضاء بمثل ذلك وأما إذا لم يعلم عذر ونفذ قضاؤه ولعمري هذا شئ عمت به البلوى
 وبلغت شهرة اعتباره الغاية القصوى اهـ ملخصاً ونقله المصنف في المنع بتمامه وأقره فراجع وكذا جزم به
 في فتاواه (تنبيه) بقى طريق ثبوت الحكم أى بدو وقوعه وعليه اقتصر في الجرو فقال له وجهان أحدهما
 اعترافه حيث كان مولياً فلو معز ولا فكلوا أحد من الرعايا لا يقبل قوله إلا بما في يده الثاني الشهادة على حكمه
 يُعَدُّ دعوى صحيحة ان لم يكن منكراً أمالوشهدا أنه قضي بكذا وقال لم أقض لا تقبل شهادة تسماً خلافاً لما
 ورجح في جامع الفصولين قول محمد بن ساد قضاء الزمان اهـ وسأتى تمام الكلام عند قول المصنف ولم يعمل
 بقول معزول وقد ذكر في الجرويات كثيراً في أحكام القضاء يلزم الوقتوف عليها (قوله وأهل أهل الشهادة)
 أهل الاول خبره مقدم والثاني مبتدأ مؤخر لأن الجملة الخبرية يحكم فيها مجهول على معلوم فإذا علم زيد وجهه
 قيامه تقول زيد القائم وإذا علم وجهه انه زيد تقول القائم زيد ولذا قالوا المالك أن أوصاف الشهادة أشهر عند
 الناس عرف وأوصافه بأوصافها ثم الضمير في أهل راجع إلى القضاء بمعنى من يصح منه أو بمعنى من يصح توليته
 كما في الجرو وحاصله أن شروط الشهادة من الاسلام والعقل والبلوغ والحزبة وعدم العمى والحد في قذف
 شروط صحة روايته وصحة حكمه بعدها ومقتضاها أن تقلد الكافر لا يصح وان أسلم قال في الجرو في الوافعات
 الحسامية الفتوى على أنه لا ينزل بالردة فإن الكفر لا ينافى ابتداء القضاء في إحدى الروايتين حتى لو قلد الكافر
 ثم أسلم هل يحتاج إلى تقليد آخر فيه روايتان اهـ قال في الجرو وبه علم أن تقليد الكافر صحيح وان لم يصح قضاؤه

وله ومحكوم عليه وخاكم
 وطريق (وأهل أهل الشهادة)
 أى ادائها على المسكين كذا في
 الطواشي السعدية

على المسلم حال كفره اهـ وهذا ترجيح لرواية صحة التولية أخذ من كون الفتوى على أنه لا يعتزل بالردة خلافاً لما انتهى عليه المصنف في باب الحكم من رواية عدم الصحة وفي الفتح قلد عبد الفتاح جاز قضاؤه بتلك الولاية بلا حاجة إلى تجديد بخلاف قوله موسى " فأوردناه ولو قلد كافر فأسلم قال مجده هو على قصابه فصار الكافر كالعبد والفرق أن كلا منهما له ولاية وفيه مانع وبالعق والاسلام يرتفع أما الصبي فلا ولاية له أصلاً وما في الفصول لو قال لصبي أو كافر إذا أدركت فصل بالناس وأقضى بينهم جاز لا يخالف ما ذكر في الصبي لأن هذا انعلق الولاية والمعلق معدوم قبل الشرط وما تقدم تميز اهـ وبه ظهر أن الأولى كون المراد في مرجع الضمير من يصح منه القضاء لأن نصه بوليته إلا أن يراد بها الكمال وهي النافذة الحكم وأما تولية الأطروش فسيذكرها الشارح (قوله ويرد عليه الخ) أي على ما في الحواشي من تقييده بالمسلم فكان عليه إسقاطه ليكون المراد أداءه على من يقضى عليه فيدخل الكافر لكن التفسير بالأداء اجترأ من الغل لأنه يصح تحملها حالة الكفر والرق لا أدائها فبنا في ذلك والتحقيق أن يقال كالعبد ما قلناه من أن المراد يرجع الضمير من نصه بوليته يكون المراد بالشهادة تحملها فيدخل فيه العبد والكافر نعم يخرج عنه الصبي لعدم ولاية أصلًا وإن كان المراد من يصح منه القضاء يكون المراد بالشهادة أداءه حافظ فيدخل فيه الكافر المولى على أهل الذمة فإنه يصح قضاؤه عليهم حالاً وكونه قاضياً خاصاً لا يضر كما لا يضر تخصيص قاضي المسلمين بجماعة معينة لأن المراد من يصح قضاؤه في الجمله وعلى كل فالواجب إسقاط ذلك القيد الآن يكون مراده تعريف القاضي الكامل (قوله ليحكم بين أهل الذمة) أي حال كفره والافتد عت أن الكافر يصح توليته مطلقاً لكن لا يحكم إلا إذا أسلم (تنبيه) ظهر من كلامهم حكم القاضي المنسوب في بلاد الدرزي في بلاد الدرزي الشامي ويكون درزي ويكون نصرانياً فكل منهما لا يصح حكمه على المسلمين فإن الدرزي لا مله له كالمناقي والزندق وإن سعى نفسه مسلماً وقد أفتى في الخبر به بأنه لا تقبل شهادته على المسلم والظاهر أنه يصح حكم الدرزي على النصراني وبالعكس تأمل وهذا كله بعد كونه منصوباً من طرف السلطان أو أموره بذلك والألوان وقع أنه ينسبه أمير تلك الناحية ولا أدري أنه ما ذن له بذلك أم لا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم لكن جرت العادة أن أمير صيد ابني القضاء في تلك الغور والبلاد بخلاف دمشق ونحوها فإن أميرها ليس له ذلك فيجاء بدليل أن لها قاضياً في كل سنة يأتي من طرف السلطان ثم رأيت في الفتح قال والذي له ولاية التقلد الخليفة والسلطان الذي نصبه الخليفة وأطلق له التصرف وكذلك الذي ولاه السلطان ناحية وجعل له خراجها وأطلق له التصرف فإن له أن يولي ويعزل كذا قالوا ولا بد من أن لا يصرح له بالمانع أو يعلم ذلك بعرفهم فإن نائب الشام وحاب في ديارنا يطلق لهم التصرف في الرعة والخراج ولا يولون القضاء ولا يعزلون اهـ والله سبحانه أعلم (قوله وشرط أهلها الخ) تكرار مع قوله وأهل أهل الشهادة اهـ والظاهر أن المصنف ذكر الجمله الأولى تبعاً للمكترو وغيره ثم ذكر الثانية تبعاً للفرغ من توضيحها وشرطاً لا يولي وأما الجواب بأنه ذكرها لترتب عليها قوله والفاسق أهلها فغير مفيد فافهم (قوله فلذا قبل الخ) علة له أنه (قوله والفاسق أهلها) سبب في بيان الفسق والعدالة في الشهادات وأفصح بهذه الجمله دفعاً لترهيم من قال إن الفاسق ليس بأهل للقضاء فلا يصح قضاؤه لأنه لا يؤمن عليه لنفسه وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني وينبغي أن يبقى به خصوصاً في هذا الزمان اهـ أقول لو اعتبر هذا لانسد باب القضاء خصوصاً في زماننا فلذا كان مجرى عليه المصنف هو الأصح كما في الخلاصة وهو أصح الأول كما في العمادية نهر وفي الفتح والوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة وإن كان جاهلاً فاسقاً وهو ظاهر المذهب عندنا وحسن ذلك فيكم بنشوي غيره اهـ (قوله لكنه لا يقدل وجواب الخ) قال في العر وفي غيره موضع ذكر الأولوية يعني الأولى أن لا تقبل شهادته وإن قبل جاز وفي الفتح ومقتضى الدليل أن لا يحمل أن يقضى بها فإن قضى جاز رنفذ اهـ ومقتضى الأمر وظاهر قوله تعالى إن جاءكم فليسق بئنا فبينوا أنه لا يحمل قبولها قبل تعترف حاله وقوله بوجوب السؤال عن الشاهد سرراً وعلاية طعن الخصم أولاً في سائر الحقوق على قولها ما انتهى به يقتضي الأمر بتركه لأنه لا تعترف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق ويصرح ابن الكمال بأن من قلده فاسقاً يؤتم وأقبل القاضي شهادته يؤتم اهـ (قوله به يفتي) راجع لما في المتن فقد عت التصريح بتقصيه وبأنه يظهر المذهب وأما كون عدم تقليده واجبا فبنيه كلام كما عت فافهم (قوله وقيد) أي قيد قبول

ويرد عليه أن الكافر يجوز تقليده والقضاء ليحكم بين أهل الذمة ذكره الزيلعي في التكميم (وشرط أهلها شرط أهلها) فإن كلا منهما من باب الولاية والشهادة أقوى لهما ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على الخصم فلذا قبل حكم القضاء يستق من حكم الشهادة ابن كمال (والفاسق أهلها) فيكون أهله لكنه لا يقدل وجوباً وبأنه مفقده كقائل بشهادته به يفتي وقيد في القاعدية بما إذا غلب على ظنه مدقه فليحفظ درر

• طالب •
في حكم القاضي الدرزي
والنصراني

واستثنى الثاني الفاسق ذالحياة
 وماروة فإنه يجب قبول شهادته
 بزانية قال في النهر وعليه فلا يأثم
 أيضا بتوليته القضاء حيث كان
 كذلك الآن يفرق بينهما انتهى
 قلت سيجي تضعفه فراجع
 وفي معروضات المفتي أبي السعود
 لما وقع التساوي في قضاة زماننا
 في وجود العدالة ظاهرا وورد
 للأمر بتقديم الافضل في العلم
 والديانة والعدالة (والعدول لا تقبل)
 شهادته على عدوه اذا كانت دينوية
 ولو قضى القاضي بها لا ينفذ ذكره
 يعقوب باشا (فلا يصح قضاؤه عليه)
 لما تقرر أن أهله أهل الشهادة
 قال وبه أفتى مفتي مصر شيخ
 الاسلام أمين الدين بن عبدالعال
 قال وكذا يجب العدول لا يقبل على
 عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية
 انه لم ير نقلها عندنا ينبغي النفاذ
 لو القاضي عدلا وقال ابن وهبان
 يحسب ان بعلمه لم يجوز ان يشهادة
 العدول بمحضر من الناس جازاه
 قلت واعقده القاضي محب الدين
 في منظومته فقال
 ولو على عدوه قاض حكم
 ان كان عدلا صح ذلك وان ابرم
 واخبر بعض العلماء وفصلا
 ان كان بالعلم قضى لن يقبل
 وان يكن بمحض من الملا
 وبشهادة العدول قبلا
 قلت لكن نقل في البحر والعيسى
 والزبيحي والمصنف وغيرهم عند
 مسألة التقليد من الجائر عن
 الناصحي
 قوله على عدم قبول العدل هكذا
 بخطه ولعله سقط من قلبه كلمة غير
 والاصل عدم قبول غير العدل
 تأمل اه معجمه
 ٣٠٠
 في قضاء العدول على عدوه

شهادة الفاسق المفهوم من قابل اه ح وعبارة الدرر حتى لو قبلها القاضي وحكم بها كان آمنا لكنه ينفذ
 وفي التساوي التساعدية هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ اه قلت والظاهر أنه لا يأثم ايضا لحصول
 التبين المأمور به في النص تأمل قال ط فان لم يغلب على ظن القاضي صدقه بان غلب كذبه عنده وتساويا
 فلا يقبلها أي لا يصح قبولها أصلا هذا ما يعطيه المقام اه (قوله واستثنى الثاني) أي أبو يوسف من الفاسق
 الذي يأثم القاضي بقبول شهادته والظاهر أن هذا مما يغلب على ظن القاضي صدقه فيكون داخل تحت كلام
 القاعدة فلا حاجة الى استثنائه على ما استظهرناه آنفا تأمل (قوله سيجي تضعفه) أي في الشهادات
 حيث قال وما في القنية والمجتبي من قبول ذي المروءة الصادق فنقول الثاني وضعفه الكمال بأنه تعليل في مقابلة
 النص فلا يقبل وأقره المصنف اه قلت قدمنا آنفا عن الجبر أن ظاهر النص أنه لا يقبل قبول شهادة الفاسق
 قبل تعرف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبلة يكون موافقا للنص الآن يريد بالنص قوله تعالى
 وأشهدوا ذوي عدل منكم لكن فيه أن دلالة على عدم قبول العدل انما هي بالمفهوم وهو غير معتبر عندنا
 ولا سيما وهو مفهوم لقب مع أن الآية الأولى تدل على قبول قوله عند التبين عن حاله كما قلنا تأمل (قوله
 وفي معروضات المفتي أبي السعود) أي المسائل التي عرضها على سلطان زمانه فأمر بالعمل بها (قوله
 في وجود العدالة) هذا كان في زمنه وقد وجد التساوي في عدمها الآن فليظن من يقدم ط (قوله
 اذا كانت دينوية) سيد كرتفسيرها عن شرح الشربلاني واحترز بالدينوية عن الدينية فان من عادي غيره
 لا تركها به ما لا يحل لا يثبت بأنه يشهد عليه بزور بخلاف المعادة الدينوية وعن هذا قبلت شهادة المسلم
 على الكافران كان عدوه من حيث الديانة وكذا شهادة اليهودي على النصراني (قوله ولو قضى القاضي
 بها لا ينفذ) دفع به ما يثبته انما مثل شهادة الفاسق فإنه تقدم انه يصح قبولها وان اثم القاضي فشهادة العدول
 ليست كذلك بل هي كالوقبل شهادة العدول والصحي (قوله ذكره يعقوب باشا) أي في حاشيته على صدر
 الشريعة وقال في الخيرية والمسألة دارة في الكتب (قوله فلا يصح قضاؤه عليه) أي اذا كانت شهادة
 العدول على عدوه لا تقبل ولو قضى بها القاضي لا ينفذ ينقر عليه أن القاضي لو قضى على عدوه لا يصح لما تقرر
 الخ وبه سقط ما قبل ان ما ذكره عن العقبوية مكررم هذا فافهم (تنبيه) اذا لم يصح قضاؤه عليه فالخاص
 انا به غير اذا كان مأذونا بالاستتابة وسيأتي انه يستتيب اذا وقعت له أولاده حادثة (قوله قال) أي
 المصنف في المنع ونصه ورأيت موضع ثقة معززا الى بعض التساوي وأطلق انما التساوي الكبير للخاص
 أن يجب العدول لا يقبل على عدوه كما لا تقبل شهادته عليه اه فافهم والظاهر أن المراد بالعدل كما قال ط
 كتاب القاضي الى قاض في حادثة على عدول للقاضي وهو ما يأتي عن الناصحي (قوله ثم نقل) أي المصنف
 (قوله انه لم ير نقلها) أي نقل مسألة قضاء القاضي على عدوه وهذا الكلام ذكره عبدالبر بن النخعة
 في شرح الوهبانية عن ابن وهبان فينبغي أن يكون قوله لم ير نقلها مبني على المعقول (قوله وينبغي النفاذ) أي
 مطلقا سواء كان بعلمه أو بشهادة عدلين وهذا البحث لشرح الوهبانية خالف فيه بحث ابن وهبان الا في وذكره
 عقبه بقوله قلت بل ينبغي النفاذ مطلقا لو القاضي عدلا (قوله ان بعلمه لم يجوز) أي بناء على القول بجواز قضاء
 القاضي بعلمه والمعتد بخلافه وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن النخعة وابن وهبان فان مؤذي كلامهما نفوذ
 حكمه لو عدل لشهادة العدول (قوله واعقده الخ) المتبادر من النظم اعتمادا الاول وهو بحث ابن النخعة
 فيتعين عود النصير اليه (قوله واختار بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن الخ) أصله
 للمصنف حيث قال وقد غفل الشيطان أي ابن وهبان وشارحه عبدالرب عا انفتحت كلمته عليه في كتبهم المعقدة
 من أن أهله أهل الشهادة فمن صلح لها صلح له ومن لا فلا والعدول لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح
 للقضاء اه ط قلت ولم أرى هذا الكلام في نسختي من شرح المصنف ثم اعلم أن مراد الشارح الاستدراك
 على كلام الشنطين وتأويل كلام المتن فإن المصنف فرغ عدم صحة القضاء على عدم قبول الشهادة وهو مفهوم
 الكلمة الواقعة في عبارات المتن وهي قولهم وأهل أهلها فان مفهومها عكسها القوي وهو ان ليس أهلها
 لها لا يكون أهلها فلذا قال المصنف في مثله والعدول لا تقبل شهادته على عدوه فلا يصح قضاؤه عليه ولما كان
 هذا اثباتا للحكم بالمفهوم وفيه احتمال نقل الشارح أن مفهوم الكلمة المذكورة مصرح به في عبارة الناصحي

مصدق الاحتمال وان دفع بحث الشيخين وثايد كلام المصنف وله افعال وهو صريح او كالمصريح فيما اعتقده
 للمصنف ولكن بقي ههنا تحقيق ووفق وهو انه ذكر في القضية أن العداوة الدسوبة لا تمنع قبول الشهادة عالم
 يقين بها وأنه الصحيح وعليه الاعتماد وأن ما في المحيط والواقعات من أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل اختيار
 المتأخرين والرواية المنصوصة تضالها وأنه مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تقبل إذا كان عدلا وفي الميسر
 أن كانت دسوبة فهذا يوجب فسقه فلا تقبل شهادته اه ملخصا والحاصل أن في المسألة قولين معتبرين
 أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكفر والمقتضى ومقتضاه أن العلة
 العداوة لا القسوة والالم تقبل على غير العدو أيضا وعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه أيضا ثانيهما أنها
 تقبل إذا فسق بها واختاره ابن وهبان وابن النخعة وإذا قبلت في الضرورة يصح قضاء العدو على عدوه
 إذا كان عدلا فلذا اختار الشيخان صحة وبه علم أن من يقول بقبول شهادة العدو يقول بصحة قضائه
 ومن لا فلا وأن ما ذكره الناصبي يعارض كلام الشيخين لاختلاف المساط فأنتم هذا التحقيق ودع التلقيح
 (قوله لا يعتمد على كآبه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل ط (قوله فيما اعتقده المصنف) أي في مثله من
 إطلاق عدم القبول (قوله وبه أفق محقق الشافعية الرمي) هذا غير ما نقله في شرح الوهبانية عن الرافعي عن
 الماوردي من جواز القضاء على العدو ولا الشهادة عليه لظهور أسباب الحكم وخفاء أسباب الشهادة اه وهو
 وجيه ولذا أقدم ابن وهبان صحة القضاء بما إذا كان شهادة العدو لم يفسد من الناس كما زلتني التهمة بمعية
 أسباب الحكم ونظري أنه ينبغي أن يصح الحكم عندنا في هذه الصورة حتى على القول بعدم قبول شهادة العدو
 قائل (قوله ومن خطه نقلت الجارة والجوررة تعلق بقوله نقلت وقوله أنه لو قضى الخ مفعول نقلت أو بدل
 من الصغير المحرور في قوله وبه أفق وجله ومن خطه نقلت معتضة وهي خير مقدم وجله أنه لو قضى الخ مبيد
 مؤخر واقصر ط على الأخير (قوله وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني الخ) أصله لناظمها وقوله العلامة عبد
 البر عنه ونصه قال أي ابن وهبان وقد توههم بعض المتفقه من الشهود أن من خاص شخصاً حتى وادعى
 عليه بصبر عدوه فشهدون بينهما بالعداوة وليس كذلك وإنما ثبت بخلاف الخ اه قلت لكن قد علمت أن مختار ابن
 وهبان أن العداوة لا تمنع قبول الشهادة إلا إذا فسق بها فعملنا قد تكون مفسقة وقد لا تكون فقله وإنما ثبت
 الخ يريده العداوة المانعة وهي المفسقة ولا ينبغي أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره وسبأني تمام
 الكلام على هذه المسألة في الشهادات أن شاء الله تعالى (قوله ووصي) أي فيما أوصى عليه وقوله وشريك أي
 فيما هو من مال الشراكة ط (قوله والفاستق لا يصلح مقبلاً) أي لا يعتمد على قنواه وظاهر قول الجميع لا يستغنى
 لا يصلح استغناؤه ويؤيد قول ابن الهمام في التحرير الاتفاق على حل استغناؤه من عرف من أهل العلم بالاتحاد
 والعدالة أو أنه متصفا بالناس يستفتونه معظمين له وعلى امتناعه أن قلن عدم أحدهما أي عدم الاتحاد
 أو العدالة كما في شرحه ولكن اشتراط الاجتهاد مبنى على اصطلاح الأصوليين أن المقتضى المجتهد أي الذي يبقى
 بمذهبه وأن غيره ليس بمقتضى بل هو ناقل كما سبأني والثاني هو المراد هنا لا يدل ما سبأني من أن اجتهاده شرط
 الأولوية ولأن المجتهد مفقود اليوم والحاصل أنه لا يعتمد على فتوى المقتضى الفاسق مطلقاً (قوله وله في شرحه
 عبارات بليغة) حيث قال أن أولى ما يستدل به فيض الرحمة الإلهية في تحقيق الواقعات الشرعية طاعة الله عز
 وجل والتسليم لجعل التقوى قال تعالى وآتوا الله وعلكم الله ومن اعتمد على رأيه وذمته في استخراج دافق
 الفقه وكسوته وهو في المعاصي حقيق بانزال الحلال أن فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله له نوراً فإنه
 من نور اه (قوله وظاهر ما في التحرير) بل هو صريح كما جمعت (قوله وبه جزم في الكفر) حيث قال والفاستق
 يصلح مقبلاً وقيل لا يجزم بالأثر ونسب الشافعي إلى قائله بصيغة القريض فاهم (قوله لأنه لا يجزم الخ) هذا
 التعليل لا يظهر في زماننا لأنه قد يعرض عن النص الضروري قصد الغرض فاسد وربما عارض بالنص فتدعى
 فساد النص ط (قوله حذر نسبة الخطأ) الأولى أن يقول حذر لما في القاموس وحذر أحذر وأورد قد يتون
 الثاني أي أحذر ط (قوله وشرط بعضهم ينقله) احترازاً عن غلب عليه الغفلة والسهو وقوله وهذا شرط لازم
 في زماننا فإن العادة اليوم أن من صار يده فتوى المفتي استطل على خطئه وقهره بمجرد قوله أنا المفتي بأن
 الحق معي والخصم جاهل لا يدري ما في الفتوى فلا بد أن يكون المفتي متيقظاً بعلم حيل الناس ودسائسهم فإذا

في تہذیب ادب القاضی للخصاف
 أن من لم یجز شہادہ لم یجز قضاؤہ
 ومن لم یجز قضاؤہ لا یعتمد علی کآبہ
 اه وهو صریح او کالمصریح فیما
 اعتقده المصنف کما یحقی فیل یعتمد
 وبہ أفق محقق الشافعیہ الرمی
 ومن خطہ نقلت أنه لو قضی علیہ
 ثم اثبت عداوۃ بطل قضاؤہ فلیحفظ
 وفي شرح الوہبانیۃ للشرنبلانی
 ثم انما ثبت العداۃ بخلاف
 وجرم وقسلی ولی لا یخصمہ فہم
 ہی تمنع الشہادۃ فیما وقعت فیہ
 الخاصۃ کشہادۃ وکیل فیما وکیل
 فیہ ووصی وشریک (والفاستق
 لا یصلح مقبلاً) لان الفتوی من
 امور الدین والفاستق لا یقبل قولہ
 فی الدیانات ابن ملک زاد العیق
 واختارہ کثیر من المتأخرین
 وجرم بہ صاحب الجمع فی مثنہ ولہ
 فی شرحہ عبارات بلیغۃ وهو قولہ
 الاثمۃ الثلاثۃ ایضا وظاہر ما فی
 التحریر انہ لا یجزم استغناؤہ اتفاقا
 کما یسطہ المصنف (وقیل لہم)
 یصلح وبہ جزم فی الکفر لانہ یجزم
 حذر انسبۃ الخطا ولا خلاف فی
 اشتراط اسلامہ وعقلہ وشروط
 بعضهم یقتلہ

جاء السائل بقرينه من لسانه ولا يقول به ان كان كذا فالحق معك وان كان كذا فالحق مع خصمك لا يثبت
 لنفسه ما ينفعه ولا ينجز عن اتيانه بشاهدي زور بل الاحسن ان يجمع بين وجهه فاذا ظهر له الحق مع
 أحدهما كتب الفتوى لصاحب الحق ولجتر من الكلاء في المنصومات فان أجدهم لا يرضى الاياتاد عواء
 لمركله بأى وجه أمكن واهم مهارة في الحيل والتزوير وقلب الكلام ونصوير الباطل بصورة الحق فلذا أخذ
 الفتوى فهر خصمه ووصل الى غرضه الفاسد فلا يهل للفتى أن يعينه على ضلاله وقد قالوا من جهل بأهل زمانه
 فهو جاهل وقد يقال عن أمر شرعى وتدل القرائن المعنى المسقط أنه مراده التوصل به الى غرض فاصد كما
 شاهدناه كثيرا والحاصل أن غفلة الفتى يلزم منها ضرر عظيم في هذا الزمان والله تعالى المستعان (قوله
 لاخر تيه الخ) اى فهو كالراوى لا كالشاهد والقاضى ولذا انصح فتوا لمن لا تقبل شهادته (قوله فيصيح افتاء
 الاخرس) اى حيث فهمت اشارته بل يجوز أن يعمل بأشارة الناطق كما في الهدية وأقامه عدم قول المصنف
 ويكتفى بالإشارة منه ط (قوله فالاصح للصحة) لانه يفرق بين المدعى والمدعى عليه وقبل لا يجوز لانه لا يسمع
 الاقرار فيضيع حقوق الناس بخلاف الاسم وهكذا فصل شارح الوهبانية وينبى أن الحكم كذلك في الفتى فان
 قلت قد يفرق بينهما بأن الفتى يقر بصورة الاستعانة ويكتب جوابه فلا يحتاج الى السماع قلت الظاهر من
 كلامهم عدم الاكتفاء بهذا في القاضى مع أنه يمكن أن يكتب له جواب الخصمين فكذا في الفتى ويمكن الفرق
 بأن القضاء لا بد له من صيغة مخصوصة بعدد عوى صحبة فيصطاط فيه بخلاف الافتاء فانه افتاء الحكم الشرعى
 ولو بالاشارة فلا يشترط فيه السماع اه منح لمخلصا قلت لاشك انه اذا كتب له وأجاب عنه جاز العمل بفتواه
 وأما اذا كان منصوباً للفتوى يأتيه عامة الناس وسألوته من نساء وأعراب وغيرهم فلا بد أن يكون صحيح
 السمع لانه لا يمكن كل سائل أن يكتب له سؤاله وقد يحضر اليه الخصمان ويتكلم أحدهما بما يكون فيه الحق
 عليه لاله والفتى لم يسمع ذلك منه فثبت على ما سمع من بعض كلامه فضع حق خصمه وهذا قد شاهدته كثيرا
 فلا ينبغي التردد في أنه لا يصح أن يكون مقنيا عاماً ينتظر القاضى جوابه لحكمه فان ضرر مثل هذا أعظم من
 نفعه والله سبحانه اعلم (قوله وينبى القاضى الخ) في الظهيرة ولا بأس بالقاضى أن يفتى من لم يخصم اليه ولا يفتى
 أحد الخصمين فيما يخصهم اليه اه بحر وفي الخلاصة القاضى هل يفتى فيه أم لا وهل الصحيح أنه لا بأس به في
 مجلس القضاء وغيره في الديانات والمعاملات اه ويمكن جملة على من لم يخصم اليه فوافق ما في الظهيرة ومن
 ثم عولنا عليه في هذا المختصر من جميع الشارح بين العبارتين هذا الجمل وفي كافى الحكم واكره للقاضى أن
 يفتى في القضاء للنصوم كراهة أن يعلم خصمه قوله فيجتر زمنه بالباطل اه (قوله وينصفع) لعله أراد به مسألة
 التسوية تأمل (قوله على الاطلاق) اى سواء كان معه أحد أصحابه او انفرد ولكن سأتى قبيل الفصل أن
 الفتوى على قول أبى يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته (قوله وهو الاصح) مقابلة ما يأتى عن الحاوى
 وما فى جامع الفصولين من أنه لو معه أحد صاحبيه أخذ بقوله وان خالفه قبل كذلك وقبل يجب والافيا كان
 الاختلاف بحسب تغير الزمان كالحكم بظاهر العدالة وفيما يجمع المتأخرون عليه كالزراعة والمعاملة فيجتاز
 قولهما (قوله وعبارة التهرالخ) اى لأفاده أن رتبة الحسن بعدد فر بخلاف عبارة المصنف فان عطفه بالواو يفيد
 أنهما في رتبة واحدة وعبارة المصنف هي المشهورة في الكتب (قوله وصحيح في الحاوى) اى الحاوى القدسي
 وهذا فعاد اختلف الصالحين الامام والمراد بقوة المدرك قوة الدليل اطلق عليه المدرك لانه محلى إدراك الحكم
 لأن الحكم يؤخذ منه (قوله والاول اضبط) لان ما فى الحاوى خاص فيمن له اطلاع على الكتاب والسنة وصار
 له ملكة النظر في الادلة واستنباط الاحكام منها وذلك هو الجهد المطلق والمقيد بخلاف الاول فانه يمكن لمن
 هو دون ذلك (قوله ولا يجتر الا اذا كان مجتهدا) اى لا يجوز له مخالفة الترتيب المذكور الا اذا كان له ملكة
 بقدر ما على الاطلاع على قوة المدرك وهذا راجع القول الاول الى ما فى الحاوى من أن العبرة في الفتى المجتهد
 لقوة المدرك ثم فيه زيادة تفصيل سكت عنه الحاوى فقد اتفق القولان على أن الاصح هو أن المجتهد في المذهب
 من المشايخ الذين هم اصحاب الترجيح لا يلزمه الاخذ بقول الامام على الاطلاق بل عليه النظر في الدليل وترجيح
 ما رجع عنده دليله ونحن ننسب ما رجوه واعتدوه كالأقوى حياتهم كما حققه الشارح في أول الكتاب نقلا عن
 العلامة قاسم وبأى ترياعن الملتقط أنه ان لم يكن مجتهدا فعليه تقليدهم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ

لاخر تيه وذ كورته ونطقه فيصيح
 افتاء الاخرس لاقتاؤه (ويكتفى
 بالاشارة منه لامن القاضى)
 لزوم صيغة مخصوصة حكمت
 وأزمت بعدد عوى صحبة وأما
 الاطرش وهو من يسمع الصوت
 القوى فالاصح الصحة بخلاف
 الاسم (وينبى القاضى) ولو
 في مجلس القضاء وهو الصحيح (من
 لم يخصم اليه) ظهيرة وينصفع
 (واخذ) القاضى كالمفتى (يقول
 ابى حنيفة على الاطلاق ثم يقول
 ابى يوسف ثم يقول محمد ثم يقول
 زفر والحسن بن زياد) وهو الاصح
 منه وسراجية وعبارة التهرثم
 بقول الحسن فتنه وصحيح في
 الحاوى اعتبار قوة المدرك والاول
 اضبط نهر (ولا يجتر الا اذا كان
 مجتهدا)

مطلب
 يفتى بقول الامام على الاطلاق

حكمه وفي فتاوى ابن الشطي لا يعدل عن قول الامام الا اذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول
غيره وبهذا اسقط ما بحثه في البصرين أن علينا الافتاء بقول الامام وان اختلف المشايخ بخلافه وقد اعترضه بحسبه
الخبر المثل " بجامعنا ان الفتوى حقيقة هو المجهد وأما غيره فتاقل لقول المجهد فكيف يجب علينا الافتاء بقول
الامام وان اختلف المشايخ بخلافه ونحن انما نحكم فتاؤهم لا غير اه وتام أبحاث هذه المسألة حرزنا في
منظومتنا في رسم الفتى وفي شرحها وقد منابضه في أول الكتاب والله الهادي الى الصواب فافهم (قوله
معتمد مذهب) اي الذي اعتمدته مشايخ المذهب سواء وافق قول الامام أو خالفه كما قررناه انفا (قوله وسيجيء)
اي بعد أسطر عن الملتقط وكذا في الفصل الآتي عند قوله قضى في مجتهده (قوله اعلم أن في كل موضع قالوا
الرأي فيه للقاضي الخ) أقول قد عدت في الاشياء من المسائل التي فوّضت لرأي القاضي احدى عشرة مسألة
وزاد بحسبه الخبر المثل " اربع عشرة مسألة اخرى ذكرها الهوى في حاشيته ولحقها المصنف الشيخ محمد بن
الشيخ صالح ابن المصنف رسالة في ذلك مما هافض المستفيض في مسائل التفويض فارجع اليها ولكن بعض
هذه المسائل لا يظهر توقف الرأي فيها على الاجتهاد المصطلح فليست أمثل وانظر ما ذكره في الفصل الآتي عند قوله
فعبسه بما رأى (قوله وانما ينقد القضاء الخ) هذا في القاضي المجهد أما المقلد فعليه العمل بمعتمد مذهب علم
فيه خلافاً أولاً ط وسبأ في تمام الكلام على هذه المسألة عند قول المصنف وأذرع اليه حكم فاض آخر
نقله (قوله واذا اشكل الخ) قال في الهنديه وان لم يشع اجتهاده على شيء بقيت الحادثة مختلفة ومشكلة
كتب الى فقهاء غيره مصره فالشاور بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق رأيهم على شيء ورأيه
بواقفهم وهو من أهل الرأي والاجتهاد أمضى ذلك برأيه وان اختلفوا نظر الى أقرب الأقوال عنده من الحق
أن كان من أهل الاجتهاد والأخذ بقول من هو أئقته وأورع عنده اه ط (قوله وقضى بماراه صواباً) اي
بما حدث له من الرأي والاجتهاد بعدم مشاورتهم فلا ينافي قوله ولا رأى له فيه تأمل (قوله الآن يكون غيره)
اي الآن يكون الشخص الذي افتاه أقوى منه فيجوز له أن يعدل عن رأى نفسه الى رأى ذلك الفتى لكن هذا
اذا اتهم رأى نفسه في الهنديه عن الخطب وان شاور القاضي رجلاً واحداً كني فان رأى بخلاف رأيه وذلك
الرجل أفضل وأئقته عنده لم تذكر هذه المسألة هنا وقال في كتاب الحدود وقضى برأى ذلك الرجل أرجو أن يكون
في سعة وان لم يتهم القاضي رأيه لا ينبغي أن يترك رأى نفسه وقضى برأى غيره اه اي لان المجهد لا يقلد غيره
(قوله واتباع رأيهم) اي ان اتفقوا على شيء والا أخذ بقول الاثقة والاورع عنده كما ذكرنا في الفقه وعندى أنه
لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه قلبه جازلان ذلك الميل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهده وقد فعل أصاب
ذلك المجتهد أو خطأ اه قلت وهذا كما اذا كان المتناهي مجتهدين واختلفا في الحكم ومثله يقال في المقادير
فيما لم يصرحوا في الكتب بترجيحه واعتماداه أو اختلفوا في ترجيحه والا فالواجب الآن اتساع ما اتفقوا على
ترجيحه او كان ظاهر الرواية او قول الامام ونحو ذلك من مقتضيات الترجيح التي ذكرناها في أول الكتاب
وفي منظومتنا وشرحها (قوله في ظاهر الرواية) في البحر ولا يشترط المصير على ظاهر الرواية فالقضاء
بالسواد صحيح وبه يفتى كذا في البرازية اه وبه علم أن كلام القولين معزى الى ظاهر الرواية وفيه تأمل رملى
على المنع (قوله وفي عقار الخ) في البحر ولا يشترط أن يكون المتداعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى
في المنقول والدين وأما في عقار لا ولاية للصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية واليك أن تفهم خلاف ذلك
فانه غلط اه (قوله أخذ القضاء برشوة) بتبليط الراء قاموس وفي المصباح الرشوة بالكسر ما يعطيه
الشخص الحاكم وغيره ليحكم له أو يحمده على ما يريد فجعلها مثل سدره وسدر والضم لغة وجهه ارشى بالضم
اه وفيه البرطيل بكسر الباء الرشوة وقبح الباء عاى وفي الفقه ثم الرشوة اربعة أقسام منها ما هو حرام
على الاتخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضاء والامارة الثاني ارتشاء القاضي ليحكم وهو كذلك
ولو القضاء بحق لانه واجب عليه الثالث أخذ المال ليسوى أمره عند البطان دفعا للشر وأجلبا للنفع
وهو حرام على الاتخذ فقط وحله حلها أن يستأجره يوماً الى الليل أو يومين قصير منافع مملوكة ثم يستعمله
في الذهاب الى السلطان الامر القلاني وفي الاقضية قسم الهديّة وجعل هذا من أقسامها فقال حلال من
الطبايين كالا هدايا للتردد وحرام منها كالا هدايا ليعينه على الظلم وحرام على الاتخذ فقط وهو أن يهدى ليكتب

بل المقلد متى خالف معتمد مذهب
لا ينقد حكمه وينقض هو انفسار
للقضى كما يسطه المصنف في فتاويه
وغيره وقد سناه اول الكتاب
وسبى وفي القهستاني وغيره
اعلم أن في كل موضع قالوا
فيه للقاضي فالمراد فاضله ملكة
الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة
وانما ينقد القضاء في المجتهد فيه
اذا علم أنه مجتهده والا فلا واذا
اختلف مفتيان في جواب حادثة
اخذ بقول ائقتهما بعد أن يكون
اورعهما سراجية وفي الملتقط
واذا اشكل عليه أمر ولا رأى له
فيه شاور العلماء ونظر أحسن
أقوابهم وقضى بماراه صواباً
لابصره الآن يكون غيره أقوى
في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز
ترك رأيه برأيه ثم قال وان لم يكن
مجتهدا فعليه تقليددهم واتساع
رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينقد
حكمه (المصير شرط لنفاذ
القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية
النوادر لا) فينقد في القرى وفي
عقار لا في ولايته على الصحيح
خلاصة (وبه يفتى) برازية
(اخذ القضاء برشوة)

مطلب

في الكلام على الرشوة والهديّة

عنه الظلم والحيلة أن يستأجره الخ قال أي في الأفضية هذا إذا كان فيه شرط أما إذا كان بلا شرط لم يكن يعلم يقينا أنه انما عدى لبعينه عند السلطان فشا يخاف على أنه لا بأس به ولو قضى حاجته بلا شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به ومانقل عن ابن مسعود من صكرأته فروع الرابع ما يدفع له دفع الخوف من المدفوع اليه على نفسه وأمله حلال للدافع حرام على الأخذ لأن دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز أخذ المال للفعل الواجب اه مافي الفتح ملخصا وفي القنية الرشوة يجب ردؤها ولا تقبل وفيها دفع للقاضي أو لغيره صحتا لأصلاح المهم فأصلح ثم ندم رد ما دفع اليه اه وقام الكلام عليها في البحر وبأن الكلام على الهدية لقاضي والمفتي والعمال (قوله للسلطان) صفة رشوة أي دفعها للقاضي له وكذا لودعها غيره كافي البحر عن البرازية (قوله وارثي) المناسب اسقاطه لأنه يفتى عنه قوله ولو كان عدلا مع ما فيه من الإيهام كما تعرفه (قوله لا ينفذ حكمه) فيه إيهام التسوية بين المسألتين مع أنه إذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا كما في الكثرة قال في البحر وهو الصحيح ولو قضى لم ينفذ وبه يفتى اه ومثله في الدرر عن العمادية وأما إذا ارتشى أي بعد صحة توليته سواء ارتشى ثم قضى أو قضى ثم ارتشى كما في الفتح حكى في العمادية فيه ثلاثة أقوال قيل أن قضاءه نافذ فيما ارتشى فيه وفي غيره وقيل لا ينفذه وينفذ فيما سواه واختاره السرخسي وقيل لا ينفذه فيما والآخر البزدوي واستحسنه في الفتح لأن حاصل أمر الرشوة فيما أقرضى بحق إيجاب نفسه وقد فرض أنه لا يجب العزل فولائه قائمة وقضاؤه بحق فلم لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر وغاية ما وجبه أنه إذا ارتشى عامل لنفسه معنى والقضاء عمل لله تعالى اه قال في التهرت بحال الصر وأنت خير بأن كون خصوص هذا الفسق غير مؤثر ممنوع بل يؤثر بلا حطة كونه علانية نفسه وهذا يترجم اختاره السرخسي وفي الخامية أجعوا أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فيه اه قلت حكاية الإجماع منقوضة بما اختاره البزدوي واستحسنه في الفتح وينبغي اعتماده للضرورة في هذا الزمان ولا بطلت جميع القضايا الواقعة الآن لأنه لا تخلو قضية عن أخذ القاضي الرشوة المسماة بالمحصول قبل الحكم أو بعده فليزم تعطيل الأحكام وقد مر عن صاحب التهرت في ترجيح أن الفاسق أهل القضاء أنه لو اعتبر العدالة لانسدت أبواب القضاء فكذلك يقال هنا وانظر ما مسند كره في أول باب التحكيم وفي الحامدة عن جواهر الفتاوى قال شيخنا وأما مناجال الذين البزدوي أنما تعبر في هذه المسألة لا أقدر أن أقول تنفذ أحكامهم لما أرى من التخلط والجهل والحجاة فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ لأن أهل زماننا كذلك فلأقنيت بالعلان أدى إلى إبطال الأحكام جميعا يحكمهم الله بيننا وبين قضاة زماننا فسدوا علينا ديننا وشريعة بيننا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم إلا الاسم وال رسم اه هذا في قضاة ذلك الزمان فما بال في قضاة زماننا فاهم زادوا على من قبلهم باعتقادهم حل ما يأخذونه من المحصول بزعمهم الفاسد أن السلطان يأذن لهم بذلك وجمعت من بعضهم أن المولى أبا السعود أفتى بذلك وأظن أن ذلك افتراء عليه وانظر ما مسند كره قبيل كتاب الشهادات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله) ومنه الخ) أي من قسم أخذ القضاء بالرشوة وهذا يسبي الآن مقاطعة والتزام بأن يكون على رجل قضاء ناجية فيدفع له آخر شيئا معلوما للقضى فيها ويستقل بجمع ما يحمله من المحصول لنفسه وذكر في الخبر في شأنهم نظما يصرح بكتهم (قوله لكن في الفتح الخ) استدرا على قوله أو شفاعا (قوله وأبغره) كزنى وأشرب خمر (قوله لأنها المعظم) أي معظم ما يفسق به القاضي نهر (قوله استحق العزل) هذا ظاهر المذهب وعليه مشايخنا البصاريون والهرقنديون ومعناه أنه يجب على السلطان عزله ذكره في الفصول وقيل إذا لوى عدلا ثم فسق العزل لأن عدالته مشروطة معنى لأن موليها أعظمها فزول بزوالها وفيه أنه لا يلزم من اعتبار ولايته لصلاحيته تقيدها به على وجه تزول بزواله فتح ملخصا (قوله وقيل ينعزل وعليه الفتوى) قال في البحر بعد نقله وهو غريب والمذهب خلافه (قوله ثم صلح) أي بالطاعة والإسلام ط (قوله فهو على قضائه) مخالف لما في البحر عن البرازية أربع خصال إذا حلت بالقاضي العزل فوات السمع أو البصر أو العقل والدين اه لكن قال بعده وفي الواقعات الحسامية الفتوى على أنه لا ينعزل بالردة فإن الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين ثم قال وبه علمت أن ما مر على خلاف المفتي به وفي الولول الحلية إذا ارتد أو فسق ثم صلح فهو على حاله لأن الارتداد فسق وبفسق الفسق لا ينعزل الآن ما قضى في حال الردة باطل اه قلت ونظما مر مافي

السلطان أو اقومه وهو عالم بها أو بشفاقة جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم (وارثي) هو أو أخواه بعلمه بنبلاية (وحكم لا ينفذ حكمه) ومنه ما لجعل لموليه مبلغا في كل شهر يأخذه منه ويفوض اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف لكن في الفتح من قلد بواسطة الشفعة أكن قلدا احتسابا ومثله في البرازية بزيادة وان لم يحل الطلب بالشفعة (ولو) كان (عدلا فسق بأخذها) أو بغيره وخصه بالإنها المعظم (استحق العزل) وجوبا وقيل ينعزل وعليه الفتوى ابن الكيال وابن ملك وفي الخلاصة عن النوادر لو فسق أو ارتد أو عصى ثم صلح أو أبصر فهو على قضائه

الاولى الحقة أن ما مضى في حال الفسق نافذ وهو الموافق لما مر الآن براد بالفسق في عبارة الخلاصة الفسق الرشوة
تأمل (قوله واعتقه في البصر) فيه أن الذي اعتقه في البصر هو قوله فصار الحاصل انه اذا فسق لا ينزل
وتنفذ قضايه الا في مسألة هي ما اذا فسق بالرشوة فانه لا يتخذ في الحادثة التي أخذ بسببها قال وذكر المار سوسى
أن من قال باستحقاقه العزل قال ببعده أحكامه ومن قال بعزله قال بطلانها اه (قوله لكن في أول دعوى
الخاتمة الخ) حيث قال كما في العزل والوالى اذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل اه وأنت
خير بأن هذا الاختلاف ما في الفتح فانهم نعم قتل في البصر عن الخاتمة أيضا من الردة أن السلطان يصير سلطانا
بأمرين بالمبايعه معه من الاشراف والاعيان وبأن يتخذ حكمه على رعيته خوفا من قهره فان بوع ولم يتخذ
فيهم حكمه لمجره عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالمبايعه بخار كان له قهر وغلبة لا ينزل لانه
لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن له قهر وغلبة ينزل اه فكان المناسب الاستدلال
بهذه العبارة الثانية ليفيد محل ما في الفتح على ما اذا كان له قهر وغلبة (قوله وينبغي أن يكون الخ) ويكون
شديدا من غير عطف لئلا من غير ضعف لأن القضاء من أهـ ور المسكين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه
وأهيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى وينبغي للسلطان أن يتخص في ذلك بولي من هو أولى أقوله
عليه الصلاة والسلام من قلدا انسانا علما وفي رعيته من هو أولى فقد خان الله ورسوله وجماة المسلمين بجر
ومثله في الزباني قوله وينبغي بمعنى يطلب أى المطلوب منه أن تكون صفته هكذا قوله كان أولى أى أحق
وهذا لا يدل على أن ذلك مستحب فإن الحديث يدل على انه السلطان يتولى غير الاولى فانهم (قوله موثوقا به)
أى مؤتمنا وثقت به أى يكسره حاشية ووثوقا فتنه والعفاف الكف عن المحارم وخوارم المروءة
والمراد بالوثوق بعقله كونه كاملا فلا يولى الا الخ وهو ناص العقل والصلاح خلاف الفساد وفسر انضاف
الصلاح إلى كان مستورا غير متهول ولا صاحب رية مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الاذى قابل السوء
ليس بمعاقر للنبيذ ولا ينادم عليه الرجال وليس يتذاف الحصنات ولا معروف بالالكذب فهذا عندنا من أهل
الصلاح اه والمрад بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاه فعلا وتقريره عند أمر يعاينه
وبوجوه الفقه طرقه بجر ملخصا والاثر كما قال السخاوى لغة البقية واصطلاحا الاحاديث مرفوعة أو
موقوفة على العمدة وان قصره بعض الفقهاء على الثاني (قوله والاجتهاد شرط الاولوية) هو لغة بذل
المجهود في تحصيل ذى كلفة وعرفا ذلك من الفقيه في تحصيل حكم شرعى قال في التلويح ومعنى بذل الطاقة
أن يحسن من نفسه المجتهد الزيد عليه وشرطه الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيه النفس أى شديد الفهم
بالطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حاديا لكتاب الله تعالى فيما يتعلق بالاحكام وعالما بالحدث متناوذا وانحازا
ومنسوخا وبالقياس وهذه الشرائط في المجتهد المطلق الذى يفتى في جميع الاحكام وأما المجتهد في حكم دون
حكم فعليه معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلا كالا جتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع
ما يتعلق بالنكاح اه ومراد المصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الاول نهر (قوله لتعذره) أى لانه متعذر
الوجود في كل زمن وكل بلد فكان شرط الاولوية بمعنى انه ان وجد فهو الاولى بالتولية فانهم (قوله على
انه) متعلق بمعذوف أى قلنا بالتعذر في كل زمن بناء على انه الخ (قوله عند الاكث) خلافا لما قبله
لا يخلو عن زمن وتعام ذلك في كتب الاصول (قوله فصع تولية العماني) الاولى في التفرع أن يقال فصع
تولية المقلد لانه مقابل المجتهد ثم ان المقلد يشمل العماني أى من له تأهل في العلم والفهم وعين ابن القرس الثاني
قال وأمله أن يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب
المذهب وصدر الماشيخ وكيفية الايراد والاصدار في الوقائع والدعاوى والنجي ونازعه في التهور ورج أن المراد
الجاهل لتعليمهم بقولهم لان ابدال الحق الى مستحقه يحصل بالعمل فتشعر غير قال في الحواشي البعقونية
اذا احتاج الى فتوى غيره هو من لا يتخذ على أخذ المسائل من كتب الفقه وضبط أنوال الفقهاء اه ونحوه
في الخبر عن العناية وكذا ربحه ابن الكمال قلت وفيه لبس بحال فان المفتي عند الاصوليين هو المجتهد كما بان
فبما المعنى انه لا يشترط في القاضي أن يكون مجتهدا لانه مكفه العمل باجتهاد غيره ولا يلزم من هذا أن يكون
عائنا لكن قد يقال ان الاجتهاد كما تعذر في القاضي تعذر في المفتي الا ان فاذا احتاج الى الدوال عن نقل الحكم

مطلبه

السلطان يصير سلطانا بأمرين

وما قضى في فسقه ونحوه باطس
واعتمده في البصر وفي الفتح اتفقوا
في الامارة والسلطنة على عدم
الانعزال بالفسق لانها مبنية على
القهر والغلبة لكن في أول دعوى
الخاتمة والوالى كالفقاضي فليفظ
(وينبغي أن يكون موثوقا به في

عفافه وعقله وصلاحه وفهمه

وعلمه بالسنة والاثر ووجوه

الفقه والاجتهاد شرط الاولوية

لتعذره على انه يجوز خلق الزمن

عنه عند الاكثر نهر فصع تولية

العماني ابن كمال ويحكم بفتوى

غيره

مطلبه

في تفسير الصلاح والصلاح

مطلبه

في الاجتهاد وشرطه

من الكتب يلزم أن يكون غير قادر على ذلك تأمل (قوله المفتي بقى بالديانة) مثلاً إذا قال رجل قلت لزوجتي أنت طالق فاصد بذلك الاخبار كما إذا قال المفتي بفسخه بعدم الوقوع والقاضي يحكم عليه بالوقوف لانه يحكم بالظاهر فاذا كان القاضي يحكم بالقضوي يلزم بطلان حكمه في مثل ذلك فدل على انه لا يمكنه القضاء بالقضوي في كل حادثة وفيه نظر فان القاضي اذا سأل المفتي عن هذه الحادثة لا يقبضه بعدم الوقوع لانه انما سأله عما يحكم به فلا بد أن يبين له حكم القضاء فعلم أن ما في البرازية لا يتأني قولهم يحكم بقضوي غيره (قوله في الدماء والفروج) أي وفي الاموال لكن خصهما بالذكر لانه لا يمكن فيهما الاستباحة بوجه بخلاف المال ولقصد التحويل فان الحاكم الذي يجري أحكامه في ذلك لا بد أن يكون عالمادينا (قوله كالكبريت الاحمر) معدن عزيز الوجود والجار والمجور متعلق بمحذوف على انه حال أو خبر ليدل على المحذوف (قوله وابن العلم) عبارة البرازية وابن الدين والعلم (قوله بل هو نقل كلام) وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين إما أن يكون له سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور وهكذا ذكر الرازي في هذا الوجه بعض نسخ التواريخ زماننا لا يحل عز وما فيها الى محمد ولا الى أبي يوسف لانهم لم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تسدوا لثم اذا وجد النقل عن التواريخ مثلاً في كتاب مشهور ومعروف كالهداية والمسبوط كان ذلك تعويلاً على ذلك الكتاب فتح وأقره في البحر والنهر والمنع قلت يلزم على هذا أن لا يجوز لأن النقل من أكثر الكتب المعقولة من الشروح أو الفتاوى المشهورة أسمى وأفضل منها لا بد من أن يكون النقل من أكثر الكتب المشهورة لكونها لا يوجد الا في بعض المدارس وعند بعض الناس كالمنسوخ والمخطوط والبدائع وفيه نظر بل الظاهر أنه لا يلزم التواتر بل يكفي غلبة النقل يكون ذلك الكتاب هو المسيطر بذلك الاسم بأن وجد العلماء يقولون عنه ورأى ما نقلوه عنه موجوداً فيه أو وجد منه أكثر من نسخة فانه يغلب على النقل انه هو ويدل على ذلك قوله أماناً أن يكون له سند فيه أي فيما ينقله والسند لا يلزم تواتره ولا شهرته وأيضاً قد منأن القاضي اذا أشكل عليه أمر يكسبه في حقها مصر آخر وأن المشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية ولا شك أن احتمال التزوير في هذا الكتاب اليسير أكثر من احتمال في شرح كبير بخط قديم ولا سيما اذا رأى عليه خط بعض العلماء فيعين الاكتفاء بغلبة النقل للابرازيم هجر معظم كتب الشريعة من فقه وغيره لاسيما في مثل زماننا والله سبحانه أعلم (قوله ولا يطالب القضاء) لما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن أجبر عليه نزل اليه ملك يستدده وأخرج البخاري قال صلى الله عليه وسلم بأعبد الرحمن من سمرة لانتسأل الامارة فأنك ان أو تبتاع من مسألة وكلت اليها وان أو تبتاع من غير مسألة أعنت عليها واذا كان كذلك وجب أن لا يحل له لانه معلوم وقوع الفساد منه لانه محذول فتح ملخصاً (قوله بقلبه) أراد بهذا أن يفرق بين الطلب والسؤال فالاول للقلب والثاني للسان كما في المستصفي ونماه في النهر (قوله في الخلاصة الخ) أفاد أنه كالأجل الطلب لا يحل التولية كما في النهر وأن ذلك لا يختص بالقضاء بل كل ولاية ولو خاصة كولاية علي وقيم فهي كذلك كما في البحر (قوله الا اذا تعين عليه القضاء الخ) استثناء مما في المتن ومما في الخلاصة أما اذا تعين بأن لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفعاً لظلم الظالمين ولم أر حكم ما اذا تعين ولم يول الا بمال هل يحل بذله وكذا لم أرجو ازاله وينبغي أن يحل بذله للمال كالحل طلبه وأن يحرم عزله حيث تعين وأن لا يصح بحر قال في النهر هذا ظاهر في صحة توليته واطلاق المصنف يعني قوله ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً يرده وأما عدم صحة عزله فممنوع قال في الفتح للسلطان أن يعزل القاضي برية وبلاوية ولا يعزل حتى يلقه العزل اه نعم لو قيل لا يحل عزله في هذه الحالة لم يعد كالوصي العدل اه قلت وأيضاً حيث تعين عليه يخرج عن عهد الوجوب بالسؤال فاذا منعه السلطان اثم بالمتنع لانه اذا منع الاولي وولي غيره يكتفون قد خان الله ورسوله وجماة المسلمين كما مر في الحديث واذا منعه لم يبق واجبا عليه فأبى وجه يحل له دفع الرشوة وقد قال بعض علمائنا ان فرضية الحج تسقط بدفع الرشوة الى الاعراب كما قد مناه في بابيه فهذا أولى كالأجني وأما صحة عزله فظاهرة لانه وكيل عن السلطان وانما يعزله لا يلزم منه عدم صحة العزل

مطلب

طريق النقل عن المجتهد

لكن في إيمان البرازية المفتي بقى بالديانة والقاضي يقتضى بالظاهر رد على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالقضوي أيضاً فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفروج عالمادينا كالكبريت الاحمر وابن الكبريت الاحمر وابن العلم (ومثله) فيما ذكر (المفتي) وهو عند الأصوليين المجتهد أماناً من يحفظ أقوال المجتهد فليس يفت وقتره ليس بقضوي بل هو نقل كلام كأيضه ابن الهمام (ولا يطالب القضاء) بقلبه (ولا يباله بلسانه) في الخلاصة طالب الولاية لا يولي الا اذا تعين عليه القضاء

أو كانت التولية مشروطة له
أودعى أن العزل من القاضي
الاول بغیر رخصة نهر قال
واستحب الشافعية والمالكية
طلب القضاء لخلاف المذكور
العلم (ويحتمل المقلد) (الاقتدر)
والاول به ولا يكون فظا غليظا
جبارا عنيدا) لانه خليفة رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي إطلاق
اسم خليفة الله خلاف تارخانية
(وكره) تحريما (التقلد) أي أخذ
القضاء (لمن خاف الحلف) أي الظلم
(أو الهجر) يكنى أخذهما
في الكراهة ابن كمال (وان تعين له)
أو أمسه لا) يكره فحتم أن
انحصر فرض عيننا والا كفاية
بحر (والتقلد رخصة) أي مباح
(والتبرك بجزية) عند العامة
برازية فالاولى عدمه (ويحرم على
غير الاهل الدخول فيه قطعاً) من
غير تدبير المحرمة فقيمه الاحكام
الحسة (ويجوز تقلد القضاء من
السلطان العادل والجار) (مطلب ٢)

كالوصي العدل المنسوب من جهة القاضي وأما المنسوب من جهة المبت فالمتقدم صحة عزله لكن الفرق
بينهم ما بين منعه أن الوصي خليفة المبت فليس للقاضي عزله وأما القاضي فهو خليفة عن السلطان ولا يثبته
مستفدة منه فله عزله كوصي القاضي هذا ما ظهر في (قوله) أو كانت التولية مشروطة له) ذكره في النهر بانه
معللاً بانه حينئذ يطلب تنفيذ شرط الواقع اه قلت وهذا في الحقيقة ليس طابا من القاضي أن يولية لانه
متول بالشرط بل يريد اثبات ذلك في وجهه من يعارضه ومثله وصي المبت اذا أراد اثبات وصايته وبهذا سقط
قوله في البحر انه ظاهر كلامهم انه لا يتطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقع له لإطلاقهم اه (قوله)
أودعى الخ) أي فان له طلب العود من القاضي الجديد ومن ذلك يقول له القاضي أثبت انك أهل للولاية ثم
يولية نص عليه الخصاص نهر (قوله لخالف الذكر) هو بالخلاف المجعول غير المشهور (قوله ويحتمل المقلد)
بصيغة اسم الفاعل وقد مناقيل قوله وشرط أهليته ما عن الفقه من له ولاية التقليد والظاهر أن هذا الاختيار
واجب لئلا يكون خاسفاً له ورسوله وعامة المؤمنين كما مر في الحديث (قوله ولا يكون فظا الخ) القط هو
الجانبي سبي الخلق والغلف قاسي القلب والجار من جبهه على الاصري عنى أجبره أي لا يجبر غيره على ما لا يريد
والعبد المعاند انما يجب للعق المعادى لاهله بحر عن مسكين (قوله لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه
وسلم) أي في امضاء الاحكام الشرعية (قوله أي أخذ القضاء) هذا ما استحب ككون العبارة التقليد
قال في البحر وهما منتحان أي في الكثر التقليد أي النصب من السلطان والتقلد أي قبول تقليد القضاء وهي
الاولى اه وهي التي شرح عليها المصنف وقال أيضاً انها أولى قلت ويمكن ارجاع الاولى الى الثانية بتقدير
مضاف أي قبول التقليد وهو معنى قول الشارح أي أخذ القضاء (قوله لمن خاف الحلف) فلو كان غائب
ظنه انه يجوز في الحكم بنبه أن يكون حراماً بحر (قوله أو الهجر) يحتمل أن يراد به الهجر عن سمع دعاوى
كل الخصوم بأن قدر على البعض فقط وأن يراد الهجر عن القيام بواجباته من اظهار الحق وعدم أخذه الرشوة
فعلى الاول هو ما بينه وبين الثاني أعني تأمل (قوله ابن كمال) أي نقل عن التدوير (قوله وان تعين له)
أي مع خوف الحلف قال في الفتح ومحل الكراهة ما اذا لم تعين عليه فان انحصر صار فرض عين عليه وعليه
ضبط نفسه الا اذا كان السلطان يمكن أن يفصل الخصومات ويفترغ لذلك اه وهذا صريح في أن السلطان
أن يقضى بين الخصمين وقد تقدم التصريح به ابن الغرس عند قوله وما حكم قال الرمي وفي الخلاصة وفي
التوازل انه لا يفذوف أدب القاضي للخصاف يفذوف هو الأصح وقال القاضي الامام بتقدير هذا أصح وبه يقضى
اه (تنبيه) لو تعين عليه هل يجبر على القبول لو امتنع قال في البحر لم أره والظاهر ثم وكذا اجواز جبر واحد
من المتأهلين اه لكن صرح في الاختيار بأن من تعين له يفترض عليه ولو امتنع لا يجبر عليه (قوله والتقلد)
أي الدخول فيه عند الامن وعدم التعين (قوله والتبرك بجزية الخ) هو الصحيح كافي النهر عن النهاية فيه جزم في
الفتح معللاً بأن الغالب خطأ ظن من ظن من نفسه الاعتدال فيظهر منه خلافه وقيل ان الدخول فيه عزيمة
والامتناع رخصة فالاولى الدخول فيه قال في الكفاية فان قيل اذا كان فرض كفاية كان الدخول فيه مندوباً
لما أن أدنى درجات فرض الكفاية التذب كافي صلاة الجنازة ونحوها قلنا نعم كذلك الآن فيه خطر اعظم
وأمر انحرافاً لا يسلّم في بحر كل سايح ولا يضومنه كل طامع الامن عصمه الله تعالى وهو عزيز وجوده لا تزلزله
أباً بحسبته دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى ضرب في كل مرة ثلاثين سوطاً فلما كان في المرة الثالثة قال حق
استشر أصحابي فاستشار أبا يوسف فقال لو تقلدت لتفقت للناس فنظر اليه أبو حنيفة فرجه الله نظر الغضب وقال
أرأيت لو أمرت أن أعبر البحر سباحة كنت أقدر عليه وكذا أتى بك قاضيها وكذا دعى محمد رجه الله الى
القضاء فأبى حتى قد وحسن واضطرر تقلد اه (قوله ويحرم على غير الاهل) الظاهر انه ليس المراد بالاهل
هنا ما مر في قوله وأهل اهل الشهادة لأن المراد به من تصح توليته ولو فاسقاً أو جباراً أو جاهلاً مع قطع النظر عن
حله أو حرمة بل المراد به هنا ما مر في قوله وينبغي أن يكون موثقاً به في عفافه وعقله الخ ويحتمل أن يراد به
الجاهل تأمل وفي الفتح وأخرج أبو داود عن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة
أثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف الحق فتقضى به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض به ورجل
الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق فتقضى للناس على جهل فهو في النار (قوله ويجوز تقلد القضاء من

مطلب ٢

٣ للسلطان أن يقضى بين الخصمين

مطلب ٣

٤ ما كان فرض كفاية يكون ادنى
فعله التذب

مطلب ٤

٤ ابو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث
مرات فأبى

السلطان العادل والجار (أى الظالم وهذا ظاهر في اختصاص بولية القضاء بالسلطان وهو كالتولية حتى لو اجتمع أهل بلدة على بولية واحد القضاء لم يصح بخلاف ما لو ولو اسلفا باعد موت سلطانهم كفى البرازية نهر ونعامه فيه قلت وهذا حيث لا ضرورة والأفهم بولية القاضي أيضا كما يأتي بعده (قوله ولو كافر) في التارخانية الاسلام لمن بشرط فيه أى فى السلطان الذى يقلد وبلاد الاسلام التى فى أيدي الكفرة لا شأن لها ببلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم ينظروا فيها حكم الكفر والقضاة مسلمون والمثول الذين يطعونهم عن ضرورة مسلمون ولو كانت عن غير ضرورة منهم ففساق وكل مصر فيه وال من جهتهم تجوز فيه إقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاة وتزويج الاباى لاستيلاء المسلم عليه وأما طاعة الكفر فذلك المنجادة وأما بلاد عليها ولاية كفار فيجوز للمسلمين آفاها للجمع والاعباد ويصير القاضي قاضيا بقرضى المسلمين فيجب عليهم أن يلتصوا بالمسلمين منهم اه وعزاه مسكين في شرحه الى الاصل ونحوه في جامع الفصولين وفي الفتح وإذا لم يكن سلطانا ولا من يجوز التقليد منه كما هو في بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار كقرطبة الآن يجب على المسلمين أن يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولى قاضيا ويكون هو الذى يقضى بينهم وكذا ينصوا اماما يصلى بهم الجمعة اه وهذا هو الذى نظمته النفس اليه فليعتمد نهر والاشارة بقوله وهذا الى ما أفاده كلام الفتح من عدم صحة تقليد القضاء من كافر على خلاف ما مر عن التارخانية ولكن اذاولى الكافر عليهم قاضيا ورضيه المسلمون صحت بوليته بلا شبهة تأمل ثم ان الظاهر ان البلاد التى ليست تحت حكم سلطان بل لهم أمير منهم مستقل بالحكم عليهم بالتغلب أو باتفاقهم عليه يكون ذلك الامير في حكم السلطان فصاح منه بولية القاضي عليهم (قوله ومن سلطان الخوازيج وأهل البغى) تقدم الفرق بينهما في باب البغاة (قوله صح العزل) فاذا ولى سلطان البغاة باغيا وعزل العدل ثم ظهر ناعليهم احتاج قاضى أهل العدل الى تجديد التولية نهر (قوله نفذ) أى حيث كان موافقا أو مختلفا فيه كفى سائر اقتضاة وهو مصرح به في فصول العمادى ويدل بفهمه على أن القاضي لو كان من البغاة فان قضاه نفذ كسائر فساد أهل العدل لان الفاسق يصلح قاضيا في الاصح وذكر في الفصول ثلاثة أقوال فيه الاول ما ذكرنا وهو المعتقد الثانى عدم النفاذ فاذا رفع الى العادل لا يعضه الثالث حكمه حكم المحكم يعضه لو وافق رأيه والا بطل اه بجر (قوله وبه جزم الناصحى) لكن قد علمت ما هو المعتقد (قوله فاذا اتفقد طلب ديوان قاض قبله) في القاموس الديوان ويفتح بجمع الصحف والكتاب يكتب فيه أهل الجيش وأهل العطية وأول من وضعه عمر رضى الله تعالى عنه جمعه دواوين ودواوين اه فتدله بجمع الصحف بمعنى قول الكثر وهو الخرافة التى فيها السجلات والمحاضر وغيرها والخرائط جميع خريطة شبه الكيس وقول الشارح بهى السجلات تفسير بالمعنى الشافى وقول الجرحى المسكين ان ما فى الكثر مجاز لان الديوان نفس السجلات والمحاضر لا الكيس فيه نظر فافهم والسجل لغة كتاب القاضي والمحاضر جمع محضر وفي الدوران المحضر ما كتب فيه ماجرى بين الخصمين من اقرار أو انكار والحكم بينة أو تكول على وجه برفع الاشتباه وكذا السجل والصلى ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها والحجة الوثيقة يتناولان الثلاثة اه والعرف الآن ما كتب في الواقعة وبقي عند القاضي وليس عليه خطه والجهة ما عليه علامة القاضي أعلاه وخط الشاهدين اسفله وأعطى النقص بجر ملخصا وانما يطلب لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيعمل في يد من له ولاية القضاء وما يبد الخضم لا يؤمن عليه التغيير بزيادة ونقصان ثم ان كانت الاوراق من بيت المال فلا اشكال في وجوب تسليمها الى الجليل وكذا لو من مال الخصوم أو من مال القاضي في الصحيح لانهم وضعوها في يد القاضي لعمله وكذا القاضي يعمل على انه عمل ذلك تدبيرا لا يتولا ونعامه في الزبلى (تنبيه) مفاد قول الزبلى لا يكون حجة عند الحاجة ومشله في الفتح انه يجوز للبعدد الاعتماد على سجل المزول مع انه يأتى انه لا يعمل بقول المزول وفي الاشتباه لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاة الماضين لكن قال البيرى المراد من قوله لا يعتمد اى لا يقضى القاضي بذلك عند المنازعة لان الخط مما يزور ويفعل كفى محتمة الظهيرة وليس منه ما فى الاجناس بنص وما وجدته القاضي بأيدي القضاة الذين كانوا قبله لها رسوم في دواوين القضاة أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان اليهود الذين شهدوا عليها قد

مطلبه
في حكم بولية القضاء في بلاد تغلب
عليها الكفار

ولو كافر اذ كره مسكن وغيره
الا اذا كان يمنع عن القضاء بالحق
فيجزم ولو فقد وال لغلبة كفار
وجب على المسلمين تعيين وال
وامام للبيعة فتح (ومن) سلطان
الخوازيج (وأهل البغى) واذا
صحت التولية صح العزل واذا رفع
قضاء الباغى الى قاضى العدل
نفذه وقبل لا وبه جزم الناصحى
(فاذا اتفقد طلب ديوان قاض قبله)
يعنى السجلات

مطلبه
في العمل بالسجلات وكتب
الاوقاف القديمة

حاور قال الشيخ أبو العباس يجوز الرجوع في الحكم إلى دواوين من كان قبله من الامناء اه اى لان سجل
 القاضى لا يترد عادة حيث كان محفوظا عند الامنه بخلاف ما كان يد الحشم وقد منافي الوقف عن الشهادة انه
 ان كان للوقف كتاب في سجل القضاة وهو في أيديهم اتبع ما فيه استصانا اذا تنازع اهله فيه وصرح ايضا
 في الاسعار وغيره بان العمل بما في دواوين القضاة استصان والتظاهر ان وجه الاستصان ضرورة احياء
 الاوقاف ونحوها عند تقادم الزمان بخلاف السجل الجديد لا مكان الوقوف على حقيقة ما فيه باقرار الحشم
 او البينة فلذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فقول الزبلي يكون حجة عند الحاجة معناه عند تقادم الزمان وهذا
 يتأيد ما قاله الحق هبة الله البعلبي في شرحه على الاشياء بعد ما مر عن البيرى من أن هذا صريح في جواز
 العمل بالحق وان مات شهودها حيث كان مضمونها ما تافى السجل المحفوظ اه لكن لا بد من تقييده بتقادم
 العهد كما قلنا وفيما بين كلامهم وبأن تمام الكلام على الخط في باب كتاب القاضى وانظر ما كتبنا في دعوى
 تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله ونظر في حال المحبوسين الخ) بأن يبعث الى السجن من يعدم بأسمائهم ثم يسأل
 عن سبب حبسهم ولا بد أن يثبت عنده سبب وجوب حبسهم وثبوته عند الاول ليس بحجة بعندها الثاني في
 حبسهم لا قوله لم يبق حجة كذا في الفتح نهر (قوله والا أطلقه) اى ان لم يكن له قضية وعبرة التهر عن
 كتاب الخراج لابي يوسف فن كان منهم من أهل الدعارة والتلصص والجناسات وزمه أدب آذبه ومن لم يكن له
 قضية خلى سبيله (قوله وأقامت عليه ينة) أعني من أن تشهد بأصل الحق أو بحكم القاضى عليه بجر (قوله
 الزمه الحبس) اى ادم حبسه بجر (قوله وقبل الحق) قاله في الفتح حيث قال من اعترف بحق الزمه اياه
 ورده الى السجن واعترضه في الجبر بأنه لو اعترف بأنه أقر عند المغزول بالزنى لا يعتد لانه بطل بل يستعمل الامر
 فان أقر أربعاً في أربعة مجالس حده اه وفيه أن المتبادر من الحق حق العبد (قوله والا) اى وان لم يقتر
 بشئ ولم تقم عليه ينة بل ادعى أنه حبس ظلماً نهر (قوله نادى عليه) ويقول المتأدى من مكان يطالب
 فلان من قلان الفلاني بحق فيحضر زبلي (قوله فان أبى) عن اعطاء الكفيل وقال لا كفى لى بجر
 (قوله نادى عليه شهراً) اى يستأنفه بعد مدة المساءة الاولى (قوله في الودائع) اى ودائع التباي
 نهر (قوله يينة) اى يقيمها الوصى متل على من هي تحته يد انه يقيم فلان أو ناظر الوقف أن هذه القلة
 لوقف فلان وكأنه مسمى على عرفهم من أن الكل تحت يد أمين القاضى وفي زماننا أموال الاوقاف تحت يد
 نظارها وودائع التباي تحت يد الاوصاء ولو فرض أن المغزول وضع ذلك تحت يد أمين على القاضى بما
 ذكر تهر (قوله المولى) يشهد الام المفتوحة اى القاضى الجديد (قوله درر) ومثله في الهداية
 وغيرها (قوله ومضاده) اى مفاد قوله خصوصاً بفعل نفسه وأصل البحث لصاحب العبر وقد رأيت
 صريحاً في الحاكم ونسبه واذا عزل عن القضاء ثم قال كنت قضيت لهذا على هذا بكذا وكذا لم يقبل
 قوله نفسه وان شهد مع آخر لم تقبل شهادته حتى يشهد شاهدان سواء اه ومثله في التهستاتى عن المتوسط
 (قوله وتسعه ان نجيم) اى في فتاواه وأما ما ذكره في جبره فقد علت موافقته لما في النهر وبعبارة فتاواه
 التي رتبها فلهذه المصنف هكذا سئل عن الحاكم اذا أخبرها كما آخر بقضية هل يكتبني باخباره وبسوغ
 له الحكم بذلك أم لا بد من شاهد آخر معه احاب لا يكتبني باخباره ولا بد من شاهد آخر معه قال المرتب لهذه
 الفتاوى قد تبع شيخنا في ذلك ما أتى به الشيخ سراج الدين فآرى الهداية ولا شك أن هذا قول محمد وأن
 الشيخين قالوا يقبل اخباره عن اقراره بشئ مطلقاً اذا كان لا يصح رجوعه عنه ووافقهما محمد ثم رجع عنه وقال
 لا يقبل الا بضم زجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول من روى عنه انه لا يقبل مطلقاً ثم رجع عنه الى قولهما
 كما في العبر ثم قال وأما اذا أخبر القاضى باقراره عن شئ يصح رجوعه كالحذ لم يقبل قوله بالا جماع وان أخبر عن
 شئ من الحق بالبينة فقال حامت بذلك ينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل في الوجهين جمعا انتهى كلامه
 انتهى ما في الفتاوى أقول وحاصله أن القاضى لو أخبر عن اقرار رجل بما لا يصح رجوعه عنه كسبح أو فرفض
 ثلاثاً قبل عده ما مطلقاً ووافقهما محمد وألا ثم رجع وقال لا يقبل ما لم يشهد معه آخر ثم رجع عنه الى قولهما
 لا تقبل مطلقاً كما لو أخبر عن حكمه بشئ من حق بالبينة فعلى هذا لم يبق خلاف في قبول قول القاضى ولا يفتى
 أن لا نساق المغزول وهذا في المولى كما يعلم من شرح أدب القضاء وكذا انما ساقى قبيل كتاب الشهادات عند

(ونظر في حال المحبوسين) في محسن
 القاضى وأما المحبوسون في سجن
 الوالى فعلى الامام التطبرى
 ٤ احوالهم فن زمه أدب آذبه والا
 أطلقه ولايت أحدا في قيد
 الارجل لا مطلقاً بل بدم ونفقة من ليس
 له مال في بيت المال بجر (نق)
 (أقر) منهم (بحق) وأقامت عليه
 ينة الزمه) الحبس ذكره مسكين
 وقبل الحق (والا نادى عليه)
 بقدر ما يرى ثم أطلقه بكفيل بنفسه
 فان أبى نادى عليه شهراً ثم أطلقه
 (وعلى في الودائع وغلات الوقف)
 ينة أو اقرار ذى اليد (ولم يعمل)
 المولى (يقول المغزول) لا تصاقه
 بالرايا وشهادة الفرد لا تقبل
 خصوصاً بفعل نفسه درر ومفاد
 ردها ولو مع آخر نهر قلت لكن
 أفتى قارى الهداية بقبولها وتسعه
 ابن نجيم قتيبه

قوله ولو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرحم الخزوبه يشعر أصلاً السؤال حيث هو الحاكم وعبارة قاضي الهداية كذلك وبه علم أن الاستدراك على ما في التهر في غير محله (قوله فقبل قوله) أي قول المعزول وشمل ثلاث صور ما إذا قال ذواليد بعد اقراره بتسليم القاضي المعزول اليه انما يزيد الذي أقره المعزول وأما قال انما اغيره وقال لأدري لانه في هذه الثلاث ثبت باقراره أنه مودع المعزول ويد المودع كيد فصار كانه في يد المعزول فيقبل اقراره به كافي الزلطي بخلاف ما إذا أنكر ذواليد التسليم فانه لا يقبل قول المعزول كافي البصر (قوله فيسلم للمقر له الأول) لانه لما بدأ بالاقرار صرح اقراره ولزم لانه أقر بما هو في يده فلما قال دفعه الى القاضي فقد أقر أن اليد كانت للقاضي والقاضي يقتر به لا تحرف فيه هو باقراره متلفاً لذلك على من أقر له القاضي فنج ثم قال فرع مناسب هذا الوجه شاهدان أن القاضي قضى لفلان على فلان بكذا وقال القاضي لم أقض بشئ لا يجوز شهادتهما عندهما ويعتبر قول القاضي وعند محمد وقبله وينفذ ذلك اهـ وقد منعت الجرا في جابج القصولين ربح قول محمد لفساد الزمان (قوله ويقضى في المسجد) وبه قال أحمد ومالك في الصحيح عنه خلافاً للشافعي - له أن القضاء يحضره المشرک وهو نجس بالنص وقد أطال في القفح في الاستدلال للمذهب ثم قال وأما نجاسة المشرک في الاعتقاد على معنى التشبيه والخاص يخرج اليها أو يرسل نأيه كالأول في الدعوى في دابة ونعام الفروع فيه وفي البصر (قوله ويستدير) أي ندبا كافي الذي قبله ط (قوله وأجرة المحضر الخ) بضم أوله وكسر ثالثة هو من يحضر الخصم وعبارة البصر هكذا في البرازية ويستعين بأعوان الوالي على الاحضار وأجرة الإخصاص في بيت المال وقيل على المتزدد في المصر من نصف درهم الى درهم وفي خارج لكل فرع ثلاثة دراهم أو أربعة وأجرة الموكل على المدعى وهو الأصح وفي الذخيرة أنه الشخص وهو المأمور بعلازمة المدعى عليه اهـ والاختصاص بالكسر بمعنى الاحضار فقد فرق بين المحضر وبين الملازم وهذا غير ما نقله الشارح فتأمل وفي منية المفتي مؤنة الشخص قيل في بيت المال وفي الأصح على المتزدد اهـ وهذا ما في الخاتمة والحاصل أن الصحيح أن أجرة الشخص بمعنى الملازم على المدعى ويعنى الرسول المحضر على المدعى عليه لو تمزدد بمعنى امتنع من الحضور والأفعلى المدعى هذا خلاصة ما في شرح الوهبانية (قوله أو في داره) لان العادة لا تقنيد بكان الأولى أن تكون الدار في وسط البلد كالمسجد نهر (قوله ويرد هدية) الاصل في ذلك ما في البخاري عن أبي جندب الساعدى قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثبية على الصدقة فلما قدم قال هذا الحكم وهذا الى قال عليه الصلاة والسلام هلا جالس في بيت أبيه أو بيت أمه فينتظر أبيه يهدى له ام لا قال عمر بن عبد العزيز كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية وبوم رشوة ذكره البخاري واستعمل عمر أبا هريرة فقدم بحال فقال له من أين لك هذا قال تلاحت الهدايا فقال له عمر أرى عدو الله هلا قد عدت في بيتك فتنتظر أبيه لك ام لا فأخذ ذلك منه وجعله في بيت المال وتعلل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سبها الولاية فخرج قال في البصر وذكر الهدية ليس احتراماً إذ يحرم عليه الاستعقراض والاستعارة ممن يحرم عليه قبول هديته كافي الخاتمة اهـ قلت ومقتضاه أنه يحرم عليه ما رآه التبرعات فصرح انما به أيضاً ولذا قالوا له أخذ أجرة كتابة الصلح بقدر أجر المثل فان مضاده أنه لا يحمل له أخذ الزيادة لانها محبة وانما على هذا ما يقع له بعضهم من شراء الهدية بشئ يسير أو بيع الصلح بشئ كثير لا يحمل وكذا ما يقع له بعضهم حين أخذ المحصول من أنه يبيع به الدافع دواء أو مسكناً أو نحو ذلك لا يحمل لانه اذا حرم الاستعقراض والاستعارة فهذا أولى (قوله وفي الخ) عزاء في الفتح الى شرح الاقطع (قوله وضعها في بيت المال) أي الى أين يحضر صاحبها فتدفع له بمسنة المصلحة كافي الفتح (قوله وفيها الخ) أي في التثاينة وهذا مختص لما ذكره أولاً فيها في حق الامام ويؤيد الأول ما مر من الفتح من أن تعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سبها الولاية وكذا قوله وكل من عمل للسليخ علاحكم في الهدية حكم القاضي اهـ واعترضه في الجرم ياذ كره الشارح عن التثاينة وبما في الخاتمة من أنه يجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة ثم قال الآن براد بالامام امام الجماعة أي وأما الامام بمعنى الوالي فلا تحمل له الهدية فلا منافاة وهذا هو المناسب للادلة ولانه رأس العمال قال في التهر والظاهر أن الوالي العليل ولاية ناشئة عن الامام أو نائبه كالساعي والملازم اهـ قلت ومنه ما في شرح القرى والمحرر وغيرهم من

(الآن يقر ذواليد أنه) أي
المعزول (سلباً) أي الودائع
والغلات (اليه فقبل قوله فيها)
انما يزيد الا اذا بدأ ذواليد بالاقرار
للغير ثم أقر بتسليم القاضي اليه
فأقر القاضي بانها لا تحرف فيسلم للمقر
له الأول ويضمن المقر قيمته أو مثله
للقاضي باقراره الثاني يسلمه لمن
أقر له القاضي (ويقضى في
المسجد) ويختار مسجد في وسط
البلد تسبيرا للناس ويستدير
القبلة فكمطيط ومدرس خاتمة
وأجرة المحضر على المدعى هو
الأصح بصر عن البرازية وفي
الخاتمة على المتزدد وهو الصحيح
(وكذا السلطان) والمفتي
والفقيه (أو) في (داره) ويأذن
بهما (ويرد هدية) التكبير
للتقليل ابن كمال وهي ما يعطى
بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة
ابن مالك ولو نادى المهدي بالرد
يعطيه مثل قيمتها خلاصة
ولو تعذر الرد لعدم معرفته أو بعد
مكانه وضعها في بيت المال
ومن خصوصياته عليه الصلاة
والسلام أن هدائه لا تثار خاتمة
ومضاده أنه ليس للامام قبول
الهدية والام لا تكن خصوصية
فيها يجوز للامام والمفتي والواعظ
قبول الهدية لانه انما يهدى الى
الهالم له بخلاف القاضي

٢١ مطلب
في أجرة المحضر

٢٢ مطلب
في هدية القاضي

لهم فهو وسئل على من دونهم فإنه يهدي اليهم خوفاً من شرهم أولبروح عندهم وظاهر قوله ناشئة عن الامام الخ
 دخول المقتي اذا كان منصوباً من طرف الامام أو نائبه لكنه يخالف لاطلاقهم جواز قبول الهدية به والاول
 كون امام الجماعة والمندرس من المنصوبين من طرف الامام كذلك الا أن يفرق بأن المقتي يطلب منه الهدية
 المساعدة على دفعه أو نصره على خصمه فيكون بمنزلة القاضي لكن يلزم من هذا الفرق أن المقتي لو لم يكن
 منصوباً من الامام يكون كذلك فيصاف ماضراً حوا به من جوارها للمقتي فإن الفرق بينه وبين القاضي واضح
 فإن القاضي ملزم وخليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام فأخذه الهدية يكون رشوة
 على الحكم الذي يؤمله المهدي ويلزم منه بطلان حكمه والمقتي ليس كذلك وقد يقال ان مرادهم بجوارها
 للمقتي اذا كانت له لعله لا لاحتامه للمهدي بل ليل التعليل الذي نقله الشارح فاذا كانت لاعتائه صدق عليها حادثة
 الرشوة لكن المذكور في حدها شرط الاعانة وقد ساعدنا الفتح عن الاقضية انه لو أهداه لبعينه عند السلطان
 بلا شرط لكن بغير قبضائه انما يهدي لبعينه فشا يخضع له لا بأش به الخ وهذا يشمل ما اذا كان من العمال
 أو غيرهم وعن هذا قال في جامع الفصولين القاضي لا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن فاضلاً لا يهدي اليه
 ويكون ذلك بمنزلة الشرط ثم قال أقول بخالفه ما ذكر في الاقضية الخ قلت والظاهر عدم المخالفة لأن القاضي
 منصوب على انه لا يقبل الهدية على التيسير الا في فائ الاقضية مفروض في غيره فيصير أن يكون
 المقتي مثله في ذلك ويحتمل أن لا يكون والله سبحانه أعلم بحقيقة الحال ولا شك أن عدم القبول هو القبول
 ورأيت في حاشية شرح المنهج العلامة محمد الداودي الشافعي مانعه قال ع ش ومن العمال مشايخ
 الاسواق والبلدان ومباشرو الاوقاف وكل من يتعاطى أمراً يتعلق بالمسلمين انتهى قال مر في شرحه
 ولا يلحق بالقاضي فيما ذكر المقتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم أهلية الازام والاولى في حقهم
 ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الاقضاء والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون علمهم خالصاً لله تعالى
 وان اهدى اليهم تحبباً وتودداً لعلومهم وصلاحهم فالاولى القبول وأما اذا أخذ المقتي الهدية ليرخص في الفتوى
 فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر سيئ الأحكام الله تعالى ويشترى بها ثنائقاً قليلاً وان كان بوجه صحيح فهو مكروه
 كراهة شديدة انتهى هذا كلامه وقواعدنا لا تأباه ولا حول ولا قوة الا بالله وأما اذا أخذ ليرخص له بل
 لبيان الحكم الشرعي فهذا ما ذكره اولاً وهذا اذا لم يكن بطريق الاجرة بل بمجرده لانه أخذ الاجرة على
 بيان الحكم الشرعي لا يجل عندنا وانما يجل على الكفاية لانها غير واجبة عليه والله سبحانه أعلم (قوله
 السلطان والباشا) عزاء في الاشياء التي تهذيب القلاني قال الجوزي وفيه قصور لا يشمل القاضي
 الذي يتولى منه وهو قاضي العسكر لقضاة الاقطار وعبارة القلانسي ولا يقبل الهدية الا من ذي رحم محرم
 أو وال يتولى الامر منه أو وال مقدم الولاية على القضاة ومعناه انه يقبل الهدية من الوالي الذي تولى القضاء
 منه وصحذاً من وال مقدم عليه في الرتبة فانه يشمل القاضي الذي تولى منه والباشا ووجهه أن منع قبولها
 انما هو للتوفيق من مرادها لاجلها وهو ان راعي الملك ونائبه لم يراعها لاجلها (قوله المحرم) هذا التقيد
 لا بد منه ليخرج ابن الم نهر (قوله أو من جرت عادته بذلك) قال في الاشياء ولم يرجع اذا ثبت العادة
 ونقل الجوزي عن بعضهم انها ثبت بمرة ثم ان ظاهر العطف أن قبولها من القريب غير مقدر بجري العادة منه
 وهو ظاهر اطلاق القدوري والهداية وفي النهاية عن شيخ الاسلام انه يفديه أيضاً ونعمته في النهر (قوله
 بقدر عادته) فلزاد لا يقبل الزيادة ذكره في الاسلام الا أن يكون مال المهدي قد زاد فقد رما زاد ما له اذا
 زاد في الهدية لا بأش بقبولها ففتح قال في الاشياء وظاهر كلامه انه زاد في القدر فلو في المعنى كان كانت
 عادته اهداء أو كان فاهدي أو باحراراً لم آره لاجلنا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم
 تغيرها ونظر فيه في سواشي الاشياء (تنبيه) في الفتح ويجب أن تكون هدية المستقرض للمقرض
 كالهدي للقاضي ان كان المستقرض له عادة قبل استقرضه فالمقرض أن يقبل منه قد رما كان عليه بل لا زيادة
 اه قال في الضر وهو سبب والنقول كانت مناء آخر المحاولة أنه يجل حيث لم يكن مشروطاً مطلقاً اه وأجاب
 القدسي بأن كلام المقتي في الفتح مبني على مقتضى الدليل (قوله ولا خصومة لهما) فان قبلها بعد انقطاع
 الخصومة بين ابن قلته وقد ذكر في الهرجات وفي ط من الجزى الا أن يكون ممن لا تنهيه خصومته كمنظار

مطلب

في حكم الهدية للمقتي

(الامن) أربع السلطان والباشا

اشياء وبحر و (قرينه) المحرم

(أو من جرت عادته بذلك) بقدر

عادته ولا خصومة لهما در

الوقوف ومباشرها اه قال في الصبر والحاصل أن من له خصومة لا يقبلها مطلقا ومن له خصومة له فان كان له عادة قبل القضاء قبل المعتاد والا فلا اه اى سواء كان محرما وغيره على ما مر من شجيع الاسلام (قوله دعوة خاصة) الدعوة الى الطعام بفتح الال عند اكثر العرب وبعضهم يكسرهما كما في المصباح فلو عامة له حضوره والى لخصومة صاحبها كما في الفتح (قوله وهي الخ) هذا هو المصنف في تفسيرها وقيل العامة دعوة العرس والختان وما سواهما خاصة وقيل ان كانت تسمية الى عشرة خاصة وان لاكثر فعامعة وتامة في الصبر والنهر (قوله وقبل هي كالهدي) غلظ الفتح اعتداه فانه قال بعد كلام قد آل الحال الى أنه لا فرق بين القريب والغريب في الهدية والضيفة وكذا حال في البحر الاحسن أن يقال ولا يقبل هدية ودعوة خاصة الا من يحرم أو بمن له عادة فان للقاضي أن يجيب الدعوة الخاصة من أجبي له عادة بانحاذ هذا كالهدي فلو كان من عادة الدعوة له في كل شهر مرة فدعاء كل اسبوع بعد القضاء لا يجيبه ولو اتخذ له طعاما اكثر من الاول لا يجيبه الا أن يكون ماله قد زاد كذا في التارخانية اه (قوله ولا يجيب دعوة خصم) هو ما ذكر في شرح الجمع لابن ملك وقد مناه عن الفتح وقوله وغير معتاد هو ما ذكر في السراج كإعازة اليه المصنف في المنع وهذا لا تناسب القيل المذکور قبله لانه يلزم أن تكون العامة كالخاصة وهو خلاف تقيدهم بالمنع بالخاصة فقط تأمل (قوله ويعود المريض) الا أنه لا يبطل المكث عنده بجر (قوله ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى) الذي في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض تأمل (قوله ويسوى وجوب بين الخصمين الخ) اطلاقه بم الصغر والكبر والطلق والرعية والدفن والشريف والاب والابن والمسلم والكافر الا اذا كان الدعى عليه هو الخليفة ينبغي للقاضي أن يقوم من مقامه وأن يجلسه مع خصمه ويقعد هو على الارض بقضى بينهما ولا ينبغي أن يجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره لان لليمين فضلا ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخص به الشخين بل المستحب باتفاق أهل العلم أن يجلس ما بين يديه كالعلم بين يديه ومعه ويكون بعدهما عنه قدر ذراعين أو نحوهما ولا يجلس بينهما من التربع ونحوه ويكون أعوانه فائنة بين يديه وأما قيام الخصام بين يديه فليس معروفًا وانما حدث لما فيه من الحاجة اليه والناس يحتفلوا بالاحوال والادب وقد حدث في هذا الزمان امور وسفها فعمل القاضي بمقتضى الحال كذا في الفتح يعني فنه من لا يستحق الجلوس بين يديه ومنهم من يستحق فيعطى كل انسان ما يستحقه بقى ما لو كان أحدهما يستحقه دون الآخر وأبى الاسترا القام لم أر المسألة وقاس ما في الفتح أن القاضي لا يلتفت اليه نه (قوله واقبالا) اى نظرا فمتانى والاولى تفسيره بالوجه الى صورة أو معنى ثلاثي كزربا بعده (قوله ويتبع من مسارة أحدهما) اى يجنب التكلم معه خفية وكذا القاضيين يديه كفى في الوالدية وهو الجواز الذي يمنع الناس من التقدم اليه ليقبض بين يديه على البعد ومع سوط والشهود يقررون نه (قوله والاشارة اليه) مستدرك بما قبله ط (قوله ورفع صوته عليه) ينبغي أن يستثنى ما لو كان بسبب كساة أدب ونحوه (قوله لو فعل ذلك) اى الضيافة وقال في النهير أيضا وقاسه أنه لو سارهما أو أشار اليهما معا جاز (قوله ولا يمزج) اى يداعب في الكلام من باب نفع (قوله في مجلس الحكم) أما في غيره فلا يكثر منه لانه يذهب بالمهاجرة بجر (قوله عني) عبارته وعن الثاني في رواية الشافعي في وجهه لا بأس بثلثين الحجة اه وظاهره وضعها في ظاهر الفتح أن هذا في تلقين الشاهد لا انصم كما يأتي نعم في البحر عن الخاتمة ولو أمر القاضي رجلين ليعلم الدعوى وانصومة فلا بأس به خصوصا على قول أبي يوسف (قوله واستحسنه أبو يوسف) قال في الفتح وعن أبي يوسف وهو وجه للشافعي لا بأس به لمن استنوله الحجة أو الهبة فترك شيئا من شرائط الشهادة فعبته بقوله أنشهد بكذا وكذا بشرط كونه في غير موضع الشهادة أما فيما كان ادعى المدعى ألفا وخمسمائة والمدعى عليه ينكر الخمسمائة وشهد الشاهد بالثبوت فيقول القاضي يحتمل انه أبرأ من الخمسمائة واستفاد الشاهد بذلك علما فوق به في مدانه كما وقع للقاضي وهذا لا يجوز بالاتفاق كما في تلقين أحد الخصمين حتى ما مر عن العيني تأمل (قوله لم زيادة تجبر نه) قد مناعن الكفاية أن يحمد اولى القضاء أيضا وذكر عسده القادر في طبعاته أن الرشد ولادة قضاء الرقة ثم عزله وولاه قضاء الرى اه والظاهر أن مدته لم تقل ولذا لم يشهر بالقضاء كما اشهر أبو يوسف

(و) رد اياه (دعوة خاصة)

وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا

حضور القاضي ولو من محرر

ومعتاد وقبل هي كالهدي وفي

السراج وشرح الجمع ولا يجيب

دعوة خصم وغيره معتاد ولو عامة

للمتمة (ويشهد الجنائز ويعود

المريض) ان لم يكن لهما

ولا عليهما دعوى شريالية عن

البرهان (ويسوى) وجوبا (بين

الخصمين جلوسا واقبالا واشارة

ونظرا ويتبع من مسارة أحدهما

والاشارة اليه) ورفع صوته عليه

(والفتك في وجهه) وكذا القيام

له بالاولى (وضافته) ثم لو فعل

ذلك معهما معا جاز نه (ولا يمزج)

في مجلس الحكم (مطلقا) ولو لغيرهما

لذاهبه بهما نه (ولا يلتفت نحوه)

وعن الثاني لا بأس به عني (ولا

يلتفت) (الشاهد شهادته) واستحسنه

أبو يوسف فعلا يستغربه زيادة

علم والقنوى على قوله فيما يتعلق

بالقضاء زيادة تجبر نه بزاوية

في الولوالجية حتى أن أبابوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم أني لم أمل إلى أحد الخصمين ٣١٣ حتى بالقلب الا في خصومة نصرا في مع الرشد

لم يحصل له من العجربة ما حصل لابي يوسف لانه كان قاضي المشرق والمغرب وزيادة العجربة تقيد زيادة علم قال الجوى قال مجد الاثمة الترجاني والذي يؤيده ما ذكره في الفتاوى ان اباحنفة كان يقول الصدقة أفضل من ج التطوع فلياج وعرف مصادره رجوع وقال الحج أفضل اه (قوله حتى بالقلب) أي لم يحصل منه ميل قلبه الى عدم التسوية بين الخصمين بقرينة الاستثناء (قوله قلت ومفاده الخ) قال في الفتح والدليل عليه قضية شريح مع علي فانه قام وأجلس عليا مجلسه اه (قوله وسبى) أي في آخر باب كآب القاضي (قوله بلسان لا يعرفه الاخر) لانه كالمساراة (قوله أحكم بينكما) أي ويقولان نعم أحكم بيننا (قوله لم يلزمه) أفاد أنه لو استأنف براءة لعرضه لأبأس به (قوله نسخة السجل) أي كآب القاضي الذي فيه حكمه المسمى الآن بالجة (قوله ألزمه القاضي بذلك) الظاهر أن الاشارة للعرض على العلماء لأن السجل أي الحجة لو كان ملكا ليلزمه دفعه للمقتضى عليه تأمل (قوله وفي الفتح الخ) حيث قال وفي المبسوط ما حاصله انه ينبغي للقاضي أن يعتذر للمقتضى عليه وبين له وجه قضائه وبين له انه فهم حجه ولكن الحكم في الشرع كذا يقتضى القضاء عليه فلم يكن غيرا لكون ذلك ادفع لشكاية للناس ونسبته الى انه جاره عليه ومن يسمع يحل فرجا تقصد العامة عرضه وهو يرى واذا أمكن اقامة الحق مع عدم انقار الصدور كان أولى اه وفي الصحاح الوعر شدة تؤخذ الحزم منه قبل في صدره على وغر بالتسكين أي ضغن وعداوة وتوقد من الغيظ (قوله قصص المصوم) جمع قصة وهي بالفخ الحصة والمراد بها خاورة ورقه يكتب فيها قصة مع خصمه ويسمى الآن عرض حال (قوله لا) أي لأن كلامه بلسانه أحسن من كتابته (قوله ولا يأخذ بما فيها) عبارة غيره ولا يؤخذ أي لا يؤخذ صاحبها بما كتبه فيها من اقرار ونحوه ما لم يقتر بذلك سريرا لانه لا عبرة بمجرد الخط فافهم والله سبحانه أعلم

* (فصل في الحبس) *

هو من أحكام القضاء الا انه لما اخص باحكام كثيرة أفرد به فصل على حدة نهر وهو لغة المنع مصدر حبس كضرب ثم أطلق على الموضوع وترجم المنع له وزاد فيه مسائل أخر من أحكام القضاء ذكرها في الهداية في فصل على حدة فكان الاولى أن يقول في الحبس وغيره كما قال في باب كآب القاضي الى القاضي وغيره (قوله هو مشروع الخ) اراد أنه مشروع بالكتاب والسنة زاد الزيلعي والاجماع لأن الصحابة رضی الله تعالى عنهم أججوا عليه (قوله أو بقوا من الارض) فان المراد بالنفي الحبس كما تقدم في قطاع الطريق اه ح (قوله وأحدث السجن على) أي أحدث بناء سجن خاص فلا يشارك ما قالوا أيضا من انه لم يكن في عهده على الله عليه وسلم وأبي بكر سجن انما كان يحبس في المسجد أو الدار هليز حتى يشتري عمر رضي الله تعالى عنه دارا بمكة بأربعة آلاف درهم واتخذها سجنا (قوله من مدر) بالتحريك قطع الطين اليابس والحجارة كافي القاموس (قوله بفتح الباء) أي المشاة الخمسة مشددة والجحج بما في البحر والنهر والمنع من ضطه بالتاء المشاة القوية وقد ذكره في القاموس في الاجوف الباني فقال الخيس كقطع السجن وسجن بناء على رضي الله تعالى عنه (قوله كسبا) قال في المصباح الكيس وزان فليس الظرف والقطنة وقال ابن الاعرابي العقل ويقال انه مخفف من كيس مثل هين وهين والاول أصح لانه مصدر من كاس كسبا من باب باع وأما المنقل فاسم فاعل والجمع اكاس مثل جدد وأجناد اه وفي الفتح الكيس أي مخففا حسن التأني في الامور والكيس المسبوب اليه الكيس اه (قوله وأميناً) أراد به السجن الذي نصبه فيه فتح وعليه فعهقه على ما قبله نظره علقها بنا وما بارد افراد بقوله بنيت اتخذت وما قبل من انه يصح كونه وصفاً محسباً كالأذى قبله لا يناسبه قوله كسبا فافهم (قوله صفته) الضمير للعيسى بالمعنى المصدرى فلذا قال أن يكون بموضع أي في موضع فافهم (قوله ولاوطاء) على وزن كآب المهاد الوطى مصباح وفيه والمهد والمهاد الفرائض وفي القاموس عن الكساء أي ان الوطاء خلاف الغطاء قلت فان أريد به المهاد الوطى أي اللين السهل فهو أخص مما قبله وكذا ان أريد به ما ينم عليه وهو خلاف الغطاء (قوله ومفاده) أي مفاد قوله ليغبر (قوله ولا يمكن) بالناء للعجهول مع التشديد (قوله ولا يمكن عند طويلا) أي بحيث يحصل له الاستئناس بهم بل بقدر ما يحصل به المقصود

* (فصل في الحبس) *

هو مشروع بقوله تعالى أو بقوا من الارض وحبس عليه الصلاة والسلام رجلا بالتهمة في المسجد وأحدث السجن على رضي الله تعالى عنه بناء من قصب وماء نافعا فنقبه للصوم فبنى غيره من مدر وماء محسباً بفتح الباء وتكسر موضع التخييس وهو التذليل وفيه يقول علي رضي الله عنه ألا ترائي كسبا مكسبا

بنيت بعد نافع محسبا حصنا حصينا وأميناً كسبا (صفته أن يكون بموضع ليس به فراش ولاوطاء) ليغبر فوقه ومفاده أنه لو سجن به منع منه (ولا يمكن أحد أن يدخل عليه)

للاستئناس إلا آفاره وجيرانه (لا يحسب جه المشاورة) (ولا يمكن عند طويلا)

من المشاورة (قوله ومفاده) أى مفاد قوله للاستئناس وفى النهروا إذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته أو أمته أن كان فيه موضع شرة وفه دليل على أن زوجته لا تحبس معه لو كانت هى الحاسبة له وهو الظاهر اه وأنت خير بأن الاستدلال على المسألة بما قاله الشارح أولى مما فى النهروا لأن عدم دخول أحد عليه للاستئناس أصرح بعدم حبسها معه أذى حبسها معه غاية الاستئناس له مع كون المقصود من ذلك الخبر ليوفى دينه وإذا كانت هى الحاسبة له وقتلنا بجواز حبسها معه لا يحصل المقصود بل يحصل ضده وهو خبرها لخبرجه من الحبس حتى يخرج معه فى ذلك أيضا دليل على أنها لا تحبس معه لو هى الحاسبة وليس فيما قاله فى النهروا ما يدل على ذلك أيضا فلذا عدل الشارح عن كلام النهروا فقد ظهر أنه ليس فى عدوله عنه خلل بل الخلل فى متابعه له فافهم ثم إن الظاهر أن المقصود بهذا الرد على من قال أنها تحبس معه وفى البحر عن الخلاصة فإذا حبست المرأة زوجها لا تحبس معه وفيه عن البرازية وغيرها إذا خيف عليها الفساد استحسن المتأخرون أن تحبس معه اه وحاصله أنها إذا حبسته وكانت من أهل الفساد ويخشى عليها فعل ذلك إذا لم يكن مراقبا لها يكون مظنة أن حبسها له لاجل ذلك لا يجوز استدعاء حقها منه فله حبسها معه أمّا إذا لم تكن كذلك فلا وجب حبسها معه وهذا محمل ما فى الخلاصة (قوله من وطء جاريته) وكذا زوجها كأمز وقيل يمنع من ذلك لأن الوطء ليس من المحرمات الأصلية فخرج (قوله وفى الخلاصة يخرج بكفيل) هذا هو الصواب فى نقل عبارة الخلاصة ونقل عنها فى البحر يخرج الكفيل فكانه سقطت الباء من نسخة كناية عليه فى النهروا وكذا الرولى وقال أيضا العجب أن البرازى وقع فى ذلك فقال وذ كر القاضى أن الكفيل يخرج لجنازة الوالدين الخ والذى فى فتاوى القاضى يعنى قاضى خان يخرج بالكفيل (قوله وعليه الفتوى) قال فى الفتح وفيه نظر لانه إبطال حق آدمى بلا موجب نعم إذا لم يكن له من يقوم بحقوق دفنه فعل ذلك وسئل محمد عما إذا مات والداه أخرج فقال لا اه وحاصله أن ما فى الخلاصة مخالف لنص محمد رحمه الله تعالى قال فى البحر وقد يدفع بأن نص محمد فى المديون أصالة والكلام فى الكفيل اه وهذا بناء على ما وقع له فى نسخة الخلاصة من التعريف على أنه لا يظهر الفرق بين المديون وكفيله كما قاله المصنف فى المنع (قوله يخرج بكفيل) قال فى الفتح وإن لم يكن له خادم يخرج لانه قد يموت بسبب عدم المرض ولا يجوز أن يكون الدين مفضيا للتسبب فى هلاكه اه ومقتضى التعليق أنه لو لم يجد كفيل يخرج لكن فى المنع عن الخلاصة فإن لم يجد كفيل لا يطلقه تأمل (قوله والا لا) أى وإن وجد من يخدمه لا يخرج هكذا روى عن محمد هذا إذا كان الغالب هو الهلاك وعن أبى يوسف لا يخرجوه والهالك فى السجن وغيره سواء والفتوى على رواية محمد منع عن الخلاصة (قوله لمعالجة) أى لمداواة مرضه لا مكان ذلك فى السجن (قوله قبل ولا يتكسب فيه) كذا فى بعض النسخ وفى أكثرها بل ولا يتكسب فيه وهى الصواب لأن التعبير بقيل يفيد الضعف وقد صرح فى البحر وغيره بأن الأصح المنع وفى شرح أدب القضاء عن السرخسى أنه الصحيح من المذهب لأن الحبس مشروع لبخير ومتى تمكن من الاكتساب لا يضجر فيكون السجن له بمنزلة الخانوت (قوله ولوله ديون أخرج أيضا من ثم يحبس) فيه إشارة الى أنه إذا ادعى عليه آخر يدين يخرج لسماع الدعوى فإن أثبتته بالوجه الشرعى أعمد فى الحبس لاجلها سأنحى عن الهندية (قوله إذا امتنع عن كفارة) لأن حق المرأة فى الجماع بقوت التأخير أشباه واعتزله الجوى بأن حقها فيه قضاء فى العمر مرة واحدة اه قلت هذه المرة لاجل انتفاء الغنى والتفريق بها أو لافلح الحق فى الوطء بعد هذا ولذا أحرأه الإيلاء منها ويفترق بينهما بعضى مقته لانه امتناع بسبب محذور وكذلك فى الظاهر لانه منكر من القول فلذا ظهر فيه المطالبة بالعود إليها ويضرب عند الامتناع وإن كان لا يضرب عند الامتناع عنها بغير سبب تأمل (قوله والافتاق على قرينه) بالجر عطا على كفارة وكذا قوله والقسم كإظهارها فافهم وهذا مخالف لما قدمه فى النفقة من أنه إذا امتنع من الاتفاق على القريب يضرب ولا يحبس ومثله فى القسم كأمز فى باب له لكن قد منافى آخر النفقة أنه تابع البحر فى نقل ذلك عن البدائع وأن الذى فى البدائع أنه يحبس سواء كان أباً أو غيره بخلاف المستمع من القسم فإنه يضرب ولا يحبس وهو الموافق لماسية كرم المصنف متناوذا كفى البحر أنهم صرحوا بأنه لو امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وكذا لو امتنع من الاتفاق على قرينه بخلاف سائر الديون اه (قوله والضابط) أى لا يضرب فيه المحبوس فإنه بالامتناع

مطلب
لا تحبس زوجته معه لو حبسته

ومفاده أن زوجته لا تحبس معه لو هى الحاسبة له وهو الظاهر وفى الملقى يمكن من وطء جاريته لو فيه خلوة (ولا يخرج للجمعة ولا لجماعة ولا لخرج فرض) فغيره أولى (ولا حضور جنازة ولو) كان (بكفيل) زبلى وفى الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة أصوله وفروع له لا غيرهم وعليه الفتوى (ولو مرض مرضا اضناه ولم يجد من يخدمه يخرج بكفيل والا لا) به يبقى ولا يخرج لمعالجة وكسب قبل ولا يتكسب فيه ولوله ديون خرج ليخاصم ثم يحبس خاتمة (ولا يضرب) المحبوس الا فى ثلاث إذا امتنع عن كفارة الظهار والاتفاق على قرينه والقسم بين نسائه بعد وعظه والضابط ما يفوت بالتأخير لا الى خلف أشباه

عازي ينفوت الواجب لال الى خلف فان نفقة القريب تستقط بالمنى ولو متضباها او متراضي عليها
وكذا الوطء والقسم بفوتان بالمتى (قوله ما في الوهبانية) الشطر الثاني لشارحها غير فيه نظم الاصل
(قوله وان فر) اي من الحبس (قوله في العنت يذكر) اي اذا كان متغنا لا يؤدى المال قيل يطين عليه الباب
ويترك له نفقة بلقي له الخبز والماء وقيل الراي فيه للقاضي وهو ما يذكره قرياعن البرازية (قوله ولا يغل) اي
لا يوضع له الغل بالنفم وهو طوق من حديد يوضع في العنق جمعه أغلال كقفل وأفضال مصباح وأما القيد
فما يوضع في الرجل (قوله ولا يجرد) اي من يباه في الحبس (قوله وعن الثاني) عبارة النهر ولا يؤخر
خلافا لما عن الثاني (قوله لا قاضي فيها) بأن مات او عزل مخ عن الجواهر (قوله لازمه) ولا ينفعه عن
الاكتساب والدخول الى بيته لانه لا ولاية له عليه بخلاف القاضي لان له ولاية المنع والحبس وغيره مخ عن
الجواهر (قوله قنية) عبارتها ادى على بنته مالا وأمر القاضي بحبسها فطلب الاب سنه أن يحبسها في
مرضع آخر غير الحبس حتى لا يضيع عرضه بحبسها القاضي الى ذلك وكذا في كل مدع مع المدعى عليه اه
(قوله وأفتى المصنف الخ) ذكر في المنع عبارة فاري الهداية ثم قال ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لان
القاضي يعين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق أما لو طلب صاحب الحق مكانا فاعبره في ذلك اه
(قوله واذا ثبت الحق للمدعى) اي عند القاضي كافي الهداية وغيره اواظا هره أن الحكم بالحبس قال في
البحر ولم أره نهر لكن نقل الجوى عن صدر الشريعة أن له الحبس (قوله ولودانقا) في كافي الحاكم
ويحبس في درهم وفي أقل منه اه ومثله في التتبع معلل بأن طلبه يتحقق بجمع ذلك (قوله بينة) أو ينكول بحر
عن القلتاسي (قوله يعمل حسبه) الا اذا ادعى الفقر فيما يقبل فيه دعواه ط (قوله بطلب المدعى) ذكره
قاضي خان وهو قيد لازم مخ (قوله لم يعمل حسبه) لان الحبس يزاء المعاطلة ولم يعرف كونه معاطلا في
أول الوهلة فلهذا طمع في الامهال فلم يستحب المال فاذا امتنع بعد ذلك حسبه لظهوره طله هداية
(قوله بل يأمره بالاداء) ينبغي أن يقدره بما اذا لم يتمكن القاضي من اداء ما عليه بنفسه كما اذا ادعى عينا
في يد غيره أو ودعيته له عنده وبرهن أنها التي في يده أو دنا له عليه وبرهن على ذلك فوجد معه ما هو من جنس
حقه كان للقاضي أن يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه ويدفعه الى المالك غير محتاج الى أمره بدفع ما عليه
وقد قالوا ان رب الدين اذا ظفر بجنس حقه له أن يأخذه وان لم يعلم به المدون فلقاضي اولى نهر وسعه
الجوى وغيره ط قلت لكن كونه غير محتاج الى أمره بالدفع فيه نظر لان القاضي لا يتحقق له ولاية أخذ مالم
المدون وقضاء دينه به الابدال الامتناع عن فعل المدون ذلك بنفسه فكان المناسب ذكر هذا عند قوله فان أبي
حسبه فمقال انما يحبسها اذا لم يتمكن القاضي الخ فافهم (قوله فان أبي حسبه) فلو قال أمهلى ثلاثة
أيام لا دفعه اليك فانه يعمل ولم يكن بهذا القول امتناع من الاداء ولا يحبس شرح الوهبانية عن شرح الهداية
ومثله قول المصنف الاتي ولو قال أبيع عرضي وأقضي ديني الخ (قوله وعكسه السرخسي) وهو أنه اذا
ثبت بالينة لا يحبس له لا قول هله لانه يعتذر بأن ما كنت أعلم أن علي دينه بخلافه بالاقرار لانه كان عالما
بالدين ولم يقضه حتى احوجه الى الشكواه فمخ (قوله وسوى بينهما في الكنز) حيث قال واذا ثبت الحق
للمدعى أمره بدفع ما عليه فان أبي حسبه وعبارة من الدرر أصرح وهي واذا ثبت الحق على الخصم باقراره
أو بينة أمره بدفعه الخ وفي كافي الحاكم ولا يحبس الغريم في أول ما يقدمه الى القاضي ولكن يقول له قم
فأرضه فان عاده اليه حسبه اه (قوله واستحسنه الزيلعي) حيث قال والاحسن ما ذكره هنا في الكنز
فانه يؤمر بالاداء مطلقا لانه يحتمل أن يوفي فلا يجبل بحسبه قبل أن يبين له حاله بالامر والمطالبة (قوله وهو
المذهب عندنا) صرح بذلك في شرح أدب القضاء وقال ان التسوية بينهما رواية قلت لكن سمعت عبارة
كافي الحاكم وهو الجامع لكتب ظاهر الرواية الا أن عبارته ظاهرها التسوية فيمكن ارجاعها الى ما في الهداية
فلا ينافي قوله وهو المذهب تأمل (قوله فليكن التوفيق) لم يظهر لنا وجهه على أن ما نقله عن منية المتقلى لم
أجد فيها بل عبارتها هكذا ولا يحبس في أول ما يقدم اليه ويقول له قم فأرضه فان عاده اليه حسبه اه وهي
عبارة الكافي المارة ثم رأيت بعضهم ينسبه على ما ذكرته (قوله ويحبس المدون الخ) اعلم أن المدعى اذا
ادعى ديناً وأثبت به المدون بدفعه فان أبي وطلب المدعى حسبه وهو غنى يحبس ثم ان كان الدين غنا ونحوه

المدون

من الاربعة المذكورة في المتن واذا ادعى المدينون الفقر لا يصدق لان اقدامه على الشراء ونحوه مما ذكر دليل على عدم فقره فيجب الا اذا كان فقره ظاهرا كاسميائي وان كان الدين غير الاربعة المذكورة واذا ادعى الفقر قال قول له ولا يجبس الخ ماسيجي (تنبيه) أطلق المدينون فمثل المكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور فانهم يجبسون لكن الصبي لا يجبس بدين الاستهلاك بل يجبس والده وأوصيه فان لم يكن نائما القاضي رجلا يبيع ماله في دينه كذا في البرازية بجر قلت وجبس والده وأوصيه بدين الاستهلاك انما هو حيث كان للصبي مال وامتنع الاب والوصي من بيعه أما اذا لم يكن له مال فلا يجبس كما يعلم من آخر العبارة وهو ظاهر والقول له انه فقير لان دين الاستهلاك مما لا يجبس به اذا ادعى الفقر كما يأتي وسيد كراشار آخر الباب نظمان لا يجبس وفيه تفصيل للثلاثة المذكورين (قوله في كل دين هو بدل مال) كتم المبيع وبدل القرض وقوله أو ملتزم بعقد كالمهر والكفالة وهو من عطف العام على الخاص فلو اقتصر عليه كما وقع في بعض الكتب لا غناء عما قبله زاد في الجرعن الثلاثي وفي كل عين بقدر على تسليمها وسيأتي في كلام الشارح ثم اعلم أن هذه العبارة التي عزاها الشارح الى الدرر والمجمع والمتى أصلها للقديري عدل عنها صاحب الكتالي قوله في المتن والقرض والمهر المجل وما التزمه بالكفالة وتبعه المصنف لوجهين به عليهما في النهر الاقول أن قوله بدل مال يدخل فيه بدل المقصوب وضمان التلفات والثاني أن قوله أو ملتزم بعقد يدخل فيه أيضا ما التزمه بعقد الصلح عن دم العمد وانخلع مع انه لا يجبس في هذه المواضع اذا ادعى الفقر اه وصرح الشارح بعد أيضا بأنه لا يجبس فيها فكان عدم ذكر هذه العبارة لكن ما ذكره في النهر غير مسلم أما الاقول فلان المراد بدل مال حصل في يد المدينين كما سيأتي فيكون دليلا على قدرته على الوفاء بخلاف ما استدل به من الغصب وأما الثاني فلانه يجبس في الصلح وانخلع كما تعرفه فالاحسن ما فعله الشارح تعال على ليبدأ أن الاربعة التي في المتن غير قيدا احترازي فانهم لكن الشارح نقض هذا افتاد كره بعد كاتعرفه (قوله مثل الثمن) مثل الثمن ماعلى المشتري وماعلى البائع بعد فسخ البيع بينهما باقاة أو خيار وشمل رأس مال السلم بعد الآفالة وماذا قبض المشتري المبيع أولا بجر (قوله كالأجرة) لانها من المنافع بجر فانه النفع وان كانت غير مال لكانت تقوم في باب الاجارة للضرورة (قوله ولولذي) يرجع الى الثمن والقرض وكان المناسب ذكره عقب قوله ويجبس المدينون قال في البحر أطلقه فأفاد أن المسلم يجبس بدين الذمي والمستأمن وعكسه اه (قوله والمهر المجل) أي ما شرط نجحيله أو تعرف نهر (قوله وما لزمه بكفالة) استثنى منه في الشرع بلالة كقبيل اصله كالمكفل أباه وأمه أي فانه لا يجبس مطلقا لما يلزم عليه من حبس الاب معه وفيه كلام قد مرناه في الكفالة (قوله ولولادرك) هو المطالبة بالثمن عند استحقاق المبيع وهذا ذكره في النهر أخذ من اطلاق الكفالة ثم قال ولم أره صريحا (قوله او كقبيل الكفيل) بالنصب خبر لكان المقدرة بعد لوفيه داخل تحت المبالغة أي ولو كان كقبيل الكفيل فدخل تحت المبالغة الاصيل وكقبيله قال في البحر وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصيل معا الكفيل بما التزمه والاصيل بما لزمه بدلا عن مال والكفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية يتمكن المكفول له من حبس الكفيل والاصيل وكقبيل الكفيل وان تكروا اه (قوله لانه التزمه بعقد) أي لان الكفيل التزم المال بعقد الكفالة وكذا كقبيله وقوله كالمهر أي فان الزوج التزمه بعقد النكاح فكل منهما وان لم يكن بمبادلة مال بمال لكان ملتزم بعقد والتعليل المذكور لبثت حبه بما ذكر وان ادعى الفقر فان التزمه ذلك بالبعد دليل القدرة على الاداء لان العاقل لا يلتزم ما لا قدرته له عليه فيجب وان ادعى الفقر لانه كالتناقض لوجود دلالة اليسار وظهوره وجه حبه ايضا بالثمن والقرض لانه اذا ثبت المال بيده ثبت غناه به فأفاد ذلك في الفتح وغيره والاخير مبنى على التسلك بالاصل فان الأصل بقاءه في يده (قوله هذا هو المعتمد) الاشارة الى ما في المتن من أنه يجبس في الاربعة المذكورة وان ادعى الفقر وهذا أحد خمسة أقوال ثانيا ما في الخاتمة ثالثا القول للمدينون في الكل أي في الاربعة وفي غيرها مما يأتي رابعا للدائن في الكل خامسا أنه يحكم الرضى أي الهبة الا لفقها والعلمية لانهم يتزبون برى الاغنياء وان كانوا فقراء صبيانا ثلما وجههم كافي أنفع الوسائل (قوله خلافا لفتوى قاضي خان) حيث قال ان كان الدين بدلا عن مال كالقرض وعن المبيع قال قول للمدعي وعليه

(في) كل دين هو بدل مال
أو ملتزم بعقد درر وجميع ومتى
وبل (الثمن) ولولمنفعة كالأجرة
(والقرض) ولولذي (والمهر
المجل وما لزمه بكفالة)
ولولادرك أو كقبيل الكفيل وان
تكروا برازية لانه التزمه بعقد
كالمهر هذا هو المعتمد خلافا
لفتوى قاضي خان لتقديم الثمن
والشروح على الفتاوى بجر
عليه

الفتوى وان لم يكن يدل مال فالقول المديون اه وعلمه فلا يحبس في المهر والكفالة قال في البحر وهو خلاف
 مختار المصنف ثم صاحب الهداية رد ذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل أنه أي مافي الهداية المذهب المفتي به
 فقد اختلف الانشاء فيما التزم به عقد ولم يكن يدل مال والعمل على مافي المتون لأنه اذا تعارض مافي المتون
 والفتاوى فالمعتمد مافي المتون كما في أنفع الوسائل وكذا يشهد مافي الشروح على مافي الفتاوى اه قلت ومافي
 الخاتمة نقل في أنفع الوسائل عن المسوقة أنه ظاهر الرواية (قوله نعم عده في الاختيار ليدل الخلع هنا خلعاً)
 عده برفع مبتدأ واللام في ليدل متعلق به وخطا خبر المبتدأ وفي بعض النسخ كبذل بالكاف وهو تحريف
 وقوله هنا أي فيما يكون القول فيه للمدعي كالمسائل الأربع وعبارة الاختيار هكذا وان قال المدعي هو مومس
 وهو يقول أنا مومس فان كان القاضي يعرف يساره أو كان الدين يدل مال كالنقن والقرض والتزم به عقد كالمهر
 والكفالة ويدل الخلع ونحوه حبسه لان الظاهر بقاء ما حصل في يده والتزامه يدل على القدرة انخ ثم اعلم أن
 ما ذكره الشارح من القطع أنها للطرسوسي في أنفع الوسائل وسعه في البحر والنهر وغيرهما وأقزوه على ذلك
 وذلك غير واهجويان ذلك أن الطرسوسي ذكر مسألة اختلاف المدعي والمدعي عليه في الفقر وعدمه ونقل
 عبارات الكتب منها كتاب اختلاف الفقهاء للنجاشي ان كل دين أصله من مال وقع في يد المديون كالثمن
 البياعات والقرض ونحوها حبسه وما لم يكن أصله كذلك كالمهر والخلع والصلح عن دم العمد ونحوه لم يحبس
 حتى ثبت ملائمه اه ونقل نحوه عن متن البحر المحيط وغيره وذكر عن السفناقي وغيره حكاية قول آخر أيضاً
 وهو أن كل دين لزم به عقد فالقول فيه للمدعي وكل دين لزمه حكماً لا بمباشرة العقد فالقول فيه للمديون قالوا
 وهذا القول لا فرق فيه بين ما ثبت بدلا عن مال أو لا ثم ان الطرسوسي قال ان صاحب الاختيار أخطأ حيث
 جعل بدل الخلع كالنقن والقرض في أن القول فيه للمدعي وهو مخالف لما نقلناه عن اختلاف الفقهاء للنجاشي
 ومتن البحر المحيط وغيره وبأيضا فان الخلع ليس بدلا عن مال هذا حاصل كلامه واذا أمعنت النظر تعلم أنه كلام
 ساقط فان ما ذكره عن اختلاف الفقهاء ومتن البحر المحيط وغيره هو القول الذي مر عن قاضي خان وما ذكره
 عن السفناقي وغيره هو الذي مشي عليه التدوير ونقله الشارح عن الدرر والمجمع والمفتي فالقول الأول اعتبر
 في كون القول للمدعي كون الدين بدلا عن مال حصل في يد المديون ولم يعتبر كونه بعقد ولا شك أن المهر وبدل
 الخلع والصلح عن دم العمد وان كان بعقد لكنه ليس بدل مال فلا يكون القول فيه للمدعي بل للمديون فلا يحبس
 فيه والقول الثاني اعتبر كون الدين ملتزماً به قد سواء كان يدل مال أو غيره ولا شك أن الخلع ملتزم بعقد كالمهر
 فيكون القول فيه للمدعي والذين صرحوا بأن يدل الخلع لا يحبس فيه المديون هم أهل القول الأول فخلعوه
 كالمهر لكون كل منهما ليس يدل مال وقد علمت أن صاحب الاختيار من أهل القول الثاني فانه اعتبر العقد كما
 قدمناه عنه فلذا جعل القول للمدعي في المهر والكفالة والخلع ويلزم منه أيضاً أن يكون الصلح عن دم العمد
 كذلك لانه بعقد وحينه فاعتراض الطرسوسي على صاحب الاختيار بما حكاه أهل القول الأول ساقط فان
 صاحب الاختيار لم يقل بقولهم حتى يعترض عليه بذلك بل قال بالقول الثاني كبقية اصحاب المتون غير أنه زاد
 على المتون التصريح بالخلع لدخوله تحت العقد وتبعه في الدرر كيف وصاحب الاختيار امام كبير من مشايخ
 المذهب ومن اصحاب المتون المعتمدة وأما الطرسوسي فلقد صدق فيه قول المحقق ابن الهمام انه لم يكن من أهل
 الفقه فافهم واغم تحقيق هذا الجواب فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والتجده ملهم الصواب ثم بعد مدة
 رأيت في مختصر أنفع الوسائل للزهري رد على الطرسوسي بنحو ما قلنا والله الحمد (قوله لا يحبس في غيره) أي
 ان ادعى الفقر كما يأتي (قوله يدل خلع) الصواب اسقاطه كما علمت من أنه من القسم الأول (قوله ومغضوب)
 بالجر عطف على خلع وكذا ما بعده أي وبدل مغضوب أي اذا ثبت استيلاكه للمغضوب ولزمه بدله من القيمة أو المثل
 وادعى الفقر لا يحبس لانه وان كان يدل مال دخل في يده لكنه باستيلاكه لم يبق في يده حتى يدل على قدرته على
 الايفاء بخلاف غن المبيع فان المبيع دخل في يده والاصل بقاءه كما مر فلذا يحبس فيه وبخلاف العين المغضوبة
 القادر على تسليمها فانه يحبس أيضاً على تسليمها كما قدمه آنفاً عن تهذيب القلانسي فلا منافاة بينه وبين ما هنا
 قال في أنفع الوسائل وقولهم أوضاعاً المغضوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه فقير وتصادق على الهلاك
 أو حبس لاجل العلم بالهلاك فان القول للغاصب في العسر هكذا ذكره السفناقي وناج الشريعة وحيد الدين

طلب
 اذا تعارض مافي المتون والفتاوى
 فالمعتمد مافي المتون

نعم عده في الاختيار ليدل الخلع هنا
 خطأ فتنه وزاد القلانسي
 انه يحبس أيضاً في كل عين بقدر
 على تسليمها كالعين المغضوبة
 (لا يحبس في غيره) أي غير
 ما ذكر وهو توسع صور يدل خلع
 ومغضوب

النسب ١٥ (قوله ومثاف) أي وبذل ما أئلفه من أمانته ونحوها (قوله ودم عمد) أي بدل الصلح عن دم عمد
قال في أنفع الوسائل معناه أنه لو قتل موردته عمد فصالحه على مال فادعى أنه قتل يمكن القول قول القاتل في
ذلك لأنه ليس بدلائل على ما وصحت هذه أحد سوى الطحاوي في اختلاف التفتها وهو صحيح موافق للقواعد
وداخل تحت قولهم عا ليس بمال قال في البحر وبشكل جعلهم القول فيه للمدعي مع أنه التزمه بقدر ١٥
أقول لا إشكال فيه لأن ذلك مبنى على القول بعدم اعتبار العقد وأن المعتبر هو كون الدين بدلائل على ما وقع في
يد المدعي كاعتله مما نقلناه سابقا من عبارة الطحاوي وهذا القول هو الذي مر عن الخانية وأما على القول الذي
مشى عليه التدويري وصاحب الاختيار وغيرهما من أصحاب المتن من أن المعتبر ما كان بدلائل على ما وقع في
بعده دون أن يكون بدلائل على ما فلتشك في دخول هذه الصورة في العقد فتكون على هذا القول من القسم الأول
الذي يكون القول فيه للمدعي لأنها كالهمز وانما بشكل الأمر لو صرح أحد من أهل هذا القول بأن بدل دم
العمد يكون القول فيه للمدعي مع أنه لم يصح بذلك أحد إلا الطحاوي القائل بالقول الأول فعلمنا أنه مبنى
على أصله من أنه لا يعتبر العقد أصلا فخرصة أهل القول الثاني بهذا القول غير واردة والاشكال ساقط كما قررنا
فظهر في مسألة الخلع وبهذا ظهر أن الصواب إسقاط هذه الصورة أيضا وذكرها في القسم الأول (قوله وعنتي
حظ شريك) أي لو أعتق أحد شريكي عبد حصته منه بلاذن الآخر واختار الآخر تضعيه فادعى العتق
الفقر فالقول له لأن تضمينه لم يجب بدلائل على ما وقع في يده ولا ملزما بعد حتى يكون دليل قدرته بل هو في
الحقيقة ضمان اتلاف (قوله وأرض جناية) هذا وما بعده مرفوع عطف على بدل لا على خلع الجور لأن
الأرض هو بدل الجناية والمراد أرض جناية موجه المال دون القصاص (قوله ونفقة قريب وزوجة) أي
نفقة مودة ماضية مقضية بها أو مترضى عليها لكن نفقة القريب تنقطع بالنسبة إلا إذا كانت مستدانة بالأمر
وسيد كالمصنف مسألة النفقة (قوله ومؤجل مهر) استشكله في البحر بأنه التزمه بقدر أي فيكون من
القسم الأول لكن جوابه أنه لما علم عدم مطالبته به في الحال لم يدل على قدرته عليه بخلاف المجل شرطاً وعرفاً
(قوله قلت ظاهراً ولو بعد طلاق) هذا هو المتعين لأنه قبل الطلاق أو الموت لا يطالب به فكيف يتوهم حبسه به
(قوله وفي نفقات البرازية الخ) الانسب ذكر هذا عند قول المتن الآتي الآن يهرن غريمه على غناه وعبارة
البرازية كما في البحر وإن لم يكن لها بينة على يساره وطلبت من القاضي أن يسأل عن جبرانه لا يجب عليه
السؤال وإن سأل كان حسناً فإن سأل فأخبره عدلان يساره ثبت اليسار بخلاف سائر المدعي حيث لا يثبت
إلا بالآثار والأخبار وإن فالأسماعنة مؤسراً وبلغنا ذلك لا يشبه القاضي ١٥ (قوله ولكن الخ) فادعى قوله ما لم يثبت
غناه المتبادر منه كونه بالشهادة ويمكن أن يقال الثبوت في دين النفقة بالأخبار وفي غيره لا يشهد بغيره غير
معينة ط قلت لكن قول المصنف الآتي الآن يهرن يقتضي عدم الفرق نعم عبارة التكرار والهداية الآن
ثبت لكن قيد الزبلي بالبينه تأمل (قوله فالقول للمدعيون) أي فلا يجبس إن ادعى الفقر (قوله وأقره
في النهر) وكذا في البحر ووجه ظاهر لا نكاه ما يوجب حبسه (قوله لا يجبس في دين مؤجل) لأنه لا يطالب
به قبل حلول الأجل (قوله وإن بعد) أي السفر بحيث يجل الأجل قبل قدومه (قوله وقد مناه في الكفالة)
أي في آخرها وقد مناهه الترجيع الزامه باعطاء كفل فراجع (قوله إن ادعى الفقر) قيد لقوله لا يجبس
في غيره (قوله إذا اصل العسرة) لأن الأدعي يولد فقره بالإماله والمذني يدعي أمر عارضاً فكان القول
لصاحبه مع بينة ما لم يكذبه الظاهر الآن يثبت المذني بالبينه أن له ما لا يخلاف ما تقدم لأن الظاهر يكذبه
زبلي (قوله أي على قدرته على الوفاء) أي ليس المراد بالقول ملك التصالب لأنه يجبس فمادونه فأفاده
في الفتح (قوله ولو باقتراض) في البرازية لو وجد المدعيون من يقرضه فلم يفعل فهو ظالم وفي كراهية القضية
لو كان للمدعيون حرفة تفضي إلى قضاء دينه فامتنع منها لا بعد ١٥ وكل من الفرعين ينبغي تحريره على ما قبل
فيه قوله فإذا ادعى في المهر المؤجل مثلاً أنه معسر ووجد من يقرضه أو كان له حرفة وقد فعل فعليه حبسه الحائكم
لأن الحبس جزاء الظلم وأما ما لا يشك فيه قوله فظلمه فيه ثابت قبل وجود من يقرضه تهر (قوله أو بتقاضى
غريمه) بأن كان له مال على غريم مؤسراً قال في البرازية فإن حبس غريمه المؤسراً لا يجبس وفيها ولو كان
للمدعي مال في بلد آخر يطلعه بكفيل ١٥ (قوله فيحبسه حينئذ) أي حين إقامته في بلد آخر على غناه في هذا

ومثاق ودم عمد وعنتي حفظ شريك
وأرض جناية ونفقة قريب وزوجة
ومؤجل مهر قلت ظاهراً ولو بعد
طلاق وفي نفقات البرازية ثبت
اليسار بالأخبار بخلاف سائر
المدعيون لكن أفتى ابن نجيم بأن
القول له بينه ما لم يثبت غناه
فراجع ولو اختلفا فقال المدعيون
ليس بدل مال وقال الله إن غن
متاع فالقول للمدعيون ما لم يهرن
رب الدين طر سوسى بجنا وأقره
في النهر (فرغ) لا يجبس في دين
مؤجل وكذا لا يمنع من السفر قبل
حلول الأجل وإن بعدوله السفر
معه فإذا حلت منعه منه حتى
يوفيه بدائع وقد مناه في الكفالة
(إن ادعى) المدعيون (الفقر)
إذا اصل العسرة (الآن يهرن
غريمه على غناه) أي على قدرته
على الوفاء ولو باقتراض أو بتقاضى
غريمه (فيحبسه) حينئذ (بما رأى)

القسم ويجوز دعوى المدعى عنه في القسم الأول كأمز (قوله ولو يوما) أخذ في البصر من ظاهر كلامهم
 (قوله هو الصحيح) صرح به في الهداية لأن المقصود من المجلس الصغير والتسارع القضاء الدين وأحوال الناس
 فيه متفاوتة ومقابلة رواية تقدره بشهرين أو ثلاثة وفي رواية بأربعة وفي رواية بنصف حول (قوله لم أحسبه)
 أي ولو كان الدين غنا أو قرضا كما هو ظاهر الإطلاق وهو أيضا مقتضى عبارة شرح الاختيار التي قدمناها
 (قوله ولو فقره ظاهر الخ) أفاد أن قوله فيحسبه بما يرى اغناهو حيث كان حاله مشكلا كما به عليه الشارح
 بعده وفي شرح أدب القضاء قال محمد بعد ذكر التقدير هذا إذا أشكل على أمره أقصر أم غنى والأسألت
 عنه عاجلا يعني إذا كان ظاهر الفقر قبل البينة على الإفلاس وأخلى سبيله اه (قوله قال المديون) أي
 بما أصاله من ونحوه إذا القسم الثاني القول فيه للمديون أنه معسر فلا يحتاج إلى تحلف الدائن نعم يأتي فيه أيضا
 إذا أثبت يساره لكنه بعد ذلك لا يحلف المدعى بعد البينة تأمل (قوله قلت قد من الخ) تنبيذ لقول المصنف
 فيحسبه بما رأى وقد تم الشارح ذلك عند قول المصنف قبل هذا الفصل ولا يخبر إذا لم يكن مجتهدا وقد توسع
 الشارح في هذا التمهني قال ح أقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهدا كما لا يخفى اه أي
 فإن ما يقتضيه حال ذلك المديون من قدمته حسبه التي يظهر فيها أنه لو كان له مال لظهره يستوفى في علم
 ذلك المجتهد وغيره بدون توقف على العلم باللغة والكتاب والسنة متناوسدا كما لا يخفى فالظاهر حل ما قالوه
 فيما يفتون إلى رأى القاضي من الأحكام والله سبحانه أعلم (قوله ثم بعد حسبه الخ) الظرف متعلق بقول
 المصنف الاتي سأله عنه وقوله لو حاله مشكلا فدل قوله حسبه بما يراه وقوله والأي ان لم يكن مشكلا بأن كان
 فقره ظاهر أو هذا كله يعني عنه ما قبله (قوله احتياطا لأجوبا) قال شيخ الإسلام لأن الشهادة بالأعسار
 شهادة بالنفي فكان للقاضي أن لا يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان أحوط زيلعي وقال في الفتح
 والاف بعد مضى المدة التي يغلب ظن القاضي أنه لو كان له مال دفعه وجب إطلاقه ان لم يقم المدعى بينة يساره
 من غير حاجة إلى سؤال (قوله ويكنى عدل) والاثنا أحوط وكيفيته أن يقول المخبر أن حاله حال المعسر
 في نفسه وكسوته وحاله ضيقة وقد اختبر حاله في السر والعلانية يجر عن البرازية وقد سماع هذه الشهادة
 بما بعد المجلس ومضى المدة لأنها قبل المحس لا تنقل في الأصح كما يأتي وكذلك قبل المدة التي رآها القاضي
 كما سنذكره (قوله بغيبة دائن) أي يكتفي بذلك في غيبة الدائن فلا يشترط لسماعها حضرته لكن إذا كان
 غائبا سمعها وأطلقه بكفيل كما في البحر عن البرازية وسيأتي مع زيادة ما لو كان الدين لو وقف أو يقيم (قوله وأما
 المستور الخ) فيه كلام يأتي قريبا (قوله ولا يشترط حضرة الخصم) يعني عنه قوله بغيبة دائن (قوله الا اذا
 تنازع الخ) قال في النهر وقد في النهاية الاكتفاء بالواحد بما إذا لم تقع خصومة فإن كانت كأن ادعى المحبوس
 الاعسار ورب الدين يساره فلا بد من إقامة البينة على الاعسار اه ومثله في البحر قلت وهذا مشكل فإن
 ما من من الاكتفاء بعدل لاشدائه عند المنازعة اذ لو اعترف المدعى بفقر المحبوس أو اعترف المحبوس بفناء
 لم ينجح إلى سؤال والى اخبار ثم رأيت في أنفع الوسائل نقل عبارة النهاية المارة بزيادة وهي فإن شهد بأنه
 معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فإن الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر
 حادث لا بالنفي اه فأفاد أن هذه الخصومة بأعسار حادث يعني إذا أراد حسبه فيما يكون القول فيه للمدعي
 يساره أو في القسم الآخر ورهن على يساره بارت من أيه منذ شهر مثلا وهو ادعى اعسارا حادثا فلا بد فيه من
 نصاب الشهادة لأنها شهادة صحيحة لوقوعها على أمر حادث لا على النفي بخلاف الشهادة على أنه معسر فإنها
 قامت على نفي اليسار الذي يحبس بسببه لا على اعسار حادث بعده أو المراد إقامة البينة على اعساره بعد حسبه
 قبل تمام المدة التي يظهر فيها للقاضي عسرته لكن سيأتي أن سماع البينة قبل المدة خلاف ظاهر الرواية فتأمل
 (قوله قلت لكنها الخ) استند الرعي التقيد بالعدل في قوله ويكنى عدل فقد نقل في أنفع الوسائل
 عن الخلاصة أنه يسأل عنه الثقات والواحد يكتفي ولا يشترط لفظ الشهادة ثم نقل عبارة شيخ الإسلام المارة
 ثم قال فقوله أي شيخ الإسلام هذا ليس بواجب وهذا ليس بحجة وإن للقاضي أن لا يسأل أو يدقولنا أنه لا يشترط
 العدالة في هذا الواحد لأنها تشترط في أمر واجب أو في اثبات حجة شرعية والأفلا فائدة في اشتراطها لأن
 القاضي له إخراجها بلا سؤال أحد عنه الخ وأراد بذلك الرد على الزيلعي حيث تنبذ بالعدل في قوله والعدل

ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات
 المتقط قال أبو حنيفة إذا كان
 المعسر معروفا بالعسرة لم أحسبه
 وفي الخاتمة ولو فقره ظاهر أسأل
 عنه عاجلا وقبل بيته على إفلاسه
 وخلى سبيله نهر وفي البرازية
 قال المديون حلقه أنه ما يعلم في
 معسر أجابه القاضي فإن حلف
 حسبه بطل به وإن نكل خلاؤه
 المصنف وغيره قلت قد من أن
 الرأي لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه
 (ثم) بعد حسبه بما يراه لو حاله
 مشكلا عند القاضي والاعل بما
 ظهر يجر واعقده المصنف
 (سأل عنه) احتياطا لأجوبا
 من جيرانه ويكنى عدل بغيبة
 دائن وأما المستور فإن وافق قوله
 رأى القاضي عمل به والا لا أنفع
 الوسائل بخنا ولا يشترط حضرة
 الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا
 تنازع في اليسار والاعسار
 قهستاني قلت لكنها بالاعسار
 للنفي وهي ليست بحجة

الواحد يكتفي واثبات أن المستور الواحد يكتفي دون القاسق ثم قال والأحسن عندي أن يقال إن كان رأى
 القاضي موافقا لقول هذا المستور في العسرة يقبل والأبأن لم يكن للقاضي رأى في عسرة المحبوس أو يسره
 فبشرط كون الخبر عدلا اه واستحسنه في التبر وغيره قلت قد رجع الى ما قاله الزيلعي من حيث لا يشتر
 وذلك أنه إذا كان للقاضي رأى في عسرة به بأن ظهر له حاله لا يحتاج الى شاهد أصلا بل له إخراجا بلا سؤال
 والاحوط السؤال من عدل ليحقق به ما رآه القاضي ولا يكون بمجرد رأى ويظهر من كلام شيخ الإسلام الحارث
 وكذا من كلام الفتح الذي ذكرناه بعده أنه لا يلزمه العمل بقول ذلك العدل إذا خالف رأيه وإذا وافق قول الخبر
 رأى القاضي لثلاث أن يعمل به سواء كان الخبر عدلا أو فاسقا ومستورا فعلم أن كلام الزيلعي محمول
 على ما إذا لم يكن للقاضي رأى بدليل قوله في شرح أدب القضاء وإذا مضت تلك المدة واحتج بالقاضي
 الى معرفة حاله سؤال الثقات من جيرانه وأصدقائه الخ فقوله واحتج دليل أنه لا رأى له فقد ظهر أنه في هذه
 الصورة تشترط العدالة كما اعترف به الطرسوسي وفي الصورة الأولى لا تشترط عدالة ولا غيره هاو لا يمكن
 للقاضي العمل برأيه وإخراج المحبوس بلا سؤال وبه يظهر سقوط هذا البحث من أصله فافهم وأنعم هذا التبر
 (قوله ولذا يجب السؤال) أي سؤال القاضي عن حال المحبوس وأنما يسأل احتياطاً كما مر (قوله فان لم
 يظهر له مال خلاه) أي أطلقه من الحبس جبراً على الدائن نهر ثم إن إطلاقه بالخبر واحد لا يكون شوتاً حتى
 لا يجوز أن يقول هذا القاضي ثبت عندي أنه معسر ولا ينقل شوته الى قاض آخر بل هذا يخص بهذا القاضي
 أنفع الوسائل وأقرب في الخبر والنهر (قوله ووقف) ذكره في الخبر بجنا الحامط باليتيم (قوله فعلى القاضي
 القضاء به) أي إذا أبي المحبوس أن يخرج حتى يقضى بالفلاس في الخبر وغيره (قوله حتى لا يعيده الدائن
 ثانياً) أي قبل ظهور غناه بجر والتظاهر أن المراد أن لا يعيده قاض آخر لأن الأول ظهر له حاله فكيف
 يعيده الى الحبس بل لا يعيده لالهدا الدائن ولا غيره حتى ثبت غناه كما هو صريح عبارة البرازية المذكورة
 وأيضاً ثبت اعساره لحادث بشهادة تامة بعد خصومة كما مر فليس لقاض آخر حبسه ثانياً فيما يظهر لانه
 يكون شوتاً فيعتقد بخلاف ما إذا أطلقه بالخبر واحد تأمل وقدم الشان في الوقت في صور من يتعبد
 خصماً عن غيره عذمتها المديون إذا ثبت اعساره في وجه أحد الغرماء (قوله يريد تطويل حبسه) الظاهر
 أنه قيد باعتبار العادة والافق غيبته تطويل حبسه وان لم يرد ذلك ولذا لم يقيد بذلك في عبارة الاشياء الاتية
 أو أده ط (قوله وقدره) بالنصب عطفاً على الضمير المنصوب في عله (قوله أو كفضيل) أي بالمبالى والنفس
 (قوله الا اذا ثبت اعساره) المناسب اسقاط الأوعطفه بأو والمراد بالثبوت الظهور ولو برأى القاضي
 أو أخبر عدل كما مر (قوله أبيع عرضي) انظر ما فائدة التقيد بالعرض فإن العتار كذلك فيما يظهر وكذا
 لو قال امهائي ثلاثاً لا دفعه كأنه منهاء عن شرح الوهبانية وهذا أعم من أن يدفعه ببيع عرض أو عقار
 أو باستقراض أو استئجار أو غير ذلك ولذا دعي الى ما قاله المصنف في المنع من حمله على المقيد فكذا لا يفتي
 (قوله بل لا بد الاعذار) أي لا اختبار مدعيها ويحتمل أن الهمزة للسلب والابلاء بمعنى الافناء أي لازالة الاعذار
 يعني أنه لا عذره بعدها فالثلاثة تنبى الاعذار وتفتتها ط (قوله وسيجي تمامه في الخبر) قال المصنف
 والشارح هناك والقاضي يحبس المزدبون لبيع ماله لئلا يفسد دينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بلا أمره
 وكذا لو كان دانيه وباع دانيه بدراهم دينه وبالعكس استخصنا الاتحادهما في الغنية لا يبيع القاضي عرضه
 ولا عقاره للدين خلافاً لما وبه أي بقوله ما يبيعهما للدين يبقى اختياراً وصحبه في تصحيح القديري ويبيع كل
 ما لا يحتاجه للعال اه وحاصله أنه إذا امتنع عن البيع يبيع عليه القاضي عرضه وعقاره وغيرهما وفي
 البرازية وفزع على صحة الخبر أنه يترك له دست من الثياب ويبيع الباقي وتباع الحسنة ويشترى له الكفاية ويساع
 كآون الحديد ويشترى له من طين ويباع في الصنف ما يحتاجه للشتاء وعكسه (قوله ولم يمنع غرماء عنه)
 عطف على قوله خلاه وكان ينبغي ذكره عقبه (قوله على الظاهر) أي ظاهراً الرواية وهو الصحيح بجر
 (قوله فيلازمونه الخ) قال في أنفع الوسائل وبعد ما خلى القاضي سبيله فلما أحب الدين أن يلازمه في الصحيح
 وأحسن الاقوال في الملازمة ما روى عن محمد أنه قال يلازمه في قيسامه وقعوده ولا ينفعه من الدخول على
 اه ولا من القداء والعشاء والوضوء والخلاء وله أن يلازمه بنفسه وأخواته وولده من أحب اه ونعمامه

ولذا يجب السؤال أنفع الوسائل
 قننه (فان لم يظهر له مال خلاه)
 بلا كفضيل الا في ثلاث مال يتيم
 ووقف وإذا كان الدائن غائباً ثم
 لا يحبس ثانياً لا لأول ولا لغيره
 حتى ثبت غريمه غناه برزاقية
 وفي الغنية برهن المحبوس على
 بالفلاس فأراد الدائن إطلاقه قبل
 تغلبه فعلى القاضي القضاء به
 حتى لا يعيده الدائن ثانياً (فرع)
 احضر المحبوس الدين وغاب عنه
 يريد تطويل حبسه ان عمله وقدره
 أخذه أو كفضلاً وخلاه خاتبة
 وفي الاشياء لا يجوز إطلاق
 المحبوس الا برضى خصمه الا اذا
 ثبت اعساره أو احضر الدين
 للقاضي في غيبة خصمه (ولو قال)
 من يراى حبسه (اي بيع عرضي
 وأفتى ديني اجله القاضي) يوهين
 أو ثلاثة أيام ولا يحبس به لان
 الثلاثة مدة شربت لا بل لا الاعذار
 (ولو له عقار يحبس به) أي (ليبيعه
 ويقتنى الدين) الذي عليه (ولو
 ثمن قليل) برزاقية وسيجي تمامه
 في الخبر (ولم يمنع غرماء عنه)
 على الظاهر فيلازمونه نهارة

معطلة
 في ملازمة المديون

في البحر (قوله لاليل) لانه ليس بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال في يده فاللازمة لا تنفذ بحر عن المحيط ويظهر منه أنه ليس له الملازمة في وقت لا يتوهم وقوع المال في يده فله كمالوكان مريضاً مثلاً تأمل وانه ليس له ملازمته لئلا على قصد الانحجار لان الكلام فيما بعده ظهر وعسرته وتحليته من الحبس والهالة في الملازمة امكان قدرته على الوفاء بعد تحليته فلازمه كذا لا يخفى (قوله ويستأجر للمرأة امرأة تلازمها منية) عبارة منية الفتى ولو كان المدي على امرأة قبل يستأجر امرأة تلازمها وقيل له أن يلازمها ويجلس معها ويقضي على نياها بالانهار اما بالليل فتلازمها النساء فان هربت ودخلت خربة لا بأس أن يدخل الرجل اذا كان يأمن على نفسه في ذلك ويكون بعيداً منها ويحفظها بعينه اه وتقل الثاني في البحر عن الواقعة معللاً بأن له ضرورة في هذه الخلوة اى الخلوة بالمرأة الاجنبية (قوله الاضرر) عبارة الهداية الا اذا علم القاضي أن الملازمة يدخل عليه ضرر بين بأن لا يمكنه من دخول داره فينذ بحسبه ودفع الاضرر اه قلت والظاهر أن هذا فم لم يظهر لقاضي عسرته بعد حسيه والا فكيف يحبس ثانياً بلا ناه ورغناه وهو مقروض فيما قبل الحبس أصلاً (قوله وكيفية في البرازية لكفيل بالنفس) الاولى بكفيل بالياء وعبارة البرازية نقل عن الامام محمد وان في ملازمته ذهاب قوته وعياله أن يقيم كفيلاً بنفسه ثم يخلى سبيله (قوله ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حسيه الخ) هذا مقابل قوله ثم بعد حسيه سأل عنه وقد اختلف التصحيح في هذه المسألة ففي الخاتمة عن ابن الفضل أن الصحيح القبول وفي شرح أدب القضاء أن الصحيح عدمه وأن عليه عامة المشايخ واختار في الخاتمة أنه مفوض الى رأى القاضي فان رأى أنه لن يقبل وان علم أنه وقع لا قال في انفع الوسائل وكأنه أراد بقوله لن أن يعتبرد اليه ويطلب معه وبقوله وقع أن يقول لو وقعت في الحبس كذا وكذا لا يحصل للمنى شيء وأخر في أخرج على ربحك ونحو ذلك ثم قال وكان والذى يقول ينبغي للقاضي اذا علم أن بينه عدول ممدود من قبله يقبل فالح وهذا احسن أيضاً وعلى عليه لان العدل المتحرى لا يشهد ما لم يقطع بغيره بخلاف غيره من يحتاج الى تركية ولا يعرف القاضي تحريه ولا دابته اه ملخصاً وبقي ما اذا برهن على افلاسه بعد حسيه قبل معنى المدة وفي الخاتمة لا يقبل في الروايات الظاهرة الا بعد معنى المدة اه ومضى الامام الخصاص في أدب القضاء على قبولها قبل معنى المدة (قوله وصححه عزى زاده) ليس هو من أهل التصحيح ولكنه نقل عن الزيلعي أن عليه عامة المشايخ قلت وعليه الصحيح وغيره وعلم التصريح بتصحيحه وعلمه الزيلعي بأنها بيته على النقي فلا تقبل ما لم يتأيد بمؤيد وهو الحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط لا على الوجوب كما بينا اه (قوله والمعول عليه رأيه) اى رأى القاضي واعلم أن كلام النهر هنا غير محذور فانه قال بعد تعديل الزيلعي المذكور آتفا والمعول عليه رأيه كما مر عن شيخ الاسلام وهذا هو احدى الروايتين وهو اختيار العاتية وهو الصحيح وقال ابن الفضل الصحيح انها تقبل وقال قاضي خان ينبغي أن يكون مفوض الى رأى القاضي ان علم يساره لا يقبلها وان علم اعساره قبلها اه وبقي ما اذا لم يعلم من حاله شيئاً والظاهر أنه لا يقبلها اه ما في النهر وفيه أن ما مر عن شيخ الاسلام هو ما قدمناه عنه في سؤاله عن حال المحبوس بعد تمام المدة وأنه لا يجب بل له أن يعمل بما رآه ولا يخفى أن كلامنا هنا فيما قبل الحبس وما نتقله عن قاضي خان غير ما قدمناه عنه آتفا ولا يخفى ما فيه فانه اذا علم اعساره وكان ظاهراً بسأل عنه عاجلاً وقبل بينه ويحلى سبيله كما قدمه الشارح والكلام هنا فيما اذا كان أمره مشكلاً كما في البرازية حيث قال وان كان امره مشكلاً هل يقبل البيعة قبل الحبس فيه روايتان (قوله ويينة يساره أحق الخ) هذا ظاهر فيما يكون فيه القول للمديون انه فقير لان البيعة لا ثبات خلاف الظاهر وذلك في بيعة اليسار اما القسم الاول وهو ما يكون القول فيه للمدعى بأن كان الدين ملتزماً بما قبله مال أو بعد فقد فلا يظهر لان الاصل فيه اليسار بل الظاهر تقدم بيعة الاعسار لا ثباتها خلاف الظاهر ولم أر من فصل بل كلامهم هنا مجمل فليتأمل (قوله لان اليسار عارض) فان لا بد من تولد ولا مال له كما مر لكن اذا تحقق دخول البسيع في يده صار اليسار هو الاصل فينبغي ترجيح بيعة الاعسار كما قلنا تأمل (قوله نعم لو بين الخ) عبارة الفسخ هكذا وكلما تعارضت بيعة اليسار والاعسار قدمت بيعة اليسار لان معها زيادة علم اللهم الا أن يدعى أنه وسره وهو يقول اعسرت من بعد ذلك وأقام بذلك بيعة فانه تقدم لان معها علماً بأمر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه قال في البحر والظاهر انه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه اه وردته المقدسى

لاليل الا أن يكسب فيه ويستأجر للمرأة امرأة تلازمها منية (فروع) لو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فحق حجر الهداية يحضر الطالب الاضرر وكافه في البرازية لكفيل بالنفس ولطالب ملازمته بلا أمر قاض لوء قرا بحقه (ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حسيه) لقباهما على النقي وصححه عزى زاده وصححه غيره قبولاً والمعول عليه رأيه كما مر فان علم اعساره قبلها والا نهر فليحفظ (ويينة يساره أحق) من بيعة اعساره بالمعول لان اليسار عارض والبيات للاثبات نعم لو بين سبب اعساره وشهدوا به

مطلب
بينة اليسار حتى من بيعة الاعسار عند التعارض

قوله فانه تقدم الخ هكذا يحظه والاولى فانها تقدم كما في بعض النسخ تأمل اه صححه

قوله وهذا تجز من غير تجز الاول
بالجيم من الجرأة وهي الاقدام
على الشيء بلاترو والثاني بالخاء
المهمله وهو طلب الامر الاخرى
اي الاوفق اه منه

فتقدم لانباتها امر اعراضا فنع
بجنا واعتمد في النهر وفي القضية
ان لم يبنوا مقدار ما علة قبلت
والالم يمكن قبولها لانها قامت
للمحبوس وهو منكر والينة متى
قامت للمعسر لا تقبل (وأبدي

حبس الموسر) لانه جزء الظلم
قلت وسبغ في البحر ايه يباع ماله
لدينه عنده ما وبه شتى وحينئذ
فلا يتأبد حبسه فتنبه (ولا يحبس
لما نسي من نفقة زوجته وولده)

اذا ادعى الفقر وان قضى بها لانها
ليست بدل مال ولا زمت به بقدر
على ما تر حتى لو برهنت على

بساره حبس بطاها (بل يحبس
اذا) برهنت على بساره بطاها كالأول

(أي ان ينفق عليها) او على
اصوله وفروعه فحبس احاء لهم
بحر قلت وهل يحبس لجرمه لو أجب
لم آره وظاهر تقييدهم لا

بقوله وهذا تجز من غير تجز اه قلت ووجهه أو لا منع كونه بجنا بل ظاهر كلام الفخ أنه منقول كلف وهو
موافق لما تقدم من انفع الوسائل عن النهاية عند قول الشارح الا اذا تنازعوا ثانيا ما قاله في النهر من أنه ينبغي
أن يكون معناه أنه بين سبب الاعسار وشهداويه وما في البحر مدفوع بأنهم لم يشهدوا ويسار حاد بل بما هو سابق
على الاعسار الحادث وبينة الاعسار تحدث أمر اعراضا اه لكن يظهر أن بيان سبب الاعسار غير لازم بل
يكفي قولهم انه اعسر بعد ذلك تأمل (تنبيه) قال المبري وفي اوضح رمز نأفلح المستضي وأعلم أن بينة
الاعسار انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال وضيق الحال أما اذا قالوا الامال لا تقبل اه (قوله فتقدم)
الاولى حذف الفاء ط (قوله قبلت) لان المقصود منها ادوام الحبس عليه بجرع البرازية (قوله والا الخ)
اي بأن يبنوا مقدار ما علة لم يمكن قبولها (قوله لانها قامت للمحبوس الخ) اي على اثبات ملكة لقدر معين
قال في القضية وقولهم اي الشهود انه وسر ليس كذلك فيقبل اه قلت وحاصله أن الشهود لو قالوا انه ملك
الشيء فلا تلي من لا تقبل لانه يقول لا أملك شيأ وهم يشهدون به بأن ذلك الشيء ملكة والينة لا تقبل للمعسر بل
تقبل عليه وهذه شهادة صريحة وتجوز الشهادة عليه بساره وادامة حبسه واذا بطل الصريح بطل ما في
ضيقه بخلاف قولهم انه موسر فانه شهادة عليه صريحة وان كان قولهم انه موسر يقتضي الشهادة بأنه ملك فندر
الدين أو أكثر فانه ليست بشهادة له اذ ليس فيها اثبات شيء معين أو قدر اقدر الدين لان اليسار أعم وأيضا فانها
ضميمة لا صريحة بل الصريح منها قصد ادامة حبسه فافهم (قوله وسبغ في البحر) قد مناع برهنته فيه (قوله
وحينئذ فلا يتأبد حبسه) اي على قولهم ما وكذا على قوله ان كان ماله غير عقار ولا عرض بل كان من الاثمان
ولو خلاف جنس الدين كما تقدمناه (قوله ولا يحبس للماض الخ) اعلم أن نفقة الزوجة لا تصير ساعلى الزوج
الا بالقضاء او الرضى فاذا مضت مدة قبل القضاء او الرضى سقطت عنه والمراد بالمدّة شهر فأكثر وكذا نفقة الولد
الصغير الفقير وأما نفقة سائر الاقارب فانها تسقط بالمضى ولو بعد انقضاء او الرضى الا اذا كانت مستندة
بأمر قاض فلا تسقط بالمضى هذا حاصل ما قدمه الشارح في النفقات لكن ما ذكره من كون الصغير كالزوجة نقله
هنا عن الزبلي وقد مناهناك أنه مخالف لاطلاق المتون والشروح والمصريح به في الهداية والذخيرة وشرح
أدب القضاء والخاتمة من أن نفقة الولد والوالدين والارحام اذا قضى بها ومضت مدة سقطت (قوله وان قضى
بها) أعاد أنه اذ لم يقض بها لا يحبس بها بالاولى لانها لم تنصر شيأ أصلا وأما اذا قضى بها ومضت الرضى فلا تليها
ليست بدل مال ولا ملتزمة به مقد على ما مر أي في قوله لا يحبس في غيره ان ادعى الفقر كما مر تقريره (قوله حتى
لو برهنت الخ) المناسب حذفه والاقصار على ما بعده لا يكثر (قوله حبس بطاها) اي بطاها حبسه
ان كانت النفقة مقضيا لها او متراضا عليها (قوله كالأول اي أن ينفق عليها) اي كما يحبس الموسر ولا يمنع من
الانفاق على زوجته وولده الفقير الصغير كفي السراج وفهم في الجراة قيد احترامه عن البالغ الزمن الفقير
وقال وفيه تأمل لا يخفى قال في المنع وليس كذلك فانه في معنى الصغير كما لا يخفى فحبس ابوه اذا امتنع من
الانفاق عليه كاه والظاهر اه وفي الضع ويتحقق الامتناع بأن تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض النفقة
وان كان مقدار النفقة قليلا كالأدنى اذا رأى القاضي ذلك فأما بجرع فرضها لو طلبت حبسه لم يحبس لان
العقوبة تسحق بالظالم وهو مانع بعد الوجوب ولم يتحقق وهذا يقتضي أنه اذ لم يرض لها ولم ينفق الزوج عليها
في يوم ينبغي ان تقدمته في اليوم الثاني أن يأمره بالانفاق فان رجع فلم ينفق أو وجعه عقوبة وان كانت النفقة
سقطت بعد الوجوب فهو ظالم لها وهو تقياس ما أسلفناه في باب القسم من قولهم اذ لم يقسم لها فافترقه يأمره
بالقسم وعدم الجور فان ذهب ولم يقسم فرافعه أو وجهه عقوبة وان كان ما ذهب اليها من الحق لا يقضى ويحصل
به ضرر كبير اه (قوله وفروعه) اي وبشبه فروعه كالاناث والولد البالغ الزمن وهذا بناء على ما مر من أن
الصغير غير قيد (قوله وهل يحبس لجرمه لو أجب له آره) أصل التوقف لصاحب الشرع بلالية قلت اذا حبس
الاب فقيرة بالاولى مع أناته منافي آخر النفقات التصريح بذلك عن البدائع فانه قال ويحبس في نفقة الاقارب
كالزوجات أما غير الاب فلا شك فيه وأما الاب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولا تسقط مضى
الزمان فلو لم يحبس سقط حق الولد رأسا فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القوات لان حبسه
يحمه على الاداء اه وقد مناهناك أن هذا خلاف ما عراه الشارح الى البدائع (قوله وظاهر تقييدهم) اي

بالولد فان عبارة الكثر وغيره يحبس الرجل بنفقة زوجته لا في دين ولده الا اذا امتنع من الاتفاق عليه ولا يثنى
انها لا تنفذ لعدم الحبس في نفقة غير الولد (قوله لكن ما مر) اي في أول الباب (قوله يفيد) اي يفيد
حبسه بالامتناع عن نفقة القريب المحرم حيث عير بالمحبوس (قوله فتأمل عند الفتوى) اي حيث حصل
الاضطراب في فهم هذا الحكم من كلامهم فلا يخل في الفتوى قلت وبما نقلناه عن البدائع زال الاضطراب
وانتضح الجواب فافهم (قوله وسيجي) اي في آخر الباب وبأن الكلام عليه (قوله لا يحبس اصل الخ)
اي ولو جدد الام لانه لا قصاص عليه بقتل ولد بنته فكذلك لا يحبس دينه وقيد بالاصل لان الولد يحبس بدين اصله
وكذا القريب بدين قريبه كما في الثانية بجر وسيدكر الشارح آخر الباب نظاما جماعة من لا يحبس وسياق
عقدهم عشرة (قوله بل يقضى القاضي الخ) أفاد أنه لا فرق في عدم الحبس بين المومر والمعرس لكن يبيع
القاضي مال الاب لتضا دين ابنه اذا امتنع لانه لا طريق له الا البيع والاضاع أفاده في الجوز وكفي جواهر
القضاوي لا يحبس الاب الا اذا امتد على الحاكم اه لكن ما ذكر من أن القاضي يقضى دينه بغنى عن حبسه
ذكره الرملة عن المصنف (قوله من عين ماله) اي ان كان من جنس الدين وقوله او قيمته اي ان كان من غير
جنسه كالوكان الدين دراهم والمال دنانير فباع الدنانير بالدرهم ويقضى به الدين عند الامام وصاحبه (قوله
والصحيح الخ) مقابله أنه يبيع عندهم المنقول دون العقار وأما عنده فلا يبيع المنقول ولا العقار وقد مرنا
أن المفتي به قولهما (قوله ولا يستخلف قاضي الخ) اي ولو بعدد بجر عن العناية فدخل فيه ما لو وقعت
له حادثة فلا يستخلف بل اتفقوا في الجرح عن السراجية القاضي اذا وقعت له حادثة أولولده فاناب غيره وكان
من اهل الانابة وتخاصموا عنده ونفى له أولولده جازم قال وقد سئلت عن حجة قوله القاضي ابنه فاصبا حيث
كان ما أدوناه بالاسخلاف فأجبت بنم وشمل اطلاقه الاسخلاف ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهبه
او مخالفا ثم قال وظاهر اطلاقه أن المأذون له بالاستخلاف يملكه قبل الوصول الى محل قضاءه وقد جرت
عادتهم بذلك وسئلت عنه فأجبت بذلك اه ثم نقل عن شرح أدب القضاء أنه ذكر في موضع أن القاضي
انما يصير قاضيا اذا بلغ الى الموضوع ألا ترى أن الأول لا يعزل ما لم يبلغ هو البلد وفي موضع آخر يذني له أن يقدم
نايه قبل وصوله ليتعرف عن احوال الناس اه فالأول يفيد أنه لا يملكه قبل وصوله لأن يقال ان قاضي
القضاة مأذون بذلك من السلطان وهو الواقع الآن اه ملخصا قلت وما نقله نائبا صريح في أن له الانابة
قبل وصوله والتعليل بالتعرف عن احوال الناس لا ينافي أن للنائب القضاء قبل وصول المنيب لان التعرف
يكون بالقضاء مخيئا اذا وصل نائبه فالظاهر ان عزل الاول لان النائب قائم مقام المنيب وقد علوا لعدم انزال
الاول قبل وصول الثاني بصيانة المسلمين عن تعطيل قضاياهم وبوصول نائب الثاني لا تتعطل قضاياهم وحيث كان
الواقع الآن هو الاذن من السلطان فلا كلام وبه اندفع ما قيل انه لا يقول على ما أفق به في الجرح (قوله الا اذا
قوض اليه) ومثله نائب القاضي قال في الجرح وفي الخلاصة الخليفة اذا أذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف
رجلا وأذن له في الاستخلاف جازله الاستخلاف ثم وثم اه (قوله كقولهم ول من شئت واستبدل) هذا
تنظير لا تمثيل اي فانه في الدلالة على الاستخلاف والعزل نظير ما لو صرح بهما (قوله او استخلف من شئت)
لا يصح عطفه على قوله واستبدل لانه يقتضي أنه لو قال ول من شئت واستخلف من شئت ملك العزل أيضا
وليس كذلك لان استخلف بمعنى ول بل نص في الجرح في هذه الصورة على أنه لا يملك العزل فتعين عطفه على قوله
ول وعليه فكان المناسب أن يقول كقولهم ول او استخلف من شئت واستبدل (قوله فان قاضي القضاة الخ)
في موضع التعليل لقوله وفي الدلالة بملكهما (قوله فهم) اي في القضاء (قوله قولا قلدا وعزلا) تفسير للاطلاق
(قوله فانه يستخلف بالتفويض) فان كان قبل شروعه حدث أصابه لم يجوز أن يستخلف الا من كان شهد
الخطبة وان بعد الشروع فاستخلف من لم يشهد هاجاز نهر اي لانه بان وليس بفتح و الخطبة شرط الاقتراح
وقد وجد في حق الاصل فتح واعترض بما لو استخلف شخص لم يشهد الخطبة ثم أقدم ملاته ثم افتتح بهم
الجمعة فانه يجوز وأجيب بأنه لما صرح بشروعه فيها وصار خليفة الاول التقي بن شهدا واستظهر في العناية
الجواب بالحق بالباي التي تقدمت شروعه فيها (قوله للاذن دلالة) لان المولى عالم بوقتها وانها اذا عرض عارض
فانت لا الى خلف ومعلوم أن الانسان عرض للاعراض فتح قال في النهر وهو ظاهر في جواز الاستخلاف

٣٦٣

في استخلاف القاضي نائبا عنه

لكن ما مر عن الاشياء لا يضرب

بها المحبوس الا في ثلاث يفيد قتل

عند الفتوى وسيجي حبس

الولي بدين الصغير (لا يحبس

(اصل) وان علا (في دين فرعه)

بل يقضى القاضي دينه من عين

ماله او قيمته والصحيح عندهما يبيع

عقاره كقولهم بجر فليحفظ

(ولا يستخلف قاضي نائبا) الا اذا

قوض اليه صريحاً كقول

من شئت او لالة يجعلك قاضي

القضاة والدلالة هنا اقوى لار في

الصريح المذكور ويجوز الاستخلاف

لا العزل وفي الدلالة يملكها كقوله

ول من شئت واستبدل او استخلف

من شئت فان قاضي القضاة هو

الذي يصرف فيهم مطلقاً قلدا

وعزلا (بخلاف المأمور باقامة

الجمعة) فانه يستخلف بالتفويض

للاذن دلالة ابن ملاء وغيره

قوله عرض للاعراض الاول بالعين

المجبة وهو الهدف الذي يرى اليه

والثاني بالهملة جمع عرض بمعنى

عارض فالانسان مشبه بالهدف

والاعراض مشبهة بالسيما اه

للمرض ونحوه وتقيد الزبلي بالحدث لا دليل عليه وقد منافي الجمعة مسألة الاستتابة بغير عذر فراجع اليه اه
وحاصل ما مر في الجمعة أنه قبل لا يصح الاستخلاف بلا إذن السلطان الا اذا سبقه الحدث فيها وقبل ان ضرورة
جازأى لحدث او غيره والا فلا وقيل يجوز مطلقا وعليه مثنى في شرح المنة والجهر والهر وكذا الشرنبلالي
والمصنف والشارح (قوله وما ذكره ملاحضه) اى فى الدور والغرم من باب الجمعة من أنه لا يستخلف
للاستتابة بل بعد ما حدث الا اذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف اه وهو ما مر عن الزبلي
(قوله وقد مر في الجمعة) ومزأىضا هناك عن العلامة محب الدين بن جرباش فى الصحة فى تعداد الجمعة أن
أذن السلطان باقامة الخطبة شرط أول مرة للباني فيكون الاذن من صاحب التولية النظارة الخطباء واقامة الخطيب
ناجسا ولا يشترط الاذن لكل خطيب اه بجر وقد مناهناك نحوه عن فتاوى ابن الجلبى وذكرنا هناك
أن معناه أن أذن السلطان بشرط في أول مرة فاذا أذن لشخص باقامتها كان له الاذن لا بشر ولا آخر الاذن
لا بشر وهكذا وليس المراد أن أذن السلطان باقامتها أول مرة يكون اذنا لكل من أراد اقامتها فى ذلك المسجد
بدون إذن من السلطان او من مأذونه كما هو مذهب طاهر العبارة وقد تقدم تمامه فراجع (قوله المفوض اليه)
بالجزم للقاضى (قوله بغير تفويض منه) اى من السلطان دور (قوله كوكيل وكل) اى باذن
الموكل فانه لا يكلف عزله ولا ينزل بموته وينزل بموت الموكل بخلاف الوصى حيث يكلف الايضاح الى غيره
وذلك التوكيل والعزل فى حسبه لرضى الموصى بذلك دلالة المعجز بجر (قوله وكذا لا ينزل أيضا بعزله)
اى لا ينزل النائب بعزل القاضى اى بعزل السلطان له (قوله ولا بموته) اى موت القاضى المستتيب
(قوله ولا بموت السلطان) اى لا ينزل النائب بكلا ينزل المستتيب بخلاف موت الموكل فانه يعزل به
الوكيل والفرق كفى وكالة الزبلي أن السلطان عامل للمسلمين فلا ينزل بموته القاضى الذى ولاه هو وولاه
القاضى باذنه والموكل عامل لنفسه فيعزل وكيله بموته لبطان حقه (قوله بل بعزله) اى بعزل السلطان
لنائب (قوله واعقده فى الدور) اى فى متنها حيث قال ولا ينزل اى نائب القاضى بمنزله اى القاضى
عن القضاء وقال فى الملتقى فتاويه لا ينزل بعزله ولا بموته بل هو نائب السلطان الاصيل اه فالخبر راجع
الى عدم عزل النائب بموت قاضى اوبعزله ط (قوله وتماه فى الاشياء) قال فيها فقهر من ذلك
اختلاف المشايخ فى انه زال النائب بعزل القاضى وموته وقول البرازى الفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضى
يدل على أن الفتوى على أنه لا ينزل بموته بالاولى ثم نقل عن التتارخانية القاضى رسول عن السلطان فى نصب
النائب اه ط (قوله وفى فتاوى المصنف الخ) حيث سئل عما ذكره ابن الغرس من أن نائب
القاضى فى زمانا ينزل بعزله او بموته فانه نائبه من كل وجه اجاب لا يعتمد على ما ذكره ابن الغرس لخالفته
للمذهب فقد نقل الثقات أن النائب لا ينزل بعزل الاصيل ولا بموته قال الزبلي من كذب الوكالة لا يكلف القاضى
الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعزل القاضى الا فى ولا بموته وينزل بعزل الخليفة لهما ولا ينزلان
بموته وهو المذهب ولم يزل خلاف فى المسألة والله سبحانه اعلم اه لكن الخلاف موجود كما مر عن الاشياء
(قوله صح قضاءه لو أهلا) فى التتارخانية عن المحيط ولو أن السلطان لم يأذن له فى الاستخلاف فامر رجلا
بحكم بين اثنين لم يحز حكمه ثم ان القاضى لو أجاز ذلك الحكم ينظر ان كان يحال يجوز حكمه لو كان قاضيا جاز
امضاء القاضى حكمه وان كان بحال لا يجوز حكمه لو كان قاضيا ينظر ان كان من يختلف فيه الفقهاء كالمحدود
فى القذف جاز ما ضاؤه ذلك وان كان عبدا او صبيلا يحز (قوله بل لو تضى فضولى) اى من غير استخلاف
اصلا (قوله او هو) اى القاضى كالموكل مولى فى كل اسبوع يومين فقضى فى غير اليومين توقف قضاؤه فان
أجازة فى نوبته جاز جامع القضاة (قوله فى القضاء) اى ليس خاصا بعقد نحو البيع والنكاح (قوله
فمفوض لغيره صح) ظاهره ولو بدون الاذن الصريح لانه مأذون دلالة للعلم بأن قضاءه بنفسه لا يصح تأمل
(قوله ولو عتق الخ) ومثله لو فرض لكافر فأسلم فهو على قضائه عند محمد كما قد عناه عند قوله اهل الشهادة
وقد مناهناك وجه الفرق بينهما وبين الصبي حيث يحتاج الى تجديد التفويض (قوله خرج الحكم)
فانه اذا رفع حكمه الى قاضى أمضاء ان وافق مذهبه والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا لما فى فى التكليم
ح (قوله ودخل الميت الخ) وكذا قاضى البغاة فاذا رفع الى قاضى العدل فذلك كما ذكره الشارح عند

وما ذكره ملاحضه وقال فى البحر
لا اصل له وانما هو فهم فهمه من
بعض العبارات وقد مر فى الجمعة
(نائب القاضى المفوض اليه
الاستتابة) فقط لا العزل (نائب عن
الاصيل) وهو السلطان وحده ينفذ
(فلا يملك أن) بعزله القاضى بغير
تفويض منه (للعزل أيضا كوكيل
وكل و) كذا (لا ينزل) أيضا
(بعزله) ولا بموته ولا بموت السلطان
بل بعزله زبلي وعيسى وابن مالك
وغيرهم فى الوكالة واعقده فى الدور
والملتقى وفى البرازية وعليه الفتوى
وتماه فى الاشياء وفى فتاوى
المصنف وهذا هو المذهب فى المذهب
لاما ذكره ابن الغرس لخالفته
للمذهب (ونائب غيره) اى غير
المفوض اليه (ان قضى عنده او)
فى غيبته و (اجازه) القاضى
(صح) قضاءه لو أهلا بل لو قضى
فضولى او هو فى غير نوبته وأجازه
جزلان المقصود حصول رأيه بجر
قال وبه علم دخول الفضولى
فى القضاء (فرع) فى الاشياء
والمنظومة المحببة لو مفوض لغيره
فمفوض لغيره صح ولو حكم نفسه
لم يصح ولو عتق فقضى صح بخلاف
صبي (واذا رفع اليه حكم
فرض) خرج الحكم ودخل الميت
والعزل

قول المصنف فيما يرى ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والحاشر وأهل البني وقد مناهه ثلاثة اقوال وأن المعتقد أنه يتخذ وافق رأيه أولا فافهم (قوله والمخالف رأيه) أي رأى القاضي المرفوع إليه الحكم لكن فيه تفصيل يأتي قريبا وأما لو كان القاضي الأول حكم بخلاف رأيه فسيأتي في قول المصنف قضى في مجتهد فيه الخ (قوله لأنه نكرة الخ) تعليل لقوله ودخل الخ قصده الرد على الزبلي حيث ذكر أن كلام المصنف هو اختصاصه بما إذا كان موافقا لرأيه وقد تبع الشارح في هذا التعليل صاحب الجروفيه نظر وكان المناسب أن يقول بدله لأنه مطلق عن التقييد أما العموم فمنع لم يصح حوايه في كتب الأصول كالنحو وغيره من أن النكرة انما تنضم نصابا إذا وقعت في سياق النفي ومنه وقوعها في الشرط المتيقن إذا كانا عينيا لأنها تكون على النفي كقوله إن كنت رجلا فعبدني حر فإن الحلف على نفيه فالمعنى لا أكلم رجلا فهي نكرة في سياق النفي فتمت ولهذا لا يتم في الشرط المتيقن مثل أن لم أكلم رجلا لأنه على الإثبات كأنه قال لا تكن رجلا فلانهم وأما الشرط في غير العين مثل أن جاء رجل فأطعمه فليس نصا في العموم ومثله ما نحن فيه فافهم (قوله أذ حكم نفسه قبل ذلك) أي قبل الرفع إليه كذلك أي حكم قاض آخر في أنه يتخذ أذ أرفع إليه ويكون هذا رافع الخلاف فيه ولا يحتاج في نفوذه على المخالف إلى قاض آخر لكن ذكر ذلك ابن الغرس سوألا وأجاب عنه بأنه لا يصح لأنه غير ممكن شرعا إذ القاضي لا يقضى لنفسه بالأجاء والحكم به حكم بجمعة فعل نفسه فلفوا اه قلت هذا ظاهر بالتسعة إلى رفع الخلاف أما بالتسعة إلى منع الخصم والزامه به فلا فتأمل (قوله نفذه) أي يجب عليه تنفيذه (قوله لم يجتهد فيه) ينصب مجتهدا خبر المكان المقدرة بدلوها معها خبر عائد إلى حكم العائد إليه خبر نفذه ثم اعلم أنهم قسموا الحكم ثلاثة أقسام قسم يرتب بكل حال وهو مخالف النص أو الإجماع كما يأتي وقسم يعفى بكل حال وهو الحكم في محل الاجتهاد بأن يكون الخلاف في المسألة وسبب القضاء وامثله كثيرة منها لو قضى بشهادة الحدودين بالقذف بعد التوبة وكان يراه كشافعي فإذا أرفع إلى قاض آخر ليراه كنعني يعضيه ولا يبطله وكذا لو قضى لاسمأة بشهادة زوجها وآخر اجنبي فرفع إلى لا يجيز هذه الشهادة أمضاء لآل الأول قضى بمجتهده فيه فينفذ لأن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء أهل نصيحة الحكم أم لا فالخلاف في المسألة وسبب الحكم لا في نفس الحكم وكذا لو سمع البيعة على الغائب بلا وكييل عنه وقضى بها ينفذ لأن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن البيعة هل تكون حجة بالأخص حاشا فإذا رآها صريح وسياق اختلاف الترجيح في الأخيرة وقسم اختلافه وهو الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم قبيل ينفذ وقبل توقف على أمضاء قاض آخر وهو الصحيح كما في الزبلي وغيره وبه جزم في الخاتمة وحكي ابن النخعي في رسالته الموافقة في الشهادة على الخط عن جده ترجيح الأول فإذا أرفع إلى الثاني فأمضاء بصير كان القاضي الثاني حكم في فصل مجتهد فيه فليس للثالث نقضه ولو أبطله الثاني بطل وليس لأحد أن يجيزه كالموقف في لولده على اجنبي أو لأمه أنه أوكأن القاضي مجدودا في قذف لأن نفس القضاء يختلف فيه وسبب الشارح إلى القسم الأخير وتمام الكلام على ذلك في رسالة ابن النخعي المذكورة والبرازية وسياق له مزيد تحقيق (قوله عالما) حال من قول المصنف قاض آخر وساغحجي الحال منه وهو نكرة لخصصها بالوصف وهو آخر ولا يصح كونه خبرا بعد خبر المكان المقدرة بعد لولده لولم يجتهد فيه لأن الضمير المستتر فيها عائد إلى الحكم كما علمت فيلزم أن يكون الضمير المستتر في عالما عائد إلى الحكم أيضا ولا يصح (قوله عالما باختلاف الفقهاء فيه الخ) أقول ذكر ذلك أيضا في الجروفيه كآل هذا شرط فتأخذ القضاء في ظاهر المذهب ثم ذكر عبارة الخلاصة ثم قال والتحقق المعتقد أن عمله يكون ما حكمه بمجتهده فيه شرط وأما علمه بكون المسألة اجتهادية فلا يدل عليه ما في الفتاوى الصغرى اه ثم ذكر مسألة قضاء القاضي مخالفا لرأيه وأطال الكلام عليها وسيد كرها المصنف في قوله قضى في مجتهده بخلاف رأيه الخ وبأقوال الكلام عليها وهذه غير مسألة اشتراط العلم التي نحن فيسألون فيها صاحب الجروفيه حتى اشبهت على بعض المحسنين فتكلم عليها بما قالوه في المسألة الثانية الاتية مع أنهما سألتان متغايرتان فافهم ومسألة اشتراط العلم وقع فيها نزاع وقد ألف فيها العلامة الحق الشيخ تاسم رسالة حاصلها أن وضع المسألة المذكورة في قضاء القاضي المجتهد في حادثة لها فيها رأى مقرر قبل قضائه في تلك الحادثة التي قصد فيها المتفق عليه لحصل حكمه في محل المختلف فيه وهو لا يعلم ثم يأن أن قضاء هذا على خلاف

مطلب
في عموم النكرة في سياق الشرط

مطلب
ما يقدّم من القضاء وما لا يقدّم

والمخالف رأيه لأنه نكرة في سياق الشرط فتم قافهم (آخر) قيد اتفاق أذ حكم نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال (نفذه) أي أزم الحكم والعمل بقضاءه لولم يجتهد فيه عالما باختلاف الفقهاء فيه فلو لم يجز قضاؤه ولا يعضيه الثاني في ظاهر المذهب زبلي وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة ويقضى بخلافه وكأنه يسيرا فليحفظ

مطلب
مهتر في قوله بشرط كون القاضي عالما باختلاف الفقهاء

رأيه المتقرر قبل هذه الحادثة فحينئذ لا يتخذ قضاؤه وأما إذا وافق قضاؤه رأيه في المسألة ولم يعلم حال قضاؤه أن فيها
 خلافا فلم يقل أحد من علماء الاسلام بأنه لا يتخذ قضاؤه خلافا لمن زعم ذلك وبين ذلك بالنصوص الصريحة
 منها قول الامام حسام الدين الشهيد في الفتاوى الصغرى اذا قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يتخذ
 فانه ذكر في السير الكبير رجل مات وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأبى أن يتنازل الميت فباعهم
 القاضي على ظن أنهم عبيد وقضى بجوازهم ثم ظهر أنهم مدبرون كان قضاؤه بذلك باطلا وان قضى في فصل مجتهد
 فيه وهو جواز بيع المدبر لكن لا يعلم بذلك كان باطلا اهـ فعلم أن الضابط اخذ من فرع وقع فيه القضاء
 على خلاف رأيه السابق وهو أن المدبر لا يباع فلهذا كان قضاؤه باطلا وعدم العلم بدليل بقائه رأيه السابق
 أما لو كان عالما وقضى على خلاف رأيه السابق حمل على تبدل اجتهاده بدليل ما في السير الكبير في باب القداء
 الذي يرجع الى اهله حيث قال مات وله رقيق وعليه دين ككثير فباع القاضي رقيقه وقضى دينه ثم قامت
 البينة لبعضهم أن مولاه كان دبره فان يبيع القاضي فيه يكون باطلا ولو كان القاضي عالما بتدبيره واجتهد
 وأبطل تدبيره لكونه وصية وباعه في الدين ثم ولى قاض آخر يرى ذلك خطأ فانه يتخذ قضاء الاول الخ فعلم أن عدم
 النفاذ ليس هو لعدم العلم بل لكونه يبيع الحر وقال الحسام أيضا قال في كتاب الرجوع عن الشهادة اذا قضى
 القاضي بشهادة محددين في تذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا يتخذ قضاؤه وهو محمول على محددين شهدا بعد
 التوبة كما في قضاء شرح الجامع ومن المعلوم أن قضاءه هذا على خلاف رأيه المتقرر قبل ذلك فالزم ان يتقدم
 النفاذ لعدم صحة الشهادة لا لعدم العلم فاذا ظهر أن هذا في قضاء المجتهد وأن اعتبارا بالعلم وعدمه انما
 هو دلالة على البقاء على الاجتهاد الاول وتسده وأنه لو كان على وفق رأيه نفذوا لم يعلم بخلاف ظهر لك
 أن اعتبار هذا في القاضي المقلد جهالة فاحشة وخرق لما أجمعت عليه الاشارة في أن المقلد اذا قضى بقول امامه
 مستوفيا للشرط نفذ قضاؤه سواء علم أن في المسألة خلافا أولا وصار الاختلاف فيه بقضائه متفعا عليه
 كما صرح به في خصوص المختصرات والمطولات وامتنع نقضه بالاجماع هذا خلاصة ما في تلك الرسالة وحاصل أن
 اشتراط كون القاضي المجتهد عالما بالخلاف انما هو لبيان أن الموضوع المختلف فيه الذي لم يقصد الحكم به لعدم علمه
 به كصحة بيع المدبر وقبول شهادة المحدود لا يصير محكوما به في ضمن الحكم الذي قصده وهو بيع عبد المديون
 لقضاء دينه وقبول شهادة العدل في الصورتين السابقتين ونحوهما اذا وجه لصيرورته محكوما به مع عدم
 علمه به وقصده ولمع كونه مخالفا لآلأه بخلاف ما اذا كان عالما به وقصد الحكم به فانه وان خالف رأيه يصح
 حكمه به وبكون ذلك رجوعا عن رأيه السابق لتغير اجتهاده فينفذ اذا رفع الى قاض آخر امضاء وهذا
 كلام في غاية التحقيق وحيث كان هذا هو ظاهر الرواية فلا يعدل عنه وكان صاحب الخلاصة فهم أن المراد
 اشتراط علمه بالخلاف فيما قصد الحكم به او لم يقصد فلذا قال وبقي بخلافه ولا سيما أن فهم ايضا شرط
 في المجتهد وغيره ادلاشك في عصر ذلك ولا سيما على قضاة زماننا فافهم والله سبحانه اعلم (قوله بعد دعوى
 صحيحة الخ) الظرف متعلق بحكم في قوله حكم قاض او بمعدوف خبر أيضا لكان المقدرة بعدد قوله لو مجتهدا
 فيه قال في البحر أول كتاب القضاء فان فقد هذا الشرط لم يكن حكاوا غاها واقام صرح به الامام السرخسي
 وبأنه شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع عليه ثم قال هنا في البحر فالحاصل
 أن الحكم المرفوع لا بد أن يصح كون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به العمدادى والبرزازى وقالوا
 حتى لو فات هذا الشرط لا يتخذ القضاء لانه تنوى اهـ فلورفع الى حنفي قضاء مالكى بلا دعوى لم يلتفت
 اليه ويحكم بمقتضى مذهبه. ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى أيضا كما جمعت اهـ اى لا بد
 في حكم الثاني اذا رفع اليه حكم الاول من أن يكون أيضا بعد دعوى صحيحة كما نقله قبله عن البرازية وهذه
 الدعوى وان خصوصية تسمى الحادثة لحدوثها عند القاضي ليحكم بها بخلاف ما كان من لو ائتم تلك الحادثة فانه
 لم يحدث بدون الخصوصية فيه فلذا لم يصح حكمه بقبولها كما يأتى بيانه في الموجب قريبا ثم اعلم أن اشتراط تقدم
 الدعوى انما هو في القضاء القصدي القولى دون الضمنى والفعلى كما ستفقه في القرووع وكذا ما تنصع فيه
 الدعوى حسبة ومنه الوقت كما يأتى قريبا (قوله والا) اى وان لم يكن حكم الاول بعد دعوى صحيحة لم يكن قضاء
 صحيحا بل كان افتاء اى بياناً لحكم الحادثة واذا كان افتاء لم يلزم القاضي الثاني تنفيذه بل يحكم بمقتضى مذهبه

بعد دعوى صحيحة من خصم على
 خصم حاضر والا كان افتاء فيحكم
 بمذهبه لا غير بحر

وافق حكم الاول او مخالفه فافهمهم (قوله وسيجي آخر الكتاب) أى فى مسائل شتى قبيل القرائض وحاصله ما قد تمناه عن البحر (قوله وأنه اذا ارتأى الخ) عطف على الضمير المستتر فى سيجي فان هذا الحكم مذكور هناك أيضاً اه ح لكن هذا ذكره فى البحر وقال فى التروى لم اجده لغيره وتبعه الجوى ط (قوله وقال) أى صاحب البحر وسببته الى ذلك العلامة ابن الفرس (قوله وبه عرف) أى بما ذكرناه فاناد أن شرط صحة الحكم كونه بعد دعوى صحيحة الخ (قوله لتترك ما ذكر) فؤاها حاطة القاضي الثانى على بحكم القاضي الاول على وجه التسليم له وانه غير معترض عنده ويسمى اتصالاً ويتجاوز بذكر الثبوت والتنفيذ فيه اه ابن الفرس قلت وللعلامة ابن نجيم صاحب البحر رسالة فى الحكم لا تقدم الدعوى وقال فى آخرها وأعلم أن هذا فيما اشترط فيه الدعوى وأما الوقف فالصحيح عدم اشتراطها لكونه حق الله تعالى فتقبل البينة بلا دعوى ويحكم به كإفى للزانية والظهيرية والعمادية وغيرها فعلى هذا لا انكار على التنايد الواقعة فى زماننا لكتب الاوقاف لأن حاصلها إقامة البينة على حكم قاض بالوقف فقوله ان التنايد فى زماننا ليست أحكاماً انما هو فى غير الوقف الخ اه ملخصاً قلت لكن هذا ظاهر فى الوقف على التقراء وفى اثبات مجرد كونه وقفاً أما كونه موقوفاً على فلان وفلان وأن الواقف شرط كذا أو كذا فهذا حق عبده فلا بد فيه من دعواه لاثبات حقه وكذا فى اثبات شروطه كما يعلم مما ذكرناه فى كتاب الوقف فتأمل (قوله وقد تعارفوا الخ) هذا من متعلقات اشتراط صحة الدعوى من خصم على خصم حاضراً لصحة القضاء ويأبى انه اذا وقع تنازع فى موجب خاص من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقت الدعوى بشرطها كان حكماً بذلك الموجب فقط دون غيره فلو أقر بوقف عقار عند القاضي بشرط فيه شروطاً وسلمه الى المتولى ثم تنازع عند القاضي الحنفى فى صحته ولزمه تخلفهم ما وجبه لا يكون حكماً بالشروط فلما دفعي أن يحكم فيها بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى السابق ونماه فى الاشياء وذكر فى البحر أن القاضي اذا قضى بشئ فى حادثة بعد دعوى صحيحة لا يكون قضاء فيها هو من لوازمه الى أن قال فقد علمت من ذلك كثيراً من المسائل فاذا قضى شافعى بصحة بيع عقار وموجب لا يكون حكمه بأنه لا شفعة للجار لعدم حادتها وكذا اذا قضى حنفى لا يكون حكماً بأن الشفعة للجار وإن كانت الشفعة من مواجبه لان حادتها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضي بها وكذا اذا قضى مالكي بصحة التعليق فى العين المضافة لا يكون حكماً بأنه لا يصح نكاح الفضولى الجاز بالافعل لعدم وقته فافهم فان أكثر أهل زماننا عنه غافلون اه وكذا قال العلامة فاسم اما كون الحكم حادثاً فاحترار عمال يحدث بعده كالحكم بموجب اجارة لا يكون حكماً بالفسخ بموت احد المتواجرين لانه لم يوجد فيه خصوصية اه قلت وقد ظهر من هذا أن المراد بالموجب هنا الذى لا يصح به الحكم هو ما ليس من مقتضات العقد كالبيع الصحيح مقتضاه خروج المبيع عن ملك البائع ودخوله فى ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسلم فى كل من الثمن والمجن ونحو ذلك فان هذه وإن كانت من موجباته لكنها مقتضيات لازمة له فيكون الحكم به حكماً بها بخلاف ثبوت الشفعة فيه للخلط أو للجار ومثلاً فان العقد لا يقتضى ذلك أى لا يستلزمه فحكم من بيع لا يتطلب فيه الشفعة فهذا يسمى موجب البيع ولا يسمى مقتضى وهذا معنى قول بعض المحققين من الشافعية ان الموجب عبارة عن الاثر المترتب على ذلك الشيء وهو المقتضى محتلفان خلافاً لزم اتحادهما اذا مقتضى لا ينفك والموجب قد ينفك فالاول كاتصال المثل للمشتري بعد لزوم البيع والثانى كارتبائهم والموجب اعلم لانه الاثر اللازم سواء كان ينفك أو لا وهذا أحسن مما قاله العلامة ابن الفرس من أن موجب الشيء ما وجبه ذلك الشيء واقضاه فالموجب والمقتضى فى الاصل واحد ولكن يلزم من بعض الصور أن الموجب فى باب الحكم أعظم وهو التحقيق اذ لو باع مديره ثم تنازع عند القاضي الحنفى فحكم بموجب ذلك البيع صح الحكم ومعناه الحكم بطلان ذلك البيع ومن المعلوم أن الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فظهر أن الحكم فى هذه الصورة لا يكون حكماً بالمقتضى والا كان باطلاً وكان للشافعى نقضه والحكم بصحة البيع اذ لا مقتضى للبيع عند الحنفى لانه باطل ويصح عند الحنفى أن يقال موجب هذا البيع البطلان اه ملخصاً وانما قلنا ما مر من حسن لانه يرد على ما قاله ابن الفرس أنه كما يقال ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فكذلك يقال انه لا موجب بطلان نفسه فدعواهم ما فى الاصل بمعنى واحد وأن هذا السبب هو الداعى الى الفرق بينهما غير مسلم فالظاهر أن الفرق

مطلب
هـ فى الحكم بالموجب

وسيجي آخر الكتاب وأنه اذا
ارتأى فى حكم الاول له طلب شهود
الاصل قال وبه عرف أن تناييد
زماننا لا نعتبر لتترك ما ذكر وقد
تعارفوا فى زماننا القضاء بالموجب

بينهم ما هو اشتراط عدم الانفكاك في المتضمن لافي الموجب فالموجب اعم فالمحكم بالموجب عندنا لا يصح
 ما لم يكن حادثة بأن وقع فيه الترافع والتنازع عند الحاكم كما مر فاذا وقع التنازع في صحة البيع ولزومه حكم
 بموجب ذلك البيع كان حكما ببعثته ويبقى مقتضاه الشريعة التي لا تتفك عنه كلك المشتري المبيع ولزوم
 دفعه الثمن ونحو ذلك بخلاف موجب المنفك عنه كاستحقاق الجار الاخذ بالشفعة لعدم الحادثة كما قلنا
 ثم اعلم أن ابن القيس ذكر أن الموجب على ثلاثة أقسام لانه إما أن يكون امرا واحدا او امورا يستلزم بعضها
 بعضها والا فالأول كالقضاء بالاملاك والمرسلة والطلاق والعناق اذا لموجب لهذا سوى ثبوت ملك الرقبة
 للعين والخزيرة وانحلال قيد العصمة والنسابة كما اذا ادعى رب الدين على الكفيل بدین له على الغائب المكفول
 عنه وطالبه به فأذكر الدين فأثبتته وحكم بموجب ذلك فالموجب هنا امران لزوم الدين للغائب ولزوم ادائه على
 الكفيل والثاني يستلزم الاول في الثبوت والثالث كما اذا حكم شافعي بموجب بيع عقار اقتصر الحكم على
 ما وقعت به الدعوى فلا يكون حكما بأنه لا شفعة للجار وهكذا في نظائر هذا حاصل ما مره ابن القيس وتبعه
 في الهرور زاد عليه قسما اربعة لكنه يرجع الى كونه شرطا لا قسم الثاني كما يظهر بالتأمل لمن راجعه (تنبيه) قد منا
 آتباع الجرح عن فتاوى الشيخ فاسم انه نقل الاجماع على أن تقدم الدعوى الصحيحة شرط لنفاذ الحكم
 وأيد ذلك صاحب الجرح في رسالة ألفها في ذلك ثم قال فقد استفد بما في هذه الكتب المعتمدة لا لافرق
 بين ما اذا كان القاضي حنفيا وغيره الى أن قال ومما فرغته على أن قضاء المخالف اذا رفع اليها فانما يصح
 فيه ما وقع حكمه به لافي غيره ما لو قضى شافعي بينة ذى البد على خارج لزمه ثم تنازع ذوالبد وخارج آخر
 عند حنفى فانه يسمع الدعوى ولا يمنع قضاء الشافعي من سماعها بناء على أن مذهبا أن القضاء بالملك
 لا يكون قضاء على الكافة بل يقتصر على القضى عليه وهو الخارج الاول وان كان مذهب الحاكم تعذبه
 كما قد مناه من أن قضاء المالكي بغير دعوى غير صحيح عندنا وان صح عنده فاذا رفع اليها لا تنفذ وكذلك هنا
 لا تنفذ لحكمه على الخارج الاول وأما الثاني فلم يقع حكمه عليه على مقتضى مذهبا ومما فرغته لو جرح
 شافعي على سفيه بعد دعوى صحبة ثم رفعت البنا حادثة من نصر فانه فانا نحكم بمذهب ابى يوسف ومحمد في الجرح
 على السفيه فانه ما وان اقصا الشافعي في اصل الجرح لم يوافقا في أنه يؤثر في كل شيء وانما يؤثر عندهما فيما
 يؤثر فيه الهزل فاذا تزوجت السفينة التي جرح عليها شافعي ولم يرفع نكاحها اليه ولم يطل به رفع الى حنفى
 فله أن يحكم ببعثته ولو الزوج كفوا على قولهما المتفق به ولا يمنع مذهب الخارج لعدم وجود حادثة التزوج
 وقت الجرح ولم تكن لازمة للجر حتى تدخل ضمن القبول الانفكاك لجواز أن لا تزوج المحجورة أصلا وقد توقف
 فيه بعض من لا اطلاع له على كلامهم اه قلنا وعلم منه ما يقع الآن من وقوع التنازع في صحة الاجارة الطويلة
 عند فاض شافعي فيحكم ببعثته او بعد من انفساخها بآبوت ولا غيره فان عدم الانفساخ باو لم يصرح حادثة وقت
 الحكم لأن الموت لم يوجد وقته فله انفى أن يحكم بالنفس بالموت كما انفى به في الخبرية وذكر ابن القيس
 من هذا القبيل ما لو وهب ابنه وسلمه العين الموهوبة وقضى شافعي بالموجب ثم بعد مدة رجع الواهب في هبته
 وثرا فاعند القاضي الحنفى فحكم بطلان الرجوع قال وقد حصل التنازع في هذه المسألة بين اهل المذهبين
 فقال القاضي الشافعي حكم الحنفى باطل لاني حكمت قبله بموجب الهبة ومن موجبها عندى أن الاب يملك
 الرجوع والحكم في الخلافية يجعلها واقعية وقال القاضي الحنفى الرجوع حادثة مستقلة وجدت بعد الحكم
 الاول بمدة طويلة فكيف تدخل تحت حكمه واجيب فيها بأن الموجب هنا امره يخرج العين من ملك
 الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وملك الواهب الرجوع اذا كان اباع عند الشافعي وعدمه عند الحنفى فان
 كان التداعي عند القاضي ليس الا في انتقال العين من ملك الواهب الى ملك الموهوب له اقتصر القضاء بالموجب
 على ذلك فاذا كان القاضي الاول شافعي لا يصير كون الاب يملك الرجوع محكوما به واذا كان حنفيا
 لا يصير عدم ملكه ذلك محكوما به فللقاضى الثاني أن يحكم بمذهبه أى لأن الامر الاول لا يستلزم الامر الثاني
 في الثبوت قال قتيب أن القضاء في حقوق المبادى شرط له الدعوى الموصلة له شرعا على وجه يحصل به المطابقة
 الا ما كان على سبيل الاستلزام الشرعى أى كافي مسألة الكفالة المارة وليس للقاضى أن يترفع بالقضاء بين
 اثنين فيما لا يتصاحبا اليه فيه اه ملخصا فاعتقر التطويل في هذا المقام مجاواه من القوائد العظام

مطلب
 الموجب على ثلاثة أقسام

(قوله وهو عبارة عن المعنى) أى كبر وجوب المبيع من ملك البائع ودخوله في ملك المشتري وجوب التسليم والتسليم ونحو ذلك من مقتضيات البيع ولو أزمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف إلى البيع المتعلق به في ظن القاضي شرعا هو الموجب لها هنا وهو الذى اقتضاه عقد البيع وأما الحكم بموجب بيع المدبر فهو المعنى الذى اضيف إلى ذلك البيع في ظن القاضي شرعا وهو كونه ذلك البيع باطلا ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك البيع إذا لم يقتض بطلان نفسه ١٥ ابن القيس ونظر منه أن المراد بما في قوله بما اضيف له هو البيع مثلا فإن دخول المبيع في ملك المشتري متعلق بذلك البيع ومضاف إليه شرعا في ظن القاضي أى في قصده من حيث أنه يقتضى به أى يقصد القضاء به وكذا غيره من مقتضيات البيع اللازمة له واحترزه عمالا يقصد القضاء به لعدم التنازع فيه كنبوت حق الشفعة وأما أن الموجب قد يكون مقتضى كمالنا وقد يكون غير مقتضى كبطان بيع المدبر فإنه موجب لا مقتضى على ما قرره سابقا فافهم ثم لا يخفى أن هذا التعريف مع ما فيه من التقيد خاص بالموجب الذى وقع الحكم به خصوصا مع أن الموجب اعتمده فان المعنى المتعلق بذلك البيع المضاف إليه يصدق على ثبوت حق الشفعة فيه وثبت رده بخيار عيب ونحو ذلك مما ليس من مقتضياته اللازمة له بل دليل ما تزم من أن الموجب قد يكون أمورا يستلزم بعضها ولا يستلزم فالأظهر والاخصر نعرضه بما تقتضيه من أنه لا اثر المترتب على ذلك الشيء وان اراد تخصيصه بما يقع به الحكم خصوصا عندنا يرد على ذلك قولنا اذا صار حادثه فيخرج ما لاحد في حكمه شافعي بموجب بيع بعد انكاره لا يكون حكما بثبوت خيار المجلس مثلا ما ليس من لوازمه ومثله ما فتنه من مسألة الهبة وغيرها هذا ما ظهر لى في هذا المجل فامل (قوله فاذا حال الموتى) هو كتاب القاضي الذى يكتب الوثيقة وهى المعاهدة في زماننا (قوله وبه ظهر أن الحكم بالموجب اعتم) أى من المقتضى فإن بطلان بيع المدبر موجب لا مقتضى لما ذكره بكل مقتضى موجب ولا عكس والضمير في به عائد إلى قوله ولو قال الموتى الخ فان الشارح اقتصر على الثبيل ببيع المدبر الذى هو من أفراد الموجب لئنه على أن الموجب لا يلزم كونه مقتضى فلا يرد ما قيل ان الذى ظهر من عبارة أن يشهدا التباين لا العموم فافهم (قوله بجمع) لم يبدل لى في شرحه قال ط والمراد به كإثباته بها مشهورة فمقتضى القضاء بسقوط الدين عند ترك المطالبة به سنتين (قوله لم يختلف في تأويله السلف) الجمله صفة كتابا والمراد بالسلف الصحابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم اجمعين لقول الهداية المتعبر بالاختلاف في الصدر الأول وهم الصحابة والتابعون اه وعليه فلا يعتبر اختلاف من بعدهم كمالك والشافعي وسأى أنه خلاف الاصح (قوله كثرة التسمية) أى عدا فانه مختلف لظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بناء على أن الواو في قوله وانه لفسق للعطف والضمير راجع إلى مصدر الفعل الذى دخل عليه حرف التثنية والى الموصول واحتمال كونها حالية فتكون قدما للثبوت رديان التأكيديان واللام يسميه لان الحال في التثنية مبنية على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يصلح وانه لفسق بل وهو فسق ولو سلم فلان سلم انه قد انتهى بل هو إشارة إلى المعنى الموجب له كلاتين زيد او هو أخوك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك نهر موضعاً وعقابه في رسالة ابن نجيم المؤلف في هذه المسألة (قوله أو سنة مشهورة) قيد بالمشهورة احترازاً عن الغريب زباني ولا يذها هنا من تقييد الكتاب بأن لا يكون قطعي الدلالة وتقييد السنة بأن تكون مشهورة أو متواترة غير قطعية الدلالة والافتقار إلى المتواتر من كتاب أو سنة اذا كان قطعي الدلالة كفر كذا في التلويح وأما اذا وقع الخلاف في انه مؤول او غير مؤول فلا يذ أن يترجح أحد القولين بنبوت دليل التأويل فيقع الاجتهاد في بعض أفراد هذا القسم انه ما يسوغ فيه الاجتهاد ام لا كذا في الفتح وظاهر كلامهم يعنى أن آية التسمية على الذبيحة لا تثبت التأويل بل هي نص في الدعوى وفيه نظر يظهر مما تزم نهر أى ما تزم من احتمال اوجه الاعراب على أنه اذا كان المراد من النص قطعي الدلالة كما تزم في عدم نفاذ الحكم بعرضه نظر ظاهر كما قاله العلامة ابن امير حاج في شرح التحرير ثم قال والذي يظهر أن القضاء بجعل متروكة التسمية عدا وبشاهد وعين يقض من غير توقف على امضاء قاض آخر ويسع أمهات الاولاد لا يقض ما لم يقضه قاض آخر اه قلت لكن قد علمت أن عدم النفاذ في متروكة التسمية مبنى على انه لم يختلف فيه السلف وانه لا اعتبار بوجود الخلاف بعدهم وحينئذ فلا يبعد احتمال الآية وجهان من الاعراب نعم على ما يأتي من تصحيح اعتبار اختلاف من بعدهم بقوى هذا الجنب ويؤيد ما في الخلاصة من أن القضاء

قوله فاذا قال الخ هكذا انخطه
والذى في نسخ الشارح ولو قال الخ
وهو الموافق لقول المحشى في القولة
التي بعدهما والضمير في به عائد إلى
قوله ولو قال الموتى الخ اه معجمه
مطلبه
في الحكم بما خالف الكتاب
او السنة والا لاجاع

وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما
اضيف اليه في ظن القاضي شرعا
من حيث انه يقتضى به فاذا حكم
حتى بموجب بيع المدبر كان
معناه الحكم بطلان البيع ولو
قال الموتى وحكم بمقتضاه لا يصح
لان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه
وبه ظهر أن الحكم بالموجب اعتم
نهر (الاما) عرى عن دليل بجمع
او (خالف كتابا) لم يختلف في تأويله
السلف كثرة تسمية (أو سنة
مشهورة)

بجل متروكة التهمة عمداً ما نزعدهما لا عند أبي يوسف وكذا ما في الفتح عن المتقي من أن العبرة في كون
 المحل مجتهد فيه اشتباه الدليل لاحقة الخلاف قال في الفتح ولا يخفى أن كل خلاف بيننا وبين المشافعي وغيره
 محل اشتباه الدليل فلا يجوز نفيه بلا توقف على كونه بين الصذر الأول والذي حققه في البحر أن صاحب الهداية
 أشار إلى القولين فإنه ذكر أولاً عبارة القدوري وهي وإذا رفع إليه حكم ما حكم أمضاء إلا أن يخالف الكتاب
 أو السنة أو الإجماع وذكر ثانياً عبارة الجامع الصغير وهي وما اختلف فيه الفقهاء فقص به القاضي ثم جاء فاض
 آخر يرى غير ذلك أمضاء فما ذكره أصحاب الفتاوى من المسائل الآتية التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي مجيء
 على عبارة القدوري لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القدوري ومن
 قال باعتباره اعتمد ما في الجامع وفي الواقعات الحسامة عن الفقيه أبي الليث وبه إجماع في الجامع فأخذ لكن
 في شرح أدب القضاء أن القوي على ما في القدوري اهـ ملخصاً فقد ظهر أنهم ما قولاً من مصححان والمتون
 على ما في القدوري والأوجه ما في الجامع ولذا رجحه في الفتح كما يأتي أيضاً (قوله كتحليل بلاوطه) أي
 تحليل المطلقة الثلاث بمجرد عقد المحلل بلا دخول عملاً بقول سعيد بجر (قوله أو إجماعاً) المراد منه مالئس
 فيه خلاف يستند إلى دليل شرعي بجر (قوله كل المتعة) أي كالتصا ببعثة نكاح المتعة كقوله متعيني
 بفصل عشرة أيام فلا ينفذ بخلاف القضاء ببعثة النكاح الموقت بأيام أي بدون لفظ المتعة فإنه ينفذ كما في الفتح
 وقد منبأ عنه في النكاح ترجيح قول زفر ببعثة النكاح الموقت بالغاء التوقيت فنفذ مقدم (قوله وكبيع
 أم ولد الخ) قال شمس الأئمة السرخسي هذه المسألة تبقى على أن الإجماع المتأخر يرجع الخلاف المتقدم عند محمد
 وعندهما لا يرفع يعني اختلفت الصحابة في جواز بيعها ثم اجمع المتأخرون على عدمه فكان القضاء به على خلاف
 الإجماع عند محمد فيبطله القاضي الثاني وعندهما لا يرفع خلاف الصحابة وقع في محل اجتهاد فلا ينفذه
 الثاني لكن قال القاضي أبو زيد في التوقيف إن محمد أروى عنهم جميعاً أن القضاء ببيعها لا يجوز ففتح وذكر
 في التصريح أن الأظهر من الروايات أنه لا ينفذ عندهم جميعاً لكن ذكر أيضاً عن الجامع أنه يتوقف على قضاء فاض
 آخر لأن الإجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه إجماعاً فضمه شبهة كبر الوالد فكذا في منعه وهو ذلك
 الحكم المجمع عليه وقد مناعنا الكلام على ذلك في باب الاستبدال (قوله ومن ذلك ما لو قضى بشاهدوين)
 مقتضاه أنه لا ينفذ وإذا رفع إلى قاض آخر أبطله مع أنه قال في الفتح لو قضى بشاهد وبين لا ينفذ ويتوقف
 على أمضاء قاض آخر ذكره في أقضية الجامع وفي بعض المواضع بقدم مطلقاً اهـ وفي ط عن الهندية
 ذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ على قول الإمام لا على قول الثاني اهـ (قوله لخالفته الخ) الأولى
 ذكره عقب المسألة الثانية ليعلم أن يكون عليه ما سألته (قوله البينة على من ادعى) كذا في البصر وفي الفتح
 على المتدعي (قوله أو بقاء الخ) أي إذا قضى القاضي بالقصاص بيمين المتدعي أن فلا تأتله وهنالك لو
 من عداوة ظاهرة كإهراق مال لا ينفذ لخالفته السنة المشهورة البينة على المتدعي واليمين على من أنكر
 وقام في الفتح (قوله أو ببعثة نكاح المتعة أو الموقت) لعل الصواب لا الموقت بلا النافعة لما قد مناه
 قريباً عن الفتح من نفاذ القضاء ببعثة الموقت ونقل ط مثله عن الهندية ولم أر من ذكر عدم نفاذه (قوله
 أو ببعثة بيع معتق البعض) في الهندية عن الظهيرية رجل اعتق نصف عبده أو كان العبد بين اثنين اعتقه
 أحدهما وهو عسر وقضى القاضي لا آخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما إلى قاض آخر لا يرى ذلك
 ذكر الخصاص أن القاضي يبطل البيع والقضاء وحكي شمس الأئمة الحلواني عن المشايخ أن ما ذكره الخصاص
 ليس فيه شيء عن أصحابنا أو لا قول الخصاص قلنا أنه ينفذ قضاءً لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه اهـ ط (قوله
 أو بسقوط الدين الخ) أي كما قال بعضهم إذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه فلا ينفذ القضاء به
 لأنه قول مهور فاذا رفع إلى آخر أبطله وجعل المتدعي على حقه كما في الخاتمة (قوله أو ببعثة طلاق الدور وشاء
 النكاح) أي حجة التعليق في طلاق الدور لا ببعثة نفس الطلاق فإذا قال ان طلقت فانت طالق قبله ثلاثاً
 فان القليلة تلو وتطلق ثلاثاً لان حجة التعليق الثلاث تؤدي إلى إبطاله فلو قضى قاض ببعثة التعليق وبطلان
 الطلاق وبقاء النكاح لا ينفذ (قوله في باب) أي في أول كتاب الطلاق وأخيراً الكلام عليه هنالك فافهم
 (قوله وقضاء عبد) استشكل بأن العبد يصلح شاهد عند مالك وشرع في صلح قاضياً فإذا اتصل به أمضاء قاض

تحليل بلاوطه لخالفته حديث
 العسيلة المشهور (أو إجماعاً) كل
 المتعة لا إجماع الصحابة على فساده
 وكبيع أم ولد على الأظهر وقبل
 ينفذ على الأصح (و) من ذلك
 ما لو قضى بشاهدوين) المتدعي
 لخالفته للعديد المشهور البينة
 على من ادعى واليمين على من أنكر
 (أو بقاء نكاح النكاح) كما مر في باب
 من أهل المحلة أو ببعثة نكاح
 المتعة أو الموقت أو ببعثة بيع
 معتق البعض أو بسقوط الدين
 بقضى سنين أو ببعثة طلاق
 (الدور وشاء النكاح) كما مر في باب
 (وقضاء عبد)

آخر ينبغي أن ينفذ كافي الحمد وفي القذف ط عن الهندية (قوله مطلقا) أي سواء قضى على حر أو عبد بالغ أو صبي مسلم أو كافر اهـ ج (قوله ابدا) محل ذكره بعد قوله لا ينفذ كافي عبارة المقرر (قوله وعدمها في الاشياء أيضا أربعين) تقدم الكلام عليها آخر كتاب الوقف فراجع (قوله وذكر في الدرر لما ينفذ سبع صور) حيث قال فان امضى قضاء من حدة في قذف وتاب أو قضاء الاعى أو قضاء امرأة بجدة أو قود أو قضاء قاض لامرأته أو قاض بشهادة المحدود والتائب وبشهادة الاعى وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بجدة أو قود بشهادتها فنفذ حتى لو أبطله ثمان نفذه ثالث لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول تأييد باصل القضاء فلا ينعقد باجتهاد لم يتأيد به لانه دون هـ قلت وفي هذه العبارة من الخفاء ما لا يخفى لان القضاء في هذه السبع لا ينفذ ما لم يمضه قاض آخر لان المجتهد فيه نفس القضاء لا المقضى به فهو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة التي ذكرناها عند قول الشارح لم يجتهد فيه فقول الدرر نفذ أى امضاء القاضي الثاني قضاء القاضي الاول المحدود في قذف الخ وقوله حتى لو أبطله ثمان الخ صوابه حتى لو أبطله ثمان لم يطل فتنبه لذلك فاني لم أر من تنبه عليه لكن ما ذكرنا من انه لا ينفذ قضاء الاول موافق لما في الزيلى وهو ظاهر في الاربعة الاول دون الثلاثة الاخيرة بل هو نافذ فيها فيصح أن يقال فيها حتى لو أبطله ثمان نفذه ثالث أى نفذ الثالث قضاء الاول لانه وقع نافذا فلم يصح ابطال الثاني ولهذا هو الموافق لما قد مناه في بيان الاقسام الثلاثة ويوضحه ما في الحاشية والبرازية وغيرهما اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه ورفع الى قاض آخر لايراه ابطاله واذ ارفع الى من يراه ونفذ ثم رفع الى ثالث لا يرى ذلك ليس له ابطاله فلو كان القاضي هو المحدود في قذف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جواز ابطاله الثاني وكذا الوقضى لامرأته بشهادة رجلين لا يجوز رفع الى آخر لايراه ابطاله لانه لا يصلح شاهدا لامرأته لا يصلح قاضيا لها فان رفع القضاء الاول الى من يرى جوازه فأمضاه ثم رفع امضاء الثاني الى ثالث لا يرى جوازه امضى الثالث امضاء الثاني ولا يبطله وكذا قضاء الاعى وكذا قضاء المرأة في حدة أو قضا ص وفيها أيضا الوقضى بشهاد محدود في قذف وهو يراه فرفع الى من لا يراه لا يبطله وكذا الوقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اهـ والحاصل أن الخلاف اذا كان بعد القضاء بأن كان المجتهد فيه نفس القضاء الاول لا ينفذ ما لم ينفذه قاض ثان فيكون القضاء الثاني هو النافذ فاذا ارفع الى ثالث وجب عليه تنفيذه ولا يصح ابطاله اباه بخلاف ما اذا كان المجتهد فيه نفس المقضى به قبل القضاء فان القضاء به نافذ بدون تنفيذه واذ ارفع الى آخر نفذ وان لم يكن مذهبه وهذا ما مر في قوله واذ ارفع اليه حكم قاض آخر نفذه وبخلاف ما خالف الدليل فانه لا ينفذ وان نفذ الف قاض كقالة الزباني وهذا ما مر في قوله الا ما خالف كتابا وسنة مشهورة واجماعا وبه تمت الاقسام الثلاثة فافهم واعلم ثم ربهذا المقام (قوله وسجي ممتنا) أى في باب كتاب القاضي الى القاضي ح (قوله خلافا لما ذكره المصنف شرحا) حيث عد هذه الصورة من جملة ما لا ينفذ لخالفه الدليل لكن نقل ط عن الهندية حكاية قولين (قوله والفرق الخ) هذه تفرقة عريضة ولا تفقد قال تعالى وما اختلف فيه من الا الذين اوتوه وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الامن بعد ما جاءتهم البينة ولا دليل لهم والمراد انه خلاف لا دليل له بالنظر لمخالف والافاقائل اعتمد دليلا ثم مسائل الخلاف التي لا ينفذها هي ما تنقسمت في قوله الا ما خالف كتابا الخ ط (قوله الاصح نعم) وقبل انما يعتبر الخلاف في الصدر الاول فال في الفقه وعندى أن هذا لا يقول عليه فان صح أن مالكا أو با حنفية أو الشافعي مجتهدون فلا شك في كون المل اجتهاديا والافلا ولا شك انهم اهل اجتهاد ورفعة ويؤيده ما في الذخيرة خالغ الاب الصغيرة على صداقها وراه خبر الهامص عند مالك وبرئ الزوج عنه فلو قضى به قاض نفذ وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن ابى الصغيرة زوجها من صغير وقبل ابوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان التزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي أن يبعث الى شافعي المذهب ليطلب هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم اهـ ط قلت والمسألة الثانية لم ارها في الفقه بل ذكر مسأله غيرها وذكر عبارة في البصر (قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) أى لا يقضى به قصد بأن تنازع الخصمان في يوم موت آخره كان في يوم كذا بخلاف ما اذا كان المقصود غيره كتقديم ملك احدهما ولذا قال في البرازية فان ادعى الميراث وكل منهما يقول هذا لي ورثته من ابى ابي في يد ثالث ولم يؤرخا أو تخارنا ربحا واحدا فأنصافا وان أحدهما سبق فهو له عند الامامين وليس فيه القبول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان

وصبي مطلقا وقضاء (كافر على

مسلم ابدا ونحو ذلك) كالتفريق بين

الزوجين بشهادة المراجعة (لا ينفذ)

في الكل وعدمها في الاشياء

يضا وأربعين وذكر في الدرر لما ينفذ

سبع صور ومنها الوقف المرأة بجدة

وقود وسجي ممتنا خلافا لما ذكره

المصنف شرحا والاصل أن القضاء

يصح في موضع الاختلاف

لاختلاف والفرق أن الاول دليل

لا الثاني وهل اختلاف الشافعي

معتبر الاصح نعم صدر الشريعة

(يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

بخلاف يوم القتل)

مطلبه

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

التزاع وقع في تقديم الملك قصدا ١٥ وفيها ادعى على آخر ضربة بأنها كانت لفلان وورثها منه اخيه فلانة قامت
وأنا وورثها وبرهن سمع ولو برهن المطلوب أن فلانة ماتت قبل فلان يعني مورثها صريح الدفع وفيه نظريا لمقتضى أن
زمان الموت لا يدخل تحت القضاء قبل النزاع لم يقع في الموت الجز فصار كالورثة تنازعا في تقديم موت المورث
من المورث الآخر قبله وبعده كان الابن مع الابن اذا تنازعا في تقديم موت ابيه قبل الحد أو بعده ١٥ (قوله)
فلو برهن على موت ابيه أي بأن ادعى شيئا لآبيه وبرهن أن اياه مات وترك ميراثا وان مات يوم كذا بيري عن
شرح ادب القضاء (قوله قضى بالنكاح) أي فيجعل لها المداق والميراث مع الابن لان يوم الموت لا يدخل
تحت القضاء لانه لا يتعلق به حكم لان الميراث لا يستحق بالموت بل بسبب سابق على الموت والنكاح سبب سابق
واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود ذلك التاريخ وعدمه سواء ولو عدم تقبل البينتان جميعا
ويقتضى بحق كل واحد منهما الآن العمل بهما يمكن فكذا هنا ١٥ بيري عن شرح ادب القضاء وفيه عن الحاشية
ويقتضى لها المقاضى بالمهر والميراث سواء قضى القاضى بينة الابن او لا لان القضاء بينة الابن بموت الاب
لا بموت موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت بل في أي وقت يموت يكون ماله لورثته فصارت ركان الابن
اقام البينة على موت الاب ولم يذكّر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة ١٥ (تنبيه) ذكر الخبر الرمي
في حاشية البحر من باب دعوى الرجلين اذا كان الموت مستقضا علم به كل كبير وصغير وعالم وجاهل لا يقتضى
للصمم ولا يكتفى بكون بطريق أن القاضى قبل البينة على ذلك الموت بل بطريق التيقن بكذب المدعى وارجع الى
الخاتمة من كتاب الشهادة في الفصل الثامن عشر يظهر لك صحة ما قلته ١٥ وباقى ما يؤيده (قوله لا تقبل) قال
في الاجناس وقرئ محمد بينهما بأن القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم وبما أنه القتل ظاهرا لم يدخل
عن قصاص او دية وفي قبول بينة المرأة على النكاح في زمان متأخر اسقاط اصل القتل لاستماع أن يكون مقتولا
في زمان ثم يقي حيا فيترجح فكان ثبوت القتل يتضح حقا لازما فالما تضمنت بينة المرأة اسقاط هذا الحق لم يعتد بها
ولا كذلك بينة الابن على الموت لان المرأة بينة لا تضمن اسقاط حق الابن لان الابن يرث مع المرأة كإرث
اذا انفرد فلم تعارض البينتان في الارث بين اسقاطه وإثباته فذلك لم يمنع قبول بينهما ١٥ وفي البرازية
وكذا لو برهن الوارث انه قتل مورثه فبرهن المدعى عليه انه قتل فلان قبل هذا اليوم زمان يكون دفعه لدخوله
تحت القضاء ١٥ بيري (قوله وكذا جبيع العقود) كالبيع والهبة والنكاح فانها كالقتل تدخل تحت
القضاء فلو برهن انه باعه كذا يوم كذا وبرهن آخر انه باعه بعد ذلك لم تقبل ولو برهن انه باعه قبله لم يكون دفعها
وفي الوالو الحية ولو أقامت امرأة البينة انه تزوجها يوم النحر بمكة قضى بشهودها ثم أقامت أخرى بينة انه
تزوجها يوم النحر بخراسان لا تقبل بينهما لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ (قوله)
الافى مسألة الزوجة الخ) أي فان يوم القتل لا يدخل فيها تحت القضاء ومورثها كافي الصرع الظهيرية ادعى
على رجل انه قتل اياه عدا بالسيف منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له سواء وأقام البينة على ذلك فجاءت
امرأة ومعها ولد وأقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمسة عشر سنة وأن هذا ولده منها ووارثه مع ابنه
هذا قال ابو حنيفة أسخسن في هذا أن اجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا يبطل بينة الابن على القتل وكان
هذا الاستحسان للاحتياط في امر النسب بدليل انها لو أقامت البينة على النكاح ولم تأت بالولد فالبينة بينة
الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول ابي يوسف ومحمد ١٥ لكن قوله ولا يبطل بينة الابن على القتل يناهض دعوى
الاستحسان وعن هذا قال الخبر الرمي في حاشية البحر في قول باب دعوى الرجلين الظاهر أن حرف النفي زائد
ولم يذكّر في التارخانية حيث قال ولا يبطل بينة الابن على القتل والقياس أن يقتضى بينة القتل ١٥
قلت وبسنتي أيضا مسألة أخرى ذكرها في دعوى البحر عن خزانة الاكل برهن أنه قتل اباي منذ سنة وبرهن
المشهود عليه أن اياه صلى بالناس الجمعة الماضية قال ابو حنيفة الاخذ بالاحداث اولى اذا كان شيئا مشهورا
١٥ قال الرمي وهذا يقيد به ما مضى أيضا وهو قيد لازم لا بد منه حتى لو اشتهر موت رجل عند الناس منذ
عشرين سنة فأدعى رجل انه اشتري منه داره منذ سنة لا يقبل ثم رأيت ما يشهد به مصر يحيا في التارخانية
في الفصل الثامن في التهاز لو ادعى المشهود عليه أن الشهود محدودون في قذف من قاضى ببلد كذا فأقام
الشهود أن القاضى مات في سنة كذا لا يقتضى به اذا كان موت القاضى قبل تاريخ شهود المدعى عليه

فلو برهن على موت ابيه في يوم
كذا ثم برهن امرأة أن الميت
نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولو
برهن على قتله فيه فبرهن أن
المقتول نكحها بعده لا تقبل وكذا
جميع العقود والمدانيات الا في
مسألة الزوجة التي معها ولد فانه
تقبل بينهما تاريخ من اقصى لما قضى
القاضى به من يوم القتل اشباه

قوله منذ خمسة عشر سنة هكذا
بخطه والاصوب خمس عشرة سنة
كما هو مقتضى القاعدة ١٥ صحيحه

مسقطاً اه مختصراً فراجع ان شئت اه (قوله من الاول) وهو أن يوم الموت لا يدخل تحت
القضاء (قوله اذ عيأ ميراثا الخ) قدمناه عن البرازية (قوله برهن الوكيل) أى قبض المال جامع
الفصولين (قوله مع الدفع) أى اذ برهن المطلوب على الموت لانه ينزل به الوكيل فالحكم بما لو ثبت
لانه بل لاجل العزل (قوله من ابيه) أى ابي ذى اليد (قوله لم تسمع) هو العوايل لان يوم الموت
لا يدخل تحت القضاء اه فتنة من باب دفع الدعاوى قلت ووجهه انه قضاء يوم الموت قصده الان ما تضمنه
وهو عدم الشراء لان تصح البيئة عليه لانه نفي فتخص قضاء بالموت فلا يصح (قوله وقبل تسمع) وعليه فهي من
المستثنيات كفى الجرح (قوله وسر الخ) مرتبط بالمتن والمراد بيان وجه الفرق ولما كان خفاء غيره بالسر
(قوله من حيث انه موت) أما اذا كان المقصود من ذكره غيره مما تقام عليه البيئة فيكون هو محل
الزراع فدخل تحت القضاء كمسألة دعوى الميراث فان المقصود من تاريخ الموت تقدم المثل وكسألة دعوى
الوكالة فان المقصود منه انزال الوكيل (قوله فانه من حيث هو محل للزراع) قدمنا وجهه في عبارة الاجناس
(قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور) قديمه لانه لو ظهر الشهود وعبيدا او كفارا أو محددين في قذف لم ينفذ
اجماعا لانها ليست بحجة أصلا بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم بحجة
بحر ثم قال وفي الفتنة ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فأنكر خلف فشكل فتضى عليه بالنكول تحمل الحاربية
للمدعى ديانته وقضاء كفى بشهادة الزور اه فعلى هذا القضاء بالنكول كلقضاء بشهادة الزور اه (قوله
ظاهر او باطنا) المراد بالانفاذ ظاهره أن يسلم القاضي المرأة الى الرجل ويقول سلى نفسك اليه فانه زوجك ويشضى
بالنفقة والقسمة وبالانفاذ باطنا أن يحمل له وطؤها ويحمل لها التمسك فيها بينها وبين الله تعالى ط (قوله
حيث كان المحلل قابلا الخ) شرطان للنفاذ ويأتى في كلام الشارح مخبرهما (قوله في العقود) اطلقها
فتحمل عقود التبرعات قالوا وفي الهبة والصدقة روايات وكذا في البيع بأقل من قيمته في رواية لا ينفذ باطنا
لان القاضي لا يملك انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع بأقل تبرع من وجه بحر (قوله كبيع ونكاح)
فلوقضى ببيع امة بشهادة زور حل للمدعى وطؤها وكذا لو ادعى على امرأته نكاحا وهي جاحدة وبالعكس
وقضى بالنكاح كذلك حل للمدعى وطؤها ولها التمسك عنده بحر (قوله والفسوخ) ارادها ما يرفع حكم
العقد فشمحل الطلاق ومن فروعهما ادعت انه طلقها ثلاثا وهو ينكر وأقامت بينة زور فتضى بالفرقة فتزوجت
بآخر بعد العدة حل له وطؤها عند الله تعالى وان علم بحقيقة الحال وحل لاحد الشاهدين أن يتزوجها
ويطأها ولا يحل للأول وطؤها ولا يحل لها تمسكه بحر (قوله لقول علي الخ) قال محمد رحمه الله تعالى
في الاصل بلغنا عن علي كثرتم الله وجهه أن رجلا أقام عنده بينة على امرأته أنه تزوجها فأنكرت فتضى له بالمأثرة
فقال انه لم يتزوجني فأما اذا قضيت علي تجدد نكاحي فقال لأجد نكاحك الشاهدان زوجال قال وبهذا
نأخذ فلزم ينقض النكاح بينهما باطنا بالقضاء لما استمع من تجديد العقد عند طلبه او رغبة الزوج فيها وقد كان في
ذلك تخصيصهما من الزنى وصيانة مائه اه من رسالة العلامة قاسم المؤلفة في هذه المسألة وقوله وهذا أنا أخذ دليل
لما حكاه الطحاوي من أن قول محمد كقول ابي حنيفة (قوله ظاهر اقط) أى ينفذ ظاهرا لا باطنا لان شهادة
الزوججة ظاهره لا باطنا فنفسد القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحاجة درر (قوله وعليه الفتوى) نقله ايضا
في الفقه ستافى عن الحقائق وفي الجرح عن ابي الليث لكن قال وفي الفتح من النكاح وقول ابي حنيفة هو الوجه
اه قلت وقد حقق العلامة قاسم في رسالته قول الامام بما لا مزيد عليه ثم اورد عليه اشكالا وأجاب عنه وعليه
المتون (قوله بخلاف الاملاك الرسالة) وهي التي لم يذكر لها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهره لا باطنا
لان الملك لا بد له من سبب وليس بعض الاسباب بأولى من البعض لاتزاحمها فلا يمكن اثبات السبب سائبا على
القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح والشراء يتقدم النكاح والشراء تنجيز القضاء درر قال في العروة لو حذف
الاملاك لكان أولى ليشمل ما اذا شهدوا بزور دين لم يثبتوا عليه فانه لا ينفذ وفي حكم الرسالة الارث كما يأتي
وظاهر اقتضاره عليها انه لا ينفذ باطنا في الذب اجماعا كفى المحيط عن بعض المشايخ ونص الخصاص على انه ينفذ
عند ابي حنيفة فقهه روايتان عنه والشهادة تعنى الامة كالشهادة بطلاق المرأة وينبغي أن تكون بالوقف
كاعتق ولم أر تنفلا في الشهادة بأن الوقف ملك أو بتزوير شرائط الوقف أو أن الواقف اخرج فلا وأدخل فلا

مطلب
في القضاء بشهادة الزور

واستثنى محشوها من الاول
مسائل منها اذ عيأ ميراثا
فلا سببهما تاريخا برهن الوكيل
على وكالته وحكم بها فادعى
المطلوب موت الطالب صح الدفع
برهن انه شرهه من ابيه منذ سنة
وبرهن ذواليد على موته منذ سنتين
لم تسمع وقيل تسمع وسرء أن القضاء
بالبيئة عبارة عن رفع الزراع
والموت من حيث انه موت ليس
محلا للزراع ليرتفع باثباته بخلاف
القتل فانه من حيث هو محل للزراع
كلا يحنى وينفذ القضاء بشهادة
الزور ظاهره او باطنا حيث كان
المحل قابلا والقاضي غير عالم
بزورهم (في العقود) كبيع ونكاح
(والفسوخ) كقالة وطلاق
لقول علي رضي الله تعالى عنه
لثلاث المرأة شاهد الزوجك وقال
وزور والثلاثة ظاهر افظ وعليه
الفتوى شرعية لثلاثة عن البرهان
(بخلاف الاملاك الرسالة) أى
الطلقة عن ذكر سبب الملك

زور اذا اتصل به القضاء وظاهر الهداية أن ما عدا الاملاك المرسله ينقض باطناء واذ اقلنا بأن الوقف من قبيل الامقاط فهو كالطلاق والعناق اه ملخصا (قوله قضاها فقط اجماعا) فلا يحل للمقضي له الوطء والاكل واللبس وحل للمقضي عليه لكن بفعل ذلك سزا والافسقه التامس بجر (قوله ان كان سببا يمكن انشاءه) كالبيع والنكاح والاجارة (قوله كالارث) فانه وان كان ملكا بسبب لكنه لا يمكن انشاءه فلا ينقض القضاء بالتهود وزور فيه باطنا اتفاقا بجر قال وسبقنا الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين في انه مطلق او بسبب المشهور الاول واختار في اكثر الثاني (قوله وكما لو كانت المرأة محترمة الخ) هذا محترز قوله حيث كان المحل قابلا اه ح فاذا ادعى انها زوجته وأثبت ذلك بشهادة الزور وهو يعلم انها محترمة عليه بكونها منكوبة الغرأ ومعتدة او بكونها مبرئة فانه لا ينقض باطنا اتفاقا لانه وان كان الملك بسبب لكن لا يمكن انشاءه وأما ظاهرا فلا شك في نفاذه كسائر الاحكام بشهادة الزور في غير العقود والفسوخ وليس المراد بنفاذه ظاهرا حل الوطء له وحل - يمكنها منه بل امر القاضي لها به أما الحل - فهو فرع نفاذه باطنا وبما قررناه ظهر أنه كالارث فافهم (قوله وكما لو علم القاضي الخ) محترز قوله والقاضي غير عالم بزورهم والظاهر أنه هنا لا ينقض ظاهرا كما لا ينقض باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل (قوله كالتضاء باليمين الكاذبة) محترز قول المتن بشهادة قالوا لو ادعت أن زوجها البائنه ثلاث فانكر خلفه القاضي لحلف والمرأة تعلم أن الامر كما قالت لا يسعها المقام معه ولأن تأخذ من مبرأته شيئا وهذا لا يشك ان اذا كان ثلاثا لبطالان الحلية للاثناء قبل زوج آخر وفيدون الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء واجب بأنه انما ثبت اذا قضى القاضي بالنكاح وهنالم يقض به لاعترا فهاما به وانما ادعت القرقة زبلي وفي الخلاصة لا يحل وطؤها اجماعا بجر قلت والظاهر أن عدم النفاذ هنا في الباطن فقط تأمل (تنبيه) اشار المصنف الى أن قضاء القاضي يحل ما كان حراما في معتقد المقضي له ولذا قال في الولوالجية ولو قال لها انت طالق البتة نفاضا الى قاض يراها رجعة بعد الدخول فتقضى بكونها رجعة والزوج يرى انها بائنه او ثلاث فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقبل انه قول ابى حنيفة وعلى قول ابى يوسف لا يحل - وان رفع الى قاض آخر لا ينقضه وان كان خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فان قضى عليه باليمين ثة او الثلاث والزوج لا يراه يتبع رأى القاضي اجماعا وهذا كله اذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عاتبا تسع رأى القاضي سواء قضى له او عليه هذا اذا قضى أما اذا قضى له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه بجر قلت وقوله فلو عاتبا لمراده غير المجتهد بل دليل المتابعة فيشمل العالم والجاهل تأمل قال في الفتح والوجه عندى قول محمد لان اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضي يرجعه على اجتهاد الزوج والاخذ بالراجح منه من وكونه لراه حلالا انما يمنع من القربان قبيل القضاء أما بعده وبعد نفاذه باطنا فلا اه (قوله قضى في مجتهد فيه) أى في امر يسوغ الاجتهاد فيه بأن لم يكن مخالفا لدليل كما مر بيانه وقوله بخلاف رأيه متعلق بقضى وحاصل هذه المسألة انه بشرط صحة القضاء أن يكون موافقا لأية اى لمذهب مجتهدا كان او قلدا فلو قضى بخلافه لا ينقض لكن في البدائع انه اذا كان مجتهدا ينبغي أن يصح ويحتمل على انه اجتهد فأذا واجتهاده الى مذهب الغير ويؤيده ملة مناه عن رسالة العلامة قاسم مستد لا بما في السير الكبير فراجع به ويندفع نفع صاحب الجهر من صاحب البدائع واعلم أن هذه المسألة غير مسألة اشتراط كون القاضي عالما بالخلاف كما بينا عليه سابقا (قوله اى مذهبه) اى اصل المذهب كالحنفى - اذا حكمهم على مذهب الشافعى - ونحوه او بالعكس وأما اذا حكم الحنفى - بمذهب ابى يوسف او محمد ونحوهما من اصحاب الامام فليس حكمه بخلاف رأيه دور اى لأن اصحاب الامام ما قالوا بقول الابد قال به الامام كما وضحت ذلك في شرح منظومتى في رسم المفتي عند قولى فيها واعلم بأن عن ابى حنيفة * جاءت روايات غدت منهفة اختار منها بعضها والباقي * يختار منه سائر الرافق فلم يكن لغيره جواب * كما عليه قد أقسم الاصحاب (قوله وابن كمال) قال في شرحه لم يقل بخلاف رأيه لاجامه أن يكون الكلام في المجتهد خاصة وليس كذلك (قوله لا ينقض مطلقا الخ) قال في الفتح لو قضى في المجتهد فيه ناسيا لمذهب مخالفا رأيه نفذ عند ابى حنيفة

قضاها فقط اجماعا تراحم الاسباب حتى لو ذكر اسما معينا فعلى الخلاف ان كان سببا يمكن انشاءه والا لا ينقض اتفاقا كالارث وكما لو كانت المرأة محترمة بصوعة اوردته وكما لو علم الشافعى بكذب الشهود حيث لا ينقض أصلا كالتضاء باليمين الكاذبة زبلي - ونكاح الفتح (قضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه) اى مذهبه مجمع وابن كمال (لا ينقض مطلقا) ناسيا او عامدا عندهما والائمة الثلاثة (وه يفتى) مجمع ووقاية وملتى وقيل بالنفاذ يفتى

مطلب
مهم المقضى له او عليه يتبع رأى
القاضى وان خالف رأيه

مطلب
في قضاء القاضي بغير مذهبه

مطلب
حكم الحنفى بمذهب ابى يوسف
او محمد حكم بذهب

قوله قد اقسام هكذا بخطه وصوابه
استاق قد يصح الوزن كما لا يخفى

اه
معجمه

وفي شرح الوهبانية الشربلاني

قضى من ليس بمجتهد الحنفية زمانا
بخلاف مذهبه عامد لا ينفذ
انصافا وكذا ناسيا عندهما
ولو قيده السلطان بصحبه
كزماننا تقيد بلا خلاف لكونه
معزولا عنه انتهى وقد غيرت بيت
الوهبانية فقلت

ولو حكم القاضي بحكم مخالف
لمذهبه ماصح اصلا يسطر
قلت وأما الامر في صادق فصلا
مجتهدا فنه نفذ امره كما قد مناه
عن سب التواريخ وغيره فليحفظ
(ولا يفتى على غائب ولا له)

مطلب
الحكم والقنوي بما هو مرجوح
خلاف الاجماع

رواية واحدة وان كان عامدا فصفه روايتان وعندهما لا يتقد في الوجهين اى وجهي التسيان والعمد والقنوي
على قولهما وكذا في الفتاوى الصغرى أن القنوي على قوله فقد اختلف في القنوي والوجه في هذا الزمان أن
يفتى بقوله غملا لا التارك لمذهبه عمدا لافعله الا لهوى باطل لا لقصد جيل وأما الناسي فلا ينفذ المقلد ما قلده
الا يحكم بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد فأما المقلد فائتمالا ولا يصحكم بمذهب ابي حنيفة
فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه قال في الشربلانية عن البرهان وهذا صريح الحق
الذي بعض عليه بالنواجز اه وقال في الترواذي في البحر أن المقلد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة
او بقول ضعيف نفذ وأقوى ما تمسك به مافي البرازية اذ لم يكن القاضي بمجتهد او قضى بالقنوي على خلاف
مذهبه نفذ وليس لغیره نقضه وله نقضه كذا عن محمد وقال الشافعي ليس له نقضه اه وما في الفتح يجب أن يعول
عليه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية عنهما اذ قصارى الامر أن هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقد مر
عنهما في المجتهد أنه لا ينفذ المقلد أولى اه مافي الترواذي وقريما يؤيده (قوله من ليس بمجتهدا) وكذا
المجتهد كما مر في كلام الفتح (قوله لا ينفذ انصافا) هذا مبنى على احدى الروايتين عن الامام في العامد اما
على رواية النفاذ فلا تصح حكاية الاتفاق (قوله لكونه معزولا عنه) اى عن غير ما يقيد به قال الشربلاني
في شرح الوهبانية محل الخلاف فيما اذا لم يقيد عليه السلطان القضاء بصحبه مذهب والا فلا خلاف في عدم صحة
حكمه بخلافه لكونه معزولا عنه اه ح قلت وقد قيد السلطان بذلك غير قيد لما قاله العلامة قاسم
في تصحيحه من أن الحكم والقنوي بما هو مرجوح خلاف الاجماع اه وقال العلامة قاسم في فتاواه وليس
للقاضي المقلد أن يحكم بالضعيف لانه ليس من اهل الترجيح فلا يعدل عن الصحيح الا لقصد غير جيل ولو حكم
لا ينفذ لان قضاءه قضاء بغير الحق لان الحق هو الصحيح وما وقع من أن القول بالضعيف يتقوى بالقضاء المراد به
قضاء المجتهد كما بين في موضعه اه وقال ابن القرس وأما المقلد المحض فلا يفتى بالاجماع عليه العمل والقنوي
اه وقال صاحب البحر في بعض رسائله أما القاضي المقلد فليس له الحكم الا بالصحيح المفتى به في مذهبه
ولا ينفذ قضاؤه بالقول الضعيف اه ومثله ما قدمه الشارح أول كتاب القضاء وقال وهو المختار للقنوي كما
يسطره المصنف في فتاويه وغيره وكذا ما نقله بعد اسطر عن الملقط (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو

ولو حكم القاضي بحكم مخالف * مقلده ماصح ان كان يذكر

وبعضهم ان كان سهوا اجازة * عن الصدر لا عن صاحبه يصدر

وقد افاد كلام الوهبانية الخلاف فيما اذا قضى به ساهيا اى ناسيا مذهبه وأنه لا خلاف فيما اذا كان ذا كرا
وهذا على احدى الروايتين عن الامام كما عرفت ولما كان المقلد المفتى به ما ذكره المصنف في المتن من عدم النفاذ
أصلا اى ذا كرا اونا ناسيا غير الشارح عبارة النظم جاز ما بما هو المقلد فافهم لكن الاولى كما قال السيحاني
تغيير الشطر الثاني هكذا لمعتدى رأيه فهو مهمل (قوله قلت وأما الامير الخ) الذي رأته في سيرة التواريخ
قال محمد واذا امر الامير العسكري بشئ كان على العسكري أن يطيعه والان يكون المأمور به معصية اه فقول
الشارح نفذ امره بمعنى وجب امتثاله تأمل وقد من أن السلطان لو حكم بين اثنين فالصحيح نفاذه وفي البحر
اذا كان القضاء من الاصل ومات القاضي ليس للامير أن ينصب قاضيا وان ولي عشرها وخرجها وان حكم
الامير لم يجز حكمه الخ وفي الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا أن يكون القاضي مولى من
انخليقة كذا في الملقط اه والحاصل أن السلطان اذا نصب في البلدة اميرا وقض اليه امر الدين والدنيا
صح قضاؤه وأما اذا نصب معه قاضيا فلا لانه جعل الاحكام الشرعية للقاضي لا للامير وهذا هو الواقع في
زماننا ولذا قال في البحر أول كتاب القضاء سئل عن تولية الباشا بالقاهرة قاضيا بالحكم في حادثة خاصة مع وجود
قاضيا مولى من السلطان فأجبت بعدم الصحة لانه لم يقض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم نفسه لم يصح اه
(قوله كما قد مناه) اى في قول الكتاب في بحث رسم المفتى (قوله ولا يفتى على غائب) اى بالبنية سواء كان
غائبا وقت الشهادة او بعد ها وبعد التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس او عن البلد وأما اذا اقر عند القاضي
فتضى عليه وهو غائب لأنه لا أن يظعن في البينة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار رضاعا نه واذا انفذ القاضي
اقراره سلم الى المدعى حقه غيبا كان اودينا وعقارا الا انه في الدين يسلم اليه جنس حقه اذا وجد في يد من يكون

مطلب
في امر الامير وقضائه

مطلب
في القضاء على الغائب

ممتاز بأنه مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك العرض والعقار لان البيع قضاء على الغائب فلا يجوز بحر عن
 شرح الزبادات للعقار لكن في الخامس من جامع الفصولين عن الخاصة غاب المذبح عليه بعد ما برهن عليه واغاب
 الوكيل بعد قبول البيعة قبل التعديل اومات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة لا يحكم بها وقال ابو يوسف يحكم وهذا
 أرفق بالناس ولوبرهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله او على الوكيل ثم حضر موكله ينقض تلك البيعة
 وكذا يقتضى على الوارث بيعة قامت على مورثه (قوله اى لا يبيع) لما في الفقه من أن حضرة الخصم ليتحقق
 انكاره شرط البيعة الحكم بحر (قوله بل ولا يتخذ) هذه العبارة غير محترمة لأن نفي البيعة يستلزم نفي النفاذ
 وأيضاً فالحكم صحيح وإنما الخلاف في نفاذه بدون تنفيذ قاض آخر كما أفاده ح ولذا فسر في البحر كلام الكثر بعدم
 البيعة ثم قال والاولى أن يفسر بعدم النفاذ قولهم اذا نفذ قاض آخر براه فانه يتخذ ثم ذكر اختلاف الصحيح
 وسيأتي في كلام الشارح (قوله كوكيله) اطلقه فشمعل ماذا كان وكيله في الخصومة والدعوى او وكيله
 للخاصة كما اذا اقيمت البيعة عليه فوكل ليعضى عليه ثم غاب كما في القنية بحر (قوله ووصيه) أي وصى الميت
 فان الميت غائب ووصيه قائم مقامه حقيقة ويجوز عود الضمير الى الصغير المعلوم من المقام فانه في حكم الغائب
 وشمل وصى الوصى ولو قال كوكيله لكان اولى لشمعل الاب والجد (قوله انما يحكم على الغائب والميت)
 ترك الوقف ويظهر انه يحكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الوقف فيما يتعلق به سبحانه (قوله ينتصب
 خصما عن الباقيين) أي فيما للميت وعليه لكن اذا كان في عين فلا بد من كونها في يده فلو ادعى عينا من
 التركة على وارث لم يست في يده لم تستمع وفي دعوى الدين ينتصب احدهم خصما وان لم يكن في يده شيء بحر
 وفيه من متغيرات القضاء انه ينتصب احدهم عن الباقي بشرط ثلاثة كون العين كلها في يده وأن لا تكون
 مقسومة وأن يصدق الغائب انما ارث عن الميت اه وقد استقام الكلام على ذلك في كتاب الوقف وأفاد
 الخير الرملى في حاشيته على جامع الفصولين أن اشتراطهم كون العين في يد المذبح عليه بشمعل ما لو كان المذبح
 بعض الورثة على بعض فتسمع الدعوى بشراء الدار من المورث وهي واقعة الفتوى اه (قوله وكذا احد
 شريكي الدين) أي هو خصم عن الآخر في الارث وفاقا وكذا في غيره عندهما لا عند أي حنفية وقوله قياس
 وقوله ما استحسان ثم على قولهما الغائب لو صدق الحاضر ان شاء شارحه فيما قبض او ابيع المطلوب
 بنصه جامع الفصولين ومتنضاه أن الدين للمذبح وشريكه وأما الدعوى بدین لواحد على اثنين فذكر كونه
 ما حاصره انه ينقض به عليهم عنده في رواية وفي رواية وهي قول ابى يوسف يقتضى ينصفه على الحاضر ثم قال
 يحتفل أن يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف (روايات) جواز الحكم على الغائب (قوله واجنبى)
 أي من ليس وارثا ولا وصيا وقوله بيده مال اليتيم الذى في البحر مال الميت وصورتها ما في جامع الفصولين وهب
 في مرض موته جميع ماله أو وصى به فأتى ثم ادعى رجل ديناً على الميت قبل تسع سنين على من بيده المال وقبل
 يجعل القاضى خصما عنه اى عن الميت ويسمع عليه بنصفه فظهر أن فيه اختلاف المشايخ (قوله وبعض الموقوف
 عليهم) لما في القنية وقف بين أخوين مات احدهما وبقي الوقف في يد الحى وأولاد الميت فأقام الحى بيعة على
 واحد من اولاد الاخ أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقي
 ثم قال وقف بين جماعة تصح الدعوى من واحد منهم او وكله على واحد منهم او وكله اذا كان الوقف واحدا
 وتمامه في البحر (قوله اى لو الوقف ثابثا) أما اذا لم يكن ثابثا وأراد اثبات انه وقف فلا وقد منى الوقف
 تقر بهذه المسألة بأن وجهه ذكرنا هناك مسائل أخرى ينتصب فيها البعض خصما عن غيره (قوله خرج المسخر)
 هو من ينصبه القاضى لسماع الدعوى على الغائب (قوله كاسيبي) اى قريباى عينا لا لما يأتى من تقييده
 بغير الضرورة (قوله واحكيا) أي بأن يكون قيامه عنه حكما لا مالا فنع (قوله سبباً لا محالة) اى لا يتحول له
 عن السببية فاحترز بكونه سبباً عما يحكمون شرطاً وسد ذكره المصنف وبقوله لا محالة عما يكون سبباً في حال
 دون حال وعما لا يكون سبباً الا بالبقاء الى وقت الدعوى فما يكون سبباً في حال دون حال يقبل في حق الحاضر
 دون الغائب وبانه في مسائلين الوكيل ينقل العبد الى مولاه وينقل المرأة الى زوجها فاذا برهن العبد انه حره
 أو المرأة انه طلاقه لا ثابثا يقبل في حق قصريد الحاضر لاثبات العتق والطلاق فان المذبح على الغائب
 وهو العتق والطلاق ليس سبباً لا محالة لما يدعى على الحاضر وهو قصر يده بانه عن الوكالة لانه قد يتحقق

مطلب
 فيمن ينتصب خصما عن غيره

اى لا يبيع بل ولا يتخذ على المتي به
 بحر (الابحضور نابه) اى من يقوم
 مقام الغائب (حقيقة كوكيله
 ووصيه ومتولى الوقف) افاد
 بالاستثناء أن القاضى انما يحكم
 على الغائب والميت لا على
 الوكيل والوصى فيكتب
 في السجل انه حكم على الميت وعلى
 الغائب بحضرة وكيله وبحضرة
 وصيه جامع الفصولين وأفاد
 بالكفا عدم المحصر فان احد
 الورثة كذلك ينتصب خصما عن
 الباقيين وكذا احد شريكي الدين
 وأجنبى بيده مال اليتيم وبعض
 الموقوف عليهم اى لو الوقف
 ثابثا كما مر في باب (أو) نابه (ترعا
 كوصى) نصبه (القاضى) خرج
 المسخر كاسيبي (وحيكيا بان
 يكون ما يدعى على الغائب سبباً
 لا محالة

العتق والطلاق بدون انزال وكيل بأن لا يكون هناك وكالة أصلاً وقد يتحقق موجباً للانزال بأن كان بعد الوكالة وليس انزال الوكيل حكماً أصلاً للطلاق والعناق فمن حيث أنه ليس سبباً لحق الحاضر في الجلة لا يكون الحاضر خفياً عن الغائب ومن حيث أنه قد يكون سبباً قبلنا البينة في حق الحاضر بقصر يده وانهزاله وأما ما لا يكون سبباً لالابقاء الى وقت الدعوى فلا يقبل مطلقاً وبإنيانه في مسائل منها ما لو برهن المشتري فاسداً على البيع من غائب حين اراد البائع فسخ البيع للفساد لا يقبل في حق الحاضر في الفسخ ولا في حق الغائب في البيع لأن نفس البيع ليس سبباً لبطالان حق الفسخ لجوازاته باع من الغائب ثم فسخ البيع بينهما وان شهدوا ببقاء البيع وقت الدعوى لا يقبل لأنه اذا لم يكن خصماً في اثبات نفس البيع لم يكن خصماً في اثبات البقاء لأن البقاء تبع للابتداء وتماه في الفسخ وغيره (قوله فلو شري امة) تفريع على قوله لا محالة فكان الأولى ذكره عند قول المصنف ولو كان ما يدعى على الغائب شرطاً بأن يقول بخلاف ما لو شري امة الخ وبخلاف ما لو كان ما يدعى على الغائب شرطاً لم يكن ذلك كحتمتزا القيود في محل واحد (قوله لم يقبل) أي برهانه لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لأن المدعى شيان الرد بالغيب على الحاضر والنسكاح على الغائب والثاني ليس سبباً للأول إلا باعتبار البقاء لجواز أن يكون تزوجها ثم طلقها وان برهن على البقاء أي انها امرأته للسؤال لا يقبل أيضاً لأن البقاء تبع للابتداء فسخ (قوله مثاله) لاحاجة اليه لاغناء الكاف عنه اهـ ح (قوله من فلان الغائب) زاد في الفسخ وهو عليه كما أي لأن مجرد الشراء لا يثبت المال للمشتري لاحتمال كونها لغير البائع وهو فضولي (قوله لأن الشراء من المالك) هذا هو المدعى على الغائب (قوله سبب الملكية) أي والملكية هنا هي المدعى على الحاضر (قوله تسعاً وعشرين) قال في المغ في المجتبى بعد أن علم بعلامه شرط كل من ادعى عليه حق لا يثبت عليه إلا بالبضاء على الغائب فالقضاء على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر ثمرته في مسائل منها أقام بينة أن له على فلان الغائب كذا وأن هذا كفضل عنه بأمره يقضى على الغائب والحاضر لانها كلمة ماضية ولو لم يقل بأمره لا يقضى على الغائب ومنها لو أقام بينة انه كفضل بكل ماله على فلان وأن له على فلان ألفاً كانت قبل الكفالة في حق الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى الكفالة بأمره بخلاف الأولى لأن الكفالة المطلقة لا توجب المال على الكفيل ما لم توجه على الاصيل فصار كأنه علق الكفالة بتوجب المال على الاصيل فاتعجب عن الغائب خصماً ومنها أن القاذق اذا حال ائتماراً فاعيد فلان فلا حد على فأقام المقدوف بينة أن فلاناً اعتهقه حد وكان قضاء على الغائب بالعتق ومنها لو قال له ابن الزانية فقال القاذق امة امة فلان فأقام المقدوف بينة انها بنت فلان القرشية يتحكم بالنسب ويحد ومنها لو أقام بينة انه ابن عم الميت فلان وأن الميت فلان بن فلان يجتمعان الى اب واحد وأنه وارثه فحسب قضي بالميراث والنسب على الغائب ومنها لو أقام بينة أن ابوي الميت كانا عملاً وكان اعتهقه ما ثم ولد لهما هذا الولد ومات وأنه مولود ووارثه قضي بالولاء وكان قضاء بالولاء على الابوين وحزبة المولودين بعد عتقهما ومنها لو قال لدارن العبد المأذون ضعت يدك عليه ان اعتهقه مولوداً فأقام بينة عليه أن مولوداً اعتهقه بعد الضمان والعبد والمولى غائبان يقضى بالضمان وكان قضاء بالعتق للغائب وعلى الغائب ومنها لو قال المشهود عليه الشاهد عيدا فأقام المدعى أو الشاهد بينة أن مولوداً اعتهقه قبل الشهادة ومنها لو ادعى شيأ في يد رجل انه اشتراه من فلان وأقام بينة يقضى له بالمالك والشراء من فلان ومنها ما لو قذف عيدا فأقام المقدوف بينة أن مولوداً كان اعتهقه وادعى كمال الحد ومنها ما لو أقام العبد المشتري بينة أن البائع كان اعتهقه او رجل آخر اعتهقه وهو عليه ومنها ما لو قال لرجل ما تبعت فلاناً فعلى فأقام الرجل بينة على الضامن انه باع فلاناً عبده بألف ومنها ما لو أقام بينة على رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان وأنشيتها ومنها ما لو قال لرجل على ألف فأتيتها فأقام المأمور بينة انه قضاه يقضى بغيب الغائب والرجوع على الآخر ومنها ما لو قال لغيره الذي في يدي فلان فاشترى في واتقد الفلن فأقام المأمور بينة انه فعل ذلك ومنها ما لو قال لرجل اضمن لهذا ما داني فغن فأقام الضمين بينة أن فلاناً دانيك كذا أو في ضمت عنك ومنها الكفيل بأمرأ قام بينة على الاصيل انه اوفى الطالب ومنها ما لو أقام بينة على أنه له على فلان ألفاً وأنه احوال بما عليه ومنها ما لو أقام بينة على رجل انه كان لفلان عليك ألف احلته بها على وأدبها اليه ومنها ما لو طالب البائع المشتري بالفلن فأقام هو بينة انه أحله الفلن على فلان

مطلب
المسائل التي يكون القضاء فيها
على الحاضر قضاء على الغائب
٢٩
فلو شري امة ثم ادعى أن مولاه
زوجه من فلان الغائب وأراد
ردّها بعيب الزواج لم يقبل لاحتمال
أنه طلقها وزال العيب ابن كمال
(ما يدعى على الحاضر) مثاله
(كما اذا) ادعى داراً في يد
رجل و برهن المدعى (على
ذي اليد أنه اشترى) الدار (من)
فلان الغائب فحكم الحاكم
(على) ذي اليد (الحاضر كمن)
ذلك (حكماً على الغائب) أيضاً
حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لأن
الشراء من المالك سبب الملكية
لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها
في المجتبى تسعاً وعشرين (ولو كان
ما يدعى على الغائب شرطاً) لما
يدعيه على الحاضر ككما اذا
ادعى عبداً على مولاه انه علق عتقه
بطلاق زوجته زيد و برهن على
الطلاق بغيبه زيد

ومنها ما لو قال رجل ان حتى عليك فلان فأنا كقيل بنفسه فأقام بيته انه حتى عليه فلان ومنها ما لو أقام بيته على رجل في يده دار أمه فقام ذو اليد بيته أن فلانا وهبها له وسلم أو أودع أو باع فيها ما لو أقام ذو اليد بيته أن المدعى باعها من فلان وقضها تطل بيته المدعى ويلزم الشراء الغائب ومنها ما لو قال والد المدعى عليه فلان فطلب المدعى تحليفه به فنكل ف قضى عليه فخذ على فلان ومنها ما لو قال وصلى الى من زيد وكيل فلان بأمره او من غاصب منه وحلف المدعى ما يعلم زيد ف قضى عليه فخذ على فلان ومنها ما لو أقام بيته على عبد أن مولاه اعتقه وأنه قطع يده بعد ذلك واستدان منه واشترى منه أو باع منه ومنها ما قيل انه لو قال لأمرأته ان طلق فلان أمرأته فأن طلق فأقامت بيته على الحاضر أن فلانا طلق أمرأته ومنها ما لو أقام الحاضر على القائل بيته أن المولى الغائب قد عفا فتقبل البيته في جميع هذه الصور ويضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب فيها **هـ** (قوله لا يقبل) لان الشرط ليس بأصل بالنسبة الى المشرط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء فمستأنى ط قلت والمتبادر من اطلاقهم انه لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب ويؤيده ما في الجرح من جامع الفصولين على طلاقها بتزويج عليها فبرهنت أنه تزويج عليها فلانة الغائبة عن المجلس هل تسع حال الغيبة فيه روايتان والاصح انها لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح **اهـ** لكن نقل عنه عقبه فرع آخر وهو اذا عت عليه انه كفل بغيرها عن زوجها المطلقة ثلاثا وأنه طلقها ثلاثا فأقر المدعى عليه بالكفالة وأنكر العلم بوقوع الثلاث فبرهنت به يحكم لها بالبر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب **اهـ** والظاهر انه خلاف الاصح بقرينة قوله والاصح انها لا تقبل الخ (قوله في الاصح) مقابله ما حكاه في الفتح عن بعض المتأخرين كقصر الاسلام والاوزجندى أنهم ألقوا فيه باتصاف الحاضر خصما على فالشرط عندهم كالسبب ويقابله أيضا ما ذكرناه آنفا من قبولها في حق الحاضر لا الغائب (قوله يقبل لعدم ضرر الغائب) وذكر في الفتح انه ليس في هذا قضاء على الغائب بشئ اذ ليس فيه ابطال حقه **اهـ** اي لان دخول الغائب الدار لا يرتب عليه حكم لكن قال ط لو كان الغائب على طلاق أمرأته بدخوله الدار فالظاهر أنه في حكمه انه قول لازم الضرر **اهـ** (قوله ومن حيل اثبات العتق الخ) هي من جهة الصور التسع والعشرين المارة (قوله ومن حيل الطلاق الخ) الاولى اسقاطه اقول الجرح وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب قال في جامع الفصولين ومع هذا لو حكم بالحرمة فنذا لاختلاف المآخذ **اهـ** قلت يعني اذا كان الحاكم يجتهد أمنا اقل فلا يصح حكمه بالضعف كذا ذكرناه سابقا نعم نقل في الجرح بعد هذا عن الخلاصة الطريق في اثبات الرضائية أن يعلق وكالة بدخوله فتنازعان في دخوله فنهى الشهود ف قضى بالوكالة بدخوله **اهـ** قال في الجرح وعليه فاثبات طلاق معن بدخول شريحه فيه ولو كان الزوج غائبا لان هذا ليس من قبيل الشرط لانه لا بد أن يكون فعل الغائب وكذا اثبات ملك او وقف او نكاح فعلق وكالة بملك فلان ذلك النقي او بوقفية كذا او يكون فلانة زوجة فلان ويدين الوكيل فيقول الخصم وكالتن معلقة بما لم يوجد فيقول الوكيل بل هي منجزة لتعلقها بكائن وبرهن على الملك ونحوه ولا يعلق بفعل الغائب كان نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا ما ظهر لي **اهـ** ملخصا قلت وفيه نظر لان المانع اثبات الضرر بالغائب قال في الفتح الاصل أن ما كان شرطا لثبوت الحق للحاضر من غير ابطال حق للغائب قبلت البيته فيه اذ ليس فيه قضاء على الغائب وما تضمن ابطالا عليه لا تقبل **اهـ** فعلم أن المتضا ابطال حق الغائب سواء كان الشرط فعله أو لا فارق بين كون الشرط ان تنكح أو ان كانت منكوحه فتفريع هذه المسائل على ما في الخلاصة غير ظاهر اذا ما فيها ليس فيه حكم على غائب اصلا بخلاف هذه المسائل فان فيها الحكم على الغائب ابتداء بما ينشتر به ولو ملكا فانه قد يلزم منه ضرر واضع اليد المدعى أنه ملكه وغير ذلك فتدبر (قوله ومن أراد أن لا يرنى الخ) ان كانت هذه الحيلة صدقا فلا وجه لتسيتها حيلة ولا قوله ومن أراد أن لا يرنى ومنعه يوهم أن ذلك سائق كذا وليس كذلك بل مثله من اكبر الكائن ط فالصواب اسقاط هذه العبارة والاقصا على عبارة البرازية كما فعل في الصريح أن في صحة هذا الفرع كلاما ذكره عقبه (قوله فبرهن عليه بالطلاق) اي وبأنه تزويجها بعد العدة كما هو ظاهر (قوله يقضى عليها انها زوجة الحاضر) اي ويقضى على الغائب بالطلاق كابدل عليه ما بعده قلت لكن تقدم أن القضاء على الغائب انما يصح اذا كان سببا لم يقضى على الحاضر لا بحالة ولا شك أن طلاق الغائب ليس كذلك

(الا) يقبل في الاصح (اذا كان فيه ابطال حق الغائب) فلو لم يكن كذا اذا علق طلاق أمرأته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن حيل اثبات العتق على الغائب أن يدعى المشهود عليه أن الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى أن مالكة الغائب اعتقه تقبل ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة بغيرها معلقة بطلاقها ودعوى كفالاته بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن أراد أن لا يرنى فحيلة ما في دعوى البرازية ادعى عليها أن زوجها الغائب طلقها وانقضت عتقها وتزويجها فأقرت بزوجة الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها انها زوجة الحاضر

لا تزوج قد يكون بدون طلاق كما لو لم تكن زوجة أحد وانظر ما قد مناه عند قوله سبباً لا يحال به يظهر له حقيقة الامر (قوله ولا يحتاج الخ) قال الخبر الرمي وفي جامع الفصولين خلافه (قوله ولو قضى على غائب الخ) اي قضى من يرى جوازه كشافى لاجماع الحنفية على انه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء فكذلك حقيقته في البحر والحاصل انه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وانما الخلاف في انه لو قضى به من يرى جوازه هل يتخذ بدون تنفيذ أولاً من امضاء قاض آخر ورايت نحو هذا منقولاً عن اجابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسمويه ظهر أن قول المصنف فيما مر ولا يقضى على غائب بيان لحكم المذهب عندنا وله هنا ولو قضى الخ حكاية للخلاف في النفاذ وعدهم قلت بقي الموقضى الحنفى بذلك ولا يخفى انه يأتي فيه الكلام المار في الموقضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف التصحيح فعلى قول من رجح الجواز لا يقي فرق بين الحنفى وغيره وعلى هذا يحمل ما صرح به في الفتنه من انه لا يشترط في نفاذ القضاء على الغائب أن يكون من شافى به اندفع ما أورده الرملى والقندس على صاحب البحر حيث خصه بمن يرى جوازه كما ذكرنا وان دفع أيضاً ما توهم من المناقاة بين ما ذكره الصدر الشهيد وما في الفتنه هذا ما ظهر لي فتدبره لكن استظهر في البحر بعد ذلك تخصيص الخلاف في النفاذ وعدهم بالحكم المفقود لا مطلق الغائب واستدل بعبارة في الخاتمة ونازعه الرملى بأنها لا تدل على عدم ما بل الظاهر من كلامهم التعميم اه وقال في جامع الفصولين قد اضطرب آراؤهم وبيانهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم يقل عنهم أصل قوى ظاهر يبنى عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندى أن يتأمل في الواقع ويحسب ولا حظ المخرج والضرورات فيفتى بحسبها جوازا أو فسادا مثلاً لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يهجر عن احضاره أو عن أن تسافر اليه هي أو وكيلها بعده أو لمانع آخر وكذا المديون لو غاب وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذا الورق عن علي الغائب وغلب على ظن القاضى انه حق لا تزور ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم به وله وكذا المفقود أن يفتى بجوازه دفعاً للعرج والضرورات ومسألة للمقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب اليه الاثني الثلاثة وفيه رواية ثمان عن أصحابنا ويشي أن يجب عن الغائب وكيل يعرف انه يراعى جانب الغائب ولا يضطر في حقه اه وأقره في نور العين قلت ويؤيده ما يأتي في المسخر وكذا ما في الفتنه من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضى مصلحة في الحكم له وعليه حكم فانه يتخذ لانه مجتهد فيه اه قلت وظاهره ولو كان القاضى حنفياً ولو في زماننا ولا شافى مأمراً لا يجوز هذا الصلحة والضرورة (قوله وقيل لا يتخذ) أي بل يتوقف على امضاء قاض آخر كما في البحر (قوله ويرجع في الفتنه الخ) ليس قولاً ثالثاً بل هو القول الثاني كما عرفت وهذا مبنى على أن نفس القضاء مجتهد فيه كقضاء محدود في قذف بعدقونه والاول مبنى على أن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن هذه البينة هل تكون حجة للقضاء بلا خصم حاضر أم لا فإذا قضى بها نفذ كما لو قضى بشهادة المحدود في قذف بعدقونه (قوله والمعتدل الخ) مقابله قول خواهرزاده بجوازه لانه أفتى بجوازه القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب بحر وفيه أيضاً وتفسير المسخر أن نصب القاضى وكيلاً عن الغائب لسمع التصوم عليه وشرطه عند القائل بأن يكون الغائب في ولاية القاضى (قوله وهي في خمس) لم يذكر الرابعة في البحر بل زادها الشارح (قوله اشترى بالنيار) أي وأراد الرقبة المدة فاشتقى البائع قطب المشتري من القاضى أن يجب خصماً عن البائع ليرده عليه وهذا أحد قولين عزا ههما في جامع الفصولين الى الخاتمة لكنه قدّم هذا وعادة قاضى خان تقديم الاشهر (قوله اختفى المكفول له) صورته كمثل نفسه على انه ان لم يواف به غداً فدينه على الكفيل فغاب الطالب في القدر لم يجد الكفيل فرفع الامر الى القاضى فنصب وكيلاً عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه يباوهم وخلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف قال أبو الليث لو فعل به قاض علم أن الخصم تقب لكان فهو حسن جامع الفصولين قلت ما قاله أبو الليث توفيق بين الروايتين لكن ما ذكره من التصحيح في المسألة التالية لهذه ينبغي اجراؤه في رواية أبي يوسف إذ لا فرق بينهما في المسألة تأمل (قوله حلف ليوفيه اليوم الخ) بأن علق المديون العتق أو الطلاق على عدم قضاء اليوم ثم غاب الطالب وخاف الخائف الحنفى فان القاضى نصب

ولا يحتاج الى إعادة البينة اذا

حضر الغائب (ولو قضى على

غائب بلا نائب يتخذ) في اظهر

الروايتين عن أصحابنا ذكره

مناخسرو في باب خيال العيب

(وقيل لا) يتخذ ورجحه غير واحد

وفي المنية والبرازية وجمع الفتاوى

وعليه الفتوى ويرجع في الفتنه

على امضاء قاض آخر وفي البحر

والمعتدل أن القضاء على المسخر

لا يجوز الا بالضرورة وهي في خمس

مسائل اشترى بالنيار فتواري

اختفى المكفول له حلف ليوفيه

اليوم فتنب الدائن جعل

أمرها يدها ان لم تنصل نفقتها

مطل

في القضاء على المسخر

وكيل عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يبحث الحالف وعليه الفتوى بجرع الخاتمة وفي حاشية مسكين عن الشيخ شرف الدين الغزي انه لا حاجة الى نصب الوكيل لقض الدين فانه اذا دفع الى القاضي برز عينه على المختار المقتضى بكافي كثير من كتب المذهب المعتمدة ولو لم يكن ثمة قاض حث على المقتضى به اه (قوله فتغيبت) أى لا يقع الطلاق عليه فانه نصب من يقبض لها ط (قوله خاتمة) لم أرهذه العبارة في الخاتمة في هذا المجلد (قوله الخامسة الخ) ذكر في شرح أدب القاضي لو قال رجل للقاضي على فلان حتى وقد نواري عني في منزله فالقاضي يكتب الى الوالي في احضاره فان لم ينظر فيه وسأل الطالب الختم على يابه فان أتى بشاهدين انه في منزله وقالوا رأيناه منذ ثلاثة أيام أو أقل ختم عليه لان زاد على ثلاث والصحیح انه مفوض الى رأى الحاضر فاذا ختم وطلب المدعى أن ينصب له وكيلاً بعث القاضي الى داره رسولاً مع شاهدين ينادي بحضورهما ثلاثة أيام في كل يوم ثلاث مرات بافلان بن فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان مجلس الحكم والانصب لك وكيلاً وقبلت بنته عليك فان لم يخرج نصب له وكيلاً ومع شهود المدعى وحكم عليه بحضور وكيله اه ملخصاً (قوله انه قول الكل) أى النصب عن الخصم المتواري وهو الذى تعطيه عبارة الكمال (قوله وأن القاضي الخ) الذى في شرح الادب هو ما ذكرناه من تفويض المدة الى القاضي في رؤية الشاهدين المختصين لا في مدة الختم والذى في شرح الوهبانية مثل ما ذكرناه أيضاً (قوله ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة) هذا مقيد بما اذا لم تتفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم لمسا في الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو ارادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهن فاتفقوا عليه وتحموا قضاء دينه وانفاد وصاياه من مالهم فلهم ذلك ولو اختلفوا فللوصى بيعها لدينه ووصاياه ولا يلتفت الى قولهم ثم قال وجاز احد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء الى الوارث الاخر اه وقوله بأداء قيمته الخ قال الرملى في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن للدين زائد الا انه ذكر قبله أن الدين لو كان زائدا على التركة فلهم استخلاصها بأداء دينه كله لا بقدر تركته كقولنا حتى يقديه مولاه بأرضه (قوله لا للورثة) أى الابرضى الغرماء حتى لو باع الوارث أى بدون رضى الغرماء لا ينفذ وكذلك المولى اذا اجبر على العبد المأذون وعليه دين يحيط ليس للمولى أن يبيع العبد وما في يده وانما يبيعه القاضي كذا هذا مخرج عن العمادية ثم ذكر عن القسبة قولين تأييداً للقاضي انما يبيع التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها ولم يحك تركها لغيره لكن اقتصراره في المتن على القول الاول تبعاً للدرر يفيد ترجحه وحكى القولين في التارخانية والبرازية أيضاً ورأيت بخط شيخنا شاحنا ملا على التركمانى مانصه أقول فلذا القضاة الآن بأذن بعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدين بيعها لوفاء دينه توفيقاً بين القولين وعملاً بهما (تنبيه) لم يذكر بيع الوصى وفي جامع الفصولين يصح بيع الوصى تركته مستغرقة ولو بقيتها وليس للقرماء ابطاله (قوله لعدم ملكهم) قال في جامع الفصولين ولو استغرقها دين لا يملكها وارث الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداء وارثه بشرط التبرع وقت الاداء أو انما لو أداء من مال نفسه مطلقاً بلا شرط تبرع أو رجوع يجب له دين على الميت فتصير التركة مشغولة بدينه فلا يملكها حتى لو تركها ابناً وقنوا بدينه مستغرق فأداء وارثه ثم أذن للفق في التجارة أو كونه لم يبيع اذ لم يملك اه وغام الكلام على ذلك في المنع (تنبيه) قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللعاصر من ورثته يبيع حصته لحسته من الدين لا يبيع حصة غيره للدين لانها ملك الوارث الاخر اذ الدين لم يستغرق فلو دفعت الورثة الى أحدهم كرماً من التركة ليقضى دين مورثهم وهو غير مستغرق فقضاء صح لانه يبيع منهم لحستم منه بقدر الدين لانهم لو دفعوه الى أجنبي لاداء الدين يكون بيعاً كذا هذا (قوله حث كان الدين لغيرهم) قال في جامع الفصولين استغرق التركة بدين الوارث لا يبيع ارثه اذا كان هو وارثه لا غير اه ومفاده أنه لو كان الدين لبعض الورثة فهو كدين الاجنبى بالنسبة الى باقي الورثة (تنبيه) ذكرنا لغير الرملى في حاشية الفصولين أن قوله هنا لا يبيع ارثه لا ينافي ما مر أيضاً من أن الوارث لو أدى دين الغريم بلا شرط تبرع لا يملكه لأنه ثبت له الرجوع بأداء الدين بعد أن لم يكن له ملك فلا عاك القن الا بملك القاضي بخلاف الاستغراق بدينه ابتداء اذ لا مانع يجمعه من الملك اه (قوله يقرض القاضي الخ) أى يستحب له ذلك لانه لكثرة أشغاله لا يمكنه أن يباشر الحفاظ بنفسه والدفع بالقرض أو تقرر للقيم لكونه مضعواً ولو ادبعة أمانة وينبغي أن لا يتخذ أحوال المستقرضين حتى لو اختلف

مطلب
في الخصم اذا اختفى في بيته

مطلب
في بيع التركة المستغرقة بالدين

فتغيبت الخامسة اذا نواري
الخصم فالماخرون أن القاضي
نصب وكيل في الكل وهو قول
الثاني خاتمة قلت ونقل شرح
الوهبانية عن شرح أدب القاضي
أنه قول الكل وأن القاضي يخطم
بنته مدة اربعين يوماً ينصب الوكيل
(ولا يبيع التركة المستغرقة
بالدين للقاضي لا للورثة) لعدم
ملكهم حيث كان الدين لغيرهم
(يقرض القاضي

مطلب
دفع الورثة كرماً من التركة الى
أحدهم ليقضى دين مورثهم
فقضاء يصح

مطلب
لأننا في اقراض مال اليتيم ونحوه

أحدهم أخذ منه المال وتعامه في البر وليس للقاضي أن يستقرض ذلك لنفسه ط عن الهنذية (قوله مال الوصف) ذكره في البحر عن جامع الفصولين لكن فيه أيقاع العدة يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوصف لو أحرز اه ومقتضاه انه لا يخص بالقاضي مع انه صرح في البحر عن الخزانة أن المتولى يضمن الآن يقال انه حديث لم يكن الاقراض أحرز (قوله والغائب) زاد في البر وله بيع منقوله اذا خاف التلف اذا لم يعلم بمكان الغائب أما اذا علم فلا لانه يمكنه بيعه اليه اذا خلف التلف اه وانظر هل يقد اقراضه ماله بما اذا لم يعلم مكانه (قوله واللقطة) الظاهر قرأه بالنصب عطف على مال ويجوز جزء عطف على المضاف اليه وهو أولى لثلايق منصوباً بين مجرورين سكن الاضافة فيه بيانه وفيما قبله وما بعده لامية تأمل ثم الظاهر أن المراد باقراض القاضي اللقطة هنا ما اذا دفعها للمتقط اليه والا فالتصرف فيها من تصدق أو امسك للمتقط تأمل (قوله من ملي) الهامز في المصباح رجل ملي على فعل غنى مقتدروا يجوز الابدال والادغام اه اى ابدال الهمزة ياءً وادغامها في الباء (قوله حيث لا وصى) هذا الشرط زاده في البحر بخلافه وينبغي أن يشترط لجواز اقراض القاضي عدم وصى لليتيم فان كان له وصى ولو منصوب القاضي لم يجوز لانه من التصرف في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في بيع القنية اه وردّه محشه الرمي بأن اطلاق المتون على خلافه وبأنه اذا لم يجوز منه والوصى ممنوع من الاقراض امتنع النظر لليتيم ولا قاله تأمل اه لكنه أفتى في وصايا التجربة بأن للوصى اقراض مال اليتيم بأمر القاضي أخذاً مما في وقف البحر عن القنية من أن للمتولى اقراض حال المدبد بأمر القاضي قال والوصى مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان فلم يمنع النظر لليتيم بهذه الجهة ثم رد على البحر أن الوصى اذا كان لا يملك الاقراض بدون إذن القاضي علم أن ذلك لا يدخل تحت وصايته بل يلحق للقاضي فلا يمكن ممنوعه مع وجود الوصى كما لو نصب وصياً على يمينه ليس لهاولى فللقاضي أن يزوجها بنفسه أو يأتى للوصى بزوجها وليس للوصى ذلك بدون إذن اذا دخل تحت وصايته بخلاف بيع حال اليتيم ونحوه فليس للقاضي فعله مع وجود الوصى فلذا لم يذكر هذا التصديق في المتون فافهم (قوله ولا من قبله مضاربة الخ) في البحر عن جامع الفصولين انما يملك القاضي اقراضه اذا لم يجد ما يشتره له ليكون غلة لليتيم لا لوجوده أو وجد من يضارب لانه انفع اه اى انفع من الاقراض وما قبل ان مال المضاربة أمانة غير محتون فيكون الاقراض أولى فهو مدفوع بأن المضاربة فيها ربح بخلاف القرض (قوله ولا مستغلا يشتره) اى ما يكون فيه لليتيم غلة كما عتقت وهو منصوب بالعطف على محل اسم لا الاولى والا كان حقه الرفع او البناء على الفسخ كما لا يخفى (قوله لحفظه) اى بالاستئذ كالرسم والمال وأسماء الشهود ويحذر ذلك (قوله لا يقرض الاب) اى فى اصح الروايتين فتح قال في البحر وفي خزانة الفتاوى الصحيح أن الاب كالقاضي فقد اختلف التصحيح والعقد ما في المتون وشمل ما اذا أخذ مال ولده الصغير فراض نفسه وهو مروى عن الامام وقيل له ذلك ولم أر حكم الجدة في جواز اقراضه على رواية جواز له الاب والظاهر أنه كالأب لقولهم الجدة أبو الاب كالأب الا في مسائل واختلفوا في اعارة الاب مال ولده الصغير وفي الصحيح لا اه (قوله لانه لا يقضى لولده) لانه رعايتكر المستقرض فيحتاج للينة والقضاء بها ط (قوله ولا الوصى) فلو فعل لا يمتدح لانه لا يقضى له وكذا السر له أن يستقرض لنفسه على الاصح فلو فعل ثم أنفق على اليتيم مدة يكون متبرعاً عما صار ضامناً فلا يخلص ما لم يرفع الامر الى الحاكم وملك الايداع والبيع فبيته وتعامه في البر وفيه عن الخزانة اذا أجر الوصى أو الاب أو الجدة أو القاضي الصغير في عمل من الاعمال فالصحيح جوازها وان كانت تأفل من اجرة المثل اه اى لان للوصى والاب والجدة استعماله بلا عوض بطريق التهذيب والرياسة فبالعوض اولى كما في السابع والعشرين من جامع الفصولين وتعامه اجماع هذه المسائل فيه (قوله ومتى جاز الخ) تنبيه لقوله ولا للمتقط بما اذا كان قبل جواز التصديق بها وهذا ذكره الرمي في مسائل شتى آخر المكاتب بقوله الآن المتقط اذا اندل اللقطة ومنه مدة التشدات ينبغي أن يجوز له الاقراض من فقير لانه لو تصدق بها عليه في هذه الحالة جازاً لقرض اولى اه فافهم (قوله ولو قضى بالبور الخ) القضاء بخلاف الحق اما عن خطأ أو عدو كل على وجهين اما في حقه تعالى او حق العبد فالخطأ في حق العبد اما أن يمكن فيه التدارك والرد أو لا فان امسك بأن قضى بمال أو صدقة أو طلاق أو اعتاق ثم ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو مجذومون في خذف يبطل القضاء ورد العبد

مال الوقف والغائب واللقطة
(واليتيم) من ملي متوعن حيث
لا وصى ولا من قبله مضاربة
ولا مستغلا يشتره وله أخذ المال
من أب مبدور وضعه عند عدل
قنية (ويكتب الصك) تدبيلفظه
(لا يقرض الاب) ولو قاضيا لانه
لا يقضى لولده (و لا الوصى)
ولا المتقط فان أقرضوا ضمنوا
لجزءه عن التصصيل بخلافه
القاضي ويستثنى اقراضهم
للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاه
بحر ومتى جاز للمتقط التصديق
فلا اقراض اولى (ولو قضى بالبور
فالقرم عليه في ماله ان متعمدا
وأقر به اى بالعبد ولو خطأ
في الغرم على المقتضى له درود

مطلب
فما لو قضى القاضي بالبور

رة قاتوا المرأة الى زوجها والمال الى من أخذته وان لم يمكن الرد بان قضى بالقصاص واقتصر لا يقتل المقضى له
 ويصير صورة القضاء شبهة مانعة بل تجب الدية في مال المقضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضي بالبيئة
 أو باقرار المقضى له فلو باقرار القاضي لا يظهر في حق المقضى له حق لا يطل القضاء في حقه وأما لخطأ في حقه
 تعالى بأن قضى بحد زنى أو سرقة أو شرب واستوفى الحدة ثم ظهر أن الشهود كذبت فالضمان في بيت المال
 وان كان القضاء بالجور عن عمد وأقر به فالضمان في ماله في الوجه كلها بالبيئة والاتلاف وبغير القاضى وبغزل
 عن القضاء ط عن الهندية ملخصا (تنبيه) القاضي اذا قاس مسألة على مسألة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه
 فالخصومة للمدعى عليه يوم القيمة مع القاضي والمدعى أسمع المدعى فلا نه اثم بأخذ المال وأما مع القاضي فلا نه
 اثم بالاجتهاد لان أحدا ليس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذكاء خوارزم قاس المفتى على القاضي
 فأوردت أن القاضي صاحب مباشرة للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانقطع وكان له أن يقول ان
 انقاضي في زماننا ملجأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو لم يلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه بزيادة قبل
 الشهادات قلت وفيه نظر فان هذا الاسمى الحاء حقة والازم أن تنقطع النسبة عن المباشر الى التسبب كالأول
 اكره رجل آخر باتلاف في عضو على أخذ مال انسان فان الضمان على المكروه بالكره لصيرورة المكروه بالفتح كالأول
 ولا شك أن ما هنا ليس كذلك فلم تنقطع النسبة عن المباشر وهو القاضي وان اثم التسبب وهو المفتى ولا يقاس
 هذا على مسألة تعيين الساعى الى الظالم مع أن الساعى متبب لاما شرفان تلك مسألة استخانة خارجية عن
 القياس زجر عن السعاية لكن قد يقال ان هذا حكم الضمان في الدنيا والكلام في الخصومة في الآخرة ولا شك
 في أن كلاما من المباشر والمتبب ظالم أثم والله ظلم الخصومة منهما وان اختلف ظلمهما فان المباشر ظلمه أشد لكن
 أمسك رجلا حتى قتله آخر (قوله العزل عن القضاء) الظاهر أن هذا أو ما بعده مبنيان على رواية العزله
 بالفسق وتقدم أن المذهب أنه لا ينزل بل يستحق العزل (قوله وفيه) لم يذكر ذلك في المنع فبعد الضمير الى
 السراج (قوله وشهادته) اى اذا أراد أن يشهد شهادة عند القاضي المولى لا يقبها لفسقه بغلبة الجور والرشوة
 فافهم (قوله القضاء مظهر لاثبت) لان الحق المحكوم به كان ثابتا والقضاء اظهره والمراد ما كان ثابتا ولو
 تقديرا كالقضاء بشهادة الزور كما ترى بيانه في تعريف القضاء عن ابن الغريص (قوله ويتخصص بزمان ومكان
 وخصومة) عزاء في الاشياء الى الخلاصة وقال في القمع من أول كتاب القضاء الولاية تقبل التقييد والتعليق
 بالشرط كقوله اذا وصلت الى بلدة كذا فأنت قاضيا واذا وصلت الى مكة فأنت أمير الموسم والاضافة جعلت
 قاضيا في رأس الشهر والاستثناء منها جعلت قاضيا الا في قضية فلان ولا تنطرق قضية كذا والدليل على جواز
 تعليق الامارة واضافتها قوله صلى الله عليه وسلم حين بعث الى مونة وأمر عليهم زيد بن طرفة ان قتل زيد بن
 حارثة فجعفر أميركم وان قتل جعفر فزيد بن رواحة وهذه القصة مما اتفق عليها جميع اهل السر والمغازي
 اه (قوله بعد خمسة عشر سنة) المناصب خمس عشرة منذ كبر الاول وتأنث الثاني لكون المدة دوى وثناوهو
 سنة وأجاب ط بأنه هل تأويل السنة بالعام أو الحول (قوله فلا تنسج الآن بعدها) اى لنهى السلطان عن
 سماعها بعدها فقد قال السيد الحموى في حاشية الاشياء أخبرني استاذى شيخ الاسلام يحيى أئندى الشهير
 بالنقارى أن السلطان الآن يأمر ونقضاتهم في جميع ولاياتهم أن لا يسعوا دعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
 سوى الوقت والارث اه ونقل في الحامدية فتاوى من المذاهب الاربعة بعدم سماعها بعد النهى المذكور
 لكن هل يبقى النهى بعد موت السلطان الذى نهى بحسب لا بجماع من بعده الى نهى جديد أفتى في الخيرية بأنه لا بد
 من تجديد النهى ولا يستقر النهى بعده وأنه اذا اختلف الخصمان في أنه منهى أو غير منهى فالقول للقاضى
 مالم يثبت المحكوم عليه النهى وأطال في ذلك وأطاب فراجعه وأما ما ذكره السيد الحموى أيضا من أنه قد علم
 من عاداتهم بعض سلاطين آل عثمان نصرهم الرحمن من انه اذا أوى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره
 باتباعه فلا يفيد هذا لان معناه أن يلتزم قانون أسلافه بأن يأمر بما أمر به ونهى عما نهى عنه ولا يلزم منه
 أنه اذا أوى قاضيا ولم ينهه عن سماع هذه الدعوى أن يصير قاضيه منها بغير ذلك وانما يلزم منه انه اذا اولاه
 بينها صريحا لكونه جاملا بما التزمه من القانون كما اشتهر أنه حين وليه الآن يأمره في منشوره بالحكم بأصح
 أقوال المذهب كما دونه من قبله ونعم الكلام على ذلك في كتابنا تنقيح الحامدية فراجعه وأطنا الكلام عليه

مطلب
 اذا قاس القاضي خطأ فالخصومة
 للمدعى عليه مع القاضي والمدعى
 يوم القيمة

وفي المنع معزى بالسراج قال محمد
 لو قال تعددت الجور وانعزل عن
 القضاء وفيه عن أبي يوسف اذا
 غلب جوره ورشوته ردت قضايه
 وشهادته (فروع) القضاء مظهر
 لاثبت ويتخصص بزمان ومكان
 وخصومة حتى لو أمر السلطان
 بعدم سماع الدعوى بعد خمسة
 عشر سنة فسمعها لم ينفذ قلت
 فلا تنسج الآن بعدها الا بأمر

مطلب
 القضاء يقبل التقييد والتعليق

مطلب
 في عدم سماع الدعوى بعد خمس
 عشرة سنة

مطلب
 هل يبقى النهى بعد موت السلطان

أيضا في كتابه الولاء والحكام (قوله الا في الوقت والارث ووجود عذر شرعي) استثناء الارث موافق لما مر عن الجوى ولما في الحامدية عن فتاوى أحمد أفندي المهنداري مفتي دمشق انه كتب على ثلاث اسئلة أنه تسمع دعوى الارث ولا يجنبها طول المدة ويحلفه ما في الخبرية حيث ذكر أن المستثنى ثلاثة مال التيم والوقف والغائب ومقتضاه أن الارث غير مستثنى فلا تسمع دعواه بعد هذه المدة وقد نقل في الحامدية عن المهنداري أيضا انه كتب على سؤال آخر فيمن تركت دعواها الارث بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر أن الدعوى لا تسمع الا بأمر سلطاني ونقل ايضا من فتوى تركية عن المولى أبي السعود وتعيير بها اذا تركت دعوى الارث بلا عذر شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب لا تسمع الا اذا اعترف الخصم بالحق ونقل مثله شيخ مشايخنا التركاني عن فتاوى على أفندي مفتي الروم ونقل مثله أيضا شيخ مشايخنا السامحاني عن فتاوى عبد الله أفندي مفتي الروم وهذا الذي رأينا عليه عمل من قبلنا فالظاهر أنه ورد نهى جديد بعدم سماع دعوى الارث والله سبحانه اعلم (تتيمات) الاول قد استفيد من كلام الشارح أن عدم سماع الدعوى بعد هذه المدة انما هو للنهي عنه من السلطان فيكون القاضي معزولا عن سماعها لما علمت من أن القضاء يختص فلذا قال الاباء امرى فاذا أمر بسماعها بعد هذه المدة تسمع وسبب النهي قطع الحيل والتزوير فلا يشافي ما في الاشياء وغيرها من أن الحق لا يسقط بتقدم الزمان اهـ ولذا قال في الاشياء أيضا ويجب عليه سماعها اهـ اي يجب على السلطان الذي نهى قضائه عن سماع الدعوى بعد هذه المدة أن يسمعها بنفسه أو يأمر بسماعها كيلا يضيع حق المدعي والظاهر أن هذا حيث لم يظهر من المذبي اشارة التزوير وفي بعض نسخ الاشياء ويجب عليه عدم سماعها وعليه فالخير يعود للقاضي النهي عن سماعها لكن الاول هو المذكور في معين المفتي الثاني أن النهي حيث كان للقاضي لا ينافي بسماعها من المحكم بل قل المصنف في معين المفتي ان القاضي لا يسمعها من حيث كونه قاضيا فلو حكمه الخصمان في تلك القضية التي منى عليها المدة المذكورة فله أن يسمعها الثالث عدم سماع القاضي لها انما هو عند انكار الخصم فلما اعترف تسمع كما علم مما قدمنا من فتوى المولى أبي السعود أفندي اذ لا تزور مع الافراد الرابع عدم سماعها حيث تحقق تركها هذه المدة فلو ادعى في اثباتها لا يمنع بل تسمع دعواه ثانيا ما لم يكن بين الدعوى الاولى والثانية هذه المدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركاني في مجموعته أن شرطها اي شرط الدعوى مجلس القاضي فلا تسمع الدعوى في مجلس غيره كالشهادة تنوير ويحجر ودرر قال واستفيد منه جواب سادته الفتوى وهي أن زيد تركت دعواه على عمر مدة خمس عشرة سنة ولم يدع عند القاضي بل طالبه بحقه مرارا في غير مجلس القاضي ففتنى مامر لا تسمع لعدم شرط الدعوى فليكن على ذكر من كان فانه تكرر السؤال عنها وصرح فتوى شيخ الاسلام على أفندي انه اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزورة تسمع لانه صدق عليه انه لم يتركها عند القاضي اهـ ما في المجموعة وبه أفنى في الحامدية ثم لا يخفى أن ترك الدعوى انما يتحقق بعد ثبوت حق طلبها فلو مات زوج المرأة وطلقة بعد عشرين سنة مثلا من وقت التكاك فلها طلب مؤخر المهر لان حق طلبه انما ثابت لها بعد الموت والطلاق لا من وقت التكاك ومثله ما يأتي فيما لو أثار الدعوى هذه المدة لا عسار المديون ثم ثبت يساره بعد هاويه يعلم جواب سادته الفتوى شلت عنها حين كاتبي لهذا الحل في رجل له كدكان كان وقف مشتمل على منجور وغيره وضعه من ماله في الدكان باذن ناظر الوقت من نحو أربعين سنة ونصرت فيه هو وورثته من بعده في هذه المدة ثم انكره الناظر الآن وانكر وضعه بالاذن وأراد الوثمة اثباته وثابت الاذن بوضعه والذي ظهر لي في الجواب سماع البيعة في ذلك لانه حيث كان في يدهم ويدمور منهم هذه المدة بدون معارض لم يكن ذلك تركا للدعوى ونظير ذلك ما لو ادعى زيد على عمرو بدافئ فله فقال له عمرو كنت اشتريتها منك من عشرين سنة وهي في ملكي الى الآن وكذبه زيد في الشراء فتسمع بينه عمرو على الشراء المذكور بعد هذه المدة لأن الدعوى توجهت عليه الآن وقبلها كان واضح اليد بمعارض فلم يكن مطالبا باثبات ملكيتها فلم يكن تاركا للدعوى ومثله فيما يظهر أن مستأجر دارا الوقت يعمرها باذن الناظر ويتفق عليها بمبلغا من الدراهم بصير دينه على الوقف ويسمى في زماننا مرصدا ولا يطالب به مادام في الدار فاذا خرج منها فله الدعوى على الناظر بمرصده المذكور وان طالت مدة حيث جرت العادة بأنه لا يطالب به قبل خروجه ولا سيما اذا كان في كل سنة يقتطع بعضه من اجرة الدار فليأمل الناظر

الافى الوقف والارث ووجود عذو
شرعى وبه أفنى المفتي ابو السعود
فليحفظ

استثناء الشارح العذر الشرعي - أعني بما في الخبرية من الاقتصاء على استثناء الوقت ومال النعيم والغائب لان العذر يشمل ما لو كان المدعي عليه ما كان ظاهرا كما يأتي وما لو كان ثابتا لا عسار في هذه المدة ثم ليس بعدها قسيع كما ذكره في الحامدية السادسة استثناء مال النعيم مقيد بما إذا لم يتركها بعد بلوغه هذه المدة وبما إذا لم يكن له في كتاباتي وفي الحامدية لو كان أحد الورثة قاصر أو الباقين بالغين تسع الدعوى بالنظر إلى القاصر بقدر ما يخصه دون البالغين السابع استثناء الغائب والوقت ولم يبينوا هذه المدة قسيع من الغائب ولو بعد تسعين سنة وبزيده قوله في الخبرية من القسرة أن التركة لا تأتي من الغائب له وأعليه لعدم تأني الجواب عنه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأني بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبة المدعي والمدعى عليه اهـ وكذا الظاهر في باقي الأعداء أنه لا مدة لها لان قضاء العذر وان طالت مدته يؤكد عدم التزوير بخلاف الوقت فإنه لو طالت مدة دعواه بلا عذر ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع كما أنفي به في الحامدية أخذنا مما ذكره في البحر في كتاب الدعوى عن ابن الغرس عن المبسوط اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اهـ وفي جامع القضاوي عن قضاوي العتابي قال المتأخرون من اهل الفتوى لا تسع الدعوى بعد ستة وثلاثين سنة الا ان يكون المدعي غائبا أو مصيبا أو مجنون أو ليس له ما ولي أو المدعي عليه أميرا جارا اهـ ونقل طعن الخلاصة لا تسع بعد ثلاثين سنة اهـ ثم لا يخفى أن هذا ليس مبتدعا على المنع السلطاني بل هو منع من الفقهاء فلا تسع الدعوى بعده وان أمر السلطان بسماحها الثامن سماع الدعوى قبل مضي المدة المحدودة مقيد بما إذا لم يمنع منه مانع آخر يدل على عدم الحق ظاهرا المسامحة في مسائل شتى آخر الكتاب من أنه لو باع عقارا أو غيره وأمر أنه أو أحد أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى ابنه مثلا أنه ملكه لا تسع دعواه في جعل سكنه كالافصاح قطعا للتزوير والحيل بخلاف الاجنبي فإنه سكنه ولو جارا لا يكون رضى الا اذا سكنت الجار وقت البيع والتسليم ونصرت المشتري فيه زرعاً وبناء فلا تسع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا للاطلاع الفاسدة اهـ وأطال في تحقيقه في الخبرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا مجرد سكوت القريب والزوجة عند البيع مانعا لمن دعواه بالتقسيم بما طاعه على تصرف المشتري كما اطلقه في الكز والمثني وأما دعوى الاجنبي ولو جارا فلا بد في منعها من السكوت بعد الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيدوه بمدة وقد أوجب المصنف في قضاواه فيمن له بيت يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنين ويتصرف فيه هدماً وعمارة مع اطلاع جاره على ذلك بأنه لا تسع دعوى الجار عليه البيت وبعضه على ما عليه الفتوى وسيأتي تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب في مسائل شتى قبيل الغرائض ان شاء الله تعالى فانظر هناك قاته مهم (قوله أمر السلطان انما يتخذ) اي تباع ولا يجوز مخالفته وسيأتي قبيل الشهادات عند قوله امره قاض يقطع او رجح الخ التعليل بوجوب طاعة ولي الأمر وفي ط عن الجوى أن صاحب الجرد ذكرنا فلا عن أئمتنا أن طاعة الامام في غير معصية واجبة فلو أمر بصوم يوم وجب اهـ وقد منا أن السلطان لو حكم بين الخصمين بتخذي الاصح وبه بقي (قوله يلزم منه سخطك) اي ان عصولك وسخط الخالق اي ان اطاعوك اهـ ح عن الاشياء وفي سخط ضم الماهلة مع سكن الخلاء للعبة وقسمها ونقل عن الصيرفة جواز التكليف وهو مقيد بما اذا رآه القاضي جائزا أي بأن كان ذارأي أمالذ لم يكن له رأى فلا ط عن أبي السعود والمردا بال رأى الاجتهاد (قوله قضاء الباشا الخ) قد منا الكلام عليه قبيل قول المصنف لا يقضى على غائب ولاه (قوله الحكم كالتقاضي) في بعض النسخ الحكم وهو الذي في البحر والاشياء (قوله الا في أربعة عشر مسألة) سيأتي في آخر باب التحكيم انه في البصرة هاسبعة عشر وبأني بيانه هناك مع زيادة عليها (قوله ذكرناها) من كلام الاشياء (قوله ويعزل) اي يستحق العزل كما في الزيلعي (قوله لرية) اي اذا كان لرية في الشهود ومنها ثلاثة شهدا وعنده ثم قال أحداهم قبل القضاء أستغفر الله كذبت في شهادتي فسمع القاضي بلائعين نخصه فسألهم فقالوا كنساء على شهادتنا فانه لا يقضى بشهادتهم ويخرجهم من عليه حتى يتقرب ذلك يرى (قوله ولراء صلح اقارب) وكذا الاجاب لان القضاء يورث الضيق فيضرب عنه مهمما يمكن ط عن الشيخ صالح وفي البصري عن خزائن الاكل اذا طمع القاضي في ارضاء الخصمين لا يأس بردهم ولا يتخذ القضاء بينهم لعلمهم بالسلطان ولا يردعها الاكر من مرتين وان لم يطمع أخذ القضاء اهـ (قوله واذا استعمل المدعي)

أمر السلطان انما يتخذ اذا وافق الشرع والا فلا اشياء من القاعدة الخامسة وقوا شتى فلو أمر قضائه بتخلف الشهود وجب على العلماء أن ينصروه ويقولوا له لا نكتف قضاك الى امر يلزم منه سخطك او سخط الخالق تعالى * قضاء الباشا وكأيه الى القاضي جائز ان لم يكن قاض مولى من السلطان * الحاكم كالتقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز يعني في البحر * وفي الفصل الاوله من جامع الفصولين الثاني بتأخير الحكم كما يأم ويبرز ويعزل وفي الاشياء لا يجوز للتقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث لرية ولراء صلح اقارب واذا استعمل المدعي

٢ مطلب
اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع

٣ مطلب
ماع عقارا وأحد أقاربه حاضر لا تسع دعواه

٤ مطلب
طاعة الامام واجبة

أراد أن المدعى إذا استعمل من القاضي حتى يحضرينة فانه يمهله وكذا إذا أقام البينة ثم ان المدعى عليه استعمل من القاضي حتى يأتي بالدفع فانه يجيبه ولا يجعل بالحكم اه وهذا بعد أن يسأل عن الدفع وكان صحيحا فلو قاسد الایمهله ولا يلتفت اليه كافي قاضي خان يرى قلت وسبأني قبيل باب دعوى الرجلين أنه لو قال المدعي عليه لي دفع يميل الى المجلس الثاني وزاد البيري عن الخلاصة مسألة أخرى بخرقها اذا لم يعقد على قنوى اهل مصر فبعت القنوى الى مصر آخر لا ياتم بتأخير القضاء (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) فلو قال رجعت عن قضائي او وقعت في تليس الشهود أو ابطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كافي الحامية اشياء قد بالرجوع لانه لو انكر القضاء وقال الشهود قضى فالقول له على المفتي به ذكره ابن الغرس وقدمنا اول القضاء عن جامع الفصولين اعتمادا خلافة في زماننا (قوله لو بعله) كما اذا اعترف عنده شخص لاخر ببلغ وغاب عنه ثم تدعى عنده اثنان فيحكم على أحدهما ظانا انه ذلك المعترف ثم تبين له أنه غيره له نقضه ونعامة في شرح الوهبانية وهذا مبنى على أن للقاضي العمل بعلمه والقنوى على عدمه في زماننا كما نقله في الاشياء عن جامع الفصولين وقد بد زماننا الضاد للقضاء فيه وأصل المذهب الجواز وسبأني تمامه في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله او ظهر خطأ) تقدم بيانه عند قوله ولو قضى بالجور (قوله او بخلاف مذهبه) تقدم بيانه عند قوله قضى في مجتمعه بخلاف رأيه (قوله فعل القاضي حكم الخ) كذا في الاشياء تفريعا واستثناء وذكر في البحر الاول كتاب القضاء فعل القاضي على وجهين الاول ما لا يكون موضعاً للحكم كالأول أدتكم مكلفة بتزويجها فزوجها فانه وكيل عنها ففعله ليس يحكم كافي القاسمية الثاني ما يكون محل الحكم كزوج صغيره لأولى لها وشرائه وبيعه مال اليتيم وقسمته العقار ونحو ذلك فجزم في التجسس بأنه حكم وكذا تزويجه البنته من ابنه ورده في نكاح الفتح بأن الاوجه انه ليس يحكم لاتنشاء شرطه اى من الدعوى الصحيحة وبأن الحاقه بالوكيل يكتفى بالمنع يعني أن الوكيل بالنكاح لا يملك التزويج من ابنه فالقاضي يترزله فيغنى ذلك عن كونه حكما وعلى هذا اقول لهم شراء القاضي مال اليتيم أو شيا من الغنمة لنفسه لا يجوز لانه حكم لنفسه خلاف الاوجه لان الحاقه بالوكيل بالمنع مغل عن كونه حكما لان شراء الوكيل لنفسه باطل لكن لما كثر في كلامهم كون فعله حكما فالاولى أن يقال تعصا الكلامهم ان الحكم القول يحتاج الى الدعوى والفعل لا كالتضاء الضمني لا يحتاج اليها وانما يحتاجها القصدى ويدخل الضمني تعاوقا لمحمد في الاصل لو طلب الورثة العقيقة للعقار وفيهم غائب او صغير قال الامام لا قسم مالم يبرهنوا على الموت والوارث ولا اقضى على الغائب والصغير بقولهم لان نسمة القاضي قضاء منه وقالوا يقسم اه وهذا قاطع للشبهة فتعين الرجوع الى الحق اه مافي البحر ملخصا وحاصله أن مافي الاصل لا يمكن الحاقه بالوكيل في المنع من النسمة فتعين أن العلة مانص عليها من كون فعله حكما وتعين التوفيق بما ذكر من أن القضاء الفعلي لا يحتاج الى الدعوى كالضمني بخلاف القولى القصدى وبه اندفع ما مر عن الفتح من قوله لاتنشاء شرطه واندفع أيضا قول ابن الغرس ان الصواب أن الفعل لا يكون حكما ثم قال في التهر بما يدل على أنه ليس يحكم اشياهم خيار البلوغ للصغير والصغيرة بتزويج القاضي على الاصح اذ لو كان تزويجه حكما لزم نقضه اه قلت وقد يقال ان معنى كونه حكما انه اذا تزوج البنته ليس لغیره نقضه كما فتنى به ابن نجيم اى لو وقع الى حاكم آخر لا يراه ليس له نقضه بل عليه تنفيذ لان الحكم يرفع الخلاف ولا يلزم من هذا أنه ليس لها خيار البلوغ كالزوجها عصبة غير الاب والجد وحكم به القاضي فان حكمه بصحة العقد لا ينافي ثبوت خيار البلوغ كما لا يخفى فكذا هنا بالاولى (نقطة) قال في الاشياء القضاء الضمني لاتشترط له الدعوى والنسومة فادشها على خصم بحق وذكر اسم واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب اه اى اذا كان المشهود عليه غير مشار اليه فلم يشارك اليه لاشت نسبه كما اوضحه الجوى ثم قال في الاشياء وعلى هذا الوجه بيان فلانة تزوجة فلان وكنت زوجها فلانا في كذا على خصم منكم وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجة بينهما وهى حادثة القنوى ونظيره مافي الخلاصة من طريق الحكم بثبوت الرضاينة أن يعلن رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر وتنازع في دخوله فمقام البينة على رقا فثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل وأصل القضاء الضمني ما ذكره اصحاب المتن من أن ملوا دعى كقابلة على رجل بمال باذنه فأقر بها وانكر

مطلب
لا يصح رجوع القاضي عن قضائه
الا في ثلاث

مطلب
في حكم القاضي بعلمه

مطلب
لفعل القاضي حكم

لا يصح رجوعه عن قضائه الا في
ثلاث لو بعله أو ظهر خطأ
او بخلاف مذهبه فعل القاضي
حكم

مطلب
القضاء القولى يحتاج للدعوى
بخلاف الفعلي والضمنى

مطلب
في القضاء الضمنى

الدين فنهى عن الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصد اوعى الاصيل القاتب فضاولة فروع
وتفاصيل دليل ذكرنا في الشرح اه (قوله الا في مسائل الخ) استثناء من قوله فعل القاضي حكم ووجه
الاولى ان فعله بطريق الوصالة ووجه الثانية ان فعله لتفعل الوقت فلقاض آخرتضه كما في منتخب المحيط
الرضوى وقد ذكرك في بقيد من بعض المشايخ فانه قال وان اعطى القاضي بعض القرابة اى فقيرا من قرابة
الوقت ولم يقض له ذلك ولم يجعله رتبة في الوقت كان لقاض آخرتضه لكن ذكر في الاشياء من القاعدة
الخامسة ان تقرير القاضي الرتبة غير لازم الا اذا حكم بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في الخصاص افاذه
البرى (قوله امر القاضي حكم) قد منا اول القضاء انهم اتفقوا على ان امره بحبس المدعى عليه بالحق
كأمره بالاخذ منه وعلى ان امره بصرف كذا من وقف الفقراء الى فقير من قرابة الوقت ليس بحكم حتى
لوصرفه الى فقير آخر صرحوا بغيره في قولهم سلم الدار وتعام الكلام عليه في البحر والنهر هناك (قوله
القاضي يحلف غريم الميت) لم يبين ان هذا التحليف واجب أم لا لوقف فيه المتقدم لكن قال في الخلاصة
عن أدب القاضي للخصاف واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى - والوارث
بأنه ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد آذاه اليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته ولا شأمنه ولا حلت
بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن اه وعلاه الصدر الشهيد بأن العين ليست للوارث
ههنا وانما هي للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو وصى له فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضي الاجتناب
في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يستحلفه اه فحسب اجمعوا على تحليفه وذكرنا انه لا يدفع اليه
المال حتى يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرطها فلا ينفذ حكمه بالدفع والقبض والقاضي ما مور
بالحكم بأصح اقوال الامام فاذا حكم بغيره لم يصح وكيف وقد اجمعوا على التحلف وتمامه في الحامدية قال في
البحر من الدعوى والخصوصية بلدين بل في كل موضع يدعى حقا في التركة وأثبتته بالبينه وعزاه الى الوالدية ثم
قال ولم أركسكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبى أن يحلف احتسابا اه قال محشيه
الرملى قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتسابا لاحتمال انهم شهدوا باستحباب الحال
وقد استوفاه في باطن الامر وأما في مسألة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فاتفقوا لاحتمال المذكور
اه وهذا وجه كالايجنى (تنبيه) قد بقا القاضي لان للوصى ان يدفع ذلك للمعتقل اذا أقر به الميت عنده
كأنصواعه وتمامه في البرى (قوله ولو أقر به المريض) اى في مرض موته قال في التناخية وقال القاضي
الامام ابو على النسب عرقنا أن الدين اذا استقام وجوبه حتى توهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت
يستحلف وكائن أن الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرض موته أن الغريم لا يستحلف لانه ذكر في المبسوط
في مواضع أن المريض اذا أقر في مرضه بالمديون للغرماء فانهم يعطون ذلك ولم يشترط العين والخصاف ذكر
العين هنا وهذا شئ استفيد من جهته اه برى (قوله أنه حلف الخذرة) هي التي لا تتخاطب الرجال وان
خرجت حاجة وحمام كذا ذكره الشارح عن الفتية في باب الشهادة على الشهادة (قوله الابشاهدين)
هذه عبارة الاشياء وظاهرها انه لا بد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى أنه يقبل قول شاهد معه
قل الشيخ صالح ولعل ذلك لاختلاف الروايتين ط (قوله وقد من في الوقت الخ) كان الاولى ذكره عند
قوله امر السلطان انما ينفذ الخ (قوله أن السلطان مخالفة شرط الوقت) فيجوز له احداث ونظيفة
او مرتب اذا كان المقر في ذلك من مصارف بيت المال ط (قوله لو غلبه قرى ومزارع) بأن كان الواقف له
سلطانا او واحدا من الامراء ولم يعلم ملكه لها بوجه شرعى ولذا اعلاه الشارح هناك بقوله لان اصلها لبيت
المال واتفق المتن ابوالسعود أفندى بأن اوقاف الملوك والامراء لا راعى شروطها لانهم بيت المال او ترجع
اليه اه وقد من تمام الكلام على ذلك في الوقت (قوله وأجاب صنعي أفندى) اى عن سؤال سئل عنه
(قوله متى كان في الوقت سعة) فتح السن والعين المهمتين اى بأن كانت غلته وافرة (قوله ولم يقصر)
اى ذو الوظيفة التي أحدتها السلطان (قوله لا يمنع) اى من تناول ما قرره (قوله يحبس الولي الخ)
في البحر لا يحبس وصى على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له أب أو وصى - والراى فيه
للقاضي فيأذن في بيع بعض ماله لا يفسد ولوله أب أو وصى يحبس انما منع من قضاء دينه من ماله اى مال

مطلب
امر القاضي حكم

مطلب
يحلف القاضي غريم الميت

فلو زوج البتعة من نفسه وابنه
لم يجز الا في مسألة اذا أذن الولي
للتانى بزوجها كان وكلا واذا
أعطى فقيرا من وقف الفقراء كان
له اعطاء غيره * امر القاضي حكم
الا في مسألة الوقت المذكورة
فأمره فتوى فلوصرف لغيره صح
* القاضي يحلف غريم الميت ولو
أقر به المريض * لا يقبل قول أمين
القاضي انه حلف الخذرة الا
بشاهدين * من اعتمد على
امر القاضي الذي ليس بشرى
لم يخرج عن العهدة اه وقد منا
في الوقت عن المنظومة المحيية
معزى بالمبسوط أن السلطان مخالفة
شرط الوقت لو غلبه قرى ومزارع
وانه يعمل بأمره وان غلبه الشرط
فلحفظ قلت وأجاب صنعي أفندى
بأنه متى كان في الوقت سعة ولم
يقصر في أداء خدمته لا يمنع فتنه
وفي الوهبانية يحبس الولي بدین
الصغير حتى يوفيه او يظهر فقر
الصغير

مطلب
في حبس النصب

قلت انك قدّم شاربها عن
قاضي خان أن الحر والعبد والبالغ
والصبي في الحبس سواء قسماً أم
نفيه هنا قاله الشربلاني قاله
وليس للقاضي البيع مع وجود
أب أو وصي وهي فائدة حسنة
قلت وفي القنية ومتى باعاً فلا قاضي
نقضه لو أفسح كان نفيه الشارح
فخصمه للمتن مقرر البعوض فقلت
ويستثنى بيع من أب أو وصيه
ولو مصلها والاصل النقض بطلان
ويحبس في دين على الطفل والد
وصي وللتأديب بعض بصور
وفي الدين لا يحبس أب ومكاتب
وعبد مولاه كعكس ومعه
نعم لو العبد مديوناً يحبس المولى
بدينه لانه للغرماء وكذا يحبس
بدين مكانه الا ان كان من جنس
الكفاية في عتاق الوهابية
وفي غير جنس الحق يحبس سيدها
مكاتبه والعبد فيها مخير
وفي مجرهما
ويحبس ذو الكتب العجاج المحزور
على الدين اذ بالكتب ما هو معسر
* (باب التكليم) *

٣ (هو) افة جعل الحكم فيما لا
لغيرك وعرفاً (قوله) اذ هو بالكتب ما هو
يحكم بينهما

الصبي ولا يحبس الصبي - الا بطريق التأديب ثلاثين يوماً الى مثله اذا باشر شيئاً من اسباب التعدي قصد
فلو خطاً فلا كذا في كفاية الميسوط وفي المحط للقاضي حبس الصبي - التاجر نادياً لا عقوبة للتأديب على حقوق
العباد فان الصبي - يؤدب ليس بزرع عن الافعال الذميمة ١٥ (قوله) فيأتمل نفسه هنا قد علت من عبارتي
الميسوط والمحط أن نفيه على وجه العقوبة واثباته على وجه التأديب وهو شامل أيضاً لآذون والمحجور فافهم
(قوله) قال اي الشربلاني وقد عزا في النهر الى الطرسوسي أخذ من قول الميسوط ولوله أب أو وصي - الخ
(قوله) فللقاضي نقضه اي نقض بيع الاب والوصي - لو النقض اصل للصغير (قوله) كان نفيه الشارح اي
شارح الوهابية القاضي عبد البر النخعي (قوله) ولو مصلها) اعاد كره لانهم صرحوا بان شرط بيع
الاب عقار الصغير يمثل القيمة كونه موجوداً او مستوراً فلو كان مفقوداً لا يجوز الا بضعف القيمة (قوله) والاصل
النقض الوالوالصال وقوله بطل بسلوك السنين جلة استثنائية (قوله) ويحبس الخ اي يحبس الوالد
والوصي - في دين على الطفل لا جنسي - اذا كان للطفل مال وامتنع من أدائه كالمعسر (قوله) وصي - على
تقدير الوالوالعاطفة (قوله) وللتأديب الخ اي وحبس الصبي - للتأديب بعض المشايخ تصوروا (قوله) وفي
الدين لا يحبس أب) تقدمت هذه المسألة في قوله لا يحبس أصل وان علا في دين فرعه بل بقضي القاضي دينه من
عين ماله أو قيمته الخ واحترز بالدين عن النقطة فانه يحبس بها كما مر هناك (قوله) ومكاتب) بفتح التاء اي
لا يحبس المكاتب بدين الكفاية فان كان ديناً آخر يحبس به للمولى ومنهم من منعه لانه يمكن من اسقاطه بالتعجيل
وصحبه في الميسوط وعليه الفتوى يجر عن افق الوسائل (قوله) وعبد مولاه اي لدين مولاه اطلقه
الربلي - فظاهره ولو كان مديوناً يجر (قوله) كعكس) اي عكس المكاتب والعبد فلا يحبس المولى بدون
مكانه ان كان من جنس يذل الكتابة لتوقع المقاصة والايحبس لتوقعها على الرضى ولا يحبس المولى
بدين عبده المأذون غير المدين وان مدينوا يحبس لمحق الغرماء يجر وذكره الشارح بعد (قوله) ومعهسر
اي من ظهر اعساره بعد حبسه المدة التي راعاها القاضي فلا يحبس بعدها وهذا بلغ عدد من لا يحبس سبعة
اثر لها الصبي - وكما في النظم وقدها في الجرح كذلك لكنه اسقط المعسر وذكر بدله العاقلة ان كان اهم عطاء
فلا يحبس ويرى في دية وأرض وبؤخذ من العطاء وان لم يكن عطاء يحبسون ثم قال وزير ادسأ أن لا يحبس المدينون
اذا علم القاضي أن له مالا غائباً ومحبوساً وسرافضارت نسأ ١٥ قلت وبالمعسر صارت عنراً (قوله)
نعم الخ) تفيد لقوله كعكس (قوله) الا فيما كان من جنس الكتابة) الاولى أن يقول ان لم يكن من
جنس الكتابة فانه تفيد ثمة لقوله كعكس كما علم من عبارة الجرمارة آتفا (قوله) سبدا) مفعول مقدم
على فاعله وهو مكاتبه (قوله) والعبد فيها) اي في الكتابة مخبر لا نه عقد غير لازم في حياته فله فيها (قوله)
المحزور) اسم فاعل اي الذي حرز الكتب وصحبه واحتاج اليها لاحتجاده عليها (قوله) اذ هو بالكتب ما هو
معسر) اذ فضله الدين مقدم على حاجته اليها وان كان فقيراً في حق أخذ الصدقة وعدم وجوب الزكاة
كالمولود له قوت شهر فانه يباع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه كافي القنية والله سبحانه أعلم

* (باب التكليم) *

٢ مطلبين
جمله من لا يحبس عشرة

٣ قوله اذ هو بالكتب الخ هكذا
بخطه والذي في نسخ الشارح اذ
بالكتب الخ وهو الموافق لا وزن
١٥ مصححه

لما كان من فروع القضاء وكان أحط مرتبة من القضاء آخره ولهذا قال ابو يوسف لا يجوز تعلقه بالشرط واضافته
الى وقت بخلاف القضاء لكونه صلحاً من وجه يجر (قوله) هو افة الخ) في العجاج وبشال حكمته في مالي
اذا جعلت اليه الحكم فيه ١٥ وهذه العبارة لا تدل على أن التكليم لغة خاص بالمال خلافاً لما فهمه عبارة
الشارح ولذا قال في العجاج حكمت الرجل بالتشديد فوضت الحكم اليه (قوله) وعرفاً لقوله الحكم للصغيرين
اي الفريقين المتخاصمين في مال أو تعدد الفريقان ولذا أعيد عليهم ما ضمير الجماعة في قوله تعالى هذان
خصمان اختصموا وفي المصاحب المخصم يقع على المفرد وغيره والذكر والانثى لفظ واحد وفي لغة بطريق في التثنية
والجمع فيجمع على خصوم وخصام ١٥ فافهم (قوله) حاصكماً) المراد به ما بين الواحد والمتعدد (تنبيه)
في الجرح عن البرازية قال بعض علمائنا كترفضة عهدنا في بلادنا مصطلحون لانهم نقلوا القضاء بالرشوة
ويجوز أن يجعل حاكماً برفع القضية واعترض بأن الرفع ليس على وجه التكليم بل على اعتقاد أنه ماضى الحكم

وركنه لفظه الدال عليه مع قبول

(الآخر) ذلك (وشرطه من جهة التحكيم) بالكسر (العقل لا الحزبية

والاسلام) فصيح تحكيم ذي ذمتين

(و) شرطه (من جهة المحكم)

بالفتح (صلاحية للقضاء) كما يتر

(ويشترط الاهلية) المذكورة

(وقته) اي التحكيم (ووقت الحكم

جميعا فلو حكم عبد افترق أو وصيا

فبلغ أو ذمتين فأسلم ثم حكم

لا ينفذ (كما) هو الحكم (في مقلد)

بفتح الهمزة مشددة بخلاف الشهادة

وقد مناهه لو استفتى العبد ثم

عق ففرض مع وعزاه سب عدى

أفتدى للمبتغي (حكما رجلا)

معلوما اذ لو حكم أول من

يدخل المسجد لم يجز اجماع الجعالة

(تحكيم بينهما بينة أو اقرار

أو تكول) ورضيا بحكمه (صح

لوفي غير حد وقود ودية على عاقلة)

الاصل أن حكم المحكم بمنزلة الصلح

وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز

بالتحكيم (وينفرد أحدهما

بنقضه) اي التحكيم بعد وقوعه

(كما) ينفرد أحد العاقلين

بطلب

حكم بينهما قبل تحكيمه

ثم اجازاه جاز

وحضور المدعى عليه قد يكون بالاشخاص والجبر فلا يكون حكما الا ترى أن البيع قد يقع ابتداء بالتعاطي
 لكن اذا تقدم بيع باطل أو فاسد ترتب عليه التعاطي لا ينعقد البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا
 ولهذا قال السلف القاضي النافذ حكمه أعز من الكبريت الأحمر **١١** قال ط وبعض الشافعية يصبرونه
 بأنه قاضي ضرورة اذ لا يوجد قاض فيما عدا من البلاد الا هو وراش ومروش **١٢** وانظر ما قد مضى من أول
 القضاء (قوله وركنه لفظه الخ) أي ركن التحكيم لفظه الدال عليه اي اللفظ الدال على التحكيم كالحكم بيننا أو
 جعلناك حكما أو حكمنا في كذا فليس المراد خصوص لفظ التحكيم (قوله مع قبول الآخر) أي المحكم بالفتح
 فلو لم يقبل لا يجوز حكمه لا بتجديد التحكيم يمر عن المحيط (قوله من جهة المحكم) اي جنسه الصادق
 بالفرقين وعلى ما لو كان أحدهما قاضيا كما في القهستاني (قوله لا الحزبية) فتحكيم المكاتب والعبد
 المأذون صحيح يمر (قوله فصيح تحكيم ذي ذمتين) لانه اهل الشهادة بين اهل الذمة دون المسلمين ويكون
 تراضي معا عليه في حقهما كتقليد السلطان اياه وتقليد الذي اجتمع بين اهل الذمة صحيح لا بين المسلمين وكذلك
 التحكيم هندية عن النهاية ط وفي البحر عن المحيط فلا بأس أحد الخصمين قبل الحكم لم يقض حكم الكافر على
 المسلم وينفذ للمسلم على الذي وقيل لا يجوز له سلم أيضا وتحكيم المرتد موقوف عنده فان حكم ثم قتل او حلق
 بطل وان أسلم نفذ وعندهما جاز بكل حال (قوله كما يتر) اي في الباب السابق في قوله والمحكم كلقاضي وأفلد
 جواز تحكيم المرأة والقاضي اصلها حكمها للقضاء والاو لا أن لا يحكم قاضيا يمر (قوله وقته ووقت الحكم
 جميعا) وكذا فيما بينهما بخلاف القاضي كإسائتي في المسائل المختلفة يمر (قوله فلو حكم عبد الخ)
 ولو حكم حرا وعبد الخ حكم الحر وحده لم يجز وكذا اذا حكم يمر عن المحيط (قوله في مقلد) بفتح الهمزة
 سبني للعجهول اي فين قلده امام القضاء (قوله بخلاف الشهادة) فان اشتراط الاهلية فيها عند الاداء فقط
 وأشار بهذا الى فائدة قول المصنف صلاحية القضاء حيث لم يقل الشهادة (قوله وقد مناه) اي قبيل قوله واذا
 رفع اليه حكم قاض وأشار بهذا الى أن قوله كما في مقلد ليس متفقا عليه وقد مناه أول القضاء عند قوله واهله
 اهل الشهادة أن فيه روايتين وأنه في الوقائع الحسامية قال الفتوى على أنه لا ينجز بالردة لان الكفر لا ينافي
 ابتداء القضاء في إحدى الروايتين وان هذا يؤيد رواية صحة تولية الكافر والعبد وصحة حكمهما بعد الاسلام
 والعق بلام تجديد تولية وبه جزم في البحر واقتصر عليه في الفتح خلافا لما امتنع عليه المصنف هنا وان هذا بخلاف
 الصبي اذ بلغ فانه لا بد من تجديد تولية وقد تناووا وجه الفرق هناك فافهم وهل يجزى هذه الرواية في الحكم لم أره
 والظاهر لا (قوله ورضيا بحكمه) اي الى أن حكم كذا في الفتح فأفاد انه احتراز عما رجعا عن تحكيمه قبل
 الحكم أو عما لو رضى أحدهما فقط لكن كان الاولى ذكره قبل قوله حكم لثلاهم بشرط الرضى بعد الحكم مع
 انه اذا حكم لم يرضها حكمه كما في الكثر وغيره يوافق متناووا ذكره هناك باو لا يدخل ما لو حكم بينهما قبل تحكيمه
 ثم قال رضىنا بحكمه وأجزناه فانه جائز كما نقله ط عن الهندية (قوله صح لوفي غير حد وقود الخ) شمل سائر
 المجتهدات من حقوق العباد كما ذكره بعد وما ذكره من منعه في النقصات بغير الكثر وغيره هو قول الخلفاء
 وهو الصحيح كما في الفتح وما في المحيط من جوازه فسه لانه من حقوق العباد ضعيف رواية ودراية لان فيه حق الله
 تعالى أيضا وان كان الغالب حق العبد وكذا ما اختاره السرخسي من جوازه في حق القذف ضعيف بالاو لا
 لان الغالب فيه حق الله تعالى على الاصح يمر (قوله ودية على عاقلة) خرج ما لو كانت على القاتل بأن ثبت
 القتل باقراره أو ثبت جراحه بينة وارشها أقل مما تحمله العاقلة خطأ كانت الجراحة أو عمدا أو كانت قدر
 ما تحمله ولكن كانت الجراحة عمدا لا توجب القصاص فينفذ حكمه وغامه في البحر (قوله بمنزلة الصلح)
 لانهم أوافقا على الرضى بما يحكم به عليهم (قوله وهذه لا تجوز بالصلح) اعترض بأنه يسائي في الصلح جوازه
 في كل حق يجوز الاعتراض عنه ومنه القصاص لا فيما لا يجوز ومنه الحدود أقول منشأ الاعتراض عدم فهم
 المراد فان المراد أن هذه الثلاثة لا تثبت بالصلح اي بأن اصطلاحا على لزوم الحد أو لزوم القصاص والخ وما يسائي
 في الصلح معناه أنه يجوز الصلح عن القصاص بحال لانه يجوز الاعتراض عنه بخلاف الحد فالقصاص هنا مصالح
 عنه وفي الأول مصالح عليه والفرق ظاهر كما لا يخفى (قوله بعد وقوعه) الاولى أن يبده بقوله قبل الحكم
 (قوله كما ينفرد أحد العاقلين الخ) أي بنقض العقد وفسخه اذا علم الآخر ولو بكتابة أو رسول على

فصل في مرقى الشركة وبأن في الوكالة والمضاربة أن شاء الله تعالى (قوله بلا القاسم طالب) يعني أن الموكل
 يفرد بعزل الوكيل ما لم يعلق بالتوكيل حق الذي كالوا أو أذ خصه السفر فطلب منه أن يوكل وكلا بالخوصصة
 فليس له عزله كإساق في بابه (قوله وغيره) مما له منسوب على أنه مفعول معه (قوله لأن حكمه كالصالح)
 والصالح من صنيع التصاريف كان كل واحد من الشريكين راضيا بالصالح وما في معناه بحر (قوله بتحكيمه)
 متعلق برضى (قوله ثم استثناء الثلاثة) أي الحد والقدور والدية على العاقلة وكان الأولى ذكر هذا عقبها
 (قوله في كل المجتهدات) أي المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد من حقوق العباد كالطلاق والعتاق والكتابة
 والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيع بخلاف ما خالف كتابا أو سنة أو اجماعا (قوله حكمه يكون)
 الكتابات (رواجع الخ) قال الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء هو الظاهر عند أصحابنا وهو الصحيح لكن
 مشايخنا امتنعوا عن هذه الفتوى وقالوا يحتاج إلى حكم الحاكم كفا في الحدود والقصاص كبا لبعض العوام
 فيه اه قال في الفتح وفي الفتاوى الصغرى حكم المحكم في الطلاق المضاف بتذليل لا يفتي به وفيها روى عن
 أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحادثة لو استفتى فيها عدلا فأنه يعلن العين وسعه امتناع
 متناه وامساك المرأة المحلوف بطلاقها وروى عنهم ما هو أوسع وهو أن تزوج أخرى وكان حلف بطلاق كل
 امرأة بزوجها فاستفتى فيها آخر فأنه يصارق الأخرى ويملك الأولى علما بفتواهما اه
 (قوله وغير ذلك) كأذا حس صهره بشهوة وانتشر لها فحكم الزوجان حكم الحكم لهما بالحل على مذهب
 السافري فالأصح هو النفاذ أن كان المحكم براه أو لا فالصحيح عدمه أفاده في البحر الرقني (قوله وظاهر
 الهداية الخ) حيث قال هالو اختصاص الحدود والقصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات وهو
 الصحيح لأنه لا يفتي به ويقال يحتاج إلى حكم المولى دفع التصاريف العوام اه أي تجارهم على هدم المذهب
 فتح ومثل عبارة الهداية عبارة شرح أدب القضاء المارة آنفا وتقدم فيها أن الصحيح صحة التحكيم وأنه الظاهر
 عن أصحابنا وكان ما هنالك جميع القول الاستمرار في المصالح والمتبادر من عبارة الهداية أنه لا يفتي بجواز في
 سائر المجتهدات لكن ذكر في البحر الوالدية والقبضة ما هو الصريح في أن ذلك في العين المضافة ونحوها
 ونحوه ما قدمناه أنفع من الفتح عن الفتاوى الصغرى وبأن التصريح به في المخالفات ولكن تأمل في وجه المنع
 من عدم الاتفاق وبالتعليل بأن لا تجسار العوام على هدم المذهب لا يظهر في خصوص العين المضافة ونحوها
 ثم رأيت المقدسي توقف في ذلك أيضا وأجاب بما حاصله أنهم منعوا من تولية القضاء لغير الأهل لتلايحه بغير
 الحق وكذلك منعوا من التحكيم هنا لتلايحه العوام على الحكم بغير علم قلت هذا يفيد منع التحكيم مطلقا
 إلا لاهل ولا أحسن في الجواب أن يقال إن المخالف في العين المضافة إذا كان يعتقد صحتها يلزمه العمل بما يعتقد
 فإذا حكم بعدم صحتها حكم مولى من السلطان لزمه امتناع رأي الحاكم وارتفع بحكمه الخلاف أما إذا حكم
 رجلا فلا يفتد شأسي هدم مذهبه لأن حكم المحكم بمنزلة الصلح لا يرفع خلافا ولا يطل العمل بما كان المخالف
 يعتقد غلظا لولا لا يفتي به ولا بد من حكم المولى هذا ما ظهر في والله سبحانه أعلم (تنبيه) ساقى في المخالفات
 أنه لا يصح حكمه بمخالفه ضرر على الصغير بخلاف القاضي (قوله وضع أخباره الخ) أي إذا قال لأحدهما
 أقرر عندي أو فامت عندي بينة عليك لهذا فعدلوا عندى وقد أذنتك بذلك وحكمت لهذا فأنتكر القاضي
 عليه لا يلتفت إلى إنكاره ومضى القضاء عليه مادام المجلس باقيا لأن الحكم مادام يحكم بهما قائما كالقاضي
 القلدا لأن يخبره مخاطب من الحكم وبغيره قبل أن يقول حكمت عليك أو قال بعد المجلس لأنه بالقيام منه
 يستعمل كاستعمال بعض أحدهما قبل الحكم فصار كالقاضي إذا قال بعد العزل فثبت بكذا لا يصدق فتح (قوله
 لا يصح أخباره بحكمه) أي بعد ما دام (قوله حكم القاضي) فإنه لا يصح لمن لا تقبل شهادته (قوله فلا بد
 من اجتماعهما) فلو حكم أحدهما واختلما لم يميز كافي البحر عن الوالدية وفيه عن الخصاص لو قال لأمر أنه
 أنت على حرام ونوى الطلاق دون الثلاث فحكم رجلا بحكم أحد هـ بأنها نازح حكم الآخر بأنها نازح
 بالثلاث لم يميز لأنهما لم يجتمعا على أمر واحد اه (قوله ومضى حكمه) أي إذا رفع حكمه إلى القاضي أن
 وافق مذهبه لمصاوم ولا بطله وقائده أمضاه ههنا لو وقع إلى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضي
 ولاية التقص في المصاوم هذا القاضي جوهره وفي البحر ولو رفع حكمه إلى حكم آخر حكما بعد فالتأني

(في مضاربة وشركة ووكالة)
 بلا القاسم طالب (فإن حكم
 لزمهما) ولا يطل حكمه بغير لهما
 لصدره عن ولاية شرعية ولا
 يعتد حكمه إلى (غيرهما) إلا
 في مسألة ما لو حكم أحد الشريكين
 وغريه رجلا بحكم بينهما والزم
 الشريك بقضى للشريك الغائب
 لأن حكمه كالصالح بحر (فلو حكما
 في عيب مبيع ففتى رده ليس
 للبائع رده على يأنه الإبرشي
 البائع الأول والثاني والمشتري
 بتحكيمه فتح ثم استثناء
 الثلاثة يفيد صحة التحكيم في كل
 المجتهدات حكمه يكون الكتابات
 رواجع وفتح العين المضافة إلى
 الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم
 ويحكم وظاهر الهداية أنه يجب
 بلايحل فتأمل (وضع أخباره
 بأقرار أحد الخصمين وبعدالة
 الشاهد حال ولايته) أي قضاء
 تحكيمهما (لا) بصح (أخباره
 بحكمه) لا قضاء ولا يبع
 حكمه لا يبره وولده وزوجته حكم
 القاضي (بخلاف حكمهما) أي
 القاضي والمحكم (عليهم) حيث
 يصح كالتشادة (حكم رجلا فلا بد
 من اجتماعهما) على التحكيم به
 (ومضى) القاضي (حكمه) أن وافق
 مذهبه

كالقاضي يحسبه ان وافق رأيه والا بطله (قوله لان حكمه لا يرفع خلافا) لتصور ولايته عليه من اختلاف
القاضي العام (قوله للمحكم) بدل من له (قوله تفويض الحكم الى غيره) فلو فرض وسلكم الثاني
بلا رضاهما فأجاز القاضي لم يجز إلا أن يجيزا بعد الحكم وقبل يضي أن يكون كالوكيل الاقل اذا أجاز فعل
الوكيل الثاني فتح (قوله وحكمه بالوقف) أي يلزمه لا يرفع خلافا أي خلاف الامام القائل بعدم
لزومه بل يبقى عنده غير لازم يصح رجوعه عنه (قوله بشرطه) أي من كونه مفرزا واعتارا ونحو ذلك بما تفرق
بابه (قوله ولا يحسبه) عبارة الجرا لانه يحسبه (قوله عدمها في البعسعة عشر) أشار الى انها تزيد على
ذلك وهو كذلك وتقدم كثير منها في الشرح والمتن منها انه لو استقضى العبد ثم عتق فقتضى صبح على أحد القولين
بخلاف المحكم كأمز وأمه لا بد من تراضيهما عليه وأن الحكم لا يصح في حدوقود ودية على العاقلة وأن لكل
منهما عزله قبل الحكم وأنه لا يتعدى حكمه في الرد بالعيب الى بائع البائع وأنه لا يبقى بحكمه في فسخ المين
المضاقعة ونحوها وأنه لا يصح اخباره بحكمه بخلاف القاضي على ما سأل في آخر المتفرقات وأنه لو خالف
حكمه رأى القاضي ابطله وأنه ليس له التفويض الى غيره وأن الوقف لا يلزم بحكمه فهذه عشرة مسائل
مذكورة في الجروبي وأنه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند أبي يوسف وأنه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان
ما يدعى عليه سببا لما يدعى على الحاضر وأنه لا يجوز كتابه الى القاضي كحكمه وأنه لا يحكم بكتاب قاض
الا اذا رضى الخصمان وأنه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي والميت وأنه لا يتعدى حكمه على وكيل يجب
المبيع الى موكله وأنه لا يصح حكمه على وصي صغير بمافيه ضرره وعلى الصغير وأنه لا يتعدى بطل الحكم بل له
الحكم في البلاد كلها وأنه لو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما أنه وكل زيد بالخصومة الى قاضي الكوفة والآخر
الى قاضي البصرة تقبل لا لو شهد أحدهما بذلك الى الفقه فلان والآخر الى الفقه فلان آخر لأن الحكم متوسط
وقد يكون أحد المحكمين أحقق من الآخر فلا يرضى الموكل بالآخر بخلاف ما لو كان المطلوب نفس القضاء فانه
لا يختلف كما في شرح أدب القضاء فهذه تسع مذكورة في الجرا أيضا ذكر فيه أربع مسائل أخر ذكرها الشارح
بعد هذه ثلاث وعشرون مسألة وزاد في الجرا حتى حيث قال ثم اعلم انهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة
في أربع الحزبة والنسب والشكاح والولاية ولم يصرحوا بحكمه هامن المحكم ويجب أن لا يتعدى فتجمع دعوى
المالك في المحكوم بعنقه من المحكم بخلاف القاضي اه قلت ويراد أيضا أنه لا يتعدى بغيره بقباضه من المجلس كافتدائه
عن الفتح فهي أربعة وعشرون (قوله بخلاف القاضي) فإن الفتوى على أنه لا يتعدى بالردة كافتدائه فإذا
أسلم لاحتاج الى تولية جديدة (قوله فلفظه قبولها) بخلاف ما لو رد قاض شهادة القسمة لا يشلها قاض
آخر لأن القضاء بالردة نفذ على الكافة بجر عن المحيط (قوله وبني أن لا يلبس المحس ولم أره) كذا في بعض
نسخ الجروبي وبعضها قبل قوله ولم أره ما نصه وفي صدر الشريعة من باب التحكيم قال وقائدة الزام الخصم أن
المتبايعين ان حكما حكما فالحكم بغير المشتري على تسليم الثمن والبائع على تسليم المبيع ومن امتنع بحسبه اه
فهذا امر يح في أن الحكم بحس اه (قوله وكذا الخ) هذا من الجرا أيضا حيث قال وكذا لم أر حكم قبول
الهدية واجابة الدعوة فيضي أن يجوز له لانه انتهاء الحكم بالقرع الا أن يهدي اليه وقته من أحدهما فيضي أن
لا يجوز اه وذكر الرضى أن الذي يضي الجواز لأن من ارتاب فيه له عزله قبل الحكم بخلاف القاضي اه
وفيه نظر والله سبحانه أعلم

• (باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره) •

هذا أيضا من أحكام القضاء غير انه لا يتحقق في الوجود الا بتراضين فهو كالركب بالنسبة لما قبله فتح وهذا
اولى من قول الزبلي انه ليس من كتاب القضاء لانه ما قبل شهادة ونقل حكم نعم هو من على القضاة فكان ذكره
فيه انب اه وحيث كان من علمهم فكيف يتبعه بجر وأجاب في التهرب بلن المتن فيكون قضاء والمث
تكون من أحكامه (قوله وغيره) عطف على كتاب ط (قوله الى القاضي) أي البعيد بمسافة يأتي سببا
وأفاد أن قاضي مصر يكتب الى مثله والى قاضي الرستاق بخلاف العكس وفيه خلاف يأتي قال في الفتح
ولو كتب القاضي الى الأمير الذي ولاه أصلي الله الاجرم قص القصص وهو معه في مصر لكان بدقيقه بصره

والا بطله) لان حكمه لا يرفع خلافا
(وليس له) للمحكم (تفويض
التحكيم الى غيره وحكمه بالوقف
لا يرفع خلافا) على الصحيح خاتمة
(فلو رفع الى موافق) لمذهبه
(حكم) ابتداء (يلزمه) بشرطه
(ولا يحسبه) لانه لم يقع معتبرا
والحاصل انه كالقاضي الا في
مسائل عدمها في الجرا سبعة
عشر منها لو ارتد انزل فاذا
اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف
التسائي ومنها لو رد الشهادة
لنهمة فلفظه قبولها وبني أن
لا يلبس المحس ولم أره وكذلك
أرحكم قبوله الهدية وبني أن
لا يجوز ان اهدى اليه وقت
التحكيم

* (باب كتاب القاضي الى القاضي
وغیره) * أراد بغيره قوله والمرأة
تقتضى الخ (القاضي يكتب الى
السامي)

الامير في القياس لا يقبل لان ايجاب العمل بالنية ولا نه لم يذكر اسمه واسم آية وفي الاستحسان يقبل لانه
 متعارف ولا بد من القاضى ان يأتى في كل حادثة الى الامير ليضمره ولوا رسل رسولا فقه كان كالرسل في جوان
 العمل به فكذا اذا ارسل كتابه ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فطرنا هناك كآب القاضى
 الى القاضى اه اى شرطنا ذلك فيما اذا كان الامير في مصر آخر وقد أسقط في البحر والهر من عبارة القاضى قوله
 ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فاختل تمام الكلام فافهم (قوله كل حق) من نكاح وطلاق وقتل
 موجب مال وأعيان ولو منقولة وهو المروى عن محمد وعليه المتأخرون وبه يبقى للضرورة وفي ظاهر الرواية
 لا يجوز في المنقول للعاجلة الى الاشارة اليه عند الدعوى والشهادة وعن الثاني تجوز في العبد لعلبة الا ياتي فيه
 لافي الامة وعنه تجوز في الكل قال الاستيعابي وعليه الفتوى يجر (قوله استحسانا) والقياس ان لا يجوز
 لان كتابته لا تكون اقوى من عبارته وهو لو اخبر القاضى في محله لم يعمل باخباره فكذلك اولى وانما جوزه لانه
 على "رضي الله تعالى عنه والعاجلة يجر (قوله فان شهدوا على خصم حاضر الخ) قال في النهاية المراد بانهم
 هو الوكيل عن الغائب او المصغر الذي يجعله اى القاضى وكذا لاثبات الحق ولو كان المراد انهم هو المتدعي
 عليه لما احتج الى قاض آخر لان حكم القاضى قد تم على الاول اقول لا ينبغي ما فيه من التكلف والاحسن ان
 يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس بمقصود بالذات في هذا الباب بل لو طئة لقوله وان شهدوا بغير خصم
 لم يحكم فيه وظاهره كثيرة كذا في الدرر قلت وحاصله انه ليس المراد في هذه المسألة من كتاب القاضى حكمه الى
 قاض آخر حتى يراد انهم فيها الوكيل او المصغر بل المراد ان الشهادة عند القاضى تارة تكون على خصم حاضر
 فيحكم بها عليه ويكتب بحكمه كما يحفظ الواقعة لايسته الى قاض آخر لان الحكم قد تم وتارة تكون على خصم
 غائب وهي الاتية فهذه ذكرت لو طئة لتلك والى هذا أشار الشارح بقوله يحفظ اى يحفظ الواقعة وذكر في النهر
 عن الزيلعي انه اذا قرأ ان الخصم غاب بعد الحكم عليه وبجد الحكم فغتنذ يكتب له لمسلم اليه حقه او لينفذ
 حكمه اه وحاصله انه قد يحتاج في المسألة الاولى الى ان يعث بكتاب حكمه على الخصم الحاضر الى قاض
 آخر فيكون ذكرهما مقصودا في هذا الباب وفاد القهستاني ان الكتاب يكون الى القاضى ولو كان الخصم
 حاضرا وذلك لامضاء قاض آخر كما اذا دعي على آخر انفسا وبرهن وحكم به ثم اصطلم ان باخذ منه في بلد آخر
 وضاف ان ينكر فكتب به لامضاء قاضى البلد (قوله هو السجل) بكسر السين والجيم وتشديد اللام
 والضمان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والكسر لغات قهستاني عن الكشاف (قوله التي فيها حكم
 القاضى) بيان للنسبة في قوله الحكمى وشمل ما اذا كان الى قاض آخر ولا (قوله وكب الشهادة) اى بعد
 ما سمعها عدلت نهر (قوله وان كان مخالفا لارأى الكتاب الخ) اى بخلاف السجل فانه ليس له ان يخالفه
 ويشترط حكمه لان السجل محكوم به دون الكتاب ولهذا انه لا يقبل الكتاب دون السجل كما في البحر عن منية
 المفتى وقوله في النهر ولم اجده فيها سنى على ما في نسخة والا فقد وجدته في نسختي وفي الفتح والكتاب الحكمى
 لا يلزم العمل اذا كان يخالفه لانه لم يقع حكم في محل اجتهاده انه لا يقبله ولا يعمل به (قوله ويسمى الكتاب
 الحكمى) هذا في عرفهم نسبه الى الحكم باعتبار ما يؤول فتح (قوله وليس بسجل) لان السجل محكوم
 به بخلاف الكتاب الحكمى (قوله وقرأ الكتاب عليهم) اى على شهود الطريق ولو فسر الضمير هنا وتركه
 في قوله وختم عندهم ليعود على معلوم لكان اولى ط (قوله وأعلمهم بما فيه) اى باخباره لانه لا شهادة بلا علم
 المشهود به كالمشهدوا بان هذا الصك مكتوب على فلان لا يفيد ما لم يشهدوا بما تضمنته من الدين فتح قال
 في البحر ولا بد لهم من حفظ ما فيه ولهذا قيل ينبغي ان يكون معهم نسخة اخرى مفتوحة فيستعينوا منها على
 الحفظ فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما (قوله وختم عندهم) اى على الكتاب
 بعد طيه ولا اعتبار للتم في اسفله فلا انكسر خاتم القاضى او كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في اسفله كما
 في الذخيرة وانما قال عندهم لانه لا بد ان يشهدوا عنده ان الختم بمضرتهم كما في المعنى واشترط الختم ليس بشرط
 الا اذا كان الكتاب في يد المتدعي وبه يبقى كاذره المصنف قهستاني (قوله وسلم الكتاب اليهم) اى في مجلس
 يصح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرمانى قهستاني قال في النهاية وعمل القضاء اليوم
 انهم يسلون المكتوب الى المتدعي وهو قول أبي يوسف وهو اختيار القوي على قول شمس الائمة وعلى قول أبي

كل حق به يبقى استحسانا (غير
 حذوقه) للشبهة (فان شهدوا
 على خصم حاضر حكم بالشهادة
 وكب بحكمه) يحفظ (و) كتاب
 الحكم (هو السجل الحكمى)
 اى اللجنة التي فيها حكم القاضى
 هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير
 تضبط فيه وقائع الناس (وان لم
 يكن الخصم حاضر لم يحكم) لانه
 حكم على الغائب (وكب الشهادة)
 الى قاض يكون الخصم في ولايته
 (ليحكم) القاضى (المكتوب اليه
 بها على رأيه وان كان مخالفا لارأى
 الكتاب) لانه ابتداء حكم
 (وهو) نقل الشهادة حقيقة ويسمى
 (الكتاب الحكمى) وليس بسجل
 (وقرأ) الكتاب (عليهم) أو أعلمهم
 بما فيه (وختم عندهم) اى عند
 شهود الطريق (وسلم) الكتاب
 اليهم

حقيقة يسلم المكتوب الى الشهود كذا وجدت بخط شجي ١١ ثم قالوا بجهولهم في الشك ان الشاهد لا يصح
ما يلزم الشاهد ما في الكتاب فاحفظ هذه المسألة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك ١١ معذرة لكن يشاق
دعوى الانجاع ما سبأني عن أبي يوسف وقدم المصنف في باب الاستحقاق لا يحكم بسبيل الاستحقاق في شهادة
انه كتاب كذا بل لا بد من الشهادة على مضمونه وكذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة ١١ ومثله في الفرع فهذا
صريح في أن كتاب نقل الشهادة والوكالة لا يحتاج للشهادة على مضمونه ومقتضاه انه لا حاجة لقراءته على الشهود
أيضاً والظاهر أنه سبق على قول أبي يوسف الاتي تأمل (قوله وشهرهما) أعاد أن الاسم وحده لا يكفي بلا
شبهة بكنية ونحوها قال في الفتح ولو كان العنوان من فلان الى فلان أو من أبي فلان الى أبي فلان لا يقبل لأن
يجرد الاسم والكنية لا يعترف به إلا أن تكون الكنية مشهورة مثل أبي حنيفة وابن أبي ليلى وكذلك النسبة
الى أبيه فقط كعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وقيل هذا رواية وفي سائر الروايات لا تقبل الكنية المشهورة
لأن الناس يشتركون فيها وشهرها بعضهم فلا يعلم أن المكتوب اليه هو المشهور بها أو غيره بخلاف ما لو كتب
الى قاضي بلدة كذا فإنه في الغالب يكون واحداً فيحصل التعريف بالاضافة الى محل ولائته ١١ ملخصاً
قال في النور: يكتب فيه اسم المدعى والمدعى عليه وجدهما وبذلك الحق والشهود ان شاء وان شاء اكتفى
بذكر شهادتهم ومن الشروط أن يكتب فيه التاريخ فلو لم يكتبه لا يقبل ١١ اي يعلم ان كان قاضياً لكان
كافي الفتح (قوله واكتفى الثاني الخ) الذي في العزيمة عن الكفاية هو عبارة النهاية التي ذكرناها
أنها وعبارتها التي هكذا وأبو يوسف لم يشترط شيئاً من ذلك سوى شهادتهم انه كتاب لما سئل بالقضاء واختار
السرخسي قوله وليس الخبر كالعيان ١١ أي أن أبا يوسف باشر القضاء مدة طويلة فاختار ذلك لما عاين
المثقة في الشروط المارة فلذا اختار السرخسي قوله وظاهره أن الختم ليس بشرط عنده وظاهر الفتح انه
رواية عنه قال ولاشك عندي في صحته فان الفرض عدالة السجل الكتاب فلا يضر عدم ختمه مع شهادتهم انه كتاب
نعم اذا كان الكتاب مع المدعى بنيت اشتراط الختم لاحتمال التغيير إلا أن يشهدوا بما فيه حفظاً (قوله أي
لا يقرأ) أشار الى ما في البحر عن الفتح من أن المراد من عدم قبوله بلا ختم عدم قراءته لا مجرد قبوله لانه
لا يتعلق به حكم ١١ (قوله لا يجوز ان يقرأ) أي شهدوا انه كتاب فلان القاضي وان ختمه نهر
وزاد بعد هذا في الكثر فان شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه القاضي الى مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه فقصه
القاضي وقرأه على الخصم وألزمه بما فيه قال في البحر يعني اذا ثبتت عدالتهم بأن كان يعرفهم بها وأوجد
في الكتاب عدالتهم وأسأل من يعرفهم من الثقات فذكروا وأما قبل ذلك فلو عدل عنهم فلا يحكم به ولا يلزم للخصم
نمذ كقول أبي يوسف المارة (قوله لشهادتهم على فعل المسلم) وهوانه كتب الكتاب وختمه وقرأه عليهم وسلمه اليهم
(قوله الا اذا أقر الخصم) أي بأنه كتاب فلان القاضي (قوله بخلاف كتاب الامان) معناه اذا جاء الكتاب
من ملكهم بطلب الامان جهر عن العناية (قوله لانه ليس يلزم) لانه أن لا يعطيه الامان بخلاف كتاب
القاضي فانه يجب على القاضي المكتوب اليه أن يخرجه ويعمل به ولا بد للمسلم من الحجة وهي البيئة فتح
(فرع) لو مرض شهود الكتاب في الطريق أو الرجوع الى بلدهم أو السفر الى بلدة أخرى فأشبهوا وقوم على
شهادتهم باز وتماهى في الخاتمة (قوله لا يعمل بالخط) عبارة الاشياء لا يعتقد على الخط ولا يعمل بكتوب
الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ قال البيهقي المراد من قوله لا يعتقد أي لا يرضى القاضي بذلك
عند المنازعة لأن الخط مما يتردد ويقتل كما في مختصر الظهري وليس منه ما في دواوين القضاة الخ ما حجبناه
أول القضاء عند قوته فإذا اضطرر طلب دواوين قاضي قبله فراجع (قوله ويلحق به البراءات) عبارة الاشياء
ويمكن إلحاق البراءات السلطانية المتعلقة بالوظائف ان كانت العامة لانه يعني كتاب الامان لا يتردد وان كانت الخاصة
الاحتياط في الامان لحق الدم فلا أقول يجب المصير الى الأخيرة بخاتمي أي لا يمكن أن لا يتردد بل قد وقع
كما ذكره الحموي وحسنه فلا يصح الاحتياط ولكن قد علمت أن العامة في كتاب الامان انه غير ملزم وقتئذ ما اقر
القضاء استظهار كون علة العمل بما لزم في دواوين القضاة الماضين هي الضرورة وهنا كذلك فانه يستدل
اقامة البيئة على ما يكتبه السلطان من البراءات لاجتماع الوظائف ونحوهم وكذا منشور القاضي والوالي
وعامة الاوامر السلطانية مع جريان العرف والعادة قبول ذلك بمجرد كتابته وان كان يتردد على ما سئل

بعد كتابة عنوانه في باطنه) وهو وان
يكتب فيه اسمه واسم المكتوب
اليه وشهرهما (فلو كان) العنوان
(على ظاهره لم يقبل) قبل هذا في
عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر
فيعدله واكتفى الثاني بأن
يشهدهم انه كتابه وعده الفتوى
كما في العزيمة عن الكفاية وفي
المتن وليس الخبر كالعيان (فاذا)

وصل الى المكتوب اليه فقرأه
ختمه) أولاً (ولا يقبله) أي
لا يقرأه (لا يجوز ان يقرأ
ونحوه ولا يذم من اسلام شهوده
ولو كان لمدعى على مدعى)
لشهادتهم على فعل المسلم (الا اذا)
أقر الخصم فلا حاجة اليهم) أي
المشهود (بخلاف كتاب الامان)
في دار الحرب (حيث لا يحتاج
الى يشفة) لانه ليس يلزم وفي
الاشياء لا يعمل بالخط الا في
مسألة كتاب الامان ويلحق به
البراءات

مفصل
لا يعمل بالخط

لا يدع ذلك لانه وان وقع فيها امر نادر قلنا يقع وهو انذر من امكان تزوير الشهود وهو اولي بالتقدير من دفتر
 المصراف ونحوه فانهم علوا به بالعرف كما يأتى وذكر العلامة البعلى في شرحه على الاشياء أن الشارح العلامة
 الشيخ علاء الدين رسالة حاصلها بعد نقله ما فى الاشياء وان ابن الشحنة وابن وهبان جزأيا العمل بدفتر المصراف
 ونحوه لعله أمن التزوير كما جزم به البرازى والسرخسى وقاضى خان قال ان هذه العلة فى الدفاتر السلطانية
 اولي كما يعرفه من شاهد أحوال أهلها حين نقلها لا تخترأ ولا الاذان السلطان ثم بعد انفاق الخلق القليل
 على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى
 لحفظها المسبى بدفتر مسمى فيكتب عليها ثم تعاد اصولها الى امكانها المحفوظة بالنظم فالأمن من التزوير مقصود
 به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكتبة فلو وجد فى الدفاتر المكان القلاني وقب على المدرسة القلانية
 مثلاً يعمل به من غير بينة وبذلك يبقى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في بحجة عبد الله أفندى وغيره فليصنف
 اه قلت وبؤيد العمل بما فى دواوين القضاة الماضين وكان مشايخ الاسلام المولعين فى الدولة العثمانية اقتروا
 بما ذكر الحاقا للدفاتر السلطانية بدواوين القضاة المذكورة لاتحاد العلة فهما والله سبحانه أعلم لكن قد مرنا
 فى الوقف عن الخبرية انه لا ثبت الوقف بمجرد وجوده فى الدفاتر السلطانية (قوله ودفتر بايع وصراف وسمار)
 عطف على كتاب الامان فان هذا مخصوص عليه لانه لم يبق به فقد قال فى الفتح من الشهادات ان خط السمار
 والصراف جلة للعرف الجارى به اه قال البيرى هذا الذى فى غالب الكتب حتى الجتى فقل فى الاقرار
 وأما خط البايع والصراف والسمار فهو حجة وان لم يكن مصدراً معنوا يعرف طاهرا بين الناس وكذلك
 ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفى خزنة الاكمل صراف كتب على نفسه بحال معلوم
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف
 الناس خطه بحكم ذلك فى تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل حجة اه قال العلامة العيني
 والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البايع وجدت فى ياد كرى بخطى أو كتبت فى ياد كرى
 يدعى أن فلان على أنف درهم كان هذا اقرارا ملزما لاه أقول ويزاد أن العبد فى الحقيقة انما هو ملوم بوج
 العرف لا بمجرد الخط والله أعلم وهذا اعرف أن قولهم فيما اذا ادعى رجل مالا وأخرج بالمال خطا وادعى انه خط
 المدعى عليه فأنكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الطرفين مشابة طاهره تدل على انهم اخط
 كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطى وليس على هذا المال كان
 القول قوله يستثنى منه ما اذا كان الكاتب سمسارا أو صرافا ونحو ذلك عن يؤخذ بخطه كذا فى قاضى خان اه
 كلام البيرى قلت ويستثنى منه أيضا ما قد مناه أول الباب من كتابة القاضي الى الامير الذى ولاه وصح كذا
 ما سجد كره الشارح عن شرح الوهبانية والملاحظ وهو ما اذا كان على وجه الرسالة مصدرا معنونا اه وهو
 أن يكتب فى صدق من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة كما فى المتن والزبلى من
 مسائل شتى آثار الكتاب ومثله فى الهداية والخلاصة وهذا اذا اعترف أن الخط خطه فانه يلزم ما فيه وان أنكر
 أن يكون فى ذمته ذلك المال بخلاف ما اذا لم يصح مصدرا معنونا كما هو صريح الخلاصة وهذا ذكره
 فى الاخرس وذكر فى الكفاية آثار الكتاب عن الشافى أنه الصحيح مثل الاثرس فاذا كان مستثنيا من سوما
 وثبت ذلك ما قرره أو بينة فهو كالنطق اه ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بكونه على وجه الرسالة الى
 الغائب وهو أيضا مفاد كلام الفتح فى الشهادات قراجه لكن فى شهادات الجرحين بالزانية ما يدل على
 انه لا فرق فى المأمون بين كونه لغائب أو حاضر ومثله ما فى قواى فارى الهداية اذا كتب على وجه الصكوك
 يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان القلاقه ان فى ذمى فلان القلاقى كذا وكذا فهو اقرار يلزم وان
 لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع بينة اه قلت والعادة اليوم فى تصديرها بالعنوان انه يقال فيه اسبب
 تحريرها هو أنه ترتب ذم فلان القلاقى الخ وكذا الوضول الذى يقال فيه وصل البنان من يد فلان القلاقى
 كذا ومثله ما يكتبه الرجل فى دفتره مثل قوله عمل بيان الذى فى ذمى فلان القلاقى فهذا كله مصدرا معنونا
 جرت العادة بتصديره بذلك وهو مفاد كلام قارى الهداية المذكورة فتنشأ أن هذا كله اذا اعترف بأنه خطه
 يلزمه وان لم يصح نصيرا معنونا لا يلزمه اذا أنكر المال وان اعترف بكونه كتبه بخطه الا اذا كان يساعا

مطلب

فى العمل بما فى الدفاتر السلطانية

ودفتر بايع وصراف وسمار

مطلب

فى دفتر البايع والصراف والسمار

أوصراً فأوصار الماني الخالية وصل الصراف والبصار جعفر اه خصل ما إذا لم يكن مصدره معنوية
وهو صريح ما من عن المجتبى وما إذا لم يعترف بأنه خطه كما هو صريح ما من عن الخزانة ثم ان قول المجتبى وكذا
ما يكتب الناس فيما بينهم الخ يفيد عدم الاقتصار على الصراف والبصار والبيع بل مثله كل ما جرت
العادة به فيدخل فيه ما يكتبه الامراء والا كابر ونحوهم من يتعدوا الاشهاد عليهم فاذا كتب وصولا أو صككدين
عليه وختمه بخاتمه المعروف فانه في العادة يكون حجة عليه بحيث لا يمكنه انكاره ولو أنكره بعد بين الناس
متكابر فاذا اعترف بكونه خطه وختمه وكان مصدره معنوية فثبت القول بأنه يلزمه وان لم يعترف به أو وجد به
موته فقتضى ما في المجتبى انه يلزمه أيضاً لا بالعرف كدقتر الصراف ونحوه ومثله ما اذا وجد في صندوقه مثلاً
صرداً راهم مكتوب عليها هذه أمانة فلان الفلاني فان العادة تشهد بأنه لا يكتب بخطه ذلك على دراهمه ثم
اعلم ان هذا كله فيما يكتبه على نفسه كما قيده بعض المتأخرين وهو ظاهر بخلاف ما يكتبه لنفسه فانه لو اذاعه
لبسناه صريحاً لا يؤخذ خصمه به فكيف اذا كتبه ولذا قيده في الخزانة بقوله كتب على نفسه كما مر وذكر في
شرح الوهبانية أهمية بلغ قالوا باء كرا البيع حجة لازمة عليه فان قال البياع وجدني بخطي اعلى فلان كذا الزم
قال السرخسي وكذا خط البصار والصراف اه فقله ان على فلان الخصر صريح في ذلك وأما قول ابن
وهبان في تحليل المسألة لانه لا يكتب الاماله وعليه فراه ان البيع ونحوه لا يكتب في دفتره شيئاً على سبيل
التجربة للظن والله واللعب بل لا يكتب الاماله وعليه ولا يلزم من هذا ان يعمل بكتابه في الذي له كما لا يجزى
خلافاً لمن فهم منه ذلك ويجب تقييده أيضاً بما اذا كان دفتره محفوظاً عنده فلو كانت كاتبة فيما عليه في دفتر
خصمه فالظاهر انه لا يعمل به خلافاً لما جعته ط لانه ان خطه مما تزور وكذا لو كان له كاتب والدفتر عند الكاتب
لاحتمال كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علم فلا يكون حجة عليه اذا أنكره وأظهر ذلك بعد موته وأنكره
الورثة خلافاً لمن حكم في عصرنا بذلك الذي ادعى على ورثته تاجر له كاتب ذي دفتر التاجر عند كاتبه الذي
فقد كنت أفقت بأنه حكم باطل وكون المدعي والكاتب ذشين يقوى شبهة التزوير وان الكتابة حصلت بعد
موت التاجر ونظام الكلام في كتاباته تنقيح الحامدية (قوله ان يتقن به) أي بأنه خط من يروي عنه في الاول
وبأنه خط نفسه في الاجيرين اه ح (قوله قيل وبه يفتي) قال في خزانة الاكلأ أجاب أبو يوسف ومحمد للعمل
بالخط في الشاهد والقاضي والراوى اذا رأى خطه ولم يزد كرا الحامدية قال في العيون والفتوى على قولهما
اذا ثبت ان خطه سواء كان في القضاء أو الرواية أو الشهادة على الصل وان لم يكن الصل في يد الشاهد لان الخط
نادر واثراً التغيير يمكن الاطلاع عليه وقبله يشبه الخط من كل وجه فاذا ثبت جازا الاعتماد عليه توسعة على
الناس اه سوى لكن سيد كرا الشارح في الشهادات قبيل باب القبول مانعه وجوزاً لو في حوزة وبه نأخذ
بحر عن المشتق اه وهذا ما اختاره المحقق ابن الهمام هناك وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى (قوله ولا بد
من مسافة الخ) فلو اخل لا يقبل وفي نوادر هشام اذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتابة أحدهما الى الآخر
في الاحكام جوهره عن البناء وكذا كتابة القاضي الى الامور الذي ولاه وهو معه في المصر كما مر أول الباب
(قوله على الظاهر الخ) قال في المنع هذا هو ظاهر الرواية وجوزها محمد وان كانا في مصر واحد وعن أبي يوسف
ان كان في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله مع الاشهاد والكتابة وفي السراجية
وعليه الفتوى اه (قوله وسط الكتاب الخ) هذا شرط آخر لقبول الكتاب والعمل به وهو ان يكون
القاضي الكاتب على قضائه غير أي لانه بمنزلة الشهادة فبوت الاصل قبل اداء القروع الشهادة تطل شهادة
القروع فكذا هذا ط عن العيني (قوله قبل وصول الكتاب الخ) لو اقتصصر على قوله قبل القراءة لاغناء
ولذا قال في الفتح العبارة الجديدة ان يقال لومات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله لان وصوله قبل موته عند
المكتوب اليه وقراءته لا يوجب شيئاً اه (قوله فلا يطل) أي في ظاهر الرواية بحر (قوله وسط
يجوزون الكتاب الخ) في الثانية وان عزل القاضي الكتاب ومات بعده ما وصل الكتاب الى الآخر فانه يعمل به
لان الموت والعزل ليس بمنع بخلاف ما اذا فسق الكتاب أو عي أو صار بحال لا يجوز حكمه وشهادته فان
الآخر لا يقبل كتابه لان كاتب القاضي بمنزلة الشهادة فبما منع القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه اه وظاهره انه
يطل بذلك ولو بعد وصوله مع أن الزيلعي صرح بأن ذلك كعزله ثم رأيت في الصرد كرا ان بين كلامهما مخالفاً

وبجوز محمد لراو وقاض وشاهد
ان يتقن به قبل وبه يفتي (ولا بد
من مسافة ثلاثة أيام بين القاضيين
كاشهادة على الشهادة) على
الظاهر وجوزها الثاني ان بحيث
لا يعود في يومه وعليه الفتوى
شربلية وسراجية (ويطل)
الكتاب (يجوز الكاتب وعزله
قبل وصول الكتاب الى الثاني
وبعد وصوله قبل القراءة) وأجازه
الثاني (وأما بعده ما خلا) يطل
(و) يطل (يجوزون الكتاب
ورثته وحده لفقد

ولم يجب عنها تأمل ورأيت في الزاوية مثل ما في الخاية وفي الدرر مثل ما هنا فاعلم أن في المسألة قولين (قوله
 ومنها) الانسب وعمادهم من لأن العمى مقصور (قوله وفسقه) عجزه في النهي قيل وقال أنه يشاء
 على عزله بالفسق ومنه في الفتح (قوله وكذا جوت المكتوب اليه) لأن الكتاب لما خصه فقد اعتد عذاته
 وأمانته والقضاء متساوون في ذلك ففتح العين نهر (قوله الا اذا علم الخ) بأن قال أن فلان قاضي بلد
 كذا والى كل من يصل اليه من قضاء السبلين لأن غيره صار تبعه فتح (قوله بخلاف ما لو علم ابتداء) بأن
 قال الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاء السبلين وحكامهم (قوله وجوزة الثاني) وكذا الشافعي وأحمد
 فتح (قوله وعليه العمل) قال الزيلعي واستحسنه كثير من المشايخ وفي الفتح وهو الاوجه لأن اعلام
 المكتوب اليه وإن كان شرطاً فالعموم يعلم كما يعلم بالخصوص وليس العموم من قبيل الاجال والتجهيل فصار
 قضيته وشعبته سواء نهر (قوله ايا كان) أي مدعياً أو مدعى عليه (قوله في بابه) أي في باب الشهادة
 على الشهادة ح (قوله خلافاً لما وقع في الخاية هنا) أي في هذا الباب حيث قال لومات القاضي الكاتب
 أعزل قبل وصول الكتاب بطل كآبه كشاهد الأصل اذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الأصل اه
 (قوله ثم) أي هنالك أي في باب الشهادة على الشهادة حيث قال الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا أن يكون
 المشهود على شهادته مريضاً في المصر أو يكون مبناً الخ وهذا هو الموافق للمتون (قوله من جوزة جوزها)
 وشرط جوانه عند الامام أن يعلم في حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير خاص لله تعالى من قرض
 أوسع أو غضب أو ظلم أو قتل عمد أو حد قذف فلو علم قبل القضاء في حقوق العباد ثم وفي فرقت اليه تلك
 الحادثة أو علمها في حال قضائه في غير مصره ثم دخله فرقت لا يقضي عنده وقال لا يقضي وكذا الخلاف لو علم بها
 وهو قاض في مصره ثم عزل ثم أعيد أو ما في حدة الشرب والرتي فلا ينفذ قضاءه بعلمه اتفاقاً ففتح ملخصاً وبه علم أنه
 في الحدود والخاصة لله تعالى لا ينفذ كما صرح به في شرح أدب القضاء معللاً بأن كل واحد من السبلين يساوي
 القاضي فيه وغير القاضي اذا علم لا يمكنه إقامة الحد كذا هو ثم قال الا في السكران أو من به أمارة السكر ينبغي
 له أن يعزله للثمة ولا يكون حداً اه (قوله ومن لا فلا) قال في الفتح الآن التفاضل هنا هو أن القاضي
 يكتبها لعلم الحاصل قبل القضاء بالاجماع (قوله الآن المعتقد) أي عند المتأخرين لفساد قضاء الزمان
 وعبرة الاشياء القوي اليوم على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع القسولين (قوله وقبها) أي
 في الاشياء تفلان السراجية لكن في منية المفتي المختصة من السراجية التعبير بالقاضي لا بالامام حيث قال
 القاضي يقضي بعلمه بحد القذف والقصاص والتعزير ثم قال قضى بعلمه في الحدود والخاصة لله تعالى لا يجوز اه
 أقاد بعض المحققين وهذا موافق لما مر من الفتح من الفرق بين الحد والخاص لله تعالى وبين غيره في الأول
 لا يقضي اتفاقاً بخلاف غيره فيجوز القضاء فيه بعلمه وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف المفتي به كما علمت
 (تنبيه) ذكر في النهي في الكفالة بجنا أنه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق
 العباد أمّا حقوق الله المختصة فيقتضي فيها بعلمه اتفاقاً ثم استدلل بذلك بأنه التعزير بعلمه قلت ولا يخفى أنه خطأ
 ضريح مخالف للصريح كما لهم كما علمت وأما التعزير فليس بحد كما سمعنا من عبارة شرح أدب القضاء وأيضاً
 فهو ليس قضاء (قوله فهل الامام قيد) أقول على فرض ثبوته في عبارة السراجية ليس بقيد لما علمت من
 عبارة الفتح المصرحة بجواز قضاء القاضي بعلمه في قتل عمد أو حد قذف لكونه من حقوق العباد (قوله لكن
 الخ) استدلاله على ما نقله ثانياً عن الاشياء بأنه منبئ على خلاف المختار وعلى قوله فهل الامام قيد قال
 قول الشرنبلالي لا يقضي بعلمه في الحدود والخاصة لله تعالى يعني اتفاقاً يفهم منه أنه يقضي بعلمه في غيرها كحد
 قذف وقود وتعزير على قول المتقدمين وهو خلاف المختار فتكون ذكر الامام غير قيد فافهم (قوله مطلقاً) أي
 سواء كان علمه بعد توليته أو قبها ح أو سواء كان حداً غير خاص لله تعالى أو قوداً أو غير ما من حقوق العباد
 (قوله وغير مطلقاً) أي سواء سكر منه أولاً (قوله للثمة) أي اذا علم القاضي بأنه سكران لم تعزير لأن
 القاضي لم تعزير منهم وإن لم يثبت عليه كآبه تحرير في الكفالة (قوله ثبت الحيلولة) أي بأن يأمر بأن
 يحال بين المطلق وزوجته والمعتق وأمنه أو عبده والغائب وما غصبه بأن يجعل تحت يد أسن إلى أن يثبت
 عليه القاضي بوجه شرعي (قوله على وجه الحسبة) أي الاحتساب وطلب الثواب ثلاثاً بطاها الزوج

وعامة وفسقه بعد عدا التبه
 لخروجه عن الاهلية وأجازه الثاني
 (و) كذا (بعون المكتوب اليه)

وخروجه عن الاهلية (الا اذا علم
 بعد تخصيص) اسم المكتوب اليه

(بخلاف ما لو علم ابتداء) وجوزة
 الثاني وعليه العمل خلاصة

(لا) يطل (بعون المصمم) أيا كان
 لقيام وارثه أو ووصه مقامه قلت

٣ وكذا لا يطل بعون شاهد الأصل
 كإساق متناقض في بابه خلافاً لما وقع

في الخاية هنا فهو مخالف لما ذكره
 بنفسه ثم قتبته (و) اعلم أن

(الكتابة بعلمه كالقضاء بعلمه) في
 الاصح يجوز من جوزة جوزها

ومن لا فلا الا ان المقصد عدم
 حكمه بعلمه في زماننا أشباه

وفيها الامام يقضي بعلمه في حد
 قذف وقود وتعزير قلت فهل

الامام قيد كما قدمناه في الحدود
 لم أره لكن في شرح الوهبانية

للشرنبلالي والخيار لا ان عدم
 حكمه بعلمه مطلقاً كما لا يقضي بعلمه

في الحدود والخاصة لله تعالى كقوله
 وخبر مطلقاً غير أنه يعزير من به أثر

السكر للثمة وعن الامام ان علم
 القاضي في طلاق وعتاق وغصب

يثبت الحيلولة على وجه الحسبة

٣ مطلب
 في قضاء القاضي بعلمه

لا القضاء (ولا يقبل) كتاب

القاضي (من يحكم بل من قاض

مولي من قبل الامام يملك) اقامة

(الجمعة) وقيل يقبل من قاضي

رستاق الى قاضي مصر أو رستاق

واعتمده المصنف والكمال (كتب

كاتباً الى من يصل اليه من قضاة

المسلمين فوصل الى قاض ولي بعد

كتابة هذا المکتوب لا يقبل لعدم

ولايته وقت الخطاب جواهر

الفتاوى وفيها الوجه لخطاب

للمكتوب اليه ليس لنا فيه أن يقبله

(والمرأة تفتني في غير حدة وقود

وان اثم المولى لها) خبر البخاري

لي يطلع قوم ولوا امرهم امرأة

(وتصلح ناطرة) لوقف (ووصية) ٣

لنبي (وشاهدة) فتح فصيح

تقريرها في الظن والشهادة في

الاقواف ولو بلا شرط واقف بحر

قال وقد اقيمت فحين شرط الشهادة

في وقته اعلان ثم لولده مات وترك

بقاتها تستحق ونظفة الشهادة

وفي الاشياء من احكام الانثى ٤

اختصاص في المسيرة جواز كونها

نيبة لارولة لئلا حاله على

الستر (ولو فقت في حد وقود

فرغ الى قاض آخر) يرى جوازه

(فامضاء ليس لغيره ابطاله) خلاف

شرح عيني

٣ مطلب

في جعل المرأة شاهدة في الوقف

٣ مطلب

لا يصح تقرير المرأة في وظيفة

الامامة

٤ مطلب

لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس

باهل

٥ مطلب

في توجيه الوظيفة لابن ولو صغرا

أو السمسرة أو القاصب (قوله لا القضاء) أي لاهل طريق الحكم بالطلاق أو الفراق أو العقب (قوله ولا يقبل كتاب القاضي) الأولى حذف القاضي لأن الحكم ليس قاضياً لأن رآيه ما يميل المولى من السلطان وغيره (قوله بل من قاض مولى الخ) أفاد أن هذا شرط في الكتاب فقط قال في المنع فلا يقبل من قاضي رستاق إلى قاضي مصر وإنما يقبل من قاضي مصر إلى قاضي مصر آخر أو إلى قاضي رستاق (قوله يملك اقامة الجمعة) الظاهر أن هذا غير عقيد ولا سيما في زماننا لأن السلطان لا يأذن للقاضي بها والظاهر أن مراده الاشادة إلى أن المراد قاضي مصر التي تقام فيها الجمعة تأمل وفي المنع عن السراجية وإنما تقبل كتب قضاة الامصار التي تقام فيها الحدود ويقذفها حكم المحاكم الا فيما لا خطر له شرعاً لأن الولاية لا تثبت الا في محل قابل للولاية لمن هو اهل له (قوله وقيل يقبل الخ) الظاهر أن الخلاف مبني على الخلاف في أن المرسل هو شرط لمفاد القضاء أم لا فكموعاً عن ظاهر الرواية أنه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يفتي كما في البرازية فعلى هذا يفتي بقوله من قاضي رستاق إلى قاضي مصر أو رستاق منع ومثله في شرح المقدسي ورأيت بخط بعض الفضلاء أن ما ذكر من ابتناء الخلاف على الخلاف الآخر مصرح به في البرازية (قوله واعتمده المصنف والكمال) قد علمت كلام المصنف وأما الكمال فقد قال والذي ينبغي أنه بعد عدالة فهو الاصل والكتاب لا فرق أي بين كونه من قاضي مصر وغيره (قوله الى من يصل اليه الخ) أي بناء على قول الثاني بجواز التعميم ابتداء كما مر (قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) أي لانه خطاب والخطاب انما يصح اذا كان له ولاية وقته منع (قوله ليس لنا فيه أن يقبله) لانه قد كتب الى غيره ولو جعل الخطاب الى النائب وسماه باسمه ليس للنائب أن يقبله لانه لا يقبل الكتاب الا المكتوب اليه (قوله في غير حدة وقود) لانها لا تصلح شاهدة فيها فلا تصلح حاكمة (قوله ولو بلا شرط واقف) أما اذا شرط الواقف فلا شك فيه لانها اهل للشهادة وأما بدون شرطه فالتصحيح عليها كما في صورة الحادثة التي ذكرها فقه نزاع فقد رده في التهرب بأن قوله ثم لولده لا يشمل الانثى لان عرف الواقفين مراعى ولم يتفق تقرير انثى شاهدة في وقت في زمن ما قبلنا فوجب صرف انفساخه الى ما تفرغوه وهو الشاهد الكامل الخ كلامه ونقل الجوى مثله عن المقدسي ثم قل عن بعضهم أن هذا لا يمنع كونها اهلاً للشهادة وقول الاصحاب بجواز شهادتها وقضائها في غير حدة وقود صريح في صحة تقريرها في الاقواف اه قلت لا ينبغي ما فيه فان الكلام ليس في اهليتها بل في دخولها في كلام الواقف المبني على المعارف (تنبيه) وأما تقريرها في نحو وظيفة الامام فلا شك في عدم اهليتها خلافاً لما ذكره بعض الجهلة أنه يصح وتستقيم لان صحة التقرير يعتمد وجود الاهلية وجواز الاستجابة فروع صحة التقرير اه ابو السعود وفي الاشياء اذ اولى السلطان مدرسا ليس باهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالصحة ولا مصلحة في توليته غير الاهل واذ اعزل الاهل لم يعزل وفي معبد النعم ومسيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحاً للتدريس لم يحل له تناول العلوم اه والذي يظهر في تعريف اهلية التدريس انها معرفة منطوق الكلام ومفهومه ومعرفة المقاهيم وأن يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صاوي يعرف الاصطلاحات ويتدر على أخذ المسائل من الكتب وأن يكون له قدرة على أن يسأل ويجيب اذا سئل وتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول وغير ذلك واذ اقر الاهلين واذ اقر الاخرين بمحض نية ردة عليه اه مختصراً ط قلت ومقتضاه أنه اذا مات الامام أو اندثر لم لا يصح توجيهه وظفته على ابنه الصغير وقدمنا في الجهاد في آخر فصل الجزء بعن العلامة البهري هذا كلام نقله الى أن قال أقول هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم من غير تكريم من ابقاء أبناء الميت ولو كانوا صغاراً على وظائف آبائهم من امامة وخطابة وغير ذلك عوارف ضلالات فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من كبار الفضلاء الذين يعزل على اقتنائهم اه وقد نادى ذلك هناك جماعة اشتغلوا بالعلم بالمرور كوكبه وهو جاهل فانه يعزل وتعطى الوظيفة للاهل لقوات العلة وقدمنا في الوقف أنه لا يصح جعل الصبي الصغير ناظر اعلی وقف فراجع ما حذرناه في الموضوعين (قوله اختار) أي الكمال في المسيرة هي رسالة في علم الكلام سايرها عقيدة الغزالي ط (قوله لنا طاهرين على الستر) أي والرحول يحتاج الى مخالطة الذكور بالتعليم وامامة الجميع عليهم وغير ذلك مما لا يكون الامن المذكور والجواز لا يقتضي الوقوع قال في به الامام وما كانت نية طاهري ط (قوله يرى جوازه)

فقد به لأن نفس القضاء إذا كان مختلفا فيه لا يقض ما لم يقضه فاض آخر يرى جواز تقييده إذا وقع إلى من لا يراه
تقضى بخلاف ما إذا كان الخلاف في طريق القضاء لا في نفسه فإنه تقضى بدون تنفيذ آخر كما حرره
سابقا ولذا قال العيني "ولو قضت بالحدود والقصاص وأعضاء فاض آخر يرى جواز جاز بالاجماع لأن نفس
القضاء مجتهد فيه فان شريحا كان يجوز شهادة التسامع رجل في الحدود والقصاص وقال الشيخ أبو العيين
النسفي في شرح الجامع الكبير ولو قضى القاضي في الحدود بشهادة رجل وامرأتين تقضى أو وليس لغيره
ابطاله لأنه قضى في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء هنا مختلفا فيه ٥١ أي بخلاف قضاء المرأة في الحدود
فان المجتهد فيه نفس القضاء (قوله والخشني كالنبي) أي فيصح قضاؤه في غير حد وقود بالاولى ويثبت أن لا يصح
في الحدود والقصاص لشبهة الانوثة بحر (قوله أولاده) أي ونحوه من كل من لا تقبل شهادته له كما يعلم
مما يأتي (قوله فأنا بغيره) أي وكان من أهل الانابة بحر عن السراجة أي بأن كان مأذونا له بالانابة (قوله
كالوفضي) أي القاضي (قوله خلا قال الجواهر) حيث قال فيها القاضي إذا كانت له خصومة على انسان
فاستخلف خليفة فقضى له على خصمه لا يقض لأن قضاء نائبه كقضائه بنفسه وذلك غير جائز لما ذكر محمد أن من
وكل رجلا شئ ثم صار الوكيل قاضا فقضى الوكيل في تلك الحادثة لم يجز لأنه قضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب
هذا القاضي قال والوجه لمن ابتلى مثل هذا أن يطلب من السلطان الذي ولاه أن يولي قاضا آخر حتى يقتصما
إليه فقضى أو يصح كإلى حاكم يحكم ويترأس بقضائه فقضى بينهما فيجوز ٥٢ قلت ولعل هذا محمول على
ما إذا لم يكن القاضي مأذونا له بالانابة كما يدل عليه قوله والوجه الخ والاولى كان مأذونا كان نائبه ناجعا عن
السلطان كما مر في فصل الحبس فلا يحتاج إلى أن يطلب من السلطان تولية قاض آخر فلذا مشى المصنف هنا على
الجواز وان تردد في شرحه قيل قوله ويرد هدية (قوله لا يقضى القاضي الخ) في الهندية لا يجوز للقاضي
أن يقضى لوكيله ولا لوكيل وكيله ولا لوكيل أبيه وان علا وأبنته وان سفل ولالعبد ولا لمالكاته ولا لعبيد من
لا تقبل شهادتهم له ولا لمالكاتهم ولا لشرى بكم مفاوضة أو عانا في مال هذه التركة كذا في المحيط وكل من لا يجوز
شهادته كالوالمدين والمولودين والزوج والزوجة كذا في شرح الطحاوي ٥٣ ملخصا وفي معنى الحكم مما
يجرى مجرى القضاء الاقضاء فينبغي للمفتي الهر وب من هذا متى قدر ٥٤ أي وكان هنالك مفت غير جوى ط
قلت والعله في ذلك التهمة (قوله الا في الوصية) صورتهما في الاشياء لو كان القاضي غريم ميت فانت
أن خلا ناوصيه صح ويرى بالفتح اليه بخلاف ما إذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب
فانه لا يجوز القضاء بها إذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده (قوله ولولو في حياة
امرأته وأبيه) لكن بعد موته ما يقضى فيما لم يرث منه كما يأتي (قوله وزاد يمين) أي زاد على نظم
الوهابية يمين وهما الاولان أما الثالث فهو من زيادات شارحها بن الشحنة نقله عنه الشرنبلالي في شرحه
(قوله لام العرس) بكسر العين أي لا تزوجه (قوله محرز) خبر لبتد المحذوف أي هذا الحكم محرز
ط (قوله بمرات) بدون تنوين للضرورة ولوقال من الارث لكان أولى (قوله وقضى) بالرفع فاعل خلا
قال الشرنبلالي في شرحه فأتم زوجه بصلح لها القضاء بالمال وغيره حال حياة زوجه وبعد موت الزوجة يصح
فيما لم يكن مبراثاله عن زوجه ولا يصح في الموروث لاستحقاق القاضي حصة منه بالمراث من زوجه وقضاؤه
لزوجة أبيه كذلك في حال حياة الاب يصح مطلقا وبعد موته يخص بالارث منه القاضي إذا ادعت استحقاقا
في وقت يحصها ٥٥ ولا ينبغي أن هذا أيضا مخصوص بما إذا كانت أم زوجه المقضى لها حبة والا كان قضاء
لزوجه فيما رثت منه (قوله ويقضى الخ) فاعله قوله مستحق قال الشرنبلالي صورتهما وقف على علماء كذا
وسلم للمنفق فادعى فساد الوقف بسبب الشيوع عند قاض هو من أولئك العلماء نفذ قضاؤه وكذا يقضى فيما
هو تحت نظره من الاوقاف قال ابن الشحنة وقول لوصف القضاء والعلم ليخرج ما لو كان استحقاقه لذاته
لا لوصف وهذه المسألة نظير مسألة الشهادة على وقف لمدرسة هو مستحق وستأتي في كتاب الشهادات والله
سبحانه أعلم

(هذه مسائل شتى)

والخشني كالنبي بحر واعلم أنه
إذا وقع للقاضي حادثة أولاده
فأنا بغيره (قضى نائب للقاضي
له أولاده جاز) قضاؤه (كما لو
قضى للإمام الذي قلده القضاء
أولاده الإمام) سراجية وفي
البرازية كل من تقبل شهادته له
وعليه يصح قضاؤه وعليه ٥٦
خلا قال الجواهر والمقتضى فيصنف
(ويقضى النائب بمأشروبه عند
الاصل وعكسه) وهو قضاء الاصل
بمأشروبه عند النائب فيجوز
للقاضي أن يقضى تلك الشهادة
باخبار النائب وعكسه خلاصة
(فروع) * لا يقضى القاضي لمن
لا تقبل شهادته له الا إذا ورده عليه
كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته
له فيجوز قضاؤه به أشياء وفيها
لا يقضى لنفسه ولا لولده الا في
الوصية وحزر الشرنبلالي في
شرحه لا الوهابية صحة قضاء
القاضي لأم امرأته ولا لأم أبيه
ولوى حياة امرأته وأبيه وأنه
يقضى فيها هو تحت نظره من
الاوقاف وزاد يمين فقال
ويقضى لأم العرس حال حياتها
وعرس أبيه وهو محرز
وبعد وفاة ابن خلا عن نصيبه
بمرات مقضى به فيصروا
ويقضى بوقف مستحق لربه
لوصف القضاء والعلم أو كان ينظر
* هذه (مسائل شتى).

قد الشارح لفظ هذه اشارة الى ان مسائل خبر مبتدأ محذوف وشقي صفة لمسائل (قوله أي متفرقة) ومنه
قوله تعالى ان سعيكم لشتى أي مختلف في الجزاء ونمائه في العسر (قوله سفلى) بكسر السين ونصبها صلة العلو
بعض العين وكسر هاء مع سكون اللام فيها ط عن الجوى (قوله من أن يند) أصله يوند حذف الواو لوقوعها
بين الياء والسين من باب ضرب والوئد كافي الصرعن البناء كالتجاوز القطعة من الخشب أو الجدي يندى
في الحائط ليلعل عليه شيء أو يربط به وفي البحر أيضا وأشار المصنف الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم
سفله وقد بالتصريف في الحدار احترازا عن تصرفه في مساحة السفلى فذكر قاضي خان لو حفر صاحب السفلى
في ساحته بئرا وما أشبهه ذلك عنده وان تصرفه صاحب العلو وعندهما الحكم بطل بطل الضرر اه
(قوله بفتح وضم) أي مع تشديد الواو وبجمع الاول على كزوات كعبة وجبات والثاني على كوا بالمذوال والقصر
كديبة ومدى ط والكوة ثقب البيت ونصتعار لغاتج الماء الى المزارع والجداول بجر عن المغرب والمراد
بها ما يقع في حائط البيت لاجل الضوء أو ما يخرج فيه بلا نفاذ لاجل وضع متاع ونحوه (قوله الطاعة) تفسير
للكوة لكن في القاموس الطاق ما عطف من الابنية ولم يذكر في اللغة بالاء تأمل (قوله وكذا بالعكس
الح) أي كما يمنع ذوالسفل يمنع ذوالعلو وبعبارة الجمع وكل من صاحب علو وسفل ممنوع من التصرف فيه
الاذان الآخر وأجازاه ان لم يصتر به وفي العيني وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلوان يبنى على العلو
شيئا أو يبنى عليه جذوعا أو يحد كنفها اه وكذا جعل في الهداية على الخلاف لكن في البحر عن قسمة
الوالمالبة اختلف المشايخ على قوله فقل له أن يبنى ما به لا يضره فلا خلاف بينهم وقيل بينهما خلاف وهو ما فيه
انه اذا تشكل انه يصتر أم لا لا يملك واذا علم انه لا يصتر يملك (قوله وقال الح) قال في الفتح قبل ما حكى عنهما
تفسير لقول الامام لانه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر لا ما لا ضرر فيه فلا خلاف بينهم وقيل بينهما خلاف وهو ما فيه
شك فلا لا شك في عدم ضرره كوضع مسبحا صغيرا ووسط يجوز انشاؤه وما فيه ضرر ظاهر كفتح الباب بفتح
أن يمنع اتفاقا وما يشك في التصرف به كذو الوند في الحدار أو السقف فعندهما لا يمنع وعنده جمع اه وفي قسمة
الميتة ان المختار أن الخلاف فيما اذا تشكل فعنده يمنع وعندهما لا اه وكذلك يأتي في كلام الشارح قريبا
انه المختار للفتوى (قوله ولو انهدم السفلى الح) أي نفسه وأما لو هدمه فقد قال في الفتح وعلم انه ليس
لصاحب السفلى هدمه فلو هدمه يجبر على بنائه لانه تعدى على حق صاحب العلو وهو قرار العلو (قوله ونمائه
في العيني) حيث قال بخلاف الدار المشتركة اذا انهدمت فبناها أحد هما بغير اذن صاحبه حيث لا يرجع
لانه متبرع اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه أن يقسم عرصتها بيني في نصيبه وصاحب العلولى كذلك حتى لو كانت
الدار صغيرة بحيث لا يمكن الاتفاق بنصيبه بعد القسمة كان له أن يرجع وعلى هذا اذا انهدم بعض الدار أو بعض
الحمام فأصلحه أحد الشر يكن له أن يرجع لانه مضطر اذ لا يمكنه قسمة بعضه ولو انهدم كله فعلى التفصيل الذي
ذكرناه اه أي ان أمكنه قسمة العرصة لبني في نصيبه لا يكون مضطرا أو لا كان مضطرا والحاصل انه اذا
انهدم كل الدار والحمام فان كان يمكنه قسمة العرصة لبني في نصيبه لا يكون مضطرا فلو عر يدون اذن شريكه
يكون متبرعا والظاهر أن المراد ما اذا أمكنه إعادة العرصة دارا أو جامعا كما كانت لامطلق البناء وان كان
لا يمكن قسمة العرصة فهو مضطر وان انهدم بعض الحمام أو بعض الدار فهو مضطر وأيضا والظاهر أن المراد ما اذا
كانت الدار صغيرة ما اذا كانت كبيرة يمكن قسمتها فانه يشتمل فان خرج المهدم في نصيبه بناء أو في نصيب شريكه
يفعل به شريكه ما أراد (تنبيه) قال في الضرر ذكر الحلول في ضابطها فقال كل من أجبر أن يفعل مع شريكه
فاذا فعل أحد هما بغير أمر الآخر لم يرجع لانه متطوع اذ كان يمكنه أن يجبر مثل كرى الانهار واصلاح السفينة
المعينة وفداء العبد الحاني وإن لم يجبر لا يكون متطوعا كسأله انهدم العلو والسفل اه ومن ذلك لو أوقف
على الدابة بلاذن شريكه لم يرجع لانه متطوع الى القاضي لجبر بخلاف الزرع المشترك فانه يرجع لانه لا يجبر
شريكه كما في المحط فكان مضطرا اه ونعم فذلك فيه وذكر قبله أن صاحب العلوان بى السفلى بأمر القاضي
رجع بما أوقف والافقية البناء به ففى والصحيح أن المعتبر في الرجوع قسمة البناء يوم البناء لا يوم الرجوع
قلت وقد تلخص من هذا الاصل وعما قبله انه ان لم يضطر بأن أمكنه القسمة فعمر بلا أمر فهو متطوع والا فان كان
شريكه يجبر على العمل معه ككرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شريكه لا يجبر كسأله السفلى لا يكون متبرعا

ي متفرقة وجاءه واسى اى سترتين
ينع صاحب سفلى عليه علو أى
لمبة (لاخر من أن يند) أى يدق
لوند (فى سفله) وهو البيت
تحتانى (أو ينقب كوة) بفتح
وضم الطاء وكذا بالعكس
نعوى الجمع (بلارضى الآخر)
بهذا عنده وهو القياس بحر
فلا لا يكل فعل ما لا يصتر ولو
نهدم السفلى بلا صنع ربه لم يجبر
على البناء لعدم التعدى ولذى
لعلوان يبنى ثم يرجع بما أوقف ان
فى باذنه أو اذن قاض والافقية
لبناء يوم بى ونعمامه فى العيني

نظام
يما لو انهدم المشترك واد
حدهما البناء واني الآخر

بل يرجع عما أنفق ان بنى بأمر القاضى والا فبقية البناء يوم البناء وقد وقع في هذه المسألة اضطراب كثير وقتسنا
تمام الكلام عليها آخر الشوكرة وكنت نظمت ذلك بقولى .

وان يعمر الشريك المشرك * بدون اذن للرجوع مالم
ان لم يكن لذل مضطرا بان * أمكنه قسمة ذلك السكن
أما اذا اضطرت لذل وكان من * أبى على التعمر يجبر بان
بأذنه أو اذن قاض يرجع * وفعله بدون ذل تبرع
ثم اذا اضطرت ولا جبر كما * فى السفلى والجدار يرجع
انفسه ان كان بالأذن بنى * لذل والا فبقية البناء

ثم اعلم ان صاحب العلو اذا بنى السفلى فله ان يمنع صاحب السفلى من السكن حتى يدفع اليه لكونه مضطرا
وكذا حائط بين اثنين لهما عليه خشب فبئى أحدهما فله منع الآخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة
البناء مبنيما كما فى البصر وفيه عن جامع الفصولين لكل من صاحب السفلى والعلو حق فى ملك الاثر لى العلو
حتى قراره ولذى السفلى حتى دفع المطر والشمس عن السفلى اه ثم نقل عنه أيضا لو هدم ذوالسفل سفله وذو
العلو علوه أخذ ذوالسفل ببناء سفله اذ قوت عليه حقا ألحق بالملك فيضن كالوقوت عليه ملكا اه قال
فى البصر وظاهره انه لا جبر على ذى العلو وظاهر الفتح خلافه وهو محمول على ما اذا بنى ذوالسفل سفله وطلب
من ذى العلو ببناء علوه فانه يجبر اه اى لان فرض المسألة انه هدم علوه فيجبر على ببناءه بعد ما بنى ذوالسفل
سفله لا قبله وانما جبر لان ذى السفلى حقا فى العلو كما علت وأما لو انهدم العلو بلا صنعه فلا يجبر لعدم تعديه
كما ذكره الشارح فيما لو انهدم السفلى وفى الجبر عن الذخيرة سقف السفلى وجذوعه وهراويه وبواريه
وطينه لذى السفلى قال وذكر الطرسوسى أن الهراوى ما يوضع فوق السقف من قصب أو عريش اه قلت
لكن فى المروى عن اللث الهردية قصب ان تضم ملوية بطافات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم اه فهى
التي تسمى فى عرفنا سقالة هذا وقد كفى التحيرة أن تعطين سقف السفلى لا يجب على واحد منهما ما ذوالعلو لعدم
وجوب اصلاح ملك الغير عليه وان تلف الطين بالسكن المأذون فيه شرعا الا اذا تعدي بأزالته فيضنه وأما ذو
السفل فلعدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وكف الماء عنه وان شاء تحمل ضرره
(تمت) فى الجبر عن جامع الفصولين جدار بينهما وكل منهما حوله فهو الحائط فأراد أحدهما رفعه ليصلحه
وأبى الآخر فيبئى أن يقول مر يد الاصلاح للاخر ارفع حوله تلك باسطوانات وعدويعله أنه يريد رفعه فى وقت
كذا وأشهد على ذل فلو فعله والا فله رفع الجدار فلو سقطت حمولته لم يضر اه قلت والظاهر أن مثله ما اذا
احتاج السفلى الى العمارة فتعلق بالعلو على صاحبه وهذه فائدة حسنة لم أجدهم ينبه عليها (قوله زائفة
مستطيلة) وفى التهذيب الزائفة الطريق الذى حاد عن الطريق الاعظم اه من زاعت الشمس اذا مالمت
والمستطيلة الطويلة من استطال بمعنى طال أفاده فى البصر (قوله مثالا) اى طويلة احتراز عن المستدرة
كما يأتى (قوله لكن غير نافذة) أفاد أن الاولى نافذة وقد قال فى البحر أطلقها اى الاولى تعال أكثر الكتب
وقيدها فى التبايع لعل الفقه أبى اللث والقر تاشى بغير النافذة ويمكن حل كلامه عليه لقوله مثله غير نافذة اه
أبى بناء على أن غير نافذة بيان لوجه المائلة وفيه نظير بل المتبادر أن المائلة فى الطول وغير نافذة حال لبسان قيد
وأند فيه ما على الاولى والالزام أن لا تكون الثانية مقيدة بكونها طويلة فيشمل المستدرة وهو غير صحيح واستظهر
التحريم الرسمى إطلاق الاولى اذ لا عبرة بكونها نافذة أو غير نافذة لا امتناع مرور أهلها فى الثانية مطلقا حتى لا يلف
التمشيه كما يأتى قلت لكن فى بعض الصور يظهر الفرق فى الاولى بين النافذة وغيرها كما تعرفه (قوله الى محل
آخر) متعلق بنافذة والمراذبة الطريق العام أو ما يتوصل منه اليه احتراز عن النافذة الى سكة اخرى غير نافذة
(قوله من فتح باب المرور) قال فى فتح القدير قال بعض المشايخ لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لانه رفع
كل جهارة فكذلك له رفع بعضه والاصح انه يمنع من الفتح لانه منصوب عليه فى الرواية بنص محمد فى الجامع ولا ي
المنع بعد الفتح لا يمكن اذ يمكن مراقبته وللاولها رافى الخروج فيخرج ولانه عساه يذى بعد تركيب الباب وطول
الزمان حقا فى المرور ويشد عليه بتركيب الباب اه قوله لا للاستضاءة والريح) قال العيني بعد حكاية

(زائفة مستطيلة) اى سكة طويلة
(يشعب عنها) سكة (مثلا)
لكن (غير نافذة) الى محل آخر
(يمنع أهل الاولى عن فتح باب)
للمرور لا للاستضاءة والريح عينا

مطل
فى فتح باب آخر للدار

القولين المذكورين ولكن هذا غريب إذا أراد فتح الباب المروفي فانه يفتح من تحتها وإذا أراد ان يفتح الباب
 والريح دون المروفي فانه يفتح من فوقه كذا نقله عن الفقيه أبي جعفر اهـ قلت وهذا اذا كان الباب
 عاليا يصح للمروفي كيدل عليه التعليق المار والا كان قول بعض المشايخ بعبه وهو خلاف الاصح فعمل أن
 المار فيه وهو مسألة الطاقة الآتية فافهم (قوله في القصوى) أي العدى وهي المتشعبة من الأولى الغير
 النافذة أما النافذة فلا يمنع من الفتح فيها لأن لكل أحد حق المروفي فيها (قوله على الصحيح) مقابلة ما تقدمناه
 آتفا من القول بأنه لا يمنع من الفتح بل من المرور (قوله اذا فتح لهم في المرور) أي لاحق لاهل الزائفة الأولى
 في المرور في الزائفة القصوى بل حولا لها على الخصوص ولذا وليعت دار في القصوى لم يكن لاهل الأولى شفعة
 فيها كذا في الفتح أي لاشفعة لهم بحق الشركة في الطريق اذ لو كان جارا ملاصقا كان له الشفعة شربلاية ثم
 قال في الفتح بخلاف أهل القصوى فإن لا أحدهم أن يفتح بابا في الأولى لأن حق المروفي فيها اهـ قال العلامة
 المقدسي هذا اذا فتح في جانب يدخل منه إليها أما في الجانب الآخر غير النافذة اهـ وفيه فائدة حسنة
 يفيدها التعليق أيضا وهي أن الزائفة الأولى اذا كانت غير نافذة وأراد واحد من أهل القصوى فتح باب في
 الأولى فذلك أن كانت داره متصلة بركن الأولى وكانت من جانب الدخول إلى القصوى أما لو كانت من الجانب
 الثاني فلا لاحق له في المروفي الجانب الثاني بخلاف ما اذا كانت الأولى نافذة فإن له المرور من الجانبين
 فيكون فتح الباب من الجانب الثاني أيضا به يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة أو لا خلافا لما مر عن الرمي
 والظاهر أن كلام الفتح مبني على كون الأولى نافذة وان حمل على أنها غير نافذة يدعى تخصيصه بغير الصورة
 المذكورة (تنبيه) يعلم مما هنا أنه لو أراد فتح باب أسفل من بابها والسكة غير نافذة يمنع منه وقبل لا وفي كل
 من القولين اختلاف التعصيم والقسوى قال في الخبرية والمتون على المنع فليكن القول عليه (قوله وفي زائفة
 مستديرة) يحتمل قوله بتشعب عنها مثلها فان المراد بها الطويلة ترينها المستديرة وفي حاشية الواني على
 الدرر هذا اذا كانت أي المستديرة مثل نصف دائرة أو أقل حتى لو كانت كرم من ذلك لا يفتح فيها الباب
 والفرق أن الأولى تبصر ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان داخلها أوسع من مدخلها تبصر موضع آخر
 غير تابع للأول كذا قيل اهـ وقاله صدر الشريعة وملا مسكين ورده ابن كمال (قوله لانها كساحة الخ)
 قال في الفتح لأن لكل حق المروفي ساحة مشتركة غاية الأمر أن فيها عوجا جالوا وهذا يشتركون في الشفعة
 اذا بيعت دار منها اهـ (قوله ولذا يمكنهم نصب البوابه) لم أر فيها عسدي من كتب اللغة لفظ البوابه وهي
 في عرف الناس اليوم اسم للباب الكبير الذي نصب في رأس السكة أو داخله مثلا وعبارة ابن كمال عن الحلواني
 ولذا يمكنهم نصب الدرب وفي القاموس الدرب باب السكة الواسع والباب الاكبر جمعه دراب (قوله بهذه
 الصورة) اختلفت النسخ في كيفية رقعها وتصورها بصورة جامعة للمستطيلة المتشعبة عنها مستطيلة مثلها
 نافذة وغير نافذة ومستديرة ومربعة هكذا

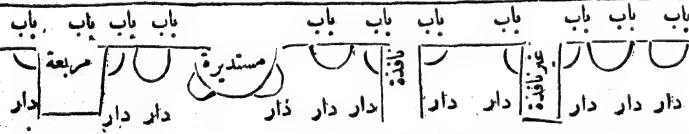
(في القصوى) الغير النافذة على
 الصحيح اذ لاحق لهم في المرور
 بخلاف النافذة (وفي) زائفة
 (مستديرة) أي اتصل (طرقها)
 أي نابتة اعوجاجها بالمستطيلة
 (لا) يمنع لانها كساحة مشتركة
 في دار بخلاف ما لو كانت
 مربعة فانها كسكة في سكة ولذا
 يمكنهم نصب البوابه ابن كمال
 بهذه الصورة

زائفة غير نافذة

زائفة نافذة

زائفة مستديرة

زائفة مربعة



قاله اذ الثالثة التي في ركن المتشعبة الغير النافذة لو كان بابها في الطويلة يمنع صاحبها من فتح الباب في المتشعبة
 الغير النافذة لانه ليس له حق المروفي فيها لو كان بابها في المتشعبة لا يمنع من فتح باب في الأولى الطويلة وأما الدار
 الرابعة التي في الركن الثاني لو كان بابها في الطويلة يمنع من فتحه في المتشعبة المذكورة وكذا لو كان في المتشعبة
 يمنع من فتحه في الطويلة لانه ليس له حق المرور في ذلك الجانب لكن هذا اذا كانت الطويلة غير نافذة بخلاف
 النافذة لأن حق المرور حينئذ من الجانبين كما قلنا فافهم وأما الدار الخامسة التي في الركن الأول من المتشعبة
 الثانية النافذة فلصاحبها فتح الباب فيها في الطويلة بخلاف الدار السادسة التي في الركن الثاني من المتشعبة
 المذكورة فانه لو كان بابها يمنع من الفتح في الطويلة لو غير نافذة لا لو نافذة لما علت (تسمية) في منية المفتي

بفتح دارا واراد بكل منهم فتح
 باب لهم ذلك

من كتاب القصة دار في سكة غرة نافذة بين جماعة اقتسموها ولزاد كل منهم فتح باب وحده ليس لاهل السكة منهم
قلت ينبغي تقييده بما اذا ارادوا فتح الابواب فما قبل الباب القديم لا فمأيدته كما قد مناه انصاع الخبرية من
التعويل على ما في المتن نعم على القول الثاني المصحح ايضا لتفصيل ثم قال في المنية دار لرجل بابها في سكة غير
نافذة فاشترى يمينه لدار بابها في سكة أخرى لفتح بابها في داره الاولى لا في السكة الاولى وبه أفتى أبو جعفر
وأبو الميث وقال أبو نصره ذلك لأن أهل السكة شركاء فيه بدليل ثبوت حق الشفعة للكل اه ملخصا قلت
الظاهر أنه مبنى على الخلاف السابق والله تعالى أعلم (قوله ولا يمنع الشخص الخ) هذه القاعدة تتخالف
المسألة التي قبلها فإن المنع فيها من تصرف ذي السفل مطلق عن التقيد بكونه مضرا ضررا بينا أولا وهذا المنع
مقيد بالضرر البين ولا سما على ظاهر الرواية الا أن من انه لا يمنع مطلقا نعم على ما قد مناه أن الاختيار المنع في
الضرر البين والشكل تندفع مخالفة على ما مشى عليه المصنف هنا وقد يجاب بأن المسألة المتقدمة ليست من
فروع هذه القاعدة فان ما هنا في تصرف الشخص في خالص ملكه الذي لاحق للبار فيه وما مر في تصرفه فيها
فيه حق للبار فان السفل وان كان ملكا لصاحبه الا أن لذي العلوق فيه فلذا أطلق المنع فيه ولذا لو هدم ذو
السفل منزله يوم بعباده بخلاف ما هنا هذا ما ظهر في فاعنته (قوله بينا) أي ظاهره وأما في ماله فريبا (قوله
واختاره في العمادية) حيث قال كافي جامع الفصولين والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من
تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره ضررا بينا وقيل بالمنع وبه
أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه قلت قوله وقيل بالمنع عطف تفسير على قوله ترك القياس فليس قولا
ثالثا نعم وقع في الخبرية وقيل بالمنع مطلقا الخ ومقتضاه انه قول ثالث بالمنع سواء كان الضرر بينا أولا لكن عزا في
الخبرية ذلك الى التنازع في العمادية وليس ذلك في العمادية كما رأيت فالظاهر أن لفظ مطلقا سبق فلم ويدل
عليه قوله في الفتح والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن يفعل المالك ما بداله مطلقا لانه متصرف في
خالص ملكه لكن ترك القياس في موضع يعتدى ضرره الى غيره ضررا فاحشا وهو المراد بالبين وهو ما يكون
سببا للهدم أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية واختاره الفتوى
عليه فأما التوسع الى منع كل ضرر فما في باب انتفاع الانسان بملكه كاذ كرنا فريدا اه ملخصا فانظر كيف
جعل المفتي به القياس الذي يكون فيه الضرر بينا مطلقا والزم انه لو كانت له شجرة بملوكة يستظل بها جاره
وأراد قطعها أن يمنع لتضرر الجار به كما قرره في الفتح قبله قلت وأفتى المولى أبو السعود أن سد الضوء بالكلية
ما يكون مانعا من الكتابة فعلى هذا لو كان للمكان كوتان مثلا فسد الجار ضوءا أحدهما بالكلية لا يمنع اذا كان
يمكن الكتابة بضوء الأخرى والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لانه يحتاج لغلقه لبرد ونحوه كما حرره في تنقيح
الحامدية وفي البحر وذكر الرأى في كتاب الاستحسان لو أراد أن يبنى في داره تنورا للعباد ثم كما يكون في
الدكاكين أو رضى للطنن أو مدهات للقصارين لم يجز لانه يضرب بجار به ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه فانه بأفتى
منه الدخان الكثير والريح والدق وهن البناء بخلاف الحمام لانه لا يضرب بالابتداء ويمكن التحرز عنه بأن يبنى
حائطه بينه وبين جاره وبخلاف التنور المعتاد في البيوت اه وصحح النسفي في الحمام أن الضرر لو فاحشا يمنع
والافلا ونعاه فيه (قوله حتى يمنع الجار من فتح الطاقة) أي التي يكون فيها ضررين بشرية عاقبه وهو
ما أفتى به قارى الهداية لما سئل هل يمنع الجار أن يفتح كوة يشرف منها على جاره وعياله فأجاب بأنه يمنع من
ذلك اه وفي المنع عن الضمرات شرح القدوري اذا كانت الكوة للظنرو كانت الساحة محل الجلوس للنساء
يمنع وعليه الفتوى اه قال الخضر الرملي وأقول لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضوابط
لوجودها فيها (قوله ووجه في الفتح) حيث قال والوجه لظاهر الرواية (قوله ثم) أي في كتاب القصة
في المنع (قوله فالعمل على المتن) قد يقال ان هذا لا يقال في كل متين مع شرح بله هذا في نحو المتن القديمة
ط أي وهذه المسألة ليست من مسائل ويظهر من كلام الشايع الميل الى ما مشى عليه المصنف في منته لانه
ارفع بدفع الضرر البين عن الجار الأمور بأكرامه ولذا كان هو الاستحسان الذي مشى عليه مشايخ المذهب
المتأخرين وصرحوا بأن الفتوى عليه والحاصل انه ما قولان معتمدان يترجح أحدهما بما ذكرنا والآخر
بكونه أصل المذهب (قوله قياسا على مسألة السفل الخ) أقول هذا غير مسلم لانه مخالف لكلامهم

(ولا يمنع الشخص من تصرفه)

في ملكه الا اذا كان الضرر
بجاره ضررا (بيننا) فيمنع من ذلك
وعلمه الفتوى بزيادة واختاره
في العمادية وأفتى به قارى
الهداية حتى يمنع الجار من فتح
الطاقة وهذا جواب المشايخ
استحسانا وجواب ظاهر الرواية
عدم المنع مطلقا وبه أفتى طائفة
كلاما مظهر الدين وابن النخبة
والده ووجه في الفتح وفي قصة
الجبني وبه يفتى واعتمد المصنف
ثم فقال وقد اختلف الافناء
وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية
اه قلت وبحث تعارض منته
وشرحه فالعمل على المتن كما تقرره
مرارا قد رقت وبقى ما لو أشكل
هل يضرب أم لا وقد حذر محشي
الاشياء المنع قياسا على مسألة
السفل والعلوانه لا يتبادر أضر
وكذا ان أشكل على المختار
للفتوى كما في الحامدية قال المحشي
فكذا تصرفه في ملكه ان أضر
أو أشكل يمنع وان لم يضرب لم يمنع
قال ولم أر من يذهب عليه فليعتمد فانه
من خواص كتابي انتهى

قوله من مسائل هكذا بضمه ولعل
فيه سقطا والاصل من مسائلها
أي المتن القديمة أو نحو ذلك
ويحذر اه محصيه

قوله المتأخرين هكذا بضمه
وصوابه المتأخرون كما لا يخفى اه
محصيه

مع أنه قياس مع الفارق وذلك أنك علمت أن أصل المذهب في مسائلنا عدم المنع مطلقا لكونه نصرا في خاص
ملكه وخالف المشايخ أصل المذهب فيما إذا كان الضرر ينشأ لا يخفى أن التقيد باليمن مخرج للمشكل فالقول
بمنع المشكل مخالف للقولين وقياسه على المشكل في مسألة السفل غير صحيح لأن التمون الموضوعه لنقل المذهب
ماشبه على منع التصرف فيما عكس مسائلنا وذكر بعض المشايخ أن الاختيار قيد المنع بالضرر أو المشكل
وماذا لك الالكونه نصرا فيما عكس الباري حق وهو صاحب العلوق الاصل فيه عدم جواز التصرف الا باذنه
بخلاف مسائلنا فإن الاصل فيه الجواز لكونه نصرا في خاص حقه فالحق المشكل فيها بالمشكل في الأولى
غير صحيح فافهم

وهذا آخر ما حذر المؤلف بخطه من هذا الجزء وأما بقية الاجزاء فتمت بها بنفسه
قبل حلول رسمه فبادر بجله السيد محمد علاء الدين الى تكملة
الجزء المذكور بتجريد الهوامش التي بخط والده وغيرها على الشرح فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بالحمل لبابك يعجز عن القلوب * وبالتربح للهبوب نعمات مخمل يضرب على صفحات ثقب العيوب * بامن بصير
بعضيم قدرته العباد * وفهرهم بها فلا يكون الا ما أراد * فحمد له الحمد اللائق * ونشكره على الاله بالشكر
الفائق * ونصلي ونسلم على رسوله محمد المكمل لآلته * وعلى آله وصحبه ومن لهج دعوته
وبعد فان العالم العامل * والعلامة الكامل * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيد الزمان * وسعد الاقران *
يعسوب العلماء العاملين * ومرجع الجهابذة الفاضلين * مؤلف هذه الحاشية المرحوم سيدي واستاذي
والوالدي السيد محمد افندي عابدين * سقى الله ثراه صوب الغفران وجعنا واما به مستقر رجته * واسكننا
بجوده جنة * لما وصل الى هذا المحل من الكتاب * اشتاق الى مشاهدة رب الارباب * فقل حياض
النون * وأترجلت الذي ليس بمسكون * وكان رحمه الله بدأ أولا في التأليف من الاجابة الى الآخر *
ثم من أول الكتاب الى انتهاء هذا التحرير الفاسخ * وترا على نسخة المدي بعض تعليقات * وتحريرات
واعتراضات * فكد تداول الايدي أن يذهبها * لعدم من يذهبها * فأردت أن أجزعها كتيبه
والدي على نسخة * وألحقه بمسودته * من غير زيادة عليه * خوف الغلط ونسخته اليه * وان رأيت
حاشية ليست من خطه * أنه عليها بقولي كذا أو ذكر أوفى أو قاله في الهامش لعلني بأنه أتجزعها والاشطب
عليها ومع هذا يلزم التنبيه كما ترى والله يعلم ويرى ومنه أطلب الاعانة والتوفيق لاقوم طريق قال رحمه الله
ونفعنا به ورضى عنه آمين

(قوله ادعى على آخر الخ) قال قاضي خان ادعى على رجل انه أخذ منه مالا وبين المال ووصفه وأقام المدعى
عليه البينة على اقرار المدعى انه أخذ فلان آخر هذا المال المسمى فأنكر المدعى ذلك لم تقبل منه هذه البينة
ولا يكون ذلك ابطا لدعوى الاول لأن من حجة الاول أن يقول أخذته مني فلان آخر ثم رده على وأخذه مني
هذا المدعى عليه بعد ذلك اه كذا في الهامش (قوله ومفاده) أي مفاد قوله أولم يقل ذلك ح (قوله
بمكان التوفيق) نقل في العرو أن هذا هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط طال الرمي وجواب
الاستحسان هو الاصح كما في منية المتيق (قوله وهو مختار الخ) قيده في البحر في فصل الفضولي بأن
لا يكون ساعيا في نقض ما تم من جهته فراجع (قوله من أقوال أربعة) وهي كفاية امكان التوفيق مطلقا
وعدم كفاية مطلقا وكفاية من المدعى عليه لامن المدعى وكفاية ان اتحد وجه التوفيق لان تعدد وجوه ح
كذا في الهامش (قوله وبدونها) ظرف للشراء كقوله ح (قوله في الصورتين) يعني ما اذا قال
بجديتها أولم يقل ح (قوله في الثاني) لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون له قبلها وهو
تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما ومرادهم بين الدعوى والمينة والا فالمدعى لا تناقض منه لانه ما ادعى
الشراء سابقا على الهبة بحر (قوله وسبق ترجيح الشاقي الخ) ولعل وجهه انه الذي يتحقق به التناقض
منح وفي النهر من باب الاستحقاق والاوجه عندي اشتراطها عند الحكم من شرط ان لا المدعى يكون له الهبة

(ادعى) على آخر (هبة) مع قبض
(في وقت فسئل) المدعى (جنة)
فقال (قد) بجديتها أي الهبة
(فاشترتها منه) أولم يقل ذلك أي
بجديتها ومفاده الاكتفاء بامكان
التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام
من أقوال أربعة واختار المغنسي
انه يكفي من المدعى عليه لامن
المدعى لانه مستحق وذلك دافع
والظاهر يكفي للدفع للاستحقاق
بإزايه (فأقام بيته على الشراء
بعد وقتها) أي وقت الهبة (تقبل)
في صورتين (وقبله لا) وضوح
التوفيق في الوجه الأول وظهور
التناقض في الثاني ولولم يذكرها
فاربعا أو ذكر لاحدهما تقبل
لامكان التوفيق بتأخير الشراء
وهل يشترط كون الكلا من عند
القاضي أو الثاني فقط خلاف
وينبغي ترجيح الثاني بحر لان
به التناقض والتناقض يرتفع
بتصديق الخصم

ويقول التناضض تركت الاول وادى بكذا أو شكذب الحاكم وقامته في الجور واتهمه المصنف (كالوادي أو لانا) أي الدارملا (وقف عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه) لم تقبل للتناضض وقبل تقبل ان وفق ٣٦٣ بأن قال كان لفلان ثم اشترته درر في اوخر

الدعوى قال (ولو ادعى المالك)

لنفسه (أو لانا) ادعى (الوقت)

عليه (تقبل كالوادي ادعاه لنفسه ثم

لغيره) فانه يقبل (ومن قال لاخر

اشترته من هذه الجارية وانكر

الاخر الشراء جاز (للبائع أن

يعاها أن ترك) البائع (الخصومة)

واقترن تركه بفعل يدل على الرضى

بالفصح كما ساء كها وقلها لقله

لما تقترن (بحود) جميع العقود

(ماعد النكاح فسخ) فللبائع ردّها

بغير قدیم تمام الفسخ بالتراضي

عني أما النكاح فلا يقبل الفسخ

أصلا (فإذا) لو وجدته تزوجها ثم

ادعاه وبرهن على النكاح (يقبل)

برهانه (بخلاف البيع) فانه إذا

أنكره ثم ادعاه لا يقبل لفساخه

بالانكار بخلاف النكاح (اقر

بقبض عشرة) درهم (ثم ادعى

انها زيف) او بهرجة (صدق)

ببسته لان اسم الدرهم بعينها

بخلاف السنة فغلبت غشها

(و) لذا (لو ادعى انها سقوة

لا) يصدق (ان) كان البيان

(مقصولا وصدق لول) بين (موصولا)

نهاية فالتفصيل في المفعول لا

في الموصول (ولو اقر بقبض الجبا

لم يصدق عاقلا) ولو موصولا

للتناقض (ولو اقر أنه قبض حقه

اد) قبض (الغن واستوفى)

حقه (صدق في دعواه الزنا فلو)

بين (موصولا والام) لان قوله

جساد مفسر فلا يحتمل التأويل

بخلاف غيره لانه ظاهر اونس

فيصطلح التأويل ابن كمال (اقر

بدين ثم ادعى أن بعضه قرض

وبعضه وبا) وبرهن عليه (قبل

برهانه قينة من عبلا الدين

١٥ وفي شرح المقدسي - يعني أن يكتفى أحدهما عند القاضي بل يكاد أن يكون الخلاف لفظا لأن الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد أن ثبت بعده لترتب على ما عنده حصول التناضض والثابت بالبيان كالنائب بالبيان فكأنما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه - مع الحقني - والحكمي - في السابق والملاحق انتهى وهو حسن (قوله اونس كذب الحاكم) كالوادي أنه كفل له عن مديونه بأف فأنكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ المكفول منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل عنه بأمره وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء كذا في المنح ح (قوله وتقامه في الجور) عبارة الجور في الاستحقاق اولى وهي اذا قال تركت أحد الكلا من قبل منه لانه استدله بما في النزائية عن الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعي عليه بأنك كنت ادعيته قبل هذا مقصدا وبرهن عليه فقال المدعي ادعيه الآن بذلك السبب وترك المطلق يقبل ويصل الدفع ١٥ فان التروك الثانية لا الاولى ومع هذا انظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وقد كرسى الوالد في باب الاستحقاق تأيد ما في النهر وقال في الثانية رجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا فتمدشوه بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل بيته قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدتي شمس الاميرة رحمة الله تعالى لا تقبل بيته ولا تسل دعواه حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق المثل بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بيته ١٥ (قوله عليه) كذا في المنح ولم يذكره في الجور وكأنه أخذ من قاعدة اعادة التكرار معرفة فيكون المراد به الوقف المأثر قبل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جريانه على مذهب الثاني القائل بصدقة وقفه على نفسه انتهى ولا يخفى عليك ما فيه وفي الجور من قبل الاستحقاق ولو ادعى انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسع لصة الاحصاء بالاخصية انتفاعا (قوله أن بطأها) أي بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري ابوالسعود عن الجوي عن الجلي بجا (قوله فللبائع ردّها) قيده في النهاية بأن يكون بعد تخليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على بائعه لاحتمال نكول المدعي عليه فاعتبر بيعا جديدا في حق ثالث وقيد الشارح بأن يكون بعد القبض أما قبله فينبغي أن له الرد مطلقا لكونه قبضا من كل وجه في غير العقار الا بعد حلفه فيجب تقدير الكتاب جهر (قوله أقر الخ) للامام الطرسوسي - تحقّق في هذه المسألة فراجع في أنفع الوسائل (قوله زبوف) ماردة بيت المال (قوله نهرجة) ماردة التجار قال في القاموس في فصل النون البهرجة الزيف الردي ١٥ وفي المغرب البهرجة الدرهم الذي فخته ودبته وقبل الذي الغلبة فيه للفضة وقد استعمل لكل ردي باطل ومنه بهرج دمه اذا أهدر وأبطل وعن الصباني - درهم نهرج ولم أجده بالنون الاله ١٥ وهو مخالف لما في القاموس مع أنه المشهور (قوله واستوفى) الاستغناء عبارة عن قبض الحق بالتام سعيدة وابن كمال (قوله لانه ظاهر) راجع للادوى وهي قبض الحق والغن والظاهر ما حقل غير المراد احتمالا بعدا والنص يحتمل احتمالا بعد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلا (قوله اونس) راجع للثانية وهو قوله واستوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطّر وان تناقض قينة (قوله فردّه الخ) حاصل مسائل ردّ الاقرار بالمال أنه لا يحتمل اما أن ردّه مطلقا أو ردّه لجهة التي عنها المقر ويحتمل الى اخرى او ردّه لنفسه ويحتمل الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما منافاة وجب المال كقوله له أقبل بدل قرض فقال بدل غصب والباطل كقوله عن عبد لم يقضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده فإزله الاق صدقة في الجهة أو كذبه عند الامام وان كان في يده فالقول للمقر في يده وان كان النالك محوما كانت في يده لملكها فلان فان صدقه فلا يقول له وبالا فلا وان كان بطلا في اوتفاق او لاء أو نكاح أو وقف أو نسيب أو ورق لم يرتد بالرد فبقا الاقرار يرتد المقر له الا في هذه ذكر مجموع ذلك في الجور وفيه اختصار أو غشمة في ما شئنه (قوله في مجلسه) وفي غيره لا اولى (قوله الابحجة) كيف تقبل جنة وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه سعيدة واستشكاه في الجور أيضا وتقل خلافة عن النزائية حيث قال في يده بعد قرض لرجل هو عبدك فردّه المقر ثم قال بل هو عبدى وقال المقر هو عبدى فهو لذي له المقر ولو قال ذواليد لاخر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال لاخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناضض ١٥ وهذا ايضا لما في

وسيجى في الاعراض (قال لا تترك على الف) درهم (فردّه) المقر له (ثم حذفته) في مجلسه (فلا تثنى عليه) لاه مقر له الابحجة او انوار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق

(أدعى على آخره ببيع أمته) منه (قال) الآخر (لم يبعها منك قط فبرهن) الذي (على الشراء) منه (فبرهنه) الذي (بها عيبا) واداد
بذبحها (فبرهن البائع أنه) أي المشتري (يرى الله من كل ميب بها لم تقبل) حجة البائع للتناقص وعن الثاني تقبل لامكان التوفيق ببيع وكيله
وابرائه عن العيب ومنه واقعة سرقة ادعت أنه نكحها بكذا وطالبته بالهر فأنكر ٣٦٥ فبرهنه فادعى أنه خطبها على المهر تقبل لا خصال

أنه تزوجه أبوه وهو صغير ولم يعلم

خلاصة (يطلب) جميع (صك)

أي مكتوب (كتاب) شاء الله

في آخره (وقال) آخره فقط وهو

استحسان راجع على قوله فتح

وانفقوا على أن الفرجة كفافصل

السكوت وعلى انصرافه للكل في

جل عطف بواو واعقت بشرط

وأما الاستثناء بالا وأخواتها

فلا خيرا لا لقرنة كله مائة درهم

وخشون دينار الادرها فلا قول

استحسانا وأما الاستثناء بأن شاء

الله بعد جلتين أيقاعيتين فاليها

اتصافا وبعد طلاقين معلقين

او طلاق معلق وعق معلق فاليها

عند الثالث وللآخر عند الثاني

ولو بلا عطف أبوه بعد سكوت

فلا خيرا اتفاقا وعطفه بعد سكوت

لفوا لا بما فيه تشديد على نفسه

وعامة في البحر (مات أدعى) فقات

عرسه اسلمت بعد موته وقالت

ورثة له صدقوا تحكيم الحال

(كما) يحكم الحال (في مسألة)

جبران (ما الطاحونة) ثم الحال

انما تصلح حجة للدفع للاستحقاق

(كأن مسلم مات فقات عرسه)

الذمية (اسلمت قبل موته) فارة

(وقالوا بعده) فاقول لهم لأن

الحادث يضاف لأقرب أوقاته

(فروع) وقع الاختلاف في كفر

الميت وإسلامه فاقول الذي

الاسلام بحر (قال المودع)

بالفتح (هذا ابن مودعي) بالكسر

(الميت) لا وارث له غيره دفعها

(اليه) وجواب قوله هذا ابن

دائني فاقول وارث لانه لو أنز أنه

وصيه أو وكيله أو المشتري منه لم

فعلها

فيه أن الاقرار بالبيع اقرار بركنه لانه مباداة مال بمال الآن يحتمل على أنه أقر بالبيع بالمال تأمل قال
في البسوط شهدا على اقرار البائع ولم يسمي الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن لا تقبل وان قال أقر عندنا أنه باعه
منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز وفي جمع الفتاوى شهدا أنه باع وقبض الثمن جاز وان لم يسميوا الثمن
وكذا لو شهدا باقرار البائع أنه باعه وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا
على قبض الثمن تقبل وصككوا بين احدهما وصكك الآخر اه نور العين في أوائل الفصل السادس وانظر
ما استدكره في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها (قوله أمته منه) لاحالة في قوله منه لان ضمير باعه
يقضى عنه ح (قوله أي المشتري) الاصوب أي البائع كما في البحر (قوله للتناقص) لان اشتراط البراءة
تغير للمقدم اقتضاء وصف السلامة الى غيره فقتضى وجود العقد وقد أنكره خلاف ما مر لان المائل
قد يقتضى ويبرأ منه دفعا لدعوى الباطلة وهذا ظاهر الرواية عن الكل بحر (قوله ببيع وكيله) أي وكيل
البائع (قوله وابرائه عن العيب) من إضافة المصدر الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والقاعل المشتري
الخ وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله والضمير لو كده وهو المذموم من عبارة البحر فقوله أو لالم يبعها منك قط أي
مباشرة وقوله انه يرى اليه أي الى وصككه (قوله فأنكر) أي بأن قال لا نكاح بيننا كما في البحر عن جامع
الفضولين ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما زنت على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا
نكاح قط أو قال لم أنز تزجهما قط والسابق بحاله ينبغي أن يكون هذا وسيلة العيب وفي ظاهر الرواية لا تقبل براءة
البراءة عن العيب لانها اقرار بالبيع فكذا الخلع يقتضى سابقة النكاح فيحقق التناقص اه (قوله راجع
على قوله) اذا الاصل في الجبل الاستقلال والصلح يكتب للاستيثاق فلو انصرف الى الكل كان مبطلا
فيكون ضد ما عهده فنصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين ح (قوله في جمل) أي قوله والآناني
ما قبله وفي البحر والحاصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جمل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر
واحر أنه طلاق وعليه المتي الى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فعمل الكل فني ابو حنيفة على
حكمه وهما اخرج بصورة كتب الصلح من عموم به عارض اقتضى تخصيص الصلح من عموم حكم الشرط
المتعقب بجملة متعاطفة للعادة وعليها يعمل الحادث ولذا كان قوله استحسانا راجعا على قوله كذا في فتح
التقدير وظاهره أن الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة انتهى (قوله بشرط) أي سواء كان
الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح به في البحر ح والظاهر أن هذا خاص بالاقرار المسبق بعده من
قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله أيقاعيتين) أي مختزتين ليس فيها اتفاق بقراءة المقابلة نحو أن
طالب وهذا حر ان شاء الله تعالى ح (قوله أبوه بعد سكوت) أي اذا كان السكوت بين الجلة الأخيرة وبين
ما قبلها (قوله لا بما فيه تشديد) فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت
الثانية في العين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو قال وهذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا
في العتق بحر كذا في الهامش (قوله تحكيم الحال) أي اظهر الحال (قوله كما الخ) ليست هذه
المسألة موجودة فيما كتب عليه المصنف (قوله جبران الخ) لوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع
كذلك فكان الاولى حذفه (قوله ثم الحال انما تصلح حجة للدفع للاستحقاق) فان قيل هذا منقوض
بالقضاء بالآخر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جاريا عند الاختلاف لانه استدلال بالحال
لأثبات الاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الآخر من ثبوت العيب الموجب لحدود الاجر
وأما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا لا موجبا بعقوبة وفي الهامش عن البحر
فلومات مسلم وله امرأة نصرانية غيبت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته
فاقول قولهم أيضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه وأما الورثة فهم
الدافعون بظهورهم ظاهر الحدود أيضا اه (قوله كما في الخ) تمثيل للمتي وهو الاستحقاق وحاصله
انما كان القول لهم هنا أيضا المسبق ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق
وهي محتاجة اليه (قوله الذي الاسلام) فلومات رجل وأبواه ذميان فقالا مات ابننا كافرا وقال ولده
المسلمون مات مسلما براءة الولد دون الابوين بحر عن التزانية (قوله مودعي) قال في البحر قيد بالقران

بالبنوة لانه لو قال هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق أن استحقاق
 الآخر بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال ومراعاة بالابن من يرث بكل حال فالبنت والاب
 والام كالابن وكل من يرث بحال دون حال فهو كالأخ بجر (قوله زبلي) وهو الصواب كما في الفتح خلافا
 لما في غاية البيان (قوله تركه قسمت الخ) قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع الفصولين راضا الى
 الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره بكذا ووجه ذلك في وجه جميع الورثة الحاضرين أو ثبت أنها محالة ليعلم ان وارثا غيره ولو
 أنه أخو الميت فلا بد أن يثبت ذلك في وجه جميع الورثة الحاضرين أو ثبت أنها محالة ليعلم ان وارثا غيره ولو
 فالألا وارث له غيره تقبل عندنا عند ابن أبي ليلى لانهما جازقا ولنا العرف فان مراد الناس به لانعلم له وارثا
 غيره وهذه شهادة على النفي فقبلت لما مر من أنها تقبل على الشرط ولو نفيها وهنا كذلك لقيامها على شرط الارث
 ولو كان الوارث من لا يجب بأحد فلو شهد أنه وارثه ولم يقول لا وارث له غيره أولا نعلمه يتلوم القاضي زمانا
 رجا أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في المسألين يعني فيما
 اذا قال لا وارث له غيره أولا نعلمه وعندهما يكفل فيها ومدة التلوم مفقوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل
 شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أتب الوارثة بيينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة
 ومحمد يحكم لهما بما أكثر التصديق بعد التلوم وعند أبي يوسف بأقلامه والربع ولها الثمن اه ملخصا وان تلوم
 ومنه زمانه فلا فرق بين كونه من يجب كالأخ او من لا يجب كالابن كما في البرازية من العاشر في النسب
 والارث وانظر ما سياتي في باب الشهادة على الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) يعني بأقلامه والحق ثبوتهما
 كما في سائر الكتب ح (قوله لم يكفوا) مبنى للجهول مضاعف العين والواو للورثة والغرما أى لا يأخذ
 القاضي منهم كفيلا ح قال في الدرر اى لم يؤخذ منه كفيلا بالنفس عند الامام وقال ابو يونس اه وهذا ظاهر
 فانه على قوله لم يؤخذ كفيلا بالنفس ثم رأيت لتاج الشريعة ابو السعود عن شيخه ولم يره في الصر قوت
 في أنها بالمال أو بالنفس (قوله لجهالة) علة لقوله لم يكفوا كذا في الهامش (قوله ويتلوم) اى يتأني والمراد
 تأخير القضاء لانا خسر الدفع بعده كأفاده في الجرع غاية البيان والمسألة على وجوه ثلاثة فارجع الى البحر
 وسأيت شيئا منها قبل الشهادة على الشهادة (قوله مدة) وقدرته مفقوضة الى رأى القاضي وقدره
 الطعوى ببول وعلى عدم التدبر حتى يغفل على ظنه أنه لا وارث الا لا غريم له آخر (قوله ثبت بالاقرار) اى
 الارث والدين وهو محترز قوله بشهود (قوله ذلك) اى قالوا لانعلم له وارثا واوغر بما ح كذا في الهامش
 (قوله اذى) قال في جامع الفصولين من الرابع اذى عليهم أن الادار التي يد كمال ملكي فبرهن على احدهما
 فلو ادار في يد أحدهما ما رث فالحكم عليه حكم على الغائب إذا أحد الورثة ينصب خصما عن البقية ولولم
 يكن كل الادار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو يد أحدهما
 بشراء لا يكون الحكم على احدهما حكما على الآخر انتهى (قوله جدد البذل الخ) هذا التعميم غير صحيح
 بدقوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد والصواب أن يدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيمثل
 الشبوت بالاقرار وبالبيينة وحينئذ يقطع قوله جدد عواه أولم يجدد ح ويجب أن هذا التعميم راجع الى
 قوله وترك باقية أشار به الى الخلاف فافهم (قوله خلافا لهما) حيث قالان جدد والبذل يؤخذ منه ويجعل
 في يد أمين نخبته بجوده والترك في يده (قوله خصما للميت) الا صوب عن الميت قال في الهامش نافلا
 عن الجراغما ينصب خصما عن الباقي ثلاثة شروط ككون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن
 يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت المعين انتهى (قوله والحق الخ) لا راسطة له بما قبله لان ما قبله
 في انتصاب أحد الورثة خصما للميت وهذا الفرق في انتصاب أحدهم خصما فيما عليه قال في البحر وكذا ينصب
 أحدهم فيما عليه مطلقا ان كان دينا وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على الكل
 وان كان البعض في يده نفذ بقدره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية أنه
 لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين أيضا وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره
 سهر اه وفي حاشية أبي السعود عن شيخه ووجه الفرق بينهما أن من الدائن شائع في جميع التركة بخلاف
 مدعى العين اه (قوله والعين) حيث لا ينصب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت

(فان اقر) نائبا (باب آخر لم يقد)
 اقراره (اذا كذب) الابن (الأول)
 لانه اقرار على الغير ويضمن للثاني
 خطه ان دفع للآل بلا قضاء
 زبلي (تركه قسمت بين الورثة
 او الغرما بشهود لم يقولوا نعلم)
 كذا نسخ المتن والشرح وعبارة
 الدرر وغيره لا نعلم (له وارثا
 او غير ما لم يكفوا) خلافا لهما
 لجهالة المكفول له ويتلوم القاضي
 مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار
 كفوا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك
 لا اتفاقا (اذى) على آخر (دارا
 لنفسه ولا خيه الغائب) ارثا
 (وبرهن عليه) على ما ادعاه
 (أخذ) المذى (نصف المذى)
 مشاعا وترك باقية في يد اليد
 بلا كفيلا بحد ذو اليد (دعواه
 أولم يجدد) خلافا لهما وقولهما
 استحسان نهاية ولا تعاد البيينة
 ولا القضاء اذا حضر الغائب في
 الاصح لا تنصب أحد الورثة خصما
 للميت حتى تقضى منها دينه ثم
 انما يكون خصما بشرط تسعة
 مبسوطه في البحر والحق الفرق
 بين الدين والعين

(ومنه) اى العتق (القول) فيما ذكر (في الاصح) در لكن اعتمد في المتي انه يؤخذ منه انما قامته في البحر قال وأجمعوا على أنه لا يؤخذ
لومقرا (أوصى له بثلاث ماله بيق) ذلك (على كل شئ) لانها اخت الميراث (ولو قال مالى او ماله ملكه صدقة فهو على) جنس (مال الزكاة)

استحسانا وان لم يجد غيره امسك

٣٦٧

منه) قدر (قوله فاذا مات) غيره
(نقد في قدره) في البحر قال ان
فعلت كذا اياها ملكه صدقة فغلبته
أن يبيع ملكه من رجل شوب
في منديل ويقضه ولم يره ثم يفعل
ذلك ثم يرد بغير الرؤية فلا يلزمه
شئ ولو قال ألف درهم من مالى
صدقة ان فعلت كذا افعله وهو
ملك اقل لزمه بقدر ما ملك ولو لم
يكن له شئ لا يجب شئ (وصح
الابناء بلاع الوصى) فصح
نصرفه (لا) يصح (التوكيل بلا علم
وكيل) والفرق أن تصرف
الوصى خلافاً والتوكيل نيابة
(فلا علم) الوكيل بالتوكيل
(ولون) ممزوا (فاسق صح
نصرفه ولا يثبت عزله (الاب) اخبار
(عدل) اوافق ان صدقة عناية
(اومستورين اوقاسقين) في الاصح
(اخبار السيد بجنابة عبده)
فلو باعه كان مختاراً للقاء
(والشفيع) بالبيع (والبكر)
بالنكاح (والمسلم الذى لم يهاجر)
بالشرائع وكذا الاخبار يعيب لمريد
شراء ويجرم ما دون وفسح شركة
وعزل قاض ومستولى وقبض ففى
عشرة يشترط فيها أحد شرطى
الشهادة للفظها (ويشترط سائر
اشروط في الشاهد) وقيد في
البحر بالعزل القصدى وبما اذا لم
يصدقه ويكون الخبر غير المرسل
ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما
سيح في باب (بايع قاض او أمينه)
وان لم يقل جعلت امينا في بيعه
على الصحيح ولو الجنية (عبدا)
(ل) دين (الفرما) وأخذ الماء
(فضاع)

في يده ولا يشترط في دعوى الدين كون جميع التركة في يده حتى يتسبب خصمه من الباقي خلافاً لما في الهداية
والنهاية والعناية ح (قوله لومقرا) اى كالعقار (قوله مالى او ماله ملكه الخ) ظاهره دخول الدين ايضا
وحكى في القصة قولين واعدة في وصاى الوهانية الدخول ونقل السأحنى عن المقدسى لاشك أن الدين يجب
فيه الزكاة ويصير ما لا عند الاحتفاظه لكن في البحر عن الغلانية عدم الدخول وهو متفق قولهم ان الدين
ليس بمال حتى لو حلف أن لا مال له وله دين على الناس لم يبحث ونقل ابن الصنعة عن ابن وهبان أن في حفظه
من الغلانية رواية الدخول ح (قوله جنس مال الزكاة) اى جنس كان بلغت نصا بالاول عليه دين مستغرق
اولا بحر (قوله تصدق بقدره) اى بقدر ما امسك لان حاجته مقدمة فيملك اهل كل صنعة قدر كفايته الى
أن يتحدد شئ فبح (قوله فغلبته) اى ان أراد أن يفعل ولا يبحث (قوله ثم يفعل ذلك) اى المحلوف عليه
(قوله فلا يلزمه شئ) قال العلامة المقدسى ومنه يعلم أن المعتبر المالك حين الحنث لحين الحلف انتهى أقول
ويعلم منه أن المشتري باسم المقبول بخيار الرؤية لا يدخل في ملكه حتى يراه ويرضى به فانه الشئج اطلب
مدنى والمسألة تحتاج الى المراجعة وما نقله عن الصرعزاه في البحر الى الوالوجية في الحيل آخر الكتاب
وقبله فيها حيث قال وان كان له دين على الناس يتصلح عن تلك الدين مع رجل شوب في منديل ثم يفعل
ذلك ويرد الشوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا يبحث انتهى (قوله فصح نصرفه) لا يمتنع أن من حكم
الوصى أنه لا يملك عزل نفسه بعد المقبول حقيقة او حكما وظاهرا ما تبايعا للكره أنه يصير وصا قبل التصرف
وليس كذلك بل انما يصير بعده كاتبة عليه في البحر ولذا قال في نور العين مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته
وموته جاز استحسانا وبصر ذلك قولنا له الوصاية ولا يملك عزل نفسه فكان على الشارح أن يقول ان نصرفه
قبله بدل قوله فصح نصرفه تنبيه (قوله بلا علم وكيل) فلا يباح الوصى شيئا من التركة قبل العلم بالوصية
جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم بها لم يجز بحر اى أنه يكون بيع القضوى فلم يجزه موكله او الوكيل بعد
عليه بها كما في نور العين من الثالث والعشرين وفي الزاوية عن الثاني خلافا وفي البحر أما اذا علم المشتري
بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكذا بالبيع بأن كان المالك قال للمشتري اذهب بعدى الى
زيد فقل له حتى يبيعه بوكالته عنى منك فذهب به اليه ولم يجز به بالتوكيل فباعه هو منه يجوز ونماه فيه (قوله
أوقاسق) اى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعل هذا لافرق بين الوكالة والعزل لان في العزل
ايضا اذا صدقه يعزل كذا في غاية البيان يعقوبة (قوله في الاصح) خلافاً لما في الكزحيت قيد
بالمستورين فان ظاهره أنه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبرهما أقوى من تأثير خبر العدل
بدليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وشهادة عدلين تنفذ كما في البحر عن التقي ونقله في المغن ايضا (قوله
وعزل قاض) ذكره في البحر بحثا (قوله لشرطى الشهادة) اى العدد والعدالة وفي الحواشى السعدية أقول
فيه اشارة الى أن العدالة لا تشترط في العدد وان قوله عدل صفة رجل قال في التلويح وهو الاصح (قوله
ويشترط) اى في الخبر (قوله سائر الشروط) اى مع العدد والعدالة على قول الامام الاعظم فلا يثبت
بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد والعدالة توقل من نيه على هذا (قوله في الشاهد) اى المشروطة
في الشاهد (قوله القصدى) احتراز عما اذا كان حكما كوت الموكل فانه يثبت ويعزل قبل العلم ح
(قوله اذا لم يصدقه) أما اذا صدقه قبل ولو فاقسا بحر وقد مر (قوله غير المرسل) الذى في البحر غير
النظم ورسوله (قوله ورسوله) فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر بالتفيع المشتري نفسه وجب
الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا صدقه او كذبه بحر ونماه فيه (قوله وان لم يخ)
بأن قال له بيع هذا العبد فقط (قوله على الصحيح) اعلم أن أمين القاضى هو من يقول له القاضى جعلت
أميناً في بيع هذا العبد أما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح أنه لا يلحقه عهدة ذكره
شيخ الاسلام خواهر زادكم في البحر معزى الى شرح التلخيص للقاضى أقول والمسألة مذكورة هكذا
في الفتاوى والوالوجية منح (قوله الفرما) اى ارباب الدين لم يذكر الوارث مع أنها سواء فإذا لم يكن في
التركة دين كان العاقد عاملا له فربح عليه بما لحقه من العهدة ان كان وصى الميت وان كان القاضى أو أمينه
هو العاقد رجع على المشتري كما ذكره الزيلعي لان ولاية البيع للقاضى اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين

ولا يملك الوارث البيع بحر (قوله عند القاضي) أو أمته من (قوله بخلاف) قد قوله ولا يملك
 (قوله نائب الناظر) قال في البحر نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو في قول قوله فلا وادعي ضياع
 مال الوقت وتفريقه على المستحقين فانكروا فاقول له كالاصيل لكن مع العين وبه فارق أمين القاضي فانه
 لا عين عليه كلقاضي اه من (قوله ولو باع الوصي) قال في الشرنبلالية لافرق فيه بين وصي الميت
 ومنسوب القاضي مدني (قوله او بلا أمره) اي بطريق الاولى (قوله للعبد) وقول الدرر النجيب
 فلم يوصوا به المثلث (قوله وان تصبه القاضي) الاولى حذفه والاقتصار على قوله لانه عاقد نيابة عن الميت
 كافي الهداية ليسل وصي الميت قال في الكفاية أما اذا كان الميت أوصى اليه فظاهر وأما اذا نصبه فكذلك
 لان القاضي انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لامقام القاضي (قوله اليه) كما اذا وكله حال حياته
 (قوله ولو ظهر بعده الخ) فيه ايجاز محتمل بوضعه ما فتح القدير فلو ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه بدنه
 بلا شك وهل يرجع بمأضن للمشتري فيه خلاف قبل فم وقال مجد الاثمة السرخسي لا يأخذ في الصحيح من
 الجواب لان الغريم انما يضمن من حيث ان العقد وقع له فم يكن له أن يرجع على غيره وفي الكافي الاصح
 الرجوع لانه قضى بذلك وهو مضاعف فيه فقد اختلف في الصحيح كما جئت اه وقوله بمأضن للمشتري يفيد
 أن الاختلاف في المسألة الاولى لانه في الثانية انما يضمن للوصي لانه لم يشتري لكن قال في البحر وقيل لا يرجع به
 في الثانية والاثر الاصح اه والحاصل أنه في الاولى اختلف التصحيح في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فكتبه
 ووجدت في نسخة رجوع الغريم منه بدنه لا بما غرم هو الاصح قال ح وقيل يرجع بما غرم أيضا وصح
 (قوله فيه) اي في المال الذي ظهر للميت (قوله للمأثر) متعلق بقوله كان الهالك من ماله من المراد
 بما مر أن القاضي لا يضمن (قوله عدل) اي وعالم كذا قيده في الملقى وغيره مدني وكذا قدمه في الكفر
 ولا بد منه هنا مقابلة قوله وان عدلا جاهلا قال في البحر وما ذكره المصنف قول المازدي وفي الجامع الصغير
 لم يعتبره جهما ثم رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله لأن بعين الحق أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ
 مشايخنا اه وبهذا يظهر لك أن كلام المصنف ملفق من قولين لان عدم تقيد بالعدالة والعلم مبني
 على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبني على قول المازدي وحينئذ ثبت قيده الشارح بقوله
 عدل يجب زيادة عالم أيضا فيكون على قول المازدي ويكون قوله بعد وقبل يقبل لعدلا عالما مستدركا
 وحقه أن يقول وقيل يقبل ولولم يكن عالما وهو ما في الجامع الصغير (قوله ولي الامر) انظر ما قدمناه
 في باب الامامة من كتاب الصلاة (قوله ومنه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة لهما ح (قوله
 حتى يعان الحجة) زاد عليه بعض المشايخ أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه وقد استبعد في فتح
 القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلاء والاكتفاء بالواحد على هذه الرواية في حق
 ثبت شاهدين وان كان في زني فلا بد من ثلاثة أخر كذا ذكره الاستيعابي بحر (قوله وقيل يقبل لعدلا عالما)
 دخول على المتن قصده اصلاحه وذلك انه أطلق أولا القاضي ولم يقيد بالعدل العالم تعالى الجامع الصغير
 وهو ظاهر الرواية ثم ذكر التفصيل وهو على قول المازدي القائل بشرط كونه عدلا عالما كما مضى عليه
 في الكثر وان أردت زيادة الدراية فارجع الى الهداية بحيث كان مراد الشارح ذلك فكان الصواب أن يحذف
 قوله عدل في اول المسألة فانه من الشرح على ما رأينا واعلم أنه على رواية الجامع وجع محمد وقال لاجتي بعين
 الحجة كما مر سيانه وأن عليه الفتوى وقال في البحر لكن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد
 انه صرح رجوع محمد الى قوله ما قال والحاصل المقهور من شرح الصدر أنما قال يشهد اجتنابه عن اقراره
 بشي لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان محمد أولا واقفه ثم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه
 ثم صرح رجوعه الى قوله ما وما اذا أخبر القاضي باقراره عن شيء يصح رجوعه عنه كالحق لم يقبل قوة
 بالاجماع وان أخبر عن ثبوت الحق بالبيئة فقال قامت بذلك بيته وعدلوا وقلت بهادته على ذلك تقبل
 في الوجهين جميعا اه وشبهه اقراره راجع الى الخصم هذا ولا يخفى عليك أن الكلام في القاضي الموالي
 وأما المعزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر من التبر اوائل كتاب القضاء (قوله ان استفسر الخ) بأن
 يقول في حد الزني اني استفسرت المقر بالزني كالمعروف فيه وحكمت عليه بالرجم ويقول في حد السرقة

منه عند القاضي (واستحق العبد)
 اوضاع قبل تسليمه (لا يضمن) لان
 امين القاضي كلقاضي والقاضي
 كالامام وكل منهم لا يضمن بل
 ولا يملك بخلاف نائب الناظر
 (ودرج المشتري على الغرماء)
 لتعذر الرجوع على العاقد (ولو باع
 الوصي اليوم) اي لاجل الغرماء
 (بأمر القاضي) او بلا أمره
 (فاستحق العبد) او مات قبل
 القبض (للعبد من الوصي)
 (وضاع) الفتن (رجع المشتري على
 الوصي) لانه وان نصبه القاضي
 عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق
 اليه (وهو يرجع على الغرماء)
 لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت
 مال رجع الغريم فيه بدنه هو
 الاصح (اخرج القاضي الثلث
 للفقهاء ولم يعطهم اياه حتى هلك
 كان) الهالك (من ماله) اي
 الذرء (والثلث للورثة) لما مر
 (أمره قاض) عدل (يرجم
 لموقع) في سرقة (الضرب)
 في حد (فتنى به) بما ذكر (وسعد
 فعه) لوجوب طاعة ولي الامر
 ومنه محمد حتى يعان الحجة
 واستحسنوه في زمانا وفي العيون
 وبه بقى الا في كتاب القاضي
 للضرورة وقيل يقبل لعدلا عالما
 (وان عدلا جاهلا ان استفسر
 فاحسن) تفسير (النسائط صدق
 والا لا)

وكذا لا يقبل قوله (لو) كان (فاسقا) بما كان أو باهلا للهمة فالقضاء أربعة (الأنبياء من الجنة) أي سببا شرعيا (صب دهننا لانسان عند الشهود) فادعى مالكه ضمانه (وقال) الصاب (كانت) الدهن (نجسة وانكره المالك فالقول للصاب) لانكاره الضمان والنهم ودينهم دون على الصب لاعلى عدم النجاسة (ولو قتل رجلا وقال قتله لذهنه او لقتله أبي لم يسع) قوله ثلاثا يؤدى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يحل بخلاف المال اقرار برأية (صدق) قاض (معزول) بلايين (قال زيد أخذت منك ألفا قضيت به) أي بالالف (ليكرود فتمته البه او قال قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيد أخذه) الف (وقطعه) اليد (فلم يأت بقرينة بكونه ما) أي الاخذ والقطع (في) وقت (قضائه) وكذا لو زعم فعليه قبل التقليد أو بعد العزل ٣٦٩ في الاصح لانه استند فعله الى حاله معهوده منافاة

للضمان فصدق الأن بغيره زيد على كونه ما في غير قضائه فالقاضي يكون مطلقا صدر شرعية (فرع) نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذ لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ عشر ما تولى من اموال التامى والاوقاف وفي الحاشية للمولى العشر في مسألة الطاحونة قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لهما أخذ الاجر به ككتاب صغير لانه واجب عليه وكواب المفتي بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما على قلد كتبهما لان الكتابة لا تلامهما وتقام في شرح الوهابية وفيها وليس لاجر وان كان قاضيا وان لم يكن من بيت مال مقربا ورخص بعض لانعدام مقدر وفي عصرنا فالقول الاول نصير وجوز للمفتي على كتب خطه على قدره اذ ليس في الكتب يحصر

* (كتاب الشهادات) *

اخرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود (هي) لغة خبر قاطع وشرا (اخبارا صدق لاثبات حق) فتح قلت فاطلاقا على الزور مجازا كاطلاق اليمين على الغموس (يلفظ الشهادة في مجلس القاضي) ولو بلا دعوى كافي عتق الامة وسب وجوبها طلب ذى الحق أو خوف فوت حقه بأن لم يعلم هاذو الحق وشاف فوته زعم أن يشهد بلا طلب فتح

انه ثبت عندى بالجهة انه أخذ فدايا من حرز لاشبهه فيه وفي القصاص انه قتل عد ابلاشبهه وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله غير الدليل دليلا كقاية (قوله شرعا) فيمثل الاقرار (قوله لانكاره الضمان) بالمثل لا بالقيمة شيئا فلا يكون القول له الا في أهماته متحصة فيض قيمته متحصة كاتقوله ابو السعود عن الشيخ شرف الدين الغزي بحثى الاشياء لوعبارة الحاشية قيل كتاب القاضي من الشهادات القول قوله مع يمينه في انكاره استملاك الطاهر ولا يسع الشهود وأن يشهدوا عليه أنه صب زيتا غير نجس وتقامه فيها فراجعها وهي أظهر مما هنا (قوله وكذا لو زعم الخ) أي المدعى لكن لو أقر القاطع والاخذ في هذا بما أقر به القاضي بضمين لانهما أقرأ بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يد الاخذ فاعلم وقد أقر بما أقر به القاضي وأما خوضه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه ولو أخذ منه لانه أقر أن اليد كانت له فلا بد في دعوى التملك الاجبة وقول المعزول ليس بحجة فيه بحر (قوله لانه أسند) أي القاضي (قوله الى حالة) فصار كذا اذ قال طلقت أو عتقت وأنما يجنون وجنونه معهود بحر (قوله للضمان) أي من كل وجه كزاده في الجبر أخذ مما في الجمع قال فلا يريد ما لو قال المولى لامت به بعد عتقها قطعت يدك وأنت أمي وقالت قطعتها وأمرته حيث يكون القول لها لانه أسند فعله الى حاله قد يصامعها الضمان في الجمله لان كونها أمة لا يثني الضمان عنه من كل وجه ألا ترى أنه يضمن اذا كانت مرهونة أو مأذونة مدبونة اه ملخصا وتقام التقاريع عليه فيه فراجع (قوله في الاشياء) وعبارتها قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء مالفظة وذكر جماعة من اصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذ لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله اخذ عشر ما تولى من مال الاتام والاوقاف ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا لاصحابنا اه وما أحبت نقل الشارح العبارة على هذا الوجه ثلاثا يظن بعض المهوذين بحجة هذا النقل مع أن الناقل بالغ في انكاره كاترى كيف وقد اختلفوا عندنا في اخذ من بيت المال فما ظنك في التامى والاوقاف (قوله والاوقاف) أقول زاد في الاشياء قوله ثم بالغ في الانكار الخ حال العلامة الشيخ خير الدين الرطبي في حاشيته على الاشياء مانصه قوله ثم بالغ في الانكار أقول به حتى على الجماعتين والمبالغة في الانكار واخمجة الاعتبار وذلك انه لو تولى على عشرين ألفا مثلا ولم يلقه من المشتقة فيها شيء عاذا بسحق عشرها وهو مال التيم وفي حرمة حياته القواطع فها هو الايهتان على الشرع الساطع وظلة غطت على بصائرهم فنعوذ بالله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وقال يرى زاده في حاشيتها والصواب أن المراد من العشر أجزا مثل عله حتى لو زاد رد الزائد اه مدنى (قوله في مسألة الطاحونة) أي اذا كان له عمل والذي في الحاشية من الوقف رجل وقف ضبعة على مواله وقفا صحيحا ثبات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمطاعة لاجابة فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشر هذه الطاحونة لان القيم يأخذ ما يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اه وهكذا في التاتر ثانية ح

* (كتاب الشهادات) *

(قوله كاطلاق اليمين) فان حقيقة اليمين عقد يتويز به عزم الحالف على الفعل او الترك في المستقبل والغموس الحلف على ماض كذبا عدا (قوله وخاف) أي الشاهد وقوله فوته أي الحق (قوله بلا طلب) نظر فيه المقلدسي بأن الواجب في هذه اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه أن يشهد والا لا يجوز له أن ترك حقه ط

(شرطها) أحد وعشرون شرطاً شرائط مكانها واحد وشرائط العمل ثلاثة (العقل الكامل) وقت العمل والبصر ولعمامة المشهود وبه الاتفاق
ثبت بالتسامع (و) شرائط الاداء سبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشترط الاسلام لو المذمى عليه مسلماً (والقدرة على
التبصر) بالسمع والبصر (بين المذمى والمذمى عليه) ومن الشرائط عدم قرابة ولا ذى زوجية او عداوة ذى زوجية او دفع مغرم أو حرم مغرم كسجى
(وركنها لفظ الشاهد) لا غير لضعفه معنى مشاهدة ٣٧٠ وقسم واخبار للعال فكانه يقول انقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا أخبر به وهذه

(قوله شرائط مكانها واحد) اى مجلس القضاء مخ (قوله العقل الكامل وقت العمل) المراد ما ينهل
التبصر بدليل ما سأتى في الباب الاق (قوله عشرة عامة) اى فى جميع انواع الشهادة أما العمامة فهى
الحرية والبصر والتطيق والعدالة لكن هى شرط وجوب القبول على القاضى لا شرط جوازها وأن لا يكون
محدوداً فى ذنوب وأن لا يجوز للشاهد ان يفسد نفسه مخافاً ولا يدفع عن نفسه مخافاً فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه
وأحد الزوجين للآخر وأن لا يكون خصماً فلا تقبل شهادة الوصى للتميم والوكيل لوكله وأن يكون عالماً بالشهود
به وقت الاداء ذكره ولا يجوز اعتياده على خطه خلافاً له وأما ما يخص بهضها فالاسلام ان كان المشهود
عليه مسلماً والذكورة فى الشهادة فى الحد والقصاص وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقتها
للدعوى فان مخالفتها لم تقبل الا اذا وقع المذمى عند مكانه وقيام الزينة فى الشهادة على شرب الخمر ولم يكن
سكران لا بعد مسافة والاصالة فى الشهادة فى الحدود والقصاص وتغذر حضور الاصل فى الشهادة على
الشهادة كذا فى البحر لكنه ذكر أن شرائط الشهادة نوعان ما هو شرط تحمله لها وما هو شرط أدائها فالاول
ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثانى أربعة انواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع الى الشهادة وما يرجع الى مكانها
وما يرجع الى المشهود به وذكر أن ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة وما يرجع الى الشهادة
ثلاثة لفظ الشهادة والعدد فى الشهادة بما يطلع عليه الرجل واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد
وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من السبعة الخاصة ثم قال فالحاصل ان شرائطها احدى
وعشرون فشرائط العمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة
وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضى ان شرائط الاداء نوعان لأربعة كما ذكر
اولاً والصواب أن يقول انها أربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط العمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها
سبعة عشر شرائط الشاهد وهى عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط لنفس الشهادة ومنها واحد شرط
مكانها وهذا ينظر لثما فى كلام الشارح أيضاً (قوله أشهد) فلو قال شهدت لا يجوز لأن الماضى موضوع
للاخبار عما وقع فيكون غير مخبر فى الحال س (قوله لضعفه) اى باعتبار الاشتقاق (قوله معنى
مشاهدة) وهى الاطلاع على الشيء عياناً (قوله وقسم) لانه قد استعمل فى القسم نحو أشهد بالله لقد كان
كذا اى أقسم س (قوله للعال) ولا يجوز شهدت لأن الماضى موضوع للاخبار عما وقع (قوله فنعين
الخ) فلذا اقتصر على احتسابا واتساعاً للمأثور ولا يخلو عن معنى التعبد اذ لم ينقل غيره كما بسطه فى البحر
(قوله حتى لو زاد فيما أعلم الخ) فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لم تقبل كالو قال فى ظنى بخلاف ما لو قال أشهد
بكذا قد علمت ولو قال لا حتى قبل فلان فيما أعلم لا يصح الإبراء ولو قال فلان على ألف درهم فيما أعلم لا يصح
الإقرار ولو قال المعتدل هو عدل فيما أعلم لا يصح تعدى لاجل البحر (قوله ثلاث) خوف رتبة ورجاء صلح
اقارب واذا استعمل المذمى س (قوله قد متناها) اى قبل باب الحكيم ح (قوله ان لم يزوج) (قوله ان لم يزوج)
نقله فى اول قضاء البحر عن شرح الكتب الكبير (قوله واطلق الكافى) اى فى رسالته سيف القضاة على
البيعة حيث قال حتى لو أخر الحكم بلا عذر عدا قالوا انه يكثر (قوله كافر) هو قوله او خوف فوت
حقه (قوله وقرب مكانه) فان كان بعد الجحيت لا يكتفى ان يفد الى القاضى لاداء الشهادة ويرجع الى الله
فى يومه ذلك قالوا بالآثار لانه يلحقه ضرر بذلك قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد بحر (قوله ان لم يوجد
بدله) هذا هو خامس الشروط وأما الاثنان الباقيان فهما أن لا يعلم بطلان المشهود به وأن لا يعلم أن المقر أقتر
خوفا ح (قوله اخذ الاجرة) لينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضى والمفتى لاجل لهما أخذ
الاجرة وليس خاصاً بهما بدليل ما ذكره من أن غايل الاموات اذا تعين لا يعمل له أخذ الاجر فتأمل
(قوله بلا عذر) بأن كان لهم قوة المضى اموال يستكرونها بالدواب (قوله وبه) اى بالصدر كذا
فى الهامش (قوله مطلقاً) اى سواء صنع لاجلهم او لادائهم محمد مطلقاً وبعضهم فصل (قوله أربعة عشر)

المعنى مفقودة فى غيره فنعين حتى
لو زاد فيها علم بطل للشك (وحكمها
وجوب الحكم على القاضى
بوجوبها بعد الترتيب) معنى
اقتضاه فوراً الا فى ثلاث قد متناها
(فلو امتنع) بعد وجود شرائطها
(اغم) تركه الفرض واستحق
العزل لنفسه (وعز) لا رتبته
خالا يجوز شرها زبلى (ركف) ان
لم يزوج (وجوب) اى ان لم يتقدم
اقتضاه عليه ابن مالك وأطلق
الكافى كثره واستظهر المصنف
الاول (ويجب أدائها بالطلب)
ولو حكما كما تولى وجوبه بشرط
سبعة مبسوطة فى البحر وغيره
بمنها عدل القاض وقرب مكانه
وعليه بقوله او يصح وانه أسرع
قبولاً وطلب المذمى (لوفى حق
العبد ان يوجد بدله) اى يدل
الشاهد لانه فرض كفاية تعين
لو لم يكن الاشهادان لعمل أو أداء
وكذا الكتاب اذا تعين لكن له
أخذ الاجرة لالاشاهد حتى لو
أركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل
لحديث أكرموا المشهود وجوز
الثانى الاكل مطلقاً وبه يقضى بحر
وأقره المصنف (و) يجب الاداء
(بالطلب لو) الشهادة (فى حقوق
الله تعالى) وهى كثيرة عدتها فى
الاشياء اربعة عشر قال ومضى آخر
شاهد الحسبة شهادة بلا عذر
فستقر (كلا فى امرأ) اى
ناشئة (وعتق) وتدبرها
وكذا عتق عبد وتدبره شرح
وهبانية وصكك الرضاع كما تولى
فى باب

قد منهاها في الوقف ح (قوله حسبة) متعلق بالجرح لا بالشاهد ح قال في الاشياء تقبل شهادة الحسبة ببلاد عوى في طلاق المرأة وعقن الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الاهلال الفطر والاشبي والحدود والاحد القذف والكسرة واختلاف في قبولها ببلاد عوى في النسب كما في الظهيرية من النسب وجزم بالقبول ابن وهبان في تدبير الامة وحرمه والخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في عقد العبد بدون دعوى عنده خلافا لهما واختلفوا على قوله في الحزبية الاصلية والمعقد لا اه وفي الظهيرية اذا شهد اثنان على امرأة أن زوجها طلقها ثلاثا وعلى عقد امة وقالوا سكان ذلك في العام الماضي جازت شهادتهما وتأخيرهما لا يوهن شهادتهما قبل وينبغي أن يكون ذلك وهما في شهادتهما اذا علمانه بمسكها امسكها الزوجان والاماء لان الدعوى ليست شرط لقبول هذه الشهادة فاذا أخروها صاروا فاسقة اه كذا في الهامش (فرع) في المجتبى عن الفضلى تحمل الشهادة فرض على الكفاية كادائها والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب انه يجوز له أخذ الاجرة على الكتابة دون الشهادة فحين تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عندنا هو قول الشافعي وفي قول يجوز لعدم تعيينه عليه اه شلي اه ط (قوله ثمانية عشر) اي بزيادة عقد العبد وتدبيره والرضاع والجرح وما يطلق المرأة وعقن الامة وتدبيرها في الاربعة عشر ح (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه أصل الوقف تسع عند البعض والمفق به عدم سماعها الا بتولية كما تقدم في الوقف ح (قوله والاولى أن يقول الخ) فيه اشارة الى أن المراد ستر أسباب الحدود منهوات ابن كمال (قوله ونصاها) لم يقل وشرطها اي قال في السكن لماسما في أن المرأة ليست بشرط في الولادة واختصها ابن كمال (قوله اربعة رجال) فلا تقبل شهادة النساء (قوله ابن زوجها) اي اذا كان الاب متدعا قال في الجرا على انه يجوز أن يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني أن الرجل اذا كان له امرأتان ولا حداهما خمس بنين فشهد اربعة منهم على اخيم انه زنى بامرأته ايهم تقبل الا اذا كان الاب متدعا وكتب ائتمهم حية اه (قوله فأعتقه) اي حكم بعتقه (قوله لو وارثه) بأن لم يكن له وارث غيره والاولادنه (قوله والقود) مثل القود في النفس والعذر وقيد بهما في الحسبة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ او بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم وقوله بخلاف الانثى اي فانه يقبل على اسلامه شهادة رجل وامرأتان بل في المقدسي لو شهد نصرانيان على نصرانية أنها أسلمت جاز وتجر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيجوز ولا تقبل وراثته في الولولة انتهى صاحبنا وانظر لم يقل كذلك في شهادة رجل وامرأتان على اسلامه لكنه يعلم بالاولى وصريحه في البحر عن المحيط عند قوله والذي على مثله وانظر ما مر في باب المردة عن الدور (قوله ومنه) اي من القود ح (قوله لقتله) اي ان أصغر على كفره (قوله بخلاف الانثى) فانها لا تقبل فتقبل شهادة رجل وامرأتان فلذا قيد بذكر (قوله رجلان) في البحر لو قضي بذهاب رجل وامرأتان في الحدود والقصاص وهو برأه او لا يراه ثم رفع الى قاض آخر أمضاء وفي الخطانية رجل قال ان شربت الخمر فملوكي حر فتشهد رجل وامرأتان أنه شربه عتق العبد ولا يحسد السيد وعلى قياس هذا ان سمرت والفتوى على قول أبي يوسف فيها كذا في الهامش (قوله الا المعلق فيقع) يعني ما علق على شيء مما يوجب الحد أو القود لا بشرط فيه رجلان بل يثبت برجل وامرأتان وان كان المعلق عليه لا يثبت بذلك قاله في البحر (قوله كما مر) اي فريسا (قوله والولادة) لم يذكرها في الاصلاح قال لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تنكح عندهما خلافا على ما مر في باب شوث النسب وأما شهادتهما على الاستهلال فتقبل بالاجماع في حق الصلاة انما قلنا في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عنده خلافا لهما اه (قوله عندهما) قيد للارث وأما في حق الصلاة فتقبل اتفاقا كما في المنح (قوله وعيوب النساء) اي كالأشترى جارية فاذن أن يهاقن ناورثنا لكن ذكر في المنح في باب خيار اللعب عند قوله ادعى ابا قان ما لا يعرفه الا النساء يقل في قيامه للعالم قول امرأته ثمة ان كان بعد القبض لا رد بقولها بل لا بد من تخليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند أبي يوسف رد بقولهن بلعين البائع اه وفي الفقه قيل باب خيار الرؤية ان الأصل أن القول لمن تمسك بالأصل وان شهادة النساء مانعة من قبيل الاطلاع عليه الرجال حجة اذا تأيدت بمؤيد ولا تعتبر لتوجه الخصومة لا لالزام الخصم ثم ذكر أنه لو اشغرى جارية على انها بكر ثم اختلفا قبل القبض او بعينه في بكارتها ربحا القاضي النساء فان قلن بكر

قوله وحرمه كذا في النسبة

الجموع منها وانظر ما معناه وإدله محرف عن حرية ولا يحرر اه معجمه

وهل يقبل جرح الشاهد حسبة

الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى

اشياء فبلغت ثمانية عشر وليس

لنا مدعى حسبة الا في الوقف

على المروج فليحفظ (وسترها

في الحدود أبرز) لحدث من ستر

ستر قالوا في الكتمان الا انتهت بحج

(و) الاولى أن (يقول) الشاهد

(في السرقة أخذ) احسا للفق

(الاسرق) رعاية للستر (وصاها

للزنى اربعة رجال) ليس منهم ابن

زوجها ولو علق عقده بالزنى وقع

برجلين ولا حد ولو شهد بعتقه ثم

أربعة زنائه محصنا فأعتقه الشافعي

ثم رجه ثم رجع الكل ضمن الاولان

قيمه مولاه والاربعة دينه له أينما

لوارثه (ولبقية الحدود والقود

(و) منه (اسلام كفر ذكر) لما كها

لقتله بخلاف الانثى بحر (و) مثله

(ردة مسلم رجلان) الا المعلق

فيقع ولا يحسد كما مر (ولولادة

واستهلال الصبي للصلاة عليه)

ولارث عندهما والشافعي

واحد وهو أرجح فتح (والبكرة

وعيوب النساء) في الاطلاع عليه

الرجال امرأة) حبرة مسلمة

والثنتان احوط

والاصح قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجندى عن الملقط ان المعلم اذا شهد منفردا في حوادث الصبيان تقبل شهادته اه فيحفظ
(و) نصابها (افيرها من الحقوق سواء كان) الحق (مالا او غيره كسكاح وطلاق ووكالة وصية واستعلاء صبي) ولو (للاثر رجلان) الا في حوادث
صبيان المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا فمستثنى عن التعيين (او رجل وامرأتان) ولا يفرق بينهما قوله تعالى فتد كرا حادها
الاخرى ولا تقبل شهادة اربع بالرجل ثلاثا بغير حجة وخص من الاثمة الثلاثة بالاموال وتوليدها (ولزم في الكل) من المراتب الاربع (لنظ
اشهد) بالنظر المضارع بالاجماع وكل ملا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ماء ورؤية هلال فهو اخبار لا شهادة (لقبولها والعدد التلويح
في النبايع العدل من لم يظن عليه في بطن ٣٧٢ ولا فوج ومنه الكذب لغير وجه من البطن (لا يحسنه) خلافا للشافعي رضي الله تعالى

عنه (فلوقضى بشهادة فاسق نفذ)
وانه فتح (الآن يمنع منه) اى
من النصاب بشهادة الفاسق (الامام
فلا يذلل ما انه يتأقت ويتقيد
برمان ومكان وحادثه وقول معتد
حتى لا ينفذ ضاؤه بأقوال ضعيفة
وما في القضية والنجي من قبول
ذى المروءة الصادق فقول الثاني
يجر وضمنه الكمال بأنه تعليل
في مقابلة النص فلا يقبل وأقره
المصنف (وهي) ان (على حاضر
يحتاج) الشاهد (الى الإشارة
الى) ثلاثة مواضع اعني (الخصم
والمزود به لوعينا) لادينا (وان
على غائب) كافي فنقل الشهادة
(او ميت فلا يثبت) لقبولها (من)
نسبته الى جدته فلا يثبت ذكر اسمه
واسم أبيه وصناعته اذا كان
يعرف بها) اى بالصناعة (لا لمحالة)
بأن لا يشار كفي في الممر غيره
(فلوقضى بلا ذكر الجند نفذ) فالعبر
التعريف لا تكثير الحروف حتى
لوعرف باسمه فقط اولقبه وحده
كنى جامع الفصولين وملتقط
(ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من
الخصم الا في حد وقد وعندهما
يسأل في الكل) ان جهل بماله
يجر (سرا وعلمنا به يفتي) وهو
اختلاف زمان لانهما كانا في
القرن الرابع ولوا كفى بالسرا جاز
مجمع وبه يفتي سراجة
٢ قوله اى لصحة القاضي هكذا في
الاصل ولعل الاصول اجماع القضاء
تأمل اه معصية

لزم المشتري لان شهادته تأيدت بأن الاصل الحكمة وان قلن ثبت حق الفسخ بشهادتين لانها حجة
قوية لم تأيد بغيره ولكن ثبت الخصومة ليتوجه اليين على البائع فيحلف بالله لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر فان
تكل ردت عليه والا فلا اه ملخصا (قوله رجل واحد) قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطالع عليه الرجال الى
أن الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تعددت النظر أما اذا شهد بلو لادته وقال فاجأها
فاتفق نظري عليها تقبل شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط اه (قوله لغيرها) اى لغير الحدود ودوالقصاص
وما لا يطالع عليها الرجال مخ فعمل القتل خطأ والقتل الذي لا قصاص فيه لان موجب المال وكذا تقبل فيه
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي رمل عن الحاشية وتما فيه (قوله ولولا لارث) في بعض
النسخ ولو بلا واو والظاهر حذفها تأمل وقوله لارث اى عند الامام قال في المنع والعناق والنسب (قوله الا
في حوادث الخ) مكرر مع ما تقدم (قوله فتد كرا حادها الاخرى) حكى أن اتم بشر شهد عند الحاكم
فقال الحاكم فز قوا بينهما فقلت ليس لك ذلك قال الله تعالى أن نضل احداهما فتد كرا حادها الاخرى
فسكت الحاكم كذا في الملتقط بجر (قوله وتوليدها) كالاجل وشرط اخبار (قوله لفظ أشهد) قال في
المعقوبية والعراقون لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيما لا يطالع عليه الرجال فيجوزونها من باب
الاخبار لا من باب الشهادة والصحيح ما في الكتاب لان من باب الشهادة ولهذا اشترط فيه شرائط الشهادة من
الحرية ومجلس الحكم وغيرها اه (قوله لوجوبه) اى لوجوب القضاء على القاضي مخ (قوله العدل)
قال في الذخيرة وأحسن ما قيل في تفسير العدالة أن يكون محتجبا للكثرة ولا يكون مصرا على الصغير ويكون
صالحا أكثر من فساد وموابه أكثر من خطائه اه فقال (قوله لالصحة) اى لصحة القاضي يعني بفعله
مخ (قوله بشهادة فاسق نفذ) قال في جامع الفتاوى واثم شهادة الفاسق فان تحزى القاضي الصدق في
شهادته تقبل والا فلا اه فقال وفي الفتاوى القاعدة في هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ درر
أول كتاب القضاء ونظار قوله وهو مما يحفظ اعتماده اه (قوله بجر) الذي في الجرائد رواية عن الثاني
(قوله النص) وهو قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأجبنا عنه أول النص (قوله يحتاج الشاهد
الخ) (فرع) في الزاوية كتب شهادته فتمأها بعضهم فقال الشاهد أشهد أن هذا المدعى على هذا المدعى عليه
كل ما سمى ووصف في هذا الكتاب اوقال هذا المدعى الذي فرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه
بغير حق وعليه تسليمة الى هذا المدعى يقبل لان الحاجة تدعو اليه لطول الشهادة ولجز الشاهد عن البيان
اه (قوله اولقبه) وكذا بصقته كما أتى به في الحامدية فعين يشهد أن المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا
في وقت كذا اقفلها فلان تقبل بلا بيان اسمها وأبها حيث كانت معروفة لم يشار كفي في ذلك غيرها (قوله
جامع الفصولين) اى في الفصل التاسع (قوله يسأل) اى وجوبه وليس بشرط للصحة عندهما الخ وضعه في
الجر وفيه ومثل السؤال عن قولها عند جهل القاضي بماله ولذا قال في الملتقط القاضي اذا عرف الشهود
يجرح او عدل لا يسأل عنهم اه (قوله به يفتي) حرط بقوله وعندهما يسأل في الكل قال في الجر
والحاصل انه ان طعن الخصم سأل عنهم في الكل والاسأل في الحدود والقصاص وفي غيرها محل الاختلاف
وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والقوى على قولها في هذا الزمان كذا في الهداية انتهى فكان ينبغي
للمصنف أن يقدمه على قوله سرا وعلمنا للايوهم خلاف المراد فانه سينقل أن القوي لا اكفاء بالسرا وجرم
به ابن الكمال في منته وذكر في الجرائد أن ما في الصك كذا خلاف المقتى به ويظهر أن ما قبله في زماننا من
الاكفاء بالعلانية خلاف المقتى به بل في الجرائد لا بد من تقديم تزكية السر على العلانية لما في الملتقط عن ابي
يوسف لا أقبل تزكية العلانية حتى يزكى في السر اه قتيبه (قوله الرابع) والامم في القرن الثالث الذي

(وكفى في التزكية) قول المزيكي (هو

عدل في الاصم) لثبوت الجزية

بالدار درر يعني الاصل فيمن

سكان في دار الاسلام الجزية

فهو يعبدونه جواب عن النقض

بالعبد وبذلاته جواب عن النقض

بالمحدود ابن كمال (والتعديل

من الخصم الذي لم يرجع اليه في

التعديل لم يصلح) فلو كان ممن

يرجع اليه في التعديل صح بزازية

والمراد بتعديله تزكيته بقوله هم

عدول زادلكم اخطاوا ونسوا

أولم يزد (و) أما قوله صدقوا وهم

عدول صدقة) فانه (اعتراف

بالحق) فيقتضي باقراره لابلينة

عند الجود اختيار وفي الجوع عن

التعذيب يحلف الشهود في زماننا

لتعذر التزكية اذ المجهول لا يعرف

المجهول وأقره المصنف ثم نقل عنه

عن الصيرفية تفويضه لقائني

قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء

(و) الشاهد (له ان يشهد بجامع

او رأى في مثل البيع) ولو بالتعاطي

فيكون من المراءى (والاقرار) ولو

بالكتابة فيكون مرثيا (وحكم

الحاكم والغصب والقتل وان لم

يشهد عليه) ولو محتجاً باري وجه

المقر ويضهمه (ولا يشهد على

موجب بسماعه منه الا اذا تبين

التأكد بأن لم يكن في البيت غيره

السكن لو فسر لا تقبل درر

(ابري شخصها) اي القائلة (مع

شهادة اثنين بأنها فلا تفت فلان

ابن فلان) ويكفي هذا الشهادة

على الاسم والتسب وعلمه الفتوى

جامع الفصولين

شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغربة (قوله هو عدل) اي وجازا الشهادة قال في الكافي ثم قيل لابد
أن يقول الممثل هو عدل جازا الشهادة اذ العبد والمحدود في القذف اذا اتى بالعدل والاصم أن يكتفي بقوله
هو عدل لثبوت الجزية بالدار كذا في الهامش لكن في البحر واختار السرخسي أنه لا يكتفي بقوله هو عدل لأن
المحدد وفي قذف بعد التوبة عدل غير جازا الشهادة وينبغي ترجيح اه وفي الهامش قوله قول المزيكي الخ
او يكتفي بذلك المقرطاس تحت اسمه هو عدل ومن عرف في الفسق لا يكتب شيئا احترازا عن الهتك او يكتب
الله اعلم دور (قوله الجزية) مخافا لما نقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من أن الناس أحرار
الا في الشهادة والمحدود والقصاص كالا يخفى فليتأمل بمقربية لكن ذكر في البحر عن الزبيلي أن هذا محمول
على ما اذا طعن الخصم بالرق كبقية القديري اه (قوله بالمحدود) اي قوله الاصل فيمن كان في دار الاسلام
الجزية بمفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص جواب عن النقض بالمحدد وفي القذف الوارد على ما تقدم فان
العدالة لا تستلزم عدم الحد في القذف وانما دل بمفهوم الموافقة لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد
في القذف أيضا فهو مساو ح (قوله والتعديل) اي التزكية (قوله من الخصم) اي المدعى عليه
والمدعى بالاولى وأطلقه فمثل ما اذا عدل المدعى عليه قبل الشهادة أو بعده كافي البرازية ويحتاج الى تأمل فانه
قبل المدعى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان الفسق الطاري على الممثل قبل القضاء كما تقرر
بهر (قوله لم يصلح) اي لم يصلح مزيكا خال في الهامش لأن من زعم المدعى وشهوده أن المدعى عليه كاذب
في الانكار وتزكية الكاذب الفاسق لا تصح هذا عند الامام وعندهما تصح ان كان من أهله بأن كان عدلا لكن
عند محمد لا بد من ضم آخر اليه (قوله عن الاشياء) اي قبيل التكليم من أن الامام لأمر قضائه بتخلف
الشهود وجب على العلماء أن ينصروه ويقولوا له الخ (قوله في مثل البيع) ولا بد من بيان الثمن في الشهادة
على الشراء وسنوضحه في باب الاختلاف فراجع اه (قوله ولو بالتعاطي) وفيه يشهدون بالاخذ والاعطاء
ولو شهدوا بالبيع جاز بجرع البرازية وفيه عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج الى الشهادة للمشتري
بشهادة المالك بسبب الشراء ولا يشهد له بالمالك المطابق اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان
الحكم بالشراء بغير مجهول لا يصح كافي البرازية وانظر ما سأل في وما مر وفي الهامش عن الدرر ويقول أشهد
أنه باع أو أقرته عين السبب فوجب عليه الشهادة به كعين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهرا وان كان
بالتعاطي فكذلك لان حقيقة البيع بمبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع على الاخذ
والاعطاء لانه بيع حكمي لاحققي اه (قوله والاقرار) بأن يسمع قول المقر فلان على كذا درر
كذا في الهامش (قوله ولو بالكتابة) في البحر عن البرازية ما لم يخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود
ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تلح الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما وان لغائب على وجه الرسالة على
ما عليه العادة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس بشرط أن يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى
الغائب وان كتب وقرا عند الشهود مطلقا أو قرأه غيره وقال الكاتب أشهد واعلى به او كتبه عندهم وقال
أشهد واعلى بما فيه كان اقرارا والا فلا به ظهر أن ما هنا خلاف ما عليه العادة لكن جزم به في الفتح
وغيره (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال المؤلف ولو قال لا تشهد على يدل قوله وان لم يشهد عليه لكان أقود لما
في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعة الشهادة اه ففعل حكم ما اذا سكت بالاولى بجرع وفيه
واذا سكت يشهد بجامع لم يثبت لانه كذب (قوله غره) انظر عبارة البحر (قوله فسر) اي بأنه
شاهد على المحجب (قوله شخصها) في المثلثة اذا سمع صوت المرأة ولم يرخصها فشهد اثنان عندها فلانة
لا يجل له أن يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهد اثنان أنها فلانة حل له أن يشهد عليها بجرع
اه من اقل الشهادات واحترز برؤية شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين حسرت عن وجهها
وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين أنها فلانة بنت فلان
مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يشير اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنفسها (قوله
وعلمه الفتوى) ومقابل يقول لا بد من شهادة جماعة ولا يكتفي الاثنان ذكر الفقيه ابو الليث عن نصير بن يحيى
يقال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة متى تجوز اذ لم يعرفها قال كان

(فرع) في الجواهر عن محمد لا ينبغي للقهاء كذب الشهادة لأن عند الاداء يعطهم المدعى عليه فيضرة (واذا كان بين الخطين) بان اخرج المدعى
خط اقرار المدعى عليه فانكر كونه خطه فاستكتب ٣٧٤ فكتب بين الخطين (مشابهة ظاهرة) على انهما خط كاتب واحد (لا يحكم

عليه بالمال) هو الصريح خاتمة
وان اخفى قارئ الهداية بخلافه
فلا يقول عليه وانما يقول على
هذا التصحيح لان قاضي خان من
أجل من يعتمد على تصحيحه كذا
ذكره المصنف هنا وفي كتاب
الافرار واعتمده في الاشياء لكن
في شرح الرواية لوقال هذا خطي
لكن ليس على هذا الحال ان كان
بالخط على وجه الرسالة صعدرا
معنونا لا يصح ويلزم بالمال ونحوه
في الملتقط وفتاوى قارئ الهداية
قراجع ذلك (ولا يشهد على شهادة
غيره مالم يشهد عليه) وقيدته
في النهاية بما اذا سمع في غير مجلس
القاضي فلو فيه جاز وان لم يشهد
شربلاية عن الجوهرة ويخالفه
تصوير صدر الشريعة وغيره
وقولهم لا بد من التعميل وقبول
التعميل وعدم التنبه بعد التعميل
على الاظهر نعم الشهادة بقضاء
القاضي صحيحة وان لم يشهد هما
القاضي عليه وقيدته ابو يوسف
بمجلس القضاء وهو الاحوط ذكره
في الخلاصة (كفي) عدل
(واحد) في اثني عشر مسألة على
ما في الاشياء منها اخبار القاضي
بافلاس المحبوس بعد المدة
و (التركة) اي تركة السبرأما
تركة العالقة فشهادة اجماعا
(وترجة الشاهد) والمخصم
(والرسالة) من القاضي الى المزكي
والاثنا احوط وجاز تركة عبد
وصي ووالد وقد ظاهرا ابن وهبان
منها احدى عشر فقال
ويقبل عدل واحد في تقوم
وجرح وتعدل وأرشد بقدر
وترجة والسلم هل هو جيد
وافلاسه الارسال والعيب يظهر

ابو حنيفة يقول لا تجوز حتى يشهد عنده جماعة انما ثلاثة وكان ابو يوسف وأبو بكر يقولان يجوز اذا شهد عنده
عدلان انما ثلاثة وهو المختار للفتوى وعليه الاعتماد لانه أسير على الناس اه واعلم انهما كما احتجنا للاسم
والنسب للمشهد عليه وقت التحليل يحتاجان عند أداء الشهادة الى من يشهد أن صاحبه الاسم والنسب
هذه وذكر الشيخ خير الدين أنه يصح التعريف من لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليها اولها
سائحا في زيادة من البحر وغيره (قوله لان عند الخ) اسم أن ضمير الشان محذوف والجملة بعده خبرها (قوله
فيضرة) اي يضرة المدعى عليه بغضه للقصة (قوله واذا كان بين الخطين الخ) وفي الباقي عن خزنة
الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب
المال من الورثة تعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت أنه خطه وقد جرت
العادة بين الناس أن مثلهجة وهذا مشكل لكن شهادته على الخط وهنالم يعتبروا هذا الاشتباه ووجهه
لا يهين وسيجيء وقدم الشارح أنه لا يعمل بالخط الا في مسائلين يعمل بكتاب اهل الحرب بطلب الامان كما في
سراخمانية ويلحق به البرأت السلطانية والوظائف في زماننا الثانية يعمل بقدر السداد والصرف والبيع
كما في قضاء الخاتمة اه كذا في الهامش (قوله ظاهرة) ضمنه معنى دالة فداءه بلي أو متعلقة بتدل محذوف
اولفظ على معنى في (قوله لا يصح) هذا خلاف ما عليه العامة كما قدمناه عن البحر (قوله وفتاوى
قارئ الهداية) عبارتها سئل اذا كتب شخص ورقة بخطه أن في ذمته لخص كذا ثم ادعى عليه فجدد
البلغ واعتزف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو ان يكتب بقول فلان بن
فلان الفلاني ان في ذمته فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزمه وان لم يكتب على هذا الرسم
فالقول قوله مع يمينه اه ثم أجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بهضرة
الشهود فهو معتبر فيسب من شاهد كآته أن يشهد عليه اذا جده اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه اما اذا
شهدوا أنه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك اه وحاصل الجوابين أن الحق يثبت باعترافة بأنه خطه
او الشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته او اقرام عليهم والا فلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى أن هذا لا يخالف
ما في المتن ثم يخالف ما في البحر من البرازية في تعطيل المسألة بقوله لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حررت
لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق بينهما بجملة على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول
القاضي النسفي كما في البرازية وقد قدمناه خلاف ما عليه العامة (قوله مالم يشهد عليه) اي مالم يقل له
الشاهد اشهد على شهادتي (قوله تصوير صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل أداء الشهادة عند القاضي
لم يسع له أن يشهد على شهادته ح (قوله وقولهم) عطف على تصوير وجه المخالفة الاطلاق وعدم تقيد
الاشترط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله وقبول التعليل) فلو اشهد عليها فقال لا قبل لا يصبر شاهدا حتى
لوشهد بعد ذلك لا قبل قسمة وينبغي أن يكون هذا على قول محمد من انه وكيل والوكيل أن لا يقبل وأما على
قوله من انه تحميل فلا يطل بالرد لأن من حل غيره شهادة لم يطل بالرد بجر (قوله بعد المدة) اي بعد أن
حسبه القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لفتى ذمته ولم يصبر على ذل الحبس كما تقدم مدنى (قوله
فشهادة اجماعا) الاحسن ما في البحر حيث قال وقد بنا تركة السبر للاحتراز عن تركة العالقة فانه يشترط
لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا لان معنى الشهادة فيها اظهر
فانها تختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العدد فيها على ما قاله الخصاص اه وفي البحر أيضا وخرج من كلامه
تركية الشاهد بذا الزنى فلا بد في المزكي فها من اهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم أر الا أن حكم
تركية الشاهد ببقية الحدود ومقتضى ما قاله اشتراط رجلين لها اه (قوله والمخصم) اي المدعى
او المدعى عليه كما في الفتح (قوله الى المزكي) وكذا من المزكي الى القاضي فتح (قوله وجاز تركة الخ) وكذا
تركية المرأة والاعمى بخلاف ترجمتهما كما في البحر (قوله ووالد) لولد زاد في البحر وعكسه والعبد لولاه وعكسه
والمراة والاعمى والمحدود في قذف اذا تاب وأحد الزوجين للآخر (قوله تقوم) اي تقوم الصيد والمتلفات
(قوله هو جيد) اي المسلم فيه كذا في الهامش (قوله وافلاسه) يعني اذا اخبر القاضي بانفلاس المحبوس بعد
معنى مدة الحبس اطلقه سوى على الاشياء كذا في الهامش (قوله والعيب يظهر) اي في اثبات العيب

وموت اذ الشاهد ينحيز

(والزكية للذي) تكون (بالامانة) في دينه ولسانه ويده وانه صاحب يقظة فان لم يعرفه السلون سألوا عنه عدول المشركين اختيار وفي الملتقط عدل نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر الذي لا تقبل (ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكرها) اي الحادثة (كذا) القاضى والراوى) لمشايسة الخط للخط وجوزاه لو ف حوزة وبه ناخذ بغير عن البني (ولا) يشهد أحد (بما لم يرايه) بالاجماع (الافى) عشرة على ما في شرح الوهابية منها العتق والولاء عنه الشافى والمهر على الاصح برزاية

(و) النسب والموت والذكاء (والدخول) بزوجه (وولايم) القاضى واصل الوقت) وقبل

وشرا على اقل الختار كما في باب

(و) اصله (هو كل ما يتعلق به بحسبه) ولو قف عليه) والاخر شرابطه

(فه الشهاده بذلك اذا خبرها)

بهد الاشياء (من شق) الشاهد (به) من خبر جماعة لا يتصون

واطوهم على الكذب بلا شرط عدالة او شهادة عدلين الا في الموته

فيكني العدل ولو اتى وهو اختار ملقى وفتح وقدمه شارح الوهابية

بأن لا يكون المخبر مستمعا كوارث وموصى له (ومن في يده شئ سوى

رقيق) علم رقه (وبعبر عن نفسه) والافه وكنا عن (للمأ أن تشهد) به

(انه ان وقع في قلبك ذلك) اي انه ملكه (والالا) ولوعاين القاضى

ذلك جازله القضاء به برزاية اى اذا ادعاء المالك والالا (وان فسر)

الشاهد (لقاضى ان شهادته) بالتسامع او بجماعة لا بد من

على الصحيح

الذى يختلف فيما البائع والمشتري (قوله على مامز) اى من رواية الحسن من قبول خبر الواحد بلا علة (قوله وموت) اى موت الغائب (قوله بغير) اى اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعه ما أن يشهدا على موته والثانية عشر قول أمين القاضى اذا اخبره بشهادة شهود على عين تعدر حضورها كما في دعوى القنية اشباه مدنى (قوله وفي الملتقط الخ) وفي الخاتمة صى - احتل لا قبل شهادته ما لم يسأل عنه ولا بدان يتأى بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل سجدته ويحتمل كما في الغريب انه صالح وغيره اه ورفق في الظهيرية بينهما بأن النصراني كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصي - وهو يدل على أن الاصل عدم العدالة بغير (قوله ولم يذكرها) وهذا قولهما وقال ابو يوسف يحمل - له أن يشهد في الهداية بمحمد مع أي يوسف وقبل لا خلاف بينهم في هذه المسألة انهم متفقون على انه لا يحمل - له أن يشهد في قول اجماعنا بجمعا الا أن يتذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد القاضى شهادة في دوائه لان ما في قلمه تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم ولا كذلك الشهادة في الصلح لانها في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذى كانت فيه الشهادة واخبره قوم عن شق بهم اننا شهدنا نحن وآت كذا في الهداية وفي البردوى الصغرى اذا استيقن انه خطه وعلم انه لم يزد فيه شئ بأن كان مخبوا عنه وعلم دليل آخر انه لم يزد فيه لكن لا يحفظ ما سمع فعندهما لا يسمع أن يشهد وعنده أي يوسف يسمعه وما قاله أبو يوسف هو المعمول به وقال في التوقيم قولهما هو الصحيح جوهره (قوله عن البني) قد سنأى كتاب القاضى عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الصلح في يد الشاهد لان التغيير نادر واثره يظهر فراجعه ورجع في الفتح ما ذكره الشارح وذكر له حكاية تزيده (قوله الا في عشرة) كلها مذكورة هنا شاملا وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده شئ ح وفي الطبقات السنية للقيسى في ترجمة ابراهيم بن اسحق من نظمه

انهم مسائل ستة واشهد بها * من غير رؤياها وغير وقوف

نسب وموت والولاد ونأ كح * وولاية القاضى وأصل وقوف اه

(قوله والنسب) قال في فتاوى قارئ الهداية ولو أن رجلا نزل بين ظهري قوم وهم لا يعرفونه وقال أنا فلان ابن فلان قال محمد رضى الله عنه لا يسمعهم أن يشهدوا على نفسه حتى يلقوا من أهل بلده رجلين يشهدان عندهم على نسبه قال الخصاف وهو الصحيح اه كذا في الهامش (قوله والموت) قال في الثاني عشر من جامع الفصولين يشهد أحد العدلين بموت الغائب والاخر بجماعته فالمرأة تأخذ بقول من يخبر بموته وعلمه فيه اه كذا في الهامش وفيه اذا لم يعاين الموت الا واحدا لا يقضى به وحده ولكن لو أخبر به عدلا مثله فاذا سمع منه حل - له أن يشهد بموته فيشهدان فيقضى جامع الفصولين وفيه ولو جاء خبر بموت رجل من أرض أخرى وضع أهله ما يصنع على الميت لا يشع لاحد أن يشهد بموته الا من شهد بموته او سمع من شهد بموته لان مثل هذا الظاهر قد يكون كذبا جامع الفصولين اه (قوله والنسكاح) قال في جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين من بين جماعة حاضرين في بيت عقد النكاح بأن المهر كذا يقبل لا من سمع من غيرهم اه كذا في الهامش (قوله وولاية القاضى) وراى والواى كافي الخلاصة والبرزاية (قوله وشراطه) المراد من الشرائط أن يقولوا ان قدر من الغلة لكذا ثم يصرف الفضل الى كذا بديان الجهة بغير (قوله كماز) اى في كتاب الوقف وقدمنا هنا لتحقيقه (قوله عدلين) يعنى ومن في حكمهما وهو عدل وعدلنا كافي الملتقى (قوله الا في الموت) قال في جامع الفصولين يشهد أن أمه مات وترك ميراثا الا انه لم يذكر الموت لا تقبل لانها مشهورة بذلك للعدلين بسماع لم يحز اه (قوله ومن في يده الخ) في هذه من العشرة نظرد ذكره في الفتح والبحر (قوله علم رقه) صوابه لم يعرف رقه كما هو ظاهر لم تأمل مدنى (قوله لك أن تشهد الخ) قال في البحر ثم اعلم انه انما يشهد بالملك لذى اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغروه فلو أخبره لم تجز له الشهادة بل بالملك كما في الخلاصة اه (قوله ذلك) قال في الشريعة اذا رأى انسان درة ثمينة في يد كنان او كنانا في يد جاهل ليس في آتانه من هو أهل لا يسمعه أن يشهد بالملك له فعرف أن مجرد اليد لا يكتفى اه مدنى (قوله اذا ادعاء) أشار الى التوفيق بينه وبين ما في الزبلى كما وضعه في البحر (او بجماعة اليد) اى بأن يقول لاني رأيت في يده يصرف فيه تصرف المالك جامع الفصولين وفي الظهيرية من الشهرة الشرعية أن يشهد عنده

(الافى الوصف والموت اذا فسر)

وقالافه اخبرنا من تنقيه) قبل
(على الاصح) خلاصة بل في
العزيمة عن الغاية معنى التفسير
أن يقولوا شهدنا لانا معتناسين
الناس أما لو قال لم نعتان ذلك
ولكنه استمر عندنا جازيت في
الكل وصححه شارح الوجهانية
وغیره انتهى

* (باب القبول وعدمه) *

ای من يجب على القاضى قبول
شهادته ومن لا يجب لا من يصح
قبولها ولا يصح العلة الماسق مثلا
كما حققه المصنف تعاليه تعقيب بانها
وغیره (تقبل من اهل الاهواء)
ای اصحاب بدع لا تكفر كبر وقدر
ورفض وخروج وتشبيه وقطعيل
وكل منهم اشاعره فرقة فصاروا
اثني وسبعين (الانخطائية)
صنف من الرافض يرون الشهادة
لشهادتهم ولكل من حلف انه محقق
فودعهم بل لئلا يمتنع بل ائمة الكذب
ولم يبق لئلا يمتنع بل يجر (و) من
(الذى) لو عدل لا في بدنه جوهرة
(على مثله) الا في خمس مسائل
على ما في الاشياء وتطل باسلامه
قبل القضاء وكذا بعدهم لوجوبه
كقود يجر (وان اختلفا له)
كالهود والنصارى (و) الذى

(على المستأمن لا يحكمه)
ولاحرته على مثله في الاصح
(وتقبل منه على) مستأمن مثله
مع اتحاد الدار) لان اختلاف
داريهما يقطع الولاية كما يمنع
التوارث (و) قبل (من عدو
ببب الدين) لانهم من الدين
بجلاف الديونية فانه لا يأمن من
التقول عليه كاسيى وأما الصديق
لصديقه فتقبل الا اذا كانت
الضدافة متناهية بحيث يصرف

عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استنهاد ويقع في قلبه أن الامر كذلك اهـ ومثله في جامع
الفصولين (قوله على الاصح) انظر ما كتبناه في كتاب الوقف في فصل يراعى شرط الموقوف نقلا عن مجموعة
شيخ مشايخنا مثلا على فانه صحيح عدم القبول تعويلا على ما في عامة المتون وغيره اذ ان ما في المتون مقدم على
الفتاوى وبه افق الرمى ومقتى دار السلطنة على افندى (قوله خلاصة) كتب فعملنا تأييده (قوله)
سبعنا من الناس الخ) قال في الخاتمة شهدنا بذلك لاننا معتناسين الناس لا نقبل شهادتهم أقول بل لو قال اخبرني
من ائق به وظاهر كلام الشارح أنه ليس من التسامع لكن في البحر عن الينابيع أنه منه ولوشهدنا على موت
رجل فاما ان بطلا فاقبل او قال لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل
بلا خلاف وان كان مشهورا ذكر في الاصل أنه تقبل وقال بعضهم لا تقبل به أخذ الصدر الشهيد وفي العناية
هو الصحيح وان قالوا شهدنا مات اخبرنا بذلك من شهد موته من يوفى به جازت وقال بعضهم لا يجوز حامدية
(قوله في السك) لى فيما يجوز فيه الشهادة بالسماع كما في الخاتمة كذا في الهامش

* (باب القبول وعدمه) *

(قوله اي من يجب الخ) قال في البحر والمراد من يجب قبول شهادته على القاضى ومن لا يجب لا من يصح
قبولها ومن لا يصح لان من ذكره من لا تقبل الناسق وهو لو قضى بشهادته صح بخلاف العبد والصبي والزوجة
والولد والاصل لكن في خاتمة المتن اذ قضى بشهادة الاعمى والمحدود في القذف اذا تاب أو بشهادة أحد
الزوجين مع آخر صاحبه أو بشهادة الوالدولة أو عكسه فذحق لا يجوز لنا ان ابطاله وان رأى بطلانه فالمراد
من عدم القبول عدم حله وذكر في منية الملقى اختلاف في النفاذ بشهادة المحدود بعد التوبة اهـ (قوله لعمدة
الفايق) اي شهادته (قوله مثلا) انما قال مثلا لبطل الاعمى (قوله تقبل الخ) اي لا يجوز لاعام على الملبين
وغيرهم بل المراد أصل القبول فلا ينافى أن بعضهم كفار وانما تقبل شهادتهم لان فسقهم من حيث الاعتقاد
وما وقعهم فيه الا تعمق والغلو في الدين والفايق انما تردد شهادته بتممة الكذب مدنى (قوله لا تكفر) فن
وجب انكاره منهم فالأكثر على عدم قبوله كما في التقرير وفي المحط البرهاني وهذا الصحيح وما ذكر في الاصل
محمول عليه يجر وفسه عن السراج وأن لا يكون ماحضا ويكون عدلا في تعاطيه واعتراضه بأنه ليس
مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فانه شرط في السنى فما تامل (قوله ولكل من حلف انه محقق
فودعهم الخ) الاولى التعبير بالراء كما في الفتح بدل الواو وهذا قول ثان في تفسيرهم كما في البحر وشرح ابن الكيال
نعم في شرح الجمع كما هنا حيث قال هم صنف من الرافض يسبون الى أي الخطاب بمحمد بن أبي وهب الاجدع
الكوفي يعتقدون جواز الشهادة قبل حلف عندهم انه محقق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا ويعتقدون أن الشهادة
واجبة لشهادتهم سواء كان صادقا وكاذبا اهـ وفي تعريفات السداد الشريف ما يفيد أنهم كفار فانه قال مانصه
قالوا الاثمة الانبياء وأبو الخطاب نبى وهؤلاء يستحلون شهادة الزور ولو اقيمهم على شخاقتهم وقالوا الحنة نعيم
الدين والنار الآلهة (قوله بل لئمة الخ) ومن التهمة المانعة أن يجر الشاهد بشهادته الى نفسه نفعاً أو يدفع
عن نفسه مفرما خاتمة شهادة الفرد ليست مقبولة لاسيما اذا كانت على فعل نفسه هداية كذا في الهامش
(قوله ومن الذى الخ) قال في فتاوى الهندية مات وعليه دين مسلم بشهادة نصراني ودبر لنصراني بشهادة
نصراني قال ابو حنيفة رحمه الله ومحمد وزفر يدين المسلم فان فضل شيء كان ذلك للنصراني وهكذا في المحط
اهـ كذا في الهامش (قوله على ما في الاشياء) وهو ما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه قد
أسلم حيا كان او ميتا فلا يصح عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة وما اذا شهد اعلى نصراني ميت
يدين وهو مدين مسلم وما اذا شهد اعليه بعين اشتراهما من مسلم وما اذا شهد أربعة نصارى على نصراني انه زنى
بمسلمة اذا قالوا استكرهها فيحد الرجل وحده كما في الخاتمة وما اذا ادعى مسلم عدلا في يد كافر فهد كافرين
انه عبده قضى به فلان القاضى المسلم كذا في الاشياء والمناظر مدنى (قوله باسلامه) اي اسلام
المشهود عليه (قوله منه) اى من المستأمن قيده لانه لا يتصور رغبة فان الحربى لو دخل بلادا ما تمهرا
استرق ولا شهادة للعبد على احد فتح (قوله مع اتحاد الدار) اي بأن يكونا من اهل دار واحدة فان كانوا

من دارين كالزوم والترك لم تقبل هداية ولا ينفي أن الضمير في دارنا بوجه ظهر عدم جهة ما نقل عن الحموي من تمثيله لأصحاب الدار بكونهم في دار الإسلام والازم وأرضها حينئذ وان كانا من دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستأمن وان كانا من أهل دارين مختلفين لأن الذي بعقد الذمة صار كالسلم وشهادة المسلم تقبل على المستأمن فكذا الذي (قوله على صفائه) أشار إلى أنه كان ينبغي أن يزيد وبلاغة قال ابن الصكّال لأن الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالأصرار وكذا بالغلبة على ما أفصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجتنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة أو الأصرار على الصغيرة فتصير كبيرة ولذا قال وغلب صوابه اهـ قال في الهامش لا تقبل شهادة من يجلس مجلس القبور والجحاة والشرب وإن لم يشرب هكذا في الخط فتاوى هندية وفيها والقاسق إذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان يظهر عليه اثر التوبة والصحيح أن ذلك مقفوض إلى رأي القاضى اهـ (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الاقضية والذي اعتاد الكذب إذا تاب لا تقبل شهادته ذخيرة وسبذكره الشارح (قوله كبيرة) الأصح أنها كل ما كان شنعابا من المسلمين وقته هتك جرمه الدين كما بسطه القهسباني وغيره كذا في شرح الملتقى وقال في الفتح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجتنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة لتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء واصاصه عليه القول غير أن الحاكم يزوال العدل البار تكاب الكبيرة يحتاج إلى الظهور فلذا شرط في شرب الخمر والسكر الادمان والله سبحانه أعلم اهـ (قوله سقط عدالته) وتعود إذا تاب لكن قال في الجروفي الخلية القاسق إذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بستة أشهر وبعضهم قدره بسنة والصحيح أن ذلك مقفوض إلى رأي القاضى والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اهـ وقد منا أن الشاهد إذا كان فاسقا سيرا لا ينبغي أن يجبر بفسقه كلباطل حق المدعى وصريحه في العدة أيضا اهـ (قائدة) من اتهم بالفسق لا تسقط عدالته والمعدل إذا قال للشاهد هو منهم بالفسق لا تسقط عدالته خاتمة (قوله بحر) مثله في التارخانية (قوله كافر) أشار إلى قائدة عقيدة في الهداية بأن لا يترك الختان استخفافا بالدين وفي الجبر عن الخلاصة والختان أول وقته سبع وآخرة اثنتا عشرة (قوله وخصى) لأن حاصل أمره أنه مظلوم نعم لو كان ارتضاء لنفسه وفعله مختارا منع وقد قبل عرشه شهادة علقمة الحصى على قدامة بن مظعون رواه ابن أبي شيبة منح (قوله وأقطع) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع بدرجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فقبل شهادته منح (قوله بالزنى) أي ولو شهد بالزنى على غيره تقبل قال في المنع وتقبل شهادة ولد الزنى لأن فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما أطلقه فشمع ما إذا شهد بالزنى أو غيره خلافا لما لا في الأول اهـ مدني (قوله كائني) فيقبل مع رجل وامرأة في غير حد وقود (قوله بآبائ العتق) تستد منه أنه لا يخالف بعد خروج المبيع عن ملكه الخ مأمور في التحالف فراجع وقوله العتق لأنه لا يشاهدتم التحالف فوضع البيع المقتضى لإبطال العتق منح (قوله ومن محرم رضعا) قال في الاقضية تقبل لابويه من الرضاع وإن أرضعته امرأته ولا ثم امرأته وأبها بزانة من الشهادة فيما تقبل وفما لا تقبل اهـ وتقبل لامرأته وأبها وزوج ابنته وامرأة ابنه ولا امرأته أبيه ولا اخته امرأته اهـ كذا في الهامش عن الحامدية معز الخلاصة (قوله امتدت الخصومة) أي سنتين منح (قوله ولعدولا) قال في المنع عن البحر وينبغي حله على ما إذا لم يسأع المدعى في الخصومة أولئك بذلك توفيقا اهـ ووفق الرمي بخبره حيث قال مفهوم قوله ولعدولا أنهم إذا كانوا مستبشرين لا تقبل وإن تمتد الخصومة للثمة بالخاصة وإذا كانوا عدولا لتقبل لارتضاع التهمة مع العدل الفيصل ما في القصة على ما إذا لم يكونوا عدولا وتوفيقا وافتقار أشبه لأن المعتمد في باب الشهادات العدالة (قوله على ذي ميت) نصرا في مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على ألف على الميت وأقام نصرا في آخرين كذلك قالوا الق المتروكة للمسلم عنده وعند أبي يوسف يتحصان والاصل أن القبول عنده في حق إثبات الدين على الميت فقط دون إثبات الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حقهما ذخيرة لخصما وبه يظهر أن قبولها على الميت مقيد بما إذا لم يكن عليه دين لمسلم ثم هو قيد لا يسأعها الشركة بينه وبين المدعى

(د) من (مرتكب صغيرة) بلا

اصرار (ان اجنب الكبار)

كها وغلب صوابه على مضاربه

درر وغيرها قال وهو معنى

العدالة وفي الخلاصة كل فعل

يرفض المروءة والكرم كبيرة وأقره

ابن الكمال قال ومتى ارتكب

كبيرة سقطت عدالته (د) من

(أقف) لولعدولا لاوبة تأخذ

بحر والاستهزاء بشي من الشرائع

كفر ابن كمال (وخصى) وأقطع

(وولد الزنى) ولول بالزنى خلافا لما لا

(وخصى) كائني لومسكلا والافلا

اشكال (وعين العقدة وعكسه)

الالتمعة لما في الخلاصة شهد بعد

عتقهما أن الثمن كذا عند

اختلاف بائع ومشتري لم تقبل لجز

التفيع بآبائ العتق (ولا خيه

وعه ومن محرم رضعا أو مضاهرة)

الا إذا امتدت الخصومة وخاصة

معه على ما في القنية وفي الخزانة

تخصام اليهود والمذنب عليه

تقبل لولعدولا (ومن كافر على عبد

كافر مولاه مسلم أو) على وكيل

(حر) كافر مولاه مسلم لا يجوز

(عكسه) لقيامه على مسلم قد له

وفي الأول شتما (د) تقبل (على

ذي ميت وصيه مسلم

الآخر فاذا كان الآخر نصرانيا أيضا يشاركة والا فالإمام المسلم اذ لو شاركه لم يهاجم على المسلم وظاهر أيضا أن
 المصنف ترك لقبه الأبد منه وهو ضيق التركة عن الدين والأفلا يلزم قيامه على المسلم كما لا يخفى هذا ما ظهر لي
 بعد التقدير التام حتى نظرت بعبارة الذخيرة فاعتنم هذا التعرير وادخل في حاشية الرمي على الجهر عن
 التهاج لاني حفص العسلي نصراني مات بغاء مسلم ونصراني وأقام كل واحد منهما البيعة أن على الميت
 ديشاقان كان شهود الفريقين ذميين أو شهود النصراني ذميين يدعى المسلم فان فصل شيء مصرف إلى دين
 النصراني وروى الحسن عن أبي يوسف انه يجعل بينهما على مقدار دينهما قيل انه قول أبي يوسف الاخير
 وان سكان شهود الفريقين مسلمين أو شهود الذمى خاصة مسلمين فالإمام بينهما في قولهم اه (قوله بجر)
 عبارته فان كان فقد كتبناه عن الجامع اه والذي كتبه هو قوله نصراني مات عن مائة فأقام مسلم شاهدين
 عليه بجائته ومسلم ونصراني بمثله فالتفتا له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لانها باقراره اه ووجهه أن
 الشهادة الثانية لا تثبت للذمى مشاركة مع المسلم كما قد مضى ولكن المسلم لما دعى المائة مع النصراني صار
 طابا نصفها والمفرد يطلب كلها فتنقسم عولا فلتدعى الكل الثلثان لأن نصفين والمسلم الآخر الثلث لان له
 نصف فقط لكن لما ادّعى مع النصراني قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تمنع لانها باقراره وانظر
 ما سندا كراول كتاب القرائن عند قوله ثم تقدم ديونه (قوله كاستر) أي قريبا (قوله في مسائلين) جل
 القول فيهما في الترتيل بجنا على ما إذا كان الخصم المسلم متزا بالدين منكر اللوصاية والنسب وأما لو كان
 منكر للدين كيف تقبل شهادة الذميين عليه (قوله وأحضر) أي الوصى (قوله ابن الميت) أي النصراني
 (قوله على مسلم) وأقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل وهذا استحسان ووجهه الضرورة لعدم حضور
 المسلمين موتهم ولا نكاحهم كذا في الدرر كذا في الهامش (قوله بحق) أي ثابت كذا في الهامش (قوله
 كرئيس القرية) حال في الفتح وهذا المسمى في بلادنا شيخ البلد وقد مناعن الزدوى أن القائم بنوزع هذه
 النوايب السلطانية والجبابات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أملا نلما فعلى هذا تقبل شهادته اه
 (قوله التفاسين) جمع نخاس من النخس وهو الطعن ومنه قيل لذل الدواب نخاس (قوله وقيل) هذا
 يمكن في مثل عبارة الكثر فانه لم يقل الا اذا كانوا عوانا الخ (قوله المخترفين) فيكون فيه رد على من رده
 شهادة أهل الحرف الخسيسة حال في الفتح وأما أهل الصناعات الدينية كالقنات والزبال والحائك والحمام
 فقيل لا تقبل والاصح انها تقبل لانه قد يولها قوم صالحون فيأمرهم بالمعروف والنهي عن المنكر في ظاهر الصناعة ويقامه
 فيه فراجه (قوله والا الخ) أي بأن كان أهوا تاجرا واحترف هو بالحيكة والحلاقة أو غير ذلك لا يرتكابه
 الذم كذا في الهامش (قوله فتح) لم أره في الفتح بل ذكره في الجهر بصيغة ينفى وقال الرمي في هذا
 التقييد نظري يظهر لي انه نظر فتأمل أي في التقييد بقوله بجرقة لا تقة الخ ووجهه انهم جعلوا العبرة للعدالة
 لا للعرفه فكم من ذمى صناعة أتى من ذمى منصب ووجهه على أن الغالب انه لا يعدل عن حرفة أي إلى أدنى
 منها الا لقله ذات يده أو صغو بها عليه ولا سيما اذا علمه اياها أوه أو وصيه في صغره ولم يتغن غير هاتئامل وفي
 حاشية أبي السعدي نظره لانه يخالف لما قدمه هو قريسا من أن صاحب الصناعة الدينية كالزبال والحائك
 مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه قلت ويدفع بأن مراده أن عدوله عن حرفة أي إلى أدنى منها
 دليل على عدم المروءة وان كانت حرفة أي به دينية فينبغي أن يقال هو كذلك أن عدل بلا عذر تأمل (قوله لمن
 أعني) الا في رواية زفر عن أبي حنيفة فيما يجزى فيه السماع لأن الحاجة فيه إلى السماع ولا خلل فيه باقاني
 على المتن كذا في الهامش (قوله أي لا يفتنى بها) خلافا لابي يوسف فيما اذا تعلمه بصيرا فانها تقبل لحصول
 العلم بالمعينة والاداء يختص بالقول ولسانه غير موفٍ والتعريف يحصل بالنسبة كافي الشهادة على الميت ولنا
 أن الاداء يفقر إلى التمييز بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز الاعيان بالالتصمة وفيه شبهة يمكن
 التعرّض عنها بحسب الشهود والنسبة لتمييز الغائب دون الحاضر وصار كالدود والقصاص اه باقاني على المتن
 كذا في الهامش (قوله بالسماع) كالنسب والموت (قوله خلافا للثاني) أي فيما واستظهر قوله بالاول
 صدر الشرع فقال وقوله أظهر لصحكن رده في العقوبة بان الفهم من سائر الكتب عدم أظهرته وأما
 قوله بالثاني فهو مروى عن الامام أيضا قال في الجهر واختاره في الخلاصة وردة الرمي بأنه ليس في الخلاصة

ان لم يكن عليه دين لمسلم
 وفي الاشياء لا تقبل شهادة كافر
 على مسلم الاتعا كافر أو ضرورة
 في مسائلين * في الايضا شهد
 كافران على كافر أنه أوصى الى كافر
 وأحضر مسلما عليه حتى الميت *
 وفي النسب شهد أن النصراني
 ابن الميت فادعى على مسلم بحق
 وهذا استحسان ووجهه في الدرر

(والعمال) السلطان (الاذا كانوا)
 أعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم
 لغلبة ظلمهم كرئيس القرية والخباني
 والصراف والمخرفين في المراكب
 والعرفاء في جميع الاصناف
 ومحضر قضاء العهد والوكلاء
 المفتلة والصكالك وخبان
 الجهات كقطاعة سوق الخفاسين
 حتى حل لمن الشاهد لم يات به
 على باطل فنج وجر وفي الوهبانية
 أمير كبير ادعى فشده لعماله وتوا به
 ورعا ياهم لا تقبل كتهادة المزارع
 لب الارض وقيل أراد العمال
 المخترفين أي بجرقة لا تقة به وهي
 سرقة آتائه وأجداده والا فلا
 مروءة لو دينته فلا شهادة له لما
 عرف في حد العدالة فتح وأقره
 المصنف (لا تقبل (من أعني)
 أي لا يقضى بها ولو قضى صح وعم
 قوله (مطلقا) مالم يوعى بعد الاداء
 قبل القضاء وما جاز بالسماع
 خلافا للثاني

وأما عدم قبول الآخر مطلقا بالاولى (ومرتد ومملوك) ولومكنا أومعضا (وصبي) ومغفل ومجنون (الا) في حال محنة الا (أن يتعملا في الرق والقيز وأديا بعد الحزبة) ولولعته كأمير (و) بعد (البلوغ) وكذا ٣٧٩ بعد ابصار وإسلام وقوية فسق وطلاق

زوجة لأن المعتبر حال الاداء

شرح تكلمة وفي الجرم في حكم

بردة له ثم زالت فشهد بهم المقتبل

الأربعة عبد وصبي وأعمى

وكافر على مسلم وإدخال الكمال

احد الزوجين مع الأربعة هو

(ومحدود في ذوق) تمام الحقة

وقيل بالاحكام (وان تاب)

بتكذيبه نفسه فصح لأن الرذمن

تمام الحقة بالنص والاستثناء

منصرف لما يليه وهو وأولئك هم

الفاسقون (الا ان يجد كافرا) في

النفذ (فيسلم) فتقبل وان ضرب

أكبره بعد الاسلام على الظاهر

بخطاف عبد حدة ففقط لم تقبل

(أويقيم) الحدود (بينه على

صدقه) أما أربعة على زناه وأثنين

على اقراره به كالورهن قبل الحد

يجز وفيه الفاسق اذا تاب تقبل

شهادته الا محدود بتدفعه

والمعروف بالكذب وشاهد الزور

لوعدا لا تقبل أبدا ملقط لكن

سبي ترجع قبولها (ومسجون

في حادثة) تقع في (السجن) وكذا

لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع

في الملاعب ولا شهادة النساء فيما

يقع في الحمامات وان مسن الحاجات

لمنع الشرع عما يستحق به السجن

وملاعب الصبيان وحامات النساء

فكان التعصير مضافا إليهم لا إلى

الشرع برازية وصغرى وشرب نيلية

لكن في الحارثية تقبل شهادة النساء

وحدثن في القتل في الحمام عنكم

الدية كليله ردم اه فليتمه

عند الفتوى وقد مناقب قبول شهادة

المعلم في حوادث الصبيان (والزوج

لزوجها وهو لها) وجاز عليها

ما يقضي ترجعه واختاره (قوله بالاولى) لأن في الاعي انما تحقق التهمة في نسبه وهنا تحقق في نسبه
وغيرها من قدر الشهادة وأما في آخر كذا في القبح وتقبل أيضا عن الميسر انه باجاء الفقهاء لأن لفظ الشهادة
لا يتحقق منه وتعامه فيه (قوله ولومكنا) والمعتق في المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أبي حنيفة
وعندهما حزمديون (تبيها) مات عن عم وأمتين وعبدين فأعتقهما الم فشهدا ببنوة أحدهما بعينها أي
انه أقرهما في محنة لم تقبل عنده لأن في قبولها ابتداء بطلانها انتفاء لأن معتق البعض مكاتب لا تقبل
شهادته عنده لا عندهما ولو شهدا أن الثانية أخت الميت قبل الشهادة الاولى وبعد ها ورعا لا تقبل بالاجماع
لأن لو قبلنا لصارت عصبه مع البنت فيخرج الم عن الورثة يجرى عن المخطأ أقول هذا ظاهر عند وجود
الشهادتين وأما عند سبق شهادة الاخنية فالعلة فيها هي علة البتة فتفقه وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم
وارث غيره فقتل عبدان من رقيق الميت انه أعنتنا في محنة وان هذا لا أثر له فماتهما الا في ذلك لا تقبل
في دعوى الاعتاق لأنه أقر بأنه لملك له فمما يلزمها عنده لا أثر لقرار الاخ انه وارث ودونه فتقبل شهادتهما
في النسب ولو كان مكان الآخر أني جاز شهادتهما وبنت نسبها ويسعدان في نصف قيمتهما لأنه أقر أن حقه في نصف
الميراث فصح بالعتق لأنه لا يجرى عندهما إلا أن العتق في عبده مشترك فحب السعاية للشريك الساكت وأقول
عند أبي حنيفة يعتمقان كافا لا غير أن شهادتهما بالبتة لم تقبل لأن معتق البعض لا تقبل شهادته فتفقه (فائدة)
قضى بشهادة فظهر وعبيدا اثنين بطلان فلو تبنى بوكالة بينة وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجدوا عبيدا
لم تبنوا الغرماء ولو كان بطله في وصاية تبرأوا لأن قبضه بآذن القاضي وان لم يثبت الايضا كذنه لهم في الدفع إلى
ابنه بخلاف الوكالة اذ لا يكاد الاذن لغريم في دفع دين الحى لغريمه قال المقدسي فعلى هذا ما يقع لأن كثيرا
من بولصة شخص نظر وقف فبصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه بغير شرط
الواقف وأن انهاء باطل ينبغي أن لا ينعن لأنه تصرف بآذن القاضي كالوصى فليأتمل قلت وتقدم في الوقت
ما يؤيده سائحاني (قوله ومغفل) ومن أبي يوسف انه قال انار شهادة أقوام زوجه شفاعتهم يوم القيمة
معناه أن شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان كان عدلا صالحا تاتر خانية (قوله في حال محنة) أي وقت كونه
صاحبا كذا في الهامش (قوله بعد ابصار) بشرط أن يتعمل وهو بصيرا بضا بأن كان بصرا ثم أبصر
فأذى فافهم (قوله زوجة) أي ان لم يكن حكم بردها لما يأتي قريبا (قوله وفي الجرم) أي عن الخلاصة
(قوله فشهد بها) أي تلك الحادثة (قوله الأربعة) أما ما سوى الاعي فظاهر لأن شهادتهم ليست بشهادة
وأما الاعي فليست الفرق بينه وبين أحد الزوجين ثم رأيت في الشريعة لا تستعمل قبول شهادة الاعي
(قوله عبد الخ) قال في الجرم فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والامير والمغفل والمتمم والفاسق بعد ردها اه
وذكر في الجرم أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوال
المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اليه أشار في النوازل اه (قوله وإدخال الخ) مع انه صرح
في صدر عبارته بخلافه ومثله في التاتر خانية والجوهره والبدائع (قوله هو) لأن الزوج له شهادة وقد حكم
بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل (قوله بتكذيبه) الباء للتصوير تأمل وبؤيده ما في الشريعة لفرجها
(قوله فتقبل) لأن الكافر شهدا فتفكان ردها من تمام الحد والاسلام حدث شهادة أخرى وليس المراد أنها
تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين فقط يجرى (قوله لم تقبل) لأنه لا شهادة للبعد أصلا في حال رقه فتوقف
على حدوثها فاذا حدثت كان ردها بعد العتق من تمام الحد يجرى (قوله زناه) أي المذوف (قوله اذا
تاب الخ) قال قاضي خان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يصح عليه زمان يظهر أثر التوبة به بعضهم قد رد ذلك
بسنة أشهر وبعضهم قد رده بسنة والعصم انه مفوض الى رأى القاضي والمعدل وتعامه هنالك في خزانة الفتحي كل
شهادة وردت لثمة الفسق فاذا ادعاها لا تقبل اه كذا في الهامش (قوله سبي) أي قبل باب الرجوع
عن الشهادة (قوله ترجع قبولها) وكذا قال في الخانية وعليه الاعتماد وجعل الاول رواة عن الثاني (قوله
لا الى الشرع) وقيل في كل ذلك تقبل والاصح الاول كذا في الفتنة جامع الفتاوى (قوله وحدته) قدم
في الوقت أن القاضي لا يمتنع قضاء قاض آخر بشهادة النساء وحدثن في شجاج الحمام سائحاني ويمكن جله
على القصص بالشفاج (قوله وجاز عليها الخ) قال في الاشياء شهادة الزوج على الزوجة مقبولة الا برناها

الافى مسألتي في الاشياء (ولو في عدة من ثلاث) لما في الفتنة طلقها ثلاثا وهي في العدة لم تجز شهادته لهاولا شهادته له وشهد لهام ثم تزوجها بطلت خاتمة فعل منع الزوجة عند القضاء لا تحمل أو أداء (والفرع لاصلة) وان علا الا اذا شهد الجدل ابنه على آية أشياء قال وجاز على أصله الا اذا شهد على آية لاته ولو بطلاق فصرتها والام في تصحيحها فيها بعد ثمان ورفات لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بغيره ولو في مقتول قراحها (وبالعكس) للثمة (وسيد العبد ومكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) لا ينال نفسه من وجه في الاشياء للثمة أن يطلع بثلاثة برق وحده وشركة وفي فتاوى النسق لو شهد بعض أهل القرية على بعض منهم بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل أرض معينا أولاخراج للشاهد وكذا أهل قرية شهدوا على بضعة انهم من قرية هم لا تقبل وكذا أهل سكة يشهدون بشيء من مصالحه لو غير نافذة وفي النافذة ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان حال لا أخذ شيئا تقبل وكذا في وقت المدرسة انتهى فليحفظ (والاجير الخاص مستأجر) مسانحة أو مشاهرة أو الخادم أو التابع أو التليذ الخاص الذي يضرر أسناده ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه درر

قوله ولو بالعكس هكذا في النسخة المجموع منها ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي يدي اه معجمه

وقذفها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقرارها بأنها أمة لرجل يدعيه فلا تقبل الا اذا كان الزوج أعطاها المهر والمذى يقول أذنت لها في النكاح كما في شهادة الخاتمة ح كذا في الهامش (قوله في الاشياء) وهما في البحر أيضا (قوله ولو شهد لها الخ) وكذا لو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل أن يقضى بها تاتر خاتمة (قوله ثم تزوجها) أي قبل القضاء (قوله فعلم الخ) الذي يعلم مما ذكره منع الزوجة عند القضاء وإنما منعها عند النفل أو الأداء فلم يعلم مما ذكره منع الزوجة عند القضاء لا تحمل ثم بانها وشهد لها أي بعد انقضاء عدتها تقبل وما ذكره أبضاع فتاوى القاضي لو شهد لاهل امراته وهو عدل فلم ير هذا حكم شهادته حتى طلقها بانها وانقضت عدتها لم يروى من شجاع رحمه الله أن القاضي بنفذ شهادته قال في البحر والحاصل انه لا بد من انتفاء التهمة وقت الزوجة وأما في باب الرجوع في الهبة فهي مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب لأجنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سيأتي وفي باب اقراء المريض الاعتبار لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اه (قوله والفرع) ولو فرغ من وجه كونه المالا لعة وتماه في البحر (قوله الا اذا شهد الجدة) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذا شهد أصل لا فرع (قوله ولو بطلاق فصرتها) لانها شهادة لاته بحر كذا في الهامش (قوله والام في نكاحه) الوالوال لصال وذكري البحر هنا فرع سنة فتراجع (قوله في مسألة القاتل) ومرويه ثلاثة فتقارروا لجل عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم لأن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل ح كذا في الهامش وانظر ما في حاشية القتال عن الجوى والكفيري (قوله ولو بالعكس) ولو كانت الزوجة أمة بحر (قوله لشريكه) أطلقه فتشعل الشركات بأواعها وفي المفاضة كلام في البحر فراجع (قوله من شركتهما) وتقبل فيما ليس من شركتهما فتاوى هندية كذا في الهامش (قوله أن يطلع بثلاثة الخ) انظر حاشية الرمي على الصريح قوله والمهد وفي حذف اه (قوله أولاخراج للشاهد) أي عليه (قوله على بضعة) اعلم على قطعة كما في البرازية لكن في الفتح كما هنا وفي القاموس الضبعة العقار والارض المغلة اه وفي الهامش عن الحامدية شهدوا مع متولى الوصف على آخر أن هذا القطعة الارض من جملة أراضني قريتهم تقبل اه تترأسي من الشهادة (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلقا في النافذة فتح (قوله وكذا) أي تقبل (قوله المدرسة) أي في وقفة وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد ص في المكتب وشهادة أهل المحلة في وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالمعقد القول في الكل بزازية قال ابن النعمان ومن هذا النظم مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره أو مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء بأصل الوقف أما شهادة المستحق فيميرج الى الغلة كشهادته بأجرة ونحوها لم تقبل لانه حقا فيه فكان منهما وقد كتبت في حواشي جامع الفصولين أن مثله شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف الشهادة لما ذكرنا وقرر يره فيها لا يوجب قبولها وفادتها اسقاط التهمة عن المتولى فلا يحلف ويقر به أن البيئة تقبل لاسقاط العين كالمودع اذا ادعى الرذ أو الهلاك بحر ملخصا فراجع (قوله انتهى) أي ما في فتاوى النسق ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله أو مشاهرة) أي ومساومة هو الصعيح جامع الفتاوى (قوله أو التليذ الخاص) وفي الخلاصة هو الذي يأكل معه وفي عماله وليس له أجرة معلومة وتماه في الفتح فارجع اليه وفي الهامش ولو شهد الاجير لاستناده وهو التليذ الخاص الذي يضرر كل معه وهو في عماله لا تقبل ان لم يكن له أجرة معلومة وان كان له أجرة معلومة مساومة أو مشاهرة أو مسانحة ان أجير وحده لا تقبل وان أجير مشترك تقبل وفي العمون قال مجد رحمه الله تعالى استأجره وما فنده في ذلك اليوم القياس أن لا تقبل ولو أجير خاص فشهد ولم يمدل حتى ذهب الشهر ثم عدل لا تقبل كن شهدا لمرأته ثم طلقها ولو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار قبل القضاء لا تقبل بزازية ثم نقل في الهامش فوالعكس محل هنا وهو بدعة وضاع واذا آخر أنها وقف وأحضر مكافيه خطوط العدل والقضاء المأخوذ وطلب الحكم به ليس للقاضي أن يقضى بالصلح لانه انما يحكم بالحق وهي البيئة أو الاقرار بالصلح لان الخط مبرور وكذا لو كان

وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للشايع باهل البيت اى الطالب ما شاع منهم من القنوع لان القناعة ومفاده قبول شهادة المستأجر والاستاذة (ومعنى) بالفتح (من يغفل الردى) ويوفى وأما بالكسر فالتكسر المتلين فى أعضائه وكلامه خلفه مقبول بحر (ومعنى) ولو لنفسها حرمة رفع صوتها دبر ويتبع تقييده بعد موته عليه لظهر عند القاضي كفى مدمن الشرب على المهر ذكره الوان (وأما حجة فى مصيبة غيرها) بأجر درر وفتح زاد العتيق فلو فى مصيبتها تقبل وعله الوان زيادة اضطرها وانسلا بصرها واختارها فممكن كالشرب للتداوى (وعدو بسبب الدنيا) جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصله ٣٨١ فقبيل له عليه واعتمد فى الوهبانية والحجة

قبولها لم يفتى بسببها قالوا والحمد لله رب العالمين وفى الاشياء قاعة اذا اجتمع الحرام والحلال ولولا العداوة للدنيا لاتقبل سواء شهد على عدوه أو غيره لانه فسق وهو لا يجزى وفى فتاوى المصنف لاتقبل شهادة الجاهل على العالم لصيقه بترك ما يجب فعله شرعا فخذل لاتقبل شهادته على مثله ولا على غيره ولما لم تعززه على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كالحق ويبقى (ومجاز فى كلامه) أو يحلف فيه كثيرا أو اعتماد شتم أولاده أو غيرهم لانه مصيبة كبيرة كترك زكاة أو حج على رواية فورته أو ترك جماعة أو جمعة أو أكل فوق شيع بلا عذر وخرج لفرجة قدوم أمير وركوب بحر وليس حرير وبول فى سوق أو إلى قبلة أو شمس أو قرا أو طفلي أو مسخرة ورعاص وشتم اللدانة وفى بلادنا يشتمون بائع الدابة فحج وغيره وفى شرح الوهبانية لاتقبل شهادة الجليل لانه لجهل يستقصى فيما يقرض من الناس فأخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من أهل العراق لتعصبهم ونقل المصنف عن جواهر الفتاوى ولان انتقل من مذهب أبى حنيفة الى مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه

على باب الحانوت لوح مفروض بطلق بوقفة الحانوت لم يجز للقاضي أن يقتضى بوقفته به جامع القصولين فعمل من ذلك انه ليس للقاضي أن يحكم بما فى دفتر البائع والصراف والسماخر خصوصا فى هذا الزمان ولا ينبغي الافشاء لمجرزه اه (قوله ومفاده) صرح به فى الفتاوى بما به لكن فى التاترانية عن الفتاوى القاضية ولا يتجاوز شهادة المستأجر لاجره وفى حاشية القتال عن المحيط السرخسى قال أبو حنيفة فى الجزر لا ينبغي للقاضي أن يجزى شهادة الاجير لاستاذة ولا الاستاذ لاجيره وهو مخالف لما استنبطه من الحديث (قوله) رفع صوتها فى النهاية فلذا أطلق فى قوله مغنية وقد فى غناء الرجال بقوله للناس وتماه فى الفتح وأما الشهادة عليها بذلك فهو جرح مجز فلذا اخص الظهور عند القاضي بالمداومة تأمل (قوله دور) ما ذكره جارى النوح بعينه غابا له لم يكن مسقطا للعدالة اذ انحازت فى مصيبة نفسها سعدية ويمكن الفرق بأن المراد رفع صوت يجزى منه القصة (قوله وأما حجة الخ) لاتقبل شهادة النائحة ولم يرد به التى تنوح فى مصيبتها وأما إرادته التى تنوح فى مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة تاتر خاتمة عن المحيط وينقله فى الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يعقب هذا من المشايخ أحد فصاعلت وتماه فيه فراجع (قوله واختارها) مقتضا لوقفته عن اختيارها لاتقبل (قوله وعدو الخ) أى على عدوه ملتي قال الحانوتى شغل شخص ادعى عليه وأقيمت عليه بشنة فقال انهم ضرر بى خمسة أيام فحكم عليه الحاكم ثم أراد أن يقيم البينة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب قد وقع الخلاف فى قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دينية وهذا قبل الحكم وأما بعده فالذى يظهر عدم تقضى الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له أن يقتضى بشهادة الفاسق ولا يجوز له فاذا قضى لا يفتى اه وهو مخالف لما فى اليعقوبية (قوله واعتمد فى الوهبانية الخ) قال فى المخ وما ذكره حنا فى المختصر من التفصيل فى شهادة العدو لعدوه كما ذكره وغيره هو المذهب وعلى ألسنة فقهاءنا وقد جزم به المتأخرون لكن فى القصة ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفتى بسببها أو بحاجب منفعة أو يدفع بها عن نفسه ومنه وهو الصحيح وعليه الاعتماد واختاره ابن وهبان ولم يعقبه ابن النخعة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون اه وتماه فيها وانظر ما كتبناه أول القضاء أقول ذكر فى الحسرية بعد كلام مانعه فتحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لاتقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا فى حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسألة دقارة فى الكتب وذكرنا شارح عبارة يعقوب باشا فى أول كتاب القضاء (قوله أو اعتماد شتم أولاده) قال فى الفتح وقال نصير بن يحيى من يشتم أهله وعملاته كثيرا فى كل ساعة لاتقبل وان كان أحبا نأقبل وكذا الشتم للصبيان كدأته اه (قوله كترك زكاة) الصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة وذكرنا الخاص عن قاضى خان أن الفتوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر حتى الفقراء دون الحج خصوصا فى زماننا كذا فى شرح التظم الوهبانى منح فى الفروع آخر الباب (قوله أو ترك جماعة) قال فى فتح القدر منها ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لاطن عليه دين ولا حال وان كان متأولا كأن يكون معتقدا أو ظاهريا أو أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير ذلك لاتسقط عدالته بالتأخر وكذا يترك الجمعة من غير عذر فخرج من أعظمها جمعة واحدة كالخولان ومنهم من شرط ثلاث مرات كالسرخسى والأول أوجه اه لكن قد منعنا عن أن الحكم يسقط العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور تأمل (قوله بلا عذر) احتراز عما اذا أراد التقوى على صوم البداة أو مواصلة الضيق كفى الشرب بلالة والفتح (قوله قدوم أمير) الآن يذهب للاعتبار بخلافه لانه طاعة الله (قوله فيما يقرض) عبارة غيره يقرض (قوله الاشراف من أهل العراق) أى لانهم قوم تعصبون فاذا نابت أحدهم نابتة أى سيد قومهم فيشهد له ويشفع فلا يؤمن أن يشهد له بزور اه وعلى هذا كل متعصب لاتقبل شهادته بحر كذا فى الهامش (قوله من مذهب أبى حنيفة) أى استخفا فاحال فى القصة من كتاب الكراهية ليس

قال وكذا بائع الاكفان والخنوط لقننه الموت وكذا الدلال والوكيل لو بايأت النكاح أما لو شهدا ثم باهما أنه تقبل والحيلة أنه يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزانية وتسهيل واعتمده قدرى أفندى في واقعه وذكره المصنف في اجازة معينة معز بالبرازية وخلصه أنه لا تقبل شهادة الدلائن والصكاكين والخضرين والوكلاء المقتله على أي أبوابهم ونحوه في فتاوى مؤيد زاده وفيها وصي أخرج من الوصاية بعد قبولها لم تجز شهادة الميت أبداً وكذا الوكيل بعدما أخرج من الوكالة أن خاص اتفاقا والافكذلك عند أبي يوسف (ومد من الشرب) لقول الخمر لأن بقطره منها يرتكب الكبيرة فترده شهادة وما ذكره ابن الكمال غلط كما حزره في البحر قال وفي غيرنا بشرط الادمان لأن شربه صغيرة وانما قال (على الهوى) ليخرج الشرب للتدوى فلا يسقط العدالة للشبهة ٣٨٢ الاختلاف صدر الشريعة وابن كمال (ومن يلعب بالصبيان) لعدم مرموه وكذبه

غالباً كافي (والطوبور) الا اذا أمسكها للاستئناس فيباح إلا أن يجزى حمام غيره فلا يكال للعرام عتي وعناية (والطنبور) وكل لهو وشيعة بين الناس كالطنابير والمزامير وان لم يكن شديداً نحو الحداء وضرب القصب فلا اذا اخش بأن يرقصوا به خائفة لدخوله في حد الكبائر بحر (ومن يغني للناس) لأنه يجمعهم على كبيرة هداية وغيرها وكلام سعدى أفندى يفيد تقييده بالاجرة فتأمل وأما المغنى لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة عناية وصححه العتي وغيره قال ولوفه وعظ وحكمة بخا ترا اتفاقاً ومنهم من أبازه في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقاً ومنهم من كرهه مطلقاً اه وفي البحر والمذهب حرمة مطلقاً فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية أنه كبيرة ولولفسه وأقره المصنف قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء أو يجلس مجلس الغناء زاد العتي أو يجلس القبور والشرب وان لم يسكر لأن اختلاطه بهم وترك الامر بالمعروف بسقط عدالته (أورنكب ما يحذبه) للفتق ومراوده من يرتكب كبيرة قاله المصنف وغيره (أريد خل الحمام بقرا زار) لأنه حرام

للعامي أن يتحول من مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفي والشافعي وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعي ليرتج له أخاف أن يموت مسلوب الايمان لاهاته للدين لجيفة قدوة وفي آخر هذا الباب من المنع وان انتقل اليه لقلة مبالاة في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما يحق له ويعمل طبعه اليه لغرض يحصل له قانه لا تقبل شهادته اه فعلم بجمع ما ذكرناه أن ذلك غير خاص بانتقال الحنفي وأنه اذا لم يكن لغرض صحيح فافهم ولا تكن من المتعصبين فحرم ترك الاثمة المجتهدين وقد ما هذا البحث مستوفى في فصل التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان) اذا ابتكر وتروى لذلك جامع الفتاوى وبحر (قوله لقننه الموت) وان لم يمتنه بأن كان عدلاً لا تقبل كذا قيده شمس الاثمة م (قوله وكذا الدلال) أي فيما عقده أو مطلقاً لكثرة كذبه (قوله والحيلة الخ) مقتضاه أن من لا تقبل شهادته لعل يجوز له أن يحضها ويشهد كما اذا كان عبداً للشهود له أو بأنه أو نحو ذلك فليأمل (قوله بزانية) عبارتها وشهادة الوكيلين أو الدلائل اذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء والوكيلان بالنكاح أو نطلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا النكاح أو نطلع لا تقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو النكاح انهما منكوحنه أو ملكه تقبل وذكرنا القسم أنكر الولاية النكاح فنشهد رجل قد تولى العقد والنكاح يذكر النكاح ولا يذكر أنه نواه اه (قوله والوكلاء المقتله) أي الذين يجتمعون على أبواب القضاة يتوكلون للناس بالخصومات ح كذا في الهامش (قوله على أبوابهم) أي القضاة (قوله وفيها) مكرز مع ما يأتي من (قوله ومد من الشرب) الادمان أن يكون في شربه الشرب متى وجد قال شمس الاثمة بشرط مع هذا أن يخرج سكران ويحضره الصبيان وأن يظهر ذلك للناس وكذلك مد من سائر الاشربة وكذا من يجلس مجلس القبور والمجاعة في الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب بزانية كذا في الهامش (قوله وما ذكره ابن الكمال غلط) حيث قال ومد من الشرب يعني شراب الاشربة المحرمة مطلقاً على الهوى لم بشرط الخصاص في شرب الخمر الادمان ووجهه أن نفس شرب الخمر يوجب الحد فوجب رد الشهادة وبشرط في شهادة الاصل الادمان لأنه اذا شرب في السر لا تسقط عدالته لأن الادمان أمر آخر وروا الاعلان بل لا يشرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا الاصرار عليه وذلك بالادمان قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لأن هذا الحد ما ثبت نص فاطع الا اذا دام على ذلك ح كذا في الهامش (قوله كما حزره في البحر) حيث قال وذكر ابن الكمال أن شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه بدليل عبارة الفتاوى الصغرى المتقدمة اه لكن في الهامش قال تحت قول الشارح كما حزره في البحر أي من أن التحقيق أن شرب قطرة من الخمر كبيرة وانما بشرط المشايخ الادمان ل يظهر شربه عند القاضى اه ح (قوله القصب) الذي في الخمر القصب (قوله بأن يرقصوا) وفي بعض النسخ زيادة كانوا قائلين بالوجه أن اسم مغنية ومعنى انما هو في العرف لمن كان الغناء حرمة التي يكتب بها المال وهو حرام ونصوا على أن لا تغني للهواً أو ليعمال حرام بل خلاف وحسن ذلك أنه قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغنى صناعة بأكل بها وقامه فيه فراجع (قوله وغيره) كابن كمال (قوله قال) أي العتي (قوله بخا ترا اتفاقاً) اعلم أن التغنى لا يسمع الغناء وانما هو حرام عند العامة ومنهم من جوز في العرس والولية وقبل ابن كمال تغني يستخذه نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا بأساً أما التغنى لا يسمع نفسه قبل لا يكره وبه أخذ شمس الاثمة لما روى ذلك عن أزهد الحصاة البراء بن عازب رضي الله عنه والمكرهه على قوله ما يكون على سبيل الله ومن المشايخ من قال ذلك يكرهه بأخذ شيخ الاسلام بزانية (قوله ضرب الدف فيه) جواز ضرب الدف فيه خاص بالنساء لما في البحر عن المراج بعد ذكره أنه مباح في النكاح وما في معناه من حديث سرور قال وهو مكره للرجال على كل حال للتشبه بالنساء (قوله فانقطع الاختلاف)

(أوبلع بنرد) أو طاب مطلقاً أمراً أولاً ما لظريح فاشبه الاختلاف شرط واحد ٣٨٣ من ست فلذا قال (أوبقاصر بتعريض أوبترليه)

الصلاة) حتى يفوت وقتها (أو

يخلف عليه) كثيراً (أوبلع

به على الطريق أوبذ كعليه فسقا)

أشبه أوبداوم عليه ذكره معدي

أنفدى معز بالكافي والمعراج

(أوبأكل الربا) قيدوه بالشهرة

ولا يخفى أن الفسق إنما شرعا

الآن القاضي لا يثبت ذلك إلا بعد

ظهوره فالكل سواء بحر فيلحفظ

(أوبول أوبأكل على الطريق)

وكذا كل ما يخل بالمرءة ومنه

كشف عورة ليسفني من جانب

البركة والناس حضور وقد كثر في

زماننا فتح (أوبظهر سب السلف)

لظهور فسقه بخلاف من يحقنه

لأنه فاسق مستور عني قال

المصنف واعقادنا بالسلف تعا

لكلامهم والأقوال أن يقال

سب مسلم بسقوط العدالة بسب

المسلم وإن لم يكن من السلف كما في

السراج والنهاية وفيها الفرق بين

السلف والخلف أن السلف الصالح

الصدر الأول من التابعين منهم أبو

حنيفة رضي الله تعالى عنه والخلف

بالفتح من بعدهم في الظهور بالسكون

في الشر بحر وفيه العناية عن

أبي يوسف لا قبل شهادة من سب

العصاة وأقبلها عن تبرأ منهم

لأنه يعتقد بنا وإن كان على

باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب

(شهد أن أباهما أوصى إليه فإن

أدعاه صحت) شهدتهما استحصانا

كشهادة دائي الميت ومدويه

والموصى لهما وموصيه لثالث على

الابصار (وإن أنكرا) لأن القاضي

لا يملك إجبار أحد على قبول

الرؤية عني (كما) لا تقبل

(لوشهد أن أباهما الغائب

فيه كلام ذكرته في حاشيتي على البحر وقد رد السامحاني على صاحب البحر (قوله أوبلع بنرد) أي إذا علم ذلك فتح (قوله أوطاب) فروع من اللعب كذا في الهامش قال في الفتح ولعب الطاب في بلادنا مثله لأنه يرمى وي طرح بلا حساب وأعمال فكر وكلما كان كذلك مما أحدثه الشيعة وعمله أهل الغفلة فهو حرام سواء قومه به أولا اه قلت ومثله اللعب بالصينية والخاتم في بلادنا وان تورع ولم يلعب ولكن حضر في مجلس اللعب بدليل من مجلس مجلس الغشاء وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله أنا الشارح في فلسفة الاختلاف) أي اختلاف مالك والشافعي في قولهما باباحته وهو رواية عن أبي يوسف واختارها ابن الشحنة أقول هذه الرواية ذكرها في المجتبى ولم تشتهر في الكتب المشهورة بل المشهور والدعي الإباحة وابن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار سائحاني وانظر ما في شرح المنظومة المحية للاستاذ عبد الغني اه (قوله شرط واحد) أي شرطه والحاصل أن العدالة انما تنقطع بالشرط ثم إذا وجد واحد من خمسة القمار وفوت الصلاة بسببه واكتار الخلف عليه واللعب به على الطريق كما في فتح القدير أوبذ كعليه فسقا كما في شرح الوهبانية بحر كذا في الهامش (قوله على الطريق) قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلعبه على الطريق تزد شهادته فلا يثبته الأمور المحقرة اه (قوله أوبداوم عليه) هذا سداس السنة كذا في الهامش (قوله قيدوه بالشهرة) قيل لأنه إذا لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتهمة أكل الربا ولا تنقطع العدالة به وهذا أقرب ومرجعه إلى ما ذكر في وجه تقييد شرب الخمر بالادمان (قوله فالكل سواء) أي كل المنسقات لا خص من الربا سائحاني (قوله بحر) أصل العبارة للكل حيث قال والحاصل أن الفسق في نفس الأمر مانع شرعا غير أن القاضي لا يرتب ذلك إلا بعد ظهوره فالكل سواء في ذلك وقال قبله وأما أكل مال التيمم فلم يقيد بأحد ونصوا أنه بمنزلة تعلم أنه لا بد من الظهور للقاضي لأن الكلام فيما ربه القاضي الشهادة فكانت بمنزلة يظهر لانه يحاسب فعلم أنه استنقص من المال اه (قوله أوبأكل على الطريق) أي بأن يكون بحر أي من الناس بحر ثم أعلم أنهم اشتروا في الصغيرة الادمان وما شرطه في فعل ما يخل بالمرءة فيما رأت ويغني اشتراطه بالأولى وإذا فعل ما يخل به اسقطت عدالته وإن لم يكن فاسقا حدث كان مباحا فاعل الغفل به ليس بفاسق ولا عدل فالعدل من اجتناب الثلاثة والناسق من فعل كبيرة أو أصر على صغيرة ولم أر من يه عليه وفي العناية ولا تقبل شهادة من يعتاد الصياح في الأسواق بحر قال في النهاية وأما إذا شرب الماء أو كل الفواكه على الطريق لا يقدر في عدالته لأن الناس لا تستقيم ذلك منع من (قوله أوصى إليه) أي إلى زيد والأولى إظهاره (قوله فإن ادعاه) أي رضى به سعدة وعزيمة (قوله والموصى لهما) أورد على هذا أن الميت إذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج إلى نصب آخر وأوجب بأنه يملكه لا قرارهما بالعجز عن القيام بأمر الميت كذا في البحر (قوله لثالث) أي لرجل ثالث متعلق شهادة كقوله على الإصاء أي على أن الميت جعله وصيا وهذا مرتبط بالماتل الأربع لا بالاخيرة كما لا يخفى فافهم وفي البحر ولا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهرا الأفي مسألة المدوين لأنهما يقرآن على أنفسهم ما يشهدون ولاية القبض للمشهود له فانتفت التهمة وثبت موته بأقرارهما في حقهما وقيل معنى الثبوت أمر القاضي إياهما بالاداء البراءة معهما من الدين بهذا الاداء لأن استيفاء منه ما حق عليهما والبراءة حتى لهما فلا تقبل كذا في الكافي اه ملخصا (قوله على قبول الوصية) ظاهر في أن الوصي من جهة القاضي خلافا لما في البحر (قوله كما لا تقبل لوشهد الخ) هذا إذا كان المطلوب بمجدة الوكالة والاحيازات الشهادة لانه يجبر على دفع المال بأقراره بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لبراء المطلوب عند الدفع إلى الوكيل إذا حضر الطالب وأنكر الوكالة فكانت شهادة على أيهما فاقبل وقرق بينهما وبين من وكل رجلا بالخصوص في دار بعضهما وقبضه واشهدا بالموكل بذلك لا تقبل وإن أقر المطلوب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الدار إلى الوكيل بمحكم إقراره بل بالشهادة فكانت لايهما فلا تقبل بحر ملخصا عن المحيط (قوله أباهما) أشار إلى عدم قبول شهادة ابن الوكيل مطلقا بالأولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بحر (قوله الغائب) قد به لانه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بها ليشهد لأن التوكيل لا تسمع الدعوى به لانه من العقود الجائرة لكن يحتاج إلى بيان صورة شهادتهما في

وكله قبض ديونه وادعى الوكيل

أو أنكرك) والفرق أن القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي (شهد الوصي) أي وصي الميت (بحق للميت) بعد ما عزل القاضي عن الوصاية ونصب غيره أو بعد ما أدرك الورثة (لا تقبل) شهادته للميت في ماله أو غيره (خاص أولاً) لحلول الوصي محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه بالأعزل قاض فكان كالميت نفسه فاستوى خصامه وعندهم بخلاف الوكيل فلذا قال (ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصاً في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله لا تقبل) اتفاقاً للثمة (والأقبل) لعدمها خلافاً للثاني فجعله كالوصي سراج وفي قسامة الزبلي كل من صار خصماً في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بغيره أن يصير خصماً ولم ينصب خصماً بعد تقبل وهذا ان الاصلان متفق عليهما وتماه في قيدنا بمجلس القاضي لانه لو خاص في غيره ثم عزله قبلت عندهما كما لو شهد في غير ما وكل فيه أو عليه جامع الفتاوى وفي البرازية وكله بالخصومة عند القاضي فخاصم المطلوب بألف درهم عند القاضي ثم عزله فنهد أن لموكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي وخاصم وتماه فيها (ك) ما قبلت عندهما خلافاً للثاني (شهادة اثنين بدين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما لشاهد بدين على الميت) لأن كل فريق يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل حقوقاً شتى فلم تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كافي وصاحب الجمع وبشرحه

غنيته مع بعد الوكيل لانها لا تنفع الا بعد الدعوى ويمكن أن تصور بأن يدعى صاحب ودبعة الموكل في دفعها فبعد قبضه ان به وبقبض ديون أيهما وانما صورناه بذلك لأن الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الوديعة ونحوها كما سيأتي فيها بجر وفيه تقرير بنافه حاشيته فتدبر (قوله عن الغائب) لعدم الضرورة اليه لوجود رجا حضوره س قال في البحر بعد ذكر الغائب ان في المقنود (قوله بعد) وكذا قبله بالاولى فكان الاولى أن يقول ولو بعد ما عزله القاضي ودلت المسألة على أن القاضي اذا عزل الوصي يعزل برأية ويمكن أن يقال عزله بجنحة (قوله ولو شهد الخ) أصل المسألة في البرازية بحث قال وكله بطلب ألف درهم قبل فلان والخصومة لخاصم عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لموكله يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن نفس الوكيل قام مقام الموكل اه فالمراد هنا انه خاص فيما وكل به فان خاص في غيره فقبض أشار اليه الشارح فيما يأتي اه وتقل في الهامش فرعاً هو ادعى المشتري انه باعه من فلان وفلان بمجد فشهد له البايع لم تقبل كذا في المحيط والبايع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضي خان فتاوى الهندية اه (قوله كالوصي) بناء على أن عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً وان لم يخاصم ولهذا الوأثر على موكله في غير مجلس القضاء فذا قرأه عليه وعندهما لا يصير خصماً بمجرد القبول ولهذا لا ينفذ اقراره ذخيرة ملخصاً (قوله وفي قسامة الزبلي الخ) المسألة مبسطة في الفصل السادس والعشرين من التارخانية (قوله متفق عليهما) فيه أن أبا يوسف جعل الوكيل كالوصي وان لم يخاصم مع انه بعبارة أن يخاصم (قوله عندهما) أي خلافاً للثاني كما تقدم ح (قوله وأعليه) أي أو شهد عليه أي على الموكل (قوله وفي البرازية) بيان لقوله في غير ما وكل فيه (قوله عند القاضي) متعلق بوكل بالانصوصة (قوله مائة دينار) أي مال غير الموكل به بخلاف مائة (قوله وتماه فيها) حيث قال بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي فخاصم مع المطلوب بألف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشده على المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لأن الوكالة لما اتصل بها القضاء صار الوكيل خصماً في حقوق الموكل على غرماؤه فشهادته بعد العزل بالذات شهادة الخصم فلا تقبل بخلاف الاول لان علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً في غير ما وكل به وهو الدرهم فتصور شهادته بعد العزل في حق آخر اه بزيادة من جامع الفتاوى وزاد في الذخيرة لأن الأثر يشهد بما حال حادث بعد تاريخ الوكالة فيقبل تقبل شهادته ما عنده اه ولهذا قال في البرازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن الرواية محظوظة فيما اذا وكله بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل يعني انه لا تتناول الحادث أتما اذا وكله بطلب كل حق له قبل الناس أجمعين فالخصومة تنصرف الى الحادث أيضاً استصحاباً فاذا تحمل المذكورة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل انه في الوكالة العامة بعد انصوصة لا تقبل شهادته لموكله عن المطلوب ولا على غيره في القسامة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل اه يعني وأما في الخاصة فلا تقبل فيما كان على المطلوب قبل الوكالة وتقبل في الحادث بعدها وبعد العزل وانما جله عدم الاستقامة بالتقيد بقوله بما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعده بأن الحادث تقبل فيه كإثباته فاعتزم هذا التحرير اه وذكر في الهامش عبارة جامع الفتاوى ونصها لانه في الفصل الثاني لما اتصل القضاء بها أي بالوكالة صار الوكيل خصماً في جميع حقوق الموكل على غرماؤه فاذا شهد بالذات انما يفقد شهد بما هو خصم فيه وفي الاول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً فكان في غير ما وكل به وهو الدرهم فتصور شهادته بعد العزل في حق آخر اه (قوله شهادة اثنين الخ) راجع الفصل الرابع والعشرين من التارخانية (قوله في ذلك) أي فيما في الذمة وانما ثبت الشركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول أن أحد الفريقين اذا قبض شيئاً من التركة بدنه شريكه الفريق الآخر فصار كل شاهد لنفسه (قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما اذا شهد أن الميت أوصى لرجلين بألف فادعى الشاهدان أن الميت أوصى لهما بألف وشهد الوصي لهما أن الميت أوصى للشاهدين بألف لا تقبل الشاهدان لأن حق الموصي له متعلق بعين التركة حتى لا يلقى بعده لالتركة فصار كل واحد من الفريقين مثباً لنفسه حق المشاركة في التركة فلا تنفع شهادتهما واحتذر

وسمي ثمة (و) كد (شهادة وصين لوارث كبير) على أجنبي (في غير مال الميت) فأنتم مقبولة في ظاهر الرواية كالوشهد الوصيان على اقراء الميت بلقي معين لوارث بالغ تقبل بزيادة (ولو) شهدا (في ماله) أي الميت (لا) خلافا لما ٣٨٥ ولوصي لم يجز انشا فوسمي في الوصايا

(ك) كمالا تقبل (الشهادة على

جرح) بالفق أي فسق (مجرد)

عن اثبات حق لله تعالى والعبية

فان تضمنته قبلت والا لا (بعد)

التعديل (و) لو (قبله قبلت) أي

الشهادة بل الاخبار ولومن واحد

على الجرح المجزء كذا اعتقده

المصنف تعالما لقوله صدر الشريعة

وأقره من لا خسرو وأدخله تحت

قوله من دفع اسهل من الرفع وذكر

وجهه وأطلق ابن الكمال ردها

تبعالعادة الكتب وذكر وجهه

وظاهر كلام الوافي وعزمي زاده

الميل اليه وكذا القهستاني حيث

قال وفيه أن القاضي لم يلتفت لهذه

الشهادة ولكن يركى الشهود سراً

وعلمنا فان مدلولها قبلها وعزا

للمعتمرات وجعله البرجندی على

قوله كمالا قوله قتيبه (مثل أن

يشهدوا على شهداء المدعى) على

الجرح المجزء (بأنهم فسقة

اوزانه) أو أكلة الربا أو شرية الخمر

أو على اقرارهم انهم شهدوا بزور

أو أنهم اجراء في هذه الشهادة

أو أن المدعى مبطل في هذه الدعوى

أو أنه لا شهادة له على المدعى عليه

في هذه الحادثة) فلا تقبل بعد

التعديل بل قبله دور واعتقده

المصنف (وتقبل لوشهدوا على)

الجرح المركب ك(اقرار المدعى

بفسقهم أو اقراره بشهادتهم بزور

أو بأنه استأجرهم على هذه

الشهادة) وعلى اقرارهم انهم

لم يحضروا المجلس الذي كان فيه

الحق مبيح

بالوصية بغير عين عن الوصية بها كالوشهدا انه أوصى لرجلين بعين وشهد المشهود لهما للشاهدين الأولين انه أوصى لهما بغير عين أخرى فأنتم تقبل الشهادة ان اتفاقا لانه لا شركة ولا ثمة اه ح كذا في الهامش (قوله على أجنبي) الظاهر انه غير قيد تأمل (قوله حق الله تعالى) ولو كان الحق تعزير أو اقرار باب التعزير من الصرعند قوله بأفاسق زانافي (قوله والا لا) تكرار س (قوله بعد التعديل) ولوقبله قبلت ذكر في الجزآن التفصيل انما هو اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سراً وكان مجردا طلب منه البرهان عليه فإذا برهن عليه سراً بطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل فيقدم الجرح فإذا حال الخصم للقاضي سراً ان الشاهد أكل ربا وبرهن عليه رده شهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجزء فسق الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما إذا شهدوا سراً كما بسطه في الجرح وساحله انها تقبل على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لوشهدوا به سراً وبه يظهر انه لا بد من التقييد بقول المصنف لا تقبل بعد التعديل بما إذا كان جهرا وظاهر كلام الكافي أن الخصم لا يضطره الاعلان بالجرح المجزء كافي الجرح أي لانه اذا لم يشبهه بالشهود سراً فسق باظهار الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف الشهود فانها تسقط شهادتهم بفسقهم بذلك وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في الجرح أول الباب المار وقد ظهر من اطلاق كلامهم هناك أن الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد والتفصيل الآتي من انه ان كان مجردا لا اتبع البينة به أو لا فتسمع انما هو عند طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يسأل عن الشاهد بلا طعن من الخصم وعنده ما يسأل مطلقا والقسمي على قوله ما من عدم الاكتفاء بظاهر العدالة وحيد فكيف يصح القول بذهاب الشهادة على الجرح المجزء قبل التعديل وأجاب السامعاني بأن من قال تقبل أراذنه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال تزداد أن التعديل لو كان ناشأ وأثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجزء فلا تطل العدالة اه ويشير الى هذا قول ابن الكمال فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والخصم بها فان قلت نعم لكن ذلك لظن في عدالتهم لا لسقوط امر بفسقهم عن حيز القول ولذا لو عدت لوابعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقوط امر حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام القهستاني وكذلك كلام صدر الشريعة ومن لا خسرو يرجع الى ما ذكره ابن الكمال (قوله وجعله البرجندی) أقول المتبادر منه رجوعه الى قوله لكن يركى الشهود سراً وعلمنا ما على قول الامام فيكتفي بالتركية علنا كما تقدم وهذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو على قول الكل من انهم يركون سراً وعلمنا فتأمل وراجع ومحل هذا هو وجه امر الشارح بقوله قتيبه س والظاهر أن الصعبراجع الى الاطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكمال (قوله أوزانه الخ) أي عادتهم الزنى أو أكل الربا أو الشرب وفي هذا لا يثبت الحد بخلاف ما يأتي من انهم زنوا أو سرقوا من الخ لانها شهادة على فعل خاص موجب للحد هذا ما ظهري (فرع) ذكره في الهامش ومن ادعى ملكا لنفسه ثم شهد أنه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد بملك لسان ثم شهد به لغيره لا تقبل ولو اشاع شأ من واحد ثم شهد به لاخر تزد شهادته ولو برهن أن الشاهد أقر أنه ملكي يقبل والشاهد لو أنكره لاقرارا لا يحلف جامع القصولين في الرابع عشر اه (قوله فلا تقبل) تكرار مع مازر (قوله واعتقده المصنف) قال وانما لا تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت لا تزفع الا بالاثبات حتى الشرع أو العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما مر كذا قاله من لا خسرو وغيره فان قلت لان له ليس فياذ كرايات واحد منهما يعني حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة الزور أو شرب الخمر مع ذهاب الرأحة موجب للتعزير وهو هنا من حقوق الله تعالى قلت الظاهر أن مرادهم بما يوجب حقا لله تعالى الحد لا التعزير بل قولهم وليس في وضع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حتى الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها والله تعالى أعلم اه قلت لكن صرح في تعزير الجرح أن الحق لله تعالى لا يحصى بالتقبل أعمنه ومن التعزير بصرح هناك أيضا بأن التعزير لا يسقط بالتوبة إلا أن يقال ان مراده به ما كان حقا للعبد لا يسقط بها تأمل (قوله كاترارا المدعى) قال في الجرح لا يدخل تحت

(أو أنهم عبثاً أو محذورون بقذف)
أدانه ابن المذمى أو أبوه عناية
أو قاذف والمقذوف يتبعه
(أو أنهم زنوا ووصفوه أو سرقوا
منى كذا) وبینه (أو شربوا
الخمر ولم يتقدم العهد) كما مر
في بابيه أو قتلا النفس عمداً) عني
(أو شركاء المذمى) أى
والمذمى مال (أو أنه أسأجرهم
بكذا لها) للشهادة (أو أعطاهم
ذلك مما كان في عنده) من المال
ولو لم يقبله لم تقبل لدعواه الاستنثار
لغيره ولا ولاية له عليه (أو أتى
صالحهم على كذا ودفعته إليهم)
أى رشوة والأفلاصيح بالمعنى
الشرعى ولو قال ولم أذفع لم تقبل
(على أن لا يشهدوا على زورا) قد
(شهدوا زورا) وأنا أطلب ما أعطيتهم
وأنما قلت في هذه الصور لئلا
حق الله تعالى أو العبد قسم
الحاجة لأحيائهم (أشهد عدل
فلم يبرح) عن مجلس القاضي ولم
يطل المجلس ولم يكذب المشهود له
(حتى قال أو همت) أخطأت
(بعض شهادتي ولا مناضة قلت)
شهادتي بجميع ما شاهده لوعدا
ولو بعد القضاء وعليه الفتوى
خاتمة ويجوز قلت لكن عبارة
المتقي تقتضى قبول قوله أو همت
وأنه يقضى بما بقى وهو مختار
السرخصى وغيره وظاهر كلام
الأكمل وسعدى ترجحه فتنبه
وتبصر (وان) قاله الشاهد
(بعد قيامه عن المجلس لا) تقبل
على الظاهر احتياطاً وكذا الوقوع
الغلط في بعض الحدود أو التسبب
هداية

الجرح ما إذا برهن على إقرار المذمى بفسقهم أو أنهم أجروا أو لم يحضروا الواقعة أو على أنهم محذورون في
قذف أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين وكذا قال في الخلاصة النقص أن يظعن ثلاثة أشخاص أن
يقول هم ما عداً أن محذورون في قذف أو شرب كان فإذا قال هم ما عداً يقال للشاهدين أن أقيموا البينة على
الخزبة وفي الآخرة يقال للنقص أنهم البينة أنما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد أظهر ما يحصل
بالعدالة لا بالشهادة مع العدالة فإذا دخل هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب
الظعن كما في الخلاصة وفي خزنة الأكمل لو برهن على إقرار المذمى بفسقهم أو بما يطل شهادتهم بقبل وليس
هذا يخرج وإنما هو من باب إقرار الإنسان على نفسه اه وهذا لا يرد على المصنف فكان على الشارح أن
لا يذكر قوله الجرح المركب فانه زيادة ضرر (قوله بقذف) لأن من تمام حذره زنهاده وهو من حقوق الله
تعالى (قوله ولم يتقدم العهد) بأن لم يزل الريح في الخمر ولم يحض شرفي الباقي قيد بعدم التقادم إذ لو كان
متقدماً لا تقبل لعدم إثبات الحق به لأن الشهادة بجمده متقدمة مردودة منج وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم
العهد وفق به الزيلعي بين جعلهم هم زناه شربة الخمر من المجزئ وجعلهم زنوا أو سرقوا من غيره ونقل عن
المقدس أن الظاهر أن قولهم زناه أو فسقة أو شربوا أو أسكروا باسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال
فلا يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي اه ملخصاً وهو حسن جداً لأنه هو المتبادر من تخصصهم في الفعل
للاول باسم الفاعل والثاني بالماضي (قوله أو شركاء) فيما إذا كانت الشهادة في شركتهما منج والمركدان
الشاهد شركاء في مفاوض فمما حصل من هذا الباطل يكون فيه منفعة لأن يراد أنه شريك في المذمى به
والا كان إقراراً بأن المذمى به لهما فتح ومثله في القهستاني وما في البحر من حمله على الشركة عقد اشتمل
بعمومه الغنان ولا يلزم منه نفع الشاهد فكأنه سبق قلم وعلى ما قلنا فقول الشارح والمذمى مال أى مال
نصف فيه الشركة ليجزى نحو العقار وطعام أهله وكسوتهم مالا تصعب فيه (قوله أو أتى صالحهم) أى شهدوا
على قول المذمى أنى صالحهم الخ (قوله أى رشوة) قاله في السعدية (قوله فلم يبرح) لأنه لو قام لم يقبل منه
ذلك لجواز أنه غرر الخصم بالدينار بجر (قوله أخطأت) قال في البحر معنى قوله أو همت أخطأت بنسيان
ما كان يحق على ذكره أو زيادة كانت باطلة كذا في الهداية اه (قوله بعض شهادتي) منصوب على
نزع الخافض أى في بعض شهادتي سعدية (قوله قبلت شهادته) قال في المنح واختاره في الهداية لقوله
في جواب المسألة جازت شهادته وقبل يقضى بما بقى أن تداركه بنقصان وإن زيادة يقضى بهان ادعاه المذمى
لأن ما حدث بعد ما قبل القضاء يجعل كدونه عندها وله مال شمس الأئمة السرخصى واقصر عليه
فاضى خان وعزاه إلى الجامع الصغير اه (قوله لوعدا) تكرر مع المتن س (قوله وعليه الفتوى)
أى على قوله ولو بعد القضاء (قوله بما بقى) أى أو بما زاد كما صرح به غيره ومثله في البحر قال وعليه فحق
القبول العمل بقوله الثاني (قوله فتنبه وتبصر) في كلام الشارح عني عنه في هذا المقام نظراً من وجوه
* الأول أن قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لأن الضمير في قول المصنف قبلت راجع إلى الشهادة كما صرح عليه
في المنح وهو مقتضى صنيعه هنا وحينئذ فلا معنى لقبولها بعد القضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة المتقي
* الثاني أنه لا محل للاستدراك هنا لأن في المسألة قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخر الأثران يعتبر
الاستدراك بالنظر إلى ترجيح الثاني * الثالث أن قوله وكذا الوقوع الغلط في بعض الحدود أو التسبب يقتضى أنه
مفترق على القول المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع أنه يقتضى أنه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبارة
الزيلعي تدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقضى بجميع ما شاهده أو لاحق لو شهد
بأنه ثم قال غلطت في خصمائي يقضى بأن لا لأن المشهود به أولاً صار حلاً للمذمى ووجب على القاضي القضاء
به فلا يطل برجوعه وقبل يقضى بما بقى لأن ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كدونه عند الشهادة ثم قال وذكر
في النهاية أن الشاهد إذا قال أو همت في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله إذا كان عدلاً ولا يتفاوت بين أن
يكون قبل القضاء أو بعده رواء عن أبي حنيفة وعلى هذا الوقوع الغلط في ذكر بعض حدود العقار أو في بعض
التسبب ثم ذكر تقبل لأنه قديمتي به في مجلس القضاء فذكره ذلك للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الأمور
اه فتأمل (قوله أو التسبب) بأن قال محمد بن علي بن عمران قد ذكر في مجلس قبل وبعد وقوله بعض

(بينة انه) اى المخرج (ثابت من)

المخرج اولى من بينة الموت بعد

البر) ولو (اقام اولياء مقتول

بينة على أن زيد اجرحه وقتله

واقام زيد بينة على أن المقتول قال

ان زيد لم يجرحني ولم يقتلني فبينة

زيد اولى من بينة اولياء المقتول

مجمع الفتاوى (وبينة القين) من

يقيم بلغ (اولى من بينة كون القيمة)

اى قيمه ما اشتراه من وصيه في ذلك

الوقت (مثل القين) لانها تثبت

امرا زائدا ولان بينة الفساد راجع

من بينة العصة درر خلافا لما في

الوهابة أمابدون البينة فالقول

لمدعى العصة منية (وبينة كون

المصرف) في نحو تدبير او خلع

أو خصومة (ذا عقل اولى من بينة)

الورثة مثلا (كونه مخلوط العقل

أو مجنون) ولو قال الشهود لاندري

كان في صحة امرض فهو على

المرض ولو قال الوارث كان يهدى

بصدق حتى يشهد انه كان صحيح

العقل بزازية (وبينة الاكراه)

في اقراره (اولى من بينة الطوع)

ان ارنا واتحد تاريخهما فان

اختلفا ولم يؤرخا فبينة الطوع

اولى ملقط وغيره واعتمده

المصنف وابنه وعزى زاده (فروع)

بينة الفساد اولى من بينة العصة

شرح وهبانية وفي الاشباه

اختلف المتبايعان في العصة

والبطالان فالقول لمدعى البطلان

وفي العصة والفساد لمدعى العصة

الا في مسألة الاقالة

قوله بينة كون البائع معذورا

الخ هكذا في النسخة المجموع منها

وليتأمل فيه مع قول المصنف وبينة

المصرف ذا عقل الخ وليرد

١٨ معجحه

الحدود بان ذكر الشرقي مكان الغربي ونحوه فمخ (قوله اولى من بينة الموت) نقل الشيخ غام خلافا عن
الحلاصة وغيرها فراجع وأفتى المفتي أبو السعود بخلافه وذكر في العرص مسائل في تعارض البينات وترجيحها
في الباب الاخير عند قوله ولو شهدا أنه قتل زيد يوم النحر الخ وذكر في الهامش مسائل في تعارض البينات
هي قع أقامت الامة بينة أن مولاهما برهاني مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط
العقل فبينة الامة اولى وكذا اذا خلع امرأته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنونا وقت الخلع والمرأة على أنه كان
عاقلا فبينة المرأة اولى في الفصلين زوج الاب بنته البالغة من رجل على أنه يعطيه ألقافا عطاء ثم ادعت البنت
أن الالف مهرها وادعى الاب أنه له لاجل قتلنا قق موأاما البينة فبينة البنت اولى لأن بنتها تثبت الوجوب
في النكاح وبنته تثبت الرشوة حاوي الزاهدي ولو ادعى أحدهما البيع بالحنة وأخرى الاخر فالقول
لمدعى الحد بينه ولو برهن أحدهما قبل ولو برهنها فالحنة كالمسوق في البيع تعارضت بينا صحة الوقت
وفساد فان الفساد للشرط في الوقت مفسد فبينة الفساد اولى وان كان لمعنى في المحل وغيره فبينة العصة اولى
وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده باقاني على المتلقي بينة أنه باعها
في البلوغ اولى من بينة أنه باعها في صفه حاوي الزاهدي اذا تعارضت بينة القدم والحدوث في البرازية
والخلاصة بينة القدم اولى وفي ترجيح البينات للبغدادى عن الفتية بينة الحدوث اولى وذكر العلائي
في شرح المتن أن بينة القدم اولى في البناء وبينة الحدوث اولى في الكسيف اه حامدية ولو ظهر جنونه وهو
مفتق يحسد الاقامة وقت بيعه فالقول له وبينة الاقامة اولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف اذا ادعى شراء الدار
فشهد شاهدان أنه كان مجنونا عند ما باعها وأخران أنه كان عاقلا فبينة العقل وصحة البيع اولى اذا اختلف
المتبايعان في صحة العقد وفساده فانما يجعل القول لمن يدعى العصة والبينة بينة من يدعى الفساد ولو قال
لادعوى على تركه اخى او لاحق في تركه اخى وهو أحد الورثة لا يطل ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ مخرج
التوارد اه (قوله من يقيم بلغ) متعلق بينة (قوله ما اشتراه) اى المشتري (قوله من وصيه) اى
وصى اليتيم (قوله ذا عقل) بينة كون البائع معذورا اولى من بينة كونه عاقلا غام البغدادى (قوله فهو
على المرض) لأن تصرفه أدنى من تصرف العصة فيكون متيقنا ونظر نسخة السامحاني قال مجرد هذه
الحواشي الذى في السامحاني هو قوله ولو قال الشهود لاندري كان في صحة أمرض فهو على المرض اى لأن
تصرفه أدنى من تصرف العصة فيكون متيقنا وفي جامع الفتاوى ولو ادعى الزوج بعد وفاها أنها كانت أبرأته
من الصداق حال مجتها وأقام الوارث بينة أنها أبرأته في مرض موتها فبينة العصة اولى وقبل بينة الورثة اولى
ولو أقر الوارث ثم مات فقال المقتول أقر في صحته وقال بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة والبينة المعترضة وان لم
يقيم بينة وأراد استخلاصهم لذلك ادعت المرأة البراءة عن المهر بشرط وأدعاهما الزوج مطلقا وأما البينة فبينة
المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا يصح الإبراء معه وقبل البينة من الزوج اولى ولو أقامت المرأة بينة على المهر
على أن زوجها كان مقربا به يومنا هذا وأقام الزوج بينة أنها أبرأته من هذا المهر فبينة البراءة اولى وكذا في
الدين لأن بينة مدعى الدين بطلت كإقرار المدعى عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كشهود بيع وأقالة فان
بنتها لم يطلها شي وبطل بينة البيع لأن دعوى الاقالة اقرار به وقوله فهو على المرض لم يذكر ما اذا اختلفا في
العصة والمرض وفي الانقروى اذعى بعض الورثة أن المورث وهبه شيأ معنا وقضيه في صحته وقالت البقة
كان في المرض فالقول لهم وان أقاموا البينة فالبينة لمدعى العصة ولو ادعت أن زوجها طلقها في مرض الموت
ومات وهي في العدة وادعى الورثة أنه في العصة فالقول لها وان برهنها وقتا واحدا فبينة الورثة اولى اه هذا
ما وجدته فيها (قوله اولى من بينة الطوع) قال ابن السبكي

وبينة كسره وطوع اقبنا * فتقديم ذات الكره صحيح الاكثر

قال في الهامش تعارضت بينة الاكراه والطوع في البيع والصلح والاقراء فبينة الاكراه اولى باقاني على المتن
وخاتمة في أحكام البيوع الفاسدة وترجيح البينات وبينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصيا
مصرأ الى الوفاة أبو السعود وحامدية (قوله لمدعى البطلان) لأنه منكر للعقد (قوله لمدعى العصة) مفاده
أن البينة بينة الفساد فيوافق ما قبله (قوله الا في مسألة الاقالة) كالأدعى المشتري انه باع المبيع من البائع

كان شهد بالدار بلا ذكرها في يد الخصم فشهادته آثران أو شهدا بالملك بالحدود وآثران بالحدود أو شهدا على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه فشهد آثران انه المسعى به درر شهد واحد فقال الباقر بن شمس شهدك شهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد ٢ بشهادته وعليه الفتوى شهادة التي التواثر بقوله * الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل الا في عديدين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق قبلت في حق النصراني فقط اشياء قلت وزاد محبها خمسة أخرى معزية للبرازية

* (باب الاختلاف في الشهادة) * متى هذا الباب على اصول معتزة منها أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها أن الشهادة بأكثر من المدعى باطل بخلاف الأقل للاتفاق فيه ومنها أن الملك المطلق أنزيد من المقيد لثبوته من الاصل والملك بالسبب مقصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط وصيغته (تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها) لتوقفها على مطالبهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى لوجوب اقامتها على كل أحد فكل أحد خصم فكان الدعوى موجودة

قوله الى الكلام الثاني هكذا في النسخة المجموع منها ولعل صوابه كلام الثاني بالاضافة ويجزى اه

معجبه

بأقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فاقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تخلفا اشياء (قوله وفي الملتقط) انظرنا كتبنا قبل الكفاية (قوله شهادة التي التواثر بقوله) بخلاف غيره فلا يقبل سواء كان نفيا صورة أو معنى وسواء أحاط به علم الشاهد أو لا كما مر في باب العين في البيع والشراء ثم تقبل بيئته التي في الشروط كما قد مضى هناك وذكر في الهامش في التواثر عن الثاني شهد اعلمه بقول أو قل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كفاية أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان أو زمان وصفات فبعض المشهود عليه أنه لم يكن عتق يومئذ لا تقبل لكن قال في المحيط في الحادى والخمسين ان تواثر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تنفع الدعوى ويقضى بقرع الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة ما لم يدخله الشك عندنا الى الكلام الثاني وكذا اكل بيعة قامت على أن فلا تالم يقل ولم يفعل ولم يقز وذكرنا السابق أن الامام اهل مدنه من دار الحرب فاختلطوا بعد سنة أخرى وقالوا كما جعنا فشهدا انهم لم يكونوا وقت الامان في تلك المدينة بقلان اذا كانا من غيرهم برازية وذكر الامام السرخسي أن الشرط وان نفيا كقوله ان لم ادخل الدار اليوم فامر أنه كذا فبرهنت على عدم الدخول اليوم بقبل حلقه ان لم تأت مهورى في الليلة ولم أكلهما فقدم ادعى عدم الايمان والكلام بقبل لان الغرض اثبات اجزاء كالمشهد ان كان انه اسلم واستثنى وآثران بلا استثناء بقبل وبحكم باسلامه برازية (قوله خمسة أخرى) * الاولى قال العبد ان دخلت هذه الدار فأتيت حر وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار فامر أنه طلق فشهد نصرانيان على دخوله الدار ان العبد مسلما لا تقبل وان كافر لا تقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق * الثانية لو قال ان استقرضت من فلان فعبدته حر فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والحالف ينكر بقبل في حق المال لا في حق حق لان فيها شهادة الاب للابن * الثالثة لو قال ان شربت انحر فعبدته حر فشهد رجل وامرأان على تحقيقه بقبل في حق العتق لا في حق لزوم الحد * الرابعة لو قال ان سرقت فعبدته حر فشهد رجل وامرأان عليه بها بقبل في حق العتق لا في حق القطع الكل من البرازية * قلت ثم رأيت مسألة أخرى غزدها وهي الخامسة لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان سميت طلاقك ان تكلمت به فعبدته حر فشهد شاهدا أنه طلقها اليوم والآخر على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البرازية أيضا كذا في حاشية تنوير البصائر اه وزاد البيري ما في خزنة الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يد مسلم وكافر فأقام صاحبها شاهدين كافرين عليها تسع على ما في يد الكافر خاصة استحسننا ومالومات كافر فاقسم ابتاه تركته ثم اسلم احدهما ثم شهد كافران على ابيه بدين قلت في حصة الكافر خاصة اه

* (باب الاختلاف في الشهادة) *

(قوله منها أن الشهادة الخ) هذه عبارة الدرر قال محبها الشرياني ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمه اه مدنى (قوله بأكثر من المدعى) ومنه اذا ادعى ملكا مطلقا أو بالتاج فشهدوا في الاول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبلنا لأن الملك بسبب أقل من المطلق لانه يقيد الاول به بخلافه بسبب فانه يقيد الحدوث والمطلق أقل من التاج لان المطلق يقيد الاول به على الاحتمال والتاج على اليقين وفي قلبه وهو دعوى المطلق فشهدوا بالتاج لا تقبل ومن الاكثر ثم لو ادعى الملك بسبب فشهدوا بالمطلق لا تقبل الا اذا كان النسب الارث باقيا ونعامة هناك كذا في الهامش (قوله باطله) اى الا اذا وفق وبيناه في البحر (قوله موافقة الشهادتين الخ) كالمواضع في يد رجل انما له منذ سنة والشهود وشهدوا انها منذ سنة جازت شهادتهم خاتمة وفي الاقروى عن القاعدية في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها وانقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اه حامدية وفي الخيرة عن القصرين ولا يكف الشاهد الى بيان لون الدابة لانه مسئل عما لا يكلف الى بيان فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة اه حامدية رجل ادعى في يد رجل متاعا ودار انما له وأقام البيينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي في يده البيينة أن المدعى أقر عند غير القاضي انه لا حق له فيه قال بان شهدوا انه لم يقر ذلك قبل القضاء بطل القضاء وان شهدوا انه أقر به بعد القضاء لا يبطل القضاء لان الثابت بالبيينة كالثابت عينا ولو عاين القاضي

(فاذا وافقتهما) اي وافقت الشهادة

الدعوى (قبلت والا) ووافقها

(لا) تقبل وهذا احد اصول

المقدمة (فلو ادعى ملكا مطاعا

فشهد به بسبب) كبراء او اوث

(قبلت) لكونها بالاقل بما ادعى

فتطابقا معنى كما مر (وعكسه)

بأن ادعى بسبب وشهدا بمطاع

(لا) تقبل لكونها بالاكثر كما مر

قلت وهذا في غير دعوى ارث

وتاج وشراء من مجهول كما بسطه

الكمال واستثنى في البحر ثلاثة

وعشرين (وكذا يجب مطابقة

الشهادتين لفظا ومعنى) الا في

اثنين واربعين مسألة مدسوسة في

البحر وزاد ابن المصنف في حاشيته

على الاشياء ثلاثة آخر تركتها

خشة التطويل (بطريق الوضع)

لا تضمن واصكتضا بالموافقة

المعنوية وبه قالت الامة الثلاثة

(ولو شهد أحدهما بالنكاح والاخر

بالتزويج قبلت) لاتحاد معناهما

(كذا الهبة والعطية ونحوهما

ولو شهد أحدهما بالف والاخر

بالفيس او مائة وما شين او طلبة

وطاقتين او ثلاث ردت) لاختلاف

المعنيين (كما لو ادعى غصبا وقتلا

فشهد أحدهما به والاخر

بالاقرار به) لم تقبل ولو شهد بالاقرار

به قبلت (وكذا) لاتقبل (في كل قول

جمع مع فعل) بأن ادعى ألفا فشهد

أحدهما بالدفع والاخر بالاقرار به

لا تسمع للجمع بين قول وفعل فنية

اقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه خاتمة من تكذيب الشهود كذا في الهامش (قوله فاذا وافقتهما قبلت) صدر الباب بهذه المسألة مع انه ليس من الاختلاف في الشهادة لكونها كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين لا ترى انهما لو اختلفا في اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة سعيدة وبه ظهر وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التصريح على ما قبله مشعر بما قاله في البحر من أن اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطافيه وتبعه في تنوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطاً كان وجودها كعدمها فلا يضر عدم التوافق ثم ان تفرعه على ما قبله لا ينافي كونه أصلاً لشيء آخر وهو الاختلاف في الشهادة فافهم وبما تقرران دفع ما في الشرح لآلية من أن قوله منها أن الشهادة على حقوق العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قولها وعدمه قد ب (قوله وهذا احد الاصول الخ) نه عليه دون ما قبله لدفع توهم عدم أصلية سبب كونه منزهة على ما قبله فانه لا ينافي كافتقارها والايقاع له أصل أيضاً كما علمته فتنبه (قوله او اوث) تبع فيه الكثر والمشهور انه كدعوى الملك المطلق كما في الصرع الفتح وسند كره الشارح فلو أسقطه هنا لكان أولى ح (قوله قبلت) فيه قيد في الصرع الخلاصة (قوله بأن ادعى بسبب) اي ادعى العين لا الدين بحر (قوله بالاكثر) وفيه لاتقبل الا اذا وافق بحر (قوله في غير دعوى ارث) لانه مساو للملك المطلق كما قدمناه (قوله وتاج) لان المطلق أقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والتجاء على اليقين وذكر في الهامش أن الشهادة على التاج بأن يشهد أن هذا كل تبع هذه الناقاة ولا يشترط أداء الشهادة على الولادة فتاوى الهندية في باب تحمل الشهادة عن التناخانية عن اليسابيع اه (قوله وشراء من مجهول) لان الظاهر انه مساو للملك المطلق وكذا في غير دعوى قرض بحر ومثله شراء مع دعوى قبض فاذا ادعاهما فشهدا على المطلق تقبل بوجوه الخلاصة وحكي في الفتح عن السمدية خلافاً (قوله ثلاثة وعشرين) لكن ذكر في البحر بعد هاته في الحقيقة لاستثناء فراجعه (قوله خشة التطويل) قدمها الشارح في كتاب الوقف (قوله بطريق الوضع) اي بمعناه المطابق وهذا جعله الزيلعي تفسيراً للموافقة في اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق تضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهدا به درهم واخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة لفظاً وعندهما بقضي بأربعة اه والذي يظهر من هذا أن الامام اعتبر توافق اللفظين على معنى واحد بطريق الوضع وأن الامام انكسب بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترط المعنى الموضوع لكل من اللفظين وليس المراد أن الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضعي والأشكال ما نزع عنه من شهادة أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما محتانان ولكنهما توافقا في معنى واحد أفاده كل منهما بطريق الوضع ويدل على هذا التوفيق أيضاً ما نقله الزيلعي عن النهاية حيث قال ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك بخلاف ما شهد أحدهما على الهبة والاخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ علماً عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لانصرف المخالفة فيما سواها قال هكذا ذكره وليحك فيه خلافاً اه وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الخمسة معناها المطابق لا يدل على الاربعة بل تضمنها واذا لم يقبلها الامام وقبلها صاحبها لاكتفاهما بالتضمن والحاصل أنه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل ما يعينه او مجردة وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود مراده به أن التوافق على لفظ بعينه ليس بمقصود لا مطلقاً كما خفى قافهم (قوله بالموافقة المعنوية) فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما أنه قال لها انت خلية والاخر أنت برة لا بقضي بينونة أصلاً مع افادتهما معناها أحجب بجمع الترادف بل هما متباينان لمعنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البنونة وقامه في الفتح (قوله لاتحاد معناهما) اي مطابقة فصار كأن اللفظ متصد أيضاً قافهم (قوله ولو شهد بالاقرار) مقتضاه أنه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين في ذلك (قوله للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بألف المدعى على المدعى عليه وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه بألف فانه يقبل فانه ليس بجمع بين قول

الاذا لم يتعد القضاة هادة أحدهما يبيع او قرض او طلاق او عتاق والاخر بالقرابة فتقبل لاتحاد صيغة الاشياء والافراغاة بقول في الاشياء
 بعت واقترضت وفي الافراغاة بعت واقترضت ٣٩٠ فلم يمنع القبول بخلاف شهادة أحدهما بقتله عمد بسيف والاخر به بسكين لم تقبل

لعدم تكرار القول بذكر الالة
 محيط وشرب ليلية (وتقبل على
 آثف) في شهادة أحدهما (بأثف
 والاخر) (بأثف ومائة ان ادعى)
 المدعى (الاكثر) لا الاقل
 الا ان يوفق باستيفاء ابراء ابن
 كمال وهذا في الدين (وفي العين
 تقبل على الواحد كالوشهد واحد
 ان هذين العبدين له واخر ان هذا
 له قبلت على) العبد (الواحد)
 الذي اتفقا عليه (اتفقا) درر
 (وفي العقد لا) تقبل (مطلقا)
 سواء كان المدعى أقل المالكين
 او أكثرهما عزى زاده ثم ترفع
 على هذا الاصل بقوله (فلوشهد
 واحد بشراء عبدا وكاتبه على
 أثف واخر بأثف وخمسة مائة رقت)
 لان المقصود اثبات العتد وهو
 يختلف باختلاف البذل فلم يتم
 العدد على كل واحد (ومثله
 العتق بمال والصالح عن قود والرهن
 وانطلع ان ادعى العبد والمقاتل
 والراهن والمرأة) أثف ونشر مرتب
 اذ مقصودهم اثبات العقد كما مر
 (وان ادعى الاخر) كالملوك مثلا
 (فكعدوى الدين) اذ مقصودهم
 المال فتقبل على الاقل ان ادعى
 الاكثر كما مر (والاجارة كالبيع)
 لو (في اول المدة) للماجة لاثبات
 العقد (وكالدين بعدها) لو المدعى
 المؤخر ولو المستأجر فدعوى
 عقد انفاقا (وصح النكاح) بالاقل
 اى (بأثف) مطلقا (استحسانا)
 خلافا لها

٣ قوله في العين له التبيين اه منه

وفضل مثلا على التركاى عن الحارز الزاهدى (قوله الا اذا التحداد) الظاهر ان الاستثناء منقطع لانه لا فعل
 مع قول في هذه الصور بل قولان لان الاشياء والافراغاة كل منهما مقول كما سيذكره (قوله بأثف ومائة)
 بخلاف العشر وخمسة عشر حيث لا يقبل لانه مركب كالعين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكر ما لشارح بحر
 (قوله الا ان يوفق) كأن يقول كان لى عليه كما شهد الا انه اوفى كذا بغير عمله وفي البحر ولا يحتاج هنا الى
 اثبات التوفيق بالبيعة لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى الملك بالشراء فشهد بالهبة فانه يحتاج لاثباته بالبيعة سائحا
 (قوله وهذا في الدين) اى اشتراط الموافقة بين الشهادتين لفظا (قوله سواء كان المدعى الخ) وسواء كان
 المدعى البائع والمشتري درر (قوله او كاتبه على أثف) شامل لما اذا اتعاه العبد وأنكر المولى وهو
 ظاهر لان مقصوده هو العقد ولما اذا كان المدعى هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في الفتح
 لان دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فيصرف انكار
 العبد اليه العلم بأنه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الا لاثباتها اه وفي البحر والتبيين وقبل لا تقبل
 بيعة المولى لان العقد غير لازم في حق العبد لتكسبه من الفسخ بالتميز اه وبزمن هذا القيل العتيق وهو
 موافق لما يفهم من عبارة الجامع (قوله وهو مختلف باختلاف البذل) أشار الى أنهم لو شهدا بالانراء ولم
 يثبتا الثمن لم تقبل وتغامه في البحر وقال انحر الهمى في حاشيته عليه الفهم من كلامهم في هذا الموضع وغيره
 أنه فيما يحتاج منه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر قدره وصفته وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لاجل الحاجة الى
 ذكره (تنبيه) في المبسوط واذا ادعى رجل شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع يتكرر
 ذلك فشهدا بينهما باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهي فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهود
 لم يشهدوا بما ادعاه المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعدد بتعديله القضاء بالعدد اذ لم يكن الثمن مسمى
 لانه كما ليصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء بدون تسمية الثمن ولا يمكنه أن يقضى بالثمن
 حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهد على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمن ولم يشهدا بمض الثمن فالشهادة
 باطلة لان حاجة القاضي الى القضاء بالعدد ولا يتمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قالوا آخر عندنا أنه
 باعاه منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالملك للمدعى دون القضاء بالعدد
 فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الثمن (قوله على كل واحد) لفظ كل عمال الحاجة اليه سعية (قوله
 والرهن) قال في البحر وظاهر الهداية أن الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين وتعبه في العناية بتعاليها
 بأن عقد الرهن بأثف غيره بأثف وخمسة مائة فيجب أن لا تقبل البيعة وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب أحد
 شاهديه واجب بأن العقد غير لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الرذمى شاء فكان في حكم عدم فكان
 الاعتبار لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدین فتقبل البيعة كما في سائر الديون وبثبت الرهن بالالف دفعا
 وتعا اه وفي الحواشي العنقوية ذكر اراهن (قوله ان ادعى العبد) تنبيه لمسألة العتق بمال فقط ان أجرى
 قول المصنف او كاتبه على عموم موافقة لما قاله صاحب الهداية اولهما ان خص بما اذا ادعى الكتابة العبد
 موافقة لما في الجامع ولما في العتيق (قوله فكعدوى الدين) اى الدين المنفرد عن العقد سعية (قوله
 اذ مقصودهم المال) لانه ثبت العتق والعقد والطلاق باعتراف صاحب الحق فلم تبق الدعوى الا في الدين
 فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان المدعى هو الراهن لا تقبل لانه لا حيلة في الرهن فعربت الشهادة عن
 الدعوى وان كان المرتهن فهو بمنزلة دعوى الدين اه وفي العنقوية وذكر اراهن في العين ليس على
 ما ينبغي (قوله على الاقل) اى انفاقا ان شهد شاهد اكثر بعطف مثل الف وخمسة مائة وان كان بدون
 كالاتف والاثنين فكذلك عندهما وعنده لا يقضى بشئ فتح (قوله العقد) وهو يختلف باختلاف
 البذل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة الا لاجر فتح (قوله
 بعدها) استوفى النفعه ولا بعد ان نسل فتح (قوله عقد انفاقا) لانه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه
 بما اعترف به فلا يعتبر انفاق الشاهدين واختلفا فيها فيه ولا يثبت العقد للاختلاف فتح (قوله مطلقا)
 سواء ادعى الزوج او الزوجة الاقل اذ لا كراهة كذا يصح في الهداية وذكر في الفتح أنه يخالف للرؤية وتغامه
 في الشرب ليلية (قوله خلافا لهما) حيث قالاهي باطلة أيضا لانه اختلاف في العقد وهو القياس

ولاي حنيفة أن المال في النكاح تابع للأصل فبه الحل والمك والازدواج ولا اختلاف فيما هو الأصل فيثبت
 فإذا وقع الاختلاف في التسبع يقضى بالأقل لاتفاقهما عليه (قوله في صحة الشهادة) قال في البحر بعد
 كلام وبه يظهر أن الجز شرط صحة الدعوى لا كآية وهم من كلام المصنف من أنه شرط القضاء بالينة فقط اه
 أي بشرط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا لا يشترط في الشهادة وانما يذكركه لان الكلام في الشهادة
 (قوله الجز) أي النقل أي أن يشهد بالانتقال وذلك امانضا كما صوره الشارح او بما يقوم مقامه من اثبات
 الملك للميت عند الموت او اثبات يده اويده نأيه عند الموت أيضا وهو ما أشار إليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا
 عندهما خلافا لابي يوسف فإنه لا يشترط شيئا ويظهر الخلاف فيما اذا شهدا أنه كان ملك الميت بلا زيادة
 وطوليا بالفرق بين هذا وبين ما يأتي من أنه لو شهدا الخ أنه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفتح إلى آخر
 ما يأتي قال حمزة وهذا الحواشي وكتب المؤلف على قوله الجز هامة وعليها أثر الضرب لكن لم يحققه
 فأحببت ذكرها وان كانت مفهومة مما قبلها فقال قوله الجز هذا عندهما لان ملك الوارث متحد الآن لا يمكن
 بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لتبوت الانتقال ضرورة وكذا يده اويده من يقوم مقامه وأبو يوسف
 يقول ان ملك الوارث ملك المورث فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للوارث فالجز أن يقول الشاهد
 مات وترك كاهميرانا أو ما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت أويده اويده من يقوم مقامه فإذا اثبت الوارث
 أن العين كانت لموته لا يقضى له وهو محل الاختلاف بخلاف الخ إذا ثبت أن العين كانت له فإنه يقضى له بها
 اعتبارا للاستصحاب اذ الأصل البقاء انتهى (قوله ارث) بأن ادعى الوارث عينا في يد انسان انما ميراث
 أبيه وأقام شاهدين فشهدا أن هذه كانت لآبيه لا يقضى له حتى يحرر الميراث بأن يقول الخ (قوله بملكه) أي
 المورث (قوله عندهم) لآبته من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي ذكره بعد الثلاثة (قوله لان الأيدي)
 تعليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجز وبيان ذلك أنه إذا ثبت يده عند الموت فإن كانت يده ملكا فظاهر
 لأنه أثبت ملكه وأن الانتقال إلى الوارث فيثبت الانتقال ضرورة كالشهد بالملك وان كانت يد أمانة فكذلك
 الحكم لان الأيدي في الامانات عند الموت تتقلب بملك بواسطة الضمان اذا مات بمجهول لا تركه الحفظ والمضمون
 بملكه الضامن على ما عرف فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا لملك وتركه تعليل الاستغناء بالشهادة على يد
 من يقوم مقامه لظهوره لان اثبات يد من يقوم مقامه اثبات يده فيثبت اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجز
 فاكتم به عنه اه (قوله ولا بد مع الجز من بيان سبب الورثة الخ) قال في الفتح ونسب الميت والوارث
 حتى يلتصقا إلى أب واحد ويذكر أنه وارثه وحل بشرط قوله ووارثه في الأب والام والولد قيل بشرط
 والفتوى على عدمه وكذا كل من لا يجب بحال وفي الشهادة بأنه ابن الميت او بنت ابنة لا بد منه وفي أنه
 مولاه لا بد من بيان أنه اعتقه اه وليذكر هذا الشرط متنا ولا شرطا والظاهر أن الجز مع الشرط
 الثالث يغني عنه فلتا من وانظر ما مر قبيل الشهادات (قوله سبب الورثة) وهو أنه أخوه مثلا (قوله
 لآبيه وأمه) ذكر في البحر عن البرازية انهم لو شهدوا أنه ابنه ولم يقولوا ووارثه الاصح أنه يكتفى كالشهدوا أنه
 ابوه وأمه فان ادعى أنه عم الميت يشترط لصحة الدعوى أن يفسر فيقول عمه لآبيه وأمه أولا به او لآمه ويشترط
 أيضا أن يقول ووارثه وإذا أقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد وكذلك
 هذا في الأخ والجد اه ملخصا (قوله وارثا غيره) قال في فتح القدر واذ شهدوا أنه كان لمورثه ترك
 ميراثا ولم يقولوا لانعم له وارثا سواء كان بمن يرث في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه
 أو يرث على كل حال بحتا القاضي وينظر مدة هل له وارث آخر اه
 تركه المؤلف ونقط عليه لتوقفه في فهمه من نسخة الفتح الحاضرة عنده فراجع نسخة اخرى يقضى بملكه
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالأقل فقه في الزوج بالربع والزوجة بالنصف الآن يقولوا لانعم
 له وارثا غيره وقال حمزة وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالأكبر والظاهر الاقول وأخذ القاضى كقبيل عندهما
 ولو قالوا لانعم له وارثا بهذا الموضع كفي عند أبي حنيفة خلافا لهما اه وتقدمت المسألة قبيل كتاب
 الشهادات وذكرها في السادس والنسب من شرح أدب القضاء متنوعة ثلاثة أنواع فارجع اليه ونلخصها هنالك
 صاحب البحر بما فيه خفاء وقد علم أن الوارث ان كان عن قديم يجب حرجا فذكر هذا الشرط

(ولزم) في صحة الشهادة الجز

في شهادة ارث) بأن يقول مات وترك

ميراثا للميت الخ (الآن يشهدا

بملكه) عندهم (اويده اويده من

يقوم مقامه) كسأجر ومستعير

وعاصب ومودع فيغني ذلك عن

الجز لان الأيدي عند الموت تتقلب

بملك بواسطة الضمان فاذا ثبت

الملك ثبت الجز ضرورة) ولا بد مع

الجز) المذكور (من بيان سبب

الورثة) بيان (أنه أخوه لآبيه

وأمه أولا حدهما) ونحو ذلك

ظهيرية وفي شرط ثالث (و) هو

(قول الشاهد لا وارث) أولا

اعلم (له) وارثا (غيره)

ورابع وهو أن يدرك الشاهد الميت والأباطلة لعدم معاينة السبب ذكرهما البرازي (وذكرهم المبتليين بشرط وأن شهدا يدين) سواء قالوا (مدشهر) أولا (ردت) لقيامهما بمجهول لتتو ٣٩٢ يدالحى (بخلاف ما لو شهدا أنها كانت ملكة أو أقر المدعى عليه بذلك أو شهدا شاهدان

أنه أقر أنه كان في يد المدعى) دفع للمدعى لمعلومية الاقرار وجهالة المتز به لا تطل الاقرار والاصل أن الشهادة بالمالك المتضى مقبولة لا بالمليد المتضبة لتتوعد الدلائل بزازية ولو أقر أنه كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقرارا له بالمليد المتضى به نعم جامع النصولين (فروع) * شهدا وأبى وقال أحدهما قاضى خصمائه قبلت بأبى الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به * شهدا بسرعة بقره واختلفا في لو تم قطع خلافا لهما واستظهر صدر الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكر المدعى لو نذر ذكره الزبلى * ادعى المدعيون الاصل متفرقا وشهدا به مطلقا ووجهه لم تقبل وهما به * شهدا في دين الحى بأنه كان عليه كذا تقبل الا اذا سألهما الخصم عن بقائه الآن فقالا لا ندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقولامات وهو عليه بجر قلت وبجنايته ما في معين الحكام من ثبوته بغير بيان سببه وان لم يقلوا مات وعليه دين اه والا حيا لا يضى * ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل في الاصح كالوشهدا بالماضى أيضا جامع الفصولين

(باب الشهادة على الشهادة) *

(هى مقبولة) وان كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح (الافى حد وفود) لسقوطها بالشبهة ويزال الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا (بشرط تعدر حضور الاصل) ووت اى موت الاصل

لاصل القضاء وان كان من قد يحجب حجب نقصان فذكره شرط للقضاء بالا كثر وان كان وارثا فاما ولا ينقص بغيره فذكره شرط للقضاء حالادون تلوم فتأمل (قوله لعدم معاينة السبب) ولان الشهادة على المالك لا تتجوز بالتسامع فتح (قوله البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذكرهم المبت) حتى لو شهدا أنه حده ابوايه ووارثه ولم يسم الميت تقبل بزازية (قوله وردت) وعن أبى يوسف تقبل (قوله يدالحى) لاحتمال انها كانت ملكا له او دبعة مثلا واذا كانت ودبعة مثلا تكون باقية على حالها أما الميت فتنتظ ملكا اذا مات يجهل لها كما تقدم (قوله انها كانت ملكة) اى لو شهدا للمدعى ملكا عين في يد رجل انها كانت ملك المدعى بقتضى بها وان لم شهدا انها ملكة الى الآن والفرق بين ههذه وبين ما مر من انها كانت ملك الميت فانها تترد ما لم يشهدا بأنها ملكة عند الموت ماذكره في الفتح من انها اذا لم ينص على ثبوت ملكة حالة الموت فانما ثبت بالاستصحاب والنايات به حجة لابقاء الثابت لالنايات ما لم يكن وهو الاحتياج اليه في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكة لا يتجده (قوله بذلك) اى يدالحى او ملكة ومن اقتصر على الشافى فقد قصر (قوله دفع للمدعى) الاولى أن يقول فانه يدفع للمدعى كالمظهر بالتألم وفي البصر وانما قال دفع السهم دون أن يقول انه اقرار بالمالك لانه لو برهن على أنه ملكة فانه يقبل اه اى في مسألة الاقرار بالسهم او الشهادة عليه لانهما المذكوران في الكثر دون مسألة الشهادة بالمالك (قوله لتتوعد اليد) لاحتمال أنه كان له فاشتراه منه (قوله بأبى) اى ولا يسمع قوله قضاء (قوله الا اذا شهد معه آخر) لكمال النصاب (قوله ولا يشهد) اى بالالف كماها (قوله من علمه) اى قضاء خصمائه كذا في الهامش (قوله حتى يقر المدعى به) لئلا يكون اعانة على الظلم والمراد من ينهى في عبارة الكثر معنى يجب فلا تحل له الشهادة بجر (قوله اذا لم يذكر المدعى لو نذر) قال في الفتح ولو عين لو نذر افعال أحدهما سودا لم يقطع اجابا اه (قوله مطلقا اوجه) أما الاول فلان الاطلاق أزيد من المقيد وأما الثانى فلا خلاف الشهادة والدعوى للمباينة بين المتفرق والجللة (قوله بجر) اوضحه عند قول الكثر ويعكسه لافراجه (قوله قلت) القول لصاحب المنع (قوله بيان سببه) قواه المقدسى قلت وكذا في نور العين وقال ان الاول ضعف وان الاحتياط في أمر الميت يكفى فيه تخلف خصمه مع وجود يمينه وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاة يمينه الذى يحجبه عن الجمنة وتضييع حقوق الناس كثيرين لا يجدون من يشهد لهم على هذا الوجه ح (قوله ملكا في الماضي) بأن قال كان ملكى وشهدا أنه له (قوله كالوشهدا بالماضى أيضا) اى لا تقبل لان اسناد المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذا فائدة للمدعى في اسناد مع قيام ملكة في الحال بخلاف الشاهدين لو أسندوا ملكة الى الماضي لان اسنادهما لا يدل على النفي في المالك لانهما لا يبرهان بقاءه الا بالاستصحاب منغ وهذا ظهر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم متنا من قوله بخلاف ما لو شهدا أنها كانت ملكة (فرع مهم) قال المدعى ان الدار التى حدودها مكتوبة في هذا الحضر ملكى وقال الشهود ان الدار التى حدودها مكتوبة في هذا الحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا أن المال الذى كتب في هذا الصل عليه تقبل والمعنى فيه أنه أشار الى المعلوم لو شهدا بذلك المتنازع فيه والخمسة ان تصادقا على أن المشهود به هو المتنازع فيه ينبغى أن تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم الجاهلية المقضية الى النزاع في اصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع

(باب الشهادة على الشهادة) *

(قوله وان كثرت) أعنى الشهادة على شهادة الفروع ثم وشم لكن فيها شبهة الدلية لان التبدل ما يصار اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيما يسلط بالشهاد كشهادة التسماع الرجال بدر كذا في الهامش (قوله الافى حد وفود) اى ما يوجب الحد فلا يردها اذا شهد على شهادة شاهدين أن قاضى بلد كذا ضرب فلان حذافى قذف فانها تقبل حتى تزد شهادته بجر عن البسوط وفيه اشعار بأنها تقبل في التعزير وهذه رواية عن أبى يوسف وعن أبى حنيفة أنها لا تقبل كما في الاختصار فقسناى (قوله مطلقا) بعذر أو غيره (قوله الا بشرط تعدر حضور الاصل) أشار الى أن المراد بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور الى مجلس

يجلس القاضي كما يقده في الهداية وأن المراد بالسفر الفية مذهب كاهن ظاهر كلام المشايخ وأخص به
في الخلية والهداية لا يجوز ولا يثبت وأن أطلقه كالمريض في الكفر ولم يصرح بالتعذر ولكن ما ذكرناه هو المراد
لأن العلة العجز فافهم (قوله وما نقله القهستاني) عبارة لكن في قضاء النهاية وغيره الأصل إذا مات
لا تقبل شهادة فرعه فشرط حياة الأصل اه كذا في الهامش (قوله فيه كلام) وبذلك كلام القهستاني
قوله الآتي ويجزى أصله عن أهلها (قوله فانه نقله عن الخلية عنها) ليس في القهستاني ذلك وانظر ما ذكره
في كتاب القاضي إلى القاضي (قوله والصواب ما هنا) قال في الدر المنثور لكن نقل البرجندی
والقهستاني كلامهما عن اختلافه وكذا في الجبر والمخ والسراج وغيرهما متى خرج الأصل عن اهلية
الشهادة بأن خرس أو فسق أو عي أو جن أو ارتد بطلت الشهادة اه قننه ح كذا في الهامش (قوله وفي
القهستاني) عبارته وتقبل عنده كثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضمرات وذكر القهستاني أيضاً أن الأول
ظاهر الزاوية وعليه الفتوى وفي الجبر فالأول أحسن وهو ظاهر الزاوية كما في الحاوي والثاني أرفق إلى آخره
وعن محمد يجوز كيفما كان حتى روى عنه أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد والفرع في زاوية أخرى من ذلك
المسجد تقبل شهادتهم من غير (قوله أو كون المرأة مختدرة) قال البردوي هي من لا تكون برزت بكراً
كانت أو ثيباً ولا رها غير المحارم من الرجال أما التي جلست على المنصة فراهها رجال أجاب كاهن هو عادة بعض
البلاد لا تكون مختدرة سوى (قوله والوكالة) وذكره هنا أيضاً (قوله عند القاضي) قاله في المخ (قوله
لاطلاق جواز الاشهاد) يعني يجوز أن يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه ولكن لا تجوز الشهادة عند القاضي
الأمواد كرموجود قال في البحر فتعلقا عن خزانة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالأصول
عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد الفروع اه ومنه في المخ عن السراجية (قوله كاهن) أي في قوله وجاز
الاشهاد مطلقاً (قوله وما في الحاوي غلط) من أنه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة وفي الهامش
ولو شهد على شهادة رجل وأحدهما يشهد بنفسه أيضاً لم يجوز كذا في محيط السرخسي فتاوى الهندية (قوله
عن كل أصل) فلو شهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخران الثابت
بشهادتهم شهادة واحد يجر عن الخزانة وأفاد أنه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخران على شهادة غيره
يصح وصحته في البرازية (قوله وذلك) يعني بأن يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شاهدان
على كل أصل (قوله ولوائيه) كما يأتي متناً (قوله أني أشهد بكذا) قد بقوله أشهد لانه بدون له لا يسمع أن
يشهد على شهادة وان سمعها منه لانه كاتب عنه فلا بد من التحميل والتوكيل ويقول على شهادتي لانه لو قال
أشهد على ذلك لم يجوز لاحتمال أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون أمراً بالكذب ويعلى لانه
لو قال بشهادتي لم يجوز لاحتمال أن يكون أمراً بأن يشهد مثل شهادة بالكذب وبالشهادة على الشهادة لأن
الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضي عليه (قوله سكوت الفرع) أي عند تحميله قال في
البحر لو قال لا قبل قال في القضية ينبغي أن لا يصير شاهداً حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه (قوله حاوي) نقله
في البحر ثم قال بعد ورقة وفي خزانة المفتين الفرع إذا لم يعرف الأصل بعد ولا غيره فافهم في الشهادة على
شهادته بترك الاحتياط اه وقالوا الأبناء والغش من الكراهة اه لكن ذكرنا الشرح في شرحه على المنار
أنهم ادعوا وأثبت منه في التقرير شرح البردوي والتحقيق وغيرهما تأمل (قوله ان فلا ناخ) وبذلك كراهيه
وليس فيه وجه فانه لا بد منه كما في البحر (قوله هذا اوسط العبارات) والاطول أن يقول أشهد أن فلان شاهد
عندي أن فلان على فلان كذا وأشهد على شهادته وأمرني أن أشهد على شهادته وأنا لأن أشهد على شهادته
بذلك فيه ثمان شينات (قوله وعليه فتوى السرخسي) قال في الفتح وهو اختيار الفقيه أبي الليث وأستاذ
أبي جعفر وهكذا ذكره محمد في السير الكبير وبه قالت الإجماع الثلاثة وحكي أن فقهاء زمن أبي جعفر خلقوه
واشترطوا زيادة طوبى فخرج أبو جعفر الرواية من السير الكبير فافضد اه قال في الذخيرة فلو اعتدأ أحد على
هذا كان أسهل وكلام المصنف أي صاحب الهداية يقتضي ترجيح كلام القدروري المشتمل على خمس شينات
حينئذ يحكمه وذكر أن ثم أطول منه وأقصر ثم قال وخبر الاموي واساطها ذكر أبو نصر البغدادي شارب
القدروري أقصر آخر ثلاث شينات وهو أشهد أن فلاناً أشهدني على شهادته أن فلاناً أقصر عنه بكذا ثم قال

وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية
فه كلام فانه نقله عن الخلية
عنها وهو خطأ والصواب ما هنا
(أمر من أسفر) واكتفى الثاني
بغيره بحيث يتعذر أن يثبت
بأهله واستقصه غير واحد وفي
القهستاني والسراجية وعليه
الفتوى وأقره المصنف (أو كون
المرأة مختدرة) لا تخالط الرجال وان
خرجت لحاجة وحام قنية وفيها
لا يجوز الاشهاد لسلطان وأمر
وهل يجوز لمحبوس ان من غير كاهن
المقصومة ثم ذكره المصنف في
الوكالة وقوله (عند الشهادة) عند
القاضي قيد لكل لاطلاق جواز
الاشهاد لا الاداء كاهن (د) بشرط
(شهادة عدد) نصاب ولو رجلاً
وأمر أمين وما في الحاوي غلط بحر
(عن كل أصل) ولو امرأة لا تغاير
فرعى هذا وذلك خلافاً للقاضي
(د) كيفيهات (يقول الأصل
مخاطب الفرع) ولوائيه بحر (أشهد
على شهادتي أني أشهد بكذا) وبكفي
سكوت الفرع ولورده ارتد قنية
ولا ينبغي أن يشهد على شهادة من
ليس بعدل عنده حاوي (و يقول
الفرع أشهد أن فلاناً أشهدني على
شهادته بكذا وقال في أشهد على
شهادتي بذلك) هذا اوسط العبارات
وفيه خمس شينات والا قصر أن
يقول أشهد على شهادتي بكذا
ويقول الفرع أشهد على شهادته
بكذا وعليه فتوى السرخسي
وغیره ابن كمال وهو الأصح كما في
القهستاني عن الزاهدی

وما ذكره القدوري - أولى وأحوط ثم حكى خلافاً في أن قوله وقال لي أشهد على شهدي بشرط عند أبي حنيفة
 ومحمد فلا يجوز تركه لأنه إذا لم يقله أحقل أنه أمره أن يشهد مثل شهادته وهو كذب وأنه أمره على وجه التضمن
 فلا يثبت بالشك وعند أبي يوسف يجوز لأن أمر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن اهـ والوجه في شهود
 الزمان القول بقولهما وإن كان فهم العازف المتدين لأن الحكم للشالب خصوصاً المتخذ بهما مكتسبة للذراهم
 اهـ مافي الفتح باختصار وسامه أنه اختار ما اختلفوا في الهداية وشرح القدوري - من لزوم خمس شهادات
 في الاداء وهو ما جرى عليه في المتن كالقدوري - والكز والغزو والمتقى والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها
 (قوله الفرع لاصله) لأنه من اهل التزكية هداية (قوله والا لزم تعديل الكل) هذا عند أبي يوسف وقال
 محمد لا تقبل لأنه لا شهادة إلا بالعدالة فإذا لم يعرفها لم يتقوا الشهادة فلا تقبل ولا يبي يوسف أن المأخوذ عليهم
 النقل دون التعديل لأنه قد يفتني عليهم فيستعرف القاضي العدالة كما إذا شهدوا بأنفسهم كذا في الهداية وفي
 البحر وقوله والاصداق بصور الاولى أن يصدقوا وهو المراد هنا كما أنقص بفي الهداية الثانية أن يقولوا
 لا تخبرك لجهل في الخيانة على الخلاف بين الشيخين وذكر انخفاف أن عدم القبول ظاهراً لرواية نذكر الحلواني
 أنها تقبل وهو الصحيح لأن الاصل في مستورا اذ يحفل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور
 أنه جرح للاصول واستشهد الخلفاء بأنهم لو قالوا آتاهم في الشهادة لم يقبل القاضي شهادته وما استشهد
 به وهو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الخاتمة اهـ ملخصاً وحيث كان المراد الاولى فنقول الشارح والا لزم الخ
 نكرار مع مافي المتن (قوله لان العدل لا يتهم بئله) كذا على في البحر وفيه عود الضمير على غير المذكور
 وأصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا إذا شهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر يجوز لنا قلنا غاية الامر
 أن فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يتهم بئله كالاتيم في شهادة نفسه اهـ قال في النهاية
 أي بمثل ما ذكرت من الشبهة وحاصل مافي الفتح أن بعضهم قال لا يجوز لأنه متى كان تعدله رفيقه
 يثبت القضاء بشهادته والجواب أن شهادة نفسه تضمن مثل هذه المنفعة وهي القضاء بها فكأنه لم يعتبر
 الشرع مع عدالته ذلك مانعاً كما ما نحن فيه (قوله في حاله) فيسأله عن عدالته فإذا ظهرت قبله والا
 منخ (قوله على مافي القهستاني) عبارته وفيه إيماء إلى أنه لو قال الفرع إن الاصل ليس بعدل ولا أعرفه
 لم تقبل شهادته كما قال الخلفاء وعن أبي يوسف أنه تقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني - كما في المحيط اهـ
 قتأمل النقل مدني (قوله عن المحيط) ذكر في التتارخانية خلافاً ولم يذكره خلافاً وكف هذا مع انهما
 لو قالان تمهلا لتقبل شهادتهما وظاهر استنهاد الخلفاء به كما مر أنه لا خلاف فيه وفي البرازية شهدا عن أصل
 وقال الأخير فيه وركاء غيرهما لا يقبل وإن جرحه أحدهما لا يثبت اليه اهـ (قوله بأمور) عذ
 منها في البحر حضور الاصل قبل القضاء مستنداً بما في الخاتمة ولو أن فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم
 حضر الاصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع اهـ لكن قال في البحر وظاهر قوله لا يقضى دون أن
 يقول بطل الاشهاد أن الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اهـ فلذا تركه الشارح (قوله ما يخالفه)
 وهو خلاف الاظهر (قوله وبانكار أصله الشهادة) هكذا وقع التعبير في كثير من المعترات وفي
 الشربلالية عن الفضائل جوي زاده ما يفيد أن الاولى التعبير بالاشهاد لأن انكار الشهادة لا يشمل ما إذا قال
 لي شهادة على هذا الطائفة لكن لم أشهدهم بخلاف انكار الاشهاد فإنه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لأن
 انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد نوعان صريح وضمني ولذا عبر الزبلي - وصاحب البحر بالاشهاد وبه
 اندفع اعتراض الدرر على الزبلي - وظاهر أيضاً أن قول الشارح هنا ولم نشهدهم ليس في محله لأنه ليس من أفراد
 انكار الشهادة لأن معناه لنبا شهادة ولم نشهدهم قتأمل (قوله ما لنبا شهادة) يعني ثم غابوا ومرضوا
 ثم جاء الفروع فشهدوا لا تقبل (قوله وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة تأمل (قوله قبل هات الخ)
 فهذا من قبل ما مر شهادة فاصرة بجهانهم هكذا في الهامش (قوله ولومقزة) قلها غير هات فلا بد
 من تعريفها بتلك النسبة منخ (قوله إلى القاضي) فإن كتب ان فلانا وفلانا شهدا عندى بكذا من المال
 على فلانة بنت فلان الفلانية وأحضر المدعي امرأته عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة أن تكون هي
 المسوبة بتلك النسبة فلان من شاهدين آخرين يشهدان انها المنسوبة بتلك النسبة كما في المسألة الاولى كذا

(ويكنى تعديل الفرع لاصله) ان
 عرف الفروع بالعدالة والا لزم
 تعديل الكل (كم ما يكنى تعديل
 أحد الشاهدين صاحبه) في
 الاصح لأن العدل لا يتهم بئله
 (وان سكنت) الفرع (عنه نظر)
 القاضي (في حاله) وكذا وقال
 لا عرف سأل على الصحيح شربلالية
 وشرح المجمع وكذا لو قال ليس
 بعدل على مافي القهستاني - عن
 المحيط قنبه (وتبطل شهادة
 الفرع) بأمور ينهم عن الشهادة
 على الاظهر خلاصة وسيمى
 متسا ما يخالفه ويجزى وجه اصله عن
 اهليتها كفسق وخرس وعي
 و(بانكار أصله الشهادة)
 كتولهم ما لنبا شهادة ولم نشهدهم
 او أشهدناهم وغلطنا ولو سئلوا
 فسكوا قبلت خلاصة (شهدا)
 على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان
 الفلانية وقالوا أخبرنا بما عرفنا
 وجاء المدعي بامرأة لم يعرفها انها هي
 قبل لهات شاهدين انها هي فلانة)
 ولومقزة (ومثله الكتاب الحكيم)
 وهو كتاب القاضي إلى القاضي لأنه
 كالشهادة على الشهادة

في العيق مدني (قوله لاحتمال التزوير) اي بأن يتواطأ المدعي مع ذلك الرجل (قوله البيان) يعني اذا ادعى المدعي عليه أن غيرة بشاركة في الاسم والنسب كان عليه البيان ح كذا في الهامش اي يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت تندفع عنه الخصومة كما لو علم القاضي بشاركة في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما (قوله فيهما) اي في الشهادة وكتاب القاضي (قوله الى نخذه) يسكون الخاء وكسرهما يريد به القبيلة الخاصة التي ليس دونها أخص منها وهذا على أحد قولين للفوقين وهو في الصحاح وفي الجوهرة جعل الفخذ دون القبيلة وفوق البطن وجهه في ديوان أقل من البطن وكذا صاحب الكشف قال العرب على ست طبقات * الشعب كضر وربيعة * وجهر سميت به لان القبائل تنسب منها * والقبيلة ككثانة * والعمارة كقريش * والبطن كقصي * والفخذ كهاشم * والفصيلة كالعباس * وكل واحد يجمع ما بعده * فالشعب يجمع القبائل والعمارة يجمع البطون وهكذا وعليه فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسبها الى القبيلة والعمارة بكسر العين والشعب بفتح الشين فتح ملخصا (قوله بكذاها) الانسب أوجدها (قوله والمقصود الاعلام) قال في الفتح ولا يخفى أنه ليس المقصود من التعريف أن نسب الى أن يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه وان نسبة الى ما حده بل ليثبت الاختصاص ويوزل الاشتراك فانه قلنا يتفق اثنان في اسميهما واسم أبيهما وجدهما وأوصانهم ولقبهما شاذا عن قاضي خان من أنه لو لم يعرف مع ذكر الجدة لا يكتفي بذلك الاوجه منه ما في الفصولين من أن شرط التعريف ذكر ثلاثة أشياء غير أنهم اختلفوا في اللقب مع الاسم هل هما واحد أو لا * والمراد بالثلاثة اسمه واسم أبيه وجده أو وصانته أو نخذه فانه يكتفي عن الجدة خلافا لما في البرازية في الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذكر الجدة عندهما خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام الجدة لانه اسم الجدة الاعلى أي في ذلك الفخذ الخاص فنزل منزلة الجدة الأدنى وفي ابضاح الاصلاح وفي الجمع ذكر الصناعة بمنزلة الفخذ لانهم ضيعوا أنسابهم والاولو أن يقول بدل الاعلام رفع الاشتراك لان الاعلام بأن يعرف غير مراد كآمر وفي العمر عن البرازية وان كان معروفا بالاسم المجرّد مشهورا ككثرة الامام أبي حنيفة يكتفي عن ذكر الاب والجدة ولو كفي بلا نسبة لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام (قوله شهيد زور) والرجال والنساء فيها سواء يجوز عن كافي الحاكم (قوله بأن أقر على نفسه) قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام أن يشهد بموت واحد فيجوز حيا كذا في فتح القدير ويحتج فيه الرمي في حاشية البحر واعتراض الاقرار بصدور الشريعة بأنه قد يعلم بدونه كما اذا شهد بموت زيد أو بأن فلا تاقته ثم ظهر زيد حيا ورؤية الهلال فحصى ثلاثون يوما وليس في السماء علة ولم ير الهلال وأجاب في العناية بأنه لم يذكّر ما نذرته واما لانه لا يحصى له أن يقول كذبت او ظننت ذلك فهو يعني كذبت لاقراؤه بالشهادة بغير علم وفي العقوبة وأيضاً يمكن أن يجعل قوله لا يعلم الا باقراره على المحصر الاضافي بقربة قوله لا يعلم بالبيئة وأجاب ابن السكّال بأن الشهادة بالموت تجوز بالنسب فيجوز أن يقول رأيت قبلا سمعت الناس يقولون انه عمرو بن زيد وأما الشهادة على رؤية الهلال فالامر فيه اوسع اه (قوله ولا يمكن اثنائه) اي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كالا يخفى تأمل (قوله وزاد اضربه) قال في الجرورج في فتح القدير قوله ما وقال انه الحق (قوله ان يسهم) السهم يضم السين وسكون الحاء المهملة السود واني كذا في الهامش (قوله اذا رآه سياسة) قدم الشارح في آجرباب حد القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة أن الامام يفعلها ولم يقولوا القاضي فظاهاه أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فليحذر قتال (قوله مصرّا) قال في الفتح واعلم أنه قد قيل ان المسألة على ثلاثة أوجه ان رجوع على سبيل الاصرار مثل أن يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا ارجع عن مثل ذلك فانه بعزب ان يرب بالانفاق وان رجوع على سبيل التوبة لا بعزب انفاقا وان كان لا يعرف حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم في جوابه في التائب لان المقصود من التعزير الانذار وقد انزبر بداي الله تعالى وجواب ما في كتب ولا يخالف فيه ابو حنيفة (قوله أبدا) لان عدالته لا تعقد مثلا على (قوله تقبيل) اي من غير ضرب مرة كافي البحر عن الخلاصة قيل قوله والاقب وفي الحاشية المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادته أبدا

فلو ناء المدعي رجل لم يعرفاه كلف
اثبات انه هو ولو معز لا احتمال
التزوير يجوز ويلزم مدعي الاشتراك
البيان كما بسطه قاضي خان (ولو)
فالا فيهما التهمة لم تجز حتى ينسبها
الى نخذه) بكذاها ويكتفي نسبها
لزوجها والمقصود الاعلام (اشهد)
على شهادته ثم ناء عنها لم يصح) اي
نفيه فله أن يشهد على ذلك درر
وأقره المصنف هناك قد ترجح
مخالفة عن الخلاصة (كافران
شهادة على شهادة مسلمين لكافر على
كافر لم تقبل كذا شهادة جماع على
القضاء لكافر على كافر وتقبل
شهادة رجل على شهادة أبيه وعلى
قضاء أبيه) في الصحيح درر
خلافا للملحق (من طهر أنه شهد
بزور) بأن أقر على نفسه ولم يدع
سوها أو غلطاً كما حذر ابن السكّال
ولا يمكن اثباته بالبيئة لانه من باب
النفي (عزب التهمة) وعليه
القوى سراجة وزاد اضربه
وجبه مجمع وفي البحر وظاهر
كلامهم أن للقاضي أن يسهم وجهه
اذا رآه سياسة وقبل ان رجوع مصرّا
ضرب اجاعا وان تألم بغير اجاعا
وتفويض مدّة وشه رأى القاضي
على الصحيح لو انفاقا ولو عدلا
أو مستورا لتقبل شهادته أبدا
قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني
وغیره والله اعلم

• (باب الرجوع عن الشهادة) •

(هو أن يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلا أنكرها لا) يكون

رجوعاً (و) الرجوع (شرطه

مجلس القاضى) ولو غير الأول

لأنه فسخ أو توبة وهى بحسب

الغناية كما قال عليه الصلاة

والسلام السرى بالسر والعلاية

بالعلاية (فلو ادعى) الشهود

عليه (رجوعه ما عند غيره ويرهن)

أو أراد يمينهما (لا يقبل) لفساد

الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه

عند قاض وتضمنه إياها ملتقى

أورهن أنهما تزا رجوعه ما عند

غير القاضى قبل وجعل إنشاء للعالم

ابن مالك (فإن رجعا قبل الحكم

بها سقطت ولا ضمان) وعز وجل

بعضها لأنه فسق نفسه جامع

التصولين (وبعد لم يفسخ) الحكم

(مطلقاً) لترجعه بالقضاء بخلاف

ظهور شاهد عبد الواحد

في قذف) فإن القضاء يطل ويرد

ما أخذ وتلزم الدية لو قصاصا

ولا يضمن الشهود لما مر أن الحاكم

إذا أخطأ فالعزم على المقتضى له

شرح تصحكه (وضمن ما اتلفاه

للمشهود عليه) لتسليمها تعدياً مع

تعذر تضمن المباشرة لأنه كالمجلى إلى

القضاء (قبض المدعى المال أولاً

به يفتى) بجر ووزارة وخلاصة

وخزانة المفتين وقيدته في الوقاية

والكنز والدرر والمقتى بما إذا

قبض المال لعدم الاتفاق قبله

وقبل أن المال عينا كالأول وأن

ديناً كالثاني وأقره القهستاني

(والعبارة فيه لمن يفتى) من الشهود

(المن رجع فإن رجع أحدهما

ضمن النصف وإن رجع أحدهما

لأنه لا تعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر أنه تقبل وعليه الاعتماد اه وصح كلام الشارح صريح في أن

الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضاً تأمل

• (باب الرجوع عن الشهادة) •

(قوله فلا أنكرها) أى بعد القضاء (قوله مجلس القاضى) وتتوقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان

خلافاً لمن استبعد كتابه عليه في الفسخ وفيه أيضاً يفتى على اشتراط المجلس أنه لو أقر شاهد بالرجوع في غير

المجلس وأشهد على نفسه به وبالترام المال لا يلزم شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادق أن لزوم المال

عليه كان بهذا الرجوع (قوله لأنه فسخ) لتعليل لاشتراط مجلس القاضى وقوله فسخ أى يقصص بما

تخص به الشهادة من مجلس القاضى منح (قوله وهى) أى التوبة (قوله فلو ادعى) بيان لفائدة

اشتراط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أى عند غير القاضى ولو شرط ما كفى المحط (قوله لا يقبل)

أى ولا يستخلف (قوله لفساد الدعوى) أى لأن مجلس القاضى شرط للرجوع فكان مدة عبار رجوعاً

باطلاً والبيئة أو طلب اليمين انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله وتضمنه) أى القاضى أى حكمه

عليهما بالضمان (قوله سقطت) أى الشهادة فلا يقضى القاضى بها لتعارض الخبرين بلا مرجح للأول (قوله

وعز) قال في الفتح قالوا يعز الشهود سواء رجعوا قبل القضاء أو بعده ولا يتخلو عن نظران الرجوع لما هرفى

أنه توبة عن تعمد الزوران تعمدوا السهو والجهل إن كان أخطأه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع

بها وليس فيه حد متقدر اه وأجاب في الجرح بأن رجوعه قبل القضاء قديم يكون لفساد اتلاف الحق أو كون

المشهود عليه غزاة بمال لا مذكوره وبعد القضاء قديم يكون لظنه بجهله أنه اتلاف على المشهود له مع أنه اتلاف

لما له بالقرامة (قوله عن بعضها) كالأشهاد بدار وبنائها أو بآثارها وولدها ثم رجعا في البناء والولد لم يقصص

بالأصل منح (قوله مطلقاً) قال في المنع وقول مطلقاً يشمل ما إذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في

العدالة أو دونه وأفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب متوناً وشروحاً فتاوى وفي المحيط يصح رجوعه

لوحاله بعد الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في العدالة والألا ويعز وردته في الجرح ونقل في الفتح أنه قول أبي

حنيفة أولاً وهو قول شيخه حاد ثم رجع إلى قولهما وعليه استقر المذهب وعزاه في الجرح أيضاً إلى كافي الحاكم

(قوله لترجعه) الأولى لترجعه (قوله ويرد ما أخذ) أى إلى المقتضى عليه بجر (قوله إذا أخطأ) وهذا خطأ

بعد الفحص عن حال الشهود (قوله وضمن ما اتلفاه) أعلم أن تضمن الشاهد لم يقصص في رجوعه مثل

ما إذا ذكر شيئاً لازماً للقضاء ثم ظهر بخلافه كما وصحه في لسان الحكم وأشار إليه في الجرح فراجع ما ذكر في

الجرح ما يسط به ضمان الشاهد ويؤخذ من قوله اتلفاه أنه لو لم يصف التلف لهما لا يضمنان كما لو شهدا بنسب قبل

الموت فمات المشهود عليه وورث المشهود له المال من المشهود عليه ثم رجعا لم يضمنا لأنه مورث بالموت وذلك

لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق بضاف إلى آخرهما وجود انضمام للموت ذكره

الزبلى في إقرار المريض سأخفى عن المقدسى قلت وفي الجرح عن العتابة شهدوا على أنه أبرأه من الدين ثم

مات الغريم مفلساً ثم رجعا لم يضمنا لطلب لأنه توى ما عليه بالأفلاس اه (قوله لتسليمها) قال في الجرح وفي

إيجابه صرف الناس عن نقله وتعذر استيفاءه من المدعى لأن الحكم ماض فاعتبر التسليم اه كذا في الهامش

(قوله لأنه كالمجلى) أى القاضى (قوله وقيدته الخ) أى وكذا في الهداية والمختار والاصلاح ومواهب

الرحمن وجرم به في الجوهره وصاحب الجمع وأنت على علم بأن انقضاء أرباب المتون على قول ترجعه له وما في

المتون مقدم على ما في الشروح فقدم على ما في الفتاوى بالأولى وما كان يفتى بالمصنف مخالفاً عامة المتون

وما نقله في الجرح عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو قول الامام الأخير لتأنيه كلامه وأنه هو المذى غير المصنف

(قوله فكالأول) أى يضمنه الشهود مطلقاً قصصها المشهود له أولاً لأن العين يزول ملك المشهود عليه عنها

بالقضاء وفي الدين لا يزول ملكه حتى يقصصه (قوله فكالثاني) أى لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون

ولو بعده يضمنون (قوله ضمن النصف) اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة ببقاء أحدهما على الشهادة

تبقى الحجة في النصف فيجب على الرجوع ضمان ما لم تبقى الحجة فيه وهو النصف ويجوز أن لا يثبت الحكم بأحد

ببعض العلة ثم يبقى بقاء بعض العلة كاشدء الحول لا يتقد على بعض النصاب ويبقى منعقد ابقاء بعض
النصاب من (قوله لم يضمن) اى الرابع (قوله ضمننا النصف) وفي المقدس فان قيل ينبغي ان يضمن
الرابع الثانى فقط لان التلف اضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر اثره لما منع
وهو من بقاء فاذ ارجع الشانى ظهر ان التلف بهما . أقول تقدم فى الحدود عن المحيط اذا شهد على حد الرجوع
خسة فرجع انطامس لاضمان وان رجع الرابع ضمننا الرابع وان رجع ثالث يضمن الرابع قوله يضمن الثالث الرابع
مختلف لما هنالان المأخوذ من باب الرجوع فى الشهادة ان انطامس والرابع والثالث يضمنون النصف اثلاثا
فما فى المحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور واذا شهد أربعة على شخص بأربع مائة درهم وقضى بها فرجع
أحدهم عن مائة وآخر عن تلك المائة ومائة أخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فبلى الرابع يضمن
اثلاثا لان الاول لم يرجع الا عن مائة فبلى شاهدها بثلثائة والرابع الذى لم يرجع شاهدها بثلثائة كما هو شاهد
بالمائة الرابعة أيضا فوجد نصاب الشهادة فى الثلثائة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لما بقى الرابع شاهدها
بها ورجع البقية تنصت لأن العبرة لمن بقى فيضمنون نصفها وهو الخمسون اثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع
ضمنوا المائة أرباعا يعنى المائة التى انتقوا على الرجوع عنها وغير الاول يضمن الخمسين التى انتقوا على الرجوع
عنها اثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين والخمسين أن الاول بقى شاهدها بثلثائة والثالث بقى شاهدها بمائتين
فالمائتان تم عليها النصاب وبقي على الثالثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصت فضمنوا
الخمسين اثلاثا سائحا وقوله والثالث بقى شاهدها لعله والثانى والمائة مذكورة فى الجرع المحيط موجهة
بعبارة أخرى فراجع (قوله ضمننا الرابع) اذ بقى على الشهادة من بقاء ثلاثة الارباع من (قوله فان
رجعوا) اى رجع الكل من الرجل والنساء (قوله بالاسداس) السدس على الرجل وخسة الاسداس على
النسوة لأن كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد (قوله فقط) لأنهن وان كثرن بمنزلة رجل واحد (قوله
ولا يضمن رابع الخ) هذه المسألة على ستة أوجه لانها اما أن يشهد بامر المثل أو بأزيد أو بانقص وعلى كل
فالمدعى امأهى أو هو ولا ضمان الا فى صورة ما اذا شهد عليه بأزيد ولو قال المصنف بعد قوله ضمننا الزوج
كما فى الخ لا فاد جميع الصور وخسة منطوقا وواحدة مفهومها ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان
عليه أيضا أن يقول وان بأقل ويجوز ولو شهد بأصل النكاح لايامه أن الشهادة فى الاول ليست على أصله
وعلى كل فقول الشارح أو أقل تكرار كما لا يخفى قال المحقق فلو قال المتن ويضمن الزيادة بالرجوع من شهد على
الزوج بالنكاح بأكثر من مهر المثل لا ستوفى الستة واحدا منطوقا وخسة مفهومها ثم ظهر لى أن المصنف
أظهر ما خفى وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم الضمان فى الشهادة بمهر المثل وبلغ منه عدمه فى
الشهادة بالاقل وصرح بضمان الزيادة وهذا كله لوهى المدعى كناية عليه الشارح وأشار به الى أن ما بعده
فما لو كان هو المدعى فذكر المصنف بعده انه لا ضمان لو شهد بأقل من مهر المثل وسكت عما لو شهد بمهر المثل
أولا كترالعلم بأنه لا ضمان بالاولى لأن الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالاقل فى
الاول اعتمادا على ظهور المراد فتنبه (قوله على العقد) خلافا لما فى المنظومة التسمية وشرحها وتبعهما
صاحب الجمع حيث ذكرهما انهما يضمنان عندهما خلافا لابي يوسف قال فى الفتح وما فى الهداية وشرحها
هو المعروف ولم يتفقا سواء وهو المذكور فى الاصول كالمبسوط وشرح الطحاوى والذخيرة وغيرها
وامتنعوا فيها خلافا للشافعى فلو كان لهم شعور بالخلاف فى المذهب لم يعرضوا عنه الكلبة ولم يشتغلوا
بنقل خلاف الشافعى (قوله ولو شهد بالبيع) قال البعثنى فان شهد بالبيع بألف مثلافقضى به القاضى
ثم شهد عليه بعد القضاء بقبض الثمن فقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن وان كان أقل من قيمة المبيع
يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك وان شهد عليه بالبيع وقبض الثمن جله واحدة فقضى به ثم رجعا عن شهادتهما
حب عليهما القيمة فقط ولا يظهر تفاوت بين المسألتين فى الحكم بالضمان لانه فهما يضمن القيمة لانه فى
الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فهما وان كان أقل منها يضمنان الزيادة أيضا اه (قوله ضمننا القيمة) لأن
المقتضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بإيجاب الثمن لا قترانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالايضاء
ولذا قلنا لو شهد انه باع من هذا عبده وأقاله بشهادة واحدة لا يقضى بالبيع لمقارنته بما يوجب انفساخه وهو

لم يضمن وان رجع آخر ضمننا النصف
وان رجعت امرأة من رجل
وامرأتين ضمننا الربع وان رجعت
فالنصف وان رجعت عن نسوة من
رجل وعشر نسوة لم يضمن فان
رجعت أخرى ضمن (التسع ربعه)
لبقاء ثلاثة أرباع النصاب (فان
رجعوا فالغرم بالاسداس) وقالا
عليهن النصف كما لو رجعن فقط
(ولا يضمن رابع فى النكاح شهد
بمهر مثلها) أو أقل اذ الاتلاف
بعض كالاتلاف (وان زاد عليه
ضمنها) لوهى المدعية وهو المنكح
عزى زاده (ولو شهد بأصل النكاح
بأقل من مهر مثلها فلا ضمان)
على العقد لتعذر المعاملة بين
البائع والمال (بمخلاف ما لو شهدا
عليها بقبض المهر أو بعضه ثم رجعا
ضمنها لا اتلافهما المهر) وضمننا
فى البيع والشراء ما تنصت عن قيمة
المبيع (لو الشهادة على البائع
أو زاده) لو الشهادة على المشتري
لا اتلاف بلا عوض ولو شهدا
بالبائع وينقد الثمن فلو فى شهادة
واحدة ضمننا القيمة ولو فى شهادتين
ضمننا الثمن عني

(ولو شهدا على البائع بالبيع بألفين إلى سنة وقيمتها ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالاً وان شاء أخذ المشتري إلى سنة وأما ما اختار برئ الآخر وتماه في خزانة المقتنين (وفي الطلاق قبل وطء وخلوة ضمنا نصف المال) المنع (أو المتعة) أن لم يسم (ولو شهدا أنه طلقها ثلاثاً وأختار أن طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فضعنا نصف المهر على شهود الثلاث لا غير) للعرمة الغلظة (ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول وأختار بالدخول ثم رجعا فضعنا شهود الدخول ثلاثة أرباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار (ولو شهدا بعقق فربعا ضمنا القيمة) لمولاه (مطابقاً) ولو عسر برئ لانه ضمان ٣٩٨ اتلاف (والوالة للمعققة) لعدم تحول العتق اليها بالضمين فلا يتحول الولاء ههنا

(وفي التدبير ضمنا ما نصه) وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث وزنه مما يشبه قيمته وتماه في البحر (وفي الكتابة يضمنان قيمته) كلها وان شاء اتبع المكاتب (ولا يعتق متى يؤذى ما عليه اليهما) ونصفها بالنضل والولاء لمولاه ولو لم يجز عاد لمولاه ورده قيمته على الشهود (وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها) بأن تقترق قنة أو ولد لوجازيهما فيضمنان ما بينهما (فان مات المولى عتقت وضمنا) بقية (قيمتها) أمة (للورثة) وتماه في العتق (وفي القصاص الدية) في مال الشاهدين وورثه (ولم يقتصا) لعدم المباشرة ولو شهدا بالقول يضمنان لأن القصاص ليس بمال اختيار (وضمن شهود الفرع رجوعهم) إضافة التلغ اليهم (الشهود الاصل بقولهم) بعد القضاء (لم شهد الفروع على شهادتنا أو شهدناهم وغبطنا) وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم (ولا اعتبار بقول الفروع) بعد الحكم (كذب الاصول أو غلطوا) فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفرع فقط (وضمن المزدكون) ولو الدية (بالرجوع) عن التزكية (مع علمهم بكونهم عبيدا) خلافا لهما (أما مع انهما فلا) اجماعا بجر (وضمن شهود التعلق) قيمة العتق ونصف المهر لو قبل الدخول (لا شهود الاحسان) لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة (والشرط) ولو وحدهم على الصحيح عتق

القضاء بالاقالة فتح وقوله ضمنا للثلاث لان القضاء بالثمن لا يقارنه ما يسقطه لانهم لم يشهدا بالايقان بل شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقتضاه ضمنا يرجعها فتح زاد الزيلعي وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك لانهم ساء اتلفا عليه هذا القدر وشهدا بهما الاولى اه (قوله وتماه في خزانة المقتنين) عبارتها كما في المنع فان اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري وسعدت قون بالفضل فان رد المشتري المبيع ديب بالرضي أو تقابل يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقبضه فالضمان على الشهود بجمله وان أثار رجعا بما ادّيا اه (قوله ضمنا نصف المال المنع أو المتعة الخ) لانهم ساء اكد ضمنا على شرف السقوط ألا ترى انها لو طاعت ابن الزوج وارتدت سقط المهر أصلا من (قوله قبل الدخول) في دقيقتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا يفسد لان حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غلظة هـ (قوله فلا ضمان) لتأكد المهر بالدخول فلم يقترع عليه ما كان على شرف السقوط ح (قوله ضمن شهود الدخول الخ) لانهم قروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضي أن يضمننا جميعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول قروا عليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط وقد اختص الفريق الاول بضمان نصف وتنازع مع الفريق الثاني في ضمان النصف الآخر فقسم عليهم ما نصيب الاول ثلاثة ارباع والثاني ربع ح كذا في الهامش (قوله اختيار) علله بأن الفريقين انفصلا على النصف فكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف فينفردون بضمانه اه قال وفي البحر عن المحيط ولورجع شاهد الطلاق لاضمان عليهم ما بينهما وجانصف المهر وشاهد الدخول لا غير يجب عليهم ما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق نصف المهر وتلق بشاهدي الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهدي الدخول الربع اه (قوله لانه ضمان اتلاف) بخلاف ضمان الاعتاق لانه لا يتلف الا ملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع صله ومواساة له (قوله بقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثه وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما بجر (قوله يضمنان قيمته) والفرق انهما بالكتابة حالا بين المولى وبين مالته العبد بشهادة ما غاصين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل ينقص ماليته فتح (قوله على الشهود) قال في البحر بعد نقله ذلك عن المحيط وبه علم أن ما في فتح القدر من أن الوالة لذين شهدوا عليه بالكتابة سهو اه (قوله وورثاه) أي الشهود عليه لو كانوا ورثته (قوله لا شهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم أنكروا أي شهود الاصل السبب وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لانه خبر يحتمل الصدق والكذب فصار كرجوع الشاهد بعد القضاء لا ينقض به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا أنكروا الاشهاد قبل القضاء لا يقتضي بشهادة الفرعين كما اذا رجعوا قبله فتح (قوله فلا ضمان) لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع من (قوله وضمن المزكون) قال في البحر وأطلق ضمانهم فمثل الدية لو زكوا شهود الزني فرجع فماذا الشهود عبيدا ويحوس فالدية على المزكين عنده (قوله بكونهم عبيدا) بأن قالوا علمناهم عبيدا ومع ذلك زكناهم وقبل خلاف فيما اذا أخبر المزكون بالحزبة بأن قالوا هم أحرار ماذا قالوا هم عدول فماذا عبيدا يضمنون اجماعا لان العبد قد يكون عدلا بالجزية (قوله أما مع الخطأ) بأن قالوا أخطأت في التزكية (قوله وضمن شهود التعلق) قال في البحر لانهم شهود العلة اذا التلغ يحصل بسببه وهو الاعتاق والتطليق وهم أثبتوه أطلقه فمثل تعلق العتق والطلاق فيضمن في الاول اقية وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول كذا في الهامش (قوله والشرط) اعلم أن الشرط عند الاصول ما يتوقف عليه الوجود وليس بمؤثر في الحكم ولا مفض اليه والعلة هي المؤثرة

في الحكم والسبب هو المفتي الى الحكم بآثار العلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وهذا
ظهر ان الاحسان شرط كما ذكرنا لا كثر لتوقف وجوب الحد عليه منع كذا في الهامش (قوله شاهدا
الاقتناع) قال في منية المفتي شهد على انه امر امره ان تطلق نفسها واخران انها طلقت نفسها وذلك قبل
الدخول ثم رجعا فالتصان على شهود الطلاق لانهما اثبتا السبب والتفويض شرط كونه سببا بغير كذا
في الهامش (قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق الى المرأة وتفويض العتق الى العبد وشهد آخران
انها طلقت وأن العبد عتق الخ شئ مدني

* (كتاب الوكالة) *

قال ومن شاهد الاقلاع
لا التفويض لانه عليه والتفويض
سبب اتهم

(كتاب الوكالة) *

مناسبه أن كلامنا بالشاهد
والوكيل باع في تحصيل مراد
غيره (التوكيل صحيح) بالكتاب
والسنة قال تعالى فابعثوا أحدكم
بورقكم ووكيل عليه الصلاة
والسلام حكيم من حزام براء
أخصبه وعليه الاجماع وهو
خاص وعام كانت وكلي في كل
شئ عم الكل حتى الطلاق قال
الشهيد وبه يفتي وخصه أبو الليث
بغير طلاق وعتاق ووقف واعتمده
في الاستباه وخصه قاضي خان
بالمعاوضات فلا يلي العتق
والتبرعات وهو المذهب كافي
تنوير البصائر وزواهر الجواهر
وسمي أن به يفتي واعتمده في الملقط
فقال وأما الهبات والعتاق
فلا يكون وكيل عند أبي حنيفة
خلاف المجد

(قوله التوكيل صحيح) لم يذكر ما يصريه وكلا ولا الفرق بين الوكيل والرسول وحزبه في بيع تنقيح
الحامدية قال مجز هذه الحواشي ذكر المؤلف رحمه الله في الحامدية في الخيارات سؤالا ويدا بالفرق
وهنا ذكر السؤال من أصله تبعا للقائدة قال رحمه الله سئل في رجل اشترى من آخر نصف أغنام معلومة
ولم يرها ووكيل يذيقها ورأها زيد وبزعم الرجل أنه له خيار الرؤية إذا رآها وان رآها ووكيل بالقبض فهل نظر
الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل الجواب نعم وكفي رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لا رؤية رسول
المشترى تنوير من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية
الموكل كالوكيل بالشراء يعني كما أن نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالاهو كالرسول يعني نظر الوكيل
بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قديما ووكيل بالقبض لانه لو وكل رجلا بالرؤية لا تكون رؤيته رؤية
الموكل اتفاقا كذا في الخاتمة الخ ماذكره النارج ابن ملك والمسألة في التون وأطال فيها في البحر فراجعه
وصورة التوكيل بالقبض كن وكلا عني بقبض ما اشتريته وما رأيت كذا في الدرر أقول ولم يذكر الفرق بين
الوكيل والرسول وهو لازم حال في البحر وفي المعراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يصف
العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته إلى المرسل وفي القوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره
كن وكيلا في قبض المبيع أو وكنك قبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عني في قبضه أو أرسلك
لتقبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع إليك وقيل لافرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان قال اقبض
المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكنيت فيما علقته عليه أن قوله وفي القوائد الخ لا ينافي ما قبله لأن
الأول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا يبدل من اضافته العقد إلى مرسله لما مر من الدرر من أنه معبر
وسفر بخلاف الوكيل فإنه لا يصف العقد إلى الموكل إلا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والره ونحوها
فإن الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له وما في القوائد بيان لما يصريه الوكيل وكلا
والرسول رسولا وخاصة انه يصري وكلا بأن الفاظ الوكالة ويصريه رسولا بالفاظ الرسالة وبالأمر لكن صرح
في البدائع أن الفعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا أو وكيل ويؤيده ما في الولو الحجة دفع له ألفا وقال اشترى بها
أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع ولم يقل لي كان أو وكلا وكذا اشترى بها ألفا جارية وأشار إلى مال نفسه ولو قال
اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة بالشراء للأمور إلا إذا زاد على أن أعطيك لأجل شرائك درهمين
لأن اشتراط الاجرة يدل على الانابة اه وأفاد أنه ليس كل أمر أو وكيل لا بد مما يفيد كون فعل المأمور
بطريق النيابة عن الآخر فليحفظ اه هذا جع ما كتبه تلميذه وبالله التوفيق (قوله ووكيل عليه السلام
الخ) رواه أبو داود بسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا نعرفه إلا من
هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم إلا أن هذا داخل في الأرسال عندنا فيصدق قول المصنف أي
صاحب الهداية من أن كان حبيب اماما ثقة فتح (قوله مسكنت وكلي في كل شئ) نقل في الترمذلية
وغيرها عن قاضي خان لو قال انعم أنت وكلي في كل شئ أو قال أنت وكلي بكل قليل وكثير يكون وكيلًا يحفظ
لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكلي في كل شئ جائز أمره ليصير وكيلًا في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء
وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعتاق ووقف فقبل ذلك لا طلاق تعميم اللفظ وقيل لا يملك ذلك إلا إذا دل
دليل سابقة الكلام ونحوه أخذ الفقيه أبو الليث اه وبه يلم في كلام النارج سابقا ولا خلاف قد روي ابن

تجيم رسالة سماها المسألة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الخاتمة وما في فتاوى أبي جعفر ثم قال وفي
 البرازية أنت وكيل في كل شيء جائز أمرت ملك الحفظ والبيع والشراء وبك الهبة والصدقة حتى إذا أنفق
 على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل ١٩ عن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلبي العتق
 والتبرع وعليه الفتوى وكذلك قالوا قلت أمرت بك ووهبت ووقفت أرضك في الأصح لا يجوز ٢٠ وفي
 الفخيرة أنه توكل بالمعاوضات لا بالاعتاق والهبات وبه بقي ٢١ وفي الخلاصة كما في البرازية والحاصل أن
 الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الاطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتي به وبغني أن لا يملك
 الابراء والحظ عن المديون لانهم من قبيل التبرع قد خلا تحت قول البرازية أنه لا يملك التبرع وظاهره أنه
 يملك التصرف في مرتبة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فانهم بالنظر الى الابتداء تبرع فان
 القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاء وبغني أن لا يملكهما
 الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكهما الا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبته
 بشرط العوض وان كانت معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم أنه يملك قبض الدين وانقضاء وايضا والدعوى
 بحق الموكل وسماع الدعوى بحق الموكل والاقارب على الموكل بالمدون ولا يختص مجلس القضاة
 لأن ذلك في الوكيل بالخصومة لا في العام فان قلت لو وكله بصيغة وكذلك وكالة مطلقة عامة فهل تناول الطلاق
 والعتاق والتبرعات قلت لم أره صريحا وظاهرا أنه لا يملكها على المفتي به لأن من الافاظ ما صرح
 قاضي خان وغيره بأنه توكل عام ومع ذلك قالوا بعده ٢٢ ما ذكره ابن نجيم في رسالته ملخصا وقد ساقها
 القتال في حاشيته برقتها (قوله وفي الشريعة) عبارة متاعلا عن الخاتمة وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر رجل
 قال لغيره وكذلك في جميع أموري وأتقن مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكذلك في جميع أموري
 التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والانتحة وفي الوجه الاول اذ لم تكن عامة تنظر
 ان كان الرجل يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا متجرا معروفة تنصرف اليها
 ٢٣ وبه يعلم ما في كلام الشارح اذ صورة البطلان ليست في قوله أنت وكيل في كل شيء كما بنى عليه الشارح هذه
 العبارات بل في غيرها وهي وكذلك في جميع أموري الخ الآن يقال هما سواء في عدم العموم ولكن مبنى
 كلامه على أن ما ذكره عام وكذلك قد علمت ما قدمه مما نقلنا سابقا أن ما ذكره ليس مما الكلام فيه ٢٤ (قوله
 فلوجه) كالوقال وكذلك على منغ (قوله انظر الى أصل التصرف الخ) جواب عما يدعى هذا الشرط
 وهو توكل المسلم ذمتنا ببيع خرا وختر وروى كمال الحرم حلالا ببيع الصبي لانه صحيح عنده ولا يملكه الموكل
 س (قوله فلا يصح توكل بمجنون) مصدر مضاف للقائل (قوله بتصرف) متعلق بتوكيل (قوله
 ان ما دوننا) أي ان كان الصبي الموكل ما دوننا (قوله توكل بعد) مضاف لفاعله (قوله توكل
 مرتد) بخلاف قوله عن غيره كما سنده (قوله وان امتنع عنه الموكل الخ) ومثله ما لو اشتري عبد اشرا
 فاسد أو عتقه قبل قبضه لا يصح ولو أمر البائع باعتاقه يصح لانه بصير قابضا اقتضاء كفاة في البيع الفاسد
 (قوله فتمتبه) أشار به الى انه لا تنافي بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط
 الموكل به والموكل ثم ذكر الخ تأمل (قوله يعقل العقد) أي يعقل أن البيع سالب للبيع جالب للثمن
 وأن الشراء بالعكس ح وفي البحر وما يرجع الى الوكيل فالعقل فلا يصح توكل بمجنون وصي لا يعقل
 لا بالبيع والحزب وعدم الردة فصيح توكل المرتد لا يتوقف لأن التوقف ملكه والعلم للوكيل بالتوكيل فلو
 وكله ولم يعلم تصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعده ٢٥ (قوله ولو صيا) قال في جامع أحكام
 الصغار فان كان الصبي ما دوننا في التجارة فصار وكلا بالبيع بمن حال أو مؤجل فباع جازيعة وزمته العهدة
 وان كان وكلا بالشراء فان كان بمن مؤجل لا تلزمه العهدة قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الآخر حتى
 ان للبائع يطالب الآخر بالثمن دون الصبي وان وكله بالشراء بمن حال فالقياس أن لا تلزمه العهدة
 وفي الاستحسان تلزمه ٢٦ قال وتماه في العرفي شرح قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ
 فراجع (قوله بمجنون) صفة للصبي والعبد كذا في الهامش (قوله فلذا لم يثقل وبقصد) أي البيع
 احترازا عن بيع الهازل والمكدر كما ذكره صاحب الهداية كذا في الهامش (قوله تعال للكنز) أي حال

وفي الشريعة لا يملك ولو لم يكن للموكل
 صناعة معروفة فالوكالة باطلة
 (وهو اقامة الغير مقام نفسه) ترها
 أو عجزا (في انصرف جائز معلوم)
 فلوجه يثبت الادنى وهو الحفظ
 (من يملكه) أي التصرف نظرا
 الى أصل التصرف وان امتنع
 في بعض الاشياء يعارض النهي
 ابن كمال (فلا يصح توكل
 بمجنون وصي لا يعقل مطلقا
 وصي يعقل) تصرف ضار (نحو
 طلاق وعتاق وهبة وصدقة وصح
 بما يتبعه) بلاذن وليه (كقبول
 هبة) صح (بما تردد بين ضرر
 ونفع كبسج وإجارة ان ما دوننا ولا
 توقف على اجازة وليه) كالوابشره
 بنفسه (ولا يصح توكل بعد
 مجنون وصح لوما دوننا أو مكاتبنا
 وتوقف توكل مرتد فان أسلم نفذ
 وان مات أو لحق أو قتل لا) خلافا
 لهما (و) صح (توكيل
 مسلم ذمتنا ببيع خرا وختر)
 وشرائهما كما مر في البيع الفاسد
 (ومحرم حلالا ببيع صبي وان
 امتنع عنه الموكل لعارض)
 التي كفاة متماه في ثم كشرط
 التوكيل فتال (اذا كان
 الوكيل يعقل العقد ولو صيا
 أو عبدا مجنونا) لا يخفى أن
 الكلام الآن في صحة الوكالة لا في
 صحة بيع الوكيل فلذا لم يثقل
 وبقصد تعال للكنز

ثم ذكر طائفة الموكل فيه فقال (بكل ما يباشره) الموكل (بنفسه) نفسه فتشمل الخصومة ٤٠١ فإذا قال (فصح بخصومة في حقوق المبلد برني)

المخمس) وجوزاه بلارضاه وبه
قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي
الثلث وغيره واختاره القناني
وصححه في النهاية والختار للفتوى
تفويضه للعالم ديه (الآن
يكون) الموكل (مريضاً) لا يمكنه
حضور مجلس الحكم بقدومه ابنه
كمال (او غائباً مذهباً أو مريضاً
له) ويكنى قوله (أنا أريد السفر ابنه
كمال (او مختدراً) لم تخطأ الرجال
كأمر (او حاضراً) أو قضاء
(والحكم بالمسجد) إذا لم يرض
الطالب بالتأخير بجر (او محبوساً
من غير حكم) هذه (الخصومة)
فلعمري ليس بعدل برزاية بخصم
(او لا يحسن الدعوى) خاتمة
(لا) يكون من الاعذار (ان كان)
الموكل (شريعاً خاص من دونه)
بل الشريف وغيره سواء بجر
(وله الرجوع عن الرضى قبل جماع
الحاكم الدعوى) لابعده قسمة
(ولو اختلفا في كونها مختدرة ان
من شأن الاشرف قال قول لها
مطلقاً) ولو ثبتا فبرسل امينه لصلتها
مع شاهدين بجر وأقره المصنف
(وان من الاوساط قال قول لها لو
بكر او ان هي (من الاسافل فلا في
الوجهين) عملاً بالتظاهر برزاية
(و) صح (بأبائها) هكذا
ب(استيفائها الا في حدة وقود)
نفسية موكله من المجلس ملقى
(و) حقوقه لا بد من اضافته
اي ذلك العقد (الى الوكيل كبيع
واجابة وصلى عن اقراره) (ب)
مادام حياً ولو غاباً ابن ملان

كونه تابعاً في عدم القول للكثير ذكره صاحب الهداية محتملاً به عن بيع الهائل والمكره ح (قوله ثم ذكر
ضابط الموكل فيه) أي ما ذكره المصنف ضابطاً لا بد فلا يرد عليه أي المسلم لا يملك بيع الجور ولا يملك
الذي به لأن لبطال القواعد بطلان الطرد لا العكس ولا يظن طرده عدم توكيل الذي مسلماً ببيع غيره وهو
يملكه لأنه يملك التوصل به بتوكيل الذي به صدق الضابط لأنه لم يقل كل عقد يملكه يملك توكيل كل أحد به بل
التوصل به في الجلبة وتعامه في البحر (قوله بكل) متعلق بقول الماتن أول الباب التوكيل بجميع لنفسه
أخرج الوكيل فانه لا يوكّل مع انه يباشر بنفسه (قوله فتشمل الخصومة) تفريع على قوله بكل ما يباشره وهو
أولى من قول الكثير بكل ما يعقد لشعوره العقد وغيره كما في البراءة كالخصومة والقبض (قوله فصح
بخصومة) شمل بعضاً معينا وجميعها كافي البرء وفيه من منية الملقى ولو كره في الخصومة له لانه له اثبات
ماله الموكل فلما أراد المذني عليه الدفع لم تسع قلل الفالحاصل انها تخصص بتخصص الموكل وتعم بتعميمه
وفي البرزاية ولو كره بكل حق حوله وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه بيازاه وتعامه
فيه (قوله برضى المخمس) شمل الطالب والمطلوب بجر (قوله وجوزاه الخ) قال في الهداية لا خلاف
في الجواز انما الخلاف في لزوم بيع هل ترتد الوكالة برضا المخمس عند أي خسفة نعم وعند هذا لا يجبر جوهرة
(قوله وعليه فتوى أبي الثلث) أفتى الرمي بقول الامام الذي عليه المتن واختاره غير واحد (قوله
تفويضه للعالم) بحث فيه في البرزاية فانظر ما في الجور في الزبني أي أن القاضي اذا علم من المخمس التعت
في الابعاء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار لخصمه لا يقبل منه التوكيل
الارضى اه (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم) وان قدر على الحضور على ظهر الدابة او ظهر انسان فان
ازداده من خصمه بذلك لم يرد قيل على الخلاف والصحيح لزومه كذا في البرزاية بجر (قوله ويكنى
قوله أنا أريد السفر) قال في البحر وفي المحط وارادة السفر أمر باطن فلا بد من دليلها وهو اما صدق المخمس
بها أو القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله اني أريد السفر لكن القاضي يتطرق حاله وفي عذته فانه لا يجني هيئة من
يسافر كذا ذكره الشارح وفي البرزاية وان قال أخرج بالقسطة القلانية سألهم عنه كافي فسخ الاجابة
وفي خزانة المفتين وان كذبه المخمس في ارادته السفر بحلفه القاضي بالله انك تريد السفر اه (قوله اذا لم يرض
الطالب) قال في الجوهرة ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بغير رضى المخمس وان كانت مطلوبة ان اخرها
الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضى المخمس الطالب لانه لا عذر لها الى
التوكيل اه (قوله برزاية بخصم) عبارتها وكونه محبوباً من الاعذار يلزمه توكيله فعلي هذا لو كان
الشاهد محبوساً له أن يشهد على شهادته قال القاضي ان في بيعه القاضي لا يكون عذراً لانه يخرج حجة حتى
يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضاً كذلك بأن يجب عن الدعوى ثم بعد اه قلت
ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهي ليست من عنده بل واقعة في كلام غيره والمضامير حجة بل صرح به
في الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوساً فعلى وجهين ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بلارضاه
لان القسطنطيني يخرج من السجن لخاصة ثم يعيده وان كان في حبس الوالي ولا يمكنه الوالي من الخروج للخصومة
يقبل منه التوكيل اه (قوله ولو) أي المذني عليه (قوله فبرسل امينه) أي القاضي (قوله
فالقول لها) أي اذا وجب عليها عين (قوله في الوجهين) أي فيما اذا كانت بكر او ثيباً (قوله وصح
بأبائها) أي حقوق العتداء يصح التوكيل بأبائها جميع الحقوق واستيفائها الا في الحدود والقصاص لان
كلامها ما يباشره بنفسه فبذلك التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تتدرى بالشبهات والمراد بالابناء هنا
دفع ما عليه والاستثناء القبض منع (قوله الا في حدة وقود) استثناء من قوله وبأبائها واستيفائها وقوله
بغيبه موكله قيد للثاني فبذلك عليه في البحر وقوله قبلها مستيفاتها أي وكذا بأبائها بالينة عند الامام أي
خسفة خلافاً لا يوقف لم يصرح به هنا لدخوله في قوله فصم بخصومة كافي البحر (قوله متعلق به) أي
بالوكيل منع (قوله مادام حياً ولو غاباً) فإذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كافي البحر عن المحط
وقوله مادام حياً عزاه في البحر الى الصغرى ولكن قال بعده وشمل ما لا يثبت للبرزاية ان مات الوكيل من
وصي قلل الفضلي تنقل الحقوق الى وصيه لا الموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم نصب وصيه عند

(ان لم يكن محجورا كسليم مبيع وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصوصية في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته) لانه العاقبة حقيقة وسكالك في الجوهر ولو حضرا ٤٠٢ فالحق على أخذ الثمن لا العاقد في اصح الاقوال ولو اضاف العقد الى الموكل تعلق الحق

القض وهو الموقوف وقيل ينتقل الى موكله ولاية قبضه فيحسب عند القوي ١٥ ثم قال في البحر بعد ورقة ونصف والوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة غات الوكيل على عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزءه عن ايدى على أن العقد في المذهب ما قال انه الموقوف وقد ائتمت به بعد ما احتج كما قال فمما سئله ١٥ (قوله ان لم يكن) اى الوكيل (قوله محجورا) فان كان محجورا كالعبد والصبي المحجورين فانهم اذا عقدوا بطريق الوكالة تعلق حقوق عقدهما بالموكل س (قوله كسليم مبيع) بيان لحقوق العقد (قوله ورجوع به عند استحقاقه) شامل لمساكين * الاولى ما اذا كان الوكيل باقيا فانه يملكه الى الموكل وهو يرجع على موكله * الثانية ما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البايع دون موكله وفى البرازية المشتري من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدة عند اختلاف الثمن انتهى بحر (قوله في عيب) شامل لمساكين ايضا ما اذا كان باعنا فبرده المشتري عليه وما اذا كان مشتريا فبرده الوكيل على بائعه لكن بشرط كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا يرد له الا باذنه كما سئله في الكتاب بحر (قوله ولو اضاف الخ) رده في البحر فراجع فلا يرد اعتراضه على المصنف وهما كلام في حاشية القتال وحاشية أبي السعود فراجع وكذا في نور العين في أحكام الوكالة في الفصل الثالث والثلاثين وكتبته في هامش البحر (قوله يكتنى) اى من غير لزوم (قوله لان الموجب الخ) هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من أنه ثبت للوكيل ابتداء ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو اضافه الى نفسه لا يصح) اى لا يصح على الموكل فلا ينافى قوله الا حتى لو اضاف النكاح لنفسه وقع النكاح له كما ظن وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعناق اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلانا أمرنى أن اطلق واعنى ينفذ على الموكل لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولو اخرج الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بأن اضافه الى نفسه صح الا في النكاح والفرق أنه في الطلاق اضافه الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقة وهى للموكل في الطلاق والعناق فأما في النكاح فذمة الوكيل فالبه للمهر حتى لو كان النكاح من جانبها واخرج مخرج الوكالة لا يصح مخالفا لاضافته الى المرأة معنى فكانه قال مملكتك بضع موكلتى ١٥ قال في البحر في هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف في وكيل النكاح من قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيزوج عده ١٥ وفي حاشية القتال عن الاشياء الوكيل بالبراء اذا أبرأ ولم يصفه الى موكله لم يصح كذا في الغرر ١٥ أقول وظاهرا في البحر أنه لا يلزم الاضافة الى النكاح وهو مخالف لكلامهم فانظر ما في الدرر وتدبر وانظر ما لعقضاء على البحر وراجع أيمان شرح الوهبانية (قوله او عن انكار) هذا الصلح لا يصح اضافته الى الوكيل بخلاف الصلح عن اقراره فانه تصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اختلاف الاضافة في الموضوعين فانقرض الصلحان في الاضافة ابن كمال وقهر ردة على صدر الشريعة حيث قال لا فرق بينهما (قوله وهبة ونصدق) انظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل (قوله سفيرا) السفير الرسول والمعلمين القوم صحاح كذا في الهامش فانه يضيفهما الى موكله فانه يقول خالعت موكلتي بكذا وكذا في أمثاله ابن مالك يجمع (قوله بهر) اى اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم) اى اذا كان وكيلها (قوله للموكل) لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل أصالة (قوله لم تقع المقاصة) فلو كان المشتري على الموكل تقع المقاصة بجزء العقد بوصول الحق اليه بطريق التقاص ولو كان له دين عليهما تقع المقاصة بين الموكل دون دين الوكيل ولو كان له دين على الوكيل فقط وقعت المقاصة به ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بحال الموكل وقال ابو يوسف رضي الله عنه لا تقع المقاصة بين الوكيل بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ودفع المشتري الثمن الى اليتيم حيث لا تبراء ذمته بل يجب عليه أن يدفع الثمن الى الوصى لان اليتيم ليس له قبض ماله أصلا فلا يكون له الاخذ من الدين فيكون الدفع اليه تضديعا فلا يعتبه به بخلاف الوكيل في الصرف اذا صرف وقبض الموكل بدل الصرف حيث يطل الصرف ولا يعتبه بقبضه ١٥ عني كذا في الهامش (قوله بخلاف) متعلق بقوله وان دفع له ح وقوله وكيل يقيم اى وصيه (قوله فلا يملك) اى المولى (قوله بقبض المقرض) بأن يقول الرجل أقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه بحر عن القنية (فرع) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل

بالموكل اتفاقا ابن مالك فليحفظ فتقوله لا يذنبه ما فيه ولذا قال ابن الكمال يكتنى بالاضافة الى نفسه فافهم (وشرط) الموكل (عدم تعلق الحقوق به) اى بالوكيل (لغو) باطل جوهر (والمالك) ينبت للموكل ابتداء في الاصح (فلا يعتق قريب الوكيل بشرانه ولا يفسد نكاح زوجته به و) لكن (هما) ثابتهان (على الموكل) واشترى وكيله قريب موكله وزوجته لان الموجب للعقد والفساد الملك المستقر (وفي كل عقد لا بد من اضافته الى موكله) يعنى لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافه الى نفسه لا يصح ابن كمال (كنكاح وخلع وصلح عن دم عده او عن انكار وعنت على مال وكفا به هبة ونصدق واعارة وايداع ورهن واقرض) وشركة ومضاربة عني (تعلق بموكله) لانه لكونه فيها مغيرا لمحض حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول (فلا مطالبة عليه) في النكاح (بهر وتسلم) للزوجة (وللمشتري الاباء عن دفع الثمن للموكل وان دفع) له (صح ولو مع نهي الوكيل) استحصانا (ولا يباطل به الوكيل ثانيا) لعدم الفائدة نعم تقع المقاصة بين الوكيل لو وحده ويضمنه لموكله بخلاف وكيل يقيم وصرف عني (ومثله) اى مثل الوكيل عبد (ماذون لادين عليه مع مولا) فلا يملك قبض دينه ولو قبض صح استحسانا عالم يكن عليه دين لانه للقرض بزازية (فرع) التوكيل بالاستعراض باطل لا الرسالة درر والتوكيل بقبض المقرض صحيح فتنبه

له (باب الوكالة بالبيع والشراء) * الأصل انها ان عت او عقلت جهالة البصرة وهي جهالة النوع المحض فكتت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كناية بطلت وان متوسطة كنهه فان بين الثمن والصفة كتركى فكتت والا لا ٤٠٣ (وكاه بشراء نوب هروى أوفرى أو بفل صم) بما يجعله

حال الأمر زيلقى فراجع
(وان لم يسم) غنا لانه من القسم
الاول (وبشراء دارا وعبد جازان
سمى) الموكل (غنا) يخصص نوعا
اولا بجر (ادونعا) تحشى زادنى
البرازية اوقدرا كذا اقتضا (والا)
بسم ذلك (لا) يصح وألحق بجهالة
الجنس (و) هي مالوكه (بشراء
نوب اوداية لا) يصح (وان سمي غنا)
للبهالة الفاحشة (وبشراء طعام
وبن قدره اودفع غنمه وقع) فى عرفنا
(على المعتاد) المهيأ (للاكل) من كل
مطعم يمكن اكله بلا دام (كلم
مطبوخ او مشوى) بوجه قالت الثلاثة
(وبه يبقى) جميع وغيره اعتبارا للعرف
كأى البين (وفى الوصية) الى
الشخص (يطعم) يدخل كل مطعم
ولو دواه به حلالة ككتبين
برازية (والموكل الرذال عيب ما دام
المبيع فيه) تعلق الحق به
(ولو ارثه اوصيه ذلك بعد موته)
موت الموكل (فان لم يكن مالوكه
ذلك) أى الرذال عيب وكذا الموكل
بالبيع وهذا اذا لم يسله (فولسله الى
موكله امتنع رده بالأمه) لا تهله
الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع
فاسد اذ الفسخ مطلقا لشرع
قنية (و) للموكل (حبس المبيع
بمن دفعه) الموكل (من ماله أولا)
بالاوى لانه كالبايع (ولو اشتراه)
الموكل (ينفذ ثم اجه البائع كان
لموكل المطالبة به حالا) وهي الحيلة
خلاصة ولو هوه كل الثمن رجوع
بكه ولو بعضه رجوع بالباقي لانه حظ
بجر (هك المبيع من يده قبل
حبسه هك من مال موكله ولم يسلط
المن) لا يقيد كيده (ولو) هك

الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويسى معناه أن يوكل بالوصية ويقول خاصه فاذا رأيت ملوك مؤنة
أو خوف عار على فأنظر بالمضى يصح اقراره على الموكل كذا فى البرازية وللشافعية فيها قولان أصحهما لا يصح
وقدم الشيخ يعنى صاحب البحرى كتاب الشركة فى الصكلام على الشركة الفاسدة أنه لا يصح التوكيل فى
المباح وأنه باطل روى على البحر والفرع سيباقى متنا فى باب الوكالة بالوصية والله اعلم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

(قوله ان عت) بأن يقول اشبع لى ما رأيت لانه فوض الأمر الى رأيه فأى شئ يشتره يكون ممثلا دور
وفى البحر عن البرازية ولو لو كاه بشراء أى نوب شاء صم ولو قال اشترى الانواب لم يذكره محمد قبل يجوز وقبل
لاولاً فوالا يجوز ولو لى باا والدواب او التياب اودواب يجوز وان لم يقدر الثمن (قوله بطلت) أى وان بين
الثن (قوله متوسطة) اوضحه فى النهاية (قوله زيلقى) عبارته لان الموكل قادر على تحصيل مقصود
الموكل بأن يظرف حاله ح وفى الكفاية فان قبل الخبر انواع منها ما يصلح لركوب العلفاء ومنها ما لا يصلح
الا ليعمل عليه قلنا هذا الاختلاف الوصف مع أن ذلك يصير معلوما بصفة حال الموكل حتى قالوا ان الغزى
اذا أمر انسانا بأن يشتري له حمارا ينصرف الى ما ركب منه حتى لو اشتراه مقطوع الذنب والا لاذن لا يجوز
عليه اه (قوله القسم الاول) أى ما فيه جهالة بصرية وهي جهالة النوع المحض (قوله دارا وعبد)
جعل الدار كالعبد تبعاً لكن موافقا للقاضى شأن لكنه شرط مع بيان الثمن بيان الحلة كفى قتارها فالحال الهداية
فانه جعلها كالنوب لانها تختلف باختلاف الاغراض والحيران والمرافق والمحال والبلدان وذ كفى المراج
أنه مخالف لرواية المبسوط قال والمتأخرون قالوا فى ديارنا لا يجوز الا ببيان الحال ووفق فى البحر يحمل ما فى
الهداية على ما اذا كانت تختلف فى تلك الدار اختلافا حاشا وكلام غيره على غيره (قوله أولا) بأن كان يوجد
بهذا الثمن انواع (قوله وهى) أى جهالة الجنس (قوله بشراء نوب اوداية الخ) أقول سيباقى متنا فى هذا
الباب لو لو كاه بشراء شئ بغير عينة فالشراء للموكل الا اذا نواه للموكل أو شراه بجاهل أى مال الموكل والظاهر أنه
مقتد بما اذا سمي غنا أو نوعا تأمل ويكون قوله بغير عينة مقبلا لما سمي عينة بعد بيان الجنس (قوله فى عرفنا)
نقلوه عن بعض مشايخ ما رواه النهر قال فى البرازية وفى عرفنا ما ذكرنا قال فى البحر ولكن عرف القاهرة على
خلافه ما فى الطه اعم عندهم للطبيع المارق والعلم (قوله برازية) قال فى المنع بعد قوله يدخل كل مطعم كفى
البرازية وفى أيمانها لا يأكل طعاما فأكل طعاما فأكل دواء ليس بطعام كالمقصود لا يجنح ولو به حلالة ككتبين
يحت اه فليست أمل (قوله بالعيب) أشار الى أنه لو رضى بالعيب قلنه يلزم ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء ازم
الموكل وقبل أن يلزم الموكل وهك هيك من حال الموكل كذا فى البرازية والى أن الرذال عليه لو كان وكذا بالبيع
فوجد المشتري به ميبا مادام الموكل عاقلا من اهل لزوم العهدة فلو مجبور افعلى الموكل بجر (قوله وهذا الخ)
لا حاجة اليه مع قول المتن مادام المبيع فيه ح (قوله بطلت) أى وان سله وقبض الثمن وسله الى الموكل
فبستر الثمن منه بغير رضاه (قوله حبس المبيع) الذى اشتراه للموكل من (قوله دفعه) قال فى المنع قبل
بقوله دفعه لانه لو لم يكن دفعه فله الحبس بالاوى لانه مع الدفع رجايتهم أنه متبرع دفع الثمن فلا يحبس فأفاد
بالحبس أنه ليس بمتبرع وأن له الرجوع على موكله بمجاده فعوان لم بأمر به حصر بما لا لاذن حكما (قوله أولا)
أى لم يدفعه (قوله لانه) تعلل الحبس لا للاولوية (قوله ينقد) أى بجن حال فلو بوجل تأجل فى حق الموكل
أيضا فليس للموكل طلبه حالا بجر (قوله كل الثمن) أى جملة واحدة قال فى البحر ولو هوه خمسمائة ثم
انخمسائة الباقية لم يرجع الموكل على الأمر الا بالآخرى لان الاولى حط والثانية هبة (قوله فهو كبيع)
عند محمد وهو قول أبى حنيفة ابن كمال (قوله كرهن) أى فملك بالاقب من قيمته ومن الثمن وعند زفر كعصب
فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر بعض خمسة عشر لكن
يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعنه الباقي بعض عشرة وان كان بالعكس فعند زفر بعض عشرة ويطلب
الخمسة من الموكل وكذا عند أبى يوسف لان الرهن بعض بالاقب من قيمته والمدى وعند محمد يصحكون مضمونا
بالتن وهو خمسة عشر ابن كمال (قوله وان ملك) أى والحسد أى نقلا عن المستفى وشئ عليه فى دور

(بعد حبسه فهو كبيع) فيه لكالتن وعند الشافى كرهن (ولا اعتبار بفساد الموكل) ولو حاضرا كما اعتمد المصنف تبعا للبحر خلافا للحنى وابن ملك

(بل بمفارقة الوكيل) ولو بصيا (في
 صرف وسلم فيطل العقد بمفارقتها
 صاحبه قبل القبض) لانه العاقد
 والمراد بالسم الاسلام لا قبول السم
 لانه لا يجوز ابن كمال (والرسول
 فيما) اي الصرف والسم (لا تعتبر
 مفارقتها بل مفارقتها مرسله) لان
 الرسالة في العقد لا القبض واستفاد
 صحة التوكيل بها (وكله بشراء
 عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى
 خضه بدرهم عايبا عمنه عشرة
 بدرهم لم الموكل منه عشرة نصف
 درهم) خلافا لهما والثلاثة قلنا
 انه مأمور بأرطال مقدرة فينفذ
 الزائد على الوكيل ولو شري
 لما لا بأسى ذلك وقع للوكيل
 اجزاء كغير موزون (ولو وكه
 بشراء ثي (بمنه) بخلاف الوكيل
 بالنكاح اذ لزم وجهه لنفسه صح
 منه والفرق في الوافي (غير
 الموكل لا يشترط لنفسه) ولا لموكل
 آخر بالاولى (عند غيبته حيث
 لم يكن مخالفا) دفعا للفرق (قلو
 اشتراء بغير التقود او بخلاف ماسي)
 الموكل (له من الثمن وقع) الشراء
 (للوكيل) لخالفته أمره ويستعمل في
 ضمن المخالفة عيني (وان) بشراء
 شيء (بغير عينة) فالشراء للوكيل
 الا اذا نواه للموكل وقت الشراء
 (او شراء بجملة) اي بمال الموكل
 ولو تكاديا في النية حكم بالنقد
 اجزاء ولو توافقا انهم لم يحضره
 فروايتان (زعم انه اشترى عبدا
 لموكة فولد له رجل موكلة بل شريته
 لنفسه فان) كل العبد (معينا
 وهو حي)

الجوار عزاء صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بأن الوكيل
 أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد ولم يحضر وقال الزيلعي واطلاق الميسر وسائر الكتب يدل على
 أن مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منسأ ما مشى عليه المصنف سماع الجهر لكن أجاب الزيلعي
 عن الاشكال بأن الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب اه وتعبه الجوى بأن الوكيل نائب
 في أصل العقد أصيل في الحقوق فلا اعتبار بمحضرة الموكل وبه علت أن ما ذكره الشارح اي العيني في غير
 محله قلت والذي يدفع الاشكال من اصله ما قدمه الشارح عن الجوهرة من أن العهدة على أخذ الثمن لا العاقد
 لو حضر افي أصبح الا قايلا وما ذكره العيني وصاحب العناية مبني على القول الآخر من أنه لا عبرة بمحضرة
 وهو ما مشى عليه في المتن سابقا فتنبه (قوله ولو بصيا) آتي بالمبالغة لانه محل موهم حيث لا ترجع الحقوق
 اليه (قوله فيطل العقد الخ) كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين درر وهو قريع
 على الاصل المذكور (قوله بمفارقتها) اي الوكيل (قوله صاحبه) وهو العاقد من (قوله
 والمراد الخ) قال الزيلعي وهذا في الصرف مجرى على اطلاقه فانه يجوز التوكيل فيه من الجانبين وأما في
 السم فله يجوز بدفع رأس المال فقط وأما بأخذ فلا يجوز لان الوكيل اذا قبض رأس المال يبقى المسلم فيه في
 ذمته وهو مبيع ورأس المال منه ولا يجوز أن يبيع الانسان ماله بشرط أن يكون الثمن لغيره كما يبيع العبد
 واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال لمولاه واذا سلمه الى الآخر
 على وجه التملك منه كان قرضا اه (قوله ضعفه) احتراز عن الزيادة القليلة كعشرة ارطال ونصف فلنفا
 لازمة لا أثر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة يجوز عن غاية اليأس (قوله خلافا لهما)
 فعندهما يلزمه العشرون بدرهم لانه فعل المأمور وزاده خيرا من (قوله كغير موزون) قيده لان في
 التقييمات لا يتقضى شيء على الموكل من (قوله بخلاف الخ) محل هذا بقوله لا يشترط لنفسه ح (قوله
 والفرق في الوافي) ذكره الزيلعي أيضا وحاصله أن النكاح الداخل تحت الواكالة نكاح مضاف الى الموكل
 فينعزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطلق غير مقيد بالاضافة الى كل أحد اه (قوله غير
 الموكل) بالترصفة شيء مخصوصة بالنصب استثناء منه واحال قال في المنع وانما قد لا يغير الموكل للاحتراز عما اذا
 وكل العبد من يشترطه له من مولا او وكل العبد بشراؤه له من مولا فاشترى فانه لا يكون لأمره ما يصرح به
 للمولى انه يشترطه فم لا لا حرم مع أنه وكيل بشراء شيء بعينه كما سياتي اه وكأن وجه الاحتراز هذا ذكره من
 الصورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول ولا يفتي فانه فكان الاول أن يقول غير
 الموكل والموكل اه (قوله لا يشترطه لنفسه) اي بلا حصوره لما فتى كذا في الهامش (قوله بالاولى)
 او ضمنه في البحر (قوله دفعا للفرق) قال الباقي لانه يؤدى الى تقرير الاحتراز على ولا فيه عزل
 نفسه فلا يملكه على ما قبل الا بمحض من الموكل كذا في الهداية له هكذا في الهامش وفيه الوكيل بالبيع
 لا على شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا بواحدة فبيع منه من غيره ثم يشترطه منه وان أمره الموكل أنه يبيعه
 من نفسه أو أولاده الصغار أو بمن لا تقبل شهادته فباع منه جاز بترازية اه حامدية واذا وكله ان يشترى له
 عبد بعينه فمن مسمى وقبل الوكيل ثم خرج من عند الموكل وأشهد على نفسه أن يشترطه لنفسه ثم اشترى
 العبد بمنزلة ذلك الثمن فهو للموكل فتاوى هندية (قوله فلا اشتراء) تفرع على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله
 بغير التقود) اي اذ لم يكن الثمن مسمى (قوله او بخلاف) مثل المخالفة في الجنس والقدر وفيه كلام فالظنه
 في البحر (قوله ماسي) اي ان كان الثمن مسمى (قوله فالشراء للوكيل) المسألة على وجوده كما في البحر وحاصلها
 أنه ان أضاف العقد الى مال أحدهما كان المشتري له وان أضافه الى مال مطلق كان نواه لا أثر فيه وان نواه
 لنفسه فهو له وان تكاديا في النية يحكم بالنقد اجزاء وان توافقا على عدمها فالعاقبة الثاني وحكم النقد
 عند الثالث وبه علم أن محل النية للموكل فعما اذا أضافه الى مال مطلق سواء تقدم من ماله أو من مال الموكل
 وكذا قوله ولو تكاديا وقوله ولو توافقا فلهما اذا أضافه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم بالنقد اجزاء وفي
 الثاني على الخلاف السابق اه (قوله او شراء) معناه اضافة العقد الى ماله لا الشراء من ماله بغير
 (قوله فذلك) المرواب اسقاطا لموله وهو حي كفي التبر بلاية وتبع فيه صاحب اليد وصدر الشريعة

قائم (فالقول للمأمور مطلقا) اجماعا فقد التفتن اولالاخباره عن أمر بملك استثنائه (وان متناو) الخالف أن (الفتن منقود فكذلك) الحكم
(والا) يكن منقودا (فالقول للموكل) لانه ينكر الرجوع عليه (وان) العبد (غير معين) وهو ح (أوميت) فكذا (أى يكون للمأمور
ان الفتن منقودا) لانه أمين (والا فلا) لانه لثمة خلافا لهما (قال بعض هذا العمدو فبما عثم انكر الامر) اى انكر المشتري أن عمره أمره
بالشراء (أخذهم وولغا انكاره) الامر لما تفتته لا قراره بتوكيله بقوله بعنى لعمره (الآن يقول عمر ولم أمر به) اى بالشراء (فلا) يأخذهم
عمره لان اقرار المشتري ارتد بقره (الآن يسلمه المشتري اليه) اى الى عمره لان التسليم على وجه البيع يبع بالتسليم وان لم يوجد فقد التفتن
للعرف (أمره بشراء شيتين معينين) او غير معينين اذا افواه للموكل كما مر بجر (و) الخالف انه (لم يسم غنفا فاشترى له أحدهما بقدر قيمته
اوزياده) يسيرة (يتخاف الناس فيها ص) عن الأمر (والالا) اذ ليس للموكل الشراء بغير فاحش اجاعا بخلاف وكيل البيع كما سيبي
(و) كذا (بشرهما بألف وقيمتهم مساوا فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل ص) لو (بالاكثر) ولو يسيرا (لا) يلزم الأمر (الا ان يشتري
الثاني) من العيين مثلا (بما بقى) من الألف (قبل الخصومة) لحصول المقصود وجوزاء ان يني ما يشتري بمثل الآخر (و) لو أمر رجل
مدبونه (بشراء ثنى) معين (بدن له عليه وعينه او) عين (البائع ص) وجعل البائع وكلا ٤٠٥ بالقبض دلالة فبما الغريم بالتسليم اليه

بخلاف غير المعين لان فوكل
المجهول باطل ولذا قال (والا)
يعين (فلا) يلزم الأمر (ونفذ على
المأمور) فهلاكه عليه خلافا لهما
وكذا الخلاف لو أمره أن يسلم
ماعله أو يصرفه بناه على نفسه
النقد في الوكالات عنده وعدم
تعينها في المعامضات عندهما
(ولو أمره) أى أمر رجل مدبونه
(بالتصدق بماعله ص) أمره
بجعله المال لله تعالى وهو معلوم
(كما) صح أمره (لو أمر) الآخر
(المستأجر بمجرة ما استأجره بما
عليه من الأجرة) وكذا لو أمره
بشراء عبد يسوق الدابة فترشق
عليها صم انشاقا للضرورة لانه
لا يجبر الا بترك وقت فجعل المؤجر
كل مؤجر في القبض قلت وفى
شرح الجامع الصغير لقاضى خان
ان كان ذلك قبل وجوب الأجرة
لا يجوز وبعد الوجوب قبل على
الخلاف الخ فراجع (و) لو أمره
(بشراؤه بألف ودفع) الألف
(فاشترى وقيمته كذلك فقال)
الأمر (اشترى بنصفه وقال
المأمور) بل (بكله صدق) لانه
أمين (وان) كان (قيمته نصفه)
(ف) فالقول (للا أمر) بلاعين
ورر وابن كمال بهما الدر النريفة

(قوله قائم) لاجابة اليه ولعله اراد أنه قائم من كل وجه ليحترزه عما اذا حدث به عيب فانه كالهلاك كما فى
البرازية تامل (قوله للمأمور) اى مع عينه يعقوبية (قوله والا يكن منقودا) سواء كان العبد حيا
او ميتا ح وفيه أن صورة الحق مرت وهذه فى الميت (قوله اى يكون) اى القول كذا فى الهامش
(قوله والا فلا) ص حاصل المسألة المذكورة على ثمانية اوجه كما قال الزيلعي لانه اما أن يكون مأمورا
بشراء عبد بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما أن يكون الفتن منقودا او غير منقود وكل وجه على
وجهين اما أن يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء أو مستأجره قال غامله أن الفتن أن كان منقودا فالقول
للمأمور فى جميع المودود ان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بأن كان ميتا فالقول للامر
وان كان بملك الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذا عند أبى حنيفة فى غير موضع التهمة وفى موضع
التهمة القول للامر اه (قوله للتممة) فانه يحتمل انه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة اراد الزامه
للموكل كذا فى الهامش (قوله خلافا لهما) الخلاف فيما اذا كان متكررا حيا والفتن غير منقود فقط
ح كذا فى الهامش (قوله بقوله بعنى الخ) بدل من قوله بتوكيله (قوله او غير معينين) بحث فيه
او بالسعد فانظر ما كتبتاه على البحر (قوله اذا افواه) قيد فى غير معينين فقط ح كذا فى الهامش
(قوله كيمتر) قريبا فى قوله وان بغير عينه فالشراء للموكل الا اذا افواه للموكل (قوله عن الأمر) لان
التوكيل مطلق اى عن قيد المعينة وقد لا يتفق الجمع بينهما (قوله معين) لاجابة اليه مع قول
المصنف وعينه ح (قوله والا يعين) لا المبيع ولا البائع (قوله خلافا لهما) فقا لا يلزم الأمر اذا
قبضه المأمور بجر (قوله ماعليه) أى بعقد عقد السلم ح بأن قال له اسلم الدين الذى لى عليك الى فلان
جاز وان لم يعين فلان لم يميز عنده وعندهما يجوز كيفما كان وكذا لو أمره بأن يصرف ماعليه من الدين
زيلعي (قوله أو يصرفه) أى بعقد عقد الصرف ح كذا فى الهامش (قوله فى الوكالات عنده)
ولهذا الوقيدها بالعين منها وبالدین منها ثم هلك العين أو سقط الدين بطلت الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا غلظك
الدين من غير من عليه الدين وهذا لا يجوز الا اذا وكله قبضه له ثم قبضه لنفسه وفوكل المجهول لا يجوز فكان
باطلا أو يكون أمره انصرف مالا يملكه الا بالقبض قبله زيلعي (قوله فى المعامضات) معنا كانت النقود
أودينا (قوله فجعل المؤجر) بالفتح وهو الدار مثلا (قوله كالؤجر) بالكسر (قوله فراجع) أقول
الذى رأيت فى الشرح المذكور فى هذا المثل مثل ما قدمته ونصه وأما مسألة اجابة الحمام ونحوها قبل ذلك
فمرلها وان كان قول الكل فاعنا جاز باعتبار الضرورة لان المستأجر لا يجبر الا بجر فى كل وقت فجعلنا الحمام
فانما مقام الآخر فى القبض اه ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا يخالف ما ذكره الماتن لان وجوب الاجرة
يكون بعد استيفاء المنفعة أو بان شراط التحيل وهو معنى قول المتن لماعله من الاجرة (قوله للامر) ونفذ
على المأمور زيلعي (قوله بلاعين) فى الاشياء كل من قبل قوله فعله المين الا فى مسائل عشر وعدها
وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب تامل كذا بخط بعض الفضلاء وذكر فى الهامش فروعا على وان قال أمرنى

حينئذ قال صدق في الكل بغنى الخلف وتبعهم المصنف لكن يحرم الواق بأنه يحرق وصوابه بهذا الحلف (وان لم يدفع) الآلف (وقبته نصفه
 في القول (للا امر) بلايين قاله المصنف تبعاً للدرر كما مر قلت لكن في الاشياء القول للوكيل يمينه الآ في أربع فبالسنة قبته (وان) كان قبته
 ألفاً فيخالفان ثم يفسح العقد) بينما (في المبيع) (المأمور) كذا وأمره (بشراء معين من غير بيان عن قتال المأمور اشتريته بكذا) ان (صدقه
 بأعنه) على الاظهر (وقال الآ امر بنصفه تحالفاً) فوقوع الاختلاف في الثمن يوجب التحالف (ولو اختلف في مقداره) أي الثمن (فقال الآ امر
 أمرتك بشرائه بمائة وقال المأمور بألف فالحق للآ امر) يمينه (فان برهاناً قدم برهاناً للمأمور) لانها أكثر انباتاً (ولو أمره (بشراء أخيه
 فاشتري الوكيل فقال الآ امر ليس هذا) المشتري (باحق فالحق له) يمينه (ويكون الوكيل مشترياً لنفسه) والاصل أن الشراء حتى لم يتخذ على الآ امر
 يتخذ على المأمور بخلاف المبيع كما مر في خيار الشرط (وعتق العبد عليه) أي على الوكيل (زرعه) عتقه على موكله فواخذه خاتمة (و) لو
 أمره عبد (بشراء نفس الآ امر من مولاه بكذا ودفع) المبلغ (فقال) الوكيل (لسيد اشتريته لنفسه فباعه على هذا) الوجه (عتق) على المالك
 (وولاه لسيد) وكان الوكيل سفياً (وان قال) الوكيل (اشتريته) ولم يقل لنفسه (فالعبد) ملك (للمشتري والآلف للسيد فهما) لانه كسبه
 عبده (وعلى العبد ألق أخرى في) الصورة (الاولى) بدل الاعتاق (كأعلى المشتري) ألق (مثلاً في الثانية) لأن الأولى مال المولى فلا يصلح
 بدلاً (وشراء العبد من سيده اعتاق) فتلغوا أحكام الشراء فلذا قال (فلو اشتري) العبد (نفسه إلى العطاء ص) الشراء بجر (كأصغى في
 حصته اذا اشتري نفسه من مولاه ومعه رجل) آخر ٤٠٦ (وبطل) الشراء (في حصة شريكه) بخلاف ما لو اشتري الآ بولدمع رجل آخر فانه

يصح فيها بيع الحائنة من بحث الاستحقاق والفرق انعقاد البيع في الثاني لا الأول لأن الشرع جعله اعتاقاً ولا بطل في حصة شريكه لزوم الجمع بين الحقيقة والجهاز (قال العبد اشتري نفسهك من مولاه فقال لمولاه بعضي نفسي لفلان ففعل) أي باعه على هذا الوجه (فهو للآ امر) فلو وجده عبداً ان علمه العبد فلا ردة لأن علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم فالردة للعبد اختيار (وان لم يقل لفلان عتق) لانه أي تصرف آخر نفذ عليه وعليه الثمن فيهما لزوال جبره بعقد باشره مقترناً بأذن المولى درر (فرع) الوكيل اذا خالف ان خلافاً إلى خبر في المجلس كبيع بألف درهم فباعه بألف ومائة فتذولو بمائة ديناراً ولو خيراً خلاصة ودرر

فدفعته إلى وكيل له أو غيره أو وهبه أو قضى في من حق كان في عليه لم يصدق ضمن المال اه بجر وفيه من شق القضاء نائب الناظر كره في قبول قوله فلا تدعى ضياع مال الوقف وتفرقة على المستحقين وأنكروا فالقول له كالاصيل لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي لانه لا يمين عليه كاتفاخي وفي الخبرية من الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان اه حامدة اه (قوله جزم الوافي) وكذا اعترضه في اليقينية وقد ذكرت العبارتين في هاشم الجبر (قوله تحريف) وأدعى انه مخالف للعقل والنقل (قوله لكن في الاشياء) في عبارة الاشياء كلام طويل ذكره الشربلاني في رسالة حافله وكذا المقدسي له رسالة تلخصها الحموي في حاشيته ونقله الفتحا فراجع ذلك ان شئت (قوله المأمور) في العورتين زباني (قوله ولو اختلف الخ) هنا تنفعا على بيان شيء لكن الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه لم يبين فيها شيء من الثمن وما في الزيلعي سهو كما يمينه عليه في الجبر (قوله بشراء أخيه) أي أخي الآ امر (قوله فالحق له) أي للآ امر (قوله من مولاه بكذا) أي بألف مثلاً وكان ينبغي التعبير به لقوله بعد والآلف للسيد (قوله سفياً) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالآلف الأخرى على العبد لاعلى الوكيل هو الأصح بجر (قوله فتلغوا أحكام الشراء) أي فلا يطيّل بالشرط القاسدة ولا يدخله خيار الشرط ح كذا في الهامش (قوله إلى العطاء) فانه لو كان شراء حقيقة لانسده الاجل المجهول (قوله ومعه رجل) أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفس العبد أي صفقة واحدة بجر (قوله انعقاد البيع في الثاني) أي في شراء الآب لأن صيغة الشراء استعملت في معناها الحقيقي لا الأول لأن ما وقع من العبد لم يكن صيغة تنفيذ الشراء س (قوله الحقيقة) وهو وثبوث الملك للمشتري (قوله والجهاز) وهو الاعتاق (قوله لزوال جبره) جواب عما يقال العبد المحجور اذا نكح لا ترجع الحقوق اليه وعزافي الهامش الاشكال إلى الدرر (قوله الوكيل اذا خالف) قال في الهامش وكله أن يبيع عبده بألف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته إلى ألفين لا يملك بيعه بألف برزاية اه

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)

(قوله والاجارة الخ) أما الحوالة والاقالة والخط والإبراء والتجوز بدون حقه يجوز عندهما وبين وعند أبي يوسف لا يجوز الوكيل بالبيع ملك الاقالة حتى لو باع ثم قال لزمه الثمن للموكل والوكيل بالشراء لا يملكها بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل بالسلم والوصي وآب والمتولى كالوكيل ولو قال الموكل للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز عليك الحوالة بالاجماع والاقالة على خلاف ما مر وكذا الوكيل المشتري عن الثمن صح عندهما

فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء والاجارة والصرف والسلم ونحوها (مع من ردت شهادته) للتممة وجزائه مثل القينة قوله بخلاف الوكيل بالبيع الظاهر أنه لا حاجة اليه تأمل

الامن عبده ومكاتبه (الاذا

أطلق له الموكل كبيع من شئت

(يعجز عنه اثم بطل القيمة) انما

(كايحوز عقده معهم بأكثر من

القيمة) انصافا اي يعلو لشرائه

بأكثر منها انصافا كايحوز انصافا

منه باقن فاحش لا يحوز انصافا

وكذا عسر عبده خلافا لهما

ابن مالك وغيره وفي السراج لو

صرح بهم جازا لجماع الامن نفسه

وطوله وعبده غير المديون (وصح

يعه باقل أو أكثر وبالعرض)

وخصله بالقيمة وبالتقود وبه يقف

برازية ولا يجوز في الصرف

كدينا بدهم يقف فاحش اجماعا

لانه بيع من وجه شراء من وجه

صيرفة (د) صح (بالنسبة ان)

التوكيل بالبيع (التجارة وان) كان

(للماجة لا يجوز) كالمراء اذا دفعت

غزالي الرجل لبيعه لها وتبين

التقد به بقى خلاصة وكذا

في كل موضع قامت الدلالة على

الماجة كإفاده المصنف وهذا

أبضا ان باع بما يبيع الناس

نسبة فان طول المدة لم يحجز

به يقف ابن مالك ومضى عن الامر

شأنتين الا في بيعه بالنسبة بألف

فباع بالتقد بألف جاز يجر قلت

وقد منا انه ان خالف الى خريف

ذلك الجنس جاز والا لا وأنها تنقيد

زمان ومكان لكن في البرازية

الوكيل الى عشرة أيام وكل في

العشرة وبعدها في الاصح وكذا

الكفيل لكنه لا يطالب الا بعد

الاجل كما في تنوير البصائر وفي

زواهر الجواهر قال به بشهود

أورأى فلان أو علمه أو معرفته

وباع به ومنهم جازي بخلاف لا بيع

الابنهود والابنهود فلان به

يقف

لكن يعين وهذا اذا لم يقض الثمن أما اذا قبض فلا يملك الخط والاقالة اه كذا في الهامش (قوله الا
من عبده ومكاتبه) وكذا انما وضه وابنه الصغير فالمستثنى من قولهما أربع بحر وقيد العبد في المتوسط
بغير المديون وفيه إشارة الى انه لو كان مديونا يجوز بحر (قوله كايحوز عقده) أي عند عدم الاطلاق
(قوله الامن نفسه) وفي السراج لو أمره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الا ان يبيعه من نفسه أو ولده
الصغير أو عبده ولا يدين عليه فلا يجوز قطعاً وان صرح به الموكل اه منح الوكيل بالبيع لا يملك شراؤه لنفسه
لان الواحد لا يكون مشترى أو بائعاً فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان أمره الموكل أن يبيعه من نفسه وأولاده
الصغير أو من لا تقبل ثم سادته فباع منهم جاز برأية كذا في البحر ولا يخفى ما بينهما من المخالفة وقد كرم مثل ما في
السراج في التها به عن المتوسط ومثل ما في البرازية في الذخيرة عن الطحاوي وكان في المسألة قولين خلافاً لمن
أدعى انه لا مخالفة بينهما (قوله وصح بيعه بماثل أو أكثر الخ) قال المحمدي - جله - من تصرف بالتسلط
حكمهم على خمسة أو خمسة منهم من يجوز بيعه وشراؤه بالمعروف وهو الاب والجد والوصى وقد رما يتعنان
يجعل عقوا ومنهم من يجوز بيعه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة
يجوز لهم أن يدعوا ما يساوي ألفاً بدهم ويشتروا ما يساوي درهمهما بألف وعندهما لا يجوز الا على المعروف
وأما الحر البائع العاقل فيجوز بيعه كيفما كان وكذا شراؤه اجماعاً ومنهم من يجوز بيعه كيفما كان وكذا
شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك العنان أو المناوضة والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيعه هؤلاء عند
أبي حنيفة بما عزوهما وعنددهما لا يجوز الا بالمعروف وأما شراؤهم فلا يجوز الا على المعروف اجماعاً
فان اشترى بخلاف المعروف والعادة أو بغير التقود نفذ شراؤهم على أنفسهم وضموا ما نقد وافيه من مال
غيرهم اجماعاً ومنهم من لا يجعل قد رما يتعنان فيه عقوا وهو المريض اذا باع في مرض موته وحالي فيه قليلاً
وعليه دين مستغرق فانه لا يجوز شراؤه وان قلت والمسترى بالخيار ان شاء وفي الثمن الى تمام القيمة وان شاء
فصح وأما وصيه بعد موته اذا باع تركته لقضاء دينه وحالي فيه قدر ما يتعنان فيه صح بيعه ويجعل عقوا وكذا
لوبياع ماله من بعض ورثته وحالي فيه وان قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان أكثر من قيمته حتى
تجزئاً شراؤه وليس عليه دين ولوبياع الوصي ممن لا تجوز شهادته له وحالي فيه قليلاً لا يجوز وكذا المضارب
ومنهم من لا يجوز بيعه وشراؤه ما لم يكن خيراً وهو الوصي اذا باع ماله من التيمم أو اشتري فعند محمد لا يجوز
بجال وعندهما ان خيراً وغيره والام يحجز اه سأنحائي قلت وفي وصايا الخاتمة فسر السر حسي - الذخيرة بما اذا
اشترى الوصي لنفسه مال التيمم ما يساوي عشرة بخمسة عشر وباع مال نفسه من التيمم ما يساوي عشرة
بثمانية وذكر ما قد مناه في منية المتقي بعبارة أخصر مما قد مناه (قوله برأية) قال العلامة قاسم في تعقيبه
على القدوري - ورجح دليل الامام المعول عليه عند النسبي - وهو أصح الاقاويل والاختصار عند المحبوبي
ووافقه الموصلي - ومدر الشريعة اه وملي - وعلمه أصحاب المتون الموضوعات لنقل المذهب بما هو ظاهر
الرواية سأتحائي (قوله بالنقد بألف جاز) لانه وان صار مخالفاً لانه الى خريف من كل وجه وان باعه بأقل من
الألف بالنقد لا يجوز لانه وان خالف الى خريف من حيث التعجيل خالف الى شر من حيث المقدار والخلاف الى
شر من وجه يكفي في المنع فان باعه بألفين نسبة وشهر أيضاً لا يجوز ذخيرة وفيما قبله واذا وكله بالبيع نسبة
فباعه بالنقد ان بما يباع بالنسبة جاز والا فلا اه وفي البحر عن الخلاصة لو قال بعه الى أجل فباعه بالنقد
قال السر حسي - الاصح انه لا يجوز بالاجماع وفرق بينهما من مائة الشارح يتعين الثمن وعندهم قلت لكن
يبقى أن يكون ما في الخلاصة محمولاً على ما اذا باع بالنقد بأقل مما يباع بالنسبة بدليل ما قد مناه عن الذخيرة
وقوله قبله بالنسبة بألف قيد ببيان الثمن لانه لو لم يبين وباع بالنقد لا يجوز فكما بينه في البحر (قوله زمان
ومكان) فلو قال بعه غداً لم يحجز بعه اليوم وكذا الطلاق والعلاق والعكس فيه روايتان والصحيح انه لا لا قول
من (قوله أو لا بمحضرة فلان الخ) قال في الفتاوى الهندية وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بمحضرة فلان
لا يبيع الا بمحضرة كذا في وجيز الكردري - واذا أمره أن يبيع برهن أو كفيل فباع من غير رهن أو من غير كفيل
لم يحجز كده بالنسبة أو لم يرد كده وان قال برهن نفع لم يحجز الا برهن يكون بقيته وفاء بالثمن أو تكون بقيته أهمل
بمقدار ما يتعنان فيه واذا أطلق جاز بالزمن القليل كذا في المحيط ولو قال بعه وخد كفيلاً أو بعه وخد رهن

لا يجوز الا ذلك اه **كذا في الهامس** ووجهه الامر ان كل ما يقيد به الموكل ان يقيد من كل وجه يلزم رعايته اكده بالنفي أولا كعه بخلافه بدونه فليس رعايته ان مفيدة كما حفظ في هذه الدار تعين وان لم يقل لا تحفظ الا في هذه الدار لتفاوت الحرز وان لا يفيد أصلا لا يجب مراعاته كعه بالنسبة فباعه بقدر يجوز وان مفيد من وجه يجب مراعاته ان اكده بالنفي وان لم يؤكده به لا يجب مثاله لاتباعه الا في سوق كذا يجب رعايته بخلاف قوله بعه في سوق كذا وكذا في الوديعة اذا قال لا تحفظ الا في هذا البيت يلزم الرعاية وان لم يفد أصلا بان عن صندوقا لا يلزم الرعاية وان اكده بالنفي والرهن والكفالة مفيد من كل وجه فلا يجوز خلافه اكده بالنفي أولا ولا الشهادة يفيدان لم يغب الشهود وكذا وعد ولا وقد لا يفيد فاذا اكده بالنفي يلزم الرعاية والا لا عمل بالشهين برأية قبل الفصل الخامس وانظر ما قدمناه عن البحر في مسألة البيع بالنسبة (قوله واقعة الفتوى الخ) المسألة تصرح بها في وصايا الخانية لكن بلفظ بعض فلان والحكم فيها ما ذكره هنا اه (قوله وصح أخذه رهنا الخ) قال في نور العين وكيل البيع أو أهلك أو احتال أو أبرأ أو خط أو وهب أو يتزوج وصح عند أبي حنيفة ومحمد وضمن لموكله لا عند أبي يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه قلت وكذا بعد قبض الثمن لا يملك الخط والبراء برأية (قوله أو يوتى المال على الكفيل) وهو يكون بالمرافعة الى الحاكم المالك يرى براءة الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته مفلسا ويحكم به ثم يوتى الكفيل مفلسا ابن كمال ومثله في الشرر بلالة عن الكافي وتحققه في شرح الزيلعي اه (قوله وتقدر شراؤه) لأن التهمة في الأكثر متحققة فعليه اشتراءه لنفسه فاذا لم واقع الحق بغيره على ما مر وأطلقه ففعل ما اذا كان وكيله بشراء معين فانه وان كان لا يملك شراؤه لنفسه فبالخالفه يكون مشتريا لنفسه فالتهمة باقية كافي الزيلعي وفي الهداية قالوا لا ينفذ على الأمر ود كفي البنية انه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي المخرجة انه لا ينفذ فيه بغير ملخصا (قوله ما يقوم به مقوم) أي لم يدخل تحت تقويم أحد من المقومين قال مسكين فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر ثمانية وأخرسة فباين العشرة والسبعة داخل تحت تقويم المقومين وتماه فيه (قوله وبناية) هي شرح الهداية (قوله لا اطلاق التوكيل) أي اطلاقه عن قد الاجتماع والافتراق (قوله وظاهر الخ) أي لانه جعله استئناسا وقال في البحر ولذا أخرجه مع دليله كما هو عادته ولذا استشهد بقول الامام على الواع الكلي بتم النصف فانه يجوز وقد علمت أن الفتى به خلاف قوله اه أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن العلامة قاسم (قوله وقيد ان الكال الخ) ومثله في البحر مقررنا الى المعراج ونقل الاتفاق ايضا في الكفاية عن الانصاف (قوله وفي الشراء يتوقف الخ) لا فرق بين التوكيل بشراء عبده بغيره زيلعي وفيه لا يقال انه لا يتوقف بل يتقيد على المشتري لا يتناول انما لا يتوقف اذا وجد نفذا على العاقد وهو هنا شراء النصف لا يتقيد على الوكيل لعدم مخالفتهم من كل وجه ولا على الأمر لانه لم يوافق أمره من كل وجه فقلنا بالتوقف اه ملخصا (قوله اتفاقا) والفرق لا في حنيفة بين البيع والشراء أن في الشراء تحقق تهمة انه اشتراء لنفسه ولأن الأمر بالبيع يصادف ملكه فيصعب فيه الاطلاق والأمر بالشراء يصادف ملك الغير فلم يصعب فلا يعتبر فيه التقيد والاطلاق كافي الهداية (قوله ولورد تباع ببيع على وكيله) أطلقه ففعل ما اذا قبض الثمن أولا وأشار الى أن الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلما تقرر الموكل ببيع فيه وأنكره الوكيل لا يلزمه ما شئ لأن الموكل أجنى في الحق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لأن إقراره صحيح في حق نفسه لا للموكل برأية ولم يذ كر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل ان كان تقده وعلى الموكل ان كان تقده كافي شرح الطحاوي ومن تقده الى الوكيل ثم هو الى الموكل ثم وجد الشاري عبدا فحق القاضي انه يرد على الوكيل كذا في البرازية وقد بالبيع لأن الوكيل بالاجابة اذا أجر وسلم ثم طعن المستأجر فيه بعب تقبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يعتبر اجابة جديدة وقيد بالعب اذا لو قبل بغير قضاء بخلاف روية وأشرط فهو جائز على الأمر وكذا الوردة المشتري عليه بعب قبل القبض بغير ملخصا (قوله رده الوكيل على الأمر) لو قال فهو رده على الأمر لكان أولى لأن الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان عبدا يحدث مثله ورده عليه باقرار بقبضه وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشتركا كما أفاده في البحر وحاصل هذه المسألة

قلت وبه علم حكم واقعه الفتوى دفع له مالا وقال اشترى زيتا بعرفة فلان فذهب واشترى بلا معرفته فهلك الزيت لم يضمن معرفته لا تشتت الا بعرفة فلان فليحفظ (و) صح (أخذه رهنا) وكفيل بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع) الرهن (في يده أو يوتى) المال (على الكفيل) لأن الجواز الشرعي ينافي الضمان (وتقيد شراؤه بتمل القيمة وغن يسير) وهو ما يقوم به مقوم وهذا (اذا لم يكن سعره معروفا وان كان) سعره (معروفا) بين الناس (كعبه وولم) وموزوجين (لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة) ولو فلسا واحدا به يفتى بغير وبناية (وكله بيع هبة فباع نصفه صح) لا اطلاق التوكيل وقال ان باع الباقي قبل الخصومة جاز والا لا وهو استحسان ملتي وهداية وظاهره ترجيح قوله ما والفتى به خلافه بغير وقيد ان الكال الخلف بما يعيب بالشركة والاجازة اتفاقا فليراجع (وفي الشراء يتوقف على شراء باقية قبل الخصومة) اتفاقا (ولورد مبيع ببيع على وكيله) بالبيع (بينة أو نكوة أو إفاراه فيما لا يحدث) مثله في هذه المدة (رده الوكيل على الأمر)

(و) لو (بقراره فيما يحدث لا) يرد ولم الوكيل (الاصل في الوكيل كالمصلحة والخصوص وفي المضاربة العموم) وقزع عليه بقوله (خان باع) الوكيل (نسيئة فقال أمرت بك بنقد وقال أخلقت صدق الأمر وفي) الاختلاف في ٤٠٩ (المضاربة) صدق (المضارب) عللا بالاصل

(لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين)
معا كوكته كما يكذب (وحده) ولو
الاتر عبد أو وصيا أو مات أو جرح
(الا) فيما أوكلاه على التعاقد
بجلاف الوصيين كما سيأتي في باب
(و) (في خصوصية) بشرط رأى الآخر
لا حضرته على الصبح الا اذا اتفقت
الى القبض فحق في جميعها جوهره
(وعتق معين وطلاق معينة لم
يعوض) بخلاف معوض وغير
معين (وتعلق بمشيتها) أى
الوكيل فانه يلزم اجفعا عما علا
بالتعلق فانه المصنف قلت
وظاهره عطفه على لم يعرض كما
يعلم من العتق والدور في العيانة
ولا علقا بمشيتها كما قد بر (و) في
(تدبير وردين) كوديعه وعارية
ومغصوب ومبيع فاسد خلاصة
بجلاف استردادها فان قبض
أحدهما ضمن كله لعدم أمره
بقبض شيء منه وحده سراج
(و) في (تسليم هبة) بخلاف
قبضها ولو الحلية (وقضاء دين)
بخلاف اقتضائه عيسى
(و) بخلاف (الوصاية) لاثنتين
(و) كذا (المضاربة والقضاء)
والتحكيم (والتولية على الوفاء)
فان هذه الستة (كلو كالة فليس
لأحدهما الانفراد) بجر الا في
مسألة ما اذا شرط الواقف النظر
له أو الاستبدال مع فلان فان
لواقف الانفراد دون فلان اشياء
(والوكيل قضاء الدين) من ماله
أموال مولاه

أن العيب لا يخلو ما أن لا يحدث مثله كالمصلحة أو لا يصنع الزائدة أو يكون حادثا لكن لا يحدث مثله قبل هذه
اللمة أو يحدث في مثلهما في الأول والثاني يرد القاضى من غير جهة من جهة أو اقرا أو نكول له بكونه عند
البائع وتأويل اشتراط الحجة في الكتاب أن الحال قد يتبعه على القاضى بأن لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج اليها
ليظهر التاريخ أو كان عيبا لا يعرفه الا اطباء أو النساء وقولهم جهة في وجهه المصومة لا في الرد فيفتقر الى
الحجة للرد حتى لو عاين القاضى البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها وكذا الحكم في الثالث ان كان
بيئته أو نكول لأن البيئته جهة مطلقة وكذا النكول جهة في حقه فبرده عليه والرد في هذه المواضع على الوكيل
رد على الموكل وأما ان رده عليه في هذا الثالث بقراره فان كان بقضاء فلا يكون رد على الموكل لأنه جهة قاصرة
فلا تمتد الى ولكن له أن يتخاصم الموكل فبرده عليه بيئته أو نكوله لأن الرد في حقه لانه حصل بالقضاء كرهاعله
فانعدم الرضى وان كان بغير قضاء فليس له الرد لأنه أقاله وهى بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الأول
والثاني لو رد على الوكيل بالانفراد بدون قضاء لزم الوكيل وليس له أن يتخاصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية
يكون رد على الموكل وتعممه في شرح الزيلعي وبه ظهر أن ما في المتن من جعله للكره من جنس على هذه الرواية وكذا
قال في الاصلاح وكذا باقر ارفيالا يحدث مثله ان رده بقضاء وفي المواهب لورده عليه بما لا يحدث مثله بقراره
يلزم الوكيل ولزم الموكل رواية له (قوله الاصل في الوكالة المخصوص الخ) قال

الاصل في الوكالة المخصوص * لافي المضاربة هذا المخصوص
(قوله لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين) لأن الموكل لا يرضى برأى أحدهما والبدل وان كان مقدرا لكن
التقدير لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة واختيار المشتري مخ أي التقدير للبدل لمنع نقصان عنه فرجا
يرد عند الاجتماع وربما يختار الثاني مشتريا مالا والاول لا يمتد الى ذلك قال في الهامش ولو دفع ألف
درهم الى رجلين مضاربة وقال لهما اعلما بآيكم يكن لكل واحد منهما أن ينفذ بالبيع والشراء لانه رضى
برأيهما لا برأى أحدهما ولو عمل أحدهما بغير إذن صاحبه ضمن نصف المال وله ربحه وعليه وضيمته لا نقد
نصف رأس مال المضاربة في الشراء لنفسه للمضاربة بغير إذن رب المال فصار ضامنا عطاء الله أفندى هكذا
وجدت هذه العبارة فتراجع من أصلها (قوله أو مات) أى الآخر المشغل على العبد أو الصبي وكذا قوله
أو جرح (قوله أو جرح) فلا يجوز إلا آخر التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو وصين لا يتصرف حتى
الا برأى القاضى بجر عن وصاى الثانية (قوله بخلاف الوصيين) فانه اذا أوصى الى كل منهما بكلام على
حدة لم يميز لأحدهما الانفراد في الاصل لانه عند الموت صارا وصين حله واحدة وفي الوكالة ثبت حكمهما
بنفس التوكيل بجر (قوله كما سيأتي) وسيأتي قريبا متنا (قوله فحق في جميعها) لكن سياتى أن الوكيل
بالخصوص لا يملك القبض وبه يقتضى أبو السعود (قوله وظاهره) أى ظاهر قول المصنف وقوله عطفه أى التعليق
بمبشيتها (قوله والدور) حيث قال بعد قوله لم يعرض بخلاف ما اذا حال لهما طلقاها ان شئما وقال أمرها
بأيدى كما لانه تفويض الى مشيئتهما فقتصر على المجلس (قوله ولا علقا) استثنى في الصير ثلاث مسائل غير
هذه في راسحه واعترضه الرضى (قوله فلو قبض أحدهما) أى بدون إذن صاحبه وهك في يده كما سترجبه
في الذخيرة لا بدون حضوره كآوهم عبارة الجمر (قوله ضمن كله) عبارة السراج كما في الصوفان قيل ينبغي أن
يضمن النصف لأن كل واحد منهما مأثور بقبض النصف قلنا الذمع اذن صاحبه وأما في حال الانفراد فغير
مأثور بقبض شيء منه (قوله والوصاية) مبتدأ آخره قوله كوكالة وزاد بعد الواو بخلاف لبعطفه
على قوله بخلاف اقتضائه فانه طرف خفية والسادس المعطوف عليه فلا اعتراض في كلامه فتنه لكن لا يحسن
تشبيه مسألة الاقتضاء بالوكالة لانها وكالة حقيقة (قوله فان هذه الستة) فه أن المذكور هنا خمسة وان أراد
جميع ما تقدم مما لم يميز فيه الانفراد فحق نضع عشرة صورة مع مسألة الوكالة ح كذا في الهامش قال جامع
وقد علمت مما سبق جوابه (قوله النظر) أى الواقف (قوله أو مال مولاه) كذا الاستنبطه المعادى
من مسألة ذكرها عن الثانية ولكن ذكر كره عنها انه لو كتب في آخر الكتاب ان يتخاصم ويتخاصم ثم لدعى قوم
قبل الموكل الغائب مالا فأتى الوكيل بالوكالة وأنكر المال فأجسروا الشهود على الموكل لا يكون لهم أن
يجسروا الوكيل لانه جزء العلم ولم يظهر ظله اذ ليس في هذه الشهادة أمر بأداء المال ولا ضمان الوكيل على

(لا يجبر عليه) إذا لم يكن للموكل
على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى
تجانب طه العمادى واعتمده
المصنف قال ومفاده أن الوكيل
بيع عين من مال الموكل لو فاء
دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بنحو
طلاق ولو بطلها على المعتقد عتق
وهبه من فلان وبيع منه لكونه
مبتزعا إلا في مسائل إذا وكله بدفع
عين ثم غاب أو ببيع رهن شرط فيه
أوبعده في الأصح وبخصوصه بطلب
المدعى وغاب المدعى عليه أشياء
خلافا لما افتى به قارئ الهداية
قلت وظاهر الأشباه أن الوكيل
بالاجر يجبر تقديرا ولا ينسأله
واقعة الفتوى وراجع تنوير
البصائر فلهذا وفى وفي فروق
الأشياء التوكيل بغير رضى المصم
لا يجوز عند الإمام الآن يكون
الموكل حاضرا بنفسه أو مسافرا
أو مريضا أو محدثا (الوكيل
لا يؤكل إلا بآذن أمره) لوجود
الرضى (الآ) إذا وكله (في دفع
وكالة) فوكل آخر ثم وفدفع
الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف
شراء الأخصية أخصية الخاتمة (و) الا
الوكيل (في قبض الدين) إذا وكل
من في عياله (صح ابن ملك (و) الا
(عند تقدير الفتن) من الموكل الأول
(له) أى لو كيله فيجوز بلا جازنه
لحصول المقصود درر

الموكل فإذا لم يجب على الوكيل أداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل
ظالما بالامتناع اه ملخصا ومفاده أنه لو ثبت أمر موكله أو كفايته عنه يؤمر بالاداء وعليه يحمل كلام قارئ
الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية النسخ حيث قال أقول كلام الخاتمة صريح فيما افتى به قارئ الهداية فانه
صريح في وجوب أداء المال بأحدثين أمأمر الموكل والضمان فليكن الأول عليه فليست أم اه ثم قال
موفقا بين عبارة الخاتمة السابقة الثانية القائلة وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة القواعد
نحيم القائلة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل الخ ماضية أقول الذى ذكره في القواعد
مطلق عن كيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الاخير المنقول عن الخاتمة مقيد بما إذا
لم يكن عليه دين وما قبله بما إذا لم يكن له مال تحت يده وأنت إذا تأملت وجدت المسألة ثلاثة أمأان يوجد أمره
ولامال له تحت يده ولادين أوله واحدهنهما والظاهر أن الودعة مثل الدين لصحة التوكيل بقضها كهو فيحصل
الدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لا يخالف كلامه في الفرع الأول كلامه في الفرع الثاني لصحة
وجهه ويحمل كلامه في القواعد على عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه وحاصله أنه
لا يجبر إذا لم يكن له عند الوكيل مال ولادين وعليه بالتأمل في هذا التوفيق (قوله لا يجبر عليه) لو قال
ولا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل وهي الثلاثة الآتية لكن الأولى لا يختص بمأذكر
في المتن كما في الأشباه كذا في الهامش (قوله لا يجبر عليه) أى على البيع (قوله على المعتقد) وسأنى
في باب عزل الوكيل (قوله لكونه مبتزعا) عليه لقوله لا يجبر (قوله بدفع عين ثم غاب) لا خالف أنه لا يجب
دفعه له فور العين (قوله أو ببيع رهن شرط فيه الخ) أى سواء شرط في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعهده
قال في نور العين لو لم بشرط التوكيل في البيع في عقد الرهن وشرط بعده قبل لا يجب وقيل يجب وهذا أصح
اه (قوله بطلب المدعى) سند ذكر يسانه في باب عزل الوكيل وأشار إلى أن المراد بوكيل الخصومة ووكيل
المدعى عليه فقول الدرر وكيل خصومة لو أبى عنها لا يجبر عليه إلا أنه وعد أن يتبرع فبئى أن يخص بوكيل المدعى
كما يفهم مما هنا كما عليه في نور العين وبعده قوله إذا غاب المدعى فالأحسن ما سند ذكره بعد (قوله خلافا
لما افتى به قارئ الهداية) شرط بالتزانه مثل حل بحبس الوكيل في دين وجب على موكله إذا أكل للموكل
مال تحت يده أى يدوكيله وامتنع الوكيل عن إعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب أنما يجبر على دفع
ما ثبت على موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلا ولا فلا يحبس اه ح
كذا في الهامش (قوله وظاهر الأشباه) حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضى الفتن وأنما يحبس
الموكل ح ويستفاد هذا من قول الشارح لكونه مبتزعا قبل الاستثناء قال في الهامش ولا يحبس الوكيل
بدين موكله ولو كانت عامة الآن يضمن وبتمامه في وكالة الأشباه (قوله واقعة الفتوى) أى السابقة آنفا
وهى ما إذا وكله قضاء الدين بماله عليه فتصير المستثنيات خمسة بضم الوكيل بالاجر (قوله وفي فروق الأشباه)
تقدمت أول كتاب الوكالة (قوله حاضر بنفسه) انظر ما معنى هذا فانا لم نذكره بل المذكور تعذر
حضره شرط ولم أر هذه العبارة في فروق الأشباه فراجعها (قوله الوكيل لا يؤكل) المراد أنه لا يؤكل فيما وكل
فيه فيخرج التوكيل بمقتضى العقد فيما ترجع للحقوق فيه إلى الوكيل فله التوكيل بلا إذن لكونه أصليا فيها
ولا إلا يملك نهيه عن ما وضع بوكيل الموكل كما قد مناه يجر وفيه وخرج عنه ما لو وكل الوكيل بقض الدين من
في عياله فندفع المدينون له فانه يبرأ لأن يده كيد ذكره الشارح في السرقة اه وذكر الثاني المصنف
(قوله بخلاف شراء الأخصية) فلو وكل غيره بشرائها فوكل الوكيل غيره ثم وفد فاشترى الاخير يكون موقفا
على إجازة الأول أن إجازة جاز والافلا جبر عن الخاتمة (قوله تقدير الفتن) أى لو عين غيبة لوكيله س (قوله
من الموكل الأول) مخالف لما في البحر والتعليل كما يظهر مما كتبناه على البحر والموافق لما في البحر من يقول من
الوكيل الأول له أى لوكيل الثاني وأعاد قصاره على هذه المسائل أن الوكيل في النكاح ليس له التوكيل وبه
صرح في الخلاصة والبرازية والبحر من كتاب النكاح وقد مناه في باب الولي فراجع خلافا لما قاله ط هنالك
بجسان أن له التوكيل قياسا على هذه المسألة الثالثة فافهم (قوله لحصول المقصود) لأن الاحتياج
فيه إلى رأى تقدير الفتن ظاهرا وقد حصل بخلاف ما إذا وكل وكيلين وقد ذكر الفتن لأنه لما فوض إليه ما جاز

(والتفويض الى رأيه) كاعل رأيك (كالأذن في التوكيل (الاف مطلق وعناق) لانهم ما يختلف به فلا يقوم غيره مقامه فنية (فان وكل) الوكيل
غيره (بدونهم) بدون إذن وتفويض (فعل الثاني) بحضرته اوغيته (فأجازه) الوكيل (الأول صح) وتعلق حقوقه بالعاقلة على الصحيح (الا
(في) مالم يس بعد نحو (مطلق وعناق) لتعلقهما بالشروط فكان الموكل علقه بلفظ الأول دون الثاني (وابرام) عن الدين فنية (وخصومة وقضاء)
دين) فلا تكتفى الحضرة ابن ملك خلافا لثانية (وان فعل اجنبي فأجازه الوكيل) الأول (جاز الا في شراء) فانه يتفد عليه ولا يتوقف متى وجد تنفيذ
(وان وكل به) اي بالامر أو التفويض (فهو) اي الثاني (وكيل الامر) وحينئذ (فلا ينزل بعزل موكله او موته وينزلان بموت الأول) كما
مر في القضاء وفي العرق الخلاصة والخاتمة له عزله في قوله اصنع ما شئت لرضاء بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل رأيك قال المصنف فعليه لو قبل
القاضي اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريح لان النائب كوكيل الوكيل واعلم أن الوكيل وكالة عامة مطلقة مفوضة بجميع
المعاوضات لا العاقل والعناق والتبذعات به يبقى زواهر الجواهر وتنوير البصائر (قال) لرجل (فوضت اليك امرا امرأتى صار وكيلها
بالعراق وتقيد) طلاقه (بالمجلس بخلاف قوله وكنتك) في امرا امرأتى فلا يتقيد به دور من لولاية له على غيره لم يجز نصرته في حقه وحينئذ
(فاذ باع عبدا او مكاتب اودى) اوحى عني (مال صغيره الحرام المسلم اوشى واحد ٤١١ منهم يورث صغيره كذلك) اي حرة

مسألة (لم يجز) لعدم الولاية

(والولاية في مال الصغير الى الاب

ثم وصيه ثم وصى وصيه) اذ

الوصى يملك الابهاء (ثم الى الجدة

(أبي الاب ثم الى وصيه) ثم وصى

وصيه (ثم الى القاضي ثم الى من

نصه القاضي) ثم وصى وصيه

(وليس لوصى الام) ووصى الاخ

(ولاية التصرف في تركه الا مع

حضره الاب او وصيه او وصى وصيه

والجدة) أبي الاب (وان لم يكن

واحد عماد زفائله) اي لوصى

الام (الحفظ) له بيع المتقول

لا العقار) ولا يشتري الا الطعام

والكسوة لانهما من جهة حفظ

الصغير خاتمة (فروع) وصى

القاضي كوصى الاب الاذا قيد

القاضي بنوع تقيد به وفي الاب يتم

الكل عمادة وفي منفرة فاته

البر القاضى أو أمينه لا ترجع

حقوق عقد باشره للقيم اليه

بخلاف وكيل وصى فاب فله

ضمن القاضي أو أمينه ثمن ما باعه

للقيم بعد بلوغه صح بخلافه وفي

الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقد

الوكيل لنفسه الا الوصى فله أنه

يشتري مال القيم لنفسه لا لغيره

بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل

تقدير الثمن ظهر أن غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر دور (قوله خلافا لثانية)
واسع الى الخصومة كاتيد في المنع والجر (قوله يتفد عليه) اي على الاجنبي (يجز عن السراج (قوله
وان وكل) اي الوكيل (قوله اي بالامر) اي وكالة ملتزمة بالامر بالتوكيل اي الاذنيه (قوله
وينزلان) اي الوكيل الأول والثاني (قوله بموت الأول) اي الموكل وكان الأولى التعبير به (قوله
وفي البحر) الذي في البحر نسبة أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا اقال اعمل رأيك الى الهداية
ونسبة أن له عزله في قوله اصنع ما شئت الى الخلاصة ثم قال وهو يخالف الهداية لأن يفرق بين اصنع
ما شئت وبين اعمل رأيك والفرق ظاهر وعلى في الخاتمة بأنه لما فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من
صنعه اه فليس في كلام الخلاصة والخاتمة التصريح بخاتمة أحدهما لا تخفى فتمل أن في المسألة قولين
ودعوى صاحب البحر ظهور الفرق غير ظاهرة لما في الجواشي العقوبة والجواشي السعدية انه ينبغي أن يملك
في صورة اعمل رأيك لتناول العمل بالزى العزل كالايجي اه (قوله بخلاف اعمل رأيك) بحث فيه
في الجواشي العقوبة والبيعية (قوله واعلم) تكرر مع ما تقدم أنزل الكتاب مستوفي ح (قوله زواهر
الجواهر وتنوير البصائر) هما حاشيتان على الاشياء الأولى للشيخ صالح والثانية لآخيه الشيخ عبد القادر
ولدى الشيخ محمد بن عبد الله القرني صاحب المنع (قوله لعدم الولاية) وكذا الولاية لمسلم على كافر في
نكاح ولا مال كافي البحر في كتاب النكاح من باب الولى وتقدم هناك أيضا مناسا وشرحا فليحفظ قال تعالى
والذين كفروا بعضهم اولياء بعض (قوله الى الاب) حيث لم يكن سقيا أما الاب الفقيه لا ولاية له في مال
ولاه اشياء في القوائد من الجميع والفرق في جامع الفصولين ليس للاب تحرير رفته بمال وغيره ولا أن
يبب ماله ولو يعرض ولا اقراضه في الاصح وللشافعي أن يرض مال القيم والوقف والغائب وليس لوصى
القاضى اقراضه ولو اقراضه ضمن وقبل يصح للاب اقراضه اذ له الايداع فهذا أولى اه عدة كذا في الهامش
(قوله يملك الابهاء) سواء كان وصى الملبت او وصى القاضي منح (قوله ثم وصى وصيه) قال
في جامع الفصولين في ٢٧ ولهم الولاية في الاجارة في النفس والمال والمتقول والعقار فلو كان عقدهم بمثل
القيمة او بغير الثمن صح لا بضاحته ولا يتوقف على اجازته بعد بلوغه لانه عقد لا يجزئه حال العقد وكذا اشراؤهم
للقيم يصح بغير الثمن ولو فاحشا فبذل عليهم وعليه ولو بلغ في مدة الاجارة فلو كانت على النفس صح بطل
او امضى ولو على املاكه فلا خيار له وليس فسخ البيع الذي ينفذ في صغره فمضى قبل ان يحضر جاز لهم
القيم اذا كانت بأجر المثل لا بأقل منه والصحيح جواز ولو بأقل اه كذا في الهامش وقوله فمضى هو مرض
لفوائد صاحب المخطط (قوله لا العقار) فيه كلام ذكره ابو السعود في حاشية مسكن فراجعه (قوله
فه ان يشتري الخ) اي والنفق ظاهر أشباه والفرق انه اذا اشتري لغيره فحق العقد من جانب القيم
راجعة اليه ومن جاز لا يجرى كذلك فيؤدى الى المضاربة بخلاف نفسه جوى س (قوله بالتوكيل)
سنة في الاشياء من الوكالة

(باب الوكالة بالخصومة والقض)

(وكيل الخصومة والتقاضى)

اي أخذ الدين (لا يملك القبض)

منه زفر وبه بفق لفساد

الزمان واعتقد في البحر العرف

(و) لا (الصلح) اجابا بحر

(ورسول التقاضى يملك القبض

لا انقصومة) اجابا بحر

ارسلت او كن رسولا عنى ارسال

وامرتك بقبضه فوكيل خلافا

للزبلى (ولا يملكهما) اى

الخصومة والقض (وكيل

اللازمة كالا يملك الخصومة وكيل

الصلح) بحر (وكيل قبض الدين

عليهما) اى الخصومة خلافا لهما

لوكيل الدائن ولوكيل التقاضى

لا يملكهما انتضا فوكيل قبض

العين انتضا فوكيل قبضة واخذ

شفعة ورجوع هبة ورتبعب

فوليكهما مع القبض انتضا ابن ملك

(أمره بقبض دينه وان لا يقبضه

الاجماع بقبضه الادرها لم يحز

قبضه) المذكور (على الامر)

لخالقه فلم يصروا ككلا

(و) الامر (له الرجوع على

الغير بكمه) وكذا لا يقبض درهما

دون درهم بحر (ولم يكن للغير

يئنه على الا ينافى قضى عليه)

بالحدين (وقبضه الوكيل فنتاع منه

ثم رهن المطلوب على الايقاف)

للموكل (فلا سئل له) للمديون

(على الموكل وانما يرجع على

الموكل) لان يده كبده ذخيرة

(الوكيل بالخصومة اذا ابي)

الخصومة (لا يجبر عليها) في الاشياء

لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل

ما وكل فيه لتبرعه الا في ثلاث كإمتر

(بخلاف الكفيل) فانه يجبر عليها

للا التزام

* (باب الوكالة بالخصومة والقض) *

(قوله اى أخذ الدين) هذا لغة وعرفا هو المطالبة عناية ح وكان عليه أن يذ كرهذا المعنى فأنه ينوا

الحكم عليه مملين بأن العرف قاض على اللغة ولا يمتحن عليك أن أخذ الدين بمعنى قبضه فلو كان المراد المعنى

الافوى يصير المعنى الوكيل قبض الدين لا يملك القبض وهو غير معقول تدبر (قوله عند زفر) وروى عن

أبي يوسف غررا لا فكار (قوله واعتقد في البحر العرف) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى

وعقد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى

توكيلا بالقبض والا فلا ح وليس في كلامه ما يقتضى اعتقاده نعم نقل في المتع عن الراجية أن عليه الفتوى

وكذا في التهتاتنى عن المضمرات (قوله اجابا) لأن الوكيل يعقد لاي عقد آخر (قوله وأمرتك بقبضه

توكيل) قال في البحر أول كتاب الوكالة فان قلت هما الفرق بين التوكيل والارسال قال الاذن والامر فوكيل

كأملت اى من كلام السدائع من قوله لا يجاب من الموكل أن يقول وكلتك بكذا أو أوفعل كذا أو أذنت لك أن

تفعل كذا او تفعله قلت الرسول أن يقول له ارسلتك او كن رسولا عنى في كذا وقد جعل منها الزبلى في باب اخبار

الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزى الى الفوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع

اذ لا فرق بين افعل كذا أو أمرتك بكذا اه وتما فيه (قوله خلافا للزبلى) حيث جعل أمرتك بقبضه

أرسالا ح كذا في الهامش (قوله وكيل الصلح) لان الصلح مسألة لا تخصا (قوله اى الخصومة) حتى

لواقعت عليه البينة على استيفاء الموكل ابرائه تقبل عنده وقال لا يكون خصما زبلى (قوله ولولو وكيل

القاضى) بأن وكله قبض دين الغائب شربلاية (قوله أمره بقبض دينه) قال في الهامش نقل عن الهندية

الوكيل قبض الدين اذا أخذ العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فلو وكيل أن يرذ

العروض على الغريم ويطالبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل رجلا

بقبضها وأعلمه انه اوضع فقبض الوكيل ألف درهم غلّه وهو يعلم انها غلّه لم يحز على الآخر فان ضاعت في يده ضمنها

الوكيل ولم يلزم الآخر شئ ولو قبضها وهو لا يعلم انها غلّه فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله أن يرذها وأخذ خلافا

فان ضاعت من يده فكانت ضاعت من يده الامر ولا يرجع بشئ في قياس قول أبي حنيفة وفي قياس قول أبي

يوسف يرذمتها وبأخذ الوضع اه أقول الاوضح حتى من فضة جمع وضع واصله البياض مقرب وفي

الختار والواضح حتى من الدراهم الصحاح وذكروا في الهامش دفع الى رجل ما لا يدفعه الى رجل فذكره دفعه

اليه وكذبه في ذلك الآخر والمأمور له بالمال فاقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الاسترانه لم

يقبضه ولا يسقط دينه عن الامر ولا يجب العيين عليه ما جميعا وانما يجب على الذى كذبه دون الذى صدقه فان

صدق المأمور في الدفع فانه يحلف بالله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه وان نكل سقط وصدق الآخر انه لم

يقبضه وان كذب المأمور فانه يحلف بالمأمور خاصة فقد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه مادفع اليه اه

هندية من فصل اذا وكل انسانا بقضاء دين عليه (قوله درهما دون درهم) معناه لا يقبض متفرقا فلو قبض

شيأ دون شئ لم يبرأ الغريم من شئ جامع الفصولين وفيه وكيل قبض لودبعة قبض بعضه جائز فلو أمر أن

لا يقبضها الاجماع قبض بعضها ضمن ولم يحز القبض فلو قبض ما بقي قبل أن يملك الاول جاز القبض على الموكل

اه (قوله في الاشياء الخ) التظاهر أنه أراد بالنقل المذكور الاشارة الى مخالفته لما في الاشياء كان من جملة

الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب أنه يجبر الوكيل بخصومة بطالب المدعى اذا غاب المدعى عليه وقد تبين

المصنف صاحب الدرر وقال في العزيمة لم تجبه هذه المسألة هنا لا في المتن ولا في الشروح ثم أجاب كالشربلاية

بأنه لا يجبر عليها معنى ما لم يقبض موكله فاذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب رهن ووضع عند عدل اه وهذا

أحسن مما تقدمناه من نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المتع متماوافق لما في الاشياء فانه ذكره وقوله

لا يجبر عليها الا اذا كان وكيلا بالخصومة بطالب المدعى عليه وغاب المدعى وكان ساقط من التمن الذى شرح عليه

الشراح

(وكالة منصومة وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيلاً فيما يدعى على الموكل جاز) هذا التوكيل (فلو ثبت) الوكيل (المال) أي
ملوكة (ثم إذا انصم المدفع لبيع على الوكيل) لأنه ليس بوكيل فيه دور (وصح اقرار الوكيل بالمنصومة) لا بغيرها مطلقاً (بغير الحدود
والقصاص) على مولكه (عند القاضي دون غيره) استصناها (وان انزل) الوكيل (به) أي هذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بصدقه
على الوكالة للتناقض دور (وكذا إذا استثنى) أموالك (اقراره) بأن قال وكلتك بالمنصومة غير جائز الاقرار صح التوكيل والاستثناء على الظاهر
برازية (فلو أقر عنده) أي القاضي (لا يصح خروجه به عن الوكالة) فلان ص ٤١٣ خصوصته دور (وصح التوكيل بالاقرار ولا يصح به)

أي بالتوكيل (مقرراً) بجر (وبطل
توكيل الكفيل بالمال) لتلاصيح
عامل لنفسه (كما) لا يصح
(لو وكه بقبضه) أي الدين (من
نفسه أو عبده) لأن الوكيل متى
عمل لنفسه بطلت الأذوكل
المديون بإبراء نفسه فصح ويصح
غزله قبل إبراءه نفسه أشباه
(أو وكل الاحتمال الغيل بقبضه من
المحال عليه) أو وكل المديون وكي
الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة
كونه فاضياً ومقتضياً فنية
(بخلاف قبض النفس والرسول
ووكيل الامام ببيع الغنائم
والوكيل بالتزويج) حيث يصح
ضمانهم لأن كلامهم بغير (الوكيل
قبض الدين إذا قل مع وبطل
الوكالة) لأن الكفالة أقوى
للزومها فتصح ناضجة (بخلاف
العكس وكذا كلما صحت كفالة
الوكيل بالقبض بطلت وكالاته
تقدمت الكفالة أو تأخرت)
لما قلنا (وكيل البيع إذا ضمن
التمن للبايع عن المشتري لم يجر)
لما مر أنه بصر عامل لنفسه (فإن
أدى بحكم الضمان رجوع) لبطالته
(وبدونه) لتبرئه (أدعى أنه
وكيل الغائب بقبض دينه
فسدقه الغريم امر بدفعه اليه)
عملاً بأقراره ولا يصدق وأدعى
الأيضاً

التأخر تأمل (قوله وصح اقرار الوكيل) يعني إذا ثبت وكالة الوكيل بالمنصومة وأقر على مولكه سواء كان
مولكه المدعي فأقر باستيفاء الحق أو الذي عليه فأقر بنبوته عليه دور (قوله بالمنصومة) متعلق بالوكيل
(قوله لا بغيرها) أي لا اقرار الوكيل بغير المنصومة أي وكالة كانت (قوله بغير الحدود والقصاص)
متعلق باقرار (قوله استصناها) والقياس أن لا يصح عند القاضي أيضاً له ما ورثه من الخاصة والاقرار
ببضرها لأنه مسألة ح (قوله انزل) أي عزل نفسه لاجل دفع انصم وإن وردت من زاده ط قال
في الهداية تحت قوله انزل أي لو أقيمت البيعة على اقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قوله
حتى لا يدفع اليه المال) أي لا يؤمر المنصوم بدفع المال إلى الوكيل لأنه لا يمكن أن يجرى وكلاهما جواب مقصود هو
الاقرار وما وكه بجواب مقصود وانما وكه بالجواب مطلقاً اه ح عن شرح الهداية معزيا لقاضي زاده
(قوله لتناقض) لأنه زعم أنه مبط في دعواه دور (قوله بأن قال) المسألة على خسة أوجه مبسطة
في البصر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ومثله استثناء الانكار فصح منها في ظاهر الرواية زيلي
وبينه فيه (قوله أي بالتوكيل) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل
وعن الطواويس معنى أن يوكل بالمنصومة ويقول ضام فإذ أرايت ملحق بمؤنة أو خوف عار على فأقر
بالمدي يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية رمى قلت ويظهر منه وجه عدم كونه اقراراً ونظيره صلح المنكر
(قوله وبطل توكيل الكفيل) فلو أبرأه عن الكفالة لم تنقلب محبة لوقوعها باطلة ابتداء كالأوكل عن غائب
فانه يقع بطلا ثم إذا أجاز له ليجز (قوله بالمال) متعلق بالكفيل ح وسياق محترزة منا (قوله لو وكه
بقبضه) أي فيما لو أقر المديون حتى أزمه ضمان قيمته للفرما وبطل العبد بجميع الدين ولو وكه
الطالب بقبض المال عن العبد كان باطلاً لأن الوكيل من يعمل لغيره والمولى عامل لنفسه لأنه يرى به نفسه فلا
يصح وكلاهما كناية (قوله لأن الوكيل) قال في الهامش أي لأن الوكيل عامل لغيره حتى عمل لنفسه فقط بطلت
الوكالة اه أشباه (قوله إذا الخ) الاستثناء مستدرك فاقترع في الجبر والمديون بالنصب وفاعل
وكل مستتر فيه (قوله فنية) عبارتها كافي المنع ولو وكه بقبض دينه على فلان فأخبره المديون فوكه ببيع
سلعته وإيضاً منه إلى رب الدين فباعها وأخذ الثمن وهلك يهلك من مال المديون لاستحالة أن يكون قاضياً
ومقتضياً والراحد لا يصح أن يكون وكيلاً للمطلوب والطالب في القضاء والاقتضاء اه وعما في البصر فانظره
(قوله بخلاف قبض النفس) فبده الزيلعي بأن يوكله بالمنصومة قال في الجبر وليس يشهد اذ لو وكه بالقبض
من المديون صح اه (قوله حيث يصح ضمانهم) بالثمن والمهر لأن كل واحد منهم سفير ومعبّر مخ والمناسب
أن يقول يصح بوكيلهم لكن لا يظهر في مسألة وكيل الامام ببيع الغنائم تأمل (قوله سفير) أي معبر عن
غيره فلا تلحقه العهدة (قوله بخلاف العكس) هو تكرار محض ح أي مع قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال
لكن إذا لوحظ ارتباطه بقوله فتصح ناضجة اظهاراً للفرق بينهما لا يمكن تكرار تأمل (قوله وكذا إذا الخ)
تكرار محض مع ما قبلها ح (قوله للبايع) المناسب للموكل (قوله لم يجر) استشكله الشرنبلالي بوكيل
الامام ببيع الغنائم ودفعه إلى السود بما ضمن أنه سفير ومعبّر فلا تلحقه عهدة (قوله عامل لنفسه) لأن
حين الاقتضاء اه (قوله رجوع) أي على مولكه بالبيع ولما قلنا أن يقول التبرع حصل في أدائه اليه بجهة
الضمان كذا أنه يحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فلتأمل شرنبلالية ولا يخفى أن التبرع في القيس عليه
انما هو في نفس الكفالة وأما الأداء فهو من غير شيء أو في خلاف مسألتنا على أنه إذا أدى على حكم الضمان
لا يجرى متبرعاً بل هو ملزم به في ظنه اه (قوله عملاً بأقراره) أي في ما لا ينفيه لأن الدين تخفى بأمثالها
بخلاف اقراره بقبض الوديعة الا أن فيها البطلان حتى المالك في العين سألها (قوله ولا يصدق الخ)

(فإن حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فيها) ونعمت (والأمر الغريم بدفع الدين إليه) أي الغائب (ثانياً) لفساد الاداء بانكائه مع ميمنه (ورجع) الغريم (به على الوكيل ان باقياً بيده ولو حكا) بأن استهلكه فانه يضمن مثله خلاصة (وان ضاع لا) على صدقه (الا إذا) كان قد (ضمنه عند الدفع) بقدر ما يأخذه الدائن ثانياً لا ما أخذه الوكيل لانه أمانة لا تجوز بها الكفالة زبلي وغيره (او قال) لم يقبض منك على اى ابرأك من الدين) فهو كما لو قال الاب للمعتن عند أخذ مهوره فانه أخذ منك على اى ابرأك من مهره بقى فان أخذته البنت ثانياً يرجع المهر على الاب فكذا هذا برازية (وكذا) بضمنه (اذا لم يصدقه على الوكالة) بمصروف السكوت والتكذيب (ودفع له ذلك على زعمه) الوصالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك (فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق) الوكيل (بجلفه وفي الوجوه) المذكورة (كأها) الغريم (ليس) له الاسترداد حتى يحضر الغائب (وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او أراد استخلاصه لم يقبل لسعيه في نقض ما أوجبه للغائب نعم لو برهن أن الطالب سجد الوكالة وأخذ منى المال ٤١٤ تقبل بجر ولومات الموكل وورثه غريمه او وهبه له أخذه قائماً ولو هالكاً ضمنه الا اذا صدقه

على الو كالة ولو أقر بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم أن الدائن وكاله عيني (قال الى وكيل بقبض الوديعه فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه) على المشهور وخلافه لابن الشحنة ولودفع لم يملك الاسترداد مطلقاً الماسر (وكذا) الحكم (لو) ادعى شراء هامن المالك وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع لانه اقرار على الغير (ولو ادعى اتقاها لبارث الوصية منه وصدقه أمر بالدفع اليه) لاتفاقها مع اى ملك الوارث (اذا لم يكن على الميت دين مستغرق) ولا بد من التلوم فيها لاحتمال ظهور وارث آخر (ولو) أنكر موته او قال لا ادري (لا) يؤمر به ما لم يبرهن ودعوى الايضاء كوكالة فليس لمودع ميت ومدونه الدفع قبل ثبوت أنه وصى ولو لا وصى فدفع لبعض الورثة برئ عن حصته فقط (ولو) وكاله بقبض مال فادعى الغريم ما ينسقط حق موكله (كأداء اوبراءه) أو اقراره بأنه ملكى (دفع) الغريم (المال) ولو عقاراً (اليه) أى الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تحلف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجرى في العين خلافاً لغير

سأق متنا في قوله ولو وكاله بقبض مال فادعى الغريم ما ينسقط حق موكله الخ (قوله لفساد الاداء) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر فقوله بانكائه الباء للسببية وقوله مع ميمنه يشر الى أنه لا يصدق بمجرد الانكار وفي البحر عن البرازية ولو ادعى الغريم على الطالب حين أراد الرجوع عليه أنه وكل القاض و برهن وقبل ويبرأ وان أنكر حلفه فان نكل برأ انتهى وفيه عنها أيضاً وان أراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكاله له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب ليس له أن يحلفه وان عاد الى التصديق ولكنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محل التقيد تأمل (قوله فانه يضمن مثله) الاولى بدله تأمل (قوله قد ضمنه) بتشديد الميم بأن يقول أنت وكيله لكن لا آمن أن يجهد الوكالة ويأخذ منى ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فالصير المستتر في وكاله عاد الى الوكيل والبارز الى المال بجر (قوله او قال) اى مدعى الوكالة (قوله فهذه) اى الثلاثة وذكر في الهامش عن القول لمن من الوكالة في شخص اذن لا تحران يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذى تحتيه فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه بالبيعة على الدفع فهل يلزمه ذلك أجاب ان كان المال الذى عنده أمانة فالقول قول المأمور مع ميمنه وان كان تعويضاً أو ديناً لم يقبل قوله الاينة اه (قوله لم يقبل) ولا يكون له حق الاسترداد (قوله خلافاً لابن الشحنة) فيه ان ابن الشحنة نقل رواية عن أبي يوسف أنه يؤمر بالدفع وما هنا هو المذهب فلا معارضة ح (قوله مطلقاً) سواء سكت أو كذب أو صدق (قوله الماسر) انه يكون ساعياً في نقض ما أوجبه للغائب وفي البحر لو هلك الوديعه عند بعد مانع قبل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لانه منعها من وكيل المودع في زعمه اه ومثله في جامع الفصولين (قوله ولو ادعى) أى الوارث أو الموصى له (قوله على ملك الوارث) أى والموصى (قوله ولا بد من التلوم الخ) تقدمت هذه المسائل في متفرقات القضاء وقد هنا الكلام عليها (قوله ودعوى الايضاء كوكالة) فاذا صدقه ذواليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينياً يد المقتز لانه أقر أنه وكيل صاحب المال بقبض الوديعه أو الغصب بعد موته فلا يصح كالأقر أنه وكيله في حياته بقبضها وان كان المال ديناً على المقتز فعلى قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الأخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه وبنيانه في الشرح بجر (قوله أو اقراره) أى الموكل بأنه ملكى المسألة في جامع الفصولين حيث قال قال ادعى أرضاً وكالة انه ملك موكلى فبرهن فقال ذواليد انه ملكى وموكله أقر به فلو لم يكن له بيعة فله أن يحلف الموكل لا ذكوله فوكاله لو غابا فلقاضى أن يحكم به لموكله فلو حضر الموكل وحلف انه لم يقتره بقى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما فى كلام الشارح (قوله لان جوابه تسليم) لانه انما ادعى الايضاء وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة وتعامه في التبيين (قوله ما لم يبرهن) أى على الايضاء فتقبل الماسر أن الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة بجر (قوله لا الوكيل) أى على عدم عمله باستيفاء الموكل بجر (قوله لان النيابة لا تجرى في العين) وكيل قض الدين ادعى عليه المديون الايضاء الى موكله او ابراءه وأراد تحلف الوكيل انه لم يعلم به لا يحلف الا لأقر به لم يجز على موكله لانه على الغير جامع الفصولين وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارح فتدبر وفي نور العين عن الخلاصة وفي الزيارات في كل موضع لو أقر زعمه فاذا أنكر يستخلف الا في ثلاث مسائل * وكيل شراء وجد عيباً فأراد ازالة وأراد البائع تحلفه بالله ما يعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل زعمه * النانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه

(ولو كره بعيب في أمة وادعى البائع

أن المشتري رضي بالعيب لم يرد عليه

حتى يحلف المشتري) والفرق أن

القضاء هنا فصح لا يقبل النقص

بخلاف ما مر خلافاً لهما (فلوردها

الوكيل على البائع بالعيب فحضر

الوكيل وصدقه على الرضى كانت

له للبائع) اتفاقاً في الأصح لأن

القضاء لا عن دليل بل للجهل بالرضى

ثم طهر خلافاً فلا يفتد باطنه نهاية

(والمأمور بالاتفاق) على أهل

أوبنا (أو القضاء) لدين (أو الشراء

أو التصديق) عن زكاة (إذا أسك

مادفع له ونقد من ماله) ناوية

الرجوع كذا قيد الخامسة في

الاشياء (حال قيامه لم يكن

متبرعاً) بل يقع النقص استحساناً

(إذا لم يصف إلى غيره) فلو كانت

وقت اتفاقه مستهلكة ولو بصرفه

لدين نفسه أو أضاف للعقد إلى

دراهم نفسه ضمن وصار مشترياً

لنفسه متبرعاً بالاتفاق لأن الدراهم

تتبع في الوكالة نهاية وبزاية

نعم في المشتري لو أمره أن يقبض

من مديونه أننا ونصدق فتصدق

بألف لبرج على المديون جاز

استحساناً (وصى - أثنى من ماله

و) الحال أن (مال اليتيم غائب

فهو) أي الوصي ككاتب

(منطوقه) لأن يشهد أنه قرض عليه

أو أنه يرجع عليه جامع القصولين

وغيره وعمله في الخلاصة بأن قوله

الوصي "وان اعتبر في الاتفاق لم يكن

لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم

الاباليسنة (فروع) الوكالة

الجزء لا يدخل تحت الحكم وببانه

في الدرر صح التوكيل بالسلم

لا يقبل عقد السلم فلا ناطر أن

يسلم من ربه في ذنبه وحصره

المديون أن موكله أبرأ عن الدين واستخلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقر به لزمه . يقول المحقق لم يذكر الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر إذا لم يتبرع به هو الإبراء الذي يذمه المديون فكيف يتصور لزومه على الوكيل (قوله ولو كره بعيب) أي برداً ممة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه الخ) أي لم يرد الوكيل على البائع ح كذا في الهامش (قوله حتى يحلف الخ) يعني لا يقضى اتفاقاً بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويحلف أنه لم يرض بالعيب ح كذا في الهامش (قوله والفرق) أي بين هذه المسألة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين التي قبلها حيث يدفع الغريم المال إلى الوكيل ح كذا في الهامش (قوله خلافاً لهما) حيث قالوا لا يبرأ من القضاء في الفصلين لأن قضاء القاضي عند حيا يفتد ظاهره فقط إذا ظهر الخطأ ح (قوله فلا يفتد باطنه) اعتبره فاضى رآه أنه إذا جاز نقض القضاء ههنا عند أبي حنيفة أيضاً بأي سبب كان لا يبرأ الدليل المذكور للفرق بين المسألين ح (قوله أو الشراء) قيد به لمافي الجرعن الخلاصة الوكيل يبيع الدين إذا أسك الدين وأمره بدياره لا يصح (قوله عن زكاة) الظاهر أنه ليس يقبض ح ويدل عليه إطلاق ما يأتي عن التثني (قوله إلى غيره) أي غير مال الأمر سواء أضاف إلى مال الأمر أو أطلق ح (قوله وقت اتفاقه) أي أو شرائه أو تصدقه (قوله لدين نفسه) أو غيره ح (قوله نعم الخ) لا وجه للاستدراك فإنها لا تأتي ما قبلها فأن قيام الدين في ذمة المديون كقسام المال في يد الوكيل وصاحب المنع والجرز كراه من غير استدراك ح (قوله وصى - أثنى الخ) سبب في تقرير هذه المسألة في آخر كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى (قوله غائب) والخامس كذلك بالاولى (قوله فروع) تكرر مع ما يأتي قريباً أول الباب (قوله وببانه في الدرر) قال فيها قال في الصغرى الوكيل يقبض الدين إذا أحضر خصماً فاقتر بالتوكيل وأتكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة الدين على الدين لا تقبل اه أقر بالتوكيل وأتكر الدين لا تثبت الوكالة لأنه لا مائة بالوكالة لا يكون خصماً بالدين بخلاف ما إذا أنكر الوكالة وأقر بالدين فإنه يكون خصماً في اثبات الدين لا يكون الدين واقعة على خصم منكر لوكالة فافهم كذا في الهامش (قوله صح التوكيل بالسلم) أي الاسلام وقد تقدم التسمية على هذه المسألة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فإنه لا يجوز ابن كمال وأوصفناه بعبارة الزيلعي فراجع وفي شرح الوهبانية قال في المسوط إذا وكله أن يأخذ الدراهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل ثم دفعها إلى الموكل فالطعام على الوكيل وللوكيل على الموكل الدراهم قرض لأن أصل التوكيل باطل لأن المسلم إليه أمره ببيع الطعام من ذمته إلى ذمة الوكيل ولو أمره أن يبيع عين ماله على أن يكون الثمن على الأمر كان باطلاً فكذلك إذا أمره أن يبيع طعاماً في ذمته وقبول السلم من صنع المقاليس فالنوكيل به باطل (قوله فلا ناطر أن يسلم الخ) فزع على ما قبله لأنه كالوكيل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة إيجازاً لحقها بالانفاذ وهي مشقة على مسألتي أحدهما يجوز للقيم أن يسلم من ربع الوقف في ذمته وحصره كالوكيل بعقد السلم ثم رأس المال وإن ثبت في ذمته كالمسألة السابقة فهو مأمور بدفعه به من غلة الوقف وليس المراد بثبوته في الذمة متأخراً فيفسد العقد بل المراد أنه كالمثل ثبت في الذمة ثم ما يعطيه يكون بدلاً عما وجب وهنا يعطيه في المجلس كالوكيل بالشراء يصح وإن لم يكن الثمن ملكه أو تقول الثمن ههنا معين أي رأس مال السلم لأن مال الأمانة يتعين بالتعيين ثابتهما قد علت أن قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها ولما اشترى أن ذلك لا يصح جعل النظار له حيلة إذا أراد أن يجعلها في القرية أمينا يحفظ زرعها ويقزرون له على ذلك جعلها على أن يأمره بعقد السلم ويستلمون من الوكلاء على ما هو مقر لهم باطناً فالغلة المسلم فيها تثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف ضمنها ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعاً عنه لا أنه صرف مال نفسه في غيره ما أذن له فيه فغير بجاعل المسألة السابقة لأنه لو قيل يقبل السلم هذا جاعل ما ذكره شرأح الوهبانية في هذا المثل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتلخص منه حاصل مذهب طو بله حتى فتح المولى بشي يقبل على طي أنه هو المراد في تصوير هذه الحيلة في المسألة الثانية وهي أن شخصاً يكون ناظراً على وقف فيريد أن يجعل أميناً قادراً عليه بحيث يتفقد هو عاجلاً ولا يميناً جلاً فافاً أخذ من الأمين شيئاً على ذلك ليقوم مقامه وبأن خدمت غلات الوقف بدلاً عن الجعل فهو لا يجوز لأنه يبيع الوكالة فيما المعنى لما علت أن الناظر وكيل الواقف وهذا يفعل في زمانها كثيراً في المقاطعات والاقواق ويسمونه التزاماً

وليس له أن يوكّل به من يجعله يجعل
أمانة لا يصح بيعها وقامه في شرح
الوهانية

* (باب عزل الوكيل) *

(الوكالة من العقود الغير اللازمة)
كالعارية (فلا بد لخلها خيار شرط
ولا يصح للحكمهم مقصودا وانما

يصح في ضمن دعوى صحيحة على

غريم) وبأنه في الدرر فلم يوكّل

العزل متى شاء مالم يتعلق به حق

الغير كوكيل خصومة يطلب

الخصم كإسبيء ولو الوكالة دورية

في طلاق وعناق على ما صححه

البرازي وسيبيء عن العيني خلافه

فتنه (بشرط علم الوكيل) أي

في القصدي أمّا الحكمي فتثبت

وبعزل قبل العلم كالرسول (ولو)

عزله (قبل وجود الشرط في المعلق

به) أي بالشرط به يفيق شرح

وهبانية (وبثبت ذلك) أي العزل

(عشاهة به وبكتابة) مكتوب بعزله

(وارسالة رسولا) ميمز (عدلا أو

غيره) اتفقا حزرا أو عبد صغيرا

أو كبيرا صدقاً وكذبه ذكره

المصنف في مقترقات القضاء (إذا

قال) الرسول (الموكّل أرسلني إليك

لأبلغك عزله إليك عن وكالته ولو

أخبره فضولي) بالعزل (فلا بد من

أحد شرطَي الشهادة) عددا

أو عدلة (كاخوانها) المتقدمة في

المقترقات وقدّمنا أنه متى صدقه

قبل ولو فاقا اتفقا ابن مالك

وفترع على عدم لزومها من

الجاهلين قوله (فالوكيل) أي

بالخصومة وبشرائه المعين لا الوكيل

بشكاح وطلاق وعناق ويبيع ماله

وبشرائه شيء بغير عينه كأي الأشياء

(عزل نفسه بشرط علم موكله)

فإذا تخيل له هذه الحيلة وهي أن يأخذ الناظر من الأمين مبلغا معلوما سأل على غلة الوقت ليعرفه في مصارفة
ويأخذ منه ما عينه له الوقت من العشر مثلا ويستغل ذلك الأمين غلة الوقت على أنه المسلم فيه ليصل للناظر
تقع بنظارته وللأمين بأمانته فهو أيضا لا يجوز لأن الناظر وكل عن الوقت فكانت مصارف وكلا عن الوقت في
قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجة وقد علمت أن الجائر للتوكيل بعقد السلم لا يقبوله فإذا أخذ
الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صافيا من مال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فلزمه مثلها هذا
ما ظهر لي ثم لا يخفى أن هذا كله انما يكون بعد بيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط السلم ولا يكون فسادا من
جهة أخرى كما لا يخفى والله تعالى أعلم

* (باب عزل الوكيل) *

(قوله خيار شرط) لأنه انما يحتاج إليه في عقد لازم ليتمكن من له الخيار من فضله إذا أراد منع (قوله)
فلم يوكّل العزل) قال الزيلعي بعد تقرير مسألة عزل الوكيل مالم يتعلق به حق الغير وعلى هذا قال بعض
الشافعية إذا وُكِّل الزوج بطلاق زوجته بالنكاح لم يملك له عزلها وليس بشيء بل له عزلها في الصحيح لأن المرأة
لاحق لها في الطلاق وعلى هذا قالوا وقال الموكّل للوكيل لكما عزلتك فأنت وكيل لي بملك عزلها لأنه كلما عزله
تجددت الوكالة وقيل بعزله لكما وكلت فأنت معزول وقال صاحب النهاية عندى أنه يملك عزله بأن
يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف ذلك إلى المعلق والمتفرد وكلاهما ليس بشيء ولكن الصحيح إذا أراد
عزله وأراد أن لا تستغنى الوكالة بعد العزل أن يقول رجعت عن المعلقة وعزلتك عن المتفرد لأن ما لا يكون لازما
يصح الرجوع عنه والوكالة منه اهـ ملخصا (قوله كوكيل خصومة) تمثيل لما يدخل النقي أي ليس له عزله
وان علم به الوكيل لتعلق حق الغير به فليس للموكّل العزل كوكيل خصومة وهو ما إذا وُكِّل المدعي عليه
وكيلا بالخصومة يطلب الخصم الذي هو المدعي ثم غاب وعزله فإنه لا يصح للابيضع حتى المدعي ح (قوله)
كإسبيء) أي قريبا (قوله ولو الوكالة دورية) لا يجوز أن يكون مبالغة على قوله فلم يوكّل العزل
أو على قوله مالم يتعلق به حق الغير فعلى الأول يكون المعنى أن له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمبالغة حسنة
ظاهرة وعلى الثاني أنه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل في كلام الشارح مناقشة أمّا على الأول
فلما فانه لقوله وسيبيء عن العيني خلافه لأن الذي سيبيء أن له العزل فليس خلافه وأمّا على الثاني فلأنه يقتضي
أنه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لأن من يقول بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول أنه لا يمكن لأنه كلما عزله
تجددت له وكالة وقوله في طلاق وعناق يجوز أن يقال من الوكالة الدورية ويجوز أن يقال أنه مسألة أخرى من مدخول
لو أيضا ولو في طلاق وعناق لا بقيد كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لأن البرازي لم يصح شيئا
منه ما قبل قال وكله غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله في الطلاق والعناق وقال بعض مشايخنا
له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال قبله وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يصح إلا علم لأنه وإن لم يلقه
ضرر لكنه يصير مكذبا فيكون غرورا اهـ ثم يصح حله على الثاني أن جعلت المبالغة على قوله فلم يوكّل عزله ولا بد
حينئذ عليه أن لا يخالق فيه للغير كما يصح به والظاهر أن قوله وسيبيء عن العيني خلافه وقع من سهو القلم
ولو حذفه لاستقام الكلام وانظم والعبارة الجيدة أن يقال فلم يوكّل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية مالم
يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة يطلب الخصم بشرط علم الوكيل ولو في طلاق وعناق (قوله في طلاق
وعناق) لو أدخله على الطرف أيضا فكانت له قال ولو كانت الوكالة طلاقا وعناق أي فإن العزل فيها لا يصح
س (قوله وسيبيء) أي قريبا (قوله بشرط علم الوكيل) فلو أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يضر
بجر (قوله كالرسول) فإنه بعزله قبل غلته س (قوله بعزله) أي أن وصل إليه المكتوب كإسبيء
في الفروع (قوله الموكّل الخ) هو مقول القول (قوله كإخوانها) وهي أخبار السد بغيره عبده
والشفيع بالبيع والبكر بالنكاح والسلم الذي لم يهاجر بالشرايع والأخبار يصعب لم يرد شراء وجر ما دون وضع
شركة وعزل قاض ومتولى وقف (قوله لا الوكيل بنكاح) فإنه يصح عزله نفسه في هذه الأشياء وإن لم يملك
الموكّل عدم نضره ح (قوله عزل نفسه) قال في الأشياء لا يصح عزل الوكيل نفسه إلا بعلم الموكّل

وكذا يشترط علم السلطان بعزل قاضٍ وامام نفسه ما والا لا كما يسلط في الجواهر (وكذا يقبض الدين ملك عزله ان يغير حضرة المديون وان) وكذا
 (بحضرة لا) تعلق حقه بكامل (الاذا علمه) بالعزل (المديون) لم ينفذ بعزله ثم فرغ عليه بقوله (فقد دفع المديون به اليه) أي الوكيل
 (قبل علمه) أي المديون (بعزله يرا) وبعد لا يدفعه لغير وكيل (ولو عزل العدل) الموكل ببيع الرهن (نفسه بحضرة الرهن ان رضى به)
 بالعزل (صح والا لا) تعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة يطلب المدعى عنده غيبته كإمته وليس منه فوكيله بطلاقها يطلبها على الصحيح لانه لا حق
 لها فيه ولا قوله كما عزلتك فأنت وكيل لعزله بكما وكلك فأنت معزول صحت (وقول الوكيل بعد القبول بحضرة الموكل ألغيت توصي
 أو أنابري من الوكالة ليس بعزل لوجود الموكل) بقوله لم توكلك لا يكون عزلا (الآن يقول) الموكل للوكيل (والله لا أؤكلك بشئ) فقد عرفت
 بما نزلك فعزل زباني لكنه ذكر في الوصايا أن وجوده عزل وجهه المصنف على ما اذا وافقه الوكيل على الترتل لكن أثبت القهستاني اختلاف
 الرواية وقدم الثاني وعلمه بأن وجوده ما عدا النكاح فصح ثم قال وفي رواية لم ينفذ بالحدود اه فليحفظ (وبعزل الوكيل) بلا عزل (بنهاية)
 الشيء (الموكل فيه كالوكالة بقبض دين فقبضه) بنفسه (أو) وكله ٤١٧ (بنكاح فزوجته) الوكيل بزانية ولوباع الموكل

والوكيل معا أول يعلم السابق
 فبيع الموكل أول عند محمد وعند
 أبي يوسف بشرط كان وبخبران
 كما في الاختيار وغيره (و) بعزل
 (بجوت أحد هما وجنونه مطبقا)
 بالكسر أي مستوعبا سنة على
 الصحيح درر وغيرها لكن في
 الشربلاية عن المضمرات شهر
 وبه يفتي وكذا في القهستاني
 واللباقاني وجعله قاضي خان في
 فصل فيما يقضي بالمجهلات قولاً
 أبي حنيفة وأن عليه الفتوى
 فليحفظ (و) بالحكم (بلقوة)
 مرتداً ثم لا تعود بعده مسلماً
 على المذهب ولا بافاقة بمسوا
 وفي شرح الجمع واعلم أن الوكالة
 اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه
 العوارض فلذا قال (الا) الوكالة
 اللازمة (اذا وكل الراهن العدل
 أو الرهن يبيع الرهن عند حلول
 الاجل فلا ينفذ) بالعزل ولا
 (بجوت الموكل وجنونه كالوكيل
 بالامر بالبدل والوكيل يبيع الوفاء)
 لا ينفذ (بجوت الموكل بخلافه
 الوكيل

الوكيل بشراء شئ بعينه أو ببيع ماله ذكر في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل في النكاح والطلاق
 والعناق اه وقال السابق لا يصح ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل وفي الزبلي عزل نفسه عن الوكالة
 ثم تصرف فيما وكل اليه قبل علم الموكل العزل صح تصرفه فيه اه كذا في الهامش (قوله وامام) أي للصلاة
 منح أي لا يصح العزل الا بعلم المولى ونص الجواهر لا ينفذ الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله سائحاتي
 (قوله ولو عزل اخ) العدل فاعل عزل والموكل مبيح للجهول صفة العدل ونفسه مفعول عزل (قوله عند
 غيبته) أي غيبة النظم الموكل (قوله وليس منه) أي ما تعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه (قوله
 ولا قوله) معطوف على ووكيله (قوله لعزله) قد مضى عن الزبلي طرق عزله عن الوكالة الدورية وما هو الصحيح
 فيها وأما ما ذكره هنا في العزل لوقال كما وكلك فأنت معزول لم يصح والفرق أن التوكيل يصح تعليقه بالشروط
 والعزل لا كما صرح به في الصغرى والصرفة فاذا وكلك لم ينفذ اه (قوله لم ينفذ بالحدود) وفي حاشية أبي
 السعود عن خط السيد الحموي عن الولوالجية تصحيح أن الحدود رجوع قال وعليه الفتوى (قوله وبعزل
 الوكيل) وفي شركة العناية يشكل على هذا أن من وكل بقضاء الدين نقضه الموكل ثم نقضه الوكيل قبل العلم
 لم يقض مع أنه عزل حكمتي وأجيب بأن الوكيل بقضاء الدين مأمور بأن يجعل المؤدى مضموناً على القاض
 لأن الدين يقضى بأمثالها وذلك يتصور بعد أداء الموكل ولذا يضمنه القاض لو هلك بخلاف الوكيل بالتصدق اذا
 دفع بعد دفع الموكل فلم يضمن الوكيل بتصرفه في الموكل لانه لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه
 اه بنوع تصرف سائحاتي (قوله فزوجته الوكيل) أشار به هذا وما قبله الى أن نهاية الموكل فيه اما أن
 تكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل بها فلو طلق الموكل المرأة فليس للوكيل أن يزوجها
 ايها لان الحاشية قد انقضت وفي البرازية وكذا بالتزويج فتزوجها ووطئها وطلقها وبعد العدة تزوجها من الموكل
 صح لبقاء الوكالة سائحاتي أقول الظاهر أن الضمير في تزوجها للوكيل لا للموكل والانا في ما هنا وما يأتي من أن
 تصرفه بنفسه عزل تأمل (قوله وبعزل) وفي التجنيس من باب المفقود رجل غاب وجعل دار له في يدرجل
 ليعمرها فدفعت اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله أن يحفظ وليس له أن يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه له قدماء
 ولا يكون الرجل وصي للمفقود حتى يحكم بموته اه وبهذا علم أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف
 لا الحفظ بجر (قوله عن المضمرات شهر) أي مقدار شهر (قوله بلقوة مرتداً) في ابضاح الاصلاح المراد
 باللقاق ثبوته بحكم الحاكم بجر لكن عبارة درر الجصار ولقائه بجر بطل بغير حكم به قال شارحه لأن أهل
 الحرب أموات في أحكام الاسلام وبلقائه صار منهم اه وفي الجمع ولقائه الموكل بعد رتبه بدار الحرب يبطل
 وقال ان حكمه قال ابن ملك لان لحاقه انما يثبت بقضاء القاضى قيد باللقاق لان المرتد قبله لا يبطل فوكيله
 عندهما وموقوف عنده ان سلم فذوان قتل أولي بدار الحرب يبطل اه فعمل ما في الابضاح على قولهما
 وفيه بحث في الحقوية فأنظر ما كتبه على البحر (قوله يعود مسلماً) أي سواء كان وكيلاً أو موكلاً
 بجر (قوله بجر) عبارته ومقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطبقاً لا تعود وكالته (قوله العدل) مفعول
 وكل وقوله والرهن عطف على العدل ح (قوله والوكيل يبيع الوفاء) لعل وجهه أن يبيع الوفاء في حكم
 الرهن فيميزه وكذا بأن يرهن ذلك الشيء فيصير معلق به حق الغير وهو المشتري أي الرهن تأمل ثم

بالخصومة أو الطلاق بزانية قلت
والحاصل كما في البحر أن الوكالة
بيع الرهن لا تطل بالعزل حقيقيا
أو حكميا ولا بالتزوج عن
الاهلية يجنون وردة وفيما عداها
من اللازمة لا تطل بالحقيقي بل
نالحكمي وبالتزوج عن الاهلية
قلت فاطلاق الدر فيه تنظر

(و) ينزل (بافتراق أحد الشرعيين)
ولو بتوكيل ثالث بالتصرف (وإن

لم يعلم الوكيل) لأنه عزل حكمي

(و) ينزل (بجمع موكله لو مكاتب

وحجرة) أي موكله (لو مآذونا

كذلك) أي علم أولا أنه عزل

حكمي كما مر وهذا (إذا كان

وكيلا في العقود والخصومة أما

إذا كان وكيلا في قضايا دين

واقضاه وقض وديعة فلا ينزل

بمحجر وعجز ولو عزل المولى وكيل

عبد المأذون لم ينزل (و) ينزل

(بصرفه) أي الموكل (بنفسه

فيا وكل فيه تصرفا بمحجر الوكيل

عن التصرف معه والا لا كالمو

طلقها واحدة والعدة باقية)

فلو وكل طليقة أخرى لبقاء الحمل

ولو ارتد الزوج وألحق وقع طلاق

وكيله ما بقيت العدة (وتعود

الوكالة إذا عاد إليه) أي الموكل

(قديم ملكه) كأن وكله ببيع فباع

موكله ثم رد عليه بما هو فسخ يني

على وكأنه (أو يني اثره) أي أثر

ملكه كسألة العدة بخلاف ما لو

تجبد الملك (فروع) في المنتقط

عزل وكتب لا ينزل ما لم يصله

الكتاب * وكل غائب لم عزله قبل

قبوله صح وبعد لا * دفع الهقمة

لدفعتها إلى إنسان يصلحها فدفعتها

ونسي لا يضمن الوكيل بالدفعة *

إبراء عماله عليه

رأيه منقولا عن الجوى وما ذكره السائحاني من أنه يبيع الرهن فهو غفلة قنته قال جامع الذي
كتبه السائحاني في هذا المحل مانصه قوله والوكيل يبيع الوفاء لعل صورته في المحيط وكله يبيع عين له عزله
الآن يتعلق بحق الوكيل بأن يأمره بالبيع واستيفاء الثمن بإذنه وقال قاضي خان إذا دفع إلى
صاحب الدين عينا وقال بعه وخذ حقت منه فباعه وقبض الثمن فهل في يده هل ثمن مال المديون مالم
يحدث رب الدين فيه قبض نفسه زاذي البرازية ولوقال بعه لحقت صار قابضا والهالك عليه لا على المديون اه
وأما بيع الوفاء المعهود فهو في حكم الرهن اه (قوله بالخصومة) أي بالناس الطالب بجر (قوله
أو الطلاق) فله أن التوكيل بالطلاق غير لازم كما تقدم ح والظاهر أنه مبنى على مقابل الأصح من أنه
لازم (قوله برزانية) ونصها فأما في الرهن فإذا وكل الراهن العدل والمرثمن ببيع الرهن عند حلول الاجل
أو الوكيل بالامر باليد لا ينزل وإن مات الموكل أو جن والوكيل بالخصومة بالناس الخصم ينزل يجنون
الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينزل بموت الموكل استحسانا لا قياسا اه بجر فتأمل (قوله وفيما
عداها) أي الوكالة وهذا يناقض قول المتن كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء ح (قوله فاطلاق
الدر) حيث قال وهذا أي انزال الوكيل في الصور المذكورة إذا لم يتعلق به أي بالتوكيل حتى الغير ما إذا
تعلق به بذلك فلا ينزل اه فان قوله أما إذا تعلق به حتى الغير يدخل فيه الوكالة بالخصومة بالناس الطالب
والحكم فيها ليس كذلك ح وأصله في المنع ولا يخفى أنه وارد على ما قبله الشارح عن شرح الجمع أيضا (قوله
ولو بتوكيل ثالث) أي توكيل الشرعيين أو أحدهما ثالثا بجر يعني أنه يتعلق به أي بالوكيل التي في ضمن الشركة
فوكالة وكلهما بالتصرف وفيه اشكال من حيث أنه لا يصح أن ينفرد أحدهما بفسخ الشركة بدون علم
صاحبه بل يتوقف على علمه لأنه عزل قصدي فكيف تصور أن ينزل وبدونه ويمكن أن يحمل على ما إذا هلك
المالان أو أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها علم بذلك أو لم يعلم لأنه
عزل حكمي إذا لم تكن الوكالة مصترحا بها عند عقد الشركة زيلي س (قوله لو مكاتب) يؤخذ
من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب وإنما ذون عزل وكلهما أيضا كإيه عليه في البحر وقال فيه
وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على مكانته فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة
كذا في كافي الحاكم وهو يقتضي أن وكيل عبد الغير موقوف على رضى السيد وقد سبق اطلاق جواز
على أنه لا عهد عليه في ذلك الآن يقال أنه من باب استخدام عبد الغير اه ثم المكاتب لو كتب وأذن
المحجور لم تعد الوكالة لأن حصتها باعتبار ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك لم يعد الكتابة الثانية
أو الأذن الثاني شرح مجمع لابن مالك (قوله لم ينزل) لأنه محجور خاص والأذن في التجارة لا يكون إلا عاما
فكان العزل باطلا ألا ترى أن المولى لا يملك نفسه عن ذلك مع بقاء الأذن س (قوله وينزل الخ) قال
في الهامش ولو وكلت بالتزويج ثم إن المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك أو لم يعلم ولو
أخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة وإذا تزوجها جازا النكاح ولو كان وكلا من جانب
الرجل يتزوج امرأة بعينها ثم إن الزوج تزوج أمها أو بنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط هندية
(قوله والعدة باقية) الواو استثنائية لا للمال فافهم (قوله وألحق) أي ولم يحكم به فلا ينافي ما تقدم
(قوله وتعود الوكالة) أي يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد أنها
تعود بعد زوالها لأنه لم ينزل كما يفهم من قوله قبله ولا لا عبارة الزيلعي فالوكيل باق على مكانته (قوله
يقي على مكانته) وان ردعا لا يكون فسخا لا تعود الوكالة كالوكيل في هبة ثمنه وهبه الموكل ثم رجع في هبة
لم يكن للوكيل الهبة من (قوله وبعد لا) أي حتى يصل إليه الخبر (قوله دفع إليه الخ) وكيل البيع
قال بعه وسلمته من رجل لا عرفه وضاع الثمن قال القاضي يضمن لأنه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم
صحح والعلة لا لما مر أن النهي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم فلا أن يكون
ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسألة تخالف مسألة القسمة برزانية (قوله ونسي) أي نسي من دفعها
إليه (قوله إبراء عماله عليه) انظر ما مناسبة ذكر هذا الفرع هنا (فروع) بعث المديون المال على يد رسول
فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث بها مع فلا نسي

يرى من الصلح قضاء وأما الآخر فلا لا بد من ما يورثهم أن عليه * وفي الأشباه ٤١٩ قال المدعي من جباله بلامه كذا أو دون أخذ

اصبعك أو قال لك كذا فأدفع اليه
لم يصح لانه وكيل مجهول فلا بد
بالدفع اليه وفي الوهبانية قال
ومن قال أعط المال فاض خصم
فأعطاه لم يبرأ وبالمال خصم
وبعه وباع بالتقاضي وباع بخلافه
فأعطاه قالوا يجوز التعيم
وفي الدفع قل قول الركيل مقيد

كذا أقول رب الدين والخصم يصير
٣ ولوقض الدال مال البيع كذا
يسلم منه وضاع يشطر

* (كتاب الدعوى) *
لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصومة
(هي) لغة قول تصدبه الإنسان
ايجاب حق في غيره والله المأثم
فلا يتون وجعها دعوى بفتح الواو
كفتوى وفتاوى درر لكن
جزم في المصباح بكسر هاء إضافته
محافظة على ألف التانيب وشرعا
(قول مقبول) عند القاضي (يقصد
به طلب حق قبل غيره) خرج الشراة
والاقرار (أو دفعه) أي دفع الخصم
(عن حق نفسه) دخل دعوى دفع
التعريض فقصم به بفتح بزاية
بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع
سراجة وهذا إذا اريد بالحق فيه
التعريف الامر الوجودي فله
أريد مايم الوجودي والعلمي لم
يحج هذا التقيد (والقاضي من إذا
ترك) دعواه (ترك) أي لا يجبر عليها
(والمدعي عليه بخلافه) أي يجبر
عليها فالقول بالبلدة قاضيان كل في
محله فالتأخير للمدعي عليه عند محمد
به بفتح بزاية ولو القضاء في
الماذاهب الاربعة على الظاهر وبه
اقتب مرارا بصر
٣ قوله قال في المصباح الخ
منقول بالمعنى وفي المقام مزيدا
وتحقيق يعلم بمرجعة عبارة المصباح

رسالة منه فاذا هلك هلك على المدون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبانه
في شرح المنظومة اشياء (قوله اوبع غلام) * أي اوقال بعه وباع غلامه (قوله بخلافه) أي لو خالفه يجوز
البيع لانه لما امر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وباع بالتقيد اوبع غلاما بعدد كان مشورة بخلاف قوله وباع بالتقيد اوبع
غلاما ونقل الجواز ولهذا أتى بصيغة قالوا شربلاي ملخصا (قوله وفي الدفع) أي اذا وكله بدفع ألف يشقى
بهادينه فادعى الدفع (قوله مقدم) على قول الموصكك انه لم يدفع (قوله رب الدين) أي بأنه ما قبض
(قوله وانخصم يصير) أي يجبر الموكل على الدفع الى الطالب (قوله مال المبيع) أي الثمن ابن الشحنة
(قوله يشطر) أي يصالح بينهما بالتصف

* (كتاب الدعوى) *

في الفواكه البدرية لابن الغرس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فلتراجع (قوله لكن جزم) عبارته محتلة قال
في المصباح وجمع الدعوى الدعاوى بكسر الواو لانه الاصل كما سبقت وبفتحها محافظة على ألف التانيب ح
كذا في الهامش (قوله دعوى دفع التعرض) قال في الجرائم انه سئل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع
النزاع منه وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعي على الدعوى لان الحق له اه ولا يعارضه ما تقاوه في الفتاوى من جهة
الدعوى بدفع التعرض وهي مسوعة كما في البرازية والخزانة والفرق ظاهر فانه في الاول انما يدعى أنه ان كان
شيء يدعيه والا يشهد على نفسه بالبراء وفي الثاني انما يدعى عليه أنه تعرض في كذا بغير حق وبطال به في دفع
التعرض فافهم ح كذا في الهامش (قوله لهذا التقيد) أي قوله او دفعه فانه فصل تصدبه الادخال والفصل
بعد الجنس قيد فافهم (قوله فلو) أشار به الى أن الخبر في أصل الدعوى لا يفني يدعي بين يديه والتفريع لا يظهر
ط وفي بعض النسخ بالواو (قوله في محله) أي بخصوصها وليس قضاءه عاما (قوله برزاية) ليس ما ذكره
عبارة البرازية وعبارتها كما في المنع قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما أن يذهب الى قاض فالتأخير للمدعي عليه
عند محمد وعليه الفتوى اه وفي المنع قبل هذا عن الخاتبة قال ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما
في محله على عدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والاخر من محله أخرى والمدعي يريد أن يخصمه
الى قاضي محله والآخر بأبي ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة لمكان المدعي عليه وكذا لو كان
أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة اه وعلة في المحط كما في الخبر بأن أبو يوسف يقول ان المدعي
منشئ للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعي عليه دافعها اه وانما حل الشارح عبارة البرزاية
على ما في الخاتمة من التقييد بالمحله لما قاله المصنف في المنع هذا كله وكل عبارات اصحاب الفتاوى يفيد أن
فرض المسألة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما إذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما
إذا كانت الولاية لقاضين او لقضاء على مصر واحد على السواء فعتبر المدعي في دعواه فله الدعوى عند أبي
قاضي اراده اذا تظاهر قائده كون العبرة للمدعي او المدعي عليه ويشهد لهذه ما تقدم من دليل
صاحب المحط اه ورد الخبر الرمي وأدعى أن هذا بالهذيان اشبهه ذكره حيث كانت العلة لا يبي يوسف
أن المدعي منشئ للخصومة ولمحمد أن المدعي عليه دافع لها لانه لا يتجبه ذلك فان الحكم دائر مع العلة اه وهو الذي
يظهر كما قال شيخنا وأقول الخبر في هذه المسألة ما نقله انما حارج عن خط المصنف ومنه عليه العلامة المقدسي
كما نقله عنه ابو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد من أن العبرة لمكان المدعي عليه انما هو فيما
إذا كان قاضيان كل منهما في محله وقد أمر كل منهما بالحكم على اهل محله فقط بدليل قول العمادى وكذا
لو كان أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة فأراد العسكرى أن يجناحه الى قاضي العسكر فهو على
هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندى فقله ولا ولا بدليل واضح على ذلك أما إذا كان كل منهما مأذونا
بالحكم على أي من حضر عنده من مصري وشامي وحلي وغيرهم كافي قضاء زمانا فاذني التعويل على قول أبي
يوسف لما افتتحت تعريف المدعي عليه أي فان المدعي هو الذي له الخصومة فطلبه اقبل أي قاض أراد به ظهر
أنه لا وجه لما في البصر من أنه لو تعدد القضاء في المذهب الاربعة كما في القاهرة فالتأخير للمدعي عليه حيث لم يكن
القاضي من محلهما قال وبه اقتص مرارا أقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقلنا عن المفتي أبي السعود

قال المصنف ولو الولاية لقاضين فاكتر على السواء فالعبرة بالمدعى ثم لو أمر السلطان بأجابه المدعى عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة اليها كما مر مرارا قلت وهذا اختلاف جليل اذا كان كل قاض على محله على حدة أما اذا كان في المصر حنفى - وشافعى - ومالكى - وحنبلى - في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف في اجابة المدعى لما أنه صاحب الحق كذا يحيط المصنف على هامش الزاوية فليجب (وركنها اضافة الحق الى نفسه) ولو أصيلا كلى عليه كذا (او) اضافته (الى من تاب) المدعى (منابه) كوكيل ووصى (عند التزاع) متعلق باضافة الحق (وأهلها العاقل المدعى) ولو صيبا لوماذونافي الخصومة والا اشياء (وشرطها) اى شرط جواز الدعوى (مجلس القضاء وحضور خصمه) فلا يقضى على غائب وهل يحضره بمجرد الدعوى ان باصر او بحيث يثبت بمنزله ثم والافتى يبرهن ويحلف منية (ومعلومية) المال (المدعى) اذ لا يقضى بمجهول ولا يقال مدعى فيه وبه الآن يتضمن الاخبار (و) شرطها ٤٢٠١ أيضا (كونها ملزمة) شيأ على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا (وكون المدعى

بما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده) مثلا واعدة (باطلة) ليقين الكذب في المستحيل العقل كقوله المعروف السب او لن لا يولد مثله لثله هذا ابى وظهوره في المستحيل العادى كدعوى معروف بالفقر أو الاعفالة على آخره اقرضه اياها دفعة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم جوعها بجر وبه جزم ابن الغرس في الفواكه البدرية (وحكمها وجوب الجواب على الخصم) وهو المدعى عليه بلا أو بغير حتى لو سكت كان انكارا فقمع البينة عليه الا أن يكون اخرس اختار وسحقه وسبها تعلق البقاء المقدّر بتعاطي المعاملات (فلو سكت ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر) المدعى (انه في يده بغير حق) لا احتمال كونه مرهونا في يده او محبوبا بالثمن في يده (وطلب) المدعى (احضاره ان أمكن) فعلى الغريم احضاره (ليشار اليه في الدعوى والشهادة) والاستحلاف (وذكر) المدعى (قيمه ان تعدد) احضار العين بأن كان في نقلها مؤنة وان قلت ابن كمال معزيا للفرزاة (بهلاكها او غيبتها)

العمادى أن قضية المالك المحروسة ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار اليه الشارح (قوله قال المصنف) فيه رد على البرلان قضية المذهب في زماننا ولا يتهم على السواء في التعميم (قوله على السواء) اى فى عموم الولاية (قوله لعزله) اى لعزل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى (قوله كما مر) من أن القضاء يتقد (قوله قلت) مكرر مع ما لا (قوله على حدة) اى لا يقضى على غير أهلها (قوله في مجلس) قيد اتفاقي والظاهر أنه أراد في بلدة واحدة (قوله والولاية واحدة) اى لم يخص كل واحد محله (قوله عند التزاع) قال في البرنفرج الاضافة حالة المسألة فانها دعوى لغة لا شرعا ونظيره ما في البرازية عين في بدرجل يقول هوليس لى وليس هناك منازع لا يصح فيه فلو اذاع بعد ذلك لنفسه صم وان كان ثمة منازع فهو اقرار للمنازع فلو اذاع بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك اه قال الساجاني أقول كلام البرازية مفروض في كون التني اقرارا للمنازع أولا وليس فيه دعواه الملك لنفسه حالة المسألة (قوله وشرطها) ثم ار اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل على الجزم والتصديق فلو قال أشك أو أظن لم تنص الدعوى بجر (فائدة) لا تسمع الدعوى بالاقرار لما في البرازية عن الذخيرة اذى أن له كذا وأن العين الذى في يده له لما أنه أقر به او اشدأ بدعوى الاقرار وقال انه أقر ان هذا لى أو أقر أن لى عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ على انه لا تنص الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق الخ بجر من فصل الاختلاف في الشهادة وسأقي متنا أول الاقرار (قوله فغنى يبرهن او يحلف) هذان قولان لا قول واحد يخبر به بين البرهان والتخلف فراجع البحر (قوله ومعلومية المال المدعى) اى يبين جنسه وقدره كما في الكثر (قوله اذ لا يقضى بمجهول) ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب لما في الغاية معزى الى الرهن الاصل اذ شهدوا أنه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتهن فى اى ثوب كان وكذلك في الغصب اه فالدعوى بالاولى اه بجر قلت وفي المعراج وفساد الدعوى اما أن لا يكون لزمه شيء على الخصم او يكون المدعى بمجهول فى نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا فى الوصية بأن ادعى حقا من وصية او اقرار فانهما يصحان بالمجهول وتنص دعوى الاراء انجهول بلا خلاف اه فبلغت المستندات خمسة تأمل (قوله ولا يقال مدعى فيه وبه) وفي طلبه الطلبة ولا يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفقه الا انه مشهور فهو خير من صواب مهجور حموى ط (قوله والا كان عبثا) اى وان لم تكن ملزمة كما اذا ادعى التوكيل على موكله الحاضر فانها لا تسمع لا مكان عزله كما في البحر كذا في الهامش (قوله وظهوره) بالجر عطف على يتيق (قوله في الفواكه البدرية) قال في المنع لكنه لم يستند في منع دعوى المستحيل العادى الى نقل عن المشايخ قلت لكن في المذهب فروع تشهد له منها ما ساقى آخر فضل التحالف (قوله وسحقه) عند قول المصنف وقضى بنكوله مرة (قوله انه في يده) فلو أنكر كونه في يده فبرهن المدعى انه كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بنسنة هل يقبل ويجيب احضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل اذ لم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول بشك وأقره في البرور جزم به القهستاني ورده في نور العين بان هذا الاستصحاب وهو جهة في الدفع لا في الاثبات كما في كتب الاصول (قوله وطلب المدعى الخ) هذا اذا لم يكن المدعى عليه مودعا فان ادعى عين ودعة لا يكلف احضارها بل يكلف التعلية كما في البحر من جامع الفصولين (قوله بان كان في نقلها مؤنة) فيه اه هذا من قبيل الرضى والصبر فقد ذكره هنا سهو قال في ابضاح الاصلاح الا اذا تعسر بأن كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة ح (قوله او غيبتها)

لأنه مثله معنى (وان تعذر) احضارها (مع قاتلها كرحى وصبرة طعام) وقطيع غنم (بعث القاضي ٤٢١ أمينه) ليشاور اليها (والا) تكن باقية

بأن لا يدري مكانها ذكره قاضي زاده ح (قوله لانه) اي القيمة وذكر الضمير باعتبار المذكر وهو قوله لقوله وذكر قيمته (قوله وان تعذر) أي تعسر (قوله والا تكن) تكرار مع قوله وذكر قيمته ان تعذر س (فرع) وصف المدعي المدعي فلما حضر خالف في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسمع لانه مدعي مبتدئ والا فلا يجزى عن البرازية (قوله بذ كرا القيمة) لان عين المدعي تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها شيء تعرف العين الهالكه به غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها الحاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية اه وفي التهستاني وفي قوله وذكر قيمته ان تعذر اشارة الى أنه لا يشترط ذكر اللون والذ كورة والانونة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العمادية وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعي لازمة اذا اراد أخذ عينه او مثله في المثلتي أما اذا اراد أخذ قيمته في القيمي فيجب أن يكتب بذ كرا القيمة كما في محاضر الخزانة اه (قوله عن كذا) قال في البحر والحاصل أنه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والتهادة ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتهن اه قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار قال فانهما يصحان في الجهول ونصح دعوى البراء انجهول بلا خلاف اه فبني خمسة (قوله واهذا) اي لسماعها في الغصب وان لم يذ كرا القيمة قال في الدرر ولو قال غصب متي عين كذا ولا أدري قيمته فالواضع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصب متي عين كذا ولا أدري اهو هالك او قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتعذر به أقول فائدة جمعة الدعوى مع هذه الجملة الفاحشة توجه العين على الخضم اذا انكروا الجبر على البيان اذا أقروا أو نكل عن العين فتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا لالهاء التحقيق ح (قوله وتقبل بينته) اي على القيمة (قوله او يحلف) اي عند عدم البينة (قوله لانه) عليه العلة (قوله بشرط ذكر القيمة) قال الشيخ عمر مؤلف النهج ينبغي أن يكون المعنى أنه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة حوى (قوله وهذا كله) اي المذكور من الشروط السابقة (قوله لا الدين) ستأتي دعوى الدين في المتن (قوله اشترط بيان جنسه) أقول لم يشبه في هذا المثل وهي أنه لو ادعى أعيانا مختلفة فقدم أنه يكتب بذ كرا القيمة لكل جملة وذكر في النصولين أنه لو ادعى أن الاعيان قائمة بيده بمر بأحضرها فتقبل البينة بحضرتها ولو قال انها هالكة وبين قيمة الكل جملة تسمع دعواه فظهر أن ما قدمه المصنف في دعوى الاعيان انما هو اذا كانت هالكة والا لم يتجئ الى ذكر القيمة لانه ما مور بأحضرها وقد مناع ابن الكمال أن العين اذا تعذر احضارها لم يملك نفعه وذكر القيمة مغن عن التوصيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذ كرا القيمة فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مشكل وان قلنا انه لا بد مع ذكر القيمة من بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكة فبمعنى قوله تعالى للبحر وهذا كله في دعوى العين لا الدين فليأمل وفي البحر عن السراجية ادعى عن محدود لم يشترط بيان حدوده (قوله من بيانه) اي بيان موضع الغصب (قوله على الظاهر) قال في نور العين وفي غصب غير المثلتي واهلا كه ينبغي أن يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية يفتقر المالك بين أخذ قيمته يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان انه قيمة اي البومين ولو ادعى ألف دينار بسبب اهلاك الاعيان لا بد من أن يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذلك لا بد من بيان الاعيان فانها ما هو قبي ومنها ما هو مثلي اه (قوله في دعوى العقار) في المغرب العقار الفسقة وقيل كل مال له اصل كالدار والضيعة اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الضعفة بأن البناء والنخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذا بيع بالاعرصة فان بيعا معها وجبت تبعها وقد غلب بعض العصريين فجعل الخيل من العقار وبنيه ولم يرجع كعادته بحر وفي جاشية ابي السعود وقوله لا شفعة فيها من الخيل يحصل على ما اذا لم تكن الارض متحركة والا فلا لبناء بالارض المتحركة ثبت فيه الشفعة لانه ماله من حق القرار الصق بالعقار كاسبا في الشفعة

(اكتفى) في الدعوى (بذ كرا القيمة) وقالوا لو ادعى أنه غصب منه عين كذا ولم يذ كرا قيمتها تسمع فيحلف خصمه او يحجر على البيان درر وابن مالك ولهذا لو (ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة) وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك الاجمال على الصحيح وتقبل بينته او يحلف خصمه على الكل مرة (وان لم يذ كرا قيمة كل عين على حدة) لانه لما صعد دعوى الغصب بلا بيان فلا تبص اذا بين قيمة لكل جملة بالاولى وقبل في دعوى السرقة بشرط ذكر القيمة ليعلم كونها ناصبا فأما في غيرها فلا يشترط عمادية وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو (ادعى قيمة شيء مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه) في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضي (واختلف في بيان المذكورة والانونة في الدابة) فشرطه ابو الليث أيضا واختاره في الاختيار وشرط الشهيد بيان السن أيضا وقامه في العمادية (وفي دعوى الايداع لا بد من بيان مكانه) اي مكان الايداع (سواء كان له محل أولا وفي الغصب ان له محل وموئنة فلا بد) لصحة الدعوى (من بيانه والا) حوله (لا) وفي غصب غير المثلتي يبين قيمته يوم غصبه على الظاهر عمادية (وبشرط التعدي في دعوى العقار كما) يشترط (في الشهادة عليه ولو) كان العقار (مشهورا) خلافا لهما (الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها)

كألو ادعى عن العقار لانه دعوى الدين حقيقة بجر (ولا بد من ذكر بلدته والدار ثم المحلة ثم السكنى) فيبدأ بالاعم ثم الاخص فالأخص كافي النسب (ويكتفى بذلك ثلاثة) فلوترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملق لان المدعى يختلف به ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد فصولين (وذكر أسماء اصحابها) اى الحدود (وأسماء الناجم ولا بد من ذكر الجدة) لكل منهم (ان لم يكن) الرجل (مشهورا) والاكتفى باسمه لحصول المقصود (وذكر أنه) اى العقار (فى يده) ليصير خصما (وريد) عليه (بغير حق ان كان) المدعى (منقولاً) لما مر (ولا ثبت يده فى العقار بتصادقه ما بل لا بد من بيته او علم قاض) لاحتمال تزويرهما بخلاف المنقول لما بيته ثم هذا ليس على اطلاقه بل (اذا ادعى) العقار (ملكاً مطلقاً) ما فى دعوى الغصب (ودعوى الشراء) من ذى اليد (فلا) يقترب لينة لان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على غيره أيضاً برأية (وذكر) (انه بطالبه به) لتوقفه على طلبه ولا احتمال رهنه او حبه بالثمن وبه استغنى عن زيادة بغير حق فافهم (ولو كان) ما يدعيه (دنياً) مكيلاً او موزناً نقداً او غيره (ذكر وصفه) لانه لا يعرف الابه

(قوله كافي النسب) فان ذكر الاسم اعم من الاسم مع ذكر اسم الاب وهذا اعم من ذكر الاسم مع اسم الاب واسم الجدة كذا فى الهامش (قوله فلوترك) اى المدعى او الشاهد فكمهما فى التوى والغلط واحد كما صرح به فى الفصولين (قوله وغلط فيه لا) اى لا يصح وتظهر اذا ادعى شراء شئ بشئ منقود فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واختلفوا فيه لم تقبل كافي الزمانى سائحان (قوله فصولين) وفيه أيضاً ما لو ادعى المدعى لا يسمع ولا تقبل بيته لان المدعى عليه حين ايجاب المدعى فقد صدقه ان المدعى بهذه الحدود فصبر بدعوى الغلط بعده مناقضاً او تقول تفسير دعوى الغلط ان يقول المدعى عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل اهـ ولصاحب جامع الفصولين بحث فيما ذكر كتناء على هامش البحر حاصله أنه يمكن أن يجيب المدعى بأن هذا ليس لانه لا يكون مناقضاً او يجيب ابتداءً بأنه مخالف لما حذره فينبغي التفصيل ونظامه فيه ويخط السائحانى وانخص أن يقول المدعى عليه هذا المحدود ليس فى يدي فلانم أن يقول الخصم بل هو فى يدي ولكن حصل غلط فنجع به ولوترك الشاهد الغلط فى المجلس يقبل او فى غيره اذا وفق برأية وعبارتها ولو غلط فى حد واحد وحدين ثم تداركوا فى المجلس او غيره يقبل عند امكان التوفيق بأن يقول كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا او باع فلان واشترى المذكور (قوله ولا بد من ذكر الجدة) قدمه ناقبل باب الشهادة على الشهادة أن الدعوى والشهادة بالمحدود فى هذا الصك تصح أمانى الدار فلا بد من تحديده ولومشهورا عند أبي حنيفة ونظام حده كرجه صاحب الحد وعندهما التحديد ليس بشرط فى الدار المعروف كدار عمر ابن الحارث بكوفة فعلى هذا لو ذكر زريق دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف بكفه اذا الحاجة اليهما لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جداً فصولين (فرع) قال فى جامع الفصولين لو ذكر زريق دار ورثة فلان لا يحصل التعريف اذ هو بذكر الاسم والتسب وقيل يصح لانه من اسباب التعريف اهـ وعلى الاول قبله بأن الورثة مجهولون منهم ذو فرض وعصب وذو رحم ثم رمز لو كتب زريق ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح وقيل لا ثم رمز كتب زريق دار من تركه فلان يصح حداً ولو جعل أحد حدوده أرضاً لا يدري مالها لا يكتفى اقول لو كانت معروفة ينبغي أن لا يحتاج الى ذكر صاحب الحد حصول الفرض اهـ ولا ينبغي أن يجنبه مخالف لقول الامام كما قدمنا عنه ثم قال ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة يصح وان لم يذكر أنه فى يد من لانها فى يد السلطان بواسطة يدنا به والطريق يصلح حداً لا بيان طوله وعرضه الاعلى قول والنهر لا عند البعض وكذا السور وهو رواية وظاهر المذهب يصلح والخندق كنه ولو قال زريق أرض فلان وفلان فى هذه القرية أرض كثيرة فتفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو ذكر زريق أرض الوقف لا يكتفى وينبغي أن يذكر أنها وقف على الفقراء او المسجد او نحوه ويكون كذا الوقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الوقف ما لم يذكر أنه فى يد من اقول ينبغي ان يكون هذا على تقدير عدم المعرفة الابه والافهم تضيق بلا ضرورة اهـ ملخصاً (قوله منقولاً) هو تكرار مع ما مر س (قوله ولا ثبت يده فى العقار بتصادقهما الخ) هذا مما يقع كثيراً وبغفل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب فى الصكوك فأقر بوضع يده على العقار المذكور فلا بد أن يقول المدعى انه واضع يده على العقار ويشهده شاهدان ولذا انظمت ذلك بقولي

واليد لا تثبت فى العقار * مع الصادق فلا تمار

بل يلزم البرهان ان لم يدع * عليه غضباً او شراً مدعى

وفى جامع الفصولين برمز الخائنة ادعى شيئاً يد آخر وقال هو ملكى وهذا أحدث يده عليه بلا حق قالوا ليس هذا دعوى غصب على ذى اليد قال صاحب الفصولين اقول قياس ما مر فى فشر انه لو ادعى ملكى وفى يدي بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم غصبه ينبغي أن يصح هنا أيضاً ونظامه فيه فى الفصل السادس (قوله يطالب به) أى سواء كان عيناً او دئناً منقولاً أو عقاراً اقول قال فى عليه عشرة دراهم ولم يزعل ذلك لم يصح ما لم يقبل القاضى مره حتى يعطيه وقيل يصح وهو الصحيح فهستانى سائحانى (قوله وبه استغنى) أى بذكر أنه يطالب به لانه لا مطالبة له اذا كان محبوساً بحق (قوله ذكر وصفه) زاد فى الكثر وأنه يطالب به قال فى البحر هكذا جزم به فى التمون والشروح وأما اصحاب الفتاوى كخلاصة والبرازية ففعلوا اشتراطه قولاً ضعيفاً وليس المراد لفظ

(ولا بد في دعوى التلبيات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب) فلو ادعى كزبر دينا عليه ولم يذ كر سبب ما لم يسمع وإذا ذكر في العلم انما له المطالبة في مكان عيافه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه ٤٢٣ بجر فليحفظ (وبسأل القاضي المذني عليه)

عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك

كذا فخذ تقول (بعد صحتها

والا) تصدر صحيحة (لا) بئال

لعدم وجوب جوابه (فان اقر)

فيها (أو انكر فبرهن المذني قضى

عليه) بلا طلب المذني (والا)

يبرهن (حلفه) الحاكم (بعد طلبه)

اذ لا بد من طلبه البين في جميع

الدعاوى الا عند الثاني في أربع

على ما في البرازية قال واجمعوا

على التحليف بلا طلب في دعوى

الدين على الميت (وإذا قال) المذني

عليه (لا أقر ولا أنكر) لا يستحلف

بل يحبس ليقر أو ينكر) درر

وكذا لزوم السكوت بلا أقر عند

الثاني خلاصة قال في البحر

وبه اقتبت لما أن الفتوى على قول

الثاني فيما يتعلق بالقضاء اه ثم

نقل عن البدائع الاشبه انه انكار

ففيستحلف قيدا بتحليف الحاكم

لانهم قالوا (اصطالحا) أن يحلف

عند غير قاض ويكون بريأ فهو

باطل) لأن العين حق القاضي مع

طلب الخصم ولا عبرة لعين ولا تكول

عند غير القاضي (قلو برهن

عليه) أي على حقه (يقبل

والا يحلفه ثانيا عند قاض) برازية

الا إذا كان حلفه الاول عنده

فكنى درر ونقل المصنف عن

الفقيه أن التحليف حق القاضي

فالم يكن باستخلافه لم يعتبر (وكذا

لواصطحا أن المذني لو حلف

فانحسم ضامن) للمال

وأطلبه به بل هو وما يشهد من قوله مره ليعلم حتى كما في العدة اه ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره لما قالوا ان ما في المتن والشروح مقدم على ما في الفتاوى (قوله من ذكر الجنس) كخطة والنوع كسقية والصفة كجيدة (قوله لم يسمع) ويذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره من نوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنا واتقاد بالجنس حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة لا يمكن بقوله بسبب كذا صحيح وإذا قلت الشرائط يمكني وأجاب شمس الاسلام فيمن قال كذل كضالة صحيحة انه لا يصح كالم لا نه لعله صحيح في اعتقاده لا عند المذني المعتقد عدمها لا قبول فقول كفل وقبل المكفول له في المجلس ويذكر في القرض وأقرضه من مال نفسه بل وازان يكون وكلا وهو سفير لا يكال الطلب ويذكر أنه قبضه وصرفه في حوائجه ليكون دينا جاعلا لانه عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه برأية مخلصا (قوله فبرهن) ظاهره أن البيعة لا تنقام على مقتر قال في البحر الا في أربع فراجع فيه لو اقر بعد البيعة يعنى به لاها وأنه لو سكت عن الجواب يحبس الى أن يجيب فراجع (قوله حلفه الحاكم) ولا يطل حقه بينه لكنه ليس له أن يخصص ما لم يرقم البيعة على وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى لها دور كذا في الهامش (قوله في أربع) في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والشئع بالله ما أبطلت شفعته والمراد اذا طلبت فرض الثقة على زوجها الغائب يحلف بالله ما خلفك زوجك شيئا ولا أعطاك الثقة والرابع يحلف المشتري بالله ما بايعت ح كذا في الهامش وفيه فرع رجل ادعى على رجل انه كان لابي عليه مائة دينار وقدمت أبي قبل استيفاء شيء منها وصارت ميراثا لى بموته وطلابه يسلم المائة دينار فقال المذني عليه قد كان لابي على مائة دينار لا اني أدبت منها ثمانين دينارا الى أليك في حياته وقد أقر أبوك بالقض بيلدة بمرقند في بيتي في يوم كذا بألفاظ فارسية وأقام على ذلك بيعة فقال المذني للمذني عليه انك مطبل في دعواه اقرار أبي بقض ثمانين دينارامك لما أن أبي كان غائبا عن بيلدة بمرقند في اليوم الذي أدعت اقراره فيه وكان بيلدة كبيرة وأقام على ذلك بيعة هل تدفع بيعة المذني عليه بيعة المذني فقيل لا الا لأن تكون غيبة أبي المذني عن بمرقند في اليوم الذي شهد به المذني عليه على اقراره بالاستيفاء بمرقند وكونه بيلدة كبيرة ظاهرا مستفضا يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وباهل فحينئذ القاضي يدفع بيعة المذني عليه كذا في الأخيرة فتاوى الهندية من الباب التاسع في النهاة على النبي والاثبات اه (قوله واجمعوا) الانسب أن يقول والافى دعوى الدين على الميت انصافا وصورة التحليف أن يقول له القاضي بالله ما استوفيت من المدين ولا من أحد أدام اليك عنه ولا قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شأمنه ولا حلت بشي من ذلك أحدا ولا عندك به ولا بشي منه وهن كذا في البحر عن البرازية ح ويحلف وأن أقر به المريض في مرض موته كما في الاشياء عن التناخية وقدمه الشارح قبل باب الحكم من القضاء (قوله ثم نقل) أي في مسألة المتن قال في الهامش قوله ثم نقل عن البدائع المتبادر أنه راجع الى مسألة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال في البحر وفي الجمع ولو قال لا أقر ولا أنكر فالقاضي لا يستحلفه قال الشارح بل يحبس عند أبي خيفة حتى يقر أو ينكر ولا يستحلف وفي البدائع انه انكار وهو صحيح لقوله ما لا يخفى فان الاشبه من ألفاظ التصحيح كافي البرازية ح (قوله الا إذا كان) استثناء منقطع لأن فرض المسألة في أن الحلف الاول عند غير قاض (قوله حلفه الاول عنده) أي عند قاض فيكنى أي لا يحتاج الى التحليف ثانيا هذا ولا موقع للاستثناء كما لا يخفى ح اللهم الا أن يكون المراد عنده قبل نقله القضاء تامل وراجع وقوله حلفه بفتح الحاء وكسر اللام وضم الفاء والهاء (قوله لم يعتبر) هذه المسألة تغاير المتقدم في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضي باستحلاف المذني لا القاضي ح (قوله وكذا الواصطحا) وفي الواقعات الحساسة قبل الزهن وعند محمد قال لا تحلى عليك ألف درهم فقال له الاخران حلفت انها لك خلف فأذاها له المذني عليه ان كان اذاها اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل وللموذي أن يرجع فيما أدى لأن ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم

(وحاشي) أي المدعى (أيضاً) الخصم لأن فيه تعبير الشرع (واليمين لا تزد على مدع) تلذبت البيعة على المدعى وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل أنكره الراوي عيني (برهن) المدعى (على دعواه وطلب من القاضي أن يحلف المدعى أنه بحق في الدعوى أو على أن الشهود صادقون أو يحتجون في الشهادة لا يجيبه) القاضي إلى طلبته لأن الخصم لا يحلف من تين فكيف الشاهد لأن لفظ أشهد عندنا يمين ولا يكرز اليمن لأننا أمرنا بأكرام الشهود والذو (علم الشاهد أن القاضي يحلفه) ويعمل بالتسوخ (له الامتناع عن أداء الشهادة) لأنه لا يلزمه بزانية (ويشبه الظاهر في الملك المطلق) وهو الذي لم يذكر له سبب (أحق من بيعة ذي اليد) لأنه المدعى والبيعة له بالحدث بخلاف المقيّد بسبب كسراج ونكاح فالبيعة لذى الابداجاعا كما سيبي (وقضى) القاضي (عليه بنكوله مرة) لونغوله (في مجلس القاضي) حقيقة (بقوله لا أحلف أو) حكما كأن (سكت) وعلم أنه (من غير آفة) كسرس وطرش في الصبح سراج وعرض اليمن ثلاثاً ثم القضاء أحوط (وهل يشترط القضاء على فور النكول خلاف) درر ولم أرفيه ترجيحاً فإله المصنف قلت ٤٢٤ قدمنا أنه يفترض القضاء فوراً الا في ثلاث (قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف

لا يلتفت اليه والقضاء على حاله) ناض درر فبلغت طرق القضاء ثلاثاً وعدها في الاشياء سبعة بيعة واقرار ويمين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض على المرحوح والسابع قرية فاطمة كأن ظهر من دار خالية انسان خائف بكنين متلوث بدم فدخلها فوراً فرأى اماً مذبحاً لحينه أخذ به اذ لا يجرى أحد أنه قاله (شك فيما يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف) تحزرا عن الوقوع في الحرام (وان أبي خصمه الاخلفه ان أكبر رأيه ان المدعى مبطل حلف والا) بأن غلب على ظنه انه بحق (لا) يحلف بزانية (وتقبل البيعة لو أقامها) المدعى وان قال قبل اليمن لا بيعة في سراج خلافاً لما في شرح المجموع عن المحيط (بعد يمين) المدعى عليه كما تقبل البيعة بعد القضاء بالنكول خاتمة (عند العاتمة) وهو الصحيح نقول شريح اليمن الفاسدة أحق أن تزد من البيعة العادلة ولأن اليمن كالخلف عن البيعة فإذا جاء الاصل انتهى حكم الخلف كأنه لم يوجد أصلاً يجر

الشرع لأن حكم الشرع أن اليمن على من أنكر دون المدعى اه بحر (قوله أو على أن الشهود الخ) أي أو طلب تحلف الشهود على أنهم صادقون (قوله في الملك المطلق) قيد بالملك المطلق لماسأني وهو مقيد بما اذ لم يورث خاتماً وأورثا وتاريخ الخارج مساو وأسبق أما إذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فانه يقضى له كسباني في الكتاب بخلاف ما إذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا ورثا خاتماً تاريخ ذي اليد أسبق فانه يقضى للخارج كأي الظهيرة بحر (قوله بخلاف المقيّد) لأن البيعة قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستويما وتورثت بيعة ذي اليد باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روى عن جابر بن عبد الله ان رجلاً ادعى ناقه في يد رجل وأقام البيعة أنها ناقته فتجنتها وأقام الذي يسهده البيعة انها ناقته فتجنتها ففرضي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور بحر كذا في الهامش (قوله ونكاح) أي لو برهن على نكاح امرأة فنهتازت بعد العمل بهما لأن الحمل لا يقبل الاشتراك واذا اشتراك القاضي بينهما حث لامر ج كأي القنية ولا شيء على واحد منهما ان كان قبل الدخول أو ما لو كان الهتاز بعد موته ولم يورث خاتماً فانه يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر ورثان سرات زوج واحد بحر وتماه فيه كذا في الهامش (قوله في الصحيح) أي على قول الثاني الذي عليه الفتوى كالتقدم (قوله وعرض اليمن) هو مبتدأ وقوله أحوط خبر عنه (قوله أحوط) أي ندبوا عن أبي يوسف ومحمد أن التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح انه ينفذ من (قوله وهل يشترط) الاولى يفترض (قوله فإله المصنف) قال الرمي في حاشية المنع تقدم انه ينزل منكراً على قولهما وعلى قول أبي يوسف يحبس الى أن يوجب ولكن الأول فيما إذا لم يسكت ابتداء ولم يجب عند الدعوى بجواب وهذا أيضاً إذا أجاب بالانكار ثم زعم السكوت تأمل (قوله فإله منّا) أي في كتاب القضاء ح (قوله لا يلتفت اليه) أمالوا أقام بيعة بعد دفن قبل كأي في قريبا (قوله ثلاثاً) بيعة واقرار ونكول (قوله والسابع الخ) بحث في هذه السابعة الخبر الرمي في حاشية المنع وقال انه غريب لا يقبل ما لم يعضده نقل من كتاب معتد وذكري الجبر أن مدارها على ابن الغرس لكن عبارة ابن الغرس فقد قالوا لو ظهر انسان الخ (قوله خلافاً لما في شرح الجمع) ليس فيه ما يتأني ذلك بل حكى قولين ح (قوله بعد يمين المدعى عليه) لأن حكم اليمن انقطاع الخصومة للسالم الى غاية احضار البيعة وهو الصحيح وقبل انقطاعها مطلقاً ط (قوله بعد القضاء بالنكول) كأن فائدتها تتعدى الى غيره لأن النكول اقرار وهو حجة فاصرة بخلاف البيعة شيخنا وهذا ظاهر في شوارذ بالعيب (قوله خاتمة) قال في الجرم اعلم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من إقامة البيعة بما يسطر لما في الخاتمة رجل اشترى من رجل عبد افوجده عبياً فخاصم البائع فأنكر البائع أن يكون العيب عنده فاستحلف فنسك قضى القاضي عليه وأزعمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تراءى اليه من هذا العيب فأقام البيعة ثبت بيته اه أقول ان كان مبنى ما ذكره من القاعدة هو ما نقله عن الخاتمة فبها نظر فان نكوله عن الخلف بذل أو اقرار بأن العيب عنده فأقامته البيعة بعده على انه تراءى اليه من هذا العيب مؤكداً أو تزيه في ضمن نكوله أمالوا ادعى عليه ما لا ونكل عن اليمن فقضى عليه به يكون اقرارا به وحكما به فاذا برهن على انه كان قضاء اياه يكون تناقضا ونقضا للعكم فبين المسألتين فرق فكيف تصير قاعدة كلبية لا يحنى أن كلام الجبر في إقامة المقضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح أن المدعى هو الذي أقام البيعة كما يدل عليه السياق فلا يدل

فلا يدل عليه ما في الخانية من هذا الوجه أيضا وانظر ما كتبناه في هامش البحر عن حاشية الاشياء المعمورة
 (قوله طلاق الخانية) الذي تعلق به البحر عن طلاق الخانية والولو الحلية من الحنث مطلق عن التقيد بالسبب
 وعدمه وما في الدرر من عدم الحنث مطلقا جعلوه احدى الروايتين عن محمد والذي جعلوا الفتوى عليه
 هو الرواية الثانية عنه وهو قول أبي يوسف والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين فعبارة
 الشارح غير محزنة (قوله خلافا لطلاق الدرر) حيث قال وهل يظهر كذب المنكر بأقامة البينة والصواب
 أنه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي (قوله ثم أقامها المدعي) سعيد الشارح المسألة
 بعد نحو ورقين (قوله او الايضاح) بحث فيه العلامة المقدسي بأن الاصل في الثابت أن يبقى على بونه
 وقد حكمتم لمن شهد به شيء أنه كان له أن الاصل بقاءه واذا وجد السبب ثبت والاصل بقاءه اه ط أقول
 وجوابه أن اثبات كون الشيء له بغير مدعى كونه له في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع
 من يعارضه في الملكية بعد شؤم ثبته وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع لا للاثبات واذا اثبتنا الحنث
 بكون الاصل بقاءه القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فالقرض ظاهر فتأمل
 (قوله ولا تخلف) أي في نعمة (قوله بعد عدة) قبل الثاني كما في الدرر (قوله تدعيه الامه) بأنها
 ولدت منه ولدا وقد مات أو سقطت سنة ما سبقتين المثلث وأنكره المولى ابن كمال (قوله ولا يتأتى الخ) وقلب
 العبارة الزيلعي وهو سبقتي (قوله ونسب) وفي المنظومة ولولا دلال في الحقائق لم يقل ونسب لأنه انما
 يستخلف في التسبب الجرد عندهما اذا كان ثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن
 كمال (قوله وولاء) أي بأن ادعى على معروف الرقة انه معتقه أو مولاه (قوله في الاشياء السبعة) أي
 السبعة الاولى من التسعة قال الزيلعي وهو قولها ما لا دلل قول الامام س قال الرمي ويقضى عليه بالنكول
 عندهما (قوله وكذا يستخلف السارق) وكذا يحلف في النكاح ان ادعت هي المال أي أن ادعت المرأة
 النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فأنتكر الزوج يحلف فان نكل بزمه المال ولا يثبت الحل عنده لأن المال
 يثبت بالبدل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا ما لا كان كالارث والنفقة أو غير مال كحق الحضنة في القبط
 والعق سبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان بمال يثبت بالقرار
 وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا أنتكر العقود الخ ابن كمال وانكار القود سيد ذكره المصنف
 وفي صدر الشريعة فلفظ أيما امرأته أختا خلفت غير معتدة ولا حائض ولا نفاس ولا يحل وطؤها وفيه ويلغز أي
 شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبه كالو ادعى اربابا بختة فأنكرها خوته والحاصل أن هذه الاشياء لا تخلف
 فيها عند الامام ما لم يدع معها ما لا فانه يحلف وفاها سائحاتي (قوله ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي أن يصح
 قطعه عند أبي حنيفة لأنه يدل كما في قود الطرف والحاصل أن النكول في قطع الطرف والنكول في السرعة
 ينبغي أن يتحد في إيجاب القطع وعدمه ويمكن الجواب بأن قود الطرف حق العبد فثبت بالشبهة كالأموال
 بخلاف المقطع في السرقة فانه خاص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليأمل يعقوبة (قوله
 في التعزير) لانه محض حق العبد ولهذا عاك العبد اسقاطه بالعفو من (قوله لخلعة دفع عيناها) أي دفع
 الميمن عنها كذا في الهامش (قوله ان تزوج) أي بأسخر كذا في الهامش (قوله في احدى وثلاثين
 مسألة) تقدمت في الوقف س وذكرها في البحر هنا وذكر في الهامش عن الامام الحنفية كان الامام الثاني
 وغيرهم رحمهم الله تعالى من أصحابنا يقولون يحلف في كل سبب لو أن المدعي عليه لزمه كالأموال انه أبوه أو أخته
 أو زوجته أو مولاه ولو ادعى انه أخوه أو عمه أو فحوه لا يحلف الا أن يذبح حنثا في ذمته كالارث بجملة فحنث
 يحلف وان نكل يقضى بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية ثلث المال كدعوى الارث على ما ذكرنا
 الا في فصل واحد وهو أن الوارث لو نكل عن العيين عن موت مورثه ودفع ثلث ما في يده من ماله الى ثلث مدعى
 الوصية بالثلث ثم جاء المورث حيا لا يضمن الوارث التناكل شيئا من البرازية من كتاب أدب القاضي
 في العيين (قوله لا الخلف) يخالفه ما يأتي عن شرح الوهابية من أن الارث الاصم الاعمي يحلف وليه
 ويجري في الاستخلاف لا الخلف

وفزع على الأول بقوله (فالوكيل والوصى - والمتولي وأبو الصغير ملك الاستخلاف) فله طلب بين خصمه (ولا يحلف) أحد منهم (الأذا) ادعى عليه
العدو (صح إقراره) على الأصل فيستحلف حينئذ كالوكيل بالبيع فإن إقراره صحيح على الموكل فكذلك إقراره في الخلاصة كل موضع لو أقر زعمه
فإذا أنكره يستحلف إلا في ثلاث ذكرها والصواب في أربع وثلاثين لما مر عن الحاشية وزاد ستة أخرى في البصر وزاد أربعة عشر في تنوير البصائر
حاشية الاشياء والنظار لابن المصنف ٤٢٦ ولولا خشية التطويل لاوردتها كلها (التحليف على فعل نفسه يكون على البتات) أي

القطع بأنه ليس كذلك (و) التحليف
(على فعل غيره) يكون (على العلم)
أي أنه لا يعلم أنه كذلك لعدم علمه
بما فعل غيره ظاهر الهمم (الا
إذا كان) فعل الغير (شيا يصل
به) أي بالخالف وفزع عليه بقوله
(فان ادعى) المشتري العبد (سرة)
العبد أو أباؤه) وأثبت ذلك
(يحلف) البائع (على البتات)
مع أنه فعل الغير وإنما صح باعتبار
وجوب تسليمه سليما فرجع إلى فعل
نفسه لحلف على البتات لأنها أكد
ولذا اعتبر طائفا بخلاف العكس
دور عن الزبني - وفي شرح
المجمع عنه هذا إذا قال المنكر
لأعلم بذلك ولو ادعى العلم لحلف
على البتات كودع ادعى قبض
وهو ادفع على قوله وفعل غيره على
العلم بقوله (واذا ادعى) بكر (سبق
الشراء) له على شراء زيد ولا يثبت
(يحلف خصمه) وهو بكر (على
العلم) أي أنه لا يعلم أنه اشتراه قبله
لما مر (كذا إذا ادعى ديناً أو عينا
على وارث إذا علم القاضى كونه
ميراناً أو أقر به المدعى أو برهن
الخصم عليه) فيحلف على العلم
(ولو ادعاهما) أي الدين والعين
(الوارث) على غيره (يحلف) المدعى
عليه (على البتات) كوهوب
وشراء دور (و) يحلف (جاحد
القود) اجاباً (فان نكل فان كان
في النفس حبس حتى يتر أو يحلف
وفيدونه يقتض)

(قوله ولا يحلف الخ) الأولى أن يقول وفزع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ (قوله على الأصل) أي الوكيل
فقط كذا في الهامش (قوله فيستحلف الخ) بقي هل يستحلف على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس
والعشرين من نور العين أن الوصى - إذا باع شيئاً من التركة فادعى المشتري أنه معيب فانه يحلف على البتات
بخلاف الوكيل فانه يحلف على عدم العلم اهـ فتأمل كذا يحبط بعض الفضلاء (قوله والصواب في أربع
وثلاثين) أي يضم الثلاثة إلى ما في الحاشية لكن الأولى منها مذكورة في الحاشية (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ
شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر وأخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر كذا يفهم من كتاب
الوقف (قوله سرقة العبد الخ) يعني أن يشتري العبد إذا ادعى أنه سارق أو أبق وأثبت إقراره وأسرقته في يد
نفسه وادعى أنه أبق أو سرق في يد البائع وأراد التحليف يحلف البائع بالله ما أبق بالله ما سرق في يده وهذا
تحلف على فعل الغير دور كذا في الهامش (قوله أو أباؤه) ليس المراد بالأباؤ الذي يدعيه المشتري الإباؤ
الكائن عنده الأول أو بقره بالسائق بل بالزعم الذي لا بد فيه من المعاودة بأن ثبت وجوده
عند البائع ثم عند المشتري كلاهما في صفة أو كبره على ما سبق في محله أبو السعود وفي الحواشي السعدية قوله
يحلف على البتات بالله ما أبق أقول الظاهر أنه يحلف على الحاصل بالله ما عاك الرذقان في الحلف على السب
يختر البائع أو قد يبرأ المشتري عن اللعب اهـ (قوله على البتات) كل موضع وجب اليمين فيه على العلم لحلف
على البتات كفي وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله على ما ليس واجبا عليه بحر (قوله لأنها أكد)
أي لأن بين البتات أكد من بين العلم اهـ ح (قوله ولذا اعتبر مطلقاً) أي ولو كان بين البتات أكد من بين العلم
تعتبر في فعل نفسه وفي فعل غيره ح كذا في الهامش (قوله مطلقاً) أي فعل نفسه وفعل غيره (قوله بخلاف
العكس) يعني أن بين العلم لا تكن في فعل نفسه ح كذا في الهامش (قوله عن الزبني -) قال الزباني - في
كل موضع يجب اليمين فيه على البتات لحلف على العلم لا يكون معتبراً حتى لا يقضى عليه لا يسقط اليمين عنه وفي
كل موضع وجب اليمين فيه على العلم لحلف على البتات تعتبر اليمين حتى يسقط اليمين عنه ويقضى عليه إذا نكل
لأن الحلف على البتات أكد فعتبر مطلقاً بخلاف العكس اهـ وفي جامع النصولين قبل هذا الفرع مشكل قال
الزملي وجه اشكاله أنه كيف يقضى عليه مع أنه غير مكلف إلى البت ويزول الاشكال بأنه مسقط لليمين الواجبة
عليه فاعتبر فيكون قضاء بعد نكول عن يمين مسقط للحلف عنه بخلاف عكسه ولهذا يحلف ثانياً لعدم سقوط
الحلف عنه فانكوله عنه لعدم اعتباره والاحتراز به فلا يقضى عليه بسببه تأمل اهـ واستشكل في السعدية
الفرعين ولم يجب عن الثاني وأجاب عن الأول بأنه يجوز أن يكون نكوله لعله بعدم فائدة اليمين على العلم
فلا يحلف حذراً عن التكرار اهـ وهو يعني ما ذكره الزملي - (قوله وهو بكر) تفسير للصغير والأولى أن يقول
أي خصم بكر وهو زيد أقول تبع الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لأنه
هو المنكر واليمين عليه ويمكن أن يقال إن يحلف بالبائت للفاعل لا للمفعول ومعناه أن يطلب من القاضي تحليفه
لأن ولاية التحليف فيكون قوله وهو بكر تفسير للصغير في خصمه لكن فيه ركازة س وقال في الهامش قوله
وهو بكر راجع إلى المضاف إليه لا للمضاف ولو قال وهو زيد لكان أولى ح (قوله إذا علم القاضى) يعني أن
يخصص التقييد بذلك بصورة العين كإثباته من العمادية فان جريان ذلك في الدين يشكل عزمي - وذكر في
البحر تفسيصاً في دعوى الدين فراجع فانهم مهم (قوله كونه ميراناً) أي كون المورث مات وتركه (قوله أو
برهن الخصم) وهو المدعى عليه (قوله يحلف) أي الوارث (قوله على العلم) أي والأبأن لم يعلم القاضي حقيقة
الحال ولا إقرار المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه بينة يحلف على البتات بالله ما عاكك تسليم هذا العين إلى المدعى
عمادية عزمي - (قوله كوهوب) يعني لو وهب رجل لرجل عبداً فقبضه أو اشترى رجل من رجل عبداً فجاء

لأن الأطراف خلقت وقاية للنفس كالمال فيجري فيها الإبدال خلافا لهما (قال المذعي لى بينة حاضرة) في المصر (وطلب بين خصمه لم يحلف)
خلافا لهما ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غائبة عن المصر حلف اتفاقا ابن ملك وقد جرى المجتبى الغيبة بمدة السفر (وبأخذ القاضي)
في مسألة المتن فيما لا يسقط شبهة (كفيلة) يؤمن هروبه بجر فيلخص (من خصمه) ولو وجهها والمال حفيرا في ظاهر المذهب عبي
(بنفسه ثلاثة أيام) في الصحيح وعن الثاني إلى مجلسه الثاني وصح (فان امتنع من) اعطاء (ذلك) الكفيل (لازمه) بنفسه أو بمينه مقدرا مدة
التكفيل (لثلاثين) (الآن يكون) الخضم (غريبا) اى مسافرا (ف) يلزم أو يكفل ٤٢٧ (الى انتهاء مجلس القاضي) دفعا للضرر

حتى لو علم وقت سفره مكفله اليه
وتنظر في زيه أو يستخير رفقاءه لو
أنكر المذعي بزانية (قال)

لا بينة لي وطلب بينه خلفه القاضي
ثم برهن على دعواه بعد الجين (قبل)

(ذلك) البرهان عند الامام (منه)
وكذا لو قال المذعي كل بينة اتى بها

فهي شهود زور أو قال اذا حلفت
فأنت بري من المال تخلف ثم برهن

على الحق قبل خاتبة وبه جزم
في السراج كأمير (وقيل لا) يقبل

فأله محمد كافي العمادية وعكسه
ابن ملك وكذا الخلاف لو قال

لا دفع لي ثم اتى بدفع أو قال الشاهد
لا شهادة لي ثم شهد والاصح القبول

لجواز التمسك ثم التذرك كافي الدرر
وأقره المصنف (أدعى المديون

الايصال فانكر المذعي) ذلك ولا
بينته) على مذهباه (فطلب بينه فقال

المذعي اجعل حق في الختم ثم
استخلفني له ذلك) قنية (واليمين

بالله تعالى) لحديث من كان حائفا
فليحلف بالله تعالى وليذر وهو قول

والله خزائن الله وظهر أنه لو حلفه
بغيره لم يكن يمينا ولم أره صريحا

بجر (لا بطلاق وعنان) وان الخ
الخضم وعليه الفتوى تارة خاتبة

لان التحليف بمحارم خاتبة

رجل وزعم أن العبد عبده ولا بينة له فأراد استخلاف المذعي عليه يحلف على النبات ح (قوله خلافا لهما)
فعندهما يلزمه الأرض فيهما لأن النكول اقرار فيه شبهة عندهما فلا يشترط به القصاص مخ (قوله حاضرة في
المصر) اطلق حضورها فمثل حضورها في المصر بصفة المرض وظاهر ما في خزائن المتن خلافا فانه قال
الاستخلاف يجري في الدعاوى الصحيحة اذا أنكر المذعي عليه ويقول المذعي لاشهودى أو شهودى غيب أوفى
المصر اه بجر (قوله وبأخذ القاضي) أى يطلب المذعي كافي الخاتمة وفي الصغرى هذا اذا كان المذعي عالما
بذلك أما اذا كان جاهلا فالقاضي يطلب رواه ابن سماعة عن محمد اه بجر (قوله في مسألة المتن) قد بهالاه
لو قال لا بينة لي أو شهودى غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار
معروفة وحائوت معروف لا يسكن في بيت بكرا، ويتركه ويهرب منه مخ وهذا يبيح حفظ جذا بجر عن
الصغرى قال وينبغي أن يكون الفقيه ثقة بوظائفه في الاوقاف وان لم يكن له ملك في دار أو حائوت لانه لا يتركها
ويهرب اه وفي البحر أيضا عن كفالة الصغرى القاضي أو رسوله اذا أخذ كفيل من المذعي عليه بنفسه بأمر
المذعي أو بأمره فان لم يصف الكفالة الى المذعي بأن قال أعط كفيل بنفسك ولم يقل للطلاب ترجع الحقوق الى
القاضي أو رسوله حتى لو سلم اليه التكفيل يبرأ ولو سلم الى المذعي فلا وان أضاف الى المذعي كان الجواب على
العكس اه وفيه عنها طلب المذعي من القاضي وضع المثل عند عدل ولم يكف بكفيل النفس فان كان المذعي
عليه عدلا لا يجيبه القاضي ولو فاسق يجيبه وفي العقار لا يجيبه الا في النجس الذي عليه الثمن لان الثمن يقتل اه
قال في البحر وظاهره أن النجس من العقار قد تمتد خلافا وفي آبي السعود عن الجوى عن المقدسى التصريح
بأنه من العقار (قوله في الصحيح) في الحر عن القنية ادعى القاتل أنه لينة حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام
فان مضت ولم يأت بالبينة وقال لي بينة غائبة بقضى بالقصاص قياسا كالأموال وفي الاستحسان يؤجل
استعظاما لما لا يرد اه وفي البحر أيضا عن قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة بالثلاث أو نحوها لا ابراءة التكفيل
بعدها فان التكفيل الى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل الى شهر للتوسعة على التكفيل فلا يطالب الابد مضيه
لكن لو عمل لا يصح وهذا للتوسعة على المذعي فلا يبرأ التكفيل بالتسليم للمال اذ قد يجر المذعي عن البينة واذا
أحضرها يعجز عن اقامتها وانما سلم الى المذعي بعد وجود ذلك الوقت حتى لو حضر البينة قبل الوقت يطلب
التكفيل (قوله الى مجلسه) اى القاضي (قوله لازمه) اى دار معه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين وفي
الصغرى ولا يلزمه في المسجد لانه بنى الذكر به يقى ثم قال ويصح معه أمينا بدور معه ورأيت في زيادات
بعض المشايخ أن للمطلوب أن لا يرضى باليمين عنده خلافا لهما بناء على التوكيل بلا رضى الخضم بجر ملخصا
وتما فيه (قوله اى مسافرا) تفسير مراد (قوله حتى لو علم) بأن قال أخرج غدا مثلا (قوله بكفله) اى
الى وقت سفره بجر (قوله كأمير) اى عند قول المصنف اصطلاحا على أن يحلف عند غير قاض الخ لكن هناك
اليمين من المذعي وكما مر عند قوله وقبل البينة لو أقامها بعد يمين (قوله فانكر المذعي) اى مذهب الدين (قوله
ولا بينة له) اى المذعي الايصال (قوله فطلب بينه) اى بين الدائن (قوله فقال المذعي) اى مذهب الدين
(قوله اجعل حق في الختم) اى الصل ومعه ان كتب الصل بالبينة ثم استخلفني مدنى او المراد احضار
نفس الحق في شئ محتوم وهو الاظهر وفي حاشية القتال عن الفتاوى الاثنية يعنى احضر حتى ثم استخلفني
ومثله بخط السائحاني ومثله في الحامدية (قوله أنه لو حلفه بغيره) كالرجل والرحيم بجر (قوله ولم أره
صريحا) فيه أن قولهم في التلظي ويحب العطف كيلا يتكثر اليمين كما يأتى وصاحب البحر نفسه صرح به
وقولهم في كتاب الايمان والقسم بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرجل والرحيم والحق او بصفة يحلف بها من
صفاته تعالى كعزة الله وجلال الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على كونه يمينا اه شيخنا والعجب من

(وقيل ان مست الضرورة فرض الى القاضي) اتباع البعض (فلو حلقه) القاضي (به فشكل فقضى عليه) بالمال (لم يتخذ قضاءه) (على) قول (الاكثر) كذا في خزنة المفتين وظاهره انه مفرغ على قول الاكثر ما على القول بالتعليف بهما فيعتبر نكوله وبقيته به والا فلا فائدة بحصر واعتمده المصنف قلت ولو حلق بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهدوا على السبب كالاتراض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية لشرنبلاني وقد تقدم (ويغلب ذكر اوصافه تعالى) ٤٣٨ وقيد بعضهم بفساق ومال خطير (والاختيار) فيه (في صفته الى القاضي)

ويجبت للعطف كليا تنكر الزين
(فلو حلق بالله ونكل عن التغليظ
لا يقضى عليه به) اي بالنكول لان
المقصود الحلف بالله وقد حصل
زياعى (لا) يستحب التغليظ على
المسلم (بزمانه) لا (بمكانه) كذا
في الحاوى فظاهره انه مباح
(ويستخلف اليهودى بالله الذى

انزل التوراة على موسى والنصراني
بالله الذى انزل الانجيل على عيسى
والمجوسى بالله الذى خلق النار)
فيغلب على كل معتقده فلما كننى
بالله كالمسلم كننى اختيار (والوثنى

بالله تعالى) لانه يقر به وان عبد
غيره وجرم ابن الكمال بان الدهرية
لا يعتقدونه تعالى قلت وعليه فيما
ذا يحلفون وبني تحليف الاخرس
ان يقول له القاضي عليك عهد الله
وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا
او ما برأسه اي نعم صارحوا لوالو
أصم أيضا كتب له ليحب يحمله ان
عرفه والافشا شانه ولوا عى أيضا
فأبوه او وصيه أو من نصبه القاضي
شرح وهبانية (ولا يحلفون في
بيوت عباداتهم) لكرهه دخولها
بحر (ويحلف القاضي) في دعوى
سبب يرتفع (على الحاصل) اي على
صورة انكار المنكر وفسره بقوله
(اي بالله ما ينكح نكاح قائم) ما
ينكح (بيع قائم وما يجب عليك
رده)

صاحب المتج حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح ثم رأيت مثل ما قدمته منقولاً عن المقدسى وكتبته في هامش
البحر (قوله والا فلا فائدة) تظهر فائدة فيما اذا كان جاهلا بعدم اعتبار نكوله فاذا اطلب حلقه به ربما يتبع ويشتر
بالمضى درر الحار (قوله واعتمده المصنف) لكن عبارة ابن الكمال فان الخ الخصم قبل صرح بهما في زمانا لكن
لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا ينفذ انتهت ومنه في الزيلعي
وشرح درر الجار وظهره ان القائل بالتعليف بهما يقول انه غير مشروع ولكن يعرض عليه لعله يتبع فان من له
أدى في ديانته لا يحلف بهما كاذبا فانه يؤدى الى طلاق الزوجة وعقوبة الامة أو امساكهما بالجرم بخلاف البين بالله
تعالى فانه تساهل به في زمانا كثيرا تأمل وقوله لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا قول فكيف يجوز
للقاضى تكليفه الاتيان بما هو منهى شرعا لعل ذلك البعض يقول النهى عنه تنزيهى سعدي (قوله وقد
تقدم) اي قبيل قوله ولا تحليف في طلاق ورجعة الخ (قوله ويغلب الخ) اي يؤكد البين بذكر اوصاف الله تعالى
وذلك مثل قوله والله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية
ما تفلان هذا عاينك ولا قبلك هذا المال الذى ادعاه ولا شئ منه لان احوال الناس شتى فمنهم من يتبع عن
البين بالتغليظ ويحتمل عند عدمه فيغلب عليه لعله يتبع ذلك زيلعي (قوله زيلعي) عبارته ولأمره بالعطف
فأتى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لان المستحق عليه عين واحدة وقد أتى بها اه (قوله
وظاهره أنه مباح) في البحر عن المحيط لا يجوز التغليظ بالمكان (قوله فيغلب على كل الخ) قال في البحر
فان قلت اذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره هل يكفيه ام لا قلت لم أره صريحا وظاهر قولهم انه
يفاطم به أنه ليس بشرط وأنه من باب التغليظ فيكنى بالله ولا يقضى عليه بالنكول عن الوصف المذكور اه
(قوله صارحنا) ولا يقول بالله انه كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا عينا كما في الشربلالية س (قوله
او وصيه او من نصبه القاضى) وهذا مستثنى من قولهم الحلف لا يجزى فيه النيابة ابو السعود (قوله
ويحلف القاضى الخ) قال في نور العيز النوع الثالث في مواضع التعليف على الحاصل والتعليف على السبب
يجمع ثم المسألة على وجوده اما ان يدعى المدعى دينا او ملكا في عين او حقا في عين وكل منها على وجهين اما ان
يدعيه مطلقا او بناء على سبب فلو ادعى دينا ولم يذكر سببه يحلف على الحاصل ماله قبل ما ادعاه ولا شئ منه وكذا
لو ادعى ملكا في عين حاضر او حقا في عين حاضر ادعاه مطلقا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل ما هذا لفلان
ولا شئ منه ولو ادعاه بناء على سبب بأن ادعى ديناً بسبب قرض او شراء او ادعى ملكا بسبب بيع او هبة او ادعى
غصبا او ودية او عارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما استقرضت ما غضبت
ما أودعت ما شريت منه كافى وعن أبي يوسف يحلف على السبب في هذه الصور المذكورة الا عند تعرض
المدعى عليه فنحن يقول أيها القاضي قد يبيع الانسان شيئا ثم يقبل فحينئذ يحلف القاضي على الحاصل مخ
وذكر خمس الأمثلة الحاوانى رواية اخرى عن ابي يوسف ان المدعى عليه لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو قال
ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضى خان وهذا أحسن الاقاويل عندي وعليه أكثر القضاة يقول الحفير
وكذا في مختارات النوازل لصاحب الهداية اه (قوله ما ينكح نكاح قائم) ادخال النكاح في المسائل التي
يحلف فيها على الحاصل عتدهم ما غلبه من صاحب الهداية والشارحين لان أبا حنيفة لا يقول بالتعليف
في النكاح الآن يقال ان الامام مفرغ على قولهما لا على قوله كتنفر به في المزاورة على قولهما بحر ونقل
عن المقدسى أنه محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال (قوله بيع قائم) هذا الحق ما في اخزانة من
التفصيل قال المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن فالمدعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى
ولا شئ منه بالسبب الذى ادعى ولا يحلف بالله ما بيعته وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له احضر الثمن فاذا

لوقائما وبالله لوهاكا (وما هي بائن منك) وقوله (الآن) متعلق بالجميع مسكين (في دعوى نكاح وبسبب وطلاق) فيه تلف وتشترا على السبب اي بالله ما نكتب وما يثبت خلافا للثاني نظر المذعي عليه أيضا لاحتمال طلاقه واقالته (الا اذ لم) من الحلف على الحاصل (ترتد النظر للمذعي فيصنف) بالاجماع (على السبب) اي على صورة دعوى المذعي (كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبتوتة وانخصم لايها) لكونه شافعا لصدق حلفه على الحاصل في معتقده فيضطر المذعي قلت ومضاده انه لا اعتبار ٤٢٩ بذهب المذعي عليه وأما مذهب المذعي ففيه

خلاف والاوجه أن يسأل القاضي هل تعتقد وجوب شفعة الحوار أولا واعتمده المصنف (وكذا) اي يحلف على السبب اجماعا (في سبب لا يرتفع) برفع بعد بثوته (كعدم مسلم يذني) على مولاه (عقده) لعدم تكرر رقه (و) أما (في الامة) ولومسلة (والعبد الذكافر) فتكرر رقه ما بالطلاق حلف مولاها (على الحاصل) والحاصل اعتبارا للحاصل لا للتكرر مدع وسبب غير متكرر (وصح فداء العين والصلح منه) لحديث ذبوا عن أعراضكم بأموالكم وقال الشهيد الاحتراز عن العين الصادقة واجب قال في الجواب ثابت بدليل جواز الحلف صادقا (ولا يحلف) المنكر (بعده) أبدا لانه اسقط حقه (و) قيد بالقداء والصلح لان المذعي (لو) اسقطه اي العين (قصدا بأن قال برئت من الحلف او تركه عليه او وهبته لا يصح وله التحليف) بخلاف البراءة عن المال لأن التحليف للحاكم بزيادة وكذا اذا اشترى عينه لم يميز لعدم ركن البيع درر (فرع) استحلف خصمه فقال حلفتي مرتان عند حاكم ومحكم وبرهن قبل والا فله تطلقه درر قلت ولم أر ما لوقال اني قد حلفت بالطلاق اني لا حلف

احسنه استحلفه بالله ما يكذب قض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي اذني وان شاء حلفه بالله ما ينكح وبين هذا اشراء قائم الساعة والحاصل أن دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن معنى وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة المبيع فيصنف على ذلك الثمن اه بجر (قوله لوقائما الخ) زاده لما في البحر وفي قول المؤلف وما يجب عليك رده قصور والضوابط مافي الخلاصة وما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك اه وصكاذ في قوله وما هي بائن منك الان لانه خاص بالسائن وأما الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي ينكح وما اذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث فقال الاستيعابي يحلف بالله ما طلقها ثلاثا في النكاح الذي ينكح اه وقد ذكر في البحر خنا جله مما يحلف فيه على الحاصل فراجع وقال بعد هاتم اعلم انه تكرر منه في بعض صور التحليف تكرار لافي لفظ العين خصوصا في تحلف مدي دين على الميت فان وصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى اربعة مع قولهم في كتاب الايمان ان العين تتكرر بتكرار حرف العطف مع قوله لا تكفوله لا أكل طعاما ولا شربا ومع قولهم هذا في تغلظ العين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب عين واحدة فاذا عطف صارت أعيانا ولم أرعنه جوابا بل ولا من تعرض له اه قال الرمي أقول اذا تأمل المتأمل وجد التكرار التكرار الذي فلتأمل اه يعني أن المذعي وان اذني شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة ضمننا فيحلف الخصم عليها احتياطا (قوله نظرا للمذعي عليه) تعليل لقوله لا على السبب (قوله لكونه شافعا) لان الشافعي يحلف على الحاصل معتقدا مذهبه انها لا تستحق نفقة ولا شفعة فينسخ النفع فاذا حلف انه ما أبانها واشترى ظهر النفع وريعية جانب المذعي اولى لان السبب اذا ثبت الحق واحتمال سقوطه بعارض متوهم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض اه (قوله ففيه خلاف) قبل لاعتبار به وانما الاعتبار لمذهب القاضي (قوله والاوجه أن يسأل) اي يسأل المذعي (قوله واعتمده المصنف) اي تبعا للبحر وانظر هل يجري ذلك في قضية زماننا المأسورين بالحكم بمذهب أبي حنيفة (قوله والصلح منه) اي على شيء معلوم والفرق أن الثاني بأقل من المذعي وأما الأول فقد يكون مثله كافي القهستاني ح (قوله ولا يحلف) ضبطها المؤلف رحمه الله بتشديد اللام (قوله لانه اسقط حقه) اي حقه في الخصومة والذي في البحر لانه اسقط خصومته بأخذ المال منه مدي (قوله وبرهن قبل) في البحر عن البرازية ولو قال المذعي عليه حين أراد القاضي تحليفه حلفي على هذا المال عند قاض آخر أو برأني عنه ان برهن قبل وان دفع عنه الدعوى والاقال الامام البرزوي انقلب المذعي مدي عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف لزم المال لان دعوى الابراء عن المال اقرب وجوب المال عليه بخلاف دعوى الابراء عن دعوى المال اه وظاهر هذا أن قول الشارح والا فله تحليفه أي والا يبرهن فله تحليفه اي تحليف المذعي الاول تأمل وبعبارة الدرر ولولم يكن له بينة واستحلفه اي أراد تحليف المذعي جاز (قوله والا فله تحليفه) اي تحليف المذعي قال في نورا عين أراد تحليفه فبرهن أن المذعي حلفي على هذه الدعوى عند قاضي كذا قبل ولولا بينة فله تحليف المذعي لانه يذني بقائه حقه في العين ولو اذني أن المذعي أبرأني عن هذه الدعوى ليس له تحليفه ان لم يبرهن اذ المذعي بدعواه استحق الجواب على المذعي عليه والجواب اما اقرار أو انكار وقوله أبرأني الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يصح ويقال له أجب خصلك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذا الاث فانه يحلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرب وجوبه والاقرار جواب ودعوى الابراء مسقط فيترتب عليه العين ومنهم من قال الصواب أن يحلف على البراءة كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال مح وعليه أكثر قضية زماننا اه وبعبارة الدرر ولولم يكن له بينة واستحلفه اي أراد تحليف المذعي جاز انتهت به علم مافي عبارة الشارح من الاهام فتنبه (قوله ولم أر الخ) وجدت في هامش نسخة شيخنا بخط بعض العلماء مانها قد رأيتها في أواخر القضاء قبيل كتاب الشهادة من فتاوى الكريني

فجزر * (باب التحالف) لما قدم بين الواحد ذكر بين الاثنين (اختلفا) أي المتبايعان (في قدرين) أو وصفه وأوجسه (أو) في قدر (مبيع) - من برهن) لأنه نورد عوام بالجة ٤٣٠ (وان برهنا فثبت الزيادة) اذ اليبات للاثبات (وان اختلفا فيهما) أي الثمن والمبيع

جميعا (قدم برهان البائع لو) الاختلاف (في الثمن وبرهان المشتري لو في المبيع) نظر الاثبات الزيادة (وان عجزا) في الصور الثلاث عن البينة فإن رضى كل بمقالة الآخر فيها (و) ان (لم يرش) واحدا منهما بدعوى الآخر تخلفا) حالم يكن فيه خيار فيفسخ منه

الخيار (وبدئ بيمين المشتري) لأنه البادئ بالانكار وهذا (لو) كان (بيع عين بدين والا) بأن كان مقايضة او صرفا (فهو) مخير) وقيل يقرع ابن ملك (وقصر على النفي في الاصح) وقصر القاضي البيع بطلب أحدهما او بطلبهما ولا ينفسخ بالتحالف ولا يفسخ أحدهما بل يفسخهما بجر (ومن نكل) منهما (لزمه) دعوى الآخر (بالقضاء) وأصله قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وتراذا وهذا كله لو اختلف في البدل مقصودا فلو في ضمن شيء كاختلافهما في الرق فالقول للمشتري في انه الرق ولا تحالفا كالأو اختلفا في وصف المبيع كقوله اشترتني انه كاتب أو خيار وقال البائع لم اشترط فالقول للبائع ولا تحالفا ظهيرة (و) قيد باختلافهما في ثمن ومبيع (لأنه) (لا تحالفا في) غيرهما لأنه لا يحتل به قوام العقد فهو (أجل

(باب التحالف)

معز لا أول قضاء جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه البينة فلبعض القاضي البينة عليه قال اني سلفت بالطلاق اني لا احلف أبدا والآن لا احلف - حتى لا يقع على - الطلاق فإن القاضي يعرض عليه البينة ثلاثا ثم يحكم بالنكول ولا يسطع عنه البينة بهذا البين اه (قوله فيجزر) أقول سبق عن العناية أن القاضي لا يجذب من الحاق الضرر بأحدهما في الاختلاف على الحاصل أو على السبب فمراعاة جانب المدعى أولى فعلى هذا لا يعذر بدعواه الحلف بالطلاق ويقضى عليه بالنكول على أن ذلك يكون بالاولى لأنه هو الذي ألحق الضرر بنفسه باقدامه على الحلف بالطلاق اه ابو السعود أقول وأيضا لو كان ذلك حجة صحيحة لتحيل به كل من توجه عليه بين فيلزم منه ضياع حق المدعى ومخالفة نص الحديث والبينة على من انكر فتدبر

(قوله او وصفه) كالخاري والبغدادى (قوله او جسه) كدراهم او دنابر (قوله او في قدر ومبيع) فالو في وصفه فلا تحالف والقول للبائع كما سيذكره الشارح (قوله لو اختلف في الثمن) أقول في زيادة الوصف في الموضوعين خلت وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فبينة البائع في الثمن اولى وبينة المشتري في المبيع اولى نظر الى زيادة الاثبات قاله شيخنا والذي المقي محمد تاج الدين المدني (قوله فان رضى الخ) هذه العبارة لا تشعل الا صورة الاختلاف فيها فالاولى أن يقول كمال قال غيره فان رضى البائع على شيء أي بأن رضى البائع بالثمن الذي ادعاه المشتري او رضى المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في أحدهما او رضى كل بقول الآخر عند الاختلاف فيهما وقال الحلبي العبارة فاسدة والصواب كمال قال غيره فان رضى البائع على شيء (قوله فيفسخ من له الخيار) قال في الجهر وأشار بعجزهما إلى أن البيع ليس فيه خيار لاحدهما ولهذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار رؤبة وخيار عيب أو خيار شرط لا يتحالفان اه والبائع كالمشتري فالقصد أن من له الخيار يمكن من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي أن البائع اذا كان بدئى زيادة الثمن وأنه كسرها للمشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف وأما خيار البائع فلا ولو كان المشتري بدئى زيادة المبيع والبائع شكرها فان خيار البائع يمنع له فكتبه من الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي تخريجا لا نقلا اه وحاصله أن من له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فينبغي تخصيص الاطلاق (قوله وبدئى بيمين المشتري) أي في الصور الثلاث كما في شرح ابن الكيال وقوله لأنه البادئ بالانكار قال الساجي هذا ظاهر في التحالف في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لأن البائع هو المنكر فالظاهر البداءة به ويشهد له ما سبق أنه اذا اختلف المؤخر والمستأجر في قدر المدة بدئى بيمين المؤخر وإلى ذلك أو ما أفتى سائى اه وبجئ مثل هذا الجب العلامة الرمى (قوله بأن كان مقايضة) أي سلعة بسلعة (قوله او صرفا) أي غنما بدين (قوله ويقصر على النفي) بأن يقول البائع والله ما باعني بألف والمشتري والله ما اشتريه بألفين (قوله في الاصح) وفي الزيادة يحلف البائع والله ما باعني بألف ولقد باعني بألفين والمشتري بالله ما اشتريه بألفين ولقد اشتريته بألف س (قوله بل يفسخهما) ظاهر ما ذكره الشارحون انهما لو فسخا انفسخ بلا توقف على القاضي وأنفسخ أحدهما لا يكتفى وان اكتفى بطلب أحدهما بجر وذكر فائدة عدم فسخه بنفس التحالف انه لو كان المبيع جارية فلم يشتري وطوها كافي النهاية (قوله والسلعة قائمة) احتراعا اذا هلكت وسيأتي منها (قوله كاختلافهما في الرق) هو النظر اذا انكر البائع أن هذا رقه وصوره كما في الزباني أن يشتري الرجل من آخر غنما في رق وزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فاوعا ليرده على صاحبه ووزنه عشرة رطل فقال البائع ليس هذا رقي وقال المشتري هو رقيك فالقول قول المشتري سواء سئل لكل رطل غنما او لم يسئل فجعل هذا اختلافا في القبول وفيه القول قول القباض ان كان في ضمنه اختلاف في الثمن ولم يعتري في إيجاب التحالف لأن الاختلاف فيه وقعه يقتضي اختلافهما في الرق اه (قوله نحو أجل) ذكر في الجهر هنا مسألة عجيبة فتراجع (قوله نحو أجل وشرط) لانها شيقتان بعارض الشرط والقول لمنكر العوارض فقد جزموا هنا بان القول لمنكر الخيار كما عرفت وذكرها

وشرط) رهن او خيار او ضمان

(وقبض بعض ثمن والقول للمتكبر)

بينه وقال زفر والشافعي يتعاقبان

(ولا) تخالف اذا اختلفا (بعد

هلاله المبيع) او خروجه عن

ملكه او تعيبه بما لا يرد به (وحلف

المشتري) الا اذا استهلكه في يده

البائع غير المشتري وقال محمد

والشافعي يتعاقبان ويقبض على

قيمة الهالك وهذا الوجهين دينا فلو

مقايضة تخالفا اجابا لان المبيع

كل منهما ويرد مثل الهالك وأوجبته

كالمواخلف في جنس الثمن بعد هلاك

السلعة بأن قال أحدهما دراهم

والآخر دينار يتعاقبا وازم المشتري

رد القيمة سراج (ولا) تخالف

(بعد هلاله بعضه) او خروجه عن

ملكه كعبد من مات أحدهما

عند المشتري بعد قبضه فمات

اختلفا في قدر الثمن لم يتعاقبا عند

أبي حنيفة رحمه الله تعالى (الآن

يرضى البائع بثلث حصة الهالك)

اصلا فينبذ يتعاقبان هذا على

تفريق الجمهور وصرف مشايخ

بلح الاستثناء الى عيين المشتري (ولا

في) قدر (بدل كتابة) لعدم

لزومها (و) قدر (رأس مال بعد

اقالة) عقد (السلم) بل القول

للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم

(وإن اختلفا) أي التعاقدان

(في مقدار الثمن بعد الاقالة) ولا

ينية (تخالفا) وعاد المبيع (لو كان

كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم

يرد المشتري اليه) يتحكم الاقالة

(فإن رده اليه يتحكم الاقالة

قوله قيد بالاختلاف الى آخر القول

هكذا في النسخة المجموع منها

وليس في يدى سواها وهي عبارة

غير ظاهرة للمعنى ففعل لفظة كان

ساقطة قبل قوله كالاختلاف في

السلم فيه ويجزى اه معصية

في خيار الشرط فيه قولين فقدمناهما في بابيه والمذهب ما ذكره هنا بجر أطلق الاختلاف في الاجل فتعلل
الاختلاف في اصله وقدره بالقول لمشكر الزائد بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في السلم فانهما يتعاقبان كما تقدمناه
في بابيه وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري لانه حقه وهو متكرر استثناء حقه كذا في النهاية بجر
وفيه ويستثنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في اجل السلم بأن ادعاهما فأنهما ونفاهما الاسترقاق القول
فيه لمصلحة عند الامام لانه فيه شرط وتركه فيه مفسد للعقد واقدامهما عليه يدل على العجة بخلاف ما نحن فيه
لانه لا يتعلق به بالهبة والفساد فيه فكان القول لنا فيه (قوله وشرط رهن) اي بالثمن من المشتري ط (قوله
او ضمان) اي اشتراط قبض (قوله وقبض بعض ثمن) اوسط البعض او ابراء الكل بجر والتقيده باتفاق
اذا اختلفا في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر
الادعوى كذا في النهاية بجر (قوله بينه) لانه اختلاف في غير المعقود عليه وبه فاشبه الاختلاف في الخط
والابراء وهذا لان باعدهما لا يحتل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه فانه بمنزلة
الاختلاف في القول في جريان التعاقب لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف
ولا كذلك الاجل ألا ترى أن الثمن موجود بعد مضيه بجر (قوله اذا اختلفا) اي في مقدار الثمن معراج
ومثله في متن المجموع (قوله بعد هلاله المبيع) أفادته في الاجل وما بعده لا فرق بين كون الاختلاف بعد
الهلاك او قبله (قوله المبيع) اي عند المشتري اذ قبل قبضه ينفسخ العقد لانه معراج (قوله او تعيبه
الح) فيه انه داخل في الهلاك لانه منه تأمل ثمن ان عبارتهم هكذا أو صار يحال لا يقدر على رده بالبائع قال في
الكفاية بأن زاد زيادة متصلة او منفصلة اه اي زيادة من الذات كمن وولد وعقر قال في غرر الافكار
ولو لم تشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر او غيره قبل القبض او بعده يتعاقبان اتفاقا ويكون الكسب
للمشتري اتفاقا اه ثمن ان الشارح تبع الدرر والى يعني أن ما قالوه والى المعاملت من شوله اللعب وغيره تأمل
(قوله غير المشتري) فانهما يتعاقبان لقيام القيمة بتمام العين كافي للجرس (قوله على قيمة الهالك) ان قويا
ومثله ان مثليا خير الدين س (قوله تخالفا اجابا) وان اختلفا في كون البدل دينا وعينا ان ادعى المشتري
انه كان عينا يتعاقبان عندهما وان ادعى البائع انه كان عينا وادعى المشتري انه كان دينا يتعاقبان والقول
قول المشتري كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) اي فكان فاعني المعقود عليه فبرده بجر اي برده
القائم (قوله كالمواخلف) وبهذا علم أن الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسألة هي
ما اذا كان المبيع هالكا بجر (قوله تخالفا) لانهما لم يتفقا على ثمن فلا بد من التعاقب للنفسح (قوله بعد
هلاله بعضه) اي هلاكه بعد القبض كما سيذكر قريبا (قوله عند المشتري) قبل تقدير الثمن (قوله بعد قبضهما)
فلو قبله يتعاقبان في موتهما وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكار من الجانبين كفاية (قوله عند أبي
حنيفة) لان التعاقب مشروط بعد القبض بشيأ السلعة وهي اسم لجميع المبيع فاذا هلك بعضه انعدم الشرط
والقول للمشتري مع عيبه عنده لانكاره الزائد غرر الافكار (قوله اصلا) أي لا يأخذ من ثمن قيمة الهالك
شيأ أصلا ويجعل الهالك كأن لم يكن وكان القدر على القائم فينبذ يتعاقبان في ثمنه ويتكول بهما زعم دعوى
الآخر غرر الافكار (قوله يتعاقبان) اي على ثمن الحي ح (قوله تفريق الجمهور) من صرف
الاستثناء الى التعاقب (قوله وصرف مشايخ بلح الاستثناء الح) اي المقتدر في الكلام لان المعنى ولا تخالف
بعد هلاك بعضه بل العيين على المشتري الآن يرضى الح قال في غرر الافكار بعد ما تقدمناه وقبل الاستثناء
يتصرف الى حلف المشتري المفهوم من السابق يعني يأخذ من ثمن الهالك قدر ما أثر به المشتري اذ البائع اخذ
القائم صلحا عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى تحليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من ثمن
الهالك ما أثر به المشتري الزيادة فيخالفان ويتردان في القائم اه (قوله الى عيين المشتري) وحينئذ
فالبائع يأخذ الحي صلحا عما تدعيه قبل المشتري من الزيادة ويطلق (قوله بعد اقالة) قيد بالاختلاف بعدها
لانهما لو اختلفا في قدره وتخالفا كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجه
لاربعة كما تقدمناه بجر (قوله عقد السلم) انما لم يجر التعاقب لان موجب رفع الاقالة دعوى السلم مع
انه دين والساقط لا يعود سائحان (قوله للعبد والمسلم اليه) اي مع عيينهما بجر (قوله ولا يعود السلم)

(لا) تخالف خلافاً محضاً (وان اختلفا) اى الزوجان (فى) قدر (المهر) اوجسه (قضى لمن أقام البرهان وان برهننا فللمرأة اذا كان مهر المثل شاهداً للزوج) بان كان كفايته أو أقل ٤٣٢ (وان كان شاهداً لها) بان كان كفايتها أو أكثر (فبينته أولى) لاثباتها خلاف

الظاهر (وان كان غير شاهداً لكل منهما) بان كان بينهما (فالتنازع) للاستواء (ويجب مهر المثل) على الصحيح (وان عجزا) عن البرهان (تخالفوا ولم يفسخ النكاح) لتبعية المهر بخلاف البيع (ويبدأ بيمينه) لأن أول التسليم عليه فيكون أول اليمين عليه ظهيرية (وتصحكم) بالتشديد اى يجعل (مهر مثلها) حكماً لسقوط اعتبار التسمية بالتخالف (فقدضى بقوله لو كان كفايته أو أقل) وبقولها لو كفايتها أو أكثر به (بينهما) اى بين ما تدعيه ويدعيه (ولو اختلفا) اى المؤجر والمستأجر (فى) بدل (الاجارة) اوفى قدر المدة (قبل الاستيفاء) للمنفعة (تخالفوا) وراذا وبدئ بيمين المستأجر واختلفا فى البدل والمؤجر لوفى المدة وان برهننا فاليمين للمؤجر فى البدل وللمستأجر فى المدة (وبعد ما لا نقول للمستأجر) لانه منكر للزيادة (ولو) اختلفا (بعد) الفكن من (استيفاء البعض) من المنفعة (تخالفوا) وفسخ العقد فى الباقي (والقول فى الماضى للمستأجر) لانه قد اذاعه ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع (وان اختلف الزوجان) ولو علموا كين أو مكانتين أو صغيرين والصغير يجامع أو ذمية مع مسلم قام النكاح أو لافى بيت لهما أو لاحدهما خزنة الاكمل لان العبرة للدلالة لملك (فى متاع) هو هنما كان فى البيت (ولو ذهباً أو فضة) فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه

لأن الاقالة فى باب السلم لا تحتل النقض لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما يسأى فى يميني أخذ من تعليمهم انهم اواختلفا فى جنسه او نوعه او صفته بعدها فالحكم كذلك ولم اره صريحاً بجر وفيه وقد علم من تقريرهم هذا أن الاقالة تقبل الاقالة الا فى اقالة السلم وأن البراء لا يقبلها وقد كتبنا فى الفوائد (قوله لا تخالف اى والقول للمنكر س) (قوله اوجسه) كقوله هو هذا العبد وقولها هو هذا الجارية فحكم التدرؤا الجنس سواء الا فى فصل واحد وهو أنه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لاعتبارها كفى الظهيرية والهداية بجر وفيه ولم يذكركم بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كفى الظهيرية أن لها نصف ما أذاعه الزوج وفى مسألة العبد والجارية لها المتعة الآن بتراضاعى أن تأخذ نصف الجارية اه (قوله البرهان) أما قبول بنة المرأة فظاهر لانها تدعى الاقلين ولا اشكال وانما رد على قبول بنة الزوج لانه منكر للزيادة فكان عليه اليمين لان البينة فكيف تقبل بنته قلنا هو متدعى صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها بأداء ما أقر به من المهر وهى تنكر والدعوى كافية لقبول البينة كفى دعوى المودع رد الوديعه معراج (قوله لاثباتها) علته للمأبئين قال فى الهامش اختلفت مع الورثة فى مؤخر صداقها على الزوج ولا يئنه فالقول قولها بيمينها الى قدر مهر مثلها حامدية عن الجر (قوله على الصحيح) قيدتها قال فى الجر فالصحيح التنازع ويجب مهر المثل (قوله ولم يفسخ النكاح) لان اثر التخالف فى انعدام التسمية وانه لا يحل ببعة النكاح لأن المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على ما مر ففسخ مضى وجر (قوله ويبدأ بيمينه) نقل الرمى عن مهر البصر عن غاية البيان انه يقرع بينهما استحباباً واخترافى الظهيرية وكثيرون انه يبدأ بيمينه والخلاف فى الاولوية (قوله لان أول التسليمين) تسليم المهر وتسليم الزوجة نفسها (قوله ويحكم) هذا اعنى التخالف اولاً ثم الحكم قول الكرخى لان مهر المثل لا اعتبار به مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتخالف فلها ما تقدم فى الوجوه كلها وما على تخرج الراى فالحكم قبل التخالف وقد قدمناه فى المهر مع بيان اختلاف الصحيح وخلاف ابى يوسف بجر (قوله قبل الاستيفاء) لان التخالف فى البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء فظهر بجر والمراد بالاستيفاء الفكن منه فى المدة وعدمه عدم ما عرف انه قائم مقامه فى وجوب الأجر بجر (قوله تخالفنا) وأما انكل لزمه دعوى صاحبه وايما برهن قبل (قوله وبدئ بيمين المستأجر الخ) فان قبل كان الواجب أن يبدأ بيمين الأجير لتحجّل فائدة النكول فان تسليم المقود عليه واجب أجب بان الأجرة ان كانت مشروطة التحجيل فهو كالاسبق انكاراً فيبدأ به وان لم يشترط لا يمنع الأجير من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه لا يتوقف على قبض الأجرة أو بالسود عن العناية (قوله لوفى المدة) وان كان الاختلاف فيها قبل بنة كل منهما فيما تدعيه من الفضل نحو أن يدعى هذا شهر ابعشرة والمستأجر شهرين بخمسة فيقضى بشهرين بعشرة بجر (قوله وبعده) اى بعد الاستيفاء (قوله وان اختلف الزوجان) قيده للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج دونه وعن اختلاف الاب مع بنته فى جهازها او مع ابنه فى البيت وعن اختلاف اسكاف وعطاري وآله الاساكفة أو العطارين وهى فى أيديهما واختلف المؤجر والمستأجر فى متاع البيت واختلاف الزوجين فيما فى أيديهما من غير متاع البيت وبيان الجبيع فى الجر فراجع وسأى بعضه (قوله قام النكاح اولاً) بان طلقها مثلاً ويستثنى ما اذا مات بعدتها كما يسأى فى قال الرمى فى حاشية الجر فى لسان الحكم ما يخالف ذلك فارجع اليه ولكن الذى هنا هو الذى منى عليه الشراح (قوله صلح له) الضمير راجع لكل وفى القنية من باب ما يتعلق بهجيز البنات اقترافاً فى بيتها جارية فتلحقها مع نفسها واستخدمت مهنه والزواج عالم به ساكت ثم اذاعها فالقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل اه وبه علم أن سكوت الزوج عند تعلّقها ما يصلح لهما لا يطل دعواه وفى البدائع هذا كله اذا تمّ المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان اقرت بذلك سقط قولها لانها اقرت بالملك لزوجهما ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبينة اه وكذا اذا ادعت انها اشترته منه كما فى الخمانية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كقرا رها بشرائه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهمة ونحو ذلك ولا يكون استناعتها بشريه ورضاء بذلك دليلاً على انه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مراراً بجر وذكر فى الهامش القول للزوج وأمرع عينها فيما تدعيه انه ملكها مما هو صالح للنساء ومما هو صالح للرجال والنساء وكذا القول قولها مع عينها أيضاً فيما تدعيه انه ودعة تحت يدها مما هو صالح

الاداء كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للا حقا القول له تعارض الظاهرين درر وغيرها (والقول له في الصالح لهما) لانها وما في يدها فيه
والقول الذي لا بد بخلاف ما يقتضيه ظاهرها الظاهر من ظاهره وهو يد الاستعمال (ولو اقامينة يقتضي بينهما) لانها خارجة خاتمة والبيت
الزوج الا ان يكون لهما بيعة بجر وهذا لوحيين (وان مات أحدهما ٤٣٣ واختلف وارثه مع الحي في المشكل) الصالح لهما (فالقول)

لنساء ومما هو صالح للنساء والرجال والله أعلم كذا في الحامدية عن الشلبي (قوله الظاهرين) أي فرجنا
الى اعتبار البدن والافتراض يقتضي التسايط (قوله درر) عبارة الدور الا اذا كان كل منهما يفعل
أو يبيع ما يصلح للآخر اه أي الا ان يكون الرجل ما ضاعوله أو وروخواتيم النساء والحي والخلخال ونحوها
فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة دالة تباع ثياب الرجال او تاجر تجرى ثياب الرجال والنساء او ثياب
الرجال وحدها كذا في شروح الهداية اه قال في الشربلية قوله الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح
للاخر ليس على ظاهره في عومه ففي قول أحدهما يفعل او يبيع الاخر ما يصلح له لان المرأة اذا كانت تباع
ثياب الرجال او ما يصلح لهما كالآنية والذهب والفضة والامعة والعقار فهو للرجل لان المرأة ما في يدها
للزوج والقول في العاوى لصاحب البدن بخلاف ما يقتضيه لان عارض يد الزوج اقوى منها وهو الاختصاص
بالاستعمال كافي العناية ويعلم مما سدد كره المصنف رحمه الله اه وحينئذ نقول الدور وكذا اذا كانت المرأة
دالة الخ معناه ان القول فيه للزوج أيضا الا انه خرج منه ما لو كانت تباع ثياب النساء بقوله قبله فالقول
لكل منهما ما يصلح له ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا يجعل الصغير في قوله فالقول له راجعا
الى الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح علة سواء حمل الكلام على ظاهره او على هذا المعنى أما الاول فلا نه
اذا كان الزوج يبيع بشده لظاهر ان البدن والبيع لظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تباع ذلك
فلا يرجح ملكها لما ذكره الشربلية الا اذا كان مما يصلح لهما على أن التعارض لا يقتضي الترجيح بل التنازع ومما
الثاني فلا نه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت تباع هي فكذلك لما مر أيضا فتنبه أقول
وما ذكره في الشربلية عن العناية صرح به في النهاية لكن في الكناية ما يقتضي أن القول للمرأة حيث
قال الا اذا كانت المرأة تباع ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالنمار والدور والمخفة والحي فهو للمرأة أي القول
قولها انها لشهادة الظاهر اه ومنه في الزيلعي قال وكذا اذا كانت المرأة تباع ما يصلح للرجال لا يكون القول
قوله في ذلك اه فالظاهر أن في المسألة قولين فليجوز (قوله والبيت للزوج) أي لو اختلفا في البيت فهو له
(قوله لهما بيعة) أي فكأن البيت لهما وكذا الورعنت على كل ما يصلح لهما (قوله لوحيين) بالتمنية (قوله
في المشكل) انظر ما حكم غيره والظاهر ان حكمه ما مر ثم رأيت في ط عن الجوى (قوله فالقول له للحي)
مع عينه در منقذ اذ لا بد للبيت وذكري البحر عن الخزانة استثناء ما اذا كانت المرأة للزفاف في بيته
فالمشكل وما يجبه ومثلها لا يستحسن جعله للزوج الا اذا عرف بخبرة جنس منه فهو له وأحق صاحب البحر
ما اذا اختلفا في الحياة لله الزفاف قال ويبنى اعتماده للفقوى الا أن يوجد نص بخلافه (قوله ولورقنا)
يستغنى عنه بما يأتي في المتن ح (قوله ولو أحدهما مملوكا الى قوله والحي في الموت) كذا في عامة شروح
الجامع وذكري الرضى انه سهو والصواب انه للزوج مطلقا وذكري الاسلام أن القول له هنا في الكل لا في خصوص
المشكل كما في القهستاني سأنحائي (قوله تسعة أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول
أبي يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع
كله ولها ما عليه ما حفظ الرابع قول ابن معن وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصري كله لهما وله
ما عليه السادس قول شريح البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق
الامام فيما لا يشك الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما كذا حكى الاقوال
في خزانة الاكل ولا يفتي أن التاسع هو الرابع بجر كذا في الهامش (قوله لان عبد الخ) لف ونشر مرتب
(قوله للبيت) بحث فيه صاحب العقويية (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعني المشكل
للزوج ولها ما يصلح لهما لانهما حرة كما هو معلوم من السياق والعاق وبؤيده قول السراج ولو كان الزوج
حر والمرأة مكرهة أو أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد أفتت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فاحداهما قبل العتق
فهو للرجل وما أحدهما بعده فهو ما فيه كالخمرين سأنحائي (قوله في الطلاق) أي في مسألة اختلاف
الزوجين التي قبل قوله وان مات أحدهما فانها تنهل حال قيام النكاح وبعده كاذ كره الشارح اه
(قوله ثم اعلم أن هذا) أي جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعدمه فان وقع
الى آخر ما في البحر فراجع (قوله لانها صارت الخ) فيبدأ بهما لوما فاكذلك (قوله بلانظر) فهذا

فيه (الحي) ولورقنا وقال
الشافعي ومالك الكل بينهما وقال
ابن أبي ليلى الكل له وقال الحسن
البصري الكل لهما وهي المسبعة
وعلى الخاتمة تسعة أقوال (ولو
أحدهما مملوكا) ولو ما دونها ومكاتبها
وقالوا والشافعي مملوكا والخزف
للحرق الحياة والحي في الموت (لان
يد الخزف أقوى ولا بد للبيت (اعتقت
الامة) والمكاتبه والمدبرة
(واختارت نفسها في البيت قبل
العتق فهو للرجل وما بعده قبل أن
تختار نفسها فهو على ما وصفناه
في العلل) بجر ونفسه طلقها
ومضت العدة فالمشكل للزوج
ولورثته بعده لانها صارت أجنبية
لا يداها ولما ذكرنا أن المشكل
للزوج في الطلاق فكذلك الوارثه
أما لو مات وهي في العدة فالمشكل
لها فكذا لم يطلها بدليل ارثها ولو
اختلف المورث والمستأجر في
متاع البيت فالقول للمستأجر
بيعه وليس للمورث الا ما عليه من
ثياب بدنه ولو اختلف استسكافي
وعطاري في الات الا ساكفة وآلات
العطارين وهي في أيديهما فهي
بينهما بلانظر لما يصلح لكل منهما

قوله في قول أحدهما يفعل او
يبيع الخ هكذا في النسخة المجموع
منها ولا تخلو العبارة عن تأمل
فعلها محترفة فينبغي تحريزها
براجعة عبارة الشربلية اه
معصمه
قوله ثم اعلم أن هذا لا وجود لذلك
هنا في نسخ الشارح التي يسدى
فليتر اه معصمه

وتغامه في السراج (رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادّعى رجل عرف باليسار وأدّعه صاحب الدار فهو
لنمروف باليسار وكذا كاس في منزل رجل ٤٣٤ وعلى عنقه فطيفة يقول) الذي على عنقه (هي لي وأدّعه صاحب المنزل فهي

أصاحب المنزل رجلان في سفينة
هم أدق في فاذي كل واحد السفينة
وما فيها وأحد هما يعرف ببيع
الدقيق الآخر يعرف بأنه ملاح
فالدقيق للذي يعرف ببيع
والسفينة لمن يعرف بأنه ملاح
عملا بالظاهر ولو فيها ركب وآخر
مسلح وآخر يجذب وآخر يمدّها
وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة
أثلاثا ولا شيء للماء رجل يتود
قطارا بل وآخر راكب ان على
الكل متاع الراكب فكلها له
والقائد أجبره وان لا شيء عليها
فالراكب ما هو راكبه والباقى
للقائد بخلاف البقر والغنم
وتغامه في خزانة الاكل

(فصل في دفع الدعاوى)

لما قدم من يكون خصما ذكر من
لا يكون (قال ذو اليد هذا الشيء)
المدعى به منقولا كان اوعتارا
(اودعنيه أو أعارنيه أو أجرنيه
اورهنيه زيد الغائب او غصبته
منه) من الغائب (وبرهن عليه)
على ما ذكر والعين فائمة لا هلكة
وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه
او بوجهه وشرط محمد معرفته
بوجهه أيضا فلو حلف لا يعرف
فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه
لا يبحث ذكره الزبلي وفي
الشريفة عن خط العلامة
المقدسي عن الزبانية أن تعويل
الائمة على قول محمد اه فليحفظ
(دفع خصومة المدعى)

الفرع خالف ما قبله والمسائل الاربعة بعده (فرع) رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر رأى الارض
والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تنفع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اه
حامدية عن الوالوجية (قوله بدرة) البدرة عشرون ألف دينار بجر كذا في الهامش (قوله فطيفة) دينار
محمل والجمع قطائف وقطف مثل صحائف وصحف لانها جمع فطيفة وصحيفة ومنه القطائف التي تؤكل صحاح
الجوهري كذا في الهامش (قوله وآخر مسلح) الظاهر أنه ما سلك الدقة التي هي للسفينة بمنزلة البعائم للدابّة
(قوله بخلاف البقر والغنم) قال في المنع أما لو كان بقرا او غنما عليها رجلان أحدهما قائد والآخر سائق
فهو للسائق الآن بقود شاة معه فتكون تلك الشاة وحدها كذا في الهامش (فرع) رجل دفع إلى قصار أربع
قطع كرباس لبغسلها فلما فرغ قال له القصار ابعث الى رسولك لانه قد لحق الرسول ثلاث قطع فقال القصار
بعثت اليك أربع قطع وقال الرسول دفع الى ولم يده على يقال (ب) الثوب صدق ايم ما شئت فان صدق الرسول
برئ من الدعوى ووجه البين على النصارى ان حلف برئ وان تكفل وجب عليه الضمان وكذلك ان صدق
القصار برئ ووجب البين على الرسول ووجب عليه أجر القصار اذا حلف القصار على ذلك أو صدقته
صاحب الثوب لانه لما حلف القصار في زعمه انه اعطاه أربع قطع فأيخذ ذلك ولو الوجيه في الفصل
الثاني

(فصل في دفع الدعاوى)

(قوله اودعنيه) ظاهر قوله اودعنيه وما بعده يفيد أنه لا بد من دعوى ايداع الكل وليس كذلك اما
في الاختيار أنه لو قال النصف والنصف ودعوى الفلان وأقام بينة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر
التمييز اه بجر وفيه أيضا وأما الموقوف انه لو أجاب بأنها ليست لي أو هي لفلان ولم يرد لا يكون دفعا وقد
يكونه اقتصر على الدفع بما ذكر لا احتراز عما اذا رد وقال كنت داري بعينها من فلان وقضيتها ثم اودعنيها اه اذكر
هبة وقبض الم تنفع الآن بشرط المدعى بذلك او بعلمه القاضي (قوله اورهنيه زيد) أي بالاسم العلم لانه لو قال
اودعنيه رجل لا يعرفه لم تنفع فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في الشهادات كما سذكره الشارح فلو
ادّعى من مجهول وشهدا بغيره أو عكسه لم تنفع بجر وفيه عن خزانة الاكل والخمانية لو أقر المدعى أن رجلا
دفعه اليه او شهدا وعلى اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وفيه وأطلق في الغائب فمثل ما اذا كان بعيدا معروفا
يتعذر الوصول اليه أو قريبا كما في الخلاصة والزيادة (قوله على ما ذكر) لكن لا تشترط المطابقة لعين
ما ادّعى ما في خزانة الاكل لو شهدوا أن فلانا دفعه اليه ولا بد من السه ولا بد من السه ولا بد من السه ولا بد من السه
وجود حجة سواء كانت بينة او علم القاضي أو اقرار المدعى كما في الخلاصة ولولم يبرهن المدعى عليه وطلب
بين المدعى استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة كما في خزانة الاكل بجر
(قوله والعين فائمة) أخذ التقيد من الاشارة بقوله هذا الشيء لان الاشارة الحسية لا تكون الا الى موجود
في الخارج كما افاده في الجروسيات في محضره قال في الهامش عبيد هلك في يد رجل وأقام رجل البينة انه عبيده
وأقام الذي مات في يده انه أودعه فلان أو غصبه أو أجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعى القيمة عليه وايداع الدين
لا يمكن ثم احضر الغائب وصدقه في ايداعه والاجارة والرهن رجوع عليه بما شئت للمدعى أما لو كان غاصبا
لم يرجع وكذا في العارية والاباقى مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد وما يكون عبد الما استقر عليه الضمان اه
بجر (قوله نعرفه) أي الغائب (قوله ابووجهه) غفرتم وجهه فقط كافية عند الامام بزانة (قوله
وشرط محمد) محل الاختلاف فيما اذا ادّعى الخصم من معين بالاسم والنسب فله ان يجهره لكن قال نعرفه
بوجهه وأما لو ادّعى من مجهول لم يقبل الشهادة اجماعا كذا في شرح أدب القضاء للنصاف (قوله فلو حلف)
لا يبحث أن التعرّيع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولم يكتب محمد بغيره الوجه فقط يدل عليه قول الزبلي
والعرفه بوجهه فقط لا تكون معرفة ألا ترى الى قوله عليه السلام لرجل أن عرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف
اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا نعرفه وكذا لو حلف الخ (قوله عن الزبانية) ونقله عنها في البحر (قوله دفع
خصومة المدعى) أي حكم القاضي بدفعها وأما ادّعى أنه لو عاد المدعى الدعوى عند فاض آخر لا يحتاج المدعى عليه

الى اعادة الدفع بل ثبت حكم القاضي الاول كما صرحوا به وظاهر قوله دفعته انه لا يحلف للمدعى انه لا يلزمه تسلمه اليه ولم أره الا ان يجر وفيه نظر فانه بعد البرهان كلف بحلف أما قوله فقد نقل عن البرازيه انه يحلف على النبات لقد أودعها اليه لاعلى العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف لانه مدع الابداع ولوحلف لا تندفع بل يحلف المدعى على عدم العلم (قوله للملك المطلق) ومنه دعوى الوقف ودعوى غلته كما حذر في الجراول الفصل الاتي قال في الجرو لم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى صورة دعوى المدعى وأراد بها أن المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع على ذي اليد فلا بدليل ما يأتي من المسائل المقابلة لهذه وحاصل جواب المذمى عليه انه ادعى أن يده أمانة أو مضمونة والمالك للغير ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه لماعرف أن الخارج هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله أن المدعى لما ادعى الملك المطلق فيما في يد المدعى عليه أنكره فطلب من المدعى البرهان فأقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكره وبرهن على الدفع اهـ (قوله بالحيل) بأن يأخذ مال انسان غصباً ثم يدفعه سرّاً الى مريد سقرو يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذواليدينة على أن فلانا اودعه فيبطل حقه كذا في الدرر ح (قوله في المختار) وفي المراجرجع اليه أبو يوسف حين ابتي بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المحتال من الناس يأخذ من انسان غصباً ثم يدفعه سرّاً الى من يريد السقرو حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه بغير ذواليدينة على أن فلانا اودعه فيبطل حقه وتدفع عنه الخصومة كذا في المبسوط (قوله كإسقاط في الدرر) ذكرنا احوال اثنتا الثلاثة الرابع قول ابن شبرمة انها لا تندفع عنه مطلقا واخماس قول ابن أبي ليلى تندفع بدون بينة لاقراره بالمالك الغائب س (قوله وفيه نظر) فيه نظر لأن وكفى يرجع الى اودعته واسكنني الى اعارته وسرقته منه الى غصبته منه وطل منه فوجدته الى اودعته وهي في يد مزارعة الى الاجارة والودعة فلا يراد على الجنس كذا في الهامس (قوله بجر) ذكر في الجرو بعد هذا امانه والاثرون راجعان الى امانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى امانة فالصور عشر وبه علم أن الصور لم تنحصر في الجنس اهـ ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاد الى ما ذكر لا محل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أوهي في يدى) مقتضى كلامه أن هذه العبارة ليست في الجرو مع انها والتي بعدها ف هـ (قوله سابق) بصيغة الماضي (قوله قال) أى في البرازية (قوله فلا يراد) أى لا تزداد مسألة المزارعة التي زادها البرازي وقد علت بمافي الجرائه لا يراد البقية أيضا (قوله وقد حذرته الخ) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولوحك فأدخل فيه قوله وسرقته منه وانترعته منه وكذا عم قوله اودعته بقوله ولوحك فأدخل فيه الاربعة السابقة ولا يخفى انه محترز أحسن مما هنا فانه هنا رسل الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسألة المزارعة فأوهم خروج ما عداها عما ذكره ومع انه داخل فيه كما علت فافهم (قوله وأقر ذواليد) ولو برهن بعده على الودعة لم تسع برازية (قوله قال ذواليد) حاصل هذه أن المدعى ادعى في العين ملكا مطلقا فأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذواليد بأنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه الخصومة يعنى فيبقى القاضي ببرهان المدعى لانه لما زعم أن يده يملك اعترف بكونه خصما بجر وفيه عن الربيعي واذا لم تندفع هذه المسألة أقام الخارج البينة ففضى له ثم حال المقتزله الغائب وبرهن تقبل بينته لان الغائب لم يصرمقضا عليه وانما قضى على ذي اليد خاصة (قوله اشتريته) ولو فاسد مع القبض بجر (قوله وأنتهت) أشارة الى أن المراد من الشراء الملك مطلقا (قوله بل ادعى عليه) أى على ذي اليد الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذواليد بواحد ما ذكره وبرهن فانها تندفع كدعوى الملك المطلق كافي البرازية بجر وأشار الشارح الى هذا أيضا بقوله بخلاف قوله غصب مني الخ لكن قوله وبرهن ينافيه ما سئلته عن ثور العين عند قول المتن اندفعت من أنه لا يحتاج الى البينة وكذا مسألة الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسألة المتون (قوله او قال سرق مني) ذكر القصب تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى اودعتك اياه أو اشتريته منك وبرهن ذواليد كاذبا على وجه لا يصدق ملك الرقة لا يندفع كذا في البرازية بجر فكان الاولى أن يقول كان قال (قوله وبناه) وبهم حكم ما اذا بناء للشاعل بالاولى بجر (قوله الصحيح) أقول هذا المذكور في القصب فالحكم في السرقة

للملك المطلق لأن يده هؤلاء ليست يد خصومة وقال أبو يوسف ان عرف ذواليد بالحيل لا تندفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لأن فيها أقوال خمسة علماء كإسقاط في الدرر أو لأن صورها خمس عميت وغيره قلت وفيه نظر اذ الحكم كذلك لو قال وكفى صاحبه يحفظه أو أسكنني فيها زيد الغائب أو سرقته منه وانترعته منه أو ضل منه فوجدته بجر أو هي في يدى مزارعة برازية فالصور احدى عشر قلت لكن ألحق في البرازية المزارعة بالاجارة أو الودعة قال فلا يراد على الجنس وقد حذرته في شرح الملتقى (وان) كان هالكا أو قال الشهود اودعته من لا تعرفه أو أقر ذواليد بد الخصومة كان قال ذواليد (اشتريته) او انتبهت (من الغائب او) لم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بأن قال المدعى غصبته مني (او) فان (سرق مني) وبناه لافه قول للستر عليه فكانه قال سرقته مني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان الغائب كإسبيحي حيث تندفع وهل تندفع بالمصدر الصحيح لا

بزازية (وقال ذواليد) في الدفع (اودعني فلان وبرهن عليه لا) تندفع في الكل لما قلنا (قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه ودبعة عندي) اورهن (من فلان تندفع مع البرهان على ما ذكره ولو برهن المدعى على مقالته الاولى يجعله خصما ويحكم عليه) لسبق اقراره بالدفع بزازية (وان قال المدعى ٤٣٦ اشترته من فلان) الغائب (وقال ذواليد اودعني فلان ذلك) اي بنفسه فلو وكيله لم

تندفع بلاينة (دفعت الخصومة وانه لم يبرهن) لتوافقهما أن أصل الملك للغائب الا اذا قال اشترته ووكلى بنفسه وبرهن ولو صدقه في الشراء لم يؤمر بالتسليم لثلا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي عجيبة ثم اقتصار الدرر وغيرها على دعوى الشراء قيد اتفاق فلذا قال (ولو ادعى أنه غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد أن هذا الغائب اودعه عنده اندفعت) لتوافقهما أن البذل لذلك الرجل (ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا) تندفع بزعم ذي البدايع ذلك الغائب استحسانا بزازية وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني لو انقضى على الملك زيد وكل يدعى الاجارة منه لم يكن الثاني خصما للاول على الصحيح ولا المدعى رهن او شراء أما المشتري فخصم للكل (فروع) * قال المدعى عليه في دفع يميل الى المجلس الثاني صغرى * للمدعى تحليف مدعى الايداع على النبات درر وله تحليف المدعى على العلم وتقامه في البرازية * وكل ينقل امته فبرهنت انه اعتهقه اقبل للدفع للاعتق مالم يحضر المولى ابن ملك * (باب دعوى الرجلين) *

ويجب أن لا تندفع بالاولى كافي بانه للمفعول وهو ظاهر تأمل رملى على المنع (قوله بزازية) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن ذواليد على الايداع قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع بجر من (قوله وبرهن عليه) أراد بالبرهان تأييد البينة فخرج الاقرار بالمافي البرازية معزيا الى الذخيرة من صار خصما لدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعى بايداع الغائب منه تندفع كافتائه على الايداع لثبوت اقرار المدعى أن يده ليست بخصومة اه بجر (قوله لما قلنا) من أن المدعى ادعى الفعل عليه أما في مسألتى المتن فأشار الى علة الاولى بقوله أو اقترذ واليد بيد الخصومة والى علة الثانية بقوله ادعى عليه الفعل اي فانه صار خصما لدعوى الفعل عليه لايده بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده كافي الجور وأما علة ما اذا كان هالكاً فلم يشر اليها وهي انه يدعى الدين ومجمله الذمة فالمدعى عليه ينتصب خصما بذمة وبالبينة انه كان في يده ودبعة لا يتبين أن ما في ذمته لغيره فلا تندفع كافي المعراج وكذا علة ما اذا قال الشهود اودعه من لا نعرفه وهي انهم ما أحوال المدعى على رجل تمكن شخصته كذا قيل (قوله في مجلسه) أي مجلس الحكم (قوله لسبق اقرار) باضافة سبق الى اقرار والدفع مفعول يمنع (قوله ذلك) اي المذكور في كلام المدعى ح (قوله اي بنفسه) تقييد لقوله اودعني لانه لا يفسر لقوله ذلك ح وقال في الهامش بنفسه أي بنفس فلان الغائب (قوله بلاينة) لأن الوكالة لا تثبت بقوله معراج ولانه لم يثبت ثبوت اليدين اشترى هو منه ولا نكار ذي اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري بجر (قوله وان لم يبرهن) وفي البينة ولو طلب المدعى يمينه على الايداع يحلف على النبات اه بجر (قوله الا اذا قال) اي المدعى (قوله اشترته) اي من الغائب كذا في الهامش (قوله وهي عجيبة) لم يظهر وجه العجب (قوله ولو ادعى الخ) المسألة تقدمت متناهي باب عزل الوكيل معللة بأنه اقرار على الغير قلت وكذا الوادعي انه أعاره لفلان كما يظهر من العلة قال في الهامش الخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للديت وأعلى الميت بزازية وكذلك في الارث جامع الفصولين اه (قوله اندفعت) أي بلاينة نورالعين (قوله دعوى سرقة لا) وهذا بخلاف قوله انه لو في سرقة مبنى زيد وقال ذواليد اودعني زيد ذلك لا تندفع الخصومة استحسانا يقول الحقيير لعل وجه الاستحسان هو أن الغصب ازالة اليد المحقة باثبات البينة المعلقة كما ذكر في كتب الفقه فاليد للغائب في مسألة الغصب بخلاف مسألة السرقة اذ اليد فيها لذى اليد لا يذلل لاسارق شرعاً ان عبارة لا يذلل لاسارق نكتة لا يخفى حسنها على ذوي النهي نورالعين وهذا اولى وما قاله السائحاني يجب حله على ما اذا قال سرق مبنى أما لو قال سرقة الغائب مبنى فانها تندفع لتوافقهما أن اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غيره ذي اليد وهي تندفع كافي الجور لكن ذكر بعده هذه المسألة وأفاد انها ثبت للفاعل وصرح بذلك في الفصولين فلفعل في المسألة قولين قياساً واستحساناً اه (قوله لا تندفع) قال صاحب الجرد قد سئلت بعد تألف هذا المجلد يوم عن رجل أخذ متاع اخته من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على ذي البد فاجاب بالبرهن فأجبت ان ادعت المرأة غصب أخيها وبرهن ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا اه أي لا تندفع وظاهره انها ادعت سرقة أخيها مع ان ادعت متاعه أن تقييد دعوى الفعل على ذي البد لا احتراز عن دعواه على غيره فانه لو دفعه ذواليد لو احد مما ذكره وبرهن تندفع فيجب أن يجعل على انها ادعت انه سرق منها مبنيا للجهول ليكون الدعوى على ذي اليد لكن يناقيه قولها ان أحاطا أخذته من بيتها تأمل (قوله يميل الى المجلس الثاني) أي بعد أن سأله عنه وعلم انه دفع صحيح كما قدمناه قبل التحكيم (قوله للمدعى تحليف الخ) خلافاً لما في الذخيرة لانه يدعى الايداع ولا حلف على المدعى ح كذا في الهامش (فروع) اذني نكاح امرأه لهما زوج بشرط حضرة الزوج الظاهر جامع الفصولين * السباهي لا ينتصب خصماً للمدعى الارض ملكاً او قفا خيرية من الدعوى * الاصل سقوط دعوى الملك المطلق دون المقيّد بسبب درمتمقي * المشتري ليس بخصم للمستأجر والمرتمن جامع الفصولين في الفصل الثالث

(باب دعوى الرجلين)

لا يخفى عليك أن عقد السلب لدعوى الرجلين على ثالث والا فجميع الدعاوى لا تكون الا بين اثنين وخينئذ

لا تكون هذه المسألة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكفر في أوائل كتاب الدعوى
قلت ولعل صاحب الدرر اعلم آخرها إلى هذا المقام مقتضيا في ذلك أن صاحب الوقاية لتحق مناسبة بينهما وبين
مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة لمسألة وأن لم تكن منه عزمي (قوله حجة خارج) الخارج وذو البند
لو ادعى اربان من واحد فذو البند أولى كافي الشراء هذا إذا ادعى الخارج وذو البند تلقى الملك من جهة واحدة
فلو ادعى اربان من جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ ذي البند بخلاف ما لو ادعى اربان من واحد فانه يفتى
لذو البند الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما اسبق فهو أولى كالموجود
البائعان وبرهنا وأرخاوا أحدهما اسبق تاريخا والمبيع في يد أحدهما يحكم للاسبق اه فصولين من الثامن
وتمامه فيه (قوله في مائة مطلق) لأن الخارج هو الذي والبيعة ينسب المدة بالحدث قد الملك بانطلق
احترازا عن المقيّد بدعوى النجاشي وعن المقيّد بما إذا ادعى اربان في الملك من واحد وأحدهما قابض وبما إذا
ادعى الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما اسبق فإن في هذه الصورة نقل بينه ذي البند بالاجماع كسابق درر
(فرع) في الهامش اذا برهن الخارج وذو البند على نسب صغير قدّم ذو البند الا في مسائلتين في الخزائن الاولى
لورهن الخارج على انه ابنه من امرأته وهما حتران وأقام ذو البند بينة انه ابنه ولم ينسبه الى امرأته فهو للخارج
الثانية لو كان ذو البند ذقيا والخارج مسلمان فبرهن الذي يشهود من الكفار ولورهن الخارج قدّم الخارج سواء
برهن بمسلم او بكفار ولورهن الكافر بمسلم قدّم على المسلم مطلقا أشباه قيل الوكالة اه (قوله فقط)
فقد بقوله فقط لانه لو قضا يعتبر السابق كما يأتي متناظرا لردسوا لم وقتا ووقت آخر هما وحده ولو استوى
تاريخهما فالخارج أولى فالاعم قول الفرع حجة الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا أرخا وذو البند اسبق
ساحني (قوله قال في دعواه هذا العبد الخ) تقدّمت المسألة متناقبيل السلم (قوله تاريخ غيبة)
لأن قوله منذ شهر متعلق بغيب فهو قيد للقبية وقوله منذ سنة متعلق بمعاقل به قوله في أي ملك في منذ سنة فهو
قيد للملك وتاريخ له والمعتبر تاريخ الملك ولم يوجد من الطرفين (قوله وقال أبو يوسف) ضعيف (قوله
ولو حالة الانفرد) ينبغي اسقاطها لان الكلام في حالة الانفرد (قوله كذا في جامع الفصولين) ذكر هذا
في الفصل السادس عشر حيث قال استحق حمار فطلب منه من باعته فقال البائع للمشتري من كم مدة غاب عنك
هذا الحمار فقال منذ سنة فبرهن البائع انه ملكه منذ عشر سنين ففتى به للمشتري لانه أرخ غيبته لا الملك
والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصارت ركناً مشترى ادعى ملك باعته تاريخ عشر
سنين غير أن التاريخ لا يعتبر بحالة الانفرد عند أبي حنيفة فيبقى دعوى الملك المطلق فحكم للمشتري أقول يقضى
بها للمؤرخ عند أبي يوسف لانه يرجح المؤرخ حالة الانفرد اه لمخصوفا قدّمه في الثامن وقال ولكن
الصحيح والمشهور من مذهبه يعني أنا حنيفة انه أي تاريخ ذي البند وحده غير معتبر منه ذكره خير الدين
الربلي في حاشية المخ (قوله ولورهن خارجا) يعني اذا ادعى اثنان عينا في يد غيرهما وزعم كل واحد منهما انها
ملكه ولم يذ كر اسبب الملك ولا تاريخه فتى بالعين بينهما لعدم الاولوية وأطلقه فتى ما اذا ادعى اربان في يد
ثالث فيقتضى لكل وقت النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وتمام بيانه في الصر
وفيه بيان أن الغلة مثله وقيد بالبرهان منهما اذا لورهن أحدهما فقط فانه يقضى له بالكل فلورهن الخارج الاخر
يقضى له بالكل لأن المقضى له صار ذايد باقضاء فقدّم بينه الخارج الاستر عليه بجر وتمامه فيه (قوله ولو
مئة) أي ولم يؤرخا واستوى تاريخهما كما هو في عبارة البحر الخلاصة (قوله ولو ولدت) أي المنة
قبل الموت وظاهر العبارة انها ولدت بعده ولكن يظهر هل يقال له ولادة (قوله وتمامه في الخلاصة) هو أنه
يرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما اربان من الابن ميراث أب واحد ح (قوله وهي من صدقة)
ببطل ما اذا سمعه القاضي وأبرهن عليه مدعيه بعد انكارها له بجر عن الخلاصة (قوله اذ لم تكن الخ) أما
ان كانت في يد من كذبه أو دخل بها فهو أولى ولا يعتبر قوله لانه لا يمكنه من قتلها أو من الدخول بها دليل على
سبق عقده الا أن يقيم الاخر البينة انه تزوجها قبله فيكون أولى لأن الصريح يفوق الدلالة زيلعي يقي
لودخل بها أحد هما وهي في بيت الاسترقاق البصر عن الظهيرة أن صاحب البت أولى (قوله هذا اذ لم يؤرخا)
وكذا اذا أرخا واستويا (قوله فان أرخا) أي الخارجان مطلقا (قوله فالسابق أحق) أي وان صدقت

(تقدم حجة خارج في مائة مطلق)

أي لم يذ كر له سبب كما مر (على حجة)

ذو البند ان وقت أحدهما فقط)

وقال أبو يوسف ذو الوقت أحق

وغيره فيقال (قال) في دعواه

(هذا العبد لي غاب عن منذ شهر)

وقال ذو البند لي منذ سنة فتى

للمدعي لأن ما ذكره تاريخ غيبة

لاملك فلم يرد التاريخ من الطرفين

فتقضى بينه الخارج وقال أبو يوسف

يقضى للمؤرخ ولو حالة الانفرد

ويستحق أن يقضى بقوله لانه اوفق

وأظهر كذا في جامع الفصولين

وأقره المصنف (ولورهن خارجا)

على شئ فتقضى به له ما غاب برهاني

دعوى (نكاح سقطا) لتعذر الجمع

لوجبة ولو مئة فتقضى به بينهما وعلى

كل نصف المهر ويرثان ميراث زوج

واحد ولو ولدت ثبت النسب منهما

وتمامه في الخلاصة (وهي مان)

صدقة اذ لم تكن في يد من كذبه

ولم يكن دخل من كذبه (ها)

هذا اذ لم يؤرخا (فان أرخا)

فالسابق أحق بها

قوله فتقضى لكل وقت النصف

هكذا في النسخة المجموع منها ولعله

فقتضى لكل نصف الوقت وليتر

أه معصية

فلو أرخ أحدهما فهي من صدقته
اولى اليد بزاوية قلت وعلى
ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ
أحدهما ولم أر من يثبت على هذا
فتأمل (وان أقرت ان لاجبة له فهي
له وان برهن الآخر فتنبى له ولو
برهن أحدهما وقضى له ثم برهن
الآخر لم يقض له الا اذا ثبت
سبقه) لان البرهان مع التاريخ
اقوى منه بدونه (كالم يقض ببرهان
خارج على ذي يد ظهر نكاحه
الا اذا ثبت سبقه) أى ان نكاحه
أسبق (وان) ذكر اسباب
الملك بأن (برهن على شراء شيء
من ذي يد فلكل نصفه بصف
الثنى) ان شاء (او تركه) انما خبر
لتفريق الصفة عليه (وان تركه
أحدهما بعد ما قضى لهما لم يأخذ
الاخر كله) لانفساخها بقضاء
فلو قبله (وهو) أى ما ادعى
شراؤه (للسابق) تاريخا (ان
أرخا) فبذلك البائع ما قبضه من
الآخر اليه سراج (و) هو
(لذى يدان لم يؤرخا او أرخ
أحدهما) او استوى تاريخهما
(و) هو (لذى وقت ان وقت
أحدهما فقط) والحال أنه
(لا يذلهما) وان لم يوقفا فقد مر أن
لكل نصفه بصف الثنى (والشراء
أحق من هبة وصدقة) برهن ولو
مع قبض وهذا (ان لم يؤرخا

؟ قوله ويريد ذلك وبعد اشهادة الخ
هكذا في النسخة المجموع منها ولم
يظهر لي معناه فقل اصل العبارة
ويريد بذلك بعد اشهادة الخ ولغيره
اه معجمه

الآخر او كان ذا يد أو دخل بها والحاصل كما في الزبلى انهما اذا تنازعا في امر أو برهنانا أن أو تنازعا
أحدهما أقدم كان هو أولى وان لم يؤرخا أو استويا فان مع أحدهما قبض كالم دخول بها ونظما الى منزله كان
هو أولى وان لم يوجد شيء يرجع الى تصديق المرأة اه (قوله فالسابق أحق بها) أى ولا يعتبر ما ذكره من
كونها في يد أو دخل بهما مع التاريخ لكونه صريحا وهو يفوق الدلالة مخ (قوله فلو أرخ أحدهما)
اى وصفت الآخر او كان ذا يد فان لم يوجد قدم المؤرخ فالصديق واليد أقوى من التاريخ وعلم بما مر
أن اليد أرحم من التصديق ومن الدخول فالخامس كفى الجبر أن سبق التاريخ أرحم من الكل ثم اليد
ثم الدخول ثم الاقرار ثم تاريخ أحدهما (قوله اولى اليد) اى لو أرخ أحدهما وللاخر يد فانها اليد
(قوله) وعلى ما مر عن الثاني) اى من انه يقضى للمؤرخ حالة الانفراد على ذى اليد يقضى هنالك للمؤرخ وان
كان الآخر ذا يد لترجح جانب المؤرخ حالة الانفراد عند أى يوسف وقد صانع الزبلى أنه لو برهن انه تزوجها
قبله فهو أولى وسأنت مستنا (قوله وان أقرت ان لاجبة له فهي له) قال الساجي كان عليه أن يقول فان لم يتم
حجة فهي لمن أقرت له ثم ان برهن الآخر فتنبى له الخ (قوله من ذي يد) أمالوا ادعى الشراء من غير ذى اليد
فسأنت متنا في قوله وان برهن خارجا على ملك مؤرخ الخ (قوله بصف الثنى) اى الذى عينه فان ادعى
أحدهما انه اشتراه بمائة والاخر عيانتين أخذ الاقل نصفه بضمسين والاخر عيانتين (قوله ما قبضه) اى الثنى
(قوله وهو لذى يد) اى الذى بالفتح قال في الصرولى اشكال في عبارة الكتاب هو أن اصل المسألة مفروض
في خارجين تنازعا عيانا يد ثالث فاذا كان مع أحدهما قبض كان ذا يد تنازع مع خارج فلو تكن المسألة ثم رأيت في
المبراج ما يزيله من جواز أنه اثبت بالينة قبضه فيما مضى من الزمان وهو الا أن في يد البائع اه الا أنه يشكل
ما ذكره بعده عن الذخيرة بأن ثبوت الدلالة لاحدهما بالمعينة اه والحق انها مسألة أخرى وكان ينبغي افرادها
وحاصلها أن خارجا وذا يد ادعى كل الشراء من ثالث وبرهننا قدم ذى اليد في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه
واحد اه وقد أشار المصنف الى ذلك حديث ذكر قوله ولذى وقت ولكن كان عليه أن يقدمه على قوله ولذى يد
لانه من تمة المسألة الاولى ويكون قوله ولذى استئناف مسألة اخرى (فروع) سئل في شاب أمر دكره خدمة من
هو في خدمته لمعنى هو أعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده فاتهمه انه عمد الى بيته وكسره في حال غيبته وأخذ
منه كذا المبلغ سحاه وقامت أماره عليه بأن غرضه منه استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتواخاه له بسمع
القاضي والحالة هذه عليه دعواه ويقبل شهادته من هو متيقده بخدمته واكله وشربه من طعامه ومرقته والحال
انه معروف بحب الغلمان الجواب ولكم فسيح الحنان الجواب قد سبق لسبح الاسلام الى السعود العمادى
رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معللا بأن مثل هذه الحيلة
معهود فيها بين الفجرة واختلافهم فيما بين الناس مشهورة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للسكام أن لا يصغوا
الى مثل هذه الدعوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك الغمر المتصدع وبمذلة افتى صاحب تنوير
الابصار لا تشارك ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال
المدعى وحال المدعى عليه ويريد ذلك وبعد اشهادة من بعثه يتعشى وبغدهاء يتغذى فلا حول ولا قوة الا بالله
العلى العظيم ان الله وانا الله راجعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى اعلم فتاوى خيرية عبارة
المصنف في فتاواه بعد ذكر فتوى أبى السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالقسط وحب الغلمان والتجمل
لا تسمع دعواه ولا يلتفت القاضي لها وان كان معروفا بالصلاح والفلاح فله سماعها والله تعالى اعلم (قوله فقط)
أقول التاريخ في الملك المطلق لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك بسبب كاهو معروف فله شيخ والذى
مدنى (قوله والشراء أحق من هبة) أى لو برهن خارجا على ذي يد أحدهما على الشراء منه والاخر على
الهبة منه كان الشراء أولى لانه أقوى لكونه معاوضة من الهبة ولانه ثبت الملك بنفسه والملك في الهبة
يتوقف على القبض فلو أحدهما ذا يد والمسألة بينهما يقضى للتاريخ أو للاسبق تاريخا وان ارخت احدهما
فلاترجح ولو لكل منهما ذا يد فهو لهما أولا لاسبق تاريخا كدعوى ملك مطلق وأطلق في الهبة وهي مقيدة
بالتسليم وبأن لا يكون بعوض والا كانت بيعا وأشار الى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين للاستواء في التزاع
ولا ترجيح للصدقة بالزوم لانه يظهر في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون

لازمة كهيبة محرم والصدقة فلا تلزم بأن كانت لغنى اهـ لمخصامن الجروفيه ولم ارحكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة وردة المقدسي بأن الاولى تقديم الهبة لكونها شروعة (قوله ولو ارخت احدهما) اى احدى البيعتين (قوله ولو اختلف الملك استويا) لان كلا منهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يتقدم الاقوى وفي الجرو لا دعى الشراء من رجل وآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من آية والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يتقون الملك من ملكهم فيجعل كأنهم حضروا وأقاموا البيعة على الملك المطلق اهـ (قوله وهذا) اى استويا وهما في الاختلاف الملك وكذا لو كانت العين في ايديهما ولم يسبق تاريخ احدثهما فانهم يستويان كما قدمناه (قوله فيما لا يقسم) كالعبد والداية (قوله لان الاستحقاق الخ) جواب عما قاله في العمادية من أن الصحيح انهما سواء لان الشروع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة وفسد الرهن اهـ وأقر في الجرو ومصدر الشريعة قال المصنف فخلا من الدرعة ضرورة الاستحقاق من امثلة الشروع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبيعة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا مآزعا عليها اهـ اى وحيث كان من قبيل المقارن وهو يطل الهبة اجماعا يفرد مدعى الشراء بالرهن فيكون أولى (قوله لا الطارئ) لان الشروع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن (قوله وترجع هي) اى على الزوج (قوله وهو بنصف الثمن) كلاجوع ببعض (قوله للمأثر) اى من فريق الصفقة (قوله فان سبق تاريخ احدثهما) لكن بشرط في الشهادة انه اشترى من فلان وهو يملكها كافي دعوى العمادية عن الجر معز بانزلة الاكل كذا في الهامس (قوله مغلط الجامع) اى جامع الفصولين في قوله لواجتمع نكاح وهبة يمكن أن يعمل بالبيعة لو استويا بأن تكون منكوبة وهذا وهبة الاخر بأن يهب أمته المنكوبة فينبغي أن لا تطل بيعة الهبة حذرا من تكذيب المؤمن وحلله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اهـ قال مولانا في محو وقد كتبت في حاشيته انه وهم لانه فهم أن المراد انهما تنازعا في أمة احدثهما دعى انهما ملكة بالهبة والاخر أنه تزوجها وليس مرادهم ذلك وانما المراد من النكاح المهر كما عبره في الكتاب وتماه في المخ (قوله نعم الخ) ذكره في الجامع بمشاكل كملت وقال في الجرو لم أره صريحا (قوله معه) الضمير راجع للقبض (قوله أقوى من الرهن) هذا اذا كانت في يد ثالث س (قوله استويا) بحث فيه العمادى بأن الشروع الطارئ يفسد الرهن فينبغي أن يقضى بالكل للمدعى الشراء لان مدعى الرهن أثبت رهنه فاسد فلا تقبل بيته فصار كأنه مدعى الشراء اضر دبا فامة البيعة وتماه في الجرو قلت وعلى ما مر من أن الاستحقاق من الشروع المقارن ينبغي أن يقضى للمدعى الشراء بالاولى فالحكم بالاستواء على كل من القولين مشكل لمبأمل (قوله غير ذى يد) قد به لان دعوها الشراء من صاحب اليد قد مر في صدر الباب س (قوله على ملك مؤرخ) قد بدا الملك لانه لو أقامها على انها يده منذ سنتين ولم يشهدوا انها له قضى بها للمدعى لانها شهدت باليد لا بالملك بجر (قوله فالتاريخ) اى لانها أثبتت أنه أول المالكين فلا يتلقى الملك الامن جهته ولم يلق الاخر منه مخ وقيد بالتاريخ منعا لانه اذا مؤرخا واستويا فبهي بينهما في المسألتين الاولين وان سبقت احدهما فالسابقة اولى فيهما وان ارخت احدهما فقط فهي الاحق في الثانية لا الاولى وأما في الثانية فالخارج اولى في الصور الثلاث وتماه في الجرو (قوله متفق) صوابه التصب على الحال من فاعل رهننا ح (قوله او مختلف) اى تاريخهما باقانى وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر فأقام احدثهما بيعة بأنه اشترى من فلان وهو يملكها وأقام آخر البيعة أنه اشترى من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى به بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهره (واية وعن محمد لانه لا يعتبر التاريخ وان ارخت احدهما دون الآخر يقضى بينهما انصافا فان كان لاحدهما قبض فالأخر اولى وان كان البائعان ادعىا للاحدهما بيعة يقضى بالخارج منهما فاقضى خان كذا في الهامس (قوله عيني) ومثله في الزبلى تعال الكافي واذا في الصر أنه سواه أنه يقدم الاسبق كافي دعوى الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا ورده الرمى بأنه هو الساهى فان

فلو ارختا واتحد الملك فالاسبق

أحق (لقونه) ولو ارخت احدهما

فقط فالأخر اولى ولو اختلف

الملك استويا وهذا فيما لا يقسم

انصافا واختلف التعيين فيما يقسم

كادار والاصح أن الكل للمدعى

الشراء لان الاستحقاق من قبيل

الشروع المقارن لا الطارئ هبة

الدرر (والشراء والمهر سواء)

فينصف وترجع هي بنصف القيمة

وهو بنصف الثمن او يفسخ للمأثر

(هذا اذا لم يؤرخا ولو ارختا استوى

تاريخهما فان سبق تاريخ

أحدهما كان أحق) قد بدا الشراء

لان النكاح أحق من هبة أو رهن

او صدقة عادية والمراد من

النكاح المهر كما حزره في الجرو

مغلط الجامع نعم يستوى

النكاح والشراء لو تنازعا في الأمة

من رجل واحد ولا مخرج فتكون

ملكاه منكوبة لا لاخر قدس بر

(ورهن مع قبض أحق من هبة

بلا عوض معه) استحصانا ولويه

فهى أحق لانها بيع انتهاء والبيع

ولويه أقوى من الرهن ولو العين

معهما استويا لم يؤرخا أو احدثهما

اسبق (وان برهن خارجا على ملك

مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد)

غير ذى يد (أو) برهن (خارج

على ملك مؤرخ وذيد على ملك

مؤرخ اقدم فالسابق أحق وان

برهن على شراء متفق تاريخهما)

او مختلف عيني

وكل يدعى الشراء (من)

رجل آخر أو وقت أحدهما فقط
استويا) ان تعدد البائع وان
اتخذ ذو الوقت أحق ثم لا بد من
ذكر المدة وشهوده ما يفيد ملك
بأنه ان لم يكن المبيع في يد البائع
ولو شهدوا بيده فقولان بزيادة
(فان برهن خارج على المالك وذو

اليدين الشراء منه أو برهن على
سبب ملك لا يتكرر كالنجاح) وما في
معناه كنسج لابعاد وغزل قطن
(وحلب لبن وجز صوف) ونحوها
ولو عند بائعه درر (فد واليد

أحق) من الخارج اجماعا الا اذا
ادعى الخارج عليه فعلا كغصب
أو ودعة أو اجارة ونحوها في
رواية درر أو كان سببا يتكرر
كبناء وغرس ونسج خز وزرع ورز
ونحوه أو اشكل على أهل الخبرة
فهو للخارج لانه الاصل وانما

عد لنا عنه بحيث النتائج (وان
برهن كل) من الخارجين وذوى
الأيدي أو الخارج وذى اليد
عيني (على الشراء من الآخر
بلا وقت سقط ترك المال) المدعى

به (في يد من معه) وقال محمد يقضى
لخارج قلنا الاقدام على الشراء
اقرار منه بالملك له ولو اتي قبضا
تبارتا انصافا درر (ولا يرجع

بزادة عدد الشهود) فان الترجيع
عندنا بقوة الدليل لا يكثره ثم قزع
على هذا الاصل بقوله (فلو أقام

أحد المدعين شاهدين والآخر
أربعة فهما سواء) في ذلك (وكذا

لأرجح بزيادة العدالة) لان
المعتبر أصل العدالة اذ لا حد
للاعدلية

في المسألة اختلاف الرواية ففي جامع الفصولين لأورنه على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلفت
الروايات في الكتب فما ذكر في الهداية بشري أنه لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على أن الاسبق
أولى ثم يرجع صاحب جامع الفصولين الأول اه ملخصا قلت وفي نور العين عن قاضي خان ادعى شرا من
اثنين يقضى به بينهما نصفين وان أرخ أحدهما سبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر التاريخ يعني
بينهما وان أرخ أحدهما فقط يقضى به بينهما نصفين وفاقا فلولوا أحدهما يد فالخارج أولى ثم قال في نور العين لما في
المبسوط يؤيده ما في قاضي خان انه ظاهر الرواية وما في الهداية اختار قول محمد ثم قال ودليل ما في المبسوط
وقاضي خان وهو الأسبق تاريخا يصف المالك الى نفسه في زمان لا ينزعه غيره أقوى من دليل ما في
الهداية وهو أنهما يشتان المالك لباثنيهما فكانا هما أحقرا وأدعى المالك بلاتاريخ ووجه قوة الأول غير خلاف
على من تأمل اه وكذا بحث في دليل ما في الهداية في الحواشي السعدية فراجعها وبه علم أن تقسيم المصنف
بإتفاق التاريخ مبنى على ظاهر الرواية فهو أولى مما قبله الشارح وان وافق الكافي والهداية وأما الحكم عليه
بالمسوق كافي البصر فما لا ينبغي (قوله من رجل آخر) أى غير الذى يدعى الشراء منه صاحبه زبلى (قوله
استويا) لان ما في الأولى يشتان المالك لباثنيهما فكانا هما أحقرا ولو وقت أحدهما فتوقفته لا يدل على تقدم
المالك لحوار أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحدا لانهم ما انفقا على أن الملك لا يتلف الا من
جهته فاذا ثبت أحدهما تاريخا يصحكم به حتى شين انه تقدمه شراء غيره بجر ثم قال واذا استويا في مسألة
الكتاب يقضى به بينهما نصفين ثم يختار كل واحد منهما ما شاء أخذ نصف العبد نصف الجن وان شاء ترك اه
(قوله ملأ باثني) بأن يشهدوا انه اشتراهما من فلان وهو يملكهما بجر (قوله أورنه) أى الخارج وذو اليد
وفي البصر اطلقه فشم ما اذا ارتخا واستوى تاريخهما الواسع أولم يؤرخا أصلا أو ارتخت احدهما فلا اعتبار
بالتاريخ يمنع النتائج الا من أرخ تاريخا مستحيلا بأن لم يوافق من المدعى وقت ذى اليد ووافق وقت الخارج
لحينئذ يحكم للخارج ولو خالف سنة الوقتين لفت البينتان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذى اليد على ما كان كذا
في رواية وهو بينهما نصفين في رواية كذا في جامع الفصولين وفيه برهن الخارج أن هذه امته وولدت هذا الفتن
في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم بها للمدعى لانهم ادعيا في الامه ملكا مطلقا يقضى بها للمدعى ثم
يستثنى اثنى تبعاه اه وبهذا ظهر أن ذى اليد انما يقدم في دعوى النتائج على الخارج اذ لم يتنازعا في الامه
لوتنازعا على ملك مطلق وشهدوا به وبشأن ولدا فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها اه (قوله كالتنازع)
هو ولادة الحيوان من تحت عنده بالبناء للمفعول ولدت ووضعت كافي المغرب والمراد ولادته في ملكه اوفى
ملك باثني او مورثه وبثانيه في البصر (قوله فعلا) أى وان لم يدع الخارج النتائج تأمل (قوله في رواية) الأولى
أن يقول في قول كافي الشربلية (قوله بدر) اقتصر عليه الزبلى وصاحب البصر وشراح الهداية ويؤيده
ما كتبناه فيما يأتي تحت قول المصنف فلولم يؤرخا قضى بها لذى اليد قال الزبلى "به مد تعليل تقديم ذى اليد في
دعوى النتائج بأن اليد لا تدل على أولية المثل فكان مساو للخارج فيها فاثباتها يدفع الخارج وينتد ذى اليد
مقبولة للدفع ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفعل على ذى اليد حيث تكون بينه اربع وان ادعى ذى اليد النتائج
لانه في هذه اكثر اثباتا لاثباتها ما هو غير ثابت أصلا اه ملخصا وبستنى أيضا ما اذا تنازعا في الامه كأمرو ما اذا
ادعى الخارج اعتنا فاع النتائج وبثانيه في البصر (قوله ونسج خز) قال في الكفاية الخزاسم دابة تسمى الثوب
المتخذ من وبره خز قبله ونسج فاذا بلى يغزل مرة ثانية ثم نسج اه عزمى كذا في الهامش (قوله بحديث
النتائج) هو ماروى جابر بن عبد الله رضى الله عنه ان رجلا ادعى ثاقفة في يد رجل وأقام البينة انها ناقته تبعت
عنده وأقام الذى هي في يد البينة انها ناقته تبعتا فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى هي في يده وهذا
حديث صحيح مشهور فصارت مسألة النتائج مخصوصة بجر (قوله من الآخر) أى من خصمه الآخر (قوله
بلا وقت) فلو وقتا يقضى لذى الوقت الآخر بجر (قوله وقال محمد يقضى للخارج) لان العمل بهما يمكن
فيعمل كأنه اشترى ذو اليد من الآخر وقبض ثم باع وقامه في البصر (قوله بالملك) فصا كأنهما قامتا على
الاقرارين وفيه التنازع بالاجماع كذا هنا (قوله تبارتا) لان الجمع غير ممكن بجر وهذا في غير العقار وبثانيه
في البصر أيضا (قوله فهما سواء) في ذلك قال شيخنا يعني أن يقيد ذلك بما إذا لم يصل الى حد التواتر

والموتى من غير ان يسلطوا او يكرهوا ومنه ان لا يسلطوا على الموتى ولا يكرهوا الموتى (وهذا هو المذهب الثاني بطريق القبول) لان في المسألة كلاهما فاسد لان من التبريد
الى ثلاثة واصلا اذ النوع الصفة اربعة ما ينقسم بطريق العول اجزاء وهو ثمان مبررات ووجبة واحدة ودرهم مبرر وسعيا في عشرة
وقيل في بطريق المتزعة اجزاء ومساواة الفضولين في بطريق المتزعة عند العول ١٤١ عندهما هو ثلاث مسائل مسألة الكتاب

واذا اوصى رجل بكل ماله او ربعه
بعينه ولا يترخص في ذلك ويطرق
القول عند المنازعة عندهما
وهو من حكم ما عليه الرطب
والعين وعلمه في البصر والاصول
عنده ان التسعة مئة وجبت على
ثابت في عين اربعة ثمانية قولنا
او غير اول واحد منهما شاعا ولا اثر
في الكل فتنازعة عندهما مئة
ثباتا على التسيع فهو مئة
والمتنازعة فليعطا (قوله اولي
ايديهما في الثاني) نصف لايديهما
ونصف لانه خارج لولي يد ثلاثة
واذى اقدم كاهما واخر نصيبها
واخر ثلثها وبرهنوا فثبت عنده
بالمنازعة وعندهما بالعول وبما في
الكتاب (ولو برهننا على تاج داية)
في ايديهما او اقدمهما او غيرهما
(واثرنا قضى لمن وافق منها
تاريخه) بشهادة الظاهر (قوله
بوزن خاصي به الذي اليد لهما لان
في ايديهما اولى يد ثالث وثان
بواقتهما) بان طالب او اشكل
(ظلمان كمن في ايديهما او كانا
تاريخين فان في يد اقدمهما قضى
بجاهه) هو الاصح قلت وهذا اول
مواقع في الكفة والمدور والملة
تبصر

فانه حنفية عند العلم فلا ينبغي ان يجعل كتابا لا اثر له اقول يظهر ما في النسخ ولا يلزم بقيد ذلك
حيث قال ولان شهادة كل شاهد من علم تامة كما في حالة الاقتراد والترجيح لا يقع بكثرة العلل بل بقوتها بان
يكون اقدمها متواترا ولا اثر ادا او يكون احدهما مقسرا والاخر مجلا فيخرج المقسر على المجمل
والمتواتر على الاحاد اه يرى (قوله بطريق المتزعة) اعلم اننا باخضة رجح الله اعتدق هذه المسألة
طريق المتزعة وهو ان النصف ساكن في الكل بلا مشقة فيبقى النصف الاخر وفيه متنازعة على السواء
فيقتصد فليصاحب الكل ثلاثة ارباع ولصاحب النصف اربع وهما اعتبار طريق العول والخسارة وبما سمي
بهذا لان في المسألة كلاهما فاسد لان اثنين وتعمل الى ثلاثة فليصاحب الكل سيمان ولصاحب النصف
سبعم هذا هو العول واما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حقه فليصاحب الكل ثلثان من الثلاثة
فيضرب الثلثان في الدار وصاحب النصف ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار فيحصل ثلث الدار لثلاثة
ضرب الكسور بطريق الاضطرار فانه اذا ضرب الثلث في المنة معناه ثلث السنة وهو اثنان مئة (قوله
ومما يات) الوصية بالمال اذا اوصى بان يساع العبد الذي قيمته ثلاثة الاف درهم من هذا الرجل بالتي درهم
واوصى لآخر ان يساع العبد الذي يساوي اثني درهم باثني درهم حتى حصلت الهبات لهما باثني درهم كان
الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالدرهم المربعة اذا اوصى رجل باثني ولا اثر باثنين فكان
الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالعقود اذا اوصى بان يعق من هذا العبد نصفه واوصى بان يعق
من هذا الاخر ثلثه يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية
اه ح كذا في الهامش وفيه مدبر حتى على هذا الوجه ودفع القبة الى اولياء الهبات كانت القبة
بينهما بطريق العول واما ما يقسم بطريق المتنازعة عندهم فمسألة واحدة ذكرها في الجامع فقولنا باع
عبدا من رجل باثني درهم وقضوا لآخر باع نصفه من آخر بقسمائة فاجاز المولى البيعين جميعا بغير
المشترى ان اخذوا اخذوا بطريق المتنازعة ثلاثة ارباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم
جميعا وفي البصر عديقا من رجل وقتل آخر فاقدمهم بما يقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثا لولي
القتيل وثلثا لآخر بجر اه قال المؤلف رحمه الله واسقط ابن وهبان الوصية بالعقود وبها تم النكاح (قوله
لانه خارج) لان مدعى النصف تصرف دعواه الى ما في يده ولا يدعي شيئا بمافي يد صاحبه (قوله ويانه في
الكتاب) ذكره في رد المحتار كمرارجه (قوله ولو برهننا) تصور هذا بان رأى الشاهد ان ارضع من لبن
اتى كانت في ملكه واخر من رايانه ارضع من لبن اتى في ملك آخر فقلل الشهادة للفرقة بجر من الخلاصة
وقدما انه لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الامن ارضع تاريخا مستصلا الخ فتأمل (قوله لذي اليد) هذا قد
لم يرد في كل منهما النتائج فلهذا اذ مدعى المخرج الفضل على ذي اليد كالفب والايارة والمعارية فيقضى
المخرج لولي اليد كتراسا لا لثبات الفضل على ذي اليد كالفب والايارة والمعارية فيقضى
على خلاف ما في البصير وقال الظاهر ان ما في المصلحة هو الاصح والاربع لما في الخلاصة عن كتاب قوله
تلاوه قوله ان ذا اليد اذ مدعى التاريخ واذا المخرج انه ملكه خصه منه ذواليد او ودعه او ما غار منه
كمن يبيد التاريخ اولى بالتاريخ من ذي اليد على النتائج اذا لم يدع التاريخ فعلى ذي اليد ما لو ادعى خطا
كالماء وغير ذلك فينتج التاريخ اولى لانها كتراسا لا لثبات الفضل عليه اه وانظر اياها كتراسا فربما
تصوره (قوله بمنازعة في الكفر) حيث قال وان اشكل ظهما لان قوله وان لم يوافقهما اعظم من قوله الكفر
وكذا غرض الكفة فلو عدينا اذا لم يكن في يد احدهما او كانا لثقتي والفرق وان اشكل فلهما وان كانا لثقتي
على قال المخرج في شرح المثلث فيشفي لذي اليد عنه نزلة كذا اختار على اليد والكتاب قلت لكن الاصح
انه كذا في كتابه في المصنف والفرق بينهما في حفظ اه فثبت على المصنف لاني من كفى الحكم ان

الأول هو الصحيح للتيقن يكذب البيهقي في ذي اليد وقال وعصمه اختلاف الصحيح (قوله من زيد)
هكذا وقع في النسخ وصوابه على القصب من يده أي من يد أحمد الخاريجي قال الزبيدي فالخ متعديا لما كان
هين في يد رجل فأقام رجلا على البيهقي أحدهما القصب منه والآخر بالوديعه استوت دعواهما حتى يقضي
بهما بينهما فمن لان الوديعه تصير غصبا بالجوذ حتى يجب عليه الضمان **بديهة والظاهر** أي أراد على القصب
الناسي من زيد فزيد هو القاصب من ليست له القصب بل ابتدائية تأمل (قوله الشهادة) فيسأل عن
الشاهد إذا طعن الخصم بالرق لان لم يطعن فلا يقبل قوله **أنا** حتر بالنسبة اليهما لم يرد عن وإذا قذف ثم زعم
أن المذوف عبدا لا يحد حتى يثبت المذوف حرته بالجه وكذا الوقطع يد انسان وكذا الوقطع خطأ وزعم
العاقلة أن المقتول عبد ط (قوله والديه) الثلاث بمعنى واحد في المبال (قوله واللايس للثوب) قال
الشيخ قاسم فيقضي له قضاء ترك لا استحقاق حتى لو أهام الأخر البيهقي بعد ذلك يقضي له شربلاية (قوله
ومن في السرج) نقل الناطقي هذه الرواية عن التوارد وفي ظاهر الرواية هي بينهما فحين أقول لكن في
الهداية والمتقى مثل ما في المتن فتنبيه بخلاف ما إذا كانا راكبين في السرج فأنهما بينهما قول واحد كما في
الغاية ويؤخذ منه اشتراكهما إذا لم تكن مسرجة شربلاية (قوله وذو جملها أولى من علق كوزها)
استحراز بمال كان له بعض جملها اذ لو كان لاحدهما من والاخر مائة من كانت بينهما كافي للتيقن (قوله
لا هديته) يقال له بالترك - صق سعية (قوله بخلاف جالس دار) كذا قال في العناية ويحذفه ما في
البدائع لو أديع دارا وأحدهما ساكن فيها فهي للساكن وكذلك لو كان أحدهما أحدث فيها شيئا من بناء
او حفر فهي له وان لم يكن شيء من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها والاخر خارج عنها فهي بينهما وكذا لو كانا
جميعا فيها لان البدلي العقار لا يثبت بالكون فيها وانما يثبت بالتصرف اه (تيسره) قال في البدائع كل
موضع قضى بالملك لاحدهما لكون المدعى في يده يجب عليه العين لصاحبه اذا طلب فان نكل قضى عليه به
شربلاية (قوله وهناعلم) أي في الجلوس على البساط والاولى وهناك قال الزبيدي وكذا اذا كانا جالسين
عليه فهو بينهما بخلاف ما اذا كانا جالسين في دار وتنازع فيها حيث لا يحكم لهما بما لا احتمال انهما في يد غيرها
وهناعلم انه ليس في يد غيرها اه (قوله لمن جذوعه عليه) ولو كان لاحدهما جذع او جذعان دون الثلاثة
وللاخر عليه ثلاثة جذع او اكثر ذكر في التوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب مادون الثلاثة
موضع جذعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخرا وقال ابو يوسف ان الصبيان ان
يكون الحائط بينهما فحين وبه كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول أولا ثم رجع الى الاستحسان
قاضي خان في دعوى الحائط والطريق وجه اتفق الحامدي واذ ازم تعميره فعل صاحب الخشبة عمارة
وهو مضعه كافي الحامدية يعني ما تحتها من أسفل الى الاعلى مما شأنه أن تكتفي به الخشبة كالمطهرى سائحا في ثم
قال وفي البرازية جداد شتر بين اثنين لاحدهما عليه جولة لا شتران يضع عليه مثل صاحبه ان كان الحائط
يحتل والا يقال الذي الجذوع ان شئت فافهمه المستوى صاحبك وان شئت فخط بقدر ما يمكن يحل الشريك
اه ملخصا وفي البرازية أيضا جداد بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر وأخره يمنع وكذا اذا أراد
أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم اه حامدية وأقضى فيها بخلافه قلاع الصمادية فراجحها
(قوله أو متصل به اتصال التريبع) ثم في اتصال التريبع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الجعافى يكفي
وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البيهقي قضي لهما ولو أقام أحدهما
البيهقي قضي له خلاصة حامدية كذا في الهامش وان كان كلا الاتصالين اتصال تريبع او اتصال مجاورة
يقضى بينهما وان كان لاحدهما تريبع وللاخر ملازمة يقضى لصاحب التريبع وان كان لاحدهما تريبع
وللاخر عليه جذوع فصاحب الاتصال اولى وصاحب الجذوع اولى من اتصال الملازمة ثم في اتصال التريبع
هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الجعافى يكفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه
الأربع ولو أقام البيهقي قضي لهما ولو أقام أحدهما البيهقي قضي له خلاصة وبنزارة كذا يخط ملازمة (قوله
في لبنات الآخر) انظر ما في الزبيدي عن الكرخي وقد اشبع الكلام ههنا جرحه الله (قوله وأقضى) أي بان
نصب أو دخلت الخشبة وهذا فيما لو كان من خشب (قوله أو هراوى) الهراوى جمع هردية فصبغت فتمت ملوينة

القصب) من زيد (والاخر على
الوديعه) منه (استويا) لانها
بالجذ تصير غصبا (الناس أحرار)
بلايان (الآفى) أربع (الشهادة
والحدود والقصاص والقتل)
كذا في نسخة المصنف وفي نسخة
والعقل وعبرة الاشياء والدية
وحينئذ (فلو ادعى على مجهول
الحال) أحرأه لا (انه عبده) فأنكر
وقال أنا حر الأصل فالقول له
لتسكه بالأصل (واللايس للثوب
أحق من أخذ الكتم والراكب)
أحق (من أحد العمام ومن في
السرج من ردفه وذو جملها من
علق كوزها) لانه أكثر نصرا
(والجالس على البساط والمتعلق
بوساة) بحالسيه وراكبي سرج
(كن معه ثوب وطرفه مع الآخر
لا هديته) أي طرته الغير المسوجة
لانه ليست ثوب (بخلاف جالس
دار تنازع فيها) حيث لا يقضى
لهما لا احتمال انهما في يد غيرها
وهناعلم انه ليس في يد غيرها
عيني (الحائط لمن جذوعه عليه
أو متصل به اتصال تريبع) بأن
تدخل أنصاف لبناته في لبنات
الآخر ولو من خشب فبان تكون
الخشبة مركبة في الأخرى
لدا لانه على انهما بناء معا ولذا
سعى بذلك لانه حينئذ يربعا
(لأنه) اتصال ملازمة وانقب
وادخال او (هراوى) كقصب
وطبق موضع على الجذوع (بل)
يكون (بن الجاردين لوتنازع)
ولا يخفى به صاحب الهراوى بل
صاحب الجذع الواحد أحق منه
خاتمة
أقوله ثم في اتصال التريبع الخ هو
مكرر مع ما في صدر القول اه
معجمه

بطلانها من أقلام رسول علمنا بقضيان الكرم كذا في الهامش وفي مئونة العزيمة الهزينة ضمن الهامش
 وسكون الراء المهلة وكسر الدال المهلة واليه البشدة والبرادى بفتح الهاء وكسر الدال اه (قوله
 ولولا احد هاجدوع) قال من لا على وان كانت جذوع أحد هاجد أسفل وجذوع الآخر أعلى طبقة
 وتنازعا في الحائط فانه لصاحب الأسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الأعلى عبادية في الفصل الخامس
 والثلاثين ومنه في التصويل (قوله وإجارة) أى إجارة داره (قوله أشاء من أحكام الساقط لا يعود)
 وجعل استأذنه جازا له في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت داره فاذن له في ذلك ففعل ثم
 ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك الا اذا البائع شرط في البيع ذلك لحينه
 لا يكون للمشتري أن يطلب ذلك فاضى خان من باب ما يدخل في البيع تعام من الفصل الأول ومنه في
 البرازية من القصة وفي الإشهاد من الدارية وراجع السداد أحد محشبه مثلا على والمألفه ستان في العارية
 (قوله في حق ساحتها) اذا لم يعلم قدر الانصاء منة الفتى (قوله كالطريق) الطريق يقسم على عدد
 الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصاء وفي الشرب متى جهل قدر الانصاء يقسم على عدد
 الاطلاق لا الرؤس منة (فرع) الساباط اذا كان على حائط انسان فانهم الحائط ذكر صاحب الكتاب أن
 حل الساباط وتعليقه على صاحب الحائط لا ناله مستحق عليه وبه كان يفتى ابو بكر الخوارزمي ويريد به أنه
 يملك مطالبته ببناء الحائط اه من الفصل الثالث من كتاب الحيطان لقاسم بن قلو بضا اه من مراد
 الحيطان وقوله ويريد به الخ أى بقوله لأن حله الخ كذا ظهر في قنابل وانظر ما كتبنا في متفرقات القضاء
 (قوله بخلاف الشرب) دار فيها عشرة آيات لرجل وبيت واحد لرجل تنازعا في الساحة أو نوب في يد رجل
 وطرف منه في يد آخر تنازعا فيه ذلك بينهما فغان لا يعتبر بفضل اليد كالا اعتبار بفضل الشهود ولطالما
 الترجيح بكثرة الأدلة برازية من الفصل الثالث عشر وبه علم أن ذلك حيث جهل أصل الملك أمواله
 كالمالك الدار المذكرة كلها (رجل ثم غات عن اولاد قاسم والبيوت منها فاساحة بينهم على قدر البيوت
 (قوله بقدر سقيها) فعند كثرة الاراضى تكثر الحاجة اليه فيفتقر بقدر الاراضى بخلاف الاتفاقة بالساحة فانه
 لا يختلف باختلاف الاملاك كالرور في الطريق زيلجى واعلم أن القصة على الرؤس في الساحة والشفعة
 وأجرة النقسام والنواب أى الهوازية المأخوذة ظلما والمأفلة وما يرى من المركب خوف الفرق والطريق
 كذا يحيط الشيخ شاهين أبو السعود (قوله أى الخوارخان) كذا في الدور والمنع وعبارة الهداية والزيلجى
 كغيرهما تفيد أنهم ما ذوايد وفي القصود اذعى كل منها حاله وفي يده ذلك محمد في الأصل أن على كل منهما
 البيعة والا فاعين اذ كل منهما مقترن بوجه الخصومة عليه لما اذعى اليد لنفسه فلو برهن أحدهما حكمه باليد
 وبصير مدعى عليه والآخر مدعى ولو برهن اذعى في يدها اتساويما في اثبات اليد وفي دعوى الملك
 في العقار لا تتبع الاعلى ذى اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذى اليد لو نازعه ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى
 اليد مقصودا ومدعى الملك متعاه وفي الكفاية ذكر الترتابى فان طلب كل واحد عين صاحبه ما هي في يده
 حلف كل واحد منهما ما هي في يده صاحبه على الثبات فان حلفا لم يقض باليد لهما ويرى كل عن دعوى صاحبه
 وتوقف الدار الى أن يظهر المال فان تنكلا قضى لكل بال نصف الذى في يد صاحبه وان بكل أحدهما قضى عليه
 بكفها بالعاقبة نصفها الذى كان في يده ونصفها الذى كان في يد صاحبه بنكوله وان كانت الدار في يد ثالث لم تنزع
 من يده لأن نكوله ليس بجمعة في حق الثالث اه فعلم أن الخارجين قد اضافوا فالأولى حذفه (قوله قضى به)
 لا يقال الاقرار بالرق من المضار فاعتبر من الضمى لا ناقول لم يثبت بقوله بل بدعى ذى اليد لعدم المعارض
 ولا نسلم أنه من المضار لا مكان التدارك بعده بدعى الجزية ولا يقال الأصل في الأدعى الجزية فلا تقبل
 الدعوى بلا يمين وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالقط لا يقبل قول الملقط انه عبده وان كان في يده لا
 تقول اذا اعترض على الأصل دليل خلافة بطل وشوت اليد دليل الملك ولا نسلم أن اللقط اذا عبر عن نفسه وأقر
 بالرق يحل له في الحكم وان لم يعبر وليس في يد الملقط من كل وجه لأنه أمين زيلجى ملخصا

الدعوة فوثان دعوة استلاد وهو
أن يكون أصل العلوق في ملك
المدعي ودعوة تحريره وهو بخلافه
والأول أقوى لبسته واستنادها
لوقت العلوق واقتصار دعوة
التحرير على الحال ويستضع (مبعدة)
ولدت لأقل من سنة أشهر منذ بيعت
فأدعاه (بنت نسبه) منه
استحسانا للعلوق في ملكه ومضى
النسب على الخفاء فبقي فيه
التناقض (و) إذا صحت استندت
في (صارت أم ولد) فيفسخ البيع
ويرد الثمن (و) لكن (إذا ادعاه
المشتري قبله بنت) نسبه (منه)
لوجود ملكه وأثبتها باقراره
وقيل يحمل على أنه تحتكمها
واستولدها ثم اشتراها (ولو ادعاه
معه) أي مع ادعاء البائع (أو بعده
لا) لأن دعونه تحرير والبائع
استلاد فمكان أقوى كأمير
(وكذا) ثبت من البائع (لو ادعاه
بعد موت الأم بخلاف موت الولد)
لقوات الأصل (وبأخذه) البائع
بعد موت أمه (ويسترد المشتري
كل الثمن) وقال أحسنه
(واعاقبهما) أي اعتاق المشتري
الأم والولد (كوتهما) في الحكم
(والتدبير كالاعتاق) لأنه أيضا
لا يحمل الإبطال برده حصته
انفاقا ملتي وغيره وكذا أحسنها
أيضا على الصحيح من مذهب الإمام
كافي القهستاني والبرهان ونقله
في الدرر والمنع عن الهداية

(قوله الدعوة) أي بكسر الدال في النسب ونقصها الدعوة إلى الطعام (قوله في ملك المدعي) أي حقيقة
أو حكما كما إذا وطئ جارية ابنه فولدت وأدعاه فانه ثبت ملكه فيها وثبت حق الولد ويضمن قيمتها الولد كما تقدم
وجعلها الاتساق دعوة شبهة (قوله واستنادها) عطف على معلول قال في الدرر والأول أقوى
لأنه أسبق لاستنادها ح (قوله من سنة أشهر) أي إذا ادعاهما انتفاء على المدة والافتقار للتأخرية عن الكافي قال
البائع بعثا منك منذ شهر والولد منى وقال المشتري بعثا منى لا أكثر من سنة والولد ليس منك قال للفتوى
بالاتفاق فان أقاما البينة فالبينة للمشتري أيضا عند أبي يوسف وعند محمد للبائع وسيد كره الشارح بقوله
ولونازعا وقيد دعوى البائع اذ لو ادعاه ابنه وكذبه المشتري صدقه البائع أو لا فدعونه باطلة ونعماه فيها
(قوله فأدعاه) أي إذا بالقاء أن دعوته قبل الولادة موقوفة فان ولدت حيا ثبت والا فلا حكم كما في الاختيار
ويزعم البائع أن الأم لو كانت بين جماعة فشرها أحد هم فولدت فادعوه جميعا ثبت منهم عنده
وخصامتين والا فلا كما في النظم وبالأطلاق أنه لو لم يصدق المشتري البائع وقال لم يكن العلوق عندك
كل القول للبائع بشهادة الظاهر فان برهن أحدهما قيمته وان رهنها فبينة المشتري عند الثاني وفيه
البائع عند الثالث كافي المنية شرح الملتقى (قوله البائع) ولو أكثر من واحد فمستثنى (قوله
ثبت نسبه) صدقه المشتري أو لا كما في غرر الافكار وأطلق في البائع فحمل المسلم والذي والحز والمكاتب
كأزواجه معزولة للاختيار (قوله استحسانا) أي لقياسا لأن بيعه اقرار منه بأنها ممة فصير
مناقضا (قوله وأثبتها) عطف على فاعل ثبت ح وهذا الوجهل الحال المناسب في الاستلاد أنه لو زنى
بأمة فولدت فملكها لم تنصرت أم ولد وان ملك الولد عتق عليه ورثه مناسا ولو جارية أحد أوبه وقال ظننت
حلها لي فلا نسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح ثمة وان ملك أمه لا تنصرت أم ولد لعدم ثبوت نسبه سائحا في
(قوله باقراره) ثم لا تصح دعوى البائع بعده لاستغناء الولد بثبوت نسبه ولأنه لا يحمل الإبطال زبلي
(قوله ولو ادعاه) أي وقد ولده لدون الأقل (قوله بخلاف موت الولد) أي وقد ولده لدون الأقل فلا ثبت
الاستلاد في الأم لقوات الأصل فانه استغنى بالموت عن النسب وكان الأولى للشارح التعليل بالاستغناء
كما لا يخفى فتدبر (قوله كل الثمن) لأنه ثبت أنه باع أم ولد وماليتها غير متقومة عنده في العقد والتسليم فلا
بعضتها المشتري وعندهما متقومة فيفضها هداية (قوله وقال أحسنه) أي حصة الولد لا يرده حصته
الأم (قوله الأم والولد) الواو بمعنى أو مائة الخلق والظاهر أنها حقيقة لاحد الشيتين تأمل (قوله
كوتهما) حتى لو أعتق الأم لا الولد فأدعاه البائع أنه ابنه حصت دعوته وثبت نسبه منه ولو أعتق الولد لا الأم
لم تصح دعوته لاقى حق الولد ولا حق الأم كافي الموت منح (قوله ويرد حصته) أي فيما لو أعتق الأم
أو دبرها لا الولد (قوله وكذا أحسنها) فصار حاصل هذا أن البائع يرذل الثمن وهو حصته الأم حصته الولد
في الموت والعتق عند الإمام ويرد حصته الولد فقط فيهما عندهما وعلى ما في الكافي يرده حصته فقط في الاعتاق
عند الإمام كقولهما (قوله أيضا) أي في التدبير والاعتاق وأمافي الموت فبرده حصتها أيضا عند أبي حنيفة
رحم الله قول واحد كما يدل عليه كلام الدرر حيث قال وفيما إذا اعتق المشتري الأم أو دبرها يرذل البائع على
المشتري حصته من الثمن عندهما وعنده يرذل الثمن في الصحيح كافي الموت كذا في الهداية ح (قوله ونقله
في الدرر) وذكر في البيوط يرده حصته من الثمن لأحسها بالاتفاق وقرق على هذا من الموت والعتق
بان القاضي كذب البائع فيما زعم حيث جعلها ممتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكدب في فصل
الموت فيؤخذ بزعمه فيسترد حصتها كذا في الكافي اه لكن رجع في الزبلي كلام المستوط وجعله الرواية
فقال بعد نقل الصحيح عن الهداية وهو مخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن والبيع لم يطل
في الجارية حيث لم يطل اعتاقه بل يرده حصته الولد فقط بأن يقسم الثمن على قيمتها وتعتبر قيمة الأم يوم
القبض لأنها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لأنه صار له قيمة بالولادة تعتبر قيمته عند ذلك اه

علي خلاف ما في الكافي عن
المسوط وعسارة المواهب وان
ادعاء بعد عقبتها او موته ثابت
منه وعليه رد الفخر واكتفى
برد حصة وقبل لارده حصتها في
الاعتاق بالاتفاق اه فلنحفظ
(ولو ولدت) الامه المذكورة
(لاكثر من حولين من وقت
البيع وصدقته المشتري ثبت
النسب) بصديقه (وهي ام ولده
على المعنى القوي تنكاحا) حلا
لامره على الصلاح بقى لولدت
فيما بين الاقل والاكثر ان صدقته
تحكمه كالاول لاحتقال
العلق قبل بيعه والا لا وتنازعا
فالقول للمشتري احتضا وكذا
البيضة عند الثاني خلافا
للسات شربلالية وشرح مجمع
وفيه لولدت عند المشتري ولدين
أحدهما دون سنة اشهر والاخر
لاكثر ثم ادعى البائع الاول ثبت
نسبهما بلا تصديق المشتري
(باع من ولده عند ادعاء ببيع
مشتري ثبت نسبه) لكون العلق
في ملكه (ورديعه) لان البيع
يحتمل النقص (وكذا) الحكم
(لو كاتب الولد أو رهنه أو أجرة
أو كاتب الأم أو رهنها أو أجرة
أو زوجها ثم ادعاء) فثبت نسبه
وترد هذه التصرفات بخلاف
الاعتاق كما مر (باع أحد
التوأمين المولودين) يعني علقا
وولدا (عنده وأعققه المشتري ثم
ادعى البائع) الولد (الاخر ثبت
نسبه ما وبطل عنق المشتري) بأمره
فوقه وهو حره بالاصل لانهما
علقا في ملكه حتى لو اشتراها
حبلى لم يطل عقبه لانهما دعوة
تقير بقتصر عيني وغيره

(قوله ما في الكافي) وهو رد حصة لاحصتها بالاتفاق (قوله لاكثر من حولين) مثله تمام السنين اذ لم
يوجد اتصال العلق بملكه بقاء وهو الشاهد ولغة شربلالية (قوله ثبت النسب) وان ادعاء المشتري
وحده صح وكانت دعوة استيلاء وان ادعاءه مع السابق أحدهما صححت دعوة المشتري لا البائع تارة ثانية
(قوله تنكاحا) بأن زوجته ابنا المشتري والا كان زنى (قوله حكمه كالاول) فثبت النسب وبطل البيع
والامه ام ولد تارة ثانية (قوله قبل بيعه) قال في التارة ثانية هذا الذي ذكرنا اذا علت المدة فان لم تعلم
انها ولدت لاقل من ستة اشهر أو لا كتر من سنتين أو اكر من وقت البيع فان ادعاء البائع لا يصح الا تصديق
المشتري وان ادعاء المشتري نصح وان ادعاءه مع الالصح دعوة واحد منهما وان سبق أحدهما فالوالمشتري
صححت دعونه ولو البائع لم نصح دعوة واحد منهما (قوله والا) أي بان كذبه ولم بدعه او ادعاء او سكنت فهو اعم
من قوله ولو تنازعا ح (قوله ولو تنازعا) أي في كونه لاقل من ستة اشهر أو لا كتر كافتة مع ان التارة ثانية
(قوله والاخر لاكثر) أي وليس بينهما ستة اشهر (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أي المشتري واعلم أن
عبارة الهداية كذلك ومن باع عبد اولد عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعاء البائع الاول فهو ائنه وبطل
البيع لان البيع يحتمل النقص وما له من حق الدعوة لا يخلو فينتقض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد
اورهنه أو أجره أو كاتب الأم أو رهنها أو زوجها ثم كانت الدعوة لان هذه العوارض تحتمل النقص فينتقض ذلك
كله ونصح الدعوة بخلاف الاعتاق والتدبير على ما مر قال صدر الشريعة ضير كاتب ان كان راجعا الى المشتري
وكذا في قوله أو كاتب الأم يصير تقدير الكلام ومن باع عبد اولد عنده وكاتب المشتري الأم وهذا غير صحيح لان
المعطوف عليه بيع الولد لا بيع الأم فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الأم وان كان راجعا الى من في قوله ومن
باع عبدا فالمسألة أن رجلا كاتب من ولده عنده او رهنه أو أجره ثم كانت الدعوة فحينئذ لا يحسن قوله بخلاف
الاعتاق لان مسألة الاعتاق التي مرت ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق صحيح اذ يكون بين اعتاق
المشتري وكاتبه لابن اعتاق المشتري وكاتبه البائع اذا عرفت هذا فارجع الضمير في كاتب الولد هو المشتري
وفي كاتب الأم من في قوله من باع اه أقول الاظهر أن المرجع فيها المشتري وقوله لان المعطوف عليه بيع
الولد لا بيع الأم مدفوع بأن المتبادر يبيع مع ائنه بقرينة سوق الكلام ودليل كراهة التقريب بحديث سد
الانام عليه الصلاة والسلام ثم كان مقتضى ظاهر عبارة الوقاية أن يقال بالنظر الى قوله بعد بيعه مشتريه وكذا
بعد كاتبه الولد ورهنه الخ لكنه سهو واني على الدرر (قوله أو كاتب الأم) أي لو كانت يبيع مع الولد فالضمير
في الكل للمشتري وبه يسقط ما في صدر الشريعة (قوله يعني علقا) محترزه قوله لو اشتراها حبلى (قوله
ثم ادعى البائع الولد) لان دعوة البائع صح في الذي لم يبعه لمصادفة العلق والدعوى ملكه فثبت نسبه
ومن ضروره ثبوت الآخر لانهما من ماء واحد فيلزم بطلان عنق المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحدا
وتمامه في الزيلعي (قوله وهو حره بالاصل) أي النابتة بأصل الخلقة وأما حره بالاعتاق فعارضة (قوله
لانهما علقا في ملكه) بخلاف ما اذا كان الولد واحدا حيث لا يطل فيه اعتاق المشتري لانه لو بطل فيه بطل
مقصود الاجل حق الدعوة للبائع وانه لا يجوز هوانا ثبت الحرية في الذي لم يبيع ثم تعدى الى الآخر وكم من
شيء يثبت ضمنا ولم يثبت مقصودا عيني (قوله حتى لو اشتراها) أي البائع وقوله حبلى وجاءت بهما لاكثر
من سنتين عيني (قوله لم يطل) قال الاكل ونوقض بما انه اشترى رجل أحد توأمين واشترى أوهر الاخر
فادعى أحدهما الذي في يده بأنه ابنه ثبت نسبه ما منه ويعتقان ولم تقتصر الدعوى وأجيب بأن ذلك لموجب
آخر وهو ان كان الاب فالابن قدم لك أخاه وان كان هو الابن فالاب قدم لك حادثة فبعثت ولولدت توأمين فباع
أحدهما ثم ادعى ابو البائع الولدين وكذباه أي ابنه البائع والمشتري صارت أم ولده بالقيمة وثبت نسبه ما وعق
الذي في يد البائع ولا يعتق المبيع لما فيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق بينه
وبين البائع اذا كان هو الذي أن النسب ثبت في دعوى البائع بعلق في ملكه وهنا حجة الاب أن شبهة أنت
وما لك لا يملك تقهر في مال ابنه البائع فقط وتمامه في نسخة السامحاني عن المقدسي (قوله لانها دعوة
تحرير) لعدم العلق في ملكه (قوله فتقتصر) بخلاف المسألة الاولى وهو ما اذا كان العلق في ملكه
حيث يعتقان جيبا لما ذكرنا دعوة استيلاء فتستندون ضروره عقبهما بطريق انهما حره بالاصل قسبين أنه

وجزم به المصنف ثم قال وحيلة اسقاط دعوى البائع أن يقر البائع أنه ابن عمه فلان فلا تصح دعواه أبدا مجتبي وقد أفاده بقوله (قال) عمرو (الصبى) معه) أجمع غيره عني (هو ابن زيد) الغائب (ثم قال هو ابن لم يكن ابنه) أبدا (وان) وصلي (بمحمد بن بنوته) خلافا له لان النسب لا يثبت بالنقض بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح ولذا قال (الصبى) هذا الولد لى ثم قال ليس منى لا يصح نفيه لانه بعد الاقرار به لا ينفى بالنقض فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العمادى كإزعمه من لا خسر وكما أفاده الشرنبلالى وهذا اذا صدقه الابن وأما بدونه فلا اذا ادعا اعدا الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو أنكر الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل وأما الاقرار بأنه أخوه فلا يقبل لانه اقرار على الغير (فروع) لو قال لست وارنه ثم ادعى انه وارنه وبين جهة الارث صح ٤٤٦ اذا تناقض في النسب عنفو ولو ادعى بؤة العلم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن

انه أقر أنى ابنه تقبل لثبوت النسب باقراره ولا تنفع الاعلى خصم هو وارث أو دائن أو مدون أو موصى له ولو أحضر رجلا لصدى عليه حقا لايه وهو متزبه أو فلا فاشبات نسبه بالبينه عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى اثنان أنيه فلو أقر به أحد بالدفع اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى لو جاء حيا يأخذه من الدافع والمدافع على الابن ولو أنكر قبل للابن برهن على موت أبيك وأنت وارنه ولا يمين والصحيح تحليفه على العلم بأنه ابن فلان وأنه مات ثم يكلف الابن بالبينه بذلك وتعمامه في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين (ولو كان) الصبى

(مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدى وقال الكافر هو ابنى فهو حر ابن الكافر) لنسبه الحرة حاله والاسلام ما لا لكن جزم ابن الكل أن به يكون مسلما لأن حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للخصف فليحفظ (قال زوج امرأة لصبى معها ما هو ابنى من غيرها وقالت هو ابنى من غيرهما فبهاهما) ان ادعى ما معا ولا نفيه تفصيل ابن كال

قوله اما بمعنى تصديق الخ هكذا في النسخة المجموع منها ولا تخلو العبارة عن تأمل وإعمال فيها تحريفا والاصل أ ما بدون تصديق فلا يثبت النسب واذا لم يصدق الخ ولتراجع عبارة الفصولين اه محصيه

باج حزا عني (قوله أبدا) أى وان جحد العبد (قوله خلافا لهما) هما فالان اذا جحد بنوته فهو ابن للمقر واذا صدقه زيد أولم يدر تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعواه المقر عندهم درر (قوله بعد ثبوته) وهنأيت من جهة المقر للمقرلة (قوله حتى لو صدقه) أى صدق المقر للمقر في النفي ربح خفا وعبارة الدرر وله أى لا ي خفية أن النسب لا يمحى بالنقض بعد ثبوته والاقرار بنسبه لا يرتد إذا اتصل به حتى المقر له ولو صدقه بعد التكذيب يثبت النسب منه وأيضا تعلق به حتى الولد فلا يرتد المقر له فظهر أنه مترع على تعلق حتى المقر له به (قوله لا ينفى بالنقض) وهذا اذا صدقه الابن أما مجتبي تصديق فلا يثبت النسب اذ لم يصدقه الابن ثم صدقه ثبتت البؤة لان اقرار الاب لم يحل بعدم تصديق الابن فصولين قال جامعهم أطن أن هذه القولة مشطوب عليها فتلزم (قوله في عبارة العمادى) عبارة هذا الولد ليس منى ثم قال هو منى صح باقراره بأنه منه ثبت نسبه فلا يصح نفيه ففيها سهو كما قال من لا خسر ولا ليس في العبارة سبق الاقرار على النفي اه كذا في الهامش (قوله كإزعمه) تمثيل للمتنى وقوله ككما أفاده تمثيل للنفي قال في الهامش وهو عدم السهو ونصه والذي يظهر أن اللفظة السائلة وهى قوله هو منى صح ليس له فائدة في ثبوت صحة النسب لانه بعد الاقرار به أولا لا ينفى بالنقض فلا يحتاج الى الاقرار به بعده فليأتى (قوله اذا تناقض الخ) ذكر في الدرر في فصل الاستشراء فوائد جمة فراجعها (قوله اسم الجد) بخلاف الاخوة فانها تصح بلان كراجله كفى الدرر واعلم أن دعوى الاخوة ونحوها مما لو أقر به المدعى عليه لا يلزمه لان نسبه ما لم يدع قبله ما لا قال في الولو الجسة ولو ادعى انه أخو دلا يوجب فجد فان القاضي يسأل أهك قبله ميراث تدعيه أو نفقة أو حق من الحقوق التى لا يقدر على أخذها الا باثبات النسب فان كان كذلك يقبل القاضى ينسبه على اثبات النسب والا فلا خصومة بينهما لانه اذ لم يدع ما لا لم يدع حقا لان الاخوة المجاورة بين الاخوين في الصلب أو الرحم ولو ادعى انه أبوه وأنكر فأثبتته يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حقا لا لو أقر به صح فتنصب خصما وهذا لانه يدعى حقا فان الابن يدعى حتى الانتساب اليه والاب يدعى وجوب الانتساب الى نفسه شرعا وقال عليه السلام من اتسب الى غير أبيه أو انتهى الى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين اه ملخصا وتامه فيها وفي البرازية (قوله ادعى ابنه) مكرز مع ما قدمه قريبا (قوله ولا تسمع) أى بينه الارث كفى الفصولين (قوله أو دائن) انظر ما صورته وعل صورته أن يدعى ديناعلى الميت ونسبه له القاضي من يثبت في وجهه دينه فحينئذ يصح خصمته المدعى الارث ومثل ذلك يقال في الموصى له تأمل (قوله أو موصى له) أو الوصى برازية كذا في الهامش (قوله فلو أقر) أى المدعى عليه وقوله به أى بالبؤة وبالوروث (قوله ولو أنكر) أى المدعى عليه (قوله تحلفه) أى المنكر (قوله على العلم) أى على نفي العلم بأن يقول والله لا أعلم انه ابن فلان الخ (قوله بأنه ابن فلان) الظاهر أن تحلفه على انه ليس بابن فلان انما هو اذا ثبت المدعى الموت والا فلا فائدة في تحلفه الاعلى عدم العلم بالموت تأمل (قوله بذلك) أى بالمال الذى أنكره أيضا (قوله السابع والعشرين) صوابه الفصل الثامن والعشرين كذا في الهامش (قوله وقال الكافر هو ابنى) قال في شرح الملتقى وهذا اذا ادعى ما معا فلو سبق دعوى المسلم كان عبده ولو ادعى بالبؤة كان ابنا للمسلم اذ القضاء ينسبه من المسلم قضاء باسلامه (قوله والاسلام ما لا) لظهور دلالة التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له الجزية تبع العجز عن تحصيلها درر (قوله لكن جزم الخ) فيه انه لا عبرة للدرا مع وجود أحد الابوين ح قلت بخلافه ما ذكرى القبط لو ادعى ما من يثبت نسبه منه وهو مسلم تبعا للدرا وقد منه في كتابه عن الولو الجسة (قوله بأنه يكون مسلما) أى وابنا للكافر (قوله معهما) أى في يدهما احتزبه عالو كان في يده أحدهما قال في التارخانية وان كان الولد في يد

وهذا (لو غير معبر والا) بان كان معبرا (فهو لمن صدقه) لان قيام أيديهما وفراشهما ٤٤٧ يفيد أنه منهما (ولو ولدت امة اشتراها فاستحققت

غرم الاب قيمة الولد) يوم الخصومة
لانه يوم المنع (وهو حر) لانه مغرور
والمغرور من بظا امرأة معتقدا على
ملك عين أو ذكاح قتله منه ثم
تستحق فلذا اقال (وكذا) الحكم
(لوملها بسبب آخر) أي سبب
كان عيني (كالزوجها على

انها حره فولدت له ثم استحققت) غرم
قيمة ولده (فان مات الولد قبل
الخصومة فلا شيء على أبيه) لعدم
المنع كما مر (وارثه) لانه حر
الاصل في حقه فبره (فان قتله
أبوه أو غيره) وقض الاب من
دينه قدر قيمته (غرم الاب قيمته)
للمستحق كالموكل كان حيا ولو لم يقض
شيئا لشيء عليه وان قضى أقل
لزمه بقدره عيني (زوج جمع جأ)

أي بالقيمة في صورتين (ك) ما يرجع
بشرتها (ولوها لك) (على بائعها)
وكذا لو استولدها المشتري الثاني
لكن انما يرجع المشتري الاول
على البائع الاول بالثمن فقط كما
في المواهب وغيرها (لا يعقرها)
الذي أخذ منه المستحق للزوجه
باستيفاء منافعتها كما مر في بابي
المرابحة والاستحقاق مع مسائل
التناقص وغالبها مرفوعة فتفرقت
القضاء ويحى في الاقرار (فروع)
التناقص في وضع الخطأ عقود
لا تسع الدعوى على غريم ميت
الا اذا وهب جميع ماله لاجني
وسلحه له فانها تسع عليه لكونه
زائدا لا يجوز للمدعي عليه الانكار
مع علمه بالحق الا في دعوى العيب
ليبرهن قيمته من الرد وفي
القوصي اذا علم بالدين لا يحلف
مع البرهان الا في ثلاث دعوى
دين على ميت واستحقاق مبيع
ودعوى ابن * الاقرار لا يجامع
البينة

الزوج أو يد المرأة فالقول للزوج فيها وقيد باستناد كل منهما الولد اذ غير صاحبه لما فيها أيضا عن المشتق صبي
في يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني من غيرها يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة
فان جاءت بامرأة شهدت على ولادتها اياه كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة وان كان في يده واذا جاء
واذعت امرأته انه ابنها منه وشهدت المرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنه لانه في يده واحترز عما فيها
أيضا صبي في يد رجل لا يدعيه اقامت امرأته انه ابنها ولده ولم تسم أباه وأقام رجل انه ولدي فراه ولم يسم
أتمه يجعل ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيح باليد كما لو ادعاه رجلان وهو في يده أحدهما فانه يقضي لذى اليد
(قوله لان) تعليل للمسألة الاولى فكان الاولى تقديمه على قوله والا (قوله ولو ولدت امة) أي من
المشترى وادعى الولد حوى (قوله يوم الخصومة) أي لا يوم القضاء كما في الشرع لانه والله يشهر قوله لانه
يوم المنع وتعمده في الشرع لانه (قوله أي سبب كان) كبذل أجره دار وكهبة وصدقة ووصية الآن المغرور
لا يرجع بمحض في الثلاث كما في أبي السعود (قوله غرم قيمة ولده) أي ولا يرجع بذلك على المخبر كما مر
في آخر باب المراجعة (قوله فبره) ولا يفرم شيئا لان الارث ليس بعوض عن الولد فلا يقوم مقامه فلا يجعل
سلامة الارث كلامه (قوله بالقيمة) يعني في صورة قتل غير الاب انما اذا قتله الاب كغيره يرجع بما غرم
وهو ضمان اطلاقه وقد صرح الزبائي بذلك أي بالرجوع فيما اذا قتله غيره وبعدمه بقتله اه شرع لانه وعلى
هذا فقول الشارح في صورتين معناه في صورة قبض الاب من دينه قدر قيمته وصورة قبضه أقل منها والمراد
صورته الشراء والزواج كما نقل عن المقدسي قال السامحاني قوله في صورتين أي الشراء والزواج ولا يرجع
على الواهب والمتصدق والموصي بشي من قيمة الاولاد مقدسي اه (قوله وكذا الخ) أي فانه يرجع على
المشترى الاول بالثمن وقيمة الولد (قوله متافها) أي بالوطء (قوله غنو) في الاشياء بعد الوارث
والوصي والمتولي للعقل اه لعلمه بخلافه بما فعله المورث والموصي والمولى وفي دعوى الانتزاع في التناقص
المدين بعد قضاء الدين والمتعلقة بعد اداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع وبرهن على ابراء
الدين يقبل لكن نقل اه اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يسع سأمحاني (قوله لا تسع
الدعوى) أي من له دين على الميت (قوله على غريم ميت) الظاهر أن المراد منه مدين الميت حوى
(قوله الا اذا وهب) استثناء منقطع لانه ليس غريما الا اذا كان في الموهوب عين مقصودة ونحوها كان
خصما لا دعيها حوى ملخصا (قوله لكونه زائدا) عبارة الاشياء اذ ادعى (قوله لا يجوز له ادعى عليه
الانكار الخ) قال بعض الفضلاء يلحق بهذا مدعى الاستحقاق للمبيع فانه يشكر الحق حتى ثبت لئلا يتكبر من
الرجوع على بائعه ولو أقر لا يقدر وأيضا ادعاء الوكالة أو الوصاية وثبوتها لا يكون الا على وجه الخصم الخاص
كما ذكره القاضي خان فان أنكر المدعي عليه لكونه ثبوت الوكالة أو الوصاية شرعا صحيحا يجوز فليحق هذا أيضا
هو ما يلحق بالوصي احد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو أقر بالحق يلزم الكل من حصته واذا أنكر فاقبضت
البينة عليه يلزم من حصته وحصتهم حوى (قوله دعوى دين على ميت) اجمعوا على أن من ادعى ديناً على
الميت يحلف بلا طلب وصي ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من أحد اذ ادعى عليه وما قبضه فاقبض
ولا أبرأته ولا شيئاً منه وما أخلت به ولا شيئاً منه على أحد ولا عند ولا بشي منه رهن خلاصة فلو حكم
القاضي بالدفوع قبل الاستحلاف لم يتخذ حكمه وتماه في أوائل دعوى الحامدية ومزت في أول كتاب الدعوى
تحت قول الماتن ويسأل القاضي المذني بعد جهتها الخ ومزت في كتاب القضاء (قوله ودعوى ابن) لعل
صورتهما اذا ادعى على رجل أن هذا العبد عبدي أو ابني وأقام بينة على انه عبده فيحلف أيضا لاحتمال
انه باع تأخر ثم رأيت في شرح هذا الشرح نقل عن الفتح هكذا وعبارته قال في الفتح يختلف مدعي الابن
مع البينة باقائه ابني على ملكك الى الآن لم يخرج مبيع ولا هبة ولا غيرها اه (قوله الاقرار لا يجامع
البينة) لانها لا تقام الا على متكرر وهذا الاصل في الاشياء في كتاب الاقرار عن الحائنة واستثنى منه أربع
مسائل وهي ما سوى دعوى الابن وكذا ذكرها في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكر الحامدية بل زاد
غيرها وعبارته لا تسع البينة على مقر الا في وارث مقر بدين على الميت فتقام البينة لا تدعى وفي مدعى عليه أقر
بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقر بالوكالة فبينها الوكيل دفعا للضرورة وفي الاستحقاق تقبل البينة به

الافى أربع وكالة وصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مشترود دعوى الاتى * لا تحلف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم القاضى وصي يتيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع * لا يحلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الا في مسألة في دعوى الجرفا وهى غريبة يجب حفظها اشياء قلت وهى مالو قال الغاصب منه كانت قيمة نوبى مائة وقال الغاصب لم ادر ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيته وأزم بيانه فلزم بين يحلف على الزيادة. ثم يحلف الغاصب منه أيضا أن قيمته مائة ولو ظهر خبر الغاصب بين أخذه أوقيته فليحفظ والله تعالى أعلم

* (كتاب الاقرار) *

مناسبه أن المدعى عليه امامتكر أومقر وهو أقرب لغلبة الصدق (هو) لغة الاثبات يقال قرأ النبي اذا ثبت وشرا (اخبار يحق عليه) للغير (من وجه انشاء من وجه) قبله لانه لو كان لنفسه يكون دعوى لا اقرا ثم غنى على كل من الشبهين فقال (قد) لوجه (الاول) وهو الاخبار (صح اقراره بما لم يملك للغير) ومقر أقرب بلك الغير (يلزمه تسليمه) الى المقر له (اذا ملكه) برهة من الزمان لنفاذه على نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود المالك وفي الاشياء أقتر يجوز به عدم شره اعتق عليه ولا يرجع بالنفى ابو قتيبة دارم شرها واورنها صارت وقفا وأخذ له برعه (ولا

يصح اقراره بمالاق وعناق مكرها) ولو كان انشاء لصح لعدم التحلف (وصح اقراره للمأذون بعين في يده) والمسلم بخبر

مع اقرار المستحق عليه ليمكن من الرجوع على بائعه وفيما لو خصم الاب يحق عن الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي - رأين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة وفيما لو أقر الوارث للموصى له فانها تنع البينة عليه مع اقراره وفيما لو أقر دابة بعنه ما من رجل ثم من آخر فأقام الاول البينة فان كان الآخر حاضرا قبل عليه البينة وان كان يقر عايدى ١٥ ملخصا فى سبع (قوله) (الافى أربع) هى سبع كما فى الحموى والمذكور هنا خمسة (قوله من مشتر) فقبل البينة به مع اقرار المستحق عليه ليمكن من الرجوع على بائعه كذا ذكره في الاشياء ولكن مع اقراره كيف يكون له الرجوع تأمل (قوله وفي رهن مجهول) كنوب مثلا (قوله في دعوى الجرف) قبل قوله ولا تزدين على مدع (قوله وهى مالو قال الخ) ستافى هذه المسألة في كتاب الغصب وكتب الحمى هناك على قوله فلزم بين فقال الظاهر أن في التسخة خلا لانه اذا لم يبين فانك الزيادة التى يحلف عليها على نفسها وفى ظنى أن أصل التسخة فان بين يعنى أنه لو بين حلف على نفي الزيادة التى هى اكتر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك هذا وينبغى أن يقارب في البيان حتى لو بين قيمة فرس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره ١٥ وكتب على قوله هناك ولو حلف المالك أيضا على الزيادة أخذها لم يظهر وجهه فليراجع ١٥ (قوله يحلف على الزيادة) أى التى يدعيها المالك (قوله أوقيته) عطف على الضمير الجوروى أخذ قيمته

* (كتاب الاقرار) *

(قوله وهو أقرب) أى المقر (قوله اخبار يحق عليه) لعله ينتقض بالاقرار بأنه لاحق له على فلان بالبراءة واسقاط الدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة سعدية وقد يقال فيه اخبار يحق عليه وهو عدم وجوب المطالبة تأمل (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقبل انشاء ونفى عليه ما سبى لكن المذكور في غاية البيان عن الاستروثنية قال الحلواني اختلف المشايخ في أن الاقرار سبب للمالك ام قال ابن الفضل لا واستدل بمسألين احدهما المريض الذى عليه دين اذا أقر بجميع ماله لا يجنبى يصح بلا اجازة الوارث ولو كان غليبا لا ينقد الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية أن العبد المأذون اذا أقر لرجل بعين في يده يصح ولو كان غليبا يكون تبرعاً عنه فلا يصح وذكر الجرجاني أنه غليبا واستدل بمسائل منها أن أقر في المرض لو ارثه بدى لم يصح ولو كان اخبارا يصح ١٥ ملخصا فظهر أن ما ذكره المصنف وصاحب الجرجان بين الطريقتين وكان وجهه مبوت ما استدلل به الفريقان تأمل (قوله لانه لو كان لنفسه) أى على الغير ولوللغير على الغير فهو شهادة (قوله لا اقرا) ولا ينتقض باقرار الوكيل والولى ونحوهما لثابتهم مناب المذوبات شرعا شرح ملقى (قوله صح اقراره بما لم يملك) ويجبر الغاصب على البيان لانه أقر بقيمة مجهولة واذا لم يبين يحلف على ما يدعيه المالك من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف أن قيمته مائة ويأخذ من الغاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب خير الغاصب بين أخذه أو وده وأخذ القيمة وحكى عن الحاكم أبى محمد العيني أنه كان يقول ما ذكر من تحلف الغاصب منه وأخذ المائة بقيته من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فان أبى يقول له القاضى أكان قيمته مائة فان قال لا يقول أكان تخسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرون الى أن ينتهى الى ما لا تنقص عنه قيمته عرفا وعادة فلزمه ذلك من متفرقات اقرار التنازلية (قوله برهة) أى قليلا (قوله ولا يرجع) لاقتصار اقراره عليه فلا يعتدى الى غيره (قوله مكرها) لقيام دليل الكذب وهو الاكراه والاقرار اخبار يحق للصدق والكذب فيجوز تحلف مدلوله الوضى عنه منح (قوله لعدم التحلف) أى لعدم صحة تحلف المدلول الوضى - للانشاء عنه كذا فى الهامش أى فان الانشاء لا يتخلف مدلوله عنه (قوله والمسلم بخبر) حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان غليبا مبتدأ لما صح وفى

الدرور فيه اشارة الى أن النمر قائمة لامست ملكة اذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المحيط كما في الشريعة
 (قوله ونصف داره) اي المقابلة للقسمة (قوله بناء على الاقرار) يعني اذا ادعى عليه شيئا وأنه أقترله به
 لا تسمع دعواه لان الاقرار اخبار لا سبب لزوم المقر به على المقر وقد عدل وجوب المدعى به على المقر بالاقرار
 وكأنه قال اطالبه بالسبب لوجوبه عليه اولزومه باقراره وهذا كلام باطل منخ وبه يظهر أن الدعوى بالشي
 المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن لا بالاقرار بناء على الاقرار فقوله بأنه أقترله لاجل له تأمل (قوله
 لم يحل له) اي للمقرله كذا في الهامش (قوله ثم لو انكر الخ) وفي دعوى الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى
 أقتر باستيفائه وبرهن عليه فقد قيل انه لا تسمع لانه دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق اذ الدين يقضى بثله ففي
 الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق فلا تسمع ط ذ جامع الفصولين
 وقفاوى قد وردى كذا في الهامش والطاء للمعيط والذال للخبرة ومثل ما هو المستطور في جامع الفصولين في
 البرازية وزاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان في طرف ذكره في الخط وذك
 شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بأنه لاحق له في المدعى أو بأنه ليس بملك له او ما كانت ملكه لا تندفع
 الدعوى ان لم يقتر به لافسان معروف وكذا لو ادعاه بالارث فبرهن المطلوب على اقرار المورث كذا ذكرنا
 ونعامه فيها كذا في الهامش (قوله وما مدعوى الاقرار) اي بأن المدعى ملك المدعى عليه وما مدعوى
 الاقرار بالاستيفاء فقبل لا تسمع قال في الهامش واختلفوا أنه هل يصح دعوى الاقرار في طرق الدفع حتى
 لو أقام المدعى عليه يئنه أن المدعى أقتر أن هذا العين ملك المدعى عليه حل تقبل قال بعضهم لا تقبل وعاتهم
 ههنا على أنها تقبل درر (قوله ثم قبل لا يصح) محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة أما
 اذا كان لهما مثل الشراء والنكاح فلا وهو المطلق في محل التقييد ويجب أن يشهد أيضا بما اذا لم يكن المقر
 مصرع اعلى اقراره لما ساق من أنه لا شيء له الا أن يعود الى تصديقه وهو مصرح حوى ويخط السامحاني عن
 الخلاصة لو قال لا تحركت بعثك العبد بألف فقال لا تحركه منك فسكت البائع حتى قال المشتري في
 المجلس او بعده بلى اشترته منك بألف والجائر وكذا النكاح وكل شيء يكون لهما جعافه حتى وكل شيء
 يكون فيه احدى لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفعه اقراره بعد ذلك (قوله فلا يرتد) لانه صار ملكه ونفى
 المالك ملكه عن نفسه عند عدم المنازع لا يصح نعم لو تصادقا على عدم الحق صح لما مر في البيع الفاسد أنه طاب
 ربح مال ادعاء على آخر فصدقه على ذلك فأوقاه ثم ظهر عدمه بصادقه ما فأنظر كيف التصادق الا لاحق نقض
 السابق مع أن ربحه طيب حلال سامحاني (قوله قال البديع) هو شيخ صاحب القسبة (قوله الزوائد
 المستملكة) يفيد بظاهرها أنه يظهر في حق الزوائد الغير المستملكة وهو مخالف لما في الخانية قال رجل في يده
 جارية وولدها أقتر أن الجارية تفلان لا يدخل فيه الولد ولو أقام يئنه على جارية أنها لا يستحق أولادها وكذا
 لو قال هذا العبد ابن امتك وهذا الجدي من شأنك لا يكون اقرارا بالعبد وكذا بالجدى فليصر حوى س
 وقيد بالمستملكة في الاستروشنة ونقله عنها في غاية البيان (قوله فلا يملكها) شري أمة فولدت عنه
 لا باستلاده ثم استحققت سينة يتبعها ولدها ولو أقترهم الرجل لا والفرق أنه بالينة يستحقها من الاصل ولذا قلنا
 ان البساعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون ف ثم الحكم بأمة حكم بولدها وكذا
 الحيوان اذ الحكم بجهة كملته بخلاف الاقرار فانه لا يتناول الولد لانه جهة ناقصة وهذا الولد سيد المدعى عليه
 فلو في ملك آخر هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ نور الدين في آخر السابق فنه مخالفة لغه يوم كلام المصنف
 (قوله أقتر حر مكلف) اعلم أن شرطه التكليف والطوع مطلقا والحرية لتسديد للعالم لا مطلقا فصح اقرار العبد
 للعالم فيما لا همه فيه كالحدود والقصاص وبغير ما فيه تهمه الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة
 للعالم وتأخر ما ليس منها الى العتق كاقتراره بخيانة ومهر موطوءة بلاذن والصبي المأذون كالعبد فيما كان من
 التجارة لا فيما ليس منها كالكتابة واقرار السكران بطريق محذور صحيح الا في حد الزنى وشرب الخمر مما يقبل
 الرجوع وان بطريق مباح لا منخ وانظر العزيمة (قوله ان أقتر وأبجارة) جوابه قول المصنف الا في صم
 اى صم للعالم زاد الشئني اوما كان من ضرورات التجارة كالدين والوديعة والغارية والمضاربة والغصب دون
 ما ليس منها كالمهر والجنابة والكفالة لا دخول ما كان من باب التجارة تحت الاذن دون غيره اه قال

ونصف داره مشاعا والمرأة
 بازوجة من غير شهود ولو كان
 انشاء لم يصح (ولا تسمع دعواه
 عليه) بأنه أقترله (بشي) معين
 (بناء على الاقرار) له ذلك به
 يفتى لانه اخبار يحتمل الكذب
 حتى لو أقتر كاذبا لم يحل له لان
 الاقرار ليس سببا للملك نعم لوله
 برضاء كان ابتداء هبة وهو الوجه
 برازية (الآن يقول) في دعواه
 (هو ملكي) بأقترني به أو يقول لي
 عليه كذا وهكذا أقتر به فسمع
 اجماعا لانه لم يجعل الاقرار سببا
 للوجوب ثم لو انكر الاقرار هل
 يحلف القسوى أنه لا يحلف على
 الاقرار بل على المال وما مدعوى
 الاقرار في الدفع فتسمع عند العامة
 (ولوجه) (الثاني) وهو الانشاء
 (لورث) المقرله (اقراره ثم قبل
 لا يصح) ولو كان اخبار الصم وأما
 بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو أعاد
 المقر اقراره فصدقه لانه اقرار
 آخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا
 يحلف ولا تقبل عليه يئنه قال
 البديع والاشبه ببولها واعتده
 ابن النخبة وأقتره الشربلاني
 (والمالك السابته) بالاقرار
 (لا يظهر في حق الزوائد المستملكة
 فلا يملكها المقرله) ولو اخبرنا
 للملكها (أقتر حر مكلف) يظن
 طائعا (او عبدا) أو وصي أو معنوه
 (ماذون) لهم أن أقتر وأبجارة

كافرا مجبوراً بحدود وفود والافدعة ونام ٤٥٠ ومغنى عليه كبحون وسيجي السران ومن المكره (بحق معلوم أو مجهول صح) لانه

(قوله وفود) اي عمالة فيه فيصح للعالم (قوله والا) اي بان كان مخالفه تهمة (قوله فنشره الجاهلة) لان من أثره باع من فلان شيئاً واشترى من فلان كذا بشئ أو أجاز فلا ناشئة لا يصح إقراره ولا يجبر المقر على تسليم شيء درر كذا في الهامش (قوله بين نفسه وعبد) قال المقدسي هذا في حكم المعلوم لان ما على عبده يرجع اليه في المعنى لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال أما ما يلزمه بعد الحظر فهو كالا جني فيه فاذا جمعه مع نفسه كان كقوله لك على أو على زيد فهو مجهول لا يصح ذكره الجوى على الاشياء قال (قوله على كذا) بتشديد الباء (قوله ولا يجبر على البيان) زاد الزيلعي وبؤمر بالتد كرا لا المقر قد نسي صاحب الحق وزاد في غاية البيان انه يحلف لكل واحد منهم ما اذا ادعى وفي التارة ثانية ولم يذكر كرا لا المقر قد نسي صاحب منهم ما يتنا على حدة بعضهم قالوا نعم ويبدأ القاضي بين أهله ما شاء وأما حلف لكل لا يتخلون ثلاثة أو وجه ان حلف لاحدهم فقط يقتضي بالبعد لا تخلف وان نكل لهما يقتضي به وبقيمة الولد بينهما فنيضين سواء نكل لهما جملته بأن حلفه القاضي لهما معاً واحدة أو على التعاقب بأن حلفه لكل على حدة وان حلف فقد برئ عن دعوة كل فان أراد أن يصطليها وأخذ العبد منه لهما ذلك في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد كما قبل الحلف ثم رجع أبو يوسف وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف قالوا ولا رواية عن أبي حنيفة ٥١ (فرع) لم يذكر الاقرار العام وذكره في المنع وصح الاقرار بالعام كافي بدين من قبل أو كره أو عيب أو متاع أو جميع ما يعرف أبي جميع ما ينسب اليه فلان واذا اختلفا في عينها كانت موجودة وقت الاقرار أو لا فالقول قول المقر الآن يقيم المقر له البيعة انها كانت موجودة في يده وقتها وعلم أن القبول ليس من شرط صحة الاقرار لكنه يرتد بالمقر له صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المعتمدة واستشكل المصنف بناء على هذا قول العمادى وقاضى خان الاقرار بالغائب يتوقف على التصديق ثم أجاب عنه وبجواب في الجواب الرملي ثم أجاب عن الاشكال بما اصله ان الزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحته كجميع الفضولي فالقول قسارومه لاصحته فالقرار للغائب لا يلزم حتى صح إقراره لغيره كالا يلزم من جانب المقر له حتى صرح رده وأما الاقرار للعاصر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح إقراره لغيره به قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصير رده وأما الصحة فلا شبهة فيها في الجائين بدون القبول (قوله عزى زاده) وحاصله أن ما ذكره صاحب الدرر من الخبر انما هو فيما اذاهل المقر به لا المقر له لقول الكافي لانه اقرار للمجهول وهو لا يفيد وفائدة الخبر على البيان انما تكون لصاحب الحق وهو مجهول (قوله كشي وحق) ولو قال أردت حتى الاسلام لا يصح ان قاله مفصلاً وان موصولاً يصح تارة ثانية وكفاية (قوله في على مال) بتشديد الباء (قوله ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده (قوله وقيل ان المقر الخ) قال الزيلعي والاصح أن قوله يعني على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم وأصغاف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرح متعارض فان الماشين في الزكاة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيمة فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وحواشي الهداية معزياً الى المسوسط شربلالية وذكر في الهامش عن الزيلعي وينسب على قياس ما روى عن أبي حنيفة أن يعتبر فيه حال المقر شربلالية ٥٢ (قوله في مال عظيم) برفع مال وعظيم (قوله لوينه) بأن قال مال عظيم من الذهب أو قال من الفضة (قوله ومن خمس وعشرين) أي ولا يصدق في أقل من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل (قوله ومن قدر ان نصاب قيمة) بنسب قيمة (قوله ومن ثلاثة نصاب) من أي جنس شياء تحقيقاً لادى الجمع حتى لو قال من الدراهم كان ستانة درهم وكذا في كل جنس يده حتى لو قال من الابل يجب عليه من الابل خمس وسبعون كفاية (قوله اعتبر قيمتها) ويعتبر الادنى في ذلك للتسليم به زيلعي أي أدنى النصب من حيث القيمة أبو السعود (قوله اسم الجمع) يعني يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر فيكون هو الاكثر من حيث اللفظ كافي الهداية س (قوله وكذا) أي لو قال له على كذا درهم ما يجب درهم (قوله على العبد) لان ما في المتون مقدم على القناوى شربلالية وفي التهمة والذخيرة درهمان لان كذا كناية عن العدد وأما اثنان اذا واحد لا يعتد حتى يكون معه شيء وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد ركب يترك بعده الدرهم بالنصب عشرون من (قوله وكذا كذا درهم) أي بالنصب وبالحفض لثلاثة وفي كذا كذا

جهالة المقر به لانصر الاذنين سبنا نصره الجاهلة كبسج واجارة وأما جهالة المقر فنصر كقولهم لك على أحدنا ألف درهم لجهالة الغنى عليه الا اذا جمع بين نفسه وعبده فيصح وكذا انصر جهالة المقر لان نحت كل واحد من الناس على كذا والا لا كلاله هذين على كذا فيصح ولا يجبر على البيان لجهالة المدعى بجر ونقله في الدرر لكن باختصار مثل كما بينه عزى زاده (ولزمه بيان ما جهل) كشي وحق (بذقيمة) كقلى وجوزة لا بما لا قيمة له كقيمة خطه وجلد مائة وصبي حر لانه رجوع فلا يصح (والقول للمقر مع حلته) لانه المنكر (ان ادعى المقر له انكر منه) ولا بيعة (ولا يصدق في أقل من درهم في على مال ومن النصاب) أي نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل ان المقر قد اصاب السرقة ويصح (في مال عظيم) لوينه (من الذهب والفضة ومن خمس وعشرين من الابل) لانه أدنى نصاب يؤخذ من جنسه (ومن قدر ان نصاب قيمة في غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصاب في أموال عظام) ولو فسره بغير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر (وفي دراهم ثلاثة) في (دراهم) أو دنائراً أو شبل (كثيرة عشرة) لانها نهاية اسم الجمع (وكذا درهم درهم) على المعقد ولو خضفه لزمه مائة وفي دراهم أو درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد الا بجمعة زيلعي (وكذا كذا) درهما (احد عشر وكذا كذا) واحد وعشرون لان نظيره بالواحد وعشرون

درهما وكذا كذا دينار اعلم من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار او درهما احد عشر منهما جميعا ويقسم ستة من الدراهم وخمسة من الدنانير احتسابا ولا يعكس لان الدراهم أقل مائة والناس خمسة ونصف من كل كذا ليس في لفظه ما يدل على الكسر غاية البيان ملخصا (قوله ولو لث) بأن قال كذا كذا كذا درهما (قوله اذ لا نظيره) وما قبل نظيره مائة ألف ألف فهو ظاهر لان الكلام في نصب الدرهم وتبميز هذا العدد مجرور ولنظره اذ امره بلزمه ذلك ونظيره كلامهم لا (قوله ولو لث) فيه انه ينضم الالف الى العشرة آلاف (قوله عشرة آلاف) هذا حكمه العيني بلطف ينبغي لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تتركب مع الالف بلا و فيقال احد عشر ألفا فتدرا بالواو التي تعتبر معه ما أمكن وهنا يمكن فيقال احد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون درهما ثم قوله ولو لث الخ مستقيم سائحي أي بأن يقال مائة ألف وأحد وعشرون ألفا وأحد وعشرون درهما وكذا الوسع زيد قبله ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم (قوله زيد عشرة آلاف) فيه انه ينضم الالف الى العشرة آلاف فيقال احد عشر والناس لزوم مائة ألف وعشرة آلاف الخ اه لان احد وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الاكثر ويلزم أيضا اختلال المسائل التي بعده كاهما فيقال لو خمس زيد مائة ألف ولو سدس زيد ألف ألف وهكذا بخلافه على ما مر فتدبر (قوله زيد مائة ألف) فيقال مائة ألف وأحد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون (قوله أو قبلي) في بعض النسخ وقبلي (قوله عندى أو معي) كانه في عرفهم كذلك أما العرف اليوم في عندى ومعى للدين لكن ذكروا عليه أخرى تفيد عدم اعتبار عرفنا قال السائحاني فتلا عن المقدسي لان هذه المواضع محل العين لا الدين اذ محلها المدة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وأمانة والأمانة أدنى فحل عليها والعرف ينهد له أيضا فان قبل لوال على مائة وديعة دين أو دين وديعة لا تثبت الأمانة مع انها أقلها ما أجيب بأن احد الفظين اذا كان للأمانة والاستر للدين فاذا اجتماعا في اقرار يرجح الدين اه أي بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لمعنيين (قوله بالشركة) قال المقدسي ثم ان مكانا متهما فوديعة والاشركة سائحي فكان عليه ان يقول أو بالوديعة (قوله بخلاف الاقرار) فانه لو كان اقرارا لاحتاج الى التسليم (قوله متى أضاف) ينبغي تفسيده عملا لم يأت بلطف في كاي علم مما قبله (قوله المقربة) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء (قوله كان هبة) لان قضية الاضافة تنافي حمله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فشرط فيه ما يشترط في الهبة منح اذا قال اشهدوا اني قد أوصيت فلان بألف وأوصيت أن فلان في مالى ألفا فالاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس في دارى فاقرا لانه في الاول جعل له سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التذكير وفي الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذى كان لفلان وانما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا فلان قبل ذلك فيكون اقرارا أما لو كان انشاء لا يكون طرفا لان الدار كلها فلا يكون البعض طرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالى فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكرا الوصية وان قال في مالى فهو اقرار اه من النهاية أول كتاب الوصية فقول المصنف فهو هبة أى ان لم يكن في ذكرا الوصية وفي هذا الاصل خلاف كما ذكره في الخ وسأيت في متفرقات الهبة عن البرازية وغيرها الدين الذى لى على فلان لفلان انه اقرار واستشكله الشارح هناك وأوخناه ثمة فراجع (قوله ولا يرد) أى على منطوق الاصل المذكور وقوله ولا الارض أى لا يرد على مفعولهم وهو أنه اذا لم يصفه كان اقرارا وقوله للاضافة تقدرا علة لقوله ولا الارض (قوله مالى بيتي) وكذا ما في منزلى ويدخل فيه الدواب التي يعينها بالنهار وتادى اليه بالليل وكذا العبيد كذلك كما في التارخانية أى فانه اقرار (قوله لانها اضافة) أى فانه أضاف الطرف لا المظروف المقربة (قوله ولا الارض) لا ورودها على ما تقدم اذ الاضافة فيها اليه ملكة ثم نقلها في المنع عن الخاتمة على انها تمليك ثم نقل عن المتني نقلها على انها اقرار وكذا نقل عن الفتية ما يفيد ذلك حيث قال اقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله تمليك ان أضافه الى نفسه في الاقرار وان أطلق فاقرا كفى سدس دارى وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يخالفه ثم قال قلت بعض هذه الفروع يقتضى التسوية بين الاضافة وعدمها فيفيد أن في المسألة خلافا ومسألة الاب الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض فلا فرق

(ولو لث بلا و أو فأحد عشر)

اذ لا نظيره فحمل على التكرار

(ومعها ثمانية وأحد وعشرون)

وان ربع مع الواو (زيد ألف)

ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو

سدس زيد مائة ألف ولو سبع زيد

ألف ألف وهكذا يعتبر نظيره أبدا

(ولو) قال له (على أو) له (قبلي)

فهو (اقرار بدني) لان على

للايجاب وقبلي للضمان غالبا

(وصدق ان وصل به هو وديعة)

لانه يحتمل مجازا (وان فصل

لا) يصدق لتقرره بالسكوت

(عندى أو معى أو بيتي أو في

(كبني أو) في (مندوق) اقرار

بال (أمانة) علا بالعرف (جميع

مالى أو مالى ملكه) أبوله من مالى

أومن دراهمى كذا فهو (هبة

لا اقرار) ولوعبر بى مالى أو بيتي

دراهمى كان اقرارا بالشركة

(فلا بد) احصة الهبة (من التسليم)

بخلاف الاقرار والاصل انه متى

أضاف المقربة الى ملكه كان

هبة ولا يرد ما في بيتي لانها اضافة

نسبة لا ملك ولا الارض التي

حدودها كذا لطفى فلان فانه

هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا

أن يكون مما يحتمل القسمة

فيستمر بقضه مقرر الاضافة تقدر ابدل قول المصنف آخر لا ستر بمعنى ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا
أو عليك ان يفي الثاني فيما يري فيه شرائط التملك فراجع (قال في عليك أم فقال أئنه أو أنتقده أو اجاني به أو قضيتك اياه أو أبرأني منه أو تصدقت به
على أو وهبته لي أو أحلتك به على زيد) ونحو ذلك (فهو اقرار له بها) رجوع الضمير اليها في كل ذلك عزى زاده فتكأن جوابا وهذا اذا لم يكن
على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود ٤٥٢ بذلك لم يلزمه شيء أما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق (وبلا ضمير) مثل أئنه الخ وكذا

تعباس أو ما استقرضت من أحد
سواله أو غيرك أو قبلك أو بعدك
(لا) يكون اقرار لعدم انصرافه
الى المذكور فتكأن كلاما مبتدأ
والاصل أن كل ما يصلح جوابا
لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح
للا ابتداء لا للبناء أو يصلح لهما يجعل
ابتداء لئلا يلزمه المال بالملك
اختيار وهذا اذا كان الجواب
مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم
كان اقرارا مطلقا حتى لو قال أعطني
نوب عدي هذا أو افنخ في باب
داري هذه أو جوص في داري
هذه أو أسرح دابتي هذه وأعطني
سرجها أو لجامها فصال نعم كان
اقرارا منه بالعبد والدار والداية
كافي (قال البصري عليك ألف
فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال
نعم لا) وقبل نعم لا لا اقرار يصح
على العرف لا على دقائق العربية
كذا في الجوهرية والفرق أن بلى
جواب الاستفهام المنفي بالاثبات
ونعم جواب بالنفي (والايمان بالأس)
من الناطق (ليس باقرار بحال
وعتق وعلاق وبيع ونكاح واجارة
وهبة بخلاف اقاء ونسب واسلام
وكفر) وأمان كافر وإشارة محرم
لصيد والشيخ برأه في رواية
الحديث والطلاق في أنت طالق
هكذا وأشار ثلاث إشارة الاشياء
ويزاد العين كلقفه

بين الاقرار والتملك بخلاف الاجنبي ولو كان في مسألة الصغير شيء مما يحتمل القسمة ظهر الفرق بين الاقرار
والتملك في حقه أيضا لاقتضاه الى القبض مقررًا اه ثم قال وهما مسألة كثيرة الوقوع وهي ما اذا أقر
لا ستر الخ ما ذكره الشارح مختصرا وحاصله انه اختلف النقل في قوله الأرض التي حدودها كذا لطفني
هل هو اقرار أو هبة وأقاده لا فرق بينهما الا اذا كان فيهما شيء مما يحتمل القسمة فتظهر ثمة الاختلاف
في وجوب القبض وعدمه وكان مراد الشارح الإشارة الى أن ما ذكره المصنف آخر ايقيد التوفيق بأن يحمل
قول من قال انها تملك على ما اذا كانت معلومة بين الناس انها ملكة فتكون فيها الاضافة تقدير اقرار قول من قال
انها اقرار على ما اذا لم تكن كذلك فتقوله ولا الأرض أي ولا ترده مسألة الأرض التي الخ على الاصل السابق
فانه أمة أي لو كانت معلومة انها ملكة للاضافة تقدير لكن لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه الاصل لانها في يده
وحينئذ يظهر دفع الورود تأمل (قوله مقررًا للاضافة) في بعض النسخ يوجد ههنا بين قوله مقررًا وقوله
للاضافة يباض وفي بعضها اللفظ انتهى وقد مناقريا أن قوله للاضافة عنه لقوله ولا الأرض (قوله فهل يكون
اقرارا) أقول المفهوم من كلامهم أنه اذا أضاف التزبه أو الموهوب الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار
والهبة فيعمل بالقرائن لكن يشكل على الأول ما عن نجم الاثمة البخاري أنه اقرار في الخاتين ور بما يوفق بين
كلامهم بأن الملك اذا كان ظاهر الملك فهو تملك والا فهو اقراران وجدت قرينة وتلك ان وجدت قرينة
تدل عليه فتأمل فأنما نجد في الحوادث ما يقتضيه رمل وقال السائحاني انت خير بأن اقوال المذهب كثيرة
والمشهور هو ما من قول الشارح والاصل الخ وفي المنع عن السغدي أن اقرار الاب لولده الصغير عين ماله
تملك ان أضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله بعين ماله ولقوله لولده الصغير فهو يشتر الى عدم اعتبار ما يعهد بل
العبرة باللفظ اه قلت ويؤيده ما من من قوله ما في بيتي وما في الخانية جميع ما يعرف بي وأجمع ما ينسب الى
لفلان قال الاسكاف اقرار اه فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معلوما لكثير من الناس أنه
ملكه فان البد والتصرف دليل الملك وقد صرحوا بأنه اقرار وأفتى به في الحامدية وبه تأيد بحث السائحاني
ولهذا انما عرفت في مسألة الأرض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك لطفه ولذا ذكرها في المتن
في جانب غير الطفل مضافة للمقرر حيث قال اذا قال ارضي هذه وذكر حدودها فلان أو قال الأرض التي
حدودها كذا لولدي فلان وهو صغير كان جائزا ويكون تملكًا فتأمل والله أعلم (قوله فهو اقرار له بها) وكذا
لا اقتضيكها أو والله لا اقتضيكها ولا اعطيكها فاقرار وفي الخاتية لا اعطيكها لا يكون اقرارا ولو قال أحل
غرماء لـ علي أو بعضهم أو من شئت أو من شئت منهم فاقرار بها مقدسي وقته قال أعطني ألف التي لي عليك
فقال اصبر أو سوف تأخذها لا قوله لا تئن ان شاء الله اقرار وفي البرازية قوله عند دعوى المال ما قبضت منك
بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال بأى سبب دفعته الى قالوا يكون اقرارا وقته نظر اه قدمه الى الحاكم قبل
حلول الاجل وطالبه به فله أن يحلف ماله على اليوم شيء وهذا الحلف لا يكون اقرارا وقال الفقيه لا يلتفت الى
قول من جعله اقرارا سائحاني وفي العيني عن الكافي زيادة ونقله الفساق وذكر في المنع جملته منها فراجعها
(قوله رجوع الضمير اليها) فتكأنه قال أئنه أو أنتقده أو اجاني به أو قضيتك اياه أو أبرأني منه أو تصدقت به
(قوله الى المذكور) اي انصرفا متعينًا والافهوشتمل (قوله والاصل أن كل ما يصلح الخ) كالالفاظ المارة
وعبارة الكافي بعدها كما في المنع فان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح جوابا أو يصلح
جوابا لا ابتداء فلا يكون اقرارا بالملك (قوله جوابا) ومنه ما اذا اتقاهه بمائة درهم فقال قضيتكها أو أبرأني
(قوله لا للبناء) اي على كلام سابق بأن يكون جوابا عنه (قوله وهذا) اي التفسير بين ذكر الضمير
وعدمه كما يستفاد مما قلناه قبل (قوله مطلقا) اي ذكر الضمير كقوله نعم هو لي أو لم يذكره كما مثل

(قوله لا يستخدم فلانا) اى فاشترى الى خدمته كذا فى الهامش وبأى فى الشرح (قوله الا فى نسخ) يبنى أن يراد تعديل الشاهد من العالم بالاشارة فلما أتى كذا فى الشهادة فقال فرغ ذكره فى الهامش اذعى بعض الورثة بعد الاقتسام دى على الميت يقبل ولا يكون الاقتسام ابراء عن الدين لان حقه غير متعلق بالغير فلم يكن الرضى بالقسمه اقرارا بعدم التعلق بخلاف ما اذا اذعى بعد القسمه عينان اعيان التركة حيث لا تسع لان حقه متعلق بعين التركة صورة ومعنى فالتسعة بانقطاع حقه عن التركة صورة ومعنى لأن التسعة تستدعى عدم اختصاصه به بزيادة اه (قوله بلا شرط) فالاجل فيها نوع فكانت الكفالة المؤجلة أحد نوعى الكفالة فصديق لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقرارا بالنوع الآخر غاية البيان وقد مرت المسألة فى الكفالة عند قوله لك مائة درهم الى شهر (قوله وشراؤه امة متقبة الخ) وفى البرازية على ذلك بقوله والضابط أن الشيء ان كان مما يعرف وقت المساومة كالجارية القائمة المتقبة بين يديه لا يقبل الا اذا صدقه المدعى عليه فى عدم معرفته اياها فقبل وان كان مما لا يعرف ككوب فى منديل او جارية قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شئ يقبل ولهذا اختلفت أقاويل العلماء اه وظهر أن التوب فى الجراب كهو فى المنديل سائحى (قوله ككوب) اى كشره توب فى جراب (قوله وكذا الاستينام) انظر جامع الفصولين ونور العين فى الفصل العاشر وحاشية الفتال (فرغ) ذكره فى الهامش رجل قال لا تحرق عليك ألف درهم فقال له المدعى عليه ان خلفت انهما مالك على دفعتهما اليك خلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان اذى الدراهم بكم الشرط الذى شرطه وباطل ولذا دفع ان يسترد منه لان الشرط باطل خاتمة (قوله والاعارة) الاولى ان يقال الاستعارة كك ما فى جامع الفصولين فى العاشر كذا فى الهامش (فرغ) فى الهامش شراؤه فمهد رجل على ذلك وختم فهو ليس يتسلم يريد به أنه اذا شهد بالشراء اى كتب الشهادة فى حلك الشهادة وختم على حلك الشهادة ثم ادعاه مع دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقرارا بأنه البائع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه والشهادة بالبيع لا تدل على صحته جامع الفصولين فى الرابع عشر (قوله ذكره فى الدرر) الصغير راجع الى المذكور متينام قوله وكذا الخ سوى الاجارة والى المذكور شرخا لم يبيع ذلك المذكور فيها الصغير فى قوله وصححه فى الجامع الخ راجع الى ما فى المتن فقط يدل عليه قول المصنف فى المنع ومن صرح بكونه اقرارا مئلا خسرو وفى النظم الوهابى لعبد البر خلافه ثم قال والحاصل أن رواية الجامع أن الاستينام والاستعارة والاستعارة ونحوها اقرارا بالملك للمساوم منه والمستأجر منه ورواية الزبادات أنه لا يكون ذلك اقرارا بالملكية وهو الصحيح كذا فى العمادية وحكى فيها اتفاق الروايات على انه لا ملك للمساوم ونحوه فيه وعلى هذا الخلاف يبنى صحة دعواه ملك للمساوم فيه لنفسه واوغيره اه وانما جزمنا هنا بكونه اقرارا أخذنا برواية الجامع الصغير والله تعالى أعلم اه قال السائحى وظهر أن انه ابدى عذرا فى جاف الزبادات من أن الاستينام ونحوه لا يكون اقرارا فى العمادية وهو الصحيح وفى السراجية أنه الاصح قال الانقرى والاكثر على تصحيح ما فى الزبادات وأنه ظاهر الرواية (قوله وصححه فى الجامع) اى جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للإمام محمد والصغير فى صححه لكونه اقرارا بالملك الذى اليد قال فى الشريعة لا يكوّن هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك المباشر متفق عليه وأما كونها اقرارا بالملك الذى اليد فيه روايتان على رواية الجامع بقيد الملك الذى اليد على رواية الزبادات لا وهو الصحيح كذا فى الصغير وفى جامع الفصولين صحيح رواية اخذته الملك فاختلف التصحيح للروايتين ويبنى على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقربها لغيره اه ونقل السائحى عن الانقرى أن الاكثر على تصحيح ما فى الزبادات وأنه ظاهر الرواية اه قلت فبقى به لترجيحه لكونه ظاهر الرواية وان اختلف التصحيح (تتمه) الاشارة من غير المدعى عليه فى كونه اقرارا بأنه لا ملك للمدعى كالشراء من المدعى عليه يكون دفعها قال فى جامع الفصولين بعد نقله عن الصغير أقول يبنى أن يكون الاستيداع وكذا الاستيابة ونحوه كالاستئجار (نهمه) قال فى البرازية وما يجب حفظه هنا أن المساومة اقرارا بالملك لا بائع أو بعدم كونه ملكا له فمنا لافدا وليس كالقرار صريحا بأنه ملك البائع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل الى يده بضر بالذالى البائع فى فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر فى فصل المساومة وبأنه اشترى متاعا من انسان وقبضه ثم ان ابا المشتري استحقه بالبرهان من المشتري وأخذته ثم

لا يستخخدم فلانا ولا يظهر سره
اولا يدل عليه وأشار حدث عمادة
فقرر بطلان اشارة الناطق الا فى
تسع فليحفظ (وان أقر بدين مؤجل
واذى المقتره حلولة) لزومه الدين
(حالا) وعند الشافعى رضى الله
عنه مؤجلا يمينه (كقاراه بعد
فيده أنه جل وانه استأجره
منه) فلا يصدق فى تأجيل واجارة
لانه دعوى بلا حجة (و حينئذ
يستخلف المقتره فيها بخلاف ما لو
أقر بالدراهم السود فكذبه فى
صفتها) حدث (يلزمه ما أقر به فقط)
لان السود نوع والاجل عارض
لثبوتها بالشرط والقول للمعترف
النوع وللمنكر فى العوارض
(كقاراه الكفيل بدين مؤجل)
فان القول له فى الاجل لثبوتها
كفالة المؤجل بلا شرط (وشراؤه)
امة متقبة اقرارا بالملك للبائع
ككوب فى جراب وكذا الاستينام
والاستيداع وقبول الودعة بجر
(والاعارة والاستيابة والاستعارة
ولمن وكيل) فكل ذلك اقرار
بملك الذى اليد فيمنع دعواه لنفسه
واوغيره بوكالة او وصاية للتناقص
بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى
ثم الدعوى بهما لعدم التناقص
ذكره فى الدرر قبيل الاقرار وصححه
فى الجامع

نحلفا لتعجج الوهبانية ووفق شارحها ٤٥٤ الشرياني - بانه ان قال يعني هذا كان اقرارا وان قال اتبيع في هذا لا يؤيده مسأله كتابه

وختمه على ملك البيع فانه ليس
باترار بعد ملكه (و) له على
(مائه درهم كاهادرام) وكذا
المكسب والموزون استحقاقا
(وفي مائه ثوب ومائه ثوبان ينصرف
المائة) لانها بجمعة (وفي مائه
وثلاثة اوثاب كاهاتاب) خلافا
للتابعي رضي الله عنه قلنا الاوثاب
لم تذكر بحرف العطف فانصرف
التفسير اليهما الاستواء لهما
في الحاجة اليه (والاقرار بدياة
في اصطبل تلزمه الدابة فقط)
والاصل ان ما يصلح طرفا ان يمكن
تقله لزماء والازم المظروف فقط
خلافا لحمد وان لم يصلح لزم الاول
فقط كقوله درهم في درهم
قلت ومفاده انه لو قال دابة في خيمة
لزماء ولو قال ثوب في درهم لزمه
الثوب ولم أره فيجوز (وبجمعة)
تلزمه (حلقته وفصه) جميعا
(وببيع حفنه وحماله ونصله
وبجمله) بجمعة يثبت من يثبت
وسرر (العبدان والكسوة وبغير
في قوصرة او بطعام في جواني او)
في (سنيبة اوثوب في منديل او)
في (ثوب يلزمه الطرف كالظروف)
لما قد مناه (ومن قوصرة) مثلا
(لا) تلزمه القوصرة ونحوها
(ككسوة في عشرة وطعام في
مئة) فيلزمه الظروف فقط لما مر
العشرة لا تكون طرفا لو احدثا عادة
(وبجمعة في خمسة وعني) معنى
على او (الضرب خسة) لما مر
وازمه ضرب بخسة وعشرين
(وعشرة ان عني مع) كما مر في
الطلاق
٢ قوله والقول بتميزه البعض الخ
هكذا في النسخة المجموع منها
وانظر ما معناه نامل اه معصيه

مات الاب وورثه الابن المشتري لا يورثه الى البائع ويرجع بالنقص على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا
بالاثر ولو اقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم استحقه ابوه من يده مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على
البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشرع لما تقر بأن القضاء للمستحق لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع
بالتن ١٥ ذكره في الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه فروع جملة كاهاهمة فراجع (قوله لتعجج
الوهبانية) اي في مسألة الاستنباط (قوله لا) بل يكون استحقاقها ما يطلب اشهاد على اقراره بارادة بيع
ملك القائل فيلزمه به بعد ذلك شربلاية (قوله فانه ليس باترار) اي فما هنا اولي او مساو قال في الهامش
وان رأى المولى عبده يبيع عينان من المولى فيسكت لم يكن اذا وكذا المرتين اذا رأى الراهن يبيع الرهن
فسكت لم يبطل الرهن وروى الطحاوي عن اصحابنا المرتين اذا سكت كان رضى بالبيع ويبطل الرهن خاتمة
من كتاب المأذون (قوله والموزون) كقوله مائه وقصير كذا أو رطل كذا أو لوفال قال نصف درهم ودينار ووثوب
فعليه نصف كل منهما وكذا نصف هذا العبد وهذه الحارية لان الكلام كله وقع بغيره عبده او بغيره فينصرف
النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعضه غير معين كنصف هذا الدينار درهم يجب الدرهم كله قال الزاهي
وعلى تقدير خفض الدرهم مشكل وأقول لا اشكال على لغة الجوارى ان الغالب على الطالبة عدم التزام
الاعراب سألني اي فضلا عن العوام ولكن الاحوط الاستسار فان الاصل براءة الدابة فقله قصد الجوز
تأمل (قوله كاهاتاب) لانه ذكر عدد من مهمين وأردفهما بالتفسير فصرف اليهما لعدم العاطف من
(قوله بحرف العطف) بأن يقول مائة اوثاب ثلاثة كافي مائة وثوب (قوله ان يمكن نقله) كثر في قوصرة
(قوله خلافا لحمد) فعنده لزماء جميعا لان غصب غير المنقول متصور عنده زيلجي (قوله في خيمة) فيه أن
الخيمة لا تسمى طرفا حقيقة والمعتبر كونه طرفا حقيقة كافي المنع (قوله لزماء) لان الاقرار بالغصب اخبار عن
نقله ونقل المظروف حال كونه مظلوما لا يتصور الا بنقل الطرف فنصار اقرارا بغصبه ما ضرورة ورجع في البيان
اليه لانه لم يعين هكذا اقر في غاية البيان وغيرها هنا وفيما بعده وظاهره قصره على الاقرار بالغصب وبغيره ما في
الخاصة له على ثوب او عديص ويقتضي خيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة ١٥ وفي البحر
والاشياء لا يلزمه شيء اه ولعله قول الامام فهذا يدل على أن ما هنا قاصر على الغصب والازم القيمة اولم
يلزمه شيء ثم رأيت في الشربلاية عن الجوهره حيث قال ان اضاف ما تزعم الى فعل بأن قال غصبت منه ثوبا في
قوصرة لزمه القرو والقوصرة والابل ذكره ابتداء وقال على ثمر في قوصرة فعليه القردون القوصرة لان
الاقرار قول والقول بتميزه البعض دون البعض كالأول قال بعث له زعفراني سلة ١٥ والله الحمد ولعل المراد
بقوله فعليه الترقية تأمل (قوله لزمه الثوب) هو ظاهر ويدل عليه ما يأتي من تناه ووثوب في منديل أو في
ثوب فان ما هنا اولى وفي غاية البيان ولو قال غصبتك كذا في كذا والثاني لا يكون وعاء لالازم لزماء وفيها ولو
قال على درهم في قوصرة لزمه الدرهم فقط وان صلح القوصرة طرفا سانه ما قاله خواهر زاده انه اقر بدهم
في الدنة وما فيها لا يتصور أن يكون مظلوما في شيء آخر اه ويظهر لي أن هذا في الاقرار ابتداء أما في الغصب
فيلزمه الظرف أيضا كافي غصبه درهما في كيس بناء على ما قد مناه وبغيره التعليل وعلى هذا التفصيل درهم
في ثوب تأمل (قوله جفته) يفتح الجيم اي غمده (قوله وحائله) اي علاقته قال الاصمعي لا واحد لها
من لفظها وانما واحداه مجمل عني (قوله في قوصرة) بالتشديد وقد تخفف مختار (قوله وطعام في
مئة) الاصل في جنس هذه المسائل أن الظرف ان يمكن أن يجعل طرفا حقيقة بشرط ان يمكن نقله لزماء وان لم
يمكن نقله لزمه الظروف خاصة عندهما لان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى أنه لم ينقل
المظروف لا يصدق لانه اقر بغصب تام اذ هو مطلق فيعمل على الكمال وعند محمد لزماء جميعا لان غصب المنقول
متصور عنده وان لم يمكن أن يجعل طرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول لقوله لهم درهم في درهم لم يلزمه الثاني لانه
لا يصلح أن يكون طرفا من غير كذا في الهامش (قوله لا تكون طرفا) خلافا لحمد لانه يجوز أن يلف الثوب
النفس في عشرة اوثاب من غير كذا في الهامش (قوله خسة) لان اثر الضرب في تكثير الاجزاء لا في تكثير
المال در كذا في الهامش وفي الولوجية ان عني بعشرة في عشرة الشرب فقط او بالضرب بجمعي تكثير الاجزاء
فبعشرة وان نوى بالضرب تكثير العين لزمه مائة سألني (قوله وعشرة ان عني مع) وفي البسيانية على

(ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة) لدخول الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين الحائطين فلذا قال (و) فيه (كزحطة الى كز شعير لزمه) جميعا (الاقتضا) لانه الغاية الثانية ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير لزمه الدراهم وتسعة دنانير) عند أبي حنيفة رضي الله عنه لما منتهى نهاية (وفي) له (من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما) فقط لما منتهى (وصح) الاقرار بالجل المحتمل وجوده وقته اى وقت الاقرار بأن تلدون نصف حول لومزوجة أولدون حولين لومعتدة لثبوت نسبه (ولو) الحمل (غير آدمي) ويقترب بأدى مدة يتصور ذلك عند أهل الخبرة زباني لكن في الجوهره أقل مدة جل الشاة أربعة أشهر وأقلها البقية الدواب ستة أشهر (و) صح (له ان يبر) المقر (سببا صالحا) يتصور للعمل (كالارث والوصية) كقولهم مات أبوه فورثه أو وصى له به فلان فيجوز والا فلا كما يأتي (فان ولدته حيا لأقل من نصف حول) مذكور (فله ما أقتر وان ولدت حين فلهما) نصفين ولو أحدهما ٤٥٥ ذكرنا والاخر اثنى فكذا ذلك في الوصية بخلاف الميراث

وان ولدت ميتا) يرد (لورثه) ذلك (الموصى والمورث) لعدم اهلية الحين (وان فسروا) ما لا يتصور كسبعة أو ربع أو أفراس أو أجهم الاقرار) ولم يبين سببا (لغا) وجعل محمد المهر على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة (و) أما (الاقرار للرضيع) فانه (صحح) وان (بين) المقر (سببا غير صالح منه حقيقة) كالاقرار (أو من مبيع لان هذا المقر يحمل ثبوت الدين للصغير في الجملة اشياء) أقترت على انه بالخيار) ثلاثة ايام (لزمه بلا خيار) لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخیار (وان) وصية (صدقه المقر له) في الخيار لم يعتبر تصدقه (الا اذا أقتر بعقد) بيع (وقد بالخيار له) فيصح باعتباره العقد اذا صدقه او برهن فلذا قال (الآن يكذبه المقر له) فلا يصح لانه منكر والقول له كافراره بدين بسبب كفالة على انه بالخيار في مدة ولو (المدة طوبى له) او قصيرة فانه يصح اذا صدقه لان الكفالة عقد أيضا بخلاف ما مر لانها أفعال لا تقبل الخيار زباني (الامر بكتابة الاقرار اقرا وحكا) فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو قال للصكا كذا كتب خط اقرارى بألف على او اكتب بيع دارى او طلاق امرأتى صح كتب ام لم يكتب قوله فالأقرار بالجل الخ هكذا في النسخة المجموع منها وليست ام ٥١

درهم مع درهم او معه درهم لزمه وكذا قبله وبعده وكذا درهم فدرهم أو درهم بخلاف درهم على درهم او قال درهم درهم لان الثاني تأكيده على درهم في قضير لزمه درهم وبطل التقدير كعكسه وكذا الفرق زيت في عشرة مخاتيم خطية ودرهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه للبديلة اه ملخصا وفي الخاوي القدسي "له على" مائة ونصف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب من ألف عليه أكثر من خمسمائة والقول له في الزيادة وفي الهامش لو قال أردت خمسمائة مع خمسمائة لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله قال تعالى فادخلني في عبادي قبل عبيادي فاذا احتمل اللفظ ويجوز ان يوافق صح لاسما اذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضعه درر اه (قوله تسعة) عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه عشرة وقال زفر ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الازل والاخر حذوا والحد لا يدخل في الحدود ولهما أن الغاية يجب أن تكون موجودة اذا المعدوم لا يجوز أن يكون حذوا للموجود وجوده ويوجب قد دخل الغايات وله أن الغاية لا تدخل لان الحد بغير الحدود ولكن هذا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاولى فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثالثة درر كذا في الهامش (قوله بخلاف الثانية) اى الغاية الثانية (قوله الاقتضا) من شعير وعندهما كزان منح كذا في الهامش (قوله لما منتهى) اى من أن الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة واعلم أن المراد بالغاية الثانية التمسك بالحد كورفا الغاية الى عشرة وفي ألف الفرد الاخير وهكذا على ما نظهر لى قال القدسي "ذكر الاتفاقى" عن الحسن أنه لو قال من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشياء على من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا وأرى معز بالشرح ما قال أبو يوسف اذا كان بغير عينه فلهما علمه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي يوسف سائحان (قوله لما منتهى) من أن الغاية الثانية لا تدخل وأن الاولى تدخل للضرورة اى لا ضرورة هنا تأمل وعال له في الزهراء كافي الشربلية بقيامهما بما أنفسهما (قوله وصح الاقرار بالجل) سواء كان حل أمة او غير هابا أن يقول حل امتى او حل شاة فلان وان لم يبين له سببا لان لتعصيه وجهها وهو الوصية من غيره كان أوصى رجل بمحمل شاة مثلا لاخر ومات فأقر ابنه بذلك فعمل عليه (قوله المحتمل) اى والمتيقن بالاولى ولعل الاولى أن يقول المتيقن وجوده شرعا (قوله لثبوت نسبه) فيكون حكما بوجوده (قوله لكن في الجوهره) الاستدلال على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذ لا يلزم فيما ذكر (قوله وصح له) الى العمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بأن جاءت به لدون نصف حول اولستين وأبوه ميت اذ لو جاءت به لستين وأبوه حي ووط الأم له حلال فالانقرار بالجل لانه محال بالعلق الى أقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لاحقة حقيقة ولا حكما بيانية وكفاية (قوله بخلاف الميراث) فانه فيه للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله فانه صحيح) لان الاقرار لا يتوقف على القبول وبثبث الملاك للمقر له من غير تصديق لكن بطلانه يتوقف على ابطال كافي الاقروى سائحان والفرق بينه وبين الحل سيد كره الشارح (قوله في الجملة) اى بأن يعتقد مع ولية بخلاف الحل فانه لا يلى عليه أحد (قوله لم يعتبر) ينبغي أن يقول فانه لم يعتبر لان ان وصلة فلاجواب لها ح (قوله او قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى ح (قوله لانها أفعال) لان الشيء المقر به فرض او غصب او ودعة او عارية (قوله بكتابة الاقرار) بخلاف أمر بكتابة الاجارة وأشهد ولم يجوز عنه لا تعتقد اشياء (قوله يكون باللسان) بالياء الموحدة والنون ومقتضى كلامه أن مسألة المتن من قبيل الاقرار باللسان والظاهر أنهم من قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب ام لم يكتب وبدليل ما في المنح

عن الخاتمة حيث قال وقد يكون الاقرار بالبنان كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكر حق بحضرة قوم أو أملى على انسان ليكتب ثم قال اشهد وأعلى بهذا فلان كان اقرارا اه فان ظاهر التركيب أن المسألة الاولى مثال للاقرار بالبنان والثانية للاقرار باللسان فتأمل ح (فرغ) ادعى المدعون أن الدائن كتب على قرطاس بخطه ان الدين الذي على فلان بن فلان ابرأته عنه مسح وسقط الدين لأن الكتابة المرسومة المعنونة كالنطق به وان لم يكن كذلك لا يصح البراء ولا دعوى البراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن أو لا بطلبه بزانية من آخر الرابع عشر من الدعوى وفي أحكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئا لا تحل الشهادة قال القاضي النسي ان كتب مصدرا يعني كتب في صدوره ان فلان بن فلان له على كذا أو ما بعد فلان على كذا يحل للشاهد أن يشهد وان لم يقل اشهد على به والعامة على خلافه لأن الكتابة قد تكون لتعجيزه ولو كتب وقرأه عند الشهود وان لم يشهدهم ولو كتب عندهم وقال اشهد وأعلى بما فيه ان علوا بما فيه كان اقرارا أو الاقرار ذكر القاضي ادعى على آخر ما لا يخرج خطأ وقال انه خط المذعي عليه هذا المال فأنتكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابة ظاهرة تدل على انه ما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حرته لكن ليس على هذا المال رغبة لا يجب كذا هنا الا في دفتر السمسار والبيع والصراف اه وقد مناشيا من الكلام عليها في باب كتاب القاضي وفي أثناء كتاب الشهادات ومثله في البرازية وقال السامحاني وفي المقدسي عن الظهيرية لوقال وجدت في كتابي أن له على ألفا واوجدت في ذكرى أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي أن له على كذا كاه باطل وجعاعة من ائمة بلغ قالوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس له وما للناس عليه صيانة عن النسيان والبناء على العادة الظاهرة واجب اه فتداسستفدنا من هذا أن قول امتنا لا يعمل بالخط يجزى على عمومه واستثناء دفتر السمسار والبيع لا يظهر بل الاولى أن يعزى الى جماعة من ائمة بلغ وأن يقيد بكونه فيما عليه ومن هنا يعلم أن رد الطرسي العمل به مؤيد بالمذهب فليس الى غيره نذهب وانظر ما قدمناه في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله أحد الورثة) وان صدقوا جميعا لكن على التفاوت كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف فاقسموها وأخذ كل واحد ألفا فادعى رجل على أبيهم ثلاثة آلاف فصدقه الاكبر في الكل والاوسط في الاثنين والا صغر في الاثني أخذ من الاكبر ألفا ومن الاوسط خمسة اصداس الالف ومن الاصغر ثلث ألف عند أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كذلك والاوسط يأخذ الالف ووجه كل في الكافي (تنبيه) لو قال المذعي عليه عند القاضي كل ما وجد في تذكرة المذعي بخطه فقد التزمه ليس باقرار لانه قسده بشرط لا يلائمه فانه ثبت عن أصحابنا رجحهم أنه ان من قال كل ما أتت به على فلان فأنما أتت به فلا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا كذا في المحط شربلالية في رجل كان يستدين من زيد ويدفع له ثم تحاسبا على مبلغ دين لزيد بذمة الرجل وأقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد أيام يريد نقض ذلك وإعادة الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول الدرر لا عذر لمن أقر سامحاني وفيها في شريكي تجارة حسب لهما جماعة الدفاتر قراضا وانفصل المجلس وقد ظنا صواب الجماعة في الحساب ثم تبين الخطأ في الحساب لدى جماعة أخر فهل يرجع للصواب الجواب نعم لقول الاشياء لا عبرة بالظن البين خطأ في شريكي عنان تحاسبا ثم افترا بلا ابراء أو بقيا على الشركة ثم تذكر أحد هما أنه كان أوصل لشريكه أشياء من الشركة غير ما تحاسبا عليه فأنتكر الآخر ولا يثبت فطلب المذعي يمينه على ذلك فهل لذلك لان المين على من أنكرك الجواب نعم اه (قوله أقر بالدين) سياتي في الوصايا قبيل باب العتق في المرض (قوله وقيل حصته) عبر عنه بقيل لأن الاول ظاهر الرواية كما في فتاوى المصنف وسببها أيضا وهذا بخلاف الوصية لما في جامع الفصولين أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا في جموعة من ادعى عن العمادية في الفصل التاسع والثلاثين أحد الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وزل ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له ثلث ماله وصدقه أحد الابنين فالقباس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علماء شريهم الله تعالى أن المقر أقر بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلثا في يده بشرطه كما كان اقرارا فيما

قوله ولو كتب وقرأه عند الشهود وان لم يشهدهم هكذا في النسخة المجموع منها بدون ذكر جواب للو ويجزى اه معصمه

وحل للصكاله أن يشهد الا في حد وقود خاتمة وقد مناشي الشهادات عدم اعتبار مشابة الخطين (أحد الورثة أقر بالدين) المذعي به على موثره وجدده السابقون (بازمه) الدين (كله) يعني ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع (وقيل حصته) واختاره أبو الليث دفعا للضرر

في يده يقبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجب أن يسلم اليه أي الى الموصي له ثلث ما في يده اه (قوله ولو شهد هذا المقر مع آخر) وفي جامع الفصولين مخ ينبغي للقاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات مورث فان قال نعم يسأله عن دعوى المال فلا أثر وكذبه بقية الورثة ولم يقض باقراره حتى يشهد هذا المقر وأجبت معه يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يبق المينة أقر الوارث أو نكل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارثه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندى أن يلزمه ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر له ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاها انتهى ببق ما لو برهن على احد الورثة بدنيه بعد قسمة التركة فهل للدائن أخذه كله من حصة الحاضر قال المصنف في تناواه اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا يأخذ منه الا ما يخصه اه ملخصا وفي جامع الفصولين أيضا وكذا لو برهن الطالب على هذا المقر تسع المينة عليه كما في وكيل قبض العين لو أقر من عنده العين انه وكيل بقضها لا يكتفى باقراره ويكلف الوكيل إقامة المينة على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذا هنا اه (قوله بغير دافقاره) ولو كان الدين محل في نصيبه بغير دافقاره ما قبلت شهادته لما فيه من دفع المقر عنه باقى ودرر كذا في الهامش (قوله أشهد على ألف الفخ) نقل المصنف المنع عن الخيانة روايتين عن الامام ليس ما في المتن واحدة منهما احدهما أن يلزمه المالان أن أشهد في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان أشهد غيرهما كان المال واحدا وأخرهما انه ان أشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالان جميعا سواء أشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما اه فلزوم المالين ان أشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا محاذ كرو نقل في الدرر عن الامام الاولى وأبدل الثانية بما ذكره المصنف متابعه له واعترضه في العزيمة بما ذكرناه ان ابدع قول ثالث غير مستند الى أحد ولا مسطور في الكتب (قوله في مجلس آخر) بخلاف ما لو أشهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا لو أشهد على الاول واحد وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر فالمال واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر مخ (قوله لزوم ألفان) واعلم أن تكرار الاقرار لا يخلو أمان أن يكون مقبدا بسبب أو مطلقا والاول على وجهين اما بسبب متحد فيلزم مال واحد وان اختلف المجلس أو بسبب مختلف فمالان مطلقا وان كان مطلقا فاما صك أولا والاؤل على وجهين اما بصك واحد فالمال واحد مطلقا وبصكين فمالان مطلقا وأما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده وواحد عنده ما وان كان في موطنين فان أشهد على الثاني شهدوا الاول فقال واحد عنده الا أن يقول المطلوب هما مالان وان أشهد غيرهما فمالان وفي موضع آخر عنده على عكس ذلك وهو ان اتحد الشهود فمالان عنده والا فواحد عندهما وأما عنده فاختلف المشايخ منهم من قال القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب السرخسي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام اه ملخصا من التاخرانية وكل ذلك مفهوم من الشرح وبه ظهر أن ما في المتن رواية منقولة وأن اعتراض العزيمة على الدرر مردود حيث جعله قولا مبتدعا غير مسطور في الكتب مستند الى انه في الخيانة حكم في المسألة روايتين الاولى لزوم مالين ان اتحد الشهود والا فمال الثانية لزوم مالين ان أشهد على كل اقرار شاهدين اتحدت أولا وقد أوضع المسألة في الولوية فراجعها (قوله كمالاختلف السبب) ولو في مجلس واحد وفي البرازية جعل الصفة كالسبب حيث قال ان أقر بألف بيض ثم بألف سود فمالان ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحادا أو الصك أو الوصف فالقول للمقر ولو اتحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما يلزم الأكثر سائحياني (قوله اتحد السبب) بان قال له على ألف من هذا العبد ثم أقر بعده كذلك في المجلس أو في غيره مخ (قوله أو الشهود) هذا ما ذهب اليه السرخسي كالعلة مما مر (قوله ثم عند القاضي) وكذا لو كان كل عند القاضي في مجلس ط (قوله والاصل أن المعترف) كالاقرار بسبب متحد (قوله أو المنكر) كالسببين وكالمطلق عن السبب (قوله ولو نسي الشهود) في صورة تعدد الاشهاد (قوله وتعامه في الخيانة) ونقلها في المنع (قوله أقر) أي بدين أو غيره كما في آخر الكثر (قوله ثم ادعى) ذكر المسألة في الكثر في شتى الفرائض (قوله وبه يفتى) وهو المختار

ولو شهد هذا المقر مع آخر أن الدين

كان على الميت قبلت وبهذا

علم انه لا يخلو الدين في نصيبه بغير

اقراره بل بقضاء القاضي عليه

باقراره فتحفظ هذه الزيادة درر

(أشهد على ألف في مجلس وأشهد

رجلين آخرين في مجلس آخر) بلا

بيان السبب (لزوم المالان ألفان)

كألو اختلف السبب بخلاف ما لو

اتحد السبب أو الشهود وأشهد

على صك واحد أو أقر عند الشهود

ثم عند القاضي أو بعكسه ابن مالك

والاصل أن المعترف أو المنكر اذا

أعيد معترفا كان الثاني عين الاول

أو منكر افسيره ولو نسي الشهود

أفي موطن أم موطنين فهما مالان

ما لم يعلم اتحاده وقيل واحد وتعامه

في الخيانة (أقر ثم ادعى) المقر

(انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له

ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره) عند

الثاني وبه يفتى درر

(وكذا) الحكم يجري (لو ادعى وارث المقر) فبها (وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فالعين عليهم بالعلم انالاعلم انه كان كاذبا) صدر الشريعة
 * (باب الاستثناء وما في معناه) * في صكوته مغيرا كالمشرط ونحوه (هو) عندنا (تسلكم بالباقي بعد التثنية باعتبار الحاصل من مجموع التركيب
 وتثني والاثبات باعتبار الاجزاء) فالقائل له على عشرة الاثلاثه لغير انان معاولة وهي ما ذكرنا ومختصرة وهي أن يقول استداء له على سبعة
 وهذا معنى قولهم تسلكم بالباقي بعد التثنية اي بعد الاستثناء (وشروطه الاتصال) بالاستثنى منه (الان ضرورة كنفس او سعال أو اخذهم) به
 يفتي (والنداء بينهما بالبنتر) لانه للتثنية ٤٥٨ والتأكد (كقوله لك على ألف درهم فلا ان الا عشرة بخلاف لك على ألف فاشهدوا الا كذا

ونحوه) مما به فاصلا لان الاشهاد
 يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح
 الاستثناء (فن استثنى بعض
 ما أقر به صح) استثناءه ولو الاكثر
 عند الأكثر (وزنه الباقي) ولو
 مما لا يقسم كهذا العبد فلان
 الاثنته أو ثلثيه صح على المذهب
 (و) الاستثناء (المستغرق باطل
 ولو فيما يقبل الرجوع كوصية)
 لان استثناء الكل ليس برجوع
 بل هو استثناء فاسد هو الصحيح
 جوهرية وهذا (ان كان)
 الاستثناء (ب) عين (لفظ الصدر أو
 مساويه) كباقي (وان بغيرهما
 كعبیدی أحرار الا هؤلاء وألا
 سائما وغائما ورشدا) ومثله نسائي
 طوالق الا هؤلاء أو الا زنب وعمره
 وعند (وهم الكل صح) الاستثناء
 وكذا ثلث مالي زيد الألفا والثلث
 ألف صح فلا يتحقق شيأ اذا الشرط
 اتمام البقاء لاحقيقته حتى
 لو طلقتها استأثار الأرباعص ووقع
 فتان (كأصح استثناء الكلي)
 والوزن والمعدود الذي لا تتفاوت
 احاده كالفلس والجوز من الدراهم
 والدنانير

بزاوية وظاهره أن المقر اذا ادعى الاقرار كاذبا يحلف المقر له أو وارثه على ان يفتي به من قول أبي يوسف مطلقا
 سواء كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أو لا فالأصل شيئا وليس كذلك المسألة في مسائل شتى قيل كتاب
 الصلح عند قول المصنف أقر بمال في ملك وأشهد عليه به ثم ادعى أن بعض هذا المال المقر به قرض وبعضه ربا
 الخ حدث نقل الشارع عن نرح الوهبانية للشرنبلاني ما يدل على انه اغنا يفتي بقول أبي يوسف من انه يحلف
 لان المقر ما أقر كاذبا في صورة يوجد فيها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار كصورة التي تقدمت ونحوها
 كذا في حاشية مسكن الشيخ محمد أبي السعود المصري وفيه انه لا ينعين الحمل على هذا ان العبارة هناك في هذا
 ونحوه فقوله ونحوه يحتمل أن يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقا ويدل عليه ما بعده
 من قوله وبه جزم المصنف فراجع (قوله فيصاف) أي المقر له وقال بعضهم انه لا يحلف بزاوية والاصح
 التعلق حامدية عن صدر الشريعة وفي جامع القسولين أقر فبات فقال ورثته انه أقر كاذبا فلم يجز اقراره
 والمقر له عالم به ليس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بمال المقر فصح الاقرار وحيث تعلق حقهم صار
 حقا للمقر له ص أقر ومات فقال ورثته انه أقر تلجئة حلف المقر له بالثقة لئلا يترك اقرارا صحيحا ط وارث
 ادعى أن موته أقر تلجئة قال بعضهم له تحليف المقر له ولو ادعى انه أقر كاذبا لا يشيل قال في نور العين يقول
 الحقة كان ينبغي أن بعد حكم المسألين ظاهرا اذا الاقرار كاذبا موجود في التلجئة أيضا ولعل وجه الفرق هو
 أن التلجئة أن يظهر أحد شخصين أو كلاهما في العلن خلاف ما أو اضا عليه في السر فتفي دعوى التلجئة بدعي
 الوارث على المقر له فعلا وهو فواضعه مع المقر في السر فلذا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كالا يفتي على
 من أوفى فهم ماصفا ١٥ من أواخر الفصل الخامس عشر ثم اعلم ان دعوى الاقرار كاذبا بانما تنبع اذ لم يكن
 أمرا عايفا فلو كان لا تسمع لكن للعلامة ابن خنيم رسالة في امره أقرت في حجة بانيها فلانة بملغ معين ثم وقع
 بينهما تبارو عام ثم مات فادعى الوصي انها كاذبة فأفتى بسماع دعواه وتحليف البنت وعدم حجة الحكم قبل
 التحليف لانه حكم بخلاف التثنية وأن الاراء هنا لا يمنع لان الوصي بدعي عدم لزوم شيء بخلاف ما اذا دفع
 المقر المال المقر به الى المقر له فانه ليس له تحليف المقر له لانه بدعي استرجاع المال والبراءة مانعة من ذلك أما
 في الاولى فانه لم بدع استرجاع شيء وانما يدفع عن نفسه فافتوا والله اعلم

* (باب الاستثناء وما في معناه) *

(قوله تسلكم بالباقي) أي معنى لا صورة درر (قوله بعد التثنية) بنفم فسكون وفي آخره ألف مقصورة اسم
 من الاستثناء سائحاتي (قوله لانه للتثنية) أي تنبيه المخاطب وتأكيد الخطاب لان المنادى هو المخاطب
 ومفاده لو كان المنادى غير المقر له بنتر ونقل عن الجوهرية ولم أره فيمكن قال في غاية البيان ولو قال فلان على
 ألف درهم فلا ان الا عشرة كان جائزا لانه أخرجه مخرج الاخبار لشخص خاص وهذا يغتبه فلا بعد فاصلا
 ١٥ تأمل وفي الوالدية لان النداء تنبيه المخاطب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقرار صار من الاقرار
 ١٥ (قوله ولو الاكثر) أي أكثر من النصف كذا في الهامش (قوله لفظ الصدر) كعبیدی أحرار
 الاعبيدي (قوله مساويه) كقوله الاماليكي (قوله وان بغيرهما) بأن يكون شخص منه في المفهوم
 لكن في الوجوب مساويه (قوله اتمام البقاء) أي بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظي فلا ينع
 اتمام المعنى (قوله ووقع ثنتان) وان كانت الست لاحقة لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على
 الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالق ثلاثا أو اربعها فكان اعتبار اللفظ أولى عناية (قوله كأصح)
 فصله عما قبله لانه يبان للاستثناء من خلاف الجنس فان مقدرا من مقدرا صرح عندهما استحسانا وطرح قيمة

المستثنى مما أتت به وفي القياس لا يصح وهو قول محمد وزفران غير مقدّر من مقدّر لا يصح عندنا قياسا واستحسانا
 خلافا للشافعي في نحو مائة درهم الأوبى غاية البيان لكن حيث لم يصح هنا الاستثناء يعبر على البيان ولا يمنع
 به صحة الاقرار لما تقرّر أن جهالة الأتربة لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره
 في الشربلية عن قاضي زاده (قوله لثبوتها) أي هذه المذكورات (قوله فكانت كالثنين) لأنها
 بأوصافها أثمان حتى لو عنت تعلق العقد بعينها ولو وصفت ولم تعين صار حكمها حكم الدينار كفاية (قوله
 لكن في الجوهره) ومثله في النبايع ونقله قاضي زاده عن الذخيرة كما في الشربلية وفيها قال الشيخ على
 عشرة دراهم الادينار اوقيته أكثر والأكثر ترك ذلك ان مشينا على أن استثناء الكل - بغير لفظه صحيح ينبغي
 أن يطل الاقرار لكن ذكر في الزاوية ما يدل على خلافه قال على - دينار الامانة درهم يطل الاستثناء لانه
 أكثر من الصدر ما في هذا الكيس من الدراهم فلان الألفا ينظران فيه أكثر من ألف فالزيادة للمقرله
 والاف للمقرّون ألف أو أقل فكلمها للمقرله لعدم قيمة الاستثناء قلت ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت
 فكان ينبغي للمصنف أن يمتنع على ما في الجوهره حيث قال فيما قبله وان استغرقت تأمل (قوله فيقرّر)
 الظاهر أن في المسألة روايتين مبيتين على أن الدراهم والدينار جنس واحد وأجسنان ح (قوله مخفيا)
 بالبناء للمفعول (قوله فيلزمه تسع مائة الخ) لانه ذكر كلمة الشك في الاستثناء فثبت ألفها وهذه رواية أبي
 سليمان وفي رواية أبي حفص يلزمه تسع مائة قالوا والاول أصح كما في صحيح قاضي خان في شرح الزيارات الثاني
 وهو الموافق لقواعد المذهب كما في الرمز حوى - وكتب الشافعي على الاول هذا ظاهر على مذهب الشافعي
 من انه خروج بعد دخول وأما على مذهبه من أن التركيب مضاده مفرد فكانه قال له تسع مائة أو تسع مائة
 وخمسون فنوجب التسع مائة لأنها أقل حتى أنهم قالوا مرة الخلف تظهر في مثل هذا التركيب فعندنا يلزمه
 الأقل لانه لما كان تكلمه بالباقي بعد التثنية شك كما في التكلم به والاصل فراغ الذم وعند الشافعي لما دخل
 الالف صار الشك في الخرج فيخرج الأقل - يلحق - وصححه قاضي خان اه وتعبيره - يقولهم قالوا والاول أصح
 يفيد التبري تأمل (قوله في الخرج) بالبناء للمفعول (قوله بجزو الأقل) وهو ما دون النصف لأن
 استثناء المعنى استثناء الأقل - عرفا فأوجبنا النصف وزيادة درهم لأن أدنى ما تحقق به القلة النقص عن النصف
 بدرهم (قوله أو فلان) ولو شاء لا يلزمه ولو الواجبة (قوله على خطر) كان حلفت فله ما ادعت به فلو
 حلف لا يلزمه ولو دفع بناء على انه يلزمه فله استداده كما في الجرفي فصل صلح الورثة وقدي في البحر التعليق على
 خطر بأن لا تضمن دعوى الاجل قال وان تضمن كاذبا جاء رأس الشهر فك على - كذا الزم للعال ويستخلف
 المقرّ له في الاجل اه تأمل وفي البحر أيضا ومن التعليق المبطل له ألف الآن يسد على غير ذلك أو أرى
 غيره أو فنيا أعلم وكذا الشاهد وأن له على - كذا فنيا أعلم (قوله فانه يجوز) أي في تعلقه بكائن لانه ليس تعليقا
 حقيقة بل مراده به أن يشهدهم لتبرأ ذمته بعد موته ان جحد الورثة فهو عليه مات أو عاش لكن قدّم
 في منقرّات البيع انه يكون وصية (قوله بطل اقراره) على قول أبي يوسف ان التعليق بالمشيئة ابطال
 وقال محمد تعليق بشرط لا يوقف عليه والثمرة تظهر فيها اذا قدّم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق عند أبي
 يوسف لا يقع لانه ابطال وقال محمد يقع لانه تعليق فاذا قدّم الشرط ولم يذكّر الجزاء لم يتعلق وبني الطلاق من غير
 شرط كفاية ولو جرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع لأن الاستثناء
 موجود حقيقة والكلام معه لا يكون ايقاعا عيني (قوله لو ادعى المشيئة) أي ادعى انه قال ان شاء الله
 تعالى ح (قوله قاله المصنف) قال الرمي - في حواشيه أقول القصة يقتضي انه اذا ثبت اقراره بالبنية
 لا يصدق الابينة أما اذا قال اشداه اقررت له بكذا مستثنيا في اقرارى بقبيل قوله بلا بنية كأنه قال له
 عندي كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لانه يريد ابطاله بعد تقرّره تأمل اه (قوله له خوله تبعا)
 ولهذا الواستحق البناء في البيع قبل القبض لا يقطع شئ من الثمن بمقابله بل يختبر المشتري بخلاف البيت تسقط
 حصته من الثمن (قوله وان قال بناؤها الخ) قال في الذخيرة واعلم أن هذه خمس مسائل وتفرج بها على
 أصليين الاول أن الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار في بعض ما دخل تحت
 الاقرار لا تصح والثاني أن اقرار الانسان حجة على نفسه لا غيره اذا عرفت هذا فنقول اذا قال بناؤها على

ويكون المستثنى القيمة

استحسانا لثبوتها في الذمة فكانت

كالثنين (وان استغرقت) القيمة

(جميع ما أتت به) لاستغراقه بغير

المساوي (بخلاف) له على - (دينار

الامانة درهم لاستغراقه بالمساوي

فيطل لانه استثنى الكل بجز

لكن في الجوهره وغيرها على مائة

درهم الا عشرة دينار وقيمتها مائة

أو أكثر لا يلزمه شئ فيقرّر (واذا

استثنى عدد من بينهما حرف الشك

كان الأقل - مخرجا نحو على ألف

درهم الامانة) درهم (أو خمسين)

درهما فيلزمه تسع مائة وخمسون

على الاصح بجز (واذا كان

المستثنى مجهولا ثبت الإكراه فله

على مائة درهم الأشياء (أو) الا قليلا

(أو) الا (بعضا لزمه احد وخمسون)

لوقوع الشك في الخرج فيحكم بخروج

الأقل - (ولو وصل اقراره بان شاء

الله تعالى) أو فلان أو علقه بشرط

على خطر لا يكائن كان مت فانه

ينجز (بطل اقراره) بني لو ادعى

المشيئة هل يصدق لم أره وقدّم

في الطلاق أن العقد لا فليكن

الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله

المصنف (وضع استثناء البيت

من الدار لا استثناء البناء) منها

لدخوله تحفا فكان مضافا

واستثناء الوصف لا يجوز (وان

قال بناؤها على

وعرضتم المذنبكم قال لان العروة هي البقعة لا البناء حتى لو قال وأرضها لكان له البناء أيضا لانه تعالى لا قال بناؤها لا يردو الارض
 لعمرو فكما قال (و) استثناء (نص الخاتم ونحلة البستان وطوق الحارية كالبناء) فهاجر (وان قال) مكلف (له على) ألف من عن عبد ما قبضته
 الجملة مضمرة وعيد وقوله (موصولا) باقره حال منها ذكره في الحياوى فليحفظ (وعينه) أى عين العبد وهو في يد المقر له (فان سلطه الى التزليمه الاثف
 والا لا) غللا بالصفة (وان لم يعين) العبد (لزمه) (الاثف) (مطلقا) وصل أم فصل وقوله ما قبضته لغو لانه رجوع (كقوله من عن خرا أو خذير أو مال
 تمار أو سر) أو مينة أو دم) فيلزمه مطلقا (وان وصل) لانه رجوع (الا اذا صدقه أو أقام بينة) فلا يلزمه (ولو قال له على) ألف درهم حرام أو دبا فهو
 لازمة مطلقا) وصل أم فصل لاحتمال حله عند غيره (ولو قال زورا أو باطلا لزمه ان كذبه للمقر له والا) بأن صدقه (لا) يلزمه (والا انرا بالبيع تجبته)
 هي أن يثبت أن تأتى أمرابطته على خلاف ظاهره فانه (على هذا التفصيل) ان كذبه لزم البيع والا لا (ولو قال له على) ألف درهم زيوف) ولم يذكر
 السبب (فهو كاقال على الاصح) بحر (ولو قال له على) ألف) من عن متاع أو قرض وهي زيوف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع (ولو قال
 من غصب أو ودعة الا انها زيوف أو بهرجة صدق مطلقا) وصل أم فصل (وان قال ستوفة أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا) لانها دارهم
 مجازا (وصدق) بعينه (في غضبه) أو أودعنى ٤٦٠ (ثوبا اذا جاع بعيب) ولا بينة (و) صدق (في له على) ألف) ولومن عن متاع مثلا (الا انه
 ينقص كذا) أى الدراهم وزن

خمس ولا وزن سبعة (متصلا وان
 فصل) بلا ضرورة (لا) يصدق
 لجهة استثناء القدر لا الوصف
 كإزالة (ولو قال) لاخر (أخذت
 منك ألفا ودعة فهلكت) في يدى
 بلا نفع (وقال لاخر بل) أخذتها
 منى (غصبا منى) المقر لاقره
 بالاخذ وهو سبب الضمان (وفى)
 قوله أنت (أعطيتني ودعة وقال
 لاخر بل (غضبه) منى (لا) يضمن
 بل القول له لانكاره الضمان (وفى
 هذا كان ودعة) أو قرض (عندك
 فأخذته) منك (فقال) المقر له بل
 هو أخذ المقر له (لو فاعاوا لا يفتيته
 لاقره باليد له ثم بالاخذ منه وهو
 سبب الضمان (وصدق من قال
 آجرت فلانا (فرسى) هذه) أو
 نوبى هذا (فرسك) أو لبسه)
 أو أعمرته نوبى أو أسكنه بيتي
 (ورده أو خاط) فلان (نوبى هذا
 يكذا ان قبضته) منه وقال فلان بل
 ذلك لى (فالقول للمقر) استحسانا

وأرضها فلان انما كان لفلان لانه أتولا ادعى البناء وثانياً أقتربه لفلان تبعا للأرض والأقرار بعد
 الدعوى صحيح وإذا قال أرضها لى وبنائها فلان فكما قال لانه أتولا ادعى البناء لنفسه تبعا وثانياً أقتربه لفلان
 والأقرار بعد الدعوى صحيح ويؤمر المقر له بنقل البناء من أرضه وإذا قال أرضها فلان وبنائها لى فهما لفلان
 لانه أتولا أقتر به بالبناء تبعا وثانياً ادعى لنفسه والدعوى بعد الاقرار فى بعض ما تناوله الاقرار لا تصح وإذا قال
 أرضها لفلان وبنائها لفلان آخر فهما للمقر له الأول لانه أتولا أقتر بالبناء له تبعا للأرض وبشروطها فلان
 آخر يصح مقررا على الأول والاقرار على الغير لا يصح وإذا قال بنائها فلان وأرضها لفلان آخر فكما قال لانه
 أول أقتر بالبناء للأول وثانياً صار مقررا على الأول بالبناء للثانى فلا يصح كفاية ملخصا (قوله فكما قال)
 وكذا لو قال يباين هذه الأرض لفلان وبنائها لى (قوله هي البقعة) فنفس الحكم عليها يمنع دخول
 الوصف تما (قوله نص الخاتم) انظر ما فى الحامدية عن الذخيرة (قوله ونحلة البستان) الا ان يستثنى
 بأصولها لان أصولها دخلت فى الاقرار قصد الاتباع فى الحامية بعد ذكر النص ونحلة وحلقة السفى
 قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الا أن يقيم المدعى البينة على ما ادعاه لكن فى الذخيرة لو أقتر بأرض
 أو دار رجل دخل البناء والاشجار حتى لو أقام المقر بينة بعد ذلك على أن البناء والاشجار له لم تقبل بينته اه
 الا أن يجعل على كونه مفصولا لا موصولا كما أشار لذلك فى الحامية سائحان (قوله وطوق الحارية)
 استشكل بأنهم يفتوا انه لا يدخل معها تبعا لاعتداله به لانه لا غير كاطوق الا أن يجعل على انه لا قيمة له كثيرة
 أقول ذال الذى يبيع لانهما وما عليها البائع أمأهنا لما أقتر بها ظهر أنها للمقر له والظاهر منه أن ما عليها المالكها
 فبقيتها ولو جلد لا تأمل (قوله فهاجر) أى من انه لا يصح (قوله له على) ألف) قيديه لانه لو قال ابتداء
 اشترت منه مبيعا الا أنى لم أقبضه قبل قوله كما قبل قول البائع بعته هذا ولم أقبض الثمن والمبيع فى يد البائع
 لانه منكر قبض المبيع والثمن والقول للمكر بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد قوله له على كذا رجوع
 فلا يصح أفاده الرمى (قوله حال منها) أى من الجملة (قوله فان سلطه) لهمهم أرادوا بالتسليم هنا
 الاحضار ويخص هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن أولا لانه ليس يبيع صريح مقدسى أو السعود
 ملخصا (قوله ان كذبه) فى كونه زورا أو باطلا (قوله ان كذبه لزم البيع والا) وفى البدائع كالا يجوز
 بيع التفتية لا يجوز الاقرار بالفتية بأن يقول لاخر انى أقتر لك فى العلانية بمال ونواضع على فساد الاقرار
 لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له سائحان (قوله صدق مطلقا) لان الغاصب بغصب ما يصادف والمودع
 يودع ما عنده فلا يقتضى السلامة ومما يكره وقوعه فى الترخاينة اعترفى هذه المداية فقال لا ولكنك
 غضبتها فان لم يكن المستعير ركبها فلا ضمان والا ضمن وكذا دفعته الى عارية أو أعطيتها عارية وقال أبو
 حنيفة قال أخذت منك عارية وبعد الاقرار ضمن وإذا قال أخذت هذا الثوب منك عارية فقال أخذته
 منى يباع بالقول للمقر ما لم يلبسه لانه منكر الثمن فان لبس ضمن اعترفى هذا فقال لا بل آجرتك لم يضمن
 ان هلك بخلاف قوله غضبه لكن يضمن ان كان استعماله (قوله أى الدراهم) مثله فى التبر بلباله لكن
 فى العتيق قوله الا انه ينقص كذا أى مائة درهم وهذا ظاهر قتال (قوله والا يفتيته) فيه أن فرض المسألة

لأن اليد في الاجارة ضرورية بخلاف

الوديعة (هذا الالف وديعة فلان

لا بل وديعة فلان فالالف للاول

وعلى المقتر) ألف (مثله للثاني

بخلاف هي فلان لا بل لفلان)

بلاذ كرايداع (حب لا يجب عليه

لثاني شئ) لانه لم يقر بأيداعه

وهذا (ان كانت معينة وان كانت

غير معينة لزمه ايضا كقوله غصب

فلان مائة درهم ومائة دينار وكتر

حسنة لا بل فلان لزمه لكل واحد

منهما كله وان كانت بعينها

فهو للاول وعليه للثاني مثلها ولو

كان المقتر له واحدا لزمه اكثرهما

قدرا وفضلهما وصفا) فحوله

ألف درهم لا بل ألفان أو ألف

درهم جبال لا بل زيوف او عكسه

(ولو قال الدين الذي على فلان)

فلان (او الوديعة التي عند فلان

هي فلان فهو اقرار له وحق القبض

للمقتر) ولكن (لو سلم الى

المقتر لبرئ) خلاصة لكنه

مخالف لما مر ثم ان اضاف لفضه

كان هبة فلزم التسليم ولذا قال

في الحاوي القدسي ولولم يسلطه

على القبض فان قال واسمي في كتاب

الدين عارية صح وان لم يقر لم يصح

قال المصنف وهو المذكور في عاتة

العتبرات خلافا للفلاصة فتأمل

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

عند اقتوى

في المشار اليه الا ان يقال كان موجودا حين الاشارة ثم استهلكه المقتر تأمل فقال (قوله هذا الالف وديعة فلان الخ) وسياق قبيل المصنف ما لو قال اوصي ابي ثلث ماله لفلان بل لفلان (قوله لانه لم يقر بأيداعه) اي فلم يكن مقرا بسبب الضمان بخلاف الاولى فانه حيث اقر بانه وديعة لفلان آخر يكون ضامنا حيث اقر بها للاول لعمدة اقراره بها الاول فكانت ملك الاول ولا يمكنه تسليمها للثاني بخلاف ما اذا باع الوديعة ولم يسلمها للمشتري لا يكون ضامنا بمجرد البيع حيث يمكنه دفعها اليها هذا ما ظهر فتأمل (فرع) اقر ببالين واستثنى كله على ألف درهم ومائة دينار لادرمها فان كان المقتر له في المالين واحدا بصرف الى المال الثاني وان لم يكن من جنسه قياسا الى الاول استحسانا لومن جنسه وان كان المقتر له رجلين بصرف الى الثاني مطلقا مثل فلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار لادرمها هذا كله قوله صا على قول محمدان كان الرجل يصرف الى جنسه وان لرجلين لايصح الاستثناء أصلا - تاريخية عن المحيط (قوله اكثرهما قدرا) اي لو جنسا واحدا فلو جنسين كان ألف درهم لا بل ألف دينار لزمه الالفان ط ملخصا (قوله ولو قال الدين الخ) عبارة للحاوي القدسي قال الدين الذي على فلان لفلان ولم يسلطه على القبض اه بلاذ كلفظة لو تحرر كذا في الهامش (قوله لما مر) أوائل كتاب الاقرار (قوله فلزم التسليم) اي فلان نصح هبته من غير من عليه الدين الا اذا سلطه على قبضه (قوله ولولم يسلطه الخ) لو هاشم طلبة لا وصلية (قوله واسمي الخ) حاصله ان سلطه على قبضه او لم يسلطه ولكن قال اسمي فيه عارية يصح كما في فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبة وعلى الثاني اقرارا وتكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة لملك كما ذكره الشارح فيما مر وانما اشترط قوله واسمي عارية ليكون قرينة على ارادة اضافة النسبة وعليه يجعل كلام المتن ويكون اطلاقا في محل التقييد فلا اشكال حينئذ في جملة اقرارا ولا يخالف الاصل المار للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة قالت الصادق الذي على زوجه ملك فلان ابن فلان لاحق في فيه وصدة فلان المقتر له ثم ابرأت زوجها قبل بيرا وقيل لا والعراة اظهر لما أشار اليه المرغباني من عدم صحة الاقرار فيكون الابرأ ملاقبها اه فان هنا الاضافة للملك ظاهرة لان صداقها لا يكون لغربها فكان اقرارها لهبة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسألة في منتزعات الهبة وانشككها وقد علمت ذوال الاشكال بعون الملك المتعال فاعفمه (قوله وهو المذكور) اي قوله وان لم يقر لم يصح

(باب اقرار المريض)

(قوله وحدة) مبتدأ وقوله مر الخ خبر في الهندية المريض مرض الموت من لا يخرج لحوائجه خارج البيت وهو الاصح اه وفي الامعاء عليه من به بعض مرض يشتكي منه وفي كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضي مصالحه لا يكون به مرضا مرض الموت وتعتبر بترت عاتيه من كل ماله واذا باع لوارثه او هبه لا يتوقف على اجازة باقي الورثة (قوله نافذ) لكن يخلف الغريم كما مر قبيل باب التكليف ومثله في قضاء الاشياء قال في الاصل اذا اقر (جل في مرضه دين لغير وارث فانه يجوز وان احاط ذلك بجماله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان يصدقه الورثة اه وهكذا في عاتة الكتب المعتبرة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقراره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجه من الوجوه أن ذلك الذي اقر به ماله وانما قصد انجازه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهري على التتر كما يقع أن الانسان يريد أن يتصدق على فقير فقرضه بين الناس واذا اخلا به هبه منه او لتلاصق على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداء في الجله بوجه ما وأما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار وهذا الفرق ايجاب بعض علماء هذا الحقين وهو العلامة على المقدسي كافي حاشية الفصولين للرمي أقول وعما ينهد لعمدة ما ذكرنا من القصر ما صرح به صاحب الفقيه اقر الصحيح بعد يد ابيه فلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت الابن أو لا فيبطل وبين أن يموت الاب أو لا فيصع فصا كالاقرار المبتدأ في المرض قال استاذنا هذا كالتصحيح على أن المريض اذا اقر بعين يده للاجنبي فاعيا يصح اقراره من جميع

في معينه فليحفظ (وأخر الأثر عنه ودين الصحة) مطلقا (وما زامه في مرضه بسبب معروف) بينة او جماعية فاض (قدّم على ما أقر به في مرض موته ولو) المقر به (ودعية) وعند الشافعي - الكل سواء (والسبب المعروف) ما ليس ببتّرع (كنكاح مشاهد) ان يجره المثل أما الزادة فباطلة وان جاز النكاح عنابة (وبيع مشاهد وآلاف كذلك) اي مشاهد (و) المريض (ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دين بعض ولو) كان ذلك (اعطاء مهر وايضا اجرة) فلا يسلم لهما (الا) في مسألتين (اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد غن ما اشترى فيه) لو بمثل القبة كما في البرهان (وقد علم ذلك) اي ثبت كل منهما (بالبرهان) لا باقراره للثمة (بخلاف) اعطاء المهر ونحوه (وما اذا لم يؤد حتى مات فان السابغ اسوة للغرماء) في الثمن (اذا لم تكن العين) المبيعة (في يده) اي يد البائع فان كانت كان اولى (واذا أقر) المريض (بدين ثم) أقر (بدين) بخاصا وصل (افضل) للاستئولة ولو أقر بدين ثم ودية بخاصا وبعكسه (الودعية اولى) (وابراؤه مديونه وهو مدين غير جائز) اي لا يجوز (ان كان اجنبيا وان) كان (وارثا فلا) يجوز (مطلقا) سواء كان المريض مديونا أولا للثمة وحده حصته أن يقول لاحقلى عليه كما أفاده بقوله (وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء) ينحل الوارث وغيره

المثال اذا لم يكن تملكه اياه في حال مرضه معلوما حتى امكن جعل تملكه اياه اذ اذ علم تملكه في حال مرضه فآثاره لا يصح الا من ثبت المال قال رحمه الله وانه حسن من حيث المعنى اه قلت وانما قيد حسبه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف لما اطلقوه في محتصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحا مطلقا وان أحاط بماله والله سبحانه اعلم معين المتي وقوله شيخ مشايخنا من اهل على ثم قال بعد كلام طويل فالذي تقرّر لسان المتون والشروح ان اقرار المريض لا يجنى صحيح وان أحاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تنشئ غالبا الاعلى ظاهر الرواية وفي العبر من باب قضاء الفوائت متى اختلف الترجيح رجع اطلاق المتون اه وقد علمت أن التفصيل بخلاف لما اطلقه وأن حسنه من حيث المعنى لا الرواية اه وقد علمت أن ما نقله الشارع عن المصنف لم يرثه المصنف الا اذا علم تملكه لها اي بقاء ملكه لها في زمن مرضه (قوله في معينه) وهو معين المتي المصنف (قوله ودين الصحة) مبتدأ خبره جملة تقدم (قوله فباطلة) اي أن لم يجز ما الورثة لكونها وصية لزوجته الوارثة (قوله والمريض) بخلاف الصحيح كان حبس العنابة (قوله ليس له) اي للمريض ومفاده أن تخصيص الصحيح صحيح كافي في حصر الثابتة شرح المتي (قوله بعض الغرماء) ولو غرماء صحة (قوله اعطاء مهر) به من اعطاء ونصب واضعته الى مهر (قوله فلا يسلم لهما) بفتح الباء واللام واسكان السين المهملة اي بل يشار كهم ما غرماء الصحة لان ما حصل له من النكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم فكان تخصيصها أيضا لالحق الغرماء بخلاف ما بعده من المسائل لانه حصل في يده مثل ما نقد وحق الغرماء تعلق بمعنى التركة لا بالصورة فاذا حصل له مثله لا بدعة تفويتا كفاية (قوله اي ثبت كل منهما) اي من القرض والبراء (قوله واذا أقر الخ) ولولو ارث عليه دين فأنقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في حصته أو لأعلى المريض دين أو لا قطنظ أقرت بقبض مهرها فلومات وهي زوجته او معتقته لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز جف فصولين قع عت مريض قال في مرض موته ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فلبعض الورثة أن يحلفوا وزوجته وبنته على انهما لا يعلنان شيئا من تركه المتوفى بطريقة اصنع وكذا الوفاة ليس لي في الدنيا شيء سوى هذا حاوى الزاهدى فرمى قع للقاضي عبد الجبار وعت لعلا تاجرى واسنع للأسرار لعجم الدين ابراه الزوجة زوجها في مرض موته الذي ماتت فيه موقوف على اجازة بقية الورثة فتقواى الشافى حامدية كذا في الهامش (قوله الوديعه اولى) لانه حين اقر به اعلم انها ليست من تركته ثم اقراره بالدين لا يكون شاعلا لما يمكن من جملة تركته برأية (قوله وابراؤه مديونه وهو مدينون) قيده احترازا عن غير المدينون فان ابراه الاجنبى فافد من الثلث كما في الجوهرة ساحناني (فائدة) أقر في مرضه بشئ فقال كنت نقلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اشياء وفي البرازية عن التثني أقر فيه أنه باع عبده من فلان وقبض الثمن في حصته وصدقته المشتري فيه صدق في البيع لا في قبض الثمن الا من الثلث اه ونقله نور العيون عن الخلاصة ونقل قبله عن الخانية أقر أنه ابرأ فلانا في حصته من دينه لم يجز اذ لا يملك انشاء للعالم فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاء فذلك الاقرار به ثم قال فخل في المسألة روايتين أو أحدهما سهو والظاهر أن ما في الخانية أصح وقال أيضا قوله اذ لا يملك انشاء للعالم بخلاف لما فيها أيضا أنه يجوز ابراه الاجنبى الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بكون فلان وارثا أو بكون الوارث كفلا فلان الاجنبى في اطلاقه نظر اه قلت او يكون المقر مديونا كما أفاده المصنف (قوله اجنبيا) الا أن يكون الوارث كفلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ الكفيل براءة الاصيل جامع القصولين ولو أقر الاجنبى باستفادته دينه منه صدق كإبساطه في الوالدية (قوله فلا يجوز) سواء كان من دين له عليه أمسألة او كفالة وكذا اقراره بقبضه واحسب له به على غيره فصولين وفي الهامش أقر مريض مرض الموت أنه لا يستحق عند زوجته هند حقا وأبرأ ذمتها من كل حق شرعى ومات عنها وورثه غيرها وله تحت يدها أعيان وله ذمتها دين والورثة لم يجزوا الاقربا لا يكون الاقرار صحيحا حامدية (قوله يشمل الوارث) صرح به في جامع القصولين حيث قال مريض له على وارثه دين فأبراه لم يجز ولو قال لم يكن لي عليك شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لإدبائه اه وينبغي لو ادعى الوارث الاخر أن المقر كاذب في اقراره أن يحلف المقر له بأنه لم يكن كاذبا بأنه على قول أبي يوسف المتي به كما مر قبل باب الاستئناء وفي البرازية ادعى عليه دين وما لا بدعية فصالح الطالب على بسبب سبب

وأكثر الطالب في العارية أنه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات فبرهن الوارث
أنه كان يورث عليه أموال كثيرة وانما قصد حرماننا لا نسمع وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجري ما ذكرنا
فبرهن بقية الورثة على أن أبانا قصد حرماننا بهذا الاقرار نسمع اهـ وبني أن يكون في مسائلنا كذلك لكن
فرق في الاشياء بكونه متعاقبا في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصلح جعله على يسير الكلام عند عدم قرينة
على التهمة اهـ قلت وكثيرا ما يقصد المتحرمان بقية الورثة في زمانا وتدل عليه قرائن الاحوال القريبة من
الصرح فعلى هذا نسمع دعواهم بأنه كان كاذبا وتقبل بقتهم على قيام الحق على المتزلة ولهذا قال السامحاني
ما في المتن اقرار ابراه وكلاهما لا يصح للوارث كما في المتن والشروح فلا يقول عليه لثلاث بصرحة لا سقاط
الارث الجبري اهـ والله اعلم (قوله صحيح قضاء) ومر في الفروع قبيل باب الدعوى (قوله كما بسطه
في الاشياء) أقول قد خالفه علماء عصره وأتوا بعدم الصحة منهم ابن عبد العال والمقدسي وأخو المصنف
والخاتوني والرمي وكتب الخوي في الرد على ما قاله نقلا عن تقدم كاية حسنة فتراجع أقول وحاصل ما ذكره
الرمي أن قوله لم يكن عليه شيء مطابق لما هو الاصل من خلوصته عن دينه فليس اقرار ابراه كاعتراؤه بعين في ذم
زيد بأنها زيد فانفت التهمة ومثله ليس له على والده شيء من تركه أمته وليس على زوي مهر على المزوج
بخلاف ما هنا فان اقرارها بما في يدها اقرار بملكها للوارث بلا شك لان أقصى ما يستدل به على الملك اليه فكيف
يصح وكيف تنفي التهمة والنقول مصرحة بأن الاقرار بالعين التي في يد المتزلا لا قرار بالدين واذا لم يصح في المهر
على الصحيح مع أن الاصل براءة الذمة فكيف يصح في يافيه الملك مشاهدا باليد نعم لو كانت الذمة لا يصدق
فلا كلام في الصحة وفي حاشية البري الصواب أن ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة النفي وما استنده المصنف
في الدين لا العين وهو وصف في الذمة وانما يصح ما لا يقبضه (قوله أوع اجنبي) قال في نور العين أقر لوارثه
ولا جنبي بدني مشترك بطل اقراره عندهما تصادقا في الشركة او تنكاحا وقال محمد للاجنبي بجمته لو أنكر
الاجنبي الشركة وبالعكس لم يذكره محمد ويجوز أن يقال انه على الاختلاف والصحيح أنه لم يجز على قول محمد
كما هو قولهما (قوله الا أن يصدق) أي بعد موته ولا عبرة لاجازتهم به كما في خزائن المفتين وان أشار صاحب
الهداية لضده وأجاب به انه تظلم الدين ونفاقه عاد الدين ذكره القهستاني شرح المتي وفي النعمة اذا
صدق الورثة اقرار المريض لوارثه في حياته لا يحتاج لتصدقهم بعد وفاته وعزاء لحاشية مسكين قال فلم يجعل
الاجازة كالتصديق ولعله لانهم أقرؤا اهـ وقدم الشارح في باب الفضولي وكذا وقف يبيع لوارثه على
اجازتهم اهـ في الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح الا بإجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح
وعندهما يجوز لكن ان كان فيه غبن او محاباة بخبر المشتري بن الرد أو تكميل القيمة سائحا (قوله او أوصي)
في بعض النسخ وأوصي بدون ألف (قوله لزوجه) يعني ولم يكن له وارث آخر وكذا في عكسه كما في
الشربلية قاله شيخ والدي مدني (قوله صحت) ومثله في حاشية الرمي على الاشياء فراجعها (قوله
وأما غيره) أي غير الزوجين وفي الهامش أقر رجل في مرضه بأرض في يده انما وقف ان أقر بوقف من قبل
نفسه كان من الثلث كالأقر المريض بعقوبته أو أقر أنه تصدق به على فلان وهي المسألة الاولى قال وان أقر
بوقف من جهة غيره ان صدقة ذلك الغير او ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو
من الثلث ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله صخ الخ) هذا مشكل فراجع (قوله لما زعمه الطرسوسي)
أي من أنه يكون من الثلث مع تصديق السلطان اهـ ح كذا في الهامش (قوله ولو كان ذلك) أي
الاقرار ولو وصلية (قوله يقبض دينه) قال في الخاتمة لا يصح اقرار مرضي ما فيه يقبض دينه من وارثه
ولامن قبيل وارثه الخ ما يأتي في القرب من ذلك عن نور العين وقيد بين الوارث احترازا عن اقراره باستيفاء
دين الاجنبي والاصل فيه أن الدين لو كان وجبه على اجنبي في صحته جاز اقراره باستيفاءه ولو عليه دين
معروف سواء وجب ما أقر بقبضه بدلا عما هو مال كمن أولاكيد صلح دم العمد والمهر ونحوه ولو دينا وجب
في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب بجماعة اليهود فلونا أقر بقبضه بدلا عما هو مال لم يجز اقراره أي
في حق غرما الصحة كصحة السامحاني عن البدائع ولو بدلا عما ليس بمال جاز اقراره بقبضه ولو عليه دين
معروف جامع القسولين وفيه لوباع في مرضه شيئا أكثر من قيمته فآقر بقبضه لم يصدق وقيل المشتري أذنته

(صحيح قضاء لادبانية) (قوله يقبض دينه)
مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة
حاشي الا المهر فلا يصح على الصحيح
بإزائه أي لظهور أنه عليه غالبا
بخلاف اقرار البنت في مرضها
بأن الشيء القلائي ملك أبي أو أمي
لاحق في نفسه اوانه كان عندي
عارية فانه يصح ولا تسمع دعوى
زوجها فيه كما بسطه في الاشياء
فأثلا فاعتقم هذا التعرير فانه من
مفردات كافي (وان أقر المريض
لوارثه) بقدره أوع اجنبي يعني
اودين (بطل) خلافا لشافعي رضي
الله تعالى عنه ولنا حديث لا وصية
لوارث ولا اقرار له دين (الآن
بصدق) بقية (الورثة) فلم يكن
وارث آخر أو وصي لزوجه وهي
له صحت الوصية وأما غيرهما فبرهن
الكل فرضا وذا فلا يحتاج لوصية
شربلية وفي شرحه للوهانية
أقر بوقف ولا وارث له فلو على جهة
عامة صح تصديق السلطان أو نائبه
وكذا لو وقف خلافا لما زعمه
الطرسوسي فليحفظ (ولو) كان
ذلك (اقرارا بقبض دينه)

لعدم مرض الموت اختيار ولو
مات المقتله ثم المريض وورثه المقت
له من ورثه المريض جاز اقراره
كأقراره للأجنبي بمر وسعيه
عن الصيرفة (بخلاف اقراره له)
اي لو ارثه (بوديعة مستهلكه)
فانه جاز وصورته أن يقول كانت
عندي وديعة لهذا الوارث
فاستهلكتها جوهره والحاصل
أن الأقرار للوارث. وموقوف الأفي
ثلاث مذكورة في الأنساب منها
أقراره بالأمانات كلها ومنها التي
كلاحتي قسأل أبي واوى وهذه
الحيلة في إيراد المريض وارثه ومنه
هذا الشيء القلاني ملأ أبي واوى
كان عندى عارية وهذا حيث
لا قرينة وقامه فيها فيلحفظ فانه مهم
(أقر فيه) اي في مرض موته
(لو ارثه يؤمر في الحال بتسليمه الى
الوارث فإذا مات ردّه) برأيه
وفي القسنة تصرّفات المريض نافذة
وإنما تنقض بعد الموت (والعبرة
لكونه وارثا وقت الموت لا وقت
الأقرار) فلو أقر لأخيه مثلا ثم ولد
لصح الأقرار لعدم ارثه (الأذا ٢
صار وارثا) وقت الموت (بنيب
جديد كالترويج وعند الموالاة)
فيجوز كذا ذكره بقوله (فلو أقر لها)
اي لأجنبية (ثم تزوجها صح
بخلاف أقراره لأخيه المحبوب)
بكتفوا ابن (إذا زال حجه)
باسلامه أو بموت الابن فلا يصح
لأثره بسبب قدم لا جديد
(وبخلاف الهبة) لها في مرضه
(والوصية لها) ثم تزوجها فلا تصح
لأن الوصية تملك بعد الموت وهي
عند وارثه

مزة أخرى اوانقض البيع عند أبي يوسف وعند محمد يؤذى قدر قيمته او ينقض البيع (قوله او يفسده) اى
بقبض ما غصبه منه (قوله ونحو ذلك) كأن يتر أنه قبض المبيع فاسد امته او أنه وجع فباعه له لم يضر
حوى ط (فرع) أن يدين لوارثه الوارثه ثم يتر فهو كدين حصته ولو اوصى لوارثه ثم يتر يملك حصته
جامع الفصولين (تمه) فى التثارتانية عن واقعات الناطقى "اشهدت المرأة شهودا على نفسها بالإنهاء لآخرها
تريد بذلك اضرار الزوج أو أشهد الرجل شهودا على نفسه بحال بعض الاولاد يريد به اضرار باقى الاولاد
والشهود يعلمون ذلك ومعهم أن لا يؤذوا الشهادة الخ ماذكره العلامة البيرى وينبى على قياس ذلك أن يقال
إن كان للقاضى علم بذلك لاسبغه الحكم كذا فى حاشية أبى السعود على الاشياء والنظار (قوله ولو فقهه)
اى الاقرار بهذه الاشياء للوارث (قوله من ورثة المريض) كما إذا أقر لابن ائمه ثم مات ابن الابن عن ابيه
(قوله وسجي) اى قريبا (قوله بوديعة) الا صوب باستهلاك الوديعة اى المعروفة بالينة (قوله
مستملكة) اى وهى معروفة (قوله ومورثه) قد أضح المسألة فى اللوالبية ولم يبين بهذه الصورة أن
الوديعة معروفة كما صرح به فى الاشياء وفى جامع الفصولين راجح صورتها وأودع أباه ألف درهم فى مرض الاب
أوصته عند الشهود فلما حضره الموت أقر بأهلاكه صدقاً اذ لو سكوت ومات ولا يدرى ما صنع كان فى ماله فاذا
أقر بتلافه فأولى اه والحاصل أن مدار الاقرار هنا على استهلاك الوديعة المعروفة لاعتلها (قوله
والحاصل) فيه مخالفة للاشياء ونفسها وأما مجرد الاقرار للوارث فهو وقوف على الاجازة سواء كان بين
أودين أو قبض منه أو أبراه الا فى ثلاث أو أقر بتلاف بديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده بديعة أو
بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا فى تلخيص الجامع وينبى أن يعلق بالثانية اقراره بالامانات كلها
ولو مال الشركة او العارية والعنى فى الكل اى ليس فيه اقرار ببعض فاعتمد هذا التصرف فانه من مفردات هذا
الكتاب اه ط (قوله اقراره بالامانات) اى قبض الامانات التى عند وارثه لا بان هذه العين لوارثه فانه
لا يصح كما صرح به الشارح قريبا وصرح به فى الاشياء وهذا امر اد صاحب الاشياء بقوله وينبى أن يعلق بالثانية
اقراره بالامانات كلها فتنبه لهذا فانما يمان يخطئ فيه ويقول ان اقراره لوارثه هاجز مطلقا مع أن النقول
مصرحة بأن اقراره له بالعين كالدين كقضاء مناه عن الرملى ومن هذا يظهر لك ما فى بقية كلام الشارح وهو متابع
فيه للاشياء مخالفا للمنقول ومخالفة فيه العلماء النقول كما قد سناه وفى الفتاوى الاسماعيلية سئل فعن أقر
فى مرضه أن لاحق له فى الاسباب والاشياء المعروفة مع نية المعلومة وأنها تتحقق ذلك دون من وجه شرعى
فهل اذا كانت الاعيان المرقومة فى يده وملكه فيها ظاهر ومات فى ذلك المرض فالأقرار به لوارثه باطل
الجواب نعم على ما تقدمه المتحقق ولومصة رابتنى خلافا للاشياء وقد أنكره عليه اه ونقله الشافعى
فى مجتموته ورد على الاشياء والشارح فى هامش نسخته وفى الحامدية سئل فى مرض من مرض الموت أقر فيه
أنه لا يستحق عند زوجته هند حشا وأبرأ ذمتها عن كل حق شرعى ومات عنها وعن ورثته غير هاله فحق يدها
أعيان له بذمتها دين والورثة لم يجزوا الاقرار فهل يكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة
هذه والله تعالى أعلم اه (قوله ومنها التنى) فنه أنه ليس بأقرار للوارث كما صرح به فى الاشياء (قوله
كلا حتى) هذا صحيح فى الدين لا فى العين كما صرح (قوله أو أوى) ومنها اقراره بديعته المعروفة كفى
المتن كذا فى انها مش (قوله ومنه هذا الننى) هذا غير صحيح كما علمته مما مر قال فى البحر فى متفرقات
القضاء ليس على فلان شئ ثم ادعى عليه مالا وأراد تحليفه لم يحلف وعند أبى يوسف يحلف للعادة وسألى فى
مسائل شتى أقر الكتاب أن القضى على قول أبى يوسف اختاره اثمة خوارزم لكن اختلفوا فيه اذا ادعى
وارث المقر على قولين ولم يرجع فى البرائة منه مما شأ وقال الصدر والشهد الرأى فى التعليف الى القاضى وفسره
فى فتح القدير بأنه يجتهد بخصوص الوقائع فان غلب على ظنه أنه لم يقبض حين أقر يحلف الخصم وان لم يقبض
على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو فى المقر فى الخصام اه قلت وهذا مؤيد لما بيناه من الجدقة (تمه)
قال فى التثارتانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع ما لى على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا لو
قال أبرأت جميع غرما لى لا يصح الآن يقول قبلة فلان وهم يعضون فغند يصح اقراره وأبرأه (قوله
سبب قد يم) اى قام وقت الاقرار ولو أقر لوارثه وقت اقراره وقت موته خرج من أن يكون وليا داخلين

(أقر فيه أنه كان له على ابنته المينة عشرة دراهم قد استوفيتها وله) أي المقتز (ابن يسكر ذلك صح إقراره) لأن الميت ليس وارث (كألو أقر لا مرأته في مرض موته بدن ثم ماتت حبسه وترك) منها (وارثا) صح الإقرار (وقيل لا) فأنه يدعي الدين صيرفة ولو أقر فيه لوارثه ولا جنى بدن لم يصح خلافا لمحمد عبادية (وأن أقر لا جنى) مجهول نسبه (ثم أقر بنبوته) وصدقه ١٦٥ وهو من أهل التصديق (بنت نسبه) مستند

لوقت العلو (وإذا ثبت بطل إقراره) لما مر ولو لم يثبت بأن كذبه أو عرف نسبه صح الإقرار لعدم ثبوت التلب شر بلائية

معز بالنيابيع (ولو أقر لمن طلقها ثلاثا) يعني بآنا (فيه) أي في مرض موته (فلها الأقل من

الأثر والدين) ويدفع لهذا ذلك بحكم الإقرار لا يحكم الأثر حتى لا يصير شريكة في أعيان التركة شر بلائية (وهذا إذا) كانت في العدة (وطلقها بثلاثها) فإذا مضت العدة جاز لعدم التهمة عزمة (وأن طلقها بلاسواها ما لم يهرأث

بالقما بالغ ولا يصح الإقرار لها) لأنها وارثة أو ذوات وأهله أكثر المشايخ لظهوره من كآب الطلاق

(وأن أقر لغلام مجهول) النسب في مولده أو في بلد موته أو ههنا في السن بحيث يولد مثله لأنه ابنه

وصدقه الغلام) لو عجز أو الالم بحيث تصدقه كأمه وحينئذ ثبت

نسبه (ولو المقتز مرضا) إذا ثبت (شارك) الغلام (الورثة) فإن استفت

هذه الشروط يؤخذ المقتز من حيث استحقاق المال كألو أقر بأخوة غيره كأمه عن النيابة كذا في الشر بلائية فيترع عند الفتوى

(و الرجل) صح إقراره أي المريض (بالولد والوالدين) قال في البرهان

وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزنلي لو أقر بالجد أو ابن الابن لا يصح لأن فيه جل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة

(التقدمة) في الابن

ذلك بطل إقراره عند أبي يوسف لا عند محمد فورالعين عن قاضي خان وفي جامع الفصولين أقر لا نسبه وهو قن ثم عتق خات الاب جازلانه للمولى باللقن بخلاف الوصة لا نسبه وهو قن ثم عتق فأنه سطل لانهما خنث للابن ٥١ وسيانه في المنع وانظر ما كتبناه في الوصايا (قوله ليس وارث) يفيد أنها لو كانت حبة وارثه لم يصح قال في الخانية لا يصح إقرار مريض مات فيه بقبض دين من وارثه ولا من فضل وارثه ولو كفل في صحته وكذا لو أقر بقبضه من اجنى تبرع عن وارثه وكل رجلا ببيع شئ مع من فباعه من وارث موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه إليه لايصدق وإن كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل أنه قبض الثمن من المشتري ويحدم الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لايصدق أذمره يكفي لبطان إقراره لوارثه بالقبض فرضهما أولى مريض عليه دين محط فأقر بقبض ودبعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح إقراره لأن الوارث لو ادعى رد الأمانة إلى موثره المريض وكذبه المورث بقبل قول الوارث ٥١ من نورالعين قبيل كآب الوصة (قوله خلافا لمحمد) (فرع) باع فيه من أجنى عبد أو باع الاجنى من وارثه أو وهبه منه صح أن كان بعد القبض لأن الوارث ملك العبد من الاجنى لا من موثره بزايه (قوله عبادية) قد منا عبارتها عن نورالعين (قوله لمن طلقها) أي في مرضه (فرع) إقراره لها أي الزوجة بغيرها إلى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وإن بعد الدخول قال الامام ظهر الدين وقيل جرت العادة بتعاضدها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك التدرج لأنه لا تعترف بالقبض والصحيح أنه يصدق إلى تمام مهر مثلها وإن كان الظاهر أنها استوفت شأ بزايه وفيها أقر فيه لا مرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة أخرى لم يصدق في ذلك قال القاضى الامام لا يصح إقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لأن الغالب هنا بعدم موتها استيفاء ورثتها أو وصيا المهر بخلاف الأول ٥١ (فرع) في النازخانية عن السراجية ولو قال مشتريك أو شركة في هذه الدار فهذا إقرار بالنصف وفي الثانية ومطابق الشركة بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد ما يفسر المقتز ولو قال في الثلثين موصلا لصدق وكذا قوله بيني وبينه وأولى وله ٥١ (قوله وان أقر لغلام) كان الأولى تقديم هذه المسألة على قوله وان أقر لا جنى ثم أقر بنبوته لأن الشروط الثلاثة هنا معتبرة هناك أيضا كذا في حاشية مسكن عن الحموي (قوله أو في بلد) حكاية قول آخر قال في الحواشي العنقوبة مجهول النسب من لا يعلم أب في بلده على ما ذكر في شرح تلخيص الجامع لاكمل الدين والظاهر أن المراد به بلد هو فيه كاذ كفي القنينة لا مسقط رأسه كاذكره البعض لأن المغربي إذا انتقل إلى المشرق فوقع عليه حادثة يلزم أن يقنن عن نسبه في المغرب وفيه من الحرج ما لا يجنى فليحفظ هذا ٥١ (قوله وحينئذ) ينبغي حذفها فإن ذكرها صار الشرط بلا جواب ح (قوله هذه الشروط) أي أحدها ح (قوله من حيث استحقاق المال) أن كان المراد بالمال هو المقتز به كاهو ظاهر قوله كآمر أعني بأن أقر لا جنى ثم أقر بنبوته ولم يثبت بسبب انتفاء شرط نفع أنه تكرار لا يحمل له هنا وإن كان المراد به الأثر كما هو ظاهر قوله كألو أقر بأخوة غيره فيكون المعنى أن أقر لغلام المعنى أن أقر لغلام أنه ابنه ولم يثبت نسبه بسبب انتفاء شرط من هذه الشروط شارك الورثة فلا يظهر وجهه أن تقدم أن إقراره بالمال صحيح ولا يصح الإقرار لوارثه كآمر أعني بأن أقر الأخوة حينئذ ليست المقتز بل للورثة حيث شاركهم في الأثر ومع هذا فإن كان الحكم كذلك فلا بد من نقل صريح حتى يقل وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعله لهذه أمرا شارح بالتصريح فئاتل (قوله عن النيابة) الذي قدّمه الشر بلائية عن النيابة عند قوله أقر لا جنى ثم بنبوته نصه ولو كذبه أو كان معروفا النسب من غيره لزمه ما أقر به ولا يثبت النسب ٥١ ثم كتب هنا ما نقله الشارح عنه (قوله فيترع) لم يظهر لي المخالفة الموجبة للتصريح فأتأمل ح (قوله والرجل صح إقراره) في بعض النسخ اسقاط الرجل ولفظ وضع إقراره (قوله أي المريض) الأولى تركه ح (قوله وان عليا) يتحرك ثلاثة حروفه أي الوالدان وفيه نظر وجهه ظاهر فهو كإقراره بين ابن قال في جامع الفصولين أقر بينت فلها النصف والباقي للعصبة إذا إقراره بينت جاز لا بينت الابن ٥١ وماذا لا إلا أن فيه تعميل النسب على الابن قدبر ط (قوله لا يصح) وسيأتي

(و) صح (بالزوجة بشرط خلقها عن زوج وعنده وخلوة) أي المقتز (عن أختها) مثلا (وأربع سواها) صح (بالمولى) من جهة العتاقة إن لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غيره) أي غير المقتز (و) المرأة صح (أقارها بالمولى والزوج والمولى) الأصل أن أقارها بالإنسان على نفسه حجة لأعلى غيره قلت وما ذكره من حجة الأقارب بالأم كالأب هو المشهور والذي عليه الجمهور وقد ذكره الإمام العتاني في فرائضه أن الأقارب بالأم لا يصح وكذا في ضوء السراج لأن النسب لا يابى إلا بالآباء إلا لآلهة وفه جعل الزوجية على الغير فلا يصح اه ولكن الحق محضه بجامع الأصالة فكانت كالأب فليحفظ (و) كذا صح (بالولد إن شهدت) امرأة ولو (قابلة) تعيين الولد أما النسب فبالفراس شئني ولو معتدة بحدث ولادته فبجسمة نائمة كما مر في باب ثبوت النسب (أو صدقها الزوج إن كان) لها زوج (أو كانت معتدة) منه (و) صح (مطلقا إن لم تكن كذلك) أي من زوجة ولا معتدة (أو كانت) من زوجة (و) وأدعت أنه من غيره) فصارت كالوالدة أعادها منها لم يصدق في حقها إلا بتدبيرها فقلت بئني لولم يعرف لها زوج غيره لم أره فيجوز (ولا بد من) تصديق هؤلاء إلا في الولد إذا كان لا يبرهن نفسه) لما مر أنه حينئذ كالتباع (ولو كان المقتز لعبد الغير اشترط تصديق مولاه) لأن الحق له (وصح) التصديق من المقتز له (بعد موت المقتز) لبقاء النسب والعتدة بعد الموت (أو تصديق الزوج بموتها) مقترنة لانقطاع النكاح بموته ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه (ولو أقر رجل) (نسب) ٤٦٦ فيه تعميل (على غيره) لم يقل من غير ولا يكفي في الدروع لفساده بالجد وابن الابن كما

قال (كالاخ والعلم والجد وابن الابن لا يصح) الأقرار (في حق غيره) إلا بيهان ومنه أقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدقه المقتز عليه أو الورثة وهم من أهل التصديق (و) يصح في حق نفسه حتى يلزمه) أي المقتز (الأحكام من النفقة والحضانة والارث إذا تصادقا عليه) أي على ذلك الأقرار لأن أقرارها حجة عليهم (فإن لم يكن له) أي لهذا المقتز (وارث غيره مطلقا) لأقربا كدوى الارحام ولا بعيدا كدوى الموالاة عيني وغيره (ورثه والاولاد) لأن نسبه لم يثبت فلا يرثهم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لأن وجودهما غير مانع خاله ابن الكمال ثم المقتز أن يرجع عن إقراره لأنه وصية من وجه زباني أي وإن صدقه المقتز كما في البدائع لكن نقل المصنف عن شروح السراجية أن بالتصديق ثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليجوز

منا التصريح به (قوله وكذا صح) أي أقرارها (قوله ولو قالبة) أفاد بمقابلته بعده بقوله أو صدقها الزوج أن هذا حيث جدد الزوج وأدعته منه وأفاد أنها ذات زوج بخلاف المعتدة كما صرح به الشارح أمّا إذا لم تكن ذات زوج ولا معتدة وكان لها زوج وأدعت أن الولد من غيره فلا حجة إلى أمر زائد على أقرارها صرح بذلك كله ابن الكمال وسماي (قوله بتعيين الولد) كما عرفت مما تقدمناه أن الكلام فيما إذا أنكر الولادة وبتحديد القابلة بتعيين الولد فيما إذا تصادقا على الولادة وأنكر التعيين وعبارة غاية البيان عن شرح الأقطع فتثبت الولادة بشهادتها ويلحق النسب بالفراس اه والظاهر أن ما أفاده الشارح حكمه كذلك (قوله وضع مطلقا) أفاد أن ما ذكره من الشروط انما هو لصحة الأقرار بالنسب لتلا يكون تعميلا على الزوج فلو صدقه شرط صح إقرارها عليها فغيرها الولد ورثته إن صدقها ولم يكن لها وارث غيرهما فصار كالأقرار بالأخ ويفهم هذا مما تقدمناه في غاية البيان ولا يجوز أقرار المرأة بالولد وإن صدقها يعني الولد ولكنهما يتوارثان إن لم يكن لهما وارث معروف لأنه اعتبر أقراره في حقها ولا يفتني بالنسب لأنه لا يثبت بدون الحجة وهي ما إذا شهدت القابلة على ذلك وصدقها الولد فثبت وما إذا صدقها زوجها فثبت تصادقا فهما لا يلتصقان إلى غيرهما اه (قوله من غيره) أي فصح إقرارها في حقها فقط (قوله قلت) أقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر كونه من الزنى مع أنه ليس بلازم وبفرض تحقق كونه من الزنى يلزمها أيضا لأن ولد الزنى واللصان يرث بجهة الأم فقط فلا وجه للتوقف في ذلك كذا في حاشية مسكين لابن السعود المصري (قوله وصح التصديق الخ) أي ولو بعد جحد المقتز لقول البرازي أفتر أنه تزوج فلانة في حصة أو مرض ثم جحد وصدقته المرأة في حصة أو بعد موته جاز سألحائي (قوله بموتها) كذا في نسخة وهي الصواب موافقا لما في شرحه على المتن (قوله في باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فثبت في حق المقتزين وانما ثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة إن تم نصاب الشهادة بهم أي بالمقتزين والابنة نصابها لا يشارك المكذبين اه (قوله أو الورثة) يعني عنه قوله ومنه أقرار اثنين ط لكن كلامنا هنا في تصديق المقتز وهما في نفس الأقرار وإن كانا في المعنى سواء لكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم بأقرار الأول كقوله نعم أو صدق والأقرار لا يلزم منه العلم تأمل (قوله كدوى الارحام) فسر القريب في العناية بذوى الفروض والعصبات والبعد بذوى الارحام والاول أوجه لأن مولى الموالاة أرثه بعد ذوى الارحام شربلالية (قوله ورثه) (تتم) أرث المقتز له حيث لا وارث له غيره يكون مقتصر عليه ولا ينتقل إلى فرع المقتز ولا إلى أصله لأنه بمنزلة الوصية شينعان جامع الفصولين كذا في حاشية مسكين (قوله المعروف) قريبا أو بعيدا فهو أوثق بالارث من المقتز حتى لو أقر بأخ وعمة أو خالة فالأرث للعمة أو الخالة لأن نسبه لم يثبت فلا يرثهم الوارث المعروف درر كذا في الهاشم (قوله والمراد غير الزوجين) أي بالوارث الذي يمنع المقتز من الارث (قوله وإن صدقه المقتز له) صوابه المقتز عليه كما عبر به فيعاصم ويدل عليه كلام المنع حيث قال وقوله أي الزباني للمقتز أنه يرجع عنه محله ما إذا لم يصدق المقتز له على إقراره أو لم يقر بمثل إقراره الخ وعزاه لبعض شروح السراجية فقوله أو لم يقر لا شك أن الضمير فيه

* (فصل في مسائل شتى) * أقوت الحزرة المكففة بدین لا تخر (فكذبها زوجها ص) اقرارها (في حقه أيضا) عند أبي حنيفة (فحبس) المقررة (ولا لازم) وان تنسّر الزوج وهذه إحدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار بجملة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء وينبغي أن يخرج أيضا من كان في اجارة غيره فاقتر لا تنسّر بدین فان له حبسه وان تنسّر المستأجر وهي واقعة الفتوى ولم يرها صريحة (وعندها لا) تصدق في حق الزوج فلا تحبس ولا تلازم ددر قلت وينبغي أن يقول على قوله ما افتاء وقضاء لان الغالب أن الاب يعلمها الاقراره وألبعض آثارها ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارحين ابلت بالقضاء كذا ذكره المصنف (بمجهولة النسب أقوت بالرق لأنسان) وصدة المقرلة (ولها زوج وأولاد منه) أي الزوج (وكذبها) زوجها (صح في ستمها خاصة) فولد على بعد الاقرار رقيق خلافا لمحمد (لا في) (حقه) يرد عليه انتقاص طلائها كما حقه في الشربلية (وحن الاولاد) وقترع على حقه بقوله (فلا يسلط النكاح) وعلى حق الاولاد بقوله (وأولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها أحرار) لحصولهم قبل اقرارها بالرق (بمجهول النسب حرز عسده ثم أقتر بالرق لأنسان وصدة) المقرلة (صح) اقراره (في حقه) ٤٦٨ فقط (دون ابطال العتق فان مات العتق يره وارثه ان كان) له وارث يستغرق

* (فصل في مسائل شتى) *

(قوله وهي في الاشياء) وعبارتها الاقرار بجملة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو أقتر المؤثر أن ادار لغیره لا تنفسح الاجارة الا في مسائل لو أقتر الزوجة بدین فلا تنسّر حبسها وان تنسّر الزوج ولو أقتر المؤثر بدین لا فوافاه الامن من العین فله بيعها لقضائه وان تنسّر المستأجر ولو أقتر بمجهولة النسب بأنمايت أبي زوجها وصدة المقر الاب انفسح النكاح فيما بخلاف ما اذا أقتر بالردة ولو طلقها فتنين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولدا أمته المبيعة وله أخ ثبت نسبه ونعتى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن تركذا الكتاب اذا ادعى نسب ولد حرزة في حياة أخيه صحت وميراثه لولده دون أخيه كما في الجامع اه (قوله وينبغي) البحث لصاحب المنع (قوله افتاء وقضاء) ينسبهما (قوله لان الغالب) فيه نظر اذ العلة خاصة والتدعي عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار لاجنبي وقوله ليتوصل الخ لا يظهر أيضا بالحبس عند القاضي لا عند الاب فاذا الموقول عليه قول الامام وأيضاً لم يستند في هذا التصحيح لاحد من أئمة الترجيح ط لكن قوله اذ الحبس عند القاضي مخالف لما مر في باب أن الخياراته للمدعي (قوله بمجهولة النسب أقوت) ليس على اطلاقة لما في الاشياء بمجهول النسب اذا أقتر بالرق لأنسان وصدة المقر له صح وصار عبده اذا كان قبل نأكد الحزرة بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بهذا كل وألصاق من الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك اه سافحاني (قوله فولد) التفرع غير ظاهر ومحله فيبايعه والظاهر أن يقال فتكون رققة له كما أفاده في العزيمة (قوله كما حقه في الشربلية) حيث قال لانه نقل في الخط عن المتوسط أن طلاقها ثنتان وعدتها حضنتان بالاجماع لانما صارت أمة وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزيادة ولو طلقها ثنتان وهو لا يعلم باقرارها ملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وذكري الجامع لا يملك علم أو لم يعلم قبل ما ذكر قباص وما ذكره في الجامع استحسان وفي الكافي آلى وأقتر قبل شهرين فسماعته وان أقترت بعد معنى شهرين فأربعة والاصل انه متى أمكن تدارك ما خاف فوته باقرار الغير ولم يتدارك بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى تنصيره فان لم يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا أقترت بعد شهر أمكن الزوج التدارك وبعد شهرين لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة - تنى لو طلقها ثنتين ثم أقترت بثلث الثالثة ولو أقترت قبل الطلاق تين ثنتين ولو مضت من عدتها حضنتان ثم أقترت بثلث الرجعة ولو مضت حضنة ثم أقترت تين بحضتين اه قلت وعلى ما في الكافي لا إشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى تنصيره تأمل (قوله حرز عسده) ماض مبنى للفاعل وعبده مفعول (قوله فرت الكل) ان لم يكن له وارث أصلا (قوله وألواني) ان كان له وارث لا يستغرق (قوله وشربلية) عبارة الشربلية عن المحط وان كان للميت بنت كان الصف لها والصف للمقرلة اه وان جنى هذا العتق سعى في جنائبه لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب عليه ارش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرسته في الظاهر وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق اه (قوله ارش العبد) وعليه فقد صار الاقرار بجملة متدبة في حق الجنى عليه فتنين زيادة هذه المسألة على الست المتقدمة آنفا (قوله ونحوه) بأن كتر اليقين أيضا مرفا أو منكرا (قوله كقوله البرحق الخ) هذا ما يصلح للاخبار ولا يعين جوابا والذي في الدرر البرالحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يحتمل على الابدال ط

التركه (والا فرت) الكل أو الباقي كافي وشربلية (المقرلة فان مات المقر ثم العتق فآثره لعصبة المقر) ولو جنى هذا العتق سعى في جنائبه لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرسته في الظاهر وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق (قال) رجل لا تخر (لى عليك ألف فقال) في جوابه (الصدق أو الحق أو اليقين أنكر) كقوله حقا ونحوه (أو كتر لفظ الحق أو الصدق) كقوله الحق الحق أو حقا حقا (ونحوه أو قرنها بالبر) كقوله البرحق أو الحق برحق الى آخره (فاقرار ولو قال الحق حتى أو الصدق صدق أو اليقين يقين لا) يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه لا يصلح للابتداء فحل جوابا فكانه قال ادعيت الحق الى آخره

قوله على الست الخ فيه انه لم يذكر السادسة وانما ذكرها ط حيث قال السادسة باع المبيع ثم أقتر أن المبيع كان طبخة وصدة المشتري فله الرد على بائعه بالمبيع اه معصمه

(قوله لانه يسارقه بازانية بمجنونه بأقوال هذه السارقة فعلت كذا أوباعها فوجدتها واحدا منها) أي من هذه العيوب (لا تزدبه) لانه ذاه
أوشبهه لا أخبار (بخلاف هذه سارقة) وهذه زانية وهذه مجنونة) حيث تزد بأحد حاله لا أخبار وهو تصديق الوصف (وبخلاف بالخالق
أو هذه المطلقة فعلت كذا) حيث تطلق امر أنه لم تكنه من إثباته شرعا لجعل إيجابه بالكون صادقا بخلاف الأول دبر (أقرار السكران بطريق مخطوط
أي عنوع محترم (صحيح) في كل حق أو تقرر أدب عليه الحد في سكره وفي السرعة يضمن المسروق كما يسطه سعدى أفندي في باب حجة الشرب
(الافى) ما يقبل الجوع كالردة و (حذازن وشرب الخمران) سكر (بطريق مباح) كشره مكرها (لا) يعقبول هو كالغناء الأفى سقوط
القضاء وتماه في أحكامه الأشياء (المقره إذا كذب المقر بطل إقراره) لما تقرر ٤٦٩ أنه يرتد بالردة (الافى) ست على

ما هنا تبعه الاشياء (الافى) (الافى)
بالجزية والنسب وولاء العتاقة
والتوقف في الاسعاف ولو وقف على
رجل قبله ثم رده لم يرتد وان رده
قبل القبول ارتد (والطلاق
والرق) فكلها لا ترتد بزاد الميراث
بزانية والسكاح كما في متفرقاته
قضاء البصر وتماهة واستثنى
مسألتي من الإبراء وهما إبراء
الكفيل لا يرتد وإبراء المديون
بعد قوله أبرئني فأبراء لا يرتد
فالمستثنى عشرة فلتنص وفي وكالة
الوهابية متى صدق فيها رده
لا يرتد بالردة وهل يشترط لصحة الرد
مجلس الإبراء خلاف والضابط أن
ما فيه تملك مال من وجه قبل الرد
والأفلا كما طال شفعة وطلاق
وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط
جيد في حفظ (صالح احد الورثة
وأبراء أبراء عاملا) أو قال لم يبق
حق من تركه أبي عبد الوصي
أو قبض الجميع ونحو ذلك (ثم
ظهر في يد وصيه من التركة شيء
لم يكن وقت الصلح) ويتحققه (تسعى
دعوى حصته منه على الأصح)

٢ قوله فإذا رجع ترجع إليه الأرض
المقر بكونها ملكا الخ هكذا في
النسخة المجموع منها والظاهر أن
في العبارة سقطا ويجوز اه معنيته
٣ قوله على أن عبارة الاسعاف على
أن الخاطر ما معناه قلل هنا
خلا يعرف براجعة عبارة الجلي
اه معنيته

(قوله لانه ذاه) أي فيماعد الاخرة والتدوا اعلام المنادى واحضاره لتحقيق الوصف (قوله حيث
تزد) أي لو اشتراها من لم يعلم بهذا الاختبار علم ط (قوله بخلاف الأول) فإن السبيل لا يمكن من إثبات
هذه الاوصاف فيها ط (قوله بطريق) محتلق بالسكران (قوله عليه الحد) له سبق قلم والحوادث
القصاص فلا راجع (قوله كما يسطه سعدى) وعبارته هناك وقال صاحب النهاية ذكر الامام المقر ناشي
ولا يحد السكران بإقراره على نفسه بالزنى والسرقة لانه اذا صحا ورجع بطل إقراره ولكن يضمن المسروق بخلاف
حد القذف والقصاص حيث يقام عليه في حال سكره لانه لا فائدة في التأخر لانه لا يملك الرجوع لانه ما من
حقوق العباد فاشبه الإقرار بالمال والطلاق والعتاق اه ولا يخفى عليك أن قوله لانه لا فائدة في التأخير محمل
ببحث وفي معراج الدراية بخلاف حد القذف فانه يحبس حتى يصحو ثم يحلل القذف ثم يحبس حتى يتحقق منه
الضرب ثم يحلل السكر كره في المسوق وفي معراج الدراية قد بالاقرار لانه لو نفي وسرق في حاله بعد الصحو
بخلاف الأقرار وكذا في الذخيرة اه (قوله سقوط القضاء) أي قضاء ماله أزيد من يوم وليلة بخلاف
الانغماء (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والانساق في زيادة عليها (قوله بالجزية) فإذا أقر أن العبد
الذي في يده حريته وان كذبه العبد ط (قوله في الاسعاف) ونصه ومن قبل ما وقف عليه ليس له
الرد بعده ومن رده أول مرة ليس له القبول بعده اه وتمام التصاريح فيه ولا يخفى أن الكلام في الإقرار
بالوقف لا في الوقف وفي الاسعاف أيضا ولو أقر رجلين بأرض في يده أنها وقف عليهما وعلى أولاده ملوئتهما
أبدان من بعدهم على الساكن مصادقه أحدهما وكذبه الآخر ولا أولاد لهما يكون نصفها وقضاه على المصدق
منهما والنصف الآخر للمساكين ولورجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو أقر رجل
بأرض فكذبه المقر لم تصدقه فانها لا تصير له ما لم يقر بها تانيا والفرق أن الأرض المقر بوقفها لا تصير ملكا
لأحد فكذب المقر لا يرجع إليه الأرض المقر بكونها ملكا ترجع الى ملك المقر بالتكذيب اه
(قوله لو وقف) فانه أن الكلام في الإقرار بالوقف لا في الوقف وأيضا الكلام فيما لا يرتد وبقول القبول على
أن عبارة الاسعاف على أن ما في الاشياء والمنع أن المقر له اذ رده ثم صدقه ص ح (قوله قضاء البحر)
وعبارته قد بالاقرار بالمحال احترازا عن الإقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانها لا ترتد بالردة أما
الثلاثة الأول في البرازية قال لا آخر أنا بعد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يطل الإقرار بالرق
بالردة كما لا يطل بجمود المولى بخلاف الإقرار بالعين والدين حيث يطل بالردة والطلاق والعتاق لا يطلان بالردة
لأنهما السقاط يتم بالمسقط وحده وأما الإقرار بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح الجمع من الولاء وأما الإقرار
بالسكاح فلم أنه الآن اه وتماه هناك (قوله واستثنى) لاجابة الذكرهما هنا فانها ليستا
نفسه ح أي لأن الكلام في الإقرار وما ذكر في الإبراء (قوله مسألتي) حيث قال ثم اعلم أن الإبراء يرتد
بالردة الا فهاذا قال المديون أني فأبراء فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا إبراء الكفيل لا يرتد بالردة فالمستثنى
مسألتي كما أن قولهم ان الإبراء لا يتوقف على القبول يخرج عنه الإبراء عن بدل السرف والسلام فانه يتوقف
على القبول ليطلاء كافتة مناه في باب السلم (قوله فيها) أي في الوكالة (قوله أو قال) عطف على صالح لانها
مسألة أخرى في أوائل الثلث الثالث من فتاوى الخاتون كلام طويل في البراءة والعساة فراجع في الخاتمة
وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولة الميت وأشهد الولد على نفسه انه قبض التركة ولم يبق
من تركه والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال من تركه والدي وأقام على ذلك بينة
وكذا لو أقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل دين الولد تسعة دعواه قلت
وجه سماعها أن إقرار الولد لم يضمن إبراء شخص معين وكذا إقرار الوارث بقبضه جميع ما على الناس ليس

فيه ابراء ولو تزكنا للبراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح وهبانية للشر بن لالي وفيه نظر لان عدم صحتها معناه
 أن لا يصير ملكا المدعى عليه والا فلا دعوى لا تسبح كما يأتي في الصلح (قوله صلح البرازية) وعبارة البرازية
 قال تاج الاسلام واحد صالح الورثة وبراء ابراء عاتما تظهر في التركة شي لم يكن وقت الصلح لا روية في جواز
 الدعوى ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته فيه وهو الاصل وقائل أن يقول لا اه للشر بن لالي رسالة
 سماها تنقيح الاحكام في الاقرار والابراء الخاص والعام أجاب فيها بأن البراءة العاتمة بين الزاوين مانعة من
 دعوى شيء سابق عليها عينا أو شيئا بميراث أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة اتماما عاتمة كلاحق أو لا دعوى
 أو لا خصومة لي قبل فلان أو هو برى من حق أو لا دعوى لي عليه أو لا تعلق لي عليه أو لا استحق عليه شيئا
 أو ابراءه من حق أو عمالي قبله واما خاصة بدين خاص كبراءته من دين كذا أو عام كبراءته عمالي عليه فيبرأ عن كل
 دين دون العين واما خاصة بعين فصح انني الضمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره وان كان فمن
 دعوها فهو صحيح ثم ان البراءة لتخص مجهول لا يصح وان لمعلوم صرح ولوجهي قول فقوله قبضت تركة مورثي
 كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو برى ليس ابراء عاما ولا خاصا بل هو اقرار مجرد لا يمنع من الدعوى لما في
 المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى على رجل ديننا صرح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضا وقوله هو
 برى عمالي عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لاحق له قبله قيد خل فيه كل عين ودين وكفالة
 واجارة وجناية وحدة اه وفي الاصل فلا يدعي ارثا ولا كفاة نفس أو مال ولا ديناً أو ضاربة أو وشركة أو ودعية
 أو ميراثاً أو داراً أو عبداً أو شياً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اه تخافى شرح المنظومة عن المحيط ابراء
 احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة أو ينكر ولا تسبح دعواه وان أقر واما التركة أمراً بالرد عليه اه ظاهر فيها
 اذا لم تكن البراءة عاتمة لماعلمته ولما سنده كبرائه لبراءة عاتمة أقر بعده بالمال المبرأ به لا يعود بعد سقوطه
 وفي العمادية قال ذو اليد ليس هذا وليس ملكي أو لا حتى فيه أو نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاه أحد
 فقال ذو اليد هو لي فالتول له لان الاقرار لمجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حتى على أحد اه
 ومشله في القبض وخزانة المقتن في هذا علت الفرق بين ابراءك أو لا حتى لي قبله وبين قبضت تركة مورثي أو كل
 من لي عليه دين فهو برى ولم يخاطب معيناً وعلت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارئاً آخر
 ابراء عاتماً لا يمنع من دعوى شيء من التركة واما عبارة البرازية أي التي قدمناها فاصلاً معزولاً والمحيط وفيه نظر
 ظاهر ومع ذلك لم يقصد ابراء يكون له عين أو لا وقد علت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع
 الصلح المذكور في المتن والشرع في مسألة التضار مع البراءة العاتمة لم يفلأ يصح أن يقال فيه لا روية فيه
 كلف وقد قال قاضي خان اتفقت الروايات على أنه لا تسبح الدعوى بعده الا في حادث وان كان المراد به الصلح
 والبراء بنحو قوله قبضت تركة مورثي ولم يبق لي فيها حق الا استوفيته فلا يصح قوله لا روية فيه أيضاً لما قدمناه
 من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد المقتز بأن لا ملك له في هذا العين
 عند عدم المنازع والذي يترامى أن المراد من تلك العبارة ابراء لغیر معين مع مافيه ولو سلمنا أن المراد به المعين
 وقطعنا النظر عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل
 والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعقدة كالتلانية والخلاصة فيقدم ما فيها ولا يعدل عنها اله واما ما في الاشياء
 والبصر عن القضية افتقر الزوجان وأبراء كل صاحبها عن جميع الدعاوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها
 وله الدعوى لان البراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اه فمجمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله ابراءها
 عن جميع الدعاوى عمالي عليها فيعتص بالديون فقط لكونه مقيداً بعمالي عليها وبأنه لا تعليل ولو بقر على ظاهره
 فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاكم المصريح بعموم البراءة لكل من أبراء ابراءاً عمالاً ما في القضية
 اه هذا حاصل ما ذكره الشر بن لالي في رسالته وهي قريب من كتر استين وقد ذكر فيها من القول فن أراد
 الزيادة فلرجع اليها به علم انه ما كان ينبغي للمصنف أن يذكر ما في البرازية متناً واما ما سيجي آخر الصلح فليس
 فيه ابراء عام قد برر وانظر شرح الملتقى في الصلح (قوله عن الاعيان) سابق الكلام على ذلك في الصلح (قوله
 في الصلح) أي في آخره (قوله أقر رجل) تقدمت المسألة متناً في مستقرات القضاء (قوله شرح وهبانية)
 وبه اتفق في الحامدية وانخيرية من الدعوى (قوله لا عدلن أقر) فيه أن اضطرارة الى هذا الاقرار عدلن

صلح البرازية ولا تناقض للجل قوله
 لم يبق لي حتى أي مما قبضته على أن
 البراء عن الاعيان باطل وحينئذ
 قالوجه عدم صحة البراءة كما أفاده
 ابن النخعة واعتمده الشر بن لالي
 وسحقه في الصلح (أقر) ورجل
 (بال في صلح وأشهد عليه) به ثم
 ادعى ان بعض هذا المال (المقتز به)
 (أقرض وبعضه ربا عليه فان أقام
 على ذلك بينة تقبل) وان كان
 متناقضاً لا نعلم انه مضطراً
 لهذا الاقرار شرح وهبانية قلت
 وحزرتا شرحها الشر بن لالي انه
 لا يبقى هذا القرض لانه لا عدلن
 أقر

غايته أن يقال بأنه يحلف المقر على قول أبي يوسف المختار لقنوي في هذه ونحوها اه قلت وبه جزم المصنف من أثر قنبر (أثر بعد الدخول من هنالي كتاب الصلح باب في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح (أنه أطلقها قبل الدخول لزمه مهر) بالدخول (ونصف) بالاقراء (أثر) المشروطة (الرابع) أو بضعه (ثاني) أي ربع الوقت (بسخفه فلان دونه صح) وسقط حقه ولو كان الوقت بخلافه (ولو جعله لغيره) أو أسقطه للاحد (لم يصح وكذا المشروطة للتظفر على هذا) كما مر في الوقت وذكره في الاشياء غرة وهن وفي الساقط لا يعود فراجعهم (النقص المرفوعة الى القاضي لا يؤخذ رافعه بما كان فيها من اقرار وتنقض) لما قدمنا ٤٧١ في القضاء انه لا يؤخذ بخلافها (الاذا) أثر بلفظه

صريحاً (قال له على - أتق في علي أو فيما أعلم أو أحسب أو أظن لا شيء عليه) خلافاً للثاني في الأولى فنهاى للشك عرفاً ثم لو قال قد علمت لزمه انصافاً (قال غصينا) (ألقا) من فلان (ثم قال كالعشرة أنفس) مثلاً (وأي الغاصب) كذا في نسخ المتن وقد علت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وأدى الطالب كإعبار به في الجمع وقال شراحه أي المقصود منه (أنه هو وحده) غصينا (لزمه) لا لفت كلها) وألزمه زفر بعشرها قلنا هذا الضمير يستعمل في الواحد والظاهر انه يجب فعله دون غيره فيكون قوله كالعشرة رجوعاً فلا يصح ثم لو قال غصينا ككناصم انصافاً لانه لا يستعمل في الواحد (قال)

رجل (أوصى أبي ثلث ماله زيد بل لعمر وبل ل بكر فالثالث للأول وليس لغيره شيء) وقال زفر لكل ثلثه وليس للابن شيء قلنا انصاف الوصية في الثلث وقد أقر به للأول فاستحققه فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من الكل - الكل (الكل) من الجميع (فروع) أثر بشي ثم ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا أثر بالطلاق بناء على افتاء المفتي ثم بين عدم الوقوع لم يقع يعني ديانة قنية * اقرار المكرم باطل الا اذا أثر السارق مكرهاً فاقى بعضهم بجعله ظهيرة * الاقرار بشي محال

(قوله غايته) حامله انه لا فائدة له عواء بعض المقرية وبالاحتلاف المقر له بناء على الثاني اذا ادعى انه أثر كذا بخلاف المقر له وهذه المسألة من أفرادها فلذا قال في هذه ونحوها ولقد أبعد من حل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كما في هذه المسألة كما تر قبيل الاستثناء (قوله أن يقال الخ) ولانه لا يأتي على قول الإمام لانه يقول بلزوم المال ولا يقبل تفسيره وصل أو فصل وعندهما ان وصل قبل والا فلا ولفظة ثم تضد الفصل فلا يقبل انصافاً شربلالية (قوله وبه جزم) أي يشول أبي يوسف (قوله فمن أثر) وفي نسخة فيما مر وعليها فانه مترقبيل الاستثناء (قوله من نسخ الشرح) أي المنع (قوله انه يسخفه) يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف كتاب الوقت لكن في حق المقر خاصة الخ ما مر في الوقت (قوله وسقط حقه) الظاهر أن المراد سقوطه ظاهراً اذا لم يكن مطابقاً للواقع لا يحل للمقر له أخذه ثم ان هذه الدقود مادام حياً فاذا مات عاد على ما شرط الوقت قال السامحاني في مجموعته وفي الخصاص قال المقر له بالغلة عشرين سنوات من اليوم لزيد فان مضت رجعت للمقر له فان مات المقر له والمقر قبل مضياً ترجع الغلة على شرط الواقف فكانه صرح بطلان المصادقة بضيء المدة وموت المقر وفي الخصاص أيضاً رجل وقف على زيد وولده ثم للمساكين فأقر زيد به وبأنه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره ل بكر وفي الحسابية اذا تصادق جماعة الوقت ثم مات أحدهم عن ولد فهل تطل مصادقة الميت في حقه الجواب نعم ويظهر من هذا أن من منع عن استحقاقه بضيء المدة الطويلة اذا مات فولده يأخذ ما شرطه الواقف لان التركة لا يزيد على صريح المصادقة ولان الولد لم يملكه من ابيه وانما يملكه من الواقف اه (قوله ولو جعله الخ) وفي اقرار الاسماعيلية فين أقرت بأن فلانا يستحق ربع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى انها قبضت منه مبلغاً معلوماً فأجاب بأنه باطل لا يصح الاستحقاق المعدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم لو أقر المقر له الرابع انه يسخفه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقتضي بطلانه فان الاقرار بعوض معاوضة اه ملخصاً وفي الخصاص فان كان الواقف جعل أرضه موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين فأقر زيد بهذا الاقرار يعني بقوله جعله او قضا على وعلى هذا الرجل يشاكره الرجل في الغلة أي بما كان حياً فان مات زيد كانت للمساكين ولو يصدق زيد عليهم وان مات المقر له وزيد في الحصة فالنصف الذي أقر به زيد للمساكين والنصف لزيد فاذا مات صارت الغلة كلها للمساكين وكذلك لو أقرت أنها على هذا الرجل وحده فالغلة كلها للرجل مادام زيد المقر حياً فاذا مات فللمساكين ولا يصدق عليهم وانما يصدق على ابطال حق نفسه مادام حياً اه ملخصاً ويظهر من هذا أن المصادقة على الاستحقاق تطل بعموم المقر لزوم الضرر على من بعده ولا تطل بعموم المقر له فلا يقر اقرار المقر على نفسه في ما أقرت جماعة مستحقون كثلثة اخوة مثلاً موقوف عليهم سوى قصد قوا على أن زيداً منهم يستحق النصف فاذا مات زيد تبقى المصادقة وان مات المقر تطل وان مات أحدهما تطل في حصته فقط والذي يكثر وقوعه في زماننا المصادقة في النظر والذي يقتضيه النظر بطلانها بعموم كل منهما ورجع التوجيه الى القاضي هذا ما ظهر لنا تأمل (قوله كذا في نسخ المتن) أي بعضها وفي بعض نسخ المتن المقصود منه (قوله من الكل) وقد تقدم قبل اقرار المريض (قوله بناء على افتاء المفتي) وفي البرازية طلق وقوع الثلاث باقتناع من ليس بأهل فأمر الكتاب بصلح الطلاق فكذب ثم أفتاه عالم بعدم الوقوع له أن يعود إليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق له لقام الصك سائحاً في (قوله بشي محال) كما لو أقر به بأرشيد التني قطعها خسة تدرهم ويدها مبيحة ثم لم يلزمه شيء كما في حل التاتر خاتبة وعلى هذا أفتت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لوارث وهو أزيد من الفريضة الشرعية لتكونه محلاً لشرعاً ولا بد من كونه محلاً من كل وجه والا فلا أثر أن لهذا الصغير على ألف درهم قرضه أقرضه أو من ثمن بيعه باعته مع الاقرار كما مر أشباه

وبالدين بعد الابرار منه باطل ولو
بهم بعد هبتها على الاشبه
نم لو ادعى ديناً بسبب حادث بعد
الابرار العام وأنه أقتر به يلزمه
ذكره المصنف في فتاويه قلت
ومفاده انه لو أقتر بقاء الدين أيضاً
فخصمه كالاول وهي واقعة
الفتوى فتأمل * الفعل في المرض
أحط من فعل الصحة الا في مسألة
اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط
قانه صحيح في المرض لا في الصحة
تمة ونعامة في الاشياء وفي
الوهابية

أقتر بهم المثل في ضعف موته
فينية الابهاب من قبل تدر
واسناد بيع فيه للصحة اقبلن
وفي القبض من ثلث الترات يقتدر
وليس بالمشهد مقتر انعده
ولو قال لا تخبر بخفي بسطر
ومن قال ملكي اذا كان منشأ
ومن قال هذا الملك اذ فهم مظهر
ومن قال لا دعوى لي اليوم عندنا
فما يدعى من بعد منها فسكر

* (كتاب الصلح) *

مناسبتة أن انكار المقر سبب
للمصومة المستدعية للصلح (هو)
لغة اسم من المصالحة وشراً عقد
يرفع النزاع) وبسطع المصومة
(ورسكته الایجاب) مطلقاً
(هو القبول) فيما يتعين أما
فيما لا يتعين كالدراهم قيمه لا قبول
عناية وسيجيء (وشرطه العقل
لا البلوغ والحرية فصع من صبي

ما ذون ان عرى) صلحه (عن ضرر
بين و) صح (من عبد ما ذون
ومكاتب) لوفيه نفع

ملخصاً (قوله وبالدين) قيد به لأن اقراره بالعين بعد الابرار العام صحيح مع أنه يبرأ من الاعيان في الابرار
العام كما صرح به في الاشياء وتحقق الفرق في رسالة الشرنبلالي في الابرار العام (قوله بعد هبتها لله على
الاشبه) قال في البرازية وفي المحيط وهبت المهر منه ثم قال المهدو وأن لها على مهر كذا فاختار عند الفقه
أن اقراره جائز وعليه المذكور اذا قلت لا زيادة لا تصح بلا قبولها والاشبه أن لا يصح ولا يجعل زيادة بغير
قصد الزيادة عن الجوى برهن انه أبرأني عن هذه للدعوى ثم ادعى المدعي ثانياً انه أقتر لي بالمال بعد ابرأني
فلو قال المدعي عليه أبرأني وقلت الابرار وقال صدقته فيه لا يصح الدفع بعني دعوى الاقرار ولو لم يقله يصح
الدفع لاحتمال الرد والابرار يرتد بالرد فيسقط المال عليه بخلاف قوله اذ لا يرتد بالرد بعده جامع الفصولين
اكن كلامنا في الابرار عن الدين وهذا في الابرار عن الدعوى موفى الرابع والعشرين من التاترخانية ولو قال
أبرأنيك مالي عليك فقال لك على ألف قد صدقت فهو بري استحسننا لاحقاً في هذه الدار فقال كان لك
سدس فاشترتها منك فقال لم أبعه فله السدس ولو قال خرجت عن كل حق في هذه الدار أو برئت منه البك
أو أقرت لك فقال لا تشرتها منك فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اه وفيها عن العتابة ولو قال لاحقاً في
قبل بري من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان بري ممالي قبله دخل المضمون والامانة ولو قال هو بري ممالي
عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو بري ممالي عنده فهو بري من كل شيء أصله امانة ولا يبرأ عن
المضمون ولو ادعى الطالب حقاً بعد ذلك وأقام بينة فان كان أرخ بعد البراءة تسع دعواه وتقبل بينته وان
لم يؤرخ فالتقياس أن تسع وجعل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل بينته (قوله ذكره المصنف في
فتاويه) ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان رجلاً منهما بعد الابرار العام أقتر أن في ذمته مبلغاً معيناً
للاخر فهل يلزمه ذلك أم لا اجاب اذا أقتر بالدين بعد الابرار منه لم يلزمه كما في القوائد الزنية فقلنا عن التاترخانية
ثم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الابرار العام وأنه أقتر به يلزمه اه وانظر ما في اقرار تعارض
البينات لغلام البغدادى (قوله قلت ومفاده) أي مفاد تنقيح الزوم بدعواه بسبب حادث وقوله لو أقتر
ببقاء الدين أي بأن قال ما أبرأني منه باق في ذمتي والفرق بين هذا وبين قوله السابق وبالدين بعد الابرار منه
انه قال هنالك بعد الابرار لفلان على كذا تأمل (قوله بقاء الدين) أي بعد الابرار العام (قوله كالاول)
أي الاقرار بالدين بعد الابرار منه (قوله تبة) اسم كتاب (قوله أقتر بهم المثل) قيد به اذ لو كان الاقرار
بأزيد منه لم يصح (قوله الایجاب) أي لو أقامت الورثة البينة ومنه الابرار كما حققه ابن النخبة (قوله
من قبل تدر) أي في حالة الصحة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياته لا تقبل ولا ينافي هذا ما قدمه
الشارح من بطلان الاقرار بعد الهبة لاحتمال انه أباها ثم تزوجها على المهر المذكور وفي هذه المسألة
كذا قيل وفيه أن الاحتمال موجود ثم (قوله واسناد) قال في المنتقى لو أقتر في المرض الذي مات فيه
أنه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق
في قبض الثمن لا بقدر الثلث هذه مسألة النظم الا انه أغفل فيه قيد تصديق المشتري ابن النخبة مدق
وقد مناقب نحو خمسة أوراق عن نور العين كلاماً راجعه (قوله فه) أي في ضعف الموث (قوله من ثلث
التراث) أي الميراث (قوله تشهد) بأككان الدال الممهلة (قوله نعهده) بفتح التون والعين
ورفع الدال المشددة (قوله تخلف) برفع الخاء واسكان اللام قال المقدسي ذكر محمد أن قوله لا تخبر فلانا
أنه على ألفا اقرار وزعم السرخسي أن فيه روايتين سأنحائي (قوله منشأ) أي كان هبة (قوله
مظهر) بضم الميم أي مقتر

* (كتاب الصلح) *

(قوله مطلقاً) فيما يتعين وفيما لا يتعين (قوله بلا قبول) لانه اسقاط وسيجيء قريباً (قوله وشرطه الخ)
وشرطه أيضاً قبض به ان كان ديناً بدين والا فلا كما سألني في مسائل شتى آخر الكتاب فراجع وأوضحه
في الدرر هنا (قوله فصع من صبي الخ) وكذا عنه بأن صالح أبوه عن داره وقد ادعاهما مدع وأقام البرهان
(قوله لوفيه نفع) وقال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرراً وكان فيه ضرر

(و) شرطه أيضا (كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه و) كون (المصالح عنه حقا يجوز الاعتراض عنه ولو) كان (غير مال كالقصاص والتعزير معلوما) (كان) المصالح عنه (أو مجهولا لا) يصح (لو) المصالح عنه (بما يجوز الاعتراض عنه) وبینه بقوله (حق شفعة) وحذف وكفالة بنفس) ويبطل به الاثر والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع للمالك لاحد من ورثه مطلقا (وطالب الصلح كاف عن القبول من المدي عليه ان كان المدي به بما لا يتعين بالتعين) كدراهم والذاني ورث الصلح على ذلك لانه اسقاط للبعض وهو يتم بالمسقط (وان كان بما يتعين بالتعين) فلا بد من قبول المدي (عليه) لانه كالباع بجر (وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى) ووقوع المالك في مصالح عليه وعنه لو مقرا (وهو صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار فالأول) حكمه (كبيع ان وقع عن مال بمال) وحديث (فجبري فيه) أحكام البيع (ك) الشفعة والرد ببيع وخيار رؤية وشرط وفسده جهالة البذل (المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه بسقط وتشرط القدرة على تسليم البذل وما استحق من المدي) اى المصالح عنه (برد المدي) حصته من العوض (اى البذل ان كلا فكل أو بعضا فبعضا) وما استحق من البذل يرجع المدي (بمحصة من المدي) كإدراكنا لامعاوضة

غير بين ط (قوله معلوما) قال في جامع الفصولين عازيا بالمبسوط الصلح على خمسة أوجه صلح على دراهم أو ذناب أو فلول فيحتاج الى ذكر القدر الثاني على برك أو كيلي أو وزني مما لا حله ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفه اذ يكون جيدا أو وسطا أو رديا فلا بد من بيانه الثالث على كيلي أو وزني مما له حله ومؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفه ومكان تسليمه عند أي حنيفة كافي السلم الرابع صلح على ثوب فيحتاج الى ذكر قدر وصفه واجل ذاته لا يكون دين الا في السلم وهو عرف متوجله انما من صلح على حيوان ولا يجوز الابعينه اذ الصلح من التجارة والحيوان لا يصلح في شافها اه (قوله الى قبضه) بخلاف ما لا يحتاج الى قبضه مثل ان يدعى حقا في دار رجل وادعى المدي عليه حقا في أرض بيد المدي فاصطحا على ترك الدعوى جاز (قوله والتعزير) اى اذا كان حقا للعبد كما لا يخفى ح (قوله أو مجهولا) اى بشرط ان يكون بما لا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلا بخلاف ما لو كان عن تسليم المدي وفي جامع الفصولين ادعى عليه ما لا معلوما فصالحه على ألف درهم وقبض بدل الصلح وكفى آخر الصلح وأبرأ المدي عن جميع دعاواه وخصوماته ابراء جميعا عما تقبل لم يصح الصلح لانه لم يذكر قدر المال المدي فيه ولا بد من بيانه ليعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة أو اسقاطا أو وقع صرفا شرط فيه التقاض في المجلس أولا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصفة الصلح وأما الإبراء فقد حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدي بين للإبراء العائم لا للصلح اه وتقدم التصريح به في الاستحقاق وانظر ما كتبناه عن الفسخ أو اخراج العبد (قوله بحق شفعة) اذ هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا قيمة له فلا يجوز أخذ المال في مقابلته (قوله والثالث) هو احدى الرويتين وبها يقتضى كفاي الشريانية عن الصغرى أما بطلان الأول فرواية واحدة كفايها أيضا عن الصغرى (قوله للمالك) ظاهره انه يحل بالصلح أصلا وهو الذي في الشريانية عن قاضي خان فانه قال بطل الصلح وسقط الحدان كان قبل أن يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يحل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعضو ادم الطلب حتى لو عاد وطلب حد الا ان يحمل ما في الحامية على انه لم يطلب به بعد (قوله مطلقا) قبل الرد وبعبء (قوله وطلب الصلح) فاعل طلب مستتر فيه والصلح مضعوله ولا حاجة اليه لانه تكرر مع ما في المتن (قوله على ذلك) وفي بعض النسخ هذه (قوله بالمسقط) هذا يفيد انه لا بشرط الطلب كما لا بشرط القبول ط (قوله وحكمه) وتوقع الخ) قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه ووقع الملك فيه للمدي سواء كان المدي عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه ووقع الملك فيه للمدي عليه ان كان مما يحتمل التليك كالمال وكان المدي عليه مقرا به وان كان مما لا يحتمل التليك كالقصاص فالحكمه وقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا (قوله ووقع الملك) اى للمدي أو المدي عليه (قوله عليه) اى مطلقا ولو منكر (قوله كبيع) اى تجبري فيه أحكام البيع فينتظر ان وقع على خلاف جنس المدي فهو بيع وشراء كإدراكه وان وقع على جنسه فان كان بأقل من المدي فهو وسط وبراء وان كان مثله فهو قبض واستيفاء وان كان بأكثر منه فهو فضل ورأى اه من الزيلعي روى قال في البحر اعتبر بيعا ان كان على خلاف الجنس الا في مسألتي وتما فيه (قوله تجبري فيه) اى في هذا الصلح مخ فمثل المصالح عنه والمصالح عليه حتى لو صالح عن دار بيد وجبت فيها الشفعة ط (قوله وتشرط) في موضع التعليل لقوله ويفسده جهالة البذل (قوله من المدي) بالبناء للمفعول (قوله ان كلا الخ) اشار الى ان من يباينة أو تبعية وكل مراد تأتيل (قوله كإدراكنا) اى ان كلا فكل أو بعضا فبعضا ح (قوله لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة انه اذا استحق الثمن فان مثله يرجع عنه أو شيئا فبقية ولا يفسد العقد (فرع) قال في البرازية وفي نظم الفقه اخذ سارقا من دار غيره فأراد رفعه الى صاحب المال فدفع له السارق ما لا على أن يكف عنه يبطل ويرد البذل الى السارق لأن الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال وحذا السرقة لا يثبت من غير خصومة ووضع الصلح اه ونها أيضا لهم بسرقة وحسن ضالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه ان في حبس الوالى فصع الدعوى لأن الغالب انه حبس ظاهرا وان في حبس الصافي لا يصح

وهذا حكمها (و) حكمه (كجارية ان وقع) الصلح (عن مال جفنة) كخدمة عبد وسكنى دار (فشرط التوقيت فيه) ان احتج اليه والا لا
 كمنع ثوب (ويطعن بوث احدهما وبه لا الهل في المدة) وكذا الوقوع عن منفعة بمال او منفعة عن جنس آخر ابرئ كمال لانه حكم الاجارة
 (والاخبار) اى الصلح بسكوت وانكار (معاوضة في حق المدعى وفداء بين وقطع نزاع في حق الآخر) وحديث (فلا شفعة في صلح عن دار مع
 أحدهما) اى مع سكوت وانكار لكن للشفيع أن يقوم مقام المدعى فيدلى بجفته فان كان للمدعى ينة أقامها الشفيع عليه وأخذ الدار بالشفعة
 لان باقامة الخجة تبين أن الصلح كان في معنى ٤٧٤ البيع وكذا لو لم يكن له ينة خلف المدعى عليه فنسكت شريئالية (وتجب في صلح) وقع

(عليها بأحدهما) اوبقرار لان
 المدعى يأخذها عن المال فيؤخذ
 برزعه (وما استحق من المدعى رد
 المدعى حصته من العوض ودرج
 بالمصومة فيه) ايضا من المصح
 نطلو العوض عن الغرض (وما
 استحق من البديل رجع الى الدعوى
 في كله اوبعضه) هذا اذا لم يقع
 الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع
 بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان
 اقدمه على المباشرة اقرار بالملك
 عيني وغيره (وهلاك البديل) كلا
 اوبعضا (فيل التسليم) اى
 للمدعى (كاستحقاقه) كذلك
 (في الفصلين) اى مع اقرار
 أو سكوت وانكار وهذا البديل
 مما يتعين والاصل بطل بل يرجع
 بمثله عيني (صالح عن) كذا نسخ
 المتن والشرح وصوابه على (بعض
 ما يتبعه) اى عين يتبعها لجوازه
 في الدين كاسجى فلو ادعى عليه
 دارا فصالحه على بيت معلوم منها
 فلزم غيرها صح قهستاني
 (لم يصح) لان ما قبضه من عين
 حقه وبراءة عن الباقي والبراءة
 من الاعيان باطل قهستاني
 وجبلة محضه ما ذكره بقوله
 (البراءة ثبوت) آخر كسوت ودرهم
 (في البديل) نصير ذلك عوضا عن
 حقه فيما بقي (او) يلحق به (البراءة
 عن دعوى الباقي)
 ٢ قوله عن أي قد سقط من أصل
 نسخة الموق لفظ ما ينضاف اليه
 أي تبركت محله بالوضع فيه
 ما يوجد في الخانة بعد مراجعتها
 اه من هامش الاصل

لان الغالب انه يحبس بحق اه (قوله ان احتج اليه) كسكنى دار (قوله بوث أحدهما) اى ان عقدهما
 لنفسه بجر (قوله وبه لا الهل) اى قبل الاستيفاء ونظامه في الجهر (قوله لو وقع) كان ينبغي ذكره
 قبل قوله فشرط التوقيت فيه (قوله عن منفعة) يعنى انه يصح الصلح فلو ادعى بجرى في دار أو مسلا على
 سطح او شربا في غير فأتى أو أنكر ثم مالحه على شيء معلوم جاز كما في التهستاني علاني شرح ماتنى كذا في
 الهامش (قوله عن جنس آخر) كخدمة عبد عن سكنى دار (قوله في حق المدعى) فبطل الصلح على دراهم
 بعد دعوى دراهم اذا تفرق فاقبل القبض بجر (قوله عن دار) يعنى اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت
 الآخر أو أنكر فصالح عنها بدفع شيء لم تجب الشفعة لانه يزعم أنه يتبقى الدار المملوكة على نفسه هذا الصلح ويدفع
 خصومة المدعى عن نفسه لانه يشترط عار و زعم المدعى لا يلزمه منح اعداها أرضا يدرج بالارث من أيهما
 فجحد واليد فصالحه أحدهما على مائة لم يشارك الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء بين في زعم
 المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشراكة في رواية عن أبي
 يشاركه خاتبة ملخصا (قوله وتجب) اى تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بأن تكون بدلا (قوله بأحدهما)
 اى الانكار والسكوت (قوله نطلو) علة لقوله رد المدعى حصته (قوله رجع) اى المدعى (قوله الى
 الدعوى) الا اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يطل الصلح كما
 اذا ادعى أنفاسا فصالحه على مائة وقبضه فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله
 كما لو وجدها مستوفة او بهرجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كذا ناهي هذا اذا استحققت بعد الاقرار
 فان الصلح يطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يطل الصلح كالقولوس بجر (قوله رجع الى الدعوى) الا اذا كان
 المصالح عنه مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة المصالح عليه كالقصاص والعق والنكاح والخلع وكما الاشياء
 عن الجامع الكبير ونظام الكلام عليه في حاشية الجوى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله
 اوبعضه) ان استحق بعضه (قوله لان اقدمه) اى المدعى عليه (قوله بالملك) اى للمدعى بخلاف
 الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه أقر بالملك له اذ الصلح قد يقع لدفع المصومة (قوله كاستحقاقه) فيرجع
 بالمدعى اوبالدعوى درم متنى كذا في الهامش (قوله كذلك) اى كلا اوبعضا (قوله بعض
 ما يتبعه) اى وهو قائم وبأى حكم ما اذا كان هالكا عند قول الماتن والصلح عن المقتضوب الهالك وقال
 القهستاني لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وبراءة عن الباقي والبراءة عن الاعيان باطل اه مدنى
 (قوله او يلحق) منصوب بأن مثل او يرسل (قوله عن دعوى الباقي) قيد بالبراءة عن دعواه لان البراءة
 عن عينه غير صحيح كذا في المبسوط ابن مالك بأن يقول برئت عنها او عن خصوصتي فيها وعن دعوى هذه الدار
 فلا تسع دعواه ولا يثبت وأما لو قال ابرأ منك عنها او عن خصوصتي فيها عن باطل وله ان يحاصم كالقولان لمن يريده
 عبد برئت منه فانه يبرأ ولو قال ابرأ منك لانه انما ابرأ عن ضمانه كالأشياء من أحكام الدين نلت ففرقوا
 بين ابرأ منك و برئت أو أنارى . لاضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف ابرأ منك لانه خطاب الواحد فله خاصة غيره
 كالأشياء معن بالو لو الجية شرح المتنى وفي الجهر البراءة ان كان على وجه الانشاء فان كان عن العين بطل
 من حيث الدعوى فله الدعوى بها على المخاطب وغيره ويصح من حيث نقي الصمان فان كان عن دعواها فان
 أضاف البراءة الى المخاطب كابرأ منك عن هذه الدار أو عن خصوصتي فيها او عن دعوى فيها لا تسع دعواه على
 المخاطب فقط وان أضافه الى نفسه كقوله برئت عنها أو أنارى . فلا تسع مطلقا هذا الوعى طريق المخصوص
 اى عين مخصوصة فلو على العموم فله الدعوى على المخاطب وغيره كالو تبارا الزمان عن جميع الدعاوى وله
 أعيان فاعلمه الدعوى بها لانه ينصرف الى الذين لا اعيان وأما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو يري
 عمالى فببره فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسع الدعوى وكذا لا يملك فى هذه العين ذكره في المبسوط

والصحيح فعمل أن قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في المبسوط لاحق لى قبله
يشمل كل عين ودين ولو اذعى حقا لم يسمع ما لم يشهدوا أنه بعد البراءة اه مافى البحر ملخصا وقوله بعد البراءة
يفيد أن قوله لاحق لى ابراء عام لا اقرار (قوله مطلقا) اى سواء وجد أحد الامرين او لم يوجد فلا تجمع
دعوى السابق ح (قوله وقولهم) جواب سؤال وارد على كلام الماتن لاعلى ظاهر الرواية اذ لا تترتب
للإبراء فيها وما تضمنه الصلح اسقاط للسابق لإبراء فانهم (قوله عن دعوى الخ) كذا عبارة القهستاني
ويجب اسقاط لفظة دعوى بقرينة الاستدراك لا لاقى ونقل الجوى عن حواشى صدر الشريعة للعقيد معنى
قولنا البراءة عن الاعيان لا تصح أن العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لأنه يبقى المدعى على دعواه الخ ابو السعود
وبهذا أوضح بما هنا قال السائحانى والاخص أن يقال الإبراء عن الاعيان باطل ديانة لا قضاء قال فى
الهامش وعبارته فى شرح الملتقى معناه أن العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لأنه يبقى على دعواه بل تنسقط فى
الحكم كالصلح عن بعض الدين فانه انما يبرأ عن باقيه فى الحكم لافى الديانة فلو ظفربه أخذه ذكره القهستاني
والبرجندى وغيرهما وأما الإبراء عن دعوى الاعيان فصحيح اه مافى الهامش وهو مخالف لما نقلناه عن
شرح الملتقى آنفا وفى الخلاصة ابرأئك عن هذه الدار وعن خصوصى فيما أرفع دعوى فيها فهذا كله باطل
حتى لو اذعى بعده تسع ولو أقام بينة تقبل اه تأمل (قوله وأما الصلح) مقابل قوله اى عين يدعيها
(قوله بعض الدين) قال المقدسى عن المحطة لآلف فانكر المطلوب فصالحه على ثلثائة من آلاف صح
وبرأ عن الباقي قضاء لادبائه ولو قضاء الآلف فانكر الطالب فصالحه بمائة صح ولا يجزئ له أخذه هادبائه
فيؤخذ من هنا ومن أن الربا لا يصح الإبراء عنه ما بقيت عنه عدم صحة براءة علماء قضاء ما تمانا بما اخذونه
ويطلبون الإبراء فيبرؤهم بل ما أخذوه من الربا عرف بجماع عدم الحل فى كل واعلم أن عدم براءته فى الصلح
استثنى منه فى الخاتمة ما لو زاد وأبرأك عن البقية سائحانى ويظهر من هذا أن ما تضمنه الصلح من الاسقاط
ليس إبراء من كل وجه والامحج لقوله ابرأك عن البقية (قوله اى قضاء) وحينئذ فلا فرق بين الدين والعين
على ظاهر الرواية تأمل (قوله من الاشياء) قال فيها عن الخاتمة الإبراء عن العين المقصورة إبراء عن ضمانها
وتصير أمانة فى اليد الغاصب ولو كانت العين مستهلكة صح الإبراء وبرئ من قبتها اه فتقوله الإبراء عن الاعيان
باطل معناه أنها لا تكون ملكا له بالإبراء والا فالإبراء عنها يسقط ضمانها صح أو يجعل على الأمانة اه ملخصا
اى أن البطالان عن الاعيان محله اذا كانت الاعيان أمانة لانها اذا كانت أمانة لالتحقه عهدتها فوجهه للإبراء
عنها تأمل وحاصله أن الإبراء المتعلق بالاعيان أمان أن يكون عن دعواها وهو صحيح بخلاف مطلقا وان تعلق
بنفسها فان كانت مفقودة هالكة صح أيضا كالدين وان كانت قائمة فعنى البراءة عنها البراءة عن ضمانها
لو هلك وتصور بعد البراءة من عنها كالأمانة لا تضمن الا بالتعدي عليها وان كانت العين أمانة فالبراءة
لا تصح ديانة بمعنى انه اذا ظفرها ملكها أخذها وتصح قضاء فلا يسمع القاضى دعواه بعد البراءة هذا المخلص
ما استفيد من هذا المقام ط وهو كلام حسن يرشد الى أن قول الشارح معناه يحول على الأمانة بقى
لو اذعى عليه عينا فى يده فانكر ثم ابرأه المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى الغصب لانه بالانكار ما وعا صبا وهل تسع
الدعوى بعده لو قائمة الظاهر من (قوله ولو باقرار) اى صح الصلح عن دعوى المال ولو كان الصلح باقرار
المدعى عليه وسواء كان الصلح عنه بمال او بمنفعة وقوله هنا عن اى عن المال (قوله او بمنفعة) اى ولو بمنفعة
(قوله وعن دعوى المنفعة) صورة دعوى المنافع أن يدعى على الورثة أن المبت اوصى بمجموعة هذا العبد
وأبكر الورثة لأن الرواية محفوظة على انه لو اذعى استجار عين والمالك يشكر ثم صالح لم يجز اه وفى الاشياء
الصلح بائز عن دعوى المنافع الادعى اجارة كما فى المستصنى اه رمل - وهو مخالف لما فى البحر تأمل
(قوله عن جنس آخر) كالصلح عن السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا يجوز
كافى العيني والربلى قال السيد الجوى لكن فى الوالدية ما يجاقفه حيث قال واذا اذعى سكنى داره صالحه
من سكنى دار اخرى مائة معلومة بجاز واجارة السكنى بالسكنى لا يجوز قال وانما كان كذلك لانهم ما يتعدان
تملكها قليل اه ابو السعود وذكره ابن مفلح فى شرح القاية مخالفا لما ذكره فى شرحه على الجمع قال
فى البعقوبية والموافق للكتب ما فى شرح الجمع (قوله على مال) اى فى حق المدعى وفى حق الآخر دفعا

لكن ظاهر الرواية العينة مطلقا
شربلاية ومنى عليه فى
الاختبار وعزاه فى العزيمة
للبرائة وفى الجلالة لشج الاسلام
وجعل مافى المتن رواية ابن جماعة
وقوله الإبراء عن الاعيان باطل
معناه بطل الإبراء عن دعوى
الاعيان ولم يصح ملكا للمدعى
عليه ولذا لو ظفرك الإيعان حل
له أخذه لكن لا تسع دعواه فى
الحكم وأما الصلح على بعض
الدين فصحيح وبرأ عن دعوى الباقي
اى قضاء لادبائه فلذا لو ظفرك
أخذه قهستانى وقامه فى أحكام
الدين من الاشياء وقد حققته
فى شرح الملتقى (وصح الصلح عن)
دعوى المال مطلقا ولو باقرار أو
بمنفعة (و) عن دعوى (المنفعة)
ولو بمنفعة عن جنس آخر (و) عن
دعوى (الرق وكان عتقا على
مال)

ويثبت الولاء لولا إقراره وإلا لا يثبت (د) عن دعوى الزوج (النكاح) على غير من زوجة (وكان خلعا) ولا يطيب لوصيها ولا يزوج لها لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح وقاية وتقاية وتدرر وملتقى وصححه في المجتبى والاختيار وصححه في ددر البجار (وان قتل العبد المأذون له رجلا عدا لم يميز صلحه عن نفسه) لأنه ليس من تجارته فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود ويؤخذ بالبدل بعد عقته (وان قتل عبده) أي للمأذون (رجلا عدا وصالحه) المأذون (عنه جاز) لأنه ٤٧٦ من تجارته والمكاتب كالحر (والصلح عن المغصوب الهالك على أكثر من قيمته قبل القضاء

بالقيمة جائز) كصلحه بعرض (فلا تقبل ينة الغاصب بعده) أي الصلح على (أن قيمته أقل مما صالح عليه) ولا رجوع للغاصب (على المغصوب منه بشئ) (لوتصادقا بعده أنها أقل) بجر (ولو اعتق موسر عبد أمشركا صالح) الموسر (الشريك على أكثر من نصف قيمته لا يجوز) لأنه مقدّر شرعا فبطل الفضل اتفاقا (كالصلح في المسألة الأولى) على أكثر من قيمة المغصوب (بعد القضاء بالقيمة) فإنه لا يجوز لأن تقدير القاضي كالشارع (وكذا لو صالح بعرض صحيح وان كانت القيمة أكثر من قيمة مغصوب تلف) لعدم الرأب (وصح في الجنابة) (العهد) مطلقا ولو في نفس مع إقرار (بأنكر من الدية والارش) أو بأقل لعدم الرأب وفي الخطأ كذلك لا تصح الزيادة لأن الدية في الخطأ مقدرة حتى لو صالح بغير مقاديرها صح بكفها ما كان بشرط المجلس لثلاث يكون دينا بدنين وتعين القاضي أحدها بصبر غيره بكس آخر ولو صالح على خرف قد قلزم الدية في الخطأ ويسقط القود

للخصومة بجر (قوله لو بإقرار) أي من العبد (قوله لا يستحق المذمي) بالبناء لأنه مفعول وسباني آثر الباب استثناء مسألة (قوله لأنه بأخذ البدل) بإضافة أخذ إلى البدل (قوله على غير من زوجة) لأنه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها العدة ولا لتحديد النكاح مع زوجها كافي العمادية. فبستاني (قوله وكان خلعا) ظاهره أنه ينقص عدد العلق فيملك عليها طلقين ولو تزوجها بعد أمأذا كان عن إقرار فظاهر وأما إذا كان عن انكار أو سكوت فمعاملته بزمه تقدر ط (قوله لو لمطخلا) هذا عام في جميع أنواع الصلح كصاية (قوله لم يصح) وأطال صاحب غاية البيان في ترجمه حوى (قوله في ددر البجار) وأقره في شرحه غررا لا فكار وعليه اقتصر في الجرف فكان فيه اختلاف التصحيح وعبرة الجمع أو ادعت منع نكاحه فصالحها جاز وقيل لم يميز (قوله عدا) قيده لأنه لو كان القتل خطئا فظاهر الجواز لأنه يسلك به مسلك الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) قال المتقدمي "فإن أجاز به صح سائحاني (قوله عبدا) فاعل قتل (قوله المغصوب) أي القبي لأنه لو كان مثليا فهلك فالصالح عليه أن كان من جنس المغصوب لا يجوز الزيادة انتفاها وان كان من خلاف جنسه جاز انتفاها وقيد بالهالك إذ لو كان قبله يجوز انتفاها ابن ملك وسد ذكر محترز قوله قبل القضاء وقد بقوله على أكثر من قيمته لأنه محل الخلاف وفي جامع الفصولين غصب كزبر أو ألف درهم فصالح على نصفه ولو كان المغصوب هالك جاز الصلح ولو قائما لكن عيبه أو خفاء وهو مقتر أو منكر جاز قضاء لادبائه ولو حاضر إياه لكن غاصبه منكر جاز كذلك فلو وجد المالك يئنه على بقية ماله قضى له به والصلح على بعض حقه في كيلي أو وزني حال قيامه باطل ولو أقر نفسه وهو ظاهر ويقدر مالكه على قبضه فصالحه على نصفه على أن أبرأه عما بقى جاز قاسا لا استحصانا ولو صالحه في ذلك على توب ودفعه جاز في الوجه كلها إذ يكون مشترا للثوب بالمغصوب ولو كان المغصوب قنا أو عرضا فصالح غاصبه ماله على نصفه وهو مغيبه عن ماله وغاصبه مقتر أو منكر لم يميز إذ صلحه على نصفه إقرار بقيامه بخلاف كيلي أو وزني إذ يتصور هلاك بعضه دون بعضه عادة بخلاف توب وقت اه (قوله من قيمته) ولو بغين فاحش قال في غاية البيان بخلاف الغبن اليسير فإنه لما دخل تحت تقويم المقترمين لم يعد ذلك فضلا فلم يكن رأب أي عندهما (قوله بالقيمة جائز) لأن الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس فلا يكون رأب وهذا جائز عند الامام خلافا له لأن حق المالك في الهالك لم يقطع ولم يتحول إلى القيمة فكان صلحا عن المغصوب لا عن قيمته (قوله بعرض) أي سواء كانت قيمته كقيمة الهالك أو أقل أو أكثر وانما ذكرها الشارح هنا منع أنها ستأتي مستأشارة إلى أن محلها هنا ح (قوله موسر) قيده لأنه لو كان معسرا بسى العبد في نصفه كافي مسكين (قوله وصح في الجنابة) (العهد) شمل ما إذا تعدد القتائل أو انفرد حتى لو كانوا جماعة فصالح أحدهم على أكثر من قدر الدية جاز وله قتل البقية والصلح معهم لأن حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تأمل ولمي (قوله لعدم الرأب) لأن الواجب فيه القصاص وهو ليس بمال (قوله كذلك) أي ولو في نفس مع إقرار ح (قوله الزيادة) أفاد صحة النص (قوله حتى لو صالح) أفاد أن الكلام فيما إذا صالح على أحد مقادير الدية وصح ماله بهير أو ما يتاقره أو ما تناسله أو ما تناسله أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم كافي العزيمة عن الكافي (قوله بشرط المجلس) أي بشرط القبض في المجلس وهذا مقيد بما إذا كان الصلح بمكبل أو موزون كقيده في العناية ح (قوله أحدها) كالأبل مثلا (قوله يصبر) بضم الباء وفتح الصاد وكسر الباء المتشدة فعل مضارع (قوله بجنس آخر) فلو قضى القاضي بمائة بعير فصالح القتائل عنها على أكثر من مائتي بقرة وهي عنده ودفعها جاز وتماه في الجوهره (قوله ويسقط القود) أي في العهد يعني يصبر الصلح القاصد فيما وجب القود عفو عنه وكذا على خنزير أو حمر كافي الهديبة سائحاني وهذا بخلاف ما إذا قصد بالهالكه قال في المنع ثم إذا فسدت

التسعة في الصلح كالوصال على دابة أو ثوب غير معين يجب الدية لان الولي لم يرض بسقوط حقه بما يختلف
 ما اذا لم يسم شيئا أو سمى المجر ونحوه حيث لا يجب شيء لما ذكرنا من أن القصاص انما يتقوم بالتقوم ولم
 يوجد (قوله ما يرجع اليه) اذ لا دية فيه بخلاف الخطأ فانه اذا بطل الصلح يرجع الى الدية المتقدمة فريسا
 (قوله او على) نسخ المتناوعين (قوله بديعه على آخر) العبارة مقولية والصواب بديعه عليه آخر يدل
 عليه قوله لم يبدله الموكل (قوله فيؤخذ) اي ويرجع على الموكل به وكذا الصلح بالخلع وكذا يرجع في الصورة
 التسالية لهذه كافي المقدسي سناحي (قوله فليزم الوكيل) اي ثم يرجع به على الموكل (قوله لانه حينئذ
 كبيع) والحقوق فيه ترجع الى المباشر فكذا ما كان بمنزلة (قوله مطلقا) سواء كان عن مال بآل أو لا ح
 (قوله صالح عنه فضولي الخ) هذا فيما اذا لم يضاف العقد الى المصالح عنه لما في آخر تصرفات الفضولي من
 جامع الفضولين ف الفضولي اذا أضاف العقد الى نفسه يلزمه البذل وان لم يضمنه ولم يصفه الى مال نفسه
 ولا الى ذمة نفسه وكذا الصلح عن الغير اه (قوله وسلم) اي في الاخيرة (قوله صح) مكررا في المتن
 وفي الدرر اما الاول فلان الحاصل للمدعي عليه البراءة وفي حقها الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز ان يكون
 الفضولي أصيلا اذ ضمن كالفضولي بالخلع اذ ضمن البذل واما الثاني فلانه اذا اضافه الى نفسه فقد التزم
 تسليبه فصح الصلح واما الثالث فلانه اذا عينه للتسليم فقد اشترط له سلامة العوض فصار العقد تاما بقبوله واما
 الرابع فلان دلالة التسليم على رضى المدعي فوق دلالة الضمان والاضافة لنفسه على رضاه اه باختصار
 (قوله في الكل) فلما استحق العوض في الوجه التي تقدمت او وجدته زوفا أو سوقة لم يرجع على المصالح
 لانه متبرع التزم تسليم شيء معين ولم يلزم الا بقاءه عن غيره فلا يلزمه شيء آخر ولكن يرجع بالمدعى لانه لم يرض
 بترك حقه بما اذا في صورة الضمان فانه يرجع على المصالح عنه ان كان الصلح بأمره بزيادة فتنقيص الضمان انصافي
 وفيها الامر بالصلح والخلع أمر بالضمان لعدم توقف محتمهما على الامر فيصرف الامر الى اثبات حق الرجوع
 بخلاف الامر بفضاء الدين اه (قوله عزمي) لم اجد فيه فليراجع (قوله والا بسل) كان ينبغي
 أن يقول ولا يوجد شيء مما ذكر من الصور الاربعة كما يعلم مما قلناه من الدرر (قوله والا فهو موقوف)
 هذه صورة خامسة مترددة بين الجواز والبطان ووجه الحصر كافي الدرر ان الفضولي اما أن يضمن المال أو لا
 فان لم يضمن فاما أن يضيف الى ماله أو لا فان لم يصفه فاما أن يشرى نقد أو عرض أو لا فان لم يشر فاما أن يسلم
 العوض أو لا فالصلح جائز في الوجه كله الا الاخير وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يصفه الى ماله ولم يشر اليه
 ولم يسلم الى المدعي حيث لا يحكم بجواز بل يكون موقوفا على الاجازة اذ لم يسلم للمدعي عوض اه وجعل
 الصور الزباني اربعة والحق المشار بالخلف (قوله الخمسة) التي خامستها قوله والا بطل او التي خامستها قوله
 والا فهو موقوف بعد قوله او على هذا ويؤيد قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة (قوله في دعواه) فيه
 أنه اذا كان صادقا في دعواه كيف بطلب له وفي زعمه انهم اوقف ويدل الوقف حرام فملكه من غيره سوغ فأخذه
 مجز درشوة ليكيف دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال انه انما أخذه ليكيف دعواه لا ليطلب وقبته وعسى
 أن يوجد مدع آخر ط قلت اطلق في آثر وقف الحامدية الجواب بأنه لا يصح قال لان المصالح يأخذ
 بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فبصرف كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك
 الوقف فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف تاما فلا يستبدل به لا يجوز ولا ينفذ يأخذ بدل الصلح لانه حق
 ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى اه ثم تمل الحامدي ما هنا ثم قال تامل اه وانظر
 ما كتبناه في باب البيع الفاسد عن التبرع بقوله بخلاف بيع قرن ضم الى مدبر (قوله كل صلح باطل) المراد
 الصلح الذي هو اسقاط أو مال أو صلحا على عوض ثم على عوض آخر فالثاني هو الجائز وانقضى الاول كالبيع
 نور العين عن الخلاصة (قوله فالثاني باطل) قاله القاضي الامام (قوله وكذا النكاح الخ) وقامه
 في جامع الفضولين في الفصل العاشر كذا في الهامش (قوله بعد النكاح) وفيه خلاف فقل يجب
 التسمية الثانية وقيل كل منهما (قوله والحوالة الخ) بأن كان له على آخر آف فأحال عليه بها خصا من أحوال
 عليه بها خصا آخر شيئا (قوله بعد الشراء) أي بعدما اشتري المصالح عنه (قوله الا في ثلاث) قلت

لعدم ما يرجع اليه اختبار
 (وكل) زيد عمر (بالصلح دم عمد
 أو على بعض دين بديعه) على آخر
 من مكيل وموزون (لزم بده الموكل
 لانه اسقاط فكان الوكيل
 سفير الا أن يضمنه الوكيل)
 فبؤاخذ بضمانه (كالوقوف الصلح)
 من الوكيل (عن مال بآل عن
 اقرار) فليزم الوكيل لانه حينئذ
 كبيع (اما اذا كان عن انكار
 لا يلزم الوكيل مطلقا بجر ودرر
 صالح عنه) فضولي (بلا أمر صح
 ان ضمن المال أو أضاف)
 (الى ماله أو قال على) هذا او آ
 وسلم) المال صح وصار متبرعا
 في الكل الا اذا ضمن بأمره عز
 زاده (والا) يسلم على الصو
 الاربعة (فهو موقوف فان أجا
 المدعي عليه جاز وزم) الب
 (والابطال والخلف في ج
 ما ذكرنا من الاحكام) الخ
 (كالصلح ادعى وقبته دار ولا
 له فصله المترك قطع الخصو
 جاز وطالبه) البذل (لوصا
 في دعواه وقيل) قائله صاح
 الاجناس (لا) يطيب لانه
 معنى وبيع الوقف لا يصح
 صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا
 النكاح بعد النكاح والحوالة
 بعد الحوالة (والصلح بعد الشراء
 والاصل أن كل عقد أعيد فالثا
 باطل الا في ثلاث مذكو
 في بيع الاشياء

الكفالة والشراء والابارة فلتراجع (أقام) المذمى عليه (بينة بعد الصلح عن انكار ان المذمى قال قبله) قبل الصلح (ليس لي قبل لان حق فالصلح ماض) على الصفة (ولو قال) المذمى (بعده ما كان لي قبله) قبل المذمى عليه (حق بطل) الصلح بغير هلك المصنف وهو مقيد بالطلاق العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية ٤٧٨ أنه لو ادعى المالك بجهة اخرى لي بطل فيصير (والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن

الباطلة لا) والفاسدة ما يمكن تصحيحها بغير وحترق الاشياء أن الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى مجهول بخائز فليحفظ (وقيل اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا) فيصح الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة آخر الباب واقره ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما تفرجعه

(وصح الصلح عن دعوى حتى التبرس وحتى الشفعة وحتى وضع الجذوع على الاصم) الاصل انه متى توجهت اليه نحو الشخص في اي حق كان فابتدى اليه بدراهم جاز حتى في دعوى التعزير يجتبي بخلاف دعوى خذ ونسب درر (الصلح ان كان بمعنى المعاوضة) بأن كان ديننا

يعني (يشترط بقضهما) اي بفسخ المتصلحين (وان كان لا يعنها) اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض (فلا) تصح اقالته ولا تنفذه لان الساقط لا يعود قنية وصيرفة فليحفظ (ولو صالح عن

دعوى دار على سكني بيت منها ابد او صالح على دراهم الى الحصاد او صالح مع الودع بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح) في الصور الثلاث سراجية قيد بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبل اليه صح به بقى خاتمة (ويصح) الصلح (بعد حلف المذمى عليه

زاد في الفصولين الشراء بعد الصلح (قوله الكفالة) اي زيادة التوثيق اشباه (قوله والشراء) اطلقه في جامع النصولين وقيد في القنية بأن يكون الثاني اكثر غنا من الاول أو أقل أو يجنس آخره والا فلا يصح اشباه (قوله والابارة الخ) أي من المستأجر الاول فهي نسخ للاولى اشباه (قوله ليس لي قبل) بكسر ففتح (قوله ما كان لي قبله) بكسر ففتح أيضا (قوله قال المصنف) نصه وفي العمادية ادعى فأذكر فصالحه ثم ظهر بعده أن لا شيء عليه بطل الصلح اه اقول يجب أن يقيد قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسألة المختص به صرح مولانا صاحب البحر ولا يخفى أن على مضمون الصلح على الصحة في مسألة المثلث المتقدمة عدم قبول الشهادة لما فيه من التناقض فلا يظهر حينئذ أن لا شيء عليه فلم تشتمل عبارة العمادية قانهم (قوله عن دعوى البرازية) ونصها وفي المتن ادعى نوبوا صالح ثم برهن المذمى عليه على اقرار المذمى أنه لا حلق فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه وبقبول الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كقاره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بأن قال لا حتى بجهة الميراث ثم قال انه ميراث عن أبي فأما غيره اذا ادعى ملكا لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن قال حتى بالشراء او بالهبة لا يبطل اه (قوله فيصير) ما نقله عن البرازية لا يحتاج الى تقرير لانه تقييد بقيد راعله أو ان تحرق راعاه المصنف من تقييد ما في العمادية قانه غرظا هر كما علت والله أعلم (قوله والفاسدة) مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى أمة فقالت أنا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان أقامت بينة على انها حرة الاصل يبطل الصلح اذا لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها لو أقامت بينة انها كانت أمة فلان اعتقها عام أول وهو ملكها بعد ما ادعى شخص انها امته لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المذمى وقت الصلح بأن يقول ان فلانا الذي اعطتك كان غصبك مني حتى لو أقام بينة على هذه الدعوى تسع حوى مدنى وقوله هنا وهو ملكها حاله (قوله وحترق الخ) هذا التعرير غير محترق ورده الرمي وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارجهم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذكر اذ كراحد الحدود يصح اه وهذا ما ذكره المصنف وقد علت أنه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه المعقول (قوله وقبل الخ) الاخر سر ان قال وقيل يصح مطلقا (قوله آخر الباب) فيه نظران عبارة مكدأ ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى ام لا بعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى لسلط المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا اي فالتبادر أنه أراد الفاسدة بدليل التمثيل لانه يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح وفي حاشية الرمي على المنع بعد نقله عبارته اقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفسدة اذا لوجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى خذ او باحوال الكاهن وابارة الناشئة والمغنية الخ وكذا ذكر الرمي في حاشيته على النصولين فخلا عن المصنف بعد ذكره عبارة صدر الشريعة قال مانصه فقد أقاد أن القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعف اه (قوله وحتى الشفعة) أي دعوى حقه الدفع اليه بخلاف الصلح عن حقها الثابت كما مر (قوله دينا بعين) وفي بعض النسخ بدن (قوله وصيرفة) الاولى الاقتصار على العز والى القنية لانه في الصيرفة نقل الخلاف في الصحة وعدمها مطلقا وما في القنية فقد حكى القولين ثم وفق بينهما بما هنا فقال الصواب أن الصلح ان كان الخ (قوله على سكني بيت) قيد بالسكنى لانه لو صالحه على بيت منها كان وجه عدم الصحة كونه جزءا من المذمى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذي مشى عليه في المتن سابقا وقيد بقوله ابد ومثله حتى يموت كما في الغاية لانه لو بين المدة يصح لانه صلح على منفعة فهو في حكم الابارة فلا بد من التوقيت كما مر وقد اشتبه الامر على بعض المشين (قوله الى الحصاد) لانه يبيع معنى فتشتر جهالة الاجل (قوله بغير دعوى) اي الدعوى من المودع (قوله ويصح الصلح) اي لو ادعى مالا

فانكر وحلف ثم ادعاه عنده قاضي آخر فانكر فصول صح ولا ارتباط لهذه بمسألة الودعة قال المودع ضاعت الودعة اوردتها وانكر ربه الرذ والهلاك صدق المودع بيمينه ولا شيء عليه فلو صالح ربه به بذلك على شيء فهو على أربعة وجوه * أحدها أن يدعى ربه بالإبداع ويحده المودع ثم صالحه على شيء معلوم جاز اتصافا به الثاني أن يدعى الودعة وطالبه بالرد فاقتر المودع بالودعة وسكت ولم يقل شيأ ورب المال يدعى عليه الاستملاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز اتصافا به الثالث أن يدعى عليه الاستملاك وهو يدعى الرذ والهلاك ثم صالحه على معلوم جاز عند محمد وأبي يوسف آخر أول يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأولاه يفتى وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف أنه رد الودعة أو هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما لو صالح قبل اليمين * الرابع أن يدعى المودع الرذ والهلاك ورب المال سكت ولم يقل شيأ فعنده أبي يوسف لا يجوز الصلح وعند محمد يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل الصلح انها هلكت اوردتها فلم يصح الصلح هل قول أبي حنيفة وقول رب المال ما قلت قال القول للمنع كرو لا يطل الصلح خاتمة هذا ما رأيت في الخاتمة بنوع اختصار ورأيت في غيره ما عرفت ربهما كذا في ونقلها في المنع لكن سقط من عبارته شيء اختل به المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الأول وعليه الفتوى والذي رأيت في الخاتمة أن الفتوى على عدم الجواز وفي خامسة ذكرها المقدسي وهي ادعى ربه الاستملاك فسكت فصلحه جائز لكن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم اعلم أن كلام الماتن والشارح غير محذور لأن قوله بغير دعوى الهلاك شامل للحد والسكوت ودعوى الرذ وهو الوجه الأول والثاني وأحد شئ الثالث والرابع وقد علمت انه في الأول والثاني جاز اتصافا وكذا في أحد شئ الثالث والرابع على الرابع والصواب أن يقول بعد دعوى الرذ والهلاك باسقاط غير والتعيير بعد وزيادة ارد فيدخل فيه الوجه الثالث بناء على المقتضى به والوجه الرابع بناء على قول أبي يوسف وهو المعتمد لتقديم صاحب الخاتمة أباه كما هو عادته وقوله لانه لو ادعاه اى الهلاك شامل لما إذا ادعى المالك الاستملاك وهو أحد شئ الوجه الثالث وسكت وهو أحد شئ الرابع وعلمت ترجع الجواز فيما قوله صح به يفتى في غير محله وقوله وصالحه قبل اليمين هذا وارد على اطلاق ما تمت أيضا ورأيت عبارة الاشياء لمحو ما استصوبته ونصها الصلح عقدي يرفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك لأن النزاع ثم رأيت عبارة متن الجمع مثل ما قلته ونصها وأجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك اورد والله الحمد (قوله باقامة) متعلق بالنزاع (قوله بعده) اى الصلح (قوله فانها تقبل) أفاد أنها موجودة عند الصلح وفيه غيب لا يصح الصلح به صح في البرازية سألني (قوله ولو طلب) اى الصبي بعد بلوغه (قوله وقيل لا) وجه بأن اليمين بدل المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البدل حموى عن القنينة (قوله في السراجية) وكذا جزم به في البحر قال الحموى وما مشى عليه في الاشياء رواية محمد عن أبي حنيفة وما مشى عليه في البحر قولهما وهو الصحيح كما في معين الحق اه (قوله للأول) صوابه للثاني على ما نقله الحموى (قوله والابراء) الواو هنا وفيما بعده بمعنى او حموى (قوله عن عيب) اى عيب كان لا خصوص البياض وقمها في المنع

(فصل في دعوى الدين) *

(قوله في دعوى الدين) الاولى في الصلح عن دعوى الدين قال في المنها ذكر حكم الصلح عن عموم الدعاوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لأن الخصوص أبدأ يكون بعد العموم اه (قوله على بعض الخ) قيد ببعض فأفاد أنه لا يجوز على الاكتموا أنه يشترط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان عن شرح الكافي ولو كان لرجل على رجل درهم لا يعرفان وذهبا فصالحه منها على ثوب أو غيره فهو جائز لأن جهالة المصالح عنه لا تمنع من صحة الصلح وان صالحه على درهم فهو فاسد في القياس لانه يحتفل بأن بدل الصلح اكتمنه ولكني أستحسن أن أجيزه لأن الظاهر أنه كان أقل مما عليه لأن معنى الصلح على الخط والاعراض فكان تقديرهما بدل الصلح شيء دلالة ظاهرة على انها ما عرفاه أقل مما عليه وان كان قدر ما عليه بنفسه اه (قوله من دين) اى بالبيع او الاجارة او الترض قهستاني (قوله وحط لباقيه) فلو قال المدعى للمدعي عليه المتكر ما حلتك على مائة من ألف عليك كان أخذ المائة ابراء عن تسعة مائة وهذه اخصاء لا دابة الا اذا زاد ابراءك قهستاني وقد مناهه معز في الثانية (قوله حالا) لانه اعتياض عن الاجل وهو حرام (قوله فيجوز) لأن معنى الارفاق

دفع النزاع) باقامة البينة ولو برهن المدعي بعده على أصله الدعوى لم تقبل الا في الوصي عن مال التيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي قافاها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف أشباه (وقيل لا) جزم بالاجابة في الاشياء وبالثاني في السراجية وحكاها في القنينة مقدما للأول (طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرا) بالمدعى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون والأول أصح برزاية (بصلاف طلب الصلح) عن المال (والابراء عن المال) فانه اقرا اشياء (صالح عن عيب) اودين (وظهر عدمه اوزال) العيب (بطل الصلح) ويرد ما أخذه أشباه اودر

(فصل في دعوى الدين) *

(الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه) من دين أو غصب (أخذ بعض حقه وحط لباقيه لا معاوضة)

لربا وحينئذ (فصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن أحوال على مائة)

حالة أو على ألف مؤجل وعن ألف

جباد على مائة زئوف ولا يصح

عن دراهم على مائة مؤجلة

لعدم الجنس فكان صرفا لم يجوز

نسبة (أو عن ألف مؤجل على

نصفه حالا) الا في صلح المولى مكتابه

فيجوز زئيلي (أو عن ألف سود

على نصفه أيضا) والاصل أن

الاحسان ان وجد من الدائن

فاستاق وان منها

معاوضة (قال) لغيره (أذني) خمسة غدا من ألقى عليك على انك بريء من) النصف (الباقى فقبيل) وأدى فيه (يرى وان لم يؤد ذلك في الغد عاذي به) كما كان لغوات التقييد بالشرط ووجوهها خمسة أحدها هذا (و) الثاني (ان لم يؤت) بالغد (لم يعد) لأنه ابرأ مطلق والثالث (وكذا) لو صالحه من دينه على نصفه يدفعه اليه غدا وهو بريء مما فضل على ان لم يدفعه غدا فالحال عليه كان الامر (كالوجه الاول) (كما قال) لانه صريح بالتقييد والرابع (فان ابرأه عن نصفه على ان يعطيه ما بقي غدا فهو بريء أدى الباقي) في الغد (أولا) لبدائه بالابراء بالاباء (و) الخامس (لوعى بصريح الشرط كان أدت ٤٨٠ الى) كذا (اودا اومتى لا يصح) الابراء لما تقر أن تعليقه بالشرط صريح باطل لانه عليك

من وجه (وان قال) المديون (لا أثر سراً لا أقر لك بمالك حتى تؤخره على او تحط) عني (ففعّل) الدائن التأخير أو الحط (صح) ليس بكمه عليه (ولو أعلن ما قاله سراً أخذ منه الكل للمال) ولو أدى ألفاً وحده فقال أقر لي بما على أن أحط منها مائة تاج بخلاف على أن أعطيك مائة لا نراه رشوة ولو قال ان أقررت في حطت لك منها مائة فأقر صرح الأقرار لا الحط مجبى (الدين المشترك) بسبب متحد كمن مبيع بيع صفقة واحدة او دين موروث او قبيحة مستهلك مشترك (اذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه) ان شاء اوتبع الغريم كما يأتي وحيداً (فلو صالح أحدهما عن نصيبه على ثوب) اى خلاف جنس الدين (أخذ الشريك الآخر نصفه الآن بعضن) له (ربع) أصل (الدين) فلا حق له في الثوب (ولو لم يصلح بل اشترى بنصفه شيئاً ضعه) شريكه (الربع) اقتبضه النصف بالمقاسمة (اوتابع غريمه) في جيع فامر ببقاء حقه في ذمته (واذا ابرأ أحد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع) لانه اتلاف لا قبض (وكذا) الحكم (ان) كان للمديون على أحدهما دين قبل وجوب دينهما

فبينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاصل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى بحط بعض المال ومساها له من المكاتب فيما بقي قبل حلول الاجل ليتمصل الى شرف الجزية (قوله معاوضة) اى ويجرى فيه حكمها فان تحقق الربا رتبته فسدت والاصح ط قال ط بأن صالح على شئ هو أدون من حقه قدر أو وصفا او وقتا وان منها ماى من الدائن والمدين بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السود أو ما هو في معنى الوصف كتجديل المؤجل او عن جنس بخلاف جنسه اه (قوله لم يعد) اى الدين مطلقاً أدى ولم يؤد (قوله ما بقي غدا) لو قال ابرأ منك عن الخمسة على أن تدفع الخمسة حاله كانت العشرة حالة صرح الابراء ان أداء الخمسة يجب عليه حالاً فلا يصح كون هذا تعليق الابراء بشرط تجديل الخمسة ولو مؤجلة بطل الابراء اذا لم يعطه الخمسة جامع القصولين كذا في الهامش (قوله بصريح الشرط) قال القهستاني وفيه اشعار بأنه تقدم الجزاء مع في الظاهر به لوقال حطت عنك النصف ان تعدت اى نصفها فانه حط عندهم وان لم تقده سألحاني (قوله كان أدت) الخطاب للغريم ومنه الدلالة على كاسترح به الاستيعاب في شرح الكافي وقاضى خار في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراء الكفيل امضاء محض ولهذا لا يرتد برده فينبغي أن يصح تعليقه بالشرط لانه اكبر الاميل من حيث انه لا يحلف به كالحلف بالطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا كذا كفل بال عن رجل وكفل بنفسه أضعافاً على انه ان وفى بنفسه غدا فهو بريء عن الكفالة بالمال فوافى بنفسه بريء عن المال لانه تعليق بشرط متعارف فصح اه (قوله بكمه عايه) لانه لو شاء لم يفعل الى أن يجد البينة أو يحلف باليمين انقضى (قوله أخذ منه) يفسد أن قول المدينى عليه لا أقر لك بمالك الخ اقرار ولا اقرار في غاية البيان قالوا في شرح الجامع الصغير وهذا لما يكون في السر ما اذا قال ذلك علانية يؤخذ باقراره اه (قوله الدين المشترك) قيد بالدين لانه لو كان الصلح عن عين مشتركة يختص المصالح بيد الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين زبلى طليفظ فانه كثير الوقوع وفي الخاتمة رجلان ادعى أرضاً او داراً يدري رجل وقال اى لنا ورثناهما من أيننا فجعل الذي هو في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الاخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدينى فدفع عن اليمين في زعم المدينى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا ثبت للشريك حتى الشريك بالشك وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة اه (قوله صفقة واحدة) بأن كان لكل واحد منهما عين على حدة أو كان لهما عين واحدة مشتركة بينهما وباء الكل صفقة واحدة من غير تفصيل عن نصيب كل واحد منهما زبلى واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسة مائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسة مائة درهم وكتب عليه مكاو احد ابالف وقبض أحدهما منه شيئاً لم يكن للآخر أن يشاركه لانه لا شركة لهما في الدين لأن كل دين واجب بسبب على حدة عزيمة وتعامه في المنع (قوله موروث) او كان موصى به لهما او بدل قرضهما ابو السعود عن شيخه (قوله اوتابع الغريم) فلوا اختار اتباعه ثم قوى نصيبه بأن مات الغريم فملا رجع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره بحر وراجع الزبلى (قوله اى خلاف الخ) لانه لو صالح على جنسه يشاركه فيه او يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لانه تنزلة فيض بعض الدين زبلى (قوله نصفه) اى نصف الدين من غريمه أو أخذه نصف الثوب مخ (قوله الا أن بعضن) اى الشريك المصالح (قوله ربع أصل الدين) أفاد أن المصالح بخبر اذا اختار شريكه اتباعه فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو غيره (قوله ما من) اى في مسألة القبض والصلح والشراء (قوله قبل وجوب الخ) أمالو كان ساداً حتى التقيا

عليه حتى وقعت المقاصة بينه السابق) لانه فاض لا قابض (ولو أبرأ) الشريك المديون (عن البعض قسم الباقي على سهامه) ومثله المختصة ولو أجل نصيبه مع عند الثاني والغصب والاستتجار نصيبه قبض لا التزويج والصلح عن جنابة عدم وجبة اختصاصه بما قبض أن يهبه الغير قد رد به ثم يبرئه او يبعه بكم من غير ملامته يبرئه ملقط وغيره ومزت في الشركة (صالح أحد رب السلم عن نصيبه على ماذن من رأس المال فان أجازته الشريك) الآخر (فقد عليها وان رده رد) لان فيه قسمة الدين قبل قبضه وانه باطل نم ٤٨١ لو كانا شريكي مفاوضة جاز ملطقا بغير

(فصل في التنازع)

(أخرجت الورثة أحدهم عن) التركة وهي (عرض أو) هي (عقار) (بال) أعطوه له (أو) أخرجه (عن) تركته هي (ذهب بضعة) دفعوها له (أو) على (العكس) أو عن تقدين بهما (صح) في الكل صرفا للبئس بخلاف جنبه (قل) ما أعطوه (أو كذا) لكن بشرط التقاض فيما هو صرف (وفي) أخرجه عن (تقدين وغيرهما) باحد التقدين لا) بجمع (الآن)

يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس) تخصر زاعن الربا ولا بد من حضور التقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شريلا لملا وجلالية ولو عرض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو أنكروا ارته لانه حينئذ ليس يبدل بل لقطع المنازعة (وبطل الصلح ان أخرج أحد الورثة وفي التركة ديون بشرط أن تكون الديون لبقيةتهم) لان تلك الديون من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر له حصة حيلافا (وصح) لو شرطوا ابراء القرض منه) أي من حصته لانه تلك الديون من عليه فيسقط قدر نصيبه عن القرضاء (أو فوضوا نصيب المصالح منه) أي الدين (تبرعا) منهم (وأحالهم) بحصته أو أقرضوه قدر حصته منه

قصاصا فهو كالتبض بجر (قوله عليه) أي على المديون (قوله المديون) بالنصب مفعول أبرأ (قوله) قسم الباقي الخ) حتى لو كان له على المديون عشرون درهما فأبرأه أحد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالنسبة ولما سكت المطالبة بال عشرة كذا في الهامش (قوله على سهامه) أي السابقة لاصلها سائحاني (قوله ومثله المقاصة) بأن كان للمديون على الشريك خمسة مثاقيل هذا الدين فان القسمة على ما بقي بعد المقاصة (قوله والغصب) أي اذا غصب أحدهما من المديون شيئا ثم اتلفه شاركه الآخر لانه يملكه من وقت الغصب عند أداء الضمان وكذا لو استأجر أحدهما من دار بخصنة سنة وسكنها وكذا أخدمه العبد وزراعة الأرض وكذا لو استأجره بأجر مطلق وروى ابن سماعة عن محمد ولو استأجر بخصنة لم يشاركه الآخر وجعله كالسكاح وقامه في شرح الهداية (قوله لا التزويج) أي تزويج المديونة على نصيبه فانه اتلاف في ظاهر الرواية بخلاف ما اذا تزوجها على دراهم لانها صارت قصاصا وهو كالاستفاه (قوله جنابة عمد) أي لو جنى أحدهما عليه جنابة عمد فيادون النفس ارشيا مثل دين الجاني فصالحه على نصيبه وكذا لو فيها قصاص اتقاني (قوله يبرئه) أي الشريك الغير (قوله عن نصيبه) أي من المسلم فيه (قوله من رأس المال) بأن أراد أن يأخذ رأس ماله ويقض عقد الشركة اتقاني فالصلح مجاز عن الفسخ عزمية (قوله عليهما) والمقبوض بينهما وكذا ما بقي من المسلم فيه درر البحار (قوله ربة) بفتح السلم كما كان

(فصل في التنازع)

(قوله أخرجت الخ) أوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث بالسدس جاز الصلح وذكروا المعروف بخوار زاده أن حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكد كما يحتمل السقوط بالاسقاط اه) فتد علم أن حق الغائب قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة يسقط بالاسقاط وتعامه في الاشياء فيقبل الاسقاط ومالا كذا في الهامش (قوله صرف الجنس) علة الاخير (قوله لكن بشرط) قال في البحر ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعين التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد التقدين بالآخر يعتبر التقاض في المجلس غير أن الذي في يده بقية التركة ان كان جاحدا يكتفي بذلك القبض لانه قبض حال فيشوب عن قبض الصلح وان كان مقررا غير مانع بشرط تجديد القبض اه) (قوله أكثر من حصته) فان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح أن الثلث ان كان في وجود ذلك التركة جاز الصلح وان لم يوجد ذلك في التركة لكن لا يدري أن يبدل الصلح من حصتها قل أو أكثر أو مثله فسد بجر عن الخاتمة (قوله وكذا لو أنكروا ارته) أي أنه يجوز مطلقا قال في الشريلا لية وقال الحاكم الشهيد انما يبطل على أقل من نصيبه في مال الربا جلة الصادق وأما في حالة التناكر ما أنكروا وراثة فيجوز وجه ذلك أن في حالة التناكر ما يأخذ لا يكون بدلا في حق الأخذ ولا في حق المدافع هكذا ذكر المرغيناني ولا بد من التقاض فيما يتقابل للذهب والنفضة منه لكونه صرفا ولو كان يبدل الصلح عرضا في الصور كلها جاز مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس اه) (قوله ديون) أي على الناس بقرينة ما يأتي وكذا لو كان الدين على الميت قال في البرازية وذكر شمس الاسلام أن الخارج لا يصلح اذا كان على الميت دين أي يطلبه رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة اه) (قوله بشرط) متعلق بأخرج (قوله لا تملك الدين) وهو هنا حصة المصالح (قوله من عليه الدين) وهم الورثة هنا (قوله باطل) ثم يعتد بالطلان الى الكل لان الصفقة واحدة سواء بين حصة الدين أو بين عند أي حصة ويشي أن يجوز عند هما في غير الدين اذ بين حصته ابن مذك (قوله ابراء القرضاء) أي ابراء المصالح القرضاء (قوله وأحالهم) لا محال لهذه الجملة هنا وهي موجودة في شرح الوقاية لابن مذك

وصالحوه عن غيره) بما يصلح بدلا (وأحالههم بالقرض على الغرماء) وقبلوا الحوالة وهذه احسن الحلل ابن كمال والاوجه أن يدعوه كفامن
 تراونحو وبشدر الدين ثم يحلهم على الغرماء ابن ملك (وفي حصة صلح عن تركه بجهولة) أعيانها ولادين فيها (على مكيل او موزون) متعلق بصلح
 (اختلاف) والصحيح العصة زيلعي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس يدل الصلح لم يميز والأجزاء لم يدرفعل الاختلاف
 (ولو) التركة (بجهولة وهي غير مكيل او موزون في يد البقية) من الورثة (صح في الاصح) لانها لا تنفص الى المنازعة لقيامها في يدهم حتى
 لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يميز ما لم ٤٨٢ بهل جميع ما في يده للعاجلة الى التسليم ابن ملك (وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة)

الأذن يضمن الوارث الدين بالرجوع
 او يضمن اجنبي بشرط براءة الميث
 أو يوفى من مال آخر (ولا يضيئ)
 أن (بصالح) ولا يقسم (قبل
 القضاء) بالدين (في غير دين يحيط
 ولو فعل) الصلح والقسمة (صح)
 لأن التركة لا تخلو عن قليل دين فلو
 وقف الكل فنضرو الورثة فوقف
 قدر الدين استحسانا وقاية لثلاث
 يحتاجوا الى نقض القسمة بغير
 (ولو أخرجوا واحدا) من الورثة
 (فخصته تقسم بين الباقي على
 السواء ان كان ما أعطوه
 من مالهم غير المبرات وان كان
 المعطى (ما ورنوه فعلى قدر ميراثهم)
 يقسم بينهم وقيد ان الخصاف بكونه
 عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء
 وصلح أحدهم عن بعض الاعيان
 صحيح ولو لم يذكر في صلح التخارج
 أن في التركة ديناً أم لا فالصلح
 صحيح وكذلك لو لم يذكر في الفتوى
 فبقي بالصحة ويحمل على وجود
 شرائطها جميع الفتاوى (والموصى
 له) يبلغ من التركة (كوارث فيها
 قدمنه) من مسألة التخارج
 (صالحوا) أي الورثة (أحدهم)
 وخرج من بينهم (ثم ظهر لميت دين
 أو عين لم يعلها هل يكون
 ذلك داخل في الصلح) المذكور

وفي بعض النسخ أو أحالههم (قوله عن غيره) أي عاسوى الدين (قوله أحسن الحلل) لأن في الأولى
 ضرر للورثة حيث لا يمكنهم الرجوع على الغرماء بقدر نصب المصالح وكذا في الثانية لأن النقد خير من النسبة
 اتقاني (قوله والاوجه) لأن في الأخيرة لا يتخلو عن ضرر التركة في وصول مال ابن ملك (قوله شبهة
 الشبهة) لأنه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنس ويحتمل أن يكون وإذا كان فيها يحتمل أن يكون الذي وقع
 عليه الصلح أكثر وان احتمل أن يكون مثله أو دونه وهو احتمال الاحتمال فنزل الى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة
 (قوله بدل) بالبناء للمفعول (قوله أو موزون) أي ولادين فيها وقع الصلح على مكيل وموزون اتقاني
 (قوله في الاصح) وقيل لا يجوز لأنه يبيع المجهول لأن المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من
 المكمل والموزون اتقاني (خاتمة) التهاوي أي تناوب التبرك في دأبين غلة أو ركوبا مختص جواز الصلح
 عند أبي حنيفة لا الجبر وجاز في دابة غلة أو ركوبا بالصلح فاسد في غلتي عبيدين عنده ولوجبراً درر الجار وفي
 شرحه غررانه فكار ثم علم أن التهاوي جبراً في غلة عبد أو دابة لا يجوز اتصافاً للتفاوت وفي خدمة عبد أو عبيدين
 جاز اتصافاً لعدم التفاوت ظاهر وأولقته وفي غلة دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتصافاً لا مكان المعادلة
 لأن التغرير لا يميل الى العقار ظاهر وأن التهاوي صلحاً جاز في جميع الصور كما جاز في حنيفة أيضاً قسمة الرقيق
 صلحاً اه (قوله أو يوفى) بالبناء للمفعول بضم ففتح تشديد (قوله لئلا إلخ) قال العلامة القدسي
 فلو هلك المعزول لا بد من نقض القسمة ط (قوله على السواء) افاد أن أحد الورثة إذا صلح البعض
 دون الباقي يصح وتكون حصته له فقط كذا المصالح الموصى له كافي انقرو سائحاني (مسألة) في رجل
 مات عن زوجة وبنت وثلاثة أبناء عم عصبة وخلف تركه اقسموها بينهم ثم ادعت الورثة على الزوجة بأن
 الدار التي في يدها ملك مورثهم المتوفى فأنكرت دعواهم فدفعت لهم قدر ما من الدار هم صلحاً عن انكار
 فهل يوزع بدل الصلح عليهم على قدر مورثهم أو على قدر ورثتهم الجواب قال في الجبر وحكمه في جانب
 المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه مقراً أو منكر أو في المصالح عنه وقوع الملك فيه
 للمدعى عليه اه وثله في المنع وفي مجموع التنازل سئل عن الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة هل يصح
 قال لا لأن تعصم الصلح عن الانكار من جانب المدعى أن يجعل ما أخذ عن حقه أو عوضاً عنه لا بد أن يكون
 ناشئاً من حقه لم تكن تعصم الصلح من الذخيرة فنقض قوله وقوع الملك فيه للمدعى وقوله أن يجعل عين حقه أو
 عوضاً عنه أن يكون على قدر مورثهم مجموعة متلا على (قوله من مالهم) أي وقد استوفاه ولا يظهر
 عند التفاوت ط (قوله فعلى قدر ميراثهم) وسأقي آخر كتاب الفرائض بيان قسمة التركة بينهم حينئذ (تمه)
 ادعى مالا أو غيره فاشترى رجل ذلك من المدعى يجوز الشراء ويقوم مقام المدعى في الدعوى فان استحق
 شيئاً من ذلك كان له والا فلا فان جحد المطلب ولا ينسب فله أن يرجع على المدعى بغير وتأمل في وجهه ففي
 البرازية من أول كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز (قوله صالحوا إلخ) أقول
 قال في البرازية في الفصل السادس من الصلح ولو ظهر في التركة عين بعد التصاريح لا رواية في أنه هل يدخل تحت
 الصلح أم لا ولقاتل أن يقول يدخل ولقاتل أن يقول لا اه ثم قال بعد نحو رقيقين قال تاج الاسلام وبخط صدر
 الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ أبراء عامناً ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز
 الدعوى ولقاتل أن يقول يجوز ادعوى حصته منه وهو الاصح ولقاتل أن يقول لا وفي المحط ولو أبرأ أحد
 الورثة السابق ثم ادعى التركة وأنكره وانسمع دعواه وان أقر وأبأ التركة أمره وبالزاعل اه كلام البرازية ثم
 قال بعد أسطر صالحت أي الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوماً للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح
 ويقسم بين الورثة لانهم إذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لا عن المجهول فيكون كالسنتفي

من الصلح فلا يطل الصلح وقبل يكون داخل في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة اسم لكل فاذ اظهر دين فسد الصلح ويجعل كأنه كان ظاهراً أعند الصلح ١٥ والحاصل من مجموع كلامه المذكور أنه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا الوصو بعد الصلح ابراء عام ثم ظهر له صلح عين هل تسمع دعواه فيه قولان أيضاً والاصح السماع بناء على القول بعدم دخولها تحت الصلح فيكون هذا انحصار القول بعدم الدخول وهذا اذا اعترف بقية الورثة بأن العين من التركة والا فلا تسمع دعواه بعد ابراء كإفاده ما نقله عن المحيط وما عايد بالعين لانه لو ظهر بعد الصلح في التركة دين فعلى القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل وأما على القول بالدخول فالصلح فاسد كمالو كان الدين ظاهراً وقت الصلح الآن يكون مخرباً من الصلح بأن وقع التصريح بالصلح عن غير الدين من أعيان التركة وهذا أيضاً ذكره في البرازة به حيث قال ثم ما ظهر بعد التصريح على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لاختفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك أن عينا لا يوجب فساداً وان دنان مخرباً من الصلح لا يفسد والا يفسد ١٥ (قوله بل بين الكل) أي بل يكون الذي ظهر بين الكل (قوله قلت الخ) قلت وفي النام والعشرين من القصولين أنه الاشبه أي لو ظهر عين لادين (قوله ولا يطل الصلح) أي لو ظهر في التركة عين أما لو ظهر فيها دين فقد قال في البرازة به أن كان مخرباً من الصلح لا يفسد والا يفسد ١٥ أي أن كان الصلح وقع على غير الدين لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كمالو كان الدين ظاهراً وقت الصلح (قوله وفي مال طفل) أي اذا كان اطفال مال يشهد لم يجز الصلح فيه وما يدعى أي ولا يجوز فيما يدعى خصم من المال على الطفل ولا يتنور وبينه له بما ادعاه ومفهومه انه يجوز الصلح حيث لا ينة للطفل وحيث كانت التمسينة ابر الشحنة كذا في الهامش (قوله وصح على الابرأ الخ) فلو صالح من العيب ثم زال العيب بأن كان ياباً في عين عبد فأنجلي بطل الصلح وبرئ تماماً أخذ لأن العوض عنه هو صفة السلامة وقد عادت فعود العوض فيسقط الصلح ابن الشحنة شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ومن قال الخ) أي ان اصطالحا على أن يحلف المدعى عليه وان سلف برئ تحلف المدعى عليه ما له قبله قليل ولا كثيرة فالصلح باطل ويكون المدعى عليه دعواه ان أقام الشحنة قبلت وان لم يكن له بنة وأراد أن يستخافه عند القاضي كان له ذلك وان اصطالح على أن يحلف المدعى على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه ومن ضامن ما يدينه فهذا الصلح باطل ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله ولو مدع) لو وصلة كذا في الهامش

(كتاب المضاربة)

(قوله من جانب المضارب) فقيه لانه لو اشترط رب المال أن يجعل مع المضارب فسدت كما سيصرح به المصنف في باب المضارب بضارب وكذا انفسدوا أخذ المال من المضارب بلا أمره وباع واشترى به اذا صار المال عروضا فلا تفسدوا أخذ من المضارب كما سيأتي في فصل المتفرقات (قوله ايداع اشداء) قال الخبير الرملي - سيأتي أن المضارب يملك الايداع في المطلقة مع ما تقرر أن المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان بالهلال وفي أحكام مخصوصة لافي كل حكم فتأمل (قوله ومن حبل الخ) ولو أرباد رب المال أن يضمن المضارب بالهلال يقرض المال منه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يضع المضارب في الوافعات فمستأفى وذكره الحلي الزيلعي أيضاً وذكرها ما ذكره الشارح وفيه نظر لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكثر مالا وهو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كما ذكره في الظهيرية في كتاب الشركة عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البرازة به حيث قال وان لاحدهما ألف ولاخر ألفان واشتركا واشترطا العمل على صاحب الاثني والربح أنصافاً جاز وكذا الوشرط الربح والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الاثني والربح نصف لم يجز الشرط والربح بينهما أثلاثاً لأن الاثني شرط لنفسه بعض ربح مال الاخر فيعمل ولأمال والربح انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بالضمان ١٥ لمخلصا لكن في مسألة الشارح شرط العمل على كل منهما لا على صاحب الاكثر فقط والحاصل أن الفهم من كلامهم أن الإرجل في الربح أن يكون على قدر المال اذا كان لاحد هما عمل فيصم أن يكون ربحاً يقابله عمله وكذا لو كان

(قولان أشهرهما) بل بين الكل والقولان حكاهما في الخاتمة مقدماً لعدم الدخول وقد ذكر في أول فتاواه انه يقدم ما هو الأشهر فكان هو المعتقد كذا في البحر قلت وفي البرازة انه الاصح ولا يطل الصلح وفي الوهبانية

وفي مال طفل بالشهود فلم يجز وما يدعى خصم ولا يتنور وصح على الابرأ من كل غائب ولوزال عيب عنه صالح يهدر ومن قال ان تحلف فتبرأ فلم يجز ولو مدع كالاجنبي يصور

(كتاب المضاربة)

(هي) لغة مفاعلة من الضرب في الأرض وهو السير فيها وشرعا

(عقد شركة في الربح عمال من جانب)

رب المال (وعمل من جانب)

المضارب (وركنها الايجاب والقبول

وحكمها) أنواع لانها (ايداع

اشداء) ومن حبل الضمان أن

يقرضه المال الادرهما ثم يعقد

شركة عنان بالدرهم وبما أقرضه

على أن يعمل والربح بينهما ثم يعمل

المستقرض فقط فان هلك فالقرض

عليه

(ووصيل مع العمل)

تصرفه بأمره (وشركة ان ربح

وعصبان خالف وان أجاز) رب

المال (بعده) أصبح ورثة غاصبا

بالخالفه (واجارة فاسدة ان فسدت

فلاربح) للمضارب (حينئذ بله

أجر) مثل (عله مطلقا) ربح أولا

(بالزيادة على المشروط) خلافا

لمجد والثلاثة (الافى وصى) أخذ

مال يتيم مضاربة فاسدة (كشرطه

لنفسه عشرة دراهم (فلائله) في

مال اليتيم (اذ اعل) اشياء فهو

استثناء من أجر عله (و) الفاسدة

(لا ضمان فيها) أيضا (كصحة)

لأنه أمين (ودفع المال الى آخر

مع شرط الربح) كله (للمالك

بضاعة) فيكون وكيل متبرعا

(ومع شرطه للعامل قرض) لقلة

ضرره (وشرطها) أمور سبعة

(كون رأس المال من الأثمان)

كأمر في الشركة (وهو معلوم)

للعاقدين (وكفت فيه الإشارة)

والقول في قدره وصفته للمضارب

بينه وبينه للمالك وأما المضاربة

بين فان على المضارب لم يجوز ان

على ثالث جاز وكره ولوقال اشترى

مجد ان شئت ثم بعه وضارب بئنه

ففعّل جاز كقوله لغاصب

أو مستودع أو مستبضع اعمل

بما في ذلك مضاربة بالنصف جاز

مجتبى (وكون رأس المال عينا

العمل منهم ما يصح التفاوت أيضا تأمل (قوله ووصيل مع العمل) فترجع بمالحقه من العهدة على رب
المال ذرر (قوله بالخالفه) فالربح للمضارب لكنه غريب عند الطرفين: در منق (قوله مطلقا)
هو ظاهر الرواية قهستاني (قوله ربح أولا) وعن أبي يوسف اذا لم يربح لأجره وهو الصريح لئلا يربو
الفاسدة على الصحة سأنحائي ومثله في حاشية ط عن العيني (قوله على المشروط) قال في المتن
ولا يزداد على ما شرط له كذا في الهامش أى فيها اذ اربح والا فلا تنقق الزيادة فلا يمكن الفساد بسبب تسمية
دراهم معينة للعامل تأمل (قوله خلافا لمجد) فيه اشعار بأن الخلاف فيها اذ اربح وأما اذا لم يربح فأجر
المثل بالغ ما بلغ لأنه لا يمكن تقدير نصف الربح للمهدوم كما في القصولين للكر في الوقايع ما قاله أبو يوسف
مخصوص بما اذ اربح وما قاله محمد أنه أجر المثل بالغ ما بلغ فيها هو أعم قهستاني (قوله والثلاثة) فعنده له
أجر مثل عمله بالغ ما بلغ اذ اربح در منق كذا في الهامش (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وضاعة على سبيل
المضاربة وقال لعمر وبها ومهما ربحت يكون بينهما مثالا ثلثه فاعا وخسر فيه فاعا لضاربة غير صحيحة ولعمر وأجر
مثله بالزيادة على المشروط حامدية رجل دفع لآخر أمتعة وقال بعه واشترها وما ربحت فبيننا نصفين خسر
فلا خسر ان على العامل واذا طالبه صاحب الامتعة بذلك فتصالحا على أن يعطيه العامل اياه لا يلزمه ولو كلفه
انسان يبدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال فهو بينهما على الشرط لأن ائداء هذا ليس بمضاربة
بل هو وكيل يبيع الامتعة ثم اذا صار الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن أولا لأنه أمين يحمي
الوكالة ثم صار مضاربا فاستحق المشروط جواهر الفتاوى (قوله وصى) الخ ظاهره أن اللوصى أن يضارب
في مال اليتيم يجرى من الربح وكلام الزيلعي فيه أظهر وأقار الزيلعي أيضا أن اللوصى دفع المال الى من يعمل
فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كآية أبو السعود (قوله اذا اعل) لأن حاصل هذا أن الوصى يؤجر
نفسه لليتيم وأنه لا يجوز (قوله لقلة ضرره) أى ضرر القرض بالنسبة الى الهبة لجعل قرضا ولم يجعل هبة
ذكره الزيلعي (قوله من الأثمان) أى الدراهم والذنانير فالمن العروض فاعاها فصار
نقود انقلبت مضاربة واستحق المشروط كافي الجواهر (قوله وهو معلوم للعاقدين) ولومنا عالمنا في التاترانية
واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال نصفها معك مضاربة بالنصف صح وهذه المسألة نص على أن قرض المشاع
جائز ولا يوجد لهذا رواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وان قال على أن نصفها
قرض وعي أن تعمل بالنصف الاخر مضاربة على أن الربح كله في جاز ويكره لأنه قرض جزئ منفعة وان قال
على أن نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم يذكر الكراهية هنا في المشايخ من قال
سكوت محمد عنها هذا دليل على انها تنزيهية وفي الخاتمة قال على أن تعمل بالنصف الاخر على أن الربح في جاز
ولا يكره فان ربح كان بينهما على السواء والقرضعة عليهم لأن النصف ملكه بالقرض والاخر بضاعة في يده
وفي التجربة يكره ذلك وفي المحط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقضها غير مقسومة
فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال قبل العمل أو بعده ضمن النصف حصة الهبة فقط وهذه المسألة
نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له اه ملخصا ونظامه فيه فليحفظ فانه مهم
وهذه الأخيرة ستأتي قبيل كتاب الايداع تريبا (قوله وكفت فيه) أى في الاعلام مخ (قوله لم يجز)
وما اشتراه والدين في ذمته يجرى (قوله وان على ثالث) بأن قال اقبض مالى على فلان ثم اعمل به مضاربة
ولو عمل قبل أن يقبض الكل ضمن ولو قال فاعل به لا يضمن وكذا بالاول وان لم ترتب فلا يكون ما دون ما بالعمل
الا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو ولو قال اقبض دى لتعمل به مضاربة لا يضمن ما دون ما لم يقبض الكل
يجزى قال في الهامش قال في الدرر فلو قال اعمل بالدين الذى في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز بخلاف ما لو كان له
دين على ثالث فقال اقبض مالى على فلان واعل به مضاربة حتى لا يبقى لرب المال فيه يده اه (قوله وكره)
لأنه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد مخ (قوله اشترى عبدا) هذا يفهم انه لو دفع عرضا وقال لبعه واعل
بئنه مضاربة انه يجوز بالاولى وقد اوضحه الشارح وهذه حيلة لجواز المضاربة في العرض وحيلة أخرى ذكرها
الخطاف أن يبيع المتاع من رجل يتق به ويقبض المال فيدفعه الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب
هذا المتاع من الرجل الذى ابتاعه من صاحبه ط (قوله عينا) أى معينا وليس المراد بالعين العرض ط

(قوله لادينا) مكرز مع ما تقدم (قوله مسلما) فلو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا يجوز المضاربة سواء كان المالك عاقلا أو لا كالأب والوصي إذا دفع مال الصغير لمضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح المضاربة وفي السفناتى وشرط عمل الصغير لا يجوز وكذا أحد المتفاضلين وشريكه العنان إذا دفع المال مضاربة وشرط عمل صاحبه نفذ العقد تاترخانية وسياقي في الباب الآتي متنا بعض هذا (قوله كل شرط إلخ) قال الأصل شرط العمل على رب المال لا يفسدها وليس بواحد مما ذكره الجواب أن الكلام في شرط فاسدة بعد كون العقد مضاربة وما أورد لم يكن العقدية عقد مضاربة فإن قلت فإمضى قوله لا يفسدها إذا التني يقتضى الثبوت قلت سلب الشيء عن المعدوم صحيح كزيد المعدوم ليس يصير وسياقي في المتن أنه مفسد قال الشارح لأنه يمنع التخلية فينعج الحجة فالأولى إبطال المنع فيقال لا نسلم أنه غير مفسد سأنحائي (قوله في الربح) كما إذا شرط له نصف الربح أو ثلثه بأو الترددية س (قوله فيه) كما لو شرط لأحد هماراهم سمساة س (قوله بطل الشرط) كشرط الخسران على المضارب س (قوله وما في الأشياء) من قوله القول قول مدعى الحجة إذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فاقول للمضارب كأي الذخيرة اه (قوله فيه اشتباه) أي اشتهبه عليه مسألة بأخرى وهي المذكورة هنالكان التي ذكرها داخل تحت الأصل المذكور لأن من له القول فيها مدعى الحجة فلا يصح استثناءها بخلاف التي هنا (قوله أوفوع) أي أوشخص كما سيذكره (قوله ولو فاسدا) يعني لا يكون به مخالفا فلا يكون المال خارجا عن كونه في يد أمانته وإن كانت مباثرة العقد الفاسد غير جائزة وخرج الباطل كما في الأشياء (قوله ينفذ ونسبة) ولو اختلفا فيما فاقول للمضارب في المضاربة والموكل في الوكالة كما تمتنا في الوكالة (قوله والشراء) الإطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يتجرع امرأته وولده الكبير العاتل ووالديه عنده خلافا لهما ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق فهستافى (فروع مهمة) له أن يرهن ويرهن لها ولو أخذت خلافا ونصر معا لماله على أن يتفق في تلقيحها وتأخيرها من المال لم يجز عليها وإن قال له اعمل برأيك فإن رهن شيئا من المضاربة ضمنه ولو أخر النكاح جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو حظ بعض النكاح أن العيب طعن فيه المشتري وما حظ حصته أو أكثر سبها جاز وإن كان لا يتغاب الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال ما بقي على المشتري ويجرم عليه وطه الحاربة ولو باذن رب المال ولو تزوجها بتزويج رب المال جاز أن يكرن في المال ربح وخرجت الحاربة عن المضاربة وإن كان فيه ربح لا يجوز وليس له أن يعمل بمخافة ضرر ولا مالا يعمل التجار وليس لأحد المضاربين أن يبيع أو يشتري بغير إذن صاحبه ولو اشتري بما لا يتغاب الناس في مثله يكون مخالفا وإن قيل له اعمل برأيك ولو باع بهذه الصفة جاز خلافا لهما كالوكيل بالبيع المطلق وإذا اشتري بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن هذا الخلط الحكمي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير النكاح كان لنفسه وبالدان للمضاربة لأنهما جنس هنا الكل من الجهر (قوله ولا تصد) لأن حق التصرف للمضارب (قوله والاستخار) أي استخار العمال للأعمال والمنازل لحفظ الأموال والسفن والدواب (قوله والخلط بماله نفسه) أي أو غيره كما في الجهر إلا أن تكون معاملته التجارية تلك البلاد أن المضاربين يخلطون ولا يهونهم فإن غلب التعارف بينهم في مثله وجب أن لا يضمن كما في التاترخانية وفيها قبله والأصل أن التصرفات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فيملكه من غير أن يقول له اعمل ما بدا لك كالوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتها والاستخار والأبداع والأبضاع والمسافرة وقسم لا يملك بطلان العقد بل إذا قيل اعمل برأيك كدفع المال إلى غيره مضاربة أو شركة أو خلط ماله بها أو بمال غيره وقسم لا يملك بطلان العقد ولا بقوله اعمل برأيك إلا أن ينص عليه وهو ما ليس بمضاربة ولا يخلط أن يعلق بها كالأستاذة عليها اه ملخصا (قوله بماله نفسه) وكذا بمال غيره كما في الجهر وهذا إذا لم يغلب التعارف بين التجار في مثله كما في التاترخانية وفيها من الثامن عشر دفع الرجل ألفا بالصف ثم ألفا أخرى كذلك فخط المضارب المالكين فهو على ثلاثة أوجه أمان أن يقول المالك في كل من المضاربين اعمل برأيك أو لم يقل فلهما أو قال في أحدهما فخط وعلى كل فاما أن يكون قبل الربح في المالكين أو بعده فلهما أو في أحدهما ففي الوجه الأول لا يضمن مطلقا وفي الثاني أن خلط قبل الربح فلهما فلا ضمان أيضا وإن بعده

اذ الشيء لا يتضمن مثله (و) لا
 الاقراض والاستدانة وان قيل له
 ذلك (أي اعمل برأيك لانهم ليسا
 من صنيع التجار فلم يدخلى في التعميم
 (ما لم ينص) المالك (عليهما)
 فملكهما وان استدان كانت
 شركة وجوه وحينئذ (فلما اشترى
 بجمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء
 او حل) متاع المضاربة (بجماله)
 (و) قد قيل له ذلك فهو متوقع
 لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة
 وانما قال بالماء لانه لا يقصر بالنشا
 فحكمه كصبيغ (وان صبغه احر
 فشرى بجماله زاد) الصبيغ ودخل
 في اعمل برأيك كالخياط (و) كان (له
 حصة) صبيغة (صبغان يبيع
 وحصة الثوب) ايض (في مالها)
 ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن شريكا
 بل غاصبا وانما قال احر لم يترأى
 السواد تنقص عند الامام فلا
 يدخل في اعمل برأيك بجر (ولا)
 جملة ايضا (تجبا وزيلدا أو سلعة
 أو وقت أو شخص عينه المالك)
 لان المضاربة تقبل التقيد المقيد
 ولو بعد العقد لم ينصر المتال عرضا
 لانه حينئذ لا يملك عزله فلا يملك
 تخصيصه كاستي، قدنا بالمقيد لان
 غير المقيد لا يعتبر أصلا كنهيه عن
 بيع الحال وأما المقيد في الجملة
 كسوق من مصر فان صرح بالنهى
 صريح والا (فان فعل ضمن)
 بالخالفة (وكان ذلك الشراء له)
 ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوفاق
 عادت المضاربة كعدو الوعد
 في البعض اعتبارا للبزء بالكل

فيه ما ضمن المالكين وحصة رب المال من الربح قبل الخلط وان بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا ربح فيه
 وفي الثالث أمانة يكون قوله اعمل برأيك في الاولى أو يكون في الثانية وكل على أربعة أوجه أمانة يخلطها
 قبل الربح فيها أو بعده في الاولى فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فيها قبل الربح فيها أو بعده في الثانية فان
 قال في الاولى لا يضمن الاول ولا الثاني فيما خلط قبل الربح فيها اه (قوله اذ الشيء) عليه لكونه لا يملك
 المضاربة ويلزم منها اني الاخيرين لان الشركة والخلط أعلى من المضاربة لانها مشاركة في أصل المال (قوله
 لا يضمن مثله) لا يرد على هذا المستعير والمكاتب فان له الاعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وهما
 يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة اذ المستعير مملك المنفعة والمكاتب ماحر ايدوا المضارب يعمل بطريق
 النيابة فلا بد من التخصيص عليه أو التفويض المطلق اليه كما في الكفاية (قوله ولا الاقراض)
 ولأن يأخذ سقجة بجر أي لانه استدانة وكذلك لا يعطى سقجة لانه قرض ط عن الشاي (قوله
 والاستدانة) كما اذا اشترى سلعة بدين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك المثل فلو
 كان عنده من نفسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كافي شرح الطحاوي قهستاني
 والظاهر ان ما عنده اذا لم يوف فإزاء ادعائه استدانة وقدمت على الجور اذا اشترى باكثر من المال كانت الزيادة له
 ولا يضمن بهذا الخلط الحكمي وفي البدائع كالاتجار بالاستدانة على مال المضاربة لا تجوز على اصلاحه فلو
 اشترى بجمع ماله انما بائع استأجر على جماله او قصرها او قتلها كان متعاضعا عقدا لنفسه ط عن الشاي
 وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو اشترى بجمال المضاربة ثوبا الخ فأشار بالتفرع الى الحكمي (قوله وان
 استدان) اي بالاذن وما اشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليه ولا يغير موجب المضاربة فربح مالهما
 على ما شرط قهستاني وقال الساجاني أقول شركة الوجه هي أن يتقفا على الشراء نسبة واشترى عليهما
 أثلاثا أو نصفًا قال والربح يتبع هذا الشرط ولو جعلاه مختافا ولم يوجد ما ذكره فله أن يكون المشتري
 بالدين للأمر لو المشتري معينا او مجهولا لجهالة نوع وسعي شئنه أو جهالة جنس وقد قيل له اشترى مختافا
 والا فله المشتري كما تقدم في الوكالة لكن ظاهر المتن أنه لرب المال ورجحه على حسب الشرط وبغفر
 في الضممي ما لا يتغير في الصريح اه (قوله بجماله) متعلق بكل من قصر وجعل (قوله ذلك) اي اعمل
 برأيك (قوله هذه المقالة) وهي اعمل برأيك قلت والمراد بالاستدانة نحو ما قد تقدم عن القهستاني فهذا
 يملكه اذا نص أملا أو استدانة تقودا فالظاهر أنه لا يصح لانه لو كبل بالاستدانة وهو باطل كما ترى في الوكالة
 وفي الثانية من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لان
 التوكيل بالاستدانة لو كبل بالاستدانة وهو باطل لانه لو كبل بالتكدي الآن يقول الوكيل للمقرض
 ان فلانا يستقرض منك كذا الخينئذ يكون على الموكل لا الوكيل اه اي لانه رسالة لا وكالة والظاهر
 أن المضاربة كذلك كما قلنا (قوله ولو بعد العقد) بأن كان رأس المال بجماله (فرع) قال في الهامش لو نهى
 رب المال المضارب بعد أن صار المال عرضا عن البيع بالنسيئة قبل أن يتابع ويصير المال ناضا لا يصح نهيه وأما
 قبل العمل أو بعد العمل وصار المال ناضا يصح نهيه لانه يملك عزله في هذه الحالة دون الحالة الاولى مخ اه
 (قوله عن بيع الحال) يعني ثم باعه بالخال بسعر ما يباع بالموجب كافي العيني ساجاني (قوله بالنهي) مثل
 لا تبع في سوق كذا (قوله الشراء له) وله ربحه وعليه خسارته ولكن يتصدق بالربح عندهما وعند أبي يوسف
 بطيبيه أصله المودع اذا تصرف فيها ورجح اتفاقنا (قوله ولو لم يتصرف) أشار الى أن أصل الضمان
 واجب بنفس الخالفة لكنه غير قادر الا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية للجامع أنه لا يضمن
 الا اذا اشترى والاقل هو الصحيح كافي الهداية قهستاني قلت والظاهر أن غرضه فيما لو طاع بعد الاخراج
 قبل الشراء يضمن على الاول لاعلى الثاني (قوله حتى عاد الخ) يظهر في مخالفتها في المكان تأمل (قوله
 وكذا لو الخ) قال الاتفاقاني فان اشترى ببعضه في غير الكوفة ثم باني في الكوفة فهو مختلف في الاول وما اشترى
 بالكوفة فهو على المضاربة لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه (قوله عاد في البعض) اي تعود

(ولا يملك) تزويج قن من ماله أو لشراء من يعتق على رب المال بقرابة أو عيىن بخلاف الوكيل بالشراء فإنه يملك ذلك (عند عدم القرينة) المقيدة للوكالة كاشتري عبد أبيعته أو استقدمه أو جارية أطاها (ولا من يعتق عليه) أى المضارب (إن كان في المال ربح) هو هناك تكون قيمة هذا العبد أكثر من كل رأس المال كما بسطه العيني - فليحفظ (فإن فعل) شراء من يعتق على واحد منهما (وقوع الشراء لنفسه وإن لم يكن ربح) كما ذكرنا (صح) للمضاربة (فإن ظهر) الربح (زيادة قيمته بعد الشراء) عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك (بعتقه لبايعه) (وسعى) العبد (المعتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي - من يعتق على الصغير فتدعى العائد) إذا نظر فيه للصغير (والمأذون إذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه إن لم يكن مستغرا بالدين والألا) خلا فالحالما زيلبي - مضارب معه ألق بال نصف اشترى به أمة فولدت) ولدا (مسواياه) أى اللالاق (فإذ عاموسر افصارت قيمته) أى الولد ٤٨٧ وحده كما ذكرنا (أفصا ونصفه) أى

خمسائة نفدت دعوته لوجود الملك بظهور الربح المذكور فعتق (سعى) الرب المال في الألف وربعه (إن شاء المالك) (أو أعتقه) (إن شاء) (ولرب المال بعد قبضه ألقه) من الولد (تسعين المذعى) ولومعسرا لانه ضمان تملك (نصف قيمتها) أى الامة لظهور نفوذ دعوته فيها ويسمى على أنه تزويجها ثم اشتراها حبلى منه ولو صارت قبلها ألقا ونصفه صارت أم ولد وضمن للمالك ألفا ورابعه لوموسر ألفو معسرا فلا سماعه علم إلا أن أم الولد لا تسعى وتسامه في العير والله أعلم

* (باب المضارب يضارب) *

لما قدم المردة شرع في المركبة فقال (ضارب المضارب) آخر (بلا) (أذن) المالك (لم يضمن) بالدفع مالم يعمل الثاني ربح) الثاني (أولا) على الظاهر لأن الدفع ابتداء وهو ملكه فإذا عمل حين أنه مضاربة فيضمن إلا إذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن ربح بل الثاني أجزأ مثله على المضارب الأول وللأول الربح المشروط (فإن ضاع) المال (من يده) أى يد الثاني (قبل العمل) الموجب للضمان (فلا ضمان) على

أحد (وكذا) لا ضمان (لو غصب) المال من الثاني (وإنما) الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني أو وهبه فالضمان عليه خاصة (فإن عمل) حتى ضمه (خير) رب المال إن شاء ضمن) المضارب

المضاربة لكن في ذلك البعض خاصة قال الاتقاني - ما تقدم (قوله أو عيىن) بأن قال إن ملكته فهو حر فإنه يملك ذلك والفرق أن الوكالة بالشراء مطلقه وفي المضاربة مقيدة بما يظهر الربح فيه بالبيع فإذا اشترى ما لا يقدر على بيعه خالف (قوله كما بسطه العيني) عبارته إذا كان رأس المال ألفا وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيته ألف أو أقل لا يعتق عليه وكذلك لو كان له ثلاثة أولاد أو أكثر وقيمة كل واحد ألف أو أقل فاشترى منهم شيئا لأن كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شيئا حتى تزيد قيمة كل عين على رأس المال على حد من غيرهم إلى آخر عني كذا في الهامش (قوله ربح) أى في الصورة الثانية (قوله للصغير) علة فاصرة والعلة في الشريك هي المذكور في المضارب من قصد الاسترباح ط (قوله بالنصف) متعلق بمضارب كذا في الهامش (قوله أمة) فوطئها ملتي كذا في الهامش (قوله موسرا) لانه ضمان عتق وليس بشيد لازم بل يفهم أنه لا يضمن لومعسرا إلا الولي كما به عليه مسكين (قوله كما ذكرنا) أى في قوله مساويه فالكاف بمعنى مثل خبر صار أو أنقابل منه وألقاها والخبر والمجاز والمجرورة قبله حال منه (قوله سعى) الأولى وسعى عطا على نفدت (قوله المذعى) وهو المضارب (قوله تملك) بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو يعمد التعدي ولم يوجد (قوله لظهور) أى لو وقع دعوته صحيحة ظاهرا (قوله حبلى منه) تنازع فيه كل من تزويجها واشتراها أي حلالا مره على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها إذ كل واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه للماعرف أن مال المضاربة إذا صار أجنبيا مستحقا لكل واحد منها لا يربى على رأس المال لا يظهر الربح عنده لأن بعضه ليس بأولى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في الولد وإنما الثابت له مجزى حتى التصرف فلا تنفذ دعوته فإذا زاد ثمنه وصارت ألفا وخمسائة ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنفتت دعوته السابقة لوجود شرطها وهو الملك فصار ابنه وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربعه ولم يضمن حصصه رب المال من الولد لأن العتق ثبت بالمالك والتسب فصارت العلة ذات وجهين والمالك آخرهما وجود أضاف العتق إليه ولا يصح له في الملك فلا ضمان لعدم التعدي فإذا اختار الاستسعاء استسعاء في ألف رأس ماله وفي ربعه نصيبه من الربح فإذا قبض الألف صار مستوفيا لرأس ماله وظهر أن الأم كلها ربح بينهما نصفين ونفذ فيها دعوة المضارب وصار كلها أم ولد له لأن الاستسعاء إذا صادف محلا يحتمل النقل لا يتجزأ أجماعا ويجب نصف قيمتها رب المال فإن قيل لم يجعل المقبوض من الولد من الربح قلنا لانه من جنس رأس ماله وهو مقدم على الربح فكان أولى بجعله منه زيلبي - ملصقا (قوله وضمن للمالك) لانها المازاد فتمتظاظهر فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفتت دعوته فيها فيجب عليه رب المال رأس ماله ونصيبه من الربح فإذا وصل إليه ألفا استوفى رأس ماله وصار الولد له ربعها فملك المضارب منه نصفه فيعتق عليه ومالم يصل إليه الألف فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام

* (باب المضارب يضارب) *

(قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية عن الإمام وهو قوله ما من (قوله فاسدة) قال في الجبر وإن كانت أخذها فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وللعامل أجر المثل على المضارب الأول ويرجع به الأول على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الأول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرته إذا كانت المضاربة الأولى صحيحة والأول أجر مثله اه (قوله خاصة) والاشهر الخبار فيضن أبيه إذا كانت في الاختيار سائجا - (قوله خبر رب المال) فإن ضمن الأول صححت المضاربة بينه وبين الثاني وكان الربح

(الاول برأس ماله وان شاء ضمن الثاني) وان اختار أخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بجر (فان أذن) المالك (بالدفع ودفع بالتالي وقد قبل)
 لا دلول (مارزو لله فبيننا نصفان فلما لك النصف) علام بشرطه (وللاول السدس الباقي والثاني الثلث) اشروط (ولو قيل مارزو لك الله
 بـكاف الخطاب) والمسألة بجاهها (فلما في ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) باعتبار الخطاب فيكون لكل ثلث (ومثله ما رجحت من شيء
 او ما كان لك فيه من ربح) ونحو ذلك وكذا الوشرط للثاني اكثر من الثلث او اقل فالباقي بين المالك والاول (ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان ودفع
 بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بيني) لانه لم يربح سواه (ولو قيل مارزو لك الله في نصفه او ما كان من فضل الله فبيننا نصفان فدفع بالنصف فلما لك
 النصف وللثاني كذلك ولا شيء للاول) ٤٨٨ لعله ماله للثاني (ولو شرط) الاول (للساني ثلثيه) والمسألة بجاهها (ضمن الاول للثاني سدسا)

بالنسبة لانه التزم سلامة الثلثين
 (وان شرط) المضارب (للمالك
 ثلثه) شرط (لعبد المالك ثلثه)
 وقوله (على أن يعمل معه) عادي
 وليس بقيد (أو شرط لنفسه ثلثه
 صح) وصار كأنه اشترط للمولى
 ثلثي الربح كذا في عامة الكتب
 وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط
 فاجتبته (ولو عقدها المأذون مع
 اجنبي) وشرط المأذون عمل مولاه
 لم يصح ان لم يكن المأذون (عليه
 دين) لانه كاشتراط العمل على
 المالك (والاصح) لانه حينئذ لا يملك
 كسبه (واشترط عمل رب المال
 مع المضارب مقدرا للعقد لانه يتبع
 الضريبة فينع الصحة) وكذا اشترط
 عمل المضارب مع مضاربه او عمل
 وبالمال مع المضارب (الثاني)
 بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه
 كالواضاب مولاه (ولو شرط بعض
 الربح للمساكين او للجمع
 اوفى الرقاب) ولا امرأة المضارب
 او مكاتبه صح العقد (ولم يصح)
 الشرط (ويكون) الشرط (رب المال
 ولو شرط البعض لمن شاء المضارب
 فان شاء لنفسه او لرب المال
 صح) الشرط (والا) بان شاء
 لاجنبي (لا) يصح ومتى شرط
 البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله
 صح والا فلا تـ لكن في القهستاني
 أنه يصح مطلقا

على ما شرطوا وان ضمن الثاني ربحه ما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطاب للثاني ما ربح دون
 الاول بجر وفيه ولو دفع الثاني مضاربه الى ثلث وربح الثالث او وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيك
 فرب المال أن يضمن اى الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على أحد اذا
 ضمنه رب المال والا لضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط (قوله ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه
 اذا ضمن يرجع على الاول وطيب الربح له دون الاول لانه ملك مستندا قهستاني سائحا (قوله ليس له الخ)
 لان المال بالعمل صار غصبا وليس للمالك الاتصمين البديل عند ذهاب العين المغصوبة وليس له أن يأخذ الربح
 من الغاصب كذا ظهري ط (قوله فان أذن) مفهوم قوله بلاذن (قوله علام بشرطه) لانه شرط نصف
 جميع الربح له (قوله الباقي) الاول استقاطه محلي والباقي هو الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما وجبه
 الاول لم ينصرف الى نصيبه خاصة اذ ليس له أن يوجب شيئا لغيره من نصيب المالك وحيث أوجب للثاني الثلث
 من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر وطاب الربح للجمع لان عمل الثاني عمل عن المضارب
 كلاجير المستترك اذا استأجر آخر باقل مما استأجر (قوله لعبد المالك) قيد بعبد رب المال لان عدد
 المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط رب المال اذا كان على العبد دين والا
 لا يصح سواء شرط عمله أولا ويـ كون للمضارب بجر وقد يكون العاقد المولى لانه لو عقد المأذون فسيأتي
 وشمل قوله لعبد ما لو شرط للمكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط أن يشترط
 عمله فيها وكان الشرط للمكاتب له لا لمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجانب قصص
 المضاربة وتكون لرب المال ويطل الشرط بجر وسيأتي الكلام فيه والمرأة والولد كالاجانب هنا كذا
 في النهاية بجر وقيد باشتراط عمل العبد احترازا عن عمل رب المال مع المضارب فانه مفسد كسبائي (قوله
 للمولى) لكن المولى لا يأخذ ثلث العبد مطلقا في التبيين ثم ان يكن على العبد دين فهو للمولى سواء شرط
 فيه ما على العبد أولا وان كان عليه دين فهو كغيره ان شرط عمله لانه صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه
 له فذا غدر ماؤه وان لم يشترط عمله فهو اجنبي عن العقد فكان كالمسكوت عنه فيكون للمولى لانه غمها ملكه
 اذ لا يشترط بان نصيبه بل نصيب المضارب لكونه كلاجير اه ملخصا (قوله وفي نسخ المتن الخ) أما المتن
 فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثه ولعبد المالك ثلثه على أن يعمل معه ونفسه ثلثه صح اه وهو
 فاسد كما ترى وأما الشرح فنصه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيده وان
 لم يشترط عمله لا يجوز كذا في الهامش (قوله واشترط) هذه المسألة كالتمليل لما قبلها فكان الاولى
 تقديمها وتفرع الاولى عليها (قوله بخلاف مكاتب) أى اذا دفع مال مضاربه لا سحر (قوله مولاه)
 أى فانه لا يفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولادين عليه فندت بجر (قوله اوفى الرقاب) أى فكهما وفساد
 الشرط في الثلاث لعدم اشتراط العمل كما سيظهر (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز يحول
 على جواز العقد لا الشرط مخ فلا يحتاج الى ما قيل ان المسألة بخلافه لكن عدم صحة الشرط في هذين
 اذا لم يشترط عملهما كما سيشر اليه بقوله ومتى شرط لاجنبي الخ ومزعين النهاية أن المرأة والولد كلاجنبي هنا
 وفي التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب رب المال أو المضارب ان شرط عمله جاز وكان الشرط له لانه صار
 مضاربا والا فلا لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط هبة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجانب
 ان شرط له بعض الربح وشرط عمله عليه صح والا فلا اه (قوله لا يصح) لانه لم يشترط عمله (قوله صح)
 أى الاشتراط كالعقد (قوله لكن في القهستاني) لا محل للاستدلال ان قوله يصح مطلقا أى عقد المضاربة

أو المشروط للأجنبي أن شرط عمله والأفعاله أيضاً وعزاه للذخيرة خلافاً للبرجندى وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المصاريب أو دين المالك جاز ويكون المشروط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه بجر (وتبطل) المضاربة (بموت أحدهما) لكونها وكالة وكذا بقتله وبجر بطراً على أحدهما ويجنون أحدهما مطبقاً قهسماً وفي البرازية مات المضارب والمال عروساً باعها وصنعه ولومات رب المال والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عراضاً تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله يبيع بعرض نقد (و) بالحكم (يلحق المالك مرتبة أكان عابداً بعد لحوقه مسلفاً بالمضاربة على حالها) حكم بطلانها لا عناية (بمخلاف الوكيل) لأنه لاحق له ٤٨٩ بخلاف المضارب (ولو ارتد المضارب فهي

صحیح سواء شرط عمل الأجنبي أو لا غيراً منه أن شرط عمله فالمشروط له والأفرب المال لأنه بمنزلة المسكون عنه ولو كان المراد أن الاشتراط صحيح مطلقاً في قوله والأى وان لم يشترط عمله فللمالك (قوله ويكون) أى البعض (قوله قضاء) نائب فاعل المشروط (قوله بجر) عبارة ولا يجبر على دفعه لغرمائه اه كذا في الهامش (قوله المسافرة) أى إلى غير بلد رب المال ط عن البرازية (قوله فان عاد الخ) ينبغي أن يكون هذا إذا لم يحكم بطبقته أما إذا حكم بطبقته فلا تعود المضاربة لأنها تبطل كما هو ظاهر عبارة الاتفاقية في غاية البيان لكن في العناية أن المضاربة تعود سواء حكم بطبقته أم لا فتأمل ربي (قوله بخلاف الوكيل) أى لو ارتد موكله ولحق ثم عاد فلا تنفي الوكيل على حالها والفرق أن محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق بحق الوكيل فلذا قال لأنه الخ س (قوله بخلاف المضارب) فإن له حقاً فإذا عاد المالك فهي على مالها (قوله ولو ارتد) محترز قوله ويلحق (قوله فقط) على هذا الفرق بين المالك والمضارب فلو قال ويلحق أحدهما ثم قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ لكان أخصراً وأظهر تأمل لكن الفرق أنه إذا ارتد المضارب تصرفه نافذ (قوله غيره مؤثر) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة لأن عوت أو تلقى بدار الحرب فيحكم بطبقها لأن رتبها لا تؤثر في أملاكها فكذا في تصرفاتها منع (قوله ولو حكم) أى ولو العزل حكماً فلا ينزل في الحكمي إلا بالعلم بخلاف الوكيل حيث ينزل في الحكمي وإن لم يعلم كذا قالوا فإن قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا أن الفرق بينهما لاحق له بخلاف المضارب منع (قوله ولو حكم) أى كارتداده مع الحكم بطبقته س (قوله فالدرهم) التفرع غير ظاهر فالأولى الواو كذا في البحر والمخ (قوله جنسان) فإن كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير يبيعها بالدرهم استخصاناً منع وانظر ما مر في البيع القاسد عند قول المصنف والدرهم والدنانير جنس (قوله باعها) أى لبيعها ولا ينعى العزل من ذلك انقضاء (قوله عنها) أى عن النسبة كالإبصع تنبيه عن المسافرة في الروايات المشهورة وكذا لا يملك عزله لا يملك تخصيص إلا لأن لا عزله من وجه بجر عن النهاية وسياق (قوله ويدل) لاحاجة إليه لفهمه بما قبله حيث بين المراد من العروض هنا قسراً وأن الدرهم والدنانير جنسان (قوله خلافه) أى أنه لا يدل خلاف رأس المال من النقد برأس المال قال في البحر وإن كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير يبيعها بالدرهم استخصاناً مدنى (قوله لوجوب الخ) أى إن استنع المالك من خلاف الجنس كما يفيد ما قد منعنا عن الاتفاقية (فرع) قال في القسبة من المضاربة إعطاء دنانير مضاربة ثم أراد التسعة له أن يستوفي دنانيره أن يأخذ من المال قيمتها وتعتبر قيمتها يوم التسعة لا يوم الدفع اه وفي شرح الطحاوى من المضاربة ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى في بحث القول في ثمن المثل وهذه قاعدة طالما توقفت فيها فإن رب المال يدفع دنانير مثلاً بعدد مخصوص ثم تغلو قيمتها ويريد أخذها بعدد الأناقصة تأمل والذي يظهر من هذا أنه لو علم عدد المدفوع ونوعه فله أخذ ولو أراد أن يأخذ قيمته من نوع آخر لم يؤخذ بقيمة الواقعة يوم الخلاف أى يوم النزاع والخصام وكذا إذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كسر في زمانها حيث يدفع أنواعاً تحمل ففضلاً إلى أخذ قيمتها بطبقها لها فإخذ بقيمة يوم الخصام والله أعلم تأمل (قوله في هذه الحالة) أى حالة كون المال عروساً لأن المضارب حقا في الربح بجر (قوله صح) أى القسج (قوله على اقتضاء الديون) أى طلبها من أربابها (قوله) (أد حينئذ) عبارة البر لأنه كالاجبر والربح كالأجرة وطلب الدين من تمام تكمله العمل فيجبر عليه (قوله) بالأجرة) ظاهره ولو كان الربح قسلاً قال في شرح اللقي ومفاده أن نفقة الطلب على المضارب وهذا لو ادين في مصر والافني ماله المضاربة قال في الهندي وإن طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة في جميع الدين فإن فضل على الدين حسبه النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط ط

على حالها فإن مات أو قتل أو طلق بدار الحرب وحكم بطبقته بطلت) وما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام بجر (ولو ارتد المالك فقط) أى ولم يلحق قسصرته (أى المضارب) (موقوف) وردة المرأة غير مؤثرة (وتنزل بعزله) لأنه وكيل (انظر به) بغير رجلين مطلقاً أو فوضت عدل أو رسول بغير (والا) يعلم (لا) ينزل (فإن علم) بالعزل ولو حكم كون المالك ولو حكم (والمال عروساً) هو ههنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان (باعها) ولو نسبته وإن نهاء عنها (ثم لا تصرف في ثمنها) ولا في نقد من جنس رأس ماله ويدل خلافه استخصاناً لوجوب رتبته ويظهر الربح (ولا يملك المالك فضله في هذه الحالة) بل ولا تخصيص إلا لأن عزله من وجه نهاية (بمخلاف أحد الشرطين إذا أصبح الشركه وماله امتعة) صح (اقتراض المال ديون وبيع يجبر المضارب على اقتضاء الديون) إذ حينئذ يعمل بالأجرة (والا) ربح (لا) جبرانه حينئذ متبرع (و) يؤمر بان (يوكل المالك عليه) لأنه غير العاقد (و) حينئذ (الوكيل) بالبيع والمستبضع للمضارب يؤمر بالتوكيل

(والسهم يجبر على التقاضي) وكذا الدال لانهم بايعوا بالاجرة (فرع) استوفى على أن يبيع ويشترى لم يجز لانه قدوته عليه والحيلة أن يستاجر مئة للخدمة ويسته مئة في البيع زيلبي (وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح) لانه تبع (فان زاد الهالك على الربح لم يضمن) ولو فاسده من عمله لانه أمين (وان قسم الربح وقيت ٤٩٠ المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراذا الربح لياخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وان

نقص لم يضمن) لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وقيت المضاربة فقال (وان قسم الربح) وفسخت المضاربة (ثم عقداها) والمال في يد المضارب (ثم عقداها) فهلك المال لم يترادوا بقيت المضاربة لانه عقد جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب

(فصل في المتفرقات) * (المضاربة لا تفسد بدفع كل المال او بعضه) فتسقط الهداية ببعض اتفاق عناية (الى المالك بضاعة المضاربة) لما مر (وان اخذه) اي المالك المال (بغير أمر المضارب) وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا (لانه عامل لنفسه) وان صار عرضا (لان التقض الصريح حينئذ لا يعمل فهذا اولى عناية ثم ان باع بعرض بقيت وان بقدر بطلت لما مر (واذا سافر) ولو يوما (فطعامه وشرا به وكسوته وركوبه) بفتح الراء ما يركب ولو يكره (وكل ما يحتاجه عادة) اي في عادة التجار بالمعروف (في ما لها) لو صحبة لافاسده لانه اجبر فلا نفقة له كاستضع ووكيل وشريك كافي وفي الاخير خلاف (وان عمل في المصير) سواء ولد فيه او اتخذه دارا (فنفقته في ماله) كدوائه على الظاهر اما اذا فوى الاقامة بصرو لم يتخذ دارا له النفقة ابن مالك ما باخذ مالا له لم يحتسب بماله ولو سافر عاله وماله

(قوله والسهم) هو المتوسط بين البائع والمشتري بأجر من غير أن يستاجر (قوله زيلبي) ونظام كلامه وانما جازت هذه الحيلة لان العقد يشاؤول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط وأعطاه شيا لا باس به لانه عمل معه حسنة فجاز له خبرا وبذلك جرت العادة وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (قوله ولو فاسده) أي سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهالك من عمله أو لا (قوله من عمله) يعني المسلط عليه عند التجار وأما التعدي فيظهر أنه يضمن سائحا (قوله فهو بينهما) أي بعد دفع النفقة (قوله لما مر) أي من أنه أمين فلا يضمن (قوله في يد المضارب) مثله في العزيمة عن صدر الشريعة وهو نص على التوهم والاقبال اولا اذا دفعه لرب المال بعد الفسخ ثم استرده وعقد أخرى (قوله النافعة للمضارب) أي لو اخاف أن يسترد منه رب المال الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم عماره انفسا انه لا يوقف صحة الحيلة على أن يسلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد الزيلبي به اتفاق كما نبه عليه أبو السعود

(فصل في المتفرقات) *

(قوله للمضاربة) أي فانها تفسد وقد تبع الزيلبي ومفهومه انه لو دفعه مضاربة تفسد الاولى مع أن الذي يفسد الثانية لا الاولى كما في الهداية قال في البحر وتقييد بالضاعة اتفاق لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل الاولى بل الثانية لان المضاربة تنعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولما لم يخافوا جوارها يورث الى قلب الموضوع واذا لم يصح في عمل رب المال بأمر المضارب فلا تبطل الاولى كذا في الهداية وبه علم انها بضاعة وان سميت مضاربة لان المراد بالضاعة هنا الاستعانة لان الاضلاع الحقيقي لا يتأق هنا وهو أن يكون المال للمضجع والعبء من الاخر ولا يربح للعامل وفهم من مسألة الكتاب جواز الاضلاع مع الاجنبي بالاولى اه (قوله لما مر) أي من أن الشيء لا يضمن مثله (قوله وان اخذه) محتمر قوله بدفع (قوله وان صار عرضا) أي في يد المضارب (قوله ثم ان باع) أي ما صار عرضا (قوله لما مر) أي من أنه عامل لنفسه قال في الهامش فلو باع أي رب المال العروض بقدر ثم اشترى عرضا كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأبه بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلهما وبكامل أو موزون وربح كان بينهما على ما شرطنا بجر ومنع عن المتوسط (قوله ولو يوما) لان العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لاجلها فعمل أنه ليس المراد بالسفر الشرعي بل المراد أن لا يمكنه المبيت في منزله فان أمكن انه يعود اليه في ليلة فهو كالمصير لافقته بجر (قوله ولو يكره) بفتح الراء ومتهوا وكسر الهمزة بعدها (قوله لانه أجبر) أي في القاسدة (قوله خلاف) فانه صرح في النهاية بوجوده في مال الشركة منع وجهه في شرح الجمع رواية عن محمد وفي الحامدية في كتاب الشركة عن الرمي على المنع اقول ذكر في التارخانية عن الخاتمة قال محمد هذا استحسانا اه أي وجوب نفقته في مال الشركة وحيث علمت انه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها خبره ابن علي المنع اه (قوله ما لم يأخذ مالا) يعني لو نوى الاقامة بصرو لم يتخذ دارا له النفقة الا اذا كان قد أخذ مال المضاربة في ذلك المصير فلا نفقة له مادام فيه ولا يفتي ما فيه من الاجازات الحق بالاغراض قال في البحر فلو أخذ مالا باللكوفة وهو من أهل البصرة وكان قد قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها مسافرا فلا نفقة حتى يأتي البصرة لان خروجه لاجل المال ولا يتق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أملي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له أن يتق من المال الى أن يأتي الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله أن يتق أيضا ما قام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن أمانة وانه يظل بالسفر فاذا عاد اليها وليس له بها وطن كانت اقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والفتاوى الظهيرية اه ويظهر منه انه لو كان له وطن بالكوفة

أو خطا باذن أو عيالين (رجلين) أحق بالخصه والأقدم مرة ما نبي مجمع وبضم الزائد على المعروف ولو أنق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو حدث لم يرجع على المالك (ويأخذ المالك قدرا ما أنفق المضاير من رأس المال ان كان ثمة ربح فان استوفاه وفضل شيء من الربح (اقتسام) على الشرط لان ما أنفقه يجعل كالهالك والمالك يصرف الى الربح كما مر (وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أي المضارب (وان باع المتاع من جهة حسب ما أنفق على المتاع من الجملان وأجرة السمسار وألقصار والصباغ ونحوه) مما اعتدضه ٤٩١ (ويقول) البائع (قام على) بكذا

وكذا بضم "الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة أو حكما أو اعتاده التجار" كما جرة السمسار هذا هو الاصل نهاية (لا) بضم ما أنفق (على نفسه) لعدم الزيادة والعادة مضارب بالنصف شري بالقها بزا أي ثيابا (وباعه بالافين وشري بها عبد افعا على يده) قبل تقديمه للبائع العبد (غرم المضارب) نصف الربح (بربعهما) (و غرم) (المالك الباقي) (و) بصير (ربح العبد) ملكا (للمضارب) خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما تناف (وباقية لها ورأس المال) جميع ما دفع المالك وهو (ألفان وخمسمائة) (و) لكن (رابح) المضارب في بيع العبد (على ألفين) فقط لانه شراء بهما (ولو بيع) العبد (بضعهما) بأربعة آلاف (لخصمنا ثلاثة آلاف) لان ربعه للمضارب (واربع منها نصف الألف بينهما) لان رأس المال ألفان وخمسمائة (ولو شري من رب المال بألف عبدا شراه رب المال) بنصفه رابح بنصفه (وكذا عكسه لانه وكله ومنه علم جواه شراء المالك من المضارب وعكسه (ولو شري بالقها عبدا قيمته ألفان فقتل العبد رجلا خطا فلا لانه ارباع الفداء على المالك وربعه على المضارب) على قدر ملكهما (والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) لخروجه عن المضاربة بالفداء لتساق

أي باللس له الاتفاق الا في الطريق ورأيت التصريح به في المتأخر خاتمة من الخامس عشر (قوله أو خطا الخ) أو يعرف شائع كما قد مناه لا يضمن به تأمل (قوله باذن) أي وتصير شركة ذلك فلا تنافي المضاربة ونظيره ما قد مناه لودفع اليه ألفا نصفها قرض ونصفها مضاربة وكل نصف حكم نفسه اه مع أن المال مشترك شركة ملك فلم يضمن المضاربة به ظهر انه لا ينافي ما قدّمه الشارح عن الكافي من أنه ليس للشريك نفقة فافهم (قوله أو عيالين) أي وان كان أحدهما بضاعة فنفقته في مال المضاربة الآن يفترغ للعمل في البضاعة فمن مال نفسه دون البضاعة الا ان أذن له المستبضع بالنفقة منه لانه متبرع تأخر خاتمة من الخامس عشر عن المحيط وفيها عن العتاية ولو ربح المضارب من سفره بعد موت رب المال فله أن يتق من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد التهي ولو كتب اليه بنهاه وقد صار المال نقد الم ينفق في رجوعه اه (قوله ولو حدث) أي مالهها (قوله ويأخذ) أي من الربح (قوله من رأس) متعلق بأنفق وحاصل المسألة انه لو دفع له ألفا متلا فأنفق المضارب من رأس المال مائة وربع مائة يأخذ المالك المائة ربح بدل المائة التي أنفقها المضارب ليستوفي المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين يأخذ مائة بدل النفقة ويقسمان المائة الثانية (قوله من الجملان) قال في مجمع البحرين والجملان بالضم الجمل مصدر حله والجملان أيضا جرم يحمل اه وهو المراد ط (قوله حقيقة) كالصبيغ (قوله أو حكما) كالقصار (قوله والعادة) قد سبق في المراجعة أن العبرة في الضم لعادة التجار فاذا جرت بضم "ذلك بضم" ط (قوله اي ثيابا) قال في البحر وقال محمد في السير البرزند أهل الكوفة ثياب الكنان والقطن لا ثياب الصوف والخز كذا في المغرب اه (قوله نصف الربح) لانه ظهر فيها ربح ألف ما صار المال نقدا فاذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا به للمضارب والباقي لرب المال فيكون مضمونا عليهما بالخص (قوله الباقي) ولكن الا ان كان يجبان جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بألف وخمسمائة لان المضارب هو المباشر للعقد وأحكام العقد ترجع اليه اتفاقا (قوله لكونه) على لقوله خارجا (قوله وبينهما) أي بين الضمان المفهوم من مضمون وبين الأمانة (قوله لها) لان ضمان رب المال لا ينافي المضاربة س (قوله ولو بيع) أي والمسألة بجهاها (قوله لخصمنا) أي المضاربة (قوله لان ربعه) أي ربع العبد ملك للمضارب كما تقدم وفي الماشي قوله ربحه وهو الألف اه (قوله بينهما) أي والألف يختص بها المضارب كما مر (قوله عبدا) أي قيمته ألف فالثن والتمه سواء وانما قلنا ذلك لانه لو كان فيها فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما ربح المضارب ألفا فانه رابح على ألف وخمسمائة وكذا لو الفضل في قيمة المبيع ودون الثمن بأن كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف وباعه من المضارب بألف فانه رابح على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بأن شري عبدا قيمته ألف بألف فباعه منه بألف فالمسئلة رباعية فحسان لا يرايح فيها الا على ما اشترى رب المال وقسمان رابح فيها عليه وعلى حصة المضارب وهذا اذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما يأتي ونعما في البحر عن المحيط (قوله شراه) مضفة عبدا (قوله رابح) جواب لو (قوله وكذا عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمسئلة بجهاها بأن شري رب المال بألف عبدا اشراه المضارب بنصفه ورأس المال ألف فانه رابح بنصفه وهذا اذا كانت قيمته كالفين لافضل فيها ومثله لو الفضل في القيمة فقط أما لو كان فيها فضل او في الثمن فقط فانه رابح على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب وبه علم أن المسئلة رباعية أيضا ونعما في البحر (قوله ولو شري) أي من معه ألف بالنصف كما قد به في الكنز (قوله بالفداء) لانه لما صار المال عينا واحد اظهر الربح وهو ألف بينهما وأشرب المال فاذا فداء باء خرج عن المضاربة لان نصيب المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضي بالفداء عليه ما واذا خرج عنها بالفداء أو بالفداء فزما على قدر ملكهما بجر والفرق بين هذا وبين ما مر حيث لا يخرج هنالك ما خص رب المال

كأثر ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لو هم الربح حينئذ (اشترى بألفه عبد أو هلك الفئ قبل النقد) للبائع لم يضمن لأنه أمين بل (دفع المائت) للمضارب (ألفاً أخرى ثم وثم) أي كلها هلك دفع أخرى إلى غير نهاية (ورأس المال جميع ما دفع) بخلافه لو كبل لانه ثانياً باستيفاء لأمانة (مع ألفان فقال) للمالك ٤٩٢ (دفع إلى ألفاً وورثت ألفاً وقال المالك دفعت ألفين فأقول للمضارب) لأن القول في مقدار المقبوض

للقايض أمينا أو ضمينا كما لو أنكره أصلا (ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فأقول لرب المال في مقدار الربح فقط) لانه يستفاد من جهته (وأبهما أمامينة تقبل وان أقاماها فالينة ينسب الرب المال في دعواه الزيادة في رأس المال) وينسب (المضارب في دعواه الزيادة في الربح) فيد الاختلاف بكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة فأقول لرب المال فإذا قال (مع ألف فقال هو مضاربة بالنصف وقدر ربح ألفاً وقال المالك هو بضاعة فأقول للمالك) لانه منكسر (وكذا الوفاق) المضارب (هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو ودعة أو مضاربة فأقول لرب المال والبنينة ينسب المضارب) لانه يدعى عليه التمسك والمالك ينكر (وأما لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فأقول للمضارب) لانه ينكر الضمان وأبهما أمامينة قبلت (وان أقاما يمينه فيئنة رب المال أولى) لانه أكثر إثباتاً وأما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم أو الإطلاق وادعى المالك الخصوص فأقول للمضارب لتمسكه بالأصل ولو ادعى كل نوعاً فأقول للمالك والبنينة للمضارب فيصعها على حصص تصرفه ويلزمه انقي الضمان ولو وقت البنينتان

عن المضاربة وهنا يخرج أن الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا ينشأ في المضاربة وهنا ضمان الجنابة وهو ليس من التجارة في شيء فلا ينشأ على المضاربة كفاية (قوله كما يمر) أي قريسان أن ضمان المضارب ينشأ في المضاربة من (قوله ولو اختار المالك الدفع الخ) قال في البحر قد يفوله بجملة ألفان لانه لو كانت قيمته ألفاً فقد بطل الجنابة إلى رب المال لأن الرقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع والمضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يسبق بالفداء مال المضاربة وله ذلك لأن الربح يؤولهم كذا في الإيضاح ١٥ ويجوز في غاية البيان ولا ينبغي أن الربح في مسئلة المتن يحقق بخلاف هذه فقد علل لغيره كدور على أن الظاهر أنه في مسئلة المتن لا يفرد أحدهما بالخيار لكون العبد مشتركاً في مال في غاية البيان ويكون الخيار لهما جميعاً ما شاءا فديا وان شاءا دفعاً فتأمل (قوله ما دفع) فلا يظهر الربح إلا بعد استيفاء المالك الكل لكن المضارب لا يرجع الأعلى ألف كما يمر (قوله بخلاف الوكيل) أي إذا كان الفئ مدفوعاً إليه قبل الشراء ثم هلك فانه لا يرجع الأمرة (قوله لانه ثانياً الخ) الضمير فيه للوكيل بيانه أن المال في يد المضارب أمانة ولا يمكن حمله على الاستيفاء لانه لا يكون الاقبض مضعون فكل ما قبض يكون مائة وقبض الوكيل ثانياً استيفاء لانه وجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع إذا صار مستوفياً له صار مضعوناً عليه فيهلك عليه بخلاف ما إذا لم يكن مدفوعاً إليه إلا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلاً لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفياً بالقبض بعده إذا مدفوعاً إليه قبله أمانة وهو قائم على الأمانة بعده فلم يصير مستوفياً فإذا هلك يرجع مرة فقط ما قلنا (قوله مع ذلك) أي مع الاختلاف في رأس المال (قوله الربح) صورته قال رب المال رأس المال ألفان وشرط لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت لي النصف (قوله فقط) لا في رأس المال بل القول فيه للمضارب كما علمت (قوله فالبنينة الخ) لأن يمينه رب المال في زيادة رأس المال أكثر إثباتاً ويمينه المضارب في زيادة الربح أكثر إثباتاً كما في الزيلعي وبوخد من هذا ومن الاختلاف في الصفة أن رب المال لو ادعى المضاربة وادعى من في يده المال انها عتات وله في المال كذا أو أقاما البنينة فيئنة ذي الدأوى لانها أثبت حصصاً من المال وأثبتت الصفة سائحاتاً (قوله فأقول للمالك) لأن المضارب يدعى عليه تقوم عليه أو شرطاً من جهته أو يدعى الشركة وهو ينكر مخ (قوله المضارب) الأولى ذواليد (قوله هي قرض) ليكون كل الربح له (قوله فأقول للمضارب) مثله في الجنابة وغاية البيان والزيلعي والبحر ونقله ابن النخعة عن النهاية وشرح التجريد وحكي ابن وهبان في نظمه قولين وفي مجموعة منلا على عن مجموعة الاتقروى عن محيط السرخسى لو قال رب المال هو قرض والقايض مضاربة فان بعده ما تصرف فأقول لرب المال والبنينة ينسب أيضاً والمضارب ضامن وان قبله فأقول قوله ولا ضمان عليه أي القايض لانهم متصادقان على أن القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القايض ١٥ ونقل فيها عن الذخيرة من الرابع عشر مثله ومثله في كتاب القول لمن عن غانم البغدادي عن الوجوه بمثله على أي أنشد مفتي المالك العفانية وكذا قال في فتاوى ابن نجيم القول لرب المال ويمكن أن يقال ان ما في الخاتمة والتنوير فياذا كان قبل التصرف حلاً للمطلق على المقيد لاتحاد الحادثة والحكم وبالله التوفيق من مجموعة منلا على ملخصاً (قوله بالأصل) لأن الأصل في المضاربة العموم إذا المقصود منها الاسترباح والعموم والأطلاق يناسبانه وهذا إذا تنازعا بعد تصرف المضارب فلو قبله فأقول للمالك كما إذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب الخصوص فأقول للمالك در منتي (قوله كل نوعاً) بأن قال أحدهما في بر وقال الآخر في بر (قوله فأقول للمالك) لانهما اتفاقاً على الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الاذن من (قوله فيصعها) أي البنينة (قوله على صحة الخ) يعني أن البنينة تكون حينئذ على صحة تصرفه لا على نقي الضمان حتى تكون على النقي فلا تقبل (قوله ولو وقت) في بعض التسع ولو وقتت (قوله البنينتان) فاعل وقت والمسئلة بجالها بأن قال رب المال أدتة اليك مضاربة أن تعمل في بر في رمضان وقال المضارب دفعت إلى لاعمل

قضى بالتأخر والافينة المالك (فروع) دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة خاز وقيد الطر سوسى بان لا يجعل الوصى لنفسه من الربح أكثر مما يجعل لامثاله ونعمائه في شرح الوهبانية وفيها مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاده بناني تركته وفي الاختيار دفع المضارب شيئاً للعاشر ليكف عنه ضمن لأنه ليس من أمور التجارة لكن صرح في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصى لانهما يقصدان الاصلاح وسيسى آخر الوديعه وفيه لو شري بها لها متاعا فقال أنا أمسكه حتى ٤٩٣ أجدر بها كثيراً وأرد المالك

ييعه فان في المال ربح أجبر على بيعه لعله باجر كما زعم إلا أن يقول للمالك أعطيك رأس المال وصحتك من الربح فبيع المالك على قبول ذلك وفي البرازيل يدفع اليه انصافها هبة ونصفها مضاربة فهلكت يضمن حصه الهبة اه قلت والمقتضى به انه لا ضمان مطلقاً لا في المضاربة لانها مائة ولا في الهبة لانها فاقدة وهي غنك بالقبض على المعتقد المقتضى به كما سيجي فلا ضمان فيها وبه يصف قول الوهبانية وأودعه عنرا على أن حصة له هبة فاستهلك الخمس يتحسر

(كتاب الابداع) *

لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة (هو) لغته من الوديع أي التركة شرعاً (تسليط الغير على حفظ ماله صريحاً أو دلالة) كأن اشترى زق رجل فآخذه رجل بفسية ماله ثم تركه ضمن لأنه بهذا الأخذ التزم حفظه دلالة بجر (والوديعه ماتركه عند الامين) وهي أخص من الامانة كما حققه

المصنف وغيره (وركتها الايجاب صريحاً) كأدعيتك (أو كناية) كقوله لرجل أعطى ألف درهم أو أعطى هذا الثوب مثلاً فقال أعطيتك كان وديعة بجر لأن الاعطاء يحتمل الهبة لكن الوديعه أدنى وهو مضمّن فصار كناية (أو فعلاً) كالوضع فبه بين يدي رجل ولم يقل

في طعام في شوال وأقاما البينة (قوله قنبي بالتأخر) لأن آخر الشريطين ينسخ أولهما (قوله والا) أي لم يوقتا أو وقت احدهما دون الاخرى (قوله الى نفسه) الضمير راجع الى الوصى (قوله وقيد الطر سوسى) أي بجماعته وردة ابن وهبان بأنه تقيد بالهلاقم برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهر ابن النخبة ما قاله الطر سوسى نظر الصغير أقول لكن في جامع الفصولين عن الملتقط ليس الوصى في هذا الزمان أخذ مال البتيم مضاربة فهذا ينسب المنع مطلقاً (قوله في تركته) لأنه صار بالتجهيل مستهلكاً وسأفنى نعمه في الوديعه أن شاء الله تعالى وأفتى به في الحامدية فأثابته وأفتى فارئ الهداية (قوله وفيه لو شري الخ) الكلام هنا في موضعين الأول حق امسالة المضارب المتاع من غير رضی رب المال والثاني اجبار المضارب على البيع حيث لا حق له في الامسالة أما الأول فلا حق له فيه سواء كان في المال ربح أو لا لأن يعطى لرب المال رأس المال فقط ان لم يربح أربع حصته من الربح فحينئذ له حق الامسالة وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو أنه ان كان في المال ربح أجبر على البيع إلا أن يدفع للمالك رأس ماله من حصته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن له أن يدفع للمالك رأس ماله أو يدفع له المتاع رأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع عن الذخيرة وهي عبارة معقدة وقد راجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كافي المنع وبقي ما إذا أراد المالك أن يمسك المتاع والمضارب يريد بيعه وهو حادثة الفتوى ويعلم جوابها بما مر من قبيل الفصل من أنه لو عزل وعلم به والمال عروض باعها وان نجاه المالك ولا يكال المالك فسحقها ولا يخصص الاذن لأنه عزل من وجه (قوله حصة الهبة) لأن حصة المشاع الذي يقبل التسمة غير صحيحة فيكون في ضمانه (قوله وهي الخ) ونقلها القتال عن الهندية (قوله غنك بالقبض) أقول لاتساق بين الملك بالقبض والضمان سائحان أقول نص عليه في جامع الفصولين حيث قال راعى الفتاوى الفضلى الهبة الفاسدة تقيد الملك بالقبض وبه يفتى ثم اذا هلكت أفتت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة باقية بعد الهلاك كانت مسخرة الرد قبل الهلاك اه قنبي (فروع) سئل فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخاتمة والذخيرة البرهانية حامدية وفيها عن فارئ الهداية من باب القضاء في فتاواه اذا ادعى احد الشريكين خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برى وإن نكل ثبت ماله اذا وان لم يعين مقدارا فكذلك الحكم لكن اذا نكل عن العين لزمه أن يعين مقدراً ما خاز فيه والقول قوله في مقداره مع عينه لأن نكوله كأنراد بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المترع عينه الآن يقيم خصمه يئنه على أكثر اه

(كتاب الابداع) *

(قوله بقبية الخ) قيد به لأن المالك لو كان حاضراً لم يضمن كما حققه المصنف انظر البيهقوية قال في المنع ان الامانة علم لها وغير مضمون فشمّل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجرة والوصى بخدمته في يد الموصى له بها والوديعه ما وضع لالامانة لا بايجاب والقبول فكانا متغابرين واختاره صاحب النهاية وفي الصرح وحكمهما مختلف في بعض الصور لأنه في الوديعه يبرأ عن الضمان اذا عاذا الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد اختلاف (نكتة) ذكرها في الهامش روى أن ليليا الما سلبت بالفقر وايضاً عيناها من الخزن على يوسف عليه السلام جلست على فارة الطريق في روى الفقراء فزها يوسف عليه السلام فقامت تنادى ايها الملك اجمع كلامي فوقك يوسف عليه السلام فقالت الامانة اقامت المملوك مقام المملوك والخاتمة اقامت المملوك مقام المملوك فسأل عنها فنقل انها زلت فزجها رجة عليها اه زيلبي (قوله أو كناية) المراد بها ما قابل الصريح مثل كناية الطلاق لا البيانية (قوله لان الخ) التعليق في الصرح بقوله ولم يقل الخ فلو قال لأقبل الوديعه لا يضمن اذا القبول عرفاً لا يثبت عند الرز صريحاً قال صاحب جامع الفصولين أقول دل هذا على

أن البقار لا يصير مودعا في بقرة من بعثها اليه فقال البقار للرسول اذهب بها التي ربهما فاني لا أقبلها فذهب بها
 فينبغي أن لا يضمن البقار وقدمت خلافة يقول الحقيق قوله ينبغي لا ينبغي أن يقول لما أتى به اليه خرج عن
 حكم الرسالة وصار أجنيا فلما قال البقار ردها على مالكها صار كأنه ردها لي اجنبي أو ردها مع اجنبي
 فلذا يضمن بخلاف مسألة الثوب نور العين ونمائه فيه وفيه أيضا عن الذخيرة ولو قال لم أقبل حتى لم يصبر
 مودعا وترك الثوب ربه وذهب فرفعه من لم يقبل وأدخله يمينه ينبغي أن يضمن لأنه لم يثبت الايداع صار غاصبا
 برفعه يقول الحقيقه اشكال وهو أن الغصب ازالة المالك ولم يوجد ورفعه الثوب لقصده النفع لا الضرر
 بل ترك المالك ثوبه ايداع ثمن ورفعه من لم يقبل قبول ضمننا فالظاهر أنه لا يضمن والله تعالى أعلم اهـ (قوله شيا)
 فلو قال لا أقبل لا يكون مودعا لأن الدلالة لم توجد بحر وفيه عن الخلاصة لو وضع كاهه عند قدم فذهبوا
 وتركوه ضمنوا اذا ضاع وان قاموا واحدا بعد واحد ضمن الاخير لأنه تعين للفظ تعين للضمين اهـ فكل من
 الايجاب والقبول فيه غير صريح كسئلته الخاني الآتية قريبا (فرع) في جامع الفصولين لو أدخل دابة دار
 غيره وأخرجها رب الدار لم يضمن لانها انتزعت بالدار ولو وجد دابة في مرطبه فأخرجها ضمن سائحاني (قوله
 كما لو سكت) أي فانه قبول وبعد أن ذكر هذا في الهديته قال وضع شيئا في يمينه بغير امره فلم يعلم حتى ضاع لا يضمن
 لعدم التزام الحفظ وضع عند آخر شيئا وقال احفظ فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اهـ ويمكن التوفيق
 بالقرينة الدالة على الرضى وعدمه سائحاني (قوله من الثيابي) ولا يكون الجماعي مودعا مادام الثيابي
 حاضرا فان كان غائبا فالجماعي مودع بحر وفيه عن اجارات الخلاصة بس ثوبا ففطن الثيابي أنه ثوبه فاذا هو
 ثوب الغير ضمن هو الاصح أي لانه ترك السؤال والتعص يكون مفترضا فلا ينافي ما يأتي من أن اشتراط الضمان
 على الامين باطل أفاده أبو السعود (قوله وهذا) أي اشتراط القبول أيضا (قوله وان لم يقبل) قدم
 أن القبول صريح ودلالة فعله هنا بمعنى الرد أما لو سكت فهو قبول دلالة تأمل (قوله لاثبات اليد) قال
 بعض الفضلاء فيه تسامح اذا المراد اثبات اليد بالفعل ولا يكفي قبول الاثبات كما أشار اليه في الدرر بقوله وحفظ
 شيء بدون اثبات اليد عليه محال تأمل فقال وأجاب عنه أبو السعود (قوله فلو أودع صبا) قال الرمل
 في حاشية النسخ ويستثنى من ايداع الصبي ما اذا أودع صبي محبور مثله وهي ملك غيرها فاعلم مالك تعين الدافع
 والاختذ كذا في الفوائد الزينية مدني وانظر حاشية القتال (قوله ضمن بعد عقته) أي لو بالغوا والا فلا
 ضمان (فرع) قال في الهامش لو احتاج الى نقل العيال أو لم يكن له عيال فاسفرهم لم يضمن وهذا هو عين الدكان
 فلو لم يضمن بأن قال احفظ هذا ولم يقل في مكان كذا فاسفره فلو كان الطريق محو فاضن بالاجاع والا لعندنا
 كالأب أو الوصي لو سافر عيال الصبي وهذا اذا لم يكن حل ومؤنة جامع الفصولين فلو كان لها حل ومؤنة
 وقد أمر بالحفظ مطلقا فلو كان لا بد له من السفر وقد عجز عن حفظه في المصير الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجاع
 فلو لم يضمن السفر فكذلك عند أي حنيفة رجحه الله قريبا أو بعدد وعن أبي يوسف رجحه الله ضمن لو بعيدا
 لا لقرى باعوان محمد ضمن في الحالين جامع الفصولين المودع بأجر ليس له أن يسافر بها التعيين مكان العقد للفظ
 جامع الفصولين (قوله عند الطلب) الا في مسائل ستاتي (قوله بأجر) سيأتي أن الاجرا المشترك لا يضمن وان
 شرط عليه الضمان وأيضا قول المتن هنا واشتراط الخ يرد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البرازية
 دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرناه لا اثره فيما عليه الفتوى
 سائحاني وانظر حاشية القتال وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصد بخلاف الاجرا المشترك فانه
 مستأجر على العمل تأمل (قوله للزبلي) ومثله في النهاية والكفاية وكثير من الكتب وملى على المنع
 (قوله غير الغل) أي الخائن كذا في الهامش (قوله كالجماي) أي معلم الحمام وأما من جرى العرف بأنه يأخذ
 في مقابلة حفظه اجرة يضمن لانه وديع بأجرة لكن الفتوى على عدمه سائحاني (قوله فلو دفعها) تبرع

شيا فهو ايداع (والقبول من
 المودع صريحا) قبلت (أو دالة)
 كما لو سكت عند وضعه فانه قبول
 دلالة كوضع ثيابه في حمام يمرأى
 من الثيابي وكقوله لب الخائن أين
 اربطها فقل هناك كان ايداعا
 حاشية وهذا في حق وجوب الحفظ
 وأما في حق الامانة فتتم بالايجاب
 وحده حتى لو قال للغائب أودعك
 المصوب برئ عن الضمان وان
 لم يقبل اختيار وشرطها كون
 المال قابلا لاثبات اليد عليه فلو
 أودع الآبق أو الطريق في المواط
 يضمن (وكون المودع مكلفا بشرط
 لوجوب الحفظ عليه) فلو أودع صبا
 فاستهلكه لم يضمن ولو عبد المحجورا
 ضمن بعد عقته (وهي امانة)
 هذا حكمهما مع وجوب الحفظ
 والاداء عند الطلب واستحباب
 قبولها (فلا تضمن بالهلاك) الا اذا
 كانت الوديعة بأجر أشباه معزيا
 للزبلي (مطلقا) سواء امكن
 التحرز أم لا هلك معها شيء أم لا
 لحديث الدارقطني ليس على
 المستودع غير الغل ضمان (واشتراط
 الضمان على الامين) كالجماي
 والخاني (باطل به يفتي) خلاصة
 وصدر الشريعة (ولو للمودع
 حفظها بنفسه وعياله) كاله (وهم
 من يسكن معه حقيقة أو حكما
 لا من يورثه) فلو دفعها

لولد المير أو زوجته ولا يسكن معه ما ولا ينق عليهم ما يشين خلاصة وكذا الودعة تازوجها لأن العبرة لا بما كتبه لا للنفقة وقبل بعثت
معا عيني (وشرط كونه) أي من في عياله (امتناعا) فلو علم خيائته ضمن خلاصة (و) جاز (أن في عياله الدفع لمن في عياله ولو نسيه عن الدفع إلى بعض
من في عياله فندفع أن وجد هدايته) بأن كان له عيال غيره ابن ملك (تضمن والا لا وان حفظها بغيرهم ضمن) وعن محمد بن حنفية بن حفص ماله
كوكيله وما ذنبه وشريكه مفاوضة وعنانا جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعنده ابن الكمال ٤٩٥ وغيره وأقره المصنف (الأذا خلف الحرق

أو الفرق وكان غالبا محيطا) فلو غير
محيط ضمن (فصلها إلى جاره أم) إلى
(فلان آخر) الا اذا امكنه دفعها
لن في عياله أو لقاها فوقعت
في الجوار ابتداء أو بالتردد ضمن
زبلي (فان ادعاه) أي الدفع
لجاره أو فلان آخر (مصدق ان علم
وقوعه) أي الحرق (بيته) أي
دار المودع (والا يعلم وقوع
الحرق في داره (لا) يستتق
(الا يئس) فخصل بين كلامي
الخلاصة والهداية التوفيق وبالله
التوفيق (ولو منعه الودعة ظلما
بمدخله) لرد الودعة فلو حملها إليه
لم يضمن ابن ملك (ينفسه) ولو
حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو
بعلامة منه على الظاهر (قادر)
على تسليمها ضمن (والا) بأن كان
عاجزا أو خاف على نفسه أو ماله
بأن كان مدفوعا معها ابن ملك
(لا) يضمن كطلب الظالم (فلو كانت
الودعة سبيغا أو ادعاه عليه أن
يأخذها ليضرب به رجلا فله المنع
من الدفع) إلى أن يعلم أنه ترك الرأي
الأول وأنه يتقنع به على وجه
مباح (جواهر (كألو ادعت)
امرأة (كأباها إقرارها للزوج
بمال أو قبض مهرها منه) فله
منعه منها لتلاذبه حق الزوج
خاتمة (ومنه) أي من المنع ظلما
(موت) أي موت المودع (بمجهلا

على قوله أو حكما (قوله لولد المير) بشرط أن يكون قادرا على الحفظ بجر عن الخلاصة (قوله ضمن)
أي بدفعها وكذا الورثة في بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاقت ضمن بجر عن الخلاصة (قوله
في عياله) الضمير في عياله الآخر يصرح أن يرجع للعيال الأول وبه صرح الشربلاني ويصح أن يرجع إلى المودع
وبه صرح المقدسي وفيه لا يشترط في الأوبين كونهما في عياله وبه يفتي ولو أودع غيره ماله أو جاز المالك خرج
من المير ولو وضع في حوز غيره بلا استئجار يضمن ولو أجزأه ما في الودعة إلى المستأجر أن كان
لكل منهما غلق على حدة يضمن وإن لم يكن وكل منهما يدخل على صاحبه من غير حصة لم يضمن وفي سكوتهم
عن الدفع لعيال المودع إشارة إلى أنه لا يملكه ونقل سينا اختلافا وترجع الضمان سائحاتي وأراد يضمننا
أبا السعود (فرع) لو قال ادفعها لمن شئت بوصولها إلى دفعها إلى أمين فضاقت قبل يضمن وقبل لا يضمن
تاريخية سائحاتي (فرع) منعتها الوفاة فدفع الودعة إلى جارتها فهلك عند الجارة قال البلخي
إن لم يكن يضمنها عند الوفاة أحد من يكون في عياله لا يضمن كما لو وقع الحريق في دار المودع فدفعها لاجنبي
خاتمة (قوله وعليه الفتوى) ونقله في العبر عن النهاية وقال قبله ونفاها المتون أن كون الغير في عياله شرط
واختاره في الخلاصة (قوله وكان غالبا محيطا) وفي التاريخية عن التهمة وسئل جند البوري عن
مودع وقع الحريق بيته ولم ينقل الودعة إلى مكان آخر أن مع تمكنه منه فتركها حتى احترقت ضمن اه ومثله
ما لو تركها حتى أكلها ألبت كما يأتي في النظم ذكر محمد في حرق وقع في دار المودع فدفعها إلى اجنبي لم يضمن
فلو خرج من ذلك ولم يستردها ضمن وتماه في نور العين وفي جواهر الفتاوى واذا دفع الودعة لا تخرع لغيره
بسترده عقب زواله فهلك عند الثاني لا يضمن لأن المودع يضمن بالدفع ولما يضمن به للعدو لا يضمن بالترك
يدل عليه لوسله إلى عياله وتركها عندهم لا يضمن للأذن وكذلك الدفع هنا ماذون فيه اه ملخصا (قوله
أو ألقاها) أي في السفينة (قوله كلامي الخلاصة الخ) نص الخلاصة اذا علم أنه وقع الحريق في بيته
قبل قوله أو ألقاها ليعاير الهداية أنه لا يصدق إلا بيته قال في المخرج ويمكن حمل كلام الهداية على ما إذا لم يعلم بوقوع
الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن ثم قولنا عليه في المختصر (قوله كوكيله) في الخلاصة المالك اذا
طلب الودعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتركها ذهب أن تركها عن رضاه فهلك لا يضمن
لأنه لما ذهب فقد انشأ الودعة وان كان عن غير رضاه يضمن ولو كان الذي طلب الودعة وكل المالك يضمن لأنه
ليس له إنشاء الودعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك كما لا يخفى وفي
الفصول العمادية معزى إلى الظاهر به ورسول المودع اذا طلب الودعة قتال لا يدفع إلا للذي جاء به ولم يدفع
إلى الرسول حتى هلك ضمن وذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب نجيم الدين أنه يضمن
وفي نظر بدليل أن المودع اذا صدق من ادعى أنه وكيل قبض الودعة فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الودعة
إليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل
ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه
اه مخ قال محشبه الرمي في حاشية البحر ظاهر ما في الفصول أنه لا يضمن في مسئلة الوكيل فهو مخالف
للخلاصة ويتراءى إلى التوفيق يحمل ما في الخلاصة على ما إذا قصد الوكيل إنشاء الودعة عند المودع بعد منعه
لبدفع له في وقت آخر وما في الفصول والتنبس على ما إذا منع ليؤدى إلى المودع نفسه ولذا قال في جوابه
لا يدفع إلا للذي جاء به أو تمامه فيها (قوله كطلب الظالم) الظاهر أن المراد بالظالم هنا المالك لأن
الكلام في طلبه هو ما بعده مقرر عليه اعني قوله فلو كانت الخيدل عليه قول المصنف في المنع لما فيه من الاعانة
على الظالم (فرع) ذكره في الهامش مرضت الدابة الودعة فامر المودع أن نافعها لهما ضمن المالك أهما شاء فلو
ضمن المودع لا يرجع على المالك ولو ضمن المالك يرجع على المودع علم أنه الغير ولا الا أن قال المودع ليستلى
أولم أمره بذلك فغلب لا يرجع كذا في جامع الفصولين (قوله المودع) بالفتح (قوله بمجهلا) أما بتجھيل

المالك فلا ضمان والقول للمودع بمينه بلا شبهة قال الحنفى وهل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين
 اه اقول الظاهر انه منه لقولهم ما تضمن به الوديعة يضمن به الرهن فاذا مات مجبها يضمن ما زاد وقد أثبت
 به رمى ملخصا (قوله فانه يضمن) قال في مجمع الفتاوى المودع أو المضارب أو المستعير أو المستضع
 وكل من كان المال بيده امانة اذا مات قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها فانه يكون ديناً عليه في تركه لانه
 صار مستهلكا للوديعة بالتجهيل ومعنى موته مجبها أن لا يبين حال الامانة كافي الاشياء وقد سئل الشيخ
 عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندى ورقة في الخافض فلان فماتت ادها لم يعرف قدرها ماتت ولم توجد
 فأجاب بأنه من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه قال بعض
 الفضلاء وفيه تأمل فقال ملخصا (قوله الا اذا علم) أى التجهيل واذا قال الوارث ردها في حياته أو تناقضت
 في حياته لم يصدق بلائيه ولو برهن أن المودع قال في حياته ردها تقبل سألحائي (قوله عنده) أى
 عند المودع بالفتح وأدعى المودع هلاكها والمقصود أن الوارث كالمودع بالفتح يقبل قوله في الهلاك اذا نشرها
 فهو مثله الا انه خالفه في مسئلة قال ربه مات المودع مجبها قال ورثته كانت فائضة يوم موته ومعرفة
 ثم هلكت بعد موته صدق ربه هو الصحيح اذا الوديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال
 ورثته ردها في حياته أو تلت في حياته لا يصدقون بلائيه لمونه مجبها فتقرر والضمان في التركة ولو برهنوا
 أن المودع قال في حياته ردها تقبل اذا التائب بينه كالنائب ببيان جامع العصولين عن الذخيرة (قوله
 الا اذا الخ) استثناء من قوله والمودع اذا دل ضمن قال ط عن خلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق
 على الوديعة اذا لم ينعمه من الاخذ حال الاخذ فان منع لم يضمن (قوله منعه) أى المودع السارق فأخذ
 كرها فصولين (قوله سائر الامانات) ومنها الرهن اذا مات المرتهن مجبها يضمن قيمة الرهن في تركه
 كافي الاقروى أى يضمن الزائد كما قدمناه عن الرمي وكذا الوكيل اذا مات مجبها ما قبضه كما يؤخذ مما هنا
 وبه اتفق الحامدى بعد الخيري وفي اجارة البرازية المستأجر يضمن بالموت مجبها سألحائي (قوله بالموت)
 ويكون اسوة للقرماء يبرى على الاشياء (قوله ومفاوض) وكرهتم انقروى كذا في الهامش (قوله على
 ما في الاشياء) وعبارتها الوصى اذا مات مجبها فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين والاب اذا مات مجبها
 مال ابنه والوارث اذا مات مجبها ما اودع عند مورثه واذا مات مجبها لما ألقته الريح في بيته ولما وضعه ملكه
 في بيته بغير عمله واذا مات الصبي مجبها لما اودع عنده محجورا اه ملخصا ففى سبعة وذكر المصنف ثلاثة
 ففى عشرة (قوله اودع) عبارة الدرر قبض وهي أولى تأمل (قوله غلات الوقف) أقول هكذا
 وقع مطلقا في الولوية والبرازية وقيدته قاضى خان بـ على المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان
 اه اقول أما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقا بديل اتفاق كلهم فيما اذا كانت الدار وقفا
 على اخوين غاب أحدهما وقبض الاخر غلته تاسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب
 وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم الآن
 الاخيرين أجرة اجمعها فكذلك وان أجرة الحاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يطيب له اه كلامه اقول
 ويلحق بغلة المسجد ماذا اشترط تركه شيء في يد الناظر للعمارة والله تعالى أعلم ببرى على الاشياء قال الحنفى وهذا
 مستفاد من قولهم غلات الوقف وما قبض في يد الوكيل ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال
 في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف ملكه الموقوف عليه وان لم يقبل اه ملخصا من مجموعة مناعلى
 آخر كتاب الوقف نقل ذلك حيث سئل عن وكيل المتولى اذا مات مجبها هل يضمن قلت وقد ذكر في الجفر في باب
 دعوى الرجلين أن دعوى الغلة من قبيل دعوى الملك فراجعه وأشرنا اليه ثم راجعه وبه علم ان اطلاق المصنف
 والشارح في محل التقيد وبقيده عبارة انفع الوسائل الاتية فتنبه (قوله المصنف) أى في المنع (قوله
 ابنه) الشيخ صالح (قوله بالقبضة) لعدم تمكنه من البيان فلم يكن حاسب الظالمات هذا مسلم لومات بجأة
 عقب القبض تأمل (قوله في انفع الوسائل) من انه ان حصل طلب المستحقين وأخرج حق مات مجبها ضمن
 وان لم يطلبوا فان محمودا معروفا بالامانة لا يضمن والا لم يعطهم بلا مانع شرعى ضمن وحاصل الرذانة مخالفة
 لماعليه أهل المذهب من الضمان مطلقا محمودا اولاً وافق في الاشياء عليه بنشان الناظر اذا مات بعد ما طلب

فانه يضمن) فتصير ديناً في تركه
 الا اذا علم أن وارثه يعلمها فلا ضمان
 ولو قال الوارث أنا علمتها وأنكر
 الطالب ان فسرهما وقال هي كذا
 وأنا علمتها وهلك صدق هذا
 ومالوكات عنده سواء الا في مسئلة
 وهي أن الوارث اذا دل السارق
 على الوديعة لا يضمن والمودع اذا
 دل ضمن خلاصة الا اذا سمع من
 الاخذ حال الاخذ (كافي سائر
 الامانات) فانها تنقلب مضونة
 بالموت عن تجهيل كشرى
 ومفاوض (الافى) عشر على
 ما في الاشياء منها (ناظر اودع
 غلات الوقف ثم مات مجبها) فلا
 يضمن قيد الغلة لأن الناظر لو مات
 مجبها مال البديل ضمنه اشياء
 ففى لمن الارض المستبدلة قلت
 قطع الوقف بالاولى كالأدهم
 الموقوفة على القول بجوازها قاله
 المصنف وأقره ابنه في الزواهر
 وقدم موته بجنا بالقبضة فلو برض
 ونحوه ضمن لتكنه من يانها
 فكان مانعها ظلما فيضمن ورده
 ما يجنبه في انفع الوسائل تنبيه
 ٢ قوله ففى سبعة فيه أن الذى
 ذكره سفة فقط فليجوز ذلك بمرجعة
 الاشياء اه معصية

(و) منها (قاضي مات مجهلا لأموال البتامي) زاد في الاشياء عند من أودعها ولا بد منه لأنه لو وضعها في بيته ومات مجهلا ضمن لاته مودع بخلاف مال أودع غيره لأن للقاضي ولاية ايداع مال اليتيم على العقد كما في تنوير البصائر فليحفظ (و) منها (سلطان أودع بعض الغنمية عند غار زم مات مجهلا) وليس منها مسئلة أحد المتأوضين على العقد لما نقله المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخالية أن الصواب لا يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت وأقره محشوها فبقي المستثنى تسعة فليحفظ وزاد ٤٩٧ الشريفة لاني في شرحه للوهبانية على العشرة

تسعة الجدة ووصيه ووصي
القاضي وستة من المحجورين
لأن الخرج يشمل سبعة فإنه لصغير
ورق وجنون وغفلة ودين وسفه
وعنه والمعزوه كصبي وان بلغ ثم
مات لا يضمن إلا أن يشهدوا بها
كانت في يده بعد بلوغه لزوال
المنافع وهو الصابان كان الصبي
والمعزوه مأذونا له ما تم ما قابل
البلوغ والافاقه ضمنا كذا
في شرح الجامع الوجيز قال
فبلغ تسعة عشر وطلب عاظا على
يقى الوهبانية يتبين وهي
وتكامل امين مات والعين محصر
وما وجدت عينا فاند يناتج
سوى متولى الوقف بمفروض
ومودع مال الغنم وهو المؤتمر
وصاحب دار ألفت المرح مثل ما
لوالقاه ملاك بها ليس بشعر
كذا والجد وقاض وصيه
جميعا ومحجور فوارث يسطر
(وكذا لو خطها المودع) بجنسها
أوبغيره (بماله) أو مال آخر ابن
كامل (بغير إذن) المالك (بميت
لا تختار) الاب كلفه حطه بشعر
ودراهم جساد بزوف يجني
(ضمنا) لاستهلاكه بالخط لكن
لا يباح تناولها قبل اداء الضمان
وصح الابرا ولو خطه برضى ضمته
لانه عيبه وبكسر شريك

المستحق استحقاقه فغنى منه طلبا ووجهه ظاهر لان الامانة تقتضي بالمنع (قوله ومنها قاض) لو قال القاضي في حياته ضاع مال اليتيم عندي أو قال أفقته على اليتيم لأضمن عليه ولو مات قبل أن يقول شيئا كان ضامنا ثانية في الوقف كذا في الهامش (قوله ضمن) لعل وجه الضمان كونها لا تختلج الورثة فالغرم بالغنم وبظهر من هذا أن الوصي إذا وضع مال اليتيم في بيته ومات مجهلا يضمن لأن ولايته قد تكون مستغنة من القاضي أو الالب فضمانه بالاولى وفي الخيرية وفي الوصي قول بالضممان سائحاني (قوله وأقره) أي الصواب (قوله محشوها) أي الاشياء (قوله تسعة) بأخراج أحد المتأوضين (قوله ووصيه الخ) داخل في قول الاشياء الوصي لأن يقال جله على وصي الاب لبيان التفصيل ضد الايضاح تأمل (قوله وستة من المحجورين) وهم ماعدا الصغير وانما اسقطه لأنه مذكور في الاشياء ومراده الزيادة على ما في الاشياء فافهم (قوله يشمل سبعة) لينظر الخارج من السبعة حتى حاربت ستة (قوله فإنه لصغير) مسئلة الصغير من العشرة التي في الاشياء لأن يقال عداهنا باعتبار قوله وان بلغ ثم مات لا يضمن تأمل ثم طوري أن مراده مجرد عدد المحجورين سبعة وأن مراده بستة منهم ماعدا الصغير لأنه مذكور في الاشياء ولذا قال وستة من المحجورين (قوله ودين) بفتح الدال وسكون الياء (قوله كصبي) لعله قد بهذا التشبيه الاشارة الى ما يأتي عن الوجيز تأمل قال في تلخيص الجامع أودع صبي محجورا بعقل ابن اثني عشرة سنة ومات قبل بلوغه مجهلا لا يجب الضمان من (قوله وان بلغ) أي الصبي (قوله محصر) أي يحفظ مفعوله العين قبله (قوله تصير) بالبناء للجهول (قوله مفروض) خلاف العقد كما تقدمه (قوله ومودع) بكسر الدال والمؤخر تشديد الميم الثانية (قوله لوالقاه) بفتح الواو ووصلها باللام (قوله بها) أي بالدار (قوله بشعر) تبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغير علمه واعترضه الجوى بأن الصواب بغير أمره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجويز ما لا يعلم اه فكان عليه أن يقول في النظم ليس بأمر (قوله كذا وال) برفعه وتنوينه بكذا (قوله وقاض) بجذف يائه وتنوينه (قوله وصيه) برفعه (قوله ومحجور) ان كان المراد من المحجور ستة كما تقدمه يكن الموجد في النظم سبعة عشر تأمل (قوله فوارث) اذا مات مجهلا لما اخبره المورث به من الوديعة (قوله وكذا لو خطها) ولو خط المتولى ماله بمال الوقف لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروج من الضمان الصرف في حاجة المسجد أو الدفع الى الحاكم منتقى القاضي لو خط مال صبي بماله لم يضمن وكذا سمى رخط مال رجل بمال آخر ولو بماله ضمن ويغني أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خط بماله ضمن يقول الحقير وقد تم نقله عن المنتقى أيضا أن الوصي لو خط ماله بمال اليتيم لم يضمن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف اذا خط الوصي مال اليتيم بماله فضاع لا يضمن نور العيني وأخر السائدس والعشرين ويحط السائحاني عن الخيرية وفي الوصي قول بالضممان اه قلت فأقار أن المرح عديمه والحاصل أن من لا يضمن بالخط بماله المتولى والقاضي والسمار عمال رجل آخر الوصي وينبغي أن الاب كذلك يؤيده ما في جامع القصولين لا يصير الاب غاصبا بأخذ مال ولده وله أخذ بلائني لمحتاجا لافلاؤه أخذ لحظه فلا يضمن الا اذا ألقاه بقله بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده الولد الصغير كما يفيد في القصول العمادية (قوله لا تختار) فلو كان يمكن الوصول اليه على وجه التيسير لخط الجوز بالوز والدرهم السود بالبيض فإنه لا يخطع حتى المال اجماعا واستقدمته أن المراد بعدم التيسر عدمه على وجه التيسر لعدم امكانه مطلقا بجر (قوله لاستهلاكه) واذا ضمنها لمكها ولا يباح قبل اداء الضمان ولا سيدل للمالك عليها عند أي حنفة ولو أرسقط حقه من العين والدين بجر (قوله خطه) أي الحيد (قوله شريك) بفتح الشين المصنف عن المجتبى ولعل ذلك في غير الوديعة أو قول مقابل لما سبق من أن الخط في الوديعة يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يختار ط

لعدمه مجتبي (وان باذنه اشتركا) شركة املاك (كما لو اختلطت بغير صفة) كأن اشترى الكس لعدم التمتع ولو خلطها غير المودع ضمن الخلط ولو صغرا ولا يضمن أبوه خلاصة (ولو اشترى بعضها فرد مثله لخلطه بالباقي) خلطا لا يغير معه (ضمن) الكل لخلط ماله بها فلو تاقى التميز أو انفق ولم يرد أو أودع ورعيتي فأنفق احدهما ضمن ما أنفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره التميز (واذا تعدى عليها) فليس فيها أوركب دابتها أو أخذ بعضها (ثم) رده عينه الى يده حتى (زال التعدى زال) ما يؤدى الى (الضمان) اذ لم يكن من ينسب العود اليه اشياء من شروط النية (بخلاف المستعير والمستأجر) فلو أزاله لم يبرأ لعماله لانفسهما بخلاف مودع ووكيل يبع وأحفظ أو اجارة أو استئجار ومضارب ومستضع وشريك عنان أو مفاوضة ومستعير رهن اشياء والحاصل أن الامين اذا تعدى ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة لان يده كد المالك ولو كذب في عوده للوفاء بالقول له وقيل للمودع عمادية (د) بخلاف (اقراره بعد جوده) أي جوده الايداع حتى لو ادعى به أو يعلل يضمن خلاصة وقيد بقوله (بعد طلب ربه) (ردّها) فلو سأل عنه حالها بعد ما فهلك لم يضمن بحر وقيد بقوله (ونقلها من مكانها وقت الانكار) أي حال جوده لانه لم ينقلها وقت هلك

(قوله لعدمه) أي التعبد المفهوم من عيبه (قوله بغير صفة) فان هلك ماله من ماله ما جعلا وبقيت الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كمالا المشترك بحر (قوله غير المودع) سواء كان اجنبا أو من في عياله بحر عن الخلاصة (قوله فرد مثله) ابن جماعة عن محمد بن رجل أودع رجلا الف درهم فاشترى بها ودفعها ثم استردها بغيره أو شرها وردها الى موضعها فضاقت لم يضمن وروى عن محمد أو قضاها غيرهم بأمر صاحب الوديعة فوجد هازيا فأنزاعها على المودع فهلكت ضمن تاترخانية (قوله الكل) البعض بالانفاق والبعض بالخلط س بحر (قوله التميز) أي كخلط الدراهم السود بالبض أو الدراهم بالذنان فانه لا يقطع حق المالك بالاجماع مـ كـ س (قوله ولم يرد) بتشديد الدال (قوله أو أودع) بضم الهمزة (قوله وهذا) مرتبط بقوله أو انفق ولم يرد كما في الصرقال ط ولم أرفضا اذ فعل ذلك فيما يضره البعض هل يضمن الجميع أو ما أخذ ونقصان ما بقي فيعزى (قوله البعض) كدراهم والذنان والمكمل والموزون (قوله اشياء) عبارتها ان المودع اذا تعدى ثم زال التعدى ومن ينسب أن يعود اليه لا يزول التعدى ٥١ كذا في الهامش (قوله من شروط النية) وذكره هنا في العر عن الظاهر به قال حتى لو نزع ثوب الوديعة للمال من عزمه أن يلبسه نهارا ثم سرق ليل لا يبرأ عن الضمان (قوله والمستأجر) مستأجر الدابة أو المستعير فلو نوى أن لا يردّها ثم قدم لو كان سائرا عند النية ضمن لو هلك بعد النية أو ما لو كان واقفا اذ ترك نية الخلط عاد أميننا جامع الفصولين (قوله فلو أزاله) أي التعدى (قوله بخلاف مودع الخ) ولو لم يردّها يحفظ شهر فغنى شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذ عاد والامر بالحفظ قد زال جامع الفصولين (قوله ووكيل) بأن استعمل ما وكل يبيعه ثم ترك وضاع لا يضمن (قوله أو اجارة) بأن وكله ليؤجر أو يستأجر له دابة فركبها ثم ترك (قوله أو مفاوضة) أما شريك المالك فانه اذا تعدى ثم زال التعدى لا يزول الضمان كما هو ظاهر لما تقرر أنه اجنبي في حصصة شريكه فلو أزاله الدابة الشركة فتعدى ثم زال التعدى لا يزول الضمان ولو كانت في فوته على وجه الحفظ فتعدى ثم ازاله يزول الضمان وهي واقعة الفتوى سئلت عنها فاجبت بما ذكرنا وان لم أرها في كلامهم للعلم بما عايناه من مودع في هذه الحالة أو ما استعملها بلا إذن الشريك فهي مسئلة مقترنة مشهورة عندهم بالضمان وبصيرتها صبا رملـ على المنح (قوله ومستعير رهن) أي اذا استعار عبد اليربنة أو دابة فاستخدمه العبد وركب الدابة قبل أن يردّها ثم رهنها بمال مثل القمية ثم فنى المال ولم يقضها حتى هلكت عند المرتهن لا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها منح وهذه المسئلة مستثناة من قوله بخلاف المستعير كما في البحر (قوله ثم ازاله) أي التعدى (قوله في عوده للوفاء الخ) عبارة نورا العين عن مجمع الفتاوى وكل أمين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أميننا كما كان الا المستعير والمستأجر فانه مابقا ضامين ٥١ وهي أولى تدبر (قوله له) أي للمالك (قوله لا مودع) بفتح الدال لانه ينسب الضمان عنه (قوله هبة الخ) أي انه وهبها منه أو باعها له (قوله بعد طلب) متعلق بمجموده (قوله ربه) أفاد في الحاشية أن طلب امرأ الغائب وجيران التيمم من الوصي لينفق عليه من ماله كذلك سائحيات ومثله في التاترخانية (قوله وقت الانكار) ظاهره انه متعلق بنقلها وهو مستبعد الوقوع وبعبارة الخلاصة وفي غضب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعها الذي كانت فيه حال الجود وان لم ينقلها وهلك لا يضمن ٥١ وهو ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها وفي المتن لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكر شيخنا عن الشربلالية انه لو جدها ضمن ولو لم يحول يؤيده قول البدائع ان العقد يفسخ بطلب المالك فتعزل نفسه عن الحفظ فنى مال الغير في يده بغير ادنه فيكون مضعونا فاذا هلك تقتر الضمان سائحيات وفي التاترخانية عن الحاشية ذكرنا لاطننا اذا جدها المودع الوديعة بمضرة صاحبها يكون ذلك فسحا للوديعة حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كانت فيه حالة الجود يضمن وان لم ينقل من ذلك المكان بعد الجود فهلك لا يضمن ٥١ فتأمل (قوله خلاصة) يلمتصر في الخلاصة على هذا بل نقله عن غضب الاجناس ثم قال بعده وفي المتن اذا كانت الوديعة والعارية مما يحول يضمن بالجود وان لم يحولها ٥١ وذكر الرملـ الظاهر أنه أي ما في الاجناس قول لم ينقلها لصاحب

لم يضمن خلاصة وقيد بقوله (وكانت) الوديعه (منقولاً) لأن العتار لا يضمن بالحدود عندهما خلافاً للمحد في الاصح غصب الزباني وقيد بقوله (ولم يكن هناك من يخاف منه عليها) فلو كان لم يضمن لأنه من باب الحفظ وقيد بقوله (ولم يحضرها بعد وجودها) لأنه لو وجدها ثم أحضرها فقال له ردها عنها وديعه فإن أمكنه أخذها لم يضمن لأنه إبداع جديد ولا ضمنها لأنه لم يتم الرد اختيار وقيد بقوله (المالكها) لأنه لو وجدها لغيره لم يضمن لأنه من الحفظ فإذا تمت هذه الشروط لم يبرأ بأقراره إلا بعد جديد ولم يوجد (ولو وجدها ثم أذى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل وبرئ) كما لو برهن أنه ردها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود أو نسيت أو ظننت أني دفعتها) ٤٩٩ قبل برهانه ولو أذى هلاكها قبل جحوده

حلف المالك ما به علم في ذلك فإن حلف ضمه وان نكل برئ وكذا العارية منهاج وبضمن قيمتها يوم الجحود ان علم والا فيوم الإبداع عادية بخلاف مضارب جدد ثم اشترى لم يضمن خاتمة (و) المودع (له السر بها) ولو لها حل درر (عند عدم نهي المالك) (و) عدم (الخوف عليها) بالأخراج فلو نها أو خاف فإن له بد من السفر ضمن والافان سافر بنفسه ضمن وبأهله لا اختيار (ولو أودع شيئاً مثلاً أو قيمياً لم يجز أن يدفع المودع إلى أحدهما حظه في غيبة صاحبه) ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البعرا لا يستحسن لا فكان هو المختار (فإن أودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسماه وحفظ كل نصفه) كرهين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكيلي شراء (ولو دفعه) أحدهما (إلى صاحبه ضمن) الدافع (بخلاف ما لا يقسم) لجواز حفظ أحدهما بإذن الآخر (ولو قال لا تدفع إلى عيالك أو أحيط في هذا البيت فدفعها إلى ما لا بد منه أو حفظها في بيت آخر من أدارها كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ) أو أحرز (لم يضمن والا ضمن) لأن التقيد مقصد (ولا يضمن مودع المودع) فيضمن الأول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلكت عندي

المتون صحته فلم يطرأ إليه فراجع المطولات يظهر لك ذلك (قوله للمالكها) أو وكيفية كافي التاتر خاتمة (قوله ولو وجدها الخ) ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق ولو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق بجر وكان وجه الأول أن على الدين فلم يكن منكر الموديعه تأمل وفي جامع الفصولين طلبها ربه فقال اطلبها غدا فقال في الغد تلفت قبل قولي اطلبها غدا ضمن لتناخضه لابعده طلبها فقال اعطيكها ثم قال لم اعطيكها ولكن تلفت ضمن ولم يصدق للتناقض ثم قال وكل فعل بغيره المودع بغيره المبرهن (قوله كما لو برهن الخ) هكذا نقله في الخاتمة والخلاصة ونقل في البحر عن الخلاصة أنه لا يصدق لكن في عبارته سقط ويدل عليه أن الكلام في اليئسة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وقد راجعت الخلاصة وكتبت السقط على هامش البحر فكتبته (قوله أني دفعتها) بفتح همزة أني وكسر نوناً مشددة أي عند الإبداع (قوله ان علم) الأصوب علمت أي القسمة ونقل في المنع قوله عن الخلاصة ضمان القيمة يوم الإبداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة لصاحب البحر وفيما نقله سقط فإن ما رأيت في الخلاصة موافق لما في العارية فكتبته (قوله في يوم) ينسبه مضافاً للإبداع (قوله جدد) أي قال لرب المال لم تدفع إلى شيء (قوله اشترى) يعني بعد ما قرر وجع عن الجحود بأن قال لي قد دفعته إلى بخلاف ما لو أقر بعد الذم فضمن والمتابع له منع عن الخاتمة (قوله فإن له) تسكين النون (قوله وبأهله) وأجمعوا على أنه لو سافر بها في العرب يضمن فاهه الاستيعابي كذا في العيني مدني (قوله مثلاً أو قيمياً) وخلافهما في الأول قياس على الدين المشترك بجر (قوله لم يجز) قدره بناء على ما سبقت من أنه لو دفع لم يضمن فلم يبق المارد بنى الدفع الأعدم الجواز وسأقي ما فسه وفي البحر وأشار بقوله لم يدفع إلى أنه لا يجوز له ذلك حتى لا يأمره القاضي بدفع نصيبه إليه في قول أبي حنيفة وأما أنه لو دفع لا يكون قسمة انصافاً حتى إذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخر بخلافه وإلى أن لا أحدهما أن يأخذ حصته منها إذا طرأ بها (قوله المودع) بفتح الدال (قوله إلى أحدهما) أي أحد المودعين بكسر الدال (قوله في غيبة صاحبه) عند أبي حنيفة رحمه الله وهو مروى عن علي رضي الله عنه وقاله ذلك لأنه طلب نصيبه كما لو حضرا وبه قالت الثلاثة وإن كانت الوديعه من غير ذوات الأمان لا ليس له ذلك إجماعاً قاله العيني وفي الدرر قبل الخلاف في المثليات والقييمات معا والصحيح أنه في المثليات فقط ا١ قتين أن ما في المتن والشرح غير الصحيح المجمع عليه شيخنا القاضي عبد المنعم مدني قال النسخ بمحمد البيطار وأطن أن هذه القولة رجع عنها المؤلف لأنه شطب عليها شطباً لا يظهر جرداً ورأيتني أني لا أكتبها لكن وقع في قلبي شيء فأحببت كتابتها والتبسه عليها فاعلم بالراجحة وفي الهامش وفي الدرر المتني لو دفع المودع إلى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله عليه إن كان الدفع قبضاً فلا ضمان على أحد وإن كان بغير قبض فإن الذي حضر يبيع الدافع نصف ما دفع ويرجعه الدافع على القابض وإن شاء اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة فتناوى الهندية من الجواب الثاني في الوديعه فأقاد أن المودع لو دفع الكل لأحدهما بلا قبض وضمنه الآخر حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمه على القابض ا٥ (قوله هو المختار) قال المتقدم مخالفاً لما عليه الأئمة الاعيان بل غالب المتون عليه متفقون وقال الشيخ قاسم اختار التسنّي قول الامام والمجوب وصدر الشريعة أبو السعود عن المجوى (قوله ضمن الدافع) أي النصف فقط كما في الإصلاح وقوله الدافع أي لا القابض لأنه مودع المودع بجر (قوله لا بد منه) اشار إلى أنه لا بد أن تكون الوديعه مما يحفظ في يد منعه حتى لو كانت فرسانه من دفعها إلى امرأته أو عقد جوهراً منعه من دفعه إلى غلامه فدفع ضمن بجر (قوله والاثنين) كما إذا كان ظهر البيت المنهني عنه إلى السكة بجر (قوله فقط) أي في إبداع قصدي قال في جامع الفصولين دخل الحمام ووضع دراهم الوديعه مع ثياب بين يدي الشابي

لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين سر اجية ٥٠٠ وفي الجبتي القصار اذا غلط فدفع ثوب رجل غيره ففقطه فكلاه ما ضامن

وعن محمد أصاب الوديعه شيء
فامر المودع رجلا ليعالجها فغلبت
من ذلك ثوبها فغصب من شاء
ايكن ان ضمن المعالج رجوع
على الاول ان لم يعلم الغيبه والا لم
يرجع اه (بخلاف مودع
الغاصب) فيضمن الماشاء واذا
ضمن المودع رجوع على الغاصب
وان علم على الظاهر درر خلافا
لما نقله القهستاني والباقراني
والبرجندي وغيرهم فتنبيه (معه)
ألف ادعى رجلا ان كل منهما انه له
أودعه اياه فشكل عن الحلف لهما
فهو لهما وعليه ألف آخر بينهما)
ولوحلف لاحدهما ونكل للآخر
فألف لمن نكل له (دفع الى رجل
ألفا وقال ادفعها اليوم الى فلان
فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن)
اذ لا يلزمه ذلك (كالقول له اعمل
الى الوديعه فقال افعّل ولم يفعل
حتى مضى اليوم) وهلك لم يضمن
لان الواجب عليه التخلية عمادية
(قال) رب الوديعه (للمودع ادفع
الوديعه الى فلان فقال دفعته
وكذبه) في الدفع (فلان وضاعت)
الوديعه (صدق المودع مع يمينه)
لانه امين سر اجية (قال) المودع
ابتداء (لا ادري كيف ذهب
لا يضمن على الاصح كالقول ذهب
ولا ادري كيف ذهب) فان
القول قوله بخلاف قوله لا ادري
اضاعت ام لم تضع أو لا ادري
وضعها أو فنتها في داري أو موضع
آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن
لكنه قال سرقت من المكان
المدفون فيه لا يضمن وقامه في
العمادية

قال خ ضمن لايداع المودع وقال صلا يضمن لان الايداع ضمني وانما يضمن بايداع قصدي اه ولو أودع
بلاذن ثم اجاز المالك خروج الاول من البين بجوع عن الخلاصة (قوله لم يصدق) لانه اقرب وجوب الضمان
عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بينة جامع الفصولين (قوله وفي الغصب الخ) أي اذا غصبت من الوديع
فاذى الوديع الردي يصدق اذ لم يفعل الوديع ما وجب الضمان فهو على ما كان امين عند الرد وقبله وبعده بخلاف
دفعه للاجنبي لانه موجب للضمان سائحي (فرع) دفع الى رجل ألف درهم وقال ادفعها الى فلان بالرى
فأت الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصى
المبت فلو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الا سخر في عماله فلا يضمن حينئذ خاتمة برهن
عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فدفعته بضع المذبح بزازية من الدعوى (قوله على
الاول) في جامع الفصولين ولو ضمن المعالج رجوع على المودع علم انها للغير أولا لان قال المودع ليست في ثوب
أو مر بذلك فيخلف لا يرجع اه تأمل (فرع) ولو قال وضعت بين يدي وقت ونسيت انضاعت يضمن ولو قال
وضعتها بين يدي في داري والمثله بمالهان عمالا يحفظ في عرفة الدار كصرة التقدين يضمن ولو كان معاندة
عوضها حصنا لا يضمن بزازية وخلاصة وفصولين وذخيرة وخاتمة وظاهره انه يجب حفظ كل شيء في حرز
مثله تأمل لكن تقدم في السرعة أن نال المذهب كل ما كان حرزا لتويع فهو حرز لكل الأنواع فيقطع بسرعة
لؤلؤة من اصطلح تأمل وقد يفرق بين الحرز في السرعة والحرز في الوديعه وذلك أن المعترف قطع السارق ثوبا
الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار المحررات والمعترف في ضمان المودع التصبر في الحفظ لا ترى انه لو وضعها في داره
الحصينة وخرج وكانت زوجته غير آمنة يضمن ولو أودعها في دار حرزها يضمن لان الدار حرزها ضمن للتصبر في الحفظ
ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد وفي الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك
وغاب يضمن مع انه لا يقطع سارقها ونظا هذا كثيرة فاذا اعتبرنا هذا الحرز المعترف في السرعة لزم أن لا يضمن
في هذه المسائل ونحوها فليزم مخالفة ما طبقه عليه في هذا الباب فظهر يقتضيها ما قلنا من الفرق والله أعلم
وبه يظهر جواب حادثة وهي أن مودعا وضعت بجة شال غالية الثمن في اصطلح الخيل فسرق والحجاب انه يضمن
وان قطع سارقها والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع الغاصب) والفرق بينهما على قول أبي حنيفة أن
مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء وبقاء (قوله درر) وجزم به في الجبر (قوله فشكل عن
الحلف) صور هذه المسئلة ستة اقترلها ما نكل لهما حلف لهما ما أقول لاحدهما ونكل للآخر وحلف نكل
لاحدهما وحلف للآخر سائحي (قوله ولو حلف الخ) اشار الى أن المودع يحلف اذا انكر الايداع
كما اذا ادعى الرد أو الهلاك المالك المانعي التهمة أو لا نكاره الضمان والى انه لو حلف لشيء عليه لهما والى أن
للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء والاوى القرعة والى انه لو نكل للاول يحلف للثاني ولا يقتضي بالنكول بخلاف
ما اذا اقترل لاحدهما لان الاقرار بجهة نفسه ونظامه في الجبر (قوله ونكل للآخر) في التحلف للثاني يقول
بأنه ما هذه العين له ولا قيمتها لانه لما اقترلها للاول ثبت له الحق فيها فلا يقدر اقراره فيها للثاني فلو اقتصر على الاول
لكن صادقاً ما جبر له على رجل دين فأرسل الدائن الى مديونه رجلا ليقضه فقال المدفون دفعته الى الرسول
وقال دفعته الى الدائن وأنكر الدائن قال قول قول الرسول مع يمينه والذي في ثوب الراعي فاقول للرسول يمينه
تأمل قال الدائن ابعت الدين مع فلان فضاغ من يد الرسول ضاع من المدفون بزازية (قوله وضاعت)
بمعنى غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه شيخنا (قوله على الاصح) مقتضاه أن الاجبر المشترك لا يضمن لكن
افق الخبر الرمي بالضمان وعزاه في حاشية الفصولين الى البرازية مهلا بأنه تنصيص في زماننا تأمل (قوله
بخلاف الخ) هذا مخالفا لما في جامع الفصولين وثوب الراعي وغيرهما من انه لا يضمن وهكذا رأته في نسختي
المخ لكن لفظة لا ملحقه بين الاسطر وكانها ساقطة من النسخ فقلها للشارح هكذا فتنبيه (فرع) في الهامش
وفي التوازل مزال اليمين على ظالم وضاف ان لم يهد اليه هدية أن يأخذها كانه لا يضمن وكذا المضارب والمشايع
اخذوا بهذا القول اقثروى وفي فتاوى النسفي - أنفق الوصي على باب القاضي يضمن ما اعطى على وجه الرشوة
لا على وجه الاجارة اذ لم يزدد على اجر المثل اقثروى اه (قوله فانه يضمن) قاضي خان قال وضعتها
في داري فنسيت المكان لا يضمن ولو قال وضعتها في مكان حصين فنسيت الموضوع ضمن لانه جهل الامانة كما لو

(فروع) حدد المودع أو الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه أو عضوه فدفع لم يضمن وان خاف الحبس أو التدين وان خشي اخذ ماله كله فهو عذر كالو كان الحبس هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عمادية • خيف على المودع الفساد دفع الامر للسلم لبيعته ولو لم يرفع حجة فسد فلا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر فاض فهو متبرع • قرأ من مصحف الوديعه أو ازهر فهلك حالة القراءة فلا ضمان لأنه ولاية هذا التصرف جبرفة قال وكذا الوضع السراج على المنارة وفيها أودع صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب وأتكر الوارث الاداء حبس المودع الصلح أبدا وفي الاشياء لا يبرأ مديون إلبت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين • ليس للسيد اخذ وديعة العبد • العامل لغيره امانة لا جرة الا الوصي والناتر اذا علقت فعله علم أنه لا أجر للتناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون فليحفظ وفي الوهبانية

ودافع ألف مقرا ومقارضا

وربح القراض الشرط جاز ويحذر وان يدعى ذوالمال قرضا وخصمه

قراضا فرب المال قد قيل اجدوا

وفي العكس بعد الربح فالقول قوله

كذلك في الانضاع مائة

وان قال قد ضاعت من البيت وحدها

بصح ويستحق فقد يتصور

وتارك في قوم لامر مصففة

فراحو او راحت يضمن المتاخر

وتارك نشر الصوف صيفاض لم

يضمن وقرض الفار بالعكس يؤثر

اذا لم يستد الثقب من بعده له

ولم يعلم المالك ما هي تنقر

قلت بني لوسده مرة فضحه الفار وأفسده لم يذكر

وفي نبي فضله كاتر متدبر

قوله فظاهرا هكذا في السخنة المجرع منها ولعل

صوابه فضاعت تأمل اه معصيه

قوله مضبوط بالقلم الخ فيه توقف فليتأمل اه

قوله وفيه ودافع هكذا في الاصل ولعله وعنده

ودافع أو في حاتونه مثلا وليتزر اه معصيه

مات مجهلا صح وقيل لا يضمن كقوله ذهب ولا أدري كيف ذهب ولو قال دفت في داري أو في موضع آخر ضمن ولو لم يبين مكان الدفن ولكنه قال سرق من مكان دفت فيه لم يضمن ولودتها في الارض يبرأ لو جعل هناك علامة والأفلا وفي الحارة ضمن مطلقا ولودتها في الكرم يبرأ لو حصن بآبن كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برئ ولو وضعها لا يدخل فيه أحد بلاذن وتجهت الموصون فحرقه في مفاز فذهبا حذر الخراج لم يظفر بجعل دفته لو أمكنه أن يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو أمكنه العود قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد ها لا لودتها بآذن رها فظاهروا موضعها في زمان المقتة في بيت خراب ضمن لو ودعها على الارض لا لودتها نور العين (قوله ماله كله) أما لو خاف اخذ ماله وبيعه قدر الكفاية يضمن فضولين (قوله ولو اتفق الخ) ولو لم يتفق عليها المودع بالغ حتى هلك يضمن لكن نفيها على المودع بالكسر متلا على حار الزاهد (قوله على المنارة) فبالو كانت المنارة وديعة (قوله اياها) أي ما لم يتر الوارث بالاداء (قوله الى الوارث) ظاهرا سواء كان الدين مستقرا لمادفعه او لا سواء كان الدين مستقرا ولا والظاهر أن بقدر عدم البراءة بما اذا كان الدين مستقرا لمادفعه والوارث غير موثق كقدها في المودع اذا دفع الوديعه للوارث سوى (قوله وديعة العبد) تاجر اكان أو محجور راعه بين أو لا وهذا ان لم يعلم أن الوديعه كسب العبد فلو علم أنه اخذها وحفظها ولو علم أنها المولى تارة ثانية (قوله ان) القول لصاحب الاشياء قاله في الهامش (قوله مقرر ضا) أي نصفه (قوله ومقارضا) أي مضاربا نصفه كذا في الهامش (قوله ورج) مضبوط بالقلم يخبر الرا (قوله قراضا) أي مضاربة كذا في الهامش (قوله فالقول قوله) أي قول رب المال قال في الهامش واذا أقام البينة فالبينة بينة العامل وان هلك المال في يده المضارب بعد ما اختلفا فالعامل ضامن جميع ما في يده رب المال على أو لم يعمل شرح وهبانية لابن الشحنة (قوله يضمن المتاخر) مفهومه انهم اذا قاموا بحله ضمنوا به صرح القاضي خان ويظهر أن كل مالا يقسم كذلك سائحاته قال في الهامش ولو تركوا واحد قوم وديعة وقام الكل دفعة وتركوا ولم يأخذها واحد منهم ضمنها الكل ابن الشحنة (قوله دفت) بالثنية (قوله ولم يعلم الخ) الواو بمعنى أو ويضمن بانه يعلم كذا في الهامش (قوله ويضمن) البحث الطروسى حيث قال ويضمن أن يكون فيها التفصيل لأن الامر دائر بين الاعلام للمودع أو السد بدونه وهو موجود وارتضاء ابن الشحنة وأقره الشربلاقي (فروع) ربطها في طرف كه أو عمامته أو شدة خاف مندبل ووضعه في كه أو ألقاها في جيبه ولم تقع فيه وهو نظير انما وقعت فيه لا يضمن • خرج وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن في مكان يسمع حس الداخل جعلها في الكرم فالوله حائط بحيث لا يرى المارة ما في الكرم لا يضمن اذا أغلق الباب والا ضمن • سوق قام الى الصلاة وفيه ودائع لم يضمن اذ جبرانه يحفظونه وليس بايداع المودع لكنه مودع لم يضيع وذ كر الشارح ما يدل على الضمان فليتأمل عند الشئوي جامع الفصولين وفي البرازية والحاصل أن العبرة للعرف اه غاب رب الوديعه ولا يدري اهوسى أم ميت يمكنها حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة وان اتفق عليها بلا امر القاضي فهو متطوع ويسأله القاضي البينة على كونها وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلو عاينوا برهن وشقق عليها من غلتها أمر به أو لا يأمره بالانفاق يوما أو يومين أو ثلاثة رجا أن يحضر المالك لا كثر بل يأمره بالبيع وامسك الثمن وان أمره بالبيع اشداء فلصاحبها الرجوع عليه به اذا حضر لكن في الدابة يرجع بقدر القيمة لا بازاءة وفي العبد بازاءة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من ألبانها شي كثيرا أو كانت أرضا فأثرت وخاف فساد فباعه بلا امر القاضي فلو في المصر أو في موضع يتوصل الى القاضي قيل أن يفسد ذلك ضمن تارة ثانية من العاشر في التفرقات (تمة) في ضمان المودع بالكسر في قاضي خان مودع جعل في ثياب الوديعه تو بالنفسه فدفعها الى رها ونسي ثوبه فيها فضاع عنده ضمنه لأنه أخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه لا يبيكون عذرا قال في نور العين ينبغي أن تقيد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والا فلا سلب للضمان أصلا فالظاهر أن قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على إطلاقه والله أعلم اه ملخصا

• (كاتب العارية) • اخرها عن الوديع لان فيها تعلقا وان اشتركا في الامانة ونحاسنها النباية عن الله تعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون
 الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والترض بمائة عشر (هي) لغة مشددة وتختف اعارة الشيء فاموس وشرا (تخلف المنافع بجائنا)
 فاد بالتحليل لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا وحكمها كونها امانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع وخلقها عن شرط العوض لانها انصيراجارة
 وصيرح في العمادة بجواز اعارة الشارع وايداعه وبيعته يعني لان جهالة العين لا تقتضي الجهالة لعدم لزومها وقالوا لعطف الدابة على المستعير وكذا
 لغة العبد اما كونه فملي للمعير وهذا اذا طاب ٥٠٣ الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخدمه من غير ان يستعيره فنفتقه على المولى ايضا لانه

• (كاتب العارية) •

(قوله مشددة) كانتا منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب صحاح وردت في النهاية بأنه صلى الله عليه وسلم
 باشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما بشرها وقوله على ما في المغرب من انها اسم من الاعارة وأخذها من
 العار لعب خطأ ١٥ وفي المبسوط من التعاور وهو التناوب كما في الجبر وتختف قال الجوهرى - منسوبة
 الى العار وردت الراغب بأن العار ياتي في العارية واوى وفي المبسوط انها من العرية تملك الثمار بلا عوض
 وردت المطرزي لانه يقال استعارته منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من والصواب أن المنسوب اليه
 العارة اسم من الاعارة ويجوز أن تكون من التعاور التناوب قهستاني ملخصا (قوله تخلف) فيه رد على
 الكرخي القائل بأنها باحة وليست بطلب وبشده لا نقادها بلفظ التذلل وجواز أن يعمرها لا يتحقق بالمستعمل
 والمباح لا يبيع لغيره وانقادها بلفظ الاباحة لانه استعمل للطلب بجر (قوله ولو فعلا) أى كالتعاطي كما
 في القهستاني وهذا ما بلغه على القبول وأما الايجاب فلا يصح به عليه يقتصر على ما ساق في قول المولى
 خذ واستخدمه والمظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن الهندي تركبها الايجاب من المعير وأما القبول من
 المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة ١٥ أى القبول صريحا غير شرط بخلاف الايجاب ولهذا قال
 في التارخانية ان الاعارة لا تثبت بالسكوت ١٥ والارام أن لا يكون أخذها قبولا (قوله بجواز اعارة
 الشارع) اعارة الجزء الشارع فصح كفيما كان في التي تحتل القصة أولا تختص لمهما من شرك أو اجنبي
 وكذا اعارة الشيء من اثنين اجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث قنية (قوله وبيعته) وكذا اقراضه كما
 وكذا ايجاره من الشريك لا الاجنبي وكذا اوقفه عند أبي يوسف خلافا لما يحتمل القصة والاخا
 وتماه في اوائل حجة الجبر فراجع (قوله لان جهالة الخ) أفاد أن الجهالة لا تنفسدها قال في الصر
 والمراد بالجهالة جهالة المنافع الملزمة لاجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر
 جارا فقال ذلك الرجل في حماران في الاصطبل فخذ أحدهما وادب فأخذ أحدهما وذهب بهنن اذ اهلك
 ولو قال خذ أحدهما أيهما شئت لا يفتن (قوله بالجهالة) وفي بعض النسخ المنازعة (قوله لانه وديعة)
 أى اباح له بها الانتفاع (قوله لانه صريح) أى حقيقة قال قاضي زاده الصريح عند علماء الاصول
 ما انكشف المراد منه في نفسه فتناول الحقيقة غير المهجورة والمجاز المتعارف ١٥ فالقول اعركك والثاني
 اطعمك ارضى ط (قوله لانه صريح) هذا ظاهر في منتهى ما اجلتك فقال الزبلي - انه مستعمل فيما
 يقال حل فلان فلانا على دابة مراد به الهبة تارة والعارية أخرى فاذا أوى أحدهما صحته وان لم تكن له نية
 حل على الاذن كلابزمه الاعلى بالمثل ١٥ وهذا يدل على انه من المشترك بينهما لكن انما ريد به العارية عند
 التجرد عن النية لئلا يلزمه الاعلى بالمثل ط وانظر ما كتبنا على الجرع عن الكفاية فنبه الكفاية (قوله بها)
 أى بالنية (قوله شيئا) فلو لم يقل شيئا لا يكون اعارة بجر عن الخمانية أى بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه
 تارخانية ويذهب هذا انه اذا لم يصرح بالنية ولا بالعوض فأولى أن يكون اعارة من جهلة اعارة مع التصريح
 بالنية دون العوض شيئا ونقل الرمي في حاشية الجرع عن اجارة البازية لا تنفعه الاجارة بالاجارة حتى
 لو قال آجرك منافعها سة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية ١٥ قال فتأمل مع هذا (قوله بجائنا)
 أى بلا عوض (قوله مدة عمرك) هذا وجه آخر ذكره القهستاني وهو كون عمرى ظرفا (قوله ولو
 موقته) ولكن بكرة قبل تمام الوقت لان فيه حذف الوعد ابن كمال اقول من هنا انه لم يخف الوعد مكرره
 لاحرام وفي الذخيرة بكرة تنجزها لان فيه حذف الوعد ويحب الوفاء بالعهد سائحاني (قوله تقبل) أى
 بالرجوع (قوله فاجرا مثل) أى للمعير والاولى قبله أى على المستعير (قوله بالنية) لم اجد في القنية
 في هذا الحل (قوله وقت البيع) أى الا اذا شرط البائع وقت البيع بما وجد في الوارث في هذا الجمل

وديعة (وتضع بأعرك) لانه صريح (واطعمك
 ارضى) أى غلبنا لانه صريح بجائنا من اطلاق
 اسم الحل على الحال (ولم تترك) بمعنى اعطيت
 نوبى أو جاري هذه وجعلت على دابتي هذه اذا
 ريد به) فمقتضى جعلك (الهبة) لانه صريح فيجب
 العارية بالنية والهبة بها أى بجائنا (واخدمك
 عيسى) وأجرك داري شيئا بجائنا (ودارى)
 ليندا (ك) خبر (سكنى) تميز أى بطريق السكنى
 (و) دارى لك (عمرى) مفعول مطلق أى اعركها
 لك عمرى (سكنى) تميزه بمعنى جعلت سكاها لك
 مدة عمرك (و) لعدم لزومها (رجع المعير متى شاء)
 ولموقته أو فوه ضرر تقبل وتبقى العين بأمر المثل
 كمن استعاره لتعرض ولده وصار لا يأخذ الا نديما
 فله اجر المثل الى الطعام وتماه في الاشياء وفيها
 مع بالنية تلزم العارية فيها اذا استعار جدار
 نير لموضع جذوعه فوضعهما ثم باع العبر الجدار ليس
 للمشتري ربحها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع
 ١ قوله وقوله على ما في المغرب الخ لم يظهر لي مرجع
 للمعير على أن العبارة كلها لا تخلو عن نظر فالوضع
 عبارة المصباح ونصه بعد أن قال وتعاوروا الشيء
 اعتوروه تدلوله والعارية من ذلك والاصل فعلية
 يفتح العين قال الاخرى نسبة الى العبارة وهي
 سم من الاعارة يقال اعركته الشيء اعارة وعارة مثل
 طعنه اطاعة وطاعة واجبت اجابة وجابة وقال
 الليث سميت عارية لانها عار على طلبها وقال
 الجوهرى مثله وبعضهم يقول مأخوذة من عار
 لفرس اذا ذهب من صاحبه وغروجهما من يد
 صاحبها وهما غلط لان العارية من الوالان
 لعرب يقولون هم تعاورون العوارى ويعورونها
 بالواو اذا عار بعضهم بعضا والعار وعار الفرس
 من الباء فاصح ما قال الاخرى وقد تختف
 بالعارية في الشعر والجمع العوارى بالتصنيف
 بالثدي تد على الاصل انتهت عبارته ١٥ معجمه

قلت وبالفصل جزم في الخلاصة

واللزامة وغيرهما واعتمد محسبها
في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن
المصنف فكأنه ارتضاء فليصنف

(ولا تضمن بالهلاك من غير تعذر)

وشرط الضمان باطل بشرط

عدمه في الرهن خلافا للوهرة

(ولا تضر ولا تضره) لأن الشيء

لا يتضمن ما فوقه (كالوديعة)

فإنها لا تضر ولا تضره بل ولا تودع

ولا تعذر بخلاف العارية على المختار

وأما المستأجر فيؤجر ويودع

ويعار ولا يرهن وأما الرهن

فكالوديعة وفي الوهانية نظم نسج

مسائل لا يملك فيها تملكيا لغيره

بدون إذن سوا قبض أو لا فقال

وما لك أمرا لا يملكه بدو

ن أمر وكيل مستعير وموحي

ركوب أو لبس فيما مضارب

ومرتهن أيضا وقاض يؤتو

ومستودع متبضع ومزارع

إذا لم يكن من عنده البذير ذو

قلت والعاشرة

وما للمساقي أن يساق غيره

وان أذن المولى له ليس ينكر

(فإن أجز المستعير (أورهن

فهلك ضمنه المعير) التعذر (ولا

رجوع له) للمستعير (على أحد)

لأنه بالضمان ظهر أنه أجز ملك نفسه

ويتصدق بالاجرة خلافا للشافعي

(أو ضمن) (المستأجر) سكت

عن المرتن وفي شرح الوهبانية

الخامسة لا يملك المرتن أن يرهن

فينتج وللمالك الخيار ويرجع

الثاني على الأول (ويرجع) المستأجر

(على المستعير إذا لم يعلم بأنه عارية

فيده) دضا لضر الضرر (وله

أن يعير ما اختلف استعماله أولا

ان لم يعين المعير (مستعير) يعير

(ما لا يختلف ان يعين)

المشتري إلا أن الوارث أن يأمره برفع البناء على كل حال كافي الهندية ومنه يعلم أن من أذن لاحد ورثته ببناء محل في داره ثم مات فلبس في الورثة مطالبته برفعها أن تقع القسمة أو لم يخرج في قسمه وفي جامع الفصولين استعار دارا فبنى فيها بلا أمر المالك أو قال له ابن تليق ثم باع الدار بحقها بغير علم المالك ببناءه وإذا فطر في الرد بعد الطلب مع التحكك منه ضمن سائحاني قال في الهامش وسياق مسئلة من بنى في دار زوجته في فسق الوصايا وفيه زيادة مسئلة السرداب على الخذوع فقال رجل وضع جذوعه على حائط جاريه باذن الجار وأحفر سردابا في داره باذن الجار ثم باع الجار داره وأراد المشتري أن يرفع جذوعه وسردابه كان للمشتري ذلك إلا إذا كان البائع شرط في البيع بقاء الخذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطله برفع ذلك ونعمامة في الخمانية في فضل ما يتخذه به الجار اه (قوله وبالقبيل الخ) وأفتى به في الخيرية كذا في الهامش (قوله في الخلاصة) وكذا في الخمانية كما تدمر عبارته في قول دعوى النسب (قوله ولا تضمن) هذا إذا لم يبين أنها مستحقة للغير فإن ظهر استحقاتها ضمنها ولا رجوع له على المعير لأنه متبرع والمتحقق أن يضمن المعير وإذا ضمنه لا رجوع له على المستعير بخلاف المودع إذا ضمنه المتحقق حيث يرجع على المودع لأنه عامل له بجر (قوله بالهلاك) هذا إذا كانت مطلقة فلم يقبده كأن يعيره يوما فلم يردها بعد مضى ضمنه إذا هلك كافي شرح الجمع وهو المختار كافي في العمادة اه قال في الشريعة سواء استعملها بعد الوقت أولا وذكر صاحب المحيط وشيخ الإسلام انما يضمن إذا اتفق بعدم معنى الوقت لأنه حينئذ يصير غاصبا أبو السعود (قوله للجوهر) حيث جزم فيها بصيرورهما ضمنونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية مع أن فيها روايتين كما يؤخذ من عبارة الزيلعي م (قوله على المختار) فإنها تعذر أشياء قال محسبها إذا كان عمالا يختلف بالاستعمال كالسكنى والحل والزراعة وان شرط أن يتفق هو بنفسه لأن التقيد بما لا يختلف غير مفيد كما في شروح الجمع م وفي الجرو له يعني المستعير أن يودع على المتعي به وهو المختار وصح بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو أرسله على يد أجنبي فهلك ضمن على الثاني لا الأول وسياق قريبا اه (قوله وأما المستأجر) في وديعة البحر من الخلاصة والوديعة لا تودع ولا تعذر ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويمار يودع ولم يذكر كحكم الرهن وينبغي الخ وفي قول الخلاصة وينبغي الخ كلام كتناه في هامش البحر (قوله يودع) لكن الاجر المشترك يضمن ما يدايع ما تحت يده لقول الفصولين ولو أودع الدلال ضمن سائحاني (قوله لا يملكه) بتشديد اللام واستداء البيت الثاني من نون دون (قوله ومؤجر) بفتح الجيم (قوله فيها) أي الاعارة والاجارة وهذا الوعيد بلسه وركوبه والافتقار ويأتي أنه يعير ما يختلف ولو لم يقيد بلسه وراكب سائحاني الوكيل لا يوكل والمستعير ليس له أن يركب ليس له أن يعير ما يختلف استعماله والمستأجر ليس له أن يؤجر لغيره م ركوب كان أو لم يوسا الأباذن (قوله ومستودع) بفتح الدال (قوله ضمنه المعير) بتشديد ميم ضمنه مبنيا للفاعل والمعير فاعل والمعير في ضمنه راجع للمستعير (قوله على أحد) عبارة مستكنين على المستأجر وهكذا اتزاه القهستاني وقال فلا فائدة في التكرار العائنة قال أبو السعود وتعبه شيئا بأن سلب الفائدة ممنوع بل لو أكون قيمة الرهن عشرين وكان رهنها عشرة فلا يرجع بالرائد على المرتن (قوله المستأجر) مفعول ضمن هكذا مضبوط بالقلم (قوله عن المرتن) قال في الشريعة لا يملك وسكت عمالو ضمن المرتن فيستظر حكمه قال شيخنا حكم المرتن في هذه الصورة حكم الغاصب كذا ذكره نوح افندي لأنه قبض مال الغير بلا إذنه ورضاه فيكون المعير تضمنه وبأداء الضمان يكون الرهن هالك على ملك مرتنته ولا رجوع له على الراهن المستعير بما ضمن لما علت من كونه غاصبا ويرجع بدنه اه وتشديده بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير للائزاز على لو كان الراهن مرتنتا فانه يرجع على الأول أبو السعود وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح الوهبانية الخ فليس يبا للمساكت عنه المصنف كما يؤهمه كلامه بل يبان لفائدة أخرى تأمل (قوله وفي شرح الخ) ظاهره أنه يبان للمساكت عنه المصنف مع أنه ليس من قبله لأن الكلام في المستعير إذا أجز أورهن (قوله أن يرهن) أي بدون إذن الراهن شرح وهبانية كذا في الهامش (قوله ويرجع الثاني) أي أن ضمن وان ضمن الأول لا يرجع على أحد ابن النخبة كذا في الهامش (قوله ان لم يعين) أي أن نص على الإطلاق كما سنده قريبا كالأول استعارة للركوب أو نوب البس له أن يعيرهما ويكون ذلك تعيينا للراكب

زواهر الجواهر للاختيار (ومثله)
 أي كالمعار (المؤبر) وهذا عند عدم
 التهيؤ لقول قال لا تدفع لغيرك دفع
 فذلك ضمن مطلقا خلاصة (فن
 استعارة دابة أو استأجرها مطلقا)
 بلا تقيد (بجمل) ماشاء
 (وبعيره) للعلم (وبركب) علا
 بالاطلاق (وإيا فعل) أولا (تعين)
 مرادا (وضمن بعيره) ان عطبت
 حتى لو ألبس أو أركب غيره لم يركب
 بنفسه بعده هو الصحيح كافي (وان
 أطلق) المعبر والمؤبر (الاتفاق
 في الوقت والنوع اتفق ماشاء أي
 وقت شاء) لما مر (وان قيد) بوقت
 أو نوع أوهما (ضمن بالانطلاق إلى
 شريطة) لا إلى مثل أو خير (وكذا
 تقيد الاجارة بنوع أو قدر) مثل
 العارية (عارية التمين والمكيل
 والموزون والمحدود المتقارب)
 تحته الاطلاق (قرض) ضرورة
 استهلاك عينها (بضم) المستعير
 (بجلا كعقل الاتفاق) لانه قرض
 حتى لو استعارها لبعير الميزان
 أو ميزن الدكان كان عارية ولو
 أعاره قصعة تزيد قرض ولو بينهما
 مباشرة فإباحة ونصح عارية السهم
 ولا يضمن لأن الرمي يجري مجرى
 الهلاك صيرفة (ولو أعار أرضا
 للبناء والفرس صح) للعلم بالمنفعة
 (وله أن يرجع حتى شاء) لما تنقز
 انها غير لازمة (وبكيفية فلعهما
 الا اذا كان فيه منسرة بالارض
 فترك كان بالقيمة مقولوعين) لللا
 تعلق أرضه

واللايس فان ركب هو بعد ذلك قال الامام على "البدوي" يكون ضامنا وقال السرخسي "وخواهر زاده
 لا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان وصحح الأول في النكاح بجر وسأني (قوله وان اختلف أي ان عين
 منتفعا واختلف استعماله لا بعير للتفاوت قالوا الركوب والبس مما اختلف استعماله والجل على الدابة
 والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله أبو الطيب مدي (قوله المؤبر) بالفتح أي اذا اجبر شيئا فان لم يعين
 من يتقيد به فلا مستأجر ان بعيره سواء اختلف استعماله او لا وان عين بعير مما لا يختلف استعماله لا ما اختلف
 من (قوله أو استأجرها) فله الجمل في أي وقت وأي نوع شاء باقي كذا في الهامش (قوله مطلقا) اقول
 الظاهر أنه أراد بالاطلاق عدم التقيد بمتقيد معين لانه سدد كرا الاطلاق في الوقت والنوع والالزام التكرار
 تأمل (قوله بلا تقيد) قال في التبيين ينبغي أن يحمل هذا الاطلاق الذي ذكره هنا فيما يختلف باختلاف
 المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما اذا مال على أن اركب عليها من شاء كاجل الاطلاق الذي
 ذكره في الاجارة على هذا اه وأقره في الترتيب لانه ما وجهه قول المؤلف بلا تقيد بالنظر لما يختلف لا يتم
 ط قلت فعمل هذا يحمل قول المصنف سابقا ان لم يعين بالتسبة للمختلف على ما اذا قصر على الاطلاق لا على
 ما يشمل السكوت لكن في الهداية لو استعارة دابة ولم يسم شيئا لم يركب بعيره غيره الخ
 فراجعها (قوله يحمل ماشاء) أي من أي نوع كان الجمل فوق طاقتها كاللوساك طريقا يسلكه الناس في
 حاجة الى ذلك المكان ضمن اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف وليس من المتعارف الجمل فوق طاقتها
 والتقدير في ذلك والتعليل في جامع الفصولين وسأني في الاجارة مثله في المتن كذا في الهامش (قوله ويركب)
 بفتح أوله وضمه سألحائي (قوله أولا) بفتح الهجزة وتشديد الواو (قوله بعيره) أي فيما يختلف بالمستعمل
 كما يفيد السابق والحق سألحائي وقدنا عن الزيلعي انه يفي تقيد عدم الضمان فيما يختص بما
 اذا أطلق الاتفاق فافهم (قوله اتفق) فلو لم يسم موضعا ليس له اخراجها من النصولين (قوله أوهما)
 فتقيد من حيث الوقت كذا كان وكذلك من حيث الاتفاق فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما
 لا يختلف لا تقيد لعدم الفائدة كما مر ولم يذ كر التقيد بالمكان لكن أشار إليه الشارح في الاستروذ كره
 المصنف قبل قوله ولا توجب فقال استعارة دابة ليركبها في حاجة الى ناحية سماها فأخرجها الى النهر ليسقيها في
 غير تلك الناحية ضمن اذا هلك وكذا اذا استعار نور الكرب أرضه فركب أرضا أخرى يضمن وكذا اذا قرنه
 بثور أو على منه لم يجز العادة به وفي البدائع اختلفا في الامام والمكان أو ما يحمل فالدول للمعبر بيمنه سألحائي
 استعارها شهر فهو على المصر وكذا في اعارة شادم واجارة وموصى له بجذمته فصولين (قوله قرض) أي
 اقراض لأن العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي التملك وتتمامه في العزيمة (قوله حتى الخ) قرض على
 مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله ليعيم) بتشديد الباء الثانية الاصل عار والجوهري نهي أن يقال عير
 بعقوبة (قوله أو يزين) بتشديد الباء الثانية (قوله كان عارية) لانه عين الاتفاق وانما تكون قرضا
 عند الاطلاق كما تقدم (قوله قرض) فعله مثلها أو قبعتها منع (قوله ونصح عارية السهم) أي لغزو
 دار الحرب لانه يمكن الاتفاق به في الحال وانه يحمل عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك منع عن الصيرفة ونقل
 عنها قبل هذا انه استعار سهمها لغزو دار الحرب لا يبيع وان استعار لبري الهدف صح لانه في الأول لا يمكن
 الاتفاق بعين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضا لعارية اه قوله ولا يضمن) بمارة
 الصيرفة كافي المنع قال ه ونصح عارية السلاح وذكر في السهم انه يضمن كالقرض لأن الرمي يجري مجرى
 الهلاك وهذه النسخة التي نقلت منها نسخة معجمة عليها خطوط بعض العلماء وكان في الاصل مكتوبا لا يضمن
 فحذف منها لفظة لا ويولد عليه تنطير بقوله كالقرض ولكن كان الظاهر على هذا أن يقال في التعليل لأن الرمي
 يجري مجرى الاستهلاك لغيره بالهلاك يقتضي عدم الضمان فتأمل وراجع (قوله للعلم) تأمل في هذا
 التعليل استعارة رقعة برقع بها قصه أو خشبة بدخاها في بناءه أو أجرة فهو ضامن لانه قرض الا اذا مال لادها
 عليك فهي عارية تاريخية (قوله مقولوعين) أو بأخذ المستعير غراسه وبناءه بلا تعين المعبر هداية وذكر
 الحاكم أن له أن يضمن المعبر قيمته ما قام عين في الحال ويكونان له وأن يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرًا بالارض
 فينشد يكون الخيار للمعبر كافي الهداية وفيه رمز الى أن لضمان في العارية المطلقة وعنه أن عليه القيمة والى

(وان وقت) العارية (فخرج قبله)

كله فلهما (وضمن) المعبر للمستعير

(ماقص) البناء والغرس (بالقطع)

بأن يقوم قائما إلى مدة المضروبة

وتعتبر القيمة يوم الاسترداد بجر

(واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ

منه قبل أن يحصد الزرع وقتها

أولا) فتترك بأجر المثل مراعاة

الحق فلو قال المعبر أعطك الذر

وكلفتك ان كان لم يثبت لم يجز

لأن بيع الزرع قبل ماله باطل وبعد

نياته فيه كلام أشار إلى الجواز

في المعنى نهاية (ومؤنة الرذعي

المستعير فلو كانت مؤنة فأسكتها

بعده فهلكت ضمنها) لأن مؤنة

الرذعيه نهاية (الاذا استعارها

لرهنها) فتكون كالاجارة رهن

الخاصة (وكذا الموصى له بالخدمة

مؤنة الرذعيه وكذلك المؤجر

والغائب والمزمن) مؤنة الرذعي

عليهم حصول المنفعة لهم هذا

لواخراج باذن رب المال والا

فؤنة رذعي مستأجر ومستعار على

الذي أخرجه اجارة البرازية

بجلاف شركة ومضاربة وهبة

قضى بالرجوع مجتبي (وان رذعي

المستعير الدابة مع عبده أو أجيده

مشاهرة) لا مياومة (أو مع عبد

رهبان مطلقا) يقوم عليها أولا

الاصح (أو أجيده) أي مشاهرة

كأنه فهلكت قبل قبضها (برئ)

لأنه أن بالتسليم المتعارف (بجلاف

فئيس) بجوهرة (وبجلاف الرذعي

مع الاجنبي) أي (بأن كانت

العارية مؤنة فغضت مدتها بمقتضاها

مع الاجنبي) لتعديده بالامساك

بعدا المدة (والا فالمستعير يملك

الايداع)

أن لا ضمان في المؤنة بعد انقضاء الوقت فقلع المعبر البناء والغرس الآن يضطر القلع لحينئذ يضمن قيمتهما
مقلوعين لا فائدين كما في المحط فهتافى (قوله ماقص البناء) هذا ما مضى عليه في الكثر
والهداية وذكر في الجرع من المحط ضمان القيمة قائما الآن يطلعه المستعير ولا ضرر فان ضمن فضمن القيمة
مقلوعا وعبارة الجمع والرهناء الضمان فقبل ما قصها القلع وقبل قيمتها ما يملكها وقبل أن يضر بغير المالك
بعض المعبر يجر بين ضمان ما قص وضمان القيمة ومثله في درر الجوار والمواهب والملئق وكلهم قدّموا الأول
وبعضهم جزم به وعبر عن غيره بقيل فلذا اختاره المصنف وهي رواية القدوري والثاني رواية الحاكم الشهيد
كما في غرر الافكار (قوله قائما) فلو قيمته قائما في المال أربعة وفي المال عشرة ضمن ستة شرح الملحق
(قوله المضروبة) فضمن ما قص عنها (قوله القيمة) أي ابتدؤها (قوله وقتها) بتشدّد القفاف
(قوله فتترك الخ) فص في البرهان على أن الترك بأجر استصيان ثم قال عن المبسوط وليس في الكتاب
أن الأرض تترك في يد المستعير إلى وقت ادراك الزرع بأجر أو بغيره أو لا يؤخذ في أن تترك بأجر المثل كما
لواتهت مدة الاجارة والزرع بقل بعد اه شربلاية (قوله أعطك البذر) بضم الهمزة والبذر مفعوله
(قوله وكلفتك) بضم الكاف وتسكين اللام وفتح الباء (قوله الجواز) وهو المختار كما في الغباشة ط
(قوله على المستعير) (زرع) علف الدابة على المستعير مطلقة أو مقيدة ونفقة العبد كذلك والكسوة على
المستعير برازية وقدّمه الشارح أول الترجمة وآخر النفقة جاء رجل إلى مستعير وقال اني استعرت دابة
عندك لمن ركبها فلان فأمرني بقبضها فصدقه ودفعها ثم أنكر المعبر أمره بذلك ضمن المستعير ولا يرجع على
القابض اذا صدقه فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط عليه الضمان فانه يرجع وقال وكل تصرف هو سبب الضمان
لواذعي المستعير أنه فعله باذن المعبر فكذبه ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولا استعارة قدر الغسل للثياب ولم
يسله حتى شرب لا ضمن برازية تأمل (قوله لأن) مستدرك بقا التفرع (قوله الا اذا استعارها الخ)
فؤنة الرذعي المعبر والفرق ما أشار إليه لأن هذه اعارة فيها منفعة لصاحبها فانها تصبح مضونة في يد المرمين
والمعبر ان يرجع على المستعير قيمته فكانت بمنزلة الاجارة خاتمة فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها
من وجهين الأول هذا والثاني ما مر في الباب قبله عند قوله بجلاف المستعير والمستأجر أنه لو خالف ثم عاد
الى الوفاق برئ عن الضمان فأداه في الجرع (قوله هذا الخ) الأولى ذكره قبل الغائب لأنه راجع الى كون
مؤنة الرذعي المؤجر يعني انما تكون عليه اذا أخرجه المستأجر باذنه والافعلي المستأجر فتكون كاللستعير
وفي الجرع الخلاصة الاجرة المشتركة كالخطاط وهو مؤنة الرذعي لا على رب التوب (قوله لولا اخراج)
أي الى بلد آخر مثلا والظاهر أن المراد بالاذن الاذن صريحا والاذن دلالة بوجود تأمل (قوله بجلاف
شركة الخ) فان أجرة رذعي على صاحب المال والواهب كما في المنع (قوله مع عبده) أي مع من في عياله
المستعير فهتافى قال في الهامش رذعي مع من في عياله برئ جامع الفصولين (قوله لا مياومة) لأنه
ليس في عياله فهتافى (قوله أو مع عبد الخ) أي مع من في عياله المعبر فهتافى (قوله يقوم عليها) أي
يتعاهدها كالسائس (قوله مع الاجنبي) قال في الهامش المستأجر لوردة الدابة مع أجنبي ضمن جامع
الفصولين (قوله والافالمستعير الخ) إشارة الى فائدة اشتراط التوقيت قال الزيلعي وهذا أي قوله بجلاف
الاجنبي يشهد لمن قال من المشايخ ان المستعير ليس له أن يودع وعلى المختار تكون هذه المسئلة محمولة على
ما اذا كانت العارية مؤنة فغضت مدتها بمقتضاها مع الاجنبي لأنه بما سكهما بعد يضمن لتعديده فكذا اذا تركها
في يد الاجنبي اه وفي البرهان وكذا يبرئ لوردة هامة أجنبي على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق
من أن المستعير يملك الايداع وعليه الفتوى لأنه لما ملك الاعارة مع أن فيها ايداعا وتلك المنافع فلا ينكث
الايداع وليس فيه تملك المنافع أولى وأولو قوله وان رذعي مع أجنبي ضمن اذا هلكت بأنهم موضوعه فيها اذا
كانت العارية مؤنة وقد انتهت باستيفاء مدتها وحينئذ يصير المستعير ودعا المودع الايداع بالانقضاء
اه شربلاية غلت ومنه في شروح الهداية ولكن نتقد من اتاه يضمن في المؤنة وفي جامع الفصولين لو كانت
العارية مؤنة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرذعي وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء وقت نصا
أو دلا فحق ان من استعار قدوما ليكسر حطباف كسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت اه فلي هذا فصالحه ليس

فيما يك الإعارة (من الاجنبي) به يبقى زبلي ثمين حل كلامهم على هذا وبخلاف رد ودبعة ومغضوب الى دار الملك فانه ليس بتسليم (واذا استعار ارضا) يضاء (للازاعة يكتب المستعير) انك (أطعمتني أرضك لا زرعها) فينصص لتلايم البناء ونحوه (العبد المأذون بك الإعارة والمحجور اذا استعار واستهلكه يضمن بعد العتق ولو أعار) عبد محجور عبد المحجور (مما فاسد لكذا) الثاني (للمال) ولو استعار ذهابا فقلده صديقا (مسرقة الذهب منه) أي من الصبي (فان كان ٥٠٦ الصبي يضبط) حفظ (ما عليه) من اللباس (لم يضمن) والاضمن لانه اعارة والمستعير يملكها

(وضعا) أي العارية (بين يديه) فنام فضاغت لم يضمن لو نام جالسا لانه لا بعد ضيعا لها (وضمن لو نام مضطجعا) لتركه الحفظ (ليس للاب اعارة مال فقله) لعدم البذل وكذا القاضي والوصي (مطلب) شخص (من رجل ثور عارية فقال أعطيك غدا فلما كان الغد ذهب الطالب وأخذ بغير اذنه واستعمله فمات الثور (لا ضمان عليه) خاتمة عن ابراهيم بن يوسف لكن في الجنبي وغيره انه يضمن (جهز ابنته بما تجهز به ثلها ثم قال كنت اعرتها الامتعة ان العرف مستمرا) بين الناس (ان الاب يدفع ذلك) الجهاز (ملكك الاعارة لا يقبل قوله) انه اعارة لان الظاهر يكذب (وان لم يكن) العرف (كذلك) أو تارة وتارة (فالقول) به يبقى كالوكان كدما يجهز به مثلها فان القول له اتفاقا (وانه) وولي الصغيرة (كالب) فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبي بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وهبانية وتقدم في باب المهر وفي الاشياء (كل امين) ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله (بينه) كالودع اذا ادعى الرد والوكيل والنظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد والفقر

بالارسال مع الاجنبي الا ان يحل على ما اذا لم يتمكن الرد تأمل ومع هذا يعد هذا التأويل التقيد أولا بالبعد والاجير فانه على هذا الفرق ينسب ما بين الاجنبي حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أي من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا أدل دليل على قول من قال ليس له أن يودع ويحميه في النهاية كما نقله عنه في التازية خاتمة (قوله فيما يملك) وهو ما لا يختلف وظاهره انه لا يملك الايداع فيما يختلف وليس كذلك (عبارة الزبلي) وهذا لأن الودعة أي حال من العارية فاذا كان يملك الاعارة فيما لا يختلف فأولى أن يملك الايداع على ما ينسب ولا يختص بشئ دون شئ لأن الكل لا يختلف في حق الايداع وانما يختلف في حق الانتفاع اه اللهم الا أن يقال ماعارة عن الوقت أي في وقت يملك الاعارة وهو قبل معنى المدة اذا كانت موقته وهو بعد كما لا يخفى تأمل (فرع) في الهامش اذا اختلف المعبر والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى العبر الانتفاع بقول مخصوص في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق القول قول المعبر في التقيد لان القول له في أصل الاعارة فكذا في ضمنها فاري الهداية في القول لمن (قوله على هذا) وهو كون العارية موقته وقد مضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي لكن لا يخفى أن الضمان حدث بسبب معنى المدة لان كونه بعثها مع الاجنبي انما فرق حقيقته وبين غيره (قوله وبخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف وكان الاول ذكره هناك تأمل (قوله فانه ليس الخ) كذا في الهداية ومثله الغير خلافة في الخلاصة قال مشايخنا يجب أن يبرأ قال في الجامع الصغير للامام قاضي خان السارق والغاصب لا يبرأ بالرد الى منزل ربه أو مربطه أو أجره أو عبده ما لم يرد خالي مالكها (قوله لازوعها) الامم للتعليل (قوله فيتمهض) أي فلا يقول أعرضي (قوله على الاعارة) وكذا الصبي المأذون وفي البرازة استعار من صبي مثله كالقدوم وضوء ما ذونا وهو مال لا ضمان وان الغير البرافع المأذون يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان مأذونا صحيح منه الدفع وكان التلف حاصل بتسلطه وان الدفع محجور يضمن هو بالدفع والثاني بالاخذ لانه غاصب الغاصب اه (قوله واستهلك الخ) لان العبر سلطه على اتلافه وشرط عليه الضمان فصع تسلطه وبطل الشرط في حق المولى درر كذا في الهامش (قوله عبد محجور عبد المحجور) فعبد محجور فاعل أعار وصفه فاعله كان عبدا فعوله وموصوف محجورا كذا ضبط بالنم (قوله ضمن الثاني) لانه أخذ بغير اذن فكان غاصبا (قوله للمال) لان المحجور يضمن بتلافه حالا درر كذا في الهامش (قوله لانه) على قوله لم يضمن (قوله يملكها) أي الاعارة (قوله وضعها) أي المستعير (قوله يديه) أي يدي المستعير (قوله مضطجعا) هذا في الحضر قال في جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن في حضر لا في سفر ولو نام فقطع رجل مقود الدابة في يده لم يضمن في حضر وسفر ولو اخذ المقود من يده ضمن لو نام مضطجعا في الحضر والا فلا اه وفي البرازة تام المستعير في المسافرة ومقودها في يده فقطع السارق المقود لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان جالسا لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر أن نوم المضطجع في السفر ليس بترك للفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر الراد على النوم اه وفيها استعارته من السبي واضطجع ونام وجعل المرتح رأسه لا يضمن لانه حافظ الآن السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في العراء وهذا غير السفر وان في السفر لا يضمن نام فاعدا أو مضطجعا والمستعير تحت رأسه أو بين يديه أو بجواريه بعد حافظا اه (قوله انه يضمن) وبه جزم في البرازة قال لانه أخذ بلاذنه وقال ولو استعار من آخر فوره غدا انتقال ثم جاز المستعير غدا فآخذ فله لا يضمن لانه استعاره منه غدا وقال ثم فاقطعت الاعارة وفي الجملة الاولى وعد الاعارة لا غير (قوله جهز ابنته الخ) وفي الولو الجدية اذا جهز الاب ابنته ثم بشية الورثة يطلبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعد ما كبرت وسلم لها وذلك في صحته فلا سبيل للورثة عليه ويكون للبنت خاصة اه من كذا في الهامش (قوله فان القول له) ظاهره أن القول له حيث نفي الجبيع

وأما الهما وأما إذا ادعى المصرف الى وظائف المرتزة فلا يقبل قوله في حق أرباب الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره له بل يدفعه ثانياً من مال الوقت كإبطه في حاشية أنعم زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى أبي السعود واستحسنه المصنف وأقره ابنه فليحفظ (وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل فبعضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الا يضمنه بخلاف الوكيل بقض العين كوديعة قال قبضتها في حياته وهلكت وأنكرت الورثة أو قال دفعها له فانه يصدق لانه يبقى الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقض الدين لانه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة الوالدية قلت وعطاه له لانه لا يصدق لانه يصدق في حق نفسه ولا في حق الموكل وقد أنشئ بعضهم انه يصدق في حق نفسه لا في حق الموكل وحل عليه كلام الوالدية فيما تامل عند ٥٠٧ الفتوى (فروع) أومر بالعارية ليس للورثة الرجوع بالعارية كالأجارة

لورثة الرجوع بالعارية كالأجارة تنفسح بموت أحدهما مان وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها فالتركه بينهم بالخصص استأجر بغير الى مكة فعلى الذهاب وفي العارية على الذهاب وأجبه لانه ردها عليه استأجر دابة للذهاب فأمسكها في بيته فبطلت ضمن لانه اعارها للذهاب لا للاسالة استقرض ثوباً فأغار عليه الا لا يضمن لانه عارية عرفاً استأجر راضياً يبقى ويسكن واذا خرج قال بناء للمالك فلما مال أجبر ملها مقدار السكنى والبناء للمستعير لان الاعارة تملك بلا عوض فكانت اجارة معنى وفسدت بجهالة المدة وكذا الوشر الخارج على المستعير لجهالة البدل والحيلة أن يؤجروه الارض سنين معلومة سيدل معلوم ثم يأمره بأداء الخراج منه استأجر كذا فوجده خطأ أصله ان علم رضى صاحبه قلت ولا يأثم بتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط مناسب وفي الوهانية وسفر رأى اصلاحه مستعيره

لا في الزائد على جهاز المثل ويحترق (قوله وأما الهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيد بأن لا يكون الناظر معروفاً بالثبوت كما ذكرنا في ما قبل من أن لا يشترط هذه المسئلة حوى ط (قوله المرتزة) مثل الامام والمؤذن والواب لان شبيهاً بالاجرة بخلاف الاولاد ونحوهم لانه صله محضة (قوله أخى زاده) أى على صدر الشريعة (قوله مستحقها) أى الامانات (قوله الا في الوكيل) أفاد المصنف قبول القول من وكيل البيع ويؤيده ما في وكالة الاشياء اذا قال بعدم موت الموكل بعته من فلان بألف درهم وقبضتها وهلكت وكذبته الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائماً بعينه بخلاف ما اذا كان هالكا سائحاً (قوله بعدم موت الموكل) بخلافه في حياته (فروع) شئ لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو أنصر منه وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن فاضي خان لانه اعارها للذهاب لا للاسالة في البيت يقول المختير يدعى المسئلة شكل وهو أن الخسافة فيهما الى خير لا الى شر فكان الظاهر أن لا يضمن فيهما وأجل في المسئلة الثانية روايتان اذ قد كرى بد لو استأجر قدوم الكسر المحط فوضعه في بيته فتلغ بلا تقصير قبل ضمن وقبل لا شئ والملك المتعارف نور العيز اذا مات المعير والمستهير بطل الاعارة خانية استعار من آخر شيئاً فدفعه ولده الصغير المحجور عليه الى غيره بطريق العارية فضمن الصبي الدافع وكذا المدفوع اليه تارة خانية عن المحط رجل استعار كذا فاقض بقاء صاحبه وطالبه فلم يجزه بالبيع ووعده بالزخم أخبره بالبيع قال في بعض المواضع ان لم يكن آسأمن رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آسأمن لكن هذا خلاف ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقض ولوالدية وفيها الاستعانة بما قبله صيا فسر قان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا ضمن وفيها دخل بيته باذنه فأخذناه لينظر اليه فوقع لا يضمن ولو أخذ بلاذنه بخلاف ما لو دخل سوف يباع عنه الا نأمن يضمن ا جاور رجل الى مستعيره وقال ان استعرت دابة عندك من ربه فلان فأمرني بقبضها فصدقه ودفعها ثم انكر المعير أمره ضمن المستعير ولا يرجع على القابض فلو كذبه او لم يصدقه أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذبه المعير ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين وفيه استعانة وبعت قبله لاني به فركبه فانه فهاك به ضمن القن ويبيع فيه حالاً بخلاف قن محجوراً تلف وديعة قبلها بلاذن ولاء اه (قوله في حياته) أى الموكل (قوله مثل المقبوض) لان الديون تقضي بأمانها (قوله لا في حق نفسه) أى فيضمن (قوله ولا في حق الموكل) أى فيجاب بالضمان عليه بمثل المقبوض (قوله بعضهم) هو من معاصري صاحب المنع كاذكره فهاؤد كرا لملى في حاشيتها انه هو الذي لا يحد عنه وليس في كلامه ثبوتاً بشد لغره تأمل اه قالت وللشربلاني رسالة في هذه المسئلة فراجعها كما اشرنا اليه في كتاب الوكالة وكتب منها شيئاً في هامش البحر هناك (قوله بينهم) أى بين اصحاب الدين ورب الوديعة (قوله لانه عارية) أى فلا يضمن الا بالتهدي ولم يوجد (قوله بلا عوض) أى وهنا جعل له عوضاً وفي البرازية دفع داره على أن يسكنها وبتمها ولا اجر فهي عارية لان المرتمة من باب النفقة وهي على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه سائحاً (قوله بجهالة المدة) عبارة البحر عن المحيط بجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر المثل اه فافاد أن الحكم كذلك لو بين المدة لبقاء جهالة الاجرة وهو ظاهر (قوله لو شرط الخ) أى تكون اجارة فاسدة لانه عليه ولما شرط على المستعير فقد جعله بلا عن المنافع فقد أنشئ بمعنى الاجارة والعبرة في العقود للمعاني (قوله بجهالة البدل) أملاً لأن خراج المشاعة فلان بعض الخراج يزيد وينقص وأما اذا كان خراجاً موطئاً فانه وان كان مقدراً الا ان الارض اذا لم تحتمل له ينقص عنه منغ ملخصاً (قوله منه) أى من ذلك البدل

يجوز اذا مولد لا يثاثر

وفي معانيها

وأى معبر ليس ملك أخذما

اعاروفى غير الرهان التصور

وهل واهب لا يجوز رجوعه

وهل مودع ما ضيع المال يخسر

(كتاب الهبة)

وجه المناسبة ظاهر (هى لغة

التفضل على الغير ولو غير مال

وشربا (تملك العين مجانا) أى

بلاعوض لأن عدم العوض شرط

فيه وأما تملك الدين من غير من

عليه الدين فان أمره بقضه

صحت رجوعها الى هبة العين

(وسببها ارادة المبرر للواهب)

دينوى كعوض ومحبة وحسن نية

وأخرى قال الامام أبو منصور

يجب على المؤمن أن يعلم ولده الجود

والاحسان كما يجب عليه أن يعلم

التوحيد والاعمان اذ ذهب الدنيا

وأس كل خطيئة نهاية وهى

مندوبة وقبولها سنة قال صلى الله

عليه وسلم تهادوا تحابوا (وشرائط

صحتها فى الواهب العقل والبلوغ

والملائ فلا تصح هبة صغير وورق

ولو مكاتب (و) شرائط صحتها

(فى الموهوب ان يكون مقبوضا غير

مشاع ممتزا غير مشغول) كما يستقيم

(وركنها) هو (الايجاب والقبول)

كاسميه (وحكمها بثبوت الملك

للموهوب لا غير لازم) فله الرجوع

والفسخ (وعدم صحة خيار الشرط

فيها)

(قوله وأى معبر الخ) أرض اجرها المالك للزراعة ثم اعارها من المستأجر وزرعها المستعير فلا يملك
استرجاعها لما فيه من الضرر وتنفس الاجارة حين الاعارة ابن الشحنة كذا فى الهامش (قوله يجوز
رجوعه) والجواب أن هذا الابن عموك الغير والمملوك لا يملك شأ فبيع اغبره وهو سده فبيع الرجوع
كذا فى الهامش (قوله وهل مودع) المودع لو دفع الوديعة الى الوارث بلا أمر التانى ضمن ان كانت
مستقرقة بالدين ولم يكن مومتنا الا فلا اذا دفع بعضهم فوالدينية كذا فى الهامش

(كتاب الهبة)

(قوله وجه المناسبة ظاهر) لأن لما قبلها تملك المتفعة بلا عوض وهى تملك العين كذا (قوله مجانا) زاد ابن

الكمال للمال لاخراج الوصية (قوله بلا عوض) أى بلا شرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر

لوقال بلا عوض كافى الكثر لأن معنى مجانا عدم العوض لا عدم اشتراطه على انه اعترضه الحوى كما فى ابى

السعود بان قوله بلا عوض نص فى اشتراط عدم العوض والهبة بشرط العوض نقضه فكيف يجتمعان

أى فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العوض لانه يلزم خروج ما عن التعريف حينئذ

كما به عليه فى العزيمة ايضا قلت والتحقيق انه ان جعلت الباء اللابسة متعلقة بمذوف واللام من تملك لزم ما ذكر

أما لو جعل المذوف خبرا بعد خبر أى هى كانه بلا شرط عوض على معنى أن العوض فيها غير شرط بخلاف

السبع والاجارة فلا يرد ما ذكر قد بر (قوله شرط فيه) والمماثل الهبة بشرط العوض ح (قوله وأما

تملك الدين الخ) جواب عن سؤال مقدرو هو أن تقييده بالعين يخرج تملك الدين من غير من عليه مع انه هبة

فيخرج عن التعريف فأجاب بأنه يكون عيناً ما لا فالمراد بالعين فى التعريف ما كان عيناً حالاً أو مالا قال

بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم الا اذا قضى وله الرجوع قبله فله منعه حيث كان بحكم النيابة عن القبض وعليه

تبنى مسئلة موت الواهب قبل قبض الموهوب له فى هذه قائل بى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم

فلا راجع ولا ترد هبة الدين من عليه فانه مجاز عن الراء والرد المجازى لا ينقض والله سبحانه أعلم اه

(قوله وصحت) أى ويكون وكى لا عنه فيه قال فى البصر عن المحيط ولو وهب ديناله على رجل

وأمره أن يقضه فقضه جازت الهبة استحساناً فبصرفها على الواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضاً لنفسه

بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفى أبى السعود عن الحوى ومنه يعلم أن نصير معلومه المتحدد

لغير بعد فراغه لا غير صحيح مالم يأذنه بالقبض وهى واقعة التقوى وقال فى الاشياء صحت وتكون وكذا قابضاً

للموكل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن التسلط قبل القبض اه (قوله قال الامام) بيان للآخرى ح

(قوله بعلم) بكسر اللام مستددة (قوله تهادوا تحابوا) بفتح تاء تهادوا وهاته وداله واسكان واوه

وتحابوا بفتح تائه وحائه وشم بانه مستددة (قوله ولو مكاتباً) فقبره كالد برأثم الولد والمبعض بالاولى (قوله

صحتها) أى قائماً على الصفة كاسماتى (قوله مقبوضاً) رجل أضل الزلوة فوهبها الاخر وسلطه على

طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لانها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر

تجوز خاتمة (قوله مشاع) أى فيما يقسم كما يأتى وهذا فى الهبة وأما اذا صدق بالكل على اثنين

فانه يجوز على الاصح جبر أى بخلاف ما اذا صدق بالقبض على واحد فانه لا يصح كما يأتى آخر المتفرقات

لكن سبأى أيضاً انه لا شوع فى الاولى وقد ذكر فى الجرحها أحكام المشاع وعقد لها فى جامع النصولين ترجمة

فراجعها (فائدة) من أراد أن يهب نصف دار مشاعاً يشع منه نصف الدار بشئ معلوم ثم يريه عن التين برازية

(قوله هو الايجاب) وفى نزاة الفتاوى اذا دفع لانه مالا قصر صرف فيه الابن يكون للاب اذا ادلت دلالة

التمليك يرى قلت فقد أفاد أن التلقظ بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفى القران الدالة على التملك كن دفع

لغير شأ وقضه ولم يلقظ واحد منهما بشئ وكذا يقع فى الهدية ونحوها فاحفظه ومثله ما يدفعه لوجهه

أو غيرها قال وهبت منك هذه العين فقضتها الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل قلت صح لان القبض فى باب

الهبة بجرى الركن فصارك بالقبول ولو بالهبة وفى شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان أمره بالقبض

حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده (قوله والقبول) فيه خلاف فى القهستاني وتصح الهبة

بكوبه وفيه دلالة على أن القبول ليس بركن كما أشار اليه فى الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني أن الايجاب

فلو شرطه صحت ان اخذها قبل نفقة ما وكذا الوارء مع الاراء وبطل الشرط خلاصة (و) حكمها انها (لا تطل بالشروط الفاسدة) فهبة عبد
على ان يعقده تصح ويطل الشرط (وتصح بايجاب كوهب وتحت وأطعمتك هذا الطعام ولو) ذلك (على وجه المزاح) بخلاف اطعمتك أرضى فانه
عادية لرفقتها واطعام لفلان بجر (أو الاضائة الى ما) أى الى جزء (يعبر به عن الكل) كوهب لك فسرجهما وجعلته لك) لأن الامم للتفليك بخلاف
جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا هي لك حلال الآن يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة (وأعزتك هذا الشيء وجعلتك على هذه الدابة) أو يا رجل
الهبة كإمر (وكسوتك هذا الثوب ودارى لك هبة) أو عرى (تسكنها) لأن قوله تسكنها مشورة لا تفسير ٥٠٩ لأن الفعل لا يصلح تفسيره باللام فقد أشار

عليه في ملكه بأن يسكنه فان شاء

قبل مشورته وان شاء لم يقبل (لا)

لوقال (هبة سكتى أو سكتى هبة)

بل تكون عادية أخذها بالمتقن

وحاصله أن النطقان تأنيداً عن تلك

الرقبة هبة أو التأنيد فعارة أو

احتمل اعتبار التنية نوازل وفي البصر

اغرسه باسم ابني الاقرب الحصة

(و) تصح (يقول) أى فى حق

الموهوب له أنما فى حق الواهب

فتصح بالايجاب وحده لانه متبرع

حتى لو حلف أن يهب عبداً لفلان

فوهب ولم يقبل بزوجته حنت

بخلاف البيع (و) تصح (يقض)

بلاذن في المجلس) فانه هنا

كالمقبول فاختص بالمجلس

(وبعده) أى بعد المجلس بالاذن

وفي الخط لو كان أمره بالقبض

حين وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز

القبض بعده (والتمكن من القبض

كالمقبض فلو وهب لرجل ثياباً فى

صندوق مقفل ودفع اليه

الصندوق لم يكن قبضاً لعدم

تكمكه من القبض (وان مفتوحاً

كان قبضاً لتكمكه منه) فانه كالتخلة

في البيع اختيار وفي الذرور والمختار

صحته بالتخلة في صحيح الهبة

لأفاسدها فى التسف ثلاثة عشر

عقداً لا تصح بالقبض (ولو نهاه)

عن القبض (لم يصح) قبضه

(مطلقاً)

في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالمقبول في البيع ولذا الوهب الدين من الغريم لم يقتر الى القبول
كأفى الكرماتى لكن فى الكافى والتخفة انه ركن وذكر فى الكرماتى انها تقتر الى الايجاب لأن ملك الانسان
لا ينقل الى الغير بدون تملك والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يثبت اذا حلف أن لا يهب فوهب
ولم يقبل لأن الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق الاول فان فى التاويلات التصريح بانه
غير لازم ولذا قال أصحابنا الوضع ماله فى طريق ليكون ملكاً للرافع جازاه وسأيت تمامه قريباً (قوله فلا
شرطه) بأن وهبه على أن الموهوب له باختيار ثلاثة أيام (قوله وكذا الخ) أى لا يصح خيار الشرط أى لو أراه
على انه باختيار ثلاثة أيام بصرى البراء ويطل الخيار منعه وهذا مخالف لما روي في باب خيار الشرط (قوله
المزاح) رد المقتضى على صاحب العرو وأجبت عنه فى هامشه (قوله بخلاف جعلته باسمك) قال فى البحر
قد بطل ذلك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة ولا هذا قال فى الخلاصة لو عرس لابنه كرماتى قال جعلته لابنى
يكون هبة وان قال باسم ابني لا يكون هبة ولو قال اغرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى الصلة أقرب اه
وفي المنع عن الخاتبة بعد هذا قال جعلته لاني فلان يكون هبة لأن الجعل عبارة عن التفليك وان قال اغرس باسم
ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لأن الناس يريدون به التفليك والهبة اه وفيه مخالفة
لما فى الخلاصة كما لا يخفى اه قال الرملى أقول ما فى الخاتبة أقرب لعرف الناس تأمل اه وهنا تكمل هذه
لكن أظن انها مضروب عليها انهم ما عاينوه وظاهره انه اتزعه على المخالفة وفيه أن ما فى الخاتبة فيه انظر
الجعل وهو مراد به التفليك بخلاف ما فى الخلاصة اه تأمل نعم عرف الناس التفليك مطلقاً تأمل (قوله
ليس هبة) أبى ما لو قال ملكتك هذا الثوب مثلاً فان قامت قرينة على الهبة صحت ولا خلاف لأن التفليك اعم منها
لصدقه على البيع والهبة والاجارة وغيرها وانظر ما كتبناه فى آخره الحامدية وفي الكازرونى انها هبة
(فروع) فى المباشرة رجل قال لرجل قدم معتك هذا الثوب أو هذه الدراهم فقبضها فهى هبة وكذا لو قال
لا امرأة قد تزوجها على مهر مسمى قد معتك هذه الثياب أو هذه الدراهم فهى هبة كذا فى محيط السرخسى
فتاوى هندية أعطى زوجته ذائبة لتخذه ثياباً وتلبسها عنده فدفعتها معه فقبضها فهى لها قبضة اتخذ
لولده الصغير فوابعه وكذا الكبير بالتسليم برأية لو دفع الى رجل ثياباً وقال ألبس نفسك ففعل يكون هبة
ولو دفع دراهم وقال أتعها عليك يكون قرضاً ما فى اتخاذ لولده ثياباً ليس له أن يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت
الاتخاذ أنها عادية وكذا لو اتخذ لولده ثياباً فأتى بالتلبذ فأراد أن يدفعها الى غيره برأية كذا فى المباشرة
(قوله مشورة) بضم الشين أى فقد أشار فى ملكه بأن يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله
هذا الطعام لك تأكله أو هذا الثوب لك تلبسه بجر (قوله لو قال هبة سكتى) منصوب على الحال أو التمييز بجر
(قوله أو سكتى هبة) بالنصب (قوله باسم ابني) قدمنا الكلام فيه قريباً أقول قوله جعلته باسمك غير
صحيح كإمر فكيف يكون مأهولاً فى رتبة من أقرب الى الصلة سائحان قلت قد يفرق بأن ما وليس خطاباً
لابنه بل لأبني وما هنا مبني على العرف تأمل (قوله وتصح بقول) أى ولو فعلوا منه وهبت جارتى هذه
لاحد كما قلنا أخذها من شاء فأخذها رجل منها تكون له وكان أخذها قولاً وما فى المحيط من انها تدل على انه
لا يشترط فى الهبة القبول مشكل بجر قلت يظهر لى انه أراد بالقول قولاً وعليه يجعل كلام غيره أيضاً به
يظهر التوفيق بين القولين بالشرط القبول وعدمه واقعه الموفق وقد متناظره فى العارية وانظر ما كتبناه على
الغريم القبول شرط لو كان الموهوب فيه كما بأتى (قوله بخلاف البيع) فانه ان لم يقبل لم يثبت (قوله
صحته) أى القبض بالتخلة قال فى التازانية وهذا الخلاف فى الهبة الصحيحة فأنما الهبة الفاسدة فالتخلة
ليست بقبض اتفاقاً والأصح أن الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض خاتمة (قوله وفى التسف ثلاثة عشر)

أحدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الزهون والرابع الوهب في قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والخامس العمري والسادس الخلة والسابع الخنن والثامن الصلح والتاسع رأس المال في السلم والعاشر البدل في السلم إذا وجد بعضه زوفاً فإن لم يقبض بدلهما قبل الاقتراضي بطل حصتها من السلم والحادي عشر الصرف والثاني عشر إذا باع الكلي بالكلي والجنس مختلف مثل الخنطة بالشعر جازفه التفاضل لا النسبة والثالث عشر إذا باع الوزني بالوزني مختلفاً مثل الحديد بالصفر أو الصفر بالنحاس أو النحاس بالرصاص جازفها التفاضل لا النسبة منع الغفار هكذا في الهامش (قوله بالقبض) فيشترط القبض قبل الموت ولو كانت في مرض الموت للجانبى كما سبق في كتاب الوهب كذا في الهامش (قوله بالقبض الكامل) وكل الموهوب له رجلين يقبض المداير قبضها جاز خاتمة (قوله منع تمامها) إذا قبض شرط فصولين وكلام الزبلي يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية أنه غير تامّة قال الحموي في حاشية الأشباة فيجوز أن في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة المشاع المحتمل للقسمة هل هي فاسدة أو غير تامّة والأصح كفي البناءة غير تامّة فكذلك هنا كما يحيط شيئاً ومنه يعلم ما وقعت الإشارة إليه في الدر المختار فأشار إلى أحد القولين بما ذكره أولاً من عدم القيام وإلى الثاني بما ذكره آخراً من عدم الصحة فتدبر أرب السعد وأعلم أن الضابط في هذا المقام أن الموهوب إذا اتصل بملك الوهاب اتصال خالقة وأمكن فصله لا تجوز هبته ما لم يوجد الاتصال والتسليم كما إذا وهب الزرع أو الغنم بدون الأرض والشجر أو بالعكس وإن اتصل اتصال مجاورة فإن كان الموهوب مشغولاً بحق الوهاب لم يجز كذا إذا وهب السرج على الدابة لأن استعمال السرج انما يكون للدابة فكانت للوهاب عليه بد مستعملة فتوجب نقصاناً في القبض وإن لم يكن مشغولاً جاز إذا وهب دابة مسرجة دون سرجها لأن الدابة تستعمل بدونه ولو وهب الجمل عليها دونها جاز لأن الجمل غير مستعمل بالدابة ولو وهب داراً دون ما فيها من متاعه لم يجز وإن وهب ما فيها وسله دونها جاز كذا في المحيط شرح مجمع (قوله وإن شاغلا) تجوز هبة الشاغل لا المشغول فصولين أقول هذا ليس على إطلاقه فإن الزرع والشجر في الأرض شاغل لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لاتصالها بما تأمل خبر الدين على الفصولين (قوله فلو وهب الخ) وإن وهب داراً فيها متاعاً وسلها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضاً جازت الهبة فيما لا نه حين هبة الدار لم يكن للوهاب فيها شيء وحسن هبة المتاع في الأولى زال المانع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار لستم قبضه فيها فلا يتقلب القبض الأول صحيحاً في حقها بجرع عن المحيط (قوله وسلها كذلك الخ) قال صاحب الفصولين فيه نظار إذا دابة شاغلة للسرج والسيار لا مشغولة يقول المحقير صل أي الأصل عكس في هذا الظاهر أن هذا هو الصواب بؤيد ما في فاضل خان وهب أمة عليه جلي وثياب وسلها جاز ويكون الحل ومافوق ما يستعرونها من الثياب للوهاب لمكان العرف ولو وهب الحل والثياب دونها لا يجوز حتى يزعمها ويضعها إلى الموهوب له لأن ما ماداً ما عليها يكون تمامها مشغولاً بالأصل فلا تجوز هبته نور الدين (قوله لا تشغله) تعليل أقوله لا مشغول به أي بملك الوهاب حيث قد غلبه بملك الوهاب فافهم أقول الذي في الجرد والمخ وغيرهما تصوير المشغول بملك الغير بما إذا ظهر المتاع مستحقاً أو كان غصبه الوهاب أو الموهوب له وانظر ما كتبناه على البحر من جامع الفصولين (قوله بغير ملك وأهبة) وفي بعض النسخ بملك غير أهبة اهـ (قوله كرهن وصدقة) أي كإن شغل الزهون والصدقة بملك غير الزهون وغير المتاع لا يمنع تمامها كما في المحيط وغيره مدني قال في المخ وكل جواب عرقته في هبة الدار والجو التي بجانبها من المتاع فهو الجواب في الزهون والصدقة لأن القبض شرط تمامها كالهيئة (قوله إلا إذا وهب) كأن وهبه داراً أو البساكنها أو له فيها متاع لأنهم مشغولة بمتاع القابض وهو مخالف لما في الخاتمة فقد جزم أولاً بأنه لا تجوز ثم قال وعن أبي حنيفة في المجزء تجوز وبصره قابضاً لا بئنه تأمل (قوله وكذا الدار) مستدرك بأن الشغل هنا بغير ملك الوهاب والمراد شغله بملكه (قوله المعارة) أي لو وهب طفله داراً يسكن فيها قوم بغير أجر جاز وبصره قابضاً لا بئنه لا لو كان باجر كذا نقل عن الخاتمة (قوله نصح المحتر) وكان أصله وهم فيها فتقولان يبرض الميم من هم لأجل الوزن (قوله مفرغ) تفسير لمجوز واحترزه من هبة القرع على التزل ونحوه لما سياتي درر (قوله بعد أن يقسم) ويشترط في صحة المشاع الذي لا يجزئها

ولو في المجلس لأن الصريح أقوى من الدلالة (وتتم) الهبة (بالقبض) الكامل (ولو الموهوب) شاغل الملك الوهاب لا مشغولاً به (والأصل أن الموهوب إن مشغولاً بملك الوهاب منع تمامها وإن شاغلاً لا فلو وهب جراً قابضه طعام الوهاب أودار فيها متاعه أو دابة عليها سرجه وسلها كذلك لا نصح وبعبارة نصح في الطعام والمتاع والسرج فقط لأن كلامها شاغل ملك الوهاب لا مشغول به لأن شغله بغير ملك وأهبة لا يمنع تمامها كرهن وصدقة لأن القبض شرط تمامها وتعامه في العمادية وفي الأشباة هبة المشغول لا تجوز إلا إذا وهب الأب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتها زوجها على المذهب لأن المرأة ومتاعها في يد الزوج نصح التسليم وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت

ومن وهبت للزوج داراً لها بها متاع وهم منها نصح المحتر وفي الجوهره وسله هبة المشغول أن يودع الشاغل أو لا عند الموهوب له ثم يسله الدار مثلاً فتصح لغها بمتاع فيه (في) متعلق يتم (محور) مفرغ (مقصور) وشاع (لا) يبقى متعلقاً بعد أن (يقسم)

قوله بضم الميم الخ لا حاجة إليه كما لا يخفى اهـ معجبه

كَيْتُ وَحَامٍ صَعِيرٍ مِجَاهُ (الْأَنْتَمُ)

بِالْقَبْضِ (فِيمَا يَقْسَمُ وَلَوْ) وَهِيَ
(الشَّرِيكَةُ) أَوْ لَاحِجِيْ لَعَدَمُ تَصَوُّرِ
الْقَبْضِ الْكَامِلِ كَمَا فِي عَامَةِ الْكُتُبِ
فَكَانَ هُوَ الْمَذْهَبُ وَفِي الصَّرِيْفَةِ
عَنِ الْقَاتِبِيْ وَقِيلَ يَجُوزُ لَشَّرِيكَةِ
وَهُوَ اخْتَارَ (فَإِنْ قَسَمَهُ وَسَلَّمَ صَحَّ)

لِزَوَالِ الْمَانِعِ (وَلَوْ سَلَّمَ شَأْنًا لَا يَمْلِكُهُ
فَلَا يَنْقُذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) فَيَنْقُذُ
تَصَرُّفُ الْوَاهِبِ دَرَرٌ لَكِنْ فِيهَا عَنِ
الْفُصُولِيْنَ الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ تَقْيِدُ الْمَلِكِ
بِالْقَبْضِ وَبِهِ يَبْقَى وَثَلُهُ فِي الْبِرَازِيَةِ
عَلَى خِلَافِ مَا صَحَّحَهُ فِي الْعُمَادِيَةِ
لَكِنْ لَفْظُ الْفُتُوَى أَكَّدَ مِنْ لَفْظِ
الْعَصْحَجِ كَمَا سَطَّهَ الْمُصَنِّفُ مَعَ بَقِيَّةِ
أَحْكَامِ الْمَشَاعِ وَهَلِ الْقُرْبُ
الرُّجُوعُ فِي الْهَبَةِ الْفَاسِدَةِ قَالَ
فِي الدَّرَرِ وَتَعْقِبُهُ فِي الشَّرِيْكَاتِ
بِأَنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ عَلَى الْقَوْلِ الْمُتَقَيُّمِ
مِنْ أَفَادَتِهَا الْمَلِكُ بِالْقَبْضِ فَلْيَحْفَظْ

(وَالْمَانِعُ) مِنْ تَمَامِ الْقَبْضِ (شُيُوعُ
مُقَارِنُ) لَلْعَدَدِ (لَا طَائِرِي) كَأَنَّ
يَرْجِعُ فِي بَعْضِهَا شَأْنًا فَإِنَّهُ لَا يَنْقُذُهَا

إِنْفَاقًا (وَالِاسْتِحْقَاقُ) شُيُوعُ
(مُقَارِنُ) لَا طَائِرِي فَيُسَدُّ الْكُلَّ
حَقِّ لَوْهَبٍ أَرْضًا وَزَرْعًا وَسَلْمًا
فَاسْتَحَقَّ الزَّرْعُ بَطْلًا فِي الْأَرْضِ
لِاسْتِحْقَاقِ الْبَعْضِ الشَّائِعِ بِمَا
يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ وَالِاسْتِحْقَاقُ إِذَا ظَهَرَ
بِالْبَيِّنَةِ كَانَ مُسْتَدًّا إِلَى مَا قَبِلَ
الْهَبَةِ فَيَكُونُ مُقَارِنًا لَهَا لَا طَائِرًا
كَأَزْعِهِ مَصْدَرُ الشَّرِيْكَاتِ وَأَنْ تَعَهُ
ابْنُ الْكَلَالِ قَتَبَهُ (وَلَا تَصَحُّ هَبَةُ لَبَنٍ

فِي زَرْعٍ وَصُوفٍ عَلَى غَنَمٍ وَتُخَلُّ
فِي أَرْضٍ وَغَرَى تُخَلُّ) لِأَنَّهُ كَشَاعُ
قَوْلُهُ لَا امْتِلَأْ الْعِلَّ الْأَوَّلَى لِأَمَثَلَتِهِ
وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ بِنَزَلَةِ الْمَشَاعِ مَحَلُّ نَظَرٍ فَإِنْ
عِبَارَةُ الشَّارِحِ لِأَنَّهُ كَشَاعُ وَعِبَارَةُ
شَرْحِ الدَّرَرِ لِكُنْهَا فِي حَكْمِ الْمَشَاعِ
وَلْيَجْزَرْ أَهْ مِصْبَعُهُ

لَا يَحْتَمِلُهَا أَنْ يَكُونَ قَدْرًا مَعْلُومًا حَقِّ لَوْهَبٍ نَصِيْبُهُ مِنْ عَبْدٍ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ لَمْ يَجْزَلْ لِنَاسِهَا هَلَا تَوْجِبُ الْمَنَازَعَةُ جَرَّ
وَانْظُرْ مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَحَامٍ) فِيهِ أَنَّ الْجَمَامَ مِمَّا لَا يَقْسَمُ مطلقًا كَذَا فِي الْهَامِشِ (قَوْلُهُ فِي عَامَةِ
الْكِتَابِ) وَصَرَّحَ بِهِ الزَّيْلَعِيُّ وَمَا حَبَّ الْجَرَّ مَخْ (قَوْلُهُ هُوَ الْمَذْهَبُ) رَاجِعٌ لِمَسْئَلَةِ الشَّرِيْكَاتِ كَمَا فِي الْمَخِ
(قَوْلُهُ وَهُوَ الْخِتَارُ) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَجِدَّ يَحْطُ الْمُوَافَقُ بِعَنِ صَاحِبِ الْمَخِ بِإِزَاءِ هَذَا مَا صَوَّرَهُ وَلَا يَحْتَجُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ
خِلَافُ الْمَشْهُورِ (قَوْلُهُ فَإِنْ قَسَمَهُ) أَيْ الْوَاهِبُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِأَمْرِ الْمُوْهَبِ لِأَنَّهُ يَقْسَمُ مَعَ شَرِيْكَتِهِ كُلِّ ذَلِكَ
تَمَّ بِهِ الْهَبَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ عِنْدَهُ أَذْنَى فَهَ تَأْتِلُ رَمَلِيْ وَالتَّخْلِيْفَةُ فِي الْهَبَةِ الصَّحِيْحَةُ قَبْضُ لَافِي الْفَاسِدَةِ جَامِعُ
الْفُصُولِيْنَ (قَوْلُهُ وَلَوْ سَلَّمَ شَأْنًا لَخ) قَالَ فِي الْقِتَاوَى الْخَطِيْرَةِ وَلَا تَقْيِدُ الْمَلِكُ فِي ظَاهِرِ الْوَايَةِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَلَوْ
سَلَّمَ شَأْنًا لَا يَمْلِكُهُ حَتَّى لَا يَنْقُذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ فَيَكُونُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ وَيَنْقُذُهُ تَصَرُّفُ الْوَاهِبِ ذَكَرَهُ الْقَاهِرِيُّ
وَقَاضِي خَانَ وَرَوَى عَنْ ابْنِ رَسْمٍ مِثْلَهُ وَذَكَرَ عَصَامُ أَنَّهَا تَقْيِدُ الْمَلِكُ وَبِهِ أَخَذَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ أَهْ وَمَعَ أَفَادَتِهَا الْمَلِكُ
عِنْدَ هَذَا الْبَعْضُ أَجْمَعَ الْكُلِّ عَلَى أَنَّ الْوَاهِبَ اسْتَرَدَّ دَاهِمًا مِنَ الْمُوْهَبِ لَهُ وَلَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومًا مِنَ الْوَاهِبِ قَالَ
فِي جَامِعِ الْفُصُولِ وَأَمَّا الرِّفَاوِيُّ الْفَضْلِيُّ ثُمَّ إِذَا هَلَكَتْ أَقْتَبَتْ بِالرُّجُوعِ لِلْوَاهِبِ هَبَةٌ فَاسِدَةٌ لَذِي رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ
إِذَا الْفَاسِدَةُ مَضْمُونَةٌ عَلَى مَا مَرَّ فَإِذَا كَانَتْ مَضْمُونَةً بِالْقَبْضِ بَعْدَ الْهَلَاكِ كَانَتْ مَسْتَحَقَّةً الرَّدِّ قَبْلَ الْهَلَاكِ أَهْ وَكَأَنَّ
يَكُونُ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ فِيهَا يَكُونُ لَوَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ لَكِنُّهَا مَسْتَحَقَّةُ الرَّدِّ وَنَحْنُ بَعْدَ الْهَلَاكِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِذَا
مَاتَ أَحَدُ الْمَتَابِعِينَ فَلَوْ رَثْتَهُ تَقَضَّهِ لِأَنَّهُ مَسْتَحَقُّ الرَّدِّ وَمَضْمُونٌ بِالْهَلَاكِ ثُمَّ مِنَ الْقِتْرَانِ الْقَضَاءُ بِتَخْصِصٍ فَإِذَا رَوَى
السُّلْطَانُ قَاضِي الْقَضَى بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَنْقُذُ قَضَاءَهُ بِمَذْهَبٍ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ عَنْهُ بِتَخْصِصِهِ فَاتَّقِ فِيهِ
بِالرَّابِعَةِ نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ عَلَيْهِ وَارْجِعْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ مَا فِي الْخَطِيْرَةِ وَأَقْتَبَيْهِ فِي الْحَامِدِيَةِ أَيْضًا وَالتَّاجِيَةِ بِهِ جَزَمَ
فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْبَصْرِ وَنَقَلَ عَنِ الْمُتَقَيِّمِ بِالْعَيْنِ الْمَجْمُوعَةِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ الْمُوْهَبُ لَهُ لَا يَنْصَحُ وَفِي نَوَارِ الْعَيْنِ عَنِ الْوَجْهِ الْهَبَةِ
الْفَاسِدَةِ مَضْمُونَةٌ بِالْقَبْضِ وَلَا يَثْبُتُ الْمَلِكُ فِيهَا إِلَّا عِنْدَ إِدَاءِ الْعَوَضِ نَصٌّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ فِي الْمَسْوَطِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي
يُوسُفَ إِذَا الْهَبَةُ تَقَلَّبَ عَقْدٌ مَعَاوُضَةً أَهْ وَذَكَرَ قَوْلَهُ هَبَةُ الْمَشَاعِ فَمَا يَقْسَمُ لَا تَقْيِدُ الْمَلِكُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَفِي
الْقِسْمَتَيْنِ لَا تَقْيِدُ الْمَلِكُ وَهُوَ الْخِتَارُ كَمَا فِي الْمَضْمُونَاتِ وَهَذَا مَرُورِيٌّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الصَّحِيْحُ أَهْ خَفِيَ عَلَيْكَ
أَنَّهُ ظَاهِرُ الْوَايَةِ وَأَنَّهُ نَصٌّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ظَهَرَ أَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَأَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْقَتِيَّ بِهِ
خِلَافُهُ وَلَا سِمَاءَ أَنْ يَكُونَ لَكُنْهَا خِيَّتًا كَمَا يَأْتِي وَيَكُونُ مَضْمُونًا كَمَا عَلَّمَهُ فَلَمْ يَجِدْ نَفْعًا لِلْمُوْهَبِ لِفَاعْتِنِهِ وَغَايَا كَثُرَتْ
الْغُلُّ فِي مِثْلِ هَذِهِ لِكثَرَةِ وَقُوعِهَا وَعَدَمُ تَنْبِيْهِ أَكْثَرِ النَّاسِ لِلزُّومِ الضَّمَانِ عَلَى قَوْلِ الْخَلْفَاءِ وَرِوَايَةِ لَعَدُوِّ نَافِعَةٍ
فِي الْغَيْبِ (قَوْلُهُ بِالْقَبْضِ) لَكِنْ مِلْكًا خِيَّتًا وَبِهِ يَتَّقِي قِسْمَتَيْنِ أَيْ وَهُوَ مَضْمُونٌ كَمَا عَلَّمَتْهُ أَنْفَاقُ قَتَبِهِ وَفِي
حَاشِيَةِ الْمَخِ وَمَعَ أَفَادَتِهَا الْمَلِكُ يَحْكُمُ بِتَقْبُضِهَا لِلْفَاسِدِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ يَنْقُضُ لَهُ تَأْتِلُ (قَوْلُهُ فِي الْبِرَازِيَةِ)
عِبَارَتُهَا وَهَلِ يَثْبُتُ الْمَلِكُ بِالْقَبْضِ قَالَ الشَّاسَنِيُّ عِنْدَ الْأَمَامِ لَا يَقْيِدُ الْمَلِكُ وَفِي بَعْضِ الْقِتَاوَى يَثْبُتُ فِيهَا فَاسِدًا وَبِهِ
يَقْتَضِي نَصٌّ فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ لَوْ هَبَ نِصْفَ دَارِهِ مِنْ آخِرِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ فَبَاعَهَا الْمُوْهَبُ لَهُ لَمْ يَجْزُلْ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ حَيْثُ
أَبْطَلَ الْبَيْعَ بَعْدَ الْقَبْضِ وَنَصٌّ فِي الْقِتَاوَى أَنَّهُ هُوَ الْخِتَارُ رَوَى بَعْضُ الْفَاضِلِ عَلَى هَامِشِ الْمَخِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ
ذَلِكَ وَأَنْتَ تَرَاهُ عَزَا رِوَايَةِ أَفَادَةِ الْمَلِكِ بِالْقَبْضِ وَالِافْتَاءَ بِهَا إِلَى بَعْضِ الْقِتَاوَى فَلَا تَعَارِضَ رِوَايَةِ الْأَصْلِ وَلِذَا
اخْتَارَهَا قَاضِي خَانَ وَقَوْلُهُ لَفْظُ الْقِتَوَى الْخِيفَةُ بِمَا يَلْحَقُ بِهَا مِنْ هَذِهِ الصِّيْغَةِ فِي مِثْلِ سِيَاقِ الْبِرَازِيَةِ
فَإِذَا تَأَمَّلْتَهُ تَقْتَضِي بَرَجَانِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَصْلُ أَهْ (قَوْلُهُ وَتَعْقِبُهُ) قَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ مَعَافَقَتُهُ عَنْ الْخَطِيْرَةِ
قَتَبَهُ (قَوْلُهُ لَعَدُوِّ لَاحِجِيْ) أَقُولُ مِنْهُ مَا لَوْ هَبَ دَارًا فِي مَرَضِهِ وَلَسَلَّ سَوَاهَا مَاتَ وَلَمْ يَجْزَلْ الْوَرِثَةُ
الْهَبَةُ بَقِيَتْ الْهَبَةُ فِي ثَلَاثِهَا وَبَطْلُ فِي الثَّلَاثِينَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الثَّلَاثِيَةِ (قَوْلُهُ الْبَعْضُ الشَّائِعُ) أَيْ حَكَا
لِأَنَّ الزَّرْعَ مَعَ الْأَرْضِ بِحَكْمِ الْإِنْفِصَالِ كُنْثَى وَاحِدًا فَإِذَا اسْتَحَقَّ أَحَدُهُمَا مَارَكَهُ اسْتَحَقَّ الْبَعْضُ الشَّائِعُ فِيهَا
يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ قَبْلَ بَطْلِ الْهَبَةِ فِي الْبَاقِي كَذَا فِي الْكَافِي دُرُورٌ قَالَ فِي الْخَلَايَةِ وَالزَّرْعُ لَا يَشْبُهُ الْمَتَاعَ (قَوْلُهُ
بِالْبَيِّنَةِ) لِيَنْظُرَ فِيهَا لَوْ ظَهَرَ بِأَمْرٍ أَرَادَ الْمُوْهَبُ لَهُ أَمَّا بِإِزَاءِ الْوَاهِبِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَغْوَلَانَهُ أَقْرَبُ مِلْكٍ الْغَيْرِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ
كَشَاعُ) قَالَ فِي شَرْحِ الدَّرَرِ هَذِهِ تَطَارُفُ الْمَشَاعِ لَا اسْتِثْنَاءَ فَلَا شُيُوعَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لِكُنْهَا فِي حَكْمِ الْمَشَاعِ حَقِّ
إِذَا فُصِّلَتْ وَسَلَّمَ صَحَّ وَتَوَلَّاهُ لِأَنَّهُ بِنَزَلَةِ الْمَشَاعِ أَقُولُ لَا يَذْبُجُ عَلَيْكَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَأْخُذَ بِحَكْمِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ
وَالْإِزْمَ أَنْ لَا يَجُوزَ هَبَةُ الْخَلِّ مِنْ صَاحِبِ الْأَرْضِ وَكَذَا عَكْسُهُ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا نَحْنُ مِنْ جَزَمٍ

المشاع وان دق الاول شريك فيه ملك فلا تصح هبته ولومن الشريك لان القبض الكامل فيه لا يتصور وأما نحو
التخل في الارض والقر في الثقل والزرع في الارض لو كان كل واحد منهما الشخص فوهب صاحب الثقل تخله
كله لصاحب الارض أو عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما متميز عن الآخر فصح قبضه بقبضه ولم أر من
صرح بذلك بخلاف الحكم من كلامهم ولكن اذا وجد الثقل فلا يصحنا الا التسليم (فرع) له عليه عشرة فقضاها
فوجد القابض ذاتا زائدا فوهبه للدائن أو للبائع ان الدرهم محبا حاضرا التبعيض يصح لانه مشاع لا يتخل
القسمه وكذا هبة بعض الدراهم والدائنات ان ضررها التبعيض تصح والا لا بزازية (قوله ظاهر الدررني)
اقول صرح به في الخاتمة فقال ولو وهب زرع بدون الارض أو تمر بدون النخل وأمره بالحصاد والخذاف فعل
الموهوب له ذلك جاز لان قبضه بالاذن يصح في المجلس وبعده وفي الحامدية عن جامع الفتاوى ولو وهب زرا
في أرض أو غرة في شجر أو حلة سفياء أو بناء دار أو دينارا على رجل أو قفزا من مبردة وأمره بالحصاد والخذاف
والزرع والنقض والقبض والكيل ففعل صح استحسانا (قوله أصل) أي وان سلمها مفرزة (قوله
لانه معدوم) أي حكوا كذا الوهب الجمل وسلم بعد الولادة لا يجوز لان في وجوده احتمالا لفاسد كالمعدوم من
(قوله جديد) وهذا لان الخطئة استحالت وصارت دقيقا وكذا غرها وبعدها الاستحالة هو عن آخره على
ما عرف في الغصب بخلاف المشاع لانه محل للملك لانه لا يمكن تسليته فاذا زال المانع جاز منح (قوله
بالقبول) انما اشترط القبول لئلا يوجب ذلك يقع الملك فيها بغير رضاه لانه لا حاجة الى القبض ولا
يجوز ذلك لما فيه من توهم الضرر بخلاف ما اذا يكن في يده وأمره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط
القبول لانه اذا قدم على القبض كان ذلك قبولا ورضي منه فوقع الملك له فملكه ط ملخصا وهذا معنى قوله
بعده لانه حينئذ عامل لنفسه أي حين قبل صريحا (قوله بلا قبض) أي بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين
وبعض وقت يمكن فيه من قبضها قهستاني (قوله ولو بغصب) انظر الزيلعي (قوله عن الآخر)
كأذا كان عنده ودعة فأعارها صاحبها فان كلامهم اقبض امانة فغاب أحدهما عن الآخر (قوله عن
الادنى) فغاب قبض المصوب والبيع فاسد عن قبض المبيع الصحيح ولا يثوب قبض الامانة عنه من
(قوله لا عكسه) قبض الودعة مع قبض الهبة بخلاف ما ان قبض امانة ومع قبض الشراء يتغيران لانه
قبض ضمان فلا يثوب الا في الخط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا
بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا يثوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفي ومثله
في الزاهد في فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتغايير في العمداني قهستاني (قوله على الطفل)
فلو بالغيا يشترط قبضه ولو في عياله تارخانية (قوله في الجلة) أي ولو لم يكن له تصرف في ماله (قوله بالغد)
أي الايجاب فقط كالبشر اليه الشارح كذا في الهامش وهذا اذا علمه أو أنه عليه الا لشهاد التجرع في الجرد
بعدمونه والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض بزازية قال في التارخانية فلو أرسل العبد في حاجة أو كان آتيا في
دار الاسلام فوهبه من ابنه صحت فلو لم يرجع العبد حتى مات الاب لا يصير ميراثا عن الاب اه (قوله
لوا موهوب الخ) لعله احتراز عن ضموه هبته شأمن مالي تأمل (قوله معلوما) قال بمجرد حقه الله كل شيء وهبه
لانه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جازي القصد أن يعلم ما وهبه له والانه ليس بشرط
لازم لان الهبة تتم بالاعلام تارخانية (قوله أويده ودعه) أي أويده مستعيره لا كونه في يده غاصبه أو مرثته
أو المشتري منه بشرائه فاسد بزازية قال السامحاني انه اذا انقضت الاجارة أو أوتد الغصب تتم الهبة كما تتم
في نظائره (قوله يتولا) كبيع ماله من طفله تارخانية (قوله ثم وصيه) ثم الوالي ثم القاضى ووصى
القاضى كإسائى في المأذون ومزق قبيل الوكالة في النصوصة والوصى كالأب والام كذلك الوالد في عياله ان
وهبت له أو وهبه ملك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي اب ولا جد ولا وصيهما وذكر الصدرا أن عدم الاب
اقبض الام ليس بشرط وذكر في الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها ملك قبض الهبة لها لا يجوز
قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجريد قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حيا فالعن الاب ووصيه
والجد ووصيه غائب شعبة منقطعة جاز قبض الذي يتولا ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد
منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا وسواء كان ذارحم محرما أو اجنبيا وان لم يكن واحد من هؤلاء الاربعة جاز

(ولو ضله وسله جاز) لزوال المانع
وهل يكفي فصل الموهوب له ياذن
الواهب ظاهر الدررني (بخلاف

دقيق في بر ودهن في سهم وسمن
في لبن) حيث لا يصح أصلا لانه
معدوم فلا يملك الا بعد جديد
(وملك) بالقبول بلا قبض جديد

لوا الموهوب في يد الموهوب له ولو
بغصب أو أمانة لانه حينئذ عامل
لنفسه والاصل أن القبض اذا
مجانسا ناب أحدهما عن الآخر
واذا تعاريا ناب الاعلى عن الادنى
لا عكسه (وهبة من له ولاية على

الطفل في الجلة) وهو كل من
يعوله فدخل الاخ والم عند عدم

الاب ولو في عياله (تم بالغد) لو
الموهوب معلوما وكان في يده أو
يدمودة لان قبض الوالي يثوب
عنه والاصل أن كل عقد يتولا
الواحد

وان وهبه اجنبي يتم قبض
وليه وهو أحد اربعة الاب ثم
وصيه ثم الجد ثم وصيه وان لم يكن
في سجنهم

وعند عدمهم تمت قبض من يعوله كعمه (وأخته وأجنبي) ولولم تقط (أو في حجرهما) والالافوات الولاية (وقبضه لوميزا) يعقل التصصيل (ولومع وجود أبيه) بحيث لا نه في التنازع المحض كالبالغ حتى لو وهب له أعمى لاتفق له منقطه مؤتمه لم يصح بقوله أشياء قلت لكن في البرجندى اختلف فيما لو قبض من يعوله الأب حاضر فقيل لا يجوز والعصم هو الجواز اه وظاهر القهستاني ترجيعه وعزاه لقض الاسلام وغيره على خلاف ما اعتداه المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة لكن منه يحتمل له بوصول ولو بأتمه ٥١٣ والاجنبى أيضا قاتل (وصح رداه لها كبقوله)

قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله بزازية قال في الصبر والمراد بالوجود الحضور اه وفي غاية البيان ولا تلك الامة وكل من يعول الصغير مع حضور الاب وقال بعض مشايخنا يجوز اذا كان في عياله كازوج وعنه احتراز في المتن بقوله في العصم اه وبذلك الزوج القبض لهما مع حضور الاب بخلاف الامة وكل من يعولها غير الزوج فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب أو غيبته غيبة منقطة في العصم لان تصرف هؤلاء الضرورة لا تنوب عن الاب ومع حضور الاب لا ضرورة جوهرة واذا غاب أحدهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه في الولاية لان التأخير لا قدوم الغائب تقويت للمنفعة للصغير فتقبل الولاية الى من يتولاه كما في الانكاح ولا يجوز قبض غيره هؤلاء مع وجود أحدهم ولو في عياله القبايض أو رجاء حرمه مائة كالاخ والمم والامة بدائع ملخصا ولو قبض له من هو في عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز قيل يجوز به بقي مشتمل الاحكام والصحيح الجواز كالمقبوض الزوج والاب حاضر خاتمة والقنوى على انه يجوز استروثني فقد عات أن الهداية والجوهرة على تصحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الاب وبه جزم صاحب البدائع وقاضى خان وغيره من أصحاب الفتاوى صحوا خلافة وكن على ذكر ما قالوا لا يعدل عن تصحيح قاضى خان فانه فقيه النفس ولا سيما وفيه هنا تفصيل للصغيرة فآمل عند الفتوى وانما كثر من النقول لانها واقعة الفتوى وبعض هذه النقول نقلتها من خط من لا على التركاوى واعتدت في عزوها عليه فانه ثقة ثبت رجه الله تعالى (قوله عدمهم) ولو بالنسبة المنقطعة (قوله يعقل التصصيل) تفسير التمييز (قوله لكن) استدراك على قوله وعند عدمهم ح (قوله بوصول ولو بأتمه) يعنى جاز وصول قول المتن ولومع وجود أبيه بقوله بأتمه وأجنبي ح كذا في الهامش (قوله ولو بأتمه) متعلق بوصول (قوله وصح رداه) أى رد الصبي وانظر حكم رد الولي والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رد وليه يصح ط (قوله لها) أى الهبة (قوله وهب له) قال في التارخاية روى عن محمد بن صالحه يباح وفي الذخيرة وأكثر مشايخ بخارى على انه لا يباح وفي فتاوى سمرقند لذا اهدى الفتاوى للصغير يحل للايون الاكل منها اذا أريد بذلك الايون لكن الاهاء للصغير استعفاها للهبة اه قلت وبه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره بل غيره أظهر فتأمل (قوله فافاد) أصله صاحب الجور وعنه في المنع (قوله الاخلاصة) قال في التارخاية واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كان في المصر واحتاج لفقره أكل بغيره وان كان في المفازة واحتاج اليه لانعدام الطعام معه فله الاكل بالقيمة اه (قوله فالتولاه) لانه هو المملك (قوله وكذا زفاف البنت) أى على هذا التفصيل بأن كان من أقرباء الزوج أو المرأة أو قال المهدي أهديت للزوج أو المرأة كافي التارخاية وفي الفتاوى انصارية يستل فيا يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزمه الوفاء به أم لا اجاب ان كان العرف بأنهم يدفعونه على وجه البدل يلزم الوفاء به ان مثلبا فقله وان قويا فبقيمته وان كان العرف خلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا يظنون في ذلك الى اعطاء البدل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والاصل فيه أن المعروف عرفا كالمشروط بشرط اه قلت والعرف في بلادنا مشترك نعم في بعض القرى يعتقدونه قرضا حتى انهم في كل ولية يحضرون الخطيب يكتب لهم ما يهدى فاذا جعل المهدي ولية يراجع المهدي الدفتر فيهدى الاول الى الثاني مثل ما اهدى اليه (قوله لولده) أى الصغير واما الكبير فلا بد من التسليم كافي جامع الفتاوى واما التليذ فلاو كبرافكذلك وبذلك الرجوع عن هبته لو أجنبي مع الكراهة ويمكن حمل قوله ليس له الرجوع عليه سائحاتي (قوله أو لتليذه) مسئلة التليذ مفروضة بعد دفع الثياب اليه حال في الخاتمة اتخذ شأنا لتليذه فأبى التليذ بعد ما دفع اليه ان بين وقت الانتخاب انه اعارة يمكنه الدفع اليه فافهم (قوله وان قصدته) بسكون الصاد ورفع الدال وبعبارة المنع وان قصدته الاضرار وهكذا رأيت في الخاتمة (قوله وعليه الفتوى) أى على قول أبي يوسف من أن التصديق بين الذكر والائتي أفضل من التثليث الذي هو قول محمد زمل (قوله ولو بعوض) وأجازها محمد بعوض ساو كايذكر

قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله بزازية قال في الصبر والمراد بالوجود الحضور اه وفي غاية البيان ولا تلك الامة وكل من يعول الصغير مع حضور الاب وقال بعض مشايخنا يجوز اذا كان في عياله كازوج وعنه احتراز في المتن بقوله في العصم اه وبذلك الزوج القبض لهما مع حضور الاب بخلاف الامة وكل من يعولها غير الزوج فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب أو غيبته غيبة منقطة في العصم لان تصرف هؤلاء الضرورة لا تنوب عن الاب ومع حضور الاب لا ضرورة جوهرة واذا غاب أحدهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه في الولاية لان التأخير لا قدوم الغائب تقويت للمنفعة للصغير فتقبل الولاية الى من يتولاه كما في الانكاح ولا يجوز قبض غيره هؤلاء مع وجود أحدهم ولو في عياله القبايض أو رجاء حرمه مائة كالاخ والمم والامة بدائع ملخصا ولو قبض له من هو في عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز قيل يجوز به بقي مشتمل الاحكام والصحيح الجواز كالمقبوض الزوج والاب حاضر خاتمة والقنوى على انه يجوز استروثني فقد عات أن الهداية والجوهرة على تصحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الاب وبه جزم صاحب البدائع وقاضى خان وغيره من أصحاب الفتاوى صحوا خلافة وكن على ذكر ما قالوا لا يعدل عن تصحيح قاضى خان فانه فقيه النفس ولا سيما وفيه هنا تفصيل للصغيرة فآمل عند الفتوى وانما كثر من النقول لانها واقعة الفتوى وبعض هذه النقول نقلتها من خط من لا على التركاوى واعتدت في عزوها عليه فانه ثقة ثبت رجه الله تعالى (قوله عدمهم) ولو بالنسبة المنقطعة (قوله يعقل التصصيل) تفسير التمييز (قوله لكن) استدراك على قوله وعند عدمهم ح (قوله بوصول ولو بأتمه) يعنى جاز وصول قول المتن ولومع وجود أبيه بقوله بأتمه وأجنبي ح كذا في الهامش (قوله ولو بأتمه) متعلق بوصول (قوله وصح رداه) أى رد الصبي وانظر حكم رد الولي والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رد وليه يصح ط (قوله لها) أى الهبة (قوله وهب له) قال في التارخاية روى عن محمد بن صالحه يباح وفي الذخيرة وأكثر مشايخ بخارى على انه لا يباح وفي فتاوى سمرقند لذا اهدى الفتاوى للصغير يحل للايون الاكل منها اذا أريد بذلك الايون لكن الاهاء للصغير استعفاها للهبة اه قلت وبه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره بل غيره أظهر فتأمل (قوله فافاد) أصله صاحب الجور وعنه في المنع (قوله الاخلاصة) قال في التارخاية واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كان في المصر واحتاج لفقره أكل بغيره وان كان في المفازة واحتاج اليه لانعدام الطعام معه فله الاكل بالقيمة اه (قوله فالتولاه) لانه هو المملك (قوله وكذا زفاف البنت) أى على هذا التفصيل بأن كان من أقرباء الزوج أو المرأة أو قال المهدي أهديت للزوج أو المرأة كافي التارخاية وفي الفتاوى انصارية يستل فيا يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزمه الوفاء به أم لا اجاب ان كان العرف بأنهم يدفعونه على وجه البدل يلزم الوفاء به ان مثلبا فقله وان قويا فبقيمته وان كان العرف خلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا يظنون في ذلك الى اعطاء البدل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والاصل فيه أن المعروف عرفا كالمشروط بشرط اه قلت والعرف في بلادنا مشترك نعم في بعض القرى يعتقدونه قرضا حتى انهم في كل ولية يحضرون الخطيب يكتب لهم ما يهدى فاذا جعل المهدي ولية يراجع المهدي الدفتر فيهدى الاول الى الثاني مثل ما اهدى اليه (قوله لولده) أى الصغير واما الكبير فلا بد من التسليم كافي جامع الفتاوى واما التليذ فلاو كبرافكذلك وبذلك الرجوع عن هبته لو أجنبي مع الكراهة ويمكن حمل قوله ليس له الرجوع عليه سائحاتي (قوله أو لتليذه) مسئلة التليذ مفروضة بعد دفع الثياب اليه حال في الخاتمة اتخذ شأنا لتليذه فأبى التليذ بعد ما دفع اليه ان بين وقت الانتخاب انه اعارة يمكنه الدفع اليه فافهم (قوله وان قصدته) بسكون الصاد ورفع الدال وبعبارة المنع وان قصدته الاضرار وهكذا رأيت في الخاتمة (قوله وعليه الفتوى) أى على قول أبي يوسف من أن التصديق بين الذكر والائتي أفضل من التثليث الذي هو قول محمد زمل (قوله ولو بعوض) وأجازها محمد بعوض ساو كايذكر

آخر الباب الآتي وبعبارة الجمع وأجازها محمد بشرط عوض مساو ١٥ وسأقي بحيل المتفرقات سئل أبو مطيع
عن رجل قال لا تزدخل كرمي وخذ من العنب كم يأخذ قال يأخذ عنقودا واحدا وفي الثانية هو المختار
وقال أبو البث مقدار ما يسبح انسان تارخانية وفيها عن التمسك سئل عمر السني عن امرأ أولاده أن يقتسموا
أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج إلى
أن يقول لهم الأب ملككم هذه الاراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المقر فقال لا وسئل
عنها الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسمة وفي تجنيس الناصري ولو وهب دارا لابنه الصغير اشتري بها
اخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لفرق ولودفع الى ابنه ما لا تقتصر فيه الابن يكون للابن اذا دلت دلالة على
الملك ١٥ وسئل الفقيه عن امرأة وهبت مهرها الذي لها على الزوج لابن صغيره وقبل الاب قال أنا في هذه
المسئلة واقف فيجتمل الجواز كن كان له عند رجل ودبعة فأبى العبد ووهبه مولاه من ابن المودع فانه يجوز
وسئل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو البث وبه يأخذ وفي العناية وهو المختار
تارخانية (قوله دارا) المراد بها ما يشتم (قوله وقبله) وهو هبة واحدة من اثنين قال في الهامش دفع
لرجل فوبين وقال ابهما شئت فلك والآخر لا يملك فلان ان يكن قبل أن يفرق جازوا الا لا له على آخر ألف قد
وألف غلة فقال وهبت منك احد المالين جاز والبيان اليه والى ورثته بعده موه برازية (قوله لكبيرين)
أي غير فقيرين والا كانت صدقة فتصح كباقي (قوله فيحمل القسمة) انظر القهستاني (قوله بكبيرين)
هذه عبارة الصروق قد سمع المصنف وظاهرها انهما لو كانا صغيرين في عالة جاز عند هابي الزاوية ما يدل عليه
فراجعهم وأقول كان الاولى عدم هذا القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عند أبي
حنيفة ويقول أطلق ذلك فأفاد أنه لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين وأحدهما كبيرا والآخر صغيرا
وفي الاولين خلافهما رمي (قوله في عيال الكبير) صوابه في عيال الواهب كأي دل عليه كلام الجبر
وغيره (قوله أولاديه الخ) عبارة الخشائية وهب داره لابنه لأحد هما صغير في عالة كانت الهبة فاسدة عند
الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين ومن الهما جلة فان الهبة جائزة لانه لم يوجد الشروع وقت العقد ولا وقت
القبض وأما إذا كان أحد هما صغيرا فكلاهما يصير قابضا خاصة الصغير فيتمكن الشروع وقت القبض ١٥
فلما تم لم يظهر أن هذا التفصيل مبنى على قولهما أما عنده فلا فرق بين الكبيرين وغيرهما في القصد (قوله
لم يجز) والحيلة أن يسل الدار الى الكبير ويهبها من برازية وأفاد أنها للصغيرين نص لعدم المرجح لسبق قبض
أحدهما وحيث اتحد لهما فلا شروع في قبضه ويؤيده قول الحائفة داري هذه لولدي الا صاغر يكون باطلا لانهما
هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا أه فأفاد أنه لو بين صغر ورأيت في الاقروى عن البرازية أن الحيلة في هبة
الهبة لصغير مع كبير أن يسل الدار للصغير ويهبها منها ولا يرد ما من عن الخزانة ولو تصدق بداره على ولدين له
صغيرين لم يجز لانه يخالف ما في المتون والشروح سألني أي من أن الهبة لمن له ولاية تتم بالعقد (قوله
اتفاقا) لتفرق القبض (قوله صدقة) انظر ما كتبه بعد الباب عند قول المتن والصدقة كالهبة وفي الضمير
ولو قال وهبت منك هذا الدار والموهوب لهما فقيران صححت الهبة بالاجماع تارخانية لكن قال بعده وفي
الاصل هبة الدار من رجلين لا تجوز وكذا الصدقة فيجتمل أن قوله وكذا الصدقة أي على غنمين والظاهر أن في
المسئلة روايتين أه قال في البحر وصح في الهداية ما ذكره من الفرق (قوله لا لفتنين) هذا قوله وقال لا يجوز وفي
الاصل أن الهبة لا تجوز وكذا الصدقة عنده ففي الصدقة عنه روايتان خانية (قوله لا تملك) تقدم أن الفتني به
أن الفاسدة تملك بالقبض فهو مبنى على ما قدمنا ترجمه نائل (قوله لو قسمها الخ) قاله في البحر (قوله
ان استويا) أي وزنا وجوده خانية (قوله جاز) يخالف ما في الخانية فانه ذكر التفصيل فيما إذا قال نصفهما
ثم قال وان قال أحد هما للهبة لم يجز كانا سواء أو مختلفين (قوله لثمما جاز) هذا يفيد أن المراد بقوله
سابقا وأضفهما واحد منهما لا نصف كل والا فلا فرق بينه وبين الثلث في الشياخ بخلاف حله على أن المراد
أحدهما فانه مجهول فلا يصح (قوله مطلقا) استويا أو اختلفا منع (قوله تجوز هبة حائط الخ) وفي الذخيرة
هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب رجل غله وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى
يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا اشترى منه وبينها صارا قابضا لها متفرقات التارخانية وقد مناصحوه عن

لبنائه عنه فصح قبض الاب
كفصها بمجمة (وقله) أي الزفاف
(لا) يصح اهدم الولاية (وهب
اثنان دارا لواحد صح) لعدم
الشروع (وقله) لكبيرين (لا)
عنده للشروع فيما يجمل القسمة
أما ما لا يجتمل كالبيت يصح اتفاقا
قيد بكبيرين لانه لو وهب لكبير
وصغير في عيال الكبير أو لابنه
صغير وكبير لم يجز اتفاقا وقيدنا
بالهبة بلوازاله من والجاره من
اثنين اتفاقا (واذا تصدق بعشرة)
دراهم (أو وهبها لفقيرين صح)
لان الهبة للفقير صدقة والصدقة
يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد
فلا شروع (لا لفتنين) لان الصدقة
على الفتني هبة فلا تصح للشروع
أي لا تملك حتى لو قسمها وسلمها
صح (فروع) وهب لرجلين درهما
ان صححها صح وان مغشوشا لانه
يما يقسم لكونه في حكم العروض
معه درهما فقال لرجل وهبت
لك أحدهما أو نصفهما ان استويا
لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع
لا يقسم ولذا لو وهب لثلاث جاز
مطلقا تجوز هبة حائط بين داره
ودار جاره لم يماره وهبة البيت
من الدار فهذا يدل على كون سقف
الواهب على الحائط واختلاط
البيت بجيطان الدار لا يمنع صحة
الهبة تجتبي

• (باب الرجوع في الهبة) • (صح الرجوع فيها بعد القبض) أمّا قبله فلم يتم الهبة (مع استيفائها) إلا قبل (وان كره) الرجوع (تحريراً) وقبل
تجزئتها نهاية (ولو مع اسقاطه لم يمتنع من الرجوع) فلا يسقط باسقاطه خاتمة وفي الجواهر ٥١٥ لا يصح الإبراء عن الرجوع ولو سلمه من حق

خاتمة الفصولين للرملي

• (باب الرجوع في الهبة) •

في الهامش ولو قال الواهب اسقطت - حتى في الرجوع لا يخل حقه فيه - برأيه (قوله لكن سيجيء) أي
عن المجتبى والتعصير في اشتراطه للعرض قال الرملي - وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام المجتبى إذا ما في
الجواهر صلح عن حق الرجوع فيها وقد صح الصلح فلم يسقطه ضمناً بخلاف ما لو أسقطه قصد أفكهم من شيء ثبت
ضمناً ولا يثبت قصد وليس بحق مجرد حتى يقال يمنع الاعتراض عنه كما هو ظاهر وما في المجتبى مسألة أخرى
فتأمل (قوله اشتراطه) أي العرض لكن سيجيء البحث في هذا الاشتراط (قوله ويمنع الرجوع الخ)
هو كقول بعضهم ويمنع الرجوع في فضل الهبة • بإصاحبي حروف دمع خرقة قال الرملي قد تقدم ذلك والذي
العلامة شيخ الإسلام محيي الدين فقال

منع الرجوع من الواهب سبعة • فزيادة موصولة موت عرض

وخروجهما عن ملك موهوب له • زوجة قرب هلاك قد عرض

(قوله يعني الموانع) لا يقال بئى من الموانع الفقر الماسأى أنه لا رجوع في الهبة للفقير لأنها مصادقة
شربلية (قوله فالدال الزيادة) قد بهل لأن نقصان كالحبل وقطع التوب بفعل الموهوب له أو لا غير
مانع بجر وفي الحبل كلام يأتي (قوله في نفس العين) خرج الزيادة من حيث السعر فله الرجوع بجر
(قوله القيمة) خرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام وقداء الموهوب له لو حو الموهوب خطأ بجر وقامه
فيه (قوله كأن شئتم شأخ) فله أنه من قبل زوال المانع كما قاله السيدي • ولهذا أسوهاموانع وعبرة
القهستاني مانع الزيادة إذا ارتفع كما إذا بنى ثم هدم عدا حتى الرجوع كما في المحط وغيره ومن الظن أنه يشافيه
ما في النهاية أنه حين زاد لا يعود حتى الرجوع بعده لأنه قال ذلك فيما إذا زاد وانقص جميعاً كما صرح به نفسه أه
قلت في التارخائية ولو كانت الزيادة بناءً فله يعود حتى الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة في العين كذا ذكر
شمس الأئمة السرخسي (قوله لأن الساقط) تعليل لما يفهم من قوله فليتنبه له فإنه بمنزلة قوله وفيه نظر ح
(قوله والاربع) أي أن لم بعد الزيادة رجع قال في الخاتمة وهب داراً في الموهوب له في بيت الضبافة التي
تسمى بالقارسية كسناه تنور الخبز كان الواهب أن يرجع لأن مثل هذا بعد نقصان الزيادة أه (قوله ولو عدت
الخ) مفهوم قوله في كل الأرض وقوله في قطعة منها بأن كانت عظيمة (قوله ومددوانه) أي لو كان مريضاً من
قبل فلومرض عنده قد أواه لا يمنع الرجوع بجر (قوله وجل تمر) قال الرملي - ولو قلعه من مكان إلى مكان حتى
ازدادت قيمته واحتاج فيه إلى مؤنة النقل ذكر في المتن أن عندهما ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف لأن
الزيادة لم تحصل في العين فصارت زيادة السعر ولهما أن الرجوع يتضمن إبطال حق الموهوب له في الكراء ومؤنة
النقل بخلاف نفقة العبد لأنها يبدل وهو المنفعة والمؤنة بلا يبدل أه قلت ورأيت في شرح السراة الكبير
للسرخسي أنه لو كانت الهبة في دار الحرب فأخرجها الموهوب له إلى موضع بقدره على جعلها لم يكن الواهب
الرجوع لأنه حدث فيها زيادة أصبح الموهوب له فإنها كانت مشرفة على الهلاك في مضعة وقد أسأها بالخراج
من ذلك الموضع أه لبيته ذكر ذلك في صورة ما إذا بنى شيئاً قال حين أنقضاء من أخذه فهو له ذكره في التاسع
والثعين أه (قوله وفي البرازية) أقول ما في البرازية بجزءه في الخلاصة (قوله وان قصر لا) قال
في الهداية والجواري في هذا اختلفت فمن من إذا حلت أصغر لونها حتى ساقها فيكون ذلك نقصاناً لا يمنع
الواهب من الرجوع أه وبغني جل هذا على ما إذا كان الحبل من غير الموهوب له فلو منه لا رجوع لأنه ثابت لها
بالجل منه وصف لا يمكن زواله وهما ثابتا هلك لكونها أم ولده كما إذا ولدت منه فالفعل كما ذكره بعض المتأخرين
نقصها وقد ذكروا أن الموهوب له إذا بر العبد الموهوب انقطع الرجوع ط (قوله كولد) يشكح أو سفاخ
برازية (قوله قول أبي يوسف) أقول وظاهر الخاتمة اعتماد خلافه حيث قال ولو ولدت الهبة ولداً كان
لواهب أن يرجع في الأم في الحال وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الأم دون الولد أه

الرجوع على شيء صحيح كان هوضاً
عن الهبة لكن سيجيء اشتراطه

في العقد (ويمنع الرجوع فيها)

حروف (دمع خرقة) يعني الموانع

السعة الآتية (فالدال الزيادة)

في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة

(المتصلة) وان زالت قبل الرجوع

كان شئتم شأخ لكن في الخاتمة

ما يخالفه واعتداه القهستاني

فليتنبه له لأن الساقط لا يعود

(كبناء وغرس) ان عدا زيادة

في كل الأرض والاربع ولو عدت

في قطعة منها امتنع فيها فسط زيلتي

(وسجن) وجمال وخياطة وصنع

وقصر ثوب وكبر صغر وسجاع

اسم وإصاراً عني وإسلام عبد

ومداوانه وعفو جنابه وتعليم

قرآن أو كتابة أو قراءة ونقط مصحف

بأعرايه وجل تمر من بغداد إلى بلخ

مثلاً ونحوها وفي البرازية والحبل

ان زاد خبر امتنع الرجوع وان

نقص لا ولو اختلفا في الزيادة ففي

المتولدة ككبر القول الواهب وفي

نحوها وخياطة وصنع للموهوب

له خاتمة وأحوى ومثله في المحط

لكنه استثنى ما لو كان لا يبنى

في مثل تلك المدة (لا تمنع الزيادة

(المتصلة) كولد وارث وغيره

ف يرجع في الأصل لا الزيادة لكن

لا يرجع بالأصل حتى يستغنى الولد

عنها كذا نقله القهستاني لكن نقل

البرجسدي وغيره أنه قول أبي

يوسف فليتنبه له

وكتبنا في أول العتق عند قوله والولد تبع الأم المستقلة الحبل فراجعها (قوله ولو حبلت) تقدم قريبا
 أن الحبل إن زاد خيرا منع وإن نقص لا يفتك التوفيق سائحاتي (قوله ولم تملك) مفهومه أنه لو ولدت بنت
 الرجوع كالمولود البناء تأمل (قوله وقال الزبلي الخ) والتوفيق مامز عن البرازية وعن الهندية (قوله لم)
 لأنه نقصان وقدم في باب خيار العيب عن النهر أن الحبل عيب في نبات آدم لا في النبات اه (قوله لم يرض مديون
 الخ) (فروع) وهب في مرضه ولم يسل حتى مات بطلت الهبة لأنه وإن كان وصية حتى اعتبره في الثالث فهو هبة
 حقيقة فيحتاج إلى القبض • وهب المريض عبد المال له غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع
 ويضمن ثلثه وإن اعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لا لأن
 الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وإن اعتقه الواهب قبل موته ومات لأسعاية على العبد
 لجواز الاعتاق ولعدم المثل يوم الموت برأية ورأيت في مجموعة من ملا على الصغرة ينطه عن جواهر الفتاوى
 كان أبو حنيفة حاجا فوقع مسئلة الدور بال كوفة فكلم كل فريق بنوع فذكر كروا ذلك حين استقبلوه فسال من
 غير فكر ولا روية أسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة مناله مريض وهب عبد الله من مريض وسله إليه ثم هبه
 من الواهب الأول وسله إليه ثم ماتا جميعا ولا مال لهما غيره فانه وقع فيه الدور حتى رجع إليه شيء منه زاد في
 ماله وأذا زاد في ماله زاد في ثلثه وأذا زاد في ثلثه زاد في ربعه وأذا زاد في ربعه زاد في ثلثه ثم لا يزال
 كذلك فاحتج إلى تصحيح الحساب وطرقه أن تغلب حسابا لث وثلثه تسعة ثم تقول صححت الهبة في ثلاثة
 منها ويرجع من الثلاثة سهم إلى الواهب الأول فهذا السهم هو سهم الدور فأسقطه من الأصل بقى ثمانية ومنها تصح
 وهذا معنى قول أبي حنيفة أسقطوا السهم الدائر وتصح الهبة في ثلاثة من ثمانية والهبة الثانية في سهم فيحصل
 للواهب الأول ستة ضعف ما صححناه في هبته وصححنا الهبة الثانية في ثلث ما عطينا فثبت أن تصحبه باسقاط سهم
 الدور وقيل دع الدور ويدور في الهواء اه ملخصا وفيه حكاية عن مجمل قتر جاع (قوله وقد وطلت) أي من
 الموهوب له أو غيره ط (قوله والميم الخ) لينظر ما لو حكم بلحاظه مرتدا أما إذا مات الموهوب له فلان
 الملك قد انتقل إلى الورثة وأما إذا مات الواهب فلان النص لم يوجب حتى الرجوع إلا للواهب والوارث ليس
 بواهب درر قلت مفاد التعليل أنه لو حكم بلحاظه مرتدا فالحكم كذلك ولما راجع صريح النقل والله أعلم
 (قوله بطل) يعني عقد الهبة والأولى بطلت أي لا انتقال الملك للوارث قبل تمام الهبة سائحاتي (قوله ولو
 اختلغا) أي الشخصان لا بقصد الواهب والموهوب له وإن كان التركيب يومه بأن قال وارث الواهب ما قبضته
 في حياته وإنما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد يد الوارث ط (قوله فالقول
 للوارث) لأن القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض بجر (قوله كفارة) سقوطها إذا لم يوص بها
 وكذا الخراج (قوله ديه) يكون الهاء وخراج باسكان الجيم ولوقال هكذا الكنان موزنا خراج ديات
 ثم كفارة كذا (قوله ضمان) أي إذا اعتق نصيبه موصرا فضنه شريكه (قوله نفقات) أي غير المستدانة
 بأمر القاضي (قوله صلات) بكسر الصاد (قوله والعين العوض) وهب لرجل عبد بشرط أن يعوضه
 ثوبان نقايضا جازوا لا خانية (قوله سقط الرجوع) أي رجوع الواهب والمعوض كأي الانقروى واليه
 يشير مفهوم الشراح سائحاتي قال في الهامش المرأة إذا أرادت أن يترجها الذي طلقها فاقض المطلق
 لا يترجك حتى يهبني مالك على فوهبت مهرها الذي عليه على أن يترجها ثم أي أن يترجها قالوا مهرها
 الذي عليه على حاله يترجها ولم يترجها لأنها جعلت المبال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض
 لا يكون على المرأة خانية وأفتى في الخيرية بذلك اه (قوله رجع كل) برفع كل متروا عوضا عن المضاف
 إليه لأن التليق المطلق يحتمل الإبداء ويحتمل الجازاة فلا يسل حق الرجوع بالثك مستصنى (قوله بهيته)
 ههنا كلام وهو أن الأصل المعروف كالمفوض كما صرح به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يترك خذبل
 هينك ونحوه استحبابا فنبني أن لا يرجع وإن لم يذكر البدلية وفي الخانية بعث إلى امرأته هذا وعوضته المرأة
 وزفت إليه ثم فارقا فادعى الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول
 للزوج في مناعه لأنه أنكر التليق والمرأة أن تسترد ما بعثته أذترع أنه عوض للهبة فإذا لم يكن ذلك هبة لم يكن
 هذا عوضا فلكل منهما استرداد مناعه وقال أبو بكر الأسكافي إن صرحت حين بعثت أنه عوض فكذلك وإن لم

ولو حبلت ولم تملك هل الواهب
 الرجوع قال في السراج لا وقال
 الزبلي نعم وفي الجوهره مريض
 مديون بمسغرق وهب أمة مات
 وقد وطلت رد هاهم عقرها هو

اختار (والميم موت أحد العاقلين)
 بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا
 والعين في يد الوارث فالقول
 للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط
 بالموت فقال

كفارة ديه خراج ورابع
 ضمان لعتق هكذا نفقات
 كذا هبة حكم الجميع سقوطها
 بموت لما أن الجميع صلات
 (والعين العوض) بشرط أن
 يذكر لفظا يعلم الواهب أنه عوض
 كل هبته (فإن قال خذ عوض
 هينك أو بدلها) أو في مقابلتها ونحو
 ذلك (فقبضه الواهب سقط
 الرجوع) ولو لم يذكر أنه عوض
 رجع كل بهيته

قوله وخراج باسكان الجيم فيه نظر
 والاشع عبارة ط ونصها قال
 ح هو من العلويل من الضرب
 الثالث منه والجزء الأول فيه
 التلم والجزء الثاني مقبوض مع
 تسكين هاء ديه اه

(و) لذا (يشترط فيه شرائط الهبة) كقبض واقرار وعدم شروع ولو العوض مجاناً أو بسير أو في بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو تعريف (ولا يجوز للاب أن يعرض عاوهب للصغير من ماله) ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلنكح منه ما الرجوع بحر (ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبته خيراً ولا خيراً) إذا لم يصح ثلثاً من المسلم بحر (ويشترط أن لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي) لا يصح (قله الرجوع في الباقي) ولو الموهوب شيئين فعوضه أحدهما عن الآخر أن كانا في عقدين صح والا لا لأن اختلاف العقد كاختلاف العين والدرهم تتعين في هبة ورجوع مجتبي (ودقيق الخطئة يصلح عوضاً عنها) لحدوده بالعين وكذا الوصغ بعض الثياب ولت بعض السويق ثم عوضه صح خاتمة (ولو عوضه واحد جارين فهو مبيح) وذلك الولد (بعد الهبة امتنع الرجوع وصح) العوض (من أجنبي) وبسقط حق الواهب في الرجوع إذا قبضه (كبدل الخلع ولو) التعويض (بغير إذن الموهوب له) ولا رجوع ولو بأمره إلا إذا قال عوض عنى على أنى ضامن لعدم وجوب التعويض بغير خلاف قضاء الدين (و) الأصل أن (كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الاصر بأدائه مثباً للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا) إلا إذا شرط الضمان ظهرياً وحديثاً (فلو أمر المديون رجل بقضاء دينه رجع عليه) وإن لم ينسأ لوجوبه عليه لكن يخرج عن الأصل ما لو قال أنفق على بناء دارى أو قال الأسير اشتري فانه يرجع فهاهنا لا شرط رجوع كقوله خاتمة مع أنه لا يطالب بهما لا بحبس ولا بملازمة فتأمل (وإن استحق نصف الهبة رجع نصف العوض ١٧ • وعكسه لا مأمرد ما بقى) لأنه يصلح عوضاً

ابتداءً فكذا بقاء لكنه يجبر
ليسلم العوض ومراعاة العوض
الغير المشروط أو المأمرد ما بقى
كأسيه فيوزع البديل على المبدل
نهاية (كالمواستحق كل العوض
حيث يرجع في كلها إن كانت فائضة
لأن كانت هالكه) كالمواستحق
العوض وقد ازدادت الهبة
لم يرجع خلاصة (وإن استحق
جميع الهبة كان له أن يرجع في
جميع العوض إن كان فائضاً ومثله
إن العوض (هالكاً وهو مثلي
وبقيته ان قيمياً) غاية (ولو عوض
النصف رجع عالم بعوض) ولا يفتقر
الشروع لأنه طارئ (تنبيه) نقل
في المجتبى أنه يشترط في العوض
أن يكون مشروطاً في عقد الهبة
أمّا إذا عوضه بعده فلازم أن
صرح به غيره

تستريح به ولكن نوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها وبطلت نيته ولا يفتقر إلى أن يكون
في محلها اختلاف يعقوبة (قوله أو بسيراً) أى أقل من الموهوب لأن العوض ليس ببديل حقيقة
والأما جاز بالقل للربا (قوله أن يعرض) وإن عوض فللواهب الرجوع لبطان التعويض بترازية
(قوله من ماله) أى من مال الصغير ولومن مال الأب صح لما سأتى من صحة التعويض من الأجنبي
سأتحافى (قوله وهب العبد) فهو مبيح للمفعول أى وهب له شخص شيئاً (قوله ثم عوض) أى
عوض العبد عن هبته (قوله الرجوع) لعدم ملك التاجر المأذون الهبة فلم يصح العوض (قوله بحر)
لأن المبدل المأذون لا يملك أن يهب أولاً ولا آخر في التعويض سأتحافى ويحتمل أن وهب مبيحاً للفاعل
وعوض مبيحاً للمفعول (قوله من نصرانته) من معنى اللام (قوله خيراً) مفعول تعويض (قوله
في هبة) يعنى إذا وهب درهماً تعينت فلو أبدلها بغيرها كان اعتراضاً عنها فتأخر في بغيرها ودفعه فهو هبة
مبتدأة وإذا قضى الموهوب له وأبدلها بجسها أو بغير جسها لا رجوع عليه ومثل الدرهم الذئابة ط (قوله
ورجوع) أى ليس له أن يرجع إلا إذا كانت دراهم الهبة فائضة بعينها فلو أنفقها كان أملاً كمنع الرجوع
ط (قوله بالعين) أى فلا قال أنه عين الموهوب أو بعضه (قوله ثم عوضه) أى البعض أى جعله عوضاً
عن الهبة لحصول الزيادة فكانه شئ آخر (قوله امتنع الرجوع) لأنه ليس له الرجوع في الولد فصع العوض
(قوله ولا رجوع) أى للمعوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان بأذنه أولاً ولا لأن التعويض ليس
بواجب عليه فصارك لو أمره أن يترع لإنسان إلا إذا قال على أنى ضامن بغير خلاف المديون إذا أمر رجلاً
بأن يقضى دينه حيث يرجع عليه وإن لم يقض لأن الدين واجب عليه منح (قوله لعدم) علة لقوله ولا رجوع
(قوله والأصل الخ) تقدم قبل كقوله الجليل أصلان آخران (قوله لكن) استدراك على قوله وما لا فلا
يقوله مدح نصف العوض) قال في الجوهر وهذا أى الرجوع فيما إذا لم يتحمل القسمة على فيما يتحملها
إذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض اه أى لأن الموهوب له تبين أنه لم يملك ذلك البعض
المستحق فبطل العقد من الأصل لأنه هبة مشاع فيما يتحمل القسمة (قوله وعكسه لا) أى أن استحق نصف
العوض لا يرجع نصف الهبة لأن النصف الباقي مقابل لكل الهبة فإن الباقي يصلح للعوض ابتداءً فكان إبقاء
الأنه يتغير لانه ما أسقط حقه في الرجوع إلا لئلا يملك كل العوض ولم يسلم له أنه أن يردّه (قوله ليس) الأولى
لأنه لم يسلم له العوض (قوله الغير المشروط) أى في العقد (قوله ولو عوض النصف الخ) عوضه
في بعض هبته بأن كانت ألفاً عوضه درهماً منه فهو مسخ في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق
الدار بترازية (قوله ولا يفتقر الشروع) أى الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم أر من صرح الخ)
قائله صاحب المنقول صرح به في غاية البيان ونصه قال أصحابنا أن العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط

وفروع المذهب مطابقة كما مر تقدير (والخاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له) ولوجهية الاذا رجع الثاني فلا لول الرجوع سواء كان قبضاً أو رضوياً لماسي. أن الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بأن تصدق بها الثالث على الثاني أو بابعاد منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع فيه الباقي لعدم المانع وقيد الخروج بقوله (بالكيسة) بأن يكون خروجه من ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله (فلو قضى الموهوب له بالاشاء الموهوبة وأندرت التصديق بها وصارت لهما لا يمنع الرجوع) ومثله المتعة والقران والتذر مجتبي وفي المنهال وان وهب له ثوباً فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافاً للثاني (كالوذي بمحرم غير نفيسة) فله الرجوع اتفاقاً (فرع) عبد عليه دين أو جنسية خطأ فهو هبة مولاة لفرجه أو لولي الجنسية سقط الدين والجنسية ثم لو رجع صح استحساناً ولا يعود ٥١٨ الدين والجنسية عند محمد ورواية عن الامام كالا يعود التشكاح لو وهبها لزوجها

ثم رجع خاتية (والزاي الزوجية) وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم تكلمها رجع ولو وهب لامرأة لا تكلمها رجع (فرع) لا تصح هبة المولى لأم ولده ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذا لا بد للمعجور أمالوا وصى لها بعد موته تصح لعتقه ما عجزه فيسلم لها كافي (والقاف) القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه (نسباً) ولو ذنباً أو مستأمناً لا يرجع (ثني) ولو وهب لمحرماً بلارحم كاخيه رضاعاً ولو ابن عمه (ولحرم بالمصاهرة كاتهمات النساء والربائب وأخيه وهو عبد لأجنبي أو بعد أخيه رجع ولو كانا) أي العبد ومولاه (ذارحم محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقاً على الاصح) لأن الهبة لا يما وقعت تمنع الرجوع بغير (فرع) وهب لأخيه وأجنبي ما لا يقسم قبضه له الرجوع في حظ الأجنبي لعدم المانع درر

قوله عطف على بلارحم لعل الصواب عطف على لحرم تأمل اه متصحه

في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليسقط عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يوجب أن يصير حكم العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فدل أنه قد صار عوضاً عنها وقالوا أيضاً يجب أن يعتبر في العوض الشرايط المعتبرة في الهبة من القبض وعدم الاشاعة لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التحفة فاما العوض المتأخر عن العقد فهو لا يسقط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضاً عن الاول بالاضافة اليه نصاً كـ هذا عوض عن هبتك فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح ويسقط فيما تصح وتقبل به الهبة وأما اذا لم يصف الى الاول يكون هبة مبتدأة وثبت حق الرجوع في الهبتين جميعاً اه مع بعض اختصار ومفساد انه ما قولان أو روايتان الاول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لا يلزم الاضافة الى الاول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه بيعاً انتهاء فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تأمل (قوله وفروع المذهب الخ) قلت الظاهر أن الاشتراط بالنظر لماسي من فوزيع البدل على البدل لا مطلقاً وحيداً في الجنب لا يتخالف اطلاق فروع المذهب فتأمل أبو الوهب المهرى (قوله كما مر) من دقيق الخطئة وولد احدي جاريتين (قوله سواء كان) أي رجوع الثاني (قوله فسخ) فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد بما كان متعلقاً به (قوله لم يرجع الاول) لأن حق الرجوع لم يكن ثابتاً في هذا الملك درر عن المحيط (قوله لا يمنع الرجوع) وجازت الاضحية كافي المنع عن الجنب (قوله فجعله) أي الموهوب له (قوله عبد عليه دين الخ) صبي له على مولا وصيه دين فوهب الوصي عبده للصبي ثم أراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية لذلك وعن محمد المنع بزازية (قوله استحساناً) قال في الخاتية وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعل على أن أبي يوسف وهشام عن محمد وعلى قول أبي يوسف اذا رجع في الهبة يعود الدين والجنسية وأبو يوسف استنسخ قول محمد وقال أرايت لو كان على العبد دين لصغير فوهبه مولا منه فقبل الوصي وقض فسقط الدين فان رجع بعد ذلك لو قلنا لا يعود الدين كان قبول الوصي الهبة تصرفاً منصرفاً على الصغير ولا يملك ذلك وأما مسئلة التشكاح ففيها روايتان عن أبي يوسف في رواية اذا رجع الواهب يعود التشكاح اه (قوله كعكسه) أي لو وهبت لرجل ثم تكلمها رجعت ولو لزوجها لا (قوله لذي رحم محرم) خرج من كان ذارحم وليس بمهرم ومن كان محرم وليس بذى رحم درر فالاول كآب المم فاذا كان أخاه من الرضاع ايضاً فخرج أيضاً واحترز عنه بقوله نسباً فإنه ليس بذى رحم محرم من النسب كافي الشربلية والثاني كالا خرضاعاً (قوله منه نسباً) الصغير في منه للرحم فخرج الرحم غير المحرم كآب المم والمحرم غير الرحم كالا خرضاعاً والرحم المحرم الذي محرمته لان الرحم كآب عمه أو أخ رضاعاً وعلى هذا الحاجة الى قوله نسباً ثم يحتاج اليه لوجعل الصغير الواهب ليخرج به الاخير تدر (قوله ولو ابن عمه) أي ولو كان أخوه رضاعاً ابن عمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسباً لأن محرمته ليست من النسب بل من الرضاع ولا ينجي أن وصله بما تبطله غير ظاهر لأن قوله لحرم بلارحم لا يشغله لكونه رضيعاً ويمكن أن يقال قوله بلارحم الباء فيه للسببية أي لحرم بسبب غير الرحم كالباء أو قوله بعده بالمصاهرة (قوله ولحرم) عطف على بلارحم فلا يمنع الرجوع باقائ (قوله والربائب الخ) وأزواج البنين والبنات خاتية (قوله رجع) لأن الملك لم يقع فيها للقراب من كل وجه بدليل أن العبد أحق بما وهب له اذا احتاج اليه وهذا عند وقال يرجع في الاولى دون الثانية كافي الحر (قوله ذارحم محرم) صورته أن يكون لرجل اختان لكل واحدة منهما ولد واحد والدين مملوك لا آخر أو يكون له أخ من أبيه وأخ من أمه

(والله اعلم) العين الموهوبة ولو اذاعها أى الهلاك (صدق بل حلف) لانه ينكر الرذ (فان قال الواهب هى هذه) العين (حلف) المنكر (انها ليست هذه) خلاصة (كايحلف) الواهب (ان الموهوب له ليس بأخيه اذا ادعى) الاخ (ذلك) لانه يدعى مسبب النسب لالتسبب خاتمة (ولا يصح الرجوع الا بترخيصهما أو بتحكيم الحاكم) للاختلاف فيه فيصنع بمنعه بعد القضاء لا قبله (واذا رجع بأحدهما) بقضاء أو رضى (كان فضضا) لعقد الهبة (من الاصل واعادة الملكة) القديم لا هبة للواهب (ف) لهذا لا يشترط فيه قبض الواهب (وصح) الرجوع (في الشائع) ولو كان هبة لما صح فيه (ولو الواهب رده على بائعه مطلقا) بقضاء أو رضى (بخلاف الرذ بالعيب بعد القبض بغير قضاء) لان حق المشتري في وصف السلامة لا في القسح فانه تر فاقم مرادهم بالقسح من الاصل أن لا يترتب على العقد أثر في المستقبل لا بطلان أثره أصلا ولا لاعداد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه فصولين (انقضا) الواهب والموهوب له (على الرجوع في موضع لا يصح) رجوعه من المواضع السبعة السابقة (كالهبة لقرايته جاز) هذا الاتفاق بينهما جوهرية وفي المجتبى لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض ٥١٩ لانها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه

الحاكم اذا اختصها اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لطفل المديون لم يجوز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع (تلفت) العين (الموهوبة واستحققتها مستحق وشحن) المستحق (الموهوب له لم يرجع على الواهب عيانين) لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والاعادة كالهبة) هنالكان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتعامه في العمادية (واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويبطل) العوض (بالشروع) فيما يقسم (بيع اتها) فترد بالعيب وخيار الرؤية ونؤخذ بالشفعة) هذا اذا قال وهبتك على أن تعوضنى كذا أما لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء واتها وقد العوض بكونه معنا لانه لو كان مجعولا لبطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء

وأحدهما عملوك للآخر (قوله هلاك العين) وكذا اذا استهلك كما هو ظاهر صرح به أصحاب الفتاوى حولى قلت وفي التزانية ولو استهلك البعض له أن يرجع بالباقي (قوله مسبب النسب) بضم الميم وفتح السين وتشديد الباء وهو المال أى ادعى بسبب النسب مالا لازما وكان المقصود اثباته دون التسبب منع (قوله ولا يصح الخ) قال قاضي خان وهب ثوباً للرجل ثم اختلص منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء أو رضى سألحافى (قوله أو بتحكيم الحاكم الخ) الواهب اذا رجع في هبة في مرض الموهوب بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سماعة في القياس يعتبر من جميع ماله خاتمة (قوله بمنعه) أى وقد طلبه لانه تعدى فلو اعتقه قبل القضاء نفذ ولو منع فهلك لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا هلك بعد القضاء لانه أول القبض غير مضمون وهذا دوام عليه بصر (قوله واعادة) بنصبه معطوف على فضا (قوله لاجبة) أى كاقاله زفر نجه الله (قوله في الشائع) بأن رجع لبعض ما وهب (قوله على بائعه) أى يحكم خيار العيب يعنى ولم يعلم بالعيب قبل الهبة أو بالسعود (قوله مطلقا) حال من رجوع الواهب (قوله وصف السلامة) ولهذا الزوال العيب امتنع الرذ بقوله لاعداد المنفصل أى الزوائد المنفصلة المتولدة من الموهوب كذا في الهامش (قوله لا يصح رجوعه) صفة للموضع كذا في الهامش (قوله لانها هبة) أى الاقالة هبة أى مستقلة بعبارة التزانية استقال المتصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجوز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لذى رحم محرم وكل شيء لا يفسخه الحاكم اذا اختصها اليه فهذا حكمه وتعامه فيها فراجعها في نسخة صحيحة (قوله وكل شيء يفسخه) قيل الظاهر انه سقط منه لفظة لا والاصل لا يفسخه كما هو الواقع في الخاتمة اه وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم بمال الرجوع في هبة هم (قوله ولو وهب الخ) سبيى في الورقة الثانية أن العقد العصة سألحافى (قوله عاد الرجوع) مبقى على ما قدمه عن الخاتمة واعتمده القهستاني لكن في كلامه هناك اشارة الى اعتقاد خلافه قلت ولا يخفى ما في اطلاق الدرر فان المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب حديد وقد يكون للزوجة ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما سرحوا به نعم صرحوا به فيما اذا بنى في الدار ثم هدم البناء وفيما اذا وهبها لا تخرم رجع ولعل المراد زوال المانع العارض فانه يرجع وان زالت كلها مانع من الاصل والعود بسبب جهيد بمنزلة تجديد ملك حادث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة هبة اخرى غير الموهوبة بخلاف ما اذا عادت اليه بما هو فسخ هذا ما ظهر في قدره (قوله وضمن) بتشديد الميم والمنع فاعله والموهوب مفعوله (قوله التقابض) أى في المجلس وبعده بالاذن سألحافى (قوله في العوضين) فان لم يوجد التقابض فلكل واحد منهما أن يرجع وكذا لو قبض أحدهما فقط فلكل الرجوع التقابض وغيره سواء غاية البيان (قوله بيع اتها) أى اذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان الا انه لا يخالفوا اختلاف في قدر العوض ما في المقدس من الذخيرة اتفاقا على أن الهبة بعوض واختلاف في قدره ولم يقبض والهبة قائمة بخير الواهب بين تصديق الموهوب له والرجوع في الهبة أو بغيرها لو هلك ولو اختلفا في أصل العوض فالقول للموهوب له في انكاره ولو الواهب الرجوع لو قائما ولو مستلما فلا شيء له ولو اراد الرجوع فقال انا اخولك أو عوضتك أو انما تصدقت بها فالقول للواهب استحسانا اه

(فرع) وهب الوائف أرضاً شرط استبداله بلا شرط عوض لم يجوز ان شرط كان كبيع ذكره الناصحى وفى المجموع واجاز محمدية مال طفله بشرط عوض مساو ومنعاه قلت فيحتاج على قوله مال الى الفرق بين الوقت ومال الصغير انتهى والله اعلم * (فصل) * فى مسائل متفرقة (وهب امة الاجل او على ان يردها عليه او يبعثها أو يستولدها أو) وهب (دارا على أن يردها عليه شيئا منها) ولو معينا كانت الدار أو ربعها (أو على أن يعرض فيها الهبة والصدقة شيئا عنها صحت) الهبة (وبطل الاستثناء) فى الصورة الاولى (و) بطل (الشرط) فى الصور الباقية لانه بعض أو مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنس ما من ٥٢٠ اشترط معلومة العوض (اعتق حل امة ثم وهبها ص ولود بره ثم وهبها لم يصح) لبقائه

الجل على ملكه فكان مشغولا به بخلاف الاول (كلا يصح) تعليق (البراء عن الدين) بشرط محض كقوله لمدونه اذا جاء غدا أو ان مت بفتح التاء فأت برى من الدين أو ان مت من مرضى هذا فأت فى حل من مهرى فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق (الابشرط كائن) ليكون تجزى كقوله لمدونه ان كان لى عليك دين ابرأتني عنه صح وكذلك ان مت بضم التاء فأت برى منه أو فى حل جازو كان وصية خاتمة (جاز العمري) للمعملة ولورثته بعده

(قوله الاجلها) اعلم أن استثناء الجل ينقسم ثلاثة أقسام فى قسم يجوز التصرف وبطل الاستثناء كالهبة والتكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفى قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والايارة والرهن لان هذه العقود تبطل بالشرط وكذا باستثناء الجل وفى قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا كالوصية لان افراد الجل بالوصية جائز فكذا استثناءه بعقوبة (قوله شيئا عنها) أى شيئا يجزىها (قوله لانه بعض) وقد مر متنا أنه بشرط أن لا يكون العوض بعض الموهوب (قوله أو بمجهول) الاول راجع الى صورة هبة الدار والثانى الى قوله أو على أن يعرض ولا يشل الثلاث التى بعد الاولى فالاولى لتعليل الهبة بان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا أن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشرط من تنية التعليق (قوله ولا تنس الخ) نية عليه اشارة الى دفع ما قاله الزيلعى تبعا لنهاية من أن قوله أو على أن يعرض الخ فيه اشكال لانه ان أراد به الهبة بشرط العوض فهو والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان أراد به أن يعرضه عن شيئا من العين الموهوبة فهو وتكرر محض لانه ذكره بقوله على أن يردها عليه شيئا منها وحاصل الدفع أن المراد الاول وانما بطل الشرط لطله العوض كذا أفاده فى الجرح ثم رأيت صدر الشرعة صرح به فقال مرادهم ما اذا كان العوض مجعولا وانما يصح العوض اذا كان معلوما (قوله بشرط محض الخ) (فروع) وهبت مهرها زوجها على أن يجعل أمر كل امرأة يتزوجها عليها بايدها ولم يقبل الزوج قبل لا يبرأ والخيار ان الهبة تصح بلا قبول المدون وان قبل ان جعل أمرها بايدها فاقا لبراء ماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والخيار انه يعود وكذا لو أبرأته على أن لا يضربها ولا يجدها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً فى الهبة لا يعود المهر * منعها من المسير الى ابويها حتى تهب مهرها فاقية باطلا لانها كالمكرهه وذكر خمس الاسلام خوفها بضرب حتى تهب مهرها فاقية كراه ان كان قادرا على الضرب وذكر بكرسقوط المهر * لا يقبل التعليق بالشرط الا ترى انها لو قالت تزوجها ان فعلت كذا فأت برى من المهر لا يصح * قال لمدونه ان لم اتقض مالى عليك حتى تموت فأت فى حل فهو باطل لانه تعليق والبراء لا تحتمله بزانية (قوله لانه مخاطرة) لاحتمال موت الدائن قبل الغد وقبل موت المدون ونحو ذلك لان المعنى اذا مت قبلى وان جاء الغد والدين عليك فيحصل أن يموت الدائن قبل الغد أو قبل موت المدون فكان مخاطرة كذا اقرره شيخنا وأقول الظاهر أن المراد أنه مخاطرة فى مثل ان مت من مرضى هذا أو تعليق فى مثل ان جاء الغد رافقاً لا يجتمعها وان المراد بالشرط الكائن الموجود حالة الابراء وأما قوله ان مت بضم التاء فأتنا صحت وان كان تعليقاً لانه وصية وهى تختمل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة فى متفرقات البيوع فبإبطال بأسرها ولا يصح تعليقها (قوله جاز العمري) بالضم من الاعمار كفى الصحاح قال فى الهامش العمري هى أن يجعل داره عمره فاذا مات ترده عليه اه (قوله لا تجوز الرقي) هى أن تقول ان مت قبلك فهى لك لحديث احمد وأبى داود والنسائى مرفوعاً من اعرى رجل الخ كذا فى الهامش فى كافى الحاصصكم الشهيد باب الرقي رجل حضرته الوفاة فقال دارى هذه حبيس لم تكن حبيسا وهى ميراث وكذا ان قال دارى هذه حبيس على عقي من بعدى والرقي هو الحبيس وليس بشئ * رجل قال لرجلين عبدى هذا لاول لك احياة وقال عبدى هذا لحبيس على اقول لك احياة فهذه باطل وهو الرقي وكذلك لو قال لرجل دارى لك حبيس وهذا قول أبى حنيفة ومحمد وقال

الجل على ملكه فكان مشغولا به بخلاف الاول (كلا يصح) تعليق (البراء عن الدين) بشرط محض كقوله لمدونه اذا جاء غدا أو ان مت بفتح التاء فأت برى من الدين أو ان مت من مرضى هذا فأت فى حل من مهرى فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق (الابشرط كائن) ليكون تجزى كقوله لمدونه ان كان لى عليك دين ابرأتني عنه صح وكذلك ان مت بضم التاء فأت برى منه أو فى حل جازو كان وصية خاتمة (جاز العمري) للمعملة ولورثته بعده لبطان الشرط (لا تجوز الرقي) لانها تعليق بالمخطر واذا لم تصح تكون عارية شئى لحديث احمد وغيره من اعرى عرى فهى لمعمره فى حياته وموته لا تزقبوا فى رقب شيئا فهو سبيل الميراث (بعث الى امرأته متاعا) هدايا اليها (وبعثت له ايضا) هدايا عوضا للهبة صرحنا بالعوض أولا (ثم افترقا بعده ازفاف واذى) الزوج (انه عارية) لاهبة

وحلف (فاواد الاسترداد) أو أدوت

هي (الاسترداد) أيضا (بسرقة كل)

منهما (ما أعطى) إذ لا يملك فلا

عوض ولو استهلك أحدهما ما يعنه

الآخر ضمنه لأن من استهلك

العارية ضمنها خائفة (هبة الدين)

عليه الدين وأبرأه عنه يتم من غير

قبول) إذ لم يوجب انقضاء عقد

صرف أو سلم السكن يرتد بالردة

في المجلس وغيره لما فيه من معنى

الاسقاط وقيل يتقيد بالمجلس وكذا

في العناية لكن في الصرفة لو لم

يقتل ولم يرتد حتى افتقر قائم بعد أيام

رد لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى

الاصح أن الهبة تخليك والإبراء

اسقاط (تخليك الدين) من ليس عليه

الدين باطل (الام) في ثلاث حواله

ووصية و (إذا سلطه) أي سلط

المالك غير المدين (عبدى قضه)

أي الدين (فصح) حينئذ ومنه

ما لو هبت من أنها ما على إيه

فالمعتمد الحصة للتسلط وتفترع

على هذا الأصل لو قضى دين غيره

على أن يكون له لم يميز ولو كان

وكيلا بالبيع فصولين (و ليس

منه ما) (إذا أقر الله أن الدين

لفلان وإن أسجعه) في كتاب الدين

(عالية) حيث (صح) أقراره لو كونه

أخبار لا تخليك كالمقر له قبضه

بزازية وتعامه في الأشياء من

أحكام الدين وكذا لو قال الدين

الذي على فلان لفلان بزازية

وبغيرها قلت وهو مشكل لأنه مع

الإضافة إلى نفسه يكون تخليكا

وتخليك الدين من ليس عليه باطل

تقارنه وفي الأشياء في قاعدة

تصرف الإمام معز الصالح البزازية

أبو يوسف أما أنا فأرى أنه إذا قال لك حبيس فمضى له إذا قبضه وأقوله حبيس باطل ولا تخليك إذا قال هي لك رقبتي
 اه وفيه أيضا فإذا قال داري لهذه لك عري نسكها وسلمها إليه فهي هبة وهي بمنزلة قوله طعماي هذا لك تأكله
 وهذا الثوب لك تلبسه وإن قال وهبت لك هذا العبد حيانك وحياته فقبضه فهي هبة جائزة وقوله حيانك
 باطل وكذا لو قال أعمرتك داري هذه حيانك أو قال أعطيتكها حيانك فإذا مات فهي لي وإذا مات أنا فهي
 لوارثي وكذا لو قال هو هبة لك ولعقبك من بعدك وإن قال أسكنتك داري هذه حيانك ولعقبك من بعدك فهي
 عارية وإن قال هي لك ولعقبك من بعدك فهي هبة له وذكر العقب لغو اه (قوله فلا عوض) لأنها إنما قصدت
 التعويض عن هبة فلما ادعى العارية ورجع لم يوجد التعويض فلها الرجوع (قوله من غير قبول) لما فيه من
 معنى الاسقاط ح (قوله عقد صرف أو سلم) لأنه يتوقف على القبول في السلم والصرف لكونه موجبا للتفويض
 فيها لا لكونه هبة منح (قوله لكن يرتد الخ) استدراك على قوله يتم من غير قبول بمعنى أنه وإن تم من غير
 قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالتمليك من معنى التخليك ح قال في الأشياء الإبراء يرتد بالردة
 الأولى مسائل الأولى إذا أبرأ المحتال المحال عليه فردته لا يرتد وكذا إذا قال المدين أبرأني فأبرأه وكذا إذا أبرأ
 الطالب الكفيل وقيل يرتد الرابعة إذا قبله ثم رده لا يرتد اه (قوله الاسقاط) تعليل للتعميم يعني وبخاصة الردة
 في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط إذا تخليك المحض يتقدره بالمجلس وليس تعليل لقوله يرتد بالتمليك
 أن علمه ما فيه من معنى التخليك فتنبه ح (قوله لكن في الصيرفة) استدراك على تضعيف صاحب العناية
 القول الثاني (قوله لكن في المجتبى) استدراك على جعلهم كلاما من الهبة والإبراء اسقاطا من وجه تخليكا من
 وجه وأنت خير بيان هذا الاستدراك مخالفا للمشهور ح (قوله تخليك) أي فيحتاج إلى القبول قال
 في الهامش من قال بالتخليك يحتاج إلى الجواب منح (قوله اسقاط) ومن قال للأسقاط لا يحتاج إليه منح
 كذا في الهامش (قوله على قبضه) أي وقبضه قال في جامع الفصولين هبة الدين من ليس عليه لم يجز إلا إذا
 وهبه وأذن له قبضه جاز صك لم يجز إلا إذا سلطه على قبضه فصيركا أنه وهبه حين قبضه ولا يصح الإقبضه اه
 فتنبه لذلك رمل قال الساجاني وحينئذ يصير وصيلا في القبض عن الآخر ثم أصلا في القبض لنفسه
 ومقتضا صحة عزله عن التسليم قبل القبض وإذا قبض بدل الدرهم ذنانا صح لأنه صار الحق للوهوب له فكذلك
 الاستبدال وإذا نوى في ذلك التصديق بالزكاة أجزأه كما في الأشياء اه (قوله ما على إيه) أي وأمرته
 بالقبض بزازية مدني (قوله للتسلط) أي إذا سلطه على القبض كما يشترط إليه قوله ومنه وفي الخمانية
 وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا تضع الهبة إلا أنها سلطت ولها على القبض فيجوز
 ويصير ملكا لو لا إذا قبض اه فقول الشارح للتسلط أي التسليم ضرورة لا يحكم كما فهمه الساجاني وغيره
 لكن ليتحقق فيما إذا كان الابن لا يعقل فإن القبض يكون لا يبه فهل يشترط أن يقر الابن قدر المهر ويقبضه
 لأنه أو يكتفى بقوله كافي هبة الدين من عليه (قوله بالبيع) فلو دفع للموكل من دين المشتري على أن يكون
 للموكل لا يجوز (قوله وليس منه) أي من تخليك الدين من ليس عليه (قوله قناتله) يمكن
 أن يكون بان إذا قال الدين الذي على فلان بحسب الظاهر فله أن في نفس الأمر فلا أشكال فتدبر ح أقول
 ويمكن أن يكون سببا على الخلاف فانه قال في القصة إقرارا على السعدى إقرارا بالولد الصغير بعين من
 ماله تملك أن أضافه إلى نفسه في الإقرار وإن أطلق فأقرارا في سدس داري وسدس هذه الدار ثم رقم لقيم الأعمه
 البخاري إقرارا في الخاتين لا تخليك اه قال في إقرار المانع فيسند أن في المصلحة خلافا ولكن الأصل المذكور
 هو المشهور وعليه فروع في الخاتية وغيره وأقوله يجب بان الإضافة في قوله الدين الذي إلى إضافة نسبة لملك كما
 أجاب به الشارح في الإقرار عن قوله جميع ما في يتي فلان فانه إقرار وكذا قالوا من أضاف الإقرار لجميع
 ما يعرف به أو جميع ما يهب إلى الله تعالى أعلم وقد مررت المسئلة قبيل إقرار المريض وأجبت عنه بأحسن

اصطلمها أن يكتب اسم أحدهما في الديوان فالعطاء من كتب **الحج** (أو الصدقة كالهبة) يصح التبرع ويحذف لا يصح غيره من غير ذلك لا في شئ
 يشتم ولا يرجع فيها) ولوعلى غنى لأن المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواجب هبة والآخر صدقة فالقولان الواجب خاتمة
 (نزع) كتب قصة إلى السلطان بسأله فملك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكسب كانت جعلت ما ملكه هبل يشتم إلى القول
 في المجلس القياس ثم لكن لما تعدد الوصول إليه ٥٤٣ أقيم السؤال بالصفة مقام حضوره أعطت زوجها ما لا يسوؤه ليسوسع قلبه به بعض

غرمانه ان كانت وهبه أو أقرضته
 ليس لها أن تسترد من الغريم وان
 أعطته ليستصرف فيه على ملكها
 قلها ذلك لاله دفع لانه مالا
 ليستصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات
 الاب ان أعطاه هبة فاكل له والا
 غير ان وعلمه في جواهر الفناوى
 هبت اليه هدية في اناه هل يباح
 أكلها فيه ان كان زيدا وضوءه
 بها لحواله الى انا آخر ذهبت لذنه
 يباح والا فان كان بينهما انبساط يباح
 أيضا والا فلا دعا قوما الى طعام
 وقرعهم على اخوته ليس لاهل
 خوان مناوله أهل خوان آخر
 ولا اعطاء سائل وسادم وهرة لغير
 رب المنزل ولا كلب ولورب المنزل
 الا أن يتاوله الخبز المحترق لا لذن
 عادة وتعمامة في الجوهرة وفي
 الاشياء لا يجبر على الصلوات الا في أوج
 شفعة رقيقة زوجة وعين موصى
 بها ومال وقف وقد حررت أيات
 الوهابية على وفق ما في شرحها
 للشربلاي فقلت

وواهب دين ليس يرجع مطلقا
 وبراء ذى نصف يصح المحترق
 على جهها وتركه ظله لها
 اذا وجبت مهرها لورب يحضر
 معلق تطلق ببراء مهرها
 وانكاح أخرى لورب فيظفر

عما هنا فراسعه (قوله غير مقبوضة) فان قلت قدم أن الصدقة لفقير جائزة فيها يحتمل القسمة بقوله وصح
 نصف عشرة لفقير قلت المراد هنا من المشاع أن يهب بعضه لواحد فقط فيحتد هو مشاع يحتمل القسمة
 بخلاف الفقير فإنه لا شئ كان تقدم يجر (قوله ولو على غنى) اختاره في الهداية مقتصر عليه لأنه
 قد قصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عداله يجر وهذا ما لا يقبل لما رتب في باب الرجوع من أن الصدقة
 على الغنى هبة ولعلها قولان تأمل (قوله فأمر السلطان) هذا التماس في أرض موات أو ملك السلطان إنما
 اذا أنفذه من غير ذلك فلا دام أن يخرج به متى شاء كما سبق ذلك في العشر والخارج ط (قوله وأقرضته)
 وسأى ما لو تصرف في مالها وادعى أنه باذنها (قوله والاخيرات) بأن دفع اليه ليعمل الاب (فروع) دفع
 دراهم الى رجل وقال أنفقها ففعل فهو قرض ولو دفع اليه ثوبا وقال اليه نفسك فهو هبة والفرق مع أنه ظنك
 فيها ما أن التملك قد يكون بعوض وهو أدنى من تملك المنفعة وقد أمكن في الاول لأن قرض الدراهم يجوز
 بخلاف الثانية ولو الجبة وفيها قال اجد النسر بكن لا آخر وهبتك حصتي من الربح والمال قائم لا نصيب
 هبة مشاع فيها يحتمل القسمة ولو كان استهلكه الشريك هبت رجل اشترى حليما ودفعه الى امرأته واسمته
 ثم مات ثم اختلف الزوج وورثتها التمس ادية وعارية فالقول قول الزوج مع اليمين أنه دفع ذلك اليها عارية لأنه
 منكر للهبة منغ وانظر ما كتبه أول كتاب الهبة عن خزانة الفتاوى قال الرمي وهذا صريح في رد
 كلام أكثر العوام أن تنفع المرأة بوج التملك ولا شك في فساده اه وسبقه الى هذا صاحب الجرحاكر زناه
 عنه في باب التحالف وكتبه هنا عن البدائع أن المرأة أن أقوت أن هذا المتاع اشترى الى سقط قولها لانها
 بالملك زوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالينة اه وظاهره من قولها في باب اليد
 الواجبة وهو الزائد عليها تأمل وراجع ويدل عليه ما مر أول الهبة من قوله اتخذ ولده ثياب الخ حيث لا يرجع
 هناك ما لم يصرح بالعارية فهنا أولى (قوله خوان) بكسر الخاء واخوته قبلها بكسر التاء منقولة (قوله
 على الصلات) بكسر الصاد (قوله مطلقا) أي سواء قبل المديون أولا وقيل لا بد من القبول وبظهر ذلك
 منه ما في كلام الجرحاكر قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا يرجع في هبة
 للمديون بعد القبول بخلافه قبل لكونها اسقاطا اه وكأنه اشتبه عليه الرجوع تأمل (قوله واه
 نصف الخ) قال قاضي خان واذا كان دين بين شريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون باذن وان وهب
 الدين مطلقا ينفذ في الربيع كالوهاب نصف العبد المشترك اه كذا في الهامش (قوله على جهها الخ) اشتمل اليسر
 على مسئلتين الاولى امرأة تزكت مهرها للزوج على أن يجمع بها فليجمع بها قال محمد بن مقاتل أنها تعود بمهرها
 لأن الرضى بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضى والهبة لا تصح بدون الرضى والثانية
 اذا قامت زوجها وهبت مهرى منك على أن لا تطلق قبل هبت الهبة فلوظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية
 وقال بعضهم مهرها باق ان ظلمها كذا في الهامش (قوله معلق تطلق الخ) البيت للشعر
 مسئلة شغل عنها وهي قال الهامش في تكلم عليك أخرى وأرأى من مهرها فأت طالق فهل إذا
 المهر فليترك ما تبرعته عنه وانكرت يقبل في عدم الحنث وان لم يقبل بالنظر فوط حقهما كما قبل قوله واختلف
 في وجود الشرط فأجاب ان رد الأبراء لم يحث لانه لو كان كذا ادعت فرددته أطلقه وان كان كذا ادعى فالرد معتبر بطلان
 الأبراء المقضى للحنث وانما اعتبر الرد دعوى الدفع لما يأتى أنه اذا قبض دينه ثم أبرأ غيره وقبل صح
 الأبراء ويرجع عليه بما قبض اه مخلص ومفهومة أنه لو لم يقبل لم يصح الأبراء قال وانما سطره فدعا لما توهم
 من الحنث بمجرّد الأبراء وانظر ما ذكره الشارح في آخر باب التعليق وقال في الهامش أي اذا طلق طلاق
 امرأته على نكاح أخرى مع الأبراء عن المهر فترج فادعت امرأته الأبراء فادع المهر فالقول في عدم
 الحنث لكن قال في الاشياء وعلى أن الأبراء بعد القضاء صحيح لو علق طلاقها ببراءتها المهر ثم دفعه لاهل الطلاق

المتعلق فاذا أبرأه برأه باسقام وقع اه كذا في الهامش (ق) وان قبض الانسان باجماعا وقبض
 الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع لمشتري من الثمن بعد القبض. ثم ابرأوه ويرجع المشتري على البائع بما كان
 دفعه اليه من الثمن كذا في الهامش (قوله صحيحة) أي هي صحيحة كذا في الهامش (قوله أي ينكاح)
 صابة الشربل إلى أي يهر المرأه لبقائها في نكاحه مع الضررة وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها لا يطلق
 الضررة (فائدة) قال الزاهد في كتابه المسمى بحدوى مسائل النية للقاضي عبد الجبار انتهت بسادة كرسى
 العروس وباعها بجل ان كانت وضعت للثوب اه أقول وعليه بقاس شيع الاعراس والموالد رملى على
 المنع والله سبحانه وتعالى أعلم *

قال الفقير الى الباري سبحانه المرحى كرمه واحسانه وامثاله محمد علاء الدين ابن المؤلف هذا آخر ما
 وجدته على نسخة شيخنا المؤلف المرحوم الوالد السيد محمد افندي عابدين عليه رحمة أرسم الراجين
 وأحسن له الفوائد ولكن يحتاج بعضه الى مراجعة أصله المنقول عنه فإنه لم يظهر لي وليس عندي أصله
 لأرجع اليه والله المستول وعليه التكلان ونسأله سبحانه التوفيق لأقوم طريق وهو حسبي ونعم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وذات في خامس وعشري صفر الخير ثم اراد اربعا قبيل الظهور
 سنة الف وما تين وستين أحسن الله ختامها آمين

بسم الله المستعين بربه القوى * مصحح دار الطباعة المصرية محمد قطة العدوى * منحه الله بخفي الطافه *
 وأدركه بموته واسعافه * قد تم هذا الجزء طبعاً * وكل شيلا ووضعاً * بدار الطباعة
 المصرية * الكائن ببولاق مصر المحمية * معصيا بقدر الامكان * ومقابلا على خط
 المؤلف عليه صاحب الرحمة الرضوان * ما عدا وآخره اعني من ملزمة ٩١ الى
 النهاية * فان تصحيح ذلك كان على نسخة بلغت في التعريف والسقط الغاية *

أما غالباً منسوخة من نسخة من جرد الهوامش * ونسأله الناسخ
 فيها التعريف الفاضل * غير أنه يعون الملك المعبود
 حصل في التصحيح بذل الجهود * فما أمكن اصلاحه أثبتته بعد
 المراجعة والتثبت التام * والاشرت الى التوقف بالكتابة
 على الهامش أو بوضع رقم من الأرقام * اعطاء للصناعة
 حثها موفوراً * عسى أن تلحق بين كل سبعهم مشكورا
 * وقد كان تمامه في أوائل شعبان سنة ١٢٧١

أحدى وسبعين وما تين بعد الف *
 من هجرة من خلقه الله على أجل نعت
 وأكل وصف * صلى الله وسلم عليه
 وعلى آله * والناسخين
 على منواله *

آمين
 ويتلوه الجزء الخامس أوله كتاب الاجارة

وان قبض الانسان قال مبيع
 فابراً يؤخذ منه كالدين أظهر
 ومن دون أرض في البناء صحيحة
 وعندي في وقفة في غير
 قلت وجه توفيق نصريهم في كتاب
 الرهن بأن رهن البناء دون الأرض
 وعكسه لا يصح لانه كالكاشائع
 فتأمله وأشرت بأظهر لما في العمادية
 عن خواهر زاده انه لا يرجع
 واختاره بعض المشايخ وقبض
 أي ينكاح ضررها لانه برده للأبرار
 أبطله فلا حث فليحفظ انتهى

